

شرح
الكافي للشافعية

تأليف
الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد
أبن مالك الطائي أبحاني الشافعي
المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق
عادل أحمد عبد الوهيد
عالي محمد معوض

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف - شارع البحري - بناية ملكارت
هاتف و فاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤١ (٩٦١ ١) ٠٠
صندوق البريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif,Bohtory st.,Melkart bldg., 1st Floor
Tel + Fax : 00 (961 1) -378541 - 366135 - 364398
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2874-4



<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابْنُ مَالِكٍ (١)

مقدمة:

الحمد لله الأول بلا ابتداء، الآخر بلا انتهاء، والصلاة والسلام على المصطفى المختار، خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، اللهم صلّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ثم على إخوانه المصطفين الأخيار، وعلى كل من دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم.

ثم أما بعد:

فإن ابن مالك أكبر نحوي ظهر في القرن السابع الهجري في العالم الإسلامي كله، ويعد من أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربي منذ نشأته في القرن الثاني للهجرة إلى اليوم.

وفي الحقيقة إننا إذا استثنينا سيبويه وكتابه - فإننا لا نكاد نجد عالماً من علماء النحو نال تلك الشهرة الواسعة التي نالها ابن مالك صاحب الألفية.

ولسنا مغالين إذا قلنا: إن ظهور ابن مالك يعد بداية لمرحلة جديدة في النحو العربي، وكأنما انقسم تاريخ النحو العربي منذ نشأته المبكرة في القرن الثاني للهجرة إلى يومنا هذا - إلى مرحلتين أساسيتين؛ حيث يقف إمام النحاة سيبويه على قمة المرحلة الأولى، بينما يقف ابن مالك على قمة المرحلة الأخرى، ولئن كانت أهمية سيبويه ترجع إلى أنه هو الذي خط بمهارة فائقة قواعد النحو العربي، وخطا به الخطوة الأولى التي حددت معالمه، ورسمت اتجاهاته في دقة وإحاطة - فإن أهمية ابن مالك تعود إلى أنه قد قام بأهم وأكبر عملية تصفية وتنقية لقواعد النحو العربي،

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ٦/٢٣٣، بغية الوعاة ٥٣، غاية النحاة في طبقات القراء لابن الجزري ١٨٠/٢ عصر سلاطين المماليك محمود رزق سليم ٢١/١، المدارس النحوية ٣٠٩، الوافي بالوفيات ٣/٣٥٩، نفع الطيب ٢/١٠٨ - ١٠٩ الصلة لابن بشكوال ١/٢٥٣، المعجب في تلخيص أخبار أهل المغرب للمراكشي ١٧١، الأدب العربي في الأندلس د/محمد خفاجي ١٩ - ٢٠، العبر وديوان المبتدأ والخبر ٤/١٤٦، طبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٥، المزهر للسيوطي ٢٨/١.

شهدها تاريخ النحو العربي، وكانت هذه هي الخطوة الأخيرة، والتي استقر بعدها النحو في صورته الثابتة إلى اليوم، فلا زلنا نعيش على هذا التراث الضخم الذي خلفه لنا ابن مالك، وهو في الحق ميراث يشهد بسعة الأفق وكثرة الاطلاع؛ ينبك عن ذلك كثرة المصنفات سواء كانت في النحو أو الصرف أو اللغة أو القراءات، وفي الواقع فإن أهمية ابن مالك لا ترجع إلى هذه الكثرة الوافرة من إنتاجه وتصنيفاته - بل ترجع - أيضًا - إلى ذلك المذهب النحوي البالغ الأثر في نحو العربية، الذي أقام دعائمه، ورفع قواعده، وأتم بنيانه.

ومما هو جدير بالذكر أن من حسن حظ النحو العربي أن ابن مالك قد ظهر بعد أن نضجت دراساته، واكتملت مذاهبه، بل وتحددت أيضًا اتجاهات مدارسه. وقد هياً ذلك لابن مالك أن يكون على صلة بكل هذا التراث الضخم بمدارسه، واتجاهاته، ومذاهبه.

وقد أمد الله - عز وجل - ابن مالك بما تفوق به على عدد غير قليل ممن سبقه من النحاة، وهياً له - سبحانه - من الأسباب ما أتاح له أن يصل إلى هذا الذي لم يستطعه الأوائل؛ كما يقول أبو العلاء المعري: [من الطويل]
وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ لَأَتِي بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ
وهو هذا المذهب النحوي الذي شغل به النحاة من بعده، والذي لا يزال حتى الآن أساساً لأكثر الدراسات والبحوث النحوية المعاصرة.

ويقوم هذا المذهب في جوهره على أساس المزج والاختيار من المذاهب السابقة كلها: بصرية أو بغدادية أو أندلسية؛ هذا مع ميل واضح إلى الحياد، وتوخُّ حاد للسهولة والتيسير، وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد.

وهذه الدراسة التي تدور حول ابن مالك النحوي: حياته، ومصنفاته، ومذهبه النحوي - ستدور إن شاء الله حول ثلاثة أبواب؛ وهي كالتالي:

الباب الأول:

ويدور حول ابن مالك، وحياته في الأندلس والمشرق، وتناول في ذلك:

١ - نسبه.

٢ - مولده ومسقط رأسه.

٣ - أسرته بالأندلس.

- ٤ - دراساته وشيوخه بالأندلس .
- ٥ - رحلته إلى المشرق وأثر هذه الرحلة في حياته ودراساته وسلوكه .
- ٦ - دراساته وشيوخه بالمشرق .
- ٧ - اشتغاله بالإمامة والتدريس والتأليف .
- ٨ - أسرته بالمشرق .
- ٩ - أخلاقه وصفاته .
- ١٠ - وفاته وورثاءه .

الباب الثاني :

- ويدور حول مؤلفاته نظماً ونثرًا، وما أُثِرَ من شعره، وتتناول في ذلك ما يلي :
- ١ - مؤلفاته النحوية .
 - ٢ - مؤلفاته الصرفية .
 - ٣ - مؤلفاته اللغوية .
 - ٤ - مؤلفاته في القراءات .
 - ٥ - ما أُثِرَ من شعره .

الباب الثالث :

ويدور حول مذهب النحوى، وتتناول فيه :
أولاً: مذهب النحوى من حيث الشكل .
وفى ذلك نلاحظ :

١ - التجديد فى منهج التأليف .

٢ - النظم العلمى للفنون .

ثانياً: من حيث الموضوع .

وفى ذلك نلاحظ :

١ - التيسير والسهولة، ويظهر ذلك فى :

أ - اختياره لمذهب من المذاهب .

ب - عرضه للمذاهب والآراء فى صورة نظم علمى .

٢ - المزج والاختيار .

ويتجلى ذلك فى :

- أ - مزجه بين مذاهب النحاة على اختلافهم .
- ب - مزجه بين النحو والصرف واللغة .
- ج - مزجه بين مصادر الاستشهاد من القرآن والحديث ، وكلام العرب شعراً ونثراً .

ثالثاً: من حيث موقفه من بعض قضايا أصول النحو وأدلته ، وتتناول فى ذلك :

- ١ - موقفه من السماع : القرآن - الحديث - كلام العرب .
- ٢ - موقفه من القياس .

رابعاً: الأصول النحوية العامة عند ابن مالك .

خامساً: المصطلحات النحوية عند ابن مالك .

* * *

البَابُ الْأَوَّلُ

حَيَاةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَنْدَلُسِ وَالْمَشْرِقِ:

١ - نَسَبُهُ:

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي الجبلي، الشافعي، النحوي، نزيل دمشق.

وقد ذكر المقرئ في كتابه «نفع الطيب، من غصن الأندلس الرطيب»^(١) حين عرض لنسبه، وقد أسقط اسم جده محمدًا أن بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك، قال: يقال: إن عبد الله في نسبه مذكور مرتين متتاليتين، وبعض يقول: مرة واحدة، وهو الموجود بخطه في أول شرحه لعمدته، وهو الذي اعتمده الصفدي وابن الخطيب، وعندما عرف به ابن طولون الصالح في كتابه «القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية»^(٢) ضمن أعلام مزارات الصالحية، قال: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله (كذا ثلاثة)، وقد اكتفى بعض المؤرخين له بذكر: محمد بن عبد الله بن مالك، أو محمد بن مالك، اكتفاء بالمشهور؛ كما أخبر هو نفسه في أول خلاصته «الألفية»، قال: [من الرجز]

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ
ونخلص من هذا إلى أن صحة اسمه: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن مالك؛ أي أن جده الأدنى هو محمد، لا عبد الله، ولا مالك؛ كما اشتهر ذلك، وأن من أسقط هذا الاسم من نسبه، إنما أسقطه ونفاه لعدم بلوغه إياه، أو كان ذلك منه اقتصارًا، والأمر على ما يقول الأصوليون: المثبت مقدّم على النافي.

٢ - مَوْلَدُهُ وَمَسْقَطُ رَأْسِهِ:

ولد ابن مالك سنة ستمائة للهجرة؛ على غالب الروايات وأجودها، وقد اقتصر على ذلك التاريخ عدة من العلماء والباحثين؛ منهم:

ابن شاعر الكتبي في كتابه «فوات الوفيات»، والحافظ عماد الدين ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية»، وكذا المستشرق الألماني كارل بروكلمان في موسوعته

(١) نفع الطيب ٢ / ٢٢٨ .

(٢) القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية ينظر القسم الثاني في ترجمة أعلام مزارات الصالحية .

«تاريخ الأدب العربي» .

بينما نجد أن ابن غازي ذكر أن مولده كان سنة ثمان وتسعين وخمسائة للهجرة، وبه أخذ شمس الدين ابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء»، كما ذكره المقرئ في «نفع الطيب»^(١) مع شكه - أي: ابن الجزري - فيها، وفي سنة ستمائة التي آثرنا نحن ذكرها أولاً ترجيحاً.

مَسْقُطُ رَأْسِهِ:

وأما مسقط رأسه، فقد ولد بـ «جَيَّان»؛ من مدن الأندلس^(٢)، وهي بفتح الجيم، ثم بالتشديد، وآخرها نون.

قال المقرئ حين تحدث عن مدن الأندلس: «واعلم أن جزيرة الأندلس مشتملة على متوسطة وشرق وغرب؛ فالمتوسطة فيها من القواعد الممصرة التي كل مدينة فيها مملكة مستقلة، لها أعمال ضخام، وأقطار متسعة: قرطبة، وطليطلة، وجَيَّان، وغرناطة، والمرية، ومالقة...» .

ثم ذكر من أعمال جيان هذه: أَبْذَة، وَقَسْطَرَة، وَيَّاسَة، وَقَسْطَلَة. وقد كان لـ: «جيان» شأنها منذ أول الفتح العربي، حتى قيل: إن طارق بن زياد ذهب لفتحها بنفسه مع خيرة من أصحابه؛ ليخلص منها إلى طليطلة^(٣).

٣ - أُسْرَتُهُ بِالْأَنْدَلُسِ:

لا يكاد يعرف شيء عن أسرة ابن مالك قبل هجرته إلى المشرق، ولا عن والديه؛ ذلك أنه لم يذكر هو شيئاً عن نفسه في هذا الصدد، ولم يتعرض أحد من المترجمين له لذلك.

ويبدو أن والديه قد تُوَفِّيَا، وهو صغير؛ وإذا قوى هذا الظن أو صح فيمكن اعتباره داعياً من دواعي رحلته إلى المشرق والإقامة هناك وعدم العودة إلى مسقط رأسه؛ كما كان يفعل كثير من علماء الأندلس ذلك وقتئذ.

٤ - دِرَاسَاتُهُ وَأَسَاتِدَتُهُ بِالْأَنْدَلُسِ:

كان ابن مالك ابن عصره ومصره، فقد بدأ دراساته بحفظ القرآن الكريم على

(١) نفع الطيب ٢/٢٢٨ .

(٢) نفع الطيب ١/١٦٥ .

(٣) نفع الطيب ١/١٦٥ .

ما هو معهود في تلك العصور، ثم تلا ذلك دراسة القراءات القرآنية، وعلوم الدين واللغة، وفروعها. وإذا نظرنا في «طبقات القراء» لابن الجزري^(١) نجده يقول عنه: قد شاع عند كثير من متحلى العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية، ولا في القراءات، وليس ذلك، بل أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبي على الشَّلَوِيِّين نحو العشرين يوماً...» .

ونجد تاج الدين السبكي ذكره أيضًا في «طبقات الشافعية»^(٢)، قال: كان إمامًا في القراءات وعللها، وله الدين المتين، والتقوى الراسخة، وذكر له رواية في الحديث عن العَلَمِ السخاوي.

ثَابِتُ بْنُ خِيَارٍ:

هو أبو الحسين، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو المظفر ثابت بن خيار بن ثابت ابن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي، الغرناطي، قال في «نفح الطيب»: كان فاضلاً، ماهراً، مقرئاً، معروفًا بالزهد والفضل والجودة والانقباض، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيرًا، وروى عن ابن بشكوال، وبالإجازة عن السلفي، وأقرأ القرآن والعربية ب: حيان وغرناطة. وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨هـ. وقد ذكر السيوطي في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»^(٣) في ترجمة ابن مالك: أن أبا حيان الأندلسي قال: إن ثابت بن خيار هذا لم يكن من أئمة النحويين، بل كان من أئمة المقرئين.

وقد استفاض بين علماء التراجم والنحويين أن أبا حيان اعتاد التحامل على ابن مالك من النحويين، كما اعتاد التحامل على جار الله الزمخشري من المفسرين من قبله، وكلامه هنا في ابن مالك لا يتقص من قدره.

ومن المعلوم أن علماء تلك العصور كانوا يجمعون بين القراءات واللغة والنحو

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٨١، وزاد قوله: «وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات، ولما دخل حلب، لازم حلقة ابن يعيش، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه، وكان ذهنه من أصح الأذهان... إلخ» .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى في ترجمة محمد بن عبد الله بن مالك ٥/ ٢٥٧ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٣١، وفي النسخة المحققة بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - ثابت بن حيان بدلاً من ثابت بن خيار، وهو تحريف مخالف لكل ما ثبت في تراجمه .

والصرف والشعر، بل وعلوم الأدب جميعاً التي تبلغ اثني عشر علماً؛ وتسمى أيضاً علوم العربية، وهي مجموعة في قوله: [من البسيط]
 نحو و صرف وعروض ثم قافيةً وبعدها لغة قرصٌ وإنشاء
 خط بيان معان مَع محاضرة والاشتقاق لها الآداب أسماء
 الأستاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِينِ :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو علي الإشبيلي، الأزدي، المعروف بالشلوبين، ومعناه بلغة أهل الأندلس: الأبيض الأشقر.

قال ابن الزبير: كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعاً في التعليم، ناصحاً، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية، أخذ عن ابن ملكون، وغيره، وروى عن السهيلي، وابن بشكوال، وغيرهما، وأجاز له السلفي، وغيره، وأقرأ نحو ستين سنة وعلا صيته، واشتهر ذكره، وأخذ عنه الأحوص، وابن فرتون، وجماعة، وقلما تأدب أحد من أهل الأندلس في وقته إلا وقرأ عليه، واستند ولو بواسطة إليه، صنّف تعليقاً على كتاب سيويه، وشرحين على الجزولية، وكان الجزولي شيخاً له، وله كتاب في النحو سماه «التوطئة»، وكانت وفاته سنة ٦٤٥هـ^(١).

٥ - رِحْلَةُ ابْنِ مَالِكٍ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَأَثْرُهَا فِي حَيَاتِهِ وَدِرَاسَاتِهِ وَسُلُوكِهِ :

ونعالج هذه الرحلة في بيان موجز لأسبابها، والدواعي التي أدت إليها بمعرفة حال الأندلس السياسية آنذاك، ثم بمعرفة حال المشرق السياسية ثم العلمية، ونتائج هذه الرحلة في ابن مالك صاحب هذه الدراسة.

أولاً: الفتنُ والاضطراباتُ بالأندلسِ أيام نشأة ابن مالك :

كانت نشأة ابن مالك بالأندلس أيام دولة الناصر بن يعقوب من ملوك الموحدين؛ الذي ولى الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ، ثم بعده دولة السلطان محمد بن يوسف، والذي صار صاحب الأندلس، بعد انقراض دولة الموحدين، ولم تكن الأحوال في الأندلس أيام نشأة ابن مالك أحوال هدوء واستقرار، بل كان يغلب عليها القلق والاضطراب.

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

وإذا نظرنا إلى ما ذكره الرواة، من أن ابن مالك قد أخذ بالأندلس عن ثابت بن خيار (ت: ٦٢٨هـ)، وأنه قد سمع بدمشق من أبي صادق الحسن بن صباح (ت: ٦٣٢هـ)^(١) على ما نذكره بعدُ إن شاء الله تعالى، وما ذكره المستشرق كارل بروكلمان من أنه قدم دمشق في شبابه المبكر، وإلى ما أشار إليه القفطى في «إنباه الرواة على أنباه النحاة»^(٢) في ترجمة الجزولى حين عرض لمقدمته في النحو المعروفة بالجزولية حيث قال: وشرحها شاب نحوى من أهل جيان من الأندلس، متصدر بحلب لإفادة هذا الشأن، فجمع بين أقوال هؤلاء المقدم ذكرهم، وأحسن فى الإيجاز. والظاهر أن هذا الشاب الجياني هو ابن مالك.

إذا استقام هذا كله أمكننا القول بأن ابن مالك رحل شاباً بين الخامسة والعشرين من عمره إلى الثلاثين، أى: بين (٦٢٥هـ، ٦٣٠هـ)؛ وذلك بسبب هذه الفتن والاضطرابات فى بلاد الأندلس أولاً، ثم للحج وإتمام الدراسة فى بلاد المشرق ثانياً، وعلى عادة العلماء آنذاك، فيكون إتمام ابن مالك لدراساته فى المشرق ورحيله كان فى عصر الأيوبيين من (٥٦٧هـ إلى ٦٤٨هـ)، بل أدرك من عصر المماليك حتى جانب كبير من حكم الظاهر بيبرس البندقدارى من (٦٥٨هـ إلى ٦٧٩هـ).

وقد ذكر السيوطى فى كتابه: «حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة»^(٣) نقلاً عن شيخه تقي الدين الشمنى رسالة كتبها ابن مالك إلى الظاهر بيبرس.

ثانياً: الفتن والاضطرابات فى مصر والشام، وخاصةً فى مصر عند مقدم ابن مالك:

ودع ابن مالك الأندلس والفتن دائرة فى أكثر البلاد، ولكن يمكننا القول بأن ابن مالك قد فر من فتن الأندلس واضطرابات النصارى والموحدين والطوائف هناك إلى فتن الصليبيين والتتار ومنازعات خلفاء صلاح الدين الأيوبي فى الشرق؛ إذ يذكر المؤرخون أن الدولة الأيوبية قد انقسمت بعد موت مؤسسها صلاح الدين بين أبنائه الثلاثة وأخيه العادل، وبعض أقربائه، ويظهر أن الاضطرابات كانت العامل الأكبر فى عدم استقرار ابن مالك فى مصر، ومسيرته إلى الشام بعد أن حجَّ؛ حيث طوف ببلاد

(١) نفع الطيب ٢/٢٢٢، والوفى بالوفيات ٣/٣٥٩.

(٢) إنباه الرواة ٢/٣٨٩ فى ترجمة الجزولى.

(٣) حسن المحاضرة ٢/٩٦، ٩٧.

الشام ودمشق، ثم حماة، ثم حلب، ثم بعلبك، ثم عاد قافلاً ليستقر في دمشق؛ حيث تصدر للتدريس والإمامة والتصنيف، وقد مدَّ الله في عمر ابن مالك بعد استقراره بدمشق، حتى شهد نهاية دولة الأيوبيين، سنة: (٦٤٨ هـ) وقيام دولة المماليك البحرية على يد شجرة الدر، وعز الدين أيبك التركمانى، وشهد سقوط بغداد، ونهاية الدولة العباسية على يد التتار سنة: (٦٥٦ هـ)، وكما ذكرنا من قبل أنه حضر جانباً كبيراً من سلطنة الظاهر بيبرس (٦٥٨ هـ: ٦٧٩ هـ) حيث كانت وفاة ابن مالك (٦٧٢ هـ).

ثالثاً: الحركة العلمية في مصر والشام عند مقدم ابن مالك:

على الرغم مما كان يشغل الشرق من حروب الصليبيين وفتن التتار، ومنازعات الأيوبيين فيما بينهم - كانت حركة العلم والفكر والأدب تسير في غير توقف أو تعثر، بل كانت في الشرق - وبخاصة مصر والشام - نهضة علمية واسعة النطاق وبخاصة في علوم اللغة والنحو والقراءات، إلى جانب علوم الدين من الفقه وأصوله، وعلم الكلام والحديث والتفسير والتصوف.

ونظرة عامة إلى ما حفل به ذلك العصر (القرن السابع الهجرى) من أسماء الأعلام في مختلف ضروب العلم والفقه والأدب وغيرها، من أمثال ابن معيط، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن عمرون، والعلم السخاوى، والقفطى، وقاضى القضاة ابن خلكان، وابن دحية، والحافظ المنذرى، وابن دقيق العيد، وابن المنير، وغيرهم - ترينا إلى أى مدى كانت الحركة العلمية مزدهرة ونشيطة في مصر والشام في ذلك العصر، ولا يفوتنا أن نلاحظ هنا أن هذا الازدهار العلمى فى المشرق كان عاملاً من العوامل التى جعلت ابن مالك ينسى مسقط رأسه بالأندلس، ويتخذ موطنه الثانى والأخير بدمشق الشام.

وأما مواد الدراسة فى الشرق التى كانت عند مقدم ابن مالك فقد وفد ابن مالك على الشرق والنحاة يتدارسون مفصل الزمخشرى، وكتاب سيبويه، وإيضاح الفارسى، وجمل الزجاجى، إلى جانب مقدمة ابن الحاجب فى النحو المسماة بالكافية، ومقدمته فى الصرف والخط المسماة بالشافية؛ وهما مقدمتان نثريتان، ونظمت الكافية فى نظم معروف بالوافية. كانت هذه هى الكتب الشهيرة التى تدرس فى مجال العلم فى الشرق، ولا شك أن ابن مالك قد اطلع على هذا كله، وكان له

أثره الكبير في إنتاجه العلمي الغزير، ورواج هذا النتاج في الشرق بعامة، وفي مصر بخاصة .

رابعًا: جَوْلَةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ وَاسْتِقْرَارُهُ بِدَمَشْقَ:

مما يمكننا أن نستخلصه ونرجحه، ونراه أقرب إلى الصواب، وطبائع الأمور، مما ذكره ابن الجزرى في «غاية النهاية في طبقات القراء»^(١)، والسيوطى في «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»^(٢)، والمقرى في «نفح الطيب»^(٣)، وكارل بروكلمان في «تاريخ الأدب العربى»: أن ابن مالك قد مر بالقاهرة والحجاز ثم بدمشق، وهو في دمشق، سمع عن ابن يعيش، صاحب «شرح المفصل» بحلب، فواصل الرحلة إليه، وهو في طريقه إلى حلب مر بحماة، وكذلك في طريقه عند عودته إلى دمشق ليستقر بها، ولا بد أنه أخذ في أول مروره بدمشق عن بعض علمائها على ما سنبينه بعد قليل.

وهو في حلب أخذ عن ابن يعيش، وجالس تلميذه النابغ ابن عمرو^(٤). ويبدو مما ذكر في روايات من ترجموا له أنه أتم دراساته بحلب، وأخذ عنه بها، وبحماة، في طريق عودته إلى دمشق واستقر بها يعمل بالإمامة والتدريس والتصنيف.

خامسًا: أَثْرُ هَذِهِ الرَّحْلَةِ فِي ابْنِ مَالِكٍ:

رحل ابن مالك من الأندلس إلى دمشق، وكانت الرحلة في ذلك الحين أمرًا مألوفًا لدى العلماء، وشجع على هذا أيضًا أن الوطن العربى والإسلامى كله كان وحدة علمية وسياسية متصلة الأطراف، لا سدود ولا قيود في وجه العلم والعلماء. وحققًا لقد كان لهذه الرحلة أثرها البالغ في ابن مالك، بل يمكننا القول: إن هذه الرحلة غيرت ابن مالك تغييرًا شاملاً، وصبغته بصبغة شرقية في خلقه ومسلكه، ومذهبه، وثقافته؛ فقد كان وهو بالأندلس مالكى المذهب، على عادة أهل الأندلس؛ لانتشار مذهب مالك هناك وقتئذٍ، فلما رحل إلى الشرق انتقل إلى المذهب الشافعى، وليس تغيير المذهب في ذلك الحين بالأمر الهين، فقد كان أهم

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٨٠، ١٨١ .

(٢) بغية الوعاة ١/١٣٠ .

(٣) نفح الطيب ٢/٢٢٢، وما بعدها .

(٤) نفح الطيب ٢/٢٢٢، وما بعدها .

سمات هذه العصور عند التعريف بالعالم ذكر مذهبه الدّيني إلى جانب اسمه، ولقبه، وكنيته، ونسبه.

ونجد الصلاح الصفدى فى «الوافى بالوفيات»^(١)، وابن شاعر الكتبى فى «فوات الوفيات»، والسيوطى فى «بغية الوعاة»^(٢) يطالعوننا أن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم، ومذهب الشافعى، ولا شك أن هذا أثر من آثار هذه الرحلة. أضف إلى ذلك أيضًا تأثر ابن مالك فى أسلوبه وطريقته فى التصنيف والتبويب بالبيئة المشرقية وبالطريقة الفاضلية التى ابتدعها القاضى الفاضل التى تمتاز بالاعتماد على المحسنات البديعية من السجع، والجناس، والتورية، خاصة.

دِرَاسَاتُهُ وَأَسَاتِدَتُهُ بِالمَشْرِقِ:

قد سبق القول بأن دراسة ابن مالك بدأت ببلده على عادة أهل العصر بقراءة القرآن، ودراسة القراءات واللغة، والنحو والفقه والحديث، وقد مضت الإشارة أيضًا إلى أنه تلقى دراسته الأولى بالأندلس على يد ثابت بن خيار من كبار النحاة والمقرئين، وأبى على الشلوين من كبار النحاة واللغويين.

أما فى المشرق فيظهر أن دراسته المنظمة لم تبدأ إلا فى دمشق عند نزوله بها أوّل مرة قبل رحيله إلى حماة، ثم حلب، وبعلبك من بلاد الشام، ثم عودته واستقراره فى دمشق آخر الأمر^(٣).

ونحن بصدد الحديث عن دراسات ابن مالك نذكر ما قاله صاحب «نفع الطيب» عندما عرض لدراسات ابن مالك فقد ذكر أنه صرف همهته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيها الغاية، وأربى على المتقدمين، وكان إمامًا فى القراءات، وعالمًا بها، وصنف فيها قصيدة دالية فى قدر الشاطبية. وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها. قال الصفدى: أخبرنى أبو الثناء محمود تلميذ ابن مالك قال: ذكر ابن مالك ما انفرد به صاحب «المحكم» عن الأزهرى فى كتابه «تهذيب اللغة»، وهذا أمر معجز؛ لأنه يحتاج إلى معرفة ما فى الكتابين. وأما النحو والتصريف، فكان فيهما بحرًا لا يشق

(١) الوافى بالوفيات ٣/٣٥٩.

(٢) بغية الوعاة ٢/٣٥١، ٣٥٢.

(٣) بغية الوعاة ١/٢٣١.

لجه . وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة، فكان أمره فيها عجبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON في أمره . وأما اطلاعه على الحديث فكان فيه آية؛ لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد، عدل إلى الحديث فإن لم يجد فيه شاهدًا، عدل إلى أشعار العرب .

وخلاصة القول في دراسات ابن مالك؛ أنها كانت دراسات واسعة ومتنوعة شملت كل ما عرفه العصر من علوم القرآن والحديث واللغة .
وأما شيوخه وأساتذته بالمشرق :

ففي دمشق عند نزوله بها أول مرة تلمذ ابن مالك ل : العَلَمِ السَّخَاوِيِّ أَبِي الْحَسَنِ عِلْمِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ السَّخَاوِيِّ، النُّحْوِيِّ، الْمُقْرِي، الشَّافِعِيِّ، كَانَ مُحَقِّقًا، بَصِيرًا بِالْقَرَاءَاتِ وَعِلْمًا فِي النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ، عَالِمًا بِالْفِقْهِ وَأَصُولِهِ، طَوِيلَ الْبَاعِ فِي الْأَدَبِ مَعَ التَّوَاضُعِ وَالدِّينِ وَالْمُودَةِ وَحَسَنِ الْخُلُقِ، مَلِيحَ الْمُحَاوِرَةِ، حَلُوَ النَّادِرَةِ، حَادِ الْقَرِيحَةِ، مَطْرَحَ التَّكْلِيفِ، أَخَذَ عَنِ الشَّاطِبِيِّ، وَالتَّاجِ الْكِنْدِيِّ، وَقَدْ تَصَدَّى لِلْإِقْرَاءِ بِجَامِعِ دِمَشْقَ، وَازْدَحَمَ عَلَيْهِ الطَّلَبَةُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شُغْلٌ إِلَّا الْعِلْمَ .

وله نظم في الطبقة العليا، وألّف في القراءات، ونظم في الألغاز اللغوية والنحوية، وتوفى بدمشق سنة : (٦٤٣هـ) .

وسنلاحظ تأثر ابن مالك به في الإكثار من النظم، والتأليف في القراءات، ونظم الألغاز اللغوية والنحوية .

وقد ذكر الصلاح الصفدي في «الوافي بالوفيات»^(١)، أن ابن مالك سمع بدمشق من :

ابن صَبَّاحٍ : أَبِي صَادِقِ الْحَسَنِ بْنِ صَبَّاحِ، الْمَخْزُومِيِّ، الْمِصْرِيِّ الْكَاتِبِ، كَانَ أَدِيبًا، دِينًا، صَالِحًا جَلِيلًا، تَوَفَّى سَنَةَ (٦٣٢هـ) .

وَمُكْرَمٌ : وَهُوَ أَبُو الْفَضْلِ نَجْمِ الدِّينِ مَكْرَمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدِ، الْمَسْنَدِ، الْقُرْشِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، كَانَ عَالِمًا، مُحَدِّثًا، فَاضِلًا، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٣٥هـ .

ويبدو أن ابن مالك، وهو بدمشق سمع بابن يعيش الحلبي فواصل الرحلة إليه،

(١) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩، ٣٦٠ .

وأخذ عنه، وجالس تلميذه ابن عمرو بن حلقته.

ابن يعيش: وهو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا، النحوي، الحلبي، المشهور بابن يعيش، وكان يعرف بابن الصانع، وكان ابن يعيش من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف، تصدى بحلب للإقراء زماناً، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته، وكان حسن الفهم؛ لطيف الكلام، طويل الروح على المنتهى والمبتدى، ظريف الشماثل مع سكينه ووقار، من تصانيفه: «شرح المفصل»، و«شرح تصريف ابن جني»، توفي بحلب سنة (٦٤٣هـ).

ابن عمرو: هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرو، الحلبي، النحوي. قال عنه الذهبي: أخذ النحو عن ابن يعيش، وبرع فيه، وتصدر لإقراءه، وتخرج على يديه جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء النحاس، وروى الشرف الدمياطي، وشرح المفصل، وتوفي سنة ٦٤٩هـ.

٧- اشْتِغَالُهُ بِالْإِمَامَةِ وَالتَّدْرِيسِ وَالتَّصْنِيفِ:

ذكر الصفدي؛ أن ابن مالك تصدر بحلب لإقراء العربية، وكان إماماً في القراءات وعللها، ثم ذكر عن شهاب الدين أبي الثناء محمود تلميذ ابن مالك؛ أن ابن مالك كان إذا صلى بالمدرسة العادلية بدمشق - لأنه كان إمامها - يشيعة قاضي القضاة ابن خلكان إلى بيته؛ تعظيماً له، وقد أقام بدمشق يصنف، ويشغل بالجامع والترتبة العادلية.

وذكر المقرئ في «نفع الطيب»^(١) أن بعض من عرّف بابن مالك قال: إنه تصدر بحلب، وأمّ بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتكاثر عليه الطلبة، وحاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب، مع الحفظ والذكاء والتحرى لما ينقله.

ونخلص من هذا إلى أن ابن مالك أتم دراسته للقراءات والحديث واللغة والنحو على علماء «دمشق» و«حلب» الذين سبق ذكرهم، وهم: العَلَمُ السخاوي وابن صَبَّاحٍ ومُكْرَمٌ بدمشق، وابن يعيش وابن عمرو بحلب، وأنه بدأ الاشتغال بالإمامة

(١) نفع الطيب ٢/٢٢٨.

والتدريس والتصنيف بحلب، حيث تصدر لإقراء العربية في المدرسة الظاهرية والسلطانية فيها، وأنه مرَّ بحماة في طريق عودته إلى دمشق، فأخذ عنه بها، واستقر بعد ذلك في دمشق مشتغلاً بالتصنيف والإمامة والتدريس في أعظم مدارس دمشق آنذاك في المدرسة العادلية حيث تولى فيها المشيخة الكبرى لقسم القراءات والعربية.

٨- أسرة ابن مالك بالمشرق:

لم يرِدْ في أخبار الذين كتبوا وترجموا لابن مالك شيء عن أسرته وزواجه، فلا نعرف شيئاً عن والديه، ولا عن زواجه، أين ومتى كان؟ ولا عن زوجته، من هي؟ ومن أين تكون؟

ويبدو أن ابن مالك تزوج بدمشق بعد أن طوّف بالشام، ولعل هذا الزواج هو أول داع لاستقراره بدمشق بين أسرة زوجته وأسرته الناشئة بعد أن أنجب ولديه، بدر الدين، وتقى الدين الأسد.

بَدُرُ الدِّينِ: هو الإمامُ بَدُرُ الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الدمشقي، الشافعي، النحوي، ابن النحوي، قال عنه الصفدي في «الوافي بالوفيات»^(١): كان فهِمًا ذكيًا حادَّ الخاطر، إمامًا في النحو والمعاني، والبيان والبدیع، والعروض، والمنطق جيد المشاركة في الفقه والأصول. أخذ عن والده، ووقع ما أغضب الشيخ على ولده فسكن بعلبك، فقرأ عليه جماعة، فلما مات والده طولب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للاشتغال والتصنيف، وله من التصانيف: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وتكملة شرح والده للتسهيل ولم يتمه، و«المصباح في اختصار المفتاح» في علم المعاني، و«روض الأذهان» وشرح «ملحة الإعراب» للحريري، و«شرح الحاجبية»، ومقدمة في العروض، ومقدمة في المنطق، وغير ذلك، ومات بالقولنج بدمشق يوم الأحد ثامن المحرم سنة: (٦٨٦هـ)، وتأسف الناس عليه.

وقال الصفدي عن شرحه للألفية^(٢): إنه شرح فاضل منقى منقح، وخطاً والده

(١) الوافي بالوفيات ٢٠٤/١، ٢٠٥ في ترجمة بدر الدين بن مالك رقم ١٢٩، بغية الوعاة

٢٢٥/١ نقلًا عن الوافي.

(٢) الوافي بالوفيات ٢٥٠/١.

فى بعض المواضع ، ولم تُشرح الخلاصة «الألفية» بأحسن ، ولا أسدً ، ولا أجزل من هذا الشرح على كثرة شروحها ، وهو الشرح المشهور بشرح ابن الناظم .
تَقَى الدِّينِ الأَسَدُ: هو تَقَى الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المعروف بالأَسَدِ ، كان طيب الصورة ، يقرأ بالظاهرية ، وله مسجد ودكَّان مشهودٌ ، قال الصفدى^(١) : والمقدمة الأَسَدِيَّة لوالده أيضاً ، وهى صغيرة ، نثر ، وضعها باسمه «توفى سنة : «٦٥٩هـ» .

٩- أَخْلَاقُ ابْنِ مَالِكٍ وَصِفَاتُهُ:

اتَّفَقَ الذين ترجموا لصاحبنا ابن مالك ؛ على أنه كان يمتاز بالدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السُّمْتِ ، ورقة القلب ، وكمال العقل ، والتؤدة ، والوقار ، وأنه كان حريصاً على العلم وحفظه ، حتى إنه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد^(٢) .

وكان - رحمه الله - كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه ؛ حتى يراجعه فى محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأتبات ، وكان لا يُرى إلا وهو يصلى ، أو يتلو ، أو يصنّف ، أو يُقْرِئ^(٣) .

١٠- وَقَاتُهُ وَرِثَاؤُهُ:

توفى ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢هـ (سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة) باتفاق المؤرخين ، وصلى عليه بالجامع الأموي ، ودُفِنَ بسفح «قاسيون» بترية القاضى عز الدين بن الصائغ ، وممن رثاه الشريف الحِصْنِي قال : [من الخفيف]
يَا شَتَاتَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ بعد مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ المِفْضَالِ
وَأَنْجِرَافَ الحُرُوفِ من بعد ضَبْطِ منه فى الأنْفِصَالِ والائْتِصَالِ
مَضْذَرًا كان للعلُومِ بإذنِ أَلِ لَهُ من غير شُبْهَةٍ ومِحَالِ
عُدِمَ النَّعْتُ والتعَطُّفُ والتَّوُ كَيْدُ مُسْتَبْدَلًا من الأَبْدَالِ
وكذلك رثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس^(٤) بقوله : [من الكامل]

(١) الوافى بالوفيات ٢٠٦/١ ترجمة الأسد بن الشيخ جمال الدين رقم ١٣٢ .

(٢) نفع الطيب ٢٢٨/٢ .

(٣) نفع الطيب ٢٢٧/٢ .

(٤) نفع الطيب ٢٢٧/٢ ، وبغية الوعاة ١٣٧/١ ، وبهاء الدين بن النحاس هذا - أحد تلامذة ابن مالك .

قُلْ لَابْنِ مَالِكٍ اِنْ جَرَتْ بِكَ اَدْمُعِي
 فَلَقَدْ جَرَحْتَ الْقَلْبَ حِيْنَ نُعِيْتَ لِي
 لَكِنْ يُّهُوْنَ مَا اُجِنُّ مِنَ الْاَسَى
 فَسَقَى ضَرْبًا ضَمَّهُ صَوْبُ الْحَيَا
 حُمْرًا يُحَاكِيهَا النَّجِيعُ الْقَانِي
 وَتَدَفَّقَتْ بِدَمَائِهِ اَجْفَانِي
 عَلِمِي بِنُقُلْتِهِ اِلَى رِضْوَانِ
 يَهْمِي بِهِ بِالرُّوحِ وَالرِّيحَانِ

* * *

الباب الثاني

مُؤَلَّفَاتُهُ نَظْمًا، وَنَثْرًا، وَشِعْرُهُ

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع الهجرى شهرة إن لم يكن هو أعظمهم جميعًا، فقد منحه الله العمر الطويل، والصبر الجميل، والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، فجاء إنتاجه على غزارته وعمقه ودقته سهلاً مقبولاً، فوافق الاهتمام والذيق والرّواج بصورة لم يسبق لها مثيلٌ فى تاريخ التأليف؛ فى مجال اللغة والنحو على الخصوص.

وقد أشار ابن الجزرى إلى أن تأليفه «الكافية الشافية» وهى نظمٌ فى النحو والصرف، يبلغ ثلاثة آلاف بيت - كان فى حلب، وتأليفه «الألفية» (وهى خلاصة للكافية الشافية) كان فى حماة عند رجوعه إلى دمشق ماراً بها، وتأليفه «التسهيل» كان عند استقراره بدمشق، وتولى المشيخة الكبرى للمدرسة العادلية فى قسم القراءات العربية.

هذا وقد وهب الله ابن مالك قدرة عجيبة فائقة على النظم العلمى الرّائق فى شتى الفنون، وهو ما يسمى بالنظم التعليمى، فقد جاءت كثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظماً، ومع جفاف مسائل هذه العلوم، وصعوبة موضوعاتها جاءت نظماً رائقاً سائغاً عذّباً، حتى يوشك أن يضاهى الشعر العاطفى، كما نلاحظ ذلك فى منظومته: «تحفة المودود فى المقصور والممدود».

ولعل هذا من أهم العوامل التى ساعدت على رواج مؤلفات ابن مالك، وبخاصة الألفيّة (الخلاصة) التى حجبت أضواؤها - أو كادت أن تحجب - ما سبقها من مؤلفات فى النحو.

ولنسرد مصنفات الرجل سرداً سريعاً يتلاءم وهذه العجالة:

أولاً: مُؤَلَّفَاتُهُ النَّحْوِيَّةُ:

١ - الكافية الشافية فى النحو والصرف: وهى منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز، تضم النحو والصرف، هذا وقد ذيلها العلامة محمود ابن محمد خطيبُ الدهشة الشافعى الحموى من علماء القرن التاسع سماها «وسيلة الإصابة إلى طريقة الكتابة»؛ حتى تكون المنظومة جامعة للنحو والصرف والخط

ككافية ابن الحاجب وشافيته الثريتين، رتبها على أربعة أبواب فى الوصل والفصل، والحذف، والزيادة، والبدل، وشرحها.

وَمَطَّلَعُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: [من مزدوج الرجز]

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ مُحَمَّدٌ وَقَدْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مِنْ رَفْدِهِ
تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَمَّتْ كَلِمَتُهُ
ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْهُدَاةِ أَحْمَدًا
تَغْمُرُ آلَهُ وَصَخْبَهُ الْأَوْلَى
وَتُسْعِدُ الَّذِي بِهَا قَدْ اغْتَنَى
وَيَعُدُّ فَالْتَّخُوْ صَلاَحُ الْأَلْسِنَةِ
بِهِ انْكَشَافُ حُجُبِ الْمَعَانِي
وَمَنْ يُعِيْنُ طَالِبَهُ بِسَبَبٍ
وَقَدْ جَمَعْتُ فِيهِ كُتُبًا جَمَّةً
وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ مَسْتُوفِيَّةٌ
فَمَنْ دَعَاها قاصِدًا بِالْكَافِيَةِ
فَاللهُ يَخْطِينَا بِخَيْرِ سَعَى

نوى إِفَادَةٌ بما فيه اجْتَهَدُ
تَوْفِيْقٌ مِنْ وَقْفَةٍ بِحَمْدِهِ
وَعَمَّ حُكْمُهُ وَجَمَّتْ حِكْمُهُ
مِنْهُ صَلاَةٌ تُسْتَدَامُ أَبَدًا
بِحَفْظِهِمْ عُهُودُهُ نَالُوا الْعُلَا
سَعَادَةَ مُنِيْلَةً أَقْصَى الْمُئْتَى
وَالنَّفْسُ إِنْ تَعَدَمَ سَنَاهُ فِي سِنِّهِ
يَبْدُو بِهِ الْمَفْهُومُ ذَا إِذْعَانٍ
فَهُوَ حَرٍ بِنَيْلِ كُلِّ أَرْبٍ
مُفِيْدَةٌ يُعْنَى بِهَا ذُو الْهَيْمَةِ
عَنْ أَكْثَرِ الْمُصَنِّفَاتِ مُعْنِيَّةٌ
مُصَدِّقٌ وَلَوْ يَزِيْدُ الشَّافِيَةَ
وَباجْتِنَاءِ ثَمَرَاتِ الْوَعْيِ

وبعد هذه المقدمة تبدأ الأبواب، فيسرد موضوعات النحو والصرف بابًا بابًا، وقد يقتضى الأمر قسم الباب إلى فصول، وهكذا إلى آخر الأرجوزة.

٢ - الوافية فى شرح الكافية الشافية:

وقد شرح ابن مالك «الكافية الشافية» نثرًا بشرح سماه «الوافية» وعلق عليه نكتًا، وشرحها أيضًا ولده بدر الدين؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ونذكر هنا أن ابن الحاجب وهو نحوى سابق على ابن مالك، من نحاة المدرسة المصرية، توفى سنة (٦٤٦هـ)، ألف مقدمة نثرية مركزة فى النحو أسماها «الكافية» شرحها رضى الدين الإستراباذى، وغيره من العلماء، وله أيضًا مقدمة نثرية مركزة أيضًا لكنها فى الصرف والخط، وشرحها أيضًا رضى الدين الإستراباذى والجاربردى وغيرهما من العلماء، ثم إن ابن الحاجب نظم الكافية هذه فى منظومة أسماها «الوافية فى نظم الكافية».

فمن هنا يتضح لنا أن ابن مالك في هذين المصنفين: «الكافية الشافية»، و«الوافية» قد تأثر بابن الحاجب في تسمية المتن بالكافية، والشرح بالوافية، لولا أن صنيع ابن مالك في المتن والشرح يغاير صنيع ابن الحاجب كل المغايرة حتى يمكننا أن نقول: إن ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية، بل إنه يبدو كالمعارض لابن الحاجب - والحالة هذه - فكافية ابن الحاجب موجز نثرى مركز في النحو فقط، وشافيته موجز نثرى مركز أيضاً في الصرف والخط فقط، بينما الوافية نظم للكافية فقط، أما ابن مالك فشافيته نظم مطول في النحو والصرف جميعاً، ووافيته نثر كالشرح لنظم الكافية الشافية.

٣ - الْخُلَاصَةُ الْمَشْهُورَةُ بِالْأَلْفِيَّةِ:

وهي منظومة من مزدوج الرجز في نحو ألف بيت أودع فيها خلاصة ما في «الكافية الشافية» من نحو وتصريف، وسبقت الإشارة إلى أن ابن مالك ألف الألفية هذه، وهو في حماة في طريق عودته إلى دمشق، وسميت الألفية، وله في مطلعها: [من مزدوج الرجز]

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ
كما سميت الخلاصة لقوله في آخرها: [من مزدوج الرجز]

حَوَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةَ
ويجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن ألفية ابن مالك؛ أن نشير إلى أن الرجل قد أفاد في ألفيته هذه من ألفية ابن معيط في المنهج العام؛ من حيث سرد القواعد، واستخدام المناسبة والاستطراد، وارتباط اللاحق بالسابق، لكننا نجد في الحق - أن ابن مالك - لإمامته وطول اشتغاله في النحو يمتاز بتشقيق المسائل وتفصيلها في أبواب، على حين نرى ابن معيط يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد.

ثم إن ابن مالك قد تعدى تأثيره بابن معيط في المنهج العام، إلى استخدام قافية أو ألفاظ بعينها. يقول ابن معيط في العنوان الذي جعله للتوابع: [من مزدوج الرجز]

الْقَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ
ويقول ابن مالك: [من مزدوج الرجز]

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ
فهذا هذا، لكن ابن مالك رجلٌ صنَّعَ يجيد الأخذ والتصرف فيه؛ ومن هذا وغيره

قال ابن مالك فى مقدمة ألفيته: [من مزدوج الرجز]
 وَتَفْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَعْطٍ
 ومما لا شك فيه أن ابن مالك قد نظر طويلاً فى ألفية ابن معط، وقد ثبت أنه كان
 يُقرئها تلاميذه. ذكر ابن حجر العسقلانى فى كتاب: «الدرر الكامنة فى أعيان المائة
 الثامنة» فى ترجمة أحمد بن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقى الحنفى؛ أنه قرأ ألفية ابن
 معط على ابن مالك.

والألفية لشهرتها لا يكاد يخلو منها بيت فيه من يطلب العلم خاصة علم العربية.

٤ - تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلُ الْمَقَاصِدِ، المشهور بالتسهيل:

سبق أن ذكرنا أن ابن مالك صنف التسهيل، وهو بدمشق بعد أن استقر بها، بعد
 أن صنف الكافية الشافية فى حلب التى تلاها تصنيف الخلاصة فى حماة.

ويبدو أن ابن مالك بعد أن درس النحو على أساتذته فى المشرق والمغرب الذين
 سبقت الإشارة إليهم، وبدأ تدريسه والتصنيف فيه - أحسَّ صعوبة فى مؤلفات النحو
 السابقة كمفصل الزمخشري، وكتاب سيويه، وإيضاح أبى على الفارسى، وجمل
 الزجاجى، وغيرها من كتب النحو التى كانت متداولة لدى الدارسين - وضع كتابه
 هذا «التسهيل» رغبةً منه فى المشاركة فى عملية تيسير النحو، وهو الاتجاه الغالب فى
 كل كتبه النحوية واللغوية نثرًا ونظمًا، على ما سنذكره بعد - إن شاء الله تعالى -،
 وأسمى كتابه: «التسهيل» ليتفق وغرضه الأساسى من تأليفه.

وموضوع التسهيل هو النحو والصرف، وقد قسم ابن مالك موضوعات التسهيل
 إلى أبواب، وقد يقسم بعض الأبواب إلى فصول، ولعل ابن مالك بهذا يعتبر أول
 من أحدث هذا التقسيم فى التصنيف فى النحو العربى؛ فقد قسم سيويه مسائل
 النحو فى كتابه إلى أبواب، وقسمها الزمخشري فى مفضله إلى فصول، وقسم ابن
 مالك رءوس المسائل إلى أبواب، وفروعها إلى فصول؛ فجاء هذا التقسيم تسييح
 وُخِده بين كتب النحو.

وثمة ملاحظتان آخران يمكننا لحاظهما:

الأول: اجتهاد ابن مالك وابتكاره لكثير من المسميات والاصطلاحات لعناوين
 الأبواب والفصول التى لا تزال هى المتداولة إلى اليوم؛ على ما نشير إليه بعد فى
 مذهبه النحوى.

الثاني: اهتمام ابن مالك بذكر الخلافات في مسائل النحو والصرف، ونصه في أكثر المواضع على أصحاب المذاهب من المتقدمين والمتأخرين، وابن مالك لا يذكر مسائل الخلاف بدون تعليق عليها، وإدلاء برأى، بل يذكرها؛ ليدلى فيها بدلوها، ويشارك فيها برأيه.

ف نجد التسهيل مزيجا من الآراء التي راق لابن مالك ذكرها، ونجده معها ليس بصرياً خالصاً ولا كوفياً خالصاً ولا بغدادياً ولا مغربياً خالصاً، بل هو في كثير من المسائل يخالف أعلام هؤلاء وأولئك، ثم إنه إما أن يرجح أو يرد مع اتخاذه لنفسه مذهبا خاصا يراه أقعد في النظر النحوي من غيره من الآراء.

٥ - شَرْحُ التَّسْهِيلِ :

ذكر حاجي خليفة في كتابه «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»^(١) عند حديثه عن التسهيل: أن من شروحه شرحا للمصنف - ابن مالك - وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال: إنه كمله، وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغوري، فلما مات المصنف، ظن أنهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم، وأخذ الشرح، وتوجه إلى اليمن غاضباً من أهل دمشق.. ثم كمله ولده بدر الدين من المصادر إلى آخر الكتاب.

٦ - الْمُؤَصَّلُ فِي نَظْمِ الْمُفْصَلِ :

وهو نظم المفصل للزمخشري، وقد جاء ذكره في النظم الجامع لمؤلفات ابن مالك بقوله: [من الطويل]

وجاء بنظم للمفصل بارع
رفيع على المنظوم يُدعى المؤصلاً
٧- سَبِكُ الْمَنْظُومِ وَفَكُّ الْمَخْتُومِ :

ومن قال: إن اسمه: «فك المنظوم، وسبك المختوم» فقد خالف العقل والنقل، وهو فك للمؤصل السابق الذكر، أراد أن ينثر هذا النظم، على عادته في توحى التيسير.

٨- عُمْدَةُ الْحَافِظِ وَعُدَّةُ اللَّافِظِ :

قيل عنه في: «بغية الوعاة»، و «نفع الطيب»: إنه مختصر يضم أصول النحو.

(١) كشف الظنون ١/٤٠٥ .

٩- شَرْحُ عُمْدَةِ الْحَافِظِ وَعُدَّةُ اللَّافِظِ، (المشهور بشرح العمدة):

١٠- إِكْمَالِ الْعُمْدَةِ (السابق الذكر):

ذكره السيوطى فى: «بغية الوعاة»، كما ذكره ناظم المصنفات؛ كما سيأتى بعد إن شاء الله تعالى.

١١- شَرْحُ إِكْمَالِ الْعُمْدَةِ:

ذكره السيوطى أيضًا فى: «البغية»، و «الإكمال»، وشرحه مصنفان آخران غير العمدة وشرحها؛ حيث ورد ذكرهما فى نظم المؤلفات، بعد: «عمدة الحافظ وعدة اللاقط».

١٢- شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمُشْكِلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، أو إعراب مشكل

البُخَارِى:

وقد حققه وعلق عليه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وهو تعليقات ومناقشات وتخريجات جيدة وسديدة لما أشكل إعرابه فى بعض أحاديث من صحيح البخارى؛ والكتاب يقع فى واحد وسبعين مبحثًا، فهذا المصنف من أهم المصنفات التى تظهر براعة ابن مالك فى معالجة المشكلات، وتكشف عن منهجه فى النقاش والحجاج والجدل، بل وتبين قدرته وسعة أفقه، وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد.

١٣- الْمُقَدِّمَةُ الْأَسَدِيَّةُ:

ذكرها السيوطى فى: «البغية»، كما ذكرها أيضًا صاحب: «نفح الطيب»؛ وهى رسالة صغيرة فى النحو، قيل: إنه صنفها لولده تقي الدين الأسد.

١٤- شَرْحُ الْجُزْوِيَّةِ: والجزولية لمؤلفها: أبى موسى الجزولى: مقدمة مشهورة

فى النحو، قيل: إنها حواش، على جمل الزجاجى وقيل: ليس فيها نحو، وإنما هى منطلق لحدودها وصناعتها العقلية^(١).

١٥- نَكْتَةُ النَّحْوِيَّةِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ:

وقد أشار أبو الحسن الأشمونى فى هذا المصنف فى شرحه للألفية «منهج السالك»^(٢).

(١) قد سبق التنبيه إلى إشارة القفطى إلى هذا الشرح.

(٢) منهج السالك ٤٩/١.

ثانياً: مؤلفاته الصرفية:

كُتِبَ ابن مالك الثلاثة الكبرى: «الكافية الشافية»، والخلاصة «الألفية»، و«التسهيل» تتضمن أبحاثاً في الصرف؛ على عادة أكثر النحاة في اعتبار النحو والصرف مبحثين يكمل أحدهما صاحبه، فقد دأب أكثر النحاة على أن يورد في بحث النحو مبحث موجز في الصرف لما بين النحو والصرف من رباطٍ وثيقٍ، وهكذا فعل ابنُ مالك في مصنفاته النحوية الثلاثة الكبرى، ولكنه لم يكتف بذلك، بل أفرد للتصريف كتاباً أشبع فيها البحث، وزاد فيها القول، وهذه الكتب هي:

١- لامية الأفعال: أو كتاب: «المفتاح في أبنية الأفعال»، وهي منظومة من البحر البسيط، في ١١٤ بيتاً، وقد استهلها بقوله: [من البسيط]
 الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا أَبْغِي بِهِ بَدَلًا حَمْدًا يُبَلِّغُ مِنْ رِضْوَانِهِ الْأَمَلًا
 وتشتمل اللامية على خمسة أبواب، وسبعة فصول.

٢- شرح لامية الأفعال: لابن مالك شرحٌ للامية الأفعال، وقد شرحها ابنه بدر الدين، وهو شرحٌ مطبوع متداول.

٣- شرح تصريف ابن مالك المأخوذ من كافيته:

ولعل هذا العنوان لبعض تلامذة ابن مالك عند نقله للشرح، وجاء شرحه لأول فصل في التصريف:

فصل نبين فيه ما يصرف وما لا يصرف، وما يتعلّق بذلك: [من مزدوج الرجز]
 تَغْيِيرُ بِنْيَةِ لِمَعْنَى قُصْدًا تَضْرِيْقُهَا كَجَعَلِ جُودَ أَجُودًا
 وَهُوَ مِنَ الْحَرْفِ وَشَبْهَهُ امْتَنَعَ وَمَنْ يُصَرِّفُ مَا سِوَاهُمَا يُطْعُ
 التصريف: تحويل كلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي، ولا يليق ذلك إلا بمشتق، أو بما هو من جنس مشتق، والحرف غير مشتق، ولا مجانس لمشتق، فلا يُصَرِّفُ هو ولا ما توغَّل في شبهه من الأسماء.

ومن يُصَرِّفُ: ما سِوَاهُمَا يُطْعُ: أي: من رام تصريف ما ليس حرفاً ولا شبه حرف يوافق، ولا ينازع - فإنه يحاول تصريف ما يليق به التصريف.

ثم من التصريف:

ضروري؛ كصوغ الأفعال من مصادرها، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها، وبناء «فَعَالٍ»، «وفِعُولٍ» من فاعل، قصداً للمبالغة.

وغير ضرورى؛ كبناء مثال من مثال، [وهو ما يسمونه: أمثلة التمرين . . .] إلخ.
 وآخره فصل: [من مزدوج الرجز]
 لآلَةٍ مِنَ الثَّلَاثِيَّ مِفْعَلَةٌ وَمِفْعَلٌ وَمِدَّةٌ وَمُفْعَلَةٌ
 ٤ - إِيْجَازُ التَّعْرِيفِ فِي عِلْمِ التَّضْرِيْفِ
 ثَالِثًا: مَوْلَفَاتُهُ اللَّغَوِيَّةُ:

١- نظم الفرائد: نقل السيوطى فى كتابه: «المزهر فى علوم اللغة وأنواعها»
 أجزاء فى هذا الكتاب، وهى فى الجزء الثانى ص: ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦،
 والكتاب عبارة عن ضوابط وفوائد فريدة منظومة ليست على روى واحد.
 ومما نقله عنه السيوطى فى: «المزهر»^(١) قوله: الذى ورد من فاعل «بفتح العين»
 ألفاظ محصورة، ثم نظمها فقال: [من الرجز]

أَخْصُصْ إِذَا نَطَقْتَ وَزْنَ فَاعِلٍ	بِبَادِقٍ وَخَاتِمٍ وَتَابِلٍ
وَدَائِقٍ وَرَاسِنٍ وَرَامِكٍ	وَرَامِجٍ وَرَازِجٍ وَزَاجِلٍ
وَسَادِجٍ وَسَالِحٍ وَشَالِمٍ	وَطَابِعٍ وَطَابِقٍ وَنَاطِلٍ
وَطَاجِنٍ وَعَالِمٍ وَقَارِبٍ	وَقَالَِبٍ وَكَاعِدٍ وَمَا يَلِي
مَنْ كَامَخَ وَهَآوِنٍ وَيَارِجٍ	وَبَارِقٍ وَبِعْضِهَا بِفَاعِلٍ

٢- مُثَلَّثَاتُ ابْنِ مَالِكٍ الْمُسَمَّاةُ إِكْمَالُ الْإِعْلَامِ بِمِثْلِ الْكَلَامِ: وهى أرجوزة مربعة
 عدتها نحو ٢٧٥٥ بيتاً، وهى تدل على اطلاع عظيم، وإحاطة نادرة باللغة، بل
 وعلى قدرة بالغة بالنظم، ولابن مالك فى المثلثات ثلاثة مثلثات: هذه الأرجوزة،
 ومثلث فى نفس الموضوع، وبنفس التسمية، ولكنها نثر فى ثلاثيات الأفعال،
 وسيأتى بيانها إن شاء الله، ومن مطلع هذه الأرجوزة قوله: [من الرجز]

وَبَعْدُ فَالْأَوْلَى بَأَن تُجَبِّى لَهُ	بَنَاتُ فِكْرِ نَاسَبَتْ إِخْلَالَهُ
مَلِكٌ يُبَارَى فَضْلُهُ أَفْضَالُهُ	فِي نَصْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَدَابِ
...	...
...	...
كَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ ذُو أَرْبٍ	إِلَى اتِّسَاعِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
رَأَيْتُ أَنْ أَجْعَلَ بَعْضَ قُرْبَى	لَهُ كِتَابًا فِيهِ ذَا أَحْسَابِ

(١) المزهر ٢/١١٥، ١١٦ .

أَخْوَى بِهِ أَكْثَرَ تَثْلِيثِ الْكَلِمِ نَحْوَ حَلَمْتُ وَحَلُمْتُ وَحَلِمْتُ وَحَلِمَ
فَحَزَزُ هَذَا الْفَنِّ مَحْمُودٌ مَهْمٌ بِهِ اعْتَسَى قَدَمًا أُولُو الْأَبْيَابِ
٣- إِكْمَالُ الْإِعْلَامِ بِتَثْلِيثِ الْكَلَامِ:

٤- ثَلَاثِيَّاتُ الْأَفْعَالِ:

قال في أوله: «هذا كتاب أذكر فيه - إن شاء الله تعالى - ما تيسر من ثلاثيات الأفعال المقول فيها «فَعَلَّ» أو «أَفْعَلَّ» بمعنى واحد مرتبًا على حروف المعجم؛ فأبدأ بما أوله همزة، وأختم بما أوله ياء، وأقتصر على ذكر الثلاثي، ما لم يختلف الفعلان ببناء أحدهما للفاعل والآخر للمفعول، أو يتعدى أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر، فأذكرهما معًا، ومما أعتمده أني لا أذكر ما لا يشاركه غيره من: فَعَلَّ مصدرًا لَفَعَلَّ، أو فَعَلَّ متعديًا، ولا فُعُولَ مصدرًا لفعل لازم، ولا فَعَلَّ مصدرًا لفعل لازمًا، ولا فعالة مصدرًا لِفَعَلَّ، ولا فَعَالَ مصدرًا لمفهم صوت أو داء، ولا فِعَالَ مصدرًا لمفهم نِفَارٍ، ولا فِعَالَةَ مصدرًا لمفهم حرفة أو ولاية، ولا فَعَلَانَ مصدرًا لمفهم تَقَلُّبٍ، ولا فَعِيلَ مصدرًا لمفهم صوت أو سَيْرٍ، ما لم تدع إلى ذكره حاجة، والله مبلغى كل خير، وموقى كل ضير.

ومن هذه المقدمة نلاحظ أن هذا الكتاب لا يتفق مضمونه مع تسميته، ولعل تحريفًا أصاب التسمية أو التعريف.

٥- تحفة المودود في المقصور والممدود:

وهي مطبوعة مع «إكمال الإعلام بمثلث الكلام»، وهي منظومة، وعدد أبياتها:

١٦٢ بيتًا كلها همزية، ومن مطلعها: [من الطويل]

وَبَعْدُ فَإِنَّ الْقَصْرَ وَالْمَدَّ مِنْ يُحْطِ بِعَلْمَهُمَا يَسْتَسْبِيهِ السَّبْهَاءُ
وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ أَنْتِهَاجَ سَبِيلِهِ بِنَظْمٍ يَرَى تَفْضِيلَهُ الْبُصْرَاءُ
لَهُ تُحْفَةُ الْمُوْدُودِ تَسْمِيَةً فَقَدْ تَأْتَى بِهِذَا لِلْمُرَادِ جَلَاءُ
حَوَى كُلُّ بَيْتٍ مِنْهُ لَفْظَيْنِ وَجْهًا بِوَجْهَيْنِ فِي الْحُكْمَيْنِ فَهُوَ صَدَاءُ
دَعَا فَأَجَابَتْهُ الْمَعَانِي مَطِيعَةً وَقَدْ كَانَ مِنْهَا مَنَعَةٌ وَإِيَاءُ

وأبوابه هي: باب ما يفتح أوله، فيقصر ويُمدُّ باختلاف المعنى، ثم باب ما يفتح؛ فيقصر، ويكسر؛ فيمدُّ؛ باختلاف المعنى، ثم باب ما يكسر؛ فيقصر، ويفتح؛ فيمدُّ؛ باختلاف المعنى. وآخرها: باب ما يُضْمُّ، فيقصر ويمدُّ، والمعنى واحد.

قال: [من الطويل]

وَذِي تحفة المودود تَمَّتْ مُحِيطَةً بما اهتم باستقصائه الأدباء

٦- شرح تحفة المودود:

وهو مخطوط صغير.

٧- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد:

وهو مخطوط به نصُّ القصيدة، وشرح موجز لها، وقد تميز النص بكبر حروفه، وبسبقة بحرف «ص»، وتميز الشرح بصغر حروفه، وبسبقة بحرف «ش».

٨- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد:

أشار إليها بروكلمان في كتابه: «تاريخ الأدب العربي».

٩- قصيدة أخرى في الظاء والضاد:

وقد أشار إليها صاحبُ النظم؛ كما أشار إليها بروكلمان، قال صاحب النظم:

[من الطويل]

وَفِي الضَّادِ وَالظَّاءِ قَدْ أَتَى بِقَصِيدَةٍ وَأَتْبَعَهَا أُخْرَى بِوَزْنَيْنِ أُصْلًا
وَبَيَّنَ فِي شَرْحِيهِمَا كُلَّ مَا عَدَا عَلَى الدَّهْنِ مَعْتَصِمًا فَأُضِيحَ مَجْتَلَى

١٠- كما أشار صاحب النظم إلى أرجوزة أخرى في الظاء والصاد بالمهملتين، ولعلها بالمعجمتين الظاء والضاد، وقد ذكرنا للمؤلف أربعة مؤلفات حول الظاء والصاد والظاء والضاد، فإذا لم يكن له غير قصيدتين في الظاء والضاد، كان المصنفان الآخزان هما الشرحين المذكورين ضمن المصنفات في ذكر صاحب النظم، وهما من مصنفاته المفقودة.

١١- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه

١٢- الوفاق في الإبدال: ذكر بروكلمان أن له: «وفاق الاستعمال في الإعجام

والإهمال»، فلعله هو الذي أشار إليه الناظم بقوله: [من الطويل]

وَأَلَّفَ فِي الإِبْدَالِ مُخْتَصِرًا لَهُ دَعَاهُ الوِفاقَ فَاقَ تَصْنِيفَ مَنْ خِلا

١٣- كتاب الألفاظ المختلفة

١٤- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل:

أشار إليه بروكلمان.

١٥- فتاوى فى العربية.

١٦- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء، أشار إليها ناظم المصنفات

بقوله: [من الطويل]

وَنظَّمْ فِي الْأَفْعَالِ أَيْضًا قَصِيدَةً فَسَهَّلَ مِنْهَا كُلَّ وَغَرٍ وَذَلَّلَا
وقد ذكرها السيوطى فى : «المزهر»^(١)، قال:

ذكر الأفعال التى جاءت لاماتها بالواو والياء، عقد لها ابن السكيت بابًا فى :
«إصلاح المنطق»، وابن قتيبة بابًا فى : «أدب الكاتب» ، وقد نظمها ابن مالك فى
أبيات، فقال:

وذكر القصيدة فى ٤٩ بيتًا، ولكن القصيدة بتمامها عدتها ٦٧ بيتًا، وهى موجودة
فى كتاب: مجموع أمهات المتون ص: ٥٨، ومن مطلعها، قوله: [من الكامل]
حَمْدًا لِرَبِّي وَالصَّلَاةَ لِأَحْمَدِ مَنْ قَدْ دَعَوْتُ لِهَدْيِهِ وَدَعَيْتُهُ
وَالْأَلِ وَالْأَضْحَابِ أَرْبَابِ التَّقَى ثُمَّ السَّلَامُ تَلَوْتُهُ وَتَلَيْتُهُ
أَعْلَمُ بِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَا قَدْ أَتَتْ فِي بَعْضِ الْأَفَاظِ كَتَخُو مَتَيْتُهُ
قَلْ إِنْ نَسَبْتَ عَزْوَتُهُ وَعَزَيْتُهُ وَكَنْوْتُ أَحْمَدَ كُنْيَةً وَكَنْيَتُهُ
١٧- كتاب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر وغير ذلك:

وهو مخطوط أوله ذكر ابن مالك لغات الأضْبُعِ والأثْمَلَةِ وغيرهما: [من البسيط]
تَثْلِيثُ بَا أَضْبُعٍ مَعَ شَكْلِ هَمْزِيهِ بغير قَيْدٍ مع الأضْبُوعِ قد نُقِلَا
وَأَعْطِ أَثْمَلَةً مَا نَالَ الْأَضْبُعِ إِذْ لا الْوَاوَ فَالْمُدُّ لِلْبَا وحدها بدلًا^(٢)
رابعًا: مؤلفاته فى القراءات:

١- المالكية فى القراءات:

أشار إليها الناظم بقوله: [من الطويل]

وَنظَّمْ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ مُوجِزًا قَصِيدًا يُسَمَّى الْمَالِكِي مُبْجَلًا
فلعل هذه القصيدة هى داليتها فى القراءات التى نظمها على نسق لامية الشاطبى

(١) المزهر ٢/٢٧٩ - ٢٨٢ .

(٢) الأبيات فى الوافى بالوفيات ٣/٣٦١ ، وبغية الوعاة ١/١٣٦ وذكر كل من الصفدى
والسيوطى بعدها لغات: الأرز، ولدن، وأف، وحيهل، وهيت، وهيهات، وقط، وها،
ورب، وإيمن الله فى خمسة عشر بيتًا .

المسماة بالشاطبية، ونسبها إلى شهرته؛ كما نسبت الشاطبية إلى الشاطبي، قال فيها مشيرًا إلى الشاطبية: [من الطويل]
وَلَا بُدُّ مِنْ نَظْمِ قَوَائِي تَحْتَوِي لَمَّا قَدْ حَوَى حِزْرُ الْأَمَانِي وَأَزِيدًا
٢- اللَّامِيَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ:

وقد ذكر ابن الجزري في: «طبقات القراء»^(١): أن ابن مالك قد نظم في القراءات قصيدتين: إحداهما دالية، وهي السابقة.

والأخرى لامية يقول في أولها: [من الطويل]
بِذِكْرِ إِلَهِي حَامِدًا وَمُبَسِّمًا بَدَأْتُ فَأَوْلَى الْقَوْلِ يُبْدَأُ أَوْلًا
وَأَخْرَاهَا: [من الطويل]
وَزَادَتْ عَلَيَّ حِزْرَ الْأَمَانِي إِفَادَةً وَقَدْ نَقَصَتْ فِي الْجِزْمِ ثَلَاثًا مُكْمَلًا
خَامِسًا: مَا أَثَرَ مِنْ شِعْرِهِ:

ذكر المقرئ في: «نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب»^(٢): أن بعضهم قال:
من أحسن ما رأيت من شعر ابن مالك: [من الطويل]

إِذَا رَمَدَتْ عَيْنِي تَدَاوَيْتُ مِنْكُمْ بِنَظْرَةِ حُسْنٍ أَوْ بِسَمْعِ كَلَامٍ
فَإِنْ لَمْ أَجِدْ مَاءَ تَيْمَمْتُمْ بِاسْمِكُمْ وَصَلَيْتُمْ فَرَضِي وَالذِّيارَ أَمَامِي
وَأَخْلَصْتُ تَكْبِيرِي عَنِ الْغَيْرِ مُعْرِضًا وَقَابَلْتُ أَعْلَامَ السُّوَى بِسَلَامٍ
وَلَمْ أَرَ إِلَّا نُورَ دَاتِكَ لِأَيْحَا فَهَلْ تَدْعُ الشَّمْسُ امْتِدَادَ ظِلَامِي
نَظْمُ مُؤَلَّفَاتِهِ:

قال السيوطي^(٣): فأما تصانيف ابن مالك، فقد رأيت في تذكرة الشيخ تاج الدين ابن مكتوم، أن بعضهم نظمها في أبيات، قال الشيخ تاج الدين: وقد أهمل أشياء أخرى من مؤلفاته، فذيلت عليها، وهذا مطلع النظم مع التذييل: [من الطويل]
سَقَى اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ قَبْرَ ابْنِ مَالِكٍ سَحَابٌ عُفْرَانُ تُعَادِيهِ هُطْلًا

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٨٠، ١٨١.

(٢) نفع الطيب ٢/٢٢٦.

(٣) بغية الوعاة ١/١٣١، ١٣٢. ذكر فيها أبيات ناظم المؤلفات في تسعة وعشرين بيتًا، ثم ذكر أبيات تاج الدين بن مكتوم التي ذيل بها أبيات الناظم ذاكراً ما فاتته من مصنفات في أربعة أبيات وهي التي ذكرناها.

فقد ضمَّ شملَ النَّحْوِ من بعد شتِّهِ
 بِالْفِيَةِ تُسَمَّى الْخُلَاصَةَ قَدْ حَوَتْ
 وَكَافِيَةَ مَشْرُوحَةٍ أَضْبَحَتْ تَفِي
 وَمَخْتَصِرٍ سَمَّاهُ عُدَّةً لَافِظِ
 وَبَيَّنَ مَعْنَاهُ بِشَرْحٍ مَنْقُوحِ
 وَآخِرَ سَمَّاهُ بِإِكْمَالِ عُمْدَةٍ
 وَصَنَّفَ لِلْإِكْمَالِ شَرْحًا مَبِينًا
 وَلَا سِيَّمًا التَّسْهِيلُ لَوْ تَمَّ شَرْحُهُ

وهذه الأبيات التي ذيل بها ابن مكتوم المنظومة: [من الطويل]

وَأَمَلَى كِتَابًا بِالْفَوَائِدِ نَعْتُهُ
 وَصَنَّفَ شَرْحًا لِلجُزْوَلِيَّةِ الَّتِي
 وَسَبَّكَ لِمَنْظُومٍ وَفَكَّا لِمَخْتَمِ
 وَقِيلَ وَشَرْحًا لِلْخُلَاصَةِ فَاسْتَمِعْ

وَأَخْرَجَ نَظْمًا لِلْفَرَائِدِ وَالْعُلَا
 غَدَا نَظْمُهَا كَالصَّخْرِ حَتَّى تَسْهَلَا
 عَلَى هَيْئَةِ التَّوَضِيحِ فَاضْمَمَ لِمَا خَلَا
 وَفِي النَّفْسِ مِنْ تَضْحِيحِ ذَا الْقَيْلِ مَا عَلَا

* * *

الباب الثالث مذهب ابن مالك النحوي

أولاً: من حيث الشكل:

ونشير إلى:

١- التجديد في منهج التأليف:

فأول ما يطالعنا من سمات هذا المذهب هو ميل ابن مالك إلى التجديد في منهج التأليف، ويمكننا أن نلمس هذه السمة بمقارنة منهج «التسهيل» - وهو خلاصة دراسات ابن مالك النحوية بكتاب سيويه و «مفصل» الزمخشري وكافية ابن الحاجب، وهذه الثلاثة الأخيرة هي أهم وأشهر كتب النحو السابقة على التسهيل، حيث اعتمد صاحب الكتاب على تقسيم النحو إلى أبواب، ووقف الزمخشري عند تقسيمه إلى فصول، وصار ابن الحاجب على نهج صاحب «المفصل» في التقسيم العام، دون اهتمام بتبويب أو تفصيل، بينما جاء ابن مالك فنظم رءوس المسائل في أبواب، وفروعها في فصول، مما يعد من أفضل وأحدث مناهج التقسيم في التأليف.

وكذلك نلاحظ الطرافة والتجديد والابتكار في منهج ترتيبه لأبواب النحو وفصوله، وهو منهج تعليمي دراسي يعتمد كثيراً على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق.

والرجل في تقسيمه كتابه إلى أبواب وفصول، ثم في ترتيبه لهذه الأبواب والفصول في هذا المنهج الدراسي التعليمي متأثر إلى حد كبير بابن مغط في ترتيب ألفيته وفي تقسيم كتابه «الفصول الخمسون»؛ حيث جعل النحو في خمسين فصلاً يشتمل عليها خمسة أبواب، إلا أن هذا كله كان على عادة ابن مالك في تأثره بغيره، لا يأخذ الشيء برمته، ولا ينقل المنهج بنصه، ولكنه يخضعه لذوقه وتجاربه، وتفكيره، واجتهاده.

٢- النظم العلمي للفنون:

يمكننا أن نعد ابن مالك إمام النظم في العربية غير مدافع؛ فهو صاحب التاريخ الطويل في هذا الميدان؛ إذ تبلغ عدة الأبيات التي نظمها في ميدان علوم العربية أكثر

من عشرة آلاف بيت؛ في النحو واللغة والقراءات، ومن ثبت مؤلفاته التي مرّت بنا يتبيّن لنا أن المنظوم منها يبلغ خمسة عشر مصنفاً، منها ثلاثة في النحو، وهي: الكافية، في نحو ثلاثة آلاف بيت، والألفية في نحو ألف بيت، ونظم «المفصل» الذي يبدو أنه لا ينقص عن الألفية، وعشرة مؤلفات في اللغة، وهي: «إكمال الإعلام بمثلث الكلام»؛ في نحو ألفين وسبعمائة وخمسة وخمسين بيتاً، و«تحفة المودود»، في مائة واثنين وستين بيتاً، و«لامية الأفعال» في مائة وأربعة عشر بيتاً، وأربع منظومات في الظاء والضاد، و«النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز»، و«منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء»، و«منظومتان كبيرتان في القراءات، وهما: اللامية والمالكية، ومنظومات صغيرة في خيل السباق، وأسماء الذهب والألغاز.

وبالرغم من أن نظم ابن مالك نظم علمي؛ فإنه تميز بالسلاسة والعدوية والرقة والصفا؛ حتى ليبلغ أحياناً إلى الشعر العاطفي، وابن مالك بلغ في هذا اللون من التصنيف درجة لم يسبقه إليها سابق، بل ولم يلحقه فيها لاحق، وقد كان هدفه الأول من هذه المنظومات تيسير النحو والصرف واللغة والقراءات على الدارسين وطلاب العلم.

ثانياً: من حيث الموضوع:

وفي ذلك نشير إلى:

١- التيسير والتسهيل والتلخيص في عرض قضايا النحو. ويظهر هذا في:

أ- اختياره الأسهل والأبعد عن التكلف من الآراء والاتجاهات:

فلقد كان ابن مالك يفهم وظيفة النحو، وهو تقويم الألسنة، وصرفها عن الخطأ في الكلام، وهذا لا يتحقق إلا إذا خُلّت قواعده من التعقيد والتكلف، وقد نص في مواضع مختلفة من كتبه على ذلك: يقول في شرحه للتسهيل^(١) عند كلامه على إعراب الأسماء الستة:

في إعراب هذه الأسماء - يعني: الأسماء الستة - خلاف:

فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجرورة، وأن حروف

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١ .

المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب، ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحُرُوف معًا. ومنهم من زعم أن الحركات التي قبل حروف المدّ منقولة منها، فسلمت الواو في الرفع، لوجود التجانس، وانقلبت في غيره بمقتضى الإعلال. ومنهم من جعل إعرابها منويًا في حروف المد، وما قبلها حركات إبتاع مدلول بها على الإعراب المنوي.

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد؛ على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، اه.

وكأنّ في اسم كتابه: «التسهيل» - وهو نثر - إشارة إلى نهجه في تناول النحو العربي، ثم في تسمية ألفيته الشهيرة بالخلاصة بيان واضح لتوخي ابن مالك التيسير والتسهيل كمًا وكيفًا؛ لتحقيق الغاية من دراسة الدارسين للنحو واللغة.

ب - عرضه لهذه المذاهب والآراء في صورة نظم علمي: وفي هذا أبلغ دلالة على رغبة الرجل في التيسير إلى حد يجعل علوم النحو واللغة من الدارسين على طرف التمام.

٢ - المزج والاختيار بين مذاهب النحاة، ويظهر ذلك في:

أ - مزجه بين مذاهب النحاة على اختلافهم: فلقد كان الرجل جريئًا على المزج بين مذاهب النحاة؛ بصريين وكوفيين، وبغداديين ومغاربة، دون ميل أو انحياز، فهو أولاً يعرض الآراء والمذاهب في دقة وأمانة، ثم يرجح ويتخير من بين هذه المذاهب والآراء، أو يتخذ موقفًا خاصًا، وفق ما يمليه عليه اجتهاده الحق، ونحو التسهيل مزيج من نحو البصريين والكوفيين والبغداديين والمغاربة، وإن كانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية إذ خالفهم في نحو ستة مسائل فقط، بينما خالف الكوفيين في نحو أربع وستين مسألة، وقد خالف الجمهور في بعض المسائل، واتخذ لنفسه في هذه المسائل موقفًا خاصًا.

ب - مزجه النحو بالتصريف واللغة:

وهذا النهج واضح جدًا في كتابه «التسهيل»، حيث لا يقف عند مزجه بين مذاهب النحاة وآرائهم؛ بل يعدو ذلك إلى مزج النحو بالتصريف واللغة كلما سنحت

لهذا المزج سانحة، أو دعا إليه استطراد، فما أكثر ما يمزج النحو باللغة عند ذكر لفظة أو أداة؛ حيث يعرض لبيان لهجات العرب وما قيل فيها من لغات، فهو يتعرض لذكر لهجات العرب في: سوف، ولعل، وحيَّهْلُ، وأداة التعريف، وقَطُّ، ولدن، وهَيْهَات، وكأين، وغيرها.

كما يذكر مباني الأفعال عند حديثه عن الأفعال، ومباني المصادر عند حديثه عن المصادر وعملها؛ كما يستطرد إلى بيان أشكال الجموع عند الحديث عن المثني والجمع.

وهذا اتجاه تميّز به ابنُ مالكٍ في تأليف النحو متأثراً بنزعة التدريس التي كانت غالبية عليه، فالاستطراد سمة غالبية على من مارس التدريس، فهو يجد نفسه مدفوعاً إلى هذا الاستطراد في كثير من الأحيان من غير قصد، توسّعاً في شرح أو جلاء لغموض، وما الاستطراد إلا لون من ألوان التيسير والتوضيح.

ج - مَزْجُهُ بَيْنَ مَصَادِرِ الاسْتِشْهَادِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ شِعْرًا وَنَثْرًا: ومسلك ابن مالك في مزجه لمذاهب السابقين بل ومزجه بين اللغة والنحو والتصريف، مع اشتغاله باللغة والقراءات والحديث هذا المسلك جعله يذهب في استخراج الشواهد مذهباً يكاد ينفرد به بين كبار النحاة، فهو يستمد شواهده أولاً من القرآن الكريم، فإن لم يجد به شاهده، عدل إلى الحديث، فإن لم يجد، فمن أشعار العرب وكلامهم.

وقد يكون هذا هو الذي حمّله على قَبُولِ الشواهد من القراءات لا فرق بين متواترة وشاذة، ومن الشعر وكلام العرب، ما دام القائل مشهوراً بعروبه، ومن الحديث الشريف ما دام الراوى مِمَّنْ يوثق بروايته، وهذا الاتجاه الذي تميز به ابن مالك في مسألة الشواهد، قد أفسح لنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدرًا من مصادرها، بل وعدم الوقوف عند شواهد سيويه والبصريين، فقد اعتمد هذا الإمام على كثير من شواهد الكوفيين والبغداديين، وهذا لا شك لون من المرونة في استخدام الشواهد نحن أحوج ما نكون إليه، إذا أردنا توضيح قواعد اللغة وتيسيرها والإحاطة بشواهدا ومصادرها.

ثالثاً: من حيث موقفه من بعض قضايا أصول النحو:

الأدلة عند ابن مالك:

١- موقفه من السماع:

الأصل عند ابن مالك أن القواعد تبنى على السماع الصحيح، وهو لا يلجأ إلى القياس إلا إذا لم يجد الشاهد المقبول من السَّماع.

فالأدلة عند ابن مالك كالأدلة عند غيره من النحاة السابقين عليه؛ والقرآن الكريم، وما قاله العرب شعراً ونثراً، وهذا ما سماه النحويون: السماع» .

ثم القياس على ما ثبت صحته، وصحَّ دليله، واستقام قياسه، ولكنه امتاز عن سالفه بأنه كان أوّل من وضع الحديث الشريف في موضعه الصحيح من الاحتجاج به، بل والإكثار من أخذ الشواهد منه.

أ - القرآن الكريم:

كان ابن مالك يضع القرآن الكريم في قمة المصادر التي يرجع إليها ويعتمد عليها، لا فرق عنده بين قراءة وقراءة، ولا بين قراءة متواترة وشاذة، فalcراءة سُنَّة متبعة، والقراء يلتزمون ما نزل على النبي ﷺ؛ وهم لا ينظرون في القرآن على الألفى في اللغة، والأقيس في العربيّة، بل ينظرون إلى الأثبت في الأثر، والأصح في النقل^(١).

فمن احتجاجة بالقراءات الشاذة:

احتجاجة في: «شرح التسهيل» بقوله تعالى في سورة القصص: الآية (٤٨)(٢):

«قالوا ساحران تطّاهرا» بتشديد الطّاء على جواز حذف نون الرّفْع من الأمثلة الخمسة في النثر مجردة من نون الوقاية، مع عدم الناصب أو الجازم.

واحتجاجة كذلك بقوله تعالى في سورة الحج: الآية (٣٥)(٣): «والمُقيمي

الصَّلَاة» بنصب الصلاة؛ على سقوط نون جمع المذكر السالم.

واحتجاجة كذلك بقوله تعالى في سورة الصافات: الآية (٣٨)(٤): «إنكم لذائقو

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٠، ١١، والاتراح ١٤، ١٥، وشرح التسهيل ٤٦ المقدمة .

(٢) وهي قراءة لأبي عمرو بن العلاء من بعض طرقه .

(٣) وهي قراءة ابن أبي إسحاق، انظر شواذ ابن خالويه ٩٥، وشرح التسهيل ١/٧٣ .

(٤) حكى هذه القراءة الشاذة ابن جنى في المحتسب ٢/٨٠، وشرح التسهيل ١/٧٢، ٧٣ .

العذاب الأليم» ويقوله تعالى في سورة التوبة: الآية (٢)^(١): «واعلموا أنكم غير معجزى الله» بنصب «العذاب» ولفظ الجلالة؛ احتج بهما على سقوط نون جمع المذكر السالم اختيارًا قبل لام ساكنة، لا للإضافة، بل للتخفيف.

واحتجاجه بقوله تعالى في سورة الزخرف الآية (٧٦)^(٢): ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾ على جعل ضمير الفصل «هم» مبتدأ وما بعده خبرٌ مرفوع، وقراءة حفص «ولكن كانوا هم الظالمين» على جعل «الظالمين» خبرًا لـ«كان»، وضمير الفصل لا محل له من الإعراب.

ب - الحديث الشريف:

من أهم ما تميز به مذهبُ ابن مالك النحويُّ هو احتجاجه بالحديث الشريف، وجعله مصدرًا من مصادر الاحتجاج والاستشهاد، وقد منع من ذلك ابن الصائغ وأبو حيان، وقد تصدى لهذا الموضوع كثير من العلماء، وأكثرهم يردُّون اعتراضات ابن الصائغ وأبي حيان، ويؤيدون ابن مالك فيما ذهب إليه، كالدَّماميني وناظر الجيش في شرحيهما على «التسهيل»، ولعل أوفى ما كتب في هذه المسألة ما كتبه البغدادي في كتابه: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»^(٣) عند حديثه عن الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف، وقد انتهى مجمع اللغة العربية أخيرًا إلى الأخذ بمذهب ابن مالك مع شيء من التحفظ والاحتراز، قال البغدادي في: «خزانة الأدب»: «وسندهما - أي: ابن الصائغ وأبي حيان - أمران:

أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي ﷺ، وإنما رويت بالمعنى.

وثانيهما: أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين - أي: البصرة والكوفة - لم يحتجوا بشيء منه.

ورُدَّ الأوَّل على تقدير تسليمه بأن النَّقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأوَّل قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا

(١) وهي قراءة لأبي السَّمال، انظر شواذ ابن خالويه ١٣٧، وهمع الهوامع ١/١٦٩، وشرح التسهيل ١/٧٣.

(٢) وهي قراءة لأبي زيد النحوي، انظر شواذ ابن خالويه ١٣٦، وشرح التسهيل ١/١٧٠.

(٣) خزانة الأدب ٩/١ - ١٥.

فرق على أن اليقين غير شرط، بل الظنُّ كافٍ .
ورُدُّ الثَّانِي بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به ،
والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحويِّ في ضبط ألفاظه» . . . إلى آخر كلام
البغدادي .

وفى هامش «الخزانة» ردُّ للعلامة عبد العزيز الميمنى الراجكوتى على الأمر الأول
من أدلة ابن الصائغ وأبى حيان .

قال الميمنى^(١): النقل بالمعنى شىء ليس بمقصود على الأحاديث فحسب، بل
إن تعدُّد الروايات فى بيت واحدٍ من هذا القبيل، والقول بأن منشأ تعدد القبائل ليس
مما يتمشى فى كل موضوع؛ على أن إثبات ذلك فى كل بيت دونه خرط القتاد، زد
إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق، من مثل ابن دأب،
وابن الأحمر، والكلى، وأضرابهم، ورواة الشعر أيضاً فيهم من الأعاجم والشعوبية
أمم، على أن المسلمين فى القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من
حفظ الشعر، والتثبت من روايته، وقد قيض الله لأحاديث رسول الله من الجهابذة
الثَّقَاد من نفى عنه ما كان فيه من شُبْهَةِ الوضع والانتحال، وهذا حُرْمِ الشُّعْرِ مثله» .
وقد توسَّط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التى اعتنى بنقل ألفاظها، كما
ذكر ذلك البغدادي، وذكر أن السيوطى تبعه على ذلك فى كتابه: «الاقتراح فى علم
أصول النحو» .

ثم قال البغدادي^(٢): وقد ردَّ هذا المذهب الذى ذهبوا إليه البَدْرُ الدماميني فى:
«شرح التسهيل»، ولله دَرُه، فإنه قد أجاد الرَّدَّ، قال: . . .» ثم ذكر ردَّ الدمامينيِّ
وهو ردُّ جيد حقاً كما قال البغدادي، فليطالع هناك فلا يسعه هذا البحث .

(ج) كَلَامُ العَرَبِ: وهو الاعتداد بما قاله العرب الفصحاء، وكان العلماء يرون أن
لغات العرب كلها جديرةٌ بالاعتبار؛ فلا يصح ردُّ إحداها بالأخرى، ولكن ترجَّح
إحدى اللغتين على الأخرى إذا كان أقوى القياسين أقبل لها أو أشدُّ أنسًا بها^(٣) .
وهذا ما ذهب إليه ابن مالك فقد كان يرى أن لغة بنى تميم فى تركِ إعمال «ما»

(١) خزانة الأدب ٩/١ .

(٢) خزانة الأدب ١٤/١، ١٥ .

(٣) الخصائص ١٠/٢ باب اختلاف اللغات وكلها حُجَّة .

أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه، وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل؛ بأن يكون مختصاً بالأسماء، إن كان من عواملها؛ كحروف الجر، ومختصاً بالأفعال، إن كان من عواملها كحروف العزم، وحق ما لا يختص ك «ما» النافية، ألا يكون عاملاً، إلا أن شبهها بـ «ليس» سوغ إعمالها، إذا لم يعرض مانع^(١)، فابن مالك يحتج بما ثبت من كلام العرب، وعند تعارض روايتين صحَّ النقل بهما، فإنه يرى أن الإنصاف يقضى بقبول الروائين، وألاً تدفع إحداهما بالأخرى، فإذا خالفت إحدى الروائين ما تواضع عليه الثحاة قُبِلَ على أنه أسلوب من أساليب العربية، ووجه التوجيه الذي لا يخلُ بالقاعدة، ولا يخرج عن القياس. أما إذا كان الخارج على القاعدة لا مجال لتأويله، وإدخاله ضمن القواعد المقررة المعمول بها، فإن كان كثيراً، وقف به عند حد المسموع منه، ولم يجز طرده، والقياس عليه، وإن كان قليلاً، فإن اختصَّ بالشعر، فهو ضرورة، وإن لم يختصَّ بالشعر، فهو شاذٌ أو ضعيف، أو قليلٌ أو نادرٌ، وهو إذا ذكَّر الشاذُّ، فلا يقيس عليه؛ كما يصنع الكوفيون، ولا يعتمد إلى تأويله؛ كما يصنع البصريون كثيراً.

٢- مَوْقِفُهُ مِنَ الْقِيَّاسِ:

الأصل عند ابن مالك أن القواعد تبنى على السَّماع الصحيح، ولكنه يلجأ إلى القياس، إذا لم يجد الشاهد المقبول، واتجاهه في القياس هو نفس اتجاهه في كل أصول النَّحو ومسائله في منهجه التأليفِي، وفي مزجه واختياره وأصول احتجاجه، تقوم على التوسُّع والتيسير.

فمن أقيسته التي راعى فيها السهولة والتوسُّع وقياس النظر على النظر:

أ - إذا لحقت «ما» الزائدة «إن» أو أخواتها؛ فإن لم يكن الحرف «ليت» فمذهب سيبويه والجمهور: المنع من الإعمال، أما ابن مالك فقد قال في «شرح التسهيل»^(٢):

وذكر ابن برهان: أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: «إنما زيداً قائمٌ»، وأعمل (إن) مع زيادة «ما»، وعزاً مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب، وهذا النقل

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٤٣٤، ٤٣٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٨.

الذي ذكره ابن برهان - رحمه الله - يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سَنَنِ واحدٍ قياسًا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها، وبقوله: أقول في هذه المسألة؛ ومن أجل هذا قلت: القياس سائغ.

ب - وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر، قال السيوطي في كتابه: «همع الهوامع شرح جمع الجوامع»^(١): الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، وقد يخرج عن هذا الأصل، وذلك قسمان: مسموعٌ ومقيسٌ: فالأول: ما ليس جزءًا مما أضيف إليه؛ سُمِعَ: ضَعَّ رَحَالَهُمَا، أي: رحليهما، ودينارُكم مختلفة أي: دنائيركم، وعيناه حسنة، أي: حستان، ومنه: لَيْتِكَ وأخواته، وشابت مفارقه، وليس له إلا مفرق واحد، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون، وابن مالك، إذا أُبِنَ اللَّبْسُ، وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين؛ من القياس على الشاذ والنادر» اهـ.

وقال أثير الدين أبو حيَّان: «ولو قيس شيء من هذا لأتبت الدلالات، واختلطت الموضوعات»، وقد ناقش ابن مالك هذه المسألة في كتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»^(٢)، فأورد لها الشواهد العديدة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب؛ بما لا يدع مجالاً لقول السيوطي؛ إنه من القياس على الشاذ والنادر، وقول أبي حيان بالتباس الدلالات واختلاط الموضوعات.

ج - قال في باب العدد من: «شرح التسهيل»^(٣) بعد كلامه على قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾: وأجاز بعض العلماء أن قول القائل: «عندي عشرون دراهم، لعشرين رجلاً» قاصداً أن لكل منهم عشرين درهماً.

قلت: وهذا إن دعت الحاجة إليه فاستعماله حسنٌ، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميِّز «عشرين» وبابه في غير هذا النوع، فإن وقع موقع تمييز شيءٍ منها جَمْعٌ، فهو حال أو تابع [أي: والتمييز محذوف]،

(١) همع الهوامع ١٧١/١ وما بعدها .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح البحث الرابع عشر ص ٦٠ وما بعدها في توجيه قول: «أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيد» والأصل: «يومى العيد» .

(٣) شرح التسهيل ٣٩٣/٢ .

كبنى مخاض في قول ابن مسعود - رضى الله عنه - : «قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرين بنت مَخَاضٍ، وعشرين بنى مخاض، وعشرين ابنة لُبُون، وعشرين حَقَّةً، وعشرين جذعة» ف- «بنى مخاض» نعتٌ أو حالٌ اهـ.

رابعاً: الأُصُولُ العَامَّةُ المُسْتَصْحَبَةُ عند ابن مالك:

إن المتتبع لنحو ابن مالك يلمس أنه كان يرى أن النحو يسير على قواعد عامة، وقوانين معينة من شأنها أن تجعله أكثر دقة، وأبعد عن التناقض، وأن هذه القوانين أو الأصول تكاد تكون مطردة، فمن الأصول التي قال بها:

(أ) يفصل الفرع على الأصل.

(ب) حذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

(ج) حذف ما يؤمن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذفٌ.

(د) تغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

(هـ) ما يؤدى إلى عدم النظر لا يصح قبوله.

(و) الأصل عدم الزيادة.

(ز) اجتماع مرفوعين بفعل واحد لا يجوز.

(ح) الاستثقال يبيح التغيير.

(ط) لا يجمع بين عوضٍ ومعوّض منه.

(ي) من الفرع ما يفوق الأصل.

(ك) العلامة اللفظية مرجحة على العلامة المعنوية.

(ل) إلحاق النظر بنظيره أولى.

(م) ما لا يوقع فى لبسٍ أولى مما يوقع فيه.

(ن) الحمل على الأكثر، وعلى المجمع عليه، وعلى المقطوع به أولى.

(س) الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع.

(ع) ما لا يحوج إلى تقدير أولى ممّا يحوج إليه.

(ف) الأصل عدم الاشتراك.

ولنذكر بعض تطبيقاته لهذه الأصول:

إذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية فى الأفعال الخمسة فحذفت إحدى النونين،

فالصحيح أن المحذوف فى التخفيف نون الرفع؛ كما ذهب إلى ذلك سيبويه،

والأخفش، وإن ذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية؛ قال ابن مالك في: «شرح التسهيل»^(١) عن الأول: وهو الصحيح لوجوه:

أحدها: أن نون الرفع قد تُحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه. وأيضًا، فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفًا في الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾^(٢) و﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ﴾^(٣) في قراءة للسوسى. وفي الاسم؛ كقراءة بعض السلف ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتَبُونَ﴾^(٤) بسكون اللام و﴿وَبَعُولْتُهُنَّ أَحَقَّ﴾^(٥) بسكون التاء.

فحذف النون النائبة عنها، (أى نون الرفع النائبة عن الضمة) تخفيفًا - أولى، وليؤمن تفضيل الفرع على الأصل.

وأيضًا، فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف - أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.

وأيضًا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم تحتج إلى تغيير ثانٍ، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير» اهـ.

وقال عند الكلام على المجموع بالألف والتاء^(٦): وزعم أبو على أن قول من قال: «سمعت لغاتهم» بالفتح لا يحمل على أنه جمع، بل على أنه مفرد رُدَّ لأمه، فقلب ألفًا، وهذا الذي ذهب إليه مردودٌ من أربعة أوجه:

أحدها: أن جَمْعِيَّةَ «لغات» في غير «سمعت لغاتهم» ثابتة بإجماع، والأصل عدم

(١) شرح التسهيل ٥٢/١ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٧ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٠٩، وينظر الإتحاف ص ٢١٥ .

(٤) سورة الزخرف آية ٨٠ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٢٨ لمسلمة بن محارب، وينظر شواذ ابن خالويه ١٤ .

(٦) شرح التسهيل ٨٨/١ .

الاشتراك، ولا سيما بين أفراد وجمع .
الثانى : أن التاء فى هذا الجمع عوضٌ من اللام المحذوفة ؛ فلو رُدَّت لكان ذلك جمعًا بين عوض ومعوّض منه ؛ وذلك ممنوع .

خامسًا : الاضطِّاحَاتُ عند ابن مالِك :

موقف ابن مالِك من اضطِّاحَاتِ النحاة هو موقفه من جميع مسائل النحو، موقفُ الباحثِ المجتهدِ المتحررِ من عبودية التقليد لكلِّ قديم، وقد مرَّ بنا خروجه على ما اصطُح عليه النحاة فى مسألة الاحتجاج بالحديث، ومن أبرز المواضع التى يظهر فيها اجتهاد ابن مالِك فى هذا الصدد عناوين مسائل النحو، فقد غيَّر كثيرًا من عناوين سيبويه وغيره من النحاة السَّابِقِينَ، وبخاصة العناوين الوصفية المطوَّلة التى امتاز بها سيبويه فى كتابه .

ومن العناوين التى استحدثها ابن مالِك :

(أ) بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ^(١) :

وهو الذى يسميه الجمهور المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ومصطلح المصنِّف أولى وأخصرُ من مصطلح الجمهور؛ لأنَّ هذا الأخير لا يشملُ غير المفعول به ممَّا ينوب كالظرف؛ إذ المفعول به هو المرادُ عند إطلاق لفظ المفعول؛ ولأنه يشمل المفعول الثانى فى نحو «أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا»، وليس هذا مرادًا بالنائب عن الفاعل .

(ب) البَدَلُ الْمُطَابِقُ :

بَدَلًا من قولهم : «بَدَلُ كُلِّ من كُلِّ»، وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكلِّ بدل يساوى المبدل منه فى المعنى، كان ذا أجزاء أو لم يكن؛ بخلاف العبارة الأخرى «بدل كل من كل» فإنها لا تصلح إلا لذى أجزاء، وذلك غير مشروط لإجماع النحاة على إثبات هذا البدل فى أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابنِ عامرٍ : «إلى صراط العزيز الحميد . الله . . .»^(٢) .

(١) شرح التسهيل ١٢٤/٢ .

(٢) سورة إبراهيم آية ١، ٢ .

(ج) المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ^(١):

وهو أولى من تعبير النحاة بـ«أل»؛ لجريانه على كل الأقوال الواردة في أداة التعريف؛ كالتعريف بـ«أم» عند حمير؛ كما في الحديث: «ليس من أميرٍ امصيّام في أمسَفر»، وفي قول الشاعر: [من المنسرح]

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمى ورائي بامسهم وامسلمة
(د) لُغَةٌ: يتعاقبون فيكم ملائكة:

استعمل ابن مالك هذا الاصطلاح بدلاً من قولهم: «لغة أكلوني البراغيث» وقد أوضح ابن مالك هذا الاصطلاح، وشرّحه في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح»^(٢) عند حديثه عن قول من روى الحديث: «كُنَّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر»، قال: وعلى هذه اللغة قول النبي ﷺ - «يتعاقبون فيكم ملائكة»، وساق أحاديث وأشعاراً للتدليل.

وإن كان لبعض العلماء اعتراض على تسمية هذه اللغة - لُغَةٌ: «يتعاقبون فيكم ملائكة» -، وأن المصطلح المطابق لهذه اللغة - وهي لُغَةٌ: طييء، وقيل: لغة أزد شنوءة - أنها لغة: أكلوني البراغيث.

* * *

(١) شرح التسهيل ١/٢٥٣.

خاتمة

من هذا العرض السابق نستطيع أن نطمئن إلى علو مكانة ابن مالك، ورفعة قدره في العربية وفروعها، وبخاصة النحو واللغة، وإلى أن ما أخذه عليه أبو حيّان الأندلسي من: «أنه لم يكن له نسج مشهور يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه؛ وأنه لهذا كان يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة؛ لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه».

أقول: إن ما أخذه أبو حيّان، كان مأخذاً مردوداً لم يقبله أحد من معاصريه؛ كما لم يقبله أحد من اللاحقين؛ لأن علم ابن مالك، وفضله، وما كان له من مكانة بين علماء عصره، وما تركه بعده من مصنفات قيمة شغلت العلماء بها شرحاً وإيضاحاً وإبانة وتعليقاً، وشغلت الطلاب بها؛ دراسة وفهماً ومناقشة وتتبعاً، وما خلفهم من تلاميذ ومريدين حملوا بعده العبء، وتصدوا للتعليم والهداية - كان خير ردّ على أبي حيّان، وأقوى برهان ضده.

ولقد اعترف أبو حيّان نفسه بما كان لابن مالك من فضل، وما أسداه إلى اللغة من يد، فهو يقول: «إن ابن مالك نظم في هذا العلم كثيرًا ونثر؛ وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب، وحوث مصنفاته نوادر وعجائب، وإن من عرف ما في تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أئحى منه».

* * *

نسخ الكتاب ومنهجنا في التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على أربع نسخ، اثنتين مخطوطتين، وآخرين مطبوعتين.

أما المخطوطتان:

١- المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦٤) نحو، بخط ابن النقيب. ورمزنا لها بالرمز (أ).

٢- المخطوطة المحفوظة بالأزهر الشريف تحت رقم (٣٢٧٩) نحو.

وأما المطبوعتان:

١- النسخة المطبوعة بتحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي وقد اعتمدنا عليها وأفدنا منها في تحقيق وضبط النص، وهي المشار إليها بالرمز «ط».
وكان لها أثر طيب في إخراج الكتاب على هذه الصورة مع ما استدركناه من أبيات سقطت من طبعته.

٢- النسخة المطبوعة بهامش حاشية الشيخ يس العليمي على خلاصة ابن مالك وقد استفدنا منها في بعض السقط.

وقد اتبعنا في تحقيق الكتاب الآتي:

أولاً: مقابلة النسخ وإثبات ما كان صواباً في نص الكتاب وأشرنا إلى الفروق في الحاشية، وقد أغفلنا إثبات كثير من الفروق التي لا فائدة من ذكرها.

ثانياً: عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها.

ثالثاً: تخريج الأحاديث النبوية.

رابعاً: توثيق الأشعار الواردة في الكتاب، وعزوها إلى قائلها.

خامساً: تراجم الأعلام الواردة في الكتاب.

سادساً: التعليق على بعض المسائل النحوية.

سابعاً: توضيح الألفاظ الغريبة من المعاجم اللغوية.

ثامناً: عمل مقدمة لتحقيق الكتاب.

تاسعاً: عمل فهرس عامة للكتاب.

وجعلها بارأما يفصله من الثلاثة من المستعمل مصدرًا قوله تعالى اسم السجراتها
 وهو ساها اي احراوها وارساوها ومن قناتم كل ممتوق والى ربك يومئذ المستقرا
 ومنه قوله الشاعر اظلمون ان مضابكم رجلا اهدى السلام نجمة ظلم في اصابكم
 رجلا من فصلا لا من التلا في مقعلة ومفعل او مفعلة لا من في جوى واستنقرا
 وانفعل الدار ايضا كقرا في الاله المفعول محفوظا ورد في قوله تعالى ان الاله
 وبما كنت عين مقعلة في مصدر او بقية شمله، وشذخو مطير ومفعل واندر تظلمت
 م مقعلة كبراه ومكسحة ومفعل كسبحر ومجدح ومفعل الجوال ومنفاس الجوارح
 واما مقعلة اسم معان الشئ الكثير في كل الموضع الكثير الطين ومذابة للوضع
 الكثير الارباب ومفعل الذال على الله فمحل ومدق وسعط ومدهن ومكسحة
 كحرفه لوما الحرف وهو الاشتر وفعل الاله دارات وهو الذي اربابا راى
 اضرابها واسم راى وهو ما يسرد بداى حزر وتلثت نحو قوله مصدر القدره
 يقا: بعد مقدر ونقعه كغيره ومفيس ومفيس وهو المان الدر القبور
 ومفعل اسم كان الفعل مطير وهو معان الطير عن ابن سيده ومثله الفرق البيت
 واما محمول صفة فكثير لغتم للكثير العتم وطم الذي يكثر في الاشياء ثياب
 ومفعل يفتح الهم في الالات اقل من مفعل بكسرها في اسم المان كمنقل الحرف وكان
 مقعلة المسرقة اله الاتقال واما مانه فكان يوضع عليه المسرجه وهو
 الذي فيه الزيت والقندل وذكر ابن سيده ان المغزل قد ضم مهد وبغز والكسر
 اسند ومثله الحسد لثوب مصوغ بالحساد الى الرعقران ومثله ايضا الخراج
 وهو بيت صغير صدر البيت الكسندر روى ايضا في ميم ميمه وقد جعلت في هذا الباب
 جملة ابواب دال الالب فالحمد لله على تليبه منسرا ما من خصيله وافضل الصلاة والسلام
 على ابي صفيق لانام لاله منها صلاه وافن وانما باطنه وطاهر من ثم الثاب
 والحمد لله رب العالمين على يد الفقير الى الله تعالى احمد بن لؤلؤ بن عبد الله السافعي الشهير
 الذي عرف الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وكان الفروع من تحليفه للبيتين يقينان
 في سنة ١٠٠٠ هـ

باسم الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد سيد
المرسلين الشيخ الامام العالم العلامة افتخار
الفضل قدوة الالادنا جمال الدين محمد بن مالك
تفده الله برحمنه واسكنه جنة خلدته
بعض الالما المعتبرين بحلق الالنبيا ان الالو الكافية
الشافية بشرح تحفته بيم المؤتم وتكون به القامضيا
وانعنا ما مونا فاجبت دعوته ووفت توفيقه والجزية
عبدته ووفت تحلف واستوفيت من الله التمكن
من التلطفه في حسن التصرف والتمام من التوقف
والتمكيف وان جعل ذلك مفتحا على من السيم
مختصا بتصور الالتميز انه والله كل خير كما في كل
صحة الكافية الشافية

قال محمد بن مالك وقد نوى افاضة ما فيه جهده
الحمد لله الذي من ربه يؤمن من وفقه بحسبه
تبارك اسمه وعنه كرم وعم حكيم رحمت حكيم
ثم على خير الهداية احدا من صلاته ان اسدا
تم الالوصحيم الالفي بحفظهم عبودته بالوالفلا
وتسعد الذي لها قد اعنتي سعادة منلة أقصى الفخر
فالخوصلاخ الالسنم والنسوان تقدم
لما انكشاف حجب الكافي وجلوة النهوم والادعان
ومن يقن طائفة بسببه فهو خير من كل ادب
وقد جمعت فيه شيئا جدي مفيدة يعنى ربنا والهمزة
وهذه ارجوزة مستوفية عن الالاصنفات مفيدة
تكون للمستدئين تبصره وتظفر الذي انتهى بالذكورة
فليكن الناظر فيها واتقنا يكونه اذا يجارى سابقا
فمظم الفن بها مضبوط والاقول في ابوابها مبسوط

وكم

ان الغزل قد يضم سيم ويفتح والكسر شهر وشلم في
المسجد لشوب مصوغ بالجاء اي الزعفران وسنة
ايضا المخذع وهو بيت صغير في صدر البيت الكبير
وروى ايضا التثنية في ميم مصحف
ي تكلم ابواب ذالك الكتاب

فاحمد الله على تكميله
وافضل الصلاة والسلام على نبي اب صفة الانام

سابع رمضان المعظم سنة ثلاثين وثمانين
وصلى الله على سيدنا محمد

هذا اخر ما حرره الامام ابن مالك من شرح كافيته في النحو
والله الفراع من نقلي له يوم الاربع المبارك الموافق اول الربيع
الثاني الذي هو من شهر ربيع الاول ثلاثين وثلاثمائة والف
بعد فترات كثيرة من حينه شروع فيه وكنت مشتغلا وسدا الحمد
وان كنت بنقل عدة كتب نافع وانا الفقير الى الله ثم الحاج الى العفو
مولاي كريمي الرؤوف الرحيم مصطفى بن الحاج احمد الحكيم
الشافعي واني اتوسل بالجاء العظيم سيدنا محمد سيد المرسلين ان
يقدر لي ولوالدي ولوالدي وكل من ينتمي الي من اهل بيت
وعزيم ولشائخه وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
واسأل سيدي الكريم ان يمن علي بالاخلاص وان يوفقني للعمل
وصلى الله على سيدنا محمد جميعا ووالديه وصحبه والشايعين جميعا
جمعاً كريم

هذا الفراع

باسمك اللهم

هذا كتاب «شرح الكافية الكبرى» لأوحد الفضلاء، تذكرة أبي عمرو وسيبويه والفرّاء، وحيد الدهر، فريد العصر، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجبائي الطائي الشافعي النحوي صاحب التصانيف المفيدة، رحمه الله رحمة واسعة وغفر له ولنا ولسائر المسلمين أجمعين آمين^(١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقني

قال الشيخ الإمام العالم العلامة ترجمان الأدب ولسان العرب الفاضل، المتقن، البارع، أوحد الفضلاء جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الجبائي؛ تغمدته الله برحمته ونفع الله به، وأعاد من بركته - حامداً، ومصلياً، ومثنياً -

سألني بعض الألباء^(٢) المعتنين بحقائق الأنباء أن أتلو «الكافية الشافية» بشرح تخف به المئونة، وتحف به المعونة، ويكون به الغناء مضمونا، والعناء مأمونا، فأجبت دعوته دون توقف، وأنجزت عدته دون تخلف، واستوهبت من الله التمكين من التلطف في حسن التصرف، والتأمين من التعسف^(٣) والتكلف، وأن يجعل ذلك مفتتحاً بخلوص النية مختتماً بحصول الأمانة؛ إنه واهب كل خير، وكافي كل ضير^(٤).

خطبة الكافية الشافية

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ مُحَمَّدٌ وَقَدْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مِنْ رِفْدِهِ^(٥)
تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ
نَوَى إِفَادَةَ بِمَا فِيهِ اجْتَهَدُ
تَوْفِيقُ مَنْ وَفَّقَهُ لِحَمْدِهِ
وَعَمَّ حُكْمُهُ، وَجَمَّتْ^(٦) حِكْمُهُ

(١) المثبت من ط.

(٢) الألباء جمع لبيب، وهو العاقل. ينظر: القاموس (لب).

(٣) التعسف: الميل والعدول عن الطريق القاموس: (عسف).

(٤) الضير: مصدر ضاره يضيره ويضوره إذا أضر به، والضير هو الضرر، ينظر: الوسيط (ضاره).

(٥) الرfid: العطاء، والصلة القاموس (رfid).

(٦) جمت: كثرت. الوسيط (جمم).

مِنْهُ صَلَاةٌ تُسْتَدَامُ أَبَدًا
يَحْفَظُهُمْ عُهْدُهُ نَالُوا الْعُلَى
سَعَادَةً مُنِيْلَةً أَقْصَى الْمُنَى
وَالنَّفْسُ إِنْ تُعْذَمَ سَنَاهُ فِي سِنِّهِ
وَجَلْوَةُ الْمَفْهُومِ ذَا إِذْعَانٍ
فَهُوَ حَرٌّ بِئِيلٍ كُلُّ أَرْبٍ
مُفِيدَةٌ يُعْنَى بِهَا ذُو الْهِمَّةِ
عَنْ أَكْثَرِ الْمُصَنِّفَاتِ مُغْنِيَةٌ
وَتُظْفَرُ الَّذِي انْتَهَى بِالتَّذَكُّرَةِ
بِكَوْنِهِ إِذَا يُجَارَى سَابِقًا
وَالْقَوْلُ فِي أَبْوَابِهَا مَبْسُوطٌ
وَمِنْ عَرِيصٍ^(١) انْجَلَى مُهْدَبًا
مُصَدَّقٌ، وَلَوْ يَزِيدُ الشَّافِيَةَ
وَبِاجْتِنَاءِ ثَمَرَاتِ الْوَعَى
مِيْسِنَ سَبْعٍ وَتَمَانِينَ تَبَعُ

ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْهُدَاةِ أَحْمَدًا
تَعْمُ آلَهُ، وَصَحْبَهُ الْأَلَى
وَتُسْعِدُ الَّذِي بِهَا قَدْ اغْتَنَى
وَبَعْدُ: فَالْتَّحُوْ صِلَاحُ الْأَلْسِنَةِ
بِهِ انْكِشَافُ حُجْبِ الْمَعَانِي
وَمَنْ يُعِيْنُ طَالِبَهُ بِسَبَبٍ
وَقَدْ جَمَعَتْ فِيهِ كُتُبًا جَمَّةٌ
وَهَذِهِ أَرْجُوْرَةٌ مُسْتَوْفِيَةٌ
تَكُوْنُ لِلْمُبْتَدِيْنَ تَبْصِرَةٌ
فَلْيَكُنِ النَّاطِرُ فِيهَا وَائِقًا
فَمُعْظَمُ الْفَنِّ بِهَا مَضْبُوطٌ
وَكَمْ بِهَا مِنْ شَاسِعٍ تَقَرَّبَا
فَمَنْ دَعَاها قَاصِدًا بِالْكَافِيَةِ
فَاللَّهُ يُحْظِيْنَا^(٢) بِخَيْرِ سَعَى
وَمُنْتَهَى أَبْيَاتِهَا أَلْقَانِ مَعُ

باب شرح الكلام وما يتألف منه

(ص)

قَوْلٌ مُفِيدٌ: طَلَبًا أَوْ خَبْرًا هُوَ الْكَلَامُ كَلَامٌ (سَمِعَ وَاسْتَمِعَ)
(ش) «الكلام» عند النحويين: [عبارة عن كل لفظ مفيد]^(٣).

والمراد بـ«المفيد»: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه.

و«القول»: يطلق على الكلمة المفردة، وعلى المركبة بلا فائدة، وعلى المركب

المفيد.

فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا، فلذلك لم نكتف في حد الكلام بالقول، بل
قيدناه بـ«مفيد»؛ ليخرج بذلك الكلمة المفردة نحو: «زَيْدٌ» فإن الاقتصار عليها لا يفيد.

(١) العويص: الأمر الصعب، والعويص من الشعر: ما يصعب استخراج معناه - القاموس (عوص).

(٢) يحظينا: من الحظوة، وهي المكانة، والحظ من الرزق. الوسيط (حظي).

(٣) في أ: عبارة عن كلام مفيد.

ويخرج بذلك -أيضاً-: الكلمة المضافة نحو: «غَلَامُكَ» فإن الاقتصار عليها لا يفيد.

ويخرج بذلك -أيضاً-: الموصول وصلته نحو: «الَّذِي ضَرَبْتَهُ» فإن الاقتصار عليه لا يفيد.

ويخرج بذلك -أيضاً-: المركب الذي لا يجهل أحد معناه نحو: «السَّمَاءُ فَوْقَ الْأَرْضِ» فإنه لا يفيد؛ فلا يعده النحويون كلاماً.

وكان في الاقتصار على «مُفِيد» كفاية، لكن ذكر الطلب والخبر ليعلم أن الاستفادة منه على ضربين:

أحدهما: طلب كالمستفاد من قولنا: «اسْتَمِعْ».

والثاني: خبر كالمستفاد من قولنا: «سترى».

ف«اسْتَمِعْ» كلام مركب من كلمتين:

إحدهما: ملفوظ بها وهي «اسْتَمِعْ».

والثانية: منوية وهي ضمير المخاطب المؤكد بـ«أنت» حين تقصد توكيده.

و«سَتَرَى» كلام مركب من ثلاث كلمات:

إحداها: السين وهي بمعنى «سوف» في تخليص الاستقبال.

والثانية: «تَرَى» وهي فعل مضارع.

والثالثة: ضمير المخاطب المؤكد بـ«أنت» حين تقصد توكيده.

(ص)

وَهُوَ مِنْ اسْمَيْنِ كـ(زَيْدٌ ذَاهِبٌ) وَاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوِ (فَازَ التَّائِبُ)

(ش) وهو راجع إلى الكلام المحدود في البيت المتقدم.

أى: تركيب الكلام إما: من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد «ذَاهِبٌ»

إلى «زَيْدٌ» في قولنا: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ».

وإما من اسم وفعل مسند هو إلى الاسم؛ كإسناد «فَازَ» إلى «التَّائِبُ» في قولنا:

«فَازَ التَّائِبُ».

فـ«زَيْدٌ ذَاهِبٌ» وشبهه جملة اسمية لتصديرها باسم. و«فَازَ التَّائِبُ» وشبهه جملة

فعلية لتصديرها بفعل.

(ص)

كِلَا الْمِثَالَيْنِ يُسَمَّى جُمْلَةً وَفِيهِمَا الْحَرْفُ يَكُونُ فَضْلَةً
(ش) المثالان هما: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ»، و«فَارَ التَّائِبُ». و«فِيهِمَا» أى: قد يضم
الحرف إلى كل واحدة من الجملة الاسمية والجملة الفعلية فيكون فيهما فضلة؛ أى:
صالحًا للسقوط.

بخلاف ما لا يصلح للسقوط فإنه عمدة.

والحاصل: أن الكلام لا يستغنى عن إسناد.

والإسناد لا يتأتى بدون مسند، ومسند إليه.

فالاسم يكون مسندًا، ومسندًا إليه؛ فلذلك صح أن يتألف كلام من اسمين دون
فعل ولا حرف. والفعل يسند، ولا يسند إليه. والحرف لا يسند، ولا يسند إليه.

(ص)

نَحْوُ (أَسَاهِ أَنْتَ أُمَّ ذَكَرْتَنَا) وَ(لَا تَجُزْ) وَ (إِنْ تَجُدْ شِكْرَتَنَا)
(ش) هذا البيت مبين؛ لانضمام الحرف إلى كل واحدة من الجملتين، وأنه
لا يكون إلا فضلة.

ف«أَسَاهِ أَنْتَ» أصله: «سَاهِ أَنْتَ» فضمت الهمزة لحاجة المتكلم إلى معناها؛ وهو
الاستفهام. وكذلك أصل «أُمَّ ذَكَرْتَنَا»: «ذَكَرْتَنَا» ثم جيء ب«أُمَّ» للعطف على الجملة
الأولى؛ فلو حذف الهمزة و«أُمَّ» لم يخل ذلك بكون الكلام تامًا.

وكذلك لو حذف «لا» من «لَا تَجُزْ»، و«إِنْ» من «إِنْ تَجُدْ شِكْرَتَنَا» لبقى «تَجُورُ»
وهو فعل مسند إلى ضمير المخاطب المنوى.

و«تَجُدْ» وهو أيضًا فعل وفاعل منوى، و«شِكْرَتَنَا» وهو فعل ومفعول قام مقام
الفاعل.

(ص)

وَأَسْمًا بِجَرِّ سِمٍّ، وَصَرْفٍ، وَنِدَاءٍ وَجَعَلِهِ مُعْرَفًا، أَوْ مُسْنَدًا
(ش) أى: اجعل سمة الاسم قبله لعامل الجر، وللصرف، وللنداء الذى
لا يشته به بما ليس نداء.

وكان ذكر الجر أولى من ذكر حرف الجر؛ لأن الجر - مطلقا - يتناول الجر
بالإضافة، والجر بحرف الجر.

والصرف أولى من التنوين؛ لأن التنوين يتناول: تنوين الصرف، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين التعويض، وتنوين الترتم.

نحو: «رَجُلٍ» و«صَه» و«مُسْلِمَاتٍ» و«حَيْثُذٍ». و [من الرجز]

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكِن^(١)

وهذا الخامس وهو تنوين الترتم لا يختص بالاسم، بل الذى يختص به ما سواه، وهو المعبر عنه بـ«الصَّرْف»؛ فكان ذكر الصرف أولى من ذكر التنوين.

واعتبار الاسم بالنداء ينبغى أن يكون بغير «يَا» من حروفه؛ كـ«أَيَا» و«هَيَا» و«أَي» فإنها لا تدخل إلا على الاسم، ولا ينبه بها إلا منادى مذكور.

بخلاف «يَا» فإنها قد ينبه بها غير مذكور فيليها فعل نحو: «يا حبيذا»

وحرف نحو: «يَا لَيْتَنَا»: [من الرجز]

يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا^(٢)

وقبول اللفظ لأن يجعل معرفًا من علامات الاسم؛ كقولك فى «غلام»:

«الغلام» و«غلامك».

وهذه العبارة أولى من أن تذكر الألف واللام؛ لأن الألف واللام قد يكونان بمعنى

«الذى» فيدخلان على الفعل المضارع كقول الشاعر: [من البسيط]

مَا أَنْتَ بِالْحَكِّمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلِ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(٣)

(١) الرجز لرؤية فى ملحقات ديوانه ص ١٨١، وخزانة الأدب ٥/٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨، وشرح

أبيات سيبويه ٢/١٦٤، وشرح شواهد المغنى ١/٤٣٣، وشرح المفصل ٧/١٢٣، ٢/٩٠،

والكتاب ٢/٣٧٥، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٢، وللعجاج فى ملحقات ديوانه ٢/٣١٠،

وتهذيب اللغة ١/١٠٦، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/٣٣٦، والإنصاف ١/٢٢٢،

والجنى الدانى ص ٤٤٦، ٤٧٠، والخصائص ٢/٩٦، والدرر ٢/١٥٩، ورفص المبانى

ص ٢٩٩، ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٦، ٢/٤٩٣، ٥٠٢، وشرح الأشمونى

١/١٣٣، ٢/٤٥٨، وشرح المفصل ٢/١٢، ٣/١١٨، ١٢٠، ٨/٨٧، ٩/٣٣، واللامات

ص ١٣٥، ولسان العرب (روى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠، والمقتضب ٣/

٧١، ومغنى اللبيب ١/١٥١، ٢/٦٩٩، وهمع الهوامع ١/١٣٢، وتاج العروس (البياء).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (أبى)، (يدى)، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧، والجنى الدانى

ص ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٢٨٩، وخزانة الأدب ٧/٤٧٧، ٤٩٨، والدرر ١/١١٠،

وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٤، وشرح المفصل ٤/١٥٢، وهمع الهوامع ١/٣٩، وتاج

العروس (يدى).

(٣) البيت للفرزدق فى الإنصاف ٢/٥٢١، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وخزانة الأدب ١/٣٢، =

وجعله معرفاً يتناول تعريف الإضافة والتعريف بحرف التعريف سواء قيل: إنه اللام وحدها على ما ذهب إليه سيبويه^(١). أو: إنه الألف واللام معاً على ما ذهب إليه الخليل^(٢). ويتناول ذلك -أيضاً- التعريف بالألف والميم وهي لغة أهل اليمن. وقد تكلم بها الرسول -صلى الله عليه وسلم- إذ قال: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَقَرٍ»^(٣).

= والدرر ٢٧٤/١، وشرح التصريح ١٤٢، ٣٨/١، وشرح شذور الذهب ص ٢١، ولسان العرب (أمس)، (لوم)، والمقاصد النحوية ١١١/١، وتاج العروس (لوم)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠/١، وتخليص الشواهد ص ١٥٤، والجنى الداني ص ٢٠٢، ورسف المباني ص ٧٥ ١٤٨، وشرح الأشموني ٧١/١، وشرح ابن عقيل ص ٨٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٩، والمقرب ٦٠/١، وهمع الهوامع ٨٥/١، وتهذيب اللغة ٤٦٢/١٥، ١١٩/٣.

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين، أبو بشر، الملقب سيبويه. هو إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، لزم الخليل بن أحمد، وفأقته، كان علامة حسن التصنيف، واشتهر بأنه كان نظيفاً جميلاً، وكان في لسانه حبسة، وقلمه أبلغ من لسانه. ألف «كتاب سيبويه» في النحو، قالوا: لم يُصنَع مثله، قبله ولا بعده. ولم يصنف غيره. مات سنة ثمانين ومائة ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٢٩-٢٣٠)، سير أعلام النبلاء (٨/٣٥٤)، البداية والنهاية (١٠/١٧٦)، الأعلام (٥/٨١).

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، الفراهيدي، البصري، أبو عبد الرحمن، صاحب العربية والعروض، ومن أوائل أئمة اللغة والأدب، وهو أستاذ سيبويه كان من الزهاد في الدنيا، المنقطعين إلى العلم، وكان آية في الذكاء، وكان يحج سنة ويغزو سنة.

قيل: هو أول من جمع حروف المعجم في بيت واحد هو:

صِفْ خَلْقَ خَوْذِ كَمَثَلِ الشَّمْسِ إِذْ بَزَعَتْ

يَحْظِي الضَّجِيعَ بِهَا نَجْلَاءً مِعْطَاؤُ

ومن كلامه: ثلاثة تسيبن المصائب: مر الليلي، والمرأة الحسناء، ومحادثات الرجال.

من تصانيفه: العين، الجمل، العروض، الإيقاع، وغيرها.

توفي - رحمه الله - سنة خمس وسبعين ومائة، وقيل سنة سبعين ومائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٥٥٧-٥٦٠)، وفيات الأعيان (١/١٧٢)، إنباه الرواة (١/٣٤١)، الأعلام (٢/٣١٤).

(٣) رواه أحمد في مسنده (٥/٤٣٤) ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٩/١٧٢) (٣٨٧)، ورواه البيهقي في سننه (٤/٢٤٢) كلهم من طريق عبد الرازق قال أخبرنا معمر عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء - عن كعب بن عاصم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكر الحديث باللفظ المذكور.

ورواه الحميدى في مسنده (٨٦٤) ومن طريقه الطحاوى في شرح معاني الآثار (٢/

٦٣) قال حدثنا سفيان قال: سمعت الزهري يقول أخبرني صفوان بن عبد الله فذكره

بإسناده بلفظ: «ليس من البر الصيام في السفر».

يريد: «ليس من البر الصيام في السفر». ومنه قول الشاعر: [من البسيط]
 ذَاكَ خَلِيلِي، وَذُو يُوَاصِلُنِي يَزِيمِي وَرَائِي بِأَمْسَلِهِمْ وَأَمْسَلِيمِهِ^(١)
 ومن علامات الاسم المحتاج إليها كثيرا قبوله لأن يجعل سنداً.
 أى: لأن يسند إليه اسم آخر، أو فعل.

فبذلك عرفت اسمية «أنا» و«التاء» في نحو: «أَنَا فَعَلْتُ».

ف«فَعَلْتُ» مسند إلى التاء؛ لأنها عبارة عن الفاعل.

و«فَعَلْتُ» والتاء جملة مسندة إلى «أنا»؛ فثبت كونه اسماً.

(ص)

لِلْفِعْلِ تَا الْفَاعِلِ، أَوْ يَاءُ عَلَمٍ وَ (قَدْ) وَتَا التَّائِيَةِ سَاكِتًا وَ(لَمْ)

= قال سفيان: فذكر لي أن الزهري كان يقول: ولم أسمع أنا منه (ليس من امير امصيام في امسفر).

قال الألباني في إرواء الغليل (٥٨/٤): وهذه الزيادة من سفيان شاذة - بل منكرة تفرد بها شيخ الطحاوي محمد بن أبي النعمان السقطي وهو شيخ مجهول كما قال أبو حاتم وتبعه الذهبي في «الميزان» ثم الحافظ في اللسان.

قلت: وهم الألباني - رحمه الله - في قوله تفرد بها شيخ الطحاوي، فإن الرواية ثابتة في مسند الحميدى المطبوع فلا دخل لشيخ الطحاوي فيها ولا تعل به بل هي صحيحة الإسناد رواها الحميدى وهو ثقة حافظ روى له الشيخان وغيرهما.

والحديث رواه الطيالسى في «مسنده» (٩١١ - منحة) وأحمد (٤٣٤/٥)، والنسائي ٤/١٧٤ كتاب الصيام، باب: ما يكره من الصيام في السفر، وابن ماجه ١/٥٣٢ كتاب الصيام، باب: ما جاء في الإفطار في السفر حديث ١٦٦٤ والدارمي ١٧١٧، ١٧١٨، وابن خزيمة في صحيحه ٢٠١٦ والبيهقى في ٤/٢٤٢ والطبراني في الكبير (١٩/١٧١-١٧٢) (٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩) من طرق عن الزهري بإسناده بلفظ «ليس من البر الصيام في السفر».

(فائدة) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٢/٣٩٣): هذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميمًا، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها هذا الأشعري كذلك لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته فحملها عنه الراوى عنه، وأداها باللفظ الذى سمعها به وهذا الثانى أوجه عندى - والله أعلم.
 والحديث رواه البخارى وغيره من حديث جابر باللفظ الثانى «ليس من البر الصيام في السفر».

(١) البيت لبجير بن غنمة فى الدرر ١/٤٤٦، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١، ٤٥٢، وشرح شواهد المغنى ١/١٥٩، ولسان العرب (خندم)، (سلم)، (ذو)، والمؤتلف والمختلف ص ٥٩، والمقاصد النحوية ١/٤٦٤، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ١٤٣، والجنى الدانى ص ١٤٠، وشرح الأشمونى ١/٧٢، وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١، وشرح قطر الندى ص ١١٤، وشرح المفصل ٩/١٧، ٢٠، ولسان العرب (أمم)، ومغنى اللبيب ١/٤٨، وجمع الهوامع ١/٧٩.

(ش) تاء الفاعل هي المضمومة في نحو: «فَعَلْتُ»

والمفتوحة في نحو: «فَعَلْتِ»

والمكسورة في نحو: «فَعَلْتِ»

وهي علامة تخص الموضوع للمضى، ولو كان مستقبل المعنى نحو: «إِنْ قُمْتُ فُؤْتُ».

وتقييد هذه التاء بإضافتها إلى الفاعل أولى من تقييدها بالإضافة إلى المتكلم، أو المخاطب؛ لأن الفاعل يعمهما. وذكره مانع من دخول تاء الخطاب اللاحقة في «أَنْتَ» و«أَنْتِ» فإنها حرف، وقد اتصل باسم.

فلو قيل بدل تاء الفاعل: تاء الخطاب أو المخاطب، لدخلت تاء «أَنْتَ» و«أَنْتِ» للزم كون ما اتصلت به فعلا.

وتقييد ياء المؤنثة بإضافتها إلى الهاء العائدة إلى الفاعل أولى من تقييدها بالإضافة إلى الضمير؛ لأن ياء الضمير تعم ياء المتكلم وياء المؤنثة.

بخلاف ياء الفاعل فإنها لا تقع على غير ياء المؤنثة.

ويشترك في لحاقها الفعل المضارع، وفعل الأمر في نحو: «تَفَعَّلِينَ» و«افْعَلِي». ويشترك في لحاق «قد» الماضي والمضارع، إلا أنها مع الماضي لتقريبه من الحال، ومع المضارع لتقليل معناه؛ كقولك: «قَدْ يُعْطَى الْبَخِيلُ»، و«قَدْ يَمْنَعُ الْكَرِيمُ». وتاء التانيث الساكنة مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالموضوع للمضى. وقد انفردت بلحاقها «نِعَمَ» و«بِئْسَ»؛ كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها «تَبَارَكَ». واحترز بتقييدها بالسكون من تاء التانيث اللاحقة الأسماء و«لَا» و«رُبَّ» و«تُمْ». فإن اللاحقة الأسماء المتمكنة متحركة بحركة الإعراب ك«مُسْلِمَةٌ»، واللاحقة «لَا» و«رُبَّ» و«تُمْ» مفتوحة، وقد تسكن مع «رُبَّ» و«تُمْ».

وأما «لَمْ» فعلاية مختصة بالمضارع، وتشاركها في الاختصاص به «لَنْ» و«كَيْ» وحرفا التنفيس وهما «السين»، و«سَوْفَ» فأغنى ذكر «لَمْ» عنهن.

(ص)

مُضَارِعًا سِمَ الَّذِي «لَمْ» أَتْبَعَا وَمَاضِيًا مَا يَقْبَلُ التَّاءُ ك«دَعَا»
وَمَيِّزُنَ بِالْيَاءِ - إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِئُونِ رَفَعٍ - فِعْلٌ أَمْرٍ نَحْوُ: (صِلْ)

(ش) الذى يصحب «لَمْ» من الأفعال هو ما أوله همزة المتكلم أو إحدى أخواتها المجموعة فى «تَأْتِي»؛ نحو: «أَفْعَل» و«تَفَعَّل» و«تَفَعَّلَ» و«يَفْعَل» ولا يغنى عن قولنا: ما أوله همزة المتكلم أو إحدى أخواتها أن يقال: ما أوله أحد حروف «تَأْتِي»؛ لأن أحد هذه الحروف قد يكون أول غير المضارع؛ نحو: «أَكْرَمَ» و«تَعَلَّمَ» و«نَزَجَسَ الدَّوَاءَ»: إذا جعل فيه نرجسًا، و«يَزِنَأُ الشَّيْبَ»: إذا خضبته باليرناء، وهو: الحناء.

فإذا قيل: ما أوله همزة المتكلم، أو إحدى أخواتها - أمن ذلك. وتمييز المضارع بـ«لَمْ» مغن عن علاماته الأخر، وإن تساوت فى الاختصاص به. ومن علاماته -أيضًا- دخول اللام أو «لا» الطليبتين عليه؛ نحو: «لَتُغْنِ بِحَاجَتِي»، و«لا تَكْسَلِ».

ومن علاماته -أيضًا- قبول ياء المخاطبة موصولة بنون الرفع؛ نحو: «تَفَعَّلِينَ». وسمى مضارعًا؛ لأن المضارعة: المشابهة، وقد شابه الاسم فى أشياء منها: قبول اللام المؤكدة بعد «إِنَّ»؛ نحو «إِنَّكَ لَمُحْسِنٌ» و«إِنَّكَ لَتُحْسِنُ». ومنها: الاختصاص بعد الإبهام، فإنك إذا قلت: «يُصَلِّى زَيْدٌ» كان مبهمًا لاحتمال الحال، والاستقبال.

فإذا قلت: «الآن» أو «عَدَا» ثبت الاختصاص، وارتفع الإبهام، فكان فى ذلك بمنزلة الاسم، فإنه مبهم فى تنكيره، مختص فى تعريفه.

وتمييز الفعل الموضوع للمضى بقاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة أولى من تمييزه: بأن يحسن معه «أَمْسَ»؛ لأن من الموضوع للمضى ما لا يحسن معه «أَمْسَ» «عَسَى» و«إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ».

وقد يعرض لغيره أن تحسن معه «أَمْسَ» نحو: «لَمْ يَفْعَلْ زَيْدٌ»، و«لَوْ يَفْعَلُ زَيْدٌ فَعَلْتُ».

ولحاق إحدى التاءين ليس كذلك؛ فإنه لا يشارك الموضوع للمضى فيه غيره. ولا يمتنع منه فعل ماضٍ إلا «أَفْعَلَّ» فى التعجب، وفى فعليته خلاف.

والصحيح أنه فعل بدلالة اتصاله بنون الوقاية على سبيل اللزوم نحو: «مَا أَكْرَمَنِي»؛ لأن لحاق هذه النون على سبيل الجواز يشترك فيه أسماء كـ«لُدْنِي» و«لُدْنِي».

وحروف نحو: «لَعَلِّي» و«لَعَلْنِي». وأما لحاقها على سبيل اللزوم فمخصوص بالأفعال. فهذا، وبما تقدم من العلامات يكمل تمييز الفعل المضارع والفعل الماضي. وأما فعل الأمر: فيتميز بلحاق ياء المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع؛ كقولك في «صَلِّ»: «صَلِّ».

وقد تقدم أن لحاقها متصلة بنون الرفع من علامات المضارع؛ نحو: «تَفْعَلِينَ». وبلحاق هذه الياء وأخواتها من ضمائر الرفع المتصلة البارزة يتميز ما يدل على الأمر وهو فعل ك«أَذْرِكُ» مما يدل على الأمر وليس فعلا ك«دَرَاكِ». كما أن لحاق إحدى التاءين يميز ما يدل على حدث في زمان ماض، وهو فعل ك«بَعُدَ» مما يدل على ذلك وليس بفعل ك«هَيَّأَتَ».

ومن علامات فعل الأمر جواز توكيده بالنون- مطلقا- فإن المضارع يؤكد بها مقيدا بسبب كوقوعه مثبتا بعد قسم، واقترانه بما يقتضى طلبا. وأما الأمر فيؤكد بها دون تقييد.

(ص)

وَمَا اقْتَضَى أَمْرًا وَلَيْسَ يَقْبَلُ ذِي الْيَأِ فَهَوَ اسْمٌ ك(صَهْ يَا رَجُلُ)
وَالْحَرْفُ مَا مِنَ الْعَلَامَاتِ خَلَا ك(هَلْ) وَ (بَلْ) وَ (إِنْ) وَ (لَيْتَ) وَ (إِلَى)
(ش) ما اقتضى أمرا، وليس قابلا لياء المخاطبة، ولا لنون التوكيد فذلك دليل على انتفاء فعليته، وثبوت اسميته؛ نحو: «صَهْ» و«نَزَالِ» و«فَضَّرَبَ الرِّقَابَ» [محمد: ٤].

بمعنى: اسكت، وانزل، واضربوا الرقاب.

فهذا منتهى القول في امتياز الاسم من الفعل.

فلم يبق إلا تمييز الحرف، وهو يميز بخلوه من علامات الاسم والفعل.

وأشرت في التمثيل إلى أصناف الحرف.

فمنها: غير عامل، ولا مُتَّبِع ك«هَلْ»

ومنها: متبع غير عامل ك«بَلْ»؛ فإنها تشرك الثاني في إعراب ما قبلها نحو: «مَا

قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو».

ومنها: ما هو عامل في الاسم عمل الفعل ك«لَيْتَ»، وعملا غير عمل الفعل

ك«إِلَى».

ومنها: ما هو عامل في الفعل ك«إِنْ». فلذلك مثل بهذه الأحرف دون غيرها.

باب الإعراب والبناء وما يتعلق بذلك

(ص)

مِنَ الثَّلَاثِ مُعْرَبٌ وَمِنْهَا صِنْفٌ هُوَ الْمَبْنِيُّ فَاذْبَحْ عَنْهَا
فَالْمُعْرَبُ اسْمٌ لَا يَضَاهِي الْحَرْفًا وَفِعْلٌ اِمْتَّازَ بِ(لَمْ) ك(يَخْفَى)
مَا لَمْ يُبَاشِرْ نُونَ تَوْكِيدٍ، وَلَا نُونَ إِنَاثٍ ك(يَسِرُّنَ الْحَوَزُلَى)
(ش) «من الثلاث» أى: من الكلمات الثلاث معرب، ومنها مبنى.

فالمعرب: اسم لا يضاهاى الحرف؛ أى: لا يشابهه، وسيأتى بيان وجوه شبه الحرف المانعة من الإعراب الموجبة للبناء.
وقولى:

... .. وَفِعْلٌ اِمْتَّازَ بِ«لَمْ»

أى: أحد نوعى المعرب اسم سالم من شبه الحرف، وثانيهما الفعل الذى يصلح أن تدخل عليه «لَمْ» وهو المضارع؛ لقولى فى الباب الأول:
مُضَارِعًا سِمِ الَّذِي «لَمْ» أَتْبَعَا
وقولى:

مَا لَمْ يُبَاشِرْ نُونَ تَوْكِيدٍ

أى: استحقاق المضارع للإعراب مشروط بألا يباشر نون توكيد؛ فإنه يبنى معها على الفتح، ولا نون إناث؛ فإنه يبنى معها على السكون.
ولتأكيد الفعل بالنون باب يبين فيه - إن شاء الله تعالى - ما يحتاج إليه.
وفى ذكر المباشرة إشعار بأن المؤكد بالنون لا يبنى - مطلقًا - بل إذا باشر آخره نون التوكيد؛ نحو: «هَلْ تَفْعَلَنَّ».

فإن لم يباشرها فهو معرب تقديرًا؛ نحو: «هَلْ تَفْعَلَنَّ»؛ لأن سبب البناء هو تركيب الفعل مع النون، وتنزله منها منزلة الصدر من العجز فى [نحو] «بَعْلَبَكَّ».

فإذا حال بينهما ألف الضمير، أو واوه، أو ياءه لم يبق تركيب؛ لأن ثلاثة أشياء لا تجعل شيئًا واحدًا.

ولذلك اعتبروا التركيب فى: «لَقَيْتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ» لا فى: «لَقَيْتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ»

نَحْرَةً»^(١).

وإذا ثبت أن «تَفْعَلَانُ» وأخواته^(٢) بواق على الإعراب - فليعلم أن أصل «تَفْعَلَانُ»: «تَفْعَلَانَيْنِ»، فاستثقل توالى الأمثال؛ فحذفت نون الرفع.

وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكد كلمة قائمة مقام تكرير الفعل، وحذف جزء أسهل من حذف ما ليس جزءاً.

ولأن المؤكدة تدل أبداً على معنى، ونون الرفع لا تدل - في الغالب - على معنى، وبقاء ما يدل أبداً أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحوال.

وإنما بنى المتصل بنون الإناث كـ«يَسِرْنَ» حملاً على الماضي المتصل بها؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون، وعروض حركة البناء في الماضي، وحركة الإعراب في المضارع. وقد روجع الأصل بالنون في الماضي، فروجع الأصل بها في المضارع. و«الخوزلي»: مشية عجب وتبختر^(٣).

(ص)

رَفَعَا وَنَضَبَا أُعْرِبَ التَّوَعَانِ	وَالجَرُّ مَا لِلإِسْمِ فِيهِ ثَانٍ
وَالجَزْمُ لِلْفِعْلِ، وَكُلُّ مُجْتَلَبٍ	بِعَامِلٍ يَأْتِي بِهِ فَهَوَ السَّبَبُ
فَأَزْفَعُ بِضَمٍّ، وَأَنْصِبُنْ بِفَتْحٍ	وَأَجْرُزُ بِكَسْرِ كـ(انغ نِيلَ الرِّيحِ)
وَأَجْزَمُ بِتَسْكِينٍ، وَتَائِبًا يَرِذُ	غَيْرَ الَّذِي ذَكَرْتُهُ فَلَا تَزِدْ

(ش) النوعان هنا [هما]^(٤): الاسم السالم من شبه الحرف، والفعل المضارع،

وهما في الرفع والنصب مشتركان.

والجر مخصوص بالاسم فلا حظ للفعل فيه؛ لامتناع دخول عامله عليه.

والجزم مخصوص بالفعل فلا حظ للاسم فيه؛ لامتناع دخول عامله عليه.

... وَكُلُّ مُجْتَلَبٍ بِعَامِلٍ يَأْتِي بِهِ ...

أى: كل واحد من وجوه الإعراب الأربعة له عامل يجيء به، ويتغير بتغيره؛

نحو: «جَاءَ زَيْدٌ» و«رَأَيْتُ زَيْدًا» و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

(١) لقيه حجرة بحرة نحره، ويضم الكل، أى بلا حجاب وأبرز له الأمر صحاراً: جاهره به جهازاً ينظر: القاموس (صحرا).

(٢) فى ط: وأخويه.

(٣) ينظر: الوسيط (خزل).

(٤) سقط فى أ.

فكل واحد من «جَاءَ» و«رَأَيْتُ» و«البَاءَ»: عامل جلب من الإعراب غير ما جلبه الآخر.

وكذا إعراب الفعل؛ نحو: «أَقُومُ» و«لَنْ أَقُومَ» و«لَمْ أَقُمْ». «أَقُومُ» مرفوع لتجرده من ناصب وجازم، و«أَقُومَ» منصوب ب«لَنْ»، و«أَقُمْ» مجزوم ب«لَمْ».

ونبه على الأصل، والنائب في كل واحد من وجوه الإعراب؛ فالضمة في الرفع أصل، وتنوب عنها: الواو والألف والنون. والفتحة في النصب أصل، وتنوب عنها: الألف، والياء، والكسرة، وحذف النون.

والكسرة في الجر أصل، وتنوب عنها: الياء، والفتحة. والسكون في الجزم أصل، وينوب عنه الحذف. وسيأتي ذلك مفصلاً، إن شاء الله تعالى.

(ص)

وَجُرَّ بِالْفَتْحِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ تُصَدِّزْهُ بِ (أَل) وَلَمْ تُضَيَّفْ (ش) مَا لَا يَنْصَرِفُ: هو الاسم الذي لا ينون؛ لكونه ذا سببين ك«أَحْمَدُ» و«إِبْرَاهِيمُ» و«طَلْحَةُ» و«عُمَرُ» و«رِضْوَانُ» و«بَغْلَبَكُ» و«أَحْمَرُ» و«سَكْرَانُ» و«ثَلَاثُ». أو سبب يقوم مقام سببين ك«زُلْفَى»^(١) و«صَحْرَاءُ» و«دَرَاهِمُ» و«دَنَانِيرُ». وسيأتي تفصيل ذلك في بابه.

فهذا النوع يجزى بالفتحة نيابة عن الكسرة كقوله -تعالى-: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]. فإن أضيف، أو دخلت عليه الألف واللام -التحق بالمنصرف في الجر بالكسرة.

وسواء كانت الألف واللام للتعريف كما في قوله -تعالى-: ﴿كَأَلْفَيْنِ وَالْأَصْوِرِ﴾

[هود: ٢٤]

أو زائدة كالدخلة على «يَزِيدُ» في قوله: [من الطويل]

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَخْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٢)

(١) زلفى: قبرى ومنزلة. الوسيط (زلف).

(٢) البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٢/٢٢٦، والدرر ١/٨٧، وسر صناعة =

أو موصولة كالدخلة على «يَقْطَان» في قوله: [من الطويل]
وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْطَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيَتْ بِمَا تَهَوَّاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ^(١)
فلذلك قيل: «بأل»، ولم يقل بحرف التعريف.

ومن العرب من يجعل مكان اللام الميم، ويعامل ما تدخل عليه معاملة ما دخلت عليه اللام؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

أَيْنَ شِمْتِ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا تَبِيْتُ بِلَيْلٍ اِمْرَأَمِدٍ اِعْتَادَ أَوْلَقَا^(٢)
أراد: (بليل الأرمد) فجره بالكسرة، وإن كان لا ينصرف؛ لما ذكرت لك.

(ص)

(دُو) الْمُعْرَبُ اِزْفَعُهُ بِوَاوٍ وَالْأَلِفُ لِنَضْبِهِ، وَجَرُّهُ بِأَلْيَا عُرِفَ
كَذَا (فَم) () إِنْ دُونَ مِيمٍ وَوَصِلَا بَعْتِيرٍ يَا النَّفْسِ مُضَافًا فَاقْبَلَا
وَهَكَذَا (أَب) (أَخ) (حَم) (هَنْ) أَوْ أَجْرِهِ كَالْيَدِ فَهُوَ أَحْسَنُ
وَفِي (أَب) وَتَأَلْيِيهِ يَنْدُرُ وَقَضْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا شَهْرُ
(ش) قيد «دُو» بـ«المُعْرَب»؛ احترازًا من «دُو» بمعنى «الذِي» فإنه مبني.

وبعض طبعه تعربه فيكون مقصودًا.

وقدم ذكره على ذكر أخواته؛ لأن الإعراب لا يفارقه وسائر أخواته قد تفرد فتعرب بالحركات.

ولا يكون «فَم» مثله في الإعراب بالحروف، ولزوم الإضافة إلا دون ميم. وشرط في الإضافة المصححة لذلك أن يكون المضاف إليه غير ياء النفس؛ فإن المضاف إلى ياء النفس لا يظهر إعرابه إلا أن يكون مثنى أو مجموعًا على حده في غير رفع.

= الإعراب ٤٥١/٢، وشرح شواهد الشافية ص ١٢، وشرح شواهد المغنى ١٦٤/١، ولسان العرب (زيد)، والمقاصد النحوية ٢١٨/١، ٥٠٩، ولجرب في لسان العرب (وسع)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١، والأشباه والنظائر ٢٣/١، ٣٠٦/٨، والإنصاف ٣١٧/١، وأوضح المسالك ٧٣/١، وخزانة الأدب ٢٤٧/٧، ٤٤٢/٩، وشرح الأشموني ٨٥/١، وشرح التصريح ١٥٣/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٦/١، وشرح قطر الندى ص ٥٣، ومغنى اللبيب ٥٢/١، وهمع الهوامع ٢٤/١.

(١) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٢١٥/١.

(٢) البيت لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ٢٢٢/١، وبلا نسبة في الدرر ٨٨/١، وشرح الأشموني ٤٢/١، وهمع الهوامع ٢٤/١.

ثم قلت:

وَهَكَذَا «أَبُ» «أَخُ» «حَمُّ» «هَنْ»

أى: يشترط في هذه الأربعة أن تضاف إلى غير ياء النفس إذا أعربت بالحروف.
ثم قلت:

... أو أَجْرِهِ كَأَلَدٍ ...

أى: أجر الـ «هَنْ» مجرى «يَدُ» في لزوم النقص، والإعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجرى هذه الأسماء في الإعراب بالحروف.

ثم بينت أن هذا الذي هو في «هَنْ» أحسن نادر في «أَبُ» و«أَخُ» و«حَمُّ». ومن مجيء ذلك في «هَنْ» قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ، وَلَا تَكْتُوا»^(١). ولم يقل: بهنى أبيه.

ومن مجيء ذلك في غير الهن وهو نادر قول الراجز: [من الراجز]
بِأَبِهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ^(٢)
ثم بينت أن القصر في هذه الثلاثة أشهر من النقص؛ ومنه قول الراجز: [من الراجز]
إِنَّ أَبَاهَا، وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَعَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٣)

(١) رواه النسائي في الكبرى (٢٧٢/٥) كتاب السير، باب: إعضاض من تعزى بعزاء الجاهلية، حديث (٨٨٦٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٦٣) وابن حبان (٤٢٤/٧) (٣١٥٣) وأحمد في مسنده (١٣٦/٥) - والبغوي في شرح السنة (٣٤٣٥) من طرق عن الحسن عن عتي بن ضميرة السعدي عن أبي بن كعب به مرفوعاً.

ورواه النسائي في الكبرى ٢٤٢/٦ كتاب عمل اليوم والليلة، باب عزاء الجاهلية حديث (١٠٨١٠) من طريق أشعث عن الحسن عن أبي بن كعب مرفوعاً بلفظ «إذا اعتزى أحدكم بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكتوا» ورواه في (١٠٨١١) من طريق يحيى عن الحسن عن عتي عن أبي بلفظ «من سمعتموه يدعوا بدعوى الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكتوا». ورواه في (١٠٨١٢) بلفظ: «من رأيتموه يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه ولا تكتوا». وانظر تخريج الحديث في الصحيحة للألباني رقم (٢٦٩).

(٢) الراجز لرؤية في ديوانه ص ١٨٢، والدرر ١/١٠٦، وشرح التصريح ١/٦٤، والمقاصد النحوية ١/١٢٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٤٤، وتخليص الشواهد ص ٥٧، وشرح الأشموني ١/٢٩، وشرح ابن عقيل ص ٣٢، وهمع الهوامع ١/٣٩.

(٣) الراجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٦٨، وله أو لأبي النجم في الدرر ١/١٠٦، وشرح التصريح ١/٦٥، وشرح شواهد المغنى ١/١٢٧، والمقاصد النحوية ١/١٣٣، ٣/٦٣٦، وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/٤٥٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٦، والإنصاف ص ١٨، وأوضح المسالك ١/٤٦، وتخليص الشواهد ص ٥٨، وخزانة =

إعراب المثني والمجموع على حده وما يتعلق بذلك

(ص)

مُثْنِيٌّ أَوْ شَبِيهَهُ ازْفَعُ بِالْأَلْفِ وَعَغِيْرُ رَفَعُ فِيهِمَا بِأَلْيَا أَلِفٌ
كَ(اِبْتِنَكَ سَلْ كَلَيْهِمَا) وَإِنْ تُضِيفُ (كِلا) لِيُظَاهِرُ، فَأَلْزَمَهَا الْأَلِفَ
إِلَّا قَلِيْلًا، وَالْمُثْنِيُّ قَدْ يَرِدُ بِالْفِ فِي كُلِّ حَالٍ، فَأَعْتَمَدُ

(ش) المثني: ما دل على اثنين بزيادة، صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى كـ«رَجُلَيْنِ». وشبه المثني: ما أعرب إعرابه غير صالح لذلك، وكذا إن صلح له واختلف معناه.

ف«اِبْتَانِ» مثني؛ لقولك فيه: «اِبْنٌ وَابْنٌ» بلا اختلاف معنى.

و«اِثْنَانِ» شبيه مثني؛ لأنه لا يصلح لما قلنا.

وكذا نحو «القَمَرَيْنِ» في: الشمس والقمر؛ لأنه لا يغني عنه «قَمَرٌ وَقَمَرٌ».

وكذا المقصود به التكاثر كقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَرْجَعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]
لأن المراد به: ارجع البصر كرات لقوله -تعالى-: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِبًا وَهُوَ

حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]

أى: مزدجرًا وهو كليل.

وكذا قول الشاعر: [من الكامل]

فَاعْمَدُ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالذِّي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ (١)

المراد: نفى اليد فما فوقها.

ومما يتناوله شبيه المثني «كِلا» المضاف إلى مضمرة؛ نحو: «جَاءَ كِلَاهُمَا»،

و«رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا»، و«مَرَزْتُ بِكِلَيْهِمَا».

فإذا أضيف إلى ظاهر، كان بالألف على كل حال في اللغة المشهورة؛ فيقال:

= الأدب ٤/١٠٥، ٧/٤٥٣، ووصف المباني ص ٢٤، ٢٣٦، ورسر صناعة الإعراب ٢/٧٠٥،
وشرح الأشموني ١/٢٩، وشرح شذور الذهب ص ٦٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٥٨٥،
وشرح ابن عقيل ص ٣٣، وشرح المفصل ١/٥٣، ومغنى اللبيب ١/٣٨، وهمع الهوامع
٣٩/١.

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي في لسان العرب (يدى)، وتاج العروس (يدى)، ولعل بن
الغدير الغنوي في لسان العرب (علا)، وتاج العروس (علا)، ولسويد بن الصامت في أساس
البلاغة (علو).

«جَاءَ كِلَا أَخَوَيْكَ»، و«رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ»، و«مَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ». وأشرت بقولي:

إِلَّا قَلِيلاً

إلى لغة حكاها الفراء^(١) منسوبة إلى كنانة^(٢).

فيقال على لغتهم: «جَاءَ كِلَا أَخَوَيْكَ»، و«رَأَيْتُ كِلَى أَخَوَيْكَ»، و«مَرَرْتُ بِكِلَى أَخَوَيْكَ».

فيجرون «كِلا» مجرى المثني مع الظاهر، كما يجريه الجميع مجراه مع المضممر. و«كِلتا» في جميع ما ذكر مثل «كِلا». وقولنا:

..... وَالْمُثْنَى قَدْ يَرِدُ بِأَلْفٍ فِي كُلِّ حَالٍ ...

أشير به إلى لغة بني الحارث بن كعب^(٣)؛ فإنهم يجرون المثني وشبهه مجرى المقصور، فتثبت ألفه في النصب والجر، كما تثبت في الرفع. ومنه قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٤) [طه: ٦٣]

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكريا المعروف بالفراء. إمام من أئمة العربية.

كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس. وكان يحب الكلام، ويميل إلى الاعتزال، وكان متديناً متورعاً، على ثبه وعجب وتعمم وكان زائد العصية على سيبويه، وكتابه تحت رأسه.

من مصنفاته: معاني القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامة، اللغات، المصادر في القرآن، الجمع والثنية في القرآن، أكثر الكتاب، النوادر، المقصور والممدود، وغيرها. مات رحمه الله سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة، ينظر: بغية الوعاة (٢/٣٣٣)، رقم (٢١١٥)، نزهة الألبا (١٢٦)، مراتب النحويين (٨٦)، الأعلام للزركلي (٨/١٤٥).

(٢) قال الفراء: وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع، والنصب والخفض إلا بني كنانة، فإنهم يقولون (رأيت كلى الرجلين) و (مررت بكلى الرجلين)، وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس، ينظر: معاني القرآن: ١٨٤/٢.

(٣) وهو الحارث بن كعب بن عمرو بن علة، من مذحج، من كهلان، جد جاهلي، من نسله: بنو الديان، وشريح بن هانئ، ومطرف بن طريف، وآخرون.

ينظر: الروض الأنف (٢/٤٥)، جمهرة الأنساب (٣٩١)، الأعلام (٢/١٥٧).

(٤) اختلف الفراء في هذه الآية الكريمة فقرأ ابن كثير وحده: «إن هذان» بتخفيف «إن» والألف وتشديد النون. وحفص كذلك إلا أنه خفف نون «هذان». وقرأ أبو عمرو «إن» بالتشديد «هذين» بالياء وتخفيف النون. والباقون كذلك إلا أنهم قرءوا «هذان» بالألف.

فأما القراءة الأولى، وهي قراءة ابن كثير وحفص فأوضح القراءات معنى ولفظاً =

وخطأ، وذلك أنهما جعلتا (إن) المخففة من الثقيلة فأهملت، ولما أهملت كما هو الأوضح من وجهها خيف التباسها بالنافية فجاء باللام فارقة في الخبر، ف «هذان» مبتدأ، و «لساحران» خبره، ووافقت خط المصحف، فإن الرسم «هذان» دون ألف ولا ياء (وسياتى بيان ذلك).

وأما تشديد نون «هذان» فعلى ما تقدم في سورة النساء متقناً، وأما الكوفيون فيزعمون أن «إن» نافية (بمعنى «ما») واللام (بمعنى) إلا وهو خلاف مشهور، وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم «ما هذان إلا ساحران».

وأما قراءة أبي عمرو فواضحة من حيث الإعراب والمعنى، أما الإعراب ف (هَذَانِ) اسم (إِنَّ) وعلامة نصبه الياء، و «لَسَاحِرَانِ» خبرها، ودخلت اللام توكيداً، وأما من حيث المعنى فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيدى من طرفيه، ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف، وذلك أنه رسم «هَذَانِ» بدون ألف ولا ياء، فإتيانه بالياء زيادة على خط المصحف.

قال أبو إسحاق: لا أجزى قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف. وقال أبو عبيد: رأيتها في الإمام مصحف عثمان يعنى «هَذَانِ» ليس فيها ألف وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها.

قال شهاب الدين: وهذا لا ينبغي أن يرد به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس، وقد نصوا على أنه لا يجوز القراءة بها، فليكن هذا منها؛ أعنى: مما خرج عن القياس، فإن قلت ما نقلته عن أبي عبيد مشترك في الإلزام بين أبي عمرو وغيره، فإنهم كما اعترضوا عليه بزيادة الياء يعترض عليهم بزيادة الألف، فإن الألف ثابتة في قراءتهم ساقطة من خط المصحف.

فالجواب ما تقدم من قول أبي عبيد إنه رآهم يسقطون الألف من رفع الاثنين فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء، وذهب جماعة؛ منهم: عائشة - رضى الله عنها - وأبو عمرو إلى أن هذا مما لحن فيه الكاتب وأفهم بالصواب يعنون أنه كان من حقه أن يكتبه بالياء فلم يفعل، فلم يقرأه الناس إلا بالياء على الصواب. وأما قراءة الباقيين ففيها أوجه:

أحدها: أن «إن» بمعنى نعم، و «هَذَانِ» مبتدأ، و «لَسَاحِرَانِ» خبره، ومن ورود «إن» بمعنى نعم قوله:

بَكَرَ الْعَوَازِلَ فِي الْمَشِيءِ بِ يَلْمَنِي وَالْوَمُئِيَّةِ

يَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أى فقلت: نعم، والهاء للسكت، وقال رجل لابن الزبير: لعن الله ناقةً حَمَلْتَنِي إليك. فقال إن صاحبها أى نَعَمْ ولَعَنَ صاحبها. وهذا رأى المبرد وعلى بن سليمان. وهو مردود من وجهين:

أحدهما: عدم ثبوت «إن» بمعنى «نَعَمْ» وما أورده يؤول، أما البيت فإن الهاء اسمها، والخبر محذوف لفهم المعنى تقديره: إنه كذلك، وأما قول ابن الزبير فذاك من حذف المعطوف عليه وإبقاء المعطوف، وحذف خبر «إن» للدلالة عليه تقديره: إنها =

= وصاحبها ملعونان وفيه تكلف لا يخفى .
والثاني: دخول اللام على خبر المبتدأ دون المؤكد بأن المكسورة، لأن مثله لا يقع إلا ضرورة، كقوله:

أَمْ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقِيبَةِ
وقد يجاب عنه بأن «لساجران» يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه هذه اللام تقديره لهما ساحران، وقد فعل ذلك الزجاج كما سيأتي حكايته عنه .
الثاني: أن اسمها ضمير القصة وهو «ها» التي قبل «ذان»، وليست بـ «ها» التي للتببيه الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير: إنها القصة ذان لساجران .
وقد ردوا هذا من وجهين:

أحدهما: من جهة الخط (وهو أنه) لو كان كذلك لكان ينبغي أن يكتب إنها، فيصلوا الضمير بالحرف قبله كقوله تعالى: «فإنها لا تعمى الأبصار» فكتبهم إياها مفصولة من «إن» متصلة باسم الإشارة يمنع كونها ضميرًا وهو أوضح .
الثاني: أنه يؤدي إلى دخول لام الابتداء في الخبر غير المنسوخ وقد يجاب عنه بما تقدم .

الثالث: أن اسمها ضمير الشأن محذوف والجملة من المبتدأ والخبر بعده في محل رفع خبر لأن التقدير: إنه أي: الأمر والشأن . وقد ضعف هذا بوجهين:
أحدهما: حذف اسم «إن» وهو غير جائز إلا في شعر بشرط أن لا تباشر «إن» فعلاً، كقوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَطَبَاءًا
والثاني: دخول اللام في الخبر، وقد أجاب الزجاج بأنها داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لهما ساجران، وهذا قد استحسنته شيخه المبرد أعنى جوابه بذلك .
الرابع: أن «هذان» اسمها و «لساجران» خبرها .
وقد رد هذا بأنه كان ينبغي أن يكون «هذين» بالياء كقراءة أبي عمرو، وقد أجيب عن ذلك بأنه على لغة بني الحارث وبني الصخم وبني العنبر وزبيد وعذرة وسراة وخثعم وكنانة، وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كأبي الخطاب وأبي زيد الأنصاري (والكسائي) .
قال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء يفتح ما قبلها ألفاً، يجعلون المثني كالمقصور، فيثبتون ألفاً في جميع أحواله، ويقدرن إعرابه بالحركات، وأنشدوا قوله:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا
أي لنابيه .
وقوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
أي غايتها .

قال الفراء: وحكى بعض بني أسد قال: هذا خطٌ يداً أخى أعرفه وقال قطرب:
هؤلاء يقولون: رأيت رجلاً، واشترت ثوبان قال: وقال رجل من بني ضبة جاهلي:
=

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَلْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا =

وروى ابن جنى عن قطرب:

هَيْئَكَ أَنْ تَبْكِي بِشَعَشَعَانِ حَبِّ الْفُؤَادِ مَائِلِ الْيَدَانِ

قال الفراء: وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس؛ لأن ما قبل حرف التثنية مفتوح فينبغي أن يكون ما بعده ألفاً لانفتاح ما قبلها. وذكر قطرب أنهم يفعلون ذلك فراراً إلى الألف التي هي أخف حروف المد ويقولون: كسرتُ يده، وركبتُ علاه، يعنى يديه وعليه، وقال شاعرهم:

تَزَوَّدَ مَثَا بَيْنَ أَذْنَاهُ صَرِيَّةً دَعْتَهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمِ

إلى غير ذلك من الشواهد.

واستدل لقراءة أبي عمرو بأنها قراءة عثمان وعائشة وابن الزبير وسعيد بن جبير، روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضى الله عنها - أنها سئلت عن قوله تعالى: «إِنَّ هَذَا لَسَاجِرَانِ» وعن قوله: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا (وَالصَّابِغُونَ وَالتَّصَارِي)» (في المائدة)، وعن قوله: «لَكِنَّ الرُّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ» إلى قوله: «وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ»، فقالت: يا ابن أخي هذا خطأ من الكاتب. وروى عن عثمان أنه نظر في المصحف، فقال: أرى فيه لحنًا وستقيمه العرب بالسنتها.

وعن أبي عمرو أنه قال: إني لأستحي أن أقرأ «إِنَّ هَذَا لَسَاجِرَانِ».

وقرأ ابن مسعود: «وَأَسْرُوا النَّجْوَى أَنْ هَذَا لَسَاجِرَانِ» بفتح «أَنْ» وإسقاط اللام على أنها وما في خبرها بدل من «النَّجْوَى» كذا قاله الزمخشري، وتبعه أبو حيان ولم ينكره، وفيه نظر لأن الاعتراض بالجملة القولية بين البدل والمبدل منه لا يصح.

وأيضاً: فإن الجملة القولية مفسرة للنجوى في قراءة العامة. وكذا قاله الزمخشري أولاً فكيف يصح أن يجعل «أَنْ هَذَا لَسَاجِرَانِ» بدلا من النجوى؟!

وقرأ حفص عن عاصم بتخفيف النونين.

وعن الأخفش: «إِنَّ هَذَا لَسَاجِرَانِ» خفيفة بمعنى ثقيلة وهي لغة لقوم يرفعون بها ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما).

وروى عن أبي بن كعب «مَا هَذَا إِلَّا سَاجِرَانِ»، وروى عنه أيضاً «إِنَّ هَذَا لَسَاجِرَانِ»، وعن الخليل بمثل ذلك.

وعن أبي أيضاً: «إِنَّ دَانَ لَسَاجِرَانِ».

قال المحققون: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها، لأنها منقولة بطريق الأحاد، والقرآن يجب أن يكون منقولاً بالتواتر، ولو جوزنا إثبات زيادة في القرآن بطريق الأحاد لما أمكننا القطع بأن هذا الذي هو عندنا كل القرآن، لأنه لما جاز في هذه القراءات أنها من القرآن مع كونها ما نقلت بالتواتر جاز في غيرها ذلك؛ فثبت أن تجويز كون هذه القراءات من القرآن يطرق جواز الزيادة والنقصان والتغيير في القرآن، وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة، ولما كان ذلك باطلاً فكذلك ما قرئ.

وأما الطعن في القراءة المشهورة فلو حكمنا ببطلانها جاز مثله في جميع القرآن، =

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى
وذكر ابن درستويه^(٢) أن بنى الهجيم^(٣) وبنى العنبر^(٤) يوافقون بنى الحارث في لزوم ألف المثنى.

(ص)

وَأَرْفَعُ بَوَاوِي، وَأَنْصِبِنَ وَأَجْرُزُ بِنَا
مِنْ تَاءٍ أَتْنَى صِفَةً، أَوْ عَلَّمَا
مُذَكَّرًا لَا مِثْلَ (سَكْرَانَ) وَلَا
وَشَدَّ (أَسْوَدُونَ) (أَحْمَرُونَ)

سَالِمٌ جَمَعَ خُصَّ بِاسْمِ عَرِيَا
لِعَاقِلٍ، أَوْ شِبْهِهِ إِنْ أَفْهَمَا
(أَخْوَى) (صُبُورٍ)، وَفَعِيلٌ فُعَلَا
كَذَا (عَلَانُونَ) وَ(عَانِسُونَ)

= وذلك يُفَضَى إلى القدرح في التواتر، وإلى القدرح في كل القرآن، وهو باطل، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضًا بخير الواحد المنقول عن بعض الصحابة. وأيضًا: فإن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلامُ الله، وكلام الله لا يجوز أن يكون لحنًا وغلطًا ولذلك ذكر النحويون وجه تصحيح القراءة المشهورة. انظر اللباب ١٣/٢٩٤-٣٠٣.

(١) البيت للمتلص في ديوانه ص ٣٤، والحيوان ٤/٢٦٣، وخزانة الأدب ٧/٤٨٧، والمؤتلف والمختلف ص ٧١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٥٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠٤، وشرح الأشموني ١/٣٤، وشرح المفصل ٣/١٢٨.

(٢) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه، أبو محمد، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه، وصحب المبرد، ولقى ابن قتيبة وأخذ عن الدارقطني وغيره. كان ينتصر للبصريين في النحو واللغة، ومن مصنفاته: الإرشاد في النحو، شرح الفصح، الرد على المفضل في الرد على الخليل، غريب الحديث، وغير ذلك. توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٦، تاريخ بغداد ٩/٤٢٩، الأعلام ٤/٧٦.

(٣) الهجيم بن عمرو بن تميم بن مر بن أد جد جاهلي، تنسب إليه محلة بالبصرة، بنوه بطن من تميم، وقد هجاهم جرير الشاعر، وهم مشهورون بخفة لحاهم. ينظر جمهرة الأنساب ١٩٨، اللباب ٣/٢٨٥، الأعلام ٨/٧٧.

(٤) العنبر بن عمرو، بطن من تميم، من العدنانية، وهم: بنو العنبر بن عمرو بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من أفخاذهم: بنو جندب، بنو كعب، بنو مالك، بنو بشة، وبنو جُهَمة.

ومن أوديتهم: الأعرلة، وفتح (معجم البلدان لياقوت) ١/٣١٥) تاج العروس للزبيدي ٨/١٥، الاشتقاق لابن دريد (ص ١٢٤) الصحاح للجوهري ١/٣٧١، لسان العرب لابن منظور ٦/٢٨٨، نهاية الأرب للنويري ٢/٣٤٥، صبح الأعشى للقلقشندي ١/٣٤٧، العقد الفريد لابن عبد ربه ٢/٦٠، جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ١٩٧، ١٩٨، معجم قبائل العرب ٢/٨٤٥.

وَعَزِيْرُ ذِي الْعَقْلِ بِهِ يُلْحَقُ إِنْ
وَهَكَذَا (أُولُو) وَ (عِشْرُونَ) إِلَى
وَمَا لَذَا الْجَمْعِ مِنْ اِغْرَابٍ فِيهِ
وَقَدْ يَجِي كَالْحَجِيْنِ أَوْ كَالدُّوْنِ
وَالنُّوْنُ فِي جَمْعٍ لَهُ فَتَحٌ وَفِي
وَرَبِّمَا اسْتُعْمِلَ مِثْلَ (حِيْنِ)
(ش) هذا الفصل يشتمل على ما يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، وهو على
ضريين:

جمع كـ «زَيْدِيْنَ» و«سَيِّئِيْنَ».

وغير جمع كـ «أُولِي» و«عِشْرِيْنَ».

والمراد بالجمع: ما له واحد من لفظه صالح لعطف مثليه أو أمثاله عليه دون

اختلاف معنى.

والمطرده منه: ما كان واحده لمذكر عاقل، أو شبيه به؛ كقوله - تعالى: - ﴿رَأَيْتُهُمْ
لِي سَكِيْنِيْنَ﴾ [يوسف: ٤] خَالِيًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيْثِ، عَلَمًا، أَوْ صِفَةً لَا مِنْ «أَفْعَلُ فَعْلَاءً»
وَلَا مِنْ «فَعْلَانُ فَعْلَى» كـ «أَخْوَى»، «وَسَكْرَانُ»، وَلَا مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى
كـ «صَبُورٌ» و«قَتِيْلٌ».

وإن ورد من هذه الأنواع مجموع بالواو والنون حفظ ولم يقس عليه؛ كقولهم:
«رَجُلٌ عَلَانِيَّةٌ» و«رِجَالٌ عَلَانُونَ» إذا كانوا مشاهير؛ فجمعوه بالواو والنون، وليس
خاليًا من التاء.

وكذا قول الشاعر: [من البسيط]

مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طُرَّ شَارِبُهُ
وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(١)

فجمع «عَانِسًا» بالواو والنون، وهو مما يستوى فيه الذكر والأنثى كـ «صَبُورٌ»

(١) البيت لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ص ٣٤١، ولسان العرب (عنس)، ولأبي قيس
ابن رفاعة، أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١/١٣١، وشرح شواهد المغنى ص ٧١٦،
والمقاصد النحوية ١/١٦٧، وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٧، وأمالى القالى ص ٧١٦، وسز
صناعة الإعراب ص ٦٨٣، وشرح الأشموني ١/٣٥، ومغنى اللبيب ص ٣٠٤، وهمع
الهوامع ١/٤٥.

و«قَتِيل».

وكذا قول الآخر: [من الوافر]

فَمَا وَجَدْتِ نِسَاءَ بَنِي نِزَارٍ
حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا^(١)
فجمع «أسود» و«أحمر» الجمع المشار إليه مع أنهما من باب «أَفْعَلَ فَعْلَاءً». فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه.

وكثر هذا الاستعمال في المحذوف اللام، المؤنث بالتاء بتغيير الفاء إن كان مفتوحها؛ ك«سَنَّة» و«سِينِينَ».

وبسلامتها إن كان مكسورها؛ ك«مِائَة» و«مِئِينَ».

وبالوجهين إن كان مضمومها ك«قَلَة» و«قَلِينَ» و«قُلِينَ».

وقد يجعل إعراب هذا النوع في نونه، وتلزمه الياء، ولا تحذف نونه حيثئذ للإضافة.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَرُبَّمَا اسْتَعْمِلَ مِثْلَ «حِينَ» بَابُ «سِينِينَ»

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِينِيَهُ
لَعَيْنٌ بِنَا شِيْبًا، وَشَيْبَتِنَا مُرْدَا^(٢)
وعومل هذا النوع بهذه المعاملة لشبهه بجمع التكسير؛ لأن تغييره أكثر من سلامته.

وقد يفعل ذلك ب«بَيْنِينَ» لشبهه ب«سِينِينَ» في حذف اللام وعدم سلامة [نظم]^(٣)

الواحد؛ قال الشاعر: [من الوافر]

(١) البيت للكميت بن زيد في ديوانه ١١٦/٢، والمقرب ٥٠/٢، وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١٧٨/١، والدرر ١٣٢/١، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٨/٨، وشرح الأشموني ٣٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/١٧١، وشرح المفصل ٦٠/٥، وهمع الهوامع ٤٥/١.

(٢) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في تخلص الشواهد ص ٧١، وخزانة الأدب ٨/١١٠٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح التصريح ٧٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧، وشرح المفصل ١١/٥، ١٢، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٧/١، وجواهر الأدب ص ١٥٧، وشرح الأشموني ٣٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٩، ولسان العرب (نجد)، (سنة)، ومجالس ثعلب ص ١٧٧، ٣٢٠.

(٣) سقط في أ.

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبَا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ^(١)
 واطرد الجمع بالواو والنون في المشبه بمن يعقل نحو قوله -تعالى-:
 ﴿رَأَيْتُمْ لِي سَجْدِينَ﴾ [يوسف: ٤]

وقريب من هذا إلحاق ما يستعظمون بهذا؛ كقول الشاعر: [من البسيط]
 يَلَاعِبُ الرِّيحَ بِالْعَضْرَيْنِ قَسَطْلُهُ وَالْوَابِلُونَ وَتَهْتَانُ التَّجَاوِيدِ^(٢)
 شبه المطر في عموم نفعه بالرجل الجواد الكثير الإحسان، وإن سمي بهذا الجمع
 على سبيل النقل، أو على سبيل الارتجال، ففيه أربعة أوجه:
 أحدها: إجراؤه على ما كان له كقوله -تعالى-: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ
 وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩]

والثاني: إجراؤه مجرى «غَسْلِينَ»^(٣) في لزوم الياء، وكون النون حرف إعراب.
 والثالث: إجراؤه مجرى «عَرَبُونَ»^(٤) في لزوم الواو، وكون النون حرف إعراب.
 ولم يتأت في النظم إلا ذكر «جِين» و«دُون»؛ فاستغنت بهما عن «غَسْلِينَ»
 و«عَرَبُونَ».

والرابع: استصحاب الواو على كل حال مع كون النون مفتوحة غير ساقطة في
 الإضافة؛

ذكر هذا الوجه أبو سعيد السيرافي^(٥)، وزعم أنه ثابت في كلام العرب وأشعارها

(١) البيت لأحد أولاد علي بن أبي طالب في شرح التصريح ٧٧/١، والمقاصد النحوية ١/١٥٦،
 ولسعيد بن قيس الهمداني في خزنة الأدب ٧٥/٨، ٧٦، ٧٨، وبلا نسبة في أوضح
 المسالك ٥٥/١، وخزنة الأدب ٦٠/٨.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي في تخليص الشواهد ص ٦٨، وشرح أشعار الهذليين ٩٢٥/٢،
 ولسان العرب (جود)، والمقاصد النحوية ١/١٦٢.

(٣) الغسلين: ما يُغسل من الثوب ونحوه، وما يسيل من جلود أهل النار، والشديد الحر، وشجر
 في النار. القاموس (غسل).

(٤) العَرَبُونَ، والعُربون: ما عقد به المبايع من الثمن. القاموس (عرب).

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد السيرافي النحوي، أخذ النحو عن
 ابن السراج، وميرمان، قال عنه أبو حيان التوحيدي: شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة، له معرفة
 بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والحديث والكلام
 والحساب والهندسة. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، شرح الدرديبة، ألفات القطع
 والوصل، شواهد سيبويه، الوقف والابتداء، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة (١/٥٠٧، ٥٠٨)،
 نزهة الألبا (٣٧٩)، الأعلام (٢/١٩٥).

بالرواية الصحيحة، ثم قال:

كأنهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية وألزموه طريقة واحدة، وأنشد:
[من المديد]

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا^(١)
خَلْفَةً حَتَّى إِذَا ازْتَبَعَتْ ذَكَرَتْ مِنْ جِلْتِي بَيْعًا^(٢)

ففتح نون «الْمَاطِرُونَ»، وأثبت الواو وهو في موضع جر. قال:

والعرب تقول «الْيَاسْمُونَ» في حال الرفع، والنصب، والجر، ويقولون:
«يَاسْمُونَ الْبَرَّ» فيثبتون النون مع الإضافة ويفتحونها.

ومنهم من يرويه بـ«الْمَاطِرُونَ» ويعرب نون «الْيَاسْمُونَ»، ويجريه مجرى «الزَيْتُونَ»
وهو الأجود، وأنشد: [من الخفيف]

طَالَ لَيْلِي وَبِثْ كَالْمَجْنُونِ وَاعْتَرَّتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ^(٣)
ولم يذكر سيبويه إلا الوجهين الأولين.

ولو نظر السيرافي «يَاسْمُونَ الْبَرَّ» ونحوه بـ«عَرَبُونَ» لا بـ«زَيْتُونَ» - لكان أولى
بالصواب؛ لأن نون «عَرَبُونَ» زائدة بلا ريب؛ لقولهم: «أَعْرَبَ الْمُشْتَرَى»: إذا أعطى
العربون.

وأما نون «الزَيْتُونَ» فالأكثر على أنها زائدة بناء على أنه من «الزَيْتِ». والصحيح:
أنها غير زائدة؛ لقول بعض العرب: «أَرْضُ زَيْتَةٍ» إذا كانت كثيرة
الزيتون.

(١) البيت لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٨٥، والحيوان ١٠/٤، والمستقصى ٥١/١، وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص ٢٢١، وليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢، وشرح التصريح ٧٦/١، والمقاصد النحوية ٤٨/١، وليزيد أو للأحوص في خزنة الأدب ٧/٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، وللأخطل في لسان العرب (مطر)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٦٢٦/٢، ولسان العرب (مطر)، والممتع في التصريف ١٥٨/١.

(٢) البيت لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٦٨، وخزنة الأدب ٣١٤/٧، ٣١٥، ولسان العرب (خضر)، (سنن)، ومعجم ما استعجم ص ٤٠٩، والمقاصد النحوية ١٤١/١، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٣/١، وجواهر الأدب ص ١٥٨، والمخائنص ٢١٦/٣، وشرح التصريح ٧٦/١، والممتع في التصريف ١٥٧/١.

(٣) البيت ليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢، وجمهرة اللغة ص ٦١٦، ومعجم البلدان ٤٢/٥ (الماطر)، وتاج العروس (مطر)، وبلا نسبة في المخصص ٩/١١.

فوزن «زَيْتُون» - على هذا-: «فَيُعُول» ك«قَيْصُوم»^(١).

ونون المثني وشبهه مكسورة، وفتحها لغة، أنشد الفراء^(٢) - رحمه الله-:

[من الطويل]

عَلَى أَحْوَدِيَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبٌ^(٣)
ونون الجمع الذي على حد المثني، والمحمول عليه مفتوحة، وكسرهما لغة. قال

الشاعر: [من الوافر]

عَرِيْنٌ مِنْ عُرَيْتَةٍ لَيْسَ مِثْلًا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْتَةٍ مِنْ عَرِيْنٍ^(٤)
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي رِيَّاحٍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ^(٥) آخِرِينَ^(٦)

إعراب المجموع بالألف والتاء وما جرى مجراه

(ص)

أُولَاتٌ مَعَ جَمْعِ بَتَاءٍ وَأَلْفٍ زَيْدًا اكْسِرْنَ نَضْبًا ك«آيَاتٍ» أَصِفْ
(ش) أولات بمعنى ذوات والواحدة منها ذات؛ لكن «ذَوَاتٌ» جمع؛ لأن واحده من لفظه، و«أولات» اسم جمع؛ لأن واحده من غير لفظه، إلا أنه يجري مجرى الجمع الذي علامته ألف وتاء زائدتان.

وقيدت الألف والتاء بالزيادة؛ احترازًا من نحو «أَبْيَاتٍ» فإن ألفه زائدة وتاءه أصلية.

(١) القيصوم: نبات وهو صنفان. أنثى وذكر، النافع منه أطرافه، وزهره مُرٌّ جِدًّا، ويدلك البدن به للنافض، فلا يقشعر إلا يسيرا ودخانها يطرد الهوام، وشرب سحيقه نبيثًا نافع لعسر النفس، والبول، والطمث، ولعرق النساء، وينبت الشعر، ويقتل الدود. القاموس: (قصم).
(٢) ينظر: معاني القرآن (٢/٤٢٣).

(٣) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧، والدرر ١/١٣٧، وشرح المفصل ٤/١٤١، والمقاصد النحوية ١/١٧٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٦٣، وتخليص الشواهد ص ٧٩، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٨٨، وشرح الأشموني ١/٣٩، وشرح التصريح ١/٧٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٢، ولسان العرب (حوذ)، والمقرب ٣/١٣٦، وهمع الهوامع ١/٤٩.

(٤) البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢٩، ولسان العرب (عرن)، وتهذيب اللغة ٢/٣٤٠، وتاج العروس (عرن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٤.

(٥) زعانف: جمع «زعنفة»، وهي رديء كل شيء ورذاله، والطائفة من كل شيء، وكل جماعة ليس أصلهم واحدًا. الوسيط (زعنف). ولعل المراد: التابعون واللاحقون من بعدهم.

(٦) البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢٩، والاشتقاق ص ٥٣٨، وتلخيص الشواهد ص ٧٢، وخزانة الأدب ٨/٩٥٦، والدرر ١/١٤٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٦٧، شرح الأشموني ١/٣٩، وشرح التصريح ١/٧٩، وشرح ابن عقيل ص ٤٠.

ومن نحو «قُضَاة» فإن تاءه مزيدة وألفه منقلبة عن أصل.
(ص)

وَهُوَ لِذِي التَّاءِ - مُطْلَقًا - [وَمَا خَلَا مِنْهَا الاثْنَى] ^(١) عَلَمًا نَحْوَ (خَلَى) (ش) الضمير من «وَهُوَ لِذِي التَّاءِ» عائد إلى الجمع بالتاء والألف.
(ص)

وَمَا خَلَا مِنْهَا اسْمٌ جِنْسٍ أَنْثَا وَقَسُهُ فِي ذِي أَلْفِ التَّائِثِ لَا وَلَا مُذَكَّرَ الْمُسَمَّى عَلَمًا وَقَسَ عَلَى (دُرَيْهَمَاتٍ) وَعَلَى (ش) إذا كان المؤنث اسم جنس وخلا من علامة التأنيث، لم يجز جمعه بالألف والتاء إلا فيما سمع كـ«خَوْد» ^(٢) و«خَوْدَات»، و«ثَيْب» و«ثَيْبَات»، و«سَمَاء» و«سَمَاوَات»، و«شَمَال» ^(٣) و«شَمَالَات».

وما لم يسمع فلا يجمع بالألف والتاء.
فلا يقال في «عَيْن»: «عَيْنَات»، ولا في «دَار»: «دَارَات»، ولا في «شَمْس»: «شَمْسَات».

وإن كان في الاسم ألف التأنيث جاز جمعه بالألف والتاء مطلقًا.

ما لم يكن علم مذكر كـ«سَلَمَى» و«وَزَقَاء» اسمي رجلين.
ولا «فَعْلَاء» مؤنث «أَفْعَل» كـ«حَمَرَاء» و«صَفَرَاء».
أو «فَعْلَى فَعْلَان» كـ«سَكْرَى» و«عَضْبَى».

واطردها هذا الجمع في تصغير غير الثلاثي من أسماء المذكرات التي لا تعقل نحو: «دُرَيْهَمَات».

وفي صفات المذكرات التي لا تعقل كقوله -تعالى-: ﴿الْحَيْجُ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾

[البقرة: ١٩٧] وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]

(١) في أ: واسم خلا منها لأنثى.
(٢) الخَوْد: الحَسَنَةُ الخَلْقِي، والشابة أو الناعمة. القاموس (خود).
(٣) الشَّمَال: بالفتح، ويكسر: الريح التي تهب من قبل الحجر، وما مبهت بين مطلع الشمس وبنات نعش، أو من مطلع النعش إلى مسقط النسر الطائر، ويكون اسما وصفة، ولا تكاد تهب ليلا. القاموس: (شمل).

وعلى هذا نهبت بقولي:

... .. وَعَلَى جَمْعِكَ رَاسِيَا تُرِيدُ الْجَبَلَا (ص)

وَمَا بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذَا الْبَابِ فَهَوَّ عَلَى مَا كَانَ مِنْ إِعْرَابِ وَتَرَكُ تَنْوِينَ قَلِيلٍ، وَجُعِلَ -أَيْضًا- كـ(أَرْطَاة) لِإِنْسَانٍ نُقِلَ وَجَاءَ فِي نَحْوِ (تُبَاتٍ) فَتُحُ فِي النَّصْبِ نَزْرًا، لَا عَدَاكَ نُجُحُ

(ش) أى: إذا سمى بـ«أولات» أو بنحو «هِنْدَات» من المجموع - فأعرابه بعد التسمية به كإعرابه قبل التسمية به.

فتقول في رجل اسمه «هِنْدَات»: «هَذَا هِنْدَاتُ»، و«رَأَيْتَ هِنْدَاتِ»، و«مَرَزْتَ بِهِنْدَاتِ»؛ كما كنت تقول إذ كان جمعًا. هذه اللغة الجيدة.

قال الله تعالى: ﴿فَبِأَدَا أَفْضَلُ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ومن العرب من يزيل التنوين و يبقى الكسرة في جره ونصبه، ومنهم من يزيل التنوين ويمنعه الكسرة؛ فيقول: «هَذِهِ عَرَفَاتُ مُبَارَكًا فِيهَا»، و«رَأَيْتَ عَرَفَاتِ»، و«مَرَزْتَ بِعَرَفَاتِ».

وإلى هذه اللغة أشرت بقولي:

... .. وَجُعِلَ -أَيْضًا- كـ(أَرْطَاة)^(١) ...

وأما «تُبَات» ونحوه من جمع المحذوف اللام المعوض منها التاء - فالمشهور جريه مجرى «هِنْدَات».

ومن العرب من ينصبه بفتحة، ومنه قول بعض العرب: «سَمِعْتُ لُعَاتَهُمْ». وأنشد الفراء^(٢) لأبي ذؤيب^(٣): [من الطويل]

(١) الأرتاة: نبات شجري من الفصيلة البطاطية، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحد كالصبي، ورقه دقيق، وثمره كالغُتاب. الوسيط: (أرطت).

(٢) ينظر: معاني القرآن (٩٣/٢).

(٣) هو خويلد بن خالد بن محرت، أبو ذؤيب الهذلي، الشاعر. شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش إلى أيام عثمان، وهو أشعر هذيل من غير مدافعة، وقد على النبي ﷺ ليلة

فَلَمَّا جَلَاها بِالْأَيامِ تَحَيَّرَتْ ثُبَاتًا عَلَيْها ذُلُّها وَانْحِتَابُها^(١)

إعراب ما اتصل به من الفعل

ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة

(ص)

بِالنُّونِ رَفَعُ نَحْوِ (تَذْهَبُونَ) وَ(تَذْهَبَانِ) ثُمَّ (تَذْهَبِينَ) وَأَحْذِفْ إِذَا جَزَمْتَ أَوْ نَصَبْتَ وَحَذَفْهَا فِي الرَّفْعِ قَبْلَ (نِي) أَتَى وَقَلَّ حَذَفْ دُونَ «فِي» نَثْرًا كَمَا أَبِيتْ أَسْرَى وَتَبَيْتِي تَذُكِّي

(ش) إذا اتصل بالفعل المضارع ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة - فعلاية

رفعه نون مكسورة بعد الألف؛ نحو: «تَذْهَبَانِ»، ومفتوحة بعد الواو والياء؛ نحو: «تَذْهَبُونَ» و«تَذْهَبِينَ».

وحذف هذه النون علامة للجزم؛ نحو: «لَمْ يَذْهَبَا».

وعلامة للنصب؛ نحو: «لَنْ تَذْهَبَا».

وإذا اتصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفًا وإدغامها في نون الوقاية والفك.

وبالوجه الأول قرأ نافع: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤].

وقرأ ابن عامر: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بالفك.

وقرأ الباقون بالإدغام.

وزعم قوم: أن المحذوف في نحو: «تَأْمُرُونِي» هو الثاني وليس كذلك؛ بل

المحذوف هو الأول؛ نص على ذلك سيبويه^(٢).

ويدل على صحة قوله: أن نون الوقاية لا يجوز حذفها مفردة مع فعل غير

= وفاته، فأدرکه وهو مسجى، وشهد دفنه، له ديوان أبى ذؤيب. ينظر: الأغاني (٥٦/٦)، الشعر والشعراء (٢٥٢)، الأعلام (٣٢٥/٢).

(١) انظر: ديوان الهذليين القسم الأول (٧٩)، اللسان «جلا»، شرح المفصل ٨، ٤/٥، شرح التسهيل ٨٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب (٥١٩/٣).

«لَيْسَ».

وأن الأول قد حذف دون ملاقاتةٍ مثل، مع عدم الجازم والناصب فحذفها عند ملاقاتةٍ مثل أولى.

وأيضاً فلو حذف نون الوقاية وأبقى نون الرفع لتعرض بذلك إلى حذف نون الرفع، عند دخول الجازم والناصب، وإذا حذف نون الرفع لم يعرض لنون الوقاية ما يقتضى حذفها؛ وحذف ما لا يحوج إلى حذف أولى من حذف ما يحوج إلى حذف.

وقولى:

وَدُونَ «نِى»

أى: ودون اتصال نون الوقاية بنون الرفع قد حكى حذفها.

ومثال ذلك فى النثر ما روى من قول النبى ﷺ: «وَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(١).

والأصل: لا تدخلون ولا تؤمنون؛ لأن «لا» نافية و«لا» النافية لا تعمل فى الفعل شيئاً.

ومثال ذلك فى النظم قول الراجز: [من الراجز]

أَبِيْتُ أَسْرَى وَتَبَيْتِي تَذْلِكِي^(٢)
وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِي

(١) رواه الترمذى فى سننه (٥٢/٥) كتاب الاستئذان، باب: ما جاء فى إفشاء السلام حديث (٢٦٨٨) من حديث أبى هريرة مرفوعاً باللفظ المذكور.

وهو عند أحمد فى المسند (٤٧٧/٢) والبخارى فى الأدب المفرد (٩٨٠) وأبو داود فى «سننه» (٣٥٠/٤) كتاب الأدب، باب: فى إفشاء السلام حديث (٥١٩٣) وابن ماجه (٢٦/١) المقدمة باب: فى الإيمان، حديث (٦٨) - وفى (١٢١٧/٢) كتاب الأدب، باب إفشاء السلام، (٣٦٩٢) من حديث أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً.

ورواه مسلم فى (٤٧/١) كتاب الإيمان باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون حديث (٥٤) عن أبى هريرة مرفوعاً بلفظ «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا...» الحديث.

وفى رواية له «والذى نفسى بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا...» الحديث.

ورود باللفظ المذكور أيضاً عند الترمذى (٢٥١٠) من حديث الزبير بن العوام.

(٢) الراجز بلا نسبة فى لسان العرب (ذلك)، (ردم)، والأشياء والنظائر ٨٢/١، ٩٥/٣، وخزانة الأدب ٣٣٩/٨، ٤٢٥، ٣٤٠، والخصائص ٣٨٨/١، الدرر ١٦٠/١، وورصف المباني ص ٣٦١، وشرح التصريح ١١١/١، والمحتسب ٢٢/٢، وهمع الهوامع ٥١/١.

والأصل: «تَيْبَتَيْنِ» و«تَذَلُّكَيْنِ» فحذف النونين دون جازم ولا ناصب. ومن ذلك قول أبي طالب: [من الطويل]

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ
سَيَحْتَلِبُونَهَا لَاقِيحًا^(١) غَيْرَ بَاهِلٍ^(٢)
أراد: فسيحتلبونها.

فحذف الفاء والنون للضرورة.

ولا يجوز اعتقاد حذف النون للجزم على ما يستحقه المضارع المجرد من حرف التنفيس إذا وقع جوابًا؛ لأن شرط جزم الجواب أن يصلح لمباشرة حرف الشرط؛ فإن لم يصلح لها، وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا في ضرورة. ولا شك في أن المقترن بالسين لا يباشره حرف الشرط.

إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

(ص)

أَجْرُ ذِي الإِعْرَابِ حَزْفُهُ فَإِنْ
وَالْأَعْتِلَالُ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ
كَالْمُرْتَضَى يَقْضِي وَ (يَزُكُو الْمَهْدَى)
فِي الثَّلَاثِ الرَّفْعُ يُنَوَى وَكَذَا
يُنَوَى انْجِرَارُ نَحْوِ (شَافٍ) مِنْ (أَذَى)
كَذَاكَ نَضْبٌ نَحْوِ (لَنْ تَخْشَى الْعَشَا)
تَقْدِيرُهُ فِي كُلِّ حَالٍ قَدْ فَشَا
وَجَازِمًا حَذَفَ الثَّلَاثِ الزَّمْ (مَنْ) يَسْعُ وَيُرْضِ يَزُجُ تَوْفِيرَ الْمِئْتِنِ

(ش) ذو الإعراب يتناول الاسم المتمكن والفعل المضارع.

وحروف الإعراب من كل واحد منهما آخره كالهاء والميم من قولك: «اللَّهُ يَعْلَمُ».

فإن يعتل الآخر فالإعراب فيه مستكن؛ أي: مستتر. وحروف الاعتلال حروف المد وهي:

الألف ولا تكون إلا بعد فتحة؛ نحو: «الْمُرْتَضَى يَرْضَى».
والياء الخفيفة بعد كسرة؛ نحو: «الْقَاضِي يَقْضِي».

(١) اللاقح من الإبل: التي قبلت اللقاح. ينظر: القاموس (لقح).
(٢) الباهل: الناقة التي لا صرار عليها، ولا خطام ولا سمة، وأبهل الناقة: تركها وأهملها.
القاموس: (بهل). وانظر عناية المطالب ٢٧، وشرح التسهيل ٥٣/١.

والواو الخفيفة بعد ضمة، ولا يوجد ذلك إلا في فعل؛ نحو: «يَرْكُؤُ» و«يَدْعُو». وهذا مثال لتقدير الرفع في الواو. وتقديره في الألف وفي الياءات^(١)؛ نحو: «الْمُرْتَضَى يَرْضَى» و«الْقَاضِي يَقْضِي». ومثال تقدير الجر في الياء والألف: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَدَى كُلِّ مُؤَذٍ». ومثال تقدير النصب في الألف: «إِنَّ الْأَنْتَقَى لَنْ يَشْتَقَى». والحاصل: أن حرف الإعراب إذا كان ألفاً لم يظهر فيه رفع ولا نصب ولا جر لتعذر تحريك الألف.

وإذا كان ياء خفيفة بعد كسرة قدر فيها الرفع والجر. وإذا كان واواً خفيفة بعد ضمة قدر فيها الرفع خاصة؛ لأنها لا تكون حرف إعراب إلا في فعل، والفعل لا يجز. وسكت عن النصب حين بينت ما ينوي في الياء والواو؛ فعلم أن النصب فيهما ظاهر؛ نحو: «إِنَّ الْمُتَّقَى لَنْ يَبْغَى وَلَنْ يَخْفُو».

ولما سبق اختصاص الجزم بالفعل، لم يحتج هنا إلى ذكر الفعل إذ قيل:

وَجَازِمًا حَذَفَ الثَّلَاثِ الزَّم

أى: حذف الألف والياء والواو؛ نحو: «مَنْ يَسْعَ وَيَرْضِ يَرْجُ تَوْفِيرَ الْمِنَنِ».

والأصل: «يَسْعَى» و«يَرْضَى» و«يَرْجُو» فحذفت ألف «يَسْعَى»؛ لأنه جواب الشرط.

وياء «يَرْضَى» لأنه معطوف على الشرط.

وواو «يَرْجُو» لأنه جواب الشرط.

(ص)

وَك(الْفَتَى) الْمُقْضُورُ فَاعْلَمَ وَالَّذِي سَمَّوَهُ مَنْقُوصًا ك(شَاكٍ) وَ (أَذَى)

وَالِاسْمُ يُبْنَى شِبْهَ حَرْفٍ مَعْنَى أَوْ إِهْمَالًا أَوْ وَضْعًا ك(رُحْنَا) أَوْ (غَدْوًا)

أَوْ فِي افْتِقَارِهِ أَوْ ائْتِجَابِ الْعَمَلِ دُونَ تَأَثُّرٍ بِعَامِلٍ حَصَلُ

ك(أَيْنَ) وَالتَّاءُ مِنْ فَعَلْتُ وَ (الَّذِي) وَ (بَلَّةً) (هَيْهَاتَ) وَ (حَا) وَشِبْهَ ذِي

مَا لَمْ يُعَارِضْ شِبْهَ الْحَرْفِ بِمَا يَخْمِي عَنِ الْبِنَاءِ ك(أَي) فَاعْلَمَا

(ش) المقصور: هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف لازمة ك«الفتى».

احترز ب«المتمكن» عن «ذًا» ونحوه من المبنيات التي آخرها ألف.

(١) في أ: وفي الياء.

واحترز باللزوم من المثنى المضاف المرفوع، ومن الأسماء الستة في حال النصب؛ لأن آخرها حينئذ ألف لكنها غير لازمة.

والمنقوص: هو الاسم المتمكن الذي آخره ياء خفيفة لازمة بعد كسرة. فاحترز بـ«المتمكن» من نحو: «الذِي» وشبهه من المبنيات التي آخرها ياء. واحترز بـ«خَفِيفَةً» من نحو: «صَبِيٌّ». وبـ«لازِمَةً» من نحو: «بَيْتِكَ» و«أَيْبِكَ».

ولما كمل الكلام على المعرب بإعراب ظاهر وإعراب مقدر - شرعْتُ في ذكر المبنى من الأسماء وسبب بنائه:

أما شبه الحرف في المعنى كـ«أَيْنَ» فإنها متضمنة معنى حرف الشرط إذا قصد بها الشرط، ومعنى حرف الاستفهام إذا قصد بها الاستفهام.

وأما شبه الحرف في الإهمال - والإشارة بذلك إلى ما يورد من الأسماء دون تركيب كحروف الهجاء المفتوح بها السور - فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة.

وبعضهم يجعلها معربة؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها؛ وهذا اختيار الزمخشري^(١) في «الكشاف».

وأما شبه الحرف في الوضع، والإشارة به إلى ما وضع على حرف واحد كواو «غَدَوًا» وتاء «فَعَلْتُ»، أو على حرفين كالنون والألف من «رُحْنَا».

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي جار الله، أبو القاسم الزمخشري، إمام من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب كان واسع العلم، كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة القريحة، معتزليا قويا في مذهبه، مجاهرا به، حنفيا.

من تصانيفه: الكشاف، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، الأنموذج، شرح أبيات الكتاب، وغيرها.

مات سنة ثمان وثلاثين وخمسائة، ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٧٩-٢٨٠)، نزهة الألبا (٤٦٩) وفيات الأعيان (٢/٨١)، الأعلام (٧/١٧٨).

قال الزمخشري: فإن قلت: هل لهذه الفواتح محل من الإعراب؟ قلت: نعم، لها محل فيمن جعلها أسماء للسور؛ لأنها عنده كسائر الأسماء الأعلام، فإن قلت: ما محلها؟ قلت: يحتمل الأوجه الثلاثة، أما الرفع: فعلى الابتداء، وأما النصب والجر؛ فلما مر من صحة القسم بها وكونها بمنزلة الله. يقول قبل ذلك: فإن قلت: من أي قبيل هي من الأسماء، أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة. ينظر الكشاف: (١/٢١، ٣١).

وأشير بكون هذا النوع شبيهاً في الوضع إلى أن الموضوع على حرف أو حرفين حقه ألا يكون إلا حرفاً؛ [لأن الحرف]^(١) يجاء به لمعنى في غيره فهو كجزء لما دل على معنى فيه.

فإذا وضع على حرف أو حرفين ناسب ذلك معناه؛ بخلاف الاسم والفعل. فأى اسم وضع على حرف أو حرفين فقد أشبه الحرف في وضعه. ولا يدخل في هذا ما عرض له النقص كـ«دَم»؛ فإن له ثالثاً يعود إليه في التصغير كـ«دُمَى»، وفي التكسير «دِمَاء»، وفي الاشتقاق كـ«دَمِي العُضْوُ». ومن شبه الحرف: الشبه في الافتقار إلى جملة على سبيل اللزوم؛ كافتقار «إِذَا» و«الَّذِي» إليها؛ فإنه افتقار لازم كافتقار الحرف إليها؛ فلذلك بنا. ومن شبه الحرف الموجب للبناء: ما في أسماء الأفعال من الشبه بـ«إِنَّ» وأخواتها في أنها تعمل عمل الفعل، ولا يعمل فيها عامل لا لفظاً، ولا تقديرًا. وهذا معنى قولنا:

... أَوْ اِيْجَابِ الْعَمَلِ دُونَ تَأْتِرِ بِعَامِلٍ ...

وبهذا امتاز اسم الفعل من المصدر النائب عن فعل الأمر.

فإن قوله -تعالى-: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ [محمد: ٤] واقع موقع: «اضْرِبُوا الرَّقَابَ»؛ كما أن «دَرَاكَ زَيْدًا» واقع موقع «أَدْرِكْ زَيْدًا». إلا أن «فَضْرَبَ الرَّقَابَ» متأثر بعامل مقدر صار هو بدلا من اللفظ به، ولم يمنع من تقديره.

و«دَرَاكَ» نائب عن «أَدْرِكْ» ومنع من تقديره، فهو مؤثر غير متأثر بالحروف العاملة. كما أن أسماء الحروف التي افتتح بها غير مؤثرة، ولا متأثرة بالحروف المهملة. ومعنى «بَلَّة»: دع، وهو اسم فعل لا فعل؛ لأن كل ما دل على الأمر لا تثبت فعليته حتى يصلح لياء المخاطبة، ونون التوكيد؛ وإلا فهو اسم. و«هَيْهَاتَ» بمعنى: بعد، وليس بفعل، بل هو اسم فعل؛ لأن كل ما دل على حدث ماض لا تثبت فعليته حتى يصلح لتاء التأنيث الساكنة، أو تاء الفاعل؛ وإلا فهو اسم. ونبهت بـ«حا» على أسماء الحروف كألّف لام ميم.

(١) سقط في أ.

وقولى:

مَا لَمْ يُعَارِضْ شَبَهُ الْحَرْفِ بِمَا يَخْمِي عَنِ الْبِنَاءِ ...
أشير به إلى نحو «أى» فإنها إن كانت استفهامية ففيها شبه حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية ففيها شبه حرف الشرط، وإن كانت موصولة فهي كالحرف فى الافتقار إلى جملة.

إلا أن شبه الحرف فى «أى» معارض بما فيها من شبه الأسماء المتمكنة بالإضافة التى انفردت بها من بين أخواتها، مع أنها بمعنى «كُلٌّ» إذا أضيفت إلى نكرة، وبمعنى «بَعْضٌ» إذا أضيفت إلى معرفة.
فحمى «أيا» عن التأثير بشبه الحرف شبهها بـ«بَعْضٌ» و«كُلٌّ» فى المعنى، والإضافة.

وكان اعتبار شبه «بَعْضٌ» و«كُلٌّ» أولى من اعتبار شبه الحرف لوجهين:
أحدهما: أن شبه الحرف مخرج عن حكم الأصل، وشبه البعض والكل مبق على الأصل؛ والمبقى على الأصل غالب للمخرج عنه.
الثانى: أن حمل أى على «كُلٌّ» و«بَعْضٌ» من باب حمل الشئ على ما هو من نوعه؛ للاشتراك فى الاسمىة.
وهذا أولى من حمل «أى» على الحرف لتخالفهما فى النوعية. والله الموفق.

* * *

باب النكرة والمعرفة

(ص)

مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ كـ(عَبْد) نَكْرَةً وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كـ(عَشْتَرَةٌ)
 فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ وَاسْمٌ إِشَارَةٌ وَمَوْصُولٌ مُتَمِّمٌ
 وَذُو أَدَاةٍ أَوْ مُنَادَى عُيْنًا أَوْ ذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا
 (ش) ما كان شائعًا في جنسه كـ«حَيَوَان»، أو في نوعه كـ«إِنْسَان» فهو نكرة.

وما ليس شائعًا فهو معرفة ما لم يكن مقدر الشياخ.
 وجملة المعارف سبعة:

المضمرة والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بالأداة والمعرف بالنداء
 والمعرف بالإضافة.

ولكل واحدٍ منها موضع يبين فيه.

ووصف الموصول بـ«مُتَمِّمٌ» تنبيهًا على أنه لا يحكم عليه بالتعريف إلا بعد تمامه
 بتمام صلته.

وقيد المنادى بالتعيين تنبيهًا على أن المراد من المناديات ما تجدد له التعيين
 بالنداء؛ فلا يدخل في ذلك نحو: «يَا زَيْدٌ» فإنه لم يتجدد له التعيين بالنداء، بل كان
 معيّنًا ثم ازداد بالنداء وضوحًا.

ولا يدخل -أيضًا- المنادى الباقي على شياعه؛ كقول الأعمى: «يَا رَجُلًا خُذْ
 بِيَدِي».

وقيد ذو الإضافة بأن يكون بها مستيّنًا تنبيهًا على أن من الإضافة ما لا يعرف
 المضاف؛ كالمضاف إلى نكرة أو المضاف إضافة غير محضة؛ نحو: «هَذَا ضَارِبٌ
 زَيْدٌ عَدَا أَوْ الْآنَ»، و«هو أَحْسَنُ الْوَجْهِ».

فصل في المضمرة

(ص)

مَا صِيغَ قَصْدُ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ فَهُوَ ضَمِيرٌ نَحْوُ نَا الْمُخَاطَبِ
 وَمَا يَلِي لَامَ (فَعَلْنَا) وَالْيَا فِي نَحْوِ (وَاصِلْنِي وَهَبْ لِي) حُدِيَا
 وَقَبْلَ ذِي الْيَا التَّوْنِ وَاقِيَا لَزْمٍ مَعَ كُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ نَادِرٍ عُلِمَ

كَذَا (لَدُنْ) وَ (مِنْ) وَ (عَنْ) وَ (قَطْ) وَ (قَدْ) وَ (لَيْتَ) بَاقِي أَخَوَاتِهَا وَرَدَّ
 مُخَيَّرًا فِيهِ وَتَجْرِيدُ (لَعَلْ) أَوْلَى وَمِنْ (لَعَلَّنِي) (لَيْتِي) أَقْلَ
 وَمِنْهُ فَاعِلًا (فَعَلْتُ) وَ (افْعَلِي) وَكَافُ (أَهْوَاكَ) وَ (فِيكَ أَمَلِي)
 كَذَاكَ (هَآ) (أَكْرَمَهُ غُلَامُهُ) وَقَدْ يُرَى مُشْتَرَكًا إِفْهَامُهُ
 كِ (انْطَلِقَا) وَ (انْطَلِقُوا) وَ (افْعَلْنَهُ) وَ (لِيَذْهَبَا) وَ (لِيَذْهَبُوا) وَ (سِرْنَهُ)
 ذُو الرَّفْعِ قَدْ يَخْفَى كَمَثَلِ (قِسْ أِقْسْ) لِأَنَّ مَعْنَى مَا نَوَّوْنَا لَمْ يَلْتَمِسْ

(ش) المضمر والضمير: اسمان لما وضع من الأسماء لمتكلم أو مخاطب أو غائب متميزا بنفسه كـ «إِنَّكَ» و «إِنَّهُ» .

أو بمصحوبه كـ «أَنَا» و «أَنْتَ» و «إِيَّايَ» و «إِيَّانَا» و «فَعَلْتُ» و «فَعَلْتِ» و «فَعَلْتِ» و «أَذْهَبَا» و «ذَهَبَا» .

فإن مصحوب الألف الدالة على حاضرين: الأمر والمضارع ذو تاء الخطاب .
 ومصحوب الألف الدالة على غائبين: الفعل الماضي والمضارع ذو الياء .
 ومن الضمائر ما معناه واحد وإعرابه مختلف؛ وهو «نَا» يشترك فيه الرفع والنصب والجر .

فعلامه رفعه كون مصحوبه فعلا ماضيا مسكن الآخر .
 واشترك النصب والجر فى الياء التى للمتكلم .
 فإن كان ناصبها فعلا متصرفا، وجب فصلها منه بنون الوقاية؛ نحو: «أَكْرَمَنِي» .
 وإن كان ناصبه «إِنَّ» أو إحدى أخواتها جاز حذف النون .
 ويقال مع «لَيْتَ» ويكثر مع «لَعَلَّ» .
 ولا تثبت هذه النون فى الخفض إلا مع «مِنْ» و «عَنْ» و «لَدُنْ» و «قَطَّ» و «قَدْ»
 بمعنى: حسب .

وربما حذف مع هذه الخمسة ومع ليس، ومع فعل التعجب؛ كقول بعض العرب: «ما أقربى وما أحسبى» وعلى هذه النوادر نهت بقولى:

غَيْر نَادِرٍ غَلِيمٌ
 واشترك النصب والجر -أيضا- فى كاف الخطاب وهاء الغيبة على حسب مدلولهما .

وانفرد الرفع: بالتاء على حسب أحوالها وبياء المؤنثة وبما للخطاب^(١) والغيبة من ألف وواو ونون؛ نحو: «تَفْعَلَانِ» و«فَعَلَا» و«تَفْعَلُونَ» و«فَعَلُوا» و«تَفْعَلْنَ» و«فَعَلْنَ». هذه تسمى متصلة؛ لأنها لا ينطق بها إلا وهي كجزء لما قبلها لفظًا وخطًا. والمنفصل ما ليس كذلك ك«أَنَا» و«أَنْتَ» و«هُوَ» وفروعهن وهذه مرفوعة الموضع. ومن المنفصل: «إِيَّايَ» و«إِيَّاكَ» و«إِيَّاهُ» وفروعهن. وخص ذو الرفع بالخفاء وجوبًا في نحو: «أَفْعَلُ» و«نَفْعَلُ» و«أَفْعَلِ يَا رَجُلُ».

وجوازًا في نحو: «زَيْدٌ فَعَلَ».

والمراد بالواجب الخفاء: ما لا يغنى عنه ظاهر، ولا يقع موقعه ضمير بارز إلا وهو توكيد للمنوى. وقد نبه على تخصيص ضمير الرفع بالخفاء إذ قلت:

... .. لأنَّ مَعْنَى مَا نَوَّوْا لَمْ يَلْتَبِسْ

(ص)

وَمَا مَضَى وَشَبَّهَهُ مُتَّصِلٌ وَ (هُوَ) وَ (أَنْتَ) وَ (أَنَا) مُتَّفَصِلٌ
كَذَلِكَ (إِيَّايَ) وَ (إِيَّاكَ) وَ زِدْ
وَالأَوَّلُ الْمَرْفُوعُ مَوْضِعًا وَمَا
وَلَا انْفِصَالٌ إِنْ تَأْتَى مُتَّصِلٌ
فِي: (كُنْتُهُ) وَخِلْتَنِيهِ الْمُتَّصِلُ
وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي انْفِصَالِ
وَفِي اتِّحَادِ الرَّتَبَةِ الزَّمْ فَضْلًا
مَعَ اخْتِلَافِ مَا وَنَحْوِ (ضَمِنْتَ
(ش) الإشارة ب«مَا مَضَى» إلى تاء المخاطب، والنون والألف من «فَعَلْنَا»، وبياء المتكلم وتاء المخاطبة وياؤها وكاف المخاطب وهاء الغائب وألف الاثنين وواو الجماعة ونونها.

والإشارة بشبهه إلى بقية الفروع؛ نحو: «فَعَلْتُمَا» و«فَعَلْتُمْ» و«فَعَلْتَن».

و«رَأَيْتُكُمَا» و«رَأَيْتُكُمْ» و«رَأَيْتُكُنَّ».

(١) في أ: وكاف الخطاب.

و«رَأَيْتُهُمَا» و«رَأَيْتُهُمْ» و«رَأَيْتَهُنَّ».

ولما كملت الكلام على المتصل، شرعت فى الكلام على المنفصل؛ وهو ضربان: مرفوع المحل ومنصوبه:

فالمرفوع المحل: «أَنَا» و«أَنْتَ» و«هُوَ» وفروعها:

«نَحْنُ» و«أَنْتِ» و«أَنْتُمَا» و«أَنْتُمْ» و«أَنْتِنَّ» و«هِيَ» و«هُمَا» و«هُمَّ» و«هُنَّ».

وفروع المنصوب المنفصل: «إِيَّانَا» و«إِيَّاكَ» و«إِيَّاكُمَا» و«إِيَّاكُمْ» و«إِيَّاكُنَّ» و«إِيَّاهَا» و«إِيَّاهُمَا» و«إِيَّاهُمْ» و«إِيَّاهُنَّ».

والمراد بالفرع: ما دل على أنى أو اثنين أو جماعة ذكور أو إناث.

ولما كان وضع الضمير لقصد الاختصار، لم يجز أن يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل؛ لكونه أخصر إلا فى مواضع مخصوصة.

كثانى ضميرين أولهما غير مرفوع؛ نحو: «سَلَّيْنِي».

أو مرفوع ب«كَانَ» أو إحدى أخواتها؛ نحو: «الصَّدِيقُ كُنْتَهُ».

وكان حق هذا أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاء «ضَرَبْتَهُ»، ولكنه نقل فقبل. وبقي

الاتصال راجحاً لوجهين:

أحدهما: الشبه بما يجب اتصاله؛ وإذ لم يساوه فى الوجوب، فلا أقل من

الترجيح.

الثانى: أن الانفصال لم يرد إلا فى الشعر، والاتصال وارد فى أفصح الشر؛ كقول

النبي - صلى الله عليه وسلم - لعمر - رضى الله عنه - فى ابن صياد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»^(١).

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (٥٨٢/٣) كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبى فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبى الإسلام حديث (١٣٥٤)، وفى (٢٨٥/٦) كتاب الجهاد والسير، باب: كيف يعرض الإسلام على الصبى؟ حديث (٣٠٥٥)، وفى (١٢/١٩٩)، كتاب الأدب، باب: قول الرجل للرجل: اخسأ حديث (٦١٧٣) ومسلم فى (٤/٢٢٤٤) كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب: ذكر ابن صياد حديث (٢٩٣٠).

والحديث رواه البخارى فى (١٢/١٩٩-٢٠٠) كتاب الأدب، باب قول الرجل للرجل: اخسأ حديث (٦١٧٣)، وفى (٣٥٦/١٣) فى القدر، باب يحول بين المرء وقلبه حديث (٦٦١٨)، من حديث ابن عمر بلفظ «دعه إن يكن هو فلا تطيقه وإن لم يكن هو فلا خير لك فى قتله.. وهو عند أبى داود (٤٣٢٩)، (٤٧٥٧)، والترمذى (٢٢٣٥)، (٢٢٤٩) لكن ليس باللفظ موضع الشاهد.

وقوله- عليه السلام- لعائشة: «إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ»^(١).

وكقول بعض فصحاء العرب: «عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي».

وقد حكموا- أيضًا- لثاني مفعولي؛ نحو: «ظَنَنْتُكَ» بترجيح الانفصال.

وعندي: أن اتصاله أولى؛ لأنه ثاني منصوبين بفعل فكان كالثاني في قوله -

تعالى-: ﴿رَبِّي وَعَازِنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعِمَّتْ عَلَيْكُمُ أَنْزِلُكُمْوهَا﴾ [هود: ٢٨]

والذي دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع «كَانَ» و«ظَنَنْتُ» كون الضمير في الصورتين خبرًا لمبتدأ في الأصل، ولو بقى على ما كان عليه لتعين انفصاليه، فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعينًا قبل دخول الناسخ.

وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول؛ لأنه كان مبتدأ، وذلك ممتنع

بإجماع، وما أفضى إلى ممتنع ممتنع.

وقد يرجح انفصال ثاني مفعولي «ظَنَّ» بأنه مع كونه خبر مبتدأ في الأصل:

منصوب بجائز التعليق والإلغاء.

ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلا منفصلا؛ فكان انفصاليه مع الإعمال أولى.

وهذا الاعتبار- أيضًا- يستلزم ترجيح انفصال المفعول الأول، وهو ممتنع

بإجماع؛ وما استلزم ممتنعًا فهو حقيق بأن يمتنع.

وأما انفصال ما باشره الفعل أو ولي ضميرًا مرتفعًا بفعل ليس من باب «كَانَ» - فلا

يجوز انفصاليه إلا في ضرورة؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ^(٢)

(١) نقل العجلوني في كشف الخفاء (١/٤٥٠) عن ابن الغرس قال: «رأيت في الأجوبة على الأسئلة الطرابلسية لابن قيم الجوزية أن كل حديث فيه يا حميراء أو ذكر الحميراء فهو كذب مختلق».

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ١/٢١٤، وخزانة الأدب ٥/٢٨٨، ٢٩٠، والدرر ١/١٩٥، وشرح التصريح ١/١٠٤، والمقاصد النحوية ١/٢٧٤، ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، ولم أقع عليه في ديوانه، ولأمية أو للفرزدق في تخلص الشواهد ص ٨٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٢٩، والإنصاف ٢/٦٩٨، وأوضح المسالك ١/٩٢، وتذكرة النحاة ص ٤٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٦، ٦٠، وهمع الهوامع ١/٦٢.

فصل فى ضمير الشأن

(ص)

وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ فَسْرًا
لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ نَاسِخَاتِهِ انْتَسَبَ
وَإِنْ يَكُنْ مَرْفُوعَ فِعْلٍ اسْتَتَزَّ
فِي بَابِ (إِنَّ) اسْمًا كَثِيرًا يُحْدَفُ
وَجَائِزٌ تَأْنِيثُهُ مَثَلُ مَا
وَقَبْلَ مَا أَنْتَ عُمْدَةٌ فَشَا
بِجُمْلَةٍ كَد (إِنَّهُ زَيْدٌ سَرَى)
إِذَا أَتَى مُرْتَفِعًا أَوْ انْتَصَبَ
حَثْمًا وَإِلَّا فَتَرَاهُ قَدْ ظَهَرَ
كَد (إِنَّ مَنْ يَجْهَلُ يَسَلُ مَنْ يَعْرِفُ)
أَنْتَ أَوْ شَبِيهَهُ أَنْتَى أَفْهَمًا
تَأْنِيثُهَا كَد (إِنَّهَا هِنْدٌ رَشَا)

(ش) قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به، فيقدم ضميرًا كضمير غائب يسمى ضمير الشأن، ويعمل فيه الابتداء أو أحد نواسخه وهى: «كَانَ» و«إِنَّ» و«ظَنَّ» أو إحدى أخواتهن.

وتجعل الجملة بعده متممة لمقتضى العامل نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] فى أحد الوجهين، و«كَانَ اللَّهُ أَحَدٌ»، و«إِنَّهُ اللَّهُ أَحَدٌ»، و«عَلِمْتَهُ اللَّهُ أَحَدٌ».

فموضع الضمير فى المثال الأول رفع بالابتداء.

وفى الثانى رفع بـ«كَانَ» إلا أنه استتر كما يستتر الفاعل إذا كان ضمير غائب.

وموضعه فى الثالث والرابع نصب بـ«إِنَّ» و«عَلِمْتُ»، وموضع الجملة فى الأول والثالث رفع، وفى الثانى والرابع نصب.

ويجوز حذفه مع «إِنَّ» وأخواتها، ولا يخص ذلك بالضرورة، وعليه يحمل قوله- عليه الصلاة والسلام-: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»^(١).

التقدير: إنه من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون. وأنشد سيبويه^(٢):

[من الطويل]

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (٥٨١/١١) كتاب اللباس، باب: عذاب المصورين يوم القيامة، حديث (٥٩٥٠) ومسلم فى «صحيحه» (١٦٧٠/٣) كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صور حديث (٩٨/٢١٠٩)، والنسائى (٢١٦/٨) كتاب الزينة، باب ذكر أشد الناس عذابًا، وأحمد فى مسنده (٢٧٥/١) من حديث ابن مسعود به مرفوعًا ورواه أحمد فى مسنده (٤٢٦/١)، ومن حديث ابن مسعود أيضاً بلفظ «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرِينَ».

(٢) ينظر الكتاب (٧٣/٣).

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَتُوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزَّلُ^(١)
وإن صدرت الجملة المفسرة لهذا الضمير بمؤنث أو بفعل ذى علامة تأنيث أو
بمذكر شبه به مؤنث - رجع تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن.

ولأن القصة والشأن معناهما واحد، وفي التأنيث مشاكلة لما بعد فكان أولى.
فالأول: نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. والثاني:
نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصُرُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

ونحو قول الشاعر: [من الطول]

عَلَى أَنَّهَا تَعْمُو الْكُلُومُ^(٢) وَإِنَّمَا تُوَكَّلُ بِالْأَذْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي^(٣)

والتذكير جائز كما قال أبو طالب^(٤): [من الطويل]

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ^(٥) فَإِنَّهُ تَكَبَّ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الْغَرَائِزُ^(٦)

والثالث: نحو: «إِنَّهَا قَمَرٌ جَارِيَتُكَ».

[فإن وليه ظرف مسند إلى مؤنث نحو: «إِنَّهُ عِنْدَكَ جَارِيَةٌ» جاز فيه الوجهان.

(١) الأعزل: هو من لا سلاح معه. ينظر القاموس (عزل)، والبيت لأمية بن أبي الصلت في
الإنصاف ١/١٨١، وخزانة الأدب ١٠/٤٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠٢، والكتاب
٣/٧٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٦، ومغني اللبيب ١/٢٩٢.

(٢) الكلوم: جمع الكلم، وهو الجرح. ينظر القاموس (كلم).

(٣) البيت لأبي خراش الهدلني في أمالي المرتضى ١/١٩٨، وخزانة الأدب ٥/٤٠٥، ٤١٥،
وسمط اللالكى ص ٦٠١، وشرح أشعار الهدليين ٣/١٢٣٠، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ص ٧٨٦، وشرح شواهد المغني ١/٤٢١، وشرح المفصل ٣/١١٧، والشعر
والشعراء ٢/٦٦٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٥٣، والخصائص ٢/١٧٠،
والمحتسب ٢/٢٠٩، ومغني اللبيب ١/١٤٥.

(٤) هو عبد مناف بن عبدالمطلب بن هاشم، عم النبي، محمد صلى الله عليه وسلم، وأبو سيدنا
على - رضى الله عنه - كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، وخطبائهم، وشعرائهم، وهو
الذى تولى تربية النبي ﷺ بعد وفاة جده عبدالمطلب، ودافع عنه في أثناء دعوته. ومما
ينسب إليه: ديوان شيخ الأباطح أبي طالب. توفي في العام الثالث قبل الهجرة. ينظر:
طبقات ابن سعد (١/٧٥)، خزانة الأدب (١/٢٦١)، الأعلام (٤/١٦٦).

(٥) غريض: طوى. القاموس (غرض).

(٦) الغرائز: جمع غرارة، وهى وعاء من الخيش ونحوه، يوضع فيه القمح ونحوه، وهو أكبر
الجواشق. الوسيط (غرر).

وانظر: ديوانه ١١، وخزانة الأدب ١/١٧٧، وشرح التسهيل ١/١٦٥، والعينى
٣/٥٣٩.

فإن كان المؤنث فضلة كقولك: «إِنَّهُ زَيْدٌ حَبِ هِنْدٌ»، أو كفضلة كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ مَن بَاتَ رِبِيًّا مُّجْرِمًا فَإِنَّ لَّهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤] فالمسموع فيه التذكير ويجوز التأنيث^(١).

فصل في الضمير المسمى فصلا

(ص)

وَسَمَّ فَضْلًا مُّضْمَرًا طِبْقًا تَلَا
أَوْذَى تَنْكُرٍ مَنَافِرٍ لَّالٍ
فِي سَبْقِهِ حَالًا وَأَنْ يُكْتَنَفَا
وَمَالِهِ مَحَلَّ إِغْرَابٍ لَدَى
وَقَدْ يُرَى مُبْتَدَأً وَذَا انْتَخَبَ
وَمُبْتَدَأً يَجْعَلُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ
ذَا خَبَرٍ مُّعْرَفٍ كَالْمُجْتَلَى
كَكَانَتْ أَنْتَ مِثْلَ زَيْدٍ أَوْ أَجَلٍ
بِأَسْمِينِ مَنكُورَيْنِ خُلْفَ عُرْفَا
أَثْمَةَ الْبَصْرَةِ حَيْثُ وَجِدَا
إِنْ لِمَعَايِرَةِ الثَّانِي نَسَبِ
إِذْ لِلَّذِي مِنْ بَعْدِهِ الرَّفْعُ انْتَسَبَ
مِنَ الضَّمَائِرِ الَّتِي يَسْمَى عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) فَضْلًا، وَعِنْدَ

(١) ما بين المعكوفين سقط في «أ» .

(٢) هم علماء البصرة النحويون الذين ينسب إليهم المذهب البصرى فى اللغة - وقد كانوا أول من تكلم فى النحو كعلم وقاعدة، كما كان مذهبهم أول المذاهب النحوية التى أسهمت فى بناء صرح النحو عالياً وشامخاً.

وقد قيل عنهم إنهم قد سبقوا الكوفيين فى صناعة النحو بما يقرب من مائة عام كانت الكوفة خلالها منشغلة بعلم الحديث وتدوين الأخبار.

ولقد كان لموقع البصرة الجغرافى أثر كبير فى ارتياد العرب الأقحاح لها مما جعلهم يتخذون منها مستقراً ومقاماً، وهذا ما أهل أهلها لتدوين النحو والاشتغال به، يضاف إلى ذلك وجود سوق المرید فيها، وهو سوق كان أهل البادية يفتدون إليه، ويزجون فيها بضائعهم من شعر وأدب وفصاحة.

وهذا ما جعل من البصريين علماء أفذاذاً، ومن المذهب البصرى مذهباً قوياً. ولقد شهر عن البصريين أنهم كانوا يحرصون على استقاء اللغة من منابعتها، وكانوا يتحرزون عن أخذها من الأعراب الذين وفدوا إلى الحاضرة اعتقاداً منهم بأن اللحن قد سرى إلى ألسنتهم ولم يعودوا أهل ثقة مطلقة فى أخذ اللغة عنهم.

ولهذا كانوا هم أول من ابتدع الرحلة إلى الصحراء ومشاهدة الأعراب فيها، والإقامة بينهم سنين طويلة، وكان ممن رحلوا مثل هذه الرحلات من رجال الطبقة الثالثة أمثال الخليل ويونس والأصمعى (انظر مادة مذهب).

وللبصريات طبقات سبع هى:

١ - الأولى ومن رجالها مضر بن عاصم وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة القليل، وأبو الأسود الدؤلى.

الكوفيين^(١)، عمادا.

ولفظه لفظ ضمير الرفع المنفصل.

ويتوسط بين مطلوبى الابتداء أو ناسخ من نواسخه بشرط تأخر الخبر وكونه معرفاً أو كـمـهـرف في عدم قبول الألف واللام كـ«مِثْل» مضاف وأفعال التفضيل.

ولا بد من مطابقتها ما قبله فى الأفراد والتذكير والحضور وغير ذلك نحو:

«زَيْدٌ هُوَ الْكَرِيمُ» أو «أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو» أو «مِثْلُهُ».

و«كُنْتُ أَنَا الْخَبِيرُ» أو «أَخْبِرْ مِنْكَ» أو «مِثْلَكَ».

و«إِنَّهُ هُوَ الرَّحِيمُ» أو «أَرْحَمُ مِنْ غَيْرِهِ» أو «مِثْلَهُ».

- ٢ - الثانية: ومن رجالها عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى وعيسى بن عمر.
 ٣ - الثالثة: ومن رجالها الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب.
 ٤ - الرابعة: ومن رجالها سيبويه واليزيدى والأصمعى.
 ٥ - الخامسة: ومن رجالها محمد بن المستنير المعروف بقطرب والأخفش الأوسط.
 ٦ - السادسة: ومن رجالها صالح بن إسحق المعروف بالجرمى، وعبد الله بن محمد المعروف بالتوزى والمازنى والسجستانى.
 ٧ - السابعة: ومن رجالها المبرد.

وقد كان للبصريين مناظرات ومساجلات كثيرة مع غيرهم من رجال المذاهب الأخرى كان لهم فيها قصب السبق والقدر المعلى.

ولما كان عليه البصريون من دقة فى نقل اللغة وتدوينها لقى مذهبهم قبولا واسعا فى مختلف الأمصار والأقطار. وسنورد الأسباب التى جعلتهم يتصدرون فى صدد الحديث عن المذاهب النحوية. ينظر: معجم المصطلحات النحوية ص ٢١.

(١) هم رجال المذهب الكوفى الذين قام على أكتافهم وجهدوا فى سبيله حتى أسسوه مذهباً

كاملاً يحتوى على الكثير من القواعد الدقيقة التى تستحق الاعتماد عليها والأخذ بها.

وقد خالف الكوفيون البصريين فى أمور كثيرة دعت العلماء إلى التمييز بين آرائهم من

ناحية وآراء البصريين من ناحية أخرى. وفى تبيان المسائل الخلافية بين المذهبيين ألف ابن

الأنبارى كتابه الشهير الذى أسماه: الإنصاف فى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين.

وللكوفيين طبقات خمسة هى:

الأولى - ويمثلها أبو جعفر الرؤاسى وأبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء.

الثانية - ويمثلها الكسائى.

الثالثة - ويمثلها أبو الحسن على بن الحسن بن المبارك المعروف بالأحمر، وكذلك

الفراء وهشام بن معاذ بن الضرير واللحيانى.

الرابعة - ويمثلها أبو عبيد الله قاسم بن سلام وابن الأعرابى وابن السكيت.

الخامسة: ويمثلها ثعلب.

ينظر: معجم المصطلحات النحوية ص ١١٨.

و«ظَنَنْتَهُ هُوَ الظَّرِيفَ» أو «أظَرَفَ مِنْكَ» أو «مِثْلَكَ» .

وقد أشرت إلى هذا كله بقولي :

... .. طبَقًا تَلَا ذَا حَبَرٍ مُعَرَّفٍ ...

أى: مطابقًا لما تقدم عليه من ذى خبر .

فتناول ذو الخبر المبتدأ، واسم «كَانَ» و«إِنَّ» وأخواتهما .

وأول مفعولى «ظَنَنْتُ» .

ثم قيدت الخبر بكونه معرفًا كـ«المُجْتَلَى» .

أو ذا تنكيرٍ منافرٍ لـ(أل) والإشارة إلى أفعال التفضيل ومثل وغير مضافين فالواقع قبل المعرف كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُرًّا أَبَايْنَ﴾ [الصفات: ٧٧] والواقع قبل أفعال التفضيل كقوله -تعالى- ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩] .

فإلياء من «تَرَنِ» مفعول أول وهو مبتدأ فى الأصل؛ لأن المراد: رؤية القلب .
و«أَنَا»: فصل .

و«أَقَلَّ»: أفعال تفضيل وانتصب بـ«تَر» مفعولا ثانيًا وهو خبر فى الأصل .

وتسميته فى حال المفعولية خبرًا جائز، وعلى ذلك اعتمدت إذ قلت فى النظم:

... .. ذَا حَبَرٍ مُعَرَّفٍ ...

أو شبهه كأفعال التفضيل أو مثل مضافٍ ...

وأجاز قوم وقوعه قبل الحال وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (١)

[هود: ٧٨] بالنصب .

وقول بعض العرب: «أَكْثَرُ أَكْلَى التَّفَاحَةِ هُوَ نَضِيجَةٌ» .

والوجه فى الأول أن ينصب «أَطْهَرُ» بـ«لَكُمْ» على أنه خبر «هُنَّ»؛ فىكون من تقديم

(١) وقرأ الحسن وزيد بن على وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسدى «أطهر» بالنصب

وخرجت على الحال فقيل: «هؤلاء» مبتدأ، «بناتى هن» جملة فى محل خبر و«أطهر» حال والعامل إما التنبيه وإما الإشارة وقيل: «هن» فصل بين الحال وصاحبها .

وجعل من ذلك قولهم «أكثر أكل التفاحة هى نضيجة كما حكى ذلك المصنف ومنعه بعض النحويين وخرج الآية على أن «لكم» خبر «هن» فلزمه على ذلك أن يتقدم الحال على عاملها المعنوى وخرج المثال المذكور على أن «نضيجة» منصوب بـ«كان» مضمرة .
ينظر الدر المصون (٤/١١٧، ١١٨) .

الحال على العامل الظرفي نحو قوله -تعالى-: ﴿مَطْوِيَّتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصب مطويات.

وأما نصب «هُوَ نَضِيْجَةٌ» فعلى جَعَلَ «هُوَ» مبتدأً ثانيًا، و«هُوَ» وخبره خبر المبتدأ الأول.

والتقدير: أكثر أكلى التفاحة هو إذا كانت نضيجة.

وأجاز -أيضًا- قوم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين نحو: «حَسِبْتُ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ هُوَ خَيْرًا مِنْ عَمْرٍو».

ذكر ذلك سيويه عن بعض المتقدمين، وأنكره إنكارًا شديدًا، وقد أشرت إلى الخلف في ذلك.

واختلف في هذا الضمير المسمى «فَصْلًا» هل له موضع من الإعراب أم لا؟. فالبصريون^(١) على أنه لا موضع له؛ لأن الغرض به: الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يُجأ به إلا لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع من الإعراب.

ولأنه لو كان له موضع من الإعراب، لكان «إِيَاءِ» أولى من «أَنَا» في نحو: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

ولكان «إِيَاءُ» أولى من «هُوَ» في نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠]. وإذا لم يكن له موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفية غير مستبعد. كما فعل بكاف «ذَلِكَ» ونحوه.

والكوفيون يرون أن له موضعًا من الإعراب: فله عند الكسائي^(٢) ما لما بعده. وله عند الفراء ما لما قبله.

(١) في ط: فالأكثر.

(٢) هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدي، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة. كان مؤدب الرشيد العباسي، وابنه الأمين. يعد إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، قيل عنه: كان أعلم الناس، ضابطًا، عالمًا بالعربية، قارئًا صدوقًا.

من مصنفاته: معاني القرآن، القراءات، النوادر، المصادر، الحروف، وغيرها. مات سنة تسع وثمانية ومائة، على خلاف في سنة موته. ينظر: بغية الوعاة (٢/١٦٢-١٦٤)، نزهة الألبا (٩٤/٨١) تاريخ بغداد (٤٠٣/١١)، الأعلام (٤/٢٨٣).

وبعض العرب يرفع ما بعد هذا الضمير بمقتضى الخبرية وكون الضمير مبتدأ، فيقرءون: «إِنْ تَرَنَى أَنَا أَقْلُ مِنْكَ»^(١) و«تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ»^(٢) - بالرفع - ومنه قراءة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: «وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ»^(٣) [الزخرف: ٧٦]. وقولى:

... .. وَذَا انْتُخِبَ إِنَّ لِمَعَايِرَةِ الثَّانِي نُسْبِ
أشرت به إلى كل ما كَانَ الثَّانِي فيه غير الأول نحو: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمَةُ جَارِيَتُهُ»
فإن البصريين يلتزمون فيه الرفع .
فإن قلت: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ الْجَارِيَةُ» أجازوا النصب .

فصل العلم

(ص)

مَا عَيَّنَ الْمَعْنَى بِلَا قَيْدٍ عِلْمٌ نَحْوُ: (سَعِيدٍ) وَ (عِمَادٍ) وَ (حَكَمٍ)

(١) وقرأ عيسى بن عمر «أَقْلُ» بالرفع ويتعين أن يكون «أنا» مبتدأ و «أقل» خبره، والجملة إما فى موضع المفعول الثانى وإما فى موضع الحال. ينظر الدر (٤/٤٥٨).

(٢) هو «خيراً» العامة على نصب «الخير» مفعولاً ثانياً و «هو» إما تأكيد للمفعول الأول أو فضلة وجوز أبو البقاء: أن يكون بدلاً وهو غلط لأنه كان يلزم أن يطابق ما قبله فى الإعراب فيقال: إياه وقرأ أبو السمال وابن السميع «الخير» على أن يكون «هو» مبتدأ و «الخير» خبراً والجملة مفعول ثانياً لـ «تجدوه» قال أبو زيد هى لغة تميم يرفعون ما بعد الفصل وأنشد سيبويه:
تحن إلى ليلى وأنت تركتها ششش وكنت عليها بالملأ أنت أقدر

والقوافى مرفوعة ويروى «أقدرا» بالنصب. قال الزمخشري: و «هو» فصل وجاز وإن لم يقع بين معرفتين لأن أفعل من أشبه فى امتناعه من حرف التعريف المعرفة، قلت: هذا هو المشهور، وبعضهم يجوزه فى غير أفعل من النكرات.
ينظر الدر (٦/٤١٠).

(٣) العامة على (الياء) خبراً لكان و(هم) إما فصل وإما توكيد. وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان «الظالمون» على أن «هم» مبتدأ و«الظالمون» خبره، والجملة خبر كان وهى لغة تميم. قال أبو زيد: سمعتهم يقرأون «تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً» بالرفع. وقال قيس بن ذريح:

تحن إلى ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملأ أنت أقدر

برفع أقدر، وأنت فصل أو توكيد، قال سيبويه: بلغنا أن رؤية كان يقول: «أظن زيداً هو خير منك» يعنى بالرفع.

ينظر: الدر المصون (٦/١٠٧)، مختصر ابن خالويه ص ١٣٦ .

(ش) كل اسم معرفة فهو معين لمدلوله، أى: مبين لحقيقته تبييناً يجعله كالمنظور إليه عياناً؛ إلا أن غير العلم يعين مسماه بقيد، والعلم يعين مسماه دون قيد؛ ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى «زَيْدًا» بحضور ولا غيبة؛ بخلاف التعبير عنه بـ«أَنْتَ» و«هُوَ».

(ص)

فَإِنْ خَلَا مِنْ سَابِقِ اسْتِعْمَالِ كَدَمَدَجِحِ فَانْسُبُهُ لِازْتِجَالِ
وَمَا سِوَى الْمُرتَجَلِ الْمُنْقُولِ نَحْوِ (تَقْيِيفِ) هَكَذَا (سَلُولِ)
(ش) العلم على ضربين: مرتجل ومنقول.

فالمرتجل: ما لم يعرف له استعمال فى غير العلمية كـ«مَدَجِح»؛ وهو أبو قبيلة من العرب.

والمُنْقُول: ما استعمل قبل العلمية ثم تجدد جعله علمًا.

فمنه: ما كان صفة كـ«تَقْيِيف» - وهو الدَّرِبُ بالأمر الظافر بالمطلوب - وكـ«سَلُول» وهو الكثير السل.

ومنه: ما كان اسم عين شائعًا كـ«أَسَد» و«تَوْر».

ومنه: ما كان فعلا ماضيًا كـ«أَبَان» و«شَمْر».

ومنه: ما كان فعلا مضارعًا كـ«يَزِيد» و«يَشْكُر».

ومنه: ما كان جملة كـ«بَرَقَ نَحْرُهُ» و«تَأَبَّطَ شَرًّا».

وقد يكون أحد جزأى الجملة المسمى بها مستترًا فتعامل معاملة الجملة المصرح بجزأىها ولا تتأثر بالعوامل؛ ومنه قول الراجز من رواية أبى العباس أحمد بن يحيى^(١)
ثعلب: [من الرجز]

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدِ

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانى بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين فى النحو واللغة، وكان راوية للشعر، محدثًا، مشهورًا باللهجة بالحفظ وصدق اللهجة.

من مصنفاته: الفصيح، المصون فى النحو، اختلاف النحويين، معانى القرآن، القراءات، غريب القرآن، إعراب القرآن، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة (١/٣٩٦-٣٩٨)، نزهة الألبا (٢٩٣)، تذكرة الحفاظ (٢/٢١٤)، الأعلام (١/٢٦٧).

ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ^(١)

(ص)

وَكُنْيَةٌ - أَيْضًا - يُرَى وَلَقَبًا وَمُفْرَدًا يَأْتِيكَ أَوْ مُرَكَّبًا
(ش) الكنية من الأعلام: كـ«أَبِي عَمْرٍو» و«أُمِّ سَلَمَةَ». واللقب: كـ«بَطَّة» و«أَنْفُ النَّاقَةِ». والمفرد: ما لا تركيب فيه.

والمركب: إما جملة؛ وقد ذكرت. وإما مضاف ومضاف إليه كـ«عَبْدُ اللَّهِ». أو اسمان نزل ثانيهما منزلة تاء التانيث كـ«بَعْلَبَكْ»^(٢) و«سَيَّوِيَه». إلا أن «بَعْلَبَكْ» معرب و«سَيَّوِيَه» مبني في أجود اللغتين.

(ص)

وَالْإِسْمَ قَدَّمَ إِنْ يُلَاقِ اللَّقَبَا وَأَتَّبَعَ أَنْ بَعْضُهُمَا تَرَكَبًا
أَوْ رُكَّبًا مَعًا وَحَيْثُ أُفْرِدَا أَضِيفَ وَإِنْ تُشْبِعَ فَلَنْ تُفْنَدَا
(ش) إذا كان لشخص اسم ولقب وذكرنا معاً، قدم الاسم على اللقب. ثم إن كانا مركبين أو كان أحدهما مفرداً والآخر مركباً - جعل اللقب تابعاً للاسم في إعرابه: إما بدلاً و إما عطف بيان كقولك: «هَذَا عَبْدُ اللَّهِ عَابِدُ الْكَلْبِ». و«رَأَيْتَ زَيْدًا أَنْفُ النَّاقَةِ».

وإن كانا مفردين أضيف الاسم إلى اللقب بإجماع. وجاز عند الكوفيين جعل اللقب تابعاً للاسم؛ كقولك: «هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ» و«رَأَيْتَ سَعِيدًا كُرْزًا».

(١) الفديد: الصوت والجلبة. الوسيط (فدد).

والرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وخزانة الأدب ١/٢٧٠، وشرح التصريح ١/١١٧، والمقاصد النحوية ١/٣٨٨، ٤/٣٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٢٤، وشرح المفصل ١/٢٨، ولسان العرب (زيد)، (فدد)، (بقر)، ومجالس ثعلب ص ٢١٢، ومغنى اللبيب ٢/٦٢٦، وتهذيب اللغة ١٤/٧٤، ومجمل اللغة ٤/٥٥، ومقاييس اللغة ٤/٤٣٨.

(٢) بعلبك بالشام معروف الأغلب عليها التانيث ويجوز في إعرابها الوجوه الثلاثة التي تجوز في حضرموت أنشد المفضل في تأنيثها:

لقد أنكرتني بعلبك وأهلها ولاين جريح كان في حمص أنكرا

(ص)

وَلَمْ يَخْصُوا بِالْأَنْثَى الْعَلْمَ بَلْ وَضَعَهُ لِكُلِّ مَأْلُوفٍ أَهَمَّ
 كِلاَحِقٍ) و (شَدَقِم) و (هَيْلَةَ) و (وَأَشِيق) و (وَأَسِيط) و (أَيْلَةَ)

(ش) لما كان الباعث على التسمية بالأعلام تعيين المسمى؛ وذلك مطلوب في المألوفات كلها - لم يختص بالإنسان بل لكل ما يؤلف منها قسط كالخيل والإبل والغنم والكلاب والبلاد.

ف«لاِحِق»: فرس و«شَدَقِم»: جمل و«هَيْلَةَ»: شاة و«وَأَشِيق»: كلب و«وَأَسِيط»: مدينة و«أَيْلَةَ»: موضع معروف.

(ص)

وَمِنْ ضُرُوبِ الْعَلْمِ اسْمُ الْجِنْسِ أَجْرُوهُ كَالشَّخْصِي دُونَ لَبْسِ
 فَالْتَّغْلِبُ اسْمُ جِنْسِهِ (تُعَالَهُ) وَالذُّنْبُ -أَيْضًا- اسْمُهُ (دُوَالَهُ)
 كَذَا (أَسَامَةٌ) اسْمُ جِنْسٍ لِلْأَسَدِ وَ (شَبَوَةٌ) الْعَقْرَبُ فَاحْفَظْ مَا وَرَدَ
 وَكُلُّ حُكْمٍ نَالَهُ الشَّخْصِي فِي لَفْظِهِ يَنَالُهُ الْجِنْسِيُّ

(ش) ذكر العلم الشخصي يحصل من المسمى به استحضار حلاه التي تلحقه بالحاضر المشار إليه.

فقول القائل: «رَأَيْتَ زَيْدًا» يقوم مقام: رأيت الشخص المتحلى بكذا وكذا. فأرادت العرب أن تجعل [الجنس ما لا يؤلف]^(١) شخصه علمًا يقوم ذكره مقام قيود يتميز بذكرها من بين الأجناس، ويجرى في اللفظ مجرى العلم المسمى به شخص، فتوافقا في الاستغناء عن حرف التعريف وعن الإضافة.

ومنعه من الصرف إن كان فيه ما يؤثر مع العلمية الشخصية ك«تُعَالَهُ» و«دُوَالَهُ» فإن فيهما ما في «طَلْحَةَ» و«فُضَالَةَ» من التأنيث والعلمية. وإن افرقا في المعنى.

لأن العلم الشخصي يختص بشخص من جنسه، وإن عرض فيه اشتراك فيتسمية أخرى.

والعلم الجنسي لا يختص بشخص من جنسه، بل لكل واحد من أشخاص جنسه فيه نصيب؛ إذ لا واحد أولى به من غيره.

(١) في أ: الجنس ما يؤلف.

فصل الموصول

(ص)

مَلْزُومٌ عَائِدٌ وَجُمْلَةٌ وَمَا أَشْبَهَهَا مَوْضُوعُ الاسْمَا فَاغْلَمَا
كَ(الَّذِ) وَ(الَّذِ) وَ(الَّذِي) وَ(الَّذِي)

(ش) الموصول من الأسماء: ما لزمه عائد وجملة أو شبهها.
فذكرت الأسماء تنبيهاً على أن بعض ما يسمى موصولاً غير اسم وسيأتي ذكره.
وذكر العائد ليخرج ما يشارك الاسم الموصول في الافتقار إلى جملة دون عائد؛
ك«إِذَا» و«حَيْثُ».

وذكر اللزوم ليخرج الموصوف بجملة نحو: «رَجُلٌ يَقُولُ الْحَقَّ مَحْمُودٌ».
وذكر شبه الجملة تنبيهاً على أن الصلة قد تكون غير جملة صريحة نحو: الَّذِي
عِنْدَكَ غَيْرَ الَّذِي فِي نَفْسِ الْمُنْطَلِقِ أَبُوهُ.

وبدئ ب«الَّذِي» و«الَّتِي»؛ لأنهما مستعملان في كل لغة وفي كل مسمى.
ولأنهما كالأصل لغيرهما؛ إذ ما وقع أحدهما موقعه علم أنه موصول وإلا فلا.
ولأن موصوليتهما لازمة في الغالب؛ بخلاف موصولية غيرهما.
وفيهما أربع لغات: تخفيف الياء وتشديدها، وحذفها مع كسر ما قبلها، وحذفها
مع سكون ما قبلها.

قال الشاعر في التشديد أنشدته ابن الأنباري في أماليه عن الأصمعي: [من الوافر]
وَلَيْسَ الْمَالُ فَاغْلَمُهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَرْضَاكَ إِلَّا لِالَّذِي
يَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَضْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ^(١)
وقال رجل من طيء في حذف الياء وبقاء الكسرة: [من البسيط]

لا تعذل اللذ لا ينفك مكتسبا حمداً، وإن كان لا يبقى ولا يذر^(٢)
وقال آخر: [من الرجز]

وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتَ صَخْرًا

(١) البيتان بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٣، والإنصاف ٦٧٥/٢، وخزانة الأدب ٥/٥٠٤، ٥٠٥،
والدرر ٢٥٥/١، ووصف المبانى ص ٧٦، ولسان العرب (ضمن)، (لذا)، وما ينصرف وما
لا ينصرف ص ٨٣، وهمع الهوامع ٨٢/١، وتاج العروس (ضمن)، (لذي).

(٢) انظر: خزانة الأدب ٤٩٧/٢، اللسان (لذا)، الدرر (٥٥/١)، شرح التسهيل (١/١٨٩).

أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ (١) مُشْمَخِرًا (٢)

ومثله: [من الكامل]

شغفت بك اللتِ تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام (٣)

وقال هميان بن قحافة في تسكين الذال: [من الرجز]

أحمدُ ربِّ النعمة اللذُ تمت نعمائهُ على واستتبت

وقال آخر في تسكين التاء: [من الخفيف]

أَرْضُنَا اللَّثُّ أوتِ ذَوِي الْفَقْرِ وَالذُّ ل، فَأَصُوا ذَوِي غِنَى وَاعْتَرَاذُ (٤)

وقال آخر في حذف الياء وتسكين ما قبلها: [من الرجز]

... كَالَّذِ تَزَبَى (٥) زُبَيْةً فَاضْطِيدَا (٦)

واللغات الأربع مقولة في «التي».

(ص)

وَبِ (اللَّذَيْنِ) وَ (اللَّتَيْنِ) (ثُبَيَا) وَأَلْفَا فِي الرَّفْعِ -أَيْضًا- أُعْطِيَا

وَالثُّونَ قَدْ تُشَدُّ مِنْهُمَا وَمِنْ (ذَيْنِ) وَ (تَيْنِ) عَوْضًا كَى لَا يَهْنُ

(ش) يقال: «جَاءَ اللَّذَانِ ذَهَبًا وَاللَّتَانِ ذَهَبًا».

و«مَرَزَتْ بِاللَّذَيْنِ ذَهَبًا وَبِاللَّتَيْنِ ذَهَبًا».

و«جَاءَ ذَانِ وَتَانِ»، و«مَرَزَتْ بِذَيْنِ وَتَيْنِ».

أجريا مجرى مثنى المعرب.

(١) الأصم من الجبال والحجارة: الصلب المصمت. القاموس (صمم).

(٢) المشمخر: العالى المرتفع. الوسيط (شمخر).

والرجز بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٢، والإنصاف ٦٧٦/٢، وخزانة الأدب ٥٠٥/٥،

والدرر ٢٥٨/١، ووصف المباني ص ٧٦، وهمع الهوامع ٨٢/١.

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٥٩/١، وهمع الهوامع ٨٢/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٩٠/١.

(٥) تزبى اللحم وغيره وزباه: طرحه في الزبية. والزبية: حفيرة يشوى فيها ويختبز، وحفرة في موضع عال تغطي فوهتها، فإذا وطئها الأسد وقع فيها. الوسيط (زبى).

(٦) الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ٤٢١/١١، وشرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وبلا

نسبة في لسان العرب (زبى)، (ذا)، والأزهية ص ٢٩٢، والإنصاف ٦٧٢/٢، وخزانة الأدب

٣١٦، ووصف المباني ص ٧٦، وشرح المفصل ١٤٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف

ص ٨٣، وتهذيب اللغة ٤٠/١٥، وديوان الأدب ١٣١/٤، وتاج العروس (زبى)، (لذا).

وكان مقتضى الأصل أن يقال: «اللَّذِيَانِ» و«اللَّتِيَانِ» و«ذِيَانِ» و«تِيَانِ» كما يقال: «شَجِيَانِ» و«فَتِيَانِ».

إلا أن ياء «الَّذِي» و«الَّتِي» وألف «ذَا» و«تَا» لما لم يكن لهما حظ في الحركة شبهتا عند ملاقاتهما ألف التشبية بألف المقصور إذا لقي ألف الندبة؛ فوافقتها في الحذف.

فكما يقال في الندبة: «وَأُمُوسَاهُ» لا «وَأُمُوسِيَاهُ»، قيل هنا: «اللَّذَانِ» و«ذَانِ» لا «اللَّذِيَانِ» و«ذِيَانِ».

وأيضاً فحذف ألف المقصور المثنى أولى من قلبه؛ لأن في حذفه تخلصاً من تصحيح حرف علة متحرك بعد فتحة.

لكن عدل إلى القلب لثلاثي يلبس مثنى بمفرد حال الإضافة.
واسم الإشارة لا يضاف؛ فعومل بالحذف وحمل عليه «الَّذِي» و«الَّتِي»؛ لشبه ياءيهما في لزوم المد بالألف.
ولأنهما لا يضافان.

ولما حذفت الياء والألف من «الَّذِي» و«الَّتِي» و«ذَا» و«تَا» في التشبية، وكان لهما حق في الثبوت - شددوا النون من «اللَّذِينَ» و«اللَّتِينَ» و«ذِينَ» و«تِينَ»؛ ليكون ذلك عوضاً من الياء والألف.

(ص)

وَلِلَّذُكُورِ الْعُقَلَا (الَّذِينَا) فِي كُلِّ حَالٍ وَآتَى (الَّذُونَا)
فِي الرَّفْعِ عَنْ هُذَيْلٍ وَ(الَّذِينَا) وَجَا (الَّذِي) وَ(الَّذِي) ك(الَّذِينَا)

(ش) إذا جمع «الَّذِي» وأريد به من يعقل، فهو مبني عند غير هذيل.

وأما هذيل: فيشبهونه بصفات الذكور العقلاء فيعربونه، ويقولون: «نُصِرَ الذُّونَ هُدُوا عَلَى الَّذِينَ صَلُّوا».

وكذا يفعلون ب«الَّذِينَ» - وهو جمع «الَّذِي» بمعنى «الَّذِينَ» - فيقولون: «لُعِنَ اللّٰهُونَ كَفَرُوا».

ويقول غيرهم: «لُعِنَ اللّٰثِينَ» فينيه.

ويستعمل «الَّذِي» بمعنى «الَّذِينَ» كثيراً و«اللاء» قليلاً ومن ورود «اللاء» بمعنى «الَّذِينَ» قول الشاعر: [من الطويل]

مِنَ النَّفْرِ اللَّاءِ الَّذِيْنَ إِذَا هُمْ تَهَابَ الرَّجَالُ حَلَقَةَ الْبَابِ فَعَقَّعُوا^(١)
[وكقول الآخر: من الوافر:]

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِّنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورًا^(٢)
وسمع الكسائي هم «هم اللاء وفعلوا».
أراد اللاءون فحذف النون ضرورة.

(ص)

وَمَوْضِعُ (الَّذِيْنَ) يَكْثُرُ (الَّذِي) إِنْ كَانَ مَفْهُومُ الْجَزَا بِهِ اخْتِذِي
أَوْ كَانَ مَقْصُودًا بِهِ الْجِنْسُ وَمَا خَالَفَ هَذَيْنِ فَتَنْزَرًا عَلِمًا
نَحْوُ: (الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ) وَكَذَا مَا كَانَ مُشْبِهًا لِ (عَمَى اللَّذَّا)

(ش) مثال وقوع «الَّذِي» موقع «الَّذِيْنَ» لتضمنه معنى الذين: قوله -تعالى-:
﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣].

ومثال المقصود به الجنس قوله -تعالى-: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾
[البقرة: ١٧]، وقوله: ﴿كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].
فهذان النوعان يستعملان كثيرًا.

وما سوى ذلك قليل كقول الشاعر: [من الطويل]

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ^(٣)
أراد «الَّذِيْنَ» فحذف النون.

(١) البيت لأبي الربيع في خزانة الأدب ٦/٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ولسان
العرب (لوى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٠٨، والحيوان ٣/٤٨٦، وخزانة الأدب
٦/١٥٦، والعقد الفريد ٥/٣٤٣، وتاج العرورس (لتي).

(٢) البيت لرجل من بني سليم في تخلص الشواهد ص ١٣٧، والدرر ١/٢١٣، وشرح التصريح
١/١٣٣، والمقاصد النحوية ١/٤٢٩، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠١، وأوضح المسالك
١/١٤٦، وشرح الأشموني ١/٦٩، وشرح ابن عقيل ص ٧٩، وهمع الهوامع ١/٨٣.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/٢٥، ٢٨ - ٢٥، وشرح شواهد المغنى ٢/
٥١٧، والكتاب ١/١٨٧، ولسان العرب (فلج)، (لذي)، والمؤتلف والمختلف ص ٣٣،
والمحتسب ١/١٨٥، ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨، والمقاصد النحوية ١/٤٨٢،
والمقتضب ٤/١٤٦، والمنصف ١/٦٧، وللأشهب أو لحرث بن مخضف في الدرر ١/
١٤٨، وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٩، وخزانة الأدب ٢/٣١٥، ٦/١٣٣، ٨/٢١٠، والدرر
٥/١٣١، ووصف المباني ص ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧، وشرح المفصل ٣/
١٥٥، ومغنى اللبيب ١/١٩٤، ٢/٥٥٢.

وكذا استعمال المثنى بلا نون قليل -أيضا- ومنه قول الشاعر؛ وهو الأخطل^(١):

[من الكامل]

أَبْنَى كَلَيْبِ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ^(٢)
وأشَدُّ الفراء في حذف نون «اللَّتَيْنِ»: [من الرجز]
هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمَ
لَقِيلَ: فَخَرَّ لَهُمُ صَوِيمَ^(٣)

(ص)

وَصَفُ (الَّذِي) مَعْرُفًا أَوْ مِثْلَهُ قَدْ يَغْنَى عَنْ وَصْلِكَ بِجَمَلِهِ
حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ
وقد يجيء مصدرًا مثلَ مَا يُؤْنَسُ وَالْفَرًّا بِهَذَا حَكْمًا
(ش) أجاز الفراء في قوله -تعالى-: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أن
تكون «الَّذِي» موصوفة بـ «أَحْسَنَ» جاعلا «أَحْسَنَ» أفعل تفضيل.
قال: لأن العرب تقول: «مَرَزْتُ بِالَّذِي خَيْرٌ مِنْكَ».
ولا تقول: «مَرَزْتُ بِالَّذِي قَائِمٌ».
لأن «خَيْرًا مِنْكَ» كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام.

(١) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارفة بن عمرو، أبو مالك، الشاعر، الشهير بالأخطل،
شاعر مشهور في عهد بني أمية، وأكثر من مدحهم، يعد أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر
أهل عصرهم مع جرير والفرزدق، وله معهما محاورات، وهجاء كثير، مشهور في كتب
الشعر والأدب. له ديوان شعر. مات سنة تسعين.

ينظر: الأغاني (٢٨٠/٨)، الشعر والشعراء (١٨٩)، الأعلام (١٢٣/٥).

(٢) البيت في ديوانه ص ٣٨٧، والأزهية ص ٢٩٦، والاشتقاق ص ٣٣٨، وخزانة الأدب ٣/
١٨٥، ٦/٦، والدرر ١/١٤٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٦، وشرح التصريح ١/١٣٢،
وشرح المفضل ٣/١٥٤، ١٥٥، والكتاب ١/١٨٦، ولسان العرب (فلج)، (حظا)،
(لذي)، والمقتضب ٤/١٤٦، وتاج العروس (لذي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/
٣٦٢، وأوضح المسالك ١/١٤٠، وخزانة الأدب ٨/٢١٠، ورسف المباني ص ٣٤١،
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، والمحتسب
١/١٨٥، والمنصف ١/٦٧.

(٣) الصميم من كل شيء: المحض الخالص في الخير والشر. ينظر: الوسيط: صمم. والرجز
للأخطل في خزانة الأدب ٦/١٤، والدرر ١/١٤٥، وشرح التصريح ١/١٣٢، والمقاصد
النحوية ١/٤٢٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠٣، وأوضح المسالك ١/
١٤١، وهمع الهوامع ١/٤٩.

وكذا يقولون: «مَرَرْتُ بِالذِّي أَخِيكَ» و«بِالذِّي مِثْلِكَ». جعلوا صلة «الذِّي» معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام، وجعلوها تابعة لـ«الذِّي».

قال: وأشدني الكسائي: [من الرجز]

إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ الَّذِي مِثْلَ الْجَلْمِ
مَشَى بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ الْحَرَمِ^(١)

وأجاز الفراء -أيضاً- في «الذِّي» من قوله -تعالى-: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أن تكون مصدرية؛ جاعلاً «أَحْسَنَ» فعلاً مسنداً إلى ضمير موسى عليه السلام.

والتقدير: تماماً على إحسانه.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي^(٢) في الشيرازيات، عن أبي الحسن^(٣)، عن يونس^(٤).

(١) ينظر: الدرر (١/٦٢)، اللسان (جلم)، شرح التسهيل (١/٢١٩).

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام، أبو علي الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، وأحد أئمة العربية المشهورين؛ أخذ عن الزجاج وأبن السراج ومبرمان، قيل: إنه أعلم من المبرد، واتهم بالاعتزال. من تصانيفه: الحجة في علل القراءات، التذكرة، الإيضاح في النحو، تعاليق سيبويه، جواهر النحو، العوامل في النحو، وغيرها. مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٤٩٦ - ٤٩٨)، وفيات الأعيان (١/١٣١)، إنباه الرواة (١/٢٧٣)، الأعلام (٢/١٧٩ - ١٨٠).

(٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط. نحوي، عالم باللغة والأدب.

قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، وكان معتزلياً. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه -الأخفش، وقال: وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، من تصانيفه: معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، الأوساط في النحو، وغيرها. توفي سنة عشر ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٥٩٠ - ٥٩١)، وفيات الأعيان (١/٢٠٨)، إنباه الرواة (٢/٣٦)، الأعلام (٣/١٠١ - ١٠٢).

(٤) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، البصري، أبو عبد الرحمن، النحوي. كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، وغيرهم، وأكثر سيبويه من النقل عنه في «الكتاب». من تصانيفه: معاني القرآن، اللغات، النوادر، الأمثال. مات سنة ثنتين وثمانين ومائة.

ينظر: بغية الوعاة (٢/٣٦٥)، وفيات الأعيان (٢/٤١٦)، الأعلام (٨/٢٦١).

وبه أقول؛ وهو اختيار ابن خروف^(١).

وحكى عن الفراء: أنه سمع بعض العرب يقول: «أَبُوكَ بِالْجَارِيَةِ الَّذِي يَكْفُلُ»
و«بِالْجَارِيَةِ مَا يَكْفُلُ».

والمعنى: أبوك بالجارية كفالته. قال ابن خروف: «وهذا صريح في ورود «الَّذِي»
مصدرية.

قلت: ومن ورود «الَّذِي» مصدرية قول عبد الله بن رواحة^(٢) الأنصاري -
رضي الله عنه-: [من البسيط]

فَتَبَّتْ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ فِي الْمُرْسَلِينَ وَنَصْرًا كَالَّذِي نُصِرُوا^(٣)
أى: [ونصرًا] كنصرهم

وذكر أبو علي في الشيرازيات عن يونس وقوع «الَّذِي» مصدرية مستغنية عن
عائد، وجعل من ذلك قوله -تعالى-: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَيِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]
ثم قال أبو علي: ويقوى هذ أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأشد
الأصمعي^(٤): [من الرجز]

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي.
كان إماماً في العربية، محققاً مدققاً، ماهراً مشاركاً في الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر،
له مناظرات مع السهيلي.

ومن تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، شرح جمل الزجاجي. توفي سنة تسع وستمائة.
ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٠٣)، وفيات الأعيان (١/٣٤٣)، الأعلام (٤/٣٣٠).

(٢) هو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري، أبو محمد، أحد صحابة النبي ﷺ، يعد من
الأمراء والشعراء الراجزين شهد العقبة، وكان أحد النقباء الاثني عشر، وشهد بدرًا وأحدًا
والخندق والحديبية، وكان أحد الأمراء في غزوة مؤتة التي استشهد فيها سنة ثمان.
ينظر: أسد الغابة ت (٢٩٤٣)، الاستيعاب ت (١٥٤٨)، الإصابة ت (٤٦٩٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (١/٢١٩).

(٤) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمغ، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب، وأحد أئمة
العلم باللغة والشعر والبلدان، والغريب والأخبار، والملح والنوادر.
قال الشافعي: ما عبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي. كان من أهل السنة،
ولا يفتى إلا بما أجمع عليه علماء اللغة، ولا يجيز إلا أفصح اللغات.
من تصانيفه: غريب القرآن، المقصور والممدود، الاشتقاق، الأضداد، النوادر،
المصادر، معاني الشعر، وغيرها. توفي سنة ست عشرة ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (٢/١١٢، ١١٣)، جمهرة الأنساب (٢٣٤)، الأعلام (٤/١٦٢).

حَتَّى إِذَا كَانَا هَمَّا اللَّذَيْنِ (١)

مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ (٢) الْمُحْمَلَجَيْنِ (٣)

قال أبو على: ومجيء قوله - تعالى - : ﴿وَحُضِّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] على قياس قول يونس.

فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم؛ فلا يعود على «الذّي» منه شيء.

(ص)

ب(اللّاتِ) وَ (اللّاءِ) اِجْمَعُ (الَّتِي) وَصِلْ يَاءَ جَوَازًا وَ (اللّوَاتِي) قَدْ نُقِلَ

واللا اللوا اللواء واللات بالكسر والإعراب أيضًا ياتي

(ش) يقال في جمع «التي»: «اللات» و«اللاء» و«اللاتي» و«اللائي»، وإلى

الأخيرين أشرت بقولي:

... وَصِلْ يِأَاءَ جَوَازًا ...

و«اللواتي» و«اللوائى» و«اللاءات» - بالبناء على الكسر وبالإعراب جمع جمع.

قال الشاعر: [من الطويل]

وَأَوْلَيْكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتُهُمْ وَإِخْوَانِكَ اللَّاءَاتِ زَيْنٌ بِالْكَتْمِ (٤)

وقالوا في «اللاء» و«اللواء»: «اللا» و«اللوا»، وهذا من قصر الممدود، قال

الكميت: [من الطويل]

وَكَأَنْتَ مِنَ اللَّا لَا يُعَيِّرُهَا ابْنُهَا إِذَا مَا الْعُغْلَامِ الْأَحْمَقِ الْأُمِّ عَيْرًا (٥)

وقال الراجز: [من الراجز]

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِي عُكَّارِ (٦)

(١) الراجز بلا نسبة في خزنة الأدب ٨١/٦، والدرر ٢٧٩/١، وسر صناعة الإعراب ٣٦٥/١، وشرح المفصل ١٥٣/٣، وهمع الهوامع ٨٦/١.

(٢) الجديل: الزمام المجدول من آدم، وحبل من آدم أو شعر في عنق البعير، والوشاح. القاموس (جدل).

(٣) المحملج: الحبل المفتول فتلاً شديداً. القاموس (حلج).

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٦٦/١، ولسان العرب (خلل)، (لتا)، وهمع الهوامع ٨٣/١.

(٥) البيت في ديوانه ٢١٧/١، والأزهية ص ٣٠٥، ولسان العرب (لتا)، (لوى)، وبلا نسبة في الدرر ٢٦٥/١، وهمع الهوامع ٨٣/١.

(٦) عكار: جمع عكرة: وهي القطعة من الإبل. أى أنه انتقاها وتخيرها. القاموس (عكر). وفي رواية في اللسان: من أيتي غزار.

مِنَ اللَّوَا شَرَفْنَ^(١) بِالصَّرَارِ^(٢)

(ص)

ك(اللَاتِ) جَا (الأَلَى) وَطَيَّئُ بِ (ذُو) عَلَى جَمِيعِ مَا مَضَى تَسْتَخْوِدُ
وَبَغْضُهُمْ أَعْرَبَهَا نَحْو: (رَمَى) ذُو عَزَّ ذَا أَعْتَدَى بِذِي أَجْرَى دَمًا
وَك(الَّتِي) عَن بَغْضِهِمْ (ذَات) أَتَتْ كَذَا (ذَوَاتُ): (اللَاتِ) عَنْهُمْ رَادَفَتْ

(ش) ورود «الأَلَى» بمعنى «الَّذِينَ» كثير، ووروده بمعنى «اللَاتِي» قليل. وقد

اجتمعا في قول أبي ذؤيب: [من الطويل]

فَتِلْكَ حُطُوبٌ^(٣) قَدْ تَمَلَّتْ^(٤) شَبَابَنَا قَدِيمًا فَتُبْلِينَا المَثُونُ وَمَا تُبِلُ
وَتُنْفِي الأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ^(٥) عَلَى الأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ^(٦) كَالْحَدِيدِ^(٧) القَبْلِ^(٨)

فالأول: بمعنى «الَّذِينَ».

والثاني: بمعنى «اللَاتِي».

ولذلك ذكر ضمير الأول وأنت ضمير الثاني.

وقد استعمل كثير «الأَلَى» بمعنى «الَّذِينَ» ممدودًا، فقال: [من الطويل]

(١) شَرَفَ الناقة: كاد يقطع أخلافها بالصَّرِّ، وإنما يفعل بها ذلك ليقى بُذْنُهَا وَسِمْنُهَا، فيحمل
عليها في السنة المقبلة. اللسان (شرف).

(٢) الصَّرَار: الخيط الذي تشد به التوادى على أطراف الناقة، وهو خيط يشد فوق الخلف لئلا
يرضعها ولدها. اللسان (صرد)، والرجز بلا نسبة في لسان العرب (شرف)، (لتا)، (لوى)،
والدرر ١/٢٦٥، وهمع الهوامع ١/٨٣، وتاج العروس (شرف)، (لتى)، (لوى).

(٣) الخطوب: جمع خطب وهو الأمر العظيم. الوسيط (خطب).

(٤) تملى عمره: استمتع فيه؛ وتملى العيش أمهل له فيه وطول. وتملى إخوانه: مُتَّعَ بِهِمْ.
الوسيط (ملا).

(٥) يستلثمون: يلبسون اللأمة، وهى أداة الحرب كلها من رمح، وبيض، ومغفر، وسيف،
ودرع. الوسيط (لأم).

(٦) الروع: الفزع. القاموس (روع).

(٧) الحدأة: طائر، مشهور. القاموس (حدأ).

(٨) القبل في العين: إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى، وقيل: إقبالها على الموق، وقيل غير
ذلك. ينظر: اللسان (قبل).

والبيت في تخليص الشواهد ص ١٣٩، وخزانة الأدب ١١/٢٤٩، والدرر ١/٢٦١،

وشرح أشعار الهذليين ١/٩٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٧٢، والمقاصد النحوية ١/

٤٥٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٦٨، وشرح ابن عقيل ص ٧٨، وهمع الهوامع

٨٣/١ .

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ (١) الألاءَ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنِ (٢) يَوْمًا صِقَالَهَا (٣)
 وقال آخر في «الأولى» بمعنى «اللاتى»: [من الطويل]
 وَأَمَّا الألى يَسْكُنَنَّ عَوْرَ (٤) تَهَامَةِ فَكُلَّ فِتَاةٍ تَتْرَكَ الحِجْلَ (٥) أَقْصَمًا (٦)
 وقال كثير: [من الطويل]
 إِذَا شَحَطْتُ (٧) دَارَ بَعْرَةَ لَمْ أَجِدْ لَهَا فِي الألى يَلْحِينُ (٨) فِي وُدِّهَا مِثْلًا (٩)
 وحكى الأزهري أن «دو» في لغة طيء تستعمل بمعنى «الذى» و«التي» وتثنيتهما
 وجمعهما.

فيقال: رأيت ذو فَعَلَ، وذو فعلت، وذو فعلا، وذو فعلتا، وذو فعلوا وذو فعلن.

ومن مجيئها بمعنى «الذى» قول الشاعر: [من المنسرح]

ذَلِكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَزْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلِمَهُ (١٠)

ومن مجيئها بمعنى «التي» قول الآخر: [من الوافر]

فَإِنَّ المَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدَى وَبَثْرِي ذُو حَفْرَتِ وَذُو طَوَيْتِ (١١)

(١) الشم: جمع أشم، وهو السيد ذو الأنفة. القاموس (شمم).

(٢) القين: الحداد. القاموس: (قين).

(٣) الصقال: صقل السيف صقلاً وصقلاً: جلاه. الوسيط (صقل).

والبيت لكثير عزة في ديوانه ص ٨٧، والدرر ١/٢٦٢، والمقاصد النحوية ١/٤٥٩،
 وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٦٨، وشرح التصريح ١/١٣٢، وشرح شذور الذهب
 ص ١٥٩، وهمع الهوامع ١/٨٣.

(٤) العور: كل منخفض من الأرض. الوسيط (غور).

(٥) الحجل: الخلخال. القاموس (حجل).

(٦) أقصما: من قصمه، يقصمه: إذا كسره وأبانه. القاموس (قصم). والمعنى: أن سيقان الفتاة
 لضخامتها تكسر الخلاخيل. البيت لعمارة بن راشد في تاج العروس (قصم)، وبلا نسبة في
 تخليص الشواهد ص ١٣٨، والمقاصد النحوية ١/٤٥٣.

(٧) شحطت: بعُدت. الوسيط (شحط).

(٨) يلحين: من لحا يلحو: إذا لامه وعذله. الوسيط (لحي).

(٩) ينظر: ديوانه ٣٨٢.

(١٠) تقدم تخريج هذا البيت.

(١١) طويت: بنيت، وعرّشت. الوسيط (طوى).

والبيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤، وخزانة الأدب ٦/٣٤، ٣٥، والدرر
 ١/٢٦٧، وشرح التصريح ١/١٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١،
 والمقاصد النحوية ١/٤٣٦، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥، وأوضح المسالك ١/
 ١٥٤، وتخليص الشواهد ص ١٤٣، وشرح قطر الندى ص ١٠٢، وشرح الأشموني ١/
 ٧٢ وشرح المفصل ٣/١٤٧، ٨/٤٥، ولسان العرب (ذوا)، وهمع الهوامع ١/٨٤.

وذكر ابن جنى^(١) في «المحتسب» أن بعضهم يعربها؛ ومنه قول بعضهم:
[من الطويل]

وَمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٢)
وذكر ابن درستويه في «الإرشاد» مثل ما ذكر ابن جنى في «المحتسب».
ومنهم من يقول: «ذَاتُ» إذا أراد معنى «التي».
و«ذَوَاتُ» إذا أراد معنى «اللاتي».

ومن ذلك رواية الفراء عن بعضهم: «الفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات
أكرمكم الله به»
أى: التي أكرمكم الله بها، فحذف ألف «بها»، وحرك الباء بحركة الهاء، وهو من
نُعة طيئ أيضاً.

ومن ورود «ذَوَاتُ» بمعنى «اللاتي» قول الراجز: [من الرجز]

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِي مَوَارِقِ^(٣)

ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِعَيْرِ سَائِقِي^(٤)

(ص)

وَ (مَنْ) وَ (مَا) لِكُلِّ مَا مَضَى هُمَا كُفَّانٍ وَاحْضُضْ (مَنْ) بِذِي عَقْلٍ وَ (مَا)
تَعُمُّ وَالْأَوْلَى بِهَا الَّذِي خَلَا مِنْهُ وَدُو الْإِبْهَامِ حَيْثُ مَثَلًا

(١) هو عثمان بن جنى، أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى
وأكمل من علمه بالنحو، أخذ عن أبي علي الفارسي، وتصدر ابن جنى مكان الفارسي بعد موته.
من تصانيفه: الخصائص في النحو، سر الصناعة، شرح تصريف المازني، شرح
المقصود والممدود، اللمع في النحو، المذكر والمؤنث، المحتسب في إعراب الشواذ،
وغيرها. توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١٣٢/٢)، وفيات الأعيان (٣١٣/١)، الأعلام (٢٠٤/٤).

(٢) البيت لمنظور بن سحيم في الدرر ١/٢٦٨، وشرح التصريح ١/٦٣، ١٣٧، وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٨، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٣٠، وشرح المفصل ٣/١٤٨،
والمقرب ١/٥٩، والمقاصد النحوية ١/١٢٧، وللطائي (؟) في مغنى اللبيب ٢/٤١٠،
وشرح الأشموني ١/٧٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٠، ٨٢، وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٢،
وهمع الهوامع ١/٨٤.

(٣) موارق: جمع مارقة وهي المسرعة. الوسيط (مرق).

(٤) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٠، والدرر ١/٢٦٧، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥،
وأوضح المسالك ١/١٥٦، وتخليص الشواهد ص ١٤٤، وهمع الهوامع ١/٨٣، وتهذيب
اللغة ١٥/٤٤، وتاج العروس (ذو).

وَعِنْدَ الْإِخْتِلَافِ حَازِ مَنْ نَطَقَ فِي أَنْ يَجِيءَ مِنْهُمَا بِمَا اتَّفَقَ
وَ (مَنْ) أَجْزَى فِي غَيْرِ مَنْ يَعْقِلُ إِنْ شَابَهُهُ كَذَا إِذَا بِهِ قُرْنٌ
(ش) المراد بـ«كُلُّ مَا مَضَى»: «الَّذِي» و«الَّتِي» وتثنيتهما وجمعهما؛ فإن كل واحد
من «مَا» و«مَنْ» صالح أن يراد به ذلك كله.

إلا أن «مَنْ» تختص بمن يعقل، و«مَا»صالحة للصنفين، ولكن أولاهما بها ما لا
يعقل، والمبهم أمره.

ومن ورود «مَا» فيمن يعقل قوله -تعالى-: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
[النساء: ٣]

وقوله: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]
ومن المبهم أمره: المشكوك فيه؛ لبعده: هل هو إنسان أو غيره، فيقال: «انظُرْ
إِلَىٰ مَا ظَهَرَ: أَى شَيْءٍ هُوَ؟».

وإذا اختلط صنف من يعقل بصنف ما لا يعقل، جاز أن يعبر عن الجميع بـ«مَنْ» تغليبا
للأفضل كقوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسِّحُ لِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١].
أو أن يعبر عنه بـ«مَا» لأنها عامة في الأصل نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
[الحديد: ١].

واستحسن التعبير بـ«مَنْ» عما لا يعقل إذا أجرى مجرى من يعقل، كقول الشاعر:
[من الطويل]

بَكَيْتَ إِلَيَّ سِرْبَ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسْرَبِ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعْبِرُ جَنَاحَهُ؟ لَعَلِّي إِلَيَّ مَنْ قَدْ هَوَيْتَ أَطِيرُ^(١)
أجراه مجرى من يعقل بأن كلمه فعبر عنه بـ«مَنْ».

كما ساغ؛ لوصف الكواكب بالسجود - أن يجمع جمع من يعقل؛ لكونه في
الأصل لمن يعقل أعنى: السجود، وإلى هذا أشرت بقولي:
... .. إن شَابَهُهُ

(١) البيتان للمجنون في ديوانه ص ١٠٦، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٦٨، وتخليص
الشواهد ص ١٤١، وللعباس أو للمجنون في الدرر ٣٠٠/١، وشرح التصريح ١٣٣/١،
والمقاصد النحوية ٤٣١/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٧/١، وشرح الأشموني ١/
٦٩، وشرح ابن عقيل ص ٨٠، ٨١.

ثم قلت:

... .. كَذَا إِذَا بِهِ قُرِنَ
فأشرت به إلى قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنَيْهِ﴾
[النور: ٤٥]

وإلى قوله -تعالى-: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧].
وإلى ما حكاه الفراء^(١) من قول بعض العرب: «اشْتَبَهَ عَلَى الرَّايِبِ وَجْمَلُهُ؛ فَمَا
أُذِرِي مَنْ ذَا وَمَنْ ذَا».
(ص)

وَ (مَنْ) فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَارِدٌ وَ (مَا) وَفِي الْجَزَا وَالْوَصْفِ -أَيْضًا- أَلْزَمًا
مُتَكَّرِينَ وَخَلَّتْ مِنْ وَصْفِ (مَا) - وَحَدَّهَا - (مَا أَعَزَّ الْمَكْفِي)
(ش) «مَنْ» على أربعة أقسام:
موصولة وقد ذكرت.

واستفهامية نحو: «مَنْ عِنْدَكَ؟» وشرطية نحو: «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ»
[الكهف: ١٧]

ونكرة موصوفة كقول الشاعر: [من الطويل]
أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ^(٢) لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(٣)
و«مَا» الاسمية على خمسة أقسام:
الأربعة كالأربعة.

والخامس - الذي تنفرد به دون «مَنْ»-: وقوعها نكرة خالية من وصف.
وذلك في ثلاثة مواضع:
أحدها: في التعجب نحو: «مَا أَعَزَّ الْمَكْفِي» أي: شيء جعل المكفي عزيزا
جدا.

(١) قال الفراء: ... والعرب تقول: (اشتبه على الراكب وحمله، فما أدرى من ذا من ذا) حيث
جمعهما، وأحدهما إنسان، صلحت (من) فيهما جميعًا. ينظر: معاني القرآن: ٩٨/٢ .
(٢) تغتشه: تظن به الغش. الوسيط (غش).
(٢) البيت لعبد الله بن همام في حماسة البحترى (١٧٥) ويلا نسبة في الجنى الداني (٤٥٢)،
والدرر (٣٠١/١، ١٣٢/٤، ٢١٣)، والكتاب (١٠٩/٢)، وهمع الهوامع (١/٩٢، ٢/٣٩، ٢٨).

والثانى بعد «نِعْمَ» و«بِئْسَ» نحو: «نِعْمًا أَنْتَ» أى: نعم شيئا أنت، وفى هذا خلاف.

والثالث: فى نحو قولهم: «إِنِّى مِمَّا أَنْ أَفْعَلْ» أى: إنى من أمر أن أفعل أى: من أمر فعلى. قال الشاعر: [من الطويل]
أَلَا عَنِّيَا بِالزَّاهِرِيَّةِ^(١) إِنِّسِنِي عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أُلِّمَّ بِهَا ذِكْرًا
أى: من أمر إلمامى.

وحيثما جاء «مِنْ مَّا»، وبعدها «أَنْ يَفْعَلَ» فهذا تأويلها عند قوم.
والصحيح غير ذلك وبيانه فى باب «نِعْمَ» و«بِئْسَ» يستوفى.
فإن لم يكن بعدها «أَنْ» فهى بمعنى «رُبَّمَا».
(ص)

وَاجْعَلْ ك(ذُو): (ذَا) بَعْدَ (مَنْ) أَوْ بَعْدَ (مَا)
إِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِ (ذَا) مُسْتَفْهِمًا
(ش) قد تقدم أن «ذُو» فى لغة طيِّئ تستعمل بمعنى «الَّذِي» و«الَّتِي» وفروعهما؛
فلذلك قلت:

واجعل ك(ذُو): (ذَا)

ونبهت على أن ذلك لا يكون إلا مع الاعتداد ب«ذَا» وعدم إلغائها.
وأن ذلك -أيضًا- لا يكون إلا بعد «مَا» أو «مَنْ» المستفهم بهما.
فيقال: ماذا صنعت؟ ومن ذا لقيت؟
فتكون «مَا» و«مَنْ» استفهاميتين.

و«ذَا» إما بمعنى «الَّذِي» وإما ملغى.
فإن كان بمعنى «الَّذِي»، كانت «مَا» و«مَنْ» فى موضع رفع.
ورُفِعَ الجواب والمبدل من «مَا» و«مَنْ».
فالجواب: كقولك بعد «مَاذَا صَنَعْتَ»؟: خير.
وبعد «مَنْ ذَا لَقَيْتَ»؟: زيد.

(١) الزاهرية: التبخر، وعين برأس عين، لا يُتَالُ فَعْرُهَا. الوسيط (زهر)، وينظر: الجنى الدانى (٣٤٠)، المقتضب (١٧٥/٤).

ومن الجواب المرفوع قراءة أبي عمرو^(١): ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ أَعْمَوْا﴾
[البقرة: ٢١٩]

والإبدال بالرفع من «مَا» و«مَنْ» كقولك بعد السؤالين: «أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ؟» و«أَزِيدُ أَمْ
عَمُرُو؟».

ومنه قول لبيد^(٢): [من الطويل]

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ^(٣) أَنْحَبُ^(٤) فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٥)؟
وإن كان «ذَا» ملغى كانت «مَنْ» و«مَا» فى موضع نصب بـ«صَنَعْتُ» و«لَقِيتُ».
وُنصِبَ الجواب والمبدل من «مَا» و«مَنْ» كقوله -تعالى-: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا
خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله، المازنى النحوى المقرئ، أحد القراء السبعة
المشهورين اختلف فى اسمه على أحد وعشرين قولاً، أصحابها وأشهرها زبان، كان إمام أهل
البصرة فى القراءات والنحو واللغة، وكان من أشرف العرب ووجهاتها، له أخبار وكلمات
مأثورة، توفى سنة أربع وخمسين ومائة

ينظر: بغية الرواة (٢/٢٣١ - ٢٣٢)، وفيات الأعيان (١/٣٨٦)، الأعلام (٣/٤١).
(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامرى، أحد الشعراء الفرسان الأشراف فى
الجاهلية، أدرك الإسلام، وأسلم، ويعد من الصحابة، ولم يقل فى الإسلام إلا بيتاً واحداً،
هو:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه المجلس الصالح

وهو أحد أصحاب المعلقات المشهورة. مات سنة أحد وأربعين.
ينظر: خزانة الأدب (١/٣٣٧ - ٣٣٩)، الشعر والشعراء (٢٣١ - ٢٤٣)، جمهرة
أشعار العرب (٣٠، ٦٣)، الأعلام (٥/٢٤٠).

(٣) يحاول: من الحيلة والاحتيال. وهو الحذق وجودة النظر، والقدرة على التصرف. القاموس
(حول).

(٤) النحب: له معان عدة، ومعناه هنا: النذر. ومن معانيه: النحب، وهو أشد البكاء، والهمة،
والبرهان، والموت، والأجل، والنفس، والمدة. وغيرها. ينظر: القاموس (نحب).

(٥) البيت فى ديوانه ص ٢٥٤، والأزهية ص ٢٠، والجنى الدانى ص ٢٣٩، وخزانة الأدب ٢/
٢٥٢، ٢٥٣، ١٤٥/٦ - ١٤٧، وديوان المعانى ١/١١٩، وشرح أبيات سيويه ٢/٤٠،
وشرح التصريح ١/١٣٩، وشرح شواهد المغنى ١/١٥٠، ٧١١/٢، والكتاب ٢/٤١٧،
ولسان العرب (نحب)، (حول)، (ذو)، والمعانى الكبير ص ١٢٠١، ومغنى اللبيب
ص ٣٠٠، وتاج العروس (نحب)، (ما)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/١٥٩، ووصف
المباني ص ١٨٨، وشرح الأشموني ١/٧٣، وشرح المفصل ٣/١٤٩، ١٥٠، ٢٣/٤،
وكتاب اللامات ص ٦٤، ومجالس ثعلب ص ٥٣٠.

وكقراءة غير أبي عمرو بنصب «العفو».
(ص)

وَكَاَلْمَوَاضِي مُعْرَبًا (أَى) وَفِي
وَحَيْثُ صَدْرُ وَضَلِهِ يُسْتَلَبُ
وَعِنْدَ حَذْفِ مَا لَهُ يُضَافُ
وَتَقْتَضِي شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا
وَنَعْتٌ مَنكُورٌ وَحَالًا قَدْ أَتَى
تَأْنِيثُ التَّائِيْلِ بِهَا أَوْ اِكْتَفَى
يُنَى وَفِي بَعْضِ الْكَلَامِ يُعْرَبُ
فَلَيْسَ فِي إِعْرَابِهِ خِلَافٌ
مُلْتَزِمًا إِعْرَابُهُ التَّزَامًا
ك(حَبَّتِر) يَتْلُوهُ: (أَيَّمَا فَتَى)

(ش) المراد بالمواضي: «الذى» و«التى» وتثنيتهما وجمعهما.

و«أى» تقع مواقعها كلها نحو: «أَوْصِ مِنْ بَيْنِكَ وَبَيْنَاتِكَ أَيُّهُمْ هُوَ أَعْقَلُ وَأَيُّهُنَّ أَوْ
أَيَّتُهُنَّ هِيَ أَعْقَلُ».

ولا بد من إعرابها إذا كملت صلتها أو حذف ما تضاف إليه نحو قولك: «أَوْصِ
مِنْ بَيْنِكَ أَيًّا هُوَ أَفْضَلُ أَوْ أَيًّا أَفْضَلُ».

فإن صرح بما تضاف إليه وحذف صدر الصلة، بنيت على الضم كقوله -تعالى-:

﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]

ومثله قول الشاعر: [من المتقارب]

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(١)

وقد تعرب -أيضا- عند حذف صدر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه.

ومن ذلك قراءة بعضهم: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ» بفتح الياء.

ومثال اقتضائها شرطاً قوله -تعالى-: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ﴾ [الإسراء: ١١٠]

ومثال اقتضائها استفهاماً قوله -تعالى-: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾

[الأنعام: ٨١]

وتجىء نعتاً لنكرة دالاً على الكمال كقولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَى رَجُلٍ»، أى:

(١) البيت لغسان بن وعله في الدرر ١/٢٧٢، وشرح التصريح ١/١٣٥، والمقاصد النحوية ١/

٤٣٦، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغنى ١/٢٣٦، ولغسان في الإنصاف ٢/

٧١٥، ولغسان أو لرجل من غسان في خزنة الأدب ٦/٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك

١/١٥٠، وتخليص الشواهد ص ١٥٨، وجواهر الأدب ص ٢١٠، وورصف المبانى

ص ١٩٧، وشرح الأشموني ١/٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٨٧، وشرح المفصل ٣/١٤٧، ٤/

٢١، ٧/٨٧، ولسان العرب (أياً)، ومغنى اللبيب ١/٧٨، وهمع الهوامع ١/٨٤.

رجل كامل في الرجولية .

وعند دلالتها على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقولك : «هَذَا عَبْدُ اللَّهِ أَيْ رَجُلٍ»
ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

فَأَوْمَأْتُ (١) إِيْمَاءَ حَفِيًّا لِحَبْتِرٍ (٢) فَلَئِلَّهُ عَيْنَا حَبْتِرٍ أَيَّمَا فَتَى (٣)
(ص)

وَلَا تَصِلُ بِجُمْلَةٍ إِنْ لَمْ يُفَدَ وَضُلَّ بِهَا تَعْيِينَ مَفْهُومٍ قُصِدَ
وَأَيْسَ شَرْطًا كَوْنُ مَا تَضَمَّنُ يُعْلَمُ بَلْ إِبْهَامُهُ قَدْ يَحْسُنُ

(ش) أى : لا تصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو : «الَّذِي حَاجِبَاهُ فَوْقَ عَيْنَيْهِ» .
ولا بجملة إنشائية نحو : «جَاءَ الَّذِي بَعْتَكُ» قاصدا لإنشاء البيع .
وأما القسم : فقد جوز بعضهم الوصل به .

ومنه ابن السراج .

ومن وروده قوله -تعالى- : ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء : ٧٢] .

ولا بجملة طلبية نحو : «جَاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ؟» .

لأن كل ذلك لا يفيد تعيين ما قصد .

ولا يشترط كون ما تضمنت الصلة معلوما للسامع بل الأكثر أن يكون معلوما .
وقد يعن للمتكلم قصد فى إبهام الصلة ؛ فيكون ذلك مستحسنا كقولك : «أُعْطِيَتْ
رَيْدًا الَّذِي أَرَادَ» .

ويمكن أن يكون منه قوله -تعالى- : ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه : ٧٨]
(ص)

وَصِلَ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ إِنْ شِئْتَ وَانْوِ فِعْلَ مُسْتَقَرًّا
نَحْوَ (الَّذِي عِنْدَكَ دُونَ مَا لِي) وَالْعَائِدُ انْوِ بِكُلِّ حَالٍ

(ش) وتكون الصلة -أيضا- ظرفا قائما مقام جملة فعلية نحو : «عَرَفْتُ الَّذِي
عِنْدَكَ» .

(١) أومأت : أشرت إشارة حفية . القاموس (وما) .

(٢) حبتير : اسم غلام الشاعر ، وهو ابن أخته كما قال الأعلام الشتمري فى حاشية الكتاب لسيبويه .
(٣٠٢/١) .

(٣) ينظر : الدرر ٧١/١ ، شرح التسهيل ٢٢١/١ .

أى: الذى استقر عندك أو ثبت أو حصل .

وتكون الصلة -أيضاً- حرف جر ومجروراً به ويكون -أيضاً- قائماً مقام جملة فعلية نحو: «عَرَفْتُ الَّذِي لَكَ» .

أى: الذى استقر لك أو ثبت أو حصل .

وقولى:

نَحْوُ (الَّذِي عِنْدَكَ دُونَ مَا لِي)

جامع للمثاليين لأن «ما» من «الَّذِي عِنْدَكَ دُونَ مَا لِي» بمعنى «الَّذِي» .

وفى «عِنْدَكَ» عائد على «الَّذِي» .

وفى «لِي» عائد على «ما» .

(ص)

وَحَذَفَ عَائِدِ أَجْزٍ إِنْ اتَّصَلَ نَضَبًا بِفِعْلِ أَوْ بِوَضْفِ ذِي عَمَلٍ
أَوْ جَرَّةً - مُضَافًا - أَوْ حَزَفَ كَمَا جُرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ أَوْ كَفَّرُهُمَا

(ش) الضمير العائد على الموصول إن كان منصوباً بـ«إِنَّ» أو إحدى أخواتها، لم يجز حذفه نحو: «عَرَفْتُ الَّذِي كَأَنَّهُ أَسَدٌ» .

وإن كان منصوباً بفعل أو صفة، وكان منفصلاً - لم يجز حذفه نحو: «عَرَفْتُ الَّذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ وَالَّذِي أَنْتَ إِيَّاهُ مُكْرِمٌ» .

وإن كان منصوباً بفعل أو صفة وكان متصلاً - جاز حذفه وإبقاؤه كقوله -تعالى-:

﴿وَمَا عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]

وقرأ شعبة^(١): «وَمَا عَمِلْتُ أَيْدِيهِمْ» .

وكقول الشاعر: [من البسيط]

مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(٢)

(١) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي، الكوفي، أبو بكر، من مشاهير القراء، كان عالماً فقيهاً فى الدين، توفى سنة ثلاث وتسعين ومائة .

ينظر: النشر (١/١٥٦)، الأعلام (٣/١٦٥) .

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/١٦٩، وتخليص الشواهد ص ١٦١، وشرح الأشمونى ١/٧٩، وشرح التصريح ١/١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ٩٠، والمقاصد النحوية ٤٤٧/١ .

أراد: الذى الله موليكه فضل فحذف العائد؛ لأنه ضمير متصل منصوب بصفة عاملة عمل الفعل.

ومثال الإبقاء قوله -تعالى-: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وفى قولى:

... .. أَوْ جَرَّهُ

فاعل مستتر عائد على «وَصَفِي ذِي عَمَلٍ».

والهاء عائدة على «عَائِدٍ» من قولى:

... .. وَحَذَفَ عَائِدٍ أَجْزُ

وحرف من قولى:

... .. أَوْ حَزَفَ كَمَا جُرَّ بِهِ الْمَوْضُول

معطوف على فاعل «جره».

والحاصل: أن العائد إذا كان مجرورًا بإضافة غير صفة لم يجوز حذفه نحو: «رَأَيْتَ الَّذِي غُلَامُهُ زَيْدٌ».

وكذا إن جر بحرف لم يجر الموصول ولا ما هو فى المعنى بمثله نحو: «رَأَيْتَ الَّذِي مَرَزْتَ بِهِ وَأَعْرَضْتَ عَنِ الَّذِي رَغَبْتَ فِيهِ».

فإن جر بصفة تعمل عمل الفعل جاز حذفه كقوله -تعالى-: ﴿فَأَقِصْ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾

[طه: ٧٢]

وكذا إن جر العائد بحرف وجر الموصول بمثله لفظًا ومعنى - جاز حذف العائد

نحو: «مَرَزْتَ بِالَّذِي مَرَزْتَ»، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾

[المؤمنون: ٣٣]

أى: مما تشربون منه.

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

نُصَلِّى لِلَّذِي صَلَّى قُرَيْشٌ وَتَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ (١)

وكذلك يجوز حذف العائد المجرور بحرف جُرَّ بمثله موصوف بالموصول أو

عائد عليه بعد الصلة.

(١) البيت بلا نسبة فى شرح قطر الندى ص ١١٠، والمقرب ١/٦٢.

فالأول كقول بعض الطائيين: [من البسيط]

إِنْ تُعَنَّ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُيِّنَتْ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا^(١)
ومثله: [من البسيط]

لَا تَزَكَّنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءُ يَعْصُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ^(٢)
والثاني كقول الآخر: [من الكامل]

وَلَوْ أَنَّمَا عَالَجْتَ لَيْنَ فُؤَادِهَا فَقَسَا اسْتَلِينَ بِهِ لَلَانَ الْجَنْدَلُ^(٣)
وإلى هذين أشرت بقولي:

... أَوْ حَزَفٌ كَمَا جُرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ أَوْ كُفُوهُمَا

لأن الموصوف بالموصول كفاء له.

والعائد عليه بعد الصلة كفاء للعائد عليه من الصلة.

والتقدير: ولو أن ما عالجت به لين فؤادها.

(ص)

وَإِنْ ل (أى) كَانَ وَهُوَ مُبْتَدَأَ فَحَذَفُهُ يَسْتَحْسِنُونَ أَبَدًا
إِنْ عَلِمَ الْحَذْفُ وَأَمَّا إِنْ جُهِلَ فَإِنَّهُ بِكُلِّ حَالٍ قَدْ حُظِلَ
وَحَذَفُهُ مَعَ غَيْرِ (أى) مَا قَوِيَ دُونَ اسْتِطَالَةٍ فَحَقَّقْ مَا رُوي

(ش) إذا كان العائد على الموصول مبتدأ، استحسِن حذفه مع «أى» وإن لم تكن

صلتها مستطالة.

وإن كان مبتدأ، والموصول غير «أى» لم يحسن حذفه، إلا عند استطالة الصلة

نحو قول بعض العرب: «مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلٌ لَكَ شَيْئًا».

أى: ما أنا بالذى هو قاتل لك شيئًا.

وإن زادت الاستطالة ازداد الحذف حسناً كقوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ

(١) البيت لكعب بن زهير، كما فى المقاصد النحوية ٤٤٩/١ وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح التسهيل ٢٠٦/١.

(٢) البيت لكعب بن زهير فى شرح التصريح ١٤٧/١، والمقاصد النحوية ٤٤٩/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٧٤/١، وشرح الأشمونى ٨١/١.

(٣) الجندل: ما يقله الرجل من الحجارة. ينظر: القاموس (جندل).
والبيت للأحوص فى ديوانه ص ١٦٧، وخزانة الأدب ٤٩/٢، والزهرة ١٨٢/١، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ٨٣٠/٢، ومغنى اللبيب ٤٠٨/٢، وهمع الهوامع ٩٠/١.

إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُهُ ﴿ [الزخرف: ٨٤] التقدير - والله أعلم - : وهو الذي هو في السماء
إله وهو في الأرض إله .

فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع، كقول بعضهم: [من البسيط]
مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحْذُ (١) عَنْ سَبِيلِ الْجَلْمِ وَالْكَرَمِ (٢)
ومن ذلك قراءة بعض السلف: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (٣) [الأنعام: ١٥٤] -
بالرفع .

أى: على الذى هو أحسن .

وأشرت بقولى :

... وَأَمَّا إِنْ جُهِلَ فَإِنَّهُ بِكُلِّ حَالٍ قَدْ حُظِلَ (٤)
إلى صلة يكون العائد منها مبتدأ خبره ظرف أو جملة نحو: «رَأَيْتَ الَّذِي هُوَ
عِنْدَكَ» أو «الَّذِي هُوَ يَنْطَلِقُ» .

فإن مثل هذا العائد لا يحذف؛ إذ لو حذف جهل حذفه؛ لكون خبره على صورة
الصلة التامة .

ومعنى حظل: منع .

(ص)

وَك(الَّذِي): (أَل) وَفُرُوعُهُ وَلَا تُوصَلُ بِغَيْرِ الوَصْفِ ك(الكَافِي الْبَلَا)
وَشَدَّ نَحْو: (الْحَكْمُ التَّرْصِي) وَمَنْ رَأَى اطْرَادًا مِثْلِ ذَا فَمَا وَهَنَ
لَكِنْ (مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ) وَنَحْوَهُ قَلِيلٌ وَاهِ
(ش) التعبير بـ«أَل» أولى من التعبير بالألف واللام؛ ليسلك فى ذلك سبيل التعبير
عن سائر الأدوات كـ«هَلْ» و«بَلْ»؛ فكما لا يعبر عن «هَلْ» و«بَلْ» بالهاء واللام، والباء

(١) يجد: يمل، من حاد عن طريق الحق: إذا مال عنه . الوسيط (حاد) .

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/١٦٨، وتخليص الشواهد ص ١٦٠، والدرر ١/٣٠٠،
وشرح الأسمونى ١/٧٨، وشرح التصريح ١/١٤٤، والمقاصد النحوية ١/٤٤٦، وهمع
الهوامع ١/٩٠ .

(٣) قال ابن جنى: ومن ذلك قراءة ابن يعمر: (تمامًا على الذى أحسن) قال أبو الفتح: هذا
مستضعف الإعراب عندنا؛ لحذف المبتدأ العائد على الذى ينظر: المحتسب:
١/٢٣٤ .

(٤) فى ط: حظل .

واللام، بل يحكى لفظهما؛ كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها.
وقد استعمل التعبير بـ«أل» الخليل وسيبويه رحمهما الله.
وأشرت بقولي:

وَكَ(الَّذِي): (أَل) وَفُرُوعِهِ

إلى وقوعها بمعنى «الَّذِي» و«الَّتِي» وتثنيتهما وجمعهما.
ويظهر الفرق بالعائد نحو: «رَأَيْتَ الْكَرِيمَ أَبُوهُ، وَالْحَسَنَ وَجْهَهَا، وَالْمَرْضِيَّ
عَنْهُمَا، وَالْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ، وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِمْ، وَالْقَاتِنَ حُسْنُهُنَّ».
ولما كانت «أل» الموصولة بلفظ المعرفة كره وصلها بجملة صريحة.

والترم كون صلتها صفة في اللفظ مؤولة بجملة فعلية، ولتأولها بجملة فعلية حسن
عطف الفعل عليها؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَالْمُعِيرَتِ صَبِيحًا . فَأَتَرْنَ بِهِ نَعْمًا﴾ [العاديات: ٣-٤]
وقد وصلت بالفعل المضارع ولم يقع ذلك إلا في الشعر كقوله: [من البسيط]
مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(١)
وأشده أبو زيد^(٢): [من الطويل]

أَتَانِي كَلَامُ الثُّعْلَبِيِّ بْنِ دَيْسِقٍ فَفِي أَيِّ هَذَا وَيَلَهُ يَتَتَرَعُ^(٣)
يَقُولُ الْخَنَا^(٤) وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجْدَعُ^(٥)
وليس هذا بفعل مضطر، بل هو فعل مختار لتمكنهما من أن يقولوا: [من البسيط]
مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْمَرْضِيَّ حُكُومَتُهُ

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان، أبو زيد الأنصاري. الإمام
المشهور، كان إماماً نحويًا، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وهو من ثقات اللغويين، كان
سيبويه يقول عنه: سمعت الثقة.

من تصانيفه: لغات القرآن، التثليث، القوس، والترس، اللامات، الجمع والتثنية،
النوادر، الوحوش، غريب الأسماء، الأمثال، المصادر، وغيرها. توفي سنة خمس عشرة
ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٥٨٢ - ٥٨٣)، وفيات الأعيان (١/٢٠٧)، جمهرة الأنساب
(٣٥٢)، الأعلام (٣/٩٢).

(٣) البيت لذي الخرق الطهوي في لسان العرب (جدع)، وتاج العروس (جدع).

(٤) الخنا: الفحش في الكلام. ينظر: الوسيط (خنا).

(٥) الجدع: قطع الأنف، أو قطع طرف من الأطراف. الوسيط (جدع).

وَ : [من الطويل]

... .. صَوْتُ الْجِمَارِ يُجَدِّعُ

وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. وَ مَنْ رَأَى اطْرَادًا مِثْلَ ذَا فَمَا وَهَنَ

أى: فما ضعف رأيه.

وقد نبه سيبويه - رحمه الله - على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطراباً، إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة^(١). ومما يشعر بأنهم فعلوه اختياراً أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع؛ لكونه شبيهاً باسم الفاعل.

وأما قول الشاعر: [من الوافر]

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ^(٢) رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(٣)

فنادر معدود من الضرورات؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى «الذيين» ولا يتأتى له الوزن إلا بما فعل.

(ص)

وَسَمَّ مَوْضُولاً مِّنَ الْحُرُوفِ مَا يُعْنَى عَنِ الْمَصْدَرِ حَيْثُ تُمَمَّا وَهَنَّ (أَنَّ) وَ (مَا) وَ (كَي) وَ (أَنَّ) مَعَ فَوَصَلُوا (كَي) بِمُضَارِعٍ، وَ (أَنَّ) وَ (مَا) بِذِي تَصْرُفٍ لَا أَمْرٍ وَوَحَدَهَا مَجْرَى اسْمٍ وَقَبْ تَجْرَى

= والبيت لذي الخرق الطهوي في تخلص الشواهد ص ١٥٤، وخزانة الأدب ٣١/١، ٥/٤٨٢، والدرر ١/٢٧٥، وشرح شواهد المغنى ١/١٦٢، ولسان العرب (جدع)، والمقاصد النحوية ١/٤٦٧، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٥١، وتذكرة النحاة ص ٣٧، وجواهر الأدب ص ٣٢٠، ورفض المباني ص ٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٨، وشرح المفصل ٣/١٤٤، وكتاب اللامات ص ٥٣، ولسان العرب (عجم)، (لوم)، ومغنى اللبيب ١/٤٩، ونوادر أبي زيد ص ٦٧، وهمع الهوامع ١/٨٥، وتاج العروس (لوم).

(١) مندوحة: سعة وفسحة. القاموس (ندح)، الوسيط (ندح).

(٢) دانَتْ: خضعت وذلت. الوسيط (دان).

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الدني ص ٢٠١، وجواهر الأدب ص ٣١٩، والدرر ١/٢٧٦، ورفض المباني ص ٧٥، وشرح الأشموني ١/٧٦، وشرح شواهد المغنى ١/١٦١، وشرح ابن عقيل ص ٨٦، واللامات ص ٥٤، ومغنى اللبيب ١/٤٩، والمقاصد النحوية ١/١٥١، ٤٧٧، وهمع الهوامع ١/٨٥.

وَصَحَّ وَضَلَّهَا بِجُمْلَةٍ ابْتِدَاءً إِنَّ كَانَ تَوَقَّيْتُ بِهَا قَدْ قَصِدًا
 كَمِثْلِ: (جُدَّ مَا الْجُودُ مُمَكِّنٌ) وَقَدْ تَأْتِي كَذَا وَالْوَقْتُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ
 وَصَلَّ بِمَعْمُولِيهِ (أَنَّ) وَلِ (لَوْ) مِنْ جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ مَا لِ (مَا) اِرْتَضُوا
 وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ (لَوْ) بِإِثْرِ مَا يُجْدِي تَمَنِّيَا كـ (وَدُّوا لَوْ نَمَا)
 (ش) الموصولات الحرفية: «أَنَّ» و«أَنَّ» و«مَا» و«كَي» و«لَوْ» إذا حسن في
 موضعها «أَنَّ» .

ولم يذكر «لَوْ» في الحروف المصدرية- فيما أعلم- إلا الفراء وأبو علي في
 «التذكرة»، وذكرها أبو البقاء .

وأجاز أبو علي أن ينصب الفعل المعطوف على صلتها، وجعل من ذلك قراءة
 بعض القراء^(١): ﴿وَدُّوا لَوْ تَذَهَنُ فَيَذَهُنُونَ﴾ [القلم: ٩]
 قال أبو علي:

كأنه قال: «ودوا أَنْ تَذَهَنَ فَيَذَهُنُوا» فحمل على المعنى كما حمل: ﴿أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّ
 اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَادِرٌ﴾ [الإسراء: ٩٩] في زيادة الباء على: ﴿أَوْلَسَ
 الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِرُ﴾ [يس: ٨١] لما كان معناهما واحداً.
 وأكثر وقوع «لَوْ» هذه بعد «وَدَّ» أو «يَوَدُّ» أو ما في معناهما.
 وبهذا يعلم غلط من عدّها حرفَ تمنٍّ؛ إذ لو صح ذلك لم يجمع بينها وبين فعل

(١) المشهور في قراءة الناس ومصاحفهم «فيدهنون»؛ بثبوت نون الرفع وفيه وجهان:
 أحدهما: أنه عطف على «تذهن» فيكون داخلاً في حيز «لو».

الثاني: وقال الزمخشري: فإن قلت: لم رفع «فيدهنون» ولم ينصب بإضمار أن وهو
 جواب التمني؟ قلت: قد عدل به إلى طريق آخر، وهو أن جعل خبر مبتدأ محذوف أي
 فهم يذهنون كقوله: ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً﴾ على معنى ودوا لو تذهن فهم
 يذهنون حينئذ. أو ودوا إدهانك فهم الآن يذهنون لطمعهم في إدهانك قال سيبويه وزعم
 هارون أنها في بعض المصاحف ودوا لو تذهن فيدهنوا انتهى، وفي نصبه على ما وجد
 في بعض المصاحف وجهان:

أحدهما: أنه عطف على التوهم كأنه توهم أن نطق بأن فينصب الفعل على هذا
 التوهم، وهذا إنما يجيء على القول بمصدرية «لو» وفيه خلاف مر محققاً في البقرة.
 والثاني: أنه نصب على جواب التمني المفهوم من ود، والظاهر أن «لو» هنا حرف
 لما كان سيقع لوقوع غيره، وأن جوابها محذوف ومفعول الودادة أيضاً محذوف تقديره،
 ودوا إدهانك فحذف إدهانك لدلالة «لو» وما بعدها عليه وتقدير الجواب لسروا بذلك.
 ينظر الدر المصون (٦/٣٥١، ٣٥٢).

تمن؛ كما لا يجمع بين «لَيْتَ» وفعل تمن.

ومن ورود «لَوُ» مصدرية دون فعل تمن قول الشاعر: [من الوافر]

لَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى بَلَيْتُ وَقَدْ أَنَى^(١) لِي لَوْ أَبِيدُ^(٢)

ومثله قول قتيلة بنت النضر بن الحارث^(٣): [من الكامل]

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتُ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْتَقُ^(٤)

ولا يتعين كون «كَي» مصدرية إلا إذا دخلت عليها اللام نحو: «لَيْكِي تُحْسِن»؛ فإنه بمنزلة «لأن تحسن».

ولأن «كَي» إما بمنزلة «أَنْ» وهي المصدرية.

وإما بمنزلة لام الجر الدالة على التعليل.

فاجتماعهما ينفي أن تكون بمنزلة اللام؛ إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر.

فإذا خلت من اللام احتمال أن تكون مصدرية؛ فيكون الفعل صلته ومنصوباً بها.

وإذا اقترنت بها لم تكن إلا مصدرية.

وأما «أَنْ» المصدرية: فتوصل بفعل متصرف ماضٍ أو مضارع أو أمر نحو قولهم:

«أوعزت إليه بأن افعل».

ولو قيل: «أَنْ أَفْعَل» بلا باء احتمال أن تكون «أَنْ» مصدرية، وأن تكون بمعنى

«أَي» في الدلالة على التفسير.

وأما «مَا» المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، ومثلها «لَوُ».

(١) أنى: قرب وحنان. الوسيط «أنى».

(٢) البيت لمسجاح بن سباع في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠٩، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥١٣.

(٣) هي قتيلة بنت النضر بن الحارث بن علقمة، من بني عبد الدار، من قريش، شاعرة، أدركت الجاهلية والإسلام. أسلمت، وروت أحاديث، وتوفيت في خلافة عمر بن الخطاب. رضى الله عنه. اختار أبو تمام من شعرها في الحماسة. توفيت سنة عشرين.

ينظر: الروض الأنف (١١١/٢)، طبقات ابن سعد (١٠٥/٨)، الأعلام (١٩٠/٥).

(٤) المحقق: من أحنق فلاناً: غاظه غيظاً شديداً فهو محتق وحنيق.

والبيت في الأغاني ٣٠/١، وحماسة البحتري ص ٢٧٦، والجنى الداني ص ٢٨٨،

وخزانة الأدب ٢٣٩/١٨، والدرر ٢٥٠/١، وشرح الأشموني ٥٩٨/٣، وشرح التصريح

٢٥٤/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٦، وشرح شواهد المغنى ٦٤٨/٢،

ولسان العرب (غيظ)، (حنق)، والمقاصد النحوية ٤٧١/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك

٢٢٣/٤، وتذكرة النحاة ص ٣٨، ومغنى اللبيب ٢٦٥/١، وهمع الهوامع ٨١/١.

إلا أن «ما» تنفرد بنيابتها عن ظرف زمان، وصلتها حينئذ فعل ماضى اللفظ، مثبت، أو مضارع منفى بـ«لَمْ» نحو: «أَصْلُكَ مَا وَصَلْتَنِي وَمَا لَمْ تَصِلْ عَمْرًا». وتوصل -أيضاً- إذا نابت عن ظرف الزمان بجملة ابتدائية؛ كقول الشاعر:

[من الكامل]

وَاصِلٌ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمَكِّنٌ . فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَن قَرِيبٍ ذَاهِبٌ^(١)
وقد توصل بها في غير توقيت؛ كقول الكمي^(٢): [من البسيط]
أَخْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ^(٣)
وأما «أَنْ» فتوصل باسمها وبخبرها، وستذكر في بابها إن شاء الله تعالى.

(ص)

وَصِلَّةُ الْمَوْضُوعِ مِنْهُ كَالْعَجْزِ	فَوَصَلَهَا حَتْمٌ، وَسَبَقَ لَمْ يَجْزُ
وَأَنَّهُ عَنِ الْفَضْلِ بِأَجْنَبِي	وَمَا يَشِدُّ أَفْضَرَ عَلَى الْمَرْوِيِّ
وَالْفَضْلُ بِالذَّاءِ قَبْلَ مَنْ قُصِدَ	بِهِ أَجْزُ، وَغَيْرُهُ نَذْرًا وَجُدْ
وَبِاعْتِرَاضٍ فَصَلُّوا ك(سَاءَ مَنْ	- وَمَا التَّشْكِيُّ نَافِعٌ - يَشْكُو الزَّمَنَ)
وَحَدَفَهَا فِي قَصْدِ الْإِيْهَامِ اسْتَبَحَ	وَحَيْثُ ذُوْنَهَا الْمُرَادُ مُتَّضِحٌ
فَإِنْ يَكُ الْمَوْضُوعُ حَرْفِيًّا أَوْ (ال)	فَالْعَامِلُ الَّذِي يَلِيهِ لَا الْعَمَلُ
وَرُبَّمَا أَسْقَطَ مَوْضُوعٌ عُرِفَ	بِسَابِقِ عَلَيْهِ سَاقِطٌ عَطِفَ

(ش) الموصول والصلة في حكم كلمة واحدة لا من كل وجه.

فالموصول كصدر الكلمة، والصلة كعجزها فحقهما أن يتصلا.

ولا تتقدم الصلة، ولا شيء يتعلق بها، ولا تفصل هي ولا شيء منها بأجنبي،

وأعنى به: ما لا يتعلق بها، ولا يغني تعلقه بالموصول.

(١) ينظر: شرح التسهيل (١/٢٢٧).

(٢) هو الكمي بن زيد بن خنيس الأسدي، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، كان عالماً بأداب العرب ولغاتها وأخبارها وأسابها، ثقة في علمه، كثير المدح لبني هاشم، له من شعره الهاشميات. توفي سنة ست وعشرين ومائة.

ينظر: الأغاني (١٥/١٠٨)، جمهرة أشعار العرب (١٨٧)، الأعلام (٥/٢٣٣).

(٣) الكلب: مرض مُعَدُّ ينتقل فيروسه في اللعاب بالعض من كلب فيه هذا الداء وهو جنون الكلاب الناتج عن أثر عض الكلب وأكله لحم إنسان. القاموس (كلب)، الوسيط (كلب). والبيت في الدرر ١/٢٥٢، ومعاهد التنصيص ٣/٨٨، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥١، وهمع الهوامع ١/٨١.

بل لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمامها، أو تقدير تمامها.
وقد فصل بينهما بالنداء فصلا مستحسنًا، إن كان الذى يلى المنادى هو المنادى
فى المعنى؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
وَأَنْتَ الَّذِي - يَا سَعْدُ - بُؤْتُ^(١) بِمَشْهَدِ كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ الْمَكَارِمِ وَالْحَمْدِ^(٢)
فإن لم يكن كذلك عد شاذًا؛ كقول الفرزدق^(٣): [من الطويل]
تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَا ذُئْبُ - يَضْطَجِبَانِ^(٤)
والقسم ليس بأجنبى؛ لأنه مؤكد للصلة؛ كقول النبى ﷺ: «وَأَنْتِئُوهُمْ بِمَنْ -
وَاللَّهِ - مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَطُّ»^(٥).
فالفصل بهذا لا يختص بضرورة؛ بخلاف الفصل بغيره فإنه لا يستباح إلا فى
الضرورة؛ كقوله: [من المتقارب]

- (١) بُؤْتُ: رجعت واعترفت. الوسيط (باء).
(٢) البيت لحسان بن ثابت فى الدرر ٢٨٩/١، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٨٨/١.
(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمى، الدارمى، أبو فراس، الشهير بالفرزدق. شاعر، من
النبلاء، من أهل البصرة، له آثاره المشهورة فى اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب
ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس.
له أخبار مشهورة مع جرير والأخطل، وكان شريفًا فى قومه، عزيز الجانب، له مكانة
عند الأمراء. وله ديوان شعر، توفى سنة عشر ومائة.
ينظر: وفيات الأعيان (١٩٦/٢)، خزانة الأدب (١٠٥/١)، الأغاني (٣٢٤/٩)،
جمهرة أشعار العرب (١٦٣)، الأعلام (٩٣/٨).
(٤) البيت فى ديوانه ٣٢٩/٢، وتخليص الشواهد ص ١٤٢، والدرر ٢٨٤/١، وشرح أبيات
سيبويه ٨٤/٢، وشرح شواهد المغنى ٥٣٦/٢، والكتاب ٤١٦/٢، ومغنى اللبيب
٤٠٤/٢، والمقاصد النحوية ٤٦١/١، وبلا نسبة فى الخصائص ٤٢٢/٢، وشرح
الأشمونى ٦٩/١، وشرح شواهد المغنى ٨٢٩/٢، وشرح المفصل ١٣٢/٢، ١٣/٤،
والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٧٣، ولسان العرب (منز)، والمحتسب ٢١٩/١، والمقتضب
٢٩٥/٢، ٢٥٣/٣.
(٥) جزء من حديث عائشة فى قصة الإفك والجزء المذكور لم يخرج من أصحاب الكتب الستة
إلا مسلم فى صحيحه (٢١٣٨/٤) كتاب التوبة، باب: فى حديث الإفك وقبول توبة القاذف
حديث (٢٧٧٠/٥٨).
- والحديث رواه البخارى فى «صحيحه» فى مواضع منها (٣٨٥/٩) كتاب التفسير،
باب: «لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا» حديث (٤٧٥٠) وفى
غير موضع من صحيحه وليس فيه موضع الشاهد.

كَذَلِكَ تِلْكَ وَكَالْناظِرَاتِ - صَوَاجِبُهَا - مَا يَرَى الْمِسْحَلُ^(١)
 التقدير: كذلك الحمار الوحشى تلك الناقة وصواحبها كالناظرات ما يرى المسحل.
 ففصل بـ«صَوَاجِبُهَا» - وهو مبتدأ - بين «مَا يَرَى الْمِسْحَلُ» و«الْناظِرَاتِ» .
 والألف واللام بمعنى «اللاتى»، وصلتها «ناظِرَاتِ» و«مَا يَرَى الْمِسْحَلُ» .
 وينبغى فى مثل هذا أن يقدر تمام الصلة قبل ما يظهر أنه منها، ويقدر له عامل
 مدلول عليه بالصلة.

فهذا أسهل من الفصل بين جزأى الصلة .

ومن الفصل المستحسن: الفصل بجملة الاعتراض كقولى:

... سَاءَ مَنْ - وَمَا التَّشْكِي نَافِعٌ - يَشْكُو الزَّمَنُ

أى: ساء من يشكو الزمن، وما التشكى نافع .

ففصل بهذه الجملة؛ لأن ذكرها مقو لمعنى الكلام^(٢) . ومنه قول الشاعر:

[من البسيط]

مَاذَا - وَلَا عَثَبٌ فِي الْمَقْدُورِ - رُمْتَ أَمَا

يُحْظِيكَ بِالتُّجْحِ، أَمْ حُسْرٌ وَتَضْلِيلٌ^(٣)

ثم قلت:

... وَحَذَفَهَا فِي قَصْدِ الْإِبْهَامِ اسْتَبِخْ ...

أى: استبخ حذف الصلة عند قصد الإبهام؛ كقوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ رَأَيْتُ^(٤) تَأَى^(٥) الْعَشِيرَةَ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَيْهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي^(٦)

وكقوله: [من الرجز]

وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مُسْلِمَتْ

(١) البيت للكيميت بن زيد الأسدى (الديوان ٣٥/٢).

(٢) زاد فى أ: ليس بأجنبى لأنه مؤكد للصلة

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر ٢٨٧/١، وهمع الهوامع ٨٨/١ .

(٤) رأيت: أصلحت ولأمت. الوسيط (رأب).

(٥) التأى: الضعف، والحزم، والفساد، والمراد أنه أصلح فساد العشيرة. الوسيط (تأى).

(٦) اللتيا والتى: الداهية الكبيرة والصغيرة. الوسيط (لتت).

والبيت لسلمى بن ربيعة فى خزنة الأدب ١٥٥/٦، ونوادير أبى زيد ص ١٢٠،

ولعلباء بن أرقم فى الأصمعيات ص ١٦٢ .

مِنْ بَعْدِ مَا، وَبَعْدِ مَا، وَبَعْدِمَتْ^(١)

وعند حصول البيان بدونها؛ كقوله: [من مجزوء الكامل]

نَحْنُ الْأَلَى فَاَجْمَعُ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا^(٢)
أى: نحن الألى عرفوا.

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا جِمَامُهَا فَهَلَا الَّذِي عَنِ بَيْنِ جَنِيكَ تَدْفَعُ^(٣)
أى: فهلا الذى تجزع منه تدفع عن بين جنبيك.

وجائز تقديم المعمول على عامل الصلة، نحو قولك فى «جَاءَ الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا»: «جَاءَ الَّذِي زَيْدًا ضَرَبَ» .

فإن كان الموصول بالألف واللام، أو حرفاً مصدرياً لم يجوز تقديم المعمول؛ لأن امتزاج الألف واللام والحرف المصدرى بالعامل أكد من امتزاج غيرهما به .
وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به؛ كقول حسان بن ثابت^(٤) - رضى الله عنه -: [من الوافر]

(١) الرجز لأبى النجم فى لسان العرب (ما)، وشرح التصريح ٣٤٤/٢، والدرر ٢٣٠/٦، ومجالس نعلب ٣٢٦/١، وتاج العروس (ما)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١١٣/١، وأوضح المسالك ٣٤٨/٤، وخزانة الأدب ١٧٧/٤، ٣٣٣/٧، والخصائص ٣٠٤/١، والدرر ٣٠٥/٦، ووصف المباني ص ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١٦٠/١، ١٦٣، ١٦٣/٢، ٥٦٣، وشرح الأشموني ٧٥٦/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٩/٢، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥، وشرح المفصل ٨٩/٥، ٨١/٩، والمقاصد النحوية ٥٥٩/٤، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، ٢٠٩.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب ٢٨٩/٢، والدرر ٢٩٧/١، وشرح شواهد المغنى ٢٥٨/١، ولسان العرب (أولى وأولاء)، والمقاصد النحوية ٤٩٠/١، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٥٤٢/٦، وشرح الأشموني ٧٤/١، ٨٢، وشرح التصريح ١/١٤٢، ومعنى اللبيب ٨٦/١، وهمع الهوامع ٨٩/١.

(٣) البيت لزيد بن رزين فى جواهر الأدب ص ٣٢٥، وشرح شواهد المغنى ٤٣٦/١، وله أو لرجل من محارب فى ذيل أمالى القالى ص ١٠٥، وذيل سمط اللآلى ص ٤٩، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٠٤٤/١٠، وتاج العروس (عنن)، والدرر ١٠٧/٤، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، وشرح التصريح ١٦/٢، والمحتسب ٢٨١/١، ومعنى اللبيب ١٤٩/١، وهمع الهوامع ٢٢/٢.

(٤) هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجى، الأنصارى، أبو الوليد، من صحابة النبى ﷺ وهو شاعره، وعاش ستين سنة فى الجاهلية ومثلها فى الإسلام، روى أحاديث، وأشعار دافع فيها =

أَمَّن يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ!؟^(١)
 أى: أمن يهجو رسول الله منكم أيها المشركون، ومن يمدحه منا وينصره
 سواء؟!؟

وقال آخر: [من الخفيف]

مَا الَّذِي ذَأْبُهُ اخْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ^(٢)
 أراد: والذي هواه أطاع فحذف.

فصل فى أسماء الإشارة

(ص)

بـ (ذَا) إِلَى فَزِدِ مُذَكَّرٍ أَشِيرَ

(ذِي) (ذَاثُ) (تِي) (تَا) (ذَةُ) عَلَى الْأُنثَى قُصِرَ

وَ (تِه) ك(ذِه) وَ (هَا) هُنَا قَدْ كُسِرَا وَمُدُّ عِنْدَ كُسْرِهِ أَوْ اقْسُرَا

وَ (ذَانِ) (تَانِ) زَافِعَا مُثْنِيَا قُلُّ وَآتَتْ خَافِضًا وَنَاصِبًا بـ (يَا)

(أَلَى) (أَلَاءِ) اجْمَعُ وَفُهُ مُنْبَهًا قَبْلَ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُهُ بِهَا

(ش) اسم الإشارة: ما دل على مسمى وإشارة إليه.

فإن كان مفردًا قريبًا فله «ذَا» فى التذكير، والعشر التى ذكرت بعده فى التأنيث.

وإن كان مثنى قريبًا فله فى التذكير «ذَانِ» رفعا، و«ذَيْنِ» جراً ونصبًا.

وفى التأنيث «تَانِ» رفعا، و«تَيْنِ» جراً ونصبًا.

وإن كان جمعاً قريبًا فله فى التذكير، والتأنيث «أَلَاءِ» بالمد على لغة أهل الحجاز،

وبالقصر على لغة بنى تميم.

ولك أن تذكر قبل كل مثال منها «هَا» التنبيه نحو: «هَذَا» و«هَذِي» و«هَذَانِ»

= عن النبى ﷺ وعن الإسلام ضد المشركين، وله ديوان شعر. توفى سنة أربع وخمسين،
 على خلاف.

ينظر: أسد الغابة ت (١١٥٣)، الاستيعاب ت (٥٢٥)، الإصابة ت (١٧٠٩)،
 الأعلام (١٧٥/٢).

(١) البيت فى ديوانه ص٧٦، وتذكرة النحاة ص٧٠، والدرر ١/٢٩٦، ومغنى اللبيب ص٦٢٥،
 والمقتضب ٢/١٣٧، وبلا نسبة فى شرح الأسمونى ص٨٢، وهمع الهوامع ١/٨٨.

(٢) البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢/٦٢٥.

و«هَاتَانِ» و«هَوْلَاءِ».

(ص)

كَافَ الْخِطَابِ كُلاًّ أَزْدِفَ حَرْفًا فِي الْبُعْدِ مِثْلَهُ إِذَا اسْمًا يُلْفَى
وَاللَّامُ قَبْلُ لِلْحِجَازِيِّينَ زِدْ وَتَرَكَ ذَلِكَ عَنْ تَمِيمٍ اعْتَمِدَ
وَ (هَا) وَهَذِي اللَّامُ لَنْ يَجْتَمِعَا وَقَدْ تَجِيءُ (هَا) وَذِي الْكَافِ مَعَا
(ش) إذا كان المشار إليه بعيداً حقيقة، أو حكماً جيء بعد كل واحد من الأمثلة

التي ذكرت بكاف ثابت الحرفية، مسبق بلام في لغة الحجازيين، ومجرد منه في لغة بنى تميم، يدل على حال المخاطب بما يدل عليه إذا كان اسماً نحو:

«ذَلِكَ» و«تِلْكَ» و«ذَلِكَمَا» و«ذَلِكَمُ» و«ذَلِكَنَّ» و«ذَلِكَ» و«ذَاكَمَا» و«ذَاكُمُ» و«وَتِيكَ» و«تَيْكَمَا» و«تَيْكُنَّ».

ولا تفاوت بينهما في البعد، وإنما هما لغتان؛ ولذلك يتواردان في رتبة واحدة نحو^(١) أن يخبر إنسان بخبر فيقال: أعرفت ذلك؟ فيقول: نعم عرفت ذلك.

و«هَا»: حرف تنبيه يجاء بها متقدمة على «ذَا» و«ذَاكَ» و«تِي» وأخواتها مجردة من الكاف، ومصاحبة لها دون اللام.

فيقال: «هَذَا» و«هَاتِي»، و«هَذَاكَ» و«هَاتِيكَ».

ومنه قول طرفة: [من الطويل]

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ^(٢) لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ^(٣) الْمُمَدِّدِ^(٤)
وفي الحديث: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدِّ مِنْهُ حَرًّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَذِينَكَ الرَّجُلَيْنِ»^(٥).

(١) في أ: مثل.

(٢) بنو غبراء: هم الفقراء أو الغبراء المجتمعون للشراب بلا تعارف: القاموس (غبر).

(٣) الطراف: البيت من آدم، يكون للأغنياء. القاموس (طرف).

(٤) الممدد: المنسوب.

والبيت في ديوانه ص ٣١، وتخليص الشواهد ص ١٢٥، وجمهرة اللغة ص ٧٥٤،
والجنى الداني ص ٣٤٧، والدرر اللوامع ١/٣٣٦، ولسان العرب (غبر)، (بنى)،
والمقاصد النحوية ١/٤١٠، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢١٤، وشرح الأشموني ١/٦٥،
وشرح ابن عقيل ص ٧٣، وهمع الهوامع ١/٧٦.

(٥) رواه مسلم في «صحيحه» (٢١٤٦/٤) كتاب صفات المنافقين. حديث (٢٧٨٣) والطبراني في الكبير (٢١/٧) (٦٢٤٨)، والبيهقي (١٩٨/٨) من حديث إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: عدنا مع رسول الله ﷺ رجلاً موعكاً قال: فوضعت يدي عليه فقلت: والله =

ولا يقال: «هَذَاكَ» ولا «هَاتَالِكَ» كراهية الاستطالة.

(ص)

وَبِالْمَكَانِ اخْضُضْ (هُنَا) وَتَّصِلْ بُعْدًا وَتَنْبِيهَا بِمَا (ذَا) قَدْ وُصِلَ
وَ (تَمَّ) فِي ذَا الْبُعْدِ - أَيْضًا - وَرَدَا وَهَكَذَا (هُنَا) وَ (هِنَا) عُهُدًا
(ش) من أسماء الإشارة - أَيْضًا - «هُنَا» إلا أنه مخصوص بالمكان.

فإن كان قريبًا جيء بـ«هُنَا» دون كاف مجردًا، أو مسبقًا بحرف التنبيه؛ فيقال:
أقم هنا أو ههنا.

وإن كان المكان بعيدًا جيء بكاف الخطاب بعدها على نحو ما جيء بعد «ذَا».
ومن قال: «ذَلِكَ» قال: «هُنَالِكَ»، ومن قال «هَذَاكَ» قال: «هَهُنَاكَ».
ويشار - أَيْضًا - إلى المكان البعيد بـ«تَمَّ» و«هِنَا» و«هِنَا».

فصل في المعرف بالأداة

(ص)

اللامُ أَوْ (أَلْ) حَزَفُ تَعْرِيفِ فَعْلٍ فِي (رَجُلٍ) - تَعْرِيفُهُ شِئْتِ - (الرَّجُلِ)
وَالْقَضْدُ عَهْدٌ، أَوْ عُمُومُ الْجِنْسِ أَوْ حُضُورٌ أَوْ كَمَالٌ مَا بِهِ نَوُوزًا
وَرَائِدًا يَأْتِي كـ(طَبِتَ النَّفْسَا يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو) أَرَادَ: نَفْسَا
(ش) اللام - وحدها - هي المعرفة عند سيبويه^(١)، والهمزة قبلها همزة وصل
زائدة.

وهي عند الخليل همزة قطع عوملت - غالبًا - معاملة همزة الوصل لكثرة
الاستعمال، وهي أحد جزأى الأداة المعرفة.

وقول الخليل هو المختار عندي^(٢)، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في «شرح
تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد» فليُنظر فيه هناك^(٣).

= ما رأيت كالיום رجلاً أشد حراً فقال النبي ﷺ: «ألا أخبركم بأشد حراً منه يوم القيامة؟
هذينك الرجلين الزاكبين المقفين» لرجلين حيثئذ من أصحابه.

(١) ذكر سيبويه في الكتاب أن «ال» هي التي تعرّف الاسم لا اللام وحدها كما ذكر المصنف فقال
في الكتاب: «وَأَلْ» تعرّف الاسم في قولك: القوم والرجل». ينظر الكتاب ٢٢٦/٤. وقد
عبر سيبويه بالألف واللام في مواطن عدة من كتابه فينظر مثلاً الكتاب ٣٧٢/١ و ٤٠٥/٣.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل: على أن الصحيح عندي قول الخليل منه ٢٥٤/١ - ٢٥٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٣/١، ٢٥٤، ٢٥٥.

والقصد بهذه الأداة: إما تعريف معهود بذكر؛ كقولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ».

وكقوله تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦].

أو معهود بحضور؛ كقولك لشاتم رجل حاضر: «لَا تَشْتُمِ الرَّجُلَ». ومن هذا القبيل: صفة المشار إليه؛ لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما؛ فيكون له قسط من العهد.

ويلحق به -أيضاً- ما يسميه المتكلمون: تعريف الماهية؛ كقول القائل: «اشْتَرِ اللَّحْمَ»؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته؛ فقد صار ما يبعثه إليه معهوداً بالعلم فهو في حكم المذكور أو المشاهد.

وأما الذى يقصد به عموم الجنس فنحو قولك: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ».

ومن علامات هذا: قيام الألف واللام فيه مقام «كُلِّ»، وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله: -تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر: ٢-٣].

وجواز وصفه بجمع كقولك: «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيْنَارُ الْحُمْرُ»، وكقوله -تعالى-: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِي تَرَىٰ يُظْهِرُوا عَلَىٰ عَوَاتِرِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١].

فلمصحوب هذه الألف واللام جمعية وتنكير من جهة المعنى، وإفراد وتعريف من جهة اللفظ؛ فلواصفه مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، إلا أن مراعاة اللفظ أكثر.

ومن مراعاة التنكير باعتبار المعنى وصف الليل بالجملة فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَيْلٌ نَّسَلُحٌ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس: ٣٧] لأنه فى المعنى بمنزلة: وآية لهم ليل نسلخ منه نهاراً.

وقد استعملوا الجنسية مجازاً فى الدلالة على الكمال مدحاً، وذمماً نحو: «يُعْمِ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَيُبْسُ الرَّجُلُ عَمْرُو».

كأنه قال: نعم الجامع لخصال المدح زيد، وبس الجامع لخصال الذم عمرو. أو يكون العموم قد قصد هنا على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال: «أَطْعَمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ» و«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كُلَّ رَجُلٍ» أى: جامع لكل خصلة تمدح بها الرجال.

وأشرت بقولى:

وَزَائِدًا يَأْتِي

إلى مثل قول الشاعر: [من الطويل]

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

أراد: وطبت نفسًا. و«نفسًا»: منصوب على التمييز، وتنكيره لازم؛ فأدخل عليه

الألف واللام زائدة غير معرفة.

وقد أدخلوا الزائدة على العلم مع بقاءه على تعريفه كقول الشاعر: [من الكامل]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ^(٢) أَكْمُورًا^(٣) وَعَسَاقِلًا^(٤)

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(٥)

أراد: بنات أوبر، وهو [علم على ضرب] ^(٦) من الكمأة، والله أعلم.

(ص)

مَصْحُوبٍ ذِي الْعُمُومِ فَاقْفُ مَا قَفِي

وَتَعْتَ مَنكُورٍ فَكُنْ ذَا مَعْرِفَةٍ

وَاعْتَبِرِ التَّنْكِيرُ وَالتَّعْرِيفُ فِي

لِذَاكَ قَدْ يُنْعَتُ نَعْتَ مَعْرِفَةٍ

(١) البيت لرشيد بن شهاب في الدرر ٢٤٩/١، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٢٥، وشرح التصريح ١٥١/١، ٣٩٤، والمقاصد النحوية ٥٠٢/١، ٢٢٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨١/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٨، والجنى الدانى ص ١٩٨، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وشرح الأشموني ٨٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٩٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٣، ٤٧٩، وجمع الهوامع ٨٠/١، ٢٥٢.

(٢) جنيتك: جنيت لك، أى: جمعه من مكانه. الوسيط (جنى).

(٣) أكْمُورٌ: جمع كمأة وهى فطر من رتبة الزقيات والفصيلة الكميئية، وهى أرضية تنتفخ حاملات أكياس بذورها، فتجنى وتؤكل مطبوخة، ويختلف حجمها بحسب الأنواع. ينظر: الوسيط (كمأ).

(٤) العسائل: جمع عسقول، وهو ضرب من الكمأة أبيض اللون، يحتوى على مواد غذائية مختزنة، كالبطاطس. الوسيط (عسقل).

(٥) البيت بلا نسبة فى الاشتقاق ص ٤٠٢، والإنصاف ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١٨٠/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٧، وجمهرة اللغة ص ٣٣١، والخصائص ٥٨/٣، ورتف المباني ص ٧٨، وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، وشرح الأشموني ٨٥/١، وشرح التصريح ١/١٥١، وشرح شواهد المغنى ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٩٦، ولسان العرب (جوت)، (حجر)، (سور)، (عير)، (وبر)، (جحش)، (أبل)، (حفل)، (عقل)، (أسم)، (جنى)، (نجا)، والمحتسب ٢٢٤/٢، ومغنى اللبيب ٥٢/١، ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١، والمقتضب ٤٨/٤، والمنصف ١٣٤/٣.

(٦) فى ط: علم لضرب.

(ش) ذو العموم: هو الداخل عليه الألف واللام؛ لقصد شمول الجنس حقيقة؛ فإنه من جهة اللفظ معرفة، وشياعه باق فهو بذلك في حكم النكرة. فمن أجل ذلك جاز أن يوصف بمعرفة مراعاة للفظه، وبنكرة أو جملة مراعاة لمعناه؛ وقد تقدم التنبيه على هذا. (ص)

وَيَبْلُغُ الْمَعْهُودُ رُتْبَةَ الْعِلْمِ كَالنَّجْمِ) وَالْأَدَاةُ فِيهِ تُلْتَزَمُ
وَإِنْ يُنَادَ أَوْ يُضَفُّ تَجَرُّدًا وَدُونَ ذَيْنِ قَدْ يُرَى مُجَرَّدًا
وَذُو إِضَافَةٍ يَصِيرُ عَلَمًا عَلْبَةً كَالْإِبْنِ الزُّبَيْرِ) فَأَعْلَمًا
وَذِي الْإِضَافَةِ التِّزَامُهَا أَشَدَّ مِنَ التِّزَامِ (أَلْ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَسَدِّ

(ش) قد يكون الاسم معرفة بالألف واللام العهديتين، أو الإضافة؛ فيغلب استعماله كذلك حتى يرتقى في التعيين والاختصاص إلى درجة العلم، بل ربما زاد وضوحًا.

فمن ذلك «المدينة» غلب استعمالها على دار الهجرة، ومن ذلك «الكتاب» غلب استعماله على كتاب سيويه. ومن ذلك «الشافعي»^(١) - رحمه الله - غلب على الإمام محمد بن إدريس رحمه الله.

ومن ذلك «النجم» غلب على الثريا، وكذا «ابن عمر»^(٢) و«ابن عباس»^(٣) و«ابن

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله الشافعي. أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة. كان بارعًا في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم في الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة، وكان ذكيًا مفرطًا، وله تصانيف كثيرة منها: الأم، المسند، أحكام القرآن، الرسالة، أدب القاضي، وغيرها. توفي - رحمه الله - سنة أربع ومائتين.

ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزى ت (٥٦٣٨)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/١٠)، تذكرة الحفاظ (٣٢٩/١)، وفيات الأعيان (٤٤٧/١)، الأعلام (٦/٢٦).

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، الصحابي المشهور، أسلم مع أبيه وهاجر، وكان من كبار الحفاظ لحديث رسول الله ﷺ ورواته، وكان شديد الاتباع للسنة، وله أحاديث كثيرة توفي سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين.

ينظر: أسد الغابة ت (٣٠٨٢)، الاستيعاب ت (١٦٣٠)، الإصابة ت (٤٨٥٢)، سير أعلام النبلاء (٢٠٣/٣).

(٣) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله ﷺ، حبر الأمة، =

مَسْعُودٌ^(١) و«ابنُ الزُّبَيْرِ»^(٢) غلبت على العبادة رضى الله عنهم .
 إلا أن ذا الألف واللام قد يفارقانه؛ فإنه إن نودي، أو أضيف؛ كقولك:
 يا صعق، وكقولك فى المدينة: مدينة الرسول ﷺ .
 وكقولهم لـ «الْجَبْهَةُ» وهى إحدى منازل القمر: «جَبْهَةُ الأَسَدِ» .
 قال الشاعر: [من المنسرح]
 يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا^(٣) أَكْفَكِفُهُ^(٤) بَيْنَ ذِرَاعَى وَجَبْهَةِ الأَسَدِ^(٥)
 وربما حذف الألف واللام دون نداء ولا إضافة؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

= وترجمان القرآن، ومن علماء الصحابة الكبار وفقهائهم ومفسريهم روى أحاديث كثيرة عن
 النبى ﷺ، توفى سنة ثمان وستين على خلاف فى ذلك، ومات بالطائف. رضى الله عنه .
 ينظر: أسد الغابة ت (٣٠٣٧)، الاستيعاب ت (١٦٠٦)، الإصابة ت (٤٧٩٩)، سير
 أعلام النبلاء (٣/٣٣١).

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن صاحب الرسول ﷺ، وأحد
 السابقين إلى الإسلام، وهاجر الهجرة، وشهد بدرًا وما بعدها. لازم النبى ﷺ، وحدث
 عنه بالكثير من أحاديثه، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وكان يقرأ القرآن على النبى ﷺ
 لحسن صوته، ومهارته به. توفى. رضى الله عنه . سنة اثنتين وثلاثين.
 ينظر: الاستيعاب ت (١٦٧٧)، أسد الغابة ت (٣١٨٢)، الإصابة ت (٤٩٧٠)،
 الخلاصة (٢/٩٩)، سير أعلام النبلاء (١/٤٦١).

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد، القرشى، أحد صحابة النبى ﷺ، وأحد العبادة،
 والشجعان من الصحابة، بويح بالخلافة سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية، وهو
 أول مولود للمهاجرين بعد الهجرة ومات النبى ﷺ وله تسع سنين، وقد حفظ عنه. توفى .
 رضى الله عنه . مقتولاً على رأس ثلاث وسبعين، على قول الجمهور.
 ينظر: أسد الغابة ت (٢٩٤٩)، الإصابة ت (٤٧٠٠)، الاستيعاب ت (١٥٥٣)، حلية
 الأولياء (١/٣٢٩)، سير أعلام النبلاء (٣/٣٦٣).

(٣) العارض: الغيم والسحاب. القاموس (عرض).

(٤) أكفكفه: أمسحه مرة بعد مرة ليحف. الوسيط (كفكف).

(٥) جبهة الأسد: أربعة أنجم فى صورة الأسد وهى العاشر من منازل القمر. الوسيط (جبه).
 البيت للفرزدق فى ديوانه ص ٢١٥ (طبعة الصاوى)، وخزانة الأدب ٣١٩/٢، ٤/
 ٤٠٤، ٥/٢٨٩، وشرح شواهد المغنى ٧٩٩/٢، وشرح المفصل ٢١/٣، والكتاب ١/
 ١٨٠، والمقاصد النحوية ٣/٤٥١، والمقتضب ٤/٢٢٩، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر
 ١٠٠/١، ٢/٢٦٤، ٣٩٠، وتخليص الشواهد ص ٨٧، وخزانة الأدب ١٠/١٨٧،
 والخصائص ٢/٤٠٧، ووصف المباني ص ٣٤١، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧، وشرح
 الأشمونى ٢/٣٣٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢، ولسان العرب (بعد)، (يا)، ومغنى
 اللبيب ٢/٣٨٠، ٦٢١ .

تَنْظَرْتُ نَسْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ^(١) أَيَهُمَا عَلَى مِنَ الْعَيْثِ اسْتَقَلَّتْ مَوَاطِرُهُ^(٢)
وأما المضاف الغالب كـ «ابن الزبير» فلا يتنزع عن الإضافة بنداء، ولا غيره؛ إذ لا
يعرض في استعماله داع إلى ذلك.

(ص)

وَقَدْ تُقَارِنُ الْأَدَاةُ التَّسْمِيَةَ فَتُسْتَدَامُ كَأُصُولِ الْأُبْنِيَةِ
(ش) قد يسمى باسم فيه الألف واللام فلا يفارقانه؛ لأنهما منه بمنزلة سائر
حروفه.

ومن ذلك الألف واللام المفتوح بهما «الله» في أصح القولين، ومن ذلك: الألف
واللام في «اليسع»، ومن ذلك: الألف واللام في «ذى الكلاع» وهو علم لأحد أقبال
حمير، ومن ذلك: الألف واللام في «اللات».

وقد زيدت الألف واللام على سبيل اللزوم في «الآن» و«الذي» و«التي» وفروعهما
مع انتفاء العلمية، فلأن يكون ذلك في بعض الأعلام أحق؛ لأن الأعلام قد تنفرد في
لفظها بما لا يوجد في غيرها.

* * *

(١) السماكان: هما نجمان نيران، يسميان: الأعزل والرامح. القاموس (سمك).
(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٨١/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٣، ولسان العرب (حير)،
(أيا)، والمحتسب ٤١/١، ١٠٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٣/١، ٦٥/٥، والجنى
الداني ص ٢٣٤، وشرح شواهد المغنى ٢٣٦/١، ومغنى اللبيب ٧٧/١.

باب الابتداء

(ص)

المُبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ مَعْنَى ذُو خَبَرٍ أَوْ وَصَفٌ اسْتَعْنَى بِفَاعِلٍ ظَهَرَ
 كـ(ابْنِي مُؤَيِّمٍ) وَ (أَسَارِ أَنْتُمَا) وَ (مَا شَجَّ هُمَا) فَقَسَّ عَلَيْهِمَا
 وَإِنْ خَلَا الْوَصْفُ مِنْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفَى فَأَخْبَارًا لَهُ عَزَوْا
 وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً وَإِ لَدَى عَمِرُوا، وَعَدَّهُ سَعِيدٌ جَيِّدًا

(ش) المبتدأ على ضريين:

أحدهما: مبتدأ ذو خبر في اللفظ، أو في التقدير كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«أُولَا عَمِرُوا لَقَعَدَتْ»^(١).

والثاني: مبتدأ لا خبر له في اللفظ، ولا في التقدير، بل له فاعل يحصل بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لدى الخبر؛ وذلك كقولك: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»؟: «فَقَائِمٌ»: مبتدأ لا خبر له؛ لأنه قصد به ما يقصد بالفعل إذا قيل: «أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ»؟ فاستغنى بما ارتفع به عن شيء آخر، كما يستغنى الفعل.

ونبهت بالاستغناء على أن نحو: «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» لا يدخل في ذلك؛ لأنه وصف لم يستغن بفاعله عما بعده، فهو إذا: خبر مقدم، وزيد: مبتدأ مؤخر.

وليس المراد بظهور الفاعل أن يكون من الأسماء المظهرة دون المضمرة، بل المراد أن يكون غير مستتر احترازًا من نحو: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ»؟ فإنهما: خبر مقدم ومبتدأ مؤخر.

وقائمان: وصف ذو فاعل مستتر.

فلو رفع فاعلا غير مستتر لصلح للابتداء؛ سواء كان الفاعل الظاهر من المضمرات نحو: «أَسَارِ أَنْتُمَا»؟

أو من غير المضمرات نحو: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»؟

وإذا كان الوصف المذكور مسبقًا باستفهام، أو نفي - فلا خلاف في جعله مبتدأ عند عدم مطابقته لما بعده.

فإن تطابقا بإفراد نحو: «أَقَائِمُ زَيْدٌ»؟ جاز أن يكونا خبرًا مقدمًا، ومبتدأ مؤخرًا، وأن يكونا: مبتدأ مقدمًا، وفاعلًا مغنيًا عن الخبر.

(١) في ط: ولولا عمرو لقعد زيد.

فإن لم يكن الوصف مسبوقةً باستفهام ولا نفى - ضعف عند سيبويه^(١) إجراؤه
مجرى المسبوق بأحدهما ولم يمتنع، وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون ضعف.
ومن شواهد استعمال ذلك قول بعض الطائيين: [من الطويل]
خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْعِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٢)
(ص)

وَمُفْرَدًا أَوْ جُمْلَةً يَأْتِي الْحَبْرُ
وَخَبْرًا بِمُبْتَدَأٍ، أَوْ بِابْتِدَاءٍ
وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ: الْجُزْآنِ قَدْ
تَرَفَعَا، وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَنَدِ
(ش) أفراد الخبر هو الأصل نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، ويكون جملة، وظرفًا، وجزاءً
ومجرورًا. نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» و«عَمَرُو غَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ»، و«خَالِدٌ خَلْفَكَ»، و«السَّفَرُ
غَدًا»، و«الْحَمْدُ لِلَّهِ».

وقد تقدم تنبيه على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء إذ قلت:

المُبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ مَعْنَى ...

إذ ليس مع المبتدأ معنى إلا الابتداء، وأما الخبر: فرافعه المبتدأ - وحده - أو
الابتداء - وحده - أو المبتدأ والابتداء معًا.

هذه الثلاثة أقوال البصريين، والأول قول سيبويه، وهو الصحيح، والاستدلال
على صحته وضعف ما سواه يفترق إلى بسط، وهو أليق بشرح كتابي الكبير؛ فمن
أحب الوقوف عليه فليسارع إليه^(٣).

(١) قال في الكتاب: وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل
قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ. ينظر الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) البيت في تخليص الشواهد ص ١٨٢، وشرح التصريح ١٥٧/١، والمقاصد النحوية ١/
٥١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩١/١، والدرر ٧/٢، وشرح الأشموني ٩٠/١،
وشرح ابن عقيل ص ١٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٧، وشرح قطر الندى ص ٢٧٢،
وهمع الهوامع ٩٤/١.

(٣) قال ابن مالك: ... ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأن الخبر مرفوع بالمبتدأ،
صرح بذلك في مواضع كثيرة منها قوله: «المبتدأ: كل اسم ابتدئ به ليني عليه كلام» ثم
قال: «فالمبتدأ الأول، والمعنى عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه».
ينظر: شرح التسهيل: ٢٦٩/١، ٢٧٠، ينظر: الكتاب (١٢٦/٢).

والثاني نحو: «زَيْدٌ قَاتِمٌ أَبُوهُ».

والثالث نحو: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ»؛ ف«زَيْدٌ»: مبتدأ، و«هِنْدٌ»: مبتدأ ثان، و«ضَارِبُهَا» خبر «هِنْدٌ» في اللفظ وهو في المعنى لـ «زَيْدٌ» وهو: فاعل بـ«ضَارِبُهَا». ولو قيل: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا» - دون إبراز الضمير - لم يجز عند البصريين. وجاز عند الكوفيين في مثل هذا؛ لأن المعنى مفهوم؛ فلو خيف اللبس، وجب الإبراز عند الجميع.

ومثال ما يخاف فيه اللبس قولك: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ»، والهاء لـ «عَمْرُو» والضارب «زَيْدٌ» فإن ذلك لا يعرف إلا بإبراز ضمير الفاعل. فإذا قصد كون «زَيْدٌ» مضرورياً، و«عَمْرُو» ضارِباً استتر ضمير الرفع. ففرق الكوفيون بين ما يؤمن فيه اللبس، وبين ما لا يؤمن فيه. ولم يفرق البصريون بينهما ليجرى الباب على سنن واحد. (ص)

وَقَدْ يُسَاوِي الْجَامِدُ الْمُشْتَقَّ إِنْ يَكُنْ كـ(خَالِدٌ هَزْبُرٌ لَا يَهْنُ) (ش) حق الخبر المفرد أن يكون مدلوله ومدلول المبتدأ واحداً بوجه ما كقولك وأنت تشير إلى السبع المسمى أسداً:

«هَذَا أَسَدٌ»؛ فلا ضمير حينئذ في «أَسَدٌ» لجموده، وعدم تأوله بمشتق. فلو أشرت إلى رجل وقلت: «هَذَا أَسَدٌ» لكان لك فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: تنزيله منزلة الأسد مبالغة دون التفات إلى تشبيه كقول الشاعر: [من الطويل] لِسَانُ الْفَتَى سَبْعٌ عَلَيْهِ شَذَائُهُ^(١)

فَإِنْ لَمْ يَزَعْ^(٢) مِنْ غَرْبِهِ^(٣) فَهُوَ آكِلُهُ^(٤)

والثاني: أن تقصد التشبيه فتقدر «مَثَلًا» مضافاً إليه؛ ففي هذين الوجهين لا ضمير في «أَسَدٌ».

والوجه الثالث: أن تقول لفظ «أَسَدٌ» بصفة وافية بمعنى الأسدية، وتجريه مجرى

(١) الشذاة: بقية القوة والشدة، والشذا: الأذى والشر. اللسان (شذا).

(٢) يزع: يكف. القاموس (وزع).

(٣) الغرب: الحدة في اللسان. الوسيط (غرب). والمراد: أن الإنسان إذا لم يكف حدة لسانه وأذاه عن الآخرين، فسوف يقضى عليه.

(٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب (سبع)، وتاج العروس (سبع).

ما أولته به، فتحمله ضميرًا وترفع به ظاهرًا إن جرى على غير ما هو له كقولك: «هَذَا أَسَدٌ ابْنَاهُ».

وهذا -أيضًا- سائغ في النعت والحال؛ فمن النعت قول العرب: «مَرَزْتُ بِقَاعِ عَزْفَجٍ كُلَّهُ».

ف«كُلَّهُ» توكيد للضمير المرتفع ب«عَزْفَجٍ»؛ لأن «عَزْفَجًا» ضمن معنى: خشن. ومثله: «مَرَزْتُ بِقَوْمِ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ»؛ فضمن «عَرَبًا» معنى: فصحاء ورفع به ضميرًا. و«أَجْمَعُونَ» توكيد له.

ومن أمثلة الكتاب: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ أَسَدًا شِدَّةً» فنصب أسدًا^(١) على الحال. ومثل ذلك قول الراجز: [من الراجز]

وَصَاحِبٍ لَا خَيْرَ فِي شَبَابِهِ
أَصْبَحَ سَوْمٌ^(٢) الْعَيْشِ قَدْ رَمَى بِهِ^(٣)
حُوتًا إِذَا مَا زَادْنَا جِثْنَا بِهِ
وَقَمَلَةً^(٤) إِنْ نَحْنُ بَاطِشْنَا بِهِ

ضمن «حُوتًا» معنى ملتقم، و«قَمَلَةً» معنى: حقير؛ فنصبهما حالين.
(ص)

عَنُوهَ بِهَا ك(هِنْدُ بَعْلَهَا غَيْرِ جَرِي)	وَضَمَّنِ الْجُمْلَةَ ذَكَرَ مُخْبِرٍ
إِنْ فَهَمِ الْمَعْنَى، وَلَمْ يُخَفِّ حَلَلٌ	وَرُبَّمَا خَلَّتْ مِنَ الذَّكْرِ الْجُمْلُ
بِحَذْفِ (مَنْهُ) فَاعْتَبِرْ كَلًّا بِذَا	كَقَوْلِكَ: (الْبُرُّ قَفِيئٌ بِكَذَا)
أَوْ شَبَّهُهُ مُبْتَدَأً فَاحْذِفْ وَدَلْ	وَحَيْثُ كَانَ الذَّكْرُ مَفْعُولًا وَ (كُلْ)
عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ	بِ(أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
حَذْفِ إِذَا مَا لَمْ يَعَمَّ الْمُبْتَدَأُ	وَالزَّمْ لِكُوفِيهِمُ النَّصْبَ لَدَى

(١) ينظر: الكتاب (١/٤٣٤).

(٢) السوم: له معان كثيرة، ولعل أنسبها هنا: هو من سامه الأمر سؤمًا: كلفه إياه، وأولاه إياه، وأكثر ما يستعمل في العذاب والشر والظلم، ومنه قوله سبحانه: ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾، والسؤم: أن تجشم الإنسان مشقة أو سوءًا أو ظلمًا. اللسان (سوم).

(٣) الراجز للزبير بن العوام، أو لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب في المنجد ص ٢٩٤، وبلا نسبة في لسان العرب (حوت)، (قمل).

(٤) الراجز بلا نسبة في لسان العرب (حوت)، (سبد)، (بطش)، (قمل)، وتاج العروس (سبد).

وَجُمْلَةً تَكُونُ نَفْسَ الْمُبْتَدَأِ تُغْنِي كـ (دَعْوَى الْمُهْتَدَى: زِدْنِي هُدَى) (ش) الجملة المخبر بها إن كانت نفس المبتدأ في المعنى، فحكمها في الاستغناء عن ذكر يرجع إلى المبتدأ: حكم المفرد الجامد.

ولأجل ذلك لم يفتقر ضمير الشأن إلى ما يرجع إليه من الجملة المخبر عنه بها. ومثل ضمير الشأن في الاستغناء عن عائد قوله -تعالى-: ﴿دَعُونَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأٰخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

فإن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى، وجب اشتمالها على ضمير يعود إلى المبتدأ، أو ما يقوم مقامه.

فالضمير نحو: زيد قائم أبوه.

والقائم مقامه كقوله -تعالى-: ﴿وَلِيَّاسَ النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وقد يحذف العائد إذا كان عند حذفه لا يجهل؛ كقولك: «الْبُرُّ: الْقَفِيْرُ بِدِرْهَمَيْنِ». وكقوله -تعالى-: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] التقدير على أحد الوجوه:

إن ذلك الصبر والغفران منه لمن عزم الأمور.

فإن كان العائد مفعولاً، وكان المبتدأ «كُلًّا» أو شبهه جاز الحذف وبقاء المبتدأ

مبتدأ بلا خلاف.

ومن ذلك قراءة ابن عامر^(٢): ﴿وَكُلُّ وَعْدِ اللَّهِ الْحَسَنَى﴾ [النساء: ٩٥]

(١) رواه مالك في الموطأ (١/٢١٤ - ٢١٥) كتاب القرآن، باب: ما جاء في الدعاء حديث (٣٢) عن طلحة بن عبيد الله بن كرزب أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي (لا إله إلا الله وحده لا شريك له).

ورواه الترمذى في «سننه» كتاب الدعوات، باب (١٢٢) حديث (٣٥٨٥) من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير.

وقال الترمذى: حديث غريب من هذا الوجه. وانظر تخريج الحديث في سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانى رقم (١٥٠٣).

(٢) ينظر الدر المصون (٢/٤١٧، ٤١٨).

ومثله قول أبي النجم (١) - أشده سيبويه (٢): [من الرجز]
 قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْبَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ (٣)
 وكذا إذا كان المبتدأ شبيهاً بـ«كُلٌّ» في العموم، أو الافتقار إلى متمم للمعنى نحو:
 «امْرُؤٌ يَدْعُو إِلَى خَيْرٍ أُجِيبُ، وَآمِرٌ بِخَيْرٍ وَلَوْ صَبِيًّا أُطِيعُ».
 وكذا المشبه «كُلًّا» بالافتقار إلى متمم دون عموم؛ كقول امرئ القيس:
 [من المتقارب]

... قَتُوبٌ نَسِيْتُ وَقَتُوبٌ أَجْرُهُ (٤)

وكقول النمر بن تولب (٥): [من المتقارب]

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرِ (٦)

فإن كان المبتدأ غير «كُلٌّ» والعائد مفعول، لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء

(١) هو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وابنه هشام. توفي سنة ثلاثين ومائة.

ينظر: الأغاني (١٥٠/١٠)، خزنة الأدب (٤٩/١)، الشعر والشعراء (٢٣٢)، الأعلام للزركلي (١٥١/٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٨٥/١).

(٣) الرجز في تخلص الشواهد ص ٢٨١، وخزنة الأدب ٣٥٩/١، والدرر ١٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤/١، ٤٤١، وشرح شواهد المغنى ٥٤٤/٢، وشرح المفصل ٩٠/٦، والكتاب ٨٥/١، والمحتسب ٢١١/١، ومعاهد التنصيص ١٤٧/١، ومغنى اللبيب ٢٠١/١، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤، وتاج العروس (خير)، وبلا نسبة في الأغاني ١٧٦/١٠، وخزنة الأدب ٣/٢٠، ٦/٢٧٢، ٢٧٣، والخصائص ٦١/٢، وشرح المفصل ٣٠/٢، والكتاب ١٢٧/١، ١٣٧، ١٤٦، والمقتضب ٤/٢٥٢، وهمع الهوامع ٩٧/١.

(٤) ينظر: ديوانه ١٥٩، والأشباه والنظائر ٣/١١٠، وخزنة الأدب ١/٣٧٣، ٣٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٦٦، والكتاب ١/٨٦، والمقاصد النحوية ١/٥٤٥، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١١٣، والمحتسب ٢/١٢٤، ومغنى اللبيب ٢/٤٧٢.

(٥) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلى، شاعر مخضرم، عاش عمراً طويلاً في الجاهلية، وكان فيها شاعر «الرباب»، ولم يمدح أحداً ولا هجا. أدرك الإسلام وهو كبير السن، ووفد على النبي ﷺ، فكتب عنه كتاباً لقومه. وكان أبو عمرو بن العلاء يسميه «الكيس» لحسن شعره. مات سنة ١٤هـ.

ينظر: الأعلام (٤٨/٨)، جمهرة أشعار العرب (١٠٩)، الشعر والشعراء (١٠٥).

(٦) البيت في ديوانه ص ٣٤٧، وتخلص الشواهد ص ١٩٣، وحماسة البحترى ص ١٢٣، والدرر ٢/٢٢، ٤/١٥٣، والكتاب ١/٨٦، والمقاصد النحوية ١/٥٦٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/٧٤٩، وهمع الهوامع ١/١٠١، ٢/٢٨.

المبتدأ مبتدأ، بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا فى ضرورة شعر.

وخالفهم البصريون بإجازة رفع غير «كُلَّ» فى الاختيار^(١).

ومن حجتهم فى إجازة ذلك قراءة بعض السلف: «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْعُونَ»
[المائدة: ٥٠] بالرفع^(٢).

وقول الشاعر - أنشده أبو بكر بن الأنبارى^(٣): [من السريع]

وَخَالِدٌ يَخْمَدُ أَصْحَابَهُ بِالْحَقِّ لَا يُخْمَدُ بِالْبَاطِلِ^(٤)

فرفع «خالد» مع تفرغ الفعل بعده دون ضرورة.

(ص)

وَبِ (اسْتَقَرَّ) بَلْ ب (مُسْتَقَرًّا) يُعَلِّقُ الظَّرْفُ وَحَزَفُ الْجَرِّ

إِذَا بِشَيْءٍ مِنْهُمَا أُخْبِرَ عَنِ مُبْتَدَأِك (عِنْدَهُ أَوْلَى شَجَن)

وَاشْتَرَطُوا إِفَادَةَ فِي كُلِّ مَا يَعْنِي بِهِ الْأَخْبَارَ مَنْ تَكَلَّمَا

لِذَلِكَ ظَرْفٌ زَمَنٌ لَا يُسْنَدُ لِعَيْنِ الْإِنْدَاءِ، وَأَنْشَدُوا

(أَكُلُّ عَامٍ نَعَمٌ تَخْوُونُهُ يُلْقِيحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتَجُونُهُ)

(ش) إذا كان خبر المبتدأ ظرفاً، أو جاراً ومجروراً فلا بد من مقدر يتعلق به؛

وذلك المقدر إما: اسم فاعل، أو فعل.

وكونه اسم فاعل أولى لوجهين:

أحدهما: أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنه واف بما يحتاج إليه

(١) زاد فى أ: على ضعف.

(٢) قال ابن جنى: ومن ذلك قراءة يحيى وإبراهيم والسلمى: «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْعُونَ...»
بالياء ورفع الميم.

قال ابن مجاهد: وهو خطأ. قال: وقال الأعرج: لا أعرف العربية (أفحككم)، وقرأ:

(أفحككم) نصباً. وقرأ الأعمش: «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ»، بفتح الحاء والكاف والميم.

قال أبو الفتح: قول ابن مجاهد إنه خطأ - فيه سرف، لكن وجه غيره أقوى منه.

ينظر: المحتسب: ٢١٠/١، ٢١١.

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر بن الأنبارى النحوى اللغوى. كان من أعلم

الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً، وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة، زاهداً

متواضعاً. من تصانيفه: غريب الحديث، الهاءات، الأضداد، المشكل، المقصور

والممدود، اللامات، شرح شعر الأعشى...، وغيرها. مات سنة (٣٢٨هـ).

ينظر: بغية الوعاة (٢/٢١٣ - ٢١٤)، تاريخ بغداد (٣/١٨٢).

(٤) البيت بلا نسبة فى معنى الليب ٦١١/٢، والمقرب ٨٤/١.

فى المحل من تقدير خبر مرفوع .

وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل ؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ؛ والرفع المحكوم به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل .
الثانى : أن كل موضع كان فيه الظرف خبرًا ، وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل .

وبعد «إمًا» و«إذَا» المفاجأة يتعين التعلق باسم فاعل نحو :

«أَمَّا عِنْدَكَ فَرَيْدٌ» ، و«خَرَجْتُ فَإِذَا فِي الْبَابِ زَيْدٌ» ؛ لأن «أَمَّا» و«إِذَا» المفاجأة لا يليهما فعل ، لا ظاهر ، ولا مقدر .

وإذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ، ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع - وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ؛ ليجرى الباب على سنن واحد . وهذا رأى الذى دللت على أولويته هو مذهب سيويه ، والآخر : مذهب الأخفش .

ولرجحان تقدير اسم الفاعل قلت :

وَب (اسْتَقَرَّ) بَلْ بِ (مُسْتَقَرَّ)

فجئت بـ«بَلْ» لدلالاتها على الإضراب ؛ لأن غير المضرب عنه راجح .

وأشرت بقولى :

(وَأَشْتَرَطُوا إِفَادَةَ فِي كُلِّ مَا يَغْنَى بِهِ الْإِخْبَارَ مَنْ تَكَلَّمَ)

إلى أن مثل قولك : «النَّارُ حَارَّةٌ» لا يعد كلامًا ؛ لعدم الفائدة ، وكذا : «السَّمَاءُ فَوْقَ الْأَرْضِ» وأشبه ذلك .

وفى قولى -أيضًا- إشعار بأن نحو : «رَجُلٌ قَائِمٌ» لا يكون كلامًا ؛ إذ لا يجهل أن فى الدنيا رجلا قائمًا .

فلو خصص تخصيصًا تحصل به الفائدة كان كلامًا .

ثم قلت :

لِذَاكَ

أى : لاشتراط حصول الفائدة بالخبر لم يسند ظرف زمان لعين ؛ إذ لا فائدة فى قولك : «زَيْدٌ عَدَا» .

فلو عنيت مضافًا محذوفًا وفى الكلام دليل عليه أفاد ، وكان كلامًا .

مثل أن يقدم من سفر قوم كان معهم «زَيْدٌ» فيقول بعضهم: «زَيْدٌ عَدَا». وإلى مثل هذا أشرت بقولي:

... ..
... ..
ومثل هذا قول العرب: «الْيَوْمَ خَمَّرَ، وَعَدَا أَمْرٌ»، و«اللَّيْلَةَ الْهَلَالَ».
أى: اليوم شرب خمر، وعَدَا حدوث أمر، واللييلة طلوع الهلال.
وكذا قول الراجز: [من الرجز]

أَكَلُ عَامٍ نَعَمٌ ^(١) تَخْوُونَهُ
يُلْقِيهِ ^(٢) قَوْمٌ وَتُنْتَجُونَهُ؟ ^(٣)

أى: أكل عام إحراز نعم؟

(ص)

وَحَذَفُ مَا يُعْرَفُ حِينَ يُحَذَفُ مِنْ جُزْأَى الْإِسْنَادِ حُكْمٌ يُعْرَفُ
وَقَدْ يَحْلَانِ مَحَلًّا مُفْرَدٍ فَيُحَذَفَانِ لِبُوضُوحِ الْمَقْصِدِ ^(٤)
وَبَعْدَ (لَوْلَا) التَّرْمُومَا حَذَفَ الْحَبْرَ وَفِي صَرِيحٍ قَسَمَ ذَلِكَ اشْتَهَرَ ^(٥)
وَبَعْدَ وَآوِ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعٍ كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)
كَذَلِكَ قَبْلَ الْحَالِ حَيْثُ الْمُبْتَدَأُ مَضَدَّرَ أَوْ أَفْعَلٌ تَفْضِيلِ بَدَأُ
ك(حُبِّي الْمَالِ مُعَانًا مُحْسِنًا) فَأَعْلَمُ وَ (أَشْفَى مَا أَقُولُ مُعَلِّنًا)

(ش) المراد بجزأى الإسناد: المبتدأ والخبر.

- (١) النَّعْمُ: الإبل، والشاء، وقيل: خاص بالإبل. القاموس (نعم).
(٢) يلقحه: من اللقاح: وهو ماء الفحل من الإبل أو الخيل أو غيرها. واللَّح: الحبل، ويستعمل في كل أنثى. والمعنى: أن القوم يلقحون إبلهم حتى تكون «حلبى». الوسيط (لقح).
(٣) تنتجونه: من أنتجت الناقة: إذا ولدت. والمعنى: تأخذونه بعد لقاحه عند قوم لينتج ويلد عندهم. الوسيط (نتج).

والرجز لقيس بن حصين في خزانة الأدب ٤٠٩/١، والكتاب ١٢٩/١، ولصبي من بنى سعد قيل إنه قيس بن الحصين في المقاصد النحوية ٥٢٩/١، ولحصين بن زيد في شرح أبيات سيويه ١١٩/١، ولرجل ضبي في الأغاني ٢٥٦/١٦، وبلا نسبة في لسان العرب (أبل)، (نعم)، والأشباه والنظائر ١٠٢/٣، والإنصاف ص ٦٢، وتخليص الشواهد ص ١٩١، والرد على النحاة ص ١٢٠، واللمع في العربية ص ١١٣، والمخصص ١٧/١٩، وتهذيب اللغة ١٣/٣، وتاج العروس (نعم).

(٤) في ط: فيحذفان لدليل مرشد.

(٥) في أ: (لولا) غالبا حذف الخبر . أوجب وبعد مقسم به اشتهر.

فأيهما دل عليه دليل قائم مقام ذكره: جاز حذفه؛ فحذف المبتدأ، وبقاء الخبر كقولك: (صحيح) لمن قال: «كَيْفَ زَيْدٌ»؟.

وحذف الخبر، وبقاء المبتدأ كقولك: «زَيْدٌ» لمن قال: «مَنْ عِنْدَكَ»؟
وتقدير الأول: زيد صحيح، وتقدير الثاني: زيد عندى.

وقد يحذفان معاً إذا حلا محل مفرد كقوله -تعالى-: ﴿وَالَّتِي بَيَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنَ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْبِنْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤]
التقدير: واللاتى لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر.

فحذفت الجملة: لأنها حلت محل مفرد مع دلالة الجملة التي قبلها عليها.
واعلم أن الحذف منه جائز، وهو الذى تقدم التنبيه عليه.
ومنه واجب، وينال الخبر والمبتدأ:

فنيله الخبر فى أربعة مواضع: الأول: بعد «لَوْلا» الامتناعية إن كان الإخبار بكون غير مقيد نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ».

وإن كان بكون مقيد ولم يشعر به المبتدأ، ولا الجواب - لم يجز الحذف كقول الزبير: [من الطويل]

فَلَوْلا بَنُوها حَوْلَها لَحَبَطَها
وكقول النبى ﷺ: «لَوْلا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفْرِ لَبَيَّتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»^(٢).

فإن كان الإخبار بكون مقيد، وكان المبتدأ، أو الجواب مشعرًا به جاز الثبات والحذف كقول المعرى^(٣) فى صفة سيف: [من الوافر]

(١) هذا صدر بيت، وعجزه:

... .. كخيلة عصفور ولم أتلعثم

ينظر: تخليص الشواهد ٣٠٨، وشرح شواهد المغنى ٨٤١/٢، والمقاصد النحوية ٥٧١/١، وبلا نسبة فى معنى اللبيب ٤٣٠/٢.

(٢) رواه البخارى فى «صحيحه» (٣٠٢/١ - ٣٠٣) كتاب العلم، باب: من ترك بعض الاختيار مخالفة أن يقصّر فهم بعض الناس... حديث (١٢٦)، وأطرافه فى (١٥٨٣) (١٥٨٤)، (١٥٨٥)، (١٥٨٦)، (٣٣٦٨)، (٤٤٨٤)، (٧٢٤٣)، ومسلم فى «صحيحه» كتاب الحج، باب: نقض الكعبة وبنائها حديث (١٣٣٣) من حديث عائشة وألفاظه مطولة ومختصرة.

(٣) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخى، أبو العلاء المعرى، شاعر فيلسوف، نشأ فى بيت علم كبير فى بلده، قال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، وكف بصره وهو فى السنة =

... .. قَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالًا (١)

والثاني: في القسم إذا كان المقسم به مشهور القسمية نحو: «لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ». والثالث: بعد الواو التي بمعنى «مَعَ» نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ»، و«كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ».

وفي تقييد القسم بكونه صريحًا، والواو بكونها معينة لمفهوم «مَعَ» - إشعار بأن الحذف لا يلتزم في قسم غير صريح.

ولا بعد واو لا تعين مفهوم «مَعَ».

فمثال قسم غير صريح: «عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ».

فحذف الخبر في هذا ومثله غير لازم بل جائز.

وكذا إذا لم تعين الواو مفهوم (مع) نحو: «زَيْدٌ وَعَمْرُو كَالْأَخَوَيْنِ».

الرابع: إذا كان المبتدأ مصدرًا أو أفعل تفضيل مضافًا إليه، أو بعده حال لا يصلح أن يخبر بها عن المبتدأ، نحو: «حَبِي الْمَالِ مُحْسِنًا» لعمر ك قسَمَى و«أَشْفَى قَوْلِي مُغْلِنًا».

فتقدير الأول: لولا زيد مانع لأكرمتك.

وتقدير الثاني: لعمر ك قسَمَى لِأَفْعَلَنَّ.

وتقدير الثالث: كل رجل وضيعته مقترنان أو معلومان.

وتقدير الرابع: حبي المال إذا كنت محسنًا، وأشفى قولي إذا كنت معلنًا.

فالتزم حذف هذه الأخبار للعلم بها، ولسد هذه الأشياء مسدها.

ويتناول قولي:

... .. مَافِيهِ مَعْنَاهُ ...

أفعل التفضيل نحو: «أَشْفَى مَا أَقُولُ».

= الرابعة من عمره، ولما مات وقف على قبره ٨٤ شاعرًا يرثونه. من تصانيفه: اللزوميات، سقط الزند، الأيك والغصون، شرح ديوان المتنبى، رسالة الغفران، رسالة الملائكة... وغيرها. مات سنة ٤٤٩هـ.

ينظر: الأعلام (١/١٥٧)، ومعجم الأدباء (١/١٨١)، سير أعلام النبلاء (١٨/٢٣).

(١) هذا عجز بيت صدره:

... .. يُذِيبُ الرَّعْبَ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

ينظر: أوضح المسالك ١/٢٢١، والجنى الدانى ص ٦٠٠، والدرر ٢/٢٧، وورصف

المباني ص ٢٩٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٠٢، وشرح ابن عقيل ص ١٢٨،

ومغنى اللبيب ١/٢٧٣، والمقرب ١/٨٤.

وغير أفعال التفضيل نحو: «كُلُّ شُرَيْبِي السَّوِيْقُ مَثُوْتَا»، و«مُعْظَمُ إِيْتَانِي الْمَسْجِدَ مُتَعَلَّمَا».

فمثل هذه الأمثلة يجب فيها حذف الخبر لسد الحال مسده ولعدم صلاحيتها (أ/١٢) لأن تكون خبراً.

فلو صلحت لأن تكون خبراً، لم تجعل حالا إلا على شذوذ؛ كقول الراجز:
[من الرجز]

مَا لِإِجْمَالِ سِيرهَا وَئِيدًا^(١)

وكقول بعض العرب: «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا».

يريد: حكمتك لك مثبِتًا.

فالأجود في مثل هذا أن يذكر العامل، أو يجاء بالمنصوب مرفوعاً بمقتضى الخبرية.

(ص)

كَعُدِّ بِهِ اللُّهُ كَدَا مَا وَرَدَا

مِنْ فِعْلِهِ، وَغَيْرُ نَضْبٍ فِيهِ قَل

(صَبْرٌ جَمِيْلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى)

بِذَا حَكَاهُ الْفَارِسِيُّ ذُو عَلَن

فَهَوَ لِمَا إِظْهَارُهُ قَدْ حُظِرَا

وَالْتَرَمُوا فِي الْقَطْعِ حَذَفَ الْمُبْتَدَا

مِنْ مَضَرٍ مُزْتَفِعٍ، وَهُوَ بَدَل

مِثَالِ ذَاكَ قَوْلُ بَعْضٍ مَنْ خَلَا

وَمُلْحَقٌ (فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ)

وَإِنْ يَكُنْ مَخْصُوصٌ (نَعْمَ) خَبْرَا

(ش) لما بينت المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوباً، وكان للمبتدأ من وجوب

الحذف نصيب - شرعت في بيان ذلك.

ومواضعه - أيضاً - أربعة:

أحدها: النعت المقطوع عن موافقة المنعوت في إعرابه؛ لكونه لا يحتمل غير

(١) الوئيد: شدة الوطء على الأرض يسمع كالدوى من بعد. ينظر: اللسان (وَأَد).

الرجز للزبَاء في لسان العرب (وَأَد)، (صرف)، (زهق)، وأدب الكاتب ص ٢٠٠، والأغاني ٢٥٦/١٥، وأوضح المسالك ٨٦/٢، وجمهرة اللغة ص ٧٤٢، ١٢٣٧، وخزانة الأدب ٢٩٥/٧، والدرر ٢٨١/٢، وشرح الأشموني ١٦٩/١، وشرح التصريح ٢٧١/١، وشرح شواهد المغني ٩١٢/٢، وتاج العروس (وَأَد)، (صرف)، وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٩، ومعنى اللبيب ٥٨١/٢، وللزبَاء أو للخنساء في المقاصد النحوية ٤٤٨/٢، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٥٩/١، ومقاييس اللغة ٧٨/٦، وكتاب العين ١١١/٧، وأساس البلاغة (وَأَد).

المراد نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ».

فمثل هذا يجوز قطعه بالنصب، والرفع.

فإذا نصب فـ«أَمْدَحُ» - ملتزم الإضمار؛ ليكون ذلك أدل على الإنشاء كما فعل بناصب المنادى.

وإذا رفع فهو خبر مبتدئ ملتزم الإضمار -أيضاً-.

وكذا المصدر المجعول بدلا من اللفظ بفعله إذا نصب، وهو الأكثر - التزم إضمار ناصبه؛ لثلا يجمع بين البدل، والمبدل منه.

فإذا رفع وجعل خبر مبتدئ امتنع إظهار ذلك المبتدئ، كما امتنع إظهار الناصب في حال النصب.

ومن رفع المصدر قول الراجز: [من الراجز]

شَكَا إِلَى جَمَلِي طُولَ السُّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى^(١)

أى: أمرنا صبر جميل.

قال سيبويه^(٢): «ومن العرمن يقول: سمع وطاعة، فيرفع؛ أى: أمرى سمع وطاعة».

وقال أبو علي في قول العرب: «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ»: «إنه من حذف المبتدئ وجوبا». ومن حذف المبتدئ وجوبا عند أكثرهم المخصوص بالمدح والذم بعد «نِعْمَ» و«بِئْسَ» إذا لم يجعل مبتدئا.

(ص)

وَلَا تُجْزُ تَنْكِيرَ الْإِسْمِ الْمُبْتَدَأِ	إِلَّا إِذَا نِيلَ اسْتِفَادَةَ بَدَأِ
كَحَالِ مُخْتَصِّ بِعَطْفٍ، أَوْ عَمَلٍ	أَوْ صِفَةٍ كـ(رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَلٌ)
وَمِثْلُ إِخْبَارٍ بِمُخْتَصِّ سَبَقَ	مِنْ ظَرْفٍ أَوْ شَبِيهِهِ كـ(بِى رَمَقَ)
وَكَافِيَةً اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفَى كـ(هَلْ)	عُدْرٌ لَكُمْ فَمَا اغْتِدَاءٌ مُخْتَمَلٌ

(ش) حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة أو النكرة.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤٧/١، والكتاب ١٦٢/١، وأمالى المرتضى ١٠٧/١، وسر الصناعة

٤٦٣، وشروح سقط الزند ٦٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب (١/٣٤٩).

لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس؛
فلذلك احتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة.

فمنها: أن يتقدمها استفهام أو نفي نحو: «أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ؟»، و«مَا أَحَدٌ خَيْرٌ
مِنْكَ»، و«هَلْ عُدْرٌ لَكُمْ فَمَا اعْتَدَاءٌ مُحْتَمَلٌ»

ومنها: أن يختص بوصف نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]
أو بعمل بإضافة أو شبهها نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]،
و«أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^(١) و«غَضِبَ فِي اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ وَجَلٍ».

وبعطف نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] - على جعل «طاعة» مبتدأ.
أو يتقدم خبرها وهو ظرف مختص، أو جار ومجرور مختص نحو: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ
عِنْدَهُ مَالٌ وَلَهُ بَرٌّ».

ولا بد من كون الظرف مختصاً، وكذا المجرور.

فلو عدم الاختصاص عدت الفائدة نحو: «عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ»، و«لِإِنْسَانٍ بَرٌّ».

(ص)

وَقَدْ يُفِيدُ الْمُبْتَدَأُ مُنْكَرًا مُجَرَّدًا مِنْ كُلِّ مَا قَدْ ذُكِرَا
نَحْوَ: (أَمْرٌ أَنْفَعُ لِي مِنْ أَمْرَاءِ) وَ (سَيْفٌ أَوْفَى لِلْفَتَى مِنْ مِثْلِهِ)
(ش) من الابتداء بنكرة خالية من القيود التي مضى ذكرها - قول العرب: «خُبَاءَةٌ
خَيْرٌ مِنْ يَفَعَةٍ سَوِيَّةٍ»؛ أي: بنت مخبأة خير من شاب يضر ولا ينفع.

ومن ذلك قول ابن عباس - رضى الله عنهما - : «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ». والاعتبار
في ذلك وما أشبهه: الإفادة، فإن عدت ثبت المنع، وإن وجدت فلا منع.

(ص)

وَالْأَضْلُ فِي الْكَلَامِ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ، إِذْ لَا ضَرَرَ
وَالْتَرَمُّ الْأَضْلُ إِذَا لَبَسَ حُدْرُ ك(عَمْرُو الْجَانِي) وَ (عَامِرٌ عُدْنُ)
وَلَا التَّزَامُ إِنْ أُزِيلَ اللَّبْسُ ك(اللَيْثُ زَيْدٌ) وَ (أَجَادُوا الْحُمْسُ)
وَلَا زِمٌ تَقْدِيمٌ مُفْرَدٌ وَجِبَ تَضْدِيرُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِسَبَبِ

(١) رواه مسلم في صحيحه (٦٩٧/٢) كتاب الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل
نوع من المعروف حديث (١٠٠٦) والبخارى في الأدب المفرد (٢٢٧) وأحمد في مسنده
(١٦٧/٥، ١٦٨) من حديث أبي ذر وفيه قصة.

نَحْوُ: (مَتَى السَّيْرُ؟) و (أَيْنَ خَالِدٌ؟) وَ (مَا لَزَيْدٌ؟) وَ (فَتَى مَنْ وَافِدٌ؟) وَأَخْرَجَ خَبْرًا بِأَلْفَا قُرْنٍ حَثْمًا، وَمَا لِمَا بِلَامٍ مُقْتَرِنٌ (ش) أصل الخبر التأخير لشبهه بالصفة من حيث هو موافق في الإعراب لما هو له، دال على حقيقته، أو على شيء من سببه.

إلا أنه لم يبلغ درجة الصفة في وجوب التأخير، بل أجاز تقديمه إن لم يعرض مانع. كخوف التباسه بالمبتدأ عند تساويهما في التعريف، أو التنكير كـ «زَيْدٌ صَدِيقُكَ»، و«خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ». وكخوف التباس المبتدأ بالفاعل لو قدم خبره وهو فعل، وفاعل مستتر نحو: «زَيْدٌ قَامَ».

فإن أمن التباس الخبر بالمبتدأ عند تساويهما، لم يمتنع تقديم الخبر؛ كقولك في «زَيْدٌ اللَّيْثُ شِدَّةٌ»: «اللَّيْثُ شِدَّةٌ زَيْدٌ».

فجاز تقديم (الليث)؛ لأن خبريته لا تجهل.

ونظير ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

بَنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ^(١)

أى: بنو أبائنا بمنزلة أبائنا.

وكذلك لا يمتنع تقديم الخبر إذا كان فعلا، وفاعلا بارزا نحو: «أَجَادُوا الحُمْسُ»^(٢).

ف (الحُمْسُ): مبتدأ و«أَجَادُوا» خبر مقدم.

وعلى هذا حمل في بعض الوجوه قوله -تعالى-: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾

[الأنبياء: ٣]

وإذا تضمن المبتدأ أو الخبر معنى استفهام أو كان مضافا إلى ما تضمن ذلك - وجب تقديمه وذلك نحو: «مَا لَزَيْدٌ؟» و«فَتَى مَنْ وَافِدٌ».

(١) البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٤٤٤/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٦/١، وأوضح المسالك ١٠٦/١، وتخليص الشواهد ص ١٩٨، والحيوان ٣٤٦/١، والدرر ٢٤/٢، وشرح الأشموني ٩٩/١، وشرح التصريح ١٧٣/١، وشرح شواهد المغنى ٨٤٨/٢، وشرح ابن عقيل ص ١١٩، وشرح المفصل ١٣٢/٩، ٩٩/١، ومغنى اللبيب ٤٥٢/٢، وجمع الهوامع ١٠٢/١.

(٢) حَمَسَ اللحم حَمْسًا: قلاه. الوسيط (حمس).

ف «مَا»: استفهامية وموضعها رفع بالابتداء، وتقديم هذا المبتدأ واجب لتضمنه معنى الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام؛ وهذا مما وجب تصديره بنفسه.
و«فَتَى مَنْ»: مبتدأ -أيضاً- واجب التقديم؛ لإضافته إلى (من) الاستفهامية وهذا مما وجب تصديره بسبب. وخبره: «وَأَفِد».

ولو كان الخبر متضمناً لاستفهام وهو مفرد -وجب تقديمه نحو: «مَتَى السَّيْرُ»؟
و«أَيِّنْ خَالِدٌ»؟

ولو تضمنه وهو جملة جاز تأخيره نحو: «زَيْدٌ أَيِّنْ هُوَ»؟ و«عَمَرُو كَيْفَ حَالُهُ»؟
ويجب تأخير الخبر المقرون بالفاء، والمخير به عن مبتدأ مقرون بلام الابتداء.
فالأول نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ».

والثاني نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

فلو قدم «فَلَهُ دِرْهَمٌ» على «الَّذِي يَأْتِينِي» لم يجز، ولو قدم «قَائِمٌ» على «لَزَيْدٌ» لم يجز؛ لأن الفاء تابعة لا متبوعة.

ولام الابتداء مصدرة أبداً، ولذا يجب تعليق أفعال القلوب قبلها نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

(ص)

وَكُلُّ جُزْءٍ حَصَرْتُهُ إِئِمَّا	أَوْ لَفْظٌ (إِلَّا) مُنِعَ التَّقَدُّمًا
وَإِنْ يَعُدُّ لِحَبْرٍ ضَمِيرُ	مِنْ مُبْتَدَأٍ يُوجِبُ لَهُ التَّأْخِيرُ
كَعِنْدَ هِنْدٍ فِي الْخِبَاءِ بَعْلَهَا	وَ (فِي الثُّفُوسِ مُسْتَسِيرًا فَضْلَهَا)
كَذَا إِذَا مَا كَانَ (أَنَّ) الْمُبْتَدَأَ	وَبَعْدَ (أَمَّا) خَيْرٌ أَبَدًا ^(١)

(ش) كل جزء يتناول: المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول، وغير ذلك؛ فإذا قصد شيء من ذلك بحصر وجب تأخيره؛ سواء كان الحصر بـ«إِلَّا» أو بـ«إِنَّمَا».

فالحصر بـ«إِلَّا» نحو: «مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ» و«مَا زَيْدٌ إِلَّا فِي الدَّارِ».

والحصر بـ«إِنَّمَا» نحو: «إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ» و«إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ».

وقولي:

وَأَنْ يَعُدُّ لِحَبْرٍ ضَمِيرُ

(١) في ط: وخيرن بعد (أما) أبداً.

أى: إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر - وجب تقديم الخبر نحو: «عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلَهَا»، و«فِي الثُّفُوسِ مُسْتَسِيرًا فَضْلَهَا».

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

أَهَابِكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنِ حَبِيبِيهَا^(١)

ومنه قول النبي ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»^(٢).

وقولى:

كَذَا إِذَا مَا كَانَ (أَنَّ) الْمُبْتَدَأَ

أى: إذا كان «أَنَّ» وصلتها فى موضع رفع بالابتداء - وجب تقديم الخبر نحو: قوله - تعالى - : ﴿وَأَيُّهُ لَمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١].

التقدير: حملنا ذريتهم آية.

فلو ابتدئ بـ«أَنَّ» بعد «أَمَّا» جاز تقديم الخبر وتأخيره؛ نحو: «أَمَّا فِي عِلْمِي فَأَنْتَ صَادِقٌ»، و«أَمَّا أَنْتَ صَادِقٌ فَبِي عِلْمِي». والله أعلم.

(ص)

وَفِي كَلَامِهِمْ تَعَدُّوا الْخَبَرَ مُطْلَقًا أَوْ لَفْظًا كَقَوْلِ مَنْ عَبَّرَ

(مَنْ كَانَ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظًا، مُصَيِّفًا، مُشْتَى)

(ش) تعدد الخبر على ضربين:

(١) البيت للمجنون فى ديوانه ص ٥٨، ولنصيب بن رباح فى ديوانه ص ٦٨، وتخليص الشواهد ص ٢٠١، وسمط اللآلى ص ٤٠١، وشرح التصريح ١٧٦/١، والمقاصد النحوية ٥٣٧/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢١٥/١، وشرح الأشمونى ١٠١/١، وشرح ابن عقيل ص ١٢٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٧٣.

(٢) رواه الترمذى (٥٥٨/٤) كتاب الزهد: باب ١١ حديث (٢٣١٧)، وابن ماجه (١٣١٥/٢) كتاب الفتن: باب كف اللسان فى الفتنة (٣٩٧٦)، والقضاعى فى مسند الشهاب (١٩٢)، وابن حبان فى صحيحه (٤٦٦/١) (٢٢٩) وله شاهد من حديث على بن الحسين قال: قال رسول الله ﷺ: إن من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه رواه الترمذى (٥٥٨/٤): كتاب الزهد: باب (١١) حديث (٢٣١٨)، وقال: هذا عندنا أصح من حديث أبى سلمة عن أبى هريرة وعلى بن حسين لم يدرك على بن أبى طالب اه.

ورواه أحمد (٢٠١/١)، والطبرانى فى الكبير (٢٨٨٦)، والصغير (١١١/٢) من حديث الحسين بن على قال الهيثمى فى المجمع (٢١/٨): «رواه أحمد والطبرانى فى الثلاثة بالرواية الأولى ورجال أحمد والكبير ثقاة اه».

أحدهما: تعدد في اللفظ، والمعنى نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ حَاسِبٌ» ونحو قوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦] وكقول الراجز: [من الراجز]

... .. فَهَذَا بَتِّي (١)

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُسْتَيِّ (٢)

أنشده سيبويه (٣)

والثاني: تعدد في اللفظ دون المعنى كقولك: «هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ» (٤)، بمعنى: مز.

فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ

(ص)

وَأَلْفًا أَجْزُ فِي خَبَرِ اسْمٍ شَبِهُ مَا ضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ ك(الَّذِي) وَ (مَا) إِذَا بَطَّرَفَ، أَوْ بِفِعْلٍ وَصِلًا وَعُمَمًا، وَاقْتَضِيَا مُسْتَقْبَلًا كَذَا مُنْكَرٌ يُضَاهِي مَا دُكِرَ وَفِي مُضَافٍ لَهُمَا ذَاكَ اغْتَبِرَ إِنْ عَمَّ، وَالْمَوْصُوفُ بِالْمَوْصُولِ فِي ذَا الْحُكْمِ مِثْلَهُ لِمَعْنَى مَا خَفِيَ (ش) حق خبر المبتدأ ألا يدخل عليه فاء؛ لأن نسبه من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف.

إلا أن بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط، فتقترن بالفاء جوازًا وذلك: إما موصول بفعل لا حرف شرط معه، أو بطرف. وإما موصوف بهما.

(١) البت: كساء غليظ من صوف أو وبر.

(٢) الراجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٩، والدرر ٣٣/٢، والمقاصد النحوية ٥٦١/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٢١٤، والدرر ١٠٩/٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٣/٢، وشرح الأشموني ١٠٦/١، وشرح ابن عقيل ص ١٣٢، وشرح المفصل ١/٩٩، والكتاب ٨٤/٢، ولسان العرب (بتت)، (دشت)، (قيظ)، (صرف)، (شتا)، وهمع الهوامع ١٠٨/١، ٦٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٦٠/٩، ٢٥٨/١٤، وتاج العروس (دشت)، (قيظ)، (شتا)، وديوان الأدب ١١٣/٤، وأساس البلاغة (جيف)، وجمهرة اللغة ص ٦٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٨٤/٢.

(٤) ذكره سيبويه في كتابه ٨٣/٢ وقال بعده: لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين.

وإما مضاف إلى أحدهما.

وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم، واستقبال معنى الصلة، أو الصفة.

نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».

و«رَجُلٌ يَسْأَلُنِي، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ فَلَهُ بَرٌّ».

و«كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَلكَ أَوْ عَلَيْكَ».

و«كُلُّ رَجُلٍ يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ».

و«السَّغَى الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَأْقَاهُ».

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء؛ لانتفاء شبه الشرط، وكذا لو عدم الاستقبال، أو وجد مع الصلة، أو الصفة حرف شرط.

وربما دخلت في خبر موصول مع عدم العموم، والاستقبال كقوله -تعالى- :

﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَوْمَ اتَّخَى الْجَمْعَانَ قِيَادِينَ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ١٦٦]

(ص)

وَذَا الْجَوَازِ بَعْدَ (لَكِنَّ) وَ (أَنَّ) وَ (إِنْ) بَاقٍ وَأَبَى أَبُو الْحَسَنِ وَعَیْرُ بَاقٍ هُوَ بَعْدَ مَا بَقِيَ بِغَيْرِ خُلْفٍ فَاتَّخَى الَّذِي انْتَقَى (ش) إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال

الفاء، إن لم يكن (إن) أو (أن) أو «لَكِنَّ» بإجماع من المحققين.

فإن كان الناسخ «إِنْ» أو «أَنَّ» أو «لَكِنَّ» جاز بقاء الفاء؛ نص على ذلك في «إِنْ»

و«أَنَّ» سيويه^(١) وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله -تعالى- :

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقْنَمُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحقاف: ١٣]

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ

مِنَ النَّاسِ فَنَبِّئْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]

﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١].

(١) ينظر: الكتاب (١٠٢/٣).

ومثال ذلك مع «لَكِنَّ» قول الشاعر:

بِكُلِّ دَاهِيَةٍ^(١) أَلْقَى الْعُدَاةَ وَقَدْ
كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ^(٢)
يُظَنُّ أُنَى فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرْعٌ
فَكَى يُعْرَوُا فَيُعْرِبُهُمْ بِى الطَّمَعِ^(٣)

ومثله قول الشاعر الآخر:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا^(٤) لَكُمْ
وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ^(٥)

وروى عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد «إِنَّ»، وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط؛ نحو: «زَيْدٌ فَقَائِمٌ»؛ فإذا دخلت علياسم يشبه أداة الشرط، فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر «زَيْدٌ» وشبهه.

وثبت هذا عن الأخفش مستبعد.

وقد ظفرت له في كتابه «فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ»^(٦) بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد

دخول «إِنَّ» وذلك أنه قال:

«وَأَمَّا ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَكَاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]

فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن «الَّذِي» إذا كان صلته فعلا جاز أن

يكون خبره بالفاء نحو قول الله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] ثم قال: ﴿فَأُولَئِكَ مَاؤُنْهَمُ جَهَنَّمَ﴾.

* * *

(١) الداهية: يقال: رجل داهية: بصير بالأمر . (الوسيط - دهي) .

(٢) الفَرْقُ - بالتحريك - : الخوف . (اللسان - فرق) .

(٣) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في شرح الأشموني ١٠٨/١ .

(٤) يقال: قلى فلاناً قلياً: أبغضه وهجره . ينظر: الوسيط (قلى) .

(٥) البيت لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس (برد)، ومعجم البلدان (بردى)،

وللائفه الأودي في الدرر ٤٠/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي ٩٩/١،

وأوضح المسالك ٣٤٨/١، وشرح الأشموني ١٠٨/١، وشرح التصريح ٢٢٥/١، وشرح

قطر الندى ص ١٤٩، ومعجم البلدان (الحجاز)، والمقاصد النحوية ٣١٥/٢، وهمع

الهوامع ١١٠/١ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٥٢، ٢٥١/١) .

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

(ص)

كَانَ بِهَا الْمُبْتَدَأُ اِزْفَعُ نَاصِبًا خَبَرُهُ كَد (كَانَ زَيْدٌ صَاحِبًا)
 وَمِثْلُ (كَانَ): (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَضْبَحَ) (أَمْسَى) (صَارَ بِشْرٌ سَمَحًا)
 وَهَكَذَا (لَيْسَ) وَ (زَالَ) وَ (بَرِحَ) (فَتَى) وَ (أَنْفَكَ) وَ كُلُّ مُتَضِعٍ
 وَأَلْزِمِ الْأَزْبَعَةَ الْأَوَاحِرَا نَفِيًا كَمَا زَالَ ابْنُ عَوْفٍ شَاكِرًا)
 وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) بَعْدَ مَا لَدَى إِفْهَامِ مُدَّةِ كَقَوْلِ مَنْ شَدَا
 (لَتَقْرِبَنَّ قَرِيْبًا) ^(١) جُلْدِيًّا ^(٢) مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

(ش) هذه الثلاثة عشر فعلا متساوية في دخولهن على المبتدأ والخبر، وعملهن فيهما العمل المذكور.

إلا أن «لَيْسَ» وما قبلها تعمله بلا شرط، و«زَالَ» و«بَرِحَ» و«فَتَى» و«أَنْفَكَ» تعمله بشرط مصاحبة نفي، و«دَامَ» تعمله بشرط مصاحبتها «مَا» المصدرية النائبة عن ظرف زمان.

وقد يحذف النافي لـ «زَالَ» وأخواتها للعلم به كقوله -- تعالى: -- ﴿تَأَلَّوْا تَقْوًا تَذَكَّرْ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]
 أى: لا تفتأ تذكر.

وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

تَنْفَكَ تَسْمَعُ مَا حَيِي تَ بِهَالِكِ حَتَّى تَكُونَهُ ^(٣)

وما كان منها بلفظ الماضي نفي بـ«مَا» أو «لا» أو «إِنْ».

وما كان منها بلفظ المضارع نفي بكل ناف حتى بـ«لَيْسَ»؛ كقول الشاعر:

[من الطويل]

وَلَسْتُ وَإِنْ أَقْصَيْتُ أَنْفَكَ دَا هَوَى بِهِ الْعَاذِلُ الْقَاسِي يُمَهِّدُ لِي عُدْرًا ^(٤)

(١) القرب - بالتحريك - سير الليل لورد الغد . (القاموس المحيط - قرب) .

(٢) الجُلْدِيُّ: السير القوي السريع . (مقاييس اللغة جلد) .

(٣) البيت لخليفة بن يراز في خزنة الأدب ٩/٢٤٢، ٢٤٣، والدرر ٢/٤٥، والمقاصد النحوية ٢/٧٥، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٨٢٤، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣، وخزنة الأدب ١٠/٩٩،

وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٨، وشرح المفصل ٧/١٠٩، وجمع الهوامع ١١١/١ .

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ١/٥٤ .

فلذلك قلت:

... .. لِنَفْيِ
فأطلقت ولم أخص نافيًا من ناف.

ثم قلت:

... .. أَوْ شِبْهِ نَفْيِ

ليدخل ما معه نهى؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(١)
وما معه «غَيْرٌ»؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

إِنَّ امْرَأً غَيْرَ مُنْفَكٍ مُعِينٍ حِجًّا عَلَى هَوَى فَاتِحٍ لِّلْمَوْتِ أَبْوَابًا
وما معه تقليل يراد به النفي؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

قَلَمَا يَنْبَرِحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا^(٢)
وأما «دَامَ» المشار إليها فكقوله -تعالى-: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾
[مريم: ٢١]

ف (ما) مصدرية في موضع زمان والتقدير: مدة دوامى حيًا.

والتاء: اسم «دَامَ»، و«حَيًّا»: خبرها.

وكذلك:

... .. دام
التي في الرجز؛ لأن «مَا» قبلها مصدرية في موضع ظرف زمان، و«فَصِيل»
اسمها، و«حَيًّا» خبرها.

ويجوز أن يكون «فِيهِنَّ»: خبرًا، و«حَيًّا»: حال مؤكدة.

فلو خلت «دَامَ» من «مَا» المصدرية لم يكن لها اسم، ولا خبر.

فلو وقع بعدها مرفوع ومنصوب جعل المرفوع فاعلا، والمنصوب حالا نحو

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٤، وتخليص الشواهد ص ٢٣٠، والدرر ٢/ ٤٤،
وشرح الأشموني ١/ ١١٠، وشرح التصريح ١/ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ص ١٣٦، وشرح
عمدة الحفاظ ص ١٩٩، وشرح قطر الندى ص ١٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤، وهمع
الهوامع ١/ ١١١.

(٢) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٠٤، وشرح التصريح ١/ ١٨٥، وشرح شواهد المغنى
ص ٣٠٦.

قولهم: «دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا».

وكذلك لو كان معها «مَا» المصدرية، ولم تكن في موضع ظرف زمان نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا».

أى: من دوامه صحيحًا.

ف«زَيْدٌ»: فاعل، و«صَحِيحًا» حال؛ ولذا لا يجوز تعريفه؛ بخلاف الخبر فإنه جائز التعريف.

وقد تستعمل «دَامَ» بعد «مَا» المصدرية النائية عن ظرف الزمان تامة تشبيهاً ب«بَقِيَ»^(١) فستغنى عن خبر كقوله -تعالى-: ﴿خَلْدَيْتَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]. والله أعلم.

(ص)

وَمَا سَوَى (دَامَ) وَ (لَيْسَ) صُرْفًا وَلِلتَّصَارِيفِ اجْعَلْنَ مَا وَصِفًا
فَعَيْرٌ مَاضٍ مِثْلُهُ فِي الْعَمَلِ كَذَا اسْمُ فَاعِلٍ وَمَصْدَرٌ جَلِي
مِنْ ذَلِكَ: (لَسْتُ زَائِلًا أُجِبُكَ) (كَوْنُكَ إِيَّاهُ) كَذَاكَ قَدْ حُكِيَ

(ش) لا حظ ل «لَيْسَ» ولا ل «دَامَ» في التصرف؛ إذ لا يستعملان إلا بلفظ الماضي.

وأما غيرهما من أفعال هذا الباب فله لفظ ماضٍ، ولفظ مضارع، ولفظ اسم فاعل. ولغير (زال) وأخواتها -أيضًا- فعل أمر، ومصدر.

وكل هذه التصاريف تعمل العمل المذكور؛ فعمل الأفعال بين.

وأما عمل المصدر: فكقول الشاعر: [من الطويل]

يَبْدُلُ وَجِلْمِ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْنِكَ يَسِيرٌ^(٢)

وأما عمل أسم الفاعل: فكقول الآخر: [من الطويل]

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ^(٣) كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا^(٤)

(١) في أ: نفى.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣، والدرر ١/٥٦، وشرح الأشموني ١/١١٢، وشرح التصريح ١/١٨٧، وشرح ابن عقيل ص ١٣٨، والمقاصد النحوية ٢/١٥، وهمع الهوامع ١/١١٤.

(٣) بش وجهه بشاشة: تهلل. (الوسيط - بشش).

(٤) نجد الرجل ينجد نجدة: إذا صار شجاعًا. (مقاييس اللغة - نجد).

وقال آخر: [من الطويل]

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أُجِبُكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضٌ^(١)
(ص)

وَأَجْعَلْ كـ(صَارَ) مَا بِمَعْنَاهُ وَرَزْدَ (أَضَرَ) (رَجَعَ) عَادَ (اسْتَحَالَ) وَ (قَعَدَ)
وَ (حَارَ) وَ (ازْتَدَّ) كَذَا (تَحَوَّلًا) وَهَكَذَا (عَدَا) وَ (رَاحَ) جُعِلَا
وَأَلْحَقُوا بِهِنَّ (جَاءَتْ حَاجَتُكَ) مِنْ بَعْدِ (مَا) فَاصْرِفْ لَهَا عِنَايَتَكَ
وَمِثْلُ (صَارَ) سَابِقَاتِهِ سِوَى (بَاتَ) وَسِتُّهُنَّ فِي رَأْيِ سَوَا
(ش) يساوى «صَارَ» فى العمل ما وافقها فى المعنى؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ

أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ^(٢)
وَبِالْمَخْضِ^(٣) حَتَّى أَضَرَ جَعْدًا عَنَطَنْطًا^(٤)

إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبٍ^(٥) الْفَخْلِ غَارِبُهُ^(٦)

وقال آخر: [من الطويل]

وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هَدَيْتُ بِرُشْدِهِ قَلْبُهُ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا^(٧)

= البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٣٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤، والدرر
٥٨/٢، وشرح الأشمونى ١١٢/١، وشرح التصريح ١٨٧/١، وشرح ابن عقيل
ص ١٣٨، والمقاصد النحوية ١٧/٢، وهمع الهوامع ١١٤/١ .

(١) البيت للحسين بن مطير فى ديوانه ص ١٧٠، والدرر ٦٠/٢، وشرح التصريح ١٨٧/١،
ولسان العرب (غمض)، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١، والمقصد النحوية ١٨/٢، وبلا نسبة فى
أوضح المسالك ٢٤٠/١، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٧،
وهمع الهوامع ١١٤/١ .

(٢) البيت لفرعان بن الأعرف فى الدرر ٢٥١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٤٤٥،
ولسان العرب (جعد)، والمقاصد النحوية ٣٩٨/٢، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١/
١٥٩، وشرح ابن عقيل ص ٢١٧، وهمع الهوامع ١٥٠/١ .

(٣) اللبن المحض: الخالص . (مقاييس اللغة - محض) .

(٤) العنطنط: اشتقاقه من (عنط) . . أصل يدل على طول جسم وحسن قوام . (مقاييس اللغة -
عنط) .

(٥) الغارب: أعلى الظهر والسنام . (مقاييس اللغة - غرب) .

(٦) البيت لفرعان التميمى فى لسان العرب (جعد)، والمقاصد النحوية ٣٩٨/٢، وبلا نسبة فى
شرح الأشمونى ١١٠/١ .

(٧) البيت لسواد بن قارب فى الدرر ٥٠/٢، ٧٢، وبلا نسبة فى همع الهوامع ١١٢/١، ١١٩ .

- و فى الحديث: «فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا»^(١).
- وفى حديث آخر: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(٢).
- ومن كلام العرب: «أَزْهَفَ»^(٣) شَفَرَتَهُ^(٤) حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَزْبَةٌ.
- وقال بعض العرب [وهو لبيد بن ربيعة]: [من الطويل]
- وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ^(٥)
- وقال الله -تعالى-: ﴿الْقَنُذُوبَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ فَأَزِيدُوا بِصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٧].
- وقال امرؤ القيس: [من الطويل]
- وَبَدَّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسَا^(٦)

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (٣٦٧/٧) كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ، باب: قول النبى ﷺ حديث (٣٦٦٤) وأطرافه فى (٧٠٢١)، (٧٠٢٢)، (٧٤٧٥) ومسلم فى «صحيحه» (١٨٦٠/٤) كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل عمر رضى الله تعالى عنه حديث (٢٣٩٢)، والنسائى فى فضائل الصحابة (١٥) وأحمد فى (٣١٨/٢، ٣٦٨، ٤٥٠).

(٢) أخرجه البخارى (٧٠٩/٧-٧١٠): كتاب المغازى: باب حجة الوداع حديث (٤٤٠٣، ٤٤٠٢) وفى (٥٦٨/١٠): كتاب الأدب: باب ما جاء فى قول الرجل ويملك حديث (٦١٦٦)، وفى (٨٧/١٢): كتاب الحدود: باب ظهر المؤمن حمى حديث (٦٧٨٥) وفى (١٩٨/١٢) كتاب الديات باب قول الله تعالى (ومن أحيائها . . .) حديث (٦٨٦٨)، ومسلم (٢٩٢/١، ٢٩٣) كتاب الإيمان: باب بيان معنى قول النبى ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» حديث (١١٩، ١٢٠/٦٦)، وأبو داود (٦٣٣/٢): كتاب السنة: باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه حديث (٤٦٨٦)، والنسائى (١٢٦/٧): كتاب تحريم الدم: باب تحريم القتل حديث (٤١٢٥)، وابن ماجه (١٣٠٠/٢) كتاب الفتن: باب لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض حديث (٣٩٤٣)، وابن أبى شيبة (٣٠/١٥)، وأحمد (٨٥، ٨٧، ١٠٤)، وأبو عوانة (٢٥-٢٦/١)، وابن حبان (١٨٧)، وابن منده فى الإيمان (٦٧٤/٢) رقم (٦٥٨)، والبيهقى (٩٢/٦): كتاب الغصب: باب تحريم الغصب، والطبرانى فى الكبير (١٣١٢١، ١٣٣٣٦، ١٣٣٤٨، ١٣٥٣٤) من طرق عن ابن عمر.

(٣) رَهْفُ السَّيْفِ: رَفَّقَهُ كَأَرْهَفَهُ. (القاموس - رَهْف).

(٤) الشفرة: السكين العظيم وما عرض من الحديد وحدد. (القاموس: شفر).

(٥) البيت فى ديوانه ص ١٦٩، وحماسة البحترى ص ٨٤، والدرر ٥٣/٢، ولسان العرب (حور)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١١٠/١.

(٦) البيت فى ديوانه ص ١٠٧، وخزانة الأدب ٣٣١/١، والدرر ٥٤/٢، وشرح شواهد المغنى ٦٩٥/٢، ولسان العرب (علل)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢٨٨/١، همع الهوامع ١١٢/١.

ويروى:

... .. لَعَلَّ مَنَائِنَا تَحَوَّلْنَ أَبْوَسَا
وحكى سيويه^(١) عن بعض العرب: «مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ» - بالرفع والنصب -
بمعنى: ما صارت.

فهذه ثمانية أفعال مساوية لـ «صَارَ» معنى وعملا.
وأما «عَدَا» و«رَاحَ» فإنهما ملحقان - عند بعضهم - بها -أيضا -
إلا أنى لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا.
ويمكن أن يستدل على ذلك بقوله - عليه السلام - «... لَرُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ
الطَّيْرُ: تَغْدُو حِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا»^(٢).

وأما «كَانَ» و«ظَلَّ» و«أَضْحَى» و«أَضْحَى» و«أَمْسَى» فاستعمالها بمعنى «صَارَ» كثير:
كقوله - تعالى -: ﴿وَفِيحَ السَّمَاءِ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسِيرَتِ الْجِبَالِ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾
[النبا: ١٩-٢٠] ﴿

وقال ذو الرمة^(٣): [من الطويل]

بَتَيْهَاءَ^(٤) قَفْرِ^(٥) وَالْمَطْيِ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيَوْضَهَا^(٦)

(١) ينظر: الكتاب (٥١/١).

(٢) أخرجه الترمذى (٥٧٣/٤) كتاب الزهد: باب فى التوكل على الله حديث (٢٣٤٤)، وابن ماجه (١٣٩٤/٢): كتاب الزهد: باب التوكل واليقين حديث (٤١٦٤)، وأحمد (٣٠/١)، وأبو يعلى (٢١٢/١) رقم (٢٤٧)، وابن حبان (٥٠٩/٢) رقم (٧٣٠)، وابن المبارك فى «الزهد» (ص ١٩٦-١٩٧) رقم (٥٥٩)، والحاكم (٣١٨/٤)، وأبو نعيم (٦٩/١٠)، والقضاعى فى «مسند الشهاب» رقم (١٤٤٥)، والبغوى فى «شرح السنة» (٣٢٨/٧) كلهم من حديث عمر بن الخطاب وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح .

(٣) هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوى، أبو الحارث ذو الرمة . شاعر، من فحول الطبقة الثانية فى عصره . قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس، وختم بذى الرمة . امتاز شعره بإجادة التشبيه، له ديوان شعر، توفى سنة ١١٧ هـ .

ينظر: الأعلام (١٢٤/٥)، الشعر والشعراء (٢٠٦)، وفيات الأعيان (٤٠٤/١) .

(٤) التيهاء: المفازة يتيه فيها الإنسان . (مقاييس اللغة - تيه) .

(٥) القفر: الأرض الخالية . (مقاييس اللغة - قفر) .

(٦) البيت لعمرو بن أحمر فى ديوانه ص ١١٩، والحيوان ٥/٥٧٥، وخزانة الأدب ٩/٢٠١، ولسان العرب (عرض)، (كون)، وله أو لابن كثر فى شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥، وبلا =

وورود «ظَلَّ» بمعنى «صَارَ» كقوله -تعالى-: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨]

وإنما أصل «ظَلَّ»: الدلالة على الاتصاف نهائياً بالمخبر به.

و«بَاتَ» تقابلها كقوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان: ٦٤]

وكقول الشاعر: [من الطويل]

وَبَاتَ وَوَلِيْدُ الْحَيِّ طَيَّانٌ سَاغِبًا وَكَاعِبُهُمْ ذَاتُ الْقَفَاوَةِ أَسْعَبُ (١)

وقد جمعهما الراجز في قوله: [من الرجز]

أَظْلُ أَرْعَى وَأَبَيْتُ أَطْحَنُ
الْمَوْتُ مِنْ بَعْدِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ (٢)

وزعم الزمخشري أن «بَاتَ» ترد - أيضاً - بمعنى «صَارَ» ولا حجة له على ذلك، ولا لمن وافقه (٣).

وورود «أَضْحَى» بمعنى «صَارَ» كقول الشاعر: [من الخفيف]

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فِ قَالَتْ بِهِ الصَّبَا (٤) وَالِدَبُورُ (٥)

وورود «أَضْبَحَ» بمعنى «صَارَ» كقوله -تعالى-: ﴿فَأَضْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]

= نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧، وشرح الأشموني ١/١١١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨، وشرح المفصل ٧/١٠٢، والمعاني الكبير ١/٣١٣.

(١) البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٧٨، ولسان العرب (عفا)، (قفا)، وتهذيب اللغة ٣/٣٢٩، ومقاييس اللغة ٤/٥٧، وأساس البلاغة ص ٣٧٤ (قفو)، وتاج العروس (عفا)، (قفا)، وبلا نسبة في المخصص ٤/١٢٣.

(٢) هذا البيت بلا نسبة في شرح التسهيل (١/٣٤٦).

(٣) قال الزمخشري: (وظل وبات على معنيين، أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتین الخاصين على طريقة كان، والثاني: كينونتها بمعنى صار ومنه قوله عز اسمه: ﴿وَإِذَا بَشَرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَى ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًا﴾. ينظر: شرح المفصل ٧/١٠٥.

(٤) الصبا: ریح من الرياح، وهى التى تستقبل القبلة. (مقاييس اللغة - صبي).

(٥) الدبور: ریح ثقيل من دبر الكعبة. (مقاييس اللغة - دبر).

والبيت لعدى بن زيد في ديوانه ص ٩٠، والدرر ٢/٥٧، وشرح شواهد المغنى ١/٤٧٠، وشرح المفصل ٧/١٠٤، والشعر والشعراء ١/٢٣٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١١١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١١.

ومن ورود «أُضْبِحَ» و «أَمْسَى» بمعنى «صَارَ» قول الفرزدق: [من البسيط]
فَأُضْبِحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ^(١)
وقال النابغة الذبياني^(٢): [من البسيط]
أَمْسَتْ خَلَاءً، وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْتِي^(٣) عَلَيْنَا الَّذِي أَخْتِي عَلَى لُبْدٍ^(٤)
(ص)

وَقَدَّمَ أَنْ شِئْتَ عَلَى الْفِعْلِ الْخَيْرَ مَا لَمْ يَكُنْ (دَامَ) وَفِي (لَيْسَ) نَظَرُ
وَمَنْعُ تَقْدِيمِ عَلَيْهَا أَمْثَلُ عِنْدِي، وَقَوْمَ الْجَوَارِ فَضَّلُوا
وَمَا بِمَنْفِيٍّ بِ (مَا) عُلِقَ لَا يَسْبِقُهَا، وَالْخَلْفُ فِيهِ قَدْ خَلَا
(ش) تقديم الخبر في هذا الباب شبيه بتقديم المفعول، فليحكم بجوازه ما لم
يمنع مانع.

فتقول: «قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ» كما تقول: «عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ».

فإن عرض مانع فعل بمقتضاه؛ كدخول حرف مصدرى على «كَانَ» نحو: «أَنْ
يَكُونَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَدُوَّكَ».

فتقديم الخبر في مثل هذا ممتنع؛ لأن الفعل صلة لـ «أَنْ» ومعمول الصلة داخل في
حكم الصلة.

(١) البيت في ديوانه ١٨٥/١، والأشياء والنظائر ٢٠٩/٢، ١٢٢/٣، وتخليص الشواهد
ص ٢٨١، والجنى الدانى ص ١٨٩، ٤٤٦، ٣٢٤، وخزانة الأدب ٤/١٣٣، ١٣٨، والدرر
٢/١٠٣، ٣/١٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١/١٦٢، وشرح التصريح ١/١٩٨، وشرح
شواهد المغنى ١/٢٣٧، ٢/٧٨٢، والكتاب ١/٦٠، ومعنى اللبيب ص ٣٦٣، ٥١٧،
٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/٩٦، والمقتضب ٤/١٩١، والهمع ١/١٢٤، وبلا نسبة في
أوضح المسالك ١/٢٨٠، ووصف المباني ص ٣١٢، وشرح الأشموني ١/١٢٢، ومعنى
الليبيب ص ٨٢، والمقرب ١/١٠٢.

(٢) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضرى، أبو أمامة، شاعر جاهلى من الطبقة
الأولى من أهل الحجاز، كان يُعَرِّضُ عليه أشعار الشعراء، كان أحد الأشراف فى الجاهلية،
وكان مقرَّبًا عند النعمان بن المنذر، له شعر كثير، وله ديوان شعر.
ينظر: الأعلام (٣/٥٤ - ٥٥)، الأغاني (٣/١١)، نهاية الأرب (٣/٥٩).

(٣) أخنى: أفسد. (اللسان: خنا).

(٤) لُبْدٌ: آخر نسور لقمان. (القاموس المحيط - لبد).

والبيت فى ديوانه ص ١٦، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧، وخزانة الأدب ٤/٥، والدرر
٢/٥٧، ولسان العرب (اللبد)، (خنا)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١/١١١، وشرح
عمدة الحفاظ ص ٢١٠، وشرح قطر الندى ص ١٣٤، وهمع الهوامع ١/١١٤.

ولهذا امتنع تقديم خبر «دَامَ» عليها أبداً؛ لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لـ (ما).
واختلف في تقديم خبر «لَيْسَ»: فأجازه قوم، ومنعه قوم.
والمنع أحب إلى؛ لشبه «لَيْسَ» بـ«مَا» في النفي، وعدم التصرف.
ولأن «عَسَى» لا يتقدم خبرها عليها إجماعاً؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها؛
فـ«لَيْسَ» أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها.
وإذا نفى الفعل في هذا الباب، وغيره بـ«مَا» لم يتقدم معموله عليها إجماعاً؛ لأن
«مَا» النافية لها صدر الكلام؛ ولذلك لم تعامل معاملة «لا» فتتوسط بين جار
ومجرور، أو جازم ومجزوم، كما تتوسط «لا».
فلا يقال: «جِئْتُ بِمَا شِئْتُ» و«إِنَّمَا تَفْعَلُ فَعَلْتُ».
كما يقال: «جِئْتُ بِمَا شِئْتُ» و«إِنْ لَا تَفْعَلُ فَعَلْتُ».
فعلی هذا لا يجوز أن يقال في: «مَا كَانَ زَيْدٌ فَاضِلاً» و«مَا زَالَ عَمْرُو جَاهِلاً»:
«فَاضِلاً مَا كَانَ زَيْدٌ» و«جَاهِلاً مَا زَالَ عَمْرُو».
وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن «مَا» عندهم لا يلزم تصديرها.
ووافق ابن كيسان^(١) البصريين في «مَا كَانَ» ونحوه.
وخالفهم في «مَا زَالَ» وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، والخبر بعدها كخبر «كَانَ»
المثبته.

فلم يمتنع عنده: «جَاهِلاً مَا زَالَ عَمْرُو»^(٢) كما لا يمتنع: «جَاهِلاً كَانَ عَمْرُو».
فلو كان النفي بـ«لا» أو «لَنْ» أو «لَمْ» جاز التقديم عند الجميع نحو:
«عَالِماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ».

قال الشاعر: [من الطويل]

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٣)

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، كان يحفظ المذهبين
البصرى والكوفى فى النحو، وأخذ عن المبرد وثعلب، له تصانيف كثيرة منها: المهذب فى
النحو، اللامات، البرهان، علل النحو، معانى القرآن، غريب الحديث . . . وغيرها .
مات سنة (٢٩٩هـ). ينظر: بغية الوعاة (١/١٨ - ١٩)، معجم الأدباء (١٧/١٣٨).

(٢) فى أ: مازال زيد.

(٣) البيت للمعلوط القرعوى فى شرح التصريح ١/١٨٩، وشرح شواهد المعنى ص ٨٥، ٧١٦،
ولسان العرب (أنن)، والمقاصد النحوية ٢/٢٢، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٥٢، ٩٦، =

أراد: لا يزال يزيد على السن خيرًا.
فقدم معمول «يَزِيد» وهو خبر «يَزَالُ» مع نفيها بـ«لا»، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل غالبًا.

فلو كان النفي بـ«مَا» لم يجز التقديم عليها.
ولا يمتنع توسطه بينها وبين الفعل؛ كمالم يمتنع مع غير «زَالٌ» وأخواتها:
كقول الكميت: [من الطويل]
طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(١)
أو كقول الراجز: [من الرجز]

مَاذَا صَبَابَةٌ^(٢) عُوْهَدَتْ فِي الصَّبَا
فَكَيْفَ تُؤْمِتْ وَهَمَّتْ أَشْيَابًا ؟

(ص)

وَحَيْثُ لَا مَانِعَ لِلتَّوْسِيطِ قَدْ يَجُوزُ فِي كُلِّ، وَحَثْمًا قَدْ وَرَدَ
فِي نَحْوِ: (كَانَ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا) وَ(لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا)
(ش) توسط الخبر كقوله -تعالى-: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]
وهو جائز في جميع هذه الأفعال حتى في «لَيْسَ» و«دَامَ»؛ بخلاف التقديم.
وقد يعرض ما يمنع من التوسط، وما يجعله -أيضًا- واجبًا.
فمنع التوسط لأسباب:

منها خوف اللبس نحو: «كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي».
ومنها: أن يقترن الخبر بـ«إِلَّا» نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا فِي الدَّارِ».
ومنها: أن يكون الخبر مضافًا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه اسم «كَانَ»

= والأشبه والنظائر ١٨٧/٢، وأوضح المسالك ٢٤٦/١، والجنى الداني ص ٢١١، وجواهر
الأدب ص ٢٠٨، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨، والخصائص ١١٠/١، والدرر ١١٠/٢، وسر
صناعة الإعراب ٣٧٨/١، وشرح المفصل ١٣٠/٨، والكتاب ٢٢٢/٤، ومغنى اللبيب
٢٥/١، والمقرب ٩٧/١، وجمع الهوامع ١٢٥/١.

(١) البيت في جواهر الأدب ص ٣٩، وخزانة الأدب ٣١٣/٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١١/١١،
١٢٣، والدرر ٨١/٣، وشرح شواهد المغنى ص ٣٤، والمحتسب ٥٠/١، ٢٠٥/٢،
ومغنى اللبيب ص ١٤، والمقاصد النحوية ١١٢/٣، وبلا نسبة في الدرر ١١٢/٥، وجمع
الهوامع ٦٩/٢.

(٢) الصبابة: من الصبوة وهي جهلة الفتوة . القاموس (صبو) .

نحو: «كَانَ غُلَامٌ هِنْدٌ مُبْعَضَهَا».

وأما ما يوجب توسط الخبر فنحو أن يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه الخبر نحو: «كَانَ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا» و«لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا». فهذا وما أشبهه يقدم فيه الخبر وجوباً؛ لأنه لو قدم فيه الاسم لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة؛ فكان يكون بمنزلة «ضَرَبَ بَعْلُهَا عَبْدَ هِنْدٍ». فهذا لا يجوز.

بل الواجب أن يقال: «ضَرَبَ عَبْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا»؛ ليعود الضمير إلى المذكور.
(ص)

[فِي نَحْوِ: (كَانَ الْمَاءُ زَيْدٌ شَارِبًا) مَنَعًا لِأَهْلِ الْبَصْرَةِ اجْعَلْ نَاسِبًا
وَعَيْرُهُمْ أَجَازَ، وَالْجَوَازُ عَمَّ فِي نَحْوِ: (كَانَ الْمَالُ يَبْدُلُ الْخِصْمَ)
وَنَحْوِ: (كَانَ عِنْدَنَا زَيْدٌ حَضَرَ) أَجْزَ قَلِيلَظَرْفٍ اتَّسَاعُ يُغْتَفَرُ
وَمَا أَتَى فِي الشُّعْرِ مِثْلُ الْأَوَّلِ فَفِيهِ تَقْدِيرُ ضَمِيرٍ يَنْجَلِي] (١)
(ش) لا يتصل بـ«كَانَ» ولا بشيء من أخواتها معمول خبرها، والخبر مفصول
بالاسم نحو: «كَانَ الْمَاءُ زَيْدٌ شَارِبًا».

أو غير مفصول نحو: «كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ».

وأجاز الكوفيون ذلك؛ واحتجوا بقول الشاعر: [من الطويل]

فَنَافِذُ هَذَاجُونَ (٢) حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (٣)
ووجه البصريون هذا وأمثاله على أن يجعل اسم «كَانَ» ضمير الشأن.
ويجوز جعل «كَانَ» في هذا البيت زائدة.

(١) المثبت من طبعة د/ عبد المنعم وفي أ:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ
وَمُطْلَقًا أَجَازَ أَهْلُ الْكُوفَةِ
وَالْمُنْعُ - مُطْلَقًا - حَرٌّ بِالْبَصْرَةِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا وَلَا أَدَاةَ جَزْ
ذَلِكَ لِشِبْهِهِ لَهُمْ مَعْرُوفَةٌ
وَهُوَ الَّذِي يَرَاهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ

(٢) الهدجان: مشية الشيخ . مقياس اللغة (هدج) .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١/١٨١، وتخليص الشواهد ص ٢٤٥، وخراتة الأدب ٩/٢٦٨، ٢٦٩، والدرر ٢/٧١، وشرح التصريح ١/١٩٠، والمقاصد النحوية ٢/٢٤، والمقتضب ٤/١٠١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٤٨، وشرح ابن عقيل ص ١٤٤، ومعنى اللبيب ٢/٦١٠، وجمع الهوامع ١/١١٨ .

ويجوز -أيضاً- جعل «مَا» بمعنى «الَّذِي» واسم «كَانَ» ضميرها.
وعطية: مبتدأ خبره: «عودا».

والتقدير: بالذي كان إياهم عطية عوده؛ فحذف الهاء، ونواها.
وأجاز ابن بابشاذ^(١) تقديم معمول الخبر، إذا تأخر الاسم وتوسط الخبر نحو:
«كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ».

وهو ممنوع عند سيبويه كمنع التقديم مع توسط الاسم وتأخير الخبر.
و في كلام ابن عصفور^(٢) في «شرح الجمل» ما يوهم أن الأكثرين على تجويز
نحو: «كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ».

وليس بصحيح؛ لأن سيبويه لم يفرق في المنع بين: «كَانَ الْمَاءُ زَيْدٌ يَشْرَبُ»،
وبين: «كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ».

وينبغي أن تعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه.
فلو قيل: «جَاءَ عَمْرًا يَضْرِبُ زَيْدٌ» لم يجز.

كما لا يجوز: «كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ»؛ لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول
غيره، فلا يختص بفعل دون فعل.

وفى قولى:

وَالْمَنْعُ - مُطْلَقًا - حَرِّ بِالنُّصْرَةِ ...
إشعار بذلك.

ولو كان المعمول ظرفًا، أو جازًا ومجرورًا جاز تقديمه - مطلقًا - بلا خلاف
نحو: «كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدٌ مُغْتَكِفًا»، و«كَانَ فِي الْمَسْجِدِ عَمْرٌو مُصَلِّيًا»؛ لأن
الظرف والجار والمجرور يتوسع بهما في الكلام توسعًا لا يكون لغيرهما.

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن إبراهيم أبو الحسن النحوى المصرى، أحد الأئمة فى
النحو، والعربية وفصاحة اللسان، رحل فى طلب العلم إلى العراق، ثم رجع إلى مصر، وكانت
له حلقة اشتغال بجامعة مصر، من تصانيفه: شرح جمل الزجاجى، المحتسب فى النحو، شرح
النخبة، تعليق فى النحو. توفى سنة أربع وخمسين، وقيل: تسع وستين وأربعمائة.
ينظر: بغية الوعاة (١٧/٢).

(٢) هو على بن مؤمن بن محمد بن على، أبو الحسن بن عصفور النحوى الحضرمى الإشبلى،
حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس، أقبل عليه الطلبة، وله تصانيف منها: الممتع فى
التصريف، المقرب، شرح الجزولية، مختصر المحتسب، شرح الجمل (ثلاثة شروح).
مات سنة ٦٦٣هـ، وقيل ٦٦٩هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢١٠/٢).

ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه كثيرا، نحو قول الشاعر: [من السريع]
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيَدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لِّلَّهِ دَرٌّ -الْيَوْمَ- مَن لَامَهَا^(١)

وقال آخر: [من الطويل]

وَكِرَّارُ -خَلْفَ الْمِحْجَرَيْنِ- جَوَادِهِ إِذَا لَمَّ يُحَامِ دُونَ أُتْنَى حَلِيلِهَا^(٢)
وكقول عبيدة بن قيس بن ثعلبة: [من الطويل]

هَمَّا أَحْوَا- فِي الْحَرْبِ- مَن لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةَ فَدَعَاهُمَا^(٣)
وأشرت بقولي:

وَمَا أَتَى فِي الشَّعْرِ مِثْلَ الْأَوَّلِ

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

... ..
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

وأما ما أنشده سيوييه من قول الآخر^(٤): [من البسيط]

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينِ^(٥)

(١) البيت لعمر بن قميثة في ديوانه ص ١٨٢، والإنصاف ٤٣٢/٢، وخزانة الأدب ٤/٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩، وشرح أبيات سيوييه ٣٦٧/١، وشرح المفصل ٣/٢٠، ٧٧، والكتاب ١/١٧٨، ومعجم البلدان ٣/١٦٨ (ساتيدما)، ولسان العرب (دمي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٢، والكتاب ١٩٤، واللامات ص ١٠٧، ومجالس ثعلب ص ١٥٢، والمقتضب ٤/٣٧٧.

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٦١، وخزانة الأدب ٨/٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، وشرح أبيات سيوييه ١/١١٤، ١٧١، والكتاب ١/١٧٧.

(٣) وينسب البيت لعمر الخثعمية في الإنصاف ٢/٤٣٤، والدرر ٥/٤٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣، ولسان العرب (أبي)، ولها أو لدرنا بنت عبيدة في الدرر ٥/٤٥، والمقاصد النحوية ٣/٤٧٢، ودرنا بنت عبيدة في شرح المفصل ٣/٢١، والكتاب ١/١٨٠، ودرنا بنت عبيدة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيوييه ١/٢١٨، ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ص ١١٥، وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٩٥، ٢/٤٠٥، وكتاب الصناعتين ص ١٦٥، وهمع الهوامع ٢/٥٢.

(٤) في أ: من قول حميد الأرقط.

(٥) البيت لحميد بن ثور في الأزمدة والأمكنة ٣/٣١٧، والأشباه والنظائر ٦/٧٨، ٧/١٧٩، وأمالى ابن الحاجب ص ٦٥٦، وتخليص الشواهد ١٨٧، والقتال ١/٧٠، ١٤٧، والمقاصد النحوية ٢/٨٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١٧٩، وخزانة الأدب ٩/٢٧٠، وشرح أبيات سيوييه ١/١٧٥، وشرح الأشموني ١/١١٧، وشرح ابن عقيل ١٤٥، وشرح المفصل ٧/١٠٤، والمقتضب ٤/١٠٠.

«كُلُّ» منصوب بـ«يُلْقِي»، و«الْمَسَاكِينُ» فاعل «يُلْقِي»، و«يُلْقِي» وفاعله خبر «لَيْسَ».

ولا يجوز أن يكون «الْمَسَاكِينُ» اسم «لَيْسَ»؛ لأن ذلك يوجب أن يكون «يُلْقِي» خبراً.

ولو كان خبراً لوجب أن يقال: «يُلْقُونَ» أو «تُلْقِي»؛ فإذا لم يقل إلا «يُلْقِي» وجب أن يكون خالياً من ضمير، وأن يكون «الْمَسَاكِينُ» مرتفعاً به.

(ص)

وَبَعْضُ ذِي الْأَفْعَالِ بِالرَّفْعِ اكْتَفَى فَتَمَّ وَالْثُقُصَانَ غَيْرُهُ اقْتَفَى
وَلِلَّتَّمَامِ قَابِلٌ كُلِّ سِوَى (فَتِي) (لَيْسَ) (زَالَ) فَأَشْكُرُ مَنْ رَوَى
(ش) هذه الأفعال لعدم استغنائها بالمرفوع تسمى أفعالاً ناقصة فلازم النقص
منها: «لَيْسَ» و«زَالَ» و«فَتِي». وما سوى هذه الثلاثة فقد تجيء تامة، أي: مستغنية
بمرفوع عن غيره إلا على سبيل الفضلة.

فمن ذلك: «كَانَ» بمعنى: «حَدَّثَ» نحو: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»^(١).

وكقول الراجز أنشده سيويه: [من الراجز]

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَخَدَكَا
لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(٢)

وبمعنى «حَضَرَ» نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتكون -أيضاً- بمعنى: «كَفَّلَ» وبمعنى: «عَزَلَ». ذكر ذلك البطليوسى^(٣)،

- (١) ورد معنى ذلك ضمن حديث رواه أبو داود في سننه (٣٢٣/٤) كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح حديث (٥٠٨٧) من حديث أبي ذر مرفوعاً وفيه «ما شئت كان وما لم تشأ لم يكن».
- (٢) الراجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر ٢٣/٥، وشرح أبيات سيويه ٢٩/٢، وشرح شواهد المغنى ٦٨١/٢، وشرح المفصل ١١/٢، والكتاب ٢١٠/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٢/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤١/٢، ومغنى اللبيب ١٧٩/١، والمقتضب ٢٤٧/٤، والمنصف ٢٣٢/٢، وهمع الهوامع ٥٠/٢.
- (٣) هو عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد البطليوسى، عالم باللغات والآداب، انتصب لإقراء علوم النحو، واجتمع إليه الناس، له تصانيف منها: شرح أدب الكاتب، شرح الموطأ، وشرح سقط الزند. مات سنة ٥٢١هـ. ينظر: بغية الوعاة (٥٦-٥٥/٢).

وغيره. ومنها «ظَلَّ الْيَوْمَ» أى: دام ظله ومنها «بَاتَ» أى: لبث ليله، و«بَاتَ فُلَانٌ بِالْقَوْمِ» أى: نزل بهم ليلا، ومنها «أَضْحَى» بمعنى: دخل فى الضحى، و«أَصْبَحَ» بمعنى: دخل فى الصباح. و«أَمْسَى» بمعنى: دخل فى المساء، و«صَارَ فُلَانٌ الشَّيْءَ» بمعنى: ضمه. وإليه بمعنى: رجع.

ومنها «بَرِحَ» بمعنى: ذهب، و بمعنى: ظهر. ومنها «انْفَكَّ» بمعنى: انفصل، وبعنى: خلص^(١).

وأشار أبو على فى «الحليات» إلى جواز وقوع «زَالَ» تامة - رأيا- وقد يعضد رأيه قول الراجز: [من الراجز]

وَفِي حُمَيَّا بَغِيهِ تَفْجُسُ
وَلَا يَزَالُ وَهُوَ أَلْوَى أَلَيْسُ^(٢)

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر.

ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال متفجسا وهو ألوى أليس. والتفجس: التكبر. والأليس: الشجاع.

(ص)

وَزَيْدٌ (كَانَ) بَيْنَ جُزَأَى جُمْلَةً وَشَدُّ حَيْثُ حَزْفٌ جَرُّ قَبْلَهُ
كَذَا (تَكُونُ) زَائِدًا - أَيْضًا - نَدْرُ وَفِيهِ قَوْلُ امْرَأَةٍ مِمَّنْ عَبَّرَ
أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَيْلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالًا بَلِيلُ
وَشَدُّ (أَمْسَى) زَائِدًا وَ (أَصْبَحَا) كَلَّا زَوَاهُ تَسَاقَلُوهُ مُوضِحًا

(ش) من مواضع «كَانَ» التى تختص بها: الزيادة فى التوسط دون التقدم والتأخر.

والمشهور زيادتها بلفظ الماضى بين جزأى جملة؛ كقول بعض العرب:

«وَلَدْتُ فَاطِمَةَ بِنْتُ الْخُرَشِبِ: الْكَمَلَةَ مِنْ بِنَى عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ - كَانَ - مِثْلُهُمْ».

وقد كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعالها نحو: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا».

وحكم سيبويه بزيادتها فى قول الفرزدق: [من الوافر]

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ^(٣)

(١) فى أ: تخلص.

(٢) ينظر المنصف (٣/٨٣)، شرح التسهيل (١/٣٤٢)، فقه اللغة (١٥).

(٣) البيت فى ديوانه ٢/٢٩٠، والأزهية ص ١٨٨، وتخلص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٢١٧/٩، ٢٢١، ٢٢٢، وشرح الأشموني ١/١١٧، وشرح التصريح ١/١٩٢، وشرح =

ورد ذلك عليه؛ لكونها رافعة للضمير.

وليس ذلك مانعاً من زيادتها؛ كما لم يمنع من إلغاء «ظَنَّ» عند توسطها، أو تأخرها إسنادها إلى فاعل.

وشدت زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر: [من الوافر]

سَرَاةٌ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى - كَان - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ (١)
ورواه الفراء: [من الوافر]

... .. عَلَى - كَان - الْمُسَطَّهَمَةِ الصَّلَابِ
وشدت زيادتها -أيضاً- بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب (٢):

أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَيْلٍ
إِذَا تَهُبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ (٣)

وشدت -أيضاً- زيادة «أَصْبَحَ» و«أَمْسَى» في قول امرأة من العرب: «مَا أَصْبَحَ
أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا» (٤)؛ يعنون الدنيا؛ روى ذلك الكوفيون.

وأجاز أبو علي زيادة «أَصْبَحَ» في قول الشاعر: [من السريع]

= شواهد المغنى ٢/٦٩٣، والكتاب ٢/١٥٣، ولسان العرب (كنن)، والمقاصد النحوية ٢/٤٢،
والمقتضب ٤/١١٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر ١/١٦٥،
وأوضح المسالك ١/٢٥٨، وشرح ابن عقيل ص ١٤٦، والصاحبي في فقه اللغة
ص ١٦١، ولسان العرب (كون)، ومغنى اللبيب ١/٢٨٧.

(١) البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧، وأسرار العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر ٤/٣٠٣،
وأوضح المسالك ١/٢٥٧، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/٢٠٧-٢١٠،
١٠/١٨٧، والدرر ٢/٧٩، ووصف المباني ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح
الأشموني ١/١١٨. وشرح التصريح ١/١٩٢، وشرح ابن عقيل ص ١٤٧، وشرح المفصل
٧/٩٨، ولسان العرب (كون)، واللمع في العربية ص ١٢٢، والمقاصد النحوية ٢/٤١،
وهمع الهوامع ١/١٢٠.

(٢) هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، يكنى أبا يزيد، صحابي فصيح
اللسان، شديد الجواب، كان ممن يتحاكم إليه الناس في المنازعات، أسلم بعد الحديبية
وشهد غزوة مؤتة، وكان الناس يأخذون عنه الأنساب والأخبار في مسجد المدينة، توفي سنة
٦٠ هـ.

ينظر: الأعلام (٤/٢٤٢)، الإصابة ت (٥٦٣٠)، طبقات ابن سعد (٤/٢٨).
(٣) الرجز في أوضح المسالك ١/٢٥٥، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/
٢٢٥، ٢٢٦، والدرر ٢/٧٨، وشرح الأشموني ١/١١٨، وشرح التصريح ١/١٩١، وشرح
ابن عقيل ص ١٤٧، والمقاصد النحوية ٢/٣٩، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/١٢٠.

(٤) ينظر المقرب (١/٩٢)، والهمع (١/١٢٠).

عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَضْبَحَ مَشْعُورٌ بِمَشْعُورٍ^(١)
 وكذلك أجاز زيادة «أَمْسَى» في قول الآخر: [من الطويل]
 أَعَادِلَ^(٢) قُولِي: مَا هَوَيْتُ فَأَوْبِي^(٣) كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي^(٤)
 (ص)

وَحَذَفُ كَانَ بَعْدَ (إِنْ) أَوْ (لَوْ) وَرَدَّ مِنْ ذَاكَ: (أَمَّا أَنْتَ ذَا) وَأَرْبَعَةٌ أَجْوَدُهَا نَضْبٌ يَلِيهِ رَفْعٌ وَ (كَانَ) وَاسْمُهَا نَوَى مَنْ قَالَا لَوْ أَنْ نُوْقَا لَكَ، أَوْ جَمَالًا (ش) تحذف «كَانَ» مع اسمها بعد «إِنْ» ويبقى خبرها دليلاً عليها. وكذلك تفعل بعد «لَوْ».

فمن حذفها بعد «إِنْ» قول النابغة الشاعر: [من الكامل]

حَدِيثٌ عَلَى بُطُونٍ ضِنَّةٌ كُلُّهَا إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(٥)
 وقالت ليلي الأخيلية^(٦): [من الكامل]
 لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا^(٧)

(١) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٥٢، والدرر ٨٠/٢، وشرح الأشموني ١١٨/١، وهمع الهوامع ١٢٠/١ .

(٢) عدله: لامة . (الوسيط - عدل) .

(٣) أوبى: رجعى . (الوسيط - أب) .

(٤) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٥٢، والدرر ٨١/٢ وشرح الأشموني ١١٨/١، وهمع الهوامع ١٢٠/١ .

(٥) البيت في ديوانه ص ١٠٣، وتخلص الشواهد ص ٢٥٩، والدرر ٨٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦/١، والكتاب ٢٦٢/١، والمقاصد النحوية ٨٧/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٠/١، وشرح الأشموني ١١٩/١، وهمع الهوامع ١٢١/١ .

(٦) ليلي بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب الأخيلية، من بنى عامر بن صعصعة، شاعرة فصيحة ذكية جميلة، اشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحمير، وكانت تلى طبقة الخنساء في الشعراء . لها ديوان شعر . ماتت سنة ٨٠ هـ أو نحوها .

ينظر: الأعلام (٢٤٩/٥)، الأغاني (٢٠٤/١١)، فوات الوفيات (١٤١/٢) .

(٧) البيت في ديوانها ص ١٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٥/١، والكتاب ٢٦١/١، والمقاصد النحوية ٤٧/٢، وليلي أو لحميد بن ثور في الدرر ٨٤/٢، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٠، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٤١، وهمع الهوامع ١٢١/١ .

وقال آخر: [من المتقارب]

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنَّ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا^(١)

وقال النعمان بن المنذر^(٢): [من البسيط]

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اغْتِدَارُكَ مِنْ قَوْلِ إِذَا قِيلًا^(٣)

وفى الحديث: «الْتُمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا»^(٤) أى: ولو كان الملمتس خاتمًا.

ومن مثل سيبويه: «أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمْرًا»، و«اَثْتَبِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا»؛ أى: ولو

كان.

قال سيبويه: «وإن شئت رفعت، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمر ولو سقط إلينا

تمر»^(٥). هذا نصه.

وحذفت وجوبًا بعد «أَنْ» المفتوحة، و عوض منها «مَا»

كقول عباس بن مرداس: [من البسيط]

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولى فى شرح أبيات سيبويه ٢٩٩/١، والكتاب ٢٦٢/١، ولسان العرب (رهن).

(٢) هو النعمان بن عمرو بن المنذر الغسانى، من ملوك آل غسان فى الجاهلية، كانت له حوران، وعبر الأردن، وتلك الأنحاء، فبنى قصر السويداء بحوران، وقصر حارب.

ينظر: الأعلام (٣٨/٨)، العرب قبل الإسلام (١٨٦)، العقود اللؤلؤية (٢٣/١).

(٣) البيت فى الأغاني ٢٩٥/١٥، وأمالى المرتضى ١٩٣/١، وخزانة الأدب ١٠/٤، ٥٥٢/٩، والدرر ٨٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١، وشرح شواهد المغنى ١٨٨/١، والكتاب ٢٦٠/١، والمقاصد النحوية ٦٦/٢، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١١٨/١، وشرح ابن

عقيل ص ١٤٨، وشرح المفصل ٩٧/٢، ومغنى اللبيب ٦١/١.

(٤) رواه مالك فى الموطأ (٥٢٦/٢) كتاب النكاح، باب ما جاء فى الصداق والحباء حديث (٨)، ورواه البخارى فى «صحيحه» (٢٣٩/١٠) كتاب النكاح، باب: السلطان ولى . . .

حديث (٥١٣٥)، وأبو داود فى «سننه» كتاب النكاح، باب: فى التزويج على العمل يعمل حديث (٢١١١)، والترمذى فى النكاح، باب (٢٣) حديث (١١١٤) والنسائى فى (٦/١٢٣) كتاب النكاح، باب: هبة المرأة نفسها بغير صداق، وابن حبان (٤٠٩٣) وأحمد فى

المسند (٣٣٦/٥) من طريق مالك عن أبى حازم عن سهل بن سعد الساعدى به مرفوعًا وفيه قصة طويلة . ورواه البخارى فى صحيحه (٢٣١٠)، (٥٠٢٩)، (٥٠٣٠)، (٥٠٨٧)،

(٥١٢١)، (٥١٢٦)، (٥١٣٢)، (٥١٤١)، (٥١٤٩)، (٥١٥٠)، (٥٨٧١)، (٧٤١٧)، ومسلم (١٤٢٥)، والنسائى (١١٣/٦)، ابن ماجه (١٨٨٩)، والطحاوى (١٧/٣)، وابن

الجارود (٧١٦) من طرق عن أبى حازم، به، والروايات مختصرة ومطولة . ينظر: الكتاب (٢٦٩/١).

أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ (١)

وقال آخر: [من البسيط]

أَمَا أَقَمْتِ وَأَمَا أَنْتِ مُرْتَجِلًا قَالَهُ يَكْلًا (٢) مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ (٣)

التقدير:

لأن كنت ذا نفر، ولأن كنت مرتحلا.

وفى الحديث: « أَلْمَرْءُ مَعْزِي بِعَمَلِهِ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » (٤).

وفيه أربعة أوجه، هذا أجودها.

وتقديره: إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير.

وعكسه أضعف الوجوه؛ وتقديره: إن كان فى عمله خير، فيكون جزاؤه خيرا.

والوجه الثالث، والرابع: نصبهما ورفعهما.

وتقدير نصبهما: إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا.

(١) الضيغ: وهى معروفة، ثم يستعار ذلك فتشبه السنة المجدبة به (مقاييس اللغة - ضيغ).

والبيت فى ديوانه ص١٢٨، والأشباه والنظائر ١١٣/٢، والاشتقاق ص٣١٣، وخزانة الأدب ١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١، والدرر ٩١/٢، وشرح شذور الذهب ص٢٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧٩، وشرح شواهد المغنى ١١٦/١، ١٧٩، وشرح قطر الندى ص١٤٠، ولجريد فى ديوانه ٣٤٩/١، والخصائص ٣٨١/٢، وشرح المفصل ٩٩/٢، ١٣٢/٨، والشعر والشعراء ٣٤١/١، والكتاب ٢٩٣/١، ولسان العرب (خرش)، ٢١٧/٨ (ضيغ)، والمقاصد النحوية ٥٥/٢، وبلا نسبة فى الأزهية ص١٤٧، وأمالى ابن الحاجب ٤١١/١، ٤٤٢، والإنصاف ٧١/١، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، وتاج العروس (ما)، وتخليص الشواهد ص٢٦٠، والجنى الدانى ص٥٢٨، وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١، ووصف المباني ص٩٩، ١٠١، وشرح الأشموني ١١٩/١، وشرح ابن عقيل ص١٤٩، ولسان العرب (أما)، ومغنى اللبيب ٣٥/١، والمنصف ١١٦/٣، وجمع الهوامع ٢٣/١.

(٢) الكلاءة: الحفظ. (مقاييس اللغة - كلاً).

(٣) البيت بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٤١٠/١، ٤١١، وخزانة الأدب ١٩/٤، ٢١/٢٠، وشرح شواهد المغنى ١١٨/١، وشرح المفصل ٩٨/٢، ولسان العرب (أما)، ومغنى اللبيب ٣٧/١.

(٤) الحديث المذكور فى مجمع الأمثال (٢٦٨/٢)، والكتاب (١/١٣٠، ٤٥٨، ٤٧٤) بلفظ «الناس مجزيون بأعمالهم» والحديث ذكره (الملا على القارى) فى «الأسرار المرفوعة» رقم (٩٩٥) وقال: «عزاه السخاوى إلى النحويين» ونقل أن السيوطى قال فى «درره»: «ذكره ابن جرير فى «تفسيره» عن ابن عباس موقوفاً».

وتقدير رفعهما: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير.

وأما قول الراجز: [من الرجز]

أَوْ ثُلَّةٌ مِنْ عَنَمٍ إِمَّا لَا^(١)

فتقديره: إن كنت لا تجدين غيرها؛ وكذا قول العرب: «أَفْعَلْ ذَلِكَ إِمَّا لَا»

تقديره: إن كنت لا تفعل غيره.

(ص)

وَأَقْرِنُ إِذَا شِئْتَ بِ (إِلَا) بَعْدَ مَا . يُنْفَى جَوَازًا خَبَرًا قَدْ سَلِمَا
مِنْ كَوْنِهِ لَا يَقْبَلُ الْإِجَابَا نَحْوُ (يَعِيْجُ) فَاعْرِفِ الْأَسْبَابَا
وَفُهُ إِذَا أُوجِبَتْ مَا (لَيْسَ) نَفَى كَمِثْلِ: (لَيْسَ الْحُرُّ إِلَّا مَنْ وَفَى)
وَنَحْوُ: (لَمْ يَزَلْ) يُنَافِي ذَاكَ فَاسْتَعْمِلِ التَّأْوِيلَ إِنْ أَتَاكَ
وَ (يَكُ) فِي (يَكُنْ) أَجْزَا مَا لَمْ تَصِلْ بِسَاكِنٍ وَالْحَذْفُ نَزْرًا قَدْ نُقِلَ
(ش) إِذَا دَخَلَ عَلَى غَيْرِ «زَالَ» وَأَخْوَاتِهَا مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ نَافٍ - فَالْمَنْفَى هُوَ
الْخَبَرُ نَحْوُ: «مَا كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا».

فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بـ«إلا» نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا جَاهِلًا».

فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو: «يَعِيْجُ» لم يجز أن يقرن بـ«إلا»،
فلا يقال في: «مَا كَانَ زَيْدٌ يَعِيْجُ بِدَوَاءٍ»: «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا يَعِيْجُ»؛ لأن «يَعِيْجُ» من
الكلمات التي تلازم النفي؛ ومعنى «يَعِيْجُ»: يتنفع.
وحكم «لَيْسَ» حكم «مَا كَانَ» في كل ما ذكرناه.

وأما «زَالَ» وأخواتها فنفياً إيجاباً، فلا يقترن خبرها بـ«إلا» كما لا يقترن بها خبر
«كَانَ» الخالية من نفي؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر.

وما أوهم خلاف ذلك فمؤول؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

حَرَاجِيْجُ^(٢) مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ^(٣) أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(٤)

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (مرع)، وتخليص الشواهد ص ٣٨١، والدرر ٩٤/٢،
وشرح الأشموني ١٢٠/١، وهمع الهوامع ١٢٢/١.

(٢) الحراجيج: جمع حرجوج: الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأرض، وقيل: الشديدة،
وقيل: هي الضامرة. (اللسان - حرج).

(٣) يقال: بات على الخسف: إذا بات جائعاً. (مقاييس اللغة - خسف).

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩، وتخليص الشواهد ص ٢٧٠، وخزانة الأدب =

أى: ما تنفصل عن الإتياب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلداً قفراً.

«تَنْفُكُ» هنا تامة لا ناقصة، ويجوز أن تكون الناقصة، وخبرها «عَلَى الْخَسْفِ». و«مُنَاخَةٌ» منصوب على الحال فيكون التقدير: لا تنفك على الخسف، أو نرمى بها بلداً قفراً إلا فى حال إناختها. وإلى هذا الإشارة بقولى:

... .. فَاسْتَعْمِلِ التَّأْوِيلَ إِنْ أَتَاكَ
ثم بينت اختصاص «كَانَ» فى حال الجزم بسقوط نونها؛ فإن ذلك جائز فيها لكثرة استعمالها؛ وذلك نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧]

فإن وصلت ساكن ردت نونها كقوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: ١]

ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند ملاقة ساكن.

وقد أجازه يونس، وهو قليل ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ لَمْ تَكِ الْمِرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمِرْأَةُ جِبْهَةً ضَنِغَمٌ^(١)
(ص)

وَالْخَبْرُ الْمَنْفَى - عَالِبًا - يُجْرَى كَمَا لَسْتَ بِأَبْنَى حَيْثُ لَمْ تَكُنْ تَبِيرًا
وَذِكْرُ (إِلَّا) مَانِعٌ كَمَا لَيْسَ ذَا إِلَّا أَمْرٌ لَمْ يَخْلُ مِنْ كَفِّ الْأَدَى
(ش) الخبر المنفى: يعم خبر «لَيْسَ» وخبر «مَا» الحجازية، وخبر «كَانَ» وأخواتها إذا دخل عليها نفى.

= ٢٤٧/٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥، وشرح شواهد المغنى ٢١٩/١، والكتاب ٤٨/٣،
ولسان العرب (فكك)، والمحتسب ٣٢٩/١، وهمع الهوامع ١٢٠/١، وبلا نسبة فى أسرار
العربية ص ١٤٢، والأشباه والنظائر ١٧٣/٥، والإنصاف ١٥٦/١، والجنى الدانى
ص ٥٢١، وشرح الأشمونى ١٢١/١، ومغنى اللبيب ٧٣/١، وهمع الهوامع ٢٣٠/١.
(١) البيت للخنجر بن صخر الأسدى فى خزانة الأدب ٣٠٤/٩، والدرر ٩٦/٢، وسر صناعة
الإعراب ٥٤٢/٢، وشرح التصريح ١٩٦/١، ولسان العرب (كون)، والمقاصد النحوية ٢/
٦٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٦٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨، وشرح
الأشمونى ١٢٠/١.

ولا يدخل في ذلك خبر «مَا زَالَ» وأخواتها؛ لأن نفيها أوجب ثبوت أخبارها.
فدخول الباء بعد «لَيْسَ» و«مَا» كثير.

وأما دخولها بعد «كَانَ» المنفية فكقول الشنفرى: [من الطويل]
وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(١)
وقد دخلت -أيضاً- على ثاني المفعولين في باب «ظَنَّ» لكونه منفياً كقول
الشاعر: [من الطويل]

دَعَايَ أَخِي وَالْمَحِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَايَ لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ^(٢)
فإن انتقض النفي بـ«إِلَّا» امتنعت الباء نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا».
(ص)

وَمُبْطِلٌ (إِلَّا) لَدَى تَمِيمٍ
يُقَالُ: (لَيْسَ الْبُرُّ إِلَّا ذُو الثَّقَى) وَالنُّصْبُ مُخْتَارٌ فَكُنْ مُحَقَّقًا

(ش) حكى أبو محمد بن السيد: أن أبا عمرو بن العلاء أخبر: أن بني تميم
يقولون: «لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ» - بالرفع- وأن تكلمهم بذلك وأمثاله ذائع.
وقد أشار سيبويه إلى أن من العرب من يجرى «لَيْسَ» مجرى «مَا» في (باب
حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام). فقال في ذلك الباب:
وقد زعم^(٣) بعضهم أن «لَيْسَ» يجعل كـ«مَا» وذلك قليل؛ يجوز أن يكون منه:

(١) البيت في ديوانه ص ٥٩، وتخليص الشواهد ص ٢٨٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠، والدرر ٢/ ١٢٤، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح شواهد المعنى ٢/ ٨٩٩، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٥، والجنى الدانى ص ٥٤، وجواهر الأدب ص ٥٤، وشرح الأشموني ١/ ١٢٣، وشرح ابن عقيل ص ١٥٧، وشرح قطر الندى ص ١٨٨، ومعنى الليب ٢/ ٥٦٠، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٢) البيت للريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٨، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦، وجمهرة أشعار العرب ١/ ٥٩٠، والدرر ٢/ ١٢٥، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، ولسان العرب (قعد)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٢١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٩٩، وجواهر الأدب ص ٥٥، وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٣) (زعم) قال الإمام الواحدى المفسر -رحمه الله تعالى- في قول الله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ قال الزُّعْمُ والزُّعْمُ لغتان وأكثر ما يستعمل بمعنى القول فيما لا يتحقق قال ابن المظفر أهل العربية يقولون زعم فلان إذا شك فيه ولم يدر لعله كذب أو باطل . وعن الأصمعي الزعم الكذب . وقال شريح زعموا كنية الكذب وقال ثعلب عن =

«لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ» و«لَيْسَ قَالَهَا زَيْدٌ» .

(ص)

وَمَا عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ نُسْقًا قَانِصِبْ وَإِنْ تَجْرُزُهُ فَهَوَ الْمُنتَقَى
وَحَيْثُ يَتَلَوُ سَبَبِي مَا عَطِفَ فَرِذْ مَعَ الْوَجْهَيْنِ رَفَعَ الْمُتَعَطِفُ
كَ(لَيْسَ عَامِرٌ بِمُسْتَهَامٍ وَلَا مُلِيمٌ قَلْبُهُ بِدَامٍ)
وَزَيْدًا قُدِّرَتِ الْبَاءُ قَوْلِي مَعَطُوفٌ الذَّمُّ مَعَ لَفْظِهَا يَلِي
وَقَبْلَ أَجْنَبِي أَرْفَعُ بَعْدَ (مَا) وَبَعْدَ (لَيْسَ) مُطْلَقًا فِيهِ أَحْكَمَا
مِنْ بَعْدِ بَا ك(لَسْتُ بِالْوَانِي وَلَا غَمْرًا أَنَا) وَالْجَرُّ عَمْرُو حَظَلَا

(ش) المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة التي تقدم ذكرها - يجوز جره حملا على اللفظ وهو المختار، ويجوز نصبه على المحل، فيقال: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلَا نَائِمٍ، وَلَا نَائِمًا» .

فإن تلا المعطوف سببي؛ أي: ملابس لضمير المخبر عنه - جاز فيه مع الوجهين: الرفع على أن يكون خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ نحو: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا نَائِمًا أَبُوهُ»، ومثله: [من الرجز]

(... لَيْسَ عَامِرٌ بِمُسْتَهَامٍ وَلَا مُلِيمٌ قَلْبُهُ بِدَامٍ)
يجوز جر «مُليِمٌ»، ونصبه، ورفع.

فلو كان المعطوف عليه منصوبًا لجاز في المعطوف عليه ما جاز في [المعطوف على] ^(١)المجرور.

أما غير الجر فظاهر.

وأما الجر فعلى تقدير وجود الباء، ومنه قول زهير: [من الطويل]

= ابن الأعرابي الزعم القول يكون حقًا ويكون باطلا وأنشد في الزعم الذي هو حق لأمية بن أبي الصلت:

وإني أذبن لكم أنه سينجزكم ربكم ما زعم
ومثل ذلك قال شمر وأنشد للجعدي - رضى الله عنه - في الزعم الذي هو حق
يذكر نوحًا - عليه الصلاة والسلام -:

نودي قم واركبن بأهلك إن الله موفٍ للناس ما زعما

وهذا بمعنى التحقيق . ينظر تهذيب الأسماء واللغات (١/١٣٤) .

(١) سقط في أ .

بَدَا لِي أُنِّي لَسْتُ مُذْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١)
 يروى بجر «سابق» ونصبه. وأمثاله كثيرة.

ولو كان بعد ما يلي العاطف مخبر عنه أجنبي، جاز جعله مبتدأ مقدم الخبر.
 واسمًا لـ«لَيْسَ» والخبر: ما يلي العاطف، والجملة معطوفة على الجملة.
 ويجوز جر الخبر الثاني إذا جر الأول عند الأخفش^(٢)، لا عند سيبويه^(٣).

والقول في ذلك قول الأخفش؛ لاستعمال العرب إياه كقول الشاعر: [من الطويل]
 وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقَّرَا^(٤)
 فإن كان العامل «مَا» تعين جعل الأجنبي، وما قبله مبتدأ وخبرًا.
 باب (ما) و (لا) و (إن) المشبهات ب (ليس)

(ص)

أَهْلُ الْحِجَازِ أَلْحَقُوا بِ (لَيْسَ) (مَا) إِنَّ عُدِمَتْ (إِلَّا) وَ (إِنْ) وَقُدِّمًا
 ذُو خَبَرٍ، وَإِنْ تُؤَخَّرُهُ بَطَلْ إِعْمَالُ (مَا)، كَذَاكَ يَبْطُلُ الْعَمَلُ
 يَكُونُ الْإِسْمُ بَعْدَ مَعْمُولِ الْخَبَرِ وَبَعْدَ ظَرْفِ أَبْقِهِ، أَوْ حَزَفِ جَرَ
 (ش) ألحق أهل الحجاز «مَا» النافية ب (ليس) في العمل، فجعلوا لها اسمًا

(١) البيت في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨ / ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩ / ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، والدرر ٦ / ١٦٣، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٨٢، وشرح المفصل ٢ / ٥٢، ٧ / ٥٦، والكتاب ١ / ١٦٥، ٣ / ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤ / ١٦٠،
 ولسان العرب (نمش)، ومغنى اللبيب ١ / ٩٦، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٦٧، ٣ / ٣٥١،
 وهمع الهوامع ٢ / ١٤١، ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١ / ٧٢، والكتاب ١ / ٣٠٦،
 ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١ / ١٩١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤،
 والأشباه والنظائر ٢ / ٣٤٧، وجواهر الأدب ص ٥٢، وخزانة الأدب ١ / ١٢٠، ٤ / ١٣٥،
 ١٠ / ٢٩٣، ٣١٥، والخصائص ٢ / ٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ٢ / ٤٣٢، وشرح
 المفصل ٨ / ٦٩، والكتاب ٢ / ١٥٥.

(٢) قال المبرد: وأما الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما: الباء
 وليس، فكأنك قلت: زيد في الدار، والحجرة عمرو، فتعطف على (في) والمبتدأ، وكان
 أبو الحسن الأخفش يجيزه.
 ينظر: المقتضب: ٤ / ١٩٥.

(٣) ينظر: الكتاب (١ / ٦٤).

(٤) البيت للناطقة الجعدى في ديوانه ص ٥٠، وأمالى المرتضى ١ / ٢٦٨، وجمهرة أشعار العرب
 ٢ / ٧٨٥، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٤١، والكتاب ١ / ٦٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧ / ١٨١،
 والمقتضب ٤ / ١٩٤، ٢٠٠.

مرفوعاً، وخبراً منصوباً، وبلغتهم نزل القرآن، قال الله -تعالى-: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقال -تعالى-: ﴿مَا هُتِبَ اللَّهُمَّ عَلَيْهَا﴾ [المجادلة: ٢] وشرط في إلحاقها بـ«لَيْسَ» أربعة شروط:

أحدها: بقاء النفي، فلا عمل لها عند زواله؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] والثاني: عدم «إن»، فلا عمل لها عند وجودها؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ^(١)، وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزْفٌ^(٢)
والثالث: تأخر الخبر، فلا عمل لها - غالباً - عند تقدمه كقولك: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ». والرابع: عدم تقديم معمول الخبر، فلا عمل لها إذا تقدم، ولم يكن ظرفاً، ولا جازراً ومجروراً كقولك: «مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلٌ».

فلو كان المعمول ظرفاً، أو جازراً ومجروراً لم يبال بتقدمه نحو قولك: «مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا».

(ص)

وَرَفَعُ (مَا بِهَا زَيْدٌ) بِ (مَا) وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ نَضْبٌ زُعْمًا
وَذَلِكَ فِيهِ نَظْرٌ، وَالْمُنْعَطِفُ هُنَا عَلَى الْمَنْصُوبِ إِنْ بِ (بَلْ) عَطْفٌ
أَوْ (لَكِنْ) اِرْقَعُهُ، وَنَضْبٌ زُبْمًا جَاءَ هُنَا فِي خَبَرٍ تَقَدَّمَ

(ش) من النحويين من يرى بقاء عمل «مَا» إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو جازراً ومجروراً؛ وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور، فإلى هذا المذهب أشرت بقولي:

وَرَفَعُ (مَا بِهَا زَيْدٌ) بِ (مَا) وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ نَضْبٌ...

وإذا عطف على خبر «مَا» بـ«بَلْ» أو «لَكِنْ» وجب رفع المعطوف؛ لأنه مثبت كالمقرون بـ«إلا» فاشتركا في الرفع نحو:

(١) الصريف: الفضة الخالصة . ينظر: القاموس (صرف) .

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٣٤٠، وأوضح المسالك ١/٢٧٤، وتخليص الشواهد ص ٢٧٧، والجنى الدانى ص ٣٢٨، وجواهر الأدب ص ٢٠٧، ٢٠٨، وخزانة الأدب ٤/١١٩، والدرر ٢/١٠١، وشرح الأشموني ١/١٢١، وشرح التصريح ١/١٩٧، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٢، وشرح شواهد المغنى ١/٨٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٤، وشرح قطر الندى ص ١٤٣، ولسان العرب (صرف)، ومغنى اللبيب ١/٢٥، والمقاصد النحوية ٢/٩١، وهمع الهوامع ١/١٢٣، وتاج العروس (صرف) .

«مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ»، و«مَا عَمْرُو كَرِيمًا لَكِنْ بَخِيلٌ». ومن العرب من ينصب الخبر متقدماً؛ أشار إلى ذلك سيبويه^(١)، وسوى بينه وبين قول من قال: «مِلْحَقَةٌ جَدِيدَةٌ» بالتاء، وبين قول من قال: «وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ» بالرفع^(٢).

(١) ينظر: الكتاب (٦٠/١).

(٢) وقرأ العامة «لَاتٌ» بفتح التاء وحين منصوبة وفيها أوجه:

أحدها: وهو مذهب سيبويه: أن لا نافية بمعنى ليس والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رَبٌّ وَثَمٌ، كقولهم: رَبَّتْ وَثُمَّتْ وَأَصْلُهَا «ها» وَصَلَّتْ بِلا فَقَالُوا «لَاهُ» كما قالوا «ثُمَّة» ولا يعمل إلا في الزمان خاصة نحو: لَات حِينَ، وولات أوان كقوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَوَلَاتٌ أَوَانٌ فَاجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ
وقول الآخر:

نَيْمُ الْبَغَاةِ لَاتٌ سَاعَةٌ مَلْدَمٌ وَالْبَغَى مَرْقَعٌ مُبْتَغِيَةٌ وَحَيْمٌ

والأكثر حينئذ حذف مرفوعها تقديره: وولات الحين حِينَ مَنَاصٍ . وقد يحذف المنصوب ويبقى المرفوع . وقد قرأ هنا بذلك بعضهم لقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ

أى لا براح لى . ولا تعمل فى غير الأحيان على المشهور، وقد تمسك بإعمالها فى غير الأحيان فى قوله:

حَثَّ نَوَازُ وَوَلَاتٌ هُنَّا حَثَّتْ وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَازُ أَجْنَبَتْ

فإن «هنا» من ظروف الأمكنة، وفيه شذوذ من ثلاثة أوجه:

أحدها: عملها فى اسم الإشارة وهو معرفة ولا تعمل إلا فى النكرات .
الثانى: كونه لا ينصرف .

الثالث: كونه غير زمان . وقد رد بعضهم هذا بأن «هنا» قد خرجت عن المكانيّة واستعملت فى الزمان كقوله تعالى: «هنا لك ابتلى المؤمنون» [الأحزاب: ١١]، وقوله:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَغَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ فَهُنَاكَ يَتَغَرَّفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعُ

إلا أن الشذوذين الأخيرين باقيان .

وتأول بعضهم البيت أيضاً بتأويل آخر وهو أن «ولات» هنا مُجْمَلَةٌ لا عمل لها، و«هنا» ظرف خبر مقدم و«حنت» مبتدأ بتأويل حذف «أن» المصدرية تقديره «أَنَّ حَثَّتْ» نحو: «تَسْمَعُ بِالْمُعْتَدِي حَيْثُ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» . وفى هذا تكلف وبعد إلا أن فيه الاستراحة من الشذوذات المذكورة أو الشذوذين . وفى الوقف عليها مذهبان: أشهرهما عند علماء العربية وجماهير القراء السبعة بالتاء المجبورة اتباعاً لمرسوم الخط، والكسائى وخذه من السبعة بالهاء .

والأول: مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والقراء وابن كيسان .

والثانى: مذهب المبرد .

= وأغرب أبو عبيد فقال: الوقف على «لا» والتاء متصلة بـ«حين» فيقولون: قمت تحين قمت وتحين كان كذا فعلت كذا، وقال: رأيتها في الإمام كذا «وَلَا تَحِينَنَّ» متصلة، وأنشد على هذا أيضًا قول أبي وَجْزَةَ السعدي:

العَاطِفُونَ تَحِينَنَّ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمَطْعُمُونَ زَمَانٌ لَا مِنْ مُطْعِمٍ

ومنه حديث ابن عمر وسأله رجل عن عثمان فذكر مناقبه ثم قال: «أَذْهَبَ تَلَانٌ إِلَى أَضْحَابِكَ» يريد «الآن» والمصاحب إنما هي «لات حين». وحمل العامة ما رآه على أنه مما شد عن قياس الخط كَنَظَائِرٍ له مرت. فأما البيت فقيل فيه: إنه شاذ لا يلتفت إليه. وقيل: إنه إذا حذف الحين المضاف إلى الجملة التي فيها «لات حين» جاز أن يحذف (لا) وحدها ويستغنى عنها بالتاء، والأصل: العَاطِفُونَ حِينَ لَا تَحِينَنَّ لَا مِنْ عَاطِفٍ، فحذف الأول ولا وحدها كما أنه قد صرح بإضافة حين إليها في قول الآخر:

وَذَلِكَ حِينَ لَا تَحِينَنَّ وَأَوَانٍ جَلْمٍ

ذكر هذا الوجه ابن مالك؛ وهو متعسف جدًا. وقد يقدر إضافة «حين» إليها من غير حذف لها كقوله:

تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلٍ لَا تَحِينَنَّ

أى حين لات حين. وأيضًا فكيف يصنع أبو عبيد بقوله: «وَلَاتٍ سَاعَةٌ مَنَدَمٌ، وَلَا تَحِينَنَّ» فإنه قد وجدت التاء من «لا» دُونَ حِينَ؟! .

الوجه الثاني من الأوجه السابقة: أنها عاملة عمل «أن» يعنى أنها نافية للجنس فيكون «حين مناص» اسمها، وخبرها مقدر تقديره: ولات حين مناص لهم، كقولك: لا غلام سفر لك. واسمها معربٌ لكونه مضافًا.

الثالث: أن بعدها فعلا مقدرًا ناصبًا لحين مناص بعدها أى لات أرى حين مناص لهم بمعنى لست أرى ذلك، ومثله: «لَا مَرَجًا بِهِمْ وَلَا أَهْلًا وَلَا سَهْلًا» أى لا أتوا مرحبا ولا وطئوا سهلا ولا لقوا أهلا.

وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش، وهما ضعيفان وليس إضمار الفعل هنا نظير إضماره في قوله:

أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا

لضرورة أن اسمها المفرد النكرة مبنى على الفتح فلما رأينا هنا معربًا قدرنا له فعلا خلافا للزجاج فإنه يجوز تنوينه فى الضرورة ويدعى أن فتحته للإعراب، وإنما حذف التنوين للتخفيف ويستدل بالبيت المذكور وقد تقدم تحقيق هذا.

الرابع: أن لات هذه ليست هى «لا» مرادا فيها تاء التانيث. وإنما هى ليس فأبدلت السين تاء، وقد أبدلت منها فى مواضع قالوا: النات -يريدون الناس- ومنه ست وأصله سدس، وقال:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنَى السُّعْلَاتِ
عَمُرُو بَن يَزُبُوعِ شِرَارِ النَّاتِ
لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَاتِ

= وقرئ شاذًا: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ﴾ إلى آخرها [الناس: ١-٦] يريد شيرار الناس ولا أكياس فأبدل، ولما أبدل السين تاءً خاف من التباسها بحرف التمني فقلب الياء ألفًا فبقيت تاء «لات» وهو من الاكتفاء بحرف العلة، لأن حرف العلة لا يبدل ألفًا إلا بشرط منها أن يتحرك، وأن يفتح ما قبله فيكون «حين مناص» خبرها والاسم محذوف على ما تقدم والعمل هنا بحق الأصالة لا الفرعية .

وقرأ عيسى بن عمر: ولاتٍ حين مناص بكسر التاء وجرّ «حين»، وهي قراءة مشكلة جدًّا، زعم الفراء أن لات يجر بها وأنشد:

وَلَتَنْتَدُمُنَّ وَلَاتِ سَاعَةَ مَثَدُم

وأنشد غيره:

طَلَبُوا ضَلَحْنَا وَلَاتِ أَوَانِ

وقال الزمخشري: ومثله قول أبي زبيد الطائي:

طَلَبُوا ضَلَحْنَا

البيت . قال: فإن قلت: ما وجه الجر في أوان؟ .

قلت: شبه بإذ في قوله:

وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

في أنه زمان قطع عنه المضاف إليه و عوض منه التنوين لأن الأصل: ولات أوانٍ صلح . فإن قلت: فما تقول في «حين مناص والمضاف إليه قائم؟ قلت: نزل قطع المضاف إليه من «مناص» لأن أصله حين مناصهم - منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه وجعل تنوينه عوضًا عن المضاف المحذوف، ثم بين الجهة لكونه مضافًا إلى غير متمكن . انتهى .

وخرجها أبو حيان على إضمار «من» والأصل ولاتٍ مِنْ حين مناص فحذفت «مِنْ» وبقي عملها نحو قولهم: «عَلَى كَمْ جَدَعِ بَنِيَّتْ بَيْتِكَ» أي مِنْ جَدَعٍ فِي أَصْحِ الْقَوْلِينَ . وفيه قول آخر: أَنَّ الْجِرَ بِالْإِضَافَةِ مِثْلُ قَوْلِهِ:

أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

أنشده بجز رجل أي ألا من رجل .

وقد يتأيد بظهورها في قوله:

وقال ألا لا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

قال: ويكون موضع (من حين مناص) رفعًا على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقول: ليس مِنْ رَجُلٍ قَائِمًا وَالْخَيْرِ مَحذُوفٍ، وهذا على قول سيبويه، (و) على أنه مبتدأ -والخير محذوف- على قول الأخفش، وخرج الأخفش ولات أوانٍ على حذف مضاف يعني أنه حذف المضاف وبقي المضاف إليه مجرورًا على ما كان والأصل ولات حين أوان .

وقدر هذا الوجه مكى بأنه كان ينبغي أن يقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب فيرفع . قال شهاب الدين: قد جاء بقاء المضاف إليه على جره وهو قسمان قليل وكثير: فالكثير أن يكون في اللفظ مثل المضاف نحو قوله:

أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينًا أَمْرًا وَتَارَ تَوَقُّدًا بِاللَّيْلِ تَارًا

فإن المشهور: «مِلْحَقَةٌ جَدِيدٌ» - بلا تاء- و«لَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ» - بالنصب- وأنشد
سيبويه للفرزدق شاهدًا على ذلك: [من البسيط]

فَأُضْبِحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ^(١)
(ص)

وَمَا لِ (مَا) عِنْدَ تَمِيمٍ عَمَلٌ لِأَنَّهَا حَزَفٌ لَدَيْهِمْ مُهْمَلٌ
وَيَعْدُ بِالْبَاءِ قَدْ يَجْرُونَ الْخَبْرَ كَعَنِيهِمْ وَذَا كَثِيرٌ اشْتَهَزُ
وَجَاءَ مَجْرُورًا بِبَاءٍ بَعْدَ (إِنْ) كَمَا (إِنْ اللَّهُ بِعَاقِلٍ) قَدِ
وَجَرَّتِ أَلْبَا حَبْرًا مِنْ بَعْدِ (هَلْ) وَذُو انْتِصَارٍ مَنْ بِهِدَيْنِ اسْتَدَلَّ
(ش) لغة بني تميم في تركهم إعمال «مَا» أقيس من لغة أهل الحجاز؛ كذا قال
سيبويه^(٢).

وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًا
بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصًا بالأفعال إن كان من عواملها
كحروف الجزم، وحق ما لا يختص ك«مَا» النافية ألا يكون عاملاً.

إلا أن شبهها ب (ليس) سوغ إعمالها إذا لم يعرض مانع من الأفعال المذكورة.
وزعم أبو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز،

= أرى وكل نار، والقليل أن لا يكون كقراءة من قرأ: «والله يريد الآخرة» بجر الآخرة
فليكن هذا منه . على أن المبرد رواه بالرفع على إقامته مقام المضاف، وقال الزجاج:
الأصل ولات أوأنا، فحذف المضاف إليه فوجب ألا يعرف وكسره لالتقاء الساكنين .
وقال أبو حيان: وهذا هو الوجه الذي قرره الزمخشري أخذه من أبي إسحاق يعني
الوجه الأول وهو قوله ولات أوأنا صلح . هذا ما يتعلق بجر «حين» وأما كسرة لات
فعلى أصل التقاء الساكنين كحين إلا أنه لا يعرف تاء تأنيث إلا مفتوحة وقرأ عيسى أيضًا
بكسر التاء فقط ونصب حين كالعادة وقرأ أيضًا ولات حين بالرفع مناص بالفتح، وهذه
قراءة مشكلة جدًا لاتبعد عن الغلط من راويها عن عيسى؛ فإنه بمكان من العلم المانع له
من مثل هذه القراءة . وقد خرجها أبو الفضل الرازي في لوامحه على التقديم والتأخير
وأن «حين» أُجْرِي مُجْرَى «قَبْلُ وَيَعْدُ» في بنائه على الضم عند قطعه عن الإضافة بجامع
ما بينه وبينها من الظرفية الزمانية و«مناص» اسمها مبني على الفتح فصل بينه وبينها
ب«حين» المقطوع عن الإضافة والأصل: ولات مناص حين كذا، ثم حذف المضاف إليه
حين وبني على الضم وقدم فاصلاً بين ولات واسمها قال: وقد يجوز أن يكون لذلك
معنى لا أعرفه . وقد روى في تاء «لات» الفتح والكسر والضم .

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) ينظر: الكتاب (٥٩/١) .

وتبعه في ذلك الزمخشري^(١).

والأمر بخلاف ما زعمناه؛ لوجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيرًا، منه قول الفرزدق أنشدته سيبويه^(٢): [من الطويل]

لَعَمْرِكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيَسِّرٍ^(٣)
ولو كان دخولها على الخبر مخصوصًا بلغة أهل الحجاز - ما وجد في لغة غيرهم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد «مَا» لكونه منفياً، لا لكونه خبرًا منصوبًا.

يدل على ذلك دخولها في نحو: «لَمْ أَكُنْ بِقَائِمٍ»، وامتناع دخولها نحو: «كُنْتُ قَائِمًا».

وإذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ «إِنْ» كقول

الشاعر: [من المتقارب]

لَعَمْرِكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ^(٤)
فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد «إِنْ» لكونه منفياً كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود «إِنْ» وهو ما أردناه.

وقد دخلت - أيضًا - على الخبر المرفوع بعد «هَلْ»؛ كقوله: [من الطويل]

(١) قال الزمخشري: «ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق، إنما يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق». ينظر: شرح المفصل: ١١٤/٢.

(٢) ينظر: الكتاب (٦٣/١).

(٣) البيت في ديوانه ٣١٠/١، وخزانة الأدب ٣٧٥/١، ٣٧٩، ١٤٢/٤، والدرر ١٢٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٩٠/١، والكتاب ٦٣/١، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٢٨/١.

(٤) البيت للمتدخل الهذلي في الأغاني ٢٦٥/٢٣، وأمالى المرتضى ٣٠٦/١، وخزانة الأدب ١٤٦/٤، والدرر ١٢٣/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢٧٦/٣، والشعر والشعراء ٦٦٤/٢، ولدى الإصبع العدواني في خزانة الأدب ١٥٠/٤ برواية:

وما إن أسيد أبو مالك بوان ولا بضعيف قواه

وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٣، وخزانة الأدب ١٤٢/٤، وشرح الأشموني ١٢٤/١، وهمع الهوامع ٢٢٧/١.

يَقُولُ إِذَا أَفْلُوَلَى عَلَيْهَا وَأَفْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدِيدٍ بِدَائِمٍ^(١)
وإذا دخلت على الخبر بعد «هل» لكون «هل» تشبه النافي، فلأن تدخل على
الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى.

بل قد دخلت على الخبر المرفوع بعد «لَكِنَّ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ^(٢)
وبعد «إِنَّ»؛ كقول امرئ القيس: [من الطويل]

فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةٌ^(٣) لَا تُتْلَقُهَا فَإِنَّكَ - مِمَّا أَحَدَثْتَ - بِالْمُجْرِبِ^(٤)
وبعد «أَنَّ» المفتوحة؛ كقوله - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لِنَفْسِهِ يَمَدِينًا يَفْعَلْ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٣]

(ص)

وَأَعْمَلُوا فِي النَّكِرَاتِ (لا) ك(ما) مِثَالُهُ: (لا متعدد مُسْلِمًا)
و(لا أَنَا بَاغِيًا) آتٍ عَنْ ثِقَةٍ وَفِيهِ بَحْثٌ بَارِعٌ مِنْ حَقَّقَهُ
وَأَسْمَاءُ (لَات): (الْحَيْنُ) مَحْدُوفًا جُعِلَ وَنَضَبُ (حَيْنُ) خَبْرًا بَعْدَ نُقْلِ
وَقَدْ يُرَى الْمَحْدُوفُ بَعْدَ خَبْرًا وَالثَّابِتُ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى
فِي (لَات هَتْأ) مَا لِي (لَات) عَمَلُ وَبَعْضُهُمْ (هَتْأ) لَهَا اسْمًا يَجْعَلُ

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣، والأزهية ص ٢١٠، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦،
وجمهرة اللغة ص ٦٣٦، وخزانة الأدب ٤/١٤٢، والدرر ٢/١٢٦، وشرح التصريح
١/٢٠٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٧٢، ولسان العرب (قلا)، والمقاصد النحوية
٢/١٣٥، ١٤٩، وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٣٦١ (قرد)، والأشباه والنظائر ٣/١٢٦،
وأوضح المسالك ١/٢٩٩، والجنى الدانى ص ٥٥، وجواهر الأدب ص ٥٢، وخزانة الأدب
٥/١٤، والدرر ٥/١٣٩، وشرح الأشموني ١/١٢٤، ولسان العرب (قرد)، (هلل)،
والمنصف ٣/٦٧، وهمع الهوامع ١/١٢٧، ٢/٧٧، وتاج العروس (هلل).

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٢٦، وأوضح المسالك ١/٢٩٨، وخزانة الأدب ٩/
٥٢٣، والدرر ٢/١٢٧، وسر صناعة الإعراب ١/١٤٢، وشرح الأشموني ١/١٢٤،
وشرح التصريح ١/٢٠٢، وشرح المفصل ٨/٢٣، ١٣٩، ولسان العرب (كفى)، والمقاصد
النحوية ٢/١٣٤، وهمع الهوامع ١/١٢٧.

(٣) الحقة من الدهر: المدة لا وقت لها أو السنة. الوسيط (حقب).

(٤) البيت في ديوانه ص ٤٢، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦، والدرر ١/٢٩٣، ٢/١٢٨، وشرح
التصريح ١/٢٠٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٧، والمقاصد النحوية ٢/١٢٦، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٢٥، وأوضح المسالك ١/٢٩٧، وجواهر الأدب ص ٥٤،
ورصف المباني ص ٢٥٧، وشرح الأشموني ١/١٢٣، وهمع الهوامع ١/٨٨، ١٢٧.

(ش) إلحاق «لا» ب«لَيْسَ» في العمل عند من قال به - وهم البصريون - مخصوص بالنكرات؛ كقولك: «لا رَجُلٌ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ» و«لا عَمَلٌ أَنْفَعُ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ». ومنه قول رجل من الصحابة - رضى الله عنهم - يقال له سواد بن قارب^(١):

[من الطويل]

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنِي فَتِيلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٢)

ومثله: [من الطويل]

[تعزُّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله وإقياً^(٣)] ^(٤) وذكر الشجري^(٥) أنها عملت في معرفة^(٦)، وأنشد للناطقة الجعدى: [من الطويل]

(١) سواد بن قارب الدوسى، أو السدوسى قال البخارى وأبو حاتم والدارقطنى: له صحبة . وقصته ذكرها الحافظ ابن حجر فى الإصابة، وفيها هذا البيت، وأصلها فى صحيح البخارى . ينظر ترجمته فى: الإصابة ت (٣٥٩٦)، أسد الغابة ت (٢٣٣٤)، الاستيعاب ت (١١١٤) .

(٢) البيت فى الجنى الدانى ص ٥٤، والدرر ١٢٦/٢، ١٤٨/٣، وشرح التصريح ٢٠١/١، ٢/٤١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٥، والمقاصد النحوية ١١٤/٢، ٤١٧/٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١٢٥/٣، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، وشرح الأشموني ١٢٣/١، وشرح شواهد المغنى ص ٨٣٥، وشرح ابن عقيل ص ١٥٦، ومغنى اللبيب ص ٤١٩، وهمع الهوامع ١٢٧/١، ٢١٨ .

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٨٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، والجنى الدانى ص ٢٩٢، وجواهر الأدب ص ٢٣٨، والدرر ١١١/٢، وشرح الأشموني ٢٤٧/١، وشرح التصريح ١٩٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦، وشرح شواهد المغنى ٦١٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ١٥٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦، وشرح قطر الندى ص ١١٤، ومغنى اللبيب ٢٣٩/١، والمقاصد النحوية ١٠٢/٢، وهمع الهوامع ١٢٥/١ .

(٤) ما بين المعكوفين سقط فى ط .

(٥) هو هبة الله بن على بن محمد بن على بن عبد الله، أبو السعادات المعروف بابن الشجرى، كان أوحده زمانه وفرد أوانه فى علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، متضلعا من الأدب، كامل الفضل . من تصانيفه: الأمالى، الحماسة، شرح اللمع لابن جنى، شرح التصريف الملوكى، وغير ذلك . مات سنة ٥٤٢ هـ . ينظر: بغية الوعاة (٣٢٤/٢) .

(٦) قال ابن الشجرى: وجاء فى شعر أبى الطيب أحمد بن الحسين أعمال (لا) فى المعرفة، فى قوله:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك . ومر بى بيت للناطقة الجعدى، فيه مرفوع (لا) معرفة، وذكر البيت . ينظر: الأمالى (٤٣١/١، ٤٣٢) .

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيًا^(١)
ويمكن عندي أن يجعل «أنا» مرفوع فعل مضمّر ناصب «بَاغِيًا» على الحال؛
تقديره: لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل.

ويجوز أن يجعل «أنا» مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا «بَاغِيًا» على الحال.
ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه.
ونظائره كثيرة، منها قولهم: «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا»؛ أي: حكمك لك مسمطًا؛ أي:
مثبتًا. فجعّل «مُسَمَّطًا» - وهو حال - مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل
«بَاغِيًا» بذلك وعامله فعل أحق وأولى.

وأما «لات» فإنهم يرفعون بها «الحين» اسمًا، ولا يكادون يلفظون به بل بآخر
منصوب خبرًا كقوله - تعالى - : ﴿فَنَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]
أي: و ليس الحين حين مناص.

ولا بد من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفى كون الحين الحاضر حينًا
ينوصون فيه؛ أي: يهربون، أو يتأخرون.

وليس المراد نفى جنس حين المناص؛ ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذًا؛
لأنه محوج إلى تكلف مقدر يستقيم به المعنى، مثل أن يقال: معناه ليس حين مناص
موجودًا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم.

إذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص، فلا يصح نفى جنسه مطلقًا، بل مقيدًا.
وقد نهت على شذوذ رفع الحين - الثابت - اسمًا، وجعل المحذوف خبرًا
بقولي:

وَقَدْ يُرَى الْمَحْذُوفُ بَعْدُ خَبْرًا وَالثَّابِتُ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى
لأن «قَدْ» تدل مع المضارع على التقليل.

وقد تقع «سَاعَةٌ» و«أَوَانٌ» بعد «لات»: فوقع «سَاعَةٌ» كقول الشاعر: [من الكامل]

(١) البيت في ديوانه ص ١٧١، والأشباه والنظائر ١١٠/٨، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤،
والجنى الدانى ص ٢٩٣، وخزانة الأدب ٣/٣٣٧، والدرر ٢/١١٤، وشرح الأشموني ١/
١٢٥، وشرح التصريح ١/١٩٩، وشرح شواهد المغنى ٢/٦١٣، ومغنى اللبيب ١/٣٤٠،
والمقاصد النحوية ٢/١٤١، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٧، وشرح ابن عقيل
ص ١٥٩، وهمع الهوامع ١/١٢٥.

نَدِمَ البُعَاةُ وَلاَتِ سَاعَةَ مَثَدَمٍ وَالبَغَى مَزْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(١)
وأُشِدَّ الفِرَاءُ^(٢) والأخْفَشُ^(٣): [من الخفيف]

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ جِئِنَ بَقَاءِ^(٤)
أى: ليس الأوان أوان صلح، فحذف المضاف إليه «أوان» منوى الثبوت، وبنى
كما فعل ب«قَبْل» و«بَعْد».

إلا أن «أَوَانًا» لشبهه ب«نَزَالٍ» وزنا بنى على الكسر، ونون اضطرارًا.

وأما «لاَت» الواقع بعدها (هنا) كقوله: [من الكامل]

حَنَّتْ نَوَارٌ وَلاَتِ هُنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أُجِنَّتِ^(٥)
فللنحويين فيها مذهبان:

أحدهما: أن «لاَت» مهملة لا اسم لها ولا خبر.

(١) البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلل بن مالك الكنانى فى المقاصد النحوية ٢/١٤٦، ولأحدهما أو لرجل من طيء أو لمحمد بن عيسى أو للمهلل فى خزنة الأدب ٤/١٧٥، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص ٢٩٤، وجواهر الأدب ص ٢٥٠، وخزنة الأدب ٤/١٨٧، والدرر ٢/١١٧، وشرح الأشموني ١/١٢٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ص ١٦٢، وهمع الهوامع ١/١٢٦.

(٢) ينظر: معانى القرآن للفراء (٢/٣٩٧).

(٣) قال الأخفش معلقًا على هذا البيت: فَجَرَّ «أَوَانٍ» وحذف وأضمر «الحين» وأضاف إلى «أوانٍ»؛ لأن (لاَت) لا تكون إلا مع (الحين).
ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/٦٧٠).

(٤) البيت لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ص ٣٠، والإنصاف ص ١٠٩، وتخليص الشواهد ص ٢٩٥، وتذكرة النحاة ص ٧٣٤، وخزنة الأدب ٤/١٨٣، ١٨٥، ١٩٠، والدرر ٢/١١٩، وشرح شواهد المغنى ص ٦٤٠، ٩٦٠، والمقاصد النحوية ٢/١٥٦، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص ٢٤٩، وخزنة الأدب ٤/١٦٩، ٥٣٩، ٥٤٥، والخصائص ٢/٣٧٠، ورسف المبانى ص ١٦٩، ٢٦٢، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٩، وشرح الأشموني ١/١٢٦، وشرح المفصل ٩/٣٢، ولسان العرب (أون)، (لا)، (لاَت)، ومغنى اللبيب ص ٢٥٥، وهمع الهوامع ١/١٢٦.

(٥) أُجِنَّتْ: أخفت وسترَت. مقياس اللغة (جن).

والبيت لشبيب بن جعيل فى الدرر ١/٢٤٤، ١١٩/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٩١٩، والمؤتلف والمختلف ص ٨٤، والمقاصد النحوية ١/٤١٨، ولحجل بن نضلة فى الشعر والشعراء ص ١٠٢، ولهما معًا فى خزنة الأدب ٤/١٩٥، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص ١٣٠، وتذكرة النحاة ص ٧٣٤، والجنى الدانى ص ٤٨٩، وجواهر الأدب ص ٢٤٩، وخزنة الأدب ٥/٤٦٣، وشرح الأشموني ١/١٢٦، ٦٦، ومغنى اللبيب ص ٥٩٢، وهمع الهوامع ١/١٢٦، ٧٨.

و«هَنَّأ» في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى مكان.
و«حَنَّت» مع «أَنَّ» مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء،
والتقدير: حنت نوار ولات هنالك حينئذ؛ وهذا توجيه الفارسي.
والوجه الثاني: أن يكون «هَنَّأ» اسم «لات»، و«حَنَّت»: خبرها على حذف
مضاف؛ والتقدير: وليس ذلك الوقت وقت حينئذ.
وهذا الوجه ضعيف؛ لأن فيه إخراج «هَنَّأ» عن الظرفية وهو من الظروف التي
لا تتصرف.
وفيه -أيضاً- إعمال «لات» في معرفة ظاهرة وإنما تعمل في نكرة؛ وهو اختيار
ابن عصفور.

(ص)

وَمُلْحَقٌ بِ(مَا): (إِنْ) النَّافِي لَدَى مُحَمَّدٍ فِيهِ الْكِسَائِي أَنشَدَا
إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا - اَعْلَمَ - وَأَبُو بَشِيرٍ بِإِيْمَاءٍ إِلَى ذَا يَذْهَبُ
وَ بِ (إِنْ) الَّذِينَ مَعَ (عِبَادًا) أَمْثَالُكُمْ تُلْفِي لَذَا اِعْتِضَادًا
(ش) لـ «إِنْ» النافية -أيضاً- اسم مرفوع، وخبر منصوب إلحاقاً بـ «مَا».

نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد^(١)، وأوماً سيبويه إلى ذلك دون
تصريح بقوله في «باب عدة ما يكون عليه الكلم»:

(١) قال المبرد: وأما (إِنْ) المكسورة فإن لها أربعة أوجه وتكون في معنى (ما)
وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس)
كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى .
ينظر: المقتضب: ٣٥٩/٢ .

والمبرد هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرد، إمام
العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وروى عنه إسماعيل
الصفار ونفطويه والصولي .

كان فصيحاً بليغاً مفوهاً، ثقة أخبارياً علامة، صاحب نوادر وظرافة، وكان جميلاً .
وقيل: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه .
ومن تصانيفه: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، القوافي، إعراب القرآن، الرد على
سيبويه، وغيرها . مات سنة ست وثمانين ومائتين (٢٨٦هـ) .
ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٦٩ - ٢٧١)، تاريخ بغداد (٣/٣٨٠)، الأعلام (٧/١٤٤)،
سير أعلام النبلاء (١٣/٥٧٦) .

«وتكون «إِنْ» كـ«مَا» في معنى «لَيْسَ»؛ فلو أراد النفي دون العمل، لقال: (وتكون «إِنْ» كـ«مَا» في النفي)؛ لأن النفي من معاني الحروف فـ«مَا» به أولى من «لَيْسَ»؛ لأن «لَيْسَ» فعل، وهي حرف.

بخلاف العمل فإن «لَيْسَ» فيه هي أصل لـ«مَا» و«لا» و«إِنْ» لأنها فعل، وهن حروف. ومما يقوى إعمال «إِنْ» إذا نفي بها ما أنشده الكسائي من قول الشاعر: [من المنسرح]

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ
ويروى:

... إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ المَلَاعِينِ^(١)
والى هذا أشرت بقولي:

... فِيهِ الكِسَائِي أَنشَدَا
إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا

وذكر أبو الفتح في المحتسب أن سعيد بن جبير^(٢) قرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] على أن «إِنْ» نافية، رفعت «الَّذِينَ» اسمًا. ونصبت «عبادًا أمثالكم»، خيرًا ونعتًا.

والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم في الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين؛ فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟.

(١) البيت بلا نسبة في الأزهية ص٤٦، وأوضح المسالك ٢٩١/١، وتخليص الشواهد ص٣٠٦، والجنى الداني ص٢٠٩، وجواهر الأدب ص٢٠٦، وخزانة الأدب ١٦٦/٤، والدرر ١٠٨/٢، ووصف المباني ص١٠٨، وشرح الأشموني ١٢٦/١، وشرح التصريح ٢٠١/١، وشرح شذور الذهب ص٣٦٠، وشرح ابن عقيل ص١٦٠، وشرح عمدة الحفاظ ص٢١٦، والمقاصد النحوية ١١٣/٢، والمقرب ١٠٥/١، وهمع الهوامع ١٢٥/١.

(٢) هو سعيد بن جبير الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو عبد الله، تابعي من أعلم التابعين أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، كان يقول الحق، ولا يخاف أحدًا إلا الله، وكانت نهايته أن قتل على يد الحجاج، سنة ٩٥ هـ.

ينظر: الأعلام (٩٣/٣)، وفيات الأعيان (٢٠٤/١)، طبقات ابن سعد (١٧٨/٦)، تقريب التهذيب ت (٢٢٩١).

(٣) قال أبو الفتح: ينبغى - والله أعلم - أن تكون «إِنْ» هنا بمنزلة «ما» فكأنه قال: ما الذين تدعون =

باب أفعال المقاربة

(ص)

وَهَاكَ أَفْعَالًا إِلَى الْمُقَارَبَةِ تُغزَى وَمَعَ (كَانَ) لَهَا مُنَاسِبَةٌ
 وَكَاسِمِيهَا اسْمُهُنَّ لِكِنَّ الْخَبَرَ نَحْوُ (عَسَيْتُ صَائِمًا) وَنَقِلًا
 وَخَبَرَ (مَرَّتُهَا قَرِيبٌ) وَالتَّزِيمَ التَّجْرِيدُ فِي أَخْبَارِ مَا
 كَلَهَبٌ (أَنْشَأَ) (جَعَلْتُ) وَ(طَفِقْتُ) وَاقْرَأَنَّ بِ(أَنْ) بَعْدَ (حَرَى) وَ(اخْلَوْلَقَا)
 وَ(أَوْشَكَ) التَّخْيِيرُ فِيهَا وَ(كَرُبَ) وَ(عَسَى) عَكْسٌ وَعِنْدَ تَرْكِ (أَنْ)
 كَذَاكَ غَيْرُهَا وَقَدْ تَسْتَعْنِي إِنْ أُسْنِدْتَ لَهُ كَذَاكَ (اخْلَوْلَقَا)

(ش) الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة مساوية لـ «كَانَ» وأحواتها في النقصان،

واقْتِضَاءِ اسْمِ مَرْفُوعٍ، وَخَبِرٍ مَنْصُوبٍ.

إلا أن الخبر هنا شذ وروده اسمًا منصوبًا، أو من جملة اسمية مصدرية بـ«إِذَا» وإنما

اطرد مجيء خبرها فعلا مضارعًا.

فمن ورود الخبر اسمًا منصوبًا، قول الراجز: [من الراجز]

أَكْثَرْتَ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا

لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(١)

= من دون الله عبادًا أمثالكم، فأعمل إن إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأن إن هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجرى مجرى ليس في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم؛ لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟! ينظر: المحتسب: ٢٧٠/١.

(١) الراجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٨٥، وخزانة الأدب ٣١٦/٩، ٣١٧، ٣٢٢، والخصائص ٨٣/١، والدرر ١٤٩/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣، والمقاصد النحوية ١٦١/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧٥/٢، وتخليص الشواهد

ويروى:

لَا تَلْحَنِي إِئْتِي عَسَيْتُ صَائِمًا

ومنه قول الزبء^(١): [من الرجز]عَسَى الْغَوَيْرُ^(٢) أَبُوسَا^(٣)وقول تأبط شراً^(٤): [من الطويل]فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِذْتُ آيْبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا، وَهِيَ تَصْفِرُ^(٥)

وقد يرد خبر «جَعَلَ» جملة اسمية؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

وَقَدْ جَعَلْتَ قَلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَزَعُهَا قَرِيبُ^(٦)

ص ٣٠٩، والخزانة ٨/٣٧٤، ٣٧٦، والجنى الدانى ص ٤٦٣، وشرح الأشموني ١/١٢٨،
 وشرح شواهد المغنى ص ٤٤٤، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٢،
 وشرح المفصل ١٤/٧، ومغنى اللبيب ١/١٥٢، والمقرب ١/١٠٠، وهمع الهوامع
 ١٣٠/١ .

(١) هي الزبء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة الملكة المشهورة في العصر الجاهلي،
 صاحبة تدمر، وملكة الشام والجزيرة، كانت غزيرة المعارف، تحسن أكثر اللغات في
 عصرها، وكتبت تاريخًا للشرق .

ينظر ترجمتها في: الأعلام (٤١/٣) .

(٢) ماء لكلب في ناحية السماوة معروف . اللسان (غور) .

(٣) الرجز في مجمع الأمثال ١٧/٢، وتاج العروس، (غور)، وبلا نسبة في لسان العرب
 (غور)، والمخصص ١٧/٨٥ . والرجز من أمثال العرب . انظر جمهرة الأمثال ٢/٥٠،
 وزهرة الأكم ١/٢١٠، وفصل المقال ص ٤٢٤، وكتاب الأمثال ص ٣٠٠، وخزانة الأدب
 ٥/٣٦٤، ٣٦٥، ٨/٣٨٦، ٩/٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨ .

(٤) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي، الشهير بتأبط شراً، شاعر عداء، من فتاك
 العرب في الجاهلية، كان من أهل تهامة، شعره فحل .

ينظر: الأعلام (٩٧/٢)، خزانة الأدب (٦٦/١)، شرح شواهد المغنى (١٨) .

(٥) البيت في ديوانه ص ٩١، والأغاني ٢١/١٥٩، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩، وخزانة الأدب
 ٨/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، والخصائص ١/٣٩١، والدرر ٢/١٥٠، وشرح التصريح ١/٢٠٣،
 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩، ولسان العرب
 (كيد)، والمقاصد النحوية ٩/٣٤٧، ووصف المباني ص ١٩٠، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤،
 وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٢، وشرح المفصل ٧/١٣، وهمع الهوامع ١/١٣٠ .

(٦) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٢٠، وخزانة الأدب ٥/١٢٠، ٩/٣٥٢، والدرر
 ٢/١٥٢، وشرح الأشموني ١/١٢٨، وشرح التصريح ١/٢٠٤، وشرح ديوان الحماسة
 للمرزوقي ص ٣١٠، وشرح شواهد المغنى ص ٦٠٦، ومغنى اللبيب ص ٢٣٥، والمقاصد
 النحوية ٢/١٧٠، وهمع الهوامع ١/١٣٠ .

ومن ورود الخبر جملة مصدرية بـ«إِذَا» قول ابن عباس - رضى الله عنهما - :
 «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا»^(١).
 والمطرود فى أخبار هذا الباب ورودها بلفظ الفعل المضارع مجرداً من «أَنْ» بعد
 «جَعَلَ» و«أَخَذَ» و«طَفِقَ» و«طَبَّقَ» و«عَلِقَ» و«هَبَّ» و«أَنْشَأَ»؛ وهذه السبعة هى
 للشروع فى الفعل.

وتقرن بـ«أَنْ» مع «حَرَى» و«اخْلَوْلَقَ» و«أَوْلَى» عند من أثبتها مستشهداً بما أنشد
 الأصمعى من قول الشاعر: [من الوافر]

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وَأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ^(٢)
 أى: قارب.

واستعمل الخبر بالتجريد أو الاقتران بعد «عَسَى» و«كَادَ» و«كُرِبَ» و«أَوْشَكَ»،
 فلك أن تقول: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ، وَعَسَى زَيْدٌ يَفْعَلُ» وكذا الثلاثة البواقى.
 إلا أن «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ» أكثر من «عَسَى يَفْعَلُ»، و«كَادَ» بالعكس.
 والأمران فى «أَوْشَكَ» و«كُرِبَ» على السواء، أو مقاربان له.
 وصرح سيبويه بأن «عَسَى يَفْعَلُ» وشبهه بمنزلة: «كَانَ يَفْعَلُ» فى اقتضاء اسم
 مرفوع وخبر منصوب.

وأن «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ» وشبهه ليس من باب «كَانَ يَفْعَلُ» فى شيء؛ لأن حق ما هو
 معدود من باب «كَانَ» أن يحذف فيبقى ما بعده مبتدأ وخبراً.
 فـ«عَسَى زَيْدٌ يَفْعَلُ» من باب «كَانَ» لصلاحيته لذلك، و«عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ» ليس
 من باب «كَانَ» لعدم صلاحيته لذلك؛ وبهذا يعتبر جميع أفعال الباب.

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (٤٤٩/٩) كتاب التفسير، باب «وأندر عشيرتك الأقربين»
 حديث (٤٧٧٠) من حديث ابن عباس قال: لما نزلت: «وأندر عشيرتك الأقربين» سعد
 النبى ﷺ على الصفا فجعل ينادى: «يا بنى فهر يا بنى عدى» لبطون قريش حتى اجتمعوا
 فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً . . . الحديث.

ورواه أيضاً مسلم (٢٠٨) وليس فيه موضع الشاهد ورواه أيضاً الترمذى (٣٣٦٣)
 والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٩٨٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزنة الأدب ٣٤٥/٩، والدرر ١٣١/٢، ولسان العرب (لبث)، (ولى)،
 وجمع الهوامع ١٢٨/١.

ومن ورود المضارع مجردًا بعد «عَسَى» قول هذبة بن خشرم^(١): [من الوافر]
عَسَى الْكَزْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(٢)
ومن وروده بعد «كَادَ» مقرونًا بـ«أَنَّ» قول عمر- رضى الله عنه: - «مَا كَذْتُ أَنْ
أَصْلَى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ»^(٣).

هكذا هذا الحديث فى صحيح البخارى .

ومثال ترك أن مع «أَوْشَكَ» قول النبى ﷺ: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ
يُحَدِّثُ بِحَدِيثِي فَيَقُولُ: بَيِّنْنَا وَبَيِّنْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ»^(٤). أخرجه أبو داود^(٥)

(١) هو هذبة بن خشرم بن كرز، من بنى عامر بن ثعلبة، شاعر فصيح، مرتجل راوية، من أهل
بادية الحجاز، كان راوية الحطينة، قيل: كان هذبة أشعر الناس منذ دخل السجن إلى أن أقيد
منه . مات سنة ٥٥٠ هـ .

ينظر: الأعلام (٧٨/٨)، الشعر والشعراء (٢٤٩)، خزانة الأدب (٨٤/٤ - ٨٧) .
(٢) البيت فى خزانة الأدب ٣٢٨/٩، ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، والدرر ١٤٥/٢،
وشرح التصريح ٢٠٦/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧، وشرح شواهد المغنى ص ٤٤٣،
والكتاب ١٥٩/٣، واللمع ص ٢٢٥، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢، وبلا نسبة فى أسرار
العربية ص ١٢٨، وأوضح المسالك ٣١٢/١، وتخليص الشواهد ص ٣٢٦، وخزانة الأدب
٣١٦/٩، والجنى الدانى ص ٤٦٢، وشرح ابن عقيل ص ١٦٥، وشرح عمدة الحفاظ
ص ٨١٦، والمقرب ٩٨/١، وشرح المفصل ١١٧/٧، ١٢١، ومغنى اللبيب ص ١٥٢،
والمقتضب ٧٠/٣، وجمع الهوامع ١٣٠/١ .

(٣) رواه البخارى فى صحيحه (٢٦٥ - ٢٦٦) كتاب مواقيت الصلاة، باب: من صلى بالناس
جماعة بعد ذهاب الوقت حديث (٥٩٦) من حديث جابر بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب
جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش قال: يا رسول الله ما كدت
أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب .

(٤) رواه أبو داود (٢٠٠/٤) كتاب السنة، باب فى لزوم السنة حديث (٤٦٠٤)، الترمذى (٥/
٣٨) كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبى ﷺ، حديث (٢٦٦٤)، وابن
ماجه (٦/١) فى المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه
حديث (١٣) والطحاوى فى شرح المعانى (٢٠٩/٤)، وابن حبان (١٣) والطبرانى فى الكبير
(٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦)، والحاكم (١٠٨/١)، والبيهقى (٧٦/٧)، والبقوى (١٠١) من
حديث المقدم بن معدى كرب مرفوعًا . وصححه الألبانى فى صحيح الترمذى (٢١٤٥)
وفى غيره من تصانيفه .

(٥) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني أبو داود، إمام أهل الحديث
فى زمانه، وصاحب السنن المشهورة بسنن أبى داود السجستاني . من مصنفاته: السنن،
المراسيل، الزهد، البعث، تسمية الإخوة . توفى سنة ٢٧٥ هـ .

ينظر: تذكرة الحفاظ (١٥٢/٢)، الأعلام (١٢٢/٣)، تاريخ بغداد (٥٥/٩)، سير
أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣) .

والترمذي^(١).

ومنه قول الشاعر: [من المنسرح]

يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَغْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا^(٢)
ومثال استعمال «أَنْ» مع «أَوْشَكَ» [قول الكلجة اليربوعي]^(٣): [من الطويل]
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرْيَهَةَ أَوْشَكَ حِبَالُ الْهُوَيْتِي بِالْفَتَى أَنْ تُجَدِّمَا^(٤)
وتنفرد «عَسَى» و«أَوْشَكَ» و«أَخْلَوْلَقَ» بالإسناد إلى «أَنْ يَفْعَلَ»؛ ويقوم ذلك مقام
ذكر الاسم والخبر كقولك: «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ»، و«يُوشِكُ أَنْ يَفْعَلَ»، و«أَخْلَوْلَقَ أَنْ
يَفْعَلَ».

(ص)

وَجَائِزٌ (ذَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلَا) أَوْ (عَسَيَا) وَقَسٌ فَلَيْسَ مُشْكِلًا
وَالسَّيْنُ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) قَدْ يُرَى مُنْكَسِرًا، وَتَافَعٌ بِهِ قَرَا
وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَ (أَوْشَكَ) وَ (كَادَ) وَ (وَاحْفَظَ) (كَائِدًا) وَ (مُوشِكًا)
وَمَا لِذِي الْأَفْعَالِ بِالتَّضْرِيْفِ يَذُ سِوَى الَّذِي ذَكَرْتُ فَادِرِ الْمُسْتَنْدِ
(ش) إذا وقعت «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ» في موضع خبر اسم قبلها، جاز أن يجعل
المرفوع بها ضمير المخبر عنه مطابقًا له فيما له من أفراد وتذكير وغيرهما، وجاز أن

(١) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمى، أبو عيسى الترمذى، من أئمة الحديث وحفاظه، أخذ عن البخارى، وكان يضرب به المثل فى الحفظ، من تصانيفه: الجامع الكبير، الشمائل المحمدية، العلل، التاريخ. مات سنة ٢٧٩هـ.
ينظر: الأعلام (٣٢٢/٦)، تذكرة الحفاظ (١٨٧/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣).

(٢) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢، وشرح التصريح ٢٠٧/١، وشرح المفصل ١٢٦/٧، والعقد الفريد ١٨٧/٣، والكتاب ١٦١/٣، ولسان العرب (بيس)، (كأس)، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢، ولعمران بن حطان فى ديوانه ص ١٢٣، ولأمية أو لرجل من الخوارج فى تخلص الشواهد ص ٣٢٣، والدرر ١٣٦/٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣١٣/١، وشرح الأشمونى ١٢٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ص ١٦٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٨، والمقرب ٩٨/١، وجمع الهوامع ١٢٩/١، ١٣٠.

(٣) فى ط: قول الشاعر.

(٤) ينظر: تخلص الشواهد ٣٢٢، وخرانة الأدب ٣٨٦/١، ٣٨٧، وشرح اختيارات المفضل ١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، ولسان العرب (وشك)، ونوادير أبى زيد ١٥٣، وله أو للأسود ابن يعفر فى المقاصد النحوية ٤٤٢/٣، وبلا نسبة فى الخصائص ٥٣/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٨١٧.

يفرغ «عَسَى» ويجعل المرفوع بها «أَنْ» وصلتها.

فيقال على الوجه الأول:

«الزَيْدَانِ عَسِيًّا أَنْ يَفْعَلَا»، و«الزَيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَفْعَلُوا»، و«هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ»، و«الْهِنْدَانِ عَسْنَا أَنْ تَفْعَلَا»، و«الْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَفْعَلْنَ».

ويقال على الوجه الثاني: «الزَيْدَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلَا»، و«الزَيْدُونَ عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا»، و«هِنْدٌ عَسَى أَنْ تَفْعَلَ»، و«الْهِنْدَانِ عَسَى أَنْ تَفْعَلَا»، و«الْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَفْعَلْنَ».

واتفقت العرب على فتح سين «عَسَى» إذا لم تتصل بتاء الضمير ونونه.

فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين وكسرها.

والفتح أشهر وبه قرأ ابن كثير^(١)، وأبو عمرو، وابن عامر^(٢) والكوفيون. ولم يقرأ بالكسر إلا نافع^(٣).

وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي، إلا «كَادَ» و«أَوْشَكَ» فإنهما استعملا بلفظ الماضي، والمضارع كثيرًا، واستعمل منهما اسم فاعل قليلا.

فشاهد «كَأَيْدٍ» قول كثير^(٤): [من الطويل]

وَكَيْدُتْ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةٌ سَمَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلُ عَانِدٌ^(٥)

(١) هو عبد الله بن كثير الداربي، المكي أبو معبد، أحد القراء السبعة، كان قاضي الجماعة بمكة، فارسي الأصل، ومولده ووفاته بمكة، توفي سنة ١٢٠ هـ.

ينظر: الأعلام (١١٥/٤)، وفيات الأعيان (٢٥٠/١)، سير أعلام النبلاء (٣١٨/٥).
(٢) هو عبد الله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وتوفي بدمشق سنة ١١٨ هـ.

ينظر: الأعلام (٩٥/٤)، تقريب التهذيب ت (٣٤٢٧)، سير أعلام النبلاء (٢٩٢/٥).
(٣) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، كان حسن الخلق، فيه دعابة، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها، توفي سنة ١٦٩ هـ.

ينظر: الأعلام (٥/٨)، غاية النهاية (٣٣٠/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٣٦/٧).
(٤) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر، المشهور بكثير عزة، شاعر متيم مشهور، من أهل المدينة، أكثر إقامته بمصر، كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام، لا يقدمون عليه أحدًا. له ديوان شعر. مات سنة ١٠٥ هـ.

ينظر: الأعلام (٢١٩/٥)، الأغاني (٢٥/٨)، وفيات الأعيان (٤٣٣/١).

(٥) ينظر: ديوانه (٣٢٠)، وتخليص الشواهد (٣٣٦)، والدرر (١٣٨/٢)، وشرح التصريح (٢٠٨/١)، وشرح عمدة الحفاظ (٨٢٤)، المقاصد النحوية (١٩٨٩/٢)، وبلا نسبة في =

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنُ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وشاهد «مُوشِك» قول كثير -أيضا- : [من الوافر]

وَقَالَ النَّاصِحُونَ تَحَلَّ عَنْهَا فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي (١)

ومثله قول الآخر: [من المتقارب]

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْخَلِيطِ وَحُوشًا يَبَابًا (٢)

وعلى هذا نهت بقولي:

وَإِخْفَظْ (كَائِدًا) وَ (مُوشِكًا)

ثم قلت:

وَمَا لِيذِي الْأَفْعَالِ بِالتَّضْرِيْفِ يَدِ سِوَى الَّذِي ذَكَرْتُ ...

(ص)

وَلِدَلِيلِ اسْتَجْزَ حَذَفَ الْخَبَرَ هُنَا وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ عَبَّرَ (يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ)

هَذَا اخْتِيَارِي تَابِعَا أَبَا الْحَسَنِ مُنْظَرًا مَا قَالَ شَادِ ذُو عَلْنٍ (يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَمَا وَطَالَمَا عَثَيْتَنَا إِلَيْكَمَا)

وَالْعَمَلَيْنِ سِبْبُونِهِ عَكَسَا مُسَوِّبًا هُنَا (لَعَلُّ) وَ (عَسَى) عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ فَاعْرِفِ الصُّورَ

(ش) إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه؛ كما يجوز في غير هذا الباب

حذف ما ظهر دليله.

= أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ (٣١٨/١)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي (١٣١/١)، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ (١٧١).
 (١) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٢٠، وَالدَّرَرُ ١٣٨/٢، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ ٢٠٨/١، وَشَرَحَ عَمْدَةَ الْحَافِظِ ص ٨٢٣، وَالْمَقَاصِدَ النُّحْوِيَّةَ ٢/٢٠٥، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ١/٣٢١، وَتَخْلِيصَ الشُّوَاهِدِ ص ٣٣٦، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي ١/١٣١، وَهَمَعَ الْهُوَامِعَ ١/١٢٩.
 (٢) الْيَابِ: إِتْبَاعٌ لِلْخِرَابِ . مَقَائِسُ اللَّغَةِ (يَب).

وَالْبَيْتُ لِأَبِي سَهْمٍ الْهَذَلِي فِي تَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ ص ٣٣٦، وَالدَّرَرُ ٢/١٣٧، وَالْمَقَاصِدَ النُّحْوِيَّةَ ٢/٢٢١، وَلِأَسَامَةَ بْنِ الْحَارِثِ فِي شَرَحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ص ١٢٩٣، وَبِلَا نِسْبَةٍ شَرَحَ الْأَشْمُونِي ١/١٣١، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ ص ١٧١، وَشَرَحَ عَمْدَةَ الْحَافِظِ ص ٨٢٣، وَهَمَعَ الْهُوَامِعَ ١/١٢٩.

فمن ذلك الحديث: « مَنْ تَأْتَى أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ »^(١).
 وفي حديث آخر: « فَإِذَا اسْتَعْفَى أَوْ كَرِبَ اسْتَعْفَى »^(٢).
 ومن ذلك قول المرقش^(٣): [من الخفيف]
 وَإِذَا مَا سَمِعْتَ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ بِمُجِبِّ قَدْ مَاتَ أَوْ قَيْلٍ: كَادَا
 فَأَعْلَمِي عِلْمَ غَيْرِ شَكِّ بِأَنْتِي ذَاكَ، وَابْكِي لِمُصْفِدٍ لَنْ يُقَادَا^(٤)
 واختلف فيما يتصل بـ«عَسَى» من الكاف وأخواتها في نحو: «عَسَاكَ» و«عَسَانِي»
 و«عَسَاهُ».

فمذهب سيويه^(٥) أنها في موضع نصب و«أَنْ يَفْعَلَ» في موضع رفع.
 إلحاقاً لـ«عَسَى» بـ«لَعَلَّ» كما ألحقت «لَعَلَّ» بـ«عَسَى» في اقتران خبرها بـ«أَنْ» كقول
 متمم بن نويرة: [من الطويل]
 لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُتُكَ أَجْدَعًا^(٦)
 ومذهب أبي العباس المبرد^(٧) أن «عَسَى» على ما كانت عليه من رفع الاسم،
 ونصب الخبر.

- (١) رواه الطبراني في الكبير (٣١٠/١٧) (٨٥٨). وفي الأوسط (٣٠٨٢) وهو في مجمع
 البحرين (٢٩٧٨) من حديث عقبة بن عامر وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٢/٨) وقال:
 رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن شيخه بكر بن سهل وهو مقارب الحال وضعفه
 النسائي، وابن لهيعة فيه ضعف.
- (٢) رواه أحمد في مسنده (٥،٣/٥) عن معاوية بن حيدة قال: قلت: يا رسول الله إنا قوم
 نتساءل أموالنا قال: يتساءل الرجل في الجائحة أو الفتق ليصلح به بين قومه فإذا بلغ أو كرب
 استعف.
- وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٢/٣ - ١٠٣) وقال: رجاله ثقات.
- (٣) هو عوف (أو عمرو) بن سعد بن مالك بن ضبيعة من بني بكر بن وائل، الشهير بالمرقش
 الأكبر، شاعر جاهلي، من المتيمن الشجعان، شعره من الطبقة الأولى.
 ينظر: الأعلام (٩٥/٥)، الأغاني (١٢٧/٦)، الشعر والشعراء (٥٤).
- (٤) ينظر: شرح المرادي (١٨٠)، شرح التسهيل (٣٩٥/١).
- (٥) ينظر: الكتاب (٣٧٥، ٣٧٤/٢).
- (٦) البيت في ديوانه ص ١١٩، وخزانة الأدب ٣٤٥/٥، ٣٤٦، وشرح شواهد المغنى ٢/
 ٦٩٥، ٥٦٧، ولسان العرب (علل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩١/٢، وشرح
 المفصل ٨٦/٨، ومغنى اللبيب ٢٨٨/١، والمقتضب ٧٤/٣.
- (٧) قال المبرد: فأما قول سيويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمرة فتقول:
 عساك وعساني - فهو غلط منه، لأن الأفعال لا تعمل في المضمرة إلا كما تعمل في
 المظهر... ينظر: المقتضب: ٧١/٣.

لكن الذى كان اسماً جعل خبراً، والذى كان خبراً جعل اسماً. ومذهب أبى الحسن الأخفش أن «عسى» على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر.

إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، كما ناب عنه من قول الراجز: [من الراجز]

يَا ابْنَ الرُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا^(١)

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجر فى التوكيد نحو: «رَأَيْتَكَ أَنْتَ» و«مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ».

وفى قول بعضهم: «مَا أَنَا كَأَنْتَ» و«مَا أَنَا كَيْأَكَ». ولو كان الضمير المشار إليه فى موضع نصب كما قال سيبويه^(٢) والمبرد -لم يقتصر عليه فى مثل: [من الراجز]

... .. يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٣) لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثانى بمنزلة الفاعل؛ والفاعل لا يحذف، وكذا ما أشبهه.

(ص)

وَيَثْبُوتِ (كَادَ) يُنْفَى الْخَبَرُ وَحِينَ تُثْفَى (كَادَ) ذَلِكَ أَجْدَرُ
فَ (كِدْتَ تَصْبُو) مُتَّفٍ فِيهِ الصَّبَا وَ (لَمْ يَكْدَ يَصْبُو) كَمِثْلِ (إِنْ صَبَا)
وَعَيْرُ ذَا عَلَى كَلَامَيْنِ يَرِدُ ك(وَلَدْتُ هِنْدًا وَلَمْ تَكْدَ تَلِدْ)
(ش) قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفى، ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزاً فقيلاً - [وهذا اللغز للمعري]^(٤) -: [من الطويل]

أَنْحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَّتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمِ وَتَمُودِ

(١) الراجز لرجل من حمير فى خزائن الأدب ٤/٤٢٨، ٤٣٠، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٢٥، وشرح شواهد المغنى ٤٤٦، ولسان العرب (تا)، والمقاصد النحوية ٤/٥٩١، ونوادر أبى زيد ص ١٠٥، وبلا نسبة فى لسان العرب (قفا)، (تا)، والجنى الدانى ص ٤٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٠، وشرح الأشمونى ١/١٣٣، ٣/٨٢٣، شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٢، ومعنى اللبيب ١/١٥٣، والمقرب ٢/١٨٣، والممتع فى التصريف ١/٤١٤، وكتاب العين ٥/٢٢٢، والمخصص ١٧/١٤٤، وتاج العروس (ك).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/١٦٠).

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

(٤) سقط فى «أ».

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ^(١)
ومراد هذا القائل «كَادَ»؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب.

بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال في أن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي،
وثابت إذا لم يصحبها.

فإذا قال قائل: «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فمعناه: قارب زيد البكاء؛ المقاربة ثابتة، ونفي
البكاء منتف.

فإذا قال: «لَمْ يَكِدْ يَبْكِي» فمعناه: لم يقارب البكاء؛ فمقاربة البكاء منتفية، ونفي
البكاء منتف، انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة.

ولهذا كان قول ذي الرمة: [من الطويل]

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيَ الْمُجِيبِينَ لَمْ يَكِدْ رَسِيْسُ^(٢) الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ^(٣)
صحيحاً بليغاً؛ لأن معناه: إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير، وإذا لم
يقاربه فهو بعيد منه.

فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنه قد يكون غير بارح، وهو قريب من
البراح، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح.

وكذا قوله -تعالى-: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكِدُ لَمْ يَكِدْ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠] وهو أبلغ في نفي
الرؤية من أن يقال: (لم يرها).

لأن من لم ير قد يقارب الرؤية؛ بخلاف من لم ير ولم يقارب.

وأما قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] فكلام يتضمن
كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر؛ والتقدير: فذبحوها بعد
أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له. وهذا واضح والله أعلم.

أو قد يكون نفيها إعلالاً ببطء الوقوع، والثبوت حاصل كقوله -تعالى-: ﴿قَالَ
هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨] أي: يفقهون ببطء وعسر.

قال الأخفش في قوله: -تعالى- ﴿لَمْ يَكِدْ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠]

(١) ينظر: الهمع (١/١٣٢)، والدرر (١/١١٠)، والأشمونى (١/٢٦٨).

(٢) يقال: رسّ الغرام في قلبه: ثبت ودخل. الوسيط (رسم).

(٣) البيت في ديوانه ص ١١٩٢، وخزانة الأدب ٩/٣٠٩، ٣١٢، وشرح الأشمونى ١/١٣٤،
وشرح المفصل ٧/١٢٤، ولسان العرب (رسم).

إذا قلت: «كَادَ يَفْعَلُ» إنما تعنى: قارب الفعل ولم يفعل.
فإذا قلت: «لَمْ يَكْذُ يَفْعَلُ» كان المعنى: إنه لم يفعل، ولم يقارب الفعل على
صحة الكلام.

[وهذا معنى الآية، إلا أن اللغة قد أجازت]^(١) «لَمْ يَكْذُ يَفْعَلُ» على معنى: فعل
بعد شدة.

وليس هذا على صحة الكلام [والله أعلم].

باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

(ص)

لِ (إِنَّ) عَكُسُ مَا لِي (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ فِي خَبَرٍ، وَاسْمٍ، وَهَكَذَا (لَعَلَّ)
وَ (لَيْتَ) مَعَ (لَكِنَّ) هَكَذَا (كَأَنَّ) وَقِيلَ فِي (لَعَلَّ): (عَلَّ) وَ (لَعَنَّ)
وَ (عَنَّ) - أَيْضًا - ثُمَّ (أَنَّ) وَ (لِأَنَّ) كَذَا (لَعَنَّ) وَ (رَعَنَّ) وَ (رَعَنَّ)
وَ كَلُّ مَا (كَانَ) عَلَيْهِ دَخَلَا فَاجْعَلْ لِيذَى الْحُرُوفِ فِيهِ عَمَلًا
مَا لَمْ يَعْزَّ مَانِعٌ كَكَوْنِ مَا أَسْنَدٌ مِمَّا أُلْزِمَ التَّقَدُّمًا
وَالْتَزَمْنَ هُنَا تَأَخَّرَ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍ
تَقُولُ: (إِنَّ خَالِدًا ذُو فَضْلٍ وَإِنَّ فِيهِ شَغْفًا بِالْبَدْلِ)

(ش) قد تقدم أن «كان» ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

وعكس ذلك نصب الاسم ورفع الخبر، وهو عمل هذه الأحرف.

وهي ستة إذا ذكرت «أَنَّ»، وخمسة إذا استغنى بـ«إِنَّ» كما فعل سيويه - رحمه

الله - إذ قال: (هذا باب الحروف الخمسة).

لأن فتح همزة «إِنَّ» تعرض بوقوعها موقع اسم مفرد، وإذا سلمت من ذلك

كسرت همزتها.

ومعانيها مختلفة:

فـ«إِنَّ» للتوكيد، و«كَأَنَّ» للتشبيه، و«لَكِنَّ» للاستدراك، و«لَيْتَ» للتمنى، و«لَعَلَّ»

للترجى فيما يحب، وللإشفاق فيما يكره كقوله - تعالى -: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا

يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢]

(١) في أ: فهذا معنى الانتفاء لأن اللغة قد أجازت.

وفيها تسع لغات، وقد ذكرت .

ولما تقدم الإعلام بأن «كَانَ» تدخل على المبتدأ والخبر وهما -أيضاً- معمولاً «إِنَّ» وأخواتها -نبهت على ما يعرض له سبب يقتضى اختصاص «كَانَ» بالدخول عليه دون «إِنَّ» وأخواتها، فقلت:

مَا لَمْ يَعْزَنَّ مَانِعٌ كَكَوْنٍ مَا أَسْنَدَ مِمَّا أُلْزِمَ التَّقَدُّمًا
والإشارة بذلك إلى نحو: «أَيُّنَ زَيْدٌ» ؟ فإن فيه مانعاً من دخول «إِنَّ» عليه، وهو كون المسند إليه واجب التقديم؛ لتضمنه معنى حرف الاستفهام.

فإذا دخلت عليه «كَانَ» جاز، ولزم تقديم الخبر؛ لأن خبرها كان جائر التقديم فتقول: «أَيُّنَ كَانَ زَيْدٌ» ؟ .

ولا سبيل إلى ذلك فى «إِنَّ» وأخواتها؛ لأن شيئاً مما يتعلق بها لا يتقدم عليها. فإنها حروف عملت عمل الأفعال، ولم تقو قوتها فيتصرف فى معموليها بتقديم وتأخير، كما تصرف فى معمولى الأفعال.

ولكن إذا قام مقام مرفوعها ظرف، أو جار ومجرور، جاز تقديمه؛ لأنه ليس فى الحقيقة خبراً، وإنما هو معمول الخبر المقدر آخرًا.

ألا ترى أن قولك: «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا» معناه: «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا كَأَنَّ» .
فحذف «كَأَنَّ» وأقيم الظرف مقامه لدلالته عليه.

وشبه تقديمه وهو قائم مقام الخبر بتقديمه، والخبر موجود نحو قولك: «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ»؛ ف«عِنْدَكَ» فى هذه المسألة ونحوها فضلة عن الخبر.

وسهل الفصل به بين «إِنَّ» واسمها وخبرها كما سهل فى «كَانَ» و«مَا» .

وكما سهل أن يفصل به بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد. وقد أشير إلى ذلك فيما مضى.

(ص)

وَوَاجِبٌ تَأْخِيرُكَ اسْمًا يَشْتَمِلُ عَلَى ضَمِيرٍ مَا بِمُسْنَدٍ وَصِلَ
كَلِإِنَّ فِي خِيَاءٍ هُنْدٍ بَعْلَهَا) وَ (لَيْتَ لِلْمُضْتَى بِسُغْدَى مِثْلَهَا)

(ش) تأخير اسم «إِنَّ» هنا واجب كوجوب تأخير المبتدأ فى قول الشاعر:

... ..
... ..
... ..
وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنِي حَبِيبُهَا^(١)

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

ولكن التنبيه على أن مثل ذلك قد يتفق في هذا الباب: حسن؛ لأن أكثر الناس لا يستحضرون ذلك.

ولا يتفق هذا في مثل هذا الباب إلا والخبر ظرف نحو: «إِنَّ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلَهَا»، أو جار ومجرور نحو: «لَيْتَ لِلْمُضْنَى بِسُغْدَى مِثْلَهَا». وأما في باب المبتدأ، وباب «كان» فيتأتى ذلك بظرف، وغير ظرف. (ص)

وَلِدَلِيلٍ جَوَّزُوا حَذَفَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ وَاوٍ «مَعَ» وَجُوبًا اشْتَهَرَ
كَذَا كَنَحْوِ: (إِنَّ زَيْدًا سَيَّرًا سَيَّرًا) وَ (إِنَّ النَّصْرَ مَيَّرًا مَيَّرًا)
وَنَحْوِ: (إِنَّ أَكْثَرَ اشْتِعَالِي بِهِ وَجِيدًا مُكْتَفٍ بِحَالِ)
وَالْحَذْفُ بَعْدَ (لَيْتَ شِعْرِي) التُّزِيمِ وَذِكْرُ الإِسْتِفْهَامِ بَعْدَهُ حَتِّمَ
كما جاز أن يحذف خبر المبتدأ إذا دل عليه دليل يجوز حذف خبر هذا الباب -
أيضًا- إذا دل عليه دليل. كقول عمر بن عبد العزيز- رضى الله عنه - لرجل ذكر أنه
من ذوى القربى: «إِنَّ ذَلِكَ».

ثم ذكر له حاجة فقال: «لَعَلَّ ذَلِكَ»؛ يريد: إن ذلك صحيح، ولعل الذى طلبته
حاصل^(١).

وحكى سيبويه عن بعض العرب: «إِنَّكَ وَخَيْرًا»؛ يريد: إنك مع خير؛ فأغنت
الواو التى بمعنى «مَعَ» عن خبر «إِنَّ» كما أغنت عن خبر المبتدأ.
وحكى الكسائى: «إِنَّ كُلَّ تَوْبٍ لَوْ تَمَنَّهُ»؛ فأدخل اللام على الواو كما تدخل على
الخير؛ لأنها سدت مسده؛ وهذا من الحذف الواجب.

ومثله -أيضًا- فى الوجوب نحو: «إِنَّ زَيْدًا سَيَّرًا سَيَّرًا»؛ أى: إن زيدًا يسير سيرًا
فحذف الفعل، وجعل تكرار المصدر بدلًا منه، كما فعل ذلك فى باب الابتداء.
وكذلك حذف خبر «إِنَّ» لسد الحال مسده، كما كان كذلك فى باب الابتداء.
تقول: «إِنَّ أَكْثَرَ شُرَيْبِ السَّوِيْقِ مَلْتَوْتًا» كما قلت فى الابتداء: «أَكْثَرُ شُرَيْبِ السَّوِيْقِ
مَلْتَوْتًا».

والتقدير هنا، كالتقدير هناك. ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

(١) ينظر: الأمالى (٢/٦٤).

إِنَّ اخْتِيَارَكَ مَا تَبَغِيهِ ذَا ثِقَةٍ بِاللَّهِ مُسْتَظْهِرًا بِالْحَزْمِ وَالْجَدِّ (١)
وقالوا: «لَيْتَ شِعْرِي» وحذفوا الخبر -أيضا- وجوبا لسد الاستفهام مسده؛ كقول
أبي طالب: [من الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمْدٍ رُو، وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَخْزُونُ (٢)
أَي شَيْءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالٌ (٣) مَرًّا كُ، وَهَلْ أَقْدَمْتَ عَلَيْكَ الْمُتُونُ (٤)
(ص)

وَنَحْو: (إِنَّ قَائِمًا عَبْدًاكَ) أَجَازَ يَخْيِي، وَسَعِيدٌ ذَاكَ
(ش) يحيى هو الفراء، وسعيد هو أبو الحسن الأخفش؛ اتفقا على جواز: «إِنَّ
قَائِمًا الزَّيْدَانِ» (٥)

يجعلان الصفة اسم «إِنَّ»، ويرفعان بها ما بعدها مغنيا عن الخبر؛ كما يفعل
الجميع ذلك بعد النفي والاستفهام نحو: «مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ» و«أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»؟ .
وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذور؛ لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما
الفعل، وأولويتهما به جعلتا الصفة كأنها فعل، وعملت لذلك معاملة الفعل .
ونحو: «إِنَّ قَائِمًا الزَّيْدَانِ» بخلاف ذلك؛ لأن «إِنَّ» مختصة بالأسماء، فدخلها
على ما فيه شبه الفعل مزيل لشبهه به، أو جاعله كالزائل .
فمذهبهما في ذلك ضعيف .

(ص)

وَ (مَا) تَكْفُ الْعَمَلِ الْمُؤْصُوفَا زَائِدَةٌ إِنْ تَلِ ذِي الْحُرُوفَا
كَ(إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ) وَأَتَى فِي (لَيْتَمَا) الْوَجْهَانِ فِيمَا أُتِبْنَا
وَعَيْرُ (لَيْتَ) لَاجِقٌ بِهِ لَدَى قَوْمٍ قِيَّاسًا، وَبِنَقْلِ غَضُّدَا
(ش) لما كان عمل هذه الحروف العمل المخصوص، لأجل شبهها بـ«كَانَ» في

(١) البيت بلا نسبة في الدرر ١٧٥/٢، وهمع الهوامع ١٣٦/١ .

(٢) البيت في الاشتقاق ص ١٦٦، وخزانة الأدب ٤٦٣/١٠، وبلا نسبة في الكتاب ٢٦١/٣،
ولسان العرب (شعر) .

(٣) غاله: أهلكه وأخذه من حيث لا يدري . الوسيط (غال) .

(٤) البيت في لسان العرب (منز)، وخزانة الأدب ٤٦٣/١٠، وتاج العروس (منز) .

(٥) قال ابن السراج: وأجاز الفراء: إن قائما الزيدان، وإن قائما الزيدون، على معنى: إن من قام
الزيدان، وإن من قام الزيدون . ينظر: الأصول في النحو: ٢٥٦/١ .

الاختصاص بالمتبدا والخبر، وكان الاختصاص مفقوداً بتركيبها مع «مَا» فتصير جائزة الدخول على الفعل والاسم - بطل عملها لشبهها حينئذ بالحروف المهملة لعدم اختصاصها.

إلا (ليتما) فإن اختصاصها بالمتبدا والخبر باق، فأعملت وأهملت. فمن أعملها، فلبقاء الاختصاص.

ومن أهملها فإلحاقاً بأخواتها، ولأنها باينت «كَانَ» حين قارنها ما لا يقارن «كَانَ»؛ كما أهملت «مَا» حين وصلت بـ«إِنَّ» لأنها باينت «لَيْسَ» بمقارنتها ما لا يقارنها.

وقد روى بيت النابغة: [من البسيط]

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِضْفُهُ فَقَدْ^(١)

بنصب «الْحَمَامَ» ورفعها؛ ورفعها أقيس.

وحكى ابن برهان^(٢) أن الأخفش روى عن العرب: «إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ»؛ فأعمل «إِنَّ» مع زيادة «مَا».

وحكى مثل ذلك الكسائي في كتابه.

وأما (ليتما) فالجميع روى عن العرب إعمالها وإلغاءها.

(١) البيت في ديوانه ص ٢٤، والأزهية ص ٨٩، ١١٤، والأغاني ٣١/١١، والإنصاف ٢/٤٧٩، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢، وتذكرة النحاة ص ٣٥٣، وخزانة الأدب ١٠/٢٥٣، ٢٥١، والخصائص ٢/٤٦٠، والدرر ١/٢١٦، ٢/٢٠٤، ووصف المباني ص ٣١٨، ٣١٦، ٢٩٩، وشرح التصريح ١/٢٢٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٢، وشرح شواهد المغنى ١/٧٥، ٢٠٠، ٢/٦٩٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٣، وشرح المفصل ٨/٥٨، والكتاب ٢/١٣٧، واللمع ص ٣٢٠، ومعنى اللبيب ١/٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، والمقاصد النحوية ٢/٢٥٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٤٩، وخزانة الأدب ٦/١٥٧، وشرح الأشموني ١/١٤٣، وشرح قطر الندى ص ١٥١، ولسان العرب (قدد)، والمقرب ١/١١٠، وهمع الهوامع ١/٦٥.

(٢) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان، أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، كانت في أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه، وكان زاهداً، عرف الناس منه ذلك، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء، مات سنة ٤٥٦ هـ.

من تصانيفه: الاختيار في الفقه، أصول اللغة، اللمع في النحو.

ينظر: بغية الوعاة (٢/١٢٠)، الأعلام (٤/١٧٦)، تاريخ بغداد (١١/١٧).

(ص)

وَكَسَرَ (إِنَّ) الزَّم بِحَيْثُ يَغْتَقِبُ أَوْ كَوْنُهَا مَحَلَّ حَالٍ، أَوْ صِلَةً
 أَوْ وَلِيَتْ فِعْلًا بِلَامٍ عُلُقًا وَالْكَسْرُ وَالْفَتْحُ يُجَوِّزَانِ إِنْ
 بِفَا الْجَزَاءِ، أَوْ (أَمَا) أَوْ أُولِيَتْ قَوْلًا كَلِظًا أَوْ بِ (إِنَّ) مُخْبَرًا
 وَكُلُّ مَوْضِعٍ سِوَى مَا قُدِّمًا (ش) «إِنْ»-بِالْكَسْرِ- هِيَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَعَهَا جُمْلَةٌ غَيْرُ مَوْوَلَةٌ بِمَفْرَدٍ.

و «أَنْ» -بِالْفَتْحِ- فِرْعٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَعَهَا جُمْلَةٌ فِي تَأْوِيلٍ مَفْرَدٍ.
 وَكُونَ الشَّيْءِ جُمْلَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، أَوْ مَفْرَدًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَسْلُ لِكُونِهِ جُمْلَةٌ مِنْ
 وَجْهِ، وَمَفْرَدًا مِنْ وَجْهِ.

وَلِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ مُسْتَغْنِيَةٌ بِمَعْمُولِيهَا عَنْ زِيَادَةٍ، وَالْمَفْتُوحَةَ لَا تَسْتغْنِي عَنْ زِيَادَةٍ؛
 وَالْمَجْرُودَ مِنَ الزِّيَادَةِ أَصْلٌ لِلْمَزِيدِ فِيهِ.
 وَلِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ تَصِيرُ مَكْسُورَةً بِحَذْفِ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ؛ كَقَوْلِكَ فِي «عَرَفْتُ أَنَّكَ بَرٌّ»:
 «إِنَّكَ بَرٌّ».

وَلَا تَصِيرُ الْمَكْسُورَةُ مَفْتُوحَةً إِلَّا بِزِيَادَةِ كَقَوْلِكَ فِي «إِنَّكَ بَرٌّ»: «عَرَفْتُ أَنَّكَ بَرٌّ».
 وَالْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ بِحَذْفِ أَصْلٍ لِلْمَتَوَصَّلِ إِلَيْهِ بِزِيَادَةٍ.
 وَلَمَّا كَانَتِ الْمَكْسُورَةُ أَصْلًا اسْتَحَقَّتْ مَوْضِعًا لَا يَتَّقِدُ بِقَبِيلٍ دُونَ قَبِيلٍ، بَلْ
 مَوْضِعًا صَالِحٌ لِلْأَسْمِ وَالْفِعْلِ دُونَ اخْتِلَافٍ مَعْنَى.
 فَمِنْ ذَلِكَ وَقُوعُهَا أَوَّلَ كَلَامٍ نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ»، وَوُقُوعُهَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ
 كَقَوْلِكَ: «جِئْتُ وَإِنَّ زَيْدًا لِحَاضِرٍ».

أُنشِدْ سِيُوبِيَهَ : [مِنَ الْمُنْسَرِحِ]
 مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرَمِي^(١)

(١) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٧٣، وتخليص الشواهد ٣٤٤، والكتاب ١٤٥/٣،
 والمقاصد النحوية ٣٠٨/٢، وبلا نسبة في الدرر ١٣/٤، وشرح الأشموني ١٣٨/١.

وقوعها صلة كقوله- تعالى- : ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً نَّبَاتٌ لِّكُلِّ شَيْءٍ مِّنْهُ لِيُحْيِيَ النَّوْءَ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [القصص: ٧٦]

وقوعها جواب قسم كقوله- تعالى- : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْمُبَرِّكَاتِ﴾ [الدخان: ٣]
وقوعها بعد فعل معلق باللام نحو قوله- تعالى- : ﴿قَدْ نَعَلِمُ إِنَّهُ لِيَحْرُقَ نَارًا﴾ [الأنعام: ٣٣]

وكإنشاد سيبويه^(١) : [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنُ أَسْوَدَ لَيْلَةَ لَسْتَرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا^(٢)

وقوعها محكية بقول نحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ [سبأ: ٤٨]

والمراد بقولي: «مُطْلَقًا»- أيضًا- التنبيه على أنه يكون بعد فعل القول ومصدره،
واسم فاعله، ومفعوله نحو:

«قُلْتُ إِنَّكَ فَاضِلٌ»، و«صَحَّ قَوْلِي: إِنَّكَ فَاضِلٌ»، و«لَمْ أَرَلْ قَائِلًا: إِنَّكَ فَاضِلٌ»،

و«سِرُّ الْمَقُولِ: إِنَّكَ فَاضِلٌ».

وقولنا:

وَالْكَسْرُ وَالْفَتْحُ يُجَوِّزَانِ إِذَا فُجَاءَةً تَلَّتْ ...

معناه: أن «إِذَا» حيث قصد بها المفاجأة ووليتها «إِنَّ»، جاز كسر همزتها وفتحها؛

كقول الشاعر: [من الطويل]

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ: سَيْدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَّازِمِ^(٣)

= وشرح ابن عقيل ص ١٨٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٧، والمقتضب ٣٤٦/٢، وهمع الهوامع ٢٤٦/١.

(١) ينظر: الكتاب (١٤٩/٣).

(٢) البيت للشمر دل بن شريك اليربوعي في شرح أبيات سيبويه ١٤١/٢، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٤٣، وشرح الأشموني ١٣٨/١، والكتاب ١٤٩/٣، ولسان العرب (سنا)، والمقاصد النحوية ٢٢٢/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٨/١، وتخلص الشواهد ص ٣٤٨، والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١، وجواهر الأدب ص ٣٥٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/١٠، والخصائص ٢/٣٩٩، والدرر ١٨٠/٢، وشرح الأشموني ١٣٨/١، وشرح التصريح ٢١٨/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٩، وشرح ابن عقيل ص ١٨١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨، وشرح المفصل ٩٧/٤، ٦١/٨، والكتاب ١٤٤/٣، والمقاصد النحوية ٢٢٤/٢، والمقتضب ٢/٣٥١، وهمع الهوامع ١٣٨/١.

فمن كسر فعلى تقدير: فإذا هو عبد، ومن فتح فعلى تقدير: فإذا العبودية.
 فـ«أَنَّ» وما عملت فيه فى تأويل مصدر ابتدئ به، وحذف خبره.
 وكذا إذا وقعت بعد فاء الجزاء يجوز فيها الكسر والفتح؛ فالكسر على تقدير
 جملة صرح بجزائها، والفتح على تقدير مصدر ابتدئ به وحذف خبره.
 ومثال الكسر قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل
 عمران: ٩٢]

ومثال الفتح قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مَنْ يُحَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبْدَأَهُمْ نَارَ
 جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]
 ويجوز كسرها بعد «أَمَا» مقصوداً بها معنى «ألا» الاستفاحية؛ إن قصد بها معنى
 «حَقًّا» فتحت.

ويجوز -أيضاً- كسرها وفتحها بعد القسم إن لم يكن مع أحد معموليها اللام.
 وكذلك يجوز كسرها وفتحها فى نحو: «أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» وشبهه.
 فمن فتح فعلى تقدير: «أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهَ».
 ومن كسر جعل «أَوَّلُ قَوْلِي» مبتدأ، و«إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» جملة أخبر بها مستغنية عن
 عائد يعود على المبتدأ.

لأنها نفس المبتدأ فى المعنى كأنه قال: أول قولى هذا الكلام المفتوح بـ«أَنِّي».
 ونظير ذلك قوله -تعالى-: ﴿دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾
 [يونس: ١٠]

وقوله عليه الصلاة والسلام: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».
 وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع «أَنَّ» خبر قول، ويكون خبرها
 قولاً كـ«أَحْمَدُ» أو «أَمْرٌ» أو (أَدْعُو).

فلو لم يكن خبرها قولاً تعين الكسر نحو: «أَوَّلُ قَوْلِي إِنَّكَ ذَاهِبٌ».
 وما سوى المواضع التى يجب فيها الكسر، والمواضع التى يجوز فيها الكسر
 والفتح - فالفتح فيه متعين نحو: «علمت أَنَّكَ ذَاهِبٌ»، و«مَعْلُومٌ أَنَّكَ فَاضِلٌ»، وما
 أشبه ذلك.

(ص)

وَيَعْدُ ذَاتِ الْكَسْرِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَأْتِي كـ(إِنَّ خَالِدًا لَدُو هُدَى)

يُلْحَقُ نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَوْضِي)
وَلَمْ يُقَارِنْ (قَدْ) قَدْ اللامُ انْتَفَى
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ
مع اسم إثر ظرف اكفاه قُصِدَ^(١)
وُسَطَ فَهُوَ بِاسْتِبَاحَةِ قَمْنٍ
لِحَاقِهِ الْجَزَا أَبُو بَكْرٍ قُفِي
فِي مَاسِي وَهَذَا وَمِمَّا قَدْ وَرَدَ
قَارَنَهَا اسْتَحْسَنَهُ كُلُّ قَطْنٍ

وَالثَّانِي الْمُثَبَّتَ مِمَّا يَفْتَضِي
وَإِنْ يَكُنْ فِعْلٌ مُضِي صُرْفًا
(أَمْ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةً
[وقد تليه واو مع وقد يرد
وأوله معمول غير الماضي إن
وَجَنَّبُوهُ جُزَأَى الشَّرْطِ وَفِي
وَيُلْحَقُ الْقُضْلَ وَزَائِدًا يُعَدُّ
وَخَبَرَ الْمَغْطُوفِ بَعْدَ (إِنَّ) إِنْ

(ش) مما تختص به «إِنَّ» المكسورة وقوع لام الابتداء بعدها مقارنًا لاسمها المتأخر؛ نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا».

أو لخبرها المتأخر نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ».
فإن كان الخبر منفيًا لم تلحقه مطلقًا.

وكذا إن كان فعلاً ماضيًا متصرفًا غير مقارن لـ «قَدْ».

فإن كان ماضيًا غير متصرف، أو متصرفًا مقارنًا لـ «قَدْ» - لم يمتنع اقترانه باللام؛
نحو: «إِنَّكَ لِنِعْمِ الرَّجُلِ» و«إِنَّكَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ».

وإن كان الخبر جملة شرطية لم تلحقه هذه اللام، لا مع الجزء الأول، ولا مع الثاني؛
نحو: «إِنَّكَ إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمَكَ».

وأجاز أبو بكر بن الأنباري: «إِنَّكَ إِنْ تَأْتِنِي لِأُكْرِمَكَ».

وأجاز - أيضًا - على الكسائي دخولها على الواو التي بمعنى «مَعَ»، وسمع «إِنَّ
كُلَّ تَوْبٍ لَوْ تَمَّنَهُ» - حكاه ابن كيسان في «المهذب».

وقد تدخل هذه اللام على الاسم المسبوق بظرف ملغى نحو: «إِنَّ عَدَا لَزَيْدًا رَاجِلٌ».

ويتناول الظرف الملغى: الجار والمجرور الملغى نحو: «إِنَّ بِكَ لَزَيْدًا وَاثِقٌ».

وقد يقارن هذه اللام معمول الخبر ما لم يتأخر عن الخبر، أو يكن الخبر فعلاً ماضيًا.

فيجوز: «إِنِّي لِإِيَالِهِ مُؤْتِمِنٌ»، ولا يجوز: «إِنِّي مُؤْتِمِنٌ لِإِيَالِهِ».

وأجاز الأخفش نحو: «إِنِّي لِبِكَ وَثِقْتُ» مع أنه لا يجيز: «إِنِّي بِكَ لَوَثِقْتُ».

(١) سقط في ط .

ومعلوم أن اللام إنما دخلت على معمول الخبر؛ لوقوعه قبل الخبر من أجل أنه واقع موقعه فكأنها دخلت عليه.

فإذا لم يكن هو صالحًا لها فلا حظ لمعموله فيها، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل.

ومما تدخل عليه هذه اللام: الفصل المسمى عمادًا
كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢]
وما سوى ما ذكر من مواضع اللام إن ورد بلام حكم بزيادتها.
كقول من قال: [من الطويل]

... ..
وَلَكَيْتُنِي مِنْ حَبِّهَا لَعَمِيْدُ^(١)
وكقراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة.
ومنه قول الراجز: [من الراجز]
أُمُّ الْحَلْسِيسِ^(٢) لَعَجُوزُ شَهْرِيَّة^(٣)

(١) عجز بيت وصدرة:

يلوموننى فى حب لىلى عواذلى

وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣٨/٤، والإنصاف ٢٠٩/١، وتخليص الشواهد ص ٣٥٧، والجنى الدانى ص ١٣٢، ٦١٨، وجواهر الأدب ص ٨٧، وخزانة الأدب ١/ ١٦، ٣٦١/١٠، ٣٦٣، والدرر ١٨٥/٢، ووصف المبانى ص ٢٣٥، ٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، وشرح الأشمونى ١٤١/١، وشرح شواهد المغنى ٦٠٥/٢، وشرح ابن عقيل ص ١٨٤، وشرح المفصل ٦٤، ٦٢/٨، وكتاب اللامات ص ١٥٨، ولسان العرب (لكن)، ومغنى اللبيب ٢٣٣/١، ٢٩٢، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٢، وهمع الهوامع ١٤٠/١.

(٢) الحلس: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة ويبسط فى البيت تحت حر الثياب .
(القاموس - حلس).

(٣) الشهرية والشهيرة: العجوز الكبيرة . (اللسان - شهرب) .

والرجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص ١٧٠، وشرح التصريح ١٧٤/١، وشرح المفصل ١٣٠/٣، ٢٣/٨، وله أول لعنترة بن عروس فى خزانة الأدب ٣٢٣/١٠، والدرر ٢/ ١٨٧، وشرح شواهد المغنى ٦٠٤/٢، والمقاصد النحوية ٥٣٥/١، ٢٥١/٢، وبلا نسبة فى لسان العرب (شهرب)، وجمهرة اللغة ص ١١٢١، وتاج العروس (شهرب)، (لوم)، وأوضح المسالك ٢١٠/١، وتخليص الشواهد ص ٣٥٨، والجنى الدانى ص ١٢٨، ووصف المبانى ص ٣٣٦، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، ٣٨١، وشرح الأشمونى ١٤١/١، وشرح ابن عقيل ص ١٨٥، وشرح المفصل ٥٧/٧، ومغنى اللبيب ٢٣٠/١، ٢٣٣، وهمع الهوامع ١٤٠/١.

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمْجُوهَدًا^(١)

ومنه قول الآخر: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ^(٢)

ومنه قول الآخر: [من البسيط]

أَمْسَى أَبَانٌ دَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَاجُ^(٣) سُودَانٍ^(٤)

وأحسن ماتزاد بعد خبر مبتدأ معظوف هو وخبره على «أن» ومعمولها كقول

الشاعر: [من الكامل]

إِنِ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ وَخِلَافُ ظَرْفٍ لَمَّا أَحْقَرُ^(٥)

(ص)

وَإِنْ تُحَقِّفْ (أَنَّ) أَوْ (كَأَنَّ)

وَقَدْ يَبِينُ، وَإِذَا مَا أَضْمِرًا

وَإِنْ يَفْعَلُ صُدِّرَتْ غَيْرِ دَعَا

فَالْأَخْسَنُ الْفُضْلُ بِ (قَدْ) أَوْ نَفَى أَوْ

وَقَبْلَ (أَنَّ) ذِي عِلْمٍ أَوْ ظَنِّ لَزِمَ

(ش) «أَنَّ» المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ «عَضَّ»

مقصودًا به المضى، أو الأمر.

والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ«جَدَّ»؛ فلذلك أوثرت «أَنَّ» المفتوحة المخففة

(١) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢٩، وجواهر الأدب ص ٨٧، وخزانة الأدب ١٠/٣٢٧، ١١/٣٣٢، والخصائص ١/٣١٦، ٢/٢٨٣، والدرر ٢/١٨٨، ووصف المباني

ص ٢٣٨، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٩، وشرح ابن عقيل ص ١٨٥، وشرح المفصل ٨/٦٤، ٨٧، ومجالس ثعلب ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/٣١٠، وهمع الهوامع ١/١٤١.

(٢) البيت لكثيرة عزة في ديوانه ص ٤٤٣، وتذكرة النحاة ص ٤٢٩، وجواهر الأدب ص ٨٧،

وخزانة الأدب ١٠/٣٢٨، والدرر ٢/١٨٨، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٠٥، والمقاصد

النحوية ٢/٢٤٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٧، وشرح الأشموني ١/١٤١،

ومغنى اللبيب ١/٢٣٣، وهمع الهوامع ١/١٤١.

(٣) العليج: الرجل الغليظ من كفار العجم. القاموس: (عليج).

(٤) البيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٨٨، والدرر ٢/١٨٩، وشرح الأشموني ١/١٤١،

وشرح شواهد المغنى ٢/٦٠٤، ومغنى اللبيب ١/٢٣٢، ٢/٢٣٣، وهمع الهوامع ١/١٤١.

(٥) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٨، والمقاصد النحوية ٢/٢٥.

يبقاء عملها، لكن على وجه تبيين^(١) فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة.

ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص؛ فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها - غالباً - بخلاف المفتوحة. ومثلها «كَأَنَّ» لتركيبها من «أَنَّ» والكاف.

وقد يظهر اسماهما. فمثال ذلك في «أَنَّ»، قول الشاعر: [من المتقارب]

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُزْمِلُونَ^(٢)
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ، وَغَيْثٌ مَرِيعٌ
وَإِنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَالَا^(٣)

ومثال ذلك في «كَأَنَّ»، قول الشاعر: [من الطويل]

فَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ^(٤)
على من نَصَبَ «ظَنِيَّةً»، ويروى برفعها على حذف الاسم، ويروى بجرها على زيادة «أَنَّ» بين كاف الجر، والمجرور بها.

ولا يكون الخبر عند إضمار اسم «أَنَّ» إلا جملة:

إما اسمية، كقول الأعشى: [من البسيط]

فِي فِتْيَةِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنَّ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَعَلَّ^(٥)

(١) في أ: يتبين.

(٢) المرملة: الذي لا زاد معه . مقياس اللغة (رمل) .

(٣) البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢، وتخليص الشواهد ص ٣٨٠، وليس في ديوانه، وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية ٣٠٩/١، وخزانة الأدب ٣٨٤/١٠، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢، وشرح التصريح ٢٣٢/١، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٢، ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغنى ١٠٦/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٧/١، وأوضح المسالك ٣٧٠/١، وخزانة الأدب ٤٢٧/٥، وشرح الأشموني ١٤٦/١، وشرح قطر الندى ص ١٥٦، وشرح المفصل ٧٥/٨، ولسان العرب (أنن)، ومغنى اللبيب ٣١/١، وتاج العروس (أنن) .

(٤) البيت لعلاء بن أرقم في تاج العروس (قسم)، وبلا نسبة في تاج العروس (أنن) .

(٥) البيت في ديوانه ص ١٠٩، والأزهية ص ٦٤، والإنصاف ص ١٩٩، وتخليص الشواهد ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١، ٣٥٤، والدرر ٢/١٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٧٦/٢، والكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب ٣٠٨/١، ومغنى اللبيب ٣١٤/١، والمقاصد النحوية ٢٨٧/٢، والمنصف ١٢٩/٣، وبلا =

وإما فعلية: فإن كان الفعل دعاء، أو غير متصرف باشرته «أن» كقوله -تعالى-:
 ﴿وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]
 وقوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]
 وإن كان غيرهما قرن بـ«قَدْ» كقوله -تعالى-: ﴿وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾
 [المائدة: ١١٣]

وكقول الشاعر: [من الطويل]

شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ حُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ وَأَنْتَكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّتُ^(١)
 أو بنفى نحو قوله -تعالى-: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]
 أو بحرف تفتيس نحو قوله -تعالى-: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠] أو
 بـ«لَوْ» نحو قوله -تعالى-: ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبِ﴾ [سبا: ١٤]
 وعلى كل حال لا تقع «أن» المذكورة -غالبًا- إلا بعد علم أو ظن؛ فلذلك قلت:
 وَقَبْلَ (أَنْ) ذِي عِلْمٍ أَوْ ظَنْ لَزِمَ وَيَشُدُّوْذِ مَا سِوَى هَذَا وَسِمٌ
 فمن الشاذ قول كثير: [من الطويل]
 تُمْنِيكَ نَفْسٌ أَنْ سَتَدْنُو وَلَوْ دَنَّتْ دَنَّتْ وَهِيَ لَا بِالْوَصْلِ يَدْنُو سُورُهَا
 وقول الفرزدق: [من الطويل]
 أَيْبُتْ أُمَّتِي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ تَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤَهَا^(٢)
 فأوقعا «أن» المخففة بعد فعل التمني وهو غريب.

ومن الشاذ -أيضًا- قوله: [من الطويل]

رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ حَامِلٌ
 ومثله: [من الطويل]
 فَكَانَ لَهَا وُدِّي وَرِيقَةٌ^(٣) مَيْعَتِي^(٤) وَلِيدًا إِلَى أَنْ رَأَسِيَ الْيَوْمَ أَشْيَبُ
 فأوقعا «أن» المخففة غير مسبوقة بعلم ولا ظن.

= نسبة في خزانة الأدب ٣٩١/١٠، ورفض المباني ص ١١٥، وشرح المفصل ٧١/٨،

والمقتضب ٩/٣، وهمع الهوامع ١٤٢/١.

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١٤٦/١.

(٢) ينظر ديوانه (٧/١).

(٣) الريق: القوة. القاموس (ريق).

(٤) ميعة الشباب والنهار: أوله. القاموس (ميع).

وكذلك إن وقع الفعل بعدها متصلا بها ولم يكن دعاء، ولا غير متصرف - فهو جائز بضعف.

وقد يكون الفعل المتصل بها مضارعاً، وقد يكون ماضياً. فالمضارع كقول الشاعر: [من الخفيف]

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ (١)

وكقول الآخر: [من مجزوء الكامل]

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَى قَةَ إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الرَّزَاحِ (٢)

وَنَجَوْتُ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْعُدُوِّ إِلَى الرَّوَاحِ (٣)

أَنْ تَهْبِطِينَ بِبِلَادِ قَو مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ (٤)

والماضي: كقول أبي ذؤيب: [من الطويل]

فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَحْكَمْتَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ يَجِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَغِلَابُهَا (٥)

دَعَايَ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سِرِيعٌ فَمَا أَدْرَى أَرُشْدُ طِلَابُهَا (٦)

وليس المراد بالعلم والظن لفظهما، بل معناهما بأى لفظ كان.

فمن وقوع «أن» المخففة بعد مفهوم علم قول ابن أبي ربيعة: [من الكامل]

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٧٣، وتخلص الشواهد ص ٣٨٣، والجنى الدانى ص ٢١٩، والدرر ٢/١٩٧، وشرح الأشموني ١/١٤٧، وشرح التصريح ١/٢٣٣، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦، وشرح قطر الندى ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/٢٩٤، وهمع الهوامع ١/١٤٣.

(٢) يقال: رزح إذا أعيأ. مقياس اللغة (رزح).

والبيت بلا نسبة في تهذيب اللغة ٤/٣٨٣.

(٣) ينظر: العيني (٢/٢٩٧)، واللسان (أنن).

(٤) الطلاح: جنس من الشجر، رباب من الهذال وما أشبهه. مقياس اللغة: (طلع).

والبيت للقاسم بن معن في المقاصد النحوية ٢/٢٩٧، وبلا نسبة في الأزهية ص ٦٥، وخزانة الأدب ٨/٤٢١، ورسف المباني ص ١١٣، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٨، وشرح الأشموني ١/١٤٧، وشرح المفصل ٧/٩، ولسان العرب (طلع)، (صلف)، (أنن).

(٥) ينظر: شرح أبيات مغنى اللبيب (١/٢١)، والدرر (٢/١٧٦)، وديوان الهذليين (١/٧١).

(٦) البيت في تخلص الشواهد ص ١٤٠، وخزانة الأدب ١١/٢٥١، والدرر ٦/١٠٢، وشرح أشعار الهذليين ١/٤٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٥، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦، ١٤٢، ٢/٦٧٢، ومغنى اللبيب ص ١٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٧١، وهمع الهوامع ٢/١٣٢.

ثُمَّ انصَرَفْتُ وَكَانَ آخِرُ عَهْدِنَا أَنْ سَوْفَ يَجْمَعُنَا إِلَيْكَ الْمَوْسِمُ^(١)
ومنه قول الأحوص^(٢) : [من الطويل]

وَمَا كُنْتُ زَوَّارًا وَلَكِنَّ ذَا الْهَوَى
ومنه قول جرير: [من الطويل]

وَأَيُّهُ لَوْمُ الثَّنِيمِ أَنْ لَوْ عَدَدْتُمْ أَصَابِعَ تَيْمِي نَقَضْنَ عَنِ الْعَشْرِ^(٣)
ولذلك قال الفراء^(٤) في ﴿أَيْتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ﴾ [آل عمران: ٤١،

مريم: ١٠]: «قرئ نصبًا، ولو رفع كان صوابًا»^(٥).
(ص)

وَحُفِّقْتُ (إِنَّ) فَقَلُّ الْعَمَلِ وَإِنْ تَلَا فَعَلٌ فَمِمَّا يَعْزِلُ
عَمَلُ الْإِيْتِدَا وَشَدُّ نَحْوُ: (إِنْ) قَتَلْتُ وَالثَّانِي بِلَامٍ يَفْتَرِنُ
فَارِقَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ يُسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهَا بِعَمَلٍ أَوْ مَعْنَى
(ش) إهمال «إِنَّ» المكسورة بالتخفيف أكثر من إعمالها، ولذا قلت:

... .. فَقَلُّ الْعَمَلِ

ثم أشرت إلى أنه إذا تلاها فعل، فحقه أن يكون بعض نواسخ الابتداء نحو قوله -

تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]

ثم أشرت إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ للابتداء على سبيل الشذوذ؛ كقول

عاتكة^(٦) امرأة الزبير -رضى الله عنه-: [من الكامل]

(١) ينظر: ديوانه (٢٢٧).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، الشهير بالأحوص، شاعر هجاء، من طبقة جميل بن معمر، كان معاصرًا لجرير والفرزدق، كان حماد الراوية يقدمه في النسب على شعراء زمانه ولقب بالأحوص لضيق في مؤخرة عينيه. له ديوان شعر، وأخبار كثيرة. مات سنة ١٠٥ هـ.

ينظر: الأعلام (١١٦/٤)، الأغاني (٤٠/٤ - ٥٨)، الشعر والشعراء (٢٠٤).

(٣) ينظر: ديوانه (٢١٤).

(٤) قال الفراء: وقوله: ﴿أَيْتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾ (أن) في موضع رفع أي: أيتك هذا، و(تكلم) منصوبة بـ (أن) ولو رفعت كما قال: ﴿أَفَلَا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ كان صوابًا. ينظر: معاني القرآن: ١٦٢/٢.

(٥) ينظر الدر المصون (٤٩٤/٤).

(٦) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، القرشية، العدوية، شاعرة صحابية، من المهاجرات =

يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ لَا طَائِشًا رَعَشَ الْجَنَانِ وَلَا أَلِيدَ
شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(١)
وحكى الكوفيون^(٢): «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْبَةٍ».

وسمع سيبويه^(٣) بعض العرب يقول: «أَمَا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا» - بالكسر - وجعل
تقديره: أما إنك جزاك الله خيرًا.

والفتح أشهر.

وإذا أعملت وهى مخففة، فالمتكلم بالخيار فى الإتيان باللام وتركها، كما كان
قبل التخفيف.

ومن إعمالها مخففة قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ كُلا لِمَا لِيُوفِيَهُمْ﴾ [هود: ١١١]
قال سيبويه^(٤): «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: (إِنْ عَمْرًا
لَمُنْطَلِقُ)».

وقال الأخفش فى كتاب (المعاني) له:

«وزعموا أن بعضهم يقول: «إِنْ زِيدًا لَمُنْطَلِقُ» وهى مثل:

= إلى المدينة، تزوجها عبد الله بن أبى بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم الزبير بن العوام . ماتت
سنة ٤٠ هـ . ينظر: الأعلام (٣/٢٤٢)، الإصابة ت (١١٤٥٢) .
(١) البيت فى الأغاني ١١/١٨، وخزانة الأدب ١٠/٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، والدرر
٢/١٩٤، وشرح التصريح ١/٢٣١، وشرح شواهد المغنى ١/٧١، والمقاصد النحوية ٢/
٢٧٨، ولأسماء بنت أبى بكر فى العقد الفريد ٣/٢٧٧، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٤٩،
والإنصاف ٢/٦٤١، وأوضح المسالك ١/٣٦٨، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩، والجنى
الدانى ص ٢٠٨، ووصف المباني ص ١٠٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨، ٥٥٠، وشرح
الأشمونى ١/١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦، وشرح
المفصل ٨/٧١، ٩/٢٧، واللامات ص ١١٦، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨، والمحتسب ٢/
٢٥٥، ومغنى اللبيب ١/٢٤، والمقرب ١/١١٢، والمنصف ٣/١٢٧، وهمع الهوامع
١/١٤٢ .

(٢) قال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضى . قالوا: وقد حكى: إن يزيناك لنفسك وإن
يشينك لهيه ينظر: الأصول فى النحو: ١/٢٦٠ .

(٣) قال سيبويه: أما إن جزاك الله خيرًا، شبهوه بأئه، فلما جازت «إِنْ» كانت هذه أجوز . ينظر:
الكتاب (٣/١٦٨) .

(٤) وأهل المدينة يقرءون: «وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم» يخفون وينصبون . . ينظر:
الكتاب (٢/١٤٠) .

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] - يقرأ بالنصب والرفع. هذا نصه^(١). فإذا أهملت لزمت اللام ثانی الجزأین؛ لثلاثا يتوهم كونها نافية. فإن كان المحل غير صالح للنفي لم تجب اللام نحو: «إِنْ كَادَتْ نَفْسُ الْخَائِفِ تَزْهُقُ»، و«إِنْ كَانَ الْكَرِيمُ يَزْتَاخُ لِلْعَطَاءِ» و«إِنْ وَجَدْتَ اللَّهَ لَطِيفًا بِعِبَادِهِ». وفي صحيح مسلم عن عائشة أم المؤمنين -رضى الله عنها-: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طُهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرْجُلِهِ إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي انْتِعَالِهِ إِذَا انْتَعَلَ»^(٢).

ومنه قراءة بعض السلف^(٣): ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ﴾ [الزخرف: ٣٥] ذكرها ابن جنى^(٤) في (المحتسب)، وعزاها إلى أبي رجاء^(٥).

(١) عبارة الأحفش: «وقد زعموا أن بعضهم يقول: «إِنْ زِيدًا لِمَنْطَلِقٍ» يعملها على المعنى وهي مثل: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» يقرأ: بالنصب والرفع. اهـ. ينظر: معاني القرآن للأحفش: ٢٩٠، ٢٩١.

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٢٢٦/١) كتاب الطهارة، باب: التيمن في الطهور وغيره حديث (٢٦٨/٦٦) من حديث عائشة باللفظ المذكور.

ورواه البخارى في صحيحه (٣٦٢/١) كتاب الوضوء، باب: التيمن في الوضوء والغسل حديث (١٦٨)، وأطرافه في (٤٢٦)، (٥٣٨٠)، (٥٨٥٤)، (٥٩٢٦) ومسلم في (٢٦٨/٦٧) وأبو داود (٧٠/٤) كتاب اللباس، باب: في الانتعال، حديث (٤١٤٠)، والترمذى كتاب الوتر، باب: ما يستحب من التيمن في الطهور حديث (٦٠٨)، وابن ماجه (١٤١/١) كتاب الطهارة وسننها حديث (٤٠١) والنسائى في (٧٨/١)، (١٨٥/٨) وأبو يعلى (٤٨٥١) وابن خزيمة (١٧٩)، (٢٤٤) وابن حبان (١٠٩١)، (٥٤٥٦) والبيهقى (٢١٦/١)، والبعغوى (١١٦) من حديث مسروق عن عائشة، ولفظ الترمذى وابن ماجه مثل لفظ مسلم وهو اللفظ الذى استشهد به المصنف وهو عند البخارى وبعضهم بلفظ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنْعَلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

(٣) وقرأ بها أبو رجاء وأبو حيوه «لِمَا» بكسر اللام على أنها لام العلة دخلت على ما الموصولة وحذف عائدها وإن لم تطل الصلة، والأصل: للذى هو مَتَاعٌ، كقوله: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ» برفع النون و«إِنْ» هى المخففة من الثقيلة و«كُلٌّ» مبتدأ، والجار بعده خبره، أي: وإن كل ما تقدم ذكره كائن للذى هو متاع الحياة، وكان الوجه أن تدخل اللام الفارقة لعدم إعمالها، إلا أنها لما دل الدليل على الإثبات جاز حذفها. ينظر الدر المصون (٩٧/٦).

(٤) قال ابن جنى: ومن ذلك قراءة أبي رجاء: «لِمَا مَتَاعٌ» قال أبو الفتح: (ما) هنا بمنزلة الذى، والعاقد إليها من صلتها محذوف، وتقديره: «وإن كل ذلك للذى هو متاع الحياة الدنيا... ينظر: المحتسب: (٢٥٥/٢).

(٥) هو عمران بن ملحان، ويقال ابن تيم، أبو رجاء العطاردى، مشهور بكنيته، مخضرم ثقة، معمر، مات سنة ١٠٥ هـ.

و«مَا» موصولة، وعائدها محذوف.

والتقدير: وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا. ومنه قول الطرماح^(١):

[من الطويل]

أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينِ^(٢)
(ص)

وَنَصَبَ مَا عَلَى اسْمِ ذَا النَّبَابِ عَطْفُ أَجْزُ بِلَا قَيْدٍ، وَبِالرَّفْعِ اعْتَرَفُ
لِ (إِنَّ) بَعْدَ خَيْرٍ، وَقَبْلَ أَنْ نَوَيْتَ تَأْخِيرًا، وَ (أَنْ) مِثْلَ (إِنَّ)^(٣)
وَالرَّفْعِ - مُطْلَقًا - رَأَى الْكِسَائِي وَإِنْ يَكُ الْإِعْرَابُ ذَا حَفَاءِ
وَقَدَّمَ الْمَعْطُوفُ فَالْفَرَاءُ قَدْ يَرْفَعُ عُمُومًا، وَبِفَتْوَاهُ وَرَدُ
«يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أُنَيْسُ»
وَصَحَّ «أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَا» «وَإِنَّهُمْ» مِنْ قَبْلِ «أَجْمَعُونَ»
وَنَاصِبٌ يَخْبَى بِ (لَيْتَ) الْخَبْرَا وَبِعَضُّهُمْ عَمَّ، وَمِمَّا سَطَّرَا
«كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا»
(ش)

• جوز نصب المعطوف على اسم «إِنَّ» وأخواتها متقدمًا على الخبر، ومتأخرًا.
فالتقدم كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]

والتأخر كقول الراجز: [من الراجز]

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ^(٤) وَالْخَرِيفَا
يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(٥)

= ينظر: تقريب التهذيب ت (٥٢٠٦)، سير أعلام النبلاء (٤/٢٥٣).

(١) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم، شاعر إسلامي فحل، اعتقد مذهب «الشرأة» من «الأزارقة»، وكان هجاء، معاصرًا للكميت وصديقه لا يكادان يفترقان، له ديوان شعر، مات سنة ١٢٥ هـ. ينظر: الأعلام (٣/٢٢٥)، الأغاني (١٠/١٤٨)، الشعر والشعراء (٢٢٨).

(٢) البيت في ديوانه ص ٥١٢، والدرر ٢/١٩٣، والمقاصد النحوية ٢/٢٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٦٧، وتخليص الشواهد ص ٣٧٨، وتذكرة النحاة ص ٤٣، والجنى الداني ص ١٣٤، وشرح الأشموني ١/١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٧، وشرح قطر الندى ص ١٦٥، وهمع الهوامع ١/١٤١.

(٣) في أ: نويت تأخيرًا و(لكن) ك(إن).

(٤) الجود: المطر الغزير. مقاييس اللغة (جود).

(٥) الراجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٩، وتخليص الشواهد ص ٣٦٨، وشرح التصريح =

ويجوز الرفع مع «إِنَّ» و «لَكِنَّ»-خصوصًا- بعد الخبر بإجماع.

ومثال ذلك مع «إِنَّ» قوله: [من الطويل]

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّةَ النَّجِيَّةَ وَالْأَبُ^(١)

ومثاله مع «لَكِنَّ» قوله: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ سَبَاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُقْتَضَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ
وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خَثُولَةً وَلَكِنَّ عَمَى الطَّيِّبِ الْأَضْلِ وَالْحَالُ^(٢)

وأجاز ذلك الكسائي مطلقًا، والفراء^(٣) في سائر عوامل الباب بشرط خفاء إعراب

الاسم.

ومن حجج الفراء قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصْرَىٰ مَنْ ءَامَرَ بِإِلَهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]

ومن حججه -أيضًا- قول الشاعر: [من الطويل]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ^(٤)

= ٢٢٦/١، والكتاب ١٤٥/٢، والمقاصد النحوية ٢٦١/٢، وللعجاج في الدرر ١٨١/٦، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥١/١، والمقتضب ١١١/٤، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٣/١)، وتخليص الشواهد (٣٧٠)، والدرر (٦/١٧٩)، وشرح الأشموني (١٤٣/١)، وشرح التصريح (٢٢٧/١)، والمقاصد النحوية (٢/٢٦٥)، وهمع الهوامع (١٤٤/٢).

(٢) ينظر أوضح المسالك ٣٥٥/١، وتخليص الشواهد ص ٣٧٠، والدرر ١٨٦/٦، وشرح الأشموني ١٤٤/١، وشرح التصريح ٢٢٧/١، والمقاصد النحوية ٣١٦/٢، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

(٣) قال ابن السراج: والفراء يجيز: إن هذا وزيد قائمان، وإن الذي عندك وزيد قائمان، وإنك وزيد قائمان، إذا كان اسم (إن) لا يتبين فيه الإعراب. ينظر الأصول في النحو ٢٥٦/١.

(٤) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤، والإنصاف ص ٩٤، وتخليص الشواهد ص ٣٨٥، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩، ٣١٢/١٠، ٣١٣، ٣٢٠، والدرر ١٨٢/٦، وشرح أبيات سيويه ٣٦٩/١، وشرح التصريح ٢٢٨/١، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧، وشرح المفصل ٨٦/٨، والشعر والشعراء ص ٣٥٨، والكتاب ٧٥/١، ولسان العرب (قير)، ومعاهد التنصيص ١٨٦/١، والمقاصد النحوية ٣١٨/٢، ونوادير أبي زيد ص ٢٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/١، وأوضح المسالك ٣٥٨/١، ووصف المباني ص ٢٦٧، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢، وشرح الأشموني ١٤٤/١، ومجالس ثعلب ص ٣١٦، ص ٥٩٨، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائي .
ويقول: بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقاً، ورفع المعطوف هو الحجة،
والأصل التسوية بين المعرب والمبنى في إجراء التوابع عليهما .
وسيبيويه^(١) يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منوى التأخير .
ويلحق في ذلك «أَنَّ» بـ«إِنَّ» إذا كان موضعها موضع جملة نحو: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا
مُنْطَلِقٌ، وَعَمْرُو» .

واستشهد سيبويه^(٢) بقول الله -تعالى- : «وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ
الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» [التوبة: ٣]

ويقول الشاعر : [من الوافر]

وَالْأَفْعَالُ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ^(٣)

وقال: التقدير: فاعلموا أنا بقينا وأنتم كذلك. ولموافقة سيبويه قلت:

... .. «أَنَّ» مِثْلُ «إِنَّ»

ولم يخص الفراء^(٤) رفع المعطوف بـ«إِنَّ» و«لَكِنَّ» بل أجازة عموماً وأنشد

مستشهداً : [من الرجز]

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أُنَيْسُ^(٥)

ومما يصلح الاحتجاج به للفراء والكسائي على رفع المعطوف قبل الخبر - قول

بعض العرب: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» .

فرجع التوكيد حملاً على معنى الابتداء في المؤكد مع أنهما شيء واحد في المعنى .

(١) ينظر: الكتاب (١٥٥/٢) .

(٢) ينظر: الكتاب (٢٣٨/١) .

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٦٥، والإنصاف ١/١٩٠، وتخليص الشواهد ص ٣٧٣، وخزانة الأدب ١٠/٢٩٣، ٢٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤، وشرح التصريح ١/٢٢٨، والكتاب ٢/١٥٦، والمقاصد النحوية ٢/٢٧١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤، وشرح المفصل ٨/٦٩ .

(٤) ينظر: معاني القرآن (٣/٢٧٣) .

(٥) الرجز للعجاج في الدرر ٦/١٨٧، وشرح التصريح ١/٢٣٠، وليس في ديوانه، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٦٤، ومجالس ثعلب ١/٣١٦، وجمع الهوامع ٢/١٤٤ .

فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى .
ونسب سيبويه^(١) قائل: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» إلى الغلط مع أنه من العرب
الموثوق بعريتهم.

وليس ذلك من سيبويه - رحمه الله - بمرضى، بل الأولى أن يخرج على أن قائل
ذلك أراد: إنهم هم أجمعون ذاهبون.

على أن يكون «هُمْ» مبتدأ مؤكداً بـ«أَجْمَعُونَ» مخبراً عنه بـ«ذَاهِبُونَ» .
ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته .
وأكثر ما يكون ذلك في صلة الموصول نحو: «قَدِمَ الَّذِينَ فَارَقْتُ أَجْمَعِينَ» ؛ أى:
الذين فارقتهم أجمعين .

وقد أجاز الفراء^(٢) نصب جزأى الابتداء بـ«لَيْتَ» ومن شواهد قول الشاعر:
[من الكامل]

لَيْتَ السَّبَابُ هُوَ الرَّجِيعُ إِلَى الْفَتَى وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيُّ الْأَوَّلُ^(٣)

ولا حجة فيه لإمكان تقدير «كَانَ»، وجعل «الرَّجِيعُ» خبرها .

وأشده أبو العباس ثعلب : [من الوافر]

فَلَيْتَ عَدَا يَكُونُ غِرَارَ شَهْرٍ وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّامًا طَوَالًا^(٤)

ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ«لَيْتَ» وغيرها من أخواتها^(٥) .

ويستشهد بقول الراجز العماني : [من الرجز]

كَأَنَّ أذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا^(٦)

(١) ينظر: الكتاب (١٥٥/٢) .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٥٢/٢) .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٣ .

(٤) ينظر مجالس ثعلب ص ٢٣٦ .

(٥) قال ابن يعيش: وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد (ليت) تشبيهاً لها بـ«وددت» وتمنيت؛ لأنها في معناهما، وهى لغة بني تميم، يقولون: ليت زيداً قائماً، كما يقولون: ظننت زيداً قائماً، وعليه الكوفيون، والأول أقيس، وعليه الاعتماد، وهو رأى البصريين .

ينظر: شرح المفصل: ١٠٤/١ .

(٦) الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب ٢٣٧/١٠، ٢٤٠، والدرر ١٦٨/٢، وللعمانى فى
سمط اللآلى ص ٨٧٦، وشرح شواهد المغنى ص ٥١٥، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد =

وبحديث يروى وهو: «إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا»^(١).
 ورد جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى.
 فيخرج «كَأَنَّ أُذُنَيْهِ» على تقدير كأن أذنيه يحاكيان أو نحو ذلك.
 ويخرج «إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ» على أن «قَعَرَ» مصدر من قولهم: قعرت البئر^(٢)؛ أى:
 بلغت قعرها.

و«سَبْعِينَ» منصوب على الظرفية، وقد وقع خبرًا؛ لأن الاسم مصدر والإخبار عن
 المصدر بظرف الزمان مطرد.

ومما يستشهد به ناصب الجزأين قول الشاعر: [من الطويل]
 إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا^(٣)
 باب (لا) العاملة عمل (إن)

(ص)

إِذَا مُتَكَّرٌ بِمَعْنَى (مِنْ) يَلِي	(لَا) فَبِ (إِنَّ) أُلْحِقَتْ فِي الْعَمَلِ
وَيَلْوَهَا انْصَبِنُ بِهَا اسْمًا إِنْ يُضَفْ	أَوْ يَكُ كَالَّذِ بِالإِضَافَةِ اتَّصَفَ
كَمَثَلِ (لَا صَاحِبِ بِرٍ مُسْلِمٍ)	وَلَا كَرِيمًا أَضْلُهُ مُتَّهَمٌ
وَالْمُفْرَدَ افْتَحَ مَعَهَا مُرَكَّبًا	كَلَا صَلاَحَ لِمُسِيءٍ أَدْبَا
وَإِنْ عَطَفَتْ مِثْلُهُ عَلَيْهِ	فَالرَّفْعَ وَالتَّضْبِ انْصَبِنُ إِلَيْهِ
وَالْفَتْحَ -أَيْضًا- زِدْ إِذَا كَرَزْتَ (لَا)	وَكُنْتَ بِالفَتْحِ وَسَمَتِ الأَوَّلَا
وَإِنْ رَفَعْتَهُ فَمَا لِلثَّانِي	فِي التَّضْبِ حَظٌّ بَلْ لَهُ الوَجْهَانِ

= ص ١٧٣، والخصائص ٤٣٠/٢، وديوان المعاني ٣٦/١، وشرح الأشموني ١٣٥/١،
 ومعنى اللبيب ١٩٣/١، وهمع الهوامع ١٣٤/١.

(١) رواه مسلم في صحيحه (١٨٧/١) كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة حديث
 (١٩٥/٣٢٩) موقوفًا على أبي هريرة عقب حديث رواه من طريق أبي مالك الأشجعي عن
 أبي حازم عن أبي هريرة وأبي مالك عن ربيعي عن حذيفة مرفوعًا في ذكر الشفاعة وفي آخره
 «والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفًا» .
 والحديث تفرد به مسلم دون أصحاب الكتب الستة .

(٢) في أ : قعر البئر .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ص ٣٩٤، والدرر ١٦٧/٢، وشرح شواهد المعنى
 ص ١٢٢، ولم أقع عليه في ديوانه . وهو بلا نسبة في خزنة الأدب ١٦٧/٤، ١٠/٢٤٢،
 وشرح الأشموني ١٣٥/١، ومعنى اللبيب ص ٣٧ .

وَفَتَحَ مَغْطُوفٍ بِنَاءٍ قَدْ يَرِدُ
وَالْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ الْوَصْفَ أَنْبَلُ
وَالْفَتْحُ مَمْنُوعٌ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ
وَالثَّانِي مِنْ (لا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا)
وَنَحْوُ: (لا ابْتِنِينَ) وَ (لا أَبَ) اطْرَدُ
بِشَرْطِ كَوْنِ اللّامِ بَعْدُ مُفْحَمًا
وَإِنْ أَتَاكَ عَلِمَ وَهُوَ اسْمٌ (لا)
كَقَوْلِهِمْ فِي رَجَزٍ مَرْوِي
وَاعْطِ (لا) مَعَ هَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ
وَفِي تَمَنُّ بِ (أَلَا) لَا تُلْغِ (لا)
وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ
وَذَاكَ فِي عَزْفِ تَمِيمٍ يَلْزَمُ
وَلَا زِمَ فِي سَعَةِ تَكْرِيرُ (لا)
كَذَا إِذَا يَتْلُوهُ نَعَتْ أَوْ خَبَرَ

(ش) إذا قصد بـ«لا» نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود «من» لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ«لا» عند ذلك القصد عمل فيما يليها، وذلك العمل إما: جر، وإما رفع، وإما نصب.

فلم يكن جراً لئلا يعتقد أنه بـ«من» المنوية، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ (١)
ولم يكن رفعاً لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب؛ ولأن في ذلك إلحاق «لا»

(١) البيت بلا نسبة في كتاب العين ٣٥٢/٨، وتهذيب اللغة ٤٢٣/١٥، وتاج العروس (ألا)، (لا)، وأوضح المسالك ١٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦، والجنى الداني ص ٢٩٢، والدرر ٢٢١/٢، وشرح الأشموني ١٤٨/١، وشرح التصريح ٢٣٩/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٥٥، ولسان العرب (ألا)، (لا)، ومجالس ثعلب ص ١٧٦، والمقاصد النحوية ٢/٣٢٢، وجمع الهوامع ١٤٦/١.

بـ«إِنَّ» لمشابهتها إياها في التوكيد، فإن «لا» لتوكيد النفي، و«إِنَّ» لتوكيد الإثبات، ولفظ «لا» مساو للفظ «إِنَّ» إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن. فلما ناسبت «لا»: «إِنَّ» من هذه الجهات، عملت عملها بشرط أن يكون ما تعمل فيه متصلًا بها قابلاً لـ «مِنْ» الجنسية. فإن كان مفردًا؛ أي: غير مضاف، ولا شبيه به - بنى معها على الفتح تشبيهاً بـ«خَمْسَةَ عَشْرَ».

وحكم على موضعه بالنصب اعتبارًا بعمل «لا»، وبالرفع اعتبارًا بعمل الابتداء. وجاز اعتبار عمل الابتداء مع العامل اللفظي الذي هو «لا» كما جاز اعتباره مع «مِنْ» في نحو: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ»؛ لأن «لَا أَحَدَ فِيهَا» جواب «هَلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ». والجواب يجرى مجرى ما هو جواب له. وإن كان اسم «لا» مضافًا، أو شبيهاً به نصب بها ولم يبين؛ لثلا يركب أكثر من شيتين.

ومثال المضاف قولي:

... لا صَاحِبَ بَرٍّ مُسَلِّمٍ ...
أى: مخذول.

ومثال الشبيه بالمضاف قولي:

... لا كَرِيمًا أَضْلُهُ مُتَّهَمٌ ...

والى بناء المفرد على الفتح أشرت بقولي:

وَالْمُفْرَدَ افْتَحَ مَعَهَا مُرَكَّبًا كـ«لا صَلاَحَ لِمُسِيءٍ أَدَبًا»

ثم نبهت على ما يكون من الوجوه في العطف، فقلت:

وَأِنْ عَطَفْتَ مِثْلَهُ عَلَيْهِ ...

أى: إن عطفت على المستحق للفتح مثله في الأفراد، والتنكير - جاز في

المعطوف: النصب والرفع، كررت «لا» مع العاطف أو لم تكررهما.

فمثال ذلك مع تكرر «لا»: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، و«لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا

بِاللَّهِ».

ومثال ذلك مع عدم تكرر «لا»: «لا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» و«لا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا

بِاللَّهِ».

ثم قلت:

وَالْفَتْحُ - أَيْضًا - زِدْ إِذَا كَرَّرْتَ «لا» وَكُنْتَ بِالْفَتْحِ وَسَمْتِ الْأَوْلَا
أى: زد فى المعطوف المكرر معه «لا» الفتح إن كان المعطوف عليه مفتوحًا:
فيقال: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» كما قيل: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» - بالنصب - و«لا
قُوَّةَ» بالرفع.

ثم قلت:

وَإِنْ رَفَعْتَهُ
أى: وإن رفعت الأول، وكررت «لا» لم يجوز نصب الثانى؛ لأن نصبه عند فتح
الأول إنما كان على اعتقاد عمل «لا» فى المفتوح نصبًا مقدرًا، والثانى معطوف عليه.
فإذا رفع لم يبق لها عمل، يحمل عليه المعطوف لكنه يرفع حملا على رفع
الأول، ويفتح على أنه مركب مع «لا» الثانية

كقول الشاعر: [من الوافر]

فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ^(١)

ورفع الأول فى الوجهين إما: بالابتداء، و«لا» مهملة.

وإما بـ«لا» على أنها محمولة على «لَيْسَ الرَّفْعُ».

وحكى الأخفش: «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ» - بفتح التاء بلا تنوين - على تقدير: لا رجل
ولا امرأة على تركيب المعطوف مع «لا» الثانية ثم حذفت ونويت، واستصحب مع
نيتها ما كان مع اللفظ بها.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَفَتْحُ مَعْطُوفٍ بِنَاءٍ قَدْ يَرْدُ لِقَصْدِ تَرْكِيبٍ وَ (لا) لَفْظًا فُقِدَ

ثم نبهت على أن نعت اسم «لا» المفتوح يجوز فيه إذا كان مفردًا متصلًا بالمنعوت
ثلاثة أوجه:

(١) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص ٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٠٦، ٤١١، والدرر
١٧٨/٦، وشرح التصريح ٢٤١/١، ولسان العرب (أثم)، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٢،
وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٩/٢، وجواهر الأدب ص ٩٣، ٢٤٥، وخزانة الأدب ٤/
٤٩٤، وسر صناعة الإعراب ٤١٥/١، وشرح الأشموني ١٥٢/١، وشرح شذور الذهب
ص ١١٥، وشرح ابن عقيل ص ٢٠٣، ولسان العرب (فوه)، واللمع ص ١٢٩، وهمع
الهوامع ١٤٤/٢.

- الفتح على تركيبه مع المنعوت نحو: «لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدَكَ» .
- والنصب حملا على عمل «لا» المقدر .
- والرفع حملا على عمل الابتداء؛ لأن «لا» عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظًا وتقديرًا، فيمتنع اعتباره وحمل النعت عليه، كما امتنع ذلك مع «إن» .
- ثم بينت أن تركيب النعت يمتنع بفصله من المنعوت، وإن كان مفردًا ويعدم إفراده، وإن كان متصلًا؛ لأن جزأى المركب لا يفصلان؛ ولأن أكثر من شيئين لا يركب .
- وإذا امتنع التركيب جاز النصب حملا على عمل «لا»، والرفع حملا على عمل الابتداء .
- وإذا كررت اسم «لا» المفتوح، فلك أن تركب المؤكّد والمؤكّد تركيب النعت والمنعوت نحو: «لا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا» .
- ولك أن تنصب المؤكّد، وتنونه فتقول: «لا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا» .
- وتقول: «لا غُلامَيْنِ لَكَ»، و«لا نَعْلَيْنِ لِرَبِّدٍ»، و«لا أَبَ لِعَمْرٍو»، و«لا أَخَ لَهُ» .
- فتجعل «غُلامَيْنِ» و«نَعْلَيْنِ» اسمين مركبين، وما بعدهما من الجار والمجرور خبرًا . وكذا «لا أَبَ» و«لا أَخَ» .
- وقد تسقط النون، وتثبت الألف فيقال: «لا غُلامِي لَكَ»، و«لا نَعْلِي لِرَبِّدٍ»، و«لا أَبَا لِعَمْرٍو»، و«لا أَخَا لَهُ» .
- ولا يفعل هذا إلا مع لام الجر .
- والوجه فيه أنه مشبه بالمضاف فعومل معاملة في حذف النون، وإثبات الألف .
- ووجه شبهه بالمضاف أن اللام وما جر بها صفة، والصفة مكملة للموصوف
- كتكميل المضاف إليه للمضاف .
- ولو جعلت اللام، وما جر بها خبرًا لثبتت النون، وسقطت الألف؛ لزوال شبه الإضافة .

وقد شد سقوط اللام في قول الشاعر: [من الوافر]

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لا بُدَّ أُنَى مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفِينِي (١)

(١) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، والدر =

أراد: لا أبا لك .

وقد يتأول العلم بنكرة فتجعل اسم «لا» مركبًا معها إن كان مفردًا كقول الشاعر:

[من الوافر]

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ نَكِدَنَّ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ^(١)

وكقول الراجز: [من الراجز]

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِنَمَطِي^(٢)

ومنصوبًا بها إن كان مضافًا؛ كقولهم: «قَضِيَّةٌ وَلَا أبا حَسَنِ لَهَا» .

ولا بد من نزع الألف واللام مما هما فيه؛ ولذلك قالوا: «وَلَا أبا حَسَنِ» ولم

يقولوا: «وَلَا أبا الْحَسَنِ» .

فلو كان المضاف مضافًا إلى ما يلازمه الألف واللام ك«عَبْدَ اللَّهِ» لم يجز فيه هذا

الاستعمال .

وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان:

أحدهما: أنه على تقدير إضافة «مِثْلُ» إلى العلم، ثم حذف «مِثْلُ» فخلفه المضاف

إليه في الإعراب والتنكير .

والثاني: أنه على تقدير: لا واحد من مسميات هذا الاسم .

وكلا القولين غير مرضٍ:

أما الأول: فيدل على فساده أمران:

أحدهما: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو

كانت إضافة «مِثْلُ» منوية لم يحتج إلى ذلك .

= ٢١٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١، ولسان العرب (خعل)، (أبي)، (فلا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٢/٣، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح التصريح ٢٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤، وشرح المفصل ٢/١٠٥، واللامات ص ١٠٣، والمقتضب ٣٧٥/٤، والمقرب ١٩٧/١، والمنصف ٣٣٧/٢، وهمع الهوامع ٣٣٧ .

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (نكد) .

(٢) الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢١٣/٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٠، والأشباه والنظائر ٨٢/٣، ٩٨/٨، وتخليص الشواهد ١٧٩، وخزانة الأدب ٥٩، ٥٧/٤، وورصف المباني ص ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ٥٩/١، وشرح الأشموني ١٤٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٥، وشرح المفصل ١٠٢/٢، ١٢٣/٤، والكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٤/٣٦٢، وهمع الهوامع ١٤٥/١ .

الثانى: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ«مِثْل» كقول الشاعر:

[من الطويل]

تُبْكِي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الْحُمَى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ (١)

فلو كانت إضافة «مِثْل» منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله؛ وذلك فاسد. وأما القول الثانى فضعفه بين؛ لأنه يستلزم ألا يستعمل هذا الاستعمال إلا علم مشترك فيه كـ«زَيْد».

وليس ذلك لازماً لقولهم: «لَا بَصْرَةَ لَكُمْ»، و«لَا قُرَيْشٌ بَعْدَ الْيَوْمِ».

ولقول النبى - عليه السلام -: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» (٢).

وإنما الوجه فى هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به؛ فضمن العلم هذا المعنى، وجرى لفظه مما ينافى ذلك.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» فحكمتها مع ما وليها حكمتها معه عارية من الهمزة نحو قولك: «أَلَا حَلَمٌ (٣) لَكَ»؟ و«أَلَا صَدِيقٌ لِرَزِيدٍ»؟.

وإن عطفت على ما وليها جاز فى المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ما جاز

مع التجرد.

هذا إذا لم يقصد العرض.

فإن كان العرض مقصوداً بـ«ألا» اختصت بالفعل، ووجب إضمار فعل إن لم يكن

(١) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ١٦٦، ٤٠٢، وتذكرة النحاة ص ٥٢٩، ٥٣٨،

وخزانة الأدب ٥٧/٤، والدرر ٢/٢١٥، والمقرب ١/١٨٩، وجمع الهوامع ١/١٤٥.

(٢) رواه الشافعى (٢/١٨٦) والحميدى (١٠٩٤) وأحمد (٢/٢٤٠) ومسلم (٤/٢٢٣٧) كتاب

الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من

البلاء حديث (٢٩١٨/٧٥) والترمذى كتاب الفتن، باب: ما جاء إذا ذهب كسرى فلا كسرى

بعده حديث (٢٢١٦) والطحاوى فى شرح مشكل الآثار (٥٠٩) والبيهقى (٩/١٧٧) وفى

الدلائل (٤/٣٩٣) والبخارى (٣٨٢٨) من طرق عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن

المسيب عن أبى هريرة.

ورواه عبد الرزاق (٤/٢٠٨) وأحمد (٢/٢٣٣) والبخارى فى المناقب، باب علامات

النبوذة فى الإسلام (٣٦١٨) وفى الأيمان والندور، باب كيف كانت يمين النبى ﷺ

حديث (٦٦٣٠) ومسلم (٢٩١٨) من طرق عن الزهري، به.

ورواه عبد الرزاق (٥/٢٠٨) ومن طريقه أحمد (٢/٣١٣) والبخارى (٢٧/٣٠٢٧) ومسلم

(٢٩١٨/٧٦) عن معمر عن همام عن أبى هريرة وهو فى صحيفة همام برقم (٣٠).

(٣) فى أ: حكم.

ظاهرًا، كما يجب مع «هلا»، وذلك كقولك: «أَلَا تَفْعَلُ خَيْرًا»، و«أَلَا خَيْرًا تَفْعَلُهُ».

وقد يضمّر الفعل لقريظة معنوية؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيْتُ^(١)

على تقدير: ألا يروني رجلاً. هذه هي الرواية المشهورة، ويروى:

أَلَا رَجُلٍ

بالجر؛ على تقدير: ألا من رجل.

ويجوز أن يكون الشاعر لم يقصد العرض، ولكنه نون مضطرباً؛ وهو قول يونس، والأول أجود، وهو قول الخليل.

فإذا قصد بـ«ألا» التمني امتنع الإلغاء، واعتبار معنى الابتداء عند سيبويه^(٢)، لا عند المازني والمبرد^(٣).

وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين، ويلتزم عند التميميين.

فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب.

فمن حذفه لكونه لا يجهل: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، و«لَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ»، و«لَا سَيْفَ إِلَّا دُو الْفِقَارِ».

ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله -تعالى-: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]

وقوله -تعالى-: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]

(١) البيت لعمر بن قعاس (أو قعاس) المرادى في خزانة الأدب ٣/٥١، ٥٣، والطرائف الأدبية ص ٧٣، وشرح شواهد المغنى ص ٢١٤، ٢١٥، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤، وإصلاح المنطق ص ٤٣١، وأمالى ابن الحاجب ص ١٦٧، ٤١٢، وتخليص الشواهد ص ٤١٥، وتذكرة النحاة ص ٤٣، والجنى الدانى ص ٣٨٢، وجواهر الأدب ص ٣٣٧، وخزانة الأدب ٤/٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١٩٣/١١، ورفض المباني ص ٧٩، وشرح الأشموني ١/١٥٤، وشرح شواهد المغنى ص ٦٤١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٧، وشرح المفصل ٢/١٠١، والكتاب ٢/٣٠٨، ولسان العرب (حصل)، ومغنى اللبيب ص ٢٥٥، ٢٥٠، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/٣٦٦، ٣/٣٥٢، ونوادر أبي زيد ص ٥٦.

(٢) ينظر: الكتاب (٢/٣٠٨، ٣٠٩).

(٣) قال المبرد: فإن دخلها معنى التمني، فالنصب لا غير في قول سيبويه، والخليل وغيرهما إلا المازني وحده، تقول: ألا ماءً أشربه، ألا ماءً وعسلاً، تنون عسلاً، كما كان في قولك: لا رجل وغلماً في الدار ...

ينظر: المقتضب: ٤/٣٨٢، ٣٨٣.

وقوله: ﴿يَتَأَهَّلَ يَتَرَبَّ لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣]
 وقول النبي - عليه السلام - : « لَا أَحَدَ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ »^(١) . و« لَا إِلَهَ غَيْرُكَ »^(٢) .
 وزعم قوم منهم الزمخشري، والجزولي^(٣) : أن بني تميم يحذفون خبر «لا»
 مطلقاً - على سبيل اللزوم .

إلا أن الزمخشري قال : « وبنو تميم لا يشتونه في كلامهم أصلاً » . وقال الجزولي :
 « ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً » .
 وليس بصحيح ما قالاه ، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة ؛
 والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه .
 قال الشلوبين^(٤) :

(ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبنو تميم فيما هو جواب لقول قائل .

- (١) رواه مسلم في صحيحه (٢١١٤/٤) كتاب التوبة ، باب : غيرة الله تعالى ، وتحريم الفواحش ،
 حديث (٣٣ ، ٣٤ ، ٢٧٦٠) باللفظ المذكور من حديث عبد الله بن مسعود . ورواه البخاري في
 (٣٩٩/١٠) كتاب النكاح باب : الغيرة حديث (٥٢٢٠) . رواه البخاري في صحيحه (١٨٣/٩)
 كتاب التفسير ، باب : قوله « ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » حديث (٤٦٣٤) باللفظ
 المذكور وأطرافه في (٤٦٣٧) ، (٥٢٢٠) ، (٧٤٠٣) ورواه مسلم في (٢١١٤/٤) كتاب التوبة
 باب : غيرة الله تعالى ، وتحريم الفواحش حديث (٣٤ ، ٣٣ / ٢٧٦٠) باللفظ المذكور عند
 المصنف أيضاً والحديث رواه النسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٩٢٥٦) ، (٩٢٨٧)
 وفي التفسير (١٩٣) ، (٢٠٣) والطبراني في الكبير (١٠٤٤١) ، وابن حبان (٢٩٤) ، وأبو يعلى
 (٥١٦٩) وأبو نعيم في الحلية (٤٣/٥ - ٤٤) والبيهقي (٢٢٥/١٠) من حديث ابن مسعود .
 (٢) رواه مسلم في صحيحه (٢٩٩/١) كتاب الصلاة ، باب : حجة من قال : لا يجهر بالبسملة
 حديث (٣٩٩/٥٢) عن عبدة أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول :
 سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك .
 (٣) قال الزمخشري : وبنو تميم لا يشتونه - أي خبر (لا) - في كلامهم أصلاً .
 ينظر : شرح المفصل : ١٠٧/١ .

- (٤) هو عيسى بن عبد العزيز ، المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي ، كان إماماً لا يشق غباره ، مع
 جودة التفهيم وحسن العبارة شرح أصول ابن السراج ، وله حواش على الجمل للزجاجي .
 من تصانيفه : الأمالي في النحو ، مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي . مات سنة
 ٦٠٧ هـ .

ينظر : بغية الوعاة (٢/٢٣٦ - ٢٣٧) ، الأعلام (٥/١٠٤) .

- (٥) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف
 بالشلوبين ، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب ،
 ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من
 العربية . من تصانيفه : شرح المقدمة الجزولية في النحو ، حواشي على المفصل للزمخشري ، =

كقولك- لمن قال: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ؟»- لا رجل .
 وأما إذا لم يكن جوابًا فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً؛ لأنه لا دليل عليه .
 وأنكر على الجزولي استثناء الظرف .
 ومن حذف الاسم للعلم به قولهم : «لا عَلَيْكَ» .
 يريدون : لا بأس عليك .
 ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بـ«لا» معرفة : «لا زَيْدٌ فِيهَا وَلَا عَمْرٌو» .
 ونبهت بقولي :

... ..
 بِذِي التَّعْرِيفِ مَحْضًا
 على أن ذا التعريف المؤول بنكرة لا يجب معه التكرار، كما لا يجب مع النكرة
 الصريحة .

ويدخل فيما هو معرفة غير محضة قولهم : «لا تَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ» .
 فإنه بمعنى : لا ينبغي لك، فلذلك لم تكرر «لا» بعده .
 ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بـ«لا» خبرًا ونعتًا، وحالا : قوله -تعالى- : ﴿لَا
 فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَرُونَ﴾ [الصفافات : ٤٧] وقوله : ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ
 لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور : ٣٥] .
 و«جاءَ زَيْدٌ لَا حَائِفًا، وَلَا آسِفًا» .

وقيدت لزوم التكرار بالسعة؛ تنبيهًا على تركه في الضرورة، كقول الشاعر : [من
 الطويل]

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِمَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا

حَيَاتِكَ لَا نَفْعَ، وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ (١)

وكقول الآخر : [من الطويل]

رَكَائِبُهَا إِلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا (٢)

بَكْتٌ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتُ

وتعليق على كتاب سيبويه . مات سنة ٦٤٥ هـ .

ينظر : بغية الوعاة (٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥)، الأعلام (٥/ ٦٢)، وفيات الأعيان (١/ ٣٨٢) .

(١) البيت للضحاك بن هنام في الاشتقاق ص ٣٥٠، وخزانة الأدب ٣٨/٤، وشرح أبيات سيبويه
 ٥٢١/١، ولأبي زيد الطائي في حماسة البحترى ص ١١٦، ولرجل من سلول في الكتاب
 ٣٠٥/٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٢، والدرر ٢/ ٢٣٥، وشرح الأشموني ١/ ١٥٤،
 وشرح المفصل ٢/ ١١٢، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨ .

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٤، والدرر ٢/ ٢٣٣، ووصف المباني ص ٢٦١، =

وكقول الآخر: [من الطويل]

فَهَزْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُضْبَةٍ
وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ (١)

وإلى هذه الأبيات ونحوها أشرت بقولي:

... .. إلا في اضطرارٍ مَنْ شَعَرَ

باب الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين

(ص)

يَفْعَلِ عِلْمٌ لَا لِعِرْفَانٍ نُصِبَ (٢)
مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ وَ بِ (حَسِبَ)
كَذَا مُرَادِفَاتٍ ذِينَ كـ (يَرَى)
وَ (عَدَّ) مَعَ (هَبَّ) وَ (تَعَلَّمَ) وَ (سَمِعَ)
وَ (عَدَّ) مَعَ (هَبَّ) وَ (تَعَلَّمَ) وَ (سَمِعَ)
وَأَلْحَقُوا (زَعَمَ) (أَلْفَى) وَ (وَجَدَ)
وَبَعْضُهُمْ أَلْحَقَ - أَيْضًا - (ضَرَبًا)
فَكَانَ مِنْهَا وَ (تَخَذْتُ) وَ (اتَّخَذَ)
مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ وَ بِ (حَسِبَ)
وَ (ظَنَّ) مَعَ (حَجَا) وَ (حَالَ) وَ (دَرَى)
إِنْ يَكُ بِاسْمٍ غَيْرِ مَسْمُوعٍ تَبِعَ
وَمَا لِتَضْيِيرٍ، وَشِبْهِهِ كـ (رَدَّ)
فِي مَثَلٍ وَالْجَعْلُ أَجْدَى (وَهَبًا)
إِنْ أَفْهَمَا مَعْنَى عَنِ الْكَسْبِ انْتَبَذَ
(ش) إذا قصد بـ«عِلْمٌ» معرفة الشيء دون تعرض لمعرفة ما هو عليه - تعدى إلى
مفعول واحد.

ومن ذلك احترزت بقولي:

... .. لَا لِعِرْفَانٍ ...

وإذا قصد به معرفة الشيء ومعرفة ما هو عليه - تعدى إلى مفعولين هما مبتدأ
وخبر في الأصل؛ كقول الشاعر: [من البسيط]
عَلِمْتُكَ الْبَائِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ (٣)
ولـ«حَسِبَ» المتعدية استعمالان:

أحدهما: أن يراد بها الاعتقاد الراجح - وهو المشهور - كقوله - تعالى -:

= شرح الأسموني ١/١٥٥، وشرح المفصل ٢/١١٢، والكتاب ٢/٢٩٨، والمقتضب
٤/٣٦١، والمقرب ١/١٨٩، وهمع الهوامع ١/١٤٨.
(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٩، والدرر ٢/٢٣٥، ٤/١١، وشرح الأسموني
١/١٥٥، وهمع الهوامع ١/٤٨، ٢٤٥.
(٢) في أ: ينصب - .
(٣) البيت بلا نسبة في شرح الأسموني ١/١٥٥، وشرح ابن عقيل ص ٢١١، والمقاصد النحوية
٢/٤١٩.

﴿وَحَسْبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]

والثاني: أن يراد بها معنى «عَلِمَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

حَسِبْتُ التَّمِيَّ وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا^(١)

وتوافقها في المعنى الأول «حَجَا»؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَّةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ^(٢)

وتوافقها في المعنيين: «رَأَى» و«ظَنَّ» و«خَالَ».

فمثال «رَأَى» في العلم قوله -تعالى-: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ

مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦]

ومثالها في الحساب قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦]

ومثال «ظَنَّ» بمعنى الحساب قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ ظَنُّوا أَن لَنْ يَحْجُرُوا﴾ [الانشقاق: ١٤]

ومثاله بمعنى «عَلِمَ» قوله -تعالى-: ﴿وَوَظَنُوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَىٰهِ﴾

[التوبة: ١١٨]

ومثال «خَالَ» بمعنى الحساب قوله: [من الطويل]

وَخَلْتُ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمْنَعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا^(٣)

ومثاله في العلم قول الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِي الْعَوَائِي عَمَّهَنَّ وَخَلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعَىٰ بِهِ وَهُوَ أَوْلُ^(٤)

و«دَرَى» بمعنى «عَلِمَ»؛ ومثال تعديها إلى مفعولين قول الشاعر: [من الطويل]

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٤٦، وأساس البلاغة ص ٤٦ (ثقل)، والدرر ٢/٢٤٧، وشرح التصريح ١/٢٤٩، ولسان العرب (ثقل)، والمقاصد النحوية ٢/٣٨٤، وتاج العروس (ثقل)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٤٤، وتخليص الشواهد ص ٤٣٥، وشرح الأشموني ١/١٥٦، وشرح ابن عقيل ص ٢١٣، وشرح قطر الندى ص ٢٧٤، وهمع الهوامع ١/١٤٩.

(٢) البيت لتميم بن مقبل في تخليص الشواهد ص ٤٤٠، وشرح التصريح ١/٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٧٦، ولم أقع عليه في ديوانه، وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر ٢/٢٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٥، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٣، وشرح ابن عقيل ص ٢١٥، ولسان العرب (ضريح)، (حجا)، وهمع الهوامع ١/١٤٨.

(٣) البيت للناطقة في ديوانه ص ٦٩-٧٠، وتخليص الشواهد ص ٤٣٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٠، وشرح المفصل ٢/٥٤، والكتاب ١/٣٦٨، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٧٢، ولسان العرب (حمل).

(٤) البيت للنمر بن توبل في ديوانه ص ٣٧٠، وتخليص الشواهد ص ٤٣٧، والدرر ٢/٢٤٨، =

دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدَ يَا عُرْوَةَ فَاغْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ^(١)
ومعنى «عَدَّ» الملحقة بهذا الباب «ظَنَّ»؛ ومثال نصبها المفعولين قول الشاعر:
[من الطويل]

فَلَا تُعَدِّدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(٢)
وقل من يذكرها وممن ذكرها ابن هشام اللخمي.
ومما يتعين إلحاقه بهذه الأفعال: «هَبَّ» بمعنى «ظَنَّ»، و«تَعَلَّمَ» بمعنى «اعْلَمَ»،
ولا يتصرفان.

ومن شواهد «هَبَّ» قول الشاعر: [من المتقارب]

فَقُلْتُ أَجْرِي أبا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَهَا لِكَا^(٣)

والمشهور في استعمال «تَعَلَّمَ» إعماله في «أَنَّ»؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهِيَ الثُّبُورُ^(٤)

وقد نصب مفعولين في قول الآخر: [من الطويل]

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَلَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ^(٥)

= ٢٦٦، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٢٩، والمقاصد النحوية ٢/٣٩٥، وبلا نسبة في شرح

الأشموني ١/١٥٥، وشرح ابن عقيل ص ٢١٣، وهمع الهوامع ١/١٥٠.

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٣، والدرر ٢/٢٤٥، وشرح الأشموني ١/١٥٧،

وشرح التصريح ١/٢٤٧، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٦، وشرح ابن عقيل ص ٢١٢، ٢١٨،

وشرح قطر الندى ص ١٧١، والمقاصد النحوية ٢/٣٧٢، وهمع الهوامع ١/١٤٩.

(٢) البيت للنعمان بن بشير في ديوانه ص ٢٩، وتخليص الشواهد ص ٤٣١، والدرر ٢/٢٣٨،

وشرح التصريح ١/٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٧٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/

٣٦، وخزانة الأدب ٣/٥٧، وشرح الأشموني ١/١٥٧، وشرح ابن عقيل ص ٢١٤، وهمع

الهوامع ١/١٤٨.

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولى في تخليص الشواهد ص ٤٤٢، وخزانة الأدب ٩/٣٦،

والدرر ٢/٢٤٣، وشرح التصريح ١/٢٤٨، شرح شواهد المغنى ٢/٩٢٣، ولسان العرب

(وهب)، ومعاهد التنصيص ١/٢٨٥، والمقاصد النحوية ٢/٣٧٨، وبلا نسبة في أوضح

المسالك ٢/٣٧، وشرح الأشموني ١/٢٤٨، شرح شذور الذهب ص ٤٦٧، وشرح ابن

عقيل ص ٢١٦، ومغنى اللبيب ٢/٥٩٤، وهمع الهوامع ١/١٤٩.

(٤) البيت بلا نسبة في المخصص ٣/٢٩، وأساس البلاغة (علم)، ولسان العرب (طير)،

(علم)، وتاج العروس (طير)، (علم).

(٥) البيت لزباد بن سيار وهو تصحيف زيان بن سيار في خزانة الأدب ٩/١٢٩، والدرر ٢/

٢٤٦، وشرح التصريح ١/٢٤٧، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٢٣، والمقاصد النحوية ٢/

وألحق الأخص وأبو على الفارسي بأفعال هذا الباب «سَمِعَ» إذا وليها اسم غير مسموع؛ كقولك: «سَمِعْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ».

فإذا وليها اسم مسموع اكتفت به؛ كقولك: «سَمِعْتُ حَدِيثَكَ».

ومن أفعال هذا الباب المشهورة «زَعَمَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْجِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ^(١)

و«وَجَدَ» بمعنى «عَلِمَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَجَدْتُهُمْ أَهْلَ الْعِنَى فَاقْتَنَيْتُهُمْ وَأَعْقَفْتُ عَنْهُمْ مُسْتَزَادِي وَمَطْعَمِي

ويلحق بها -أيضا- «أَلْفَى»؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوُهُ الْمَغِيثَ إِذَا مَا الرُّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلَوِي عَلَى أَحَدٍ^(٢)

ومن أفعال هذا الباب «صَيَّرَ»، وما وافقها أو قاربها ك«رَدَّ» و«جَعَلَ» و«اتَّخَذَ»

و«تَخَذَ» و«تَرَكَ» و«وَهَبَ» بمعنى «جَعَلَ»؛ كقول بعض العرب: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ»؛ أي: جعلني. رواه ابن الأعرابي^(٣).

وقال الشاعر في «رَدَّ»: [من الوافر]

رَمَى الْجِدَّتَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنْ لَهُ سُمُودًا^(٤)

= ٣٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١/٢، وشرح الأشموني ١٥٨/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٨، وشرح ابن عقيل ص ٢١٢، وهمع الهوامع ١٤٩/١.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأضداد ص ١٠٧، ١٨٦، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨، وخزانة الأدب ٢٤٩/١١، والدرر ٢٤٢/٢، وشرح أبيات سيويه ٨٦/١، ٣٥١، وشرح أشعار الهذليين ٩٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٩، وشرح شواهد المغنى ٦٧١/٢، ٨٣٤، والكتاب ١٢١/١، ولسان العرب (زعم)، ومغنى اللبيب ٤١٦/٢، والمقاصد النحوية ٢/٣٨٨، وتاج العروس (زعم)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٢١٤، وهمع الهوامع ١٤٨/١.

(٢) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٣١، وخزانة الأدب ٣٣٥/١١، والدرر ٢٤٥/٢، والمقاصد النحوية ٢/٣٨٨، وهمع الهوامع ١٤٩/١.

(٣) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي، كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر، راوية للأشعار، حسن الحفظ لها. ولم يكن أحد من الكوفيين أشبهه رواية برواية البصريين منه. كان شيقًا جميل الأخلاق، له تصانيف كثيرة منها: النوادر، الأنواء، الخيل، تفسير الأمثال، نسب الخيل، معاني الشعر، وغيرها. مات ابن الأعرابي سنة ٢٣١ هـ.

ينظر: بغية الوعاة (١/١٠٥)، الأعلام (٦/١٣١)، وفيات الأعيان (١/٤٩٢).

(٤) البيتان لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٣-١٤٤، وتخليص الشواهد ص ٤٤٣،

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُوْدًا
ومن شواهد «جَعَلَ» و«اتَّخَذَ» قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ
الرَّحْمَنِ إِنْتَاءً﴾ [الزخرف: ١٩] ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وقال الشاعر: [من الطويل]

أَبْعَدَ الَّذِي قَدْ لَجَّ تَتَّخِذِيَنِي عَدُوًّا وَقَدْ جَرَّعْتِنِي السُّمَّ مُنْقَعًا؟^(١)
وشاهد «تَخَذَ» قول الآخر: [من الوافر]
تَخِذْتُ عَرَانَ^(٢) إِنْهَرَهُمْ دَلِيلًا وَقَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي^(٣)
واحترزت بقولي بعد «تَخِذْتُ» و«اتَّخَذَ»:

... .. لا مُطْلَقًا

من «تَخَذَ» و«اتَّخَذَ» بمعنى «اكتسب» فإنهما متعديان إلى مفعول واحد.
ومثال «تَرَكَ» قول الله -تعالى-: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾
[الكهف: ٩٩]

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَرَبَّيْنُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ^(٤)
وَأَلْحَقَ بَعْضَ الْحِذَاقِ مِنَ النُّحُوبِينَ بِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ: «ضَرَبَ» المعملة في
المثل؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾
[يس: ١٣].

= وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٤١، والمقاصد النحوية ٤١٧/٢، ولأيمن بن خريم
في ديوانه ص ١٢٦، ولفضالة بن شريك في عيون الأخبار ٧٦/٣، ومعجم الشعراء ٣٠٩،
وللكميت بيت معروف في ديوانه ص ١٩١، وذيل الأمالي ص ١١٥، وبلا نسبة في شرح
الأشموني ١٥٩/١ البيت الثاني فقط، وشرح ابن عقيل ص ٢١٧، ولسان العرب (سمد).
(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (نقع)، والمخصص ١٢/٢، ١٧/١٢.
(٢) في أ: غراز.

(٣) البيت لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١، وشرح التصريح ٢٥٢/١،
ولسان العرب (عجز)، والمقاصد النحوية ٤٠٠/٢، وتاج العروس (حجز)، وبلا نسبة في
أوضح المسالك ٥١/٢، وشرح الأشموني ١٥٨/١، ولسان العرب (حجز).
(٤) تقدم تخريج هذا البيت.

(ص)

وَمَا اسْتَحَقَّ خَبْرٌ وَ مُبْتَدَأٌ فَمَعَ ذِي الْأَفْعَالِ يَأْتِي أَبَدًا
كَأَضْرِبِ الثَّانِي مِنَ الْجُزْأَيْنِ وَكَوْنَهُ لِمَعْنَى أَوْ لِعَيْنِ
وَكَوْنُ مَا رَكَّبْتَهُ مُفِيدًا فِي كُلِّ التَّرْزِمِ وَلَا تَحِيدًا

(ش) الذي استحق المبتدأ: التعريف، أو مقاربتة، أو مصاحبة قرينة تعين على تحصيل الفائدة، وألا يعرض للالتباس بالخبر، وغير ذلك مما تقدم التنبيه عليه في (باب الابتداء)؛ فللمفعول الأول من ذا الباب ما للمبتدأ من ذلك كله.

والذي استحق الخبر من أقسام وأحوال، فللمفعول الثاني مثل ما له منها حتى التعدد؛ نحو قولك في «الرُّمَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ»: «حَسِبْتُ الرُّمَانَ حُلُوعًا حَامِضًا» ونحو قولك في قول الراجز: [من الراجز]

... هَذَا بَتَّى

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَى (١)

«عَلِمْتُ هَذَا بَتَّى مُقَيِّظًا مُصَيِّفًا مُشْتَى».

وقولى:

وَكَوْنُ مَا رَكَّبْتَهُ مُفِيدًا فِي كُلِّ التَّرْزِمِ.....
أى: لا بد من اشتمال المركب في هذا الباب على فائدة، كما لا بد من اشتماله عليها في (باب الابتداء)؛ فلا يجوز: «عَلِمْتُ النَّارَ حَارَّةً»؛ كما لا يجوز: «النَّارُ حَارَّةٌ».

(ص)

وَحَذَفُ مَا بَيَّنَّهُ دَلِيلٌ هُنَاكَ هُنَا لَهُ سَبِيلٌ
وَجَائِزٌ سُقُوطٌ جُزْأَيْنِ هُنَا إِنْ كَانَ ذِكْرُ مَا تَبَقَّى حَسَنًا

(ش) الأصل ألا يقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب؛ لأنهما مخبر عنه،

ومخبر به.

فلو حذف الأول بقى الخبر دون مخبر عنه، ولو حذف الثاني بقى المخبر عنه دون خبر.

(١) تقدم تخريج هذا الراجز .

فإن دل على المحذوف منهما دليل جاز الحذف؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أى: لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً لهم.

وحذف المفعولين أسهل من حذف أحدهما؛ لكن بشرط الفائدة. فلو قال قائل دون تقدم كلام، ولا ما يقوم مقامه: «ظَنَنْتُ» مقتصرًا لم يجز لعدم الفائدة.

نص على ذلك سيبويه^(١) -رحمه الله- إذ لا يخلو أحد من ظن. فلو قارنه سبب يقتضى تجدد مذنون جاز ذلك لحصول الفائدة؛ كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا يَبْطُلُونَ﴾ [الجمانية: ٢٤] وكقول بعض العرب: «مَنْ يَسْمَعُ يَخَلُّ»^(٢).

(ص)

وَ (أَنْ) وَ (أَنَّ) مَعَ مَا بِهِ وُصِلَ عَنْ جُزْأَى الْإِسْنَادِ مُغْنِيًا جُعِلَ كـ(يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْ) وَ (مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُحَانَ فِي الْقَى) وَمَا سِوَى (هَبْ) وَ (تَعَلَّمْ) وَ (وَهَبْ) صَرَّفَ وَأَوْجِبَ لِلصَّرُوفِ مَا وَجِبَ (ش) كل واحدة من «أَنَّ» و«أَنْ» بصلتها تتضمن مسندًا ومسندًا إليه مصرحًا بهما؛ فلذلك اكتفى بما ذكر منهما بعد «ظَنَّ» وأخواتها؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]

وهذا شبيه بالاكْتِفَاءُ بـ«أَنْ تَفْعَلَ»^(٣) بعد «عَسَى»؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فلو جرى بمصدر صريح لم يكن بد من ذكر الخبر.

وأفعال هذا الباب كلها تنصرف إلا «هَبْ» و«تَعَلَّمْ» و«وَهَبْ». ويمكن أن يكون «هَبْ» من «وَهَبْ»؛ فتكون في هذا الباب نظير «كَادَ» و«أَوْشَكَ»

(١) ينظر الكتاب (٤٠/١)

(٢) يقال: خلت إخال، بالكسر وهو الأفضح، وبنو أسد يقولون: «أَخَالَ» بالفتح، وهو القياس.

المعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايهم يقع في نفسة عليهم بالمكروه. ينظر مجمع الأمثال ٣/٣١٠، والمستقصى في أمثال العرب ٢/٣٦٢.

(٣) فى أ: بأن يفعل.

في (باب أفعال المقاربة).

(ص)

وَعَيْرُ (هَبْ) قَلِيًّا إِنْ لَمْ يُبْتَدَأْ
كَ(خَالِدٌ خَلَّتْ أَخٌ) وَ (عَامِرٌ
لَوْزَبِيًّا أَلْغَى سَابِقُ سَبَقُ
كَ(أَيْنَ خَلَّتْ جَعْفَرٌ مَقِيمٌ)
وَإِنْ سَوَى ذَا سَابِقًا مُلَغَى يُظَنَّ
كَ(مَا إِخَالَ) بَعْدَ (تَنْوِيلِ) رُفِعَ

يُلْغَ جَوَازًا فَهَوَ كَأَلَّذِ فَقَدَا
سَمَّحَ أَرَى) وَ (ذَا عَلِمْتُ نَاصِرُ)
بِمَا بِهِ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ مُعْتَلِقُ
وَ (لِللَّذَى أَرَى الْفَتَى مُدِيمُ)
فَبَعْدَ لَامٍ، أَوْ ضَمِيرِ اسْتَكَنَّ
(مِلَاكٌ) مَعَ (رَأَيْتُ) هَكَذَا سَمِعَ^(١)

(ش) المراد بالقلبي من أفعال هذا الباب ما لا يدل على تصيير حقيقي، أو تقديري كـ«عَلِمَ» و«ظَنَّ». ومن جملتها «هَبْ» على مذهب من شرحها بـ«اعْتَقَدَ» أو بـ«ظَنَّ».

وأما من شرحها بـ«اجْعَلْ»، وقضى عليها بأنها من قولهم: «وَهَبْنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ»؛ أى: جعلنى - فليست عنده قلبية؛ فلتردد معناها لم تشارك القليات المحضة فيما تختص به من الإلغاء وغيره.

وشرط جواز إلغاء ما يلغى أن يكون وسطًا كقولك: «خَالِدٌ خَلَّتْ أَخٌ»، أو آخرًا كقولى:

... عَامِرٌ سَمَّحَ أَرَى ...

فإن كان الفعل متقدمًا على جزأى الإسناد، لم يجز الإلغاء إلا إذا تقدم ما يتعلق بهما، أو بالفعل الداخِل عليهما؛ نحو: «فِي الْمَسْجِدِ أَظُنُّ زَيْدٌ مُعْتَكِفٌ»، و«أَيْنَ خَلَّتْ جَعْفَرٌ مُقِيمٌ».

فقد تقدم على «أَظُنُّ» و«خَلَّتْ» ما هو متعلق بثانى الجزأين؛ فكان ذلك كتقدمه بنفسه. والإعمال فى مثل هذا أجود.

(١) بدل ما بين المعكوفين فى أ :

ك(أين خلت ابن أخيك منطلق)

أخال) قبل مثله لن يعد ما

فبعد لام أو ضمير استكن

وربما ألغى سابق سبق

كذا (لدينا منك تنويل) و(ما

وإن سوى ذا سابقا ملغى يظن

وكذا لو تعلق بالفعل الداخِل عليهما؛ كقول كعب لزهير^(١): [من البسيط]
أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدُنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٢)
فقد حصل لـ «إِخَالَ» بتقدمنا فيه توسط سهل إلغاءه.

وكذا قول الآخر: [من البسيط]
كَذَاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ^(٣)
إلغاء «رَأَيْتُ» فيه سهله تقدم «أَنِّي».

فلو لم يتقدم على الفعل شيء لم يجزز إلغاؤه.
لكن يجوز التعليق على أن تنوى لام الابتداء، أو ينوى ضمير الشأن وتجعل
الجملة مفعولا ثانيا.

فلو توسط الفعل بين جزأى الإسناد استوى الإعمال والإلغاء. ولو تأخر عنهما
معًا كان الإلغاء مختارًا.

ولا يجوز إلغاء ما تقدم عليهما، وليس قبله متعلق بهما ولا بالداخل عليهما؛
نحو: «طَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا».

فإن ورد متقدم هكذا ولم يعمل، حمل على أنه عامل في ضمير الشأن محذوفًا.
وجعلت الجملة التي بعده في موضع المفعول الثاني؛ كما فعل بـ «إِنَّ» في مثل «إِنَّ
بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ».

(١) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى، المازني، أبو المضرب شاعر مخضرم، ممن اشتهر في
الجاهلية، ولما جاء الإسلام، هجا النبي ﷺ، وعاب نساءه، فأهدير دمه، ثم جاء يطلب
الأمان، وأسلم وأنشد أمام النبي ﷺ قصيدته المشهورة: بانت سعاد...
له ديوان شعر، مات سنة ٢٦ هـ.

ينظر: الأعلام (٢٢٦/٥)، خزانة الأدب (١١/٤ - ١٢).

(٢) البيت في ديوانه ص ٦٢، وخزانة الأدب ٣١١/١١، والدرر ١٧٢/١، ٢٥٩/٢، وشرح
التصريح ٢٥٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢، وبلا نسبة
في أوضح المسالك ٦٧/٢، وشرح الأشموني ١٦٠/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٠، وهمع
الهوامع ١٥٣، ٥٣/١.

(٣) البيت لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ١٣٩/٩، ١٤٣، ٣٣٥/١٠، والدرر ٢٥٧/٢، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٣، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٤٩،
وشرح الأشموني ١٦٠/١، وشرح التصريح ٢٥٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص ١١٤٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ص ٢٢١، والمقاصد النحوية
٤١١/٢، ٨٩/٣، والمقرب ١١٧/١، وهمع الهوامع ١٥٣/١.

(ص)

وَاسْتَفْبَحُوا تَوْكِيدَ مَا يُلْغَى وَإِنْ تُضْمِرُهُ أَوْ تُشِيرُ لِمَعْنَاهُ يَهْنُ
(ش) التوكيد يدل على الاعتناء بالمؤكد، والإلغاء يدل على عدم الاعتناء بالملغى؛
فلذلك قبح توكيد ما ألغى من هذه الأفعال؛ نحو: «زَيْدٌ طَنَنْتُ ظَنًّا مُنْطَلِقٌ».
فلو أضمّر المصدر، أو أشير إلى معناه اغتفر ذلك؛ نحو: «زَيْدٌ طَنَنْتُهُ مُقِيمٌ»، أو
«طَنَنْتُ ذَاكَ».

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلَلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ - إِخَالَ ذَاكَ - قَلِيلٌ (١)
وإنما اغتفر التوكيد بالضمير، واسم الإشارة؛ لأنهما لا يتزنان منزلة تكرير
الفعل.

بخلاف التوكيد بصريح المصدر؛ فإنه بمنزلة تكرير الفعل فقبح كما يقبح تكرير
الفعل إذا ألغى.

(ص)

تَغْلِيْقُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ غَيْرَ (هَبْ) مِنْ قَبْلِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ قَدْ وَجِبَ
وَقَبْلَ مَتْنِي بِ (لَا) وَ (مَا) وَ (إِنْ) وَمَا لِإِسْتِفْهَامٍ وَضَعُهُ زَكْنٌ
وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْغَاءِ الْعَمَلِ لَفْظًا فَحَسْبُ ك(أَذِرْ أَى النَّاسِ جَلً)
(ش) مما يختص بأفعال القلوب غير «هَبْ» التعليق، وهو إبطال العمل لفظًا لا
معنى على سبيل اللزوم.

وسببه أن يقع بين الفعل، وبين ما يتعلق به لام الابتداء، نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».
أو استفهام؛ نحو: «عَلِمْتُ أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟» أو نفى ب«مَا» أو «لَا» أو «إِنْ»؛
نحو: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و«عَلِمْتُ لَا زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَلَا عَمْرُو»، و«عَلِمْتُ إِنْ
زَيْدٌ قَامَ».

ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] وقوله: ﴿لَقَدْ
عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]

(١) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المعنى ٩٣٢/٢، ومعنى الليب ٦٤٢/٢، والمقرب
١١٨/١.

(ص)

وَمَعَ الاسْتِفْهَامِ الْحَقُّ بِ (عَلِمَ) مَا مِنْهُ عِرْفَانٌ وَنَحْوُهُ فُهُمْ وَهَكَذَا مُجْدِي سُؤَالٍ، أَوْ نَظَرُ مَا بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ، وَالْمَعْلُوقِ نَحْوُ: (عرفت النَّصْرَ مَنْ هُوَ)؟ فَإِنْ وَاجَعَلَ كَذِي اسْتِفْهَامِ الْمُضَافَا فَكَ (دَرَى أَيُّهُمُ خَيْرٌ): (دَرَى (ش) الإشارة بما فهم منه عرفان، ونحوه إلى «عَرَفَ» و«شَعَرَ» و«فَقِهَ» و«فَطَنَ» وما أشبه ذلك؛ نحو:

«عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ؟»، و«شَعَرْتُ أَي أَمْرٍ حَبَسَكَ؟»، و«فَطَنْتُ أَذَلِكَ حَقٌّ أَمْ بَاطِلٌ؟»
والإشارة بـ:

... مُجْدِي سُؤَالٍ أَوْ نَظَرُ ...
إلى نحو: «اسْتَحْبَرْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟»، و«فَكَّرْتُ هَلْ ذَلِكَ كَائِنٌ؟»، و«نَظَرْتُ هَلْ عِنْدَكَ رَيْبٌ؟».

ويلحق بهذا ما دل على رؤية عين؛ كقوله -تعالى-: ﴿عَلَى الْأَرْيَاقِ يَنْظُرُونَ . هَلْ تُؤْتَبُ الْأَكْفَارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٣٥، ٣٦]
وأسماء الاستفهام في ذلك كحروفه.

وكذلك المضاف إلى ما فيه معنى الاستفهام؛ فلذلك قلت:

فَكَ «دَرَى أَيُّهُمُ خَيْرٌ» «دَرَى غُلَامٌ أَي» ...
أى: لا فرق بين «أى» وبين «غُلَامٌ أَي» في عدم التأثر بـ«دَرَى»؛ لأن المستفهم به، والمضاف إليه في عدم التأثر بما قبلهما سيان.

وكذلك هما سيان في قبول التأثر بما بعدهما؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَسِعَعَلُّ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]

فإن كان الواقع بين المعلق، والمعلق غير مضاف؛ نحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا مَنْ هُوَ»
جاز نصبه، وهو الأجود؛ لكونه غير مستفهم به، ولا مضاف إلى مستفهم به.
وجاز-أيضًا- رفعه؛ لأنه المستفهم عنه في المعنى.
وهذا شبيهه بقولهم: «إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ».

ف«أحد» هذا لا يستعمل إلا بعد نفي .

وهنا قد وقع قبل النفي؛ لأنه والضمير في «لا يَقُولُ» شيء واحد في المعنى .
(ص)

ونحو خَلَّكَ خَالَه وَخَلَّتْنِي وَخَلَّتْنِي
عَدِمْتَنِي شَدًّا، وَقَلَّ رَأَيْتَنِي
رؤيًا ورؤية بلا توهين^(١)
خصوا بقلبي ومع فقدتني
(ش) مما يختص بالأفعال القلبية إعمالها في ضميري رفع ونصب متصلين مع
اتحاد المسمى؛ نحو: «عَلِمْتَنِي فَقِيرًا إِلَى عَفْوِ اللَّهِ»، وكذا «عَلِمْتَكَ» و«علمه» .

ومنه قوله -تعالى-: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ﴾ [العلق: ٦، ٧]
وأشرك في هذا مع الأفعال القلبية: «رَأَيْتُ» الحلمية والبصرية .
قال الله -تعالى-: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ
فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]
وقالت عائشة -رضي الله عنها-: «لَقَدْ رَأَيْتَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا لَنَا مِنْ طَعَامٍ
إِلَّا الْأَسْوَدَانِ»^(٢) .

(١) والبيتين في ط هكذا:

واخصص بفعل القلب نحو (خلتني) واستندروا (عدمتني) (فقدتني)
(وخاله) و(خلتك) استبح وقس وامنع (ضربتني) وشبهه نكس

(٢) لم أجد بهذا اللفظ، ولقد جاءت الأحاديث كثيرة، فيها موضع الشاهد، منها حديث أبي
الدرداء: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره في يوم شديد الحر، حتى إن الرجل
ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما منا أحد صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة .
أخرجه أحمد (١٩٤/٥)، (٤٤٤/٦)، ومسلم (٧٩٠/٢). كتاب الصيام: باب
التخيير في الصوم والقطر في السفر (١٠٩ - ١١٢٢)، وابن ماجه (٥٣٢/١): كتاب
الصيام: باب ما جاء في الصوم في السفر، (١٦٦٥)، والبيهقي (٢٤٥/٤). والحديث
أخرجه البخاري، وليس فيه موضع الشاهد، (٦٩٢/٤): كتاب الصوم: باب (٣٥) رقم
(١٩٤٥) بلفظ: «خرجنا مع النبي -صلى الله عليه وسلم- في بعض أسفاره في يوم
حار...» الحديث. ومنها حديث ابن مسعود: «لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا
منافق قد علم نفاقه أو مريض...» .

أخرجه أحمد (٣٨٢/١)، ومسلم (٤٥٣/١): كتاب المساجد: باب صلاة الجماعة
من سنن الهدى، (٢٥٦، ٢٥٧-٦٥٤)، وأبو داود (٢٠٦/١): كتاب الصلاة: باب في
التشديد في ترك الجماعة (٥٥٠)، والنسائي (١٠٨/٢) كتاب الإمامة باب المحافظة على
الصلوات حيث يُنادى بهن، وابن خزيمة (١٤٨٣) .

وهو كثير في الشعر الفصيح.

وشذ هذا الاستعمال في «عَدِمَ» و«فَقَدَ»؛ قال جران العود: [من الطويل]

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَّا أَقَاسِي مِنْهُمَا مُتَزَخِرُخُ^(١)

وقال آخر في «فَقَدْتُنِي»: [من الطويل]

نَدِمْتُ عَلَى مَا فَاتَ مِنِّي فَقَدْتُنِي كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُوبُ حِينَ يَبِيعُ^(٢)

ولا يجوز في «أَكْرَمَ» وشبهه أن يقال: «أَكْرَمْتَنِي» و«أَكْرَمْتُكَ»، بل الواجب إذا قصد ذلك أن يقال: «أَكْرَمْتُ نَفْسِي» و«أَكْرَمْتُ نَفْسَكَ».

فلو كان أحد الضميرين منفصلا جاز إسناد الفعل إلى أحدهما، وإيقاعه على الآخر دون اختصاص بأفعال القلوب؛ نحو: «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّاي».

فصل في إجراء القول مجرى الظن

(ص)

بِالْقَوْلِ تُحَكِّي وَفُرُوعِهِ الْجَمَلُ

وَالْقَوْلُ مُطْلَقًا كَطَنْ عَمِلًا

(قَالَتْ- وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا-

وَعَبِيرُهُمْ يَخُصُّ ذَا بِ- (تَفْعَلُ)

كَمَثَلٍ: (هَلْ تَقُولُ: زَيْدًا مُنْجِدًا)؟

(مَتَى تَقُولُ: الْقَلْبُ الرُّوَاسِمَا

وَالْفَضْلُ بِالْمَفْعُولِ أَوْ بِالظَّرْفِ أَوْ

وَإِخْلُ لِفَضْلٍ بِسَوَاهُنَّ (هَلْ

(ش) الأصل فيما تعلق من الجمل بقول أن يورد محكيًا؛ سواء كان فعلا أو

مصدرًا، أو اسم فاعل.

فإن كان المتعلق به مفردًا بمعنى جملة نصب بالقول؛ نحو قولك: «قُلْتُ مَثَلًا،

= ومنها حديث أبي بكر: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ، وإنا ل نرملُ بالجنابة رملاً».

أخرجه أحمد (٣٦/٥، ٣٧، ٣٨)، وأبو داود (٢٠٥/٣): كتاب الجنائز: باب

الإسراع بالجنابة (٣١٨٢)، والنسائي (٤٢/٤، ٤٣): كتاب الجنائز: باب السرعة

بالجنابة، والطيالسي (٨٨٣)، وابن حبان، (٣٠٤٣، ٣٠٤٤)، والبيهقي (٢٢/٤).

(١) البيت في ديوانه ص ٤٠، وشرح المفصل ٨٨/٧، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢١.

(٢) ينظر الأمل ١/١٣٦.

وَقُلْتُ حَدِيثًا، وَشِعْرًا، وَخُطْبَةً، وَقِصَّةً»، ونحو ذلك.

وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن، سواء كان فعلا ماضيا، أو مضارعًا أو أمرًا، أو اسم فاعل، أو مصدرًا؛ فيقولون: «قُلْتُ: زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، و«أَعَجَبَنِي قَوْلُكَ: عَمْرًا مُقِيمًا»، و«أَنْتَ قَائِلٌ: بِشِئْرًا كَرِيمًا».

وعلى هذه اللغة تفتح «إِنَّ» بعد «قُلْتُ» وشبهه؛ قال الحطيئة^(١): [من الطويل]
إِذَا قُلْتُ: أُنَى آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ^(٢)
كذا أنشده أبو علي في «التذكرة».

وغير سليم يشترطون في جريان القول مجرى الظن أن يكون فعلا مضارعًا، مستندًا إلى مخاطب، متصلًا باستفهام.

فإن فصل بينه وبين الاستفهام أحد المفعولين، أو ظرف أو جار ومجرور - لم يضر الفصل.

فإن فصل بغير ذلك بطلت موافقة الظن، وتعينت الحكاية؛ نحو قولك: «أَنْتَ تَقُولُ: زَيْدٌ رَاحِلٌ»؟

ومن الفصل المغتفر قول الشاعر - [هو عمر بن أبي ربيعة]^(٣) - : [من الوافر]
أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَى لَعَمْرُ أَيْبِكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ؟^(٤)
وتقول إذا فصلت بظرف أو جار ومجرور: «أَعَدَّا تَقُولُ: زَيْدًا رَاحِلًا»؟

(١) هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة، الشاعر المشهور بالحطيئة، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وكان هجاءً عنيقًا، لم يكذب يسلم من لسانه أحد، سجنه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بسبب شعره فاستعطفه بأبيات، فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس. له ديوان شعر. مات سنة ٤٥ هـ.

ينظر: الأعلام (١١٨/٢)، الأغاني (١٥٧/٢)، خزنة الأدب (٤٠٩/١).

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٢٥، وتخليص الشواهد ص ٤٥٩، وخزنة الأدب ٤٤٠/٢، وشرح التصريح ٢٦٢/١، والمقاصد النحوية ٤٣٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٢/٢، وشرح الأشموني ١٦٥/١.

(٣) سقط في ط.

(٤) وينسب البيت للكميث بن زيد في خزنة الأدب ١٨٣/٩، ١٨٤، والدرر ٢٧٦/٢، وشرح أبيات سيويه ١٣٢/١، وشرح التصريح ٢٦٣/١، وشرح المفصل ٨٧/٧، والكتاب ١/١٢٣، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٣٦٣، وأوضح المسالك ٧٨/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧، وخزنة الأدب ٤٣٩/٢، وشرح الأشموني ١٦٤/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٩٠، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٨، والمقتضب ٣٤٩/٢، وهمع الهوامع ١٥٧/١.

وَأَفَى الدَّارِ تَقُولُ: عَمْرًا جَالِسًا؟

والحكاية جائزة إذا كملت شروط إجراء القول مجرى الظن؛ لأنه الأصل.

فصل في (أعلم) وما جرى مجراه

(ص)

«أَعْلَمَ» مَفَاعِيلَ ثَلَاثَةٌ نَصَبٌ وَكَ (أَرَى) مُرَادِفًا هَذَا وَجَبُّ
وَقُلْ فِي (حَدَّثَ) ثُمَّ (نَبَأٌ) وَقَيْسَ فِعْلًا (خَبَّرَ) وَ (أَنْبَأَ)
بِهَمْزَةِ الثَّقُلِ (رَأَى) وَ (عَلِمَا) تَوْصُلًا لِثَالِثٍ تَقَدَّمَا
وَفَاعِلًا كَانَ وَتَلَوَاهُ هُمَا عَلَى الَّذِي كَانَا عَلَيْهِ فَاغْلَمَا

(ش) «أَعْلَمَ» و«أَرَى»: هما «عَلِمَ» و«رَأَى» المتعديان إلى مفعولين هما في الأصل

مبتدأ وخبر.

ثم أدخلت عليهما همزة التعدية، وتسمى همزة النقل فإزادها مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل النقل؛ كقولك: «أَعْلَمَ ابْنِي خَالِدًا زَيْدًا أَخًا»، وأصله: «علم خالد زيداً أَخًا»، فدخلت الهمزة، وأسند «أَعْلَمَ» إلى الابن، ونصب «خَالِدًا» مفعولاً بعد أن كان فاعلاً، فتكامل به لـ «أَعْلَمَ» ثلاثة مفاعيل.

والكلام على «أَرَى» كالكلام على «أَعْلَمَ».

ولم يلحق سيبويه^(١) بـ «أَعْلَمَ» و«أَرَى» إلا «نَبَأَ»، والمشهور تعديتها إلى واحد،

وإلى غيره بحرف جر.

ومن تعديتها إلى ثلاثة قول النابغة الذبياني: [من الكامل]

نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمَهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ^(٢)
وزاد أبو علي «أَنْبَأَ».

وزاد السيرافي «حَدَّثَ» و«أَخْبَرَ» و«خَبَّرَ»:

وشاهد «حَدَّثَ» قول الحارث بن حلزة^(٣): [من الخفيف]

(١) ينظر الكتاب (٤١/١).

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وخزانة الأدب ٦/٣١٥، ٣٣٣،

٣٣٤، وشرح التصريح ١/٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/٤٣٩، وأساس البلاغة (أبد)، وبلا

نسبة في شرح ابن عقيل ص ٢٣٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٢.

(٣) هو الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكري الوائلي، شاعر جاهلي، أحد أصحاب =

- أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّ دَثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(١)
 وأنشد ابن خروف في «شرح الكتاب» شاهداً على «أُنْبَأَ»: [من المتقارب]
 وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ^(٢)
 وأنشد غيره على «خَبَرٌ»: [من الطويل]
 وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْعَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِى بِمِصْرَ أَعُوذَهَا^(٣)
 وأنشدوا -أيضاً- على «أَخْبِرَ»: [من البسيط]
 وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبِرْتَنِي دَيْفًا وَعَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُوذِينِي^(٤)
 (ص)
- سَيَوَى (رَأَى) مِنْ أَخَوَاتِهِ جَرَى مَعَ هَمَزَةِ الثَّقَلِ كَمَا يَجْرِي (أَرَى)
 بِذَلِكَ الْأَخْفَشِ قَدَمًا حَكَمًا وَمَنْ يُخَالِفُهُ هُنَا فَقَدْ سَمَا
 (ش) أجاز الأخفش^(٥) أن يعامل غير «عَلِمَ» و«رَأَى» من أخواتهما القلبية الثلاثية

= المعلقة كان يضرب به المثل في الفخر، حتى قيل: «أفخر من الحارث بن حلزة» له ديوان شعر. ينظر: الأعلام (١٥٤/٢)، الأغاني (٤٢/١١)، الشعر والشعراء (٥٣).

(١) البيت في ديوانه ص ٢٧، وتخليص الشواهد ص ٤٦٨، والدرر ٢/٢٨٠، وشرح التصريح ١/٢٦٥، وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩، وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧، وشرح المعلقة السبع ص ٢٢٥، وشرح المعلقة العشر ص ١٢٢، وشرح المفصل ٧/٦٦، والمعاني الكبير ٢/١٠١١، والمقاصد النحوية ٢/٤٤٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٣، وهمع الهوامع ١/١٥٩.

(٢) البيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه ص ٧٥، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، والدرر ٢/٢٧٨، وشرح التصريح ١/٢٦٥، ومجالس ثعلب ٢/٤١٤، والمقاصد النحوية ٢/٤٤٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٦٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥١، وهمع الهوامع ١/١٥٩.

(٣) البيت للعوام بن عقبة (أو عتبة) في الدرر ٢/٢٧٨، وشرح التصريح ١/٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/٤٤٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح الأشموني ١/١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤١٤، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٢، وهمع الهوامع ١/١٥٩.

(٤) البيت لرجل من بني كلاب في الدرر ٢/٢٧٩، وشرح التصريح ١/٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/٤٤٣، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٨، وشرح الأشموني ١/١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٣.

(٥) قال ابن جنى: وأجاز أبو الحسن: أظننت زيدا عمراً عاقلاً، ونحو ذلك، وامتنع عنه أبو عثمان، وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلاً.
 ينظر: الخصائص: ١/٢٧٢.

معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة.

فيقال على مذهبه: «أَطَنَّتْ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا». وكذلك: «أَحْسَبْتُهُ» و«أَخَلَّتُهُ» و«أَزَعَمْتُهُ».

ومذهبه في هذا ضعيف؛ لأن المعدى بالهمزة فرع المعدى بالتجرّد، وليس في الأفعال متعديًا بالتجرّد، إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة.

فكان مقتضى هذا ألا ينقل «عَلِمَ» و«رَأَى» إلى ثلاثة، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل.

ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع.

ولو ساغ القياس على «أَعْلَمَ» و«أَزَى»، لجاز أن يقال: «أَكْسَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ثَوْبًا»؛ وهذا لا يجوز بإجماع.

(ص)

وَأَجْرٍ مُّجْرَى (خِلْتُ) فِعْلًا صِيغَ مِنْ دَا أَلْبَابِ لِلْمَفْعُولِ حَيْثَمَا يَعْنَى وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَابِ (خِلْتُ) لِحَقًّا بِ (كَانَ) نَحْوُ: (خِيلَ زَيْدٌ مُشْفِقًا)

(ش) دخول همزة النقل، وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة لما ينشأ عنهما.

فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديًا إلى مفعول لم يكن متعديًا إليه بدونها.

وصوغه للمفعول يجعله قاصرًا عن مفعول كان متعديًا إليه قبل الصوغ، فالذي لا

يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد.

والمتعدى إلى واحد يتعدى بها إلى اثنين، والمتعدى إلى اثنين يتعدى بها إلى

ثلاثة، والمتعدى إلى ثلاثة^(١) بصوغه للمفعول يصير متعديًا إلى اثنين.

وذو الاثنين يصير متعديًا إلى واحد، وذو الواحد يصير غير متعد.

وإن كان المصوغ للمفعول من باب «أَعْلَمَ»، لحق بباب «ظَنَّ».

وإن كان من باب «ظَنَّ» لحق بباب «كَانَ».

فتقول في: «أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا»: «أَعْلَمَ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا».

فيجرى مجرى: «عَلِمَ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا» في معناه وحكمه.

وتقول في «عَلِمَ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا»: «عَلِمَ عَمْرًا فَاضِلًا»؛ فيجرى مجرى: «كَانَ

عَمْرًا فَاضِلًا» في الأحكام كلها. والله الموفق.

(١) في أ: وذو الثلاثة.

باب الفاعل

(ص)

مَا تَمَّ مُسْنَدُ لَهُ خِلْوٌ لَزِمَ سَبَقًا بِصَوِّغِ الْأَصْلِ فَاعِلًا وَبِسْمِ
فَارْفَعَهُ بِالْمُسْنَدِ نَحْوُ: (جَا أَبُو زَيْدٌ) وَ (عَنَى هَجْرُ خَلِّ صَاحِبٌ) (١)
وَزَيْمًا جُرَّ بِنَاءٍ، أَوْ بِ (مِنْ) فَقَدَّرَ الرَّفْعُ وَإِنْ يُتْبَعُ يَبِينُ
(ش) الفاعل: هو المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلي،
أو ما يقوم مقامه.

فالمسند إليه يعم الفاعل والنائب عنه، والمبتدأ، والمنسوخ الابتداء.
والتقييد بالتمام يخرج اسم «كَانَ».
والتقديم والفراغ يخرجان نحو: «يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ» على لغة «أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ».
وبقاء الصوغ الأصلي يخرج النائب عن الفاعل.
وذكر ما يقوم مقامه يدخل الفاعل المسند إليه مصدر، أو اسم فعل (٢) أو صفة، أو
ظرف، أو شبهه.

ولم أصدر حد الفاعل بـ«الاسم»؛ لأن الفاعل قد يكون غير اسم؛ نحو: «بَلَّغَنِي
أَنَّكَ ذَاهِبٌ».

وهذا الذي فصلته مجمل في البيت الأول.
واشتمل البيت الثاني على فاعلي فعلين وهما: «أَبُو زَيْدٍ» و«هَجْرُ صَبِّ خَلِّ».
وعلى فاعل اسم قائم مقام الفعل وهو «زَيْنَبٌ» فإن رافعه «هَجْرُ صَبِّ خَلِّ»، وجر
الفاعل بياء؛ نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]
ونحو قول قيس بن زهير (٣): [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَسْمِي بِمَا لَأَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ (٤)

(١) في ط: (عنى هجر صب زينب).

(٢) في أ: أو اسم فاعل.

(٣) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، أمير عبس، وأحد السادة القادة في عرب العراق، معدود في الأمراء والدهاة والشجعان والخطباء والشعراء، شعره جيد فحل، ورث الإمامة عن أبيه، واشتهرت وقائعه في حروبه مع بني فزارة وذيبيان، وحكمته في مآثور كلامه مستفيضة. مات سنة (١٠هـ). ينظر: الأعلام (٢/٢٠٦)، خزنة الأدب (٣/٥٣٦).

(٤) البيت في الأغاني ١٧/١٣١، وخزنة الأدب ٨/٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، والدرر ١/١٦٢، =

ومثله قول الآخر: [من الرجز]

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيْ وَسِرْبَالِيَهْ

التقدير: ألم يأتيك ما لاقت، وأودى نعلاي.

وأما جر الفاعل بـ«مِنْ» فكثير، لكن بشرط أن يكون نكرة بعد نفي، أو شبهه،

نحو: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ».

وأشرت بقولي:

... .. وَإِنْ يُتْبَعُ يَبْنِ

إلى أن الفاعل المجرور إذا تبعه وصف أو عطف - جاز رفع ما تبعه منهما حملا

على الموضع، وجره حملا على اللفظ؛ نحو: «مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ كَرِيمٌ»، و«كَرِيمٌ».

و«مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ، وَلَا امْرَأَةً»؛ و«لَا امْرَأَةً»، فَإِنْ كَانَ المَعطوف معرفة، تَعَيَّنَ

الرفع؛ نحو: «مَا جَاءَ مِنْ عَبْدٍ وَلَا زَيْدٌ».

(ص)

وَأَضْمِرِ الْفَاعِلِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي أَخْرَجْتَهُ كَمِثْلِ: (زَيْدٌ يَغْتَدِي)

وَ (إِبْنُكَ قَامًا) وَ (الرِّجَالُ انْطَلَقُوا)

وَقَدْ تَلَى عِلْمًا كَمُضْمِرِ فِي لُغَةٍ كـ (انْطَلَقُوا بَنُو السَّرِيِّ)

وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ نَحْوَ ذَا حَبَزٍ مُقَدَّرًا تَفْدِيمَ مَا بَعْدُ ظَهَرَ

وَقَدْ يَكُونُ الْإِسْمُ بَعْدُ بَدَلًا وَأَوَّلُ الْأَقْوَالِ رَاعِيَهُ اغْتَلَا

(ش) الفعل والفاعل كجزأى كلمة، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء

فاعليته؛ كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها.

= شرح أبيات سيويه ١/٣٤٠، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨، وشرح شواهد المغنى ص ٨٠٨، ٣٢٨، والمقاصد النحوية ١/٢٣٠، ولسان العرب (أتى)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/٢٨٠، والإنصاف ١/٣٠، وأوضح المسالك ١/٦، والجنى الدانى ص ٥٠، وجواهر الأدب ص ٥٠، وخزانة الأدب ٩/٥٢٤، والخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٧، ووصف المبانى ص ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/٨٧، ٢/٦٣١، وشرح الأشموني ١/١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٤، وشرح المفصل ٨/٢٤، ١٠/١٠٤، والكتاب ٣/٣١٦، ولسان العرب (قدر)، (رضى)، (شظى)، (يا)، والمحتسب ١/٢٧، ٢١٥، ومغنى اللبيب ١/١٠٨، ٢/٣٨٧، والمقرب ١/٥٠٣، ٢٠٣، والممتع في التصريف ٢/٥٣٧، والمنصف ٢/٨١، ١١٤، ١١٥، وهمع الهوامع ١/٥٢.

وإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه .
 وفاعل الفعل ضمير بعده مطابق للاسم السابق ؛ نحو : «زَيْدٌ يَغْتَدِي» و«إِبْنَاكَ قَامَا»
 و«الرِّجَالُ انْطَلَقُوا» و«الْهِنْدَاتُ ذَهَبْنَ» .
 وقولي :

... .. وَوَاجِبٌ تَجْرِيدُ فِعْلٍ يَسْبِقُ

أى : إذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة تثنية ، ولا جمع فى اللغة المشهورة ، بل
 يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما .

ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفاً ، وقبل الذكور واوًا ، وقبل الإناث نونًا
 محكومًا بحرفيتها مدلولًا بها على حال الفاعل الآتى قبل أن يأتى .

كما تدل تاء : «فَعَلْتُ هِنْدُ» على تأنيث الفاعلة قبل أن تأتى .
 وقد تكلم بهذه اللغة النبى ﷺ إذ قال : «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ
 بِالنَّهَارِ»^(١) . ومن هذه اللغة قول الشاعر : [من الطويل]

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ^(٢)

وقال آخر : [من الطويل]

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (١٧٠/١) كتاب قصر الصلاة فى السفر ، (٨٢) ، وأحمد (٢/٤٨٦) ،
 والبخارى (٢/٢٢١) : كتاب مواقيت الصلاة : باب فضل صلاة العصر ، (٥٥٥) ،
 (٦/٤٥٠) ، كتاب بدء الخلق : باب ذكر الملائكة عليهم السلام ، (٣٢٢٣) ، (١٥/٣٧٥) :
 كتاب التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ (٧٤٢٩) ، (١٥/
 ٤٢٨) : كتاب التوحيد : باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة ، (٧٤٧٦) ، ومسلم
 (١/٤٣٩) : كتاب المساجد : باب فضل صلاتى الصبح والعصر والمحافظة عليهما ، (٢١٠ -
 ٦٣٢) ، والنسائى (١/٢٤٠) : كتاب الصلاة : باب فضل صلاة الجماعة ، وابن حبان
 (١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، ٢٠٦١) من حديث أبى هريرة مرفوعًا : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ،
 وملائكة بالنهار ، ويجتمعون فى صلاة الفجر وصلاة العصر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ،
 فيسألهم ربهم ، وهو أعلم بهم : كيف تركتم عبادى ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون
 وأتيناهم وهم يصلون .

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص ١٩٦ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧٣ ، والدرر
 ٢/٢٨٢ ، وشرح التصريح ١/٢٧٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٨٤ ، ٧٩٠ ، والمقاصد
 النحوية ٢/٤٦١ ، ويلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/١٠٦ ، والجنى الدانى ص ١٧٥ ،
 وجواهر الأدب ص ١٠٩ ، وشرح الأشموني ١/١٧٠ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٧ ،
 وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩ ، ومغنى اللبيب ٢/٣٦٧ ، ٣٧١ ، وهمع الهوامع ١/١٦٠ .

بَنَى الْأَرْضِ قَدْ كَانُوا بَنَى فَعَزَّنِي
عَلَيْهِمْ لِجَالِ الْمَنَائِيَا كِتَابَهَا^(١)
وقال آخر: [من الطويل]

رَأَيْنَ الْعَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْحُدُودِ النَّوَاصِرِ^(٢)
وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً، ومبتدأ مؤخرًا.

وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون المشار إليهن مبدلة منها
الأسماء المذكورة بعد.

وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة.
وعلى هذين الوجهين يتخرج قوله -تعالى-: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
[الأنبياء: ٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ [المائدة: ٧١].

ويجوز أن يكون «الَّذِينَ» في موضع رفع بإضمار فعل على حملة الذم.
وأما أن يحمل جميع ما ورد من «ذَلِكَ» أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير
صحيح؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم
مخصوصين من العرب؛ فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره. وباللغة
الاستعانة والتوفيق.

(ص)

وَيُسَبِّهُ الْفَاعِلُ جُزْءَ الْفِعْلِ
فَالْأَضْلُ أَنْ يَتَلَوَهُ دُونَ فَضْلِ
وَالْأَضْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَالنِّيَّةُ التَّأخِيرُ حَيْثُ اتَّصَلَا
لِذَلِكَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عَمَزَ)
فِي (سَاءَ عَبْدٌ هِنْدَ بَعْلَهَا) وَمَا
رَأَى، وَمَنْعَ ذَلِكَ بَعْضُ يَقْتَنِي
وَإِنْ عَكَسَتْ الْعَمَلَيْنِ صَحَّ فِي

(ش) قد تقدم التنبيه على أن الفعل والفاعل كجزأى كلمة؛ ولذلك لم يستغن عن
الفاعل، ولم يقدم على الفعل مع بقائه فاعلا.

ودلت العرب على كونهما كشيء واحد بوصل علامة تأنيث الفاعل؛ بالفعل

(١) البيت للفرزدق في تخلص الشواهد ص ٤٧٤ ولم أجده في ديوانه .

(٢) البيت لمحمد بن عبدالله العتبي في الأغاني ١٤/١٩١، وتخلص الشواهد ص ٤٧٤،
والمقاصد النحوية ٢/٤٧٣، ولمحمد بن أمية في العقد الفريد ٣/٤٣، وبلا نسبة في شرح
الأشمونى ١/١٧١، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٠ .

نحو: «مَا قَامَتْ هِنْدُ».

ويجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل في نحو: «تَفْعَلَانِ» و«تَفْعَلُونَ».

فالأصل أن يكونا غير مفصولين بمفعول ولا غيره.

وليس المفعول من الفعل بتلك المنزلة، بل هو فضلة؛ ولذلك جاز تقديمه، والاستغناء عنه لفظاً.

والأصل فيه إذا ذكر أن يفصل بالفاعل.

فإن اتصل بالفعل فهو منوى التأخير، والفاعل منوى الاتصال إذا أخر.

فلذلك حسن تقديم المفعول متصلاً به ضمير يعود إلى الفاعل؛ نحو: «خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ».

ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى المفعول؛ نحو: «زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَ».

ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعاً وفاقاً لأبي الفتح^(١)؛ لأن الفعل المتعدى يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل.

فإذا افتتح كلام بفعل، ووليه مضاف إلى ضمير - علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوباً، ومفعول إن كان المضاف مرفوعاً.

فلا ضرر في تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول؛ كما لا ضرر في تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل، وكلاهما وارد عن العرب.

فمن تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول قول حسان بن ثابت - رضی الله عنه - يمدح مطعم بن عدى: [من الطويل]

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا^(٢)

(١) قال ابن جنى: في باب «في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض» من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: (ضرب غلامه زيداً)، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبة التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه... ثم يقول: وأجمعوا على أن ليس بجائز (ضرب غلامه زيداً)... وأما أنا فأجيز... ينظر: الخصائص ١/٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٤٣، والاشتقاق ص ٨٨، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٧٥، ومغنى اللبيب ٢/٤٩٢، والمقاصد النحوية ٢/٤٩٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٨، ٧٩٦، وشرح الأشموني ١/١٧٨، وشرح ابن عقيل ص ٢٥١.

وقال آخر: [من الطويل]

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ^(١)

وأنشد ابن جنى: [من الطويل]

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٢)

وأنشد -أيضًا-: [من البسيط]

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ^(٣)

[وأنشد شيخنا: [من الطويل]

كَسَا جِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ^(٤) [٤] (٥)

فإن كان الفاعل مضافًا إلى ضمير يعود إلى ما أضيف إليه المفعول، نحو: «سَاءَ عَبْدٌ هِنْدَ بَعْلَاهَا» - لم يجوز تقديم الفاعل؛ لأنه لو قدم فليل: «سَاءَ بَعْلَاهَا عَبْدٌ هِنْدٌ» تقدم عائد على مؤخر لفظًا، ورتبة، مع عدم تعلق الفعل به، وشدة الحاجة إلى العائد عليه.

فلو عكست العملين - أى: لو رفعت «عَبْدٌ هِنْدٌ»، ونصبت «بَعْلَاهَا» وقدمته - جاز فى رأى قوم دون قوم.

فمن أجاز قال:

لما عاد الضمير على ما أضيف إليه الفاعل، والمضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد - كان بمنزلة عود الضمير إلى الفاعل.

وتقديم ضمير عائد إلى الفاعل فى غاية من الحسن، وتقديم ضمير ما هو والفاعل كشئ واحد جدير بأن يكون له حظ من الحسن.

- (١) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ٣٦٤، وشرح الأشمونى ١/١٧٨.
- (٢) البيت لأبى جندب الهذلى فى تذكرة النحاة ص ٣٦٤، وخزانة الأدب ١/٢٩١، ٢٩٣، وشرح أشعار الهذليين ١/٣٥١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/١٠٣، وخزانة الأدب ١/٢٨٠، والخصائص ٢/٤١٥.
- (٣) البيت لسليط بن سعد فى الأغاني ٢/١١٩، وخزانة الأدب ١/٢٩٣، ٢٩٤، والدرر ١/٢١٩، ومعجم ما استعجم ص ٥١٦، والمقاصد النحوية ٢/٤٩٥، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ٤٨٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وخزانة الأدب ١/٢٨٠، وشرح الأشمونى ١/١٧٠، وشرح ابن عقيل ص ٢٥٢، وهمع الهوامع ١/٦٦.
- (٤) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ٤٩٠، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، والدرر ١/٢١٨، وشرح الأشمونى ١/١٧٨، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٧٥، وشرح ابن عقيل ص ٢٥١، ومغنى اللبيب ٢/٤٩٢، والمقاصد النحوية ٢/٤٩٩، وهمع الهوامع ١/٦٦.
- (٥) مابين المعكوفين سقط فى «أ».

ومن لم يجز نظر إلى تأخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة، مع تقدم تعلق الفعل به فمنع.

(ص)

وَأَخِرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُدِزَ
وَذَا انْحِصَارٍ أَخْرَنَ مِنْهُمَا
وَلَيْسَ ذَا حَتْمًا لَدَى الْكِسَائِي
وَسَبَقُ غَيْرِ فَاعِلٍ إِذَا حُصِرَ
أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ
حَتْمًا بِ (إِلَّا) كَانَ أَوْ بِ (إِنَّمَا)
إِذَا الْمُرَادُ كَانَ ذَا انْحِصَارٍ
عِنْدَ ابْنِ الْأَثَرِيِّ حُكْمٌ اعْتَمَرُوا
(ش)

إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة - وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول؛ نحو: «أَكْرَمَ مُوسَى عِيسَى»، و«زَارَتْ سُوْدَى سَلْمَى» فلو وجدت قرينة يبين بها الفاعل من المفعول، جاز تقديم المفعول، نحو: «طَلَّقَ سُوْدَى يَحْيَى»، و«أَضْنَتْ سَلْمَى الْحَمَى».

وإذا أضمّر الفاعل ولم يقصد حصره، وجب تقديمه وتأخير المفعول نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَأَهَنْتُ زَيْدًا».

فلو قصد حصره وجب تأخيره مع كونه مضمراً؛ نحو: «مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنْتَ». وكل ما قصد حصره استحق التأخير، فاعلاً كان أو مفعولاً، أو غيرهما، سواء كان الحصر بـ«إِلَّا»، أو بـ«إِنَّمَا»؛ نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدَ عَمْرًا»، و«مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا».

هذا على قصد الحصر في المفعول.

فلو قصد الحصر في الفاعل لقليل: «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدًا»، و«مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدًا».

وأجاز الكسائي - وحده - تقديم المحصور بـ«إِلَّا»؛ لأن المعنى مفهوم معها، قدم المقترن بها أو آخر.

بخلاف المحصور بـ«إِنَّمَا» فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير؛ فلذلك لم يختلف في منع تقديمه.

وغير الكسائي يلتزم تأخير المحصور بـ«إِلَّا»؛ ليجرى الحصرين على سنن واحد. ووافق الكسائي أبو بكر بن الأثير في تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلاً؛ نحو:

«مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمَرُو»

ولم يوافقه في تقديمه إذا كان فاعلاً؛ نحو: «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمَرَا»، وأنشد
مستشهداً على ما أجازته: [من الطويل]

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِغْفَ مَا بِي كَلَامُهَا^(١)
(ص)

وَيَزْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ حُدُفَا إِنْ اسْتَبَانَ بِدَلِيلٍ عُرْفَا
نحو: (بَلَى زَيْدٌ) لِقَائِلِ (لَمْ يَقُمْ شَخْصٌ) وَعَمَرُو) فِي جَوَابِ (مَنْ يَقُمْ)^(٢)؟
وَمِثْلُ قَوْلِهِ (يَزِيدُ ضَارِعٌ) (يَبْكِيهِ) مِنْ بَعْدِ (يَزِيدُ) رَافِعُ
(ش) إذا قلت: «بَلَى زَيْدٌ» لمن قال لك: «لَمْ يَقُمْ شَخْصٌ» - «زَيْدٌ» فاعل فعل
محذوف تقديره: بلى قام زيد. وكذا إذا قلت: «عَمَرُو» لمن قال لك: «مَنْ يَقُمْ»؟
«عَمَرُو» فاعل فعل محذوف تقديره: يقيم عمرو.

وكذا إذا كان الاسم جواب سؤال مقدر؛ كقولك: «قُتِلَ كَافِرٌ، مُسْلِمٌ».

كأنه قيل: من قتله؟ فقلت: مسلم. ومنه قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم^(٣)
﴿يُسَيِّحُ لَمْ فِيهَا بِالْفُدُوِّ وَالْأَصَالِ . رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

لِيُبَيْكَ يَزِيدُ: ضَارِعٌ^(٤) وَمُخْتَبِطٌ^(٥) مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(٦)

(١) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٢/٢٨٧، وشرح التصريح ١/٢٨٢، والمقاصد
النحوية ٢/٤٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٢، وتخليص الشواهد ص ٤٨٦،
والدرر ٣/١٧٢، وشرح الأشموني ١/١٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٨، وهمع الهوامع
١/١٦١، ٢٣٠، ويروى عمز البيت هكذا: فما زادني إلا غراماً كلامها .

(٢) في ط: من نقم.

(٣) عاصم بن أبي النجود، الكوفي، الأسدي بالولاء، أبو بكر، أحد القراء السبعة، تابعي من
أهل الكوفة، كان ثقة في القراءات، صدوقاً في الحديث. توفي سنة ١٢٧هـ .

ينظر: الأعلام (٣/٢٤٨)، طبقات القراء (١/٣٤٦)، تقريب التهذيب ت (٣٠٧١) .

(٤) ضَرَعَ الرجل ضراعة، إذا ذل. (مقاييس اللغة - ضرع) .

(٥) يقال: اختبطني فلان: إذا جاء يطلب المعروف من غير أصرة ووسيلة. (اللسان - خبط) .

(٦) طاح طوحاً: هلك. (الوسيط - طاح) .

والبيت للحارث بن نهيك في خزنة الأدب ١/٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤،
وشرح المفصل ١/٨٠، والكتاب ١/٢٨٨، وللبليد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢،
ولنهشل بن حري في خزنة الأدب ١/٣٠٣، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/٢٨٦، =

ف«رَجَالٌ» فاعل «يُسَبِّحُهُ» مقدرًا، و«ضَارِعٌ» فاعل «يَبْكِيهِ» مقدرًا وكذا ما أشبههما.
(ص)

وَتَاءُ تَأْنِيثِ تِلْيِ الْمَاضِي إِذَا
وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٍ
وَقَدْ يُبِيحُ الْفَضْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي
وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلِ بِ (إِلَّا) فَضْلًا
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَضْلٍ وَمَعَ
وَنَحْوِ ذَا عَلَى اضْطِرَارٍ قَصَرُوا
كَانَ لِأَنْتَى ك(أَبَتْ هِنْدُ الْأَدَى)
أَوْ ظَاهِرٍ مِنَ الْمَجَازِ قَدْ عَرَى
نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْأَخْنَفِ)
ك(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)
ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ ك(السَّمْسُ طَلَعِ)
إِلَّا ابْنُ كَيْسَانَ فَلَا يَقْتَصِرُ
(ش) تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي؛ نحو: «أَبَتْ هِنْدُ الْأَدَى»؛
لأن الأمر مستغن عنها بالياء.

والمضارع مستغن عنها بتاء المضارعة إذا أسند إلى غائبة، وكان حقها ألا تلحق
الفعل؛ لأن معناها في الفاعل، إلا أن الفاعل كجزء من الفعل؛ فجاز أن يدل على
معنى فيه ما اتصل بالفعل.

كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في: «تَفْعَلَانِ» و«تَفْعَلُونَ» و«تَفْعَلِينَ».
ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به؛ لجواز أن يكون لفظًا مؤنثًا سمي به مذكر.
فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة؛ ليعلم من
أول وهلة أن الفاعل مؤنث.

وجعلوا لحاقها لازماً إذا كان التأنيث حقيقياً؛ كتأنيث «أَمْرَأَةً» و«نَعْجَةً» وغيرهما
من إناث الحيوان، فيقال: «قَامَتِ الْمَرْأَةُ»، و«نَعَتِ النَّعْجَةُ».

وقد تحذف التاء لوجود فصل، وإن كان التأنيث حقيقياً؛ كقول الشاعر:

[من البسيط]

= ومعاهد التنخيص ٢٠٢/١، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، ولنهشل،
وللحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلل في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٥/٢، ٢٤/٧، وأمالى ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩، وأوضح
المسالك ٩٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨، وخزانة الأدب ١٣٩/٨، والخصائص ٢/
٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١٧١/١، وشرح المفصل ٨٠/١، والشعر والشعراء
ص ١٠٦، ١٠٥، والكتاب ٣٦٦/١، ٣٩٨، ولسان العرب (طوح)، والمحتسب ٢٣٠/١،
ومغنى اللبيب ص ٦٢٠، والمقتضب ٢٨٢/٣، وجمع الهوامع ١٦٠/١.

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ^(١)
وقد يحذف بلا فصل مع كون التانيث حقيقياً.
من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: «قَالَ فُلَانَةٌ».
والتزموا لحاق التاء إن كان الفاعل مضمراً، ولو كان مجازي التانيث؛ نحو:
«السُّنْسُ طَلَعَتْ».

ولا يجوز: «السُّنْسُ طَلَع» إلا في الشعر؛ كقوله: [من المتقارب]
فَلَا مُزْنَةٌ^(٢) وَدَقَّتْ^(٣) وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ^(٤) إِنْقَالَهَا^(٤)
ولا يجوز مثل هذا في غير الشعر إلا عند ابن كيسان، ويختار حذف التاء عند
الفصل بـ«إِلا»، نحو: «مَا قَامَ إِلا هِنْدٌ».
وإذا كان التانيث مجازياً، ولم يكن الفاعل مضمراً، ولا مفصلاً بـ«إِلا» - جاز
حذف التاء وثبوتها، لكن ثبوتها مع عدم فصل أحسن.

(ص)

وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ
وَنَحْوِ (مُسْلِمِينَ) حَتَّمَا ذُكِّرَا
مُذَكَّرِ كَالتَّاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّبَنِ
وَاجْعَلْ (بَيْنَ) مِثْلَ مَا قَدْ كُسِّرَا
رَأَى كَفِعْلٍ (هِنْدٌ) فِي التَّاءِ يُجْعَلَا

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/١٧٤، وتخليص الشواهد ص ٤٨١، والخصائص ٢/٤١٤،
والدرر ٦/٢٧١، وشرح الأشموني ١/١٧٣، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٤، وشرح
المفصل ٥/٩٣، ولسان العرب (غرر)، واللمع ص ١١٦، والمقاصد النحوية ٢/٤٧٦،
وهمع الهوامع ٢/١٧١ .

(٢) المزن: السحاب، والقطعة مزنة. (مقاييس اللغة - مزن) .

(٣) الودق: المطر. (مقاييس اللغة - ودق) .

(٤) البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣، وخزانة الأدب ١/٤٥، ٤٩، ٥٠،
والدرر ٦/٢٦٨، وشرح التصريح ١/٢٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠، وشرح
شواهد المغنى ٢/٩٤٣، والكتاب ٢/٤٦، ولسان العرب (أرض)، (بقل)، والمقاصد النحوية
٢/٤٦٤، وتاج العروس (ودق)، (بقل)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٥٢، وأوضح
المسالك ٢/١٠٨، وجواهر الأدب ص ١١٣، والخصائص ٢/٤١١، وشرح الأشموني ١/
١٧٤، والردي على النحاة ص ٩١، ووصف المبانى ص ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٥٧،
وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤، وشرح المفصل ٥/٩٤، ولسان العرب (خضب)، والمحاسب
٢/١١٢، ومغنى اللبيب ٢/٦٥٦، والمقرب ١/٣٠٣، وهمع الهوامع ٢/١٧١ .

(٥) في أ: ونحوها.

وَالْحَذْفُ فِي (نَعَمَ الْفَتَاةَ) اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَضَدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ
 وَحَيْثُ قُلْتُ: (فَعَلْتُ) مُلْتَزِمًا فَالْتَاءُ فِي مُضَارِعِ قَدْ حُتِمًا
 وَحَيْثُ جَازَ (فَعَلْتُ) وَ (فَعَلَا) فَالْتَا أَوْ الْتَا فِي الْمُضَارِعِ اجْعَلَا
 (ش) كل جمع سوى المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع، وتأنيثه باعتبار
 الجماعة؛ نحو: «قَامَ الرَّجَالُ»، و«قَامَتِ الرَّجَالُ».

ولم يعتبر التأنيث في «مُسْلِمِينَ»؛ لأن سلامة نظمه تدل على التذكير، وأما
 «الْبُنُونَ» فإن نظم واحده متغير؛ فجرى مجرى التفسير فيقال: «جَاءَ الْبُنُونَ»،
 و«جَاءَتِ الْبُنُونَ» كما يقال مع «الْإِبْنَاءِ».

وبعض النحويين يلتزم تأنيث «هِنْدَاتٍ» ونحوه لسلامة نظم واحده؛ فاستويا في
 حكم التاء.

ومثل جمع التفسير في ذا الحكم: ما دل على جمع، ولا واحد له من لفظه
 ك«نِسْوَةٌ».

ويعامل بهذه المعاملة - أعنى: في ثبوت التاء وسقوطها - «نَعَمَ» و«بِئْسَ»
 مسندين إلى مؤنث، وإن كان حقيقى التأنيث؛ نحو: «نَعَمَتِ الْمَرْأَةُ فُلَانَةً»، و«بِئْسَتِ
 الْمَرْأَةُ فُلَانَةً».

لأن الجنس مقصود بفاعلى «نَعَمَ» و«بِئْسَ» على سبيل المبالغة فى المدح والمدح والذم،
 فكان حكم التاء مع ما يسند منهما حكم التاء مع المسند إلى أسماء الأجناس
 المقصود بها الشمول.

وكل ما لزم فى الماضى المسند إليه «فَعَلْتُ» لزم فى المضارع المسند إليه
 «تَفَعَّلَ».

فإن المقصود من التاءين الدلالة على تأنيث الفاعل؛ فكل ما جاز أن يقال فى
 الماضى المسند إليه: «فَعَلْتُ» بقاء «فَعَلَّ» بلا تاء - جاز أن يقال فى المضارع
 المسند إليه: «تَفَعَّلَ» بالتاء و«يَفَعَّلُ» بالياء.

فمثال ما لا يجوز فيه إلا وجه واحد: «قَامَتِ هِنْدُ»، و«تَقَوُّمُ جُمْلٍ».

ومثال ما يجوز فيه الوجهان: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، و«تَهَبُ الرِّيحُ».

(ص)

وَحَذْفُ فَاعِلٍ، وَفِعْلُهُ ظَهَرَ جَوَازُهُ عَنِ الْكِسَائِيِّ اشْتَهَرَ

وَلِدَلِيلٍ حُذِفَا مَعًا بِبِلَا حُلْفٍ، وَكُلُّ سَيْرِي مُفْصَلًا
 (ش) أجاز الكسائي - وحده - حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غيره ذلك؛ لأن
 كل موضع ادعى فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة تحوج إلى الحذف.
 فمن المواضع التي توهم الحذف: قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا
 الْآيَاتِ﴾ [يوسف: ٣٥] وقوله - تعالى -: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾
 [إبراهيم: ٤٥]

وقول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي . إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا^(١)

فتقدير الأول: ثم بدا لهم البداء.

وتقدير الثاني: وتبين لكم العلم.

وتقدير الثالث: فإن كان لا يرضيك ما تشاهد مني. فهذا كله من إضمار ما دل

عليه مقال أو حال.

وكذلك قولهم: «إِذَا كَانَ غَدًا فَايْتِنِي»؛ أي: إذا كان غدا ما أنا عليه الآن فإيتني.

والكسائي يرى أن هذا حذف.

وأما حذف الفعل وفاعله معًا لدليل يدل عليهما - فلا خلاف في جوازه وذلك

كثير.

قوله - تعالى -: ﴿بَلْ مَلَأَ مِرْءَهُ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: نتبع ملة إبراهيم.

وقوله - تعالى -: ﴿بَلَى قَدِيرِينَ﴾ [القيامة: ٤] أي: بلى نجمعها قادرين. والله أعلم.

(١) البيت لسوار بن المضرب في شرح التصريح ٢٧٢/١، والمقاصد النحوية ٤٥١/٢، وبلا
 نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٢، وخزانة الأدب ٤٧٩/١٠، والخصائص ٤٣٣/٢، وشرح
 الأشموني ١٦٩/١، وشرح المفصل ٨٠/١، والمحتسب ١٩٢/٢.

باب النائب عن الفاعل

(ص)

يُنُوبُ عَنِ فَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي كُلِّ مَا لَهُ ك(حَيْرِ الْمُشْتَبَةِ)
 بِشَرْطِ حَذْفِ فَاعِلٍ وَتَهْيِئَةِ تَكُونُ فِي الْفِعْلِ بِهَذَا مُنْبِئَةً
 فَالْأَوَّلِ اضْمِنْمُ مُطْلَقًا وَمَا يَلِي آخِرُهُ اكْسِرُ فِي مَضَى ك(مَلَى)
 وَاجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعِ مُفْتَتِحَا ك(يُنْتَجِي) الْمَقُولِ فِيهِ (يُنْتَجِي)
 وَالثَّانِي الثَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةَ
 وَثَالِثِ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ ك(اسْتُحْلَى)
 (ش) قد يحذف الفاعل لكونه معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا أو لغير ذلك.

فينوب عنه - فيما كان له من رفع، واعتناء وغير ذلك - المفعول به مسندا إليه فعل مهيا بهيئة تنبئ عن النيابة، أو اسم في معناها.
 وتهيئة الفعل لذلك بضم أوله - مطلقا - وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعا، وبكسره إن كان ماضيا.
 ويشترك في الضم ثاني ما أوله تاء المطاوعة ك(تُعَلِّمُ الْعِلْمُ) و(تُسْرِبِلُ الْقَمِيصُ).
 وثالث ما أوله همزة وصل ك(انْطَلَقَ بِزَيْدٍ)، و(اسْتَمِعَ الْحَدِيثَ)، و(اسْتُخْرِجَ الشَّيْءُ)، و(اسْتُحْلَى الْمَشْرُوبُ).

(ص)

وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَا ثَلَاثِي أُعِلَّ عَيْنًا، وَصَمَّ جَا ك(بُوعَ) فَاخْتُمِلْ
 وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبَّ)
 وَتَلُو سَاكِنِ (افْتَعَلْتُ) وَ(انْفَعَلُ) لِلْكَسْرِ وَالْإِشْمَامِ وَالضَّمِّ مَحَلَّ
 إِنْ تُعْتَلَلُ عَيْنَاهُمَا ف(اغْتِيدَا) فِي (اغْتَادَ) قُلَّ وَ(انْقَادَ) رُدَّ (انْقِيدَا)
 (ش) إذا قصد بناء الفعل الماضي لما لم يسم فاعله، وهو ثلاثي معتل العين - كسر أوله، ووليه ياء ساكنة؛ كقولك في «بَاعَ» و«قَالَ»: «بيع» و«قِيلَ»، والأصل: بيع وقول.
 فحركات الفاء بكسرة العين وسكنت تخفيفا؛ فسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها.

وانقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء.

وكثير من العرب يشير إلى الضم مع التلغظ بالكسرة، ولا يغير الياء وقد قرأ بهذه اللغة: نافع وابن عامر والكسائي في بعض الأفعال ويسمى إشماما. وبعض العرب يخلص ضمة الفاء؛ فتقلب الياء واوا لسكونها بعد ضمة، وتسلم الواو لسكونها بعد حركة تجانسها، مثال ذلك في الياء قول الراجز أنشدته الفراء: [من الراجز]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْتَرَيْتَ^(١)

ومثال ذلك فيما أصله واو فسلمت قول الراجز: [من الراجز]

حُوكَتْ^(٢) عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ
تَخْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ^(٣)

وقد يعرض بالكسرة أو الضمة التباس فعل المفعول بفعل الفاعل، فيجب حينئذ إخلاص الضمة؛ نحو: «خُفْتُ» مقصودا به: «خَشَيْتُ»، والإشمام وإخلاص الكسرة في «طُلْتُ» مقصودا به: «عُلَيْتُ»، في المَطَاوَلَة.

ويجوز في فاء الثلاثي المضعف من الكسر والضم والإشمام ما جاز في فاء الثلاثي المعتل العين؛ نحو: «جَبَّ الشَّيْءُ» و«حَبَّ»، ومن أشم أشم. وقرأ بعض الفراء^(٤): ﴿هَلْ يُوْعُ بِضَعَعْنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] - بكسر الراء-

(١) الراجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧١، والدرر ٢٦/٤، ٢٦٠/٦، وشرح التصريح ١/٢٩٥، وشرح شواهد المغنى ٨١٩/٢، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢، وأوضح المسالك ١٥٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥، وشرح الأشموني ١٨١/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٥٦، ومغنى اللبيب ٦٣٢/٢، وهمع الهوامع ٢٤٨/١، ١٦٥/٢.

(٢) حاك الثوب حوكًا: نسجه. (القاموس - حوك).

(٣) الراجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥، والدرر ٦/٢٦١، وشرح الأشموني ١٨١/١، وشرح التصريح ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٥٥، والمقاصد النحوية ٥٢٦/٢، والمنصف ٢٥٠/١، وهمع الهوامع ١٦٥/٢.

(٤) قرأ علقمة ويحيى والأعمش «ردت» بكسر الراء على نقل حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد توهم خلوها من حركتها وهي لغة بني ضبة على أن قطربا حكى عن العرب نقل حركة العين إلى الفاء في الصحيح فيقولون: ضرب زيد. ينظر: الدر المصون (١٩٥/٤).

وهذا معنى قولى :

وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِيَاغَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَب)
فإن كان المعتل العين على «افْتَعَلَ» ك«اعْتَادَ»، أو على «انْفَعَلَ» ك«انْقَادَ» - فعل
بثالثه فى بنائه لما لم يسم فاعله ما فعل بأول «بَاعَ» و«قَالَ».
ولفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بما قبل حرف العلة؛ كقولك فى «اعْتَادَ»
و«انْقَادَ»: «اعْتِيدَ» و«انْقِيدَ».

(ص)

وَنَابَ مَضْرَرٌ وَظَرْفٌ صَرْفًا وَخُصَّصَا عَنْ فَاعِلٍ قَدْ حُذِفَا
كَذَاكَ حَرْفُ الْجَرِّ وَالْمَجْرُورُ ك(سِيرَ بِي) و(الْيَوْمَ) و(الْمَسِيرُ)
وَلَا يَثُوبُ بَعْضُ هَذَى إِنْ وُجِدَ فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ
كَقَوْلِ بَعْضِ الْفُصَحَاءِ مُنْشِدًا (لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا)
وَمِثْلُ ذَا أَيْضًا (لِيَجْزَى قَوْمًا) فَاصْدَعْ بِحَقِّ وَتَوَقَّ اللَّوْمَا
وَعَلَّمَا الْكُوفَةَ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ فِى الْحُكْمِ فِى اطْرَادِ هَذَا حَيْثُ عَنْ

(ش) لما ذكرت نيابة المفعول به عن الفاعل أخذت فى بيان ما يشاركه فى النيابة
عنه وهو: المصدر، والظرف المتصرفان المخصصان والجار والمجرور؛ كقولك:
«سِيرَ بِي»، و«سِيرَ الْيَوْمَ»، و«سِيرَ الْمَسِيرُ».

واحترزت بالتصرف مما لا يتصرف من المصادر؛ نحو: «مَعَاذَ اللَّهِ»، ومن
الظروف؛ نحو: «إِذَا».

واحترزت بالتخصيص من المبهم منهما؛ نحو: «سِرْتُ سَيْرًا وَوَقْتًا» فإن نيابتهما
عن الفاعل لا تفيد؛ إذ لا يحصل بذكرهما مزيد على ما فهم من الفعل.
بخلاف ما يكون مختصا؛ نحو: «سِرْتُ سَيْرًا شَدِيدًا، وَوَقْتًا مُبَارَكًا» فإن ذكرهما
يبين معنى لا يفهم بمجرد ذكر الفعل، فإسناده إليهما غير خال من فائدة.
وينبغى أن يفهم من الإشارة فى قولى:

كَذَاكَ حَرْفُ الْجَرِّ وَالْمَجْرُورُ
أن الصالح للنيابة من حروف الجر هو ما لا يلزم وجها واحدا فى الاستعمال؛
ك«الْبَاءِ» و«الْلَامِ» و«الْمِنْ» و«إِلَى» و«عَنْ» و«عَلَى» و«فِي». لا ما يلزم وجها واحدا
ك«مُنْذُ» و«رُبُّ» و«الْكَافِ» وما خص بقسم، أو استثناء.

ولا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود.
وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، ويؤيد مذهبهم قراءة أبي جعفر^(١) : ﴿لِيَجْزِيَ
قَوْمًا يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤].

فأسند «لِيَجْزِيَ» إلى الجار والمجرور. ونصب «قَوْمًا» وهو مفعول به.
ومثل هذه القراءة قول الراجز: [من الراجز]

لَمْ يُغْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا
وَلَا شَجَا ذَا الْعُغَىٰ إِلَّا ذُو هُدَىٰ^(٢)

ومنه قول الآخر: [من الراجز]

لَيْسَ مُنْسِبًا امْرُؤٌ مُنْبَبَهُ
لِلصَّالِحَاتِ مُتَنَاسٍ ذَنْبَهُ
وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبَ رَبَّهُ
مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ^(٣)

(١) قرأ ابن عامر والأخوان «لِيَجْزِيَ» بنون العظمة أي لِيَجْزِيَ نحن وباقي السبعة لِيَجْزِيَ بالياء من تحت مبنياً للفاعل أي لِيَجْزِيَ الله وأبو جعفر بخلاف عنه وشيبة وعاصم في رواية كذلك إلا أنه مبنى للمفعول هذا مع نَصْبِ «قَوْمًا» وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه:

أحدها: ضمير المفعول الثاني عادَ الضميرُ عليه للدلالة السياق تقديره: لِيَجْزِيَ هو أي الْخَيْرُ قَوْمًا والمفعول الثاني من باب أُعْطِيَ يقوم مقام الفاعل بلا خلاف ونظيره: الدرهم أُعْطِيَ زَيْدًا .

الثاني: أَنَّ القائم مقامه ضميرُ المصدر المدلول عليه بالفعل أي لِيَجْزِيَ الْجَزَاءُ . وفيه نَظَرٌ لأنه لا يُتْرَكُ المفعولُ به ويقامُ المصدرُ لا سببًا مع عدم التصريح به .

الثالث: أَنَّ القائم مقامه الجار والمجرور وفيه حُجَّةٌ للأخفش والكوفيين حيث يُجِيزُونَ نيابةً غير المفعول به مع وجوده وأنشدوا:

لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَزْوِ الْكِلَابًا

لَمْ يُغْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا

والبصريون لا يجيزونه . ينظر: الدر المصون (١٢٧/٦، ١٢٨) .
وفي ط: قراءة بعض القراء .

(٢) الراجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٣، والدرر ٢/٢٩٢، وشرح التصريح ١/٢٩١،
والمقاصد النحوية ٢/٥٢١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٥٠، وتخليص الشواهد
ص ٤٩٧، وشرح الأشموني ١/١٨٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٩، وهمع الهوامع ١/١٦٢ .

(٣) الراجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٤٩، وشرح الأشموني ١/١٨٤، وشرح التصريح
ص ٢٩١/١، وشرح قطر الندى ص ١٨٩، والمقاصد النحوية ٢/٥١٩ .

(ص)

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوُبُ الثَّانِي مِنْ
فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعِ اسْتِهْزُ
وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْوُبُ خَبْرُ
وَنَابَ تَمْيِيزٌ لَدَى الْكِسَائِيِّ
بَابِ (كَسَا) فِيمَا التِّيَّاسُهُ مِنْ
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْمَعْنَى ظَهَرَ
مِنْ بَابِ (كَانَ) مُفْرَدًا لَا يُنْصَرُ
لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِي
(ش) نيابة المفعول الأول من كل باب جائزة بلا خلاف؛ وكذا نيابة الثاني من
باب «كَسَا».

وأما نيابة الثاني من باب «ظَنَّ» فأكثر النحويين يمنعها، والصحيح إجازة ذلك إذا
أمن اللبس.

وكذلك الثاني من باب «أَعْلَمَ».

وحكى ابن السراج^(١) أن قوما يجيزون نيابة خبر «كَانَ» المفرد.

وهو فاسد؛ لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخبارا عن غير مذكور، ولا مقدر.
وحكى الكسائي: «حُذِّهَ مَطْيُوبَةٌ بِه نَفْسٌ»، و«الْمَوْجُوعُ رَأْسُهُ، وَالْمَسْفُوهُ رَأْيُهُ».
وأجاز في «امْتَلَأَتِ الدَّارُ رِجَالًا»: «امْتَلِئِ رِجَالًا».

(ص)

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا
كَ(أَعْلِمَ التُّعْمَانُ بِشْرًا مُحْرِمًا)
مَع نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلَا تَقْسِ
بِالرَّافِعِ التُّضْبُ لَهُ مُحَقَّقًا
(وَأُعْطِيَ الْمَكْسُوسُ ثَوْبًا دِزْهَمًا)

(١) قال ابن السراج: وقد أجاز قوم في (كان زيد قائما) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله، فيقولون:
«كين قائم».

قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) فعل غير حقيقي، وإنما يدخل
على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على
الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل؛ لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد؛
لأن الثاني هو الأول في المعنى. ينظر: الأصول في النحو: ٨١/١.

وابن السراج هو محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج، كان من
أصحاب المبرد، وكان المبرد يقربه فقرأ عليه كتاب سيبويه، وعول على مسائل الأخفش
والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، ويقال: ما زال النحو مجنونًا حتى
عقله ابن السراج بأصوله. من تصانيفه: الأصول الكبير، الموجز، شرح سيبويه،
الاشتقاق، احتجاج القراءة، الشعر والشعراء، الجمل، وغيرها. توفي سنة (٣١٦هـ).

ينظر: بغية الوعاة (١٠٩/٢ - ١١٠)، إنباه الرواة (١٤٧/٣).

(ش) كما لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحد إما ظاهر، وإما مضمّر.

وما سواه مما يتعلق بالرفع - فمنصوب لفظاً، إن لم يكن جاراً ومجروراً، وإن يكنه فمنصوب محلاً.

وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: «خَرَقَ الثُّوبُ الْمِسْمَارَ».

ومنه قول الأخطل: [من البسيط]

مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَعَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَعَتْ سَوَاتِينَهُمْ هَجْرٌ^(١)

* * *

(١) البيت في ديوانه ص ١٧٨، وتخليص الشواهد ص ٢٤٧، والدرر ٥/٣، وشرح شواهد المغنى ٩٧٢/٢، ولسان العرب (نجر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٧/١، وأمالى المرتضى ٤٦٦/١، ووصف المباني ص ٣٩٠، وشرح الأشموني ١٧٦/١، والمحاسب ٢/١١٨، ومغنى اللبيب ٦٩٩/٢، وهمع الهوامع ١٦٥/١.

باب اشتغال العامل عن المعمول

(ص)

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ يَنْصُبُ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ
فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أُضْمِرًا وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا
حَصَلَ مَا فِي هَذِهِ الْآيَاتِ: أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ اسْمٌ عَلَى فِعْلِ صَالِحٍ لِنَصْبِهِ لَفْظًا،
أَوْ مَحَلًّا وَشَغَلَ الْفِعْلَ عَنْ عَمَلِهِ فِيهِ بِعَمَلِهِ فِي ضَمِيرِهِ - فَذَلِكَ الْاسْمُ السَّابِقُ يَنْصُبُ
بِفِعْلِ لَا يَظْهَرُ مُوَافِقٌ لِلْمَشْغُولِ مَعْنَى.

والنصب لازم بعد ما يختص بالأفعال؛ نحو: «إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَاضْرِبْهُ»، و«حَيْثُمَا
عَمَرَا لَقِيْتَهُ فَأَهْنُهُ».

(ص)

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَا يَرِدُ مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجِدْ
(ش) حاصل ما أشير إليه هنا: الإعلام بما يمنع من نصب الاسم الذي شغل عنه
الفعل بضميره.

والمانع من ذلك شيان:

أحدهما: أن يتقدم على الاسم ما هو مختص بالابتداء ك«إِذَا» المفاجأة، و«لَيْتَمَا»
كقولك: «أَتَيْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو»، و«لَيْتَمَا بِشَرِّ زُرْتَهُ».

فلو نصبت «زَيْدًا» أو «بِشْرًا» لم يجز؛ لأن «إِذَا» المفاجأة لا يليها فعل ولا معمول
فعل ظاهر ولا مضمر؛ وإنما يليها مبتدأ أو خبر مبتدأ، أو «أَنَّ» المفتوحة مؤولة بمبتدأ
أو «إِنَّ» المكسورة.

لأن الكلام معاً بمنزلة مبتدأ وخبر، فلو نصب الاسم المذكور بعدها لكانت
الجملة التي وليتها فعلية، وذلك مخالف لاستعمال العرب.

وقد غفل عن هذا كثير من النحاة؛ فأجاز النصب في نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ
يَضْرِبُهُ عَمْرُو» ولا سبيل إلى جوازه.

وكذلك «لَيْتَ» المقرونة ب«مَا» لا يليها فعل، ولا مفعول فعل؛ لأن «مَا» حين

قرنت بها لم تزل اختصاصها بالأسماء؛ فلذا ساغ فيها- وحدها- الإعمال وترك الإعمال. وقد بينت ذلك في باب «إِنَّ».

فإعمالها لبقاء اختصاصها، وترك إعمالها إلحاق بأخواتها.

فلو نصب الاسم المذكور بعدها بفعل مضمّر لكان ذلك تركا لاختصاصها بالأسماء.

وهو خلاف كلام العرب.

والثاني من مانعي النصب: أن يكون بين الاسم والفعل أحد الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ كالاستفهام، و«مَا» النافية، ولام الابتداء، وأدوات الشرط كقولك: «زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ؟»، و«عَمَرُو مَتَى لَقَيْتَهُ؟»، و«خَالِدٌ مَا صَحِبْتَهُ»، و«بِشْرٌ لِأُحِبُّهُ»، و«الْحَقُّ إِنْ أَلْفَتْهُ أَفْلَحَتْ».

فالرفع بالابتداء متعين في «زَيْدٌ» و«عَمَرُو» و«خَالِدٌ» و«بِشْرٌ» و«الْحَقُّ»؛ لتقدمها على الاستفهام و«مَا» النافية، ولام الابتداء وأداة الشرط.

وجميعها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا؛ لأن المفسر

في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسر.

(ص)

وَتَلُوُ الْإِسْتِفْهَامَ لَا بِالْهَمْزِ كَتَلُوْا (إِنَّ) فِي الْحُكْمِ دُونَ فَرَزِ
فَ (أَيُّنَ خَالِدًا تَرَاهُ) ؟ مِثْلُ (إِنَّ زَيْدًا دَعَوْتُهُ يُعِينُ وَلَا يَهِينُ)

(ش) قد تقدم أن «إِنَّ» مما يختص بالفعل.

وأن نصب الاسم بعدها وبعد غيرها من المختصات بالفعل لازم؛ فلذلك أحلت

هنا محل «إِنَّ».

فبينت أن ما يتلو استفهاما بغير الهمزة كالذي يتلو «إِنَّ» في لزوم النصب.

فإذا قلت: «مَتَى زَيْدًا لَقَيْتَهُ؟»، أو «عَمَرًا حَدَّثْتَهُ؟»، و«أَيُّنَ بَكْرًا فَارَقْتَهُ؟» - تعين

النصب.

فلو كان الاستفهام بالهمزة؛ كقولك: «أَزِيدًا رَأَيْتَهُ؟» - لم يتعين النصب لكنه

يكون مختارا، هذا هو الصحيح.

ومن حكم بتسوية الهمزة بغيرها فقد خالف سيبويه^(١)، وإن زعم أنه موافقه.

(١) ... لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم... إلخ. ينظر: الكتاب (١/١٠١).

(ص)

وَإِخْتِيَارُ نَصْبِ قَبْلِ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ
 وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا
 وَإِنْ تَلَا الْمَغْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَغْطَفْنُ مُخْبِرًا
 بِغَيْرِ تَرْجِيحٍ كـ(زَيْدٌ اقْتَرَبَ وَعَمَّرُوا أَوْ عَمَّرَا أَرَاهُ ذَا طَرَبٍ)
 وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَيِّحْ

(ش) للنصب أسباب يترجح بها على الرفع في ذا الباب:

منها: أن يكون الفعل المشغول بضمير الاسم السابق فعل أمر، أو دعاء، أو نهى؛ نحو: «زَيْدًا أَكْرَمُهُ»، و«يَا لَللَّهِ ذُنُوبَنَا اغْفِرْهَا، وَأَمَلْنَا لَا تُحْيِيهَا».

ومن مرجحات النصب أن يتقدم على الاسم ما الغالب أن يليه فعل؛ كالنفي بـ«مَا» و«لَا» و«إِنَّ»، وكالاستفهام بالهمزة، وكـ«حَيْثُ» المجردة من «مَا»

وإنما خصصت من النوافي «مَا» و«لَا» و«إِنَّ»؛ لأن غيرها من النوافي هي «لَمْ» و«كَيْفَ» و«لَنْ» وهي مختصة بالأفعال، فإن اضطر شاعر لأن يولى شيئاً منها الاسم المذكور كان حكمه مع ما وليه منها حكمه بعد «إِنَّ».

وخصصت الاستفهام بالهمزة؛ لأن الاستفهام غيرها قرينة موجبة للنصب مانعة من الرفع. وقد ذكرت ذلك فيما مضى.

ومن مرجحات النصب تقدم «حَيْثُ» مجردة من «مَا»؛ نحو: «حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمُهُ» لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل. وإن اقترنت بـ«مَا» صارت أداة شرط واختصت بالفعل.

ومن الأسباب المرجحة للنصب أن يلي الاسم عاطفاً قبله معمول فعل، منصوباً كان المعمول أو غير منصوب؛ نحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَّرَا ضَرْبَتَهُ»، و«لَقِيْتُ بِشْرًا، وَخَالِدًا كَلِمَتَهُ».

وإنما رجح النصب هنا، لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية، وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما. فإن كان الفعل الذي في الجملة الأولى خبر مبتدأ سميت: «ذَاتٌ وَجْهَيْنِ»؛ لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية.

ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية .

ففى الاسم بعدها النصب والرفع دون ترجيح ؛ لأن فى كل منهما مشكلة .
فإذا قلت : «زَيْدٌ اقْتَرَبَ ، وَعَمَرُو أَلْقَاهُ» - بالرفع - تكون عاطفا مبتدأ وخبرا على
مبتدأ وخبر .

وإذا قلت : «وَعَمَرُوا أَلْقَاهُ» - بالنصب - يكون فى اللفظ بمنزلة من عطف جملة فعلية
على جملة فعلية ؛ لأن قبل الواو «اقْتَرَبَ» وهو فعل مسند إلى ضمير عائد على «زَيْدٍ» ،
وبعدها «أَلْقَى» مضمرا واقعا على «عَمَرُوا» ، فالواو مكتنفة بجملتين فعليتين فى النصب ،
وبجملتين ابتدائيتين فى الرفع .

فحاصل ما تقدم أربعة أقسام :

- قسم يجب فيه النصب .
- وقسم يجب فيه الرفع .
- وقسم يختار فيه النصب .
- وقسم يستوى فيه الرفع والنصب .

وبقى قسم خامس يترجح فيه الرفع وذلك نحو : «زَيْدٌ لَقِيْتَهُ» ؛ لأنه ليس معه موجب
النصب كما مع : «إِنَّ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فَاضْرِبْهُ» ، وليس معه موجب الرفع كما مع : «أَتَيْتُ فَإِذَا
زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» ، وليس معه مرجح النصب كما مع : «أَزَيْدًا لَقِيْتَهُ؟» ، وليس معه سبب
يسوى النصب والرفع كما مع : «زَيْدٌ اقْتَرَبَ وَعَمَرُوا أَرَاهُ»^(١) .

(ص)

وَفَضْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرُّ أَوْ	إِضَافَةٌ كَوَضَلِهِ فِيمَا رَأَوْا
تَقُولُ : (زَيْدًا عَجِبَ بِهِ) وَ(عَمَرُوا	أَكْرَمَ أَحَاهُ، وَازْعَ فِيهِ الْإِضْرَا)
وَعَلَقَةٌ قَدْ حَصَلَتْ بِتَابِعِ	كَعَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ
ف (زَيْدًا احْتَرِمَ فَتَى أَحَبَّهُ)	كَمِثْلِ : (زَيْدًا احْتَرِمَ مُحِبَّهُ)

(ش) الأقسام الخمسة المتقدمة مع فعل يباشر الضمير جارية مع ما منع من
مباشرته حرف جر ، أو إضافة .

فمثل «إِنَّ زَيْدًا رَأَيْتَهُ» : «إِنَّ زَيْدًا مَرَزْتَ بِهِ» ، أَوْ رَأَيْتَ أَحَاهُ»

ومثل «أَزَيْدًا لَقِيْتَهُ؟» : «أَزَيْدًا مَرَزْتَ بِهِ» ، أَوْ لَقِيْتَ أَبَاهُ؟» ، وكذلك البواقى .

(١) فى أ : وعمرأ ألقاه .

وإذا كان لفظ الفعل أجنبيا، وله تابع سببي - فالحكم معه كالحكم مع السببي المحض.

فمثال الأجنبي المتبوع بسببي: «زَيْدًا اِخْتَرِمَ فَتَى أَحَبُّهُ»، و«عَمْرًا أَكْرِمَ بِشْرًا وَأَخَاهُ». ومثال السببي المحض: «زَيْدًا اِخْتَرِمَ مُجِبُّهُ»، و«الصَّدِيقَ اِخْفَظْ وَدَّهُ». فإلى مثل هذا الإشارة بقولي:

وَعَلَقَةٌ قَدْ حَصَلَتْ بِتَابِعٍ كَعَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ
(ص)

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَضَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ
فَلِ (أَزِيدًا أَنْتَ مُبْتَغِيهِ) مَا لَ (أَزِيدًا أَنْتَ تَبْتَغِيهِ)

(ش) ذو العمل يخرج اسم الفاعل بمعنى المضي؛ لأنه وصف لا يعمل. وقولي:

...

يخرج الواقع صلة نحو: «أَزِيدًا أَنْتَ الْمُكْرِمُهُ» فإن الألف واللام موصولة بـ«مُكْرِمٍ»، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ولا تفسر عاملا فيه.

فلو لم تذكر الألف واللام جاز أن ينتصب «زَيْدٌ» كما كان ينتصب قبل الفعل فتقول: «أَزِيدًا أَنْتَ مُكْرِمُهُ»؛ كما تقول: «أَزِيدًا أَنْتَ تُكْرِمُهُ» ولهذا قلت:

فَلِ (أَزِيدًا أَنْتَ مُبْتَغِيهِ) مَا لَ (أَزِيدًا أَنْتَ تَبْتَغِيهِ)
(ص)

وَإِنْ يَكُ الْمَشْغُولُ رَافِعًا فَمَا لِنَاصِبٍ بِمِثْلِهِ لَهُ اِخْتِمَا
فَفَاعِلٌ فِي نَحْوِ (إِنْ زَيْدٌ سَرَى) (زَيْدٌ) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لَنْ يَظْهَرَ
وَقَسَّ عَلَى بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ مُسْتَحْضِرًا جَوَابَ كُلِّ سَائِلٍ

(ش) المشغول: هو الفعل العامل في ضمير الاسم السابق، أو فيما يلابس

ضميره.

فإن كان رافعا نحو: «إِنْ زَيْدٌ سَرَى» فسر فعلا يوافقه في المعنى، رافعا للاسم السابق، كما فسر الناصب ناصبا.

وينقسم الرفع على هذا الوجه إلى واجب وغيره، كما انقسم النصب بالأسباب المذكورة.

(ص)

وَرَافِعَا مُطَاوِعَا لِمَا نَصَبَ قَدْ يُضْمِرُونَ وَرَوَا عَنِ الْعَرَبِ
(لَا تَجْزَعِي^(١) إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتَهُ) بِالنَّصْبِ، وَالرَّفْعِ مَعَا زَوَيْتُهُ
وَنَحْوُ: (زَيْدٌ غَيْبٌ عَنْهُ) لَا تَجِدُ عَنْ رَفْعِهِ، وَالنَّصْبُ رَأَى مَا حُمِدَ

(ش) أى فعلين دل أحدهما على تأثير، ودل الآخر على القبول لذلك التأثير -
فالأول مطاوع، والثاني مطاوع؛ نحو: «كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ»، و«أَهْلَكْتُهُ فَهَلَكَ»، و«نَفَعْتُهُ
فَانْتَفَعَ».

فإذا كان الفعل المشغول مطاوعا جاز أن يفسر به مطاوعه رافعا للاسم السابق،
ومنه قول لبيد: [من الطويل]

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ^(٢)

ف «أَنْتَ» فاعل فعل مطاوع ل «يَنْفَعَكَ» تقديره: فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك
علمك.

ولو أضمم الموافق هنا لقليل: فإن إياك لم ينفعك علمك.

وروى «منفس» من قول الشاعر: [من الكامل]

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتَهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٣)

بالنصب على إضمار الموافق.

(١) الجزع: الحزن. (الوسيط - جزع).

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٥٥، وخراتة الأدب ٣/٣٤، والدرر ١/٢٠٠، وشرح الأشموني ١/
١٨٨، وشرح التصريح ١/١٠٥، وشرح شواهد المغنى ١/١٥١، والمعاني الكبير
ص ١٢١١، والمقاصد النحوية ١/٨، ٢٩١، وجمع الهوامع ٢/١١٤، وبلا نسبة في شرح
الأشموني ١/١٨٨، وشرح التصريح ١/١٠٥، وجمع الهوامع ١/٦٣.

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٩، وخراتة الأدب ١/
٣١٤، ٣٢١، ٣٦/١١، وسمط الآلى ص ٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/١٦٠، وشرح
شواهد المغنى ١/٤٧٢، ٢/٨٢٩، وشرح المفصل ٢/٣٨، والكتاب ١/١٣٤، ولسان
العرب (نفس)، (خلل)، والمقاصد النحوية ٢/٥٣٥، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨،
والأشباه والنظائر ٢/١٥١، والجنى الدانى ص ٧٢، وجواهر الأدب ص ٦٧، وخراتة الأدب
٣/٣٢، ٩/٤١، ٤٣، ٤٤، والرد على النحاة ص ١١٤، وشرح الأشموني ١/١٨٨، وشرح
ابن عقيل ص ٢٦٤، وشرح قطر الندى ص ١٩٥، ولسان العرب (عمر)، ومغنى اللبيب ١/
١٦٦، ٤٠٣، والمقتضب ٢/٧٦.

وبالرفع على إضمار المطاوع، والتقدير: لا تجزعي إن هلك منفساًهلكته.
ولا يجوز في نحو «زَيْدٌ» من قولك: «زَيْدٌ غَيْبٌ عَنْهُ، أَوْ ذُهَبٌ بِهِ» إلا الرفع؛ لأن
الجار والمجرور في موضع رفع، فلو فسر عامله عاملاً فيما تقدم لم يكن المفسر إلا
رافعاً؛ فإن عمل المفسر مثل عمل المفسر.

وقد أجاز ابن السراج^(١)، والسيرافي أن يقدر إسناد «ذُهَبٌ» ونحوه إلى ما يدل
عليه من مصدر؛ فيكون المجرور على هذا في موضع نصب، وينصب الاسم
السابق.

وهذا قول يلزم منه جواز الاختصار على «ذُهَبٌ»؛ لأنه على قولهما مسند إلى
منوى، والجار والمجرور فضلة. ومثل هذا لا يوجد في كلام العرب فلا يلتفت
إليه.

* * *

(١) قال ابن السراج: ... في «سير بزید» ثلاثة أوجه: أوجهها أن تقيم «بزید» مقام الفاعل،
فيكون موضعه رفعا، وإن كان مجرورا في اللفظ...
والوجه الثاني: ... أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.
والوجه الثالث: وهو أبعدا أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.
ينظر: الأصول في النحو ٨٠/١.

باب تعدى الفعل ولزومه

(ص)

إِنْ تَمَّ لِلْفِعْلِ اسْمٌ مَّفْعُولٍ نُعِثَ بِ(وَاقِعٍ) أَوْ (مُتَعَدِّ) ك(مُقِثِ)
فَأَنْصِبَ بِهِ - مَذْلُومٌ ذَلِكَ الْوَصْفِ إِنْ لَمْ يُنْبَ عَنْ فَاعِلٍ ذِي حَذْفٍ
وَمَا بَنَوْا مِنْهُ اسْمٌ مَّفْعُولٍ بِلَا تَمَامِ انْتِسَابٍ لِلزُّومِ ك(امْتِلَا)

(ش) الفعل الذى يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول تام يسمى متعديا، ومجاوزا، وواقعا ك«مُقِثٌ فَهُوَ مَمَّقُوتٌ»، و«نُعِثَ فَهُوَ مَنُعُوتٌ». والمراد بالتمام: الاستغناء عن حرف جر.

فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر سمي الفعل «لأزما»، وقد يقال فيه «مُتَعَدِّ بِحَرْفِ جَرَ» وذلك مثل: «غَضِبَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو فَهُوَ مَعْضُوبٌ عَلَيْهِ»، و«زَهَدَ فِيهِ فَهُوَ مَرْهُودٌ فِيهِ»، و«عَجِبَ مِنْهُ فَهُوَ مَعْجُوبٌ مِنْهُ».

فهذه أفعال لازمة؛ لأن اسم المفعول المبنى منها لا يستغنى عن اقترانه بحرف جر. بخلاف الأول ك«نُعِثَ فَهُوَ مَنُعُوتٌ» فإن اسم مفعوله تام؛ أى: غنى عن اقترانه بحرف جر.

(ص)

وَالتَزَمُوا لَزُومَ مَا عَلَى (فَعْلٍ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنَى ك(بِخَلٍ)
وَمَا اقْتَضَى تَكُونًا أَوْ عَرْضًا أَوْ كَانَ مِثْلَ (ازُورَ) وَزَنَا و(انْقَضَى)
كَذَا (افْعَلَلٌ) وَالْمُضَاهِي (افْعَتَلَلًا) وَمَا بِإِلْحَاقِ كَذِّينِ جُعِلَا
وَهَكَذَا مَا طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدِ ك(مَدَّهُ فَامْتَدَا)

(ش) حاصل هذه الآيات: التثنية على ما لا يوجد من الأفعال متعديا بنفسه. فمنه ما يستدل عليه بمجرد وزنه.

ومنه ما يستدل عليه بمعناه، وإن كان على وزن صالح للتعدية.

فالأول ما كان على «فَعْلٍ» ك«ظُرِفَ» و«عُدِبَ» و«جُنِبَ»، أو على «فَعِلٍ» أو «فَعَلٌ»، بشرط كون الوصف منهما على «فَعِيلٍ» ك«بِخَلٌ فَهُوَ بِخِيلٌ» و«ذَلٌّ فَهُوَ ذَلِيلٌ».

أو على «افْعَلَلٌ» ك«ازُورَ» و«احْمَرَ». أو على «افْعَلَلٌ» ك«انْقَضَى» و«انصَرَفَ».

أو على «أفعلل» ك«أشعّر» و«أشماز». أو على «أفعللل» ك«أخرنجم»^(١) و«أعنجبر»^(٢).

وكذا ما ألحق ب«أفعلل» و«أفعللل» ك«أكوهذ الفرخ» - إذا ارتعد - أو «أخرنبي الديك» إذا انتفش.

فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها. وأما الذي يستدل على عدم تعديه بمعناه: فما اقتضى تكونا ك«حدث» و«نبت»، أو عرضا ك«مرض» و«بريء»

ومنه الاستدلال لمطاوعة المتعدي إلى واحد ك«ضاعفت الحسب فتضاعف»، و«دخرجت الشيء فتدخرج»، و«نعمته فتنعم»، ومنه «ثلثته فثلث»^(٣)، و«ثرمته فثرم»^(٤).

(ص)

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ	ك«انقذ لزيد واقربن من عمرو»
وَحَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ (أَنَّ) وَ(أَنْ)	مُطَرِّدٌ إِلَّا إِذَا مَا اللَّبْسُ عَنِ
وَفِي مَحَلِّ نَحْوِ (أَنْ) هَذَا نَظَرُ	أَدُو انْتِصَابٍ هُوَ أَمْ مِمَّا يُجَرُّ ؟
وَأُثِّبَتِ الْأَخْفَشُ فِي عَطْفِ عَلَى	نَحْوِ (أَنْ) الْمَذْكُورِ جَرًّا نَقْلًا
وَأَنْصَبَ لِحَذْفِ مَا يُجَرُّ غَيْرَ (أَنْ)	وَ(أَنَّ) وَالْمَجْرُورِ لَيْسَ بِالْحَسَنِ
وَالْحَذْفُ مَعَ سِوَاهُمَا لَا تَسْتَبِيحُ	إِنْ لَمْ يُؤَيِّدْهُ سَمَاعٌ مُتَّصِحٌ
وَأَبْنُ سُلَيْمَانَ اطَّرَادَهُ رَأَى	إِنْ لَمْ يُخَفِّ لَيْسَ ك«مَنْ زَيْدًا نَأَى»

(ش) يجوز أن يعدي الفعل اللازم بحرف الجر إلى «أَنَّ» و«أَنْ» وغيرهما؛ نحو:

«عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ»، و«مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ»، و«مِنْ فُعُودِ عَمْرٍو».

ويجوز حذف حرف الجر مع «أَنَّ» و«أَنْ» فيقال: «عَجِبْتُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ»، و«أَنْ قَامَ زَيْدٌ».

ولا يجوز حذفه من غيرهما فلا يقال: «عَجِبْتُ فُعُودَ عَمْرٍو»

(١) اخرجنجم القوم: ازدحموا. (اللسان - حرجم).

(٢) شعج الشيء والدم: صبه. (اللسان - شعجر).

(٣) الثلث: تشرم يقع في طرف الشيء. (مقاييس اللغة - ثلم).

(٤) ثرمة: ضربه على فيه فكسر سنه. (الوسيط - ثرم).

فإن ورد الحذف مع غير «أَنَّ» و«أَنْ» عد نادرا، ولم يقس عليه إلا أن يكون من الأفعال التي جمع لها التعدى واللزوم كثيرا مع اتفاق المعنى، كما سيأتى بيان ذلك، إن شاء الله تعالى.

ومذهب الخليل والكسائي في «أَنَّ» و«أَنْ»: أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر.

ومذهب سيبويه^(١) والقراء: أنهما في محل نصب. ويؤيد قول الخليل قول الشاعر -أنشده الأخفش-: [من الطويل]

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً إِلَى وَلَا ذَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِيْبُهُ^(٢)
فجر المعطوف على «أَنَّ» فعلم أن «أَنَّ» في محل جر.

وحكم ما سوى «أَنَّ» و«أَنْ» إذا حذف ما يجره أن ينصب؛ كقوله: [من الكامل]
لَذَنْ^(٣) بِهَزِّ الْكَفِّ يَغْسِلُ^(٤) مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقُ الثُّغْلَبَ^(٥)

ورأى على بن سليمان الأخفش اضطراد الحذف والنصب فيما لا لبس فيه؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

تَحِرْنُ فَتَبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي^(٦)

(١) ينظر الكتاب (١٢٦/٣، ١٢٧).

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٨٤/١، والإنصاف ص ٣٩٥، وتخليص الشواهد ص ٥١١، والدرر ١٨٣/٥، وسمط اللآلي ص ٥٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١٠٣/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٨٨٥، والكتاب ٢٩/٣، ولسان العرب (حنطب)، والمقاصد النحوية ٢/٦٦٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٩٧/١، ومغنى اللبيب ص ٥٢٦، وجمع الهوامع ٨١/٢.

(٣) لَذَنْ الشيء: لينه. (الوسيط - لدن).

(٤) الْعَسْلَان: شدة اهتزاز الرمح إذا هزرتة. (مقاييس اللغة - عسل).

(٥) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٨٣/٣، ٨٦، والدرر ٨٦/٣، وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠، وشرح التصريح ٣١٢/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٥، وشرح شواهد المغنى ص ٨٨٥، والكتاب ٣٦/١، ٢١٤، ولسان العرب (وسط)، (عسل) والمقاصد النحوية ٢/٥٤٤، ونوادر أبي زيد ص ١٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠، وأوضح المسالك ١٧٩/٢، وجمهرة اللغة ص ٨٤٢، والخصائص ٣/٣١٩، وشرح الأشموني ١٩٧/١، ومغنى اللبيب ص ١١، وجمع الهوامع ٢٠٠/١.

(٦) البيت لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٨/١٣٠، والدرر ٤/١٣٦، وشرح شواهد المغنى ١/٤١٤، والمقاصد النحوية ٢/٥٥٢، ولرجل من بني حلاف في تخليص الشواهد ص ٥٠٤، وللكلابي في لسان العرب (غرض)، (قضى) وبلا نسبة في الجنى الداني =

وقد يحذف الجار ويبقى الجبر؛ كقوله:

إِذَا قِيلَ أَى النَّاسِ شُرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُتَيْبٍ بِالْأَكْفَفِ الْأَصْبَاعِ (١)
أراد: أشارت إلى كليب؛ فحذف «إلى» وأبقى عملها.
(ص)

وَجُمِعَ اللَّزُومُ وَالْتَّعَدَى لِوَاحِدٍ مَعَ اتِّحَادِ الْقَصْدِ
وَجُمِعَا مَعَ اخْتِلَافِ الْمُغْتَبَرِ نَحْوُ: (فَعَرْتُ الْقَمَّ) وَالْقَمُّ فَعْرٌ
(ش) من الأفعال أفعال استعملت بوجهين والمعنى واحد كـ «نَصَحْتُ»، و«شَكَرْتُ»
و«كَلِمْتُ» و«وَزَنْتُ» يقال: «شَكَرْتُهُ» و«شَكَرْتُ لَهُ» و«نَصَحْتُهُ» و«نَصَحْتُ لَهُ» و«كَلِمْتُهُ»
و«كَلِمْتُ لَهُ» و«وَزَنْتُهُ» و«وَزَنْتُ لَهُ»، قال الله - تعالى -: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾
[المطففين: ٣]

ومن الأفعال أفعال جمع لها التعدى واللزوم مع اختلاف المعنى كـ «فَعَّرَ زَيْدٌ فَاهُ،
وَسَجَّاهُ» بمعنى: فتحه، و«فَعَّرَ الْقَمُّ، وَسَجَّأَ» بمعنى: انفتح.
ومن ذلك «زَادَ» و«نَقَصَ» يكونان متعديين ولازمين، وإذا تعديا تعديا إلى
مفعولين؛ كقوله - تعالى -: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]
(ص)

وَمَا إِلَى اثْنَيْنِ تَعَدَى غَيْرَ مَا ذَكَرْتُهُ حَيْثُ ذَكَرْتُ (عَلِمًا)
فَاجْمَعُهُمَا لَهُ، أَوْ ائْتَرُكْنَهُمَا مَعَا أَوْ ائْتَرُكُ مَا أَرَدْتُ مِنْهُمَا
(ش) حاصل ما أشير إليه هنا أن كل فعل يتعدى إلى مفعولين وليس هو من باب
«ظَنَّ» لك أن تذكر مفعوليه معا كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَوْثِرِ﴾
[الكوثر: ١]

وأن تتركهما معا كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥]

= ص ٤٧٤، وخزانة الأدب ١٢٠/٩، والدرر ١٨٥/٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٨،
ومغنى اللبيب ١٤٢/١، ٥٧٧/٢.
(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١، وتخليص الشواهد ص ٥٠٤، وخزانة الأدب ١١٣/٩،
١١٥، والدرر ١٩١/٤، وشرح التصريح ٣١٢/١، وشرح شواهد المغنى ١٢/١،
والمقاصد النحوية ٥٤٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٨/٢، وخزانة الأدب ١٠/
٤١، والدرر ١٨٥/٥، وشرح الأشموني ١٩٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٤، ومغنى
اللبيب ٦١/١، ٦٤٣/٢، وجمع الهوامع ٣٦/٢، ٨١.

ولك أن تذكر أحدهما، وتترك الآخر كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]

(ص)

وَالْأَضْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى ك(مَنْ) مِنْ (أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَنَا نَسِجَ الْيَمَنِ) وَيَلْزَمُ الْأَضْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَاقِسٌ عَلَى الْمُخَصَّصِ بِبَابِ الْفَاعِلِ فَتَخَوُّ: (أَلْبَسَ ثَوْبَهُ زَيْدًا) قَبْلُ (ش) ذُو الْفَاعِلِيَّةِ فِي الْمَعْنَى ك(زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِكَ. «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» فَإِنَّهُ آخِذٌ. وَ«عَمَرُو» مِنْ قَوْلِكَ: «أَلْبَسْتُ عَمْرًا جُبَّةً» فَإِنَّهُ لَابِسٌ. وَ«مَنْ» مِنْ قَوْلِي:

... أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَنَا نَسِجَ الْيَمَنِ

فالأصل تقديم ما كان ك«مَنْ» في المثال المنظوم.

فإذا كان ذو الفاعلية في المعنى متميزا من الآخر لم يمتنع تأخيره نحو: «أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا زَيْدًا».

وإذا خيف التباسه بالآخر وجب تقديمه نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» فإن هذا في ذا الباب ك«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» في باب الفاعل. وإذا أضيف العارى من الفاعلية إلى ضمير عائد على ذى الفاعلية جاز تأخيره نحو: «أَلْبَسَ ثَوْبَهُ زَيْدًا».

فإن هذا في ذا الباب ك«ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ» في باب الفاعل.

وإذا أضيف ذو الفاعلية إلى ضمير العارى منها وجب تقديمه نحو: «أَسْكِنَ الدَّارَ رَبَّهَا».

لأنك لو قلت: «أَسْكِنَ رَبَّهَا الدَّارَ»، لزم تقديم الضمير على مفسر متأخر لفظا ورتبة فلم يجوز كما لم يجوز: «ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا» ومن أجاز هذا أجاز ذلك. وقد تقدم في ذلك ما لا يحتاج إلى بيانه.

(ص)

وَحَذَفَ مَفْعُولٍ أَجْزُ إِنْ سَلِمَا مِنْ سَبَبٍ يُوجِبُ أَنْ يَلْتَزَمَا كَمَا إِذَا كَانَ جَوَابًا، أَوْ قُصِدَ حَضَرَ بِهِ ك(إِنَّمَا لُمْتُ التَّكِدَّ)

(ش) المفعول إذا لم يكن من باب «ظَنَّ» فضلة، فحذفه جائز [إن لم يعرض له ما يمنع^(١)] من ذلك.

كما إذا كان جوابا كقولك «زَيْدًا» لمن قال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» وكما إذا كان مقصودا بحصر نحو: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا» فلو حذف في الأول لم يحصل جواب، ولو حذف في الثاني لزم نفي الضرب مطلقا، والمقصود نفيه مقيدا؛ فلزم ذكر المفعول لذلك. والله أعلم.

باب التنازع في العمل

(ص)

إِنْ عَامِلَانِ افْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ
(ش) إنما قلت:

... عَامِلَانِ ...

ولم أقل: «فِعْلَانِ»؛ ليدخل في قولي: تنازع فعلين، نحو: «ءَأْتَوْقِ أُرْفِغِ عَلَيْهِ قِطْرًا» [الكهف: ٩٦] وتنازع اسم وفعل نحو: «هَأَوُّمُ أُرْفِوْا كِنْيَةَ» [الحاقة: ١٩]، وتنازع اسمين نحو قول الشاعر: [من الطويل]

عَهْدَتْ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجْرَتْهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْنِيًا^(٢)
ومثله عند بعضهم قول الآخر: [من الطويل]

قَضَى كُلَّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا^(٣)
وقلت:

... افْتَضَيَا ...

(١) في أ: بأن لم يعرض له مانع.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٢، وتخليص الشواهد ص ٥١٣، وشرح الأشموني ٢٠٢/١، وشرح التصريح ٣١٦/١، والمقاصد النحوية ٢/٣.

(٣) البيت لكثيرة عزة في ديوانه ص ١٤٣، وخزانة الأدب ٢٢٣/٥، والدرر ٣٢٦/٥، وشرح التصريح ٣١٨/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٠، وشرح المفصل ٨/١، والمقاصد النحوية ٣/٣، وهمع الهوامع ١١١/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٢/٥، ٢٥٥/٧، والإنصاف ٩٠/١، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، وشرح الأشموني ٢٠٣/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٤١، ولسان العرب (ركا)، ومغنى اللبيب ٤١٧/٢.

فنسبت الاقتضاء لهما؛ لأخرج بذلك العاملين المؤكد أحدهما بالآخر نحو قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءِ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ^(١)
 «أَتَاكَ أَتَاكَ» عاملان في اللفظ، والثاني منهما لا اقتضاء له إلا التوكيد.
 ولو اقتضى عملاً لقليل: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك.
 وقلت:

... .. قَبْلُ

تنبيهها على أن التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ»؛ لأن كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق؛ فلا تنازع بينهما.

بخلاف المتقدمين نحو: «قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ»؛ فإن كل واحد من الفعلين موجه في المعنى إلى «زَيْدٌ»، وصالح للعمل في لفظه؛ فأعمل أحدهما في ظاهره، والآخر في ضميره، وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

والمختار عند البصريين إعمال الثاني، وعند الكوفيين إعمال الأول.
 فإن اقتضى رفعا دون الثاني تعين عند الفراء إعماله. والله أعلم.

(ص)

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا	تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمَ مَا التَزِمَا
كَ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)	(قَدْ بَعَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ)
وَنَحْوِ: (أَعْطَى وَسَأَلْتُ اللَّهَ) قَدْ	أَبَاهُ يَخِي وَيُكْسَائِي اغْتَقَدُ
جَوَازَهُ بِشَرْطِ حَذْفِ الْمُزْتَفِعِ	وَمَنْ يُؤَخِّرُهُ فَيَخِي يَتَّبِعِ
كَذَاكَ عَازِي الرَّفْعِ لِلْفِعْلَيْنِ	فِي نَحْوِ: (يَمْسِي وَيَسِي ابْنُ الْقَيْنِ)

(ش) المراد بالمهمل هنا: الذي لم يسلم على الاسم الظاهر نحو «أَعْطَى» من

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٧/٧، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وخزانة الأدب ٥/١٥٨، والخصائص ٣/١٠٣، ١٠٩، والدرر ٥/٣٢٣، ٤٤/٦، وشرح الأشموني ١/٢٠١، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠، والمقاصد النحوية ٣/٩، وجمع الهوامع ٢/١١١، ١٢٥.

قولنا: «أَعْطَى وَسَأَلَتِ اللّٰهَ».

ففي «أَعْطَى» ضمير مفسر بما بعده.

فنحو هذا مما أعمل فيه الثاني، وأضمر فيه مع الأول ضمير مرفوع - أجازة البصريون.

ولم يجزه الكوفيون؛ تجنبنا لإضمار قبل ذكر المفسر.

والذي تجنبوه قد استعملت العرب مثله كقول رجل من فصحاء طيء: [من الطويل]

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَجْلَاءُ إِنِّي لِعَغْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ^(١)

وكقوله: [من البسيط]

هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتِ الْعَايِيَاتِ^(٢) إِلَى أَنْ شَبْتُ وَانصَرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي^(٣)

فتقدمت الواو من «جَفَوْنِي» والنون من «هَوَيْتَنِي» على مفسريهما؛ فعلم أن ذلك

وأمثاله جائز.

وقد حكى ابن كيسان أن الكوفيين وافقوا البصريين في جواز تقديم الضمير على

مفسره المبدل منه نحو: «يَقُومُونَ الزَّيْدُونَ» و«رَأَيْتُهُمُ الْعَمَرَيْنِ» مع أن البدل تابع،

وتأخير التابع واجب.

فيلزمهم تجويز ما منعوا من نحو: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ» فإنه مساو لما أجازوه في الاشتمال على ضمير مذكور قبل مفسر واجب التأخير.

وإذا ثبت هذا فليعلم أن مثل: «يُحْسِنَانِ وَيَسِيءُ ابْنَاكَ» جائز عند البصريين، ممتع

عند الكوفيين؛ لما فيه من تقديم فاعل «يُحْسِنِ» - أعني: الألف - على مفسره

المؤخر وهو «ابْنَاكَ».

فلو حذف الألف صحت المسألة عند الكسائي، ولم يبال بحذف الفاعل لثبوت

الدلالة عليه.

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٧٧، ٥/٢٨٢، وأوضح المسالك ٢/٢٠٠، وتخليص

الشواهد ص ٥١٥، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩، والدرر ١/٢١٩، ٥/٣١٨، وشرح الأشموني

١/١٧٩، ٢٠٤، وشرح التصريح ٢/٨٧٤، وشرح قطر الندى ص ١٩٧، ومعنى اللبيب ٢/

٤٨٩، والمقاصد النحوية ٣/١٤، وجمع الهوامع ١/٦٦، ٢/١٠٩.

(٢) الغانية: المرأة الغنية بحسنها عن الزينة. (القاموس - غنى).

(٣) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٨٣، وتخليص الشواهد ص ٥١٥، وشرح الأشموني

١/٢٠٤، والمقاصد النحوية ٣/٣١.

والفراء يمنع ذلك مع الإثبات، ومع الحذف.
فلو جىء بضمير الفاعل مؤخرا صحت المسألة عنده نحو: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ هُمَا»

ذكر ذلك ابن كيسان.

وأجاز الفراء - أيضا - أن يقال: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ»، على أن يكون الفاعل مرتفعا بالفعلين معا.

وإلى هذين الوجهين أشرت بقولى:

... ..
... وَمَنْ يُؤَخِّرُهُ
أى: الفاعل.

... ..
... فَيَحْيَى يَتَّبِعِ
كَذَاكَ عَازِي الرِّفْعِ لِلْفِعْلَيْنِ

أى: الذى يعزو رفع الفاعل إلى الفعلين معا متبع للفراء؛ فإن ذلك مذهبه^(١).
(ص)

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا
بَلْ اخْتَفَتْهُ إِنْ يَكُنْ عَيْرَ حَبْرٍ
وَنَحْوُ: (تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ) نَدْرُ
وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ حَبْرًا
نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا
وَالْحَذْفُ وَالِإِضْمَارُ عَيْرٌ مُمْتَنِعٌ
لَكِنْ لَدَى الْإِضْمَارِ طَابِقٌ مُخْبِرًا

(ش) إذا أهمل الأول من المتنازعين، ومطلوبه غير رفع لم يجوز عند الأكثرين أن يجاء معه بضمير المتنازع فيه.

بل يحذف إن كان غير خبر نحو: «ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدٌ».

وإن كان خبرا جىء به مؤخرا؛ ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه.

(١) قال ابن يعيش: ... وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر.

ينظر: شرح المفصل: ٧٧/١.

مثال ذلك «ظَنَّنِي وَظَنَّنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ».

ف«إِيَّاهُ» مفعول ثانٍ لـ«ظَنَّنِي» ولا يجوز تقديمه عند الجميع، ولا حذفه عند البصريين.

وأما عند الكوفيين فيجوز حذفه؛ لأنه مدلول عليه بثاني مفعولى الفعل الآخر. وأشرت بقولى:

وَنَحْو (تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ) نَدَرَ

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا كُنْتُ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ وَأَلْعِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ^(١) فَقَلَّمَا
جِهَارًا فَكُنْ فِي الْعَنِيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ
وَيَحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وَدِّ^(٢)

ومثله قول الآخر: [من المتقارب]

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَأْيِهَا بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدُ^(٣)
وقولى:

..... وَمِثْلُهُ لَوْ شَاعَ لَمْ يَغْدُ النَّظْرُ

أى: لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل لكان له وجه من النظر؛ لأنه تقديم مفسر على مفسر فيعتفر؛ كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها.

بل كما اغتفر ذلك فى المرفوع.

فإن اعتذر عن المرفوع بأنه لا يجوز حذفه قيل: فمن المنصوب ما لا يجوز حذفه، وهو ما كان خبر مبتدأ فى الأصل نحو: «ظَنَّنِي إِيَّاهُ» و«ظَنَّنْتُ زَيْدًا عَالِمًا». وأيضاً فإن الاهتمام بذكر مفسر الشئ بحسب الاهتمام بذكره، ومعلوم أن الاهتمام بذكر المرفوع أشد من الاهتمام بذكر غيره.

(١) وشى به وشياً: نم به. (اللسان - وشى).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢٨١/٥، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٥١٤، والدرر ٣١٩/٥، وشرح الأشموني ٢٥/١، وشرح التصريح ٣٢٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٤٣، وشرح شواهد المغنى ٧٤٥/٢، وشرح ابن عقيل ص ٢٧٩، ومغنى اللبيب ٣٣٣/١، والمقاصد النحوية ٢١/٣، وهمع الهوامع ١١٠/٢.

(٣) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢٧٩/٥، ولسان العرب (غمد).

ومن الاهتمام بالضمير تقديم مفسره، وقد ترك ذلك في المرفوع الذي هو أقوى، فتركه في المنصوب لكونه أضعف أحق وأولى.

والإشارة بقولي:

(وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبْرًا لِعَنْبَرٍ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرًا)

إلى نحو: «ظَنَنْتُ وَظَنَانِي عَالِمًا الزَّيْدَيْنِ عَالِمِينَ» على إعمال الأول.

فإن «الزَّيْدَيْنِ» و«عَالِمِينَ» مفعولا «ظَنَنْتُ».

و«عَالِمًا» ثاني مفعولي «ظَنَانِي»، وهو والياء من «ظَنَانِي» مبتدأ وخبر في الأصل.

وعدل إلى إظهار «عالم»؛ لأنه لو أضمر: فيما أن يجعل مطابقا للمفسر: وهو

ثاني مفعولي «ظَنَنْتُ».

أو لأول مفعولي «ظَنَانِي» وهو الياء. وكلاهما عند البصريين غير جائز.

أما الأول: فلأن فيه إخبارا عن مفرد بمثنى.

وأما الثاني: فلأن فيه إعادة ضمير مفرد على مثنى.

وأجاز الكوفيون في مثل هذا: الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه فيقولون:

«ظَنَنْتُ وَظَنَانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ عَالِمِينَ».

وأجازوا أيضا «ظَنَنْتُ وَظَنَانِي الزَّيْدَيْنِ عَالِمِينَ» بالحذف، وهذا حاصل الأبيات

التي آخرها.

... .. لِمَا قَدْ فُسِّرَا

والكلام على «أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ» كالكلام على «ظَنَنْتُ وَظَنَانِي

عَالِمًا الزَّيْدَيْنِ عَالِمِينَ».

* * *

باب المفعول المطلق وهو المصدر

(ص)

الْمُضَدَّرُ اسْمٌ مِنْهُمْ مَعْنَى صَدَّرَ أَوْ قَامَ بِالشَّيْءِ كَالضَّرْبِ) وَ(حَدَّرَ)
وَالْفِعْلُ مِنْهُ اشْتَقَّ وَالْوَضْفُ مَعَا فِي قَوْلِنَا، وَالْعَكْسُ غَيْرُنَا ادَّعَى

(ش) «الضَّرْبُ»: مثال لما يفهم منه معنى صدر عن فاعل.

و«الْحَدَّرُ»: مثال لما يفهم منه معنى قام بالشيء؛ لأن الحذر لا يفعله الإنسان بنفسه، فيوصف بصدور؛ بل هو معنى يحدث في نفسه، ويقوم بها.

والفعل مشتق من المصدر؛ لأن المشتق فرع، والمشتق منه أصل، وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه.

ولا شك في أن الفعل يتضمن المصدر والوقت المعين؛ فثبتت فرعيته وأصلية المصدر؛ لأنه دل على بعض ما يدل عليه الفعل.

وهذا مذهب البصريين؛ وهو الصحيح.

وبنفس ما ثبتت فرعية الفعل ثبتت فرعية أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين:

فإن «ضَارِبًا» مثلا يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة على ذات الفاعل للضرب، و«مَضْرُوبًا» يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة على ذات الموقع به الضرب؛ فهما مشتقان من «الضَّرْبِ»، وكذلك سائر الصفات المشبهة ب«ضَارِبٍ» و«مَضْرُوبٍ».

(ص)

بِمِثْلِهِ أَوْ فَرَعِهِ يَنْتَصِبُ كَالسَّيْرِكِ السَّيْرِ الْحَيْثُ مُتَعَبٌ)
وَعَدًّا أَوْ تَوْكِيدًا أَوْ تَنْوِيحًا بِهِ أَبَانُوا كَالْأَزْكَعُوا رُكُوعًا)
أَوْ رُكْعَتَيْنِ) أَوْ رُكُوعًا حَسَنًا) وَ(أَخْشَعُ خُشُوعَ التَّارِكِينَ لِلْوَتَى)

(ش) ناصب المصدر:

إما مثله، ك«السَّيْرِكِ السَّيْرِ الْحَيْثُ مُتَعَبٌ».

وإما فرعه، والإشارة بذلك إلى الفعل نحو: «قَمَّ قِيَامًا»، وإلى اسم الفاعل نحو:

«زَيْدٌ قَائِمٌ قِيَامًا»، وإلى اسم المفعول نحو: «هُوَ مَضْرُوبٌ ضَرْبًا».

والحامل على ذكره مع عامله:

إما مجرد التوكيد «ازكع زكوعاً» .
 وإما بيان العدد «ازكع زكعتين» .
 وإما بيان النوع كـ «ازكع زكوعاً حسناً» .

و«أخشع خشوعاً التاركين للونى»

... ..

والونى: الفتور، يقصر ويمد.

(ص)

وَقَدْ يَثُوبُ عَنْهُ وَضَفَّ أَوْ عَدَدَ
 كَذَا الَّذِي رَادَفَ كـ (أدْلج سرى)
 أَوْ آلَةً أَوْ عَائِدًا عَلَيْهِ
 أَوْ مَا يُشِيرُونَ بِهِ إِلَيْهِ

(ش) يقوم مقام المصدر:

وصفه كـ «سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ» .

وعده كـ «ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ»

أو «كُلُّ» أو «بَعْضُ» كـ «جَدَّ فِي أَمْرِهِ كُلِّ الْجَدِّ، وَرَفَقَ بَعْضَ الرَّفْقِ»

وما رادفه أو دل على نوع منه كـ «أدْلج سرى»، و«رَجَعَ الْفُهْقَرَى»، أو كان اسم آتته

كـ «ضَرَبْتُهُ سَوَاطٍ» .

أو كان ضميره نحو قوله تعالى: ﴿لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] .

أو كان مشارا به إليه كـ «اضْرِبْهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ الْمَعْرُوفَ» .

(ص)

وَمَا لِتَوَكِيدٍ فَوَحْدًا أَبَدًا
 كَذَلِكَ (الْأَقْدَارُ) فِي جَمْعِ (الْقَدَرِ)

(ش) ما جىء به لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا

يجمع فكذلك ما هو بمنزلة.

وأما ما جىء به لبيان العدد أو الأنواع، فلا بد من قبوله للثنائية والجمع.

(ص)

وَعَامِلُ الَّذِي أَتَى مُؤَكِّدًا
 مَعَ كُلِّ مَضْدَرٍ يَكُونُ بَدَلًا
 سُقُوطُهُ اِمْتِنَاعُ أَبَدًا فَتُقْضَدَا
 مَعَ غَيْرِ مَضْدَرٍ، وَحَذْفُ حَتْمًا
 مِنْ فِعْلِهِ كـ (نَدَلًا) الَّذِ كـ (انْدَلًا)

وَأَعَزُّ لِهَذَا التَّوَعُّعِ مَا مِنْ عَمَلٍ يَلِيهِ، أَوْ قُلْ: فِعْلُهُ ذُو الْعَمَلِ
وَبَعْضُ مَا عَنِ تَأْصِيْبِ نَابِ التَّرِيمِ إِهْمَالِ فِعْلِهِ فَوَضَعُهُ عُدِيمِ
ك(بَلَه) ذَا إِضَافَةٍ بِمَعْنَى (تَرَكَ) وَيَبْتَنِي إِنْ عَنِ (اتَرَكَ) أَغْنَى
(ش) المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك فلم يجوز.

بخلاف المصدر المبين عددا، أو نوعا فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبهه المفعول به؛ فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به.

وحذف عامل المصدر المبين على ضربين: جائز وواجب:
فمن الجائز قولك لمن قال: «أَي سَيْرٍ سِرْتِ؟»: «سَيْرًا سَرِيْعًا»، ولمن قال: «مَا تَجِدُ فِي الأَمْرِ»: «بَلَى جِدًّا كَثِيْرًا»، ولمن تهايا لاعتكاف، أو فرغ منه: «اغْتِكَافًا مَقْبُولًا»، ولمن قدم من سفر: «قُدُومًا مَبَارَكًا».

ومن الحذف الواجب: حذف عامل المصدر الذي يذكر بدلا من اللفظ بفعله. وهو على ضربين: خبر وطلب.

فالخبر نحو قولك عند تذكر نعمة: «حَمْدًا لَأَكْفُرًا».
والطلب كقوله - تعالى -: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وكقول الشاعر: [من

الطويل]

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنِ^(١) خِفَافًا عِيَابُهُمْ^(٢) وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ^(٣) الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ تَدَلَّ الثَّعَالِبِ^(٤)

- (١) الدهناء: موضع وهو رمل لين. (مقاييس اللغة - دهن).
(٢) العيبة: عيبة الثياب وغيرها. (مقاييس اللغة - عيب).
(٣) البجر: يقال للرجل الذي تخرج سرته وتتجمع عندها العروق: الأبيجر. (مقاييس اللغة - بجر).

- (٤) البيتان لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجريير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦، وهما في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥، وملحق ديوان جريير ص ١٠٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٨، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢، والخصائص ١/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩، والكتاب ١/ ١١٥، ولسان العرب (خشف)، (ندل).

وإلى هذا البيت^(١) أشرت بقولي:

... .. كـ«نَدَلًا» الأذ كـ«انْدَلًا»

يقال: ندل الشيء ندلا؛ إذا اختطفه.

واختلف فيما ينتصب بعد هذا النوع من المصادر:

فمذهب جماعة من كبار النحويين: أن العامل هو المصدر؛ لأنه خلف عن فعله، وفعله قد صار نسيا منسيا.

ومذهب آخرين: أن العامل هو الفعل نفسه؛ لأنه لا غنى عن نسبة نصب المصدر نفسه إليه، وذلك موجب للاعتماد عليه، وعدم الإعراض عنه.

وبعض هذه المصادر المجعولة بدلا من اللفظ بالفعل لا فعل له أصلا كـ«بَلَّه» إذا استعمل مضافا فإنه حيثئذ منصوب نصب «ضَرَبَ الرَّقَابِ» وجرى به بدلا من اللفظ بـ«أترك» كما جرى بـ«ضَرَبَ الرَّقَابِ» بدلا من اللفظ بـ«اضربوا الرقاب».

ولما لم يكن لـ«بَلَّه» فعل من لفظه احتيج إلى تقدير فعل من معناه وهو «أترك»؛ لأن «بَلَّه الشَّيْءَ» بمعنى: ترك الشيء.

فعمل «أترك» فيه من جنس قول القائل: «أتركه رَفْضًا» و«ذره وَدَعًا».

ومن نصب ما بعد «بَلَّه» جعله اسم فعل بمعنى: «أترك».

وفى البيت إشارة إلى هذا كله.

(ص)

وَمَا لَهُ فِعْلٌ يَجِيءُ خَبْرًا أَوْ طَلَبًا مِمَّنْ دَعَا أَوْ أَمْرًا

وَفِيهِمَا الْقَرَأَ قِيَّاسًا اتَّبَعَ إِنْ وَقَعَا حَيْثُ يُرَى الْفِعْلُ يَقَعُ

وَرَأْيُهُ فِي طَلَبِ يَقْوَى وَمَنْ وَافَقَهُ فِي خَبْرٍ فَمَا وَهَنْ

(ش) يستغنى بذكر المصدر الذي له فعل عن فعله في الخبر والدعاء والأمر والنهي.

فمثال ذلك في الخبر قول القائل عند تذكر نعمة: «حَمْدًا وَشُكْرًا لَأَكْفُرًا».

وعند تذكر شدة: «صَبْرًا لَأَجْزَعًا».

وعند ظهور ما يعجب: «عَجَبًا».

وعند خطاب مريض عنه: «أَفْعَلُ وَكَرَامَةٌ وَمَسْرَةٌ».

(١) في أ: وإلى هذا القول.

وعند خطاب مغضوب عليه: «لَا أَفْعَلُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا» و«لَأَفْعَلَنَّ وَرَغَمًا وَهَوَانًا». ومثال الدعاء «سَعْيًا» و«رَعْيًا» و«جَدْعًا» و«بُعْدًا».

مثال الأمر والنهي قولهم: «قِيَامًا لَا قُعُودًا» أى: قم لا تقعد. ومن الأمر قوله- تعالى- ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤] أى: فاضربوا الرقاب.

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ^(١)
فإضمار الناصب فى هذا وما أشبهه لازم؛ لأن المصدر بدل من اللفظ به؛ فذكره جمع بين البديل والمبدل منه.

والفراء يرى ذلك مطردا غير متوقف على سماع، خبرا كان ما يرد فيه ذلك، أو طلبا بشرط أن يكون الموضوع صالحا لوقوع الفعل فيه مجردا. ورأيه فى ذلك عندى صواب.

إلا أن وقوع ذلك فى الطلب أكثر من وقوعه فى الخبر؛ لأن دلالة المطلوب على فعل الطلب أقوى وأظهر من دلالة المخبر به على فعله؛ ولذلك قلت:

وَرَأَيْهُ فِي طَلَبٍ يَفْوَى...
(ص)

وَنَاصِبُ الْمَصْدَرِ حَتْمًا يُضْمَرُ	أَيْضًا لَدَى تَوْبِيخٍ مَنِ يُقْصَرُ
وَشِبْهُ ذَلِكَ كـ(أَفْتَرَةٌ وَقَدْ	تَعَيَّنَ الْجِدُّ وَإِظْهَارُ الْجَلْدِ)
كَذَاكَ فِي نَحْوِ: (اجْتِهَدْ فِيمَا	عُنْمًا وَإِمَّا أَوْبَةً وَسِلْمًا)
كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَضْرٍ وَرَدُّ	إِنْ نَابَ عَنِ فِعْلٍ لِعَيْنِ اسْتَنْدَ
كـ(أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا) (أَنْمَا أَنَا	صَبْرًا) و(مَا الْمَلْهُوفُ إِلَّا حَزْنَا)

(ش) حال الموبخ على ما لا يرضى منه مشاهدة؛ فاستغنى بذلك عن إظهار الفعل الموجب لتوبيخه، وجعل مصدره بدلا من اللفظ به كقولك للمتوانى: «أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قَرْنَاؤُكَ».

(١) البيت لقطرى بن الفجاءة فى تخليص الشواهد ص ٢٩٨، وشرح التصريح ١/٣٣١، والمقاصد النحوية ٣/٥١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/٢١٢.

ومنه قول جرير^(١): [من الوافر]

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبَا
أَي: أتلؤم وتغترب.

وقد يفعل ذلك من يخاطب نفسه كقول عامر بن الطفيل^(٣) -لعنه الله-: «أَعْدَّة كَعْدَةَ الْبَعِيرِ، وَمَوْتًا فِي نَيْتِ سَلْوِيَّةٍ».

ومثل هذا عنيت بقولي:

وَشِبْنِه ذَاكَ... ..

ومن أسباب التزام حذف ناصب المصدر أن يقصد به تبيين عاقبة أمر تقدمه كقوله - تعالى-: ﴿فَشَدُّوا لِرَبِّكَ فَإِنَّمَا مِنَّا عِدُّ وَإِنَّمَا فِدَاءُ﴾ [محمد: ٤].

ومن أسباب ذلك - أيضا- أن يخبر عن اسم عين بفعل جعل مصدره بدلا من اللفظ به مكررا نحو: «أَنْتَ سَبْرًا سَبْرًا». أو إذا حصر بـ(إنما) أو بـ«إلا» نحو: «إِنَّمَا أَنَا صَبْرًا»، و«مَا الْمَلْهُوفُ إِلَّا حَزَنًا».

والأصل: أنت تسير، وإنما أصير، وما الملهوف إلا يحزن.

فحذف الفعل حذفًا لازمًا؛ لأجل التكرار والحصر.

وجعل الثاني في التكرار بدلا منه فامتنع الإظهار؛ لثلا يجمع بين المبدل منه والبدل.

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي الشاعر، أشعر أهل عصره، عاش عمره كله يناضل شعراء زمنه، ويساجلهم، وكان هجاءً مرًا، وكان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعراء، له نقائض مع الفرزدق، وله ديوان شعر. مات سنة ١٦٠ هـ.

ينظر: الأعلام (١١٩/٢)، الشعر والشعراء (١٧٩)، وفيات الأعيان (١٠٢/١).
(٢) البيت في ديوانه ص ٦٥٠، وإصلاح المنطق ص ٢٢١، والأغاني ٢١/٨، وجمهرة اللغة ص ١١٨١، وخزانة الأدب ١٨٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/١، وشرح التصريح ١/٣٣١، ١٧١/٢، ٢٨٩، والكتاب ٣٣٩/١، ٣٤٤، ولسان العرب (شعب)، ومعجم ما استعجم ص ٧٩٩، ٨٦١، والمقاصد النحوية ٤٩/٣، ٥٠٦/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢١/٢، ووصف المباني ص ٥٢، وشرح الأشموني ٢١٢/١.

(٣) هو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، فارس قومه، وأحد فتاك العرب وشعرائهم وساداتهم في الجاهلية، أدرك الإسلام شيخًا فوفد على رسول الله ﷺ وهو في المدينة، بعد فتح مكة، يريد الغدر به، فدعاه إلى الإسلام، فاشترط أن يكون وليًا للأمر من بعده، فردّه، ولم يسلم، وهو ابن عم لبيد الشاعر، توفي سنة ١١ هـ.

ينظر: الأعلام (٢٥٢/٣)، الشعر والشعراء (١١٨)، خزانة الأدب (٤٧١/١).

وعومل المحصور في التزام الإضمار معاملة المكرر؛ لأن في الحصر من التوكيد ما يقوم مقام التكرار.

فلو ترك التكرار والحصر جاز الإظهار.

واشترط في هذا النوع كونه بعد اسم عين؛ لأنه لو كان بعد اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل.

بل كان يتعين الرفع بمقتضى الخبرية نحو: «إِنَّمَا سَيْرُكَ سَيْرَ الْبُرِيدِ».

بخلاف كونه بعد اسم عين فإن ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازا كقول الشاعر: [من البسيط]

... .. فإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(١)

أى: ذات إقبال وإدبار.

(ص)

وَمِنْهُ تَوْكِيدٌ لِنَفْسِهِ كَمَا
وَمِنْهُ نَحْوُ: (ذَا ابْنُهُ حَقًّا) وَسِمٌ
وَمِنْهُ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ
نَحْوِ (لَهُ بُكَاءٌ بُكَاءٌ تَكَلَّى)
(عَلَى دِرْهَمَانٍ عُرْفًا) فَأَعْلَمَا
مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ فَلَا تَهْمُ
مَعْنَاهُ، وَالْفَاعِلُ حَازِتٌ قَبْلَهُ
و(لَكَ وَجَدٌ وَجَدٌ صَبٌّ مُجَلَى)

(ش) من المصادر الملتزم إضمار ناصبها المؤكد به كلام يتضمن معناه دون لفظه.

فإن لم يكن للكلام محتمل غيره نحو: «لَهُ عَلَى دِرْهَمَانٍ عُرْفًا، أَوْ اعْتِرَافًا» سمي مؤكدا لنفسه؛ لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكان الذى قبله نفسه.

وإن كان له محتمل غيره نحو: «هُوَ ابْنِي حَقًّا» سمي مؤكدا لغيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا؛ فهو مؤثر، والمؤكد به متأثر، والمؤثر والمتأثر غيران.

(١) عجز بيت للخنساء وصدرة:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت

... ..

ينظر ديوانها ص ٣٨٣، والأشباه والنظائر ١/١٩٨، وخزانة الأدب ١/٤٣١، ٢/٣٤،
وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٢، والشعر والشعراء ١/٣٥٤، والكتاب ١/٣٣٧، ولسان
العرب (رهط)، (قبل)، والمقتضب ٤/٣٠٥، والمنصف ١/١٩٧، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر ٢/٣٨٧، ٤/٦٨، وشرح الأشمونى ١/٢١٣، وشرح المفصل ١/١١٥،
والمحتسب ٢/٤٣.

ومما التزم إضمار ناصبه: المشبه به بعد كلام تام يتضمن معناه مع ما هو فاعل في المعنى نحو: «لَهُ بَكَاءٌ بَكَاءٌ تُكَلِّى» و«لَكَ وَجْدٌ وَجْدٌ صَبٌّ مُجَلِّى» أى: مخرج عن وطنه.

فالهاء من «لَهُ» والكاف من «لَكَ» فاعلان في المعنى.
فلو لم يذكر لم يجز النصب، بل كان يقال: «هَذَا بَكَاءٌ بَكَاءٌ تُكَلِّى»، و«عَجِبْتُ مِنْ وَجْدٍ وَجْدٍ صَبٌّ» وكذلك إذا لم تتم الجملة إلا به نحو: «الْبَكَاءُ بَكَاءٌ تُكَلِّى»، و«الْوَجْدُ وَجْدٌ صَبٌّ مُجَلِّى».

(ص)

وَنَابَ غَيْرُ مَصْدَرٍ عَنِ مَصْدَرٍ يَجِيءُ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ
كَقَوْلِهِمْ: (تُرَبًّا لَهُ وَجَنْدَلًا) و(عَائِدًا بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ بَلَا)
(ش) كما جاز أن يحذف ناصب المصدر، ويجعل المصدر بدلا من اللفظ به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر.
ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر، بل يجعل الجامد منه مفعولا به نحو: «تُرَبًّا» و«جَنْدَلًا»، والمشتق حالا نحو: «عَائِدًا بِكَ»؛ فيكون التقدير: ألزمه الله تربا وجندلا، واعتصمت عائدا بك.

وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه^(١) -رحمه الله- وما سواه تكلف لا فائدة فيه.

وهو مذهب المبرد^(٢)، واختيار الزمخشري^(٣).

* * *

(١) ينظر الكتاب (٣١٤/١، ٣١٥).

(٢) قال المبرد: فمما يدعى به أسماء ليست من الفعل، ولكنها مفعولات. وذلك قولك: تربا، وحندلا، إنما يريد: أطعمه الله، ولقاه الله، ونحو ذلك.
ينظر: المقتضب: ٢٢٢/٣.

(٣) قال الزمخشري: «وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهى على ضربين: جواهر نحو قولهم: تربا وحندلا وفاها لفيك، وصفات نحو قولهم: هنيئا مريئا وعائدا بك...»
ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/١.

باب المفعول له

(ص)

مَضْرَبٌ ابٍ عِلَّةٌ لِمَضْرَبٍ شَارَكَهُ فِي وَقْتِهِ وَالْمَضْرَبِ
 سَمُوهُ (مَفْعُولًا لَهُ) وَيَنْتَصِبُ بِمَا بِهِ عُلِّلَ، وَاللَّامُ تَجِبُ
 إِنْ يَخْلُ مِنْ بَعْضِ الْقِيُودِ كـ(سَرَى) ^(١) أَوْ لِلْعُشْبِ أَوْ أَمْرٍ عَرَا
 (وَجِيءَ عَدَا) لِقَوْلِكَ (الْيَوْمَ أَجِي) وَقَدْ دَعَوْتُ رَغْبَةً فِي الْفَرْجِ
 فَ(الرَّغْبَةُ) الشَّرُوطُ حَازَتْ فَأَكْتَفِي بِهَا عَنِ اللَّامِ بِلَا تَوْقُفٍ
 (ش) المفعول له: كل مصدر نصب لتقديره بلام التعليل.

وشرط وقوعه كذلك مع كونه مصدرا معللا به: أن يصدر هو وما علل به من فاعل واحد، في وقت واحد كقولك: «دَعَوْتُ رَغْبَةً فِي الْفَرْجِ».

فالرغبة: مفعول له؛ لأنه مصدر معلل به ما وافقه في الفاعل والزمان.

فإن فقد اتحاد الفاعل، أو الزمان مع قصد التعليل فلا بد من اللام، أو ما يقوم مقامها نحو: «جِئْتُ لِأَمْرِكَ إِيَّاي»، و«أَحْسِنُ إِلَيْكَ عَدَا لِإِحْسَانِكَ الْآنَ».

فإن لم يكن ما قصد به التعليل مصدرا فهو أحق باللام أو ما يقوم مقامها نحو: «سَرَى زَيْدٌ لِلْمَاءِ أَوْ لِلْعُشْبِ»، أو نحو ذلك.

والقائم مقام اللام هو «مِنْ» و«فِي» كقوله تعالى: «كَلِمًا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرٍ» [الحج: ٢٢]، وكقوله -عليه الصلاة والسلام-: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَّطْتَهَا، وَلَمْ تُطْعِمَهَا وَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

(ص)

وَتَدْخُلُ اللَّامُ عَلَيْهِ حَائِزًا هَذِي الشَّرُوطَ فَأَعْتَقِدُهُ جَائِزًا
 وَقَلَّ أَنْ يَضْحَبَهَا الْمُجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبِ (أَل) وَيُنْشَدُ
 (لَا أَفْعُدُ الْجَبِينَ عَنِ الْهَيْجَاءِ) ^(٢) وَلَوْ تَوَالَتْ زُمْرُ ^(٣) الْأَعْدَاءِ ^(٤)

(١) في أ: أو شبهها لفقده شرط كسرى.

(٢) الهيجاء: الحرب تمد وتقصّر. (مقاييس اللغة - هيج).

(٣) الزمرة: الجماعة. (مقاييس اللغة - زمر).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر ٣/٧٩، وشرح الأشموني ١/٢١٧، وشرح التصريح ١/٣٣٦،

وشرح ابن عقيل ص ٢٩٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٨، والمقاصد النحوية ٣/٦٧،

وهمع الهوامع ١/١٩٥.

(ش) كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له فجائز جره باللام.

إلا أن ذلك فيما عرف بالأداة أحسن من التجريد. والتجريد أحسن منه في المنكر. ويستوى الأمران في المضاف.

وقد فهم ذلك من قولى:

وَقَلَّ أَنْ يَضْحَبَهَا الْمُجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ «أل» ...
ثم ذكرت شاهد مصحوب «أل».

باب المفعول فيه وهو الظرف

(ص)

مَكَانٌ أَوْ وَقْتُ حَوَى مَعْنَى (فِي)	ظَرْفٌ كَمَا (رُخَ عَدَا مَعَ الْأَشْرَافِ)
فَانْصَبَهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ أَبَدًا	مَا لَمْ يَكُنْ مَلْفُوظٌ (فِي) قَدْ وَجِدَا
وَالْوَقْتُ مُبْهَمًا وَمُخْتَصًّا لِذَا	يَصْلُحُ كَمَا (مُنْكَثٌ يَوْمًا أَوْ يَوْمٌ كَذَا)
وَلَا يَكُونُ اسْمُ الْمَكَانِ ظَرْفًا	إِلَّا إِذَا أُبْهِمَ كَمَا (أَزْجَعُ خَلْفًا)
مِنْ ذَلِكَ أَسْمَاءُ الْجِهَاتِ جَمْعًا	وَمَا يَضَاهِيهَا كَمَا (عِنْدَ) وَ (مَعَ)
كَذَا الْمَقَادِيرُ كَمَا (مَيْلٌ) وَكَذَا	مَا مِنْ سَمَاءٍ الْعَامِلُ فِيهِ أَخِذَا
قَدْ (مَقْعَدٌ) مُطْرِدٌ مَعَ (يَقْعُدُ)	وَ (مَعْقِدٌ) مُطْرِدٌ مَعَ (يَعْقِدُ)
وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مَرْجَرُ الْكَلْبِ) نَدَرَ	وَلَا تُدَوِّرَ فِيهِ إِنْ تَلَا (رَجَزُ)

(ش) المفعول فيه هو: ما نصب من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى «فى» دون لفظها.

وقد تمثل النوعان بقولى:

... .. «رُخَ عَدَا مَعَ الْأَشْرَافِ»

فإن «عَدَا» اسم زمان. و«مَعَ»: اسم مكان، وقد قارنهما معنى «فى» دون لفظها. وذكر «مقارنة المعنى» أجود من ذكر «تقدير فى»؛ لأن تقدير «فى» يوهم جواز استعمال لفظ «فى» مع كل ظرف؛ وليس الأمر كذلك؛ لأن من الظروف ما لا يدخل عليه «فى» ك«عِنْدَ» و«مَعَ»، وكلها مقارن لمعناها ما دام ظرفا. وأسماء الزمان صالحة لذلك: مبهمها، ومختصها.

والمبهم كـ«حِينَ» و«مُدَّة».

والمختص كـ«يَوْمَ كَذَا» و«سَاعَةَ كَذَا».

تقول: «مَكَثْتُ عِنْدَهُ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ» و«غَبْتُ عَنْهُ مُدَّةً»

و«صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ»، و«اغتَكفْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ».

وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيا إلا ما كان مبهما أو مشتقا من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله.

فالمبهم ما لا يتميز مسماه بدون إضافة أو ما يقوم مقامها كأسماء الجهات والمقادير، تقول: «قَعَدْتُ يَمِينَ زَيْدٍ، وَيَسَارَ عَمْرٍو»، و«سِرْتُ مَيْلًا وَفَرَسَخًا».

والمشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل كـ«مَقْعَدٌ» و«مَعْقِدٌ» من نحو قولك: «اقْعُدْ مَقْعَدَ المُنَاجِي»، و«اغْقُدْ نِكَاحَ زَيْدٍ مَعْقِدَ نِكَاحِ عَمْرٍو».

ولا يكون هذا النوع ظرفا قياسيا إلا إذا كان العامل فيه موافقا له في الاشتقاق. فلذا عد من الشواذ قولهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ» و«عَمْرٍو مَزَجَرَ الكَلْبِ» و«خَالِدٌ مَنَاطَ الثَّرِيَّاءِ».

فلو أعمل في المقعد «قَعَدَ»، وفي المزجر «رَجَرَ»، وفي المناط «نَاطَ» لم يكن في ذلك شذوذ ولا مخالفة للقياس؛ نص على ذلك سيبويه^(١).

(ص)

ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شِبْهَهَا لَنْ يَلْزَمَا
ظَرْفِيَّةٌ، أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمِ
حَتْمُ البِنَاءِ عَنِ تَصْرِفِ عَنِي
(لَيْلِ) (نَهَارِ) و(سُحَيْرِ) و(بُكْرِ)
(عَشِيَّةً) (عَتَمَةً) (مَسَاءً)
مُعَيَّنًا فَهَوَ مِنَ الصَّرْفِ بَرَا
إِنْ شَارَكَ الأَعْلَامَ فِيمَا يُعْتَبَرُ
وَتَرَكَ تَنْوِينَ (عَشِيَّةً) نَزْرُ
تَرْكِيْبُهُ تَصْرِيفُهُ قَدْ رُفِضَا

وَذُو تَصْرِفٍ مِنَ الظَّرُوفِ مَا
وَعَبْرُ ذِي التَّصْرِفِ الَّذِي لَزِمَ
فَعَبْرُ (مُنْدُ) و(مُدُ) اسْمُ زَمَنِ
كَذَاكَ مَا عُيِّنَ مِنْ (ضَحَى) (سَحَرَ)
وَهَكَذَا مُعَيَّنًا (عَشَاءً)
ذِي لَا تُصْرِفُ وَاضْرِبِ الأَ (سَحْرًا)
و(عُدُوَّةً) و(بُكْرَةً) عَكْسُ (بُكْرِ)
وَاضْرِبْهُمَا إِنْ نُكِّرَا فَقَدْ كَثُرُ
وَنَحْوُ: (يَوْمَ يَوْمٍ) مِمَّا عَرَضَا

(١) ينظر الكتاب (١/٤١٢ - ٤١٦).

كَذَٰكَ (ذُو) و(ذَات) إِنْ يُضَافَا
عَنْ خَنَعَمِ (ذُو) و(ذَات) صُرْفَا
وَإِخْتِيَارِي فِي وَصْفِ زَمَانٍ حُدِقَا
لِزَمَنِ، وَقَدْ حَكُوا خِلَافَا
فِي عَزْفِهِمْ ك(بَعْضُ ذِي يَوْمٍ قِفَا)
(أَمْكُثُ طَوِيلًا) مَنَعُهُ التَّصْرُفَا

(ش) من الظروف: متصرف منصرف.

وغير متصرف ولا منصرف.

ومتصرف غير منصرف.

ومنصرف غير متصرف.

فالأول «يَوْم» و«شَهْر» و«حَوْل».

والثاني: ك«سَحَر» المقصود به التعيين.

والثالث: ك«عُدْوَة» و«بُكْرَة» علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم

يقصد.

والرابع: ما عين من «ضُحَى» و«بُكْرٍ» و«سُحَيْرٍ» و«لَيْلٍ» و«نَهَارٍ» و«عِشَاءٍ»
و«عِشِيَّةٍ» و«عَتَمَةٍ» و«مَسَاءٍ».

ومن العرب من لا يصرف «عِشِيَّة» في التعيين.

وأشرت بقولي:

وَذُو تَصْرُفٍ مِّنَ الظُّرُوفِ مَا ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شِبْهَهَا لَنْ يَلْزَمَا
إِلَى أَنْ الْخُرُوجِ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِدُخُولِ حَرْفٍ جَرَّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَدُ بِهِ.
فَلِذَلِكَ يَحْكُمُ بَعْدَ تَصْرُفِ «قَبْلُ» وَ«بَعْدُ» وَ«لَدُنْ» وَ«عِنْدُ» حَالِ دُخُولِ «مِنْ»
عَلَيْهِنَّ.

وإنما ثبت تصرف الظرف بالإضافة إليه، أو الإخبار عنه نحو: «اعْتَكَفْتُ نِصْفَ
الْيَوْمِ» و«الْيَوْمِ مُبَارَكٌ».

ولما كانت الظروف التي لا تتصرف كثيرة أقمت مقام تعدادها ضبطها بقولي:
فَعَبَّرْتُ «مُنْذُ» وَ«مُنْذُ» اسْمُ زَمَنِ حَتْمُ الْبِنَاءِ عَنْ تَصْرُفِ غَنِي
فَأَخْرَجْتُ «مُنْذُ» وَ«مُنْذُ» فَإِنَّهُمَا مَحْتَوَا الْبِنَاءَ وَلَيْسَا مَقْصُودَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْبِرُ عَنْهُمَا
فِي نَحْوِ: «مَا رَأَيْتَهُ مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».

وأخرجت بقولي:

... حَتْمُ الْبِنَاءِ ...

ما بينى فى حال دون حال كـ «أَمْس» و«جِين» فإنه إن أضيف إلى جملة جاز بناؤه وإعرابه .

فعلم بعد إخراج ما خرج منع تصرف «إِذَا» و«مَتَى» و«أَيَّانَ» و«قَطُّ» و«عَوْضُ» ونحو ذلك من أسماء الزمان المحتمومة البناء .

ثم نبهت على ضابط آخر يميز ما لا يتصرف من الظرف فقلت:

وَنَحْوُ «يَوْمَ يَوْمٍ» مِمَّا عَرَضًا تَرْكِيْبُهُ تَضْرِيْقُهُ قَدْ رُفِضًا

ثم بينت أن «ذَا» و«ذَات» إذا أضيفا إلى زمان لا يتصرفان عند غير خثعم^(١) ويتصرفان عندهم كقول بعضهم: [من الوافر]

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ^(٢)

ثم نبهت على أن صفة الزمان إذا حذف وأقيمت مقامه، المختار ملازمتها للظرفية .
ولذلك ضعف أن يقال: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ»، واختير أن يقال: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا» بالنصب .

(ص)

وَمَنْ يُرِدْ ظَرْفِيَّةَ اسْمٍ مَوْضِعٍ مُخْتَصِّصٍ ابْدَى (فِي) لِيَسْمَعَنَّ مَنْ يَعِي

(١) خَثْعَمُ بن أنمار: قبيلة من القحطانية، تنتسب إلى خثعم بن أنمار بن أراش بن عمرو بن العَوْثُ بن نَبْت بن مالك بن زيد بن كَهْلان. منازلهم: كانت منازلهم بحبال السَّرَاة وما والاها، جبل يقال له: سَمَى، وجبل يقال له: بارق، وجبال معهما، حتى مرت بهم الأزدي مسيرها من أرض سبأ، وتفرقها في البلاد، فقاتلوهم فأنزلوهم من جبالهم، وأجلوهم عن منازلهم، ونزلتها أزد شَثْوَةَ، غامد، وبارق، ودَوْس، وتلك القبائل من الأزد، فظهر الإسلام، وهم أهلها، وسكانها .

ونزلت خثعم ما بين بيشة، وثَرْبَةَ، وظَهْر تَبَالَةَ على مَحَجَّة اليمن، من مكة إليها، وما صاقب تلك البلاد، وما والاها، فانتشروا فيها إلى أن أظهر الله الإسلام، وأهله، فتيامت، وانتسبوا إلى أنمار بن أراش بن عمرو بن العَوْث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ، وقالوا: «نحن أولاد قحطان، ولسنا إلى معد بن عدنان» .
ينظر: معجم قبائل العرب (١/٣٣١) .

(٢) البيت لأنس بن مدركة فى الحيوان ٣/٨١، وخزانة الأدب ٣/٨٧، ٨٩، والدرر ١/٣١٢، ٣/٨٥، وشرح المفصل ٣/١٢، ولأنس بن نهيك فى لسان العرب (صبح)، ولرجل من خثعم فى شرح أبيات سيويه ١/٣٨٨، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/٢٥٨، والجنى الدانى ص ٣٣٤، ٣٤٥، والخزانة ٦/١١٩، والخصائص ٣/٣٢، والكتاب ١/٢٢٧، والمقتضب ٤/٣٤٥، والمقرب ١/١٥٠، وجمع الهوامع ١/١٩٧ .

ك(نَامَ فِي الدَّارِ) و(فِي الْحَضَنِ انْحَصَرَ) و(هِنْدُ فِي الْقَضْرِ) و(زَيْدٌ فِي هَجَزٍ)
وَعَيْرُ هَذَا نَادِرًا قَدْ جُعِلًا وَاسْتَعْمَلُوا كَالْمُتَعَدِّي دَخَلًا
مَعَ الْمَكَانِ لَا سِوَاهُ ك«دَخَلَ سَعْدٌ مَحَلَّتَنَا» و«فِي الْأَمْرِ الْخَلَلُ»
(ش) لا يتعدى إلى المكان المختص فعل إلا إن تعدى إلى مفعول به كقولك:
«قَصَدْتُ الْمَسْجِدَ» و«عَمَرْتُ الدَّارَ».

فإن قصد إيقاع فعل فيه كما يوقع في المكان المبهم لزم ذكر «فِي» كقولك:
«أَقَمْتُ فِي الْبَلَدِ» و«اعْتَكَفْتُ فِي الْمَسْجِدِ».

فإن ورد شيء بخلاف ذلك عد نادرا؛ كقول الشاعر: [من الكامل]
فَلَا بَغِيئَتُكُمْ قَنَا وَعُورَارِضًا وَلَا قِبْلَنَ الْخَيْلِ لَابَةٌ^(١) ضَرْغَدِ^(٢)
أراد: في قنا وعوارض، وهما موضعان مختصان فأجراهما مجرى الأمكنة
المبهمة.

والى نحو هذا أشرت بقولي:

وَعَيْرُ هَذَا نَادِرًا قَدْ جُعِلًا

وليس هذا بضرورة؛ لتمكن الشاعر من أن يقول: [من الكامل]

فَلَا بَغِيئَتُكُمْ فِي قَنَا وَعُورَارِضٍ

بتسكين النون والميم.

فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص «دَخَلَ» جاز أن يتعدى إليه بنفسه، لا
على أنه ظرف، بل على أنه مفعول به متعدى إليه بحرف جر، ثم حذف حرف الجر
تخفيفا؛ لكثرة الاستعمال فوق الفعل عليه ونصبه، كما يتفق لغيره.
ولو كان انتصاب المكان بعد «دَخَلَ» على الظرفية لجاز أن يقع ذلك المنتصب
خبر مبتدأ؛ إذ ليس في الكلام ما يكون ظرفا لفعل، ولا يكون ظرفا لمبتدأ.

(١) اللابة: الحرة، وهي أرض ذات حجارة سوداء. (اللسان - لأب).

(٢) ضرغد: جبل أو حرة لغطفان أو مقبرة. (القاموس - ضرغد).

والبيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٥، والتنبه والإيضاح ٣٣/٢، وتاج العروس
(ضرغد)، (عرض)، (قبل)، ولسان العرب (ضرغد)، (عرض)، (قبل)، ومعجم البلدان
٤٥٦/٣، وخزانة الأدب ٧٤/٣، ٧٦، ٧٨، ٧٩، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٦/١،
وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧، والكتاب ١/١٦٣، ٢١٤، وبلا نسبة في أسرار العربية
ص ١٨٠، والمخصص ١٥/١٦٣، ٤٧/١٧.

ولا يجوز الحكم على «دَخَلَ» بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص؛ لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان، ولم يحتج معه إلى حرف جر في نحو قولهم: «دَخَلْتُ فِي الْأَمْرِ».

(ص)

وَوَظُرْفٌ آتٍ صِلَةٌ أَوْ خَبْرًا أَوْ صِفَةٌ نَاصِبُهُ لَنْ يَظْهَرَ
وَأَسْتَرْهُ سَتَرَ عَامِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي غَيْرِ هَذِي فَهُوَ غَيْرٌ مُشْتَبِهٌ
(ش) إذا وقع الظرف صلة، أو خبرا، أو صفة استغنى عن إظهار ناصبه، واكتفى بتقديره.

إلا أنه في الصلة فعل بإجماع. وفي غير الصلة يجوز أن يكون ناصب الظرف فعلا، ويجوز أن يكون اسم فاعل. وحكم عامل الظرف في غير الصلة، والخبر، والصفة بالنسبة إلى الإظهار والإضمار حكم المفعول به. وقد تقدم بيان ذلك في بابه.

(ص)

وَجَعَلُوا مَصَادِرًا ظُرُوفًا فِي الْوَقْتِ هَذَا شَائِعٌ مَعْرُوفًا
ك(حَنْ زَيْدٌ ظَعَنَ الْحُجَّاجِ) (وَكَانَ ذَلِكَ إِمْرَةً الْحَجَّاجِ)
وَفِي الْمَكَانِ جَاءَ ذَلِكَ نَزْرًا وَظُرْفًا اسْمُ جُثَّةٍ قَدْ يُجْرَى
كَمِثْلِ: (لَا آتِيكَ مِعْزَى الْفَزْرِ) (وَالْقَارِطَيْنِ) (وَابْنِ سَعْدِ) فَادِرِ
و(السُّمَسِ) أَعْطُوا (وَالثُّجُومِ) (وَالْقَمَرِ) ظُرْفِيَّةٌ ك(الْفَرْقَدَيْنِ) أذْكَرُ عُمَرَ
(ش) جعل المصدر ظرفا من باب حذف المضاف، وقيام المضاف إليه مقامه.

وشرط ذلك: إفهام تعيين مقدار نحو: «كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النَّجْمِ» أو «صَلَاةَ الْعَصْرِ» و«انْتَهَرَ بِهِ نَحْرَ جَزُورَيْنِ» و«سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ».

وقد يعامل بهذه المعاملة ظرف المكان نحو: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أي: مكان قربه.

وجعلت - أيضا - أسماء أعيان ظروفًا كقولهم: «لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مِعْزَى الْفَزْرِ» و«لَا أَكَلُّمُ زَيْدًا الْقَارِطَيْنِ» و«لَا أَسَالِمُ عَمْرًا هُبَيْرَةَ بِنِ سَعْدِ». ومن كلام العرب الفصيح: «لَا فَعَلَنَّ ذَلِكَ السُّمَسِ وَالْقَمَرِ» أي: مدة طلوعهما، و«لَا أَكَلُّمُ فَلَانًا الْفَرْقَدَيْنِ».

فينصبون هذا وأشباهه نصب الظروف، والتقدير: لا أفعل ذلك مدة فرقة غنم الفزر، ومدة مغيب القارظين، ومدة مغيب هبيرة بن سعد، ولأفعلن ذلك مدة بقاء الشمس والقمر، أو مدة طلوعهما، وهذا سبيل التوقيت بـ«الْفَرْقَدَيْنِ» وغيرهما.

باب المفعول معه

(ص)

اسْمٌ يَلِي فَضْلَةَ الْوَاوِ ك(مَع) مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ أَوْ كَفِعْلِ قَدْ وَقَعَ يَنْصِبُهُ مَا قَبْلُ مَفْعُولًا مَعَهُ ك(هِنْدُ سَارَتْ وَالطَّرِيقُ مُسْرِعُهُ) وَكَانَ سَيْرَ خَالِدٍ، وَالنَّيْلَ عِنْدَ خُلُوفِ النَّابِ وَالْفَصِيلَةَ (ش) المفعول معه: هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى «مَع» مسبوقه بفعل أو شبهه.

فذكرت «فَضْلَةً» احترازا من نحو: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو».

وذكرت الواو احترازا من نحو: «سِرْتُ مَعَ النَّيْلِ».

وقيدتها: بمعنى «مَع» احترازا من نحو: «سِرْتُ وَالنَّيْلُ فِي زِيَادَةٍ» و«لَوْ خُلِيَتْ وَالْأَسَدُ قَاصِدُكَ لَأَكَلَكَ».

وشرطت كون ذلك بعد فعل، أو ما هو كفعل احترازا من نحو: «أَنْتَ وَرَأْيُكَ» و«كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ».

ومثال الواقع بعد فعل: «مَرَزْتُ وَالطَّرِيقَ» أى: مع الطريق.

ومثال الواقع بعد ما هو كالفعل: «كَانَ سَيْرُهُ وَالنَّيْلُ عِنْدَ خُلُوفِ النَّاقَةِ وَفَصِيلَهَا» أى: مع النيل ومع فصيلها.

ومن إعمال شبه الفعل فى المفعول معه قول الشاعر: [من الطويل]

فَقَدْنِي وَإِيَاهُمْ فَإِنْ أَلَقَ بَعْضُهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ^(١) الْمُسْرَهْدِ^(٢)
وَأُنشِدُ أَبُو عَلِيٍّ : [من البسيط]

(١) السَّنَام: كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير والناقة. (الوسيط - سنم) .

(٢) المسرهد: المنعم المقدى. (اللسان - سرهد) .

والبيت لأسيد بن أبى إياس الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٢/٦٢٨، والمقاصد

النحوية ٣/٨٤، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١/٢٢٤ .

لَا تَخْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِزْبَالًا^(١)
فجعل أبو على «سيزبالاً» مفعولا معه، وعامله «مَطْوِيًّا».
وأجاز أن يكون عامله «هَذَا».

(ص)

وَأِنْ خَلَا مِنْ فِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ فَاجْتَنِبِ النَّصْبَ وَقَدْ تَرَاهُ
مِنْ بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) لِأَنَّ يُضْمَرَ فِعْلُ الْكَوْنِ مِنْ بَعْدِ زَمَنِ
مِنْ ذَلِكَ (وَالْجَمَاعَةَ) الَّتِي يَلِي (أَزْمَانَ قَوْمِي) وَهُوَ شَاهِدٌ جَلِي
(ش) قد تقدم التنبيه على أن من شرط نصب المفعول معه ثبوت فعل أو ما هو
كفعل قبل الواو، وأن ذكر ذلك احتراز من نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ».

وقد روى عن بعض العرب النصب بعد: «كَيْفَ»، و«مَا» الاستفهامية على إضمار
«كَانَ» نحو: «مَا أَنْتَ وَالْكَلَامَ فِيمَا لَا يَغْنِيكَ؟!»، و«كَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثُرَيْدٍ؟!».
ومنه قول أسامة الهذلي^(٢): [من المتقارب]

وَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَثَلِفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ^(٣)
وأنشد سيبويه^(٤) للراعي^(٥): [من الكامل]

(١) السربال: القميص (اللسان - سربل).

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٧٦، والدرر ٣/١٥٤، وشرح الأشموني ١/٢٢٤، وشرح التصريح ١/٣٤٣، والمقاصد النحوية ٣/٨٦.

(٣) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي، أحد بني عمرو بن الحارث، مخضرم. من الشعراء الهذليين. ينظر: الإصابة لابن حجر ت (٤٤٥).

(٤) البيت في الدرر ٣/١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٨، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٩، وشرح المفصل ٢/٥٢، والمقاصد النحوية ٣/٩٣، وللهدلي في لسان العرب (عبر)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢١، وشرح الأشموني ٢/٢٢٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٤، والكتاب ١/٢٠٣، وهمع الهوامع ٣/٩٣.

(٥) وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم يتقضى ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصة من ثريد، وما كنت وزيداً؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولا يتقضان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها وإن كان ولو لم يقل أزمان كان قومي لكان معناه إذا قال: أزمان قومي، أزمان كان قومي؛ لأنه أمر قد مضى.
ينظر الكتاب (١/٣٠٣، ٣٠٥).

(٥) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل الشهير بالراعي النميري، شاعر من فحول =

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالََةَ^(١) أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(٢)
وجعل «الْجَمَاعَةَ» مفعولا معه منصوبا بفعل محذوف تقديره: «أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي».

وإليه أشرت بقولي:

مِنْ ذَاكَ «وَالْجَمَاعَةَ» الَّذِي يَلِي
«أَزْمَانَ قَوْمِي»
والله أعلم.

(ص)

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقَّ
كَأَذْهَبَ وَزَيْدًا) وَاذْهَبَ أَنْتَ وَأَبُو
وَالنُّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ
وَإِنْ يَكُنْ أَمْكَنَ مَعَ تَكْلُفٍ
(ش) مثال إمكان العطف دون ضعف: «كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ»، و«أَذْهَبَ أَنْتَ وَزَيْدٌ».

ومثال ما يختار فيه النصب؛ لضعف النسق: «أَذْهَبَ وَزَيْدًا» فرفع «زَيْدٌ» بأن ينسق على فاعل «أَذْهَبَ» جائر على ضعف؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا بعد توكيد أو ما يقوم مقامه، فلما ضعف العطف رجح النصب؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف للناطق عنه مندوحة.
ومثال ما يجب فيه النصب؛ لعدم جواز العطف: «مَا لَكَ وَزَيْدًا» ف«زَيْدًا» هنا واجب النصب؛ لأن عطفه على الكاف لا يجوز؛ إذ لا يعطف على ضمير الجر إلا بإعادة الجار.

= المحدثين، سمي بالراعي لكثرة وصفه الإبل، عاصر جريرا والفرزدق، وهو من أصحاب الملحمة. مات سنة ٩٠ هـ.
ينظر: الأعلام (٤/١٨٨ - ١٨٩)، الأغاني (٢٠/١٦٨)، جمهرة أشعار العرب (١٧٢).

(١) الرُّحَالَةُ: السرج. (مقاييس اللغة - رحل).
(٢) البيت في ديوانه ص ٢٣٤، والأزهية ص ٧١، وخزانة الأدب ٣/١٤٥، ١٤٨، والدرر ٢/٨٩، وشرح التصريح ١/١٩٥، والكتاب ١/٣٠٥، والمقاصد النحوية ٢/٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٦٦، وشرح الأشموني ١/٢٢٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٥، والمقرب ١/١٦٠، وجمع الهوامع ١/١٢٢، ١٥٦/٢.

فإن جر على إضمار جار آخر مدلول عليه بالسابق جاز؛ ووجه بما وجهت به قراءة حمزة^(١): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] أى: وبالأرحام^(٢)، فحذفت الباء لدلالة الباء التى قبلها عليها وبقي عملها.

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي، الزيات، أحد القراء السبعة، كان من موالى التيم فنسب إليهم، كان عالماً بالقراءات، أجمعوا على قبول وتلقى قراءته، قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، مات سنة ١٥٦ هـ .
ينظر: الأعلام (٢/٢٧٧)، تقريب التهذيب ت (١٥٢٦) .

(٢) قوله: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ الجمهور على نصب ميم «والأرحام»، وفيه وجهان: أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة أى: واتقوا الأرحام، أى: لا تقطعوها، وقدر بعضهم مضافاً أى: قَطَعَ الأرحام، ويقال: «إِنَّ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَذَلِكَ أَنْ مَعْنَى اتَّقُوا اللَّهَ: اتَّقُوا مَخَالَفَتَهُ، وَقَطَعَ الْأَرْحَامَ مَنْدَرَجٌ فِيهَا» .
والثاني: أنه معطوف على محل المجرور فى «به» نحو: مررت بزيد وعمراً، لَمَّا لَمْ يَشْرُكْهُ فِي الْإِتْبَاعِ عَلَى اللَّفْظِ تَبِعَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ . ويؤيد هذا قراءة عبد الله: «وبالأرحام». وقال أبو البقاء: «تُعْظَمُونَ وَالْأَرْحَامَ، لِأَنَّ الْحَلْفَ بِهِ تَعْظِيمٌ لَهُ» .
وقرأ حمزة «والأرحام» بالجر، وفيها قولان:

أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور فى «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون، وقد تقدم تحقيق القول فى هذه المسألة، وأن فيها ثلاثة مذاهب، واحتجاج كل فريق فى قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ﴾ .

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذى مذهبه جواز ذلك أنه قال: «حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «وَالْأَرْحَامَ» - بخفض الأرحام - هو كقولهم: و «أسألك بالله والرحم» قال: «وهذا قبيح»، لأن العرب لا تزدُ مخفوضاً على مخفوض قد كُنِيَ عنه» .

والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور بل الواو للقسام وهو خفض بحرف القسم مُقْسَمٌ بِهِ، وجواب القسم: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» . وَضَعَفَ هَذَا بوجهين، أحدهما: أن قراءتى النصب وإظهار حرف الجر فى «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافق القراءات. والثاني: أنه نُهِيَ أَنْ يُخْلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَحَادِيثُ مَصْرَحَةٌ بِذَلِكَ .

وقدر بعضهم مضافاً فرازا من ذلك فقال: «تقديره: ورب الأرحام» قال أبو البقاء: وهذا قد أغنى عنه ما قبله «يعنى الحلف بالله تعالى. ولقائل أن يقول: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُقْسِمَ بِمَا شَاءَ كَمَا أَقْسَمَ بِمَخْلُوقَاتِهِ كَالشَّمْسِ وَالنَّجْمِ وَاللَّيْلِ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ مَنْتَهِيْنَ عَنْ ذَلِكَ»، إلا أن المقصود من حيث المعنى ليس على القسم، فالأولى حمل هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا التفات إلى طعن من طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة .

وقرأ عبد الله أيضاً: «والأرحام» رفعا وهو على الابتداء، والخبر محذوف فقدّره ابن عطية: «أهل أن توصل»، وقدّره الزمخشري: و «الأرحام مما يتقى، أو: مما يتساءل به»، وهذا أحسن للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقدّره أبو البقاء: «والأرحام محترمة» أى: واجب حرمتها . ينظر: الدر المصون (٢/٢٩٦) .

ومثله قول الشاعر: [من البسيط]

فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(١)

فلو قيل على تقدير لام ثانية: «مَا لَكَ وَزَيْدٍ» لم يمتنع.

وللكلام على مسائل العطف، وحذف الجار موضع آخر هو به أولى.

وإن أمكن العطف بتكلف، فالنصب راجح أيضا، فمن ذلك قولهم: «لَوْ تُرِكَتِ

النَّاقَةُ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا»؛ فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأم مع

فصيلها وترك فصيلها لرضاعها لرضعها، وهذا تكلف وتكثير عبارة، بخلاف أن يقال:

لو تركت الناقة مع فصيلها، أو لفصيلها.

ومما يترجح فيه النصب باعتبار المعية على النصب باعتبار العطف - قول الشاعر:

[من الطويل]

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالَ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَاجِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا^(٢)

أى: واكل حاله الليالي.

(ص)

وَكَوْنُ ذَا الْمَفْعُولِ سَابِقًا لِمَا

يَضْحَبُهُ جَوَزَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ

بِذَا ابْنِ جِنِّي قَضَى فِي قَوْلِ مَنْ

وَفِي الثَّحَاةِ مَنْ أَبِي الْقِيَّاسِ فِي

(ش) أجاز أبو الفتح بن جني في الخصائص^(٣) تقديم المفعول معه على مصحوبه

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٤٦٤، وخزانة الأدب ١٢٣/٥-١٢٦، ١٢٨، ١٢٩،

١٣١، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢، والدرر ٨١/٢، ١٥١/٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/

٢٠٧، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢، وشرح المفصل ٧٨/٣،

٧٩، والكتاب ٣٩٢/٢، وهمع الهوامع ١٣٩/٢.

(٢) البيت لأفنون التغلبي في حماسة البحتري ص ١٦٤، ولمولك العبدى في حماسة البحتري

ص ٢١٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٢٥/١، والمقاصد النحوية ٩٩/٣.

(٣) ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل؛ نحو قولك: والطيالسة جاء البزد؛ من حيث

كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضوع الذي لو شئت

لاستعملت العاطفة فيه؛ نحو جاء البرد والطيالسة. ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفًا على

البرد. وكذلك تُرِكَتِ والأسد لأكلك، يجوز أن ترفع الأسد عطفًا على التاء. ولهذا لم يُجز

أبو الحسن جئتك وطلوع الشمس أى مع طلوع الشمس؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا

فتقول: أتيتك وطلوع الشمس لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك، فلمَّا ساوقت

حرف العطف قبح والطيالسة جاء البزد؛ كما قبح وزيد قام عمرو؛ لكنه يجوز جاء والطيالسة =

نحو: «جَاءَ وَالطَّيَالِسَةَ الْبُرْدُ».

واستدل بقول الشاعر: [من الطويل]

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرَعَوِي (١)

ومثله قول الآخر: [من البسيط]

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسُّوْءَةَ اللَّقْبَا (٢)

على رواية من نصب «السُّوْءَةَ» و«اللَّقْبَ».

أراد: ولا ألقبه اللقب والسوءة، [أى: مع السوءة] (٣)؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوءة كتلقيب الصديق أبي بكر رضى الله عنه «عَتِيْقًا» لعناقة وجهه؛ فلهذا قال هذا الشاعر: ولا ألقبه اللقب مع السوءة؛ فيفهم من هذا أنه إن لقبه لا مع السوءة فلا جناح عليه. والله أعلم.

ولا حجة لابن جنى فى البيتين لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها: وذلك فى الأول ظاهر، وأما الثانى فعلى أن يكون أصله: «وَلَا أَلْقِبُهُ اللَّقْبَ وَأَسُوءَ السُّوْءَةَ» ثم حذف ناصب «السُّوْءَةَ» كما حذف ناصب «العُيُونَ» من قوله: [من الوافر]

وَرَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونََا (٤)

= البرد؛ كما نقول: ضربت وزيدا عمرا؛ قال:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعو

ينظر: الخصائص (٢/٣٨٥).

(١) البيت ليزيد بن الحكم فى خزنة الأدب ٣/١٣٠، ١٣٤، والدرر ٣/١٥٦، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٩٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٧، والمقاصد النحوية ٣/٨٦، ٢٦٢، وبلا نسبة فى خزنة الأدب ٩/١٤١، والخصائص ٢/٣٨٣، وشرح الأشموني ١/٢٢٤، وشرح التصريح ١/٣٤٤، ٢/١٣٧، وهمع الهوامع ١/٢٢٠.

(٢) البيت لبعض الفزاريين فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١١٤٦، والمقاصد النحوية ٢/٤١١، ٣/٨٩، وبلا نسبة فى خزنة الأدب ٩/١٤١، وشرح الأشموني ١/٢٢٤.

(٣) سقط فى «أ».

(٤) هذا عجز بيت للرعاى النميرى وصدده:

إذا ما الغانيات برزت يوماً

ديوانه ص ٢٦٩، والدرر ٣/١٥٨، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٧٥، ولسان العرب (زجاج)، والمقاصد النحوية ٣/٩١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/٢١٢، ٧/٢٣٣، والإنصاف ٢/٦١٠، وأوضح المسالك ٢/٤٣٢، وتذكرة النحاة ص ٦١٧، وحاشية يس =

ثم قدم العاطف، ومعمول الفعل المحذوف.

وأشرت بقولي:

وَفِي التُّحَاةِ مَنْ أَبِي الْقِيَّاسِ فِي ذَا أَلْبَابٍ

إلى قول أبي الحسن الأخفش: «قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه»، يريد: من النحويين من يجيز القياس في النصب على المفعول معه، ومنهم من لا يجيزه.

قال أبو علي: «وقوى أبو الحسن قصره على ما سمع».

باب الاستثناء

(ص)

مُخْرَجٌ أَوْ كَمُخْرَجٍ مُسْتَثْنَى مِنْ بَعْدِ «إِلَّا» أَوْ كـ «إِلَّا» مَعْنَى وَهُوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلٌ وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ، وَمُنْفَصِلٌ

(ش) قد تناول قولي:

... .. مِنْ بَعْدِ «إِلَّا» أَوْ كـ «إِلَّا» مَعْنَى

كل ما استثنى من جنسه بـ«إِلَّا» أو غيرها من أدوات الاستثناء الآتى ذكرها.

ولا حاجة إلى الاحتراز من «إِلَّا» التي أصلها: «إِنْ لَأَ» كقوله - تعالى -:

﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، ولا من «إِلَّا» التي تؤول بمعنى «غَيْر» كقوله - تعالى -:

﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأن السابق إلى ذهن السامع عند

ذكر «إِلَّا» معنى الاستثناء، فأغنى ذلك عن الاحتراز، لا سيما وقد تقدم ذكر «مُخْرَج».

وقولي:

... .. وَهُوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلٌ

مثاله: «قَامَ الرَّجَالُ إِلَّا زَيْدًا».

... .. وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ وَمُنْفَصِلٌ

= ٤٣٢/١، والخصائص ٤٣٢/٢، الدرر ٨٠/٦، وشرح الأشموني ٢٢٦/١، وشرح التصريح ٣٤٦/١، وشرح شذور الذهب ص ٣١٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٥، وكتاب الصناعتين ص ١٨٢ ولسان العرب (رغب)، ومغنى اللبيب ٣٥٧/١، وهمع الهوامع ٢٢٢/١، ١٣٠/٢.

مثاله: «مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا حِمَارًا».

وذكر البعضية في قولي:

وَهُوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلًا

... ..

أولى من ذكر الجنسية؛ لأن المستثنى قد يكون بعد ما هو من جنسه وهو منقطع غير متصل كقولك: «قَامَ بَنُوكَ إِلَّا ابْنُ زَيْدٍ»؛ فتبين ما في ذكر البعضية من المزية على ذكر الجنسية.

والمراد بـ«مُخْرَجٍ» ما لو لم يستثن لتناوله اللفظ كـ«عَشْرَةَ» من قولك: «لَهُ مِائَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ».

والمراد بما هو «مُخْرَجٍ»: ما هو من مألوفات المذكور كالمتاع وآثار السكان مما يستحضر بذكر ما قبل أداة الاستثناء.

فلذلك يحسن استثناء «الْحِمَارِ» بعد ذكر «الْإِنْسَانِ»، ولا يحسن استثناء «الذُّئْبِ» ونحوه مما لا يألفه الناس.

ويحسن استثناء «الظَّنِّ» بعد ذكر «العِلْمِ» ولا يحسن استثناء «الأَكْلِ» ونحوه.

(ص)

وَيَلُو (إِلَّا) فِي تَمَامٍ يَنْتَصِبُ	وَفِي سِوَى الْإِيجَابِ الْإِتْبَاعِ انْتِخِبَ
بِشَرْطِ الْإِتِّصَالِ وَالَّذِي انْقَطَعَ	بِالنُّصْبِ عَنِ أَهْلِ الْحِجَازِ قَدْ وَقَعَ
وَأَبْدَلْتُ تَمِيمٍ نَحْوُ: (مَا هُنَا	إِنْسَانٌ إِلَّا مَنَزَلٌ عَافَى الْمِنَا)

(ش) المراد بالتمام هنا أن يكون المستثنى منه مذكورا؛ ل يتم به مطلوب العامل الذي قبل «إِلَّا» نحو: «انْطَلَقُوا إِلَّا ابْنُ دَا»، فهذا مثال الاستثناء فيه متصل؛ لأن المستثنى فيه بعض المستثنى منه. وهو بعد كلام تام موجب فتعين النصب.

والمثال الثاني مثله في الاتصال والتمام، لكن المستثنى فيه بعد كلام غير موجب فكان فيه إتباع المستثنى أجود من نصبه.

والمثال الثالث المستثنى فيه منقطع؛ لأنه ليس بعض ما استثنى منه فيتعين نصبه عند الحجازيين.

ويجوز فيه عند بني تميم الإتباع والنصب؛ ولذلك لم يختلف القراء في نصب: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْنُ الْعَظْمَنِ» [النساء: ١٥٧] لأنه استثناء منقطع، وقد روى رفعه

عن بني تميم بمقتضى لغتهم، كما روى عنهم: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١) [يوسف: ٣١].
(ص)

وَقَبْلَ مَا اسْتَشْنِي مِنْهُ قَدْ يَرِدُ (إِلَّا) وَمَا اسْتَشْنِيهِ بَعْدَ مُسْتَشْنِدِ
إِلَى الَّذِي اسْتَشْنِي مِنْهُ نَحْوُ «جَا» إِلَّا الْوَلِيدَ الْمُوَلَّعُونَ بِالنَّجَا»
وَنَضَبَ نَحْوُ ذَا التَّرِيمِ وَرَبِّمَا لَمْ يَنْصَبُوا فِي الثَّقَى مَا تَقَدَّمَا

(ش) تقديم «إِلَّا» وما استثنى بها على المستثنى منه جائز بشرط تأخرهما عن
المسند إلى المستثنى منه؛ نحو: «جَاءَ إِلَّا زَيْدًا إِخْوَتَكَ» و«فِي الدَّارِ إِلَّا عَمْرًا أَهْلِهَا».
ويتعين حينئذ نصب المستثنى إن كان الكلام موجبا كهذين المثالين.
ولا يتعين إن لم يكن موجبا؛ بل يجوز أن يشغل العامل بالمستثنى ويجعل
المستثنى منه بدلا.

قال سيبويه: «حدثني يونس أن قوما يوثق بعريتهم يقولون: «مَا لِي إِلَّا أَخُوكَ
نَاصِر» فيجعلون «نَاصِرًا» بدلا، قال: وهذا مثل قولك: «مَا مَرَزْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ».
هذا نص سيبويه^(٢) وأكثر المصنفين لا يعرفون هذا، وهو- أيضا- مذهب

الكوفيين. ومن شواهد ذلك ما أنشد الفراء من قول الشاعر: [من البسيط]

مُقَرَّعٌ^(٣) أَطْلَسُ^(٤) الْأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّرَاءُ وَإِلَّا صَيْدُهَا نَشْبُ^(٥)

(١) قوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ العامة على إعمال «ما» على اللغة الحجازية. وهي اللغة الفصحى،
ولغة تميم الإهمال، وقد تقدم تحقيق هذا أول البقرة، وما أنشدته عليه من قوله:
وَأَنَا النَّذِيرُ بِحُرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ الْبَيْتَيْنِ

ونقل ابن عطية أنه لم يقرأ أحد إلا بلغة الحجاز. وقال الزمخشري: «وَمَنْ قَرَأَ عَلَى
سَلِيْقَتِهِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَرَأَ «بَشَرًا» بِالرَّفْعِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ». «قُلْتُ: فَادْعَاءُ ابْنِ عَطِيَّةٍ
أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ بِهِ، غَيْرَ مُسْلِمٍ، وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «بَشَرًا» بِفَتْحِ الْبَاءِ عَلَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ.
ينظر: الدر المصون (٤/١٢٧).

(٢) قال سيبويه: حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد،
فيجعلون أحدا بدلا؛ كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلا.
ينظر الكتاب (٢/٣٣٧).

(٣) مُقَرَّعٌ: لا يرى على رأسه إلا شعيرات. (مقاييس اللغة - قزع).

(٤) الْأَطْلَسُ: الأغير. (مقاييس اللغة - طلس).

(٥) النشب: المال والعقار. (الوسيط - نشب).

والبيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠، ولسان العرب (طلس)، (قزع)، (ضرا)،

وتهذيب اللغة ١/١٨٥، وكتاب العين ١/١٣٢، وتاج العروس (قزع)، وأساس البلاغة =

برفع الضراء: وهى الكلاب الضواري، . ومثل هذا البيت قول حسان بن ثابت -
رضى الله عنه-: [من الطويل]

لِأَنَّهُمْ يَزْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّيُّونَ شَافِعٌ (١)
(ص)

وَنَحْوُ: (مَا فِي دَارِ زَيْدِ رَجُلٍ إِلَّا أَبَاكَ صَالِحٌ) يَحْتَمِلُ
تَرْجِيحَ نَصْبِهِ، وَتَرْجِيحَ الْبَدَلِ وَلَوْ يُسَوِّيانَ لَمْ يَلْزَمْ خَلَلٌ

(ش) إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

أحدهما: ألا تكثرث بالصفة، بل يكون البدل مختاراً، كما يكون إذا لم تذكر
الصفة، وذلك قولك: «مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَبَاكَ صَالِحٌ» كأنك لم تذكر «صَالِحًا» وهذا
رأى سيبويه (٢).

والثاني: ألا يكثرث بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى متقدماً بالكلية على
المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً؛ وهو اختيار المبرد (٣).

وعندى أن النصب والبدل عند ذلك متساويان؛ لأن لكل منهما مرجحاً متكافئاً.
(ص)

وَإِنْ تَمَامٌ دُونَ مُسْتَثْنَى فَقَدْ يُوجَدُ كَمَا يَدُونِ (إِلَّا) قَدْ وَجِدُ
وَذَا هُوَ التَّفْرِيعُ وَهُوَ لَا يَرِدُ إِلَّا بِنَفْسِي، أَوْ كُنْفِي مُعْتَصِدُ
(لَا تَزُرُ إِلَّا قَتِي لَا يَتَّبِعُ إِلَّا الْهَدَى وَهَلْ رَكَ إِلَّا الْوَرَعُ)

= ص ٣٩٦ (ضرى)، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٥٩ وبلا نسبة فى المخصص ٣٨/٣ .
(١) البيت فى ديوانه ص ٢٤١، والدرر ٣/١٦٢، وشرح التصريح ١/٣٥٥، والمقاصد النحوية
٣/١١٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/٢٦٨، وشرح الأشموني ١/٢٢٩، وشرح ابن
عقيل ص ٣٠٩، وهمع الهوامع ١/٢٢٥ .

(٢) قال سيبويه: فإن قلت: ما أتانى أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير
من زيد [وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد]، كان الرفع والجرجائزين، وحسن البدل؛
لأنك قد شغلت الرفع والجرج، ثم أبدلته من المرفوع والمجورور، ثم وصفت بعد ذلك.
ينظر الكتاب (٢/٣٣٦) .

(٣) قال المبرد: وكان سيبويه يختار: «ما مررت بأحد إلا زيد خير منك»، لأن البدل إنما هو من
الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها. . . . وكان المازنى يختار النصب. . . .
والقياس عندى قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه . ينظر: المقتضب: ٤/٣٩٩، ٤٠٠ .
ومن هذا النص بدا لنا أن المبرد اختار مذهب سيبويه لا مذهب المازنى، كما صرح
بذلك ابن مالك .

(ش) المراد بالتمام هنا استيفاء العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه، سواء كان عمدة نحو: «قَامُوا إِلَّا زَيْدًا».

أو فضلة نحو: «رَأَيْتُهُمْ إِلَّا عَمْرًا».

فالمستثنى فى هذين المثالين مذكور بعد التمام، أى: بعد أخذ العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه؛ لأن «زَيْدًا» بعض مدلول الواو من «قَامُوا»، و«عَمْرًا» بعض مدلول الهاء والميم من «رَأَيْتُهُمْ».

فلو لم يأخذ العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، و«مَا رَأَيْتُ إِلَّا عَمْرًا»، سُمى تفریغاً، وأعطى ما بعد «إِلَّا» العمل الذى يطلبه العامل قبلها، رفعا كان نحو: «مَا اجْتَهَدَ إِلَّا رِجَالٌ مُؤَلَّعُونَ بِالرَّشْدِ»، أو غير رفع نحو: «مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا» و«مَا مَرَزْتُ إِلَّا بَرِيدًا».

ولا يتأتى التفریغ إلا مع نفى، أو شبهه:

فالنفى ظاهر، وشبهه نحو: «لَا يَقُمُ إِلَّا زَيْدٌ» و«هَلْ يَقُومُ إِلَّا هُوَ؟!». وقد اجتمع

النفى، والنهى، والاستفهام المشبه للنفى فى قولى:

(لَا تَزُرْ إِلَّا فَتَى لَا يَتَّبِعُ إِلَّا الْهُدَى، وَهَلْ زَكَ إِلَّا الْوَرَعُ)

ومما يتناوله شبه النفى قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]

لأن المعنى: وإنها لا تخف، ولا تسهل إلا على الخاشعين، وكذا قوله - تعالى -:

﴿صُرِّبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ أَيْنَ مَا تُفْقَهُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٢] لأن المعنى: لا

يعتزون، ولا يأمنون إلا بعهد، وكذا قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا

لِقَوْلٍ﴾ [الأنفال: ١٦] لأن المعنى: لا يول أحد دبره إلا متحرفاً لقتال.

ولو اعتبر معنى النفى مع التمام لجاز فى المستثنى الإبدال؛ وعلى ذلك تحمل

قراءة من قرأ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] لأن فى تقديم ﴿فَمَنْ

شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩] - ما يقتضى تأول ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]

بـ «فَلَمَّ يَكُونُوا مِنْهُ»، وعلى مثل ذا يحمل قول الشاعر: [من البسيط]

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنَزَلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التُّؤَى وَالْوَيْدُ^(١)

(١) البيت للأخطل فى ديوانه ص ١١٤، وشرح التصريح ٣٤٩/١، وشرح شواهد المعنى

٢/٦٧٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٠، والمقاصد النحوية ٣/١٠٣، وبلا نسبة فى أوضح

المسالك ٢/٥٥، وشرح الأشموني ١/٢٢٨، ومعنى الليب ١/٢٧٦.

لأن معنى «تَغَيَّرَ» أى: لم يبق على حاله، وكذا قول الآخر: [من الخفيف]
لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْجَنُوبُ (١)
لأن معنى «تَغَيَّبَ»: لم يحضر.

(ص)

وَوَقِعَ تَوْكِيدٌ بِ(إِلَّا) جَائِزٌ
«مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
أَوْ اغْطَفَنُ بِالْوَاوِ نَعْوُ: (لَمْ يَنْمُ
وَإِنْ تَكَرَّرَ دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَعُ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِ(إِلَّا) اسْتِثْنِ
وَدُونَ تَفْرِيعٍ فَفِي التَّقْدِمِ
وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بِوَاحِدٍ
وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ
إِنْ كَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا ك(بَعْضُ مَا
وَاجِبُ بِشَفْعٍ مُسْقِطًا لِلْوَاوِ
(ش) إذا كررت «إِلَّا» توكيدا أبدل ما بعد الثانية مما بعد الأولى إن توافقا معنى،
وإلا عطف بالواو.

فمثال البدل قول الراجز: [من الراجز]

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
إِلَّا رَسِيمُهُ (٣) وَإِلَّا رَمْلُهُ (٤)

ومثال العطف بالواو قول الشاعر: [من الطويل]

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا
وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَابُهَا (٥)

(١) البيت للكُميت فى ديوانه ١٢٤/١، ولسان العرب (كحل)، وتاج العروس (كحل).

(٢) فى أ: أبو يعلى.

(٣) الرسم: ضرب من سير الإبل. (مقاييس اللغة - رسم).

(٤) الراجز بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٧٢/٢، والدرر ١٦٧/٣، ورفض المباني ص ٨٩، وشرح الأشمونى ٢٣٢/١، وشرح التصريح ٣٥٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١١، والكتاب ٣٤١/٢، والمقاصد النحوية ١١٧/٣، وهمع الهوامع ٢٢٧/١.

(٥) البيت لأبى ذؤيب الهمذلى فى شرح أشعار الهمذليين ٧٠/١، ولسان العرب (غور)، والمقاصد =

وإذا كررت لغير توكيد، وكان الاستثناء مفرغا، شغل العامل بواحد من المستثنيين، أو المستثنيات، ونصب ما سواه كقولك: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» و«إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا».

وإن لم يكن مفرغا: فإما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه، وإما أن تتأخر عنه:

فإن تقدمت نصبت كلها.

وإن تأخرت فلوأحد منها من الإعراب ما له لو انفرد، ولما سواه النصب وهى فى المعنى متساوية، كما تتساوى فيه لو عطف بعضها على بعض.

هذا إذا لم يمكن استثناء بعض من بعض نحو: «قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» و«مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا».

فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو: «عِنْدِي أَرْبَعُونَ إِلَّا عِشْرِينَ إِلَّا عَشْرَةَ إِلَّا خَمْسَةَ إِلَّا اثْنَيْنِ» استثنى كل واحد منها مما قبله، وأسقط الأول والثالث، وما أشبههما فى الوترية، وضم إلى الباقي بعد الإسقاط الثانى والرابع وما أشبههما فى الشفعية، فما اجتمع فهو الباقي بعد الاستثناء. وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى:

وَأَلْتَالِي اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا قَدْ وُلِي
تَرَاهُ بَعْضُ بَعْضٍ كُلُّ قُدْمًا
وَالْحَاصِلُ الْبَاقِي بِصِدْقِ الْخُبْرِ

(ص)

بِمَا لِمَا اسْتِثْنَيْتُهُ (إِلَّا) يُنْسَبُ	و(عَيْرٌ) يُسْتِثْنَى بِهَا وَتُعْرَبُ
بِهَا: ك(قَامَ الْقَوْمُ عَيْرٌ مَعْنِ)	وَبِالإِضَافَةِ اجْرُزْنَ مَا اسْتِثْنَيْتُ
بِهَا الذِي لِيَتْلُو (إِلَّا) يُرْتَضَى	وَأَجْعَلُ لِتَابِعِ الذِي قَدْ خُفِضَا

(ش) «عَيْرٌ» اسم ملازم للإضافة، وقد أوقعته العرب موقع «إِلَّا» فاستثنت به.

ولم يكن بد من جر ما استثنته للإضافة، وأعرب هو بما أعرب [به] الاسم الواقع بعد «إِلَّا» على ما مضى من التفصيل؛ فتقول: «قَامُوا عَيْرٌ زَيْدٌ» و«مَا سَارُوا عَيْرٌ

= النحوية ١١٥/٣، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢٣١/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١٠، وشرح المفصل ٤١/٢.

عَمْرُو، وَغَيْرُ عَمْرُو» و«جَاءَ غَيْرُ مُحَمَّدٍ الْقَوْمِ»، و«مَا بِهَا إِنْسَانٌ غَيْرٌ وَتَدَ» - على لغة أهل الحجاز- و«غَيْرُ وَتَدَ»- على لغة بني تميم- كما تقول: «قَامُوا إِلَّا زَيْدًا» و: «مَا سَارُوا إِلَّا عَمْرًا وَإِلَّا عَمْرُو» و: «جَاءَ إِلَّا مُحَمَّدًا الْقَوْمِ»، و: «مَا بِهَا إِنْسَانٌ إِلَّا وَتَدًا، وَإِلَّا وَتَدَ»؛ [تعرب «غَيْرًا» بإعراب الواقع بعد «إِلَّا»].

ويجوز في تابع ما استثنى بـ«غَيْرٍ»: الجر على اللفظ، وغير الجر بحسب ما كان يستحق لو وقع بعد «إِلَّا»: فمراعاة اللفظ ظاهرة، ومراعاة المحل على تقدير «إِلَّا» كقولك: «قَامُوا غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرًا» و«مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو»؛ لأن المعنى «قَامُوا إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا» و«مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وعلى ذلك فقس والله أعلم .

(ص)

(سَوَى) ك(غَيْرٍ) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرَ
وَمَانِعٌ تَضْرِيْفُهُ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفًا، وَذَا الْقَوْلِ الدَّلِيلُ رَدُّهُ
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثْرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا

(ش) «سَوَى» المشار إليه اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديرًا؛ كما تعرب «غَيْرٍ» لفظًا؛ خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف .

وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قَامُوا سِوَاكَ» و«قَامُوا غَيْرَكَ» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: «إن «سوى» عبارة عن مكان أو زمان»، وما لا يدل على مكان، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية .

الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف؛ والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك؛ فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية .

فمن ذلك قول النبي ﷺ: «سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطُ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»^(١)، وقوله- عليه الصلاة والسلام-: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا

(١) أخرجه أحمد (٥/٢٧٨ - ٢٨٤)، ومسلم (٤/٢٢١٥): كتاب الفتن: باب هلاك هذه الأمة

بعضهم ببعض، (١٩ - ٢٨٨٩)، وأبو داود (٤/٩٨): كتاب الفتن: باب ذكر الفتن =

كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ»^(١).

ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبِ^(٢)

ومن الإسناد إليها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر: [من الكامل]

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَيَسْوَكَ بِأَيْعِهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(٣)

وقال آخر في رفعها بـ«لَيْسَ»: [من الطويل]

ودلائلها، (٤٢٥٢)، والترمذي (٤٧٢/٤): كتاب الفتن: باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثاً في أمته، (٢١٧٦)، وابن حبان (٧٢٣٨)، من حديث ثوبان مرفوعاً: «إن الله زوى لى الأرض، فرأيت مشارقتها ومغاربها، وإن أمتى سيبلغ ملكها ما زوى لى منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإنى سألت ربي لأمتى ألا يهلكها بسنة عامة. وألا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم. فيستبيح بيضتهم. وإن ربي قال: يا محمد! إنى إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإنى أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بسنة عامة، وألا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم...»

وقد جاءت الرواية بلفظ «وألا يسلط عليهم عدواً من غيرهم...» .

أخرجها ابن حبان (٦٧/٤)، والحاكم (٤٤٩/٤)، والبيهقي (١٨١/٩) .

(١) أخرجه مسلم (٢٠١/١): كتاب الإيمان: باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، (٣٧٨) -

(٢٢١)، وأبو يعلى (٥٣٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود: قال: خطبنا رسول الله ﷺ فأسند ظهره إلى قبة آدم، فقال: «ألا، لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة. اللهم: هل بلغت اللهم اشهد. أتحبون أنكم ربع أهل الجنة؟» فقلنا: نعم يا رسول الله. فقال: «أتحبون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟» قالوا: نعم يا رسول الله. قال: «إنى لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة، ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء فى الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود» .

والرواية المتفق عليها، ليس فيها موضع الشاهد، ولفظها: «وما أنتم فى أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء فى جلد الثور الأحمر» .

أخرجها البخارى (١٨٨/١٣). كتاب الرقاق: باب الحشر، (٦٥٢٨)، ومسلم (٣٧٧ - ٢٢١) .

(٢) البيت لأبى دؤاد الإبادى فى ديوانه ص ٢٩٤، والإنصاف ص ٢٩٥، وخزانة الأدب ٤٣٨/٣، وشرح المفصل ٨٤/٢، وبلا نسبة فى الدرر ٩٣/٣، وشرح الأشمونى ٢٣٥/١، وهمع الهوامع ٢٠٢/١ .

(٣) البيت لابن المولى محمد بن عبدالله فى الدرر ٩٢/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٧٦١، والمقاصد النحوية ١٢٥/٣، وبلا نسبة فى الأغانى ١٤٥/١٠، والحيوان ٦/٥٠٩، وشرح الأشمونى ٢٣٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١٥، وهمع الهوامع ٢٠٢/١ .

- أَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سَوَى لَيْلَةَ إِيَّيْ إِذَا لَصَبُورٌ^(١)
 وقال آخر في نصبها بـ«أَنْ»: [من الطويل]
 فَآخِ لِحَالِ السَّلْمِ مَنْ شِئْتَ وَاعْلَمَنْ بِأَنَّ سَوَى مَوْلَاكَ فِي الْحَزْبِ أَجْتَبُ^(٢)
 وقال آخر في وقوعها فاعلة: [من الهزج]
 فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عَزِيَانُ
 وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَأُّوا^(٣)
 وقال آخر في الإضافة إليها: [من المنسرح]
 فإِنِّي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ النَّاسُ بَجْدَوَى سِوَاكَ لَمْ أَتِقِ^(٤)
 وقال آخر: [من الرجز]

يَا أَسْمُ لَا يَحْلَى بِعَيْنِي أَبْدَا
 مَزَايَ سِوَاكَ مُنْذُ مَزَاكِ بَدَا

وإلى هذه الشواهد وأمثالها أشرت بقولي:

فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثْرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا
 (ص)

واشْتَنَ نَاصِبًا بِلَيْسَ) وَ(حَلَا) وَبِ(عَدَا) وَبِ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
 وَاجْزُؤَ بِسَابِقِي (يَكُونُ) إِنْ تُرِدُ وَبَعْدَ (مَا) عَنِ انْتِصَابِ لَا تَحْذُ
 وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ
 وَبَعْدَ (مَا): الْجَزْمِيُّ جَرًّا بِهِمَا أَجَازَ نَاسِبًا زِيَادَةً لِمَا

- (١) البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٠٨، وجواهر الأدب ص ٢٨٢، والدرر ٩٣/٣، ومصارع العشاق ١٠٠/٢، ولأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٢٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣١٩، وللمجنون أو لأبي دهب في أمالي المرتضى ١١٨/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٣٦/١، وهمع الهوامع ٢٠٢/١.
 (٢) ينظر ديوان الحماسة ٣٨٦/١.
 (٣) للبيت للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/٢٦٠ وحماسة البحرى ص ٥٦، وخزانة الأدب ٤٣١/٣، والدرر ٩٢/٣، وسمط اللآلى ص ٩٤٠، وشرح التصريح ٣٦٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥، وشرح شواهد المغنى ٩٤٥/٢، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٨١، وشرح الأشموني ٢٣٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١٦، وهمع الهوامع ٢٠٢/١.
 (٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٣٥/١.

(ش) من أدوات الاستثناء «لَيْسَ» و«يَكُونُ» مسبوقه بـ«لَا» وهما على فعليتهما، وعملهما؛ إلا أن المرفوع بهما لا يكون إلا مستترا؛ لأنهم قصدوا ألا يليهما إلا ما يلي «إِلَّا»؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء.

والمستثنى بهما واجب النصب بمقتضى الخبرية.

ومن الاستثناء بـ«لَيْسَ» قول النبي ﷺ: «يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ»^(١)، أى: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب، هذا التقدير الذى يقتضيه الإعراب.

والتقدير المعنوى: يطبع على كل خلق إلا الخيانة والكذب.

ومن أدوات الاستثناء: «خَلَا» و«عَدَا» وإياهما عنيت:

... . بِسَابِقِي «يَكُونُ»

وإذا جر ما استثنى بهما حرفا جر، وإذا نصب فهما فعلا مضمرا فاعلاهما لما أضمرا له مرفوع «لَيْسَ» و«يَكُونُ».

فإن قرنا بـ«مَا» تعينت فعليتهما، ونصب ما استثنى بهما لمفعوليته.

وإنما تعينت الفعلية مع «مَا» لأنها مصدرية، ووصلها بفعل متعين فى غير ندور.

ومثال تعين النصب للاقتران بـ«مَا» قول لبيد: [من الطويل]

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ^(٢) زَائِلٌ

[وتعين النصب مع «مَا» هو مذهب الجمهور.

(١) أخرجه ابن عدى (٣٠/١)، (٣٢٣/٤)، والبيهقى فى شعب الإيمان (٤/٤٨١١) من حديث ابن عمر مرفوعاً به. وفيه عبید الله بن الوليد الوصافى ضعيف، قاله الحافظ فى التقریب. وقد أخرجه ابن أبى عاصم فى السنة (١/رقم ١١٥) من حديث ابن عمر بلفظ: يطبع المؤمن على شىء إلا الخيانة والكذب.

وقد جاء من حديث أبى أمامة بلفظ «إلا» مكان «ليس» أخرجه أحمد (٥/٢٥٢)، وابن أبى عاصم فى السنة (١/١١٤). وقد جاء أيضاً بلفظ «إلا» مكان «ليس» من حديث سعد بن أبى وقاص. أخرجه البيهقى فى السنن (١٠/١٩٧)، وفى شعب الإيمان، (٤/٤٨٠٩). وقد جاء بلفظ «غير» مكان «ليس» من حديث سعد بن أبى وقاص أيضاً، أخرجه البزار (١٠٢ - كشف الأستار)، وأبو يعلى كما فى مجمع الزوائد (١/٩٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/٢٥٥، ٢٥٧، والدرر ١/٧١، وديوان المعانى ١/١١٨، وسمط اللآلى ص ٢٥٣، وشرح الأشموني ١/١١، شرح التصريح ١/٢٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩، وشرح شواهد المعنى =

وحكى الجرمى الجر مع «مَا» عن بعض العرب، حكاه فى كتاب «الفرخ»^(١).
ونبته على موضع حرفية «خَلَا» و«عَدَا» بقولى:
وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَزْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ
وانفرد الجرمى بإجازة الجر بـ«عَدَا» و«خَلَا» مقرونتين بـ«مَا» على أن تكون زائدة.
(ص)

وكـ(خَلَا): (حَاشَا) وَلَا تَصْحَبَ (مَا) وَ فِي (سَوَى) (سَوَاءً) عَلِمَا
وَمَا يَلِي (لَا سِيِّمًا) فَاجْرُزُ وَلَوْ رَفَعْتَ لَمْ تُمْنَعْ، وَعَنْ نَصْبٍ نَهْوًا
[فِي غَيْرِ ظَرْفٍ، وَزَوَّوَا (لَا سِيِّمًا) يَوْمٌ] بِالْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ فَاعْلَمَا^(٢)
(ش) المشهور جر ما استثنى بـ(حاشا)، والحكم عليها بالحرفية.
وروى المبرد نصب المستثنى بها على أنها حيثئذ فعل كـ«خَلَا» و«عَدَا» حين
ينصب بهما.

وفى قولى:

وَ كـ«خَلَا»: «حَاشَا»

إشعار بأنها حرف إذا جرت، وفعل إذا نصبت.

ولا يتقدمها «مَا» فيقال: «مَا حَاشَا زَيْدًا» كما يقال «مَا خَلَا زَيْدًا».

و«حاش» و«حَاشَا» لغتان فى «حَاشَا»، و«سَوَى» و«سَوَاءً» لغتان فى «سَوَى».

وجرت عادة النحويين أن يذكروا «لَا سِيِّمًا» مع أدوات الاستثناء مع أن الذى
بعدها منبه على أولويته بما نسب إلى ما قبلها كقولك «أَجِبُّ الْعُلَمَاءَ لَا سِيِّمًا
الْعَامِلِينَ» بالجر، وإن شئت رفعت فقلت: «لَا سِيِّمًا الْعَامِلُونَ». فالجر بإضافة
«سِي» - وهو بمعنى «مِثْل» - و«مَا» حيثئذ زائدة، والرفع على أن «مَا» موصولة،
والتقدير: ولا مثل الذين هم العاملون.

= ١٥٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٧٨/٢، والعقد الفريد ٥، ٢٧٣، ولسان
العرب (رجز) والمقاصد النحوية ١/٥، ٧، ٢٩١، ومعنى اللبيب ١/١٣٣، وهمع الهوامع
٣/١، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٢١، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والدرر ٣/١٦٦،
ورصف المباني ص ٢٦٩، وشرح شواهد المغنى ٢/٥٣١، وشرح عمدة الحفاظ ص
٢٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨، واللمع ص ١٥٤، وهمع الهوامع ١/٢٢٦.

(١) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

(٢) فى أ: فى غير ظرف أو منكر وفى «لاسيما يوم» سبيل ذا اقتض

وروى: [من الطويل]

... .. وَلَا سِيِّمًا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ (١)

بالرفع والجر على الوجهين المذكورين .

وروى- أيضا- النصب على أن «مَا» موصولة . و«بِدَارَةِ جُلْجُلٍ» صلة . و«يَوْمًا» منصوب على الظرفية بما في «بِدَارَةِ» من معنى الاستقرار .

فإن وقع بعد «لَا سِيِّمًا» غير ظرف امتنع نصبه إلا أن يكون نكرة؛ فيجوز نصبه على التمييز، وجعل «مَا» عوضا من الإضافة؛ ليكون التمييز بعدها كالتمييز في: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا» . وقد تخفف ياء «لَا سِيِّمًا» .

باب الحال

(ص)

مُبِينٌ هَيْئَةً كَطَرْفِ فَضْلَهُ حَالٌ كَمَا مَرُّوا قَاصِدِينَ دِجْلَهُ
وَذَا اسْتِيقَاقٍ وَأَنْتِقَالَ غَالِبَا يَأْتِي، وَلَا تَذْكُرُهُ إِلَّا نَاصِبَا
وَرُبَّمَا جُرَّ بِبَاءٍ إِنْ نُفِي عَامِلُهُ كَلَمْ أَعِدْ بِمُخْلَفٍ

(ش) مبین هیئتة: یعم الحال و«فِعْلَةٌ» الموضوعة للهیئة كقوله- علیه الصلاة والسلام-: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» (٢)، والاسم الدال على نوع المصدر نحو: «رَجَعَ الْقَهْقَرَى»، وبعض الأخبار والنعوت نحو: «زَيْدٌ رَاكِبٌ» و«جَاءَ رَجُلٌ رَاكِبٌ» .

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠، والجنى الدانى ص ٣٣٤، ٤٤٣، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٤، ٤٥١، والدرر ٣/ ١٨٣، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤١٢، ٥٥٨/٢، وشرح المفصل ٢/ ٨٦، والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٥٥، ولسان العرب (سوا)، وتاج العروس (سوى)، وبلا نسبة فى رصف المبانى ص ١٩٣، وشرح الأشمونى ١/ ٢٤١، ومغنى اللبيب ص ١٤٠، ٣١٣، ٤٢١، وجمع الهوامع ١/ ٢٣٤ .

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥)، ومسلم (٣/ ١٥٤٨): كتاب الصيد والذبائح: باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، (٥٧ - ١٩٥٥). وأبو داود (٣/ ١٠٠): كتاب الأضاحى: باب فى النهى عن أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة (٢٨١٥)، والترمذى (٤/ ٢٣): كتاب الديات: باب ما جاء فى النهى عن المثلة، (١٤٠٩)، والنسائى (٧/ ٢٢٧): كتاب الضحايا: باب الأمر بإحداذ الشفرة، وابن ماجه (٢/ ١٠٥٨). كتاب الذبائح: باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، (٣١٧٠)، والطبرانى فى الكبير (٧١١٤)، وابن حبان (٥٨٨٣، ٥٨٨٤)، وابن الجارود (٨٣٩، ٨٩٩)، والبيهقى (٩/ ٢٨٠) من حديث شداد بن أوس مرفوعا: «إن الله كتب الإحسان على كل شىء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتل، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته» .

فيخرج «فِعْلَةٌ» واسم نوع المصدر والخبر، والنعت بقولي:

... كَظْرَفٍ ...

لأن المراد به: التقدير بـ«فِي» ومعلوم أن هذه المذكورات غير مقدرة بـ«فِي». ويخرج بذكر الفضلة: الخبر المشبه للظرف نحو: «كَيْفَ زَيْدٌ؟»؛ فإنه بمعنى: في أي حال زيد؟ إلا أنه عمدة لا فضلة بخلاف الحال.

والأكثر في الحال أن يكون دالا على معنى منتقل، وبلفظ مشتق كـ«قَاصِدِينَ» من قولي:

... مَرُّوا قَاصِدِينَ دِجْلَةَ ...

وقد تدل على ما لا ينتقل كقوله - تعالى -: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله: ﴿فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، وكقول العرب: «خَلَقَ اللَّهُ الرَّزَاقَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»، وأمثال ذلك كثيرة. وقد يكون الحال جامدا، وسيأتي بيان ذلك.

وحق الحال - لشبهه بالظرف - النصب.

وقد يجر بياء زائدة إذا كان عامله منفيا كقول الشاعر: [من البسيط]

كَأَنَّ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَرْءٍ وِدٍ^(١) وَلَا وَكَلٍ^(٢)

وقال آخر: [من الوافر]

وَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا^(٣)

أى: فما انبعثت مزءودا، ولا وكلا.

والمزود: المدعور، والوكل: الذي يكل أموره إلى غيره.

(١) الزاد: الفزع. (مقاييس اللغة - زأد).

(٢) الوَكَل: الرجل الضعيف. (مقاييس اللغة - وكل).

والبيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦، وشرح شواهد المغنى ٣٤٠/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤١٩، ومغنى اللبيب ١١٠/١.

(٣) البيت للضحيف العقيلي في خزنة الأدب ١٣٧/١٠، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٧٧، والجنى الداني ص ٥٥، وجواهر الأدب ص ٥٤، وخزنة الأدب ٢٧٨/١٠، والدرر ١٢٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٣٣٩/١، ولسان العرب (منى)، ومغنى اللبيب ١/١١٠، وهمع الهوامع ١٢٧/١.

(ص)

وَيَكْتُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي
 ك(بِعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ)
 كَذَلِكَ فِي تَقْسِيمِ، او تَزْيِيبِ او
 ك(أَفْسِمُهُ أَثْلَانًا) و(بَابًا بَابًا
 وَ) قَدْ زَكَذَا عِنَبًا وَعُنْجُدًا
 وَأَحْمَدُ طِفْلًا أَجَلٌ مِنْ عَلِيٍّ

(ش) يغتفر في الحال من الجمود ما لا يغتفر في النعت؛ لأن الحال شبيهة بالخبر، وكثيرا ما يسميها سيويه خبرا.

ويكثر الجمود فيها إذا بين بها سعر نحو: «بِيعَ الْبُرُّ مُدًّا بِنِصْفِ، وَاللَّحْمُ رِطْلًا بِدَرْهَمٍ».

وكذا إذا بين بها تشبيه كقولك: «كَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا» أى: مثل أسد و«بَدَتِ الْجَارِيَةُ قَمْرًا، وَتَثَّتْ عُصْنًا» ومنه قول العرب: «وَقَعَ الْمُضْطَرِعَانِ عِدْلَى عَيْرٍ».

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَمْثَالَ النَّسَاءِ الْعَوَارِكِ^(١)!
 أى: مثل أعيار.

ويغتفر جمود الحال - أيضا - فيما دل على تفاعل كقولهم: «بِعْتَهُ يَدًا بِيَدٍ»، و«كَلَّمْتَهُ فَمَا لِفَمٍّ» أى: متناجزين، ومتشافهين.

ويغتفر جمود الحال - أيضا - فى التقسيم والترتيب نحو: «أَفْسِمَ الْمَالَ بَيْنَهُمْ أَثْلَانًا وَأَخْمَاسًا»، و«تَعَلَّمَ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا»، و«دَخَلَ الْقَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا».

ويغتفر جمودها - أيضا - فيما دل على النوع نحو: «هَذَا خَاتَمُكَ فِضَّةٌ»، و«هَذِهِ جُبَّتُكَ حَزًّا»؛ وهما من أمثلة الكتاب. ويقارب هذا قولك: «زَكَذَا ثَمَرْنَا عِنَبًا وَعُنْجُدًا» و«حَبَّدَا الْمَالَ فِضَّةً وَعَسْجُدًا». والعنجد: الزبيب، والعسجد: الذهب.

(١) العوارك: جمع عارك، والعارك: الحائض (مقاييس اللغة - عرك).

والبيت لهند بنت عتبة فى خزانة الأدب ٢٦٣/٣، والمقاصد النحوية ١٤٢/٣، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيويه ٣٨٢/١، والكتاب ٣٤٤/١، ولسان العرب (عور)، (عير)، (عرك)، والمقتضب ٢٦٥/٣، والمقرب ٢٥٨/١، وتاج العروس (عرك).

ويغتفر الجمود- أيضا- فى نحو: «خِطَ هَذَا الثَّوْبَ قَمِيصًا»، و«ابْرَ هَذِهِ الْقَصَبَةَ قَلَمًا»، ومثله قوله- تعالى-: ﴿وَنَنْجُوْنَ الْجِبَالَ يَوْمًا﴾ [الأعراف: ٧٤] وهى حال مقدره.

ذكر ذلك الزمخشري فى الكشاف^(١)، وهو من جيد كلامه.

واختلف فى الحال المتوسط بينه وبين حال بعده آخر أفعال التفضيل كقولى:

... أَحْمَدُ طِفْلاً أَجْلاً مِنْ عَلِيٍّ كَهَلًا ...

فقال بعضهم: العامل فيه مقدر. وقال بعضهم: العامل فيه «أَفْعَلٌ» وهو الصحيح؛ لأنه وإن ضعف بالنسبة إلى اسم الفاعل، فقد قوى بالنسبة إلى العامل الظرفى، وقد تقدم الحال عليه كقراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] - بنصب مطويات- فتقدمها على أفعال التفضيل أولى؛ لأنه متضمن لمعنى الفعل، وحروفه، بخلاف العامل الظرفى؛ فإنه متضمن لمعنى الفعل دون حروفه.

ومن تقدم الحال على العامل الظرفى قول الشاعر: [من الكامل]

رَهْطُ ابْنِ كُوَزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْبَعَةَ بْنِ حَدَّارٍ^(٢)

(ص)

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى ك(وَخَذَكَ اجْتَهَدْ)
(وَأَسْرَعُوا خَمْسَتَهُمْ) قَدْ نُقِلًا بِالتُّصْبِ حَالًا، وَبِرْفَعٍ بَدَلًا
(ش) حق الحال أن يكون نكرة.

فإن وقعت معرفة فى اللفظ أولت بنكرة، ومثال ذلك: «اجْتَهَدْ وَخَذَكَ» أى: منفردا. و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ» أى: معتركة. و«جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ» أى: جميعا.

وروى فى نحو: «جَاءُوا خَمْسَتَهُمْ»: النصب على الحال، والرفع على البدل من

الواو.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: علام انتصب (بيوتا)؟ قلت: كما تقول: خط هذا الثوب قميصًا، وابر هذه القصبه قلمًا، وهى من الحال المقدره؛ لأن الجبل لا يكون بيتًا فى حال النحت. ...»

ينظر: الكشاف: ١٢٢/٢.

(٢) البيت للنابغة الذبياني فى ديوانه ص ٥٥، وجمهرة اللغة ص ٨٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٤٧-٥٥٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٧٠، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١/ ٢٥٢.

(ص)

وَمَصْدَرٌ مُتَكَرِّرٌ حَالًا يَفْعُ بِكَثْرَةِ كـ «جَاءَ رَكُضًا لَيْسَعٌ»
 وَهُوَ بِثَقَلٍ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ فِي [نَوْعٍ مِنَ الْفِعْلِ قِيَاسًا يَفْتَنِي] (١)
 (ش) ورود المصدر المعرفة حالا قليل نحو: «أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ» و«جَاءُوا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ»؛ وقد تقدم التنبيه عليه، وأنه مؤول بنكرة.

وورود المصدر النكرة حالا كثير: كقوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وكقول العرب: «جَاءَ فُلَانٌ رَكُضًا» و«جَاءَ الْأَمِيرُ (٢) بَعْتَةً وَفُجَاءَةً»

ولا يجوز استعماله عند سيبويه (٣) إلا بسماع.
 وأجاز أبو العباس (٤) القياس على ما كان نوعا من الفعل كـ «جِئْتُ رَكُضًا» فيقيس عليه: «جِئْتُ سُرْعَةً، وَرَجُلَةً»؛ وليس ذلك ببعيد.

(ص)

وَأَلْزَمُوا ذَا الْحَالِ حَيْثُ تُكْرَى تَخْصِيصًا، أَوْ تَأْخِيرًا، أَوْ أَنْ يُذْكَرَا مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ وَلَا تَمْنَعُ تَنَكُّرُ الَّذِي مِنْ ذَا حَالًا
 (ش) للحال شبه بالخبر، ولصاحبها شبه بالمبتدأ؛ فمن ثم لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ؛ كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ.

(١) في أ: ألحق نوع الفعل بالقياس.

(٢) في أ: جاء الأمر.

(٣) هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه مرفوع فيه الأمر، وذلك قولك: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وَلَقِيْتَهُ فُجَاءَةً وَمُفَاجَأَةً، وَكِفَاحًا وَمُكَافَحَةً، وَلَقِيْتَهُ عِيَانًا، وَكَلِمَتُهُ مُشَاقَهَةً، وَأَتَيْتُهُ رَكُضًا وَعَدْوًا وَمَشِيًّا، وَأَخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمْعًا وَسَمَاعًا. وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يحسن: أَنَا سُرْعَةً وَلَا أَنَا رَجُلَةً، كما أنه ليس كل مصدر يُسْتَعْمَلُ فِي بَابِ سَقِيًّا وَحَمْدًا.

وأطرد في هذا الباب الذي قبله لأن المصدر هناك ليس في موضع فاعل.

ينظر الكتاب (١/٣٧٠ - ٣٧١).

(٤) قال المبرد: واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئتكم مشياً، وقد أدى عن معنى قولك: جئتكم ماشياً... وهذا قول عامة النحويين.

ينظر: المقترض: ٣/٢٦٨، ٢٦٩.

فمن مسوغات تنكير صاحب الحال: تخصيصه بوصف كقولك: «جاءني رجل من قومك شاكياً»، وكقراءة بعض القراء: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٨٩]، أو إضافة كقوله - تعالى -: ﴿فِيهَا يُقْرَأُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥]، وقوله: ﴿فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، وقرئ «سواء» - على النعت^(١) - حكاها سيبويه^(٢).

ومن مسوغات تنكيره تقديم الحال عليه كقولك «جاءني راكباً رجل»؛ ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَمَا لَأَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لِأَيْمٍ وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي^(٣)
وقال الآخر: [من الطويل]

وَبِالْجِسْمِ مِثِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ^(٤)، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِي^(٥)

= قال الزمخشري: وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة: مصدرًا... وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل. شرح المفصل: ٥٩/٢.
(١) العامة على النصب وفيه أوجه:

أحدها: أنه منصوب على المصدر بفعل مقدر أي استوت استواءً قاله مكى. وأبو البقاء. والثاني: أنه حال من هاء في «أقواتها» أو من هاء في «فيها» العائدة على «الأرض» أو من «الأرض» قاله أبو البقاء وفيه نظر لأن المعنى إنما هو وصف الأيام بأنها سواء لا وصف الأرض بذلك وعلى هذا جاء التفسير ويدل على ذلك قراءة «سواء» بالجر صفة للمضاف والمضاف إليه. وقال السدي وقتادة: سواء معناه لمن سأل عن الأمر واستفهم من حقيقة وقوعه وأراد العبرة فيه فإنه يجده كما قال تعالى، إلا أن ابن زيد وجماعة قالوا شيئاً يقرب من المعنى الذي ذكره أبو البقاء فإنهم قالوا: معناه: مستو مهياً أمر هذه المخلوقات ونفعها للمحتاجين إليها من البشر، فعبر بالسائلين عن الطالبين.
وقرأ زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب وعمرو بن عبيد «سواء» بالخفض على ما تقدم، وأبو جعفر بالرفع وفيه وجهان:

أحدهما: أنه على خبر ابتداء مضمر، أي: هي سواء، لا زيد ولا نقص. وقال مكى: هي مرفوع بالابتداء، وخبره «للسائلين»، وفيه نظر من حيث الابتداء بنكرة من غير مسوغ. ثم قال: بمعنى: مستويات لمن سأل فقال: في كم خلقت؟ وقيل: للسائلين: لجميع الخلق، لأنهم يسألون الرزق وغيره من عند الله تعالى.
ينظر: الدر المصون (٥٧/٦).

(٢) ينظر الكتاب (١١٩/٢).

(٣) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٢٧، والمقاصد النحوية ٢١٣/٣.

(٤) شحب جسمه شحوباً: تغير وهزل. (الوسيط - شحب).

(٥) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٢٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٢، والكتاب (١٢٣/٢)، والمقاصد النحوية ١٤٧/٣.

والأصل: شحوب بين - بالرفع - على الوصفية، فلما قدمه نصبه على الحال لتعذر الوصفية^(١).

وكذا يفعل بكل صفة نكرة إذا قدمت عليها.

ومن مسوغات تنكير صاحب الحال اعتماده على نفي، أو نهى، وهو المراد بـ

... مَضَاهِيهِ

فمثال النفي قوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، فواو «وَلَهَا كِتَابٌ» واو حالية، والجملة بعدها في موضع نصب على الحال. وصاحب الحال «قَرِيْبَةٍ»، وسوغ كونها صاحبة حال النفي الذي قبلها؛ كما سوغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على النفي.

ومثال تنكير صاحب الحال بعد النهى قول «قطرى بن الفجاء»: [من الكامل]

لَا يَزَكِّنُنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ^(٢) يَوْمَ الْوَعْيِ^(٣) مَتَّخِوْفًا لِحِمَامِ^(٤)

وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوغات، ذلك ما حكى يونس: أن ناسا من العرب يقولون: «مَرَزْتُ بِمَاءِ قَعْدَةِ رَجُلٍ»، وروى سيبويه عن الخليل إجازة: «فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا» وعن عيسى إجازة: «هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقًا»، قال سيبويه: ومن ذلك «عَلَيْهِ مَائَةٌ بِيضًا»^(٥).

(١) في أ: لتعذر جعله نعتا.

(٢) أحجم: كف ونكص. (الوسيط - حجم).

(٣) الوعي: الحرب. (الوسيط - وعى).

(٤) الحمام: قضاء الموت وقدره. (الوسيط - حمم).

والبيت في ديوانه ص ١٧١، وخزانة الأدب ١٠/١٦٣، والدرر ٥/٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/١٥٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٤، وشرح الأشموني ١/٢٤٧، وشرح التصريح ١/٣٧٧، وهمع الهوامع ١/٢٤٠.

(٥) وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقًا، وهو قول عيسى.

وزعم الخليل أن هذا جائزٌ، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً.

ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ قائماً، إذا جعلتُ الممرورَ به في حال قيام. وقد يجوز

على هذا: فيها رجلٌ قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله.

ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضاً؛ والرفع الوجه. وعليه مائةٌ عينا؛ والرفع الوجه.

ينظر الكتاب (١١٢/٢).

(ص)

وَالْأَضْلُ فِي ذِي الْحَالِ أَنْ يُقَدَّمَ مَا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ نَحْوُ: (سَرَّنِي أَوْ يُقْصَدُ الْحَالُ بِحَضْرٍ نَحْوُ: لَمْ وَالتَّرْمُوا تَأْخِيرُهُ فِي نَحْوِ (لَنْ وَنَحْوِ: (حَلَّ ضَيْفَ زَيْدٍ صَاحِبُهُ)

وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَلْتَزَمًا مَسِيرَ زَيْدٍ مُسْرِعًا لِلْيَمَنِ يَشْكُ اللَّيْبُ الْجَلْدَ إِلَّا ذَا أَلَمٍ يَفُوزَ فَذَا بِالْمُنَى إِلَّا الْحَسَنَ وَ(سَارَ مُنْقَادًا لِعَمْرٍو طَالِبُهُ)

(ش) قد تقدم أن لصاحب الحال شبها بالمبتدأ، وأن لها شبها بالخبر؛ فأصل الحال أن تتأخر ويتقدم صاحبها؛ كما أن أصل الخبر أن يتأخر ويتقدم المبتدأ، ومخالفة الأصل في البابين جائزة ما لم يعرض مانع:

فمن موانع تقديم الحال على صاحبها الإضافة إليه نحو: «سَرَّنِي مَسِيرَ زَيْدٍ مُسْرِعًا». وكون الحال محصورة كقوله - تعالى -: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾

[الأنعام: ٤٨]

فإن كان المحصور صاحبها وجب تقديمها عليه نحو قولك: «مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ». ومثله قولى:

... .. لَنْ يَفُوزَ فَذَا بِالْمُنَى إِلَّا الْحَسَنَ

والإشارة إلى الحسن بن على - رضى الله عنهما - وإلى ما فاز به من الثواب الجزيل، والثناء الجميل؛ إذ أذعن لمصالحة معاوية - رضى الله عنه - فأغمد الله بفعله سيف الفتن؛ تصديقا لقول رسول الله ﷺ فيه «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِئْتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

وقد يرد ما يوهم تأخير الحال وصاحبها محصورا فيقدر بعده عامل فى الحال.

فمن ذلك قول الراجز: [من الراجز]

مَا رَاعَيْنِي إِلَّا جَنَاحُ هَابِطًا

(١) أخرجه الحميدى (٧٩٣)، وأحمد (٥١، ٤٩، ٤٤، ٣٧/٥)، والبخارى (٦٤٧/٥): كتاب الصلح باب قول النبى ﷺ للحسن بن على رضى الله عنهما: «ابنى هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين» (٢٧٠٤)، وأبو داود (٢١٦/٤): كتاب السنة: باب ما يدل على ترك الكلام فى الفتنة، (٤٦٦٢)، والترمذى (٦٥٨/٥): كتاب المناقب: باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام، (٣٧٧٣)، والنسائى (١٠٧/٣): كتاب الجمعة: باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر، وابن حبان (٦٩٦٤) من حديث أبى بكره مرفوعًا.

عَلَى الْبُيُوتِ قَوْطُهُ الْعَلَابِطًا^(١)

فالتقدير: ما راعنى إلا جناح راعنى هابطا. وجناح: اسم رجل. والقوط: قطع الغنم.

ومن موجبات تقديم الحال على صاحبها اشتماله على ضمير ما اشتملت عليه إضافة نحو: «حَلَّ ضَيْفٌ زَيْدٌ صَاحِبِهِ»، وبغير إضافة نحو: «سَارَ مُنْقَادًا لِعَمْرُو طَالِيَهُ».

(ص)

وَسَبَقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ
مِنْ ذَلِكَ: (صَادِيًا إِلَى) وَثَقِيلٌ (لَنْ تَذْهَبُوا فِرْعَا بِقَتْلِ) فَقَبِلَ

(ش) إذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلق بالصلة فهو بعضها؛ فكذلك ما تعلق بالمضاف إليه هو بمنزلة بعض الصلة؛ فلذلك لم يختلف في امتناع تقدم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: «أَعْجَبَنِي ذَهَابُ زَيْدٍ رَاكِبًا».

وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه؛ فلا يجيزون في نحو: «مَرَرْتُ بِهَيْدِ جَالِسَةً»: «مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهَيْدِ»، وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في «المبسوط»، وبقوله في ذلك أقول وأخذ؛ لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وقد جاء ذلك مسموعا في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم؛ فمن ذلك ما أنشده يعقوب^(٢): [من الطويل]

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (جنج)، (قوط)، (لعط)، (هبط)، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٨، والخصائص ٢/ ٢١١، والمنصف ١/ ٢٧، ونوادير أبي زيد ص ١٧٣، وتهذيب اللغة ٢/ ١٦٥، وتاج العروس (جنج)، (علبط) (قوط)، (لعط)، وجمهرة اللغة ص ٣٦٣، ٤٠٣، ٩٢٥، ١١٢٦، ١٢٦٢.

(٢) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، إمام في اللغة والأدب، كان عالما بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، له تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر، وغيرها، من تصانيفه: إصلاح المنطق، الأضداد، الأجناس، شرح ديوان قيس بن الخطيم، وغيرها. مات سنة ٢٤٤ هـ.

ينظر: الأعلام (١٩٥/٨)، بغية الوعاة (٣٤٩/٢).

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ^(١) أُصْبِنَ وَنَسُوهُ فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْعَا بِقَتْلِ حِبَالٍ^(٢)

أراد: فلن تذهبوا بقتل حبال فرغا، أي: هدرا، وحبال: اسم رجل.

ومن ذلك قول الآخر: [من الطويل]

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبٌ^(٣)

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَنَهُ الْمُرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ^(٤)

وقد جاء- أيضا- تقديم حال المجرور عليه، [وعلى العامل في قول الشاعر]^(٥):

[من الخفيف]

عَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ ءِ فَيُدْعَى وَلَا تَ حِينَ إِبَاءٍ^(٦)

(ص)

وَحَالَ مَنْصُوبٌ وَظَاهِرٌ رُفِعَ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ السَّبْقُ مُنِعَ

وَلِشَحَاةِ الْبَصْرَةِ اغْرُ الْعَلْبَةُ لِقَوْلِهِمْ: (شَتَّى تَثُوبُ الْحَلْبَةُ)

(ش) منع الكوفيون تقديم حال المنصوب كقولك: «أَبْصَرْتُ رَاكِبًا زَيْدًا رَاكِبًا»، لا

يجيزون: «أَبْصَرْتُ رَاكِبًا زَيْدًا»؛ لأنه يوهم أن «رَاكِبًا» مفعول به، و«زَيْدًا»: بدل.

فلو كان موضع «راكبًا» «يَرْكَبُ» لم يمتنع عند بعضهم لزوال الموهم.

ولم يلتفت البصريون لذلك الموهم لبعده، فأجازوا التقديم مطلقا؛ ويؤيد قولهم

(١) أذواد: جمع ذود: جماعة الإبل. (مقاييس اللغة - ذود).

(٢) البيت لطليحة بن خويلد في المقاصد النحوية ١٥٤/٣، وتاج العروس (حبل)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٩، وشرح الأشموني ٢٤٩/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٣١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٧.

(٣) البيت للمجنون في ديوانه ص ٤٩، وسمط اللآلي ص ٤٠٠، ولعروة بن حزام في خزنة الأدب ٢١٢/٣، ٢١٨، والشعر والشعراء ص ٦٢٧، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٢٢، والمقاصد النحوية ١٥٦/٣، ولقيس بن ذريح في ديوانه ص ٦٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٤٩/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٨.

(٤) البيت للمخيل السعدي في ملحق ديوانه ص ٣٢٤، وله أو لرجل من بني قريع في خزنة الأدب ٢١٩/٣، ٢٢١، ولرجل من بني قريع في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٤٩/١.

(٥) في أ: وعلى ما يتعلق به الجار كقول الشاعر.

(٦) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٤٩/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٨، وشرح قطر الندى ص ٢٥، والمقاصد النحوية ١٦١/٣.

قول الشاعر: [من الطويل]

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسِيئِينَ أَسْرَتِي وَأَعْتَبْتُهُمْ (١) حَتَّى يُلَاقُوا وَلَايِنَا (٢)

ومنع الكوفيون- أيضا- تقدم حال المرفوع عليه إن كان ظاهرا نحو: «جاء زيد رَاكِبًا»، لا يجيزون: «جاء رَاكِبًا زَيْد» مع أنهم يوافقون أهل البصرة في جواز تقديم حال المرفوع إن كان مضمرا كقوله - تعالى-: ﴿حُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وكقول الشاعر: [من الرمل]

مُزْبِدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَع (٣)
 و«حُشْعًا»: حال صاحبها فاعل «يَخْرُجُونَ».
 و«مُزْبِدًا»: حال صاحبها فاعل «يَخْطُر».

وبعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو: «رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ»؛ وأما نحو: «جاء رَاكِبًا زَيْد» فيجيزونه.

وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب: «شَتَّى تَثُوبِ الْحَلْبَةِ» أى: متفرقين يرجع الحالون، وهذا كلام مروى عن الفصحاء، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه؛ فتعينت مخالفتهم فى ذلك.

(ص)

وَلَا تُجْزِ حَالِ الذِي أُضِيفَ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
 أَوْ كَانَ جُزْءًا مَّا لَهُ أُضِيفَ أَوْ كَجُزْئِهِ عَن غَيْرِ ذَيْنِ قَدْ نَهَوْا
 فَالْجَائِزَانِ كِ (اغْتِكَافِي صَائِمًا لِي) و(سَرَاتُهُ) الْمُدَانِي (قَائِمًا)

(ش) يجوز كون المضاف إليه صاحب الحال إذا كان المضاف عاملا فيها ك«اغْتِكَافِي صَائِمًا لِي» بلا خلاف.

فإن لم يصلح المضاف للعمل، ولم يكن بعض المضاف إليه، ولا كبعضه لم يجز

(١) العُتْبِي: الرضا. (القاموس - عتب).

(٢) البيت بلا نسبة فى همع الهوامع ٢٤١/١، والدرر اللوامع ٢٠١/١.

(٣) البيت لسويد بن أبى كاهل فى الأغاني ٩٨/١٣، وخزانة الأدب ٥٥٤/٧، وشرح اختيارات المفضل ص ٩٠٤، والشعر والشعراء ٤٢٨/١، وبلا نسبة فى لسان العرب (رتع)، والمقتضب ١٧٠/٤.

كون المضاف إليه صاحب حال .

ويجوز ذلك إن كان المضاف جزءا نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلِيٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ ﴾ [الحجر: ٤٧] ، ونحو قول امرئ القيس^(١) : [من الطويل] كَأَنَّ سَرَائِهِ^(٢) لَدَىٰ الْبَيْتِ قَائِمًا مَدَاكَ عُرُوسٍ أَوْ صِرَايَةٍ^(٣) حَنْظَلٍ^(٤) وروى : صرابة بالباء .

أو كجزء كقوله - تعالى - : ﴿ أَنْتَ دَائِرٌ هَتُولَاءَ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦] .
(ص)

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ (بِفِعْلِ ضَرْفًا	أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصْرَفًا
فَحَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كـ(مُسْرِعًا	ذَا رَاحِلٌ) (وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)
وَلَا زِمٌ تَقْدِيمُ عَامِلٍ سِوَى	ذَيْنِ كـ(تَلْكَ زَيْنَبُ ذَاتِ جَوَى)
وَمِثْلُ (تَلْكَ) : (لَيْتَ) (عَلَّ) (وَكَأَنَّ)	وَكُلُّ مَا فِيهِ حُصُولُ اسْتِكْن
كـ(النَّضْرُ فِيهَا أَوْ هُنَاكَ مُكْرَمًا)	وَالخُلْفُ فِي تَوْسِيطِ ذِي قَدْ عَلِمَا
كـ(مُخْبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ) وَمَنْ	يَرِ اطْرَادًا ذَا يُطِغُ أَبَا الْحَسَنِ
وَنَحْوُ : (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ	عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَبَاحٌ لَا يَهِنُ

(ش) إذا كان العامل في الحال فعلا متصرفا كـ«دَعَا»، أو صفة تشبه الفعل

المتصرف كـ«رَاحِلٌ» و«مَقْبُولٌ» - جاز تقديم الحال عليه كقولك : «زَيْدٌ مُخْلِصًا دَعَا» و«هُوَ مُسْرِعًا رَاحِلٌ» و«أَنْتَ شَاهِدًا مَقْبُولٌ» .

فلو كان العامل فعلا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف كـ«مِثْلُ» و«شِبْهُ» لم يجز تقديم الحال عليه .

(١) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني أكل المُرَار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يعرف بالملك الضليل، لاضطراب أمره طول حياته، وكتب الأدب مشحونة بشعره وأخباره. له ديوان شعر .

ينظر: الأعلام (١١/٢، ١٢)، الأغاني (٧٧/٩)، الشعر والشعراء (٣١) .

(٢) السَّرَاةُ: الظهر. (القاموس: سرو) .

(٣) الصَّرَايةُ: الحنظلة إذا اصفرت. (اللسان - صرى) .

(٤) البيت في ديوانه ص ٢١، ٣٧٣، ولسان العرب (صرب)، (صلا)، وجمهرة اللغة ص ٣١٣، وتاج العروس (صرب)، (دَأَكْ)، (صرى)، وخزانة الأدب ٩٥/٣، ١٨٠/٩، والدرر ٦/٥، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١/٣١٤، ٣/٣٤٣، وهمع الهوامع ٤٦/٢ .

وكذا إذا كان العامل متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ» و«كَأَنَّ». وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار، وإياها عنيت بقولي:

كَلُّ مَا فِيهِ حُصُولُ اسْتَكْن كَالنُّضْرُ فِيهَا أَوْ هُنَاكَ مُكْرَمًا

فلو قلت: «النُّضْرُ مُكْرَمًا فِيهَا» فقدمت الحال على العامل الظرفي مع تقدم صاحبها جاز عند أبي الحسن الأخفش؛ وحجته في ذلك قراءة من قرأ^(١):

﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقول الشاعر: [من الكامل]

رَهْطُ ابْنِ كُوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَارٍ^(٢)

فلو قدمت الحال على العامل الظرفي، أو على صاحبها لم يجز بإجماع.

وهذا الذي اختاره الأخفش في العامل الظرفي، لا يجوز في غيره من العوامل التي لا تتصرف إلا في «أفعل» المفضل به كون في حال على كون في غيرها، كقولهم: «زَيْدٌ رَاكِبًا أَحْسَنَ مِنْهُ مَا شِئْنَا» فإنه بمنزلة قولك: «زَيْدٌ فِي وَقْتِ رُكُوبِهِ أَحْسَنَ مِنْهُ فِي وَقْتِ مَشْيِهِ» و«زَيْدٌ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنْهُ غَدًا».

أو إنما اختص بهذا أفعل التفضيل؛ لأنه قائم مقام فعلين؛ فإن قولك: «زَيْدٌ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنْهُ غَدًا» بمنزلة قولك: «زَيْدٌ يَزِيدُ فَضْلَهُ الْيَوْمَ عَلَى فَضْلِهِ غَدًا».

(١) والعامّة على رفع «مَطْوِيَّاتٍ» خبرًا و«بِيَمِينِهِ» فيه أوجه:

أحدها: أنه متعلق بِمَطْوِيَّاتٍ .

والثاني: أنه حال من الضمير في مَطْوِيَّاتٍ .

الثالث: أنه خبر ثانٍ، وعيسى والجحدري نصبها حالاً واستدل بها الأخفش على جواز تقدّم الحال إذا كان العامل فيها حرف جرّ نحو زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ وهذه لا حجة فيها لِإِمْكَانِ تَخْرِيجِهَا عَلَى وَجْهِينَ:

أحدهما: - وهو الأظهر - أن يكون «السَّمَاوَاتُ» عطفًا على «الأَرْضُ» ويكون قد أُخْبِرَ عَنِ الأَرْضِينِ والسَّمَاوَاتِ بِأَنَّ الجَمِيعَ «قَبِضْتُهُ» حالاً من «السَّمَاوَاتِ» كما كان «جَمِيعًا» حالاً من الأَرْضِ و«بِيَمِينِهِ» متعلق بـ «مَطْوِيَّاتٍ» .

والثاني: أن يكون «مَطْوِيَّاتٍ» منصوبًا بفعل مقدر و«بِيَمِينِهِ» الخبرُ و«مَطْوِيَّاتٍ» وعامله جملة معترضة وهو ضعيف .

ينظر: الدر المصون (٦/٢٣ - ٢٤) .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت

(ص)

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِصَاحِبِ فَرْدٍ، وَغَيْرِ مُفْرَدٍ
ك(جَاءَ زَيْدٌ غَادِرًا ذَا مَيْنٍ) و(زَارَ عَمْرُو غَامِرًا يَضْوِينِ)

(ش) قد تقدم الإعلام بأن صاحب الحال والحال شبيهان بالمبتدأ والخبر؛ فلذلك الشبه يجوز أن يكون صاحب الحال واحدا، ويتعدد حاله؛ كما كان المبتدأ واحدا وتعدد خبره. وقد يكون التعدد في اللفظ والمعنى، وفي اللفظ دون المعنى:

فالأول نحو: «جَاءَ زَيْدٌ غَادِرًا ذَا مَيْنٍ».

والثاني نحو: «اشْتَرَيْتُ الرُّمَانَ حُلُومًا حَامِضًا».

وقد تتعدد الحال لتعدد صاحبها بتفرق في الاختلاف، وباجتماع في عدم الاختلاف:

فالأول نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا مُضِعِدًا مُنْحَدِرًا».

والثاني نحو: «زَارَ عَمْرُو غَامِرًا يَضْوِينِ».

وكقول عنترة: [من الوافر]

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفِ زَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتَسْتَطَارَا^(١)

(ص)

وَأَكْدُوا بِالْحَالِ غَامِلًا ك(لَا) وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ
مِثْلُهُ (أَنَا ابْنُ دَارَةَ) الَّذِي تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) فَأَقْبَلَا
غَامِلَهَا، وَلَفْظُهَا يَوْخَرُ
أَوْلُوهُ (مَعْرُوفًا) فَفَسَّ كَلًّا بِذِي

(ش) يجاء بالحال لقصد التوكيد، وهي فيه على ضربين:

أحدهما: أن يؤكد بها عاملها كقوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

والثاني: أن يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية؛ فيلزم تأخيرها، وإضمار عاملها كقوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وكقول الشاعر: [من البسيط]

(١) البيت في ديوانه ص ٢٣٤، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧، ٥٥٣، ٢٢/٨، والدرر ٥/٩٤، وشرح التصريح ٩٤/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠، وشرح المفصل ٥٥/٢، ولسان العرب، (طير)، (ألا)، (خصا)، والمقاصد النحوية ١٧٤/٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١، وأمالى ابن الحاجب ٤٥١/١، وشرح الأشموني ٥٧٩/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وشرح المفصل ١١٦/٤، ٨٧/٦، ولسان العرب (رنف)، وهمع الهوامع ٦٣/٢.

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ (١)
(ص)

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً وَحَيْثُ بِاسْمِ صُدِّرَتْ فَاجْمَعْ لَهَا وَالْوَاوُ تُغْنِي، وَكَذَا الضَّمِيرُ وَيَنْدُرُ الْحُلُو مِنْهُمَا مَعًا (٢)
(ش) تقع الجملة الخبرية حالا.

فإذا كانت اسمية، فالأكثر أن تكون مقرونة بواو الحال ومشملة على ضمير ما هي له كقولي:

... .. «جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِحْلَهُ»

وكقوله - تعالى -: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

وقد يستغنى بالواو عن الضمير كثيرا كقول امرئ القيس: [من الطويل]

وَقَدْ أَعْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ (٣) قَيْدِ الْأَوَابِدِ (٤) هَيْكَلٍ (٥)

وكذلك يستغنى بالضمير عن الواو إلا أنه لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو؛ ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقوله - تعالى -: ﴿بَسَدَ رَبِيٌّ مِنْ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكُتُبَ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقوله - تعالى -: ﴿قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤]،

(١) البيت لسالم بن دارة في خزانة الأدب ١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢٦٦، والخصائص ٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/٦٠، والدرر ٤/١١، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٧، وشرح المفصل ٢/٦٤، والكتاب ٢/٧٩، والمقاصد النحوية ٣/١٨٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٥٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٨، وهمع الهوامع ١/٢٤٥.

(٢) في أ: من ذين معا.

(٣) يقال: فرس أجرد: قصير الشعر. (القاموس - جرد).

(٤) الأوابد: الوحوش. (القاموس - أبد).

(٥) الهيكل: الفرس الطويل. (مقاييس اللغة - هكل).

والبيت في ديوانه ص ١٩، وإصلاح المنطق ص ٣٧٧، وخزانة الأدب ٣/١٥٦، ٢٤٣، وشرح المفصل ٢/٦٦، ٦٨، ٣/٥١، ولسان العرب (قيد)، (هكل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤١٠، ٣/٤١، وخزانة الأدب ٤/٢٥٠، والخصائص ٢/٢٢٠، ورسف المبانى ص ٣٩٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٦٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٧، والمحتسب ١/١٦٨، ٢/٢٤٣، ومغنى اللبيب ٢/٤٦٦.

وقوله - تعالى - : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَةٌ﴾^(١)
[الزمر: ٦٠] ، وقوله - تعالى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا
الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَتَشْرَبُ أَشَارِي^(١) الْقَطَا الْكُذْرُ بَعْدَمَا سَرَتْ قَرِيْبًا أَحْنَاؤُهَا تَتَّصِلُصِلُ^(٢)

وندر الخلو من الواو والضمير في قول الشاعر: [من الكامل]

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيْقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي^(٣)

أراد: بلغ النهار نصفه، والماء غامر هذا الغائص لالتماس هذا اللؤلؤ.

فحذف الواو مع كون الجملة لا ضمير فيها يرجع إلى صاحب الحال وهو النهار.

ولو كانت الجملة مشتملة على ضمير لا يجهل عند حذفه استغنى بالعلم به عن

الواو كقولك: «بِغَتْ اللَّحْمُ الرُّطْلُ بِدِرْهِمٍ» أي: الرطل منه بدرهم، فحذف «مِنْهُ»

للعلم به، وأغنى استحضاره في الذهن عن واو الحال.

وقد مثل سيبويه بنحو من هذا في بعض أبواب الحال، ولم يظهر منه في إيراد

استقبح.

وإلى مثل هذا أشرت بقولي:

وَلَيْسَ إِنْ لَمْ يَلْتَبَسِ مُمْتَنِعًا

(ص)

وَإِنْ تُصَدِّرَ بِمُضَارِعٍ وَلَمْ يُنْفَ فَبَعْدَهُ ضَمِيرٌ يُلْتَزِمُ^(٤)

(١) أسأر: جمع سؤر، والسؤر: البقية والفضلة. (القاموس - سأر).

(٢) صَلَّ: صَوَّتْ. (القاموس - صلل).

والبيت للشنفرى في ديوانه ص ٦٦، وخزانة الأدب ٤٤٧/٧، والمقاصد النحوية ٣/٢٠٦، ونوادير القالي ص ٢٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١/٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٤٥.

(٣) البيت للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص ٣٥٩، وإصلاح المنطق ص ٢٤١، ٢٥٠، وشرح شواهد المغنى ٨٧٨/٢، ولسان العرب (نصف)، وللأعشى في جمهرة اللغة ص ١٢٦٢، وخزانة الأدب ٢٣٣/٣، ٢٣٥، ٢٣٦، والدرر ١٧/٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٣، وجمهرة اللغة ص ٨٩٣، ووصف المباني ص ٤١٩، وسر صناعة الإعراب ٦٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٦٥/٢، ومغنى اللبيب ٥٠٥/٢، ٦٣٦، وجمع الهوامع ٢٤٦/١.

(٤) في أ: لم تلف فالضمير فيها يلتزم.

ك(جِئْتُ أَغْدُو) وَاجْتَنِبْ وَآوَا وَقَدْ يَأْتِي فَيُنَوِي اسْمٌ لَهُ الْفِعْلُ اسْتَنْدَ
وَجُمْلَةٌ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بِوَإِوِ أَوْ بِمُضْمِرٍ أَوْ بِهِمَا
(ش) أى: وإن تصدر الجملة الحالية بمضارع غير منفي بـ«لم» التزم فيها ضمير
عائد على صاحب الحال كقولى:

... «جِئْتُ أَغْدُو» ...

وتجتنب الواو عند ذلك إلا فى نادر من الكلام كقول الشاعر: [من المتقارب]

فَلَمَّا خَشِيتُ أَطَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَزْهَنُهُمْ مَالِكًا^(١)

أى: نجوت راهنا مالكا. والأجود أن يجعل «أرهنهم» خبر مبتدأ محذوف؛
لتكون الواو داخلة على جملة اسمية.

وإنما استحق [المضارع الذى لم ينف بـ«لم»]^(٢) التجرد عن الواو؛ لشدة شبهه باسم
الفاعل، واسم الفاعل الواقع حالا مستغن عنها، فكان هو كذلك. أو المضارع المنفى
بـ«لا» بمنزلة اسم الفاعل المضاف إلى «غير» فأجرى مجراه فى الاستغناء عن الواو؛ ألا
ترى أن قوله - تعالى -: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]، معناه: ما لكم غير
متناصرين، فكما لا يقال: ما لكم وغير متناصرين، لا يقال: ما لكم ولا تناصرون.
وأشرت بقولى:

... سِوَى مَا قُدِّمًا ...

إلى الجملة المصدرية بمضارع منفي بـ«لم» أو بماض مثبت أو منفي: فإن وقع شيء
من ذلك حالا جاز أن تصحبه الواو والضمير معا، أو أحدهما، ولم يجوز أن يخلو
منهما معا، وأمثلة ذلك بينة.

(ص)

وَعَامِلُ الْحَالِ جَوَازًا يُحَدَفُ إِنَّ بَانَ مَعْنَاهُ بِشَيْءٍ يُعْرَفُ
أَوْ كَانَ مَفْهُومًا بِذِكْرِ قُدِّمًا وَالْحَدَفُ - أَيْضًا - قَدْ يُرَى مُلْتَزِمًا

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولى، فى إصلاح المنطق ص ٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب ٩/٣٦،
والدرر ٤/١٥، والشعر والشعراء ٢/٦٥٥، ولسان العرب (رهن)، ومعاهد التنصيص
١/٢٨٥، والمقاصد النحوية ٣/١٩٠، ولهمام بن مرة فى تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة
فى الجنى الدانى ص ١٦٤، ووصف المباني ص ٤٢٠، وشرح الأشموني ١/٢٥٦، وشرح
ابن عقيل ص ٣٤٠، والمقرب ١/١٥٥، وجمع الهوامع ١/٢٤٦.

(٢) فى ط: المضارع المثبت.

وَالْحَالُ جَوْزٌ حَذَفَهَا إِنْ لَمْ تُفَدَّ نِيَابَةٌ عَنْ خَبَرٍ لَفْظًا فُقِدَ
 أَوْ كَانَ حَذْفُهَا يُفِيدُ الْغَرَضًا كَنَحْوِ: (لَمْ أَعُدَّهُ إِلَّا حَرَضًا)
 (ش) إذا دل دليل على عامل الحال جاز حذفه كما جاز حذف عامل الظرف
 وعامل المفعول المطلق، والمفعول به.

فمن ذلك قولك لمن يحدثك: «صادقا». و من يسافر: «ناجيا»، بإضمار:
 «تقول» و«تذهب»، وإلى مثل هذا أشرت بقولي:

... .. إن بَانَ مَعْنَاهُ بِشْنٍ... ..

وأشرت بقولي:

أَوْ كَانَ مَفْهُومًا بِذِكْرِ قُدَمَا
 إلى نحو أن يقال لك: «كيف جئت؟» فتقول: «راكبا» بإضمار: «جئت»، أو يقال
 لك: «هل لقيت فلانا؟»، فتقول: «بلى مُخْرِمًا»، ومنه قوله - تعالى -: ﴿بَلَى قَدَرِينَ﴾
 [القيامة: ٤] أي: نجمع عظامه قادرين.

وأشرت بقولي:

وَالْحَذْفُ - أَيْضًا - قَدْ يُرَى مُلْتَزِمًا

إلى مثل قولهم: «أَخَذْتُهُ بِدِرْزِهِمْ فَصَاعِدًا».

التقدير: فذهب الثمن صاعدا.

ومثله في التزام حذف العامل قولهم: «أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى؟!».

بتقدير: «أنتحول؟!» وكقول الشاعر: [من البسيط]

أَفَى الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لِوَأَحِدَةٍ وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ^(١)!

وأصل الحال أن تكون جائزة الحذف؛ لأنها كالظرف، ويعرض لها ما يوجب
 التزامها مثل: كونها جوابا، أو مقصودا حصرها، أو نائبة عن خبر:

فالأول مثل: «جِئْتُ رَاكِبًا» في جواب من قال: «كيف جئت؟»

والثاني نحو: «لَمْ أَعُدَّهُ إِلَّا حَرَضًا».

والثالث نحو: «ضُرِبِي زَيْدًا قَائِمًا».

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

باب التمييز

(ص)

مُزِيلٌ إِبْهَامٌ مُنْكَرٌ حَوَى وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ بَعْدَ الْعَدَدِ
 كـ(شِبْرٍ اِزْضًا) و(قَفِيزٍ بُرًّا) و(مَنْوَيْنِ عُنْجُدًا وَتَمْرًا)
 وَأَجْرُزُهُ بَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا إِذَا
 مَعْنَى (مِنْ) التَّمْيِيزُ نَحْوَ (كَمْ لَوَى)
 كَذَا كَثِيرًا بَعْدَ مِقْدَارٍ وَرَدَّ
 أَصْفَتْهَا كـ(مُدُّ بُرٌّ كَالِ ذَا)
 (ش) «مزيل إبهام» يصدق على المفعولات، والنعت الرفع للاشتراك والحال.
 فخرج بـ«منكر» ما سوى الحال.
 وخرج الحال بقولِي:

... .. حَوَى مَعْنَى «مِنْ»
 وخرج بقولِي:

... .. مُزِيلٌ إِبْهَامٌ
 اسم «لا» التبرئة؛ فإن فيه معنى «مِنْ» لكنه ليس مزيلا لإبهام.
 و«لَوَى» من قولِي:

... .. «كَمْ لَوَى»^(١)

منصوب المحل على التمييز، وهو من قول الشاعر: [من الطويل]
 حَثْنًا^(٢) مَطَايَا فَلَمْ تَذِرْ كَمْ لَوَى قَطَعْنَا فَهَلْ يُقْضَى لَنَا بَعْدَ ذَا قُرْبُ؟!
 ولما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد والوزن والكيل
 والمساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوى داعى التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من
 وقوعه بعد غيرها.

والعدد أولى به لوجهين:

أحدهما: أن العدد قد يميز بالكيل والوزن والمساحة؛ نحو: «عِشْرِينَ مُدًّا»،
 و«ثَلَاثِينَ رِطْلًا»، و«أَرْبَعِينَ شِبْرًا».

والثاني: أن من مميز العدد ما يجب انتصابه على التمييز كـ«عِشْرِينَ دِرْهَمًا»، وليس
 من مميز الثلاثة ما يجب انتصابه، بل مميز الثلاثة يجوز نصبه على التمييز، وجره

(١) اللَوَى: ما التوى من الرمل، أو مسترقه. (القاموس - لوى).

(٢) فى أ: حثينا.

بالإضافة إليه .

ولذا لما مثلت بـ«شبر أرضاً»، و«قفيز بُراً»، و«مَنَوَيْنِ عُنْجُدًا وَتَمْرًا» قلت :
وَأَجْرُزُهُ بَعْدَ ذِي وَنَحْوَهَا إِذَا أَضْفَتْهَا
وذلك كقولك : «لَا تَحْقِرَنَّ ظُلَامَةَ وَلَوْ شِبْرَ أَرْضٍ، وَلَا يَرًا وَلَوْ مُدَّ بُرٍّ، أَوْ رِطْلٍ
مِلْحٍ» .
(ص)

وَكَالثَّلَاثَةِ اجْعَلْنِ كُلَّ وَعَا مُمَيِّزًا بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ مَعَا
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَنْوَ مَقْدَارًا مُنِعَ كَلِظْفُ سَمْنٍ فِيهِ مَالُهُ صُنْعٌ
(ش) المراد بالثلاثة: الكيل، والوزن، والمساحة . وقد أجرت العرب الأوعية
مجراها في الافتقار إلى مميز يستعمل تارة منصوبا، وتارة مجرورا بشرط أن يراد
المقدار؛ تقول: «عِنْدِي رَاقُودٌ^(١) خَلَا، وَرَاقُودٌ خَلَّ» وَظَرْفُ سَمْنًا، وَظَرْفُ سَمْنٍ،
«وَحُبٌّ^(٢) مَاءً، وَحُبٌّ مَاءٍ» .

والنصب أولى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد: أن عنده ما يملأ
الوعاء المذكور، من الجنس المذكور .

وأما الجر: فيحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب، ويحتمل أن يكون
مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح للمذكور، دون ما هو وعاء له كقولك: «اشْتَرَيْتُ
ظَرْفَ سَمْنٍ قَارِعًا» وَبِغْتِ سِبْقَاءَ لَبْنٍ مَمْلُوءًا عَسَلًا» .
(ص)

وَالنَّصْبُ حَتَّمْ بَعْدَ مَا أُضِيفَ إِنْ لَمْ يُغْنِ عَمَّا بِالْمُضَافِ قَدْ قُرِنَ
(ش) مميز المضاف إن لم يغن عن المضاف إليه تعين نصبه، وإن أغنى عنه جاز
أن يجر بإضافة المميز إليه :
فالأول نحو: «لِي مِلْءُ عَسَلًا» .

والثاني نحو: «هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا»، فلك في هذا أن تقول: «هُوَ أَشْجَعُ رَجُلٍ» .
وليس لك في الأول أن تقول: «لِي مِلْءُ عَسَلٍ» .

(١) الراقود: دَنْ كبير، أو طويل الأسفل يُسَبِّحُ داخله بالقار . (القاموس - رقد) .

(٢) الحُبُّ: الخشبات الأربع التي توضع عليها الجرة ذات العروتين . (اللسان: حب) .

(ص)

وَأَنْصِبُهُ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِنَّ وَافَقَ الْفَاعِلَ بِالتَّأْوِيلِ
وَأَنْصِبُهُ بَعْدَ مَا بِ(مِثْلِ) جُرٍّ أَوْ (مِثْلُ) وَمَا ضَاهَاهُمَا كَمَا قَضَوْا
وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا فَشَا (أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

إذا حسن موضع أفعل التفضيل المذكور بعده نكرة - فعل من لفظه ومعناه،
وصلح أن يسند إلى النكرة - فهي تمييز. فإن حسن موضعه «بَعْضُ» مضاف إلى
جمع قائم مقام النكرة جرت بالإضافة:

فالأول نحو: «زَيْدٌ أَكْمَلُ فِقْهًا» فتنصب النكرة على التمييز لأنه بمعنى: كمل فقه.
والثاني نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ فِقْهِي» فتضيفه لأنه يحسن أن تجعل موضعه «بَعْضًا»
مضافًا إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول: «زَيْدٌ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ».

فمن نحو هذا احترزت بقولي:

وَأَنْصِبُهُ
أى: التمييز.

... .. بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِنَّ وَافَقَ الْفَاعِلَ بِالتَّأْوِيلِ

أى: إن كان ما بعد «أَفْعَلٌ» فاعلا فى المعنى، كما كان «الفِقه» بعد «أَكْمَلُ» حين
وضع موضعه «كَمُلُ».

وتقول: «لِى مِثْلُ الْعَنَمِ حَيْلًا» و«مِثْلُ الْحُبِّ^(١) زَيْتًا» و«مِثْلُ الْكَثِيبِ دَقِيقًا».
فإلى هذا ونحوه أشرت بقولى:

وَأَنْصِبُهُ بَعْدَ مَا بِ(مِثْلِ) جُرٍّ أَوْ (مِثْلُ) وَمَا ضَاهَاهُمَا

ومن انتصابه بعد «مِثْلُ» قول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ خِفْتَ يَوْمًا أَنْ يَلِجَ^(٢) بِكَ الْهَوَى فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَ مِثْلُهُ صَبْرًا^(٣)
وتقول: «وَيْلٌ لِّزَيْدٍ رَجُلًا، وَوَيْحَةٌ لِّإِنْسَانًا» و«حَسْبُكَ بِعَمْرٍو قَارِسًا، وَمَا أَكْرَمُهُ
فَتَى»

(١) الْحُبُّ: وعاء الماء، كالزير والجرة. ينظر: الوسيط (حب).

(٢) من المَلَاجَةِ: وهى التماذى. (مختار الصحاح - لجاج).

(٣) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (ظنب)، وتاج العروس (ظنب).

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولِي :

وَبَعْدَ كُلِّ مَا افْتَضَى تَعَجُّبًا فَشَا (أَكْرِمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)
والمراد بـ«أَبِي بَكْرٍ» : صاحب رسول الله ﷺ رضى الله عنه ، وأرضاه .
(ص)

وَأَجْرُزُ بِ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ تَمْيِيزًا سِوَى مَعْدُودٍ أَوْ مَا الْفَاعِلِيَّةُ افْتَضَى
لِذَلِكَ (بُرِّ) مِنْ «قَفِيْزٍ بُرًّا» يَجُوزُ كَوْنُهُ بِ(مِنْ) مُنْجَرًّا
وَنَحْوِ(نَفْسٍ) مِنْ (تَطْيِيبِ نَفْسًا) جُنَّبَ (مِنْ) كَذَاكَ (سَبَبَتْ رَأْسًا)

(ش) كل منصوب على التمييز فيه معنى «مِنْ» وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح؛ كما أن كل ظرف فيه معنى «فِي» وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح.

وقد جعلت علامة ما لا يصلح لمباشرة «مِنْ» وقوعه بعد عدد «أَحَدٌ عَشْرٌ دِرْهَمًا»، وكونه فاعلا في المعنى نحو: «تَطْيِيبُ نَفْسًا» و«سَبَبَتْ رَأْسًا»؛ فإن معناهما: تطيب نفسك، وشاب رأسك.

(ص)

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ وَهُوَ مَا لَوْ أُسْقِطَ التَّمْيِيزُ كَانَ مُبْهَمًا
وَإِنْ يُؤَخَّرُ، وَهُوَ فِعْلٌ صُرْفًا فَابْنٌ يَزِيدٌ بِالْجَوَازِ مُقْتَفَى
مِنْ ذَلِكَ (مَاءٌ) بَعْدَهُ (تَحَلُّبًا) وَ(نَفْسًا) الذُّ بِ(يَطْيِيبُ) انْتِصَابًا
(ش) عامل التمييز ما قبله من المبهمات المفتقرة إليه، ولا يتقدم على شيء منها إذا كان غير فعل نحو «عِشْرِينَ دِرْهَمًا»، أو فعلا غير متصرف نحو: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ». فإن كان الفعل متصرفا: فمذهب سيويه^(١) منع التقديم - أيضا - نظرا إلى أنه في

(١) وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يَقَوْ قَوْهَ غيره مما قد تَعَدَى إلى مفعول، وذلك قولك: امْتَلَأْتُ مَاءً وَتَفَقَّأْتُ شَحْمًا، ولا تقول: امْتَلَأْتُهُ وَلَا تَفَقَّأْتُهُ. ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: مَاءٌ امْتَلَأْتُ، كما لا يُقَدِّمُ المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل؛ وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو كسرتَه فانكسر، ودفعتَه فاندفع. فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امْتَلَأْتُ من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأني فامتَلَأْتُ. ومثله: دحرجته فتدحرج. وإنما أصله امْتَلَأْتُ من الماء

الأصل فاعل وقد أوهن بزوال رفعه، وإلحاقه لفظاً بالفضلات؛ فلا يزداد وهناً بتقدمه على الفعل^(١).

ومذهب المازني^(٢)، والمبرد^(٣)، والكسائي جواز تقدمه؛ لأن الفعل عامل قوى بالتصرف؛ فمنع تقديم معموله، وليس فاعلاً في اللفظ لا موجب له.

ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو: «أَذْهَبْتُ زَيْدًا».

فكان لا يجوز أن يقال: «زَيْدًا أَذْهَبْتُ»؛ لأن أصله: ذهب زيد؛ ولا خلاف في

وتفقات من الشحم، فحذف هذا استخفافاً .

ينظر الكتاب (١/٢٠٤ - ٢٠٥) .

(١) قال ابن جنى: ومما يقبح تقدمه الاسم المميز، وإن كان ناصبه فعلاً متصرفاً، فلا نجيز شخماً تفقات، ولا عرقاً تصببت. فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أَنْهَجْرُ لَيْلٍ لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ

فتقابله برواية الرّجائى وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضاً:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى .
ينظر: الخصائص (٣/٣٨٦) .

(٢) المازني هو: بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان المازني، بصرى روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبى زيد، وروى عنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدى وجماعة، وكان إماماً في العربية، متسعاً في الرواية وناظر الأخصش في أشياء كثيرة قطعته .

قال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان، وأخذ عن الأخصش .
من تصانيفه: كتاب فى القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه، ما تلحن فيه العامة، التصريف، القوافى، وغيرها. مات سنة ٢٤٩هـ على خلاف .

ينظر: بغية الوعاة (١/٤٦٣ - ٤٦٦)، معجم الأدباء (٧/١٠٧) .

(٣) قال المبرد: واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقدمه: لتصرف الفعل. فقلت: تفقات شخماً. وتصببت عرقاً. فإن شئت قدمت؛ فقلت: شخماً تفقات. وعرقاً تصببت وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهماً. وهذا أفرهم عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن (عشرين درهماً) إنما عمل فى الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل .

ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً، ولا يجيز: قائماً هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل .
وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقدم التمييز إذا كان العامل فعلاً وهذا رأى أبى عثمان المازني .

وقال الشاعر، فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً:

أَنْهَجْرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ينظر: المقضب (٣/٣٦، ٣٧) .

أن ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز «صَدْرًا ضَاقَ زَيْدٌ» وما أشبهه. ومن شواهد ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَسْتُ إِذَا دَزَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ
ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عَصَبُ الْقَطَا
رَدَدَتْ بِمِثْلِ السَّيْدِ (٥) نَهْدٌ (٦) مَقْلَصٌ (٧)

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وإلى هذين أشرت بقولي:

مِنْ ذَلِكَ (مَاءٌ) بَعْدَهُ (تَحَلُّبًا)
و(نَفْسًا) الَذُّ (بِطَيْبٍ) ائْتَصَبَا
[ومثلهما: [من الرجز]

وَنَارًا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلَهَا
قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدُّ كُلِّهَا (١١)

نارا: تمييز [١٢]. والله أعلم .

- (١) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٢٣٣/٣ .
- (٢) الْعَجَاجُ: الغبار والدخان. (مختار الصحاح - عجاج) .
- (٣) السُّنْبُكُ: طرف الحافر. (القاموس - سنك) .
- (٤) الصهوبة: احمرار الشعر. (المصباح المنير - صهب) .
- (٥) السَّيْدُ: الذئب. (مقاييس اللغة - سيد) .
- (٦) نهد: مرتفع. (المصباح المنير - نهد) .
- (٧) فرس مقلص: طويل القوائم منضم البطن. (اللسان - قلص) .
- (٨) فرس كميّش: صغير الجردان. (مقاييس اللغة - كمش) .
- (٩) البيت لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغنى ص ٨٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٦/١، ومغنى اللبيب ص ٤٦٢ .
- (١٠) البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠، والخصائص ٣٨٤/٢، ولسان العرب (حب)، وللمخبل السعدي، أو لأعشى همدان، أو لقيس بن الملوح في الدرر ٣٦/٤، والمقاصد النحوية ٢٣٥/٣، وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٧، والإنصاف ص ٨٢٨، وشرح الأشموني ٢٦٦/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٣٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٤٨، وشرح المفصل ٧٤/٢، والمقتضب ٣٦/٣، ٣٧، وهمع الهوامع ٢٥٢/١ .
- (١١) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٦/١، والمقاصد النحوية ٢٣٩/٣ .
- (١٢) ما بين المعكوفين سقط في «أ» .

باب حروف الجر

(ص)

هَآكْ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ (مِنْ) (إِلَى)

(حَتَّى) (خَلَا) (حَآشَا) (عَدَا) (فِي) (عَن) (عَلَى)

(مُنْذُ) (مُنْذُ) (رُبُّ) (اللَّامُ وَالْكَافُ وَتَا) وَالْوَاوُ وَالْبَا (كَيَّ) (لَعَلَّ) (وَمَتَّى)

وَنَخُو يَا (لَوْلَا) مَجْرُورٌ لَدَى عَمُرُو وَرَفَعَهُ سَعِيدٌ أَيْدَا

وَأَنْكَرَ اسْتِغْمَالَهُ الْمُبَرِّدُ وَلِلْمُجِيزِ حُجَجٌ لَا تُجْحَدُ

قد تقدم في باب الاستثناء التنبيه على أن «خَلَا» و«عَدَا» و«حَآشَا» أفعال إذا نصبت، وحروف إذا جرت، ثم ذكرت هنا لأنه موضع استفعاء.

ولكل حرف منها تفصيل يأتي إلا «كَيَّ» و«لَعَلَّ» و«مَتَّى» و«لَوْلَا» فقل من يذكرهن

لقلة استعمالهن وغرابتهن، وللخلاف في «لَوْلَا» هل هو من جملتها أم لا؟

ولنبداً بالكلام على هذه الأربعة فنقول:

أما «كَيَّ» فإنها استعملت حرف جر في موضعين:

أحدهما: قولهم في الاستفهام عن علة الشيء «كَيْمَه؟» بمعنى: «لِمَه؟» ف«كَيَّ» هنا

عند جميع البصريين حرف جر دخل على «مَا» فحذفت ألفها وزيدت هاء السكت

وقفاً؛ كما يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على «مَا» الاستفهامية.

والموضع الثاني: قولهم: «جِئْتُ كَيَّ أَرَاكَ» بمعنى: «لَأَنَّ أَرَاكَ»، ف«أَنَّ» المضمرة

والفعل في موضع جر ب«كَيَّ»؛ كما يكون ذلك إذا قلت: «لَأَرَاكَ».

ويدل على إضمار «أَنَّ» بعد «كَيَّ» ظهورها عند الضرورة كقول الشاعر:

[من الطويل]

فَقَالَتْ: أَكَلَّ النَّاسِ أَضْبَحَتْ مَا نَحَا لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْدَعَا^(١)

(١) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨، وخزانة الأدب ٨/٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، والدرر ٤/٦٧، وشرح التصريح ٣/٢، ٢٣١، وشرح المفصل ٩/١٤، ١٦، وله أول لحسان ابن ثابت في شرح شواهد المغنى ١/٥٠٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١١، وخزانة الأدب ص ١٢٥، وجواهر الأدب ص ١٢٥، والجنى الدانى ص ٢٦٢، ووصف المباني ص ٢١٧، وشرح الأشموني ٢/٢٨٣، وشرح التصريح ٢/٣٠، وشرح شذور الذهب ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٧، ومغنى اللبيب ١/١٨٣، وجمع الهوامع ٢/٥.

وقد وقعت حرف جر في موضع ثالث وهو قول الشاعر: [من الطويل]
 إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ (١)
 أي: لضر من يستحق الضر، ولنفع من يستحق النفع، فلما مصدرية، وهي
 وصلتها في موضع جر بـ«كى».

وأما «لعل» فإنها حرف جر في لغة بني عقيل [كقول الشاعر: [من الوافر]
 لَعَلَّ اللَّهُ يَمَكِّنِي عَلَيْهَا جَهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ (٢) (٣)
 روى ذلك عنهم أبو زيد، وحكى الجر بها- أيضا- الفراء وغيره.
 وروى في لامها الأخيرة: الفتح والكسر، وأنشد باللغتين قول الشاعر: [من الوافر]
 لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمْكُمُ شَرِيْمٌ (٤)
 الشريم: هي المفضضة.

وأما «متى» فهي في لغة هذيل حرف جر بمعنى «من»؛ ومنه قول الشاعر: [من
 الطويل]

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لَجَجِ (٥) خُضِرَ لَهُنَّ نَيْجٌ (٦)

- (١) البيت للنابعة الجعدى فى ملحق ديوانه ص ٢٤٦، وله أو للنابعة الذيبانى فى شرح شواهد
 المعنى ١/٥٠٧، وللنابعة الجعدى أو للنابعة الذيبانى أو لقيس بن الخطيم فى خزنة الأدب
 ٨/٤٩٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٥، ولقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ص ٢٣٥،
 وكتاب الصناعتين ص ٣١٥، وللنابعة الذيبانى فى شرح التصريح ٢/٣، والمقاصد النحوية
 ٤/٣٧٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/١٠، وتذكرة النحاة ص ٦٠٩، والجنى الدانى
 ص ٢٦٢، والحيوان ٣/٧٦، وخزنة الأدب ٧/١٠٥، وشرح الأشموني ٢/٢٨٣، وشرح
 عمدة الحافظ ص ٢٦٦، ومعنى اللبيب ١/١٨٢، وهمع الهوامع ١/٥١، ٣١.
 (٢) البيت لخالد بن جعفر فى الأغاني ١١/٧٩، وأمالى المرتضى ١/٢١٢، وخزنة الأدب ١٠/
 ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٨٣، وسر صناعة الإعراب
 ص ٤٠٧، وشرح التصريح ٢/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩، ولسان العرب (علل).
 (٣) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».
 (٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/٧، والجنى الدانى ص ٥٨٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٣،
 وخزنة الأدب ١٠/٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ووصف المباني ص ٣٧٥، وشرح الأشموني
 ٢/٢٨٤، وشرح التصريح ٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٥١، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩،
 والمقاصد النحوية ٣/٢٤٧، والمقرب ١/١٩٣.
 (٥) اللجة: معظم الماء. (مختار الصحاح - لجج).
 (٦) النيج: الصوت المرتفع. (اللسان - نأج).
 والبيت لأبى ذؤيب الهذلى فى الأزهية ص ٢٠١، والأشباه والنظائر ٤/٢٨٧، وجواهر =

ومن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمَه»، يريدون: من كمه^(١).
وأما «لَوْلَا»: فإذا وليها مضمراً فالمشهور كونه أحد المضمرات المرفوعة المنفصلة؛
لأنه في موضع ابتداء؛ قال الله - تعالى -: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].
ومن العرب من يقول: «لَوْلَايَ» و«لَوْلَانَا»... إلى «لَوْلَاهُنَّ»، وزعم المبرد
أنه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه^(٢)، وما زعمه مخالف لقول سيبويه،
وأقوال الكوفيين^(٣).

= الأدب ص ٩٩، وخزانة الأدب ٩٧/٧-٩٩، والخصائص ٨٥/٢، والدرر ١٧٩/٤،
وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥، ٤٢٤، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١، وشرح شواهد
المغنى ص ٢١٨، ولسان العرب (شرب)، (مخر)، (متى)، والمحتسب ١١٤/٢،
والمقاصد النحوية ٢٤٩/٣، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥، والأزهية ص ٢٨٤،
وأوضح المسالك ٦/٣، والجنى الداني ص ٤٣، ٥٠٥، وجواهر الأدب ص ٤٧، ٣٧٨،
ورصف المباني ص ١٥١، وشرح الأشموني ص ٢٨٤، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٢،
وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٨، وشرح قطر الندى ص ٢٥٠، والصاحبي في فقه اللغة
ص ١٧٥، ومعنى اللبيب ص ١٠٥، وهمع الهوامع ٣٤/٢.

(١) قال ابن الشجري: حكى الكسائي عن العرب: «أخرجه من متى كمه»، أي من وسط كمه،
وهي لغة هذيل. ينظر: الأمالي: ٦١٤/٢.
(٢) أما قوله «لَوْلَاكَ» فَإِنَّ سَبِيوِيَهَ يَزْعَمُ أَنَّ «لَوْلَا» تَخْفُضُ الْمُضْمَرَ وَيَرْتَفِعُ بَعْدَهَا الظَّاهِرُ بِالابتداء،
فيقال: إذا قلت: «لولاك» فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة،
وضمير النصب كضمير الخفض؟ فيقول: إنك تقول لنفسك: «لولاي»، ولو كانت منصوبة
لكانت النون قبل الياء، كقولك «رمانى وأعطانى»، وقال الشاعر وهو يزيد بن الحكم
الثقفى:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى

بِأَجْرَاهِ مِنْ قَلَّةِ النِّيْقِ مَنَهَوَى

«النبي»: أعلى الجبل، و «جزم» الإنسان: خَلْفُهُ .

فيقال له: الضمير في موضع ظاهر، فكيف يكون مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا
يكون في الفعل وما أشبهه نحو «إن» وما كان معها في الباب؟
وَزَعَمَ الأَخْفَشُ أَنَّ الضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض، كما يستوى الخفض
والنصب. فيقال: فهل هذا في غير هذا الموضوع؟!

قال أبو العباس: والذي أقوله إن هذا خطأ، لا يصلح أن تقول إلا «لولا أنت»، قال
الله عز وجل: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ» ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجد،
ويدعى الوجه الآخر فيجيزه على بُعد.

ينظر: الكامل (١٢٧٧/٣، ١٢٧٨).

وقال المبرد: وكذلك قول الأخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في (لولاي)
فليس هذا القول بشيء. ينظر: المقتضب: ٧٣/٣.

(٣) لتفصيل المذاهب في وقوع المضمّر بعد (لولا) - ينظر: الأمالي: (٢٧٦/١ : ٢٧٩).

وأنشد سيويه: [من الطويل]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ^(١) مُنْهَوَى^(٢)

وأنشد الفراء: [من الطويل]

أُتْظِمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنَ^(٣)

وإلى هذين البيتين وأمثالهما أشرت بقولي:

... .. وَلِلْمَجِيزِ حُجَجٌ لَا تُجْحَدُ

ومذهب سيويه^(٤) في ياء «لولاى» وأخواتها-: أنها فى موضع جر بـ«لولا» لأن؛ الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا فى موضع نصب أو جر، والنصب هنا ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية واجبة، أو جائزة، ولا تخلو منها وجوبا إلا وهى مجرورة، وياء «لولا» خالية منها وجوبا؛ فامتنع كونها منصوبة، وتعين كونها مجرورة.

وفى ذلك مع شدوذه استيفاء حق لـ«لولا» كان فترك؛ وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك: أن تجر الاسم - مطلقا- لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط فى ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبية على موجب العمل فى الأصل فجرؤا بها المضمرة المشار إليه.

ومذهب الأخفش^(٥): أن الياء وأخواتها بعد «لولا» فى موضع رفع؛ نيابة عن

(١) قلة النيق: أرفع موضع فى الجبل. (القاموس - نيق).

(٢) البيت ليزيد بن الحكم فى الأزهية ص ١٧١، وخزانة الأدب ٣٣٦/٥، ٣٣٧، ٣٤٢، والدرر ١٧٥/٤، وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٠٢، وشرح المفصل ١١٨/٣، ٢٣/٩، والكتاب ٣٧٤/٢، ولسان العرب (جرم)، (هوا)، وبلا نسبة فى الإنصاف ٦٩١/٢، والجنى الدانى ص ٦٠٣، وجواهر الأدب ص ٣٩٧، وخزانة الأدب ٣٣٣/١٠، ورصف المبانى ص ٢٩٥، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٣، ولسان العرب (إما لا)، والممتع فى التصريف ١/١٩١، والمنصف ٧٢/١.

(٣) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ٦٩٣/٢، وجواهر الأدب ص ٣٩٧، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٣، وشرح المفصل ٣/١٢٠، ولسان العرب (إما لا).

(٤) قال سيويه: هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك: لولاك ولولاى، إذا أضمرت الاسم فيه جر... إلخ.

ينظر: الكتاب: ٣٧٣/٢.

(٥) قال ابن الشجرى: ومذهب الأخفش: أن الضمير المتصل بعد (لولا) مستعار للرفع، فيحكم

ضمائر الرفع المنفصلة؛ ونظره بنبياة المرفوع عن المجرور فى قول بعضهم: «مَا أَنَا كَأَنَّ».

(ص)

بِالظَّاهِرِ اخْضَضَ (مُنْدُ) (مُنْدُ) وَحَتَّى) وَالْوَاوِ وَالْوَاوِ وَالْوَاوِ (رُبُّ) وَالثَّاءُ
وَالْوَاوِ وَالْوَاوِ بِالْيَمِينِ خُصَّصْنَا وَمَعَ (رُبُّ الْكَعْبَةِ) اسْتَعْمِلْنَا
وَاخْضَضَ بِ(مُنْدُ) وَ(مُنْدُ) وَقَتْنَا وَبِ(رُبُّ) مُنْكَرًا، وَالثَّاءُ لِدَالِ اللَّهِ) وَ(رُبُّ)
وَلَمْ يُجَزَّ (الرَّبُّ) إِلَّا وَهُوَ أَضْيَفَ (الْكَعْبَةِ) فِيمَا قَدْ وَرَدَ
(ش) لما كان بعض الحروف المذكورة يجر الظاهر دون المضمَر - وجب التنبيه على ذلك.

ف «مُنْدُ» و«مُنْدُ» لا ابتداء غاية الزمان إن كان ماضيا، وللظرفية إن كان حاضرا هو أو بعضه؛ نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمُنْدُ يَوْمِنَا، وَمُنْدُ يَوْمِنِ». و«حَتَّى» للغاية - مطلقا - نحو: «سِرْتُ حَتَّى الصَّبَاحِ»، و«أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا».

والكاف للتشبيه؛ نحو: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ».

وزائدة؛ كقوله - تعالى -: «أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴿٢٥٩﴾» [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: «يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴿١١﴾» [الشورى: ١١]، وكقول رؤبة: [من الرجز] لَوَاحِقُ (١) الْأَقْرَابِ (٢) فِيهَا كَالْمَقْقِ (٣)

= بأن موضعه رفع بالابتداء، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور، فيجعل حكمها مع المضمَر موافقا حكمها مع المظهر .
ينظر: الأمالي: (٢٧٧/١)، شرح المفصل: (١٢١/٣).

عع ١٦٦

- (١) لحق - لحوقا: ضمُرُ (القاموس - لحق) .
- (٢) الأقرب: الخواصر (القاموس - قرب) .
- (٣) المقق: الطول (اللسان - مقق) .

ينظر ديوانه ص ١٠٦، وجواهر الأدب ص ١٢٩، وخزانة الأدب ١/٨٩، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٢، ٢٩٥، ٨١٥، سمط اللاكلى ص ٣٢٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٦، والمقاصد النحوية ٣/٢٩٠، وتاج العروس (كوف) (زهق)، (الحق)، (مقق)، ولسان العرب (كوف)، (مقق)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٦٤، الإنصاف ١/٢٩٩، وجمهرة اللغة ص ٨٢٤، وشرح الأشموني =

وللتعليل كقوله - تعالى - : ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وجعل ابن برهان من هذا قوله - تعالى - : ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] أى : أعجب لأنه لا يفلح الكافرون؛ وكذا قدره، ثم قال : وحكى سيبويه : «كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ»، والتقدير : لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، و«مَا» : زائدة بين الكاف و«أَنَّ». هكذا قال ابن برهان.

ولا يقال : «مُدَّهُ» ولا «مُنْذُهُ» ولا «حَتَّاءُ» ولا «كَهُ» إلا فى الشعر؛ كقول الراجز :
[من الرجز]

وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَايِلًا
كَهُ، وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاظِلًا^(١)

يقال : «وَاللَّهِ» و«تَاللَّهِ». ولا يقال : «وَهُ» ولا «تَهُ».

ولا يجزى بـ«مُنْذُ» و«مُنْذُ» غير وقت، ولا بـ«رَبِّ» غير نكرة معنى ولفظًا، أو معنى لا لفظًا؛ نحو : «رُبُّهُ رَجُلًا»، و«رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»؛ فإن هاء : «رُبُّهُ رَجُلًا» لا تدل على معين، وإن كان لفظها لفظ معرفة؛ وكذا لفظ «أَخِيهِ» بعد «رَجُلٍ» كلفظ معرفة، وهو فى المعنى نكرة؛ لأن معناه : «رُبُّ رَجُلٍ، وَأَخٍ لَهُ».

ولا يجزى بالتاء إلا «اللَّهُ» إلا ما حكى الأخفش من قول بعضهم : «تَرَبُّ الْكَعْبَةِ»^(٢).
(ص)

وَمُضْمَرُ الْعَيْبَةِ كَأَفْخَصًا فِى الشُّعْرِ مِنْهُ قَوْلٌ بَعْضٌ مِّنْ مَّصَى
وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَايِلًا كَهُ وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاظِلًا

= ٢٩٦/٢، واللمع فى العربية ص ١٥٨، والمقتضب ٤/٤١٨، وجمهرة اللغة ص ٨٢٤، تاج العروس (مثل)، لسان العرب (مثل).

(١) الحَظَلُّ : الغيرة ومنع المرأة من التصرف والحركة. (المقاييس - حظل) والبيت لرؤية فى ديوانه ص ١٢٨، وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦، الدرر ٥/٢٦٨، ٤/١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٣، وشرح التصريح ٤/٢ والمقاصد النحوية ٣/٢٥٦، وللعجاج فى الكتاب ٢/٣٨٤، وليس فى ديوانه وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/١٨، جواهر الأدب ص ١٢٤، وورصف المبانى ص ٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٩، وهمع الهوامع ٢/٣٠.

(٢) قال الزمخشري: ... التاء مبدلة عن الواو فى تالله خاصة، وقد روى الأخفش «ترب الكعبة»... إلخ. ينظر: شرح المفصل: ٣٢/٨.

و(رُبُّهُ عَطْبًا) اسْتَنْدِزَ وَقَسَّ عَلَيْهِ إِنَّ شِئْتَ وَحَدَّ عَن مَّثَلِيسٍ
(ش) استغنوا في جر الضمائر بـ«مثل» عن الكاف؛ إذ لو لم يستغنوا بـ«مثل» لزمهم
دخول الكاف على كاف المخاطب إذا كان مشبها به؛ وذلك في غاية من
الاستئصال، فإذا اضطروا والضمير ضمير غائب أدخلوا عليه الكاف؛ كقول العجاج:
[من الرجز]

خَلَا الذَّنَابَاتِ^(١) شِمَالًا كَثَبًا^(٢)

وَأُمُّ أَوْعَالٍ^(٣) كَهَا أَوْ أَقْرَبًا^(٤)

وكقول الآخر في حمار وحش وأتن: [من الرجز]

وَلَا تَرَى بَغْلًا وَلَا خَلَابِلًا

كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا^(٥)

وأنشد ثعلب شاهدا على «رُبُّهُ رَجُلًا»: [من البسيط]

وَإِهْ رَأَيْتَ وَشَيْكَا صَدَعٌ أَعْظَمِهِ وَرُبُّهُ عَطْبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ^(٦)

وأشرت بقولي:

... (وَقَسَّ) عَلَيْهِ إِنَّ شِئْتَ ...

إلى أن هذا الضمير لا بد من إفراده، وتذكيره، وتفسيره بـ«مميز بعده على حسب
قصد المتكلم، فيقال: «رُبُّهُ رَجُلًا»، و«رُبُّهُ أَمْرًا»، و«رُبُّهُ رَجُلَيْنِ، وَرَجَالًا» و«رُبُّهُ
أَمْرَاتَيْنِ، وَنِسَاءً»، فيختلف المميز، ولا يختلف الضمير؛ هذا هو المشهور.

(١) الذنابات: جمع ذنابة: التابع. (المقاييس - ذنب).

(٢) الكَثَبُ: القرب. (المقاييس - كَثَب).

(٣) الوُعْلُ: تيس الجبل. (القاموس - وعل).

(٤) الرجز في ملحق ديوانه ٢/٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/١٦، وتاج العروس (وعل)،
وجمهرة اللغة ص ٦١، وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦، وشرح أبيات سيويه ٢/٩٥،
وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥، والكتاب ٢/٣٨٤، ومعجم ما استعجم ص ٢١٢،
والمقاصد النحوية ٣/٢٥٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل
ص ٣٥٦، وشرح المفصل ٨/١٦، ٤٢، ٤٤.

(٥) تقدم قريباً.

(٦) العَطْبُ: الهلاك (المقاييس - عَطْب).

والبيت بلا نسبة في الدرر ٤/١٢٧، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥، وشرح ابن عقيل
ص ٣٥٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧١، والمقاصد النحوية ٣/٢٥٧، وهمع الهوامع
٢٧/٢، ٦٦/١.

وذكر ابن الأنباري: أن تطابقهما في التأنيث، والثنية، والجمع - جائز.

(ص)

بَعْضٌ وَعَلَّلٌ وَابْتَدَى بِ(مِنْ) وَفِي
وَبَعْدَ نَفْسِي، أَوْ كَنَفِي نَكْرَةً
- مُطْلَقًا- الْأَخْفَشُ زَادَهَا وَمِنْ
لِلِائْتِيهَا (حَتَّى) وَ(لِأَمْ) وَ(إِلَى)
وَاجْعَلْ (إِلَى) أَيْضًا كَلِإِنْدَ أَوْ كَلِمَعِ
وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ، وَشِبْهِهِ وَفِي
وَزَيْدٌ مَعَ مَفْعُولٍ ذِي الْوَاحِدِ إِنْ
بِالْبَاءِ وَ(فِي) التَّعْلِيلُ وَالظَّرْفِيَّةُ
وَ(فِي) لِلِاسْتِعْلَاءِ وَالْمُصَاحَبَةِ
وَعَدَّ بِالْبَاءِ وَاسْتَعْرَضَ وَالصِّقِ

(ش) التبويض بـ«مِنْ»؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾

[البقرة: ٨].

والتعليل؛ كقوله- تعالى-: ﴿مِنَ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾

[المائدة: ٣٢].

وابتداء الغاية في المكان؛ كقوله- تعالى-: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ

الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وابتداء الغاية في الزمان؛ كقوله- تعالى-: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ

أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨].

ومنه قول الشاعر في وصف سيوف: [من الطويل]

تُخَيِّرُنَ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةِ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبُنَ كُلَّ التَّجَارِبِ (١)

(١) البيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٤٥، وخرزانه الأدب ٣/٣٣١، وشرح النصريح ٨/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٣٤٩، ٧٣١، ولسان العرب (جرب)، (حلم)، ومغنى اللبيب ص ٣١٩، والمقاصد النحوية ٣/٢٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٢، وشرح الأشموني ٢/٢٨٧، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٨.

والمشهور من قول البصريين -إلا الأخفش-: أن «مِنْ» لا تكون لابتداء الغاية في الزمان؛ بل يخصونها بالمكان، ومذهب الكوفيين والأخفش: جواز استعمالها في ابتداء الغاية- مطلقا- وهو الصحيح؛ لصحة السماع بذلك.

وتزاد «مِنْ» جارة لنكرة بعد نفى؛ نحو قوله- تعالى-: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وأشرت بقولي:

... .. أو كَنَفِي

إلى النهي، والاستفهام «هَلْ»؛ كقوله- تعالى-: ﴿فَلَا تُعْطِكُمْ لَهَا وَمَا يُؤْتِكُمْ﴾ [فاطر: ٢].

وأشرت بقولي:

... .. مُطْلَقًا

إلى ما روى عن الأخفش من جواز زيادتها- مطلقاً^(١)- ومن شواهد ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بَيْنِ كَانَ مَوْعِدَهُ الْحَشْرِ^(٢)!

أراد: وكنت أرى بين ساعة كالموت، فزاد «مِنْ». ومثله قول الآخر:

[من الطويل]

يَظَلُّ بِهِ الْحِرْبَاءُ^(٣) يَمِثُلُ قَائِمًا وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ^(٤)

أراد: ويكثر فيه حنين الأباعر. فزاد «مِنْ» مع الفاعل المعرفة دون نفى، ولا ما يشبهه. وروى مثل ذلك- أيضا- عن الكسائي.

ومثال «مِنْ» المبينة للجنس: قوله- تعالى-: ﴿فَأَجْتَبَيْنَا الرِّجْسَ مِنَ الْآوْتُنِينَ﴾

(١) قال الزمخشري: ... ولا تزداد عند سيويه إلا في النفي والأخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾. ينظر: شرح المفصل: (١٠/٨).

(٢) البيت لسلمة بن يزيد الجعفي في الدرر ١٨٢/٤، وسمط اللالكى ص ٧٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨١، والمقاصد النحوية ٢٧٣/٣، ولليلي بنت سلمى في حماسة البحرى ص ٢٧٤، وبلا نسبة في همع الهوامع ٣٥/٢.

(٣) الحرياء: دوية نحو العظاية (دوية أبرص) تستقبل الشمس برأسها..

(٤) البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣١٦، والدرر ١٨٣/٤، والمقاصد النحوية ٢٧٥/٣، وهمع الهوامع ٣٥/٢.

[الحج: ٣٠]، وقوله- تعالى-: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

ودلالة «حَتَّى» و«إِلَى» على الانتهاء كثير، إلا أن «إِلَى» أمكن من «حَتَّى»؛ ولذلك يقال: «سَرَى زَيْدٌ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، وَعَمَرُو إِلَى الصُّبْحِ»، ولا يجزى بـ«حَتَّى» إلا آخر أو ما اتصل بآخر كقوله- تعالى-: ﴿سَأَلْتَهُنَّ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

ومثال الانتهاء باللام قوله- تعالى-: ﴿وَالْقَمَرَ كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ﴾ [الزمر: ٥].
ومثال «من» الدالة على البدل قوله- تعالى-: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أى: بدلكم.

وقول الراجز: [من الراجز]

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّةَا
وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا^(١)

أى: بدل البقول.

ومثال الباء الدالة على البدل قول النبي- عليه السلام-: «لَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ»^(٢)، وقول الشاعر: [من البسيط]

(١) الراجز لرؤية في ديوانه ص ١٨٠، ولأبي نخيلة في شرح شواهد المغنى ٧٣٥/٢، والشعر والشعراء ٦٠٦/٢، ولسان العرب (سكف)، (فستق)، (بقل)، وتاج العروس (فستق)، ولهميان بن قحامة في المخصص ١٣٩/١١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٩، والجنى الدانى ص ٣١١، وجواهر الأدب ص ٢٧٥، وشرح شواهد المغنى ٣٢٤/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٠، ومغنى اللبيب ٣٢٠/١.

(٢) أخرجه أحمد (٦٩/٥)، والبخارى (٦٦/٣): كتاب الجمعة: باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد، (٩٢٣)، و (٣٨١/٦) كتاب فرض الخمس: باب ما كان النبي ﷺ يُعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبِهِمْ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْخُمْسِ وَنَحْوَهُ، (٣١٤٥)، و (٤٨٩/١٥): كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَ هَلُوعًا﴾ (٧٥٣٥) من حديث عمرو بن تغلب أن رسول الله ﷺ، أتى بمال - أو سبي - فقسمه، فأعطى رجالاً وترك رجالاً، فبلغه أن الذين ترك عتَبُوا، فحمد الله ثم أتى عليه ثم قال: أما بعد، فوالله إني لأعطي الرجل وأدع الرجل، والذي أدع أحب إلي من الذي أعطي. ولكن أعطي أقواماً لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع. وأكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير، منهم عمرو بن تغلب». فوالله ما أحب أن لى بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم.

وأخرج أحمد (٢٤١/٥) من حديث معاذ بن جبل قال: «سمعت رسول الله ﷺ =

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا^(١)

وكون «إلى» بمعنى «عند»؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّجِيحِ السَّلْسَلِ^(٢)
وكونها بمعنى «مع»؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

وكون اللام بمعنى «عند»؛ كقوله- تعالى-: ﴿لَا يُحِبُّهَا لُوقِنَهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وكقولهم: «كَانَ ذَلِكَ لِلَيْلَةِ بَقِيَّتٍ مِنَ الشَّهْرِ».

ومثال كون اللام بمعنى «مع» قول الشاعر: [من الطويل]

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا^(٣)

وكونها للملك؛ كقوله- تعالى-: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾

[البقرة: ٢٨٤].

= يقول: سَتَهَاجِرُونَ إِلَى الشَّامِ، فَيُفْتَحُ لَكُمْ، وَيَكُونُ فِيكُمْ دَاءٌ كَالدُّمْلِ أَوْ كَالْحِرَّةِ، يَأْخُذُ بِمِرَاقِ الرَّجُلِ؛ يَسْتَشْهَدُ اللَّهُ بِهِ أَنْفُسَهُمْ، وَيَزَكِّي بِهَا أَعْمَالَهُمْ.

اللهم إن كنت تعلم أن معاذ بن جبل سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَهُهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ، الْحِظَّ الْأَوْفَرَ مِنْهُ، فَأَصَابَهُمُ الطَّاعُونَ؛ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَطَعِنَ فِي إِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ؛ فَكَانَ يَقُولُ: «مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ».

(١) البيت لقرئط بن أنيف في خزانة الأدب ٦/٢٥٣، والدرر ٣/٨٠، وشرح شواهد المغنى ١/٦٩، والمقاصد النحوية ٣/٧٢، ٢٧٧، وللعنبري في لسان العرب، (ركب)، وللحماسي في همع الهوامع ٢/٢١، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٠، وجواهر الأدب ص ٤٧، والدرر ٤/١٠٣، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣، وشرح شواهد المغنى ١/٣١٦، وشرح ابن عقيل ص ٢٩٥، ٣٦١، ومغنى اللبيب ١/١٠٤، وهمع الهوامع ١/١٩٥.

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي في أدب الكاتب ص ٥١٢، والجنى الداني ص ٣٨٩، والدرر ٤/١٠٢، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٠٦٩، وشرح شواهد المغنى ١/٢٢٦، ولسان العرب (سلسل)، والمقاصد النحوية ٣/٥٤، وتاج العروس (سلسل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٣٧، والاشتقاق ص ٤٧٩، ومغنى اللبيب ١/٧٤، وهمع الهوامع ٢/٢٠، وتاج العروس (باب الألف اللينة «إلى»).

(٣) البيت لمتهم بن نويرة في ديوانه ص ١٢٢، وأدب الكاتب ص ٥١٩، والأزهية ص ٢٨٩، والأغاني ١٥/٢٣٨، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٨/٢٧٢، والدرر ٤/١٦٦، وشرح اختيارات المفضل ص ١١٧٧، وشرح شواهد المغنى ٢/٥٦٥، والشعر والشعراء ١/٣٤٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٢، ووصف المباني ص ٢٢٣، وشرح الأشموني ٢/٢١٩، وشرح التصريح ٢/٤٨، ولسان العرب (لوم)، ومغنى اللبيب ١/٢١٢، وهمع الهوامع ٢/٣٢.

وكونها لشبه الملك؛ كقولك: «السَّجَّجُ لِلْفَرَسِ»، و«القَتَّبُ لِلْبَعِيرِ». ومثال التعدية بها قوله - تعالى -: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]. ومثال التعليل قول الشاعر:

وإِنِّي لَتَتَغَرُونِي لِيذْكَرَاكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُضْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ^(١)

وتزاد اللام مقوية لعامل ضعف بالتأخير؛ كقوله - تعالى -: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله: ﴿أَخَذَ الْأَلْوَاخَ فِي شُحَّتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، أو بكونه فرعا؛ كقوله - تعالى -: ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقوله: ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

ولا يفعل ذلك إلا بمتعد إلى واحد؛ إذ لو فعل ذلك بمتعد إلى اثنين فإما أن يزداد فيهما^(٢)، أو في أحدهما، وفي كليهما محذور.

أما الزيادة فيهما فيلزم منها تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد، ولا نظيره. وأما الزيادة في أحدهما فيلزم منها ترجيح دون مرجح، وإيهام غير المقصود؛ فوجب اجتنابه.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَزَيْدٌ مَعَ مَفْعُولٍ ذِي الْوَاحِدِ إِنْ بِالسَّبْقِ أَوْ تَفْرِيعِ عَامِلٍ يَهِنُ
ومثال التعليل بالباء و«في» قوله - تعالى -: ﴿فَيُظَلِّرُ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحْلَتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠] وقوله - تعالى -: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨].

ومثال الظرفية بهما قوله - تعالى -: ﴿الَّذِي غَلَبَتْ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَفُلُونُ فِي ضِعْفِ سِنِينَ﴾ [الروم: ١-٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَأَنْتُمْ مِنْهُمْ مُضِيِّينَ وَبِالْبَيْتِ﴾ [الصافات: ١٣٧].

(١) البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ١٦٩/٥، ١٧٠، والإنصاف ٢٥٣/١، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠، والدرر ٧٩/٣، وشرح أشعار الهدليين ٩٥٧/٢، وشرح التصريح ٣٣٦/١، ولسان العرب (رمث)، والمقاصد النحوية ٦٧/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩/٧، وأمالى ابن الحاجب ٦٤٦/٢، ٦٤٨، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٨، وشرح ابن عقيل ص ٣٦١، وشرح قطر الندى ص ٢٢٨، وشرح المفصل ٦٧/٢، والمقرب ١٦٢/١، وجمع الهوامع ١٩٤/١.

(٢) في أ: لم تخل من أن تزداد فيهما.

والاستعلاء بـ«فى»؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ التَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]

وكقول عنترة: [من الكامل]

بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُخَذَى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ^(١)

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَلَوْلَا اتِّقَاءُ اللَّهِ بُقْيَاى فَيْكُمْ لِلْمُنْتَكُم لَوْمًا آخَرَ مِنَ الْجَمْرِ^(٢)

فيكم بمعنى: عليكم. و«بُقْيَاى»: بدل من «اتِّقَاءُ اللَّهِ»، ومعنى «البقيا» هنا: الإبقاء.

وكونها للمصاحبة؛ كقوله- تعالى-: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩].

وكونها لما يناسب الاستعانة كقوله- تعالى-: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمَنْ

الْأَنْعَمِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، أى: يكثركم به؛ كذا قال الفراء^(٣).

ومثال الباء المعدية قوله -تعالى-: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَتُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

ومثال ورودها للاستعانة قولك: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ».

ومثال ورودها للإصاق قولك: «وَصَلْتُ هَذَا بِهَذَا».

ومثال كونها بمعنى «من» التبعية قول عمر بن أبى ربيعة المخزومي^(٤): [من

الكامل]

فَلْتَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بَبْرِدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ^(٥)

(١) البيت فى ديوانه ص٢١٢، وأدب الكاتب ص٥٠٦، والأزھية ص٢٦٧، وجمهرة اللغة ص٥١٢، ١٣١٥، وخزانة الأدب ٤٨٥/٩، ٤٩٠، وشرح شواهد المغنى ٤٧٩/١، والمنصف ١٧/٣، وبلا نسبة فى الخصائص ٣١٢/٢، ورتف المبانى ص٣٨٩، وشرح الأشمونى ٢٩٢/٢، وشرح المفصل ٢١/٨، ومغنى اللبيب ١٦٩/١.

(٢) البيت لعبد الله بن عتبة فى مجالس ثعلب ١٧١/١.

(٣) قال الفراء: ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجًا ومن الأنعام أزواجًا يذروكم فيه﴾ معنى فيه: به، والله أعلم. ينظر: معانى القرآن: (٧٩/٣).

(٤) هو: عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى القرشى، أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ولم يكن فى قريش أشعر منه، ولد سنة ٢٣هـ فى الليلة التى توفى فيها عمر بن الخطاب فسمى باسمه. غزا فى البحر فاحترقت السفينة به وبمن معه فمات فيها غرقاً سنة ٩٣هـ.

ينظر: الأعلام (٥٢/٥)، الإصابات (٥٧٤٢)، خلاصة تهذيب الكمال (٢٤٠)، وفيات الأعيان (٣٥٣/١)، الأغاني (٦١/١)، الشعر والشعراء (٢١٦).

(٥) الحشرج: النقرة فى الجبل يصفو فيها الماء. (القاموس - حشرج).

والبيت فى ملحق ديوانه ص٤٨٨، والأغاني ١٨٤/١، وجمهرة اللغة ص١١٣٣، =

ذكر ذلك الفارسي في التذكرة، وروى مثل ذلك عن الأصمعي في قول الشاعر:
[من الطويل]

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُحِجَ خُضْرٍ لَهْنٌ نَيْيْحٌ^(١)
ومثال كونها بمعنى «مَعَ» قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠].
ومثال كونها بمعنى «عَنْ» قوله - تعالى - : ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّمِ﴾
[الفرقان: ٢٥]، وقوله : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِمَذَابٍ﴾ [المعارج: ١]، والله أعلم .
(ص)

(عَلَى) لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِهَا تَجَاوُزٌ، وَمَعْنَى (بَعْدَ) عَنْ
وَبِ(عَلَى) عَنْهَا غِنَى وَ(عَنْ) بِهَا كَذَاكَ عَنْ (عَلَى) غِنَى لِلشُّبْهَا
وَيُلْفِيَانِ اسْمَيْنِ بَعْدَ (مِنْ) كَمَا مِنْ عَنْ يَمِينِ (مِنْ عَلَيْهِ) اذْكُرْهُمَا
(ش) مثال ورود «عَلَى» بمعنى «فِي» قوله - تعالى - : ﴿وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا الشَّيْطَانُ عَلَى
مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله - تعالى - : ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ
أَهْلِهَا﴾ [القصاص: ١٥]، والأصل فيها الاستعلاء.

وكذا دلالة «عَنْ» على التجاوز هو الأصل . وورودها بمعنى «بَعْدَ» كقوله - تعالى - :
﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبِقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ومنه قول الأعشى^(٢) : [من البسيط]

ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ص ٢٣٥، ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية ٤٧/٩،
والدرر ٤/١٣٠، ولسان العرب (حشرح)، (لثم)، ولعبيد بن أوس الطائي في الحماسة
البصرية ٢/١١٤، والحيوان ٦/١٨٣، ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغني
ص ٣٢٠، والمقاصد النحوية ٣/٢٧٩، ولجميل أو لغيره في تهذيب تاريخ دمشق ٣/
٤٠٦، ووفيات الأعيان ١/٣٧٠، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٩١، وإصلاح المنطق
ص ٢٠٨، والجنى الداني ص ٤٤، وجواهر الأدب ص ٤٨، وعيون الأخبار ٤/٩٢،
ومغني اللبيب ص ١٠٥، وهمع الهوامع ٢/٥١، ولسان العرب، (نزف)، وكتاب العين
٣٧٣/٧ .

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) هو: ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير المعروف بأعشى
قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية،
وأحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس غزير الشعر،
يسلك فيه كل مسلك، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعراً منه، وكان يغنى بشعره، فسمى
«صناجة العرب» .

لقب بالأعشى لضعف بصره، وعمى في أواخر عمره، مولده ووفاته في قرية

لَيْتَ مُيْتِ بِنَا عَنْ غِيبٍ مَعْرَكَةٍ لَا تُؤَلِّفُنَا عَنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ^(١)
وهو قليل بالنسبة لدلالاتها على التجاوز.

ومثال الاستغناء بـ«عَلَى» عن لفظ «عَنْ» قول الشاعر: [من الوافر]

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُسَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَغَجَبَنِي رِضَاهَا^(٢)

ومثال الاستغناء بـ«عَنْ» عن لفظ «عَلَى» قول الآخر: [من البسيط]

لَا ابْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي^(٣)

أى: فتسوسنى.

= «منفوحة» باليمامة قرب مدينة الرياض، وفيها داره وبها قبره، أخباره كثيرة، ومطلع معلقته:

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي وما ترد سؤالي

ينظر: الأعلام (٣٤١/٧)، خزانة البغدادي (٨٤/١ - ٨٦)، جمهرة أشعار العرب (٥٦٢٢٩)، الشعر والشعراء (٧٩)، المرزباني (٤٠١).

(١) تنتفل: نتبرأ. (اللسان - نفل).

والبيت في ديوانه ص ١١٣، وخزانة الأدب ١١/٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧، ولسان العرب (نفل)، والمقاصد النحوية ٣/٢٨٣، ٤/٤٣٧، وتاج العروس (نفل)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٣٤٣، وشرح الأشموني ٣/٥٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٢. (٢) البيت للقيحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧، والأزهية ص ٢٧٧، وخزانة الأدب ١٠/١٣٢، ١٣٣، والدرر ٤/١٣٥، وشرح التصريح ٢/١٤، وشرح شواهد المغنى ١/٤١٦، ولسان العرب، (رضى)، والمقاصد النحوية ٣/٢٨٢، ونوادر أبي زيد ص ١٧٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١٨، والإنصاف ٢/٦٣٠، وأوضح المسالك ٣/٤١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤، والجنى الدانى ص ٤٧٧، والخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩، ورفض المباني ص ٣٧٢، وشرح الأشموني ٢/٢٩٤، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٥٤، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٥، وشرح المفصل ١/١٢٠، ولسان العرب (يا)، والمحتسب ١/٥٢، ٣٤٨، ومغنى اللبيب ٢/١٤٣، والمقتضب ٢/٣٢٠، وهمع الهوامع ٢/٢٨، وتاج العروس (عنن).

(٣) البيت لذى الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهية ص ٢٧٩، وإصلاح المنطق ص ٣٧٣، والأغاني ٣/١٠٨، وأمالى المرتضى ١/٢٥٢، وجمهرة اللغة ص ٥٩٦، وخزانة الأدب ٧/١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، والدرر ٤/١٤٣، وسمط اللآلى ص ٢٨٩، وشرح التصريح ٢/١٥، وشرح شواهد المغنى ١/٤٣٠، ولسان العرب (فضل)، (دين)، (عنن)، (لوه)، (خزا)، والمؤتلف والمختلف ص ١١٨، ومغنى اللبيب ١/١٤٧، والمقاصد النحوية ٣/٢٨٦، ولكعب الغنوى في الأزهية ص ٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٦٣، ٢/١٢١، ٣/٣٠٣، والإنصاف ١/٣٩٤، وأوضح المسالك ٣/٤٣، والجنى الدانى ص ٢٤٦، وجواهر الأدب ص ٣٢٣، وخزانة الأدب ١٠/١٢٤، ٣٤٤،

ودخول «مِنْ» عليها كقول الشاعر: [من الطويل]

أَذْلِكَ أَمْ كُنْزِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا لَقِيَ بِشَرْوَرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّلِ
عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَرْزَاءَ^(١) مَجْهَلٍ^(٢)

وكقول الآخر: [من البسيط]

فَقُلْتُ لِلرُّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ^(٣)
أَلْمَحَّةَ مِنْ سَنَا بَرْقَ رَأَى بَصْرِي أَمْ وَجَهَ عَالِيَةَ اخْتَالَتْ بِهَا الْكِلَلُ^(٤)

(ص)

شَبُّهُ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَرَائِدًا لِتَوَكِيدِ وَرْدٍ
وَقَدْ يُرَى اسْمًا: فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأً أَوْ ذَا انْجِرَارٍ بِاسْمٍ أَوْ حَرْفٍ بَدَأَ
(ش) كون الكاف الجارة حرف تشبيه هو المشهور.

ودلالتها على التعليل كثيرة؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُمْكُمْ﴾

[البقرة: ١٩٨].

= والخصائص ٢/٢٨٨، ووصف المباني ص ٢٥٤، ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢/٢١٥،
وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤، وشرح المفصل ٨/٥٣، وهمع الهوامع ٢/٢٩ .
(١) الزيزاء: ما غلظ من الأرض. (القاموس - زيز).
(٢) أرض مجهل: لا يهتدى فيها. (القاموس - جهل).

والبيتان لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١، وينظر أدب الكاتب ص ٥٠٤، والأزهية
ص ١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/١٤٧، ١٥٠، والدرر ٤/١٨٧، وشرح التصريح ٢/١٩،
وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وشرح شواهد المغنى ١/٤٢٥، وشرح المفصل
٨/٣٨، ولسان العرب (صلل)، (علا)، والمقاصد النحوية ٣/١٠٣، ونوادر أبي زيد
ص ١٦٣، وتاج العروس (صلل)، (علا)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣،
والأشباه والنظائر ٣/١٢، وأوضح المسالك ٣/٥٨، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤، والجنى
الدانى ص ٤٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٧٥، وخزانة الأدب ٦/٥٣٥، ووصف المباني
ص ٣٧١، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧، والكتاب ٤/٢٣١،
ومجالس ثعلب ص ٣٠٤، ومغنى اللبيب ١/١٤٦، ٢/٥٣٢، والمقتضب ٣/٥٣،
والمقرب ١/١٩٦، وهمع الهوامع ٢/٣٦ .

(٣) البيت للقطامي في ديوانه ص ٢٨، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، وشرح المفصل ٨/٤١، ولسان
العرب (عنن)، (حبا)، والمقاصد النحوية، وتاج العروس (عنن)، وبلا نسبة في أسرار
العربية ص ٥٥، والجنى الدانى ص ٢٤٣، وجواهر الأدب ص ٣٢٢، ووصف المباني
ص ٣٦٧، والمقرب ١/١٩٥ .

(٤) البيت للقطامي في ديوانه ص ٢٨، وأساس البلاغة (خيل) .

وكقوله - تعالى - : ﴿ وَيَكَاَنَّهُ لَا يَقْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢]، أى: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون؛ كذا قدره ابن برهان، وحكى سيبويه^(١): «كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ»، والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، و«مَا»: زائدة.

ومثال وقوع الكاف زائدة قوله - تعالى - : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، وقول الراجز^(٢): [من الراجز]

لَوَاجِحُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَّقِ^(٣)

أَزَادَ: فِيهَا مَقَّقٌ، أَى: طَوَّلَ.

ومثال وقوعها اسما محكوما بفاعلته قول الشاعر^(٤): [من البسيط]

أَتْنَتْهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّنِّ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ^(٥)

ومثال وقوعها مبتدأ قول الشاعر: [من الخفيف]

أَبْدَا كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِعَ الصَّرَارُ^(٦)

ومثال انجرارها باسم قول الراجز: [من الراجز]

فَصُبِّرُوا مِثْلَ كَعَضْفِ^(٧) مَاكُولِ^(٨)

ومثال انجرارها بحرف قول الشاعر: [من الطويل]

بِكَا لِلْقُوَّةِ^(٩) الشَّغْوَاءِ^(١٠) جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوْلَعِ إِلَّا بِالْكَمَى الْمُقَنَّعِ^(١١)

(١) ينظر: الكتاب: ١٤٠/٣ .

(٢) فى أ: قول رؤبة.

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: قول الأعشى.

(٥) البيت للأعشى فى ديوانه ص ١١٣، والأشباه والنظائر ٢٧٩/٧، والجنى الدانى ص ٨٢،

والحيوان ٤٦٦/٣، وخزانة الأدب ٤٥٣/٩، ٤٥٤، ١٧٠/١٠، والدرر ١٥٩/٤، وسر

صناعة الإعراب ٢٨٣/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٤، وشرح المفصل ٤٣/٨، ولسان

العرب (دنا)، والمقاصد النحوية ٢٩١/٣، وبلا نسبة فى الخصائص ٣٨٦/٢، ورسف المباني

ص ١٩٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٦، والمقتضب ١٤١/٤، وهمع الهوامع ٣١/٢

(٦) الصَّرَار: شدة الصياح. (المقاييس - صرر).

والبيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٨٣، والمقاصد النحوية ٢٩٢/٣ .

(٧) العصف: كل زرع أكل حبه وبقي تبته. (المقاييس - عصف).

(٨) البيت لرؤبة فى ديوانه ص ١٨١ .

(٩) اللقوة: العقاب. (المقاييس - لقو).

(١٠) الشغواء: اختلاف نبتة الأسنان بالطول والقصر والدخول والخروج. (القاموس - شغو).

(١١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٨٢، والدرر ١٥٨/٤، وشرح الأشموني ٢٩٦/٢، =

(ص)

و(مُدٌّ) و(مُنْدٌ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا وَفِي إِضَافَةِ ك(إِذٌ) قَدْ وَقَعَا
 (ش) قد تقدم أن «مُدٌّ» و«مُنْدٌ» يكونان حرفين فيجران الزمان بمعنى «مِنْ» تارة،
 وبمعنى «فِي» تارة.

والإشارة الآن إلى أنهما إذا ارتفع ما وليهما من الزمان فهما اسمان.
 فإن كان الزمان ماضيا فهما بمعنى «أَوَّلُ الْمُدَّةِ».
 وإن لم يكن ماضيا فهما بمعنى «جَمِيعِ الْمُدَّةِ».
 فالأول: كقولك: «مَا رَأَيْتُهُ مُدٌّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، أي: مدة انتفاء الرؤية ثلاثة أيام.
 وقال سيبويه- في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء-: ومما يضاف إلى
 الفعل قولك: «مَا رَأَيْتُهُ مُدٌّ كَانَ عِنْدِي، وَمُنْدٌ جَاءَنِي».
 فصرح بإضافة «مُدٌّ» إلى «كَانَ»، وبإضافة «مُنْدٌ» إلى «جَاءَنِي».
 وإلى ذلك أشرت بقولي:

... .. وَفِي إِضَافَةِ ك«إِذٌ» قَدْ وَقَعَا
 فَإِنَّ «إِذٌ» تَضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، وَإِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ. و«مُدٌّ» و«مُنْدٌ» يُضَافَانِ
 إِلَيْهِمَا أَيْضًا:

ومن إضافة «مُدٌّ» إلى جملة اسمية قول الشاعر: [من الطويل]
 وَمَا زِلْتُ مَخْمُولًا عَلَيَّ ضَعِيفَةً وَمُضْطَلَبِ الْأَضْغَانَ مُدٌّ أَنَا يَافِعٌ^(١)
 ومن إضافته إلى جملة فعلية قول الفرزدق: [من الكامل]
 مَا زَالَ مُدٌّ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَاجِ مُثَارٍ^(٢)

= والمقاصد النحوية ٢٩٥/٣، وجمع الهوامع ٣٠١/٢.
 (١) البيت للكميت بن معروف في ديوانه ص ١٧٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٢١/١، والكتاب
 ٤٥/٢، وله أو لرجل من سلول في المقاصد النحوية ٣٢٤/٣، ولرجل من سلول في شرح
 شواهد الإيضاح ص ٣٤٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٠٤.
 (٢) ينظر ديوانه ٣٠٥/١، والأشباه والنظائر ١٢٣/٥، والجنى الداني ص ٥٠٤، وجواهر الأدب
 ص ٣١٧، وخزانة الأدب ٢١٢/١، والدرر ١٤٠/٣، وشرح التصريح ٢١/٢، وشرح
 شواهد الإيضاح ص ٣١٠، وشرح شواهد المغنى ٧٥٥/٢، وشرح المفصل ١٢١/٢، ١٢١/٢، ١٢١/٢ =

(ص)

[وَزَيْدٌ بَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَالْبَاءِ (مَا)]^(١) وَقَدْ تَرَدُّ الْبَاءُ (مَا) ك(رُبَّمَا) وَكَفَّتْ الْكَافُ وَ«رُبَّ» غَالِبًا وَقَدْ يُرَى «كَمَا» لِفِعْلِ نَاصِبًا (ش) زيادة «مَا» بين الباء ومجرورها؛ كقوله - تعالى - : ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَهْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وبين «عَنْ» ومجرورها كقوله - تعالى - : ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

وبين «مِنْ» ومجرورها؛ كقوله - تعالى - : ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِفُوا فَلَعَلَّجُلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥].

وقد تحدثت زيادة «مَا» مع الباء تقليلا وهي لغة هذيلية.

وإليها أشرت بقولي:

... .. وَقَدْ تَرَدُّ الْبَاءُ «مَا» ك«رُبَّمَا»

وتتصل «مَا» - أيضا - بالكاف وب«رُبَّ» فيبقى عملهما، وذلك قليل.

ومثال ذلك في الكاف قول الشاعر: [من الطويل]

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٢)

ومثال ذلك في «رُبَّ» قول الآخر: [من السريع]

مَاوِي يَا رُبَّمَا غَارَةً شِعْوَاءَ كَاللَّدَعَةِ بِالْمَيْسَمِ^(٣)

= ٣٣، والمقاصد النحوية ٣/٣٢١، والمقتضب ٢/١٧٦، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣، وأوضح المسالك ٣/٦١، والدرر ٦/٢٠٣، وشرح الأشموني ١/٨٧، ولسان العرب، (خمس)، ومعنى اللبيب ١/٣٣٦، وهمع الهوامع ١/٢١٦، ٢/١٥٠.

(١) في أ: وبعد (با) و(من) و(عن) قد زيد (ما).

(٢) البيت لعمر بن برة في أمالي القالي ٢/١٢٢، والدرر ٤/٢١٠، وسمط اللائى ص ٧٤٩، وشرح التصريح ٢/٢١، وشرح شواهد المعنى ١/٢٠٢، ٥٠٠، ٧٢٥/٢، ٧٧٨، والمؤتلف والمختلف ص ٦٧، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٣، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٧، والدرر ٦/٨١، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩، وشرح ابن عقيل ص ٣٧١، ومعنى اللبيب ١/٦٥، وهمع الهوامع ٢/٣٨، ١٣٠.

(٣) الميسم: ما يوسم به البعير بالنار. (اللسان - وسم).

والبيت لضمرة بن ضمرة في الأزهية ص ٢٦٢، وخزانة الأدب ٩/٣٨٤، والدرر ٤/٢٠٨، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٠، ونوادر أبي زيد ص ٥٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٨٦، والإنصاف ١/١٠٥، وخزانة الأدب ٩/٥٣٩، ١١/١٩٦، وشرح ابن =

والكثير كون «مَا» المزيدة بعد الكاف و«رُبَّ» كافة ومهيئة لأن يدخل على الجمل الاسمية والفعلية:

ومثال ذلك في الكاف قول الشاعر: [من الوافر]

تَحَالَفَ يَشْكُرُ وَاللُّؤْمُ قَدَمًا كَمَا جَبَلًا قَسَى مُتَحَالِفَانِ

وقال آخر: [من الطويل]

أَخْ مَا جِدَّ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخْضُهُ مَضَارِبُهُ^(١)

وقال آخر: [من الوافر]

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ^(٢)

ومثال ذلك في «رُبَّمَا» قول الشاعر: [من الخفيف]

رُبَّمَا الْجَامِلُ^(٣) الْمَوْبِلُ^(٤) فِيهِمْ وَعَنَّا جِجِجٌ^(٥) بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ^(٦)

وأشرت بقولي:

... .. وَقَدْ يُرَى «كَمَا» لِفِعْلِ نَاصِبًا

إلى ما أنشده أبو على في التذكرة من قول الشاعر: [من الطويل]

وَطَرَفَكَ إِذَا جِئْتَنَا فَاضْرَفْتُهُ كَمَا يَخْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ^(٧)

= عقيل ص ٣٧١، وشرح المفصل ٣١/٨، ولسان العرب (ريب)، (هيه)، (شعا)، (موا)، (ما)، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

(١) البيت لنهشل بن حري في الدرر ٢٠٩/٤، وشرح التصريح ٢٢/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧٢، وشرح شواهد المغنى ص ٥٠٢، ٧٢٠، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٨/٣، وجواهر الأدب ص ١٣٢، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

(٢) البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ٩٧، والأزهية ص ٧٧، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ومغنى اللبيب ١/٣٧، والمقاصد النحوية ٣/٢٤٦، وبلا نسبة في الحيوان ١/٣٦٣، وشرح الأشموني ٢/٢٩٨، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٠ .

(٣) الجامل: القطيع من الجمال برعاته وأربابه. (القاموس - جمل).

(٤) المؤبلة: الإبل جعلت قطيعًا قطيعًا. (المقاييس - أبل).

(٥) العنج: أن يجذب الراكب خطام البعير فيرده على رجليه. (القاموس - عنج).

(٦) البيت لأبي دؤاد الإبدي في ديوانه ص ٣١٦، والأزهية ص ٩٤، ٢٦٦، وخزانة الأدب ٩/٥٨٦، ٥٨٨، والدرر ٤/١٢٤، وشرح شواهد المغنى ١/٤٠٥، وشرح المفصل ٨/٢٩، ٣٠، ومغنى اللبيب ١/١٣٧، والمقاصد النحوية ٣/٣٢٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧١، والجنى الداني ص ٤٤٨، ٤٥٥، وجواهر الأدب ص ٣٦٨، والدرر ٤/٢٠٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩٨، وشرح التصريح ٢/٢٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٠، وهمع الهوامع ٢/٢٦ .

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١، وخزانة الأدب ٥/٣٢٠، والدرر ٤/٧٠، =

ومثله قول الآخر: [من البسيط]

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأِلْتُ سَأَلًا^(١)
وقدر أبو على النصب بـ«كَمَا» في البيتين، وزعم أن الأصل «كَيْمَا» فحذفت الياء.
وهذه دعوى لا دليل عليها.

(ص)

وَحَدَّثَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلِّ» وَالْفَاءُ وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
وَدُوْنَهُنَّ جَرُّ: «رَسْمِ دَارِ» وَفِيهِ بَانَثُ حُجَّةُ الْإِضْمَارِ
كذلك في جر بـ(فا) الخبر اقرن نحو(فحور بعد إما تعرضن)
(ش) كثير حذف «رُبَّ» وإبقاء عملها بعد الواو؛ كقول امرئ القيس: [من الطويل]
وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبُحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي^(٢)
وزعم قوم أن الواو هي الجارة، وليس بصحيح؛ لأن الجر بـ«رُبَّ» محذوفة بعد
الفاء و«بَلِّ» قد ثبت، ولا قائل بأنهما العاملان، ومع ذلك قد روى الجر بـ«رُبَّ»
محذوفة دون شيء قبلها؛ فعلم أن الجر بعد الواو إنما هو بـ«رُبَّ» كما هو بها بعد
الفاء و«بَلِّ»، وعند التجرد منهما ومن الواو.

ومثال الجر بالمضمرة بعد الفاء قول امرئ القيس: [من الطويل]

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعٍ قَالَهُتْهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ^(٣) مُغِيلٍ^(٤)

= أو لجميل في المقاصد النحوية ٤/٤٠٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٨٦، والجنى الدانى ص ٤٨٣، وجواهر الأدب ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ٨/٥٠٢، ١٠/٢٢٤، وورصف المباني ص ٢١٤، وشرح الأشموني ٣/٥٥٠، ومجالس ثعلب ص ١٥٤، ومغنى اللبيب ١/١٧٧، وهمع الهوامع ٦/٢.

(١) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص ١٥٨، والإنصاف ٢/٥٨٨، وخزانة الأدب ١٠/٢٢٤، ولسان العرب (كمي)، وبلا نسبة في لسان العرب (كيا)، ومجالس ثعلب ص ١٥٤.
(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨، وخزانة الأدب ٢/٣٢٦، ٣/٢٧١، وشرح شواهد المغنى ٢/٥٧٤، ٧٨٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٢، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧٥، وشرح الأشموني ٢/٣٠٠، وشرح شذور الذهب ص ٤١٥.

(٣) التمايم: ما يعلق على الصبي من تعاويد. (اللسان - تمم).

(٤) الْمُغِيلُ: يقال أغالت المرأة ولدها، وأغَيْلَتْه: سقته الغَيْلُ - اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي تُؤْتِي، أو وهي حامل؛ فهي مُغِيلٌ ومُغِيلٌ، وهو (ولدها) مُغَالٌ ومُغِيلٌ. (المقاييس - غيل).
والبيت في ديوانه ص ١٢، والأزهية ص ٢٤٤، والجنى الدانى ص ٧٥، وجواهر =

ومثال الجر بها مضمرة بعد «بَلَّ» قول الراجز: [من الراجز]

بَلَّ بَلْدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ^(١)

ومثال الجر بها مضمرة دون الواو والفاء و«بَلَّ» قول الشاعر: [من الخفيف]

رَسْمٌ^(٢) دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ^(٣) كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ^(٤)

وقد فهم هذا من قولي:

وَدَوْنَهُنَّ جَرُّ «رَسْمٍ دَارٍ»

(ص)

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رُبِّ) لَدَى

[وَهُوَ ضَعِيفٌ وَبِإِثْرٍ كَلًّا

حَذَفِ وَفِي (اللَّهِ) يَمِينًا عُهُدًا

يَقْوَى قَلِيلًا، وَيَصِيرُ سَهْلًا]^(٥)

= الأدب ص ٦٣، وخزانة الأدب ٣٣٤/١، والدرر ١٩٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٥٠، وشرح شذور الذهب ٤١٦، وشرح شواهد المغنى ٤٠٢/١، ٤٦٣، والكتاب ١٦٣/٢، ولسان العرب، (رضع)، (غيل)، والمقاصد النحوية ٣٣٦/٣، وتاج العروس (غيل)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٣/٣، ورتصف المباني ص ٣٨٧، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢، ومغنى اللبيب ١/١٣٦، ١٦١، وهمع الهوامع ٣٦/٢، وتاج العروس (باب الألف اللينة «الفاء» (وفيه «محول» مكان «مغيل» . (١) الراجز لرؤية في ديوانه ١٥٠، والدرر ١/١١٤، ١٩٤/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠، وشرح شواهد المغنى ١/٣٤٧، ولسان العرب (ندل)، (بهرم)، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٢٥، وجواهر الأدب ص ٥٢٩، ورتصف المباني ص ١٥٦، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤١٧، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٣، وشرح المفصل ٨/١٠٥، ومغنى اللبيب ١/١١٢، وهمع الهوامع ٣٦/٢، وتهذيب اللغة ٦/٥١٢، والمخصص ١٦/١٠٢ .

(٢) الرسم: أثر الشيء . (المقاييس - رسم) .

(٣) الطَّلَلُ: الشاخص من آثار الدار . (القاموس - طلل) .

(٤) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ٨/٩٤، وأمالي القالي ١/٢٤٦، وخزانة

الأدب ١٠/٢٠، والدرر ٤/٨٤، ١٩٩، وسمط اللآلي ص ٥٥٧، وشرح التصريح ٢/٢٣،

وشرح شواهد المغنى ١/٣٩٥، ٤٠٣، ولسان العرب (جلل)، وتاج العروس (جلل)،

ومغنى اللبيب ص ١٢١، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٩، وكتاب العين ٧/٤٠٥، وبلا نسبة في

الإنصاف ١/٣٧٨، وأوضح المسالك ٣/٧٧، والجنى الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥،

والخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠، ورتصف المباني ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨، وسر

صناعة الإعراب ١/١٣٣، وشرح الأشموني ٢/٣٠٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣، وشرح

عمدة الحفاظ ص ٢٧٤، وشرح المفصل ٣/٨٢، ٧٩، ٥٢/٨، ومغنى اللبيب ص ١٣٦،

وهمع الهوامع ٢/٣٧ .

(٥) سقط في «أ»

مِنْ بَعْدِ (هَا) أَوْ (أ) وَقَطَعَ الْهَمْزَ قَدْ يُغْنِي وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ يُعْتَمَدُ
 وَقَدْ يُجْرُ دُونَ تَعْوِيضٍ وَمَنْ يَنْصِبُهُ حِينَئِذٍ فَمَا وَهَنْ
 (ش) قالوا في اليمين «ها الله» بإثبات ألف «ها» وحذفها. و«الله» بهمزة ممدودة
 كهمزة الاستفهام، وخفضوا^(١).

ومنه قراءة بعض السلف^(٢): ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، بالتثوين
 والمد والخفض، ومن النحويين من ينسب الخفض إلى حرف الجر المحذوف.
 ومنهم من ينسبه إلى المجعول عوضاً.

وقد يستغنون عند الحذف بقطع الهمزة؛ كقول بعضهم: «أَقَالَهُ لِأَفْعَلَنَّ».
 وربما جر هذا الاسم دون تعويض، والمعروف حين لا يعوضون النصب؛ كما
 يفعل بغيره حين يحذف الجار؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَلِكَ أَمَانَةٌ لِلَّهِ الشَّرِيدِ^(٣)
 فلهذا قلت:

... .. وَمَنْ يَنْصِبُهُ حِينَئِذٍ فَمَا وَهَنْ
 أى: فما ضعف رأيه.

(ص)

وَبَعْدَ (كَمْ) مَجْرُورَةٌ جَرٌّ بِ(مِنْ) مَحذُوفَةٌ فِي غَيْرِ إِخْبَارٍ قَمِنْ
 وَالنَّصْبُ جَوْزٌ فَهُوَ أَضَلُّ كـ(بِكُمْ) فَقِيهِ، أَوْ فَقِيهَا اعْتَنَى الْحَكْمُ
 (ش) لما ذكرت حذف الحرف المجرور به «الله» محلوفاً به، رأيت أن أردف
 ذلك بما يماثله في الحذف الذي لا يقتصر فيه على المسموع:

فمن ذلك حذف «مِنْ» بعد «كَمْ» الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف جر؛ كقولي:
 (بِكُمْ) فقيه... اعتنى الحكم
 فجر «فقيه» وشبهه بـ«مِنْ» مضمرة؛ وهو مذهب الخليل وسيبويه^(٤) وأكثر النحويين.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٤٩/١.

(٢) في أ: بعض القراء.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٩٢/٩، ١٠٢، ١٠٤، والكتاب ٦١/٣، ولسان العرب (أدم).

(٤) قال سيبويه: وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس؛ فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من؛ ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على =

وزعم ابن بابشاذ أنه ليس مذهب المحققين، ورد عليه ابن خروف، وجعل كلامه في ذلك فاسدا وقال: «هو نص كلامهم إلا الزجاج^(١) - وحده- فإن ابن النحاس حكى عنه أنه كان يجعل الخفض ب(كم) نفسها»، قال ابن خروف: «ولا يمكن الخفض بها؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب مميزه؛ وذلك لا يجر مميزه بإضافة، فكذا ما أقيم مقامه».

(ص)

وَنَحْوُ: (مُرَّ بِغُلَامٍ صَالِحٍ إِلَّا غُلَامٌ صَالِحٍ فَطَالِحٍ)
 و(أَمُرُّزُ بِأَيِّهِمْ أَجَلٌ إِنَّ أَبِي زَيْدٌ وَإِنْ سَعِيدُ الْمُرَجَّبِ)
 حَكَاهُ يُؤَسُّ، وَعَمَّرُو قَرَرَةَ وَجَرَّ بَعْدَ(إِنْ) بِنَاءِ مُضْمَرَةٍ
 (ش) حكى سيبويه^(٢): «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحٍ، وَإِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا»، وقدره: إلا يكن صالحا فهو طالح، وإلا يكن صالحا فقد لقيته طالحا؛ فنصب «طَالِحًا» على الحال.

وحكى يونس: «إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ» على تقدير: إلا أمر بصالح فقد مرت بطالح، وأجاز: «أَمُرُّزُ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ إِنَّ زَيْدٌ وَإِنْ عَمَّرُو»، على معنى: إن مرت بزيد، وإن مرت بعمر و.

وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد «إِنْ» أسهل من إضمار «رُبَّ» بعد الواو؛ فعلم أن إضمار الجار في هذا النوع غير قبيح.

= اللسان، وصارت على عوضا منها. ينظر: الكتاب ٢/١٦٠.

(١) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج قال الخطيب: كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد؛ جميل المذهب. كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد. وله من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، فعلت وأفعلت، مختصر النحو، خلق الفرس، شرح أبيات سيبويه، القوافي، العروض، النوادر، تفسير جامع المنطق، وغير ذلك. مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. وسئل عن سنه عند الوفاة، فعقد سبعين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٤١١ - ٤١٣).

(٢) قال سيبويه: «ومن ذلك - أيضا - قولك: مرتت برجل صالح، وإن لا صالحا فطالح، ومن العرب من يقول: إن لا صالحا فطالحا، كأنه يقول: إن لا يكن صالحا فقد مرتت به أو لقيته طالحا» ينظر: الكتاب: ١/٢٦٢.

(ص)

وَالجَّرُ بِالْمَحذُوفِ فَأَشْ إِنَّ تَلَا
 (أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حَرًّا
 فِي نَحْوِ: (جِي بَزِيدٍ أَوْ عَمْرٍو وَلَوْ
 وَبَعْدَ تَخْصِيصِ، أَوْ الهمز يَرَى
 ك(اسم) ائِر (انطَلِقُ بِهَا) وَهَلَّا
 [وَمَا سَوَى ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ] (١)

مُمَائِلًا كَقَوْلِكَ بَعْضُ مَنْ خَلَا
 بِالْكَلْبِ خَيْرًا، وَالْحَمَامَةَ شَرًّا
 كِلَيْهِمَا) أَلْبَا بَعْدَ (لَوْ) فِيهِ نَوَؤًا
 سَعِيدُ الْجَرِّ بِحَرْفِ أَضْمِرَا
 زَيْدٍ (لِقَائِلِ : (لُذِّ بَعْبِدِ الْأَعْلَى)
 قُدُو شُدُوذٍ ك(اَزْتَقَى الْأَعْلَامِ)

(ش) إذا وقع بعد غير مجرور، ومجرور بحرف عاطف عليهما- جاز أن يجاء
 بالمجرور محذوف العامل، ومنه قوله- تعالى - : ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ
 يُوقِنُونَ﴾ وَأَخْبَلِ الْبَيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ ﴿ [الجاثية: ٤-٥]، ومنه قول
 الشاعر: [من البسيط]

أَخْلِقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَخْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنُ الْقَنْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ (٢)
 وكذا قول الراجز: [من الراجز]

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حَرًّا
 بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَامَةَ شَرًّا (٣)

وكذا قولي:

... جِي بَزِيدٍ أَوْ عَمْرٍو وَلَوْ كِلَيْهِمَا ...

ويجوز في «كِلَيْهِمَا» ونحوه- أيضا- النصب، بإضمار فعل ناصب، والرفع بإضمار
 فعل رافع؛ ذكر هذا الأصل الأخفش في المسائل؛ قال: «ويقال: مررت بزيد فتقول:
 أزيد بن عمرو؟ ويقال: جئت بدرهم فيقال: هلا دينار؟»، قال: «وهذا كثير» هذا نصه.
 قلت: ومثل «أزيد بن عمرو؟» بعد قول القائل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، قولك لمن قال:
 «انطِقْ بِكَلِمَةٍ»: «اسم أم فعل؟»، ومثل قولك لمن قال: «جِئْتُ بِدِرْهَمٍ»: «هَلَّا
 دِينَار؟»: قولك لمن قال: «لُذِّ بَعْبِدِ الْأَعْلَى»: «هَلَّا زَيْدٌ».

(١) في أ: وغير ذي وما لدى الإقسام.

(٢) البيت لمحمد بن يسير في الأغاني ٤٠/١٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٧٥،
 والشعر والشعراء ص ٨٨٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٠١/٢ والعقد الفريد ٧٠/١.(٣) الراجز لأبي النجم العجلي في الكامل ٩٥/٣، معاهد التنصيص ٩/١ وبلا نسبة في الدرر
 المصون ١٢٣/٦.

وأشرت بقولي:

وَمَا سِوَى ذَلِكَ ...

إلى نحو قول الشاعر: [من الكامل]

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفُتَيْهِ حَتَّى تَبْدَحَ^(١) فَازْتَقَى الْأَعْلَامَ^(٢)

أراد: إلى الأعلام فحذف «إلى» وأبقى عملها دون دليل.

[وما في القسم يأتي، إن شاء الله تعالى].^(٣)

(ص)

وَالْفَضْلُ بَيْنَ حَرْفِ جَرٍّ وَالَّذِي جُرَّ بِهِ لَدَى اضْطِرَارٍ اخْتِذَى

كَقَوْلِهِ: (فِي الْيَوْمِ عَمَرُو) بَعْدَ (لَا) حَيْرٍ) وَ(بِالْحَرْقِ الْهَبُوعِ) نُقْلًا

(ش) المشهور عند النحويين كلامهم في الفصل بين المضاف والمضاف

إليه، وكما فصل بين المضاف والمضاف إليه، فصل بين حرف الجر والمجرور به إلا

أنه قليل؛ ومنه قول الشاعر أنشد أبو عبيدة: [من الخفيف]

إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي - الْيَوْمِ - عَمْرٍو إِنَّ عَمْرًا مُخَبَّرُ الْأَحْزَانِ^(٤)

ففصل بـ«اليوم» بين «في» و«عمرٍو». وقال الفرزدق: [من الطويل]

وَأَيُّ لَأَطْوَى الْكُشْحِ^(٥) مِنْ دُونَ مَنْ طَوَى وَأَقْطَعُ بِالْحَرْقِ^(٦) الْهَبُوعِ الْمُرَاجِمِ^(٧)

أراد: وأقطع الخرق بالهبوع المراجم، والهبوع: البعير الماد عنقه في السير.

والمراجم: الذي يخبط الأرض بقواتمه.

وحكى الكسائي في الاختيار: الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور، نحو:

«اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَمًا»، أراد: بدرهم والله.

(١) البذخ: العلو والتعظيم. (المقاييس - بذخ).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ٤/١٩٢، وشرح الأشموني ٢/٣٠٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٥، ولسان العرب (ألف)، والمقاصد النحوية ٣/٣٤١، وهمع الهوامع ٢/٣٦.

(٣) سقط في «أ».

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٠٢، والدرر ٤/٢٠١، وهمع الهوامع ٢/٣٧.

(٥) الكشح: الخصر (المقاييس - كشح).

(٦) الخرق: المفازة؛ لأن الرياح تخترقها. (المقاييس - خرق).

(٧) البيت ليس في ديوانه وهو بلا نسبة في الدرر ٤/٢٠٢، ولسان العرب (هبع)، وهمع الهوامع ٢/٣٧.

باب القسم

(ص)

جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ نَحْوُ: (عَلَى عَهْدِهِ) و(أَقْسِمُ) وَإِنْ تَكُنْ مِنْ جُمَلِ الْأَسْمَاءِ أَوْ(إِنَّ) نَحْوِ (قَسَمِيَ اللَّهُ لَذَا) وَإِنْ تُصَدَّرُ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ وَاللَّامُ قَبْلُ، وَهِيَ - وَحَدَّهَا - تَرِدُ أَوْ قَارَنْتَ مَعْمُولَهُ ك(لِإِلَى) إِفْرَادَهَا فِي غَيْرِ (ذِي) شَدْ وَفِي

لِلْقَسَمِ اجْعَلْ قَاصِدًا أَلَيْهِ بِهِ) وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ تَخْتِمُ مُثَبَّتَةً فَاللَّامُ قَبْلُ جَاءَ أَوْ إِنَّهُ بَرٌّ بَعِيدٌ مِنْ أَدَى) مُسْتَقْبَلًا فَالْثُونُ إِيَّاهُ تَلَتْ مَعَ حَرْفِ تَنْفِيسٍ، وَإِنْ حَالَ قُصِدَ مِنْ قَبْلِ (تُحْشِرُونَ) ذُو(اللَّهُ) تَلَا (مُرَّةً أَثَارَنَ) بِالْثُونِ اكْتُفِيَ

(ش) القسم جملة يجاء بها لتوكيد جملة، وترتبط إحداها بالأخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء. وكلتاها اسمية، وفعلية.

والمؤكد هي الأولى، والمؤكد هي الثانية، وهي المسماة جواباً؛ ولذلك قلت:

... .. وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ تَخْتِمُ

وجعلت:

... .. «عَلَى عَهْدِهِ»

مثالاً للجملة الاسمية.

... .. و«أَقْسِمُ»

مثالاً للجملة الفعلية.

ونبهت على أن جملة الجواب إن كانت اسمية مثبتة لزمها اللام، أو «إِنَّ» نحو: «وَاللَّهُ لَزِيدٌ ذَا» و(لَعَمْرُكَ إِنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ أَدَى).

ثم نبهت على أن جملة الجواب إن صدرت بفعل مضارع مثبت مستقبل، صحب اللام، وإحدى نوني التوكيد كقوله - تعالى -: ﴿وَلَيْنَ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُوهُ لَيَسْجَنَنَّ وَلْيَكُونَا مِن الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ثم نبهت بقولي:

... .. وَهِيَ وَحَدَّهَا تَرِدُ

(ص)

وَالْمَاضِي مُثَبَّتًا مُصَرَّفًا يَلِي
 أَوْ (لَبِمَا) وَاللَّامُ حَسْبُ قَدْ تَرِدُ
 أَوْ سَبَقَ مَعْمُولٍ وَقَدْ يَغْرَى لَدَى
 وَيُكْتَفَى بِ(قَدْ) (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ)
 وَقَدْ يَلِي مُضَارِعُ (قَدْ) أَوْ (بِمَا)
 وَإِنْ يَكُ الْجَوَابُ مَنفِيًّا فَلَا
 وَالْمَاضِي لَفْظًا آتِيًا مَعْنَى نَفِيٍّ
 وَحَذَفَ مَا يَنْفِي الْمَضَارِعَ اشْتَهَرَ
 وَمَعَ حَذْفِ قَسَمٍ قَدْ يُحَذَفُ
 وَشَدَّ (لَنْ) وَ(لَمْ) جَوَابًا وَ(لَمَّا)

إذا صدرت جملة الجواب بفعل ماض متصرف مثبت، فحقه أن يقترن باللام
 و«قَدْ»؛ - كقوله تعالى-: ﴿تَأَلَّه لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، أو باللام

و«رُبَّمَا»؛ كقول قيس العامري: [من الطويل]

لَيْتَن نَزَحْتَ دَارٌ لِيَلِي لِرُبَّمَا
 أَوْ بِاللَّامِ وَ(بِمَا) بِمَعْنَى «رُبَّمَا»؛ كقول عمر بن أبي ربيعة: [من مجزوء الخفيف]
 فَلَيْتَن بَانَ أَهْلُهُ لِبِمَا كَانَ يُؤْهَلُ^(٢)
 ثم نبهت بقولي:

... وَاللَّامُ حَسْبُ قَدْ تَرِدُ ...

على أن الماضي المجاب به إذا كان مثبتا متصرفا قد يقترن باللام وحدها؛ كقوله-
 تعالى-: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١]، وكقول
 امرأة من الصحابة- رضى الله عنها-: «فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح
 فأناخ»^(٣).

(١) البيت لقيس بن ذريح في الدرر ٤/٢٢٨، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تخلص الشواهد
 ص ٤٨٨، وخزانة الأدب ٧٦/١٠، ٣٤٤/١١، وهمع الهوامع ٤٢/٢.

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٤٠، والدرر ٤/٢٢٨، وبلا نسبة في همع الهوامع ٤٢/٢.

(٣) أخرجه أحمد (٣٨٠/٦)، وأبو داود (١٣٦/١): كتاب الطهارة: باب الاغتسال من =

ثم نبهت بقولي:

... .. وَأَفْرَدَتْ حَتْمًا لِتَضْرِيْفٍ فَقَدَتْ
على وجوب انفراد اللام لعدم تصرف الفعل الماضي؛ كقول الشاعر: [من
المتقارب]

لَعَمْرِي لَنِيْعَمَ الْفَتَى مَالِكٌ إِذَا الْحَزْبُ أَضَلَّتْ لَطَاهَا رِجَالًا^(١)
وعلى وجوب انفرادها لتقدم معمول الفعل؛ كقول أم حاتم الطائي: [من الطويل]
لَعَمْرِي لَقَدَّمَا عَضْنِي الْجُوعُ عَضَّةً فَالَيْتُ أَلَا أَمْنَعُ الدَّهْرَ جَائِعًا^(٢)
ثم نبهت بقولي:

... .. وَقَدْ يَغْرَى لَدَى طُولِ كَلَامٍ مَعِ تَصْرُفٍ بَدَأَ
إلى نحو قوله - تعالى - : ﴿قِيلَ آصْحَبُ الْأَنْحَدُرِ﴾ [البروج: ٤].
ثم أشرت إلى اقتراعه عند الاستطالة بـ«قَدْ» - وحدها - كقوله - تعالى - : ﴿قَدْ أَفْلَحَ
مَنْ رَزَقْنَاهَا﴾ [الشمس: ٩].

ولو جيء دون استطالة بفعل ماضٍ مجرد كـ«قِيلَ»، أو مقرون بـ«قَدْ» - وحدها -
كـ«قَدْ أَفْلَحَ» - لم يحسن.

ثم قلت:

وَقَدْ يَلِي مُضَارِعٌ «قَدْ» أَوْ «بِمَا» أَوْ «رُبَّمَا» إِذَا مُضِيًّا أَفْهَمَا
فأشرت بذلك إلى قول الشاعر: [من الوافر]
لَيْتِنِ أَمْسَتْ رُبُوعُهُمْ يَبَابًا^(٣) لَقَدْ تَدْعُو الْوُفُودُ لَهَا وَفُودًا^(٤)
والى قول عمر بن أبي ربيعة: [من الكامل]
فَلَيْتِنِ تَغَيَّرَ مَا عَاهَدْتُ وَأَصْبَحْتُ صَدَقْتُ فَلَا بَدْلَ وَلَا مَيْسُورَ

= الحيض، (٣١٣)، وابن سعد في الطبقات (٢٢٧/٨)، والبيهقي في السنن (٤٠٧/٢) من حديث امرأة من بنى غفار. ووقع في طبقات ابن سعد اسمها: أمية بنت قيس أبي الصلت الغفارية. أسلمت وبايعت بعد الهجرة وشهدت مع رسول الله ﷺ خيبر.

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢١٣/٣.

(٢) ينظر خزائن الأدب ٧٧/١٠، الارتشاف ص ٧٧٥.

(٣) يباب: خراب. (القاموس - ييب).

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٢٩/٤، وهمع الهوامع ٤٢/٢.

لَبِمَا تُسَاعِفُ فِي اللَّقَاءِ وَلُبُّهَا فَرِحَ بِفُزْبِ مَزَارِنَا مَسْرُورًا^(١)
 وإلى قول مطيع بن إلياس: [من الخفيف]

فَلَيْتَن صِرْتَ لَأ تُجِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْتَرِي وَأَنْتَ حَطِيبُ^(٢)

فلما انتهى الكلام على الجواب المثبت، أخذت أبين الجواب المنفي؛ فنبهت على أنه لا ينفي إلا بـ«ما» أو «إن» أو «لا». ولا فرق في ذلك بين الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، إلا أن الاسمية إذا نفيت بـ«لا» وقدم الخبر، أو كان المخبر عنه معرفة، لزم تكرارها في غير الضرورة؛ نحو: «والله لا زيد في الدار، ولا عمرو»، و«لعمري لا أنا هاجرُك ولا مهيئك».

ثم قلت:

وَالْمَاضِ لَفْظًا آيْنَا مَعْنَى نَفِي بِأَخَوِي «مَا» وَبِ«مَا» قَدْ يَنْتَفِي
 فنبهت على قولهم: «تالله لا زرتك»، و«والله إن كلمتك» بمعنى: لا أزورك وإن أكلمك.

ومن الأول قول الشاعر:

رِدُّوا قَوْلَاللهِ لَا زُذْنَاكُمْ أَبَدًا مَا دَامَ فِي مَائِنَا وَزُدُّ لِنُزَالِ^(٣)
 ومن الثاني قوله -تعالى-: ﴿إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١].
 وأشرت بقولي:

...

إلى قوله -تعالى-: ﴿مَا تَبِعُوا قَوْلَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥] بمعنى: لا يتبعون، وجعل الفراء هذا من إجراء «لئن» مجرى «لو» كما أجريت مجراها في قوله -تعالى-: ﴿وَلَيْتَن أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١].

ثم نبهت على اشتها حذف ما ينفي المضارع، نحو:

«والله أقوم» بمعنى: والله لا أقوم، وجاز ذلك للعلم بأن الإثبات غير مراد؛ لأنه

(١) البيتان بلا نسبة في خزنة الأدب ٨٦/١٠، والدرر ٢٣٠/٤، وهمع الهوامع ٤٢/٢.

(٢) البيت لصالح بن عبد القدوس في خزنة الأدب ٢٢١/١٠، والدرر ٢٢٢، والدرر ٢٠٣/٤، ولمطيع بن إلياس في أمالي القالي ٢٧١/١، وشرح شواهد المغنى ص ٧٢٠، وبلا نسبة في معنى اللبيب ص ٣١٠، والمقاصد النحوية ٣٤٧/٣، وهمع الهوامع ٣٨/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٠/١، الدرر ٧٩/١، والهمع ٩/١، والارتشاف

لو كان مرادا لجيء باللام والنون، فقليل: «وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ»، وإذا لم يرد إثبات، تعيَّن كون النفي مرادا؛ إذ لا بد للكلام من أحدهما، ومن ذلك قوله- تعالى -: ﴿تَأَلَّهٖ تَقَتُّوٓاْ تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أى: لا تزال تذكر يوسف .
ثم أشرت بقولى:

... .. وَمَعَ سِوَاهُ دُونَ لَبْسٍ ذَا نَدْرٍ
إلى أن نافي الماضى قد يحذف إذا دلت قرينة على إرادة النفي؛ كقول أمية بن أبى عائذ الهذلى^(١): [من المتقارب]
فَإِنْ شِئْتِ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
نَسِيَّتِكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أُمْدُ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ^(٢)
أراد: لا نسييتك؛ فحذف النافي؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال: «لَقَدْ نَسِيَّتِكَ».

وقد يحذف- أيضا- نافي الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره؛ كقول عبد الله بن رواحة- رضى الله عنه:-
فَوَاللَّهِ مَا نَلْتُمْ وَمَا نَيْلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفِي وَلَا مُتَقَارِبٍ^(٣)
أراد: ما ما نلتهم، وما نيل منكم بمعتمدل. فحذف «مَا» النافية، وأبقى «مَا» الموصولة؛ وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة فى الخبر، ولدلالة العطف بـ«وَلَا».
وهذا البيت وبيت أمية غريبان.

ثم أشرت بقولى:
وَمَعَ حَذْفِ قَسَمٍ قَدْ يُحَدَفُ
... ..

(١) أمية بن أبى عائذ العمرى، شاعر أدرك الجاهلية، وعاش فى الإسلام، كان من مدّاح بنى أمية، له قصائد فى عبد الملك بن مروان، ورحل إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان، وأقام مدة بمصر فكان يأنس به ويوالى إكرامه، ثم تشوق إلى البادية وإلى أهله فرحل، وهو من بنى عمرو بن الحارث من هذيل .
ينظر: الأعلام: (٢٢/٢)، خزنة البغدادى (٤٢١/١).

(٢) البيتان فى خزنة الأدب ٩٤/١٠، والدرر ٢٣٥/٤، وشرح أشعار الهذليين ٤٩٣/٢، وبلا نسبة فى شرح شواهد المعنى ٩٣١/١، ومعنى اللبيب ٦٣٧/٢، وهمع الهوامع ٤٣/٢ .

(٣) البيت لعبد الله بن رواحة فى الدرر ٢٩٦/١، ٢٤٣/٤، وبلا نسبة فى شرح شواهد المعنى ص ٩٣١، ومعنى اللبيب ص ٦٣٨، وهمع الهوامع ٨٨/١، ٤٢/٢ .

إلى أنه قد يجمع بين حذف القسم، وحذف نافي الجواب؛ كقول النمر بن تولب: [من الطويل]

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطَلَّقُوا عَنِّ بَعِيرِهِمْ تُلَاقُونَهُ حَتَّى يَتُوبَ الْمُتَّخِلُ^(١)
أراد: والله لا تلاقونه؛ فحذف القسم، وحرف النفي.

ثم نبهت على أن جواب القسم قد ينفي بـ«لَنْ» و«لَمْ»، وذلك في غاية من الغرابة. وشاهد الأول: قول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ كثيرا: [من الكامل]

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَارَى فِي التُّرَابِ دَفِينًا^(٢)
وشاهد الثاني: ما حكى الأصمعي، قال: قلت لأعرابي: ألك بنون؟ قال: نعم، وخالفهم لم تقم عن مثلهم منجبة. ثم أشرت بقولي:

... .. وَلَمَّا نَفِيًّا

وعطفه على ما شذ من نفي الجواب بـ«لَنْ» و«لَمْ»: إلى أن الجواب المنفي حقه أن يكون بغير لام، فإن جاءت اللام في بعض المواضع حكم بالشذوذ، وخص بالضرورة؛ فلذلك قلت:

... .. وَتَرَكَ اللَّامَ فِي النَّثْرِ الزَّمَا

ومن شواهد ذلك قول مسعود بن بشير: [من الطويل]

أَمَّا الَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى لَيْنٌ غَبَّتْ عَنِّ عَيْنِي لَمَّا غَبَّتْ عَنِّ قَلْبِي^(٣)
قال ابن برهان بعد إنشاده: [من الوافر]

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاضْطَنَعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي^(٤)
شبهها بـ«مَا» الموصولة؛ فلذلك أدخل عليها اللام، والله أعلم.

(١) البيت في ديوانه ص ٣٦٧، وخزانة الأدب ٩٩/١٠، وشرح شواهد المغني ٦٢٩/٢، ٩٣١، والمعاني الكبير ص ١٢١٥، والمقاصد النحوية ٣٩٥/٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٦٣٧/٢.

(٢) البيت في الجنى الداني ص ٢٧٠، وخزانة الأدب ٢٩٦/٣، والدرر ٢٢٠/٤، وشرح شواهد المغني ٦٨٦/٢، ومغني اللبيب ٢٨٥/١، وهمع الهوامع ٤١/٢.

(٣) البيت في أمالي القالي ١٩٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٦٦/٢، وبلا نسبة في الدرر ٢٣٠/٤، ومغني اللبيب ص ٢٧٢، وهمع الهوامع ٤٢/٢.

(٤) البيت للناطقة الديباني في ديوانه ص ١٥١، وتذكرة النحاة ص ٦٢٥، وبلا نسبة في رصف

(ص)

وَقَدْ يَجِيءُ بَيْنَ نَفْيَيْنِ الْقَسْمِ وَرَبِّمَا اسْتَعْنُوا بِمَا قَبْلَ اِزْتَسَمِ
 وَقَدْ يَكُونُ مُثَبَّتًا جَوَابَ مَا أُولَى (لَا) نَافِي مَا تَقَدَّمَ
 أَوْ زَائِدًا مُؤَكِّدًا، وَقِيلَ فِي (لَا أَقْسِمُ) الْوَجْهَانِ فَاقْفُ مَا اقْتَفَى
 وَتَابَ عَنِ (أَقْسِمُ) مَنْصُوبًا (قَسَمَ) وَشِبْهُهُ كَذَا (الْقَضَا) بِذَا اتَّسَمَ
 وَاسْتَعْمَلُوا كَذَلِكَ الْيَقِينَا وَالْحَقُّ، وَالنَّذْرَ رَأَوْا يَمِينَا
 وَ(لَكَ) أَوْ(عَلَى) فِي الْإِيْمَانِ قُلْ رَافِعَ (اللَّهِ) أَوْ(الرَّحْمَنِ)
 وَكَثُرَ اسْتِعْنَاؤُهُمْ بِ(عِلْمَا) وَشِبْهِهِ وَ(خَفْتُ) جَاءَ قَسَمًا
 كَذَا (عَاهَدْتُ) وَ(وَأَقْفْتُ) وَمَا سَاوَاهُمَا، أَوْ نَالَ قُرْبًا مِنْهُمَا

(ش) قد يقصد المقسم توكيد نفي المحلوف عليه، فيوقع القسم بين نافيين؛

كقول بعض الطائيين: [من الطويل]

أَخْلَاءٌ لَا تَنْسُوا مَوَائِقَ بَيْنَنَا فَأِنِّي لَا وَاللَّهِ مَا زِلْتُ ذَاكِرًا^(١)
 وَقَدْ يَسْتَعْنَى بِالنَّافِي الْمَتَقَدِّمِ عَلَى الْقَسْمِ عَنِ النَّافِي الْمُبَاشِرِ لِلْجَوَابِ؛ كَقَوْلِ
 الْمَتَنَخْلِ: [من الوافر]

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَى ضَيْفِي هُدُوا بِالْمَسَاءَةِ وَالْعِلَاطِ^(٢)
 أَرَادَ: مَا نَادَى؛ فَحَذَفَ «مَا» اسْتِعْنَاءً عَنْهَا بِ«لَا» الَّتِي قَبْلَ الْقَسْمِ.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَقَدْ يَجِيءُ بَيْنَ نَفْيَيْنِ الْقَسْمِ وَرَبِّمَا اسْتَعْنُوا بِمَا قَبْلَ اِزْتَسَمِ
 ثُمَّ قُلْتُ: أُولَى «لَا» نَافِي مَا تَقَدَّمَ
 وَقَدْ يَكُونُ مُثَبَّتًا جَوَابَ مَا

= المبانى ص ٢٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٧، ٣٩٥، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٥٦، ومغنى اللبيب ٦٨٠.

(١) البيت بلا نسبة في الدرر ٤/٢٤٢، وهمع الهوامع ٢/٤٤.

(٢) العِلَاطُ: الخصومة والشر. (القاموس - علط).

والبيت في خزنة الأدب ١٠/٩٤، والدرر ٤/٢٤٣، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٩، ولسان العرب (علط)، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ٢/٦٣٧، وهمع الهوامع ٢/٤٤.

فنبهت بذلك على مثل قول عبد الله بن رواحة- رضى الله عنه-: [من الوافر]
فَلَا وَأَبَى لِنَاتِيهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ^(١)
كأنه قال: فلا ندعها، ثم قال: وأبى لِنَاتِيهَا جميعا، وفيه شاهد على الاستغناء
باللام عن نون التوكيد.

وقيل فى «لا» من قوله- تعالى-: ﴿فَلَا أُفْسِدُ بِمَوْجِعِ الْجُبُورِ﴾ [الواقعة: ٧٥]،
وشبهه: إنها نفى لقول الكافرين المخالف^(٢) لما أقسم عليه؛ فحذف المنفى وبقى
حرف النفى كما يفعل فى الجواب.

وقيل: «لا» زائدة للتوكيد، ولا يمنع من ذلك التقديم؛ لأن ما قبل وما بعد فى
حكم جملة واحدة.

ثم نبهت على أن فعل القسم، قد ينوب عنه لفظ القسم، واليمين، والألية،
والقضاء، واليقين، والحق، وغير ذلك:

فمن نيابة لفظ القسم قول الشاعر: [من الكامل]

قَسَمًا لِأَضْطَبِرُنَّ عَلَى مَا سُمِّنِي مَا لَمْ تَسُوْمِي هِجْرَةَ وَضُدُّوَذَا^(٣)

ومن نيابة اليمين قول زهير: [من الطويل]

يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَجِيلِ^(٤) وَمُبْرَمِ^(٥)

ومن نيابة «ألية» قول رجل من طيء إسلامى: [من البسيط]

أَلِيَّةٌ لِيَحْيِقَنَّ بِالمُسِيءِ- إِذَا مَا حُوسِبَ النَّاسُ طَرًا سُوءٌ مَا عَمَلًا^(٦)

ومن نيابة «القضاء» ما حكى ثعلب عن بعض من يثق به: أن العرب تنصب قضاء
الله، وتجعله قسما.

ومن نيابة «اليقين» ما أنشده أبو على من قول الشاعر: [من الخفيف]

(١) البيت فى ديوانه ص١٠٣، وشرح شواهد المغنى ٩٣٢/٢، ولسان العرب، (أوب)،
ومعجم ما استعجم ص١١٧٣ (مؤتة)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٦٤٣/٢.

(٢) فى أ: المخالفين.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٩٨/٣، والمساعد ٣٠٤/٢.

(٤) السجيل: الخيط الذى قتل قتلاً رخوا. (المقاييس - سحل).

(٥) البيت فى ديوانه ص١٤، والأشباه والنظائر ٢١٠/٨، وجمهرة اللغة ص٥٣٤، وخزانة
الأدب ٦/٣، ٣٨٧/٩، والدرر ٢٢٧/٤، وشرح عمدة الحافظ ص٧٩٢، وهمع الهوامع

٤٢/٢، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٣٩٠/٩.

(٦) ينظر شرح التسهيل ١٩٨/٣، والمساعد ٣٠٤/٢.

وَيَقِينَا لِأَشْرَيْنَ بِمَاءٍ وَرَدُّهُ فَعَاجِلًا وَتَيْيَةً^(١)
 ومن نيابة «الحق» قوله- تعالى-: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لِأَمَلَانِ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ
 تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٤-٨٥].
 وأشرت بقولي:

... وَالنَّذْرَ رَأُوا يَمِينًا

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى إِلَى الْبَيْتِ الْمُحَرَّمِ حَجَّةٌ
 لَقَدْ مَنَحَتْ لَيْلَى الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا
 وَأشرت بقولي:

وَلَكَ «أَوْ عَلَى» فِي الْإِيمَانِ
 قُلْ رَافِعَ «اللَّهِ» أَوْ «الرَّحْمَنِ»
 إِلَى قول الشاعر: [من الطويل]

لَكَ اللَّهُ لَا أَلْفَى لِعَهْدِكَ نَاسِيًا
 فَلَا تَكِ إِلَّا مِثْلَ مَا أَنَا كَائِنُ^(٣)
 وَإلى قوله: [من الطويل]

نَهَى الشَّيْبُ قَلْبِي عَنْ صَبَا وَصَبَابَةٍ
 أَلَا فَعَلَى اللَّهِ أَوْجُدُ صَابِيًا^(٤)
 وَإلى قول ابن أبي ربيعة: [من الطويل]

لَقَدْ حَلَيْتِكَ الْعَيْنُ أَوْلَ نَظْرَةٍ
 أَمِيرًا عَلَى مَا شِئْتُ مِنْهُ مُسَلِّطًا
 وَمِنْ اسْتِغْنَائِهِمْ بِ«عَلِمَ» عَنِ الْقِسْمِ قَوْلُ ضُرَيْبِ بْنِ أَسَدِ الْقَيْسِيِّ: [من البسيط]

إِنِّي عَلِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقِي
 لَقَدْ أَرَادَ هَوَانِي الْيَوْمَ دَاوُدُ^(٦)
 ودخل تحت هذا:

... .. وَشَبَّهِهُ

(١) ينظر شرح التسهيل ١٩٨/٣، والمساعد ٣٠٥/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢٠٤/٣، والمساعد ٣١٣/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢٠٤/٣، والمساعد ٣١٢/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢٠٤/٣، والمساعد ٣١٢/٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٢٠٤/٣.

(٦) شرح التسهيل ١٩٥/٣، والمساعد ٣٠٣/٢.

قوله - تعالى - : ﴿ تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ [المنافقون: ١] فإنه جار مجرى «نُقِسِمُ»؛ ولذلك قال بعده: ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً ﴾ [المنافقون: ٢]، وفي الحديث: « أَمِرْتُ بِالسُّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لِأَدْرَدَنْ^(١)، فأجرى «خِفْتُ» مجرى القسم.

ومن إجراء «عَاهَدْتُ» و«وَأَثَقْتُ» مجرى اليمين قول الشاعر: [من الطويل]
أَرَى مُحْرِرًا عَاهَدْتُهُ لِيُؤَافِقَنِي فَكَانَ كَمَنْ أَعْرَيْتُهُ بِخِلَافِ^(٢)
وقال في «وَأَثَقْتُ»: [من البسيط]
وَأَثَقْتُ مِيَّةً لَا تَنْفُكُ مُلْغِيَةً قَوْلُ الْوِشَاةِ فَمَا أَلَعَتْ لَهُمْ قِيَلًا^(٣)
وتناول قولي:

... .. وَمَا سَاوَاهُمَا أَوْ نَالَ قُرْبًا مِنْهُمَا
قوله - تعالى - : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾ [البقرة: ٨٤]، وقوله:
﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٨٧]
وقوله: ﴿ تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾ [النمل: ٤٩].
(ص)

وَيُحَذِّفُ الْفِعْلُ فَيَنْصَبُ مَا حُلِفَ	بِهِ، وَمَا بِهِ يُجَرُّ قَدْ عُرِفَ
وَالْبَاءُ أَضْلُ وَأَزْوَالُهُ) (وَمِنْ	رَبِّي) يَمِينِينَ (مَنْ رَبِّي) زَكْنَ
وَاللَّهُ) فِي الْيَمِينِ جَرُّهُ اشْتَهَرَ	عَنْهُمْ إِذَا مَا عَوَّضُوا مِنْ حَرْفِ جَرَ
هَمْزَةَ الْاِسْتِفْهَامِ أَوْ (هَا) مُثَبَّتًا	أَلْفَهَا أَوْ مُسْقَطًا، وَقَدْ أَتَى
عَنْهُمْ (فَأَلَّهِ) (هَأَلَّهِ) وَ(هَا	اللَّهُ) كُلُّ نَقْلُهُ مَا إِنْ وَهَى
وَمَا بِهِ عُلِقَ خَافِضُ الْقَسَمِ	فَحَذْفُهُ إِلَّا مَعَ الْبَاءِ مُلْتَزِمٌ

(١) الدرد: سقوط الأسنان كما في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١١٢/٢) والترغيب والترهيب (٢٣٠/١). ومعنى: لأدردن: أي تذهب أسناني. وقد جاء الحديث. وليس فيه موضع الشاهد، ولفظه: «لَزِمْتُ السُّوَاكَ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُدْرِدَنِي» أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٨١ - مجمع البحرين) من حديث عائشة. وأخرجه البزار [٤٩٧ - كشف الأستار] من حديث أنس مرفوعاً: «أَمِرْتُ بِالسُّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ أَدْرَدَ، أَوْ حَتَّى خَشِيتُ عَلَى لَتْنِي وَأَسْنَانِي».

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٥١/٢٣)، والبيهقي في السنن (٤٩/٧) من حديث أم سلمة مرفوعاً: «مَا زَالَ جِيرِيلُ يُوَصِّينِي بِالسُّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ عَلَى أُضْرَاسِي».

(٢) البيت بلا نسبة في معنى اللبيب ٤٠٤/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٩٦/٣، والمساعد ٣٠٣/٢.

وَحَذَفُ إِحْدَى جُمْلَتِي ذَا الْبَابِ قَدْ شَاعَ لَدَى أَمْنِ التَّبَاسِ وَاطَّرَدَ

(ش) لما كان القسم مستظلالا لتضمنه جملتين كثر تخفيفه:

تارة بحذف الجملة الأولى.

وتارة بحذف الجملة الثانية.

وتارة بالاختصار على بعض الجملة الأولى.

وتارة بالاختصار على بعض الجملة الثانية.

فمن الاختصار على بعض الجملة الأولى قولهم: «قَسَمًا لأَفْعَلَنَّ»، الأصل: أقسم

قسما، ثم حذف الفعل، وناب اسم مصدره عنه.

وكذلك يحذفون الفعل، ويدعون المحلوف به مجرورا بأحد الحروف المستعملة

في القسم.

وقد يحذف الجار، ويبقى عمله في «اللَّهِ» خاصة، بضعف إن كان الحذف بلا

عوض، وبغير ضعف إن كان بعوض.

فإن حذف الفعل، ولم ينو حرف الجر، نصب المحلوف به، كائنا ما كان؛ فمن

ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ^(١)

إِذَا مَا الْخُبَيْرُ تَأْدِيمُهُ بِلَحْمٍ

ومثله قول الآخر: [من المنسرح]

إِلَّا وَفِي النَّفْسِ مِنْكُمْ أَرْبُ^(٢)

لَا كَعَبَةِ اللَّهِ مَا هَجَزْتُكُمْ

وأشرت بقولي:

... وَمَا بِهِ يُجَرُّ قَدْ عُرِفَ

... إلى الواو، والتاء، والباء، واللام.

ومن ثم قلت:

... وَالْبَاءُ أَضَلُّ ...

... وَلِكونِهَا أَصْلًا فَضَلَّتْ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أحدها: التعلق بفعل ظاهر، أو مضمَر.

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ٢١٣/٤، ومجالس ثعلب ص ٣٩١، وهمع الهوامع ٣٩/٢ .

والثاني: دخولها على كل محلوف به.
والثالث: استعمالها في الطلب وغيره.
والواو بدل فيها، والتاء بدل من الواو.

ومن دخول الباء على ضمير المحلوف به، والفعل ظاهر. قول الشاعر: [من الكامل]
بِكَ رَبِّ أَقْسِمُ لَا بَغْيَ لَكَ لَا أَرَى أَبْدًا مَوَالِي غَيْرَ مَنْ وَالْأَكَا
ومن دخولها على الضمير، والفعل مضمّر قول الشاعر: [من الوافر]
رَأَى بَرَقًا، فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكَرٍ بَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَعَامَا^(١)
ودخولها على ظاهر، والفعل ظاهر كثير؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ
أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩].

ومن تعلقها بفعل مضمّر قوله - تعالى -: ﴿قَالَ فِعْرِيكَ لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].
ومن دخولها في القسم الطلبي قول الشاعر: [من الوافر]
رُقِيَ بِعَمْرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنِينَا الْمُتَى ثُمَّ امْطَلِينَا^(٢)
ولقرب الواو من الأصل؛ فضلت على التاء بأن جر بها كل ظاهر محلوف به.
ولبعد التاء من الأصل؛ لم يجر بها إلا اسم الله - تعالى - وقد يجر بها الرب.
وقيل: لا يجر بها «الرَّبُّ» إلا مضافا إلى «الكَعْبَةِ».
وجروا المحلوف به في التعجب باللام، كقولهم: «لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلَ» بمعنى:
تالله.

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ^(٣) جُونُ^(٤) السَّرَاةِ^(٥)، رَبَّاعٍ، سُنَّةُ غَرْدٍ^(٦)

(١) البيت لعمر بن يربوع في جمهرة اللغة ص ٩٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥، ونوادير أبي زيد ص ١٤٦، وبلا نسبة في الحيوان ١/١٨٦، ٦/١٩٧، وخزانة الأدب ٢/١٨، والخصائص ٢/١٩، ووصف المباني ص ١٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٠٤، ١٤٤، وشرح المفصل ٨/٣٤، ٩/١٠١، ولسان العرب، (أهل).

(٢) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٣٧، والدرر ٤/٢٢١، والمحتسب ١/٤٣، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٣٤، وهمع الهوامع ٢/٤١.

(٣) البقل من النبات: ما ليس بشجر دق ولا جل. (المقاييس - بقل).

(٤) الجون: الأبيض والأسود. (المقاييس - جون).

(٥) السراة: كشف الشيء عن الشيء. (المقاييس - سرو).

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٥٦، وشرح شواهد الإيضاح =

ويروى: تالله

وقالوا- أيضا- فى القسم: «مِنْ رَبِّى إِنَّكَ لِأَشِيرٌ»، وأجازوا ضم ميم «مِنْ» هذه. وزعم بعضهم: أن «مَنْ» مختصر من «أَيُّمَنْ» وليس بصحيح؛ لأنه لو كان كذلك، لم يله «الرب» ولم يسكن نونه.

ولما كان إقسامهم بـ«الله» أكثر من غيره، خص فى القسم بدخول التاء عليه. وتحذف جارة بغير عوض قليلا، وبعوض كثيرا.

والعوض: إما همزة الاستفهام ممدودة، وإما قطع همزة الوصل، وإما هاء ثابتة الألف وساقطتها.

فيقال: «اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ»، و«فَاللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ»، و«هَأَلَّلَهُ» - بالمد- و«هَأَلَّلَهُ» - بلا مد- ومن العرب من يقول: «هَأَلَّلَهُ» - بالمد والهمز- و«هَأَلَّلَهُ» - بهمزة دون مد - .

ومذهب الأخفش: أن الجر- هنا- بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف، وتبع الأخفش فى هذا جماعة من المحققين، وهو مذهب قوى؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو. ولا خلاف فى أن الجر بعد الواو، والتاء بهما. فكذا ينبغى أن يكون الجر بعد «آ» أو «ها» بهما لا بالمعوض منه.

ومن النحويين من يجعل الجر بالحرف المحذوف، وإن كان لا يلفظ، كما كان النصب بعد الفاء، والواو، و«أَوْ» و«حَتَّى» و«كَيْ» الجارة بـ«أَنْ» المحذوفة، وإن كانت لازمة الحذف.

ولا يجوز تعليق غير الباء من خوافض القسم بفعل ظاهر؛ بل يجب كون ما تعلق به مضمرا، وإلى هذا أشرت بقولى:

وَمَا بِهِ عُلِّقَ خَافِضُ الْقَسْمِ فَحَذْفُهُ إِلَّا مَعَ الْبَاءِ مُلْتَزِمٌ

وقد عوملت جملة القسم فى جواز حذف إحداهما معاملة جملة الشرط.

وأكثر ما يحذف المقسم عليه لتقدم ما هو فى معناه؛ كقوله- تعالى-: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠]، أو لدلالة معمول باق؛ كدلالة قوله- تعالى-: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦] على «لَتُبْعَثُنَّ» أو نحوه.

ص ٢٣٧، ولسان العرب (كور)، ولمالك بن خويلد الهذلى فى لسان العرب (بقل)، وللهمذلى فى إصلاح المنطق ص ٣٦٦، وشرح المفصل ٨٩/٩، وبلا نسبة فى شرح المفصل ١١١/٧.

وأكثر ما يحذف المقسم به إذا كان المقسم عليه مسبوqa بـ«لَقَدْ»، ومؤكدا بالنون؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٣].

(ص)

بِالطَّلَبِ الْبَا اخْضُصْ كَذَا (نَشَدْتُكَ)	اللَّهِ) أَوْ (بِاللَّهِ) أَوْ (عَمَّرْتُكَ)
و(عَمَّرَكَ اللَّهُ) كَذَا وَ(اللَّهُ) قَدْ	يُقَالُ كُلُّ طَلَبًا فِي ذِي اعْتِمَادٍ
وَفِيهِ بَعْدَ (فَعَدَّكَ اللَّهُ) اسْتَحَقَّ	نَضْبًا كَذَا بَعْدَ (فَعِيدِكَ) اتَّفَقَ
وَالْعَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ رَافِعًا، وَلَمْ	يَنْصَبْ فَرَفَعُهُ مَعَ اللَّامِ انْحَتَمَ
وَدُونَهَا انْصَبَ، وَأَضْفُهُ أَبَدًا	كَذَا الْمُنَاسِبَانِ لَفْظَ (فَعَدَا)
وَضَمَّ عَيْنِيهِ افْتَعِ الْإِلَا أَنْ يُجَرَّ	فَعِنْدَ ذَلِكَ الضَّمُّ كَالْفَتْحِ اسْتَقَرَّ

(ش) قد تقدم التنييه على أن الباء هي أصل الحروف الخافضة للقسم، وأن لها على غيرها مزايا.

ومن مزاياها: استعمالها في القسم الطلبي؛ فأشرت في هذا البيت إلى ذلك، ثم

قلت:

... .. كَذَا «نَشَدْتُكَ» اللَّهُ» أَوْ «بِاللَّهِ» أَوْ «عَمَّرْتُكَ»

فنبهت بذلك على قولهم -في الاستعطاف-: «نَشَدْتُكَ اللَّهُ أَوْ بِاللَّهِ» بمعنى: ذكرتك الله مستحلفا، ومثله «عَمَّرْتُكَ اللَّهُ» معنى واستعمالا، إلا أن «عَمَّرْتُكَ» مستغن عن الباء. وأصل «نَشَدْتُكَ اللَّهُ»: طلبت منك بالله، وأصل «عَمَّرْتُكَ اللَّهُ»: سألت الله تعميرك، ثم ضمنا معنى «اسْتَحْلَفْتُ» مخصوصين بالطلب.

والمستحلف^(١) عليه بعدهما مصدر بـ«إِلَا»، أو «لَمَّا» بمعناها، أو باستفهام، أو أمر، أو نهى.

ومن ورود «عَمَّرْتُكَ» قول الشاعر: [من البسيط]

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ^(٢)
واستعملوا «عَمَّرَكَ اللَّهُ» بدلا من اللفظ بـ«عَمَّرْتُكَ اللَّهُ»؛ كقول قيس العامري:

[من البسيط]

(١) في أ: والمحلوف.

(٢) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٩، وخزانة الأدب ١٣/٢، ١٤، وشرح أبيات سيوييه ٢٧٥/١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٣٤/١، ٤٣٥/٤، والكتاب ٣٢٣/١، ولسان العرب ٦٠٢/٤ (عمر)، والمقتضب ٣٢٩/٢، وجمع الهوامع ٤٥/٢.

يَا عَمْرِكُ اللَّهُ إِلَّا قُلْتِ صَادِقَةً أَصَادِقًا وَصَفَ الْمَجْنُونُ أَمْ كَذَبًا؟^(١)
وكان الأصل أن يقال: «تَعْمِيرُكَ اللَّهُ» لكن خفف بحذف الزوائد.

وحكى المازنى عن أعرابى: «عَمْرُكَ اللَّهُ»، قال أبو على: والمراد: عمرك الله تعميرا، فأضاف المصدر إلى المفعول، ورفع به الفاعل^(٢)؛ كقول الحطيئة: [من الطويل]

أَمِنْ رَسْمِ دَارِ مَزْبَعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّثُونِ^(٣) وَكَيْفُ^(٤)
وذكر الأخفش فى كتابه «الأوسط» وجه الرفع فقال: أصله: أسألك بتعميرك الله، أى: بأن يعمرك الله، وحذفت زوائد المصدر، والفعل، والباء؛ فانصب ما كان مجرورا بها.

وأما «فَعَدَّكَ اللَّهُ» و«فَعَيْدَكَ اللَّهُ»: فقليل: هما مصدران بمعنى المراقبة ك«الحسن» و«الحسيس»، وانتصابهما بتقدير «أُقْسِمُ»، أى: أقسم بمراقبتك الله.

وقيل: «فَعَدَّ» و«فَعَيْدٌ» بمعنى: الرقيب والحفيظ، من قوله- تعالى -: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَيْدٌ﴾ [ق: ١٧] أى: رقيب حفيظ^(٥)، ونظيرهما «خَلٌّ» و«خَلِيلٌ»، و«نَيْدٌ» و«نَيْدِيدٌ»، وإذا كانا بمعنى الرقيب والحفيظ، فالمعنى بهما الله تعالى.

(١) البيت للمجنون فى ديوانه ص ٦٧، والأغاني ٥١/٢، وتزيين الأسواق ص ١٠٦، وخزانة الأدب ٥١/١٠، والدرر ٢٥٠/٤، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٤٥/٢.
(٢) ينظر: تفصيل هذه المسألة فى: الأمالى الشجرية: (١٠٨/٢، ١٠٩، ١١٠، ١١١).
(٣) الشئون: ما بين قبائل الرأس، وإنما سميت بذلك لأنها تجارى الدمع. (المقاييس - شأن).
(٤) الوكيف: القطر. (المقاييس - وكف).

والبيت فى ديوانه ص ٨١، والأغاني ١٥٣/١٧، ١٥٤، وخزانة الأدب ١٢١/٨، ١٢٣، ١٢٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٠، ولسان العرب (رسم)، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ٤٧/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٠٠، وشرح المفصل ٦٢/٦.
(٥) وأما قولهم: فَعَدَّكَ أَنْ لَا تَفْعَلَ كَذَا، وَقَعِيدُكَ أَنْ لَا تَقُومَ وَقَعْدُكَ اللَّهُ، وَقَعِيدُكَ اللَّهُ، ففهيها قولان: أحدهما: أنهما مصدران جاءا على الفعل والفعل كالجس والحسيس، ومعناهما المراقبة، فانصبهما بتقدير أقسم، فكانت قلت: أقسم بمراقبتك الله. ولما أضمرت أقسم، عدته بنفسه، لأن الفعل إذا كان يتعدى بالخافض وأضمر، حذفت الخافض، فوصل الفعل فنصب، كما قال:

أَتَيْتْ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُرْتَقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْحِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

وهذا قليل، لأن القياس أن لا يُضْمَرُ ما يتعدى بخافض.

والقول الآخر: أن معنى القعد والقعيد: الرقيب الحفيظ، من قوله تعالى: =

ونصبهما بتقدير «أقسم» معدى بالباء، ثم حذف الفعل والباء، وانتصبا، وأبدل منهما «الله».

ومن شواهد نصب ما بعد «قعد» قول الشاعر: [من الخفيف]

قَعْدَكَ اللَّهُ قَدْ عَلِمْتِ بَأْتِي فِي هَوَاكِ اسْتَطَبْتُ كُلَّ مُعْتَى^(١)

ومن شواهد نصب ما بعد «قعيد» قول قيس العامري: [من الطويل]

قَعِيدِكَ رَبِّ النَّاسِ يَا أُمَّ مَالِكٍ أَلَمْ تَعْلَمِيْنَا نِعْمَ مَأْوَى الْمُعْصَبِ^(٢)

وقال الفرزدق: [من الطويل]

قَعِيدَ كَمَا اللَّهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ الْمُتَادِيَا^(٣)

ثم قلت:

وَالْعَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ رَافِعًا وَلَمْ يَنْصَبْ فَرَفَعُهُ مَعَ اللَّامِ انْحَتَمَ

فنبهت بذلك على وجوب الرفع عند اقترانه باللام، وعدم إعماله عمل الفعل

كقوله - تعالى - : ﴿لَعَمْرِكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَقْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

ثم قلت:

وَدُونَهَا انْصَبَ... ..

فنبهت على وجوب النصب عند نزع اللام، وعدم إعماله عمل الفعل؛ كقول أبي

شهاب الهذلي: [من الطويل]

فَأِنَّكَ عَمَرَ اللَّهُ إِنْ تَسْأَلِيهِمْ بِأَخْسَابِنَا إِذَا تَجَلَّى الْكَبَائِرُ

يُنْبُوكِ أَنَا نُفْرَجُ الْهَمَّ كُلَّهُ بِحَقِّ وَأَنَا فِي الْخُرُوبِ مَسَاعِرُ^(٤)

= ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ﴾ أى رَقِيبٌ وحفيظ، وقَعْدٌ وقَعِيدٌ فى هذا القول، كخِلٌّ وخَلِيلٌ، وَنَدٌّ وَنَدِيدٌ، وشَبِيهٌ وشَبِيهٌ، وإذا كان كذلك فهما من صفات القدير سبحانه وتعالى، فهو الرقيب الحفيظ، فإذا قلت: قَعْدَكَ اللهُ وَقَعِيدَكَ اللهُ، على هذا المعنى، نصبت اسم الله على البدل.

(١) ينظر شرح التسهيل ١٩٧/٣.

(٢) البيت لقريبة الأعرابية فى تاج العروس (قعد)، وبلا نسبة فى لسان العرب (قعد)، وتهذيب اللغة ٢٠٠/١.

(٣) البيت فى ديوانه ٣٦٠/٢، والدرر ٢٥٣/٤، ولسان العرب (قعد)، ولجريد فى لسان العرب (بيض)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى لسان العرب (بقق)، وهمع الهوامع ٤٥/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢٠٢/٣.

ثم قلت:

... وَأَضِفُهُ أَبَدًا كَذَا الْمُتَنَاسِبَانَ لَفْظًا «قَعَدًا»
 فنبهت بذلك على وجوب إضافة «عَمْرًا» المستعمل في هذا الباب، مجردا من
 الطلب كان أو مضمنا معناه، إلا أن الطلبى لا يضاف إلا إلى ضمير المخاطب، وغير
 الطلبى يضاف إلى الظاهر والمضمر.
 و«قَعَدًا» و«قَعِيدًا» مثل «عَمْرًا» الطلبى فى لزوم الإضافة إلى ضمير المخاطب،
 وإليهما أشرت بقولى:

... كَذَا الْمُتَنَاسِبَانَ لَفْظًا «قَعَدًا»

ثم قلت:

وَضَمُّ عَيْنِهِ امْتِنَعِ الْإِنْ يُجَزَّ فَعِنْدَ ذَلِكَ الضَّمُّ كَالْفَتْحِ اسْتَقْرَرَّ
 فنبهت بذلك على أن «عَمْرًا» المستعمل فى هذا الباب يلتزم فى عينه الفتح، وإن
 كان فى غير القسم ذا لغتين.

وقد روى الفتح والضم^(١) فى قول ابن أبى ربيعة: [من الكامل]

أَأَقَامَ أَمْسٍ خَلِيْطُنَا أَمْ سَارَا سَائِلُ بِعُمْرِكَ أَى ذَاكَ اخْتَارَا^(٢)
 وإليه أشرت بقولى:

... فَعِنْدَ ذَلِكَ الضَّمُّ كَالْفَتْحِ اسْتَقْرَرَّ

(ص)

وَكَلْعَمْرٍ: (أَيْمُنُ) و(أَيْمَنُ) و(أَيْمَنُ) و(أَيْمَنُ) و(أَيْمَنُ) و(أَيْمَنُ)
 مُتَلَتِّنِينَ، وَلِهَمْزٍ غَيْرِ (إِم) فِي الْبَدْءِ فَتَحَ، وَأَنْكِسَارُهُ رُزِعْمِ
 وَغَارِيَا مِنْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ يَقِلُّ وَوَأَفِرًا لِلْكَافِ وَالْكَعْبَةِ قَدْ
 وَ(أَيْمُ) الْذِي تَفْسُ مُحَمَّدٍ وَمَا (أَيْمُنُ) دَا جَمْعًا فِي الْاُولَى فَاغْلَمَا
 (ش) من المخصوص بالقسم «أَيْمُن» المقول فيه: «إَيْمُن» و«أَيْمَن» و«اليمين».

(١) قال ابن السجرى: ... ونصب عمرك، من قولهم: عمرك الله، بتقدير: أذكرك عمرك الله، قال: كأنك قلت: أذكرك خدمتك الله؛ لأن زيارة البيت خدمة الله. ينظر: الأمالى ١١٣/٢.

(٢) البيت فى ديوانه ص ٢٢٦، وينظر شرح التسهيل ٢٠٢/٣.

واحتزرت بهذه القيود الثلاثة من «أَيْمَن» جمع «يَمِين»؛ فإنه يستعمل قسما وغير قسم.

ويلزم همزته الفتح والقطع. ويلزم ميمه الضم؛ وكذا كل جمع على «أَفْعَل» «أَنْعَم» و«أَفْلَس».

وبجواز هذه الأمور الثلاثة في «أَيْمَن» المشار إليه، علم ضعف قول الكوفيين: إنه جمع «يَمِين»؛ إذ لو كان كما زعموا لم يجز كسر همزته، ولا حذفها، ولا فتح عينه؛ كما لا يجوز في «أَنْعَم» ونحوه، وإذا انتفى كونه جمعا، تعين كونه اسما مفردا مشتقا من «الْيَمِين».

ونبهت بقولي:

(و العَمْر) (أَيْمَن)

على لزومه الإضافة، والرفع بالابتداء.

ثم ذكرت ما فيه من اللغات؛ وهي اثنتا عشرة لغة، ثلاث مع الوفور وهي:

فتح الهمزة مع ضم الميم، وفتحها.

وكسر الهمزة مع ضم الميم.

وفتح الهمزة أو كسرها مع حذف النون.

وكسر الهمزة مع حذف الياء والنون.

والاقتصار على ميم ونون مضمومتين، أو مفتوحتين، أو مكسورتين، والاقتصار

على ميم مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة.

وبعض النحويين يجعل هذه الميم «ال» بدلا من الواو كالتاء.

وبعضهم - أيضا - يجعل «مِنِ اللّٰه» - بكسرتين - غير مأخوذ من «أَيْمَن»؛ بل

يجعلها «مِن» المستعملة في قولهم: «مِن رَّبِّي إِنَّكَ لِأَشِير».

ولما فرغت من ذكر لغات هذا الاسم، نبهت على أن استعماله عاريا من لام

الابتداء يقل، وأن استعماله مقرونا بها يكثر؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ، وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللّٰهِ مَا نَدْرِي^(١)

(١) البيت لنصيب في ديوانه ص ٩٤، والأزهية ص ٢١، وتخليص الشواهد ص ٢١٩، والدرر ٢١٦/٤، وشرح أبيات سيويه ٢٨٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٢٩٩/١، والكتاب ٥٠٣/٣، ١٤٨/٤، ولسان العرب (يمن)، ومغنى اللبيب ١٠١/١، وبلا نسبة في الإنصاف =

وأنه يضاف في لغاته كلها إلى «الله».

ولا يضاف إلى غيره منقوصا إلا ما ندر في حديث النبي - عليه السلام - من كلامه في الصحيحين : «وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ»^(١).

وأضيف غير منقوص إلى «الكعبة» وإلى كاف الضمير؛ كقول عروة بن الزبير - رضى الله عنهما - : «ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت»^(٢).

وقولى :

... .. وَمَا
(أَيْمُن) ذَا جَمْعًا فِي الْأَوَّلَى فَاَعْلَمَا

نبهت به على أن فيه قولين :

أحدهما : أنه جمع «ييمين» .

والآخر : أنه مفرد مشتق من اليمين ؛ وهو الصحيح .

وقد تقدم الاستدلال على صحته ، والله أعلم .

(ص)

كَذَا يَنْوُبُ عَنْهُ - أَيْضًا - (لَا جَرَمَ)	وَ(جَيْرٍ) أَوْ (جَيْرٍ) يَنْوُبُ عَنْ قَسَمٍ
يَمِينٍ اسْتَعْتَوْا، وَرَبِّمَا اِكْتَفَوْا	وَبِجَوَابِ سَابِقٍ مِنْ شَرْطٍ أَوْ
وَمُطْلَقًا تَغْلِيْبُ شَرْطٍ حُتِمًا	بِمَا لِشَرْطٍ، وَهُوَ تَالٍ قَسَمًا
نَحْوُ: (الْقَتَى وَاللَّهُ إِنْ يُقْصَدُ بَيْرَ)	فِي جُمْلَةٍ قُدِّمَ فِيهَا ذُو خَيْرٍ

٤٠٧/١ ، و رصف المبانى ص ٤٣ ، و سر صناعة الإعراب ١٠٦/١ ، ١١٥ ، ٣٨٣ ، و شرح أبيات سيبويه ٢٩٠/٢ ، و شرح المفصل ٣٥/٨ ، ٩٢/٩ ، و الكتاب ٥٠٣/٣ ، ٥٠٣/٤ / ١٤٨ ، و اللمع فى العربية ص ٢٦٠ ، ٣١٣ ، و المقتضب ٢٢٨/١ ، ٩٠/٢ ، ٣٣٠ ، و الممتع فى التصريف ٣٥١/١ ، و المنصف ٥٨/١ ، و همع الهوامع ٤٠/٢ .

(١) أخرجه البخارى (٣٧١/١٣) : كتاب الأيمان والنذور ، (٦٦٣٩) ، و مسلم (١٢٧٦/٣) ، كتاب الأيمان : باب الاستثناء ، (١٦٥٤/٢٥) ، و النسائى (٢٥/٧) كتاب الأيمان : باب إذا حلف فقال له رجل : إن شاء الله هل له استثناء؟ . و البيهقى (٤٤/١٠) ، و البغوى فى شرح السنة (٧٨) .

(٢) أخرج أبو نعيم فى الحلية (١٧٩/٢) عن هشام بن عروة قال : خرج أبى إلى الوليد بن عبد الملك ، فوقع فى رجله الأكلة . فقال له الوليد : يا أبا عبد الله أرى لك قَطْعَهَا ، قال : فقطع ، وانه لصائم فما تضور وجهه . قال : ودخل ابن له - أكبر ولده - إصطبل الدواب ، فرفسته دابةً فقتلته ، فما سمع من أبى فى ذلك شئ حتى قدم المدينة ، فقال : اللهم ! إنه كان لى أطراف أربعة فأخذت واحداً وأبقيت ثلاثة ، فلك الحمد . وكان لى بنون أربعة فأخذت واحداً وأبقيت لى ثلاثة ، فلك الحمد . و أيم الله لئن أخذت لئن أخذت لقد أبقيت ، و لئن أبليت طالما عافيت .

وَبِجَوَابِ الْقَسَمِ اغْنَىٰ إِنْ وُصِلَ
 وَصَاحِبِ الْأُصُولِ ذِي الْفَأِ جَعَلَا
 وَبِجَوَابِ (لَوْ) وَ(لَوْلَا) اسْتغْنِيَا
 وَقَدْ يُرَى نَحْوُ: (لَقَدْ فَعَلْتَ) مِنْ
 وَلَا مُ نَحْوِ (لَيْتِنِ) اِثْرَ الْقَسَمِ
 وَزَيْدٌ دُونَ قَسَمِ نَحْوُ: (لَيْتِنِ
 (ش) يقال: «جَيْرٌ لَأَفْعَلَنَّ» - بالكسر والفتح - و«لَا جَرَمَ لَأَفْعَلَنَّ»، فيستغنى عن
 ذكر القسم به بـ«جَيْرٌ» و بـ«لَا جَرَمَ».

فمن الاستغناء بـ«جَيْرٌ» قول الشاعر: [من الكامل]
 قَالُوا: فَهَرَّتْ فَقُلْتُ: جَيْرٌ لِيَعْلَمَنَّ عَمَّا قَلِيلٍ أَيُّنَا الْمَقْهُورُ^(١)

ومن الاستغناء بـ«لَا جَرَمَ» قول الراجز: [من الرجز]

أَسَأْتُ إِذْ خَالَفْتَنِي وَلَا جَرَمَ
 لِيُبْدُونَكَ مِنْكَ أَسْرًا التَّدَمُّ

و«جَيْرٌ»: حرف بمعنى «نَعَمْ» لا اسم بمعنى «حَقًّا»؛ لأن كل موضع وقعت فيه
 «جَيْرٌ» يصلح أن يوقع فيه «نَعَمْ».

وليس كل موضع وقعت فيه «جَيْرٌ»، يصلح أن يوقع فيه «حَقًّا»؛ فإلحاقها بـ«نَعَمْ»
 أولى.

و- أيضا- فإنها أشبه بـ«نَعَمْ» لفظا واستعمالا؛ ولذلك بنيت.

ولو وافقت «حَقًّا» في الاسمى لأعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام، كما
 أن «حَقًّا» كذلك.

ولو لم تكن بمعنى «نَعَمْ» لم تعطف عليها، في قول بعض الطائيين: [من الطويل]
 أَبِي كَرَمًا، لَا آفَا جَيْرٍ أَوْ نَعَمْ بِأَحْسَنِ إِيْفَاءٍ، وَأَنْجَزِ مَوْعِدِ^(٢)
 ولم يوكد «نَعَمْ» بها في قول طفيل الغنوي: [من الطويل]

(١) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٤٤/٤، وهمع الهوامع ٤٤/٢ .

(٢) البيت في الجني الداني ص ٤٣٤، بلا نسبة في الدرر ٢٤٦/٤، وشرح الأشموني ٦/١،
 وهمع الهوامع ٤٤/٢ .

وَقُلْنَ عَلَى الْبَرْدِيِّ أَوْلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ رِوَاءَ أَسَافِلِهِ (١)

ولا قبول بها «لا» في قول الراجز: [من الراجز]

إِذَا تَقُولُ لَا ابْنَةَ الْعُجَيْرِي تَضُدُّ لَا إِذَا تَقُولُ جَيْرٍ (٢)

فهذا تقابل ظاهر، ومثله في التقدير قول الكميث: [من البسيط]

يَزْجُونَ عَفْوِي، وَلَا يَخْشُونَ بَادِرْتِي (٣)

لا جَيْرٍ لا جَيْرِ، وَالغَيْرِيَانُ لَمْ تَشِبْ (٤)

أراد: لا يثبت مرجوهم، نعم تلحقهم بادرتي، أي: سرعة غضبي.

وقريب منه اجتماع «أَجَلٌ» و«لَا» في قول ذى الرمة: [من الطويل]

تَرَى سَيْفَهُ لَا يَنْصِفُ السَّاقَ نَعْلُهُ أَجَلٌ لَا وَلَوْ كَانَتْ طَوَالاً مَحَامِلُهُ (٥)

واحتج من ادعى اسمية «جَيْرٍ» بتنوينه في قول الشاعر: [من الوافر]

وَقَائِلَةٌ أَسَيْتَ، فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسَى إِنْزَى مِنْ ذَلِكَ إِنَّهُ (٦)

ولا حجة فيه؛ لأنه فعل مضطر.

ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد «جَيْرٍ» بـ«إِنْ» التي بمعنى «نَعَمْ»، فحذف

همزتها وخفف.

ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنون تنوين الترجم، وهو لا

(١) البيت في ديوانه ص ٨٤، والجنى الداني ص ٤٣٤ وخزانة الأدب ١٠/١٠٧، والدرر ٤/٢٤٧، وشرح شواهد المغنى ١/٣٦١، وبلا نسبة في همع الهوامع ٤٤/٢.

(٢) الراجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٣٤، والدرر ٤/٢٤٩، وشرح شواهد المغنى

١/٣٦٢، ومغنى اللبيب ١/١٢٠، وهمع الهوامع ٤٤/٢.

(٣) البادرة: الغضبة السريعة. (الوسيط - بدر).

(٤) البيت في الجنى الداني ص ٤٣٥، ولم أجده في ديوانه.

(٥) البيت في ديوانه ص ١٢٦٦، ولسان العرب ١١/٦٦٩ (نعل)، وتاج العروس (نعل)، ولا بن

ميادة في ديوانه ص ٢٩٣، ولسان العرب ٩/٣٣١ (نصف)، وتهذيب اللغة ١٢/٢٠٣، وإصلاح المنطق ص ٢٤١، وبلا نسبة في أساس البلاغة (نعل)، ومقاييس اللغة ٥/٤٣٢، ٤٤٥، وديوان الأدب ١/١٢٨، وجمهرة اللغة ص ٥٦١، ٨٩٣، ٩٥٠، والأزمنة

والأمكنة ٢/٥١، وكتاب العين ٧/١٣٢، وشرح التسهيل ٣/٢٢٠، ويروى صدر البيت

هكذا: إلى ملك لا تنصف الساق نعله.

(٦) البيت لأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر ٦/٢٠٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/١١١، ١١٣، والدرر ٤/٢٤٤، ٥/١٢٦، ووصف المباني ص ١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠، وشرح

شواهد المغنى ١/٣٦٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٩، ولسان العرب (أسا)، ومغنى

اللبيب ١/١٢٠، وهمع الهوامع ٤٤/٢، ٧٢.

يختص بالأسماء، بل يلحق الحرف والفعل.

وحكى أبو عبيدة، عن أبي زيد أنه يقال: «جير لا أفعل»، قال: معناها «نعم». ومن شواهد كونها بمعنى «نعم» قول الشاعر: [من الوافر]

مَتَى تَبَأَى (١) بِقَوْمِكَ فِي مَعَدِّ تَقُلُّ تَصْدِيقَكَ الْعُلَمَاءُ جَيْرِ (٢)

وأُشد صاحب المحكم (٣): [من الرجز]

قَالَتْ: أَرَاكَ هَارِبًا لِلْجَوْرِ مِنْ هَدَّةِ السُّلْطَانِ قُلْتُ: جَيْرِ (٤)

وقال الفراء (٥): «لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ»: كلمة كانت في الأصل - والله أعلم - بمنزلة «لا بد

أنك قائم»، و«لا محالة أنك ذاهب». فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياها حتى

صارت بمنزلة «حقًا»؛ ألا ترى أن العرب تقول: «لَا جَرَمَ لَأَتَيْتَكَ»، و«لَا جَرَمَ لَقَدْ

أَحْسَنْتَ»، وجعل المفسرون تفسيرها: «حقًا إنهم في الآخرة هم الأخسرون» (٦)،

(١) البأو: العُجب. (المقاييس - بأو).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (بأى)، وتهذيب اللغة ٦٠٠/١٥، وجمهرة اللغة ص ٤٦٩.

(٣) هو علي بن أحمد بن سيده، اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير، كان حافظًا، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب متوفّرًا على علوم الحكمة، من تصانيفه: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، شرح إصلاح المنطق، شرح الحماسة وغيرها. مات سنة ٤٥٨ هـ.

ينظر: بغية الوعاة (١٤٣/٢).

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (جير)، وتاج العروس (جير).

(٥) ينظر: معاني القرآن: للفراء: ٩٥٨/٢.

قال ابن الشجري: واختلف في قوله جل وعز: ﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾ فقال الفراء: معناه لا بد ولا محالة أن لهم النار.

وقال الزجاج: إن (لا) رد، أي لا، ليس الأمر كما وصفوا، جرم أن لهم النار، أي وجب، حكى ذلك عن قطرب.

وقال غيرهما: إن «لا» زائدة، وجرم فعل ماضٍ معناه: ثبت وحق.

وأقول: إن قوله: لا جرم إذا كان بمعنى لا بد ولا محالة؛ فإن صرف الجر مقدر في الخبر، فالتقدير: لا بد من أن لهم النار ولا محالة في أن لهم النار، كما تقول: لا بد من هذا، ولا محالة في هذا. الأمالي: (٥٢٩/٢، ٥٣٠).

(٦) قال أبو جعفر في تفسير هذه الآية: حقًا إن هؤلاء الذين هذه صفتهم في الدنيا وفي الآخرة هم الأخسرون الذين قد باعوا منازلهم من الجنان. . . . وأن العرب كثر استعمالها إياه في مواضع الأيمان، وفي مواضع «لا بد» كقولهم: «لا جرم أنك ذاهب» بمعنى: (لا بد) حتى استعملوا ذلك في مواضع التحقيق، فقالوا: «لا جرم لتقومن» بمعنى: «حقًا لتقومن» . . . ينظر: تفسير الطبري (٢٤/٧، ٢٥).

وأصله من جرمت، أى: كسبت.

وبنو فزارة^(١) يقولون: «لا جر أنك قائم» فيحذفون الميم، وبعض بنى كلاب يقول: «لَا ذَا جَرَمٍ»^(٢).

ونبهت بقولى:

وَبِجَوَابِ سَابِقٍ مِنْ شَرْطِ أَوْ يَمِينِ اسْتَعْنُوا... ..
على أنه إذا اجتمع فى كلام واحد شرط وقسم، استغنى بجواب أحدهما عن جواب الآخر، وكان الشرط حقيقاً بأن يستغنى بجوابه - مطلقاً - لأن تقدير سقوطه مخل بمعنى الجملة التى هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ. ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه - مطلقاً - إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر نحو:

... .. (الْفَتَى وَاللَّهُ إِنْ يُقْصِدَ بَيَّرَ)

فإن لم يتقدم ذو خبر، وآخر القسم، وجب الاستغناء عن جوابه بجواب الشرط. وإن أحر الشرط استغنى فى أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٢].

ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره، ومن شواهد ذلك قول الأعشى:

(١) فزارة بن ذبيان: بطن عظيم من غطفان، من العدنانية، وهم: بنو فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. ينقسم إلى خمسة أفخاذ: عدى، سعد، شمش، مازن، وظالم. ومنهم: بنو العشاء، وبنو غراب وكان من هذا البطن جماعة من العلماء والأئمة.

منازلهم: كانت منازلهم بنجد ووادي القرى، ثم تفرقوا، فنزلوا بصعيد مصر، وضواحي القاهرة، فى قليوب، وما حولها، وفى المنطقة الواقعة ما بين برقة، وطرابلس، والمغرب الأقصى وغدوا فزارة من قبائل بنى سويف والفيوم سنة ١٨٨٣م. ومن بلاد فزارة ومنازلها: الأكادر، الجناب عزيمة، الشريفة، يديع، اللقطة، التغلمان، الأغزلة، أرل، ذروة، الجعلة، وطيمية.
ينظر: معجم قبائل العرب (٩١٨/٣).

(٢) قال ابن منظور: وقال ثعلب: الفراء والكسائى يقولان: لا جرم تبرئة، ويقال: لا جرم، ولاذا جرم، ولا أن ذا جرم، ولا عن ذا جرم. ولا جر، حذفوه لكثرة استعمالهم إياه، قال الكسائى: من العرب من يقول: لا ذا اجرم، ولا أن ذا جرم، ولا عن ذا جرم، ولا جر، بلا ميم، وذلك لأنه كثر فى الكلام فحذفت الميم.

ينظر: اللسان: ٦٠٦/١ (جرم) ينظر فى ذلك - أيضاً - معانى القرآن للفراء: ٩/٢.

[من البسيط]

- لَيْتُنْ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غَبِّ مَعْرَكَةٍ لَأَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَفِئُلُ^(١)
ومنها قول الفرزدق: [من الطويل]
لَيْتُنْ بَلٌّ لِي أَرْضِي بِلَالٍ بِدَفْقِهِ مِنْ الْغَيْثِ فِي يُمْنِي يَدَيْهِ أَنْسِكَابُهَا
أَكُنْ كَالَّذِي صَابَ الْحَيَا أَرْضَهُ الَّتِي سَقَاهَا وَقَدْ كَانَتْ جَدِيًّا جَنَابُهَا^(٢)
وقول ذى الرمة: [من الطويل]
لَيْتُنْ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحٍ مِنْ مَيِّ فَلَمَمْتُ أَرْوَحُ^(٣)
وقوله - أيضا-^(٤): [من الطويل]
لَيْتُنْ قَطَعَ الْيَأْسُ الْحَنِينَ فَإِنَّهُ رَقُوءٌ لِتَذْرَافِ الدُّمُوعِ السَّوَافِكِ^(٥)
وقال آخر - أنشده الفراء^(٦) -: [من الطويل]
لَيْتُنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ^(٧) لِلشَّمْسِ بَادِيًا^(٨)
وَأَزْكَبَ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأَعْرٍ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا^(٩)
فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه :

- أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه، وعند تقدم ذى خبر.
والثانى: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه، وعدم تقدم ذى خبر.
والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره، وعدم تقدم ذى خبر.

- (١) تقدم تخريج هذا البيت .
(٢) البيتان فى ديوانه ١/٥٠-٥١، والخزانة ١١/٣٣٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٧ .
(٣) البيت فى ديوانه ص ١٢١٩، وخزانة الأدب ١١/٣٢٨، وشرح شواهد المغنى ص ٦٠٩، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ص ٢٣٦ .
(٤) فى أ: ومنها قول ذى الرمة - أيضا- .
(٥) والبيت فى تمة ديوانه ص ١٧٢٤، وأساس البلاغة (رقأ)، وتاج العروس (سفق).
(٦) ينظر: معانى القرآن: ٢/١٣٠ .
(٧) القَيْظُ: صميم الصيف. (الوسيط - قيظ) .
(٨) البيت لامرأة من عقيل فى خزانة الأدب ١١/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦، والدرر ٤/٢٣٧، وشرح التصريح ٢/٢٥٤، وشرح شواهد المغنى ٢/٦١٠، والمقاصد النحوية ٤/٤٣٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/٢١٩، وشرح الأشموني ٣/٥٩٥، ولسان العرب (ختم)
ومغنى اللبيب ١/٢٣٦، وهمع الهوامع ٢/٤٣ .
(٩) البيت لبعض بنى عقيل فى لسان العرب (ختم)، وتاج العروس (ختم) .

فلو تأخر القسم، وقرن بفاء - وجب الاستغناء بجوابه؛ لأن الفاء تقتضى الاستئناف، وعدم تأثر ما بعدها بما قبلها.

ومنه قول قيس بن العيزارة: [من الطويل]

فَمَا أَعِشْ حَتَّى أَدِبَّ عَلَى الْعَصَا فَوَاللَّهِ أَنْسَى لَيْلَتِي بِالْمَسَالِمِ^(١)
فعلنى هذا نبهت بقولى:

وَبِجَوَابِ الْقَسَمِ اغْنِ إِنْ وُصِلَ بِالْفَاءِ بَعْدَ الشَّرْطِ حَتَّمَاذَا فُعِلَ
ثم نبهت بقولى:

وَصَاحِبُ الْأُصُولِ ذِي الْفَا جَعَلَا تَفْدِيرَهَا كَلَفَظِهَا مُؤُولَا

على قول ابن السراج: وتقول: «إِنْ تَقُمْ وَاللَّهِ أَزْرَكَ» تعترض باليمين؛ فيكون بمنزلة ما لم يذكر، وإن جعلت الجواب للقسم أتيت باللام فقلت: «إِنْ تَقُمْ - يَعْلمُ اللهُ - لِأَزُورَنَّكَ»، تريد: «فيعلم الله لأزورنك»؛ هكذا قال، ولم يذكر عليه شاهدا. ثم قلت:

وَبِجَوَابِ (لَوْ) و(لَوْلا) اسْتُغْنِيَا حَتَّمَا إِذَا مَا تَلَّوَا أَوْ تُلِّيَا

فنبهت بذلك على نحو قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَقْسِمُ لَوْ أَبْدَى النَّدِيَّ سَوَادَهُ لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمُسَالَاتِ عَامِرُ^(٢)
المسالات: جمع مسالة، وهى جانب اللحية.

وعلى نحو قول الآخر: [من الرجز]

وَاللَّهِ لَوْلا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا
وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا^(٣)

ثم قلت:

وَقَدْ يُرَى نَحْوُ: «لَقَدْ فَعَلْتُ» مِنْ بَعْدِهِمَا مِنْ بَعْدِ إِقْسَامِ يَعْنِ

(١) البيت فى الدرر ٢٣٩/٤، شرح أشعار الهذليين ٦٠١/٢، ومعجم البلدان ١٣٣/٥ (مشرف)، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٤٣/٢.

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني ٥٩٣/٣، ولسان العرب (سيل)، والمقاصد النحوية ٤٥٠/٤.

(٣) الرجز لعبد الله بن رواحة فى ديوانه ص ١٠٨، ولعامر بن الأكوخ فى المقاصد النحوية ٤٥١/٤، وله أو لعبد الله فى الدرر ٢٣٦/٤، وشرح شواهد المغنى ٢٨٧/١، وبلا نسبة فى الأزهية ص ١٦٧، وشرح الأشموني ٥٩٣/٣، وشرح المفصل ١١٨/٣، وهمع الهوامع ٤٣/٢.

فنبهت بذلك على قول عبد الله بن الزبير: [من الطويل]
 قَوَا لِلَّهِ لَوْلَا خَشْيَةُ النَّارِ بَغْتَةً عَلَيَّ لَقَدْ أَقْبَلْتُ نَحْرِي مِغْوَلًا^(١)
 ثم قلت:

وَلَامٌ نَحْوُ(لَيْن) أَثَرَ الْقَسَمِ سَمَّوْا مُوْطِنًا وَلَمْ تَلْتَمَزْ
 فأشرت بذلك إلى أن أدوات الشرط المقدم عليها قسم، ملفوظ به أو محذوف،
 تقرن بها في الغالب لام مفتوحة يؤكد بها طلب القسم لجوابه.

وأكثر ما يكون ذلك مع «إِنْ» والقسم محذوف؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَكَيْنَ
 أَتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾
 [البقرة: ١٤٥].

وقد اقترنت بـ«مَا» الشرطية في قوله - تعالى - : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا
 ءَأْتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثَمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾
 [آل عمران: ٨١].

ومثله قول القطامي^(٢): [من الكامل]

وَلَمَّا رُزِقْتَ لِيَأْتِيَنَّكَ سِنْبُهُ^(٣) جَلْبًا وَلَيْسَ إِلَيْكَ مَا لَمْ تُرْزَقِ^(٤)
 ومن ورودها بعد القسم الظاهر قوله - تعالى - : ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ
 جَاءَهُمْ ءَايَةٌ يُؤْمِنُونَ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩].

وقد يجاء مع نية القسم بـ«إِنْ» مستغنية عن اللام؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا
 عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وكقوله -
 تعالى - : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾
 [الأعراف: ٢٣].

(١) ينظر شرح التسهيل ٢٠٦/٣ .

(٢) هو عمير بن شبيب بن عمرو بن عباد، أبو سعيد التغلبي، الشهير بالقطامي، شاعر غزل
 فحل، كان من نصارى تغلب وأسلم، وهو أول من لقب «صريع الغواني» له ديوان شعر،
 توفي سنة ١٣٠ هـ .

ينظر: الأعلام (٨٨/٥)، الشعر والشعراء (٢٧٧) .

(٣) السيب: العطاء. (المقاييس - سيب) .

(٤) البيت في ديوانه ص ١١٢، وخزانة الأدب ٣٣٨/١، والدرر ٢٣٩/٤، وبلا نسبة في همع
 الهوامع ٤٤/٢ .

قال سيبويه - رحمه الله - : « ولا بد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة »^(١) .
وقد يجاء بـ «لَيْن» ، والقسم غير مراد؛ كقول عمر بن أبي ربيعة: [من البسيط]
أَلِمِمٌ بِزَيْنَبٍ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا^(٢) قَلَّ الثَّوَاءُ لَيْنَ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا^(٣)
ومثله ما أنشده الفراء: [من الطويل]
وَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لَيْنَ كُنْتُ مَقْتُولًا وَيَسْلَمُ عَامِرٌ^(٤)
وإلى هذا وشبهه أشرت بقولي:
وَزَيْدٌ دُونَ قَسَمٍ نَحْوُ: «لَيْن» كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا» اخْفَظْ وَاسْتَبِين
قال الفراء: «اللام في «لَيْن» ملغاة» يعنى فى:
... لَيْنَ كُنْتُ مَقْتُولًا ...
والله أعلم .

* * *

-
- (١) قال سيبويه: ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتنى لأكرمك. ينظر: الكتاب ٦٦/٣ .
(٢) أفد: قُرِب. (المقاييس - أفد) .
(٣) البيت فى ديوانه ص ٣٩١، والجنى الدانى ص ١٣٨، وشرح المفصل ٣٢٨/١١، ٣٢٩،
وشرح شواهد المغنى ٦١٠/٢، ومغنى اللبيب ص ٢٣٦/١ .
(٤) البيت لقيس بن زهير فى الدرر ٨٩/٤، والرد على النحاة ص ١٢٩، والكتاب ٤٦/٣،
ولورقاء بن زهير العبسى فى شرح أبيات سيبويه ٢٠٤/٢، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى
٤٨٠/١، وتذكرة النحاة ص ٣٣، وخزانة الأدب ٣٣٠/١١، ٣٣٩، وهمع الهوامع ١٦/٢ .

باب الإضافة

(ص)

ثُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ اخْذِفْ كَلَاطُورِ سِينًا
وَحَذَفُ تَا التَّائِيَةِ مِنْهُ قَدْ يَرُدُّ فِي كَلِمَاتٍ سُمِعَتْ فَلَا تُرْذُ
وَالثَّانِي اجْزُرْ وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا صَحًّا وَلَمْ تُلَفْ لِالَّامِ مَنْقَدًا
[وَجُرَّ وَانْوِيَنَّ مَعْنَى اللَّامِ فِي سَوَاءَ ذَلِكَ كَلَاثِنَا ذُو شَرْفٍ] (١)

(ش) إذا قصدت إضافة اسم حذف ما فيه من تنوين ظاهر؛ كقولك في «ثوب»: «هَذَا ثُوبُكَ».

أو مقدر؛ كقولك في «دَرَاهِمَ»: «هَذِهِ دَرَاهِمُكَ».

أو نون تلى الإعراب؛ كقولك في «ثُوبَيْنِ» و«بَيْنِ» : «أَعْطَيْتُ ثُوبَيْكَ بَيْنِكَ» .
ويدخل في نون تلى الإعراب نون «اثنَيْنِ» و«عَشْرِينَ» فَإِنْ نُونِيهِمَا يَحذفان
للإضافة؛ لأنهما يجريان مجرى المثنى، والمجموع على حده.
فيقال: «قَبِضْتُ اثْنَيْكَ، وَعَشْرَيْكَ».

وربما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة «اثنَيْنِ» و«عَشْرِينَ» وأخواتها، ولا خلاف
في جواز إضافتها إلى غير مميزها. وإنما تمتنع إضافتها إلى مميزها إلا في
ضرورة؛ ولذلك عدوا من الضرورات قول الراجز: [من الراجز]

كَأَنَّ خُضْيَيْهِ مِّنَ التَّدَلْدِلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (٢)

على أن الكسائي حكى: أن من العرب من يقول: «عِشْرُو دِرْهَمٍ».

فأضاف «عشرين» إلى مميزها، مع الاستغناء عن الإضافة بنصب المميز بـ«عشرين» .
وإذا صحت الإضافة مع الاستغناء عنها، كان استعمالها مع الحاجة إليها أحق وأولى .

(١) في أ: وجره ناوى معنى اللام في سواهما نحو (ابننا ذو شرف)

(٢) الراجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو لشماء الهذلية في خزانة
الأدب (٤٠٠/٧)، ولجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية في المقاصد النحوية (٤٨٥/٤)،
ولخطام المجاشعي ولجندل بن المثنى في شرح التصريح (٢٧٠/٢)، وللشماء الهذلية في
خزانة الأدب (٥٢٦/٧، ٥٢٩، ٥٣١)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٨٩، وخزانة
الأدب (٥٠٨/٧) وشرح أبيات سيبويه (٣٦١/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص ١٨٤٧ وشرح المفصل (١٤٣/٤)، (١٨، ١٦/٦)، والكتاب (٥٦٩/٣، ٦٢٤) ولسان
العرب (دلل، هدل، ثنى، خصنى)، والمقتضب (١٥٦/٢)، والمنصف (١٣١/٢)، همع
الهوامع (٢٥٣/١) .

وقد يحذف من المضاف تاء التأنيث؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَزَتْ قَدْحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمُسَافِرِ^(١)
أراد: حياة النار.

وقال الشاعر: [من البسيط]
إِنَّ الخَلِيْطَ أَجَدُوا^(٢) البَيْنَ وَاَنْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ^(٣) الأَمْرِ الذِّي وَعَدُوا^(٤)
أراد: عدة الأمر.

ومنه قراءة بعض القراء: ﴿لَا عُدُوا لَهُ عُدَّةٌ﴾^(٥) [التوبة: ٤٦].
وجعل الفراء من ذلك قوله - تعالى -: ﴿بَعْدَ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الروم: ٣]
وإذا حذف لأجل الإضافة ما في المضاف من التنوين والنون المذكورين، وجب
جر المضاف إليه بالمضاف؛ لما فيه من معنى اللام، أو معنى «مِنْ» أو «فِي»، ومعنى
اللام هو الأصل.

(١) البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٣٦، والمعاني الكبير ١/٤٣١، ولسان العرب (حيا)،
وبلا نسبة في الحيوان ٤/٤٨٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٦.

(٢) الخليل: المجاور. (المقاييس - خلط).

(٣) في أ: عدا.

(٤) البيت للفضل بن عباس في شرح التصريح ٢/٣٩٦، ولسان العرب (غلب)، (خلط)،
والمقاصد النحوية ٤/٥٧٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٤١، وأوضح المسالك
٤/٤٠٧، والخصائص ٣/١٧١، وشرح الأشموني ٢/٣٠٤، وشرح عمدة الحافظ
ص ٤٨٦، ولسان العرب (وعد)، (خلط).

(٥) العامة على «عُدَّة» بضم العين وتاء التأنيث وهي الزَادُ والراحلةُ وجميع ما يحتاج إليه المسافر.
وقرأ محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية «عُدَّة» كذلك إلا أنه جعل مكان تاء
التأنيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج. واختلّف في تخريجها فقليل: أصلها كقراءة
الجمهور بتاء التأنيث، ولكنهم يحذفونها للإضافة كالتنوين. وجعل الفراء من ذلك قوله
تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ ومنه قولُ زهير:

إِنَّ الخَلِيْطَ أَجَدُوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الأَمْرِ الذِّي وَعَدُوا

يريد: عِدَّةُ الأمر. وقال صاحب «اللوامع»: «لَمَّا أَضَافَ جَعَلَ الكِنَايَةَ نَائِبَةً عَنِ التَّاءِ
فَأَسْقَطَهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ العُدَّ بغير تاء ولا تقديرها هو الشيء الذي يخرج في الوجه». وقال
أبو حاتم: «هو جمع عُدَّة كَبُرَّ جمع بُرَّة، وَذُرَّ جمع ذُرَّة، والوجه فيه عُدَّة، ولكن
لا يوافق خَطَّ المصحف.

وقرأ زر بن حبيش وعاصم في رواية أبان «عِدَّة» بكسر العين مضافةً إلى هاء الكناية. قال
ابن عطية: «وهو عندي اسمٌ لِمَا يُعَدُّ كالذَّبْحِ والقَتْلِ. وَقُرئَ أَيْضًا «عِدَّة» بكسر العين وتاء
التأنيث، والمراد عدة من الزاد والسلاح مشتقًا من العُدَّة. ينظر: الدر المصون
(٣/٤٦٨ - ٤٦٩).

ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها؛ نحو: «دَار زَيْدٍ». ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها؛ نحو: «يَد زَيْدٍ وَرِجْلُهُ». وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها؛ نحو: «عِنْدَهُ» و«مَعَهُ». ولذلك- أيضا- اختصت بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه؛ نحو: [من الكامل]

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ... .. (١)

ومواضع «مِن» أقل من مواضع اللام.

ومواضع «فِي» أقل من مواضع «مِن».

ولا يحكم بمعنى «مِن»، ولا بمعنى «فِي»، إلا حيث يحسن تقديرهما دون تقدير غيرهما:

فمواضع «مِن» مضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه، مع صحة إطلاق اسمه عليه كـ «تُوبَ خَزٌّ»، و«خَاتَمُ فِضَّةٍ»، و«الثُّوبُ» بعض الخبز، ويصح إطلاق اسمه عليه، و«الخَاتَمُ» بعض الفضة، ويصح إطلاق اسمها عليه.

ومن هذا إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدرات.

أما «يَد زَيْدٍ»، و«عَيْنَ عَمْرٍو»: فالإضافة فيه بمعنى اللام لعدم إطلاق اسم الثانى فيه على الأول.

هذا معنى قول أبى بكر بن السراج^(٢)، رحمه الله.

(١) جزء بيت لسعد بن مالك وتمامه

..... السنى وضعت أرهاط فاستراحوا

ينظر: خزنة الأدب ١/٤٦٨، ٤٧٣، وشرح شواهد المغنى ص ٥٨٢، ٦٥٧، والكتاب ٢/٢٠٧، والمؤتلف والمختلف ١٣٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٤/٣٠٧، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٢٦، والجنى الدانى، ص ١٠٧، وجواهر الأدب ص ٢٤٣، والخصائص ٣/١٠٢، ووصف المباني ص ٢٤٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٩، وشرح المفصل ٢/١٠٠، ١٠٥، ٣٦/٤، ٧٢/٥، وكتاب اللامات ص ١٠٨، ولسان العرب (رهط)، والمحتسب ٢/٩٣، ومغنى اللبيب ١/٢١٦.

(٢) والإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى «من». فأما الإضافة التى بمعنى اللام فنحو قولك: غلام زيد، ودار عمرو، ألا ترى أن المعنى: غلام لزيد ودار لعمرو، إلا أن الفرق بين ما أضيف بلام وما أضيف بغير لام، أن الذى يضاف بغير لام =

وهو الصحيح .

لا قول ابن كيسان والسيرافي؛ فإنهما جعلوا إضافة كل بعض بمعنى «مِنْ» ولم يفرقا بين ما يطلق على الأول اسم الثاني، وما ليس كذلك .

فالمضاف الذى فيه معنى «مِنْ» كل مضاف هو بعض ما أضيف إليه أو كبعض ما أضيف إليه .

فالأول: كـ«جُزءِ الشَّىءِ، وَرُبْعِهِ، وَثُلْثِهِ، وَجُلْهَ وَدِقِّهِ، وَظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ، وَأَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ، وَأَحَدِ الْقَوْمِ، وَصَغِيرِهِمْ، وَكَبِيرِهِمْ، وَذَكَرِهِمْ وَأُنثَاهُمْ، وَأَسْوَدِهِمْ وَأَحْمَرِهِمْ» .

والثانى: «حَاتِمِ فِضَّةٍ» و«خَمْسِ ذَوْدٍ» و«مُدِّ بُرٍّ» و«ثُوبِ خَزٍّ» .

صرح ابن كيسان بأن ذلك كله بمعنى «مِنْ» ولم يذكر خلافاً فى ذلك . ولا فى كلام المتقدمين خلاف لذلك .

وكلام السيرافي موافق لكلام ابن كيسان؛ فإنه قال فى شرح باب الجر من كتاب سيبويه: «والإضافة تكون على معنى أحد حرفين وهما: «مِنْ» و«اللَّامِ»؛ ف«مِنْ» إذا كانت الإضافة على معناها بتبعيض» .

ثم قال: - بعد كلام- «وربما أوهمتكم الإضافة الخروج عن هذين الوجهين فإذا تدبرتها رأيتهما لازمة لأحد الحرفين؛ كقولك: «أَفْضَلُهُمْ زَيْدٌ» أى: الفاضل منهم، و«بَعْضُ الْقَوْمِ» أى: شىء منهم» .

وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى «فى»؛ وهى ثابتة فى الكلام الفصيح؛ فمن شواهدها: قوله- تعالى-: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ رِزْقٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] و﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] و﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿يَصْنَعِجِ السَّجِنِ﴾ [يوسف: ٣٩] و﴿مَكْرُؤٌ لَّيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] .

يكتسى مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره، فيكون معرفة إن كان معرفة ونكرة إن كان نكرة . أما الإضافة التى بمعنى «من» فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد، تريد ثوباً من خز وباباً من حديد، فأصفت كل واحد منهما إلى جنسه الذى هو منه، وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير «من» وبين إضافته «بمن» وإنما حذفوا «من» هنا استخفافاً، فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر إذا لم يكن الثانى خيراً عن الأول، ولا صفة له .

ينظر: الأصول فى النحو (١/٥٣ - ٥٤) .

ومنها قول الأعشى ميمون: [من المتقارب]

مَهَادِي النَّهَارِ لِحِجَارَاتِهِمْ وَبِاللَّيْلِ هُنَّ عَلَيْهِمْ حُرْمٌ^(١)

ومنها قول ابن أبي ربيعة: [من المتقارب]

وَعَيْثُ تَبَطَّنْتُ قَرْيَانَهُ بِأَجْرَدَ ذِي مَيْعَةٍ مُنْهَمَزٍ

مَسِيحِ الْفَضَاءِ كَسَيْدِ الْإِبَا ءِ جَمِّ الْجِرَاءِ شَدِيدِ الْحُضْرِ^(٢)

ومنها قوله: [من الطويل]

مِنَ الْحُورِ مَيْسَانُ^(٣) الضُّحَى بُخْتَرِيَّةٌ ثَقَالٌ مَتَى تَنْهَضُ إِلَى الشَّرِّ تَقْتَرِ^(٤)

ومنها قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه - : [من الطويل]

تَسَائِلُ عَنْ قَرْمِ هِجَانٍ سَمِينِدِ لَدَى الْبَاسِ مِغَوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ^(٥)

فلا يخفى أن معنى «فى» فى الأول، ومعنى «فى» فى الثانى صحيحان بلا تكلف.

وأن اعتبار معنى اللام فيهما مالا يصح إلا بتكلف.

[ولما كان جميع ذلك قسمين: بعض، وشبيه ببعض قلت بعد التنبيه عليهما:

وَجَرٌّ وَأَنُواللَّامِ إِنْ تُصِفُ سِوَى هَذَيْنِ

وذلك نحو: «هَذَا ابن زَيْدٍ» و«أَبُو عَمْرٍو» و«دار بَشْرٍ» وهذا القسم أوسع مجالا،

وأكثر استعمالا من القسم الآخر^(٦). فهذا كله مما إضافته معنوية، وحقيقية،

ومحضة؛ لأنها مؤثرة فى المضاف تعريفا إن كان الثانى معرفة. وتخصيصا إن كان

الثانى نكرة، ما لم يمنع مانع.

وسأين المانع، إن شاء الله تعالى.

(ص)

وَإِنْ يُصَفُّ وَصْفٌ كَفِعَلٍ فِي الْعَمَلِ فَهَوَ مُضَافٌ اللَّفْظِ رَفْعًا لِلثَّقَلِ

وَكَوْنُ ذَا الْمُضَافِ مَقْرُونًا بِ(أَلْ) مُعْتَقَرٌ إِنْ كَانَ شَرْطُهُ حَصَلَ

(١) البيت فى شرح عمدة الحافظ ص ٤٨٤، ولسان العرب (حرم)، وليس فى ديوانه.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/٢٢٢.

(٣) الميسان: المرأة الكثيرة الثعاس. (القاموس - وسن).

(٤) البيت فى ديوانه ١٩٦، وينظر شرح التسهيل ٣/٢٢٢.

(٥) البيت فى ديوانه ص ٢١٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٣، والمقاصد النحوية ٣/٣٥٨.

(٦) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

أَغْنَى دُخُولَ (أَل) عَلَى الْجَزَائِنِ ك(الْمُكْثِرِ الْخَيْرِ، الْقَرِيرِ الْعَيْنِ)
وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَأَبٍ إِنْ وَقَعَ مَثْنَى أَوْ مَا كَمَثْنَى انْجَمَعَ
ك(الْفَارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْتَهَمِ) وَ(الْخَالِدَانَ الْمُسْتَقْبِلًا حِذِيمِ)

(ش) الوصف الذي هو كالفعل في العمل: ما أريد به الحال أو الاستقبال من اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة باسم الفاعل.

وبيان ما يعمل عمل الفعل من الأوصاف، وما لا يعمل على سبيل الاستغناء، يذكر في (باب إعمال اسم الفاعل)، إن شاء الله .
ونبهت بقولي:

فَهُوَ مُضَافٌ اللَّفْظِ زُفْعًا لِلثَّقَلِ

على أن إضافته لم تفد تعريفا، ولا تخصيصا؛ لأنها في نية الانفصال.
وإنما أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين، والنون؛ فإن قولك: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا»، و«هَؤُلَاءِ مُكْرِمُونَ عَمْرًا» أخف من قولك: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا»، و«هَؤُلَاءِ مُكْرِمُونَ عَمْرًا».

ومعنى المضاف من هذا النوع، والمتروك الإضافة واحد؛ ولذلك بقي المضاف منه إلى معرفة على ما كان عليه من التنكير؛ فدخلت عليه «رُبُّ» كقول جرير: [من البسيط]

يَا رُبَّ غَابِطَنَا^(١) لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِزْمَانًا^(٢)
ونعت به النكرة؛ كقوله - تعالى -: ﴿هَذَا بَلِغٌ أَلْكَفَمَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

ونصب على الحال؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَجْعَلُ فِي اللَّهِ يَغْيِرَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّبِينٍ ثَانِي عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٨-٩].

(١) الغبطة: أن يتمنى المرء مثل ما للمغبوط من النعمة من غير أن يتمنى زوالها عنه. (الوسيط - غبط).

(٢) البيت في ديوانه ص ١٦٣، والدرر ٩/٥، وسر صناعة الإعراب ٤٥٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٠، وشرح التصريح ٢/٢٨، وشرح شواهد المغنى ٢/٧١٢، ٨٨٠، والكتاب ١/٤٢٧، ولسان العرب (عرض)، ومعنى اللبيب ١/٥١١، والمقاصد النحوية ٣/٣٦٤، والمقتضب ٤/١٥٠، وهمع الهوامع ٢/٤٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٩٠، وشرح الأشموني ٢/٣٠٥، والمقتضب ٣/٢٢٧، ٤/٢٨٩.

وكقول الشاعر: [من الكامل]

فَأَتَتْ بِهِ حَوْشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا (١)

وتضمن تمثيلي بـ: «المُكْثِرُ الخَيْرِ القَرِيرِ العَيْنِ» الوصف المساوي للفعل في عمل النصب، والمساوي له في عمل الرفع؛ لأن معناه: «المُكْثِرُ خَيْرُهُ، القَرِيرَةُ عَيْنُهُ» ومثل «القَرِيرِ العَيْنِ» في الإضافة إلى مرفوع في المعنى: إضافة اسم المفعول نحو: «المَضْرُوبُ العَبْدُ» بمعنى: المضروب عبده. ويبت أن هذه الإضافة يغتفر فيها وجود الألف واللام في المضاف، بشرط وجودهما في المضاف إليه؛ كقولي: (المُكْثِرُ الخَيْرِ القَرِيرِ العَيْنِ) أو كون المضاف مثنى أو مجموعا على حد المثنى؛ كقولي: «الخَالِدَانِ المُسْتَقِيمِلَا حَذِيمٍ»

وكقول الراجز: [من الراجز]

الْفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ المُبْهَمِ (٢)

فلو كان المضاف غير مثنى ولا مجموع على حد المثنى، لم يصف مقرونا بالألف واللام إلى عار منهما، إلا على مذهب الفراء^(٣)، ولا إلى ضمير إلا على مذهب الرماني، والمبرد- في أحد قوليهِ- وبذلك قال الزمخشري^(٤)؛ فعندهم أن

(١) صدر بيت لأبي كبير الهذلي وعجزه:

... .. هذا إذا ما نام ليل الهوجل

ينظر شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٣، جمهرة اللغة ص ٣٦٠، وخزانة الأدب ٨/١٩٤، ٢٠٣، وشرح التصريح ٢/٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨، وشرح شواهد المغنى ١/٢٢٧، والشعر والشعراء ٢/٦٧٥، ولسان العرب (سهد)، (حوش)، (هجل)، ومغنى اللبيب ٢/٥١١، وتاج العروس (هجل)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٨٩، وجمهرة اللغة ص ١١٧٦، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٨٠، ولسان العرب (جيا). (٢) الراجز لرجل من ضبة في الكتاب ١/١٨٥، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/٣٩٩، والمقتضب ٤/١٤٥، وأساس البلاغة (بهم)، (فرج).

(٣) قال الزمخشري: وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه، ويهند الجائلة الوشاح، وهما الضاربا زيد، وهم الضاربو زيد، قال الله تعالى: ﴿والمقيمي الصلاة﴾، ولا تقول: الضارب زيد؛ لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع، وقد أجازهُ الفراء. ينظر: شرح المفصل ٢/١٢٢.

(٤) قال الزمخشري: وإذا كان المضاف إليه ضميرًا متصلًا، جاء ما فيه تنوين أو نون، وما عدم

الكاف والهاء والياء من قولك: «زَيْدُ الْمُكْرِمِ، وَأَنْتَ الْمُكْرِمُ، وَالْمُكْرِمِي» في موضع جر.

وهو خلاف قول سيبويه والأخفش (١).

فإن سيبويه يحكم على موضع الضمير بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه، والأخفش يحكم بنصب الضمير، قرن ما اتصل به من أسماء الفاعلين بالألف واللام أو لم يقرن؛ ف«ضَارِبُكَ» و«ضَارِبُكَ» عنده سيان في استحقاق النصب. وهما عند الرماني (٢) سيان في استحقاق الجر.

والأول عند سيبويه ناصب ومنصوب. والثاني مضاف ومضاف إليه؛ كما لو قلت: «الضَّارِبُ زَيْدًا» و«ضَارِبُ زَيْدٍ».

(ص)

وَعَبْرُ هَذَا الْوَصْفِ إِنْ أَضِيفًا إِلَى مُعَرَّفٍ أَيْلُ تَعْرِيفًا
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُلَازِمًا الْإِبْهَامِ مُقَرَّرَ الشِّيَاحِ فِي الْأَفْهَامِ
كَ(غَيْرِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَنَافِيًا ك(الصَّعْبُ غَيْرُ الْهَيْنِ)
(ش) غير هذا الوصف - أي غير الوصف الذي يعمل عمل الفعل - إذا أضيف

= واحدًا منهما شرعًا في صحة الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل، جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعًا، فقالوا: الضارِبُك والضارِبَانِك، والضارِبِي والضارِبَانِي، كما قالوا: ضَارِبُك والضارِبَانِك والضارِبُوك والضارِبِي. ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/٢.

(١) وإذا قلت: هم الضارِبُوك وهما الضارِبَانِك، فالوجه فيه الجرّ، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجرّ، إلا في قول من قال: «الحافظو عورة العشيّة». ولا يكون في قولهم: هم ضارِبُوك، أن تكون الكاف في موضع النصب، لأنك لو كفت النون في الإظهار لم يكن إلا جرًا، ولا يجوز في الإظهار: هم ضارِبُوك زَيْدًا، لأنها ليست في معنى الذي، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي. ينظر الكتاب (١٨٧/١).

(٢) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، كان إمامًا في العربية، علامة في الأدب في طبقة الفارسي، والسيرافي، وكان معتزليًا، قيل: لم ير مثله قط علمًا بالنحو، وغزارة بالكلام، وبصرًا بالمقالات، واستخراجًا للعويص، وإيضاحًا للمشكل، وكان يمزج النحو بالمنطق، من مصنفاته: التفسير، الحدود الأكبر، والأصغر، شرح أصول ابن السراج، شرح سيبويه، معاني الحروف، وغيرها. مات سنة ٣٨٤هـ. ينظر: بغية الوعاة (١٨٠/٢ - ١٨١).

فإضافته محضة .

فيتعرف بما أضيف إليه إن كان معرفة، ما لم يكن المضاف ملازما للإبهام كـ«غَيْر» و«مِثْل» و«شِبْه» فإن إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة. كوقوع «غَيْر» بين ضدين؛ كقول القائل: «رَأَيْتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الْهَيْنِ» و«مَرَزْتُ بِالْكَرِيمِ غَيْرَ الْبَخِيلِ» وكقوله تعالى: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [الفاتحة: ٧].

وكقول أبي طالب: [من الرجز]

يَا رَبِّ إِمَّا يَخْرُجَنَّ طَالِبِي
فِي مَقْتَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ
فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ
وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ^(١)

فبوقوع «غَيْر» بين ضدين يرتفع إبهامه؛ لأن جهة المغايرة تتعين؛ بخلاف خلوها من ذلك؛ كقولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ» .

وكذا «مِثْل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة؛ فإن الإضافة لا تعرفه، ولا تزيل إبهامه، فإن أضيف إلى معرفة، وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرف .

(ص)

وَعَالِبًا (حَسْبُ) و(مِثْلُ) مَعَ مَا
و(عَبْدُ بَطْنِهِ) قَلِيلًا نُكْرًا
كُلُّ ل (رُبُّ ابْنٍ وَأُمِّهِ) و(كَمْ
(ش) لا يتعرف - غالباً - «حَسْبُكَ» ولا ما في معناه؛ لأنه بمعنى: كافيك، وهو اسم فاعل مراد به الحال .

وما في معنى «حَسْبُكَ»: «شَرَعُكَ» و«بِجْلُكَ» و«قَطُّكَ» و«قَدُّكَ»، كلها نكرات؛ لتأديتها معنى الفعل .

وما في معنى «مِثْلُ»: «شِبْه» و«نِد» و«نَحْو» وما أشبه ذلك، وكلها - أيضا -

(١) الرجز في شرح الأشموني ٣٠٨/٢ .

نكرات؛ إلا إذا أريد بها خصوص المشابهة؛ كما تقدم من القول في «مِثْل» وكذلك «حَسْبُكَ» وأخواتها، وقد يعرض لها ما تصير به معارف؛ صرح بذلك سيويه. إلا أن الشائع تنكيرها. ولذلك قلت:

وَعَالِيًا «حَسْبُ» و«مِثْلُ» مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا التَّنْكِيرُ فِيهَا لَزِمًا
وذكر أبو علي: أن من العرب من يجعل: «وَأَجِدُ أُمَّه» و«عَبْدُ بَطْنِهِ» نكرتين
فيدخل عليهما «رُبُّ». وكونهما معرفتين أشهر.

إذا عطف على مجرور «رُبُّ»، أو منصوب «كَمْ» الاستفهامية مضاف إلى ضميره فهو نكرة بإجماع نحو قولك: «رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ لَقِيْتُهُمَا» و«كَمْ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا لَكَ؟» لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه على الأصح. و«رُبُّ» و«كَمْ» لا يعملان إلا في نكرة؛ فتقدير «رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»: رب رجل وأخ له، وتقدير: «كَمْ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا»: كم ناقة وفصيلا لها؛ وكذا التقدير في «رُبُّ ابْنِ وَأُمَّه»، و«كَمْ شَاةٌ وَنَسْلُهَا».

فصل

(ص)

قَدْ يُجْعَلُ الْمُضَافُ كَالَّذِي لَهُ
بِشَرْطِ أَنْ يَصْلُحَ أَنْ يُسْتَعْنَى
كَ نَسْفَتُهُ مَرُّ رِيحِ شَمَالٍ
أَضِيفَ فِي بَعْضِ الذِّي أُتِيْلُهُ
بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ فِيْمَا يُعْنَى
وَمَرُّهَا سَرِيْعَةُ التَّحَوُّلِ
(ش) إذا كان المضاف صالحا للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، جاز أن يعطى المضاف بعض أحوال المضاف إليه؛ فمن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]
مَشِيْنٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ^(١)

(١) النواسم: الريح اللينة الهبوب. (المقاييس - نسيم).

والبيت لذي الرمة في ديوانه ص ٧٥٤، وخزانة الأدب ٢٢٥/٤، وشرح أبيات سيويه ٥٨/١، والكتاب ٦٥، ٥٢/١، والمحتسب ٢٣٧/١، والمقاصد النحوية ٣٦٧/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٩/٥، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح الأشموني ٣١٠/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٣٨، ولسان العرب (عود)، (صدر)، (قبل)، (سفه)، والمقتضب ١٩٧/٤.

فأعطى لـ «مَرٌّ» وهو مذكر تأنيث «الرَّيَاحِ»؛ لأن الإسناد إلى الرياح مغن عن ذكر الـ «مَرٌّ» .

وكذلك قول الآخر : [من الكامل]

أَتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْنَهُمْ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمَالٌ^(١)

ومنه قوله- تعالى- : ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]؛ فأعطى الأعناق ما هو لأصحابها من الإخبار بـ «خَاضِعِينَ»؛ لصلاحيّة الأعناق للحذف، والاستغناء عنها بضمير أصحابها، وهو أن يقال: «فَطَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ». وأمثال ذلك كثيرة . ولو قيل في «قَامَ غُلامٌ هِنْدٌ»: «قَامَتْ غُلامٌ هِنْدٌ» لم يجز؛ لأن الغلام غير صالح للحذف والاستغناء بما بعده عنه؛ كما كان ذلك فيما تقدم من «مَرَّ الرَّيَاحِ» و«أَتَى الْفَوَاحِشِ» وأشباههما .

وكما جاز تأنيث المذكر؛ لإضافته إلى مؤنث صالح للاستغناء به؛ كذلك يجوز تذكير المؤنث؛ لإضافته إلى مذكر صالح للاستغناء به؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُوُولُ لَهُ الْأَمَدُ رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي^(٢)

ويمكن أن يكون من ذلك قوله- تعالى- : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] .

(ص)

وَمُبْتَهَمٌ كـ (غَيْرِ) إِنْ يُضْفَ لِمَا بَنَوْا أَجْزُ بِنَاءِ لِلذُّ قُدَمَا

(ش) المراد بـ «مُبْتَهَمٌ كغير»: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه؛ كـ «مِثْلُ» و«دُونَ» و«بَيْنَ» و«جِوَيْنَ» مما فيه شدة إبهام تقربه من الحروف . فإذا أضيف إلى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها .

(١) البيت للفرزدق في المقاصد النحوية ٣/٣٦٨، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣١٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٥ (ورواية العجز فيه:

... .. وبيرون فعل المكرمات حراما)

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ٥/٢١، وشرح الأشموني ٢/٣٢٢، والمقاصد النحوية ٣/٣٦٩، وهمع الهوامع ٢/٤٩ .

فمن اكتساب البناء بالإضافة إلى مبنى؛ قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقوله: ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] - بفتح النون - وقوله: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَكَّكُمْ نَطْقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] - بفتح اللام .

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(١)
- بفتح الراء .

(ص)

وَلَا يُضَافُ إِسْمٌ مَّا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى وَمَا أَوْهَمَ دَا إِذَا وَرَدَ
فَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِمُبْدَى الْعُذْرِ فِي نُطْقِي بِهِ تَأْوِيلٌ ذِي تَلَطُّفٍ
(ش) المضاف يعرف أو يخصص بالمضاف إليه، والشئ لا يعرف ولا يتخصص إلا بغيره، فلا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما . فإن توهم خلاف ذلك إلى مضاف ومضاف إليه تلتطف في تقدير المغايرة .

فلذلك قيل في قولهم: «صَلَاةُ الْأَوْلَى» أن المراد: صلاة الساعة الأولى، وفي قولهم: «مَسْجِدُ الْجَامِعِ» و«دِينُ الْقِيَمَةِ» و«حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ» أن المراد: مسجد اليوم أو الوقت الجامع، ودين الملة القيمة، وحبّة البقلة الحمقاء .

وقيل في قولهم: «سَعِيدُ كُرْزٍ» - لمن اسمه: سعيد، ولقبه: كرز-: إن الأول مؤول بالمسمى، والثاني غير مؤول، بل اعتبر به مجرد اللفظ .

فإذا قلت: «جاءني سعيد كرز» فكأنك قلت: جاءني مسمى هذا اللقب .

وبنحو هذا يعامل: «يَوْمُ الْخَمِيسِ» و«فَعَلْتُ ذَلِكَ ذَاتَ يَوْمٍ، ذَاتَ صَبَاحٍ» .

(١) الوَقْلُ: الحجارة، والكَرْبُ (الشجر) الذي لم يُستقص فبقيت أصوله بارزة . (القاموس - وقل) .

والبيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٥٨، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣، ٤٠٧، والدرر ١٥٠/٣، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١، وشرح المفصل ٨٠/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٥/٤، ٢١٤، ٢٩٦/٥، والإنصاف ٢٨٧/١، وخزانة الأدب ٥٣٢/٦، ٥٥٢، ٥٥٣، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، وشرح التصريح ١٥/١، وشرح المفصل ٨١/٣، ١٣٥/٨، والكتاب ٣٢٩/٢، ولسان العرب (نطق)، (وقل)، ومغنى اللبيب ١٥٩/١، وجمع الهوامع ٢١٩/١ .

وأما قولهم: «نفس الشيء» و«كُلُّ القَوْم»؛ فإن المغايرة فيه بين الأول والثاني بيّنة؛ لأن «نَفْسًا» و«كُلًّا» قبل أن يضافا صالحان لأشياء مختلفة الحقائق، والذي يضاف إليه أحدهما دال على معين، فإذا طرأت الإضافة اتحدا معنى، وبقي الشعور بما كانا عليه قبل أن يضافا، مسوغا لجعلهما مضافا، ومضافا إليه في اللفظ، وإن كانا- في المعنى- واحدا.

وأما نحو: «جَزْد قَطِيفَةٍ» فملحق بـ«حَاتَم قَضَّة» وبابه.

فصل

(ص)

وَهَاكَ أَسْمَاءٌ تُضَافُ أَبَدًا مِنْهَا (فُصَارَى) و(حُمَادَى) و(لَدَى) (بَيْدَ) (سَوَى) (عِنْدَ) (لَدُنْ) (ذُو) و(أُولُو) (ذَوُو) - بِمُضْمَرٍ - كَمَا (ذَوُوهَا) (ذُو) (ذَاتُ): أَتْنَاهُ، (ذَوَاتُ): الْجَمْعُ وَقَلَّ أَنْ يُضَافَ (ذُو) إِلَى عَلَمٍ وَنَحْوِ (ذِي تَبُوكَ) (ذِي بَكَّةَ) قَدْ (ش) من الأسماء ما لا ينفك عن الإضافة لا معنى ولا لفظا؛ ومنها لا ينفك عن

الإضافة معنى، وينفك عنها لفظا.

فمن الأول: «فُصَارَى الشَّيْءِ وَحُمَادَاهُ» أى: غايته.

ومنها: «لَدَى» و«عِنْدَ» ومعناهما: الحضور والقرب.

هكذا قال سيبويه^(١)، ولم يجعل «لَدَى» لغة في «لَدُنْ»؛ كما فعل الزمخشري^(٢).

و«بَيْدَ» بمعنى «غَيْرَ» ولم تقع الإضافة إلا إلى مستثنى بها.

و«سَوَى» لا يليها إلا مجرور بإضافتها إليه. وقد مضى الكلام عليها في باب الاستثناء.

ومن الأسماء التي تلازم الإضافة لفظا ومعنى «ذُو» بمعنى: صاحب، وفروعها وهي: «ذَوَا» في الثنية. و«ذَوُو» في الجمع [أو «أُولُو» و«ذَات» في الإفراد والتأنيث.

(١) ينظر: الكتاب ٢٣٢/٤.

(٢) قال الزمخشري: ومنها «لَدَى». وفيما ثمانى لغات: لدى ولدن ولدن ولدن ولدن بحدف نونها ولدن

ولدن بالكسر لالتقاء الساكنين ولُدُّ بحدف نونهما... ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/٤.

و«ذَوَاتَا» في التثنية. و«ذَوَات» في الجمع. (١)

ولا يضمن إلا إلى اسم جنس ظاهر، إلا ما ندر من قول الشاعر: [من الوافر]

صَبَّخَنَ الحَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ أَبَارَ دَوَى أُرُومَتِهَا (٢) دَوُوهَا (٣)

وكذا قول الآخر أنشده الأصمعي: [من مجزوء الرمل]

إِنَّمَا يَضْطَنِعُ المَعْرُوفَ فِي النَّاسِ دَوُوهُ (٤)

وإلى هذين البيتين أشرت بقولي:

... كَمَا دَوُوهَا ... كَذَا دَوُوهُ ...

ومن إضافة «دَوُوه» إلى مضمرة قول الأحوص: [من الطويل]

وَإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلًا مِثْلَمَا رَجَوْنَاهُ قَدَمًا مِنْ دَوِيكَ الأَفَاضِلِ (٥)

وأضيف «دَوُوه» إلى علم، وذلك على ضربين:

أحدهما: نادر، والآخر: كثير.

فالنادر: أن يكون «دَوُوه» غير جزء من العلم، بل تكون إضافته إلى علم تام كإضافة

«صَاحِب» إليه.

فمن ذلك قول بعض العرب: «دَوُوه تَبُوك»، ومثله «أَنَا اللهُ دَوُوه بَكَّة» - وجد مكتوبا

في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام.

والكثير الذي ليس نادرا: أن يكون «دَوُوه» بعض العلم؛ كقولهم: «دَوُوه يَزَن» و«دَوُوه

الكَلاَع» - لرجلين. و«دَوُوه سَلَم» - لموضع.

(١) ما بين المعكوفين سقط في «أ».

(٢) الأرومة: الأصل. (اللسان - أرم).

(٣) البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٠٤، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٤٤، وشرح المفصل

٥٣/١، ٣٦/٣، ٣٨، ولسان العرب (ذو)، وبلا نسبة في الدرر ٢٨/٥، والمقرب

٢١١/١، وهمع الهوامع ٥٠/٢.

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٧/٥، وشرح المفصل ٥٣/١، ٣٨/٣، ولسان العرب (ذو)،

وهمع الهوامع ٥٠/٢.

(٥) البيت في ديوانه ص ١٨٢، والدرر ٢٨/٥، والعقد الفريد ٩٠/٢ وفيه «الأوائل» مكان

«الأفاضل»، ولسان العرب (ذو) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، وتاج العروس (ذو) وفيه

«الأوائل» مكان «الأفاضل»، وبلا نسبة في همع الهوامع ٥٠/٢.

فصل

(ص)

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ بِلَا عَظْفٍ وَلَا تَنَكَّرِ أُضِيفَ (كِئَلًا) وَ (كِئَلًا) وَ (لَبِّي) وَ (سَعْدَى) ثُمَّ (وَخَد) لَا تُضَفُّ إِلَّا لِمُضْمَرٍ كَلَا وَخَدَكَ انصَرَفَ) وَ (مُغْرِبٌ مُضِيفٌ (لَبِّي) لَ (بَدَى) وَ لَمْ يَجِئْ جَاعِلُهُ فَرْدًا بِشَى (ش) مِنَ اللَّازِمِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى: «كِئَلًا» وَ «كِئَلًا» وَلَا يُضَافَانِ إِلَّا لِمَعْرِفَةِ الْمُثْنَى مَعْنَى وَلَفْظًا؛ كَقَوْلِكَ: «جَاءَ كِئَلًا الرَّجُلَيْنِ»، أَوْ مَثْنَى مَعْنَى لَا لَفْظًا؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [مِنَ الرَّمْلِ]

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِئَلًا ذَلِكَ وَجَهٌ وَقَبِيلٌ^(١)

وَلَا يُضَافَانِ إِلَى مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ إِلَّا مَا شَذَّ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [مِنَ الْبَسِيطِ] كِئَلًا أَخِي، وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمُؤَلِّمَاتِ^(٢) وَمِنَ اللَّازِمِ لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ دُونَ الظَّاهِرِ: «لَبِّيكَ» وَ «سَعْدَيْكَ» وَ «وَخَدَكَ». وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ «لَبِّيكَ» مُفْرَدٌ، وَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ «لَبِّي» عَلَى «فَعْلَى»؛ فَقَلِبْتَ أَلْفَهُ يَاءً فِي الْإِضَافَةِ كَانْقِلَابِ أَلْفِ «لَدَى» وَ «إِلَى» وَ «عَلَى».

وَقَالَ سَيِّبُوه^(٣): بَلْ هُوَ مَثْنَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُفْرَدًا جَارِيًا مَجْرَى «لَدَى» وَ «إِلَى» وَ «عَلَى» لَمْ تَنْقَلِبْ أَلْفُهُ إِلَّا مَعَ الْمُضْمَرِ؛ كَمَا لَا تَنْقَلِبُ أَلْفُ «لَدَى» وَ «إِلَى» وَ «عَلَى» إِلَّا مَعَهُ، وَفِي وَجُودِ يَاءِ «لَبِّيكَ» مَعَ الظَّاهِرِ دَلِيلٌ عَلَى مَخَالَفَتِهَا يَاءَ «لَدَيْكَ» وَ «إِلَيْكَ» وَ «عَلَيْكَ»؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: [مِنَ الْمُتَقَارِبِ]

- (١) البيت لعبد الله بن الزبير في ديوانه ص ٤١، والأغاني ١٣٦/١٥، والدرر ٢٥/٥، وشرح التصريح ٤٣/٢، وشرح شواهد المغنى ٥٤٩/٢، وشرح المفصل ٣/٢، والمقاصد النحوية ٤١٨/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٩/٣، وشرح الأشموني ٣١٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٩، ومغنى اللبيب ٢٠٣/١، والمقرب ٢١١/١، وهمع الهوامع ٥٠/٢.
- (٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٣، والدرر ١١٢/٣، وشرح الأشموني ٣١٧/٢، وشرح التصريح ٤٣/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٥٥٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٠، ومغنى اللبيب ص ٢٠٣، والمقاصد النحوية ٤١٩/٣، وهمع الهوامع ٥٠/٢.
- (٣) وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك؛ لأننا سمعناهم يقولون: حنان. وبعض العرب يقول: «لَبٌّ» فيجره مجرى أمس وفاق، ولكنه موضعه نصب. وحواليتك بمنزلة حنائيتك. ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقول: لبي زيد وسعدى زيد. ينظر الكتاب (٣٥١/١).

دَعَوْتُ لِمَا تَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ قَلْبِي يَدَى مِسُورٍ^(١)
 وإلى هذا أشرت بقولي:
 وَمُغْرَبٌ مَضِيفٌ «لَبَّى» لـ «يَدَى»
 أى: هو جاء بغريب.
 (ص)

حَتْمًا أَضِيفَ الْفَمُّ حَيْثُ حُدِفَا ثَانِيهِ وَاسْتَنْدِرُ (حَيَاشِيمَ وَقَا)
 وَالرَّمُ إِضَافَةٌ (إِزَاءً) وَ(جِدَا) ظَرْفَيْنِ (وَسَطًا) (بَيْنَ) (حَيْثُ) (إِذَا) (إِذَا)
 فِي (بَيْنَ) قِيلَ (بَيْنَمَا) فَلَمْ تُضَفْ وَإِنْ يُقَلَّ (بَيْنَا) فَحُكْمُهَا اخْتَلَفَ
 فَانَجَرَ تَالِيَهَا، وَطَوَّرَا اِزْتَفَعَ وَالجَّرُ فِي اسْمِ الْعَيْنِ قَلَمًا يَقَعُ
 (ش) ومن اللازم للإضافة لفظًا: «الفم» دون ميم.

وقد يفرد في الضرورة كقول الشاعر: [من المتقارب]

وَدَاهِيَةٌ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُورِ نِ يُزْهَبُهَا النَّاسُ لَا فَآ لَهَا
 وكقول الراجز: [من الراجز]

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاشِيمَ وَقَا^(٢)

ومن اللازم للإضافة والظرفية: «إِزَاءً» و«جِدَاءً» و«وَسَطًا» و«بَيْنَ»، وقيدت «إِزَاءً» و«جِدَاءً» بكونهما ظرفين؛ احترازًا من «إِزَاءِ الْحَوْضِ»؛ فإنه اسم يفرد ويضاف؛ وكذلك احتريزت بتقييد «جِدَاءً» من الحداء الذى يراد به النعل.
 والأصل فى «وَسَطًا» مصدر: وسط الشيء الشيء إذا توسطه ثم استعمل استعمال «بَيْنَ» فى ملازمة الإضافة والظرفية.

(١) البيت لرجل من بنى أسد فى الدرر ٦٨/٣، وشرح التصريح ٣٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٩١٠/٢، ولسان العرب (لبى)، والمقاصد النحوية ٣٨١/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٢٣/٣، وخزانة الأدب ٩٢/٢، ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٩/١، وشرح الأشموني ٣١٢/٢، وشرح ابن عقيل ج ٣٨٣، ٣٨٥، والكتاب ٣٥٢/١، ولسان العرب (لبب)، (سور)، والمحتسب ٧٨/١، ٢٣/٢، ومغنى اللبيب ٥٧٨/٢، وهمع الهوامع ١٩٠/١.

(٢) الراجز للعجاج بن رؤبة فى ديوانه ٢٢٥/٢، وإصلاح المنطق ص ٨٤، وخزانة الأدب ٤٤٢/٣، ٤٤٤، والدرر ١١٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٤/١، والممتع فى التصريف ص ٤٠٨، وبلا نسبة فى خزانة ٤٣٧/٤، ٥١٠/٦، ٢٤٤/٧، ٢٤٦.

وقد يخلو من الظرفية؛ كقول الشاعر -يصف سحابا ذا برق-: [من الخفيف]
 وَسَطُهُ كَالْبِرَاعِ^(١) أَوْ سُرْجِ الْمِجْ دَلِ^(٢) طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُبِيرُ^(٣)
 يروى: بالرفع والنصب: فمن رفع فبالابتداء، وكان فيه حجة على ما قلنا. ومن
 نصب فعلى الظرفية، والخبرية، والكاف بعده اسم فى موضع رفع بالابتداء.
 وأما «بَيْنَ» فملازم للإضافة ما لم ينكف بـ«مَا» كقولك: «بَيْنَمَا زَيْدٌ عِنْدَنَا أَتَانَا
 عَمْرُو».

وإذا زيد عليها ألف جاز فيها وجهان: بقاء الإضافة، وانكفافها؛ إلا أن الانكفاف
 قبل اسم عين أكثر من بقاء الإضافة.

وإلى هذا أشرت بقولى:

فَأَنْجَرَ تَالِيَهَا، وَطَوْرًا اِزْتَفَعُ

ويروى: [من الكامل]

بَيْنَا تَعَتَّقُهُ الْكَمَاةَ [وَرَوْغُهُ]^(٤) يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ^(٥) [٦]

بالجر والرفع.

وأما «إِذْ» و«إِذَا» و«حَيْثُ»؛ فيأتى الكلام عليهن-إن شاء الله تعالى-.

(ص) وَلَمْ يُضَفْ لِمُفْرَدٍ (إِذْ) و(إِذَا) و(حَيْثُ) فى غَيْرِ [ضُرُورَةٍ كَذَا]^(٧)

وَنَادِرٌ إِفْرَادُهَا وَكَثْرًا إِفْرَادُ (إِذْ) مُتَوْنًا مُنْكَسِرًا

(ش) تضاف «إِذْ» إلى جملة فعلية، وإلى جملة اسمية :

(١) اليراع: ذباب يطير بالليل كأنه نار. (القاموس - يرع).

(٢) المجدل: القُصْر. (المقاييس - جدل).

(٣) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص ٨٥، ولسان العرب (وسط)، والدرر ٨٨/٣، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢٠١/١.

(٤) الروغ: الميل وقلة الاستقرار. (المقاييس - روع).

(٥) السلفع: الجريء الشجاع الواسع الصدر. (القاموس - سلفع).

والبيت لأبى ذؤيب فى الأشباه والنظائر ٤٨/٢، وخزانة الأدب ٢٥٨/٥، ٧١/٧،

٧٣، ٧٤، والدرر ١٢٠/٣، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، ٧١٠/٢، وشرح أشعار

الهدليليين ٣٧/١، وشرح شواهد المغنى ٢٣٦/١، ٧٩/٢، وشرح المفصل ٣٤/٤،

ولسان العرب (بين) وبلا نسبة فى الخصائص ١٢٢/٣، ورسف المبانى ص ١١١،

وشرح المفصل ٩٩/٤، ومغنى اللبيب ٣٧٠/١، وهمع الهوامع ٢١١/١.

(٦) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

(٧) فى ط: شدوذ هكذا.

ولا تضاف «إِذَا» إلا إلى جملة فعلية، وأجاز الأخفش أن تضاف إلى جملة اسمية، وحمل عليها «حَيْثُ»، فالزمت الإضافة إلى الجملتين.

وشد أفراد ما تضاف إليه في قول الراجز: [من الراجز]

أما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا^(١)

وفي قول الشاعر: [من الطويل]

وَنَطَعْنُهُمْ تَحْتَ الْحَبَا^(٢) بَعْدَ صَرْبِهِمْ بِيِضِ الْمَوَاضِي، حَيْثُ لَى الْعَمَائِمِ^(٣)

قال ابن كيسان: رواية «حيث» في هذا البيت بالفتح، والأكثر بالضم.

وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. «حَيْثُ» فِي غَيْرِ [صَرُورَةٍ كَذَا]^(٤)

وأشد أبو علي قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا زَيْدَةٌ^(٥) مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرِيَّاتِهَا حَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ^(٦)

قال أبو علي: «حذف ما تضاف إليه «حَيْثُ» كما حذف ما تضاف إليه «إِذَا».

قلت: «إِذَا» كثر حذف ما تضاف إليه؛ لأنها كالأصل في الإضافة إلى الجمل؛ لكنها عند حذف ما تضاف إليه يلزم أن تنون وتكسر ذالها؛ لالتقاء الساكنين، وهذا التنوين الذي يلحقها هو عوض من المضاف إليه؛ ولذلك لا يستغنى عنه إذا حذف.

(١) الراجز بلا نسبة في لسان العرب (حيث)، وتاج العروس ٣٠ (حيث) وتهذيب اللغة ٥/٢١١، وخزانة الأدب ٣/٧، والدرر ٣/١٢٤، شرح شذوهر الذهب ص ١٦٨، وشرح شواهد المغنى ١/٣٩٠، وشرح المفصل ٤/٩٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥، ومغنى اللبيب ١/١٣٣، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٤، وهمع الهوامع ١/٢١٢.

(٢) العجبي: الحابي: المرتفع المنكبين إلى العنق. (القاموس - جبا).

(٣) البيت للفرزدق في شرح شواهد المغنى ١/٣٨٩، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٢٥، وخزانة الأدب ٦/٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٤/٧، والدرر ٣/١٢٣، وشرح الأشموني ٢/٣١٤، وشرح التصريح ٢/٣٩، وشرح المفصل ٤/٩٢، ومغنى اللبيب ١/١٣٢، وهمع الهوامع ١/٢١٢.

(٤) في ط: شذوذ هكذا.

(٥) الريدة: الريح اللينة الهبوب. (اللسان - ريد).

(٦) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ٦/٥٥٤، ٥٥٩، وشرح شواهد المغنى ١/٣٩٠، ولسان العرب (ريد)، (خلل)، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٦، وبلا نسبة في الدرر ٣/١٢٥، ومغنى اللبيب ١/١٣٣، وهمع الهوامع ١/٢١٢، وتاج العروس (خلل)، وكتاب العين ٨/٦٥.

ولما كان عوضاً من الجملة، وكان وجود الجملة معطياً لـ «إِذْ» شبهها بالموصول استحقت به البناء، قام التنوين مقامها في إيجاب بناء «إِذْ». وزعم الأخفش أن كسرة ذال «حَيْثُذِ» كسرة إعراب، وأن «إِذْ» إنما بنيت لإضافتها إلى الجملة. فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب، فجرت بالإضافة. ويبطل رأيه أن ذلك الكسر يوجد دون إضافة إلى «إِذْ»؛ فإنه قد روى عن العرب موضع «كَانَ ذَلِكَ حَيْثُذِ»: «كَانَ ذَلِكَ إِذِ». وهذا بين - والله أعلم -.

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ^(١)
وزعم الأخفش - أيضاً - أنه أراد «حَيْثُذِ» فحذف «حَيْثُ» وأبقى جر «إِذِ»، وهذا بعيد. وغير قول الأخفش أولى بالصواب، والله أعلم. وبعد من حيث أن «حَيْثُ» بمعنى «وَقْتُتْ»، و«إِذْ» معناها: وقت، ومثل هذه الإضافة في تقدير الاطراح فلا ينوى مع الحذف - والله أعلم -.

(ص)

وَمِثْلُ (إِذْ) مَعْنَى كَلَا (إِذْ) أَضِيْفَا لِلْجُمْلَتَيْنِ وَافْتَحَنْ تَخْفِيْفَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مَاضٍ الْبِنَا رَجَحْ وَالْعَكْسُ قَبْلَ غَيْرِهِ أَيْضًا وَضَحْ
وَمَا بَدَا (إِذْ) أَلْحَقْ ثُمَّ تُنَى فَلَيْسَ عَنْ إِعْرَابِهِ تَسْتَعْنَى
(ش) معلوم أن «إِذْ» دال على زمن ماض مبهم غير محدود؛ فأى اسم وافقه في معناه جاز أن يضاف إلى جملة ماضية المعنى، اسمية كانت، أو فعلية نحو: «الْحَيْنِ» و«الْوَقْتُتْ» و«السَّاعَةُ» و«الزَّمَانُ»؛ وكذا «الْيَوْمُ»؛ لأن اليوم عند العرب لا يختص بالنهار إلا بقرينة؛ مثل أن يقال: «لا آتيك في يوم ولا ليلة».

فإن قلت: لا آتيك يوماً ولم تقرنه بـ «لَيْلَةٌ» كان بمعنى «وَقْتُتْ» و«حَيْنِ»؛ قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَافِقُ﴾ [القيامة: ٣٠]، وهذا لا يختص بليل، ولا نهار؛

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥٣٩/٦، ٥٤٣، ٥٤٤، وشرح أشعار الهذليين ١٧١/١، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦٠، ولسان العرب (أذذ)، (شلل)، ٤٦٢/١٥ (إذ)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٠١/٤، وتذكرة النحاة ص ٣٧٩، والجنى الدانى ص ١٨٧، ٤٩٠، وجواهر الأدب ص ١٣٨، والخصائص ٣٧٦/٢، ووصف المباني ص ٣٤٧، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٤، ٥٠٥، وشرح المفصل ٣١/٣، ومغنى اللبيب ص ٨٦، والمقاصد النحوية ٦١/٢.

لأن المراد به وقت الاحتضار، والنزع.

وإذا أضيف المحمول على «إِذَا» إلى جملة جاز إعرابه، وبنائه على الفتح، إلا أن بناءه راجح إذا وليه فعل ماضٍ؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ^(١)
فإن كان اسم الزمان محدوداً كـ«شهر» لم يجوز أن يضاف إلى جملة؛ لمباينة معناه معنى «إِذَا» و«إِذَا».

فإن ثنى المضاف إلى جملة أعرب.

قال ابن كيسان: «من قال: «أَعْجَبَنِي يَوْمَ زُرْتَنِي» ففتح، قال في التثنية: «أَعْجَبَنِي يَوْمًا زُرْتَنِي».

وحكم بعض المتأخرين للمضاف إلى «يَفْعَلْنَ» ونحوه بما يحكم لمتلو الماضي؛ فيختار البناء في نحو: «مِنْ حِينِ يَنْطَلِقَنَّ»؛ كما يختاره في نحو: «مِنْ حِينِ قَامَ»؛ لوجود البناء في المضارع. كما هو موجود في الماضي.
(ص)

وَلَا تُضِيفُ «إِذَا» لْجُمْلَةٍ ابْتِدَاءً وَمِثْلَهَا مَعْنَى كَهَا اجْعَلْ أَبَدًا
وَعَيْرُ هَذَا عَن قِيَاسِ انْعَزَلُ نَحْوُ: «التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ» فَلَا تَهَلْ
(ش) «إِذَا» اسم زمان مستقبل فيه معنى الشرط - غالباً - فلذلك لا يليها إلا فعل، أو اسم بعده فعل نحو قوله - تعالى -: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وإذا وليها اسم بعده فعل جعل الفعل المتأخر مفسراً للفعل متقدماً رافع للاسم. لا يجيز سيبويه غير هذا. وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء^(٢).

وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى، وجب عند سيبويه منع كونها اسمية؛ كما يمنع ذلك بعد «إِذَا»؛ لأن «إِذَا» و«إِذَا» هما أصلان لكل زمان أضيف إلى جملة.

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) قال ابن جنى مدلاً على صحة ما ذهب إليه الأخفش: ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدي:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي - وإن لم ألقه - الرجلُ الظلومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء... ينظر: الخصائص: ١٠٥/١.

فإذا كان معناها المضى فالموضع لـ «إذ» فيجربى ذلك الاسم مجراها .
 وإن كان معناها الاستقبال فالموضع لـ «إذا»؛ فيجربى ذلك الاسم مجراها .
 وهذا الذى اعتبره سيبويه^(١) بديع، لولا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقوله-؛
 تعالى-: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦].

وكقول سواد بن قارب- رضى الله عنه-: [من الطويل]
 وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فِتْيَالًا عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٢)
 وَإِلَى الْآيَةِ وَالْبَيْتِ أَشْرَتِ بِقَوْلِي:
 وَغَيْرُ هَذَا عَنِ قِيَّاسِ انْعَزَلُ
 (ص)

[و]أذهب بذى تسلمم نادراً أتى وَثَنٌ وَاجْمَعَنَ فُكْلٌ ثَبَاتًا^(٣)
 كَذَا أَضَافُوا (آيَةٌ) لِلْفِعْلِ إِنْ مَعْنَى (عَلَامَةٌ) أَبَانَتْ لِلْفِطْنِ
 وَإِثْرَ (رَيْث) و(لَدُنْ) (أَنْ) قُدْرًا مِنْ قَبْلِ فِعْلِ نَحْوِ (مِنْ لَدُنْ سَرَى)
 (ش) يقال: «أذهب بذى تسلمم» أى: بصاحب سلامتك وفى التثنية والجمع:
 «أذهباً بذى تسلمان» و«أذهبوا بذى تسلمون»؛ فأضافوا «ذا» بمعنى: صاحب إلى هذا
 الفعل خاصة. ولا يفعل ذلك بغيره.

وكذا أضافوا «آية» بمعنى: علامة إلى الجمل الفعلية؛ كقول الشاعر: [من الوافر]
 أَلَا مَنْ مَبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُجِبُّونَ الطَّعَامًا^(٤)
 وكقول الآخر: [من الوافر]
 بِآيَةٍ تُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُغْنَا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا^(٥)

(١) جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه فى معنى إذ فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ. وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال لأنه فى معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال. ينظر: الكتاب (١١٩/٣).

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

(٣) فى أ: واذهب بذى تسلم جا وإن ترد فروع فاعليه فالسمات زد

(٤) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق فى خزنة الأدب ٥١٢/٦، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦، والدرر ٩٢/١، وشرح أبيات سيبويه ١٨٦/٢، وشرح شواهد المغنى ٨٣٦/٢، وشرح المفصل ١٨/٣، والشعر والشعراء ٦٤٠/٢، والكتاب ١١٨/٣، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٢٥٠، ومغنى اللبيب ٤٢٠/٢، ٦٣٨، وهمع الهوامع ٥١/٢.

(٥) البيت للأعشى فى خزنة الأدب ٥١٢/٦، ٥١٥، ولسان العرب، (سلم)، وليس فى =

وزعم ابن جنى أن «مَا» فى قوله:

بِأَيَّةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا
مصدرية.

ونص سيبويه^(١) على أنها زائدة، وأن الإضافة إلى الفعل نفسه.
وجاء عن العرب إضافة «رَيْثٌ» و«لَدُنْ» إلى الفعل على تقدير «أن» المصدرية -
والله أعلم.

فصل

(ص)

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمَا أَفْرِدَا (كَمَع) و(كُلُّ) ثُمَّ (بَعْضُ) و(عَدَا)
(كُلُّ) مُضَافٌ مَعْنَى أَنْ يُفْرَدَ لِيَذَا لَمْ يَضْحَبِ (ال) ثَقَلًا وَحَالًا شُدُّدًا
وَحَقُّ (مَع) نَضَبٌ وَقَدْ تُسَكَّنُ وَنَيْلُهَا الْإِفْرَادَ حَالًا يَحْسُنُ
وَأَجْرُزٌ أَوْ أَنْصِبِ (عُدْوَةٌ) بَعْدَ (لَدُنْ)
وَجَوَزٌ الْأَخْفَشُ جَرًّا مَا عَطِفَ
وَالنَّضْبُ - أَيْضًا - قَدْ رَأَى سَعِيدٌ
وَأَعْرَبَتْ قَيْسٌ (لَدُنْ) وَفَقَعَسُ
لما تقدم التنبيه على ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى أردفته بالتنبيه على ما يلزمها
معنى، ويفارقها لفظا فى بعض الأحوال.

فمن ذلك: «كُلُّ» والمشهور فى استعماله ألا يخلو من الإضافة لفظا إلا وهو
مضاف معنى؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرَةٍ﴾ [النمل: ٨٧]؛ ولأجل نية إضافته
لم تدخل عليه الألف واللام إلا فى كلام المتأخرين.
وأجاز الأخفش تجريده من معنى الإضافة، وان تصابه حالا، ووافقه أبو على فى

= ديوانه، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٢٥٠، والدرر ٣٣/٥، وشرح شواهد المغنى
٨١١/٢، وشرح المفصل ١٨/٣، والكتاب ١١٨/٣، ولسان العرب (أيا)، ومغنى اللبيب
٤٢/١، ٥٣٨/٢، وجمع الهوامع ٥١/٢.
(١) ينظر: الكتاب (١١٨/٣).

وأجاز الأخفش تجريده من معنى الإضافة، وا انتصابه حالا، ووافقه أبو علي في الحلييات^(١).

و«بعض» ك«كُلُّ» إلا- فيما نسب إلى «كُلُّ» من وقوعها حالا. وأما «مَعَ»: فاسم معرب ملازم للإضافة لا يتفك عنها؛ إلا مستعملا حالا بمعنى «جَمِيع»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

بَكَتْ عَيْنِي الْيُسْرَى فَلَمَّا زَجَزْتُهَا عَنِ الْجَهْلِ بَعْدَ الْجَلْمِ أَسْبَلْنَا مَعَا^(٢)
وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. وَنَيْلَهَا الْإِفْرَادَ حَالًا يَحْسُنُ

وحكى سيبويه عن^(٣) العرب: «ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ»

ومثل ما حكاه سيبويه قرأ بعض القراءة^(٤): «هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي» [الأنبياء: ٢٤].

وقال الشاعر: [من الوافر]

قَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامًا^(٥)

(١) قال ابن الشجري: قال أبو علي: ومما يدل على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: مررت بهم كلا، فينصبونه على الحال، ويجرونه معجری: مررت بهم جميعًا، وإذا جاز انتصابه على الحال، فيما حكاه عن العرب، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه، ولا اعتبار بما وقع من المعارف في مواقع الأحوال.

ينظر: الأمالي (١/٢٣٤، ٢٣٥).

(٢) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في التنبية والإيضاح ٢٧٠/١، وبلا نسبة في لسان العرب (مرح)، وتاج العروس (مرح).

(٣) ينظر: الكتاب (١/٤٢٠).

(٤) قال ابن جنى معلقًا على هذه القراءة: هذا أحد ما يدل على أن (مع) اسم، وهو دخول (من) عليها، فكانه قال: هذا ذكر من عندي ومن قبلي، أي: جئت أنا به، كما جاء به الأنبياء من قبلي... ينظر: المحتسب (٢/٦١).

(٥) البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩١، والمقاصد النحوية ٣/٤٣٢، وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٣١، والكتاب ٢/٢٨٧، ولأحدهما في شرح التصريح ٢/٤٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٤٩، والجنى الداني ص ٣٠٦، ورسف المبانى ص ٣٢٩، وشرح الأشموني ٢/٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٥، ولسان العرب (مع).

وزعم بعض النحويين أنها حرف إذا سكنت^(١)، وليس بصحيح.

و«عَدَا الشَّيْءَ» - بالقصر، والمد- ناحيته. وإفراده قليل.

و«لَدُنْ» لأول غاية زمان أو مكان، وقلما تستعمل إلا ومعها «مِنْ».

وهي مبنية إلا في لغة قيس، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم^(٢) قوله تعالى:-
﴿لِيَسْئِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢٢].

وكانفراد قيس بإعراب «لَدُنْ» انفراد فقعس بإعراب «حَيْثُ»؛ فإن الكسائي حكى أنهم يجرونها بالكسرة إذا دخل عليها حرف جر وينصبونها بالفتحة إذا لم يدخل عليها حرف جر^(٣).

وقد التزمت العرب إضافة «لَدُنْ» وجر ما يليها من الأسماء. كما يلزم انجرار كل اسم أضيف إليه اسم.

وشذ أفرادها ونصب «عُدْوَةَ» بعدها مع جواز جرهما على القياس.

فإن عطف على «عُدْوَةَ» بعد أن نصبت فحكم المعطوف الجر؛ لأن «عُدْوَةَ» وإن لم تجر لفظا فهي في موضع جر. وجوز سعيد بن مسعدة الأخفش نصب المعطوف. وهذا بعيد من القياس.

(ص) و(الْأَلُّ) ك(الْأَهْلِ) قَلِيلًا أُفْرِدًا وَلِيسَوَى الْأَعْلَامِ نَزْرًا أُسْنِدًا

(ش) «الْأَلُّ» إذا كان بمعنى «الشَّخْصِ»؛ فهو ك«الشَّخْصِ» في أنه: يفرّد كثيرا ويضاف كثيرا.

(١) قال ابن الشجري: وأما (مع) ففتحتها إعراب، وكان أبو علي يحكم عليها بالحرفية إذا أسكنت، وأنشد في إسكانها البيت:

فريش

وإنما حكم عليها بالحرفية؛ لأنها على حرفين، وانضم إلى ذلك فيها السكون، فتزلها منزلة هل وبل وقد. ينظر: الأمالي (٥٨٣/٢، ٥٨٤).

(٢) قال ابن الشجري: قال أبو علي: فأما ما روى عن عاصم من قراءته (لذيه) فالكسرة فيه ليست كسرة جر، وإنما هي كسرة التقاء الساكنين، وذلك أن الدال أسكنت كما أسكنت الباء، من سبع، والنون ساكنة، فلما التقيا كسر الثاني منهما. ينظر: الأمالي (٣٤٠/١، ٣٤١).

(٣) قال ابن يعيش: وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في (حيث) فيقول: «من حيث لا يعلمون» فكسرها مع إضافتها إلى الجملة، ووجه هذه اللغة أنهم أجروا (حيث) وإن كانت مكانًا مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل. ينظر: شرح المفصل: (٩١/٤).

وإذا كان بمعنى «الأهل» ندر استعماله غير مضاف، ولا يضاف إلى غير علم إلا قليلا، وذكر أبو بكر الزبيدي^(١) أن إضافته إلى ضمير من لحن العامة.

والصحيح أنه من كلام العرب، لكنه قليل ومنه قول الشاعر: [من الطويل]
أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةً وَالِدِي وَأَلِي فَمَا تَحْمِي حَقِيقَةً أَلِكَا^(٢)
فأضافه إلى الياء وإلى الكاف.

ومثال إفراده قول الشاعر: [من الرمل]

تَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلَدَتِنَا لَمْ نَزَلْ آلاَ عَلَى عَهْدِ إِرَمِ^(٣)

وزعم بعض النحويين أنه لا يضاف إلا إلى علم من يعقل، وقد أضيف إلى علم

فرس في قول الشاعر: [من الطويل]

نَجَوْتُ وَلَمْ يَمُنْ عَلَيَّكَ طَلَاقَةٌ سِوَى رَبِذِ^(٤) التَّغْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا^(٥)

(ص)

وَأُفْرِدَتْ (أَي) وَفِي شَرْطِ بَدَا
وَحَيْثُمَا تُضَفُّ إِلَى مُتَكْرِرٍ
وَهِيَ كَبَعْضٍ) إِنْ تُضَفُّ لِمَعْرِفَةٍ
إِلَّا قَلِيلًا، وَاشْتَرَطُ مَعَ قَلْبَتِهِ
وَلَمْ تُضَفِّ مَوْصُولَةً لِتَكْرَرِ

تُرْدَفُ - غَالِبًا فَأَعْلِمَ وَأَعْلَمَا
فَهِيَ جَمِيعُهُ ك(أَي مَعَشِرِ)
وَكَوْنُهُ فَرْدًا أَبِي ذُو الْمَعْرِفَةِ
عَطْفًا عَلَيْهِ تُكْفَى عَيْنَ وَخَدَتِهِ
وَلِمُضَيِّفٍ مَا سِوَاهَا الْخَيْرَةَ

(ش) مما لا يخلو عن الإضافة إلا قليلا «أى»، وقد بينت أقسامها في باب

الموصلات.

(١) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر، أبو بكر الزبيدي النحوي، صاحب طبقات النحويين، كان واحد عصره في علم النحو، وحفظ اللغة، أخذ العربية عن أبي علي القالي، وأبي عبد الله الرياحي، ومن تصانيفه: مختصر العين، أبنية سيبويه، الموضح، ما يلحن فيه عوام الأندلس، طبقات النحويين. مات سنة ٣٧٩ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢/٨٤ - ٨٥)، تاريخ علماء الأندلس (٢/٩٢)، الأعلام (٨٢/٦).

(٢) البيت بلا نسبة في الممتع في التصريف ٣٤٩/١.

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ٣٠/٥، وهمع الهوامع ٥٠/٢.

(٤) الريذ: خفة الشيء. (المقاييس - ريذ).

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ١١٧/١، وسر صناعة الإعراب ١٠٢/١، ولسان العرب (أهل)،

(أول)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣٤/١.

وإذا كانت شرطية وأخلى لفظها من الإضافة فالغالب إردافها بـ«مَا»؛ كقوله تعالى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقد تردف بـ«مَا» مع إضافتها لفظاً؛ كقوله - تعالى - : ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]. وإذا تضاف إلى نكرة؛ فهي نفس ما تضاف إليه، كـ«كُلِّ». وإذا تضاف إلى معرفة؛ فهي بعض ما تضاف إليه، كـ«بَعْضٍ»؛ ولذلك تقول: «أَيُّ رَجُلَيْنِ قَامَا؟» و«أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ؟» فثنى ضمير «أَيُّ» حين أضيفت إلى مثنى نكرة، وأفرد حين أضيفت إلى مثنى معرفة. ولذلك لا تضاف إلى معرفة مفرد [إلا مع عطف عليه. ليكون بالعطف كمثنى لفظاً؛ لأن معنى المفرد المعطوف عليه مثله، ومعنى المثنى واحد، ومثال الإفراد مع العطف]^(١). قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيَ وَأَيُّكُمْ عَدَاةَ التَّقِيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا^(٢)
وإلى هذا أشرت بقولي:

...
وَكَوْنُهُ فَرْدًا أَبِي دُو الْمَعْرِفَةِ
إِلَّا قَلِيلًا وَاشْتَرَطُ مَعَ قَلْتَهُ عَطْفًا عَلَيْهِ تُكْفَ عَيْبَ وَخَدِيَتَهُ
وإذا كانت «أَيُّ» موصولة وصرح بما تضاف إليه، لم تكن إلا معرفة. ذكر ذلك أبو علي في التذكرة.

(ص)

«سُبْحَانَ» فِي غَيْرِ اخْتِيَارِ أَفْرِدًا مُلَابِسَ التَّنْوِينِ أَوْ مُجَرَّدًا
وَشَدُّ قَوْلِ رَاجِزِ رَبَّانِي «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ»

(ش) من الملتزم الإضافة «سُبْحَانَ»؛ وهو اسم بمعنى التسييح، وليس بعلم؛ لأنه لو كان علماً لم يضاف إلا إلى اسم واحد كسائر الأسماء المضافة. وأخلى من الإضافة لفظاً للضرورة منونا، وغير منون.

فالمنون؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

(١) بدل ما بين المعكوفين في أ: إلا مع عطفها مضافة إلى معرفة؛ ليكون ذلك خلفاً عن إضافتها إلى غير مفرد، ومن شواهد ذلك:

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣١٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩١، والمقاصد النحوية

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودَى وَالْجَمْدُ^(١)
 وغير المنون؛ كقول الآخر: [من السريع]
 أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلَقَمَةَ الْفَاجِرِ^(٢)
 وزعم أبو علي^(٣) والزمخشري^(٤) أن الشاعر ترك تنوين «سُبْحَانَ»؛ لأنه علم على
 التسييح فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

وليس الأمر كما زعموا بل ترك التنوين؛ لأنه مضاف إلى محذوف مقدر الثبوت
 كما قال الراجز: [من الراجز]

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاثِيمَ وَقَا^(٥)

أراد: وفاها؛ فحذف المضاف إليه، وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل
 الحذف.

وأمثال ذلك كثيرة سأبينها إن شاء الله - تعالى - .

وشذ دخول الألف واللام على «سُبْحَانَ» والإضافة إليه فيما أنشده الشجري^(٦) من
 قول الراجز: [من الراجز]

(١) البيت لورقة بن نوفل في الأغاني ١١٥/٣، وخزانة الأدب ٣/٣٨٨، ٢٣٤/٧، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣، والدرر ٣/٦٩، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٠، والكتاب ١/٣٢٦،
 ولسان العرب (سبح)، (جمد)، (جود)، ومعجم ما استعجم ص ٣٩١، ولزيد بن عمرو بن
 نقيل في شرح أبيات سيويه ١/١٩٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/٣٧، ١٢٠، ٣٦/٤،
 والمقتضب ٣/٢١٧، وهمع الهوامع ١/١٩٠ .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٣، وأساس البلاغة ص ٢٠٠، (سبح)، والأشباه والنظائر
 ١/١٠٩، وجمهرة اللغة ص ٢٧٨، وخزانة الأدب ١/١٨٥، ٢٣٤/٧، ٢٣٥، ٢٣٨،
 والخصائص ٢/٤٣٥، والدرر ٣/٧٠ وشرح أبيات سيويه ١/١٥٧، وشرح شواهد المغنى
 ٢/٩٠٥، وشرح المفصل ١/٣٧، ١٢٠، والكتاب ١/٣٢٤، ولسان العرب (سبح)، وبلا
 نسبة في خزانة الأدب ٣/٣٨٨، ٢٨٦/٦، والخصائص ٢/١٩٧، ٢٣/٣، والدرر ٥/٤٢،
 ومجالس ثعلب ١/٢٦١، والمقتضب ٣/٢١٨، والمقرب ١/١٤٩، وهمع الهوامع
 ١/١٩٠، ٥٢/٢ .

(٣) قال ابن الشجري: وإنما ترك التنوين في (سبحان) وترك صرفه - يعني في بيت الأعشى -
 لأنه صار عندهم معرفة. ينظر: الأمالي (١٠٧/٢) .

(٤) قال الزمخشري: وقد أجروا المعانى في ذلك مجرى الأعيان فسموا التسييح بسبحان . . .
 ينظر: شرح المفصل (٣٧/١) .

(٥) تقدم قريباً .

(٦) ينظر: الأمالي (١٠٨/٢) .

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ (١)

(ص)

وَاضْمُمُ بِنَاءٍ (غَيْرًا) اِنْ عَدِمْتَ مَا
 (قَبْلُ) كَهَا وَ(بَعْدُ) (حَسْبُ) (أَوَّلُ)
 وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا
 وَالْحَرَكَاتِ كُلَّهُنَّ اسْتَعْمِلَا
 ذُو الضَّمِّ مَبْنِي وَعَيْرٌ مُنْصَرَفٌ
 لَهُ أَضِيفَتْ نَاوِيَا مَا عُدِمَا
 (وَدُونَ) وَالْجِهَاتُ هَكَذَا «عَلُ»
 (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا
 إِذَا تَقُولُ: (أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوْلَا)
 ذُو الْفَتْحِ وَالْمَكْسُورِ نَاوِيَا أَضِيفُ
 (ش) الحرف غير مستقل بالمفهومية، وغير مقصور المعنى على شيء دون شيء،
 ولا على موجود دون معدوم، ولا على معنى دون عين.

و«غَيْر»: اسم يشابه الحرف في كل ما ذكر؛ فمقتضى هذا الشبه أن تبني «غَيْر»
 أبدا.

إلا أن هذا الشبه عارضه إضافتها، والوصف بها فأعربت ما دامت إضافتها
 صريحة.

فإذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى المضاف إليه دون لفظه بنيت؛ لزوال
 المعارض؛ كقولك: «فِيهَا رَجُلٌ لَا غَيْرَ»، ولم يعتد بالمنوى؛ لأن غير الصريح، لا
 يساوى الصريح؛ ولأن الشبه المذكور ألغى عند قوة المعارض إذ كان جليا. فلا
 يلغى إذا ضعف، وصار خفياً.

فلو نوى لفظ المضاف إليه لبقى الإعراب؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
 وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ (٢).
 هكذا رواه الثقات بالخفض كأنه قال: ومن قبل ذلك.

وقولنا:

«قَبْلُ» كَهَا... ..

(١) الرجز بلا نسبة في حاشية يس ١/١٢٥، وخزانة الأدب ٧/٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤، والدرر
 ٣/٧١، وجمع الهوامع ١/١٩٠.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٥٤، والدرر ٣/١١٢، وشرح الأشموني ٢/٣٢٢،
 وشرح التصريح ٢/٥٠، وشرح قطر الندى ص ٢٠، والمقاصد النحوية ٣/٤٣٤، وجمع
 الهوامع ١/٢١٠.

أى «قَبْل» مثل «غَيْر» فى أنه ذو إبهام يشابه به الحرف، وذو إضافة تعارض الشبه .
وأنه إذا قطع عن الإضافة، ونويت على الوجه المذكور زال المعارض اللفظى
فبنى .

وحين بنى : بنى على حركة ليكون له مزية على مبنى يلزمه البناء كـ«مَنْ» و«كَمْ» .
وكانت الحركة ضمة ؛ لأنها حركة لا يعرب بها «قَبْل» حين يعرب ؛ إذ لا يكون
إلا منصوبا، أو مجرورا .

والكلام على «بَعْد» وما بعده كالكلام على «قَبْل» و«غَيْر» وقولنا:
وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نُكِّرًا «قَبْلًا» وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا
مثال ذلك قراءة بعض القراء^(١) : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَعْصِ﴾ [الروم : ٤] .

وقول الشاعر: [من الوافر]

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ^(٢)

(١) وهم : أبو السمال والجحدرى والفضيل .

والعامة على بنائهما ضمًّا لقطعهما على الإضافة وإرادتهما أي من قبل الغلب ومن
قبل كل أمر ومن بعده، وإنما بنى على الضم لما قطعت عن الإضافة لأن غير الضمة من
الفتح والكسرة تشبيه بما يدخل اليهما وهو النصب والجر، أما النصب ففي قولك :
«جئت قبله أو بعده» . وأما الجر ففي قولك : «من قبله ومن بعده» فبنى عليه لعدم دخول
مثلا عليه في الإعراب وهو الرفع، وحكى الفراء كسرها من غير تنوين . وغلظه النحاس
وقال : إنما يجوز من قبل ومن بعد يعنى مكسورًا منونًا، قال شهاب الدين : وقد قرئ
بذلك ووجهه أنه لم ينو إضافتهما فأعربهما كقوله :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالمَاءِ القُرَاحِ

وقوله :

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ حَفِيَّةٍ فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ حُمْرَا

وحكى من قبل بالتنوين والجر ومن بعد بالبناء على الضم .

وقد خرج بعضهم ما حكاه الفراء على أنه قدر أن المضاف إليه موجود فترك الأول
بحاله وأشد :

بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَنِبَةِ الأَسَدِ

.....

والفرق لائح ، فإن فى اللفظ مثل المحذوف على خلاف فى تقدير البيت أيضًا .

(٢) البيت ليزيد بن الصعق فى خزنة الأدب ١/٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ولعبد الله بن يعرب فى الدرر

٣/١١٢ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٣٥ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/١٥٦ ، وتذكرة =

وقال آخر في «بَعْدَ» : [من الطويل]

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ حَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا^(١)

وإنما أعربت هذه الأسماء في تنكيرها؛ لأنها في تنكيرها لم تخالف النظائر، وهي في تعريفها مقطوعة عن الإضافة مخالفة للنظائر؛ لأن المعتاد فيما عرف بالإضافة كون إضافته صريحة؛ فينضم ذلك إلى ما فيها من شبه الحرف السابق بيانه، فيتكامل موجب البناء.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن «قَبْلًا» في قوله:

... وَكُنْتُ «قَبْلًا» ...

معرفة بنية الإضافة؛ إلا أنه أعرب؛ لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه؛ فعومل «قَبْل» مع التنوين؛ لكونه عوضا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه؛ كما فعل بـ«كُلَّ» حين قطع عن الإضافة، ولحقه التنوين عوضا وهذا عندي قول حسن.

وحكى أبو على: «ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ». بالضم على البناء. وبالفتح على الإعراب، ومنع الصرف للوصفية ووزن الفعل. وبالحذف على تقدير ثبوت المضاف إليه؛ كما أثبت الألف من قال: [من الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيْثِشِيمَ وَقَا^(٢)

وإلى الأوجه الثلاثة أشرت بقولي:

دُو الضَّمِّ مَبْنِي، وَعَبَّرَ مُنْصَرِفُ دُو الْفَتْحِ وَالْمَكْسُورِ نَأْوِيًا أَضِيفُ

= النحاة ص ٥٢٧، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦، ٥١٠، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢، وشرح التصريح ٥٠/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢١، وشرح المفصل ٨٨/٤، ولسان العرب (حمم)، وتاج العروس (حمم)، وهمع الهوامع ٢١٠/١، ويروى «الفرات» مكان «الحميم».

(١) البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، وخزانة ٥٠١/٦، والدرر ١٠٩/٣، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢، وشرح التصريح ٥٠/٢، وشرح شذور الذهب ١٣٧، ولسان العرب (بعد)، (خفي)، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٣، وهمع الهوامع ٢١٠، ٢٠٩/١.

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

فصل

(ص)

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
 وَفِي سِوَى الْإِعْرَابِ قَدْ يَتَوْبُ مَا يَبْقَى كَلَاذُنَا نَأْوَا إِلَى الْحَمَى
 وَقَدْ يُزِيلُونَ مُضَافَيْنِ مَعَا كَلَا تَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ فَآ سَتَمِعَا
 فَحُذِفَ (الشُّكْرُ) وَقَبْلَهُ بَدَلٌ وَذَا كَثِيرٌ حَيْثُ لَا يُخْشَى خَلَلٌ

(ش) ما يلي المضاف: هو المضاف إليه. والغرض بهذا الكلام هو الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَلْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أى: حب العجل.

وكما يقوم المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

يَسْتَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّجِيحِ السَّلْسِلِ (١)
 «بَرْدَى» مؤنث؛ فكان حقه أن يقول: «تُصَفِّقُ»، لكنه أراد: ماء بردى. فحذف المضاف وهو مذكر، وقام مقامه في التذكير المضاف إليه، وإن كان مؤنثا. كما قام مقامه في الإعراب.

و ضد ذلك قول الآخر: [من السريع]

مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةِ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا (٢) نَافِحَةٌ (٣)
 أراد: ورائحة المسك من أردانها نافحة؛ فحذف «الرَّائِحَةَ»، وأقام «المِسْكُ» مقامها في التانيث؛ كما قام مقامها في الإعراب.

ومن قيام الباقي مقام المحذوف في حكمه قول النبي - ﷺ - : «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٢، وجمهرة اللغة ص ٣١٢، وخزانة الأدب ٣٨١/٤، ٣٨٢، ٣٨٤، ١٨٨/١١، والدرر ٣٨/٥، وشرح المفصل ٢٥/٣، ولسان العرب (برد)، (برص)، (صفق)، ومعجم ما استعجم ص ٢٤٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٥١/١، وشرح الأشموني ٣٢٤/٢، وشرح المفصل ١٣٣/٦، ولسان العرب (سلسل)، وجمع الهوامع ٥١/٢.

(٢) الرُّدْنُ: مَقْدَمُ الْكَمِّ. (المقاييس - ردن).

(٣) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٢٤/٢، والدرر ٣٩/٥، وجمع الهوامع ٥١/٢.

عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي»^(١) أراد: إن استعمال هذين؛ فحذف «الاستعمال»، وأقام «هَٰذَيْنِ» مقامه؛ فأفرد الخبر.

ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتُمُوهَا﴾ [الكهف: ٥٩] أى: أهل القرى؛ فحذف «الأهل»، وأقيمت «القرى» مقامهم؛ فعاد إليها ضمير الذكور العقلاء؛ كما كان يعود إلى الأهل.

ومثل هذا:

... .. «دَارُنَا نَاوَا»

أى: أهل دارنا ناوا.

ومن ذلك قيام المعرفة المضاف إليها «مثل» مقامه فى الحالية، والتركيب مع «لَا»:

فالحالية كقولهم: «تفرقوا أيادى سبأ»^(٢) أى: مثل أيادى سبأ؛ فحذف «مثل» وخلفه «أَيَادَى سَبَأًا» فى الحالية، والحالية لا تصح لغير نكرة.

والتركيب مع «لَا» كقوله - عليه السلام -: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَىٰ فَلَا كِسْرَىٰ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ»، وفيه بحث مستوفى فى باب «لَا».

وقد يضاف إلى مضاف فيحذف الأول والثانى، ويبقى الثالث. كقوله - تعالى -: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] أى: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم.

وكذا قوله - تعالى -: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْتَنَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَمَاتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]

(١) أخرجه أحمد (١/١١٥)، وعبد بن حميد (٨٠)، وأبو داود (٤/٥٠): كتاب اللباس: باب فى الحرير للنساء، (٤٠٥٧)، والنسائي (٨/١٦٠): كتاب الزينة: باب تحريم الذهب على الرجال، وابن ماجه (٢/١١٨٩): كتاب اللباس: باب ليس الحرير والذهب للنساء، (٣٥٩٥). وأبو يعلى (٢٧٢)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٤/٢٥٠)، وابن حبان (٥٤٣٤)، والبيهقى (٢/٤٢٥) من حديث على بن أبى طالب قال: «أخذ رسول الله ﷺ حريزاً بشماله، وذهباً بيمينه، ثم رفع بهما يديه، فقال: إن هذين حرام على ذكور أمتى، جلّ لإِنَائِهِمْ».

(٢) سبأ: أبو حى عظيم، من القحطانة، وهو سبأ بن يشجب بن يعرّب بن قحطان. ينظر: تفسير الطبرى (٢/٥٢)، لسان العرب لابن منظور (سبأ)، الصحاح للجوهري (١٣/١)، تاريخ أبى الفداء (١/١٠٥)، تحفة ذوى الأرب لابن خطيب الدهشة (ص ٦٢٠)، البداية والنهاية لابن كثير (٢/١٦١).

أى: كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت .

ومنه قول الشاعر^(١) : [من الطويل]

فَأَذْرَكَ إِبْقَاءَ^(٢) الْعَرَادَةِ^(٣) ظَلَعُهَا^(٤) وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِضْبَعًا^(٥)

أراد: ذا مسافة إصبع

(ص)

وَرُبَّمَا أَبْقَى ثَانٍ وَحُدِيفٍ تَالِيهِ وَالْمَثَلُ فَاغْرِفْ وَاغْتَرِفْ

قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ كَمَا وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي يَبْقَى كَمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَازِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطِفَ

كَمِثْلِ: (مَا كُلُّ فَتَى لَيْبَا وَلَا جَمِيلٍ وَجْهَهُ حَبِيبًا)

(ش) أنشد أبو على الفارسي: [من الطويل]

فَإِنَّكَ مِنْهَا وَالتَّعَدَّرَ بَعْدَمَا لَحَحْتَ وَأَقَوْتَ مِنْ أُمِيمَةٍ دَارُهَا

لَشِبْهِ الَّتِي ظَلَّتْ تُسَبِّحُ سُورَهَا وَقَالَتْ حَرَامٌ أَنْ يُرْجَلَ جَارُهَا^(٦)

وقال فيه أبو على: أراد: ذا سور كلبها. فحذف المضاف إلى «سور» والمضاف

إليه «سور».

وقد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورا بشرط أن يكون المحذوف

معطوفا على مثله لفظا ومعنى؛ كقولى:

... .. مَا كُلُّ فَتَى لَيْبَا وَلَا جَمِيلٍ وَجْهَهُ حَبِيبًا

أى: ولا كل جميل وجهه حبيبا.

(١) فى أ : ومنه قول الشاعر الكلجبة اليربوعى .

(٢) الإبقاء : المشى بسرعة . (المقاييس - بقى) .

(٣) العرادة : اسم فرس . (اللسان - عرد) .

(٤) الظلع : الميل فى المشى . (المقاييس - ظلع) .

(٥) البيت للكلجبة اليربوعى فى خزانة الأدب ٤/٤٠١ ، وشرح اختيارات المفضل ص١٤٦ ،

ولسان العرب (حرم) ، (بقى) ، وتاج العروس (حرم) ، (بقى) ، وللأسود بن يعفر فى ملحق

ديوانه ص٦٨ ، وشرح المفصل ١/٣١ ، وللأسود أو للكلجبة فى المقاصد النحوية ٣/٤٤٢ ،

ولرؤية فى معنى اللبيب ٢/٢٦٤ ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢/٣٢٥ .

(٦) البيتان لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص٧٦ ، ولسان العرب (عذر) ، وجمهرة

اللغة ص٣٣٧ ، وتاج العروس (عذر) ، (سبع) ويروى عجز البيت الأول هكذا :

لججت وشطت من فظيمة دارها

فحذفت «كُلًّا» المضاف إلى «جَمِيلٍ»؛ لأنه معطوف على «كُلِّ» المضاف إلى «فَتَى».

ومثل هذا كثير، ومنه قول الشاعر: [من الخفيف]

أَكْلٌ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(١)
(ص)

وُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتُ الْأَوَّلَا
كَمِثْلِ: (خُذْ نِصْفَ وَرُبْعَ مَا حَصَلَ) وَبَعْضُهُمْ بِدُونِ عَطْفٍ ذَا فَعَلٍ

(ش) قد يحذف المضاف إليه مقدرًا وجوده؛ فيترك المضاف على ما كان عليه

قبل الحذف.

وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف على المضاف إلى

المحذوف؛ كقول بعض العرب: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنْ قَالَهَا».

وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

إِلَّا عُلَّالَةً^(٢) أَوْ بُدَا هَةَ^(٣) سَابِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ^(٤)

(١) البيت لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وأمالي ابن الحاجب ١٣٤/١، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٥٩٢/٩، ٤٨١/١٠، والدرر ٣٩/٥، وشرح التصريح ٥٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩، وشرح شواهد المغنى ٧٠٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٠، وشرح المفصل ٢٦/٣، والكتاب ٦٦/١، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٣، ولعدى بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٩/٨، والإنصاف وأوضح المسالك ١٦٩/٣، وخزانة الأدب ٤١٧/٤، ١٨٠/٧، ورتصف المباني ص ٣٤٨، ٤٧٣/٢، وشرح الأشموني ٣٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٧٩/٣، ١٤٢، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، والمحتسب ٢٨١/١، ومغنى اللبيب ٢٩٠/١، والمقرب ٢٣٧/١، وهمع الهوامع ٥٢/٢.

(٢) العلالة: بقية جرى الفرس. (المقاييس - عل).

(٣) البدهة: أول جرى الفرس. (المقاييس - بده).

(٤) الجزاراة: أطراف البعير. (المقاييس - جزر).

والبيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩، وخزانة الأدب ١٧٢/١، ١٧٣، ٤٠٤/٤، ٥٠٠/٦، والخصائص ٤٠٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، وشرح أبيات سيبويه ١١٤/١، وشرح المفصل ٢٢/٣، والشعر والشعراء ١٦٣/١، والكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ولسان العرب، (جزر)، (بده)، والمقاصد النحوية ٤٥٣/٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٦٢٦/٢، ورتصف المباني ص ٣٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٨، والمقتضب ٢٢٨/٤، والمقرب ١٨٠/١.

وقد يفعل هذا دون عطف:

فمن ذلك ما حكى الكسائي^(١) من قول بعض العرب: «أَفُوقَ تَنَامُ أُمُّ أَسْفَلَ» - بالنصب - على تقدير وجود المضاف إليه، كأنه قال: أفوق هذا تنام أم أسفل منه.

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ^(٢)
وقد جعل الأخفش من هذا القبيل قولهم: «لَا غَيْرُ»؛ فزعم أن ضمة الراء ضمة إعراب.

وليس ما ذهب إليه ببعيد إذا كان قبله مرفوع.

ومن هذا القبيل قول الراجز: [من الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاشِيمَ وَقَا^(٣)

وقد ذكروا من هذا القبيل قراءة ابن محيصة^(٤): «فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» [البقرة: ٣٨] على تقدير: فلا خوف شيء عليهم.

(ص)

وظرفٌ أو شبيهُهُ قَدْ يَفْصَلُ	جُزْأَى إِضَافَةٍ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ
فَصْلَانِ فِي اضْطِرَارِ بَعْضِ الشُّعْرَا	وَفِي اخْتِيَارٍ قَدْ أَضَافُوا الْمَضَدْرَا
لِفَاعِلٍ مِنْ بَعْدِ مَفْعُولٍ حَجَزَ	كَقَوْلِ بَعْضِ الْقَائِلِينَ لِلرَّجَزِ
(يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُتَافِجِ	فِي الْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنَ الْمَحَالِجِ)
وَعُمْدَتِي قَرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ	وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاصِدٍ وَنَاصِرٍ ^(٥)
وَمِثْلُ ذَا مَعَ اسْمِ مَفْعُولٍ وَرَدَّ	كَلْمُخْلَفُ الْوَعْدِ مُحَقُّ ذُو نَكْدٍ

(١) قال ابن جنى: وحكى الكسائي: أفوق تنام أم أسفل؛ حذف المضاف ولم يبين. ينظر: الخصائص (٣٦٧/٢).

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

(٤) هو محمد (ويقال: عمر) بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي، بالولاء، أبو حفص المكي، مقرر أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، وكان لا بأس به في الحديث. مات سنة ١٢٣ هـ.

ينظر: الأعلام (١٨٩/٦)، طبقات القراء (١٦٧/٢)، تقريب التهذيب ت (٤٩٧٢).

(٥) زاد في أ: وفصل تابع وفاعل ندر في الشعر والفصل ب(إما) معتفر

(ش) الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه كثير فمن ذلك؛ قول الشاعر: [من الوافر]

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِي يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ^(١)

وقال آخر: [من الطويل]

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَزْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْؤَةَ فَدَعَاهُمَا^(٢)

وقد يقع بينهما فصلان؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِيهِنَّ^(٣) بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ^(٤) أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٥)

فهذا وما قبله لا يجوز في الاختيار، بل هو مخصوص بالاضطرار؛ لوجهين: أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبيته.

الثاني: أنه فصل بحرف جر أو بما فيه معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضيا للجر.

ففي إيلائه ظرفا أو حرف جر يلاقي مقتضى جر.

بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر؛ فإن المحذورين فيها مأمونان مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله؛ لأن رتبته منبهة عليه، والمفعول بخلاف ذلك.

(١) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٦٣، والإنصاف ٤٣٢/٢، وخزانة الأدب ٢١٩/٤، والدرر ٤٥/٥، وشرح التصريح ٥٩/٢، والكتاب ١٧٩/١، ولسان العرب (عجم)، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٣، والخصائص ٢/٤٠٥، ووصف المباني ص ٦٥، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٥، وشرح المفصل ١٠٣/١، ولسان العرب (حبر)، والمقتضب ٣٧٧/٤، وهمع الهوامع ٥٢/٢.

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

(٣) الإيغال من أوغل في البلاد أي: أبعاد. (القامس - وغل).

(٤) المَيْس: شجرٌ عِظَامٌ ونوع من الزبيب. (القاموس - ميس).

(٥) البيت لذى الرمة في ديوانه ص ٩٩٦، والإنصاف ص ٤٣٣، وخزانة الأدب ١٠٨/٤، ٤١٣، ٤١٩، والحيوان ٣٤٢/٢، والخصائص ٤٠٤/٢، وسر صناعة الإعراب ص ١٠، وشرح أبيات سيويه ٩٢/١، والكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠، ولسان العرب (نقض)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٣، ووصف المباني ص ٦٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣، وشرح المفصل ١٠٣/١، ٧٧/٣، ١٣٢/٤، وكتاب اللامات ص ١٠٧، والمقتضب ٣٧٦/٤.

فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر - رحمه الله - غير منافية لقياس العربية .
على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها؛ كما قبلت في أشياء تنافى
القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها: كقولهم
«استنحوذ» وقياسه: «استحاذًا» .

وكقولهم: «بناتُ ألبه» وقياسه: «ألبه» . وكقولهم: «هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ حَرْبٍ»
وقياسه: «حَرْبٍ» .

وكقولهم «لُدُنْ غُدُوَّةٌ» - بالنصب - وقياسه: الجر .
وأمثال ذلك كثيرة .

ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر؛ قول الطرماح: [من الطويل]

يَطْفَنُ بِحَوَزِي الْمَرَاعِ لَمْ تُرْعِ بَوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقَيْسِيِّ الْكِنَائِي (١)
وَأُنْشِدُ الْأَخْفَشُ : [من مجزوء الكامل]

فَرَجَجْتُهُ بِمِرْجَةٍ رَجَّ الْقَلْوَصَ أَبِي مَزَادَةَ (٢)
وَأُنْشِدُ الْأَزْهَرِي (٣) لِأَبِي جَنْدَلِ الطَّهَوِيِّ (٤) فِي صِفَةِ جِرَادٍ : [من الرجز]

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِجِ
بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنَ الْمَحَالِجِ (٥)

(١) البيت في ديوانه ص ٤٨٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٤، ولسان العرب (حوز)، والمقاصد
النحوية ٤٦٢/٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٢٩/٢، وخزانة الأدب ٤١٨/٤، والخصائص
٤٠٦/٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٤٢٧/٢، وتخليص الشواهد ص ٨٢، وخزانة الأدب ٤١٥/٤،
٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، والخصائص ٤٠٦/٢، وشرح الأشموني ٣٢٧/٢،
وشرح المفصل ١٨٩/٣، والكتاب ١٧٦/١، ومجالس ثلعب ص ١٥٢، والمقاصد النحوية
٤٦٨/٣، والمقرب ٥٤/١ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهرى اللغوى الهروى الشافعى أبو
منصور، كان رأساً فى اللغة، أخذ عن الهروى صاحب الغريبين، وعن الربيع بن سليمان،
وابن السراج، ونقطويه، من تصانيفه: التهذيب فى اللغة، تفسير ألفاظ مختصر المزنى،
الأدوات، وغيرها . مات سنة ٣٧٠ هـ .
ينظر: بغية الوعاة (١٩/١ - ٢٠) .

(٤) هو جندل بن المثنى الطهوى، شاعر راجز، كان معاصراً للراعى، وكان يهاجيه، نسبته إلى
طهية، وهى جدته، مات نحو سنة ٩٠ هـ .
ينظر: الأعلام (١٤٠/٢) .

(٥) الرجز فى لسان العرب (جنبج)، (جندج)، (كفنج)، ولأبى جندل الطهوى فى شرح عمدة =

وأشُدُّ أبو عبيدة: [من الرجز]

وَحَلَقُوا^(١) الْمَازِي^(٢) وَالْقَوَانِسِ
فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ^(٣)

وأشُدُّ أبو العباس ثعلب بجر «مَطَرٌ» من قول الأحوص: [من الوافر]
لَيْتَنَ كَانَ النَّكَاحُ أَحْلَى شَيْءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ^(٤)
أى: نكاح مطر إياها.

ولا ضرورة في هذا ولا في بيت الأخفش وروى الكسائي نصب «الدَّرَاهِمِ» وجر
«تَنْقَادِ» من قول الشاعر: [من البسيط]

تَنْفِي يَدَاهَا أَحْصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادِ الصِّيَارِفِ^(٥)

وأشُدُّ غيره من أئمة العربية: [من الطويل]

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَافَةً
فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُعَاثِ^(٦) الْأَجَادِلِ^(٧)
وَمَنْ يُلْغِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ
جَدِيدٌ بِهَلْكَ آجِلٍ أَوْ مُعَاجِلِ^(٨)

الحافظ ص ٤٩٢، والمقاصد النحوية ٤٥٧/٣ .

(١) الحَلَقُ: السلاح. (المقاييس - حلق).

(٢) مَازِي العسل: أبيضه. (المقاييس - مذى).

(٣) الرجز لعمر بن كلثوم في المقاصد النحوية ٤٦١/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٢٧/٢ .

(٤) البيت في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ٢٣٤/١٥، وأمالى الزجاجي ص ٨١، وخزانة الأدب ١٥١/٢ وشرح شواهد المغنى ٧٦٧/٢، ٩٥٢، وشرح التصريح ٥٩/٢، والعقد الفريد ٨١/٦، والمقاصد النحوية ١٠٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٢/٣، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢، ومغنى اللبيب ٦٧٢/٢ .

(٥) البيت للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١، وخزانة الأدب ٤٢٤/٤، ٤٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، وشرح التصريح ٣٧١/٢، والكتاب ٢٨/١، وتاج العروس (درهم)، ولسان العرب (صرف)، والمقاصد النحوية ٥٢١/٣، ولم أفع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥، والأشباه والنظائر ٢٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧٦/٤، وتخليص الشواهد ص ١٦٩، وجمهرة اللغة ص ٧٤١، ووصف المباني ٤٤٦، ١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٢، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٤١٦، وشرح قطر الندى ص ٢٦٨، ولسان العرب، (قطرب)، (سحج)، (نقد)، (صنع)، (درهم)، (نفي)، والمقتضب ٢٥٨/٢، والممتع في التصريف ٢٠٥/١ .

(٦) بعث الطير: وهى التى لا تصيد ولا تمتنع. (المقاييس - بعث).

(٧) الأجدل: الصقر. (المقاييس - جدل).

(٨) البيت لبعض الطائيين في شرح عمدة الحافظ ص ٤٩١، وبلا نسبة في أوضح المسالك =

وقد فصل بالمفعول بين اسم فاعل، ومجرور بإضافته إليه في قراءة بعض القراء:
﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾ [إبراهيم: ٤٧].
ومثل ذلك قولي:

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
أي: مخلف محق الوعد ذو نكد. والمحقق: صاحب الحق.

ومثله قول الشاعر: [من الكامل]

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤْمِكُ بِالْغِنَى
وَسِوَاكَ مَا نِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجُ^(١)
(ص)

وَعَيْرُ مَضَدِرٍ مُضَافًا فُصِلَا
وَفَضْلُ تَابِعٍ وَفَاعِلٍ نَدَزَ
وَالْفَضْلُ بِالنَّدَا أَتَى اضْطِرَارًا
فِي الشُّعْرِ بِالمَفْعُولِ أَيْضًا فَاعْتِقَلَا
فِي الشُّعْرِ وَالْفَضْلُ بِ(إِمَا) مُتَعْتَفَرِ
وَبِالْيَمِينِ قَدْ أَتَى اخْتِيَارًا

(ش) من نادر الفصل: الفصل بالمفعول بين مضاف ليس مصدرًا، ومضاف إليه

كقول الشاعر: [من البسيط]

تَسْقِي امْتِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا
كَمَا تَضْمَنُ مَاءَ الْمَزْنَةِ الرَّصْفُ^(٢)
أراد: يسقى امتياحا ندى ريقتها المسواك.

ومثال الفصل بالتابع؛ قول الشاعر لمعاوية بن أبي سفيان - رضى الله عنهما -:

[من الطويل]

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِي سَيْفَهُ
مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ^(٣)

= ١٨٠/٣، وشرح الأشموني ٣٢٧/٢، وشرح التصريح ٥٧/٢، والمقاصد النحوية ٤٦٥/٣.
(١) البيت لجرير في ديوانه ١٧١/١، والدرر ٤٤/٥، وشرح التصريح ٥٨/٢، والمقاصد
النحوية ٤٧٤/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٧/٣، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢،
وهمع الهوامع ٥٢/٢.

(٢) الرصف: ضم الحجارة بعضها إلى بعض. (المقاييس - رصف).

البيت لجرير في ديوانه ١٧١/١، والدرر ٤٤/٥، وشرح التصريح ٥٨/٢، والمقاصد
النحوية ٤٧٤/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٧/٣، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢،
وهمع الهوامع ٥٢/٢.

(٣) البيت في الدرر ٤٦/٥، وشرح التصريح ٥٩/٢، والمقاصد النحويين ٤٧٨/٣، وبلا نسبة
في شرح الأشموني ٢٥٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٦،
وهمع الهوامع ٥٢/٢.

أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح؛ فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه.

ومثال الفصل بالفاعل؛ قول الشاعر: [من المنسرح]

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ وَلَدَاهُ فَنِعْمَ مَا وَلَدَا^(١)

أراد: أنجب والداه به أيام إذ ولداه.

وزعم السيرافي: أن قول الشاعر: [من الطويل]

تَمُرُّ عَلَى مَا يَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا^(٢)

قد فصل فيه «عَبْدُ الْقَيْسِ» - وهو فاعل «شَفَّتْ» - بين «غَلَائِلَ» و«صُدُورَهَا» وهما

مضاف ومضاف إليه.

وهذا الذي قاله جائز غير متعين؛ لاحتمال جعل «غَلَائِلَ» غير مضاف؛ إلا أن

تنوينه ساقط؛ لكونه ممنوع الصرف، وانجرار «صُدُورَهَا»؛ لأنه بدل من الضمير في

قوله: «مِنْهَا»

وعلى الجملة لا يستعمل الفصل بما ليس معمولاً للمضاف ك«وَالِدَاهُ» و«عَبْدُ

الْقَيْسِ»، ويسهل إذا كان بمعمول المضاف، فإن كان منصوباً، أو مجروراً جاز بغير

ضعف ولم يخص بالشعر؛ كقراءة ابن عامر، وقول النبي ﷺ: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي

صَاحِبِي؟!»^(٣)؛ لأن كونه معمولاً للمضاف يزيل أجنيته.

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٥، والدرر ٤٩/٥، وشرح التصريح ٥٨/٢، ولسان العرب (نجل)، والمحتسب ١٥٢/١، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٦/٣، وشرح الأشموني ٣٢٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٤، ولسان العرب (نجب)، ومجالس ثعلب ص ٩٦، وهمع الهوامع ٥٣/٢، ويروى العجز هكذا: إذا نجلاه فنعم ما نجلاه.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٤٢٨/٢، وخزانة الأدب ٤١٣/٤، ٤١٨.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٦/٧): كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (٣٦٦١)، و (١٩٣/٩): كتاب التفسير: باب «قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...» (٤٦٤٠)، والبيهقي (٢٣٦/١٠) من حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ في فضل أبي بكر وفيه: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ، وَوَأَسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟ مَرَّتَيْنِ» فما أودى بعدها.

ووقع في رواية عند البخاري، والبيهقي: تاركون لي «صاحبي».

قال الحفاظ في الفتح (٣٧٦/٧): قوله: «تاركون لي صاحبي»: في التفسير [أى كتاب التفسير من صحيح البخاري]: «تاركون لي صاحبي» وهي الموجهة، حتى قال أبو البقاء: إن حذف النون من خطأ الرواة؛ لأن الكلمة ليست مضافة ولا فيها ألف ولا م، وإنما

وكونه غير مرفوع ولا فى حكم مرفوع يسوغ فيه تأخيره .
فإن كان معمولاً للمضاف وهو مرفوع فالفصل به أسهل من الفصل بمعمول لغير
المضاف .

ومثله قول الراجز: [من الراجز]

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ
وَلَا عَدِمْنَا قَهْرًا - وَجَدَّ - صَبُّ^(١)

يريد: قهر صب وجد . فهذا أسهل من «أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ»؛ لما ذكرت لك .

الفصل بالنداء كقول الراجز: [من الراجز]

كَأَنَّ بِرُذُونَ أَبَا عَصَامِ
زَيْدٍ جِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ^(٢)

أراد: كأن برذون زيد يا أبا عصام حمار دق باللجام .

وسمع الكسائى: «هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ» .

وسمع أبو عبيدة: «إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرَّ فَتَسْمَعُ صَوْتِ وَاللَّهُ رَبَّهَا»

ومن الفصل بـ«إِذَا» قول الشاعر: [من الطويل]

هُمَا خُطَّتَا إِذَا إِسَارٍ وَمِئَةٍ
وَإِذَا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ^(٣)

= يجوز الحذف فى هذين الموضعين .

ووجهها غيره بوجهين: أحدهما: أن يكون «صاحبي» مضافاً، وفصل بين المضاف
إليه بالجار والمجرور عناية بتقديم لفظ الإضافة، وفى ذلك جمع بين إضافتين إلى نفسه
تعظيماً للصدى . ونظيره قراءة ابن عامر: «وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ
أولادهم شركائهم» بنصب أولادهم وخفض شركائهم وفصل بين المضافين بالمفعول .
والثانى: أن يكون استطال الكلام، فحذف النون كما يحذف من الموصول المطول .
ومنه ما ذكره فى قوله تعالى: وخضتم كالذى خاضوا . ١ هـ .

(١) الراجز بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/١٩٠، وشرح الأشموني ٢/٣٢٩، والدرر ٥/٤٩،
وشرح التصريح ٢/٦٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٣، والمقاصد النحوية ٣/٤٨٣،
وهمع الهوامع ٢/٥٣ .

(٢) الراجز بلا نسبة فى الخصائص ٢/٤٠٤، والدرر ٥/٤٧، وشرح الأشموني ٢/٣٢٩، وشرح
التصريح ٢/٦٠، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٥، والمقاصد
النحوية ٣/٤٨٠، وهمع الهوامع ٢/٥٣ .

(٣) البيت لتأبط شرا فى ديوانه ص ٨٩، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وخزانة الأدب ٧/٤٩٩،
٥٠٠، ٥٠٣، والدرر ١/١٤٣، وشرح التصريح ٢/٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى
ص ٧٩، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٧٥، ولسان العرب (خطط)، والمقاصد النحوية =

فيمن رواه بالجر، ويروى بالرفع على حذف النون للضرورة.

(ص)

وَمَالُهُ أَضْفَتْ مَالَهُ عَمَلٌ قَبْلَ مُضَافٍ وَاعْتَفَرَ ذَاكَ الْعَمَلُ
إِنَّ الْمُضَافَ كَانَ (عَيْرًا) نَافِيًا ك(عَنْكَ عَيْرٌ رَاضٍ ابْنُ عَادِيَا)

(ش) المضاف إلى الشيء مكمل بما أضيف إليه تكميل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله فكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله.

فلا يجوز في نحو: «أَنَا مِثْلُ ضَارِبِ زَيْدًا» أن يقدم «زَيْدٌ» على «مِثْلٍ». فإن كان المضاف «عَيْرًا» وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه؛ كما يتقدم معمول المنفى بـ«لَا»؛ فأجازوا: «أَنَا زَيْدًا عَيْرِ ضَارِبٍ»؛ كما يقال: «أَنَا زَيْدًا لَأَ أَضْرِبُ»، ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي عَيْرٌ مَكْفُورٌ^(١)

فقدم «عِنْدِي» وهو معمول «مَكْفُورٌ» مع إضافة «عَيْرٌ» إليه؛ لأنها دالة على نفي؛ فكأنه قال: لعندي لا يكفر. ومنه قوله - تعالى - ﴿عَلَى الْكٰفِرِينَ عَيْرٌ يَسِيرٌ﴾ [المدثر: ١٠].

فإن لم يقصد بـ«عَيْرٌ» نفي لم يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه؛ فلا يجوز في قولك: «قَامُوا عَيْرِ ضَارِبِ زَيْدًا»: «قَامُوا زَيْدًا عَيْرِ ضَارِبٍ»؛ لعدم قصد النفي بـ«عَيْرٍ». والله أعلم.

= ٤٨٦/٣، وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢، ووصف المباني ص ٣٤٢، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢، ومعنى اللبيب ٦٤٣/٢، والممتع في التصريف ٥٢٦/٢، وجمع الهوامع ٤٩/١، ٥٢/٢.

(١) البيت لأبي زيد، وهو لأبي زيد الطائي في الدرر ١٨٣/٢، ١٨/٥، وسر صناعة الإعراب ٣٧٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٢/١، وشرح شواهد المغنى ٩٥٣/٢، والكتاب ٢/١٣٤، ولسان العرب (خصص)، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٠٤/١، ووصف المباني ص ١٢١، ٢٣٤، وشرح الأشموني ٣٣٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٢٣، وشرح المفصل ٦٥/٨، ومعنى اللبيب ٦٧٦/٢.

فصل في الإضافة إلى ياء المتكلم

(ص)

أَخْكُم بِإِغْرَابِ الْمُضَافِ لِيَا
وَأَخْرَ الْمُضَافِ لِيَا أَكْسِرَ إِذَا
أَوْ يَكُ مُعْرَبًا بِحَرْفَيْنِ فَذِي
وَفِيهِ أَذْغَمَ يَاءَ اوِ وَأَوَا وَإِنْ
وَأَلْفَا سَلِمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَن
وَلَكُ فِي يَا النَّفْسِ بَعْدَمَا سَلِمَ
وَقَدْ تُرَدُّ أَلْفَا وَرُبَّمَا
وَكَسْرُ ذِي يَا مُدْغَمًا فِيهَا رُويَ
(فَمِي) و(فِي) فِي (فَم) قَالُوا وَفِي
نَحْوِ (أَبِي) (أَبِي) أَيْضًا وَرَدَا
كَأَنَّ أَيْسَى كَرَمًا وَسُودَا

(ش) زعم الجرجاني^(١)، وابن الخشاب^(٢)، وابن الخباز^(٣) أن المضاف إلى ياء

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، الإمام المشهور، أبو بكر، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، وكان من كبار أئمة العربية والبيان، شافعيًا أشعريًا من تصانيفه: المغنى في شرح الإيضاح، المقتصد في شرحه، إعجاز القرآن الكبير والصغير، الجمل، العوامل المائة، العمدة في التصريف وغيرها. مات سنة ٤٧١ هـ وقيل: ٤٧٤ هـ. ينظر: بغية الوعاة (١٠٦/٢).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب، أبو محمد النحوي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وعدوه في درجة الفارسي، وكان له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة. من تصانيفه: شرح الجمل للجرجاني، شرح لمع ابن جنى، الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح، وغيرها. مات سنة ٥٦٧ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢٩/٢ - ٣١).

(٣) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز الإبلي الموصلي النحوي الضرير. كان أستاذًا بارعًا علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض، وله المصنفات المفيدة، منها: النهاية في النحو، شرح ألفية ابن معط. مات بالموصل سنة ٦٣٧ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٣٠٤/١).

المتكلم مبنى.

والصحيح أنه معرب؛ إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء.

فإن زعم أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رد ذلك بثلاثة أوجه :
أحدها: أن ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساويا للمضاف إلى الياء؛ وذلك باطل.

الثاني: أن ذلك يوجب بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم؛ وذلك أيضا باطل.
الثالث: أن المضاف إلى غير متمكن لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة؛ لتكامل دلالته بها كـ«غَيْر» و«مِثْل».

والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك فعلم أنه معرب تقديرا.
فإن زعم أن سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره، لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور، وبناء المتبع، وبناء المحكى؛ فإن آخر كل واحد منها ممنوع من ظهور الإعراب، ولا قائل بأنه مبنى، بل هو معرب تقديرا فكذلك المضاف إلى ياء المتكلم معرب تقديرا.

وفى كتاب ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم؛ فإنه قال فى (باب الكنایات): «لأن هذه الياء لا يكون قبلها حرف متحرك إلا مكسورا، وهى مفارقة لأخواتها فى هذا؛ ألا ترى أنك تقول: «هَذَا غُلَامَةٌ» فتعرب؛ فإذا أضفت «غُلَامًا» إلى نفسك قلت: «هَذَا غُلَامِي» فيذهب الإعراب».

«وإنما أراد: فيذهب لفظ الإعراب»؛ لأنه قال بعد ذلك: «وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الضم قبلها لا يصلح، ولم يقل: فإن الرفع، فلما غير لها الرفع وهو أول غير لها النصب إذ كان ثانيا وألزمت حالا واحدة».

فقال: «غَيْرُ لَهَا الرَّفْعُ»: يعنى جعل مقدرا بعد أن كان ملفوظا به.

وكذا قوله: (غير لها النصب إذ كان ثانيا، وألزمت حالا واحدة).

فقال: (غير لها النصب)، وسكت عن الجر.

فعلى هذا يحمل كلامه.

والحاصل: أن المضاف إلى الياء يكسر آخره إن لم يكن مقصورا ولا منقوصا،

ولا معربا بحرفين.

وتناول ذلك المثني وما حمل عليه، والمجموع على حده، وما حمل عليه .
 فإذا كان المضاف إلى الياء واحدا من هذه المستثنيات فتحت الياء، وأدغم فيها ما
 وليته من أواخرها إلا الألف . فإنها لا تدغم، ولا يدغم فيها .
 وإن كان واوا وجب إبدالها ياء ليصح الإدغام .
 وأما ما وليته من ألف فتبقى سالمة والياء بعدها مفتوحة، ولا فرق بين ألف
 المقصور وغيرها . في لغة غير هذيل .

[ومثال فتح الياء للإدغام فيها أو لوقوعها بعد ألف] ^(١) . قولك : «عَصَايَ وَ
 يَدَايَ» و«قَاضِي أَخِي يَدِي» و«جَاءَ بَنِي وَمُضْطَفِّي» والأصل: بنوي، ومصطفوي .
 فأدغمت الواوان في الياءيين بعد الإبدال، وجعلت كسرة موضع الضمة التي
 كانت قبل الواو .

وإلى هذا العمل أشرت بقولي:

... .. وَإِنْ مَا قَبْلَ وَائِ ضُمَّ فَأكْسِرُهُ يَهْنُ

وأشرت بقولي:

وَأَلْفًا سَلِمَ

إلى أن ما آخره ألف من المضاف إلى ياء المتكلم تسلم ألفه قبل الياء من
 الانقلاب: سواء كانت للثنائية نحو: «يَدَايَ»، أو المحمول على الثنية نحو:
 «ثَنَائِي»، أو آخر مقصور نحو: «عَصَايَ» .

ثم بينت أن هذيلًا تبدل ألف المقصور ياء، ومنه قول الشاعر: [من الكامل]
 سَبَقُوا هَرَى وَأَعْنَقُوا ^(٢) لِهَوَاهُمُ فَتُخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ ^(٣)

(١) ما بين المعكوفين سقط في «أ» .

(٢) أعنقوا: أسرعوا. (اللسان - عنق) .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٧/١، وإنباه الرواة ٥٢/١، والدرر
 ٥١/٥، وسر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١، وشرح قطر الندى
 ص ١٩١، وشرح المفصل ٣٣/٣، وكتاب اللامات ص ٩٨، ولسان العرب (هوا)،
 والمحتسب، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣، وهمع الهوامع ٥٣/٢، وتاج العروس (هوى)،
 وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٩/٣، وجواهر الأدب ص ١٧٧، وشرح ديوان الحماسة
 للمرزوقي ص ٥٢، وشرح الأشموني ٣٣١/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٨، والمقرب
 ٢١٧/١، وكتاب العين ٢٩٩/١ .

ثم بينت أن ياء المتكلم بعد ما سلم من الحروف تسكن وتفتح. والمراد بـ:
 ما سلم
 ما ليس حرف علة متحركاً ما قبله.
 فإن كان حرف العلة ساكناً ما قبله فهو مما سلم؛ فلا فرق بين قولك «تُوبى»،
 وبين قولك «ظنّيتي» و«صنّيتي» و«صنّوتى» و«فلّوتى».
 فياء المتكلم فى هذا ونحوه: إما ساكنة، وإما مفتوحة. وقد تحذف. وقد يفتح ما
 وليته فتتقلب ألفاً. وربما حذفت الألف ويبقى فتح ما قبلها دليلاً عليها.
 فمثال حذف الياء؛ لدلالة الكسرة عليها؛ قول الشاعر: [من البسيط]
 خَلِيلِ أُمَّلِكَ مِئى لَلَّذى كَسَبَتْ يَدى وَمَا لى فِيمَا يَفْتِنى طَمَعُ^(١)
 ومثال انقلابها ألفاً قول الشاعر: [من الوافر]
 أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوَى إِلَى أُمَّا وَيُزَوِّينى النَّقِيعُ^(٢)
 ومثال حذف الألف والاكتفاء بدلالة الفتحة عليها. قول الشاعر: [من الوافر]
 وَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِئى بِالْهَفِّ وَلَا بِاللَّيْتِ وَلَا «لَوَاتى»^(٣)
 وفتح ياء المتكلم المدغم فيها؛ هو الفصيح الشائع فى الاستعمال.
 وكسرهما لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء، والفراء^(٤)، وقطرب^(٥).

- (١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣٣٢/٢ .
 (٢) البيت لنضيع (أولنضيع) بن جرّموز فى المؤتلف والمختلف ص ١٩٥، ونوادى أبى زيد ص ١٩،
 وبلا نسبة فى الدرر ٤٥/٥، وشرح الأشمونى ٣٣٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٢،
 ولسان العرب، (نقع)، والمقاصد النحوية ص ٢٤٧/٤، والمقرب ٢١٧/١، ٢/٢،
 ٢٠٦، وهمع الهوامع ٥٣/٢ .
 (٣) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦٣/٢، ١٩٧، والإنصاف ٣٩٠/١، وأوضح المسالك
 ٣٧/٤، وخزانة الأدب ١٣١/١، والخصائص ١٣٥/٣، ورسف المبانى ص ٢٨٨، وسر
 صناعة الإعراب ٥٢١/١، ٧٢٨/٢، وشرح الأشمونى ٣٣٢/٢، وشرح عمدة الحافظ
 ص ٥٢١، وشرح قطر الندى ص ٢٠٥، ولسان العرب (لهف)، والمحتسب ٢٧٧/١،
 والمقاصد النحوية ٢٤٨/٤، والمقرب ١٨١/١، ٢٠١/٢، والممتع فى التصريف ٦٢٢/٢ .
 (٤) ينظر: معانى القرآن للفراء (٧٥/٢) .
 (٥) هو محمد بن المستنير، أبو على النحوى، المعروف بقطرب، لازم سيويه، وأخذ عن
 عيسى بن عمر، من تصانيفه: المثلث، النوادر، العلل فى النحو، الأضداد، إعراب القرآن،
 المصنف الغريب فى اللغة. مات سنة ٢٠٦ هـ .
 ينظر: بغية الوعاة (٢٤٢/٢ - ٢٤٣) .

وبها قرأ حمزة^(١): ﴿مَا أَنَا بِمَصْرُخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمَصْرُخِي﴾ [إبراهيم: ٢٢] ومنه قول الراجز: [من الراجز]

قُلْتُ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَا فِي
قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضَى^(٢)

وقول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لِيُوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَّارِبِ^(٣)

هكذا سمعا بكسر الياءين

وكسر ياء «عصاي»: الحسن^(٤)، وأبو عمرو في شاذه؛ وهذه أضعف من الكسر مع التشديد^(٥).

و«في» في إضافة «فم» أكثر من «فمي».

وأما «أب» و«أخ» و«حَمَّ» و«هَنْ» فالمستعمل في إضافتها إلى الياء «أبي» و«أخي» و«حمي» و«هني».

وأجاز أبو العباس^(٦) المبرد أن يقال: «أبي» برد اللام. وليس في قول الشاعر:

[من الكامل]

(١) قال ابن جنى: ... فكسر الياء. يعني حمزة - لالتقاء الساكنين مع أن قبلها كسرة... ينظر: المحتسب (٤٩/٢).

(٢) الراجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٦٩، وحاشية يس ٦٠/٢، وخزانة الأدب ٤٣٠/٤، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥١٣، والمحتسب ٤٩/٢.

(٣) البيت للنايعة الذبياني في ديوانه ص ٤١، وخزانة الأدب ٣٢٤/٢، ٤٣٧/٤ والدرر ٥٣/٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢٠/٣، وهمع الهوامع ٥٣/٢.

(٤) هو الحسن بن يسار البصرى، أبو سعيد، تابعى، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب. قيل: كان أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء، وكان غاية في الفصاحة، له كتاب في فضائل مكة، توفي سنة ١١٠ هـ.

ينظر: حلية الأولياء (١٣١/٢)، الأعلام (٢٢٦/٢)، تقريب التهذيب ت (١٢٣٧).

(٥) قال ابن جنى: كسر الياء في نحو هذا ضعيف؛ استثقلاً للكسرة فيها وهرباً إلى الفتحة، «كهدائي» و«يا بشرائي» إلا أن للكسرة وجهاً ما.

ينظر: المحتسب (٤٨/٢).

(٦) قال ابن الشجرى: وأجاز أبو العباس المبرد: أبيع وأخي وحمي، واحتج بقول الشاعر:

..... وأبي ما لك

ومنع أبو علي من هذا، وقال: «إن أبيع» في البيت جمع أب، على لغة من قال في =

... .. وَأَيُّ مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارٍ (١)
 حجة على ذلك؛ لاحتمال إرادة الجمع، وسقوط النون للإضافة؛ فإن «الأب»
 يجمع على «أبين»، ومنه قراءة بعض السلف: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (٢)
 [البقرة: ١٣٣].

وإنما الحجة له في قول الراجز: [من الراجز]

كَانَ أَبِي كَرَمًا وَسُودًا
 يُلْقَى عَلَى ذِي اللَّبِيدِ الْحَدِيدًا (٣)

لأنه قال «يُلْقَى» ولو أراد الجمع لقال «يُلْقُونَ».

* * *

= جمعه: أبون وأبين. ينظر: الأمالي (٢/٢٣٥، ٢٣٦).
 (١) عجز بيت لمؤرج السلمى وصدرة:

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى

ينظر خزانة الأدب ٤/٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢، ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥،
 وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/٦٠٢، وإنباه الرواة ٢/٢٦٩، ٢٧٠، وشرح شواهد
 المغنى ٢/٨٦٢ وشرح المفصل ٣/٣٦، ولسان العرب (قدر)، (نخل)، وتاج
 العروس ٧١ (قدر)، ومجالس ثعلب ص ٥٤٤، ومغنى اللبيب ٢/٤٦٨.

(٢) قال ابن جنى: ... أن يكون أبيك هنا واحدًا في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعًا
 كان كقراءة الجماعة ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة، وطريق ذلك أن
 يكون أبيك جمع أب على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار، أى: آباء
 أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم.
 ينظر: المحتسب (١/١١٢).

(٣) الراجز بلا نسبة في الدرر ٥/٥٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٥، وهمع الهوامع ٢/٥٤.

باب إعمال المصدر

(ص)

كَفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَعْمِلْ حَيْثُمَا يَصِحُّ حَرْفُ مَصْدَرِي تَمَّ مَا
 مُنَوَّنًا أَعْمَلُهُ أَوْ مُضَيَّفًا كَذَا إِذَا نَالَ بِ(أَلْ) تَغْرِيفًا
 كَذَا إِذَا سِيقَ لِتَشْبِيهِ نُوي كَلَّا اضْرِبْهُ ضَرْبَ الْحَاكِمِ اللَّصِّ الْعَوِي
 وَأَهْمِلِ الْمُضَمَّرَ وَالْمَخْدُودَ وَمَصْدَرٌ فَارَقَهُ التَّوْحِيدُ
 وَرُبَّ مَخْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلَ وَبِسَمَاعٍ لَا قِيَاسٍ قَدْ قُبِلَ

(ش) يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل، بل لأنه أصل، والفعل فرع؛
 ولذلك يعمل مراداً به المضي أو الحال أو الاستقبال؛ بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل
 لشبهه بالفعل المضارع؛ فاشتراط كونه حالاً أو مستقبلاً؛ لأنهما مدلولوا المضارع؛
 وينبغي أن يعلم أن المصدر العامل على ضربين:

أحدهما: مقدر بالفعل وحرف مصدرى.

والثاني: مقدر بالفعل وحده.

فإذا أريد بالأول الحال قدر بـ«مَا» المصدرية والفعل ولم يقدر بـ«أَنْ»؛ لأن
 مصحوبها لا يكون حالاً.

وإذا أريد به غير الحال جاز أن يقدر بـ«أَنْ» و«مَا»؛ ولأجل الحاجة إلى غير «أَنْ»
 قلت:

... .. حَرْفُ مَصْدَرِي ...

ليتناول قولي «أَنْ» و«مَا».

ثم بينت أنه في عمله: منون أو مضاف، أو معرف بـ«أَلْ»، وإن كان إعمال
 المعرف بـ«أَلْ» قليلاً.

وجعل بعض العلماء منه قوله - تعالى -: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا
 مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨] على أن التقدير: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا
 من ظلم. ومن المنون قوله - تعالى -: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَبْسَمَا ذَا مَقْرَبٍ﴾
 [البلد: ١٤-١٥]. وهى قراءة نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة.

وقال الشاعر فى المنون: [من الوفرا]

يَضْرِبُ بِالسُّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ (١)
وقال آخر في المعرف بـ«أل»: [من المتقارب]

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ (٢) أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ (٣)
وقال آخر: [من الطويل]

فِيئِكَ وَالتَّأْبِينِ (٤) عُرُوزَةٌ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لَكَالرُّجْلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ (٥) الضَّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوَقَّهِنَّ أَوَاقِعُ (٦)

وإذا أضم المصدر لم يعمل لعدم حروف الفعل .

فلو قلت: «ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح» - وأنت تريد «وضربك
المحسن قبيح» - امتنع؛ لما ذكرت لك .

وكذا لا يعمل المصدر إذا حد بالتاء؛ لأن دخول التاء عليه دالة على المرة يجعله
بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال؛ فلا يقال: «عجبت من ضربك
زيداً»؛ فإن سمع ذلك قبل ولم يقس عليه .

وكذا المجموع حقه ألا يعمل؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير اللفظ المصدر الذي هو
أصل الفعل، والفعل مشتق منه .
فإن ظفر بإعماله مجموعاً قبل ولم يقس عليه .

(١) البيت للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية ٤٩٩/٣، وبلا نسبة في شرح أبيات
سيبويه ٣٩٣/١، وشرح الأشموني ٣٣٣/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤١١، وشرح المفصل
٦١/٦، والكتاب ١١٦/١، ١٩٠، واللمع ص ٢٧٠، والمحتسب ٢١٩/١ .

(٢) نكي العدو: قتل وجرح . (القاموس - نكي) .

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٣، وخزانة الأدب ١٢٧/٨، والدرر ٢٥٢/٥،
وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١، وشرح الأشموني ٣٣٣/١، وشرح التصريح ٦٣/٢، وشرح
شدور الذهب ص ٤٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، وشرح ابن عقيل ص ٤١١،
وشرح المفصل ٥٩/٦، ٦٤، والكتاب ١٩٢/١، والمقرب ١٣١/١، والمنصف ٧١/٣،
وهمع الهوامع ٩٣/٢ .

(٤) التأبين: مدح الرجل بعد موته . (المقاييس - أبين) .

(٥) تلع الضحى: انبسط . (المقاييس - تلع) .

(٦) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤٧/٨، وسر صناعة الإعراب ٨٠١/٢، وشرح عمدة
المحافظ ص ٦٩٧، ولسان العرب (وقع)، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٣ .

وأنتد أبو على في التذكرة شاهدا على إعمال المحدود؛ قول الشاعر:
[من الطويل]

يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفِّيهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ (١)
فنصب «نَفْسَ رَاكِبٍ» بـ«يُحَايِي» ومعناه: يحيى ونصب «الْمَلَأَ» بـ«ضَرْبَةِ كَفِّيهِ».
ومراد قائل البيت: وصف مسافر معه ماء فتيّم، وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا.

ومن كلام العرب: «تَرَكَتُهُ بِمَلَا حِسِ الْبَقَرِ أَوْلَادَهَا»؛ فأعمل «مَلَا حِسَ» وهو جمع ملحس بمعنى: لحس؛ ومثله قول الشاعر: [من البسيط]

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَتْنَآ (٢)
وإلى هذا وأشباهه أشرت بقولي:
وَرُبَّ مَحْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلَ
والله أعلم.

(ص)

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَبَدْلُ مَجْهُودٍ مُقْبَلٍ زَيْنُ) وَإِنْ تُضِيفُ لِلظَّرْفِ فَارْفَعْ وَأَنْصِبَا
كَمَلٌ بَرَفِعَ أَوْ يَنْصُبُ عَمَلَةٌ (مَنْعُ ذِي غَيْثٍ حُقُوقًا شَيْنُ)
ك(حُبُّ يَوْمٍ عَاقِلٌ لَهَا صَبَا)
(ش) قد تقدم أن المصدر العامل يرد مضافا، ومنونا، وبالآلف واللام.

فنبهت الآن على أنه إن أضيف إلى مفعول رفع ما بعده بحق الفاعلية كقولك:
«بَدَلُ مَجْهُودٍ مُقْبَلٍ زَيْنُ».

وإن أضيف إلى فاعل نصب ما بعده بحق المفعولية كقولك: «مَنْعُ ذِي غَيْثٍ حُقُوقًا شَيْنُ».

وقد يضاف إلى الظرف توسعا؛ فيعمل فيما بعده الرفع والنصب؛ كقولك: «حُبُّ

(١) البيت بلا نسبة في حاشية يس ٦٢/٢، والدرر ٢٤٣/٥، وشرح الأشموني ٣٣٥/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٦٣، والمقاصد النحوية ٥٢٧/٣.

(٢) الفنع: الكرم. (المقاييس - فنع).

البيت للأعشى في ديوانه ص ١٥٩، وتذكرة النحاة ص ٤٦٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٩٤، ولسان العرب (جرب)، (فنع)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٩٤/٢، والخصائص ٢٠٨/٢، وشرح الأشموني ٣٣٥/٢.

يَوْمَ عَاقِلٍ لَهْوًا صَبًا؛ وهونظير قولهم: [من الرجز]
يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ (١)
أشار إلى ذلك سيويه (٢) وغيره من المحققين.

(ص)

وَهَوَّعَ مَعَ الْمَعْمُولِ كَالْمَوْصُولِ مَعَ
صِلَتِهِ فِيمَا أُجِيزَ وَامْتُنِعَ
وَبِالْتُّدْوِيرِ اخْتَكَمَ عَلَى الَّذِي يَرِدُ
بِغَيْرِ ذَا أَوْ حَاوَلَ الْعُدْرَ تَجِدُ

(ش) الضمير من :

وَهُوَ... .. وَهُوَ... .. وَهُوَ... .. وَهُوَ... .. وَهُوَ... .. وَهُوَ... ..

عائد على المصدر الذى يصح فى موضعه حرف مصدرى .

ولأجل تقديره بفعل وحرف مصدرى جعل هو ومعموله كموصول وصلة؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه . كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول . ولا يحال بينهما بأجنبى كما لا يحال به بين الموصول والصلة .

فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغى تلتطف له فيما يؤمن معه الخطأ ويثبت به الصواب .

فمما يوهم التقديم قول الشاعر: [من الهزج]

وَبَعْضُ الْحَلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ (٣)

فليس اللام من قوله «لِلذَّلَّةِ» متعلقا بما بعده من المصدر، بل بمصدر محذوف قبله يدل عليه الموجود بعده .

والتقدير: وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان .

- (١) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ١٠٨/٣ ، ٢٣٣/٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٥/٢ ، ٥٣٤/٦ ، الدرر ٩٨/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٦٥٥ ، وشرح المفصل ٤٥/٢ ، والكتاب ١٧٥/١ ، ١٧٧ ، ١٩٣ ، والمحتسب ٢٩٥/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٣/١ .
(٢) ينظر: الكتاب (١٩٣/١) ، ولكنه قال فى موضع آخر: ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا فى شعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور . ينظر: الكتاب (١٧٦/١) .
(٣) البيت للفند الزمانى (شهل بن شيبان) فى أمالى القالى ١/٢٦٠ ، وحماسة البحرى ص ٥٦ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، الدرر ٥/٢٥٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٤٤ ، والمقاصد النحوية ٣/١٢٢ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦/١٤٧ ، وشرح الأسمونى ٢/٣٣٨ ، وهمع الهوامع ٢/٩٣ .

وهذا التقدير نظير ما تقدم في نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠].

ومما يوهم الفصل بأجنى قول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّكَ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَائِدٌ يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطارق: ٨، ٩]

قال الزمخشري: («يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ» منصوب بـ«رَجْعِهِ»)؛ فيلزم من قوله: الفصل بأجنى بين مصدر ومعموله، والإخبار عن موصول قبل تمام صلته. والوجه الجيد أن يقدر ناصب لـ«يَوْمَ» كأنه قيل: يرجعه يوم تبلى السرائر. ومما يوهم الفصل بأجنى؛ قول الشاعر: [من البسيط]

الْمَنْ لِلذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمُنُّنْ فَتُلْفَىٰ بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ (١)

فالذي يسبق إلى ذهن سامع هذا البيت: أن الباء الجارة لـ«الْعَطَاءِ» متعلقة بـ«الْمَنْ»؛ ليكون التقدير: المن بالعطاء داع للذم. وعليه مدار المعنى.

إلا أن ذلك التقدير ممنوع، في الإعراب؛ لاستلزامه فصلا بأجنى بين مصدر ومعموله، وإخبارا عن موصول قبل تمام صلته.

والمخلص من ذلك تعليق الباء بمحذوف كأنه قيل: المن للذم داع المن بالعطاء. فـ«الْمَنْ» الثاني بدل من «الْمَنْ» الأول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه.

ويجوز أن يكون «بالعطاء» متعلقا بـ«لَا تَمُنُّنْ»، أو بفعل من معناه مضممر يدل عليه الظاهر.

وإلى مثل هذه المحاولة أشرت بقولي:

... .. أو حَا وِلِ الْعُدْرَةِ تَجِدُ

(ص)

مَجْرُورًا لِرَفْعِهِ أَوْ نَضْبِهِ	وَجَرٌّ مَا يَتَّبِعُ مَجْرُورًا بِهِ
مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا	كَمَثَلِ: (دَايَنْتُ بِهَا حَسَانَا
فَاعِلُهُ كـ(أَفْصِدُ إِرَاحَةَ الدَّنِفِّ)	وَإِنْ كَمَفْعُولٍ أَضِيفَ وَحُذِفَ
وَالرَّفْعُ إِنْ أَتَاكَ فَاغْرُزْ قَائِلُهُ	فَاجْرُزْ أَوْ انصِبْ تَابِعَ الْمُضَافِ لَهُ

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٣٨ .

(ش) قد تقدم أن أحد استعمالات المصدر العامل أن يكون مضافا، وأن المضاف إليه إن كان مفعولا رفع ما بعده بحق الفاعلية، وإن كان فاعلا نصب ما بعده بحق المفعولية.

ولك في تابع ما جر بإضافة المصدر إليه:

الجر حملا على اللفظ. والرفع أو النصب حملا على المعنى.

فمن الحمل على معنى النصب؛ قول الراجز: [من الرجز]

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا^(١)

ومن الحمل على معنى الرفع؛ قول الشاعر: [من البسيط]

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ^(٢) الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا

مَشَى الْهَلُوكِ^(٣) عَلَيَّهَا الْخَيْعَلُ^(٤) الْفُضْلُ^(٥)

الفضل: اللابسة ثوب الخلوة؛ وهو نعت لـ «الهلوك» على الموضع؛ لأنها فاعل «المشى».

فإن أضيف المصدر إلى مفعول، ولم يذكر الفاعل جاز في تابع المجرور:

(١) الليان: المطل. (اللسان - لين).

الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، والكتاب ١/١٩١، ١٩٢، ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/٦٥، وشرح المفصل ٦/٦٥، وله أو لرؤية في الدرر ٦/١٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٦٩، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢١٥، وخزانة الأدب ٥/١٠٢، وشرح ابن عقيل ص ٤١٨، وشرح المفصل ٦/٦٩، ومعنى اللبيب ٢/٤٧٦، وهمع الهوامع ٢/١٤٥.

(٢) الثغرة: موضع المخافة من فروج البلدان. (القاموس - ثغر).

(٣) الهلوك: المرأة العاهرة. (اللسان - هلك).

(٤) الخيعل: القميص لا كَمْنِي له. (القاموس - خعل).

(٥) البيت للمتنخل الهذلي في تذكرة النحاة ص ٣٤٦، وخزانة الأدب ٥/١١، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨١، والشعر والشعراء ٢/٦٦٥، ولسان العرب (خعل)، (فضل)، والمعاني الكبير ص ٥٤٣، والمقاصد النحوية ٣/٥١٦، وللهمذلي في الخصائص ٢/١٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٦١١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/١٠١، ١٠٣، والدرر ٣/٦٠، ٦/١٨٩، وشرح الأشموني ٢/٣٣٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٠١، وهمع الهوامع ١/١٨٧، ٢/١٤٥.

- الجر على اللفظ .

- والنصب على تقدير المصدر بحرف مصدرى موصول بفعل سمي فاعله .

- والرفع على تقديره بحرف مصدرى موصول بفعل لم يسم فاعله .

(ص)

وَبَدَلًا مِنْ لَفْظِ فِعْلِهِ يَرِدُ فِي الْعَمَلِ الْمَصْدَرُ وَهُوَ مُطْرَدٌ
فِي الْأَمْرِ وَالِدَعَا وَالِاسْتِفْهَامِ وَخَبْرًا يَقِلُّ فِي الْكَلَامِ
وَالسَّبْقِ فِي مَعْمُولٍ هَذَا يُعْتَفَرُ كَذَاكَ رَفْعُهُ ضَمِيرًا اسْتَتَرَ

(ش) قد تقدم الإعلام بأن المصدر العامل على ضربين:

- ضرب يقدر بالفعل وحرف مصدرى .

- وضرب يقدر بالفعل وحده . وهذا هو الآتى بدلا من اللفظ بفعله .

ويعمل مقديما، ومؤخرا؛ لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة؛
فيقال: «ضَرَبْنَا رَأْسَهُ» و«رَأْسَهُ ضَرَبْنَا» .

ومما يجوز في هذا النوع، ولا يجوز في النوع الأول، استتار ضمير فيه

مرفوع به .

وأكثر وقوعه أمرا، ودعاء، وبعد استفهام؛ فالأمر كقول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدَلًّا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثُّعَالِبِ^(١)

يجوز أن يكون «زُرَيْقُ» منادى مضموما، وأن يكون فاعل «تَدَلًّا»^(٢) .

ومثال الدعاء قول الآخر: [من البسيط]

يَا قَابِلَ التَّوْبِ عُفْرَانَا مَائِمَّ قَدْ أَسْلَفْتَهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلُّ^(٣)

ويقع بعد استفهام؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

(١) تقديم تخريج هذا البيت .

(٢) قال الأخفش: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت: سقيا لزيد، وإنما تريد: سقى الله زيدا، ولو قلت: سقيا الله زيدا، كان جيدا؛ لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل، ولو قلت: أكلا زيدا الخبز، وأنت تأمره، كان جائزا؛ كقوله:

فَتَدَلًّا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثُّعَالِبِ

ينظر: الأصول في النحو (١/١٦٦، ١٦٧) .

(٣) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٣٤ .

أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ (١) الْمُخْلَسِ (٢)
وقد يقع خبراً، وهو مطرد عند الأخفش والقراء في الخبر والطلب.
ومما مثل به الأخفش: «ظَنُّكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» و«سَمِعَ أذُنِي أَحَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ، وَبَصَرَ
عَيْنِي أَحَاكَ».

باب إعمال اسم الفاعل

(ص)

كَفَعَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعَزِلٍ
وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ مَا يَنْفِي أَوْ سَبَقَ لِلْإِخْبَارِ أَوْ لِلْوَصْفِ
أَوْ كَانَ حَالًا وَإِذَا أُولَى (أَلْ) فَهُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَهْلٌ لِلْعَمَلِ
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَعْلُومٌ حُذِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ
وَقَضْدُ الاسْتِفْهَامِ يُغْنِي إِنْ فُهِمَ ك(رَاحِمٌ ذَا عَبْدَهُ أَوْ مُنْتَقِمٌ)

(ش) اسم الفاعل: ما صيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله، غير صالح للإضافة إليه ك«ضَارِبٍ» و«مُكْرِمٍ» و«مُسْتَخْرِجٍ».

ويعمل عمل فعله إن لم يكن ماضى المعنى، وكان بعد استفهام أو نفى نحو:
«أَمْكُرِمَ زَيْدٌ عَمْرًا» ؟ و«مَا هُوَ تَارِكٌ بِرًّا الْيَوْمَ أَوْ غَدًا»
وكذا إن كان خبراً أو نعتاً، أو حالاً نحو. «زَيْدٌ مَكْرَمٌ رَجُلًا طَالِبًا عِلْمًا» و«جَاءَ
أَخُوكَ قَاصِدًا خَيْرًا».

وتناول المسوق للإخبار خبر المبتدأ، وخبر «إِنْ» و«كَانَ» وثانى مفعولى
«ظَنَنْتُ».

(١) الثغام: شجر أبيض الثمر. (المقاييس - ثغم).

(٢) المخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد. (اللسان - خلس).

والبيت للمرار الأسدى فى ديوانه ص ٤٦١، والأزهية ص ٨٩، وإصلاح المنطق
ص ٤٥، وخزانة الأدب ٢٣٢/١١، ٢٣٤، والدرر ١١١/٣، وشرح شواهد المغنى ٢/
٧٢٢، والكتاب ١١٦/١، ١٣٩/٢، ولسان العرب، (علق)، (ثغم)، (فنز)، وبلا نسبة
فى الاضداد ص ٩٧، ووصف المباني ص ٣١٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٧٣،
ومغنى اللبيب ١/٣١١، والمقتضب ٢/٥٤، والمقرب ١/١٢٩، وهمع الهوامع ١/٢١٠.

ولو قصد باسم الفاعل المضى لم يعمل؛ لأنه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذى هو بمعناه.

بخلاف المقصود به الحال أو الاستقبال؛ فإن لفظه شبيه بلفظ الفعل المدلول به على الحال أو الاستقبال، وهو المضارع.

ألا ترى أن قولك «ضارب» على أربعة أحرف: ثانيها ساكن، وغيره متحرك؟، وكذلك المضارع.

وهذا لا تجده ثابتا بين اسم الفاعل المراد به المضى وبين الفعل الذى فى معناه؛ فلذلك انفرد بالعمل الموافق للمضارع.

وسياتى الكلام على حكم الكسائى على اسم الفاعل المراد به المضى بالإعمال. والخلاف إنما هو فى المجرد من الألف واللام. وأما الملتبس بهما؛ فلا خلاف فى إعماله.

وأشرت بقولى:

وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَعْلُومٍ حُذِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ
إلى نحو قوله -تعالى- ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾
[فاطر: ٢٨]

فـ «مُخْتَلِفٌ» قد عمل وهو غير معتمد على استفهام، ولا نفى، ولا على مخبر عنه، ولا على صاحب حال ولا منوعات ملفوظ به، بل مقدر كأنه قيل: ومن الناس والذواب والأنعام صنف مختلف ألوانه؛ ومثله قول الشاعر وهو الأعشى: [من البسيط]
كَنَاطِيحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمَّ يَضِرُّهَا وَأَوْهَى قَرْنُهُ الْوَعْلُ^(١)
ومثله قول عمر بن أبى ربيعة: [من الطويل]

وَكَمْ مَالِي عَيْتِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمَى^(٢)

(١) الوعل: تيس الجبل. (القاموس - وعل).

البيت فى ديوانه ص ١١١، وشرح التصريح ٦٦/٢، وتاج العروس (وعل)، والمقاصد النحوية ٥٢٩/٣، وبلا نسبة فى الأغانى ١٤٩/٩، وأوضح المسالك ٢١٨/٣، والرد على النحاة ص ٧٤، وشرح الأشموني ٣٤١/٢، وشرح شذور الذهب ص ٥٠١، وشرح ابن عقيل ص ٤٢١.

(٢) البيت فى ديوانه ص ٤٥٩، والكتاب ١٦٥/١، والمقاصد النحوية ٥٣١/٣.

(ص)

وَقَدْ يَصِيرُ (فَاعِلٌ) (فَعَالًا) تَكْثِيرًا او (فَعُولًا) او (مِفْعَالًا)
 و(مُفْعَلًا) قَدْ يَخْلُفُ (الْفَعَالُ) وَهَكَذَا (الْفَعِيلُ) و(الْمِفْعَالُ)
 وَاخُكُم لَهْنٌ بِالَّذِي حَكَمْنَا لِ (فَاعِلٍ) مِمَّا بِهِ أُخِيرْنَا
 وَقَلَّ إِعْمَالُ (فَعِيلٍ) و(فَعِلٌ) ك(حَذِرٍ) و(مَرِقٍ) و(عَمِلٌ)

(ش) إذا قصد التثنية والمبالغة بما هو من أسماء الفاعلين على وزن «فَاعِلٌ» عدل

به إلى : «فَعَالٌ» ك«عَفَّارٌ» .

أو «فَعُولٌ» ك«شُكُورٌ» .

أو إلى «مِفْعَالٌ» ك«مِنْحَارٌ» .

أو إلى «فَعِيلٌ» ك«عَلِيمٌ» .

أو إلى «فَعِلٌ» ك«حَذِرٌ» .

وأكثرها استعمالاً «فَعَالٌ» و«فَعُولٌ» ثم «مِفْعَالٌ» ثم «فَعِيلٌ» ثم «فَعِلٌ» .

وحكى سيويه^(١) : «أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ» و«إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا» وأنشد : [من

الطويل]

ذَكَرْتُ أَخَا لَأَوَاءَ (٢) يُحْمَدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرْوبُ (٣)

وأنشد - أيضا - : [من الطويل]

أَخَا الْحَرْبِ لُبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجٍ (٤) الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا (٥)

وقال الراعي : [من الطويل]

عَشِيَّةً لَيْلَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ بَدْوَمَةً تَجْرُ عِنْدَهُ وَحَجِيجُ

(١) ينظر : الكتاب (١١١/١ ، ١١٢) ورواية البيت عنده (بكييت) بدلاً من ذكرت .

(٢) اللأوة : الشدة . (المقاييس - لأو) .

(٣) البيت لأبي طالب عم النبي ﷺ في شرح المفصل ٧١/٦ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه ٤١٢/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٧٩ ، والكتاب ١١١/١ .

(٤) ولاج : كثير الولوج ، وهو الدخول . (القاموس - ولج) .

(٥) البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب ١٥٧/٨ ، والدرر ٢٧٠/٥ ، وشرح أبيات سيويه ١/٣٦٣ ، وشرح التصريح ٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٧٩/٦ ، ٨٠ ، والكتاب ١١١/١ ، ولسان العرب (ثعلب) ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣١٩ ، وأوضح المسالك ٣/٢٢٠ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٠٤ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وهمع الهوامع ٩٦/٢ .

قَلَّا دِينَهُ وَاهْتَجَّ لِلشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ (١)
فنصب «إِخْوَانَ» بـ«هَيُوج» مع تأخره؛ كما نصب الآخر: «رُءُوسَ الدَّارِعِينَ»
بـ«ضُرُوب».

فإن اسم الفاعل يعمل عمل فعله مقدما ومؤخرا. وظاهرا ومضمرا. جائيا على
صيغته الأصلية أو معدولا إلى أحد هذه الأمثلة، وقد أشرت إلى هذا بقولي:

كفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ
فأطلقت الشبه ليتنبه إلى ذلك.

وأكدت بيان هذا بقولي:

وَإِخْوَانُ لَهْنٌ بِالذِّي حَكَمْنَا لِقَاعِلٍ مِمَّا بِهِ أُخْبِرْنَا
وهذا مراد سيبويه؛ ولهذا قال: «لو قلت: «هَذَا ضُرُوبٌ رُءُوسَ الرِّجَالِ وَسُوقَ
الإِبِلِ» على «ضُرُوبِ سُوقِ الإِبِلِ» جاز. كما تقول: «ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرًا» تضم
«وَضَارِبٌ عَمْرًا»؛ هذا نصه.

والمطرود الكثير الاستعمال بناء هذه الأمثلة من الثلاثي.

وقد بينى من «أفعل»: «فَعَالَ» كـ«أَدْرَكَ فَهُوَ دَرَاكٌ»، و«أَسَارَ فَهُوَ سَارٌ».

و«فَعِيل» كـ«أَنْذَرَ فَهُوَ نَذِيرٌ» و«أَلَمَ فَهُوَ أَلِيمٌ» و«أَسْمَعَ فَهُوَ سَمِيعٌ»؛ ومنه قول

الشاعر: [من الوافر]

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورَثُنِي، وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ (٢)
أى: الداعى المسمع.

وقد بينى - أيضا - من «أفعل» «مِفْعَال» كـ«مِغْطَاء» و«مِهْدَاء» و«مِعْوَان» وأنشد

سبويه: [من البسيط]

(١) البيت في ديوانه ص ٢٩، وشرح أبيات سبويه ١٥/١، ١٦، ولسان العرب (هيج)، (أخا)،
ولأبي ذؤيب الهذلي في الكتاب ١١١/١، وله أو للراعى فى المقاصد النحوية ٥٣٦/٣،
وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣.

(٢) الهجوع: النوم ليلا. (المقاييس - هجع).

والبيت لعمر بن معد يكرب فى ديوانه ص ١٤٠، والأصمعيات ص ١٧٢، والأغاني
٤/١٠، وخزانة الأدب ١٧٨/٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١١٩/١١، وسمط
اللاكى ص ٤٠، والشعر والشعراء ٣٧٩/١، ولسان العرب (سمع)، وبلا نسبة فى لسان
العرب (أنق).

شُم مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَحَا مِيصُ الْعَشِيَّاتِ لَا حُورَ وَلَا قَرْمٌ^(١)
 فنصب «أَبْدَانَ الْجَزُورِ» بـ«مَهَاوِينِ» وهو جمع «مِهْوَانٍ» وهو الكثير الإهانة للمال .
 وصرح سيبويه بجواز إعمال «فَعِيلٍ» و«فَعِلٍ» ثم قال : «و«فَعِلٌ» أَقْلٌ مِنْ «فَعِيلٍ»
 «بِكَثِيرٍ» ، ثم قال : ومنه قول ساعدة بن جؤية^(٢) : [من البسيط]
 حَتَّى شَاهَا^(٣) كَلِيلٌ^(٤) مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمْ^(٥)
 قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمرى^(٦) :
 قال النحويون : هذا غلط من سيبويه . وذلك أن الـ «كَلِيلٌ» هو البرق الضعيف ،
 وفعله لا يتعدى .

والـ «مَوْهِنٌ» : الساعة من الليل ؛ فهو منتصب على الظرف .
 واعتذر لسيبويه بأن «كَلِيلًا» بمعنى «مُكَلِّلٌ» ؛ كأنه قال : هذا البرق يكل الوقت
 بدوامه عليه ، كما يقال : أتعبت يومك ونحو ذلك من المجاز .
 قال المصنف^(٧) - رحمه الله - : وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه .

(١) البيت للكميث بن زيد في ديوانه ٢/٢١٠٤ ، وخزانة الأدب ٨/١٥٠ ، وللكميث في شرح
 المفصل ٦/٧٤،٧٦ ، والكتاب ١/١١٤ ، ولسان العرب (هون) ، وللكميث بن معروف في
 المقاصد النحوية ٣/٥٦٩ ، ولابن مقبل في شرح أبيات سيبويه ١/٢١٥ ، وللكميث بن زيد
 أو للكميث بن معروف في ديوانه ص ١٩٩ أو لابن مقبل في الدرر ٥/٢٧٥ ، ولتميم
 العجلاني في شرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٩٦ ،
 وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٧٠ ، وهمع الهوامع ٢/٩٧ .

(٢) هو ساعدة بن جؤية الهذلي ، من بني كعب بن كامل ، من سعد هذيل ، شاعر ، من مخضرمي
 الجاهلية والإسلام ، أسلم ، وليست له صحبة . قال الأمدى : شعره محشو بالغريب والمعاني
 الغامضة ، له ديوان شعر .

ينظر : الأعلام (٣/٧٠) . خزانة الأدب (١/٤٧٦) .

(٣) الشَّأُو : السَّبْقُ . (المقاييس - شأو) .

(٤) الكليل : برق أضعفه بُعد المسافة . (اللسان - كلل) .

(٥) البيت في خزانة الأدب ٨/١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٩ ، وشرح
 المفصل ٦/٧٢ ، ٧٣ ، والكتاب ١/١١٤ ، ولسان العرب ، (عمل) ، (شأى) ، والمنصف
 ٣/٧٦ ، وللهذلي في لسان العرب (طرب) ، (أنق) ، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ٢/٤٣٥ ،
 والمقتضب ٢/١١٥ ، والمقرب ١/١٢٨ .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى ، المعروف بالأعلم ، كان عالمًا بالعربية
 واللغة ومعاني الأشعار ، حافظًا لها ، حسن الضبط لها ، مشهورًا بإتقانها ، مات سنة ٤٧٦ هـ .

ينظر : بغية الوعاة (٢/٣٥٦) ، الأعلام (٨/٢٣٣) .

(٧) فى ط : قال محمد .

وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن «فَاعِلا» قد يعدل به إلى «فَعِيل» و«فَعِيل» على سبيل المبالغة.

كما يعدل به إلى «فَعُول» و«فَعَال» و«مِفْعَال».

فذكر هذا البيت لاشتماله على «كَلِيل» المعدول به عن «كَال» وعلى «عَمِل» للعدل به عن «عَامِل».

ولم يتعرض لوقوع الإعمال، وإنما حجته في إعمال «فَعِيل» قول بعض العرب: «إن الله سميع دعاء من دعاه» رواه بعض الثقات.

ومن حججه قول الشاعر: [من الطويل]

فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا وَأَخْرَى مِنْهُمَا تُشْبُهُ الْبَدْرَا^(١)
فَأَعْمَل «شَبِيهَةٌ» أنثى «شَبِيه» مع كونه من «أَشْبَه» كـ«نَذِير» من «أَنْذَر».

وإذا ثبت إعمال «فَعِيل» من «أَفْعَل» مع قلة نظائره فإعمال «فَعِيل» من الثلاثى أولى لكثرتة.

وأنشد سيبويه^(٢) مستشهدا على إعمال «فَعِيل» قول الشاعر: [من الكامل]

حَذِرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنَ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٣)

وروى عن المازنى: أن اللاحقى قال: سألتى سيبويه عن شاهد فى تعدى «فَعِيل»

فعملت له هذا البيت

وينسب مثل هذا القول- أيضا- إلى ابن المقفع.

والاختلاف فى تسمية هذا الشاعر المدعى يشعر بأنها رواية موضوعة ووقوع مثل

هذا مستبعد؛ فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله.

وإنما يحمل القدرح فى البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقول

المتعتين.

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى المقاصد النحوية ٥٤٢/٣، ولم أقع عليه فى ديوانه،

وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣٤٢/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب (١١٤/١).

(٣) البيت لأبان اللاحقى فى خزنة الأدب ١٦٩/٨، ولأبى يحيى اللاحقى فى المقاصد النحوية

٥٤٣/٣، وبلا نسبة فى خزنة الأدب ١٥٧/٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٩/١، وشرح

الأشمونى ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٤، وشرح المفصل ٧١/٦، ٧٣، والكتاب

١١٣/١، ولسان العرب (حذر)، والمقتضب ١١٦/٢.

وقد جاء إعمال «فَعِلَ» فيما لا سبيل إلى القدح فيه، وهو قول زيد الخيل:
[من الوافر]

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِزِّي فِي جِحَاشِ الْكِزْمَلِيِّنَ لَهَا فَدِيدٌ^(١)
فَاعْمَلْ «مَزَقًا» وَهُوَ «فَعِلَ» عَدَلَ بِهِ لِلْمَبَالِغَةِ عَنِ «مَازَقَ».

ووافق أبو عمر الجرمي سيبويه في إعمال «فَعِلَ» وقال: «إنه على وزن الفعل فأشبهه أن يكون جاريا مجراه».

(ص)

وَمَا سَوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ فَاسْمَعُ وَامْتِثِلْ
وَلَمْ يُجْزِ إِعْمَالَ مَنُوعٍ وَلَا مُصَغَّرٍ إِلَّا الْكِسَائِي دُوَ الْوَلَا
(ش) ما سوى المفرد المثني والمجموع يحكم لهما في الإعمال بما حكم
للمفرد. ويشترط لهما ما اشترط له.

ومن إعمال الجمع قول طرفة: [من الرمل]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرٌ ذَنَبَهُمْ غَيْرُ فُجْرٍ^(٢)
فَاعْمَلْ «غُفْرًا» وَهُوَ جَمْعُ «غُفُورٍ».

ومنه قول الراجز: [من الرجز]

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُزْقِ الْحَمَا^(٣)

(١) الفديد: الصوت والجلبة. (المقاييس - فدد).

البيت في ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ١٦٩/٨، والدرر ٢٧٢/٥، وشرح
التصريح ٦٨/٢، وشذور الذهب ص ٥٠٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٠، وشرح
المفصل ٧٣/٦، والمقاصد النحوية ٥٤٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٣،
وشرح الأشموني ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٥، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥،
والمقرب ١٢٨/١.

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٥، وخزانة الأدب ١٨٨/٨، والدرر ٢٧٤/٥، وشرح أبيات سيبويه
٦٨/١، وشرح التصريح ٦٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٢، وشرح المفصل ٦/
٧٥، ٧٤، والكتاب ١١٣/١، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣، ونوادر أبي زيد ص ١٠، وبلا
نسبة في أمالي الحاجب ص ٣٥٧، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢،
وشرح ابن عقيل ص ٤٢٦، وهمع الهوامع ٩٧/٢.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١، والدرر ٤٩/٣، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٥، والكتاب
٢٦/١، ١١٠، ولسان العرب (منى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١، والمحتسب ١/
٧٨، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/١،

ومنه قول أبي كبير الهذلي^(١): [من الكامل]

مَمَّنْ حَمَلَنْ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدَ حُبْكَ النَّطَاقَ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ^(٢)
فلو صغر أو نعت اسم الفاعل جاثيا على أصله، أو معدولا به بطل عمله، إلا عند
الكسائي فإنه أجاز إعمال المصغر، وإعمال المنعوت. وحكى عن بعض العرب:

«أَطْثِي مَرْتَجِلًا وَسُوَيْتِرًا فَرَسَخًا»، وأجاز أن يقال: «أَنَا زَيْدًا ضَارِبٌ أَيْ ضَارِبٌ»

ومما يحتج به في إعمال الموصوف قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا فَاقِدٌ خُطْبَاءَ فَرَحَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمُرَائِلِ^(٣)
(ص)

وَمَنْ سِوَاهُ لَا يُبِيحُ ذَا الْعَمَلِ لِلْمَاضِ إِلَّا وَهُوَ مَسْبُوقٌ بِ«أَل»
وَمَا بِهِ اسْتَشْهَدَ مَحْمُولٌ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ لِهَذَا عَمَلًا
(ش) قد تقدم أن المسبوق بالألف واللام من أسماء الفاعلين، وما جرى مجراها
يعمل مطلقا بإجماع.

وأما المجرد منهما فلا يعمل إذا قصد به المضى إلا عند الكسائي^(٤) فإنه عنده

جائز العمل.

= والإنصاف ٥١٩/٢، والخصائص ١٣٥/٣، والدرر ٢٤٤/٦، ووصف المباني ص ١٧٨،
وسر صناعة الإعراب ٧٢١/١، وشرح التصريح ١٨٩/٢، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢،
٤٧٦، وشرح المفصل ٧٥/٦، وهمع الهوامع ١٨١/١، ١٥٧/٢.

(١) هو عامر بن الحليس الهذلي، أبو كبير شاعر فحل، من شعراء الحماسة، قيل: أدرك الإسلام
وأسلم، له ديوان شعر، ينظر: الأعلام (٢٥٠/٣)، الشعر والشعراء (٢٥٧)، خزنة الأدب
(٤٧٣/٣).

(٢) البيت في الإنصاف ٤٨٩/٢، وخزنة الأدب ١٩٢/٨، ١٩٣، ١٩٤، وشرح أشعار الهذليين
١٠٧٢/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٥، وشرح شواهد المغنى ٢٢٧/١، ٢/٢،
٩٦٣، وشرح المفصل ٧٤/٦، والشعر والشعراء ٦٧٥/٢، والكتاب ١٠٩/١، ولسان
العرب ٦٨٨/١١ (هبل)، والمقاصد النحوية ٥٥٨/٣، وتاج العروس (هبل)، وأساس
البلاغة (هبل)، وبلا نسبة في وصف المبانة ص ٣٥٦، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، ومغنى
الليبي ٦٨٦/٢.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٥٦٠/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في
شرح الأشموني ٣٤١/٢، ولسان العرب (فقد)، وفيه «المباين» مكان «المزابل».

(٤) وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وأن يقال
هذا ضارب زيدًا أمس واحتج بأمور منها قوله تعالى: ﴿وَكَلْبِهِمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَيْدِ﴾ =

واكتفى في إلحاقه بالفعل الماضي بكونه موافقا له في المعنى .
ومن حججه على ما ذهب إليه قوله - تعالى - : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨] فاعتبر ظاهره دون تأول .
وحمله غيره على حكاية الحال .
(ص)

وَبَعْدَ مَجْرُورِ الْمُضَافِ الْمُقْتَضَى
أَبُو سَعِيدٍ نَحْوِ (زَيْدٌ مُعْطَى
وَعَيْرُهُ أَضْمَرَ نَاصِبًا وَفِي
وَجْهَيْنِ كُلُّ مُضْمَرٍ فِي النَّصْبِ مَا
رَائِدًا انْتِصَابُهُ بِهِ رَضِيَ
أَبِيكَ سُؤْلُهُ بِغَيْرِ سُخْطٍ)
تَابِعِ مَجْرُورِ الْمُضَافِ يَفْتَفِي
يَنْصِبُهُ شِبْهًا لِمَا تَقَدَّمَ
(ش) إذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة فأضيف إلى واحد
نصب ما سواه .

فإن كان اسم الفاعل بمعنى المضي فالنصب بفعل محذوف .
وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي لأنه اكتسب بالإضافة
إلى الأول شبهها بمصحوب الألف واللام وبالمنون .
ويقوى ما ذهب إليه السيرافي قولهم : «هُوَ ظَانٌ زَيْدٌ أَمْسٍ فَاضِلًا» ؛ فَإِنَّ «فَاضِلًا»
يتعين نصبه بـ«ظَانٌ» لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه ، وثاني مفعولى :
«ظَانٌ» وذلك لا يجوز؛ لأن الاقتصار على أحد مفعولى «ظَنَّ» لا يجوز .
والهاء من قولى :

وَعَيْرُهُ أَضْمَرَ نَاصِبًا
عائدة إلى أبى سعيد السيرافي .

والإشارة إلى نحو : «زَيْدٌ مُعْطَى أَبِيكَ أَمْسٍ سُؤْلُهُ» .
فيتعين عند غير السيرافي أن يكون التقدير : أعطاه سُؤْلُهُ .

= فأعمل «باسط» فى «الذراعين» وهو ماض ومن ذلك ما حكاه عن العرب : هذا مار يزيد أمس فأعملوه فى الجار والمجرور ومن ذلك قولهم هذا معطى زيد درهماً أمس ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلَ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حَسْبَانًا﴾ ومن ذلك : هذا الضارب زيدا أمس تعلمه إذا كان فيه الألف واللام لا محالة . والجواب أما الآية الأولى وهى قوله تعالى : ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ فحكاية حال ماضية .
ينظر : شرح المفصل (٧٧/٦) .

وأما إذا أتبع المجرور بإضافة اسم الفاعل فإن في تابعه وجهين:
الجر على اللفظ، والنصب بإضمار فعل. ومنه قوله - تعالى - ﴿قَالِقُ الْأَيْبَاحِ وَجَعَلَ
أَيْتَلُ سَكَاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦] التقدير - والله أعلم - وجعل
الشمس والقمر حسابانا.

(ص)

وَأَنْصِبَ بِغَيْرِ الْمَاضِ تَلَوْا وَأَخْفِضَ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُفْتَضِي
كَلَأَنَّ كَاسِي خَالِدٍ ثُوبًا عَدَا وَمُعَلِّمُ الْعَلَاءِ عَمْرًا مُرْشِدًا
وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصِبَ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضَ كَلَمُبْتَعِي جَاهٍ وَمَالًا مَن نَهَضَ
وَمَنْ رَأَى إِضْمَارَ نَاصِبٍ هُنَا فَمُنْزِمٌ مَا عَنِ تَعَاطِيهِ غَنَى
(ش) إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتمد على ما ذكر جاز أن
ينصب المفعول الذي يليه، وأن يجره بالإضافة تخفيفاً.

فإن اقتضى مفعولاً آخر تعين نصبه به كقولك: «أَنَّتَ كَاسِي خَالِدِ ثُوبًا، وَمُعَلِّمِ
الْعَلَاءِ عَمْرًا مُرْشِدًا الْآنَ أَوْ عَدَا».

ولك في المعطوف على ما خفض بإضافته إليه: الجر حملاً على اللفظ.

والنصب حملاً على الموضع كما قال الشاعر: [من البسيط]

هَلْ أَتَتْ بَاعِثٌ دَيْتَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ (١)
فنصب «عَبْدُ رَبِّ» عطفًا على «دَيْتَارٍ» - وهو اسم رجل - ولا حاجة إلى تقدير
ناصب غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه (٢).
ولو جر «عَبْدُ رَبِّ» لجاز.

ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد
له شاهداً.

(١) البيت لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرا، أو هو مصنوع في خزانة الأدب ٢١٥/٨،
ولجرير بن الخطفي، أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحوية ٥١٣/٣، وبلا نسبة
في الأشباه والنظائر ٢٥٦/٢، والدرر ١٩٢/٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١، وشرح
الأشمونى ٣٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٨، والكتاب ١٧١/١، والمقتضب ١٥١/٤،
وهمع الهوامع ١٤٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب (١٧٠/١، ١٧١).

والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر، فإن حملة على المحل ثابت كقول الشاعر: [من الكامل]

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(١)

فـ «الْمَظْلُومُ» صفة لـ «المُعَقَّب»؛ لأنه فاعل في المعنى فتبعته الصفة باعتبار المعنى.

وكما جاز في صفة المجرور بإضافة المصدر الحمل على المعنى كذلك يجوز أن تحمل صفة المجرور باسم الفاعل على المعنى فيقال: «هَذَا مُكْرِمِ ابْنِكَ الْكَبِيرِ، وَمُهَيِّنِ غَلَامِكَ الْحَبَشِيِّ».

بل اسم الفاعل أولى بذلك؛ لأن إضافته وهو بمعنى الحال أو الاستقبال في نية الانفصال.

ولأنه أمكن في عمل الفعل من المصدر، ولذا يعمل مضمرا، ومؤخرا بخلاف المصدر.

ومثل: [من الكامل]

طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

قول الآخر: [من البسيط]

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ^(٢)

الخيعل: قميص بلا كمين. والفضل: اللابسة ثوب المهنة والخلوة. والهلوك: المثنية عجا. وهو مجرور اللفظ بالإضافة، مرفوع الموضع بالفاعلية. فرفع «الْفُضْلُ» حملا على الموضع.

وفي هذا دلالة على أن المعطوف باعتبار الموضع مستغن عن تقدير عامل؛ لأن

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨، والإنصاف ١/٢٣٢، وخزانة الأدب ٢/٢٤٢، ٢٤٥، ١٣٤/٨، والدرر ٦/١١٨، وشرح التصريح ٢/٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣، وشرح المفصل ٦/٦٦، ولسان العرب (عقب)، والمقاصد النحوية ٣/٥١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢١٤، وجمهرة اللغة ص ٣٦٤، وخزانة الأدب ٨/١٣٤، وشرح الأشموني ٢/٣٣٧، وشرح ابن عقيل ص ٤١٧، وشرح المفصل ٢/٤٢، ٤٦، وهمع الهوامع ٢/١٤٥.

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

الصفة قد تتعت باعتبار الموضع، والفاعل في الصفة هو العامل في الموصوف. فكما استغنى عن تقدير عامل مع الصفة التابعة باعتبار الموضع كذلك يستغنى عن تقديره مع المعطوف.

(ص)

وَاحْكُمَ لِمُضْمَرٍ يَلِي اسْمَ فَاعِلٍ بِمَا لِمُظْهِرٍ لَهُ مُوَاصِلٍ
فَكَافُ (مُعْطِيكَ) كَلِ (زَيْد) عِنْدَمَا قُلْتَ: (أَمُعْطِي زَيْدَ ابْنِي دِرْهَمًا)
وَ كَلِ (الْغُلَامِ) الْكَافُ فِي (الْكَاسِيكَ) إِنْ قُلْتَ: (أَنَا الْكَاسِي الْغُلَامَ الْمُخْتَنَ)
(ش) في الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو: «مُعْطِيكَ» و«الْمُعْطِيكَ» خلاف:
فمذهب سيبويه وأكثر المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع
موقعه؛ فعنده أن كاف «زَيْد مُعْطِيكَ» في موضع جر لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له
الجر بالإضافة؛ لأن «مُعْطِيًا» مجرد من مانعيها وهما: التنوين والألف واللام.
وعنده أن كاف «زَيْد الْمُعْطِيكَ» في موضع نصب لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له
النصب؛ لأن فيه أحد مانعي الإضافة.

وحكم الأخفش لهذا الضمير بالنصب - مطلقا - .

وحكم له الرماني والزمخشري بالجر - مطلقا^(١) - وهو أحد قولي المبرد وأجاز
الفراء الوجهين .

والصحيح ما رآه سيبويه؛ لأن الظاهر هو الأصل، والمضمرات نائبة عنه، فلا
ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ، وما
نحن بصده لم تدع حاجة إلى إلحاقه [بالشواذ فوجب صونه]^(٢) من ذلك .

(١) فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور ولا أعرف هذا المذهب وقيل إنه
رأى لسبويه وقد حكاه الرماني في شرح الأصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في
الشرح أن سبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف في ضاربوك في موضع
مجرور لا غير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لا غير والكاف في الضارباك والضاربوك
يجوز أن تكون في موضع جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول
الضاربو زيداً على من قال الحافظو عورة العشيرة بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضارباك
كانت في موضع نصب لا غير لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن إلا نصباً نحو الضارب
زيداً، وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه أبو عثمان الزياي يجعل المضمر إذا اتصل باسم
الفاعل في موضع نصب على كل حال . ينظر: شرح المفصل (٢/ ١٢٤) .

(٢) في أ: بالشذوذ فوجب صرفه .

(ص)

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ
فَهُوَ كَفِعْلٍ صَبِيغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَقَافَا يَكْتَفِي
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَالْمَحْمُودِ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

(ش) وكل ما قرر لاسم الفاعل: أنه لا يعمل حتى يراد به الحال، أو الاستقبال، وأن يعتمد على استفهام أو نفى، أو ما هو له خبر أو نعت أو حال.

فإذا استوفى اسم المفعول ذلك صح له عمل الفعل الذي هو في معناه كقولك: «زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا» و«عَمْرُو مُعَلِّمٌ أَخُوهُ بِشْرًا قَاضِيًا».

وانفرد اسم المفعول بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك: «زَيْدٌ مَكْسُورُ الْعَبْدِ ثَوْبًا».

ومثله قولي:

... .. (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ)

أى: الورع محمود المقاصد.

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

(ص)

وَالصِّفَةُ الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ كَالصَّخْمِ جِسْمًا الْعَظِيمُ الْكَاهِلُ
مِمَّا إِذَا أُضِيفَ لِلْفَاعِلِ لَمْ يُشْكَلْ، وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ لَمْ يَلْمَ
وَلَا تَكُونُ مِنْ مُعَدَّى حَذْرًا مِنْ الْبَسِاسِ، أَوْ مُثِيرٍ ضَرَرًا
بَلْ وَافَقَتْ فِي الْعَمَلِ الْمُعَدَّى وَصَوْغُهَا مِنْ غَيْرِهِ كَالدَّاءِ

(ش) الصفة المشبهة باسم الفاعل هي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة

إلى ما هو فاعل في المعنى، وعدم موازنتها لفعل المضارع ك«صَّخِمَ» و«عَظِيمَ» و«حَسَنَ» و«خَشِنَ» و«مَلَانَ» و«أَحْمَرَ» أكثر من موازنتها له ك«ضَامِرَ» و«مُنْبَسِطَ» و«مُعْتَدِلَ» و«مُسْتَقِيمَ».

وشبهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى ما هو له، وفي قبول التأنيث والثنية والجمع؛ بخلاف أفعال التفضيل، وفي سلامة بنيتها من عروض تغير؛ بخلاف أمثلة المبالغة.

وضبطها بصلاحيته للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت، وبمباينة وزنها لوزن المضارع؛ لأن دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها، ولو كانت لازمة لها لم تبين من «عَرَضَ» و«طَرَأَ» ونحوهما، ولو كان تباين وزنها ووزن المضارع لازماً لها لم يعد منها: «مُعْتَدِلُ الْقَامَةِ» و«مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ» ونحو ذلك من أسماء الفاعلين المؤدية من المعاني ما يؤديه «فَعِيلٌ» وغيره مما لا يوازن المضارع.

وإنما يضبطها ضبطاً جامعاً مانعاً ما ذكرته من الصلاحية للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى:

فيخرج بذلك اسم الفاعل المتعدى - مطلقاً - .

واسم الفاعل الذي لا يتعدى، ولا يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل في المعنى كـ«مَاشٍ» و«جَالِسٍ» مما ليس فيه معنى «فَعِيلٌ» وشبهه من أبنية الغرائز. فإن كان فيه معنى شيء منها صلح للإضافة إلى الفاعل، والتحق بالصفات المشبهة كـ«مُنْبَسِطُ الوَجْهِ» و«مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ» فإنهما بمعنى «طَلِيقٌ» و«فَصِيحٌ»؛ وكذلك ما أشبهه.

ومثال موافقتها في العمل المعدى قولك: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»؛ ف «حَسَنٌ» قد نصب «وَجْهَهُ» على التشبيه بما ينتصب باسم فاعل معدى كقولك: «زَيْدٌ بَاسِطٌ وَجْهَهُ».

وقولي

... .. وَصَوَّغَهَا مِنْ غَيْرِهِ

أى: وصوغ الصفة المشبهة باسم الفاعل من غير الفعل المعدى كـ«حَسَنٌ» و«طَابَ» و«لَدَّ» - أى: صار ألد. وإليه أشرت بقولي:

... .. كـ«لَدَّ»

هذا إذا جعل فعلاً ويمكن أن يكون صفة أنثى «الْأَلْدُ» فيكون الأصل كـ«لَدَاء». (ص)

وَالْإِغْتِمَادُ وَاقْتِضَاءُ الْحَالِ شَرْطَانِ فِي تَضْحِيحِ ذَا الإِعْمَالِ
وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ
(ش) الألف واللام في:

الإِعْتِمَادُ... ..
 للعهد؛ لأن اعتماد اسم الفاعل على استفهام أو نفي أو صاحب خبر أو حال أو
 نعت قد تقدم ذكره في «باب اسم الفاعل» فصار معهودا، فأشير إليه في هذا
 الباب، ولو لم يذكر هنا لكان ذكره ثم كافيا؛ لأن الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهي
 أحوج إلى الاعتماد منه.

ولفرعيتها قصرت عن عملها مرادا بها غير الحال، وعن عملها في متقدم عليها،
 وعن عملها في أجنبي؛ بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يعمل مرادا به الاستقبال كما يعمل
 مرادا به الحال، ويعمل في متقدم عليه كما يعمل في متأخر عنه، ويعمل في أجنبي،
 كما يعمل في سببي.

(ص)

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرِّ مَعَ (أَلْ) وَدُونَهَا مَضْحُوبٌ (أَلْ) وَمَا اتَّصَلَ
 بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجُرُّ بِهَا مَعَ «أَلْ» سُمًّا مِنْ «أَلْ» خَلَا
 وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا [لَمْ يَخْلُ فَاَنْجِرَارُهُ لَنْ يُعْدَمًا] (١)
 (ش) إذا قصد إعمال الصفة المشبهة: فإما أن تكون مجردة من الألف واللام، وإما
 أن تكون مصاحبة لهما.

والمعمول: إما مصاحب لهما، وإما مضاف، وإما مجرد.

وهو في أحواله الثلاثة مع المجردة:

مرفوع للفاعلية.

أو مجرور للإضافة.

أو منصوب على التمييز إن كان نكرة وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة.
 وكذلك هو مع المصاحبة للألف واللام، إلا أن عملها الجر مشروط بكون
 المعمول مصاحبا للألف واللام، أو مضافا إلى المصاحب لهما؛ وذلك نحو: رأيت
 رجلا جميلا وجهه، وجميلا وجهه، وجميلا الوجه، وجميلا وجهها، وجميلا وجهه،
 وجميلا الوجه، وجميل وجهه، وجميل وجهه، وجميل الوجه. ورأيت الرجل
 الجميل وجهه، والجميل وجهه، والجميل الوجه، والجميل وجهها، والجميل وجهه،
 والجميل الوجه، والجميل الوجه.

(١) في أ: لم يخل فهو بالجواز وسما.

فهذه ستة عشر وجها، وينضم إليها ما يكون المعمول فيه سببياً مضافاً إلى سببى،
 ووجوهه أيضاً ستة عشر نحو: رأيت رجلاً حسناً وجهه أب، وحسناً وجهه أب،
 وحسن وجهه أب، وحسناً وجهه أبيه، وحسناً وجهه أبيه، وحسن وجهه أبيه، وحسناً
 وجهه الأب، وحسناً وجهه الأب، وحسن وجهه الأب، وأتاني الحسن وجهه أب،
 والحسن وجهه أب، والحسن وجهه أبيه، والحسن وجهه أبيه، والحسن وجهه الأب،
 والحسن وجهه الأب، والحسن وجهه الأب.

(ص)

ك(الْحَزَنُ بَابًا) وَالْعَقُورُ كَلْبًا) وَمِثْل (أَنْيَابًا) بِإِثْرٍ (شَنْبًا)
 وَالطَّيْبُونَ) انْصَبَ بِهِ (مَعَاقِدًا) (سَيْبَى زَى) رَوَّوهُ شَاهِدًا
 وَهَكَذَا (إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا) كَوْمَ الدُّرَا وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا)
 وَالتَّضْبُ فِي (الشُّعْرِ الرَّقَابِ) وَارِدُ عَلَى (الْجَمِيلِ الْوَجْهِ) فِيهِ شَاهِدُ
 وَالرَّفْعُ وَالتَّضْبُ حَكَا وَالْجَرَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: (أَجَبَ الظُّهْرَا)
 وَنَحْوُ: (زَيْدٌ شَثْنٌ كَفَهُ) أَبِي فِي النَّثْرِ سَيْبَوِيهِ أَنْ يُرْتَكَبَا
 وَابْنُ يَزِيدَ - مُطْلَقًا - أَبِي وَمَنْ رَأَى الْجَوَارِ - مُطْلَقًا - فَمَا وَهَنَ
 وَنَحْوُ (جَمُّ فَضْلُهُ، وَالْفَضْلُ أَوْ فَضْلٌ) ضَعِيفٌ وَنَظِيرُهُ رَأَا
 (بِهُمَّةٍ مُنِيَتٍ شَهْمٌ قَلْبٌ) فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: (أَجَبَ الظُّهْرَا)
 وَخَفُضُهُمْ (أَخْفِيَةَ الْكَرَى) بَأَنَّ فِي النَّثْرِ سَيْبَوِيهِ أَنْ يُرْتَكَبَا
 وَالرَّفْعُ وَالتَّضْبُ) أَجَزُ فِي الْأَخْفِيَةِ وَشَبِيهِهُ تُصَبُّ بِغَيْرِ تَخْطِيَةٍ

(ش) أنشد سيبويه^(١) - رحمه الله - لرؤبة^(٢): [من الرجز]الْحَزَنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا^(٣)

وهو نظير قولنا: «الجميل وجهها» وأنشد - أيضا - شعرا: [من البسيط]

(١) ينظر: الكتاب (١/٢٠٠).

(٢) هو رؤبة بن عبد الله بن العجاج بن رؤبة، التميمي السعدي، أبو الجحاف، راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. أخذ عنه أعيان اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة، له ديوان رجز. مات سنة ١٤٥هـ.

ينظر: الأعلام (٣/٣٤)، وفيات الأعيان (١/١٨٧)، خزانة الأدب (١/٤٣).

(٣) الرجز في ديوانه ص ١٥، وخزانة الأدب ٨/٢٢٧، والكتاب ١/٢٠٠، والمقاصد النحوية ٣/٦١٧، والمقتضب ٤/١٦٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٠٤، ولسان العرب (حزن).

هَيْفَاءٌ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءٌ مُدْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءٌ أُنْيَابًا^(١)
 وهو نظير قولنا: «جَمِيلٌ وَجْهًا»
 وإليه أشرت بقولي:

... ..

 وَأُنْشِدُ سَبِيؤِيه^(٢) - أَيضًا - : [من الكامل]

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ السَّارِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
 سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ^(٣)
 وهو نظير قولنا: «الْحَسَنُ وَجْهَ الْأَبِ»
 وإليه أشرت بقولي:

و«الطَّيْبُونَ» انصَبَ بِهِ «مَعَاقِدًا»

 وَأُنْشِدُ - أَيضًا لِعَمْرُو بْنِ شَأْسٍ^(٤) : [من الطويل]

أَلْكِنِي^(٥) إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً
 وَلَا سَيْئِي زِي إِذَا مَا تَلَبَّسُوا
 بَأَيَّةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا
 إِلَى حَاجَةِ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلًا^(٦)

(١) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٣٦، وشرح أبيات الكتاب ٤/١، وشرح المفصل ٦/٨٣، ٨٤، والكتاب ١/١٩٨، ولسان العرب (هلب)، والمقاصد النحوية ٣/٥٩٣ .

(٢) ينظر: الكتاب (٢٠٢/١) .

(٣) الأزر: القوة والشدة. (المقاييس - أزر) .

والبيتان للخنوق بنت بدر بن هفان في ديوانها ص ٤٣، والأشباه والنظائر ٦/٢٣١، وأمالى المرتضى ١/٢٠٥، والإنصاف ٢/٤٦٨، وأوضح المسالك ٣/٣١٤، والحماسة البصرية ١/٢٢٧، وخزانة الأدب ٥/٤١، ٤٢، ٤٤، والدرر ٦/١٤، وسمط اللآلى ص ٥٤٨، وشرح أبيات سبويه ٢/١٦، وشرح التصريح ٢/١١٦، والكتاب ١/٢٠٢، ٢/٥٧، ٥٨، ٦٤، ولسان العرب (نضر)، والمحتسب ٢/١٩٨، والمقاصد النحوية ٣/٦٠٢، ٤/٧٢، وأساس البلاغة (أزر)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤١٦، وشرح الأشموني ٢/٣٩٩ .

(٤) هو عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسدي، أبو عرار، شاعر جاهلي مخضرم أدرك الإسلام وأسلم، كثير الشعر في الجاهلية والإسلام، أكثر أهل طبقته شعرا. وكان ذا قدر وشرف في قومه، وشهد القادسية وله فيها أشعار. مات سنة ٢٠ هـ .

ينظر: الإصابات ت (٥٨٨١)، الاستيعاب ت (١٩٤٧)، أسد الغابة ت (٣٩٥٩)، الأعلام (٧٩/٥) .

(٥) أَلْكِنِي إِلَى فُلَانٍ: أُنْبِغُهُ عَنِ الْقَامُوسِ (لَلْأَكْ).

(٦) جمع البازل: وهو الرجل الكامل في تجربته. (القاموس - بزل) والبيتان في ديوانه ص ٩٠،

وإليه أشرت بقولي:

... .. و«سَيْئِي زِي» رَوَّوهُ شَاهِدًا

وهو نظير قولنا: «جَمِيلٌ وَجْهٌ».

وأشرت بقولي:

... .. وهكذا إني من نعاتها

إلى قول الراجز: [من الراجز]

أَنْعَمْتُهَا إِئْتَى مِنْ نِعَاتِهَا
كُومَ الذُّرَى وَإِدْقَةَ سُرَاتِهَا^(١)

وهو نظير قولنا: «جَمِيلٌ وَجْهٌ» - بالنصب -.

وأشرت بقولي:

... .. وَالتَّصْبُ فِي «الشُّعْرِ الرَّقَابِ» وَارِدُ

إلى قول الشاعر: [من الوافر]

فَمَا قَوْمِي بِتَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا^(٢)

وهو نظير قولنا «الجَمِيلُ الْوَجْهُ» - بالنصب -.

وأشرت بـ:

... .. «أَجَبَ الظُّهْرَا»

إلى قول النابغة: [من الوافر]

= والدرر ٣٦/٥، وشرح أبيات سيبويه ٧٩/١، وشرح شواهد المغني ٨٣٥/٢، والكتاب ١/١٩٧، والمقاصد النحوية ٥٩٦/٣، وبلا نسبة في المنصف ١٠٣/٢، والبيت الأول منهما لعمرو بن شأس في لسان العرب (ألك)، وتاج العروس (ألك)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧٠/٨، والخصائص ٢٧٤/٣، ومغني اللبيب ٤٢٠/٢، والثاني منهما بلا نسبة في المقتضب ١٣٠/٢.

(١) الرجز لعمر بن لجا التيمي في ديوانه ص ١٥٣، ١٥٥، والأصمعيات ص ٣٤، وخزانة الأدب ٢٢١/٨، والدرر ٢٨٩/٥، والمقاصد النحوية ٥٨٣/٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/٨٣، ٨٨، ولسان العرب (نعت)، (ودق)، وتاج العروس (نعت)، (ودق).

(٢) البيت لحارث بن ظالم في الأغاني ١١/١١٩، والإنصاف ص ١٣٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١، وشرح اختيارات المفصل ١٣٣٥/٣، والكتاب ٢٠١/١، والمقاصد النحوية ٦٠٩/٣، والمقتضب ١٦١/٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٩٢/٧، وشرح المفصل ٨٩/٦.

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)
 يروى أجب الظهر- بالرفع- وهو نظير قولنا: «جَمِيلُ الوَجْهِ»، ويروى أجب
 الظهر- بالنصب- وهو نظير قولنا: «جَمِيلُ الوَجْهِ»، ويروى أجب الظهر- بالجر-
 على الإضافة وهو نظير قولنا: «جَمِيلُ الوَجْهِ».

ومثل «أَجَبَ الظَّهْرُ» في احتمال ثلاثة أوجه قول الراجز: [من الرجز]

وَمَنْهَلٍ أَعْوَرَ إِخْدَى الْعَيْنَيْنِ
 بِصَيْرٍ أُخْرَى وَأَصَمَّ الْأُذُنَيْنِ^(٢)

وأشرت بقولي:

وَنَحْوُ «زَيْدٌ شَفِنُ كَفِّهِ» أَبِي فِي الثَّرِ سَيِّوِيهِ أَنْ يُرْتَكَبَا
 إلى نحو قولنا: «هُوَ حَسَنٌ وَجْهِهِ» وقول الشماخ^(٣): [من الطويل]

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَفْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا
 أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالَى، جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا^(٤)
 وهذا عند سيويوه مخصوص بالشعر^(٥).

وهو عند أبي العباس المبرد ممنوع في الشعر وغيره.

وتأول بيت الشماخ على أن «هما» من قوله:

... .. مُضْطَلَاهُمَا

(١) البيت في ديوانه ص ١٠٦، والأغاني ٢٦/١١، وخزانة الأدب ١١٥/٧، ٣٦٣/٩، وشرح
 أبيات سيويوه ٢٨/١، وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٥، والكتاب ١٩٦/١، والمقاصد النحوية
 ٥٧٩/٣، ٤٣٤/٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٠٠، والأشباه والنظائر ١١/٦،
 والاشتقاق ص ١٠٥، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٨/١، والإنصاف ١٣٤/١، وشرح الأشموني
 ٥٩١/٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٨، ولسان العرب
 (جيب)، (ذنب)، والمقتضب ١٧٩/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٩٧/٣، والخزانة ٥٥٠/٧.

(٣) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان الغطفاني، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام،
 كان شديد متون الشعر، وكان أرجز الناس على البديهة، له ديوان شعر، مات سنة ٢٢ هـ.
 ينظر: الأعلام (١٧٥/٣)، الأغاني (٩٧/٨)، الإصابة ت (٣٩٣٧).

(٤) البيتان في ديوانه ص ٣٠٧ - ٣٠٨، وخزانة الأدب ٢٩٣/٤، والدرر ٢٨١/٥، وشرح أبيات
 سيويوه ٧/١، وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٦، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٠، والكتاب
 ١٩٩/١، والمقاصد النحوية ٥٨٧/٣، وهمع الهوامع ٩٩/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب
 ٢٢٠/٨، ٢٢٢، وشرح الأشموني ٣٥٩/٢، والمقرب ١٤١/١.

(٥) ينظر: الكتاب (١٩٩/١).

وأضعف منهما ومن الذى قبلهما ما رفع نكرة مجردة نحو قولنا: «جَمِيلٌ وَجْهٌ» و«الجَمِيلُ وَجْهٌ».

وقد ظفرت بشاهد له غريب وهو قول الراجز: [من الراجز]

بِبُهُمَةِ^(١) مُنِيَتَ شَهْمِ قَلْبُ
مُنَجِّدٌ لَأَذَى كَهَامِ يَنْبُو^(٢)

ف «قَلْبُ» مرتفع بـ«شَهْمِ» كارتفاع «وَجْهٌ» بـ«جَمِيلِ» والأصل «وَجْهُهُ» و«قَلْبُهُ» فحذف الضمير للعلم به.

وأشرت بقولى:

وَحَفْضُهُمْ (أَخْفِيَةَ الْكَرَى) بِأَنْ أَضْيَفَ (الْإِيقَاطُ) لَهُ وَجْهٌ حَسَنٌ

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمَ الْإِيقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَرَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَامْتِحَالَهَا^(٣)

ويجوز فى «أَخْفِيَةَ الْكَرَى» الجر بالإضافة.

والرفع على الفاعلية.

والنصب على التشبيه بالمفعول به.

وهو نظير قولنا: «الْحَسَنُ وَجْهُ الْأَبِ» بالأوجه الثلاثة.

(ص)

وَاعْدُذْ مِنَ الْبَابِ اسْمَ مَفْعُولِ الَّذِي عَدَّوْا لِوَاحِدٍ كَمَفْعُولِ (عُذِي)

نَحْوُ: (الْمَصُونُ عِرْضُهُ) وَ(الْمُنْتَقَى رَأْيَا) وَ(مَشْهُورٌ صَلاَحٌ وَتَقَى)

(ش) لما كان اسم المفعول مشاركا للصفة المشبهة فى اطراد الإضافة إلى ما هو

مرفوع فى المعنى شاركها فى وجوه العمل المتقدم ذكره؛ لكن بشرط بنائه من فعل

متعد إلى واحد؛ لأنه يجرى مجرى فعله المردود إلى صيغة ما لم يسم فاعله، وذلك

الفعل لا يقصر عن التعدى إلى مفعول إلا إذا كان قبل رده إلى صيغة ما لم يسم

(١) البهمة: الشجاع الذى لا يهتدى من أين يؤتى. (القاموس - بهم).

(٢) الراجز بلا نسبة فى الدرر ٢٨٤/٥، وشرح الأشمونى ٣٥٨/٢، ٣٦٠، والمقاصد النحوية ٥٧٧، ٣، وهمع الهوامع ٩٩/٢.

(٣) البيت للكُميت فى شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٩، والمقاصد النحوية ٦١٢/٣، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٣٨/١، وشرح المفصل ٢٧/٥، ولسان العرب (حفى)، والمحتسب ٤٧/٢، وتاج العروس (حفى).

فاعلها فتعديا إلى واحد، فكذلك اسم مفعول، فيكون اسم المفعول من فعل متعد في الأصل إلى واحد يتم شبهه بالصفة المشبهة فيجرى مجراها نحو قولك: س «زَيْد مَضُونٌ عِزُّهُ، وَمُنْتَقَى رَأْيَا، وَمَشْهُورٌ صَلاَحٌ»؛ كما يقال: «زَيْدٌ جَمِيلٌ وَجْهُهُ، وَكَثِيرٌ بَرٌّ، وَبَيِّنٌ صَلاَحٌ» والتنظير بسائر المسائل هين، وتوجيهها بين، فلم أتصد لإحصائها، والإطالة باستقصائها.

(ص)

وَضُمَّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَضْفِ وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَعْفِ
ك(أَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ) وَكَذَا (فَرَاشَةُ الْجِلْمِ) فَرَاعَ الْمَأْخِذَا
(ش) من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قول

الشاعر: [من البسيط]

فَرَاشَةُ الْجِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ يُطَلَّبُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ^(١)
وقول الآخر: [من الوافر]

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُقْدَى لَأَبَتْ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ^(٢)
فضمن «فَرَاشَةُ الْجِلْمِ» معنى: «طَائِشٌ»، و«فِرْعَوْنٌ» معنى: «أَلِيمٌ» و«غِرْبَالٌ» معنى: «مُتَّقَبٌ»، فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى. ولو رفع بها أو نصب لم يمتنع.

* * *

(١) البيت للضحاك بن سعد في الحيوان ٢٥٧/١، ولسعید بن العاصی فی دیوان المعانی ١/١٩٦، وبلا نسبة فی الدرر ٢٩٣/٥، وشرح الأشمونی ٣٦٢/٢، وهمع الهوامع ١٠١/٢.
(٢) البيت لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية ١٤٠/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤١١، والخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، وديوان المعاني ٢٤٩/٢، وشرح الأشمونی ٢/٣٦٢، والدرر ٢٩١/٥، ولسان العرب (عنكب)، (قيد)، (غربل)، والممتع في التصريف ص ٧٤.

باب التعجب

(ص)

بِدْ أَفْعَلْ) انطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجَّبَا
 وَتَلَوْا (أَفْعَلْ) انصَبْتُهُ كَمَا
 وَمَا) هُنَا ازْفَعْ بِابْتِدَاءِ وَالْخَبْرِ
 وَ كَمَا (الَّذِي أَفْعَلْ): (مَا أَفْعَلْ) فِي
 وَالصِّيغَتَيْنِ انْصَبَ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ
 بَلْ هُوَ فِي الْقَوْلِ الْأَصَحِّ خَبْرٌ
 وَحَذَفَ ذِي الْبَاءِ لَا تُجْزَى وَرُبَّمَا
 وَرُبَّمَا اسْتَعْنَى بَعْدَ (أَفْعَلًا)
 وَفِعْلَى التَّعَجُّبِ الزَّمَّ فِيهِمَا
 أَوْ جِئَ بِ(أَفْعَلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِمَا
 أَوْفَى خَلِيلِنَا وَأُضِدَّقُ بِهِمَا)
 (أَفْعَلْ) رَافِعًا ضَمِيرًا اسْتَتَرَ
 رَأَى وَهِيَ بِهِ سَعِيدٌ اقْتَضَى
 وَبَرَّرْتَنَ (أَفْعَلْ) مِنَ الْأَمْرِيَّةِ
 وَمَا يَلِيهِ فَاعِلًا يُقَدَّرُ
 تَزَالُ مَعَ مَجْرُورِهَا إِنْ عَلِمَا
 - لِلْعِلْمِ - عَنِ مَنْصُوبِهِ فَاخْتَرَلَا
 مَنَعَ تَصَرُّفِ لُزُومًا حُتِمَا
 (ش) للتعجب ألفاظ كثيرة لا يبوب لها ك«لله أنت»

و: [من الرجز]

[وابأبى أنت وفوك الأشنب^(١)]^(٢)

و: [من الرجز]

واها ليلى ثم واها واها^(٣)

وكقول النبي- عليه السلام - لأبى هريرة- رضى الله عنه - : «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ
 الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجُسُونَ»^(٤).

(١) الأشنب: البارد العذب. (المقاييس - شنب).

الرجز لراجز من بنى تميم فى الدرر ٣٠٤/٥، وشرح شواهد المغنى ٧٨٦/٢،
 والمقاصد النحوية ٣١٠/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٨٣/٤، وجمهرة اللغة
 ص ٣٤٥، ١٢١٨، والجنى الدانى ص ٤٩٨، وجواهر الأدب ص ٢٨٧، وشرح الأشموني
 ٤٨٦/٢، وشرح التصريح ١٩٧/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٥٧، ولسان العرب
 (زرنب)، ومغنى اللبيب ٣٦٩/٢، وهمع الهوامع ١٠٦/٢، وتهذيب اللغة ٣٨٦/١٣.

(٢) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

(٣) الرجز لأبى النجم فى لسان العرب (جرر)، (ويه)، (جرا)، (روى)، وتهذيب اللغة ٦/
 ٤٨٢، ٤٧٩/١٠، وتاج العروس (جرر)، (ويه)، (روى)، ومجمل اللغة ٤٩٩/٤.

(٤) أخرجه أحمد (٢/٢٣٥، ٣٨٢)، والبخارى (١/٥١٨): كتاب الغسل: باب عرق الجنب،
 (٢٨٣)، ومسلم (١/٢٨٢)، كتاب الحيض: باب الدليل على أن المسلم لا يتنجس، (١١٦) -
 (٣٧١، ٣٧٢)، وأبو داود (١/١٠٩): كتاب الطهارة: باب فى الجنب يصفح، (٢٣١)،

والمبوب له من ألفاظه «أفعل» و«أفعل به»، وهما فعلان غير متصرفين:

أما «أفعل» فلا خلاف في فعليته؛ لأنه على صيغة لم يصغ عليها إلا فعل.

ولأن العرب قد تؤكد بالنون الخفيفة كقول الشاعر: [من الطويل]

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبِي صُرَيْمَةٌ^(١) فَأَخْرِبُهُ بِطُولِ قَفْرِ وَأَخْرِبِيَا^(٢)

والمؤكد بالنون لا يكون إلا فعلا.

وأما «أفعل» فمختلف في فعليته عند الكوفيين، ومجمع على فعليته عند البصريين. وهو الصحيح؛ للزوم اتصال نون الوقاية به عاملا في ياء المتكلم نحو:

«ما أفقرني إلى عفو الله» ولا يكون كذلك إلا فعل.

والتعجب منه منصوب بـ«أفعل» على المفعولية إن وقع بعدها.

ومجرور بياء لازمة إن وقع بعد «أفعل» وموضعه رفع على الفاعلية لأن «أفعل» مسند إليه، وليس بأمر، ولا المجرور منصوب المحل خلافا للكوفيين؛ لأنه لو كان أمرا لاختلف باختلاف المخاطب؛ إذ ليس في كلام العرب فعل أمر يكون مع المؤنث، والمثنى، والمجموع على حاله إذا أسند إلى الواحد المذكر، وإنما يكون كذلك اسم فعل.

ولا خلاف في امتناع أن يكون «أفعل» اسم فعل؛ فوجب ألا يكون أمرا،

وإذا انتفت أمريته، تعينت خبريته، ووجب الحكم على ما يليه بالفاعلية، وإن كان مجرورا بالياء، كما كان فاعلا المجرور بالياء بعد «كفى»، لكن الباء بعد «كفى» قد تحذف، ويرتفع الاسم كما قال الشاعر: [من الطويل]

... .. كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا^(٣)

= والترمذى وليس عنده لفظ «سبحان الله» (٢٠٧/١): أبواب الطهارة: باب ما جاء في مصافحة الجنب (١٢١)، والنسائي (١٤٥/١): كتاب الطهارة، باب مماسة الجنب ومجالسته، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣/١)، والبيهقي (١٨٩/١) من حديث أبي هريرة.

(١) الصريمة: القطعة من الإبل ما بين العشرين إلى الثلاثين. (القاموس - صرم).

(٢) البيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٨، والدرر ١٥٩/٥، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢، وشرح شواهد المغنى ٧٥٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٤٦، ولسان العرب (غضب)، (حري)، (غضا)، ومغنى اللبيب ٣٣٩/١، والمقاصد النحوية ٦٤٥/٣، وهمع الهوامع ٧٨/٢.

(٣) عجز بيت لسحيم عبد بنى الحسحاس وصدره:

عميرة ودع إن تجهزت غاديا

ثم ينظر الإنصاف ١٦٨/١، وخزانة الأدب ٢٦٧/١، ١٠٢/٢، ١٠٣، وسر صناعة

الإعراب ١٤١/١، وشرح التصريح ٨٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٣٢٥/١، والكتاب =

وروى الكسائي: «مررت بأبيات جادهن أبياتا وجدن أبياتا» فحذف الباء، وجاء بضمير الرفع.

ولا تحذف الباء بعد «أفعل» إلا مع مجرورها بشرط كون «أفعل» مسبوqa بآخر معه الفاعل المذكور كقوله - تعالى - : ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد «أفعل» مفردا كقول الشاعر: [من الطويل]
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ^(١)
أى: فأجدر به.

وقد يحذف - أيضا - منصوب «أفعل» للعلم به كقول الشاعر: [من الطويل]
جَزَى اللَّهُ عَنَا بَخْتَرِيًا وَرَهْطَهُ بَنِي عَبْدِ عَمْرٍو مَا أَعَفَّ وَأَمَجَدًا^(٢)
أى: ما أعفهم وأمجدهم.

وكل واحد من فعلى التعجب ممنوع من التصرف، مسلوك به سبيل واحده؛ ليكون بذلك أدل على ما يراد به.

و«ما» المستعملة قبل «أفعل» اسم لعود ضمير فاعل «أفعل» إليها، وهى فى موضع رفع بالابتداء^(٣):

= ٢٦/٢، ٢٢٥/٤، ولسان العرب، (كفى)، ومعنى اللبيب ١/١٠٦، والمقاصد النحوية ٣/٦٦٥، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ١٤٤، وأوضح المسالك ٣/٢٥٣، وشرح الأشمونى ٢/٣٦٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٥، وشرح قطر الندى ص ٣٢٣، وشرح المفصل ٢/١١٥، ٧/٨٤، ١٤٨، ٨/٢٤، ٩٣، ١٣٨، ولسان العرب (نهى).

(١) البيت لعروة بن الورد فى ديوانه ص ١٥، والأصمعيات ص ٤٦، وشرح التصريح ٢/٩٠٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٤٢٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٥٥، والمقاصد النحوية ٣/٦٥٠، وله أو لحاتم الطائى فى الدرر ٤/٢٠٧، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الأغانى ٦/٢٩٦، وأوضح المسالك ٣/٢٦٠، وشرح الأشمونى ٢/٣٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٤٤٨، وهمع الهوامع ٢/٣٨.

(٢) البيت للحصين بن القعقاع فى لسان العرب (سنت)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحفاظ ص ٧٥٤، ولسان العرب (بختري).

(٣) وما التعجبية فى تقدير شىء، وموضعها رفع بالابتداء، وخبرها ما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول؛ لأن أفعل التعجبية فعل ماض بإجماع البصريين، ففاعله مضمّر عائذ على «ما» فالتقدير فى قولك: ما أحسن أخاك! على مذهب الخليل وسيبويه: شىء أحسن أخاك. وذهب الأخفش إلى أنها موصولة بمعنى الذى، والجملة التى هى أفعل وفاعله ومفعوله صلته، وأنها مبتدأ خبره محذوف، فالتقدير: الذى أحسن أخاك شىء. وقول الخليل وسيبويه أصح؛ لأن التعجب فى الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام، فإذا =

نكرة عند سيبويه^(١)، وما بعدها خبر.

موصولة عند الأخفش، والخبر محذوف، ملتزم الحذف كال التزام الحذف بعد «لَوْلَا»؛ لأن «مَا» لا تكون عنده تامة إلا شرطية أو استفهامية أو موصولة؛ ولأن النكرة المحضة لا يبتدأ بها غير معتمدة.

قال: «وجعل المبتدأ في التعجب معرفة لا يخل بالإبهام اللازم للتعجب؛ لأن التزام حذف الخبر كاف في الإبهام».

فيقال له: الخبر المدعى حذفه أم معلوم أم مجهول؟
فإن كان معلوما فلا إبهام.

وإن كان مجهولا فحذف المجهول لا يجوز.

وادعاء حصر «مَا» التامة في الاستفهام والشرط باطل بقولهم: «عَسَلْتُهُ عَسَلًا نَعِيمًا»، ف «مَا» هذه إما زائدة، فزيادتها باطلة؛ لأن ذلك يخلى «نَعِيمًا» من فاعل ظاهر أو مضمرة؛ فوجب كونها تامة؛ فكذا «مَا» التعجبية.

(ص)

قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَاءٍ	وَصَغُوهَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرْفًا
وَعَيْرِ سَالِكِ سَبِيلٍ (فِعْلًا)	وَعَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَفْعَالًا)
حَاوِ الشُّرُوطِ فَالْتَزِمَ مَا التَزِمَا	وَأَنْ تُرِدَ تَعَجُّبًا بَعِيرِ مَا
أَوْ مَا يُوَدَّى مَا يُوَدَّى بِهِمَا	مِنْ ذِكْرِ (أَشْدِدْ) أَوْ (أَشَدَّ) بَعْدَ (مَا)
[أَوْ جِي بِهِ مُنْخَفِضًا بِالْبَاءِ تُصَبِّبُ]	وَيَعْدُ مَضَدَّرِ الْمَعْوِقِ يَنْتَصِبُ
بِعُجْبِهِ، وَبِاغْتِرَارِ الْمُفْسِدِ	كَمَا أَشَدَّ عُجْبَهُ) وَ(أَشْدِدِ
كَصَوِّغِ (مَا أَخْصَرَهُ) مِنْ (اخْتَصِرْ)	وَنَادِرٌ مُخَالَفٌ لِمَا ذُكِرَ
بِنَاءِ ذِي تَعَجُّبٍ مِنْهُ اغْتَفِرْ	وَفِعْلٌ غَيْرِ فَاعِلٍ إِنْ لَمْ يَضُرَّ

= حُكِمَ بِأَنَّ «مَا» التَّعْجِيبِيَّةَ مَوْصُولَةٌ، فَإِنَّ الصَّلَةَ تُخْرِجُهَا مِنَ الْإِبْهَامِ، مِنْ حَيْثُ كَانَتِ الصَّلَةُ مَوْضِعًا لِلْمَوْصُولِ.

وَيُقَوَّى مَذَهَبَ الْخَلِيلِ وَسَيْبَوِيهِ أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى قَوْلِهِمَا تَامٌ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ، وَأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الْمَقْدَّرُ، فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ، لَمْ يَظْهَرْ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ. يَنْظُرُ: الْأَمَالِيُّ (٢/٥٥٣).

(١) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ (١/٧٣).

(٢) فِي أ: وَبَعْدَ أَفْعَلِ جَرَهُ بِالْبَاءِ تُصَبِّبُ.

وَلَا شُدُوذَ عِنْدَ سَيَّبَوِيهِ فِي نَحْوِ (مَا أُعْطِيَ) فَقَسَّ عَلَيْهِ
 وَسَبَقُ فِعْلِيَّةٍ ذِي تَعَجُّبٍ شَرَطُ وَلِلشُّدُوذِ غَيْرُهُ انْسِبُ
 كَمِثْلِ (مَا أَدْرَعَهَا) وَ(أَقْمِنُ بِهِ) أَى: اخْتَقِقْ فَيَحَقِّقْ أَغْلِنُ
 وَمِثْلُ (أَقْمِنُ) فِي الشُّدُوذِ (أَعْسِ بِهِ) كَذَاكَ (مَا أَعْسَى) فَتَبَّهْ وَأَنْتَبِهْ

(ش) الضمير فى: وَضَعُهُمَا
 عائد على «فِعْلَى التَّعَجُّبِ» من قولى:

وَفِعْلَى التَّعَجُّبِ الزَّمُ فِيهِمَا مَنَعَ تَصْرُفٍ
 والغرض الآن بيان ما يصاغ منه الفعلان المشار إليهما.

وذلك كل فعل، ثلاثى، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبنى للمفعول، ولا منفى، ولا مدلول على اسم فاعله بـ«أَفْعَلْ»:
 فاحترز بـ«ثلاثى» من غيره كـ«دَحْرَجَ» و«انطَلَقَ» و«اقتَدَرَ» و«استخْرَجَ» و«أخْمَرَ» و«أحْرَنَجَمَ».

واحترز بـ«متصرف» من غيره كـ«نِعِمَّ» و«بُئِسَ».
 واحترز بـ«تام» من الفعل الناقص كـ«كَانَ» و«صَارَ».
 واحترز بـ«قابل معناه للتفاضل» من «مَاتَ الْإِنْسَانُ» و«فَنِيَ الشَّيْءُ» ونحوهما.
 واحترز بـ«غير مبنى للمفعول» من نحو: «ضَرِبَ زَيْدٌ» و«شَتِمَ عَمْرُو».
 واحترز بـ«لا منفى» من نحو: «مَا عَجِبْتُ» أَى: «مَا انْتَفَعْتُ»، فإنه لم يستعمل غير منفى، والتعجب لا يكون إلا بمشيت.
 واحترز من كونه «لا يدل على اسم فاعله بـ«أَفْعَلْ»» من نحو «عَوْرٌ» و«لَمِيٌّ» ونحوهما.

فإن الأفعال التى احترزت منها لا يبنى منها فعل تعجب إلا على سبيل الشدوذ، أو لعروض مسوغ.

فإذا قصد التعجب من بعضها جيء بـ«ما أشدَّ» أو بـ«أشدُّدٌ» أو بجار مجراهما، وأعطى مصدر الذى لم يصلح التعجب بلفظه ما يعطى المتعجب منه من نصب أو جر.

وذلك نحو قولك: «مَا أَشَدَّ عَجْبَهُ» أو «أشدُّدٌ بِعَجْبِهِ» و«مَا أَشَدَّ اغْتِرَارَهُ» و«أشدُّدٌ بِاغْتِرَارِهِ»، فعدلت عن فعل العجب، وفعل الاغترار؛ لأنهما زائدان على الثلاثة.

[وفى فعل العجب مانع آخر: أنه «أُعْجِبَ» على^(١)] بناء ما يسم فاعله.

و:

... المَعُوق ...

اسم مفعول من «عيق» بمعنى عوق، والمراد به ما فيه مانع من الموانع المذكورة.

ثم نبهت بقولى:

وَنَادِر... ..

إلى آخر الكلام على أن ما صيغ منه أحد الفعلين مع وجود أحد الموانع المذكورة: شاذ مقصور على السماع.

أو مجوز ذلك فيه لمسوخ.

فمن الشاذ قولهم فى المختصر: «مَا أَخْصَرَهُ» والفعل المستعمل منه قبل التعجب: «أخْتَصِر» وهو خماسى مبنى للمفعول؛ ففيه مانعان.

ونبهت بقولى: .

وَفِعْلٌ غَيْرُ فَاعِلٍ... ..

إلى آخر الكلام على أن فعل المفعول إذا لم يجهل معناه يبناء فعل التعجب منه جاز صوغ «أفعل» و«أفعل» من لفظه نحو: «مَا أَزْهَى زَيْدًا، وَمَا أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ»، وأصلهما «زُهَى» و«عُنَى» صيغ منهما فعل التعجب؛ لأن المراد لا يجهل.

بخلاف «ضرب زيد» فإن قولك فيه: «مَا أَضْرَبَ زَيْدًا» يوهم خلاف المراد، فلم يجز.

ثم قلت:

كَذَاكَ ذُو «أَفْعَلٍ» وَضَفَا مُزَكِّنَا جَهْلًا

أى: كما خرج من فعل المفعول «زُهَى» ونحوه مما لا يجهل معناه بالتعجب فجاز أن يتعجب منه كذاك يخرج من الأفعال التى يدل على فاعلها بـ«أفعل» ما يركن جهلا أى: يفهمه، يقال: زكنته بمعنى: فهمته، وأزكنته بمعنى: أفهمته، وأشرت بالمركن جهلا إلى: «حَمِقٌ» فهو «أَحْمَقٌ» و«هُوجٌ»^(٢) فهو «أَهْوَجٌ» و«رَعِنٌ»^(٣) فهو «أَرْعَنٌ»

(١) ما بين المعكوفين فى أ: وفى فعل التعجب مانع آخر لأنه على أعجب.

(٢) الهُوج: التسرع والتعسف. (المقاييس - هوج).

(٣) الأرعن: الأهوج. (المقاييس - رعن).

و«نوك» فهو «نوك»^(١)؛ فإنه يقال في التعجب منها: «مَا أَحْمَقَهُ»، و«مَا أَهْوَجَهُ»، و«مَا أَرْعَنَهُ»، و«مَا أَنْوَكَهُ»؛ حملا على «مَا أَجْهَلَهُ» لتقاربهما في المعنى. وغير ذلك مما يدل على فاعله ب«أفعل» لا يتعجب منه إلا ب«أشد» و«أشدد» وما جرى مجراهما.

ويستوى في ذلك أفعال العيوب ك«حول» و«عمى» و«عمش» و«مره» و«برص» و«أطع»^(٢) و«قلح»^(٣).

وأفعال غير العيوب ك«لمى»^(٤) و«ظمى»^(٥) و«شنب» و«دعج»^(٦) و«شهل» و«شكل»، فهذه وأمثالها لا يتعجب بها من لفظها وإن كانت ثلاثية؛ لأنها مشتركة في كون فاعلها مدلولا عليه ب«أفعل» مع تعريبها مما في «رعن» وأخواته من مشابهة «جهل».

ومذهب سيويه^(٧) فيما كان على «أفعل» قبل التعجب ك«أعطى» أن يجرى مجرى الثلاثي في بناء فعلى التعجب منه قياسا.

وإنما خصه من أبنية المزيد فيه لشبهه بالثلاثي، لفظا، ولكثرة موافقته له في المعنى:

أما شبهه به لفظا فلأن مضارعه واسم فاعله، وزمانه، ومكانه في عدة الحروف، والحركات، وسكون الثاني كمضارع الثلاثي.

وأما الموافقة في المعنى فكثيرة.

فمن توافق «فعل» و«أفعل»:

«سرى» و«أسرى».

و«طلع عليهم» و«أطلع» أي: أشرف.

(١) النوك: الحمق. (المقاييس - نوك).

(٢) اللطع: بياض في باطن الشفة. (المقاييس - لطح).

(٣) القلح: صفرة في الأسنان. (المقاييس - قلح).

(٤) اللمى: سمرة في باطن الشفة. (المقاييس - لما).

(٥) الظمى: قلة دم اللثة. (المقاييس - ظما).

(٦) الدعج في العين: شدة سوادها في شدة البياض. (المقاييس - دعج).

(٧) قال سيويه: وبنائوه أبداً من (فعل، وفعل، وفعل، وأفعل... إلخ) ينظر: الكتاب

و«طَفَلَتِ الشَّمْسُ» و«أُطْفِلَتِ» أى: دنت من الغروب.
و«عَتَدَ الجُزْحَ» و«أَعْتَدَ» أى: سال دمه.
و«عَكَلَ الأَمْرَ» و«أَعْكَلَ» أى: أشكل.
و«عَتَمَ اللَّيْلَ» و«أَعْتَمَ»: أظلم.
و«فَلَكَ فى الأَمْرِ» و«أَفْلَكَ»: لج.
و«عَصَفَتِ الرِّيحُ» و«أَعَصَفَتِ»: اشتد هبوبها.
و«سَفَّ الخُوصَ» و«أَسَفَّهُ»: نسجه.
و«عَضَبَ القُرْنَ» و«أَعَضَبَهُ»: كسره.
و«عَسَرَ العَرِيمَ» و«أَعَسَرَهُ»: طالبه على عسره.
و«قَالَه الأَمْرَ» و«أَقَالَه» و«حَزَنَهُ الأَمْرَ» و«أَحَزَنَهُ».
و«شَعَلَهُ الأَمْرَ» و«أَشَعَلَهُ» و«فَعَرَ فَاهُ» و«أَفَعَرَهُ»: فتحه.
ومن توافق «فَعِلَ» و«أَفَعَلَ» :
«غَطِشَ اللَّيْلَ» و«أَغْطِشَ»: أظلم.
و«عَذِرَتِ اللَّيْلَةَ» و«أَعَذِرَتِ»: اشتد ظلامها.
و«عَوِزَ الشَّيْءَ» و«أَعَوِزَ»: تعذر، وكذلك الرجل إذا افتقر.
و«عَبِسَتْ (١) الإِبِلَ» و«أَعَبَسَتْ» بمنزلة: «وَذَحَتْ (٢) العَنَمَ».
و«عَدِمَ الشَّيْءَ» و«أَعَدَمَهُ»: فقده.
ومن توافق «فَعَلَ» و«أَفَعَلَ» :
«خَلَقَ الثُّوبَ» و«أَخْلَقَ»: أى: صار خلقا.
و«بَطَوُا الإنسانَ وَعَیْرَهُ» و«أَبْطَأَ»: تأخر.
و«بَوَّسَ» و«أَبَّأَسَ»: ساءت حاله.

فلكون «أَفَعَلَ» مختصا من بين الأفعال المغايرة للثلاثى بمشابهته لفظا، وموافقته
معنى أجراه سبويه مجراه فى اطراد بناء فعلى التعجب منه .

وأشرت بقولى:

وَسَبَقُ فِعْلِيَّةٌ ذِي تَعَجُّبٍ شَرْطٌ

(١) العَبَسُ: ما يَيس على هُلب الذَّنْب من بَعْر وغيره. (المقاييس - عبس).

(٢) الودح: ما تعلق بأصواف الغنم من البعر. (المقاييس - ودح).

إلى أن المعانى التى لا أفعال لها لا يبنى من الألفاظ الدالة عليها فعل تعجب؛ فلا يقال فى «ربعة»: «مَا أَرْبَعَهُ»، ولا فى «طفل»: «مَا أَطْفَلَهُ» ولا فى «مرء»: «مَا أَمْرَاهُ».

فإن شذ شيء حفظ ولم يقس عليه.

فمما شذ قولهم: «مَا أَدْرَعَهَا» بمعنى ما أخفها فى الغزل؛ وهو من قولهم: «امرأة دَرَاع» وهى الخفيفة اليد فى الغزل، ولم يسمع منه فعل غير فعل التعجب.
ومثله فى البناء من وصف لا فعل له قولهم: «أَقْمِنِ بِهِ» بمعنى: «أَحْقِيقِ بِهِ» اشتقوه من قولهم: «هُوَ قَمِينٌ بِكَذَا» أى: حقيق به.
ومثل «أَقْمِنِ» فى المعنى والشذوذ قولهم: «مَا أَعْسَاهُ» و«أَعْسِي بِهِ».
كل ذلك منقول عن العرب.

(ص)

بَهَمَزٍ (أَفْعَل) التَّعْدَى حَصَلًا	وَصَارَ ذَا كَذَا بِ(أَفْعِل) عَقْلًا
وَقَبْلَ صَوْغِ الصَّيغَتَيْنِ قَدْرًا	سَلَبَ تَعْدَى الْمُتَعْدَى مِنْ دَرَى
لِذَلِكَ اِحْتِيَجَ لِحَرْفِ الْجَزِّ	فِي نَحْوِ: (مَا أَضْرَبَ ذَا لِعَمْرُو)
وَنَحْوِ: (مَا أَكْسَاكَ لِلْقَوْمِ الْبُرْدُ)	و(مَا أَظُنُّنِي لِسَعْدٍ ذَا جَلْدُ)
آخِرُهُ يَنْصِبُ أَهْلَ الْكُوفَةِ	بِتَلْوِ (مَا) لِشِبْهَةِ مَعْرُوفَةٍ
وغيرهم يجعل نصبه بما	عليه دل ما يكون بعد (ما)
وفعل هذا الباب لن يُقدِّمًا	مَعْمُولُهُ وَوَصَلُهُ بِهِ الزَّمَا
وقضله بظرف أو بحرف جز	مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ
وقد تزايد (كان) قبل (أفعلاً)	دَلَالَةٌ عَلَى مُضَى حَصَلًا
وبعد (ما أفعل) - أيضًا - قد يقع	(مَا) ثُمَّ (كَانَ)، بَعْدَهُ اسْمٌ ارْتَفَعَ

(ش) قول العرب فى «حَسَنَ زَيْدًا»: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» يدل على أن همزة «أفعل»

التعجبية همزة تعدية.

وقولهم فى «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»: «مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرُو» يدل على أن الفعل المتعدى يسلب تعدية بقصد التعجب به، ويصير فاعله مفعولا مقتصرًا عليه، ولولا ذلك لبقى تعدية منضمًا إليه التعدى المتجدد بالهمزة؛ فكان يقال: «مَا أَضْرَبَ زَيْدًا عَمْرًا» كما يقال فى الاستفهام عن سبب ضربه إياه، فى اقتصارهم بعد دخول الهمزة

على نصب ما كان فاعلا قبل دخولها دلالة على تجدد اللزوم، والانتقال إلى بنية مخصوصة بعدم التعدى وهى بنية «فَعَلَ»

ويؤيد ذلك أن العرب قد تستغنى فى التعجب عن «أَفْعَلَ» بـ«فَعَلَ» كقولهم: «فَضُّوَ الرَّجُلَ فَلَانَ» بمعنى: «مَا أَفْضَاهُ»، و«عَلِمَ الرَّجُلُ هُوَ» بمعنى: «مَا أَعْلَمَهُ».

فعلم بذلك أن «ضَرَبَ» حين قصد به التعجب حول إلى «ضَرَبَ» ليصير على بنية أفعال الغرائز؛ إذلا يتعجب من معنى إلا وهو غريزة أو كالغريزة.

ثم بعد تحويله إلى «فَعَلَ» تقديرا تدخل عليه الهمزة كدخولها على «حَسُنَ» وغيره مما هو على «فَعَلَ» فى أصله، ويعامل معاملته.

فإن كان قبل التعجب متعديا إلى اثنين دخلت اللام بعد التحويل على أولهما، ونصب ثانيهما نحو: «مَا أَكْسَى زَيْدًا لِلْقَوْمِ الثِّيَابَ» و«مَا أَطَنَّنِي لِعَمْرٍو صَدِيقًا»، وهو منصوب عند البصريين محذوف دل عليه «أَفْعَلَ»، وعند الكوفيين بـ«أَفْعَلَ» نفسه.

وأما «أَفْعَلَ» فقد تقدم أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب وينبغى الآن أن يعلم أن همزته همزة الصيرورة فأصل «أَحْسِنَ بَزَيْدًا»: أحسن زيد أى: صار ذا حسن؛ كما يقال: «أَثْرَى الرَّجُلَ» أى: صار ذا ثروة، و«أَفْلَسَ» أى: صار ذا فلوس و«أَطْرَفَ» أى: صار ذا ظروف، و«أَكَلَتِ الشَّجَرَةَ» و«أَجَنَّتْ» أى: صارت ذات أكل وجنى و«أُبْسِرَتِ النَّخْلَةُ» و«أَثْمَرَتِ» أى: صارت ذات بسر وتمر.

وإلى هذا أشرت بقولى.

... .. وَصَارَ ذَا كَذَا بِ(أَفْعَلَ) عَقْلًا

ولا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف، وجار ومجرور.

وفى الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف.

والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر: [من الطويل]

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَخْبِإِإِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا^(١)

(١). البيت لعباس بن مرداس فى ديوانه ص ١٠٢، والدرر ٥/٢٣٤، والمقاصد النحوية ٣/٦٥٦، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٤٩، والدرر ٥/٢٤٢، ٦/٣٢١، وشرح الأشمونى ٢/٣٦٤، وشرح التصريح ٢/٨٩، وشرح ابن عقيل ص ٤٥١، ولسان العرب، (حب)، والمقاصد النحوية ٤/٥٩٣، وجمع الهوامع ٢/٩٠، ٩١، ٢٢٧.

وكقول الآخر: [من الطويل]

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَخِرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلًا^(١)

وكقول الآخر: [من الطويل]

فَصَدَّتْ وَقَالَتْ بَلْ تُرِيدُ فَضِيحَتِي وَأَخِيبَ إِلَى قَلْبِي بِهَا مُتَغَضِّبًا^(٢)

[وكقول الآخر: من الطويل]

حَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ^(٣)

ومن كلام عمرو بن معد يكرب^(٤): «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَبَاتِ^(٥) عَطَاءَهَا».

قال الشيخ أبو علي الشلوبين - رحمه الله - : «حكى الصيمرى^(٦) أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله^(٧) والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور»، هكذا قال الأستاذ أبو علي، وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما.

وقال السيرافي في قول سيبويه: «ولا تزيل شيئا عن موضعه»: إنما أراد أنك تقدم «مَا» وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه.

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٣، وتذكرة النحاة ص ٢٩٢، وحماسة البحترى ص ١٢٠، وشرح التصريح ٩٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٤٨، والمقاصد النحوية ٣/٦٥٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٣/٣، وشرح الأشموني ٣٦٩/٢.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٦٧، وينظر شرح التسهيل ٤١/٣.

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٤٢/٥، وشرح الأشموني ٣٦٨/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٢، والمقاصد النحوية ٦٦٢/٣، وجمع الهوامع ٩١/٢.

(٤) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن، أسلم سنة ٥٩ هـ، وشهد اليرموك، وذهبت فيها إحدى عينيه، وشهد القادسية، وكان مشهورًا بشجاعته، وإقدامه. له شعر جيد، جمع في ديوان، مات سنة ٢١ هـ.

ينظر: الإصابة ت (٥٩٨٤)، الأعلام (٨٦/٥)، طبقات ابن سعد (٣٨٣/٥).

(٥) اللزبة: السنة الشديدة. (المقاييس - لزب).

(٦) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمرى النحوى، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله كتاب البصرة في النحو، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب. ينظر: بغية الوعاة (٤٩/٢).

(٧) ينظر: الكتاب (٧٣/١).

وكثير من أصحابنا يجيز ذلك، منهم الجرمي^(١)، وكثير منهم يباه منهم الأخفش والمبرد^(٢).

وقال الزمخشري بعد أن حكم بمنع الفصل^(٣): «وقد أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل وينصرهم قول القائل: «مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ»». ومن العجب اعترافه بنصرهم، والتنبيه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل.

ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضى، وكان المتعجب منه صالحا للمضى أجازوا زيادة «كَانَ» إشعارا بذلك عند قصده نحو: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا»، وكقول الشاعر في مدح رسول الله ﷺ: [من الكامل]
مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذَا بِهِدَاكَ مَجْتَنِبًا هَوَى وَعِنَادًا^(٤)
وأما وقوع «مَا كَانَ» بعد «أَفْعَل» نحو: «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ» فكثير، و«مَا» - فيه - مصدرية، و«كَانَ» تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، وفي ذلك - أيضا - دلالة على مضى المتعجب منه، فلو قصد استقباله لجيء بـ«يَكُونُ».

(١) هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري كان فقيها عالمًا بالنحو واللغة، دينًا ورعًا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد، أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدث عن المبرد من تصانيفه: التنبيه، السير، الأبنية، العروض، مختصر في النحو، غريب سيبويه، مات سنة ٢٢٥هـ.

ينظر: بغية الوعاة (٨/٢ - ٩)، تاريخ بغداد (٣١٣/٩).

(٢) قال المبرد: ولو قلت: ما أحسن عندك زيدًا، وما أجمل اليوم عبد الله - لم يجز؛ وكذلك لو قلت: ما أحسن اليوم وجه زيد، وما أحسن أمس ثوب زيد؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء. ينظر: المقتضب (١٧٨/٤).

وقال ابن السراج: ولا يجوز أن نقول: ما أحسن في الدار زيدًا، وما أقبح عندك زيدًا؛ لأن فعل التعجب لا يتصرف. ينظر: الأصول في النحو (١٠٨/١).

(٣) قال الزمخشري: ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل فلا يقال: . . . ما أحسن في الدار زيدًا ولا أكرم اليوم يزيد، وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا، وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرجل أن يصدق. ينظر: شرح المفصل (١٤٩/٧).

(٤) البيت لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية ٣/٦٦٣، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٦٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١١، ٧٥٢.

باب (نعم) و(بئس) المصدرية وما جرى مجراها

(ص)

فِعْلَيْنِ لَا اسْمَيْنِ عَلَى الْأَوَّلَى جُعِلَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) الْأَصْلُ فِيهِمَا (فِعْلٌ) وَاسْتُعْمِلَ الْأَصْلُ وَ(فِعْلٌ) و(فِعْلٌ) وَالْأَرْبَعُ اسْتُعْمِلْنَ فِي نَحْوِ: (كَجَلَّ) وَالْإِسْمُ - أَيْضًا - هَكَذَا، فَفِي (فَخِذْ) كِلَاهُمَا فِعْلٌ بِهِ الْإِنْشَاءُ قُصِدَ لِذَلِكَ التَّضْرِيْفُ مِنْهُمَا فُقِدَ

(ش) فِي «نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» أَرْبَعُ لُغَاتٍ:

«نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» وَهُوَ الْأَصْلُ .

وَ«نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» وَ«نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» - بِالِاتِّبَاعِ - وَ«نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» بِالسُّكُونِ بَعْدَ الْإِتْبَاعِ - .

وهذه اللغات الأربع جائزة في كل ما كان من الأفعال أو الأسماء ثلاثياً، أوله مفتوح، وثانيه حلقى مكسور؛ فيقال في «شَهِدَ» و«شَهِدَ» و«شَهِدَ» و«شَهِدَ»، وكذا يقال في «فَخِذْ» و«فَخِذْ» و«فَخِذْ» و«فَخِذْ» .

قال الشاعر: [من الطويل]

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا رَبِيعُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى حَيْرُهُ وَنَوَافِلُهُ^(١)

ومن مجيء «نِعْمَ» على الأصل قول طرفة: [من الرمل]

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ إِنْهُمْ نِعِمَّ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٢)

وحكى أبو علي: «بِئْسَ» - بفتح الباء، وياء ساكنة - و«نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلان غير متصرفين .

ويدل على فعليتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما في كل اللغات، واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي .

والقول بفعليتهما هو قول البصريين، والكسائي .

(١) البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٢٤، والمخصص ٢٢٢/١٤، والدرر ١٩٩/٥، وشرح أبيات

سبويه ٣٤١/٢، والكتاب ١١٦/٤، وبلا نسبة في همع الهوامع ٨٤/٢ .

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية)، والإنصاف ١٢٢/١، وخزانة الأدب

٣٧٦/٩، ٣٧٧، والدرر ١٩٦/٥، ولسان العرب (نعم)، والمحتسب ٣٤٢/١، ٣٥٧،

وهمع الهوامع ٨٤/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢٢٨/٢، والمقتضب ١٤٠/٢ .

وزعم الفراء^(١)، وأكثر الكوفيين: أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب لمن بشره بنت: «والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة»^(٢).

وكقول بعضهم: «نعم السير على بش العير». ولا حجة في هذا؛ لأن حرف الجر قد يدخل على ما لا خلاف في فعليته كقول القائل: [من الرجز]

عَمْرُكَ مَا لَيْلَى بِنَامَ صَاحِبُهُ^(٣)

فيتأول ذلك بما يتأول هذا.

ومما استدل به من زعم اسميتها قول الراجز: [من الرجز]

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ

بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ^(٤)

ولا حجة فيه - أيضا - لأن «نعم» فيه محكية؛ ولذلك فتحت ميمها مع دخول حرف الجر عليها.

(ص)

وَيَطْلُبَانِ فَاعِلًا تَالِي (أَلْ)	أَوْ مَا بِتَالِيهَا مُضَافًا اتَّصَلَ
أَوْ مُضَمَّرًا مُمَيِّزًا بِتَكْرَرِهِ	ك(نِعْمَ مَجْمُوعًا كِتَابَ التَّذَكْرَةِ)
وَمَعَ ظُهُورِ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزِ دَعْ	فِي رَأَى عَمْرُو وَهُوَ فِي دَا لَمْ يُطْعَ
وَالْعِلْمُ بِالتَّمْيِيزِ أَغْنَى عَنْهُ فِي	(بِهَا وَنِعْمَتْ) فَلَيْدًا بِهِ أَكْتَفَى
وَبَعْضُهُمْ فَاعِلٌ (نِعْمَ) نَكْرًا	بِعَيْرٍ قَيْدٍ نَحْوَ: (نِعْمَ ذُو قَرَى)
وَهَكَذَا (نِعْمَ خَلِيلَ الْعَلَا)	و(نِعْمَ مَنْ هُوَ) رَوَوْا مُسْتَعْمَلًا

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/١١٩، ٢/١٤١).

(٢) ينظر: الأمل (٢/٤٠٥).

(٣) الرجز للقتاني في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٩، ١٠٠، والإنصاف ١/١١٢، وخزانة الأدب ٩/٣٨٨، ٣٨٩، والخصائص ٢/٣٦٦، والدرر ١/٧٦، ٢٤/٦، وشرح الأشموني ٢/٣٧١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤٩، وشرح المفصل ٣/٦٢، وشرح قطر الندى ص ٢٩، ولسان العرب (نوم)، والمقاصد النحوية ٤/٣، وجمع الهوامع ١/٦، ٢/١٢٠. وزاد في ط: ولا مخالط اللبان جانبه.

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (نعم)، والدرر ٥/١٩٥، والمقاصد النحوية ٤/٢، وجمع الهوامع ٢/٨٤، وتهذيب اللغة ٣/١٠، وتاج العروس (نعم).

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ
وَأِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى
وَرَفَعُ (نِعْمَ) مُضَمَّرَ اسْمٍ قَدِّمًا
وَأَنْصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ (مَا) فِي (نِعْمَ مَا)
لِسَبَبِيَّتِهِ، وَأَدْعَى التَّعْرِيفَ مَعَ
(ش) الغالب في فاعل «نِعْمَ» و«بئس» أن يكون معرفًا بالألف واللام، أو مضافًا
إلى ما هما فيه، أو مضافًا إلى مضاف إلى ما هما فيها، أو ضميرًا مستترا مفسرًا بِنكرة
منصوبة على التمييز:

فالأول كقوله - تعالى ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠].

والثاني كقوله - تعالى -: ﴿وَلِنِعْمِ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

والثالث كقول الشاعر: [من الطويل]

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ^(١)

ومثال الرابع قوله - تعالى -: ﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

وقول الشاعر: [من البسيط]

نِعْمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبُغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ^(٢)

وقد يعلم جنس الضمير فيستغنى عن التمييز كقوله - عليه الصلاة والسلام - «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ»^(٣).

أى: ونعمت سنة الوضوء.

(١) البيت لأبي طالب في خزانة الأدب ٧٢/٢، والدرر ٢٠٠/٥، وشرح التصريح ٩٥/٢، والمقاصد النحوية ٥/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٢/٣، وشرح الأشموني ٢/٣٧١، وهمع الهوامع ٨٥/٢.

(٢) الإحن: جمع إحنة وهي: الحقد في الصدر. (المقاييس - أحن). البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٧٤/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٨٢، والمقاصد النحوية ٦/٤.

(٣) أخرجه أحمد (٨/٥، ١٦، ٢٢) والدارمي (٣٦٢/١)، وأبو داود (١٥١/١): كتاب الطهارة: باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، (٣٥٤)، والترمذي (٣٦٩/٢). كتاب أبواب الصلاة: باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة، (٤٩٧)، والنسائي (٩٤/٣): كتاب الجمعة: باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة: وابن خزيمة، (١٧٥٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٩/١)، والطبراني في الكبير (٦٨١٧/٧ - ٦٨٢٠)،

ومنع سيبويه^(١) الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل .

وأجاز المبرد^(٢) ذلك . وإجازته أولى كقول الشاعر: [من الوافر]

تَرْوَدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا^(٣)

وأظهر من هذا البيت قول الآخر: [من البسيط]

وَالْتَغْلِيْبُونَ بِئْسَ الْفَخْلُ فَخْلُهُمْ فَحَلًا وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ^(٤) مَنِطِيقٌ^(٥)

ولا يمنع منه زوال الإبهام بدونه؛ لأن التمييز قد يجاء به توكيدا كقوله - عز وجل - :

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] .

ومثله قول أبي طالب: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا^(٦)

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بـ«نعم» النكرة مفردة، ومضافة^(٧) .

فإلى ذلك أشرت بقولي:

وَبَعْضُهُمْ فَاعِلٌ «نِعْمٌ» نَكْرًا بَعْيَرٍ قَيْدٍ... ..

= والبيهقي (١/٢٩٥، ٢٩٦) من حديث جابر بن سمرة مرفوعا: من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل .

(١) ينظر: الكتاب (٢/١٧٥) .

(٢) قال المبرد: واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلا زيدا، فقولك: (رجلا) توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً... ينظر: المقتضب (٢/١٤٨) .

(٣) البيت لجرير في خزانة الأدب ٩/٣٩٤-٣٩٩، والخصائص ١/٨٣، ٣٩٦، والدرر ٥/٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المغنى ص ٥٧، وشرح المفصل ٧/١٣٢، ولسان العرب (زود)، والمقاصد النحوية ٤/٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٦٧، وشرح شواهد المغنى ص ٨٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦، ومغنى اللبيب ص ٤٦٢، والمقتضب ٢/١٥٠ . وقال محقق الخزانة إن البيت في ديوان جرير ص ١٣٥، ولم أقع على الطبعة التي اعتمدها .

(٤) الزلاء: مؤخر المرأة الرسحاء . (المقاييس - زلل) .

(٥) المنطق: كل ما شددت به وَسَطُكَ . (المقاييس - نطق) والبيت لجرير في ديوانه ص ١٩٢، والدرر ٥/٢٠٨، وشرح التصريح ٢/٩٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٨٧، ولسان العرب (نطق)، والمقاصد النحوية ٤/٧، وتاج العروس (نطق)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٥، وهمع الهوامع ٢/٨٦ .

(٦) البيت في خزانة الأدب ٢/٧٦، ٩/٣٩٧، وشرح التصريح ٢/٩٦، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٨٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٨٨، وشرح قطر الندى ص ٢٤٢، ولسان العرب (كفر)، والمقاصد النحوية ٤/٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٧٦ .

(٧) ينظر: شرح المفصل (٧/١٣١) .

أى: بغير اشتراط إضافة أو أفراد.

فيقال: «نِعْمَ خَلِيلُ الْعَلَاءِ» و«نِعْمَ جَلِيسَ قَوْمٍ هُوَ».

ومنه قول الشاعر: [من السريع]

بِئْسَ قَرِيْنَا يَفْنِ (١) هَالِكِ أُمُّ عُبَيْدِ، وَأَبُو مَالِكِ (٢)

ويقال- أيضا-: «نِعْمَ مَنْ هُوَ» و«نِعْمَ مَلَجًا مَنْ قَصَدَهُ»، ومنه قول الشاعر: [من

البسيط]

وَنِعْمَ مَزَكًا (٣) مَنْ صَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ (٤)

فجعل فاعل «نِعْمَ» مضافا إلى «مَنْ» وهى نكرة موصوفة أو موصولة، وجعل فاعل

«نِعْمَ» الثانية ضميرا مفسرا ب«مَنْ» وهى هنا نكرة غير موصوفة، والضمير بعدها

مخصوص «نِعْمَ».

كذا قال أبو على فى التذكرة.

قلت: ويجوز جعلها فاعل «نِعْمَ» وتكون موصولة و«هُوَ» مبتدأ خبره «هُوَ» آخر

محذوف. والتقدير: ونعم من هو هو فى سر وإعلان، أى: هو الذى شهر فى سر

وإعلان و«فى» متعلقة ب«هُوَ» المحذوف لأن فيه معنى الفعل.

وفى قولى:

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ

إلى آخره بيان افتقار «نِعْمَ» إلى اسم غير فاعلها هو المخصوص بالمدح، وأنه إما

مبتدأ خبره «نِعْمَ» وفاعلها، وإما خبر مبتدأ ملتزم حذفه.

ثم بينت أن المخصوص قد يتقدم على «نِعْمَ» ما يغنى عن ذكره بعدها كقوله-

تعالى-: ﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾ [الصفات: ٧٥].

وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

(١) اليفن: الشيخ الكبير. (المقاييس - يفن).

(٢) البيت بلا نسبة فى تاج العروس (ملك).

(٣) زَكَا: لجأ واستند. (القاموس - زكا).

(٤) البيت بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ١٠٩٨، ١٣٠٨، وخزانة الأدب ٩/٤١٠، ٤١١،

٤١٢، ٤١٤، والدرر ١/٣٠٣، ٢١٥/٥، وشرح الأشمونى ١/٧٠، وشرح شواهد المغنى

١/٧٤١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٩٠، ولسان العرب (زكا)، ومغنى اللبيب ١/٣٢٩،

٤٣٥، ٤٣٧، والمقاصد النحوية ١/٤٨٧، وهمع الهوامع ١/٩٢، ٨٦/٢.

إِنِّي اغْتَمَدْتُكَ يَا يَزِيدُ وَنِعْمَ مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ^(١)
ثم بينت أن «نِعْمَ» إذا ذكرت بعد ما يغنى عن المخصوص لا تتحمل ضميره عند
أكثر العرب، بل تأتي مجردة للإسناد إلى ما بعدها نحو: «الزَّيْدَانِ نِعْمَ الرَّجُلَانِ»
أو «نِعْمَ رَجُلَيْنِ» و«الزَّيْدُونَ نِعْمَ الرَّجَالُ» أو «نِعْمَ رَجَالًا».
هذا هو المشهور، وحكى الكسائي عن بعض العرب: «نِعْمًا رَجُلَيْنِ» و«نِعْمُوا
رَجَالًا» وإليه أشرت بقولي:

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
ثم بيت أن «مَا» في «نِعْمًا» و«بِئْسَمَا» نكرة بمعنى «شيء»، وموضعها نصب على
التمييز، والفاعل مضمَر.

وإلى هذا ذهب الزمخشري^(٢) وكثير من المتأخرين وظاهر قول سيبويه^(٣) أن «مَا»
فاعل، وأنها اسم تام معرفة، وندر تمامها معرفة هنا كما ندر تمامها نكرة في (باب
التعجب):

قال ابن خروف: وتكون «مَا» تامة معرفة غير صلة نحو: «دَقَّقْتُهُ دَقًّا نِعْمًا»، قال
سيبويه: أى: نعم الدق، و«نِعْمًا هِيَ» أى: نعم الشيء إبداءها، فحذف المضاف
وهو الإبداء، وأقام ضمير الصدقات مقامه. و«نِعْمًا صَنَعْتَ» و«بِئْسَمَا فَعَلْتَ» أى:
نعم الشيء شيء صنعت^(٤).

هذا كلام ابن خروف معتمدا على كلام سيبويه.

وسبقه إلى ذلك السيرافي، وجعل نظيره قول العرب: «إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ» أى:
من الأمر أن أصنع؛ فجعل «مَا» وحدها في موضع الأمر، ولم يصلها بشيء، وتقدير
الكلام: إني من الأمر صنعى كذا وكذا، فالياء اسم «إِنَّ»، و«صُنِعِي» مبتدأ، و«مِنْ
الأمر» خبر «صُنِعِي» والجملة في موضع رفع خبر «إِنَّ».

(١) البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه ص ٣٧٤، والمقاصد النحوية ٢١١/٤، وبلا نسبة في
شرح عمدة الحفاظ ص ٧٩٤، وينظر شرح التسهيل ١٨/٣.

(٢) قال الزمخشري: وقوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ «نعم» فيه مسند إلى الفاعل المضمَر ومميزه
(ما) وهى نكرة لا موصولة ولا موصوفة والتقدير: فنعمة شيئاً هى. ينظر: شرح المفصل
(١٣٤/٧).

(٣) ينظر: الكتاب (٧٣/١).

(٤) ينظر: الكتاب (٧٣/١). وفى أ: ما صنعت.

هذا كلام السيرافى .

قال الشيخ العلامة جمال الدين - رحمه الله - :

ويقوى تعريف «مَا» بعد «نِعْمَ» كثرة الاقتصار عليها فى نحو: «غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعْمًا»، والنكرة التالية «نِعْمَ» لا يقتصر عليها .

و- أيضا- فإن التمييز يرفع إبهام المميز، و«مَا» تساوى المضمرة فى الإبهام فلا تكون تمييزا .

ويقوى تعريف «مَا» فى نحو: «مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ» كونها مجرورة بحرف مخبر به، وتعريف ما كان كذلك أو تخصيصه لازم بالاستقراء .

وكلام السيرافى موافق لكلام سيبويه فإنه - رحمه الله - قال: «ونظير جعلهم «مَا» وحدها اسما قول العرب: «إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ» أى: من الأمر أن أصنع» فجعل «مَا» وحدها اسما ومثل ذلك «غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعْمًا» أى: نعم الغسل . فقدر «مَا» بـ«الأمر» وبـ«الغسل» ولم يقدرها بـ«أمر» ولا بـ«غسل» فعلم أنها عنده معرفة .

(ص)

وَ(بِئْسَ) فِى الذَّمِّ وَ(سَاءَ) اسْتَعْمِلَا	ك(نِعْمَ) فِى جَمِيعِ مَا قَدْ فُصِّلَا
وَاسْتَعْمَلُوا اسْتَعْمَالَ (نِعْمَ) (فَعَلَا)	مِنَ السَّلَاطِي مَصُوعًا بِوَلَا
وَمِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَدًا) الْفَاعِلُ (ذَا)	وَإِنْ تُرِدُ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَدًا)
وَدُونَ إِفْرَادٍ وَتَذْكِيرٍ فَلَا	تَعْدِيلَ ب(ذَا) فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا
وَأَوَّلِ (ذَا) مِنْ (حَبَدًا) اسْمًا مِثْلَ مَا	أَوْلَى تَالِي (نِعْمَ) وَاعْدِلْ فِيهِمَا
وَقَبْلَ أَوْ بَعْدَ اذْكَرْنَ مُمَيِّزَا	ك(حَبَدًا) الْبَيْتِ الْحَرَامِ حَيِّزَا
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ بِالتَّمْيِيزِ عَنِ	مَخْصُوصِ (حَبَدًا) كَقَوْلِ مَنْ فُطِنَ
(وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا	فَحَبَدًا رَبًّا وَحُبَّ دِينَا)
وَعَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا	أَوْ جُرَّةً بِالْبَا عَلَيْهِ دَاخِلَا
وَعَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا	وَاضْمَمُ أَوْ افْتَحَ عِنْدَ تَرْكِ ذَا تُصِيبُ

(ش) قد تقدم الإعلام بتساوى «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فى: الفعلية، وعدم التصرف، وأن فيهما أربع لغات، وأنهما يفتقران إلى فاعل مقيد بالقيود المذكورة .

ثم أفردت «نِعْمَ» بالذكر فيما بعد ذلك فنبهت الآن على أن «بِئْسَ» مشاركتها فى جميع ما عزى إليها، وأن «سَاءَ» جارية - أيضا - مجرى «بِئْسَ» .

ثم نهبت على أن العرب تبنى من كل فعل ثلاثي فعلا على «فَعَلٌ» وتجريه مجرى «نِعْمٌ» كقولهم: «عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا»؛ فـ «الرَّجُلُ» و«زَيْدٌ» بعد «عَلِمَ» وشبهه كما هما بعد «نِعْمٌ» إذا قلت: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ».

ثم نهبت على أن حبذا بمنزلة «نِعْمٌ» وفاعلها، و«لَا حَبْدًا» بمنزلة «بِئْسَ» وفاعلها. وقد دعاهم إجراء «حَبْدًا» مجرى «نِعْمٌ» وفاعلها أن ذكروا بعدها مخصوصا بالمدح كما يذكرون بعد «نِعْمٌ» وفاعلها وقد يستغنون عن مخصوص «حَبْدًا» بمثل ما يستغنون عن مخصوص «نِعْمٌ»،

وأحسن ما يكون ذلك بعد تمييز وذلك كقول بعض الأنصار- رضى الله عنهم -:

[من الرجز]

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا
وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا
فَحَبْدًا زِيًّا وَحَبًّا دِينًا^(١)

وقد يستغنى عن المخصوص من دون تمييز كقول الشاعر: [من الطويل]

أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَزَيْمًا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ^(٢)

ومثال استغنائهم عن «بِئْسَ» بـ«لَا حَبْدًا» قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا دُكِرَتْ مَعِيَ فَلَا حَبْدًا هِيَا^(٣)

والحاصل أن «حَبًّا» فعل فاعله: «ذَا»، ولا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع لأنه

بمنزلة المثل، والأمثال لا تغير.

ولا يصح قول من قال: «حَبْدًا» في موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده.

(١) الرجز لابن رواحة في ديوانه ص ١٠٧، ولسان العرب (بدأ)، والدرر ٢٢١/٥، والمقاصد النحوية ٢٨/٤، ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٢، وتاج العروس (بدأ)، (بدى)، وجمهرة اللغة ص ١٠١٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٢/٢، وهمع الهوامع ٨٨/٢، ٨٩، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٧، والمخصص ٤٢/١٠.

(٢) البيت لمرار (أو لمرداس) بن هماس في الدرر ٢٢٣/٥، وشرح شواهد المغنى ص ٨٩٨، والمقاصد النحوية ٢٤/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٢/٢، ومغنى اللبيب ص ٥٥٨، وهمع الهوامع ٨٩/٢.

(٣) البيت لذى الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٢٠، والدرر ٢٢٨/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٤٢، وله أو لكنزة أم شملة في المقاصد النحوية ١٢/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨١/٢، وشرح التصريح ٩٩/٢.

ولا قول من قال: «حَبْدًا» فعل يرتفع به المخصوص على أنه فاعله فإن ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو أصله.

قال ابن خروف بعد أن مثل بـ«حَبْدًا زَيْدًا» «حب»: فعل، وذا: فاعلها وزيد: مبتدأ وخبره: حبذا. هذا قول سيويوه^(١)، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك؛ هذا قول ابن خروف، وكفى به.

وقال ابن كيسان: «ذَا» من قولهم: «حَبْدًا» إشارة إلى مفرد مضاف إلى المخصوص حذف وأقيم هو مقامه، فتقدير «حَبْدًا هِنْدًا»: حبذا حسنها». وأشرت بقولي:

وَعَبْرَ «ذَا» اَرْفَعُهُ بِ«حَبِّ» فَاعِلًا أَوْ جُرَّهُ بِالْبَاءِ...
إلى أنه يقال: «حَبَّ زَيْدٌ رَجُلًا»، و«حَبَّ بَزِيدٌ رَجُلًا» قال الشاعر: [من الطويل]
فَقُلْتُ افْتُلُوها عَنكُمْ بِمِزَاجِها وَحَبَّ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ^(٢)
ولك في حاء «حَبِّ» إذا جردت من «ذَا»، الفتح على الأصل، والضم على أن أصله «حَبَبٌ» فجعلت الضمة على الحاء، وأدغمت الباء في الباء.
وهذا التحويل مطرد في فاء كل فعل على «فَعَلٌ» مقصود به المدح.

* * *

(١) وزعم الخليل - رحمه الله - أن حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكن «ذَا» و«حَبِّ» بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمِّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حَبْدًا ولا تقول حَبْدِيه لأنه صار مع حَبِّ على ما ذكرته لك وصار المذكور هو اللازم لأنه كالمثل. ينظر: الكتاب (١٨٠/٢).

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣، وإصلاح المنطق ص ٣٥، وخزانة الأدب ٤٢٧/٩، ٤٣٠، ٤٣١، والدرر ٢٢٩/٥، وشرح شواهد الشافية ص ١٤، ولسان العرب (قتل)، (كفى)، والمقاصد النحوية ٢٦/٤، وتاج العروس (قتل)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٨، وسر صناعة الإعراب ص ١٤٣، وشرح الأشموني ٣٨٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٣/١، ٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٤٦١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٦، وشرح المفصل ١٢٩/٧، ١٤١، وجمع الهوامع ٨٩/٢.

باب أفعال التفضيل

(ص)

مِمَّا بَنَوْا فِعْلَ تَعَجَّبِ بُنِيَ وَمَا أَبَوَا بِنَاءَ ذَلِكَ مِنْهُ لَا وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجَّبِ وَصَلِ (ذَا أَشَدُّ النَّاسِ عُجْبًا) مِثْلُ (مَا وَمَا هُنَاكَ شَدٌّ قَدْ شَدُّ هُنَا وَفِي (أَلْصَّ مِنْ شِطَاطٍ) إِذْ وَرَدَ وَصَوْغُهُ مِنْ (أَفْعَلِ) الْفِعْلُ اطَّرَدَ وَشَدُّ نَحْوُ قَوْلِهِمْ (أَبْيَضَ مِنْ) وَمَا بَنَوْا مِنْ فِعْلٍ مَفْعُولٍ بِلَا وَغَالِبًا أَعْنَاهُمْ (خَيْرٌ) وَ(شَرٌّ) وَفِي التَّعَجُّبِ اِزْوِ: (مَا خَيْرٌ) وَ(مَا

أَفْعَلُ فِي التَّفْضِيلِ مِثْلُ (الْأَخْسَنِ) تُجْزِ بِنَا ذَا مِنْهُ نَحْوِ (اسْتَعْجَلَا) لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلِ أَشَدُّ عُجْبَهُ) فَقَسَّ عَلَيْهِمَا فَصَوْغُ (أَقْمِنِ) مُؤَذِّنٌ بِ(أَقْمِنَا) لِ (مَا أَلَّصَهُ) وَ(أَلْصِصْ) مُسْتَنْدٌ وَمِنْ مُبِينٍ حُمَقًا- أَيْضًا- وَرَدَ وَذَا وَشَبَّهَهُ بِتَأْوِيلِ قَمِنِ لَبَسِ فَلَيْسَ نَادِرًا كِ (أَشْعَلَا) عَنِ قَوْلِهِمْ: (أَخَيْرٌ مِنْهُ) وَ(أَشْرٌ) شَرٌّ) بِحَذْفِ الْهَمْزِ وَأَنْصَبَ بِهِمَا

(ش) قد تقدم الإعلام بأن الذي يبنى منه فعل التعجب هو: كل فعل ثلاثي، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبني للمفعول، ولا منفى، ولا مدلول على فاعله بـ«أفعل» وهذا كله معتبر أيضا فيما يبنى منه أفعال التفضيل.

فيمتنع بناء أفعال التفضيل:

مما ليس ثلاثيا كـ«انطلقى» و«دخرج».

ومما ليس متصرفا كـ«نعم» و«بئس».

ومما ليس تاما كـ«ظل» و«صار».

ومما لا يقبل التفاضل كـ«مات» و«فنى».

ومن مبني للمفعول غير مأمون اللبس كـ«ضرب».

ومن ملازم للنفى نحو: «ما عجت به».

ومن مدلول على فاعله بـ«أفعل» كـ«عمى» و«عرج» و«لمى» و«دعج» كما امتنع بناء

فعل التعجب منها.

ويتوصل إلى التفضيل فيما فيه مانع بمثل ما توصل فيه إلى التعجب:

فكما قيل في «أعجب» و«أختصر» «مَا أَعْجَبَهُ» و«مَا أَخْصَرَهُ» يقال فيه: «هُوَ

أَعْجَبَ و«هُوَ أَخْضَرَ».

وما عد من الشواذ في التعجب عد من الشواذ في التفضيل:
فمن الشواذ في التعجب قولهم: «أَقْمِنَ بِهِ» بمعنى: ما أحقه. ووجه شدوذه أنه
بنى من قولهم: «هُوَ قَمِنَ بِكَذَا» أى: حقيق به، وإنما يبنى فعل التعجب من فعل مقيد
بالقيود التي قدمت ذكرها، لا من صفة لا فعل لها، فلو قيل في التفضيل: «هُوَ أَقْمِنَ»
لساوى «أَقْمِنَ بِهِ» فى الشذوذ؛ لأن أفعال التفضيل إنما يبنى مما يبنى منه فعل
التعجب.

وفى أمثالهم قولهم: «هُوَ أَلَصَّ مِنْ شَيْطَاظٍ» فبنوا «أَلَصَّ» من لفظ «اللَّص» دون
فعل، فلو قيل فى التعجب: «مَا أَلَصَّهُ» لساواه فى الشذوذ لأنه مبنى من غير فعل.
ثم بينت أن أفعال التفضيل إذا بنى من فعل على «أَفْعَل» ك«أَعْطَى» لم يعد شاذًا كما
لا يعد شاذًا التعجب منه، وقد مضى الإعلام بسبب ذلك.

ومن المسموع فى ذلك: «هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ، وَأَكْرَمَ لى
مِنْ زَيْدٍ» أى: أشد إكراما، و«هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ» وفى أمثالهم: «أَقْلَسَ مِنْ
ابْنِ الْمُدَلَّقِ».

وفى الحديث: «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ»^(١)، وكما قيل فيما دل على جهل: «مَا
أَحْمَقَهُ» مع كون فاعله مدلولاً عليه بـ«أَفْعَل»، قيل فيه: «هُوَ أَحْمَقُ مِنْ كَذَا، وَأَرْعَنُ،
وَأَهْوَجُ وَأَتَوَكُّ» وفى المثل: «هُوَ أَحْمَقُ مِنْ هَبَّاقَةَ».

وقد تقدم الإعلام بأن سبب استثناء «أَحْمَقُ» ونظائره من المدلول على فاعله
بـ«أَفْعَل» شبه «حَمِقُ» فى المعنى بـ«جَهْلُ» فاشتركا فى الاستعمالين لتقاربهما فى
المعنى.

وفى الحديث - فى وصف ماء الحوض - الذى نرجو بفضل الله وروده فى عافية -:
«أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَأَخْلَى مِنَ الْعَسَلِ»، فظاهاه أن فيه شدوذا؛ إذ كاد حقه لكونه من
باب «أَفْعَل» المبنى للفاعل أن يقال فيه: «أَشَدَّ بَيَاضًا».

(١) أخرجه مالك (٦/١) كتاب وقوت الصلاة: باب وقوت الصلاة، (٦)، ومن طريقه البيهقى
فى السنن الكبرى (٤٤٥/١) عن نافع مولى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى
عماله: «إن أهم أمركم الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حَفِظَ دينه، ومن ضيَعها فهو لما
سواها أضيَع...».

فإن حمل على الشذوذ كان نظير قولهم: «هُوَ أَسْوَدٌ مِنْ حَنَكِ»^(١) «الْغُرَابِ» ونظير قول الراجز: [من الراجز]

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْقَضْفَاضِ
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بِنَى أَبَاضِ^(٢)

وجائز أن يكون «أبيض» مبنيا من قولهم: «بَاضَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ بِيُوضًا» إذا فاقه في البياض، فالمعنى على هذا أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها بعضا، و«أبيض» بهذا الاعتبار أبلغ من «أشدَّ بياضًا». ويجوز أن تكون «مِنْ» المذكورة بعد «أبيض» متعلقة بمحذوف دل عليه «أبيض» المذكور، والتقدير: ماؤه أبيض أصفى أو أخلص من اللبن. فإلى هذين التأويلين أشرت بقولي:

وَذَا وَشِبْهُهُ بِتَأْوِيلِ قَمِنُ

أى: حقيق. ثم نبهت بقولي:

وَمَا بَنُوا مِنْ فِعْلِ مَفْعُولٍ بِلَا لَبْسٍ فَلَيْسَ نَادِرًا. ...
على أن نحو قولهم: «هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ» و«هُوَ أَشْهَرُ مِنْهُ» و«أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ التَّخِينِ» و«أَعْدَرُ» و«أَلْوَمُ» و«أَشْرَ» و«أَعْتَى» مما بنى من فعل ما لم يسم فاعله دون إيقاع فى لبس ليس فيه شذوذ فيتوقف فيه على السماع؛ بل هو فى التفضيل مطرد كاطراده فى التعجب، بخلاف ما يوقع فى لبس.

ثم نبهت على أن قولهم: «خَيْرٌ مِنْ كَذَا» و«شَرٌّ مِنْ كَذَا» الأصل فيه «أَخَيْرٌ» و«أَشْرَ»، ولا يكادون يستعملون الأصل، ومن استعمالهم إياه قول الراجز: [من الراجز]

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ^(٣)

(١) فى أ: حلك.

(٢) الراجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨، ٢٣٣، ٢٣٩، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ٩٢/١، ٣١٧/٢، والإنصاف ١٥٠/١، وشرح المفصل ٩٣/٦، ٧/١٤٧، ولسان العرب (بيض)، وتاج العروس (بيض).

(٣) الراجز بلا نسبة فى الدرر ٢٦٥/٦، وشرح التصريح ١٠١/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠، وجمع الهوامع ١٦٦/٢.

ومنه قراءة أبي قلابة^(١): ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِ﴾^(٢) [القمر: ٢٦].
وقد حكى فى التعجب «مَا خَيْرُهُ» و«مَا شَرُّهُ» بمعنى: ما أخيره، وما أشره.
إلا أن حذف الهمزة فى التعجب كثبوتها فى التفضيل، والعكس هو المشهور.
(ص)

وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِنْ نَجَرَدًا
فِي النَّعْتِ وَالْحَالِ، وَفِي النَّعْتِ نَذْرٌ
[وَيَلْزَمُ الْإِفْرَادَ، وَالتَّذْكِيرَ
و«مِنْ» وَمَا جَرَّتْهُ مِنْهُ كَالصَّلَةِ
وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهَمَا
كَمَثَلِ: «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» وَلَدَى
وَمَعَ إِضَافَةِ «أَوْ» «مِنْ» تُجْتَنَّبُ
وَفَضْلُ أَفْعَلِ و«مِنْ» بِظَرْفٍ أَوْ
وَقَدْ آتَى فَضْلُهُمَا بِأَكْثَرًا
«أَلَيْنَ مَسًّا فِي حَشَايَا الْبَطْنِ

(ش) المراد بتجرد أفعال التفضيل: خلوها من الإضافة، ومن الألف واللام، فإذا
كان كذلك، وكان نعتا، أو حالا جاء بعده ب«مِنْ» جارة للمفضول نحو: «رَأَيْتُ
رَجُلًا أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ»، و«شَرِبْتُ الْمَاءَ أَبْرَدَ مِنَ الثَّلْجِ»، وندر حذفها بعد الصفة فى
قول الراجز: [من الراجز]

تَرَوْجِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
أى: تروحي وأتى مكانا أجدر أن تقيلي فيه من غيره.
(٤)

(١) هو محمد بن أحمد بن أبى دارة، أبو قلابة، مقرئ معروف. ينظر: طبقات القراء (٢/٦٢).
(٢) قال أبو الفتح: «الأشْرُ» بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم: هذا خير منه
وهذا شر منه - هذا أخير منه، وأشر منه. فكثرت استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة
منهما. ويدل على ذلك قولهم: الخورى، والشرى، تأنيث الأخير والأشْر، وقال رؤبة:
بِلاَلٍ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنِ الْأَخْيَرِ.
ينظر: المحتسب (٢/٢٩٩).

(٣) فى أ: ويلزم الإفراد والتذكير إن يضاف إلى نكرة أو يول (من)
(٤) الراجز لأحيحة بن الجلاح فى شرح التصريح ١٠٣/٢، والمقاصد النحوية ٣٦/٤، وبلا نسبة
فى أوضح المسالك ٣/٢٩١، ٣٩٠، وخزانة الأدب ٥/٥٧، وشرح الأشموني ٢/٣٨٥.

وإن كان أفعال التفضيل خبرا جيء- أيضا- بـ«مِنْ» جارة للمفضل عليه .
ويكثر الاستغناء عنهما إذا دل عليهما دليل كقوله- تعالى- : ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾
[الأعلى: ١٧].

وإذا جرد أفعال التفضيل وصاحب «مِنْ» لفظا أو تقديرا فلا بد من إفراده وتذكيره
كقولك: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» و«الزَّيْدَانُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمْرَيْنِ» و«الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنَ
الْعَمْرَيْنِ» و«عَمْرَةٌ أَفْضَلُ مِنْ هِنْدٍ» وما أشبه ذلك.

ويستوى المجرد والمضاف إلى نكرة في لزوم الإفراد، والتذكير نحو: «مَرَزْتُ
بِرَجُلَيْنِ أَفْضَلَ مِنْ ذَيْنِ» و«بِرِجَالٍ أَفْضَلَ مِنْ أَوْلَاءٍ» او «بِامْرَأَةٍ أَفْضَلَ مِنْ ذِي» و«بِنِسْوَةٍ
أَحْسَنَ مِنَ الْهِنْدَاتِ» ويقال: «هُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ» و«هُمُ أَفْضَلُ رِجَالٍ» و«هِيَ أَحْسَنُ
امْرَأَةٍ» و«هِنَّ أَحْسَنُ نِسْوَةٍ».

ولا يفصل بين أفعال التفضيل و«مِنْ» بأجنبي لأنهما بمنزلة المضاف، والمضاف
إليه بوجه ماولهما شبه بالصفة الناصبة والمنصوب بها؛ فلذلك حسن انفصالهما
بتمييز نحو: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا مِنْكَ»، وبظرف نحو: «أَنْتَ أَحْطَى عِنْدِي مِنْهُ»، و«بِجَارٍ
و«مَجْرُورٍ نَحْوُ: «هُوَ أَذْنَى إِلَيَّ مِنْكَ» ومنه قوله- تعالى- : ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ
أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] و«نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥] و«وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ
مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

وقد اجتمع أربعة فصول في قول الشاعر: [من البسيط]
مَا زِلْتُ أَبْسَطُ فِي عَضِّ الزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرَمٍ
وقد اجتمع فصلان في قول الراجز: [من الراجز]

لَأَكْلَةُ مَنْ أَقِطِ بِسَمْنٍ
أَلَيْنُ مَسَا فِي حَشَايَا الْبَطْنِ
مَنْ يَثْرِبِيَّاتِ قِدَادِ حُشْنِ^(١)

(١) الراجز بلا نسبة في لسان العرب (قذذ)، (تقن)، (خشن)، (عكا)، وشرح عمدة الحافظ
ص ٧٦٣، وشرح المفصل ٨٢/١، والمقاصد النحوية ٤٦/٤، وتاج العروس (قذذ)،
(خشن)، (عكا)، وديوان الأدب ٥٤/٤، ومقاييس اللغة ٣٥٠/١، ومجمل اللغة ٣٣٢/١،
والمخصص ٢٤٠/١٣، و١٨/١٤، وتهذيب اللغة ٤٠/٣، ٦٠/٩.

فاغتفر هذا الفصل، لأنه بمساو لـ «مِنْ» في التعلق بـ «أفعل» .
فلو كان مما لا يتعلق به لم يجز .

ولذلك جوز نحو: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُخْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِكَ» .
بخلاف رفع «الْكُخْلُ» بـ «أَحْسَنَ» أزال أجنيته .

بخلاف جعله مبتدأ، وجعل «أَحْسَنَ» خبره؛ فإنه ممتنع؛ لوجود الفصل بأجنيبي
لا عمل لـ «أَحْسَنَ» فيه .

ولوقوع المخبر عنه بين الخبر وما هو من تمام معناه .

وقد حملهم جواز الفصل بما ذكر على جواز التقديم كقول الشاعر: [من الطويل]
فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَارَوَدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ (١)
وقال آخر: [من الطويل]

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ قَطُوفَهَا قَطُوفٌ (٢)، وَالْأَشْيَاءُ مِنْهُنَّ أَكْمَلُ (٣)

فلو كان المجرور بـ «مِنْ» مستفهماً به، وجب تقديمهما كقولك «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» ؟
ذكر هذه المسألة أبو علي في التذكرة، وإلى هذا أشرت بقولي:

[وإِنْ تَكُنْ بِتَلُو «مِنْ» مُسْتَفْهَمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمًا
وأشرت بقولي: (٤)]

... .. وَكَذَلِكَ إِنْ خَبَرَ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدًا

إلى ما تضمنه البيتان المتقدم ذكرهما

ثم نبهت على استغناء أفعال التفضيل عن «مِنْ» ومجرورها بالإضافة وبالألّف
واللام .

(١) البيت للفرزدق في خزنة الأدب ٢٦٩/٨، والدرر ٢٩٦/٥، وشرح المفصل ٦٠/٢،
والمقاصد النحوية ٤٣/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/٨، ٢٩٥، وتذكرة النحاة
ص ٤٧، وشرح الأشموني ٣٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٦٨، وشرح عمدة الحفاظ
ص ٧٦٦، وجمع الهوامع ١٠٤/٢ .

(٢) القُطُوف: المتقارب الخطو البطيء. (اللسان - قطف) .

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٦٠٠، وتذكرة النحاة ص ٤٧، وشرح عمدة الحفاظ
ص ٧٦٥، والمقاصد النحوية ٤٤/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٩/٢، وشرح ابن
عقيل ص ٤٦٩ .

(٤) سقط من أ .

وأشرت بقولي:

وَإِنْ نُجَامِعَ (أَل) فَتَأْوِيلُ وَجَبَ

... ..

إلى قول الأعشى: [من السريع]

وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ^(١)

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

فإن فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: ألا تكون «مِنْ» لابتداء الغاية كما هي في: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ» بل تكون للتمييز كما هي في قولك: «أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ الشُّجَاعُ» أي: من بينهم.
الثاني: أن تعلق «مِنْ» بمحذوف دل عليه المذكور.

الثالث: أن تكون الألف واللام زائدتين، فلا يمتنع معهما وجود «مِنْ»؛ كما لا يمتنع مع التجرد منهما.

وقد تقدم شرح ما بقي من الأبيات فلا حاجة إلى إعادة ذلك.

(ص)

وَإِنْ تَلَا (أَل) أَوْ يُضَفُّ لِمَعْرِفَةِ
وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُضَافِ إِِنْ
[وَإِنْ يُضَفُّ بِغَيْرِ مَعْنَى (مِنْ) يَجِبُ
وَهُوَ بِمَعْنَى (بَعْضٍ) أَوْ (كُلِّ) عَلَى
بِغَيْرِ مَعْنَى (مِنْ) يُطَابِقُ كَالصَّفَةِ
بِهِ أَرَدَتْ مَا افْتَضَى مَضْحُوبِ (مِنْ)
وُقُوعُهُ طَبَقًا لِمَا لَهُ نُسْبٌ]^(٢)
نَحْوِ الَّذِي فِي بَابِ (أَي) فَضْلًا

(ش) لأفعال التفضيل ثلاثة أحوال:

الأول: حال تجرده من الإضافة والألف واللام؛ وقد تقدم أن حقه فيه ملازمة الإفراد والتذكير. ومصاحبة «مِنْ» لفظًا أو تقديرًا.

وقد تقدم-- أيضًا- التنبيه على أن المضاف إلى نكرة يساوى المجرد في لزوم

(١) البيت في ديوانه ص ١٩٣، والاشتقاق ص ٦٥، وأوضح المسالك ٢٩٥/٣، وخزانة الأدب ١٨٥/١، ٤٠٠/٣، ٢٥٠/٨، ٢٥٤، والخصائص ١٨٥/١، ٢٣٦/٣، وشرح التصريح ١٠٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١، وشرح شواهد المعنى ٩٠٢/٢، وشرح المفصل ١٠٣، ١٠٠/٦، ولسان العرب (كثر)، (سدف)، (حصى)، ومعنى اللبيب ٢/٥٧٢، والمقاصد النحوية ٣٨/٤، ونوادر أبي زيد ص ٢٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٢، وخزانة الأدب ١١/٢، وشرح الأشموني ٣٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٦٥، وشرح المفصل ٦/٣.

(٢) سقط من «أ».

الإفراد والتذكير، والثانى: حال تعريف بالألف واللام وهو الذى عبرت عنه بـ:

... تَلُو «ال» ...

ولا بد له حينئذ من مطابقة ما هو له فيقال: «زَيْدُ الْأَفْضَلِ» و«الزَيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ» و«الزَيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ» و«هَيْدُ الْفُضْلَى» و«الْهَيْدَانِ الْفُضْلَيَانِ» و«الْهَيْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ» أو «الْفُضْلُ».

والثالث: حال الإضافة إلى معرفة، وهو فيها على ضربين:

أحدهما: أن يضاف مرادًا به معنى المجرد.

والثانى: أن يضاف مرادًا به معنى المعرف بالألف واللام.

فالمراد به معنى المجرد، يجوز أن يوافقه فى ملازمة الإفراد والتذكير، وأن يوافق

المعرف بالألف واللام فى ملازمة المطابقة لما هو له.

وقد اجتمع الأمران فى قول النبى - عليه السلام - : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوْطَأُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلُقُونَ وَيُؤْلُقُونَ».

والمراد به معنى الألف واللام لا بد من مطابقتها لما هو له، كما لا بد منها للمعرف

بالألف واللام لتساويهما فى التعريف، وعدم اعتبار معنى «مِنْ».

ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه؛ بخلاف المراد به معنى المجرد فإنه يساويه فى

اعتبار معنى «مِنْ» ولذلك قد يتأول بنكرة فيقع حالا، ولا بد حينئذ من كونه بعض ما

أضيف إليه.

فلو قيل: «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ» امتنع عند إرادة معنى المجرد، وجاز عند إرادة

معنى المعرف بالألف واللام؛ لما ذكرت لك. ولما تقدم فى «باب الإضافة» الإعلام

بأن «أَيًّا» بمعنى «بَعْضٍ» إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى «كُلِّ» إن أضيفت إلى نكرة

وكان أفعال التفضيل مثلها فى ذلك نبهت عليه بقولى:

وَهُوَ بِمَعْنَى «بَعْضٍ» أَوْ «كُلِّ» عَلَى نَحْوِ الَّذِي فِي بَابِ «أَيٍّ» فَضْلًا

ولهذا يقال: «خَيْرُ الرَّجُلَيْنِ زَيْدٌ» و«خَيْرُ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ».

وقيد المضاف الذى يساوى المقرون بـ«ال» فى مطابقة ما هو له بكون ما أضيف

إليه معرفة، وعدم إرادة معنى «مِنْ» تنبيهًا على أن المضاف إلى نكرة يساوى المقرون

بـ«مِنْ» فى لزوم الإفراد والتذكير لتساويهما فى التنكير.

(ص)

وَزَاهِرًا بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لَا تَرْفَعُهُ مَا لَمْ تَرَهُ قَدْ جُعِلَا
 مُخَلَّصًا مِنْ أَنْ يُحَالَ بَيْنَ (مِنْ) وَبَيْنَهُ بِأَجْنَبِي مُقْتَرِنٌ
 ك(لَنْ تَرَى مِنْ أَمْرِي أَجْدَرَ بِهِ فَضْلٌ مِنَ الصَّدِيقِ) فَأَعْرِفْ وَأَنْتَبِهْ
 وَالرَّفْعُ - مُطْلَقًا - بِهِ قَلِيلٌ حَكَاهُ سَيَبَوَيْهِ؛ وَالْخَلِيلُ
 وَنُصِبُهُ الْمَفْعُولُ مَمْنُوعٌ وَمَنْ فَسَّرَ نَاصِبًا بِهِ فَقَدْ فَطِنَ

(ش) لا يرفع أفعال التفضيل - في اللغة المشهورة - اسمًا ظاهرًا؛ لأن شبهه باسم
 الفاعل ضعيف من قبل أنه في حال التنكير لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع، بخلاف
 اسم الفاعل، والصفة المشبهة به.

فإن أدى ترك رفعه الظاهر إلى فصل بابتداء بين أفعال التفضيل، والمفضل عليه
 تخلص من ذلك بجعل المبتدأ فاعل أفعال بشرط كونه سببًا ك«الصَّوْمُ» بالنسبة إلى
 الأيام في قوله - عليه الصلاة والسلام - : «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ
 أَيَّامِ الْعَشْرِ».

وإنما اشترط كون الظاهر سببًا؛ لأن ذلك يجعله صالحًا للقيام مقام المضمرة؛ فإن
 الاستغناء بالظاهر السببي عن المضمرة كثير.

ولأن كونه سببًا على الوجه المستعمل يجعل أفعال واقعا موقع الفعل؛ وذلك أن
 قولك : «مَا مِنْ أَحَدٍ أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ زَيْدٍ» يقوم مقامه : ما من أحد يحسن
 في عينه الكحل كزيد، فتتنزل ارتفاع الظاهر ب«أَفْعَلُ» هنا لوقوعه موقع الفعل منزلة
 إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام حال المضى لأن وصل الألف واللام
 به أوجب تقديره بفعل.

وحكى سيبويه^(١) أن بعض العرب يقول : «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمَ مِنْهُ أَبُوهُ»؛ فيرفع
 بأفعل التفضيل الظاهر مطلقًا وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به.

فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره «أَفْعَلُ» كقوله - تعالى - :
 ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ ف«حَيْثُ» - هنا - مفعول به
 لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه «أَعْلَمُ».

(١) نص عبارة سيبويه : «مررت بعبد الله خير منه أبوه...». ينظر : الكتاب (٢/ ٣٤).

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْحَى حَيًّا مُصَبِّحًا وَلَا مِثْلَنَا يَوْمَ التَّقَيْنَا فَوَارِسًا
أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(١)
فنصب «القوانيس» بفعل مفسر بـ «أضرب».

(ص)

وَنَحْوُ (أَهْوَنُ) مُفِيدٌ (هَيْنًا) قَيْنَا عَلَيْهِ ابْنُ يَزِيدَ اسْتَحْسَنَا
وَمَا بِلَامٍ جُرَّ بَعْدَ (أَفْعَلًا) فَأَجْعَلُهُ مَفْعُولًا وَأَمَّا مَعَ (إِلَى)
فَفَاعِلٌ بِشَرْطِ مَعْنَى حُبِّ أَوْ بُغْضٍ وَفِي تَعَجُّبٍ هَذَا اقْتَفَا
وَمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِأَلْبَا عُدْيَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ كـ (الْعَلَا أَدْرِي يَا)
وَفِيهِمَا يَسْتَضْحَبُونَ حَزَفَ جَرَ كَانَ بِهِ الْفِعْلُ مُعَدَّى نَحْوِ (كَرَّ)

(ش) استعمال أفعال غير مقصود به تفضيل كثير؛ ومنه قوله - تعالى - : ﴿زُرِّيكُمْ

أَعْلَىٰ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٢٥]، وقوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ

يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٣٧] أي: عالم بما في نفوسكم، وهين عليه

ومنه قولهم: «النَّاقِصُ»^(٢) والأشجُّ^(٣) أَعْدَلًا بِنِي مَرَوَانَ^(٤) أي: عادلاهم.

(١) البيتان للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩، وينظر الأصمعيات ص ٢٠٥، وحماسة البحترى ص ٤٨، وخزانة الأدب ٣١٩/٨، ٣٢١، وشرح التصريح ٣٣٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١، ١٧٠٠، ولسان العرب (فنس)، وتواد أبي زيد ص ٥٩، وبلان نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٤/١، ٧٩/٤، وأمالى ابن الحاجب ٤٦٠/١، وخزانة الأدب ١٠/٧، وشرح الأشموني ٢٩١/١، ومعنى اللبيب ص ٦١٨/٢.

(٢) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، ولقب بالناقص. لأن سلفه الوليد بن يزيد كان قد زاد في أعطيات الجند، فلما ولي يزيد نقص الزيادة. كان من أهل الورع والصلاح. مات سنة ١٢٦ هـ.

ينظر: الأعلام (١٩٠/٨ - ١٩١)، تاريخ الإسلام للذهبي (١٨٨/٥).

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو حفص الخليفة الصالح والملك العادل، قيل له: خامس الخلفاء الراشدين، تشبيهاً له بهم، سمي «أشج بن أمية»، لأن دابة رتمه وهو غلام فشجته، وكان بجبهته أثر الشجة. مات سنة ١٠١ هـ.

ينظر: الأعلام (٥٠/٥)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٥)، صفة الصفوة (٦٣/٢).

(٤) مروان بن الحكم: بطن من بني أمية، من قریش، من العدنانية. منهم العائلة المالكة في الدولة الأموية، ومنهم جماعة كانت تقطن في صعيد مصر، ومن منازلها في الشام «دابن» إحدى قرى حلب.

ورأى محمد بن يزيد المبرد اطراد هذا قياسا فإلى هذا أشرت بقولى:
وَنَحْوُ «أَهْوَنَ» مُفِيدٌ «هَيْئًا» قَيْسًا عَلَيْهِ ابْنُ يَزِيدَ اسْتَحْسَنًا
والقيس والقياس: مصدرا «قَاسَ».

ثم نبهت على تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر، وجملة القول فى ذلك:
أن أفعال التفضيل إن كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام إلى
ما هو مفعول فى المعنى، وبـ«إلى» إلى ما هو فاعل فى المعنى كقولك: «الْمُؤْمِنُ
أَحَبُّ لِلَّهِ مِنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِهِ».
وإن كان من متعد بنفسه دال على علم^(١) عدى بالباء نحو: «زَيْدٌ أَعْرَفَ بِي، وَأَنَا
أَذْرَى بِهِ»

وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو: «هُوَ أَطْلَبُ لِلنَّارِ، وَأَنْفَعُ
لِلنَّجَارِ».

وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو: «هُوَ أَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا، وَأَسْرَعُ
إِلَى الْخَيْرِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْإِثْمِ، وَأَحْرَصُ عَلَى الْحَمْدِ، وَأَجْدَرُ بِالْحِلْمِ، وَأَصْدُ عَنِ
الْحَنَاءِ».

ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعال التفضيل نحو: «مَا أَحَبَّ الْمُؤْمِنَ
لِلَّهِ، وَأَحَبَّهُ إِلَى اللَّهِ، وَمَا أَعْرَفُهُ بِنَفْسِهِ، وَأَفْطَعَهُ لِلْعَوَاتِقِ، وَأَعْضَهُ لِطَرْفِهِ وَأَزْهَدَهُ فِي
الدُّنْيَا، وَأَسْرَعَهُ إِلَى الْخَيْرِ، وَأَحْرَصَهُ عَلَيْهِ، وَأَجْدَرَهُ بِهِ» - والله أعلم -.

* * *

= ينظر: تاريخ الطبرى (٣٨/٧، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠)، (١٦/٨، ٢٢٧)، (٨٥/٩)،
معجم البلدان لياقوت (٥١٣/٢)، البيان والإعراب للمقرئى (ص ٤٧).
(١) فى أ: على علم غير ما تقدم.

باب التوابع

(ص)

التَّابِعُ التَّالِي بِلَا تَقْيِيدٍ فِي حَاصِلِ الإِعْرَابِ وَالْمُجَدِّدِ
وَهُوَ لَدَى التَّقْسِيمِ بُلُغَتِ الأَمَلِ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلٌ
(ش)... التالى... ..

يعم خبر المبتدأ، وثانى المفعولين، وحال المنصوب، والجواب المجزوم بعد
شرط مجزوم.

فقولى:

... .. بِلَا تَقْيِيدٍ

مخرج لما سوى التابع؛ لأنها لا تساوى ما قبلها فى الإعراب إلا مع كون عامله
الموجود فى الحال غير متبدل.

فلو تبدل بعامل متجدد لزال التوافق فى الإعراب؛ بخلاف المسمى تابعا- فى
الاصطلاح - فإن موافقته لما قبله فى الإعراب لا تتقيد بعامل دون عامل.

ثم نهت على أن التابع على أربعة أقسام: نعت، وتوكيد، وعطف،
وبدل، وأخرت التبييه على أن العطف عطفان: عطف بيان، وعطف نسق.
وسأبين ذلك- إن شاء الله- تعالى- فى موضع الحاجة إليه.

(ص)

وَتَابِعًا بِالأَجْنَبِيِّ المَخْضِ لِأَنَّ
إِنْ لَمْ يَكُنْ تَوْكِيدًا وَتَوْكِيدًا وَلَا
أَوْ صِفَةً تَلْزِمُ مَا بِهَا أَتَّصَفَ
أَوْ بَعْضًا التَّمَامِ دُونَهُ عُدِمَ
وَعَمَلَ التَّابِعَ قَبْلَ مَا تَبِعَ
وَمَا نَعُوهُ عُلَمَاءُ البَضْرَةِ
تَفْصِيلًا، وَفَضْلًا بِسِوَاهُ قَبِيلًا
نَعْتًا لِمُنْبَهُم كَد(سَلَّ ذَا الرَّجُلَا)
كَد(الأَحْمَرِ) المَذْكُورِ قَبْلَهُ (خَلْفَ)
أَوْ مَا بِتَابِعِيَّةٍ لَفْظًا لَزِمَ
لَا تُوَقَّعَنَّ فِفِعْلُ ذَاكَ مُمْتَنِعٌ
وَعَيْرُهُمْ أَجَازَ دُونَ كَثْرَةٍ

(ش) حق التابع أن يكون متصلًا بمتبوعه:

فإن فصل بينهما بغير أجنبي حسن كقوله- تعالى-: ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ففصل بالمبتدأ بين الصفة والموصوف؛ لكونه بعض
الخبر.

وكقوله- تعالى - : ﴿قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ أَخِيذٌ وَإِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، ففصل بالفعل ومفعوله الثانى بين الصفة والموصوف؛ لإضافة المفعول الأول إليه، فلم يعد الفاصل أجنيا.

ومن الفصل بما ليس أجنيا محضا الفصل بـ ﴿وَأَمْسَحُوا رِءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بين الأيدى والأرجل؛ لأن المجموع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه فحسن. وكان ذلك أسهل من الجملة المعترض بها بين شيئين امتزاجهما أشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه؛ كالموصول والصلة، والموصوف والصفة.

فلو جيء بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة لا يكون مضمونها جزء ما توسطت فيه، ولا هى حالية، ولا اعتراضية، تمحضت أجنيتهما، ولم يجز الفصل بها.

ثم نبهت على ما لا يجوز الفصل^(١) بينه وبين متبوعه:

فمن ذلك: توكيد التوكيد كـ «أَكْتَعِين» و«أَبْصَعِين»

ومنه: نعت المبهم كقولى:

... .. سَلْ ذَا الرَّجُلَا

ومنه الصفة اللازمة كـ «خَلْفَ الْأَخْمَرِ»^(٢) و«الشُّعْرَى»^(٣) «العُبُور».

ومنه المعطوف المتمم ما لا يستغنى عنه من الصفات كقولك: «إِنَّ امْرَأً يُنْصَحُ وَلَا يَقْبَلُ حَاسِرًا»، فلو جعل «حَاسِرًا» بين «يُنْصَحُ» و«لَا يَقْبَلُ» لم يجز؛ لأنهما جزءا صفة، ولا يستغنى عنهما، ولا يغنى أولهما عن ثانيهما.

فلو جاز الاكتفاء بأولهما لم يمتنع الفصل كقول الشاعر: [من الكامل]

إِنَّ امْرَأً أَمِنَ الْحَوَادِثَ جَاهِلٌ وَرَجَا الْخُلُودَ كَضَارِبٍ بِقِدَاحٍ^(٤)

وأصل الكلام: إن امرأ أمن الحوادث ورجا الخلود ففصل؛ لأن «أَمِنَ الْحَوَادِثَ»

صالح للاكتفاء به؛ بخلاف «يُنْصَحُ» من المثال المتقدم ذكره.

(١) فى أ: ما لا يجوز أن يفصل.

(٢) هو خلف بن حيان، أبو محرز، المعروف بالأحمر، راوية، عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة. كان معلم الأصمعى ومعلم أهل البصرة، قال الأفش: لم أدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف والأصمعى. وكان يضع الشعر، وينسبه إلى العرب. له ديوان شعر، وكتاب «جبال العرب وما قيل فيها من الشعر»، مقدمة فى النحو. مات نحو سنة (١٨٠هـ).

ينظر: الأعلام (٢/٣١٠)، بغية الوعاة (١/٥٥٤).

(٣) الشُّعْرَى: كوكب. (المقاييس - شعر).

(٤) البيت للسمؤال بن عاديا فى الديوان ص ٨٦.

إلى نحو: «إِنَّ امْرَأً يُنْصَحُ وَلَا يَقْبَلُ خَاسِرًا» أشرت بقولي:
 أَوْ بَعْضًا التَّمَامُ دُونَهُ عُدِيمٌ
 لأن مجموع «يُنْصَحُ» و«لَا يَقْبَلُ» جزءا صفة لا يستغنى عنهما «إِنَّ امْرَأً».
 وأشرت بقولي:

... ..

 إلى نحو قولهم: «أَبْيَضُ يَقُقُ»^(١) فإن «يَقُقًا» تابعيته لازمة، فهو في النعت
 ك«أَكْتَعِين» في التوكيد، فلا يفصل من متبوعه، كما لا يفصل ذلك من المؤكد
 به، وكل نعت يلزم النعتية فحكمه حكم «يَقُقُ».
 ثم نبهت على أن التابع لا يتقدم معموله على المتبوع؛ فلا يقال في نحو: «هَذَا
 رَجُلٌ يَأْكُلُ طَعَامَكَ» «هَذَا طَعَامَكَ رَجُلٌ يَأْكُلُ»، ولا في نحو: «قُمْتَ فَضَرَبْتَ زَيْدًا»
 «زَيْدًا قُمْتَ فَضَرَبْتَ».
 وأجاز ذلك الكوفيون.

ووافقهم الزمخشري^(٢) في تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلق «فِي
 أَنْفُسِهِمْ» من قوله - تعالى - : «وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا» [النساء: ٦٣]
 بصفة القول.

وغير ما ذهب إليه أولى؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله.
 وأما «فِي أَنْفُسِهِمْ» فمتعلق ب«قُلْ» - والله اعلم -.

باب النعت

(ص)

النُّعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ
 ك(امْرُؤٌ بِشَخْصٍ مُحْسِنٍ، وَرَزَزَ فَتَى
 وَيُعْطَى فِي التَّغْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
 وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
 بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ
 بَرًّا بَنُوهُ بَيِّنًا فِيهِ الْفَتَا)
 لِمَا تَلَاهُ ك(ائْتِ قَوْمًا كَرَمًا)
 سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَافُفَ مَا قَفُوا

(١) أبيض يقق: شديد البياض. (القاموس - يقق).
 (٢) قال الزمخشري: فإن قلت بم تعلق قوله: (في أنفسهم)؟ قلت: بقوله: بليغًا، أي: قل لهم
 قولاً بليغاً في أنفسهم. ينظر: الكشاف (٥٢٧/١).

ك(ابْتَيْنِ بَرَّيْنِ شَجِ قَلْبَاهُمَا وَ(امْرَأَتَيْنِ حَسَنِ مَرَأَهُمَا)

(ش) التابع: جنس يعم النعت، والعطف المسمى عطف بيان، والعطف المسمى نسقا، والتوكيد والبدل. فقولى:

... مُتِمِّمٌ مَا سَبَقُ ...

مخرج لعطف النسق، وللبدل.

ويشترك مع النعت فى قولى:

... مُتِمِّمٌ مَا سَبَقُ ...

التوكيد، وعطف البيان.

والمراد بإتمامها ما سبق: أنها تكمل دلالته، وترفع اشتراكه، واحتماله.

إلا أن النعت يوصل إلى ذلك التكميل بدلالته على معنى فى المنعوت، أو فى

شيء من سببه، أى: من المتعلقات به.

والتوكيد، وعطف البيان ليسا كذلك، فخرجا حين قلت:

... بَوْسَمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقْتُ ...

فالنعت المكمل متبوعه بوسمه كقولى:

... «امْرُؤٌ بِشَخْصٍ مُّحْسِنٍ» ...

والمكمل متبوعه بوسم ما به اعتلق كقولى:

... زُرْتُ فَتَى ... بَرًّا بَنُوهُ ...

ف «بَرًّا» نعت جار فى اللفظ على «فَتَى» وهو فى المعنى ل «بَنُوهُ»

ولا بد من موافقة النعت المنعوت فى التعريف والتنكير.

وسواء فى ذلك: النعت الجارى على ما هو له ك«شَخْصٍ مُّحْسِنٍ»

والجارى على ما هو لشيء من سببه: «زُرْتُ فَتَى بَرًّا بَنُوهُ».

وكون النعت موافقا للمنعوت فى الإعراب مستغنى عن ذكره بما تقدم فى حد

التابع من قولى :

التَّابِعُ التَّالِي بِإِلَّا تَقْيِيدُ فِي حَاصِلِ الإِعْرَابِ وَالْمُجَدِّدُ

وأما الموافقة فى التوحيد، والتذكير، وأضدادهما، فلا يلزم إلا إذا كان النعت

جاريا على ما هو له؛ كقولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ فَا رِهَيْنِ».

أو كان جاريا على ما هو لشيء من سببه، ولم يرفع ظاهرا نحو: «مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ

حَسَنَةُ الْوَجْهِ، وَبِرِّجَالِ حَسَانِ الْوُجُوهِ».

فلو كان النعت جاريا على ما هو لشيء من سببه، وارتفع به ما هو له، فعل به ما يفعل بالفعل الواقع موقعه، فقيل: «مَرَزَتْ بِامْرَأَةٍ حَسَنَ وَجْهَهَا، وَبِرِّجَالِ حَسَنَةِ وُجُوهِهِمْ».

كما يقال مع الفعل: «مَرَزَتْ بِامْرَأَةٍ حَسُنَ وَجْهَهَا، وَبِرِّجَالِ حَسُنَتْ وُجُوهِهِمْ»
والى هذا أشرت بقولى:

وَهُوَ لَدَى التَّوْجِيهِدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ...
ثم قلت:

ك: « ابْنَيْنِ بَرِّينِ شَجَّ قَلْبَاهُمَا وَامْرَأَتَيْنِ حَسَنِ مَرَأَهُمَا »
فالأول: مثال لما يستحق المطابقة لجريانه على ما هو له.
والثانى والثالث: مثالان لسببى رفع ظاهرا؛ فلا يستحق المطابقة.
(ص)

وَأَنْعَتَ بِمُشْتَقِّ ك(صَغِبَ) وَ(أَشْبَبَ) وَ شَبِهَهُ ك(ذَا) وَ(ذَى) وَالمُنْتَسِبِ
وَكُلُّ مَا أُوْلَ بِالمُشْتَقِّ مِنْ سِوَاهُ إِنْ يُنْعَتَ بِهِ فَهُوَ قَمِنْ
وَأَنْعَتَ بِ(كُلِّ) وَ(حَقِّ) وَ(جَدِّ) نَأْوَى مَعْنَى (كَامِلِ) فِيمَا قُصِدَ
وَكَانَ مُضَيِّفَهَا لِمِثْلِ مَا تَلَتْ مِثْلَ (الْفَتَى كُلَّ الْفَتَى امْرُؤٌ ثَبَّتْ)
وَيُرْفَعُ التَّالِي بِمَنْسُوبٍ كَمَا يُرْفَعُ التَّالِي بِالمُشْتَقِّ فَاحْفَظْ وَأَفْهَمَا
ك(الْخَارِجِى رَأْيُهُ لَا تَرْحَمَا) وَ(الْهَاشِمِى أَصْلُهُ لَا تَحْرِمَا)
وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا
وَأَمَّنَّ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصِيبُ
مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رَاجِزٍ مِمَّنْ فَرَطُ (جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ)
وَنَعَتُوا بِمَضْمَرٍ كَثِيرًا فَالتَّرْمُومُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرًا
ك(امْرَأَةٌ رِضَى، وَشَخْصَيْنِ رِضَى) وَ(زُرْتُ إِنْسَانًا وَقَوْمًا حُرْصًا)

(ش) المراد بالمشتق هنا: ما كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبهة باسم الفاعل، أو أفعل تفضيل، وكل ذلك معروف بما سبق من ذكره.

ويجمعها كلها أن يقال:

المشتق الموصوف به: ما دل على فاعل، أو مفعول به متضمنا معنى «فعل» وحروفه.

والمراد بشبه المشتق: ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق؛ كاسم الإشارة، و«ذِي» بمعنى: صاحب أو بمعنى الذي. وقد عممت ذلك بقولي:

وَكُلُّ مَا أَوْلَ بِالمُشْتَقِّ مِنْ سِوَاهُ إِنْ يُنْعَتُ بِهِ فَهَوَ قَمِينٌ

ثم أشرت إلى أن «كُلًّا» و«حَقًّا» و«جَدًّا» ينعت بها دالة على معنى «كامل»؛ بشرط إضافتها إلى مثل المنعوت بها لفظا ومعنى كقولك: «زَيْدُ الرَّجُلِ كُلُّ الرَّجُلِ، وَالْعَالِمِ حَقُّ الْعَالِمِ، وَالْكَرِيمِ جَدُّ الْكَرِيمِ».

وللاسم المنسوب إليه مزية على غيره من الجارى مجرى المشتق؛ لكثرة الحاجة إليه فى المفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث.

فلذلك رفع به الظاهر دون شذوذ؛ فيقال: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَرَبِيٍّ أَبُوهُ، عَجَمِيَّةٌ أُمُّهُ». ومثل ذلك قولي:

... الخَارِجِي رَأْيُهُ لَا تَرْحَمَا وَالْهَاشِمِي أَضْلُهُ لَا تَحْرِمَا

وقد نعتوا النكرات بالجمل؛ لكن بشرط ألا تكون الجملة طلبية؛ لأن معنى الطلبية محتمل للثبوت والانتفاء، فلم يكن فى وقوعها نعتا فائدة.

بخلاف وقوع الجملة الخبرية نعتا؛ فإنه يفيد كقولك: «رَأَيْتُ رَجُلًا يُرْجَى خَيْرُهُ» و«عَرَفْتُ امْرَأَةً يُبْهَرُ حُسْنُهَا».

وقد شذ النعت بالجملة الطلبية» فى قول الراجز: [من الرجز]

جَاءُوا بِمَذْقِ^(١) هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ^(٢)

(١) المذق: اللبن الممزوج ينظر: مقاييس اللغة (مذق).

(٢) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، وخزانة الأدب ١٠٩/٢، والدرر ١٠/٦، وشرح التصريح ١١٢/٢، والمقاصد النحوية ٦١/٤، وبلا نسبة فى الإنصاف ١١٥/١، وأوضح المسالك ٣١٠/٣، وخزانة الأدب ٣٠/٣، ٢٤/٥، ٤٦٨، ١٣٨/٦، وشرح الأشموني ٢/٤٩٩، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤١، وشرح المفصل ٣/٥٢، ٥٣، ولسان العرب (خضر)، (مذق)، والمحتسب ١٦٥/٢، ومغنى اللبيب ١/٢٤٦، ٢/٥٨٥، وهمع الهوامع ١١٧/٢، وتهذيب اللغة ١٠٦/٧، وتاج العروس (خضر)، والمخصص ١٣/١٧٧، وأساس البلاغة (ضبح)، وتاج العروس (مذق).

يصف قوما سقوا ضيفهم لبنا مخلوطا بالماء .

ومن النعت بما حقه في الأصل ألا ينعت به : النعت بالمصدر؛ كقولهم :
«رَجُلٌ رِضِيٌّ» «امرأة رَضِيٌّ» و«رَجُلَانِ رِضِيٌّ» و«رِجَالٌ رِضِيٌّ»؛ فالتزموا فيه لفظ
الإفراد والتذكير كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله : «ذُو رِضِيٍّ» و«ذَاتُ رِضِيٍّ»
و«رَجُلَانِ ذَوَا رِضِيٍّ» و«رِجَالٌ ذَوُو رِضِيٍّ»، فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه
على ما كان عليه .

(ص)

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ
ك(فَتَيِّبِينَ حَسَنِينَ زُرْنَا) وَوَحْشًا وَفَاحِشًا أَجْرُنَا)
وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعَتْ
وَأَقْطَعُ أَوْ أَتْبَعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِذَوْنِهَا أَوْ بَعْضًا أَقْطَعُ مُغْلِنًا
وَأَزْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ
وَتُغَطِّفُ التُّعُوتُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ك(زُرْ قَوْمًا كِرَامًا وَمِيلاً)

(ش) إذا اتفق اثنان فيما ينعتان به، أو جماعة فيما ينعتون به، استغنيت عن تفريق
النعتين والنعوت فقلت: «رَأَيْتُ فَتَيِّبِينَ حَسَنِينَ» و«زُرْتُ رِجَالًا كِرَامًا» .

فإن اختلف النعتان، أو النعوت، وجب التفريق كقولك: «رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ حَسَنًا
وَفَاحِشًا، وَرِجَالًا كَرِيمًا وَبَخِيلًا، وَعَالِمًا وَجَاهِلًا، وَشَجَاعًا وَجَبَانًا» .
وقد يكون للاسم نعتان وأكثر:

فإن كان الاسم معيناً للمسمى دون ما نعت به، جاز القطع رفعا على أنه خبر مبتدأ
لا يظهر، ونصبا على إضمار فعل لا يظهر .

وإن لم يتعين المسمى إلا بجميع النعوت فالإتباع متعين .

وإن حصل التعيين ببعض دون بعض، وجب الإتيان فيما لا يحصل التعيين
بدونه، وجاز فيما سواه الإتيان والقطع، رفعا، أو نصبا .

وتعطف بعض النعوت على بعض، قال الله -تعالى-: ﴿سَيِّحَ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي
خَلَقَ سُبُوَّةً وَالَّذِي قَدَّرَ فَهْدَى وَالَّذِي أَنْزَلَ الْكُرْعَانَ﴾ [الأعلى: ١-٤] .

(ص)

وَالنُّعْتُ بَعْدَ (لَا) وَ(إِمَّا) قَدْ يَرِدُ وَحَثْمًا التَّكْرَارُ فِيهِمَا وَوَجِدُ

ك(جَاءَ مَنْ إِمَّا ضَنْ وَإِمَّا
 وَصِلَ خَلِيلًا لَا مُخَالَفًا وَلَا
 وَالتَّعْتُ - غَالِبًا - لِتَخْصِيصِ الَّذِي
 وَقَدْ يُفِيدُ مَدْحًا، أَوْ تَرْحَمًا
 وَالِاسْمُ مَوْصُوفٌ بِهِ وَمُتَّصِفٌ
 وَقَابِلٌ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
 وَالتَّعْتُ وَالْمَنْعُوتُ رُبَّمَا حُذِفَ
 وَلَقَّبُوا نَعْتًا عَلَى الْجَوَارِ مَا
 كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُزْمَلِ
 (ش) إذا قصد النعت بمنفى، جيء بالمنعوت ثم بالنعت مقرونا بـ«لَا». وإذا قصد
 النعت بمشكوك فيه، أو ممنوع أو شبههما، جيء بالمنعوت ثم بالنعت مقرونا بـ«إِمَّا».
 وتكرارهما لازم كقولي:

... جَاءَ مَنْ إِمَّا ضَنْ وَإِمَّا ذُو فَاقَةٍ ...
 ف «مَنْ» هنا نكرة موصوفة؛ كأنه قال: «جاء على إنسان إما ضن وإما ذو فاقة».
 ومثال المقرون بـ«لَا» قولي:

.. صِلْ خَلِيلًا لَا مُخَالَفًا وَلَا مُبْطِئًا ...
 ثم نبهت على المعاني المفادة بالنعت وهي:
 التخصيص كـ«الشعري العبور».

ومجرد المدح كـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ» [الكهف: ١]

ومجرد الذم كـ«فَأَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» [النحل: ٩٨]

ومجرد الترحم نحو: «رَأَيْتُ عَبْدَكَ الدَّلِيلَ».

ومجرد التوكيد نحو: «لَا تُخَذُّوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ» [النحل: ٥١]

والاسم منه ما يوصف، ويوصف به؛ كاسم الإشارة.

وما يمتنع منه الأمران؛ كالمضمر، واسم الفعل.

وما يوصف ولا يوصف به؛ كالعلم، وإليه أشرت ب:

... (ذِي رُعَيْنِ) ...
 فإنه قيل من أقيال حمير.

وما يوصف به ولا يوصف «يَقْق» وشبهه من الإبتاعات .

وقد يحذف المنعوت إن عرف، وصلح موضعه النعت . كقوله- تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْطَّرْفِ﴾ [الصفات: ٤٨].

فإن لم يصلح موضعه النعت امتنع الحذف- غالباً- إلا في ضرورة؛ كقول الشاعر: [من الرجز]

تَرْمِي بِكَفَى كَأَنَّ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(١)

وقد يحذف النعت للعلم به كقوله- تعالى-: ﴿تَدْمِيرُ كُلِّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ومنه قوله- تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ، قَوْمَكَ﴾ [الأنعام: ٦٦].

وقول العباس بن مرداس^(٢): [من المتقارب]

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُذْرَأُ فَلَمْ أَعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْتَعْ^(٣)
ثم نهبت على النعت الذي يسميه النحويون نعتاً على الجوار؛ نحو قولهم: «هَذَا جُحْرُ ضَبِّ حَرْبٍ»، فخفض «حَرْبٍ» لأنه نعت «ضَبِّ» في اللفظ لمجاورته له، وإنما هو في المعنى للجحر.

ولا يفعل مثل هذا إلا إذا أمن اللبس ومنه قول الراجز: [من الرجز]

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/١١٤، ١١٥، وخزانة الأدب ٥/٦٥، والخصائص ٢/٣٦٧، والدرر ٦/٢٢، وشرح الأشموني ٢/٤٠١، وشرح التصريح ٢/١١٩، وشرح شواهد المغنى ١/٤٦١، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠، وشرح المفصل ٣/٦٢، ولسان العرب (كون)، (منن)، ومجالس ثعلب ٢/٥١٣، والمحتسب ٢/٢٢٧، ومغنى اللبيب ١/١٦٠، والمقاصد النحوية ٤/٦٦، والمقتضب ٢/١٣٩، والمقرب ١/٢٢٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٠، وتاج العروس (كون)، (منن) .

(٢) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمى، أبو الهيثم، شاعر فارس، من سادات قومه، أمه الخنساء الشاعرة، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قبيل فتح مكة، وكان ممن ذم الخمر وحرّمها في الجاهلية. مات في خلافة عمر سنة ١٨ هـ. وله ديوان شعر مجموع من شعره . ينظر: الأعلام (٥/٢٦٧)، والإصابة ت(٤٥٢٩)، أسد الغابة ت (٢٨٠١)، الاستيعاب ت (١٣٨٧) .

(٣) البيت في ديوانه ص ٨٤، والدرر ٦/٢٥، وشرح التصريح ٢/١١٩، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥١، والشعر والشعراء ٢/٧٥٢، ولسان العرب (دراً)، والمقاصد النحوية ٤/٦٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٢٢، وشرح الأشموني ١/٤٠١، ومغنى اللبيب ٢/٦٢٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٠ .

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ^(١)

وقول امرئ القيس: [من الطويل]

كَأَنَّ ثَبِيرًا^(٢) فِي عَرَانِينِ^(٣) وَنَبْلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ^(٤) مُرْمَلٍ^(٥)

باب التوكيد

(ص)

التَّابِعُ الَّذِي الظُّهُورُ يَغْتَضِدُ وَيَقْتَضِي شُمُولًا أَوْ تَقْرِيرًا بِ(النَّفْسِ) أَوْ بِ(الْعَيْنِ) ثَانٍ يُقْتَضَى كـ(جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ مَتِيًّا وَفِي الشُّمُولِ اسْتَعْمَلُوا (كُلًّا) (كِلَا) كـ(هُمْ جَمِيعُهُمْ لِقَوْلِهِمْ كُلَّهُمْ) وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكْدُوا بِ(أَجْمَعًا) وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) وَصِيغٌ مِنْ (كَنَعَ) وَ(بَضَعَ) وَ(بَتَعَ) مِنْ بَعْدِهِ، وَقَدْ يَجِيءُ (أَكْتَعُ) كـ(لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا وَشَدَّ إِثْرَ فَرَعٍ (جَمَعَ) (أَبْضَعُ)

بِهِ هُوَ التَّوَكِيدُ فَاحْفَظْ مَا يَرِدُ مُبَيَّنًا يُضَارِعُ التَّكْرِيرَ مُؤَلَّى ضَمِيرًا طَبَقَ مَتَّبِعَ مَضَى بِهِنْدَ نَفْسِهَا فَقَسَّ عَلَيْنِهَا (كِلْتَا) جَمِيعًا مَعَ ضَمِيرٍ مُوَصَّلًا وَ(الدَّارُ صَارَتْ كُلُّهَا مَحَلَّهُمْ) (جَمَعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا) (جَمَعَاءَ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمِعُ) مُوَازِنَاتٌ لِلْمَضُوعِ مِنْ (جُمِعَ) مُنْفَرَدًا، وَالتَّنْقُلُ فِيهِ يُتَّبَعُ تَحْمِيلُنِي الزُّلْفَاءَ حَوْلًا أَكْتَعَا) وَ(جَمَعَا) تَلَا شُدُودًا (بَتَعَ)

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٤٣/١، وخزانة الأدب ٨٧/٥، ٨٨، ٩٧، ١٠١، وشرح أبيات سيبويه ٤٩٥/١، والكتاب ٤٣٧/١، ولسان العرب (رمل)، ولبكير بن عبد الربعي في شرح شواهد المغنى ٤٣٤/١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٣٨، والإيناف ص ٦٠٥، والخصائص ٢٢١/٣، ولسان العرب (عنكب)، وتهذيب اللغة ٢٠٦/١٥، وتاج العروس (عنكب)، وكتاب العين ٢٦٦/٨، والمخصص ١٧/١٧، ومقاييس اللغة ٤٤٢/٢، ومجمل اللغة ٤٢٣/٢.

(٢) ثبير: جبال بظاهر مكة. ينظر: القاموس المحيط (ثبر).

(٣) العرنين: الأنف كله أو ما صلب من عظمه. ينظر: القاموس (عرن).

(٤) البجاد: هو كساء مخطط. ينظر: مقاييس اللغة (بجد).

(٥) البيت في ديوانه ص ٢٥، وتذكرة النحاة ص ٣٠٨، ٣٤٦، وخزانة الأدب ٩٨/٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ٣٧/٩، وشرح شواهد المغنى ٨٨٣/٢، ولسان العرب (عقق)، (زمل)، (خزم)، (أبن)، ومغنى اللبيب ٥١٥/٢، وتاج العروس (خزم)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠/٢، والمحتسب ١٣٥/٢.

(ش) التابع: جنس يعم التوكيد وغيره، والتوكيد: تابع يعتضد به كون المتبوع على ظاهره؛ فإن ذكر «النفس» في قولك: «قَتَلَ الْأَمِيرُ نَفْسَهُ كَافِرًا» يرفع احتمال كون القتل بالأمر لا بالمباشرة، وإذا ارتفع احتمال التأويل اعتضد الظهور. وكذا ذكر «كُلُّهُمْ» في قولك: «جَاءَ بَنُو فَلَانَ كُلُّهُمْ» يرفع احتمال وضع العام موضع الخاص.

فقد بان لك أن التوكيد تابع يعتضد به حمل المتبوع على ظاهره.

وقولى:

بِ«النَّفْسِ» أَوْ بِ«الْعَيْنِ» ثَانٍ يَفْتَضِي

المراد بالثاني: التقرير المضارع للتكرير.

لأنك إذا قلت: «الْأَمِيرُ نَفْسَهُ فَعَلَ» لم يبق ريب في أنه باشر ما نسب إليه دون واسطة. فهذا معنى الاعتضاد المشار إليه.

ولا بد من إضافة «النفس» أو «العين» إلى ضمير مطابق للمؤكد فيما له: من أفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث.

ثم بينت أن المؤكد به في قصد الشمول: «كُلُّ» و«جَمِيعٌ» و«كِلَا» و«كِلْتَا» مضافات إلى ضمير المؤكد نحو: «جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ، أَوْ جَمِيعُهُ» و«الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أَوْ جَمِيعُهَا» و«الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، أَوْ جَمِيعُهُمْ» و«النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ» و«الرِّبْدَانُ كِلَاهُمَا» و«الْهَيْدَانُ كِلْتَاهُمَا».

وأغفل أكثر النحويين «جَمِيعًا».

ونبه سيبويه «على» أنها بمنزلة «كُلُّ» معنى واستعمالا، ولم يذكر له شاهدا من كلام العرب.

وقد ظفرت بشاهد له، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنتها: [من الرجز]

فَسَدَاكَ حَى حَوْلَانْ

جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانْ

وَكُلُّ آلِ قَحْطَانْ

وَالْأَكْرَمُونَ عَدْنَانْ^(١)

(١) البيتان في الدرر ٣٢/٦، وشرح التصريح ١٢٣/٢، والمقاصد النحوية ٩٢/٤، وجمع الهوامع ١٢٣/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/٣.

ويؤكد بـ«أَجْمَعُ» بعد «كُلُّهُ» .

وبـ«جَمَعَاءُ» بعد «كُلِّهَا» .

وبـ«أَجْمَعِينَ» بعد «كُلِّهِمْ» .

وبـ«جُمِعَ» بعد «كُلِّهِنَّ» .

وقد يغنى «أَجْمَعُ» و«جَمَعَاءُ» و«أَجْمَعُونَ» و«جُمِعَ» . عن «كُلِّهِ» و«كُلِّهَا» و«كُلِّهِمْ» و«كُلِّهِنَّ» .

وهذا معنى قولى :

وَدَوْنَ «كُلِّ» قَدْ يَجِيءُ «أَجْمَعُ» ...

وقد يجاء بعد «أَجْمَعُ» بـ«أَكْتَعُ» .

وبعد «جَمَعَاءُ» بـ«كَتَعَاءُ» .

وبعد «أَجْمَعِينَ» بـ«أَكْتَعِينَ» .

وبعد «جُمِعَ» بـ«كَتَعَ» .

وقد يجاء بعد «أَكْتَعُ» و«كَتَعَاءُ» و«أَكْتَعِينَ» و«كَتَعَ» بـ«أَبْصَعُ» و«بَصْعَاءُ» و«أَبْصَعِينَ» و«بُصِعَ» .

وزاد الكوفيون بعد «أَبْصَعُ» و«بَصْعَاءُ» و«أَبْصَعِينَ» و«بُصِعَ» : «أَبْتَعُ» و«بَتَعَاءُ» و«أَبْتَعِينَ» و«بَتَعَ» .

ولا يجاء بـ«أَكْتَعُ» وأخواته - غالباً - إلا بعد «أَجْمَعُ» وأخواته على الترتيب .

وشذ قول بعضهم : «أَجْمَعُ أَبْصَعُ» ؛ وإنما حق «أَبْصَعُ» أن يجيء بعد «أَكْتَعُ» .

وأشد من «أَجْمَعُ أَبْصَعُ» قول بعضهم : «جُمِعَ بَتَعَ» ؛ وإنما حق «أَبْتَعُ» و«بَتَعَاءُ»

و«أَبْتَعِينَ» و«بَتَعَ» أن يجاء بهن أخراً .

وأجاز ابن كيسان^(١) للمؤكد بـ«أَجْمَعُ» و«جَمَعَاءُ» و«أَجْمَعِينَ» و«جُمِعَ» أن يقدم ما شاء من البواقي .

وقد أكد بـ«أَكْتَعُ» و«أَكْتَعِينَ» غير مسبوقين بـ«أَجْمَعُ» أو «أَجْمَعِينَ» ؛ ومنه قول

الراجز : [من الراجز]

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا

(١) قال الزمخشري : وأكتعون وأبتعون وأبصعون إبتاعات لـ«أجمعون» ، لا يجئن إلا على إثره . وعن ابن كيسان تبدأ بأبتهن شئت بعدها . ينظر : شرح المفصل (٤٦/٣) .

تَحْمِلْنِي الذُّفَاءَ^(١) حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلْتَنِي أَرْبَعًا

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكَى أَجْمَعًا^(٢)

وفى هذا الرجز: إفراد «أكتع» من «أجمع»، وتوكيد نكرة محدودة فى قوله:

..... حَوْلًا أَكْتَعَا

وفيه: التوكيد بـ«أجمع» غير مسبوق بـ«كُل».

وفيه: الفصل بـ«أبكى» بين التوكيد، والمؤكد.

ومثله فى الفصل قوله- تعالى-: ﴿وَلَا يَحْزَنُ وَبِرَّصَاتٍ بِمَا آيَأْتِهِنَّ كُلُّهُنَّ﴾

[الأحزاب: ٥١].

(ص)

يُفِذُ فَإِنَّهُ بِتَجْوِيزِ قَمِنُ

يَمْنَعُ وَالْمُجَوِّزُ الْكُوفِيُّ

(قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا)

عَنْ صَوِّغِ فَعْلَاءَ وَصَوِّغِ أَفْعَلًا

مُعْتَرِفًا بِكُونِهِ مَا نُقِلَا

مَوْقِعَهُ فَرَدُّ كَذَا قَدْ مَنَعُوا

كـ«مَاتَ ذَا وَعَاشَ ذَا الْمَعْنَى»

هَذَا وَمَرَّ ذَاكَ فَأَعْرِفِ السَّبَبَ

فَعَنْ سَعِيدِ ذَا وَشَيْخِهِ فُهِمَ

(ش) المنكر المحدود: «يَوْم» و«لَيْلَة» و«شَهْر» و«حَوْل» ونحوها، مما يدل على

وَمَنَعُوا تَوْكِيدَ مَنُكُورٍ وَإِنْ

وَالْخُلْفُ فِي الْمَحْدُودِ فَالْبَصْرِيُّ

وَقَدْ رَوَى فِى ذَاكَ بَعْضُ مَنْ وَعَى

وَفِى الْمَثْنَى اغْنِ بِ«كِلْتَا» و«كِلَا»

وَبَعْضُ الْقِيَاسِ فِيهِ اسْتَعْمَلَا

وَلَا يُوَكِّدَانِ مَا لَا يَقَعُ

أَنْ يَتَّبَعَا مُخْتَلِفَيْنِ مَعْنَى

وَجَائِزٌ «كِلَاهُمَا» بَعْدَ «ذَهَبَ»

وَجَائِزٌ تَوْكِيدُ مَحْدُوفٍ عَلِيمَ

مدة معلومة المقدار.

وغير المحدود: ما يصلح للقليل والكثير كـ«جِين» و«زَمَن» و«وَقْتُ» و«مُدَّة».

(١) ذلف الأنف: صغر واستوى وطرفه. ينظر: الوسيط (ذلف).

(٢) الرجز لأعرابي فى خزانة الأدب ١٦٨/٥، وبلا نسبة فى الدرر ٣٥/٦، ٤١، وخزانة الأدب

١٦٩/٥، وشرح الأشموني ٤٠٦/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥، وشرح عمدة الحافظ

ص ٥٦٢، ٥٦٥، ولسان العرب (كتع)، والمقاصد النحوية ٩٣/٤، والمقرب ٢٤٠/١،

وهمع الهوامع ١٢٣/٢، ١٢٤، وتاج العروس (كتع).

فلا خلاف في منع توكيد النكرة غير المحدودة؛ إذ لا فائدة في توكيدها، وقول الشاعر: [من الطويل]

أولاًكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٌّ كِلَيْهِمَا جَمِيعاً وَمَعْرُوفٍ أَلَمٌ وَمُنْكَرٍ^(١)

محمول على نية الألف واللام في «خير» و«شر». ونظيره ما حكى الخليل عن بعضهم: «مَا يَنْبَغِي هَذَا لِلرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ» وفسره بإرادة الألف واللام في «خير». ويجوز أن يجعل «كِلَيْهِمَا» توكيدا؛ لأن الذاكر «خَيْرًا وَشَرًّا» قد يظن أنه غلط، فإذا ذكر «كِلَيْهِمَا» أفاد العلم بأنه لم يغلط.

وأما النكرة المحدودة فاختلف في توكيدها:

فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون.

وإجازته أولى بالصواب؛ لصحة السماع بذلك؛ ولأن في ذلك فائدة فإن من قال: «صُمْتُ شَهْرًا» قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال؛ فإذا قال: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ» ارتفع الاحتمال، وصار قوله نصًا على مقصوده؛ فلو لم ينقل استعماله عن العرب، لكان جديرًا بأن يستعمل قياسًا؛ فكيف به واستعماله ثابت؛ كقول الراجز: [من الرجز]

قَدْ صَرَّتْ^(٢) الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(٣)

وكقول الآخر: [من الرجز]

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا

تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا^(٤)

وإذا كان المؤكد مثنى لم يؤكد إلا بالنفس أو بالعين أو بـ«كِلَا» في التذكير و بـ«كِلْتَا» في التأنيث.

(١) البيت لمسافع بن حذيفة العبسي في خزنة الأدب ١٧١/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٩٠، وبلا نسبة في حاشية يس ١٢٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥.

(٢) الصرة: شدة الصياح. ينظر: مقاييس اللغة (صرر).

(٣) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩١، والإنصاف ٤٥٥/٢، وخزنة الأدب ١٨١/١، ١٩٦/٥، والدرر ٣٩/٦، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥، وشرح المفصل ٤٤/٣، ٤٥، والمقاصد النحوية ٩٥/٤، والمقرب ٢٤٠/١، وهمع الهوامع ١٢٤/٢.

(٤) تقدم تخريج هذا الرجز قريبًا.

وأجاز الكوفيون أن يقال في التذكير: «أَجْمَعَان» وفي التأنيث «جَمْعَاوَان»؛ وإليه أشرت بقولى:

وَبَعْضُ الْقِيَاسِ فِيهِ اسْتَعْمَالًا
مُعْتَرَفًا بِكَوْنِهِ مَا نُقِلَا
قال الأخفش: «لا يجوز» ضَرَبْتُ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ أَكْلَيْهِمَا؛ فإنك إذا قلت: «أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ» علم أنهما رجلان، وأن موضع الرجلين، لا يصلح لواحد؛ فلا يتوهم أن ذكرهما غلط؛ بخلاف «رَأَيْتَ الرَّجُلَيْنِ» فإن موضعه صالح لـ «رَجُلٍ» فيتوهم الغلط فيفيد التوكيد».

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَلَا يُؤَكِّدَانِ مَا لَا يَقَعُ
مَوْقِعَهُ فَرَدُّ ...
وقال الأخفش: «ليس بكلام قولك: «مَاتَ زَيْدٌ، وَعَاشَ عَمْرُو كِلَاهُمَا» لأنهما لم يشتركا فى أمر واحد.

فلو قلت: «انطلق زَيْدٌ، وَذَهَبَ عَمْرُو كِلَاهُمَا» جاز؛ لأنهما قد اجتمعا فى أمر واحد؛ لأن معنى «ذَهَبَ» و«انطلق» واحد، إلا أن ارتفاع «كِلَيْهِمَا» بأحد العاملين؛ لأنه لا يعمل شيئان فى شيء واحد» وإلى هذا أشرت بقولى:

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

إلى قولى:

وَجَائِزٌ كِلَاهُمَا بَعْدَ «ذَهَبَ هَذَا وَمَرَّ ذَلِكَ» ...
وقال سيبويه^(١) فى باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة: «مَرَزْتُ بَرِيدًا وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسَهُمَا»:

بالنصب على تقدير: أعنيهما.

وبالرفع على تقدير: هما صاحباى أنفسهما.

فحذف الخبر مع المبتدأ، وأبقى توكيد المبتدأ.

وأجاز الفراء أن يقال: «مَرَزْتُ بِقَوْمِكَ إِمَّا أَجْمَعِينَ، وَإِمَّا بَعْضِهِمْ» على تقدير: إما بهم أجمعين، إما بعضهم.

(١) ينظر: الكتاب (٢/٦٠).

وزعم الشلوين: أن البصريين لا يجيزون هذا.
قلت: ويلزم سيويه جوازه؛ لأنه قد أجاز حذف المؤكد في: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي
أُخُوهُ أَنْفُسَهُمَا» على تقدير أعنيهما أنفسهما.

(ص)

وَأِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُهُ بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدَ لَا تَلْتَزِمَا
وَالْبَاءُ يُزَادُ دَاخِلًا عَلَيْهِمَا كـ(جَاءَ ذَا بِنَفْسِهِ إِلَيْهِمَا)
وَأِنْ تَوَاكَيْدُ اجْتَمَعْنَ فَاْمْتَنِعْ مِنْ عَطْفِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ تُطْعِ
(ش) إذا كان المؤكد بألفاظ هذا الباب ضمير رفع متصل، وكان المؤكد به غير

النفس والعين، فحكمه حكم غيره من المعارف.

فإن قصد تأكيده بالنفس والعين، لم يجز إلا بعد توكيده بضمير منفصل؛
كقولك: «قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ»، فلو قلت: «قَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ» لم يجز.
فلو كان الذي يؤكد به غير النفس والعين، جاز التوكيد مطلقاً؛ كقولك: «قَوْمُوا
كُلُّكُمْ».

فهذا معنى قولی:

... .. وَأَكَّدُهُ بِمَا سِوَاهُمَا

أى: أكد الضمير المتصل المرفوع بما سوى النفس والعين غير ملتزم للقيد
الملتزم قبل النفس والعين، وهو التوكيد بالضمير المنفصل.

والحاصل أنك تقول: «قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ» ولا تقول «قَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ»، وتقول:
«قَوْمُوا كُلُّكُمْ» مستغنيا عن «أنتم»، ولو قلت: «قَوْمُوا أَنْتُمْ كُلُّكُمْ» لكان حسناً جميلاً.
وتختص النفس والعين بجواز دخول الباء الزائدة عليهما؛ كقولك: «جَاءَ زَيْدٌ
بِنَفْسِهِ»، و«جَاءَ الْقَوْمُ بِأَعْيَانِهِمْ».

ولا يجوز عطف بعض التواكيد على بعض، بل تورد متتابعة دون فصل؛
كقولك: «قَامَ تَعْظِيمًا لَزَيْدٍ الْمَلَأَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، أَكْتَعُونَ، أَبْصَعُونَ، أَبْتَعُونَ».

(ص)

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ مَعْنَوِي بِفَعْلٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ اسْمٍ يَقَعُ
قَدْ مَرَّ وَالْآيَةُ هُوَ اللَّفْظِيُّ أَوْ جُمْلَةٌ كـ(هُمْ هُمْ دَعُوا دَعُوا)

وَأَنْتَ أَنْتَ صِلِ صِلِ الصَّدِيقَا) وَمِثْلَ ذَا اجْعَلْ (فَمِنَا حَقِيقًا)
 وَلَا تُعِدْ حَرْفًا بِدُونِ مَا وَصِلَ بِهِ كَذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ
 نَحْوُ: (لَنَا لَنَا رَجَاءٌ فِي الْمَلِكِ) وَخِفْتُ خِفْتُ مِنْ دَمٍ ظُلْمًا سَفِكًا)
 وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ كَأَكْذِبُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ
 وَمُضْمَرُ الْمَذْكُورِ يُغْنِي عَنْهُ كَلَاغْجَبَ مِنَ الْمُغْرَى بِكَ اِغْجَبَ مِنْهُ)
 وَعَوْدُ حَرْفِ دُونَ مَا بِهِ اتَّصَلَ لَا تَسْتَبِخْ إِلَّا إِذَا بِهِ حَاصِلُ
 إِجَابَةُ نَحْوُ: (نَعَمْ نَعَمْ) وَلَا نَحْوُ: (تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ)
 وَأَكْذِبُوا فَاسْتَسْهَلُوا تَوَالِيَا وَقَدْ تَلَى الْجُمْلَةَ عَاطِفًا إِذَا
 لَدَى تَرَادُفٍ كَمِثْلِ: (يَا هِيَ) مَا أَكْذِبُوا بِهَا ك(خُذْ ثُمَّ خُذًا)
 (ش) من التوكيد ما هو معنوي محض، وهو ما تقدم ذكره. ومنه ما هو لفظي

محض، وهو أن يعاد اللفظ بعينه مجردا أو مقرونا بعاطف.

إلا أن المقرون بعاطف - مع اتحاد اللفظ - قلما يكون إلا جملة؛ كقوله تعالى:
 ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧-١٨] وكقوله
 تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ لَكَ فَأُولَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥].

ومنه ما له شبه بالمعنوي، وشبه باللفظي؛ لكن لحاقه باللفظي أولى؛ كقولك:
 «أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ فَمِنْ».

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل كقوله تعالى: ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَرَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾
 [الأعراف: ١٩].

ومنه توكيد الجار والمجرور الظاهر، بالجار والمجرور المضمرة؛ كقوله تعالى:
 ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وأكثر وقوع التوكيد اللفظي بجملة كقول الشاعر: [من الهزج]

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
 لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ^(١)

(١) البيتان من الهزج، وهما بلا نسبة في الدرر ٤٨/٦، وشرح الأشموني ٤٩٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٧٣، والمقاصد النحوية ٩٧/٤، وجمع الهوامع ١٢٥/٢.

وإذا وكد الفعل: فأكثر ذلك أن يكون مع المؤكد فاعل الأول، أو ضميره؛ مثل:
«قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ» أو «قَامَ زَيْدٌ قَامَ» أو يكون فاعلا المؤكد والمؤكد ضميرين؛ كقولي:

... صَلِّ صِلِ الصَّدِيقَا ...

وقد يؤكد فعل بفعل؛ فيستغنى بفاعل أحدهما.

وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ التَّجَاءُ بَبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِبِ أَحْسِبِ^(١)

ولكون الحرف كجزء من مصحوبه، لا يؤكد إلا ومع مؤكده؛ مثل الذي مع المؤكد. كقولك: «عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ» ويغنى عن مثل ما مع الأول ضميره كقولي:

... «اعْجَبْ مِنْ الْمُعْرَى بِكَ اعْجَبْ مِنْهُ» ...

فإن كان الحرف أحد حروف الجواب، جاز أن يؤكد بإعادته وحده؛ كقولك لمن

قال «أَتَفْعَلُ»؟: «نَعَمْ نَعَمْ» أو «لَا لَا».

وحكم الضمير المتصل حكم الحرف غير الجوابي في أنه لا يعاد مفردا، بل مع ما

هو متصل به كقولك: «بِكَ بِكَ أَمْرٌ»، ولك أن تؤكد بضمير الرفع المنفصل:

مرفوعا كان المؤكد أو منصوبا أو مجرورا نحو: «فَعَلْتَ أَنْتَ» و«رَأَيْتَنِي أَنَا» و«مَرَزْتَ بِهِ هُوَ».

وقد دلت على هذا بقولي:

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلَ أَكْذِبُهُ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

وأحسن من توكيد اللفظ بإعادته إذا كان المؤكد حرفا، أو ضميرا متصلا توكيده

بمرادفه؛ كقولك بدل «نَعَمْ نَعَمْ»: «إِي نَعَمْ» أو «أَجَلٌ جَيْرٌ»؛ كما قال الشاعر: [من

الطويل]

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ^(٢)

و«أَجَلٌ جَيْرٌ» بمعنى «نَعَمْ نَعَمْ».

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) والدعشور: الحوض. ينظر: القاموس (دعثر).

البيت لمضرس بن ربعي في ديوانه ص ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، وشرح شواهد المغنى ١/٣٦٢، والمقاصد النحوية ٤/٩٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٦٠، وجواهر الأدب ص ٣٧٣، والدرر ٦/٤٣، وشرح الأشموني ٢/٤٠٩، وشرح المفصل ٨/١٢٢، ١٢٤، ولسان العرب (جير)، (دعثر)، ومعنى اللبيب ١/١٢٠ .

وأشرت بقولي:

... .. وَقَلِيلًا غَيْرَ ذَا تَقَبَّلَا

إلى أن توكيد حرف ليس من حروف الجواب بإعادته دون ما اتصل به لم يستعمل إلا بقلة وشذوذ.

ويسهل وروده كونه أكثر من حرفين مثل «كَأَنَّ» في قول الراجز: [من الراجز] حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ^(١)

فإن كان على حرف واحد، كانت إعادته مفردا في غاية من الشذوذ كقول الشاعر: [من الوافر]

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِيَلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^(٢)

فلو كان المؤكد مغايرا في اللفظ للمؤكد، كان الشذوذ أقل؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنْهُ عَنِّ بِمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبًا^(٣)
فأكد «عَنْ» بالباء؛ لأنها ههنا بمعناها، كما هي في مواضع كثيرة؛ منها قوله -
تعالى-: ﴿وَيَوْمَ نَشْفُقُ السَّمَاءَ بِالْغَمَمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]، ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

(١) الراجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر ٥٠/٦، وشرح التصريح ١٣٠/٢، والمقاصد النحوية ١٠٠/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٣/٧، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣، وشرح الأشموني ٤١٠/٢، وشرح التصريح ٣١٧/١، وجمع الهوامع ١٢٥/٢. (٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٣٠٨/٢، ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤، ١٩١/١٠، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠، والدرر ١٤٧/٥، ٥٣/٦، ٢٥٦، وشرح شواهد المغنى ص ٧٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١، وأوضح المسالك ٣٤٣/٣، والجنى الداني ص ٨٠، ٣٤٥، والخصائص ٢٨٢/٢، ورفض المباني ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، ٣٣٢، وشرح الأشموني ٤١٠/٢، وشرح التصريح ١٣٠/٢، ٢٣٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٦، والمحتسب ٢٥٦/٢، ومغنى اللبيب ص ١٨١، والمقاصد النحوية ١٠٢/٤، والمقرب ٣٣٨/١، وجمع الهوامع ١٢٥/٢، ١٥٨.

(٣) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١، وشرح التصريح ١٣٠/٢، والمقاصد النحوية ١٠٣/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٥/٣، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩، ٥٢٩، ١١/١١، ١٤٢، والدرر ١٠٥/٤، ١٤٧، وسر صناعة الإعراب ص ١٣٦، وشرح الأشموني ٤١١/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٧٧٤، ولسان العرب (صعد)، ومغنى اللبيب ص ٣٥٤، وجمع الهوامع ٢٢/٢، ٣٠، ٧٨، ١٥٨.

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ^(١)

فلتوكيد «عَنْ» بالباء مسهلان:

أحدهما: أن «عَنْ» على حرفين.

والثاني: أن لفظ المؤكد مغاير للفظ المؤكد.

بخلاف قول من قال:

... .. وَلَا لِيَمَّا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ

باب العطف

(ص)

الْعَطْفُ ضَرْبَانِ: بَيَانٌ وَتَسْقُوتٌ
بِشَرْحِهِ لَا بِيَّانٍ مَعْنَى
كَقَوْلِهِ فِي رَجَزٍ قَدْ اشْتَهَرَ
وَأَتْبَعْنُهُ مَا عَلَيْهِ عَطْفًا
فَاجْعَلُهُمَا فِي الْعَرْفِ وَالنُّكْرِ سَوَا
كَذَا (اَكْسَنِي ثَوْبًا قَمِيصًا وَاسْقِنِي
وَكَوْنُهُ يَزِيدُ تَخْصِيصًا عَلَى
فَهَوَ الْأَصْحُ وَأَبَ قَوْلَ مُلْتَزِمٍ
وَعِنْدِي التَّوَكُّيدُ مِنْ عَطْفٍ أَحَقَّ
كَقَوْلِهِ: (يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا)
وَكُلُّ عَطْفٍ صَالِحٌ لِلْبَدْلِ
كـ(بِشْرِ) الْمَسْبُوقِ بِ(الْبَكْرِ)

(ش) عطف البيان تابع يجرى مجرى النعت في تكميل متبوعه، ومجرى التوكيد

في تقوية دلالاته، ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال؛ كقولي:

(١) البيت لعقمة الفحل في ديوانه ص ٣٥، وأدب الكاتب ص ٥٠٨، والأزهية ص ٢٨٤،
والجنى الدانى ص ٤١، وحماسة البحترى ص ١٨١، والدرر ٤/١٠٥، والمقاصد النحوية
٣/١٦، ٤/١٠٥، وهمع الهوامع ٢/٢٢، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٤٩، وورصف
المباني ص ١٤٤.

أَفْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرَ (١)

وليس نعتا؛ لأن تكميله بشرح وتبيين، لا بدلالة على معنى فى المتبوع، أو شيء من سببه.

وليس توكيدا؛ لأنه لا يرفع توهم مجاز، ولا وضع عام موضع خاص.
وليس بدلا؛ لأن متبوعه مكمل به غير منوى الاطراح؛ بخلاف البدل؛ فإن الغالب كون متبوعه منوى الاطراح، أو فى حكم ما هو منوى الاطراح.
ولما كان عطف البيان فى تكميل متبوعه بمنزلة النعت، وجب أن يكون بمنزلة فى موافقة المتبوع فى الأفراد والتذكير وفروعهما.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَأَتْبَعْنُهُ مَا عَلَيْهِ عُطْفًا إِتْبَاعَ وَصْفٍ مَا بِهِ قَدْ وَصِفَا
ثم مثلت ب:

«ذَكَرْتُ اللَّهَ فِي الْوَادِي طَوَى»

فهذا من عطف المعرفة على المعرفة.

ثم مثلت ب:

«أَكْسَنِي ثَوْبًا قَمِيصًا»

وهذا من عطف النكرة على النكرة.

ونظيره من كتاب الله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾

[النور: ٣٥].

واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص

متبوعه.

وليس بصحيح؛ لأن عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق، ولا

يشترط زيادة تخصص النعت، فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان، بل الأولى

بهما العكس؛ لأنهما مكملان.

(١) الرجز لرؤية فى شرح المفصل ٧١/٣، وليس فى ديوانه، وهو لعبد الله بن كيسبة، أو لأعرابى فى خزنة الأدب ١٥٤/٥، ١٥٦، ولأعرابى فى شرح التصريح ١٢١/١، وشرح الأشموني ٥٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٦١، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٩، ولسان العرب (نقب)، (فجر)، ومعاهد التنصيص ٢٧٩/١.

وقد جعل سيبويه^(١) «ذَا الْجُمَّة» من «يَا هَذَاذَا الْجُمَّة»: عطف بيان، مع أن تخصص هذا زائد على تخصصه فعلم أن مذهب الجرجاني والزمخشري^(٢) في ذلك مخالف لمذهب سيبويه.

وإلى جواز كون المعطوف عطف بيان دون متبوعه في الاختصاص أشرت بقولي:

فَهُوَ الْأَصْحَحُّ

والتزم بعض النحويين تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، وكلام الزمخشري في «المفصل» يوهم ذلك.

وقد جعل في الكشاف^(٣) «صَدِيدًا» من: ﴿وَسُقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] عطف بيان؛ فعلم أنه لا يلتزم فيه التعريف، وهو الصحيح.

وأجاز أبو علي في «التذكرة»: العطف والإبدال في «طَعَام» من قوله - تعالى - : ﴿أَوْ كَفَّةً طَعَامًا مَسْكِينًا﴾ [المائدة: ٩٥]

وأكثر النحويين يجعلون عطف بيان التابع المكرر به لفظ المتبوع كقول الراجز:

[من الرجز]

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سَطْرَنَ سَطْرًا لِقَائِلَ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا^(٤)

والأولى عندي جعله توكيدا لفظيا؛ لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة

(١) عبارة سيبويه: وإنما قلت: يا هذا ذا الجمّة؛ لأن ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المهمة، إنما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكد. ينظر: الكتاب (٢/١٩٠).

(٢) قال الزمخشري عن تعريف عطف البيان: «هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغربية إذا ترجمت بها، وذلك نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، أراد عمر بن الخطاب. رضى الله عنه. فهو كما ترى جار مجرى الترجمة؛ حيث كشف عن الكنية؛ لقيامه بالشهرة فيها». ينظر: شرح المفصل: (٣/٧١).

(٣) قال الزمخشري: «فإن قلت: ما وجه قوله تعالى: ﴿من ماء صديد﴾ [إبراهيم: ١٦] قلت: صديد عطف بيان لماء...». ينظر: الكشاف: (٢/٥٤٦).

(٤) الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٧٤، وخزانة الأدب ٢/٢١٩، والخصائص ١/٣٤٠، والدرر ٤/٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣، وشرح المفصل ٢/٣، والكتاب ٢/١٨٥، ١٨٦، ولسان العرب (نصر)، ولدى الرمة في شرح شذور الذهب ص ٥٦٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٧، والأشباه والنظائر ٤/٨٦، والدرر ٦/٢٦، ولسان العرب (سطر)، ومغنى اللبيب ٢/٣٨٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٩، والمقتضب ٤/٢٠٩، وجمع الهوامع ١/٢٤٧، ٢/١٢١.

وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك، فلا يكون عطفًا بل توكيدًا؛ ف «نَصْر» المرفوع توكيد على اللفظ، والمنصوب توكيد على الموضع، ويجوز أن يكون مصدرًا بمعنى الدعاء كـ«سَقِيَا لَهُ».

وكل ما حكم بأنه عطف بيان، فجائز جعله بدلًا إلا في موضعين: أحدهما: أن يكون المعطوف خاليًا من لام التعريف، والمعطوف عليه معرف بها، مجرور بإضافة صفة مقترنة بها، كقول الشاعر: [من الوافر]
أَنَا ابْنُ الشَّارِكِ البَكْرِيِّ بَشِيرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعًا (١)
فإن «بَشِيرًا» عطف على «البَكْرِيِّ»، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأن البدل في تقدير إعادة العامل، و«التَّارِكِ» لا يصح أن يضاف إليه؛ إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما.

والثاني: أن يكون التابع مفردًا معربًا، والمتبوع منادى؛ نحو قولك: «يَا أَبَا عَلِيٍّ زَيْدًا»؛ فإن «زَيْدًا» عطف بيان. ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا، لكان في تقدير إعادة حرف النداء، فكان يلزم أن يكون مبنيا على الضم؛ كما يلزم في أمثاله من المناديات.

ومثل «زَيْدًا» في المثال المذكور «عَبْدُ شَمْسٍ» و«تَوْفَلًا» في قول الشاعر: [من الطويل]

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوْفَلًا أَعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحَدِّثَنَا حَرْبًا (٢)

(١) البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، وخزانة الأدب ٤/٢٨٤، ٥/١٨٣، ٢٢٥، والدرر ٦/٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٦/١، وشرح التصريح ٢/١٣٣، وشرح المفصل ٣/٧٢، ٧٣، والكتاب ١/١٨٢، والمقاصد النحوية ٤/١٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٤١، وأوضح المسالك ٣/٣٥١، وشرح الأشموني ٢/٤١٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص ٤٩١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٤، ٥٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٩، والمقرب ١/٢٤٨، وهمع الهوامع ٢/١٢٢.

(٢) البيت لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ١/٦١، والدرر ٦/٢٦، وشرح التصريح ٢/١٣٢، والمقاصد النحوية ٤/١١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٥٠، وشرح الأشموني ٢/٤١٤، وشرح قطر الندى ص ٣٠٠، وهمع الهوامع ٢/١٢١.

باب عطف النسق

(ص)

تَالِ بِحَرْفِ مُتْبِعِ عَطْفِ النَّسْقِ
وَالْمُتْبِعَاتُ مُطْلَقًا: وَآوُ وَفَا
وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا)
فَاعْطِفْ بِوَإِوٍ لِأَجْفًا أَوْ سَابِقًا
وَبِعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ التَّرْتِيبًا
وَإِخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنَى
وَإِخْصُصْ بِهَا نَحْوُ: (أَتَى امْرُؤٌ حَذِرُ
(وَأَتَى) لِتَرْتِيبِ بِإِنْفِصَالِ
وَأَكْثَرُ الْعَطْفِ بِهَا عَلَى سَبَبٍ
وَإِخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَيْسَ صِلَهُ
وَاعْتَفِرْ إِثْفِصَالَ وَقْتِ الْمُنْعَطِفِ
بَعْضًا وَشَبْهَهُ بِ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى
فِي نَقْصِ أَوْ زِيَادَةِ نَحْوِ (اسْتَنْدَ
وَنَحْوِ (حَتَّى نَعْلَهُ) نَزَرَ وَلَمْ
(وَأَمَّ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
وَرُبَّمَا أَسْقَطْتَ الْهَمْزَةَ إِنْ
وَمَا عَلَيْهِ عَطَفْتَ (أَمَّ) لَا يَجِبُ
وَفَضَّلَ (أَمَّ) مِمَّا عَلَيْهِ عَطَفْتَ
وَمَعَ الْإِسْتِفْهَامِ إِضْرَابًا جَلَّتْ
وَلِإِنْقِطَاعِ عَزِيَّتِ وَقَدْ تُرَى
خَيْرٌ أَبْخَ بِ(أَوْ) وَقَسَمَ وَابْنِهِم
وَرُبَّمَا عَاقَبْتَ الْوَاوِ إِذَا
وَمِثْلُ (أَوْ) مَعْنَى وَحُكْمًا (إِمَّا)
لِلْوَاوِ ذَا أَبُو عَلَى رَجَّحَا

كَلِ إِخْصُصْ بِوُدٍّ وَتَنَاءٍ مَنِ صَدَقَ
(وَأَتَى) (حَتَّى) (أَمَّ) وَ(أَوْ) فَاغْتَرِفَا
(لَكِنْ) كَلِمَةً يَبْدُو امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا
فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا
عَزَا لَهَا، وَلَمْ يَكُنْ مُصِيبًا
مُتَّبِعُهُ كَلِ (اضْطَلَحْتَ ذِي وَابْنِي)
بَنُوكَ وَابْنُهُ) فَمِثْلُ ذَا اعْتَفِرْ
وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِإِتِّصَالِ
أَوْ مُجْمَلٍ تَفْصِيلًا إِثْرَ الْفَاءِ اكْتَسَبَ
عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ
بِالْفَاءِ إِذَا تَسَبَّبَ بِهَا عُرِفَ
كُلُّ وَعَايَةَ لَهُ ذَاكَ اجْعَلَا
لِقَوْمِنَا حَتَّى بَنِيهِمْ تَعْتَضِدُ
يُرْتَبُوا بِهَا فَخَالِفَ مَنْ زَعَمَ
أَوْ هَمْزَةَ عَنِ لَفْظِ (أَي) مُغْنِيَةً
كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
إِبِلَاؤُهُ الْهَمْزَةَ لَكِنْ انْتُخِبَ
أَوْلَى كَمِثْلِ (أَدْنَتْ ذِي أُمِّ نَأَتْ)
إِنْ تَكُ مِمَّا قِيَدَتْ بِهِ خَلَّتْ
كَلِ (بَلْ) لِإِضْرَابِ مُوَالٍ خَبَرًا
أَوْ شُكٍّ وَالْإِضْرَابُ عَنِ قَوْمِ نُمِي
لَمْ يُلَفِّ ذُو التُّطْقِ لِلْبِسِ مَنفَذًا
تَالِيَةً الْوَاوِ أَوْ اعْزُ الْحُكْمَا
كَذَا ابْنُ كَيْسَانَ إِلَيْهِ جَنَحَا

وَفَتَحَتْ تَمِيمٌ هَمَزَهَا وَقَدْ
وَالْأَضْلُ (إِنْ) (مَا) وَ(إِنْ) قَدْ يُكْتَفَى
وَحَذَفُ الْأُولَى نَادِرٌ وَالثَّانِيَةَ
فِي الثَّقَى وَالنَّهْيِ اعْطَفْنَ بِ(لَكِنْ)
إِثْبَاتًا أَوْ أَمْرًا تَلِي (لَا) أَوْ نِدَا
وَخَالِفِ الذِّي أَبِي عَطْفًا (لَا)
(وَلَيْسَ) حَزَفَ عَاطَفَ فِي قَوْلٍ مَنْ
(أَيَّنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهُ الطَّالِبِ
(وَبَلْ) ك(لَكِنْ) بَعْدَ مَضْحُوبَيْهَا
وَأَنْقَلَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ
وَأَبْنُ يَزِيدَ نَاقِلٌ مَعَ نَفَى أَوْ

(ش) التالي بمعنى التابع، وهو جنس للتوابع كلها، فلما قيد بالحرف المتبع،
خرج غير عطف النسق، وهو النعت والتوكيد، وعطف البيان، والبدل؛ لأنها توابع
بلا وساطة حرف، وخلص الحد لعطف النسق؛ لأنه تابع بوساطة حرف من
الحروف الآتى ذكرها.

وهي على ضربين:

أحدهما: ما يتبع لفظا ومعنى.

والثاني: ما يتبع لفظا دون معنى.

وكون الواو والفاء و«ثُمَّ» و«حَتَّى» متبعة لفظا ومعنى مجمع عليه.

وأما «أَمْ» و«أَوْ»: فجرت العادة في كلام أكثر المصنفين أن يجعلوهما مما يتبع
لفظا دون معنى، وإنما هما مما يتبع لفظا ومعنى؛ فإن القائل: «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ
عَمْرُو؟» عالم بأن أحد المذكورين عند المخاطب غير عالم بتعيينه، فما بعد «أَمْ»
مشارك لما قبلها في معناه، وإعرابه:

أما الإعراب فبين، وأما المعنى فلما ذكرته من تساويهما في إمكان ثبوت الحكم
وانتفائه دون ترجيح.

وأما «أَوْ»: فإن ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقى لأجله
من شك وغيره.

تَجِيءُ (إِمَّا) قَبْلَ (أَوْ) فِيمَا وَرَدَ
وَجَا (وَالْأَوْ) عَن (وَأِمَّا) خَلْفًا
فِي الشُّعْرِ مِنْ وَائِ تَجِيءُ عَارِيَةً
ك(لَا مُقِيمَ ثُمَّ لَكِنْ طَاعِنِ)
ك(يَا ابْنَ لَا ابْنَ الْعَمِّ خَفِي لَا الْعِدَا)
فِي نَحْوِ(قَامَ جَعْفَرٌ لَا ابْنَ الْعَلَا)
لِلْكُوفَةِ اعْتَزَى كَقَوْلِ كُلِّ مَنْ فَطَنَ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْعَالِبُ
ك(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهًا)
فِي مُثَبِّتِ ك(لُذْ بِسَعْدِ بَلْ عَلِي)
نَهَى وَجُمْهُورُ النُّحَاةِ ذَا أَبْوَا -

وقد يذكر ما قبلها دون تردد يحوج إلى «أو»، ثم يحدث ما يحوج إليها فتذكر، وتعرض مشاركة ما قبلها بما بعدها فيما يقتضيه.
وإنما يتبع لفظاً دون معنى «بل» و«لا» و«لكن»، وكذلك «ليس» على مذهب الكوفيين.

فأما الواو فإنها تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر أو مصاحبة؛ فلذلك يصح أن يقال: «جاء زيد، وعمرو بعده، وخالد قبله، وبشر معه».

ولو دلت على الترتيب لم يجز أن يقال: «قبله»، ولا «معه» كما لا يقالان مع العطف بالفاء أو «ثم».

ولو دلت على الترتيب، لامتنع أن يقال: «اضطلح زيد وعمرو» كما امتنع أن يقال ذلك مع الفاء و«ثم».

وإلى نحو هذا أشرت بقولي:

وَأَخْضَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَثْبُوعُهُ... ..

وكذا خصت بعطف سببي على أجنبي رفع بصفة أو شبهها نحو:

... «أَتَى أَمْرُؤُ حَذِرٌ بَنُوكَ وَابْنُهُ» ...

وخصت الواو بهذا؛ لأن المعطوف بها لا يمتنع جعله معطوفاً عليه؛ بخلاف المعطوف بغيرها.

ومن عطف السابق على اللاحق بالواو قوله - تعالى -: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٧]، ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

أُغْلِي السَّبَاءَ (١) بِكُلِّ أَدَكْنٍ (٢) عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ (٣) قُدِحَتْ وَفُضَّ حِثَامُهَا (٤)

(١) سبأ الخمر: شراها. ينظر: القاموس: (سبأ).

(٢) أدكن: لون يميل إلى السواد. ينظر: القاموس (دكن).

(٣) الجونة: الشمس. ينظر القاموس (جون).

(٤) البيت لليبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٤، وأسرار العربية ص ٣٠٣، وخزانة الأدب ١٠٥/٣، ٣/١١، وسر صناعة الإعراب ٦٣٢، وشرح المفصل ٩٢/٨، ولسان العرب (قدح)، (عتق)، (دكن)، والمعاني الكبير ٤٥٢/١، والمقاصد النحوية ١٢٥/٤، وأساس البلاغة (سبأ)، وكتاب العين ٣١٥/٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٠٢، ووصف المباني ص ٤١١.

وقال آخر: [من الكامل]

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى فَاَنْقَضَى وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلٌ^(١)

وقال آخر: [من المتقارب]

فَمِلْتُنَا أَنْتَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صَدِيقِنَا وَالنَّبِيِّ

وقال آخر: [من الطويل]

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْزِهِ^(٢) وَأَزْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكَلْكَلٍ^(٣)

وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب؛ لما تقدم من الدلائل.

وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول؛ لكنه مقول.

وأما الفاء: فالأصل في استعمالها أن يعطف بها لاحق مرتب متصل بلا مهلة؛

كقوله - تعالى - : ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ ﴾ [الانفطار: ٧].

والأكثر كون المعطوف بها متسببا، والمعطوف عليه سببا؛ كقولك: «أَمَلْتُهُ فَمَالَ»

و«أَقَمْتُهُ فَقَامَ» و«عَطَفْتُهُ فَأَعْطَفَ».

وقد يعطف بها غير مسبب؛ ومنه قوله - تعالى - : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى

فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَحَدْنَاهُ ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]

وقد يعطف بها مفصل على مجمل هما في المعنى واحد؛ كقوله - تعالى - : ﴿ فَقَدَّ

سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهُ جَهْرَةً ﴾ [النساء: ١٥٣].

وقد يعطف بها لمجرد التشريك، فيحسن في موضعها الواو كقول امرئ القيس:

[من الطويل]

... .. بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ^(٤)

(١) البيت لأبي العيال الهذلي في الدرر ١/١٢٥، وشرح أشعار الهذليين ١/٤٣٤، وبلا نسبة في

جواهر الأدب ص ١٧١، والمقاصد النحوية ٤/١٢٨، وهمع الهوامع ١/٤٢.

(٢) الجوز من كل شيء: وسطه. ينظر: الوسيط (جوز).

(٣) الكلكل: الصدر. ينظر: القاموس (كلل).

والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨، ولسان العرب (كلل)، والمقاصد النحوية ٤/١٢٧.

(٤) عجز بيت صدره:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

وينظر: ديوانه ص ٨، والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥، وجمهرة اللغة ص ٥٦٧، والجنى

وتختص بجواز عطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة؛ كقولك: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدَ الذُّبَابِ»، فلو جعلت موضع الفاء من «فَيَغْضِبُ زَيْدَ» واوا أو غيرها، لم تجز المسألة؛ لأن «يَغْضِبُ زَيْدَ» جملة لا عائد فيها على «الَّذِي»، فلا تعطف على الصلة؛ لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة، فإن كان العطف بالفاء لم يشترط ذلك؛ لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة؛ لإشعارها بالسببية؛ فكأنك قلت: «الَّذِي إِنْ يَطِيرُ يَغْضِبُ زَيْدَ الذُّبَابِ».

وحق المعطوف بـ«ثُمَّ» أن يكون وقته متراخيا عن وقت المعطوف عليه:

وفى الحديث: أَنَّ جَبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى فَصَلَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: بِهَذَا أُمِرْتُ^(١).

وقد يكون وقت المعطوف بالفاء متراخيا:

إما لتقدير غيره قبله.

وإما لحمل الفاء على «ثُمَّ»؛ لاشتراكهما في الترتيب.

وقد يتعاقبان كقوله - تعالى -: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾ [الحج: ٥]، فعطف المضغة هنا بـ«ثُمَّ»، وعطفها في سورة «المؤمنين» بالفاء.

= الداني ص ٦٣، ٦٤، وخزانة الأدب ١/٣٣٢، ٣/٢٢٤، والدرر ٦/٧١، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢، وشرح شواهد المغنى ١/٤٦٣، والكتاب ٤/٢٠٥، ولسان العرب (قوا)، ومجالس ثعلب ص ١٢٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٩، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٥٦، وأوضح المسالك ٣/٣٥٩، وجمهرة اللغة ص ٥٨٠، والدرر ٦/٨٢، ورتب المبانى ص ٣٥٣، وشرح الأشموني ٢/٤١٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٦، وشرح قطر الندى ص ٨٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠، ومغنى اللبيب ١/١٦١، ٢/٢٦٦، والمنصف ١/٢٢٤، وهمع الهوامع ٢/١٣١، ولسان العرب (قوا).

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٣/١) كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة (١)، والبخارى (١٨٢/٢) كتاب مواقيت الصلاة، باب: مواقيت الصلاة وفضلها (٥٢١)، ومسلم (٤٢٥/١) كتاب المساجد، باب: أوقات الصلوات الخمس (١٦٧ - ٦١٠)، وأحمد (٢٧٤/٥)، والبيهقي (١/٣٦٣)، والطبراني في الكبير (١٧/رقم ٧١٣)، من حديث أبي مسعود الأنصاري.

وقد أوقع «ثُمَّ» موقع الفاء من قال: [من المتقارب] كَهَزُ الرُّدَيْنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ^(١) ومن المتبعات لفظا ومعنى: «حَتَّى» إلا أن المعطوف بها لا يكون إلا بعضا أو كبعض، وغاية للمعطوف عليه إما في نقص، وإما في زيادة، فيدخل فيما هو غاية في نقص: الأضعف، والأصغر، والأقل، وفيما هو غاية في زيادة: الأقوى، والأعظم، والأكثر؛ نحو: «غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النَّسَاءِ» و«أَخْصَيْتِ الْأَشْيَاءَ حَتَّى مَثَاقِيلَ الدَّرِّ»، ومن كلام العرب: «اسْتَنْتَ الْفِصَالُ حَتَّى الْقُرَيْعَى»^(٢).

وقد اجتمع العطف بـ«حَتَّى» على غاية القوة وغاية الضعف في قول الشاعر: [من الطويل]

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاءَ فَإِنَّكُمْ لَتَحْشُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا^(٣) وجعلت المعطوف بـ«حَتَّى» بعضا أو شبهه تنبيها على نحو: «أَعَجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا»؛ فَإِنْ «حَدِيثُهَا» ليس بعضا ولكنه كالبعض؛ لأنه معنى من معانيها.

وقد لا يكون المعطوف بها بعض ما قبلها إلا بتأويل كقول الشاعر: [من الكامل]

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٤)

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادى فى ديوانه ص ٢٩٢، والدرر ٩٦/٦، وشرح التصريح ١٤٠/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٣٥٨، والمعانى الكبير ٥٨/١، والمقاصد النحوية ١٣١/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/٣٦٣، والجنى الدانى ص ٤٢٧، وشرح الأشموني ٤١٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٢، ومغنى اللبيب ص ١١٩، وهمع الهوامع ١٣١/٢.

(٢) تصغير القرعى: وهى التى بها القرع وهو داء، واستنانها من المرح؛ يضرب فى الأمر الذى يدخل فيه كل أحد حتى أعجزهم عنه. ينظر: المستقصى فى أمثال العرب (١/١٥٨).

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٤٩، والدرر ١٣٩/٦، وشرح الأشموني ٤٠١/٢، وشرح شواهد المغنى ١/٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٥، ومغنى اللبيب ١/١٢٧، وهمع الهوامع ١٣٦/٢.

(٤) البيت للمتلمس فى ملحق ديوانه ص ٣٢٧، وشرح شواهد المغنى ١/٣٧٠، ولأبى (أو لابن) مروان النحوى فى خزانة الأدب ٣/٢١، ٢٤، والدرر ٤/١١٣، وشرح التصريح ٢/١٤١، والكتاب ١/٩٧، والمقاصد النحوية ٤/١٣٤، ولمروان بن سعيد فى معجم الأدباء ١٩/١٤٦، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/٣٦٥، والجنى الدانى ص ٥٤٧، ٥٥٣، وخزانة الأدب ٩/٤٧٢، والدرر ص ١٨٢، وشرح الأشموني ٢/٢٨٩، وشرح قطر الندى ص ٣٠٤، وشرح المفصل ٨/١٩، ومغنى اللبيب ١/٢٤، وهمع الهوامع ٢/٢٤، ٣٦.

فعطف «الثعل» ، وليست بعصيتها لما قبلها صريحة ، ولكنها بالتأويل ؛ لأن المعنى : ألقى ما يثقله حتى نعله .

وهى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ؛ فجائز كون المعطوف بها مصاحبا كقولك : «قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ فِي يَوْمٍ كَذَا أَوْ سَاعَةً كَذَا» ، وجائز كونه سابقا كقولك : «قَدِمُوا حَتَّى الْمَشَاةِ مُتَقَدِّمِينَ» .

ومن زعم أنها تقتضى الترتيب فى الزمان ، فقد ادعى ما لا دليل عليه ؛ وفى الحديث : «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيسِ»^(١) ، وليس فى القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات .

وقال الشاعر : [من الطويل]

رِجَالِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَتْوَا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا^(٢)
وأما «أم» المعتمد عليها فى العطف فهى المتصلة ؛ وسميت متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر .

وشرط ذلك : أن يقرن ما يعطف بها عليه بهمزة التسوية ، أو بهمزة يطلب بها و«أم» ما يطلب ب«أى» ، وعلامة ذلك : صلاحية الاستغناء بها عنها .

فمن لوازم ذلك : كون الناطق ب«أم» المذكورة مدعيا العلم بنسبة الحكم إلى أحد المذكورين دون تعيين .

وقد يكون مصحوباها اسمين نحو : «أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمَّ عَمْرُو» .

أو فعلين لفاعل واحد فى المعنى نحو : «أَقَامَ زَيْدٌ أُمَّ قَعْد» .

أو فعلين لفاعلين متباينين كقول الشاعر : [من الخفيف]

مَا أَبَالِي أَنْتَبَّ بِالْحُزْنِ تَيْسُ أُمَّ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ^(٣) لَيْمٍ

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (٢/٨٩٩) كتاب القدر ، باب : النهى عن القول بالقدر (٤) ، ومسلم (٤/٢٠٤٥) كتاب القدر ، باب كل شىء بقدر (١٨ - ٢٦٥٥) ، والبخارى فى «خلق أفعال العباد» (١٧) ، وأحمد (٢/١١٠) ، وابن حبان (٦١٤٩) ، والبغوى فى شرح السنة (٧٢) من حديث ابن عمر مرفوعا .

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر ٦/١٣٩ ، وشرح الأشموني ٢/٤٢٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦١٦ ، وهمع الهوامع ٢/١٣٦ .

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ٨٩ ، والأزهية ص ١٢٥ ، والحيوان ١/١٣ ، وخزانة الأدب ١١/١٥٥ ، ١٥٧ ، وشرح أبيات سيويه ٢/١٤٧ ، والكتاب ٣/١٨١ ، والمقاصد =

ولا يمنع كونهما جملتين ابتدائيتين، إذا كان معنى الكلام معنى «أى» كقولك: «مَا أَبَالِي أَبْغَضَ الثُّيُوسَ نَابَ، أَمْ بَغْضَ اللَّثَامِ سَابَ»، ومنه قول الشاعر: [من الطويل] لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ^(١) أراد: ما أدرى أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر.

ففي هذا البيت حجة على وقوع «أم» المتصلة بين جملتين ابتدائيتين؛ لأن المعنى معنى «أى» كأنه قال: «مَا أَذْرِي أَى النَّسْبَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ»، و«ابْنُ سَهْمٍ» و«ابْنُ مَنَقَرٍ» خيران لا صفتان.

وحذف التنوين من «شُعَيْثُ» على حد حذفه من «عَمْرُو» في قول القائل: [من الكامل]

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ^(٢)
ومن وقوع «أم» المتصلة بين جملتين ابتدائيتين قول الآخر: [من الطويل]
وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمْوَتِي نَاءِ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ^(٣)
وأشرت بقولي:

= النحوية ٤/١٣٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٥٠، وأمالى ابن الحاجب ١/٤٤٥، ٢/٧٤٦، وجواهر الأدب ص ١٨٦، وخزانة الأدب ١١/١٧٢، والمقتضب ٣/٢٩٨.
(١) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٣٧، وخزانة الأدب ١١/١٢٢، وشرح التصريح ٢/١٤٣، وشرح شواهد المغنى ص ١٣٨، والكتاب ٣/١٧٥، والمقاصد النحوية ٤/١٣٨، ولأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٩، وخزانة الأدب ١١/١٢٨، وللأسود أو للعين المنقرى في الدرر ٦/٩٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٧٢، وشرح الأشموني ٢/٤٢١، ولسان العرب (شعث)، والمحتسب ١/٥٠، ومغنى اللبيب ١/٤٢، والمقتضب ٣/٢٩٤، وهمع الهوامع ٢/١٣٢.

(٢) البيت لمطروود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ص ١٣، وأمالى المرتضى ٢/٢٦٨، ومعجم الشعراء ص ٢٠٠، ولعبد الله بن الزبيرى في أمالى المرتضى ٢/٢٦٩، ولسان العرب (سنت)، (هشم)، والمقاصد النحوية ٤/١٤٠، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٦٣، ورفض المبانى ص ٣٥٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٩، وشرح المفصل ٩/٣٦، والمقتضب ٢/٣١٢، ٣١٦، والمنصف ٢/٢٣١، ونوادر أبى زيد ص ١٦٧.

(٣) البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٥١، وأوضح المسالك ٣/٣٦٨، وجواهر الأدب ص ١٨٧، والدرر ٦/٩٧، وشرح الأشموني ٢/٤٢١، وشرح التصريح ٢/١٤٢، وشرح شواهد المغنى ١/١٣٤، ومغنى اللبيب ١/٤١، والمقاصد النحوية ٤/١٣٦، وهمع الهوامع ٢/١٣٢.

وَرُبَّمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ.. ...

إلى أن «أم» المتصلة قد تسقط الهمزة التي قبلها، فيكتفى بتقديرها، وكون موضعها مشعرا بها كقول الشاعر: [من الطويل]

فَأُضْبِحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَغْسِرٍ أَتُونِي فَقَالُوا: مِنْ رَبِيعَةَ أُمٍ مُضْرٌ؟^(١)
أى: أمن ربيعة أم مضر؟.

وكقول الآخر: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بَسْبَعِ رَمَيْنَ الْجَمْرِ أُمٍ بَثْمَانِ^(٢)
ومنه قراءة ابن محيصن^(٣): «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ» [البقرة: ٦].

فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بـ«أم» جائز بعد صلاحية المكان لـ«أى».

وقد أجاز الأخفش^(٤) حذف الهمزة - فى الاختيار - وإن لم يكن بعدها «أم»

(١) البيت لعمران بن حطان فى ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٥، وبلا نسبة فى الخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، ومغنى اللبيب ٥٦٩/٢، ٦٧٠.

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٢٦٦، والأزهية ص ١٢٧، وخزانة الأدب ١٢٢/١١، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، والدرر ١٠٠/٦، وشرح أبيات سيويه ١٥١/٢، وشرح شواهد المغنى ٣١/١، وشرح المفصل ١٥٤/٨، والكتاب ١٧٥/٣، ومغنى اللبيب ١٤/١، والمقاصد النحوية ١٤٢/٤، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص ٣٥، والجنى الدانى ص ٣٥، ووصف المبانى ص ٤٥، وشرح ابن عقيل ص ٤٩٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٠، وفقه اللغة ص ١٨٤، والمحتسب ٥٠/١، والمقتضب ٢٩٤/٣، وهمع الهوامع ١٣٢/٢.

(٣) وقرئ «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين، وهى لغة بنى تميم، وبتخفيف الثانية بين بين، وهى لغة الحجاز، وبإدخال ألف بين الهمزتين تخفيفًا وتحقيقًا. ومنه:

أيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنتِ أم أمُّ سالم

وقال آخر:

تطاللت فاستشرفته فعرفته فقلت له أنت زيد الأرناب

وروى عن ورش إبدال الثانية ألفًا محضة، ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن؛ قال: «لأنه يؤدى إلى الجمع بين ساكنين على غير حدهما، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين». وهذا منه ليس بصواب؛ لثبوت هذه القراءة تواترًا. وللقرءاء فى نحو هذه الآية عمل كثير وتفصيل منتشر. ينظر: الدر المصون (١٠٦/١)، وانظر: المحتسب فى توجيه قراءة ابن محيصن (٥٠/١).

(٤) قال الأخفش فى هذه الآية: فيقال: هذا استفهام؛ كأنه قال: «أوتلك نعمة تمنها». ينظر:

معانى القرآن للأخفش: ٦٤٦/٢.

وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾؟ [الشعراء: ٢٢].

ومنه قول الشاعر: [من المنسرح]

أَفْرَحُ أَنْ أُزْرَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذُوْدًا شَصَائِصًا^(١) نِبَالًا؟^(٢)

وقول الآخر: [من الطويل]

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مَنِيَّ وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟^(٣)

أراد في الأول: أفرح أن أرزأ؟

وأراد في الثاني: أو ذو الشيب يلعب؟

وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش: قول رسول الله - ﷺ - لجبريل -

عليه السلام: - «وَأِنْ زَنَيْ، وَإِنْ سَرَقَ؟ قال: «وَأِنْ زَنَيْ وَإِنْ سَرَقَ»^(٤).

أراد: أو إن زنى وإن سرق؟ لأنه من هذا التقدير.

وأشرت بقولي:

وَمَا عَلَيْهِ عَطَفَتْ «أُم» لَا يَجِبُ إِيْلَاؤُهُ الْهَمْزَةَ... ..

إلى أنه يجوز أن يفصل بين الهمزة وبين ما عطفت عليه «أُم» نحو: «أَرَأَيْتَ زَيْدًا أُمَّ

عَمْرًا؟

(١) الشصوص: التي قل لبنها وذهب. ينظر: اللسان (شخص).

(٢) البيت لحضرمي بن عامر في لسان العرب (جزأ)، (شخصص)، (نبل)، (زنن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٧٩، وتهذيب اللغة ١١/٢٦٣،

(شخصص)، (نبل)، (زنن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٧٩، وتهذيب اللغة ١١/٢٦٣،

١٥/٣٥٩، ٣٦٠، ومقاييس اللغة ٥/٣٨٣، وديوان الأدب ١/١٧٣، ٢٢٩، وكتاب العين

٣٢٩/٨.

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

(٤) أخرجه أحمد (١٥٩/٥، ١٦١)، والبخاري (٤٤٤/٣) كتاب الجنائز، باب: في الجنائز،

(١٢٣٧)، ومسلم (٩٤/١) كتاب الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة،

ومن مات مشركاً دخل النار (١٥٣ - ٩٤) من حديث أبي ذر رضى الله عنه. قال: قال رسول

الله ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي، أَوْ قَالَ: بِشَرْنِي أَنَّهُ مِنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ

شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

قال الحافظ في الفتح (٤٤٥/٣): قوله: «فقلت: وإن زنى أو سرق»، قد يتبادر إلى

الذهن أن القائل ذلك هو النبي، والمقول له الملك الذي بشره به، وليس كذلك؛ بل

القائل هو أبو ذر، والمقول له هو النبي ﷺ كما بينه المؤلف - أى البخاري - فى اللباس.

وللترمذي: «قال أبو ذر: يا رسول الله». ويمكن أن يكون النبي ﷺ قاله مستوضحاً،

وأبو ذر قاله مستبعداً. ا. ه.

ولكن عدم الفصل فيه أكثر.

ومن شواهد الفصل قول الشاعر: [من الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِي سَعَا أَنْزَصِينَ مَنْ هـ وَآكَ أَمْ مَنْ يُغْرِيكَ بِالسَّنَانِ
وأشرت بقولي:

وَفَضْلُ «أَمْ» مِمَّا عَلَيْهِ عَطَفْتُ أَوْلَى... ..
إلى أن قول القائل: «أزيد عندك أم عمرو»؟ بفصل «أَمْ» من «زَيْد» بـ«عندك» أولى
من قوله: «أزيد أم عمرو عندك»؟ بمواصلة «أَمْ» لـ«زَيْد»، وأن المواصلة لا تمنع.
هذا مذهب سيويه^(١)، ومن يراعى مذهبه من المحققين.

وهكذا- أيضا- يفعل إذا كان المعطوف فعلا على فعل كقولك: «أَقْعَدَ زَيْدٌ أَمْ قَامَ؟» هذا أجود من أن يقال: «أَقْعَدَ أَمْ قَامَ زَيْدٌ؟» وكلاهما جائز.

فإن وقعت «أَمْ» غير مسبوقة بالهمزة لا لفظا ولا تقديرا فهي منقطعة كقوله-
تعالى:- ﴿لَا رَبِّبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّيْتَهُ﴾ [السجدة: ٢-٣].

وكذا إن كانت مسبوقة بالهمزة، وليس في الكلام معنى «أى» كقوله- تعالى:-
﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥].

ولا بد في المنقطعة من معنى الإضراب، والأكثر اقتضاؤها مع الإضراب
استفهاما.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَمَعَ الْإِسْتِفْهَامِ إِضْرَابًا جَلَّتْ... ..
ومنه قول بعض العرب: «إِنَّهَا لِأَبْلِ أَمْ شَاءَ؟» أراد: بل أهي شاء؟

وقد يتجرد بها الإضراب كقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَمَاتِ ضَجِيعِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أَمْ جَهَنَّمِ^(٢)
وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. وَقَدْ تُرَى كـ«بَلِّ» لِإِضْرَابِ مُوَالٍ حَبْرًا

(١) ينظر: الكتاب (١٦٩/٣).

(٢) البيت من الطويل، وهولعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٥٠١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٧٦، وشرح الأشموني ٢/٤٢٢، وشرح التصريح ٢/١٤٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠، والمقاصد النحوية ٤/١٤٣.

وأما العطف بـ«أَوْ» :

فتخيير نحو: «خُذْ هَذَا أَوْ هَذَا».

أو إباحة نحو: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ».

أو تبيين قسمة نحو: «الْإِسْمُ نَكِيرَةٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ».

أو إبهام كقوله تعالى: «﴿وَلِنَا أَوْ لِإِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾»

[سبأ: ٢٤].

أو شك نحو: «قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو».

وأجاز الكوفيون موافقتها «بَلْ» في الإضراب، وحكى الفراء: «أَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعَا ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحُ الْيَوْمَ» فالظاهر أن هذا إضراب صريح.

ووافق الكوفيين أبو علي وابن برهان. قال ابن برهان في «شرح اللمع»: «قال أبو

علي: «أَوْ» حرف يستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر: أن يكون للإضراب».

وقال ابن برهان: «وأما الضرب الثاني فنحو: «أَنَا أَخْرَجْتُكُمْ تَقُولُ: أَوْ أُقِيمُ»،

أضربت عن الخروج، وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم».

وهذا معنى قولى:

... .. وَالْإِضْرَابَ عَنْ قَوْمِ نُمَيْي

ومن مجيء «أَوْ» للإضراب: قول جرير يخاطب هشام بن عبد الملك: [من

البيسط]

مَاذَا تَرَىٰ فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ

كَانُوا تَمَانِينَ أَوْ زَادُوا تَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي^(١)

ثم نبهت بقولى:

وَرُبُّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ... ..

على أن «أَوْ» قد تقع موضع الواو؛ وذلك إذا أمن اللبس كقول الشاعر: [من البيسط]

(١) البيتان في ديوانه ص ٧٤٥، وجواهر الأدب ص ٢١٧، والدرر ١١٦/٦، وشرح شواهد

المغنى ٢٠١/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٧، ومغنى اللبيب ٦٤/١، ٢٧٢، والمقاصد

النحوية ١٤٤/٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢١، وشرح الأشموني ٤٣٢/٢ (الثاني

فقط)، وجمع الهوامع ١٣٤/٢.

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ^(١)
وكقول الآخر : [من الكامل]

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ^(٢)
ومثله قول امرئ القيس : [من الطويل]

فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(٣)
ومن المواضع التي تتعاقب فيها «أَوْ» والواو: الإباحة نحو: «جالس الحسن أو ابن سيرين، فلو جالسا معا، أو أفرد أحدهما بالمجالسة لم يخالف ما أبيح له.

والاعتماد في فهم المراد من مثل هذا الخطاب على القرائن، فلذلك لو جيء بالواو مكان «أَوْ» لم يختلف المعنى.

وأكثر ورود «أَوْ» للإباحة في تشبيه أو تقدير:

فالتشبيه نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحَجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] و﴿كَلَمَجِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٤١٦، والأزهية ص ١١٤، وخزانة الأدب ٦٩/١١، والدرر ١١٨/٦، وشرح التصريح ٢٨٣/١، وشرح شواهد المغنى ١٩٦/١، ومغنى اللبيب ٦٢/١، ٧٠، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٤، والجنى الدانى ص ٢٣٠، وشرح الأشموني ١٧٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٩٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٧، وشرح قطر الندى ص ١٨٤، وهمع الهوامع ١٣٤/٢.

(٢) سفعت الفرس: إذا أخذت بمقدم رأسه. ينظر: مقاييس اللغة (سفع).

والبيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص ١٤٥، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١، وشرح التصريح ١٤٦/٢، وشرح شواهد المغنى ٢٠٠/١، والمقاصد النحوية ١٤٦/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١٨/٨، وأوضح المسالك ٣٧٩/٣، وشرح الأشموني ٤٢٤/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٨، ولسان العرب (سفع)، ومغنى اللبيب ٦٣/١.

(٣) البيت في ديوانه ص ٢٢، وجمهرة اللغة ص ٩٢٩، وجواهر الأدب ص ٢١١، وخزانة الأدب ٤٧/١١، ٢٤٠، والدرر ١٦١/٦، وشرح شواهد المغنى ٨٥٧/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٨، ولسان العرب (صفف)، (طها)، والمقاصد النحوية ١٤٦/٤، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٣٣، وشرح الأشموني ٤٢٤/٢، ومغنى اللبيب ٤٦٠/٢، وهمع الهوامع ٢/١٤١.

والتقدير نحو: ﴿كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩] و ﴿إِنَّ مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفافات: ١٤٧].

فلو جيء بالواو في مثل هذا من الكلام لم يختلف المعنى. ولذلك قرأ بعض القراء^(١): ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَيَزِيدُونَ﴾ [الصفافات: ١٤٧] - بالواو-.

ومن مواضع تعاقب «أَوْ» والواو: التقسيم كقول الشاعر: [من الطويل]
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ - كَمَا النَّاسِ - مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٢)
أى: بعضهم مجرور عليه، وبعضهم جارم، أو منهم مجرور عليه، ومنهم جارم، فلو جيء بـ«أَوْ» لجاز، وكان التقدير: الملقى منهم مجرور عليه أو جارم.

ومثل هذا البيت قول الآخر: [من الطويل]
فَقَالُوا لَنَا: ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَابِلُ^(٣)
فلو جيء بالواو هنا لكان جائزا، وكان أوفق لقوله: «ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا» إلا أنه يسامح لوضوح المعنى.

و«إِذَا» المسبوقة بمثلها، عاطفة عند أكثر النحويين. ومذهب ابن كيسان، وأبي علي: أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ: «أَوْ».

ويقولهما أقول في ذلك تخلصا من دخول عاطف على عاطف. ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع «لَا» بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل: «لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فِيهَا». و«لَا» هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن «إِذَا» مثلها؛ إلحاقا للنظير بالنظير، وعملا بمقتضى الأولوية.

وذلك أن «لَا» قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع، ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأن يحكم بعدم عطفية «إِذَا» عند مقارنة الواو أحق وأولى،

(١) ينظر: المحتسب (٢/٢٢٦)، الكشاف (٣/١٣٥٤).

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

(٣) البيت لجعفر بن عتبة الحارثي في الدرر ١١٩/٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٥، وشرح شواهد المغنى ١/٢٠٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٦٤، ومغنى اللبيب ١/٦٥، وجمع الهوامع ٢/١٣٤.

وفتح همزتها لغة تميمية .

وقد تغنى عنها «أُو» فيقال: «قَامَ إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو» وإلى هذا أشرت بقولى:
... .. وَقَدْ تَجِيءُ «إِمَّا» قَبْلَ «أَوْ»...
وأصلها: «إِنْ»، فضمت إليها «مَا».

وقد يستغنى عن «مَا» فى الشعر كقول الشاعر: [من الوافر]
وَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعَا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِر^(١)
أراد: فإما جزعا، وإما إجمال صبر.

وقد يستغنى عن «وَأَمَّا» بـ«وَالِإِلا» كقول الشاعر: [من الوافر]
فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَحْيَى بِصِدْقٍ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي^(٢) مِنْ سَمِينِي
وَإِلَّا فَاطْرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي^(٣)
وقد يستغنى بالثانية عن الأولى ومنه قول الشاعر: [من الطويل]
نُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا^(٤)
ومثله قول النمر بن تولب: [من المتقارب]

(١) البيت لدريد بن الصمة فى ديوانه ص٦٨، والأزهية ص٥٧، وخزانة الأدب ١١/١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦، والدرر ص١٠٢، وشرح أبيات سيويه ١/٢٠٩، والمقاصد النحوية ٤/١٤٨، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص١٠٩، والجنى الدانى ص٢١٢، ٥٣٤، وخزانة الأدب ١١/٨١، ٩٣، ٩٦، ووصف المباني ص١٠٢، وشرح المفصل ٨/١٠١، ١٠٤، والكتاب ١/٢٦٦، ٣/٣٣٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٢٩، والمقتضب ٣/٢٨، وجمع الهوامع ٢/١٣٥ .

(٢) الغث: غث حديث القوم: ردؤ وفسد. ينظر: الوسيط (غث).

(٣) البيتان للمثقب العبدى فى ديوانه ص٢١١-٢١٢، والأزهية ص١٤١-١٤١، وخزانة الأدب ٧/٤٨٩، ١١/٨٠، والدرر ٦/١٢٩، وشرح اختيارات المفضل ص١٢٦٦-١٢٦٧، وشرح شواهد المغنى ١/١٩٠، ١٩١، ومغنى اللبيب ١/٦١، وله أو لسحيم بن وثيل فى المقاصد النحوية ١/١٩٢، ٤/١٤٩، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٥٣٢، وجواهر الأدب ص٤١٥، وشرح الأشمونى ٢/٤٢٦، والمقرب ١/٢٣٢، وجمع الهوامع ٢/١٣٥ .

(٤) البيت لذى الرمة فى ملحوق ديوانه ص١٩٠٢، وشرح شواهد المغنى ١/١٩٣، وشرح عمدة الحفاظ ص٦٤٢، والمقاصد النحوية ٤/١٥٠، وللفرزدق فى ديوانه ٢/٧١، وشرح المفصل ٨/١٠٢، والمنصف ٣/١١٥، ولذى الرمة أو للفرزدق فى خزانة الأدب ١١/٧٦، ٧٨، والدرر ٦/١٢٤، وبلا نسبة فى الأزهية ص١٤٢، والجنى الدانى ص٥٣٣، ووصف المباني ص١٠٢، وشرح الأشمونى ٢/٤٢٦، ومغنى اللبيب ١/٦١، والمقرب ١/١٣٢، وجمع الهوامع ٢/١٣٥ .

سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^(١)
قال سيبويه^(٢): «أراد: إما من صيف، وإما من خريف، فحذف «إمّا» الأولى،
واقصر على الثانية بعد حذف «مَا»».

وقد تجيء الثانية عارية من الواو كقول الشاعر: [من البسيط]

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارِ^(٣)
وروى قطرب: [من منهوك الرجز]

لَا تُفْسِدُوا أَيْمًا لَكُمْ
أَيْمًا لَنَا أَيْمًا لَكُمْ^(٤)

أراد: إما لنا، وإما لكم، ففتح الهمزة وهي لغة بني تميم، وأبدل الميم الأولى
ياء، وحذف الواو.

وأما المعطوف بـ«لَيْكِن» فمحكوم له بالثبوت بعد نفي كقولك: «مَا قَامَ زَيْدٌ لَيْكِن
عَمْرُو»، أو بعد نهى كقولك: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَيْكِن عَمْرًا».

فإن دخلت عليها الواو كقوله- تعالى:- ﴿وَلَيْكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] عريت
«لَيْكِن» من العطف، وقدر ما بعدها جملة معطوفة على ما قبلها بالواو؛ لأن
بقاء «لَيْكِن» بعد الواو عاطفة ممتنع لامتناع دخول عاطف على عاطف، وجعل الواو

(١) البيت في ديوانه ص ٣٨١، والأزهية ص ٥٦، وخزانة الأدب ١١/٩٣-٩٥، ١٠١، ١١٠،
١١٢، وشرح شواهد المغنى ص ١٨٠، والكتاب ١/٢٦٧، والمعاني الكبير ص ١٠٥٤،
والمقاصد النحوية ٤/١٥١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٢٧، ٢٣٦، والجنى الدانى
ص ٢١٢، ٥٣٤، وخزانة الأدب ٩/٢٥، والخصائص ٢/٤٤١، والدرر ٦/١٢٨، وشرح
المفصل ٨/١٠٢، والكتاب ٣/١٤١، ومغنى اللبيب ١/٥٩، والمنصف ٣/١١٥.

(٢) ينظر: الكتاب (١/٢٦٧).

(٣) البيت للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢٢١، ولسان العرب (أما)، ولسعد بن قرط في خزانة
الأدب ١١/٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، والدرر ٦/١٢٢، وشرح التصريح ٢/١٤٦، وشرح
شواهد المغنى ١/١٨٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٣، والمحتسب ١/٢٨٤، ٢/٣١٤،
والمقاصد النحوية ٤/١٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٨٢، وتذكرة النحاة
ص ١٢٠، والجنى الدانى ص ٥٣٣، وجواهر الأدب ص ٤١٤، ووصف المباني ص ١٠٢،
وشرح الأشموني ٢/٤٢٥، وشرح المفصل ٦/٧٥، ومغنى اللبيب ص ٥٩/١، وهمع
الهوامع ٢/١٣٥.

(٤) الرجز بلا نسبة في الجنى الدانى ص ٥٣٥، والدرر ٦/١٢١، والمحتسب ١/٢٨٤، وهمع
الهوامع ٢/١٣٥.

عاطفة وحدها مع كون ما بعد «لَكِنْ» مفردا ممنوع؛ لمخالفته في الحكم للمعطوف عليه، وحق المعطوف بالواو إن كان مفردا أن يستوى هو والمعطوف عليه في الحكم. فإن كانا جملتين، اغتفر تخالفهما في الحكم كقولك: «قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو» و«أَكْرَمَ خَالِدٌ وَأَهْيَنَ بَشْرٌ» و«أَطْعَمَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى».

وزعم ابن خروف: أن المعطوف بعد «لَكِنْ» لم يستعمل إلا مع الواو. وذكر بعض الأئمة: أن يونس لا يرى «لَكِنْ» عاطفة، وكأنه إنما لم يعدها من حروف العطف؛ لعدم استعمالها غير مسبوقة بواو.

ولم يمثل سبويه للعطف بها إلا بعد واو فقال: «مَا مَرَزْتَ بِصَالِحٍ وَلَكِنْ بِطَالِحٍ»^(١)، وسمى المعطوف بها وب«بَلْ» بدلا.

وأما «لَا» فيعطف بها بعد خبر مثبت أو أمر نحو: «هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو». و«أَقْصِدْ مُحَمَّداً لَا بَشْرًا»، وبعد نداء كقولك: «يَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو» و«يَا ابْنَ ابْنِ ابْنِ عَمِّ». ومنع أبو القاسم الزجاجي^(٢) في كتاب «معاني الحروف» أن يعطف ب«لَا» بعد الفعل الماضي. وليس منع ذلك صحيحا لقول العرب: «جَدُّكَ لَا كَدُّكَ». وقيل في تفسيره: معناه: نفعك جدك لا كدك.

ومثله في العطف على معمول فعل ماض قول امرئ القيس: [من الطويل]
كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُوبِهِ عُقَابٌ تَتَوَفَّى لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ^(٣)
وجعل الكوفيون من حروف العطف: «لَيْسَ» ومن حججهم قول الشاعر:
[من الرجز]

(١) ينظر: الكتاب (٤٣٥/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، صاحب الجمل، منسوب إلى شيخه الزجاج، ولزمه حتى برع في النحو، وحدث عنه وعن نبطويه وابن دريد وأبي بكر ابن الأنباري، وغيرهم، من تصانيفه: «الجمل»، «الإيضاح»، «الكافي»، «شرح كتاب الألف واللام»، «شرح خطبة الكاتب»، وغيرها. مات سنة (٣٣٧هـ) على خلاف.
ينظر: بغية الوعاة (٧٧/٢)، الأعلام (٢٩٩/٣)، وفيات الأعيان (٢٧٨/١).

(٣) البيت في ديوانه ص ٩٤، وجمهرة اللغة ص ٩٤٩، والجنى الداني ص ٢٩٥، وخزانة الأدب ١٧٧/١١، ١٧٨، ١٨١، ١٨٤، والخصائص ١٩١/٣، وشرح التصريح ١٥٠/٢، وشرح شواهد المغنى ٤٤١/١، ٦١٦/٢، ولسان العرب (ملع)، ومعنى اللبيب ٢٤٢/١، والمقاصد النحوية ١٥٤/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٨/٣، وشرح الأشموني ٢/٤٢٧، ومجالس ثعلب ص ٤٦٦، والممتع في التصريف ١٠٤/١.

أَيِّنَ الْمَفْرُوعِ وَالْإِلَهَ الطَّالِبِ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ^(١)؟

وتوجيه هذا على مذهب البصريين: أن يجعل «الغالب» اسم «ليس»، ويجعل خبرها ضميرا متصلا عائدا على الأشرم، ثم حذف لاتصاله؛ كما تقول: «الصديق كأنه زيد»، ثم تحذف الهاء تخفيفا؛ كما تحذفها من نحو: «زيد ضرب عمرو» فيصير: «زيد ضرب عمرو».

وأما «بل»: فللإضراب، وحالها فيه مختلف.

فإن كان الواقع بعدها جملة، فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه.

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفى، ولا نهى، فهي لإزالة حكم ما قبلها وجعله لما بعدها نحو: «جاء زيد بل عمرو» و«خذ هذا بل ذلك».

فإن كان قبل المفرد نفى أو نهى، أذنت بتقرير حكمه، وبجعل ضده لما بعده؛ ف«زيد» من قولك: «ما قام زيد بل عمرو» قد قرر نفى قيامه، و«عمرو» قد أثبت قيامه، و«خالدا» من قولك: «لا تضرب خالدا بل بشرا» قد قرر النهى عن ضربه و«بشر» قد أمر بضربه، هذا هو الصحيح.

ولذلك لم يجز في المعطوف بـ«بل» و«لكن» على خبر «ما» إلا الرفع، لأن «ما» لا تعمل إلا في منفي، والمبرد يوافق في هذا الحكم.

ويجوز مع ذلك أن تكون «بل» ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها. وما جوزه

مخالف لاستعمال العرب كقول الشاعر: [من البسيط]

لَوْ اِعْتَصَمْتَ بِنَا لَمْ تَعْتَصِمِ بَعْدًا بَلْ أَوْلِيَاءَ كُفَاةٍ غَيْرِ أَوْعَادٍ^(٢)
وكقول الآخر: [من البسيط]

(١) الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر ١٤٦/٦، وشرح شواهد المغنى ص ٧٠٥، والمقاصد النحوية ١٢٣/٤، وبلا نسبة في الجنى الدانى ص ٤٩٨، ومغنى اللبيب ص ٢٩٦، وهمع الهوامع ١٣٨/٢.

(٢) الوغد: الدني. ينظر: مقاييس اللغة (وغد).

والبيت بلا نسبة في الدرر ١٣٣/٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣١، والمقاصد النحوية

١٥٦/٤، وهمع الهوامع ١٣٦/٢.

وَمَا اثْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ^(١) وَلَا كُشِفٍ^(٢)
 بَلْ ضَارِبِينَ حَبِيكَ^(٣) الْبَيْضِ إِنْ لَحِقُوا
 وكقول الآخر: [من البسيط]
 لَا تَلَقَ ضَيْفًا إِذَا أَمَلَقْتَ مُعْتَدِرًا
 يَعْسِرَةَ بَلْ عَنَى النَّفْسِ جَدَلَانَا^(٥)
 (ص)

وَفَضَّلَ عَاطِفٍ بِحَرْفٍ جَرُّ أَوْ
 نَحْوِ (اَكْسَنَى الْيَوْمَ قَمِيصًا وَعَدَا
 وَفَضَّلَ غَيْرِ الْوَاوِ وَالْفَا بِالْقَسَمِ
 وَأَعِدَ الْعَامِلَ بَعْدَ مَا فَضَّلَ
 كَلَا مَرَزُ بَدَا وَبَعْدَ بَابِنِي) وَاعْتَفِرَ
 وَجَرُّ (خَالِدٍ) بِلَامٍ قَدْ حَذِفَ
 وَمِثْلُ ظَاهِرِ ضَمِيرٍ مُتَّفَصِلٍ
 وَإِنْ عَلَى مُضْمَرٍ رَفَعٍ مُتَّفَصِلٍ
 أَوْ بِسِوَاهُ أَفْصِلَ، وَرَبِّمَا وَرَدَ
 وَعَوْدُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي عَطْفٍ عَلَى
 وَحَيْثُ لَا يُعَادُ فَالْتَّضُبُّ أَحَقُّ
 وَإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ
 وَذُو اتِّصَالٍ مِنْ ضَمِيرِ التَّضْبِ لَا
 وَالْأَخْفَشُ الْوَاوِ وَ(تَمَّ) وَالْفَا
 وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ
 بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ

(١) الْخُورُ: الضعف. ينظر: مقاييس اللغة (خور).

(٢) الْأَكْشَفُ: من لا ترس معه في الحرب القاموس (كشف).

(٣) الْحَبِيكُ: الشدة والإحكام القاموس (حبك).

(٤) البيتان لضرار بن الخطاب في الدرر ١٣٤/٦، والمقاصد النحوية ١٥٧/٤، وبلا نسبة في

جمع الهوامع ١٣٦/٢.

(٥) البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٢.

وَقَدْ يَسُوعُ حَذْفُ مَثْبُوعٍ هُنَا إِنْ كَانَ تَخْصِيلُ الْمُرَادِ مُمَكِّنًا
 وَمُتَّبِعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدِّمُ مُوسَّطًا إِنْ يُلْتَزِمُ مَا يَلْزَمُ
 وَعَظْفُوا فِعْلًا عَلَى فِعْلِ كَ(مَنْ) يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ فَهَوُ عَيْرُ مُؤْتَمِنٍ
 وَالزَّمْنُهُمَا اتِّفَاقًا فِي الزَّمَنِ وَأَعْتَفِرِ اخْتِلَافَ لَفْظِ حَيْثُ عَنِ
 وَأَعْظِفُ عَلَى اسْمِ شِبْهِ فِعْلِ فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلُ تَجِدُهُ سَهْلًا
 كَ(رُبُّ بَيْضَاءٍ مِنَ الْعَوَاهِجِ) أَمْ صَبِي قَدْ حَبَا أَوْ دَارِحِ
 كَذَا (يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ) يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ
 (ش) منع أبو على الفصل بين العاطف والمعطوف بظرف أو جار ومجرور،

وجعل من الضرورات قول الشاعر: [من المنسرح]

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْنِهِ أَزْدِيَّةَ الْـ عَضْبٍ وَيَوْمًا أُدِيمُهَا نَعْلًا^(١)
 وليس الأمر كما زعم.

بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائر في الاختيار
 إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسما مجرورا، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى:
 ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾
 [النساء: ٥٨]؛ ففصل بـ«إِذَا» وما أضيفت إليه بين الواو و«أَنْ تَحْكُمُوا» وهو معطوف
 على «أَنْ تُؤَدُّوا».

وكقوله- تعالى-: ﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةٌ﴾
 [البقرة: ٢٠١]؛ ففصل بـ«فِي الآخِرَةِ» بين الواو و«حَسَنَةٌ».
 وكقوله- تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾
 [يس: ٩]؛ ففصل بـ«مِنْ خَلْفِهِمْ» بين الواو و«سَدًّا».
 وكقوله- تعالى-: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾
 [الطلاق: ١٢]؛ ففصل بـ«مِنَ الْأَرْضِ» بين الواو و«مِثْلَهُنَّ».
 فإلى هذا أشرت بقولي:

...

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٤، ولسان العرب
 (خمسة)، (نفل)، (أدم)، وبلا نسبة في الخصائص ص ٣٩٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٦.

ثم بينت أن غير الفاء والواو من حروف العطف، قد يحال بينه وبين المعطوف بالقسم نحو: «قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ وَاللَّهِ عَمْرُو» و«مَا لَكَ دِيئَارًا بَلَّ وَاللَّهِ دِزْهَمًا».

فلو كان العاطف فاء أو واو، لم يجز هذا الفصل؛ لأن الفاء والواو أشد افتقارا إلى ما يتصل بهما من غيرهما.

ثم بينت أن المفصول من العاطف إن كان معطوفا على مجرور أعيد معه الجار كقولي:

.. امْرُزُ بِيَدًا وَبَعْدُ بِأَيْنِي... ..
فلو حذف الجار لم يجز.

بخلاف الرفع والناصب، فالاستغناء عن إعادتهما بعد الفصل جائز. نحو: «يَقُومُ الْيَوْمَ زَيْدٌ، وَعَدَا عَمْرُو» و«رَأَيْتُ زَيْدًا وَقَبْلَهُ عَمْرًا». ثم بينت أنه لا يمتنع نحو:

... ..
.. لِيَدَا شُهْدٌ وَخَالِدٍ صَبِيرٌ
لكن في جوازه مذهبان:

أحدهما: أن يكون جر «خَالِدٍ» بالعطف على «ذَا»، و«صَبِيرٍ» معطوف على «شُهْدٌ» فيكون عطفًا على عاملين، وهو عند أبي الحسن في مثل هذا جائز. والثاني: أن يكون جر «خَالِدٍ» بلام محذوفة، دلت عليها اللام المتقدمة. ولا يلزم من هذا عطف على عاملين؛ فإن الجار والمجرور: خبر مقدم و«صَبِيرٍ»: مبتدأ، والجملة: معطوفة على الجملة المتقدمة.

وهذا أقرب من عطف على عاملين؛ إذ ليس في هذا التوجيه ما يستبعد إلا حذف حرف الجر، وبقاء عمله، ومثل هذا لوجود ما يدل على المحذوف جائز بإجماع؛ ولذلك جروا بـ«مِنْ» محذوفة بعد «كَمْ» إذا دخل عليها حرف جر. وقد أجاز الأخفش والسيرافي وغيرهما من المحققين جر المجاب به بحرف محذوف إذا كان حرف الجر ظاهرا في السؤال نحو أن تقول: «زَيْدٌ» لمن قال: «بِمَنْ مَرَّزْتُ؟».

وإذا كان معنى حرف الجر في السؤال قد سوغ للمجيب أن يجر بحرف محذوف، كقول رؤبة: «خَيْرٌ» - بالجر - لمن قال: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟» فلأن يسوغ ظهور حرف الجر في السؤال إعمال الجار المحذوف أحق وأولى. فهذا يقوى ما أشرت إليه من صحة قولي:

... .. لِدَا شَهْدٌ وَخَالِدٍ صَبِرٌ
والأصل المصحح لقولى:

... .. لِدَا شَهْدٌ وَخَالِدٍ صَبِرٌ
ولقول النحويين: «فى الدَّارِ زَيْدٍ، وَالْحُجْرَةِ عَمْرُو»؛ قوله - تعالى - : ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّتِهِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٤-٥]؛ فالواو من: «وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ» عاطفة جملة على جملة، كما تقرر فى توجيهه: «لِدَا شَهْدٌ وَخَالِدٍ صَبِرٌ».

وحذف خافض: «أَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» لدلالة خافض: «خَلَقَكُمْ» عليه. ومثل ذلك قول الشاعر؛ أنشده الفراء: [من الطويل]
أَلَا يَأَلْقُومُ كُلُّ مَا حُمَّ وَقِعَ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُوبِ مَصَارِعُ^(١)
وقراءة حمزة والكسائى^(٢): «آيات» على تقدير «إن» و«فى» لدلالة المتقدمين عليهما.

(١) البيت للبعث فى لسان العرب (حمم)، ولخداش بن بشر العاملى أو لقيس بن ذريح فى المقاصد النحوية ٣/٣٥٢، وبلا نسبة فى الدرر ٦/١٥٣، وجمع الهوامع ٢/١٣٩ .
(٢) الأخوين يقرآن «آيات» بالكسر، وهى تحتاج إلى إيضاح؛ فإنَّ الناس قد تكلموا فيها كلامًا كثيرًا وخرَّجوها على أوجه مختلفة، وبها استدلَّ على جواز العطف على عاملين. قُلْتُ: والعطف على عاملين لا يختص بقراءة الأخوين، بل يجوز أن يُستدلَّ عليه أيضًا بقراءة الباقيين؛ كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى. فأما قراءة الأخوين ففيها أوجه:
أحدها: أن يكون «أَخْتِلَافِ اللَّيْلِ» مجرورًا بـ «فى» مضمرة وإنما حذفتم لتقدم ذكرها مرتين وحرف الجرَّ إذا دَلَّ عليه دليل جاز حذفه وإبقاء عمَلِه؛ أنشد سيويه: [من البسيط]
فَالآنَ قَدْ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

تقديره: وَبِالْأَيَّامِ؛ لتقدم الباء، فى بك ولا يجوز عطفه على الكاف؛ لأنه ليس من مذهبه - كما عرفت - العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. والتقدير فى هذه الآية: وفى اختلاف الليل، فأيات على ما تقدم من الوجهين فى «آيات» قبلها العطف أو التأكيد. قالوا: ويدل على ذلك قراءة عبد الله «وَفِي أَخْتِلَافٍ» تصريحًا بـ «فى». فهذان وجهان .
الثالث: أن يُعْطَفَ «أَخْتِلَافٍ» على المجرور بـ «فى» و «آيات» على المنصوب بـ «إن»، وهذا هو العطف على عاملين، وتحقيقه على معمولى عاملين؛ وذلك أنك عطفت «أَخْتِلَافٍ» على «خَلَقْتُ» وهو مجرور بـ «فى» فهو معمول عامل، وعطفت «آيات» على اسم إن وهو معمول عامل آخر؛ فقد عطفت بحرف واحد - وهو الواو - معمولتين - وهما: «اختلاف» و «آيات» - على معمولين قبلهما، وهما «خَلَقْتُ» و «آيات». وبظاها استدل من جَوَزَ ذلك كالأخفش .

وفي المسألة أربعة مذاهب: المنع مطلقاً، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، قالوا: لأنه يؤدي إلى إقامة حَرْفِ العطف مقام عاملين وهو لا يجوز؛ لأنه لو جاز في عاملين لجاز في ثلاثة، ولا قائل به، ولأن حرف العطف ضعيف فلا يقوى أن ينوب عن عاملين، ولأن القائل بجواز ذلك يستضعفه، والأحسنُ عنده ألا يجوز؛ فلا ينبغي أن يُحْمَلَ عليه كتابُ الله، ولأنه بمنزلة التَّعْدِيَّتَيْنِ بِمَعْدٍ واحدٍ وهو غير جائز .

قال ابنُ السراج: العطفُ على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ثم حَمَلَ ما في هذه الآية على التكرار للتأكيد. قال الرُّمَائِيُّ: هو كقولك: إن في الدار زيداً والبيت زيداً؛ فهذا جائز بإجماع. فتدبَّرْ هذا الوجه الذي ذكره ابنُ السراج؛ فإنه حسنٌ جداً، لا يجوز أن يحمل كتابُ الله إلا عليه، وقد يثبتُ القراءة بالكسر ولا عيبُ فيها في القرآن على وجه، والعطفُ على عاملين عيبٌ عند مَنْ أجازَهُ ومن لم يُجزِهُ فقد تنأهى في العيب؛ فلا يجوزُ حَمْلُ هذه الآية إلا على ما ذكره ابنُ السراج دون ما ذهب إليه غيره .

قُلْتُ: وهذا الحصر منه غير مُسلم؛ فإن في الآية تخريجات أخر غير ما ذكره ابنُ السراج يجوز الحَمْلُ عليها. وقال الزجاج: ومثله في الشعر:

أَكَلُ امْرِئٍ نَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِالسَّلِيلِ نَارًا
وَأُنشِدُ الْفَارِسِيَّ لِلْفَرَزْدَقِ:

وَبَاشَرَ زَاعِيهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّقُ

وقول الآخر:

وَأَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حَرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَامَةَ شَرًّا

قُلْتُ: أما البيتُ الأولُ فظاهرُ أنه عَطَفَ «ونار» على «امرئ» المخفوض بـ«كل»، ونارًا الثانية على «امرء» الثاني، والتقدير: وتحسين كلُّ نارٍ نارًا؛ فقد عطف على معمولي عاملين . والبيت الثاني: عَطَفَ فيه «جَنَّبِيهِ» على «بَلْبَانِهِ»، وعطف حَرَّ النَّارِ على الصَّلَا، والتقدير: وبَاشَرَ بِجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ.

والبيت الثالث: عطف فيه «الْحَمَامَةَ» على الكلبِ وَشَرًّا على «خَيْرًا» تقديره: وَأَوْصَيْتُ بِالْحَمَامَةِ شَرًّا. وسيبويه في جميع ذلك يرى الحَجَرَ بخافضٍ مقدر، لكنه عورضَ بأن إعمال حرف لجر مضمراً ضعيفٌ جداً؛ ألا تَرَى أنه لا يجوز: مَرَزْتُ زَيْدًا؟ بخفض زيد إلا في ضرورة كقوله:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ
يريد: إلى كَلْبِيبِ، وقوله:

حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامُ

أى إلى الأعلام؛ فقد فَرَّ مِنْ شَيْءٍ ووقع في أضعف منه .
وأجيب عن ذلك: بأنه لما تقدَّم ذكرُ الحرف في اللفظ قويت الدلالة عليه؛ فكأنه ملفوظٌ به ما أوردتُموه في المثال والشعر.

والمذهب الثاني: التفصيل وهو مذهب الأخفش؛ ذلك أنه لا يجوز إلا بشرطين:
أحدهما: أن يكون أحد العاملين جازاً .

أو على جعل «آيات» الثانى، والثالث توكيدين لـ «آيات» الأول.

والتوكيد بعد التوكيد، وحذف ما دل عليه دليل ليس ببدع؛ بخلاف العطف على

= والثانى: أن يتَّصَلَ المعطوفُ بالعاطفِ أو يُفَصَّلَ به «لا»، مثال الأول: الآية الكريمة والأبيات التى قدمتها؛ ولذلك استتصوب المبرد استشهاده بالآية، ومثال الفصل به «لا» قولك: ما فى الدار زيدٌ ولا الحجرة عمروٌ. فلو فُقدَ الشرطان نحو: إنَّ زيدا شتمَ بِشْرًا وَوَالله خَالِدًا هُنْدًا، أَوْ فُقدَ أحدهما نحو: إنَّ زيدا ضَرَبَ بِكْرًا وَخَالِدًا بِشْرًا - فقد نقل ابن مالك الامتناع عند الجميع، وفيه نظر؛ لما ستعرفه فى الخلاف .

الثالث: أنه يجوز بشرط أن يكون أحد العاملين جازًا، وأن يكون متقدمًا نحو الآية الكريمة، فلو لم يتقدم نحو: إنَّ زيدا فى الدار وعمرو فى السوق لم يَجْزُ، وكذا لو لم يكن حرفٌ جَزٌّ كما تقدم تمثيله .

الرابع: الجواز مطلقًا، ويعزى للفراء .

الوجه الرابع - من أوجه تخريج القراءة المذكورة - : أن ينتصب بـ «آيات» على الاختصاص؛ قاله الزمخشري، وسيأتى فيما أحكيه عنه .

وأما قراءة الرفع ففيها أوجه:

أحدها: أن يكون الأول .

الثانى: أن يكون تأكيدًا لآياتِ التى قبلها، كما كانت كذلك فى قراءة النصب .

الثالث: أن تكون المسألة من باب العطف على عاملين، وذلك أن «اختلاف» عطف على «خَلَقِكُمْ» وهو معمول لـ «فى» . فـ «آيات» معطوفة على «آيات» قبلها، وهى معمولة للابتداء، فقد عطف على معمولى عاملين فى هذه القراءة أيضًا. قال الزمخشري: قرئ «آياتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» بالرفع والنصب على قولك إنَّ زيدا فى الدار وعمرو فى السوق أو عمرا فى السوق. وأما قوله «آياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ» فمن العطف على عاملين، سواء نُصِبَتْ أَمْ رَفَعَتْ فالعاملان فى النصب «إنَّ» و«فى» أقيمت الواو مقامهما فعملت الجَزُّ فى «اختلاف الليل والنهار» والنصب فى «آيات» وإذا رَفَعَتْ فالعاملان الابتداء و«فى»: «عملا الرفع فى «آيات» والجَزُّ فى «اختلاف» . ثم قال فى توجيه النصب: والثانى: أن ينتصب على الاختصاص بعد انقضاء المجرور .

الخامس: أن يرتفع «آيات» على خبر ابتداءٍ مضمرة، أى: هى آياتٌ ، وناقشه الشيخ، فقال: ونسبةُ الجَزِّ والنصب للواو ليس بصحيح؛ لأنَّ الصحيح من المذهب أن حرف العطف لا يعمل. قلت: قد ناقشه الشيخ شهاب الدين أبو شامة أيضًا، فقال: فمنهم من يقول هو على هذه القراءة أيضًا. يعنى قراءة الرفع. عطف على عاملين وهما: حرف «فى»، والابتداء المقتضى للرفع، ومنهم من لا يُطْلَقُ هذه العبارة فى هذه القراءة؛ لأنَّ الابتداء ليس بعامل لفظى. وقرئ «وَإِخْتِلَافٌ» بالرفع «آية» بالرفع والتوحيد على الابتداء والخبر، وكذلك قرئ: «وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَةٌ» بالتوحيد، وقرأ زيد بن على وطلحة وعيسى «وتصريف الريح» كذا قال الشيخ. قلت: وقد قرأ بهذه القراءة حمزة والكسائى أيضًا .

ينظر: الدر المصون (١٢٢/٦ - ١٢٥) .

عاملين؛ فإنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد، فلا يجوز.

ثم بينت أن الضمير المنفصل في عطفه على غيره، وعطف غيره عليه بمنزلة الظاهر؛ فيقال: «أَنْتَ وَزَيْدٌ صَدِيقَانِ» و«عَمَرُوْا وَأَنْتُمْ مُتَّفِقُونَ» و«إِيَّاكَ وَخَالِدًا أَكْرَمْتُ» و«لَا تَصِحَّبْ إِلَّا أَخَاكَ وَإِيَّايَ».

فإن كان المعطوف عليه ضميرا متصلا مرفوعا، فالجيد الكثير أن يؤكد قبل العطف بضمير منفصل كقوله - تعالى - : ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

أو يفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره كقوله - تعالى - : ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣].

وقد يغنى عن الفصل في الجملة المنفية وقوع «لا» بين العاطف والمعطوف كقوله - تعالى - : ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ولا يمتنع العطف عليه دون فصل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمِ»^(١).

فعطف «الْعَدَمِ» دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في «سَوَاءٍ»، ومثله قول جرير: [من الكامل]

وَرَجَا الْأَخِيظُلُّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيِنًا لَا^(٢)
وهذا - أيضا - فعل مختار غير مضطر؛ لتمكن الشاعر من نصب «وَأَبٌ» على أن يكون مفعولا معه.

ومثله في عدم الاضطرار والتكلم بالاختيار قول عمر بن أبي ربيعة: [من الخفيف]

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنْعَاجِ الْمَلَا^(٣) تَعَسَّفَنَ رَمَلًا^(٤)

(١) ينظر: الكتاب (٤٣٥/١).

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٧، والدرر ١٤٩/٦، وشرح التصريح ١٥١/٢، والمقاصد النحوية ١٦٠/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٦/٢، وأوضح المسالك ٣/٣٩٠، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢، والمقرب ١/٢٣٤، وجمع الهوامع ١٣٨/٢.

(٣) الملا: القلاة الواسعة. ينظر: اللسان (ملا).

(٤) البيت في ملحق ديوانه ص ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٨، وشرح المفصل ٧٦/٣، واللمع ص ١٨٤، والمقاصد النحوية ١٦١/٤، وبلا =

فرفع «زُهْرًا» عطفًا على الضمير المستكن في «أَقْبَلْتُ» مع التمكن من جعله مفعولًا معه .

وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر لزم - ولأنها في الأصل : عند غير يونس والأخفش وقطرب والكوفيين ووافقهم أبو علي الشلوبين وهو اختياري - إعادة الجار كقوله - تعالى - : ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١] وقوله : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٢] وقوله : ﴿يُنَجِّكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٤] .

وللملتزمين إعادة الجار حجتان :

إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين .

الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه ؛ فامتنع العطف إلا مع إعادة الجار .

وكلتا الحججتين ضعيفة .

أما الأولى : فيدل على ضعفها أن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ، والإبدال منه ؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ؛ فللعطف أسوة بهما .

وأما الثانية : فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه - يعنى في محل الآخر - شرطًا في صحة العطف لم يجز : «رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ» ولا : [من الطويل]

أَي فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا (١)

= نسبة في الإنصاف ٧٩/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٠١ ، والكتاب ٣٧٩/٢ .

(١) صدر بيت ، وعجزه :

إذا ما رجال بالرجال استقلت

.....

ينظر : الكتاب (٥٥/٢) .

ولا «كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهَمٍ»، ولا: [من الكامل]
 الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْهَيْجَانَ وَعَبَدَهَا (١)
 ولا: «لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِي الدَّارِ».

وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها، وتأخير ما عطفت عليه كثيرة.
 فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو: «مَرَزْتَ بِكَ وَزَيْدٌ».
 وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعا، وجب الاعتراف بصحة الجواز.
 ومن مؤيدات الجواز قوله- تعالى-: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾
 [البقرة: ٢١٧] بالعطف على الهاء لا بالعطف على «سَبِيلٍ» لاستلزامه الفصل
 بأجنبي بين جزأى الصلة.

وتوقى هذا المحذور حمل أبا على الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه
 المسألة. وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا.
 ومن مؤيدات الجواز- أيضا - قراءة حمزة (٢): ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

(١) صدر بيت للأعشى وعجزه:

عوذا تزجى بينهما أطفالها

ينظر: ديوانه ص ٧٩، وأمالى المرتضى ٣٠٣/٢، وخزانة الأدب ٢٥٦/٤، ٢٦٠، ٥/٥،
 ١٣١، ٤٩٨/٦، والدرر ١٣/٥، والكتاب ١٨٣/١، والمقتضب ١٦٣/٤، وبلا نسبة في
 الأشباه والنظائر ٤٣٩/٢، وجمهرة اللغة ص ٩٢٠، والدرر ١٥٣/٦، وشرح ابن عقيل
 ص ٤٢٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٧، والمقرب ١٢٦/١، وهمع الهوامع
 ٤٨/٢، ١٣٩.

(٢) قوله: «والأرحام» الجمهور على نصب ميم «والأرحام»، وفيه وجهان:
 أحدهما: أنه عطفٌ على لفظ الجلالة، أى: واتقوا الأرحام، أى: لا تقطعوها. وقدّر
 بعضهم مضافاً، أى: قَطَعَ الأرحام، ويقال: «إِنَّ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى
 الْعَامِّ؛ وَذَلِكَ أَنْ مَعْنَى اتَّقُوا اللَّهَ: اتَّقُوا مَخَالَفَتَهُ، وَقَطَعَ الْأَرْحَامَ مَنْدَرُجٌ فِيهَا».
 والثاني: أنه معطوفٌ على محل المجرور في «به» نحو: مررت بزيد وعمراً، لَمَّا لَمْ
 يَشْرِكْهُ فِي الْإِتْبَاعِ عَلَى اللَّفْظِ تَبِعَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ. ويؤيد هذا قراءة عبد الله:
 «وَالْأَرْحَامَ». وقال أبو البقاء: «تُعْظَمُونَهُ وَالْأَرْحَامَ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ بِهِ تَعْظِيمٌ لَهُ».
 وقرأ حمزة «والأرحام» بالجر، وفيها قولان:

أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور في «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه
 البصريون، وقد تقدّم تحقيق القول في هذه المسألة، وأن فيها ثلاثة مذاهب، واحتجاج كل
 فريق في قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ﴾.

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذى مذهبه =

والأَرْحَامُ ﴿النساء: ١﴾ - بخفض الأرحام-.

وهي- أيضا- قراءة ابن عباس-رضى الله عنه- والحسن البصرى ومجاهد^(١)، وقتادة^(٢)، والنخعي^(٣)، والأعمش^(٤)، ويحيى بن وثاب^(٥)، وأبى رزين^(٦).

= جواز ذلك أنه قال: «حَدَّثَنِي شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم قال: «والأرحام». بخفض الأرحام. هو كقولهم: و «أَسَأَلُكَ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ» قال: «وهذا قبيحٌ؛ لأنَّ العرب لا تُرَدُّ مخفوضًا على مخفوض قد كُتِبَ عنه».

والثاني: أنه ليس معطوفًا على الضمير المجرور بل الواو للقسم، وهو خفضٌ بحرف القسم مُقَسَّمٌ به، وجواب القسم: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا». وَضَعَفَ هذا بوجهين: أحدهما: أن قراءتي النصبِ وإظهار حرف الجر في «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافقُ القراءات.

والثاني: أنه نُهِيَ أن يُخَلَّفَ بغير الله تعالى، والأحاديثُ مصرحةٌ بذلك. وَقَدَّرَ بعضُهم مضافًا فرازًا من ذلك، فقال: «تقديره: وربُّ الأرحام» قال أبو البقاء: وهذا قد أَعْنَى عنه ما قبله» يعنى: الحلف بالله تعالى.

ولقائل أن يقول: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُقْسِمَ بِمَا شَاءَ كَمَا أَقْسَمَ بِمَخْلُوقَاتِهِ كَالشَّمْسِ وَالنَّجْمِ وَاللَّيْلِ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ مُنْهَيِّينَ عَنْ ذَلِكَ»، إِلَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى الْقِسْمِ، فَالْأَوْلَى حَمْلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ، وَلَا التَّفَاتُ إِلَى طَعْنٍ مَنْ طَعَنَ فِيهَا، وَحِمْرَةٌ بِالرَّبِّةِ السَّيِّئَةِ الْمَانِعَةِ لَهُ مِنْ نَقْلِ قِرَاءَةٍ ضَعِيفَةٍ.

وقرأ عبد الله أيضًا: «والأرحامُ» رَفَعًا وَهُوَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ، فَقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ: «أَهْلُ أَنْ تُوصَلَ»، وَقَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ: و «الأرحامُ وَمِمَّا يَتَّقَى، أَوْ: مِمَّا يُتَسَاءَلُ بِهِ»، وَهَذَا أَحْسَنُ؛ لِلدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ لِلدَّلَالَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ فَقَطْ، وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ: «والأرحامُ محترمة» أَى: وَاجِبٌ حَرْمَتُهَا. ينظر: الدر المصون (٢/٢٩٦، ٢٩٧).

(١) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، تابعي مفسر، شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، تنقل في الأسفار ثم استقر بالكوفة، وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب إليها. يقال: إنه مات ساجدًا سنة (١٠٤هـ). وله «تفسير مجاهد».

ينظر: الأعلام (٥/٢٧٨)، غاية النهاية (٢/٤١)، وسير أعلام النبلاء (٤/٤٤٩).

(٢) هو قتادة بن دعابة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصرى، مفسر، حافظ، قال الإمام أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة، كان ضريزًا أكمه، وكان رأسًا في العربية وأيام العرب والنسب، ومات ب«واسط» في الطاعون سنة ١١٨هـ.

ينظر: الأعلام (٥/١٨٩)، تذكرة الحفاظ (١/١١٥).

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي، من أكابر التابعين صلاحًا وصدق رواية، وحفظًا للحديث، من أهل الكوفة، كان إمامًا مجتهدًا له مذهب، ولما بلغ الشعبي موته، قال: والله ما ترك بعده مثله، مات سنة ٩٦هـ.

ينظر: الأعلام (١/٨٠)، وحلية الأولياء (٤/٢١٩)، طبقات ابن سعد (٦/١٨٨).

(٤) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد الأعمش، كان عالمًا بالقرآن والحديث

ومثل هذه القراءة قول بعض العرب: «مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِيهِ» - رواه قطرب بجر «فَرَسِيهِ» - .

ومثله ما أنشده سيبويه^(١) من قول الشاعر: [من البسيط]
فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(٢)
وأنشد - أيضا-: [من الرجز]

أَبْكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ
مِنْ حُمْرِ الْجَلَّةِ جَابٍ^(٣) حَشُورٍ^(٤)

وأنشد الفراء: [من الطويل]
تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوقَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ^(٥) نَفَّانِفُ^(٦)

= والفرائض، وكان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح، وكان مع شدة حاجته وقره لا يهاب أحداً ولا يخاف من أحد. مات سنة ١٤٨ هـ .

ينظر: الأعلام (١٣٥/٣)، الوفيات (٢١٣/١)، سير أعلام النبلاء (٢٢٦/٦) .

(٥) هو يحيى بن وثاب الأسدي بالولاء، الكوفي، إمام أهل الكوفة في القرآن، تابعي ثقة، قليل الحديث، من أكابر القراء، مات سنة (١٠٣ هـ) .

ينظر: الأعلام (١٧٦/٨)، غاية النهاية (٣٨٠/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٧٩/٤) .

(٦) هو مسعود بن مالك، أبو رزين الأسدي، الكوفي، ثقة، فاضل، أخذ عن عبد الله بن عباس، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وغيرهم، وروى عنه الأعمش وعاصم بن أبي النجود، وغيرهما. مات سنة ٨٥ هـ .

ينظر: تهذيب الكمالات (٦٥٠٤)، تقريب التهذيب ت (٦٦٥٦)، غاية النهاية (٢٩٦/٢) .

(١) ينظر: الكتاب (٣١/٢) .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٤٦٤، وخزانة الأدب ١٢٣/٥-١٢٦، ١٢٨، ١٢٩،

١٣١، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢، والدرر ٨١/٢، ١٥١/٦، وشرح أبيات سيبويه

٢٠٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢، وشرح المفصل

٧٨/٣، ٧٩، والكتاب ٣٩٢/٢، وهمع الهوامع ١٣٩/٢ .

(٣) العجائب: الغليظ ينظر: القاموس (جأب) .

(٤) الحشور من الرجال: العظيم الخلق أو البطن. ينظر: مقاييس اللغة (حشر) .

والرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٦٤٤، والكتاب ٣٨٢/٢، ولسان العرب

(أوب)، والمعاني الكبير ص ٨٣٢ .

(٥) الغوط: الأرض المنخفضة. ينظر: الوسيط (غوط) .

(٦) والتنفن: ما بين أعلى الحائط إلى أسفل. ينظر: اللسان (نننف) .

والبيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥٣، (وفيه «تنائف» مكان «ننائف»)، والحيوان

٤٩٤/٦، والمقاصد النحوية ١٦٤/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح الأشموني =

وأُشِدَّ الْفِرَاءَ^(١) - أيضا- : [من الكامل]

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمِ ذِي اللُّوَاءِ الْمُحْرَقِ^(٢)
وأجاز الفراء أن يكون من هذا قوله- تعالى- : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَرْزُقْ﴾ [الحجر: ٢٠]
ثم قال: «وما أقل ما ترد العرب حرفا مخفوضا على مخفوض قد كنى عنه» .

وقال العباس بن مرداس: [من الوافر]

أَكْرُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا^(٣)
وقال آخر: [من الطويل]

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا^(٤)
وقال آخر: [من الطويل]

بِنَا أَبَدًا لَا غَيْرِنَا تُدْرِكُ الْمُئِي وَتُكْشِفُ غَمَاءَ الْخُطُوبِ الْفَوَاحِ^(٥)
وقال آخر: [من البسيط]

لَوْ كَانَ لِي وَزَهْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَّتْ مِنَ الْجَمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرُودِ^(٦)
وأجاز الأخفش جر «الضَّحَّاك» من قول الشاعر: [من الطويل]

... .. فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَيِّدٌ^(٧)

ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر، بل نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده.

= ٤٣٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٣، وشرح المفصل ٧٩/٣، ولسان العرب (غوط)،
وتاج العروس (غوط).

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٨٦/٢).

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٦/٢، وخزانة الأدب ١٢٥/٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢.

(٣) البيت في خزانة الأدب ٤٣٨/٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٨، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩٦/١، وخزانة الأدب ٤٣٨/٣.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٣، والمقاصد النحوية ١٦٦/٤.

(٥) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ١٦٦/٤.

(٦) البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٤.

(٧) عجز بيت وصدوره:

... .. إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

وهو لجرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٨١/٧،
وسمط اللآلي ص ٨٩٩، وشرح الأشموني ٤٢٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤.

وكذا حكم المعطوف على ظاهر مجرور بعيد. والنصب فيهما عند عدم العود، وعدم رفع المحل أجود من الجر، ولذلك قرأ الأكثرون بنصب: «وَالْأَرْحَامُ»، وأجمع على نصب: ﴿مَنْجُوكَ وَأَهْلِكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، وعلى نصب: ﴿وَرُسُلًا قَدْ فَصَّصْتَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٤] مع أن من جهة المعنى معطوف على الموحى إليهم، إلا أنه بعد إذ فصل بـ ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]؛ فنصب حملا على المعنى.

ولو جر لجاز، كما جر: ﴿وَقَوْمٍ نُوحٍ﴾ في «الذاريات» [٤٦] أبو عمرو وحمزة والكسائي، مع أن بعده من المعطوف عليه أشد، ومع ذلك فالنصب فيه وفي «الأرحام» أحق.

وقرأ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد: «وَالْأَرْحَامُ» بالرفع على الابتداء^(١)، أي: والأرحام مما يجب أن تتقوه وتحتاطوا لأنفسكم فيه. وعلى هذه القراءة وشبها نبهت بقولي:

... .. وَقَدْ يُرَى لِلرَّفْعِ عِنْدَ ذَلِكَ حَقٌّ وَأَشْرَتْ بقولي:

وَإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ فَالِنُّصْبُ فِي حُكْمِ التُّحَاةِ لَنْ يَحِلَّ إِلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَتٍ أَلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقرئ بالرفع عطفا على موضع «مِنْ وَرَقَةٍ»^(٢).

ثم بينت أنه لا حجر في العطف على ضمير النصب المتصل، أي: لا يشترط في العطف عليه ما اشترط في ضميري الرفع والجر.

ثم بينت أن الأخفش يرى زيادة الواو والفاء و«ثُمَّ».

قال ابن برهان: «واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعا نحو قوله:

[من الكامل]

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِّسَا أَهْلَكْتَهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٣)

(١) قال أبو الفتح: ينبغى أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف، أي: والأرحام مما يجب أن تتقوه، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسن رفعه؛ لأنه أوكد في معناه. ينظر: المحتسب (١٧٩/١).

(٢) قرأها ابن أبي إسحاق وابن السميع. ينظر: الدر (٧٩/٣).

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٩، وخزانة الأدب =

وكذا قال أبو عثمان، وأبو الحسن في قوله - تعالى - : ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُمْ أَذَىٰ يَفْرُوتُ مِنْهُ فَإِنَّهُمْ مَلَكِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨].

ومن زيادة الفاء قول الشاعر: [من الطويل]

يَمُوتُ أَنَسٌ أَوْ يَشْبُ فَتَاهُمْ وَيَخْدُتُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ^(١)

ومنه قول الآخر: [من الطويل]

وَحَتَّى تَرُكْنَ الْعَائِدَاتِ يَعُدَّنِي وَقُلْنَ: فَلَا تَبْعُدْ، فَقُلْتُ: أَلَا ابْعُدِ^(٢)

قال أبو الحسن: «وقد زادوا «ثُمَّ» وأنشد: [من الطويل]

أَزَانِي إِذَا مَا بَيْتٌ عَلَى هَوَىٰ قَتْمٌ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتَ غَادِيًا^(٣)

وعليه تأول قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [التوبة: ١١٨].

وهذا قول الكوفيين، وهم يرون زيادة الواو مع ذلك وينشدون: [من الكامل]

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا

وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْفَاجِرَ الْحَبَّ^(٤)

٣١٤/١، ٣٢١، ٣٦/١١، وسمط اللآلي ص ٤٦٨، وشرح أبيات سيويه ١٦٠/١، وشرح شواهد المغنى ٤٧٢/١، ٨٢٩/٢، وشرح المفصل ٣٨/٢، والكتاب ١٣٤/١، ولسان العرب (نفس)، (خلل)، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨، والأشباه والنظائر ١٥١/٢، والجنى الدانى ص ٧٢، وجواهر الأدب ص ٦٧، وخزانة الأدب ٣٢/٣، ٤١/٩، ٤٣، ٤٤، والرد على النحاة ص ١١٤، وشرح الأشموني ١٨٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤، وشرح قطر الندى ص ١٩٥، ولسان العرب (عمر)، ومغنى اللبيب ١٦٦/١، ٤٠٣، والمقتضب ٧٦/٢.

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٦٣/٢، وتذكرة النحاة ص ٤٦، وخزانة الأدب

١١/١، ٦١/١، ٤٩١، والدرر ٨٩/٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٣، وهمع الهوامع ١٣١/٢.

(٢) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢١٥، والأزهية ص ٢٤٧، وبلا نسبة في سر صناعة

الإعراب ١/٢٦٩.

ويروى البيت هكذا:

وحتى تركت العائدات يعدنه يقلن: فلا تبعد وقلت له ابعد

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١١١/١، وخزانة الأدب ٨/٤٩٠، ٤٩٢،

والدرر ٨٩/٦، ووصف المباني ص ٢٧٥، وشرح شواهد المغنى ١/٢٨٢، ٢٨٤، وشرح

عمدة الحافظ ص ٦٥٤، وشرح المفصل ٨/٩٦، ومغنى اللبيب ١/١١٧، وبلا نسبة في سر

صناعة الإعراب ١/٢٦٤، وشرح الأشموني ٢/٤١٨، وشرح شواهد المغنى ١/٣٥٨،

وهمع الهوامع ٢/١٣١.

(٤) البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ص ١٩، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٣٦، والإنصاف =

أراد: قلبتم، فزاد الواو، وأنشد أبو الحسن في زيادة الواو: [من الكامل]
 فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخَيَالٍ^(١)
 ومثله قول أبي كبير: [من الكامل]
 فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينُهُ وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَأَنَّ لَمْ يُفْعَلْ^(٢)
 وأشرت بقولي:

... .. وَحَذْفُ عَاطِفٍ قَدْ يُلْفَى

إلى مواضع قصد فيها العطف مع حذف العاطف؛ منها قول النبي - عليه السلام -:
 تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ^(٣).
 وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: «أكلت خبزاً لحماً تمرًا»^(٤) أراد:
 ولحماً وتمرًا.

ومثله قول الشاعر: [من الخفيف]

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ^(٥)
 أراد: قول: كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟. فحذف المضاف، وحذف العاطف.

- = ص ٤٥٨، وتذكرة النحاة ص ٤٥، والجنى الداني ص ١٦٥، وخزانة الأدب ٤٤/١١، ٤٥،
 ووصف المبانى ص ٤٢٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٦، ٦٤٧، وشرح عمدة الحافظ
 ص ٦٤٩، وشرح المفصل ٩٤/٨، ولسان العرب (قمل)، (وا)، ومجالس ثعلب ص ٤٧،
 والمعاني الكبير ص ٥٣٣، والمقتضب ٨١/٢ .
- (١) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٢٥٩، وخزانة الأدب ٥٨/١١، ٦٠، وشرح عمدة
 الحافظ ص ٦٥٠، ولسان العرب (لمم)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٥، والجنى الداني
 ص ١٦٥، ولسان العرب (وا) .
- (٢) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص ١٠٨٠، ولسان العرب (وا)، وتهذيب اللغة ٦٧٥/١٥،
 والجنى الداني ص ١٦٦، وخزانة الأدب ٥٨/١١، ٥٩، ولتأبط شراً في الخصائص
 ١٧١/٢، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٦٧/٣، ومجالس ثعلب ص ١٢٦ .
- (٣) أخرجه أحمد (٣٥٨/٤ - ٣٥٩)، ومسلم (٧٠٤/٢) كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة
 ولو بشق تمر أو كلمة طيبة (٦٩. ١٠١٧)، والنسائي (٥٧/٥) كتاب الزكاة، باب التحريض
 على الصدقة، من حديث جرير بن عبد الله البجلي مطولاً .
- (٤) ينظر: الخصائص (٢٨٢/٢)، وفيه «سمكاً» بدلاً من «خبزاً» .
- (٥) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٤/٨، والخصائص ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢، والدرر
 ١٥٥/٦، وديوان المعاني ٢٢٥/٢، ووصف المبانى ص ٤١٤، وشرح الأشموني ٤٣١/٢،
 وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤١، وهمع الهوامع ١٤٠/٢ .

وأشرت بقولي:

وَالْفَاءُ قَدْ تُخَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالسَّوَاءُ... ..

إلى نحو قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ فإن تقديره عند الأكثرين: فأفطر فعدة، وهذا مثال حذف الفاء

وما عطفت:

وأما مثال حذف الواو وما عطفت، فقوله - تعالى - : ﴿لَا نُفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] أى: بين أحد وأحد من رسله.

ومنه قول النابغة الذبياني: [من الطويل]

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ^(١)
أى: فما كان بين الخير، وبينى إلا ليال قلائل.

ويمكن أن يكون من هذا قوله - تعالى - : ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ سَرَيبَلٍ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] قيل معناه: تقيكم الحر، والبرد.

ومنه قول امرئ القيس: [من الطويل]

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلْتُهُ رِجْلُهَا خَذَفُ أَعْسَرَا^(٢)
أراد: إذا نجلته رجلها ويدها. ومنه قول الآخر يصف أتاناً وحماراً يتبعها: [من

الطويل]

تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادِفُ^(٣)
أى: تواهق^(٤) رجلاها يديها، ويدها رجليها، فحذف الواو والمفعولين.

ومنه قول الراجز يصف رجلاً خشن القدم صبورا: [من الرجز]

(١) البيت في ديوانه ص ١٢٠، وشرح التصريح ١٥٣/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٨، والمقاصد النحوية ١٦٧/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩٦/٣، وشرح الأشموني ٢/٤٣٠.

(٢) البيت في ديوانه ص ٦٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٧، ولسان العرب (خذف)، (نجل)، والمقاصد النحوية ١٦٩/٤.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧٣، والأشباه والنظائر ٣٣/٦، وسر صناعة الإعراب ٤٨٣/٢، وسمط اللآلى ص ٧٠٠، وشرح أبيات سيويه ٢٧٣/١، والكتاب ٢٨٧/١، ولسان العرب (وهق)، وبلا نسبة في الخصائص ٤٢٥/٢، والمقتضب ٢٨٥/٣.

(٤) المواهقة: من الإعناق في السير. ينظر: مقياس اللغة (وهق).

قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعُونَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا^(١)
وَذَاتِ قَرْنَيْنِ ضُمُورًا^(٢) ضُرْزَمًا^(٣)

أراد: قد سالم الحيات منه القدم، والقدم الأفعوان.
ثم نهت بقولي:

... .. وهى انْفَرَدَتْ
بِعَظْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ... ..
على مثل قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]؛ فإن
«الإيمان» منصوب بفعل معطوف على «تَبَوَّءُوا» والتقدير - والله أعلم - تبوءوا الدار،
واعتقدوا الإيمان.

وكذا قول الشاعر: [من الطويل]
تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ دَشْرُ
والتقدير: يجدع أنفه ويفقأ عينيه.
ومثله قول الآخر: [من الوافر]
إِذَا مَا الْعَيْنِيَّاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا^(٤)
والتقدير: وكحلن العيون.
ومثله: [من الكامل]

فَعَلَّا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ وَأَطْفَلَتْ
بِالْجَلْهَتَيْنِ ظَبَاؤَهَا وَنَعَامَهَا^(٥)

- (١) الشجعم: الأسد والطويل وجسد الإنسان أو عنقه. ينظر: القاموس (شجعم).
(٢) ضمز الحيوان ضمورًا: أمسك بجزءه في فيه فلم يجتر من الفزع. ينظر: الوسيط (ضمز).
(٣) الضرزم: يقال: أفعى ضرزم: شديدة العض. ينظر: القاموس (ضرزم).
(٤) البيت للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٦٩، والدرر ١٥٨/٣، وشرح شواهد المغنى
٧٧٥/٢، ولسان العرب (زجاج)، والمقاصد النحوية ٩١/٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر
٢١٢/٣، ٢٣٣/٧، والإنصاف ٦١٠/٢، وأوضح المسالك ٢٤٧/٢، وتذكرة النحاة
ص ٦١٧، وحاشية يس ٣٤٢/١، والخصائص ٤٣٢/٢، والدرر ٨٠/٦، وشرح الأشموني
٢٢٦/١، وشرح التصريح ٣٤٦/١، وشرح شذور الذهب ص ٣١٣، وشرح ابن عقيل
ص ٥٠٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٥، وكتاب الصنائع ص ١٨٢، ولسان العرب
(رغب)، ومعنى اللبيب ٣٥٧/١، وهمع الهوامع ٢٢٢/١، ١٣٠/٢.
(٥) البيت لليد بن ربيعة فى ديوانه ص ٢٩٨، والإنصاف ٦١١/٢، ولسان العرب (أهق)،
(طفل)، (جله)، (غلا)، وبلا نسبة فى الخصائص ٤٣٢/٢.

أى: وباضت نعامها؛ لأن النعام تبيض ولا تطفل.

ومثله: [من الطويل]

حَدِيثًا أَضَعْنَاهُ كِلَانًا فَلَنْ أَرَى وَأَنْتَ نَجِيًّا آخِرَ الدَّهْرِ أَجْمَعًا
فليس «أنت» معطوفا على مرفوع «أرى»، بل هو مرفوع بفعل مضمر؛ لأن ذا
همزة المتكلم لا يعمل في غير ضميره.

وقد يحذف المتبوع في هذا الباب، ويترك التابع دليلا عليه كقولك- لمن قال:
أضربت زيدا؟-: «نعم، وعمرا»، تريد: ضربت زيدا وعمرا، وكقول بعض العرب:
«وبك وأهلا وسهلا» لمن قال: مرحبا وأهلا بك، «والتقدير: وبك مرحبا وأهلا،
فحذف «مَرْحَبًا» وعطف عليه «أَهْلًا وَسَهْلًا».

ومن ذلك- والله أعلم- قوله- تعالى-: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ تِلْءِ الْأَرْضِ
ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١] أى: لو ملكه، ولو افتدى به.

ومثله: ﴿وَلِيُصْنَعْ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] أى: لترحم وتصنع على عيني.

ومن حذف ما عطف عليه بالفاء قوله- تعالى-: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ
فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله- تعالى-: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ
الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقْ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أى: فاضرب فانفجرت، فاضرب فانفلق.

وقال الزمخشري فى قوله -تعالى-: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُلَى عَلَيْكُمْ﴾
[الجاثية: ٣١]: المعنى: ألم يأتكم، فلم تكن آياتى تتلى عليكم. فحذف
المعطوف عليه^(١).

وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى:

وَقَدَيْسُوعُ حَذْفُ مَثْبُوعٍ هُنَا إِنْ كَانَ تَحْصِيلُ الْمُرَادِ مُمَكِّنًا
ثم بينت بقولى:

وَمَثْبَعٌ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدَّمُ
أن المعطوف بالواو قد يقع قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه التقديم إلى
التصدر، أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف، أو تقدم عليه.

(١) ينظر: الكشاف (٤/٢٩٢).

فلذا قلت :

... ..

 فلا يجوز: «وَعَمَرُوا زَيْدًا قَائِمَانِ» لتصدر المعطوف، وفوات توسيطه. ولا «مَا أَحْسَنَ وَعَمَرًا زَيْدًا»، ولا «مَا وَعَمَرًا أَحْسَنَ زَيْدًا»؟ لعدم تصرف العامل.

ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة: [من الطويل]

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمَى السَّفَا^(١) أَنْفَاسَهَا بِسَهَامِ
 جَنُوبٍ دَوَتْ^(٢) عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلْتُ بِهَا يَوْمَ دَبَابِ السَّيْبِ^(٣) صِيَامِ^(٤)
 أراد: لاحها جنوب، ورمى السفا.

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَأَنْتَ الْعَرِيْمُ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنْزِي الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيًا^(٥)
 أراد: لا أظن قضاءه جائيًا هو ولا العنزي.

ثم نهبت على عطف الفعل على الفعل بقولي:

وَعَطَفُوا فِعْلًا عَلَى فِعْلِ كـ «مَنْ يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ فَهُوَ غَيْرُ مُؤْتَمَنٍ»
 ثم نهبت على أن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر لا يكونان إلا متفقين في الزمان؛ فلا يعطف ماض على مستقبل، ولا مستقبل على ماض.

فإن اختلفا في اللفظ دون الزمان جاز كقوله- تعالى-: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، وكقوله- تعالى-: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠]، وكقول الشاعر: [من الكامل]

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُونِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتْ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي^(٦)

(١) السفا: التراب. ينظر: مقاييس اللغة (سفا).

(٢) يقال: ذوى العود: أى ذبل. ينظر: المصباح المنير (ذوى).

(٣) السيب: شعر الذنب والعرف والناصية. ينظر: القاموس (سبب).

(٤) ينظر: ديوانه ص ١٠٧١، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٣/١، وشرح الأشموني ٤٣٢/٢، والكتاب ٩٩/٢-١٠٠، ولسان العرب (سهم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٢.

(٥) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٧/٢، وشرح الأشموني ٤٣٢/٢.

(٦) البيت لرجل من سلول في الدرر ٧٨/١، وشرح التصريح ١١١/٢، وشرح شواهد المغنى

٣١٠/١، والكتاب ٢٤/٣، والمقاصد النحوية ٥٨/٤، ولشمر بن عمرو الحنفي فى =

ثم نهبت على أن الفعل قد يعطف على الاسم المشابه للفعل، وأن الاسم المشابه للفعل قد يعطف على الفعل:

فمثال الأول: قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَابًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨]، وقوله - تعالى - : ﴿أَوْلَدَتْ بَرًّا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَّتْ وَبَقِيضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، وقوله - تعالى - : ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا . فَأَنْزَلَ بِهِ نَعْمًا﴾ [العاديات: ٣-٤] .
ومثال الثاني: قوله - تعالى - : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وقول الراجز: [من الراجز]

يَا رَبِّ بِنِضَاءٍ مِنَ الْعَوَاهِجِ^(١)
أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ^(٢)

وكذا قول الآخر: [من الراجز]

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبِ^(٣) بَاتِرِ
يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرِ^(٤)

فعطف «دَارِجًا» على «قَدْ حَبَا». و«جَائِرًا» على «يَقْصِدُ»؛ لأن «دَارِجًا» بمعنى: درج و«جَائِرًا» بمعنى: يجور.

* * *

= الأسمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحرى ص ١٧١، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣، والأشباه والنظائر ٣/٩٠، والأضداد ص ١٣٢، وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١، وأوضح المسالك ٣/٢٠٦، وجواهر الأدب ص ٣٠٧، وخزانة الأدب ١/٣٥٧، ٣٥٨، ٣/٢٠١، ٤/٢٠٧، ٢٠٨، ٥/٢٣، ٥٠٣، ٧/١٩٧، ٩/١١٩، ٣٨٣، والخصائص ٢/٣٣٨، ٣/٣٣٠، والدرر ٦/١٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٤١، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥، والصاحي في فقه اللغة ص ٢١٩، ولسان العرب (ثم)، (منن)، ومغنى اللبيب ١/١٠٢، ٢/٤٢٩، ٦٤٥، وهمع الهوامع ١/٩، ٢/١٤٠ .

(١) العوهج: الطويل العنق من الظلمان والنوق والظباء. ينظر: القاموس (عوهج).

(٢) الراجز لجندب بن عمرو في خزانة الأدب ٤/٢٣٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٩٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٤١، وشرح الأشموني ٢/٤٣٣، وشرح التصريح ٢/١٥٢، ولسان العرب (عهج)، والمقاصد النحوية ٤/١٧٤ .

(٣) العضب: السيف. ينظر: مختار الصحاح (عضب).

(٤) الراجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/١٤٠، ١٤٣، وشرح الأشموني ٢/٤٣٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٦، ولسان العرب (كهل)، و(عشا)، والمقاصد النحوية ٤/١٧٤ .

باب البدل

(ص)

التَّابِعُ الْمَقْضُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا
 مُطَابَقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ
 وَذَا اغْزُ لِلْإِضْرَابِ إِنْ قَضَا صَحِبَ
 ك(هِجْرَةَ إِسَاءَةَ حَقِّ الْمُسَى)
 وَذُو اشْتِمَالٍ شَرْطُهُ إِمْكَانُ أَنْ
 وَكَوْنُ ذِي اشْتِمَالٍ أَوْ بَعْضٍ صَحِبَ
 كُلُّ لِمَتَّبِعٍ فِي الْأَظْهَارِ وَفِي
 وَظَاهِرًا مِنْ مَضْمَرِ الْحَاضِرِ لَا
 وَالشَّرْطُ تَوْكِيدٌ بِهِ أَوْ كَشْفٌ مَا
 ك(جِئْتُمْ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ لِي
 وَنَحْوِ(مُسْتَلِيمِ) ائْر (بِي) نَدَز
 وَاقْرَأْ بِالْأَسْتِفْهَامِ مَا أُبْدِلَ مِنْ
 ك(مَنْ أَتَى؟ أَعَامِرٌ أَمْ مَعْمَرٌ؟)
 وَبَدَلٌ كَمَسْتَقْبَلُ جُعَلًا
 نَحْوِ(لَمَنْ) مَعَ اللَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا)
 وَالْفِعْلُ قَدْ يُبَدَلُ مِنْ فِعْلِ كَمَا
 (إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا
 (ش) صدرت باب البدل ب:

التَّابِعُ ...
 لأنه يعم المحدود وشركاه الثلاثة. وذكرت:
 .. الْمَقْضُودُ بِالْحُكْمِ ..
 لأنه يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ فإنهن توابع تكمل المقصود بالحكم.
 وقلت:
 وَاسِطَةٌ ... بِلَا

ليخرج المعطوف بـ«بَلْ» و«لَكِنْ»؛ فإنهما مقصودان بالحكم.
ثم أشرت إلى أقسام البدل فذكرت منها «المطابق». والمراد به: كما يريد
النحويون بقولهم: «بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ».

وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في
المعنى؛ بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء، وذلك غير
مشترط؛ للإجماع على صحة البدلية فى أسماء الله- تعالى- كقراءة غير نافع وابن
عامر: ﴿إِنِّي صِرَطُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ . اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ١-٢].

وأشرت بـ«بَعْضُ» إلى نحو: «مَنْ» من قوله- تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ
مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وَبِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ

إلى نحو: «قِتَالٍ» من قوله- تعالى-: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾
[البقرة: ٢١٧].

وبقولى:

... .. كَمَعَطُوفٍ بِ«بَلْ»

إلى أن من البدل ما يباين المبدل منه وهو على ضربين:

أحدهما: ما يذكر متبوعه بقصد، ويسمى بدل البداء، وبدل الإضراب؛ ومن

أجله مثلت بـ:

... .. هِجْرَةَ إِسَاءَةٍ حَقُّ الْمُسِيءِ

و«حَقُّ الْمُسِيءِ»: مبتدأ، و«هِجْرَةَ»: خبر، و«إِسَاءَةٍ»: بدل إضراب.

فمثل هذا يرد فى الكلام الفصيح؛ لأنه مساو للمعطوف بـ«بَلْ».

ومنه قول النبى ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا، ثُلُثُهَا . . .

إِلَى الْعُشْرِ»^(١).

(١) أخرجه أحمد (٤/٤٢١)، وأبو داود (١/٢٧١) كتاب الصلاة، باب ما جاء فى نقصان
الصلاة، (٧٩٦)، والنسائى فى الكبرى (١/٢١١) كتاب السهو، باب فى نقصان الصلاة
(٦١٢)، والحميدى (١٤٥)، والبيهقى (٢/٢٨١) من حديث عمار بن ياسر مرفوعاً: «إن
الرجل لينصرف، وما كتب له إلا عشر صلواته، تسعها، ثمنها، سبعها، سدسها، خمسها،
ربعها، ثلثها، نصفها».

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَذَا اغْرُ لِلْإِضْرَابِ إِنْ قَضَا صَحِبَ ...
والثاني من ضربى البدل: المباين كقولك: «المُسيء من الذمِّ مُعْرَى ...
مُكْتَس» ، أردت أن تقول: «المُسيء من الذمِّ مُكْتَس» فغلطت بذكر «مُعْرَى»
فأبدلت منه الذى كان مرادا.

فهذا النوع لا يرد فى كلام فصيح، ولا يذكر متبوعه إلا غلطا أو نسيانا.

ثم أشرت بقولي:

وَدُو اشْتِمَالِ شَرْطُهُ إِمْكَانُ أَنْ يَبِينَ فِي حَذْفِ، وَحَذْفُهُ حَسَنٌ
إلى نحو: «أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةَ حُسْنَهَا» فإنه جائز؛ لأن الحسن مشتمل عليه ذكر
الجارية اشتمالا مصححا للبدلية؛ فإنه يفهم معناه فى الحذف مع كون الاقتصار على
متبوعه حسنا فى الكلام.

وكذا نحو قولك: «خَلَعَ ابْنِي ابْنُكَ ثَوْبَهُ».

بخلاف ما يفهم معناه فى الحذف، مع كونه لا يحسن التكلم به نحو قولك:
«أَسْرَجْتُ زَيْدًا قَرَسَةً»؛ فإن هذا لا يستجاز؛ لأنه وإن فهم معناه فى الحذف فلا
يستعمل مثله، ولا يحسن، فلو ورد مثل هذا فى كلام كان بدل غلط.
واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض، والاشتمال ضميرا عائدا على
المبدل منه.

والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه؛ كقوله - تعالى -: ﴿يَسْتَلُونَكَ
عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وكقول الراجز: [من الراجز]

وَدَكَرَتْ تَفْتُدَّ بَرْدَ مَائِهَا

وَعَتَكَ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا^(١)

ومن الشواهد على الاستغناء عن الضمير قوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

(١) والنساء: عرق من الورك إلى الكعب. ينظر: القاموس (نسو).

والراجز لجبر بن عبد الرحمن فى شرح أبيات سيبويه ٢٨٥/١، ولأبى وجزة السعدى فى
معجم البلدان ٣٧/٢ (تقتد)، ولأحد الاثنى فى المقاصد النحوية ١٨٣/٤، وبلا نسبة فى
جمهرة اللغة ص ٤٠٢، والكتاب ١٥١/١.

أَبَيَّتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿٩٧﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ فهذا بدل بعض من كل .
ومن بدل الاشتمال المستغنى عن ضمير قوله- تعالى-: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ .
النَّارِ ذَاتِ الْوُجُوهِ﴾ [البروج: ٤-٥].

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

هَلْ تُذَنِّبُكَ مِنْ أَجَارِعِ (١) وَاسِطٍ أَوِيَاتٍ يَعْمَلُهُ الْيَدَيْنِ حِضَارٍ
مِنْ خَالِدِ أَهْلِ السَّمَاحَةِ وَالنَّدَى مَلِكِ الْعِرَاقِ إِلَى رِمَالِ وَبَارِ (٢)
ف «مِنْ خَالِدٍ» بدل من «وَاسِطٍ» .

ثم أشرت إلى أن كل بدل يساوى المبدل منه أو يخالفه في التعريف والتنكير،
والإظهار والإضمار بقولي:

كُلُّ لِمَتَّبِعِ فِي الْأَظْهَارِ وَفِي تَعْرِيفِ أَوْ نَقِيضِ ذَيْنِ يَقْتَفِي
ثم بينت أن الظاهر لا يبدل من مضمير الحاضر، إلا إذا أفاد توكيدا؛ كقولي:
جِئْتُمْ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ
وكقول عبيدة بن الحارث (٣) - رضى الله عنه-: [من الطويل]

فَمَا بَرِحَتْ أَفْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا (٤)
وكان بعضا كقول الله- تعالى-: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ
يَرْجُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

ومنه قول الراجز: [من الراجز]

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةٌ (٥) الْمَنَاسِمِ (٦)

- (١) الجرعاء: الرملة التي لا تنبت شيئا. القاموس (جرع) .
(٢) البيتان للطرماح في ديوانه ص ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/٤ .
(٣) عبيدة بن الحارث بن المطلب بن عبد مناف أبو الحارث: من أبطال قريش في الجاهلية
والإسلام ، ولد بمكة ، وأسلم قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم ، وشهد بدرًا ، وقتل فيها .
ينظر: الأعلام (٤/١٩٨) ، الإصابة (ت ٥٣٧٧) .
(٤) البيت في المقاصد النحوية ١٨٨/٤ ، ولبعض الصحابة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٨ ،
وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٨٨/٤ .
(٥) شنت الأصابع: غلظت من العمل . ينظر: المصباح المنير (شثن) .
(٦) المناسم: جمع منسم وهو باطن الخف . ينظر: المصباح المنير (نسم) .

أو كان كبعض وعנית به بدل الاشتمال كقولي:

... .. وَإِنِّي بَاطِنِي ذُو وَجَلٍ

أو كان بدل اشتمال كقولي:

... .. لِي بَيْتِي

فـ «بَيْتِي» بدل اشتمال. والمبدل منه الياء من «لي».

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا^(١)

فـ «مَجْدُنَا» بدل اشتمال، والمبدل منه فاعل «بَلَّغْنَا».

ومثله - أيضا - قول الآخر: [من الوافر]

ذَرِيْنِي إِنَّ أَمْرِكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتُنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(٢)

فـ «حِلْمِي» بدل من ياء «أَلْفَيْتُنِي».

وأجاز الأخفش والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهر لا توكيد فيه، ولا

تبعيض، ولا اشتمال، وعلى مذهبه ومذهبهم في ذلك جاء قول الشاعر:

[من الطويل]

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِيحِ الْوَعَى بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمُرْحَلِ^(٣)

= والرجز للعدلي بن الفرخ في خزنة الأدب ١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠، والدرر ٦/٦٢، والمقاصد النحوية ٤/١٩٠، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٢٦، ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٤، وشرح الأشموني ٢/٤٣٩، وشرح التصريح ٢/١٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١، وشرح شذور الذهب ص ٥٧٢، وشرح ابن عقيل ص ٥١٠، وشرح المفصل ٣/٧٠، ولسان العرب (وعد)، (رهم)، ومجالس ثعلب ص ٢٧٤، وهمع الهوامع ٢/١٢٧.

(١) البيت للناطقة الجعدى في ديوانه ص ٦٨، وخزنة الأدب ٣/١٦٩، ٤١٩/٧، وشرح التصريح ٢/١٦١، ولسان العرب (ظهر)، والمقاصد النحوية ٤/١٩٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٤٠٦، وشرح الأشموني ٢/٤٣٩.

(٢) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص ٣٥، وخزنة الأدب ٥/١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، والدرر ٦/٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٧، ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/١٥٦، ولعدى أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية ٤/١٩٢، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٧٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٩، وشرح المفصل ٣/٦٥، ٧٠، وهمع الهوامع ٢/١٢٧.

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤٩٩، وشرح عمد الحفاظ ص ٥٨٩، ولسان العرب

يريد بـ«مُسْتَأْتِمٍ» : متدرعا، ولا يعنى إلا نفسه .
وعلى هذا حمل الأخفش «الَّذِينَ» من قوله - تعالى - : ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْبَيْعَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(١) [الأنعام: ١٢] .

وأنشد الكوفيون: [من مجزوء الكامل]

فَلَاخْشَأَنَّكَ مِسْقَصًا أَوْسًا^(٢) أُوَيْسَ مِنَ الْهَبَالَةِ^(٣)

وجعلوا «أَوْسًا» بدلا من كاف «لَاخْشَأَنَّكَ»؛ لأن الذئب يقال له: أوس، وأويس .

وجعل البصريون «أَوْسًا» مصدر آس أوسة، بمعنى: عوضة .

ثم بينت أن المبدل من اسم استفهام لا بد من اقترانه بهمزة الاستفهام كقولى:

... مَنْ أَتَى؟ أَعَامِرٌ أَمْ مَعْمَرٌ؟ وَمَا لَهُ؟ أَدِزْهَمٌ أَمْ أَكْثَرٌ؟

ومثله - أيضا - : «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ أَفَرِحًا أَمْ تَرِحًا؟» و«مَتَى سَفَرْتُ؟ أَعَدًّا أَمْ بَعْدَهُ؟» ؟

و«كَمْ مَالُكَ؟ أَمْ مِائَتَانِ؟» ؟ .

ثم أشرت بقولى:

وَيَدَّلُ كَمْسْتَقِيلٌ جُعِلًا

... ..

إلى أن البدل هو الذى قصد بما نسب إلى المبدل منه، وأن المبدل منه ذكر توطئة

له؛ ومن أجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون سائر التوابع؛ ومنه قوله - تعالى - :

﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾

[الأعراف: ٧٥]؛ وكذا قوله - تعالى - : ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوشِكَنَّهُمْ سُقْفًا مِّن

فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣]؛ فـ «لِيُوشِكَنَّهُمْ» بدل اشتمال من: «لِمَنْ يَكْفُرُ»، و«لِمَنْ آمَنَ» بدل

بعض من: «لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا» .

ومع كون البدل كمستقل : عامله هو عامل المبدل منه عند سيبويه، وإن زعم

= (دجل)، وبلا نسبة فى المقاصد النحوية ٤/١٩٥ (وفيه «المرحل» مكان «المدجل»)

(١) قال الأخفش فى هذه الآية: «فنصب لام «ليجمعنكم»؛ لأن معنى «كتب» كأنه قال: «والله

ليجمعنكم»، ثم أبدل فقال: «الذين خسروا أنفسهم»، أى: «ليجمعن الذين خسروا أنفسهم». ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/٤٨٢) .

(٢) الأوس: الإعطاء والتعويض من الشيء. ينظر: القاموس (أوس) .

(٣) البيت لأسماء بن خارجة فى لسان العرب (حشأ)، (أوس)، (هيل)، وتاج العروس،

(حشأ)، (صيق)، (هيل)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٥/١٣٨، ٦/٣٠٧، ١٣/١٣٨، ومقاييس اللغة ٢/٥٦، وديوان الأدب ١/٣٨٦، والمخصص ٨/٦٦ .

بعض الناس خلاف ذلك .

ومن نصوص سيبويه^(١) الدالة على ما قلته قوله : « هذا باب من الفعل المستعمل في الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه ؛ كما عمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم » فصرح باتحاد عامل البدل ، والمبدل منه . ثم بينت أن الفعل قد يبدل من الفعل ؛ فيشتركان في الإعراب كقوله - تعالى - : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ [الفرقان : ٦٨ ، ٦٩] ف « يُضَاعَفْ » بدل من « يَلْقَ » ولذلك جزم .

ومثله قول الراجز : [من الرجز]

إِنَّ عَلَى اللّٰهَ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا^(٢)
فأبدل «تؤخذ» من «تبايع» فاشتركا في النصب .

* * *

(١) ينظر : الكتاب (٢/٢٣٠) .

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠١ ، وشرح الأشموني ٢/٤٤٠ ، وشرح التصريح ٢/١٦١ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٩١ ، والكتاب ١/١٥٦ ، والمقاصد النحوية ٤/١٩٩ ، والمقتضب ٢/٦٣ .

فهرست موضوعات

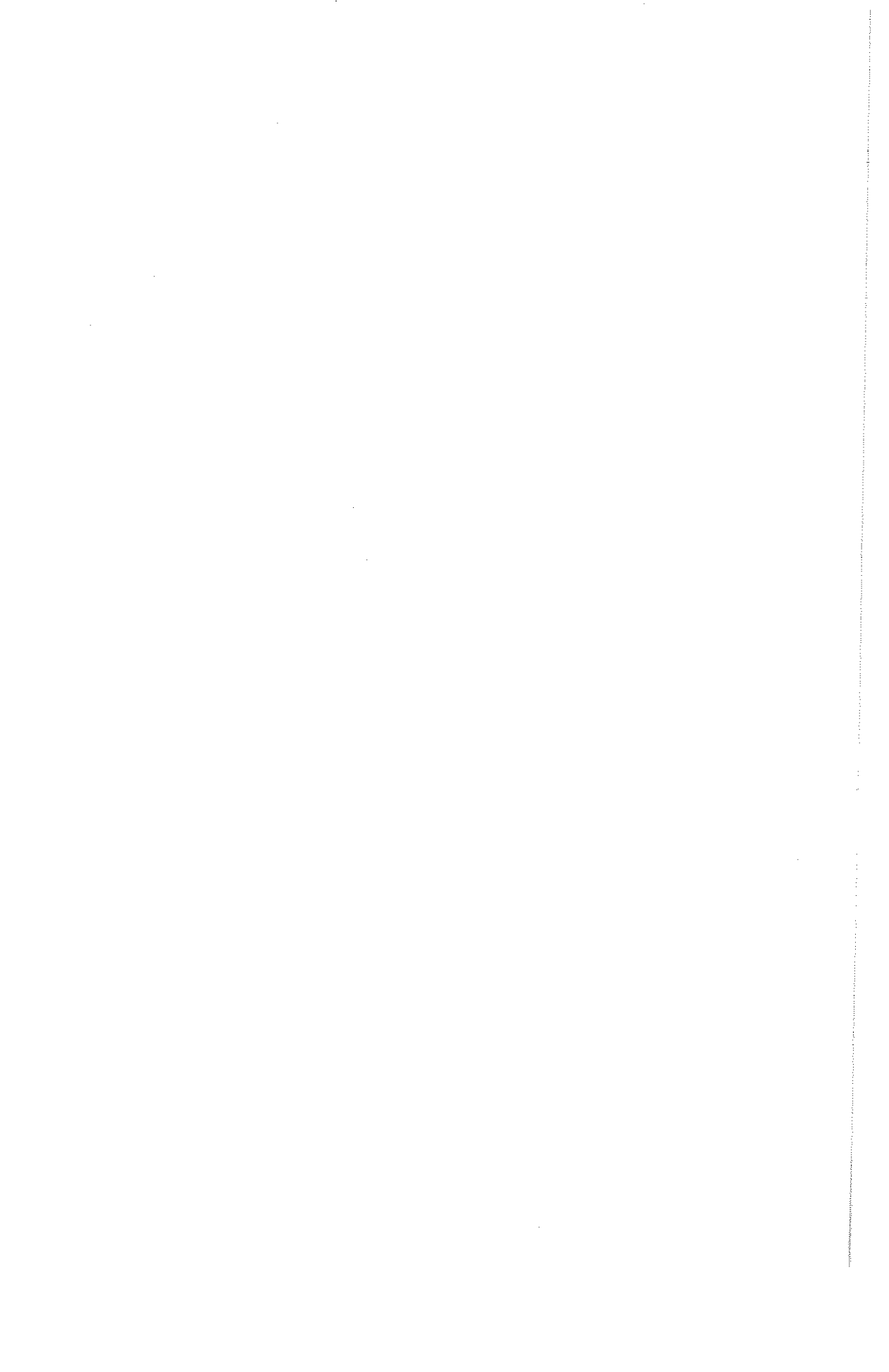
الجزء الأول

١	مقدمة الكتاب
٥٥	خطبة الكافية الشافية
٥٦	باب شرح الكلام وما يتألف منه
٦٥	باب الإعراب والبناء
٧٠	إعراب المثني والمجموع على حدّه
٨٠	إعراب المجموع بالألف والتاء وما جرى مجراه
٨٣	إعراب ما اتصل به من الفعل ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة
٨٥	إعراب المعتل من الأسماء والأفعال
٩٠	باب النكرة والمعرفة
٩١	فصل في المضمّر
٩٥	فصل في ضمير الشأن
٩٧	فصل في الضمير المسمى فصلا
١٠١	فصل العَلَم
١٠٥	فصل الموصول
١٣٤	فصل في أسماء الإشارة
١٣٦	فصل في المعرف بالأداة
١٤٢	باب الابتداء
١٦٠	فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ
١٦٣	باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر
١٨٦	باب «ما» و«لا» و«إن» المشبهات ب«ليس»
١٩٩	باب أفعال المقاربة
٢٠٩	باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
٢٣٠	باب «لا» العاملة عمل «إن»

٢٤٠	باب الأفعال التى تنصب المبتدأ والخبر مفعولين
٢٥٢	فصل فى إجراء القول مجرى الظن
٢٥٤	فصل فى «أعلم» وما جرى مجراه
٢٥٧	باب الفاعل
٢٦٩	باب النائب عن الفاعل
٢٧٥	باب اشتغال العامل عن المعمول
٢٨٢	باب تعدى الفعل ولزومه
٢٨٧	باب التنازع فى العمل
٢٩٣	باب المفعول المطلق
٣٠١	باب المفعول له
٣٠٢	باب المفعول فيه وهو الظرف
٣٠٨	باب المفعول معه
٣١٤	باب الاستثناء
٣٢٦	باب الحال
٣٤٤	باب التمييز
٣٥٠	باب حروف الجر
٣٧٦	باب القسم
٤٠٤	باب الإضافة
٤١٣	إعطاء المضاف بعض أحوال المضاف إليه
٤١٦	الأسماء التى تلازم الإضافة لفظا ومعنى
	إضافة «كلا» و«كلتا»، و«لبنى» و«سعدى»، و«وحد»، و«الفم»،
	و«إزاء» و«حذاء»، و«وسط»، و«بين»، و«حيث»، و«إذ»، و«إذا»
٤١٨	و«آية»، و«ريث»
٤٢٥	ما يلازم الإضافة معنى ويفارقها لفظا
٤٣٤	حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه فى الإعراب والتذكير والتأنيث
٤٣٦	حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورا
٤٣٧	حذف المضاف إليه

٤٣٨ الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٤٤٦ فصل فى الإضافة إلى ياء المتكلم
٤٥٢ باب إعمال المصدر
٤٥٩ باب إعمال اسم الفاعل
٤٧١ باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٤٨١ باب التعجب
٤٩٣ باب نعم وبئس وما جرى مجراهما
٥١٣ باب التوابع
٥١٥ باب النعت
٥٢٢ باب التوكيد
٥٣٢ باب العطف
٥٣٦ باب عطف النسق
٥٧٤ باب البدل

* * *



شرح الكافية الشافية

تأليف
الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد
ابن مالك الطائي أبحاني الشافعي
المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق
عادل أحمد عبد الوهبود
عالي محمد معوض

الجزء الثاني

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

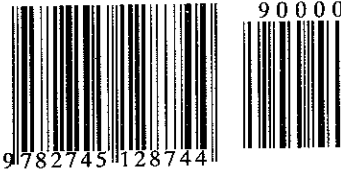
العنوان : رمل الطريف - شارع البحري . بناية ملكارت
هاتف و فاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤١ (٩٦١ ١) ٠٠
صندوق البريد : ٩٤٢٤ . ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramei al-Zarif,Bohtory st.,Melkart bldg., 1st Floor
Tel + Fax : 00 (961 1) -378541 - 366135 - 364398
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2874-4



9 782745 128744

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب النداء

(ص)

وللمنادى الناء أو كالتاء (يا) وَهَكَذَا (أى) وَهَيَا) ثُمَّ (أَيَا)
 وَهَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ لِمَنْ دَنَا وَ(وَا) بِمَنْدُوبٍ خُصُوصًا قُرْبًا
 (ش) الحروف التى ينبه بها المنادى عند البصريين خمسة: «يَا» و«أَيَا» و«هَيَا»
 و«أى» والهمزة:

فمذهب سيبويه^(١) أن الهمزة وحدها للقريب المصغى، وغيرها للبعيد مسافة، أو
 حكما.

ومذهب المبرد^(٢)، ومن وافقه: أن «أَيَا» و«هَيَا» للبعيد، و«أى» والهمزة للقريب،
 و«يَا» لهما.

وزعم ابن برهان: أن «أَيَا» و«هَيَا» للبعيد، والهمزة للقريب و«أى» للمتوسط و«يَا»
 للجميع.

وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد. ومنعوا العكس.
 وخصوصا «وَا» بالمندوب، وأجاز المبرد^(٣) استعمالها فى نداء البعيد.
 وزاد الكوفيون فى نداء البعيد «آ» و«أى».

(ص)

و(يَا) مَعَ (اللَّهُ) وَمُضْمَرٍ لَزِمَ وَمَعَ ذِي اسْتِغَاثَةٍ - أَيْضًا - حُتِمَ
 وَأَسْمُ إِشَارَةٍ، وَجِنْسٌ يُفْرَدُ وَالْجِنْسُ فِي التَّعْيِينِ قَدْ يُجْرَدُ
 كَلَاقْتَدَ مَخْنُوقٌ وَ[(تَوْبَى حَجْر) وَ(ذَا اِرْعَوَاء) نَحْوُ ذَيْنِ يَنْدُرُ
 وَغَيْرُ ذِي الْخَمْسَةِ نَادِهِ (يَا) أَوْ غَيْرَهَا أَوْ أَوْلَاهِ تَعْرِيًا
 (ش) يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادى «الله»، ولا مضمرا،
 ولا مستغاثا به، ولا اسم إشارة، ولا اسم جنس مفردا غير معين.

(١) ينظر: الكتاب (٢/٢٢٠).

(٢) قال المبرد: هذا باب الحروف التى تنبه بها المدعو، وهى: يا، وأيا، وهيا، وأى، وألف
 الاستفهام، فهذه الحروف سوى الألف تكون لمد الصوت. ينظر: المقتضب (٤/٢٣٣).

(٣) قال المبرد: وتقع (وا) فى الندبة، وفيما مددت به صوتك، كما تمده بالندبة. ينظر:
 المقتضب: ٤/٢٣٣.

فإن كان أحد هذه الخمسة، لزمه «يا» نحو: «يَا اللَّهُ» و«يَا إِيَّاكَ» و: [من مجزوء المديد]

يَا لَبَّكْرٍ أَنْشُرُوا لِي كَلِمَتَا (١)

و«يَا هَذَا» و«يَا رَجُلًا» إذا لم يتعين.

فإن قصدت واحدا معينا، فالأكثر ألا يحذف الحرف، وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي - ﷺ - مترجما عن موسى - عليه السلام - : «ثوبى حجر» (٢)، وكقوله - ﷺ - : «أَشْتَدُّ أَرْمَةً تَنْفَرِجِي» (٣).

وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثرا ونظما.

والبصريون يرون هذا شاذًا لا يقاس عليه.

والكوفيون يقيسون عليه؛ وقولهم في هذا أصح.

وكذا يجيزون نداء اسم الإشارة بحذف حرف النداء؛ ويشهد لصحة قولهم قول ذى الرمة: [من الطويل]

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَعَرَامًا (٤)

ومثله قول الآخر: [من البسيط]

إِنَّ الْأَوْلَىٰ وَصِيفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا اغْتَصِمْ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا (٥)

(١) صدر بيت للمهلهل بن ربيعة، وعجزه:

يا لبكر أين أين الفرار

.....

والبيت في خزانة الأدب ١٦٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٦/١، والكتاب ٢/٢١٥، واللامات ص ٨٧، ولسان العرب، (لوم)، وبلا نسبة في الخصائص ٢٢٩/٣.

(٢) أخرجه البخارى (٥١٢/١) كتاب الغسل، باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة (٢٧٨)، ومسلم (٢٦٧/١) كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة (٧٥ - ٣٣٩)، و(١٨٤١/٤) كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ (١٥٥ - ٣٣٩)، وأحمد (٣١٥/٢) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ.

(٣) رواه العسكري والديلمي والقضاعي بسند فيه كذاب عن عليّ قال: كان رسول الله ﷺ يقول؛ قاله العجلوني في كشف الخفاء (١٤١/١). وينظر: المقاصد الحسنة ص ٥٩.

(٤) البيت في ديوانه ص ١٥٩٢، والدرر ٢٤/٣، وشرح التصريح ١٦٥/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٧، والمقاصد النحوية ٢٣٥/٤، وهمع الهوامع ١/١٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥/٤، وشرح الأشموني ٤٤٣/٢، ومغنى اللبيب ٦٤١/٢.

(٥) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٤٣/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٨.

ومثله: [من الخفيف]

ذَا ارْعَوْا فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعَالِ الْرَأْسِ شَيْئًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ (١)
فإن لم يكن المنادى بعد الخمسة المذكورة، فلك - بإجماع - أن تصحبه «يَا» أو غيرها من حروف النداء.

ولك أن تأتي به عاريا منها كقوله - تعالى - : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] و ﴿رَبِّ أَعِفِّرْ لِي وَلَاخِي﴾ [الأعراف: ١٥١] و ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ وَمَا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣] و ﴿سَنَفَعُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].
(ص)

وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدًا	عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
ك(يَا ابْنَ) (يَا زَيْدَانَ) (يَا عَبْدَانَ) (يَا	زَيْدُونَ) (يَا بَنُونَ) (يَا زَيْدُ اثْنَيْنِ)
وَالْمَفْرَدُ الْمُنْكَوِّرُ وَالْمُضَافُ مَعَ	شِبْهِ الْمُضَافِ النَّصْبِ فِيهَا يُتَّبَعُ
ك(يَا فَتَى خُذْ بِيَدِي) و(يَا أَبَا	زَيْدِ) و(يَا مُرَاعِيَا مَا وَجَبَا)
وَكَمُضَافٍ مَا بِهِ سَمِّيَتْ ذَا	عَطْفٍ ك(يَا زَيْدًا وَعَمْرًا ابْنَ ذَا)

(ش) المفرد المعرف: يعم ما كان له تعريف قبل النداء، وما حدث تعريفه في النداء بالقصد إليه.

والمراد هنا بالمفرد: ما ليس مضافا، ولا شبيها به؛ فيدخل في المفرد نحو: «يَا رَجَالَ» و«يَا مَعَدٍ يَكْرِبُ» لعدم الإضافة وشبهها.
والحاصل: أن استحقاق المنادى البناء بتعريفه وإفراده.
ويبنى على ما كان يرفع به قبل أن ينادى فيقال: «يَا زَيْدًا». و«يَا زَيْدَانًا». و«يَا زَيْدُونَ» و«يَا بَنُونَ»؛ كما كان يقال في الرفع: «جَاءَ زَيْدٌ» و«ذَهَبَ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ».

ومثلت ب«يَا ابْنَ» و«يَا زَيْدًا» و«يَا عَبْدَانَ» و«يَا زَيْدَانَ» و«يَا بَنُونَ» ليعلم تساوى الحوادث التعريف والسابقة في البناء، على ما كانا يرفعان به.
وتعريف نحو: «يَا رَجُلًا» - عند سيبويه (٢) - كتعريف أسماء الإشارة؛ لأنه قال:

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥١٣، والمقاصد النحوية ٢٣٠/٤.

(٢) ينظر: الكتاب (١٩٧/٢).

«وصار كالأسماء التي هي للإشارة»،

وجعل الاستغناء بـ«يَا رَجُلٌ» عن «يَأْيُهَا الرَّجُلُ» نظير الاستغناء بـ«اضْرِبْ» عن «لِتَضْرِبْ».

ثم بينت أن المنادى إذا لم يجتمع فيه التعريف والإفراد، فحقه النصب وذلك: إما مفرد نكرة؛ كقول الأعمى: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي».

وإما مضاف نحو: «يَا أَبَانَا».

وإما شبيه بمضاف؛ لكون ما يليه متمما له، بعمل نحو: «يَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ»، أو بعطف نحو قولك لمن سمي بـ«زَيْدٍ وَعَمْرٍو»: «يَا زَيْدًا وَعَمْرًا».

(ص)

نحو: «يَا مُجَاشِعَ بْنَ حَنْتَفٍ»
تَالِ «ابْنِ» أَوْ مَثَلُوهُ فَلْيُلْتَزِمِ
ك(يَا سَعِيدُ الْمُحْسِنِ ابْنَ خَضَمًا)
خَطًّا وَذَا دُونَ النَّدَا- أَيْضًا- عُرِفَ
وَك(ابْنِ): «ابْنَةُ» وَلَا أَسْتَشْنِي
وَجِهَانٍ فِي غَيْرِ النَّدَا بِلَا عَنَتِ
بِمَا لِمَنْعُوتٍ وَنَظْمٍ أَكْثَرُهُ
ضَرُورَةٌ فِي سَعَةِ مُجْتَنَبَةٍ

وَالْعَلَمُ الْمَضْمُومُ قَدْ يَفْتَحُ فِي
وَالضَّمُّ حَتَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عَلَمٍ
كَذَا إِذَا لَمْ يَلِ الْإِبْنُ الْعَلَمَا
وَأَلْفُ «ابْنِ» وَاقَعَ كَذَا حَذِفَ
مَعَ حَذْفِ تَثْوِينِ الَّذِي قَبْلَ «ابْنِ»
وَفِي الَّذِي يُوصَفُ بِالْبَيْتِ ثَبَتَ
وَقَدْ يُعَامَلُ الَّذِي «ابْنِ» خَبْرُهُ
وَقَوْلُهُ: «مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ»

(ش) يجوز في العلم المضموم في النداء أن يفتح إذا وصف بـ«ابن» متصل،

مضاف إلى علم، نحو: «يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»، ولا يمتنع الضم، وهو عند المبرد أولى

من الفتح لأنه أنشد بالفتح: [من الرجز]

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ
سُرَادِقُ^(١) الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ^(٢)

(١) السرادق: ما يدار حول الخيمة من شقق بلا سقف. ينظر: المصباح المنير: (سردق).

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيويه ٤٧٢/١، والشعر والشعراء ٦٨٩/٢، والكتاب ٢٠٣/٢، ولرؤية أو للكذاب الحرمازي في شرح التصريح ١٦٩/٢، ولسان العرب (سردق)، والمقاصد النحوية ٢١٠/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢/٤، ووصف المباني ص ٣٥٦، وسر صناعة الإعراب ٥٢٦/٢، وشرح الأشموني ٤٤٦/٢، وشرح المفصل ٥/٢، والمقتضب ٢٣٢/٤.

ثم قال: «ولو قال: «يَا حَكْمُ بْنُ الْمُنْذِرِ» كان أجود»^(١).
 فلو فصل «ابن» أو كان الموصوف به، أو المضاف هو إليه غير علم تعين الضم:
 فالفصل نحو: «يَا سَعِيدُ الْمُحْسِنِ ابْنَ خَضَمٍ»، وعدم علمية الموصوف نحو: «يَا
 غُلَامُ ابْنَ زَيْدٍ»، وعدم علمية المضاف إليه نحو: «يَا زَيْدُ ابْنَ أَخِيْنَا».
 ثم نبهت على أن ألف «ابن» تحذف خطأ، إذا وقع بين علمين على الوجه الذي
 دعا إلى الفتح.

ثم نبهت على أن حذف تنوين منعت «ابن» لفظاً، وألفه خطأ - لازم في غير
 النداء إذا كان المنعوت علماً متصلاً بـ«ابن» و«ابن» مضافاً إلى علم نحو: «جَاءَ زَيْدُ بَنُ
 عَمْرٍو».

ثم نبهت على أن كل ما نشأ عن النعت بـ«ابن» ينشأ عن النعت بـ«ابنة» فيقال: «يا
 هِنْدُ بِنْتُ قَيْسٍ» و«جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ قَيْسٍ» في لغة من يصرف؛ كما يقال: «يَا زَيْدُ بَنُ
 عَمْرٍو» و«جَاءَ زَيْدُ بَنُ عَمْرٍو».

ولا يقال: «يا هندُ ابنةُ أخينا»، ولا «جَاءَتْ هندُ ابنةُ أخينا». إلا في لغة من لا
 يصرف؛ كما لا يقال: «يا زيدُ بنُ أخينا» ولا «جَاءَ زيدُ بنُ أخينا»؛ لأن شرط ذلك
 مفقود الله.

وفي النعت بـ«بنت» في غير النداء وجهان حكاهما سيويه^(٢)؛ فيقال: «هَذِهِ هِنْدُ
 بِنْتُ عَمْرٍو». و«هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو» سمع ذلك ممن يصرف «هنداً».
 وأما النعت بـ«بنت» في النداء فلا أثر له.

ثم نبهت على أن المخبر عنه بـ«ابن» قد يعامل معاملة المنعوت فيسقط تنوينه،
 وأكثر ما يقع ذلك في الشعر كقوله: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أُمُّ شُعَيْثُ ابْنُ مِثْقَرٍ^(٣)

(١) ينظر: المقتضب (٤/٢٣٢).

(٢) قال سيويه: ويقولون: هذه هندُ بنتُ عبد الله فيمن صرف، فتركوا التنوين ههنا؛ لأنهم
 جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم؛ فكذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن، ثم قال:
 هذه هند بنت فلان. وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة. ينظر: الكتاب
 (٢/٢٠٥، ٢٠٦).

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

ومما جاء في نثر قراءة غير عاصم والكسائي: ﴿وَقَالَتْ الْيَهُودُ عَزِيرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

فإنه مبتدأ وخبر، و«عزير» منصرف فحذف تنوينه لالتقاء الساكنين، ولشبهه^(١) بتنوين العلم المنعوت بـ«ابن».

وحذف التنوين هنا أحسن من حذف التنوين في قراءة عبد الوارث: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢] من ثلاثة أوجه :

أحدها: أن اتصال «عزير» بـ«ابن» لأنهما جزءا جملة واحدة، ألزم من اتصال «أحد» بـ«الله» لأنهما من جملتين.

الثاني: أن حذف تنوين «عزير» في الإخبار عنه بـ«ابن» شبيه بحذفه في النعت به؛ بخلاف حذف تنوين «أحد».

الثالث: أن حذف تنوين «عزير» يخلص من ثقل لا يلزم مثله من ثبوت تنوين «أحد»؛ وذلك أن تنوين «عزير»، إذا لم يحذف تحرك لالتقاء الساكنين، فيلزم من تحريكه وقوع كسرة بين ضمتين؛ وأولاهما في حرف تكرر قبله ياء ساكنة؛ ولا يلزم ذلك ولا قريب منه إذا لم يحذف تنوين «أحد»؛ فكان حذف تنوين «عزير» أحسن وأولى. وإنما حكمت بانصراف «عزير» لأن عاصما والكسائي قرأ به فصح كونه منصرفا؛ إما لأنه عربي الأصل، وإما لأن أصله «عازر» أو «عيزار»، ثم صغر تصغير الترخيم حين عرب فصرف لصيرورته ثلاثيا، ولا اعتداد بياء التصغير؛ لأن «نوحا» لو صغر لبقى مصروفا؛ ولأن سيبويه حكى في تصغير «إبراهيم» و«إسماعيل» «بريها» و«سُمَيْعًا» مصروفين^(٢).

ثم بينت أن تنوين العلم المنعوت بـ«ابن» متصل مضاف إلى علم قد ثبت في الضرورة كقول الراجز: [من الرجز]

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ نَعْلَبَةَ
كَأَنَّهَا جَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٌ^(٣)

(١) في أ: لشبه .

(٢) قال سيبويه: وزعم أنه سمع في «إبراهيم» و«إسماعيل»: «برية» و«سميع». ينظر: الكتاب (٤٧٦/٣).

(٣) الرجز للأغلب العجلى في ديوانه ص ١٤٨، ولسان العرب (حلا)، وأساس البلاغة (قعب)، =

(ص)

وَاضْمُمْ أَوْ انصِبْ مَا اضْطَرَّارًا تُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقٌ ضَمٌّ بَيْنًا
وَالضَّمُّ فِيمَا كَانَ مِنْهُ عِلْمًا أَوْلَى، وَغَيْرُهُ بَعَكْسٍ فَاعْلَمًا^(١)

(ش) قد تقدم أن المنادى المستحق للضم ضربان:

أحدهما: علم.

والآخر: اسم جنس قصد تعيينه^(٢).

والمراد هنا: التنبيه على ما يعاملان به إذا اضطر إلى تنوينهما؛ فأشرت إلى أن

فيهما وجهين:

أحدهما: الضم تشبيهاً بمرفوع اضطر إلى تنوينه، وهو مستحق لمنع الصرف.

والثاني: النصب تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتنوين.

وبقاء الضم في العلم أولى من النصب. والنصب في غير العلم أولى من الضم؛

لأن سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس المعين.

ولأن نصب العرب العلم المضطر إلى تنوينه قليل، ونصبهم اسم الجنس المضطر

إلى تنوينه كثير.

ولم يسمع سيبويه^(٣) في قول الشاعر: [من الوافر]

سَلَامُ اللّٰهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٤)

= خزانة الأدب ٢/٢٣٦، والدرر ٣/٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٢، وشرح المفصل ٢/٦، والكتاب في لسان العرب (قب)، والمخصص ١٢/٢٢، والخصائص ٢/٤٩١، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٠، وشرح التصريح ٢/١٧٠، وهمع الهوامع ١/١٧٦، وتاج العروس (الياء).

(١) في أ: علمًا.

(٢) في أ: تعيينه.

(٣) ينظر: الكتاب (٢/٢٠٢).

(٤) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ١٥/٢٣٤، وخزانة الأدب ٢/١٥٠، ١٥٢، ٥٠٧/٦، والدرر ٣/٢١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٦٠٥، ٢/٢٥، وشرح التصريح ٢/١٧١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٦، والكتاب ٢/٢٠٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤، والأشباه والنظائر ٣/٢١٣، والإنصاف ١/٣١١، وأوضح المسالك ٤/٢٨، والجني الداني ص ١٤٩، والدرر ٥/١٨٢، ووصف المباني ص ١٧٧، ٣٥٥، وشرح الأشموني ٢/٤٤٨، وشرح شذور الذهب ص ١٤٧، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧، ومجالس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢، والمحتسب ٢/٩٣.

إلا الرفع . وروى قول الشاعر: [من الخفيف]

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي (١)

بالنصب ومثله قول الآخر: [من الخفيف]

... .. يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ (٢)

وأما اسم الجنس المعين بالقصد فقلما ورد إلا منصوبا كقول الشاعر: [من الوافر]

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلْؤْمَا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَرَابَا (٣)

ومن الوارد مضموما قول الشاعر: [من السبسط]

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ «يَا جَمَلٌ» : «حُيِّتَ يَا رَجُلٌ» (٤)

هكذا الرواية المشهورة [«يَا جَمَلٌ»] (٥) - بالضم - والله أعلم .

(ص)

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَنْ) إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) فَفِيهِ يُحْتَمَلُ (٦)

وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّغْوِيضِ وَشَدُّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

نَحْوِ: (إِذَا مَا حَدَّثَ أَلْمَا

وَفِي الَّذِي كـ) (الشَّهْمُ زَيْدٌ) عَلَّمَا

عَمَرُو بِجَمْعِ (يَا) وَ(أَنْ) قَدْ حَكَمَا

(ش) لا يجتمع «يَا» والألف واللام في غير الاضطرار إلا مع «الله» خاصة؛ لأن الألف واللام لا يفارقانه بوجه ما، فكانتا فيه بمنزلة الحروف الأصلية، وإذا دخلت عليهما «يَا» قيل: «يَا اللَّهُ» - بالوصل - و«يَا أَلَّهُ» - بالقطع - .

(١) البيت للمهلل بن ربيعة في خزانة الأدب ١٦٥/٢، والدرر ٢٢/٣، وسمط اللآلى

ص ١١١، ولسان العرب (وقى)، والمقاصد النحوية ٢١١/٤، والمقتضب ٢١٤/٤، وبلا

نسبة في رصف المبانى ص ١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢، وشرح الأشموني

٤٤٨/٢، وشرح التصريح ٣٧٠/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦، وشرح ابن عقيل

ص ٥١٧، وشرح المفصل ١٠/١٠، والمنصف ٢١٨/١، وهمع الهوامع ١٧٣/١ .

(٢) ينظر: خزانة الأدب (٥٠٨/٦)، المقتضب (٢١٥/٤)، ولم يضره المبرد لقائل، ولم تذكر

له تنمة في الخزانة ولا في المقتضب .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت .

(٤) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٤٥٣، والدرر ٢٢/٣، والشعر والشعراء ٥١٨/١، والمقاصد

النحوية ٢١٤/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٤٨/٢، وهمع الهوامع ١٧٣/١ .

(٥) سقط في «أ» .

(٦) في «أ»: محمل .

والأكثر أن يقال «اللَّهُمَّ» فتجعل الميم المشددة عوضا من «يَا»، ولكونها عوضا منها لم يجمع بينهما إلا في اضطرار كقول الراجز: [من الراجز]

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ أَلْمَا

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا^(١)

وقد شبه الألف واللام للزومهما^(٢) في «التي» بالألف واللام في «الله» من قال:

[من الوافر]

مِنْ اجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَضْلِ عَنِّي^(٣)

وأما قول الآخر: [من الراجز]

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا

إِيَّاكُمْ أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا^(٤)

فمحمول على أنه أراد: «فَيَايُهَا الْغُلَامَانِ» لأن الألف واللام في «الغُلَامَانِ» لا يشبهان الألف واللام في «الله»؛ والبغداديون يقيسون على هذا فيجيزون «يَا الرَّجُلَ»، ويقولون: «لم نر موضعا يدخله التنوين، يمتنع من الألف واللام». وأجاز سيبويه^(٥) اجتماع «يَا» و«أَلْ» فيما سمي به من نحو: «الرَّجُلُ يَنْطَلِقُ».

(١) الراجز لأبي خراش في الدرر ٤١/٣، وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢٩٥/٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٢، والإنصاف ص ٣٤١، وأوضح المسالك ٣١/٤، وجواهر الأدب ص ٩٦، ورسف المباني ص ٣٠٦، وسر صناعة الإعراب ٤١٩/١، ٤٣٠/٢، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥١٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٠٠، ولسان العرب (أله)، واللمع في العربية ص ١٩٧، والمحتسب ٢٣٨/٢، والمقتضب ٢٤٢/٤، ونوادر أبي زيد ص ١٦٥، وهمع الهوامع ١٧٨/١.

(٢) في أ: في لزومهما.

(٣) البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠، والأشباه والنظائر ١٧٩/٢، والإنصاف ٣٣٦/١، والجنى الداني ص ٢٤٥، وخزانة الأدب ٢٩٣/٢، والدرر ٣١/٣، وشرح عمد الحفاظ ص ٢٩٩، وشرح المفصل ٨/٢، والكتاب ١٩٧/٢، واللامات ص ٥٣، ولسان العرب (لنا)، والمقتضب ٢٤١/٤، وهمع الهوامع ١٧٤/١.

(٤) الراجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠، والإنصاف ٣٣٦/١، والدرر ٣٠/٣، وخزانة الأدب ٢٩٤/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥١٨، وشرح عمد الحفاظ ص ٢٩٩، وشرح المفصل ٨/٢، واللامات ص ٥٣، واللمع في العربية ص ١٩٦، والمقاصد النحوية ٢١٢٥/٤، والمقتضب ٢٤٣/٤، وهمع الهوامع ١٧٤/١.

(٥) قال سيبويه: لا يجوز لك أن تتأدى «الضارب أبوه» إذا كان اسما؛ لأنه بمنزلة اسم واحد فيه =

وإليه أشرت بقولى :

وفى الذى كـ«الشَّهْمُ زَيْدٌ» عَلَمًا

... ..

فصل

(ص)

تَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ (أَلْ) (أَلْ)
 وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ، وَاجْعَلَا
 وَإِنْ يَكُ الْمُنْسُوقُ مَقْرُونًا بِ(أَلْ)
 وَسَيَبَوِيهِ وَالْحَلِيلُ فَضْلًا
 كـ(يُونُسُ): (مُحَمَّدٌ) فِي كـ(الصَّنْعِ)
 وَنَحْوِ (زَيْدٌ) فِي النَّدَا إِنْ نُسِقَا
 وَتَابِعِ الْمُضَافِ غَيْرِ الْبَدَلِ
 يُنْصَبُ حَتَّمَا نَحْوُ: (يَا ابْنِي الْأَكْبَرَ)
 يلى مؤكّد النداء كيا مضر
 (ش) حق تابع المنادى المضموم أن ينصب، مفردا كان أو غير مفرد؛ لأن متبوعه
 مبنى اللفظ منصوب المحل:

فما نصب منه فعلى الأصل. وما رفع فله شبه متبوعه بمرفوع فى اطراد الهيئة. ولا
 يرفع إلا وهو مفرد، أو مضاف يشبه المفرد؛ لكون إضافته غير محضة نحو: «يَا زَيْدُ
 الْحَسَنُ الرَّجُلُ».

ولأصالة نصب التابع فى هذا الباب فضل على الرفع بأن اشترك معه فى التابع
 المفرد والشبيه به.

وخص بالتابع المضاف إضافة محضة، وإلى هذا الاختصاص أشرت بقولى :

تَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ «أَلْ» أَلْزِمُهُ نَصْبًا
 وأشرت بقولى :

... .. وَأَعْصِ مَنْ رَفَعَا نَقْلًا

= الألف واللام، ولو سميته «الرجل منطلق»، جاز أن تناديه فتقول: يا الرجل منطلق؛ لأنك
 سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام. ينظر: الكتاب (٣/٣٣٣).

إلى ما يراه أبو بكر بن الأنباري من جواز رفع صفة المضموم إذا كانت مضافة.
وإلى ما روى ابن خالويه من أن الأخفش حكى: «يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو» - بضم النون -
فهذا من الشاذ الذي لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه.

ثم قلت:

وَمَا سِوَاهُ اذْفَعُ أَوْ اَنْصِبُ
أى: ما سوى المضاف المجرد من «أل».

فدخل في ذلك المفرد، والمضاف المقرون بـ«أل» فلهما النصب حملا على
الموضع، والرفع حملا على اللفظ؛ لشبهه بالمرفوع؛ فيقال: «يَا زَيْدُ الْحَسَنِ الْوَجْهَ،
وَالْكَرِيمِ الْأَبِّ» - بالرفع - و«يَا زَيْدُ الْحَسَنِ الْوَجْهَ، وَالْكَرِيمِ الْأَبِّ» - بالنصب -.
وإنما لحق هذا المضاف بالمفرد في جواز الرفع؛ لأن إضافته غير محضة فعومل
معاملة المفرد. وقد تناول التابع من قولى:

تَابِعُ ذِي الضَّمِّ

ما قصد من نعت نحو: «يَا زَيْدُ الْحَسَنِ وَالْحَسَنِ».

ومن توكيد نحو: «يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ، وَأَجْمَعِينَ».

ومن عطف بيان نحو: «يَا غَلَامُ بَشْرًا، وَبَشْرًا».

وأوهم تناول ما لم يقصد، وهو البدل، والمعطوف نسقا؛ فإنهما مفتقران إلى
كلام يخصهما.

وذلك أن البدل كله، والمنسوق الخالي من «أل» حكمهما في الإتيان حكمهما في
الاستقلال.

ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم، والواقع بعد منصوب:

فما كان منهما مفردا ضم كما يضم لو وقع بعد «يَا»، وما كان منهما مضافا نصب
كما ينصب بعد «يَا»؛

وإنما كانا كذلك لأن البدل يقدر معه مثل عامل المبدل منه، والمعطوف بحرف
شبيه به لصحة تقدير العامل قبله، ولا استحسان ظهوره توكيدا؛ كما يظهر مع البدل.
فإن قرن المعطوف بـ«أل» امتنع تقدير حرف النداء قبله، فأشبه النعت، وجاز فيه
الرفع والنصب، كما يجوز في النعت المفرد، واختلف في المختار منهما:

فقال الخليل، وسيبويه^(١)، والمازني: هو الرفع.

وقال أبو عمرو، وعيسى بن عمر^(٢)، ويونس، والجرمي: النصب.

وقال محمد بن يزيد المبرد^(٣): إن كانت «أل» معرفة كما هي في «الصنع»^(٤)

فالمختار: النصب؛ لأن المعرفة بالألف واللام يشبه المضاف، وإن كانت غير معرفة كما هي في «اليسع» فالمختار: الرفع؛ لأن الألف واللام إذا لم تعرف، لم يشبه ما هي فيه المضاف.

ثم أشرت بقولي:

وَنَحْوُ «زَيْدٍ» فِي التَّوَدَا إِنْ نُسِقَا يُنْصَبُ عِنْدَ الْمَازِنِيِّ مُطْلَقًا
إِلَى أَنَّ الْمَازِنِيَّ يَجِيزُ أَنْ يُقَالَ: «يَا زَيْدٌ وَعَمْرًا» و«يَا عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا»؛ وهذا
مذهب الكوفيين.

قال ابن السراج: «وزعم أبو عثمان أنه يجوز: «يَا زَيْدٌ وَعَمْرًا، أَقْبَلًا» - على
الموضع - كما جاز: «يَا زَيْدٌ وَزَيْدًا أَقْبَلٌ» - بعطف «زَيْدًا» الثاني على الموضع عطف
بيان».

ثم أشرت إلى أن المنادى المضاف يجب نصب تابعه؛ لأن رفع التابع إنما جاز إذا
كان لفظ متبوعه شبيها بالمرفوع. واستثنيت البدل؛ لأنه لا ينصب إلا إذا كان
مضافا، والمعطوف الذي كـ«عمرو» لأنه لا ينصب إلا عند المازني، والكوفيين - كما
سبق -.

ثم أشرت إلى أن للمنادى اعتبار حضور من قبل ما عرض له من المواجهة،
واعتبار غيبة؛ لأنها الأصل:

(١) قال سيبويه: وقال الخليل. رحمه الله. من قال: يا زيد والنضر، فنصب؛ فإنما نصب لأن
هذا كان من المواضع التي ير فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا
زيد والنضر. وقرأ الأعرج: ﴿يَا جِبَالَ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١] فرفع. ينظر: الكتاب
(١٨٧، ١٨٦/٢).

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي أبو عمر، مولى خالد بن الوليد، إمام في النحو والعربية والقراءة،
أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عنه الأصمعي، وغيره. من
مصنفاته: الإكمال، والجامع. مات سنة ١٤٩هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٣٧)، الأعلام
(١٠٦/٥).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/٢١٢، ٢١٣).

(٤) الصنع: يقال: رجل صنع، أي: حاذق.

فباعتبار العارض يقال: «يَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ» و«يَا زَيْدُ نَفْسِكَ».

وباعتبار الأصل يقال: «يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ» و«يَا زَيْدُ نَفْسِهِ»؛ وقد اجتمع الاعتباران في

قول الشاعر: [من الطويل]

فَيَأْتِيهَا الْمُهْدَى الْحَنَا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ تَطْفُو فِي إِزَارِكَ خِرَزِقُ^(١)
(ص)

و(أَيْهَا) وَضَلُّ نِدَا مَا فِيهِ (أَلْ) وَ(هَآ) لِتَنْبِيهِ وَمَا بَعْدُ صِفَةٌ وَالْمَازِنِي نَضْبَهَا أَجَازَ لَا وَهِيَ لَدَى الْأَخْفَشِ تَكْمِيلُ صَلَهِ وَ(أَيْهَذَا) (أَيْهَا الَّذِي) وَرَزْدٌ وَمِثْلُ (أَي) مَا بِهِ أَشْرَتْ فِي بَدُونِهَا، وَمَا بَدُونِ الْوَصْفِ تَمَّ وَتَابِعُ التَّابِعِ مَحْمُولٌ عَلَى كـ(أَيْهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي (ش) إِذَا قُلْتَ «أَيْهَا الرَّجُلُ» فـ«أَي» وَ«الرَّجُلُ» كَاسْمٍ وَاحِدٍ، وَ«أَي» مَدْعُو، وَ«الرَّجُلُ» نَعْتٌ لَهُ مَلَازِمٌ؛ لِأَنَّ «أَيًّا» مَبْهُمٌ لَا يَسْتَعْمَلُ بِغَيْرِ صِلَةٍ إِلَّا فِي الْجِزَاءِ أَوْ الِاسْتِفْهَامِ، فَلَمَّا لَمْ يَوْصَلْ أُلْزِمَ الصِّفَةُ لِتَبْيِينِهِ كَمَا تَبَيَّنَتِ الصِّلَةُ.
و«هَآ»: حَرْفُ تَنْبِيهِ.

فَإِذَا قُلْتَ: «أَيْهَا الرَّجُلُ» لَمْ يَصْلِحْ فِي «الرَّجُلِ» إِلَّا الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَادَى حَقِيقَةً، وَ«أَي» مَتَوَصَّلٌ بِهِ إِلَيْهِ.

وَإِنْ قَصِدَ مُؤْنِثَ زَيْدَتِ النَّاءِ كَقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾

[الفجر: ٢٧].

وَأَجَازَ الْمَازِنِي وَالزَّجَاجَ نَصَبَ صِفَةً «أَي» قِيَاسًا عَلَى صِفَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُنَادِيَّاتِ الْمَضْمُونَةِ.

(١) الخرتق: الفتى من الأرناب أو ولده. ينظر: القاموس (خرتق).

والبيت بلانسة في: الدرر ١٧١/٦، وشرح التصريح ١٧٤/٢، وهمع الهوامع ١٤٣/٢.

وقد يوصف «أى» باسم إشارة، أو موصول فيه الألف واللام كقوله -تعالى- :
 ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

وكقول الشاعر: [من الطويل]

أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجِدُ نَفْسَهُ لِأَمْرِ نَحْتَهُ عَنِ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ^(١)
 ومن وصف «أياً» بغير ما أشرت إليه فقد أخطأ.
 وإلى ذا أشرت بقولي:

... ..

 وَيَجُوزُ أَنْ تُوصَفَ صِفَتَهَا وَلَا تَكُونَ إِلَّا مَرْفُوعَةً، مَفْرُودَةً كَانَتْ أَوْ مِضَافَةً كَقَوْلِ
 الرَّاجِزِ: [من الرجز]

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي^(٢)

إِلَّا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنُّكْرِ^(٣)

ومثل «أى» في لزوم رفع صفتها وعدم الاستغناء عنها صفة اسم الإشارة إذا جعل سبباً إلى نداء ما فيه الألف واللام.

كما فعل بـ«أى»؛ فتقول: «يَا هَذَا الرَّجُلُ» - بالرفع لا غير- إذا أردت ما أردت بقولك: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ».

فإن قدرت الوقف على هذا، ولم تجعله وصلة، وكان مستغنياً بإفراده، جاز نصب صفته ورفعها؛ وهذا ما أردت بقولي:

... .. وَمَا يَدُونِ الْوَصْفِ تَمَّ حِينَ ينادى انعتة نعتك العلم
 (ص)

وَبِائْتِصَابِ الثَّانِ فَهُ وَالْأَوَّلُ مِنْ «زَيْدٌ زَيْدٌ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلُ»
 وَنَحْوُهُ وَإِنْ ضَمَمْتَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِ مَنصُوبٌ فَعَلْتَ الْأُمْتَلَا

(ش) إذا كرر اسم مضاف في النداء نحو قول الراجز: [من الرجز]

(١) البيت لدى الرمة في ديوانه ص ١٠٣٧، وشرح المفصل ٧/٢، ولسان العرب (بخع)، والمقاصد النحوية ٢١٧/٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٧٤، وشرح الأشموني ٤٥٣/٢، ولسان العرب (نحا)، والمقتضب ٢٥٩/٤.

(٢) التنزي: الوثبان والارتفاع والسمو. ينظر: مقياس اللغة (نزو).

(٣) نكزت الحية: لسعت بأنفها. ينظر: القاموس (نكز).

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ^(١) الدُّبْلُ
تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَائِزِلُ^(٢)

فلا بد من نصب الثاني .

وفي الأول وجهان: الضم، والفتح .

فإن ضم فلائنه منادى مفرد معرفة، ونصب الثاني حينئذ؛ لأنه منادى مضاف، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل، أو منصوب بإضمار «أعني» .

وإن فتح الأول فهو على مذهب سيبويه^(٣) : منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه .

ومذهب المبرد^(٤) : أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر، ونصبه من خمسة أوجه - كما سبق - .

ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الأول مركبين تركيب «خَمْسَةَ عَشَرَ» .

* * *

= والرجز لرؤية في ديوانه ص ٦٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٧١/١، وشرح المفصل ٦/١٣٨، والمقاصد النحوية ٤/٢١٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/١٦٩، وجمهرة اللغة ص ٨٢٥، والكتاب ٢/١٩٢، والمقتضب ٤/٢١٨ .

(١) اليعملة: الناقة النجبية المعتملة المطبوعة. ينظر: القاموس (عمل) .

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩، خزانة الأدب ٢/٣٠٢، ٣٠٤، والدرر ٦/٢٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٧، وشرح شواهد المغنى ١/٤٣٣، ٨٥٥/٢، ولبعض بن جرير في شرح المفصل ٢/١٠، والكتاب ٢/٢٠٦، والمقاصد النحوية ٤/٢٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١٠٠، وشرح الأشموني ٢/٤٥٤، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧، واللامات ص ١٠٢، ولسان العرب (عمل)، ومغنى اللبيب ٢/٤٥٧، والمقتضب ٤/٢٣٠، والممتع في التصريف ١/٩٥، وهمع الهوامع ٢/١٢٢ .

(٣) قال سيبويه: «هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيد زيد عمرو»، ثم قال: «وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا» . ينظر: الكتاب ٢/٢٠٦ .

(٤) ينظر: المقتضب (٤/٢٢٧، ٢٢٨) .

فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(ص)

وَأَجْعَلْ مُنَادَىٰ إِنَّ أَضْفَتَهُ لَ (يَا) كَلَا (عَبْدِ) (عَبْدِي) (عَبْدٌ) (عَبْدًا) (عَبْدِيَا) وَالضَّمُّ مَعَ نِيَّةِ يَاءِ النَّفْسِ قَدْ رَوَوْا كَلَا (رَبُّ السَّجْنِ) فَاحْفَظْ مَا وَرَدَ (يَا بُنَيَّ) (يَا بُنَيَّ) فِي (بُنَيَّ) قُلْ وَسِوَى هَذَيْنِ مَمْنُوعٌ لَدَيَّ (ش) حذف الياء التي أضيف إليها المنادى أكثر من ثبوتها، وثبوتها ساكنة أكثر من ثبوتها متحركة، وقلبها ألفا أكثر من حذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلا عليها. فهذه خمسة أوجه.

وذكروا- أيضا - وجها سادسا، وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعض القراء^(١) : ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣]، وحكى يونس عن بعض العرب: «يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي»، وبعض العرب يقول: «يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي» و«يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا». وإذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة ك«بُنَيَّ» قيل: «يَا بُنَيَّ» و«يَا بُنَيَّ» - لا غير-.

فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياءات، مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود^(٢) الثنتين، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه. والفتح على وجهين:

أحدهما: أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا، ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل. الثاني: أن تكون ثانية ياءى «بُنَيَّ» حذفت، ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت؛ لأن أصلها الفتح، كما فتحت في «يَدِي»، ونحوه. والله أعلم.

(١) العامة على كسر الباء؛ لأنه مضاف لياء المتكلم اجتزئ عنها بالكسرة، وهي الفصحى، والسجن: بكسر السين ورفع النون على أنه مبتدأ والخير «أحب»، و السجن: الحبس. والمعنى: ملاقة صاحب السجن ومقاساته أحب إلى. وقرأ عثمان ومولاه طارق وزيد بن علي والزهرى وابن أبي إسحاق وابن هرمز ويعقوب بفتح السين، وفي الباقي كالعامة. ينظر: الدر المصون (١٨١/٤).

وقال ابن جنى فى قراءة مثل هذه وهى: ﴿قال رب احكم بالحق﴾ [الأنبياء: ١١٢] - : «هذا عند أصحابنا ضعيف، أعنى: حذف حرف النداء مع الاسم الذى يجوز أن يكون وصفاً لـ «أى» ...». ينظر: المحتسب: ٦٩/٢.

(٢) فى أ: دخول.

(ص)

وَفَتَحَ أَوْ كَسَّرَ وَحَذَفُ الْيَاءِ أَشْتَهَزَ فِي «يَا ابْنَ أُمِّي» «يَا ابْنَ عَمِّي» وَنَدَرَ
 كَسَّرَ وَفَتَحَ مَعَ يَاءٍ أَوْ أَلْفٍ كـ «يَا ابْنَ أُمِّي» «ابْنَةُ عَمِّا» فَأَعْتَرَفَ
 (ش) إذا نودي المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم لم تحذف الياء، كما تحذف
 إذا نودي المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم، لم تحذف الياء؛ كما تحذف إذا
 نودي المضاف إليها؛ لأنها إذا نودي المضاف إليها أشبهت التنوين؛ لوقوعها موقعه
 فحذفت كما يحذف.

فإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إليه لم تحذف؛ لعدم وقوعها موقع تنوين
 منادى؛ فيقال: «يَا ابْنَ أَخِي» و«يَا ابْنَ خَالِي».

وكان أصل «ابن الأُمِّ» و«ابن العمِّ» أن يقال فيهما: «يَا ابْنَ أُمِّي» و«يَا ابْنَ عَمِّي»
 إلا أنهما كثر استعمالهما في النداء، فخصا بحذف الياء، وبقاء الكسرة دليلا عليها في
 قول من قال: «يَا ابْنَ أُمِّ» و«يَا ابْنَ عَمِّ»، ويبدل الياء ألفا وحذفها، وبقاء الفتحة دليلا
 عليها في قول من قال: «يَا ابْنَ أُمِّ» و«يَا ابْنَ عَمِّ».

ولا يكادون يشتون الياء والألف إلا في ضرورة كقول الشاعر: [من الخفيف]
 يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ حَلَيْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ^(١)
 وكقول الراجز: [من الراجز]

يَا ابْنَةَ عَمِّا لَا تَلْوِمِي وَاهْجِعِي^(٢)

(ص)

(أَبَتْ) أَوْ (أَبْتِ) فِي (أَبِي) شِهْزُ
 لِيَذَا أَبَوْا (يَا أَبْتِي) وَ(أَبْتَا)
 وَالتَّاءُ لِلتَّعْوِيْضِ مِنْ ذِي الْيَاءِ ذِكْرُ
 مَا فِيهِ مِنْ مَدٍّ لِيُبْعِدَ ثَبْتَا

(١) البيت لأبي زيد في ديوانه ص ٤٨، والدرر ٥/٥٧، وشرح التصريح ٢/١٧٩، والكتاب
 ٢/٢١٣، ولسان العرب (شقق)، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٢، وبلا نسبة في أوضح
 المسالك ٤/٤٠، وشرح الأشموني ٢/٤٥٧، وشرح قطر الندى ص ٢٠٧، وشرح المفصل
 ٢/١٢، والمقتضب ٤/٢٥٠، وهمع الهوامع ٢/٥٤.

(٢) الراجز لأبي النجم في خزنة الأدب ١/٣٦٤، والدرر ٥/٥٨، وشرح أبيات سيبويه
 ١/٤٤٠، وشرح التصريح ٢/١٧٩، وشرح المفصل ٢/١٢، والكتاب ٢/٢١٤، ولسان
 العرب (عمم)، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤، ونوادير أبي زيد ص ١٩، وبلا نسبة في أوضح
 المسالك ٤/٤١، ورسف المباني ص ١٥٩، وشرح قطر الندى ص ٢٠٨، والمقتضب
 ٤/٢٥٢، وهمع الهوامع ٢/٥٤.

وَمِثْلُ هَذَا قَدْ فَشَا مُطَرِدًا فِي كُلِّ مَا نَادَيْتَهُ إِنْ بَعْدًا
وَمِثْلُ (يَا أَبَتِ) (يَا أُمَّتِ) جَا فِي كُلِّ مَا ذَكَرْتَ فَادِرِ الْمُنْهَجَا
(ش) التاء في «يَا أَبَتِ» تاء تأنيث عوضت من ياء المتكلم، وكسرهما أكثر من
فتحها، وافتحها قرأ ابن عامر، وقرأ الباقون بكسرهما.
ولكونها تاء تأنيث وقف بإبدالها هاء ابن كثير وابن عامر، ووقف الباقون بالتاء
مراعاة للرسم.

ولكونها عوضًا من الياء لم يجمع بينهما لفظًا، وقولهم: «يَا أَبَتَا»: الألف فيه هي
الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدًا، أو مستغائبًا، أو مندوبًا، وليست
بدلا من ياء المتكلم كما هي في: ﴿بَحَسْرَتَيْنِ﴾ [الزمر: ٥٦] و ﴿يَكْأَسْفَيْنِ﴾
[يوسف: ٨٤]. لأن ياء المتكلم لا تجامع هذه التاء فلا تجامع بدلها.
وقالوا - أيضا - في الأم: «يَا أُمَّتِ» كما قالوا في الأب «يَا أَبَتِ».

فصل الأسماء المختصة بالنداء

(ص)

وَحُصِّنَ بِالنِّدَاءِ أَسْمَاءُ فُقُلٍ (مُلَأَمٌ) (لُؤْمَانٌ) (مَلَأْمَانٌ) كَذَا الَّذِي إِلَى (فَعَالٍ) عُدِلًا عِنْدَ أَبِي بَشِيرٍ (يَا خَبَاثُ) وَالْكَسْرُ حَتْمٌ فِيهِمَا (فُعَلٌ) نَقْلًا وَيَعْضُ مَا مَضَى قَدْ يَرُدُّ (فِي لَجَّةِ أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ قُلٍ) وَقِيلَ: (يَا هَنَ) (يَا هَنَا) وَأَصْلُ ذَلِكَ الْهَاءِ سُكُونٌ وَكُسْرٌ (هَنَانٌ) (هَنَانَانٌ) الْمُتَنَّى وَجَمِيعٌ وَالْحَرَكَاتِ أَشْبَحَ أَنْ شِئَتْ وَرِذُّ	(فُلَةٌ) لِلأُنثَى وَفِي التَّذْكِيرِ (فُلٌ) كَذَاكَ (نَوْمَانٌ) وَ (مَكْرَمَانٌ) فِي سَبِّ أُنثَى وَقِيَّاسًا جُعِلَا وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي سَبِّ مُذَكَّرٍ مُنَادَى يُجْعَلُ غَيْرَ مُنَادَى مِثْلَ مَا قَدْ أُنْشِدُوا وَنَحْوُ ذَلِكَ أَخْصَصَ بِاضْطِرَارٍ تَعْدِيلِ كَذَاكَ (يَا هَنَتْ) وَ (يَا هَنَتَاهُ) وَضَمٌّ - أَيْضًا - بِشُدُوذِ اغْتِفَزِ (هَنُونٌ) مَعَ (هَنَاتٍ) فَاسْمَعِ وَأَطِغِ هَا السَّكْتِ سَاكِنًا وَفِي وَقْفِ يَرِذُّ
---	---

(ش) خصوا بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره إلا في ضرورة:

فمن ذلك قولهم للرجل: «يَا فُلٌ» - بمعنى يا فلان -.

وللمرأة «يَا فُلَّةُ» - بمعنى يا فلانة- .

وقولهم: «يَا فُلَّةُ» دليل على أن «يَا فُلُّ» ليس ترخيم «يَا فُلَانُ»، مع أنه لو كان ترخيما لوجب أن يقال فيه «يَا فُلًّا» كما يقال في «عِمَادٍ»: «يَا عِمَا»؛ لأن الترخيم لا يحذف فيه مدَّةٌ ثالثة .

ومما خصوه بالنداء فلا يستعمل في غيره قولهم: «يَا مَلَأْمُ» و«يَا لُؤْمَانُ» و«يَا مَلَأْمَانُ» - بمعنى: يا عظيم اللؤم- و«يَا مَكْرُمَانُ» - بمعنى: يا عظيم الكرم- و«يَا نَوْمَانُ» - بمعنى: يا كثير النوم- .

وهذه صفات مقصورة على السماع بإجماع .

ومثلها في الاختصاص بالنداء والقصر على السماع: ما عدل إلى «فَعَلٌ» في ذم الرجال نحو: «يَا غَدْرٌ» و«يَا فُسْقٌ» .

وأما ما عدل إلى «فَعَالٍ» في ذم النساء نحو: «يَا خَبَاثُ» و«يَا لِكَاعُ»: فهو و«فَعَالٍ» بمعنى الأمر «تَزَالِ» عند سيبويه^(١) مقيسان في الثلاثي .

وهما مبيان على الكسر بلا خلاف ما لم ينقلا إلى العلمية .

فإن نقلا إليها فهما عند بنى تميم معربان غير منصرفين، وعند الحجازيين مبيان كما كانا .

ونظير اختصاص هذه الأسماء بالنداء اختصاص الترخيم به، فكما أن الضرورة تبيح ترخيم ما ليس منادى، كذلك تبيح وقوع بعض هذه الأسماء في غير نداء كقول الراجز: [من الراجز]

فِي لَجَّةِ أُمْسِيكَ فُلَانَا عَن فُلِّ^(٢)

(١) عبارة سيبويه: «ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى: يا خباث ويا لكاع، فهذا اسم للخبثية وللكعاء». ينظر: الكتاب (٢٧٢/٣) .

(٢) البيت لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧، وخزانة الأدب ٣٨٩/٢، والدرر ٣٧/٣، وسمط اللآلى ص ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١، وشرح التصريح ١٨٠/٢، وشرح المفصل ١١٩/٥، وشرح شواهد المغنى ٤٥٠/١، والصاحبي في فقه اللغة ٢٢٩، والطرائف الأدبية ص ٦٦، والكتاب ٢٤٨/٢، ٤٥٢/٣، ولسان العرب، (لجج)، (فلن)، والمقاصد النحوية ٢٢٨/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٣/٤، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٢٧، وشرح المفصل ٤٨/١، والمقتضب ٢٣٨/٤، والمقرب ١٨٢/١، وهمع الهوامع ١٧٧/١ .

وكقول الشاعر: [من الوافر]

أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ^(١)

ويقال في نداء المجهول والمجهولة: «يَا هُنَّ» و«يَا هُنْتُ».

وفى التثنية والجمع: «يَا هَتَانِ» و«يَا هَتَانِ» و«يَا هُنُونَ» و«يَا هِنَات».

ويقال- أيضا -: «يَا هِنَاهُ» و«يَا هِنَاهُ» - بضم الهاء وكسرها-.

وفى التثنية والجمع: «يَا هَتَانِيهِ» و«يَا هَتَانِيهِ» و«يَا هُنُونَاهُ» و«يَا هِنَانُوهُ».

باب الاستغاثة

(ص)

بِاللَّامِ ذِي الْفَتْحِ مُنَادَى اخْفِضَا

وَاللَّامُ إِنِ عَطَفْتَ مَكْسُورًا ك(يَا

وَافْتَحْهُ فِي عَطْفٍ إِذَا كُرِّرَا

وَاللَّامُ فَانْكِسِرْ خَافِضًا بَعْدَ الَّذِي

وَإِنْ تَلَا (يَا) اللَّامُ مَكْسُورًا فَمَا

وَلَامٌ ذَا الْمَدْعُوِّ عَاقَبَتْ أَلْفٌ

وَقَدْ يَجِيءُ دُونَ لَامٍ وَأَلْفٌ

وَرُبَّمَا اسْتَعْتَوْا عَنِ اللَّامِ بِ«مِنْ»

وَكَالَّذِي اسْتَعْيَيْتَ مَا تُعْجَبًا

(ش) إذا نودي المنادى ليخلص من شدة، أو يعين على رفع مشقة فنداؤه

استغاثة، وهو مستغاث، أو مستغاث به.

وتدخل عليه لام الجر فتفتح؛ فرقا بين المستغاث به، والمستغاث من أجله.

ويصير بلحاظها معربا بعد أن كان مبنيا؛ لأن تركيب اللام معه أعطاه شيئا

بالمضاف والمضاف إليه، ولأن موضعه صالح لـ«إِيَّاكَ» إن لم يقدر ظهور الفعل،

وصالح للكاف إن قدر ظهور الفعل، فلما دخلت اللام امتنع أحد التقديرين فنقصت

(١) البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦، وجمهرة اللغة ص ٦٦٢، وخزانة الأدب ٤٠٤/٢،

٤٠٥، والدرر ٢٥٤/١، وشرح التصريح ١٨٠/٢، وشرح المفصل ٥٧/٤، والمقاصد

النحوية ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤، ولأبي الغريب النصري في لسان العرب (لكع)، وبلا نسبة في

أوضح المسالك ٤٥/٤، والدرر ٣٩/٣، وشرح شذور الذهب ص ١٢٠، وشرح ابن عقيل

ص ٧٦، والمقتضب ٢٣٨/٤، وجمع الهوامع ٨٢/١، ١٧٨.

مناسبة الضمير الموجبة للبناء، فعاد الإعراب.

وإذا عطف عليه ولم تعد «يا» كسرت لام المعطوف؛ لأن عطف مصحوبها على المستغاث به يدل على أنه مستغاث به؛ فأغنى عن فتح اللام الداخلة عليه، فإن أعيدت «يا» فلا بد من الفتح.

قال الشاعر - في الكسر لأجل عدم الإعادة في العطف - : [من البسيط]

يَبْكِيكَ نَاءً بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ، وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ (١)

وقال آخر - في الفتح لأجل الإعادة في العطف - : [من الخفيف]

يَا لَقَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَاسٍ عَثُوهُمْ فِي أَزْدِيَادِ (٢)

ولام المستغاث من أجله لا تكون مع غير الضمير إلا مكسورة كقول الشاعر:

[من الوافر]

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزَعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلوَاثِي المَطَاعِ (٣)

وقد تلى «يا» اللام المكسورة فيستدل بكسرها على أن المستغاث به محذوف،

وأن مصحوبها مستغاث من أجله؛ فمن ذلك قول العرب: «يَا لِلْعَجَبِ» و«يَا لِلْمَاءِ» - بالكسر - والتقدير: يا للناس للعجب، ويا للرجال للماء.

وجاز حذف المنادى المستغاث به للعلم به، كما جاز حذف المنادى غير

المستغاث من أجله كقول الشاعر: [من البسيط]

يَا لَعِنَّةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ (٤)

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٧، وخزانة الأدب ٢/١٥٤، والدرر ٣/٤٢، ورتف المباني ص ٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/٤٦٢، وشرح التصريح ٢/١٨١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣، وشرح قطر الندى ص ٢١٩، ولسان العرب، (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٧، والمقتضب ٤/٢٥٦، والمقرب ١/١٨٤، وهمع الهوامع ١/١٨٠.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٦، وشرح الأشموني ٢/٤٦٢، وشرح التصريح ١٢/١٨١، وشرح قطر الندى ص ٢١٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٦.

(٣) البيت لقيس بن ذريح في ديوانه ص ١١٨، والأغاني ٩/١٨٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٣١، والشعر والشعراء ٢/٦٣٣، والكتاب ٢/٢١٦، ٢١٩، واللامات ص ٨٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٩، وبلا نسبة في الجني الداني ص ١٠٣، ورتف المباني ص ٢١٩، وشرح المفصل ١/١٣١، ولسان العرب (لوم)، والمقرب ١/١٨٣.

(٤) البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨، والإنصاف ١/١١٨، والجني الداني ص ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٢٩٠، وخزانة الأدب ١١/١٩٧، والدرر ٣/٢٥، ١١٨/٥، ورتف المباني ص ٣، ٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٩٦ =

ومن العرب من يقول: «يَا لَلْعَجَبِ» و«يَا لَلْمَاءِ» - بفتح اللام - على تقدير: يا عجب ويا ماء هذا أوانك .
وتعاقب لام الاستغاثة ألف، تلى آخر المستغاث به، إذا وجدت عدمت اللام،
وإذا وجدت اللام عدمت هي :

فمثال وجود الألف وعدم اللام قول الشاعر: [من الخفيف]

يَا يَزِيدَا لِإِمِلِ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ^(١)
ووجود اللام وعدم الألف كثير، وفيما مضى كفاية .

وقد يخلو المستغاث به من اللام ومن الألف كقول الشاعر: [من الوافر]

أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْعَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ^(٢)
وقد تغنى «من» عن اللام الثانية إذا كان في الاستغاثة معنى التعجب كقول
الشاعر: [من الطويل]

لُحْطَابُ لَيْلَى يَا لَبْرُؤُنْ مِنْكُمْ أَدُلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَابِ^(٣)

باب الندبة

(ص)

مِثْلُ النَّدَا النَّدْبَةُ لَكِنْ مَا نُدِبُ مَفْقُودٌ، او مُقَارِبٌ فَقَدَا رُهْبٌ
وَإِنَّمَا يُنْدَبُ مَعْرُوفٌ لِكِي يُعَدَّرُ نَادِبٌ لِيَذَا لَمْ يُنْدَبِ (اى)
وَيُنْدَبُ الْمَوْضُوعُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ ك(بِئْرُ زَمْرَمَ) يَلِي: (وَ مِنْ حَفْرُ)
وَرَبِّمَا أَغْنَى عَنِ اسْمِ مَنْ نَدِبُ (رَزِيَّةً) أَوْ نَحْوَهَا فَابْحَثْ تُصِبُ

= وشرح المفصل ٢/٢٤، ٤٠، والكتاب ٢/٢١٩، واللامات ص ٣٧، ومغنى اللبيب
ص ٣٧٣/٢، والمقاصد النحوية ٤/٢٦١، وهمع الهوامع ١/١٧٤، ٧٠/٢ .

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٩، والجنى الدانى ص ١٧٧، والدرر ٤/١٢٦،
وشرح الأشمونى ٢/٤٦٣، وشرح التصريح ٢/١٨١، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٩١،
وشرح قطر الندى ص ٢٢٠، ومغنى اللبيب ٢/٣٧١، والمقاصد النحوية ٤/٢٦٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٥٠، وشرح الأشمونى ٢/٤٦٣، وشرح التصريح
٢/١٨١، وشرح قطر الندى ص ٢٢١، والمقاصد النحوية ٤/٢٦٣ .

(٣) المقاب: جمع المِقْنَب: جماعة الخيل والفرسان. ينظر: لسان العرب (قنب) .
والبيت لقران (أو لفرار) الأسدى فى الأغانى ٢٠/٣٥٤، وشرح أبيات سيويه ١/٦٠٤،
ولسان العرب (سلك)، ومعجم الشعراء ص ٣٢٦، وللمجنون فى ديوانه ص ٦١، ولسان
العرب (برثن)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦/٢٣، وجمهرة اللغة ص ٣٧٤، وشرح
المفصل ١/١٣١، والمقرب ١/١٨٣ .

حُكْم، وَقَسَمَ غَيْرِ مَا عَنْهُ نُفِي
مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلَتْ الْأَمَلُ
يُونَسَ نَحْو: (وَاعْلَى السَّيْدَا)
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِشَكْلِهِ مَعْنَى يَصِح
وَاصِرٌ وَجِيءَ بِأَلْيَا وَفَتْحًا فَضْلًا
إِنْ يَكُنُ الْفَتْحُ بَوَهْمٍ لِأَيْسَا
بِالْكَسْرِ وَالضَّمُّ الْمُرَادُ بَيْنَا
فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ قَبْلَ ذِي الْأَلْفِ
وَإِنْ وَقَفَتْ قَاتٍ بِأَلْيَا مُغْلِنَا
مَعَ مَا يَلِي: يُحْذَفُ عِنْدَ الْفَرَا
وَالْفَتْحُ لِلْكَوفِيِّ مُغْنٍ عَنِ الْأَلْفِ
إِذَا التَّبَاسَا أَمِنُوا كـ (وَاحِكَم)
(ش) الندبة: إعلان التفجع باسم من فقده بموت، أو غيبة كأنه يناديه نحو:

«وَأَزِيدَاهُ».

والقصد الإعلام بعظمة المصاب؛ ولذلك لا يندب إلا باسم علم أو مضاف
إضافة يتضح بها المندوب؛ كما يتضح بالعلم.
ولا يندب «أى» ولا اسم إشارة، ولا اسم جنس مفرد، أى: غير مضاف؛ لأنها
غير دالة على المندوب دلالة يتبين بها عذر النادب.
ويجوز أن يندب الموصول إذا اشتهرت صلته شهرة تزيل إبهامه كقولهم: «وَأَمِنَ
حَفَرَ بَثْرَ زَمْرَمَاهُ».

وأشرت بقولي:

وَرَبِّمَا أَغْنَى عَنِ اسْمِ مَنْ نَدِبَ «رَزِيَّةً» أَوْ نَحْوَهَا ...
إلى نحو قولهم: «انْقِطَاعَ ظَهْرَاهُ».

وقول الشاعر: [من الكامل]

تَسْبِكِيهِمْ ذَهْمَاءَ مُغْوَلَةٍ وَتَقُولُ سَلَمَى وَارزِيَّتِي^(١)

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٩، وشرح أبيات سيويه ٥٤٩/١، وشرح =

وأردت بقولي:

وَكَمُنَادِي اجْعَلِ الْمُنْدُوبَ فِي حُكْمٍ وَقِسْمٍ... ..
 أن المندوب إذا لم تلحقه الألف فإنه يبنى على الضم إن كان مفردا، وينصب إن كان مضافا؛ كما يفعل بالمنادى.

وإذا اضطر إلى تنوينه، جاز نصبه وضمه كما يجوز ذلك في المنادى.

فمن شواهد النصب قول الراجز: [من الراجز]

وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مِئِي فُقْعَسُ (١)

فله حكمان: بناء، وإعراب. وهو على قسمين: مفرد ومضاف.

لكنه لا يكون في إفراده وإضافته إلا معرفة.

وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. عَيْر مَا عَنَّهُ نُفِي

فإنه قد تقدم الإعلام بأن المندوب لا يكون إلا معروفا، فانتفت مشاركته للمنادى في التنكير.

ونبهت على لحاق ألف الندبة بقولي:

وَمُنْتَهَى ذَا افْتَحْ وَصِلْهُ بِأَلْفٍ

فيقال في «زَيْد» : وازيدا، وفي «عَبْد الْمَلِك» : واعبد الملكا، وفي «مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَ» : وامن حفر بئر زمزما؛ فيجاء بألف بعد فتح دال «زَيْد» وكاف «عَبْد الْمَلِك» وميم «زَمْزَم» لأن آخر المضاف إليه منتهى المضاف، وآخر الصلة منتهى الموصول، كما أن آخر المفرد منتهاه.

ومن الندبة بألف دون هاء قول الشاعر: [من البسيط]

حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا (٢)

= التصريح ١٨١/٢، والكتاب ٢٢١/٢، والمقاصد النحوية ٢٧٤/٤، وبلا نسبة في المقتضب ٢٧٢/٤.

(١) الراجز لرجل من بني أسد في الدرر ١٧/٣، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤، وبلا نسبة في الدرر ٤١/٣، ووصف المباني ص ٢٧، وشرح الأشموني ٤٦٤/٢، وشرح التصريح ١٨٢/٢، ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢، والمقرب ١٨٤/١، وهمع الهوامع ١٧٢/١، ١٧٩.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٧٦٣، والدرر ٤٢/٣، وشرح التصريح ١٦٤/٢، ١٨١، وشرح شواهد المغنى ٧٩٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٨٩، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٤، وبلا

والهاء من قولى :

... .. مَتَلُوْهَا... ..
عائدة على ألف الندبة، أى : إن كان منتهى المندوب ألفا، حذفت لاتصالها بألف
الندبة؛ فيقال فى «موسى» : واموساه .

ثم قلت :

... .. مِّنْ صَلَاةٍ كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ
أى : كما يحذف ما منتهاه ألف، كذلك يحذف تنوين ما منتهاه تنوين، من صلاة
وغيرها .

وقد تناول غير الصلة : آخر المفرد، وآخر المركب بإضافة وغيرها؛ نحو قولك
فى «زَيْدٌ» و«ابنِ عَمْرٍو» و«مَعْدِ يَكْرِبٍ» : «وَأَزَيْدًا» و«ابنِ عَمْرَاهُ» و«وَأَمْعَدِ يَكْرِبَاهُ» .
ومثال حذف تنوين آخر الصلة : «وامن نصر محمداه» .

وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو : «وَأَزَيْدُ الظَّرِيفَاهُ» .

ويعضده قول بعض العرب :

«وَأَجْمَجَمَتِى الشَّامِيَّتِيْنَاهُ» .

ثم أشرت إلى ما حكى ابن السراج^(١) : أن قوما من النحويين يجيزون فيما آخره
كسر أو ضم، لا يفرق بين شيء وشيء إبقاء الكسرة والضممة، وقلب ألف الندبة ياء
بعد الكسرة وواوا بعد الضمة، ويجيزون - أيضا - فتح المكسور والمضموم وسلامة
الألف؛ فيقولون فى «رَقَاشٍ» : «وَأَرَقَاشِيهِ» و«وَأَرَقَاشَاهُ»، وفى «عَبْدُ الْمَلِكِ» : «وَأَعْبَدُ
الْمَلِكِيهِ» و«وَأَعْبَدُ الْمَلِكَاهُ» .

وكذا يقولون فىمن سمي ب«قَامَ الرَّجُلُ» : «وَأَقَامَ الرَّجُلُوهُ»، و«وَأَقَامَ الرَّجُلَاهُ» .

والمحافظة على الفتح وسلامة الألف أولى، ولذا قلت :

... .. وَقَشَحَا فَضْلًا

وإنما حكمت بجواز الإتيان لما حكى الأخفش^(٢) من قولهم : «وَأَهْتَانِيهِ أَقْبِلًا»

= نسبة فى أوضح المسالك ٩/٤، وشرح الأشموني ٤٤٢/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٢٢،
ومغنى اللبيب ٣٧٢/٢، وجمع الهوامع ١٨٠/١ .

(١) ينظر : الأصول فى النحو (٣٥٧/١) .

(٢) ينظر : الأصول فى النحو (٣٤٨/١) .

و«يَا هَتَّائُوهُ أَقْبَلُنْ».

وأكثر البصريين لا يجيزون الإتياع إلا عند خوف اللبس، نحو قولك في ندبة «فَتَى» مضاف إلى مخاطبة: «وَأَفْتَاكِيه»، وفي ندبة «فَتَى» مضاف إلى غائب: «وَأَفْتَاهُوهُ». فإبقاء كسرة الكاف، وإتياع الألف إياها، أزال توهم الإضافة إلى مذكر، وإبقاء ضمة الهاء، وإتياع الألف إياها، أزال توهم الإضافة إلى غائبة. فهذا الإتياع متفق على التزامه؛ لأن تركه موقع في لبس. ثم أشرت إلى ما يراه الكوفيون من كسر التنوين وقلب ألف الندبة ياء وفتحه مراعاة لسلامة الألف نحو: «وَأَعْلَامَ زَيْدِيهِ، وَزَيْدِنَاهُ». ولا يجيز البصريون إلا حذف التنوين والفتح.

ثم نهت على زيادة هاء السكت بعد الألف أو بدلها، وأن ذلك^(١) لا يكون إلا في وقف. فإن ثبت في وصل عد ذلك من الضرورات كقول الشاعر: [من الهزج]
 أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بِنُ الزَّبِيرَاهُ
 وبينت أن هذا حكم غير مختلف فيه بقولي:
 لِكُلِّهِمْ
 أى: لكل النحويين.

ثم نهت على أن الفراء يحذف من أجل ألف الندبة الألف، والهمزة من كل ما فيه ألف التأنيث الممدودة، فيقول في «عَفْرَاء»: «وَأَعْفْرَاهُ»، وفي «زَكْرِيَاء»: «وَأَزْكَرِيَاهُ» وغيره يقول: «وَأَعْفْرَاءَاهُ» و«وَأَزْكَرِيَاءَاهُ».

ثم نهت على أن الكوفيين يجيزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة؛ فيقولون في ندبة «زَيْد»: «وَأَزِيدَ»، وليس لهم دليل على ذلك.

ثم نهت على أن ألف الندبة لا تلتزم إذا أمن التباس الندبة بالنداء؛ وذلك بأن يكون الحرف المستعمل «وَا» أو يعلم النادب عدم مشاركة بعض السامعين للمندوب في اسمه، فإن علم مشاركته في اسمه والحرف «يَا» فلا بد من الألف.

(ص)

وَقَائِلٌ (وَأَعْبُدِيَا) (وَأَعْبُدَا) مَنْ فِي الثُّدَا يَا دَا سُكُونِ أَبْدَى
 وَمَنْ يُنَادِي حَادِفًا أَوْ مُبْدِلًا فَمَا ب(وَأَعْبُدَا) يُرَى مُسْتَبْدِلًا
 وَحَدَفُ (يَا) النَّفْسِ امْتَنَعَنْ فِي نَحْوِ (وَأَعْبُدَا) غَلَامَ أَهْلِي) وَانَّهُ مَنْ حَدَفًا نَوَى

(١) في أ: وإن كان ذلك.

(ش) إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أثبتها مفتوحة زیدت الألف، ولم يحتج إلى عمل ثان؛ لأن الياء مهياً لمباشرة الألف بفتحها.
وإذا ندب على لغة من حذف الياء مكثفياً بالكسرة جعل بدل الكسرة فتحة وزیدت الألف.

وإذا ندب على لغة من يبدل الياء ألفاً حذفت الألف المبدلة وزیدت ألف الندبة كما يفعل بالمقصور.

وإذا ندب على لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء وفتحها.
وإذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمت الياء؛ لأن المضاف إليها غير مندوب.

باب الترخيم في النداء

(ص)

تَرْخِيمُ الْإِسْمِ فِي النَّدَاءِ أَنْ يُحَدِّثَ وَجَوْرَتَهُ - مُطْلَقًا - فِي كُلِّ مَا
إِنْ يَخْلُ مِنْ إِضَافَةٍ مُجَاوِزًا
وَيُكْتَفَى بِحَدِّثِهَا التَّأْنِيثِ مِنْ
وَاحِدٍ مَعَ اجْرِ الْإِذَى مِنْهُ خَلَا
ثَلَاثَةً أَوْ فَوْقَهَا، وَسُكِّنَا
أَخْرَهُ كـ(يَا يَزِي) وَ(يَا خُفَا)
أَنْتَ بِأَلْهَا وَبِهِ اخْضُضْ عَلَمَا
حَدِّ الثَّلَاثِي كَمِثْلِ: (يَا نِزَا)
مَا حَازَهُ كَمِثْلِ: (يَا مَرْجَانِ إِنْ)
مَا قَبْلَ ذَا لِيَنْ مَزِيدًا إِنْ تَلَا
لَا شِبْهَ مَا «فِرْعَوْنُ» قَدْ تَضَمَّنَا
(ش) احتزرت بقولي:

تَرْخِيمُ الْإِسْمِ فِي النَّدَاءِ

من ترخيم غير المنادى في ضرورة كقوله: [من الوافر]

... .. وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَابِعَةً أُمَامًا^(١)

أراد: أمانة.

(١) عجز بيت لجري وصدرة:

ألا أضحت حبالكم رمامًا

ينظر: ديوانه ص ٢٢١، وخزانة الأدب ٣٦٥/٢، وشرح أبيات سيويه ٥٩٤/١، وشرح التصريح ١٩٠/٢، والكتاب ٢٧٠/٢، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٤، ونوادر أبي زيد ص ٣١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤٠، والإنصاف ٣٥٣/١، وأوضح المسالك ٧٠/٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٣.

ومن ترخيم التصغير كقولهم في «أَسْوَدَ» : «سُوَيْدٌ» .

و:

... .. (يَزِي) و(خُفَا) مرخما «يَزِيدٌ» و«خُفَافٌ» .

ولا يشترط في ترخيم ما فيه هاء التانيث إلا التعيين، وعدم الإضافة .
فيستوى فيه علم وغيره، وما هاؤه ثالثة، وغير ثالثة؛ فلذا قيل في «شَاة» : «يَا شَا
ارْجُنِي» كما قيل في «جَارِيَةَ» : [من الرجز]
جَارِي لَأَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي^(١)

وعلى هذا نبهت بقولي:

وَجَوَزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُتِّبْتُ بِالْهَاءِ ...

ثم بينت أنه لا يرخم ما خلا من هاء التانيث إلا بشرط العلمية، وكونه خاليا من
إضافة، ومجاوزا حد الثلاثي ك«نِزَارٌ» .

فيتناول الخالي من الإضافة: المفرد، والمركب تركيب مزج ك«مَعْدِي يَكْرِبُ»
و«سَبِيوِيَهُ»، وتركيب إسناد ك«تَأْبَطُ شَرًّا» فإن سيبويه^(٢) حكى عن بعض العرب ترخيمه .
ثم بينت أن ما فيه هاء التانيث لا يحذف في ترخيمه غيرها، فيقال في «مَرَجَانَةٌ» :
يا مرجان .

و:

... .. (يَزِي) و(خُفَا) مرخما «يَزِيدٌ» و«خُفَافٌ» .

أمر لمؤنث مؤكد بالنون الخفيفة، من وأي يئي، بمعنى: وعد .

ثم بينت أن الخالي من هاء التانيث إذا استوفى شروط الترخيم، وتضمن خمسة
أحرف فصاعدا، يحذف في ترخيمه مع الآخر ما قبله من حرف لين زائد، ساكن،

(١) العذير: الحال التي تحاولها تعذر عليها. ينظر: القاموس (عذر).

والرجز للعجاج في ديوانه ١/٣٣٢، وخزانة الأدب ٢/١٢٥، وشرح أبيات سيبويه
١/٤٦١، وشرح التصريح ٢/١٨٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥، وشرح المفصل
٢/١٦، ٢٠، والكتاب ٢/٢٣١، ٢٤١، ولسان العرب (عذر)، والمقاصد النحوية
٤/٧٧، والمقتضب ٤/٢٦٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٥٨، وشرح الأشموني
٢/٤٦٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٦ .

(٢) ينظر: الكتاب (٣/٣٧٧) .

غير مشابه لـ «فِرْعَوْنَ» في انفتاح ما قبلها، وعدم دلالتها على معنى :
فدخل في ذلك نحو: «عِمْرَان» و«حَمَاد» و«أَسْمَاء» و«مُسْلِمَات» و«زَيْدَان» -
علمين - .

ودخل في ذلك - أيضا - : «حَمْدُونَ» و«مَنْصُور»، و«زَيْدُونَ» و«مُضْطَفُونَ»
و«مَلَكُوت» - أعلاما - .

ودخل في ذلك - أيضا - : «جُفْي» و«مُسْكِين» و«غُسْلِين» و«عِفْرِيَت» - أعلاما - .
وخرج بذكر الزيادة نحو: «مُخْتَار» - علما - فإن ألفه بدل من ياء أصلية .
وخرج بقولي :

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
ثَلَاثَةٌ أَوْ فَوْقَهَا

نحو: «عِمَاد» و«سَعِيد» و«ثُمُود» لأن حرف اللين فيها تالي حرفين .
وخرج بالسكون نحو: «هَبِيح»^(١) .

وخرج بنفي مشابهة لـ «فِرْعَوْنَ» ما قبل آخره واو أو ياء ساكنة مفتوح ما قبلها غير
دالة على معنى ؛ كـ «فِرْدَوْس» و«غُرْنِيق»^(٢) - علمين - .
ولا يخرج «مُضْطَفُونَ» - علما - فإن واوه زيدت لمعنى .
(ص)

وَلَيْسَ هَذَا النَّوْعُ مُسْتَثْنَى لَدَى
بِحَذْفِ سَاكِنِ تَلَا اثْنَيْنِ يَا
وَلَيْسَ شَرْطًا لِيْنِ سَاكِنِ حُذْفِ
فَفِي (فَمَطْرٍ) : (قِم) قَالَ، (وَيَا يَزِي)
وَلَا يُجِيزُ فِي (ثُمُود) : أَي (ثُمُو)
وَعِنْدَهُ يَجُوزُ تَرْخِيمُ (حَكَم)
وَوَافَقَ الْكِسَائِي أَهْلَ الْبَصْرَةَ
وَلَمْ يُرْخَمْ نَحْوُ: (بَكْرٍ) أَحَدُ

يَخِي مَعَ الْجَزْمِي، وَيَخِي أَنْفَرَا
(يَزِيدُ) أَوْ (وَأَو) (ثُمُود) فَادْرِيَا
لَدَيْهِ بَلْ مِنْهُ الْعُمُومُ قَدْ عُرِفَ
مَعَ (يَز) فِي (يَزِيد) لِيْلْفَرَا عُرِي
بَلْ حَذْفُ وَاوِهِ لَدَيْهِ يَلْزَمُ
وَنَحْوِهِ مِنَ الثَّلَاثِي الْعَلَمِ
فِي مَنَعَ هَذَا ظَاْفِرَا بِالنُّصْرَةَ
إِذْ بِزَوَالِ الرَّا النَّظِيرُ يُفْقَدُ

(١) الهبيح: الأحمق المسترخی، ومن لا خير فيه، والوادی العظيم. ينظر: القاموس (هبخ).
(٢) الغرنیق: الكزکین، أو طائر يشبهه. القاموس (غرئق).

وَالْعَجَزَ اخْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَفِي
وَأَلْفَ (اِثْنَا عَشَرَ) اخْذِفْ مَعَ (عَشْرَ)
(وَصَاحٍ) فِي (الصَّاحِبِ) قَالُوا وَ(كَرًّا)
وَرَخَّمَ الْمُضَافَ أَهْلُ الْكُوفَةِ
تَرْخِيمُ (فَعْلًايَا) بِحَذْفِ الْيَا وَمَا
(ش) الإشارة بقولي:

وَلَيْسَ هَذَا النَّوْعُ...
إلى ما قبل آخره واو أو ياء ساكنة مفتوح ما قبلها غير دالة على معنى كـ«فِرْعَوْنَ»
و«عُرَيْتِي» - علما- فإن الفراء والجرمي لا يفرقان بين واو «فِرْعَوْنَ» وواو «مَنْصُورٍ» ولا
بين ياء «عُرَيْتِي» وياء «مِسْكِينٍ»، بل يعمان جميعها بالحذف في الترخيم. وغيرهما لا
يرى ذلك بل يقولون: «يَا فِرْعَوُّ» و«يَا عُرَيْتِي».

وانفرد الفراء بأن يعامل الرباعي معاملة الخماسي وغيره؛ فيقول في «عِمَادٍ»
و«يَزِيدٍ» و«تَمُودٍ»: «يَا عِمَّ» و«يَا يَزَّ» و«يَا تُمَّ».

ويجيز- أيضا - إبقاء الألف والياء، ولا يجيز إبقاء الواو؛ لأن بقاءها يستلزم عدم
النظير؛ إذ ليس في الأسماء ما آخره واو مضموم ما قبلها إلا «هُو» و(ذو) الطائفة^(١).
ولا يشترط الفراء في الساكن الذي يحذف مع الآخر كونه ذا لين، بل يسوى في
ذلك بين ذى اللين وغيره؛ فيقول في «قِمَطْرٍ» - علما - : يا قِم، قال: لأنه إذا قيل:
«يَا قِمَطْ» - بسكون الطاء- لزم من ذلك عدم النظير؛ إذ ليس في الأسماء ما آخره
حرف صحيح ساكن إلا ما أشبه الحرف نحو: «مَنْ» و«كَمْ».

ومما انفرد به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الوسط كـ«حَكَمٍ» فإنه إذا قيل في
ترخيمه: «يَا حَكَّ» لم يلزم منه عدم النظير؛ إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على
حرفين ثانيهما متحرك كـ«عَدِيدٍ» و«يَدِيدٍ».

فلو كان الثلاثي ساكن الثاني كـ«بَكَرٍ» لم يجز ترخيمه بإجماع؛ لأن ترخيمه موقع
في عدم النظير.

(١) ينظر: الأصول في النحو (١/٣٦٥).

ويتناول المركب من قولي:

وَالْعَجْزُ أَحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ
 نحو: «مَعْدٍ يَكْرِبُ» و«بُخْتٌ نَصْرٌ» و«سَيِّبَوَيْهٌ» و«تَأْبَطُ شَرًّا»، ولا يتناول نحو:
 «امْرِئِ الْقَيْسِ» و«عَبْدَ اللَّهِ»؛ لأنه قد تقدم التنبيه على أن الخلو من الإضافة، من
 شروط الترخيم.

وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا ك«تَأْبَطُ شَرًّا» وهو
 جائز؛ لأن سيويه^(١) حكى ذلك في بعض «أبواب النسب» فقال: «تقول في النسب
 إلى «تَأْبَطُ شَرًّا»: «تَأْبَطِي»؛ لأن من العرب من يقول: «يَا تَأْبَطُ»». ومنع ترخيمه
 في «باب الترخيم». فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل.
 وقد نبهت على ذلك بقولي:

... .. وَفِي مُضْمَنِ الْإِسْنَادِ تَزْرًا ذَا اقْتَهِي

يقال: قفوت الشيء، واقتفته بمعنى: تتبعته.

ثم نبهت على أن «أثنا عشر» إذا كان علما يقال في ترخيمه: «يَا اثْنٌ» بحذف
 الألف مع «عشر»؛ قال سيويه: «وأما «أثنا عشر» فإذا رخمته حذف «عشر» مع
 الألف؛ لأن «عشر» بمنزلة نون «مُسْلِمِينَ». هذا نصه^(٢).
 وكثر دعاء بعضهم بعضا ب«الصَّاحِبِ» فأشبهه العلم، فرخم بحذف بائه كقول
 الشاعر: [من الرجز]

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنْسِ^(٣)
 وَالرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ^(٤) وَالْحَلْسِ^(٥)

(١) ينظر: الكتاب (٣/٣٧٧).

(٢) وتمة كلام سيويه: «والألف بمنزلة الواو، وأمره في الإضافة والتحقيق كأمر مسلمين،
 يقول: تلقي عشر مع الألف كما تلقي النون مع الواو». ينظر: الكتاب (٢/٢٦٩).

(٣) العنس: الناقة الضلّبة. ينظر: مقاييس اللغة (عنس).

(٤) الأقتاب: جمع قتب: الرجل الصغير على قدر سنام البعير. ينظر: القاموس (قتب).

(٥) البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/١٠٨، ١٠٩، ١٣٦، ١٤٠/١٦، ١٤١، ١٤٢،
 ولخزّز بن لوذان في خزنة الأدب ٢/٢٣٠، ٢٣٣، والكتاب ٢/١٩٠، وبلا نسبة في
 الخصائص ٣/٣٠٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٠، وشرح قطر الندى ص ٢١١، وشرح
 المفصل ٢/٨، ومجالس ثعلب ١/٣٣٣، ٢/٥١٣، والمقتضب ٢/٥٤، ٤/٢٢٣،
 والمقرب ١/١٧٩.

أراد: يا صاحب.

ومثل شذوذ قولهم في «صَاحِب» «يَا صَاح» : قولهم في «الْكَرَوَانَ»: «أَطْرِقْ كَرًا». وفي هذا شذوذان آخران:

أحدهما: حذف حرف النداء مما يوصف به «أى» .

والثاني: ترخيمه على تقدير الاستقلال، ولذلك أبدلت واوه ألفا،

ولو رخم على لغة من ينوى المحذوف لقليل: «كَرْو» .

وزعم بعض أهل اللغة أن ذكر الكروان يقال له: كرا؛

فعلى هذا ليس في قولهم: «أَطْرِقْ كَرًا» إلا حذف حرف النداء.

وأجاز الكوفيون ترخيم العلم المضاف كقول الشاعر: [من الطويل]

أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ^(١)

وهذا وأمثاله عند البصريين مثل قول الآخر: [من الوافر]

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا

فرخم «أمامة» مضطرا؛ فكذا رخم الآخر «عُرْوَةَ» مضطرا. لأن النداء واقع على

المضاف لا على المضاف إليه.

وأجاز الكوفيون - أيضا - ترخيم «فعلايا» بحذف الياء والألفين اللذين اكتنفاهما.

(ص)

وَأَنْ تَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ	فَأَلْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا لَهُ عُرْفُ
وَاجْعَلُهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ سَاقِطٌ كَمَا	لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا ثُمَّ مَا
فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (تَمُودَ): (يَا	تَمُودُ) وَ(يَا تَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا
وَ(صَمِيَّانَ): (صَمِي) اجْعَلْ وَ(صَمَا)	يَقُولُ مَنْ لَمْ يَنْوِ مَا قَدْ عُدِمَا
وَفِي (عِلَاوَةَ): (عِلَاوُ) اذْكُرْ وَ(يَا	عِلَاءُ) إِنْ لَمْ يَسْكُنِ التَّائِيَا
وَأَلْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَ(مُسْلِمَةَ)	وَجَوُزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ(مَسْلَمَةَ)
كَذَلِكَ الْأَوَّلُ لِأَزْمِ إِذَا	يُعْدَمُ بِالثَّانِي نَظِيرٌ يُحْتَدَى

(١) البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٩، والإنصاف ص ٣٤٨، وأوضح المسالك ٥٦/٤،
وخزانة الأدب ٢/٣٣٦، ٣٣٧، وشرح التصريح ٢/١٨٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٣،
وشرح المفصل ٢/٢٠، والمقاصد النحوية ٤/٢٨٧.

كـ(حُبْلَوِي) و كـ(طَبْلَسَان) بِالكَسْرِ حِينَ اسْمَيْنِ يُجْعَلَانِ
وَنَحْوِ(قَاضِيَيْنِ) عَلَى الْوَجْهَيْنِ مَا
وَإِنْ تُرَخِّمَ مَا بِشَدِّ حَتَمًا
مُحَرِّكًا كَأَصْلِهِ، وَإِنْ عَدِمَ
وَإِنْ نُوِيَ الْمَحذُوفُ وَالْمُدْغَمُ لَمْ
وَمَنْ يَقُلْ: (يَا حَاؤُ) ضَمًّا - مُطْلَقًا -
بِالْكَسْرِ حِينَ اسْمَيْنِ يُجْعَلَانِ
عَنْ رَدِّ لَامِهِ غِنَى إِنْ رُخِّمًا
مِنْ بَعْدِ مَدٍّ فَاجْعَلِ الْمُدْغَمَا
تَخْرِيكًا اضْلِيًّا فَفَتْحَهُ التَّزْمِ
يَسْبِقُهُ مَدٌّ فَالْسُّكُونُ مُلْتَزِمٌ
وَقَدْ تَرَى الْوَجْهَيْنِ لَنْ يَفْتَرِقَا
(ش) الأكثر في الترخيم أن يحذف ما يحذف، وينوى ثبوته فلا يغير ما بقي .

وقد يحذف ما يحذف، ولا ينوى ثبوته؛ فيعطى آخر ما بقي ما يحق لمثله الكائن
آخرًا في أصل الوضع :

فيقال على الوجه الأول في «حَارِثُ» و«جَعْفَرُ» و«قِمَطْرُ» : «يَا حَارِ» و«يَا جَعْفَرُ»
و«يَا قِمَطْرُ» .

وعلى الوجه الثاني : «يَا حَارُ» و«يَا جَعْفُ» و«يَا قِمَطُ» .

وكذا يقال على الوجه الأول في «تَمُودُ» و«صَمِيَانُ»^(١) و«عِلَاوَةٌ» - علمين - : «يَا
تَمُو» و«يَا صَمِي» و«يَا عِلَاوُ» .

وعلى الوجه الثاني : «يَا تَمِي» و«يَا صَمَا» و«يَا عِلَاءُ»؛ كما يقال في جمع «جَزْوُ» :
أجر وجراء، والأصل : أجرو وجراو .

وترك على الوجه الأول ما قبل المحذوف على ما كان عليه؛ لأن المحذوف
منوى الثبوت .

ولا يقال في «مُسْلِمَةٌ» : «يَا مُسْلَمُ»؛ لثلاثيهم أن المقصود مذكر، وإنما يقال :
«يَا مُسْلِمِ» - بفتح الميم - فإن ذلك يمنع التوهم .

فلو كان المؤنث بالتاء علما «مُسْلِمَةٌ» جاز ترخيمه - مطلقا - لعدم المانع .
ويتعين الترخيم على تقدير ثبوت المحذوف إن أوقع تقدير الاستقلال في عدم
النظير كـ«حُبْلَوِي» - علما - فإنه لا يجوز ترخيمه على تقدير الاستقلال؛ لاستلزام
ذلك قلب واوه ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها،

وليس في الكلام «فُعَلَى» إلا وألفه مزيدة للتأنيث غير منقلبة من واو ولا ياء؛

(١) الصميان: الشجاع الصادق الحملة. ينظر: القاموس (صمى) .

فوجب منع الوجه المؤدى إلى ذلك، وتعين الوجه الآخر الذى ينوى فيه ثبوت المحذوف؛ لأن ذلك فيه مأمون؛ فيقال: «يَا حُبْلُو».

وهذا الوجه- أيضا - متعين في «طَيْلِسَان» - بكسر اللام- لو كان علما، فيقال: «يَا طَيْلِسَ»، ولا يقال: «يَا طَيْلِسُ»؛ لأن ذلك موقع فى عدم النظير- أيضا- إذ ليس فى الكلام اسم على «فَيْعِل» صحيح العين، ولا على «فَيْعَل» معتلها، بل التزم فى الصحيح الفتح ك«ضَيْعَم»، وفى المعتل الكسر ك«سَيْد»، ولا اعتداد بالنادر؛ فلو سمي ب«هَيْيَان»^(١) ثم رخم لم يرخم إلا على نية المحذوف؛ لأن ترخيمه على تقدير الاستقلال موقع فى عدم النظير.

وكذا لو سمي ب«هَذْرِيَان»^(٢) أو «جَذْرِيَّة»^(٣) لم يرخم إلا على نية المحذوف؛ لأن ترخيمه على تقدير الاستقلال موقع فى بناء مهمل وهو «فَعْلَى».

ولو سمي ب«قَاضِيْنَ» ونحوه من جمع المعتل اللام، لقليل - فى ترخيمه-: «يَا قَاضِي» - على الوجهين- لأن الياء التى هى لام الكلمة حذفت لملاقاة ياء الجمع، فلما حذفت ياء الجمع ونونه ترخيما عادت الياء الأصلية لزوال سبب حذفها، ولا فرق فى هذا بين لغة من نوى، ولغة من لم ينو، إلا أن من لم ينو يقدر ضمة الياء، ومن نوى لا يقدرها.

ومثل «قَاضِيْنَ» مسمى به: «قَاضِي» - مسمى به-.

وأشرت بقولى:

وَإِنْ تُرْخِمُ مَا بِشُدِّ حُتِمًا مِنْ بَعْدِ مَدٍّ...

إلى نحو «مُحَاجٍ» و«تَحَاجٍ». فإن «مَحَاجًا» إن كان اسم مفعول قيل فى ترخيمه: «يَا مُحَاجٍ»، وإن كان اسم فاعل قيل فى ترخيمه: «يَا مُحَاجٍ»، هذا على لغة من نوى المحذوف؛ لأنه لما حذف ثانى المثليين بقى الأول ساكنا بعد ساكن، فلجئ إلى التحريك فرارا من التقاء ساكنين، فكان أولى الحركات ما كان الساكن متحركا به فى الأصل.

وأما «تَحَاجٍ» فأصله: «تَحَاجِجٌ»: فإن سمي به ورخم لم يقل إلا «يَا تَحَاجٍ» -

(١) الهَيَّان: الجبان والتيس والخفيف والراعى والتراب. ينظر: القاموس (هيب).

(٢) الهذريان: الكثير الردى ينظر: القاموس (هذر).

(٣) الحذرية: القطعة الغليظة من الأرض. ينظر: القاموس (حذر).

بالضم- لأنه الأصل؛ وكذا يقال في لغة من لا ينوي المحذوف إلا أن الضمة غير الضمة.

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي:

وَقَدْ تَرَى الْوَجْهَيْنِ لَنْ يَفْتَرِقَا

أى: لن يفترقا لفظا، وإن افترقا حكما.

وأشرت بقولي:

تَخْرِيبُكَ اضْلِيًّا فَفَتْحُهُ التَّرِيمُ وَإِنْ عَدِمَ

إلى نحو «إِسْحَارَ» - وهو اسم بقلّة- فَإِنْ وَزَنَهُ: «إِفْعَالٌ» بمثلين أولهما ساكن لاحظ له في حركة؛ فإذا سُمِيَ به ورخم على لغة من ينوي قيل: يا إسحار - بالفتح- فتحرّكه بحركة أقرب المتحرّكات إليه، وهو الحاء، وبالحرّكة المجانسة للألف؛ كما قالوا في جزم «يُضَارُّ»: «لَمْ يُضَارَّ» - بالفتح- إبتاعا للألف مع أن بينها وبين المفتوح ساكنا؛ بخلاف «يَا إِسْحَارُ» فَإِنَّ الْمَفْتُوحَ فِيهِ مُتَّصِلٌ بِالْأَلْفِ فَهُوَ بِالِاتِّبَاعِ أَحَقُّ.

فلو لم يكن قبل المدغم مدة كـ«مُحَمَّرٌ» بقي على سكونه إذا نوى المحذوف، فقيل: «يَا مُحَمَّرٌ»، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْمَحذُوفَ قِيلَ: «يَا مُحَمَّرٌ».

وكذا يقال في «إِسْحَارٌ» و«مَحَاجٌ»: «يَا إِسْحَارُ» و«يَا مَحَاجٌ».

وإليه أشرت بقولي:

وَمَنْ يَقُلْ «يَا حَارٌ» ضَمًّا - مُطْلَقًا

(ص)

وَحَذَفُ تَا (أَمْنِمَةً) ائِوِ فَاتِحَا بَعْدَ (كَلِينِي) تَنْحُ أَمْرًا وَاضِحًا

وَلَاضِطْرَارٍ رَخْمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنَّدَا يَضْلُحُ نَحْوُ: «أَحْمَدًا»

وَفِيهِ بِالْوَجْهَيْنِ عَمَرُوا قَدْ حَكَمَ وَالثَّانِي مِنْهُمَا الْمُبْرَدُ التَّرِيمُ

(ش) نداء ما فيه هاء التأنيث بترخيم أكثر من ندائه دون ترخيم؛ فلذلك قد

يقحمون هاء التأنيث مفتوحة كأنها الحرف الذي قبلها كقول النابغة: [من الطويل]

كَلِينِي لَهُمْ يَا أَمْنِمَةً نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(١)

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٠، والأزهية ص ٢٣٧، وخزانة الأدب ٣٢١/٢،

٣٢٥، ٢٧٢/٣، ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٧٥، ٢٢/١١، والدرر ٥٧/٣، وشرح أبيات سيبويه

٤٤٥/١، والكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣، وكتاب اللامات ص ١٠٢، ولسان العرب =

قال سيبويه : «واعلم أن ناسا من العرب قد يشبتون التاء فيقولون : «يَا مَسْلَمَةَ أَقْبَلْ». فهذا قد رخمه أولا، فصار في التقدير «يَا مَسْلَمَ»، ثم أقحم التاء غير معتد بها، ثم فتحها إتباعا لفتحة ما قبلها.

قال أبو على في الجامع : «تاء الإقحام لا تكون إلا مفتوحة؛ لأنها وقعت آخر الاسم الذي لا يكون إلا مفتوحا بعد حذف التاء، فعولت معاملة الآخر». فهذا منتهى ما يحتاج إليه من الكلام على ترخيم المنادى.

وقد يضطر الشاعر فيرخم ما ليس منادى، لكن بشرط كونه صالحا لأن ينادى؛ فمن ذلك قول امرئ القيس : [من الطويل]

لِيَنعَمَ الْفَتَى تَغْشُوَ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنُ مَالِ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ (١)
أراد: طريف بن مالك، فحذف الكاف، وجعل ما بقي بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء.

وهذا الوجه في الضرورة مجمع على جوازه.

وأجاز سيبويه - أيضا - للمضطر أن يرخم وينوى المحذوف، فيدع الحرف الذي قبله على ما كان عليه قبل الحذف، كما قال الشاعر : [من الوافر]

أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رَمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا (٢)
هكذا رواه سيبويه. ورواه المبرد : [من الوافر]

... .. وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا
والإنصاف يقتضى تقرير الروایتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى.

واستشهد سيبويه - أيضا - بقول الشاعر : [من البسيط]

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (٣)

= (كوكب)، (نصب)، (أسس)، (شيع)، والمقاصد النحوية ٣٠٣/٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢١، وجمهرة اللغة ص ٣٥٠، ٩٨٢، وشرح الأشموني ٤٦٩/٢، ووصف المباني ص ١٦١، وشرح المفصل ١٠٧/٢.

(١) البيت في ديوانه ص ١٤٢، وتذكرة النحاة ص ٤٢٠، والدرر ٤٨/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٥١/١، وشرح التصريح ١٩٠/٢، والكتاب ٢٥٤/٢، والمقاصد النحوية ٢٨٠/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٤، ووصف المباني ص ٢٣٩، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٣٧، وهمع الهوامع ١٨١/١.

(٢) تقدم تخريج هذا البيت .

(٣) البيت لابن حنبل في الدرر ٤٨/٣، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٧/١، وشرح التصريح =

أراد: إن ابن حارثة .

فجاز للمضطر أن يرخم في غير نداء: «مَالِكًا» و«أَمَامَةً» و«حَارِثَةً» لأنها أسماء صالحة للنداء؛ بخلاف اسم معرف بالألف واللام، فلا يرخم في غير نداء؛ لعدم صلاحيته للنداء .

ولذلك خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول الراجز: [من الراجز]

أَوْأَلْفَا مَكَّةَ مِنْ وُزْقِ الْحَمَى^(١)

ذكر هذا أبو الفتح بن جني في «المحتسب»^(٢) .

باب الاختصاص المشابه للنداء

(ص)

وَالِإِخْتِصَاصُ كَالنِّدَاءِ لَفْظًا وَمَا
يَعْنِي بِهِ ذُو النُّطْقِ شَخْصًا كُلَّمَا
بَلَّ نَفْسَهُ مُشَارِكًا أَوْ مُفْرَدًا
لَكِنْ أَبَوْا إِيْلَاءَهُ حَرْفَ نِدَاءٍ
كَ(اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ)
وَأَنَا أَيُّهَا الْفَتَى نَسَابَةً
وَمِنْهُ قَوْلُ رَاجِزٍ قَدْ ارْتَجَلُ
(نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ)^(٣)
وَقَدْ يَلِي الْمُحَاطَبَ إِخْتِصَاصُ
نَحْوِ(بِكَ اللَّهُ لَنَا الْخَلَاصُ)

(ش) قد يجاء بكلام على صورة هي لغيره توسعا عند أمن الالتباس فمن ذلك:

ورود الخبر بصورة الأمر .

وورود الأمر بصورة الخبر .

وورود الخبر بصورة الاستفهام .

وورود الاستفهام بصورة الخبر .

ومن ذلك ورود الاختصاص بصورة النداء كقولهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا

= ١٩٠/٢ ، والكتاب ٢/٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٨٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤١ ، والإنصاف ١/٣٥٤ ، وشرح الأشموني ٢/٤٧٧ ، والمقرب ١/١٨٨ ، وهمع الهوامع ١/١٨١ .

(١) تقدم تخريج هذا الراجز .

(٢) قال ابن جني - معقبًا على هذا البيت - : إنه أراد الحمام ثم رخم؛ لأن ما فيه لام التعريف لا ينادى أصلاً ، فكيف يرخم!؟ ينظر: المحتسب: ١/٧٨ .

(٣) الراجز بلا نسبة في لسان العرب (ندس)، (جمل)، (فحل)، وجمهرة اللغة ص ٢٦٩ ، وتاج العروس (بجل)، (جمل) .

العِصَابَةَ»،

و«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»^(١)، و«أَنَا أَيُّهَا الْفَتَى أَفْعَلُ كَذَا». ومراد الناقب بـ: «أَيُّهَا الْفَتَى» نفسه، ومراد الناطق بـ«أَيُّهَا الْعِصَابَةَ» نفسه وعشيرته .
ولم يقع المختص مبنيا إلا بلفظ «أَيُّهَا» و«أَيُّهَا»، وإنما وقع منصوبا مضافا، أو معرfa بالألف واللام نحو: «نَحْنُ مَعْشَرَ الصَّعَالِيكِ لَا قُوَّةَ بِنَا عَلَى الْمُرُوءَةِ» و«نَحْنُ الْعُرْبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ».

فمع موافقته للمنادى فى اللفظ قد خالفه فيه من ثلاثة أوجه:
أحدها: أنه لا يستعمل مبدوءا به .

الثانى: أنه لا يستعمل معه «يَا» ولا غيرها من حروف النداء .

الثالث: أنه استعمل معرfa بالألف واللام .

وقد يقع مرادا به المخاطب كقولهم: «بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ».

باب التحذير والإغراء

(ص)

تَحْذِيرًا (أَيَّا) اسْتَعْمِلَنَّ مُزِدْفًا
وَسْتَرَّ مَا يَنْصِبُهُ الزَّمْ مُفْرَدًا
كَقَوْلِنَا: (إِيَّاكَ وَالسُّرَّ) وَقَدْ
وَنَحْوُ: (رَأْسَكَ) كـ(إِيَّاكَ) جُعِلَ
وَدُونَ عَطْفٍ قَدْ يَبِينُ مَا نَصَبَ
وَيُذَكِّرُ الْمَحْذُورَ- وَخَدَهُ- فَإِنْ
كـ(الْقَسُورَ الْقَسُورَ) وَالنَّاصِبُ قَدْ
وَالْعَطْفُ كَالتَّكْرَارِ فِي التَّجْزِامِ أَنْ
وَيُنْصَبُ الْمُغْرَى بِهِ مُكْرَّرًا
كَذَاكَ إِنْ يُعْطَفُ عَلَيْهِ وَإِذَا
وَرُبَّمَا اسْتَعْمِلَ فِي التَّكْرِيرِ

بِالْكَافِ طِبْقًا لِلَّذِي قَدْ حُوِّفَا
أَوْ عَاطِفًا بِالْوَاوِ مَحْذُورًا بَدَا
يُقَالُ (إِيَّايَ) وَ(إِيَّاهُ) وَرَدَّ
إِذَا الَّذِي يُحْذَرُ مَعْطُوفًا وَصِلَ
كـ(نَفْسَكَ أَخَذَ) وَ(أَخَذَ) أَنْ شِئْتَ احْتَجَبَ
كُرَّرَ فَالنَّاصِبُ حَتْمًا يَسْتَكِينُ
يَبْدُو إِذَا الْمَحْذُورُ مُفْرَدًا وَرَدَّ
لَا يُجْعَلُ النَّاصِبُ إِلَّا مَا بَطَّنَ
وَمَا بِهِ انْتِصَابُهُ لَنْ يَظْهَرَ
أُفْرِدَ فَالتَّخْيِيرُ فِيهِ يُحْتَدَى
رَفَعُ لَدَى الْإِغْرَاءِ وَالتَّحْذِيرِ

(١) أخرجه أحمد (٤٦٣/٢) من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركت
بعد مؤنثه عاملي، ونفقة نسائي - صدقة» .

(ش) التحذير إلزام المخاطب الاحتراز من مكروهه بـ«إِيَّاكَ» أو ما جرى مجراه؛ كقولك: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ».

فإن حذرت مؤنثا أو مثنى أو مجموعا قلت: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»، و«إِيَّاكُمَا وَالشَّرَّ» و«إِيَّاكُمْ» و«إِيَّاكُمْ». وهذا عنيت بقولي:

... .. مُرَدَفَا بِالكَافِ طِبْقًا لِلَّذِي قَدْ حُوِّفَا
والحاصل: أن «إِيَّاكَ» منصوب بفعل لا يظهر في إفراده، ولا في عطف عليه؛ لأن التحذير به أكثر من التحذير بغيره؛ فجعل بدلا من اللفظ بالفعل، والتزم معه الإضمار - مطلقا - .

ولم يلتزم مع غيره إلا إذا عطف عليه المحذور منه كقولهم: «مَا زِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفِ». أى: يا مازن وق رأسك واحذر السيف؛ فلو لم يذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار.

وإلى هذين الحكمين أشرت بقولي:
وَتَحْوُ رَأْسَكَ كـ«إِيَّاكَ» جُعِلَ إِذَا الَّذِي يُحَذَرُ مَعْطُوفًا وَصِلَ
وَدُونَ عَطْفٍ قَدْ يَبِينُ مَا نَصَبَ
والشائع في التحذير ما يراد به المخاطب.

وقد يكون للمتكلم كقول من قال: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأُرْنَبَ»، أى: نحني عن حذف الأرنب، ونح حذف الأرنب عن حضرتي.
وشذ إرادة الغائب به في قول بعض العرب: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَأَيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابَ»، وقد يستغنى عن ذكر المحذر بذكر المحذر منه مكررا أو معطوفا عليه، وغير مكرر ولا معطوف عليه.

فمع التكرار أو العطف يلتزم إضمار الناصب بقولي:
... الْقَسُورَ الْقَسُورَ

أى: الأسد الأسد، و«الشَّيْطَانَ وَكَيْدَهُ» ومنه قوله - تعالى -: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣].

وإلى هذا أشرت بقولي:
وَالْعَطْفُ كَالْتَّكْرَارِ فِي التَّجْرَامِ أَنْ لَا يُجْعَلَ النَّاصِبُ إِلَّا مَا بَطَّنَ

ثم بينت أن الإغراء كالتحذير في التزام إضمار الناصب مع التكرار والعطف، وعدم التزامه مع عدمهما.

ومعنى الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوى القربى، والمحافظة على عهود المعاهدين، ونحو ذلك؛

كقولك لمن تغريه برعاية الخلة وهى: المودة: الخلة الخلة، أى: الزم الخلة، والثانى من الاسمين بدل من اللفظ بالفعل.

وكذا المعطوف؛ كقولك لمن تغريه بالذنب والحمية: «الْأَهْلَ وَالْوَلَدَ» أى: الزم الذنب عنهم.

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(١)

وقد يجاء باسم المحذر منه، والمغرى به مع التكرار مرفوعاً؛ قال الفراء فى «كتاب المعانى»^(٢) - فى قوله تعالى - : ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣]: «نصب

الناقة على التحذير، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار: هذه ناقة الله، لجاز؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير؛ وأنشد: [من الخفيف]

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عَمِيرٌ وَأَشْبَا هُ عَمِيرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ: السَّلَاحُ السَّلَاحُ^(٣)

فرفع، وفيه معنى الأمر بلبس السلاح.

ولله الحمد - وحده - .

* * *

(١) البيت لمسكين الدارمى فى ديوانه ص٢٩، والأغاني ١٧١/٢٠، ١٧٣، وخزانة الأدب ٦٥/٣، ٦٧، والدرر ١١/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١، وشرح التصريح ١٩٥/٢، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤، ولمسكين أو لابن هرمة فى فصل المقال ص٢٦٩، ولقيس بن عاصم فى حماسة البحرى ص٢٤٥، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمى فى الحماسة البصرية ٦٠/٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٧٩/٤، وتلخيص الشواهد ص٦٢، والخصائص ٤٨٠/٢، والدرر ٤٤/٦، وشرح شذور الذهب ص٢٨٨، وشرح قطر الندى ص١٣٤، والكتاب ٢٥٦/١ .

(٢) ينظر: معانى القرآن للفراء (٢٦٨/٣) .

(٣) البيت بلا نسبة فى الخصائص ١٠٢/٣، والدرر ١١/٣، وشرح الأشموني ٤٨٣/٢، والمقاصد النحوية ٣٠٦/٤، والهمع ١٧٠/١ .

باب أسماء الأفعال والأصوات

(ص)

نَائِبُ فِعْلٍ غَيْرِ مَعْمُولٍ وَلَا
يَأْتِي كَثِيرًا، وَبِمَعْنَى (فَعَلًا)
ك(أَف) (هَيْهَاتَ) (نَزَالِ) (وَى) وَ(صَه)
(إِيه) (أَمِينِ) (حَيْهَلْ) (وَشَكَانًا)
(وِيهَا) وَ(وَاهَا) كَذَاكَ وَ(هَلْمَ)
وَاحْكُمْ لَهَا بِحُكْمِ الْأَفْعَالِ الَّتِي
وَاحْكُمْ بِتَنْكِيهِرِ الَّذِي يُتَوَّنُ
وَأَحَدُ الْحُكْمَيْنِ بَعْضُهَا لَزِمٌ
وَلَيْسَ مِنْهَا مَا يُرَى مُخْتَمِلًا
كَمِثْلِ (هَاتِ) وَ(تَعَالِ) وَ(هَلْمَ)
(ش)

نَائِبُ فِعْلٍ ...
جنس يعم المصدر العامل، واسمى الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة باسم
الفاعل، واسم الفعل، والحروف التي فيها معاني الأفعال ك«لَيْتَ» و«لَعَلَّ».

فخرج بقولي:

... غَيْرِ مَعْمُولٍ ...

ما سوى اسم الفعل والحروف لأن كلا منهما غير معمول؛ فلذلك جعل
المحققون سبب بناء اسم الفعل شبهه بالحرف العامل في كونه مؤثرا غير متأثر.
وخرج بقولي:

... وَوَلَا ... فَضْلَةٌ ...

الحروف لأن كل جملة بعض أجزائها حرف؛ فإنها يتم بدونه كونها جملة؛ فيثبت
كون الحرف أبدا فضلة؛ لأن غير الفضلة عمدة، والعمدة مسند أو مسند إليه، وذلك
مناف للحرفية.

وإذا خرج الحرف خالص الحد لاسم الفعل؛ وهو المقصود.

ثم قلت:

... .. وَالْمُجْدِي «أَفْعَلًا»

... .. يَأْتِي كَثِيرًا... ..

ففهم بذا، وبما بعده أن اسم الفعل الدال على أمر كثير، وأن ما سواه قليل. ثم ذكرت أمثلة كثيرة بمعنى الأمر، وأمثلة قليلة بمعنى الماضي، وبمعنى المضارع.

وأنا أشرحها شرحا يميز بعضها من بعض:

ف«نَزَلَ» بمعنى: انزل. و«صَنَعَ» بمعنى: «اسْكُتْ». و«تَيَدَّ» بمعنى: أمهل. و«هَيَّئْ» و«هَيِّأْ» بمعنى: أسرع. و«مَهَّ» بمعنى: انكف. و«إِيه» بمعنى: امض في حديثك. و«آمِنَ» بمعنى: استجب. و«حَيَّهْلُ» بمعنى: ائت أو عجل أو أقبل. و«وَيْهًا» بمعنى: اغر. و«بَلَّهْ» بمعنى: دع. و«هَاءَ» و«هَاءَ» بمعنى: خذ، وكذلك بمعنى: قلل. و«هَلَّمْ» بمعنى: احضر أو أقبل. فهؤلاء بمعنى «أَفْعَلْ».

والتي بمعنى «فَعَلْ»:

«هَيَّهَاتَ» بمعنى: بعد. و«سْتَانَ» بمعنى: افترق. و«وَشَكَانَ»، و«سَرَعَانَ» بمعنى: سرع. و«بُطَانَ» بمعنى: بطؤ.

والتي بمعنى «أَفْعَلُ»:

«أَفَّ» بمعنى: أتضجر. و«وَى» و«وَا» و«وَاهَا» بمعنى: أعجب. و«أَوْه» بمعنى: أتوجع.

فمن مجيء «وَى» بمعنى «أَتَعَجَّبُ» قوله - تعالى - : ﴿وَيَكَاثُ اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْفَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٨٢].

وقول الشاعر: [من الخفيف]

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِثْمَانِي بِنُكْرٍ^(١)

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب ٢/١٥٥، ٣/٥٥٥، وله أو لسعيد ابنه أو لنبية ابن الحجاج في خزنة الأدب ٦/٤١٠، ٤١٢، ولنبية بن الحجاج في شرح أبيات سيويه ٢/١١، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/٤٨، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٦.

وَيَكُنَّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَسَبٌ يُخَرَّبُ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشَى عَيْشَ ضُرٍّ (١)

ومن مجيء «وَا» بمعنى «أَعْجَبْتُ» قول الراجز: [من الراجز]

وَا بِأَبِي أَنْتِ وَقُوكِ الْأَشْتَبُ

كَأَمَّا دُرٌّ عَلَيْهِ الرِّزْنُبُ (٢)

و«وَى» و«وَاهَا» أكثر من «وَا»

وفهم من قولى:

وَاحْكُمْ لَهَا بِحُكْمِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْوِبُ عَنْهَا ...

أن هذه الأسماء متساوية فى اقتضاها مرفوعا.

وأن «شَتَّانَ» لا يستغنى بواحد كما لا يستغنى به «أَفْتَرَقَ».

وأن تعلق هذه الأسماء بما زاد على المرفوع مساو لتعلق الأفعال به.

فيعطى الاسم من ذلك ما أعطى الفعل الذى هو نائب عنه؛ فذلك عدى «حَيْهَلُ»

بنفسه إذا ناب عن «أَثَّتِ»؛ كقولهم: «حَيْهَلُ الثَّرِيدِ»، وعدى بالباء إذا ناب عن

«عَجَلُ»، وعدى بـ«عَلَى» أو «إِلَى» إذا ناب عن «أَقْبَلُ».

ومن النائب عن «عَجَلُ»: «إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلُ بِعَمْرٍ».

وأشرت بقولى:

... .. دَاكِرًا قُصُورَ «تَى»

إلى أن أسماء الأفعال قاصرة عما للأفعال من التصرف فى نفسها، وفى عملها؛

ولذا لا تعمل فيما قدم عليها، وبسط الكلام على هذا آت، إن شاء الله تعالى.

«وتى» بمعنى: ذى.

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل فى خزانة الأدب ٦/٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠، والدرر ٥/٣٠٥،

وذيل سمط اللآلى ص ١٠٣، والكتاب ٢/١٥٥، ولنبه بن الحجاج فى الأغاني ١٧/٢٠٥،

وشرح أبيات سيويه ٢/١١، ولسان العرب (وا)، (ويا)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى

ص ٣٥٣، والخصائص ٣/٤١، ١٦٩، وشرح الأشموني ٢/٤٨٦، وشرح المفصل

٤/٧٦، ومجالس ثعلب ١/٣٨٩، المحتسب ٢/١٥٥، وهمع الهوامع ٢/١٠٦.

(٢) الراجز لراجز من بنى تميم فى الدرر ٥/٣٠٤ وشرح شواهد المغنى ٢/٧٨٦، والمقاصد

النحوية ٤/٣١٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/٨٣، وجمهرة اللغة ص ٣٤٥، ١٢١٨،

والجنى الدانى ص ٤٩٨، وجواهر الأدب ص ٢٨٧، وشرح الأشموني ٢/٤٨٦، وشرح

التصريح ٢/١٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢٥٧، ولسان العرب (زرنب)، ومغنى اللبيب

٢/٣٦٩، وهمع الهوامع ٢/١٠٦.

ولما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا، ومن قبل اللفظ أسماء، جعل لها تعريف، وتنكير:

فعلامه تعريف المعرفة منها: تجرده عن التنوين.

وعلامه تنكير النكرة منها: استعماله منونا.

ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزم التعريف كالمضمرات، وأسماء الإشارة، وما يلزم التنكير ك«أَحَد» و«عَرِيب»، وما يعرف وقتا، وينكر وقتا «رَجُل» و«فَرَس»، جعلوا هذه الأسماء كذلك، فألزموا بعضها التعريف ك«نَزَالٍ» و«بَلَّة» و«آمِين»، وألزموا بعضها التنكير ك«وَاهَا» و«وَيْهَا»، واستعملوا بعضها بوجهين: فنون مقصودا تنكيهه، وجرد مقصودا تعريفه ك«صَهْ وَصَهْ» و«أَفْ وَأَفْ».

ثم أشرت إلى ما يؤمن من غلط وقع فيه بعض النحويين بقولي:

وَلَيْسَ مِنْهَا مَا يُرَى مُحْتَمَلًا ضَمِيرَ رَفْعٍ بَارِزًا مُتَّصِلًا

وذلك أن من النحويين من جعل من أسماء الأفعال «هَاتٍ» و«تَعَالٍ» وإنما هما فعلان غير متصرفين؛ والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما، كقولك للأنتى: «هَاتِي» و«تَعَالِي»، وللاثنين والثنتين: «هَاتِيَا» و«تَعَالِيَا»، وللجماعتين: «هَاتُوا»، و«تَعَالُوا»، و«هَاتِينَ» و«تَعَالِينَ».

فعوملا هذه المعاملة الخاصة بالأفعال، مع أنهما على وزنين مختصين بالأفعال، ومدلولهما كمدلولات الأفعال؛ فهما بالفعلية أحق من «عَسَى» و«لَيْسَ»؛ لأن مدلوليهما كمدلول: «لَعَلَّ» و«مَا»، وقد ألحقا بالأفعال لاتصال الضمائر بهما.

على أن بعض العرب يصرف «هَاتٍ» فيقول: هَاتِي، يهَاتِي، مهَاتَاة؛ ذكر ذلك الجوهري.

وأما «هَلَمَّ»: فاسم فعل على لغة الحجازيين، وفعل على لغة بني تميم؛ لأن الحجازيين لا يبرزون فاعلها في التأنيث والثنية والجمع، وبنو تميم يبرزونه فيقولون: «هَلَمِّي» و«هَلَمْنَا» و«هَلَمُّوا» و«هَلَمُّمَنْ»، ويؤكدونه بالنون؛ نحو: «هَلَمَّنَّ»؛ قال سيبويه^(١): «وقد تدخل الخفيفة والثقيلة - يعني في «هَلَمَّ» - في لغة بني تميم»، قال: «لأنها عندهم بمنزلة: «رُدَّ» و«رُدَّا» و«رُدِّي» و«ارْدُدَّنَّ»؛ كما تقول:

(١) ينظر: الكتاب (٣/٥٢٩).

«هَلْمٌ» و«هَلْمًا» و«هَلْمَى» و«هَلْمُنٌ».

وقد استعمل لها مضارعا من قيل له: «هَلْمٌ» فقال: «لَا أَهَلْمٌ».

وأصل «هَلْمٌ» عند البصريين: «هَالُمٌ»، وعند الكوفيين: «هَلْ أُمٌ».

وقول البصريين أقرب إلى الصواب.

(ص)

مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ

مَا جَاءَ مِنْ ذَا فَسَعِيدًا قَدْ تَلَا

مَعْنَى إِلَيْكَ، (خُذْ) بِ(دُونِكَ) اتَّضَحْ

وَمَسَلْكَ (اثْبُتْ) بِ(مَكَانِكَ) اسْلُكَا

وَفِي نَقِيضِهِ (وَرَاءَكَ) الزَّمَا

و(أُولَيْنِي) يَعْنِي إِذَا قَالَ (عَلَى)

كَذَا (عَلَيْهِ زَيْدًا) - اَيْضًا - رُوبَا

لَدَى الْخِطَابِ وَخِلَافَهُ جَلِي

مَنْصُوبٌ ذَا الْبَابِ وَإِنْ ذَا أَوْهَمَا

فَنَاصِبًا أَضْمِرُ تُوَافِقُ ذُو ذَكَا

(ش) من أسماء الأفعال «قَرَقَرًا» بمعنى «قَرَقَرًا»؛ وإليه أشرت بقولي:

وَنَدَرَ اسْمُ الْأَمْرِ مِنْ رُبَاعِي مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ

وهو مع ندوره - عند سعيد بن مسعدة الأخفش - مقيس عليه؛ ليكون للرباعي

نصيب من صوغ اسم الفعل باطراد؛ كما كان للثلاثي باتفاق منه ومن سيبويه.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه^(١) من كون صوغ اسم الفعل مطردا من الثلاثي

خاصة، بشرط كونه على «فَعَالٍ».

ثم أخذت في بيان ما جعل اسم فعل بعد أن كان ظرفا، أو حرف جر، وهذا النوع

لا يستعمل إلا متصلا بضمير مخاطب.

وقد قرنت في النظم كل واحد منهما بشرحه، فحكمه في العمل حكم الفعل الذي

قرن به شارحا له.

(١) ينظر: الكتاب (٣/٢٧٣).

وشذ قولهم: «عَلَيْهِ رَجُلًا» بمعنى: ليلزم و«عَلَى الشَّيْءِ» بمعنى: أولنيه. و«إِلَى» بمعنى: أنتحى.

واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات:

فموضعه: رفع عند الفراء. ونصب عند الكسائي.

وجر عند البصريين، وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: «عَلَى عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا» - بجر عبد الله - فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه، ولا منصوبه.

ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية؛ فلك أن تقول في التوكيد: «عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ زَيْدًا» - بالجر - توكيدا للموجود المجرور، وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع.

ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي؛ فإنه لا يقتصر فيها على السماع، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع.

ومما عزى إليه دون غيره جواز إعمال هذه الأسماء فيما تقدم عليها؛ كقول الراجز: [من الرجز]

يَأْيَهَا الْمَائِحُ (١) دَلْوِي دُونَكَا
إِنِّي زَأَيْتُ الْقَوْمَ يَحْمَدُونَكَا (٢)

ولا حجة فيه لصحة تقدير «دَلْوِي» مبتدأ، أو مفعولا بـ«دُونَكَا» مضمرا؛ فإن إضمار اسم الفعل متقدما للدلالة متأخر عليه - جائز عند سيبويه.

و«دُو» من قولي:

... .. تُوَافِقُ دُو ذَكَا

(١) المائح: ماح يميح: انحدر في الركي فملا الدلو. (مقاييس اللغة - ميح).
(٢) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٣٠١/٥، وشرح التصريح ٢٠٠/٢، والمقاصد النحوية ٣١١/٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥، والأشباه والنظائر ٣٤٤/١، والإنصاف ص ٢٢٨، وأوضح المسالك ٨٨/٤، وجمهرة اللغة ص ٥٧٤، وخزانة الأدب ٦/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، وذيل السمط ص ١١، وشرح الأشموني ٤٩١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢، وشرح شذور الذهب ص ٥٢٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩، وشرح المفصل ١١٧/١، ولسان العرب (ميح)، ومعجم ما استعجم ص ٤١٦، ومعنى الليب ٦٠٩/٢، والمقرب ١٣٧/١، ومعجم الهوامع ١٠٥/٢.

بمعنى «الَّذِي».

و«ذَكَا» : فعل، ومعه فاعل منوى، والجملة صلة «ذُو». و«ذُونَك» وأمثاله من الظروف المجعولة أسماء أفعال مبنية كغيرها من أسماء الأفعال.

قال أبو الفتح ابن جنى: «ولا الفتحة في نحو: «ذُونَك زَيْدًا» فتحة إعراب كفتحة الظرف في قولك: «جَلَسْتُ ذُونَك» بل هي فتحة بناء؛ لأن هذا الاسم بمنزلة «صَه» و«مَه»، غير أنه بنى على الحركة التي كانت له في حال الظرفية؛ كما أن فتحة لام «رَجُل» من قولك: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ» هي غير الحركة التي تحدثها «لا» إعرابا. وكذا قوله - تعالى -: «مَكَانِكُمْ أَنْتُمْ» [يونس: ٢٨] فتحة بناء؛ لأنه اسم كقولك: «اِثْبُتُوا مَكَانِكُمْ»، وليست كفتحة «الزُّمُوا مَكَانِكُمْ»؛ هذه إعراب، وتلك في الآية بناء».

باب في أسماء الأصوات

(ص)

وَمَا بِهِ خُوِطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ كَذَلِكَ مَا أَجْدَى جِكَايَةَ ك(قَب) و(عَاقِ) (مَاءِ) وَمِنْ الْأَوَّلِ (حَب) وَكُلُّ مَا يُعَدُّ مِنْ ذَا الْبَابِ مُسْتَوْجِبُ الْبِنَاءِ لَا الْإِعْرَابِ (ش) أسماء الأصوات: ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا

يعقل من صغار آدميين، أو لحكاية الأصوات.

فمن الأول: زجر البعير ب: «حَب» و«حُل».

ودعاء الإبل ب: «حَوْب»، والربع ب: «دَوّه».

وإناخة البعير ب: «نُخ».

وتسكين صغار الإبل ب: «هَدَع».

إيراد الحمار ب: «تَشَا» و«تُشُو».

ومن الثاني: «قَب» في وقع السيف، و«طَق» في وقع الحجارة، و«عَاق» في

صياح الغراب، و«مَاء» في صياح الظبية.

وأشرت بـ«ذًا» من قولى:

وَكُلُّ مَا يُعَدُّ مِنْ ذَا الْبَابِ

إلى «باب أسماء الأفعال والأصوات» فإنها كلها مبنية.

أما أسماء الأفعال فإنها أشبهت الحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة مع الجمود، ولزوم طريقة واحدة؛ فاستغنت عن الإعراب؛ لأن فائدته الدلالة على ما يحدث من المعانى بالعوامل، وذلك غير موجود فى أسماء الأفعال.

وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء؛ لأنها غير عاملة ولا معمولة؛ فأشبهت الحروف المهملة.

ولأن فائدة الإعراب: إيانة مقتضيات العوامل، وذلك غير موجود فيها؛ فلم يكن لها فى الإعراب نصيب.

* * *

باب نونى التوكيد

(ص)

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا
 وَإِنَّمَا يَوْكِدَانِ الْأَمْرَ أَوْ
 أَوْ كَانَ شَرْطًا بَعْدَ (إِمَّا) أَوْ أَتَى
 مَا لَمْ يَكُنْ مَعْمُولُهُ مُقَدَّمًا
 أَوْ يَفْتَرِنَ بِحَرْفِ تَنْفِيسٍ كَمَا
 وَقَدْ يُوكِدَانِ مَنْفِيًّا بِ(لَا)
 وَالشَّرْطُ بَعْدَ غَيْرِ (إِمَّا) أَكْثَرًا
 وَالنُّونُ شَدَّتْ بَعْدَ (رُبَّمَا) وَ(لَمْ)
 كَقَوْلِهِ: (مَنْ عِضَّةٌ مَا يَنْبُتُنْ
 وَلَيْسَ تَوْكِيدٌ بِنُونٍ يُلْتَزَمُ
 وَتَرْكُهُ مِنْ بَعْدِ (إِمَّا) قَلَّمَا
 وَشَدُّ تَوْكِيدٍ مَعَ الْخُلُوعِ مِنْ
 وَشَدُّ فِي اسْمِ فَاعِلٍ: (أَقَائِلُنْ)
 (ش) للتوكيد نونان: خفيفة وثقيلة. وقد تضمنهما قولى:

... ..
 كَثُونَى (أَذْهَبَنَّ) وَ(أَقْصِدْنَهُمَا)
 كَمَا تَضْمَنُهُمَا قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿وَلَيْنَ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَأْمُرُهُ لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنْ
 الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ويؤكد بهما فعل الأمر، مطلقا.

والمضارع المصاحب ما يقتضى طلبا من: لام أمر، أو «لا» نهى، أو دعاء، أو
 تحضيض، أو عرض، أو تمن، أو استفهام.

قال الأعشى فى توكيد الأمر والنهى - أنشده سيبويه^(١) - [من الطويل]
 وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَفَرِّبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاغْبُدَا^(٢)

(١) فى الكتاب: فإياك. ينظر: الكتاب (٥١٠/٣).

(٢) البيت فى ديوانه ص ١٨٧، والأزهية ص ٢٧٥، وتذكرة النحاة ص ٧٢، والدرر ١٤٩/٥،
 وسر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٤/٢، ٢٤٥، وشرح التصريح =

وقال فى توكيد ما صاحب الاستفهام : [من المتقارب]

وَهَلْ يَمْتَعْنِي اَزْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَدْرِ الْمَوْتِ اَنْ يَأْتِيَنِي؟ (١)

وقال آخر: [من الكامل]

... .. أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً؟ (٢)

وقال آخر: [من الطويل]

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ تَبْتَحِثْ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى: كَيْفَ نَفْعَلَا؟ (٣)

وقال ابن رواحة- رضى الله عنه - فى الدعاء : [من الرجز]

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا

وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَأَنْزَلْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا

وَتَبَّتْ الْأَقْدَامُ إِنْ لَاقَيْنَا (٤)

- = ٢٠٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٥٧٧/٢، ٧٩٣، والكتاب ٥١٠/٣، ولسان العرب (نصب)، (سبح)، (نون)، واللمع ص ٢٧٣، والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤، والمقتضب ٣/١٢، وبلا نسبة فى الإنصاف ٦٥٧/٢، وأوضح المسالك ١١٣/٤، وجمهرة اللغة ص ٨٥٧، وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٠٨، ووصف المباني ص ٣٢، ٣٣٤، وشرح الأشموني ٥٠٥/٢، وشرح قطر الندى ص ١٤٩، وشرح المفصل ٣٩/٩، ومغنى اللبيب ص ٣٧٢/١ والممتع فى التصريف ٤٠/١، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .
- (١) البيت للأعشى فى ديوانه ص ٦٥، ٦٩، والكتاب ١٨٧/٤، والدرر ١٥١/٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ٨٦، ٤٠/٩، والمقاصد النحوية ٣٢٤/٤، والمحتسب ٣٤٩/١، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٤٩٥/٢، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .
- (٢) عجز بيت لمقنع وصدره:

قالت فطيمة حل شعرك مدحه

.....

- ينظر: الكتاب ٥١٤/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٠١/٤، وجواهر الأدب ص ١٤٣، وخرانة الأدب ٣٨٣/١١، ٣٨٤، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢، وشرح التصريح ٢٠٤/٢، والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .
- (٣) البيت للتابعة الجعدى فى شرح أبيات سيبويه ٢٥١/٢، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الدرر ١٥٣/٥، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢، والكتاب ٥١٣/٣، والمقاصد النحوية ٣٢٥/٤، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .
- (٤) ينظر ديوانه ص ١٠٨، ولعامر بن الأكوخ فى المقاصد النحوية ٤٥١/٤، وله أو لعبد الله فى الدرر ٢٣٦/٤، وشرح شواهد المغنى ٢٨٧/١، وبلا نسبة فى الأزهية ص ١٦٧، وشرح الأشموني ٥٩٣/٣، وشرح المفصل ١١٨/٣، وجمع الهوامع ٤٣/٢ .

وقال آخر فى التحضيض: [من الطويل]

هَلَّا تَمُنُّنْ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهْدْتِكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ (١)
وقال آخر فى التمنى:

فَلَيْتِكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيئِنِي لِكِي تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكَ هَائِمٌ (٢)
ومثال توكيد الشرط بعد «إِذَا» قوله - تعالى - : ﴿فَكَيْفَ تَأْتِيَنَّا بِبَعْضِ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتُوفِّيَنَّهُمْ﴾ [غافر: ٧٧].

ومثال المستقبل الآتى بعد يمين قوله - تعالى - : ﴿تَأْتِيَنَّا لِنَسْتَأْذِنَ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦].

فلو قدم على الفعل المقسم عليه ما يتعلق به من جار أو غيره، قرن المتعلق بلام القسم، واستغنى عن النون؛ كقولك: «وَاللَّهِ لَزَيْدًا أَكْرَمٌ». وكذا لو كان مع الفعل «سَوْفَ» أو السين؛ كقولك: «وَاللَّهِ لَسَوْفَ أَكْرَمُكَ». فمن الأول قوله - تعالى - : ﴿وَلَكِنْ مَتِّمَ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَهِ اللَّهِ تُخْسِرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

ومن الثانى قوله - تعالى - : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

وقد يؤكد بإحدى التونين المضارع المنفى بـ«لا» تشبيهاً بالنهى؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

وقد زعم قوم أن هذا نهى وليس بصحيح، ومثله قول الشاعر: [من الطويل]
فَلَا الْجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيْتِهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحْوَلٌ (٣)
إلا أن توكيد «تُصِيبَنَّ» أحسن لاتصاله بـ«لا» فهو بذلك أشبه بالنهى؛ كقوله - تعالى - : ﴿يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ٢٧]؛ بخلاف قول الشاعر: «تَلْحَيْتِهَا» فإنه غير متصل بـ«لا» فبعد شبهه بالنهى؛ ومع ذلك فقد سوغت توكيده «لا» وإن كانت منفصلة، فتوكيد «تُصِيبَنَّ» لاتصاله بـ«لا» أحق وأولى.

- (١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/٩٩، والدرر ٥/١٥٠، وشرح الأشموني ٢/٤٩٥، وشرح التصريح ٢/٢٠٤، والمقاصد النحوية ٤/٣٢٢، وهمع الهوامع ٢/٧٨.
(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/١٠٠، والدرر ٥/١٥١، وشرح الأشموني ٢/٤٩٥، وشرح التصريح ٢/٢٠٤، والمقاصد النحوية ٤/٣٢٣، وهمع الهوامع ٢/٧٨.
(٣) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه ص ٣٨٣، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٢٨، والمقاصد النحوية ٤/٣٤٢، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢/٤٩٨، ومغنى اللبيب ١/٢٤٧.

ومثال توكيد الشرط بعد غير «إمّا» ما أنشد سيبويه من قول الشاعر: [من الكامل]
 مَنْ تَثَقَّفَنُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافٍ^(١)
 وأنشد سيبويه^(٢) - أيضا- فى توكيد الجواب: [من الطويل]
 نَبْتُمُ نَبَاتِ الْحَيْزُرَانِي فِي الثَّرَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكُ الْخَيْرُ تَثَقَّعَا^(٣)
 وأنشد سيبويه - أيضا^(٤): [من الطويل]
 فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْنَعَا^(٥)
 ومثال التوكيد بعد «رُبّمَا» و«لَمْ» قول الشاعر: [من المديد]
 رُبّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ نُوبِي شَمَالَاتٍ^(٦)

(١) البيت فى الكتاب:

من يثقفن منهم فليس بأيب أبداً وقتل بنى قتيبة شافى

ينظر: الكتاب (٥١٦/٣).

والبيت لبنت مرة بن عاهان فى خزانة الأدب ١١/٣٨٧، ٣٩٩، والدرر ٥/١٦٣،
 ولبنت أبى الحصين فى شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك
 ٤/١٠٧، وشرح الأشموني ٢/٥٠٠، وشرح التصريح ٢/٢٠٥، وشرح ابن عقيل
 ص ٥٤٧، والكتاب ٣/٥١٦، والمقتضب ٣/١٤، والمقاصد النحوية ٤/٣٣٠، والمقرب
 ٢/٧٤، وهمع الهوامع ٢/٧٩.

(٢) ينظر: الكتاب (٥١٥/٣).

(٣) البيت للنجاشى الحارثى فى ديوانه ١١٠، وخزانة الأدب ١١/٣٩٧، ٣٩٥، والدرر
 ٥/١٥٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠٨، والمقاصد النحوية ٤/٣٤٤، وبلا نسبة فى الكتاب
 ٣/٥١٥، وهمع الهوامع ٢/٧٨.

(٤) ينظر: الكتاب (٥١٥/٣).

(٥) البيت للكميث بن معروف فى حماسة البحتري ص ١٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٧٢،
 وللکميث بن ثعلبة فى خزانة الأدب ١١/٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ولسان العرب (قزع)،
 وللکميث بن معروف أو للکميث بن ثعلبة الفقعسى فى المقاصد النحوية ٤/٣٣٠، ولعوف
 ابن عطية بن الخرع فى الدرر ٥/١٦٥، والكتاب ٣/٥١٥، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٧/
 ٥٠٩، ٥١٠، وشرح الأشموني ٢/٥٠٠، وهمع الهوامع ٢/٧٩.

(٦) البيت لجذيمة الأبرش فى الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥، والأغاني ١٥/٢٥٧، وخزانة الأدب ١١/
 ٤٠٤، والدرر ٤/٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٨١، وشرح التصريح ٢/٢٢، وشرح
 شواهد الإيضاح ص ٢١٩، وشرح شواهد المغنى ص ٣٩٣، والكتاب ٣/٥١٨، ولسان
 العرب (شيخ)، (شمل)، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٤، ٤/٣٢٨، ونوادير أبى زيد ص ٢١٠،
 وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨، وأوضح المسالك ٣/٧٠، والدرر ٥/
 ١٦٢، وروصف المبانى ص ٣٣٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩، وشرح التصريح ٢/٢٠٦،
 وشرح المفصل ٩/٤٠، وكتاب اللامات ص ١١١، ومغنى اللبيب ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩، =

وقال الراجز فى التوكيد بعد «لَمْ» : [من الراجز]

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا^(١)

وإنما قل التوكيد بعد «رُبَّمَا» و«لَمْ»؛ لأن الفعل بعدهما ماضى المعنى، ولا حظ للماضى فى هذا التوكيد، وهو بعد «رُبَّمَا» أحسن، وحكى سيبويه^(٢) : «رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ» .

وكثر هذا التوكيد بعد «مَا» الزائدة دون «إِنْ»؛ كقول العرب : «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ»، و«بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ»، و«كَثُرَ مَا تَقُولَنَّ»، و«حَيْثُمَا تَكُونَنَّ آيَتِكَ» .

وفى المثل : [من الطويل]

... .. وَمِنْ عِصَّةِ^(٣) مَا يَثْبِتَنَّ شَكِيرُهَا^(٤)

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

= والمقتضب ١٥/٣، والمقرب ٧٤/٢، وهمع الهوامع ٣٨/٢، ٧٨ .

(١) الراجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٣٣١/٢، وله أولأبى حيان الفقعسى أو لمساور العبسى ، أو للديبرى ، أو لعبد بنى عبس فى خزانة الأدب ٤٠٩/١١، ٤١١، وشرح شواهد المعنى ٢/٩٧٣، والمقاصد النحوية ٨٠/٤، ولمسار العبسى أو للعجاج فى الدرر ١٥٨/٥، ولأبى حيان الفقعسى فى شرح التصريح ٢٠٥/٢، والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤، وللديبرى فى شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢، وبلا نسبة فى الإنصاف ٤٠٩/١، أوضح المسالك ١٠٦/٤، خزانة الأدب ٣٨٨/٨، ٤٥١، ووصف المبانى ٣٣/٣٣٥، وسر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢، وشرح الأشموني ٤٩٨/٢، وشرح ابن عقيل ٥٤٦، وشرح المفصل ٤٢/٩، والكتاب ٥١٦/٣، ولسان العرب (شيخ)، (خشى)، (عمى)، (الألف اللينة) ، ومجالس ثعلب ص ٦٢٠، ونوادر أبى زيد ص ١٣٢، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب (٥١٨/٣) .

(٣) العضة: (العِضَّةُ): أعظم الشجر، أو الخَمَط، أو كل ذات شوك، أو ما عظم منها وطال. ينظر القاموس (عضه).

(٤) الشكير من النبات: وهو الذى ينبت من ساق الشجرة. ينظر : مقاييس اللغة: (شكر) . وهو عجز بيت وصدرة:

إذا مات منهم ميت سرق ابنه

ينظر: أوضح المسالك ١٠٣/٤، وخزانة الأدب ٢٢/٤، ٢٨١/٦، ٢٢١/١١، ٤٠٣، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢، وشرح التصريح ٢٠٥/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٦٤٣، وشرح شواهد المغنى ٧٦١/٢، والكتاب ٥١٧/٣، ولسان العرب ، (شكر)، (عضه)، ومغنى اللبيب ص ٣٤٠/٢ .

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمًا^(١)
 وإنما كثر هذا التوكيد بعد «مَا» الزائدة لشبهها بلام القسم؛ قال سيبويه - بعد تمثيله
 بـ«رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ»، و«كَثُرَ مَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ»^(٢) - : «ولا يقع بعد هذه الحروف إلا وما
 لازمة فأشبهت عندهم لام القسم». هذا نصه.
 ولا يلزم هذا التوكيد إلا بعد القسم.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَلَيْسَ تَوْكِيدٌ بِثُونٍ يُلْتَزَمُ فِي غَيْرِ فِعْلِ مُثَبِّتٍ بَعْدَ الْقَسَمِ
 ثم بينت أن الفعل بعد «إِذَا» يقل وقوعه بلا نون؛ ولذا لم يجىء فى القرآن بعدها
 إلا مؤكدا؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَإِنَّمَا يُنِيبُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى﴾
 [الأنعام: ٦٨].

وزعم بعضهم أن ذلك لازم، وأن نحو: «إِذَا تَفَعَّلَ أَفْعَلٌ» غير جائز.

وليس بصحيح؛ بل هو جائز قليل؛ كقول الراجز: [من الراجز]

إِذَا تَرَنَّنَى الْيَوْمَ أَمْ حَمَزُ
 قَارِئُ بَيْنَ عَنَقَى^(٣) وَجَمَزَى^(٤)

ومثله قول الشاعر: [من الكامل]

إِذَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ
 وقال آخر: [من البسيط]

يَا صَاحِ إِذَا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ فَمَا تَتَخَلَّى عَنِ الْخِلَافِ مِنْ شَيْمَى^(٥)

(١) البيت لحاتم الطائي فى ديوانه ص ٢٢٣، والدرر ١٦٣/٥، وشرح التصريح ٢٠٥/٢، وشرح شواهد المغنى ٩٥١/٢، والمقاصد النحوية ٣٢٨/٤، ونوادير أبى زيد ص ١١٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٠٥/٤، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢، وهمع الهوامع ٧٨/٢.

(٢) فى الكتاب «وكثر ما تقولن ذاك». ينظر: الكتاب (٥١٨/٣).

(٣) العنق: ضرب من سير الدواب. ينظر: مقاييس اللغة (عنق).

(٤) والجمز: ضرب من العدو. ينظر: اللسان (جمز).

والرجز لرؤية فى ديوانه ص ٦٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٨/١، وشرح المفصل ٦/٩، والكتاب ٢٤٧/٢، والمقتضب ٢٥١/٤، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٤٠، والإنصاف ٣٤٩/١.

(٥) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٩٧/٤، وخزانة الأدب ٤٣١/١١، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢، وشرح التصريح ٢٠٤/٢، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٤.

وأشرت بقولى :

وَشَدُّ تَوْكِيدِ مَعَ الْخُلُوِّ مِنْ مَا قَدْ مَضَى

إلى قول الشاعر: [من الخفيف]

لَيْتَ شِغْرِي وَأَشْعَرَنِّي إِذَا مَا قَرَّبْتُهَا مَنْشُورَةً وَدُعَيْتُ^(١)

أَلَيْ الْفُؤُزُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُو سَبَبْتُ إِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقَيَّتُ^(٢)

وأشد من هذا توكيد «أَفْعَل» فى التعجب؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَمُسْتَبَدِّلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صَرِيْمَةً فَأَخْرِبُهُ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِبَانَا^(٣)

أراد: وأحرين؛ فأبدل النون للوقف ألفا، وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا

معنى .

وأشد من هذا ما أنشد ابن جنى^(٤) من قول الراجز: [من الراجز]

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودًا^(٥)

مَرَجَّالًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

أَقَائِلِنَّ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا^(٦)

(١) البيت للسموأل بن عادىء فى ديوانه ص ٨١ ، الدرر ١٦٦/٥ ، ولسان العرب (قوت)، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٤ ، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص ٢٧٧ ، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وهمع الهوامع ٧٩/٢ .

(٢) البيت للسموأل بن عادىء فى ديوانه ص ٨١ ، ولسان العرب (قوت)، والتنبيه والإيضاح ١٧٠/١ ، وتاج العروس (قوت)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب ٤١٨/٣ ، وتهذيب اللغة ٢٥٥/٩ .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت .

(٤) قال ابن جنى - معقبا على هذا البيت - : فألحق نون التوكيد اسم الفاعل؛ تشبيها له بالفعل المضارع، فهذا استحسان، لا عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة، ألا تراك لا تقول: «أفائمن يا زيدون»، «ولا أمطلقن يا رجال»؛ إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له. ينظر: الخصائص (١٣٧/١) .

(٥) الأملود: الناعم. ينظر: مقاييس اللغة (ملد) .

(٦) الراجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص ١٧٣ ، وشرح التصريح ٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ١١٨/١ ، ٦٤٨/٣ ، ٣٣٤/٤ ، ولرجل من هذيل فى حاشية ياسين ٤٢/١ ، وخزانة الأدب ٥/٦ ، والدرر ١٧٦/٥ ، وشرح شواهد المغنى ٧٥٨/٢ ، ولرؤية أو لرجل من هذيل فى خزانة الأدب ٤٢٠/١١ ، ٤٢٢ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢٤٢/٣ ، وأوضح المسالك ٢٤/١ ، والجنى الدانى ص ١٤١ ، والخصائص ١٣٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٦/١ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، ومغنى اللبيب ٣٣٦/١ ، وهمع الهوامع ٧٩/٢ .

فأكد بالنون اسم الفاعل لشبهه بالفعل المضارع.

(ص)

وَأَخِرَ الْفِعْلِ افْتَحَنَ مُؤَكِّدًا
وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا
وَالْمُضْمَرَ اخْدِفْنَهُ غَيْرَ الْأَلْفِ
فَأَجْعَلُهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَاءِ
وَاخْدِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي
نَحْوِ (أَخْشَيْنَ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ (وَيَا
وَقَدْرُ اِغْرَابِ الَّذِي أُكِّدَ إِنْ
وَلَلْبِنَا انْتُسَبَ غَيْرَ صَالِحٍ لَهَا
وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ
وَأَلْفًا رَدًّا قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا
وَكَسْعُ كُوفِي وَيُونُسَ الْأَلْفِ
وَاخْدِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدِفٍ
وَأَزْدُ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا
وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ الْأَلْفِ

(ش) لما فرغت من بيان الجائز التوكيد واللازمه والممتنعه، أخذت فى بيان ما

ينشأ عنه من التغيير:

فذكرت أن آخر المؤكد يفتح: صحيحا كان ك«اغْتَضِدَنَّ»، أو معتلا ك«أَخْشَيْنَنَّ»

و«ارْمِينَنَّ» و«اغْزُونَنَّ».

وهل بنى أولا على السكون ثم حرك بالفتح لالتقاء الساكنين، أو بنى أولا على

الفتح لأنه ثبت له الإعراب قبل البناء؟ فيه قولان للنحويين.

ثم نبهت على أن آخر المؤكد قبل مضمرة لين يحرك بما يجانسه، أى: يفتح قبل

الألف، ويكسر قبل الياء، ويضم قبل الواو.

ثم نبهت على حذف الياء والواو، وثبوت الألف بقولى:

وَالْمُضْمَرَ اخْدِفْنَهُ غَيْرَ الْأَلْفِ

فيقال: «لَا تَضْرِبَانَّ» و«لَا تَضْرِبَنَّ» و«لَا تَضْرِبُنَّ».

ثم نبهت بقولى :

وَأَنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ
على أن نحو: «يَسْعَى» إذا لم يسند إلى ياء الضمير، ولا واوه تقلب ألفه ياء؛
نحو: «لَا تَسْعَيْنَ» و«لَا تَسْعِيَانَّ».

ثم نبهت على أن الألف تحذف إذا وليها ياء الضمير أو واوه، وأن الياء والواو
حيثنذا تحركان بالمجانس، أى: بكسر الياء، وضم الواو؛ نحو: «هَلْ تَخْشَيْنَ يَا هِنْدُ»
و«هَلْ تَخْشَوْنَ يَا قَوْمَ».

ثم نبهت على أن الفعل المؤكد بالنون إن كان مضارعا، واتصل به ألف اثنتين، أو واو
جمع، أو ياء مخاطبة، فهو معرب تقديرا، وإن لم يتصل به أحد الثلاثة فهو مبنى.
إنما كان الأمر كذلك؛ لأن المؤكد بالنون إما أن يكون بناؤه لتركيبه معها، وتنزله
منها منزلة الصدر من العجز، وإما أن يكون من أجل أن النون من خصائص الفعل،
فضعف بلحاقتها شبه الاسم؛ إذ لا قائل بغير هذين القولين.

والثانى باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك
مقتضيا للبناء لبني المجزوم والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛
لأنهن مساوية للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد
من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم فمعناها لاثق؛
بخلاف «لَمْ» وحرف التنفيس، وياء المخاطبة؛ فإنها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى.
فلو كان موجب بناء المؤكد بالنون، كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد
الثلاثة مبنيا؛ لأنها أمكن فى الاختصاص،

وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما.
وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب، لم يكن فيه لما اتصل به ألف اثنتين أو واو
جمع أو ياء مخاطبة نصيب؛ لأن ثلاثة أشياء لا تتركب.

وإذا ثبت هذا علم أن أصل قولك: «هَلْ تَفْعَلَانَّ» و«هَلْ تَفْعَلْنَ» و«هَلْ تَفْعَلِينَ» :
«هَلْ تَفْعَلَانِ»، و«هَلْ تَفْعَلُونَنَّ»، و«هَلْ تَفْعَلِينَ»؛ فاستقل توالى الأمثال، فحذفت
نون الرفع تخفيفا، واكتفى بتقديرها، وأوثر الألف بالثبوت لخفتها، وكسرت نون
التوكيد بعدها لشبهها بنون التنبية فى زيادتها آخرا بعد الألف، واستقلت الواو والياء
فحذفتا، واكتفى بدلالة الضمة والكسرة عليهما.

فإن كان آخر الفعل ألفاً كـ«يَخْشَى» و«يَسْعَى» حذفت الألف وحركت ياء المؤنثة وواو الجمع بما يجانسهما؛ نحو: «هَلْ تَخْشِينِ يَا هِنْدُ»، و«هَلْ تَسْعُونُ يَا قَوْمَ»، ولو كانت النون خفيفة لقلت: «هَلْ تَخْشِينِ يَا هِنْدُ»، «هَلْ تَسْعُونُ يَا قَوْمَ» .

ولو كان المسند إليه ألفاً لم يجوز أن يؤتى بالنون إلا مشددة؛ هذا مذهب سيبويه^(١)، وغيره من البصريين، إلا يونس فإنه يجوز أن يؤتى بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورة؛ ويعضد قوله قراءة بعض القراء: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾^(٢) [الفرقان: ٣٦]؛ حكاه ابن جنى^(٣).

ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان^(٤): ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

[يونس: ٨٩].

(١) قال سيبويه: وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: «اضربان زيداً»، و«اضربانان زيداً»، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم. ينظر: الكتاب (٥٢٧/٣).

(٢) العامة على قراءة «فَدَمَّرْنَاهُمْ» فعلاً ماضياً معطوفاً على محذوف، أى: فذهبوا فكذبوها «فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا» أهلكناهم إهلاكاً. وقرأ على. كرم الله وجهه. «فَدَمَّرَاهُمْ» أمر لموسى وهارون، وعنه أيضاً: «فَدَمَّرْنَاهُمْ» كذلك أيضاً، ولكنه مؤكد بالنون الشديدة، وعنه أيضاً: «فَدَمَّرُوا بِهِمْ» بزيادة باء الجر بعد فعل الأمر، وهى تشبه القراءة قبلها فى الخط، ونقل عنه الزمخشري: «فَدَمَّرْتُهُمْ» بناء المتكلم. فإن قيل: الفاء للتعقيب والإهلاك لم يحصل عقب بعث موسى وهارون إليهم بل بعد مدة مديدة.

فالجواب: فاء التعقيب محمولة هنا على الحكم بالإهلاك لا على الوقوع. وقيل: إنه تعالى أراد اختصار القصة؛ فذكر المقصود منها أولها وآخرها، والمراد: إلزام الحجة ببعثة الرسل، واستحقاق التدمير بتكذيبهم.

واعلم أن قوله: «كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا» إن حملنا تكذيب الآيات على تكذيب الآيات الإلهية فلا إشكال، وإن حملناه على تكذيب آيات النبوة، فاللفظ وإن كان للماضى، فالمراد به المستقبل. ينظر: الباب (٥٣١/١٤).

(٣) قال أبو الفتح: «ألحق نون التوكيد ألف الشنية؛ كما تقول: اضربان زيداً، ولا تقتلان جعفرًا» .

(٤) قوله: «وَلَا تَتَّبِعَنَّ» قرأ العامة بتشديد التاء والنون، وقرأ حفص بتخفيف النون مكسورة مع تشديد التاء وتخفيفها، وللغراء فى ذلك كلام مضطرب بالنسبة للنقل عنه: فأما قراءة العامة فـ «لا» فيها للنهى؛ ولذلك أكد الفعل بعدها، ويضعف أن تكون نافية؛ لأن تأكيد المنفى ضعيف، ولا ضرورة بنا إلى ادعائه، وإن كان بعضهم قد ادعى ذلك فى قوله: ﴿لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنفال: ٢٥] لضرورة دعت إلى ذلك هناك، وقد تقدم تحريره ودليله فى موضعه، وعلى الصحيح تكون هذه الجملة جملة نهى معطوفة على جملة أمر، وأما قراءة حفص فتحتمل أن تكون للنهى، وأن تكون للنهى، فإن كانت للنهى كانت النون نون رفع، والجملة حينئذ فيها أوجه:

وكمذهب يونس مذهب الكوفيين فى وقوع الخفيفة بعد الألف .
فإن كان المؤكد مسندا إلى نون الإناث زيدت بينها وبين المؤكدة ألف تفصل
بينهما، ولا تكون النون إلا مكسورة مشددة .

وإذا كانت النون خفيفة ولقيها ساكن حذفت، سواء كان ما قبلها مفتوحا أو
مضموما أو مكسورا؛ ومنه قول الشاعر: [من الخفيف]

وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلاَّكَ أَنْ تَزَكَّعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (١)
إذا وقفت على المؤكد بالنون الخفيفة أبدلتها ألفا إن وليت فتحة؛ كقولنا فى
قوله - تعالى - : ﴿لِنَسْفَعَنَّ﴾ [العلق: ١٥] : «لنسفعا» .

وكقولى :

... .. فى «قَفَنُ» «قَفَا»

= أحدها: أنها فى موضع الحال، أى: فاستقيما غير متبعين، إلا أن هذا معترض بما قدمته
غير مرة؛ من أن المضارع المنفى بـ«لا» كالمثبت فى كونه لا تباشره «واو» الحال، إلا أن يقدر
قبله مبتدأ فتكون الجملة الاسمية أى: وأنتما لا تتبعان .

والثانى: أنها نفى فى معنى النهى كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] .
الثالث: أنها خبر محض مستأنف لا تعلق له بما قبله، والمعنى: أنهما أخيرا بأنهما لا
يتبعان سبيل الذين لا يعلمون، وإن كانت للنهى كانت النون للتأكيد وهى الخفيفة، وهذا لا
يراه سيبويه والكسائى، أعنى: وقوع النون الخفيفة بعد الألف، سواء كانت الألف ألف تثنية
أو ألف وصل بين نون الإناث ونون التوكيد، نحو: «هَلْ تَضْرِبَانِ يَا نِسْوَةَ»، وقد أجاز يونس
والفراء وقوع الخفيفة بعد الألف، وعلى وقوعها تتخرج القراءة . وقيل: أصلها التشديد،
وإنما خففت للنقل فيها كقولهم: «رَبِّ» فى «رُبِّ» . وأما تشديد التاء وتخفيفها فلغتان
من أتْبَعُ يَتْبَعُ وَتَبِعَ يَتَّبِعُ، وقد تقدم هل هما بمعنى واحد أو مختلفان فى المعنى؟
وتلخيصه: أن تَبِعَهُ مَسَى خَلْفَهُ، وَأَتْبَعَهُ كَذَلِكَ، إلا أنه حاذاه وَأَتْبَعَهُ لِحَقِّهِ . ينظر: الدر
المصون (٤/٦٥، ٦٦) .

(١) البيت للأضبط بن قريع فى الأغانى ٦٨/١٨، والحماسة الشجرية ٤٧٤/١، وخزانة الأدب
٤٥٠/١١، ٤٥٢، والدرر ١٦٤/٢، ١٧٣/٥، وشرح التصريح ٢٠٨/٢، وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقى ص ١١٥١، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠، وشرح شواهد المغنى
ص ٤٥٣، والشعر والشعراء ٣٩٠/١، والمعانى الكبير ص ٤٩٥، والمقاصد النحوية
٣٣٤/٤، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢٢١/١، وأوضح المسالك ١١١/٤، وجواهر الأدب
ص ٥٧، ١٤٦، ووصف المباني ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح الأشمونى ٥٠٤/٢،
وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠، وشرح المفصل ٤٣/٩،
٤٤، ولسان العرب، (قنس)، (ركع)، (هون)، واللمع ص ٢٧٨، ومغنى اللبيب ١٥٥/١،
والمقرب ١٨/٢، وهمع الهوامع ١٣٤/١، ٧٩/٢ .

وكقول التابعة الجعدى: [من الطويل]

فَمَنْ يَكْ لَمْ يَثَارُ لِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَيَأْتِي وَرَبَّ الرَّاقِصَاتِ لِأَثَارًا^(١)
 فإن لم تل فتحة حذفها ورددت إلى الفعل ما حذف من أجلها، فتقول فى
 «اخْرُجْنَ» و«اخْرُجْنَ»: «اخْرُجُوا»، و«اخْرُجِي». وفى: «هَلْ تَخْرُجْنَ» و«هَلْ
 تَخْرُجْنَ»: «هَلْ تَخْرُجُونَ»، و«هَلْ تَخْرُجِينَ».

وهذا مما يدل على أن المسند إلى الواو والياء كان قبل الوقف معربا تقديرا؛ إذ لو
 كان قبل الوقف مبنيا لبقى بناؤه؛ لأن الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال من
 أجله، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين؛ نحو: «هَلْ تَذْكُرُ
 اللَّهُ»، والأصل: «هَلْ تَذْكُرْنَ»؛ فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت
 فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة.

* * *

(١) البيت فى ديوانه ص٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٥٠، والكتاب ٣/٥١٢، والمقاصد
 النحوية ٤/٣٣٦، وبلا نسبة فى شرح الأسمونى ٢/٤٩٦، ٥٠٥، وشرح المفصل ٩/٣٩.

فصل في التنوين

(ص)

إِنْ يَبْدُ لَفْظًا دُونَ حَظِّ نُونٍ ك(ابْسُطْ يَدًا) فَذَلِكَ التَّنْوِينُ وَهُوَ لِتَنْكِيرٍ، وَصَرْفٍ، وَعَوْضٍ مَا فِي (جَوَارٍ) و(يُعِيلُ) وَجُعِلَ وَعَوْضًا مِنْ مَدَّةِ الْمُطَّلَقِ جَا وَزَيْدٍ فِي التَّنْوِينِ غَالٍ، وَأَبَى (ش) التنوين على ضربين:

أحدهما: خاص بالاسم.

والآخر: مشترك فيه.

فالخاص بالاسم: تنوين التنكير، وتنوين الصرف، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة.

فتنوين التنكير: كتنوين «صَه»؛ فإن «صَه» - بلا تنوين - بمعنى: اسكت السكوت، وبالتنوين بمعنى: اسكت سكوتا ما.

ومن تنوين التنكير تنوين عجز «سَيَبَوِيَه» ونحوه؛ تقول: «مَرَرْتُ بِسَيَبَوِيَه» فلا تنون حين تقصد المعرفة، و«مَرَرْتُ بِسَيَبَوِيَه آخِر» فتنون حين تقصد النكرة.

وتنوين الصرف: كتنوين «رَجُلٌ» وغيره من الأسماء المعربة العارية من موانع الصرف، وقد يتوهم أن تنوين «رَجُلٌ» تنوين تنكير، وليس كذلك؛ لأنه لو سمي به مذكر لبقى تنوينه مع زوال التنكير، فلو كان تنوين تنكير لزال بزوال مدلوله.

وتنوين العوض على ضربين:

أحدهما: ما عوض من الإضافة كالذي في قوله - تعالى -: ﴿وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦]؛ فإن أصله: فهي يوم إذ انشقت السماء واهية؛ فحذفت الجملة، وجيء بالتنويق فالتقى ساكنان فكسرت الذال لالتقاء الساكنين.

والثاني: كالذي في نحو: «هُؤُلَاءِ جَوَارٍ»، و«هَذَا يَرْمٍ» في رجل سميته ب«يَرْمِي».

وكذا كل ما آخره ياء قبلها كسرة ما لا ينصرف نظير، من الصحيح ك«يُعِيلُ»

تصغير «يُعَلِي»، فإنه نظير «يُعِيمِر» تصغير «يَعْمَر».

وكون هذا التنوين عوضا لا تنوين صرف هو مذهب سيبويه والمبرد.
إلا أن سيبويه جعله عوضا من الياء^(١).

والمبرد جعله عوضا من ضمة الياء وكسرتها.

والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنه لو كان عوضا من الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذي الياء؛ لأن حركة ذي الياء غير متعذرة فهي لذلك في حكم المنطوق بها؛ بخلاف حركة ذي الألف فإنها متعذرة، وحاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة غير المتعذر.

و- أيضا- لو كان التنوين المشار إليه عوضا من الحركة لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترتم في قوله: [من الوافر]

أَقْلَى اللّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا
فإن قيل: لم حذف الياء أولا؟

قلنا: لما كانت ياء المنقوص المنصرف قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزاما فيه من الحذف ما كان جائزا في الأدنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر؛ إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم، ثم جرى بعد الحذف بالعوض كما فعل في «إذ» حين حذف ما تضاف إليه.

(١) قال سيبويه: وسألته - يعني: الخليل - عن «قاض» اسم امرأة، فقال مصروفة في حال الرفع والجر، تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في «مفاعل» و«فواعل» . . . لأن العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضا من الياء ويحذفوها . ينظر: الكتاب ٣/٣١١ .
(٢) صدر بيت لجرير وعجزه:

وقولي إن أصبت لقد أصابا

ينظر: ديوانه ص ٨١٣، وخزانة الأدب ١/٦٩، ٣٣٨، ٣/١٥١، والخصائص ٢/٩٦، والدرر ٥/١٧٦، ٦/٢٣٣، ٣٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٩، وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦، وشرح الأشموني ١/١٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٦٢، وشرح المفصل ٩/٢٩، والكتاب ٤/٢٠٥، ٢٠٨، والمقاصد النحوية ١/٩١، وهمع الهوامع ٢/٨٠، ٢١٢، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥، وجواهر الأدب ص ١٣٩، ١٤١، وأوضح المسالك ١/١٦، وخزانة الأدب ٧/٤٣٢، ١١/٣٧٤، ووصف المباني ص ٢٩، ٣٥٣، وشرح ابن عقيل ص ١٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٨، وشرح المفصل ٤/١٥، ١٤٥، ٧/٩، ولسان العرب (خنا)، والمنصف ١/٢٢٤، ٢/٧٩، ونوادير أبي زيد ص ١٢٧ .

[ومن النحويين من يذهب إلى أن^(١) تنوين «جَوَارٍ» ونحوه تنوين صرف؛ لأن الياء حذفت، فصار الاسم بعد حذفها شبيهاً بـ«جَنَاح» .

وهذا قول ضعيف؛ لأن الياء حذفت تخفيفاً - وثبوتها منوى ولذلك بقيت الكسرة دليلاً عليها، وما حذف تخفيفاً ونوى ثبوته فلا اعتداد بحذفه .

ولهذا لو سمي بـ«كَيْف» : امرأة ثم سكن تخفيفاً لم يجز صرفه جواز صرف «هِنْد»؛ لأن الحركة منوية فلم يعتد بالسكون .

ولو قيل في «جَيَّالٍ» - اسم رجل - : «جَيْلٍ» لم يجز صرفه، وإن كان في اللفظ ثلاثياً؛ لأن الهمزة منوية الثبوت؛ ولذلك لم تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأمثال ذلك كثيرة .

فإن أورد «جَنْدِلٍ»^(٢) ونحوه، فإن أصله «فَعَالِلٍ» فحذفت ألفه ونوى ثبوتها؛ لثلاثي تنوياً أربع حركات في كلمة واحدة، ومع ذلك صرف اعتباراً بعارض الحذف .

والجواب أن يقال: لا أسلم أن تنوين «جَنْدِلٍ» ونحوه تنوين صرف، وإنما هو تنوين جيء به عوضاً عن^(٣) الألف كما جيء بتنوين «جَوَارٍ» عوضاً من الياء، فاندفع المعارض، وصح عدم الاعتداد بالمعارض .

وتنوين المقابلة: تنوين «مُسْلِمَاتٍ» ونحوه من الجمع بالألف والتاء؛ فإنه جمع قصد به [في]^(٤) المؤنث من سلامة نظم الواحد واتحاد لفظ الجر والنصب ما قصد في «مُسْلِمِينَ» ونحوه؛ فقبولت الياء بالكسرة، والنون بالتنوين .

ولذلك إذا سمي بـ«مُسْلِمَاتٍ» بقي تنوينه كما يبقى نون «مُسْلِمِينَ» إذا سمي به؛ ومنه قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨] .

وقول الشاعر: [من الطويل]

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبٍ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِيٌ^(٥)

(١) في أ: ومن النحويين من يرى أن .

(٢) الجندل: ما يقله الرجل من الحجارة . ينظر: القاموس (جندل) .

(٣) في أ: من .

(٤) سقط في أ .

(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ٥٦/١، والدرر ٨٢/١، وورصف

فلو كان تنوين «مُسْلِمَات» تنوين صرف لزال عند العلمية، كما يزول تنوين «مُسْلِمَةٍ» إذا صار علما، فإن في كل واحد منهما بعد التسمية من العلمية، والتأنيث ما في الآخر.

وتأنيث «مُسْلِمَات» أحق بالاعتبار لوجهين :

أحدهما : أنه تأنيث معه جمعية .

والثاني : أنه تأنيث بعلامة لا تتغير في الوقف .

بخلاف تأنيث «مُسْلِمَةٍ»، واعتبار ما لا يتغير وصلا ولا وقفا أولى من اعتبار ما يتغير وقفا .

وأما التنوين المشترك فيه : فهو الذي يسمى «تنوينَ التَّرْنِيمِ» ؛ وإنما هو عوض من الترنم ؛ لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس حركة الروى .

فالأصل إذا قيل تنوين الترنم : تنوين ذى الترنم ؛ فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ قال سيبويه : «أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الياء والألف والواو ؛ لأنهم أرادوا مد الصوت، وإذا أنشدوا لم يترنموا .

فأهل الحجاز يدعون القوافى على حالها فى الترنم .

وناس كثير من بنى تميم يبدلون مكان المدة النون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا، ولفظوا بتمام البناء ؛ كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد ؛ سمعناهم يقولون : [من الرجز]

يَا أَبْنَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكُنْ (١)

وقال العجاج : [من الرجز]

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الدُّرَّقُنْ (٢)

وقال : [من الرجز]

المباني ص ٣٤٥، وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١٩، وشرح التصريح ١/٨٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٣٥٩، وشرح المفصل ١/٤٧، والكتاب ٣/٢٣٣، والمقاصد النحوية ١/١٩٦، والمقتضب ٣/٣٣٣، ٤/٣٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/٦٩، وشرح الأشموني ١/٤١، وشرح ابن عقيل ص ٤٤، وشرح المفصل ٩/٣٤ .

(١) تقدم تخريج هذا الرجز .

(٢) الرجز فى ديوانه ٢/٢١٩، وتخليص الشواهد ص ٤٧، وخزانة الأدب ٣/٤٤٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٥٢، والكتاب ٤/٢٠٧، والمقاصد النحوية ١/٢٦ .

مِنْ طَلَّلٍ كَمَا لَأْتَحِمِي (١) أَنَّهُجَا (٢)

وكذلك يفعلون في الجر، والرفع « . هذا نص سيبويه (٣) .

فهذا التنوين مخالف لغيره بوجهين :

أحدهما : أنه يلحق الاسم وغيره مما ينون في الأصل، وما لا ينون .

والثاني : أنه يلحق في الوقف وغيره .

وهذا التنوين يحذف في الوقف بعد غير الفتحة، ويبدل ألفا بعد الفتحة، ولأجل

الاشتراك فيه لم يمتنع مما فيه الألف واللام، كقول الشاعر : [من الوافر]

أَقْلَى اللّوَمِ عَاذِلٌ وَالْحِجَابَا

ولا من فعل كقوله : [من الوافر]

... .. وَقَوْلِي إِذْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

وذكر العروضيون تنويننا يسمونه : «الغالي»، وهو تنوين يزداد بعد حرف الروي

المقيد وينشدون مستشهدين عليه قول رؤبة : [من الرجز]

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ (٤)

بكسر القاف وزيادة تنوين بعده .

(١) الأتحمي : الثوب المخطط بالصفرة . ينظر : القاموس (تحم) .

(٢) نهج الثوب وأنهج : أخلق ولما ينشق . ينظر : مقاييس اللغة (نهج)

والرجز في ديوانه ١٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧، والخصائص ١٧١/١، وسر

صناعة الإعراب ٥١٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٥١/٢، وشرح شواهد المغنى ٢/

٧٩٣، وشرح المفصل ٦٤/١، والكتاب ٢٠٧/٤، والمقاصد النحوية ٢٦/١، ولرؤية

في معاهد التنصيص ١٤/١، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤، ولسان العرب (بيع) .

(٣) قال سيبويه : قال أبو عمرو : «أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع» [فاطر : ١] صفة، كأنك

قلت : أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة . ينظر : الكتاب (٢٢٥/٣) .

(٤) الرجز في ديوانه ص ١٠٤، والأشباه والنظائر ٣٥/٢، والأغاني ١٥٨/١٠، وجمهرة اللغة

ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١، وخزانة الأدب ٢٥/١٠، والخصائص ٢٢٨/٢، والدرر ١٩٥/٤،

وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣، وشرح شواهد المغنى ٢/

٧٦٤، ٧٨٢، ولسان العرب (حقق)، (عمق)، (غلا)، ومغنى اللبيب ٣٤٢/١، والمقاصد

النحوية ٣٨/١، والمنصف ٣/٢، ٣٠٨، وهمع الهوامع ٣٦/٢، وبلا نسبة في الخصائص

٢/٢٦٠، ٣٢٠، و رصف المباني ص ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢، ٥٠٢، ٦٣٩،

وشرح الأشموني ١٢/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢، وشرح المفصل ١١٨/٢، والعقد

الفريد ٥/٥٠٦، والكتاب ٤/١١٠، ولسان العرب (هرجب)، (قيد)، (قتم)، (وجه) وهمع

الهوامع ٢/٨٠ .

وأنكر أبو سعيد السيرافي هذا التنوين، ونسب رواه إلى الوهم بأن قال: «إنما سمع روبة يسرد هذا الرجز ويزيد «إن» في آخر كل بيت فضعف لفظه بهمزة «إن» لانحفاره في الإيراد فظن السامع أنه نون وكسر الروى .
وهذا الذى ذهب إليه أبو سعيد تقرير صحيح مخلص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن .

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

(ص)

تَنْوِينُ مُغْرَبٍ جَلًّا تَأْصِلًا
مُنْصَرَفٍ وَالضُّدُّ مَفْهُومٌ وَمَا
فَأَلِفُ التَّائِيثِ - مُطْلَقًا - مَتَّعَ
وَزَائِدًا (فَعْلَان) وَضَفَا قَابِلًا
وَجَهَانٍ فِي (فَعْلَان) وَضَفَا إِنْ عُدِمَ
وَبَاب (سَكْرَان) لَدَى بَنِي أَسَدٍ
وَالصَّرْفُ فِي (فَعْلَان) ذَا (فَعْلَانَهُ)
وَكُنْ لِجَمْعِ يُشْبِهُ الـ (مَفَاعِلًا)
وَكُلُّ مَا يُشْبِهُ ذَيْنَ مَفْرَدًا
مِنْ يَاءٍ نِسْبَةً وَشَبْهَهَا وَمِنْ
وَ كـ (مَفَاعِل) الَّذِي يَلِي الأَلِفَ
وَمَتَّعُوا انصِرَافَ وَضَفِ عُدِلًا
فِي عَدَدٍ مِنْ (وَاحِدٍ) صِيغًا إِلَى
كَذَا (عُشَارًا) نَقَلُوا وَ (مَعَشَرًا)
وَقَاسَ أَهْلُ الكُوفَةِ البَوَاقِي
وَمَنَعَ الوَصْفُ وَعَدَلُ (أَخْرًا)
وَوَضَفَ اضْلِي، وَوَزَنَ أَصْلًا
وَقَابِلُ التَّاءِ بِاجْتِمَاعِ صُرْفِ

تَنْوِينُ صَرْفٍ وَالَّذِي ذَا قَابِلًا^(١)
جُرَّ بِهِ التَّوَعَانِ قَدْ تَقَدَّمَ
مَقْضُورًا، أَوْ مَمْدُودًا ائْتَمًا وَقَعَ
(فَعْلَى) وَمَا يُلْفَى لِتَاءٍ قَابِلًا
أَنْثَى كَلِيحَانَ كَاتٍ مِنْ رَحِمِ
مَضْرُوفٍ إِذْ بِالتَّاءِ عَنْهُمْ اطَّرَدَ
مُلْتَزِمٌ كَذَكَرِ الـ (سَيَفَانَهُ)
أَوْ الـ (مَفَاعِيل) بِمَنَعِ كَافِلًا
حَرِّ بِمَنَعِ الصَّرْفِ إِنْ تَجَرَّدَا
تَقْدِيرِ وَزْنٍ غَيْرَ مَا بِهِ قُرِنَ
مِنْهُ سُكُونٌ مَا انكساره عُرِفَ
إِلَى (فُعَالٍ) أَوْ مُضَاهٍ (مَفْعَلًا)
(أَزْبَعَةً)، وَ (مَخْمَسًا) زِدْ نَاقِلًا
وَنَقَلَ غَيْرِهِ أَرَاهُ مُنْكَرًا
وَرَأَيْهُمْ يَرَى أَبُو إِسْحَاقَ
مُقَابِلًا لـ (آخِرِينَ) فَاحْضُرَا
فِي الفِعْلِ تَا أَنْثَى بِهِ لَنْ تُوصَلَا
كـ (أَزْمَل) وَمِثْلُهُ نَزَرَا عُرِفَ

(١) في أ: اقبلا .

وَأَجْدَلٍ) و(أَخِيْل) و(أَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنَعَا
وَعَكْسُهُنَّ (أَبْطَح) وَالَّذِي جَرَى مِنْ وَضْفِ اضْلِي كَجَامِدٍ يُرَى
(ش) الاسم المنصرف : هو المعرب السالم من العلل الجاعلته كالفعل في الفرعية
والثقل، والعلل الجاعلته كذلك يأتي ذكرها مفصلا - بعون الله وحسن تأييده - .
وسمى منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من
وجوه الإعراب إلى غيره .

وقيد تنوين الصرف بإضافته إلى معرب ليخرج تنوين التنكير، والعوض من
الإضافة إلى جملة فإنهما لا يلحقان معربا .
وخرج بقولي :

... جَلًّا تَأْصُلًا ...

تنوين المقابلة، والمعوض من غير إضافة إلى جملة، وتنوين الترتم اللاحق معربا .
وقد تقدم في باب الإعراب بيان كون الكسرة علامة جر المنصرف - مطلقا -
وعلامة جر ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخلت عليه الألف واللام، وأن ما لا ينصرف
إذا لم يضيف ولم تدخل عليه الألف واللام فعلمة جره فتحة .
فإلى ذلك أشرت بقولي :

... وَمَا جُرَّ بِهِ النَّوْعَانِ قَدْ تَقَدَّمَا

ولما كان ما لا ينصرف على ضربين :

أحدهما : ما لا ينصرف في تنكير ولا تعريف .

والثاني : ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير .

بدأت ببيان ما لا ينصرف في الحالين ؛ لأنه أمكن في المنع ؛

وهو خمسة أنواع :

أولها : ما فيه ألف التانيث مقصورة أو ممدودة، اسما كان ما هما فيه ك«بُهْمَى»^(١)

و«حُبَارَى»^(٢) و«أَرْبَى»^(٣) و«مَرَطَى»^(٤) و«قُبَيْطَى»^(٥) و«دَعْوَى»، و«صَحْرَاء»

(١) البهيمى : نبت . ينظر : مقاييس اللغة (بهم) .

(٢) الحبارى : طائر . ينظر : مقاييس اللغة (حبر) .

(٣) أربى : الداهية . ينظر : لسان العرب (أرب) .

(٤) المَرَطَى : سرعة العدو . ينظر : مقاييس اللغة (مرط) .

(٥) القبيطى : الناطف (لأنه يتنطف قبل استضرابه، أى : يقطر قبل خثورته) . ينظر : القاموس =

و«خَيْلَاءَ» و«سِيرَاءَ» (١) و«رَاهِطَاءَ» (٢) و«عَاشُورَاءَ» و«بِرُوكَاءَ» (٣) و«قَرِيثَاءَ» (٤) و«أَنْصَبَاءَ» و«قَرَفِصَاءَ» (٥) و«مَأْتُونَاءَ» و«جَزِييَاءَ» (٦) .
أو صفة كـ«حُبْلَى» و«سَكْرَى» و«صَرْعَى» و«حَمْرَاءَ» و«نُفْسَاءَ» و«شُرَكَاءَ» و«أَصْدِقَاءَ» .

ولاستيفاء الأوزان المتضمنة ألفى التأنيث باب يأتي - إن شاء الله تعالى - .
والمقصورة أصل الممدودة؛ ولذلك قيل في «صَحْرَاءَ» : «صَحَارٍ» كما قيل في «حُبْلَى» : «حَبَالٍ» .

ولو كانت الهمزة غير مبدلة لسلمت من الانقلاب؛ لأن الهمزة الواقعة بعد كسرة حكمها السلامة .

وفى تساوى «صَحْرَاءَ» و«حَمْرَاءَ» فى منع الصرف دلالة على أن الوصفية فيما فيه ألف التأنيث لا أثر لها، وأن الألف سبب قائم مقام سببين، وإنما كانت كذلك دون التاء؛ لأن لحاقها شبيه بلحاق الحروف الأصلية مزجا ولزوما، بخلاف التاء فإنها فى الغالب طارئة زائلة مقدره الانفصال؛ فلذلك لا يعتد بها فى نسب، ولا تكسير، ولا تصغير؛ كما اعتد بألف التأنيث .

وإنما قلت: فى الغالب؛ لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه، لوجد له نظير كـ«هُمَزَة» (٧)؛ فإن التاء ملازمة له استعمالا، ولو قدر انفكاكه عنها لكان «هُمَزًا» كـ«حُطَمَ»؛ لكن «حُطَمَ» (٨) مستعمل، و«هُمَزَ» غير مستعمل .

ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا، ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له

= (قبط)، لسان العرب (نطف).

- (١) السِيرَاءُ: نوع من البرود فيه خطوط صُفْر، أو يخالطه حرير. ينظر: القاموس (سير) .
- (٢) الراهطاء: جحر من جحرة اليربوع بين النافقاء والقاصماء. ينظر: مقاييس اللغة (رهط) .
- (٣) بروكاء: الثبات فى الحرب. ينظر: لسان (برك) .
- (٤) قريثاء: ضرب من أطيب التمر بسرًا ينظر: القاموس (قرث) .
- (٥) قرفصاء: أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذه ببطنه ويحتبى بيديه يضعهما على ساقيه. ينظر: القاموس (قرفص) .
- (٦) الجرياء: الريح بين الجنوب والصباء، والرجل الضعيف. ينظر: القاموس (جرب) .
- (٧) الهماز: العياب. ينظر: مقاييس اللغة (همز) .
- (٨) الحطم: السواق بعنف. ينظر: مقاييس اللغة (حطم) .

نظير كـ«جِذْرِيَّة» و«عَرْقُوَّة»^(١)؛ فلو قدر سقوط تاء «جِذْرِيَّة» وتاء «عَرْقُوَّة» لزم وجدان ما لا نظير له؛ إذ ليس في كلام العرب اسم على «فِعْلِي» ولا «فَعْلُو»؛ إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به.

بخلاف الألف؛ فإنها لا تكون إلا هكذا؛ ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلى فقييل في «قَزَقْرَى» : «قُرَيْقِر» كما قيل في «سَفَرَجَل» : «سُفَيْرَج»؛ وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغيير التصغير كما لا ينال عجز المركب؛ فقييل في «دَجَاجَة» : «دُجَيْجَة»، كما قيل في «بَعْلَبَك» : «بُعَيْلَبَك»، فحكم لهما بما حكم للمنفصل.
وقد نهت بقولي.

... ..

على أن الألف مؤثرة منع الصرف في المفرد والجمع من الأسماء والصفات والمعارف والنكرات.

الثاني من الأنواع الخمسة :

كل صفة على «فَعْلَان» لا يلحقها تاء التأنيث :

إما لأن لها مؤنثا على «فَعْلِي» فاستغنى به كـ«سَكْرَان» و«عَضْبَان».

وإما لكونها صفة لا مؤنث لها كـ«لَحْيَان» - وهو الكبير اللحية - .

فالأول لا خلاف في امتناع صرفه؛ كما أنه لا خلاف في صرف ما يلحقه تاء التأنيث كـ«سَيْفَان» - وهو الرجل الطويل - والمرأة الطويلة «سَيْفَانَة». والثاني مختلف فيه :

فمن صرف نظر إلى أن المنع بزيادتي «سَكْرَان» إنما كان لشبههما بزيادتي «حَمْرَاء» في منع لحاق تاء التأنيث، واتحاد وزن ما سبقهما، وفي كون أولاهما ألفا، وثانيتها حرفا معبرا به عن المتكلم في «أَفْعَل» و«نَفْعَل»، وفي قيام أحدهما مقام الآخر في بعض النسب «صَنْعَانِي» في المنسوب إلى «صَنْعَاء»، وفي أن بناء مذكر ما هما فيه على غير بناء مؤنثه، وهذا الشبه إنما يكمل بوجود التذكير والتأنيث على الوجه المشروح.

(١) العرقوة: الخشبة المعروضة على الدلو . ينظر : مقاييس اللغة (عرق) .

و«لَحْيَان» بخلاف ذلك، فضعف داعي منعه، فكان صرفه أولى.
ومن حكم بمنع صرفه قال: «لَحْيَان» وإن لم يكن له «فَعْلَى» وجودا فله «فَعْلَى»
تقديرا؛ وذلك أن معناه غير لائق بمؤنث، فلو فرض خرق العادة بوجود معناه لامرأة
لكان إلحاقه بباب «سَكْرَان» أولى من إلحاقه بباب «سَيْفَان»؛ لأن باب «سَيْفَان» ضيق
بقلة النظير، وباب «سَكْرَان» واسع؛ فالإلحاق به أولى.
وأيضاً فإن قولهم في العظيم الكمر: «أَكْمَر» لا مؤنث له، ولا خلاف في منع
صرفه، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث «أَزْمَل» وأن يكون كمؤنث
«أَخْمَر».

لكن حمله على «أَخْمَر» أولى لكثرة نظائره؛ فكذلك «لَحْيَان» حملة على «سَكْرَان»
أولى. والتمثيل بـ«لَحْيَان» أولى من التمثيل بـ«الرَّحْمَان» لوجهين:
أحدهما: أن «الرَّحْمَان» بغير ألف ولام دون نداء ولا إضافة غير مستعمل فلا
فائدة في الحكم عليه بانصراف، ولا منع.

الثاني: أن الممثل به في هذه المسألة معرض لأن يذكر موصولا بالتاء أو بألف
«فَعْلَى» ومجردا منهما لينظر ما هو الأحق به، والأصلح له، وتعريض «الرَّحْمَان»
لذلك مع وجدان مندوحة عنه مخاطرة من فاعله فلذلك مثلت بـ«لَحْيَان»، ولكني
اضطرت فقلت:

... .. كَاتٍ مِّن رَّجِمٍ

ثم بينت أن بني أسد يؤنثون باب «سَكْرَان» بالتاء فيستغنون فيه بـ«فَعْلَانَةٌ» عن
«فَعْلَى» بخلاف غيرهم من العرب، ولما ألحقوا التاء فقد الشبه بـ«حَمْرَاء» فلم يسعهم
إلا أن يصرفوا فيقولون: «رَأَيْتُ رَجُلًا سَكْرَانًا» و«صَبِيًّا غَضْبَانًا» و«عُضْمًا رَيَّانًا» و«إِنَاءً
مَلَّانًا»، وأشبه ذلك.

وأما «سَيْفَان» وشبهه مما أجمعت العرب على تأنيثه بالتاء فلا خلاف في صرفه ما
دام نكرة.

الثالث من الأنواع الخمسة:

الجمع الموازن «مَفَاعِيل» أو «مَفَاعِل» لفظا أو تقديرا، والمراد بالشبه: أن يكون
أوله مفتوحا، وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.
فيدخل في ذلك ما أوله ميم أو غيرها من الحروف.

ويخرج نحو : «صَيَاقِلَةٌ»^(١) لأن وسط الثلاثة متحرك .
 ودخل بذكر التقدير نحو : «دَوَابٌّ» لأن أصله «دَوَابِبٌ» فهو على مثال مفاعل -
 فى التقدير - .

ولا يدخل نحو : «عَبَالٌ» جمع «عَبَالَةٌ» على حد «تَمْرَةٌ» و«تَمْرٌ» ؛ فإن الساكن
 الذى يلي الألف فى «عَبَالٌ» لا حظ له فى الحركة فهو منصرف .
 والعبالة : الثقل ؛ يقال ألقى عليه عبالته أى : ثقله .

وإلى دخول نحو : «دَوَابٌّ» وخروج نحو : «عَبَالٌ» أشرت فى البيت الرابع وهو
 قولى :

وك«مَفَاعِلٌ» الذى يلى الألف منه سكونٌ ما انكسارُهُ عُرِفَ
 ثم نهت على أن وزنى : «مَفَاعِلٌ» و«مَفَاعِيلٌ» حقيقان بمنع الصرف ، وإن فقدت
 الجمعية ؛ لكن بشرط ألا يكون بعد الألف ياء مشددة لم توجد قبل وجود الألف
 ك«حَوَارِيٍّ» - وهو الناصر- ، و«حَوَالِيٍّ» - وهو المحتال- .

فإن تقدم وجود الياء على وجود الألف ، وجب المنع ك«قُمْرِيٍّ»^(٢) و«قَمَارِيٍّ»
 وإنما لم يعتد بياء نحو : «حَوَارِيٍّ» ، وإن كان «حَوَارِيٍّ» بها معادلا ل«قَمَارِيٍّ» لأنها
 بزيادتها وعدم وجودها قبل وجود الألف شبيهة بياء النسب إلى «فَعَالٌ» ك«رَبَاحِيٍّ»
 و«ظَفَارِيٍّ» و«كَلَاعِيٍّ»^(٣) ؛ وياء النسب لا يعتد بها فكذلك ما أشبهها .

بخلاف ياء «قَمَارِيٍّ» فإنها قد وجدت فى الأفراد فوجب الاعتداد بها لمباينتها ياء
 النسب الحادث ؛ فلو سُمى ب«قَمَارِيٍّ» ثم نسب إليه لقييل : «قَمَارِيٍّ» - بالصرف- لأن
 الياء التى كانت قبل حدوث النسب حذفت عند حدوثه لثلا يجتمع ياءان مشددتان
 فصار الاسم كمنسوب إلى «قَمَارٌ» فصرف .

ويشترط- أيضا- فى منع صرف الموافق «مَفَاعِلٌ» وزنا لا جمعا ألا تكون الألف
 عوضا عن إحدى ياءى النسب كما هى فى «يَمَانٍ» و«تَمَانٍ» ؛ فإن أصلهما : «يَمَنِيٍّ»
 و«تَمَنِيٍّ» فحذفت إحدى الياءين وجعلت الألف عوضا فلذلك صرفا .

ويشترط- أيضا- كون الكسرة غير عارضة كما هى فى «تَوَانٍ» فإن أصله

(١) الصيقل : شحاذ السيوف وجلأؤها . ينظر : القاموس (صقل) .

(٢) القُمْرِيَّة : ضرب من الحمام . ينظر : القاموس (قمر) .

(٣) الكَلَاعِي : الشجاع . ينظر : القاموس (كلع) .

«تَوَانِي»؛ فجعل مكان الضمة كسرة.

وإلى نحو: «حَوَارِي» و«ظَفَارِي» و«يَمَانِ» و«ثَمَانِ» و«تَوَانِ» أشرت بقولي:
 وَكُلُّ مَا يُشْبِهُ ذَيْنَ مُفْرَدًا حَرِّ بِمَنْعِ الصَّرْفِ إِنْ تَجَرَّدَا
 مِنْ يَاءِ نِسْبَةٍ وَشَبَّهَهَا وَمِنْ تَقْدِيرِ وَزْنِ غَيْرِ مَا بِهِ قُرِنَ
 وقد تناول هذا النوع - أيضًا - قولي:

... .. أَوَيْكَ عَنِ أَضَلِّ مُزَالًا..

وتناول - أيضًا - نحو: «تَدَانِ» فإن أصله «تَفَاعُلٌ» لأنه مصدر «تَفَاعَلٌ»؛ فأزيل عن الأصل بجعل المضموم مكسورا؛ لأن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره حرف لين بعد ضمة، فإن أدى إلى ذلك قياس رفض.

الرابع من الأنواع الخمسة:

ما منع للعدل والوصفية، وهو ضربان:

أحدهما: المعدول عن العدد.

والآخر: «أُخْر» المقابل لـ «آخِرِينَ».

فالمعدول في العدد من واحد إلى أربعة بلا خلاف وهو على «فُعَالٌ» أو «مَفْعَلٌ» نحو: «رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَحَادًا أَوْ مَوْحَدًا» و«مَرَزْتُ بِهِمْ ثَنَاءً أَوْ مَثْنِي» و«نَظَرْتُ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَ أَوْ مَثَلْتُ» و«أَعْطَيْتُهُمْ دَرَاهِمَ رُبَاعٍ أَوْ مَرْبَعٍ»، وقد يقال «رُبْعٌ» وبه قرأ ابن وثاب. ولم تستعمل هذه الأمثلة إلا نكرات:

إما أخبارا كقوله - عليه الصلاة والسلام - : «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنِي مَثْنِي»^(١).

وإما أحوالا كقوله - تعالى - : ﴿فَأَنْذِرْهُمْ مَا ظَبَّ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي وَثَلَاثَ وَرُبْعًا﴾

[النساء: ٣].

وإما نعوتا لنكرات كقوله - تعالى - : ﴿أُولَئِكَ أَجْحِدَ مَثْنِي وَثَلَاثَ وَرُبْعًا﴾ [فاطر: ١].

(١) أخرجه مالك (١٢٣/١) كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر (١٣)، والبخاري (١٦٠/٣) كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر (٩٩٠)، ومسلم (٥١٦/١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى (١٤٥ - ٤٧٩)، وأبو داود (٣٢٢/١): كتاب الصلاة: باب صلاة الليل مثنى مثنى، (١٣٢٦)، والنسائي (٢٣٣/٣): كتاب قيام الليل: باب كف الوتر بواحدة، من حديث ابن عمر مرفوعاً: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشى أحدكم الصبح، صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى».

وامتناعها من الصرف عند سيبويه، وأكثر النحويين للعدل والوصفية.
ومنهم من جعل امتناعها للعدل في اللفظ وفي المعنى:
أما في اللفظ: فظاهر.

وأما في المعنى: فلأن مفهوماتها تضعيف لأصولها؛ فأدنى المفهوم من «أَحَادَ»
و«مَوْحَدَ»: اثنان، ومن «ثَنَاءَ» و«مَثْنَى» أربعة، وكذلك سائرهما؛ فصار فيها عدلان.
وروى فيها عن بعض العرب «مَخْمَسَ»، و«عُشَارَ» و«مَعَشَرَ» ولم يرد غير ذلك.
وأجاز الكوفيون والزجاج أن يقال قياسا: «خُمَاسَ» و«سُدَاسَ» و«مَسْدَسَ»
و«سُبَاعَ» و«مَسْبَعَ» و«ثُمَانَ» و«مُثْمَنَ» و«تُسَاعَ» و«مُتْسَعَ».
وقد نبهت على ذلك كله نظما.

وأما «أُخْرَ» المعدول فهو المقابل لـ «آخِرِينَ» وهو جمع «أُخْرَى» - أنثى «آخِرَ» - لا
جمع «أُخْرَى» بمعنى: آخرة؛ فإن «أُخْرَى» قد تكون بمعنى «آخِرَةَ» كقوله -تعالى-:
﴿قَالَتْ أَخْرَبُهُمْ لِأُولَئِهِمْ﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ وهذه تجمع على «أُخْرَ» مصروفا لأنه غير
معدول. ذكر ذلك الفراء.

والفرق بين «أُخْرَى» و«أُخْرَى» أن التي هي أنثى «آخِرَ» لا تدل على الانتهاء كما لا
يدل عليه مذكرها؛ فلذلك يعطف عليهما أمثالهما في صنف واحد كقولك: «عِنْدِي
بَعِيرٌ وَأَخْرٌ، وَأَخْرٌ، وَأَخْرٌ»، و«عِنْدِي نَاقَةٌ وَأُخْرَى، وَأُخْرَى، وَأُخْرَى».
وأما «أُخْرَى» بمعنى «آخِرَةَ» فتدل على الانتهاء، ولا يعطف عليها مثلها في صنف
واحد.

وإذا علم الفرق بين «أُخْرَى» و«أُخْرَى» و«آخِرَ» و«آخِرَ» فليعلم أن مانع «أُخْرَ» من
الصرف: الوصفية والعدل:
فالوصفية ظاهرة.

والعدل - أيضا - بين؛ وذلك أنه من باب «أفعل التفضيل»؛ فأصله ألا يجمع إلا
مقرونا بالألف واللام كـ «الكُبْرَ» و«الصُّغْرَ» فعدل عن أصله، وأعطى من الجمعية
مجردا ما لا يعطى غيره إلا مقرونا، فهذا عدل عن الألف واللام لفظا، ثم عدل عن
معناها؛ لأن الموصوف به لا يكون إلا نكرة، وكان حقه إذا عدل عن لفظهما أن
ينوى معناه مع زيادة، كما نوى معنى «اثْنَيْنِ» بـ «مَثْنَى» مع زيادة التضعيف، وكما

نوى بـ«يَا فَسُق» معنى «يَا فَاسِق» مع زيادة المبالغة، وكما نوى معنى «عَامِر» بـ«عُمَر» مع زيادة الوضوح.

فلما عدل «أَخْر» ولم يكن فى عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولا عدلا ثانيا كـ«مَثْنَى» وأخواتها.

فهذا اعتبار صحيح وأجود منه أن يقال: كان أصل «أخر» لتجرده عن الألف واللام أن يستغنى فيه بـ«أَفْعَل» عن «فُعَل» كما يستغنى بـ«أَكْبَر» عن «كُبِر» فى نحو: «رَأَيْتُهَا مَعَ نِسْوَةٍ أَكْبَرَ مِنْهَا»؛ لكنهم أوقعوا «فُعَلًا» موقع «أَفْعَل» فكان ذلك عدل من مثال إلى مثال، وهو أولى من العدل من مصاحبة الألف واللام؛ لكثرة نظائره، وقلة نظائر الآخر؛ ولأن المعدول إليه حقه أن يزيد معنى، وذلك فى هذا الوجه محقق؛ لأن تبيين الجمعية بـ«أخر» أكمل من تبيينها بـ«آخر»، ولأن الوجه الأول يلزم منه مساواة «أَخْر» بـ«سَخْر» فى زوال العدل بالتسمية، وقد نص سيبويه^(١) على أن «أَخْر» إذا سمى به لا ينصرف لبقاء العدل، ولا يكون ذلك إلا بالعدل عن مثال إلى مثال. بخلاف العدل عن الألف واللام.

الخامس من الأنواع الخمسة:

ما منع للوصفية ووزن الفعل:

وذلك بشرط أصالة الوصفية، وكون الوزن من الأوزان التى الفعل بها أولى. فاحترز بـ«أَصَالَةَ الوَصْفِيَّة» من عروضها؛ كوضعك «أَزْبَابًا» موضع «ذَلِيل» و«أَكْلَبًا» موضع «أَخِشَاء» فإنهما حيثئذ وصفان، وهما على وزنين من الأوزان المعتمدة، لكن وصفيتهما عارضة فلا اعتداد بها.

وكذا لا اعتداد بعروض الاسمية فيما أصله الوصفية؛ كقولهم للقيد «أَذْهَم» فإنه لا ينصرف للوزن وأصالة الوصفية، وإن كان الآن جاريا مجرى الأسماء الجامدة لأن ذلك عارض، والعارض لا اعتداد به إلا فى نادر من الكلام.

واحترز بـ«كَوْنِ الوَازِنِ مِنَ الأَوْزَانِ الَّتِي أَلْفَعْلُ بِهَا أَوْلَى» من الأوزان المشتركة

(١) قال سيبويه: قلت: فما بال «أخر» لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن «أخر» خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هى بمنزلة: الطول والوسط والكبر، لا يَكُنُّ صفة إلا وفيهن ألف ولام؛ فتوصف بهن المعرفة. ينظر: الكتاب (٣/٢٢٤).

كـ«بَطَل» و«جَدَل» و«نُدَس»^(١) فإن كل واحد منها أصيل في الوصفية، وعلى وزن فعل؛ لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به؛ بخلاف «أَحْمَر» فإنه على وزن الفعل به أولى؛ لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى. واحترزت بقولي:

... .. تَا أَنْثَى بِهِ لَنْ تُوصَلَا

من نحو: «أَزْمَل» - وهو الفقير- و«أَبَاتِر» - وهو القاطع رحمه- و«أَدَابِر» - وهو الذي لا يقبل نصحا- ومن «يَعْمَل» - وهو الجمل السريع-.

فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية، وعلى وزن فعل مضارع؛ لكنها تلحقها تاء التانيث فيقال: «امْرَأَةٌ أَرْمَلَةٌ، وَأَبَاتِرَةٌ، وَأَدَابِرَةٌ»، و«نَاقَةٌ يَعْمَلَةٌ» فانصرفت لذلك.

وإنما بطل حكم الوزن بلحاق التاء؛ لأن لحاقها مزيل لشبه المضارع إذ لا تلحقه تاء التانيث.

و«أَرْبَعٌ» أحق بالصرف من «أَرْمَلٌ» لأن فيه ما في «أَرْمَلٌ» من لحاق التاء ويزيد عليه أن وصفيته عارضة.

وأكثر العرب يصرف «أَجْدَلًا» - وهو الصقر- و«أَخْيَلًا» - وهو طائر عليه نقط كـ«الْخَيْلَانِ»- و«أَفْعَى»؛ لأنها أسماء مجردة عن الوصفية وضعا.

إلا أن بعضهم لاحظ فيها معنى الوصفية فمنعها من الصرف؛ وذلك في «أَفْعَى» أبعد منه في «أَجْدَلٌ» و«أَخْيَلٌ»؛ لأنهما من الجدل- وهو الشد- ومن المخيول- وهو الكثير الخيلان.

وأما «أَفْعَى» فلا مادة لها في الاشتقاق؛ لكن ذكرها يقارنه تصور إيدائها فأشبهت المشتق؛ وجرت مجراه على ضعف.

ونبهت بقولي:

... .. وَعَكْسُهُنَّ أَبْطَحُ ...

(١) النَّدْسُ: الرجل القطن، والسريع السمع للصوت الخفى ينظر: مقاييس اللغة (ندس).

على أن بعض العرب يعتد بالاسمية العارضة في «أَبْطَح» فيصرفه .
واللغة المشهورة فيه وفي أمثاله منع الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر
الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف «أَرْزَب» و«أَكْلَب» حين
أجرى مجرى الصفات؛ إلا أن الصرف لكونه أصلاً ربما رجع إليه بسبب ضعيف؛
بخلاف منع الصرف؛ فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه إلا بسبب قوى .

ومن استعمال «أَجْدَل» غير مصروف قول الشاعر: [من الطويل]

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِينِ أَجْدَلِ بَارِيَا^(١)
وقال آخر في «أَخِيل»: [من الطويل]
ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيَلَا^(٢)
(ص)

وَالْعَلَمَ انْتَعِ إِنْ يَكُنْ مُرَكَّبًا تَزَكِيْبَ مَزْجِ نَحْوِ: (مَعْدِ يَكْرِبَا)
وَأَجَرَ الصَّدْرِ افْتَحَ أَنْ لَمْ يَكْ(يَا) مَعْدِي) وَنَحْوَهُ فَجَنَّبَ (مَعْدِيَا)
وَقَدْ يُضَافُ الصَّدْرُ وَالسُّكُونُ لَأَ تَخْلُلُ بِهِ فِي الْيَا مُضِيْفًا أَوْلَا
وَالثَّانِ فِي إِضَافَةِ كَأَلْمُسْتَقِيلَ وَمَنْعُ صَرْفِ (كَرِب) فِيهَا نُقِلَ
وَمَا لِمَنْ رَكَّبَ مُسْنِدًا سِوَى حِكَايَةِ صَرَّحَ فِيهِ أَوْ نَوَى

(ش) قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين:

أحدهما: لا ينصرف في تنكير، ولا تعريف .

والثاني: لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير .

وقد فرغت من الكلام على الضرب الأول فشرعت الآن في الضرب الثاني، وهو

سبعة أقسام :

(١) البيت للقطامي في ديوانه ص ١٨٢، وشرح التصريح ٢/٢١٤، والمقاصد النحوية ٤/٣٤٦،
ولجعفر بن علة الحارثي في المؤلف والمختلف ص ١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك
٤/١١٩، وجمهرة اللغة ص ٨٠٠، وشرح الأشموني ٢/٥١٣، وشرح شواهد الإيضاح
ص ٣٩٣ .

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٧١، وشرح التصريح ٢/٢١٤، وشرح شواهد
الإيضاح ص ٣٩٢، ولسان العرب (خيل)، والمقاصد النحوية ٤/٣٤٨، وتاج العروس
(خيل)، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٠٠، وأوضح المسالك ٤/١٢٠، وشرح الأشموني
٢/٥١٤ .

الأول: المركب تركيب مزج نحو: «بَعْلَبَكَّ» و«مَعْدِ يَكْرِبِ».

وهذا النوع في الأصل اسمان جعلوا اسما واحدا لا بإضافة، ولا بإسناد، بل بتنزيل ثانيهما من الأول بمنزلة تاء التانيث؛ ولذلك التزم فتح آخر الأول إن كان صحيحا كلام: «بَعْلَبَكَّ»، وإن كان معتلا كياء «مَعْدِ يَكْرِبِ» التزم سكونه تأكيدا للامتزاج؛ ولأن ثقل التركيب أشد من ثقل التانيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سکنوا ياء «مَعْدِ يَكْرِبِ» ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التانيث يفتح. وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما، فيستصحب سكون ياء «مَعْدِ يَكْرِبِ» ونحوه تشبيها بياء «دَرَّ دَيْسِ» فيقال: «رَأَيْتُ مَعْدِ يَكْرِبِ»؛ لأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الأفراد تشبيها بالألف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الأفراد.

وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. وَالسُّكُونُ لَا تَخْلُلُ بِهِ فِي الْيَا مُضِيْفًا أَوْلَا
وأشرت بقولي:

والثان في إضافة كالمستقل
إلى أن الثاني من جزأى المركب إذا أضيف الأول إليه عوامله معاملته لو كان مفردا:

فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر متع الصرف ك«هُرْمَزٍ» من «رَامِ هُرْمَزٍ» فإن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل نحو: «جَاءَ رَامٌ هُرْمَزٌ» و«رَأَيْتُ رَامَ هُرْمَزٍ» و«مَرَرْتُ بِرَامِ هُرْمَزٍ» ويقال في «حَضْرَمَوْتٍ»: «هَذِهِ حَضْرَمَوْتٍ» و«رَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ» و«مَرَرْتُ بِحَضْرَمَوْتٍ»؛ لأن «مَوْتًا» ليس فيه مع التعريف سبب ثان.

وكذلك «كْرِبِ» في اللغة المشهورة، وبعض العرب لا يصرفه فيقول في الإضافة إليه: «هَذَا مَعْدِ يَكْرِبِ» فيجعله مؤنثا.

فإن كان التركيب تركيب إسناد لزمته الحكاية، ولو كان ثاني الجزأين غير منطوق به كقول الراجز: [من الرجز]

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ^(١)

وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. صرَّحَ فِيهِ أَوْ نَوَى

أى: ليس للمقاصد إسنادا إلا الحكاية:

صرح في الإسناد بجزأيه نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ».

أو نوى ثانيهما كـ«يَزِيدُ» فإنه فعل منطوق به، وفاعل منوى.

(ص)

وَأَمْنَعُهُ ذَا وَزْنٍ يَحْضُرُ الْفِعْلًا
وَالْوَزْنَ شَرْطُهُ اللَّزُومُ وَالْبَقَا
(وَالْبُيْبُ) وَ(يُغْفَرُ) مَضْمُومٌ يَا
وَهَكَذَا السَّاكِنُ عَيْنًا مِنْ (فُعِلَ)
وَهَمْزٌ وَضَلَّ الْفِعْلُ إِنْ يَصِرَ سَمًا
وَاسْتَبَقَ وَضَلَ هَمْزٌ مَا قَدْ نُقِلَا
وَوَزْنٌ فِعْلٌ ذَا اشْتِرَاكِ اعْتَبَرَ
(وَأَفْعَلُ) التَّوَكِيدِ مَنَعَهُ التَّزِمُ
فِي الْعَجْمِيِّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ إِنْ
إِنْ لَمْ يَجْزِهَا وَالْأَصْحَحُ كَوْنُ مَا
(ش) الهاء من قولي:

... .. وَأَمْنَعُهُ ...

عائدة إلى العلم من قولي:

... .. وَالْعَلَمَ امْتَنَعَ إِنْ يَكُنْ مُرَكَّبًا

فإني لما فرغت من الكلام على المركب وهو القسم الأول من السبعة، شرعت في الكلام على القسم الثاني: وهو ما لا ينصرف للعلمية، ووزن الفعل الخاص به،

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وخزانة الأدب ٢٧٠/١، وشرح التصريح ١١٧/١، والمقاصد النحوية ٣٨٨/١، ٣٧٠/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٤/١، وشرح المفصل ٢٨/١، ولسان العرب (زيد)، (فدد)، ومجالس ثعلب ص ٢١٢، ومعنى اللبيب . ٦٢٦/٢

أو الذى هو به أولى، وإن كان فيه اشتراك:

فالخاص: ما لا يوجد دون ندور فى غير فعل إلا فى علم، أو عجمى معرب.
فاحترزت بالندور من نحو: «دُئِل» لدويبة و«يُنَجَلِب» لخرزة و«تُبَشِّر» - لطائر -
وبالعلم من نحو: «خَضَّم» لرجل، و«شَمَّر» لفرس.
وبالعجمى من نحو: «بَقَم»^(١) و«إِسْتَبْرَق».
فلا يمنع وجدان هذه اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأن النادر والعجمى لا حكم لهما.

ولأن العلم منقول من فعل، والاختصاص باق.
ومن المختص بالفعل: ما افتتح بقاء المطاوعة ك«تَعَلَّم» أو بهمزة وصل ك«انْطَلَق».

وما سوى «أَفْعَل» و«نَفَعَل» و«تَفَعَّل» و«يَفَعَّل» من أوزان المضارع.
وما سلمت صيغته من مصوغ ما لم يسم فاعله.
وما صيغ للأمر من غير ثلاثى وغير فاعل نحو: «انْطَلَق» و«دَخَرَج»؛ فإذا سمي بهما مجردين عن الضمير، قيل: «هَذَا انْطَلَقَ وَدَخَرَجَ» و«رَأَيْتُ انْطَلَقَ وَدَخَرَجَ» و«مَرَرْتُ بِانْطَلَقَ وَدَخَرَجَ».

وهكذا كل وزن من الأوزان المنبه عليها منسوبة إلى الاختصاص.
وكذلك الأوزان التى فيها اشتراك، والفعل بها أولى:
إما لكثرتة فيه، وقلته فى الاسم ك«إِثْمِد» و«إِضْبَع» و«أَبْلَم»^(٢) فإن أوزانها تقل فى الأسماء، وتكثر فى فعل الأمر من الثلاثى.
وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم ك«أَفْكَل»^(٣) و«أَكْلَب» فإن نظائرها كثيرة فى الأسماء والأفعال.

لكن الهمزة من «أَفْعَل» و«إِفْعَل» تدل على معنى فى الفعل، ولا تدل على معنى فى الاسم؛ فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بهما من الأسماء.
وقد يكون الفعل أصلا فى الوزن المشترك بالوجهين اللذين ذكرا فى «إِثْمِد»

(١) البَقَم: صيغ أحمر. ينظر: مقاييس اللغة (بقم).

(٢) الأَبْلَم: ضرب من الخوص. ينظر: مقاييس اللغة (بلم).

(٣) الأَفْكَل: الرِغْدَة. ينظر: القاموس (فكل).

و«أفكَل»، مثال ذلك: «يَزْمَع»^(١) و«تَنْضُب»^(٢) فإنهما ك«إئْتد» في كونه على وزن
يكثر في الأفعال، ويقال في الأسماء، وك«أفكَل» في كونه مفتتحا بما يدل على معنى
في الفعل دون الاسم.

فللفعل في هذين الوجهين الأصالة من وجهين.

ونبهت بقولى:

وَأَلْوَزُنُ شَرْطُهُ اللَّزُومُ وَالْبَقَا

على أن «أمرأ» لو سمى به انصرف لأنه في النصب شبيه بالأمر من «عَلِمَ»، وفي
الجر شبيه بالأمر من «ضَرَبَ»، وفي الرفع شبيه بالأمر من «حَرَجَ»؛ فخالف الأفعال
بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة.

ونبهت بذكر:

... .. أَلْبَقَا

على أن الوزن المعتبر لا يؤثر إذا كان مقدرًا غير منطوق به نحو: «رُدَّ»
و«قِيلَ»؛ فإن أصلهما «رُدِدَ» و«قُولَ» ولكن الإعلال والإدغام أخرجهما إلى مشابهة
«مُدَّ» و«دِيكَ» فلم يعتبر فيهما وزن «فُعِلَ» لأنه غير باق لفظًا.

وحكى أبو عثمان أن أبا الحسن يرى صرف «أَلْبَبَ» - علما - لأنه باين الفعل
بالفك.

وهذا عندى لا يكون مانعا من اعتبار الوزن؛ لأن الفك رجوع إلى أصل متروك
فهو نظير تصحيح ما الحق إعلاله ك«استَحَوَذَ»؛ ولا خلاف في أن التصحيح لا يمنع
من اعتبار الوزن، فكذلك الفك.

وأيضًا فإن الفك يقع في الأفعال أكثر منه في الأسماء؛ كقولهم في التعجب:
«أشْدِدْ بِهِ» ففكوا لزوما، وقالوا في الأمر والعجزم: «ازْدُدْ» و«لَمْ يَزُدْ» ففكوا
جوازا، وفكوا- أيضا- أفعالا شذت في القياس وفصحت في الاستعمال، منها:
«ضَبِبَ الْبَلْدُ يَضْبِبُ» و«أَلَّلَ»^(٣) السَّقَاءُ يَأَلَّلُ» و«لَحِحَتْ»^(٤) العَيْنُ تَلْحَحُ».

(١) اليرمع: الخذروف يلعب به الصبيان وحجارة رخوة . ينظر: القاموس (رمع) .

(٢) التَنْضُب: شجر . ينظر: مقاييس اللغة (نضب) .

(٣) أَلَّلَ السَّقَاء: تغيرت رائحته . ينظر: الوسيط (أَلَّل) .

(٤) لَحِحَتْ عينه: لصقت بالرَّمص . ينظر: الوسيط (لحح) .

فعلم بذلك أن الفك في الفعل أسهل منه في الاسم .
و«أَلْبَبُ» إذا سُمي به مفكوكا لا ينقص شبهه بالأفعال؛ بل هو بزيادة الشبه أولى من نقصانه فهو جدير بمنع الصرف، أو أجدر من غيره .

ولا يلزم - أيضا - الرجوع إلى قياس الإدغام فيقال: «أَلْبَبُ»؛ كما لا يلزم في التسمية بـ«اسْتَحْوَذَ» الرجوع إلى قياس الإعلال فيقال فيه: «اسْتَحَاذَ»، لكن لو سُمي بـ«يَرُدُّ» من قولنا: «لم يَرُدُّ» لرجع إلى الإدغام؛ لأن الفك كان متسببا عن الجزم، وقد زال السبب بالتسمية فيزول المتسبب .

وليس لفك «أَلْبَبُ» وتصحيح «اسْتَحْوَذَ» سبب زوال فيزولان لزواله؛ وإنما جرى بهما قبل التسمية؛ تنيها على الأصل المرفوض في «أَكْفَ» و«اسْتَقَامَ» ونحوهما من النظائر؛ وذلك مطلوب بعد التسمية؛ فوجب التسوية .

وإذا ضمت ياء «يَعْفُرُ» - علما - فبعضهم يستصحب المنع؛ لأن الضم عارض، وبعضهم يصرف؛ لأن الوزن الفعلي قد زال لفظا؛ وهذا شبيه بـ«ضُرِبَ» إذا خفف بالتسكين بعد التسمية، فسيبويه^(١) يصرف مسويا بين التسكين العارض اللازم؛ لأن الصرف هو الأصل فمتى تغير سبب منعه رجع إليه، والمبرد يستصحب المنع فارقا بين التسكين العارض واللازم^(٢) .

ف«يُعْفُرُ» إذا ضم ياءه بعد التسمية إتباعا بمنزلة «ضُرِبَ» إذا سكنت راءه بعد التسمية تخفيفا؛ فالصرف لازم لسيبويه، والمنع لازم للمبرد .

وإذا سُمي بما أوله همزة وصل، قطعت الهمزة إن كانت في منقول من فعل، وإلا استصحب وصلها؛ فيقال في «اعْلَمَ» إذا سُمي به: «هَذَا اعْلَمَ» و«رَأَيْتُ اعْلَمَ»؛ ويقال في «أَخْرَجَ» إذا سُمي به: «هَذَا أَخْرَجَ» [ورأيت أخرج]. ويقال في المسمى بـ«أَقْتَرَابَ» و«اعْتَلَاءَ»: «هَذَا أَقْتَرَابٌ» و«رَأَيْتُ أَقْتَرَابًا» و«هَذَا اعْتِلَاءٌ» و«رَأَيْتُ

(١) قال سيبويه: وإن سميت رجلاً «ضرب» ثم خففته فأسكنت الراء صرفته؛ لأنك قد أخرجته إلى مثال ما لا ينصرف كما صرفت «قيل»، وصار «تخفيفك» تضرِبُ كتحقيرك إياه؛ لأنك تخرجه إلى مثال الأسماء . ينظر: الكتاب (٣/٢٨٧) .

(٢) قال المبرد: اعلم أنه ما كان على «فعل» غير معتل لم يكن إلا فعلاً وكذلك كل بناء من الفعل معناه «فعل» إذا كان غير معتل، نحو: دُحْرَجَ، واستخرج، وضُورِبَ - فإن سميت من هذا رجلاً لم تصرفه في المعرفة؛ لأنه مثال لا يكون للأسماء، وإنما هو فيها مدخل . ينظر: المقتضب (٣/٣٢٤) .

اغْتِيْلَاءً؛ لأنه منقول من اسمية إلى اسمية، فلم يتطرق إليه تغير أكثر من التعيين بعد الشياخ؛ بخلاف المنقول من الفعلية إلى الاسمية، فإن التسمية أحدثت فيه مع التعيين ما لم يكن فيه من إعراب، وغيره من أحوال الأسماء؛ فرجع به إلى قياس الهمز في الأسماء وهو القطع.

وإذا كان الفعل المسمى به على وزن يشاركه فيه الاسم دون مزية لم يؤثر؛ فلذلك يقال في المسمى بالأمر من «ضَارِبٌ»: «هَذَا ضَارِبٌ»، و«رَأَيْتُ ضَارِبًا»؛ كما يقال في المسمى باسم فاعل من «ضَرَبَ».

ويقال في المسمى بـ«ضَرَبَ»: «هَذَا ضَرَبٌ»؛ كما يقال في المسمى بـ«الضَّرْبِ» - وهو العسل الأبيض -.

وذهب عيسى بن عمر إلى أن المسمى بفعل على وزن مشترك فيه لا ينصرف اسمه؛ وجعل من ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

أَنَا ابْنُ جَلَا، وَطَلَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَصْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(١)
وهذا عند غيره محمول على أن قائله أراد: أنا ابن رجل جلا الأمور
وجربها، فـ«جَلَا»: جملة من فعل وفاعل حذف موصوفها وأقيمت هي مقامه.

وقد أجمعت العرب على صرف «كَغَسَبَ» اسم رجل مع أنه منقول من «كَغَسَبَ» - إذا أسرع - فانتصر من خالف عيسى بن عمر، رحمه الله تعالى.

والمراد بـ«أَفْعَلُ» التوكيد: «أَجْمَعُ» و«أَكْتَعُ» و«أَبْصَعُ» و«أَبْتَعُ»؛ فإنها لا تنصرف لوزن الفعل، والتعريف، وتعريفها بنية الإضافة لا بالعلمية. وسأبين ذلك - إن شاء الله تعالى - عند ذكر «جَمَعَ».

ثم ذكرت القسم الثالث: وهو ما لا ينصرف للتعريف والعجمة.

(١) البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤، والأصمعيات ص ١٧، وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤، وخزانة الأدب ١/٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦، والدرر ١/٩٩، وشرح شواهد المغنى ١/٤٥٩، وشرح المفصل ٣/٦٢، والشعر والشعراء ٢/٦٤٧، والكتاب ٣/٢٠٧، والمقاصد النحوية ٤/٣٥٦، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤، وأمالى ابن الحاجب ص ٤٥٦، وأوضح المسالك ٤/١٢٧، وخزانة الأدب ٩/٤٠٢، وشرح الأشموني ٢/٥٣١، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٤٩، وشرح قطر الندى ص ٨٦، وشرح المفصل ١/٦١، ٤/١٠٥، ولسان العرب (ثنى)، (جلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠، ومجالس ثعلب ١/٢١٢، ومغنى اللبيب ١/١٦٠، والمقرب ١/٢٨٣، وجمع الهوامع ١/٣٠.

وشرطه أن يكون عجمي الوضع، عجمي التعريف، زائداً على ثلاثة أحرف
كـ«إِبْرَاهِيم»:

فإن كان عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف؛ لأن العجمة غير
متمحضة.

وكذا إذا كان ثلاثياً ساكن العين، أو متحركها، فإنه منصرف قولاً واحداً في لغة
جميع العرب.

وقد غلط ابن قتيبة^(١)، والزمخشري^(٢) في جعلهما الثلاثي العجمي الساكن
الوسط على وجهين كالمؤنث؛ لثقل التأنيث، وأما العجمي فقد خرج من ثقل إلى
خفة.

ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ويحتم المنع مع الحركة؛ لأن
العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة.

ومما يدل على ضعف العجمة أنها لا تعتبر مع علمية متجددة كـ«ديباج» إذا سمي
به رجل.

ولا مع الوصفية كـ«سفسير»^(٣).

ولا مع وزن الفعل كـ«بَقْم».

ولا مع الألف والنون كـ«صَوْلَجَان»^(٤).

ولا مع التأنيث كـ«صِنَّجَة».

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي، اللغوي، الكاتب، كان رأساً في العربية
واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة ديناً فاضلاً، حدث عن إسحاق بن راهويه، وأبي حاتم
السجستاني، وحدث عنه ابنه القاضي أحمد، وابن درستويه. من تصانيفه: «إعراب
القرآن»، «معاني القرآن»، «غريب القرآن»، «مختلف الحديث»، «جامع النحو»، «دلائل
النبوة»، «مشكل القرآن»، وغيرها. مات سنة ٢٧٦ هـ.

ينظر: بغية الوعاة (٢/٦٣ - ٦٤)، الأعلام (٤/١٣٧)، وفيات الأعيان (١/٢٥١).

(٢) قال الزمخشري: وأما ما فيه سبب زائد كـ«ماء» و«حور» فإن فيهما ما في نوح مع زيادة
التأنيث؛ فلا مقال في امتناع صرفه. ينظر: شرح المفصل (١/٧١).

(٣) السفسير: التابع، والذي يقوم على الإبل ويصلح شأنها، والسمسار، والحاذق بصناعته،
والقهرمان (المسيطر الحفيظ على ما تحت يديه). ينظر لسان العرب (سفسر)، (قهرم).

(٤) الصَوْلجان: عصاً يعطف طرفها؛ ليضرب بها الكرة على الدواب (فارسي معرب). ينظر
لسان العرب (صلج).

وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي - مطلقا - السيرافي، وابن برهان، وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا.
ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ؛ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة.
(ص)

وحيث تعريف، وزَائِدَانِ وَالْعَدْلُ مَعَهُ مَا نَبِغَ نَحْوُ: (عُمَرُ) وَآخِكُمْ يَنْفِي الْعَدْلِ مِنْ وَزْنِ (فُعَل) وَمِثْلُهُ عِنْدَ تَمِيمٍ، فَاغْلَمَا لِغَيْرِهِمْ، وَأَطْرَدَ الْوَجْهَانِ فِي وَكَسْرُ مَا الرَّاءُ لِأَمْتُهُ أَكْثَرُ مِنْ وَلِ (فَعَال) كُلُّهُ اسْمٌ ذَكَرَ وَكَ (صَبَّاح) عِنْدَ قَوْمٍ قَدْ جُعِلَ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ (رَقَّاش) مَا عُدِمَ وَ (فُعَل) التَّوَكِيدِ - أَيْضًا - مُنِعَا (ش) كل علم في آخره ألف ونون زائدتان على أى وزن كان فإنه لا ينصرف للتعريف والزيادتين المضارعتين لألفى التأنيث.

وهذا هو القسم الرابع من السبعة، وتمييزه أسهل من تمييز غيره من الأقسام المتقدمة.

وعلامه زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف؛ كسقوطهما في رد «شَنَان» و«نِسْيَان» و«كُفْرَان» إلى: «شَنَى» و«نَسَى» و«كُفِرَ».

فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامه الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين.

فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران:

إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان.

وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية.

مثال ذلك: «حَسَّان»: إن جعل من «الحِجْس» فوزنه «فَعْلَان» وحكمه ألا ينصرف.

وإن جعل من «الحُسْن» فوزنه «فَعَال»، وحكمه أن ينصرف؛ وكذلك ما أشبهه.

ثم أخذت في بيان القسم الخامس: وهو ما لا ينصرف للعدل والتعريف وهو أقسام، منها:

المعدول عن «فَاعِلٍ» علما إلى «فُعَلٍ» ك«عُمَر».

وعلامة عدل هذا النوع منع العرب صرفه مع انتفاء التأنيث.

ف«زُحَلٌ» و«زُفَرٌ» معدولان لمساواتهما «عُمَر» في منع الصرف مع انتفاء التأنيث؛ بخلاف «أَدَدٌ» فإنه غير معدول فإنه استعمل مصروفاً، وبخلاف «طَوَى» في لغة من لم يصرف فإن تأنيثه باعتبار كونه اسم بقعة ممكن فهو أولى من ادعاء العدل؛ لأن العدل قليل والتأنيث كثير.

ولأن ما ثبت عدله وتعريفه فمنعه لازم ما لم ينكر، و«طَوَى» ذو وجهين في حال تعريفه فلا يكون معدولا.

ومن الممنوع من الصرف للعدل والتعريف ما جعل علما من المعدول إلى «فُعَلٍ» في النداء ك«عُدْرٌ» و«فُسُقٌ» فحكمه حكم «عُمَر»؛ وهو أحق من «عُمَر» بمنع الصرف لأن عدله محقق، وعدل «عُمَر» مقدر.

ومن الممنوع للعدل والتعريف «جُمَعٌ» وتوابعه؛ فإنها لا تنصرف للعدل والتعريف:

فأما تعريفها فبالإضافة المنوية؛ فإن أصل «رَأَيْتُ النِّسَاءَ جُمَعٌ»: «رَأَيْتُ النِّسَاءَ جَمِيعُهُنَّ» كما يقال «رَأَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ»؛ فحذف الضمير للعلم به، واستغنى بنية الإضافة فصار «جُمَعٌ» لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها كأنه علم، وليس بعلم؛ لأن العلم إما شخصي، وإما جنسي:

فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره.

والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره.

و«جُمَعٌ» بخلاف ذلك؛ فالحكم بعلميته باطل.

ويفهم من كلامي على تعريف «جُمَعٌ» الكلام على تعريف «أَجْمَعٌ» فلا حاجة إلى زيادة.

وما قررته [هو] ظاهر قول سيبويه فإنه قال: «وسألته - يعنى: الخليل - عن

«جُمَعٌ» و«كُنْتَعٌ» فقال: هما معرفتان بمنزلة «كُلَّهُم» وهما معدولتان عن جمع «جَمْعَاء» وجمع «كُنْتَعَاء»؛ هذا نصه.

وأما العدل فعن «فَعْلَاوَاتٍ» لأنه جمع «فَعْلَاءٍ» مؤنث «أَفْعَلٍ». وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء كـ«أَفْعَلٍ» و«فَعْلَى»؛ لكن جرى به على «فَعْلٍ» فعلم أنه معدول عن «فَعْلَاوَاتٍ».

وليس معدولا عن «فَعْلٍ» كما قال الأخفش والسيرافي؛ لأن «أَفْعَلٍ» المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على «فَعْلٍ»، بسكون العين.

ولا هو معدول عن «فَعَالِيٍّ»؛ لأن «فَعْلَاءٍ» لا يجمع على «فَعَالِيٍّ» إلا إذا لم يكن له مذكر على «أَفْعَلٍ» وكان اسما محضا كـ«صَحْرَاءٍ»، و«جَمْعَاءٍ» بخلاف ذلك فلا أصل له في «فَعَالِيٍّ» ولا «فَعْلٍ»، وإنما أصله «جَمْعَاوَاتٍ» كما قيل في مذكره «أَجْمَعُونَ». ومن الممنوع للعدل والتعريف: «رَقَاشٍ»^(١) ونحوه من أعلام المؤنث الموزونة بهذا المثال.

فهذا النوع في لغة بني تميم معرب ممنوع من الصرف، وهو في لغة الحجازيين مبنى على الكسر، ووافقهم التميميون إلا قليلا في بناء ما آخره راء كـ«ظَفَّارٍ» و«وَبَّارٍ». وما التزم إعرابه من موازات «فَعَالٍ» فليس بمعدول كـ«دَلَالٍ» اسم امرأة. ولا يكون المعدول إلا اسم مؤنث، فإن توهم تذكير قدر تأنيث كما قدر سيبويه مسمى «سَفَّارٍ» - وهو ماء-: «مَاءَةٌ». ومسمى «حَضَّارٍ» - وهو كوكب-: «كَوْكَبَةٌ». ولما سمي به مؤنث من نحو: «نَزَالٍ» و«فَسَاقٍ» و«يَسَارٍ» و«كَفَافٍ» ما لـ«رَقَاشٍ» من اللغتين:

من بناء على اللغة الحجازية. ومنع صرف على اللغة التميمية.

وهذا المراد بقولي:

... وَأَطْرَدَ الْوَجْهَانِ^(٢) فِي (فَعَالٍ) غَيْرِهِ اسْمُ أُتْسَى..

أى: في غير باب «رَقَاشٍ» وقيدته بـ:

(١) رَقَاشٍ: بطن من بكر بن وائل، من العدنانية، وهم: بنو ملكان، وزيد مناة ابني شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعيب بن علي بن بكر.

ورقاش: اسم امرأة، وهي أم ملكان وزيد مناة، عرفوا بها، وهي رقاش بنت ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، ورقاش بطن من كلب، ورقاش بطن من كندة من القحطانية. ينظر: معجم قبائل العرب: (٢/٤٤٢، ٤٤٣)، تاج العروس للزبيدي: (رقش)، القاموس (رقش)، لسان العرب (رقش).

(٢) في ط: وبكلا الوجهين.

... ..
 لأن المسمى به مذكر من «فَعَال» كله لا يكون إلا معرباً غير منصرف؛ ولهذا جعلته
 كـ«عَنَاق» المسمى به مذكر؛ فإن حكمه أن يعرب ويمنع من الصرف؛ لأنه مؤنث،
 زائد على ثلاثة أحرف.

ومن العرب من يصرف «فَعَال» المسمى به ذكر تشبيهاً بـ«صَبَاح».
 حكى ذلك سيبويه^(١) رحمه الله والله أعلم.

(ص)

وَإِمْتِنَاعٌ لِتَعْرِيفِ وَعَدْلٍ (سَحْرًا) ظَرْفًا، وَأَوْجِبٌ صَرْفَهُ مُنْكَرًا
 تَمِيمٌ مَنَعٌ (أَمْسٍ) فِي رَفْعٍ تَرَى وَعَنْهُمْ فِي غَيْرِ رَفْعٍ كُسْرًا
 وَبَعْضُهُمْ بَفَتْحٍ جَرًّا وَلَدَى غَيْرِهِمْ أَكْسِرُ مُطْلَقًا إِنْ جُرْدًا
 وَمَعَ (أَلْ) وَفِي إِضَافَةٍ وَفِي تَنْكِيرِ اِعْرَابٍ لِكُلِّ اقْتِصَافِي
 وَعَدْلٌ غَيْرِ (سَحْرٍ) وَ(أَمْسٍ) فِي تَسْمِيَةِ تَعْرِضٍ غَيْرِ مُنْتَفِي

(ش) ومما منع صرفه للعدل والتعريف «سَحْر» إذا قصد به: سحر يوم بعينه،
 وجعل ظرفاً؛ كقولك: «خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحْرًا»، والأصل أن يذكر معرفة بالألف
 واللام، فعدل عن الألف واللام وقصد تعريفه، فاجتمع فيه العدل والتعريف فمنع
 من الصرف، ولا يكون هكذا إلا مفعولاً فيه.

ولا يمنع قصد تعيينه، وظرفيته مصاحبة الألف واللام.

فلو لم تقصد ظرفيته، وقصد تعيينه لم يستغن عن الألف واللام أو الإضافة؛
 كقولك: «اسْتَطَبْتُ السَّحْرَ»، و«طَابَ السَّحْرَ»، و«قَمْتُ عِنْدَ السَّحْرِ».

وزعم صدر الأفاضل أن «سَحْر» المشار إليه مبنى على الفتح، لتضمنه معنى
 حرف التعريف. وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه:

أحدها: أن ما ادعاه ممكن، وما ادعيناها ممكن لكن ما ادعيناها أولى؛ لأنه خروج
 عن الأصل بوجه دون وجه؛ لأن الممنوع من الصرف باق على الإعراب، بخلاف ما
 ادعاه؛ لأنه خروج عن الأصل بكل وجه.

(١) قال سيبويه: ومن العرب من يصرف «رَقَاش» و«غَلَاب» إذا سمي به مذكراً، لا يضمه على
 التأنيث، بل يجعله اسماً مذكراً، كأنه سمي رجلاً بـ«صَبَاح». ينظر: الكتاب (٣/ ٢٨٠).

الثاني: أنه لو كان مبنيًا لكان غير الفتحة به أولى؛ لأنه في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب، كما اجتنبت في «قَبْل» و«بَعْد» والمنادى المبني.

الثالث: أنه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب جواز إعراب «حين» في قوله:

[من الطويل]

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصُّبَا (١)

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا.

وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع.

وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء، وأن فتحة إعرابية وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف.

فلو نكر «سَحَر» وجب التصرف والانصراف؛ كقوله - تعالى - : ﴿يَجْنَنُهُمْ يَسْحَرِ .
يَعْمَهُ مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [القمر: ٣٤، ٣٥].

وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. وَأَوْجِب صَرْفَهُ مُنْكَرًا

ثم بينت حكم «أَمْس»، وأن بنى تميم يعربونه ويمنعونه من الصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام؛ وذلك في حال الرفع خاصة فيقولون: «ذَهَبَ أَمْسٌ بِمَا فِيهِ»، وفي النصب والجر يبنونه على الكسر.

ومنهم من يعربه في الجر بالفتحة؛ كقول الراجز: [من الراجز]

(١) صدر بيت للناطقة الذبياني وعجزه:

... .. فقلت أما تصح والشيب وازع

والبيت في ديوانه ص ٣٢، والأضداد ص ١٥١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥، وخزانة الأدب
٤٥٦/٢، ٤٠٧/٣، ٥٥٠/٦، ٥٥٣، والدرر ١٤٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢،
وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢، وشرح التصريح ٤٢/٢، وشرح شواهد المغنى ٨١٦/٢،
٨٨٣، والكتاب ٣٣٠/٢، ولسان العرب (وزع)، (خشف)، والمقاصد النحوية
٤٠٦/٣، ٣٥٧/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢، والإنصاف ٢٩٢/١،
وأوضح المسالك ١٣٣/٣، ورسف المباني ص ٣٤٩، وشرح الأشموني ٣١٥/٢، ٣/٣،
٥٧٨، وشرح شذور الذهب ص ١٠٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧، وشرح المفصل ٣/٣،
١٦، ٥٩١/٤، ١٣٧/٧، ومغنى اللبيب ص ٥٧١، والمقرب ٢٩٠/١، ٥١٦/٢،
والمندف ٥٨/١، وهمع الهوامع ٢١٨/١.

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا
عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا (١)

وغير بنى تميم تبنيه على الكسر في الإعراب كله، وسبب بنائه تضمين معنى حرف التعريف.

ولكون سبب البناء ضعيفا بالعروض؛ لم تجمع العرب على بنائه بل هو عند بنى تميم في الرفع معرب.

ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف، أو لفظ معه بالألف واللام أو نكر، أو صغر، أو كسر.

وقال ابن خروف: «لا علة لبناء «أمس» إلا إرادة التخفيف تشبيها بالأصوات، وبنو تميم يبنونه على الكسر في الجر والنصب، ويعربونه في الرفع من غير صرف». وكل معدول سمى به فعدله باق إلا «سحر» و«أمس» - في لغة بنى تميم - فإن عدلها يزول بالتسمية فينصرفان؛ بخلاف غيرهما من المعدولات فإن عدله في التسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية، عددا كان أو غيره.

هذا كله مذهب سيبويه^(٢)، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ، وقوله ما لم يقل.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَعَدْلُ غَيْرِ «سَحَرٍ» وَ«أَمَسٍ» فِي تَسْمِيَةِ تَعْرُضٍ غَيْرِ مُتَنَفِيٍّ
وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العلم المعدول مسمى به؛ وهو خلاف مذهب سيبويه.

(ص)

وَعَلَمَا أَنْتَ بِهَا مُطْلَقًا أَوْ قَصْدِ أَنْ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى

(١) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٢، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، وجمهرة اللغة ص ٨٤١، ٨٦٣، وخزانة الأدب ١٦٧/٧، ١٦٨، والدرر ١٠٨/٣، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢، وشرح التصريح ٢٢٦/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٢٨، وشرح قطر الندى ص ١٦، وشرح المفصل ١٠٦/٤، ١٠٧، والكتاب ٢٨٤/٣، ولسان العرب (أمس)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥، والمقاصد النحوية ٣٥٧/٤، ونوادير أبي زيد ص ٥٧، وهمع الهوامع ٢٠٩/١.

(٢) قال سيبويه: سألت عن «أمس» اسم رجل؟ فقال: مصروف؛ لأن أمس ليس ههنا على الحد . . . ثم قال: وكذلك «سحر» اسم رجل تصرفه. ينظر: الكتاب (٢٨٤، ٢٨٣/٣).

كَذَا الَّذِي فِي الْأَصْلِ كَانَ ذَكَرًا
كَذَاكَ نَحْو: (حَائِضٍ) مُسَمًى
وَكُلُّ مَا ك(حَائِضٍ) نَعْتًا بِلَا
وَأَسْمَ مُؤَنَّث (هَبُوط) لَا صِفَه
وَك(هَبُوط) وَزَنُه مُسْتَعْمَلًا
وَكُلُّ تَكْسِيرٍ مُجَرَّدٌ يُعَدُّ
وَفِي (ذِرَاع) وَ(كُرَاع) فَضْلًا
وَيَمْنَعُ التَّأْنِيثَ مَعْنَى الْعَلَمِ
وَإِنَّمَا مَنَعُ الثَّلَاثِي مُلْتَزِمٌ
أَوْ تَتَحَرَّكَ عَيْنُهُ ك(سَقْرَا)
ك(زَيْد) أَسْمَ امْرَأَةٍ وَخَيْرًا
وَمَا سِوَى ذَلِكَ ك(جُمَل) يُضْرَفُ
وَ(يَد) أَسْمَ امْرَأَةٍ ك(جُمَل) فِي
وَ(بِنْتًا) اضْرَفَ عَلَمًا لِذَكَرٍ
وَالْأَخْتُ كَالْبِنْتِ وَفِي (هَنْت): (هَنْه)

(ش) لما استوفيت الكلام على القسم الخامس وهو: ما لا ينصرف للعدل
والتعريف - شرعت في تبين القسم السادس وهو: ما لا ينصرف للتأنيث والتعريف.
فمنه المؤنث بالهاء ك«عَمْرَة» و«حَمْرَة» و«ضَبَاعَة» و«عَكَاشَة»، ولا فرق بين القليل
الحروف والكثيرها، والمؤنث المسمى والمذكور.

ومثله المؤنث بالقصد الزائدة حروفه على الثلاثة ك«زَيْتَب» و«سَعَاد»، مذكرا كان
المسمى به أو مؤنثا؛ فإن آخره منزل منزلة هاء التأنيث.

ثم بينت أن المؤنث العارى من علامة إذا كان ثلاثيا، وسمى به مذكر، فلا يعتبر
تأنيثه، سواء في ذلك الساكن الثاني والمحرك.

وكذلك الزائد على ثلاثة أحرف من أسماء الإناث المذكورة الأصل ك«دَلَال»
و«وِصَال»؛ فإنهما من أسماء الإناث، وأصلهما التذكير.

فإذا سمي بشيء من هذا النوع مذكر بعد أن سمي به مؤنث انصرف ولم يعتبر

(١) في أ: فأجره مجرى (عناق) معرفه.

تأنيثه؛ لأنه مسبوق بتذكير، بخلاف «سُعَاد» وأشباهه من المؤنث الذى ليس مسبوqa بتذكير.

ثم بينت أن «حَائِضًا» ونحوه من صفات المؤنث المستعملة بلفظ التذكير إذا سمي بشيء منها مذكر انصرف؛ لأنه مذكر وصف به مؤنث لأمن اللبس، فإذا سمي به مذكر عاد إلى أصله، ولم يعتبر فيه تأنيث فيقال فى رجل اسمه «حَائِضٌ»: «هَذَا حَائِضٌ»، و«رَأَيْتُ حَائِضًا»، و«مَرَزْتُ بِحَائِضٍ».

وكذلك لو سميت رجلا بـ«جَنُوبٍ» أو «دُبُورٍ»^(١) أو «شَمَالٍ» أو «حَرُورٍ»^(٢) أو «سَمُومٍ»^(٣) - لصرفت؛ لأنها بمنزلة «حَائِضٍ» فى الوصفية والتعريف من العلامة. وإن كانت مخصوصة فى الاستعمال بالريح وهى مؤنثة لكنها مذكورة الأصل كـ«حَائِضٍ». قال سيبويه^(٤) - بعد أن حكى قول العرب: «رِيحٌ شَمَالٌ» و«رِيحٌ سَمُومٌ» و«رِيحٌ جَنُوبٌ» - «سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره»، وأنشد للأعشى: [من المتقارب]

لَهَا زَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَا دِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحًا دُبُورًا^(٥)

ثم قال: ويجعل اسما وذلك قليل؛ قال الشاعر: [من الكامل]

حَالَتْ وَحِيلَ بِهَا وَعَيَّرَ آيَهَا صَرَفُ الْبَلَى تَجْرِي بِهِ الرِّيْحَانِ
رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةً رِهِمٌ^(٦) الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ^(٧)

ثم قال: «فمن جعلها أسماء لم يصرف شيئاً منها اسم رجل، وصارت بمنزلة «الصَّعُودِ» و«الهَبُوطِ»، «يعنى: أن «الصَّعُودِ» و«الهَبُوطِ» ونحوهما أسماء لا صفات؛ فلا غنى عن تأنيثها لتأنيث مسماها وهو الأرض.

(١) الدبور: ريح تهب من المغرب . ينظر: الوسيط (دبر) .

(٢) الحرور: حر الشمس . ينظر: الوسيط (حرر) .

(٣) السموم: الريح الحارة . ينظر: اللسان (سمم) .

(٤) ينظر: الكتاب (٢٣٨/٣) .

(٥) البيت فى ديوانه ص١٤٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣٧، ٢٥٦، والكتاب ٣/٢٣٨، ولسان

العرب (دبر)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٦ .

(٦) الرِّهْمُ: المطر الضعيف الدائم . ينظر: القاموس (رهم) .

(٧) التهتان: يقال: هتنت السماء: انصبت، أو هو فوق الهطل . ينظر: القاموس (هتن) .

والبيتان بلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه ٢/٣٢٧، والكتاب ٣/٢٣٨، والثانى منهما

لرجل من باهلة فى لسان العرب (دبر) وبلا نسبة فى لسان العرب (جنب)

فحاصل كلامه أن الواقع من أسماء الأجناس على مؤنث حقيقي أو مجازي إذا لم تكن فيه علامة فهو إما اسم، وإما صفة :

فلاسم : تأنيثه معتبر قولاً واحداً كـ«هَبُوط» و«صَعُود» .

والصفة : تأنيثه غير معتبر إن سمي به مذكر كـ«حَائِض» ، و«ضِنَّاك»^(١) .

وإن كان صفة على لغة، واسما على لغة كـ«جَنُوب» : اعتبر تأنيثه إن سمي به على لغة من جعله اسماً، ولم يعتبر على لغة من جعله صفة .

ثم بينت أن جمع التكسير المجرد كواحد مذكر اللفظ؛ فإذا سمي به مذكر انصرف، ولو كان جمع مؤنث حقيقي .

والمراد بكونه «مُجَرَّدًا» :

ألا يكون على وزن الفعل كـ«أَكْلَب» .

ولا على وزن منتهى التكسير كـ«مَسَاجِد» .

ولا ذا علامة تأنيث كـ«بُعُولَة» و«أَوْلِيَاء» .

ولا مزيداً فيه ألف ونون كـ«غِلْمَان» .

ولا ذا عدل كـ«أُخْر» .

فيقال في رجل اسمه «نِسَاء» : «هَذَا نِسَاء»، و«رَأَيْتُ نِسَاءً»، و«مَرَرْتُ بِنِسَاءً» .
وقولى :

... .. فحكمه حكم «مَعَدَّ»

أردت به : أن «مَعَدًا» لو سمي به رجل انصرف، ولو سمي به امرأة لم ينصرف .

فكذا الجمع المجرد؛ نحو : «رِجَال» لو سمي به رجل انصرف، وإذا سمي بكل

امرأة لم ينصرف .

وإذا استعمل الاسم بتذكير وتأنيث، وزاد على ثلاثة أحرف جاز فيه إذا سمي به

رجل الصرف وتركه كـ«ذِرَاع» و«كُرَاع»^(٢)، وترك الصرف أجود في هذين؛ لأن

تأنيثهما أكثر .

(١) الضنك : الموثق الخلق الشديد . ينظر : الوسيط (ضنك) .

(٢) الكُرَاع من الإنسان : ما دون الركبة إلى الكعب ، ومن البقر والغنم : مستدق الساق العارى من اللحم . ينظر الوسيط (كرع) .

وإذا كان المسمى مؤنثا ولا علامة في الاسم - تعين منعه إن زاد على الثلاثة ك«سُعَاد».

أو كان ثلاثيا محرك الوسط ك«سَقَر».

أو ساكن الوسط عجميا ك«جِمَص».

أو منقولا من مذکر ك«زَيْد» اسم امرأة.

فإن كان الثلاثي الساكن الوسط غير أعجمي، ولا منقولا من مذکر ك«كَجْمَل» و«دَعْد» - جاز فيه الصرف وتركه، إلا أن ترك الصرف أجود.

وحكى السيرافي: أن أبا إسحاق الزجاج لا يجيز في «دَعْد» ونحوه إلا المنع.

وأما نحو: «زَيْد» اسم امرأة فذو وجهين عند ابن عمر، وأبي زيد، والجرمي، والمبرد^(١). ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه^(٢) وأبي عمرو ويونس وابن أبي إسحاق؛ لأنهم جعلوا نقل المذکر إلى المؤنث ثقلا يعادل الخفة التي بها صرف من صرف «هِنْدًا».

وإذا سميت امرأة بـ«زَيْد» ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في «هِنْد». ذكر ذلك سيبويه.

وإذا سمي رجل بـ«بِنْت» أو «أُخْت» صرف عند سيبويه^(٣) وأكثر النحويين؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها، وسكن ما قبلها فأشبهت تاء «جِبْت»^(٤) و«سُحْت»^(٥).

قال ابن السراج^(٦): ومن أصحابنا من يقول: إن تاء «بِنْت» و«أُخْت» للتأنيث، وإن كان الاسم مبنيًا عليها، وقوم لا يجيزونه في المعرفة.

(١) قال المبرد: اعلم أنه ما كان على فِعْل غير معتل لم يكن إلا فعلا . وكذلك كل بناء من الفعل معناه فِعْل إذا كان غير معتل، نحو: دُحْرَج، واستُخْرَج، وضُورِب .

فإن سميت من هذا رجلاً لم تصرفه في المعرفة؛ لأنه مثال لا يكون للأسماء، وإنما هو فيها مدخل . ينظر: المقتضب (٣/٣٢٤) .

(٢) قال سيبويه: فإن سميت المؤنث بـ«عمرو» أو «زيد»، لم يجز الصرف . ينظر: الكتاب (٣/٢٤٢) .

(٣) عبارة سيبويه: وإن سميت رجلاً بـ«بنت» أو «أخت» صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقها ببناء الثلاثة . ينظر: الكتاب (٣/٤٢١) .

(٤) الجبت: الصنم، والكاهن، والساحر، وكل ما عُبد من دون الله . ينظر: القاموس (جبت) .

(٥) السحت: الحرام وما خبث من المكاسب . ينظر: القاموس (سحت) .

(٦) ينظر: الأصول في النحو: (٩٨/٢) .

(ص)

وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُورًا مَنَعٌ وَحُكْمُ (هَائِيل) كـ(حَامِيم) جَعَلَ وَنَحْوُ: (حَمْدُونَ) لَدَى أَبِي عَلِيٍّ وَمَا لَدَى التَّنْكِيرِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ وَلَا تُطِيعُ مُسْتَثْنِيًّا مَا عُدِلَا

كـ(عَلَقَى) اِنْ ذَا عَلَمِيَّةٍ وَقَعِ عَمَرُو إِذَا بِصِنْفِ الْإِغْلَامِ اتَّصَلَ يَلِي الَّذِي اسْمٌ عَجَمِي قَدْ وَلِيَ فَصَرْفُهُ امْتَنَعَ عَلَمًا حَيْثُ وَقَعِ مِنْ عَدَدِ فَقَوْلُ غَيْرِهِ اغْتَلَى

(ش) ألف الإلحاق على ضربين:

مقصورة كألف «عَلَقَى»^(١).وممدودة كألف «عِلْبَاء»^(٢).

فالمقصورة تشبه ألف التأنيث المقصورة بأمرين لا يوجدان في الممدودة:

أحدهما : أنها زيدت دون إبدال من غيرها كظيرتها من ألف التأنيث.

الثاني : أنها تقع في مثال صالح لنظيرتها؛ فإن «عَلَقَى» على وزن «سَكْرَى»، و«عِزْهَى»^(٣) على وزن «ذِكْرَى».والإلحاقية الممدودة مبدلة من ياء؛ ولذلك صحت في «دِرْحَايَةَ»^(٤).

والمثال الذي تقع فيه لا يصلح لألف التأنيث الممدودة.

فلمخالفته ألف التأنيث لم يعتبر في منع الصرف؛ بخلاف المقصورة فإنها تؤثر مع العلمية؛ فلو سمي بما هي فيه لم ينصرف في التعريف، وانصرف في التنكير فيقال في رجل اسمه «عَلَقَى» : «هَذَا عَلَقَى وَمَعَهُ عَلَقَى آخَرَ».

وحكم سيبويه^(٥) لـ«حَامِيم» علم على مذكر بمنع الصرف تشبيها بـ«هَائِيل» في الوزن، وعدم لحاق الألف واللام.

وقال ابن برهان : «قال أبو علي : «حَمْدُونَ» يمنع صرفه للتعريف والعجمة»، أراد

(١) عَلَقَى: نبت يكون واحدًا وجمعًا قضبانه دقاق عمير رُضُها، يتخذ منها المكناس ويشرب طبيخه للاستسقاء . ينظر : القاموس (علق) .

(٢) العلباء: عصب العنق سمي بذلك لصلابته . ينظر : مقاييس اللغة (علب) .

(٣) العِزْهَى: اللثيم أو الذي لا يكتم بغض صاحبه . ينظر: القاموس (عزه) .

(٤) درحاية: الرجل القصير . ينظر : مقاييس اللغة (درح) .

(٥) قال سيبويه : وأما «حم» فلا ينصرف، جعلته اسمًا للسورة أو أضفته إليه، لأنهم أنزلوه بمنزلة

أعجمي، نحو: هابيل وقابيل . ينظر: الكتاب (٢٥٧/٣) .

بذلك أبو على أن «حَمْدُونَ» وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واو ونون لغير جمعية لا توجد في استعمال عربي مجبول على العربية، بل في استعمال عجمي حقيقة أو حكما؛ فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

وكل ممنوع الصرف في التنكير ممنوع الصرف في التعريف؛ لأنه إن كان ممنوعا لألف التأنيث فقد تقدم أنها سبب قائم مقام سببين .

وإذا كانت كذلك في التنكير فهي في التعريف أحق بذلك؛ لأنه لا يخفف ما هي فيه بل يزيده ثقلا .

وإن كانت من باب «سَكْرَان» فزياداته إما مستقلتان بالمنع لمضارعتهما ألفي التأنيث، وإما معتضدتان بالوصفية:

فإن كانتا مستقلتين فمع العلمية أولى، وإن كانتا معتضدتين بالوصفية، فالعلمية تخلفها .

وكذا الممنوع للوزن والوصفية، ولعدم النظير، والجمعية .

وهكذا الممنوع للعدل والوصفية كـ«أخز» و«مثنى» .

صرح بذلك سيويه^(١)، وخالفه الأخفش وأبو على وابن برهان وابن بابشاذ؛ قالوا:

لأن العدل يزول معناه بالتسمية، فيصرف «ثُناء» وأخواته إذا سمي بشيء منها مذكر .

والصحيح ما ذهب إليه سيويه من منع الصرف؛ لأن لفظ العدل باق؛ فلا أثر

لزوال معناه .

كما لا أثر لزوال معنى الجمعية من «مَسَاجِد» علما، ولا لزوال معنى التأنيث من

«سُعَاد»، علم رجل . والله أعلم .

(ص)

فَاضْرِفُهُ إِنْ تُكَّرَ إِلَّا (أَحْمَرًا)

مَنْعٌ وَدَوُّ التَّفْضِيلِ مَنْعُهُ رَجَحٌ

فَهُوَ بِالِاتِّفَاقِ مِثْلُ (أَحْمَدًا)

نَحْوُ: (مَسَاجِد) فَلَنْ يَنْصَرِفَا

بِكَوْنِ مَنْعٍ فِي (سَرَاوِيل) أَطْرَدَ

ذَا عِلْمِيَّةٍ فَصَرْفُهُ اخْطَرَا

وَكُلُّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

وَبَابُهُ فَفِيهِ خُلْفٌ وَالْأَصَحُّ

إِنْ صَاحَبْتُهُ (مِنْ) وَإِنْ تَجَرَّدَا

وَإِنْ يُتَكَّرُ بَعْدَ أَنْ تَعَرَّفَا

إِلَّا لَدَى الْأَخْفَشِ وَالْمَنْعُ اغْتَضَدَ

وَهُوَ مُؤَنَّثٌ فَحَيْثُ صُغِرَا

(١) سبق ذكر نص سيويه في هذه القضية . ينظر: الكتاب (٣/ ٢٢٥) .

(ش) ما أثر فيه التعريف؛ نحو: «طَلْحَة» و«مَعْدِ يَكْرِب» و«يَزِيد» و«عِمْرَان» و«عُمَر» و«إِبْرَاهِيم»، فهذه وما أشبهها ما دامت معارف لا تنصرف، وإذا نكرت انصرفت لعدم جزء العلة.

وفى «أحمر» وشبهه خلاف: فمذهب سيويه^(١) أنه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية. وخالفه الأخفش مدة ثم وافقه في كتابه «الأوسط»، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه.

فإن سمي بـ«أفعل» المقصود به التفضيل مصاحبا لـ«مِنْ» فحكمه حكم «أحمر». فإن سمي به مجردا من «مِنْ» ثم نكر انصرف بإجماع؛ لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة «مِنْ» لفظا أو تقديرا؛ فلهذا قلت:

... .. وإن تجردًا فهو بالإتفاقٍ مثلُ «أحمدًا»
أى: كما لا بد من صرف «أحمد» إذا نكر كذا لا بد من صرف أفعل التفضيل
المجرد من «مِنْ» إذا نكر بعد التسمية به، وإذا سمي بنحو: «مساجد» ثم نكر لم
ينصرف عند غير الأخفش، وحكم الأخفش بصرفه بعد التنكير.
والصحيح مذهب سيويه^(٢).

ويدل على صحته: استعمال العرب «سراويل» غير مصروف؛ كقول ابن مقبل
يصف مكانا فيه بقر الوحش: [من الطويل]
يَمْشِي بِهِ ذُبُّ الرِّيَادِ^(٣) كَأَنَّهُ فَتَى فَارِسِي فِي سَرَائِلَ رَامِيحٍ^(٤)
و«سراويل» اسم مفرد نكرة، والجمعية منتفية منه في الحال والأصل؛ بخلاف
«مساجد» إذا نكر بعد التسمية به فإن الجمعية منتفية منه في الحال لا في الأصل؛ فهو

- (١) قال سيويه: هذا باب أفعل إذا كان اسمًا . . . فما كان من الأسماء أفعل . . . لا تنصرف في المعرفة؛ لأن المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل؛ لثقل المعرفة عندهم . ينظر: الكتاب (٣/١٩٤).
- (٢) قال سيويه: هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل . اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة . ينظر: الكتاب (٣/٢٢٧).
- (٣) ذب الرياد: الثور الوحشي . ينظر: مقاييس اللغة (ذب).
- (٤) البيت في ديوانه ص ٤١، وجمهرة اللغة ص ٦٦، وخزانة الأدب ٢٨٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٥٠، وشرح المفصل ٦٤/١، ولسان العرب (ذب)، (رود)، (سرل)، وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٠٣، وديوان المعاني ١٣٢/٢ .

أثقل من «سَرَاوِيل» وأحق بمنع الصرف.

وقال فيه بعض العرب: «سِرْوَالَةٌ» فتوهم بعض الناس أنه واحد، وأن «سَرَاوِيل» جمع له؛ وهو غلط، بل «السَّرَاوِيل» أعجمى مفرد، و«السَّرْوَالَةُ» لغة فيه؛ كقوله: [من المتقارب]

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ (١)

وينبغي أن يعلم أن «السَّرَاوِيل» اسم مؤنث، فلو سمي به مذكر ثم صغر لقليل: «سُرَيْيل» غير مصروف للتأنيث والتعريف، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف: «شَرَاوِيل» إذا صغر فقليل: «شَرِيحِيل»؛ لزوال صيغة متتهى التكسير، والله أعلم. (ص)

وَقَدْ يَزُولُ الْمَنْعُ فِي التَّصْغِيرِ فَيُصْرَفُ الْمَمْنُوعُ فِي التَّكْبِيرِ
وَالْعَكْسُ آتٍ كـ(ذَنَابِير) عَلِمَ فَالْصَّرْفُ فِيهِ إِنْ يُصَغَّرُ مُلْتَزِمٌ
وَنَحْوُ: (تَحْلِيء) أَتَاكَ عَلِمَا فَاْمَنْعُهُ فِي التَّصْغِيرِ، وَالصَّرْفُ الزَّمَا
فِيهِ مُكَبَّرًا كَذَا (تَوْسُط) وَ(تُرْتُوب)، وَهَكَذَا (تَهَبَّط)

(ش) ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام:
ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا.

وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا.

وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا.

وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا

فالأول نحو: «بَعْلَبَكَّ» و«طَلْحَةَ» و«زَيْنَب» و«حَمْرَاء» و«سَكْرَانَ» و«إِسْحَاق» و«أَحْمَرَ» و«يَزِيد»، مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير.

والثاني نحو: «عُمَر» و«شَمَّر»^(٢) و«سَرْحَانَ»^(٣) و«عَلْقَى» و«جَنَادِل» - أعلاما -

(١) صدر بيت وعجزه:

فليس يرق لمستعطف

وينظر في: خزانة الأدب ١/ ٢٣٣، والدرر ١/ ٨٨، وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٢، وشرح التصريح ٢/ ٢١٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٠، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠، وشرح المفصل ١/ ٦٤، ولسان العرب (سرل)، والمقتضب ٣/ ٣٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٥.

(٢) شَمَّر: اسم فرس. ينظر: مقاييس اللغة (شمر).

(٣) السَّرْحَان: الذئب. ينظر: اللسان (سرح).

مما يزول بتصغيره سبب المنع؛ فإن تصغيرها «عُمَيْر» و«شَمَيْر» و«سُرَيْحِين» و«عُلَيْق» و«جُنَيْدِل» بزوال مثال العدل، ووزن الفعل، وألفى «سَرَخَانَ» و«عَلْقَى» وصيغة منتهى التكسير.

والثالث نحو: «تَحْلِيء»^(١) و«تَوَسُّط» و«تُرْتَب»^(٢) و«تَهْبِط» - أعلاما - مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع؛ فإن تصغيرها «تَحْلِيء» و«تَوَسُّط» و«تُرْتَب» و«تَهْبِط» على وزن مضارع «يَنْطَر»؛ فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير.

فلوجيء في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل.
والرابع نحو: «هِنْد» و«هَنْيْدَة» فلك فيه مكبرا وجهان، وليس فيه مصغرا إلا منع الصرف.

(ص)

وَبَدَلُ الَّذِي بِهِ الْمَنْعُ حَصَلَ يُمْنَعُ كَالْأَضَلِ الَّذِي مِنْهُ الْبَدَلُ
فك «أَصِيلَانَ» : «أَصِيلَال» كَذَا «هَرَاق» يُعْطَى مَا «أَرَاق» أَخَذَا
(ش) أصل الهمزة من «حَمْرَاء» ونحوه ألف والهمزة بدل منها فجعل للبدل من التأثير في منع الصرف ما كان للمبدل منه.

وهكذا جعل لها «هَرَاق» ما لهمزة «أَرَاق»؛ فيقال في المسمى بـ«هَرَاق» : «هَذَا هَرَاقُ»، و«مَرَزْتُ بِهَرَاقٍ»؛ كما يقال في المسمى بـ«أَرَاق» : «هَذَا أَرَاقُ»، و«مَرَزْتُ بِأَرَاقٍ».

وهكذا جعل للام «أَصِيلَال» ما لنون «أَصِيلَانَ»؛ لأنها بدل منها فيقال في المسمى بـ«أَصِيلَال» : «هَذَا أَصِيلَالُ» و«مَرَزْتُ بِأَصِيلَالٍ»؛ كما يقال في المسمى بـ«أَصِيلَانَ» : «هَذَا أَصِيلَانُ» و«مَرَزْتُ بِأَصِيلَانَ».

(ص)

وَنُونُ الْمَنْقُوصِ فِي رَفْعٍ وَفِي جَرٍّ إِذَا نَسْطِيرُهُ لَمْ يُصْرَفْ
مِنَ الصَّحِيحِ وَلَهُ فِي النَّصْبِ مَا لَمَّا امْتِنَاعَ صَرْفِهِ تَحْتَمًا

(١) التَّحْلِيءُ: القشر على وجه الأديم مما يلي الشَّعْر . ينظر: اللسان (حلا) .

(٢) التَّرْتَبُ: الشيء المقيم الثابت، والعبد السوء والتراب . ينظر: القاموس (رتب) .

ك(جَا أَعْنِمَ مَعَ يُعَيْلٍ) وَلَدَى نَضِبِ دَعِ التَّنْوِينَ وَافْتَحْ أَبَدًا
وَيُونَسُ يَجْرُ مِنْهُ الْعَلَمَا جَرَ الَّذِي آخِرُهُ قَدْ سَلِمَا
وَعِنْدَ عَمْرٍو اضْطَرَّارًا رُوبَا (قَدْ عَجِبْتَ مِنِّي وَمَنْ يُعَيْلِيَا)
وب(جَوَارٍ) شَبَّهُوا (تَمَانِيَا) فَسُدُّ فِي الْمَنْعِ لَهُ مُسَاوِيَا
(ش) المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير منصرف إن كان غير علم ك«جَوَارٍ»

و«أَعْنِمَ» - تصغير «أَعْمَى» - فلا خلاف أنه في الرفع والجر جار مجرى «قَاضٍ» في اللفظ، وفي النصب جار مجرى نظيره من الصحيح؛ فيقال: «هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، وَأَعْنِمَ»، و«مَرَزْتُ بِجَوَارٍ، وَأَعْنِمَ»، و«رَأَيْتُ جَوَارِي، وَأَعْنِمِي»؛ كما يقال: «هَذَا قَاضٍ»، و«مَرَزْتُ بِقَاضٍ»، و«رَأَيْتُ صَوَاحِبَ وَأَسِيدًا».

وكذا إن كان علما في مذهب الخليل وسيبويه^(١) وأبي عمرو وابن أبي إسحاق^(٢).

وأما يونس وأبو زيد، وعيسى، والكسائي فيقولون في «قَاضٍ» - اسم امرأة: «هَذِهِ قَاضِي» و«رَأَيْتُ قَاضِي» و«مَرَزْتُ بِقَاضِي»؛ فلا ينون في رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة في الرفع ويفتحونها في الجر كما يفعل بالصحيح.

ومذهب الخليل هو الصحيح؛ لأن نظائر «جَوَارٍ» من الصحيح لا ينون في تعريف ولا تنكير وقد نون، ونظائر «قَاضٍ» - اسم امرأة - لا ينون في تعريف وينون في تنكير؛ ففتنونه أولى من تنوين «جَوَارٍ».

وقول الراجز: [من الراجز]

قَدْ عَجِبْتَ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا
لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا^(٣)

(١) قال سيبويه: وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ«قَاضٍ» فقال: هو بمنزلة قبل أن يكون اسماً . . . وسألت الخليل عن رجل يسمى بـ«جَوَارٍ»، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسماً . ينظر: الكتاب (٣/٣١٠).

(٢) هو عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي إسحاق، مشهور بكنية والده، أحد الأئمة في القراءات والعربية، وهو الذي مد القياس وشرح العلل، وسئل عنه يونس؟ فقال: هو والنحو سواء، أي: هو الغاية فيه . مات سنة ١١٧ هـ .

ينظر: بغية الوعاة (٤٢/٢)، طبقات النحويين واللغويين (٢٢٨)، الأعلام (٧١/٤) .

(٣) الراجز للفرزدق في الدرر ١٠٢/١، وشرح التصريح ٢٢٨/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٩/٤، والخصائص ٦/١، وشرح الأشموني ٥٤١/٢، والكتاب ٣١٥/٣، =

من الضرورات على مذهب الخليل، وليس من الضرورات، على مذهب يونس.

وشبه (ثَمَانِيًا) بـ(جَوَار) من قال: [من الكامل]

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمَنْ بِزَيْغَةِ الْإِزْتِاجِ (١)

(ص)

وَفِي اضْطِرَارٍ وَتَنَاسُبٍ صُرِفَ مَا يَسْتَحِقُّ حُكْمَ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ
وَرَأَى أَهْلَ الْكُوفَةِ الْأَخْفَشُ فِي إِجَازَةِ الْعَكْسِ اضْطِرَارًا يَقْتَفِي
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَهُ اخْتِيَارًا وَلَيْسَ بِدَعَا فَدَعَ الْإِنْكَارًا

(ش) صرف الاسم المستحق منع الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف.

ومنع صرف المستحق الصرف مختلف فيه:

فأجازه الكوفيون والأخفش وأبو علي، وبقولهم أقول لكثرة استعمال العرب

ذلك؛ كقول الكميت: [من الكامل]

سُيُوفٌ لَا تَزَالُ ظِلَالٌ قَوْمٌ يُهْتَكُنَ الْبُيُوتَ وَيَسْتَبِينَا
يَرَى الرَّأْيُونَ بِالشَّفَرَاتِ مِنْهَا وَقُودَ أَبِي حُبَابٍ وَالظَّبِينَا (٢)

[ويروي:

... .. كَنَارِ أَبِي حُبَابٍ ...]

ومثله قول الأخطل: [من الكامل]

= ولسان العرب (علا)، (قلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والمقتضب ١/١٤٢،

والممتع في التصريف ٢/٥٥٧، والمنصف ٢/٦٨، ٧٩، ٦٧/٣، وهمع الهوامع ١/٣٦.

(١) الإرتاج: الإغلاق. اللسان (رتج).

والبيت لابن ميادة في ديوانه ص ٩١، وخزانة الأدب ١/١٥٧، وشرح أبيات سيويه ٢/

٢٩٧، ولسان العرب (ثمن)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ١٦٤، وشرح الأشموني

ص ٥٢٢، والكتاب ٣/٢٣١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧، والمقاصد النحوية

٣٥٢/٤.

(٢) الظبة: حد السيف. ينظر: مقاييس اللغة (ظبي).

وينظر البيتان: في ديوان الكميت ٢/١٢٦، وخزانة الأدب ٧/١٥١، وشرح شواهد

الإيضاح ص ٥٣٧، ولسان العرب (شفر)، (ظبا)، والمقاصد النحوية ٤/٣٦١، وبلا

نسبة في الصحابي في فقه اللغة ص ٢٥٠.

- طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ عَائِلَةٍ^(١) التُّفُوسِ عَدُورٍ^(٢)
ومثله قول ذى الإصبع: [من الهزج]
وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامَ رُ ذُو الطَّوْلِ وَذُو الْعَرْضِ^(٣)
ومثله قول قيس الرقيات^(٤): [من مجزوء الوافر]
وَمُضْعَبُ حِينَ جَدَّ الْأَمْرِ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا^(٥)
وأنشد أبو سعيد لدوسر بن دهبيل: [من الطويل]
وَقَائِلَةٌ: مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعَدْنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ^(٦)
وأنشد أحمد بن يحيى: [من الوافر]
أَوْمَلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلِ^(٧) أَوْ بِأَهْوَنِ^(٨) أَوْ جُبَارٍ^(٩)
أَوْ التَّالِي دُبَارٍ^(١٠) فَإِنْ أَفْتُهُ فَمُونِسٍ^(١١) أَوْ عَرُوبِيَّةٍ^(١٢) أَوْ شِيَارٍ^(١٣)

(١) غاله يقول: أخذه من حيث لا يدري . ينظر : مقاييس اللغة (غول) .

(٢) البيت في ديوانه ص ١٩٧، والإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح التصريح ٢٢٨/٢، والمقاصد النحوية ٤/٣٦٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٣٧، وشرح الأشموني ٥٤٣/٢ .
(٣) البيت في ديوانه ص ٤٨، والأغاني ٣/٨٨، وشرح المفصل ١/٦٨، والمقاصد النحوية ٤/٣٦٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٠١، وشرح ابن عقيل ص ٥٦٤، ولسان العرب (عرب)، (عمر) .

(٤) هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، الشهير بابن قيس الرقيات، شاعر قريش في العصر الأموي، أكثر شعره في الغزل والنسيب، وله مدح وفخر، له ديوان شعر، مات سنة (٥٨٥هـ) ينظر: الأعلام (٤/١٩٦)، الأغاني (٥/٧٣)، الشعر والشعراء (٢١٢) .

(٥) البيت في ديوانه ص ١٢٤، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٠١، وخزانة الأدب ١/١٥٠، وشرح المفصل ١/٦٨ .

(٦) البيت في الأصمعيات ص ١٥٠، والإنصاف ٢/٥٠٠، والمقاصد النحوية ٤/٣٦٦، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٤٩، ١٥٠، وجواهر الأدب ص ٢٣٧، وشرح الأشموني ٢/٥٤٣، ومجالس ثعلب ص ١٧٦ .

(٧) أول: يوم الأحد . ينظر : مقاييس اللغة (أول) .

(٨) أهون: يوم الاثنين . ينظر: لسان (هان) .

(٩) الجُبَار: يوم الثلاثاء . ينظر: لسان (جبر) .

(١٠) دُبَار: يوم الأربعاء . ينظر: لسان (دبر) .

(١١) مؤنس: يوم الخميس . ينظر: لسان (أنس) .

(١٢) عروبية: يوم الجمعة . ينظر: لسان (عرب) .

(١٣) شيار: يوم السبت . ينظر: لسان (شير) .

والبيتان بلا نسبة في الإنصاف ٢/٤٩٧، وجمهرة اللغة ص ١٣١١، والدرر ١/١٠٣، =

وقال الحامض : قلت لأبي العباس :

أَوْمَلُ أَنْ أَعِيشَ

موضوع؟ قال: لم؟ قلت: لأن «مُؤْنِسًا» و«جُبَارًا» و«دُبَارًا» تنصرف، وقد ترك

صرفها. فقال: هذا جائز في الكلام، فكيف في الشعر؟!

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَبَعْضُهُمْ أَجَازُهُ اخْتِيَارًا

وأما صرف ما لا ينصرف للتناسب فكثير:

منه قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم: ﴿سَلَسَلًا﴾ [الإنسان: ٤]

و﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥].

ومنه قراءة الأعمش: ﴿وَلَا يَغَوُّنَا وَيَعَوُّنَا﴾ [نوح: ٢٣] صرفهما ليناسبا «وَدًّا»

و«سَوَاعًا» و«نَسْرًا»، والله أعلم.

* * *

== لسان العرب (عرب)، (جبر)، (دبر)، (شير)، (أنس)، (هون)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٧، وهمع الهوامع ٣٧/١ .

باب إعراب الفعل

(ص)

رَافِعُ فِعْلٌ كَد(أَجَلٌ صَاحِبِي)
 ب(أَنْ) كَد(خِفْتُ أَنْ أَضِيعَ مَا يَجِبُ)
 تَخْفِيفُ (أَنْ) عَارِيَّةٌ أَوْ قَبْلَ (لَا)
 عَن (لَا) يَأْتِرُ (أَنْ) خَفِيفًا بَعْدَ ظَنِّ
 مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ بِخُلُوصِ اتِّسَامِ
 مِنْ بَعْدِهِ الْفِعْلُ ب(أَنْ) بَعْضُ الْعَرَبِ^(١)
 يَخْلُصُ وَلَمْ يَكُنْ شُدُودُهُ زِكْنُ
 نَضْبٌ بِهَا فَاعْرَفَ شُدُودَهُ وَثِقُ
 نَضْبًا ب(أَنْ) مَزِيدَةٌ زَائِيًا وَهَنْ
 وَمَا لَنَا) أَوَّلُ ب(مَا مَنَعَنَا)
 وَبَعْدَ كَافٍ نَادِرًا بِهَا أَتَوْا
 نَحْوُ: (أَشْرْتُ لِأَخِي أَنْ اصْبِرًا)
 بِالْقَوْلِ فِي مَعْنَاهُ لَا فِي الْأَحْزَفِ
 وَجَزْمُهُ مِنْ بَعْدِ (لَا) لَنْ يَمْتَنِعُ
 نَفِيًا، وَ(أَنْ) مَوْضُوعَةٌ فَتَعْدِلَا
 وَبِهِمَا اسْتِقْبَالًا اخْصُصْ وَب(أَنْ)
 فَقَوْلُهُ ارْذُدْ، وَخِلَافُهُ اعْضُدَا
 لِأَمَّا وَإِنْ فِي الْأَضْطِرَّارِ صَاحَبَتِ
 وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا اِزْتِفَاعُهُ وَجَبَ
 إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا
 نَحْوُ: (إِذْنٌ وَاللَّهُ أَنْقَى الدَّرَنِ)
 فَارْفَعُ وَإِنْ تَنْصِبُ يَجْزُ بِضَعْفِ
 كَقَوْلِهِمْ فِي رَجَزٍ مُشْتَهَرٍ:
 إِنْسِي إِذْنَ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا»

تَجَرَّدُ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ
 وَهُوَ إِذَا لَمْ يَلْ عِلْمًا يَنْتَصِبُ
 وَالرَّفْعُ بَعْدَ ظَنِّ اسْتَجِزَ عَلَى
 [أَوْ حَرْفٍ تَنْفِيسٍ وَيُعْنَى (لَمْ) وَ(لَنْ)]
 وَمَا لِي ظَنُّ اسْتَجِيزَ مُلْتَزِمٌ
 وَأَوَّلُ الْعِلْمِ بِرَأْيٍ فَنَصَبُ
 وَآخِرُهُ لِعِلْمِ مَا لِي ظَنُّ جَازٍ إِنْ
 وَشُدُّ رَفْعٌ بَعْدُ (أَنْ) حَيْثُ اسْتَحَقَّ
 وَبَعْدَ (مَا لَنَا) رَأَى أَبُو الْحَسَنِ
 بَلْ جَعَلُ (أَنْ) مَوْضُوعَةٌ قَدْ أَمَكْنَا
 وَبَعْدَ (لَمَّا) زَيْدٌ (أَنْ) وَقَبْلَ (لَوْ)
 وَمِثْلُ (أَي) يَأْتِي بِهَا مَنْ فَسَّرَا
 وَوَضَعَهَا مِنْ بَعْدِ جُمْلَةٍ تَفِي
 وَإِنْ تَلَا مُضَارِعٌ هَذِي رُفِعَ
 فِي قَصْدِ نَهْيٍ وَانْصَبَ أَنْ تَقْصِدَ ب(لَا)
 وَالنَّصْبُ أَوْجِبُ مُطْلَقًا ب(كَيْ) وَ(لَنْ)
 وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ ب(لَنْ) مُؤَبَّدًا
 وَأَضْمِرَتْ (أَنْ) بَعْدَ (كَيْ) إِنْ رَادَتْ
 وَ(كَيْفَ) (كَيْ) صَارَتْ لَدَى بَعْضِ الْعَرَبِ
 وَنَصَبُوا ب(إِذْنِ) الْمُسْتَقْبَلًا
 أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ مِنْ بَعْدِ (إِذْنِ)
 وَإِنْ تَلَاهَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ
 كَذَا إِذَا تَثَلَوُ (إِذْنِ) ذَا خَبَرٍ
 «لَا تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا»

(١) ما بين المعكوفين سقط في أ.

وَمَعَ شُرُوطِ النَّصْبِ مِنْ بَعْدِ (إِذَنْ) وَبَيِّنَ (لَا) وَلَا مَجْرُ التَّزِيمِ (لَا) ف (أَنْ) الْفِعْلُ بِهَا انْصَبَ مُظْهِرًا وَبَعْدَ نَفْيِ (كَأَنَّ) فِي الْمُنْصِي لَأ كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصِحُّ فِي وَ بَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) وَهِيَ لِغَايَةِ، وَلِلتَّغْلِيلِ قَدْ وَإِنْ تَلَاهَا الْفِعْلُ حَالًا زُفِعَا مُؤَوَّلًا بِالْحَالِ، وَهُوَ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تَفِيدُ مَفْهُومَ مَعَ وَقَدْ يَجِي نَصْبُ الْجَوَابِ بَعْدَ فَا وَقَدْ يَجِيءُ النَّصْبُ بَعْدَ الْفَاءِ مِنْ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمَدَ وَشَرَطُ جَزْمِ بَعْدَ نَهْيِ أَنْ تَضَعُ وَجَائِزُ جَزْمُ جَوَابِ الْأَمْرِ إِنْ وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ بَعْدَ الْفَا وَجَائِزٌ عِنْدَ الْكَسَائِي نَحْوُ: (لَا) وَيُنْصَبُ الْجَوَابُ ذَا الْفَا بَعْدَ مَا وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبَ وَحَمَلَ تَقْلِيلِ وَتَشْبِيهِ عَلَى وَبَعْدَ (إِنَّمَا) وَقَوْلِ كَمَلًا وَالنَّصْبُ بَعْدَ الْفَاءِ إِثْرَ (غَيْرِ) إِنْ وَالْجَزْمُ وَالرَّفْعُ رَوَوْا فِي تَلُو (لَا) وَالْفِعْلُ إِنْ يُعْطَفُ عَلَى اسْمٍ يَنْتَصِبُ وَشُدَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنُصِبَ فِي سِوَى (ش) تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ أَنَّ الْمَعْرَبَ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الَّذِي لَمْ

يَقْلُ رَفَعٌ مِثْلُهُ مِنْ بَعْدِ (أَنْ) إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةٌ، وَإِنْ عُدِمَ أَوْ مُضْمَرًا كـ (اغْصِرِ الْهُوَى لِتُظْفِرَا) تَظْهَرُ (أَنْ) كـ (لَمْ أَكُنْ لِأَعْفَلَا) مَوْضِعِهَا (إِلَى) أَوْ (الآ) (أَنْ) خَفِي حَتْمٌ كـ (جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ) تَأْتِي كـ (جُدَّ حَتَّى تَغِيظَ ذَا الْحَسَدِ) وَقَدْ يُبَاحُ رَفْعُ مَا قَدْ وَقَعَا إِذَا لِلْإِسْتِقْبَالِ تَقْدِيرًا نُسِبَ بِ(أَنْ) - وَحَتْمٌ سَتَرَهَا - الْفِعْلُ انْتَصَبَ وَقَبْلَهَا طَلَبٌ، أَوْ نَفْيِ نَصَحَ مَعَ فِعْلٍ اسْتَفْهَمَ عَنْهُ حُدْفًا بَعْدَ كَلَامٍ وَاجِبٍ بِهَا قُرِنَ إِنْ تَسْفُطُ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالَفِ يَقَعُ كَانَ بِغَيْرِ فِعْلٍ أَمْرٍ يَقْتَرِنَ إِذَا لِأَمْرٍ غَيْرِ فِعْلٍ يُلْفَى تَضَمُّنٌ تَضَمُّنٌ وَنَحْوُ: (صَهْ فَتَضُّبًا) لِلْأَمْرِ مَعْنَى دُونَ لَفِظِ انْتَمَى كَنُصِبَ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ نَفْيِ رَأَى قَوْمٌ نُحَاةً قُضِلَا قَدْ يُنْصَبُ الْفِعْلُ الَّذِي فَاءُ تَلَا أَقَادَ نَفِيًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ قَوْمٍ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ بِهِ مُعَلَّلًا بِ(أَنْ) وَإِنْ تُظْهِرُ وَإِنْ تُضْمِرُ تُصِبُ مَا مَرَّ فَاقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى

يباشر نون توكيد، ولا نون إناث.

فأغنى ذلك عن تقييد الفعل المعرب هنا؛ فلهذا لم أبال بالإطلاق في قولي:

... رَافِعٌ فِعْلٌ ...
وفي قولي:

... وَهُوَ إِذَا لَمْ يَلِ عِلْمًا يَنْتَصِبْ ... بِ«أَنَّ» ...

وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنى، وهو:

إما وقوعه موقع الاسم؛ وهو قول البصريين.

وإما تجرده من الجازم والناصب؛ وهو قول حذاق الكوفيين.

وبه أقول؛ لسلامته من النقض.

بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو: «هَلَّا تَفْعَلُ» و«جَعَلْتُ أَفْعَلُ» و«مَا لَكَ لَا تَفْعَلُ»

و«رَأَيْتُ الَّذِي تَفْعَلُ».

فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل

رافع غير وقوعه موقع الاسم، لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع.

فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من

الجازم والناصب.

وأما عمل النصب فيه في «أَنَّ» و«لَنْ» و«كَيْ» و«إِذَنْ».

و«أَنَّ» هي أقواها؛ ولذلك تنصب ظاهرة ومقدرة؛ واختصت بذلك لأنها شبيهة

لفظا وتأولا بأحد عوامل الأسماء وهي «أَنَّ»؛ ولمزيتها قدمت في الذكر.

ووليتها «كَيْ» لأنها مصدرية مثلها وشبيهة بها لفظا؛ لأن كل واحدة منهما على

حرفين: أولهما مفتوح، وثانيهما ساكن.

وكذلك «لَنْ» فلذلك قرنت ب«كَيْ» وساوتها في ملازمة الأعمال والاختصاص

بالأفعال المستقبلية أقوى شبهها ب«أَنَّ».

بخلاف «إِذَنْ» فإن لها شبهها بها ومباينة لها:

فأما شبهها فلأن الفعل يحدث فيه ب«أَنَّ» أمران، وب«إِذَنْ» أمران:

فالأمران الحادثان ب«أَنَّ»:

كونه بها في تأويل مصدر. وكونه بها غير محتمل للحال.

والأمران الحادثان ب«إِذَنْ»:

كونه بها جوابا وجزاء. وكونه بها مرجح الاستقبال على الحال، وكان أمره دون «إِذْنٌ» بالعكس.

وأما مباينتها لها:

فبعدم اختصاصها بالأفعال؛ إذ قد يليها اسم كقوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ تَفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠] و- أيضا - قوله - تعالى -: ﴿إِن كُنتُمْ إِذًا مِّثْلَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].
وبعدم اختصاصها بالمستقبل إذ قد يليها الحال كقولك لمن قال أحبك: «إِذْنٌ أَصَدَّقَكَ».

فلشبهها بـ«أَنْ» من وجه، ومباينتها من وجه افتقرت في إعمالها إلى ما يقويها من تصدير، وغيره؛ على ما نبين - إن شاء الله تعالى -.

ومع هذا فقد عرض لـ«أَنْ» لكون لفظها مشتركا حاجة إلى ما يميزها من مشاركتها وهي: «أَنْ» المخففة من «أَنْ»، و«أَنْ» الزائدة، و«أَنْ» المفسرة: فلأن المخففة تمتاز بأنها لا تقع غالبا إلا بعد علم أو ما هو في حكم العلم.

والزائدة تمتاز بأنها لا تقع إلا في موضع غير صالح لغيرها كقوله - تعالى -: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

وكذا المفسرة تمتاز بأنها لا تقع إلا بعد ما فيه معنى القول دون حروفه نحو قوله - تعالى -: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وقد أخرجت المخففة بقولي قاصدا للفعل المعرب:

وهو إِذَا لَمْ يَلِ عِلْمًا يَنْتَصِبْ بِـ«أَنْ»
فعلم أن الواقع قبلها علم غير ناصبة.

وأخرجت الزائدة والمفسرة بقولي ممثلا للناصبة:

... .. كـ«خِفْتُ أَنْ أُضِيعَ»

فإنه في موضع لا يصلح لهما ولا للمخففة.

فكأنى قلت: الناصبة للفعل: هي الواقعة في موضع لا يصلح لغيرها؛ كموضع «أَنْ» في هذا المثال، ويتحرر موضعها بما يذكر بعد ذلك؛ لأن غرض المتكلم إنما يتبين بآخر كلامه.

وبينت بقولي:

والرَّفَعَ بَعْدَ ظَنِّ اسْتَجِزْ... ..

أن أفعال الظن قد تحمل على أفعال العلم فتقع بعدها «أن» المخففة من «أن». ونبهت على قلة ذلك بقولي:

... استنجز

ومن أجل قلته اتفق على النصب في قوله - تعالى - : ﴿ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [العنكبوت: ٢].

واختلف في (١): ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ [المائدة: ٧١]:

(١) قرأ البصرى والأخوان برفع النون، والباقون بنصبها: فَمَنْ رَفَعَ فـ «أن» عنده مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف تقديره: أنه، و «لا» نافية، و «تكون» تامة، و «فتنة» فاعلها، والجملة خبر «أن»، وهى مفسرة لضمير الأمر والشأن، وعلى هذا فـ «حسب» هنا لليقين لا للشك، ومن مجيئها لليقين قول الشاعر:

حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَائِلًا

أى: تيقنت؛ لأنه لا يليق الشك بذلك، وإنما اضطررنا إلى جعلها فى الآية الكريمة بمعنى اليقين لأن «أن» المخففة لا تقع إلا بعد يقين، فأما قوله:

أَرْجُو وَأْمَلْ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

فظاهره: أنها مخففة لعدم إعمالها، وقد وقعت بعد «أرجو» و «أمل» وليسا بيقين،

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن «أن» ناصبة، وإنما أهملت حملاً على «ما» المصدرية، ويدل على ذلك أنها لو كانت مخففة لفصل بينها وبين الجملة الفعلية بما سنذكره، ويكون هذا مثل قول الله تعالى: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾، وكقوله:

يَا صَاحِبِي قَدَّتْ نَفْسِي نَفُوسِكَمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَقَيْتُمَا رَشَدًا

أَنْ تُحْمِلًا حَاجَةً لِي خَفَّ حُمْلُهَا تَسْتَوْجِبَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا مِنِّي السَّلَامَ وَالْأَثْمِيرَا أَحَدًا

فقوله: «أن تقرأن» بدل من «حاجة» وقد أهمل «أن»، ومثله قوله:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُورُ قَهْ إِنْ نَجَوْتِ مِنَ الرِّزَاحِ

وَنَجَوْتِ مِنْ وَصْبِ الْعُدُوِّ وَ مِنَ الْعُدُوِّ إِلَى الرِّوَاكِ

أَنْ تُهَيِّطِينَ بِبِلَادِ قَرُو م يَزْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وكيفما قدر فيما ذكرته من الأبيات يلزم أحد شذوذين قد قيل باحتمال كل منهما: إما إهمال «أن»، وإما وقوع المخففة بعد غير علم، وعدم الفصل بينها وبين الجملة الفعلية. والثانى من وجهى الجواب: أن رجاءه وأمله قويان حتى قريا من اليقين فأجراهما مُجْراه فى ذلك . وأما قول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ =

فالظاهر: أنها المخففة، وشُدَّ عَدَمُ الفصل، ويُحتمل أن تكونَ الناصبة شُدَّ وقوعها بعد العلم وشُدَّ إهمالها، ففي الأولِ شذوذٌ واحدٌ وهو عدم الفصل، وفي الثاني شذوذان: وقوعُ الناصبةِ بعد العلم، وإهمالها حملاً على «ما» أختها .

وجاء هنا على الواجب . عند بعضهم . أو الأحسن . عند آخرين . وهو الفصلُ بين «أن» الخفيفةِ وبين خبرها إذا كان جملةً فعليةً منصرفةً غيرَ دعاءٍ، والفاصلُ: إمَّا نَفْعُ كهذه الآية، وإمَّا حرفُ تنفيسٍ كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾، ومثله: «عَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ تَقُومُ» وإمَّا «قد» كقوله تعالى: ﴿تَعَلَّمْ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ وإمَّا «لو» . وهي غريبة . كقوله: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾، ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبِ﴾ وَتَحَرَّزْتُ بِالْفَعْلِيَّةِ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ؛ فَإِنِهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى فَاصِلٍ، كقوله تعالى: ﴿وَأَخَّرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وكقوله:

فِي فِتْيَةِ كَسْيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَّعِلُ

وبالمتصرفة من غير المتصرفة فإنه لا تَحْتَاجُ إِلَى فَاصِلٍ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ، وبغيرِ دعاءٍ من الواقعة دعاءً كقوله تعالى: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ في قراءة نافع .

ومَنْ نصب «تكون» فـ «أَنْ» عنده هي: الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفى بـ «لا»، و «لا» لا يمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها من ناصب ولا جازم ولا جار، فالناصبُ كهذه الآية، والجازم كقوله تعالى: ﴿إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ تَكُنَّ فِتْنَةً﴾، ﴿إِنْ لَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾، والجارُّ نحو: «جئت بلا زاد» .

و «حَسِبَ» هنا على بابها من الظن، فالناصبة لا تقع بعد علم، كما أَنَّ المخففة لا تقع بعد غيره، وقد شُدَّ وقوعُ الناصبة بعد يقين وهو نصُّ فيه كقوله:

تَرْضَى عَنِ النَّاسِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ لَا يُدَانِيْنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

وليس لقاتل أن يقول: العلمُ هنا بمعنى الظن؛ إذ لا ضرورة تدعو إليه، والأكثرُ بعد أفعال الشكِّ النَّصْبُ بـ «أَنْ»؛ ولذلك أُجْمِعُ على النَّصْبِ في قوله تعالى: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ فالجمهورُ على الرفع؛ لأنَّ الرؤيةَ تقعُ على العلم . والحاصلُ: أنه متى وَقَعَتْ بعد علم وَجَبَ أَنْ تكونَ المخففةُ، وإذا وقعت بعد ما ليس بعلم ولا شك وَجَبَ أَنْ تكونَ الناصبة، وإن وقعت بعد فعلٍ يحتمل اليقين والشك جاز فيها وجهان باعتبارين: إن جعلناه يقيناً جعلناها المخففة ورفعنا ما بعدها، وإن جعلناه شكاً جعلناها الناصبةً ونصبنا ما بعدها، والآيةُ الكريمةُ من هذا الباب، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ﴾، وقوله: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا﴾، لكن لم يُقْرَأْ في الأولى إلا بالرفع، ولا في الثانية إلا بالنصب؛ لأنَّ القراءةَ سنةً متبعة . وهذا تحريرُ العبارة فيها، وإنما قلت ذلك؛ لأنَّ بعضهم يقول: يجوزُ فيها بعد أفعال الشكِّ وجهان، فيوهمُ هذا أنه يجوزُ فيها أَنْ تكونَ المخففةُ والفعلُ قبلها باقٍ على معناه من الشكِّ، لكن يريد ما ذكرته لك من الصلاحية اللفظية بالاعتبارين المتقدمين؛ ولهذا قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف دخل فعلُ الحسبان على «أَنْ» التي هي للتحقيق؟ قلت: نُزِّلَ حَسْبَانَهُمْ؛ لقوته في صدورهم - منزلةُ العلم» والسببُ

فقراً برفع «تكون» أبو عمرو وحمزة والكسائي .
وقرأ الباقر بنصبه .

ونبهت على أن الرفع بعد «أن» لكونها مخففة من «أن»، وأنها حينئذ عارية من
«لا» نحو: [من مجزوء الكامل]

أَنْ تَهَيِّطِينَ
بعد: [من مجزوء الكامل]

إِنِّي زَعِيمٌ يَأْنُوِي قَةً
أو مقرونة بـ«لا» نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١].

وكون مباشرتها الفعل ضعيفا بالنسبة إلى عدم مباشرتها مبين في باب «إن وأخواتها» .

وكذلك تبين ما يفصلها من حرف تنفيس وغيره .

فأغنى ذكر ذلك عن إعادته هنا .

وأشرت بقولي :

وَاحْتَمَ لِعِلْمٍ مَا لِيظُنَّ جَاَزَ

= المقتضى لوقوع المخففة بعد اليقين، والناصبية بعد غيره، وجواز الوجهين فيما تردّد: ما ذكروه وهو «أن» المخففة تُدَلُّ على ثبات الأمر واستقراره؛ لأنها للتوكيد كالمشددة، والعلم وبأبه كذلك فناسب أن تُوقَعها بعد اليقين للملاءمة بينهما، ويدلُّ على ذلك وقوعها مشددة بعد اليقين كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾، ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مَلَكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى غير ذلك . والنوع الذي لا يدلُّ على ثبات واستقرار تقع بعده الناصبة كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾، ﴿نَخْشَى أَنْ تَصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَخَّشِنَا﴾، ﴿أَنْ يُزْهِقَهُمَا﴾، ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا﴾ إلى غير ذلك، والنوع المحتمل للأمرين: تقع بعده تارة المخففة؛ وتارة الناصبة؛ كما تقدم من الاعتبارين . وعلى كلا التقديرين أعنى: كونها المخففة أو الناصبة؛ فهي سادة مسدّ المفعولين عند جمهور البصريين، ومسدّ الأول والثاني محذوف عند أبي الحسن، أي: حَسِبُوا عَدَمَ الْفِتْنَةِ كَائِنًا أَوْ حَاصِلًا . وحكى بعض النحويين أنه ينبغي لمن رفع أن يفصل «أن» من «لا» في الكتابة؛ لأن الهاء المضمرة حائلة في المعنى، ومن نصّب لم يفصل؛ لعدم الحائل بينهما . قال أبو عبد الله: «هذا ربما ساء في غير المصحف، أمّا المصحف فلم يُرْسَمْ إلا على الاتصال» انتهى . قلت: «وفي هذه العبارة تجوز؛ إذ لفظ الاتصال يُشعر بأن تُكتب «أنلا» فتوصل «أن» بـ«لا» في الخط، فينبغي أن يقال: لا تُثَبِّتُ لها صورة، أو تُثَبِّتُ لها صورة منفصلة). ينظر: الدر (٥٧٨/٢ - ٥٨٠) .

إلى أن الفعل الذى يلى علما رفعه واجب لأن «أن» الناصبة لا تقع بعده إلا فى نادر من القول، وإنما تقع بعده «أن» المخففة مفصولة من الفعل الذى بعدها - غالباً - نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠] و﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

وغير مفصول قليل كقول الشاعر: [من الخفيف]

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(١)
وقيدت العلم بالخلوص احترازاً من إجازة سيويه^(٢): «مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ» - بالنصب - قال: «لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك: أُشِيرُ عَلَيْكَ أَنْ تَقُومَ».

ثم أشرت إلى أن وقوع الناصبة بعد علم خالص قد شذ فى قراءة بعض القراء^(٣):
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ﴾ [طه: ٨٩] - بالنصب -.

وفى قول الشاعر: [من البسيط]

تَرْضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَلَّا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ^(٤)
ثم أشرت إلى أن من العرب من يجيز الرفع بعد «أن» الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن؛ والإشارة بذلك إلى مثل قول الشاعر: [من البسيط]
أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا مِثِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا^(٥)

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) عبارة سيويه: وتقول: ما علمت إلا أن تقوم، وما أعلم إلا أن تأتيه، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً ألبته، ولكنك تكلمت على وجه الإشارة، كما تقول: أرى - من الراى - أن تقوم . ينظر: الكتاب (١٦٨/٣) .

(٣) العامة على رفع «يَرْجِعُ»؛ لأنها المخففة من الثقيلة، ويدل على ذلك وقوع أصلها وهو المشددة فى قوله: «أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ» . قال الزجاج: الاختيار: الرفع بمعنى: أنه لا يرجع كقوله: «وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً» بمعنى: أنه لا تكون . وقرأ أبو حيوه والشافعى - رضى الله عنه - وأبان بنصبه؛ جعلوها الناصبة . ينظر: اللباب (٣٥٩/١٣، ٣٦٠) .

(٤) البيت لجريير فى ديوانه ١٥٧/١، والدرر ٥٦/٤، همع الهوامع ٢/٢، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٥٥١/٣ .

(٥) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣٣٣/١، والإنصاف ٥٦٣/٢، وأوضح المسالك ١٥٦/٤، والجنى الدانى ص ٢٢٠، وجواهر الأدب ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٨، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، والخصائص ٣٩٠/١، ووصف المباني ص ١١٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢، وشرح الأشمونى ٥٥٣/٣، وشرح التصريح ٢٣٢/٢، وشرح شواهد =

ف «أن» الأولى والثانية مصدرتان، وقد أعملت إحداهما، وأهملت الأخرى تشبيهاً بـ«ما» المصدرية.

ومن إهمالها قول الآخر: [من الطويل]

إِذَا مِتُّ فَادْفِنْنِي إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ تُرَوِّى عِظَامِي فِي الْمَمَاتِ عُرُوقُهَا (١)
وَلَا تَذْفِنْنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَلَّا أَدُوقُهَا (٢)
ومنه قراءة بعضهم (٣): «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ» [البقرة: ٢٣٣] - بالرفع -.

= المغنى ١/١٠٠، وشرح المفصل ٧/١٥، ٨/١٤٣، ٩/١٩، ولسان العرب (أنن)، ومجالس ثعلب ص ٢٩٠، ومغنى اللبيب ١/٣٠، والمتصف ١/٢٧٨، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٠.

(١) البيت لأبي محجن الثقفى فى ديوانه ص ٤٨، ولسان العرب (فنع)، (كرم)، وكتاب العين ٥/٣٦٩، وبلا نسبة فى تاج العروس (كرم).

(٢) البيت لأبي محجن الثقفى فى ديوانه ص ٤٨، والأزهية ص ٦٧، وخزانة الأدب ٨/٣٩٨، ٤٠٢، والدرر ٤/٥٧، وشرح شواهد المغنى ١/١٠١، والشعر والشعراء ١/٤٣١، ولسان العرب (فنع)، والمقاصد النحوية ٤/٣٨١، وهمع الهوامع ٢/٢، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٣/٥٥٢، ومغنى اللبيب ١/٣٠.

(٣) قرأ مجاهد. ويروى عن ابن عباس: «أن يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ» برفع «يُتِمُّ» وفيها قولان: أحدهما قول البصريين: أنها «أن» الناصبة أهملت حملاً على «ما» أختها؛ لاشتراكهما فى المصدرية، وأنشدوا على ذلك قوله:

إِنْسَى زَعِيمٌ يَا نُؤَيْدِ

أَنْ تُهَيِّطِينَ بِسِلَاحِ قَوْ

وقول الآخر:

يَا صَاحِبِي قَدْتُ نَفْسِي نُفُوسِكَمَا

أَنْ تَقْرَأِينَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيُحْكَمَا

فأهملها؛ ولذلك ثبتت نون الرفع، وأبوا أن يجعلوها المخففة من الثقيلة لوجهين:

أحدهما: أنه لم يُفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها.

والثانى: أن ما قبلها ليس بفعل علم وبقين.

والثانى: وهو قول الكوفيين أنها المخففة من الثقيلة، وشد وقوعها موقع الناصبة؛ كما شد وقوع «أن» الناصبة موقعها فى قوله:

قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَايِنَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

و«الرضاعة» بالرفع فاعلاً، وقرأ أبو حية وابن أبى عبله كذلك، إلا أنهماء كسراً راء

«الرضاعة»، وهى لغة كالحضارة والحضارة، والبصريون يقولون: فتح الراء مع هاء

التأنيث وكسرها مع عدم الهاء، والكوفيون يزعمون العكس.

وأما ما أنشده الفراء من قول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

إِنِّي زَعِيمٌ يَا تُسْوَى قَةٌ إِنْ نَجَوْتُ مِنَ الرَّزَاحِ
وَأَمِنتِ مِنْ عَرَضِ الْمَوْتِ نِ مِنَ الْعُدُوِّ إِلَى الرَّوَّاحِ
أَنْ تَهَيِّطِينَ بِبِلَادِ قَوْ مِ يَزْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^(١)

ف «أَنْ» فِيهِ مَخْفَفَةٌ مِنْ «أَنَّ» لِأَنَّ قَبْلَهَا «إِنِّي زَعِيمٌ» وَهَذَا مُقَابِلٌ لـ «إِنِّي عَلِيمٌ» فِي الْمَعْنَى؛ لَكِنْ فِيهِ شَذُوذٌ مِنْ قَبْلِ عَدَمِ الْفَصْلِ.

ثم أشرت إلى أن أبا الحسن يرى زيادة «أَنْ» فِي قَوْلِهِ - تعالى - : ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

واعذر عن النصب بها مع زيادتها بأن الزائد قد عمل في مثل : «ما جاء من أحد».

قلت: ما ذهب إليه أبو الحسن - رحمه الله - ضعيف، لأن «من» الزائدة مثل غير الزائدة لفظاً واختصاصاً فجاز أن تعمل؛ بخلاف «أَنْ» الزائدة فإنها تشبه غير الزائدة لفظاً لا اختصاصاً لأنها قد يليها الاسم كقول الشاعر: [من الطويل]

كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٢)

على رواية من جر «ظَنِيَّةً» بالكاف، ف «أَنْ» حينئذ زائدة، وقد وليها اسم.

فثبت عدم اختصاصها بالأفعال؛ فلا يصح إعمالها.

وأما «أَنْ» فِي قَوْلِهِ - تعالى - : ﴿أَلَا نَقَاتِلَ﴾ فمصدرية جاءت بعد «مَا لَنَا» لتضمنه معنى : «مَا مَنَعَنَا».

ثم بينت أن اطراد زيادة «أَنْ» بعد «لَمَّا» المقابلة لـ «لَوْ» كقوله - تعالى - : ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

وأنها قد تزداد قبل «لَوْ» فِي الْقِسْمِ كقول الشاعر: [من الطويل]

= وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ: «الرُّضْعَةُ» بوزن الفُضْعَةِ، والرُّضْعُ: مَصُّ الثَّدْيِ، وَيُقَالُ لِلثَّمِيمِ: رَاضِعٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَخَافُ أَنْ يَحْلُبَ الشَّاةَ، فَيَسْمَعُ مِنْهُ الْحَلْبُ، فَيُطَلَّبُ مِنْهُ اللَّبَنُ؛ فَيَرْتَضِعُ ثَدْيَ الشَّاةِ بِقِيَمِهِ. ينظر: الدر المصون (١/٥٦٩).

(١) تقدم تخريج هذه الأبيات .

(٢) عجز بيت لعلاء بن أرقم وصدره:

ويومًا توافينا بوجه مقسم

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ (١)
 وأن زيادتها قد شذت بين كاف الجر والمجرور بها في قول الشاعر: [من الطويل]
 كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقٍ (٢) السَّلْمُ
 ثم بينت أن «أن» تكون حرف تفسير كـ «أى» [وأن] (٣) علامتها أن تكون قبلها
 جملة فيها معنى القول دون حروفه كقولي:

... .. أَشْرْتُ لِأَخِي أَنْ اضْبِرَّ
 فلو كان الذى قبلها غير جملة حكم عليها بأنها مصدرية لا مفسرة نحو: «إشارتي
 إليه أن اضبر»؛ فـ«أن» هنا مصدرية لعدم تمام ما قبلها، ويجوز كونها بعد التمام
 مصدرية.

وإذا وقع بعد «أن» المفسرة مضارع رفع نحو قولك: «أشرتُ إليه (٤) أَنْ يَفْعَلَ» -
 بالرفع - على معنى «أى»، ويجوز النصب على كون «أن» مصدرية.

فلو كان مع الفعل «لأ» جاز رفعه على النفي ومعنى «أى».

وجزمه على النهى ومعنى «أى».

ونصبه على النفي وكون «أن» مصدرية.

وقد نبهت على الأوجه الثلاثة فى النظم.

ثم بينت أن «كى» و«لن» ينصب بهما المضارع بلا شرط، وأنها و«أن» بهن
 يتخلص الفعل المنصوب إلى الاستقبال.

ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأييد النفي بـ«لن» وهو الزمخشري فى
 «أُتْمُوذِجِه»؛ وحامله على ذلك اعتقاده أن الله - تعالى - لا يرى، وهو اعتقاد باطل
 بصحة ذلك عن رسول الله - ﷺ - أعنى ثبوت الرؤية، جعلنا الله من أهلها، وأعادنا
 من عدم الإيمان بها.

ثم بينت أن «كى» على ضربين:

= ينظر: تاج العروس (قسم)، وبلا نسبة فى تاج العروس (أذن). وقد تقدم قبل ذلك.
 (١) تقدم تخريج هذا البيت
 (٢) فى ط: ناظر.
 (٣) سقط فى أ.
 (٤) فى أ: له.

أحدهما: كونها حرفا مصدريا بمعنى «أن» ومساوية لها في الاستقلال بالعمل .
والثاني: كونها حرف تعليل بمعنى اللام، والنصب بعدها حيثئذ بـ«أن» مضمرة
غير جائزة الإظهار.

والذى أحوج إلى القول بذلك قول العرب فى السؤال عن العلة «كَيْمَه» ؟ كما
يقولون: لِمَه؟

فسووا بينهما وبين اللام فى المعنى والاستعمال .

وقال أبو الحسن فى قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ^(١) الْفَتَى كَيْمًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٢)
جعل «مَا» اسما. و«يَضُرُّ» و«يَنْفَعُ»^(٣) مِنْ صِلَتِهِ. وأوقع عليه «كَى» وجعل «كَى»
بمنزلة اللام.

فثبت بذلك أنها حرف مرادف للام.

وثبت بدخول اللام عليها فى نحو قوله- تعالى-: ﴿لَيْكِ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
حَرْجٌ [فِي زَوْجِ أَدْعِيَائِهِمْ]﴾^(٤) [الأحزاب: ٣٧] أنها مصدرية لأن حرف الجر لا يدخل
على حرف إلا أن يكون مصدريا.

فلزم من ذلك جعل «كَى» على ضربين:

فالمقترنة باللام مصدرية.

والداخلة على «مَا» فى قولهم: «كَيْمَه» ؟ جاره وكذا الذى فى قوله:

... .. كَيْمًا يَضُرُّ، وَيَنْفَعُ

والداخلة على الفعل مجردة من اللام محتملة للأمرين، ولا تظهر «أن» بعدها إلا

فى الضرورة كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَايَحَا لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَعْرُ، وَتَحْدَعَا^(٥).

والأظهر فى «كَى» هذه أن تكون بمعنى اللام.

(١) فى ط: يرجى .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت .

(٣) فى أ: وينفع ويضر .

(٤) سقط فى أ .

(٥) تقدم تخريج هذا البيت .

وأما قول الآخر: [من الطويل]

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَشْرُكَهَا شَيْئًا^(١) بَيْدَاءَ بَلْقَعِ^(٢)
فيحتمل أن تكون [«كَي»]^(٣) فيه بمعنى «أَنْ»، وشذ اجتماعهما على سبيل التوكيد.
ويحتمل أن تكون جارة، وشذ اجتماعها مع اللام كما اجتمع [اللامان]^(٤) في
قوله: [من الوافر]

... .. وَلَا لِيَمًا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^(٥)

وإن ولي «كَي» اسم، أو فعل ماض، أو مضارع مرفوع، علم أن أصلها: «كَيْف»
حذفت فاؤها؛ ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَيَّ سِلْمٌ وَمَا تُبْرَثُ قَتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضَطَّرِمُ؟^(٦)
وزعم أبو علي أن أصل «كَمَا» في قول الشاعر: [من الطويل]
وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنْ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ^(٧).
أى: «كَيْمًا».

فحذف الياء، ونصب بها كما كان ينصب لو لم ينلها حذف.

ثم بينت أن «إِذَنْ» تنصب^(٨) المضارع المراد استقباله، لا المراد به الحال؛ لأن
المراد به الحال لا بد من رفعه بعدها نحو قولك لمن قال أحبك: «إِذَنْ أُصَدِّقُكَ».

(١) الشن: الجلد اليابس الخلق البالي . ينظر : مقاييس اللغة (شنن) .

(٢) البلقع: الأرض القفر . ينظر : القاموس (بلقع) .

والبيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٨٠، وأوضح المسالك ٤/١٥٤، والجنى الدانى ص ٢٦٥، وجواهر الأدب ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ١/١٦، ٨/٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ورسف المباني ص ٢١٦، ٣١٦، وشرح الأشموني ٣/٥٤٩، وشرح التصريح ٢/٢٣١، وشرح شواهد المغنى ١/٥٠٨، وشرح المفصل ٩/١٦، ٧/١٩، ومغنى اللبيب ١/١٨٢، والمقاصد النحوية ٤/٤٠٥ .

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) تقدم تخريج هذا البيت .

(٦) البيت بلا نسبة في الجنى الدانى ص ٢٦٥، وجواهر الأدب ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ٧/١٠٦، والدرر ٣/١٣٥، وشرح الأشموني ٣/٥٤٩، وشرح شواهد المغنى ١/٥٠٧، ٢/٥٥٧، ومغنى اللبيب ١/١٨٢، ٢٠٥، والمقاصد النحوية ٤/٣٧٨، وجمع الهوامع ١/٢١٤ .

(٧) تقدم تخريج هذا البيت .

(٨) فى أ: ينصب .

ولا تنصبه وهو مستقبل إلا إذا صدرت الجملة بها، أو كانت في حكم المصدر بها، واتصل بها الفعل، أو توسط بينهما يمين نحو قولك لمن قال أزورك: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ» و«إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ»؛ فالقسم لا يعد هنا حاجزاً، كما لم يعد حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه كقول بعض العرب: «هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ»، فأضاف الغلام إلى «زَيْدٌ»، ولم يعتد بوقوع القسم بينهما، حكى ذلك الكسائي، وحكى الكسائي - أيضاً -: «اشْتَرَيْتُهُ بِاللَّهِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ».

ذكره ابن كيسان.

وسمع أبو عبيدة من يقول: «إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرَّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ - وَاللَّهِ - رَبِّهَا». واغتر ذلك في «إِذَنْ» لأنها غير ممتزجة بما تعمل فيه امتزاج غيرها. فلو توسطت «إِذَنْ» بين ذى خبر وخبر، أو بين ذى جواب وجواب، ألغيت. ولو قدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها، وإعمالها، وإلغاؤها أجود، وهى لغة القرآن التى قرأ بها السبعة فى قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٦].

وفى بعض الشواذ: «لَا يَلْبُثُوا»^(١) - بالنصب -.

وشذ - أيضاً - النصب بـ«إِذَنْ» بين خبر وذى خبر فى قول الراجز: [من الراجز]

(١) قرأ العامة: برفع الفعل بعد «إِذَنْ» ثابت النون، وهو مرسوم فى مصاحف العامة، ورفع عدم إعمال «إِذَنْ» فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها توسطت بين المعطوف والمعطوف عليه. قال الزمخشري: «فَإِنْ قُلْتَ: ما وَجْهَ القراءتين؟ قُلْتَ: أما الشائعة، يعنى برفع الفعل، فقد عطف فيها الفعل على الفعل، وهو مرفوع؛ لوقوعه خبراً لـ«كَادَ»، وخبرُ «كَادَ» واقعٌ موقع الاسم». قُلْتَ: فيكون «لَا يَلْبُثُونَ» عطفاً على قوله: «لَيْسَتَفِرُّونَكَ».

الثانى: أنها متوسطة بين قسم محذوف وجوابه؛ فألغيت لذلك، والتقدير: والله إذن لا يلبثون.

الثالث: أنها متوسطة بين مبتدأ محذوف وخبره؛ فألغيت لذلك، والتقدير: وهم إذن لا يلبثون. وقرأ أبى: بحذف النون، فنصبه بـ«إِذَنْ» عند الجمهور، وبأن مضمرة بعدها عند غيرهم. وفى مصحف عبد الله: «لَا يَلْبُثُوا» بحذفها، ووجه النصب أنه لم يجعل الفعل معطوفاً على ما تقدم، ولا جواباً، ولا خبراً.

قال الزمخشري: وأما قراءة أبى: ففيها الجملة برأسها التى هى: «إِذَا لَا يَلْبُثُوا» عطف على جملة قوله: «وإن كَادُوا لَيْسَتَفِرُّونَكَ». وقرأ عطاء: «لَا يَلْبُثُونَ» بضم الياء، وفتح اللام والياء مشددة، مبنياً للمفعول من لَبِثْتُ بالتشديد، وقرأها يعقوب كذلك؛ إلا أنه كسر

لَا تَشْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا^(١)
إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا^(٢)

وحكى سيويه^(٣) عن بعض العرب الفصحاء إلغاء «إِذْنُ» مع استيفاء شروط العمل.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَمَعَ شُرُوطِ النَّصْبِ مِنْ بَعْدِ «إِذْنُ» يَقِلُّ رَفْعٌ مِثْلُهُ مِنْ بَعْدِ «أَنْ»
أى: مثل ما يقل من بعد «أَنْ»؛ لأنه قد تقدم التنبيه على أن «أَنْ» قد تشبه بـ«مَا»
المصدرية فتلغى؛ وقد ذكرت شواهد ذلك.

ثم أشرت إلى أن لـ«أَنْ» مع لام الجر الداخلة على الفعل المضارع ثلاثة أحوال:
حال إظهار دون إضمار.

وحال إضمار دون إظهار.

وحال إظهار وإضمار.

فحال الإظهار دون إضمار: مع الفعل المقرون بـ«لَا» كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ
أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وحال الإضمار دون إظهار: مع الفعل المسبوق بـ«كَانَ» منفية كقوله - تعالى -:
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

وحال الإظهار والإضمار: مع الفعل الواقع بخلاف ذلك؛ كقولي:

= الباء جعله مبنياً للفاعل . قوله: «خِلَافَكَ» قرأ الأخوان، وابن عامر، وحفص:
«خِلَافَكَ» بكسر الخاء، وألف بعد اللام، والباقون: بفتح الخاء وسكون اللام،
والقراءتان بمعنى واحد، وأنشدوا في ذلك:

عَقَبَ الدِّيَارُ خِلَافَهُمْ فَكَأَنَّمَا
بَسَطَ السُّوَاطِبُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرًا

ينظر: الدر المصون (٤/٤١١).

(١) الشطير: البعيد . ينظر: مقاييس اللغة (شطر) .

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/١٧٧، وأضح المسالك ٤/١٦٦، والجنى الداني ص ٣٦٢،
وخزانة الأدب ٨/٤٥٦، ٤٦٠، والدرر ٤/٧٢، ورسف المباني ص ٦٦، وشرح الأشموني
٣/٥٥٤، وشرح التصريح ٢/٢٣٤، وشرح شواهد المغنى ١/٧٠، وشرح المفصل ٧/
١٧، ولسان العرب (شطر)، ومغنى اللبيب ١/٢٢، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٣، والمقرب
١/٢٦١، وجمع الهوامع ٢/٧ .

(٣) قال سيويه: وأما الإلغاء فقولك: فإذا لا أحيئك . ينظر: الكتاب (٣/١٤) .

... .. «اغصِ الهوى لتظفراً»

فلو أظهرت فقلت: «اغصِ الهوى لأن تظفراً» لجاز.

وكذا لو وقع بعد نفي غير «كأن»؛ نحو: «مَا وَعَظْتُكَ لِتَغْضَبَ، بَلْ لِيَتْرَهَبَ»، ولو أظهرت «أن» فقلت: «مَا وَعَظْتُكَ لِأَنْ تَغْضَبَ» لجاز؛ بخلاف الواقعة بعد نفي «كأن» فإن إظهار «أن» بعدها غير جائز، وتسمى «لام الجحود».

وإياها أردت بقولي:

وَبَعْدَ نَفْيِ (كَأَنَّ) فِي الْمُضِيِّ لَا تَظْهَرُ (أَنَّ) كَلَمْ أَكُنْ لِأَغْفَلَ) ثم أشرت إلى أن الفعل ينصب - أيضا - بـ «أن» واجبة الستر بعد «أو» التي يحسن في موضعها «إلى» أو «إلا»؛ كقولك: «لَأَنْتَظِرْتَهُ أَوْ يَقْدَمُ» و«لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسَلِّمَ» أي: لأنتظره إلى أن يقدم، ولأقتلن الكافر إلا أن يسلم.

ومن الآتية بمعنى «إلى» قول الشاعر: [من الطويل]

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُذْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ (١)

ومن الآتية بمعنى «إلا» قول الشاعر: [من الوافر]

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ (٢) قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا (٣)

ومثله قول الآخر: [من الكامل]

لَأَجْدِلُّكَ أَوْ تَمَلَّكَ فِثْيَتِي بِيَدِي صَغَارٍ طَارِفًا (٤) وَتَلِيدًا (٥)

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤، والدرر ٧٧/٤، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٥، وشرح شواهد المغنى ٢٠٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٥٦٨، وشرح قطر الندى ص ٦٩، ومغنى اللبيب ٦٧/١، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٤، وهمع الهوامع ١٠/٢.

(٢) الغمز: العَصْرُ باليد . ينظر: اللسان (غمز) .

(٣) البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١، والأزهية ص ١٢٢، وشرح أبيات سيويه ١٦٩/٢، وشرح التصريح ٢٣٧/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤، وشرح شواهد المغنى ٢٠٥/١، والكتاب ٤٨/٣، ولسان العرب (غمز)، والمقاصد النحوية ٣٨٥/٤، والمقتضب ٩٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩، وشرح قطر الندى ص ٧٠، وشرح المفصل ١٥/٥، ومغنى اللبيب ٦٦/١، والمقرب ٢٦٣/١.

(٤) الطارف: المستحدث . ينظر: المقاييس (طرف) .

(٥) التليد: القديم . ينظر: الوسيط (تلد) ،

ويحتمل الوجهين قول امرئ القيس: [من الطويل]
 فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَأَ أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا^(١)
 وتقدير: «إلا» و«إلى» في موضع «أو» تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب.
 والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر، وبعدها «أن»
 ناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ«أو» على المقدر قبلها؛ فتقدير:
 «لَأَنْتَظِرُهُ أَوْ يَقْدَمَ» ليكون انتظار أو قدوم، وتقدير: «لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسَلِّمَ»:
 ليكون قتله أو إسلامه؛ وكذا لك العمل في غيرهما.
 ثم بينت أن «حتى» ينتصب الفعل بعدها أيضا بـ«أن» واجبة الإضمار.
 والغالب كون ما بعدها في النصب غاية لما قبلها كقوله - تعالى - : ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ
 عَلَيْكَ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

وقد تكون للتعليل، وعلامتها أن يحسن في موضعها «كَي» نحو قولي:
 «جُدَّ حَتَّىٰ تَغِيظَ ذَا الْحَسَدِ»
 ولا يكون الفعل في الحالين إلا مستقبلا، حقيقة أو حكما.

فإن كان حالا أو في تقدير الحال لم يكن إلا مرفوعا، فالحال المحقق كقولك -
 لمن تكلمه -: «طَلَبْتُ لِقَاءَكَ حَتَّىٰ أَحَدُثُكَ الْآنَ»، و«سَأَلْتُ عَنْكَ حَتَّىٰ لَا أَحْتَاجُ إِلَىٰ
 سِوَاكَ» و«لَقَدْ رَأَىٰ مِنِّي أَمْسٍ شَيْنًا حَتَّىٰ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَكُلَّمَهُ الْيَوْمَ».
 والحال المقدر: أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم عليه
 فينصب؛ لأنه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال، وقد يقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع؛
 لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال.

ومذ [ه] قوله - تعالى - : ﴿وَرَزَّلْنَا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٢) [البقرة: ٢١٤]، قرأه نافع

= والبيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/ ٣٨٥ .
 (١) البيت في ديوانه ص ٦٦، والأزهمية ص ١٢٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٢، ٨/ ٥٤٤، ٥٤٧،
 وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٩، وشرح المفصل ٧/ ٢٢، ٣٣، والصاحبي في فقه اللغة
 ص ١٢٨، والكتاب ٣/ ٤٧، واللامات ص ٦٨، والمقتضب ٢/ ٢٨، وبلا نسبة في
 أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٣، والجنى الداني ص ٢٣١، والخصائص ١/ ٢٦٣، ورسف
 المباني ص ١٣٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٤، واللمع
 ص ٢١١ .

(٢) قرأ الجمهور: «يقول» نصبا، وله وجهان:
 أحدهما: أن «حتى» بمعنى «إلى»، أي: إلى أن يقول، فهو غاية لما تقدم من المس =

بالرفع على تقدير كونه حالاً .

وقرأه الباقر بن النصب على تقدير الاستقبال .

ثم أشرت إلى أن نصب الفعل بـ«أن» واجبة الإضمار بعد الفاء المجاب بها نفى كقوله - تعالى - : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] .

والمجاب بها طلب وهو: إما أمر، وإما نهى، وإما دعاء، وإما استفهام، وإما عرض، وإما تحضيص، وإما تمن:

فالأمر كقول الراجز: [من الراجز]

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحَا
إِلَى سَلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا^(١)

والنهي كقول الشاعر: [من البسيط]

= والزوال، و«حتى» إنما يُنصَبُ بعدها المضارعُ المستقبلُ، وهذا قد وقع ومضى .
فالجواب: أنه على حكاية الحال، حكى تلك الحال .

والثاني: أن «حتى» بمعنى «كى»، فتفيد العلة، وهذا ضعيف؛ لأن قول الرسول والمؤمنين ليس علةً للمس والزوال، وإن كان ظاهر كلام أبي البقاء على ذلك فإنه قال: «ويُقْرَأُ بالرفع على أن يكون التقدير: زُلزلُوا فقالوا، فالزَّلْزَلَةُ سببُ القول» و«أن» بعد «حتى» مضمرة على كلا التقديرين . وقرأ نافع: برفعه على أنه حال، والحال لا يُنصَبُ بعد «حتى» ولا غيرها، لأن الناصب يُخَلَصُ للاستقبال فتناها .

واعلم أن «حتى» إذا وَقَع بعدها فعلٌ: فإما أن يكون حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً، فإن كان حالاً رُفِعَ نحو: «مرض حتى لا يَرْجونه» أى فى الحال . وإن كان مستقبلاً نُصِبَ، تقول: سبِرتُ حتى أدخل البلد وأنت لم تدخل بعد . وإن كان ماضياً فتحكيه، ثم حكايته له: إما أن تكون بحسب كونه مستقبلاً، فتنصبه على حكاية هذه الحال، وإما أن يكون بحسب كونه حالاً، فترفعه على حكاية هذه الحال، فيصدق أن تقول فى قراءة الجماعة: حكاية حال، وفى قراءة نافع أيضاً: حكاية حال . وإنما نَبَّهْتُ على ذلك؛ لأن عبارة بعضهم تُخَصُّ حكاية الحال بقراءة الجمهور، وعبارة آخرين تُخَصُّها بقراءة نافع . قال أبو البقاء فى قراءة الجمهور: «والفعلُ هنا مستقبلٌ حُكِيَتْ به حالهم، والمعنى على المُضَى . ينظر: الدر المصون (١/٥٢٣) .

(١) الراجز لأبى النجم فى الدرر ٣/٥٢، ٧٩/٤، والرد على النحاة ص ١٢٣، وشرح التصريح ٢/٢٣٩، والكتاب ٣/٣٥، ولسان العرب (نفخ)، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٧، وهمع الهوامع ٢/١٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/١٨٢، ورسف المبانى ص ٣٨١، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٠، ٢٧٤، وشرح الأشموني ٢/٣٠٢، ٥٦٢/٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٠، وشرح قطر الندى ص ٧١، وشرح المفصل ٧/٢٦، واللمع فى العربية ص ٢١٠، والمقتضب ٢/١٤، وهمع الهوامع ١/١٨٢ .

- لَا يَخْدَعَنَّكَ مَوْتُورٌ^(١) وَإِنْ قَدَّمْتَ تِرَاثُهُ فَيَحْيِقُ^(٢) الْحُزْنَ وَالنَّدْمُ
والدعاء كقول الشاعر: [من الطويل]
فَيَا رَبِّ عَجَلْ مَا أُوْمَلُ مِنْهُمْ فَيَدْفَأُ مَقْرورٌ^(٣) وَيَشْبَعُ مُرْمَلٌ^(٤)
وكقول الآخر: [من الرمل]
رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَن سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَنِ
والاستفهام كقول الشاعر: [من البسيط]
هَلْ تَعْرِفُونَ لِبَنَاتِي^(٥) فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيْرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ^(٦)
والعرض كقول الشاعر: [من البسيط]
يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فْتَبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا^(٧)
والتحضيض كقول الشاعر: [من البسيط]
لَوْلَا تَعُوْجِيْنَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنْفِ^(٨) فَتُخْمِدِي نَارَ وَجْدِ كَاذِ يُفْنِيهِ^(٩)
والتمنى كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].
وكقول الشاعر: [من البسيط]
يَا لَيْتَ أُمِّ حُلَيْدٍ وَاعْدَدْتُ فَوْفَتْ وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمُرٌ فَتَضَطَّحِبَا^(١٠)
وقيدت الفاء المنتصب بعدها الفعل بإضافتها إلى جواب احترازا من الفاء التي

- (١) الموتور: الذى قتل له قتيلا فلم يدرك بدمه . ينظر: اللسان (وتر) .
(٢) الحيق: نزول الشيء بالشيء . ينظر: المقاييس (حيق)
(٣) قرّ اليوم: برد، والمقروور: الذى نزل به البرد . ينظر: الوسيط (قر) .
(٤) المرميل: الذى نفذ زاده . ينظر: اللسان (رمل)
والبيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٥٦٣/٣ .
(٥) اللبنة: الحاجة من غير فاقة . ينظر: القاموس (لبن) .
(٦) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٥٦٣/٣، وشرح قطر الندى ص ٧٣، والمقاصد النحوية ٣٨٨/٤ .
(٧) البيت بلا نسبة فى الدرر ٨٢/٤، وشرح الأشمونى ٥٦٣/٣، وشرح التصريح ٢٣٩/٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٧١، وشرح قطر الندى ص ٧٤، والمقاصد النحوية ٣٨٩/٤، وهمع الهوامع ١٢/٢ .
(٨) الدَّنْفُ: المرض الملازم . ينظر: المقاييس (دنف)، والدنف: المريض الذى اشتد مرضه، وأشفى على الموت . ينظر الوسيط (دنف) .
(٩) البيت بلا نسبة فى الدرر ٨٤/٤، وشرح الأشمونى ٥٦٤/٣، وهمع الهوامع ١٢/٢ .
(١٠) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٥٦٤/٣، والمقاصد النحوية ٣٨٩/٤ .

لمجرد العطف كقولك: «مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»، بمعنى: ما تأتينا فما تحدثنا، أو فأنت تحدثنا.

فلو قصد المتكلم معنى: ما تأتينا محدثا، أو ما تأتينا فكيف تحدثنا ثبتت الجوابية، وصح النصب.

ومعنى:

... .. نَصَعُ:

خلص.

وأشرت بذلك إلى أن النفي الذي ليس نفيًا خالصًا لا جواب له منصوب نحو: «مَا أَنْتِ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا» و«مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا» و«مَا قَامَ فَنَأْكُلُ إِلَّا طَعَامَهُ».

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ (١)

وكذلك بعد الطلب.

فلو وقع موقع الفاء واو مقصود بها المصاحبة نصب الفعل - أيضا - بعدها على نحو ما ينصب بعد الفاء.

فمن ذلك قول الشاعر: [من الكامل]

لَا تَنَّهُ عَن خُلُقِي، وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ (٢)

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩/٢، وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٧، وخرانة الأدب ٨/٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، والرد على النحاة ص ١٥٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥، والكتاب ٣/٣٢، والمقاصد النحوية ٤/٣٩٠، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧١، وشرح الأشموني ٣/٥٦٤.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤، والأزهية ص ٢٣٤، وشرح التصريح ٢/٢٣٨، وشرح شذور الذهب ص ٣١٠، وهمع الهوامع ٢/١٣، وللمتوكل الليثي في الأغاني ١٢/١٥٦، وحماسة البحتري ص ١١٧، والعقد الفريد ٢/٣١١، والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩، ولأبي الأسود أو المتوكل في لسان العرب (عظظ)، ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢، ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو المتوكل الكنانى في الدرر ٤/٨٦، والمقاصد النحوية ٤/٣٩٣، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو الطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٨/٥٦٤-٥٦٧، وللأخطل في الرد على النحاة ص ١٢٧، وشرح المفصل ٧/٢٤، والكتاب ٣/٤٢، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٢٩٤، وأمالى ابن الحاجب ٢/٨٦٤، وأوضح المسالك ٤/١٨١، وجواهر الأدب ص ١٦٨، والجنى الدانى ص ١٥٧، ورفص المبانى =

ومثله قول الآخر في الأمر: [من الوافر]

فَقُلْتُ: اذْعِي وَأَذْعُوَ إِنَّ أُنْدَى لِبَصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ (١)

ومثله قول الآخر في النفي: [من الوافر]

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ (٢)

ومن النصب بعد واو الجمع الواقعة بعد نفي قوله - تعالى - : ﴿أَمَرَ حَسْبَيْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ومن النصب بعدها في التمني قوله تعالى (٣) : ﴿يَلْبَسُنَا ثُرُودًا وَلَا تَكْذِبُ بِآيَاتِنَا رَبِّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] - في قراءة حمزة، وابن عامر، وحفص - .

= ص ٤٢٤، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤٢، وشرح قطر الندى ص ٧٧، ولسان العرب (وا)، ومعنى اللبيب ٣٦١/٢، والمقتضب ٢٦/٢ .

(١) البيت للأعشى في الدرر ٨٥/٤، والرد على النحاة ص ١٢٨، والكتاب ٤٥/٣، وليس في ديوانه، وللفرزدق في أمالي القالي ٩٠/٢، وليس في ديوانه، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ١٥٩/٢، وسمط اللآلي ص ٧٢٦، ولسان العرب (ندى) وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٣٥/٧، ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح ٢٣٩/٢، وشرح شواهد المغني ٨٢٧/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٢٣/٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٨٦٢/٢، والإنصاف ٥٣١/٢، وأوضح المسالك ١٨٢/٤، وجواهر الأدب ص ١٦٧، وسر صناعة الإعراب ٣٩٢/١، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٠١، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤١، ولسان العرب (لوم) ومجالس ثعلب ٥٢٤/٢، ومعنى اللبيب ٣٩٧/١، وهمع الهوامع ١٣/٢ .

(٢) البيت للحطيئة في ديوانه ص ٥٤، والدرر ٨٨/٤، والرد على النحاة ص ١٢٨، وشرح أبيات الكتاب ٧٣/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٣، وشرح شواهد المغني ص ٩٥٠، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٤، والكتاب ٤٣/٣، ومعنى اللبيب ص ٦٦٩، والمقاصد النحوية ٤١٧/٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٦٨، وشرح الأشموني ٥٦٧/٣، ورفض المباني ص ٤٧، وشرح قطر الندى ص ٧٦، والمقتضب ٢٧/٢، وهمع الهوامع ١٣/٢ .

(٣) وقرأ : «ولا تُكذِّبُ . . . وتُكُونُ» . برفعهما . نافع وأبو عمرو، وابن كثير والكسائي، وبتصبيها حمزة وحفص عن عاصم، ويرفع الأول ونصب الثاني ابن عامر وأبو بكر، ونقل الشيخ عن ابن عامر: أنه نصب الفعلين، ثم قال . بعد كلام طويل .: قال ابن عطية: «وقرأ ابن عامر في رواية هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر: «ولا تُكذِّبُ» بالرفع، «وتُكُونُ» بالنصب . فأما قراءة الرفع فيهما، ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الرفع فيهما على العطف على الفعل قبلهما، وهو «ثُرُدُ»، ويكونون قد تمنوا ثلاثة أشياء: الرد إلى دار الدنيا، وعدم تكذيبهم بآيات ربهم، وكونهم من المؤمنين . =

والثاني: أن الواو واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ مضمرة، والجملة الاسمية في محل نصب على الحال من مرفوع «نُرْدُ»، والتقدير: يا ليتنا نُرْدُ عَزِيْرَ مكذّبين، وكائنين من المؤمنين، فيكون تمنى الرُّدَّ مقيداً بهاتين الحالين، فيكون الفعلان أيضاً داخلين في التمني. وقد استشكل الناس هذين الوجهين بأن التمني إنشاء، والإنشاء لا يدخله الصدق ولا الكذب، وإنما يدخلان في الإخبار، وهذا قد دخله الكذب؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾. وقد أجابوا عن ذلك بثلاثة أوجه:

أحدها: ذكره الزمخشري، قال: هذا تمنٍ تضمن معنى العِدَّة، فجاز أن يدخله التكذيب؛ كما يقول الرجل: ليت الله يرزقني مالاً، فأحسِنَ إليك، وأكافئك على صنيعك، فهذا متمنٌ في معنى الواعد، فلو رزق مالاً ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كَذَّبَ، وصح أن يقال له: كاذِبٌ، كأنه قال: «إن رزقني الله مالاً أحسنت إليك».

والثاني: أن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ليس متعلقاً بالتمنى بل هو محض إخبار من الله تعالى بأن ذَبَدَنَهُم الكذب، وهَجَّرَاهُم ذلك، فلم يدخل الكذب في التمني. وهذان الجوابان واضحان، وثانیهما أوضح.

والثالث: أنا لا نسلم أن التمني لا يدخله الصدق ولا الكذب بل يدخلانه، وعزى ذلك إلى عيسى بن عمر، واحتج على ذلك بقول الشاعر:

مُنَى إِنْ تَكُنْ حَقًّا تَكُنْ أَحْسَنَ الْمُنَى وَإِلَّا فَقَدْ عَشْنَا بِهَا زَمَنًا رَغَدًا

قال: «وإذا جاز أن توصف المنى بكونها حقاً جازت أن توصف بكونها باطلاً وكذا». وهذا الجواب ساقط جداً، فإن الذي وصف بالحق إنما هو المنى، والمنى: جمع منية، والمنية: توصف بالصدق والكذب مجازاً؛ لأنها كأنها تعبد النفس بوقوعها، فيقال لِمَا وقع منها: صادق، ولِمَا لم يقع منها: كاذب، فالصدق والكذب إنما دخلا في المنية لا في التمني.

والثالث: من الأوجه المتقدمة أن قوله: «ولا نُكذِّبُ... ونُكُونُ» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استئنافية لا تعلق لها بما قبلها، وإنما عطفت هاتان الجملتان الفعليتان على الجملة المشتملة على أداة التمني وما في حيزها، فليست داخلة في التمني أصلاً، وإنما أخْبَرَ الله تعالى عنهم أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم لا يكذبون بآيات ربهم، وأنهم يكونون من المؤمنين. فتكون هذه الجملة وما عطف عليها في محل نصب للقول، كأن التقدير: فقالوا: يا ليتنا نُرْدُ، وقالوا: نَحْنُ لا نُكذِّبُ، ونُكُونُ من المؤمنين، واختار سيبويه هذا الوجه، وشبهه بقولهم: دَعْنِي ولا أَعُوذُ، أي: وأنا لا أَعُوذُ تركنتي أو لم تتركني، أي: لا أَعُوذُ على كل حال، كذلك معنى الآية: أخبروا أنهم لا يُكذِّبُونَ بآيات رَبِّهم، وأنهم يكونون من المؤمنين على كل حال، ردوا أو لم يردوا. وهذا الوجه وإن كان الناس قد ذكروه ورجَّحوه، واختاره سيبويه كما مرَّ، فإن بعضهم استشكل عليه إشكالاً؛ وهو أن الكذب لا يقع في الآخرة، فكيف وصفوا بأنهم كاذبون في الآخرة في قولهم: «ولا نُكذِّبُ... ونُكُونُ». وقد أجيب عنه بوجهين:

أحدهما: أن قوله: «وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ» استئناف لذمهم بالكذب، وأن ذلك شأنهم كما تقدم ذلك آنفاً.

والثاني: أنهم صمموا في تلك الحال على أنهم لو ردوا لما عادوا إلى الكفر؛ لما شاهدوا من الأحوال والعقوبات، فأخبر الله تعالى أن قولهم في تلك الحال: «ولا نكذب» وإن كان عن اعتقاد وتصميم يتغير على تقدير الرد، ووقوع العود، فيصير قولهم: «ولا نكذب» كذبا؛ كما يقول اللص عند ألم العقوبة: لا أعود، ويعتقد ذلك، ويصمم عليه، فإذا خلاص، وعاد كان كاذبا. وقد أجاب مكي أيضا بجوابين: أحدهما: قريب مما تقدم.

والثاني: لغيره، فقال: أي لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل، وإنكارهم البعث للحال التي كانوا عليها في الدنيا. وقد أجاز أبو عمرو وغيره وقوع التكذيب في الآخرة؛ لأنهم ادعوا أنهم لو ردوا لم يُكذَّبوا بآيات الله، فَعَلِمَ الله ما لا يكون لو كان كيف كان يكون، وأنهم لو ردوا لم يؤمنوا ولُكذَّبوا بآيات الله، فأكذَّبَهُمُ الله في دعواهم. وأما نصبهما فياضمار «أن» بعد الواو التي بمعنى «مع» كقولك: ليت لى ما لا وأنتَقَ منه، فالفعل منصوب بإضمار «أن»، و «أن» مصدرية ينسبك منها ومن الفعل بعدها- مصدر، والواو حرف عطف فتستدعى معطوفاً عليه وليس قبلها في الآية إلا فعل، فكيف يعطف اسم على فعل؟ فلا جرم أنا نقدر مصدرا متوهما يعطف هذا المصدر المنسب من «أن» وما بعدها- عليه، والتقدير: يا ليتنا لنا رد، وانتفاء تكذيب بآيات ربنا، وكوّن من المؤمنين، أي: ليتنا لنا رد، مع هذين الشيئين، فيكون عدم التكذيب والكون من المؤمنين متمنين أيضا، فهذه الثلاثة الأشياء، أعنى: الرد، وعدم التكذيب، والكون من المؤمنين متمنات بقيد الاجتماع، لا أن كل واحد متمنى وحده، لأنه كما قدمت لك: هذه الواو شرط إضمار «أن» بعدها أن تصلح «مع» في مكانها، فالنصب يعين أحد احتمالاتها في قولك: لا تأكل السمك وتشرّب اللبن وشبهه. والإشكال المتقدم، وهو إدخال التكذيب على التمني وارد هنا، وقد تقدم جواب ذلك، إلا أن بعضه يتعذر ههنا، وهو كون «لا نكذب ونكون» مستأنفين سيقا لمجرد الإخبار، فبقى إما لكون التمني دخله معنى الوعد، وإما أن قوله تعالى: «وإنهم لكاذبون» ليس راجعا إلى تمنيه، وإما لأن التمني يدخله التكذيب، وقد تقدم فساده. وقال ابن الأنباري: «أكذبهم في معنى التمني، لأن تمنيهم راجع إلى معنى: نَحْنُ لا نُكذَّبُ إذا رددنا، فغلب عز وجل تأويل الكلام فأكذبهم، ولم يستعمل لفظ التمني». وهذا الذي قاله ابن الأنباري تقدم معناه بأوضح من هذا. قال الشيخ: «وكثيرا ما يوجد في كتب النحو: أن هذه الواو المنصوب بعدها هو على جواب التمني، كما قال الزمخشري: وقرئ «ولا نكذب ونكون» بالنصب، بإضمار «أن» على جواب التمني، ومعناه: إن رددنا لم نُكذَّبُ ونُكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ». قال: وليس كما ذكره فإن نصب الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب، لأن الواو لا تقع جواب الشرط، فلا ينقد مما قبلها ولا مما بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو مع تعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها، وهي واو العطف، يتعين مع النصب أحد محاملها الثلاثة، وهي المعية ويميزها من الفاء تقدير «مع» موضعها، كما أن فاء الجواب إذا كان بعدها فعل منصوب مَيَّرَها تقدير شرط قبلها، أو حال مكانها. وشبهة من قال: إنها جواب، أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها =

قال ابن السراج: «الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء. وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل، والفعل وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها- كما كان في الفاء- وأضمرت «أن». وتكون الواو في

= الفاء، فيوهم أنها جواب . وقال سيبويه: والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، والواو والفاء معناهما مختلفان، ألا ترى:

لا تئة عَنْ خُلِقِي وتَأْتِي مِثْلُهُ

لو دخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى، أراد: لا تجمع بين النهى والإتيان . وتقول: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن لو أدخلت الفاء فسد المعنى» . قال الشيخ: ويوضح لك أنها ليست بجواب انفراد الفاء دونها، بأنها إذا حذفت انجزم الفعل بعدها بما قبلها لما تضمنه من معنى الشرط، إلا في النفي، فإن ذلك لا يجوز . «قُلْتُ: قد سَبَقَ الزمخشريُّ إلى هذه العبارة أبو إسحاق الزجاج شيخ الجماعة، قال أبو إسحاق: نصب على الجواب بالواو في التمني، كما تقول: «ليتك تصير إلينا ونُكْرِمَكَ»، المعنى: ليت مصيرك يقع، وإكرامنا، ويكون المعنى: لَيْتَ رَدْنَا وَقَعَ وَأَلَّا نَكْذِبَ» . وأما كون الواو ليست بمعنى الفاء فصحيح، على ذلك جمهور النحاة، إلا أني رأيت أبا بكر ابن الأنباري خرج النصب على وجهين:

أحدهما: أن الواو بمعنى الفاء . قال أبو بكر: في نصب «نُكْذِبَ» وجهان:

أحدهما: أن الواو مبدلة من الفاء، والتقدير: يا ليتنا نُرَدُّ فلا نُكْذِبُ ونُكُونُ، فتكون الواو هنا بمنزلة الفاء في قوله: «لَوْ أَنَّ لِي كِرَةً فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» توكيد هذا قراءة ابن مسعود وابن أبي إسحاق: «يا ليتنا نُرَدُّ فلا نُكْذِبُ» . بالفاء منصوبًا .

والوجه الآخر: النصب على الظرف، ومعناه الحال، أي: يا ليتنا نُرَدُّ غير مكذبين . وأما قراءة ابن عامر برفع الأول، ونصب الثاني فظاهرة مما تقدم؛ لأن الأول يرتفع على حد ما تقدم من التأويلات، وكذلك نصب الثاني يتخرج على ما تقدم ويكون قد أدخل عدم التكذيب في التمني أو استأنفه، إلا أن المنصوب يحتمل أن يكون من تمام قوله: «نُرَدُّ»، أي: تمنوا الرُدُّ مع كونهم من المؤمنين . وهذا ظاهر إذا جعلنا «ولا نُكْذِبُ» معطوفاً على «نُرَدُّ» أو حالاً منه . وأما إذا جعلنا «ولا نُكْذِبُ» مستأنفاً فيجوز ذلك أيضاً، ولكن على سبيل الاعتراض، ويحتمل أن يكون من تمام «ولا نُكْذِبُ» أي: لا يكون منا تكذيب مع كوننا من المؤمنين، ويكون قوله: «ولا نُكْذِبُ» حينئذٍ على حاله، أعنى من احتمال العطف على «نُرَدُّ»، أو الحالية، أو الاستئناف، ولا يخفى حينئذٍ دخول كونهم من المؤمنين في التمني، وخروجه منه بما قرره لك .

وقرى شأداً عكس قراءة ابن عامر، أي: بنصب «نُكْذِبَ»، ورفع «نكون»، وتخريجها على ما تقدم، إلا أنها يضعف فيها جعل «ونُكُونُ من المؤمنين» حالاً، لكونه مضارعاً مثبتاً إلا بتأويل بعيد، كقوله:

تَجَوُّتُ وَأَزْهَنُهُمْ مَالِكًا

أي: وأنا أزهنُهُم، وقولهم: قمت وأصك عينه، ويدل على حذف هذا المبتدأ قراءة أبي: «ونَحْنُ نُكُونُ من المؤمنين» . ينظر الدر المصون (٣/٣٧ - ٤٠) .

هذا المعنى بمعنى «مَعَ» فقط .

وهذا الذي صرح به ابن السراج قصدته بقولى:

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تَفْعَلُ مَفْهُومَ «مَعَ» وَقَبْلَهَا طَلَبٌ أَوْ نَفَى نَصَحَ
وقد ينصب الفعل بـ«أَنْ» لازمة الإضمار بعد الفاء وليس قبلها نفى، ولا طلب
كقول الشاعر: [من الوافر]

سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا^(١)
وإلى هذا أشرت بقولى:

وَقَدْ يَجِيءُ النَّضْبُ بَعْدَ الْفَاءِ مِنْ بَعْدِ كَلَامٍ وَاجِبٍ بِهَا قُرِينٌ
ثم بينت أن جواب غير النفى إذا خلا من الفاء، وقصد به الجزاء جزم بما هو له
جواب؛ لأنه شبيه بالشرط فى جواز وقوعه وعدم جواز وقوعه بالنسبة إلى علم
الشخص المتكلم به؛ بخلاف النفى فإن الشخص المتكلم به محقق لعدم الوقوع
فخالف الشرط، ولم يكن له جواب مجزوم.

وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ«إِنْ» مقدرة، والصحيح أنه لا
حاجة إلى تقدير لفظ «إِنْ» بل تضمن لفظ الطلب لمعناها مغن عن تقدير لفظها كما
هو مغن فى أسماء الشرط نحو: «مَنْ يَأْتِي أكرمُهُ». وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه^(٢).

ولا يجعل للنهى جواب مجزوم إلا إذا صح المعنى بتقدير دخول «إِنْ» على «لَا»
نحو: «لَا تَفْعَلِ الشَّرَّ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ»؛ فللنهى ههنا جواب مجزوم لأن المعنى يصح
بقولك: «إِنْ لَا تَفْعَلِ الشَّرَّ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ»؛ بخلاف قولك: «لَا تَفْعَلِ الشَّرَّ يَكُونُ شَرًّا
لَكَ»؛ فإن الجزم فيه ممتنع لعدم صحة المعنى بقولك: «إِنْ لَا تَفْعَلِ الشَّرَّ يَكُنْ شَرًّا
لَكَ».

وقد أجاز الكسائى الجزم فى جواب ما لا يصح فيه دخول «إِنْ» على «لَا»؛ وقال:

(١) البيت للمغيرة بن حبناء فى خزنة الأدب ٥٢٢/٨، والدرر ٢٤٠/١، ٧٩/٤، وشرح شواهد
الإيضاح ص ٢٥١، وشرح شواهد المغنى ص ٤٩٧، والمقاصد النحوية ٣٩٠/٤، وبلا نسبة
فى الدرر ١٣٠/٥، والرّد على النحاة ص ١٢٥، ورسف المباني ص ٣٧٩، وشرح الأشموني
٣/٥٦٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٩، وشرح المفصل ٥٥/٧، والكتاب ٣٩/٣، ٩٢،
والمحتسب ١٩٧/١، ومغنى اللبيب ١/١٧٥، والمقتضب ٢٤/٢، والمقرب ١/٢٦٣.
(٢) ينظر الكتاب: (٩٤/٣).

«يكتفى بتقدير «إن» داخلة على الفعل دون «لأ» .»

ويعضد ما ذهب إليه رواية من روى: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ»^(١)، و«يُؤْذِنَا» - بثبوت الياء - أشهر.

وإلى ما ذهب إليه الكسائي أشرت بقولي:

وَجَائِزٌ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ نَحْوُ: «لَا تَضِمُّ تَضْمًا...»

فإن جزم «تَضْمًا» بعد «لَا تَضِمُّ» كجزم «يُؤْذِنَا» بعد: «لَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا». والجيد «تَضَامًا» و«يُؤْذِنَا» - بالرفع - .

ومما انفرد الكسائي بجوازه النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو:

... «صَهْ فَتَنْفُضًا»

وانفرد - أيضا - بجواز نصب ما بعد الفاء المجاب بها خبر بمعنى الأمر نحو:

«حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامُ النَّاسُ».

فهذه المسائل الثلاث لا يجيزها غير الكسائي.

وأما الجزم عند التعرى من الفاء فجائز بإجماع؛ وكذا جزم جواب الخبر الذي بمعنى الأمر؛ كقوله - تعالى - : ﴿تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١١-١٢]؛ لأن المعنى: آمنوا وجاهدوا.

ومنه قول بعض العرب: «اتَّقَى اللَّهُ امْرُؤًا فَعَلَّ خَيْرًا يَثْبُ عَلَيْهِ»؛ لأن المعنى: ليتق الله، وليفعل.

وألحق الفراء الرجاء بالتمنى فجعل له جوابا منصوبا^(٢).

ويقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعا؛ ومنه قراءة حفص عن عاصم^(٣): ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ

(١) جاءت الرواية بإثبات الياء من حديث أبي هريرة مرفوعا: من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدا، ولا يؤذينا بريح الثوم.

أخرجه مسلم (٣٩٤/١): كتاب المساجد: باب نهى من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها. (٧١ - ٥٦٣)، والبيهقي (٧٦/٣).

(٢) قال الفراء: وقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ﴾ من جعله جوابا ل (لعلّي) نصبه، وقد قرأ به بعض القراء. ينظر: معاني القرآن للفراء (٩/٣).

(٣) قوله «فأطلع» العامة على رفعه عطفًا على «أبلغ» فهو داخل في حيز الترجي وقرأ حفص في =

الْأَسْبَبَ . أَسْبَبَ السَّمَكَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَيْهِ لِكُلِّ مُوسَى ﴿ [عافر: ٣٦-٣٧].

ومنه قول الراجز - أنشده الفراء^(١): [من الراجز]

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا
يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ^(٢) مِنْ لَمَاتِهَا
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا^(٣)

وأجاز الكوفيون الاستفهام بـ«لعل» وإيلاء ما اتصل بها جوابا منصوبا نحو: «لَعَلَّكَ تَشْتِمُنَا فَأَقُومُ إِلَيْكَ» ؟ .

ثم أشرت إلى إجراء التقليل مجرى النفي في إيلائه جوابا منصوبا فيقال: «قُلْ مَا

= آخرين بنصبه وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جواب الأمر في قوله «ابن لى» فنصب بأن مضمرة بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين كقوله:

يا ناقُ سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

وهذا أوفق لمذهب البصريين .

والثاني: أنه منصوب . قال الشيخ عطفًا على التوهم لأن خبر لعل كثيرا جاء مقرونا بأن كثير في النظم وقليلًا في النثر فمن نصب توهم أن المرفوع الواقع خبرًا منصوب بأن والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاس . انتهى .

الثالث: أن ينتصب على جواب الترجى في لعل وهو مذهب كوفي استشهد أصحابه بهذه القراءة وبقراءة نافع ﴿وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتتفعه﴾ بنصب فتتفعه جوابًا لقوله «لعله» وإلى هذا نحا الزمخشري قال: تشبيهاً للترجى بالتمنى والبصريون يابون ذلك ويخرجون القراءة تين على ما تقدم، وفي سورة عبس يجوز أن يكون جوابًا للاستفهام في قوله «وما يدريك» فإنه مترتب عليه معنى . وقال ابن عطية وابن جبارة الهذلي على جواب التمنى وفيه نظر إذ ليس اللفظ تمنيًا وإنما فيه ترج وقد فرق الناس بين التمنى والترجى بأن الترجى لا يكون إلا في الممكن عكس التمنى فإنه يكون فيه وفي المستحيل كقوله:

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدئ الأول

ينظر: الدر المصون (٤٢/٦ ، ٤٣) .

(١) ينظر: معاني القرآن (٩/٣) .

(٢) اللمة: النازلة من نوازل الدنيا . ينظر: المقاييس (لمم) .

(٣) الراجز بلا نسبة في الإنصاف ١/٢٢٠، والخصائص ١/٣١٦، والجنى الدانى ص ٥٨٤، ورفض المباني ص ٢٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٧، وشرح الأشموني ٣/٥٧٠، وشرح شواهد المغنى ١/٤٥٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٣٩، واللامات ص ١٣٥، ولسان العرب (علل)، ١٢/٥٥٠ (لمم)، والمقاصد النحوية ٤/٣٩٦، ومغنى اللبيب ١/١٥٥ .

تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا» كما يقال: «مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا». فجواز هذا وأمثاله متفق عليه.

وزاد الكوفيون إجراء التشبيه مجرى النفى نحو: «كَأَنَّكَ أَمِيرٌ فَتُطِيعُكَ»؛ لأن فيه معنى: ما أنت أمير فنطيعك.

وكذلك أجروا الحصر بـ«إِنَّمَا» كقولهم: «إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ مِنَ الْأَسَدِ فَتَحْطِمَ ظَهْرَهُ»؛ وعليه قراءة ابن عامر^(١): «فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ».

(١) قرأ ابن عامر «فيكون» نصبًا هنا، وفي الأولى من آل عمران، وهي: «كن فيكون». ونعلمه؛ تحرزًا من قوله: «كن فيكون». الحق من ربك» وفي مريم: «كن فيكون. وإن الله ربي»، وفي غافر: «كن فيكون. ألم تر إلى الذين يجادلون»، وواقفه الكسائي على ما في النحل، ويس، وهي: «أن يقول له كن فيكون» أما آيتا النحل ويس فظاهرتان؛ لأن ما قبل الفعل منصوب فيصح عطفه عليه.

وأما ما انفرد به ابن عامر في هذه المواضع الأربعة فقد اضطرب كلام الناس فيها، وهي لعمرى تحتاج فضل تأمل، ولذلك تجرأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير، فقال ابن مجاهد: قرأ ابن عامر «فيكون» نصبًا، وهذا غير جائز في العربية، لأنه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في يس والنحل، فإنه نسق لا جواب، وقال في آل عمران: قرأ ابن عامر وحده: «كن فيكون» بالنصب، وهو وهم قال: «وقال هشام: كان أيوب بن تميم يقرأ: فيكون نصبًا، ثم رجع فقرأ فيكون رفعًا وقال الزجاج: كن فيكون: رفع لا غير». وأكثر ما أجابوا بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى، يريدون أنه قد وجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء، وأما إذا نظرنا إلى جانب المعنى، فإن ذلك لا يصح لوجهين:

أحدهما: أن هذا؛ وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر، نحو: «فليمدد له الرحمن» أي:

فَيَمْدُ وَإِذَا كَانَ مَعْنَاهُ الْخَبْرَ لَمْ يَنْتَسِبْ فِي جَوَابِهِ بِالْفَاءِ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ:

سَأْتُرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا
وقول الآخر:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

والثاني: أن من شروط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منها شرط جزاء نحو: «انتنى فأكرمك» تقديره: إن أتيتني أكرمتك، وههنا لا يصح ذلك إذ يصير التقدير: إن تكن تكن فيتحد فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلاً، وقد علمت أنه لا بد من تغييرهما، وإلا يلزم أن يكون الشيء شرطًا لنفسه وهو محال، قالوا: والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم، نحو:

فَقُلْتُ لِحِثَّادٍ حَذَّ السَّيْفِ وَأَشْتَمِلُ عَلَيْهِ بِرَفِقٍ وَأَرْقُبُ الشَّمْسَ تَغْرُبُ
وَأَسْرِخُ لِي الدَّهْمَاءَ وَأَذْهَبُ بِمِمْطَرِي وَلَا يَعْلَمُنْ خَلْقٌ مِنَ النَّاسِ مَذْهَبِي

فجعل «تغرب» جوابًا لـ«أرقب»، وهو غير مترتب عليه، وكذلك لا يلزم من قوله تعالى أن يفعلوا، وإنما ذلك مراعاة لجانب اللفظ.

ثم أشرت إلى أن «عَيْرًا» قد تفيد نفيًا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال: «عَيْرٌ قَائِمٌ الزَيْدَانِ فَتُكْرِمَهُمَا».

أشار إلى ذلك ابن السراج ثم قال: «ولا يجوز هذا عندي». قلت: «وهو عندي جائز» - والله أعلم-.

وحكى الفراء^(١) عن العرب في المضارع المنفي بـ«لَا» الجزم والرفع إذا حسن تقدير «كَي» قبله، وأنهم يقولون: (زَبَطْتُ الْفَرَسَ لَا يَتَقَلَّتْ)، و«أَوْثَقْتُ الْعَبْدَ لَا يَفِرُّ» و«لَا يَفِرُّ»: أن ما جزم لأن تأويله: إن لم أربطه فر، فجزم على التأويل. قال: وأنشدني بعض بني عقيل: [من الطويل]

وَحَتَّى رَأَيْتَنَا أَحْسَنَ الْفِعْلِ بَيْنَنَا مُسَاكِنَةً لَا يَقْرَفُ^(٢) الشَّرَّ قَارِفُ^(٣)
وقال آخر: [من البسيط]

لَوْ كُنْتُ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتُ رُؤْيَتَنَا أَوْ جِئْتَنَا مَاشِيًا لَا يُعْرِفُ الْفَرَسَ^(٤)
بجزم «يَقْرَفُ» و«يعرف» ورفعهما. وإلى مثل هذا أشرت بقولي:

وَالْجَزْمُ وَالرَّفْعُ رَوَّوَا فِي تِلْوِ^(٥) إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ بِهِ مُعَلَّلًا
ثم بينت انتصاب الفعل المعطوف على اسم صريح بـ«أَنْ» مضمرة جائزة الإظهار كقول الشاعر: [من الوافر]

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٥)

= أما ما ذكره في بيت عمر فصحيح، وأما الآيات فلا نسلم أنه غير مترتب «عليه» لأنه أراد بالعباد الخالص، ولذلك أضافهم إليه، أو تقول إن الجزم على حذف لام الأمر. ينظر: الدر المصون (١/٣٥٤، ٣٥٥).

(١) ينظر: معاني القرآن (٢/٢٨٣).

(٢) قارف: قارب. ينظر: القاموس (قرف).

(٣) البيت في ديوان الحماسة ٢/١٥٠، وينظر شرح التسهيل ٤/٤٨.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٤/٤٨.

(٥) البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/٥٠٣، ٥٠٤، والدرر ٤/٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٣، وشرح التصريح ٢/٢٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٥٣، ولسان العرب (مسن)، والمحتسب ١/٣٢٦، ومغنى اللبيب ١/٢٦٧، والمقاصد النحوية ٤/٣٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٢٧٧، وأوضح المسالك ٤/١٩٢، والجنى الداني ص ١٥٧، وخزانة الأدب ٨/٥٢٣، والرد على النحاة ص ١٢٨، ووصف =

أراد: للبس عباءة وأن تقر عيني، فحذف «أَنْ» وأبقى عملها دليلاً عليها، ولو استقام الوزن بإظهارها لكان أقيس.

وليست الواو مخصوصة بهذا بل هو جائز مع «أَوْ» والفاء، و«ثُمَّ». فمثال ذلك مع «أَوْ» قراءة السبعة إلا نافعاً: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] بنصب «يُرْسِلَ» عطفًا على «وَحْيًا»، والأصل: أو أن يرسل.

ومثال ذلك مع الفاء قول الشاعر وهو رجل من طيء: [من البسيط]
لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍ^(١) فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِتْرَابًا^(٢) عَلَى تَرَبٍ^(٣)
ومثال ذلك مع «ثُمَّ» قول الشاعر: [من البسيط]
إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكََا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ^(٤)
أراد: ثم أن أعقله، فحذف «أَنْ» وأبقى عملها.

فهذا وأمثاله جائز لكثرة نظائره. وأما بقاء النصب بعد حذف «أَنْ» في غير ذلك فضعيف قليل، ولا يقبل منه إلا ما نقله عدل، ولا يقاس عليه.

ومما نقل فقبل قول بعض العرب: «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ». وقول الشاعر- أنشدته سيبويه^(٥) - : [من الطويل]

= المباني ص ٤٢٣، وشرح الأشموني ٥٧١/٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤٤، وشرح قطر الندى ص ٦٥، وشرح المفصل ٢٥/٧، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨، والكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢.

(١) المعتز: الفقير، وقيل: المتعرض للمعروف من غير أن يسأل. ينظر اللسان (عر).

(٢) الإتراب: الغنى. ينظر: اللسان (ترب).

(٣) تَرَبَ الرجلُ: أصابه الفقر. ينظر: اللسان (ترب)،

والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٤/٤، والدرر ٩٢/٤، وشرح الأشموني ٥٧١/٣، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٥، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٧، والمقاصد النحوية ٣٩٨/٤، وهمع الهوامع ١٧/٢.

(٤) البيت لأنس بن مدركة في الأغاني ٣٥٧/٢٠، والحيوان ٢١٨/١، والدرر ٩٣/٤، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، ولسان العرب (ثور)، (وجع) (عيف) والمقاصد النحوية ٣٩٩/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٥/٤، وخزانة الأدب ٤٦٢/٢، وشرح الأشموني ٥٧١/٣، وشرح شذور الذهب ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٧، ولسان العرب (ثور)، وهمع الهوامع ١٧/٢.

(٥) ينظر الكتاب (٣٠٧/١).

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا حُبَّاسَةً^(١) وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ^(٢) نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ^(٣)
قال سيبويه^(٤): «أراد بعد ما كدت أن أفعله».

* * *

- (١) الحُبَّاسَة: المغنم . ينظر: المقاييس (خيس) .
 (٢) نهته عن الأمر: كفه وزجره . ينظر: القاموس (نهته) .
 (٣) البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١، وله أو لعمر بن جؤين في لسان العرب (خيس)، ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٧، والكتاب ١/٣٠٧، والمقاصد النحوية ٤/٤٠١، ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغنى ٢/٩٣١، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/٥٦١، بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٨، وجمهرة اللغة ص ٢٨٩، والدرر ١/١٧٧، ووصف المباني ص ١١٣، وشرح الأشموني ١/١٢٩، ومغنى اللبيب ٢/٦٤٠، والمقرب ١/٢٧٠، وهمع الهوامع ١/٥٨ .
 (٤) عبارة سيبويه: فحملوه على «أن»؛ لأن الشعراء قد يستعملون «أن» ههنا مضطرين كثيرًا . ينظر: الكتاب (١/٣٠٧) .

باب عوامل الجزم

(ص)

ب(لا) وبالألام اجزى من فى الطلب
 وَاللَّامُ قَدْ تَسْكُنُ بَعْدَ الْفَا وَ(ثُمَّ)
 وَقَلَّمَا تَجِيءُ فِي الْخِطَابِ
 وَقَلَّ أَنْ تَجْزَمَ ذِي اللَّامِ وَ(لَا)
 وَحَذَفُ هَذِي اللَّامِ بَعْدَ (قُلْ) كَثُرَ
 وَذُونَ قَوْلٍ فِي اضْطِرَارٍ حَذَفَا
 وَيَجْزَمُ الْفِعْلُ بِ(لَمْ) وَ(لَمَّا)
 وَحَدَّ الْإِثْتِفَا بِ(لَمَّا) وَاتَّصَلَ
 وَشَدَّ رَفَعُ بَعْدَ (لَمْ) وَقَدْ زُعِمَ
 وَبَعْضُهُمْ مَجْزُومٌ (لَمَّا) قَدْ حَذَفَ
 وَقَصُلُ مَجْزُومٌ بِ(لَمْ) وَ(لَا) الطَّلَبِ
 (ش) ذكر الطلب بعد «لَا» والألام الجازمتين يحصل فائدتين لا يحصلان بدونها:

إحداهما : تمييز «لَا» المرادة من غير المرادة وهى :

النافية نحو: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] والزائدة نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا

تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

وتمييز اللام المرادة من غير المرادة وهى التى ينتصب الفعل بعدها وقد ذكرت .
 والثانية من الفائدتين: أن الطلب يعم به «لَا» فى النهى؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَا

تَحْزَنَ﴾ [التوبة: ٤٠].

و«لَا» فى الدعاء نحو: ﴿لَا تَعَذِّبْنَا﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ويعم به لام الأمر نحو قوله- تعالى-: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

ولام الدعاء نحو قوله- تعالى-: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

بخلاف أن يقال: لام الأمر، و«لَا» فى النهى؛ فإن الدعاء لا يدخل فى ذلك.

ومن ورود الدعاء مجزوما بالألام قول أبى طالب: [من الرجز]

يَا رَبِّ إِنَّمَا تُخْرِجَنِّي طَالِبِي

فِي مَقْتَبٍ مِّن تِلْكَ الْمَقَاتِبِ

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ
وَلْيَكُنِ الْمُسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ^(١)

وللام الطلب الأصالة في السكون من وجهين:

أحدهما: مشترك فيه وهو: كون السكون متقدما على الحركة؛ إذ هي زيادة، والأصل عدمها.

والثاني: خاص، وهو: أن يكون لفظها مشاكلا لعملها، كما فعل بياء الجر، لكن منع من سكونها الابتداء بها؛ فكسرت، وبقي للقصد تعلق بالسكون، فإذا دخل عليه واو أو فاء رجع - غالبا - إلى السكون ليؤمن دوام تفويت الأصل. وليس التسكين حملا على عين «فعل»؛ كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا في اضطرار.

وتسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها؛ ولذلك أجمع القراء على التسكين فيما سوى قوله - تعالى -: ﴿وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ [العنكبوت: ٦٦]، مما ولى واوا أو فاء كقوله - تعالى -: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، وكقوله - تعالى -: ﴿فَلْيَكْتُتْ وَيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وكقوله - تعالى -: ﴿فَلَنَقُصَّ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوا آسِيحتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن رَّأْيِكُمْ وَلَنَاتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَّآ يُصَلُّوْا فَلْيُصَلُّوْا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا﴾ [النساء: ١٠٢]، وكقوله - تعالى -: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِن حَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩].

وأیضا لو كان تسكين هذه اللام لغير سبب يخصها لشاركتها فيه دون شذوذ لام «كى» الواقعة بعد فاء أو واو.

ويقل دخول هذه اللام على فعل فاعل مخاطب استغناء بصيغة «إفعل» والكثير دخولها على فعل ما لم يسم فاعله - مطلقا - نحو: «لِنُعْنَ بِحَاجَتِي» و«الِيزَةَ زَيْدَ عَلَيْنَا».

(١) تقدم تخريج هذا الرجز .

ومن دخولها على فعل فاعل مخاطب - مع قلته - قراءة عثمان^(١) وأبي^(٢) وأنس^(٣) - رضى الله عنهم - : «فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرُّحُوا» .

وقول النبي ﷺ : «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»^(٤) .

ومن دخولها على المضارع المسند إلى المتكلم قوله - تعالى - : ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وقول النبي ﷺ : «قُومُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ»^(٥) .

وقد تسكن هذه اللام بعد «ثم» نحو: ﴿ثُمَّ لَيَقْبُضُوا نَفْسَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] .

(١) هو عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، من كبار الرجال الذين عز بهم الإسلام فى بدايته، وكان غنياً شريفاً فى الجاهلية، وله مناقبه وآثاره وأعماله المشهورة فى الإسلام - رضى الله عنه . نغم عليه بعض الناس وأحدثوا فتنة كانت نهايتها مقتله رضى الله عنه سنة ٣٥ هـ . ينظر: الإصابات ت (٥٤٦٤)، أسد الغابة ت (٣٥٨٩)، الاستيعاب ت (١٧٩٧)، الأعلام (٢١٠/٤) .

(٢) هو أبى بن كعب بن قيس بن عبيد، من بنى النجار، أبو المنذر، صحابى أنصارى، كان قبل الإسلام حبراً يهودياً وأسلم وكان من كتاب الوحي، وكان من أقرأ الصحابة للقرآن شهد بدرًا وأخذًا والخندق والمشاهد كلها مع الرسول ﷺ ومات سنة ٢١ هـ . ينظر: الإصابات ت (٣٢)، الاستيعاب ت (٦)، الأعلام (٨٢/١) .

(٣) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد أبو حمزة الأنصارى الخزرجى، خادم رسول الله ﷺ وصاحبه، وأحد المكثرين عنه من الرواية . كان من المقربين للنبي ﷺ ودعا له النبي ﷺ وكان آخر الصحابة موتاً بالبصرة سنة ٩٣ هـ . ينظر: الإصابات ت (٢٧٧)، أسد الغابة (٢٥٨)، الاستيعاب ت (٨٤)، الأعلام (٢٤/٢) .

(٤) قال الزيلعى فى تخريج أحاديث الكشاف (٢/رقم ٥٩٦): غريب . اهـ .

وأخرج الترمذى (٣٢٣٥)، وأحمد (٢٤٣/٥) من حديث معاذ بن جبل قال: احتبس عنا رسول الله ﷺ ذات غداة من صلاة الصبح حتى كدنا نترأى عين الشمس، فخرج سريعاً، فنوب بالصلاة، فصلّى رسول الله ﷺ، وتجوّز فى صلاته، فلما سلم دعا بصوته فقال لنا: على مصافكم كما أنتم، ثم انفتل إلينا . . . فذكر حديثاً طويلاً .

وأخرج مسلم (٤٢٣/١): كتاب المساجد: باب متى يقوم الناس للصلاة (١٥٩ - ٦٠٥) من حديث أبى هريرة . أن الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي ﷺ مقامه .

(٥) أخرجه مالك (١٥٣/١): كتاب قصر الصلاة فى السفر: باب جامع سبحة الضحى، (٣١)،

وأحمد (١٣١/٣، ١٤٩، ١٦٤)، والدارمى (٢٩٥/١)، والبخارى (٦١٧/٢): كتاب الأذان: باب وضوء الصبيان (٨٦٠)، ومسلم (٤٥٧/١): كتاب المساجد: باب جواز الجماعة فى النافلة، والصلاة على حصير، (٢٦٦ - ٦٥٨) وأبو داود (٢٢٢/١): كتاب الصلاة: باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون؟ (٦١٢)، والترمذى (٤٥٤/١): أبواب الصلاة: باب ما جاء فى الرجل يصلّى ومعه الرجال والنساء، (٢٣٤)، والنسائى (٨٥/٢) كتاب الإمامة: باب إذا كانوا ثلاثة وامرأة، من حديث أنس بن مالك .

- وهى قراءة قبل^(١)، وأبى عمرو، وابن عامر، وورش^(٢).
 ومن دخول «لَا» النهى على فعل المتكلم قول الشاعر: [من الطويل]
 إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضِمُ^(٣)
 ومثله قول الآخر: [من البسيط]
 لَا أَغْرِقَنَّ رَبِّبًا^(٤) حُورًا مَدَامِعُهَا مَرَدَفَاتٍ عَلَى أَحْنَاءِ أَكْوَارِ^(٥)
 وإلى دخول لام الأمر، و«لَا» فى النهى على فعل المتكلم -بقلة- أشرت بقولى:
 وَقَلَّ أَنْ تَجْزِمَ ذِي اللَّامِ وَ«لَا» «أَفْعَل» أو «تَفَعَّل»
 ثم قلت:

... .. وَاللَّامُ اعْتَلَى
 أى: دخول اللام على «أَفْعَل» و«تَفَعَّل» أكثر من دخول «لَا» عليهما.
 ثم أشرت إلى حذف لام الأمر، وبقاء عمله، وهو على ثلاثة أضرب:
 - كثير مطرد.
 - وقليل جائز فى الاختيار.
 - وقليل مخصوص بالاضطرار.

فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر بقول، كقوله - تعالى -: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي أبو عمر، الشهير بقنبل، من أعلام القراء، كان إمامًا متقنًا، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز فى عصره، ورحل إليه الناس من الأقطار . توفى سنة ٢٩١ هـ .

ينظر: الأعلام (٦/١٩٠)، النشر (١/١٢٠)، طبقات القراء (٢/١٦٥) .

(٢) هو عثمان بن سعيد بن عدى المصرى، الشهير بـ«ورش»، من كبار القراء، وغلب عليه لقب «ورش»؛ لشدة بياضه، توفى بمصر سنة ١٩٧ هـ، وأصله من القيروان . ينظر: الأعلام (٤/٢٠٥)، غاية النهاية (١/٥٠٢) .

(٣) الجراضم: الأكل جَدًّا، ذا جسم كان أو نحيقًا. ينظر: اللسان (جراضم) والبيت للفرزدق فى الأزهية ص ١٥٠، ومغنى اللبيب ١/٢٤٧، وليس فى ديوانه، وللوليد بن عقبة فى شرح التصريح ٢/٢٤٦، وللفرزدق أو للوليد فى شرح شواهد المغنى ٢/٦٣٣، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٠، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤/٢٠٠، وشرح الأشموني ٣/٥٧٤ .

(٤) الربرب: القطيع من بقر الوحش . ينظر: اللسان (ربرب) .

(٥) الأكوار: جمع كور وهو الرجل . ينظر: اللسان (كور)

والبيت بلا نسبة فى شرح الأشموني ٣/٥٧٣، ومغنى اللبيب ١/٢٤٦ .

يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴿٣١﴾ [إبراهيم: ٣١] أى: ليقيموا، فحذف اللام لأنه بعد «قُلْ». وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: «قُلْ لَهُمْ، فَإِنْ تَقُلْ لَهُمْ يُقِيمُوا»؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك؛ فوجب إبطال ما أفضى إليه وإن كان قول الأكثر.

والقليل الجائز في الاختيار الحذف بعد قول غير أمر كقول الراجز: [من الراجز]

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تَيْدُنُ فَإِنِّي حَمُوُّهَا وَجَارُهَا

أراد: لتيدن، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول:

إِيْدُنُ

وليس لقائل أن يقول: هذا من تسكين المتحرك على أن [يكون] (١) الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء، فكان يقول: تيدن إني حمؤها وجارها، فإذا لم يستغن عن الفاء، فاللام والجزم مرادان. والقليل المخصوص بالاضطرار: الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا غيرها

كقول الشاعر: [من الطويل]

فَلَا تَسْتَطِئُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ (٢)

أراد: ولكن ليكن، فحذف اللام مضطرا وأبقى عملها، وليس من هذا ما أنشده

الفراء (٣) من قول الراجز (٤): [من الراجز]

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ
فَيَدُنُ مِنِّي تَنَّهُ الْمَرَاجِرُ (٥)

(١) سقط في أ.

(٢) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١١٢، والجنى الداني ص ١١٤، ووصف المبانى ص ٢٥٦، وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٠، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥، وشرح شواهد المغنى ص ٥٩٧، ومجالس ثعلب ص ٥٢٤، ومعنى اللبيب ص ٢٢٤، والمقاصد النحوية ٤٢٠/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٦٠).

(٤) في أ: الآخر.

(٥) الراجز بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٣٣، ووصف المبانى ص ٢٥٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٢، والشعر والشعراء ١/ ١٠٦، ولسان العرب (زجر).

لأنه لو قصد الأمر لقال:

فَلْيَذُنْ مِنِّي

وإنما أراد عطف «يَذُنُو» على «يَزْعُم»^(١) وحذف الواو من «يَذُنُو» لدلالة الضمة عليها كما قال:

فَسَيَأَلِيَتِ الْأَطْبَاءُ كَأَنَّ حَوْلِي (٢)

فحذف واو الضمير اكتفاء بالضمة، فواو ليست بضمير أحق أن يفعل بها ذلك. وأما «تَنْهَهُ» فمجزوم؛ لأنه جواب «مَنْ».

ثم بينت انجزام الفعل بـ«لَمْ» و«لَمَّا»، وأن المجزوم بهما ماضى المعنى، وفي ذلك إشعار بأنه لا يكون في اللفظ إلا مضارعاً، بخلاف مصحوب أدوات الشرط.

إلا أن مجزوم «لَمْ» مطلق الانتفاء؛ فإذا قلت: «لَمْ يَكُنْ» جاز أن تريد انتفاء غير محدود كقوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كُفُوا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤].

وانتفاء محدوداً متصلاً بالحال كقوله -تعالى-: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيحًا﴾ [مريم: ٤] وكقول سيبويه: «ولما هو كائن لم يقطع».

وانتفاء منقطعاً كقوله -تعالى-: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١].

وكقول الراجز: [من الراجز]

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَخَدَكَا

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(٣)

ولجواز انقطاع مدلول «لَمْ» يحسن أن يقال: «لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ»، ولجواز كونه غير محدود حسن أن يقال: «لَمْ يُقْضَ مَا لَا يَكُون».

(١) في أ: لا يزعم .

(٢) صدر بيت وعجزه:

وكان مع الأطباء الأساءة

ينظر: الأشباه والنظائر ١٩/٧، والإنصاف ص ٣٨٥، والحيوان ٢٩٧/٥، وخزانة الأدب ٢٢٩/٥، ٢٣١، والدرر ١٧٨/١، وشرح المفصل ٥/٧، ٨٠/٩، ومجالس ثعلب ص ١٠٩، والمقاصد النحوية ٥٥١/٤، وجمع الهوامع ٥٨/١ .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

وأما «لَمَّا» فمدلولها انتفاء محدود متصل بزمن النطق بها؛ فلذلك امتنع أن يقال: «لَمَّا يَكُنْ تُمْ كَانَ» و«لَمَّا يُفْضَ مَا لَا يَكُونُ»؛ لأن انتفاء قضاء ما لا يكون غير محدود.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَحُدَّ الْإِنْتِفَاءُ بِ«لَمَّا» وَاتَّصَلَ بِالْحَالِ، وَهُوَ - مُطْلَقًا - بِ«لَمَّ» حَصَلَ
أى: الانتفاء حصل - مطلقا - مع «لَمَّ».

ولا أشترط كون المنفى ب«لَمَّا» قريبا من الحال لقولهم: «عَصَى إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمُ»؛ بل الغالب كونه قريبا من الحال.

ثم بينت أن «لَمَّ» قد تهمل فيليها الفعل مرفوعا كقول الشاعر: [من البسيط]
لَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِيهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ^(١)
وزعم بعض الناس أن النصب ب«لَمَّ» لغة اغترارا بقراءة بعض السلف^(٢): ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] - بفتح الحاء - ويقول الراجز: [من الراجز]
فِي أَي يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ
أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ^(٣)

وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها،

ثم حذفت ونويت، فبقيت الفتحة كما بقيت في قول الشاعر: [من المنسرح]
أَضْرِبْ عَنكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضْرِبْكَ بِالسَّيْفِ قَوْنِسِ^(٤) الْفَرَسِ^(٥)

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٦، وخزانة الأدب ١/٢٠٥، ٣/٩، ٤٣١/١١، والدرر ٥/٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/٤٤٨، وشرح الأشموني ٣/٥٧٦، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٧٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٦، وشرح المفصل ٧/٨، ولسان العرب (صلف)، والمحتسب ٢/٤٢، ومغنى اللبيب ١/٢٧٧، ٣٣٩، والمقاصد النحوية ٤/٤٤٦، وهمع الهوامع ٢/٥٦.

(٢) ينظر: المحتسب (٢/٣٦٦).

(٣) الراجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ٧٩، وحماسة البحترى ص ٣٧، وللحارث بن منذر الجرمي في شرح شواهد المغنى ٢/٦٧٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٤، والخصائص ٣/٩٤، والجنى الداني ص ٢٦٧، وشرح الأشموني ٣/٥٧٨، ولسان العرب (قدر)، والمحتسب ٢/٣٦٦، ومغنى اللبيب ١/٢٧٧، والممتع في التصريف ١/٣٢٢، ونوادر أبي زيد ص ١٣.

(٤) قونس الفرس: أعلى رأسه. ينظر: القاموس (قنس).

(٥) البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥، وخزانة الأدب ١١/٤٥٠، والدرر =

فَجِئْتُ فُبُورَهُمْ بَدْءًا وَلَمَّا فَتَادَيْتِ الثُّبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهُ^(١)
وَأَنْفَرَدْتُ «لَمْ» بأشياء منها:

أن فصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقول الشاعر: [من الوافر]
فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ^(٢)
والتقدير: ولم تكن إذا نحن امترينا يدركك المراء.

وقد فصل - أيضا - بين «لَا» ومجزومها في الضرورة كقول الشاعر: [من الطويل]
وَقَالُوا: أَحَانَا لَا تَخْشَعُ لِظَالِمٍ عَزِيزٍ وَلَا ذَا حَقٍّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ^(٣)
أراد: ولا تظلم ذا حق قومك.

وهذا رديء؛ لأنه شبيه بالفصل بين حرف الجر، والمجرور.
وليس كذلك الفصل بين أداة الشرط ومعمولها؛ لأن أداة الشرط يليها الماضي
والمضارع، فأشبهت الفعل في عدم الاختصاص بالمعرب، فحملت عليه في جواز
الفصل - والله أعلم -.

(ص)

[وَأَجْزِمُ بِ(إِنْ) وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَهْمَا) (أَي) وَ(أَيْنَ) وَ(مَتَى) وَ(إِذْمَا)
وَ(حَيْثُمَا) وَ(أَتَى) مَهْمَلًا (كَيْفَ) وَأَهْلَ الْكُوفَةِ اتَّبَعَ مُعْجَلًا]^(٤)

= ١٧٤/٥، وشرح شواهد المغنى ٩٣٣/٢، وشرح المفصل ١٠٧/٦، ولسان العرب
(فَسَسَ)، (نُونُ)، والمقاصد النحوية ٣٣٧/٤، ونوادر أبي زيد ص ١٣، وبلا نسبة في
الإنصاف ٥٦٥/٢، وجمهرة اللغة ص ٨٥٢، ١١٧٦، والخصائص ١٢٦/١، وسر صناعة
الإعراب ٨٢/١، وشرح الأشموني ٥٠٥/٢، وشرح المفصل ٤٤/٩، ولسان العرب (هول)،
والمحتسب ٣٦٧/٢، ومغنى اللبيب ص ٦٤٣/٢، والممتع في التصريف ٣٢٣/١.

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٣/٤، وخزانة الأدب ١١٣/١٠، ١١٧، والدرر ٤/
٢٤٥، ٦٩/٥، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣، وشرح شواهد المغنى ٦٨١/٢، والصاحبي في
فقه اللغة ص ١٤٩، ولسان العرب (لمم)، ومغنى اللبيب ٢٨٠/١، وهمع الهوامع ٥٧/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/٩، وجواهر الأدب ص ٢٥٦، وشرح الأشموني
٥٧٦/٣، وشرح شواهد المغنى ص ٦٧٨، والمغنى ص ٢٧٨.

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ٦٣/٥، وشرح الأشموني ٥٧٤/٣، والمقاصد النحوية ٤٤٤/٤،
وهمع الهوامع ٥٦/٢.

(٤) بدل ما بين المعكوفين في أ:

واجزم بأن وما ومهما
أى متى أين أين إذما
وحيثما أتى وهذى العشر مع
إن أدوات الشرط غير إن تبع

وَشَدَّ جَزْمٌ بِ(إِذَا) فِي الشَّعْرِ
وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ كُلِّهَا، وَ(إِنْ)
وَتَقْتَضِي فِعْلَيْنِ شَرْطًا وَجَزَا
وَالشَّرْطُ مِنْهُمَا الَّذِي تَقَدَّمَ
وَمَضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ
وَكَوْنُ مَاضٍ فِي اخْتِلَافٍ سَابِقًا
وَلَا أَخْصُ الْعَكْسَ بِاضْطِرَارٍ
وَلِلْمُضَارِعِ انْجِرَامَ ظَهَرًا
وَجَائِزُ رَفَعُ مُضَارِعٍ سَبِقَ
رَقْلٌ رَفَعٌ بَعْدَ شَرْطِ جُزْمًا
وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: (يَا أَقْرَعُ
وَشَدَّ إِهْمَالٌ (مَتَى) وَ(إِنْ) وَ(لَمْ)
وَشَاعَ جَزْمٌ بِإِذَا حَمَلًا عَلَى
وَبِإِذَا فِي الشَّعْرِ جَزْمٌ نَدْرًا

(ش) لما انقضى الكلام على الأحرف الأربعة المقتضية مجزوما واحدا شرعت
في الكلام على أدوات الشرط الجازمة فعلين وهي التي أولها «إِنْ» وآخرها «أَتَى»:
نحو قوله - تعالى - : ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْسِلْ عَلَيْكُمْ حَافِئًا أَوْ يُنَزِّلِ عَلَيْكُمْ مَائِدًا مِنَ السَّمَاءِ مِنْ تَحْتِهَا نَاقُورٌ مَخْرُوجٌ﴾ [الإسراء: ٥٤] و ﴿مَنْ
يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] و ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَكْتُمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]
و ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] و ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] و ﴿أَيُّنَا
تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

[و] قول الشاعر: [من الطويل]

... ..
ولكن متى يسترفد^(١) القوم أرفد^(٢)

(١) رُفِدَ فُلَانًا: أَعَانَهُ وَأَعْطَاهُ. يَنْظُرُ: الْوَسِيطُ (رُفِدَ).

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ لَطْرَفَةَ بِنِ الْعَبْدِ وَصَدْرَهُ:

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةَ

يَنْظُرُ: دِيْوَانُهُ ص ٢٩، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٦٦/٩، ٦٧، ٤٧١، وَالْكِتَابُ ٧٨/٣، وَبِلَا نِسْبَةٍ
فِي شَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ ص ٤٣٥، وَمَغْنَى اللَّيْبِ ٦٠٦/٢.

[وقول الآخر: من البسيط]

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمُنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا^(١)
و: [من الخفيف]

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّزُ لَكَ الْإِلَهَ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ^(٢)
و: [من الطويل]

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأَبَّ مَا أَنْتَ أَمِيرٌ بِهِ لَا تَجِدُ مَنْ أَنْتَ تَأْمُرُ فَأَعْلًا^(٣)
و: [من الطويل]

خَلِيلِي أُنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرٍ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ^(٤)
و: [من الكامل]

إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَيَّ الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ^(٥)[^(٦)

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٥٧٩/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٢، والمقاصد النحوية ٤٢٣/٤ .

(٢) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣٦، وخزانة الأدب ٢٠٠، ٧، وشرح الأشموني ٣/٥١٠، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٧، وشرح شواهد المغنى ١/٣٩١، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٥، وشرح قطر الندى ص ٨٩، ومغنى اللبيب ١/١٣٣، والمقاصد النحوية ٤٢٦/٤ .

(٣) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٨٠، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٥، وشرح قطر الندى ص ٨٩، والمقاصد النحوية ٤٢٥/٤ .

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٨٠، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٧، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٣، والمقاصد النحوية ٤٢٦/٤ .

(٥) البيت للعباس بن مرداس ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ٢٩/٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٣، وشرح المفصل ٤/٩٧، ٧/٤٦، والكتاب ٣/٥٧، ولسان العرب (أذذ)، وبلا نسبة في الخصائص ١/١٣١، ووصف المباني ص ٦٠، والمقتضب ٢/٤٧ .

(٦) بدل ما بين المعكوفين ثبت في ط:
وقول الآخر:

إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَيَّ الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ

وقول الشاعر: [من البسيط]

وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ تَكُنِ

.....

وقول الآخر: [من الطويل]

كَيْلًا مَرَكَبِيهَا نُحْتُ رَجْلِكَ شَاجِرٌ

فَأُضْبِحَتْ أُنِّي تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا

ولا بد لأداة المجازاة من فعل يليها يسمى شرطا، وفعل بعده - أو ما يقوم مقامه - يسمى جوابا وجزاء:

وإذا كانا فعلين، جاز أن يكونا مضارعين. وأن يكونا ماضيين.

وأن يكون الشرط ماضيا، والجواب مضارعا.

وأن يكون الشرط مضارعا، والجواب ماضيا.

فالأول نحو: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُعَاسِبِكُمْ بِهِ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والثاني نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

والثالث نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١٥].

ومثله قول الشاعر: [من البسيط]

دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْنِكَ يَشْفُوا صُدُورًا دَاتِ تَوَغِيرِ (١)

والرابع نحو قول الشاعر: [من الخفيف]

= وقولي:

... واختِمْ بِ«أَنْي» مُهْمَلًا «كَيْفَ» وَأَهْلَ الْكُوفَةِ اتَّبِعْ مُعْمَلًا

أشرت به إلى أن إهمال «كَيْفَ» وعدم الاعتداد بها في أدوات الشرط هو المذهب الصحيح، وأن الكوفيين يجزمون بها، ويلحقونها بأدوات الشرط الجازمة.

وقد جزم بـ«إِذَا» في الشعر كثيرا، والأصح منع ذلك في النثر لعدم وروده. ومن الوارد منه في الشعر ما أنشد سيبويه من قول الشاعر: [من البسيط]

تَرْفَعُ لِي جُنْدِي، وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا أُجِدَّتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

ومنه ما أنشده الفراء من قول الآخر: [من الكامل]

اسْتَغْنِي مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبِكَ خُصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ

ولو قيل: إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجازم بـ«إِذَا» من أن يجعل مكانها «مَتَى» الشرطية

لكان قولاً لا راد له إلا بأن يقال: لو كان جائزاً في غير الشعر ما عدم وروده نثراً.

(١) التوغير: الإغراء بالحقد. ينظر: اللسان (وغير).

والبيت للفرزدق في ديوانه ٢١٣/١، والدرر ٨٣/٥، وشرح أبيات سيبويه ٩٠/٢،

وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧١، والكتاب ٦٩/٣، ولسان العرب (وغير)، وبلا نسبة في

همع الهوامع ٦٠/٢.

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيْءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا (١) بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ (٢)
ومثله قول الآخر: [من البسيط]

إِنْ تَضْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا (٣)
ومثله قول الآخر: [من البسيط]

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِثِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا (٤)
وأكثر النحويين يخصون الوجه الرابع بالضرورة، ولا أرى ذلك؛ لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ يَثْمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٥).

ولأن قائل البيت الأول متمكن من أن يقول بدل:

... .. كُنْتُ مِنْهُ

... .. أَلُ مِنْهُ

وقائل الثاني متمكن من أن يقول بدل:

... .. وَصَلْنَاكُمْ

... .. نُوَاصِلَكُمْ

وبدل:

... .. مَلَأْتُمْ

... .. تَمَلَّأُوا

وقائل البيت الثالث متمكن من [أن] يقول بدل:

... .. إِنَّ يَسْمَعُوا

... .. إِنَّ سَمِعُوا

(١) الشجا: ما نشب في الحلق من غصة هم . ينظر: المقاييس (شجو) .

(٢) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٥٢، وخزانة الأدب ٧٦/٩، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٧، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠٥، وشرح الأشموني ٣/٥٨٥، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٥، والمقتضب ٢/٥٩، والمقرب ١/٢٧٥، ونوادير أبي زيد ص ٦٨ .

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ٥/٧٣، وشرح الأشموني ٣/٥٨٥، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٨، وهمع الهوامع ٢/٥٩ .

(٤) البيت للمتنبي في ديوانه ٤/٣٦٦، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ١/٢٠٠ .

(٥) أخرجه البخاري (١/١٢٧): كتاب الإيمان: باب قيام ليلة القدر من الإيمان، (٣٥)، ومسلم (١/٥٢٤): كتاب صلاة المسافرين: باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، (١٧٦ - ٧٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٣٠٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، به .

ويدل:

... .. وَمَا يَسْمَعُوا
 وَمَا سَمِعُوا

فإذ لم يقولوا ذلك - مع إمكانه - علم أنهم غير مضطرين .

وقد صرح بجواز ذلك في الاختيار: الفراء^(١) - رحمه الله - وجعل من ذلك قوله - تعالى - : ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]؛ لأن «ظَلَّتْ» بلفظ الماضي، وقد عطف على «نُزِّلْ»، وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه وما كان ماضى اللفظ من شرط أو جواب فمجزوم تقديرا .
 وأما المضارع: فإن كان شرطا وجب جزمه لفظا، وكذا إن كان جوابا، والشرط مضارع مثله .

فإن كان الجواب مضارعا والشرط ماضيا فالجزم مختار كقوله - تعالى - :
 ﴿تُوفِّي إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١٥] .

وكقول الشاعر: [من البسيط] الله

دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْنِكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ^(٢)
 والرفع جائز كثير كقول زهير: [من البسيط]
 وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ^(٣) يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ^(٤)
 وكقول أبي صخر^(٥): [من الطويل]

(١) ينظر: معاني القرآن (٢/٢٧٩) .

(٢) تقدم قريبا .

(٣) خليل: معدم فقير . ينظر: القاموس (خلل) .

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣، والإنصاف ٢/٦٢٥، وجمهرة اللغة ص ١٠٨، وخزاعة الأدب ٩/٤٨، ٧٠، والدرر ٥/٨٢، ووصف المباني ص ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٥، وشرح التصريح ٢/٢٤٩، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٨، والكتاب ٣/٦٦، ولسان العرب (خلل)، (حرم)، والمحتسب ٢/٦٥، ومغنى اللبيب ٢/٤٢٢، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٩، والمقتضب ٢/٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٠٧، وجواهر الأدب ص ٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/٥٨٥، وشرح شذور الذهب ص ٤٥١، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٣، وشرح المفصل ٨/١٥٧، وهمع الهوامع ٢/٦٠ .

(٥) هو عبد الله بن سلمة السهمي، أبو صخر الهذلي، شاعر من الفصحاء، كان في العصر الأموي، من موالى بنى مروان، متعصبا لهم، وله مدائح فيهم، مات سنة (٨٠هـ) .

وَلَيْسَ الْمُعْتَى بِالذِي لَا يَهِيْجُهُ إِلَى الشَّقِ إِلَّا الْهَاتِفَاتُ السَّوَاجِعُ
وَلَا بِالذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيْبُهُ يَقُوْلُ - وَيُخْفِي الصَّبْرَ - إِيَّي لَجَازِعٌ^(١)
ورفعه عند سيبويه^(٢) على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفاً.
وعند أبي العباس على تقدير الفاء^(٣).

وقد يجيء الجواب مرفوعاً والشرط مضارع مجزوم؛ ومنه قراءة^(٤) طلحة بن
سليمان^(٥) : ﴿أَيْتَمَّا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

ومثله قول الراجز: [من الراجز]

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ
إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعِ أَخُوكَ تُضْرَعُ^(٦)

ومثله: [من الطويل]

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(٧)

= ينظر: الأعلام (٩٠/٤ - ٩١)، الأغاني (١٨٥/٥).

- (١) البيتان بلا نسبة في شرح الأشموني ٥٨٥/٣.
- (٢) قال سيبويه: وقد تقول: إن أتيتني أتيك أي: أتيتك إن أتيتني. ينظر الكتاب (٦٦/٣).
- (٣) ينظر: المقتضب (٦٧/٢) وما بعدها.
- (٤) قال أبو الفتح معقّباً على هذه القراءة: هو لعمرى ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة؛ إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم، ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى، وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فيدرككم الموت. . . ينظر: المحتسب: (١٩٣/١).
- (٥) هو طلحة بن سليمان السمان، مقرئ أخذ القراءة عن فياض بن غزوان، عن طلحة بن مصرف، وله شواذ تروى عنه. ينظر: غاية النهاية (طبقات القراء) (٣٤١/١).
- (٦) الراجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢، والكتاب ٦٧/٣، ولسان العرب (بجل)، وله أو لعمر بن خثارم العجلي في خزنة الأدب ٢٠/٨، ٢٣، ٢٨، وشرح شواهد المغنى ٨٩٧/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٠/٤، ولعمر بن خثارم البجلي في الدرر ٢٢٧/١، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢، والإنصاف ٦٢٣/٢، ووصف المباني ص ١٠٤، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣، وشرح التصريح ٢٤٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٥٤، وشرح المفصل ١٥٨/٨، ومغنى اللبيب ٥٥٣/٢، والمقتضب ٧٢/٢، وهمع الهوامع ٧٢/١، ٦١/٢.
- (٧) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب ٥٢/٩، ٥٧، ٧١، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٣، وشرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١، وشرح التصريح ٢٤٩/٢، والشعر والشعراء ٢/٦٥٩، والكتاب ٧٠/٣، ولسان العرب (ضير)، (طبع)، والمقاصد النحوية ٤٣١/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٤، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣، وشرح المفصل ١٥٨/٨، والمقتضب ٧٢/٢.

وشذ إهمال «متى» حملا على «إذا» .

وإهمال «إن» حملا على «لَوْ» .

وإهمال «لَمْ» حملا على «مَا» .

فالأول نحو: قول عائشة - رضی الله عنها - مخاطبة الرسول ﷺ : «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمَعُ النَّاسَ» (١) .

والثاني كقراءة طلحة (٢): ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦] - بياء ساكنة

(١) أخرجه النسائي (٩٩/٢): كتاب الإمامة باب الانتماء بالإمام يصلى قاعداً، وابن ماجه (١/٣٨٩): كتاب إقامة الصلاة (باب ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه)، (١٢٣٢)، وأحمد (٦/١٥٩، ٢١٠، ٢٢٤)، وابن خزيمة (١٦١٦)، والبيهقي (٣/٣٠٥) من حديث عائشة قالت لما ثقل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس . قالت: قلت: يا رسول الله، إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم في مقامك لا يُسمعُ الناسَ، فلو أمرت عمر . فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس . فقلتُ لحفصة: قولي له . فقالت له . فقال: إنكن لأتتن صواحبنا يوسف، مروا أبا بكر فليصل بالناس . فذكرت الحديث مطولاً .

والحديث أخرجه البخاري (٤٣٩/٢)، كتاب الأذان باب الرجل يأتي بالإمام، (٧١٣)، ومسلم (١/٣١٣ - ٣١٤): كتاب الصلاة: باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما (٩٥ - ٤١٨)، وفيه «إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى ما يقيم مقامك لا يسمع الناس» .

وقال الحافظ في الفتح (٢/٤٤٠): قوله «متى يقوم» كذا وقع للأكثر في الموضوعين بإثبات الواو، ووجهه ابن مالك بأنه شبه «متى» بـ «إذا» فلم تجزم . كما شبه إذا بـ «متى» في قوله ﷺ: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين» فحذف النون . ووقع في رواية الكشمي «متى ما يقيم» ولا إشكال فيها . اهـ .

(٢) قال السمين الحلبي: والعامّة على صريح الياء المكسورة وقرأ أبو عمرو في رواية «تَرَيْنَ» بهمزة مكسورة بدل الياء، وكذلك روى عنه «لَتَرُونَّ» بإبدال الواو همزة . قال الزمخشري: هذا من لغة من يقول: لَبَّاتُ بِالْحَجِّ، وحلالتُ بالسَّوِيْقِ . يعني: وحلالتُ بالهمز . وذلك لتأخُّر بين الهمز وحرف اللين . وتجراً ابن خالويه على أبي عمرو فقال: «هو لحن عند أكثر النحويين» . وقرأ أبو جعفر قارئ المدينة، وشيبة وطلحة: «تَرَيْنَ» بياء ساكنة ونون خفيفة . قال ابن جنى: «وهي شاذة» قلت: لأنه كان ينبغي أن يؤثر الجازم فيحذف نون الرفع، كقول الأَفْوَه:

إِمَّا تَرَيْنَ رَأْسِي أَرَزَى بِهِ مَأْسُ رَمَانَ ذِي ائْتِكَاسِ مَثْوَسِ

ولم يؤثر هنا شذوذاً، وهو نظير قول الآخر:

لَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْقَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

فلم يعمل، وأبقى نون الرفع . و«مِنَ الْبَشَرِ» حال من «أَحَدًا»، لأنه لو تأخر لكان وصفاً وقال أبو البقاء: «أو مفعول» . يعني: أنه متعلق بنفس الفعل قبله . ينظر: الدر المصون (٤/٥٠٢) .

ونون مفتوحة-ذكرها ابن جنى فى المحتسب .

ومنه قوله ﷺ: «الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»^(١).

والثالث كقول الشاعر: [من البسيط]

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ^(٢)
وشاع فى الشعر جزم بـ «إذا» حمل على «متى»؛ فمن ذلك إنشاد سيويه:

[من البسيط]

تَرْفَعُ لِي خِنْدَفٌ^(٣) وَاللَّهِ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانَهُمْ تَقْدُ^(٤)
وكانشاد الفراء^(٥): [من الكامل]

اسْتَعْنِ مَا أَعْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ^(٦)

(١) أخرجه أحمد (٤٢٦/٢)، ومسلم (٣٩/١) كتاب الإيمان: باب بيان أن الإيمان والإسلام والإحسان، (٥ - ٩)، وابن ماجه (٢٥/١): المقدمة: باب فى الإيمان، (٦٤) من حديث أبى هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يوماً بارزاً للناس، فأتاه رجل، فقال: يا رسول الله! ما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ولقائه ورسله وتؤمن بالبعث الآخر» فذكر الحديث .

وفيه «قال: يا رسول الله ما الإحسان؟ قال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك» . والحديث أخرجه البخارى، وليس فيه موضع الشاهد؛ ولفظه: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» .

وأخرجه البخارى (١٥٧/١): كتاب الإيمان: باب سؤال جبريل النبى ﷺ عن الإيمان (٥٠)، و (٤٦٦/٩): كتاب التفسير: باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، (٤٧٧٧) . من حديث عمر بن الخطاب: أخرجه، أحمد (٥٣/١)، وابن ماجه (٢٥/١): المقدمة: باب فى الإيمان، (٦٤)، وابن حبان (١٧٣)، وأخرجه مسلم (١ - ٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذى (٢٦١٠)، والنسائى (٩٧/٨) بغير لفظ الشاهد . ولفظهم: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت .

(٣) الخندفة: أن يمشى مفاجاً ويقلب قدميه كأنه يغرف بهما وهو من التبختر . ينظر: القاموس (خندف) .

(٤) البيت للفرزدق فى الأزمنة والأمكنة ٢٤١/١، وخزانة الأدب ٢٢/٧، وشرح المفصل ٤٧/٧، والكتاب ٦٢/٣، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٥٨٣/٣، والمقتضب ٥٦/٢ .

(٥) ينظر: معانى القرآن: ١٥٨/٣ .

(٦) البيت لعبد قيس بن خفاف فى الدرر ١٠٢/٣، وشرح اختيارات المفصل ص ١٥٥٨، وشرح شواهد المغنى ٢٧١/١، ولسان العرب (كرب)، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٢، ولحارثة بن

(ص)

وَأَنَّ يَكُ الْجَوَابُ مَا إِيْلَاهُ (إِنْ) حَتْمًا كَلِمَاتٍ تَذْهَبُ فَاسْرِعْ) وَ(مَتَى) وَلَا يَلِي الْأَمَّا مَضِي الْأَتَى مَعْنَى وَتَخَلْفُ الْأَمَّا قَبْلَ مُبْتَدَأٍ (إِذَا) وَفِي اضْطِرَارٍ حَذْفُ ذِي الْفَاءِ وَجِدَ وَمَا لِيَتَلَوَّهَا مُضَارِعًا سِوَى وَسَبَقُ الْأَسْمُ الشَّرْطُ مَاضِيًا كَثُرَ وَمُطْلَقًا مَعَ غَيْرِ (إِنْ) هَذَا يَقِلُّ وَقَدْ يَلِي الْجَزَاءُ مَا فِيهِ عَمَلٌ كَلِمَاتٍ أَنْ تَسْأَلَ يَبِينُ) وَ(الْمُنَى

إِيَاهُ مَمْنُوعٌ فَبِالْفَاءِ يَقْتَرِنُ تَلْمِيحًا بِنَا قَلْبُنَ تَرَى غَيْرَ فَتَى) إِلَّا لِيُوْعِدِ أَوْ وَعِيدُ يُعْنَى فُجَاءَةً فِي ذَا الْجَوَابِ قَادِرٌ ذَا وَمَعَ صَالِحٍ لِإِيْلَا أَنْ تَرِدَ رَفْعًا، وَقَبْلُ اسْمًا مَحَقًّا قَدْ نَوَى مِنْ بَعْدِ (إِنْ) وَمَعَ سِوَى الْمَاضِي نَزْرًا كَلِمَاتٍ الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلٌ عِنْدَ سِوَى الْقَرَا وَشَيْخُهُ قَبْلَ إِنْ تَزْكُ تَبْلُغُ) رَأْيَاهُ حَسَنًا

(ش) أصل جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا:

فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل.

وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء، وجزم الفعل إن كان مضارعا؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط. لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها، فعلم أنها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر، كما تدخل على مبتدأ مصرح به. إلى هذا أشرت بقولي:

... .. وَقَبْلُ اسْمًا مَحَقًّا قَدْ نَوَى

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَحْأَفُ بِحَسَا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣].

ومثله قراءة حمزة^(١): ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾

[البقرة: ٢٨٢].

= بدر الغداني في أمالي المرتضى ١/٣٨٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٣٥، وشرح الأشموني ٣/٥٨٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٤، ومغنى اللبيب ١/٩٣، وهمع الهوامع ٢٠٦/١.

(١) قرأ حمزة بكسر «إِنْ» على أنها شرطية، والباقون بفتحها، على أنها المصدرية الناصبة، فأما =

القراءة الأولى فجواب الشرط فيها قوله «فتذكرُ»، وذلك أن حمزة رحمه الله يقرأ: «فتذكرُ» بتشديد الكاف ورفع الراء فَصَحَّ أن تكون الفاء وما في حيزها جواباً للشرط، ورفَعَ الفعلُ لأنه على إضمار مبتدأ أى: فهى تُذكرُ، وعلى هذه القراءة فجملة الشرط والجزاء هل لها محل من الإعراب أم لا؟ قال ابن عطية: «إن محلها الرفعُ صفةً لامرأتين»، وكان قد تقدّم أن قوله: «ممن ترَضُون» صفة لقوله «فرجلٌ وامرأتان» .

قال الشيخ: «فصار نظيرُ «جاءنى رجلٌ وامرأتان عقلاءُ حُبليّان» وفى جواز مثل هذا التركيب نظراً، بل الذى تقتضيه الأقيسةُ تقديمُ «حُبليّان» على «عقلاء»؛ وأما إذا قيل بأن «ممن ترَضُون» بدلٌ من رجالكم، أو متعلّقٌ بـ«استشهدوا» فيتعدّرُ جعله صفةً لامرأتين للزوم الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي». قلت: وابن عطية لم يبتدع هذا الإعراب، بل سبقه إليه الواحدى فإنه قال: «وموضع الشرط وجوابه رفعٌ بكونهما وصفاً للمذكورين وهما «امرأتان» فى قوله: «فرجلٌ وامرأتان» لأن الشرط والجزاء يُوصفُ بهما، كما يُوصَلُ بهما فى قوله: «الذين إن مكّناهم فى الأرض أقاموا الصلاة» .

والظاهر أن هذه الجملة الشرطية مستأنفة للإخبار بهذا الحكم، وهى جوابٌ لسؤالٍ مقدّر، كأن قائلًا قال: ما بال امرأتين جعلتا بمنزلة رجلٍ؟ فأجيب بهذه الجملة .

وأما القراءة الثانية فـ «أن» فيها مصدريةٌ ناصبةٌ للفعل بعدها، والفتحةُ فيه حركة إعراب، بخلافها فى قراءة حمزة، فإنها فتحةُ التقاء ساكنين، إذ اللامُ الأولى ساكنةٌ للإدغام فى الثانية، والثانيةٌ مسكنةٌ للجزم، ولا يمكنُ إدغامٌ فى ساكن، فَحَرَكْنَا الثانية بالفتحة هرباً من التقائهما، وكانت الحركةُ فتحةً؛ لأنها أَحْفُ الحركاتِ، و«أن» وما فى حيزها فى محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعدَ حذف حرف الجر، وهى لامُ العلة، والتقديرُ: لأن تَصِلَ، أو إرادة أن تَصِلَ . وفى متعلّقِ هذا الجازٍ ثلاثةٌ أوجه:

أحدها: أنه فعلٌ مضمّرٌ دلّ عليه الكلامُ السابق، إذ التقديرُ: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين لأن تَصِلَ إحداهما، ودلّ على هذا الفعلُ قوله: «فإن لم يكونا رجلين فرجلٌ وامرأتان»، قاله الواحدى، ولا حاجةٌ إليه، لأنَّ الرفعَ لرجلٍ وامرأتين مُغْنٍ عن تقديرِ شىءٍ آخر، وكذلك الخبرُ المقدّرُ لقولك: «فرجلٌ وامرأتان» إذ تقديرُ الأول: فليشهد رجلٌ .

وتقديرُ الثانى: فرجلٌ وامرأتان يشهدون لأن تَصِلَ، وهذان التقديران هما الوجهُ الثانى والثالثُ من الثلاثة المذكورة .

وهنا سؤالٌ واضحٌ جرّت عادةُ المُعربين والمفسّرين يسألونه وهو: كيف جعل ضلالٌ إحداهما علةً لتطلّب الإِشهاد أو مراداً لله تعالى، على حَسَبِ التقديرين المذكورين أولاً؟ وقد أجاب سيبويه وغيره عن ذلك بأن الضلالَ لَمَّا كان سبباً للإذكار، والإذكارُ مُسَبِّباً عنه، وهم يُنزلون كلَّ واحدٍ من السببِ والمُسبَّبِ منزلةَ الآخرِ لالتباسِهما واتصالِهما كأنَّ إرادةَ الضلالِ المُسبَّبِ عنه الإذكارُ إرادةً للإذكارِ، فكأنه قيل: إرادة أن تُذكرَ إحداهما الأخرى إن ضلّت، ونظيره قولهم: «أعددتُ الخشبةَ أن يميلَ الحائطُ فأدعمه، وأعددتُ السلاحَ أن يجرىءَ عدوّ فأدفعه» فليس إعدادُك الخشبةَ لأن يميلَ الحائطُ ولا إعدادُك السلاحَ لأن يجرىءَ عدوّ، وإنما هما للدعمِ إذا مالَ وللدفعِ إذا جاء العدو، وهذا ممّا يعودُ =

إليه المعنى ويُهَجَّرُ فيه جانبُ اللفظ .

وقد ذهب الجرجاني في هذه الآية إلى أن التقدير: مخافة أن تُضِلَّ، وأنشد قول عمرو:

فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا

أى: «مخافة أن تشتمونا» وهذا صحيح لو اقتصر عليه من غير أن يُعْطَفَ عليه قوله «فَتَذَكَّرَ» لأنه كان التقدير: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين مخافة أن تُضِلَّ إحداهما، ولكن عطف قوله: «فَتَذَكَّرَ» يُقْسِدهُ، إذ يَصِيرُ التقدير: مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى، وإذكار إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو المقصود، قال أبو جعفر: «سمعت علي بن سليمان يحكى عن أبي العباس أن التقدير كراهة أن تضل» قال أبو جعفر: «وهو غلط إذ يَصِيرُ المعنى: كراهة أن تُذَكَّرَ إحداهما الأخرى». انتهى .

وذهب الفراء إلى أعرب من هذا كله فزعم أن تقدير الآية الكريمة: «كى تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت» فلما قُدمَ الجزء اتصل بما قبله فَفُتِحَتْ «أن»، قال: «ومثله من الكلام: «إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيُعْطَى» معناه: إنه ليعجبني أن يُعْطَى السائل إن سأل؛ لأنه إنما يُعْجِبُ الإعطاء لا السؤال، فلما قُدموا السؤال على العطية أصبحوه «أن» المفتوحة لينكشف المعنى»، فعنده «أن» فى «أن تضل» للجزء، إلا أنه قُدمَ وفتِحَ وأصله التأخير .

وأنكر هذا القول البصريون ورددوه أبلغ رد: قال الزجاج: «لست أدري لِمَ صار الجزء إذا تقدم وهو فى مكانه وغير مكانه وَجَبَ أن يفتَحَ أن». وقال الفارسى: «ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها والقياس يُقْسِدها، ألا ترى أننا نجد الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يُوجب ذلك تغيراً فى عمله ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن من فتح اللام الجائزة مع المظهر عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، فكما أن هذه اللام لَمَّا فُتِحَتْ لم يتغير من عملها ومعناها شيء، كذلك «إن» الجزائية ينبغي إذا فُتِحَتْ ألا يتغير عملها ولا معناها، ومما يُبعده أيضاً أننا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير، ألا ترى لقولك: «مررت بزيد» ثم تقول: «بزيد مررت» فلم يتغير عمل الباء بتقدمها من تأخير» .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو «فَتَذَكَّرَ» بتخفيف الكاف ونصب الراء من أذكركته أى: جعلته ذاكراً للشيء بعد نسيانه، فإن المراد بالضلال هنا النسيان كقوله تعالى: ﴿فَعَلَّثَهَا إِذْ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ وأنشدوا للفرزدق:

وَلَقَدْ ضَلَلْتُ أَبَاكَ يَدْعُو دَارِمًا
كَضَلَالِ مُلْتَمِسِ طَرِيقِ وَبَارِ

فالمهزلة فى «أذكركته» للنقل والتعدية، والفعل قبلها متعد لواحد، فلا بُدَّ من آخر، وليس فى الآية إلا مفعول واحد فلا بُدَّ من اعتقاد حذف الثانى، والتقدير فَتَذَكَّرَ إحداهما الأخرى الشهادة بعد نسيانها إن نسيتهما، وهذا التفسير هو المشهور .

وقد شدَّ بعضهم فقال: معنى فَتَذَكَّرَ إحداهما الأخرى أى: فتجعلها ذكراً، أى: تُصَيِّرُ حكمها حكم الذكّر فى قبول الشهادة . وروى الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء قال: «فَتَذَكَّرَ إحداهما الأخرى بالتشديد فهو من طريق التذكير بعد النسيان، تقول لها: هل تذكّرين إذ شهدنا كذا يوم كذا فى مكان كذا على فلان أو فلانة، ومن قرأ «فَتَذَكَّرَ» بالتخفيف فقال: إذا شهدت المرأة ثم جاءت الأخرى فَشَهِدَتْ معها فقد أذكركتها لقيامها

وإذا كان الجواب ماضياً لفظاً لا معنى، لم يجز اقترانه بالفاء إلا في وعد أو وعيد، لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضى المعنى، فعومل معاملة الماضى حقيقة.

ومثال الماضى حقيقة قوله - تعالى - : ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصَّةٌ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهِيَ مِنْ الْكَاذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦].

= مقام دَكَرَ ولم يَزْتَضِ هذا من أبى عمرو المفسرون وأهل اللسان، بل لم يُصَحِّحُوا رواية ذلك عنه لمعرفة بمكانته من العلم؛ ورَدُّوه على قائله من وجوه منها: أن الفصاحة تقتضى مقابلة الضلال - المراد به النسيان - بالإذكار والتذكير، ولا تناسب في المقابلة بالمعنى المنقول عنه، ومنها: أَنَّ النِّسَاءَ لَوْ بَلَغْنَ مَا بَلَغْنَ مِنَ الْعَدْوِ لَا بَدَّ مَعَهُنَّ مِنْ رَجُلٍ يَشْهَدُ مَعَهُنَّ، فلو كان ذلك المعنى صحيحاً لذَكَرَتْهَا بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ انْضِمَامِ رَجُلٍ، هكذا ذَكَرُوا، وينبغى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِيمَا يُقْبَلُ فِيهِ الرَّجُلُ مَعَ الْمَرَأَتَيْنِ، وَإِلَّا فَقَدْ نَجَدَ النِّسَاءَ يَتَمَحَّضْنَ فِي شَهَادَاتٍ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامِ رَجُلٍ إِلَيْهِنَّ، ومنها: أَنَّهَا لَوْ صَبَّرَتْهَا ذَكَرًا لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ، وَلَا يُقْتَضِرُ بِهِ عَلَى مَا فِيهِ . . . وفيه نظرٌ أيضاً، إذ هو مشترك الإلزام لأنه يُقَالُ: وَكَذَا إِذَا فَسَّرْتُمُوهُ بِالتَّذْكِيرِ بَعْدَ النِّسْيَانِ لَمْ يَغْمِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا، فَمَا أُجِيبُ بِهِ فَهِيَ جَوَابُهُمْ أَيْضًا .

وقال الزمخشري: «وَمِنْ بَدَعِ التَّفَاسِيرِ: «فَتَذَكَّرَ» فَتَجَعَلَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ذَكَرًا، يَعْنِي أَنْهُمَا إِذَا اجْتَمَعَتَا كَانَتَا بِمَنْزِلَةِ الذَّكَرِ» انتهى . ولم يجعل هذا القول مختصاً بقراءة دون أخرى .

وأما نصبُ الرَاءِ فنسَقُ على «أَنْ تَضِلَّ» لِأَنَّهُمَا يَقْرَأْنَ: «أَنْ تَضِلَّ» بِ«أَنْ» النَّاصِبَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِ الْكَافِ مِنْ «ذَكَرْتَهُ» بِمَعْنَى جَعَلْتَهُ ذَاكِرًا أَيْضًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حِمَزَةَ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي يَزْفَعُ الرَاءَ .

وَحَرَجَ مِنْ مَجْمُوعِ الْكَلِمَتَيْنِ أَنَّ الْقُرَّاءَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ: فَحِمَزَةٌ وَحْدَهُ: «إِنْ تَضِلَّ» فَتَذَكَّرَ بِكسْرٍ «إِنْ» وَتَشْدِيدِ الْكَافِ وَرَفْعِ الرَاءِ، وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ كَثِيرٍ بَفَتْحٍ «أَنْ» وَتَخْفِيفِ الْكَافِ وَنَصْبِ الرَاءِ، وَالْبَاقُونَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُمْ يُشَدِّدُونَ الْكَافَ .

والمفعول الثانى محذوف أيضاً فى هذه القراءة كما فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو، وفعل وأفعل هنا بمعنى، نحو: أكرمته وكرمته، وفرحته وأفرحته . قالوا: والتشديد فى هذا اللفظ أكثر استعمالاً من التخفيف، وعليه قوله:

عَلَى أُنْبِيَّيْ بَعْدَمَا قَدْ مَضَى

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ

وَتَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

وقرأ عيسى بن عمر والجحدري: «تَضِلَّ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَعَنْ الْجَحْدَرِيِّ أَيْضًا: «تَضِلَّ» بِضَمِّ التَّاءِ وَكسْرِ الضَّادِ مِنْ أَضَلَّ كَذَا أَى: أَضَاعَهُ، وَالْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ أَى: تَضِلَّ الشَّهَادَةَ .

وقرأ حميد بن عبد الرحمن ومجاهد: «فَتَذَكَّرَ» بِرَفْعِ الرَاءِ وَتَخْفِيفِ الْكَافِ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ: «فَتَذَاكِرُ» مِنَ الْمَذَاكِرَةِ . يَنْظُرُ الدَّرُ الْمَصُونِ (٦٧٦/١ - ٦٧٩) .

ومثال الماضى لفظا لا معنى -مقرونا بالفاء- قوله - تعالى-: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠].

والى هذا أشرت بقولى:

وَلَا يَلِي أَلْفَا الْمَاضِي الْآتِي مَعْنَى إِلَّا لِوَعْدٍ أَوْ وَعِيدٍ يُغْنَى

ويجوز أن تكون الفاء عاطفة، ويكون التقدير: ومن جاء بالسيئة، فكببت وجوههم فى النار، فيقال لهم: هل تجزون إلا ما كنتم تعملون؛ كما قال -تعالى-: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أى: فيقال لهم: أكفرتم.

وإذا كان الجواب جملة اسمية، أو فعلية لا تلى حرف الشرط، وجب اقترانهما بالفاء ليعلم ارتباطها بالأداة، فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال، أحق بأن لا يصلح مع الانفصال، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط.

والفعلية التى لا تلى حرف الشرط هى التى فعلها غير متصرف نحو: ﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [الكهف: ٤٠].

أو ماض لفظا، ومعنى نحو: ﴿فَقَدْ سَرَفَ أَحْ لَمْ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

أو مطلوب به فعل أو ترك؛ نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١] ونحو: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخْفَ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] فى رواية ابن كثير^(١).

ومما يجب اقترانه بالفاء لأنه لا يلى حرف الشرط الفعل المقرون بالسين، أو سوف، والمنفى بـ«لَنْ» أو «مَا» أو «إِنْ».

(١) «فَلَا يَخْفَ» قرأ ابن كثير (بجزمه) على النهى، والمعنى: أمن، والنهى عن الخوف أمر بالأمن. والباقون: برفعه على النفى والاستئناف، أى: فهو لا يخاف. والهضم: النقص تقول العرب: هَضَمْتُ لزيدٍ مِنْ حَقِّي أى: نقصتُ منه، ومنه: هَضِيمُ الكَشْحَيْنِ أى: ضامرُهُما، ومن ذلك أيضا، «طَلَعَهَا هَضِيمٌ» أى: دقق متراكب كأن بعضه يظلم بعضًا فينقصه حقه. وَرَجُلٌ هَضِيمٌ ومهضمٌ أى: مظلوم. وهضمته واحتضمته وَتَهَضَّمْتُ عليه بمعنى، قال المتوكل الليثي:

إِنَّ الْأَذْلَةَ وَاللَّئِمَّ لَمُعْشَرٌ مَوْلَاهُمْ التَّهَضُّمُ الْمَظْلُومِ

قيل: والظلم والهضم متقاربان وفرَّق القاضى الماوردى بينهما فقال: الظلم منع جميع الحق، والهضم منع بعضه. والظلم هنا هو أن يعاقب لا على جريمة أو يمنع من الثواب على الطاعة. والهضم هو أن ينقص من ثوابه. وقال أبو مسلم: الظلم أن ينقص من الثواب، والهضم ألا يوفى حقه. ينظر: الباب (٣٩٦/١٣ - ٣٩٧).

وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقول الشاعر: [من البسيط]
 مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(١)
 وقول الآخر: [من الطويل]

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْفَادُ لِلْعَى وَالْهَوَى سَيْلَفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا^(٢)
 ويقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية «إِذَا» المفاجأة نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَبَا
 قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]؛ وإنما قامت مقامها؛ لأنها مثلها في عدم
 الابتداء بها، فوجودها يحصل ما يحصل بالفاء من بيان الارتباط.

وكان حق أداة الشرط ألا يليها إلا معمولها كغيرها من عوامل الفعل السالمة من
 شدوذ؛ لكنها أشبهت الفعل بالدخول على معرب ومبنى، والمتعدى منه في عدم
 اكتفائها بمطلوب واحد، فجاز أن يليها الاسم.

وخصت «إِنْ» لكونها أصلا بكثرة ذلك فيها بشرط مضى الفعل.
 ولا يجوز ذلك فيها مع مضارع غير مجزوم بـ«لَمْ»، ولا في أخواتها - مطلقا - إلا
 في شعر كقوله: [من الرمل]

صَعْدَةٌ^(٣) نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِيلُ^(٤)

(١) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢، وله أو لعبد
 الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٥٢، ٤٩/٩، وشرح شواهد المغنى ١٧٨/١، ولعبد
 الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢، ولسان العرب (بجل)، والمقتضب ٧٢/٢،
 ومغنى اللبيب ٥٦/١، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤، ونوادير أبي زيد ص ٣١، ولحسان بن
 ثابت في الدرر ٨١/٥، والكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر
 ١١٤/٧، وأوضح المسالك ٢١٠/٤، وخزانة الأدب ٧٧، ٤٠/٩، والخصائص
 ٢٨١/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، ٢٦٥، وشرح شواهد المغنى ٢٨٦/١، وشرح
 المفصل ٣، ٢/٩، والكتاب ١١٤/٣، والمحتسب ١٩٣/١، والمقرب ٢٧٦/١،
 والمنصف ١١٨/٣، وهمع الهوامع ٦٠/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١١/٤، وشرح الأشموني ٥٨٨/٣، وشرح التصريح
 ٢٥٠/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤.

(٣) صَعْدَةٌ: من النساء المستقيمة القامة، وهي. أيضا. القناة المستوية تنبت لا تحتاج إلى تثقيف.
 ينظر: المقاييس (صعد).

(٤) البيت لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ٤٧/٣، والدرر ٧٩/٥، وشرح أبيات سيبويه
 ١٩٦/٢، والمؤتلف والمختلف ص ٨٤، وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحوية
 ٤٢٤/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٦١٨/٢، وخزانة الأدب ٣٨/٩، ٣٩، ٤٣، وشرح

وكقول الآخر: [من الخفيف]

فَمَتَى وَاعْلُ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُ وَتُعْطَفَ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي (١)
وأشرت بقولي:

وقد يلي الجزاء ما فيه عمل
إلى قول الشاعر: [من الكامل]

هَلْ أَنْتَ بَائِعُنِي دَمِي بِغَلَائِيهِ إِنْ كُنْتَ زَفْرَةَ عَاشِقٍ لَمْ تَزَحْمِ
ومثله قول طفيل الغنوي: [من الطويل]

وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَضْطَبِرُ لَهَا وَيَعْرِفُ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرُ يُعْقِبُ (٢)
ولم يجز الفراء مثل هذا، وهو محجوج بالنقل.

وأجاز هو والكسائي تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو:

... (الْمُنَى) إِنْ تَزُكُّ تَبْلُغُ...
وأجاز الكسائي - وحده - نحو:

... «زَيْدًا إِنْ تَسْأَلُ يَبِينُ»...
(ص)

واحْكُمُ بِتَثْلِيثِ مُضَارِعِ تَلَا
ب(مَا يُحَاسِبُنْكُمْ بِهِ اللَّهُ) رَدَفَ
وَهُوَ ك(تَأْخُذُ) بَعْدَ (يَهْلِكُ) إِثْرًا إِنْ
وَبَعْدَ تَضْبِ جَزْمِ مَعْطُوفٍ عَلَى
وَجَزْمِ أَوْ تَضْبِ لِفِعْلِ يُلْفَى
ومثلُ تَلَوْ الْوَاوِ وَالْفَا: تَلَوْ(ثَمَ)
وَالْعَارِي أَجْزَمَ بَدَلًا أَوْ يَرْتَفِعُ

= الأشموني ٥٨٠/٣، وشرح المفصل ١٠/٩، والكتاب ١١٣/٣، ولسان العرب (حير)،
والمقتضب ٧٥/٢، وهمع الهوامع ٥٩/٢.

(١) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٦، والإنصاف ٦١٧/٢، وخزانة الأدب ٤٦/٣، ٩/٤٦،
٣٧، ٣٩، الدرر ٧٨/٥، وشرح أبيات سيبويه ٨٨/٢، والكتاب ١٣/٣، وبلا نسبة في شرح

المفصل ١٠/٩، ولسان العرب (وغل)، والمقتضب ٧٦/٢، وهمع الهوامع ٥٩/٢.
(٢) البيت في ديوانه ص ٣٥، والإنصاف ص ٦٢١، وخزانة الأدب ٤٤/٩، وكتاب الصناعتين
ص ٢٧٧.

والشرطُ يُغنى عن جواب إن يبين
 فى قوله (قالت وإن) من بعد ما
 وما هو الجواب معنى إن سبق
 وهو الجواب نفسه عند أبى
 وزبما أغنى عن الجزأ خبر
 (ش) إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع بعد فاء أو واو جاز جزمه
 عطفا على الجواب، ورفع على الاستئناف، ونصبه على إضمار «أن».

قال سيويه^(١): فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ«ثم» فإن شئت جزمت بها، [وإن
 شئت رفعت؛ وكذلك الواو والفاء؛ إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو.
 وبلغنا أن بعضهم قرأ^(٢): ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهٖ اللّٰهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾
 [البقرة: ٢٨٤].

(١) ينظر: الكتاب (٣/٨٩، ٩٠).

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم برفع «يغفر» و«يعذب»، والباقون من السبعة بالجزم. وقرأ ابن عباس
 والأعرج وأبو حيوة: «يغفر» بالنصب. فأما الرفع فيجوز أن يكون رفعه على الاستئناف،
 وفيه احتمالان: أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى: فهو يغفر. والثانى: أن هذه جملة فعلية من فعل
 وفاعل عطفت على ما قبلها. وأما الجزم فللعطف على الجزاء المجزوم. وأما النصب فيأضمار «أن» وتكون هى وما فى خبرها بتأويل مصدر
 معطوف على المصدر المتوهم من الفعل قبل ذلك تقديره: تكن محاسبة فغفران وعذاب. وقد روى قول
 النابغة بالأوجه الثلاثة وهو:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
 وتأخذ بعده بذئاب عيش أحب الظهر ليس له سنام

بجزم «نأخذ» عطفا على «يهلك ربيع» ونصبه ورفع، على ما ذكرته لك فى «يغفر» وهذه
 قاعدة مطردة: وهى أنه إذا وقع بعد جزء الشرط فعل بعد فاء أو واو جاز فيه هذه الأوجه
 الثلاثة، وإن توسط بين الشرط والجزء جاز جزمه ونصبه وامتنع رفعه نحو: إن تأتني فتزرنى
 أو فتزرنى، أو وتزرنى أو وتزرنى.

وقرأ الجعفي وطلحة بن مصرف وخلاد: «يغفر» بإسقاط الفاء، وهى كذلك فى مصحف
 عبد الله، وهى بدل من الجواب كقوله تعالى: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له
 العذاب﴾ وقال أبو الفتح: «وهى على البدل من «يحاسبكم» فهى تفسير للمحاسبة». قال
 الشيخ: «وليس بتفسير، بل هما مترتبان على المحاسبة». وقال الزمخشري:
 «ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب لأن التفصيل أوضح من المفصل، فهو جار
 مجرى بدل البعوض من الكل أو بدل الاشتمال، كقولك: «ضربت زيدا رأسه» و«أحببت»

زيداً عقله»، وهذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان . قال الشيخ : « وفيه بعض مناقشة : أمّا الأول فقوله : «ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب» وليس العذاب والغفران تفصيلاً لجملة الحساب ؛ لأنّ الحساب إنما هو تعداد حسناته وسيئاته وحصرها ، بحيث لا يَشُدُّ شَيْءٌ منها ، والغفران والعذاب مرتبان على المحاسبة ، فليست المحاسبة مفصلة بالغفران والعذاب . وأما ثانياً فلقوله بعد أن ذكر بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال : «وهذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان» أما بدل الاشتمال فهو يمكن ، وقد جاء لأنّ الفعل يَدُلُّ على الجنس وتحتّه أنواع يشتمل عليها ، ولذلك إذا وقع عليه النفي انتفت جميع أنواعه ، وأما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل إذ الفعل لا يقبل التجزؤ ، فلا يُقال في الفعل له كل وبعض إلا بمجاز بعيد ، فليس كالاسم في ذلك ، ولذلك يَسْتَجِيز وجود بدل البعض من الكل في حق الله تعالى ، إذ البارئ تعالى لا يتقسم ولا يتبعض . قلت : ولا أدري ما المانع من كون المغفرة والعذاب تفسيراً أو تفصيلاً للحساب ، والحساب نتيجته ذلك ، وعبرة الزمخشري هي بمعنى عبارة ابن جنى . وأما قوله : «إن بدل البعض من الكل في الفعل متعذر ؛ إذ لا يتحقق فيه تجزؤ» - فليس بظاهر ؛ لأن الكلية أو العضية صادقتان على الجنس ونوعه ؛ فإنّ الجنس كلّ والنوع بعض . وأما قياسه على البارئ تعالى فلا أدري ما الجامع بينهما ؟ وكان في كلام الزمخشري ما هو أولى بالاعتراض عليه ، فإنه قال : «وقرأ الأعمش : «يَغْفِر» بغير فاء مجزوماً على البدل من «يحاسبكم» كقوله :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِجًا

وهذا فيه نظر ؛ لأنه لا يطابق ما ذكره بعد ذلك - كما تقدم حكايته عنه - لأن البيت قد أُبدِل فيه من فعل الشرط لا من جوابه ، والآية قد أُبدِل فيها من نفس الجواب ، ولكنّ الجامع بينهما كون الثاني بدلاً مما قبله وبياناً له .

وقرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام ، والباقون بإظهارها . وأظهر الباء قبل الميم هنا ابن كثير بخلاف عنه ، وورش عن نافع ، والباقون بالإدغام . وقد طعن قوم على قراءة أبي عمرو ؛ لأن إدغام الراء في اللام عندهم ضعيف .

قال الزمخشري : فإن قلت : كيف يقرأ الجازم ؟ قلت : يُظهِر الراء ويُدْغِم الباء ، ومُدْغِم الراء في اللام لاحقٌ مخطئٌ خطأً فاحشاً ، وراويهِ عن أبي عمرو مخطئٌ مرتين ؛ لأنه يَلْحَنُ وَيُنْسِبُ إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم ؛ والسبب في هذه الروايات قلة ضبط الرواة ، وسبب قلة ضبط قلة الدراية ، ولا يَضْبُط نحو هذا إلا أهل النحو . قلت : وهذا من أبي القاسم غير مَرْضِيٍّ ؛ إذ القراء مَعْنِيُونَ بهذا الشأن . لأنهم تَلَفَّحُوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف ، فكيف يقل ضبطهم ؟ وهو أمرٌ يُدْرِكُ بالحسّ السمعي ، والمانع من إدغام الراء في اللام والنون هو تكرير الراء وقوتها ، والأقوى لا يدغم في الأضعف ، وهذا مذهب البصريين : الخليل وسيبويه ومن تبعهما ، وأجاز ذلك الفراء والكسائي والرؤاسي ويعقوب الحضرمي ورأس البصريين أبو عمرو ، وليس قوله : «إن هذه الرواية غلطٌ عليه» بمسالم . ينظر : الدر المصون (١/ ٦٩٠ - ٦٩٢) .

وإلى هذا أشرت بقولي:

... .. ونصبه ينقل عمرو قد عرف
وقرأ بالرفع: عاصم وابن عامر.

وبالجزم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي.

وروى بالأوجه الثلاثة «وَتَأْخُذُ» من قول الشاعر: [من الوافر]

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابٍ^(١) عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(٢)
وجاز النصب بعد الفاء والواو إثر الجزاء؛ لأن مضمونه لم يتحقق^(٣) وقوعه؛
فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

وأشد الفراء في كتاب «المعاني»: [من الطويل]

فَإِنْ يَهْلِكُ النُّعْمَانُ تُعْرَ مَطِيئُهُ^(٤) وَيُخْبَأُ فِي جَوْفِ الْعِيَابِ^(٥) قُطُوعُهَا^(٦)
وَتَنْحِطُ^(٧) حَصَانٌ آخِرَ اللَّيْلِ نَحْطَةً تَقْضُبُ مِنْهَا أَوْ تَكَادُ ضُلُوعُهَا^(٨)
فنصب «يُخْبَأُ» وجزم «تَنْحِطُ».

وإليه أشرت بقولي:

وبعد نُصِبِ جَزَمَ مَعْطُوفٍ عَلَى جَزَاءٍ أَقْبَلَ مِثْلَ مَا قَدْ قُبِلَا
قال سيويه^(٩): «وسألت الخليل عن قوله: «إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي»^(١٠) أُحَدِّثُكَ»، و«إِنْ
تَأْتِنِي وَتُحَدِّثْنِي [أُحَدِّثُكَ]»^(١١) فقال: هذا يجوز والجزم الوجه».

(١) الذَّنَابُ: عقب كل شيء . ينظر: المقاييس (ذنب) .

(٢) تقدم تخريج هذين البيتين .

(٣) في أ: لا يتحقق .

(٤) في أ: حظية .

(٥) العياب: زبيل من آدم: أي وعاء من آدم . ينظر: القاموس (عيب) .

(٦) القُطُوع: جمع (قطع)، والقطع: الطنْفِيسَة تكون تحت الرجل على كتفي البعير . ينظر:
اللسان (قطع) .

(٧) النحط: تردد البكاء في الصدر من غير أن يظهر . ينظر: القاموس (نحط) .

(٨) البيتان للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٠٧، وكتاب العين ١٧٢/٣، وبلا نسبة في لسان
العرب (نحط)، والمخصص ١٤١/٢، وكتاب الجيم ٩٧/٣، وتهذيب اللغة ٣٩٠/٤ .

(٩) ينظر: الكتاب (٨٨/٣) .

(١٠) في أ: وتحدثني .

(١١) سقط في أ .

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي:

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ يُلْفَى قَبْلَ الْجَزَاءِ إِثْرًا وَإِوٍ أَوْ فَا

ولا يستشهد على هذه المسألة بما أنشده سيبويه^(١) من قول الشاعر: [من الطويل]
وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلِقُ^(٢)

لأن الفعل المتقدم على الفاء منفى، وجواب النفي ينصب في مجازاة وغيرها.

وإنما يستشهد بقول الشاعر: [من الطويل]

وَمَنْ يَفْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْضَعُ نُؤُوهٍ وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا^(٣)

ثم نبهت على أن الفعل الواقع بعد «ثُمَّ» عند الكوفيين كالواقع بعد الواو والفاء في جواز نصبه؛ ومنه قراءة الحسن^(٤): ﴿وَمَنْ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ

(١) ينظر: الكتاب (٨٩/٣).

(٢) البيت لابن زهير في شرح أبيات سيبويه ١١٣/٢، ولكعب بن زهير في الكتاب ٨٩/٣، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٥٠، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٠، والمقتضب ٢٣/٢، ٦٧.

(٣) هَضْمًا: ظلمًا وضياعًا. ينظر: اللسان (هضم).

والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٤/٤، وشرح الأشموني ٥٩١/٣، وشرح التصريح ٢٥١/٢، وشرح شواهد المغنى ٤٠١/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤٥٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦١، ومعنى اللبيب ٥٦٦/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٤.

(٤) الجمهور على جزم «يدركه» عطفًا على الشرط قبله، وجوابه «فقد وقع»، وقرأ الحسن البصرى بالنصب. قال ابن جنى: «وهذا ليس بالسهل، وإنما بآبه الشعر لا القرآن، وأنشد:

سَأْتُرْكُ مَنْزِلِي لِبَنِي بَيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحَجَّازِ فَاسْتَرِيحًا

والآية أقوى من هذا؛ لتقدم الشرط قبل المعطوف، يعني أن النصب بإضمار «أن» إنما يقع بعد الواو والفاء في جواب الأشياء الثمانية أو عاطف، على تفصيل موضوعه كتب النحو، والنصب بإضمار «أن» في غير تلك المواضع ضرورة كالبيت المتقدم، وكقول الآخر:

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُغْصَمَا

وتبع الزمخشري أبا الفتح في ذلك، وأنشد البيت الأول. وهذه المسألة جَوَزَهَا الكوفيون لمدرِكٍ آخَرَ وهو أن الفعل الواقع بين الشرط والجزاء يجوز فيه الرفع والنصب والجزم إذا وقع بعد الواو والفاء؛ واستدلوا بقول الشاعر:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْقَاعِ يَزْلِقُ

وقول الآخر:

يُذْرِكُهُ ﴿ [النساء: ١٠٠] - بالنصب - .

وإن خلا الفعل المتوسط بين الشرط والجزاء من الفاء والواو جزم، وجعل بدلا من الشرط، أو رفع، وكان في موضع نصب على الحال:

فمثال المجزوم المجمعول بدلا قول الشاعر: [من الطويل]
مَتَى تَأْتِينَا تُلْمِمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا^(١) وَنَارًا تَأَجَّجًا^(٢)

= وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا وَيُخْضَعْ نُؤْوُهُ وَلَا يَخْشَ ظِلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

وإذا ثبت ذلك في الواو والفاء فليجزم في «ثم» لأنها حرف عطف .
وقرأ النخعي وطلحة بن مصرف برفع الكاف، وخَرَّجَهَا ابن جنى على إضمار مبتدأ، أى:
«ثم هو يدرِكُهُ الموت»، فعطفَ جملةً اسميةً على فعلية، وهى جملة الشرط: الفعلُ المجزومُ
وفاعله، وعلى ذلك حَمَلَ يونس قول الأَعشى:

إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكُوبَ الْحَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُزُلٌ

أى: وأنتم تنزلون، ومثله:

إِنْ تُذَيَّبُوا ثُمَّ تَأْتِيَنِي بَقِيَّتِكُمْ فَمَا عَلَيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ حُوبٌ

أى: ثم أنتم تأتيني . قلت: يريد أنه لا يُحْمَلُ على إهمالِ الجازم فيُزْفَعُ الفعلُ بعده؛ كما
رُفِعَ فى:

ألم يأتيك

فلم يحذف الياء، وهذا البيت أنشده النحويون على أن علامة الجزم حذفُ الحركة المقدرّة فى حرف العلة، وضُموا الفعل بعده؛ كما رُفِعَ فى «ألم يأتيك» فلم يَحْدِفِ الياء، وهذا البيت أنشده النحويين على أن علامة الجزم حذفُ الحركة المقدرّة فى حرف العلة، وضُموا إليه أبياتًا أُخَرُ، أمّا أنهم يزعمون أن حرف الجزم يُهْمَلُ وَيَسْتَدَلُّونَ بهذا البيت فلا . ومنهم مَنْ خَرَّجَهَا على وجه آخر، وهو أنه أراد الوقف على الكلمة فنقلَ حركة هاءِ الضمير إلى الكاف الساكنة للجزم؛ كقول الآخر:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ مِنْ عَتْرَى سَبِيٍّ لَمْ أَضْرِبُهُ

يريد «لم أَضْرِبُهُ» بسكون الياء للجازم، ثم نَقَلَ إليها حركة الهاء فصار اللفظُ «ثم يُذْرِكُهُ» ثم أجرى الوصل مُجْرَى الوقفِ فالتقى ساكنان؛ فاحتاج إلى تحريك الأول وهو الهاء، فَحَرَّكَهَا بالضم؛ لأنه الأصل وللإتباع أيضًا، وهذه الأوجه تُشْحَدُ الذَّهْنَ وَتَنْقُحُهُ . ينظر الدر المصون (٢/٤٢٠، ٤٢١) .

(١) الجزل: الحطاب اليابس، أو الغليظ العظيم منه . ينظر : القاموس (جزل) .

(٢) البيت لعبد الله بن الحر فى خزانة الأدب ٩٠/٩-٩٩، والدر ٦٩/٦، وشرح أبيات سيبويه ٦٦/٢، وسر صناعة الإعراب ص ٦٧٨، وشرح المفصل ٥٣/٧، وبلا نسبة فى الإنصاف ص ٥٨٣، ورسف المبانى ص ٣٢، ٣٣٥، وشرح الأشموني ص ٤٤٠، وشرح قطر الندى ص ٩٠، وشرح المفصل ٢٠/١٠، والكتاب ٨٦/٣، ولسان العرب (نور)، والمقتضب =

ومثال المرفوع المقدر في موضع الحال قول الآخر: [من الطويل]
مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدٍ^(١)
والاستغناء عن جواب الشرط للعلم به كثير، ومنه قوله - تعالى - : ﴿أَنْ ذَكَرْتُمْ﴾
[يس: ١٩] وقوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْتِطْعِمَ أَنْ تَبْنِعِي نَفَقًا فِي
الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام: ٣٥].

والاستغناء عن الشرط - وحده - أقل من الاستغناء عن الجواب؛ ومنه قول
الشاعر: [من الوافر]

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(٢)
أراد: إلا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

ومنه قول الآخر: [من الطويل]

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا^(٣) بِظِلَّةِ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ^(٤)
أراد: متى تثقفوا تؤخذوا.

ومثال حذف الشرط والجزاء معا قول الراجز: [من الرجز]

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى وَإِنْ

= ٦٣/٢، وهمع الهوامع ١٢٨/٢ .

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ٥١، وإصلاح المنطق ص ١٩٨، والأغاني ١٦٨/٢، وخزانة
الأدب ٧٤/٣، ١٥٦/٧، ٩٤-٩٢/٩، وشرح أبيات سيويه ٦٥/٢، والكتاب ٨٦/٣،
ولسان العرب (عشا)، ومجالس ثعلب ص ٤٦٧، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٤، وبلا نسبة في
جمهرة اللغة ص ٨٧١، وخزانة الأدب ٢١٠/٥، وشرح الأشموني ٥٧٩/٣، وشرح ابن
عقيل ص ٥٨١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٣، وشرح المفصل ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧،
٥٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٨، والمقتضب ٦٥/٢ .

(٢) الحسام: السيف . ينظر: لسان (حسم) .

البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠، والأغاني ٢٣٤/١٥، والدرر ٨٧/٥، وخزانة
الأدب ١٥١/٢، وشرح التصريح ٢٥٢/٢، وشرح شواهد المغنى ٧٦٧/٢، ٩٣٦،
والمقاصد النحوية ٤٣٥/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢/١، وأوضح المسالك /٤
٢١٥، ورسف المباني ص ١٠٦، وشرح الأشموني ٥٩١/٣، وشرح شذور الذهب /١٥
٤٦٩، ومعنى الليب ٦٤٧/٢، والمقرب ٢٧٦/١، وهمع الهوامع ٦٢/٢ .

(٣) قسرًا: قهراً . ينظر: الوسيط (قسر) .

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر ٩٠/٥، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣، وشرح التصريح ٢٥٢/٢،
والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤، وهمع الهوامع ٦٣/٢ .

كَانَ فَقِيرًا مُغْدَمَا قَالَتْ: وَإِنْ^(١)

أى: قالت: وإن كان فقيرا معدما هويته ورضيته.

وقال السيرافى: «يقول القائل: «لَا آتَى الْأَمِيرَ لِأَنَّهُ جَائِرٌ»؛ فيقال: «إِيَّتِهِ وَإِنْ»، يراد بذلك: وإن كان جائرا فأته».

وهذا- أعنى حذف الجزأين معا- لا يجوز مع غير «إِنْ»، وهو مما يدل على أصالتها فى باب المجازاة.

وما تقدم على أداة الشرط مما هو فى معنى الجواب، فهو دليل الجواب عند أكثر النحويين، والجواب محذوف.

ومذهب أبى زيد أن الذى تقدم هو الجواب نفسه؛ ولذلك جاء مقرونا بالفاء فى

قول الشاعر: [من الطويل]

فَلَمْ أَرِقْهُ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لَا نِكْسٍ وَلَا بِمُعَمَّرٍ^(٢)
وقد يغنى عن جواب الشرط خبر ذى خبر مقدم على أداة الشرط، أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط:

فالأول كقول الله- تعالى-: ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠].

وكقول الشاعر: [من الطويل]

وَإِنِّي مَتَى أَشْرَفَ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ^(٣)
وكقول الآخر: [من البسيط]

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْفَهَا ذِيبٌ^(٤)

(١) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص ١٨٦، وخزانة الأدب ١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١، والدرر ٥/٨٨، وشرح التصريح ٣٧/١، وشرح شواهد المغنى ٩٣٦/٢، والمقاصد النحوية ١٠٤/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٨/١، والدرر ١٨١/٥، ووصف المياني ص ١٠٦، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣، وشرح التصريح ١٩٥/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٠، ومغنى اللبيب ٦٤٩/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤، وهمع الهوامع ٦٢/٢، ٨٠.

(٢) البيت لزهير بن مسعود فى لسان العرب (غسس)، ونوادى أبى زيد ص ٧٠، وبلا نسبة فى الإنصاف ٦٢٦/٢، وجمهرة اللغة ص ١٣٣، والخصائص ٣٨٨/٢.

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص ١٠١٤، وخزانة الأدب ٤٨/٩، ٥١، ٥٣، وشرح أبيات سيويه ٩٢/٢، والكتاب ٦٨/٣، وبلا نسبة فى المقتضب ٧١/٢.

(٤) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٤٨/٩، ٦١، ٥٤٧، والدرر ٤/١٧١،

والثاني مثل قول الشاعر: [من الطويل]

بَنِي تُعَلِّ لَأ تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شُرْبَهَا
بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعُ (١) الْعَنْزَ ظَالِمٌ (٢)
أى: فهو ظالم.

(ص)

وَأَوَّلُ الشَّرْطَيْنِ دُونَ عَطْفِ
وَمَعَ عَطْفِ الْجَوَابِ لَهُمَا
[واخكُم لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمِ
وَأَنَّ تَوَالِيَا وَقَبْلُ مُبْتَدَأِ
وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمِ
وَنِيَّةِ الْفَا بَعْدَ شَرْطٍ مَعَ قَسَمِ
وَفِي الْجَوَابِ مِثْلُ: (إِنْ إِنْ) فَفِي
وَيُونُسَ التَّقْدِيمِ يَنْوِي فَرَفَعَ
وَالشَّرْطُ مَعَ حَذْفِ الْجَوَابِ مَاضٍ أَوْ

جَوَابُهُ مُغْنٍ بغير خَلْفِ
ك(إِنْ تَوُومًا وَتَوُومًا تُكْرَمًا)
بَكُونِ مَطْلُوبِ الْأَخِيرِ ذَا عَدَمِ
فَالشَّرْطُ رَجِحَ - مُطْلَقًا - فَتُعْضَدَا
شَرْطٌ بِلَا مُبْتَدَأٍ مُقَدَّمِ
تُعْطِيهِ فِي رَأْيِ جَوَابًا يُلتَزَمُ (٣)
(أِنْ تَقُمُ أَقُمُ) بِجَزْمِ تَكْتَفِي
وَعِنْدَ سَيَبَوِيهِ ذَلِكَ امْتِنَعَ
مَعْمُولِ (لَمْ)، فِي التَّثْرِ غَيْرَ ذَا أَبْوَا

(ش) إذا توالى شرطان دون عطف، فالثاني مقيد للأول كتنقيده بحال واقعة
موقعة، والجواب المذكور أو المدلول عليه للأول، والثاني مستغنى عن جوابه؛ لقيامه
مقام ما لا جواب له وهو الحال.

مثال ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

إِنْ تَسْتَعِيثُوا بِنَا، إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِزِّ زَانِهَاتِ كَرَمِ (٤)
فهذا بمنزلة أن تقول: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا منا معاقل عز زانها كرم.

= ووصف المباني ص ٢٤٧، ٣١٥، وشرح التصريح ٣٢٦/١، وشرح شواهد المغنى
ص ٥٨٧، والكتاب ٦٧/٣، ولسان العرب (سرق)، والمقرب ١١٥/١، وهمع الهوامع
٣٣/٢.

(١) النكع: الحبس. ينظر: المقاييس (نكع).

(٢) البيت للأسدي (دون تحديد) في الكتاب ٦٥/٣، والمقاصد النحوية ٤٤٨/٤، وبلا نسبة في
شرح الأشموني ٥٨٨/٣، ولسان العرب (نكع)، والمحتسب ١٢٢/١، ١٩٣.

(٣) ما بين المعكوفين سقط في «أ».

(٤) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٢/٧، وخزانة الأدب ٣٥٨/١١، والدرر ٩٠/٥،
وشرح الأشموني ٥٩٦/٣، وشرح التصريح ٢٥٤/٢، ومغنى اللبيب ٦١٤/٢، والمقاصد
النحوية ٤٥٢/٤، وهمع الهوامع ٦٣/٢.

فالشرط الأول هو صاحب الجواب .

والثاني يفيد ما يفيدُه الحال من التقييد .

ومن هذا النوع قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ [هود: ٣٤] ؛ ف « وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي » دليل الجواب المحذوف، وصاحب الجواب أول الشرطين، والثاني مقيد له مستغن عن جواب والتقدير: إن أردت أن أنصح لكم مرادا غيركم لا ينفعكم نصحي .

فإن توالى شرطان بعطف، فالجواب لهما معا كقولي:

... .. « إِنْ تَوُؤْمَأُ وَتُؤْمَأُ تَكْرَمًا »

ومنه قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ تَوُؤْمَأُ وَتَنْفَأُ بَوُؤْمِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْتَأْذِنُكُمْ إِنْ يَسْتَأْذِنُكُمْ فَيَحْفَظْكُمْ تَبَحْلُوا ﴾ [محمد: ٣٦-٣٧] .

وإذا اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب ما سبق منهما عن جواب الآخر:

فتقديم القسم كقولك: « وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لِأَكْرِمَتِكَ » .

وتقديم الشرط نحو: « إِنْ تَأْتَيْتَنِي - وَاللَّهِ - أَكْرِمَتِكَ » .

ويغنى عن لفظ القسم المقدم لام تقارن أداة الشرط لفظا نحو: ﴿ وَكَلَيْتَ قُلْتُ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ [هود: ٧] .
أو تقديرا نحو: ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَرَحِمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٣] .
قال سيبويه^(١): « ولا بد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة » .

فإن توالى القسم والشرط بعد مبتدأ استغنى بجواب الشرط مطلقا نحو: « زَيْدٌ - وَاللَّهِ - إِنْ تَقَمَّ يَقَمَّ » و « زَيْدٌ إِنْ تَقَمَّ - وَاللَّهِ - يَقَمَّ » .

وقد يستغنى عند عدم المبتدأ بجواب شرط مؤخر عن جواب قسم مقدم؛ كقول

الشاعر: [من الطويل]

لَيْتَ كَأَنَّ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصَمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا^(٢)

وقول الأعشى: [من البسيط]

لَيْتَ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَفَلُّ^(٣)

(١) ينظر: الكتاب (٦٦/٣) .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت .

وقال ابن السراج: «وتقول: «إِنْ تَقُمْ - يَعْلَمُ اللَّهُ - أُرْزَكَ» تعترض باليمين فيكون بمنزلة ما لم يذكر، وإن جعلت الجواب للقسم أتيت باللام فقلت: «إِنْ تَقُمْ - يَعْلَمُ اللَّهُ - لَأُزَوِّرَنَّكَ» وتضم الفاء؛ وكذلك: «إِنْ تَقُمْ - يَعْلَمُ اللَّهُ - لَأَتَيْتَنَّكَ»، تريد: فيعلم الله لأزورنك، وفيعلم الله لآتينك».

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي:

وَيَبِيَّةُ الْفَا بَعْدَ شَرْطٍ مَعَ قَسَمٍ تَعْطِيهِ فِي رَأْيِ جَوَابًا يُلْتَزَمُ
وإذا تقدم على الشرط استفهام نحو: «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ»:

فسيبويه^(١) يجعل الاعتماد على الشرط كأن الاستفهام لم يكن.
ويونس يجعل الاعتماد على الاستفهام ناويا تقديم الفعل الثاني.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَيُونُسُ التَّفْقِيدِ يَنْوِي فَرْعَ وَعِنْدَ سَبَبِيَّهِ ذَلِكَ امْتَنَعَ
ومن حجة سيبويه قوله - تعالى -: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

وكل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط، فلا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ، أو مضارعا مجزوما بـ«لَمْ» كقوله - تعالى -: ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُ لَأَرْجَمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦].

ولا يكون فعل الشرط مضارعا غير مجزوم بـ«لَمْ» عند حذف الجواب إلا في ضرورة كقول الشاعر: [من الكامل]

يُثْنِي عَلَيْكَ، وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ
وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرْذُكَ مَزِيدٌ^(٢)
وكقوله: [من الطويل]

لَئِنْ يَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بَيُوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ^(٣)
(ص)

وَوَضُلُ (إِذْ) وَ(حَيْثُ) فِي الشَّرْطِ بـ(مَا)

(١) ينظر: الكتاب: (٨٢/٣).

(٢) البيت لعبد الله بن عنمة في خزانة الأدب ٤١/٩، ٤٢، والدرر ٧٥/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٤١، وبلا نسبة في الخصائص ١١٠/١، وشرح الأشموني ٥٩٥/٣، وهمع الهوامع ٥٩/٢.

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

وافنغهُ مَعَ (أَتَى) و(مَنْ) و(مَهْمَا) والأضْلُ (مَا مَا) أو(مَهْ) أوليث (ما) كأى ذَيْنَ مَا وَتَى فَقَدَ جُبِهِ مَجْرُورُهَا كَمَا فِي الْإِسْرَا قَدْ عُرِفَ وَهِيَ عِنْدَ ابْنِ يَزِيدَ ظَرْفٌ وَاسْمٌ سِوَاهَا غَيْرُ (أَنْ) وَانْسَبَ إِلَى مَا قَبْلَهَا مِنْهَا و(أَى) بِحَسَبِ وَقَدْ أَتَتْ (مَهْمَا) و(مَا) ظَرْفَيْنِ فِي (ش) لَا يَجْزَمُ بِ«إِذْ» و«حَيْثُ» إِلَّا مَقْرُونَتَيْنِ بِ«مَا»؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا تَجَرَّدَا لَزِمَتْهُمَا الْإِضَافَةُ إِلَى مَا يَلِيهِمَا، وَالْإِضَافَةُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ، فَكَانَتْ مَنَافِيَةً لِلْجَزْمِ، فَلَمَّا قَصِدَ جَعَلَ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ جَاذِمَتَيْنِ رَكْبَتَا مَعَ «مَا» لَتَكْفِهِمَا عَنِ الْإِضَافَةِ، وَتَهْيِئَهُمَا لِمَا لَمْ يَكُنْ لِهَمَا مِنْ مَعْنَى وَعَمَلٍ، فَصَارَتْ «مَا» مَلَاذِمَةً لِهَمَا مَا دَامَتْ الْمَجَازَاةُ مَقْصُودَةً بِهِمَا.

وزيادتها مع «مَنْ» و«أَتَى» و«مَهْمَا» ممنوعة.

ومع «إِنْ» و«أَى» و«أَيَّانَ» و«أَيْنَ» و«مَتَى» جائزة.

وأصل «مَهْمَا» : «مَا مَا» الأولى شرطية، والثانية زائدة، فثقل اجتماعهما، فأبدلت ألف الأولى هاء؛ هذا قول البصريين.

ومذهب الكوفيين أن أصلها: «مَهْ» بمعنى اكفف، زيدت عليها «مَا» فحدث بالتركيب معنى لم يكن.

وإذا زيدت «مَا» مع «أَى» والمضاف إليه مذكور، فالأجود أن تتوسط بينهما كقوله - تعالى - : ﴿أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

ويجوز أن يجاء بها بعد المضاف إليه كقول الشاعر: [من الطويل]

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنِّ فَإِنِّي حَرِيصٌ عَلَى إِثْرِ الذِي أَنَا تَابِعُ
ومثله قراءة ابن مسعود - رضى الله عنه -^(١) : ﴿أَى الْأَجَلَيْنِ مَا قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

(١) وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية «أَيُّمًا» بتخفيف الياء؛ كقوله:

تَنْظَرْتُ نَسْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلَى مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

فإن حذف ما تضاف إليه نونت ووليت «مَا» كقوله - تعالى - : ﴿أَيُّ مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ﴾ [الإسراء: ١١٠].

ومذهب سيبويه^(١) : أن «إِذْ» ركبت مع «مَا» ففارقتهما الاسمية صارت حرف شرط مثل «إِنْ» .

ومذهب المبرد^(٢) وابن السراج^(٣) وأبى على ومن تابعهم : أن اسميتها باقية مع التركيب، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضيا .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها لدالاتها على وقت ماض دون شيء آخر يدعى أنها دالة عليه، ولمساواتها بعض الأسماء فى قبول بعض علامات الاسمية ؛ كالتنوين والإضافة إليها .

والوقيع موقع مفعول فيه نحو : ﴿وَإِذْ أُنزِلَتْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤].

وموقع مفعول به نحو : ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الأعراف: ٦٩].

قال الزمخشري : فإن قلت : ما الفرق بين موقع زيادة «مَا» فى القراءتين؟ قلت : وقعت فى المستفيضة مؤكدة لإيهام «أنى» زيادة فى شياعها، وفى الشاذة تأكيدا للقضاء كأنه قال : أى الأجلين صممت على قضائه، وجردت عزمى له .

وقرأ أبو حيوة وابن قُطيب «عِدْوَانٌ» . قال الزمخشري : فإن قلت : تصور العدوان إنما هو فى أحد الأجلين الذى هو أقصرهما، وهو المطالبة بتتمة العشر، فما معنى تعلق العدوان بهما جميعاً؟ قلت : معناه : كما أنى إن طولبت بالزيادة على العشر كان عدواناً لا شك فيه، فكذلك إن طولبت بالزيادة على الثمانى، أراد بذلك تقرير أمر الخيار، وأنه ثابت مستقر، وأن الأجلين على السواء إما هذا وإما هذا، ويكون اختيار الأقل والزائد موكولاً إلى رأيه من غير أن يكون لأحدهما عليه إجبار . ثم قال : وقيل : معناه فلا أكون متعدياً، وهو فى نفي العدوان عن نفسه كقولك : لا إثم على ولا تبعة .

قال أبو حيان : وجوابه الأول فيه تكثير . قال شهاب الدين : كأنه أعجبه الثانى . والثانى لم يرتضه الزمخشري ؛ لأنه ليس جواباً فى الحقيقة ؛ فإن السؤال باق أيضاً ؛ ولذلك نقله عن غيره، وقال المبرد : وقد علم أنه لا عدوان عليه فى أيهما، ولكن جمعهما ليجعل الأول كالآثم فى الوفاء . ينظر : اللباب (٢٤٥/٥ - ٢٤٦) .

(١) قال سيبويه : ولا يكون الجزء فى «حيث» ولا فى «إِذْ» حتى يضم إلى كل واحد منهما «ما» ؛ فتصير «إِذْ» مع «ما» بمنزلة إنما وكأنما . ينظر : الكتاب (٥٦/٣ ، ٥٧) .

(٢) ينظر : المقتضب (٤٧/٢) .

(٣) ينظر : الأصول فى النحو : (١٥٩/٢) وما بعدها .

وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه: معنى المجازاة، وهو من معانى الحروف-ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر زائداً على ذلك فلا حجة له- وهى مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التى كانت قابلة لها قبل التركيب؛ فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها؛ كما ذهب إليه سيويه.

وما سوى «إن» و«إذماً» من أدوات الشرط، فأسماء بإجماع المحققين.

وهى على ثلاثة أضرب:

ضرب لا ظرفية فيه وهو: «مَنْ»، و«مَا» و«مَهْمَا» - فى الأشهر-.

وضرب لا يخلو من ظرفية وهو: «أَيْنَ» و«مَتَى» و«حَيْثُمَا» و«أَتَى».

وضرب يستعمل ظرفاً وغير ظرف وهو: «أى»: تكون عارية من الظرفية إذا

أضيفت إلى ما لا يدل على زمان ومكان، وتكون ظرف زمان إذا أضيفت إلى اسم زمان، وظرف مكان إذا أضيفت إلى مكان نحو: «أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ» و«أى وَقْتٍ تَقُمُ أَقُمُ» و«أى مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ».

وإلى هذا كله أشرت بقولى:

... .. وَأَنْسَبُ إِلَى ظَرْفِيَّةٍ مَا بَعْدَ «أى» وَخَلَا

مَا قَبْلَهَا مِنْهَا وَ«أى» بِحَسَبِ مَضْحُوبِهَا تُعْزَى لِمَا لَهُ انْتَسَبُ

أى: تنسب (أى) إلى الأسماء المجردة عن الظرفية إن أضيفت إلى شيء

منها، وإلى أسماء الزمان أو المكان إن أضيفت إلى شيء منها؛ لأنها بعض ما تضاف

إليه.

وإنما قلت: و«مَا» و«مَهْمَا» فى الأشهر؛ لأن جميع النحويين يجعلون «مَا»

و«مَهْمَا» مثل «مَنْ» فى لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى

أشعار الفصحاء من العرب؛ كقول الفرزدق: [من الطويل]

وَمَا تَخَى لَأَ أَزْهَبَ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِي عَلَى لَهُمْ دَخَلًا^(١)

وكقوله: [من الوافر]

وَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظُلْمًا نَخَافُ وَلَا أَفْتِقَارًا^(٢)

(١) الذحل: الثار: أو هو العداوة والحقد.

والبيت فى ديوانه ١٢٧/٢، وشرح الأشموني ٥٨١/٣.

(٢) البيت بلا نسبة فى شواهد المغنى ٧١٥/٢، ومغنى اللبيب ٣٠٣/١.

وكقوله: [من الطويل]

فَمَا تَخَى لَأَ أَخْشَ الْعُدُوَّ وَلَا أَزَلَّ عَلَى النَّاسِ أَعْلُو مِنْ دُرَى الْمَجْدِ مُفْرِعَا

وكقول تميم العجلاني: [من الوافر]

وَلَوْ كُحِلْتُ حَوَاجِبُ خَيْلِ قَيْسٍ بَتَّغْلِبَ بَعْدَ قَيْسٍ مَا قَدِينَا^(١)
فَمَا نَسَلَمَ لَكُمْ أَفْرَاسُ قَيْسٍ فَلَا تَزْجُوا الْبَنَاتِ وَلَا الْبَنِينَا

وكقول عبد الله بن الزبير الأسدي: [من الطويل]

فَمَا تَخَى لَأَ نَسَامَ حَيَاةَ، وَإِنْ تَمُتَ فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعَيْشِ أَجْمَعَا^(٢)

وكقول طفيل الغنوي^(٣): [من الكامل]

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا شَتَيْمٍ يَدْعِي مَهْمَا يَعِشُ يُسْمَعُ بِمَا لَمْ يُسْمَعِ

وكقول حاتم الطائي: [من الطويل]

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلُهُ وَفَرَجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا^(٤)

فصل في (لو)

(ص)

(لَوْ) حَرْفٌ شَرْطٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا
وَفِي الْمَضِيِّ اسْتُعْمِلَتْ وَرُبَّمَا
وَجَوَّزَ الْجِزْمَ بِهَا فِي الشُّعْرِ
وَهِيَ فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَلَا (إِنْ)
وَلَيْسَ حَتْمًا كَوْنُ فِعْلِ خَبْرًا
(لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الْفَلَاحِ
يَلِي، وَكَوْنُ تَلُو تَلُو لِأَزْمَا
أَضْحَبَهَا الْآتِي مَنْ تَكَلَّمَا
ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَهَا مَنْ يَذْرَى
وَبَاشَرْتُ (أَنَّ) كَلَوْ أَنِّي فَطِنُ
مِنْ بَعْدِ (لَوْ أَنَّ) وَمِمَّا أُتْرَا:
أَذْرَكُهُ مُلَاعِبُ السَّرْمَاحِ

(١) القذى: ما يقع في العين . ينظر: اللسان (قذى) .

(٢) البيت في شرح الأشموني ٥٨١/٣، وليس في ديوانه .

(٣) هو طفيل بن عوف بن كعب، شاعر جاهلي فحل، من الشجعان، وهو أوصف العرب للخيال ومن كثرة وصفه لها سمى: «طفيل الخيل»، عاصر النابغة الجعدي، وزهير بن أبي سلمى، وله ديوان شعر .

ينظر: الأعلام (٢٢٨/٣)، الشعر والشعراء (١٧٣)، خزانة الأدب (٦٤٣/٣) .

(٤) البيت في ديوانه ص ١٧٤، والجنى الداني ص ٦١٠، وخزانة الأدب ٢٧/٩، والدرر ٥/٧١، وشرح الأشموني ٥٨١/٣، وشرح شواهد المغنى ص ٧٤٤، ومغنى اللبيب ص ٣٣١ .

وَقَدْ يَلِي اسْمَ (لَوْ) وَيَبْغُدُ فِعْلٌ
 وَمُغْرِبٌ مَنْ بَسَوَى ذَا يَنْطِقُ
 وَقَدْ يَلِي مُضَارَعٌ (لَوْ) فَيَجِبُ
 وَهِيَ جَوَابًا تَفْتَضِي (لَمْ أَبِنُ)
 وَمَعَ نَفْسِهِ بِ(مَا) قَدْ تُوجَدُ
 وَلِدَلِيلٍ حَذْفُهُ أَجْزُ كَمَا
 وَفِي (فَلَوْ فِي سَالِبِ الدَّهْرِ) حُذِفَ
 مُفَسَّرَ رَافِعُ الإِسْمِ قَبْلُ
 ك(لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقِ)
 مَضِيهِ مَعْنَى ك(لَوْ يَجْفُو ضَرْبِ)
 أَوْ(بِئْتِ) وَالْمَثْبُتُ بِاللَامِ قُرْنُ
 وَمَعَ الإِثْبَاتِ قَلِيلًا تُفْقَدُ
 أُجِيزَ فِي جَوَابِ (إِنْ) إِنْ عِلْمًا
 جَوَابِ (لَوْ) وَالشَّرْطُ- أَيْضًا- إِذْ عُرِفَ
 (ش) «لَوْ» عَلَى ضَرَبَيْنِ: مَوْصُولَةٌ، وَشَرْطِيَّةٌ:

فالموصولة: التي يصلح في موضعها «أن»، وأكثر ما تقع بعد «وَدَ» أو ما في معناها، وقد تقدم ذكرها مع الموصولات.

والشرطية مرادفة لـ «إن» كالتي في قوله- تعالى-: ﴿وَلِيَخَشَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩].

وغير مرادفة لـ «إن» وهي أكثر وقوعا من غيرها، وعبارة سبويه عنها أن قال: «وأما «لَوْ» فلما كان سيقع لوقوع غيره»^(١)، يعني: أنك إذا قلت: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو» فمقتضاه: أن القيام من عمرو كان متوقعا لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله، وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالحا للحصول بدون حصول الأول، أو لا.

والحق فيه أنه صالح لذلك، وأن الأول محكوم بعدم حصوله؛ لأنه قد يقال: «لَوْ تَرَكَ الْعَبْدُ سُؤَالَ رَبِّهِ لِأَعْطَاهُ»؛ فترك السؤال محكوم بعدم حصوله، والعطاء محكوم بحصوله على كل حال، والمعنى: أن عطاءه حاصل مع ترك السؤال، فكيف مع السؤال؟.

ومنه قول عمر -رضي الله عنه- في صهيب- رضي الله عنه-: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ».

والعبارة الجيدة في «لَوْ» أن يقال: «حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه»، وهذا معنى قولي:

(١) ينظر: الكتاب (٤/٢٢٤).

«لَوْ» حرف شرطٍ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِي وَكَوْنُ تَلْوٍ تَلْوٍ لِأَزْمَا
فقيام زيد من قولك: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو» معلّم بانتفائه فيما مضى، وكونه
مستلزما بثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو
ليس له؟ لا تعرض لذلك، بل الأكثر كون الثاني والأول غير واقعيين. فهذا حاصل
قولي:

... يَفْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِي، وَكَوْنُ تَلْوٍ تَلْوٍ لِأَزْمَا
ثم نبهت على أن أكثر استعمالها في الماضي، وأن استعمالها في الاستقبال قليل
بقولي:

وَفِي الْمُضَى اسْتُعْمِلَتْ، وَرَبَّمَا أَضْحَبَهَا الْآتِي مَنْ تَكَلَّمَا
ومن استعمالها مع الآتي قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ (١)
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ رَقَا (٢) إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَاحِحُ (٣)

وأجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم الشجري، واحتج بقول الشاعر: [من
الخفيف]

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ دُو مَيْعَةٍ (٤) لِأَحِقُّ الْأَطَالِ (٥) نَهْدُ دُو خُصَلِ (٦)

(١) الصفائح: حجارة عراض . ينظر: القاموس (صفح) .

(٢) زقا الصدى، يزقو زقوا ورقاء: صاح . ينظر القاموس (زقو) .

(٣) البيتان لتوبة بن الحمير في الأغاني ٢٢٩/١١، وأمالى المرتضى ٤٥٠/١، والحماسة
البصرية ١٠٨/٢، والدرر اللوامع ٩٦/٥، وسمط اللآلي ص ١٢٠، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ص ١٣١١، وشرح شواهد المغنى ص ٦٤٤، والشعر والشعراء ٤٥٣/١، ومغنى
الليبي ٢٦١/١، والمقاصد النحوية ٤٥٣/٤، ولرؤية في همع الهوامع ٦٤/٢، وليسا في
ديوانه، وهما بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٦، وشرح الأشموني ٦٠٠/٣، وشرح ابن
عقيل ص ٥٩٣ .

(٤) الميعة: النشاط، وأول الشباب . ينظر: المقاييس (مiec) .

(٥) الإطل: الخاصرة . ينظر: المقاييس (خطل) .

(٦) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٤، ولامرأة من بنى الحارث في الحماسة البصرية ١/
٢٤٣، وخرانة الأدب ٢٩٨/١١، ٣٠٠، والدرر ٩٧/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص ١١٠٨، وشرح شواهد المغنى ٦٦٤/٢، ولعلقمة أو لامرأة من بنى الحارث في المقاصد
النحوية ٥٣٩/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٤/١، وتذكرة النحاة ص ٣٩، والجنى
الداني ص ٢٨٧، وشرح الأشموني ٥٨٤/٣، ومغنى الليبي ٢٧١/١، وهمع الهوامع ٦٤/٢ .

وهذا لا حجة فيه، لأن من العرب من يقول: «جَاءَ يَجِي» و«شَاءَ يَشَاء» - بترك الهمزة-، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة «يَشَاء» فقال: «يَشَاء» ثم أبدل الألف همزة؛ كما قيل في «عَالَمٌ» و«خَاتَمٌ»: «عَالَمٌ» و«خَاتَمٌ». وكما فعل ابن ذكوان^(١) في قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُ﴾ [سبأ: ١٤] حين قرأ: «مِنْسَأَتُهُ»^(٢) - بهمزة ساكنة-.

(١) هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، أبو عمرو، من كبار القراء صدوق، متقدم في القراءة، لم يكن في عصره أقرأ منه، توفي في دمشق سنة (٢٤٢هـ). ينظر: طبقات القراء (٤/١٠٤)، الأعلام (٤/٦٥)، تقريب التهذيب ت (٣٢٢٠).

(٢) وقرأ ابن ذكوان «منسأته» بهمزة ساكنة، ونافع وأبو عمرو بألف محضة، والباقون بهمزة مفتوحة. والمِنْسَأَةُ: اسم آلة من نَسَأَ - أى: أَخْرَهُ - كالمكسحة والمِكْنَسَةِ، من نَسَأْتُ الغنم، أى: زجرتها وسقتها، ومنه: نَسَأَ اللهُ فِي أَجَلِهِ أَى: أَخْرَهُ. وفيها الهمزة وهو لغة تميم، وأنشد:

أَمِنْ أَجْلِ حَبْلِ لَا أَبَاكَ ضَرَبْتَهُ
بِمِنْسَأَةٍ قَدْ جَرَّ حَبْلَكَ أَخْبَلَا
(والألف) وهو لغة الحجاز وأنشد:

إِذَا دَبَّيْتُ عَلَى الْمِنْسَأَةِ مِنْ كَبِيرٍ
فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهُوُ وَالْغَزْلُ
فأما بالهمزة المفتوحة فهي الأصل، لأن الاشتقاق يشهد له، والفتح لأجل بناء مِفْعَلَةٍ كِمِكْنَسَةٍ، وأما سكونها ففيه وجهان: أحدهما: أنه أبدل الهمزة ألفاً كما أبدلها نافع وأبو عمرو - وسيأتي - ثم أبدل هذه الألف همزة على لغة من يقول: الْعَالَمُ وَالْحَاتَمُ، وقوله:

وَخَنِدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ

ذكرة ابن مالك .

قال شهاب الدين وهذا لا أدري ما حمله عليه كيف نعتقد أنه هرب من شيء ثم يعود إليه، وأيضاً فإنهم نصّوا على أنه إذا أبدل من الألف همزة، فإن كان لتلك الألف أصل حركت هذه الهمزة بحركة أصل الألف . وأنشد ابن عصفور على ذلك:

وَلِيَّ نَعَامٍ بَنِي صَفْوَانَ زُوْرَءَ

قال: الأصل زُوْرَءَ، وأصل هذا: زُوْرُوْرَءَ، فلما أبدل من الألف همزة حركها بحركة الواو، إذا عرف هذا فكان ينبغي أن تبدل هذه الألف همزة مفتوحة لأنها عن أصل متحرك وهو الهمزة المفتوحة، فتعود إلى الأول، وهذا لا يقال .
الثاني: أنه سكن الفتحة تخفيفاً، والفتحة قد سكنت في مواضع تقدم التنبيه عليها وشواهدها، ويحسنه هنا أن الهمزة تشبه حروف العلة، وحرف العلة يستثقل عليه الحركة من حيث الجملة، وإن كان لا تستثقل الفتحة لخفتها، وأنشدوا على تسكين همزتها:

والأصل: «مِنْسَاء» مفعلة من نساء، أى: زجره بالعصا؛ ولذلك سميت
منسأة؛ فأبدل الهمزة ألفا، ثم أبدل الألف همزة ساكنة.

فعلى ذلك يحمل قوله:

لَوْ يَشَاءُ... ..

وأما قول الشاعر: [من البسيط]

تَامَتْ فُوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ إِخْدَى نِسَاء بِنَى ذُهْلِ بِنِ شَيْبَانَا^(١)
فهذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفا كما قرأ أبو عمرو: «يُنْصِرْكُمْ»
و«يُشْعِرْكُمْ».

وكما قرأ بعض السلف: ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] - بسكون

اللام -.

= صَرِيحٌ حُرِّ قَامٌ مِنْ وَكَاتِيهِ كَقَوْمَةِ الشُّبْحِ إِلَى مِئْسَائِيهِ

وقد طعن قوم على هذه القراءة، ونسبوا راويها إلى الغلط؛ قالوا: لأن قياس تخفيفها إنما
هو تسهيلها بَيْنَ بَيْنَ، وبه قرأ ابن عامر وصاحباؤه، فظن الراوى أنهم سكنوا. وضعفها أيضا
بعضهم بأنه يلزم سكون ما قبل تاء التأنيث، وما قبلها واجب الفتح إلا الألف.

وأما قراءة الإبدال: فقليل: هي غير قياسية يعنون أنها ليست على قياس تخفيفها، إلا أن
هذا مردود بأنها لغة الحجاز ثابتة فلا يلتفت لمن طعن، وقد قال أبو عمرو - وكفى به -: أنا
لا أهزها لأنى لا أعرف لها اشتقاقا، فإن كانت مما لا يهمز فقد احتطت، وإن كانت تهمز
فقد يجوز لى ترك الهمز فيما يهمز، وهذا الذى ذكره أبو عمرو أحسن ما يقال فى هذا ونظائره.

وقرى مِئْسَاءَهُ بفتح الميم مع تحقيق الهمز، وإبدالها ألفا، وحذفها تخفيفا.

وقرى مِئْسَاءَتِهِ بزنة مفعالته كقولهم: مِئْسَاءَةٌ وَمِئْسَاءَةٌ؛ وكلها لغات.

وقرأ ابن جبير مِنْ سَاتِيهِ فَصَلَّ «مِنْ»، وجعلها حرف جر وجعل «سائه» مجرورة بها،
والسَاءَةُ وَالسِّيَةُ هُنَا الْعَصَا، وَأَصْلُهَا يَدُ الْقَوْسِ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى يُقَالُ: سَاءَةُ الْقَوْسِ مِثْلُ سَاءَةِ
وَسَيْئَتِهَا، فَسُمِّيَتِ الْعَصَا بِذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعَارَةِ، وَالْمَعْنَى تَأْكُلُ مِنْ طَرَفِ عَصَاهُ .
ووجه بذلك - كما جاء فى التفسير - أنه اِتِّكَأَ عَلَى عَصَا خَضْرَاءَ مِنْ خُرُوبٍ، وَالْعَصَا
الْخَضْرَاءُ مَتَى اِتُّكِيَ عَلَيْهَا تَصِيرُ كَالْقَوْسِ فِي الْاِعْوِجَاجِ غَالِبًا .

و «سَاءَةٌ»: فَعَلَةٌ، و«سئة»: فَعَلَةٌ، نَحْوُ قَحَّةٍ وَقَحَّةٍ، وَالْمَحذُوفُ لَامَهُمَا .

وقال ابن جنى: سُمِّيَ الْعَصَا مِئْسَاءَةً؛ لِأَنَّهَا تَسْوَى وَهِيَ «فَعَلَةٌ» وَالْعَيْنُ مَحذُوفَةٌ .

قال شهاب الدين: وهذا يقتضى أن تكون القراءة بهمزة ساكنة، والمنقول أن هذه القراءة
بألف صريحة، ولأبى الفتح أن يقول أصلها الهمزة ولكن أبدلت.

ينظر: اللباب (١٦/٣٠ - ٣٣).

(١) البيت للقيط بن زرارَةَ فى لسان العرب (تيم)، والعقد الفريد ٨٤/٦، وبلا نسبة فى جمهرة
اللغة ص ٤١١، وشرح الأشمونى ٣/٥٨٤، ٦٠٤، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٦٥، ومغنى
الليب ١/٢٧١ .

ثم بينت أنها في الاختصاص بالفعل كـ «أَنَّ» .
 ذكرت ما تنفرد به من مباشرة «أَنَّ» نحو: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ لَقُمْتُ» .
 وزعم الزمخشري^(١) أن بين «لَوْ» و«أَنَّ»: «تَبَّتْ» -مقدر- .

وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه؛ فإن سيبويه شبهها في مباشرة «أَنَّ» على سبيل
 الشذوذ بانتصاب «عُدْوَةٌ» بعد «لَدُنْ» . فـ «أَنَّ» الواقعة بعد «لَوْ» في موضع رفع
 بالابتداء، وإن كانت لا تدخل على مبتدأ غيرها .

كما أن «عُدْوَةٌ» بعد «لَدُنْ» تنتصب، وإن كان غيرها بعدها يجب جره؛ على أنه قد
 ولى «لَوْ» اسم صريح مرفوع بالابتداء في قول الشاعر: [من الرمل]
 لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْعَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي^(٢)
 ولذلك وجه من النظر؛ وهو أن «لَوْ» لما لم تصحب - غالباً - إلا فعلاً ماضياً وهو
 لازم البناء لم تكن عاملة، ولما لم تكن عاملة لم يسلك بها سبيل «إِنَّ» في
 الاختصاص بالفعل أبداً، فنبه على ذلك بمباشرتها «أَنَّ» كثيراً، وبمباشرة غيرها قليلاً .
 وقد زعم أبو علي أن تقدير:

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقٌ
 لو شرق بغير الماء حلقي هوشرق؛ فـ «هُوَ شَرِقٌ»: جملة اسمية مفسرة للفعل
 المضمَر .

وهذا تكلف لا مزيد عليه؛ فلا يلتفت إليه .

وقد حمل الزمخشري ادعاؤه: إضمار «تَبَّتْ» بين «لَوْ» و«أَنَّ» على التزام كون
 الخير فعلاً، ومنعه أن يكون اسماً، ولو كان بمعنى فعل نحو: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا حَاضِرٌ» .

(١) قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ «أنهم صبروا»
 في موضع الرفع على الفاعلية؛ لأن المعنى: ولو ثبت صبرهم . ينظر: الكشاف (٣٥٩/٤) .
 (٢) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣، والأغاني ٩٤/٢، وجمهرة اللغة ص ٧٣١، والحيوان
 ١٣٨/٥، ٥٩٣، وخزانة الأدب ٥٠٨/٨، ١٥/١١، ٢٠٣، والدرر ٩٩/٥، وشرح شواهد
 المغنى ٦٥٨/٢، والشعر والشعراء ٢٣٥/١، واللامات ص ١٢٨، ولسان العرب «عصر»،
 (غصص)، (شرق)، والمقاصد النحوية ٤/٤٥٤، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٦٩، وتذكرة
 النحاة ص ٤٠، والجنى الداني ص ٢٨٠، وجواهر الأدب ص ٢٦٣، وشرح الأشموني ٣/
 ٦٠١، وشرح التصريح ٢/٢٥٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٣، والكتاب ٣/١٢١، ومغنى
 اللبيب ص ٢٦٨/١، وهمع الهوامع ٦٦/٢ .

وما منعه شائع ذائع في كلام العرب؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وكقول الراجز: [من الرجز]

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُذْرِكُ الْفَلَّاحِ أَذْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرَّمَّاحِ^(١)

وكقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَائِثُ الْمَوْتِ فَاتَهُ أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ^(٢)

وكقول الآخر: [من الطويل]

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ بِعُودِ ثُمَامِ^(٣) مَا تَأَوَّدَ^(٤) عُودَهَا^(٥)

وكقول الآخر: [من الطويل]

وَلَوْ أَنَّهَا عُضْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا مُسَوِّمَةٌ تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَزْنَمًا^(٦)

وقد انفردت «لو» بأن جوابها لا يكون لإفعلا ماضيا، أو مضارعا مجزوما بـ«لَمْ» .

وقلما يخلو من اللام إن كان مثبتا نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] .

وخلوه من اللام في الإثبات قليل كقوله - تعالى - : ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ

وَأِنِّي﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وكقوله - تعالى - : ﴿وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ

(١) الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٣٣، وجمهرة اللغة ٥٥٥، وخزانة الأدب ٣٠٤/١١، والدرر ١٨١/٢، وشرح شواهد المغنى ٦٦٣/٢، ولسان العرب (لعب)، والمقاصد النحوية ٤٦٦/٤، ولبن ت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية ٣٢٩/١، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٢، ومغنى اللبيب ٢٧٠/١، وهمع الهوامع ١٣٨/١ .

(٢) البيت لصخر بن عمرو السلمى في المقاصد النحوية ٤٥٩/٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣، وجمهرة اللغة ص ١٢٣٧، وشرح الأشموني ٦٠٣/٣، ولسان العرب (عدا) .

(٣) الثمام : نبت . (القاموس - ثمم)

(٤) تأود : تعوج . (المقاييس - أود)

(٥) البيت لابن الدمينية في سمط اللآلى ص ١٨١، ولم أقع عليه في ديوانه، وللراعى النميرى في الأشباه والنظائر ٢٥٩/٥، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٦٩/١١، ووصف المباني ص ٢٩٠، وشرح الأشموني ٦٠٣/٣، ولسان العرب (ثمم) .

(٦) البيت لجزير في ديوانه ص ٣٢٣، وشرح شواهد المغنى ٦٦٢/٢، وله أو للبعيث في حماسة البحترى ص ٢٦١، وللعوام بن شوذب الشيبانى فى العقد الفريد ١٩٥/٥، ولسان العرب (زمن)، والمعاني الكبير ص ٩٢٧، ومعجم الشعراء ص ٣٠٠، والمقاصد النحوية ٤٦٧/٤، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ٧٣، وجمهرة اللغة ص ٨٢٨، والجنى الدانى ص ٢٨١، وشرح الأشموني ٦٠٣/٣، ومغنى اللبيب ٢٧٠/١ .

ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴿٩﴾ [النساء: ٩].

وإن كان منفيًا بـ«لَمْ» امتنعت اللام.

وإن كان منفيًا بـ«مَا» جاز لحاقها والخلو منها إلا أن الخلو منها أجود؛ وبذلك نزل

القرآن الكريم كقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وهذا كله مفهوم من قولي:

ومع نفيه بـ«مَا» قَدْ تُوْجِدُ وَمَعَ الْإِثْبَاتِ قَلِيلًا تُفْقَدُ

وأشرت بقولي:

.. وَبَعْدَ «لَوْ» قَدْ يُكْتَفَى بِالسُّبْتَدَا عَنِ الْجَوَابِ

إلى قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا

يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣].

ثم بينت أن جواب «لَوْ» قد يستغنى عنه للدليل، كما استغنى عن جواب «إِنْ»:

فمن ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُرِتَ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ

كَلِمٌ بِهِ الْمَوْتِيُّ بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١].

ومنه قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُبْعَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ نَفْسٌ

وَأَلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهَا﴾ [آل عمران: ٩١].

وأشد الأخفش بيتا حذف فيه شرط «لَوْ» وجوابها وهو قول الشاعر: [من

الخفيف]

إِنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنِينِ الْخَوَالِي^(١)

وقال: يريد: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَفِي «فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ» حُذِفَ جَوَابِ «لَوْ» وَالشَّرْطُ

(١) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١١٣، وشرح شواهد المغنى ٩٣٧/٢، والمقاصد النحوية ٤/٤٦١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٤، ومغنى اللبيب ٦٤٩/٢.

فصل في لما وأما

(ص)

حَرْفٌ وُجُوبٍ لِيُجُوبَ (لَمَّا) أُولَى فِعْلاً مَاضِيًا كـ (اهْتَمَّا) وَبَعْدَ تَلْوِهَا جَوَابٌ مِثْلُهُ كـ (الْفُضْلُ لَمَّا جَاءَ سُرَّ أَهْلُهُ) وَقَدْ تُجَابُ بِإِبْتِدَاءٍ مَعَ فَاءٍ وَزَادَتْ جِينًا لَدَى أَبِي عَلِيٍّ وَزَادَتْ (إِلَّا) بِإِثْرٍ قَسَمٍ وَقَسَرُوا (أَمَّا) بِـ (مَهْمَا يَكُ مِنْ) وَتَلْوُهَا اسْمٌ بَعْدَ مَقْرُونَا بِفَاءٍ وَإِنْ تَلَتْ (إِنْ) لَفْظَ (أَمَّا) فَاجْعَلَا وَحَذَفُ ذِي الْفَاءِ مَعَ قَوْلٍ صَحَّ فِي (ش) «لَمَّا» فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأول: أن تكون نافية جازمة، وقد تقدم ذكرها، وأن الذي يليها من الأفعال مضارع اللفظ، ماضى المعنى.

والثانى: أن تكون حرفا يدل على وجوب شيء لوجوب غيره، ولا يليها إلا فعل خالص المضى، أى: ماض لفظا ومعنى كقوله - تعالى -: ﴿وَلَيْكَ الْفَرَىٰ أَهْلَكْنَهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩] وهى حرف عند سيبويه^(١)، وظرف بمعنى «حين» عند أبى على.

والصحيح قول سيبويه؛ لأن المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم؛ لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم. ولأنها تقابل «لَوْ»؛ لأن «لَوْ» فى الغالب تدل على امتناع لامتناع و«لَمَّا» تدل على وجوب لوجوب؛ ويحقق تقابلهما أنك تقول: «لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو؛ لَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَشْمَ زَيْدٌ لَمْ يَشْمَ عَمْرُو».

ويقوى قول أبى على أنها قد جاءت لمجرد الوقت فى قول الراجز: [من الراجز]

(١) ينظر: الكتاب: ٩٨/١.

إِنِّي لَأَرْجُو مُخْرَجًا أَنْ يَنْفَعَا
إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قُلْعًا^(١)

والثالث: أن تكون بمعنى «إلا» في قسم كقولي: «عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتُ كَاتِبَكَ سَوْطًا».

وكقول الراجز: [من الراجز]

قَالَتْ لَهُ: بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُزْدَيْنِ
لَمَّا غَنَيْتَ^(٢) نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ^(٣)

وقد تكون بمعنى «إلا» بعد نفى دون قسم؛ ومنه قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة: «وَأَنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ» [يس: ٣٢] و«وَأَنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا» [الزخرف: ٣٥]، أي: ما كل ذلك إلا جميع، وما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا.

ومثال وقوع جواب «لَمَّا» جملة ابتدائية قوله - تعالى -: «فَلَمَّا بَجَحْتُهُمْ إِلَى الْبِرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ» [لقمان: ٣٢].

ومثال وقوع جوابها مقرونا بـ «إِذَا» المفاجأة قوله - تعالى -: «فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ» [الأنبياء: ١٢].

ومن الحروف اللاتق ذكرها بهذا الباب «أَمَّا» وفيها معنى الشرط والتفصيل، وتقدر بـ «مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ».

ولا يليها فعل؛ لأنها قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط، فلو يليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط، ولم يعلم بقيامها مقامه، وإذا وليها اسم بعده الفاء، كان في ذلك تنبيه على ما قصد من كون ما وليها مع ما بعده جوابا.

والمقرون بالفاء بعد ما يليها:

إما مبتدأ نحو: «أَمَّا قَائِمٌ فَرَزِيدٌ».

وإما خبر نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ».

(١) الراجز بلا نسبة في لسان العرب (قلع)، وتاج العروس (قلع).

(٢) غنث: شرب ثم تنفس. ينظر: اللسان (غنث).

(٣) الراجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٣، والدرر ٣/١٨٨، ٤/٢٢٢، ٢٢٥، وشرح

شواهد المغنى ص ٦٨٣، ولسان العرب (غنث)، ومغنى اللبيب ١١/٢٨١، وهمع الهوامع

. ٤٥/٢، ٢٣٦/١

وإما عامل فيما وليها أو مفسر عامل فيه نحو: «أَمَّا زَيْدًا فَأَكْرَمَ، وَأَمَّا عَمْرًا فَأَعْرِضُ عَنْهُ».

وقد تليها «إِنْ» فيغنى جواب «أَمَّا» عن جوابها كقوله - تعالى -: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَحَنَّتْ نَعِيمٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩].

وقد تقدم أن الجواب لأول الشرطين المتواليين نحو قوله - تعالى -: ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، فإذا كان أول الشرطين «أَمَّا» كانت أحق بذلك من وجهين:

أحدهما: أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلا، وجواب غيرها إذا انفردت يحذف كثيرا للدليل، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

الثاني: أن «أَمَّا» قد التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه، فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافا، و«إِنْ» ليست كذلك.

ويجوز حذف الفاء بعدها إذا كان المقرون بها قولاً باقياً ما هو محكى به كقوله - تعالى -: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. الأصل: فيقال لهم: أكفرتم.

ولا تحذف - غالباً - دون مقارنة قول إلا في ضرورة كقول الشاعر: [من الطويل]
فَأَمَّا الْقِتَالُ: لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ^(١)
- والله أعلم -.

فصل في (لولا) و(لوما) وما يتعلق بهما

(ص)

عَلَى امْتِنَاعِ لَوْجُودِ دَلَّتَا (لَوْلَا) وَ(لَوْمًا) حَيْثُ بِاسْمِ خُصَّتَا
وَبَعْدَ (لَمْ يَفْعَلْ) جَوَابًا أَوْ (فَعَلْ) مَضْحُوبَ لَامٍ، وَسُقُوطِ اللَّامِ قَلَّ

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب ٤٥٢/١، والدرر ٥/١١٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦، والأشباه والنظائر ١٥٣/٢، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، والجنى الدانى ص ٥٢٤، وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧، وشرح شواهد المغنى ص ١٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧، وشرح المفصل ١٣٤/٧، ٤١٢/٩، والمنصف ١١٨/٣، ومغنى اللبيب ص ٥٦، والمقاصد النحوية ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، والمقتضب ٧١/٢، وهمع الهوامع ٦٧/٢.

وَكَجَوَابٍ (إِنْ) جَوَابُ ذَيْنِ فِي
وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وَ(هَلًا)
وَقَدْ يَلِي اسْمٌ فِيهِ فِعْلٌ أَعْمَلًا
فَهِيَ كـ(أَلَا) إِنْ بِهَا عَرْضٌ قُصِدَ
وَذَاتُ الِاسْتِفْتَاخِ أَوْلَاهَا الْجُمْلُ
(ش) لـ «أَوْلَا» و«لُومًا» استعمالان:

أحدهما: يدلان فيه على امتناع شيء لثبوت غيره، ويقتضيان^(١) حيثنذ مبتدأ ملتزما
حذف خبره، وجوابا مصدرًا بفعل ماضلفظًا ومعنى، أو بمضارع^(٢) مجزوم بـ«لَمْ» .
ويقترون الأول إن كان مثبتًا بلام^(٣) مفتوحة كقوله - تعالى - : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا
مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] .

وإن كان منفيًا لم يقترون باللام كقوله - تعالى - : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا
مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١] .

وكقول الأنصاري - رضى الله عنه - : [من الرجز]

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا
[وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا]^(٤) [٥]

وقد يقترون بها المنفى بـ«مَا» كقول الشاعر: [من البسيط]

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا أَبَقْتُ نَوَاهِمَ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا^(٦)
وربما خلا منها المثلث كقول الشاعر: [من الطويل]
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ^(٧) مُنْهَوَى^(٨)

(١) فى أ: ويقتضيان فيه .

(٢) فى أ: مضارع .

(٣) فى أ: باللام .

(٤) تقدم تخريج هذا البيت .

(٥) سقط فى «أ» .

(٦) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٩٩، وشرح الأشمونى ٦٠٩/٣ .

(٧) النيق: أرفع موضع فى الجبل . (القاموس - نيق)

(٨) تقدم تخريج هذا البيت .

وكقول الآخر: [من الطويل]

أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنٌ (١)
أُنشدهما الفراء (٢)

والضميران عنده في موضع رفع؛ كما يقول الأخفش.

وإذا دل دليل على جواب «لَوْلَا» و«لَوْ مَا» حذف، كما فعل بجواب «إِنْ»:

فمن ذلك قول الله - تعالى - : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠].

ويدلان على التحضيض فيختصان بالأفعال كقوله - تعالى - : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]، وقوله - : ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكِ كَذِبًا﴾ [الحجر: ٧].

ويشاركهما في التحضيض «هَلَا» و«أَلَا».

وقد يلي حرف التحضيض اسم معمل فيه فعل متأخر أو محذوف لدليل كقول

الشاعر: [من الكامل]

الآن بَعْدَ لِحَاجَتِي تَلْحُونِي (٣) هَلَا التَّقْدَمَ وَالْقُلُوبُ صِحَاحٌ (٤)

وكقول الآخر: [من الطويل]

أَتَيْتَ بَعْبِدِ اللَّهِ فِي الْقَدِّ (٥) مُوثِقًا فَهَلَا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ (٦)

وكقول الآخر: [من الطويل]

تَعُدُّونَ عَقْرَ (٧) النَّيْبِ (٨) أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِي ضَوَطْرِي (٩) لَوْلَا الْكَمِي الْمُقَنَّعَا (١٠)

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء (٨٥/٢)

(٣) تلحوني : تلو منني . (المقاييس - لحي)

(٤) البيت بلا نسبة في الجني الداني ص ٦١٤، ووصف المباني ص ٤٠٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٩، ومجالس ثعلب ٧٥/١، والمقاصد النحوية ٤٧٤/٤ .

(٥) القُدُّ : سير يُقَدُّ من جلد غير مدبوغ . (المقاييس - قدد)

(٦) البيت بلا نسبة في شرح الأسموني ٦١٠/٣، ومجالس ثعلب ٧٤/١، والمقاصد النحوية ٤٧٥/٤ .

(٧) العقرُ : مصدرُ (عَقَرَ) البعيرَ قطع إحدى قوائمه؛ ليسقط ويتمكن من ذبحه . الوسيط (عقر).

(٨) النيب : الناقة المسنة . (القاموس - نيب)

(٩) الضَّوَطْرُ : الضخم اللثيم (القاموس - ضوطر)

(١٠) البيت لجرير في ديوانه ص ٩٠٧، وتخليص الشواهد ص ٤٣١، وجواهر الأدب ص ٣٩٤، =

وربما ولى حرف التحضيض مبتدأ وخبر كقول الشاعر: [من الطويل]
وَتُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فَهْلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا^(١)
والأجود أن ينوى بعد «هلاً»: «كَانَ» الشأنية، ويجعل «نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا» خبراً.
وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل «ألاً» المقصود بها العرض
نحو: «أَلَا تَرَوْنَا»، وهي مركبة من «لا» والهمزة.

وأما «ألاً» المستفتح بها فغير مركبة ولا مختصة؛ بل جائز أن تصدر بها جملة
اسمية نحو: «أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ» [البقرة: ١٢]، وجملة فعلية نحو: «أَلَا يَوْمَ
يَأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَّصْرُوفًا عَنْهُمْ» [هود: ٨].

* * *

= خزانة الأدب ٥٥/٣، ٥٧، ٦٠، والخصائص ٤٥/٢، والدرر ٢٤٠/٢، وشرح شواهد
الإيضاح ص ٧٢، وشرح شواهد المغنى ٦٦٩/٢، وشرح المفصل ٣٨/٢، ١٤٤/٨،
والمقاصد ٤٧٥/٤، ولسان العرب (أما لا)، وللفرزدق في الأزهية ١٦٨، ولسان العرب
(ضطر) ولجريد أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل ١٤٥/٨، وبلا نسبة في الأزهية
ص ١٧٠، والأشياء والنظائر ٢٤٠/١، والجنى الدانى ص ٦٠٦، وخزانة الأدب ٢٤٥/١١،
ورصف المبانى ص ٢٩٣، وشرح الأشموني ٦١٠/٣، وشرح ابن عقيل ص ٦٠٠، وشرح
عمدة الحفاظ ص ٣٢١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٤،
١٨٢، ومغنى اللبيب ٢٧٤/١، وهمع الهوامع ١٤٨/١ .
(١) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥، ولابن الدمينية
في ملحق ديوانه ص ٢٠٦، وللمجنون أو لابن الدمينية أو للصمة بن عبدالله القشيري في شرح
شواهد المغنى ٢٢١/١، والمقاصد النحوية ٤١٦/٣، ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في
خزانة الأدب ٦٠/٣، وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ١٠٦/٥، وللمجنون أو لغيره
في المقاصد النحوية ٤٥٧/٤، وبلا نسبة في الأغاني ٣١٤/١١، وأوضح المسالك ٣/
١٢٩، وتخليص الشواهد ص ٣٢٠، وجواهر الأدب ص ٣٩٤، والجنى الدانى ص ٥٠٩،
٦١٣ وخزانة الأدب ٥١٣/٨، ٢٢٩/١٠، ٢٤٥/١١، ٣١٣، ورصف المبانى ص ٤٠٨،
والزهرة ص ١٩٣، وشرح الأشموني ٣١٦/٢، وشرح التصريح ٤١/٢، وشرح ابن عقيل
ص ٣٢٢، ومغنى اللبيب ٧٤/١، وهمع الهوامع ٦٧/٢ .

باب العدد

(ص)

فِي عَدِّ مَا أَحَادَهُ مُذَكَّرَهُ
بِالْجَرِّ جَمْعَ قَلَّةٍ كَد (أَشْمَل)
ذَا قَلَّةٍ نَحْو: (قُلُوب) وَ(دِمَا)
وَاسْتَعْمَلُوا مَعَ ذَا (ثَلَاثَةَ قُرُوءِ)
لَفْظِ اسْمٍ اعْتَبِرَ وَمَوْصُوفٍ قُفِي
رَجَحَ مَعْنَى اسْمٍ لِدَاعِ عِلْمًا
فَزِدْ وَنَادِرًا سِوَى ذَا جُعِلَا
مِنْ (مَائَتَيْنِ عَامًا) اخْفَظْ وَاقْتَنِعْ
رَوُوا (مِئِينَ) وَقَلِيلًا مَا وَرَدَ
لِمِثْلِهِ صَحَّ لَهُ بِهِ احْكَمَا
مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ
وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنِ تَمِيمِ كَسْرَهُ
وَاللُّغَةُ الْأُولَى هِيَ الْمُشْتَهَرَةُ
مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَا فَعَلَّ قَضَا
بَيْنَهُمَا إِنْ رَكِبَا مَا قُدِّمَا
وَاحْتِمَ بِ(عَشْرَةَ) الْمُضَاهِي (اسْتَا)
(أَتَى) إِذَا أَتَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَي سِوَاهُمَا أَلِفٌ
مِنْ بَعْدِ فَتْحِ، وَمَعَ (أَتَا) قَدْ نَدَّرَ
وَمُطْلَقًا مَجْرَاهُ يَجْرِي حَيْثُ حَلَّ
أَوْ اخْذِفْ أَثَرَ فَتْحِهِ أَوْ كَسْرَهُ
مَحَلَّ إِغْرَابِ كَقَوْلِ مَنْ خَلَا:
وَأَزْبَعْ فَشَغْرُهَا ثَمَانٌ
(عِشْرُونَ) عَمَّ وَكَجَمْعِ اغْرَبَا
وَالثَّيْفَ اذْكُرْ قَبْلَ مُسْتَبِينَا

بِالتَّاءِ إِلَى الثَّلَاثَةِ اذْكُرْ عَشْرَهُ
وَاخْذِفْ لِتَأْنِيثِ وَمَعْدُودٍ يَلِي
وَنَابَ ذُو الكَثْرَةِ فِيمَا عَدِمَا
وَ(القُرْءُ) وَ(الأَقْرَاءُ) مِمَّا يُؤْتَرُ
وَمَا مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي
بِالْوَصْفِ نَحْو: (رَبْعَةٌ) وَرَبَّمَا
وَ(مِائَةٌ) - أَيْضًا - أَضِفْ لِكِنْ إِلَى
وَفَرَعُهَا كَمِثْلِهَا، وَمَا سُمِعَ
وَإِنْ تُضْفَ لَ (مِائَةٌ) تُفْرَدُ وَقَدْ
وَ(الأَلْفُ) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ فَمَا
وَ(أَحَدٌ) اذْكُرْ وَصِلْنَهُ بِ(عَشْرِ)
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِخْدَى عَشْرَهُ)
وَشَدُّ فِي تَرْكِيبِ (الْإِثْنَى عَشْرَهُ)
وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِخْدَى)
وَلَ (ثَلَاثَةٌ) وَ(تِسْعَةٌ) وَمَا
وَ(عَشْرًا) اجْعَلْ عَجْزًا لِدَى التَّاءِ
وَأُولِ (عَشْرَةَ): (اِثْنَتَى) وَ(عَشْرَا)
وَأَلْيَا لِعَظِيمِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالأَلْفِ
وَبَعْضُهُمْ سَكَنَ عَيْنَ (عَشْرِ)
وَ(بِضْعَةٌ) كَد (تِسْعَةٌ) فَمَا سَفَلَ
وَافْتَحْ أَوْ اسْكَنْ يَا (ثَمَانِي عَشْرَهُ)
وَبَعْضُهُمْ نُونٌ (ثَمَانٍ) جَعَلَا
لَهَا ثِنْيَا أَرْبَعُ جِسَانٌ
وَبَعْدَ (تِسْعَةَ) وَ(تِسْعَ) رَكِبَا
كَذَا (ثَلَاثُونَ) إِلَى (تِسْعِينَ)

ك(خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ عَبْدًا)
 بِالْأَزْمِ التَّنْكِيرِ فَرْدًا نَصَبًا
 نَطَقَ بِهِ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ يُحْتَمَلُ
 الْعَشَرَ الذَّرْهَمَ) فِي بَابِ الْعَدَدِ
 سِوَاهُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ قُبَلًا
 فَحَسَبُ وَاهٍ لَيْسَ بِالْمُسْتَضْعَبِ
 آخِرِ اجْعَلِ (أَلْ) وَغَيْرُ ذَا امْتِنَاعٍ
 وَمَنْ يَقْسُ يَجِدُ عَنِ الصَّوَابِ
 مِنْ عَدَدٍ نَحْوُ: (ثَلَاثٌ مِنْ لَبَنٍ)
 وَالثَّانِي لَهَا هُنَا الَّذِي قَبْلُ اسْتَقَرَّ
 وَاحِدُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ جُعِلَا
 (أَشْيَا) قِبَالَتَا عَدَدَيْنِ يُحْتَدَى
 جَرَّتْ يُزِيلُ حُكْمَهُ فَلْيُعْلَمَا
 نَحْوُ: (ذُكُورٌ) بَعْدَ (ضَأْنٍ) أَوْ (بَقَرٍ)
 بِحَسَبِ الْوَجْهِ الَّذِي تَعْتَمِدُهُ
 فَهُوَ بِتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ وَرَدَّ
 يَبْقَى الْبِنَاءُ، وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَعْرَبَا
 يُعْرَبُ كِلَا الْجُزْأَيْنِ مِثْلُ مَا أَصِيفُ
 ك(ذِي ثَلَاثِ عَشْرَةَ ابْنِ عَامِرٍ)
 إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ أَنْثَى أَوْ ذَكَرٍ
 فَهُوَ كَثُورٍ اثْنَيْنِ حُكْمًا فَاعْتَرَفَ
 (عَشْرَةَ) ك(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)
 ذَكَرَتْ فَادُكَّرَ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا
 تُضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلُ بَعْضِ بَيْنِ
 فَوْقَ فَحُكْمَ (جَاعِلٍ) لَهُ اخْتِصَابًا
 إِنْ شِئْتَ وَالتَّانِيثُ بِالتَّاءِ وَجَبَا
 (ثَالِثَةُ اثْنَتَيْنِ) فَاقْفُ مَا قَفُّوا

بِحَالَتَيْهِ، وَاعْطِفَنَّ الْعَقْدَا
 وَمَيِّزَنَّ ذَا الْعَقْدِ وَالْمُرَكَّبَا
 وَكَوْنُ ذَا التَّمْيِيزِ مَقْرُونًا بِ(أَلْ)
 كَذَا أَجَازَ وَحَدَهُ نَحْوُ: (الْأَحَدِ)
 وَكَوْنُ (أَلْ) مُقْتَرِنًا بِالصَّدْرِ لَا
 وَكَوْنُ (أَلْ) فِي جُزْأَيِ الْمُرَكَّبِ
 وَإِنْ تُعَرَّفَ ذَا إِضَافَةٍ فَمَعَ
 وَشَدَّ نَحْوُ: (الْخَمْسَةُ الْأَثْوَابِ)
 وَالْجِنْسَ وَاسْمَ جَمْعٍ أَفْصَلَ بَعْدَ (مِنْ)
 وَشَدَّ مَا لَهُ أَضْيَفُ ك(الْبَقَرِ)
 وَحُكْمَهَا رَتَبَ عَلَى الْمَذْكُورِ لَا
 نَائِبَ جَمْعِ نَحْوُ: (رَجُلَةٌ) كَذَا
 وَسَبَقُ (مِنْ) وَضَفَّ يُتَافَى حُكْمَ مَا
 وَمَا لِيُوصَفُ مُتَأَخِّرٍ أَثَرُ
 وَالْجِنْسُ ذُو الْوَجْهَيْنِ يَأْتِي عَدْدُهُ
 ف (الطَّيْرُ) بِالتَّاءِ، وَبِدُونِهَا يُعَدُّ
 وَإِنْ أَضْفَتَ عَدَدًا مُرَكَّبًا
 مَفْتُوحَ صَدْرٍ، وَسِوَانَا إِنْ يُضَفُّ
 أَغْنَى مُضَافًا أَوَّلَ لِآخِرِ
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ (اثْنَا عَشَرَ)
 وَعِنْدَ ذَلِكَ الْعَجْزُ اخْتِصَابًا إِنْ تُضَفُّ
 وَضَعُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى
 وَاخْتِصَابًا فِي التَّانِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى
 وَإِنْ تُرِيدُ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ
 وَإِنْ تُرِيدُ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَمَا
 ك(ثَالِثِ اثْنَيْنِ) وَتَوْنٌ وَانْصَبَا
 كَقَوْلِنَا: (ثَالِثَةُ اثْنَتَيْنِ) أَوْ

وإن أَرَدْتَ مِثْلَ: (ثَانِي اثْنَيْنِ) مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ بِ(فَاعِلٍ) مِنْ صَدْرِ ثَانٍ وَاجْعَلَا فِي الْكَلِمِ الْأَرْبَعِ وَالْأَخْرَ سِمَ (عِشْرِينَ) لَلتَّنْصِيْحِ فَاعِلٍ يَقَعُ وَ(الْحَادِ) فِي التَّنْيِيفِ لَا عَيْرُ يَرِدُ رُكْبَ مَعَهُ لِاخْتِصَارِ فَاعِلِمَا مَا أَضْلُهُ صَدْرًا لَهُ قَدْجِعَلَا وَحُكْمُهُ السِّبَا إِذَا يُرَكَّبُ وَالْعَجْزَ ابْنِ مُطْلَقًا دُونَ حَذَرِ أَرْبَعَةٍ وَمَا لَهُ مِنْ تَابِعِ

(ش) تثبت تاء «ثلاثة» فما فوقها إلى «عشرة» إن كان واحد المعدود اسما مذكرا، وتسقط إن كان مؤنثا؛ نحو: «عندي من العبيد ثلاثة، ومن الإماء ثلاث». فإن قصدت الإضافة إلى المعدود جيء به جمع قلة نحو: «لِي ثَلَاثَةٌ أُعْبِدُ، وَثَلَاثُ أُمَّ».

فإن أهمل جمع القلة أضيف إلى جمع الكثرة نحو: «صِدْتُ ثَلَاثَةٌ تَعَالِبُ، وَثَلَاثُ أَرَانِبُ» و«شَمُوَيْتُ ثَلَاثَةَ قُلُوبٍ» و«أَرَفْتُ ثَلَاثَةَ دِمَاءٍ».

وقد يضاف إلى جمع كثرة مع وجدان جمع قلة كقوله - تعالى -: ﴿يَرِيضُونَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ويعتبر التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ فتقول: «ثَلَاثَةٌ أَشْخَصٍ» قاصد نسوة، و«ثَلَاثُ أَعْيُنٍ» قاصد رجال؛ لأن لفظ «شخص» مذكر، ولفظ «عين» مؤنث.

فإن اتصل بالكلام ما يزداد به المعنى ظهورا، أو يكثر معه قصد معنى التذكير جاز الوجهان.

وقد يرجح اعتبار المعنى كقوله - تعالى -: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِطًا أُمَّةً﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث، ولولا ذلك لقال: «إِثْنَى عَشَرَ أَسْبَاطًا» لأن السبط مذكر.

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَكَاَنَّ مِجَنِّي^(١) دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثَ شُخُوصٍ : كَاعِبَانَ^(٢) وَمُعْصِر^(٣)
فبقوله: «كَاعِبَانَ وَمُعْصِر» ترجح التأنيث، ولولا ذلك لقال: «ثَلَاثَةَ شُخُوصٍ» لأن
«الشَّخْصَ» مذكر.

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(٤)
وتغليب المعنى لكثرة قصده كقولهم: «ثَلَاثَةَ أَنْفُسٍ» مع أن النفس مؤنثة؛ لكن كثر
استعمالها مقصودا بها إنسان فجعل عددها بالتاء على وفق القصد؛ قال الشاعر:
[من الوافر]

ثَلَاثَةَ أَنْفُسٍ وَثَلَاثَ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَيَّ عِيَالِي^(٥)

(١) المجن: الترس. (اللسان - جنن).

(٢) الكاعب: كعبت المرأة كعابة، فهي كاعب، إذ نتأ ثديها. (المقاييس - كعب)

(٣) المعصر: الجارية إذا رأت في نفسها زيادة الشباب. (المقاييس - عصر)

والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠٠، والأشباه والنظائر ٤٨/٥، ١٢٩،
والأغاني ٩٠/١، وأمالى الزجاج ص ١١٨، والإنصاف ٧٧٠/٢، وخزانة الأدب
٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه
٣٦٦/٢، وشرح التصريح ٢٧١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٣، والكتاب
٥٦٦/٣، ولسان العرب (شخص)، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر ١٠٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، وشرح الأشموني ٦٢٠/٣، وشرح
التصريح ٢٧٥/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٩، وعيون الأخبار ١٧٤/٢، والمقتضب
١٤٨/٢، والمقرب ٣٠٧/١.

(٤) البيت للنواح الكلابي في الدرر ١٩٦/٦، والمقاصد النحوية ٤٨٤/٤، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر ١٠٥/٢، ٤٩/٥، وأمالى الزجاج ص ١١٨، والإنصاف ٧٦٩/٢، وخزانة الأدب
٣٩٥/٧، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح الأشموني ٦٢٠/٣، وشرح عمدة الحفاظ
ص ٥٢٠، والكتاب ٥٦٥/٣، ولسان العرب (كلب)، (بطن)، والمقتضب ١٤٨/٢،
وهمع الهوامع ١٤٩/٢.

(٥) البيت للحطيفة في ديوانه ص ٢٧٠، والأغاني ١٤٤/٢، والإنصاف ٧٧١/٢، وخزانة الأدب
٣٦٧/٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤، والخصائص ٤١٢/٢، والكتاب ٥٦٥/٣، ولسان العرب،
(ذود)، (نفس)، ولأعرابي أو للحطيفة أو لغيره في الدرر ٤٠/٤، ولأعرابي من أهل البادية
في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٦/٤، والدرر ١٩٥/٦،
وشرح الأشموني ٦٢٠/٢، وشرح التصريح ٢٧٠/٢، ومجالس ثعلب ٣٠٤/١، وهمع
الهوامع ٢٥٣/١، ١٧٠/٢.

وحكى يونس أن رؤية قال: «ثَلَاثُ أَنْفُسٍ» فأسقط التاء مراعاة لتأنيث اللفظ .
فإن كان المعدود صفة لم يعتبر لفظها، لكن يعتبر لفظ موصوفها المنوى؛ فتقول:
«ثَلَاثَةُ رَبَعَاتٍ» إذا قصدت رجالا؛ وكذا تقول: «ثَلَاثَةُ دَوَابِّ» إذا قصدت ذكورا؛ لأن
الدابة صفة فى الأصل .

ومن ترتيب حكم العدد على حال الموصوف المنوى قوله - تعالى - : ﴿مَنْ جَاءَ
يَلْحَسَنَةً فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وتضاف «المِائَةُ» فما فوقها إلى المعدود مفردا، كقوله - تعالى - : ﴿بَلْ لَيْسَتْ
مِائَةً عَكَرٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وقد تضاف «مِائَةُ» إلى جمع كقراءة حمزة، والكسائى: ﴿وَلِبِشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ
مِائَةِ سَنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

وقولى:

وَفَرَعُهَا كَمِثْلِهَا... ..
أى: تشية «المِائَةُ» يعامل مع المعدود معاملة «المِائَةُ» فيقال: «عِنْدِي مِائَتَا دِرْهَمٍ»
بالإضافة إلى مفرد.

وفى شعر الربيع بن ضبع الفزارى: [من الوافر]

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ^(١)
فميز بمنصوب، ولم يصف؛ وهو شاذ، فالأولى ألا يقاس عليه .
وتحذف تاء العدد المضاف إلى «مِائَةُ» لتأنيثها، وتفرد تخفيفا لثقلها بالتأنيث،
والاحتياج إلى مميز بعدها .

وقد يضاف إليها مجموعة كقول الشاعر: [من الطويل]

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَن وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ^(٢)

(١) البيت فى أمالى المرتضى ١/٢٥٤، وخزانة الأدب ٧/٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥، والدرر
٤/٤١، وشرح التصريح ٢/٢٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٢٥، والكتاب ١/٢٠٨، ٢/٢
١٦٢، ولسان العرب (فتا)، والمقاصد النحوية ٤/٤٨١، وهمع الهوامع ١/١٣٥، وبلا نسبة
فى أدب الكاتب ص ٢٩٩، وأوضح المسالك ٤/٢٥٥، وجمهرة اللغة ص ١٠٣٢، وشرح
الأشمونى ٣/٦٢٣، وشرح المفصل ٦/٢١، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣، والمقتضب ٢/
١٦٩، والمتنقوص والممدود ص ١٧ .

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه ٢/٣١٠، وخزانة الأدب ٧/٣٧٠-٣٧٣، وشرح التصريح =

ويضاف إلى الألف مجموعا، وثبتت تاء المضاف إليه لتذكيره كقوله - تعالى - :
﴿أَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ أَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾ [آل عمران: ١٢٤].

وإلى هذا أشرت بقولي :

و«الألف» مفردٌ مُذَكَّرٌ فَمَا لِمُثْلِهِ صَحَّ لَهُ بِهِ اخْتِصَارٌ
ثم أخذت في بيان تركيب العدد وما يتعلق به، فأشرت إلى أن للمذكر منه : «أحد
عَشْرَ» و«اثنَا عَشْرَ» و«ثَلَاثَةَ عَشْرَ» . . . إلى «تِسْعَةَ عَشْرَ»، وللمؤنث، «إِحْدَى عَشْرَةَ»
و«اِثْنَتَا عَشْرَةَ»، و«ثَلَاثَ عَشْرَةَ» . . . إلى «تِسْعَ عَشْرَةَ» .

تجرى أول الجزأين على ما كان له قبل التركيب من ثبوت التاء في التذكير،
وسقوطها في التأنيث، وتعكس العمل في الثاني، إلا أن شين : «عَشْرَةَ» تسكن في لغة
الحجازيين، وتكسر في لغة التميميين .

وقد ترك على ما كانت عليه من الفتح، وبذلك قرأ الأعمش : ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ
اِثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْتًا﴾^(١) [البقرة: ٦٠].

وبينت ترجيح السكون بقولي :

... ..
وَاللُّغَةُ الْأُولَى هِيَ الْمُشْتَهَرَةُ
وأشرت بقولي :

وَمَعَ غَيْرِ «أَحَدٍ» و«إِحْدَى» مَا مَعَهُمَا فَعَلْتُ فَأَفْعَلُ قَصْدًا
إلى أن ثاني جزأى المركب «عَشْرَ» في التذكير، «عَشْرَةَ» في التأنيث .

ثم أكدت البيان مشيرا بقولي :

و«ثَلَاثَةَ» و«تِسْعَةَ» وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رَكَّبَا مَا قُدِّمًا
إلى أن تاء صدر المركب تثبت في التذكير، وتسقط في التأنيث كما كان يفعل
بهما في الأفراد .

ثم زدت ذلك بيانا بقولي :

[و«عَشْرًا» اجْعَلْ عَجْرًا لِذِي التَّاءِ وَاخْتِمْ بـ«عَشْرَةَ» الْمُضَاهِي «أَسْتَا»]^(٢)

= ٢٧٢/٢، ولسان العرب (ردى)، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٠، وبلا نسبة في أوضح
المسالك ٤/٢٥٣، وشرح الأشموني ٢/٦٢٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٨، وشرح
المفصل ٦/٢١، ٢٣، والمقتضب ٢/١٧٠ .

(١) ينظر المحتسب : (١/٨٥) .

(٢) في أ : وأول عشرة اثنتي وعشرا اثنى إذا أثنى تشا أو ذكرا

أى: المجرد من التاء.

ثم بينت أن «اثنَين» و«اثنَينِ» يقال فى تركيبهما: «اثنَا عَشَرَ» و«اثنَينَا عَشْرَةَ» فى الرفع، و«اثنَى عَشَرَ» و«اثنَى عَشْرَةَ» فى الجر والنصب، بإعراب الصدر وبناء العجز. وخص بالإعراب «اثنَا» و«اثنَينَا» لوقوع العجز منهما موقع النون، فكما كان الإعراب مع النون ثابتا، ثبت مع الواقع موقعها. وقد بينت على أنه لا حظ فى الإعراب لغير «اثنَى» و«اثنَى» من جزأى المركب بقولى:

... .. وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَى سِوَاهُمَا أَلِفٌ

ثم بينت أن عين «أَحَدَ عَشَرَ» ونحوه قد تسكن استقلا لتوالى الحركات، ومنه قراءة يزيد بن القعقاع^(١): ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]. وإياه عنيت بقولى:

وَبِعِضُّهُمْ سَكَّنَ عَيْنَ «عَشَرَ» مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ
وقراءة هبيرة^(٢) - صاحب حفص - بسكون عين: ﴿اثنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

وإليه أشرت بقولى:

... .. وَمَعَ «اثنَا» قَدْ نَدَرَ

ثم قلت:

و«بِضْعَةٌ» ك«تِسْعَةٍ» فَمَا سَفَلَ
مشيرا إلى أن «بِضْعَةٌ» قد يراد به «وَاحِدٌ» فما فوقه إلى التسعة؛ هذا قول الفراء. وأنه يجرى مجرى «تِسْعَةٍ» مطلقا، أى: فى الإفراد، والتركيب، وعطف «عَشْرَيْنَ» وأخواته عليه.

وأن تاءه كتاء «تِسْعَةٍ» فى ثبوت وسقوط نحو: «لَبِثْتُ بِضْعَةَ أَغْوَامٍ، وَبِضْعَ سِنِينَ»

(١) هو يزيد بن القعقاع المخزومى بالولاء المدنى، أبو جعفر، أحد القراء العشرة، من التابعين، كان إمام أهل المدينة فى القراءة وكان من المفتين المجتهدين. توفى سنة ١٣٢هـ.
ينظر: الأعلام (١٨٦/٨)، غاية النهاية (٣٨٢/٢)
(٢) هو هبيرة بن محمد التمار، من القراء عن حفص بن سليمان.
ينظر: طبقات القراء (٣٥٣/٢).

و«عِنْدِي بِضْعَةٌ عَشْرٌ غُلَامًا، وَبِضْعُ عَشْرَةَ أُمَّةً، وَبِضْعَةٌ وَعِشْرُونَ كِتَابًا، وَبِضْعُ وَعِشْرُونَ صَحِيفَةً».

وهذا المراد بقولي:

... .. وَمُطْلَقًا مَجْرَاهُ يَجْرِي حَيْثُ حَلَّ

والأولى أن يراد بـ«بِضْعَةٌ» من «ثَلَاثَةٌ» إلى «تِسْعَةٌ»، وبـ«بِضْعُ» من «ثَلَاثُ» إلى «تِسْعُ»، فيحمل الثابت التاء على الثابتها، والساقطها على الساقطها.

ثم بينت أن في «ثَمَانٍ» - إذا ركبت - أربع لغات: فتح الياء، وسكونها، وحذفها مع كسر النون، أو فتحها كقول الشاعر: [من الكامل]

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيَا، وَثَمَانِيَا وَثَمَانُ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا^(١)

ثم بينت أن بعض العرب في الأفراد يجعل نونها حرف إعراب.

ومنه قول الراجز: [من الرجز]

لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعُ حِسَانُ وَأَرْبَعُ فَتَعْرَهَا ثَمَانُ^(٢)

ومثله قراءة بعض القراء: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَغْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤] - بضم الراء -.

ومثله - أيضا - قول بعض العرب في الرباعي: رباع، وفي الشناحي - وهو الطويل - : شناح.

وأردت بقولي:

... .. «عِشْرُونَ» عَمَّ

أن المذكر والمؤنث فيه سواء.

ثم بينت أن النيف يقدم على «عِشْرِينَ» وأخواته بحالتيه، أي: بثبوت التاء في التذكير، وسقوطها في التأنيث، ثم يذكر العقد معطوفا على النيف؛ فيقال في المذكر: «ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ» وفي المؤنث: «ثَلَاثُ وَعِشْرُونَ» إلى «تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ فَتَى» و«تِسْعُ وَتِسْعِينَ فَتَاةً».

(١) البيت للأعشى في لسان العرب (ثمن)، ولم أقع عليه في ديوانه وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٦٢٧/٣.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب ٣٦٥/٧، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣، وشرح التصريح ٢/٢٧٤، ولسان العرب (ثغر)، (ثمن).

ثم بينت أن المركب، و«بَابِ عِشْرِينَ» مميزان بمفرد، نكرة، منصوبة على التمييز. [ثم أشرت إلى أن الكسائي يجيز نحو: «الْأَحَدُ الْعَشْرُ الدَّرْهَمُ» و«العشرين الدرهم». وخالفه الفراء في تعريف تمييز المركب، واتفقا على تعريف تمييز «العشرين»].^(١) والصواب التزام تنكير التمييز - مطلقا - .

فإن قصد تعريف العدد المركب اقتصر على تعريف صدره، وقد يعرف الصدر والعجز على ضعف.

وجاز ذلك مع أنهما كاسم واحد؛ لأن الأفراد فيهما ملحوظ من قبل أنه اغتفر فيهما لتوالي ست حركات في: «أَحَدُ عَشْرٍ» فيهما و«أَرْبَعَةُ عَشْرٍ»، و«ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ»، وتوالي خمس حركات في «ثَلَاثَةُ عَشْرٍ» فما فوقها سوى «أَرْبَعَةُ عَشْرٍ» و«ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ».

فكما لاحظ فيهما الأفراد من هذا الوجه، جاز أن يلحظ من وجه آخر.

فإن قصد تعريف عدد مضاف، اكتفى بتعريف ما وقع منه آخرًا - وإن تباعد - نحو: «ثَلَاثُمِائَةَ أَلْفِ الدَّرْهَمِ».

وأجاز الكوفيون استعمال نحو: «الْخُمْسَةَ الْأَثْوَابِ» قياسا على ما شذ نقله عن بعض العرب.

والصحيح الاقتصاد فيه على ما سمع. وإياه عنيت بقولي:

... .. وَمَنْ يَقْسُ يَجِدُ عَنِ الصَّوَابِ

ثم أشرت إلى أن المعدود إذا كان اسم جنس ك«الْعَنَمِ»، أو اسم جمع ك«رُفْقَةَ»، لم يصف إليه العدد، بل يفصل بينهما ب«مِنْ» بعد ثبوت التاء إن كان مذكرا، وسقوطها إن كان مؤنثا، ولا أثر لصفة متأخرة؛ فيقال: «عِنْدِي ثَلَاثُ مِنَ الْعَنَمِ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ النَّعَمِ».

فلو فصلت بصفة دالة على الذكورية والمعدود مؤنث، منعت حكم التأنيث فقلت: «عِنْدِي ثَلَاثَةُ ذُكُورٍ مِنَ الْعَنَمِ».

وكذا لو فصلت بصفة دالة على التأنيث، والمعدود مذكر، منعت حكم التذكير نحو: «عِنْدِي ثَلَاثُ لَوَاقِحٍ مِنَ النَّعَمِ».

(١) بدل ما بين المعكوفين في أ: ثم أشرت إلى أن الكسائي والفراء يجيزان نحو (الأحد العشر الدرهم والعشرين الدرهم).

والى هذا أشرت بقولى:

وَسَبَقَ «مِنْ» وَصَفَ يُنَافِي حُكْمَ مَا جَرَتْ يُزِيلُ حُكْمَهُ...
ثم قلت:

وَمَا لَوْصَفِ مُتَأَخِّرِ أَثَرِ...
أى: إن تأخر وصف يدل على الذكورية عن عدد مؤنث، أو تأخر وصف يدل على التأنيث عن معدود مذكر، فوجود ذلك الوصف كعدمه، وذلك نحو: «عِنْدِي أَرْبَعَةٌ مِنَ النَّعَمِ إِنَاثٌ، وَأَرْبَعٌ مِنَ الضَّأْنِ ذُكُورٌ».

فإن كان فى اسم الجنس وجهان جاز فيه استعمالان؛ وذلك نحو «الْبَقَرُ» و«الطَّيْرُ» فإن تذكير كل منهما وتأنيثه جائز فلك أن تعده بالتاء على لغة التذكير، وأن تعده بلا تاء على لغة التأنيث فتقول: «عِنْدِي ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ وَثَلَاثٌ، وَأَرْبَعَةٌ مِنَ الطَّيْرِ وَأَرْبَعٌ». وما جاء مضافا إليه العدد من اسم جنس، أو اسم جمع، حفظ ولم يقس عليه؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]، وكقوله - عليه الصلاة والسلام -: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذُوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ»^(١)، فثبتت تاء عدد ال «رَهْطُ» لأنه مذكر، وسقطت تاء عدد ال «ذُوْدٌ» لأنه مؤنث.

ولا يعتبر التذكير والتأنيث فى هذا النوع إلا بحال المذكور؛ فكان مقتضى هذا أن يقال فى «الرَّجُلَةَ» بمعنى: «رَجَّالَةٌ»: «ثَلَاثُ رَجُلَةٍ» لأنه اسم جمع مؤنث، إلا أنه جاء نائبا عن تكسير «رَاجِلٍ» على «رِجَالٍ» فذكر عدده؛ كما كان يفعل بالمنوب عنه.

(١) أخرجه مالك (٢٤٤/١): كتاب الزكاة: باب ما تجب فيه الزكاة (١)، والحميدى (٧٣٥)، وأحمد (٦/٣، ٤٤، ٦٠، ٧٤، ٧٩)، والدارمى (٣٨٤/١)، والبخارى (٦٥/٤): كتاب الزكاة: باب زكاة الورق، (١٤٤٧)، ومسلم (٦٧٣/٢): كتاب الزكاة: (١-٩٧٩)، وأبو داود (٤٨٧/١): كتاب الزكاة: باب ما تجب فيه الزكاة (١٥٥٨)، والترمذى (١٣/٣): كتاب الزكاة: باب ما جاء فى صدقة الزرع والتمر والحبوب (٦٢٦)، (٦٢٧)، والنسائى (٥/١٨): كتاب الزكاة: باب زكاة الإبل، وابن خزيمة، (٢٢٦٣)، وابن حبان (٣٢٨٢)، والبيهقى (١٢٠/٤) من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً: ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل، وليس فيما دون خمس أواق صدقة. وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة. وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله الأنصارى أخرجه مسلم (٦ - ٩٨)، وأحمد (٣/٢٩٦)، وعبد بن حميد (١١٠٣)، وابن ماجه (٥٧٢/١)، كتاب الزكاة: باب ما تجب منه الزكاة من الأموال، (١٧٩٤)، وابن خزيمة (٢٣٠٤، ٢٣٠٥).

ومن هذا القبيل قولهم: «ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ»؛ فإن «أَشْيَاءَ» اسم جمع على «فَعْلَاءَ» في الأصل؛ ولذا لم ينصرف، فهو مؤنث اللفظ، فكان حق العدد المضاف إليه أن تسقط تاؤه، ولكنه جيء به نائبا عن تكسير «شَيْءٍ» على «أَفْعَالٍ» فعومل عدده معاملة عدد «أَفْعَالٍ» الذي واحده مذكر.

وقولي:

وَإِنْ أَضْفَتَ عَدَدًا مُرَكَّبًا يَبْنُو الْبِنَاءَ، وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَعْرَبَا
أشرت به إلى قول سيوييه: واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة،
والألف واللام على حاله؛ كما تقول: «اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ» وكذا «الآن».
ثم قال:

ومن العرب من يقول: «خُمْسَةَ عَشْرِكَ» وهي لغة رديئة.

وقولي:

... وَسِوَانَا إِنْ يُضْفَ يُعْرَبُ كِلَا الْجُزْأَيْنِ ...
أشرت به إلى أن الكوفيين إذا أضافوا العدد المركب أعربوا صدره بحسب مقتضى
العامل، وجروا العجز بإضافة الصدر إليه، فيقولون: «هَذِهِ خُمْسَةُ عَشْرٍ زَيْدًا»،
و«أَقْبِضْ خُمْسَةَ عَشْرِكَ» و«اكْفُفْ عَنْ خُمْسَةِ عَشْرٍ غَيْرِكَ».
والبصريون لا يرون ذلك، بل يستصحبون البناء في الإضافة كما يستصحب مع
الألف واللام بإجماع.

وحجة الكوفيين: سماعهم عمن يثقون بعربيته؛ كقول أبي فقعمس الأسدي^(١)،
وأبي الهيثم العقيلي: «مَا فَعَلْتَ خُمْسَةَ عَشْرِكَ»؛ رواه عنهما الفراء - سماعا -.

وأما قول الراجز: [من الراجز]

عُلِقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِفْوَتِهِ
بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَجَّتِهِ^(٢)

(١) هو طريف بن عمرو بن قعين، من بني أسد بن خزيمة، من عدنان، جد جاهلي، من بنيه فقعمس، ومنقذ.

ينظر: الأعلام (٢٢٦/٣)، جمهرة الأنساب (١٨٤)، نهاية الأرب (٢٦٤).

(٢) الراجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦، والدرر ١٩٧/٦، وشرح التصريح ٢٧٥/٢،
والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٩/١، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤،
وخزائن الأدب ٤٣٠/٦، ٤٣٢، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣، ولسان العرب (شقا)، =

فضرورة عند الكوفيين وغيرهم؛ إذ ليس فيه ما في «خَمْسَةَ عَشْرِكَ» من إضافة العجز.

[وفى احتجاجهم به ضعف بين؛ لأنه فعل مضطر لا فعل مختار.]^(١)

ثم قلت:

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ «اثنَا عَشْرَ» إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمَ ائْتَى أَوْ ذَكَرَ
منبها على أنه يقال: «أَحَدَ عَشْرِكَ» و«ثَلَاثَةَ عَشْرِكَ».. إلى آخر المركب، ولا
يقال: «اثنَا عَشْرِكَ» لأن «عَشْرَ» من «اثنَا عَشْرَ» بمنزلة نون اثنين، ولا يقال: «اثنَاكَ»
لثلا يلتبس بإضافة «اثنَيْنِ» بلا تركيب.

فلو سمي بـ«اثنَا عَشْرَ» لقليل في إضافته: «اثنَاكَ» لأنك لست تريد العدد، ولا تريد
أن تفرق بين عديدين.

وقولي:

وَصُغَ مِنْ «اثنَيْنِ» فَمَا فَوْقَ إِلَى «عَشْرَةَ» كـ«فَاعِلٍ» مِنْ فَعَلَا
أشرت به إلى قولهم:

«ثَانٍ» و«ثَانِيَةً»... إلى «عَاشِرٍ» و«عَاشِرَةً».

فما استعمل منها مفردا فبين.

وما استعمل غير مفرد: فإما أن يستعمل مع ما اشتق منه كـ«ثَانٍ» مع «اثنَيْنِ».
وإما أن يستعمل مع ما سفل كـ«ثَالِثٍ» مع «اثنَيْنِ».

فالمستعمل مع ما اشتق منه، تجب إضافته فيقال في المذكر: «ثَانِي اثنَيْنِ» وفي
المؤنث: «ثَانِيَةٌ اثنَيْنِ»... إلى «عَاشِرَ عَشْرَةَ» و«عَاشِرَةَ عَشْرَ»، والمراد: أحد اثنين،
وإحدى اثنتين، وأحد عشر، وإحدى عشر؛ ولا يجوز تنوينه، والنصب به؛ وأجاز
ذلك ثعلب وحده؛ ولا حجة له في ذلك.

والمستعمل مع ما سفل يجوز أن يضاف وأن ينون، وينصب ما يليه فيقال: «هَذَا
رَابِعٌ ثَلَاثِيَّةٌ، وَرَابِعٌ ثَلَاثِيَّةٌ» و«هَذِهِ رَابِعَةٌ ثَلَاثِ، وَرَابِعَةٌ ثَلَاثِيَّةٌ»؛ لأن المراد: هذا جاعل
ثلاثة أربعة، فعومل معاملة ما هو بمعناه، ولأنه اسم فاعل حقيقة فإنه يقال: «ثَلَّثْتُ
الرَّجُلَيْنِ» إذا انضمت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك «رَبَعْتُ الثَّلَاثَةَ»... إلى

= وهمع الهوامع ١٤٩/٢ .

(١) سقط في أ .

«عَشْرَتُ التَّسْعَةِ».

ف «فَاعِلٌ» هذا بمعنى: جاعل، وجار مجراه لمساواته له فى المعنى، والتفرع على فعل؛ بخلاف «فَاعِلٌ» التى يراه به معنى أحد ما يضاف إليه؛ فإن الذى هو فى معناه لا عمل له، ولا تفرع له على فعل، فالتزمت إضافته كما التزمت إضافة ما هو مشتق منه.

وقد تضمن النظم كيفية الاستعمالين وإرادة المعنيين.

ثم أشرت إلى أن المركب قد يقصد مثل ما قصد بـ«ثَانِي اثْنَيْنِ» وأشباهه.

والأصل فيه أن يجاء بتركيبين، صدر أولهما «فَاعِلٌ» فى التذكير و«فَاعِلَةٌ» فى التأنيث، مشتقان من صدر ثانيهما وعجزهما معا: «عَشْرٌ» فى التذكير، و«عَشْرَةٌ» فى التأنيث؛ فيقال: «ثَانِي عَشْرَ اثْنِي عَشْرٍ» و«ثَانِيَّةٌ عَشْرَةٌ اثْنَتَى عَشْرَةَ»... إلى «تَاسِعَ عَشْرٍ تِسْعَةَ عَشْرٍ» و«تَاسِعَةٌ عَشْرَةٌ تِسْعَ عَشْرَةَ»، بأربع كلمات مركب أولاهن مع الثانية، وثالثهن مع الرابعة، والمركب الأول مضاف إلى الثانى إضافة «فَاعِلٌ» إلى ما اشتق منه.

وقد يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب، ويضاف إلى المركب الثانى باقيا على بنائه فيقال: «ثَالِثٌ ثَلَاثَةَ عَشْرٍ» و«ثَالِثَةٌ ثَلَاثَ عَشْرَةَ».

وقد يقتصر على المركب الأول باقيا بناؤه، وربما أعرب.

و«أُولَى عَشْرٍ» فى التذكير، و«أُولَى عَشْرَةَ» فى التأنيث مبنيين، ذكر هذا الاستعمال مرويا عن العرب ابن السكيت، وضمنه - أيضا - ابن كيسان مهذب.

ويقال فى «أَحَدَ عَشْرٍ» و«إِحْدَى عَشْرَةَ»: «حَادِي عَشْرٍ» و«حَادِيَةٌ عَشْرَةٌ»، والأصل: واحد عشر، وواحدة عشرة؛ فقلب بجعل الفاء بعد اللام فصار «وَاحِدٌ»: حاديا، و«وَاحِدَةٌ»: حادية.

ولا يستعمل هذا القلب فى «وَاحِدٌ» - فى الأجود - إلا فى تنييف،

أى: مع «عَشْرَةَ» أو مع «عِشْرِينَ» وأخواته.

فيقال: «حَادِي وَعِشْرُونَ» فى التذكير، و«حَادِيَةٌ وَعِشْرُونَ» فى التأنيث... إلى

«حَادِي وَتِسْعِينَ»، و«حَادِيَةٌ وَتِسْعِينَ».

وأما «ثَانٍ» فما فوقه فيستعمل فى تنييف وغيره.

فصل في تمييز العدد بمميزين بمذكر ومؤنث

(ص)

الحكمُ للسَّابِقِ إِنْ يَضْفُ عَدَدَ لِذَكَرٍ، وَضِدَّهُ، وَمَا اتَّحَدَ
 كَذَا لَدَى تَرْكِيبِ مَعْدُودٍ خَلَا مِنْ عَقْلِ إِنْ مَمَيَّزَاهُ اتِّصَالًا
 وَبَعْدَ ذِي تَرْكِيبِ كَائِنٍ لَمَّا يَغْقِلُ فَالْتَّذْكِيرُ حُكْمُهُ الزَّمَا
 وَالْحُكْمُ لِلْمُؤَنَّثِ اجْعَلْ إِنْ وَجَدَ فَضْلٌ وَكَانَ غَيْرُ ذِي عَقْلِ قُصِدَ
 وَلَا تُضِفْ مَا دُونَ «سِتَّةَ» إِلَى مُمَيَّزَيْنِ فَهُوَ لَنْ يُسْتَعْمَلَ

(ش) إذا كان للعدد المضاف ميزان: مذكر، ومؤنث، فالحكم لسابقيهما، أى:

إن سبق المذكر كان العدد بالثاء نحو: «لِي ثَمَانِيَةِ أَعْبُدَ وَأَمَّ»، وإن سبق المؤنث كان العدد بلا تاء نحو: «لِي ثَمَانِيِ آمٍ وَأَعْبُدَ».

واحترزت بقولي:

... .. وَمَا اتَّحَدَ

من أن يعبر عن المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وهذا الاحتراز مستغنى عنه بذكر «السَّابِقِ» فإنه مشعر بعدم الاتحاد، لكن الحاجة دعت إلى كلمة تكمل البيت، فكان ما يناسب أولى مما لا يناسب.

ثم أخذت في بيان المركب المميز بمذكر ومؤنث، فأشرت إلى أنهما إذا كانا مما لا يعقل، ولم يكن بينهما وبين العدد فصل فالحكم لسابقيهما: مذكرا كان أو مؤنثا نحو: «لِي ثَلَاثَةٌ عَشْرَ جَمَلًا وَنَاقَةً، وَأَرْبَعٌ عَشْرَةَ نَعْجَةً وَكَبْشًا».

ثم بينت أن المركب المميز بمذكر، ومؤنث مما يعقل، يجعل الحكم فيه للمذكر: قدم أو آخر، باتصال أو انفصال نحو: «عِنْدِي خَمْسَةٌ عَشْرَ رَجُلًا وَأَمْرَأَةً، وَثَلَاثَةٌ عَشْرَ أُمَّةً وَعَبْدًا».

ثم بينت أن المركب المميز بمذكر ومؤنث مما لا يعقل إن فصل من مميزه بـ«بَيْنَ» فالحكم فيه للمؤنث، تقدم أو تأخر نحو: «نَحَرْتُ خَمْسَ عَشْرَةَ بَيْنَ نَاقَةٍ وَجَمَلٍ، أَوْ بَيْنَ جَمَلٍ وَنَاقَةٍ»، و«دَأْبَتْ فِي سَفَرِي خَمْسَ عَشْرَةَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ، أَوْ بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ».

ولا يضاف عدد أقل من «سِتَّةَ» إلى مميزين: مذكر ومؤنث لأن كل واحد من المميزين جمع، وأقل الجمع ثلاثة، فلو قيل: «خَمْسَةٌ أَعْبُدَ وَأَمَّ» لزم إطلاق الجمع في أحدهما على ما ليس جمعا.

فصل في التاريخ

(ص)

وَرَاَعَ فِي تَارِيخِ اللَّيَالِي
 قَوْلُ: (خَلَوْنَ) وَ(خَلَّتْ) وَ(خَلَّتَا)
 وَفَوْقَ (عَشْرٍ) فَضَلُّوا (خَلَّتْ) عَلَى
 وَ(غُرَّةُ الشَّهْرِ) وَ(مُسْتَهَلُّهُ)
 فَوَاحِدًا مِنْهَا انْصَبَنَ بَعْدَ (كُتِبَ)
 وَفِي انْقِضَا الْأَكْثَرِ قَالُوا: (بَقِيَتْ)
 وَ(سَلَخَهُ) قُلْ، وَ(انْسِلَاخَهُ) إِذَا
 (ش) أَوَّلَ الشَّهْرِ: لَيْلَةُ طُلُوعِ هِلَالِهِ؛ فَلِذَلِكَ أَوْثَرَ فِي التَّارِيخِ قَصْدَ اللَّيَالِي،
 وَاسْتَعْنَى عَنِ قَصْدِ الْأَيَّامِ؛ لِأَنَّ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِي الشَّهْرِ يَتَّبِعُهَا يَوْمٌ، فَأَعْنَاهُمْ قَصْدُ
 الْمَتَّبِعِ عَنِ التَّابِعِ.

وليس هذا من التغليب؛ لأن التغليب هو: أن يعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما؛
 كقولك: «الزَّيْدُونَ وَالْهِنْدَاتُ خَرَجُوا» فالواو قد عمت: «الزَّيْدِينَ» وَ«الْهِنْدَاتُ» تغليباً
 للمذكر، وقولك: «كُتِبَ لِخَمْسِ خَلَوْنَ» لا يتناول إلا الليالي والأيام: مستغنى عن
 ذكرها لكون المراد مفهوماً.

وإذا تقرر هذا فليعلم أن حق المؤرخ أن يقول في أول الشهر: «كُتِبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ
 مِنْهُ» أَوْ «لِغُرَّتِهِ» أَوْ «مُهِلَّهُ» أَوْ «مُسْتَهَلَّهُ».

ثم يقول: «كُتِبَ لِلَيْلَةِ خَلَّتْ» ثم «لِللَّيْلَتَيْنِ خَلَّتَا» ثم «لِلثَلَاثِ خَلَوْنَ»... إلى
 «عَشْرٍ».

ثم «لِإِحْدَى عَشْرَةَ خَلَّتْ»... إلى «خَمْسَ عَشْرَةَ».

ثم «لِأَرْبَعِ عَشْرَةَ بَقِيَتْ مِنْهُ»... إلى «تِسْعَ عَشْرَةَ».

ثم «لِعَشْرِ بَقِيْنَ»... إلى أن يقال: «لِآخِرِهِ» أَوْ «سَلَخِهِ» أَوْ «انْسِلَاخِهِ».

فصل فيما يركب من الأحوال والظروف

(ص)

وَاسْتَعْمَلُوا اسْتِعْمَالَ (خَمْسَةَ عَشْرَ) (كَفَّةَ كَفَّةً) كَذَا (شَدَرَ مَدْرًا)
 (صَخْرَةَ بَحْرَةَ) كَذَا (شَدَرَ مَدْرًا) وَ(بَيْتَ بَيْتًا) مَعَهُ (شَعَرَ بَعْرًا)

و(حَيْثُ بَيْتٌ) (حَيْثُ بَيْتٌ) و(جَذَعٌ) و(جَذَعٌ)
 (بَادِي بَدَا) (بَادِي بَدِي) (أَيْدِي سَبَا)
 وَهَذَا الْإِسْتِعْمَالُ فِي الظُّرُوفِ جَا
 فِي الوُقُوتِ وَالتَّوَعَّانِ قَدْ يُضَافُ مَا
 فِيهَا خَلَا مِنْهَا عَنِ الْحَالِيَّةِ
 وَمَا ك(حَيْضٌ بَيَّضَ) (خَازٍ بَازٍ) مِنْ
 وَ(صَحْرَةٌ) قَدْ أُعْرِبُوا وَ(بَحْرَةٌ)
 وَ(كَفَّةٌ لِكَفَّةٍ) رَوَوْا وَ(عَنْ

(ش) أصل الاسم إذا قصد زيادة معناه: أن تغير بنيته كجعل «ضَارِبٍ»: «ضُرُوبًا»
 و«عَشْرَةٌ»: «عِشْرِينَ» و«ثَلَاثَةٌ»: «ثَلَاثِينَ».

أو يزداد على بنيته ك«رُيْدِينَ» و«هِنْدَاتٍ».

أو يجعل تابعة أو متبوعا ك«خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ» و«مِائَةٌ وَخَمْسِينَ».

فما سلك به هذا السبيل، بقى معربا لموافقة النظائر.

وما عدل به عن ذلك، بنى لشبه الحرف بمباينة الأسماء والأفعال؛ وهذا سبب

بناء «خَمْسَةٌ عَشْرٌ» وأخواته.

أو يقال: لما كان «خَمْسَةٌ عَشْرٌ» مركبا من شيئين من جنس واحد، لا عمل لأحدهما في الآخر، ولا ينفك أحدهما عن الآخر مع إرادة معناه، أشبه الحروف المركبة ك«هَلَاءٌ» و«لَوْلَا» و«لَوْمًا» و«أَمَّا» و«إِنَّمَا» فبنى لذلك.

وشبهت ب«خَمْسَةٌ عَشْرٌ» أحوال ك«كَفَّةٌ كَفَّةٌ»، وظروف ك«يَوْمٌ يَوْمٌ» فبنيت، إلا أن

الإضافة سائغة في هذا النوع لوجهين:

أحدهما: أنها أخف من التركيب، واستعمالها فيه لا يوقع في لبس، بخلاف

«خَمْسَةٌ عَشْرٌ»؛ فإن إضافة صدره إلى عجزه يوقع في لبس.

الثاني: أن تركيب باب «خَمْسَةٌ عَشْرٌ» لازم في غير الضرورة ما دام معناه

مقصودا؛ بخلاف تركيب باب «كَفَّةٌ كَفَّةٌ» فإنه قد يقال: «لَقَيْتَهُ كَفَّةً لِكَفَّةٍ» و«لَقَيْتَهُ كَفَّةً

عَنْ كَفَّةٍ» فيفهم منه ما يفهم مع التركيب.

ففرق بين البابين لجواز الإضافة في أحدهما دون الآخر.

وقد عاملوا بعض المضاف معاملة «خَمْسَةَ عَشَرَ» فقالوا في النداء: «يَا ابْنَ أُمَّ» و«يَا ابْنَ عَمِّ».

وفي هذا الباب فعل ذلك بـ«بَادِي بَدَا» و«تَفَرَّقَ الْقَوْمُ أَيْدِي سَبَا، وَأَيَادِي سَبَا»؛ وذلك أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ إذ لا يكمل معنى المضاف بدون المضاف إليه، فإذا انضم إلى ذلك لزوم الإضافة، وقيام جزأها مقام اسم مفرد، قوى شبه الواحد، وحسن التركيب كما هو في «بَادِي بَدَا» و«أَيْدِي سَبَا»؛ فمقام «بَادِي بَدَا» مقام: مبتدئا، و«أَيْدِي سَبَا» مقام: متبديدين.

ومثل «بَادِي بَدَا»: «بَادِي بَدِي» قول الراجز: [من الراجز]

وقد عَلَّنِي ذُرَّةُ^(١) بَادِي بَدِي^(٢)

وهو من «بَدَأَ يَبْدَأُ» لا من «بَدَا يَبْدُو» لأنهم قالوا في معناه: «بَدَّءَةُ ذِي بَدْءٍ». وأصل: «تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَا، وَأَيَادِي سَبَا»: «تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَا، وَأَيَادِي سَبَا»؛ فأبدلوا الهمزة ألفا، وسكنوا الياء تخفيفا؛ كما فعل بياء «مَعْدٍ يَكْرَبُ». وقال بعض العرب: «أَيْدِي سَبَا» - بالتنوين - على الإضافة وفك التركيب، والتزام سكون الياء تشبيها بالألف، ولأنهم قد يسكنون في النصب ياء المنقوص المفرد، فأن يفعل ذلك بالمنقوص المركب أولى وأحق. ومعنى «لَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً»: لقيته ذوى كفتين، أى: كفته عن الاشتغال بغيري، وكفنى عن الاشتغال بغيره.

ويقال: «لَقِيْتَهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ» أى: منكشفين، ويضم إليهما «نَحْرَةَ» فيعربن؛ لأن ثلاثة أشياء لا يركبن.

و«تَفَرَّقُوا شَدْرَ مَدْرٍ، وَشَدْرَ مَدْرٍ»، أى: متشذرين متبذرين. وميم «مَدْرٍ» بدل من باء.

و«شَعْرَ بَعْرٍ» و«خِذَعٍ مِذَعٍ» بمعناه.

(١) الذرّة: البياض من الشيب. (المقاييس - ذرأ)

(٢) الراجز لأبي نخيلة السعدي في الأغاني ٣٨٨/٢٠، وجمهرة اللغة ص ٦٩٦، ١٠٩٧، ١٢٦٧، وسمط اللآلي ص ٤٨٠، والكتاب ٣/٣٠٥، ولسان العرب (ذرأ)، (نهض)، والمقتضب ٤/٢٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٢٨، والخصائص ٢/٣٦٤، ولسان العرب (بدا)، (رثا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٤، والمعاني الكبير ص ١٢٢٣.

و«تَرَكْتُ الْبِلَادَ حَيْثُ بَيْتٌ، وَحَيْثُ بَيْتٌ»، أى: مقلبة ظهرا لبطن.
و«تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ» يعنى: متفرقين، أو بمعنى «بَيْنَ بَيْنَ».

قال الشاعر يصف ثورا يطعن الكلاب: [من الطويل]

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سُقُوطَ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلًا^(١)
ومجيء هذا التركيب فى الظروف أكثر من مجيئه فى الأحوال فمن ذلك قول
الشاعر: [من مجزوء الكامل]

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَغِضِ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنًا^(٢)
أى: بين هؤلاء، وبين هؤلاء.

ومنه قول الآخر: [من الوافر]

وَمَنْ لَا يَضْرِفُ الْوَأَشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ خَبَالًا^(٣)
فإن خلا شيء من هذه الأحوال والظروف عن الحالية والظرفية تعينت الإضافة،
وامتنع التركيب نحو: «جَاوَزْتُ زَيْدًا ذَوَى بَيْتِ لَيْتٍ، وَهُوَ يَأْتِينَا كُلَّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ».
قال الشاعر: [من الوافر]

وَلَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٌ مَا أَرْدْنَا جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءٌ^(٤)
وما ليس حالا ولا ظرفا مما ركب تركيب «خَمْسَةَ عَشْرَ» فشاذ كقولهم: «وَقَعُوا فِي
حَيْضِ بَيْضٍ» أى: فى شدة يعسر التخلص منها.

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

(١) البيت لضايى بن الحارث فى الخصائص ٢٩٠/٣، والدرر ٣٤/٤، والشعر والشعراء ١/٣٥٩،
ولسان العرب (سقط)، (خول)، والمحتسب ٤١/٢، ونوادى أبى زيد ص ١٤٥، وبلا
نسبة فى جمهرة اللغة ص ٦٢١، والخصائص ١٣٠/٢، وشرح شذور الذهب ص ٩٨،
والمحتسب ٨٦/١، وهمع الهوامع ٢٤٩/١.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص ١٤١، وخزانة الأدب ٢/٢١٣، والدرر ٦/٣٢٤،
وسر صناعة الإعراب ١/٤٩، وشرح شواهد المغنى ١/٢٥٨، وشرح المفصل ٤/١١٧،
والشعر والشعراء ١/٢٧٣، ولسان العرب (بين)، واللمع ص ٢٤٢، والمقاصد النحوية ١/
٤٩١، وهمع الهوامع ٢/٢٢٩، وبلا نسبة فى الدرر ٣/١٢٢، وشرح شذور الذهب ص ٩٧،
وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٦، وهمع الهوامع ١/٢١٢.

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر ٣/٨٢، وشرح شذور الذهب ص ٩٥، وهمع الهوامع ١/١٩٦.

(٤) البيت للفرزدق فى خزانة الأدب ٤/٤٦، ٤٨، ٤٤٠/٦، والكتاب ٣/٣٠٣، ولم أقع عليه
فى ديوانه. وهو بلا نسبة فى الدرر ٣/٨٣، وشرح شذور الذهب ص ١٠٠، وهمع الهوامع
١/١٩٧.

قَدْ كُنْتُ حَزَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا^(١) لَمْ تَلْتَحِضْنِي حَيْصٌ^(٢) تَيْصٌ لِحَاصٍ^(٣)
 أى: لم تشبني شدة منسبة.

ومما ركب تركيب «خَمْسَةُ عَشْرَ» بشدوذ: «الْحَازِ بَازٍ» فى إحدى لغاته.
 وهو ذباب، وأيضاً: صوت ذباب، وأيضاً: نبت، وأيضاً: داء فى اللهازم،
 وأيضاً: السنور.

ويقال: «الْحَازِ بَازٍ» بكسرتين، و«الْحَازِ بَازٍ» و«الْحَزُ بَازٌ» و«الْحَازِ بَاءً»
 و«خَازٍ بَازٍ».

باب (كم) و(كأين) و(كذا)

(ص)

كَمْ) اسْمُ مَا يُعَدُّ ذَا إِنْبَهَامٍ
 وَفِيهِ مَيِّزٌ (كَمْ) كَد(عِشْرِينَ) وَإِنْ
 وَمُطْلَقًا يُفْصَلُ ذُو النَّصْبِ هُنَا
 وَمَيِّزٌ خَبْرِيَّةٌ بِ(مَا)
 كَمْ) وَعُودٍ صَدْتَهَا) وَ(كَمْ وَعِل)
 وَاجْرُورٍ أَوْ انْصَبِ فِي اضْطِرَارٍ إِنْ فَصَلَ
 بِجُمْلَةٍ فَالنَّصْبُ حَتْمٌ نَحْوُ: (كَمْ
 وَالْجَرُّ بَعْدَهَا بِهَا وَقَدْ رُوِيَ
 وَمِثْلُ (كَمْ) هَذِي (كَأَيْنُ) وَ(كَذَا)
 وَأَنْصَبِ مُمَيِّزِيهِمَا، وَيَفْتَرِنِ
 وَفِي (كَأَيْنُ) قِيلَ: (كَائِنُ) وَ(كَانُ)
 وَجَمْعُ مَا مَيِّزَ (كَمْ) ضِدُّ الْخَبَرِ

فِي خَبَرٍ يَأْتِي أَوْ اسْتَفْهَامٍ
 جُرَّتْ فَجَرُّهُ أَجْزٌ مُضْمِرٌ (مِنْ)
 وَلَا اضْطِرَارَ حَسْبُ ثُمَّ اسْتَحْسِنَا
 فِي (تِسْعَةَ) (وَالْأَلْفُ) قَدْ تَقَدَّمَ
 وَالنَّصْبُ عَنْ تَمِيمٍ بَعْدَ ذِي نُقْلٍ
 مَجْرُورٌ أَوْ ظَرْفٌ، وَإِنْ فَصَلَ حَصَلَ
 وَأَفَاكٌ مُخْتَاجًا فَكُنْتُ ذَا كَرَمٍ
 عَنِ الْخَلِيلِ (أَنَّ) مِنْ بَعْدِ نَوِي
 فِيمَا لَهُ تَسَاقٍ فَادِرِ الْمَأْخِذَا
 بَعْدَ (كَأَيْنُ) غَالِبًا بِلَفْظِ (مِنْ)
 وَهَكَذَا (كَيْنُ) وَ(كَأَيْنُ) فَاسْتَبَيْنِ
 عَنْ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ رَأَى مُعْتَبَرِ

(١) الصيرف: التصرف فى الأمور . اللسان (صرف) .

(٢) الحيص: وقعوا فى حيص بيص : أى شدة . المقاييس (حيص) .

(٣) البيت لأمية بن أبى عائذ فى إصلاح المنطق ص٣١، وجمهرة اللغة ص١١٧١، وشرح
 أشعار الهذليين ٤٩١/٢، وشرح المفصل ١١٥/٤، والكتاب ٢٩٨/٣، ولسان العرب
 (حيص)، (لحص)، (صرف)، ولسان العرب (ولج)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص٥٤٢،
 ٧٤١، ١٠٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٦ .

وَكُلَّ مَا أَوْهَمَ ذَا حَالًا جُعِلَ
فَحَذْفُهُمْ مُمَيِّزًا فَاشِ لَدَى
و(كَمْ) و(كَأَيِّنْ) أَلْرِمَا التَّضْدِيدِ
وَعَلَّقَ الذِي تَجْرَهُ بِمَا
وَلَيْسَ حَتْمًا ل (كَذَا) التَّضْدِيدِ
وَقِيلَ: مَنْ يَكْنِي بِهَا عَنْ مُفْرَدٍ
فَقُلْ: (كَذَا كَذَا) إِذَا مُرَكَّبًا
فِي قَضْدٍ مَا ضَمَّنَ عَطْفًا، وَصَلًا
وَعَنْ حَدِيثِ ب(كَذَا) أَكُنْ (وَكَذَا)
و(ذَيْتٌ ذَيْتٌ) مِثْلَهَا وَالتَّاءُ رَوَوْا
(ش) «كم» اسم؛ لأنه يضاف إليه، ويدخل حرف الجر عليه، ويسند إليه، ويقع
الفعل عليه، وهي في الكلام على ضربين:
استفهامية، وخبرية.

ومدلولها في الحالين عدد مبهم الجنس والمقدار، فلا بد معهما من مميز، أو
ما يقوم مقامه.

ومميز الاستفهامية كمميز المركب، وما جرى مجراه؛ لأنها فرع على الخبرية،
والمركب فرع على المفرد؛ وإلى هذا أشرت بقولي:

وَفِيهِ مَيِّزٌ «كَمْ» كـ«عَشْرِينَ»...
لأن «العشرين» وأخواتها جارية في التمييز مجرى المركب، فاستغنى بذكرها إذ
لم يتأت الوزن إلا بذلك.

ثم نبهت على جواز انجرار مميز الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر بقولي:
... .. وَإِنْ جُرَتْ فَجَرُّهُ أَجْزُ مُضْمِرٍ «مِنْ»
ومن ذلك قولك: «بِكَمْ دِرْهَمٍ تَصَدَّقْتُ؟» و«بِكَمْ دِرْهَمًا تَصَدَّقْتُ؟» فالنصب لأن
«كَمْ» استفهامية، وهي محمولة على العدد المركب، والجر بـ«مِنْ» مضمرة لا بإضافة
«كَمْ»؛ لأنه لو كان بإضافة «كَمْ» حملا على الخبرية كما زعم بعضهم لم يشترط في
ذلك دخول حرف جر على «كَمْ»، واشترط ذلك دليل على أن الجر بـ«مِنْ» مقدرة
عوض من اللفظ بها حرف الجر الداخلة على «كَمْ».

ثم نهبت بقولي:

وَمُطْلَقًا يُفْصَلُ ذُو التَّضْبِ هُنَا ...
 على أنه يجوز دون ضرورة أن يقال: «كَمْ عِنْدَكَ غُلَامًا»؟ و«كَمْ لَكَ جَارِيَةٌ»؟
 ومثل هذا في العدد المركب، والجاري مجراه لا يجوز في الاختيار بل في
 الاضطرار كقول الشاعر: [من المتقارب]

يُذَكِّرُنِيكَ حَيْنِ الْعُجُولِ وَنَوْحِ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً
 عَلَيَّ أَتْنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً^(١)
 ثم نهبت بقولي:

وَمَيِّزَنَ خَبْرِيَّةَ بِمَا فِي «تِسْعَةَ» وَالْأَلْفَ قَدْ تَقَدَّمَا
 على أنه يقال: «كَمْ رِجَالٍ صَحِبْتُ» كما يقال: «تِسْعَةَ رِجَالٍ صَحِبْتُ»، ويقال:
 «كَمْ رَجُلٍ صَحِبْتُ» كما يقال: «أَلْفَ رَجُلٍ صَحِبْتُ»؛ لأنها جعلت بمنزلة عدد مفرد
 مضاف إلى مميزه، وهو على ضربين:

أحدهما: يضاف إلى جمع.

والآخر: يضاف إلى مفرد.

فاستعملت بالوجهين، وجرت مجرى الضربين.

ثم أشرت إلى أن بنى تميم يجرون الخبرية مجرى الاستفهامية فينصبون مميزها،

وإن كان جمعا؛ ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

كَمْ عَمَّةَ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةَ فِدْعَاءَ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي^(٢)

(١) البيتان للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦، وأساس البلاغة ص ٣٩٨ (كامل)، وخزانة
 الأدب ٢٩٩/٣، والدرر ٤/٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٨، وشرح شواهد المغنى
 ٩٠٨/٢، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٠٨، وخزانة الأدب ٦/
 ٤٦٧، ٤٧٠، ٢٥٥/٨، وشرح الأشموني ٣/٥٧٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٢، وشرح
 المفصل ٤/١٣٠، والكتاب ٢/١٥٨، ولسان العرب (كامل) (البيت الأول فقط)، ومجالس
 ثعلب ٢/٤٩٢، ومغنى اللبيب ٢/٥٧٢، والمقتضب ٣/٥٥، وهمع الهوامع ١/٢٥٤.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ١/٣٦١، والأشباه والنظائر ٨/١٢٣، وأوضح المسالك ٤/٢٧١،
 وخزانة الأدب ٦/٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨، والدرر ٤/٤٥، وشرح
 التصريح ٢/٢٨٠، وشرح شواهد المغنى ١/٥١١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٦، وشرح
 المفصل ٤/١٣٣، والكتاب ٢/٧٢، ١٦٢، ١٦٦، ولسان العرب (عشر)، واللمع ٢٢٨،
 ومغنى اللبيب ١/١٨٥، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٩، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب =

ويروى بالجر على اللغة المشهورة، وبالرفع على حذف المميز، ورفع «عمّة» بالابتداء.

ثم بينت أن الشاعر إذا اضطر ففصل بين «كم» الخبرية ومميزها بظرف أو جار ومجرور، جاز له أن يبقى الجر، فإن نصب فهو أولى كقول الشاعر: [من المتقارب] تَوُّمٌ سِنَانَا، وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدُودِبَا^(١) غَارَهَا^(٢) فهذا بالنصب، ومثال الجر قول الآخر: [من الكامل]

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدِ ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ^(٣) مَا جِدِ نَفَاعِ^(٤) ومثله قول الآخر: [من الرمل]

كَمْ بِجُودِ مُقْرِفٍ^(٥) نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٦) فلو فصل بينهما بجملة تعين النصب، كقول الشاعر: [من البسيط]

= ٣٣١/١، وشرح الأشموني ٩٨/١، وشرح ابن عقيل ص ١١٦، ولسان العرب (كمم)، والمقتضب ٥٨/٣، والمقرب ٣١٢/١، وهمع الهوامع ٢٥٤/١.
(١) الحديبة: ما أشرف من الأرض، وغلظ وارتفع.
ينظر: اللسان (حذب).

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح المفصل ١٣١/٤، والكتاب ١٦٥/٢، وليس في ديوان زهير، وللأعشى في المحتسب ١٣٨/١، وليس في ديوان الأعشى، ولزهير أو لكعب ابنه في المقاصد النحوية ٤٩١/٤، وليس في ديوان كعب، ولزهير أو لكعب أو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح ص ١٩٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٦/١، وشرح الأشموني ٦٣٦/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٥، وشرح المفصل ١٢٩/٤، ولسان العرب (غور).
(٣) الدسيعة: مائدة الرجل إذا كانت كريمة.
ينظر: اللسان (دسع).

(٤) البيت للفرزدق في خزنة الأدب ٤٧٦/٦، وشرح المفصل ١٣٢/٤، والكتاب ١٦٨/٢، والمقاصد النحوية ٤٩٢/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٤/١، وخزنة الأدب ٤٦٩/٦، وشرح المفصل ١٣٠/٤، واللمع ص ٢٢٩، والمقتضب ٦٢/٣.
(٥) المقرف من الفرس وغيره ما يدانى الهُجْنة، أي: أمه عربية لا أبوه.
ينظر: القاموس (قرف).

(٦) البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ص ١١٣، وخزنة الأدب ٤٧١/٦، والدرر ٤٩/٤، وشرح شواهد الشافية ص ٥٣، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٤، ولعبد الله بن كريب في الحماسة البصرية ١٠/٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٣/١، والدرر ٢٠٤/٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٠/٢، وشرح الأشموني ٦٣٥/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٤، وشرح المفصل ١٣٢/٤، والكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، والمقرب ٣١٣/١، وهمع الهوامع ٢٥٥/١، ١٥٦/٢.

كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ (١) أَجْتَمِلُ (٢)
ثم أشرت إلى أن جر ميمز الخبرية بإضافتها إليه لا بـ«مِنْ» محذوفة على ما روى
عن الخليل، وبعض الكوفيين، وهو مذهب ضعيف.
ثم بينت أن «كَأَيِّن» و«كَذَا» تفيدان ما تفيد «كَمْ» الخبرية من تكثير مبهم الجنس،
والمقدار، والافتقار إلى ميمز، لكن ميمز «كَأَيِّن» لا يكون إلا منصوبا وكذلك ميمز
«كَذَا».

وأكثر وقوع ميمز «كَأَيِّن» مجرورا بـ«مِنْ» الجنسية كقوله -تعالى-: ﴿وَكَأَيِّنَ مِن
آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٥].

وبينت أن في «كَأَيِّن» خمس لغات:

وأصلها «كَأَيِّن» - وهى أشهرها- وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير، وتليها «كَأَيِّن» وبها
قرأ ابن كثير، والبواقي لم يقرأ بشيء منها فى السبع.
وقرأ الأعمش وابن محيصن «وَكَأَيِّن» بهمزة ساكنة بعد الكاف، وبعدها ياء
مكسورة خفيفة بعدها نون ساكنة فى وزن: «كَعَيْن».
ولا أعرف أحدا قرأ باللغتين الباقيتين.

ثم أشرت إلى أن الكوفيين يجيزون أن يكون ميمز الاستفهامية جمعا، وأن
لبصريين لا يجيزون ذلك، فإن ورد ما يوهمه نحو: «كَمْ شُهُودًا لَكَ»؟ حمل على أن
«شُهُودًا» حال، وأن الميمز محذوف، والتقدير: كم نفسا شهودًا لك؟.

ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف فى جوازه، وهو حذف
الميمز للدليل يدل عليه؛ بخلاف القول بأن الجمع ميمز فى المثال المذكور؛ فإنه يلزم
إجراء «كَمْ» فى تمييزها مع كونها فرعًا على أسماء العدد على وجه لم يستعمل فى
الأصل فكان مردودًا.

(١) يقال: أقر الرجل: ضاق عيشه؛ فالإقتار: الفقر.
ينظر: الوسيط (قتر).

(٢) البيت للقطامي فى ديوانه ص ٣٠، وخزانة الأدب ٦/٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣، والدرر ٤/٤٩،
وشرح المفصل ٤/١٣١، والكتاب ٢/١٦٥، واللمع ص ٢٢٧، والمقاصد النحوية ٣/
٢٩٨، ٤/٤٩٤، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ١/٢٨٣، والإنصاف ١/٣٠٥، وخزانة
الأدب ٦/٤٦٩، وشرح الأشمونى ٣/٦٣٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٥، والمقتضب
٣/٦٠، وجمع الهوامع ١/٢٥٥، ويروى عجز البيت هكذا: إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل.

ثم أشرت إلى أن «كَمْ» و«كَأَيِّنْ» يستحقان التصدير فلا يعمل فيهما إلا متأخر عنهما.

وقد يضاف إلى «كَمْ» متعلق بما بعدها، أو تجر بحرف متعلق بما بعدها كقولك: «أَبْنَاءُ كَمْ رَجُلٍ عَلِمْتَ؟»، «مِنْ كَمْ كِتَابٍ نَقَلْتَ؟». ثم نبهت على أن «كَأَيِّنْ» لا حظ لها في هذا الجر الذي نسب إلى «كَمْ»، وأن «كَذَا» لا حظ لها في تحتم التصدير؛ بل يجوز أن يعمل فيها ما قبلها مطلقا فيقال: «رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا رَجُلًا» أو «عِنْدِي كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا».

وأجاز قوم أن تعامل معاملة ما يكنى بها عنه:

فمن كنى بها عن مفرد جاء بها مفردة.

ومن كنى بها عن مركب كررها دون واو.

ومن كنى بها عن معطوف ومعطوف عليه كررها بعطف.

وجاء بالميمز بعدها كما يجاء به بعدما هي كناية عنه:

ف «كَذَا عَبْدًا» كناية عن «ثَلَاثَةَ» إلى «عَشْرَةَ».

و«كَذَا عَبْدًا» كناية عن «مِائَةَ» فصاعدا.

و«كَذَا عَبْدًا» كناية عن «عِشْرِينَ» أو «ثَلَاثِينَ» إلى «تِسْعِينَ»

و«كَذَا كَذَا عَبْدًا» كناية عن «أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ».

و«كَذَا وَكَذَا عَبْدًا» كناية عن «وَاحِدٍ وَعَشْرِينَ» إلى «تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ».

وقد يكنى بـ«كَذَا وَكَذَا» عن الحديث.

والكناية عنه بـ«كَيْتٌ وَكَيْتٌ» و«ذَيْتٌ وَذَيْتٌ» - بفتح التاء، أو كسرهما - والفتح

أشهر. وقد تفتح التاء وتشدد الياء.

* * *

باب الحكاية

(ص)

عنه بها في الوفاء أو حين تصل
 بابن وبنت) و بد(أين) انطقا
 فاجمع وفي الإغراب جئ به تبع
 والثون حرك مطلقا وأشبعن
 شيخ أميرًا بامرئ له رجا)
 إلفان بابنين) يتسكين جلي
 والثون قبل تا المثنى مسكته
 بد(من) بإثر (ذا بنسوة كلف)
 إن قيل: (جا قوم لقوم فطنا)
 ونادر (منون) ممن لم يقف
 قبل ومن حكاه رفعه نوى
 وباتفاق بعد عطف منعت
 قياسا الا يونس، وقد حكم
 وغيره بالمنع ذو عناية
 بالعطف يخكى بعضهم ولم يلم
 ترى سعيدا وابنه قد قدما
 أضيف يخكى ك(يزيد بن جشم)
 لم يخك نحو(اقصد يزيد المنصفا)
 يخكى منكر على ما قدما
 في اسم مجرد تلا (من) والبا
 من تمرتان) فازر واذر المغنى
 فاحك أو اغرب واجعلتها إسما
 وشبهها، وإن نويت الكلما
 وصرف أو منع على ذين يرد

في (أى) احك ما لمنكور سئل
 ك(أى) (آية) لمن قال: (ازفقا
 لقائل: (امرأين رز) وإن جمع
 ووففا احك ما لمنكور بد(من)
 فقل: (مئو) (منا) (منى) حاكى (جا
 وقل: (متان) و(متين) بعد (لى
 وقل لمن قال: أتت بنت : منه؟
 والفتح نذر وصل التا والألف
 وقل (مئون) و(منين) مسكنا
 وإن تصل فلفظ (من) لا يختلف
 وبعد (من) في العلم احك الذ حوى
 وللحجاز ذى الحكاية اغتزت
 وما حكى معرفة غير علم
 فى وصل (من) بصحة الحكاية
 والعلم المشترك مع غير العلم
 ك(من سعيدا وابنه) بعد (أما
 والعلم الموضوع ب(ابن) لعلم
 وإن يكن بغير ذاك ووصفا
 و بد(من) الضمير قد يخكى كما
 والرفع- أيضا - قد حكوا والنضبا
 مثاله ب(صالح) و(دعنا
 وإن نسبت لأداة حكما
 وضعفن ثابى (فى) و(لو) و(ما)
 فائتن وذكر ان لفظ قُصد

(ش) إن سئل بـ«أى» عن مذكر منكر حكى فيها وصلاً ووقفاً ما للمسئول عنه من إعراب، وتذكير، وتأنيث، وإفراد، وتثنية، وجمع تصحيح موجود فيه، أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: «رَأَيْتُ رَجُلًا» و«امْرَأَةً» و«عُلَّامِينَ» و«جَارِيَتَيْنِ» و«بَيْنَيْنِ» و«بَنَاتٍ»: «أَيًّا؟» و«أَيَّةً؟» و«أَيِّنِ؟» و«أَيِّنِ؟» و«أَيَّاتٍ؟».

وإن سئل عنه بـ«مَنْ» حكى في لفظها في الوقف خاصة ما له من الحركات بإشباع كقولك لمن قال: «لَقَيْتِي رَجُلٌ»: «مَنْ؟» و«مَنْ؟» و«مَنْ؟»: «مَنْ؟» و«مَنْ؟» قال «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ»: «مَنْ؟».

وتقول لمن قال: «رَأَيْتُ امْرَأَةً»: «مَنْ؟» أو «مَنْتَ؟» و«مَنْتَ؟»: «رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ»: «مَنْتَيْنِ؟» و«مَنْتَيْنِ؟»: «رَأَيْتُ رَجَالًا»: «مَنْتَيْنِ؟» و«مَنْتَيْنِ؟»: «رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ»: «مَنْتَيْنِ؟» أو «مَنْتَيْنِ؟» و«مَنْتَيْنِ؟»: «رَأَيْتُ نِسَاءً»: «مَنْتَيْنِ؟».

فإن وصلت قلت: «مَنْ يَا فَتَى؟» في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

وفى قول الشاعر: [من الوافر]

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ قُلْتُ: عِمُوا ظِلًا مَا^(١)
شذوذ من وجهين:

أحدهما: أنه حكى مقدرًا غير مذكور.

والثاني: أنه أثبت العلامة في الوصل؛ وحقها ألا تثبت إلا في الوقف.

وإذا سئل بـ«مَنْ» عن علم جيء بـ«مَنْ» وبعدها العلم المسئول عنه محركًا بضممة إن كان الأول مرفوعًا، وبفتحة إن كان الأول منصوبًا، وبكسرة إن كان مجرورًا، بشرط

(١) البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/٤٨٢، ٦/١٩٧، وخزانة الأدب ٦/١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، والدرر ٦/٢٤٦، ولسان العرب (حسد)، (منن)، ونوادر أبي زيد ص ١٢٣، ولسمير الضبي في شرح أبيات سيويه ٢/١٨٣، ولشمر أو لتأبط شرا في شرح التصريح ٢/٢٨٣، وشرح المفصل ٤/١٦، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/٤٩٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٦٢، وأوضح المسالك ٤/٢٨٢، وجواهر الأدب ص ١٠٧، والحيوان ١/٣٢٨، والخصائص ١/١٢٨، والدرر ٦/٣١٠، ووصف المباني ص ٤٣٧، وشرح الأشموني ٢/٦٤٢، وشرح ابن عقيل ص ٦١٨، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥ والكتاب ٢/٤١١، ولسان العرب (أنس) (سرا)، والمقتضب ٢/٣٠٧، والمقرب ١/٣٠٠، وهمع الهوامع ٢/١٥٧، ٢١١.

ألا يتقدم على «مَنْ» حرف عطف .

هذا هو مذهب أهل الحجاز .

وأما غيرهم فيجيء بالعلم بعد «مَنْ» مرفوعاً سبقت «مَنْ» بعاطف أم لم تسبق .
فإن سبقت «مَنْ» بعاطف ، فالرفع متعين عند الجميع ، وهو مقدر عند من يحكى
وهم الحجازيون ، وذلك كقولك : «مَنْ زَيْدًا» ؟ لمن قال : «رَأَيْتُ زَيْدًا» و«مَنْ زَيْدًا» ؟
لمن قال : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» ، والفتحة والكسرة للحكاية ، والرفع فى موضعهما مقدر ؛
لأن الواقع بعد «مَنْ» مبتدأ خبره «مَنْ» ، أو خبر مبتدؤه «مَنْ» .

فإن كان المحكى مرفوعاً رفع ما بعد «مَنْ» فى اللغتين .

وأجاز يونس حكاية كل معرفة قياساً على العلم ؛ فيجوز عنده أن يقال لمن
قال : «رَأَيْتُ غُلامَ زَيْدٍ» و«مَرَرْتُ بِصَاحِبِ عَمْرٍو» «مَنْ غُلامَ زَيْدٍ» ؟ و«مَنْ
صَاحِبِ عَمْرٍو» ؟ .

وأجاز - أيضاً - حكاية النكرة ب«مَنْ» فى الوصل .

ولا أعلم له فى المسألتين موافقاً ، وكذلك قلت :

... .. وَعَينُهُ بِالمَنْعِ ذُو عِناية

واختلف فى حكاية العلم معطوفاً على غير العلم ، أو معطوفاً عليه غير علم :

فبعضهم أجاز ، وبعضهم منع ؛ نحو قولك : «مَنْ سَعِيدًا وَابْنَهُ» ؟ لمن قال :
«رَأَيْتُ سَعِيدًا وَابْنَهُ» ، و«مَنْ غُلامَ زَيْدٍ وَعَمْرًا» ؟ لمن قال : «رَأَيْتُ غُلامَ زَيْدٍ
وَعَمْرًا» .

وأما حكاية العلم بصفته فجائزة إن كان الوصف ب«ابن» مضاف إلى علم كقولك :
«مَنْ زَيْدٍ بِنِ عَمْرٍو» ؟ لمن قال : «مَرَرْتُ بِزَيْدِ بِنِ عَمْرٍو» .

فإن وصف بغير ذلك لم يجز أن يحكى بصفته ، بل إن حكى : حكى بدونها .
وربما حكى المضمّر ب«مَنْ» كما يحكى المنكر ؛ فيقال : «مَنِين» ؟ لمن قال :
«مَرَرْتُ بِهِم» و«مُتُون» ؟ لمن قال : «ذَهَبُوا» .

ومن العرب من يحكى الاسم النكرة مجردة من «أى» و«مَنْ» ؛

ومنه قول بعضهم : «لَيْسَ بِقُرَشِيًّا» رادا على من قال : «إِنَّ فى الدَّارِ قُرَشِيًّا» أو نحو

ذلك .

ومنه - أيضاً - قول من قال : «دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ» .

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

وَأَجِبْتُ قَائِلٌ: كَيْفَ أَنْتَ؟ بِ«صَالِحٍ» حَتَّى مَلَنْتُ، وَمَلَنْتِي عُوَادِي (١)

أدخل الباء على «صَالِحٍ» وتركه مرفوعا كما يكون لو لم تدخل عليه الباء .

ويمكن أن يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة - رضى الله عنهم

أجمعين-: «فُلَانُ بْنُ أَبِي فُلَانٍ»؛ كأنه قيل: فلان ابن المقول فيه أبو فلان .

والمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء، وإن كان مكتوبًا بالواو، كما تقرأ

«الصَّلَوَةُ» و«الزُّكُوتُ» بالألف، وإن كانا مكتوبين بالواو تنبيهًا على أن المنطوق به

منقلب عن واو .

وإذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه، جاز أن يحكى، وجاز

أن يعرب بما تقتضيه العوامل:

فمن الحكاية قول النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ و«لَوْ» فَإِنَّ «لَوْ» تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» (٢) .

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

بُئِينَ الزَّمِي «لَا» إِنَّ «لَا» إِنْ لَزِمْتَهُ - عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِيَيْنِ - أَى مُعُونَ (٣)

ومن الإعراب قول الشاعر: [من الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِي، وَأَيْنَ مِثِّي لَيْتٌ إِنْ لَيْتَا وَإِنَّ لَوْا عَنَاءُ (٤)

(١) البيت بلا نسبة في الدرر ٢/٢٧١، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٣٧، ومغنى اللبيب ٢/٤٢٢،

والمقاصد النحوية ٤/٥٠٣، وهمع الهوامع ١/١٥٧ .

(٢) رواه أحمد (٢/٣٦٦، ٣٧٠) من حديث أبي هريرة مرفوعًا ضمن حديث بلفظ «وإياك و (اللو) فإن اللو يفتح من الشيطان» ورواه ابن حبان (٥٧٢٢) من حديث أبي هريرة أيضًا وفيه «فإن لو تفتح عمل الشيطان» .

والحديث رواه مسلم (٢٦٦٤) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥) وابن حبان (٥٧٢١، ٥٧٢٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٥٦) والطحاوي في مشكل الآثار (٢٦٢) والبيهقي في السنة (٨٩/١٠) وفي الأسماء والصفات (١/٢٦٣) من حديث أبي هريرة .

(٣) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص٢٠٨، وأدب الكاتب ص٥٨٨، وشرح شواهد الشافية ص٦٧، ولسان العرب (أكل)، (كرم)، (عون)، (أيا)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٢٢٣، والخصائص ٣/٢١٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٦٨، والمحتسب ١/١٤٤، والممتع في التصريف ١/٧٩، والمنصف ١/٣٠٨ .

(٤) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص٢٤، وخرزاة الأدب ١/١١١، ٦/٢٧٥، ٣٨٨، ٧/٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١١، وشرح المفصل ٦/٣٠، ٥٧/١٠،

وفي حديث رسول الله ﷺ : «وَأَنْهَأَكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ» (١) - على الحكاية-
«وَعَنْ قِيلٍ وَقَالَ» - على الإعراب- .

وإذا كانت الكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين وجعلت اسماً ضعفاً ثانيهما،
فقيل في «لَوْ» : «لَوَ» وفي «فِي» : «فِي» وفي «مَا» : «مَا»، فعل بألف «مَا» من
التضعيف ما فعل بواو «لَوَ» وياء «فِي» فاجتمعت ألفان فقلبت الثانية همزة .
ثم إن الأداة التي يحكم لها بالاسمية في هذا الاستعمال إن أولت بـ«كَلِمَةً» منع
الصرف، وجاز- أيضاً - إن كانت ثلاثية ساكنة الوسط . وإن أولت بـ«لَفْظٍ» صرفت
قولاً واحداً .

فصل في مدتى الإنكار والتذکر

(ص)

وَالْحَاكِ إِثْرَ الْهَمْزِ إِنْكَارًا قَصْدًا
أَوْ يُؤَلِّهِ (إِنِّي) أَوْ التَّنْوِينَ يَا
وَمُنْكَرٌ قَائِلٌ ذَا إِنْ يُخَسَّبَا
أَوْ مُنْكَرٌ نَسَبَتْهُ إِلَيْهِ
وَقَدْ يَقُولُ: (أَنَا إِنِّي) الَّذِي
وَقَدْ يُقَالُ: (أَنَا إِنِّي) لِمَنْ
وَفَضْلُ ذِي الْهَمْزَةِ بِالْقَوْلِ حُظْرٍ
إِنْ يُزْدِفُ إِخْرًا مُحَرِّكًا بِمَدِّ
مِنْ بَعْدِ كَسْرِ مَا يَذِي الْيَا تُلِيَا
مُخَالِفًا لِمَا إِلَيْهِ نُسِبَا
كِلَاهُمَا اسْتَدْلِلُ بِذَا عَلَيْهِ
قِيلَ لَهُ: (أَتَفْعَلُ)؟ اعْتَبِرْ بِذِي
قَالَ: (أَنَا فَاعِلٌ ذَاكَ) فَاغْلَمَنْ
بِهِ اتَّصَالَ آخِرٍ بِمَا ذُكِرَ

والشعر والشعراء ١/٣١٠، والكتاب ٣/٢٦١، ولسان العرب (هلل)، (أوا)، وبلا نسبة في
جمهرة اللغة ص ١٦٨، ٤١٠، ٨٤٩، ودرة العواص ص ٣٢، وما ينصرف وما لا ينصرف
ص ٦٥، والمقتضب ١/٢٣٥، ٣٢/٤، والمنصف ٢/١٥٣ .

(١) رواه البخارى في «صحيحه» (١٠٤/٤) كتاب الزكاة، باب: قول الله تعالى «لا يسألون الناس
إلحافاً»، حديث (١٤٧٧) من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً بلفظ «إن الله كره لكم ثلاثاً:
قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال» .

ورواه مسلم (٥٩٣)، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٨/رقم ١١٥٣٦)،
وابن خزيمة (٧٤٢)، وأحمد في مسنده (٤/٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥) وعبد بن
حميد (٣٩١)، والدارمي (٢٧٥٤) من طرق عن وراذ مولى المغيرة بن شعبة عن المغيرة، به .
ورواه مسلم (١٧١٥) من حديث أبى هريرة بلفظ:

«إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً: فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن
تعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال» .

كَذَا إِذَا الْكَلَامُ مِنْ وَقْفِ بَرِي وَمِنْ تَعَجُّبٍ، وَإِنْكَارِ عَرِي
 وَمَدَّةِ الْإِنْكَارِ قَدْ تَلَحُّقُ مَا يَتَّبِعُ مِنْ نَغْتٍ وَعَظْفٍ تَمَّا
 وَأَشْبَعْنَ تَخْرِيكَ آخِرِ لَدَى تَذَكُّرٍ إِنْ غَيْرَ وَقْفٍ قُصِدَا
 وَانْكَسِرَ مُسَكَّنًا صَحِيحًا كـ(أَلِي) فِي (الْمُتَّقَى) وَ كـ(قَدَى) فِي (قَدْ) وَ لِي
 وَوَضُلُ هَا السَّكْتِ بِذَا الْمُدَّ أَبْوَا وَوَضُلُهَا بِمَدِّ الْإِنْكَارِ اِزْتَصُّوا

(ش) حرف الإنكار: مدة زائدة تلحق المحكى بعد همزة الاستفهام متصلة
 بآخره، مجانسة لحركته، أو بعد كسر تنوينه إن كان منونا، أو بعد كسر نون «إن»
 مزيدة بعد الآخر؛ كقولك في «هَذَا عَمْرُو» : «أَعْمُرُوهُ» ؟

وَفِي «رَأَيْتُ عُمَانَ» : «أَعُمَّانَاهُ» ؟ وَفِي «لَقَيْتُ حَذَامًا» : «أَحَذَامِيهِ» ؟ وَفِي «قَدِيمَ
 زَيْدٍ» : «أَزَيْدِيهِ» ؟ أَوْ «أَزَيْدِيهِ» ؟ .

وله معنيان :

أحدهما : إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب .

والثاني : أن يكون على خلاف ما ذكر .

وإلى الوجهين أشرت بقولي :

وَمُنْكَرٌ قَائِلٌ دَا إِنْ يُحْسَبَا مُخَالَفًا لِمَا إِلَيْهِ نُسِبَا
 أَوْ مُنْكَرٌ نَسَبَتْهُ إِلَيْهِ

ومن الثاني قول رجل من العرب ؛ إذ قيل له : أخرج إن أخصبت البادية؟ : أنا
 إني؟ . منكرًا لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج .

وإلى هذا أشرت بقولي :

وَقَدْ يَقُولُ: أَنَا إِنِّي الَّذِي قِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ؟ اِغْتَبِرْ بِذِي
 فِهَذَا إِنْكَارٌ بِلَا حِكَايَةٍ .

وكذا قولك : «أَنَا إِنِّي» لمن قال : أنا فاعل .

وإن فصلت هذه الهمزة بقول لم يجر لحاق مدة الإنكار كقولك لمن قال : «هَذَا
 عَمْرُو» : «أَتَقُولُ: عَمْرُو» ؟ وكذلك إذا لم يكن المنكر واقفًا كقولك لمن قال :
 «رَأَيْتُ عُمَانَ» : «أَعُمَّانَ يَا فَتَى» ؟ . وكذا إذا لم يكن المستفهم منكرًا .

وإن كان الواقع بعد هذه الهمزة منعوًا أو معطوفًا ومعطوفًا عليه، فموضع حرف
 الإنكار آخر النعت، وآخر المعطوف كقولك لمن قال : «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا» : «أَزَيْدًا

وَعَمْرِيهِ؟ ولمن قال: «ضَرَبْتُ زَيْدًا الطَّوِيلَ»: «أَزِيدًا الطَّوِيلَ»؟ .

إذا نطق المتكلم بكلمة فقصد تذكر ما يتصل بها دون قطع لكلامه وصل آخر الكلمة بمدة تجانس حركته إن كان متحركًا نحو قول من قصد ذلك بعد نطقه بـ«قَالَ»: «قَالَ» وبعد نطقه بـ«يَقُولُ»: «يَقُولُ» وبعد نطقه بـ«مِنَ الْعَامِ»: «مِنَ الْعَامِ» .

وإن كان الآخر ساكنًا صحيحًا كلام التعريف، ودال «قَدْ» كسر ووصل بياء؛ قال سيبويه: «سمعناهم يقولون: إنه «قَدِي» و«أَلِي»^(١) «يعنى في «قَدْ فَعَلَ» وفي الألف واللام إذا تذكر «الْحَارِثُ» ونحوه، قال: وسمعنا من يوثق به يقول: «هَذَا سَيْفُنِي»^(٢) يريد: سيف من صفته «كَيْتٌ وَكَيْتٌ» .

ولا توصل مدة التذكر بهاء السكت؛ لأن المتذكر ليس واقفًا، وهاء السكت إنما تزداد في الوقف أو فيما ينوي الوقف عليه .

وأما مدة الإنكار فالأجود وصلها بهاء السكت؛ لأن المنكر واقف، ولو لم يقف، لم يأت بالمدة الدالة على الإنكار .



(١) ينظر: الكتاب: ٢١٦/٤، وعبارة سيبويه: سمعناهم يقولون: إنه قدى في قد، ويقولون: ألى في الألف واللام، يتذكر الحارث ونحوه .

(٢) ينظر الكتاب: ٢١٦/٤ .

باب التذكير والتأنيث

(ص)

وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَافِ (وَبِإِشَارَةٍ، وَبِالتَّضْمِيرِ وَهُوَ رُبَاعِي بِوَزْنِ (أَفْعُلَا) يَثْبُتُ تَأْنِيثُ شَيْبِهِ بِذَكَرٍ بِأَنْ يُعَدَّ بِاطْرَادِ دُونَ تَاءٍ وَضَمًّا كَالضَّخْمَةِ) وَفِي اسْمِ ذَا نَدْرٍ وَالْعَكْسُ كَالكَمَاءِ) وَالْكَمَاءُ (نَزْرُ يَأْتِي قَلِيلًا نَحْوِ (جِرَّةٍ) وَ(جَرَ) وَمَا اخْتِصَّاصَ ذَكَرٍ بِهِ اسْتَقَرَّ كَالنَّاقَةِ) وَ(نَعْجَةٍ) مِمَّا عَلِمَ وَهَكَذَا (عَلَامَةٌ) وَ(دَاهِيَةٍ) وَنَسَبًا تُبِينُ فِي (أَزَارِقِهِ) وَهَكَذَا (الْمَوْزُجِ) وَ(الْمَوَازِجِ) وَمِنْ سِوَى هَذَيْنِ -أَيْضًا- عَوَّضَتْ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَبِتَذْكِيرِ نُقِلَ ذَا حُكْمٍ مَعْدُودٍ قَدِيمًا نُزْلًا عَنْ تَاءٍ اسْتَعْنَى لِأَنَّ اللَّفْظَ نَصَّ كَالذِي غَدَا مَرْضَعَةً طِفْلًا وَوُلِدَ يَخْلُو مِنَ التَّاءِ -مُطْلَقًا- - حَيْثُ وَرَدَ فَاعْلَمَ وَ(مِفْعَالٍ) وَمِنْ (مِفْعِيلٍ) مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ نَادِرًا أَتَى (فَعُولٌ) الْمُوَافِقُ (الْمَفْعُولَا) إِنْ كَانَ كَالْقَتِيلِ) وَ(الْكَجِيلِ) عَلَى نَظِيرِ زِنَةٍ وَأَضْلًا

عَلَامَةٌ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَيُعْرَفُ التَّفْقِيرُ بِالضَّمِيرِ وَبِاطْرَادِ جَمْعِهِ مُقْلَلًا كَذَا بِحَالٍ، أَوْ بِتَعْتِ أَوْ خَبَرٍ وَهَكَذَا التَّأْنِيثُ فِيهِ تَبَتًا وَوَضَعَهَا لِفَضْلِ أُنْثَى مِنْ ذَكَرٍ وَفَضْلَهَا الْوَاحِدِ مِنْ جِنْسٍ كَثُرَ وَفَضْلَهَا وَاحِدٌ مَصْنُوعِ الْبَشَرِ وَقَدْ تَلَازِمَ مَا لِأُنْثَى وَذَكَرٍ وَأَكْدُوا بِالتَّاءِ تَأْنِيثَ كَلِمٍ وَبَالَغُوا بِهَا كَالشَّخْصِ زَاوِيَةٍ) وَالْيَا بِهَا عُرِيبٌ فِي (زَنَادِقِهِ) وَأَبْدَتِ التَّغْرِيْبَ فِي (كَيْالِجِهِ) وَعَوَّضًا مِنْ فَاءٍ أَوْ عَيْنٍ أَتَتْ وَأُنْثَى الْجِنْسِ الَّذِي بِهَا فُصِّلَ عَنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَتَمِيمٍ وَعَلَى وَمَا مِنَ الصِّفَاتِ بِالأُنْثَى يُخَصَّصُ وَحَيْثُ مَعْنَى الْفِعْلِ يُتَوَى التَّاءُ تَرِدُ وَمَا اشْتَرَاكَ فِيهِ مِنْ وَضْفٍ فَقَدْ وَمَنَعُوا تَاءَ الْفَرْقِ مِنْ (فَعُولٍ) كَذَا كَالْمَفْعَلِ) وَمَا تَلِيهِ تَاءٌ وَرُبَّمَا جَاءَ بِهَا مَوْضُولًا وَمَنَعُوا ذِي التَّاءِ مِنْ (فَعِيلٍ) وَرُبَّمَا أُنْثِيَ بِالتَّاءِ حَمَلًا

وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي كَمَا (رَمِيمٌ) مِنْ بَعْدِ (وَهْي) بَعْدَهُ (عَلِيمٌ) (ش) لما كان التذكير أصلاً استغنى عن علامة بخلاف التأنيث؛ فإنه فرع فافتقر إلى علامة، وهى: تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة.

والتاء أظهر وأكثر دلالة؛ لأنها لا تلتبس بغيرها؛

بخلاف الألف فإنها قد تلتبس بغيرها فتحتاج إلى تمييزها بما يأتى ذكره.

ولمزية التاء فى الدلالة جعلت ظاهرة ك«تَمْرَة» ومقدرة ك«كَيْف»، ويدل على التقدير: الإضمار نحو: «الْكَيْفُ نَهْشُهَا»^(١)، والإشارة نحو: «هَذِهِ كَيْف»، والتصغير نحو: «كُنَيْفَة»، واطراد الجمع فى القلة على «أفْعُل» مع كونه رباعياً ك«عُقَابٌ وَأَعْقَبٌ» و«ذِرَاعٌ وَأَذْرَعٌ» و«يَمِينٌ وَأَيْمَنٌ» وقلت:

وَبِاطْرَادٍ

احترازاً من قول بعض العرب: «عُرَابٌ وَأَعْرُبٌ» مع كونه مذكراً والمشهور «أَغْرِيَّة».

ويعرف - أيضاً - تأنيث العارى من علامة بحاله ونعته وخبره نحو: «هَذِهِ الْكَيْفُ مَشْوِيَّةٌ» و«الْكَيْفُ الْمَشْوِيَّةُ لَذِيذَةٌ» و«يَدُ زَيْدٍ مَبْسُوطَةٌ».

ويعرف - أيضاً - تأنيث العارى من علامة بأن يجرد عدده من التاء باطراد ك«اشْتَرَيْتُ ثَلَاثَ أَذْوُرٍ» و«سَقَيْتُهُ أَرْبَعَ أَكْوُسٍ».

وقلت «بِاطْرَادٍ» احترازاً من نحو «ثَلَاثُ شُحُوصٍ» و«عَشْرُ أَبْطُنٍ»؛

وقد تقدم الكلام على مثل هذا فى «باب العدد».

والأكثر فى التاء أن يجاء بها لتمييز المؤنث من المذكر فى الصفات ك«مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ» و«ضَخْمٍ وَضَخْمَةٍ».

ومجيئها فى الأسماء غير الصفات قليل ك«أَمْرِيٌّ وَأَمْرَاءٌ» و«إِنْسَانٌ وَإِنْسَانَةٌ» و«رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ» و«غُلَامٌ وَغُلَامَةٌ».

ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذى لا يصنعه مخلوق ك«تَمْرٌ وَتَمْرَةٌ» و«ثَمْرٌ وَثَمْرَةٌ» و«نَخْلٌ وَنَخْلَةٌ» و«شَجَرٌ وَشَجْرَةٌ».

(١) النهش: تناول بالأسنان وبالأضراس .
ينظر: المصباح المنير (نهش).

ويقول مجيئها لتمييز الجنس من الواحد كـ «كَمَاءٌ كَثِيرَةٌ» و«كَمٌّ»^(١) و«وَاحِدٌ». وكذلك يقل مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو: «جَرٌّ وَجَرَّةٌ»^(٢) و«أَبْنٌ وَأَبْنَةٌ» و«قَلْنَسٌ وَقَلْنَسُوءٌ»^(٣) و«سَفِينٌ وَسَفِينَةٌ». وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كـ «رَبْعَةٌ» - وهو: المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء -.

وقد تلازم ما يخص المذكر كـ «رَجُلٌ بُهْمَةٌ» - وهو: الشجاع -.

وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كـ «نَعَجَةٌ» و«نَاقَةٌ».

وقد تجيء للمبالغة كـ «رَجُلٌ رَاوِيَةٌ وَنَسَابَةٌ».

وقد يجاء بها معاقبة لياء «مَفَاعِيلٌ» كـ «زُنَادِقَةٌ»^(٤) و«جَحَاجِحَةٌ» فإذا جيء بالياء لم يجأ بالهاء بل يقال: «زُنَادِيقٌ» و«جَحَاجِيحٌ»، فالياء والهاء متعاقبان في هذا النوع.

وقد يجاء بها دلالة على النسب كقولهم: «أَشْعَثِي وَأَشَاعِئَةٌ» و«أَزْرَقِي وَأَزَارِقَةٌ» و«مُهَلَّبِي وَمَهَالِبَةٌ».

وقد يجاء بها دلالة على تعريب الأسماء العجمية نحو: «كَيْلَجَةٌ وَكَيْالِجَةٌ» أو «مَوْزَجٌ وَمَوَازِجَةٌ».

والكيلجة^(٥): مقدار من الكيل معروف، والموزج: الخف.

(١) الكمأ: نبات. ينظر: القاموس (كمأ)

(٢) الجرّة: إناء من الخزف. ينظر: القاموس (جرر)

(٣) القلنسوة: لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال. ينظر: الوسيط (قلس).

(٤) الزنديق: القائل ببقاء الدهر. ينظر: اللسان (زندق)

(٥) في اللغة: بكسر الكاف وفتح اللام كيل معروف لأهل العراق، والجمع كيلجات.

وفي الاصطلاح: هو نوع من أنواع المكاييل المستخدمة في العراق يسع مناً وسبعة أثمان مناً، والمنان: رطلان.

وذكر على مبارك «أن بعض المؤلفين يعتبر أن الكيلجة تساوى الشيلة الفارسية، وهذه الشيلة لم تكن شيئاً آخر غير الكيل المعروف بالكبيث، وهو من الأكيال العبرانية حرفها العرب بالقسط».

وقال: «إن القسط المعتاد لم يكن شيئاً سوى الكيلجة» ورغم ما قاله من أن القسط والكيلجة شيء واحد إلا أنه قدر الكيلجة بأنها تساوى مناً وسبعة أثمان مناً، فهي تساوى ٣ أرتال وقد سبق أن ذكرنا أن القسط مقداره نصف صاع فهو بذلك يخالف الكيلجة.

وقال المعلق على رسالة المقرئ «أن كل مكوك ثلاث كيلجات ستمائة درهم وعلى =

وقد يجاء بها عوضا من فاء نحو: «عِدَّة» أو من عين نحو «إِقَامَة»، وقد عوضت من مدة تفعيل في نحو: «تَرْكِيَّة».

ولاستيفاء القول في هذا موضع من التصريف هو أولى به .
وعوضت -أيضا- من اللام في «لُعَّة» و«قَلَّة» ونحوهما، وإلى هذين التعويضين أشرت بقولي:

... .. وَمِنْ سِوَى هَذَيْنِ -أَيْضًا- عَوَّضْتَ

ثم نهبت على أن لغة الحجازيين تأنيث نحو «شَجَر» و«نَخْل» من الأجناس التي تتميز آحادها منها بلحاق التاء .

ولغة أهل نجد وبنى تميم التذكير .

وعلى هذا يترتب حكم العدد الواقع عليها، فمن يؤنث يقول: «ثَلَاثٌ مِنْ النَّخْلِ»، ومن يذكر يقول: «ثَلَاثَةٌ».

ثم أشرت إلى أن الصفات المختصة بالإناث مستغنية عن التاء نحو «حَائِضٌ» و«طَامِثٌ» و«مُرْضِعٌ» و«مُطْفِلٌ»؛ لأن مجرد لفظها مشعر بالتأنيث إشعارًا لا احتمال فيه .

فإن قصد معنى الفعل جيء بالتاء فقليل: «هَذِهِ مُرْضِعَةٌ وَلَدًا عَدَا أَوْ الْآنَ» .

فلو لم يقصد إلا أنها ذات أهلية للإرضاع دون تعرض للفعل لقليل: «مُرْضِعٌ» . وكذا الموصوفة بالحيض، إن قصد أنها ذات حيض: قيل: «هِيَ حَائِضٌ» وإن قصد أنها تحيض الآن أو عَدَا قيل: «هِيَ حَائِضَةٌ عَدَا أَوْ الْآنَ» .

وقد يكون الوصف واقعا على المذكر والمؤنث، ولا تلحقه التاء عند قصد التأنيث:

فمن ذلك قولهم: «رَجُلٌ عَائِسٌ» و«امْرَأَةٌ عَائِسٌ» (١) و«جَمَلٌ ضَامِرٌ» (٢) و«نَاقَةٌ

= ذلك فالكيلجة تسع واحداً وسبعة أثمان منا والمنا يساوى رطلين والكيلجة تساوى ثلاثة وثلاثة أرباع رطل» .

وقال: د. محمد نجم الدين الكردي: وثبت لنا من النصوص السابقة أن الكيلجة مكيال مقداره ثلاثة أرباع رطل وثلاثة أرتال، وحيث إن الصاع يساوى ثلثاً وخمسة أرتال، إذن الكيلجة تساوى سبعة أعشار من الصاع. ينظر: المقادير الشرعية ص ١٦٤ .

(١) عنست المرأة: إذا طال مكثها في منزل أهلها، ولم تتزوج . ينظر: المصباح المنير (عنس).

(٢) ضمير الفرس ضموراً: دق وقل لحمه . ينظر: المصباح المنير (ضمير).

ضامير».

ثم أشرت إلى أن من أمثلة الصفات ما لا تلحقه علامة التأنيث الفاصلة بين المؤنث والمذكر، وذلك ما كان على زنة «فُعُول» مقصودًا به المبالغة في «فَاعِلٍ»؛ وكذا ما كان على «مِفْعَالٍ» أو «مِفْعِيلٍ» أو «مِفْعَلٍ» فيقال: «رَجُلٌ صَبُورٌ» و«امْرَأَةٌ صَبُورٌ»، و«رَجُلٌ مِهْدَاءٌ» و«امْرَأَةٌ مِهْدَاءٌ»، و«رَجُلٌ مِعْطِيرٌ» و«امْرَأَةٌ مِعْطِيرٌ»^(١)، و«رَجُلٌ مِعْشَمٌ»^(٢) و«امْرَأَةٌ مِعْشَمٌ».

ولا تلحق التاء الفارقة شيئًا من هذه الأمثلة إلا على سبيل الدور.

فمن النادر قولهم: «عَدُوَّةٌ» و«رَجُلٌ مِيقَانٌ، وَاْمْرَأَةٌ مِيقَانَةٌ» وهما الموقنان بكل ما سمعا، و«مِسْكِينَةٌ»، ومن العرب من يقول: «امْرَأَةٌ مِسْكِينٌ» على القياس؛ حكاه سيبويه^(٣).

فإن كانت التاء للمبالغة لا للفرق لحقت المذكر والمؤنث نحو: «رَجُلٌ مَلُوْلَةٌ، وَاْمْرَأَةٌ مَلُوْلَةٌ».

وقد يؤنث بالتاء «فُعُولٌ» بمعنى «مَفْعُولٌ» وهو قليل ك«رَكُوبَةٌ» و«رَعُوْثَةٌ» بمعنى: مركوبة ومرغوثة، أي: مرצועة.

فإن كانت الصفة على «فُعِيلٍ» بمعنى «مَفْعُولٌ» لم تلحقه التاء إلا إذا جرد من الوصفية نحو: «ذَبِيْحَةٌ» و«نَطِيْحَةٌ».

فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء نحو: «رَجُلٌ قَتِيْلٌ» و«امْرَأَةٌ قَتِيْلٌ» و«عَيْنٌ كَجِيْلٍ» و«كَفٌّ خَضِيْبٌ»^(٤).

وقد يشبه «فُعِيلٌ» الذي بمعنى «فَاعِلٌ» بهذا، ويشبه هذا به، فيعطى كل واحد منهما حكم الآخر:

فمن حمل الذي بمعنى «فَاعِلٌ» على الذي بمعنى «مَفْعُولٌ» قول الله - تعالى -:

(١) المعطير: من يتعهد نفسه بالطيب ويكثر منه.

ينظر: الوسيط (عطر).

(٢) المعشَم: من يركب رأسه فلا يثنيه عن مراده شيء.

ينظر: القاموس (عشم).

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٠.

(٤) الخضاب: الحناء ونحوه.

ينظر: المصباح المنير (خضب).

﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقوله : ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

ومن حمل الذى بمعنى «مفعول» على الذى بمعنى «فَاعِلٍ» قول العرب : «خَصَلَةَ حَمِيدَةَ» و«صِفَةَ دَمِيمَةَ» بمعنى : محمودة، ومذمومة، أجرهما مجرى : جميلة وقبيحة.

فصل (ألف التانيث المقصورة)

(ص)

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ دَاتٌ قَضْرٍ
وَتُعْرَفُ الْأُولَى بِوَزْنِ (حُبْلَى)
مُقَابِلًا (فَعْلَان) أَوْ مُبِينِ مَا
وَيْدِ (فَعَالَى) (فُعَلَا) وَ(فِعْلَى)
وَ(أَزْبَعَا) وَ(أَزْبَعَاوَى) (فُعَلَلَا)
وَ(حَنَدَ فُوقَى) (إِيْجَلَى) (مِكْوَرَى)
وَمَعَ (شِفْصِلَى) وَ(مِرْقَدَى) حَكَا
وَمَعَ (ذَوْلَحَرَى) وَ(بَزْدَرَايَا)
وَمَعَ (شُقَارَى) وَ(فَوْضُوضَى) أَثِر
وَمَعَ (عُرْضَنِى) وَ(عُرْضَى) مِنْ هَجَرَ
وَمَعَ (حُلَيْطَى) (الْقَطْبَى) (المصطكى)
وَاضْرِفِ (حَبْنَطَى) وَ(كُفْرَى) فَالْأَلِفُ
وَحَيْثُ (فَعْلَى) قَبْلَ التَّنْوِينِ أَوْ
وَمَا مَعَ التَّنْكِيرِ نُوْنُوا وَلَمْ
(ش) قد تقدم فى «باب ما ينصرف وما لا ينصرف» أن ألف التانيث المقصورة أصل للممدودة.

فالغرض الآن استقصاء الأمثلة التى تتضمنها.

فمن أمثلة المقصورة المختصة :

«فَعْلَى» اسمًا ك«بُهْمَى»، أو صفة ك«حُبْلَى» و«الكُبْرَى» أو مصدرًا ك«الرُّجْعَى».

ومن أمثلتها المختصة: «فَعَلَى» اسما كـ «بَرَدَى» أو مصدرا كـ «مَرَطَى» أو صفة كـ «حَيْدَى» (١).

ومن أمثلتها المختصة «فَعَلَى» كـ «أَرْبَى» - وهي الداھية - و«شُعَبَى» و«أَدَمَا» - وهما مكانان -.

وزاد أبو على البغدادي «الأَرَنَى» - لغة في «الأَرَنَة» - حب يعقد اللين - و«الجُعَبَى» - عظام النمل - و«جُنْفَى» - اسم مكان -.

ذكر ذلك البطليوسي في الاقتضاب.

وأما «فَعَلَى» و«فَعَلَى» فمثالان يشترك فيهما ألف التأنيث وألف الإلحاق:

فإن كان «فَعَلَى» مقابلاً لـ «فَعْلَان» كـ «سَكْرَى» فألفه للتأنيث وكذا إن كان مصدرا كـ «دَعْوَى» أو جمعا كـ «صَرْعَى».

وإن كان غير ذلك ففي ألفه احتمال.

وإن كان «فَعَلَى» مصدرا كـ «الدُّكْرَى» أو جمعا فألفه للتأنيث ولم يأت جمعا إلا «ظَرْبَى» جمع «ظَرْبَان» (٢) و«جَجَلَى» جمع «جَجَل» (٣).

وإن كان «فَعَلَى» غير مصدر ولا جمع ففي ألفه احتمال - أيضا -.

ومن الأمثلة المختصة بألف التأنيث المقصورة «فَعَالَى» كـ «جَبَارَى» (٤) «فَعَلَى» كـ «سُمَّهَى» - وهو الباطل - و«الأَرْبَعَا» - بضم الهمزة وفتح الباء - ضرب من مشى الأرانب - و«الأَرْبُعَاوَى» - بفتح الهمزة وضم الباء: قعدة المتربع -.

واشتمل قولي:

... .. «فَعْلَالَا» وشبهه... ..

على نحو «قَرْنَبَلَى» و«خَوَزَلَى» و«خَيْزَلَى» و«خَنْسَرَى» - وهو الخسارة - و«فَعْوَلَى»

(١) حمار حيدى: يحيد عن ظله نشاطا .

ينظر: القاموس (حيد).

(٢) الظربان: دويبة يقال: إنها تشبه الكلب الصيني القصير .

ينظر: المصباح المنير (ظرب).

(٣) الحَجَل: طير معروف .

ينظر: المصباح المنير (حجل).

(٤) الجبارى: طائر معروف وهو على شكل الإوزة، برأسه وبطنه غبرة، ولون ظهره وجناحيه

كلون السمانى غالبا . ينظر: المصباح المنير (حبر) .

وهو ضرب من مشى الشيخ - و«هَرْتَوَى» - وهو ضرب من التبت - و«الأَجْفَلَى» - وهو الدعوة العامة - .

واشتمل قولى:

... .. مَعَ «فِعَلَى» مُسَجَلًا
على «سِبْطَرَى» (١) و«دِفْقَى» (٢) و«عِرْضَنَى» (٣) - وهن أضرب من المشى - .
وما قبل الألف فيما سوى «سِبْطَرَى» زائد فلذلك ذكرت:

... .. مُسَجَلًا
أى: مطلقا .

و«الدَّفْقَى» - أيضا - السريعة المشى من الإبل والخيول - عن ابن سيده (٤) - .
و«الحَنْدُقُوقَى» : نبت و«المُكْوَرَى» : العظیم الأرنبة و«الرَّهْبُوتَى» : الرهبة - .
و«الْقُرْفَصَا» بمعنى «الْقُرْفَصَاء» . و«الْيَهْيَرَى» : الباطل . و«الشَّفْصَلَى» : حمل نبت يلتوى على الأشجار . و«المِرْقَدَى» : الكثير الرقاد . و«الْهَبْيَخَى» : مشية بتبختر .
و«بَادَوْلَى» : بلد . و«الدَّوْدَرَى» : العظیم الخصيين . و«المَرَحِيَا» : المرح .
و«بِرْدَرَايَا» و«حَوْلَايَا» : اسمان و«الشُّقَارَى» : نبت . و«الْفَوْضُوضَى» : المفاوضة .
و«الإِهْجِيرَى» و«الْهَجِيرَى» : العادة و«الْعُرْضَى» و«الْعُرْضَى» و«الْعُرْضَنَى» ،
و«الْعُرْضَنَى» : مشية باعتراض . و«الكُفْرَى» و«الكُفْرَى» و«الكُفْرَى» و«الكُفْرَى» :
وعاء الطلع .

و«الحِضْيَضَى» و«الحُضْيَضَى» : التحضيض - والضم نادر - و«الخُلَيْطَى» :
الاختلاط . و«القِطْبَى» : نبت يصنع منه جبل متين قد يباع بمائة دينار .
و«المُصْطَكَى» (٥) مخفف تضم فاؤه وتفتح، وهى أصلية؛ لقول العرب: دواء

(١) السبترى: الانبساط فى المشى .

ينظر: اللسان (سبتر) .

(٢) مشى الدفقى: أسرع، أو تمشى على هذا الجنب مرة وعلى هذا مرة .

ينظر: القاموس (دق) .

(٣) يمشى العرضنى: أى: فى مشيته بغنى من نشاطه .

ينظر: القاموس (عرض) .

(٤) ينظر: المحكم ١٩٦/٦ .

(٥) المصطكى: العلك الرومى .

ينظر: اللسان (مصط) .

ممصطك إذا جعل فيه المصطكى .

و«الْيُرْحَايَا» : العجب .

فألفات هذه الأمثلة ألفات تانيث .

وأما ألف «حَبْنَطَى» (١) وشبهه فملحقة ب«سَفْرَجَل» (٢) ، وكذا ألف «كَفْرَى» -

بفتح الكاف والفاء- ولذلك يصرفان في التنكير .

وما كان على «فَعَلَى» أو «فِعَلَى» من غير ما تقدم ذكره فإن لم ينون في التنكير فألفه

للتانيث ، وإن نون فألفه للإلحاق .

فإن سمع بتنين من قوم ، وبعدهم تنوين من قوم فألفه عند من نون للإلحاق ، وعند

من لم ينون للتانيث :

فالأول ك«ضَيْزَى» - بالهمز- وهى القسمة الجائرة .

والثانى «رَجُلٌ كَيْصَى» وهو المولع بالأكل وحده .

والثالث ك«ذِفْرَى» (٣) فإنه ينون فى لغة ، ويترك تنوينه فى لغة .

ومثال ما فيه وجهان من المفتوح الأول «تَتْرَى» نونه ابن كثير وأبو عمرو؛ على أن

ألفه للإلحاق ، ولم ينونه الباقون؛ على أن ألفه للتانيث .

فصل فى ألف التانيث الممدودة

(ص)

بوزن فعلاء يقيئاً تبذو

مثلث العين، وفَعْلَاءُ

وَمُلْحَقَاتُهَا (فُنْعَلَاءُ)

وَمَعَ (فَاعُولَاءُ) (إفْعِيلَاءُ)

و(مَفْعُولَاءُ) و(فُعَالِيَاءُ)

مُطْلَقَ عَيْنِهِ (فَعَالَاءُ) خَذَا

وَأَلْفُ الْأُنْثَى الَّتِي تُعَدُّ

كَذَاكَ فَاعِلَاءُ أَفْعَلَاءُ

و(فِعْلِيَاءُ) ثُمَّ (فُعْلَاءُ)

وَمَعَ (فُعْلِيَاءُ) (فُعْلِيَاءُ)

ثُمَّ (فُعُولَاءُ) و(مَفْعُولَاءُ)

و(فُعَالَاءُ) مُطْلَقَ الْأَفْأِ وَكَذَا

(١) الحبنطى: الغليظ القصير البطين .

ينظر: اللسان (حبط) .

(٢) السفرجل: شجر مثمر من الفصيلة الوردية .

ينظر: الوسيط (سفر) .

(٣) الذفرى: العظم الشاخص خلف الأذن .

ينظر: القاموس (ذفر) .

وَمَعَ (فِعَالَاءَ) (يُفَاعِلَاءَ) و(فَعَلِيًّا) و(يَفَاعِلَاءَ)
 وَمَعَ (فَعْلُولَاءَ) (فُعَيْلَاءَ) وَمَعَ (فَنَعَلَاءَ) (فَعْنَالَاءَ)
 وَفِي (فِعَالَاءَ) و(فُعَلَاءَ) وَفِي (فُعَلَاءَ) (فُعَلَاءَ) الْإِلْحَاقُ بِأَدِ فَاضْرَفِ
 [و ب (السِّنْمَارِ) و ب(الْقِرْطَاسِ) قَدْ أَلْحَقْنَ و(الْقِرْطَاسِ) فَأَدِرِ الْمُسْتَنْدِ] (١)
 (ش) «فُعَلَاءَ» على ضربين: صفة وغير صفة. والصفة على ضربين: مؤنث
 «أَفْعَلُ» ك«حَمْرَاءَ» - وهو كثير - .

وما ليس كذلك ك«دِيمَةَ» (٢) «هَطْلَاءَ» (٣) - وهو قليل - .

وغير الصفة مصدر، وغير مصدر:

فالمصدر ك«رَغَبَ رَغْبَاءَ» .

وغير المصدر: جمع في المعنى ك«طَرَفَاءَ» و«قَضْبَاءَ» (٤) وغير جمع ك«صَحْرَاءَ»

و«جَزَعَاءَ» (٥) .

و«فَاعِلَاءَ» و«بَاقِلَاءَ» (٦) و«سَاقِيَاءَ» و«زَاهِطَاءَ» (٧) .

وعم قولي:

... .. و«أَفْعَالَاءَ» مُثَلَّثُ الْعَيْنِ

نحو «أَصْدِقَاءَ» و«أَوْلِيَاءَ» و«أَزْبَعَاءَ» - جمع ربيع - وهو النهر الصغير.

وقولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: «أَزْبَعَاءَ» و«أَزْبَعَاءَ» و«أَزْبَعَاءَ»، بكسر الباء

(١) بدل ما بين المعكوفين في أ :

كذا فعلاء وفعلاء صرف وهكذا فعلاء أيضًا ينصرف

فأول ألحق بالقرطاس والثان ألحقه بالقرناس

(٢) الديمة: المطر يطول زمانه في سكون . ينظر: الوسيط (ديم) .

(٣) الهطل: المطر الضعيف الدائم، وتتابع المطر المتفرق العظيم القطر .

ينظر: القاموس (هطل) .

(٤) القضب: شجر سهلي ينبت في مجامع الشجر، له ورق كورق الكمثرى، إلا أنه أرق وأنعم .

ينظر: اللسان (قضب) .

(٥) الجزعة: الرملة الطيبة المنبت لا وعوثة فيها .

ينظر: القاموس (جرع) .

(٦) الباقلاء: الفول .

ينظر: القاموس (بقل) .

(٧) الراهطاء: حجرة اليربوع التي يخرج منها التراب . ينظر: القاموس (رهط) .

وفتحها وضمها.

و«الْأَرْبَعَاءُ» - أيضًا - أحد أعمدة الخيمة.

وعم قولى:

... .. و«فَعْلَاءٌ»

و«فِعْلَاءٌ» ثم «فُعْلَاءٌ» ومُلْحَقَاتُهَا

نحو: «عَقْرَبَاءٌ»: اسم مكان. و«هِنْدِيَاءٌ»: اسم بقلّة. و«قَرْفُصَاءٌ»: لضرب من القعود. و«دِيكْسَاءٌ» و«دِيكْسَاءٌ» لقطع من النعم. و«بُرُنْسَاءٌ»: بمعنى براساء وهم الناس.

و«حَوْصَلَاءٌ» - وهى الحوصلة - و«تَرْكُضَاءٌ» - لضرب من المشى - و«كِبْرِيَاءٌ» - للكبر - و«إِزْمَدَاءٌ» - للرماد - و«تِفْرِجَاءٌ» للكثير الانكشاف، و«عُنْصَلَاءٌ» للعنصل وقد تفتح صاده وإليه أشرت ب

... .. «فُنْعَاءٌ»

وأشير ب«فُعْلَاءٌ» إلى «سُلْحَفَاءٌ».

و ب«فُعَيْلِيَاءٌ» إلى «مُزَيْقِيَاءٌ» - لقب ملك باليمن -.

و ب«فَاعُولَاءٌ» إلى نحو «عَاشُورَاءٌ».

و ب«إِفْعِيَاءٌ» إلى «إِهْجِيَاءٌ» - وهى العادة -.

و ب«فُعُولَاءٌ» إلى «عُشُورَاءٌ» بمعنى: عاشوراء.

و ب«مَفْعُولَاءٌ» إلى نحو «مَأْتُونَاءٌ» - جمع أتان -.

و ب«مَفْعِلَاءٌ» إلى «مَشِيخَاءٌ» - وهو الاختلاط -.

و ب«فُعَالِيَاءٌ» إلى «جُحَادِيَاءٌ» - وهو ضرب من الجراد -.

وعم قولى:

... .. و«فُعْلَاءٌ» مُطْلَقُ الْفَاءِ

المضموم الفاء، والمفتوحها، والمكسورها:

فالمضمومها: جمع وغير جمع:

فالجمع ك«ظُرْفَاءٌ».

وغير الجمع صفة ك«نَفْسَاءٌ»

وغير صفة ك«رُحَصَاءٌ» وهو: عرق المحموم.

والمفتوحها «جَتَفَاء» وهو: اسم مكان.
والمكسورها «خَيْلَاء» لغة في الخيلاء، و«عَيْبَاء» لغة في العنب و«سَيْرَاء» وهو
ثوب مخطط بحرير، وبعض أسماء الذهب.

وعم قولي:

... .. وَكَذَا مُطَلَقَ عَيْنِهِ «فَعَالَاء»...

نحو «ثَلَاثَاء» و«كَثِيرَاء»^(١) و«دُبُوقَاء»^(٢).

وأشرت بـ«فَعَالَاء» إلى «الْقِصَاصَاء» بمعنى القصاص.

و بـ«يَفَاعِلَاء» و«يَفَاعِلَاء» إلى «يُنَابِعَاء» و«يُنَابِعَاء» وهما اسما مكان. و بـ«فَعَلِيَاء»
إلى «زَكَرِيَاء».

و بـ«فَعْلُولَاء» إلى «مَعْكُوكَاء» و«بَعْكُوكَاء» - وهما اسمان للشر والجلبة -.

و بـ«فُعَيْلَاء» إلى «الدُّخَيْلَاء» - وهو باطن الأمر - و بـ«فَعْنَالَاء» إلى «بَرْنَسَاء» بمعنى
«بَرْنَسَاء» يقال: «مَا أَذْرِي أَيُّ الْبَرْنَسَاءِ هُوَ؟» و«أَيُّ الْبَرْنَسَاءِ؟». و«أَيُّ الْبَرْنَسَاءِ؟»
بمعنى: «أَيُّ النَّاسِ؟» وبخلو «الْبَرْنَسَاءِ» من النون علمت زيادتها في «الْبَرْنَسَاءِ»
و«الْبَرْنَسَاءِ».

وكل واحد من هذه الأمثلة همزته بدل من ألف التانيث كما هي في «حَمْرَاء» فلا
ينصرف شيء منها في تنكير ولا تعريف.

وأما «فِعْلَاء» و«فُعْلَاء» كـ«عِلْبَاء»^(٣) و«قُوبَاء»^(٤) فمنصرفان لأنهما ملحقان
بـ«قِرْطَاس» و«قِرْطَاس».

وكذلك «فِعْلَاء» على رأى كـ«زَيْمَكَاء الطَّائِر» - وهو عصعصه-^(٥).

(١) الكثيراء: عَقِير معروف.

ينظر: اللسان (كثر).

(٢) الدبوقاء: العذرة.

ينظر: اللسان (دبق).

(٣) العلباء: العصبية الممتدة في العنق.

ينظر: الوسيط (علب).

(٤) القُوباء: داء في الجسد يتقشر منه الجلد ويتجرد منه الشعر.

ينظر: الوسيط (قوب).

(٥) العصعص: عجب الذنب.

ينظر: القاموس (عصص).

ورواه سيويوه^(١) مع أمثلة التانيث الممدودة، وهو - أيضًا - لا ينصرف نكرة، ولا معرفة.

وكان حقه الانصراف لأنه ملحق بـ«طِرْمَاح» - وهو البناء المرتفع - و«سِنْمَار» - وهو اسم بَنَاءِ بنى قصرًا لملك لم يصنع [قط] قبله مثله فجراه بالقتل لثلا يصنع لغيره مثله.

وفيه يقول الشاعر: [من البسيط]

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سِنْمَارًا^(٢)

* * *

(١) ينظر الكتاب (٣/٣١٤).

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

باب المقصور والممدود

(ص)

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
 فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلَى الْآخِرِ
 كـ(فَعَلَ) و(فَعَلْ) فِي جَمْعِ مَا
 وَكَاسِمِ مَفْعُولٍ لِزَائِدٍ عَلَى
 وَمَضْدَرٍ لِمَا يُضَاهِي (فَعِلًا)
 وَكَمُذَكَّرٍ لِشِبْهِهِ (الْقُضْوَى)
 كَذَاكَ مَا مِنْ الْجُمُوعِ كـ(الْقُصَى)
 وَهَكَذَا الـ (مَفْعَلٌ) - مُطْلَقًا - وَمَا
 وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ
 إِنْ كَانَ جَمْعًا كـ(الطَّبَاءِ) و(الْحِجْرَاءِ)
 و(الْأَوْلِيَاءِ) و كـ(الْأَعْطَاءِ) و(الْوَلَاءِ)
 وَهَكَذَا مَضْدَرٌ فِعْلٌ قَدْ بُدِيَ
 وَهَكَذَا مَا كَانَ كـ(التَّغْدَاءِ)
 كَذَا (فَعَالٌ) - بَانْضِمَامِ الْفَاءِ -
 وَغَيْرُ مَا قَدَّمْتُ مِنْ قَضْرٍ وَمَدٍّ
 وَبَعْضِ الْأَسْمَاءِ بِوَجْهَيْنِ سُمِعَ
 وَبَعْضِ ذِي الْوَجْهَيْنِ قَدْ يُغَيَّرُ
 وَهُوَ يُمَدُّ عِنْدَ فَتْحِ الْأَوَّلِ
 وَقَضْرٌ مَضْمُومٌ وَمَدٌّ مُنْفَتِحٌ
 وَقَضْرٌ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ
 وَمَنْ بِأَهْلِ الْكُوفَةِ اقْتَدَى ارْتَضَى
 (يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ)

(ش) المقصور من الأسماء هو المتمكن الذي آخره ألف لازمة في الإعراب كله:

فالمتمكن يخرج المبني كـ«ما» الاسمية.

واللزوم يخرج المثنى المرفوع والأسماء الستة المنصوبة فإن ألفها لا تلزم في الإعراب كله.

والممدود من الأسماء هو المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة: فالمتمكن يخرج نحو «أولاء» من المبنيات. والألف يخرج نحو «نسيء» و«وضوء».

والتقييد بالزيادة يخرج نحو «دواء» فإن أصله «دَوَاو» فألفه منقلبة عن أصل، ومدها عارض.

ولا أمنع من تسمية «أولاء» و«دواء» ونحوهما ممدودا في اللغة، بل أمنعه عرفاً واصطلاحاً.

وإذا ثبت هذا فليعلم أن كل واحد من المقصور والممدود على ضربين: قياسي، وسماعي:

فالمقصور القياسي: ما له من الصحيح نظير اطرده فتح ما قبل آخره ك«مرى» جمع «ميرية»^(١) و«مدى» جمع «مُدِّيَّة»^(٢)؛ فإن نظيرهما من الصحيح «قرب» جمع «قِرْبَة»، و«قرب» جمع «قِرْبَة».

وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف ك«مُعْطَى» و«مُبْتَلَى»؛ فإن نظيرهما من الصحيح «مُكْرَم» و«مُخْتَرَم».

وكذا مصدر «فَعِل» غير المتعدى ك«عَمِيَ عَمَى» و«جَلَى جَلَا»؛ فإن نظيرهما من الصحيح «عَمِشَ عَمَشًا» و«ضَلَعَ ضَلَعًا».

وكذا «أَفْعَل» صفة لتفضيل كان ك«الْأَقْصَى»، أو لغير تفضيل ك«أَعْمَى» و«أَعْشَى» فإن نظيرهما من الصحيح «الْأَبْعَد» و«الْأَعْمَش».

وكذلك ما كان جمعا للفعل أنثى الأفعال ك«الْقُضَوَى» و«الْقُصَا»، و«الدُّنْيَا» و«الدُّنَا»؛ فإن نظيرهما من الصحيح: «الْكُبْرَى» و«الْكُبْرَى»، و«الأُخْرَى» و«الأُخْرَى».

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على

(١) المرية: الجدل.

ينظر: الوسيط (مرى).

(٢) المدية: الغاية، الشفرة الكبيرة.

ينظر: الوسيط (مدى).

«فَعَلَ»، وعلى الواحدة بمصاحبة التاء كـ«حَصَاة» و«حَصَى»، و«قَطَاة» (١) و«قَطَا»؛ فإن نظيرهما من الصحيح «شَجَرَة» و«شَجَرَ»، و«مَدْرَة» (٢) و«مَدَرَ».

وكذلك «المَفْعَل» مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان كـ«مَلْهَى» و«مَسَعَى» فإن نظيرهما من الصحيح «مَذْهَب» و«مَسْرَح».

وكذا «المِفْعَل» مدلولاً به على آلة كـ«مِرْمَى» و«مِهْدَى» - وهو وعاء الهدية - ونظيرهما من الصحيح «مِخْصَف» (٣) و«مِغْرَل».

على أن الصحيح من هذا النوع قد يجيء على «مِفْعَال» كـ«مِخْرَاث» و«مِقْرَاض» (٤) ولا يكاد ذلك يوجد في المعتل.

فهذه ضوابط المقصور قصراً قياسياً.

وأما الممدود مداً قياسياً: فما له من الصحيح نظير اطرده كون ما قبل آخره ألفاً كـ«ظَبِي» و«ظَبَاء»، و«نَضُو» (٥) و«أَنْضَاء» فإن نظيرهما من الصحيح «كَغَب» و«كِعَاب»، و«جِزْب» و«أَحْزَاب».

ومد «التُّظْرَاء» وشبهه مطرد؛ لأن قصره يجعله على «فُعَلَى» وهو وزن مهمل في الجموع.

وشذ في الأحاد إذ لم يجيء منه إلا «أَرْبَى» - وهو من أسماء الداهية - و«شَعَبَى» و«أُدْمَى»: وهما اسما مكانين.

ومد «أَفْعِلَاء» أشد اطراداً؛ لأن «أَفْعِلَاء» - بالقصر - مهمل، ولم يأت «أَفْعِلَاء» غير جمع إلا اسم اليوم.

ومن الممدود مدداً قياسياً «إِفْعَال» مصدر «أَفْعَل» كـ«أَعْطَى» «إِعْطَاء».

و«فِعَال» مصدر «فَاعَلَ» كـ«وَالَى» «وَلَاء»، و«عَادَى» «عِدَاء».

(١) القطاة: العجز، وما بين الوركين، أو مقعد الرديف من الدابة، وطائر.

ينظر: القاموس (قطا).

(٢) المدر: قطع الطين اليابس، أو العلك الذي لا رمل فيه. ينظر: القاموس (مدر).

(٣) المخصف: المخرز.

ينظر: الوسيط (خصف).

(٤) المقرض: المقص.

ينظر: الوسيط (قرض).

(٥) النضو: يقال: جمل نضو، أي: مهزول، والنضو - أيضاً - الثوب الخَلَقُ.

ينظر: المصباح المنير (نضو).

وكذا مصدر كل ما أول ماضيه همزة وصل كـ «انْقَضَى انْقِضَاءً» و«اهْتَدَى اهْتِدَاءً» .
وكذا ما صيغ من المصادر على «تَفْعَالٍ» .
ومن الصفات على «فَعَّالٍ» أو «مِفْعَالٍ» لقصد المبالغة كـ «التَّغْدَاءُ» (١) و«العَدَاءُ»
و«المِغْطَاءُ» ؛ لأن نظائرها من الصحيح قد اطردها كون ما قبل آخره ألفاً ؛ كـ «الإِكْرَامُ»
و«الْقِتَالُ» و«الإنْقِسَامُ» و«الإِغْتِصَامُ» و«التَّذْكَارُ» و«الْحَتَّارُ» (٢) و«المِهْدَارُ» .
ومن المد القياسي مد «فَعَّالٍ» فى الأصوات، والأمراض الصعبة كـ «الرُّغَاءُ» (٣)
و«الثُّغَاءُ» (٤) و«المُشَاءُ» و«الأَبَاءُ» (٥) ؛ فإن نظائرها من الصحيح : «البُغَامُ» (٦)
و«الصُّرَاخُ» و«الْحُمَامُ» و«الْهَيَامُ» (٧) .

ثم نبهت على أن غير ما سبق ذكره لا يقدم فيه على قصر ولا مد إلا بالنقل كقصر
«الْفَتَى» : واحد الفتيان، و«السَّنَا» المراد به : الضوء، و«الثَّرَى» المراد به : التراب .
وكمد «الْفَتَاءُ» المراد به : حدائة السن، و«السَّنَاءُ» المراد به : الشرف، و«الثَّرَاءُ»
المراد به : كثرة المال .

ثم نبهت على أن بعض الأسماء قد يرد بالوجهين : القصر والمد كـ «زَكَرِيَاءُ» ،
وبقصره قرأ الكوفيون إلا أبا بكر، وقرأ الباقون بالمد .

ثم بينت أن بعض ما فيه وجهان قد تتغير حركة فائه فتحرك فى أحد الوجهين بغير
ما تحرك به فى الآخر، وهو على ثلاثة أقسام :

ما يقصر مع الكسر، ويمد مع الفتح .

وما يقصر مع الفتح، ويمد مع الكسر .

وما يقصر مع الضم، ويمد مع الفتح .

فالأول : «الإِنْيُ» : واحد «الإِنْيَاءُ» ، و«الإِنْيَاءُ» : ضوء الشمس، و«البَلَى» : خلاف

(١) التعداد: الجَرَى . ينظر: اللسان (عدا) .

(٢) الختر: الغدر والخديعة . ينظر: القاموس (ختر) .

(٣) الرغاء: صوت البعير . ينظر: المصباح المنير(رغو) .

(٤) الثغاء: صراخ الشاة . ينظر: المصباح المنير (ثغو) .

(٥) الأباء: يقال: أصابه أباء إذا كان يأبى الطعام . ينظر: أساس البلاغة (أبى) .

(٦) البُغَام: صوت الظبية والناقة . ينظر: أساس البلاغة (بغم) .

(٧) الهيام: (بالكسر) داء يأخذ الإبل عن بعض المياه بتهامة؛ فيصيبها كالحُمَى، وضم الهاء: لغة فيه، وقال الأزهرى: هو داء يصيبها من ماء مستنقع تشربه، وقيل: هو داء يصيبها فتعطش فلا تروى، وقيل: داء من شدة العطش . ينظر: المصباح المنير (هيم) .

الجدة، و«الرَّوَى»: الماء الكثير، و«سَوَى»: بمعنى غير، و«قَرَى»: مصدر قریت الضيف، و«قَلَى»: مصدر أقليته، أى: أبغضته.

والثانى: «أَصَا»: جمع «أَصَاة»، وهى الغدير، و«السَّحَا»: الخفاش، و«الصَّلَى»: مصدر صلى النار: قاسى حرها، و«العَرَا»: الذى يلزق به الريش وغيره، و«العَمَى»: السقف، و«الفَدَى»: مصدر «فَدَيْتُ».

والثالث: «البُؤْسَى» و«الرُّغْبَى» و«العُلْبَى» و«الثُّغْمَى» و«الضُّحَى».

هذا جملة ما ذكره ابن السكيت. وقد وقع لى ما يكسر فيقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد وهو «القُرْفُصَاء»؛ قال ابن ولاد^(١): «يقال لها: «القِرْفُصَى» بالكسر»؛ فهذا تكتمل أربعة أقسام.

ثم ختمت الباب بالكلام على قصر الممدود، ومد المقصور: فأما قصر الممدود: فيجوز للشاعر إذا اضطر إليه أن يستعمله بلا خلاف، وهو شبيه بصرف ما لا ينصرف. وأما مد المقصور: للضرورة فممتنع عند البصريين لا عند الكوفيين وهو شبيه بمنع صرف المنصرف.

ومما يحتج به الكوفيون قول الراجز: [من الرجز]

يَا لَكَ مِنْ تَمْرِ وَمِنْ شَيْشَاءِ^(٢)
يَنْشُبُ^(٣) فِي الْمَسْعَلِ^(٤) وَاللَّهَاءِ^(٥)

فمد «اللَّهَاء» اضطراراً، وهو واجب القصر؛ لأنه نظير «حَصَى» و«قَطَا».

(١) هو أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، أبو العباس، نحوى، مصرى، أصله من البصرة.

من مصنفاته: المقصور والممدود، انتصار سيبويه على المبرد، توفى سنة ٣٣٢ هـ.

ينظر: بغية الوعاة (١/١٦٩)، إنباه الرواة (١/٩٩)، الأعلام (١/٢٠٧).

(٢) الشيشاء: التمر لا يعقد نوى، وإن أنوى لم يشتد، وإذا اشتد كان حشفاً غير حلو. ينظر: القاموس (شيش).

(٣) نشب الشيء فى الشيء: علق فيه. ينظر: مختار الصحاح (نشب).

(٤) الْمَسْعَلُ: موضع السعال من الحلق. ينظر: المصباح المنير (سعل).

(٥) الرجز لأبى مقدم الرجز فى سمط اللآلى ص ٨٧٤، وشرح الأشموني ٣/٦٥٩، وله أو لأعرابى من أهل البادية فى الدرر ٦/٢٢٢، والمقاصد النحوية ٤/٥٠٧، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/٧٤٦، والخصائص ٢/٢٣١، ٣١٨، وشرح ابن عقيل ص ٦٢٨، ولسان العرب (حدد)، (شيش)، (لها)، وهمع الهوامع ٢/١٥٧.

باب الإخبار بالذی وفروعه

(ص)

إِنْ قِيلَ أَخْبِرْ بِالَّذِي) عَنْ بَعْضِ مَا مُبْتَدَأُ، وَمَا تَأَخَّرَ النَّخْبِرُ مُعْطَى مِنَ الْإِعْرَابِ مَا أَقْرَبَ لَهُ وَإِنْ يُبَيِّنُ (الذِي) مَعْنَى النَّخْبِرِ فَجِيءَ بِطَبِيقٍ مِنْ فُرُوعِهِ كَمَا وَشَرَطَ الْإِسْمَ مَخْبَرًا عَنْهُ هُنَا عَنْهُ بِأَجْتِنِبِي، وَبِمُضْمَرٍ وَإِنْ يَكُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ مُضْمَرًا نِيَابَةً عَنْهُ كَمَا يُؤَخَّرُ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِالْأَلِ) عَنْ بَعْضِ مَا إِنْ صَحَّ صَوُّعٌ صِلَةٌ مِنْهُ لِ (أَلِ) بِالْأَلِ) وَغَيْرِهَا وَمَنْ أَخْبِرَ عَنْ وَإِنْ يَكُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ ظَرْفًا وَإِنْ يَكُنْ تَوْسُعٌ فِيهِ سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةٌ (أَلِ) وَمَا بِهِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ تَمَمًا كَصِلَةٍ وَصِفَةٍ وَالثَّانِ مِنْ (ش) الْمُخْبِرُ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ: الْمَجْعُولُ فِي آخِرِ الْجُمْلَةِ خَبْرًا لِمَوْصُولٍ مُبْتَدَأُ تَصَدَّرَ بِهِ الْجُمْلَةُ.

فإذا عين لك اسم من جملة، وقيل لك: كيف تخبر عنه؟ فصدر بما يطابقه من «الذی» وفروعه مجعولا مبتدأ، وآخر المسئول عنه مجعولا خبرا، واجعل في موضعه ضميرا يخلفه فيما كان له من الإعراب عائدا إلى الموصول، مطابقا له، وما بين الخبر والموصول صلة له.

قال ابن السراج: «وإنما قال النحويون: أخبر عنه وهو في اللفظ خبر لأنه في المعنى مخبر عنه».

فإن أخبرت عن التاء من قولك: «بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً» قلت: «الذِي بَلَّغَ رِسَالَةً مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا».

فإن أخبرت عن «الزَّيْدَيْنِ» قلت: «اللَّذَانِ بَلَّغْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ».

فإن أخبرت عن «الْعَمْرَيْنِ» قلت: «الَّذِينَ بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ».

فإن أخبرت عن الرسالة قلت: «الَّتِي بَلَّغْتُهَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً».

وإلى ذا ونحوه أشرت بقولي:

وإن يُبَايِنَ «الذِي» مَعْنَى الْخَبَرِ بِكَوْنِهِ لَيْسَ لِوَاحِدٍ ذَكَرَ
فَجِيءَ بِطَبْقٍ مِنْ فُرُوعِهِ

ثم نهبت باشتراط جواز تأخير المخبر عنه، على أن الواجب التقديم لا يخبر عنه كضمير الشأن.

وباشتراط جواز رفعه على أن ما لا يرفع لا يخبر عنه كغير المتصرف من الظروف والمصادر.

وباشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبي على امتناع الإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة كالهاء من قولك: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»؛ فإنها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو أخبر عنها لخلفها مثلها في العود إلى ما كانت تعود إليه، ولطلب الموصول عوده إليه؛ فيلزم من ذلك عود ضمير واحد إلى شيئين في الحال وذلك محال.

فلو كان الضمير عائداً إلى اسم من جملة أخرى جاز الإخبار عنه، نحو أن يذكر إنسان فيقول: «لَقَيْتُهُ» فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال: «الذِي لَقَيْتَهُ هُوَ».

نه على ذلك الشلوين مستدركا على الجزولي في قوله: «وَأَلَا يَكُونُ قَبْلَ الْإِخْبَارِ عَائِداً عَلَى شَيْءٍ».

ونهبته باشتراط جواز الاستغناء عنه بمضمرة، على أنه لا يخبر عن مصدر عامل، ولا عن موصوف دون صفته، ولا عن صفة دون موصوفها، ولا عن مضاف دون المضاف إليه.

ونهبته باشتراط جواز الاستغناء عنه بمثبت، على أنه لا يخبر عن «أَحَدٍ» ولا

«عَرِيبٌ» ولا «دِيَّارٌ» (١) ولا نحوها من الأسماء التي لا تستعمل إلا في النفي .
ونبهت باشتراط جواز الاستغناء عنه بعدام التنكير على أنه لا يخبر عن التمييز ولا
الحال .

وكان في اشتراط جواز الاستغناء عنه بمضمرة ما يغني عن هذا الشرط الأخير ،
لكني ذكرته زيادة في البيان .

وإن كان المخبر عنه ضميراً متصلاً ، جرى بدله بمنفصل يوافقه معنى كـ«أنا» في
مسألة «الذِي بَلَغَ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى العَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا» .

وإلى نحو هذا أشرت بقولي :

... .. فَذَا انفِصَالٌ أُخْرَا

نِيَابَةٌ عَنْهُ... ..

وإن كان الموصول الألف واللام : لم يجز الإخبار به إلا عن اسم من جملة
مصدرة بفعل يصاغ منه اسم فاعل ، فلا يجوز الإخبار بالألف واللام عن «زَيْدٍ» من
قولك : «زَيْدٌ قَائِمٌ» ؛ لأن الجملة اسمية .

ولا من قولك : «كَادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ» ؛ لأن «كَادَ» لا يصاغ منها اسم فاعل .

وإلى هذا أشرت بقولي :

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِ«أَلٍ» عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ
إِنْ صَحَّ صَوْنُ صِلَةٍ مِنْهُ لـ «أَلٍ»

فإن أخبرت بالألف واللام عن التاء من قولك : «بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى العَمْرَيْنِ
رِسَالَةً» قلت : «الْمُبْلَغُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى العَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا» .

فإن أخبرت عن «الزَّيْدَيْنِ» قلت : «الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى العَمْرَيْنِ رِسَالَةَ الزَّيْدَانِ» .

فإن أخبرت عن «العَمْرَيْنِ» قلت : «الْمُبْلَغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَيْهِمْ رِسَالَةَ العَمْرُونَ» .

فإن أخبرت عن «الرِّسَالَةَ» قلت : «الْمُبْلَغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى العَمْرَيْنِ رِسَالَةً» ،

و«الْمُبْلَغُهَا» أجود .

فاستتر ضمير الرفع في المثال الأول لأنه ضمير الألف واللام - وهو والألف

(١) ديار يقال: ما بها ديار: أى أحد .

ينظر: مختار الصحاح (دور) .

واللام والمخبر عنه - شيء واحد فلم يحتج إلى الإبراز؛ لأن رافعه جار على ما هو له.

بخلاف الأمثلة الأخرى، فإن مرفوع الصلة فيها ضمير لغير الألف واللام، ورافعه جار على غير ما هو له، فوجب إبرازه وانفصاله.

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي:

وإن يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةَ «أل» ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفَصَلَ

ثم نبهت على أن اسم كان يخبر عنه بـ«أل» وغيرها؛

قال ابن السراج: «لا خلاف في الإخبار عن اسم «كأن» .

فأما خبرها ففيه خلاف:

فمن الناس من يجيزه فيقول في «كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ»: «الكَائِنُ زَيْدٌ أَخُوكَ».

وإن شئت جعلته منفصلا فقلت: «الكَائِنُ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَخُوكَ».

وقال قوم: إن الإخبار عن المفعول في هذا الباب محال، وإن كان المخبر عنه

ظرفا متصرفا جرى مع الضمير الذي يخلفه بـ«في» كقولك مخبرا عن «يَوْمِ الْجُمُعَةِ»

من: «صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»: «الَّذِي صُمْتُ فِيهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ».

فإن تقدم التوسع في الظرف - وجعل مفعولا به على المجاز - جرى بخلفه مجردا

من «في».

فإن كان المخبر عنه متمما بصلة أو صفة أو مضاف إليه أو غير ذلك، فلا بد له من

التمتم المذكورا بعده كما كان قبل تصوير المسألة؛ فتقول إن أخبرت عن الموصول من

قولك: «أَعْطَى الَّذِي بُشِّرَ غُلَامٌ زَيْدٌ ثَوْبًا حَسَنًا»: «الَّذِي أَعْطَى غُلَامٌ زَيْدٌ ثَوْبًا حَسَنًا

الَّذِي بُشِّرَ».

فإن أخبرت عن المضاف قلت: «الَّذِي أَعْطَاهُ الَّذِي بُشِّرَ ثَوْبًا حَسَنًا غُلَامٌ زَيْدٌ».

فإن أخبرت عن الموصوف قلت: «الَّذِي أَعْطَاهُ الَّذِي بُشِّرَ غُلَامٌ زَيْدٌ ثَوْبٌ حَسَنٌ».

والنظم منه على هذا وأمثاله.

* * *

باب كيفية التثنية، وجمعي التصحيح

(ص)

افْتَحَ أَحْيَرَ مَا تُثْنِي مُوَصَّلًا
وَأَلْفَ الْمَقْصُورِ إِنْ زَادَتْ عَلَى
كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَضْلُهُ نَحْوُ (الْفَتَى)
كَذَا الَّذِي أَلْفُهُ تَصِيرُ يَا
فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْوَاوِ أَبْدِلْ مِنْ أَلْفٍ
وَهَمْزَةٍ الْمَمْدُودِ إِنْ تَأَصَّلَتْ
وَوَاوًا أَقْلِبْ مَا لِلْحَقَاقِ وَمَا
وَذَاتِ الْأَبْدَالِ بِتَضْحِيحِ أَحَقَّ
وَوَاوًا أَقْلِبْ هَمْزَ نَحْوِ (شَهْلًا)
وَشَذَّ قَلْبُ هَمْزَةٍ أَصْلِيَّةٍ
وَشَذَّ (خَوْزَلَانَ) (قَاصِعَانَ)
مُسْتَنْدِرٌ كَذَا (ثَنَائِيَانَ) فَلَا
وَقَدْ يُثْنَى اسْمٌ وَتُلْعَى التَّثْنِيَّةُ
فَعَنْ (سَوَاءَيْنِ) بِ(سَيِّئِنِ) اِكْتَفَى
وَقِيلَ (أَلْيَانَ) وَ(خُضَيَانَ) لَمَّا
وَقَدْ يُثْنِيَانِ - أَيضًا - بِالثَّانِيَا
(ش) إذا قصدت تثنية اسم ولم يكن مقصورا، ولا ممدودا فتح آخره، ووصل

بإحدى العلامتين المذكورتين في باب الإعراب.

وإلى ذلك أشرت بقولي:

... .. مُوَصَّلًا بِمَا عَلَى ذَلِكَ دَلِيلًا جُعِلَا

فإن كان الذي قصدت تثنيته مقصورا، وكانت ألفه رابعة فصاعدا؛ قلبت ياء - مطلقا - كقولك في «مُهْدَى» و«مُعْطَى» و«حُبْلَى» و«حُبَارَى»: «مُهْدِيَانَ» و«مُعْطِيَانَ» و«حُبْلِيَانَ» و«حُبَارِيَانَ».

وإن كانت الألف ثالثة قلبت ياء إن كانت بدلا منها، كألف «هْدَى» أو غير بدل من

شيء، وأميلت كألف «مَتَى» أو صارت ياء في موضع ما كألف «إِلَى»؛ فيقال في «هَدَى»: «هُدَيَان» وفي «مَتَى» -سمى به-: «مَتَيَان»؛ لأن العرب سلكت بها سبيل ذوات الياء بإمالة ألفها.

وكذا يقال في «إِلَى» مسمى به «إِلَيَان»؛ لأن العرب قد قلبت ألفه ياء حين أولته ضميرا، فالياء أولى من الواو.

وإن كانت الألف ثالثة مبدلة من واو كألف «عَصَا» أو غير بدل من شيء ولم تمل، ولا خلفتها الياء في موضع ما؛ كألف «أَلَا» -الاستفتاحية- قلبت واوا. وأما الممدود: فإن كانت همزته أصلية ك«قُرَاء» صححت، وقد تقلب واوا. وإن كانت بدلا من ياء أو واو ك«بِنَاء» و«كِسَاء» جاز تصحيحها وقلبها واوا. وكذا إن كانت زائدة للإلحاق ك«عِلْبَاء» و«قُوبَاء»، إلا أن تصحيح نحو «بِنَاء» و«كِسَاء» راجح على إعلاله، وإعلال نحو «عِلْبَاء» و«قُوبَاء» راجح على تصحيحه. وإلى هذا الترجيح أشرت بقولي:

وَدَاثُ الْإِبْدَالِ بِتَضْحِيحٍ أَحَقُّ وَالْعَكْسُ لِالْأُخْرَى فَرَاعَ الْمُسْتَحَقُّ
وإن كانت همزة الممدود بدلا من ألف التانيث ك«صَحْرَاء» و«شَهْلَاء»^(١) قلبت واوا، وشذ تصحيحها، وقلبها ياء، كما شذ قلب الأصلية واوا. ومن العرب من يحذف ألف المقصور خامسة فصاعدا فيقول في «حُبَارَى»: «حُبَارَان» وفي «خَوَزَلَى»^(٢): «خَوَزَلَان».

وكذا من العرب من يثنى الممدود بحذف ألفه، وهمزته، إذا كان قبلهما أربعة أحرف فصاعدا فيقول في «قَاصِعَاء»^(٣) و«عَاشُورَاء»: «قَاصِعَان» و«عَاشُورَان». والجيد الجاري على القياس: «قَاصِعَاوَان» و«عَاشُورَاوَان» و«حُبَارَيَان» و«خَوَزَلَيَان».

وقالوا لطرفي الألية، وطرفي القوس: «مِذْرَوَان»، والأصل: «مِذْرَيَان»؛ لأنه تنثية

(١) تقول هو أشهل العين، وفي عينه شهلة: يشوب سوادها زرقة.

ينظر: أساس البلاغة (شهل).

(٢) الخوزلي: مشية فيها ثقافل وتبختر. الوسيط (خزل).

(٣) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع.

ينظر: اللسان (قصع).

«مِذْرَى»^(١) - في التقدير - وألف المقصور الرابعة فصاعداً تقلب في التثنية ياء، واوياً كان الاسم أو غير واوياً، إلا أن «المِذْرَوَيْنِ» لازمه لفظ التثنية، فأشبهت واوياً و«شَقَاوَةً».

وكذلك قالوا لطفى الحبل : «ثِنَائِيَانِ» والأصل أن يقال : «ثِنَاءَانِ» أو «ثِنَاوَانِ» لأنه في التقدير تثنية «ثِنَا» و«ثِنَاء» نظير «بِنَاء»، وقد تقدم الكلام عليه .

وإنما ترك في «ثِنَاءَيْنِ» الأصل لأن لفظ التثنية لازمه فأشبهت ياء «نِهَائِيَةً» . ثم نهبت على أنه قد يستغنى عن تثنية اسم بتثنية مطابقه إذا كان أخصر ك«سِي» فإنه أخصر من «سَوَاء» فأغنت تثنيته عن تثنيته ؛ لأن «سَيِّينِ» أخف من «سَوَاءَيْنِ»، على أن أبا زيد حكى عن بعض العرب أنه يقول : «سَوَاءَانِ» .

ومن الاستغناء بتثنية الأخف قولهم في تثنية «أَلِيَّة» و«خُصِيَّة» : «أَلِيَّانِ» و«خُصِيَّانِ» وذلك أن من العرب من يقول : «أَلِي» و«خُصِي» فاستغنى الأكثرون بتثنية المجرد عن التاء عن تثنية المؤنث بها .

ومنهم من لا يستغنى كقول عنترة : [من الوافر]

مَتَى مَا تَلَقَيْتَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفِ رَوَائِفِ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(٢)
(ص)

واختير جمع في مُتْنِي كـ(شُرح وَهُوَ مِنَ الْأَصْلِ أَحَقُّ، وَالتَّرْجِمُ وَجَمْعُ مَا لَيْسَ بِجُزْءٍ إِنْ أَمِنَ نَحْوُ بِلِأَسْيَافِكُمْ أَضْرِبَا الْعِدَى) وَمَا إِضَافَةٌ لِجُزْأَيْنِ اقْتَضَتْ نَحْوُ : (هُمَا ضَحْمَا الرُّءُوسِ) وَ(هُمَا وَمَا لِهَذَا الْجَمْعِ يُغْزَى مِنْ خَبَزٍ وَالْعَطْفَ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ اسْتَعْمِلَ لَدَى مِنْ (أَبَوَيْنِ)، وَالْمُضَاهِيَةَ فَلَا

صَدْرَاكَمَا) وَفِيهِ إِفْرَادًا أَبْحُ فِي نَحْوِ (قَبْلُ كَفَّ قَيْسٍ وَهَرَمَ) لَبَسُ أَجْزُ فَلَيْسَ يَأْبَاهُ فَطْنِ وَ(فِي عَمَائِكُمْ مَجْدٌ بَدَا) فَلَهُمَا مُمَيِّزَيْنِ قَدْ ثَبَتَ مُنْطَلِقَانِ أَلْسُنَا إِنْ كَلَّمَا) وَغَيْرُهُ مُتْنِي أَوْ جَمْعًا يُقَرِّزُ تَخَالَفِ اللَّفْظِ، وَمَا قَدْ وَرَدَا تُجْزُهُ إِلَّا بِسَمَاعٍ قُبْلًا

(١) المذريان: أطراف الألية .

ينظر: القاموس (ذرو) .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت .

وَمَنْعَ الْأَكْثَرُ أَنْ يُنْتَى أَوْ يُجْمَعَ الْمُخْتَلِفَانِ مَعْنَى
وَكُلِّ شَيْئَيْنِ مُؤَدِّيَيْنِ مَا لِوَاحِدٍ فَرَاعٍ فِيمَا لَهُمَا
مَطْلُوبٌ ذِي إِفْرَادٍ أَوْ ذِي تَثْنِيَةٍ فَفِي كِلَيْهِمَا بِقَصْدِ تَوْفِيهِ
(ش) إذا أضيف جزآن إلى كليهما، ولم يفرق المضاف إليه، جاز في المضاف أن
يجمع، وأن يوحد، وأن يثنى.

والجمع أجود كقوله - تعالى -: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمْ﴾ [التحریم: ٤]، وكقوله -
عليه الصلاة والسلام -: «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ» (١).

والثاني أجود من الثالث؛ لأن الثالث لم أره في غير الشعر كقول الشاعر: [من

الكامل]

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِتَوَافِدٍ كَتَوَافِدِ الْعُبْطِ الَّتِي لَا تُرْقَعُ (٢)
وأما الثاني: فوارد في النثر والنظم، وفي الحديث في صفة وضوء رسول الله ﷺ:
«مَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرُهُمَا، وَبَاطِنُهُمَا» (٣).

ومن أمثلة الفراء في «كتاب المعاني»: «ابْتِنَى بِرَأْسِ شَاتَيْنِ».

وإلى تفضيل الأفراد على التثنية أشرت بقولي:

وَهُوَ مِنْ الْأَصْلِ أَحَقُّ
... .. .

أى: أن الأفراد في نحو: «ابْتِنَى بِرَأْسِ شَاتَيْنِ» أحق من الأصل وهو أن يقال:

«ابْتِنَى بِرَأْسَى شَاتَيْنِ».

ولو قيل: «بِرْءُوسِ شَاتَيْنِ» - بلفظ الجمع - لكان أجود.

- (١) رواه مالك في الموطأ (٢/٩١٤ - ٩١٥) كتاب: اللباس، باب: ما جاء في إسبال الرجل ثوبه، حديث (١٢)، والطيالسي (٢٢٢٨)، والحميدي (٧٣٧)، وأبو داود (٤/٥٩) كتاب: اللباس، باب: في قدر موضع الإزار حديث (٤٠٩٣)، وابن ماجه (٢/١١٨٣) كتاب: اللباس، باب: موضع الإزار أين هو؟ حديث (٣٥٧٣)، والنسائي في الكبرى «تحفة الأشراف» (٤١٣٦)، وأحمد (٣/٥، ٦، ٣٠، ٤٤، ٥٢، ٩٧) وابن حبان (١٢/٢٦٣) (٥٤٤٧)، وأبو يعلى (٩٨٠)، والبيهقي (٢/٢٤٤)، من حديث أبي سعيد الخدري
- (٢) البيت لأبي ذؤيب في الدرر ١/١٥٨، وشرح اختيارات المفضل ص ١٧٢٦، وشرح أشعار الهذليين ١/٤٠، ولسان العرب (خلس)، (عبط)، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٥١.
- (٣) رواه الترمذي في الطهارة، باب: مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما، حديث (٣٦) من حديث ابن عباس، ورواه النسائي (١/٧٤)، وابن حبان (١٠٧٨)، وغيرهم بنحوه.

ولو كان المضاف إليه مفرداً لزم الإفراد كقوله - تعالى - : ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨]، وفي حديث زيد ابن ثابت - رضى الله عنه - : «حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِمَا شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ» - رضى الله عنهما -^(١).

والى هذا ونحوه أشرت بقولى:

... .. وَالنُّزْمُ فِي نَحْوِ «قَبْلَ كَفِّ قَيْسٍ وَهَرَمٍ»
فلو لم يكن المضافان جزأى^(٢) المضاف إليهما لم تعدل عن لفظ التثنية مخافة اللبس نحو قولك: «أَعْطَيْتُمَا دِزْهَمَيْتُمَا».

فإن أمن اللبس جاز الجمع كقولك: «قَهَرْتُمَا الْعَدُوَّ بِأَسْيَافِكُمَا». وفي الحديث أن النبى ﷺ قال لأبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - : «مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا»^(٣).

وإن كان الجزآن مميزين لكليهما فلهما من اختيار مجيئهما بلفظ الجمع ما لهما حين يضافان نحو قولى:

... «هُمَا ضَخْمَا الرَّءُوسِ» و«هُمَا مُنْطَلِقَانِ أَلْسُنَا» ...
ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

أَقَامَتْ عَلَى رَنْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٤)
فقال: كميता الأعلى. والمراد: الأعلىان.

فإلى هذا ونحوه أشرت بقولى:

(١) جزء من حديث زيد بن ثابت الأنصارى فى جمع القرآن رواه البخارى فى «صحيحه» (٩/ ٢٤٤ - ٢٤٥) كتاب التفسير، باب: قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَتَمَ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾، حديث (٤٦٧٩)، والحديث رواه الترمذى فى سننه (٣١٠٣)، والنسائى فى فضائل القرآن (٢٠)، وفى الكبرى (٧٩٩٥)، (٨٢٨٨)، وابن أبى داود فى المصاحف (ص ١٢، ١٣، ١٤) وأبو يعلى فى مسنده (٦٣)، (٦٤)، (٦٥)، (٧١)، (٩١)، وابن حبان (٤٥٠٦)، (٤٥٠٧)، والبيهقى (٤٠/٢)، (٤١).

(٢) فى أ: جر

(٣) جزء من حديث رواه مسلم فى صحيحه (١٦٠٩/٣) كتاب: الأشرية، باب: جواز استباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، حديث (٢٠٣٨) من حديث أبى هريرة، وفيه قصة . ورواه ابن ماجه (٣١٨٠)، وأبو يعلى (٦١٧٧)، وغيرهما من حديث أبى هريرة مختصراً، وليس فيه القصة ولا موضع الشاهد الذى ذكره المصنف رحمه الله .

(٤) تقدم تخريج هذا البيت.

وَمَا إِضَافَةٌ لِجُزْأَيْنِ اقْتَضَتْ فَلَهُمَا مُمَيَّرَيْنِ قَدْ ثَبَتَ
أى: للجزأين فى حال كونهما مميزين لكليهما ما ثبت لهما فى حال إضافتهما إلى
ما هما جزآن له .

ثم مثلت بـ«ضَخَمَا الرُّءُوسِ» و«الْمُنْطَلِقَانِ أَلْسُنَا» .

ولك فيما لهذا الجمع من خبر وغيره أن تأتى به على وفق اللفظ فتجمعه، وعلى
وفق المعنى فتثنيه:

فالأول كقولك: «رُءُوسُهُمَا ضِخَامٌ» .

والثانى كقولك: «رُءُوسُهُمَا ضِخْمَانِ» ومثل هذا قول الشاعر: [من الطويل]
رَأَوْا جَبَلًا هَدَّ الْجِبَالَ إِذَا التَّقَتْ رُءُوسُ كَبِيرِيهِنَّ^(١) يَنْتَطِحَانِ^(٢)
ولا يجاء بالمختلفين فى اللفظ إذا اشتركا فى حكم إلا معطوفا أحدهما على
الآخر نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو» و«رَأَيْتُ عَمَّةً وَخَالَئَةً» .

وأما نحو «أَبَوَيْنِ» فى «الْأَبِ وَالْأُمِّ»، و«الْقَمَرَيْنِ» فى «الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ» فشاؤ لا
يقاس عليه .

ومنع أكثر الناس التثنية والجمع فى الأسماء المتفقة لفظا لا معنى .

والذى أراه أن ذلك جائز إذا فهم المعنى كقولك: «رَأَيْتُ نَجْمَيْنِ: سَمَاوِيًّا
وَأَرْضِيًّا» و«لِى عَيْنَانِ: مَنقُودَةٌ وَمَوْزُودَةٌ»، وقد استعمل ذلك كثير من الفصحاء .

ولا خلاف فى إعادة ضمير واحد على مختلفى المعنى كقولك: «لِى عَيْنُ مَالٍ،
وَعَيْنُ مَاءٍ أُبِيحُهُمَا لِلضَّيْفِ» .

فكما جاز الجمع بينهما فى الإضمار، يجوز الجمع بينهما فى الإظهار، بشرط
أمن اللبس .

وممن رأى ما رأته أبو بكر بن الأنبارى واحتج بقول [النبي] ^(٣) ﷺ : «الْأَيْدَى
ثَلَاثٌ : يَدُ اللَّهِ وَهِيَ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطَى، وَيَدُ السَّائِلِ» ^(٤) فعبر بـ«الْأَيْدَى» عن «يَدِ

(١) فى أ: كبيرهن .

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١١٦/٢، وخزانة الأدب ٢٩٩/٤، ٣٠١، والخصائص
٤٢١/٢، ولسان العرب (رأس) .

(٣) سقط فى أ .

(٤) رواه أبو داود كتاب: الزكاة، باب: فى الاستعفاف، حديث (١٦٤٩)، وأحمد (٤٧٣/٣)، =

اللَّهِ» - جل وتعالى، وتبارك وتقدس - وعن «يَدِ الْمُعْطَى، وَالسَّائِلِ»؛ للاشتراك اللفظي دون المعنوي.

وقد جمع في التنبية بين الحقيقة والمجاز كثيرا كقولهم: «الْقَلَمُ أَحَدُ اللَّسَانَيْنِ» و«الْحَالُ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ»، وهذا شبيهه بتنبية المشتركين وضعا. وأشرت بقولي:

وَكُلُّ شَيْئَيْنِ مُؤَدِّيَيْنِ مَا لِوَأَحَدٍ... ..
إلى نحو «الْعَيْنَيْنِ» و«الْأذُنَيْنِ» قد يخبر عنه بمتنى وهو الأصل، وقد يخبر عنه بمفرد؛ لأن «العَيْنَيْنِ» حاسة النظر، و«الْأذُنَيْنِ» حاسة السمع و«الْيَدَيْنِ» حاسة اللمس، فإفراد ما لكل اثنين منها جائز.

وكذلك التعبير بأحدهما عن اثنين، فمن إفراد الخبر قول الشاعر: [من الطويل]
سَأَجْزِيكَ خِذْلَانًا بِتَطْيِيعِي الصُّوَى^(١) إِلَيْكَ وَخُفًا زَاحِفٍ يَقْطُرُ الدَّمَا^(٢)

ومن إفراد الضمير قول الآخر: [من الكامل]

وَكَأَنَّ بِالْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنُفِلٍ أَوْ سُنْبُلًا كَحَلَّتْ بِهِ فَأَنهَلَّتِ^(٣)
ومن الاستغناء بلفظ الواحد قول امرئ القيس: [من المتقارب]

وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ^(٤) بَدْرَةٌ^(٥) شُقَّتْ مَاقِيَهُمَا^(٦) مِنْ أُخْرٍ^(٧)

= (١٣٧/٤)، وابن خزيمة (٢٤٤٠) من حديث مالك بن نضلة مرفوعاً .

ورواه أحمد (٤٤٦/١)، وابن خزيمة (٢٤٣٥) من حديث ابن مسعود به مرفوعاً أيضاً .

(١) الصُّوَى: ما غلظ من الأرض وارتفع .

ينظر: اللسان (صوى) .

(٢) البيت للعين المتقرى في لسان العرب (دمي)، وبلا نسبة في لسان العرب (زحف)، وتاج العروس (زحف) .

(٣) البيت لسلمي بن ربيعة في خزانة الأدب ٥٥٣/٧، ٥٥٥، وسمط اللآلي ص ١٧٣، ٢٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٧، ونوادير أبي زيد ص ١٢١، ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٦١، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٥٨، وخزانة الأدب ١٩٧/٥، ٣٤٦/١١، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٣، ولسان العرب (هلل) .

(٤) عين حدره: عظيمة، أو غليظة صلبة، أو حادة النظر. ينظر القاموس (حدر) .

(٥) عين بَدْرَةٌ: تَبْدُرُ بالنظر، أو تامة كالبدر . نظر القاموس (بدر) .

(٦) المَاقِي: مفردها: مُوقٌ وهو: طرف العين مما يلي الأنف . ينظر: مختار الصحاح (مَاق) .

(٧) البيت في ديوانه ص ١٦٦، ولسان العرب، (أخر)، (بدر)، (حدر)، والتنبية والإيضاح =

فصل في كيفية جمع التصحيح

(ص)

وَمَا عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى جُمَعًا
 وَشَرْطُهُ وَمَا بِهِ يُغْرَبُ قَدْ
 وَأَخْرَجَ الْمَفْضُورَ أَسْقَطَ مُوَلِّيَا
 كـ(جَاءَنِي الْأَعْلُونَ مُسْتَدْعِينَا
 وَحَذَفَ يَا مَنْقُوصِ الزَّمِّ وَاشْكَلا
 كـ(الْمُهْتَدُونَ فَهَرُوا الْغَاوِينَا
 وَذَا عَنِ الْكُوفِينَ -أَيْضًا- قَدْ أُثِرَ
 وَمَا اسْتَحَقَّتْ هَمْزَةُ الْمَمْدُودِ فِي
 وَحَرَكُوا آخَرَ غَيْرَ مَا ذُكِرَ
 وَجَمْعُ تَضْجِيحِ بِنَاءِ وَالْفِ
 فَاجْعَلْ لِمَا أَوْلَيْتَ مِنْهُ الْأَلْفَا
 لَكِنَّ تَأْنِيثِ مُفْرَدٍ هُنَا
 وَبَعْدَ حَذْفِهَا فَلِلَّذِي تَلَّتْ
 فِيهِ (فَتَاةٍ) (فَتَيَاتٍ) قُلْ كَمَا
 كَذَا (سَمَاوَاتٍ) يُقَالُ فِي (سَمَا)
 وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَيْل
 إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ
 وَسَكَنَ الثَّلَاثِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
 وَبَعْدَ فَتْحِ السُّكُونِ لَا تُجْزِ
 (يُدِلُّنَا أَلْمَةَ مِنْ لَمَاتِهَا
 وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَةِ)
 وَمَا كـ(بَيْضَةٍ) وَ(جَوْزَةٍ) فَعَن

فِي صِحَّةٍ وَعَظِيمًا اجْعَلْ تَبَعًا
 مَضَى فَلَا يُفْتَكُ مِنْهُ مُعْتَمَد
 مَفْتُوحَهُ الْوَاوِ أَوْ أَوْلَيْنُهُ (يَا)
 وَالْمُرْتَضُونَ مِنْ بَنِي الْأَدْنِيْنَا)
 بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ الَّذِي كَانَ تَلَا
 وَسُخَّرَ الْمُؤْتُونَ لِأَتِينَا)
 فِي زَائِدِ آخِرِهِ مِمَّا قُصِرَ
 تَثْنِيَّةً ذَاكَ هُنَا بِهَا أَفْثِي
 بِالضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ قَبْلَ الْيَا كُسِرَ
 قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ وَعُرفَ
 مَا كَانَ فِي تَثْنِيَّةٍ قَدْ أَلْفَا
 يَلْزَمُ حَذْفُهَا فِي الثَّانِي غِنَى
 مَا فِي تَطْرُفٍ لِمِثْلِهِ ثَبَتَ
 قُلْتُ: (فَتَى) وَ(فَتَيَانٍ) فَاعْلَمَا
 كَمَا يُثْنَى بِ(السَّمَاوِينَ) السَّمَا
 إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا شَكِلَ
 مُخْتَمًا بِالنَّاءِ أَوْ مُجْرَدًا
 فَافْتَحَهُ تَخْفِيفًا فَكُلًّا قَدْ رَوُوا
 إِلَّا اضْطِرَّارًا مِثْلَ قَوْلِ الْمُرْتَجِزِ:
 فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا)
 وَ(زُبَيْةٍ) وَشَدَّ كَسْرُ (جِرْوَةِ)
 هُذَيْلٍ افْتَحَ، وَلِغَيْرِهِمْ سَكَنَ

٧٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٠٩/٤، وجمهرة اللغة ص ٥٠٠، والمخصص ٥/٢، ١٨٥/١٦،
 وديوان الأدب ١٣٨/١، وتاج العروس (آخر)، (بدر)، (حدر)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة
 ٢٠٨/١.

وَالزَّم سَكُونُ الْعَيْنِ فِي الصِّفَاتِ ك(صَخْمَةٍ مِنْ نِسْوَةٍ صَخْمَاتٍ)
 و(كَهَلَاتٍ) شُدُّ فِي (الْكَهَلَاتِ) وَمَنْ يَقْسُ فَلَيْسَ ذَا ثَبَاتٍ
 و(لَجَبَةٍ) و(زُبَعَةٍ) قَدْ جُمِعَا بِالْفَتْحِ إِذْ فَتَحَاهُمَا قَدْ سُمِعَا
 فَكَانَ فِي جَمْعِهِمْ لِ (فَعَلَهُ) عَنْ جَمْعِ (فَعَلَةٍ) غِنَى لِلثَّقَلِ
 (ش) الجمع الذي على حد المثنى هو نحو «الزَّيْدِينَ» و«العُمَرِينَ» وقد ذكر في
 باب الإعراب ما يعرب به، وما يطرد منه وما لا يطرد.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَشَرْطُهُ، وَمَا بِهِ يُعْرَبُ قَدْ مَضَى

والمراد هنا تبين ما يعرض فيه من تغيير، فنبهت على أن آخرًا تلحقه علامته يفعل
 به ما فعل به مع علامة التثنية من صحة وغيرها.
 فالصحة: سلامته من حذف وقلب.

وغير الصحة: حذف ألف المقصور، وياء المنقوص، وقلب همزة بعض
 الممدود واوا.

ولا بد للمقصور عند حذف ألفه من بقاء الفتحة التي كانت تليها، وشغل مكانها
 بواو في الرفع وياء في الجر والنصب كقولي:

جَاءَنِي الْأَعْلَوْنَ مُسْتَدْعِينَ وَالْمَرْتَضُونَ مِنْ بَنِي الْأَذْنِينَ
 وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي ألفه
 زائدة، كقولك في «سُلْمَى» - اسم رجل - : «جَاءَ السُّلْمُونَ ومررتُ بالسُّلْمِينَ».
 ولا يجوز البصريون إلا «جَاءَ السُّلْمُونَ» و«مَرَرْتُ بالسُّلْمِينَ».

ولا بد للمتنقوص عند حذف يائه من ضم ما قبل الواو، واستصحاب الكسرة قبل
 الياء كقولي:

... .. «سُخَّرَ الْمُؤْتُونَ لِأَتِينَا»

وأما الممدود فتعامل همزته في هذا الجمع معاملتها في التثنية فيقال في جمع
 «بَرَاءَ» : «بَرَاءُونَ» كما يقال في تثنيته : «بَرَاءَان».

ويقال في «زَكَرِيَّاءَ» : «زَكَرِيَّاءُونَ» كما يقال في تثنيته : «زَكَرِيَّاءَان».

ويقال في «عَطَاءَ» و«عِلْبَاءَ» - اسمي رجلين - : «عَطَاءُونَ»، و«عِلْبَاءُونَ»
 و«عَطَاوُونَ» و«عِلْبَاوُونَ» كما يقال في التثنية : «عَطَاءَان» و«عِلْبَاءَان» و«عَطَاوَان»

و«عِبَاوَان».

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَمَا اسْتَحَقَّتْ هَمْزَةُ الْمَمْدُودِ فِي تَشْنِيَةِ ذَاكَ هُنَا بِهَا أَتُّفَى

ثم أشرت بقولي:

وَحَرَكُوا آخَرَ غَيْرَ مَا ذُكِرَ بِالضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ قَبْلَ الْيَاءِ كُسِيرَ

إلى أن ما ليس مقصورا ولا منقوصا، ولا ممدودا تغير همزته في التثنية، فإنه لا

يغير في هذا الجمع بأكثر من تحريك آخره بضممة قبل الواو وكسرة قبل الياء، كقولك

في «قَارِي» و«مَرَضِي» و«مَرَجُو» : «قَارِثُونَ» و«مَرَضِيُونَ» و«مَرَجُونَ».

وقد تقدم- أيضا - الكلام على إعراب جمع المصحح بالألف والتاء، وبين ما

يطرد منه وما لا يطرد، والمراد هنا تبين ما يلحقه من تغيير.

فنبهت على أن للحرف الذي تليه ألف هذا الجمع ما له مع ألف التثنية فيقال في

«سُعْدَى» : «سُعْدِيَّات» كما يقال في التثنية : «سُعْدِيَّان»، ويقال في «رِضَى» - اسم

امرأة- : «رِضَوَات» كما يقال في التثنية : «رِضَوَان».

ثم نبهت على أن تاء التانيث تحذف مما هي فيه في هذا الجمع، ويلى ما قبلها

الألف كما كانت تليه ألف التثنية لو كان هو آخرها دون تاء، فيقال في «فَتَاة» و«فَتَاة» :

«فَتِيَّات» و«فَتَوَات»، فيعاملان معاملة «فَتَى» و«فَتَى» - اسمى امرأتين- ويقال في

«بِرَاءة» : «بِرَاءَات» وإلى هذا أشرت بقولي :

وَبَعْدَ حَذْفِهَا فَلِلَّذِي تَلَتْ مَا فِي تَطْرُفٍ لِمِثْلِهِ ثَبِتَ

ثم بينت أن الثلاثي الساكن العين إذا كان اسما غير صفة، وجمع بالألف والتاء

حركت عينه بمثل حركة فائه، مجردا كان من علامة ك«دَعْد» و«هِنْد» و«جُمْل»، أو

مؤنثا بالتاء ك«تَمْرَة» و«كِسْرَة» و«لُقْمَة»، ويجوز في المكسور الفاء والمضمومها

تسكين العين وفتحها. واحترزت ب :

السَّالِمُ الْعَيْنُ... ..

من المضاعف ك«سَلَّة»^(١) و«كِلَّة»^(٢) و«حُلَّة».

(١) السلة: السرقة الخفية. ينظر: القاموس (سلل).

(٢) الكِلَّة: الستر الرقيق يخاط. ينظر: مختار الصحاح (كلل).

ومن المعتل كـ«حَوْرَة»^(١) و«دِيمَة» و«صُورَة».

ثم نهت على أن المفتوح الفاء لا تسكن عينه إلا في ضرورة كقول الراجز: [من الرجز]

فَتَسْتَرِيحُ التُّفْسُ مِنْ زُفْرَاتِهَا^(٢)

ثم بينت أن الإتياع ممتنع في نحو: «ذِرْوَة» و«زُبَيْة»^(٣) لاستئصال الكسرة قبل الواو، والضممة قبل الياء. وإذا امتنع الإتياع بقى السكون والفتح؛ فيقال: «ذِرْوَات» و«ذِرْوَات» و«زُبَيَات» و«زُبَيَات».

وفتح الياء والواو من «بَيْضَات» و«جَوْرَات» لغة هذيلية؛ كقول بعضهم: [من الطويل]

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبَيْنِ سَبُوحٌ^(٤)
هذا إذا كان الساكن العين اسما غير صفة.

فأما إن كان صفة كـ«صُخْمَة» فلا خلاف في تسكين عينه، على أن قطربا أجاز فتحها قياسا على ما ليس بصفة.

ويعضد قوله ما حكى أبو حاتم من قول بعض العرب: «كَهْلَة» و«كَهْلَات» والمشهور «كَهْلَات».

وإلى قطرب أشرت بقولي:

... .. وَمَنْ يَقْسِ فَلَيْسَ ذَا ثَبَاتٍ

ولا حجة في قولهم: «لَجَبَات» و«زَبَعَات» في جمع «لجبة»^(٥) و«رُبعة»^(٦)؛ لأن

(١) الحوزة: الناحية وبيضة الملك. ينظر: القاموس (حوز).

(٢) تقدم تخريج هذا الرجز.

(٣) الزُبَيْة: الرابية لا يعلوها الماء. ينظر: مختار الصحاح (زبي).

(٤) البيت لأحد الهذليين في الدرر ٨٥/١، وشرح التصريح ٢/٢٩٩، وشرح المفصل ٥/٣٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٥٥، وأوضح المسالك ٤/٣٠٦، وخزانة الأدب ٨/١٠٢، ١٠٤، والخصائص ٣/١٨٤، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨، وشرح الأشموني ٣/٦٦٨، وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢، ولسان العرب (بيض)، والمحتسب ١/٥٨، والمنصف ١/٣٤٣، وهمع الهوامع ١/٢٣.

(٥) اللجبة: الشاة قل لبنها، والغزيرة، ضدُّ (من الأضداد)، أو خاص بالمعزى. ينظر: القاموس (لجب).

(٦) الرُبعة: الرجل بين الطول والقصر. ينظر القاموس. (ربع).

من العرب من يقول: «لَجَبَةٌ»، و«رَبْعَةٌ» فاستغنى بجمع المفتوح العين عن جمع الساكن العين.

وهذا معنى قولى:

فَكَانَ فِي جَمْعِهِمْ لِ «فَعَلَةٌ» عَنِ جَمْعِ «فَعَلَةٌ» غِنَى لِلثَّقَلَةِ
(ص)

وَمَا بِهِ سُمِّيَ مِنْ مُثْنَى أَوْ شَبِيهِهِ تَشْنِيَةٌ فِيهِ أَبْوًا
كَذَلِكَ جَمَعَهُ بَوَاوٍ أَوْ بِيَا وَثْنٌ وَاجْمَعُ إِنَّ كَفْرِدَ أَجْرِيَا
بِجَعْلِ الْأَعْرَابِ عَلَى النُّونِ لَا حِينَ يَعْرَبَانِ بِالْحَرْفَيْنِ
وَثْنٌ نَحْوَ (مُسْلِمَاتٍ) عَلَمًا إِنَّ شِئْتَ إِذْ مِنْ مَانِعٍ قَدْ سَلِمَا
(ش) إذا سمي بمثنى أو مجموع بالواو والنون، وبالياء والنون، لم تجز تشنيته ولا جمعه لثلا يجتمع في الاسم الواحد إعرابان.

فلو سمي بأحدهما وجعل إعرابه في النون جاز أن يثنى وأن يجمع لزوال المانع.
وأما نحو «مُسْلِمَاتٍ» - علما - فيجوز أن يقال فيه: «مُسْلِمَاتَانِ» إذ لا محذور في ذلك. وهذا كله حاصل كلام سيبويه^(١) - رحمه الله -.

* * *

(١) لو سميت رجلا بـ«مسلمين» قلت: هذا مسلمون، أو سميته بـ«رجلين» قلت: هذا رجلان، لم تشنه أبداً ولم تجمعه كما وصفت لك، من قبل أنه لا يكون في اسم واحد زفعان، ولا نصبان، ولا جران، ولكنك تقول: كلهم «مسلمون»، واسمهم مسلمون، وكلهم رجلان، واسمهم «رجلان». ولا يحسن في هذا إلا هذا الذى وصفت لك وأشباهه.
ينظر: الكتاب (٣/٣٩٢، ٣٩٣).

باب جمع التفسير وما يتعلق به

(ص)

وَالْجَمْعُ إِنْ أَبَانَهُ تَغْيِيرُ
ف (أَفْعُلُ) (أَفْعَلَةٌ) مَعَ (فِعْلَةٌ)
وَقِيلَ: إِنْ (فِعْلَةٌ) اسْمُ جَمْعٍ
وَجَمْعُ تَصْحِيحٍ لِقِلَّةٍ وَفِي
وَبَعْضُ ذِي الْأَرْبَعَةِ اسْتُعْنِيَ بِهِ
وَمَثَلُ الْكَثْرَةِ: (فُعُلٌ) وَ(فُعْلٌ)
(فُعَالٌ) (أَفْعِلَاءٌ) ثُمَّ (فُعُلٌ)
(فَعَلَةٌ) (فَعَائِلٌ) وَ(فَعَلَةٌ)
وَمَعَ (فَعِيلٌ) وَ(فُعُولٌ) (فَعَلًا)

تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا هُوَ التَّكْسِيرُ
ثُمَّتْ (أَفْعَالٌ) مَبَانِي الْقِلَّةِ
لَأَنَّهُ لَمْ يَطَّرِدْ فِي الْوَضْعِ
كَثْرَةً اسْتِعْمَالُهُ مَعَ (ال) قَفِي
فِي كَثْرَةٍ وَالْعَكْسُ غَيْرُ مُشْتَبِهٍ
(فُعْلَانٌ) (فُعْلَانٌ) وَ(فُعْلَى) (فُعَلٌ)
(فَوَاعِلٌ) (فُعْلَى) (فُعَالٌ) (فُعَلٌ)
وَمَعَ (فُعَالَى) وَ(فُعَالَى) (فَعَلَةٌ)
وَبِ(فُعَالٍ) وَ(الْفُعَالِي) كَمَلَا

(ش) المراد بإبانة التغيير للجمع: أن يكون معنى الجمعية لا يدرك مع تقدير السلامة منه كـ«أسد» و«فُلوس» فإن تقدير السلامة مما عرض لهما في الجمعية يخل بمعناهما.

بخلاف جمع التصحيح المغير نظم واحده كـ«تَمَرَاتٍ»، فإن تقدير السلامة منه لا يخل بمعنى الجمعية، وإنما يوجب في اللفظ استثقالا.
والتغيير اللفظي ظاهر.

وأما التقديرى ففى «فُلُكٌ» و«دِلَاصٌ» ونحوهما، مقصودا بهما الجمع.
فإن «فُلُكًا» حينئذ نظير «رُسُلٌ» فى أن ضمته دالة على الجمعية.
و«دِلَاصٌ» نظير «ظُرَافٌ» فى أن كسرتة دالة على الجمعية، وهما فى الأفراد نظيرا
«فُعُلٌ» و«كِتَابٌ» فقدر التغيير بتبدل الضمة والكسرة.

والحامل على ذلك دون أن يجعلها مما اشترك فيه الواحد، والجمع كـ«جُنُبٌ» أن
«جُنُبًا» لا يختلف لفظه فى أفراد ولا تثنية ولا جمع، فعلم أن العرب قصدت فيه
الاختصار والاشترار.

وأما «فُلُكٌ» و«دِلَاصٌ» فإنهما لا يخليان من علامة التثنية، عند قصدتها، فدل ذلك
على انتفاء الاشتراك، وقصد تغيير منوى فى حال الجمعية.

ونظير «فُلْكَ» و«دِلَاص»^(١): «عِفْتَان» - وهو الرجل القوي الجافى - يقال: «رَجُلٌ عِفْتَانٌ» و«رَجُلَانِ عِفْتَانَانِ» و«رِجَالٌ عِفْتَانٌ»؛ فهو فى الأفراد بمنزلة «سِرْحَان» وفى الجمع بمنزلة «غِلْمَان».

ولجمع القلة من أبنية التكرير أربعة وهى: «أَفْعُل» ك«أَفْلُس» و«أَفْعَال» ك«أَثْوَاب» و«أَفْعَلَةٌ» ك«أَرْغَفَةٌ» و«فِعْلَةٌ» ك«غِلْمَةٌ».

ويشارك هذه الأبنية - فى الدلالة على القلة - جمعا التصحيح، ما لم تقترن بهما الألف واللام الدالة على الاستغراق، أو يضافا إلى ما يدل على الكثرة: فالاقتران بالألف واللام كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥].

وقد تضمن القرينتين قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه - : [من الطويل]
لَنَا الْجَفَنَاتُ^(٢) الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا^(٣)
وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وبعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة:

فالأول: ك«رِجُلٍ» و«أَرْجُلٍ»، و«عُنُقًا» و«أَعْنَاقٍ»، و«فُؤَادٍ» و«أَفْعِدَةٌ». والثانى: ك«رَجُلٍ» و«رِجَالٍ»، و«قَلْبٍ» و«قُلُوبٍ»، و«صُرْدٍ»^(٤) و«صِرْدَانٍ». والأبنية الموضوعية للكثرة: «فُعْلٌ» ك«حُمُرٌ» و«فُعْلٌ» ك«سُقْفٌ» و«فِعْلَانٌ» ك«غِلْمَانٌ» و«فُعْلَانٌ» ك«قُفْرَانٍ»^(٥) و«فَعْلَى» ك«جَرَحَى» و«فَعْلٌ» ك«فِرْقٍ»

(١) الدلاص: الدرع اللينة .

ينظر: مقاييس اللغة (دلص) .

(٢) الجفنت: جمع جفنة، وهى: الرجل الكريم، والبئر الصغيرة، والقصعة .

ينظر: القاموس (جفن) .

(٣) البيت فى ديوانه ص ١٣١، وأسرار العربية ص ٣٥٦، وخزانة الأدب ١٠٦/٨، ١٠٧، ١١٠، ١١٦، وشرح الأشموني ٦٧١/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١، وشرح المفصل ١٠/٥، والكتاب ٥٧٨/٣، ولسان العرب (جدا)، والمحاسب ١٨٧/١، والمقاصد النحوية ٥٢٧/٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١٣٥/١، والخصائص ٢٠٦/٢، والمقتضب ١٨٨/٢ .

(٤) الصُرْد: طائر أبقع، أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس .

ينظر: المصباح المنير (صرد) .

(٥) القفيز - فى اللغة - : مكيال يسع ثمانية مكاكيك، والجمع أقفرة وقفران. وقفيز الطحان نهى عنه، وصورته أن يقول: استأجرتك على صحن هذه الحنطة برطل دقيق منها .

وفي الاصطلاح: يعتبر القفيز من أشهر المكاييل المستخدمة في العراق. ويجب التنبيه أن القفيز أيضا نوع من أنواع المقاييس، ولكن المراد به هنا القفيز باعتباره كيلا من المكاييل المشهورة .

قال في اللسان: «وهو ثمانية مكاييل عند أهل العراق». قال أبو عبيد: «والحجاجي: قفيز كان الحجاج بن يوسف اتخذهُ على صاع سيدنا عمر؛ كذلك يروى عنه»، قال أبو عبيد: «وسمعت محمدا غير مرة يقول: الحجاجي هو ربع الهاشمي، هو ثمانية أرطال». وعلى هذا فالذي يظهر من النصوص السابقة أن القفيز يساوي ثمانية مكاييل، والمكوك يساوي صاعا ونصفا؛ فالقفيز اثنا عشر صاعا .

وأما قول أبي عبيد بأن القفيز موضوع على صاع سيدنا عمر، ومعلوم لنا أن سيدنا عمر زاد على الصاع النبوي بمقدار النصف، ويبدو لنا أن سيدنا عمر زاد في وزن الصاع؛ ليكون مماثلا للمكوك فيكون القفيز به ثمانية مكاييل أو ثمانية أصع من صيغان سيدنا عمر من صاعه المكبر وبهذا فمقدار القفيز يساوي أربعًا وستين رطلا (٦٤ رطل)، أو اثنا عشر صاعا (١٢ صاع) أو ثمانية مكاييل (٨ مكوك) .

وقال الماوردي: وكان القفيز يساوي ثمانية أرطال وثمانه ثلاثة دراهم .

وقد ناقش الدكتور الرئيس ما ذهب إليه الماوردي، وأثبت أن القفيز يساوي ثمانية مكاييل أي ٦٤ رطلا وليس ثمانية أرطال حيث يقول الدكتور الرئيس في بحثه: إننا نستبعد أن يكون صاع عمر هذا الذي قدره ثمانية أرطال فقط هو القفيز الذي يقصد أنه وضعه على أرض العراق، وأن هذا الذي قدره ثمانية أرطال فقط هو الذي كان يجنيه كسرى والذي اشتهر بين العرب في الجاهلية؛ فإن معنى ذلك أن عمر وضع على كل جريب ست حفنات (أمداد) أي: ربع كيله، وأن كسرى كان يجبي هذه الحفنات فقط .

والذي يدعو إلى استبعاد ذلك:

أولا: ما ذكره الماوردي وغيره بأن ثمن هذا الصاع كان ثلاثة دراهم بوزن المثقال؛ فإنه بناء على ذلك يكون سعر الكيلة ١٢ درهما أو سبعة دراهم. ولا بد والحال هذه من أن يكون القفيز شيئا يناسب هذا السعر .

ثانيا: وجدنا أن عمر -رضي الله عنه- قد وضع على الوحدة في الشام أو في مصر جريبا أو إردبا وكل منهما مكيال كبير إذ يبلغ الأول ثلثي إردب أو أكثر، والثاني مثل ذلك، أو ثلث إردب من إردبنا الحالي؛ فلا يعقل أن يكون عمر وضع في نظير ذلك على أرض العراق الخصبية بضع حفنات أو ٤٨/١ من الإردب؛ فالذي أراه أن القفيز الذي وضع على السواد غير صاع عمر؛ وأن الأول هو قفيز حقا؛ وهو الذي عرفته معاجم اللغة بأنه أحد المقدارين الذين ذكرناهما فيما تقدم .

وفي العصر الأموي ورد ذكر القفيز مع سعره، فقد روى ابن الأثير والطبري أن وكيع ابن أبي سود التميمي خطب في خراسان، وكان ذلك عقب حادث مقتل قتيبة بن مسلم -أي: في سنة ٩٦هـ- فكان مما جاء في خطبته: «والله لأقتلن ثم لأقتلن، ولأصلبن ثم لأصلبن... إن مرزبانكم هذا ابن... قد أغلى عليكم أسعاركم، والله ليصيرن القفيز في السوق غدا بأربعة دراهم، أو لأصلبته». فالقفيز كان في هذا الوقت بأربعة دراهم، وحاول المرزبان أن يرفع سعره .

و«فَعَّالٌ» كـ «صَوَّامٌ» و«أَفْعَلَاءٌ» كـ «أَوْلِيَاءٌ» و«فَعَّلٌ» كـ «حَيَّضٌ» و«فَوَاعِلٌ» كـ «صَوَّاحِبٌ» و«فِعْلِيٌّ» كـ «حِجْلِيٌّ»^(١)، و«فِعَالٌ» كـ «رِجَالٌ» و«فُعَلٌ» كـ «عُرْفٌ» و«فَعْلَةٌ» كـ «بَرَزَةٌ» و«فَعَائِلٌ» كـ «تَرَائِبٌ» و«فُعَلَةٌ» كـ «قُضَاةٌ» و«فَعَالِيٌّ» كـ «يَتَامَى» و«فُعَالِيٌّ» كـ «أَسَارِيٌّ» و«فُعْلَةٌ» كـ «قَرْظَةٌ» و«فُعُولٌ» كـ «وُجُوهٌ» و«فُعِيلٌ» كـ «عَبِيدٌ»، و«فُعَلَاءٌ» كـ «ظُرَفَاءٌ» و«فُعَالٌ» كـ «ظُورَارٌ»^(٢) و«فَعَالِيٌّ» كـ «سَعَالِيٌّ» و«فَعَالِيٌّ» كـ «بَخَاتِيٌّ»^(٣).

فهذا إجمال أبنية تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه على الملحق، والشبيه به .
وسياتى التفصيل إن شاء الله - تعالى - .

(ص)

ل (فعل) - اسما - صحَّ عَيْنًا (أفعل)
 إن كَانَ ذَا مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ كَمَا
 وَشَدَّ فِي مُذَكَّرٍ كـ (أشهب)
 وَقَلَّ فِي (فعل) و(فعل) و(فعل)
 و(أفعل) كـ (أفعل) و(أنعم)
 وَغَيْرُ مَا (أفعل) فِيهِ مُطَّرَدٌ
 وَعَالِبَا أَعْنَاهُم (فعلان)
 وَجَاءَ (أفعال) شَرِيكَ (أفعل)
 وَدُونَهُ (أفعل) فِي ذِي الْوَاوِ قَا
 وَكَوْنُ (أفعال) لِ (فاعِل) صِفَهُ

وقد ورد ذكر القفيز في العصر العباسي: فقد روى صاحب لسان العرب هذا الخبر:
 سئل سفيان عن أخوين ورثا صكا من أبيهما فذهبا إلى الذي عليه الحق فتقاضياه، فقال:
 عندي طعام فاشترى مني طعاما بما لكما علي. فقال أحد الأخوين: أنا آخذ نصيبي طعاما،
 وقال الآخر: لا آخذ إلا دراهم، فأخذ أحدهما منه عشرة أفقزة بخمسين درهما بنصيبه.
 قال: جائز، ويتقاضاه الآخر... إلخ المسألة .

فالقفيز قدره هنا قدر سعره بخمسة دراهم. وكان سعر الدرهم قد تغير أيضا .

ينظر: المقادير الشرعية ص ١٧٢-١٧٥ .

(١) الحجلي: طائر في حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين، طيب اللحم .

ينظر: اللسان (حجل).

(٢) ظوار: جمع (ظئر) والظئر: العاطفة على غير ولدها، والمرضعة له في الناس وغيرهم . ينظر:

المقياس (ظار) .

(٣) البخاتي: الإبل الخراسانية . ينظر: القاموس (بخت) .

كَذَا (فُعُول) (فُعْلَةٌ) و(فُعْلُهُ) (فَاعِلَةٌ) (فَعْلَةٌ) و(فَعْلُهُ)
 كَذَا (فَعَال) (فَيَعِيل) و(فَيَعِيلُهُ) وَمَعَ (فَعَال) (أَفْعَلْ) و(فَعْلُهُ)
 وَهَكَذَا (فَعْيَلَةٌ) (فُعَالٌ) كُلُّ صَحِيحٌ، وَلَهُ مِثَالُ
 ثَالِثٍ (افْعِيلَةٌ) عَنْهُمْ أَطْرَدَ (فَعْل) و(فُعِل) (فَعْل) قَدْ يُلْفَى
 فِي اسْمِ مُذَكَّرِ رُبَاعِي بِمَدِّ (فَاعِلٌ) (فَعِل) (فَعِيل) وَصَفًا
 وَ(رَمَضَان) (عَيْلٌ) و(جِرْه) وَأَلْزَمَهُ فِي (فَعَال) او(فَعَال)
 وَ(عُنْ) و(حُجُّجٌ) قَدْ نَدَرَا وَفَاقَ (أَشْهَبًا) (شُدُودًا) (أَعْقَبَهُ)
 وَأَقْصَرَ عَلَى السَّمَاعِ بِأَبِ (فُعْلَةٌ)

(ش) أمثلة التكسير على ضربين: أحدهما للقلة، والثاني للكثرة:
 فالذي للقلة أربعة أبنية: «أَفْعَلٌ» و«أَفْعَالٌ» و«أَفْعَلَةٌ» و«فُعْلَةٌ».

وغير «فُعْلَةٌ» قياسي، وغير قياسي:

فالقياسي من «أَفْعَلٌ» ما كان جمعا لثلاثي، مجرد، مفتوح الفاء، ساكن العين،
 صحيحها، غير صفة ك«فُلْسٌ» و«أَفْلُسٌ» و«نَفْسٌ» و«أَنْفُسٌ».

أو جمعا لاسم، رباعي بمدة ثلاثة زائدة، مؤنث، بلا علامة، خال من وصفية.
 وهذه القيود كلها مفهومة بقولي:

وَلِلرُّبَاعِي اسْمًا كَذَاكَ يُجْعَلُ

 إِنْ كَانَ ذَا مَدٍّ وَتَأْيِيثٍ كَمَا «عَنَاقٌ» او«ذِرَاعٌ» أَوْ شِبْهَهُمَا
 ف «كَعْبٌ» و«أَكْعَبٌ»، و«كَلْبٌ» و«أَكَلْبٌ»، و«ضَرْبٌ» و«أَضْرَبٌ»، قياسية؛

لتضمنها ما في «فُلْسٌ» و«نَفْسٌ» من الوزن، وصحة العين، وعدم الوصفية.

و«يَمِينٌ» و«أَيْمَنٌ» و«شِمَالٌ» و«أَشْمَلٌ» و«كَرَاعٌ» و«أَكْرَعُ»، قياسية، لتضمنها ما في
 «عَنَاقٌ» و«ذِرَاعٌ» من التأنيث بلا علامة، والتوافق في العدد بمدة ثلاثة زائدة، وعدم
 الوصفية.

فلو كان «فَعْلٌ» صفة لم يجمع على «أَفْعَلٌ» إلا إذا كان مستعملا استعمال الأسماء

ك«عَبْدٌ» و«أَعْبُدُ».

وإن كان معتل العين لم يجمع على «أَفْعَلٌ» إلا أن يسمع فيحكم بشذوذه ك«أَغِينُ»

و«أَثُوب».

وعلى الجملة: متى جمع على «أَفْعَل» - غير ما ذكر أنه فيه مطرد - علم أنه شاذ، فلا يقاس عليه ك«أَشْهُب» و«أَغْرُب» و«أَعْتُد» في جمع «شِهَاب» و«غُرَاب» و«عَتَاد». ومن الشاذ: «قُفْل» و«أَقْفُل»، و«ذُئِب» و«أَذُؤِب»، و«رَسَن» و«أَزْسَن»، و«أَكْمَة» و«آكَم»، و«نِعْمَة» و«أَنْعَم»، و«ضِلَع» و«أَضْلَع»، و«وَضْبِع» و«أَضْبِع».

ولما تقرر المطرد جمعه على أفعل من الثلاثي نهبت على أن ما سواه من الثلاثي إذا كان اسما غير صفة، اطرد جمعه على «أَفْعَال» فبان بهذا أن نحو «بَيْت» و«أَبْيَات»، و«تُؤِب» و«أَثُوب» مطرد؛ لأن اعتلال العين مانع من جمع «فَعْل» على «أَفْعَل» قياسا.

وبان - أيضا - أن الجمع على «أَفْعَال» مطرد في غير «فَعْل» المقيد ك«جِرْب» و«أَخْرَاب» و«صُلْب» و«أَصْلَاب»، و«جَمَل» و«أَجْمَال»، و«وَعِل» و«أَوْعَال»، و«عَضْد» و«أَعْضَاد»، و«عُنُق» و«أَعْنَاق»، و«عِنَب» و«أَعْنَاب»، و«إِبِل» و«أَبَال»، و«رُطَب» و«أَرْطَاب»، إلا أن «فَعْلًا» يقتصر فيه - غالبًا - على «فِعْلَان» ك«صَرْد» و«صِرْدَان».

ثم نهبت على أن ما حقه «أَفْعُل» قد يشترك فيه «أَفْعَل» و«أَفْعَال» ك«فَرِخ» و«أَفْرِخ» و«أَفْرَاخ»، و«زَرْد»^(١) و«أَزْرُد» و«أَزْرَاد».

ثم نهبت على أن «أَفْعَالًا» أكثر من «أَفْعُل» في: «فَعْل» الذي فاؤه واو ك«وَقْتُ» و«أَوْقَات»، و«وَضْف» و«أَوْصَاف»، و«وَقْف» و«أَوْقَاف»، و«وَكْر» و«أَوْكَار»، و«وَعْر» و«أَوْعَار» و«وَعْد»^(٢) و«أَوْعَاد»، و«وَهْم» و«أَوْهَام»؛ استثقلوا ضم عين «أَفْعُل» بعد الواو فعدلوا إلى «أَفْعَال» كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة.

وكما شذ في المعتل «أَعْيُن» و«أَثُوب»، كذلك شذ فيما فاؤه واو ك«أَوْجُه» ونحوه.

ثم نهبت على أن المضاعف من «فَعْل» - كالذي فاؤه واو - في أن «أَفْعَالًا» في جمعه أكثر من «أَفْعُل» ك«عَمَم» و«أَعْمَام»، و«جَد» و«أَجْدَاد»، و«رَب» و«أَرْبَاب»،

(١) الزند: يقال: زند النار: قدحها. ينظر: أساس البلاغة (زند).

(٢) الوغد: الرجل الدنيء، الذي يخدم بطعام بطنه. ينظر: المصباح (وغد).

و«بَر» و«أَبْرَار»، و«سَتَّ» و«أَشْتَات»، و«فَن» و«أَفْتَان»، و«فَذ» و«أَفْدَاذ». وكثيرا ما يستغنى في هذا النوع ببعض أبنية الكثرة، فلا يستعمل غيره ك«حَدَّ» و«حُدُود»، و«حَدَّ» و«حُدُود»، و«قَدَّ» و«قُدُود»، و«حَطَّ» و«حُطُوط»، و«حَطَّ» و«حُطُوط»، و«حَقَّ» و«حُقُوق»، و«رَقَّ» و«رُقُوق»، و«فَصَّ» و«فُصُوص»، و«نَصَّ» و«نُصُوص».

ولم يسمع - في شيء من هذا النوع - «أَفْعَل» إلا نادرا ك«كَفَّ» و«أَكَفَّ». ثم نهت على أن «فَاعِلًا» و«فَعِيلًا» صفتين جمعا على: «أَفْعَال» في كلمات أحصيت، ك«جَاهِل» و«أَجْهَال»، و«بَان» و«أَبْنَاء»، و«جَان» و«أَجْنَاء». ومنه قولهم: «أَبْنَاؤُهَا أَجْنَاؤُهَا» أي: بناتها جناتها - كذا قال أبو عبيد. ومن «فَعِيل» و«أَفْعَال»: «شَرِيف» و«أَشْرَاف»، و«شَنِيع»^(١) و«أَشْنَاء»، و«قَمِير» و«أَقْمَار» - أي مقامر، ومقارون - عن ابن سيده.

وقالوا: «أَنْصَار» و«أَشْهَاد»، و«أَقْصَاء» في جمع «نَاصِر» و«نَصِير»، و«شَاهِد» و«شَهِيد»، و«قَاص» و«قَصِي».

وقالوا: «عَدَو» و«أَعْدَاء»، و«شَفَرَة» و«أَشْفَار» قال الشاعر: [من الخفيف]
ثُمَّ طَارُوا إِلَيْهِمْ بِزِنَادٍ
وَارِيَاتٍ وَحَدَّتِ الْأَشْفَارُ
وقالوا في جمع «لِقْوَة» - وهو العقاب السريعة - : «أَلْقَاء»، ونظير «لِقْوَة» و«أَلْقَاء»: «نِضْوَة» و«أَنْضَاء» - عن سيبويه -^(٢).

وقالوا: «كَائِيَة» و«أَكْتَاب».

وقالوا: «أَشْعَاف» في جمع «شَعَقَة»^(٣)، و«أَقْصَار» في جمع «قَصْرَة» - وهو أصل العنق - وقيل بالذال - أيضا.

وحكى ابن سيده: «أَجْتَانَا» في جمع «جُنَّة»، و«أَبْرَاكَا» في جمع «بُرْكَة» - وهو:

(١) الشانئ: المبغض. ينظر: مختار الصحاح (شنا).

(٢) قال سيبويه: وهو جمع نضو.

ينظر: الكتاب ٦٢٠/٣.

وقال أيضا: ومثل ذلك امرأة حية وأحياء، ونضوة وأنضاء.

ينظر: الكتاب: ٦٤٢/٣.

(٣) الشعفة: رأس الجبل، والخصلة في الرأس، ومن القلب: رأسه عند مُعَلَّقِ النَّيَاطِ. ينظر القاموس (شعف).

طائر من طير الماء-.

وقيل: «جَبَان» و«أَجْبَان»، و«قِمَاط» و«أَقْمَاط»، و«غُتَاء» و«أَغْتَاء»، و«أَغْيَد»^(١) و«أَغْيَاد» و«خَرِيْدَة»^(٢) و«أَخْرَاد»، و«دُوْطَة» و«أَذْوَاط» - لضرب من العناكب
تلسع-.

وقالوا: «أَمْوَات» فى جمع «مَيِّت» و«مَيِّتَة».

وكل هذه شواذ، وقد تضمن النظم التنبيه على جميعها.

وأما «أَفْعِلَة»: فمطررد فيما ليس صفة من مذكر رباعى، بمددة زائدة، ثالثة ك«طَعَام» و«أَطْعَمَة» و«حِمَار» و«أَخْمِرَة» و«غُرَاب» و«أَغْرِبَة» و«رَغِيْف» و«أَرْغَفَة» و«عَمُود» و«أَعْمِدَة».

وشذ فى «فَاعِل» اسما - ك«أَجْوِرَة» فى جمع «جَائِز» - وهو الخشبة الممتدة فى أعلى السقف.

وفى «فَعِيل» صفة: ك«شَجِيح» و«أَشِيْحَة» و«ظَنِين» و«أَظْنَة».

وفى «فَعْل» و«فِعْل» و«فُعْل» و«فَعَل»: ك«نَجْد» و«أَنْجِدَة» و«قِدْح» و«أَقْدِحَة» و«صَلْب» و«أَصْلِبَة» و«بَاب» و«أَبْوَبَة».

وقالوا: «رَمَضَان» و«أَرْمِضَة» و«عَيْل» و«أَعْوِلَة» و«جِرَة» و«أَجِرَة» و«نَضِيضَة»^(٣) و«أَنْضِيضَة».

وقد أشرت إلى ذلك بقولى:

... .. جُمِعْنَ كالأَجِرَة

لأن وزن «أَجِرَة»: «أَفْعِلَة» - والجزء: صوف شاة مجزوز - و«النَّضِيضَة»: المطرة القليلة.

ثم نهت على أن «أَفْعِلَة» ملتزم فى جمع ما ضعف من «فَعَال» و«فِعَال» ك«بِتَات»^(٤) و«أَبِيْتَة» و«زِمَام»^(٥) و«أَزْمَة»، أو أعل لامة ك«قَصَاء» و«أَقْصِيَة»، و«بِنَاء» و«أَبْنِيَة».

(١) الأعيد من النبات: الناعم المثنى. ينظر: القاموس (غيد).

(٢) الخريدة: البكر لم تمس، أو الخافضة الصوت. ينظر: القاموس (خرد).

(٣) النضيضة: المطر القليل. ينظر القاموس (نضض).

(٤) البتات: الزاد، والجهاز، ومتاع البيت. ينظر: القاموس (بتت).

(٥) الزمام: ما يُزَمُّ (يُسَدُّ) به. ينظر القاموس.

ثم نهت على ندور «عَتَان» و«عُنُن» و«حَجَاج» (١) و«حُجُج» - ذكرهما ابن سيده - .

وجمع «عُقَاب» - في القلة - على : «أَعْقَب» على القياس ؛ لأنها مؤنثة . وحكى ابن سيده : أنها قد جمعت على : «أَعْقِبَة» (٢) .

وهو أشد من «أَشْهُب» في جمع «شِهَاب» ؛ لأن ل «شِهَاب» و«أَشْهُب» نظائر يسيرة ك«غَرَاب» و«أَغْرَب» و«مَكَان» و«أَمْكُن» ، ولا نظير ل «عُقَاب» و«أَعْقِبَة» - فيما أعلم - .

ثم نهت على أن «فِعْلَة» في مواردنا كلها مقصورة على السماع ؛ لأن كل واحد جمع عليه قليل النظير نحو «صَبِي» و«صَبِيَّة» و«خَصِي» و«خَصِيَّة» و«فَتَى» و«فَتِيَّة» و«وَلَد» و«وَلْدَة» و«شَيْخ» و«شَيْخَة» و«ثُور» و«ثِيْرَة» و«غَلَام» و«غَلْمَة» و«شَجَاع» و«شَجَعَة» و«غَزَال» و«غَزْلَة» و«ثَنِي» و«ثَنِيَّة» - وهو أغربها - والثنى : الثاني في السيادة .

وأنشد أبو على في «التذكرة» : [من الطويل]

طَوِيلُ الْيَدَيْنِ رَهْطُهُ غَيْرُ ثَنِيَّةٍ أَشْمُ كَرِيمٍ جَارُهُ لَا يُرْهَبُ
وقال أبو على : ثنية : جمع ثنى ، وهو : مما أتى على «فَعْل» صفة ك«قَوْمِ عَدِي» .

(ص)

فِي الْوَزْنِ وَالْوَصْفِ يُرَى مِثْلَهُمَا	فُعْل) ل (أَحْمَر) و(حَمْرَاء) وَمَا
فِيهِ ك(شَهْلًا) أَبَدًا و(أَشْهَلًا)	وَنَحْو(عَفْلَاء) و(أَكْمَر) اجْعَلَا
ذِي الْبَاءِ عَيْنًا ك(مِنَ الْبَيْضِ أَمِن)	وَحَثْمٌ انْكِسَارٌ فَآ ذَا الْجَمْعِ مِنْ
وَمُطْلَقًا فِي (فَعْل) - اَيْضًا - يُحْتَمَلُ	وَاحْفَظُهُ فِي (فَعْلَة) وَفِي (فَعْل)
مَعَ (فَعِيلَة) قَلِيلًا عَرَفَا	وَفِي (فَعَال) و(فَعُول) ضَعُفَا
بَعْضُهُمْ فِي جَمْعِهِ (ظُلًّا) نَقَلَ	وَقِيلَ فِي (الثَّنِي): (ثَنِي) و(الْأَظْل)
ك(الْحُج) و(الْبُزْل) و(عُودًا) فَاسْمَعَا	و(فَاعِل) ب(فُعْل) - اَيْضًا - جُمِعَا
وَبِاضِطْرَارِخَصَّهُ وَلَوْ كَثُرَ	و(فُعْل) (اضْلُ (فُعْل) فِي ك(الشُّفْر)
جَوَازِهِ شَرْطُ كَمِثْلِ (كُشْف)	وَعَدَمُ التَّضْعِيفِ وَالْإِعْلَالِ فِي

(١) الحجاج : يقال : مروا بين حجاجي الجبل ، وهما : جانباه . ينظر : أساس البلاغة (حجج) .

(٢) ينظر : المحكم : ٤٨/١

(ش) من أمثلة الكثرة : «فُعِلَ» وهو قياسي، وغير قياسي :
فالقياسي : ما كان ل «أَفْعَلَ» مقابل «فَعَلَاءَ»، ول «فَعَلَاءَ» مقابل «أَفْعَلَ» كـ«أَخْمَرَ»
و«حَمَّرَاءَ».

ول «أَفْعَلَ» لا «فَعَلَاءَ» له ؛ لعدم القبول في الخلقة كـ«أَكْمَرَ»، أو لعدم الاستعمال
كـ«رَجُلٌ أَلِيٌّ»، ول «فَعَلَاءَ» لا «أَفْعَلَ» له لعدم القبول في الخلقة كـ«عَفَلَاءَ»، أو لعدم
الاستعمال كـ«امْرَأَةٌ عَجَزَاءٌ».

فيطرد «فُعِلَ» في هذا النوع، كما يطرد في النوع الآخر.
والأكمر: العظيم الكمرة، وهي رأس الذكر.
والألي: العظيم الألية.

والعفلاء: المرأة التي في رحمها صلابة تعسر وطأها.
والعجزاء: العظيمة العجيزة.

وتكسر فاء «فُعِلَ» في جمع ما ثانيه ياء كـ«أَبْيَضٌ» و«بَيْضٌ».
ومثال «فَعَلَةٌ» و«فُعِلَ» : «بَدَنَةٌ» و«بُدْنٌ».
ومثال «فَعَلٌ» و«فُعِلَ» : «أَسَدٌ» و«أُسْدٌ».
وأشرت بقولي :

... .. وَمُطْلَقًا فِي «فَعَلٌ» - اَيْضًا - يُحْتَمَلُ

إلى أن الاسم والصفة فيه سواء كـ«سَقْفٌ» و«سُقْفٌ»، و«وَرْدٌ» و«وُرْدٌ».
ثم أشرت إلى أن «فُعَلًا» نادر - في قولهم : «ذُبَابٌ» و«ذَبٌّ»، و«نُقُوقٌ» و«نُقٌّ»،
و«نُمُومٌ» و«نُتْمٌ»، و«عَمِيمَةٌ» و«عُمٌّ» - بقولي :

وَفِي «فَعَالٌ» و«فَعُولٌ» ضَعْفًا مَعَ «فَعِيلَةٌ» قَلِيلًا عُرْفًا
والتقوق: الضفدعة الصياحة.

والنموم: النمام.

والعميمة: النخلة الطويلة.

ومن «فُعِلَ» المستندر: «ثَنِيٌّ» و«ثُنِيٌّ».

وأندر منه: «ظَلٌّ» في جمع «الأظَلُّ» - وهو باطن القدم - ومن «فُعِلَ» الذي لا
يقاس عليه: «حَاجَجٌ» و«حُجَجٌ»، و«بَازِلٌ» و«بُزْلٌ»، و«عَائِذٌ» و«عُوذٌ».
والعائذ: الناقة القرية العهد بالنتاج.

وقالوا في «فُعَل» جمع «أَفْعَل» و«فَعْلَاء» : «فُعَل» إذا اضطروا إلى ذلك ولم يكن مضاعفا، ولا معتلا كقول الشاعر: [من الرمل]

أَيُّهَا الْفَيْثِيَانُ فِي مَجْلِسِنَا جَرُّدُوا مِنْهَا وَرَادَا^(١) وَشُقْرُ^(٢)
وكقول الآخر: [من البسيط]

طَوَى الْجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ وَأَخْلَفْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ الثُّجَلِ^(٣)
اضطر إلى حركة فضم الجيم وأصلها السكون؛ لأنه جمع «نَجْلَاء».

وكذا قول الآخر: [من البسيط]

وَمَا أَنْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ^(٤) وَلَا كُشْفٍ وَلَا لِسَامِ عَدَاةِ الرَّوْعِ أَوْزَاعٍ^(٥)
أراد: ولا كشف؛ لأنه جمع «أَكْشَف» - وهو الفارس الذي لا مجن له -.

فلو كان مضاعفا ك«حُم» ، أو معتلا ك«سُود» أو ك«عُشُو» - جمع «أَعْشَى» - لم يجز ضم العين.

(ص)

و(فُعَل) لاسم رُبَاعِي بِمَد	قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِغْلَالًا فَقَدَ
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ	وَلِ (فُعُول) لِأَ ك(مَفْعُول) وَصِف
صَحِيحُ لَامٍ وَاحْفَظْنَهُ فِي (فَعِل)	وَفِي (فَعِيلَة) بِلَا لَامٍ أَعْلَ
وَاحْفَظْهُ فِي ك(بُزْل) وَ(تُدْر)	وَ(خُضْب) وَ(جُلْد) وَ(سُتْر)
وَاحْفَظْهُ فِي (فَعَلَة) (فَعَل) (فَعَل)	وَ ك(صَنَاع) وَ(كِنَاز) حَيْثُ حَلَّ
وَالْوَاوُ عَيْنُ (فَعُل) ذَا تَسْكُن	وَفِي اضْطِرَارٍ ضَمُّهَا يُسْتَحْسَنُ
وَفِي الْمُضَاعَفِ انْفِتَاحُهَا وَرَدَ	ك(جُدْد)، وَلَعْنَةُ الْفَتْحِ (جُدْد)

(١) الوزد: الخيول بين الكُميت والأشقر. ينظر: القاموس (ورد).

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٧، وخزانة الأدب ٣٧٩/٩، والخصائص ٣٣٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨١، وشرح المفصل ٦٠/٥، والمحتسب ١٦٢/١، وبلا نسبة في لسان العرب (غلف).

(٣) البيت لأبي سعد المعزومي في ديوانه ص ٥١، وأمالى القالى ٢٥٩/١، والدرر ٢٧٥/٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٧٧/٣، والمقاصد النحوية ٥٣٠/٤، وهمع الهوامع ١٧٥/٢.

(٤) جمع (أخور) من الخور: الضعف. ينظر: اللسان (خور).

(٥) أوزاع: ضروب متفرقة، ولا واحد له. ينظر: لسان العرب (وزع). وقد تقدم تخريج هذا البيت.

و(فَعَلَ) ل (فُعَلَةٌ) و(فُعَلَى) (أَفْعَل) واستَنْدِرُهُ مُوَلَّى (فُعَلَى) وَشَدَّ فِي (رُؤْيَا) و(فُعَلَةٌ) وَفِي و(فَعَلَ) ل (فِعْلَةٌ) وَجُعِلَا وَاحْفَظُهُ فِي (فَعَلَةٌ) و(فَعَلَ) وَاحْفَظُهُ فِي (فَعِيلَةٌ) و(فَعَلَهُ) وَقَدْ يُرَى جَمْعًا لِمَا ك(فُعَلَهُ) و(هِنْدُ) مِثْلُ (كِسْرَةٍ) فِي (فَعَلَ) (ش) من أمثلة جمع الكثرة: «فُعَل»، والقياسي منه: ما كان جمعا لا «فُعُول» - بمعنى «فَاعِل» - صحيح اللام.

ولاسم صحيح اللام رباعي بمدة زائدة ثلاثة، مذكرا كان كل واحد من النوعين أو مؤنثا:

فالأول: ك«صَبُور» و«صُبْر». والثاني: ك«قَدَال» (٢) و«قُدْل»، و«أَتَان» و«أَتْن»، و«جِمَار» و«حُمْر»، و«ذِرَاع» و«ذُرْع»، و«قَرَاد» و«قَرْد»، و«كُرَاع» و«كُرْع»، و«عَمُود» و«عُمْد»، و«قُلُوص» (٣) و«قُلُص»، و«قَضِيب» و«قُضْب».

وتنكبوه - غالبا - فيما مدته ألف من المضاعف.

واحترزت بقولي في النظم:

... فِي الأَعْم

وبقولي هنا: «عَالِبًا» من قولهم: «عَتَان» و«عُتْن»، و«حِجَاج» و«حُجَج»، فإنهما نادران.

ولم يتنكبوا: «فُعَلًا» فيما ضوعف ومدته غير ألف نحو «سَرِير» و«سُرُر»، و«ذُلُول» و«ذُلُل».

ويحفظ «فُعَل» في: «فَعِيلَةٌ» و«فَعِلٌ» - اسما وصفة - ك«نَمِر» و«نُمُر»، و«خَشِين» و«خُشْن»، و«صَحِيفَةٌ» و«صُحُف»، و«خَرِيدَةٌ» و«خُرْد».

(١) ع: فعل أمر من وعى.

(٢) القَدَال: جماع مؤخر الرأس. ينظر: المصباح (قذل).

(٣) القلوص من النوق: الشابة. ينظر: مختار الصحاح (قلص).

ثم أشرت إلى أن «فُعُلا» يحفظ فيما كان صفة على: «فَاعِل» ك«بَازِل» و«بُزُل» أو على: «فَعِيل» ك«نَذِير» و«نُذِر»، و«خَضِيب» و«خُضُب»، عن اللحياني.

وحكى - أيضا - : «امرأة جليدة» و«نِسوة جُلْد».

وحكى أبو على: «حُدْجا» جمع: «حِدْج»^(١)، و«سُترا» جمع: «سِتر»، وأنشد:

[من البسيط]

وَالْمَسْجِدَانِ وَيَبِيتُ نَحْنُ عَامِرُهُ لَنَا وَرَمَزْمُ وَالْأَحْوَاضُ وَالسُّتُرُ^(٢)

ومثال «فَعَلَة» و«فُعَل»: «بُمرة» و«ثُمرة»، و«خَشَبَة» و«خُشْب».

ومثال «فَعَل» و«فُعَل»: «أَسَد» و«أُسْد»، و«نَصَف» و«نُصْف».

ومثال «فَعَل» و«فُعَل»: «رَهْن» و«رُهْن»، و«سَقْف» و«سُقْف»، و«سَحْل»^(٣)

و«سُحْل».

ومن «فُعَل» المسموع أن يكون جمعا لصفة على: «فَعَال» و«فِعَال»، ك«صَنَاع» و«صُنْع»، و«كِنَاز» و«كُنْز».

والصناع: المرأة المتقنة ما تصنعه النساء.

والكناز: الناقة المكتنزة اللحم.

يقال: ناقة كَنَاز، وناقتان كَنَازان، ونوق كَنَز.

وحكى ابن سيده: أن من العرب من يقول: «ثُوقُ كِنَاز»^(٤) بلفظ الإفراد فيكون

من باب «دِلَاص» وقد تقدم الكلام عليه.

وما استحق أن يجمع على «فُعَل» وعينه واو، وجب سكونها تخفيفا، ولم يجز

ضمها إلا في ضرورة، واستثقل نحو قوله: [من السريع]

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبَرِينِ^(٥) وَتَبَّ دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوزُ^(٦)

(١) الحدج: مركب من مراكب النساء. ينظر: المقاييس (حدج).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (حدج)، وتاج العروس (حدج).

(٣) السحل: الثوب الأبيض. ينظر: المصباح (سحل).

(٤) ينظر: المحكم ٤١٠/٦.

(٥) البرين: جمع برة، وهى: الخلخال. ينظر: اللسان (بر).

(٦) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص ١٢٧، والدرر ٢٧٦/٦، وشرح أبيات سيويه ٤٢٥/٢،

ولسان العرب (سوك)، وللعجاج فى المقتضب ١١٣/١ (وليس فى ديوانه)، وبلا نسبة فى

شرح شافية ابن الحاجب ١٢٧/٢، ١٤٦/٣، ورسف المباني ص ٤٢٩، والمقرب

١١٩/٢، والممتع فى التصريف ٤٦٧/٢، والمنصف ٣٣٨/١، وهمع الهوامع ١٧٦/٢.

واستثقل بعض التميميين والكليبيين ضمة عين «فُعَل» في المضاعف؛ فجعلوا مكانها فتحة فقالوا: «جُدَد»^(١) و«ذُلَّل» بدل: «جُدَد» و«ذُلَّل».

ومن أمثلة جمع الكثرة: «فُعَل»:

والقياسى منه ما كان لـ «فُعَلَة» - اسما - كـ «عُرْفَة» و«عُرْف»، و«عُدَّة» و«عُدَد» و«عُرْوَة» و«عُرَى».

أو لـ «فُعَلَى» - أنثى «أَفْعَل» - كـ «الْكُبْرَى» و«الْكَبْر»، و«الأُولَى» و«الأُول»، و«الأُخْرَى» و«الأُخْر»، و«الْعُلَيَّا» و«الْعُلَى».

وشذ فيما سوى ذلك كـ «فُقِر» و«فُقِرَ»، و«نُقِق» و«نُقِقَ»، و«رَجُل بُهْمَة» و«رَجَال بُهْم»، و«رُؤْيَا» و«رُؤَى»، و«نُوبَة» و«نُوب»، و«قُرْيَة» و«قُرَى»، و«تُخَمَة» و«تُخَم».

وعلامة جمعية «فُعَل» - الذى له واحد على «فُعَلَة» - ألا يستعمل إلا مؤنثا؛ نص على ذلك سيبويه^(٢)، رحمه الله تعالى.

فـ «رُطَب» عنده: اسم جنس؛ لقولهم: «هَذَا رُطَب» و«أَكَلْتُ رُطَبًا طَيِّبًا». و«التُّخَم» عنده: جمع؛ لأنه مؤنث.

وحكى ابن سيده^(٣) فى «نُفَسَاء»: «نُفَسًا» بالتخفيف، و«نُفَسًا» بالتشديد. والفقر: الجانب.

ومن أمثلة الكثرة: «فِعَل»:

والقياسى منه: ما كان جمعا لـ «فِعَلَة» كـ «كِسْرَة» و«كِسْر»، و«حِجَّة» و«حِجَج»، و«مِرْيَة» و«مِرَى».

ورآه الفراء مطردا فى «فِعَلَى» كـ «ذِكْرَى» و«ذِكْر»؛ لأن المؤنث بالألف شبيه بالمؤنث بالتاء إذا كان ما قبلهما على زنة واحدة، وقد أجرتهما العرب مجرى واحدا فى مواضع منها: قولهم فى «فِعَلَة» و«فِعَلَى»: «فُعَل» كـ «عُرْفَة» و«عُرْف»، و«أُخْرَى» و«أُخْر»، وقولهم فى «فَاعِلَة» و«فَاعِلَاء»: «فَوَاعِل» كـ «سَالِفَة» و«سَوَالِف»، و«فَاصِعَاء» و«فَوَاصِع»، فإذا أجرى «فِعَلَى» مجرى «فِعَلَة» لم يكن بدعا، ولم يعدم نظيرا.

(١) جدد: وجه الأرض. ينظر: اللسان (جدد).

(٢) قال سيبويه: (والفُعَلَة) تكسر على (فُعَل) إن لم تجمع بالتاء، وذلك قولك: نخمة وتُخَم، وتُهمَة وتُهم، وليس كُرْطبة ورطب، ألا ترى أن الرطب مذكر كالبر والتمر، وهذا مؤنث كالظلم والفرق. ينظر: الكتاب ٥٨٢/٣.

(٣) ينظر: المخصص ٢١/١.

ويحفظ «فِعْل» فى «فَعَلَة»: ك«قَامَة» و«قِيم»، و«حَاجَة» و«جَوَّج». وفى «فُعْل» ك«قَشَع» و«قَشَع». والقشع: الجلد البالى وفى «فُعْلَة» ك«قَصَعَة» و«قِصَع».

وفى «فِعْلَة» ك«صِمَة» و«صِمَم»، و«ذِرْبَة» و«ذِرْب». وفى «فِعْل» ك«هِدَم» و«هِدَم».

والصمة: الرجل الشجاع، والذرية: المرأة الحديدية اللسان، والهدم: الثوب الخلق.

ويحفظ «فِعْل» - أيضا - فى «فَعِيلَة» ك«بَنِيْقَة»^(١) و«بَنِق»، و«شَكِيْكَة» و«شِكْكَ» والشككية: الطريقة.

ومن المسموع الذى لا يقاس عليه: «فَعْلَة» و«فُعْل» ك«مَعْدَة» و«مِعَد».

وقد ينوب «فُعْل» عن «فِعْل»، و«فُعْل» عن «فُعْل»:

فالأول: «جِلِيَة» و«حَلِي»، و«لِحِيَة» و«لُحِي».

والثانى: «صُورَة» و«صُور»، و«قُوَّة» و«قَوَى».

ويلحق «فِعْل» و«فُعْل» - مؤنثين - ب«فِعْلَة» و«فُعْلَة»: «هِند» و«هِند»،

و«جُمْل» و«جُمْل»، كما يقال: «كِسْرَة» و«كِسْر»، و«غُرْفَة» و«غُرْف».

(ص)

يَعْقِلُ ذَا لَامٍ صَحِيحٍ وَتَدْر	فَعْلَة) ل (فَاعِل) وَصَفِ ذَكَر
وَشَدُّ فِي سِوَاهُ فَاغْرِفْ مُثْلَهُ	فِي غَيْرِهِ وَلَكَ (قَاضٍ) (فَعْلَهُ)
أَوْ وَجَعَا أَوْ نَائِلًا شَتَاتَا	وَاجْمَعْ بِ(فَعْلَى) مُفْهِمَا مُمَاتَا
أَوْ مِنْ (فَعِيل) فِيهِ (مَعْنَى) (فَعْلًا)	مِنْ (فَعِل) أَوْ (فَاعِل) أَوْ (أَفْعَلًا)
سِوَاهُ مَحْفُوظ ك(جَلْدَى) فَاغْلَمَا	و(فَاعِل) كَذَا و(فَعْلَان) وَمَا
وَالْوَضْعُ فِي (فَعْل) و(فَعْل) قَلْلَهُ	ل (فَعْل) اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا (فَعْلَهُ)
(فَعْلَة) فِي جَمْعِيَهِنَّ قَدْ نَدْر	و(خِطْرَة) و(كَيْفُ) ثُمَّ ذَكَر
وَهَكَذَا (هَدْرَة) و(هَدْرَه)	و(هَادِرٌ) قَدْ قِيلَ فِيهِ (هَدْرَه)
(فَعْلَى) وَيَبْغُضُ ذَا اسْمٍ جَمَعَ جَعَلَا	ل (حَجَل) و(ظَرِبَانٍ) مُثْلًا

(١) البنيقة: كل رقعة فى الثوب. ينظر: المقاييس (بنق).

(ش) من أمثلة جمع الكثرة: «فَعَلَّة»: (ش)

والقياسى منه: ما كان لـ «فَاعِلٍ» صحيح اللام، صفة لمذكر عاقل نحو «سَافِرٍ» و«سَفْرَةَ»، و«بَارٍ» و«بَرَزَةَ»، و«سَاجِرٍ» و«سَحْرَةَ»، و«كَافِرٍ» و«كَفْرَةَ».

ويقل فيما لا يعقل: كـ «نَاعِقٍ» و«نَعَقَةَ» وهى الغربان.

وفى غير «فَاعِلٍ»: كـ «سَيِّدٍ» و«سَادَةَ»، و«خَبِيثٍ» و«خَبْتَةَ»، و«دَنْعٍ» و«دَنْعَةَ»، و«أَجْوَقٍ» و«جَوْقَةَ».

والدنع: [الرجل] الرذل، والأجوق: المائل الشدق.

ومن أمثلة الكثرة: «فَعَلَّة»: (ش)

والقياسى منه: ما كان لـ «فَاعِلٍ» معتل اللام، صفة لمذكر، عاقل كـ «قَاضٍ» و«قُضَاةً»، و«رَامٍ» و«رُمَاةً».

وقد تضمن هذه القيود كلها قولى:

... وِلِكَ «قَاضٍ» «فُعَلَّة»

لأن «قَاضِيًا»: فاعل معتل اللام صفة لمذكر عاقل.

ويقل: «فَعَلَّة» فيما لا يعقل كـ «بَارٍ» و«بُرَاةً».

وفى صحيح اللام كـ «هَادِرٍ» و«هُدْرَةَ»، والهادر: الرجل الذى لا يعتد به.

وشذ «فَعَلَّة» - أيضا - فى جمع «عَوَى» و«عُزْيَانٍ»، و«رَذَى»، وهو البعير المهزول

جدا. وإلى هذا أشرت بقولى:

... .. وَشَذَّ فِي سِوَاهِ قَاعِرِفٍ مُثْلَهُ

ومن أمثلة الكثرة: «فَعَلَى»: (ش)

والقياسى منه: ما كان لـ «فَعِيلٍ» بمعنى: «مَفْعُولٍ»، دال على هلك، أو توجع، أو

تشتت كـ «قَتِيلٍ» و«قَتَلَى»، و«جَرِيحٍ» و«جَرَحَى»، و«أَسِيرٍ» و«أَسْرَى».

ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من «فَعِيلٍ» لا بمعنى «مَفْعُولٍ»: كـ «مَرِيضٍ»

و«مَرَضَى»، و«فَعِيلٍ» كـ «زَمِنٍ» و«زَمْنَى»، و«فَاعِلٍ» كـ «هَالِكٍ» و«هَلَكَى»، و«فَعِيلٍ»

كـ «مَيَّتٍ» و«مَوْتَى»، و«أَفْعَلٍ» كـ «أَحْمَقٍ» و«حَمَقَى»، و«فَعْلَانٍ» كـ «سَكْرَانٍ» و«سَكْرَى».

وبه قرأ حمزة والكسائى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى﴾^(١) [الحج: ٢]

(١) قوله: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى﴾. العامة على فتح التاء من «ترى» على خطاب الواحد، وقرأ

زيد بن على بضم التاء وكسر الراء على أن الفاعل ضمير الزلزلة، أو الساعة، وعلى هذه =

ثم قلت :

... .. وَمَا سِوَاهُ مَخْفُوظٌ...
فأشرت إلى نحو: «رَجُلٌ جَلْدٌ» و«رِجَالٌ جَلْدِيٌّ»، و«رَجُلٌ كَيْسٌ» و«رِجَالٌ كَيْسِيٌّ»، و«سِنَانٌ ذَرْبٌ»^(١) و«أَسِنَّةٌ ذَرْبِيٌّ».

قال الشاعر: [من الكامل]

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ غُضْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ ذَرْبِي الْأَسِنَّةِ كُلِّ يَوْمٍ تَلَاقِي
ومن أمثلة الكثرة: «فِعَالَةٌ»:

وكثر في «فُعَلٌ» اسما صحيح اللام ك«قُرْطٌ» و«قِرْطَةٌ»، و«دُرْجٌ» و«دِرْجَةٌ»، و«كُوزٌ» و«كِيُوزَةٌ».

وقل في «فُعَلٌ» و«فِعَلٌ» ك«عَرْدٌ»^(٢) و«عِرْدَةٌ»، و«قِرْدٌ» و«قِرْدَةٌ».

وندر: «خِطْرَةٌ» في جمع «خِطْرَةٌ»: وهو الغصن، و«كِنْفَةٌ» في جمع «كِنْفٌ»، و«ذِكْرَةٌ» في جمع «ذَكَرٌ»: ضد الأثني، و«هِذْرَةٌ» في جمع «هَادِرٌ».

ومن أمثلة الكثرة: «فِعْلِيٌّ» ولم يسمع جمعا إلا «حِجْلِيٌّ» جمع «حَجَلٌ» و«ظِرْبِيٌّ» جمع «ظِرْبَانٌ»، ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع.

القراءة فلا بد من مفعول أول محذوف، ليطم المعنى به، أي: وترى الزلزلة -أو الساعة- الخلق الناس سكارى، ويؤيد هذا قراءة أبي هريرة وأبي زرعة نهيك «تُرى الناس سكارى» بضم التاء وفتح الراء على ما لم يسم فاعله ونصب «الناس»؛ بنوه من المتعدى لثلاثة: فالأول قام مقام الفاعل وهو ضمير المخاطب، و«الناس سكارى» هما الثاني والثالث. ويجوز أن يكون متعديا لاثنيين فقط على معنى وترى الزلزلة أو الساعة الناس قوما سكارى، ف«الناس» هو الأول و«سكارى» هو الثاني. وقرأ الزعفراني وعباس في اختياره «وترى» كقراءة أبي هريرة إلا أنهما رفعا «الناس» على أنه مفعول لم يسم فاعله، والتأنيث في الفعل على تأويلهم بالجماعة. وقرأ الأخوان «سكرى وما هم بسكرى» على وزن وصفة المؤنثة بذلك، واختلف في ذلك هل هذه صيغة جمع على فعلى كمرضى وقتلى، أو صفة مفردة استغنى بها في وصف الجماعة؟ خلاف مشهور تقدم في قوله «أسرى». وظاهر كلام سيبويه أنه جمع تكسير؛ فإنه قال: وقوم يقولون: «سكرى» جعلوه مثل مرضى؛ لأنهما شيخان يدخلان على الإنسان ثم جعلوا رُوبى مثل سكرى، وهم المستقلون نوما لا من شرب الرائب.

ينظر: اللباب ١٤/٧-٨.

(١) ذرب: حد. ينظر: القاموس (ذرب).

(٢) العرد: الخصى، وضرب من الكمأة. ينظر: القاموس (عرد).

(ص)

و(فُعَل) ل (فَاعِل) و(فَاعِلَه) وَضَفَيْن نَحْو(عَاذِل) و(عَاذِلَه) وَمِثْلُه (الْفُعَال) فِيْمَا ذُكِّرَا وَيَمْنَعُ اغْتِيَالُ لَامٍ مِنْهُمَا وَ(خُرَّد) و(نَفْس) و(سُخَّل) وَ(عَزَّل) شَدَّتْ كَذَلِكَ (سُرًّا) و(عَزَّل) (ش) من أمثلة الكثرة: «فُعَل»:

والقياسى منه: ما كان ل «فَاعِل» و«فَاعِلَة» وصفين، صحيحى اللام. ويشاركة «فُعَال» قياسا فى المذكر ك «صَائِم» و«صَوْم» و«صَوْمًا».

وندر فى المؤنث كقول الشاعر: [من البسيط]

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنَّى غَيْرَ صُدَادٍ^(١)
فجمع «صَادَة» على: «صُدَاد»، وهو نادر.

واعتلال اللام مانع منهما استغناء فى «فَاعِل» ب«فُعَلَة» ك«رَام» و«رُمَاة»، وفى «فَاعِلَة» ب«فَوَاعِل» ك«رَامِيَة» و«رَوَام».

وندر: «عَاذِل» و«عُزِّي» و«عَافِي» و«عَفَى»، وكذا: «عُزَاء» فى جمع «عَاذِل»، و«سُرَاء» فى جمع «سَارِي» كقول الشاعر: [من البسيط]

تَقْرِي بُيُوتَهُمْ سُرَاءَ لَيْلَتِهِمْ وَلَا يُبَيِّتُونَ دُونَ اللَّيْلِ أَضْيَافًا
وحكى سيبويه^(٢): «جَانِيًا» و«جُنَاء»، وهو نظير «سُرَاء» فى جمع «سَار».

وحكى ابن سيده^(٣): «سَاقِيًا» و«سُقَى»، وهو نظير «عُزِّي» فى جمع «عَاذِل». وقالوا: «خَرِيْدَة» و«خُرْد»، و«نَفْسَاء» و«نَفْس»، و«رَجُلٌ سُخَّل» - أى: رذل - أو «رَجَالٌ سُخَّل»، و«رَجُلٌ أَعَزَّل» - لا سلاح له - و«رِجَالٌ عَزَّل»، و«جَرَادَة سُرْو» - أى: بيوض - و«جَرَاد سُرًّا».

هذه كلها نودار لا يقاس عليها.

(١) البيت للقطامى فى ديوانه ص٧٩، وأمالى الزجاجى ص٥٩، والأشباه والنظائر ٥١/٥، وشرح التصريح ٣٠٨/٢، ولسان العرب (صدد)، والمقاصد النحوية ٥٢١/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣١٤/٤، وشرح الأشموني ٦٨٤/٣، وشرح ابن عقيل ص٦٤٠.
(٢) ينظر: الكتاب (٤٨/٤).
(٣) ينظر: المحكم (٣٠٢/٦).

(ص)

(فَعَلَ) و(فَعَلَةٌ) (فَعَالٌ) لَهُمَا
نَحْو(ضِيَّاف) وَالذِّي الْفَا مِنْهُ يَا
ل (فَعَلَ) - أَيْضًا - (فَعَالٌ) حَيْثُ لَمْ
(فَعَلَةٌ) ك(فَعَلَ) فِيهِ وَفِي
فِي غَيْرِ وَضْفِ وَالْمُضَاهِي (حُوتًا) أَوْ
وَقِسُهُ فِي وَضْفِ بِمَعْنَى (فَاعِلٌ)
وَشَاعَ فِي وَضْفِ عَلَى (فُعَلَانًا)
وَمِثْلُهُ (فُعَلَانَةٌ) وَالزَّمَهُ فِي
وَاحْفَظُهُ فِي ك(فَاعِلٌ) و(فَاعِلُهُ)
وَفِي (فَعَالٍ) ازْوِهِ و(أَفْعَالًا)
كَذَلِكَ (فُعَلَاءٌ) (فُعُولٌ) (فُعَلٌ)
وَب(فُعُولٌ) (فَعِلٌ) نَحْو (كَبِدٌ)
فِي (فَعَلٌ) أَوْ (فَعَلٌ) سُمًّا وَفِي (فَعَلَ)
(فُعُولٌ) (فَعَلَ) إِنْ يُضَاعَفُ أَوْ يُعَلَّ
وَاحْفَظُهُ فِي وَضْفِ عَلَى (فَعَلَ) وَفِي
شَدَّ (فُعُولٌ) فِي (شُضُوصٍ) و(سَمًا)
و(فُعَلُهُ) (آنَسَةٌ) (أَسِينُهُ)
(ش) من أمثلة جمع الكثرة : «فَعَالٌ» و«فُعُولٌ» :

ف «فَعَالٌ» : مقيس في جمع «فَعَلَ» و«فَعَلَةٌ»، اسمين كانا أو صفتين، نحو:
«كَعَبٌ» و«كَعَابٌ»، و«صَعَبٌ» و«صِعَابٌ»، و«نَعَجَةٌ» و«نِعَاجٌ»، و«خَدَلَةٌ» (١)
و«خِدَالٌ» .

وشد فيما فاؤه أو عينه ياء ك«يَعْرُ» (٢) و«يَعَارُ»، و«ضَيْفٌ» و«ضِيَّافٌ»؛ قال

(١) الخدلة: يقال: امرأة خدلة أى: ممتلئة الأعضاء من اللحم مع دقة العظام. أساس البلاغة (خدل).

(٢) اليَعْرُ: الجدى، وصوت الشاء. المقياس (يعر).

الشاعر: [من الطويل]

أَتَارُ أَبِيْنَا غَيْرَ أَنَّ ضِيَاْفَهُ قَلِيْلٌ وَقَدْ يُؤْوِي إِلَيْهَا فَتَكْثُرُ
و«فِعَال» - أيضا - مقيس في «فَعَل» و«فَعَلَّة» ما لم يضاعفا، أو تعتل لامهما،
وذلك نحو: «جَمَل» و«جَمَال»، و«رَقَبَة» و«رِقَاب» .
والأكثر في «قَلَم»: أن يستغنى فيه ب«أَقْلَام» عن: «قِلَام»، وقد يجمع على:
«قِلَام» حكاه ابن سيده (١) .

و«فِعَال» - أيضا - مقيس في: «فِعَل» و«فُعَل» - اسمين - نحو «ذُنْب» و«ذِنَاب»،
و«رُمَح» و«رِمَاح»، ما لم يكن «فُعَل» واوى العين ك«حُوت»، أو يائي اللام ك«مُدَى» .
و«فِعَال» - أيضا - مقيس فيما بمعنى «فَاعِل» و«فَاعِلَة»، من «فَعِيل» و«فَعِيْلَة» -
وصفين - ك«ظُرَاف» و«كِرَام» في جمع: «ظَرِيْف» و«ظَرِيْفَة»، و«كَرِيْم» و«كَرِيْمَة» .
وشاع دون اطراد في «فُعْلَان» - وصفا - وفي أنثيه وهما: «فُعْلَى» و«فُعْلَانَة»،
وفي «فُعْلَان» و«فُعْلَانَة» - أوصافا - نحو: «غَضَاب» و«نَدَام»، و«خِمَاص» في جمع:
«غَضْبَان» و«غَضْبَى»، و«نَدْمَان» و«نَدْمَانَة»، و«خُمْصَان» و«خُمْصَانَة» .

ولم يجاوز «فِعَال» إلى غيره فيما عينه واو ولامه صحيحة من «فَعِيل» و«فَعِيْلَة» -
وصفين - ك«طَوَال» في جمع: «طَوِيْل» و«طَوِيْلَة» .

ويحفظ «فِعَال» - أيضا - في جمع «فَاعِل» و«فَاعِلَة» - وصفين - نحو: «قَائِم»
و«قِيَام»، و«رَاع» و«رِعَاء»، و«أَم» و«إِمَام»، كقوله - تعالى - : ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُنْفِقِينَ
إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] .

وكذا يقال في جمع «قَائِمَة» و«رَاعِيَة» و«أَمَة» .

ومن المحفوظ الذي لا يقاس عليه: «بُرْمَة» (٢) و«بِرَام»، و«أُنْتَى» و«إِنَات» .
ومن المحفوظ - أيضا - نحو: «أَعْجَف» و«عِجَاف»، و«جَوَاد» و«جِيَاد»،
و«خَيْر» و«خِيَار»، و«أَيْضَر» و«إِصَار»، و«بَطْحَاء» و«بِطَاح»، و«قَلُوص» و«قِلَاص»،
و«رُبْع» و«رِبَاع»، و«لِقْحَة» و«لِقَاح» (٣) .
والأبصر: كساء يجمع فيه الحشيش .

(١) ينظر: المحكم (١٦٩/٦) .

(٢) البرمة: القدر من الحجر. المصباح (برم) .

(٣) اللقحة: الناقة ذات لبن. المصباح (لقح) .

وقد تضمن النظم هذه الأوزان كلها.

ثم نبهت على أن «فُعُولاً» يغنى عن «فِعَالٍ» فيما كان اسماً على «فَعِيلٍ» كـ«كَبِدٍ» و«كُبُودٍ».

ثم أشرت إلى أن «فُعُولاً» مطرد في جمع «فَعْلٍ» و«فِعْلٍ» - اسمين - نحو «كَعْبٍ» و«كُعُوبٍ»، و«ضِرْسٍ» و«ضُرُوسٍ».

وأنه في جمع «فَعْلٍ» يقل، ويقتصر على سماعه كـ«أَسَدٍ» و«أَسُودٍ»، و«شَجَنٍ» و«شُجُونٍ»، و«نَدَبٍ» و«نُدُوبٍ»، و«ذَكَرٍ» و«ذُكُورٍ»، و«سَاقٍ» و«سُوقٍ»، إلا أن «سُوقاً» شاذ؛ لثقل الضمة على الواو.

ثم أشرت إلى أن «فُعَلَاءً» إن لم يضاعف ولم يعل لم يشذ جمعه على «فُعُولٍ» كـ«جُنْدٍ» و«جُنُودٍ»، و«بُرُودٍ» و«بُرُودٍ».

فإن ضوعف كـ«خُفٍّ»، أو أعل كـ«خُوتٍ» وكـ«مُدَى» - لم يجمع على: «فُعُولٍ»، إلا ما شذ من قولهم في «الْحُصَّ» - وهو الورس^(١) -: «حُصُوصٍ»، وفي «نُتَيْ»^(٢): «نُؤَى»، وإياهما عنت بقولى:

«فُعُولٍ» «فَعْلٍ» إن يُضَاعَفُ أو يُعَلَّ شَذُّ...

ثم أشرت إلى أن «فُعُولاً» قد يكون جمعاً لـ«فَاعِلٍ» على قلة نحو «رَاكِعٍ» و«رُكُوعٍ»، و«شَاهِدٍ» و«شُهُودٍ»، و«بَاكٍ» و«بِكَايٍ»، و«صَالٍ» و«صَلِيٍّ».

ثم أشرت إلى أن «فُعُولاً» قد يكون جمعاً لصفة على «فَعْلٍ»، نحو «كَهْلٍ» و«كُهُولٍ»، و«فَسَلٍ»^(٣) و«فُسُولٍ».

ولاسم على «فَعْلَةٍ» كـ«بَدْرَةٍ» و«بُدُورٍ»، و«صَخْرَةٍ» و«صُخُورٍ».

وندر «فُعُولٍ» في جمع «فَوَعَلٍ» كقول الشاعر: [من السريع]

أَبْلِغْ بَنِي أَوْدٍ فَقَدْ أَحْسَنُوا أَمْسِ بِضَرْبِ الْهَامِ تَحْتَ الْقُنُوسِ^(٤)
فجمع «قُونَسًا» على: «قُنُوسٍ».

(١) الوُرس: نبات كالسمسم، ليس إلا باليمن، نافع للكلف طلاءً وللبهق شرباً. القاموس (ورس).

(٢) النُّؤَى: حفيرة حول الخباء، يدفع ماء المطر عن الخباء. (نأى).

(٣) الفَسَلُ: الضعف والقلة، يقال: الرجل الفسل، وهو الرديء من الرجال. المقاييس (فسل).

(٤) البيت للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٨، ولسان العرب (قنس)، والمخصص ١٣٩/٦، وتاج العروس (قنس).

ومما يحفظ ولا يقاس عليه: ما حكاه ابن سيده^(١): أنه يقال للناقة القليلة اللبن: «شُصُوص» ويجمع على: «شَصَائِص» على القياس، و«شُصُوصًا» أيضا، وهو نادر. ومن المحفوظ الذي لا يقاس عليه: «ظَرِيفٌ» و«ظُرُوفٌ»، و«حَيِّثٌ» و«خُبُوثٌ»؛ عن أبي زيد.

ومثله: «عَنَاقٌ» و«عُنُوقٌ»، و«سَمَاءٌ» و«سُمَى».

وأشرت بقولى:

... .. وَالْمُضَاهِي لَمَمَا

إلى ما ضعف من «فَعَلٌ» ك«طَلَلٌ» و«طُلُولٌ».

ومما يحفظ-أيضا-: جمع «فُعَلَةٌ» على «فُعُولٌ» ك«شُعْبَةٌ» و«شُعُوبٌ»، و«قُتَّةٌ»^(٢) و«قُنُونٌ».

وقالوا: «أَنِسَةٌ» و«أَنْثُوسٌ»، و«أَسِيئَةٌ»^(٣) و«أُسُونٌ» و«إِسَانٌ» -وهى: قوى الوتر- وكلها نودار. والله أعلم.

(ص)

وَفِي (فَعَالٍ) لَاسِمٍ ك(فَعَالٍ) وَ(فَعَلٍ)	و(فُعَلٍ) الْوَاوِي عَيْنًا وَ(فَعَلٍ)
وَفِي (فَعَالٍ) وَ(فَعَالٍ) قَدْ يَرِدُ	كَذَا (فَعِيلٍ) وَ(فُعُولٍ) وَوُجِدَ
فِي (فَاعِلٍ) وَ(فُعَلَةٍ) وَ(فُعَلٍ)	وَ(فُعَلَةٍ) (فَعَلَةٌ) وَ(فَعَلٍ)
فِي (فَعَالٍ) وَ(فَعَلٍ) قَدْ نُقِلَ	وَالثَّانِ نَادِرٌ وَلَكِنْ احْتُمِلَ
لِ (فَعَلٍ) اسْمًا وَ(فَعِيلٍ) وَ(فَعَلٍ)	غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ (فُعَلَانٍ) وَقَلَّ
فِي (فَاعِلٍ) وَمَا لَهُ (فُعَلَاءٌ) مِنْ	(أَفْعَلٍ) فِي (فُعَالٍ) -أَيْضًا- قَدْ يَعْنِ
(فَعَلَةٌ) كَذَا وَ(فُعَلٍ) وَاجْعَلَا	جَمَعَ (فَعِيلٍ) ك(كَرِيمٍ) (فُعَلَا)
وَ(فَعِيلٍ) ذَا اجْمَعَنَّ (فَاعِلًا)	فِي قَصْدٍ مَدْحٍ مِثْلَ جَمْعِي عَاقِلًا
وَفِي (فَعَالٍ) وَ(فَعِيلَةٍ) وَفِي	(فَعَلٍ) وَفِي (فُعَلٍ) سَمَاعُهُ أَقْتَفِي
وَفِي (فَعِيلٍ) ذُو بِمَعْنَى (فُعَلَا)	أَتَى وَفِي (فُعُولٍ) -أَيْضًا- نُقِلَا
وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءٌ) فِي الْمُعَلِّ	لَأَمَّا وَمُضَعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلَّ

(١) ينظر: المخصص (٤٦/٧).

(٢) القُتَّةُ: أعلى الجبل. المقياس (قنن).

(٣) الأسيئة: القوة من قوى الوتر. القاموس (أسن).

وَفِي (نَصِيبٍ) ازو(أَفْعِلَاءَ) وَفِي (صَدِيقٍ) وَ(ظَنِينٍ) جَاءَ
وَفِي (صَدِيقَةٍ) وَ(قَزُ) قُبَلًا وَ(هَيْئِن) وَ(أَهْوِنَاء) اسْتُعْمِلًا
(ش) من أمثلة جمع الكثرة : «فِعْلَان» وَ«فُعْلَان».

ف «فِعْلَان»: مقيس فيما كان من الأسماء الجامدة على: «فُعَال» ك«غُرَاب»
وَ«غِرْبَان»، وَ«غَلَام» وَ«غِلْمَان».

أَوْ عَلَى: «فُعَل» ك«صُرْد» وَ«صِرْدَان»، وَ«جُرْد» ^(١) وَ«جِرْدَان»، وَ«خُرَز»
وَ«خِرْزَان»، وَهِيَ ذُكُور الْأَرَانِب.

وَاطْرُد «فِعْلَان» - أَيْضًا - فِي جَمْع مَا عَيْنُهُ وَآو مِنْ «فُعَل» وَ«فُعَل»، ك«عُود»
وَ«عِيدَان»، وَ«حُوت» وَ«حِيتَان»، وَ«كُوز» وَ«كَيْرَان»، وَ«نُون» وَ«نَيْتَان»، وَهِيَ
الْحِيتَان.

وَمِثَال ذَلِكَ فِي «فُعَل»: «تَاج» وَ«تَيْجَان»، وَ«قَاع» وَ«قِيَعَان»، وَ«خَال» ^(٢)
وَ«خِيْلَان»، وَ«جَار» وَ«جِيرَان».

وَقَدْ يَجْمَع عَلَيْهِ «فُعَل» -صَحِيحُ الْعَيْن- ك«خَرَب» وَ«خِرْبَان»، وَ«أَخ» وَ«إِخْوَان».
وَالخَرَب: ذِكْرُ الْحَبَارَى.

وَقَدْ يَجْمَعُ عَلَى «فِعْلَان»: «فُعَال»، ك«غَزَال» وَ«غِزْلَان»، وَ«فُعَال» ك«صِوَار»
وَ«صِيرَان». وَالصَّوَار: قَطِيعُ بَقَرِ الْوَحْش.

وَيَجْمَعُ عَل «فِعْلَان» - أَيْضًا -:

«فَعِيل»: ك«ظَلِيم» ^(٣) وَ«ظَلْمَان».

وَ«فُعُول»: ك«خَرُوف» وَ«خِرْفَان».

وَ«فَاعِل»: ك«حَائِط» وَ«حِيطَان».

وَ«فِعَل»: ك«قَنُو» ^(٤) وَ«قَنَوَان».

«فِعْلَةٌ»: ك«نِسْوَةٌ» وَ«نِسْوَان».

(١) الجرد: ضرب من الفأر. القاموس (جرذ).

(٢) الخال: سحاب لا يخلف مطرُهُ، والبرق، والكِبْرُ، والثوب الناعم، وشامة في البدن.
القاموس (خول).

(٣) الظليم: الذكر من النعام. القاموس (ظلم).

(٤) القنو: العذق بما عليه؛ لأنه ملازم لشجرته. المقاييس (قنو).

و«فَعَلَّ»: ك«عَبَدَ» و«عَبَدَانَ»، و«صَنَفَ» و«صَنَفَانَ». و«فُعَلَّة»: ك«بُرَكَةً» و«بُرَكَانَ»، لبعض طير الماء. و«فَعَلَّة»: ك«قَضَفَةَ» و«قَضَفَانَ». والقضفة: الأكمة. وجمعوا- أيضا - على «فِعْلَانِ»: «فَعْلَانِ» ك«كَرَّوَانَ» و«كَرَّوَانَ»، و«صَمِيَّانِ» و«صَمِيَّانِ»، وهو الرجل الشجاع.

وقالوا: «صِفْتَانِ» في جمع «صِفَتَ»، وهو الرجل الأحمق الجسيم. و«فُعْلَانِ»: مقيس فيما كان من الأسماء الجامدة، والجارية مجراها، على «فَعَلَ» ك«ظَهْرَانَ» و«بُطْنَانَ» و«عُبْدَانَ» و«سُقْبَانَ»^(١). أو على «فَعِيلِ» ك«قَضِيْبِ» و«قَضْبَانَ»، و«كَثِيْبِ»^(٢) و«كُتْبَانَ»، و«رَغِيْفِ» و«رُغْفَانَ»، و«قَفِيْزِ» و«قُفْرَانَ». أو على «فَعَلَ» -صحيح العين- ك«ذَكَرَ» و«ذُكْرَانَ»، و«جَدَعَ» و«جُدْعَانَ»، و«حَمَلَ» و«حُمْلَانَ».

وقل في «فَاعِلِ» ك«حَاجِزَ» و«حُجْرَانَ»، و«رَاكِبَ» و«رُكْبَانَ». وفي «أَفْعَلِ» «فُعْلَاءَ»^(٣) ك«أَسْوَدَ» و«سُودَانَ»، و«أَعْمَى» و«عُمِّيَانَ». وفي «فُعَالِ» ك«حُوَارَ» و«حُورَانَ»، و«رُقَاقَ» و«رُقَاقَانَ»؛ ذكرهما سيبويه^(٤). ويقال- أيضا - في «فَعَلَّة» ك«قَضَفَةَ» و«قَضَفَانَ»، وفي «فَعَلَ» ك«ذُئِبَ» و«ذُؤْبَانَ». ويقال- أيضا - : «قَضَفَةَ» و«قَضَفَانَ». والقضفة: الأكمة كحجر واحد. ومن أمثلة الكثرة: «فُعْلَاءَ»:
وهو مقيس فيما كان على: «فَعِيلِ» صفة لمذكر عاقل بمعنى: «فَاعِلِ» غير مضعّف، ولا معتل اللام ك«ظَرِيْفِ» و«ظُرْفَاءَ»، و«كَرِيْمِ» و«كَرْمَاءَ». ويكثر فيما دل على مدح من «فَاعِلِ» ك«صَالِحِ» و«صَالِحَاءَ»، و«عَاقِلِ» و«عُقْلَاءَ»، و«شَاعِرِ» و«شِعْرَاءَ».
وقد يجيء جمعا لـ «فَعَالِ»: ك«جَبَانَ» و«جُبْنَاءَ».

(١) أى: في «ظَهْرَ» و«بُطْنَ» و«عُبْدَ» و«سُقْبَ»، والسُقْب: ولد الناقة أو ساعة يولد أو خاص بالذكر. القاموس (سقب).

(٢) الكثيب: التل من الرمل. القاموس (كثب).

(٣) أى: «أفعل» الذي مؤنثة «فعلاء»

(٤) ينظر: الكتاب (٣/٥٧٦، ٣/٦٠٣، ٣/٦٠٤).

وَضَفًا لِأُنْثَى، أَوْ مُذَكَّرٍ بِلَا
 وَقَسَهُ فِي كَدَاعَاتِقْ) و(فَاعِلُهُ)
 وَفِي (الدُّخَانِ) اسْتَنْدَرُوا (دَوَائِحِنَا)
 وَ(حَاجَةٌ) مَعَ (الْحِجَاجِ) وَ(الشَّجِنِ)
 وَ(فَعَائِلٌ) اِجْمَعَنْ (فَعَالَهُ)
 كَذَا (فَعُولَةٌ) وَذِي الْخُمْسِ بِلَا
 وَفِي (فَعِيلٌ) وَ(فَعِيلَةٌ) نُقِلَ
 وَشُدُّ فِيمَا ضَعَّفُوا مِنْ (فَعْلَهُ)
 (ش) «فَوَعِلٌ» وَ«فَوَاعِلٌ» ك«جَوْهَرٌ» وَ«جَوَاهِرٌ»، وَ«كَوَثِرٌ» وَ«كَوَاثِرٌ» .

وَ«فَاعِلٌ» وَ«فَوَاعِلٌ» ك«طَوَابِعٌ» وَ«طَوَابِعٌ»، وَ«قَالِبٌ» وَ«قَوَالِبٌ» .
 وَ«فَاعِلَاءٌ» وَ«فَوَاعِلٌ» ك«قَاصِعَاءٌ» وَ«قَوَاصِعٌ»، وَ«زَاهِطَاءٌ» وَ«زَوَاهِطٌ» .
 وَ«فَاعِلٌ» وَ«فَوَاعِلٌ» فِي صِفَاتِ الْإِنَاثِ ك«حَائِضٌ» وَ«حَوَائِضٌ»، وَ«طَالِقٌ»
 وَ«طَوَالِقٌ» .

وَ«فَاعِلٌ» وَ«فَوَاعِلٌ» فِي صِفَاتِ ذَكَورٍ مَا لَا يَعْقِلُ ك«نَجْمٌ طَالِعٌ» وَ«نُجُومٌ طَوَالِعٌ»،
 وَ«جَبَلٌ شَامِيخٌ» وَ«جِبَالٌ شَوَامِيخٌ»، وَهُوَ مَطْرَدٌ؛ نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ سَبِيوِيهِ (١) .
 وَغَلَطَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فَحَكَمَ عَلَى هَذَا بِالشَّدُوذِ، وَإِنَّمَا الشَّاذُّ جَمْعُ «فَاعِلٌ»
 صِفَةٌ لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ عَلَى «فَوَاعِلٌ» ك«فَارِسٌ» وَ«فَوَارِسٌ»، وَأَمَّا «فَاعِلٌ» اسْمًا ك«عَاتِقٌ» (٢)
 وَ«كَاهِلٌ» فَ«فَوَاعِلٌ» فِيهِ مَطْرَدٌ وَيَسْتَوِي فِيهِ اسْمُ الْجِنْسِ وَالْعِلْمُ؛ فَيُقَالُ فِي «حَاتِمٍ» :
 «حَوَاتِمٌ»؛ كَمَا يُقَالُ فِي «خَاتِمٍ» : «خَوَاتِمٌ» .

وَ«فَوَاعِلٌ» - أَيْضًا - مَطْرَدٌ فِي جَمْعِ «فَاعِلَةٌ» - مُطْلَقًا - ك«ضَوَارِبٌ» وَ«فَوَاطِمٌ»
 وَ«نَوَاصٍ» فِي جَمْعِ «ضَارِبَةٌ» وَ«فَاطِمَةٌ» وَ«نَاصِيَةٌ» .
 وَكَذَا فِي جَمْعِ «فَوَعْلَةٌ» ك«صَوْمَعَةٌ» وَ«صَوَامِعٌ» وَ«زُوبَعَةٌ» وَ«زَوَابِعٌ» .

وَشُدُّ «دُخَانٌ» وَ«دَوَائِحِنٌ» وَ«عُثَانٌ» وَ«عَوَائِنٌ» وَ«حَاجَةٌ» وَ«حَوَائِجٌ» وَ«حِجَاجٌ»

(١) قَالَ سَبِيوِيهِ: وَإِنْ كَانَ (فَاعِلٌ) لغير الآدميين كُسر على (فواعل) وَإِنْ كَانَ لِمَذْكَرٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا
 يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْآدَمِيِّينَ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ؛ فَضَارِعُ الْمُؤنَّثِ وَلَمْ يَقَوْ قُوَّةَ الْآدَمِيِّينَ وَذَلِكَ
 قَوْلُكَ: جَمَالٌ بَوَازِلٌ، وَجَمَالٌ عَوَاصِهُ. يَنْظُرُ: الْكِتَابُ (٣/٦٣٣) .
 (٢) الْعَاتِقُ مِنَ الطَّيْرِ: إِذَا كَانَ فَوْقَ النَّاهِضِ، وَالْعَاتِقُ مِنَ الْخَمْرِ: الْقَدِيمَةُ. يَنْظُرُ: الْمَقَابِيسُ (عَتَقٌ) .

و«حَوَاجِج»، و«شَجَن» و«شَوَاجِن»: وهى أعلى الأودية.
ومثال «فَعَائِل» جمعا لـ «فَعَالَةٌ» وما بعده: كـ«صَحَائِف» و«سَحَائِب» و«رَسَائِل»
و«ذَوَائِب»^(١) و«رَكَائِب».

ومثال «فَعَائِل» جمعا للمجرد من التاء «شَمَائِل» فى جمع «شَمَال» و«شِمَال»،
و«عَجَائِز» فى جمع «عَجُوز» و«عَقَائِب» جمع «عُقَاب».

وأما «فَعَائِل» جمع «فَعِيل» من هذا القبيل فلم يأت فى اسم جنس - فيما أعلم - .
لكنه بمقتضى القياس لعلم مؤنث كـ«سَعَائِد» جمع «سَعِيد» علم امرأة.

(ص)

وَاجْعَلْ لُ (فِعْلَاءَةٌ) وَ(فِعْلِيَّةٌ) مَعَ
وَهُوَ لَمَّا يُحْدَفُ مَا تَقَدَّمَ
وَب(فَعَالِي) مَعَهُ قَدْ جُمِعَا
وَعَبَّرَ ذَيْنَ أَشْرَكُوا - أَيْضًا - وَقَدْ
وَاجْعَلْ (فَعَالِي) لِعَبَّرِ ذِي نَسَبٍ
وَب(الْمَهَارِي) وَ(الْمَهَارِي) (الْمَهْرِي)

(ش) مثال «فَعَالِي» جمعا لـ «فِعْلَاءَةٌ»: «سِعْلَاءَةٌ» و«سَعَالِي».

ومثاله جمعا لـ «فِعْلِيَّةٌ»: «هَبْرِيَّةٌ»^(٢) و«هَبَارِي».

ومثاله جمعا لـ «فِعْلُوءَةٌ»: «عَرْفُوءَةٌ» و«عَرَاقِي».

ومثاله جمعا لما حذف أول زائديه: «حَبَائِطُ» و«قَلَاسٍ» فى جمع «حَبْنَطِي»
و«قَلْنُسُوءَةٌ» على حذف النون. فلو حذف ألف «حَبْنَطِي» وواو «قَلْنُسُوءَةٌ» لقلت:
«حَبَائِطُ» و«قَلَانِسُ».

ولك فى جمع «صَحْرَاءُ» و«عَدْرَاءُ» أن تقول: «صَحَارِي» و«عَدَارِي»، و«صَحَارِي»
و«عَدَارِي». وكذلك ما أشبههما.

وكذلك يشترك «فَعَالِي» و«فَعَالِي» فيما آخره ألف مقصورة للتأنيث أو للإلحاق
نحو «حَبَالِي» و«حَبَالِي» و«ذَفَارِي» و«ذَفَارِي» فى جمع «حُبْلِي» و«ذِفْرِي».

(١) الذوائب: جمع ذؤابة وهى: الناصية، ومن العز والشرف وكل شىء: أعلاه. ينظر: القاموس
(ذاب).

(٢) الهبرية: ما كان فى أسفل الشعر مثل النخالة. المقياس (هبر).

وقد يغنى عن «فَعَالٍ»: «فُعَالِي» أو «فُعَالِي» كـ«يَتِيم» و«يَتَامَى» و«أَسِير» و«أَسَارَى». ويقال في «كُزَيْبِي» و«بُرْدِي»: «كُرَاسِي» و«بُرَادِي»، وكذلك ما أشبههما في عدة الحروف وتأخر ياء مشددة زائدة لغير نسب متجدد.

وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء، وبقاء الدلالة على معنى شعور به قبل سقوط الياء بخلاف «كُزَيْبِي» و«بُرْدِي»؛ فـ«أُنَاسِي» على هذا ليس بجمع «إِنْسِي» وإنما جمع «إِنْسَان» وأصله: «أُنَاسِيْن» فأبدل النون ياء؛ كما قالوا «ظُرْبَان» و«ظُرَابِي».

ومن العرب من يقول: «أُنَاسِيْن» و«ظُرَابِيْن»؛ على الأصل. ولو كان «أُنَاسِي» جمع «إِنْسِي» لقليل في جمع «جِنِي»: «جِنَانِي»، وفي جمع «تُرَاكِي»: «تُرَاكِي».

وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسى؛ فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً كقولهم: «مَهْرِي» و«مَهَارِي» و«مَهَارِي».

وأصل المهري: بعير منسوب إلى مهرة^(١) قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.

(ص)

وبـ(فَعَالِل) وشبهِه انطَقَا
مُجَرِّدَا أَوْ بِمَزِيدِ أَوْلَا
وَاحْذِفْ مِنَ الْمُجَرِّدِ الْخُمَاسِي
وَالرَّابِعِ الشَّيْبِ بِالمَزِيدِ قَدْ
فب (فَرَاذِق) اِجْمَع (الْفَرَزْدَقَا)
وَإِنْ يُزْدُ بَعْضُ الذِي زَادَ عَلَي
مِنْ أَنْ يَكُونَ رَابِعَا ذَا لِيْنِ
وبـ(مَفَاعِيل) اِجْمَعَنْ ذَيْن وَمَا
وَمَا سِوَى ذَا مِنْ مُخَلِّ بِبِنَا

فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
أَوْ غَيْرِ أَوَّلِ سِوَى الذِي خَلَا
آخِرُهُ بِمُقْتَضَى الْقِيَاسِ
يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدْدُ
وبـ(فَرَاذِد) وَهَذَا الْمُنْتَقَى
أَرْبَعَةَ فَالزَّائِدُ اخْذِفْ إِنْ خَلَا
كَوَاو(عُضْفُور) وَ يَا (مِسْكِين)
ضَاهَاهُمَا نَحْو(تَمَائِيلِ الدُّمَى)
نَهَايَةَ الْجَمْعِ اخْذِفْ لِيُمْكِنَا

(١) مهرة بن حيدان: بطن من قضاة، وهم: بنو مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف (الحافي) بن قضاة، من القحطانية. كانوا يقيمون باليمن، وينسب إليهم مخلاف، يقال بإسقاط المضاف إليه. وتنسب إليهم الإبل المهرية. ينظر: معجم القبائل (٣/١١٥١)، والمشتبه ص ٥٧٠.

كَغَيْرِ مِيمِ الْمُشْبِهِ الْمُسْتَعْطَفًا
وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
وَبِ(الْمَطَالِقِ) اِجْمَعِ الْمُسْتَعْطَفًا
وَمِنْ (الْأَنْدَدِ) وَفَكُهُ اجْتَنِبْ
فِي الْجَمْعِ وَالتَّضْيِيزِ حَتْمًا أَدْعِمَا
يُحَدِّفُ لِأَلْمَوَازِ بَا (عَزِيدَ) (١)
ك (حَيْرُونِ) وَ(تَفَاعِيلِ) الرَّمَا
صُغ ل (ذُرْحَرِحِ) وَدَع (ذُرْحَرِحَا)
(حُطَّاطِطِ) وَشَبَّهَهُ إِذَا يَعْنِ
وَلَا تَقُلْ (مَرَامِرًا) فَتُمْنَعَا
مَا ك (اِفْتِعَالِ) وَ(اِنْفِعَالِ) قَدْ وُضِعَ
(فَعَائِلًا) خَوْفَ انْتِفَا الْأَمْثَالِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ سِوَاهُ مِيمًا سَبَقَا
وَالْعَكْسُ عِنْدَ ابْنِ يَزِيدَ الْمُسْتَحَقُّ
وَسَيَبَوِيهِ قَائِلِ (مَقَاعِسِ)
وَشَبَّهَهُ إِذْ لَمْ يَنَالَا فَضْلًا
إِفْرَادِ الْفَكَ لَدَى جَمْعِ كُفَى
فَكَا لِأَنَّهُ لِبَالِحَاقِ انْتَسَبَ
إِنْ كَانَ بَعْضُ مَا جَمَعْتَهُ انْحَدَفَ
وَاجْمَعُهُ دُونَ عِوَضِ (مَرَّافِقًا)

وَإِنْ أَخْلَّ زَائِدَانِ حُدِفَا
وَالْمِيمُ مِنْ سِوَاهُ أَوْلَى بِالْبَقَا
فَبِ (أَبَارِقِ) اِجْمَعِ (الْإِسْتَبْرَقَا)
وَالثُّونَ مِنْ (أَرْتُدَجِ) أَزَلْ تُصِبْ
كَذَلِكَ (أَلْبَبِ) يَصِيرُ عَلَمًا
وَتَأْنِي الدَّلَائِنِ مِنْ (عَسْوَدِ)
وَالْيَاءُ لَا الْوَاوُ اخْدِفْ أَنْ جَمَعْتَ مَا
فِي جَمْعِ (الْإِسْتِفْعَالِ) وَ(الذَّرَارِحَا)
وَأَلْفَا لَا هَمْزًا اخْدِفَنَّ مِنْ
(مَرْمَرِيَسَا) بِ(مَرَارِيَسِ) اِجْمَعَا
وَبِ(فَتَاعِيلِ) (تَفَاعِيلِ) جُمِعَ
وَالْمَازِنِي اخْتَارَ فِي (اِنْفِعَالِ)
وَمَا يُضَاهِي الْأَصْلَ أَوْلَى بِالْبَقَا
[قَالِمِيمٍ بِالْبَقَا لَدَى عَمْرٍو أَحَقَّ] (٢)
فَقَالَ فِي (مُقَعْنَسِسِ) (فَعَاعِسِ)
وَخَيَّرُوا فِي زَائِدِي (فَعَنْلِي)
وَالْمُضَعَفُ اللَّامُ مِنَ الْمُدْغَمِ فِي
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فِي نَحْوِ (الْخُدْبِ)
وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ
فَبِ(مَرَّافِقِ) اِجْمَعِ الْمُرَّافِقَا

(ش) «فَعَالِلِ» مثال يجمع عليه كل رباعي مجرد من الزيادة ك«جَعْفَرُ» و«جَعَاْفِرُ»،
و«دِرْهَمُ» و«دَرَاهِمُ»، و«سَبْطَرُ» (٣) و«سَبَاطِرُ»، و«زَبْرَجُ» و«زَبَارِجُ»، و«بُرْثُنُ» (٤)
و«بَرَاثِنُ»، و«جُخْدَبُ» (٥) و«جَخَادِبُ».

(١) العربد: الذكر من الأفاعى. القاموس (عربد).

(٢) فى أ: فهو لدى عمرو بالأبقى أحق

(٣) السبطر: الماضى الشهم. القاموس (سبطر).

(٤) البرثن: الكف مع الأصابع ومخلب الأسد. القاموس (برثن).

(٥) الجخدب: الضخم الغليظ. القاموس (جخدب).

وعلى زنته يجمع كل رباعي بزيادة للإلحاق كـ «جَوْهَر» و«جَوَاهِر»، و«بَيْطَر» و«بَيَاطِر».

أو لغير الإلحاق كـ «مَسْجِد» و«مَسَاجِد»، و«أَصْبَع» و«أَصَابِع». فإن كان ذو الزيادة كـ «أَحْمَر» و«سَكْرِي» مما استقر تكسيره على غير هذا البناء لم يدخل فيما نحن بسبيله، وإلى ذلك أشرت بقولي:

... .. سِوَى الَّذِي خَلَا

أى: سوى الذى مضى مما بُه على جمعه على غير مثال «مَفَاعِل».

فإن كان الاسم خماسيا دون زيادة حذف آخره، وجمع على مثال «فَعَالِل» نحو «فَرَزْدَق»^(١) و«فَرَاذِد»، و«جَرَذَخْل» و«جَرَادِح»، ويجوز حذف رابعه إن كان لفظه كلفظ ما يزداد كنون «خَدْرَنْق»^(٢)، أو مخرجه مخرج ما يزداد كدال «فَرَزْدَق»؛ فلك أن تقول فى جمعهما: «خَدَارِق» و«فَرَازِق»، والأجود «خَدَارِن» و«فَرَازِد».

فإن كان خماسيا بزائد حذف الزائد آخر أكان أو غير آخر؛ كـ «سَبَطْرِي» و«سَبَاطِر»، و«فَدَوَكْس»^(٣) و«فَدَاكِس»، و«مُدْخَرَج» و«دَحَارَج».

فإن كان الزائد من الخمسة حرف لين رابعا لم يحذف كـ «قِرْطَاس» و«قَرَاطِيس» و«عُضْفُور» و«عَصَافِير» و«فِنْدِيل» و«قَنَادِيل».

وإلى هذا أشرت بقولى - بعد ذكر «عُضْفُور» و«مِسْكِين» -:

وَبِمَفَاعِيلِ اجْمَعَنَّ ذَيْنَ وَمَا ضَاهَاهُمَا

ثم نبهت أن غير حرف اللين المذكور من الزوائد إذا أخل بقاؤه ببنية «مَفَاعِل» أو «مَفَاعِيل» حذف كميم «مُدْخَرَج» وواو «فَدَوَكْس».

وإن أخل بالبنية زائدان حذفوا معا كالسين والتاء من «مُسْتَفْعَل» فيقال فى جمع «مُسْتَعَدَّ» و«مُسْتَخْرَج»: «مَعَاذَ» و«مَخَارَج».

وإذا أغنى أحد الزائدين ولم يكن لأحدهما مزية فاحذف أيهما شئت كنون «حَبَطِي» وألفه؛ فلك أن تقول فى تكسيره: «الْحَبَانِطُ» بحذف الألف، و«الْحَبَاطِي» بحذف النون.

(١) الفرزدق: الرغيف يسقط فى التنور، والقطع من العجين. القاموس (فرزدق).

(٢) الخدرنق: الذكر من العنكبوت أو العظيم منها. اللسان: (خدرنق).

(٣) الفدوكس: الأسد والرجل الشديد. القاموس (فدوكس).

فإن كان لأحدهما مزية أبقي وحذف الآخر، فمن ذلك قولك في «مُرْتَقٍ» : «مَرَأِي»، وفي «اسْتِخْرَاجٍ» : «تَخَارِيجٍ»، فتؤثر الميم بالبقاء لكون زيادتها مختصة بالأسماء، بخلاف التاء فإنها تزداد في الأفعال كما تزداد في الأسماء، وتؤثر تاء «اسْتِخْرَاجٍ» بالبقاء على سببه لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير؛ لأن «تَخَارِيجٍ» كالتماثيل، بخلاف السين فإن بقاءها مع حذف التاء يخرج إلى عدم النظير؛ لأن السين لا تزداد وحدها فلو أوثرت بالبقاء في «اسْتِخْرَاجٍ» لقليل «سَخَارِيجٍ» ولا نظير له. ومن المؤثر بالبقاء لمزية همزة «حُطَائِطٍ»^(١) فإنها أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بحرف أصلي؛ لأن زيادتها وسطا شاذة بخلاف الألف.

ويونس يؤثر الألف بالبقاء لأنها أبعد من آخر الاسم. ومن المؤثر بالبقاء لمزية همزة والياء من «أَلْتَدَدٍ»^(٢) و«يَلْتَدَدٍ» لأوليتهما، ولأنهما في موضع يقعان فيه دالّين على معنى، بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا.

ومثال تكسيرهما بعد حذف النون «أَلَاذٌ» و«يَلَاذٌ» بالإدغام، وكذلك «أَلْبَبٌ» إذا صار علما يقال في تكسيره «أَلَابٌ» بالإدغام؛ ردا إلى القياس. ومن المؤثر بالبقاء لمزية واو «حَيَزُبُونٌ»^(٣) فإن تكسيره «حَزَابِينٌ» حذفت الياء وأبقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها.

وأوثرت بالبقاء لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو «عُضْفُورٌ» فيؤمن حذفها. ولو حذفت الواو أولا، لم يغن حذفها عن حذف الياء؛ لأنها ليست في موضع يؤمنها من الحذف.

ومن الإيثار بالبقاء لمزية قولهم في «دُرْخَرَجٍ»^(٤) : «دُرَارِحٍ» بإبقاء الراء دون الحاء؛ لأن ذلك لا يخرج إلى الثقل اللازم بإبقاء الحاء، وحذف الراء؛ إذ لو قيل : «دُرَارِحٍ» لالتقى المثلان بلا فصل بخلاف «دُرَارِحٍ».

(١) الحُطَائِطُ: يقال: رجل حُطَائِطُ أَى: صغير قصير. المقاييس (حطط).

(٢) الألتدد: الخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق. القاموس (لدد).

(٣) الحيزبون: العجوز. المقياس (حزب).

(٤) الدُرْخَرَجُ: دويبة حمراء منقطة بسواد تطير وهي من السموم. ينظر: القاموس (ذرح).

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى :
وَالْمِيمُ مِنْ سِوَاهُ أَوْلَى بِالْبَقَا
إلى قولى :

... .. وَدَعَّ «ذُرَاجِحًا»
ومن المزايا المرجح بها بقاء أحد الزائدين أن يكون متحركًا والآخر ساكنًا:
كهزمة حطائط .

ومن المزايا المرجح بها البقاء ما فى راء «مَرْمَرِيس» (١) من المزية على ميمه؛
وذلك أن إبقاء الراءين إذا قلت: «مَرَارِيس» لا يجهل معه كون الاسم ثلاثى
الأصل؛ بخلاف إبقاء الميمين بأن يقال: «مَرَامِر» فإنه يوهم أن الاسم رباعى الأصل .
والإشارة بـ:

... «فَتَاعِيل» و«تَفَاعِيل»
إلى نحو: «فَتَارِيب» و«تَطَالِيق» جمعى «أَفْتِرَاب» و«انْطِلَاق» .
والمازنى يقول فى «انْطِلَاق»: «طَلَائِق» .

فإن كان أحد الزائدين بإزاء أصل ومضاعفا من أصل والآخر بخلاف ذلك أوثر
بالبقاء الذى بإزاء أصل، ومضاعف من أصل كقولك فى «عَفَنَجِج» (٢): «عَفَاجِج»،
وإلى هذا أشرت بقولى:

وَمَا يُضَاهِى الْأَصْلُ أَوْلَى بِالْبَقَا
فالنون والجيم الثانية مزيدتان إلا أن الجيم تضاهى الأصل من وجهين:
أحدهما: أنها ليست من حروف (سألتمونها) بل هى ضعف حرف أصلى .
والثانى: أنها بإزاء اللام من «سَفَرَجَل» بخلاف النون؛ فإنها ليست ضعف حرف
أصلى .

فكان للجيم عليها مزية فأوثر بالبقاء .

فلو كان الذى ليس ضعف أصل متحركا، ومتصلا بالأول كافأ ضعف الأصل نحو
واو «كَوَأَلَل» (٣) فلك أن تقول فى جمعه: «كَوَأَلَل» بحذف إحدى اللامين، وإبقاء

(١) المرمريس: الدايمية. المقاييس (مرس).

(٢) العفنجج: الضخم الأحمق والناقة السريعة. القاموس (عفج).

(٣) الكوألل: القصير. القاموس (كول).

الواو، ولك أن تحذف الواو وتبقى اللام فتقول: «كأليل». فلو كان الحرف الذي لا يضاهاى أصلاً ميماً سابقة كميم «مُقَعَّنِيس»^(١) أو ثرت بالبقاء عند سيويه فليل في الجمع: «مَقَاعِيس». والمبرد^(٢) يخالف سيويه^(٣) فيحذف الميم ويبقى السين لمضاهاتها الأصل فيقول: «قَعَائِيس».

واتفق على التخيير في نحو: «حَبْنَطِي» إذ لا مزية لأحد الزائدين فيه على الآخر، وكذا النون والألف في «عَفْرَنِي»^(٤) لأنهما مزيدان لإلحاق الثلاثي بالخماسي فيقال في «عَفْرَنِي»: «عَفَارِن» إن حذفت الألف، و«عَفَارٍ» إن حذفت النون. ثم أشرت إلى أن المجموع على مثال «مَفَاعِل» إن كان مضاعف اللام بإدغام استصحب الإدغام في جمعه نحو: «مُدَقَّ»^(٥) و«مَدَاق»، و«خِدَب»^(٦) و«خِدَاب». وأجاز بعضهم في «خِدَب» أن يقال: «خِدَاب» - بالفك - لأن «خِدَبًا» ملحق ب«سِبْطَر» فيغترف في جمعه الفك؛ لأن باء الثانية بإزاء راء «سِبْطَر» وإلى هذا أشرت بقولي:

وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فِي نَحْوِ «الْخِدَبِ» فَكَأَ لِأَنَّهُ لِإِلْحَاقِ انْتَسَبِ
(ص)

وَلَيْسَ مَا وَاحِدُهُ قَدْ أَهْمَلَا مِنْ مُفْهِمِ الْجَمْعِ يَجْمَعُ كَالْمَلَا
إِلَّا إِذَا مَا كَالْأَبَائِلِ يَرِدُ مُخَصَّصًا بِالْجَمْعِ وَزَنًا مُدُّ وَجِدَ
وَمَا لَهُ مِنْ لَفْظِهِ فَرْدٌ سِوَى مَا مَرَّ فَاسْمُ جَمْعٍ أَوْ جِنْسٍ يُرَى
وَمَا بِتَاءٍ أَوْ بِيَاءٍ أُفْرَدَا فَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ كَالْمَجُوسِ وَحَدَا

- (١) القعس: دخول العنق في الصدر حتى يصير خلاف الخدب؛ لأن صدره كأنه يرتفع. المقياس (قعس).
(٢) قال المبرد...: مقعنسس: قعاسس؛ لأن الميم والنون لم تزادا لتلحقا بناء ببناء... المقتضب (٢/٢٣٣).
(٣) قال سيويه: وإذا حقرت مقعنسس حذفت النون وإحدى السنين؛ لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرتة للجمع. الكتاب (٣/٤٢٩).
(٤) العفرني: أسد عفرني: شديد. ينظر القاموس (عفر).
(٥) المدق: ما يدق به. ينظر القاموس (دق).
(٦) الخدب: الشيخ، والعظيم، والضخم من النعام وغيره، والجمل الشديد الصلب. ينظر القاموس (خدب).

وَمَنْ يَقُلْ فِيمَا يَكُونُ كَالْتُخْمِ) مِنْ لَازِمِ التَّأْنِيثِ جَمْعًا لَمْ يُلْمَ
 وَمَا سِوَاهُ وَزُنُّ (فَعْلٌ) أَوْ (فَعَلٌ) فَهُوَ اسْمٌ جَمْعٌ نَحْوِ (رَكْبٍ) وَ(هَمَلٍ)
 كَذَا (فَعَالَةٌ) وَ(مَفْعُولَاءُ) وَ(فَعْلَةٌ) وَ(فُعْلَةٌ) (فَعْلَاءُ)
 وَاجْعَلْ (فَعِيلًا) اسْمٌ جَمْعٌ إِنْ يَرِدُ مُذَكَّرًا وَفِي (حَجِيجٍ) ذَا اعْتِقَادٍ
 وَاجْعَلْ (سَرَاةً) اسْمٌ جَمْعٌ إِذْ جُمِعَ إِذْ جُمِعَ مِثْلُهُ قَدَمًا مُنْعِ
 وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعٌ وَاحِدٌ عَلَى سِوَايِهِ مُهْمَلًا أَوْ مُسْتَعْمَلًا

(ش) كل ما دل على جمع، وليس له واحد من لفظه فهو اسم جمع أو اسم جنس ما لم يكن على وزن مختص بالجموع كـ «أبائيل» فإنه جمع لواحد مهمل.

وما له واحد من لفظه ولم يكن على وزن من الأوزان التي تقدم ذكرها فليس بجمع - أيضا - بل هو اسم جمع أو اسم جنس.

فإن كان واحده بالتاء أو بياء كياء النسب فهو اسم جنس كـ «جدأ» و«جدأة» و«مجوس» و«مجوسى».

وقد حكم سيبويه^(١) بالجمعية على «تخم» و«تهم» فإن العرب ألزمتها التأنيث فلم تقل فيهما إلا: «هذه تهم» و«هي التخم».

بخلاف «الرطب» فإنه يقال فيه: «هو الرطب» و«هذا رطب».

ثم قلت:

وما سِوَاهُ وَزُنُّ «فَعْلٌ» أَوْ «فَعَلٌ» فَهُوَ اسْمٌ جَمْعٌ
 أى: ما سوى المتميز واحده بالتاء أو بالياء مما وزنه «فعل» أو «فعل» فهو اسم جمع كـ «ركب» و«همل»، و«صخب» و«خدم».

وكذلك ما كان على وزن «فَعَالَةٌ» كـ «صَحَابَةٌ»، أو «مَفْعُولَاءُ» كـ «مَعْبُودَاءُ»، أو «فَعْلَةٌ» كـ «رَجُلَةٌ»، أو على «فُعْلَةٌ» كـ «صُحْبَةٌ»، أو «فَعْلَاءُ» كـ «طُرَفَاءُ»^(٢).

وما كان على وزن «فَعِيلٌ» فهو جمع إن أنث كـ «عبيد» و«حمير»، واسم جمع إن ذكر كـ «كليب» و«حجيج».

وما كان على وزن «فَعْلَةٌ» فهو جمع إن لم يجمع كـ «كفرة» و«بررة»، وهو اسم

(١) ينظر: الكتاب (٣/٥٨٢)، وقد تقدم ذكر نص سيبويه فى هذه القضية .

(٢) الطُرَفَاءُ: شجر وهى أربعة أصناف منها: الأثل. القاموس (طرف) .

جمع إن جمع كـ«سَرَآة» و«سَرَآَات».

وقد يجيء بعض جموع التكسير مبنيًا على غير واحد:
 وغير واحد إما مستعمل كـ«عُرَاة» جمع «عُرَيَان» فإنه مبني على «عَارٍ».
 وإما مهمل كـ«لَيَالٍ» جمع «لَيْلَةٌ» فإنه بني على تقدير «لَيْلَاة» وهو مهمل.
 وقد يجيء جمع لا واحد له من حروفه كـ«أَبَابِيل» ولم يسمع له واحد.
 ومن قال فيه «إِبُول» أو غير ذلك فإنه بالتقدير والرأى لا أنه مسموع.

فصل

(ص)

قَدْ يُجْمَعُ الْمَجْمُوعُ جَمْعَ وَاحِدٍ ضَاهَاهُ كـ(الْأَعْبِيدِ) و(الْأَعَابِدِ)
 وَمَا بِوَزْنِ مُنْتَهَى التَّكْسِيرِ قَدْ يُجْمَعُ تَضْحِيحًا وَمِمَّا قَدْ وَرَدَ
 قَدْ مَرَّتِ الطَّيْرُ (أَيَا مَنِئَا) كَذَا (صَوَاحِبَات) قَدْ زُوِينَا
 وَقُلْ: (ذَوَاتُ) جَامِعِ اسْمِ صُدْرَا بِ(ذَى) لِغَيْرِ عَاقِلٍ وَاشْتَهَرَا
 (بَنَاتُ) فِي نَحْوِ (ابْنِ عُرْسٍ) كُلَّمَا جَمَعْتَهُ جِنْسًا أَتَى أَوْ عَلِمَا
 وَجَمْعُ جُمْلَةٍ بِأَنْ يُضَافَ (ذُو) جَمْعًا لَهَا كَذَا اسْتَقَرَّ الْمَأْخُذُ
 كـ(هُمُ ذَوُو بَرْقِ نَحْرِهِ) وَفِي ثَنِينَةٍ جِيءَ بِ(ذَوَى) وَأَصْفِ
 كَذَا الْمُثْنَى، وَالْمُضَاهِيهِ إِذَا تُنَى أَوْ يُجْمَعُ فَاغْتَبِرَ بِذَا

(ش) تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته:

فكما يقال في جماعتين من الجمال: «جَمَالَان» كذلك يقال في جماعات: «جَمَالَات».

وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد فكسر بمثل تكسيه كقولهم
 في «أَعْبُد»: «أَعَابِد»، وفي «أَسْلِحَةَ»: «أَسَالِح»، وفي «أَقْوَال»: «أَقَاوِيل» شبهوها
 بـ«أَسْوَد» و«أَسَاوِد» و«أَجْرَدَةَ» و«أَجَارِدَ» و«إِعْصَارَ» و«أَعَاصِيرَ».

وقالوا في «مُضْرَان» و«حُشَان»^(١): «مُضَارِين» و«حَشَاشِين»، وفي «عِقْبَان»
 و«عُرْبَان»: «عَقَابِين» و«عَرَابِين»؛ شبهوها بـ«سَلَاطِين» و«سَرَاجِين».

وكذا يقال في الجمع «ذَوُو زَيْدِين» و«ذَوَاتُ كَلْبَتَيْن».

(١) حُشَان: الولد الهالك في بطن أمه. القاموس (حشش).

وما كان من المجموع على وزن «مَفَاعِلٍ» أو «مَفَاعِيلٍ» لم يجوز تكسيره؛ لأنه لا نظير له في الأحاد فيحمل عليه؛ لكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في «نَوَاكِسٍ» : «نَوَاكِسُونَ»، وفي «أَيَّامِنَ» : «أَيَّامُونُ»، أو بالألف والتاء؛ كقولهم في «حَدَايِدَ» : «حَدَايِدَاتُ»، وفي «صَوَاحِبَ» : «صَوَاحِبَاتُ»، ومنه قول النبي ﷺ لحفصة - رضي الله عنها-: «إِنَّكَ لَأَنْتَنُ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ»^(١).

وإذا قصد جمع ما صدره «ذُو» أو «ابن» من أسماء ما لا يعقل قيل فيه : «ذَوَاتٌ كَذَا» و«بَنَاتٌ كَذَا»؛ كقولهم في جمع «ذِي الْقَعْدَةِ» : «ذَوَاتُ الْقَعْدَةِ»، وفي جمع «ابن عُرْسٍ»^(٢) : «بَنَاتٌ عُرْسٍ».

ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم ك«ابن لُبُونٍ»^(٣) و«بَنَاتٌ لُبُونٍ» وبين العلم ك«ابن آوَى» و«ابن مُقْرِضٍ»^(٤).

والفرق بين العلم، وغير العلم من هذا النوع الألف واللام فإن قبلهما ثاني الجزأين ك«ابن لُبُونٍ» فليس بعلم، وإن لم يقبلهما ك«ابن مُقْرِضٍ» فهو علم. فإن قصد جمع علم منقول من جملة ك«بَرَقَ نَحْرُهُ» توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه «ذُو» مجموعاً؛ كقولك في جمع «بَرَقَ نَحْرُهُ» : «هُمُ ذَوُو بَرَقِ نَحْرُهُ»، وتقول في تثنيته : «ذَوَا بَرَقِ نَحْرُهُ».

ويساوى الجملة في هذا المركب دون إضافة.

وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمشئى والمجموع على حده إذا ثنياً أو جمعاً: فيقال في تثنية «زَيْدِينَ» مسمى به : «هَذَانِ ذَوَا زَيْدِينَ» كما قيل في تثنية «كَلْبَتَيْنِ الحداد» : «هَاتَانِ ذَوَاتَا كَلْبَتَيْنِ».

وهكذا يقال في الجمع : «ذَوُو زَيْدِينَ» و«ذَوَاتُ كَلْبَتَيْنِ» والله أعلم.

(١) هو جزء من حديث عائشة في مرض النبي ﷺ عندما راجعته وحفصة في قوله مروا أبا بكر فليصل بالناس. والحديث رواه البخارى في مواضع من صحيحه ومسلم وغيرهما لكن وقع اللفظ موضع الشاهد بلفظ «صواحبات يوسف» عند ابن حبان (٢١٢٠) من حديث عائشة. وعند ابن حبان أيضاً (٦٨٧٤) من حديث ابن عمر، وعند أحمد (٤١٢/٤) من حديث أبى موسى.

(٢) ابن عرس: دويبة. القاموس (عرس).

(٣) لبون: ولد الناقة إذا كان في العام الثانى وصار لها لبن. اللسان (لبن).

(٤) ابن مقرض: دويبة تقتل الحمام. القاموس (قرض).

باب التصغير

(ص)

صَغُ الثَّلَاثِي عَلَى (فُعَيْل) وَمَا لَهُ (مَفَاعِلٌ) مُكْسَرًا وَاسْتَعْمَلُوا (أَفْعِلًا) فِي (أَفْعَلًا) وَبِ(فُعَيْعِيلٍ) يُصَغَّرُونَ مَا لَكِن (أَفْعِعَالٌ) لِ (أَفْعَالٍ) حُتِمَ وَمَا حَوَى زِيَادَتِي (فَعْلَاتِنَا) [إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى (فَعَالِينَ) جُمِعَ وَمَا (فَعَالِينَ) لِجَمْعِهِ جُعِلَ وَتَلُو يَا التَّصْغِيرَ كَسْرَهُ التَّنْزِيمَ أَوْ يَكُنْ اثْرَهُ لِتَأْنِيثِ عِلْمٍ وَشَبَهَ (فَعْلَاءَ) وَ(فَعْلَى) إِنْ صُرِفَ وَفَتَحَ مَا لَمْ يَنْصَرَفْ حَتَّمُ فَفِي وَمَا بِهِ إِلَى (مَفَاعِلٍ) وَوَصِلَ فَمَا هُنَاكَ حُذِفَ اخْذِفْهُ هُنَا

(ش) كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده:

فإن كان ثلاثيا لم يغير بأكثر من ذلك .

وإن كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء كـ«جُعَيْفِر» و«دُرَيْهَم» و«بُرَيْس» .

فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كـ«ثُمَيْرَة» و«حُبَيْلَى» و«حُمَيْرَاء» .

وكذا إن اتصل به ألف «أَفْعَال» أو ألف تليها نون زائدة، فيما لم يجمع على

«فَعَالِينَ» كـ«أَجِيمَال» و«سُكَيْرَان» .

فإن جمع ذو الألف والنون على «فَعَالِينَ» صغر على «فُعَيْلِينَ» كـ«سُلَيْطِينَ»

و«سُرَيْجِينَ» و«حُوَيْمِينَ» (٢) و«وُرَيْشِينَ» (٣) .

(١) في أ: إن لم يكسر بفعالين وما شد فعيلين لهذا حتما

(٢) الحويمين: نبت. القاموس (حوم) .

(٣) الوُرَشَان: طائر لحمه أخف من الحمام. القاموس (ورش) .

وما لم يعلم جمعه على «فَعَالِينَ» ألحق في التصغير بباب «سَكْرَانَ».

وبين تصغير ما زاد على الثلاثة، وتكسيه مناسبة شديدة:

فما كسر على «مَفَاعِلٍ» وشبهه، فله في التصغير «فُعَيْعِلٌ» وشبهه ما لم يمنع مانع من كسر ما بعد ياء التصغير كـ «حُبَيْلِي» و«أَجَيْمَالٍ».

ولقصور التصغير عن التكسير في هذا جبروا التصغير بأن أدخلوه على «أَفْعَلٍ» «فَعْلَاءً» فقالوا في تصغيره «أَفْعَيْعِلٌ» كـ «أَحْنِيمِرٍ» وإن لم يقولوا في تكسيه «أَفَاعِلٍ».

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَاسْتَعْمَلُوا «أَفْعَيْعَلًا» فِي «أَفْعَلًا» وَإِنْ يَكُنْ «أَفَاعِلٌ» قَدْ أَهْمَلَا
وَأَشْرَتْ بِقَوْلِي:

وَبِ«فُعَيْعِيلٍ» يُصَغَّرُونَ مَا لَهُ مُكْسَرًا «مَفَاعِيلٍ» انْتَمَى
إِلَى أَنْ «عُضْفُورًا» وَ«سِرْبَالًا» يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهِمَا: «عُصْفَيْفِيرٍ» وَ«سُرَيْبِيلٍ»، كَمَا
قِيلَ فِي تَكْسِيرِهِمَا: «عَصَافِيرٍ» وَ«سَرَابِيلٍ».

وإذا لم يكن ما ولى ياء التصغير حرف إعراب؛ فحقه الكسر إن لم يمنع منه أحد الموانع التي تقدم ذكرها.

وروى في «الْعَوْغَاءِ» - وهي صغار الجراد- الصرف، على أن يكون من باب «صَلْصَالٍ» فتصغيره على هذا: «عُؤَيْغِيٌّ»، وروى منع صرفه على أنه «فَعْلَاءٌ»؛ فتصغيره على هذا: «عُؤَيْغَاءٌ».

وروى في «عَلَقَى» الصرف على أن ألفه للإلحاق؛ فتصغير على هذا: «عَلَقِيٌّ»، وروى فيه ترك الصرف على أن ألفه للتأنيث؛ وتصغيره على هذا: «عَلَقِيٌّ» كتصغير «سَكْرَى».

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي:

وَشَبِهَ «فَعْلَاءً» وَ«فَعْلَى» إِنْ صُرِفَ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ
وَيَتَوَصَّلُ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى «فُعَيْعِلٍ» وَ«فُعَيْعِيلٍ» وَمَا أَشْبَهَهُمَا بِمَا تَوَصَّلَ بِهِ فِي
التَّكْسِيرِ إِلَى «مَفَاعِلٍ» وَ«مَفَاعِيلٍ» وَمَا أَشْبَهَهُمَا:

فَيُقَالُ فِي «حَيْزُبُونَ» وَ«اسْتِخْرَاجٍ» وَ«مُدْخَرَجٍ» وَ«فَرْزَدَقٍ»: «حَزَيْبِينَ» وَ«تَخْرِيَجٍ»
وَ«دُخْرِيَجٍ» وَ«فُرَيْزِدٍ» وَ«فُرَيْزِقٍ»؛ كَمَا يُقَالُ فِي التَّكْسِيرِ: «حَزَابِينَ» وَ«تَخَارِيَجٍ»
وَ«دَحَارِيَجٍ» وَ«فَرَازِدٍ» وَ«فَرَازِقٍ».

وكذا يقال في تصغير «ذَرَحْرَح» : «ذَرِيح» دون «ذَرِيح» كما قيل في تكسيره : «ذَرَارِح» دون «ذَرَايح» .

وقد أشير هناك إلى أن الـ «الذَّذ» يقال في تكسيره : «الآذ» بالإدغام؛ فليقل في تصغيره : «أليذ» بالإدغام أيضا .

وكذلك أشرت إلى أن جمع «مَرَمَرِيس» : «مَرَارِيس»؛ فليقل في تصغيره . «مُرِيرِيس» .

وكذلك أشير إلى أن جمع «كَوَالِل» : «كَوَائِل» و«كَالِل»؛ فليقل في تصغيره : «كُوَيْلِل» و«كُوَيْلِل» .

وإلى هذا أشرت بقولي :

فَمَا هُنَاكَ حَذِفَ اخْذِفُهُ هُنَا وَأَبْقِ مَا بُفِيَاهُ تَمَّ اسْتُخْسِنَا (ص)

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ إِنْ مَدَّ نُسِبَ فَلْيُعْطَ مَضْحُوبَاهُمَا حَقَّهُمَا وَكُهُمَا يَا نَسِبِ وَالشَّانِ مِنْ وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَان) وَ فِي (فَعُولَاء) خِلَافَ فَلَدَى وَاخْتَارَ حَذَفَ الْوَاوِ سِبْبُونِهِ وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى وَكَ (فَعُولَاء) (ثَلَاثُونَ) وَمَا وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقُضْرِ مَتَى وَخَامِسًا مِنْ بَعْدِ مَدِّ زَيْدٍ قَدْ وَإِثْرَ يَا التَّصْغِيرِ وَأَوَا رُدُّ يَا وَإِنْ يُحَرِّكَ وَهُوَ غَيْرُ لَامِ فَبِ (جُدَيْل) وَبِ (الْجُدَيْوَلِ) صَغُرَ (عَجُولًا) وَ (الْعُرْيَةَ) التَّرِيمَ

(ش) لا يعتد في التصغير بألف التأنيث الممدودة، ولا بتائه، ولا بألف ونون مزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعدا، ولا بياء النسب، ولا بعجز المركب، ولا بعلامة

تثنية أو جمع تصحيح في غير مجعول علماً؛ بل يتركن على حالهن في التكبير، ويصغر ما قبلهن، كما كان يصغر غير متمم بهن:

فيقال في «رَاهِطَاء» و«عَقْرَبَاء» و«حَنْظَلَةَ» و«سَفْرَجَلَةَ»: «رُؤَيْهَطَاء» و«عُقَيْرَبَاء» و«حُنَيْظَلَةَ» و«سُفَيْرَجَةَ».

كما كان يقال في «رَاهِط» و«عَقْرَب» و«حَنْظَل» و«سَفْرَجَل»: «رُؤَيْهَط» و«عُقَيْرَب» و«حُنَيْظَل» و«سُفَيْرَج».

ويقال في «جُلْجُلَان» و«عَبْقَرِي» و«بَعْلَبَك»: «جُلَيْنِجَلَان» و«عُبَيْنَقَرِي» و«بُعَيْلَبَك»، كما يقال في «جُلْجُل» و«عَبْقَر» و«بَعْل»: «جُلَيْنِجَل» و«عُبَيْنَقَر» و«بُعَيْل». ومذهب سيبويه^(١) في تصغير «فَعُولَاء»: أن تحذف واوه فيقال في «جَلُولَاء»^(٢): «جُلَيْلَاء».

ومذهب المبرد^(٣) أن يقال: «جُلَيْلَاء» - بلا حذف - كما يقال في «فَرُوقَةَ»: «فُرَيْقَةَ»؛ لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث. وحجة سيبويه: أن لألف التأنيث الممدودة شبيهاً بهاء التأنيث وشبيهاً بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما.

وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط، وتقدير الانفصال بوجه ما؛ فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو المذكورة فإنها كألف «حُبَارِي» الأولى، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الثانية؛ فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة في التصغير.

ويقدر انفصال علامة التثنية، وعلامتي جمعي التصحيح فيعامل ما قبلها في التصغير معاملة في التجرد؛ فيقال في «ظَرِيفَيْنِ» و«ظَرِيفَيْنِ» و«ظَرِيفَات»: «ظُرَيْفَانِ»

(١) وإذا حقرت بروكاء أو جلولاء قلت: بريكاء وجليلاء، لأنك لا تحذف هذه الزوائد، لأنها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف كألف التأنيث، فلما لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلة «كاف» مبارك «وراء» عذافر، وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو، والياء التي تكون في موضع الواو، إذا كن سواكن، بمنزلة ألف عذافر ومبارك، لأن الهمزة تثبت مع الاسم، وليست كهاء التأنيث. ينظر الكتاب (٣/٤٤٠، ٤٤١).

(٢) جلولاء: قرية ببغداد قرب «خانقين» بمرحلة. القاموس (جلل).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/٢٦٠، ٢٦١).

و«ظُرَيْفُونَ» و«ظُرَيْفَات»؛ كما يقال في «ظُرَيْف» و«ظُرَيْفَةٌ»: «ظُرَيْف» و«ظُرَيْفَةٌ»؛ لأن الثنية والجمع طارئان على لفظ المفرد بعد حصول ما يتممه من هيئة تكبير أو تصغير.

ويقال في تصغير «ثَلَاثِينَ»: «ثُلَيْثُونَ» بالتخفيف؛ لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد؛ فعومل معاملة «جَلُولَاء».

وكذا يفعل بزيادة الثنية، وجمع التصحيح فيما جعل علما؛ فيقال فيمن اسمه «جِدَارَان» و«ظُرَيْفُونَ» و«ظُرَيْفَات»: «جُدَيْرَان» و«ظُرَيْفُونَ» و«ظُرَيْفَات»؛ نص على ذلك سيبويه^(١).

ويحذف في التصغير ألف التانيث المقصورة خامسة، أو سادسة نحو قولك في «قَرَقَرَى»: «قَرَقِير»، وفي «لُعَيْرَى»: «لُعَيْرِز».

وإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة، وإبقاء ألف التانيث، وعكس ذلك كقولهم في «حُبَارَى»: «حُبَيْرَى» و«حُبَيْر».

وإذا ولي ياء التصغير واو قلبت ياء إن كانت موضع اللام أو ساكنة، وأدغم فيها الياء؛ كقولك في «جَزْو»^(٢) و«عَزْوَة»، و«عَشْوَاء» و«عَجُوز»: «جُرَى» و«عُرَيَّة» و«عُشَيَاء» و«عُجَيْر».

فإن تحركت، ولم تكن في موضع اللام جاز تصحيحها، وقلبها كقولك في «جَدُول»: «جُدَيْوَل» و«جُدَيْل».

(ص)

وَأِنْ تَلَّتْ ذِي الْبِيَاءِ يَاءً إِنْ حُذِفَ أَخْرَاهُمَا وَخَلْفُ (أَخْوَى) قَدْ عُرِفَ
تَقْضًا وَمَنْعَ الصَّرْفِ عَمَرُو انْتَحَبَ وَالثَّقُصُ وَالصَّرْفُ إِلَى عَيْسَى انْتَسَبَ
وَلِأَبِي عَمَرٍ عَزَوْا (أَحْيَا) وَنَحْوَهُ مُسْتَعْنِيًا عَنِ حَذْفِ يَا
وَقُلْ (أَحْيُو) إِنْ تَقُلْ (جُدَيْوَل) فِي (الْعَاوِ) - أَيْضًا - (الْعَوَيْوِي) يُقْبَلُ

(١) قال سيبويه: ولو سميت رجلاً (جدارين) ثم حقرته لقلت: (جُدَيْرَان) ولم تثقل؛ لأنك لست تريد معنى الثنية، وإنما هو اسم واحد؛ كما أنك لم ترد بـ (ثلاثين) أن تضعف الثلاث، وكذلك لو سميته بـ (دحاحات) أو (ظريفين) أو (ظريفات) خفت.
الكتاب (٣/٤٤٣).

(٢) يقال: جرو الحنظل والرمان يعني: أنها صغيرة. المقاييس (جرو).

وَمَنْ يَقُلْ (جُدَيْلٌ) يَقُلْ (غُوَيٌّ) وَمَنْ يَقُلْ (جُدَيْلٌ) يَقُلْ (غُوَيٌّ) وَازْدُدْ لِأَصْلِ لَيْنَا أُبْدِلَ مِنْ وَشَدَّ فِي (عَيْدٍ): (عَيْدٌ) وَحْتِمٌ وَبَدَلَ الْعَيْنَ الْعَدِيمَ اللَّيْنَ لَا وَهَكَذَا الْفَاءَ فَقُلْ فِي (مُتَّعِدٌ) وَمُطْلَقًا بَدَلَ لَامِ زُدَّ فِي وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَأَصْلُ مَنْقُوصِ ثُنَائِي أَعْدَ نَحْوَ (دُمَى) وَ(شَقِيهَةٌ) وَفِي (سُنِّيَّةٌ)، (سُنِّيَّةٌ) قُلْ فِي (سَنَةٌ) وَكُلُّ مَا لَا ثَالِثَ لَهُ عُرِفَ وَإِنْ تَأَنَّثَ صِيغَةُ التَّصْغِيرِ فِي كَالنَّهَارِ) وَ(الْهُوَيْرِ)، وَ(الْهُوَيْرِ) وَقَاسَ فِي (يَرَى) (يُرِيئِيًا) أَبُو وَ(يَضَعُ) اسْمًا بِ(يُضْنِعُ) ضَعْرًا وَأَصْلُ مَقْلُوبٍ إِذَا ضَعَّرَ لَا فَقُلْ (قُسى) فِي (قِسى) عَلَمًا وَكُلُّ ذِي هَمْزَةٍ وَضَلَّ ضَعْرًا (ش) إِذَا وَقَعَ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ يَاءَانِ حُذِفَتِ الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا اسْتِقْلَالًا لِتَوَالِي ثَلَاثِ يَاءَاتِ كَقَوْلِكَ فِي «أَتَيْ»^(١): «أَتَيْ».

وَالْأَصْلُ «أَتَيْ» - ثَلَاثُ يَاءَاتٍ - أَوْلَاهُنَّ يَاءُ التَّصْغِيرِ، وَالثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ: الْمَوْجُودَتَانِ قَبْلَ التَّصْغِيرِ؛ فَحُذِفَتِ الثَّلَاثَةُ لِتَطْرَفِهَا، وَأَدْعَمَتِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا كَانَتْ الْيَاءَانِ فِيهِ قَبْلَ التَّصْغِيرِ كِ«أَتَيْ»، وَبَيْنَ مَا تَجَدَّدَ فِيهِ اجْتِمَاعُ الْيَاءَيْنِ فِي حَالِ التَّصْغِيرِ كِ«كِسَاء» فَإِنَّ تَصْغِيرَهُ «كُسى» وَأَصْلُهُ «كُسى»، الْيَاءُ الْأُولَى لِلتَّصْغِيرِ، وَالثَّانِيَةُ مَنقَلَبَةٌ عَنِ الْأَلْفِ، وَالثَّلَاثَةُ مَنقَلَبَةٌ عَنِ وَاوٍ؛ فَحُذِفَتِ الثَّلَاثَةُ وَصَارَ

(١) الأتئ: جدول توتيه إلى أرضك، أو السيل الغريب، والرجل الغريب. ينظر: القاموس المحيط (أتو).

«كُسَيًّا» ك«فُصَيِّ» .

وهذا الحذف مجمع عليه إن كان أول الياءين الواقعين بعد ياء التصغير زائداً .
فإن لم يكن زائداً كالمقلب عن واو «أَحْوَى» فإن أبا عمرو يرى فيه تقرير الياءات
الثلاث فيقول: «هَذَا أَحْيَى»، و«رَأَيْتُ أَحْيَى» .
وغيره لا يرى ذلك .

إلا أن سيبويه يحذف ويستصحب منع الصرف، وعيسى بن عمر يحذف
ويصرف^(١) .

ومن قال في «جَدُول»: «جُدَيْوِل» قال في «أَحْوَى»: «أَحْيَوِ» و«رَأَيْتُ أَحْيَوِ» .
وكذا يقول في «عَاوِ»: «عُؤَيَوِ»، وفي «مُعَاوِيَةَ»: «مُعْيَوِيَةَ»، والأجود الحذف
والإعلال .

ويقال في تصغير «مَال» و«قَيْل»^(٢) و«رَيَّان»: «مُؤَيْل» و«قُؤَيْل» و«رُؤَيَّان» فترد
العين إلى أصلها لزوال سبب انقلابها؛ وكذا يفعل بالفاء نحو قولك في «مَيْرَانَ»:
«مُؤَيْرِينَ»، وفي «مُؤَقِن»: «مُئَيْقِن» .

وهذا الرد في اللام بلا شرط وهو في العين والفاء مشروط بكون الحرف حرف
لين مبدلاً من حرف لين .

فلو كان حرف لين مبدلاً من همزة ك«أَيِّمَّة»، أو غير حرف لين مبدلاً من حرف
لين ك«قَائِم» و«مُتَّعِد» - لم يرد إلى أصله في تصغير ولا تكسير:
فتصغير «أَيِّمَّة»: «أُيِّمَّة» .
وتصغير «قَائِم»: «قُؤَيْم» .
وتصغير «مُتَّعِد»: «مُتَّيَّعِد»؛ هذا مذهب سيبويه^(٣) .

(١) قال سيبويه: واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان، حذفت التي هي آخر الحروف...
وكذلك (أحوى) ... ولا تصرفه؛ لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يلتفت إلى قَلْتِه، كما
لا يلتفت إلى قلة «يضع»، وأما عيسى فكان يقول: أحى ويصرف. وهو خطأ. الكتاب
(٤٧٢، ٤٧١/٣) .

(٢) القَيْل: الملك من ملوك حمير. المقاييس (قيل) .

(٣) وذلك إذا كانت أبدالاً من الواوات والياءات التي هي عينات، فمن ذلك قائل وقائم وبائع،
تقول: قويتم وبويتع، فليست هذه العينات بمنزلة التي هي لامات، لو كانت مثلهن لما
أبدلوا؛ لأنهم لا يبدلون من تلك اللامات إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره، ألا تراهم يقولون:

ومذهب الجرمي أن يقال في تصغير «قَائِمٍ»: «قَوِّمٍ». ومذهب الزجاج في تصغير «مُتَّعِدٍ»: «مُؤَيَّعِدٍ».

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن «قَوِّمًا» يوهم أن مكبره «قَوِّمٍ» أو «قَوِّامٍ»، أو «قَوِّامٍ»، و«قَوِّمٌ» لا إبهام فيه فكان أولى.

وكذلك إذا قيل في «مُتَّعِدٍ»: «مُؤَيَّعِدٍ» أو «مُؤَيَّعِدٍ» أو «مُؤَعِدٍ» أو «مُؤَعِدٍ» أو «مُؤَعِدٍ»، و«مُؤَيَّعِدٍ» لا إبهام فيه فكان أولى.

وإذا صغر ما ثابته ألف زائدة قلبت واوًا فقليل في «كَاهِلٍ» و«ذَانِقٍ» (١) و«قَاصِعَاءٍ» و«جَامُوسٍ» و«هَابِيلٍ» و«خَاتَامٍ»: «كُوَيْهَلٍ» و«دُوَيْنِقٍ» و«قُوَيْصَعَاءٍ» و«جُوَيْمِيسٍ» و«هُوَيْبِيلٍ» و«خُوَيْتِيمٍ».

وكذا يُفَعَّلُ بالألف المجهولة الأصل كألف «عَاجٍ» و«صَابٍ» (٢) فيقال في تصغيرهما: «عُوَيْجٍ» و«صُوَيْبٍ».

وإذا صغر ثنائي مجرد، أو مؤنث بالهاء ك«شَفَّةٍ» رد إليه الثالث المحذوف؛ فيقال في «دَمٍ»: «دَمِيٌّ»، وفي «شَفَّةٍ» و«عِدَّةٍ»: «شَفِّيَّةٌ» و«وَعِدَّةٌ»، وفي «سَهٍ»: «سُئِّيَّةٌ». وقد يكون المحذوف حرفًا في لغة وحرفًا آخر في لغة فيصغر تارة برد هذا، وتارة برد هذا كقولك في تصغير «سَنَّةٍ»: «سُنِّيَّةٌ» و«سُنِّيَّةٌ»، وفي تصغير «عِضَّةٍ»: «عُضِّيَّةٌ» و«عُضِّيَّةٌ».

وإذا لم يعلم للثاني ثالث وقصد تصغيره أو تكسيره ألحق بباب «دَمٍ» فيجبر بحرف لين، أو ألحق بالثلاثي المضاعف المحذوف بعضه ك«أَفٍ» بمعنى: «أُفٍ»؛ وذلك نحو تصغير «مَنْ» مسمى به فلك أن تقول فيه: «مُنِّيٌّ» إلحاقًا بباب «دَمٍ»، ولك أن تقول فيه «مُنِّيَّةٌ» إلحاقًا بالمضاعف المنقوص.

وإذا أمكن في المنقوص أن يصاغ على «فُعَيْلٍ» بما بقى منه لم يرد إليه المحذوف كقولك في «مَيْتٍ»: «مُيَيْتٌ» وفي «هَارٍ»: «هُوَيْرٌ»، وروى عن بعض العرب «هُوَيْثِرٌ».

= شقاوة وغباوة، فهذه الهمزة بمنزلة همزة نائر وشاء من شأوت؛ ألا ترى أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة، تقول: قوائم، وبوائع، وقوائل. وكذلك ثبتت في التصغير. الكتاب (٣/٤٦٢، ٤٦٣).

(١) الدائق: الأحمق، والسارق، والمهزول الساقط من الرجال والنوق، وسدس الدرهم. القاموس (دق).

(٢) الصاب: الضعف في العقل، وشجر مر. القاموس (صوب).

وأجاز أبو عمرو: «يُرَيْبِيًّا» في تصغير «يَرَى» علماً^(١) وتصغير «يَضَعُ» عند المازني «يُؤَضِّعُ».

ولا يقول سيبويه إلا «يُضَيِّعُ»^(٢).

وهو الصواب؛ لأن الصيغة ممكنة دون الرد فلا حاجة إليه؛ ولأن «يُضَيِّعُ» لا يجهل معه المكبر، و«يُؤَضِّعُ» بخلاف ذلك.

وإذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه في الحال، ولم يُرَدِّ إلى أصله، وذلك نحو: «قِسَى» إذا سمي به وقصد تصغيره فإنه يقال فيه: «قُسَى» على لفظه، وأصله «قُوس»، فلو صغر على أصله لقال: «قُوسٌ» كما يقال «قُوسٌ» في «قُوس» إذا صغر مجعولا علماً.

ومن المقلوب قولهم «جَاه»؛ لأنه من الوجاهة فقلب، فإذا صغر قيل «جُويَه» دون رجوع إلى أصل لعدم الحاجة إلى ذلك.

وإذا صغر ما أوله همزة وصل حذفت وضم ما جلبت من أجل سكونه كقولك في «ابن»: «بُنَى».

(ص)

وَاحْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَعَّرَتْ مِنْ
وَأَنْسَبَ إِلَى الشُّدُوذِ مَا مِنْهُ خَلَا
وَشَدَّتِ التَّا فِي (أَمَامَ) وَ(وَرَا)
وَالتَّا الزَّمَنَ فِي رُبَاعِيٍّ أُعِلَّ
وَقَدْ تَزَادَ عِوَضًا مِنْ أَلْفٍ
مُؤَثِّثِ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ كـ(سِن)
نَحْوِ (نُصَيْفِ) وَ(دُؤَيْدِ) وَاعْدِلَا
كَذَلِكَ (قُدَامَ) إِذَا مَا صُعَّرَا
أَخِرُ شَطْرِنِهِ فَلَفْظُهُ يَقِلُّ
فِي نَحْوِ (لُعَيْنِيٍّ) عَلَى رَأْيِ قُفِي

(ش) إذا كان الاسم المؤنث العاري من علامة ثلاثيا في الحال ك«دَار» أو في الأصل ك«يَد» صغر بالتاء فليل في «دَار»: «دُؤَيْرَةٌ»، وفي «يَد»: «يُدَيْدَةٌ».

ولا يستغنى عن هذه التاء إلا فيما شذ من نحو قولهم «نُصَيْفٌ» تصغير «نُصَفٌ»: وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر.

ونظير «نُصَيْفٌ» قولهم في الذود من الإبل: «دُؤَيْدٌ»، وفي الحرب: «حُرَيْبٌ»،

(١) قال سيبويه: وأما يونس فحدثني أن أبا عمرو كان يقول في (مر): مُرَيْبِيٌّ، مثل مرعب، وفي يُرَى: يُرَيْبِيٌّ يهمز ويجر؛ لأنها بمنزلة قاض... الكتاب (٣/٤٥٧).

(٢) قال سيبويه: ومثل ذلك: رجل يسمى بـ (يَضَعُ) تقول: يَضِيعُ... الكتاب (٣/٤٥٧).

وفى القوس: «فَوَيْس»، وفى العرب: «عُرَيْب»، وفى الفرس: «فَرَيْس»، وفى درع الحرب: «دُرَيْع»، وفى النعل: «نَعِيل».

وكَمَا شذ هذا النوع بعدم التاء والأصل فيه لحاق التاء، كذلك شذ لحاق التاء فى بعض ما زاد على الثلاثة، والأصل فيه عدم التاء؛ فقالوا فى «وَرَاء» و«أَمَام» و«قَدَام»: «وُورِيَّة» و«أُمِيَّمة» و«قُدَيْدِيَّمة».

وإن كان المؤنث العارى رباعيا معتل الثالث والرابع لم يصغر إلا بالتاء نحو «سَمَاء» و«سُمِيَّة»، والأصل «سُمَيَّي» - بثلاث ياءات - فحذفت الواحدة على القاعدة المتقدم تقريرها فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا، فألحقت التاء كما تلحق مع الثلاثى المجرد.

والى هذا أشرت بقولى:

... ..

وأجاز أبو عمرو^(١) أن يقال فى تصغير «حُبَارَى» و«لُغَيْرَى»: «حُبيَّرة» و«لُغَيْرَة» فيجاء بالتاء عوضا من ألف التانيث المقصورة إذا حذفت.

(ص)

وَصَغَّرُوا اسْمَ الْجَمْعِ وَالْجَمْعِ الَّذِي وَلَا تُصَغَّرُ لَفْظُ جَمْعٍ وَضِعًا بَلْ صَغَّرْتُهُ بَعْدَ رَدِّهِ إِلَى بِهِ الَّذِي بـ(شُهْدٍ) قَدْ فَعَلًا كَذَا (الشُّوَيْهَدَاتُ) فِى (الشُّوَاهِدِ) وَفِى (سِنِينَ) قُلْ (سُنِّيَاتٍ) كَذَا وَمَنْ يَقُلْ: (مَرَّتْ سِنِينَ) فَلْيَقُلْ وَمَنْ يَقُلْ: (سِنُونَ) قَصَدَ عِلْمَ	لِقَلَّةِ كـ(فَشِيَّةٍ) و(أَوْجَذِ) لِكَثْرَةِ كـ(شُهْدٍ) و(شُفَعَا) ذِي قَلَّةٍ أَوْ أَفْرَدْتُهُ وَأَفْعَلًا مَنْ قَالَ: (مَا الشُّوَيْهَدُونَ بُحَلَا) قُلْ وَالْقِيَاسَ رَاعٍ غَيْرَ حَائِدٍ فِى (أَرَضِينَ) بـ(أَرِيضَاتٍ) خُذَا (سُنَيْنٍ) (سُنَيْنٍ) - اَيْضًا - قَدْ نُقِلْ يَقُلْ (سُنِّيُونَ) فَإِنَّهُ نُمِى
--	--

(ش) يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال فى «رَكْب»: «رُكَيْب»، وفى «حَدَم»: «حُدَيْم»، وفى «سَرَاة»: «سُرَيْة».

وكذلك تصغير الجمع الذى على أحد أمثلة القلة كقولك فى «أَجْمَال»:

(١) الكتاب (٤٣٧/٣).

«أَجْنِمَال»، وفي «أَفْلَس»: «أَفْلِس»، وفي «فَيْيَة»: «فَيْيَة»، وفي «أَنْجَدَة» (١): «أَنْجَدَة».

ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة؛ لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتتافيا.

وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد؛ فأجازوا أن يقال في «رُعْفَان»: «رُعْفَان» كما يقال في «عُثْمَان» «عُثْمَان».

وجعلوا من ذلك «أَصْيَلَانًا» زعموا أنه تصغير «أَصْلَان»، و«أَصْلَان» جمع «أَصِيل». وما زعموا مردود من وجهين:

أحدهما: أن معنى «أَصْيَلَان» هو معنى «أَصِيل» فلا يصح كونه تصغير جمع؛ لأن تصغير الجمع جمع في المعنى.

الثاني: أنه لو كان تصغير «أَصْلَان» لقليل «أَصْيَلِين»؛ لأن «فُعْلَان» و«فُعْلَان» إذا كسرا قيل فيهما: «فُعَالِين» كـ«مُضْرَان» و«مَصَارِين»، و«حُشَّان» و«حَشَّاشِين»، و«عُقْبَان» و«عَقَابِين»، و«غَرْبَان» و«غَرَابِين»، وكل ما كسر على «فُعَالِين» يصغر على «فُعَالِين».

فبطل كون «أَصْيَلَان» تصغير «أَصْلَان» جمع «أَصِيل».

وإنما «أَصْيَلَان» من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبره، ونظيره قولهم في «إِنْسَان»: «أَنْيَسِيَان»، وفي «مَغْرِب»: «مُغْرِبَان»؛ ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره كما وردت جموع مخالفة لأبنية آحادها.

والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر يعقل كقولك في «عِلْمَان» «عَلْمُون» وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل كقولك في «جَوَارٍ» و«دَرَاهِم»: «جَوِيرِيَات» و«دُرِّيَهَات».

وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يرد إليه مصغرا كقولك في «فَيْيَان»: «فَيْيَة».

ويقال في تصغير «سِينِين» على لغة من رفعها بالواو، وجرها ونصبها بالياء:

(١) النجد: ما ارتفع من الأرض وصلب. اللسان (نجد).

«سُنِّيَّات»، ولا يقال «سُنِّيُونَ»؛ لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام، فإذا صغرت ردت اللام فلو أبقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه.

وكذا «الأَرَضُونَ» لا يقال في تصغيره «أَرِضَات»؛ لأن إعراب جمع «الأَرَضِ» بالواو والياء، إنما كان تعويضاً من التاء؛ فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة.

ومعلوم أن تصغير المؤنث الثلاثي يردده ذا علامة فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم اجتماع العوض والمعوض منه.

ومن قال: «مَرَّتْ سِنِينٌ» فجعل الإعراب في النون قال في تصغيره «سُنَيْنٌ» ويجوز: «سُنَيْنٌ» على مذهب من يرى أن أصله «سِنِيٌّ» - بياءين - وألاهما زائدة، والثانية بدل من واو هي لام الكلمة، ثم أبدلت نونا.

فكما أنه لو صغر «سِنِيًّا» لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا إذا صغر «سِنِيًّا» معتقداً كون النون بدلاً من الياء الآخرة يعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم يكن بدل.

فإن جعل «سِنُونَ» علماً وصغره فلا يقال إلا «سُنِّيُونَ» رفعاً، و«سُنَيْنٌ» نصباً وجرأً، برد اللام.

ومن جعل لامها هاء قال: «سُنِّيهُون». والله أعلم.

(ص)

وَشَدُّ الإِسْتِغْنَاءِ بِالتَّصْغِيرِ فِي
وَقَدْ يُصَغَّرُونَ أَسْمَاءَ عَلَى
ك(مَغْرِبٍ) وَ ك(الْمُعْتَرِبَانِ)
وَكَسَرَ فَا (فُعَيْلٍ) أَوْ (فُعُولٍ)
وَقَدْ تَصِيرُ هَذِهِ أَلْفَا

نَحْو(كُمَيْتٍ) وَ(كُعَيْتٍ) فَاعْرِفْ
غَيْرِ بِنَا مُكَبَّرٍ مَا أَهْمِيلاً
وَ ك(الْأُنَيْسِيَّانِ) وَ(الْإِنْسَانَ)
أَجْزُهُ قَبْلَ أَلْيَاءِ ك(السُّيُولِ)
مِنْ قَبْلِ مَا شُدَّ مِمَّا ضَعُفَا

(ش) كما شذت جموع لا واحد لها من لفظها ك«أَبَابِيل» شذت مصغرات لا مكبر لها من لفظها نحو: «الْكُمَيْتِ»: من الخيل، و«الْكُعَيْتِ» وهو البلبل.

ومن هذا النوع «الْقَطِيعَاءُ»: لضرب من التمر، و«الْقَبِيظَاءُ»، و«السَّرِيظَاءُ» - لضرب من الحلوى، و«الْقَصِيرَى»: لأحد الأضلاع.

وكثر ذلك في الأعلام كـ«حُنَيْن»، و«أُمُّ حُبَيْن» (١) و«هُذَيْل» و«قُرَيْظَةَ» و«سُلَيْم» و«جُبَيْر» و«عُزَيْر» و«فُصَى» و«طُهَيَّة» و«جُهَيْنَةَ» و«بُئِنَّة».

وقد يصغرون بعض الأسماء على غير بناء مكبره كقولهم في «الْمَغْرِب»: «مُعَيْرَان» وفي «الْإِنْسَان»: «أُنَيْسِيَان» كأن مكبرهما «مَعْرِيَان» و«إِنْسِيَان».

وهذان وأمثالهما في التصغير بمنزلة «لِيَالٍ» و«مَذَاكِيرٍ» و«أَرَاهِطٍ» و«أَعَارِيضٍ» في تكسير: «لَيْلَةَ» و«ذَكَرَ» و«رَهْطَ» و«عَرُوضَ».

ويجوز كسر فاء «فُعَيْلٍ» و«فُعُولٍ» مما عينه ياء كقولك: «بَيْتٌ» و«بَيْوتٌ»، و«سَيْئِلٌ» و«سَيْوُلٌ»، و«سَيْيْفٌ» و«سَيْوُفٌ».

وقد تجعل ياء التصغير ألفاً إذا وليها حرف مشدد كقولك في «دُوَيْبَةَ» «دُوَابَّةً». وزعم بعض النحويين أن «الْهُدَيْهَدَ» قيل فيه: «الْهُدَاهِدَ» بإبدال الياء ألفاً. وليس ذلك بصحيح بل «الْهُدَاهِدَ» لغة في «الْهُدْهُدَ».

فصل في تصغير المبهمات

والتصغير المسمى ترخيما

(ص)

صَغُرَ بِلِ (دَيًّا): (ذَا)، (الَّذِي): (الَّذِيَا)
 وَبِ (الَّذِيَيْنِ) (الَّتِيَيْنِ) ائْتِ إِ ن
 وَ فِي (الَّذِينَ) جَا (الَّذِيُونَ) وَفِي
 مَعَ (اللَّوِيَاتَا) وَ (اللَّوِيَيْنِ) اعْتَمِدْ
 وَسَمَّ تَرْخِيمًا مِّنَ التَّصْغِيرِ مَا
 كَقَوْلِهِمْ فِي (أَسْوَدَ) (سُوَيْدُ)
 وَالتَّاءُ أَوْلَاهَا مُؤَنَّثًا فَفِي
 وَ فِي (بَرِيَهَ) وَ (سَمِينِ) حُدِفَا
 وَ لَيْسَ فِي ذَيْنِ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ
 (ش) لما كان التصغير بعض تصارييف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك ألا يلحق
 (تِيَا) لِ (تَا) وَ لِ (الَّتِي): (الَّتِيَا)
 تَشْنِيَةُ (الَّذِي) مَعَ (الَّتِي) تَعِنَ
 جَمْعُ (الَّتِي) لَفْظُ (الَّتِيَاتِ) افْتُنِيَ
 مُصَغَّرَ (اللَّائِيْنَ) حَيْثَمَا يَرِدُ
 يُخْلِي الْأُصُولَ مِّنْ مَزِيدِ عِلْمًا
 وَمِثْلُهُ فِي (حَامِدِ) (حَمَيْدُ)
 (سَوْدَاءَ) تَا (سُوَيْدَةَ) لَا تَحْدِفِ
 أَضْلَانٍ مَعَ مَدِينِ كَي يُخَفِّفَا
 فَحُكْمُ مَا شَدَّ اطْرَادُهُ امْتَنَعَ
 (ش) لما كان التصغير بعض تصارييف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك ألا يلحق

(١) أم حنين: هي دابة قدر كف الإنسان. المقاييس (حبن).

اسما غير متمكن .

ولما كان في «ذَا» و«الَّذِي» وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة؛ بكونها توصف ويوصف بها، استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن؛ فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة ففيل في «الَّذِي» و«الَّتِي»: «الَّذِيَّ»، و«الَّتِيَّ»، وفي «ذَا» و«تَا»: «ذَيَّا» و«تَيَّا» .

والأصل «ذَيَّيَّا» و«تَيَّيَّا» بثلاث ياءات: الأولى عين الكلمة والثالثة لامها، والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالي ثلاث ياءات فقصده التخفيف بحذف واحدة؛ فلم يجر حذف ياء التصغير لدلالاتها على معنى، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها، فلو حذف لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير؛ فتعين حذف الأولى، مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية، فاغفر لكونه عاصدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن .

ويقال في تشنية «الَّذِي» و«الَّتِي»: «الَّذَيَّان» و«الَّتَيَّان» .

وفي تشنية «ذَا» و«تَا»: «ذَيَّان» و«تَيَّان» ويجاء في الجر والنصب مكان الألف بياء .
ويقال في «ذَاكَ»: «ذَيَّاك»، وفي «ذَلِكَ»: «ذَيَّالك» قال الراجز: [من الرجز]

لَتَفْعُدَنَّ مَفْعَدَ الْقَصِي
مِنِّي ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقْلِي^(١)
وَتَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِي
أَنْيَ أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِي^(٢)

ويقال في تصغير «الَّذِينَ»: «الَّذَيُّونَ» وفي «اللَّائِنَ»: «اللَّوَيْثُون» وفي الجر والنصب «الَّذِيَّيْنَ» و«اللَّوَيْثِيَّيْنَ»، ولك أن تأتي بالياء في أحوالهما الثلاث .

وتقول في تصغير «اللَّائِي» و«اللَّائِيَّيْنَ» بمعناها: «اللَّوَيْثَا» و«اللَّوَيْثَا» و«اللَّيَّيَّات» .
ومن التصغير ما يقال له تصغير الترخيم وهو: تصغير بتجريد الاسم من الزوائد: فإن كانت أصوله ثلاثة رد إلى «فُعَيْل» .

(١) القلي: البغض. المقاييس (قلو) .

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (ذا)، وتاج العروس (ذا) .

وإن كانت أصوله أربعة رد إلى «فَعِيل». وإن كانت الأصول ثلاثة والمسمى مؤنث لحقت التاء. فيقال في «أَسْوَد»: «سُوَيْد». وفي «حَامِد» و«حَمْدَان» و«حَمَاد» و«مَحْمُود» و«أَحْمَد»: «حَمِيد». ويقال في «قِرطَاس» و«عُضْفُور»: «قُرَيْطِيس» و«عُصْفِير». ويقال في «سَوْدَاء» و«حُبْلَى»: «سُوَيْدَة» و«حُبَيْلَة». وحكى سيبويه^(١) في تصغير «إِبْرَاهِيم» و«إِسْمَاعِيل»: «بُرَيْهًا» و«سَمِيْعًا» بحذف الهمزة منهما، والألف والياء، وبحذف ميم «إِبْرَاهِيم» ولام «إِسْمَاعِيل»، ولا يقاس عليهما.

* * *

(١) الكتاب (٣/٤٧٦).

باب النسب

(ص)

يَاءٌ مُشَدَّدٌ تَزَادُ فِي النَّسَبِ
 ك(مَذْحَجِي) فِي (فَتَى مِنْ مَذْحَج)
 وَشِبْهُ ذَا الْيَا رَابِعًا فَصَاعِدًا
 كَذَا افْعَلَنْ بِمُشَبِّهِ (الْمَزْمِي)
 وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ مِنَ الْمُنْسُوبِ لَهُ
 وَعَلَمَى سَلَامَةً وَتَثْنِيَّةٌ
 وَمَا ك(غَسَلِينَ) وَ(عِمْرَانَ) جَرَى
 وَأَلْفُ الْمَقْصُورِ ثَالِثًا جُعِلَ
 وَأَخِذْفُهُ حَتْمًا إِنْ يُجَاوِزُ أَرْبَعَةَ
 وَهُوَ لِتَأْنِيثٍ وَمَا تَضَمَّنَتْهُ
 وَأَلْفُ السَّاكِنِ عَيْنًا تَنْقَلِبُ
 وَقَدْ يُمَدُّ ثَالِثٌ مِنْهُ وَفِي
 وَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَك(مَزْمِي) يُجْعَلُ
 وَالْقَلْبُ فِي نَحْوِ: (الْمُعَلَى) جَوْرًا
 وَحَذْفُ يَا الْمُنْقُوصِ لِأَرْبَعِ إِذَا
 وَاخْتِيَرَ حَذْفُ رَابِعِ وَالْقَاضِي
 وَك(الْفَتَى) فِي نَسَبِ نَحْوِ: (الشَّجِي)
 وَ(فَعَلَى) فِي (فَعَيْلَةَ) التَّزْمِ
 وَك(الْعُمَيْرِي) وَك(الرُّدَيْنِي)
 وَفِي (فَعَيْلِ) وَ(فَعَيْلِ) (فَعَلَى)
 وَذَانِ لِأَغْتِيلَ لِأَمٍّ وَجَبَا
 ك(عَدَوِي) (ضَرَوِي) (قُصَوِي)
 وَأَنْسَبُ (طَوِيلِيًّا) إِلَى (طَوِيلَةَ)
 وَ(الطَّوَلِي) مَنَعُوا وَ(الْجَلِيلِي)

مِنْ بَعْدِ كَسْرِ آخِرِ الَّذِي انْتَسَبَ
 وَ(مَنْبِجِي) فِي امْرِيٍّ مِنْ (مَنْبِج)
 تُحَذَفُ حَتْمًا حَيْثُ كَانَ زَائِدًا
 وَالْقَلْبُ قَدْ يَأْتِي ك(مَزْمَوِي)
 تُحَذَفُ ك(الْمَكِّي) فَادِرِ الْأُمِّثْلَةِ
 أَوْ كَهُمَا نَاسِبَا الزَّمِّ تَنْجِيَّةٌ
 فَانْسَبْ إِلَيْهِ أَبَدًا مُوقَّرًا
 وَأَوَّا كَنْحَوِي: (الْفَتَوِي) فَاْمَثِّلْ
 كَذَا إِذَا بِهِ تَتِمُّ الْأَرْبَعَةُ
 فِي الْعَيْنِ مِنْهُ فَشَحَّةٌ مُبَيَّنَةٌ
 ك(حُبْلَوِي) وَسُقُوطُهَا انْتِخَابُ
 (مَزْمِي) وَشِبْهُهُ انْقِلَابُ افْتِنَى
 (أَرْطَى) وَمَا ضَاهَاةً، هَذَا الْأُمِّثْلُ
 يُونُسُ وَالْحَذْفُ لِغَيْرِهِ اغْتَرَى
 جَاوَزَ أَرْبَعًا كَفَاعِلِ (اغْتَدَى)
 وَشِبْهُهُ نَزْرٌ وَمِنْهُ (الْحَانَوِي)
 فَعَيْنُهُ افْتَحَ وَيَوَاوُ بَعْدُ جِي
 وَ(فُعَلَى) فِي (فُعَيْلَةَ) حُتِمَ
 شَدًّا كَمَا قَدْ شَدَّ غَيْرُ ذَيْنِ
 وَ(فُعَلَى) نَزْرًا ك(الْهُدَلَى)
 فِي الْعَارِ مِنْ تَاءٍ وَمَا التَّاءُ صَحْبًا
 كَذَاكَ فِي (طَهِيَّةِ) قُلْ (طَهَوِي)
 وَأَنْسَبُ (جَلِيلِيًّا) إِلَى (جَلِيلَةَ)
 لِثِقَلِ يَسْتَلْزِمَانِهِ جَلِي

عَنْرُو، مُحَمَّمَدُ (فَعُولِيًّا) عَضُدٌ
 قَدْ نَسَبًا كَقَوْلِهِمْ (سَلُولِي)
 وَ(فِعِل) وَ(فِعِل) نَحْوُ: (الدُّبَل)
 وَالْأَضْلُ فِيهِ (صَعَقِي) وَ(صِعِقُ)
 وَالْكَسْرُ فِي (عَلْبَطِي) وَجَبَا
 إِنْ كَانَ ذَا شَدُّ وَكَسْرٍ اخْتَصِرَ
 وَالْأَضْلُ فِي (طَائِي) (الطَّيْبِي)
 وَفِي (مُهَيِّيم) عَنِ الْحَذْفِ غُنُوا
 وَإِنْ يَكُنْ وَأَوَا فَصَحَّحَهَا تُصِبُ
 (حَى) بِنَاءِ (حَيَوِي) اقْتُفِي
 وَقِيلَ فِيهِ: نَادِرٌ وَمَا اطَّرَدُ
 لِأَمَّا قَدْو التَّا مِنْهُ كَالْعَارِي جُعِلَ
 وَالتَّنْقِلُ مَعْضُودٌ بِهِ مَا أَثْبَتَا
 بِجَعْلِهِ ذَا الْوَاوِ مِثْلَ ذِي الْيَا
 مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ لَهَا انْتَسَبَ
 نَحْوُ (كِسَائِينِ) وَذَا اجْتَنِبَ هُنَا
 وَمَنْ يُصَحِّحُهُ مُسَمِّيًا يُصِبُ
 (لَا يَنْفَعُ الشَّوَارِي فِيهَا شَاتُهُ)
 إِلَى (السَّقَايَةِ) اغْرُ وَ(الشَّقَاوِي)
 أَوْ وَأَوَا (آيَةَ) حَوَتْ إِذْ تُغْرَى
 يُجْعَلُ (حَوْلَايَا) كَذَا (دِرْحَايِهِ)
 وَ(زَايَةَ) جَمِيعُهَا كـ(آيِهِ)
 وَأَنْسَبُ (طَلَاوِي) إِلَى (طَلَاوَةَ)
 تَرْكِيْبَ مَرْجٍ نَحْوُ (مَعْدٍ يَكْرَبَا)
 وَشَدُّ (كُنْتِي) فَمِثْلُهُ اجْتَنِبَ

وَ(فَعَلِيًّا) فِي (فَعُولَةَ) اغْتَفَدُ
 وَ(فَعُولِي) إِلَى (فَعُولِ)
 [وَ(فَعَلِي) قِيلَ - أَيْضًا - فِي (فِعِل)]^(١)
 وَ(صِعِقِي) شَدُّ فِي (بَنِي الصُّعِقِ)
 وَافْتَحَ أَوْ اكْسِرَ عَيْنَ نَحْوُ: (تَغْلِبَا)
 وَالْيَاءُ قَبْلَ مَا لِلنِّسْبَةِ كُسِرَ
 كَقَوْلِهِمْ فِي (طَيْبِ) (طَيْبِي)
 وَفَتَحَ يَا (هَبِيخَ) مُحَصَّنُ
 وَنَحْوُ (طِي) فَتَحَ ثَانِيَهُ يَجِبُ
 فَ (طَوَوِي) قِيلَ فِي (طِي) وَفِي
 وَنَحْوُ: (حَيِي) (أَمِيِي) وَرَزْدُ
 وَالسَّاكِنُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي إِنْ أُعِلَّ
 وَيُونُسٌ يَجْعَلُ ذَا التَّا كـ(الْفَتَى)
 لَكِنَّهُ عِنْدِي وَاهِ رَأْيَا
 وَهَمْزَةُ الْمَمْدُودِ أُعْطِيَ فِي النَّسَبِ
 مِنْ غَيْرِ مَا شُدُوذِهِ تَبَيَّنَا
 فِي (الْمَاءِ) وَ(الشَّا) وَأَوَا الهمزُ قُلِبَ
 وَقَالَ رَاجِزٌ شَفَتْ أَبْيَاتُهُ
 وَ(السَّقَايِي) أَوْ(السَّقَاوِي)
 قُلُ فِي (شَقَاوَةَ) وَيَا أَوْ هَمْزَا
 وَقَسُ نَظَائِرًا فَكـ(السَّقَايِهِ)
 وَ(ثَايَةَ) وَ(طَايَةَ) وَ(غَايَهُ)
 وَكـ(الشَّقَاوَةَ) اجْعَلِ (الْعَلَاوَةَ)
 وَأَنْسَبُ إِلَى صَدْرِ الَّذِي قَدْ رُكِّبَا
 وَصَدْرُ جُمْلَةٍ لَهُ - أَيْضًا - نُسِبَ

(١) فِي أ : وَفَتَحَ عَيْنَ الزَّمَنِ فِي فِعْلٍ .

وَأَقْصَرَ عَلَى السَّمَاعِ نَحْوُ (عَبْسِي) وَكَذَلِكَ (الْحَضْرَمِي) وَإِنْ يَكُنْ كُنْيَةً الْمُضَافُ أَوْ وَفِي سِوَى ذَيْنِ انْسِبِنَ لِلأَوَّلِ فَـ (الأشْهَلِي) فِيهِ شَائِعٌ وَفِي وَاجِبُزُ بَرْدُ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ فِي جَمْعِهِ مُصَحَّحًا أَوْ تَثْنِيَةً فـ (أَبَوِي) (عِضْوِي) حُتِمَا وَمَنْ يَقُولُ (يَدَانِ) قَالَ (يَدَوِي) مُلْتَزِمًا ذُو (الْيَدَيْنِ) وَكَـ (أَب) وَابْنِيًّا أَذْكَرُ فِي (ابْنِ) أَوْ قُلُ (بَنَوِي) مَعَ (مَرِي) (امْرِي) قَدْ نُمِي وَبـ (أَخ) (أَخْتَا)، وَبـ (ابْنِ) (بِنْتَا) وَقَالَ فِي (كِلْتَا) - اسْمَا - (الْكِلْتِي) وَذَيْتٌ فِيهِ عَلَمًا قُلُ (ذِيَوِي) وَ(الْقَمَوِي) وَ(الْقَمِي) انْسَبُ لـ (قَم) وَضَاعِفُ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي فِي (لَا)، كَذَا (لَو) فِيهِ (لَوِي) قُبِلَ وَشَرِطُ جَبْرِ عَادِمِ الْفَا كـ (صِفَه) وَلَا تَحْدُ عَنْ فَتْحِ عَيْنِ مَا جُبِرَ وَفِي (رَب) اسْمًا سَكَنَ أَنْ جَبَرْتَا وَالوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ وَأَنْسَبُ لِجَمْعِ عَلَمًا أَوْ كَالْعَلَمِ وَأَنْسَبُ إِلَى اسْمِ الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ بِلَا وَأَلْفُ (السَّامِ) وَ(الْيَمَانِي) وَيَغْضُهُمْ يُشَدُّ الْيَا نَاسِبًا وَالْحَقُّوَا مُبَالِغِينَ يَا النَّسَبِ وَزَيْدٌ لَازِمًا كَيَا (الْحَوَارِي)

وَ(عَبْسِي) وَكَذَلِكَ (الْحَضْرَمِي) عُرِفَ بِالثَّانِي فَلِلثَّانِي عَزَاوَا إِنْ لَمْ يُخَفْ لَبَسَ كـ (عَبْدِ الأَشْهَلِ) (عَبْدِ مَنَافٍ): (الْمَنَافِي) افْتَفَى جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِذَيْنِ التَّوْفِيَةِ فِي (الأَبِ) وَ(العِضَةِ) لِلذَّ قَدَمًا مَعَ (يَدِي) وَلَيْفَهُ بِـ (الْيَدَوِي) (شَاةً) وَنَحْوَهَا فَجَبَرَهَا وَجَبَ وَقَسَ وَفِي (ذَاتِ) وَ(ذِي) قُلُ (ذَوَوِي) وَ(بَنَوِي) وَ(ابْنِي) فِي (ابْنِ) أَلْحَقُّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ وَ(الْكَلَوِي) عِنْدَنَا الْمَرَضِي إِنْزَامُهُمْ يُونُسُ (ذَيْتِيًّا) رُوي كَذَلِكَ (فُو مُحَمَّدٍ) وَهُوَ عَلَمٌ ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَمِثْلِ (اللَّائِي) لِأَنَّهُ كـ (الدَّو) صَارَ، إِذْ نُقِلَ إِغْلَالٌ لِأَمِهِ فَكُنْ ذَا مَعْرِفَهَ وَالرَّدُّ لِلأَصْلِ سَعِيدٌ يَعْتَبَرُ فَذَا أَبُو بَشِيرٍ بِهِ قَدْ أَفْتَى كـ (الأَفْرَعِي) الْمُعْتَزِي لـ (الْفَرَعِ) أَوْ جَمْعُ مَا الإِهْمَالُ فِيهِ مُلْتَزِمٌ قَيْدٍ كـ (رَهْطٍ) وَ(أَنَامِ) وَ(مَلَا) جَاءَ مُعَوِّضًا مِنَ الْيَا الثَّانِي إِلَى الْخَفِيفِ الْيَا فَعَ الْمَذَاهِبَا وَوَحْدَةً بِهِ أَبَائَتِ الْعَرَبِ وَعَارِضًا كَالْيَاءِ مِنْ (دَوَارِي)

وَعَالِبَا يُغْنِي بِنَا (فَعَالٍ) (وَفَاعِلٍ) لِصَاحِبِ الشَّيْءِ عَهْدٌ (وَفَاعِلٍ) يُغْنِي عَنِ الْيَا كِ(طَعِمَ) لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهَزْتُ (وَالْبَبْتُ) وَالْعِطْرُ بِيَاءٍ وَصِلًا وَكُلُّ مَنْسُوبٍ مُخَالِفٌ لِمَا مِنْ ذَلِكَ (الْإِمْسِي) وَالذُّهْرِي كَذَا (خُرَاسِي) مَعَ (السُّهْلِي) كَذَا (جَلُولِي) وَصَنْعَانِي (وَحُبَلِي) (جُدْمِي) (عَلَوِي) وَمَعَ (بَحْرَانِي) (الطُّهَوِي) وَمَعَ (زَبَانِي) (عَدَاوِي) نَدَّرَ وَهَكَذَا (الْإِبِلُ الطَّلَاحِيَّاتُ) وَزَائِدًا (فَعْلَانُ) قَبْلَ يَا النَّسَبِ كِ(زَقَبَانِي) وَ(جُمَّانِي) وَ(فَعَالِي) يَدْلُونَ عَلَيَّ (ش) إِذَا قَصِدَ النَّسَبُ إِلَى اسْمِ جَعَلَ حَرْفَ إِعْرَابِهِ يَاءً مُشَدَّدةً مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ فِي «أَحْمَدُ»: «أَحْمَدِي».

وإن كان آخر الاسم ياء كياء النسب رابعة فصاعدا حذفت وجعل موضعها ياء النسب فقيل في المنسوب إلى «جُعْفِي»^(١): «جُعْفِي» وفي المنسوب إلى «شَافِعِي»: «شَافِعِي».

وكذا يفعل بنحو: «مَرْمِي» - في الأصح - مع كون ثاني ياءيه غير زائدة. ومن العرب من يحذف أول ياءيه ويقلب ثانيتهما واوا بعد فتح العين فيقول

(١) جعفي بن سعد العشيرة: بطن من سعد العشيرة، من مذحج، من القحطانية، وهو جعفي بن سعد العشيرة بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب. ينسب إليه مخالف جعفي بن سعد العشيرة بن مالك، بينه وبين صنعاء اثنان وأربعون فرسخًا. معجم البلدان (٤/٤٣٩)، الاشتقاق ص ٢٤٢، الصحاح للجوهري (٢/١٣)، صبح الأعشى (١/٣٢٦)، نهاية الأرب (٣٠١/٢)، العقد الفريد (٨١/٢).

«مَرْمُوي» وكذلك ما أشبههه .

ويحذف من المنسوب - أيضا - ما فيه من هاء التأنيث أو علامة تثنية أو جمع تصحيح كقولك في «مَكَّة» ومن اسمه «مُسْلِمَان» أو «مُسْلِمُونَ» أو «مُسْلِمَات» أو «اثنان» أو «عِشْرُونَ»: «مَكِّي» و«مُسْلِمِي» و«اثنى» و«عِشْرِي». وإلى «اثنين» و«عِشْرِينَ» أشرت بقولي .

... .. أَوْ كَهُمَا

لأن «اثنين» كمثنى، وليس بمثنى، و«عِشْرِينَ» كجمع سلامة وليس إياه والحكم واحد.

وإنما يلزم الحذف من المنسوب إليه من المثنى، والجارى مجراه، وجمع السلامة المذكور والجارى مجراه، إذا أعرب بعد التسمية بما كان يعرب قبلها . فأما إذا جعل نونه حرف إعراب، وأعرب بالحركات فلا حذف، فمن قال: «نُصَيْبُونَ» رفعا و«نُصَيْبِينَ» جرا ونصبا قال فى النسب «نُصَيْبِي». ومن قال هذه «نُصَيْبِينَ» و«مَرَزْتُ بُنُصَيْبِينَ» قال فى النسب: «نُصَيْبِي». ومن قال «هَذَا زَيْدَانِ» و«مَرَزْتُ بَرَيْدَيْنِ» - فيمن سمى بمثنى - قال فى النسب: «زَيْدِي» .

ومن قال «هَذَا زَيْدَانِ» و«مَرَزْتُ بَرَيْدَانِ» قال فى النسب: «زَيْدَانِي» . وإذا نسب إلى المقصور حذفت ألفه خامسة فصاعدا، أو رابعة متحرك ثانى ما هى فيه ك«حُبَارِي» و«جَمَزِي» فيمن نسب إلى «حُبَارِي» و«جَمَزِي» (١) . وإن كانت رابعة ساكنا ثانى ما هى فيه جاز فيها الحذف، وقلبها واوا مباشرة للياء، أو مفصولة بألف؛ كقولك فى المنسوب إلى «حُبَلِي»: «حُبَلِي» و«حُبَلَوِي» و«حُبَلَاوِي» .

والأول هو المختار، وقد نبهت على كونه مختارا بقولي:

... .. وَسُقُوطُهَا انْتِخَابُ

ثم نبهت بقولي:

... .. وَفِي «مَرْمُوي» وشبهه انْقِلَابُ اقْتِنَافِي

... .. وَالْحَذْفُ نَزْرٌ...

(١) يقال: حمار جمزى أى: سريع. المقاييس (جمز) .

على أن الألف الرابعة إذا لم تكن زائدة يجوز حذفها على قلة، وقلبها واوا هو الكثير؛ تفرقة بين ما ألفه لغير التانيث، وبين ما ألفه للتانيث، وما ألفه للإلحاق جار مجرى ما ألفه غير زائدة؛ فيقال في «مَرْمَى» على الوجه الجيد: «مَرْمَوِي»، وعلى الوجه النزر: «مَرْمِي».

وكذا يقال فيما ألفه للإلحاق كـ«أزطوي» و«أزطي» لكن «أزطيا» أشبه من «مَرْمَى» فإن لألف «أزطي» شبهة بألف «حُبَلِي» في الزيادة، وشبهة بألف «مَرْمَى» في أنها بإزاء حرف أصلي.

وأجاز يونس^(١) في النسب إلى «مُعَلَى» وشبهه قلب الألف واوا مع كونها خامسة؛ لأن وقوعها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف بإدغام في حكم حرف واحد فكان ألف «مُعَلَى» وشبهه رابعة.

فلما أنهيت الكلام في المنسوب إلى المقصور أخذت في بيان النسب إلى المنقوص فنبهت على أن ياءه يلزم حذفها إن كانت خامسة فصاعدا كقولك في النسب إلى «المُعْتَدِي»: «مُعْتَدِي».

فإن كانت رابعة جاز فيها الحذف كقولك في النسب إلى «القَاضِي»: «قَاضِي»، والقلب كقولك «قَاضَوِي»، والحذف هو المختار. ومن القلب قول الشاعر: [من الطويل]

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ^(٢) وَلَا نَقْدُ^(٣)
وأما المنقوص الثلاثي فليس فيه إلا فتح عينه وقلب الياء واوا كقولك في «شَجِ»: «شَجَوِي» وهذا معنى قولي:

وكـ«أَلْفَتِي» في نَسَبِ نَحْوِ «الشَّجِي»

(١) قال سيبويه: وزعم يونس أن (مثنى) بمنزلة معزى ومعطى، وهو بمنزلة (مُرامِي)؛ لأنه خمسة أحرف. الكتاب (٣/٣٥٦).

(٢) الحانوي: نسب إلى الحاناة، والحاناة: الدكان. ينظر لسان العرب (حنا)، والقاموس (حنو).

(٣) البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٦٢، وأساس البلاغة ص ٣١٩ (عين)، ولدى الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢، ولسان العرب (عون)، ولعمارة (؟) في شرح المفصل ١٥١/٥، والمحتسب ١٣٤/١، ٢٣٦/٢، وللفرزدق في المقاصد النحوية ٥٣٨/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٧٢٨/٣، وشرح التصريح ٣٢٩/٢، والكتاب ٣٤١/٣، ولسان العرب (حنا).

وينسب إلى كل اسم على «فُعَيْلَة» بفتح عينه، وحذف يائه فيصير «فَعَلِيًّا» كقولك في «حَنِيفَة»^(١): «حَنَفِيٌّ».

وينسب إلى كل اسم على «فُعَيْلَة» بحذف يائه - أيضا - فيصير «فَعَلِيًّا» كقولك في «جُهَيْنَة»^(٢): «جُهَيْنِيٌّ».

وشذ نحو قولهم في «عميرة كَلْب»^(٣): «عميرِيٌّ» وفي «رُدَيْنَة»: «رُدَيْنِيٌّ». والقياس أن يقال: «عمريٌّ» و«رُدَيْنِيٌّ».

وأما «فَعِيل» و«فُعَيْل» - صحيحى اللام - فالمطرَد في النسب إليهما «فَعِيلِيٌّ» و«فُعَيْلِيٌّ» كقولك: «عَقِيلِيٌّ» و«عُقَيْلِيٌّ» في النسب إلى «عَقِيل» و«عُقَيْل». وقد ينسب إليهما ب«فَعَلِيٌّ» و«فُعَلِيٌّ» ك«ثَقْفِيٌّ» و«هَذَلِيٌّ»؛ وهما مطردان عند المبرد^(٤).

واشفق على اطرادهما في المعتل اللام مذكرا كان أو مؤنثا بالتاء:

(١) حَنِيفَة بن لُجَيْم: قبيلة من بكر بن وائل، ومن العدنانية، تنسب إلى حنيفة بن لجيم بن صعب ابن على بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعَمَى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. تنفرع إلى بطون كثيرة. وكانت تقطن اليمامة، ثم تفرقت في كثير من البلدان، فسكنت الزوراء، ورُصافة هشام. وكانت في أوائل الإسلام أدنى بلاد الشام إلى الشيح، والقَيْصُوم، وأثال، من أرض اليمامة، ووادي العزض باليمامة، وفيشان من قرى اليمامة. وتعد بنو حنيفة من القبائل المحاربة، فمن أيامهم وقعة كانت في موضع يقال له: الظَّهر، بينهم وبين عمرو بن تميم، ويوم ذى أراطي كان بين بني حنيفة، وحلفائها من بني جعدة، وبني تميم، ويوم ذى ذرائح كان بين بني عمرو بن تميم وبني حنيفة، ويوم ملهم كان بين تميم وبني حنيفة، ويوم الفلج الأول كان لبني عامر بن صعصعة على بني حنيفة، والفلج الثاني لبني حنيفة على بني عامر، ويوم الثُّشَنَاش كان بينها وبين بني عُقَيْل.

معجم قبائل العرب (٣١٢/١)، تاريخ الطبري (٢٤٤/٣)، تاريخ ابن خلدون (٣٠٢/٢) الروض الأنف (٣٤٠/٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٨٩/٢).

(٢) من قبائل الحجاز العظيمة تمتد منازلها على الساحل من جنوبي دير بلى حتى ينبع. تنقسم إلى بطنين كبيرين: مالك، وموسى. معجم القبائل (٢١٤/١).

(٣) عميرة: بطن من كلب، من مياهم: عديدة. معجم البلدان (٦٢٤/٣)، معجم القبائل (٨٤٢/٢).

(٤) واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك.

وسبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه، وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْم: سَلْمِيٌّ، وإلى ثَقِيف: ثَقْفِيٌّ، وإلى قُرَيْش: قُرَشِيٌّ. المقتضب (١٣٣/٣).

فالمذكر كقولك في «عَدِي» و«فُصِي»: «عَدَوِي» و«قُصَوِي».
 والمؤنث كقولك في «ضَرِيَّة» و«أُمِّيَّة»: «ضَرَوِي» و«أُمَوِي».
 وقالوا في «طَهِيَّة»: «طَهَوِي» على القياس، و«طُهَوِي» - بضم الطاء، وسكون
 الهاء - و«طُهَوِي» - بفتح الطاء وسكون الهاء - على غير قياس.
 وقالوا - أيضا - في «أُمِّيَّة»: «أُمَوِي» على القياس و«أُمَوِي» - بفتح الهمزة - على
 غير قياس.

وامتنعوا من حذف الياء فيما ضوعف أو كانت عينه واوا ك«جَلِيلَةَ» و«طَوِيلَةَ»؛
 لأنهم لو حذفوا الياء فيهما لقليل «جَلَلِي» و«طَوَلِي»؛ فاستقلوا فك التضعيف بلا
 فصل، وتصحيح الواو متحركة مفتوحا ما قبلها، وأبقوا الياء محصنة من ذلك.
 وألحق سيبويه^(١) «فَعُولَةَ» ب«فَعِيلَةَ» - صحيح اللام كان أو معتلها - فيقول في
 النسب إلى «فَرُوقة» و«عَدُوَّة»: «فَرَقِي» و«عَدَوِي»؛ وحجته في ذلك: قول العرب في
 النسب إلى «شَنُوَّة»^(٢): «شَنَيْي».

وهذا عند أبي العباس من النسب الشاذ فلا يقيس عليه بل يقول في كل ما سواه
 من «فَعُولَةَ»: «فَعُولِي» كما يقول الجميع في «فَعُول» صحيحا كان ك«سَلُول» أو معتلا
 ك«عَدُو» فلا يقال فيهما باتفاق إلا «سَلُولِي» و«عَدُوِي».

وإن كان المنسوب إليه ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه وجوبا كقولك في «نَمِر»: «نَمَرِي»
 وفي «إِبِل»: «إِبِلِي» وفي «الدُّبُل»: «دُؤَلِي»^(٣).
 وشذ قولهم في «الصَّعِق»: «صِعِقِي».

والأصل: «صَعِق» فكسروا الفاء إتباعا لكسرة العين ثم ألحقوا ياء النسب،
 واستصحبوا الكسرتين شذوذا.

والجيد في النسب إلى «تَغْلِب» ونحوه من الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث
 بقاء الكسرة.

(١) الكتاب: (٣/٣٣٩، ٣/٣٤٥).

(٢) شَنُوَّة: بطن من الأزد، من القحطانية، وهم: بنو نصر بن الأزد، وبنو شنوءة هذا: هم الذين
 يقال لهم أزد شنوءة. وشَنُوَّة: بطن من بني راشد، من لحم من القحطانية، كانت مساكنهم
 بالبر الشرقي من صعيد مصر، بين ترعة شريف إلى معصرة بوش. معجم القبائل (٢/٦١٤).

(٣) الدُّبُل: دويبة. القاموس (دأل).

والفتح عند أبي العباس مطرد، وعند سيويه^(١) مقصور على السماع.
ومن المقول بالفتح والكسر: - «تَعَلَّبِي» و«يَخْصِبِي» و«يُتْرَبِي».
وأما ما لم يسكن ثانيه نحو: «عُلْبَط» فلا بد من كسر ثالثه في النسب فيقال:
«عُلْبَطِي» لا غير.

وإذا وقع قبل الحرف المكسور من أجل النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها
حذفت المكسورة كقولك في «طَيْب»: «طَيْبِي».

وقياس المنسوب إلى «طَيْبِي» أن يقال فيه: «طَيْبِي» لكنهم تركوا فيه القياس فقالوا
«طَائِي» فأبدلوا الياء ألفا.

فإن كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف فيقال في النسب إلى «هَبِيخ»^(٢):
«هَبِيخِي»؛ لأن موجب الحذف في «طَيْبِي» إنما كان لكون الياء المدغم فيها
مكسورة، فإن الثقل فيها بقاءها مكسورة شديد؛ بخلاف بقاءها مفتوحة.
وكذلك لو كانت مكسورة مفصولة ك«مُهَيِّم» تصغير «مُهَيِّم» فالنسب إليه
«مُهَيِّمِي».

فإن كان المنسوب إليه ثلاثيا بياءين مدغمة إحداهما في الأخرى ك«حَي» و«طَي»
فتح ثانيه وعومل معاملة المقصور الثلاثي.

وإن كان ثانيه واوا في الأصل ظهرت كقولك في «طَي»: «طَوَوِي».
وإن لم تكن واوا في الأصل لم يزد على فتحها وقلب ما بعدها واوا كقولك في
«حَي»: «حَيَوِي».

وشذ نحو «حَيِي» و«أُمِّي» فلا يقاس عليه.

ولا يغير في النسب ما اعتل لأمه من الثلاثي الساكن العين باتفاق إن لم يكن
مضاعفا ك«حَي» ولا مؤنثا بالتاء ك«طَيْبِيَّة» و«زَيْبِيَّة» و«دُمِيَّة»:
فأما المضاعف فقد مضى الكلام فيه.

(١) وقال الخليل: الذين قالوا: تَعَلَّبِي، ففتحوا مغيرين كما غيروا حين قالوا: سُهَلِيٌّ وَبِضْرِيٌّ فِي
بِضْرِي، ولو كان ذا لازماً كانوا سيقولون فِي يَشْكُرُ: يَشْكُرِي، وَفِي جُلْهَمُ: جُلْهَمِي، وَأَلَا يَلْزَمُ
الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة، ولا يلزم، وهذا قول يونس.
الكتاب (٣/٣٤١، ٣٤٢).

(٢) الهبيخ: الأحقق المسترخى ومن لا خير فيه والغلام الناعم. القاموس (هبخ).

وأما المعتل بالياء :

فإن كانت لامه ياء فمذهب سيويه فيه ألا يغير منه إلا ما ورد تغييره عن العرب نحو «قَرَوِي» و«زِنَوِي» فيما نسب إلى «الْقَرِيَّة» و«بَنِي زِنِيَّة» حتى من العرب . ومذهب يونس فيه وفي ذوات الواو: أن تفتح عينه ويعامل معاملة الثلاثي المقصور، ولا شاهد له في تغيير ذوات الواو؛ فمذهبه في ذوات الياء قوى لاعتضاده بالسماع، وهو في ذوات الواو ضعيف لعدم السماع . وحكم همزة الممدود في النسب حكمها في الثنية القياسية: فإن كانت أصلية كهمزة «قَرَاء» سلمت فقليل: «قَرَائِي» كما يقال في الثنية: «قَرَاءَان» . وإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا فقليل: «صَحْرَاوِي» كما قيل في الثنية: «صَحْرَاوَان» .

وإن كانت منقلبة عن أصل أو زائدة للإلحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوا كما فعل في الثنية؛ فيقال: «كِسَائِي» و«كِسَاوِي»، و«عِلْبَائِي» و«عِلْبَاوِي» كما قيل في الثنية: «كِسَاءَان» و«كِسَاوَان»، و«عِلْبَاءَان» و«عِلْبَاوَان» . وما شذ في الثنية نحو: «كِسَائِيْن» فلا يقاس عليه في النسب .

وإذا نسب إلى «مَاء» و«شَاء» فالمسموع قلب الهمزة واوا كقولهم في المرأة: «مَآوِيَّة» وفي صاحب الشاة: «شَاوِي» قال الراجز: [من الرجز]
لَا يَنْفَعُ الشَّوِي فِيهَا شَأُهُ
وَلَا حَمَارُهُ، وَلَا أَدَاتُهُ^(١)

فلو سمي ب«مَاء» أو «شَاء» لجرى في النسب إليه على القياس فقليل: «شَائِي» و«شَاوِي» و«مَائِي» و«مَآوِي» .

وينسب إلى «شَقَاوَة» ونحوه مما آخره واو سالمة بعد ألف بسلامة الواو . وينسب إلى «سِقَائِيَّة» و«دِرْحَائِيَّة» و«حَوْلَائِيَا» ونحوها مما الياء فيه غير ثالثة بإبدال الياء همزة ومعاملتها معاملة همزة «كِسَاء»؛ فيقال «سِقَائِي» و«سِقَاوِي» و«دِرْحَائِي» و«دِرْحَاوِي» و«حَوْلَائِي» و«حَوْلَاوِي»؛ كما يقال: «كِسَائِي» و«كِسَاوِي» ولا يجوز «سِقَائِي» بسلامة الياء .

(١) الراجز لمبشر بن هذيل الشمخي في لسان العرب (شوا)، وبلا نسبة في شرح المفصل . ١٥٦/٥

ويجوز في «غَايَة» ونحوه مما الياء فيه ثالثة: سلامة الياء، وإبدالها همزة، وإبدال
 الهمزة واوا فيقال: «غَايِي» بياء سالمة و«غَايِي» بالهمزة و«غَاوِي» بالواو.
 وإذا كان المنسوب إليه مركبا تركيب مزج ك«بَعْلَبَكْ»، و«مَعْدِيكِرِبْ» حذف عجزه
 ونسب إلى صدره فيقال في «بَعْلَبَكْ»: «بَعْلِي» وفي «مَعْدِيكِرِبْ»: «مَعْدِي».
 وكذلك يفعل بالمركب تركيب إسناد فيقال في «بَرَق نَحْرُه»، و«تَأَبَّطُ شَرًّا»: «بَرَقِي» و«تَأَبَّطِي».

وشذ قولهم في الشيخ الكبير: «كُنْتِي» فنسبوا إلى الجملة دون حذف.
 وقد يبنون اسما رباعيا من بعض صدر المركب وبعض عجزه وينسبون إليه
 كقولهم في «حَضْرَمَوْت»: «حَضْرَمِي» وفي «عَبْد شَمْس» و«عَبْد قَيْس» و«تَيْم
 اللَّات»^(١): «عَبْسَمِي» و«عَبْقَسِي» و«تَيْمَلِي».

وهذا النوع مقصور على السماع.

وإذا كان الذي نسب إليه مضافا، وكان معرفا صدره بعجزه أو كان كنية حذف صدره
 ونسب إلى عجزه كقولك في «ابن الزُّبَيْر»: «زُبَيْرِي» وفي «أَبِي بَكْر»: «بَكْرِي».
 فإن لم يكن معرف الصدر بالعجز، ولا كنية حذف عجزه ونسب إلى صدره
 كقولك في «امْرِئِ الْقَيْس»: «امْرِي» و«مَرِي».
 فإن خيف لبس حذف الصدر ونسب إلى العجز كقولهم: «مَنَافِي» و«أَشْهَلِي» في
 المنسوب إلى «عَبْد مَنَاف» و«عَبْد الْأَشْهَل».

وإذا كان المنسوب إليه محذوف اللام، وكان مستحقا لرد المحذوف في الثانية
 ك«أَخ» و«أَب» أو في الجمع بالألف والتاء ك«أُخْت» و«عِضَّة» وجب رد محذوفه في
 النسب كقولك في «أَب»: «أَبَوِي»، وفي «أَخ» و«أُخْت» - معا-: «أَخَوِي» وفي

(١) تيم اللات بن أسد: بطن من تَنُوخ، من قُضَاعَة، وهم: بنو تيم الله بن أسد بن وَبَرَة .
 الاشتقاق لابن دريد ص ٣١٥، العقد الفريد لابن عبد ربه ٧١/٢، الأغاني للأصفهاني
 ١٥٥/١٤ و ٤٦/١٤ .

وتيم اللات بن ثعلبة: بطن من الخَزْرَج، من القحطانية، وهم: بنو تيم اللات بن ثعلبة بن
 عمرو بن الخَزْرَج. وقد سماهم النبي ﷺ تيم الله .
 لسان العرب (٢٥٦/٨)، الصحاح للجوهري (٢٦٧/٢)، الاشتقاق لابن دريد ص
 ٢٦٦، تاريخ الطبري (٢٤٦/٨) .

وتيم اللات بن رُقَيْدَة: بطن من كَلْب، من القحطانية، وهو تيم اللات بن ربيعة بن ثور بن
 كلب. معجم قبائل العرب (١٣٩/١) .

«عِضَّة»: «عِضْوِي».

فإن لم يجبر المحذوف اللام بثنية ولا جمع بالألف والتاء جاز فيه منسوبا إليه الجبر وعدم الجبر كقولك في «عَد»: «عَدِي» و«عَدَوِي».

ومن قال في ثنية «يَد»: «يَدَان» قال في النسب: «يَدِي» بعدم الجبر و«يَدَوِي» بالجبر ومن قال: «يَدَيَان» لزمه أن يقول في النسب «يَدَوِي».

وإن كان المحذوف اللام معتل العين وجب جبره في النسب كما يجب جبر «أَب» ونحوه من المجبور في الثنية فيقال في «شَاة»: «شَاهِي»، وإلى هذا أشرت بقولي: و«أَب» «شَاة» ونحوها فَجَبَرُهَا وَجَب

ثم بينت أن المنسوب إليه المعوض من لامة همزة وصل يجوز أن يجبر في النسب وتحذف همزة الوصل كقولك في «ابن»: «بَنَوِي»، ويجوز ألا يجبر ويستصحب الهمزة كقولك: «ابْنِي».

ثم بينت أن النسب إلى «ذِي» و«ذَات» - معا - : «ذَوَوِي».

وإلى «امْرِي»: «امْرِي» أو «مَرِي».

وإلى «ابنم»: «ابْنِي» أو «بَنَوِي».

وأن النسب إلى «بِنْت» و«أُخْت» كالنسب إلى مذكريهما فيقال في المؤنثين:

«بَنَوِي» و«أَخَوِي» كما يقال في المذكرين؛ هذا مذهب سيبويه والخليل.

وأما يونس فيقول: «بِنْتِي» و«أُخْتِي»^(١).

ويقول سيبويه في «كِلْتَا»: «كِلَوِي».

ويقول يونس: «كِلْتِي» و«كِلْتَوِي».

ويقال في «ذَيْت» - علما - : «ذَوَوِي» و«ذَيْتِي»؛ على المذهبين^(٢).

ويقال في «فَم»: «فَمِي» و«فَمَوِي».

ويقال فيمن اسمه «فُو مُحَمَّد»: «فَمِي» و«فَمَوِي» كما يقال فيمن اسمه: «فَم».

وإذا نسب إلى ذى حرفين لا ثالث لهما ولم يكن الثاني حرف لين جاز تضعيفه،

وعدم تضعيفه فيقال في «كَمْ»: «كَمِي» و«كَمِي».

وإن كان الثاني حرف لين وجب تضعيفه وعمل ذو الياء معاملة «حَى» وذو الواو

(١) الكتاب (٣/٣٦٠، ٣٦١).

(٢) الكتاب (٣/٣٥٩، ٣٦٩).

معاملة «دَوْر»^(١)؛ فيقال في المنسوب إلى «فِي» مسمى به: «فِيَوِي» وفي المنسوب إلى «لَوِي»: «لَوَوِي».

وإن كان حرف اللين ألفا ضوعفت وأبدلت الثانية همزة ثم أوليت ياء النسب كقولك في «لا» - مسمى به- «لَائِي»، ويجوز قلب الهمزة واوا. وإذا نسب إلى المحذوف الفاء الصحيح اللام ك«صِفَّة» لم يرد إليه المحذوف، فيقال في النسب إلى «صِفَّة» و«عِدَّة»: «صِفِي» و«عِدِي». فإن كان معتل اللام ك«شِيَّة» وجب الرد.

ومذهب سيبويه^(٢) ألا يرد عين المجبور إلى السكون إن كان أصلها السكون، بل تفتح ويعامل الاسم معاملة المقصور إن كان معتلا، ومعاملة «جَمَل» و«عِنَب» و«صُرْد» إن كان صحيحا كقولك في «شِيَّة» و«جِرِي»: «وَشَوِي» و«جِرَجِي». ومذهب الأخفش أن ترد عين المجبور إلى سكونها إن كانت ساكنة في الأصل؛ فيقال على مذهبه: «وَشِيِي» و«جِرَجِي».

فلو كان ما أصله السكون مضاعفا رد إليه باتفاق كراهية لفك المضاعف؛ فيقال في النسب إلى «رُبَب» - مسمى به- على قصد الجبر: «رُبِيِي» ولا يقال: «رُبِيِي». نص على جميع ذلك سيبويه^(٣)، رحمه الله تعالى.

وإذا قصد النسب إلى جمع باق على جمعيته جيء بواحد ونسب إليه كقولك في النسب إلى «الْفَرَائِض»: «فَرَضِيِي» وإلى «الْحُمْس»^(٤) و«الْفُرْع»^(٥): «أَحْمَسِيِي» و«أَفْرَعِيِي».

ولا فرق في ذلك بين ما له واحد قياسي ك«فَرَائِض» وبين ما لا واحد له قياسي ك«مَذَاكِير»، خلافا لأبي زيد في إجازة «مَذَاكِيرِي» ونحوه مما جمع على تقدير واحد لم يستعمل.

(١) الدَوْر: المفاضة. المقياس (دوو).

(٢) الكتاب (٣/٣٦٣).

(٣) قال سيبويه: وإن أضفت إلى (رُبَب) فيمن خفف فرددت قلت (رُبِيِي)، وإنما أسكنت كراهية التضعيف، فيعاد بناؤه. الكتاب (٣/٣٥٩).

(٤) يقال: عام أحمس: إذا كان شديدا. المقياس (حمس).

(٥) الأفرع: الرجل التام الشعر. المقياس (فرع).

فإن لم يبق الجمع على جمعيته بنقله إلى العلمية كـ«أُنْمَار»^(١) نسب إليه على لفظه فقيل «أُنْمَارِي».

وكذلك إن كان باقيا على جمعيته، وجرى مجرى العلم كـ«الأنصار». وكذا إن كان جمعا أهمل واحده كـ«الأعراب».

فإن كان المنسوب إليه اسم جمع كـ«رُكْب» أو اسم جنس كـ«تَمْر» نسب إليه بلفظه كقولك «رُكْبِي» و«تَمْرِي».

و«رُكْب» عند الأخفش جمع؛ فحقه أن يقال في النسب إليه على رأيه: «رَاكِبِي» كما يقال باتفاق في النسب إلى «رُكْبَان». وقالوا في المنسوب إلى «الْيَمَن» و«الشَّام»: «يَمَان» و«شَام» معوضين الألف من إحدى الياءين.

ومن العرب من يقول «يَمَانِي» و«شَامِي» كأنه جمع بين العوض والمعوض منه. والأجود أن يكون قائل هذا نسب إلى المنسوب ومن ذلك قول الشاعر: [من

الخفيف]

تَرْهَبُ السَّوْطَ فِي الْيَمِينِ وَتَنْجُو كَالْيَمَانِي طَارَ عَنْهُ الْعَفَاءُ
وَأَلْحَقُوا لِلْمِبَالِغَةِ يَاءَ كِيَاءِ النَّسَبِ فَقَالُوا: «أَحْمَرِي» و«دَوَارِي» كما قالوا «رَاوِيَّة»
و«نَسَابَةَ»^(٢) إلا أن زيادة هاء التأنيث للمبالغة أكثر.

وكما أشركوا بين هاء التأنيث وياء النسب في المبالغة أشركوا بينهما في تمييز الواحد من الجمع فـ«حَبَشِي» و«حَبَش»، و«زِنْجِي» و«زِنْج»، و«تُرْكِي» و«تُرْك» بمنزلة «تَمْرَة» و«تَمْر» و«نُحْلَة» و«نُحْل» و«بُسْرَة» و«بُسْر».

(١) أنمار: بطن من العرب، كانت منازلهم ما بين حد أرض مضر إلى حد نجران وما والاها وما سابقها من البلاد. معجم ما استعجم للبكري (١٨/١) نهاية الأرب للنويري (٣٢٧/٢)، صبح الأعشى للقلقشندی (٣٣٧/١)، تحفة ذوى الأرب لابن خطيب الدهشة ص ١١، المصباح المنير (١٢٨/٢)، لسان العرب لابن منظور (٩٤/٧)، (٥٨٧/٣)، تاريخ أبي الفداء (١١١/١).

أنمار: بطن من الجبطات. تاج العروس للزبيدي (٥٨٧/٣).

وأنمار بن عمرو: بطن من لكيز بن أفضى، من العدنانية، وهم: بنو أنمار بن عمرو بن دبيعة بن لكيز بن أفضى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. تاج العروس (٥٨٦/٣)، ومعجم قبائل العرب (٤٧/١ - ٤٨).

(٢) فلان نسابة، أى: عالم بالأنساب. القاموس (نسب).

وزيدت لغير معنى زائد زيادة لازمة كـ«حَوَارِي» و«بَرْدِي» و«كَلْبُ زَيْنِي».

وزيادة عارضة كقول الشاعر: [من السريع]

مِثْلَ الْفُرَاتِي إِذَا مَا طَمَا يَقْذِفُ بِالْبُوصِي (١) وَالْمَاهِرِ (٢)

ومثله قول الصلتان (٣): [من الطويل]

أَنَا الصَّلْتَانِي الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ إِذَا مَا يُحَكِّمُ فَهَوَ بِالْحُكْمِ صَادِعٌ (٤)

ويستغنون ببناء «فَعَال» في الحرف عن إلحاق ياء النسب كقولهم: «بَقَال» و«بَرَّاز» (٥) و«حَدَاد» و«حَيَّاط» و«جَمَال» و«كَلَّاب».

وكذلك يستغنون ببناء «فَاعِل» بمعنى: صاحب كذا؛ نحو: «تَامِر» و«لَابِن» و«كَاسٍ» بمعنى: ذى تمر، ولبن، وكسوة.

وقد يستعمل «فَعَال» بمعنى: صاحب كذا؛ ومنه قول امرئ القيس: [من الطويل]

وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ فَيَطْعُنُنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِبَنَالٍ (٦)
أى: وليس بذى نبل.

وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]

أى: بذى ظلم.

وقد يستغنى عن ياء النسب- أيضا- بـ«فَعِل» كقولهم: «رَجُلٌ طَعِمَ، وَلَيْسَ، وَعَمِلَ» بمعنى: ذى طعام، وذى لباس، وذى عمل؛ ومنه قول الراجز- أنشده سيبويه-: [من الرجز]

(١) البُوصي: ضرب من السفن. القاموس (بوص).

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩١، ولسان العرب (جدد)، (مهر)، (بوص)، (ظنن)، والتنبية والإيضاح ٢/٢٠٨، وتهذيب اللغة ٦/٢٩٩، وجمهرة اللغة ص ٨٧، وديوان الأدب ٣/٧٢، ٣٢٢، وكتاب العين ٤/٥١، وتاج العروس (جدد)، (بوص)، (ظنن).

(٣) هو قثم بن خبية العبدي، المعروف بالصلتان العبدي، شاعر حكيم، له شعر، وله قصيدة في الحكم بين جرير والفرزدق، مات سنة ٨٠ هـ. الأعلام ٥/١٩٠، الشعر والشعراء (١٩٦)، خزنة الأدب (٣٠٨/١).

(٤) البيت في أمالي القالي ٢/١٤١، وشرح الأشموني ٣/٧٤٧، والمحتسب ١/٣١١.

(٥) البراز: من بيعع البز وهو السلاح أيضا. المقاييس (بزز).

(٦) البيت في ديوانه ص ٣٣، وشرح أبيات سيبويه ٣/٢٢١، وشرح شواهد المغني ١/٣٤١، وشرح المفصل ٦/١٤، والكتاب ٢/٣٨٣، ولسان العرب (نبل)، والمقاصد النحوية ٤/٥٤٠، وبلا نسية في أوضح المسالك ٤/٣٣٩، وشرح الأشموني ٣/٧٤٥، ومغني اللبيب ١/١١١، والمقتضب ٣/١٦٢.

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذْجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أُبْتَكِرُ (١)

أراد: ولكنني نهاري، أي: عامل في النهار.

وقالوا ببيع العطر، وبيع البتوت - وهي الأكسية - : «عَطَّار» و«عَطْرِي»، و«بَتَات» و«بَتِي».

وما جاء من المنسوب مخالفا لما يقتضيه القياس فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها، وبعضه أشد من بعض:

فمن ذلك قولهم في المنسوب إلى البصرة: «بُصْرِي» وإلى الدهر: «دُهْرِي»، وإلى مرو: «مَرْوَزِي»، وإلى الري: «رَازِي»، وإلى «خُرَّاسَانَ»: «خُرَّيْسِي» و«خُرَّاسِي».

وإلى السهل من الأمكنة: «سُهْلِي»، وإلى الخريف: «خَرْفِي» و«خَرْفِي».

وإلى «جَلُولَاءَ» و«خَرُورَاءَ»: «جَلُولِي» و«خَرُورِي».

وإلى «صَنْعَاءَ» و«بَهْرَاءَ» (٢): «صَنْعَانِي» و«بَهْرَانِي».

وإلى بني الحبلى - حتى من الأنصار - : «حُبْلِي»، وإلى جذيمة (٣): «جُدْمِي»،

وإلى العالية: «عُلُوبِي» وإلى الحمض: «حَمَضِي»، وإلى الأفق: «أَفْقِي»، وإلى

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٤١، وشرح الأشموني ٣/٧٤٥، وشرح التصريح ٣٣٧/٢، وشرح ابن قيل ص ٦٦٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٠٠، والكتاب ٣/٣٨٤، ولسان العرب (نهر)، (ليل)، والمقاصد النحوية ٤/٥٤١، والمقرب ٢/٥٥، ونوادير أبي زيد ص ٢٤٩.

(٢) بَهْرَاءُ بن عمرو بطن من قُضَاعَةَ، من القحطانية وهم: بنو بهراء بن عمرو بن الحافى بن قضاة. كانت منازلهم شمالي منازل بلي، من الينبع إلى عقبة أيلة، ثم جاز بحر القلزم منهم خلق كثير، وانتشروا ما بين بلاد الحبشة وصعيد مصر، وكثروا هناك، وغلبوا على بلاد الثوبة. وقد انضم هذا البطن في غزوة مؤتة سنة ٨هـ إلى هرقل عظيم الروم. وقدم وفد من بهراء سنة ٩هـ على رسول الله ﷺ، يتألف من ١٣ رجلاً.

سيرة ابن هشام مع الروض الأنف (٢/٢٥٧)، قبائل العرب لأحمد لطفى السيد (١/٥١)، صبح الأعشى للقلقشندي (١/٣١٧)، ومعجم القبائل (١/١١٠).

(٣) جَذِيمَةُ بن عَوْف: بطن من عبد القيس، من ربيعة بن نزار، من العدنانية وهم: بنو جذيمة بن عوف بن أنمار بن عمرو بن وديعة بن لُكَيْز بن أَفْصَى بن عبد القيس بن أَفْصَى بن دُعْمَى. كانت منازلهم البيضاء بناحية الحَطِّ من البحرين، والقطيف.

وبعث النبي ﷺ سنة ثمان خالد بن الوليد إلى بني جذيمة بن عوف، وبعث معه ثلاثمائة =

الشتاء: «شَتَوِي»، وإلى البحرين: «بَحْرَانِي»، وإلى طهية: «طَهَوِي» و«طُهَوِي»، وإلى زينة^(١): «زَبَانِي»، وإلى بني عدى - من مزينة^(٢) -: «عَدَاوِي»، وإلى أمية: «أَمَوِي»، وإلى البادية: «بَدَوِي».

وإلى الطلح: «إِبِلٌ طِلَاحِيَّةٌ» بالكسر والفتح، وإلى العضاء - وهو ما عظم من شجر الشوك -: «إِبِلٌ عِضَاهِيَّةٌ».

ومن النسب الذى يحفظ ولا يقاس عليه قولهم: «رَقَبَانِي» و«جَمَانِي»^(٣) و«شَعْرَانِي» [و«لُخْيَانِي» للعظيم الرقبة، والجمعة، والشعر، واللحية. وقد يدلون على هذا المعنى «فَعَالِي» كقولهم: «عُضَادِي» و«رَأْسِي» بمعنى: عظيم العضد^(٤) والرأس.

* * *

= وخمسين رجلاً من المهاجرين والأنصار، وبني سليم، داعياً إلى الإسلام، لا مقاتلاً، فلما انتهى إليهم قال: ما أنتم؟ قالوا: نحن مسلمون قد صلينا، وصدقنا بمحمد، وبنينا المساجد فى ساحتنا.

شرح المواهب اللدنية للزرقانى (٢/٣ - ٥)، المشته للذهبي ص ١٠٣، صفة جزيرة العرب للهمداني ص ١٣٣. معجم البلدان لياقوت (٤/١٤٣)، الاشتقاق لابن دريد ص ١٩٧، العقد الفريد لابن عبد ربه (٢/٦٤)، معجم القبائل (١/١٧٦).

(١) زينة: حى. اللسان (زبن).

(٢) مُزَيْنَة: بطن من مضر، من العدنانية اختلف فيه، فقال القلقشندي: هم بنو عثمان وأوس وبنو عمرو بن أذ بن طابخة، ومزينة أمهما عرفوا بها، وهى مزينة بنت كلب بن وبرة وقال ابن دريد: مزينة قبيلة، وهم: عمرو بن طابخة، ومزينة أم ولده، وهى ابنة كلب بن وبرة. وقال السهيلي: مزينة هم بنو عثمان بن لاطم بن أذ بن طابخة، ومزينة أمهم بنت كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن الحاف بن قضاة. وقال ابن منظور: مزينة قبيلة من مضر، وهم: مزينة بن أذ بن طابخة. وقال ابن خلدون: هم بنو مز بن أذ بن طابخة بن إلياس بن مضر واسم ولده عثمان وأوس، وأمهما مزينة، فسمى جميع ولديهما بها. كانت مساكن مزينة بين المدينة ووادى القرى. ومن ديارهم وقراهم: فيحة، الرُّوحاء، العمق، الفُرْع. معجم قبائل العرب (٣/١٠٨٣).

(٣) الجُمة من الإنسان: مجتمع شعر ناصيته. المقياس (جمم).

(٤) العضد: ما بين المرفق إلى الكتف. المقياس (عضد).

باب الإمالة

(ص)

لِفَتْحَةِ كَكْسَرَةٍ مُقْتَفِيَا
 أَوْ شَاعَ جَعْلُ الْيَاءِ مِنْهُ خَلْفًا
 تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا أَلَهَا عَدِيمًا
 يُؤَلُّ إِلَى (فَلْت) كَمَاضِي (خَف) وَ(بِن)
 أَوْ بَعْدَهَا، وَأَغْتَفَرَ انْفِصَالُ
 هَاءِ كَ(بَيْنَهَا) فَخَالَفَ مَنْ مَنَعَ
 أَوْ بَعْدَهُ بِحَرْفٍ أَوْ مُنْفَصِلًا
 أَوْ حُرْكًَا وَالْبَعْضُ هَاءَ بَيْنَنَا
 يَغْلِبُهُ الْمُسْتَعْلِلُ لَا إِنْ قُدِّرَا
 بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ كَ(الْوَائِقِ صِل)
 وَخَيْرٌ أَنْ سُكِّنَ بَعْدَ مُنْكَسِرٍ
 مِنْ كَسْرَةٍ وَهِيَ إِذَا مَا كُسِرَتْ
 بِهِ كَ(طَارِد) وَ(مِذْرَابٍ) فَثِقُ
 بَلْ هُوَ حُكْمٌ صَحَّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ
 وَالْمَنْعُ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
 وَأَمْنَعُ لِنَحْوِ قَافٍ (نَادٍ قَابِلًا)
 تَأْثِيرِهِ وَجِهَانٍ قَافُفٌ مَا أَقْتَفِي
 دَاعٍ سِوَاهُ كَ(عِمَادٍ) أَوْ(تَلَا)
 دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (هَا) وَغَيْرِ (نَا)
 وَ(عُجَّ عَلَيْنَا) وَ(إِذْنٌ مِنْ مَجْمَعِنَا)
 مِمَّا تَرَاهُ مِنْ تَمَكُّنٍ خَلَا
 (أَتَى) مُمَالًا وَ(بَلَى) ثُمَّ(مَتَى)
 مِنْ بَعْدِ (إِمَا) فِي كَلَامٍ نُقِلَا
 وَالْعَلَمُ (الْحَجَّاجُ) هَكَذَا اشْتَهَرَ

إِمَالَةُ الْأَلْفِ جَعْلُهُ كَيَا
 إِنْ كَانَ مُبَدَلًا مِنَ الْيَاءِ طَرْفًا
 دُونَ مَزِيدٍ، أَوْ شُدُوزٍ وَلِمَا
 وَبَدَلَ الْعَيْنِ أَمِلَ مِنْ فِعْلٍ أَنْ
 وَقَبْلَ يَاءِ أَلْفٍ تَمَالُ
 بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ إِنْ بَعْضٌ وَقَعَ
 كَذَا تَمَالُ قَبْلَ مَكْسُورٍ تَلَا
 بِأَثْنَيْنِ حَرْفٍ مِنْهُمَا تَسَكَّنَا
 وَمَا مِنَ الْكَسْرَةِ وَالْيَاءِ ظَهَرَا
 إِنْ وُصِلَ الْمُسْتَعْلِلُ بَعْدَ أَوْ فُصِّلَ
 كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ
 وَمِثْلُ ذِي اسْتِعْلَاءٍ الرَّأِ إِنْ خَلَّتْ
 غَالِبَةً مُسْتَعْلِيًا وَمَا لِحِقُ
 وَلَيْسَ حَتْمًا أَنْ يُمَالَ ذُو السَّبَبِ
 وَلَا تُمِلَ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ
 فَلَا تُمِلُ فِي نَحْوِ(بَعْتُ تَابِلًا)
 وَالْكَسْرُ إِنْ يَعْرِضُ زَوَالُهُ فَفِي
 وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ يَلَا
 وَلَا تُمِلُ مَا لَمْ يَنْتَلِ تَمَكَّنَا
 نَحْوِ(بَهَا) (فِيهَا) وَقَدْ مَرَّ بِنَا
 وَلَمْ يُمِيلُوا نَحْوِ (إِلَا) وَ(إِلَى)
 وَبِسَمَاعٍ لَا قِيَاسٍ تُبْنَا
 كَذَاكَ (رَا) وَأَخَوَاتُهُ وَ(لَا)
 وَ(الْمَالُ) وَ(النَّاسُ) أَمِيلًا دُونَ جَرَ

كَذَا (الْعَسَا) وَلِشُدُوذِ عُرِيَتْ هَذِي وَأَمْثَالَ لَهَا قَدْ رُوِيَتْ
وَأَمِلَ الْمَفْتُوحَ قَبْلَ الرَّاءِ إِنْ تَطَرَّفَتْ مَكْسُورَةٌ حَيْثُ تَعِيْنَ
كَذَا الَّذِي يَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ
(ش) إمالة الألف أن ينحى بها نحو الياء، وبالفتحة قبلها نحو الكسرة.

ولها أسباب: منها:

أن تكون مبدلة من ياء، أو صائرة إلى الياء دون شدوذ، ولا زيادة، مع تطرفها
لفظاً أو تقديراً:

فالمبدلة من الياء كألف «الْهُدَى» و«هُدَى» و«فَتَاة» و«نَوَاة».

والصائرة إلى الياء كألف «مِعْرَى» و«حُبْلَى».

واحترز بعدم الشدوذ من نحو «قَفَى» - في الإضافة - و«قَفَى» - في الوقف -.

واحترز بنفى الزيادة من نحو قولهم في التصغير: «قَفَى» وفي التفسير: «قَفَى».

واحترز بالتطرف من الكائنة عينا فإن فيها تفصيلاً يأتي بيانه، إن شاء الله تعالى.

وأشرت بقولي: «تَقْدِيرًا» إلى نحو «رُمَاة» مما يلي ألفه هاء التأنيث ولهذا قلت في

النظم:

... .. وَلَمَّا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلْهَا عِدْمَا

ثم أخذت في الكلام على الألف المبدلة من عين وهي تمال باطراد إن كانت في
فعل يكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير، يائياً كان ك«بَانَ» أو واوياً ك«خَافَ» فإنك
تقول فيهما: «بِنْتُ» و«خِفْتُ» فتصيران في اللفظ على وزن «فَلْتُ»، والأصل «فَعَلْتُ»
فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها.

ومن أسباب إمالة الألف:

تقدمها على ياء ك«بَايَع»، أو تأخرها عنها متصلة ك«بَيَّان» أو منفصلة بحرف
ك«شَيْبَانَ ضُرِبَتْ يَدَاهُ»، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: «بَيَّنَّهَا»، فلو لم يكن أحدهما
هاء امتنعت الإمالة لبعء الياء واغترفت البعد مع الهاء لخفائها.

ومن أسباب إمالة الألف:

تقديمها على كسرة تليها ك«عَالِم»، أو تأخرها عنها بحرف نحو: «كِتَاب»، أو
بحرفين أو لهما ساكن ك«شِمْلَال»^(١) أو كلاهما متحرك وأحدهما هاء نحو: «بُرِيدُ أَنْ

(١) الشملة: السرعة. المقاييس (شمل).

يَضْرِبُهَا» .

وإن كان سبب الإمالة كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف استعلاء متصل أو منفصل بحرف كـ «وَأَثِق» أو بحرفين كـ «مَوَائِق» منع الإمالة، وغلب سببها، وكذا إن تقدم حرف الاستعلاء ولم ينكسر نحو: «غَالِب» فإن انكسر لم يمنع الإمالة نحو «غِلَاب» .

فإن سكن بعد كسرة جاز أن يمنع وألا يمنع نحو: «إِضْلَاح» .

وتساوى الراء المفتوحة والمضمومة حرف الاستعلاء فلا يمال «عِدَار» (١) ولا «عِدَارَان» كما لا يمال «مَوَائِق» ولا «مَوَائِق»، ولا يمال «رَاشِد» كما لا يمال «غَالِب» .
وتغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء وما يساويه في المنع من راء مضمومة، أو مفتوحة؛ فيمال نحو قوله -تعالى-: ﴿بِأَنْصَرِيهِ﴾ [القلم: ٥١] وقوله: ﴿دَارُ الْفَكَارِ﴾ [غافر: ٣٩] من أجل الراء المكسورة .

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَمِثْلُ ذِي اسْتِعْلَاءٍ الرَّاءُ إِنْ خَلَّتْ مِنْ كَسْرَةٍ وَهِيَ إِذَا مَا كُسِرَتْ
غَالِبَةٌ مُسْتَعْلِيَا، وَمَا لَجِحُّ بِهِ
ثم بينت أن الإمالة لا تجب إذا وجد سببها دون معارض بل هي عند ذلك مستعملة عند قوم، غير مستعملة عند قوم .

وإياه أردت بقولي:

وَلَيْسَ حَتْمًا أَنْ يُمَالَ ذُو السَّبَبِ بَلْ هُوَ حُكْمٌ صَحَّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ
ثم بينت أن سبب الإمالة إذا انفصل لا يؤثر، وأن سبب المنع قد يؤثر منفصلاً؛ فيقال: «أَتَى أَحْمَدُ» بالإمالة و«أَتَى قَاسِمٌ» بترك الإمالة .

ثم بينت أن الألف المكسور ما بعدها إذا زالت الكسرة بإدغام أو وقف جاز أن تمال، وألا تمال؛ لكن الإمالة مع الإدغام العارض أحسن من الإمالة مع الإدغام اللزوم .

ثم بينت أن الألف قد تمال طلباً للتناسب كإمالة ثاني الألفين في نحو: «مَعْرَايَا» و«رَأَيْتُ عِمَادًا»، وكإمالة ألقى: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ١-٢] ليشاكل

(١) العذار: طعام الختان، ولجام الفرس، والغلام نبت شعر عذاره (لحيته). القاموس (عذر) .

التلفظ بهما التلفظ بما بعدهما .

ثم إن الإمالة لم تطرد فيما لا يمكن له إلا في ألفى «نَا» و«هَا» نحو «مَرَّبْنَا» أو «نَظَرِ إِلَيْنَا»، و«مَرَّبَهَا»، و«نَظَرِ إِلَيْهَا»، و«يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا» .

وقد جروا على القياس في ترك إمالة «أَلَا» و«أَمَّا» و«إِلَى» و«عَلَى» و«لَدَى» .
ومما أميل على غير قياس دون سبب: «أَنْتَى» و«مَتَى» و«بَلَى» و«يَا» و«لَا» في قولهم: «إِمَّا لَا» .

ومما أميل على غير قياس «رَا» وما أشبهها من فواتح السور .

وكذا «الْحَجَّاج» - علما- و«الْبَاب» و«الْمَال» و«النَّاس» في غير جر .

وسوى سبويه بين إمالة «مَال» و«نَّاس» و«بَاب» وإمالة «عَاب» و«نَّاب» في الشذوذ .

وذلك قوله في الباب الذي ترجمته: «هذا باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ»: وذلك «الْحَجَّاج» - إذا كان اسما لرجل - وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم» .

ثم قال في الباب المشار إليه: «وقال ناس يوثق بعربيتهم: «هَذَا بَابٌ» و«هَذَا مَالٌ» و«هَذَا نَابٌ»، و«هَذَا عَابٌ»: لما كانت بدلا من الياء كما كانت في «رَمَيْتُ» شبهت بها؛ وشبهوها في «مَال» و«نَاب» بالألف التي تكون بدلا من واو «عَزَوْتُ» . هذا نصه .

وقال ابن برهان في آخر شرح اللمع: «روى عبد الله بن داود (١) عن أبي عمرو ابن العلاء: إمالة «النَّاس» في جميع القرآن، مرفوعا ومنصوبا ومجرورا»، وهذه رواية لأحمد بن يزيد الحلواني (٢) عن أبي عمر الدوري (٣) عن الكسائي، ورواية

(١) هو عبد الله بن داود الهمداني الخريبي، ثقة حجة، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وحدث عن الأعمش وثور وهشام بن عروة، مات سنة ٢١٣ هـ .
طبقات القراء (٤١٨/١) .

(٢) هو أحمد بن يزيد الحلواني، إمام كبير عارف صدوق، متقن، ضابط قرأ بمكة والمدينة والعراق، وهو ممن قرأ عليهم أبو عمر الدوري. مات بعد ٢٥٠ هـ .
طبقات القراء (١٥٠/١) .

(٣) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان أبو عمر الدوري الأزدي، البغدادي النحوي الضرير، شيخ القراء في زمانه، قرأ بسائر الحروف السبعة والشواذ .
من كتبه: ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن، قراءات النبي ﷺ، أجزاء القرآن. وهو أول =

نصير (١) وقتيبة (٢) عن الكسائي .

ومن الإمالة المطردة إمالة كل فتحة وليتها راء مكسورة نحو قوله - تعالى - ﴿ تَرْمِي بِشَكْرٍ كَالْقَصْرِ ﴾ [المرسلات: ٣٢] و ﴿ غَيْرُ أُولَى الْقَصْرِ ﴾ [النساء: ٩٥] .
وإمالة كل فتحة وليتها تاء منقلبة للوقف هاء إلا أن إمالة هذه مخصوصة بالوقف ،
وإمالة التي تليها راء مكسورة جائزة في الوصل والوقف .

* * *

= من جمع القراءات. مات سنة ٢٤٦ هـ .

الأعلام (٢/٢٦٤)، طبقات القراء (١/٢٥٥) .

(١) هو نصير بن أبي نصير الرازي، كان علامة نحويًا، جالس الكسائي، وأخذ عنه النحو، وقرأ عليه القرآن، وسمع من الأصمعي، وأبي زيد، كان كثير الأدب حافظًا، وله مؤلفات حسان. مات سنة ٢٤٠ هـ .

بغية الوعاة (٢/٣١٦) .

(٢) هو قتيبة بن مهران الأزاداني أبو عبد الرحمن الأصبهاني، أحد نحاة الكوفة، أخذ عن الكسائي وصحبه وصار إمامًا. قيل: مات في أوائل القرن الثالث الهجري .
بغية الوعاة (٢/٢٦٤) .

باب الوقف

(ص)

إِنْ سَكَنَ الْأَخْرُ وَضَلَا وَحَذِفَ خَطًا فَذَاكَ السَّاكِنَ اخْذِفَ إِنْ تَقِفْ
 وَسَكَنَ الْكَائِنَ قَبْلَهُ ك(لَهُ) مَالٌ وَإِنِّي آمِلٌ أَنْ أَسْأَلَهُ
 كَذَا لَدَى رَبِيعَةَ الْمَنُونِ فِي نَضْبِ أَوْ فِي غَيْرِهِ يُسَكِّنُ
 وَالْأَزْدُ مَدًّا تُبَدَلُ التَّنْوِينَ مِنْ جِنْسِ التَّحْرِيكِ الَّذِي بِهِ قُرِنَ
 وَعَیْرُهُ هَؤُلَاءِ خَصَّ الْأَبْدَلَا بِمَا يَلِي الْفَتْحَةَ ك(امدذ طولا)
 وَيَسْتَوِي الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ فِي إِبْدَالِ تَالِي فَتْحَةِ بِالْفِ
 وَأَشْبَهَتْ (إِذْن) مُنُونًا نُصِبَ فَتُونَهَا اجْعَلْ أَلِفًا وَقَفًا تُصَبِّ
 (ش) يتناول قولي:

إِنْ سَكَنَ الْأَخْرُ وَضَلَا وَحَذِفَ خَطًا... ..
 الواو المنطوق بها في نحو «لَهُ» والياء في نحو «بِهِ»؛ لأن كل واحد منهما آخر
 ومسكن في الوصل، ومحذوف في الخط فحقه في الوقف أن يحذف، ويسكن ما
 قبله كقولك في «لَهُ»: «لَهُ»، وفي «بِهِ»: «بِهِ».
 وفي الوقف على المنون ثلاث لغات:

إحداها: لغة ربيعة وهي أن يوقف عليه بحذف التنوين، وسكون الآخر - مطلقا -
 كقولك: «هَذَا زَيْدٌ» و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» و«رَأَيْتُ زَيْدًا».

ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَا حَبِّدًا عُنْمَ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفٌ^(١)
 والثانية: لغة الأزد وهي أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواو بعد
 الضمة، وياء بعد الكسرة كقولك: «رَأَيْتُ زَيْدًا» و«هَذَا زَيْدٌ» و«مَرَرْتُ بِزَيْدِي».
 والثالثة: لغة سائر العرب وهي أن يوقف على المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين
 ألفا، وعلى غيرهما بالسكون وحذف التنوين بلا بدل.

(١) الدنف: المرض الملازم. القاموس (دنف).

والبيت بلا نسبة في الدرر ٦/٢٩٦، وشرح قطر الندى ص ٣٢٨، والمقاصد النحوية ٤/

٥٤٣، وهمع الهوامع ٢/٢٠٥.

والمراد بالمنصوب ما فتحته فتحة إعراب نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا» .
والمراد بالمفتوح ما فتحته لغير إعراب نحو: «إِيَّهَا» و«وَاهَا» .
وشبهت «إِذْنَ» بمنون فأبدلت نونه في الوقف ألفا .

(ص)

رَأَى وَفَاقَ الْأَزْدَ غَيْرَ وَاهِنِ
رَبِيعَةَ، وَبِهِمَا اقْتِدَائِي
وَأَثَبْنَا الَّذِي مِّنْ أَجْلِهِ انْحَدَفَ
صَحِيحَ الْمَقْصُورِ حَثْمًا حَمَلًا
كَوَضْلِهِ وَالْحَدْفُ فِي الشَّعْرِ اغْتِزَ
أَبْدَلَ بَعْضُ الْفُصْحَاءِ إِذْ يَقِفُ
مُنُونًا بِحَدْفِ يَأْتِيهِ تُصِبُ
مَا عَيْنُهُ أَوْ فَاؤُهُ قَدْ أَخْذًا
لَهُ وَكَالصَّحِيحِ مَنْصُوبُهُمَا
ذُو الْقَصْرِ وَالتَّنْوِينِ فِيهِ الْمَازِنِي
وَوَافَقَ الْبَصْرِيَّ وَالْكَسَائِيَّ
فَحَدَفْنَا التَّنْوِينَ مِنْ دُونِ خَلْفٍ
وَعِنْدَ سَيَبَوِيهِ فِي الْوَقْفِ عَلَى
وَقَفَ عَلَى عَادِمِ تَنْوِينِ قُصِرَ
وَوَاوًا أَوْ هَمْزًا أَوْ أَلْيَا مِنْ أَلِفٍ
وَقَفَ عَلَى الْمُنْقُوصِ غَيْرِ الْمُتَّصِبِ
وَقَدْ يُبَاحُ الرَّدُّ وَالزَّمُّ إِذَا
وَلَيْسَ الْوَقْفُ اجْعَلْ عَكْسَ مَا
(ش) لا يوقف على المقصور من الأسماء إلا بالألف، منونا كان أو غير منون:

لكن في المنون ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه وهو الحكم عليه في الرفع والجر بأن تنوينه محذوف دون عوض، وأن الوقف فيه على الألف التي من نفس الاسم. والحكم عليه في النصب بأن تنوينه أبدل منه في الوقف ألف إجراء له مجرى الصحيح.

ومذهب المازني: أن الألف الثابتة في الوقف هي بدل من التنوين منصوبا كان المقصور أو مرفوعا أو مجرورا؛ فحكم في المقصور بما حكمت الأزدي في الصحيح. وذكر ابن برهان: أن مذهب أبي عمرو والكسائي: أن الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبدا إلا الألف التي هي من نفس الاسم مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا.

وهذا المذهب أقوى من غيره، وهذا موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل، والوقف عليه بالسكون مطلقا.

وتقوى هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفا، والاعتداد بها رويا، وبدل التنوين غير صالح لذلك.

وهذا الذي حكاه ابن برهان عن أبي عمرو والكسائي هو اختيار السيرافي؛ وبه أقول.

ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة كقول الراجز: [من الراجز]
رَهْطُ ابْنِ مَرْحُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلَى
أراد: ابن المعلى، وإلى هذا أشرت بقولي:

وَقِفْ عَلَى عَادِمٍ تَنْوِينِ قُصِرَ كَوْضِلِهِ وَالْحَذْفُ فِي الشَّعْرِ اغْتَفِرُ
وناس من قيس وفزارة يبدلون الألف الموقوف عليها ياء، وبعض طييء يبدلونها واوا، وبعضهم يقلبها همزة.

وإلى هذه اللغات أشرت بقولي:

وَوَاوًا أَوْ هَمْزًا أَوْ أَلْيَا مِنْ أَلْفٍ أَبْدَلَ بَعْضُ الْفُصَحَاءِ إِذْ يَقِفُ
وإذا وقف على الاسم المنقوص وكان منصوبا أبدل من تنوينه ألف إن كان منونا، وأثبتت ياؤه ساكنة إن لم يكن منونا كقولك: «قَطَعْتُ وَادِيًا» و«أَجَبْتُ الدَّاعِيَ».
فإن كان منونا ولم يكن منصوبا، ولا محذوف العين أو الفاء فالمختار الوقف عليه بالحذف نحو: «هَذَا قَاضٍ» و«مَرَزْتُ بِقَاضٍ».

ويجوز الوقف برد الياء كقراءة ابن كثير: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، و﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِيٍّ﴾ [الرعد: ١١] و﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَاقِيٍّ﴾ [الرعد: ٣٤] و﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِيٌّ﴾ [النحل: ٩٦].

ولكون الوقف بالحذف مختارا وافق ابن كثير الستة عليه فيما سوى: «هَادٍ» و«وَالٍ» و«وَاقٍ» و«بَاقٍ» نحو: «بَاغٍ» و«عَادٍ» و«مُفْتَرٍ» و«فَاقِصٍ مَا أَنْتَ قَاضٍ» [طه: ٧٢] و«فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ» [العنكبوت: ٥] و«أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ» [الزمر: ٣٦] و«كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ» [الرحمن: ٢٦] و«وَجَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ» [الرحمن: ٥٤].

فإن كان المنقوص محذوف العين ك«مَرٍ» اسم فاعل من «أَرَى» محذوف العين، أو محذوف الفاء ك«يَفٍ» -علما- لم يوقف عليه إلا بالرد ثم نبهت بقولي:

وَلَيْسَ الْوَقْفُ الْمُنَوَّنِ اجْعَلْ كَسَّ مَا لَهُ

على أن الوقف بإثبات الياء على نحو: «الْقَاضِي» مرفوعا أو مجرورا أجود في القياس من الوقف بحذفها.

ولما كان هذا الإطلاق يوهم تناول المنصوب نبهت على ما يرفع ذلك الإيهام بقولى:

... .. وَكَالصَّحِيحِ مَنْصُوبُهُمَا
أى: منصوب المنون، وما سوى المنون من المنقوص فى الوقف كالصحيح المنون فيما تعرض إليه من الحكم الذى يليق بهذا الفصل والله أعلم.

فصل

(ص)

وَعَيْرَ (ها) التَّائِيثِ مِنْ مُحَرَّكَ
أَوْ أَشْمِ الْمَضْمُومِ، وَالتَّسْكِينِ
وَمَا يَلِي التَّحْرِيكَ إِنْ لَمْ يَغْتَلِلْ
فَجَائِزٌ تَضْعِيفُهُ فِي الْوَقْفِ
لِسَاكِنٍ يَقْبَلُ تَحْرِيكَهَا كَمَا
(عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ
وَنَقُلُ فَتَحَ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا
وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ
[وَصَحَّ وَقَفُ لَحْمٍ بِالنَّقْلِ إِلَى

(ش) ليس لهاء التائيث نصيب من إشمام ولا روم ولا تضعيف؛ فلذلك قدم استثناءها حين قصد التكلم على ذلك، فنبه على أن غير «ها» من المحركات يجوز أن يوقف عليه بالتسكين وهو الأصل.

ويجوز أن يوقف عليه بالروم وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة. وهو عند النحويين جائز فى الحركات الثلاث.

وعند القراء يجوز فى الضمة والكسرة، ولا يجوز فى الفتحة.

وتختص الضمة بجواز الوقف عليها بالإشمام وهو عبارة عن الإشارة بالشفيتين حال سكون الحرف.

(١) فى أ:

ويجوز تضعيف الحرف الموقوف عليه إن ولى حركة، ولم يكن همزة ولا حرف
علة كقولك في «جَعْفَرٌ»: «هَذَا جَعْفَرٌ» وفي «وَعِلٌ»: «هَذَا وَعِلٌ».

ويجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله إن كان ساكنا قابلا للحركة
وكانت الحركة غير فتحة، نحو قولك في «عَمْرُو»: «هَذَا عَمْرُو» و«مَرَزْتُ بِعَمْرُو».

ومنه قول الراجز: [من الراجز]

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ
مِنْ عَنَزِي سَبَّحِي لَمْ أَضْرِبُهُ^(١)

أراد: لم أضربه فنقل ضمة الهاء إلى الباء.

فإن أوقع النقل في وزن لا نظير له لم يجز كقولك في «هَذَا بِشْرٌ» و«مَرَزْتُ
بِذُهْلٍ»: «ذَا بِشْرٌ» و«مَرَزْتُ بِذُهْلٍ» فإن هذا ممتنع؛ لأن «فِعْلًا» و«فُعِلًا» مهملان في
الأسماء فلم يجز استعمال ما يفضى إليهما.

فلو كان الموقوف عليه همزة اغتفر في نقل حركتها لزوم عدم النظير كقولك في
«رِذَاءٌ»^(٢) و«كُفَاءٌ»: «هَذَا رِذَوٌ» و«مَرَزْتُ بِكُفَى».

وكذلك يغتفر في الوقف على المهموز نقل الفتحة كقولك في «رَأَيْتُ الرِّدَاءُ»: «رَأَيْتُ الرِّدَاءُ».

ويجوز في لغة لخم^(٣) الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك؛ كقول الشاعر:

(١) الراجز لزياد الأعجم في ديوانه ص ٤٥، والدرر ٦/٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٦،
وشرح شواهد الشافية ص ٢٦١، والكتاب ٤/١٨٠، ولسان العرب (المم)، وبلا نسبة في سر
صناعة الإعراب ١/٣٨٩، وشرح الأشموني ٣/٧٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٢٢،
وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٧٤، وشرح المفصل ٩/٧٠، والمحتسب ١/١٩٦، وهمع
الهوامع ٢/٢٠٨.

(٢) الردء: يقال: فلان رداء فلان أي: معينه. المقاييس (ردى).

(٣) لُحْمُ بن عدى: بطن عظيم، ينتسب إلى لخم، واسمه مالك بن عدى بن الحارث بن مُرَّة بن
أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان، من القحطانية. كانت مساكنهم متفرقة،
وأكثرها ما بين الرملة، ومصر في الجفار، ومنها في الجولان، ومنها في حوران، والبثنية،
ومدينة توى. ومن بلادهم بفلسطين: رفح، وحُدَس بالشام، وقد نزل قوم منهم بمنطقة بيت
المقدس، فدعيت باسمهم، وتسميها العامة اليوم بيت لحم.

ومنهم آل المنذر ملوك العراق، وبنو عباد ملوك إشبيلية، ومنهم بطون كثيرة بالديار
المصرية وقد انضمت سنة ٨هـ طائفة من لخم إلى الروم في غزوة مؤتة. وسارت طائفة
منهم سنة ١٤هـ مع هرقل إلى أنطاكية وحاربوا مع معاوية بن أبي سفيان، ضد علي بن =

[من الرجز]

مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْحَزْمِ فِيمَا قَصَدُهُ
تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُغْلَمُ رَشْدُهُ (١)

ومن لغتهم الوقف على [هاء الغائبة بحذف الألف، ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبله كقول الشاعر] (٢): [من الوافر]
فَأَيْسَى قَدْ رَأَيْتُ بِأَرْضِ قَوْمِي نَوَائِبَ، كُنْتُ فِي لَحْمٍ أَخَافُهُ (٣)
أراد: أخافها، ففعل ما ذكرت لك.

فصل في الوقف على المهموز

(ص)

نَقْلًا بِفَقْدِ مِثْلِ فِي الْهَمْزِ اغْتَفِرْ ك(رِدْءِ) أَنْ تَرْفَعِ وَ(هَزْءِ) إِنْ تَجُرْ
وَأَتَّبِعِ الْفَا الْعَيْنَ قَوْمٌ حَدَرَا مِنْ عَدَمِ التَّظْيِيرِ عَمُوا الصُّورَا
وَبَعْضُهُمْ أَبَدَلْ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ وَقَدْ يُبَاحُ دُونَ نَقْلِ الْبَدَلِ
بِحَسَبِ الشَّكْلِ ك(فِي الْكَلَا رَشُوا) وَبَعْدَ مَا سَكَّنَ - أَيْضًا - ذَا نَحْوَا
كَذَا مَعَ الْإِتْبَاعِ إِبْدَالُ نُقْلِ مُجَانِسٌ مَا مُتَّبِعَ بِهِ شَكْلُ
وَبِمُجَانِسٍ لِشَكْلِ الْهَمْزِ قَدْ أَبَدَلَهُ قَوْمٌ وَفَافَهُمْ رَشْدُ
وَبِمُجَانِسٍ تَحْرُكِ تُسَلِي هَمْزَةً إِبْدَالِ - مُطْلَقًا - ك(مُمْتَلَى)
وَالضَّمَّ أُولِ الْوَاوِ وَالْفَتْحَ الْأَلْفِ فَذَا لَدَى أَهْلِ الْحِجَازِ قَدْ عَرِفِ

(ش) النطق بالهمزة المتحركة مخففة أسهل من النطق بها ساكنة محققة؛ فلذلك أجمعت العرب على إبدال الثانية في نحو: «أُؤْمِنُ». وفي نحو: «أُؤَدِّنُ» جائر فيه الإبدال والتحقيق.

وكالإجماع في «أُؤْمِنُ» الإجماع في «أَدَمُ»، وكجواز الوجهين في «أُؤَدِّنُ» جواز

= أبا طالب وكانوا يعبدون المشتري، ويحجون إلى صنم في مشارف الشام، يقال له: الأقبصر، ويحلقون رءوسهم.

ينظر: صفة جزيرة العرب للهمداني ص ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، تاريخ ابن خلدون (٢/٢٥٦)، الاشتقاق لابن دريد ص ٢٢٥، معجم القبائل ١٠١١/٣ - ١٠١٢.

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/٣٠٤، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٢، وهمع الهوامع ٢/٢٠٨.

(٢) سقط في أ.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٦٨.

الوجهين في «أَيِّمَةٌ».

وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة ازداد النطق بها صعوبة فمن أجل ذلك اغتفر في الوقف على ما آخره همزة بعد ساكن ما لا يجوز في غير الهمزة من نقل الفتحة نحو: «جَنَيْتُ الْكَمَاءَ»، ومن نقل ضمة إلى ساكن بعد كسرة، ومن نقل كسرة إلى ساكن بعد ضمة نحو: «هَذَا رِدْوٌ مَعَ كُفْيٍ» يريد: هذا رِءٌ مَعَ كُفْيٍ.

وبعض بني تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى إتباع العين الفاء فيقولون: «هَذَا رِدْيٌ مَعَ كُفْوٍ».

وبعضهم يبدل الهمزة بعد نقل حركتها بما يجانسها فيقول: «هَذَا رِدْوٌ مَعَ كُفْيٍ». وبعضهم يبدلها بعد الإتيان فيقول: «هَذَا رِدْيٌ مَعَ كُفْوٍ».

وقد يبدلون من الهمزة حرف لين مجانسا لحركتها ساكنا كان ما قبلها أو متحركا فيقولون: «هَذَا الْكَلْوُ، وَالْخَبْوُ، وَالرِّدْوُ، وَالْكَفْوُ» و«مَرَزْتُ بِالْكَلْيِ وَالْخَبِي وَالرِّدْيِ وَالْكَفْيِ».

وأهل الحجاز يقولون «الْكَالَا» في الأحوال الثلاثة؛ لأن الهمزة أسكنها الوقف وما قبلها مفتوح فصارت ك«رَاسٍ». وعلى هذا يقولون في «أَكْمُو»: «أَكْمُو»؛ لأنه ك«جُونَة» وفي «مُمْتَلِي»: «مُمْتَلِي»؛ لأنه ك«ذِيب». والله أعلم.

فصل في الوقف على تاء التانيث

(ص)

فِي الْوَقْفِ تَاءُ تَأْنِيثِ الْأِسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهِي وَغَيْرِ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى
(وَلَاتٍ) مَعَ (أَبْتٍ) بِالْوَجْهِينِ جَا وَمَنْ يَقْسُ نَظِيرَ (لَاتٍ) فَلَجَا
(ش) «تَاءُ تَأْنِيثِ الْأِسْمِ» مخرج للتاء التي تلحق الفعل نحو «فَامَتْ».

واحترز بنفى وصلها بساكن صح من تاء «بُنْتُ» و«أَخْتُ».

وقل هذا الإبدال المنسوب إلى تاء التانيث في جمع التصحيح كقول بعض العرب: «دَفَنُ الْبَنَاءِ، مِنْ الْمَكْرُمَاهِ».

يريد: دفن البنات من المكرمات.

وأشرت بقولي:

... .. وَمَا ضَاهَى... ..
إلى «هَيْهَات» و«أولات» فإنهما يوقف عليهما بالتاء كثيرا، وبالهاء قليلا.
وقولى:

... .. وَعَئِيرَ ذَيْن... ..
أى: غير جمع التصحيح والذى ضاهاه قد يوقف عليه بالتاء مفردا كان ك«عُرْفَة»
أو جمعا ك«غَلْمَة».

وعلى مقتضى هذه اللغة كتب فى المصحف: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ
الزُّقُومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، و﴿أَمْرَاتٌ نُوحٍ وَأَمْرَاتٌ لُوطٍ﴾ [التحریم: ١٠] وأشباه ذلك:
ووقف عليها بالتاء نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة.
ووقف عليها بالهاء ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائى.
ووقف الكسائى على «لات» بالهاء، ووقف الباقون بالتاء.
ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على «رُبَّت» و«ثُمَّت» قياسا على قولهم فى «لَات»: «لآة»،
والى هذا أشرت بقولى:

... .. وَمَنْ يَقْسُ نَظِيرَ لَاتٍ فُلجَا
يقال: فلج فلان على خصمه إذا غلبه بالحجة.

فصل فى الوقف على هاء السكت

(ص)

وَقَفَ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلَى	وَخَرَهُ بِالْحَذْفِ كَالزَّقِ فِي الْجَبَلِ
وَدَاكِ فِي الْبَاقِي بِأَصْلِ وَاحِدٍ	حَتَّمْ كَالْإِنْ تَعِ فَصِ ابْنِ رَاشِدِ
وَالْمَا فِي الْاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ	أَلْفُهَا وَأَوْلَهَا أَلْفَا إِنْ تَقِفَ
وَوَضَلَهَا لَمْ يُلْتَزَمْ إِلَّا إِذَا	تَجَرُّ (مَا) اسْمٌ كَالْغِدَا مَ دَا غِدَا
وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا	حُرْكَ تَخْرِيكَ بِنَاءِ لَزِمَا
مَا لَمْ يَكِ الْمَبْنَى فِعْلًا مَاضِيًا	وَشَدُّ قَوْلٍ مَنْ تَعْنَى شَادِيَا
(يَا رَبُّ يَوْمَ لِي لَمْ أَظْلَلْهُ	أَزْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ
وَالْوَقْفُ قَدْ يُنَوَّى فَيُعْطَى الْوَضْلُ مَا	لَهُ، وَذَا فِي النَّثْرِ نَزْرًا عَلِمَا
وَمِنْهُ قَلْبُ أَلْفٍ وَأَوَا لَدَى	وَضَلِ لِبَعْضِ طَيْئِ دَا أُسْنِدَا

(ش) من خواص الوقف زيادة هاء السكت.

وأكثر ما تزداد بعد ياء المتكلم، وبعد الفعل المحذوف الآخر جزماً أو وقفاً، وبعد «مَا» الاستفهامية المجرورة الموضع:

فالأول نحو قوله -تعالى-: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُ وَأَكْنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٩].

والثاني نحو قوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَسْكَنْهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٠].

والثالث نحو قول الراجز: [من الراجز]

يَا أَسَدِيًّا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَ
فَمَا أَكَلْتَ لَحْمَهُ، وَلَا دَمَهُ
لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ (١)

ولحاق هذه الهاء واجب في الوقف على «مَا» الاستفهامية المضاف إليها كقولك في «اعْتَدَاءٌ مَّ اعْتَدَى»: «اعْتَدَاءٌ مَهْ؟». وفي «مَجِيءٌ مَّ جِئْتَ»: «مَجِيءٌ مَهْ؟». فإن كانت «مَا» الاستفهامية مجرورة بحرف جاز أن يوقف عليها بالهاء وبدونها، والوقف بالهاء أجود في قياس العربية.

ويجب- أيضاً- لحاق هذه الهاء في الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد، أو حرفين أحدهما زائد كقولك في «وزيداً» و«لأ تقي عمراً»: «قَهْ» و«لا تَقَهْ».

ويجوز أن تلحق هذه الهاء كل محرك حركة بناء لازم نحو: «كَيْفَ» و«تُمَّ» و«إِنَّ» و«لا».

ولا تلحق هذه الهاء ذا حركة عارضة كاسم «لا»، والمنادى المضموم، والعدد المركب.

ولا تلحق الفعل الماضي، وإن كانت حركته لازمة لشبهه بالمضارع.

وفي قوله: [من الراجز]

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ

(١) الراجز لسالم بن دارة في الحيوان ١/٢٦٧، ولسان العرب (روح)، (لوم)، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٩، ولسان العرب (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/٥٥، والمخصص ٣/٤.

أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ (١)

شذوذ ظاهر؛ لأن الحركة عارضة.

وقد يعطى الوصل حكم الوقف: فمن ذلك قراءة غير حمزة والكسائي (٢): ﴿لَمْ يَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فِيهِدْتَهُمْ أَقْتَدَةً قُلْ﴾ [الأنعام: ٩٠]. ومنه قول بعض طيبي في الوصل: «هَذِهِ حُبْلُو يَا قَتِي».

ومنه ما جاء من نحو قوله: [من الرجز]

مِثْلُ الْحَرِيقِ وَأَفَقَ الْقَصَبَا (٣)

فأعطى الباء في الوصل من التضعيف ما كان يعطيها لو وقف عليها فقال:

القصبا.

* * *

(١) الرجز لأبي مروان في شرح التصريح ٣٤٦/٢، ولأبي الهنجل في شرح شواهد المغنى ١/٤٤٨، ومجالس ثعلب ص ٤٨٩، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/٤٥٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٥١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٨، وخزانة الأدب ٢/٣٩٧، والدرر ٣/٩٧، ٦/٣٠٥، وشرح الأشموني ٢/٣٢٣، ٣/٧٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨١، وشرح المفصل ٤/٨٧، ومغنى اللبيب ١/١٥٤، وهمع الهوامع ١/٢٠٣، ٢/٢١٠.

(٢) وقرأ حمزة والكسائي «لَمْ يَسَنَّهٗ» بالهاء وقفا، وبحدفها وصلا. فالهاء على قراءتهما للسكت.

وقرأ أبي: ﴿لَمْ يَسَنَّهٗ﴾ بإدغام التاء في السين وقرأ طلحة بن مصرف: ﴿لَمَّةٌ سَنَةٌ﴾. ينظر الدر المصون (١/٦٢٥-٦٢٦).

(٣) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٨، ٣٢٠، ولربيعه ابن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٤، ولأحدهما في شرح التصريح ٢/٣٤٦، والمقاصد النحوية ٤/٥٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٥٣، وخزانة الأدب ٦/١٣٨، وشرح الأشموني ٣/٧٦١، وشرح ابن عقيل ص ٦٧٣، وشرح المفصل ٣/٩٤، ١٣٩، ٦٨/٩، ٨٢.

باب التقاء الساكنين

(ص)

إِلَّا إِذَا بَانَ ادَّعَامُ الثَّانِي
لَفْظًا بِإِفْرَادٍ صَرِيحٍ وَسِمَا
مِنْ قَبْلِ (أَل) لِيَرْفَعَ التَّوَهُمَا
آخِرَ نَحْوِ (نُونٍ) فَاعْنِ اللَّذَّ عَنِي
تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا تُبَوِّئُهُ حُظْلًا
يُلْتَزِمَ ادَّعَامُهُ فَلْيُلْتَزِمَ
قَبْلَ (الْبَطَانِ) دُونَ حَذْفِ وَاشْتَهَرُ
مِنْ قَبْلِ لَامِ (اللَّهِ) أَعْنِي فِي الْحَلْفِ
وَلَمْ يُؤَكِّدْ فَهَوَ مَكْسُورًا يَرِدُ
نُونُ (لَدُنْ) بِالْكَسْرِ وَالْحَذْفُ كَثُرَ
أَوَّلُ إِنْ يَسْلَمُ كِلَيْهِ) فَاعْتَبِرْ
وَكِلَيْهِ اللَّيْلُ قَلِيلًا) احْتَذِي
نَحْوِ (قُلْ ادْعُوا) فَاتَّكِرْنَ أَوْ اضْمَمَا
يَلِيهِ عَارِضُ التَّحْرُكِ الزَّمَا
(وَقَدْ رَمَاتِ الْقَلْبَ خَوْذًا^(١) عَيْنًا)
وَحَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ غَيْرُ مُسْتَقْلِلٍ
وَكَسْرُهَا مِنْ قَبْلِ غَيْرِ (أَل) وَجَبَّ
مِنْ قَبْلِ (أَل) قَدْ جَاءَ وَهَوَ نَزْرُ
بِحَذْفِ نُونٍ لِاضْطِرَارِ بَيِّنِ
وَشَدُّ ضَمُّهَا إِنْ (أَل) بِهَا افْتَرَنَ
وَفِي (اشْتَرَوْا) وَنَحْوِهِ الْعَكْسُ اتَّضَحَ
عَزَا ابْنُ جِنِّي لِذِي عَدَالَةٍ

لَا يَلْتَقِي فِي الْوَضْعِ سَاكِنَانِ
وَاعْتَلَّ أَوَّلٌ وَمَا يَخْوِيهِمَا
وَلَيْنُ أَوَّلٍ كَفَى الْمُسْتَفْهِمَا
كَذَلِكَ نَاوَى الْوَقْفِ حِينَ سَكْنَا
وَحَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ مُدْغَمٍ فُصِّلَ
وَإِنْ يُمَدُّ أَوَّلٌ وَالثَّانِ لَمْ
فِي الْأَوَّلِ الْحَذْفُ وَ(حَلَقْنَا) نَدَزُ
وَمَدُّ (إِي) وَ(هَا) أَقْرَّ وَحَذْفُ
وَأَوَّلٌ مُؤَخَّرٌ إِنْ لَمْ يُمَدَّ
وَحَذْفُ تَنْوِينِ قَلِيلٌ وَنَزْرُ
وَحَيْثُ كَانَ الثَّانِ تَنْوِينًا كُسِرَ
وَالْفَتْحُ فِي نَحْوِ (مُرِيبًا الَّذِي)
وَإِنْ يَلِ الثَّانِي ضَمُّ الزَّمَا
وَحَذْفُ مَا أُسْقِطَ إِنْ أُدْرِكَ مَا
وَشَدُّ نَحْوِ: (لَمْ تَنَامِ الْعَيْنَا)
وَالْفَتْحُ حَقُّ نُونِ (مِنْ) مِنْ قَبْلِ (أَل)
كَ(إِنَّمَا لِلْحَيِّ مِ الْمَيْتِ النَّصَبِ)
وَالْفَتْحُ نَزْرُ، وَكَذَلِكَ الْكَسْرُ
وَشَدُّ قَوْلِ بَعْضِهِمْ (لَاكَ اسْقِنِي)
وَقَبْلَ (أَل) وَغَيْرِهِ أَكْسِرُ نُونِ (عَنْ)
وَكَسْرُ وَآوِ (لَوْ) عَلَى الضَّمِّ رَجَحَ
وَفَتْحُ وَآوِ(اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ)

(ش) يلتقى الساكنان في الوقف مطلقا.

(١) الخود: الحسنة الخلق الشابة أو الناعمة. القاموس (خود).

ولا يلتقيان في الوصل إلا وهما في كلمة واحدة، وأولهما حرف لين، وثانيهما مدغم نحو: «دَابَّة» و«دُوَيْبَّة» و«حُوَجَّ زَيْدٌ».

فإن كان المدغم مفصولا، أي: من كلمة أخرى، وقبل حرف اللين حركة تجانسه حذف حرف اللين نحو قوله - تعالى -: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾، [البقرة: ٧٤]، وقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وقوله: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

واكتفى بعد همزة الاستفهام بمد الأول نحو: «الغلام قام؟». وكذلك اكتفى بمد الأول في لام ميم، ونحوهما لأن الناطق بهن ناو للوقف. ومثال المدغم المفصول تقديرا: «اضربن» و«اضربين»؛ فإن النون لحجزه من الفعل بالواو والياء في حكم كلمة منفصلة، ولولا ذلك ل قيل: «اضربون» كما قيل: «حوج زيد».

فإن كان أول الساكنين حرف مد، والثاني غير مدغم، أو مدغما إدغاما غير لازم لزم حذف حرف المد، متصلا كان كألف «يخاف» إذا قيل فيه: «لم يخف»، أو منفصلا كألف «ما» إذا قلت: «ما اسمك؟».

وشذ قولهم: «التقت حلقنا البطان» - بثبوت الألف - والجيد حذفها. وقالوا في القسم: «ها لله» و«إي الله» بحذف الألف، والياء على القياس، وبإثباتهما على الشذوذ.

ثم نهبت على أن أول الساكنين إذا كان آخر كلمة، ولم يكن حرف مد، ولا نون توكيد يكسر:

فدخل في ذلك التنوين.

ثم نهبت على جواز حذفه بقلة كقراءة أبي عمرو من طريق عبد الوارث (١): ﴿أَحَدُ اللَّهِ أَصْغَمُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢].

ثم نهبت على أن نون «لذن» تحذف كثيرا كقولك: «ما رأيته من لد الصباح»، وربما كسرت كقول الراجز: [من الراجز]

(١) هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة، العنبري بالولاء، التنوري البصري، حافظ ثبت، كان فصيحا من أئمة الحديث، حافظ مقرئ ثقة، عرض القرآن على أبي عمرو. مات سنة ١٨٠ هـ.

الأعلام (١٧٨/٤)، طبقات القراء (٤٧٨/١).

تَنْهَضُ الرَّغْدَةَ فِي ظَهَيْرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ (١)

ثم أشرت إلى أن أول الساكنين يكسر إذا كان ثانيهما تنويناً نحو «إيه» و«صيه» .
ثم نهبت على أن الكسرة قد تستقل فيجاء بالفتحة مكانها كقراءة بعضهم :
﴿مُرِيبَ الَّذِي﴾ [ق: ٢٥-٢٦] بفتح التنوين، ومثله قوله -تعالى- : ﴿أَلَمْ آتِ اللَّهَ﴾
[آل عمران: ١-٢] .

وإن ولى ثانی الساكنين ضمة لازمة جاز كسر الأول وضمه نحو قوله تعالى :
﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْ﴾ [الأنعام: ١٠]، وقوله : ﴿قَلِ
أَدْعُوا اللَّهَ﴾ [الإسراء: ١١٠] .

وإذا حذف حرف مد لسكون ما بعده، ثم عرض تحريك ما بعده لساكن آخر لم
يرد المحذوف؛ ولذلك لم ترد ألف «يشاء» من قوله تعالى : ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾
[الأنعام: ٣٩]، ولا ياء «يريد» في قوله تعالى : ﴿لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهَرَ قُلُوبَهُمْ﴾
[المائدة: ٤١]، ولا واو «يكون» في قوله : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] .

وإلى هذا أشرت بقولي :

وَحَذَفَ مَا أَسْقَطَ إِنْ أُذِرِكَ مَا يَلِيهِ عَارِضَ التَّحَرُّكِ الزَّمَا
ثم نهبت على أن بعض العرب قد يعتد بالحركة العارضة فيرد المحذوف فيقول
في «رَمَتِ الْمَرْأَةُ» : «رَمَاتِ الْمَرْأَةُ» وأنشد الكسائي : [من مجزوء الرجز]

يَا حِبُّ قَدْ أَمْسَيْنَا
وَلَمْ تَنَامِ الْعَيْنَا (٢)

وفي هذا شاهدان :

شاهد على رد الألف اعتداداً بحركة الميم وهي عارضة .
وشاهد على حذف نون التثنية دون إضافة .

(١) الرجز لرجل من طبع في المقاصد النحوية ٤٢٩/٣، وبلا نسبة في الخصائص ٢٣٥/٢،
والدرر ١٣٦/٣، ٢٨٨/٦، وشرح الأشموني ٣١٨/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٣، ولسان
العرب (نهض) .

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (خطا) ، وتهذيب اللغة ٥٢١/٧، ويروى الرجز هكذا :

أَمْسَيْنَا أَمْسَيْنَا ولم تنام العينَا

وإن كان أول الساكنين نون «مِنْ» فتحت مع «أَلْ» وكسرت مع ما سواه، وقد تكسر مع «أَلْ» وتفتح مع ما سواه.

وكثر في الشعر حذف نونها مع «أَلْ»، ومن ذلك قول بعضهم: [من الرمل]
لَيْسَ بَيْنَ الْحَى وَالْمَيِّتِ سَبَبٌ إِنَّمَا لِلْحَى مِ الْمَيِّتِ النَّصَبُ
وقد عامل «لَكِنْ» معاملة «مِنْ» بعض الشعراء فقال: [من الطويل]
فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِينِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ دَا فَضْلٍ (١)
وإذا كان أول الساكنين نون «عَنْ» كسرت قبل كل ساكن. وبعض العرب يضمها قبل «أَلْ» وهي لغة رديئة.

وإن كان أول الساكنين واوا مفتوحا ما قبلها فالاختيار ضمها إن كانت واو جمع، ويجوز كسرهما وفتحها.

وإن كانت لغير جمع فالاختيار كسرهما، ويجوز ضمها.

قال أبو الفتح بن جنى: «قرأ يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَلَةَ﴾ [البقرة: ١٦].

وحكى أبو الحسن فيها الفتح، ورواه قطرب -أيضا- والضم أفشى، ثم الكسر، ثم الفتح (٢).

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، عليه توكلت وإليه متاب.



(١) البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١، والأزهية ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ١٠/٤١٨، ٤١٩، وشرح أبيات سيويه ١/١٩٥، وشرح التصريح ١/١٩٦، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٠١، والكتاب ١/٢٧، والمنصف ٢/٢٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٣٣، ٣٦١، والإنصاف ٢/٦٨٤، وأوضح المسالك ١/٦٧١، وتخليص الشواهد ص ٢٦٩، والجنى الدانى ص ٥٩٢، وخزانة الأدب ٥/٢٦٥، ووصف المباني ص ٢٧٧، ٣٦٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٠، وشرح الأشموني ١/١٣٦، وشرح المفصل ٩/١٤٢، واللامات ص ١٥٩، ولسان العرب (لكن)، ومغنى اللبيب ١/٢٩١، وهمع الهوامع ٢/١٥٦، وتاج العروس (لكن).

(٢) المحتسب (١/٥٤، ٥٥).

فصل يبين فيه ما يصرف وما لا يصرف وما يتعلق بذلك

(ص)

تَغْيِيرُ بِنِيَّةٍ لِمَعْنَى قَصِدًا تَضْرِيْفَهَا كَجَعَلِ (جُود) : (أَجْوَدًا) وَهُوَ مِنَ الْحَرْفِ وَشَبِيْهِهِ اِمْتَنَعَ وَمَنْ يُصْرَفُ مَا سِوَاهُمَا يُطْع (ش) التصريف: تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي.

ولا يليق ذلك إلا بمشتق، أو بما هو من جنس مشتق، والحرف غير مشتق ولا مجانس لمشتق؛ فلا يصرف هو ولا ما توغل في شبهه من الأسماء وقولي:

... .. وَمَنْ يُصْرَفُ مَا سِوَاهُمَا يُطْع

أى: من رام تصريف ما ليس حرفا، ولا شبيهه حرف يوافق ولا ينازع؛ فإنه يحاول تصريف ما يليق به التصريف.

ثم من التصريف ضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها، وبناء «فَعَالٍ» و«فَعُولٍ» من «فَاعِلٍ» قصدا للمبالغة.

وغير ضرورى كبناء مثال من مثال كقولنا: «ضَرَبَ» وهو مثال «دَخَرَج» من «ضَرَبَ».

(ص)

ونقصه عَنِ الثَّلَاثَةِ اجْتَنِبَ إِلا بِحَذْفِ كَيْدٍ و«كُلٌّ» و«طِبٌّ» (ش) أى: ما سوى الحرف والمضاهى للحرف لا يكون أحرفه أقل من ثلاثة إلا بحذف:

وذلك فى الأسماء مثل «يَدٌ» فإنه على حرفين فى اللفظ، وهو فى الأصل ثلاثى، ويرد إلى أصله فى الجمع، والتصغير، والاشتقاق منه كقولهم: «يَدَيْتُهُ» إذا أصبت يده.

ومثّل بـ«كُلٌّ» و«طِبٌّ» تنبيها على أن الفعل قد يصير إلى مثل ما صار إليه الاسم من

التقص:

فـ«كُلٌّ» محذوف الفاء، و«طِبٌّ» محذوف العين.

وقد لا يبقى من الفعل إلا حرف واحد نحو«قٍ» فى الأمر بالوقاية.

وسياتى بيان ما هو من الحذف مقيس، وما هو منه شاذ، إن شاء الله تعالى.

(ص)

وَمُنْتَهَى أَحْرَفٍ فِعْلٍ جُرْدًا مِنْ زَائِدٍ أَرْبَعَةٌ كـ«عَزَيْدًا»^(١)
(ش) بدئ بالفاعل لأنه أمكن في التصريف؛ إذ مداره على الاشتقاق وكل فعل مشتق من مصدر موجود أو مقدر، بخلاف الاسم.

وقد جرت عادة النحويين ألا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر، ولا فعل ما لم يسم فاعله؛ مع أن مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه، ومذهب سيبويه^(٢)، والمازني أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا.

فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ:

- صيغة للماضي المصوغ للفاعل كـ«دَخَرَجَ».
- وصيغة له مصوغا للمفعول كـ«دُخِرَجَ».
- وصيغة للأمر كـ«دَخِرَجْ».

إلا أنهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانهما على سنة مطردة، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما؛ كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء الأصالة عنها.

(ص)

وَأَفْتَحَ أَوْ اكْسِرَ تَائِي الثَّلَاثِي أَوْ ضَمَّ وَأَخْفَظَ جَامِعِ الثَّلَاثِ
(ش) لما كان المراد فعل الفاعل^(٣) وأوله لا يكون إلا مفتوحا لم يحتج إلى ذكر الأول، بل بين أن ثانيه: إما مفتوح كـ«دَهَبَ»، وإما مكسور كـ«شَرِبَ»، وإما مضموم كـ«قَرُبَ».

وقد يكون فيه لغتان كـ«خَطَفَ» و«خَطَفَ» و«زَبُرَ» و«زَبِرَ» - أي: جاد رأيه - و«مَكَّتَ» و«مَكَّتَ».

وقد يكون فيه ثلاث لغات وهو المراد بـ:

(١) العزيدة: سوء الخلق. القاموس (عريد).

(٢) الكتاب: (٣٤٢/٤).

(٣) أي: الفعل المبني للفاعل.

... .. جَامِعِ الثَّلَاثِ
 ك«نَبَعَ الْمَاءُ» وَ«نَبَعَ الرَّجُلُ» - إِذَا ظَهَرَ فِي أَمْرٍ مِنْ بَيْنِ أَقْرَانِهِ وَ«بَهَتْ» - إِذَا تَحِيرَ -
 وَالْأَفْصَحُ «بُهَتْ».

واستغنى بذكر ما فيه ثلاث لغات عن ذكر ما فيه لغتان؛ لأنه (١) أقرب إلى
 الأصل، وهو اتحاد اللفظ عند اتحاد المعنى، وإذا ثبت وجدان الأبعد كان الأقرب
 بالوجدان أحرى.

(ص)

وَتَبْلُغُ السُّتَّةَ بِالصَّنْفَيْنِ بِزَائِدَاتٍ أَوْ بِزَائِدَيْنِ
 (ش) المراد «بالصنفتين»: الفعل الثلاثي الأصول، والرباعي الأصول.
 فبلوغ الستة بزائدات: كقولك في «خَرَجَ»: «اسْتَخْرَجَ» وفي «عَدِنَ الشَّعْرَ»:
 «اغْدُودَنَّ» أي: لان واسود.

وبلوغ الستة بزائدين كقولك في مطاوع «تُعَجَّرُ الْمَاءُ» - أي: صبه - : «اتُعَجَّرُ» أي:
 كثر وفاض.

(ص)

وَيَبْلُغَانِ خَمْسَةَ ك«اسْتَعَجَلَا» وَ«اخْرَنْجِمَ» (اخْتَارَ) (ازْعَوَى) (تَسْرَبَلَا)
 (ش) «استعجل» سداسي اللفظ ثلاثي الأصل؛ لأن أصله «عَجَلَ».

و«اخْرَنْجِمَ» سداسي اللفظ رباعي الأصل؛ لأنه مطاوع «خَرَجِمَ» بمعنى جمع.

و«اخْتَارَ» خماسي اللفظ ثلاثي الأصل؛ لأن أصله «خَارَ».

و«ازْعَوَى» مطاوع «رَعَوْتُهُ» - إذا كفته - وهو في المعتل نظير «احْمَرَّ» في الصحيح.

وأصله: «ازْعَوَوْا» كما أن أصل «احْمَرَّ»: «احْمَرَّرَ»، فقلبوا الواو الثانية ألفاً

لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها.

و«تَسْرَبَلَا» خماسي اللفظ رباعي الأصل، ومعناه: لبس سربالاً، يقال: سربلته

فتسربل.

(ص)

وَجَعَلَ ذِي ثَلَاثَةِ ذَا أَرْبَعَةٍ فَاشٍ ك«وَاصِلٌ ذَا وَأَكْرِمٌ مَنْ مَعَهُ»

(١) أي: ما فيه لغتان.

(ش) الثلاثي المجعول رباعيا ملحق بالرباعي، وغير ملحق به:
فالملحق: ما له مصدر شبيه بـ«دَخَرَجَة».

وغير الملحق: ما ليس كذلك.

فالأول: كـ«بَيْطَر» و«جَهْوَر» و«قَطْرَنَ البَعِير» أى: طلاه بالقطران.
والثاني: كـ«أَكْرَم» و«كَرَّم» و«كَارَم».

(ص)

وَمُنْتَهَى اسْمٍ جَرُّدُوا خَمْسٌ وَمَا سِوَاهُ سَبْعٌ مُنْتَهَاهَا فَاعْلَمَا
(ش) حروف الهجاء تذكر وتؤنث فباعبار تذكيرها تثبت التاء فى عددها، وباعبار
تأنيثها تسقط التاء من عددها. وقد استعمل فى هذه الأرجوزة الوجيهان.
وحاصل هذا البيت:

أن الاسم المجرد من الزيادة لا يتجاوز خمسة أحرف، وسيأتى ذكر أمثلة
الخماسى. وأن المزيد فيه لا يتجاوز سبعة أحرف نحو: «اخْرِنَجَام» و«اسْتِخْرَاج» إلا
بتاء تأنيث، أو ياء النسب، أو علامة تثنية، أو علامة جمع؛ لأن هذه زوائد مقدر
انفصالها. فمما جاوز السبعة بتاء التأنيث «فَرَعْبَلَانَةٌ»: وهو اسم دويبة.
وكذلك قولهم للجزرة البرية: «اضْطَفْلِيَّة»، والجمع: «اضْطَفْلِينَ».

(ص)

وَعَبْرَ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسِرَ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعَمَّ
لَكِنْ تَلَاقَى الضَّمُّ وَالْكَسْرُ اطْرُخَ وَ«فُعِلٌ» نَزَرَ وَعَكَّسَ لَمْ يَصْخَ
وَيَعْدُ طَرَحَ ذَيْنِ تَبَقَى عَشْرَهُ [أَوْزَانُهَا بِمَا مَضَى مُقَرَّرَهُ] (١)

(ش) عزا إلى غير آخر الثلاثى، وهو أوله وثانيه الحركات الثلاث بلا تقييد؛ فعلم
أن ذلك يكون فيهما بتوافق، وتخالف:
فللتوافق ثلاثة أوزان: «فَعَلٌ» و«فِعِلٌ» و«فُعُلٌ».

وللتخالف ستة أوزان ممكنة أهمل منها اثنان يتلاقى فيهما الضم والكسر، فبقى
أربعة مضاف إليها الثلاثة الأول، وثلاثة آخر بتسكين الثانى فتصير عشرة: كـ«فَلْس»
و«فَرَس» و«كَبِد» و«عَضُد» و«جِذْع» و«ضِلْع» و«إِبِل» و«بُرْد» و«صُرْد» و«عُنُق».

(١) فى أ: معروفة أوزانها مشتهرة.

وشذ ضم الأول مع كسر الثاني في «ذُئِلَ»: لدويبة، و«زُئِمَ»: للسه^(١)، و«وُعِلَ»: للوعل.

واستمر الإهمال في «فِعْلٌ»؛ لأن الخروج من كسر إلى ضم أثقل من العكس. وقد ذكر ابن جنى أن بعض القراء الشواذ^(٢) قرأ: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبِيبِ﴾ ووجهها بأن قال^(٣):

«أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة».

وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه، لدل على عدم الضبط، ورداءة التلاوة؛ ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه؛ لإمكان عروض أمثال ذلك منه. (ص)

وَلِلرِّبَاعِيِّ إِنْ يُجْرَدَ (فَعَلَل) و(فَعْلَل) و(فُعْلَل) و(فُعْلَل) و(فُعْلَل) كَذَا (فِعَل) وَقَلِيلٌ (فُعْلَل) وَرَبَّمَا اسْتُغْمِلَ أَيضًا «فُعْلَل» لِيَذَاهِبَ يَحُجُّ بَيْتَ الْمَقْدِسِ ذِي مُنْقَلٍ، وَبُرْجُد، وَبُرْئُس (ش) «فُعْلَل» ك«صَعْلَب»، و«فِعْلَل» ك«زَبْرَج»: للذهب، والسحاب الرقيق، و«فُعْلَل» ك«ذُمْلَج»، و«فُعْلَل» ك«قَلْفَع»: للطين اليابسة المتقلع، و«فِعْلَل» ك«فَطْحَل»: وهو اسم لدهر قديم، قال بعضهم: هو اسم زمن خروج نوح ﷺ من الفلك، وقيل غير ذلك.

و«فُعْلَل» ك«طُحْلَب»^(٤)، وهذا المثال صحيح من جهة النقل برواية الأخفش^(٥)، وأهل الكوفة، لكنه لم يثبت في شيء مما نقلوه فتحح إلا والضم فيه مسموع، بخلاف «فُعْلَل» بضم اللام فإن أكثره لم يسمع فيه فتحح ك«بُرْئُن»: للمخلب، و«عُرْفُط»:

(١) السّه: العجز أو حلقة الدبر. القاموس (سته).

(٢) هو مالك الغفاري. ينظر: المحتسب (٢/٢٨٦).

(٣) عبارة ابن جنى: وأما الحبك... فأحسبه سهواً، وذلك؛ لأنه ليس في كلامهم (فُعْل) أصلاً، ... أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان، ... فكأنه كسر (الحاء) يريد (الحبك)، وأدركه ضم الباء على صورة «الحبك»... المحتسب (٢/٢٨٧).

(٤) الطحلب: خضرة تعلق الماء المزمّن. القاموس (طحلب).

(٥) قال ابن جنى...: امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلَل، وِفْعَلِل، وِفْعَلَل. في غير قول أبي الحسن. الخصائص (١/٦٨).

لشجر، و«بُرْجُد»: لكساء مخطط.

وحكى ابن جنى أن جوز القطن الفاسد يقال له: «خِرْفَع»
ويقال- أيضا- لزئير الثوب: «زَيْبِر»^(١)، وللضئبل- وهو من أسماء الداهية-:
«ضَيْبِل».

(ص)

وَلِلْخُمَاسِي أَتَى (فَعْلَلِ) وَهَكَذَا ال (فَعْلَل) وال (فَعْلَلِ)
وزد (فَعْلَلًا) وَزِنَ بِ(فُنْعَلِ) (هُنْدَلِعًا) وَرَدَ دَعْوَى (فُعْلَلِ)

(ش) للخماسى المجرد من الزيادة أربعة أوزان:

«فَعْلَل» ك«شَقَّحَطَب»: للكيش العظيم القرنين، و«خَدَرَنَق»: للعنكبوت.

و«فَعْلَلِ» ك«قَهَيْلِس»: لحشفة الذكر، و«جَحْمَرِش»: للأفعى العظيمة.

و«فِعْلَل» ك«قِرْطَغِب»: وهو الشيء الحقيق، و«جِرْدَخَل»: وهو البعير الغليظ.

و«فُعْلَل» ك«خُبْعَيْن»: للأسد، و«قُدْعَمِل»: للبعير الضخم.

و«هُنْدَلِع» - اسم بقلة- زعم ابن السراج أن نونه أصل، وأن وزنه: «فُعْلَلِ».

فيلزم على قوله أن تكون نون «كَنْهَيْل»^(٢) أصلا؛ لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن

الحكم بأصلاتها موقع في وزن لانظير له؛ وذلك لازم لا محالة من ادعاء أصالة نون

«هُنْدَلِع» مع أن نون «هُنْدَلِع» ساكنة ثانية فأشبهت نون «عَنْبِس»^(٣) و«حَنْظَل»

و«سُنْبِل» و«قَنْفَخْر»^(٤) و«خَنْصِرَف»^(٥)، وهذه زائدة لسقوطها في العبوس،

والحظل، والإسبال، والقفاخر، والخضرفة^(٦).

ولا يكاد يوجد نظير «كَنْهَيْل» في زيادة نون ثانية متحركة، وقد حكم مع ذلك

عليها بالزيادة؛ فالحكم على نون «هُنْدَلِع» بالزيادة أولى.

(ص)

وَهَكَذَا (فَعْلَلِ) و(فَعْلَلِ) لَيْسَا بِأَصْلَيْنِ كَذَاكَ (فَعْلَلِ)

(١) الزئير: ما يظهر من دَرَز الثوب. القاموس (زأير).

(٢) الكنهيل: شجر عظام والشعير الضخم السنبل. (القاموس - كنهيل).

(٣) العنيس: الأسد. القاموس (عنيس).

(٤) القنفخر: الضخم الجثة، والفائق في نوعه. القاموس (قنخر).

(٥) الخضرف: الضخمة الجثة اللحيمة الكبيرة الثديين. القاموس (خضرف).

(٦) الخضرفة: هرم العجوز. القاموس (خضف).

وَأَضْلُهَا (فَعَلَّلُ) (فَعَالِلُ) وَفَعَلَّلِيلُ فَأَذِرُ أَوْ (فَعَالِلُ) (ش) مثال «فَعَلَّلُ» : «عَلَّيْتُ» : وهو الضخم، و«عَجَلَيْتُ» و«عَكَلَيْتُ» : وهو اللين الشديد الانعقاد، ويقال له أيضا : «عَجَالَيْتُ» و«عَكَالَيْتُ» وهو الأصل ؛ لأنه لم يرد من هذا النوع دون الألف إلا وروى مستعملا بألف، فعلم أنه الأصل .

وأیضا: لو كان وضع هذا النوع أصلا لكان من يقول في «كَبِدٌ» : «كَبَدٌ» أولى بأن يقول في «عَلَّيْتُ» : «عَلَّيْتُ» لزيادة الثقل، لكنه لم يقل ذلك ؛ فعلم أن المانع من ذلك كون الألف مرادة ؛ فأبقوا ما كان يليها على ما كان عليه ليعلم أن الألف في حكم الموجود .

وأیضا: فلو كان نحو «عَلَّيْتُ» أصلى الوضع لم يفروا إلى السكون في نحو : «فَعَلَّلْتُ» خشية توالي أربع حركات فيما هو كشيء واحد ؛ لأن تقدير أصالة «عَلَّيْتُ» مستلزم لاغتفار توالي أربع حركات في كلمة واحدة، فاغتفار ذلك في «فَعَلَّلْتُ» وليس كلمة واحدة أحق ؛ فالقول بأصالة نحو «عَلَّيْتُ» موجب لكون «فَعَلَّلْتُ» أولى من «فَعَلَّلْتُ» وذلك فاسد ؛ وما أدى إلى الفاسد فاسد .

ومثال «فَعَلَّلُ» - بضم اللام- : «عَرَّتُنْ» - وهو شجر يدبغ به، ويقال له- أيضا- : «عَرَّتُنْ» - على وزن قرنفل- وهو الأصل .

ومثال «فَعَلَّلُ» - بفتح الفاء وكسر اللام الأولى- : «حَثَّيْتُ» للخسيس الذي ينقى من متاع البيت، و«جَنَّدِلُ» للأرض ذات الحجارة .

وأصل هذا النوع عند البصريين : «فَعَالِلُ»، وعند الكوفيين : «فَعَلَّلِيلُ» ك«حَمَصِيصٍ» : وهو اسم بقلة .

فصل

(ص)

وَأَنْ تُرِدَ وَزْنَا فَقَابِلُ بِالْفَا
وَضَعْفِ اللَّامِ إِذَا أَضَلَّ بَقِيَ
فَزِنْ لِهَذَا (جَعْفَرًا) بِ(فَعَلَّلِ)
وَزَائِدًا بِمِثْلِهِ قَابِلُ لِدَا
وَزَائِدًا تَلْفِيهِ ضِعْفَ الْأَصْلِ زِنْ
وَأَلْعَيْنِ وَاللَّامِ الْأُصُولَ تُكْفَى
وَبِوَفَاقِ الشَّكْلِ فِي الْأَصْلِ انْطِقِ
و(زَبْرَجًا) و(جَرَمِلًا) بِ(فَعَلَّلِ)
فِي (أَفْكَلِ) : (أَفْعَلِ) وَزْنَا أَخْذًا
بِمَا بِهِ أَضَلَّ حَقِيقَى وَزِنْ

(ش) الأصل من حروف الكلمة: ما لم يدل على زيادته دليل من الأدلة الآتية ذكرها.

ويسمى أول الأصول: فاء، وثانيها: عينا، وثالثها، ورابعها، وخامسها: لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف: كقولك في وزن «ضَرَبَ»: «فَعَلَ»، وفي وزن «يَضْرِبُ»: «يَفْعِلُ».

فتجعل الفاء بإزاء الأصل الأول، والعين بإزاء الأصل الثاني، واللام بإزاء الثالث، ولأما ثمانية بإزاء الرابع إن كان ثم رابع، ولأما خامسة بإزاء الخامس إن كان ثم خامس: كقولك في «جَعَفَرُ»: «فَعَلَلُ» وفي «جَحْمَرِشُ» «فَعَلَّلِلُ».

والمعتبر من شكلات الحروف ما استَحَقَّ قبل طروء التغيير الحادث بإعلال أو إدغام؛ فلذا يقال في وزن «مَعَدَّ»: «مَفْعَلُ» لأن أصله «مَعَدَدُ» فلذلك قال:

... .. وَبِوَفَاقِ الشُّكْلِ فِي الْأَصْلِ أَنْطِقُ

وإن كان في الموزون زائد، وكان مما تضمنه «مَنْ سُهَيْلٌ وَأَتَى» فجئ في الميزان بمثله لفظا ومحلا، إلا أن يعرض في الموزون سبب تغيير كقولك في وزن «مُضْطَبِرٌ»: «مُفْتَعَلٌ» فجئ بالتاء؛ لأن الموضع لها، لكنها أبدلت طاء؛ لوقوعها بعد صاد، وذلك متنف في «مُفْتَعَلٌ» فسلمت تاؤه من الإبدال.

وإن كان الزائد تضعيف أصل قوبل في الميزان بما يقابل الأصل كقولك في وزن «اغْدَوْدَنُ»^(١): «افْعَوَعَلُ».

فالدال الأولى أصل والثانية زائدة قولتا بعينين.

وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في «اغْدَوْدَنُ» «افْعَوَدَلُ».

ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان:

أحدهما: تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو: «صَبْرٌ» و«قَتْرٌ» و«كَثْرٌ»؛ فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور: «فَعَلٌ» ووزنها على القول المرغوب عنه: «فَعْبِلٌ» و«فَعْتَلٌ» و«فَعْتَلٌ» وكذا إلى آخر الحروف؛ وكفى بهذا الاستتقال منفرا.

والثاني: التباس ما يشاكل مصدره «تَفْعِيلًا» بما يشاكل مصدره «فَعْلَلَةً»؛ وذلك أن

(١) المغدودن من الشجر: الناعم المثني والشاب الناعم. القاموس (غدن).

الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه للإلحاق ولغير الإلحاق، ويتحد اللفظ به كـ«بَيِّن» مقصودا به الإلحاق، ومقصودا به التعدية:

فعلى القصد الأول مصدره «بَيِّنَةٌ» مشاكل «ذَحْرَجَةٌ» .

وعلى القصد الثاني مصدره «تَبَيَّنَ» .

ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين .

واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على هذا المذهب المشهور؛

فتعين رجحانه .

(ص)

(مَنْ سُهَيْلٌ وَأَتَى) قَدْ جَمَعَا فِيهِ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ مَنْ وَعَى (ش) المزيد من الحروف: إما تضعيف أصل، وإما بعض الحروف العشرة المجموعة بـ: «مَنْ سُهَيْلٌ وَأَتَى» .

وقد جمعها المازني بقوله: [من المتقارب]

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَسَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمَا هَوَيْتُ السَّمَانَ

وهذا الجمع معيب من وجهين:

أحدهما: إدخال حروف أجنبية بين الجملتين المتضمنتين الحروف المقصودة .

والثاني: أن الهمزة واللام لم ينطق بهما، والاعتماد في تضمين كلام حروفا

مقصودا حفظها: أن يكون صريحا لفظها .

وأجود من قول أبي عثمان قول بعض الأندلسيين: [من المجتث]

أَتَى وَمَنْ سُهَيْلٌ وَمِنْ سُهَيْلٍ أَتَاهُ

فجمعها مرتين دون أجنبي بين الجمعين و«سُهَيْلٌ» الأول: اسم رجل، والثاني:

اسم بلد من بلاد المغرب .

وقد يسر الله لي جمعه أربع مرات بقولي: [من الطويل]

هَذَا وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أَنَسِهِ نَهَائَةً مَسْئُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

(ص)

وَزَيْدٌ مِثْلُ الْعَيْنِ وَاللَّامِ مَعَا وَإِنْ تُمَثِّلُ فَاذْكُرِ (السَّمْعَمَعَا)

وَزَيْدٌ مِثْلُ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ فَالْفُكُ وَالْإِدْعَامُ دُونَ مَيْنِ

وَزَيْدٌ مِثْلُ الْعَيْنِ وَالْفَا نَزْرًا كـ«مَرْمَرِيسٍ» وَبِتَا قَدْ يُقْرَأُ

(ش) «السَّمْعَمَع» : الصغير الرأس وزنه «فَعَلْعَل»، وكذا ما أشبهه بتكرير حرفين مسبوقين بحرف لم تتبين زيادته بدليل .

وهذا المثال فى الغالب بمعنى طويل ك«سَرَعْرَع» و«شَمَمَمَق» و«عَنْطَط»، أو بمعنى شديد ك«يَوْمَ عَصَبَصَب» و«جَمَلِ عَثْمَثْم» و«رَجُلِ عَشْمَشْم» و«دَمَكَمَك» و«صَمَحَمَح» .

فإن سبق المكررين حرف يسقط فى بعض التصاريف فهو زائد، والكلمة رباعية ك«تَوَسُّوس» و«مُوسُوس» .

وقوله :

وَزَيْدٌ مِثْلُ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ

أى : مثل العين وحدها، ومثل اللام وحدها .

ومثال ذلك بالفك : «خَفَيْد» و«خَفَيْدَد» - وهما اسمان لذكر النعام السريع، وأصله من الخفد وهو الإسراع - ووزن الأول : «فَعَيْعَل»، ووزن الآخر : «فَعَيْلَل» .
ومثال ذلك بالإدغام : «خُلْر» للقول، و«كُرَز» للبازي، و«صُمَل» : للشديد الخلق، و«عُتَل» : للجافى الغليظ .

ومثال ما كررت فيه الفاء والعين : «مَرَمَرِيس» و«مَرَمَرِيت» - للداهية - ووزنه «فَعْفَعِيل» وهو وزن غريب .

(ص)

وَإِخْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِم) وَتَخْوِهِ، وَإِنْ يَكُنْ ك(لَمَلَم) فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى بِحَذْفِ الثَّالِثِ . فَفِيهِ خَلْفٌ لِمُحِقِّ بَاحِثِ (ش) ما تكرر فيه حرفان قبلهما حرف أصلى ك«صَمَحَمَح» حكم فيه بزيادة الضعفين الآخرين؛ لأن أقل الأصول محفوظا بالأولين مع السابق .

وإذا لم يسبق حرف ك«سَمَسَم» أو سبق ما ثبتت زيادته ك«يَلَمَلَم» (١) فالأحرف الأربعة أصول؛ لأن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من مكمل لأقل الأصول، وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر؛ فحكم بأصالتهما معا .

فإن كان الثالث صالحا للسقوط مع سلامة المعنى نحو : «كَبَّة» و«كَبِكَبَّة»، و«كَفَّة»

(١) يللمم: ميقات أهل اليمن. القاموس (لمم) .

عن الشيء و«كَفَّفَهُ» فهو أيضا أصل عند البصريين إلا أبا إسحاق الزجاج (١)، وليست إحدى الكلمتين من الأخرى في شيء؛ بل هما من المترادفات التي توافقت في معظم اللفظ.

وعند أبي إسحاق أن الصالح للسقوط زائد.

وهو عند الكوفيين بدل من تضعيف العين، فأصل «كَفَّفَ» على هذا الرأي «كَفَّفَ»؛ فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف مماثل للفاء؛ فهذا الخلف المعنى.

(ص)

وَأَلْفٌ مَا إِنْ تَرَاهُ أَضَلًّا بَلْ زَائِدًا أَوْ بَدَلًا كـ(يَضَلِّي) وَلِلزِّيَادَةِ اغْزُهُ إِنْ صَحِبَا كَثُرَ مِنْ أَضَلِّينِ نَحْوِ(الأَرْبَى) (ش) ألف «يَضَلِّي» منقلبة عن ياء هي أصلية لا مبدلة من واو بدلالة قولهم: «صَلَّيْتُ الشَّيْءَ» إذا ألقيته في النار؛ فسلامة الياء بعد الفتحة في «صَلَّيْتُ» دليل صحيح، لا سلامتها في «صَلَّى النَّارَ» إذا دخلها؛ لجواز أن تكون من ذوات الواو كـ«رَضِي» ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

وكل ألف في كلمة ثلاثية اللفظ فهي بدل من ياء أو واو، ولا تتعين إحدهما إلا بدليل:

فألفا «بَاب» و«عَصَا» من واو لظهورها في «أَبْوَاب» و«عَصَوَيْن» و«عَصَوْتَهُ» أي: ضربته بعضا.

وألفا «نَاب» و«رَحَى» من ياء لظهورها في «أَنْيَاب» و«رَحِيَيْن» و«رَحِيْتُ بِالرَّحَى» إذا أدرتها.

فإن كان للكلمة سوى الألف ثلاثة أحرف فصاعدا فهي زائدة كـ«جِجَاب» و«حَاجِب» و«حُبَارَى» و«أَرْبَى»: وهو من أسماء الداهية.

(ص)

وَأَلْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَضُدَّرَا مُكَمَّلَيْنِ لِشَاءٍ كُرَّرَا (ش) الياء متى تقدمت أو توسطت أو تأخرت، والكلمة رباعية فهي زائدة.

(١) الخصائص (٢/٥٤).

فإن زادت أحرف الكلمة على أربعة سوى الياء، والياء غير مصدرة فهي أيضا زائدة.

وإن صدرت فهي أصل ما لم تسقط في بعض التصاريف كياء «يُدْخِرْج»؛ فإن زيادتها بيئة لسقوطها في «دَخْرَج» و«دَخْرَجَة».

فإن خلت الكلمة من الاشتقاق حكم بأصالة الياء ك«يَسْتَعُور» - وهو شجر يستاك بعيدانه - ووزنه «فَعْلُلُول» ك«عَضْرَفُوط»^(١): وهو ذكر العضاية. والواو كالياء إلا أنها لا تزداد أولا.

وقد زعم قوم أن واو «وَرَنْتَل» - وهو الشر - زائدة على سبيل الندور، والأشبه أن تكون أصلية، والنون واللام زائدتان:

أما النون فلأنها كنون «عَضَنْفَر» ساكنة ثالثة في كلمة خماسية. وأما اللام فلأنها آخرة واللام قد تزداد آخرًا ك«فَحَجَل» بمعنى: أفحج^(٢)؛ فلزيادتها آخرًا نظائر على الجملة؛ بخلاف الحكم على الواو المصدرة بالزيادة فلا نظير له. فأما الثنائي المكرر فقد تقدم أن حروفه كلها أصول، ولا فرق بين أن يكون بعضها ياء مصدرة ك«يُؤْيُؤ» - لطائر من الجوارح - أو واوا مصدرة ك«وَسُوس» وبين أن يكون الثاني المكرر بخلاف ذلك.

(ص)

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا
(ش) الهمزة والميم متساويتان في الاستدلال على زيادتهما متقدمتين على ثلاثة أحرف نحو: «إِضْبِع» و«مُخْدَع».

فإن تقدمتا على أربع لم تبين زيادة بعضها بدليل، فهما أصلان كميم «مَرَزْجُوش»^(٣) وهمزة «إِضْطَبَل».

فإن تثبت زيادة بعض الأربعة فهما زائدتان نحو ألف «إِضْرَاب» وواو «مَضْرُوب».

(١) عَضْرَفُوط: من دواب الجن وركائبهم. القاموس (عَضْرَط).

(٢) الفحج: تباعد ما بين أوساط الساقين في الإنسان والدابة. المقاييس (فحج).

(٣) المرزجوش: السمق نافع لعسر البول والمغص ولسعة العقرب والأوجاع العارضة من البرد وغيرها. القاموس (مرزجش).

(ص)

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ
وَالشُّونُ فِي الْآخِرِ مِثْلُ الْهَمْزِ وَزَيْدٌ فِي مُضَارَعٍ كـ(نَجْزِي)
(ش) الهمزة في الآخر مساوية للنون في استبانة زيادتها بتأخرها بعد ألف قبلها
ثلاثة أحرف فصاعدا نحو «عَلْبَاءُ» و«حِرْبَاءُ» و«قِرْطَاءُ» و«قَطِرَانُ» .
فإن لم يكن قبل الألف إلا حرفان كـ«رِهَانُ» و«هِجَانُ»^(١) انتفت زيادة الهمزة
والنون .

(ص)

[وَأَلِشَا مُسَكَّنًا يُزَادُ فِي لَفْظِ حُمَاسِي كَثِيرًا فَأَعْرِفُ]^(٢)
(ش) أى: يزداد النون ثالثا مسكنا متقدما على حرفين رابع وخامس نحو:
«عَضَّنْفَرُ»: «لِلْأَسَدِ»؛ وإنما حكم بزيادة هذه النون لأنها واقعة موقع ما تتعين زيادته؛
كياء «سَمِيدَعُ»^(٣) وواو «فَدَوَكْسُ»، ولأنها في الغالب تسقط ويخلفها حرف لين
كقولهم للغليظ الكفين: «شَرَبْتُ» و«شَرَابْتُ»، وللضخم: «جَرَنْفَشُ» و«جَرَأَفَشُ»،
ولضرب من النبت: «عَرَنْفَصَانُ» و«عَرَيْفَصَانُ» .

(ص)

وَفِي (أَنْفَعَالٍ) وَفُرُوعِهِ أَطْرَدُ وَتَأْنِيًا فِي غَيْرِ ذَا نَزْرًا وَرَدَّ
(ش) أى: اطرد زيادة النون في كل ما وزنه «أَنْفَعَالٌ» كـ«أَنْطَلِاقٌ»، وما تفرع منه
كـ«أَنْطَلَقُ»؛ «يَنْطَلِقُ» «فَهُوَ مُنْطَلِقٌ وَمُنْطَلَقٌ إِلَيْهِ» .
وزيادة النون ثانية في غير «أَنْفَعَالٍ» وما تفرع منه ورد قليلا، ولا يصار إليه إلا
بدليل؛ فمن ذلك نون «حَنْظَلُ» و«سَنْبُلُ» و«عَنْبَسُ» حكم بزيادتها لسقوطها في
قولهم: «حَنْظَلَتِ الْإِبِلُ» إذا أذاها أكل الحنظل، و«أَسْبَلَتِ الزَّرْعُ» إذا صار ذا سنبل
ولأن الأسد إنما سمي «عَنْبَسًا» لعبوسته؛ ولذا قالوا- أيضا- «عَبَّاسُ» .

(١) الهجان من الإبل: البيض، ومن الإنسان: الرجل الحسيب. القاموس (هجن).

(٢) فى أ :

وبعد حرفين وقبل اثنين زيد مسكنا بغير مين

(٣) السמידع: السيد الكريم الشريف السخى الموطأ الأكناف والشجاع والذئب والرجل الخفيف
والسيف. القاموس (سميدع) .

(ص)

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا مُضَعَّفًا وَمُفْرَدًا ذُونَ اطِّرَادٍ عُرْفًا
وَأَسْتَنْدَرُوهُ بَعْدَ أُخْتَى الْأَلْفِ [فِي غَيْرِ جَمْعٍ وَمُثْنَى فَأَعْتَرَفَ] (١)

أى: كذا النون المزيد في آخر الكلمة مضعفاً، وغير مضعف هو أيضاً نزر:
فالمضعف كقولهم: «امرأة نظرتة سُمْعَةٌ»؛ إذا كانت تكثر النظر والتسمع.

وغير المضعف كقولهم للمرتعش: «رَعَشَنْ»، وللنمام: «بَلْعَنْ».

وزيادتها بعد أختى الألف في غير تثنية ولا جمع كـ«غَسَلِينَ» و«عَرُبُونَ».

ويدل على زيادتها في «غَسَلِينَ» أنه عبارة عما يسيل من أجسام أهل النار؛ فهو من الاغتسال. ويدل على زيادتها في «العربون» سقوطها في قولهم: «أَعْرَبَ الْمُشْتَرَى» إذا دفع العربون.

وإنما قيل:

... .. في غَيْرِ جَمْعٍ وَمُثْنَى ...

لأن زيادتها في المثنى والمجموع مطردة، بينة الاطراد.

(ص)

وَالضُّعْفُ أَوْ آخِرُ الْمَزِيدِ فِي أُمْتَالِ (حَسَانٍ) وَ(حَوًّا) فَاقْتَفِ

(ش) نبه في هذا البيت على أن ما آخره نون أو همزة بعد ألف مسبوقة بحرفين
ثانيهما مضعف يحتمل أن يكون أحد الضعفين زائداً، والآخر أصلياً، ويحتمل
العكس.

فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به، وألغى في الآخر:

فمن ذلك دلالة منع صرف «حَسَانٍ» على زيادة نونه كقول الشاعر: [من الوافر]
أَلَا مَنْ مَبْلِغٌ حَسَانَ عَنِّي أَسْحَرُ كَانَ طِبُّكَ أُمَّ جُنُونٌ (٢)

فثبت بهذا أن وزنه «فَعْلَانٌ» واشتقاقه من «الْحِسُّ» ولو كان «فَعْلَالاً» من الحسن

لكان منصرفاً.

(١) في أ: في الفرد، واطرده غير ألف.

(٢) البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٩١، وجمهرة اللغة ص ٧٣، وخزانة الأدب ٩/

٢٨٩، ٢٩٥، والكتاب ١/ ٤٩، ولسان العرب (طيب).

وكذلك ما ضعف ثانيه قبل ألف وهمزة كـ«حَوَاء» فإنه صالح لأن يكون من «الْحَوَّة» فيكون وزنه «فُعْلَاء»، وأن يكون من «الْحَوَايَة» ويكون وزنه «فُعْلَالًا». ويتعين الأول إن منع صرفه، ويتعين الثاني إن صرف.

(ص)

وَالِإِشْتِقَاقَ فَاصِلٍ، فَإِنَّ عُدِمَ فَكَثْرَةُ النَّظِيرِ حُكْمٌ فِي الْكَلِمِ (ش) يعني أن الاشتقاق إذا ظفر به رجح على غيره من الأدلة، وإن خفى الاشتقاق وحكم بمقتضى دليل غيره عذر من حكم بذلك. وعلى من اطلع على الاشتقاق ألا يحكم إلا بمقتضاه، وإن لزم من ذلك مخالفة الأفضل:

فمن ذلك قولى: إن نون «رُمَان» أصلية لثبوتها فى قولهم «مَرْمَمَةٌ» للبقعة الكثيرة الرمان، وإن كان سيبويه (١) قد ذهب إلى أن نونها زائدة، ولو كان الأمر كما قال لقيلى: «مَرْمَمَةٌ» لا «مَرْمَمَةٌ».

وإن عدم الاشتقاق أو احتمال اشتقاقين، رجح ما لزم منه كثرة النظائر على غيره: فمثال ما عدم العلم باشتقاقه: «العُقَيَان» -وهو الذهب- فوزنه: «فُعْيَال» كـ«جِرْيَال» (٢) أو «فُعْلَان» كـ«سِرْحَان»، و«فُعْلَان» أكثر نظيرا فالحمل عليه أولى. (ص)

فَمِثْلُ عَن (الْفُعْلَانِ) وَ(الْفُعْلَاءِ) فِي النَّبْتِ لِلْفُعَالِ كـ(السَّلَاءِ) (ش) كل اسم مضموم الأول مضعف الثانى ثالثه ألف بعدها نون أو همزة، فمحتمل أن يكون الآخر زائدا، والتضعيف أصلا، وبالعكس. والعكس أولى فيما دل على نبات كـ«رُمَان» و«حَوَاء» (٣) ليكون الوزن «فُعْلَالًا»؛ فإنه فى أسماء النبات أكثر من «فُعْلَان» و«فُعْلَاء».

فإن سقط الآخر فى اشتقاق، حكم بزيادته كقولهم: «أَثَدَتِ الْأَرْضُ» إذا أثبتت

(١) قال سيبويه: وسألته -أى الخليل- عن رُمَان، فقال: لا أصرفه، وأحملة على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف. الكتاب (٢١٨/٣).

(٢) الجِرْيَال: صبيغ أحمر، وحمرة الذهب، وسلافة العصفور، وما خلص من لون أحمر وغيره. القاموس (جرل).

(٣) مفردة الحَوَاء: بقلة لازقة بالأرض. القاموس (حوى).

الثداء^(١)، وهو نبت، ولم يقولوا: «أثدأت» كما قيل: «أسلأت النخلة» إذا أنبتت سلاها وهو شوكتها.

(ص)

وَال (عُظْطَوَان) زِنْ بِ(فُعْلَان) وَال (أَفْحُوَان) زِنْ بِ(أَفْعْلَان) لِقَوْلِهِمْ (عَظَا) وَ(قَحُو) وَ(سَطَنْ) أَصْلٌ لِإِسْطُوَانٍ عِنْدَ مَنْ قَطَنُ (ش) العظوان: شجر، ونونه زائدتان لقولهم: عَظِي البعيرُ عَظَا فهو عَظٍ: إذا تأذى من أكل العظوان.

والأقحوان: أفعلان؛ لقولهم: «فَحَوْتُ الدَّوَاءَ» إذا جعلت فيه أقحوانا، والهمزة والنون زائدتان، والواو أصلية.

و«أُسْطُوَان»: «أَفْعُوَال» لقولهم: أساطين مسطنة.

(ص)

(عَنَا) وَ(عَنَّ) قِيلَ مِنْ (عُنُوَانٍ) فَهُوَ عَلَى (فُعُوَالٍ) أَوْ (فُعْلَانٍ) (ش) قالوا: «عَنَّتُ الْكِتَابَ عَنَّا» وَ«عَنَوْتُهُ عَنَّا» وَ«عَنَوْتُهُ عَنَوْتَهُ».

فمن قال: «عَنَّتُهُ عَنَّا» جعله مما عينه ولامه نونان، ف «عُنُوَان» عنده «فُعُوَال» ك«عُضُوَاد»: وهو ما التوى بعضه على بعض.

ومن قال: «عَنَوْتُهُ عَنَّا» جعله معتل اللام من بنات الواو وجعل نون «عُنُوَان» الأخيرة زائدة فوزنه عنده: «فُعْلَان».

ومن قال: «عَنَوْتُهُ» فوزنه إما «فُعُوَال» ك«جَهْوَر» وإما «فُعْلَان» ك«قَطْرَانَ البعير» إذا طلاه بالقطران.

(ص)

وَوَزْنُ (أَرَطِي): (أَفْعَلٌ) وَ(فَعْلَى) وَلِكُلَا الْوَزْنَيْنِ تُلْفِي أَصْلًا

(ش) الأَرَطِي: شجر يدبغ به، ويقال للمدبوغ به: «مَأْرُوط» وَ«مَرَطِي»:

فمن قال: «مَأْرُوط» جعل الهمزة أصلية والألف زائدة.

ومن قال: «مَرَطِي» جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية.

(١) الثداء: نبت. القاموس (ثداً).

فوزنه على القول الأول: «فَعَلَى»، وألفه زائدة للإلحاق، فلو سمي به، لم ينصرف للعلمية وشبه التانيث.

ووزنه على القول الثاني: «أَفْعَل»، ولو سمي به، لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل.

والقول الأول أظهر؛ لأن تصاريفه أكثر فإنهم قالوا: «أَرَطْتُ الأَدِيمَ»: إذا دبغته بالأرطى، و«أَرَطْتُ الإِبِلَ»: إذا أكلته، و«أَرَطْتُ الأَرْضُ»: إذا أنبتته، و«أَرَطْتُ الإِبِلُ أَرَطًا»: إذا تأذت بأكل الأرطى، وقيل أيضا: «أَرَطْتُ الأَرْضُ» إذا أنبت الأرطى.

(ص)

وأوَلَّقَا بـ(فَوَعَلَ) و(أَفَعَلَا) زِنَهُ فَمِنْ أَلْقَى (وَوَلَّقِي) جُعِلَا (ش) الأوَلَّقُ الجنون، والمألوق والمولوق: المجنون.

فالمهزمة على هذا فاء الكلمة؛ لأن «مَأْلُوقًا»: «مفعول»، و«مُؤَوَّلَقًا»: «مَفْعُولٌ». وقيل: إن أصله من «أَوَلَّقَ» وهو الكذب، فـ«أَوَلَّقَ» على هذا «أَفَعَلَ».

فلو سمي به على هذا الاعتبار لم ينصرف، ولو سمي به بالاعتبار الأول انصرف.

(ص)

و(الأَوْتُكِي) ك(الخَوَزَلِي)، و(الأَجْفَلِي) ف (فَوَعَلَى) زِنْتُهُ أَوْ(أَفَعَلَى)

(ش) الأوتكى: ضرب من التمر رديء يقال له: القطيعاء، ووزنه «أَفَعَلَى». [و]

«أَجْفَلَى» بمعنى الجفلى: وهى الدعوة العامة، بخلاف «التَّقْرَى»: وهى الدعوة الخاصة، قال الشاعر: [من الرمل]

نَحْنُ فِي المَشْتَاةِ نَدْعُو الجَفْلَى لَأ تَرَى الأَدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ (١)

ويروى: ندعو الأَجْفَلَى.

ويجوز أن يكون وزن «أَوْتُكِي» «فَوَعَلَى» كـ«خَوَزَلَى»: وهى مشية بتبخر.

ويقال لها أيضا: خيزلى، وخوزرى، وخيزرى.

(١) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه ص ٥٥، وأدب الكاتب ص ١٦٣، وإصلاح المنطق ص ٣٨١، وخزانة الأدب ٨/ ١٩٠، ٣٧٩/٩، ٤٣٢، ولسان العرب (أدب)، (نقر)، (جفل)، ونوادى أبى زيد ص ٨٤، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٧٩٥، والمنصف ٣/ ١١٠.

(ص)

مِنْ (تَفْوٍ) او (أُثْفِ) بَنَوْا (أُثْفِيَهُ) فَالْوَزْنُ (أَفْعُولَةٌ) او (فُعْلِيَّهِ)
 (ش) الأثفية: واحدة أثنافي القدر، وهي ثلاثة أحجار يوضع عليها القدر، ويقال:
 أثنف القدر وثفاها: إذا وضعها عليها:

فمن قال: أثنف، جعل الهمزة أصلية، ووزن «أُثْفِيَّة» على قوله: فُعْلِيَّةً.
 ومن قال: ثنفي، جعل الهمزة زائدة، وأصل أثنفية على قوله: أثنفوة، على وزن
 «أَفْعُولَةٌ» ثم فعل بها ما فعل بـ«مَعْدُو» حين قيل فيه: «مَعْدِي».
 ويقال: أثنف الشيء الشيء أثنفا، وثفاه ثفوا: إذا تبعه، والأثنافي توابع بعضها لبعض
 في الوضع والمقدار؛ فاشتق لها اسم من «الأثف» باعتبار، ومن «الثفو» باعتبار.

(ص)

و(الرَّوْنُ) مِنْهُ صِيغٌ (أَرَوْنَا) فَوَزْنُهُ لِذَلِكَ (أَفْعَلَان)
 (ش) يقال: «رَانَ الشَّيْءُ رَوْنًا» إذا اشتد، ومنه قيل: «يَوْمٌ أَرَوْنَا» أى:
 شديد؛ وكذلك «أَرَوْنَاي» بزيادة ياء تشبه ياء النسبة؛ للدلالة على المبالغة.

(ص)

زِيَادَةٌ قَبْلَ أَصُولٍ أَرَبَعَةٍ إِنْ اشْتَقَّاقٌ لَمْ يَبْنِ مُمْتَنِعَةً
 كَمَثَلِ (إِضْطَبِّلِ) و(يَسْتَعُورِ) و(مَرَزْجُوشِ) فَازَوْ عَنِ خَبِيرِ
 (ش) بهذا القول يكتمل ما تقدم من الاستدلال على زيادة الياء والهمزة والميم
 بالتصدر؛ لأنه جعل الشرط في ذلك فيما لم يعلم اشتقاقه التقدم على ثلاثة أصول
 فحسب كـ«إِضْبَعِ» و«مُدْجِحِ» و«يَزْمَعِ»^(١).

فإن كانت الأصول أربعة فالمصدر- أيضا- أصل كـ«إِضْطَبِّلِ» و«يَسْتَعُورِ»^(٢)
 و«مَرَزْجُوشِ».

فإن بانَت الزيادة بالاشتقاق كـ«يُدْخِرُ» و«مُدْخِرُ» تعين الحكم بها.

(ص)

وَزَيْدٌ تَاءٌ نَحْوِ (شَاةٍ) و(تَفِي) وَك(التَّعْدِي) و(التَّوَانِي) و(اكتُفِي)

(١) اليرمع: الخذروف يلعب به الصبيان وحجارة رخوة إذا فتت انفتت. القاموس (رمع).
 (٢) يستعور: موضع، والباطل، والكساء يجعل على عجز البعير، وشجر مساويكه غاية جودة.
 القاموس (يستعور).

وَمَا (تَفَعَّلَ) و(تَفَعَّلَ) وَمَا صُرِّفَ مِنْهَا ك(اِغْتَنِمَ مُعْتَصِمًا) (ش) نبه بقاء «شاة» على تاء التأنيث.

وبقاء «تَفِي» على تاء المضارعة.

و(الْتَعَدَّى) و(التَّوَانِي) و(اِكْتَفَى) على زيادة تاء «تَفَعَّلَ» و(تَفَاعَلَ) و(اِفْتَعَلَ).

و(الْتَفَعَّلَ) و(الْتَفَعَّلَ) على نحو «تَدَخَّرَ» و«تَعَلَّمَ» و«تَسَنَّمَ»^(١).

و(مَا صُرِّفَ مِنْهَا) على أفعال المصادر المشار إليها، وأسماء الفاعلين منها، وأسماء المفعولين.

ونبه بقوله:

... .. اِغْتَنِمَ مُعْتَصِمًا

بعد ذكر «اِكْتَفَى» على تصاريف الافعال.

(ص)

وَمَعَ سَيْنٍ زِيدَ فِي (اسْتَفْعَلَ) وَفَرَعَهُ ك(اسْتَفْصَى) ذَا اسْتِكْمَالَ

(ش) في «زِيدَ» ضمير مستتر يعود إلى التاء، أي: زيد التاء مع السين في

الاستفعال ك(الِاسْتِفْصَاءِ) و(الِاسْتِكْمَالَ) وفروعه، ك(اسْتَفْصَى فَهُوَ مُسْتَفْصَى)

و(اسْتَكْمَلَ فَهُوَ مُسْتَكْمَلٌ).

(ص)

وَالْهَاءُ وَقَفَا ك(لِمَ) و(لَمْ يَرَهُ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

(ش) أقل الزوائد زيادة الهاء ك(لِمَ)، واللام.

إلا أن الهاء اطردت زيادتها وقفا على «مَا» الاستفهامية المخفوضة.

وعلى الفعل المحذوف اللام للجزم أو الوقف.

وإن كان خافض «مَا» اسما مضافا نحو: «مَجِيءٌ مَّ جِئْتُ؟»، أو كان الفعل

المذكور محذوف الفاء أو العين نحو: «لَمْ يَفِ لِي»، و«لَمْ يَرِ ذَا» فزيادة الهاء في

الوقف واجبة نحو: «لَمْ يَفِهِ» و«لَمْ يَرَهُ» و«مَجِيءٌ مَهْ؟».

وإن كان الخافض حرفا نحو: «لِمَ جِئْتُ؟» أو كان الفعل سالم الفاء والعين نحو:

«لَمْ يَقْضِ»، فالوقف بزيادة الهاء ويسقطها جائز.

(١) التسنيم: سَمَّ الإِنَاء: مَلَأَهُ وَسَمَّمَ الشَّيْءَ عِلَاةً. القاموس (سنم).

ويجوز اتصال هذه الهاء بكل متحرك حركة غير إعرابية ولا شبيهة بإعرابية: فلا تتصل باسم «لا» ولا بمنادى مضموم لشبههما بالمنصوب والمرفوع، ولا بفعل ماضٍ لشبههه بالفعل المضارع.

وأما اللام فلم تزد باطراد إلا في الإشارة نحو: «ذَلِكَ» و«تِلْكَ».

(ص)

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتَ مَا لَمْ يَكُنْ مِّنْ ادْعَاهَا ذَا ثَبَتَ
 ك(حَظَلْتُ) مِّنْ (حَنْظَلٍ) و(شَمِلْتُ) مِّنْ (شَمَالٍ) وَلَمْ يَقُولُوا (شَمَّالَتْ)
 (ش) أى: إذا رأيت فى كلمة حرفا جرت العادة أن يزداد بقيد، فامنع زيادته إن
 عدم قيد زيادته كنون ساكنة ثانية، أو همزة «شَمَّالٌ»، أو ميم فى حشو الكلمة أو فى آخرها دون
 تقدم ألف، أو كهاء فى غير وقف، أو لام فى غير إشارة.

فإن كان مدعى الزيادة ذا ثبت، أى: حجة ظاهرة، فمسلم دعواه؛ كمن احتج
 على زيادة نون «حَنْظَلٌ»، وهمزة «شَمَّالٌ»، وميم «ذَلَامِصٌ»، وهاء «أُمَّهَاتٌ»، ولام
 «فَحَجَلٌ» ب: «حَظَلْتُ الْإِبِلَ»: إذا تأذت بأكل الحنظل، وب: «شَمِلْتُ الرِّيحُ»: أى
 هبت شمالا، وب: «ذَلَصْتُ الدُّرْعُ، فَهِيَ دِلَاصٌ وَذِلَاصٌ»: أى براقه، ويسقوط هاء
 «أُمَّهَاتٌ» فى الأمومة، ولام «فَحَجَلٌ» فى «الْفَحَجُ».

(ص)

وَإِنْ يَكُنْ تَأْصِيلُ حَرْفٍ مُّوجِبًا فَقَدْ نَظِيرٌ، أَوْ يُرَى مُعْلَبًا
 مَا قَلَّ فَاجْعَلْهُ مَزِيدًا أَبَدًا ك(نَزَجِسُ) و(جُنْدَبُ) و(تَقْتُدَا)
 (ش) أى: إذا كان الحكم بأصالة حرف موجباً لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة
 كنون «نَزَجِسُ» فإنه زائد؛ إذ لو لم يكن زائدا لكان وزنه «فَعْلِلًا» وذلك ممتنع بإجماع
 أهل الاستقراء.

وكذا إذا كان الحكم بالأصالة يُعْلَبُ مَا قَلَّ كُنُونُ «جُنْدَبُ» فإنها زائدة لأن «فُعْلَلًا»
 أكثر من «فُعْلَلُ» عند من أثبت «فُعْلَلًا» والحمل على الأكثر راجح.
 ومن لم يثبت «فُعْلَلًا» تعين كون «جُنْدَبُ»^(١) عنده «فُعْلَلًا».

و«تَقْتُدَا»: اسم موضع، وزنه «تَفْعُلُ» بزيادة التاء؛ لأن الحكم بأصالتها يوجب كونه

(١) الجندب: ضرب من الجراد ومن الخنفساء. القاموس (جندب).

«فَعْلَلًا» وهو وزن لا نظير له بخلاف «تَفَعَّلَ». والله أعلم .

(ص)

وَمَا مَحَلُّ زَائِدٍ حَلٍّ، وَلَمْ يُحْدَفْ فِي الْإِشْتِقَاقِ أَضْلًا اِزْتَسَمَ كَمِيمٍ (مِرْعَزِيٌّ) (مَرَاجِلِيٌّ) (مَعَدَّ) فَمَا تَرَى سَاقِطَةً فِيْمَا اسْتَجَدَّ (ش) ميم «مَرَاجِلِيٌّ» و«مِرْعَزِيٌّ»^(١) و«مَعَدَّ» بالنظر لوقوعها متقدمة على ثلاثة أحرف حقيقة بأن يحكم بزيادتها؛ لكن الحكم بزيادتها موجب لعدمها في الأفعال المشتقة مما هي فيه؛ وذلك منتف لقولهم: «تَمَعَّدَ الرَّجُلُ»؛ إذا تشبه بمعد، و«مَرَجَلُ الْحَائِكِ الثُّوبِ»؛ إذا نسجه موشيا بوشى يقال له: المراجل، و«مَرَعَزَ الْكِسَاءَ»؛ إذا نسج بالمرعزي-فوجب اطراح القول بزيادة الميم.

وسيويه موافق في «مَعَدَّ» و«مَرَاجِلِيٌّ» فيلزمه أن يوافق في «مِرْعَزِيٌّ» أو يخالف في

الجميع .

(ص)

وَزَائِدًا مَا بِلَا أَضْلٍ مَتَى سُقُوطُهُ بِالِإِشْتِقَاقِ ثَبَتًا (ش) قد يحل الحرف محل أصل وهو زائد لسقوطه في الاشتقاق والتصريف كميم «مُدْخَرَجٌ»؛ فإنها بالنظر إلى تقدمها على أربعة أحرف أصول حقيقة بالأصالة، لكن زوالها في التصريف يدل على زيادتها كقولك: «دَخَرَجٌ يُدْخَرَجُ دَخَرَجَةً». وكذلك همزة «أَيْطَلُ» بالنظر إلى لفظ ما هي فيه يقتضى زيادتها؛ ليكون وزنه «أَفْعَلٌ»؛ لأنه أكثر من «فَيْعَلٌ»؛ لكنهم قالوا فيه: «إِطَلُ» فأسقطوا الياء، واكتفوا بالهمزة فعلمت أصلتها، وزيادة الياء.

(ص)

وَلِإِشْتِقَاقِ عَدِمٍ اجْعَلْ حُكْمًا مَا عَنِ شُدُوذٍ أَوْ عَنِ اِهْمَالِ حَمَى (ش) أى: إذا عدم الاشتقاق وفي الكلمة حرف صالح للأصالة، والزيادة، لكن أحد الاحتمالين يؤدي إلى وزن مهمل، والآخر لا يؤدي إلى ذلك؛ عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى ذلك، لا بمقتضى ما يؤدي إليه:

كالحكم بأصالة تاء «تَنْضُبُ» فإنه يؤدي إلى ثبوت «فَعْلَلُ» وهو وزن مهمل؛ بخلاف

(١) المرعزي: الرغب الذى تحت شعر العنز. القاموس (رعز).

الحكم بزيادتها؛ فإنه لا يؤدي إلى ذلك؛ فتعين المصير إليه.
وكذا الحكم بأصالة ميم «مُحِبِّب» يجب اجتنابه؛ لأنه يؤدي إلى تأليف مهمل من جميع وجوهه؛ بخلاف الحكم بالزيادة؛ فإنه لا يؤدي إلى ذلك.
وإن كان أحد الاحتمالين يؤدي إلى شذوذ، والآخر لا يؤدي إلى شذوذ، عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى شذوذ: كالحكم بأصالة تاء «تُدْرَأُ»^(١) فإنه يؤدي إلى الحمل على «فُعَلَّلَ» وهو وزن شاذ، والحكم بالزيادة يؤمن من ذلك فلم يعدل عنه.
(ص)

وَمَا بِحَالِيهِ يَكُونُ فَاقِدًا نَظِيرَ مَا ضُمَّنْهُ اجْعَلْ زَائِدًا
(ش) أى: إذا كان فى الكلمة حرف لا نظير لما هو فيه لا بتقدير أصالته، ولا بتقدير زيادته - حكم بزيادته؛ لأن باب الزيادة أوسع من باب التجرد. وذلك نحو تاء «تَهَبُّطٌ» - اسم طائر - فإنها إن حكم بأصالتها كان الوزن «فِعْلَلًا»، ولا نظير له، وإن حكم بزيادتها كان الوزن «تِفْعَلًا» ولا نظير له؛ فيغتر عدم النظر مع الزيادة لا مع التجرد؛ لأن ذا الزيادة إذا عدم نظيره الموازن له، فلا يعدم نظيره الموافق له فى الانفراد بوزن لا اشتراك فيه، وليس المجرد كذلك، فإنه إذا عدم نظيره عدم مطلقاً.
(ص)

وَوَازِنِ (الْمِلْوَوِّطِّ) بِ(الْفِعْوَلِّ) لِوَضْعِهِ وَعَدَمِ (الْمِفْعَلِّ)
(ش) الملوط: ما يضرب به من عصا ونحوها.
وكان حق ميمها أن تكون زائدة لتصدرها، إلا أن ذلك يؤدي إلى ثبوت «مِفْعَلِّ» - بتشديد اللام - وهو وزن مهمل.

فإذا جعلت الميم أصلية كان الوزن «فَعُولًا» وهو وزن مستعمل كـ«عَسَوَدًا» للحية و«عَثُولٌ»: للكثير الشعر - فوجب المصير إليه.

(ص)

(إِمْعَةٌ): (فِعْلَةٌ) (سُوبَان) [لَيْسَ بِ(فُوعَال) وَلَكِنْ (فُعْلَان)]^(٢)
إِذْ لَيْسَ فِي الصِّفَاتِ (فُوعَال) وَلَا (إِفْعَلَةٌ)، بَلْ فِي الْأَسْمَى نُقْلًا

(١) التدرأ: الحفاظ والقوة. القاموس (درأ).

(٢) فى أ: فعلان لا غير له ميزان.

(ش) الإمعة من الرجال: الذى لا يستقل بأمر، بل دأبه أن يقول: «مَنْ يَفْعَلْ فَأَفْعَلْ مَعَهُ».

ووزنه «فِعْلَةٌ» لأنه صفة، و«فِعْلَةٌ» فى الصفات موجودة ك«دَيْبَةٌ» - وهو الرجل القصير - وليس وزنه «إِفْعَلَةٌ» لأنه وزن مخصوص بالأسماء ك«إِنْفَحَةٌ» (١).
والسوبان: هو الرجل الحسن الرعاية للإبل، ووزنه «فُعْلَانٌ» لأنه صفة، و«فُعْلَانٌ» فى الصفات موجود ك«خُمْصَانٌ»، وليس ب«فُوعَالٌ» لأن «فُوعَالًا» مخصوص بالأسماء ك«طُومَارًا» (٢).

(ص)

و(مَأْجِجٌ) ك(جَعْفَرِيٍّ) لا (مَفْعَلٍ) إِذْ لَا يُفَكُّ (مَفْعَلٌ) بِل (فَعْلَلٌ) (ش) مأجج: اسم مكان، وهو مشتق من المثوجة وهى الملوحة، ووزنه: «فَعْلَلٌ» لا «مَفْعَلٌ»؛ لأنه لو كان «مَفْعَلًا» من الأجيح لجرى مجرى «مَقْرًا» و«مَحَلٌّ» فى وجوب الإدغام وامتناع الفك إلا فى الضرورة؛ فإنها يسوغ لأجلها الفك.
وإذا كان «فُعْلَلًا» كان الفك فيه مستحقا لأنه مثال ملحق ب«جَعْفَرٍ» وعينه ولامه مثلان، فلم يكن بد من الفك ك«قَرَدَدٌ».

(ص)

وَفِي الزَّوَائِدِ الْمُسَمَّى مُلْحَقًا كَأَخْرِ «اسْلَنْقَى» وَالْأَضْلُ «سَلْقَى» (ش) يقال: سلقه وسيقاه، أى: صرعه، واسلنقى: اضطجع على قفاه.

(ص)

وَصَارَ فِي بِنَائِهِ ك(أَخْرَنْجَمًا) وَهَكَذَا (حَوْقَلٌ) ضَاهِي (حَرْجَمًا) (ش) «حَوْقَلٌ» يضاهى «حَرْجَمٌ» لأن أصله ثلاثى ألحق بالرباعى ك«حَرْجَمٌ»؛ يقال: حرجم الشيء إذا جمعه، وضم بعضه إلى بعض، وأخرنجم هو: إذا اجتمع وانضم بعضه إلى بعض، وحوقل الرجل: إذا عجز عن الانتشار من الكبر.

ف «حَوْقَلٌ» ملحق ب«حَرْجَمٌ»، و«اسْلَنْقَى» ملحق ب«أَخْرَنْجَمٌ».

(١) الإنفحة: شئ يستخرج من بطن الجدى الرضيع. القاموس (نفتح).

(٢) الطومار: الصحيفة. القاموس (طمر).

(ص)

وَأَيَّةُ الْمُلْحَقِ أَنْ يُشْرَكَ فِي ثُبُوتِ مُثَبَّتٍ وَنَفَى مَا نَفَى
مِنْ غَيْرِ مُلْحَقٍ وَفِي فَكِّ يَخْفُفُ وَمَصْدَرٌ لِلأَصْلِ شَائِعًا عُرِفَ
فَالْفُكُّ كَأَنَّكَ بَاءً (جَلْبَبًا) لَوْلَاهُ مَا سَاوَى الْمِثَالُ (جَرْدَبًا)

(ش) أى: علامة المثل الملحق بمثال آخر: أن يكون الملحق مشاركا للملحق به في ثبوت ما فيه من زائد، وتجريده مما ليس فيه إلا ما لا يكمل إلحاق بدونه.

مثال ذلك: أن تبنى من «مُقَعْنِيس» مثل «سَمِيدَع» فتجرد «مُقَعْنِيسًا» مما ليس في «سَمِيدَع» وهو الميم والنون، وثبتت فيه ياء بإزاء الياء، ويغتفر بقاء السين الثانية؛ إذ لا يكمل الإلحاق بدونها فتقول: «فَعَيْس».

قابلت السين بالقاف، والميم بالعين، والياء بالياء، والذال والعين بالسينين. فشارك الفرع الأصل في ثبوت ما ثبت له من الزوائد، وهو الياء، ونفى ما لم يثبت له وهو الميم والنون.

واغتفر في الفرع ثبوت السين الثانية مع انتفائها من الأصل؛ لكون الإلحاق لا يثبت بدونها.

وقوله:

... فِي فَكِّ يَخْفُفُ

إشارة إلى أن الملحق بتضعيف كـ «قَرْدَد»^(١) و«جَلْبَب» لا بد من كونه مفكوكا غير مدغم؛ لأن إدغامه يخل بالتقابل؛ ألا ترى أن «جَلْبَب» لو أدغمته لقلت فيه: «جَلْبَب» كما قلت في «أَعْدَد»: «أَعْدَد» [و] لأخللت بمقابلته لـ «دَحْرَج».

فلو كان أول الضعفين ساكنا لم يكن بد من الإدغام لصعوبة الفك نحو: «خِدَب» -بتضعيف الباء- فإنه ملحوق بـ «قِمَطْر»^(٢) فاغتفرت هذه المخالفة لما في الفك من الصعوبة والثقل.

وقوله:

... .. وَمَصْدَرٌ لِلأَصْلِ شَائِعًا عُرِفَ

(١) القردد: الجبل وما ارتفع من الأرض. القاموس (قرد).

(٢) القمطر: ما تصان فيه الكتب. اللسان (قمطر).

أشار به إلى أن الفعل الملحق بفعل لا بد له من مشاركة الملحق في كون مصدره على زنة مصدره الشائع .

فبهذا يعلم أن «يَبْطِرُ» ملحق بـ«دَخَرَجَ» لأن مصدر «دَخَرَجَ» الشائع: «دَخَرَجَةٌ» ومصدر «يَبْطِرُ»: «يَبْطِرَةٌ» فهما متوازنان .

بخلاف «أَكْرَمَ» فإنه وإن وازن بلفظه لفظ «دَخَرَجَ»، فمصدره لا يوازن مصدره؛ إذ لا يقال: «أَكْرَمَ، أَكْرَمَةٌ» .

واحترز بذكر الشائع من مصدر «فَعَّلَ» غير الشائع؛ فإنه قد يأتي على «فِعْلَالٍ» فيكون الـ«فِعْلَالُ» مصدر «أَفْعَلَ» موازنا له؛ لكن الاعتبار بموازنة المصدر الشائع الذي هو «فَعْلَلَةٌ» لا بـ«فِعْلَالٍ» فإنه نادر، والناذر لا حكم له .

ويقال: «جردب» الرجل «وجردم»: إذا جعل يده على بعض الطعام؛ لثلا يأكله غيره .

(ص)

فِي نَحْوِ «إِذْرُونَ»، «أَلْتَدَدُ» يَرِدُ إِلْحَاقُ هَمْزٍ أَوْلاً لَأَ يَنْفَرِدُ
وَأَلْفٌ لَمْ يُلْحَقِ إِلَّا مُبَدَّلاً مِنْ يَا آخِيراً أَوْ بِنَاءِ مُوَصَّلاً
(ش) الإدرون: الأصل، وهو- أيضاً- مربط الدابة، ووزنه: «إِفْعُولٌ» فالهمزة فيه والواو زائدان للإلحاق بـ«جَزَدَخَلٌ»^(١) .

والألتد: الكثير الخصومة، والهمزة والنون فيه زائدتان للإلحاق بـ«سَفَرَجَلٌ» .
ولم يلحق بهمزة مصدرية غير مصاحبة لـواو كواو «إِذْرُونَ» ولا نون كنون «أَلْتَدَدُ» .
وأما في غير تصدير فقد يلحق في الأسماء والأفعال .

وأما الألف فإنها لما لم يكن لها حظ في الأصالة لم يقابل بها أصل .
وقد غلط الزمخشري^(٢) في جعله ألف «تَفَاعَلٌ» مزيدة للإلحاق بـ«تَفَعَّلَلٌ» مع اعترافه بأن ألف «فَاعَلَ» ليست للإلحاق، وألف «فَاعَلَ» هي ألف «فَاعَلَ»؛ لأن نسبة «تَفَاعَلَ» من «فَعَلَ» كنسبة «تَفَعَّلَ» من «فَعَّلَ»؛ لأن ذا التاء من القليلين مطاوع المجرد من التاء .

(١) الجردحل: الوادي والضخم من الإبل للذكر والأنثى. ينظر لسان العرب (جردحل).
(٢) قال الزمخشري: وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له، (فالأول) على ثلاثة أوجه.... ملحق بتدحرج، نحو: تجليب... ومصدق الإلحاق اتحاد المصدرين. شرح المفصل (١٥٤/٧، ١٥٥) .

وأصل «سَلَقَى» : «سَلَقَى»^(١) تحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفا، فإذا وصلت بتاء الضمير سلمت الياء فقليل : «سَلَقَيْتُ» .

ولو كانت الألف غير بدل من الياء لقليل : «سَلَقَات»؛ لأن هذا موضع سکون، والألف أمكن فى السكون من غيرها .

وقد جرت عادة النحويين أن ينسبوا الإلحاق إلى ألف «حَبَطَى» وشبهه، وإنما يريدون بذلك أنها بدل من حرف الإلحاق؛ فنسبوا الإلحاق إليها؛ كما نسبوا التأنيث إلى همزة «صَحْرَاء» وشبهه، وإنما الهمزة بدل ألف التأنيث .

هذا هو مذهب المحققين من البصريين . والله أعلم .
وأشرت بقولى :

... .. أو بِتَاءٍ مُّوَصَّلًا

إلى «سَعْلَاء»^(٢) فإن ألفه ألف إلحاق .

وبالجمله : فلا يصح نسبة الإلحاق إلى ألف لا تكون آخرًا، أو مردفة بهاء التأنيث . والله أعلم .

* * *

(١) أى : أصل «سَلَقَى - بالألف - سَلَقَى بالياء» .

(٢) السَعْلَاء والسَعَالَى : أخبث الغيلان . المقاييس (سعل) .

فصل فى زيادة همزة الوصل وتمييزها من همزة القطع

(ص)

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كـ (اسْتَثْبَتُوا)
وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ (انْجَلَى)
وَالْأَمْرُ مِنْهُ هَكَذَا وَالْمَصْدَرُ كـ (اجْتَهَدَ اجْتِهَادًا مَنْ يَعْتَبِرُ)
(ش) كل همزة افتتح بها فعل ماض زائد على أربعة أحرف فهى همزة وصل.
وكذلك مصدره والأمر منه نحو: «انْطَلَقْ انْطِلَاقًا» و«انْطَلِقْ».

(ص)

كَذَلِكَ أَمْرٌ مِنْ ثَلَاثِي إِذَا خَالَفَ نَحْوِ (قُمْ) و(بِعْ) (رُدْ) (خُذْ)
(ش) كل فعل ثلاثى ثانى مضارعه ساكن، فالأمر منه مفتتح بهمزة الوصل؛ لأنه
يحذف منه حرف المضارعة، ويبقى الساكن معرضا للابتداء به، وهو غير ممكن فزيدت
همزة الوصل توصلا للابتداء بما كان الابتداء به متعذرا؛ نحو: «اذْهَبْ» و«ارْكَبْ».
فإن كان ثانى المضارع محركا استغنى عن همزة الوصل نحو: «هَبْ» و«بِعْ»
و«قُمْ» و«رُدْ» و«خُذْ».

(ص)

احْفَظْهُ فِي (اسْمِ) و(اسْتِ) (ابْنِ) و(ابْنِمِ)
و(اثنَيْنِ) و(امرئِ) و(تَأْنِيثِ نَمِي)
أَعْنِي (اثنَتَيْنِ) (امرأة) ثُمَّ (ابْنِه)
و(ايْمُنِ) الْعَاشِرُ فَأَخُوهُنَّ
(ش) هذه الأسماء العشرة همزاتها همزات وصل.

و«ابْنِمِ» بمعنى: ابن، وميمه زائدة.

وزعم الكوفيون أن همزة الوصل فى «ايْمَن» همزة قطع وأنه جمع «يَمِين».

وما ذهبوا إليه غير صحيح لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو كان جمعا لم تكسر همزته، وقد كسرت، ولا يعرف جمع على

«إفْعَل»

والثاني: أنه لو كان جمعا لم تحذف همزته؛ لأن ذلك - أيضا - في الجموع غير معروف؛ وقد حذفت همزة «أيمن» في السعة في قول عروة بن الزبير - رضى الله عن أبيه وعنه - : «لَيْمُنُكَ لَيْنٌ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ» .

الثالث: أنه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه؛ لأن ذلك في الجموع غير معروف .

وفيه اثنا عشرة لغة جمعتها في بيتين، وهما : [من البسيط]

هَمَزَ «أَيْمُنُ» و«أَيْمُنُ» فَافْتَحَ وَكَسَرَ او «إِمُّ» قَلْ أَوْ قُلْ : «مُ» أَوْ «مُنُ» بِالتَّثْلِيثِ قَدْ شُكِلَا
و«أَيْمُنُ» اخْتِمَ بِهِ، و«اللَّهُ» كَلًّا اضِيفَ إِلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُقِلَا
(ص)

وَهَكَذَا الْمَوْجُودُ فِي نَحْوِ (الْفَتَى) وَهُوَ خُصُوصًا قَطَعُهُ قَدْ ثَبَّتَا
مُسَهَّلًا مَعَ هَمَزِ الْاسْتِفْهَامِ وَمَدَّهُ أَشْهَرُ فِي الْكَلَامِ
(ش) أى: هكذا الهمزة المتقدمة على لام التعريف هي همزة وصل .

إلا أنها خالفت همزات الوصل بأنها تقطع إذا دخلت عليها همزة الاستفهام
بإبدالها ألفا - وهي اللغة المأخوذ بها في التلاوة المرضية - وبتهيئتها كقول الشاعر
أنشده سيويه: [من الطويل]

أَلْحَقُّ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ اثْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ (١)
ومن العلماء من أجاز التلاوة بهذا الوجه .
(ص)

وَدَا وَهَمَزَ (أَيْمُنُ) لَا غَيْرَ افْتَحَا وَ(أَيْمُنُ) بِالْكَسْرِ رَوَا مُفْتَتِحَا
غَيْرُهُمَا إِنْ يَثْلُهُ ضَمُّ لَزِمَ يُضَمُّ وَإِلَّا فَلَهُ الْكَسْرُ حَتَمَ
وَ(اغزوى) (اغزوى) كَانَ، لَذَا يَضُمُّ مَنْ يَبْدَأُ بِهِ وَالْكَسْرُ لَيْسَ بِالْحَسَنِ
(ش) لما كان سبب زيادة همزة الوصل التوصل إلى النطق بالساكن، وجب كونها
متحركة؛ إذ لو جىء بها ساكنة لافتقرت إلى حرف آخر يبدأ به، فكانت تكون زيادتها
غير مجدبة .

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٣٣، والأغاني ١/١٢٧، وخرانة الأدب ١٠/٢٧٧،
والكتاب ٣/١٣٦، ولجميل في ملحقات ديوانه ص ٢٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/
٣٦٩، وشرح الأشموني ٣/٨١٨، وشرح التصريح ٢/٣٦٦، وشرح ابن عقيل ص ٦٨٩ .

وإذا ثبت استحقاقها حركة، فأولى الحركات بها الكسرة؛ لأن فتحها أو ضمها موقع في الالتباس بهمزة المتكلم؛ لأنها مضمومة في الرباعي مفتوحة في غيره. لكنها فتحت مع حرف التعريف تخفيفاً؛ لأنه كثير الاستعمال، ومع «أيمن» تخلصاً من الخروج من كسر إلى ضم بعده ضم. وبقيت مكسورة فيما سوى ذلك، ما لم يكن [بعد] الساكن الذي جلبت لأجله ضمة لازمة، فتضم إتباعاً له نحو: «أُخْرِجْ» و«أُنْطَلِقْ بِهِ». فإن كانت الضمة غير لازمة لم تؤثر نحو: «امشوا» و«امرؤ». فإن زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنث نحو «اغزى» جاز في الهمزة الوجهان: أجودهما: الضم؛ لأن الأصل «اغزوى».

* * *

باب الإبدال

(ص)

(هَذَا مُطَوًى) كَلَامٌ جَمَعًا حُرُوفٌ إِبْدَالٍ فَشَا مُتَّبَعًا
(ش) حروف الإبدال المبوب عليها في كتب التصريف هي الحروف التي تبدل
من غيرها لغير إدغام.

والتي لا بد من ذكرها هي هذه التسعة، وما سواها مما ذكره الزمخشري وغيره
مستغنى عنه: كاللام والنون والجيم والسين.

وربما كان غير هذه الأربعة أولى بالذكر كالصا؛ فإن إبدالها من السين عند
مجاورة حرف الاستعلاء مطرد على لغة؛ فذكرها أولى من ذكر السين؛ إذ ليس
للسين موضع يطرد إبدالها فيه.

وكذلك اللام والنون إبدالهما من غيرهما إنما هو بالنقل في كلم محفوظة؛
كقولهم في «أَصِيلَان» : «أَصِيلَال»، وفي «أَضْطَجَع» : «الطَجَع»، وكقولهم في
«الرَّقْل» وهو الفرس الذيال : «الرَّقَن»، وفي «أَمْعَرَتِ الشَّاة» - إذا خرج لبنها أحمر
كالمغرة^(١) - : «أَنْعَرَتِ الشَّاة».

وأما الجيم فإن قوما من العرب يبدلون منها من الياء المشددة في الوقف باطراد،
وربما أبدلت دون وقف كقولهم في «الْإَيْل»^(٢) : «الْإِجَل»، ودون تشديد كقوله:

[من الرجز]

يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِي
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ^(٣) يَأْتِيكَ بِحِجِّ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ^(٤) يُنْزَى^(٥) وَفَرْتِجٍ^(٦)

(١) المغرة: طين أحمر. القاموس (مغر).

(٢) الأيل: الوعل. اللسان (أبل).

(٣) الشاحج: البغل الذي يشحج. المقاييس (شحج).

(٤) النهات: النهاق. القاموس (نهد).

(٥) النزى: الكثير التحرك. القاموس (نرز).

(٦) فرتج: الفرتاج: سمة من سمات الإبل. اللسان (فرتج).

وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف؛ وإلا لزم أن تذكر العين؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم، وسمى ذلك: عنعنة.

وكان- أيضا- يلزم أن تذكر الكاف؛ لإبدالها من تاء الضمير كقول الراجز:
[من الراجز]

يَا بَنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ
وَطَالَمَا عَتَيْتَنَا إِلَيْكَ (١)

أراد: عصيت.

وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة.
وإنما ينبغي أن يعتد في الإبدال التصريفي بما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر:

فالموقع في الخطأ كقولك في «مَال»: «مَوْل».
والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في «سَقَاءة»: «سَقَاية».
ومعنى هادأت: ساكنت، والمطو: الصديق.

(ص)

مِنْ حَرْفٍ لَيْنٍ آخِرٍ بَعْدَ أَلْفٍ مَزِيدٍ ابْدِلْ هَمْزَةً، وَذَا أَلْفٍ
مَعَ عَارِضِ التَّأْنِيثِ بِأَلْهَا وَبِدَا فِي عَيْنِ فَاعِلِ الْمُعَلِّ أَخِذَا

= والرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ٤٠/٣، والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤، وبلا نسبة في لسان العرب (نهز)، (دلق)، (دلقم)، والدرر ٢٢٩/٦، وسر صناعة الإعراب ١٧٧/١، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢، وشرح التصريح ٣٦٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨٧، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥، وشرح المفصل ٧٥/٩، ٥٠/١٠، ومجالس ثعلب ١/١٤٣، والمحتسب ٧٥/١، والمقرب ١٦٦/٢، والممتع في التصريف ١/٣٥٥، ونوادير أبي زيد ص ١٦٤، وهمع الهوامع ١٧٨/١، ١٥٧/٢، وتاج العروس (نهز)، (دلق)، (دللم)، ومقاييس اللغة ٢٩/٤.

(١) الرجز لرجل من حمير في خزنة الأدب ٤٢٨/٤، ٤٣٠، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥، وشرح شواهد المعنى ٤٤٦، ولسان العرب (نا)، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤، ونوادير أبي زيد ص ١٠٥، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٠، وشرح الأشموني ١/١٣٣، ٣/٨٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٢، ولسان العرب (فقا)، ومعنى الليب ١/١٥٣، والمقرب ٢/١٨٣، والممتع في التصريف ١/٤١٤.

(ش) حرف اللين يعم الألف والياء والواو، والثلاثة داخلة في هذا الضابط .
فإبدال الهمزة من الألف في «صَحْرَاءَ» ونحوه مما لا ينصرف للتأنيث، ولزوم
التأنيث من ذى ألف ممدودة .

فالهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف «سَكْرَى»، لكن
ألف «سَكْرَى» غير مسبوقة بألف فسلمت، وألف «صَحْرَاءَ» مسبوقة بألف فحركت
فرارا من التقاء الساكنين فانقلبت همزة؛ لأنها من مخرجها .

وكانت الثانية بالتحرك أولى لأنها آخرة، والأواخر بالتغيير أولى، ولأنها حرف
إعراب، والحركة فيه مقدرة، والأولى لمجرد المد كألف «أَرْطَاءَ» فلا حظ لها في
حركة .

وإذا كانت ألف «دَابَّة» ونحوها قد تحرك فتتحول همزة على لغة مع عدم
تقدير حركة فيها، وكونها غير آخر وكون الساكن الملاقيها مدغما، فأشبهه المحرك-
فألف التأنيث أولى بالتحرك، والتحول؛ لتقدير حركتها، وكونها آخرا، وملاقية
ساكنا لا يشبه متحركا .

ولو لم تكن الهمزة المشار إليها مبدلة من ألف، لسلمت في الجمع فليل:
«صَحَارِي» لا «صَحَارٍ»؛ كما قيل في «شَاطِئِي» : «شَوَاطِئِي» لا «شَوَاطِئِي» .
بل سلامة همزة «صَحْرَاءَ» لو كانت غير مبدلة أكد؛ لأنها على ذلك التقدير حرف
دل على معنى، وهمزة «شَاطِئِي» غير دالة على معنى؛ وسلامة ما يدل أكد من سلامة
ما لا يدل .

وأما الياء والواو: فمواضع إبدال الهمزة منها كثيرة:
من ذلك «بِنَاء» و«ظِبَاء» و«دُعَاء» و«جِرَاء»، الأصل: «بِنَاي» و«دُعَاؤُ»؛ لأنهما من
بنيت ودعوت؛ و«ظِبَاي» و«جِرَاؤُ»؛ لأن واحدهما ظبي وجرو؛ تطرفت الياء
والواو بعد ألف زائدة فقلبت همزة .

وهذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة ك«بِنَاء» و«بِنَاءة» .

فلو كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال ك«هِدَايَة» و«عِلَاوَة» .

فهذه قاعدة قواعد الإبدال .

ثم أخذت في قاعدة ثانية، وهي المشار إليها بقولي:

... .. وَبَدَا فِي عَيْنِ فَاعِلِ الْمُعَلِّ أُخِذَا

أى: كذا تبدل الهمزة من [عين] «فَاعِلٌ» إذا كانت ياء، أو واو كما نالها الإعلال فى الفعل نحو: «بَائِعٌ» و«قَائِمٌ»، أصلهما: «بَائِعٌ» و«قَائِمٌ»؛ فأبدلت الهمزة فى اسم الفاعل من الياء والواو، كما أبدلت الألف منهما فى الفعل حيث قيل: «بَاعَ» و«قَامَ»، والأصل: «بَيْعٌ» و«قَوْمٌ».

وكما جرى فى الإعلال مجرى واحدا كذلك جرى فى التصحيح مجرى واحدا فقيل: «عَيْنٌ فَهْوَ عَائِنٌ» و«عَوَرَ فَهْوَ عَاوِرٌ»

(ص)

هَمْزًا أَصْرًا مَدًّا مَزِيدًا ثَالِثًا فِى الْجَمْعِ إِنْ يُشَابِهُ النَّبَائِثًا (ش) كل مدة ثالثة زائدة فإنها تبدل همزة إذا جمع ما هى فيه على مثل مفاعل ك«رَسَائِلٌ» و«صَحَائِفٌ» و«عَجَائِزٌ»؛ فالهمزة فيهن بدل من ألف «رِسَالَةٌ» و«صَحِيفَةٌ» و«عَجُوزٌ».

فلو كانت المدة غير زائدة لم يجز الإبدال ك«مَفَازَةٌ» و«مَفَاوِزٌ» و«مَسِيرَةٌ» و«مَسَائِرٌ» و«مَثُوبَةٌ» و«مَثَاوِبٌ».

فإن سمع فى شىء منها الإبدال لم يقس عليه ك«مَصَائِبٌ» و«مَتَائِرٌ». و النباتات: جمع نبيثة وهى تراب البئر، والقبر ونحوهما.

(ص)

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنِينَ اِكْتَنَفًا مَدًّا كَمَا فِى جَمْعِ شَخْصٍ نَيِّفًا (ش) الإشارة إلى جمع الرباعى باجتماع حرفى لين بين طرفيه ك«أَوَّلٌ» و«حَوْلٌ» و«عَيْلٌ» و«سَيْدٌ» فإنك تقول فى جمعها: «أَوَائِلٌ» و«حَوَائِلٌ» و«عَيَائِلٌ» و«سَيَائِدٌ»، والأصل: «أَوَاوِلٌ» و«حَوَاوِلٌ» و«عَيَاوِلٌ»، و«سَيَاوِدٌ».

فاكتنف ألف الجمع حرفا لين ثانيهما متصل بالطرف؛ فأبدل همزة استقنالا لتوالى ثلاثة أحرف لينة يليهن الطرف.

فلو انفصل الثانى من الطرف امتنع الإبدال ك«عَوَاوِيرٌ» و«طَوَاوِيرِسٌ».

وكذلك لو كان الاتصال بالطرف عارضا كقول الراجز: [من الراجز]

وَكَحَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ^(١)

(١) الراجز للعجاج فى الخصائص ٣/٣٢٦، وليس فى ديوانه، ولجنبدل بن المثنى الطهورى فى =

أراد بالعواوير؛ لأنه جمع عوار وهو: الرمد.
(ص)

وَأَلْيَاءٌ مِنْ ذَا الْهَمْزِ أَبْدِلَ فَاتِحًا إِنْ اغْتِلَالُ اللَّامِ كَانَ لِأَيْحَا
الإشارة بقول:

... ذَا الْهَمْزِ ...
إلى همز «فَعَائِلٌ» الذي هو جمع واحد ذى مدة ثالثة زائدة؛ فإن ذلك الواحد المقيد بهذه المدة الموصوفة إن كانت لامه معتلة، وجب للهمزة المبدلة من مدته أن تقلب ياء مفتوحة؛ لتقلب اللام المعتلة ألفا، وذلك نحو «قَضَايَا» فى جمع «قَضِيَّة»، وأصله «قَضَائِي» فأبدلت الهمزة ياء مفتوحة؛ فصارت الياء المتطرفة ألفا. وبعضهم يطيل التعليل فيقول:

أصله «قَضَائِي» ثم صار «قَضَاءًا» كـ «مَدَارِي»^(١) فاستثقل وقوع همزة عارضة فى جمع بين ألفين، وهى من مخرج الألف؛ فكان ذلك كتوالى ثلاث ألفات؛ فأبدلت الهمزة ياء.

(ص)

وَأِنْ يَكُنْ وَآوًا فِى الْإِفْرَادِ سَلِيمٌ فَأَلْوَاؤُ فِى مَوْضِعِ ذَا الْهَمْزِ لَزِمٌ
تَقُولُ فِى (هِرَاوَةٍ) (هِرَاوَى) وَشَدُّ فِى (هَدِيَّةٍ): (هَدَاوَى)
وَفِى (مَنِيَّةٍ) رَوَوْا (مَنَائِيَا) مُسْتَنْدَرًا عَنِ الْقِيَاسِ نَائِيَا
(ش) أى: إذا كان واوا لام المجموع على مثال «مَفَاعِلٌ» ولم يعل فى الأفراد كواو «هَرَاوَةٍ»^(٢) جعل موضع الهمزة المذكورة واو فقليل: «هَرَاوَى».

والأصل «هَرَائِي» مثل «رَسَائِلٌ»، ثم فتحت الهمزة فصارت «هَرَاءًا» ثم أبدلت الهمزة واوا فقليل: «هَرَاوَى»؛ وذلك أنهم عدلوا عن الهمزة لثلا يكون اللفظ بها بين

= شرح أبيات سيويه ٤٢٩/٢، وشرح التصريح ٣٦٩/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤، والمقاصد النحوية ٥٧١/٤، وبلا نسبة فى الإنصاف ٧٨٥/٢، وأوضح المسالك ٣٧٤/٤، والخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٧١/٢، وشرح الأشموني ٣/٨٢٩، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣١/٣، وشرح المفصل ٧٠/٥، ٩١/١٠، ٩٢، والكتاب ٣٧٠/٤، ولسان العرب (عور)، والمحتسب ١٠٧/١، ١٢٤، والمتعم فى التصريف ٣٣٩/١، والمنصف ٤٩/٢، ٥٠/٣.

(١) مدارى: جمع مدر، يقال: رجل أمدر، أى: عظيم الجنين. المقاييس (مدر).

(٢) الهراوة: العصا الضخمة. القاموس (هرو).

ألفين كاللفظ بثلاث ألفات متوالية .

والياء والواو متساويان في الصلاحية للقيام مقامها كما استويا في قيام الهمزة مقامهما؛ فخصت الواو بما ظهرت في واحده ك«هَرَاوِي» طلبا للتشاكل .

وأوثرت الياء بما بقى وشذت مشاركة الواو إياها في «هَدَايَا» حين قيل : «هَدَاوَا» .

وقد أجرى المعتل اللام مجرى الصحيحها من قال : [من الطويل]

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتْنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَمَائِيَا (١)

فصل

(ص)

وَأَوَّلُ الْوَاوَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَ يُبَدَّلُ (٢) هَمْزًا حَيْثُ ثَانٍ سَلِمًا مِنْ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ هَمْزًا أَوْ أَلْفَ فَاعِلٍ نَحْوِ (وُورِي الَّذِي كُشِفَ) (ش) كل كلمة اجتمع في أولها واوان فأولاهما تبدل همزة كقولك في جمع «وَأَصِلَّة» (٣) : «أَوَاصِل»، والأصل : «وَوَاصِل» بواوين أولاهما فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف «وَأَصِلَّة»؛ لأنها كألف «ضَارِبَةٌ» فلا بد من إبدالها؛ فاجتمعت واوان في الأول فأبدلت الأولى منهما همزة .

ولو كانت الثانية بدلا من همزة ك«الْوُولَى» - مخفف «الْوُؤْلَى» أنثى : «الأوَال» - أى : الألقا - لم يجب إبدال الأولى ؛ لأن الثانية واو في اللفظ همزة في النية . وكذا لو كانت الثانية بدلا من ألف «فَاعِلٌ» نحو : «وُورِي» لم يجب الإبدال - أيضا - لأن الثانية واو في اللفظ ألف في النية .

فلو كانت الواو الثانية غير ذلك، وجب الإبدال (٤) ك«الأوَلَى» أنثى «الأوَل»؛ فإن أصله «وَوُول»، و«أوُول» من باب أفعل من كذا؛ ولذا صحبته «مِنْ» في قولهم : «أوُول مِنْ أفس» ، وجمع مؤنثه على «أوُول» ك«كُبْرَى» و«كُبْرَى» . وأصل «أوُول» : «وَوُول» فصنع به من الإبدال ما يجب لنظائره .

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) في أ : تبدل .

(٣) الواصلة: التي تصل شعرها بشعر آخر زورا. المقياس (وصل) .

(٤) في ط : في الأول .

(ص)

وَشَاعَ جَعَلَ الْوَاوِ هَمْزًا حَيْثُ ضُمَّ وَلَمْ يُضَاعَفْ إِنْ لُزِمَ الضَّمُّ حُمَّ
(ش) يجوز باطراد إبدال الهمزة من الواو الخفيفة المضمومة ضمة لازمة
كـ«وُجُوه» و«تَفَاوُت» و«وُقُوتت».

ولا يجوز ذلك في المشددة كـ«تَعَوَّد» ولا في المضمومة ضمة عارضة نحو: «إِنْ
يَخْشَوُا اللَّهَ يُزَجِّحِ الْعَفْوَ». ومعنى حم: قدر.

(ص)

كـ«أُقْتِنْتُ» وَمَعَ كَسْرٍ ذَا وَرَدَّ كـ«الإِزْتِ» وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ اطَّرَدَ
وَإِنْ أَتَى فِي ذَاتِ فَتْحٍ ذَا الْبَدَلِ كـ«أَحَدٌ» فَعَنْ قِيَاسِ أَنْعَزَلُ
(ش) إبدال الهمزة من الواو المكسورة المصدرية مطرد على لغة، من ذلك قول
الشنفرى: [من الطويل]

فَأَيَّمْتُ نِسْوَانًا وَأَيَّمْتُ إِلدَةَ وَعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ أَلَيْلُ^(١)
ومنه قولهم: «إِشَاح» و«إِكَاف» و«إِعَاء»، والأصل «وَشَاح» و«وِكَاف» و«وِعَاء»؛
لقولهم في الجمع: «أَوْشِحَةَ» و«أَوْكِفَةَ» و«أَوْعِيَةَ»؛ وهذا يدل على أن همزة «إِلَه»
ليست بدلا من واو؛ لأنها لو كانت بدلا لقليل في الجمع: «أَوْلِهَةَ» لا «أَلِهَةَ»؛ كما
قيل: «أَوْشِحَةَ» و«أَوْكِفَةَ» و«أَوْعِيَةَ» دون «أَشِحَةَ» و«آكِفَةَ» و«آعِيَةَ».

ومن إبدال الهمزة من الواو المكسورة قولهم: «إِخْدَى». وأما «أَحَد» المستعمل في العدد فأصله: «وَحَد» لكن البدل فيه وفي أمثاله شاذ؛
لأن الفتحة خفيفة بخلاف الضمة والكسرة.

فصل

(ص)

ثَانِي هَمْزِي كَلِمَةٍ مُسَكَّنًا أَبْدَلُهُ مَدَّةً كـ«آذِنٌ مِّنْ دَنَا»

(١) ينظر البيت في ديوانه ص ٧٠، وتاج العروس ٩١ (ألد)، وخزانة الأدب ٣٤/١٠، والجماسة
البصرية ٣٥٢/٢، وشرح لامية العرب ص ٥٣، ولامية العرب ص ٦١، ونوادير القالي
ص ٢٠٦، ولتأبط شرا في تاج العروس (أيم)، وليس في ديوانه.

وَشَدُّ فِي الْإِبْلَافِ إِثْلَافٌ فَلَا تَقِسْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ فَتُغْدَلَا
(ش) لم تحقق العرب دون ندور ثاني همزتي كلمة إذا كان ساكنا، بل التزمت
إبداله مدة مجانسة لحركة الأول ك«أَمَنْتُ أَوْ مِنْ إِيْمَانًا».

وقلت: «دُونَ نُدُورٍ» تنبيهها على قراءة الأعشى (١) راوى أبى بكر (٢) صاحب
عاصم: ﴿إِثْلَافُهُمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصِّيفِ﴾ [قريش: ٢].

ولو كان الأول للاستفهام جاز في الثانى التحقيق والإبدال نحو: «إِيْتَمَنَ زَيْدٌ أَمْ
لَا؟» لأن همزة الاستفهام كلمة، فالهمزة التى بعدها أول كلمة ثانية.
ولكن القراء يقولون فى همزة استفهام وما يليها: «همزتان فى كلمة».
وهذا تقريب على المتعمقين، مع كونهم بحقيقة الأمر عالمين.
(ص)

إِنْ يُفْتَحَ ائْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ جُعِلَ وَأَوْأَ كَمَا (مَنْ أَوْنَ مِنْ شَاكٍ وَجَلٍ)
(ش) المفتوح بعد مضموم نحو «أَوْأَخِذْ» و«أَوْأَيْدٍ»، والأصل «أَوْأَخِذْ» و«أَوْأَيْدٍ».
الأولى: همزة المضارعة.

والثانية: فاء الكلمة لأنهما من الأخذ والأيد.

والمفتوح إثر مفتوح نحو «أَوْنَ» - بمعنى أكثر أننا- والأصل: «أَنَّ» مثل «أَعَنَّ».
وهذا الإبدال ملترم إلا أن يشذ التحقيق؛ فلا يقاس عليه.

وسبب التزامهم هذا الإبدال: أن الهمزة حرف ينطق به كأنه سعة، فاستصعب
تحقيقه، وكثر تخفيفه مفردا بإبدال أو تسهيل ونقل حركته مع الحذف، فإذا التقت
همزتان تضاعف الاستثقال، وتأكد داعى التخفيف:

فإن كانتا فى كلمة ازداد داعى التخفيف قوة، وصار الجواز وجوبا.

وأحق ما جعل بدلها ما اطرء إبدالها منه، وهو واو، أو ألف، أو ياء:

والواو بها أولى لمساواتها لها فى عدم الخفة والخفاء، بخلاف الألف والياء.

(١) هو يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال التميمى الكوفى، أحد رواة شعبة بن عياش
فى القراءة. طبقات القراء (٢/٣٩٠).

(٢) شعبة بن عياش بن سالم الأزدي، الكوفى الخياط، أبو بكر، شعبة القارئ، من مشاهير
القراء، كان عالماً فقيهاً فى الدين، راوى عاصم بن أبى النجود، مات سنة ١٩٣ هـ.
الأعلام (٣/١٦٥)، طبقات القراء (١/٣٢٥).

ولذا أبدلت منها دون حركة مجانسة موجودة، ولا مقدرة؛ كـ «أَوَادِم» و«ذَوَائِب» و«وَإِخْذَةً» بمعنى: آخذة، و«وَرَّخَ الْكِتَابَ» بمعنى: أرخه، و«وَجِّن» بمعنى: أجن، أى: حقد.

وإنما قيل: «خَطَايَا» دون «خَطَاوَا» لأن الأصل: «خَطَائِي» فلما كان المحل محل كسر، واحتيج إلى الإبدال كان مجانس الكسرة أولى؛ ولذا لم يقل الفصحاء فى جمع «صَحْرَاءَ»: «صَحْرَايَات»؛ بل «صَحْرَاوَات» لأن المحل ليس محل كسر. على أن قولهم: «هَذَاوَى» منه به على أن الواو كانت أحق من الياء فى نحو: «خَطَايَا» لولا أن المحل محل كسر أصلى.

(ص)

وَإِنْ تَلِ الْكُسْرَةَ مَفْتُوحًا قَلْبٌ يَاءٌ وَإِنْ يُكْسَرُ فَذَا - أَيْضًا - يَجِبُ لَهُ بِلاَ قَيْدٍ وَوَاوًا أَبْدِلًا إِنَّ غَيْرَ آخِرٍ بِضَمٍّ شَكِلًا (ش) أى: إن ولى ثانى الهمزتين وهو مفتوح كسرة قلب ياء؛ نحو: «إِيْمَ» - وهو مثال إصبع من الأم- وأصله «إِيْمَم» فنقلت فتحة الميم الأولى إلى الهمزة توصلًا للإدغام، ثم أبدلت الهمزة ياء.

وهذا أولى من أن يقال: أبدلت الثانية ياء ثم نقلت إليها حركة الميم المقصود إدغامها؛ لأنه لو كانت العناية بالإعلال مقدمة على العناية بالإدغام لقليل فى جمع «إِيْمَام»: «أَمَّة» لأن أصل «أِيْمَّة»: «أَمِّمَّة» فتقلب الهمزة ألفا لسكونها بعد همزة مفتوحة، ثم تدغم الميم فى الميم فتصير «أَمَّة»؛ لكنهم لم يقولوا ذلك بل قالوا: «أِيْمَّة» نقلوا ثم أبدلوا، وربما لم يبدلوا، فعلم أن عنايتهم بالإدغام مقدمة.

ويؤيد ذلك التزام تصحيح ما عينه ياء أو واو من «أَفْعَلْ، فَعَلَاءٌ» وفعله كـ «عَوْرَ فَهُوَ أَعْوَرُ»، ومن «تَفَاعَلْ» وما جرى مجراه كـ «تَجَاوَرُوا تَجَاوَرًا»، ومن «أَفْعَلْ» تعجبا كـ «مَا أَجْوَدَهُ»، والتزام إدغام ما كان من ذلك مضعفا كـ «حَمَّ فَهُوَ أَحَمَّ» و«تَحَاجَّ زَيْدٌ وَعَمَرُو» و«مَا أَجَلَّ اللَّهُ».

وقوله:

... .. وَإِنْ يُكْسَرُ فَذَا - أَيْضًا - يَجِبُ
... .. لَهُ بِلاَ قَيْدٍ
أى: وإن يكسر الثانى فإبداله ياء يجب- مطلقا- دون قيد، أى: سواء كانت

الأولى مكسورة، أو مفتوحة، أو مضمومة.

فالمكسورة بعد المكسورة نحو: «إِيْمٌ» وهو مثال «إِيْمِدٌ»^(١) من الأم.

والمكسورة بعد المفتوحة نحو: «أَيْمَةٌ».

والمكسورة بعد المضمومة نحو: «أَيْئُهُ» - أي: أجعله يئن.

وقوله:

... .. وَوَاوَا أَبْدِلَا إِنَّ غَيْرَ آخِرِ بِيْضَمِّ شِكِلَا

أي: إذا كان الثاني مضموماً أبداً واوا سواء أكان الأول مكسوراً، أو مفتوحاً، أو

مضموماً:

فالمضموم بعد مكسور نحو: «إِوْمٌ»: وهو مثال إضْبُعٍ من الأم.

والمضموم بعد مفتوح نحو «أُوبٌ»: وهو جمع الأب أي: المرعى.

والمضموم بعد مضموم نحو «أُؤْمٌ»: وهو مثال أُبْلَمُ من الأم.

وقوله:

... .. إِنَّ غَيْرَ آخِرِ

أي: لو كان المضموم أخيراً لم يبدل واوا، بل ياء؛ لأن الواو الأخيرة لو كانت

أصلية ووليت كسرة، أو ضمة لقلبت ياء ثلاثة فصاعداً؛ وكذلك تقلب رابعة فصاعداً

بعد الفتحة.

فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده، لأبدلت بعد ذلك ياء، فتعينت

الياء.

(ص)

أَمَّا آخِرًا فَاجْعَلِ الْيَا بَدَلًا مِنْهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَنَّى حَصَلَا

(ش) قوله: «عَلَى الْإِطْلَاقِ» أي: سواء كانت الهمزة المتقدمة ساكنة أو مكسورة

أو مفتوحة أو مضمومة؛ نحو: «قِرَأَى» و«الْقِرْيَى» و«الْقِرَأَى» و«الْقِرْيَى».

وهي أمثلة «قِمَطْرٌ» و«زِبْرَجٌ» و«جَعْفَرٌ» و«بُرْتُنٌ» من القراء، والياء فيهن بدل من

همزة، فسلمت في مثال «قِمَطْرٌ» لسكون التي قبلها، وسكنت في مثال «زِبْرَجٌ» لأنها

كياء «قَاضٍ» وقلبت في مثال «جَعْفَرٌ» ألفاً لتحركها بعد فتحة، وفعل بمثال «بُرْتُنٌ»

(١) الإئمد: حجر للكحل. القاموس (ئمد).

ما فعل بـ «أَيْدٍ» من تسكين الياء وإبدال الضمة قبلها كسرة.
(ص)

وَالْهَمْزُ إِنْ ضُعِفَ بِاتِّصَالِ عَيْنِنَا يُصْنَحَثِمَا عَنِ الْإِعْلَالِ
(ش) أى: إذا كانت عين الكلمة همزة، وضعت دون فاصل حقتنا، وتعين
الإدغام نحو «سأل».

فلو ضعفت كـ «سأوال» وهو مثال: «عَثْوَيْل»^(١) من السؤال لم يجب التحقيق، بل
يجوز هو والتخفيف بنقل الحركة إلى الواو، فيقال: «سأوال».
(ص)

وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافٍ مَا مَضَى فَاحْفَظْ، وَكُنْ عَنِ الْفِيَّاسِ مُعْرِضًا
وَكَثُرَ التَّحْقِيقُ فِي نَحْوِ (أُوم) فَاحْفَظْ وَمَنْ عَلَيْهِ قَاسٌ لَا تَلْمُ
(ش) أشار بقوله:

وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافٍ مَا مَضَى
إلى «أئمة» - بالتحقيق - وهى قراءة ابن عامر والكوفيين، وإلى قول بعض
العرب: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايِي» - بهمزتين محقتين - ونحو ذلك.
وكثر التحقيق فى نحو «أوم» لأن همزة المضارعة لما كانت تعاقبها النون والتاء
والياء كان لحاقها عارضا فأشبهت همزة الاستفهام.
وما بعد همزة الاستفهام من الهمزات جازت تحقيقه وتخفيفه، فكذاك ما بعد همزة
المضارعة.

* * *

(١) العثوئل: الكثير شعر الرأس والجسد. القاموس (عثل).

فصل في أحكام الهمزة المفردة

(ص)

تَخْفِيفُ هَمْزٍ مُفْرَدٍ حُرِّكَ أَنْ يُنْقَلَ شَكْلُهُ لِمَثَلُو سَكَنَ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مَدًّا مَزِيدًا أَوْ أَلِفًا أَوْ نُونًا الْإِنْفِعَالِ أَوْ يَاءَ أَلِفٍ
 مُصَغَّرًا وَحَادِقًا مَن نَقَلًا وَزَيْمًا جَاءَ بِمَدِّ مُبَدَلًا
 (ش) إذا تحركت الهمزة المفردة بعد ساكن جاز أن يخفف ما هي فيه بحذفها
 ونقل حركتها إلى الساكن إن لم يكن الساكن حرف مد زائدا، أو ألفا مبدلة من أصل،
 أو نون «انْفِعَال» أو ياء تصغير؛ وذلك نحو «رِدِّ» و«سَلِّ» و«الارض» و«اجْتَنِبِ السَّوْيَا
 هَذَا» و«لَا تَكُنْ مُسِيًّا».

فلو كان الساكن حرف مد زائدا نحو: «مَقْرُوء» أو ألفا مبدلة من أصل نحو:
 «جَاءَ» أو نون الانفعال نحو: «انْأَطَّرَ» - أي: انعطف - أو ياء تصغير نحو:
 «رُشِيَّة»^(١) لم يجز النقل.
 وقوله:

... ..

 أَي: المأخوذ به عند نقل الحركة حذف الهمزة كقوله - تعالى - ﴿رَدَا يُصَدِّقُنِي﴾
 [القصص: ٣٤]؛ في قراءة نافع.

ومن العرب من يقول: «كَمَاة» فيبدل الهمزة مدة بعد نقل حركتها؛ ومنه قول
 الشاعر: [من الطويل]

نَجَاةٌ أَصَابَتْهُمْ، وَأَمْرٌ غَوَاهُمْ سِفَاهَا، وَهَلْ تَدْعُو الْعُوَاةَ إِلَى الرُّشْدِ
 أراد: نجاة أصابتهم، والنجاة: المرة من نَجَأَهُ إِذَا أَصَابَهُ بِالْعَيْنِ.

وقال آخر: [من الوافر]

تَأَبَّطْ خَافَةً فِيهَا مَسَابٌ وَأَضْحَى يَفْتَرِي مَسَدًا بِشَيْقٍ^(٢)

(١) الرشأ: ولد الظبية. المقاييس (رشأ).

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٨٠، ولسان العرب (سأب)، (مسد)، (خوف)، (زهق)، (شيق)، والمخصص ١٩١، وكتاب العين ٢٣٦/٧، وتاج العروس (سأب) (مسد)، (خوف)، (شيق) وبلا نسبة في لسان العرب (قرا)، وتهذيب اللغة ٢٦٨/٩، ٣٨٠/١٢.

أراد: مسأبا، وهو ظرف للعسل. والاقتراء: التتبع، والمسد: الحبل، والشيق: الشق في الجبل أو موضع مرتفع منه، والخافة: شبه المخلاة.

(ص)

وَلَيْسَ ذَا التَّخْفِيفِ حَتْمًا فِي سِوَى مَا مِنْ (رَأَى) وَبَعْضُهُمْ فِيهِ رَوَى كَلَامَ تَيْمِ اللَّاتِ بِالْأَضْلِ كَمَا لَمْ تَرَأِيَا نَظْمًا، وَنَثْرًا انْتَمَى (ش) أى: لا يجب تخفيف المهموز بحذف الهمزة، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، بل هو جائز لمن فعله إذا وجد شرط ذلك، إلا في نحو «تَرَى» و«يَرَى» و«أَرَى» و«تَرَى».

فإن أصله «يَرَى» وهو أصل متروك إلا في لغة تيم اللات؛ فإنهم يستعملون هذا الأصل فيقولون: «يَرَى» كما تقول جميع العرب «يَنَأَى»؛ كقول الشاعر: [من الوافر] أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَاهَاتِ (١) فجاء بالنقل في «أرى» وبالأصل في «لَمْ تَرَأِيَاهُ».

(ص)

نَحْو (الْوَضُوءِ) وَ(النَّسِيءِ) مَنْ يُرْدُ تَخْفِيفَهُ يُبْدِلُ وَيُدْغِمُ فَاعْتَمَدَ (ش) أى: إذا كان قبل الهمزة المتحركة واو أو ياء مزيديتان للمد ك«وَضُوء» و«نَسِيء» فتخفيفها- لمن أراد تخفيفها- بإبدالها واو بعد الواو، وياء بعد الياء، وإدغام ما قبلها فيها فيقال: «وَضُوءٌ» و«نَسِيءٌ».

(ص)

وَفِي (رُشِيءِ) قَل (رُشِيءِ) وَعَلَى تَسْهِيلِ تَالِي أَلْفٍ كُنْ مُقْبِلًا (ش) أى: ما فعلت بعد الياء المزيدة للمد من إبدال الهمزة ياء وإدغام الياء التي قبلها فيها، فافعله في الهمزة التي قبلها ياء التصغير نحو قولك: «رُشِيءٌ» في «رُشِيء» تصغير «رَشَأٌ»: وهو الغزال الصغير.

(١) البيت لسراقة البارقي في الأشباه والنظائر ١٦/٢، والأغاني ١٣/٩، وأمالي الزجاجي ص ٨٧، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧، ٨٢٦، وشرح شواهد الشافية ص ٣٢٢، وشرح شواهد المغني ص ٦٧٧، ولسان العرب (رأى)، والمحتسب ١/١٢٨، ومغني اللبيب ص ٢٧٧، والممتع في التصريف ص ٦٢١، ونوادر أبي زيد ص ١٨٥، ولابن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٥، والخصائص ٣/١٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٤١.

وقولى:

... .. عَلَى تَسْهِيلٍ تَالِيٍّ أَلْفٍ كُنْ مُقْبِلًا
أى: ما تلا ألفا من الهمزات المتحركة فتخفيفه بالتسهيل، أى: بجعله بين همزة
ومجانس حركتها.

فإن كانت فتحة نحو: ﴿جَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨١، ٩٢، ٨٧، آل عمران: ١٨٣]
جعلت بين الهمزة والألف.

وإن كانت كسرة نحو: ﴿نِسَاءِكُمْ﴾ [النساء: ١٥، ٢٣، الطلاق: ٤] جعلت بين
الهمزة والياء.

وإن كانت ضمة نحو: ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] جعلت بين الهمزة والواو.
(ص)

وَالْهَمْزُ ذَا الْفَتْحِ أَقْلَبُ يَأِ إِذَا تَلَا كَسْرًا وَوَاوًا بَعْدَ ضَمٍّ جُعِلَا
وَدُو السُّكُونِ إِذَا تَخَفُّهُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا حَرْفَ مَدٍّ مُبَدَلًا
(ش) أى: إذا كان الهمز المفرد مفتوحا بعد كسرة جعل فى التخفيف ياء، وإن
كان مفتوحا بعد ضمة جعل واوا نحو: «لَا تَسْتَهْزِئْ فِتْرُدُو». وهكذا الساكن لا يخفف إلا بإبداله مدة تجانس حركة ما قبله نحو: «مَنْ يَقْرَأْ
وَيُقْرِئْ يُؤْ بِخَيْرٍ».

(ص)

وَكُلُّ هَمْزٍ مُفْرَدٍ غَيْرِ الَّذِي قَدْ مَرَّ فَالتَّسْهِيلُ فِيهِ تَحْتَدِي
(ش) الذى مر من الهمزات:

المفردة المتحركة بعد ساكن مطلقا.

والساكنة بعد متحرك مطلقا.

والمفتوحة بعد مكسور أو مضموم.

وقد تبين ما حكم ذلك فى التخفيف.

وما سوى ذلك فتخفيفه بجعله بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها:

وهو إما مفتوح بعد مفتوح، نحو: ﴿سَأَلْ﴾ [المعارج: ١].

وإما مكسور بعد مفتوح، نحو: ﴿يَيْسْ﴾ [المائدة: ٣].

وإما مكسور بعد مكسور، نحو: ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

وإما مكسور بعد مضموم، نحو: ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨].
 وإما مضموم بعد مفتوح، نحو ﴿نَقَرُوهُ﴾ [الإسراء: ٩٣].
 وإما مضموم بعد مكسور، نحو: ﴿سَتَفَرْتُكَ﴾ [الأعلى: ٦].
 وإما مضموم بعد مضموم، نحو: ﴿يُؤْضُؤُ﴾ مضارع «وَضُؤُ» أى: حسن.
 وهذا كله تخفيفه بالتسهيل عند سيويه^(١).
 وخالفه الأخفش^(٢) فى نحو: «سُئِلَ» و «سَتَفَرْتُكَ» فحذفهما بالإبدال من جنس
 حركة ما قبلهما.

(ص)

وَمَا بِإِبْدَالِ أَتَى بِمَغْزِلِ عَنِ الْقِيَّاسِ قَلِ فِيهِ مَا وُلِيَ
 (ش) الإشارة بالإبدال الذى هو بمعزل عن القياس إلى نحو: «مِنْسَاء»^(٣)
 و«سَال»؛ على القول بأنه من سأل وهو الظاهر؛ لأنها اللغة المشهورة.
 ومن العرب من يقول: «سَلْتُ عَنِ الشَّيْءِ أَسَالُ» و«هَذَا أَسْوَلُ مِنْ هَذَا» أى: أكثر
 سؤالا.

فإن كان «سَال سَائِلِ» على هذه اللغة فهو القياس.
 وإن كان على اللغة المشهورة فهو مثل «مِنْسَاء» من المحفوظ الذى لا يقاس عليه.
 ومعنى: «قَلِ فِيهِ مَا وُلِيَ»: اتبع فيه الذى تبع.

فصل

(ص)

وَالْأَلْفُ أَقْلِبُ يَاءٌ أَنْ كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَضْعِيفٌ كَذَا الْوَاوُ اجْعَلَا
 آخِرَةً أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْيِثِ أَوْ زِيَادَتَى (فَعْلَان) هَكَذَا رَوُوا
 فِي مَضَدِرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ عَالِبًا نَحْوُ (الْحَوْلِ)
 (ش) مثال قلب الألف ياء لكسر ما قبلها: «مَصَابِيح»؛ فإن ألف «مِصْبَاح» سلمت
 من الانقلاب ما دامت الباء التى قبلها مفتوحة فلما كسرت للجمعية انقلبت الألف

(١) الكتاب (٣/٥٤١، ٥٤٢).

(٢) قال الزمخشري: والأخفش يقلب المضمومة المكسور ما قبلها - ياء أيضًا فيقول: يستهزيون.
 شرح المفصل (٩/١١١).

(٣) المنسأة: العصا لأن الدابة تنسأ بها. القاموس (نسأ).

ياء؛ لتعذر النطق بالألف بعد غير فتحة؛ ولذلك يلزم في التصغير كـ«مُصَيِّح» .
ومثال قلب الألف ياء بعد ياء التصغير: «عَزَّيْل» فبعد الزاى ياءان: ساكنة هي ياء
التصغير، ومكسورة مبدلة من الألف لتعذر النطق بألف بعد غير فتحة .
ومثال قلب الواو ياء آخرة لكسر ما قبلها: «رَضِيَ» أصله «رَضِيو»؛ لأنه من
الرضوان؛ فقلبت ياء لكسر ما قبلها، وكونها آخرة؛ لأنها بالتأخير تتعرض لسكون
الوقف، وإذا سكنت تعذرت سلامتها .
ولو كانت وسطا لم تتأثر بالكسرة نحو: «عَوْض» إلا إذا انضم إلى الكسرة ما
يعضدها .

وقولنا:

... أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتِي (فَعْلَان)...

مثال ذلك: «شَجِيَّة» أصله «شَجِيوَّة»؛ لأنه من الشجو؛ ففعل بها مع تاء التأنيث ما
فعل بها وهي آخرة؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة كلمة تامة؛ فالواقع قبلها آخر في التقدير
فعومل معاملة الآخر حقيقة .

وكذلك الواقع قبل زيادتي «فَعْلَان» يجب له ما يجب للواقع قبل تاء التأنيث
نحو «عَزِيَان» وهو مثال ظَرَبَان من الغزو .
ويجب هذا الإعلال- أيضا- للواو الواقعة عينا لمصدر فعل معل نحو: «صَامَ
صِيَامًا» .

واحترز بالمعتل عينا من مصدر المصحح عينا نحو: «لَاوَدَ لَوَادًا» .

ونبه بتصحيح ما وزنه «فَعَل» كـ«الْحَوْل» مصدر حال، وكـ«الْعُود» مصدر عاد
المريض، وكـ«الْعُوج» مصدر «عَاج» على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود
الألف فيه حتى يكون على «فَعَال» .

(ص)

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ أَوْ سَكَنٍ فَآخُكُمْ بِذَا الإِغْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَ
(ش) أشار في هذا البيت إلى نحو «دِيَار» أصله «دِيَوَار»؛ لكن لما انكسر ما قبل
الواو في الجمع، وكانت في الأفراد معلة بقلبها ألفا، ضعفت فتسلطت الكسرة
عليها، وقوى تسلطها وجود الألف .

وأشار أيضا إلى نحو «يُنَاب» أصله «يُونَاب»؛ ولكن لما انكسر ما قبل الواو في

الجمع، وكانت في الأفراد ساكنة، ضعفت - أيضا - فتسلطت الكسرة عليها، وقوى تسلطها وجود الألف، ولو لم توجد الألف، وكان المثال على «فِعْلَةٌ» تعين التصحيح كـ«عُود» و«عِوَدَةٌ» و«كُوز» و«كِيوَزَةٌ»، وشذ إعلال «ثِيْرَةٌ».

فإن كان الجمع على «فِعْلٌ» جاز التصحيح والإعلال نحو: «قَامَةٌ، وَقِيَمٌ» و«حَاجَةٌ وَجَوْجٌ».

وضعفت الواو بسكونها في الواحد كضعفها بإعلالها فيه؛ فوجب إعلال «ثِيَابٌ» كوجوب إعلال «دِيَارٌ».

فلو تحركت الواو في الواحد ولم تعتل، صحت في الجمع كـ«طَوِيلٌ وَطَوَالٌ»، وقال بعضهم: «طِيَالٌ» وهو شاذ.

وأما «جَوَادٌ» و«جِيَادٌ» فغير جار على القياس، وكأنهم استغنوا فيه بجمع «جَيِّدٌ»، كما استغنوا في «عُرْيَانٌ» و«عُرَاةٌ» بجمع «عَارٍ» وكما استغنوا في «عُدُوٌّ» و«عُدَاةٌ» بجمع «عَادٍ».

(ص)

وَصَحَّحُوا (فِعْلَةٌ) وَفِي (فِعْلٌ) وَجِهَانٍ وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كـ(الْحَيْلِ) (ش) إنما كان «فِعْلَةٌ» أحق بالتصحيح من «فِعْلٌ» بحيث التزم تصحيح «فِعْلَةٌ» وجاز في «فِعْلٌ» الوجهان؛ لأن عين «فِعْلَةٌ» تباعدت من الآخر بزيادة التاء، والبعد من الآخر يضعف سبب الإعلال؛ لأن الآخر ضعيف، ومجاور الضعيف ضعيف.

(ص)

(نَارَ نَوَارًا) عِنْدَهُمْ وَ(ثِيْرَهُ) مَعَ (الطِّيَالِ) كَلِمٌ مُسْتَنْدَرَةٌ (ش) يقال: «نَارَ نَوَارًا» بمعنى: «تَفَرَّ نَفَارًا»، وكان حقه أن يقال: «نَارَ نِيَارًا» - بالإعلال - كـ«قَامَ قِيَامًا» و«صَامَ صِيَامًا» إلا أن المسموع فيه «نَوَارًا» - بالتصحيح - ولا نظير له.

وكذلك قولهم في جمع «ثُورٌ»: «ثِيْرَةٌ» قياسه «ثِيْرَةٌ» كـ«عُودٌ وَعِوَدَةٌ».

وأما «طِيَالٌ» في جمع «طَوِيلٌ» فيمكن أن يجعل من باب «جَوَادٌ» و«جِيَادٌ»؛ كأنه جمع «طَائِلٌ» اسم فاعل من طاله؛ إذا فاقه في الطول.

(ص)

وَقَلْبٌ وَآوِيَاءٌ أَثَرَ الْفَتْحِ فِي كـ(الْمُعْطِيَانِ يَرْضِيَانِ) قَدْ قُفِي

إِذْ حُمِلَا عَلَى (رَضِيَ) وَالْمُعْطَى) كَذَاكَ (أَعْطَى) أَلْحَقُوا بِ(يُعْطَى)
 إِذْ قِيلَ (أَعْطَى) وَ(يَشَأْيَان) [مِنْ (شَأَوْ) اسْتَنْدَرَ ذَا اسْتِخْسَانٍ] (١)
 وَاجْعَلْ (تَعَازَيْتَ) لِ (عَازَيْتَ) تَبَعْ كَذَاكَ مَا ضَاهَاهُمَا حَيْثُ وَقَعَ
 (ش) الْأَصْلُ فِي «مُعْطَى» : «مُعْطَوْ»، وَفِي «أَعْطَى» : «أَعْطَوْ»؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ
 الْعَطْوِ، أَى: التَّنَاوُلِ؛ فَحَمَلَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ، وَالْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ.
 وَأَصْلُ «يَرْضَى» : «يَرْضَوُ» لِأَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ؛ لَكِنْ حَمَلَ عَلَى «رَضَى».
 وَأَصْلُ «يَشَأْيَان» : «يَشَأْوَان» لِأَنَّ الْمَاضِي «شَأَوْا» إِلَّا أَنَّهُ شَدَّ.
 وَقِيلَ: «عَازَيْتَ» حَمَلًا عَلَى «عَازَى»، وَقِيلَ: «تَعَازَيْتُ» حَمَلًا عَلَى «عَازَيْتَ»،
 وَ«يُعَازِيَان» حَمَلًا عَلَى «تَعَازَايَا».

(ص)

وَبَعْدَ ضَمِّ وَاوَا أَقْلِبِ الْأَلْفَ وَذَا لِيَاءِ سَاكِنٍ خَفَّ أَلِفٌ
 كَد(مُوقِنٍ) وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ وَجَعَلَ الْيَاءُ وَاوَا أَقْتَفَى
 إِنْ كَانَ لَامٌ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا تَأْيِثِ الْيَاءِ عَلَيْهِ تَبَا
 أَوْ كَانَ قَبْلَ زَائِدِي (فَعْلَان) كَد(فَعْلَان) صِيغَ مِنْ (بُشْيَان)
 (ش) قَلْبُ الْأَلْفِ وَاوَا بَعْدَ ضَمِّ نَحْوُ: «بُويِع».

وَفَعَلَ ذَلِكَ بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ نَحْوُ: «مُوقِن»، وَالْأَصْلُ «مُيَقِن».
 وَالخَفَّ: الخَفِيفُ. وَقِيدَ بِهِ احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ: «حُيِّضُ» فَإِنْ بَعْدَ حَائِهِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ؛
 لَكِنَّهَا مَتَحَصَّنَةٌ بِالْإِدْغَامِ فِي مِثْلِهَا
 وَقَوْلُهُ:

... وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ ...

أَى: إِنْ كَانَ الْمَضْمُومُ قَبْلَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ الْخَفِيفَةِ فِي جَمْعٍ أَبْدَلْتَ ضَمَّتَهُ بِكَسْرَةٍ نَحْوُ:
 «بِيضُ» أَصْلُهُ: يُبِيضُ فَضَمَّةُ الْبَاءِ تُشَبِّهُ ضَمَّةَ مِيمٍ: «مُوقِن»؛ لَكِنْ «مُوقِنَا» مَفْرُودٌ وَ«بِيضَا»
 جَمْعٌ؛ فَكَانَ أَحَقَّ بِالْخَفِيفِ وَسَلَامَةِ الْعَيْنِ مِنْ إِبْدَالِهَا حَرْفًا ثَقِيلًا، وَهُوَ الْوَاوُ.
 وَقَوْلُنَا:

... وَجَعَلَ الْيَاءُ وَاوَا أَقْتَفَى ...

(١) فِي أ: مِنْ شَأَوْ اسْتَنْدَرَهُ السَّجِسْتَانُ.

إِنْ كَانَ لَامَ (فعل)
 مثال ذلك قولهم: «نَهَوَ الرَّجُلُ» إذا كملت نهيته، أى: عقله، ومثله: «قَضُو
 الرَّجُلُ فُلَانًا» بمعنى: ما أقضاه، والأصل «نَهَى» و«قَضَى»
 وقولنا:

... أَوْ مِنْ قَبْلِ تَاءٍ تَأْنِيثٍ غَيْرٍ مُتَجَدِّدٍ لِحَاقِهَا.

أى: من قبل تاء تأنيث غير متجدد لحاقها.
 مثال ذلك: «مَرْمُومَةٌ» وهو مثال «تَهْلُكَةٌ» من الرمي.

فإن كانت التاء متجددة، وجب تبديل الضمة بكسرة؛ كما يجب ذلك مع التجرّد
 من التاء؛ وذلك نحو: «تَوَانٍ» و«تَوَانِيَّةً»، والأصل «تَوَانِي» و«تَوَانِيَّةً»، فأبدلت الضمة
 كسرة فصار «تَوَانِيًا» إذ ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره حرف لين بعد ضمة.
 ثم تجددت التاء للدلالة على المرة فاستصحبت الكسرة؛ لأن الياء متطرفة فى
 التقدير، ولحاق التاء عارض، والعارض لا اعتداد به.

وإذا كان الياء المضموم ما قبله متصلًا بألف ونون مزيدتين، قلب واوا كما فعل به
 قبل تاء التأنيث غير المتجدد لحاقها؛ وذلك نحو: «بُتُونًا» وهو مثال «فُعْلَانًا» من
 «بُتِيَانًا».

(ص)

فَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا لَ (فُعْلَى) وَضَفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى
 (ش) أى: فإن يكن الياء المضموم ما قبله عينًا لـ «فُعْلَى» وضمًا، جاز تبديل
 الضمة كسرة، وتصحيح الياء، وإبقاء الضمة وإبدال الياء واوا؛ كقولهم فى أنثى
 «الأكيس» و«الأضيق»: «الْكَيْسَى» و«الضَيْقَى»، و«الْكُوسَى» و«الضُوقَى».

فصل

(ص)

مِنْ لَامٍ (فُعْلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلِ يَاءٍ كَلِ (شَرْوَى) - غَالِيًا - جَا ذَا الْبَدَلِ
 بِالْعَكْسِ جَاءَتْ لَامٌ (فُعْلَى) وَضَفَا وَكُونُ (قُضْوَى) نَادِرًا لَنْ يَخْفَى
 (ش) إذا كان لام «فُعْلَى» ياء، وكان صفة صح ولم يعتل نحو: «صَدْيَا» و«خَزْيَا».
 فإن كان اسما غير صفة أعل - غالبًا - بإبدال الياء واوا كـ «التَّقْوَى» و«البَقْوَى»

بمعنى: البقاء، و«الثَّوَى» بمعنى: «الثَّنْيَا»، و«الثَّوَى» بمعنى: «الثَّنْيَا»، و«الثَّوَى» بمعنى: «الثَّنْيَا»، و«الثَّوَى» بمعنى: «الثَّنْيَا».

وإنما قال: «غَالِيًا» احترازًا من «الرَّيًّا» بمعنى الرائحة، و«الطَّغْيَا» وهو ولد البقرة الوحشية، و«سَغِيًا» وهو اسم موضع.
وقوله:

بِالْعَكْسِ جَاءَتْ لَامٌ (فُعَلَى) وَضَفَا ...
أى: إذا كانت لام «فُعَلَى» واوا وهو اسم لم يغير نحو «حُزْوَى» (١).
فإن كانت وصفا قلبت واوه ياء نحو: «الْعُلْيَا» و«الدُّنْيَا».
وشذ ما سلمت واوه كـ«الْقُضْوَى».
وبنو تميم يقولون: «الْقُضْيَا» فيجرونه على القياس.

فصل

(ص)

مِنْ وَاَوْ أَلْيَا اغْتَضَّ إِذَا بِأَلْيَا وَصِلَ وَسُكِّنَ السَّابِقُ غَيْرَ مُنْفَصِلٍ
سُكُونًا أَصْلِيًّا وَلَمْ يَكُنْ بَدَلٌ حَزَفٍ يَعُودُ، وَأَدْغَمَ بَعْدَ الْبَدَلِ
(ش) حاصل هذا الفصل:

أن الياء والواو إذا اجتمعا وسكن سابقهما، أبدلت الواو ياء، تقدمت أو تأخرت، وأدغمت الياء فى الياء.

وذلك مشروط بكونهما فى كلمة احترازًا من نحو: «ابْنِي وَإِدْ».

وبكون السكون أصليا احترازًا من «قَوَى» مخفف: «قَوَى».

وبانتفاء كون السابق ذا بدلية عارضة احترازًا من نحو: «رُويَّة» مخفف «رُويَّة»، فلو

لزم البدلية لزم الإعلال كـ«أُيْم» وهو مثال «أُبْلُم» من «الأئمة»، وأصله: «أُوَيْم» ثم «أُوَيْم» ثم «أُيْم».

فعملت الواو هنا، وهى بدل، معاملة الواو الأصلية؛ لأن المبدل منه لا يعود فى هذه البنية فصار نسيا منسيا.

(١) حُزْوَى: جبل من جبال الدهناء. اللسان (حزو).

(ص)

وَلَكَ فِي تَصْغِيرِ نَحْوِ (جَدُول) وَجَهَانِ وَالْإِعْلَالِ أَوْلَى مَا وُلَى
 وَشُدَّ نَحْوِ (عَوَّة) وَ(عَوِيَّة) وَ(ضَيُون) وَ(رُيَّة) فِي (رُؤْيِه)
 (ش) تصغير «جَدُول»: «جَدَيْل» على القياس؛ لأن أصله «جَدَيْول» فاجتمع الياء
 والواو في كلمة وسكن سابقهما سكوناً أصلياً، وهو غير مبدل من شيء؛ فاستحق
 من الإعلال ما استحق «سَيُود» إذ قيل فيه: «سَيُد».

إلا أن «سَيُدًا» لازمه هذا الإعلال ولم يلزم «جَدَيْلًا» بل قيل فيه - أيضاً -:
 «جَدَيْول» تشبيهاً لوقوع الواو فيه بعد ياء التصغير بوقوعها بعد ألف التكرير في
 «جَدَاول».

وشذ ترك هذا الإعلال مع استيفاء شروطه في كلم منها قولهم للسنور: «ضَيُون»،
 و«يَوْمَ أَيَوْم» و«عَوَى الْكَلْبُ عَوِيَّة».

وشذ - أيضاً - قلب الياء واوا نحو: «عَوَى الْكَلْبُ عَوَّة» و«هُوَ نَهْوٌ عَنِ الْمُنْكَر».
 وشذ - أيضاً - معاملة العارض البدلية بمعاملة اللازمها ك«رُيَّة» في «رُؤْيِيَّة»، وحكى
 بعضهم اطراده على لغة.

فصل

(ص)

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَخْرِيكِ أَصِلَ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ
 إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ تَالٍ سَكَنَ بَعْدَ سِوَى لَامٍ عَنِ اِعْلَالِ يُصَنُّ
 وَلَا يُصَانُ اللَّامُ إِلَّا بِأَلْفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفُ
 (ش) حاصل هذا الفصل أن ما كان بعد فتحة من ياء، أو واو متحركة بحركة غير
 عارضة يقبل ألفاً؛ نحو: «بَاعَ» و«قَامَ» و«رَمَى» و«عَفَا»، والأصل «بَيْعَ» و«قَوْمَ»
 و«رَمَى» و«عَفَوَ» فاستثقل التصحيح والتزم الإعلال.

ومعنى «أَصِلَ»: كان أصلاً، واحترز بذلك من نحو: «جَيْلٍ» و«تَوْمٍ» مخففى
 «جَيْئَالٍ» و«تَوَّامٍ».

واحترز بتقييد الفتح بالاتصال من الفتح المنفصل بكون ما هو فيه آخر كلمة،
 وكون الياء أو الواو أول كلمة نحو: «إِنَّ يَزِيدَ وَمِقٌّ»^(١).

(١) الوَمَق: الحب. المقاييس (ومق).

ونبه بقوله :

إِنْ حُرِّكَ السَّالِي... ..

على أن شرط هذا الإعلال تحريك ما بعد الياء أو الواو .

فلو سكن ما بعد أحدهما وهو غير لام، امتنع هذا الإعلال - مطلقا - نحو: «بَيَان» و«طَوِيل» و«غَيُور» و«خَوَزْتَق»^(١) .

ثم بين أن اللام لا يمنع إعلالها ساكن بعدها غير ألف أو ياء مشددة :

فمثال امتناع إعلالها بألف: «عَلْيَان» و«نَزْوَان» .

ومثال امتناع إعلالها بياء مشددة: «مَقْتَوِيٌّ» و«عَلَوِيٌّ» .

والمقتوي: الخادم .

ومثال الإعلال مع ساكن غير الألف والياء المشددة ك«يَخْشُونَ»

و«يَمْحُونَ»؛ والأصل: «يَخْشِيُونَ» و«يَمْحُونَ» فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما

بعد فتحة، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين .

وعلى هذا لو بنيت من «رَمَى» مثل «مَلَكُوت» لقلت: «رَمُوت»؛ والأصل:

«رَمِيُوت» ثم فعل ببيائه ما فعل بياء «يَخْشِيُونَ» .

(ص)

وَصَحَّحُوا الْعَيْنَ الَّتِي مِنْ (فَعَلًا) إِنْ يَتَّزِنُ فَاعِلُهُ بِ(أَفْعَلًا)

وَهَكَذَا مَضَدُّرُهُ وَمَا بُنِيَ مِنْهُ كَمِثْلِ (عَيْن) و(مُعِين)

(ش) ما كان من الأفعال على «فَعِل» وعينه واو أو ياء، واسم فاعله على «أَفْعَل»

وجب تصحيحه حملا على «أَفْعَل»؛ ك«عَوْر» و«أَعْوَرَ» و«صَيْد» و«أَصَيْدًا» و«عَيْن»

و«أَعَيْن» فهو «أَعَيْن» أى: حسن العينين .

وهكذا المصدر من هذا الباب محمول على الفعل نحو: «الْعَوْر» و«الصَّيْد»

و«الْعَيْن» .

وما بنى منه نحو: «يَعْوَرُ» و«يَصِيدُ» و«يَعِينُ» و«أَعْوَرَهُ اللَّهُ» و«أَصَيْدَهُ» و«أَعَيْنَهُ»

فَهُوَ «مُعَوَّرٌ» و«مُضَيِّدٌ» و«مُعِينٌ» .

واحتزر بقوله :

..... إِنْ يَتَّزِنُ فَاعِلُهُ بِ(أَفْعَلًا) ...

(١) الخورتنق: قصر للنعمان الأكبر. القاموس (خرق) .

من «خَافَ» ونحوه؛ فإن وزنه «فَعِلٌ» ولكن فاعله متزن بـ«فَاعِلٌ» لا بـ«أَفْعَلٌ» .
(ص)

وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِّنْ افْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَآوُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ
(ش) ما وزنه: «افْتَعَلَ» ولم يدل على «تَفَاعُلٌ» يجب اعتلاله بمقتضى القاعدة؛
كـ«افْتَادَ» و«ازْتَابَ»، والأصل: «افْتَوَدَ» و«ازْتَيَّبَ»، ثم دخلهما الإعلال المذكور لعدم
المانع .

فإن دل «افْتَعَلَ» على «تَفَاعُلٌ» من ذوات الواو كـ«اجْتَوَزُوا» و«اشْتَوَرُوا»، وجب
التصحيح حملا على «تَجَاوَزُوا» و«تَشَاوَرُوا» .

فإن دل على «تَفَاعُلٌ» وهو من ذوات الياء، وجب الإعلال نحو: «امْتَاوَزُوا»
و«ابْتَاغُوا» و«اسْتَأْفُوا» أى: تضاربوا بالسيوف .

وإنما لم يصح هذا النوع كائنا من ذوات الياء؛ لأن الياء أشبه بالألف من الواو؛
فرجحت عليها فى الإعلال، وعلى ذلك نبهت بقولى:

... ..
... ..
... ..
أى: من الانقلاب .

ففهم من ذلك أن الياء بخلافها .
(ص)

وَحَيْثُ ذَا الإِغْلَالِ يَسْتَحِقُّ حَرْفَانِ فَالْثَّانِي بِهِ أَحَقُّ
وَأَوْلَا صَحْحٌ، وَنَحْوُ(غَايَه) نَزْرٌ كَذَاكَ (ثَايَه) و(طَايَه)
(ش) أى: لو اجتمع فى كلمة واوان، أو ياءان، أو واو وياء، وكل واحد منهما
مستحق لأن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح أحدهما وإعلال
الآخر، والآخر أحق بالإعلال:

فاجتماع الواوين كـ«الْحَوَى» مصدر «حَوَى» فهو «أَحْوَى» - إذا اسود- ويدل على
أن ألف «الْحَوَى» منقلبة عن واو قولهم فى معناه: «حُوَّة»، وفى جمع «أَحْوَى»:
«حُوو»، وفى مؤنثه «حَوَاء» .

فأصل «حَوَى»: «حَوَوٌ» فكل واحدة من الواوين يستحق الانقلاب، فلو قلبتا معا
لالتقى ألفان فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم حذف الأخرى لملاقاة
التنوين؛ فيبقى اسم متمكن على حرف واحد؛ وذلك ممتنع، وما أفضى إلى ممتنع

ممتنع .

ومثال الياءين : «حَيًّا» للغيث، وأصله : «حَيٌّ» لأن تثنيته : «حَيَّان» .

ومثال الواو والياء : «هَوَى» .

فهذه استعملت على مقتضى القياس بتصحيح الأول وإعلال الثانى .

وشذ ما جاء بخلاف ذلك نحو : «غَايَةً» وأصلها «غَيَّيَّة» فأعلت الياء الأولى ،

وصححت الثانية .

وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا .

والثاية : حجارة يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها، ويقال أيضا : «ثَوِيَّة» .

والطاية : السطح، والدكان أيضا . والله أعلم .

(ص)

وَلِإِخْتِلَافِ الْعِلْتَيْنِ اغْتَفِرَا فِي (الْمَاءِ) وَ(السَّائِي) التَّوَالِي وَتِرَا

(ش) توالى إعلايين إجحاف؛ فينبغى أن يجتنب على الإطلاق فاستمر اجتنابه إذا

كان الإعلال متفقا كما يكون فى «الهُوَى» .

واغتفر تواليهما إذا اختلفا نحو : «مَاء»، أصله «مَوْه»؛ فأبدلت الواو ألفا، والهاء

همزة؛ وهذا لا يطرد .

واغتفر تواليهما باطراد فى نحو : «شَاء» : اسم فاعل من «شَاء»، وأصله :

«شَاوِيٌّ» فأعلت عينه بإبدالها همزة؛ كما فعل بـ«قَائِم»، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء

لوقوعها طرفا بعد همزة مكسورة .

واغتفر تواليهما -أيضا- للاختلاف فى نحو «تَرَى»؛ لأن أصله «تَرَأَى» فحذفت

الهمزة، وقلبت الياء ألفا .

وأمثال ذلك كثيرة .

(ص)

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(ش) لما كان الإعلال فرعا والفعل فرع، كان أحق به من الاسم؛ فلهذا إذا كان

آخر الاسم زيادة تختص بالاسم، صححت فيه الواو، والياء المتحركتان المنفتح ما

قبلهما كـ«الْجَوْلَان» و«الْهَيْمَان»؛ لأن هذه الزيادة مزيلة لشبه الاسم بالفعل .

فما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا : كـ«مَاهَان» و«دَارَان» .

وأما «الْحَوَكَة» وشبهه فتصحيحه شاذ باتفاق؛ لأن تاء التأنيث تلحق الفعل الماضي لفظاً، كما تلحق الاسم، ولا يثبت بلحاقها مباينة.

(ص)

وَالْمَازِنِي قَاسَ عَلَى ك(الصَّوْرِي) وَعَدَّهُ الْأَخْفَشُ مِمَّا نَدَرَا
(ش) صوري: اسم ماء من مياه العرب.

وتصحيح واوه عند المازني قياسي؛ لأن آخره ألف تأنيث وهي مختصة بالأسماء، فلو بنى مثلها من «قَوْل» لقليل على رأيه: «قَوْلِي».

والأخفش يرى أن تصحيحها شاذ؛ لأن ألفها في اللفظ كالف «فَعَلًا» إذا جعل علامة تشية، فلو بنى مثلها من «قَوْل» على رأيه لقليل: «قَالِي» جريا على القياس.

كما أن «قَائِلًا» لو حذى به في الجمع حذو «حَوَكَة» وزنا لقليل: «قَالًا» باتفاق؛ لأن ما شذ لا يتبع في شذوذه.

(ص)

وَقَدْ يَكْفُفُ سَبَبَ الْإِغْلَالِ أَنْ يُنَابَ عَنْ حَزْفِ بِتَضْحِيحِ قَجِنُ
كَقَوْلِهِمْ (قَدْ أَيَسُوا) و(شَيْرَة) نَاجِينَ مَنَحَى (يَيْسُوا) و(شَجْرَة)

(ش) يقال: «يَيْس» بمعنى: «أَيْس» فيضعون الهمزة موضع الياء، والياء موضع الهمزة، ويصححون الياء، وإن تحركت وانفتح ما قبلها؛ لأنها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت في محلها لم تبدل؛ فعوملت الياء معاملتها؛ لوقوعها موقعها.

وكذا قولهم: «شَيْرَة» بمعنى: «شَجْرَة» صحح لوقوع يائه موقع الجيم.

ويقال في «شَيْرَة»: «شَيْرَة» - بالكسر - وهو أجود.

ويجوز أن يكون تصحيح ياء «أيس» إبقاء عليها؛ فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرجت، فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران: تغيير النقل، وتغيير الإبدال.

(ص)

وَشَدُّ نَحْوِ (رَوْح) و(الْعَفْوَة) و(غَيْب) و(أَوْ) و(أَقْرَوْه)

(ش) الروح: جمع روائح.

والعفو: جمع «عَفُو» وهو الجحش، ويقال له: «عَفُو»، و«عِفْو» و«عَفَا».

والغيب: جمع غائب.

والأوو: جمع أوة، وهو الداھية من الرجال.

والأقروة: جمع «قرو» وهي مِيلَعَة^(١) الكلب.
(ص)

وَالْوَاوُ وَالْيَا سَاكِنَيْنِ صُحْحَا
وَجَعَلُ يَا التَّضْغِيرِ قَوْمُ أَلْفَا
ك(يَا جَل) فِي (يُوجَل) فَاشِ وَأَتَى
وَنَحُو (يَاتِصِفُ) مَنَسُوبٌ إِلَيَّ
وَلَتَمِيمٍ تَخْلَفُ الْوَاوُ أَلْفُ
وَعَيْرَ ذَا أَحْفَظُ ك(تَقَبَّلُ تَابَتِي)
إِنْ وَلِيَا فِي كَلِمَةٍ مُنْفَتِحَا
قَبْلَ ادْعَامِ عَمَلٌ قَدْ عُرِفَا
(يِي جَل) و(يِي جَل) عَنْ أَنَا سِ بُلْنَا
بَعْضِ الْحِجَازِيِّينَ فِيمَا نُقِلَا
فِي نَحُو (أَوْلَادٍ) وَبِالْثَّقَلِ عُرِفُ
أَي (تَوَبَّتِي وَجَاءَ- أَيْضًا- (صَامَتِي)
(ش) حق ما سكن من واو أو ياء يلي فتحة التصحيح نحو: «قَوْل» و«بَيْع»؛ لأنهم جعلوا الانقلاب دليلا على كون المتقلب متحركا في الأصل، فلو عاملوا الساكن بذلك فأتت الدلالة على الحركة.

وقد يبدلون ما سكن منهما في مواضع يقطع بانتفاء الحركة فيها: كقولهم:
«دَوَابَّة» فِي «دَوَابَّة»، و«صَامَةٌ» و«تَابَةٌ» فِي «صَوْمَةٌ» و«تَوْبَةٌ»، و«يَا جَل» فِي «يُوجَل»،
و«آلَاد» فِي «أَوْلَاد»، وهذان مطردان عند قوم.
ومنهم من يقول: «يِي جَل». و«يِي جَل»- بالكسر- أكثر.
(ص)

بِنَحُو(رَاضِي) و(بُنْتُ) فِي (رَاضِي) و(بُنَيْت) لِبَطِيئِ تَرَاضِي
(ش) اطرد في لغة طيء: ما آخره ياء تلي كسرة من فعل واسم جعل الكسرة فتحة
والياء ألفا كقول الشاعر: [من الطويل]
أَفِي كُلِّ عَامٍ مَاتَمَّ تَبَعْتُوهُ
عَلَى مَحْمَرٍ تَوْنُومُوهُ وَمَا رُضَا^(٢)
وقال آخر: [من المنسرح]
نَسْتَوْقُدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضُ
طَادُ نُفُوسَا بُنْتُ عَلَيَّ الْكَرَمِ^(٣)

(١) الميلعة: الإناء بلغ فيه الكلب في الدم. القاموس (ولغ).
(٢) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص٦٧، وخزانة الأدب ٤٩٣/٩، ٥٠٠، والرد على النحاة ص١٢٠، وسمط اللالكى ص٤٩٦، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢١، والشعر والشعراء ١/٢٩٣، والكتاب ١/١٢٩، ١٨٨/٤، ولسان العرب (أنم)، ونوادير أبي زيد ص٨٠.
(٣) البيت لرجل من بولان في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٦٥، وشرح شواهد الشافية ص٤٨، ولسان العرب (بقي)، (بني)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/١١١.

فصل

(ص)

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَبِ التَّخْرِيبِ مِنْ ذِي لِيْنِ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَلِ (أَبْنِ)
 إِنْ لَمْ تُضَاعَفْ لَامُهُ أَوْ تَعْتَلِلَ أَوْ يَكُ مِمَّا صَحَّحُوهُ مِنْ (فِعْلٍ)
 أَوْ مَا تَعَجُّبًا أَفَادَ نَحْوِ (مَا أَجْوَدَ كَفَّيْنِهِ، وَأَجْوَدَ بِهِمَا)
 وَيَتَّبِعُ الْمُنْقُولُ مِنْهُ الْحَرَكَةَ نَحْوِ (أَجِيرُ مَنْ يَخَافُ الْهَلَكَةَ)
 (ش) أى: إذا كان عين فعل واوا أو ياء، وقبلها ساكن صحيح فانقل حركتها إليه،
 واجعلها تابعة للحركة، أى: إن كانت الحركة فتحة فاقلب العين ألفاء، وإن كانت
 كسرة، والعين واو فاقبلها ياء، وإن كانت ضمة والعين واو، أو كسرة والعين ياء، فلا
 تغييرهما بأكثر من التسكين، نحو: «أَقَامَ» و«أَبَانَ»، و«يُقِيمُ» و«يُبَيِّنُ»، والأصل:
 «أَقَوْمٌ» و«أَبِينٌ» و«يُقِيمُ»، و«يُبَيِّنُ».

فلو ضوعفت لامة، أو اعتلت، سلمت عينه نحو: «أَبْيَضٌ» و«أَهْوَى».

أما سلامة المعتل اللام: فلتلا يتوالى إعلان.

وأما سلامة المضاعف: فلتلا يلتبس مثال بمثال.

وذلك أن «أَبْيَضٌ» لو اعتلت عينه بالإعلال المذكور لقليل فيه: «بَاضٌ»، فكان يظن
 أنه «فَاعِلٌ» من البضاضة، وهى: نعومة البشرة؛ وذلك خلاف المراد؛ فوجب صون
 اللفظ مما يؤدي إليه.

فلو كان ما فيه سبب الإعلال المذكور من تصاريف «فِعْلٍ» المستحق للتصحيح،
 وجب تصحيحه - أيضا - ك«يَغُورُ» و«أَعْوَرَةُ اللّهُ».

وكذا إن كان فعل تعجب فإنه - أيضا - يجب تصحيحه؛ حملا على أفعال
 التفضيل؛ لشبههما فى الوزن والدلالة على المزية.

(ص)

وَمَا حَوَى ذَا الْفُضْلِ مِنْ إِغْلَالٍ أَوْجِبَ لِشِبْهِهِ مُغْرَبِ الْأَفْعَالِ
 فِي الْوِزْنِ مَعَ تَخَالُفٍ فِي شَكْلِ أَوْ زَائِدٍ خُصَّ بِغَيْرِ الْفِعْلِ
 (ش) يجب الإعلال المذكور فى هذا الفصل لكل اسم يشبه المضارع بوزنه، إن
 كان باينه بحركة ك«تَبِيعَ» - وهو مثال «تَخَلَّى» من البيع - أو بزيادة ميم فى أوله
 ك«مَقَامٌ».

فإن أشبهه دون مباينة كـ«أَبْيَض» و«أَسْوَد» ووجب تصحيحه؛ ليمتاز من الفعل .
وكان حق «مِفْعَل» كـ«مَخِيْط» أن يعل؛ لأنه على وزن «تَعَلَّم» على لغة بنى أخيل؛
إلا أنه حمل على «مِفْعَال» كما حمل «عَوْرًا» على «أَعْوَرَ» .

(ص)

و(مِفْعَل) أُلْحِقَ بِ(الْمِفْعَالِ) فِي الْحُكْمِ ك(الْمِفْعُولِ) و(الْمِفْعُولِ)
(ش) «مِفْعَال» كـ«مِسْوَاك» مستحق للتصحيح؛ لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف
التي قبل لامه، و«مِفْعَل» شبيه به لفظاً ومعنى؛ فصحح حملاً عليه .

(ص)

وَمَدُّ (الاسْتِفْعَالِ) و(الإِفْعَالِ) يُزَالُ عِنْدَ نَيْلِ ذَا الإِغْلَالِ
وَعُوْضُ التَّاءِ مِنَ الْمَدِّ وَلَا تُحْدَفُ إِلا بِسَمَاعِ قُبَيْلَا
(ش) أى: إذا كان المستحق للإعلال المذكور مصدراً على «إِفْعَال» أو «اسْتِفْعَال»
فاحذف المدة التي قبل اللام منهما؛ لأن العين منهما تصير ألفاً- كما تقرر من قبل-
فتلتقى ألفان: أولاهما: المبدلة من العين، والثانية: الزائدة قبل اللام للمد؛ فيجب
حذف إحداهما للالتقاء الساكنين، والثانية أولى لأنها زائدة، ولأنها متصلة بالطرف،
ولأن الاستتقال بها حصل .

وإذا حذفت عوض منها التاء، وامتنع حذفها إلا بسماع؛ كقوله- تعالى-:
﴿وَإِقَارِ الصَّلَاةِ﴾ [النور: ٣٧]، والأصل: «إِقْوَام»، ثم «إِقَامَةٌ»، ثم «إِقَام» .

(ص)

وَمَا لِ (إِفْعَالِ) مِنَ الْحَدْفِ وَمِنْ نَحْوِ (مَبِيعِ) و(مَصُونِ) وَنَدَّرَ
وَشَدَّ فِي (مَشُوبِ) (الْمَشِيبِ)
وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ (عَدَا)
كَمِثْلِ (مَعْدِي) وَمَا مِنْ (فِعْلًا)
نَقَلَ فِي (مَفْعُولِ) بِهِ- أَيْضًا- قَمِنْ
تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ
كَذَا (مَهُوبًا) جَعَلَ (الْمَهُوبِ)
وَأَعْلَلَهُ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا
ك(رَضِي) الإِغْلَالُ فِيهِ فَضْلًا
(ش) إذا بنيت «مَفْعُولًا» من ثلاثي معتل العين، نقلت وحذفت المدة التي قبل
اللام، كما فعلت بـ«إِفْعَال» و«اسْتِفْعَال» فقلت: «صُنْتُ الشَّيْءَ فَهُوَ مَصُونٌ» .

وكان حق «مَبِيع» أن يقال فيه: «مَبِيعًا»، لكنهم كرهوا انقلاب يائه واوا؛ فأبدلت
الضمة كسرة، وحذفت الواو؛ للالتقاء الساكنين فقليل: «مَبِيع» .

وتميم تصحح «مَفْعُولًا» من ذوات الياء فيقولون: «مَيَّبُوعٌ» و«مَغْيُومٌ».
وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ^(١)

ومن العرب من يبقى الضمة فيقول في «مَهِيَّبٌ»: «مَهْهُوبٌ».

ومنهم من يبدل الضمة كسرة في «مَفْعُولٌ» من ذوات الواو فيقول في «مَشْهُوبٌ» -
بمعنى مخلوط - «مَشْيُوبٌ»: حملة على فعل ما لم يسم فاعله.
ومن العرب من يصحح «مَفْعُولًا» من ذوات الواو فيقول: «تُؤَبُّ مَضُوءُونَ» و«فَرَسٌ
مَقُودٌ»؛ وهو قليل.

وإذا كان «مَفْعُولٌ» من معتل اللام، واللام ياء ك«رَمَيْتُهُ فَهُوَ مَرْمِيٌّ» فأمره بَيِّنٌ؛ فلذا
استغنى عن ذكره في التكلم.

فإن كان مما لامة واو ففيه التصحيح والإعلال.

فمن قال في اسم مفعول «عَدَوْتُ»: «مَعْدُوٌّ» حملة على فعل الفاعل فصححه؛
كما صحح فعل الفاعل.

ومن قال «مَعْدِيٌّ» حملة على «عَدَا» فأشرك بينهما في الإعلال. والتصحيح
أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى.

فلو كان فعل الفاعل على «فَعِلٌ» ك«رَضِيٌّ» كان الإعلال أولى باسم المفعول؛ لأن
الفعل بحالتيه قد قلبت الواو فيه ياء، وإجراء اسم المفعول عليه في الإعلال أولى من
مخالفته.

وكذلك جاء الإعلال في كتاب الله دون التصحيح؛ قال الله - تعالى - ﴿أَتَجِبِي إِلَىٰ
رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٨]، ولم يقل: «مَرْضُوءَةٌ» مع كونه من الرضوان؛ فثبت ما
قلناه.

(ص)

وَهَكَذَا الْوَجْهَانِ فِي (الْفُعُولِ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَأَمَّا جَمْعًا أَوْ فَرْدًا يَعْزَنُ
وَرُجِّحَ الْإِعْلَالُ فِي جَمْعٍ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَىٰ مَا أَقْتَضِي
(ش) الفعول جمعا نحو: «عَصِيٌّ» و«ذَلِيٌّ».

وفردا نحو: «الْقَسِيٌّ» - بمعنى القسوة - و«الْعَتُوٌّ» - مصدر عتا الرجل؛ إذا بلغ

(١) الشطر بلا نسبة في لسان العرب (طيب)، وتاج العروس (طيب)، ويروى الشطر هكذا:
فكأنها تفاحة مطوية.

غاية الكبر .

والتصحيح فى المفرد أكثر نحو: «عَلَا عَلُوًّا» و«نَمَا نُمُوًّا» .
والتصحيح فى الجمع قليل نحو «أَبَ وَأَبُو» و«نَجُو وَنُجُو» .
وقد قالوا فى جمع «نَجُو» - وهو السحاب الذى هراق ماءه- : «نُجُو»، ولم
يسمع فيه إعلال .
كذا قال ابن سيدة^(١)، رحمه الله .

(ص)

(أَفْعُولَةٌ) كَذَا و(أَفْعُول) وَمَا عَلَى (فَعُول) ك(عَفُو) سَلِمَا
(ش) يقال لما يمتحن به حزر الذكى من الأقوال الموهم ظاهرها غير باطنها:
«أَخْجُوَّة» و«أَخْجِيَّة» .

وهو من «حَجَّوْتُ» بمعنى «ظَنَنْتُ» .

ويقال لما يلهى : «أَلْهَوُ» و«أَلْهَى» .

وهذان وردا بإعلال وتصحيح .

وأما «فَعُول» ك«عَدُو» فلم يستعمل إلا مصححا؛ لأنه لو أعل التبس .

(ص)

وَكُلُّ ذِي الْأَوْزَانِ مِنْ نَحْوِ (قَوِي) لَمْ يُسْتَجَزْ تَضْحِيحُهُ وَلَا نُوِي

(ش) يقال: «قَوِيْتُ عَلَى الشَّيْءِ، فَهُوَ مَقْوِي عَلَيْهِ» والأصل: «مَقْوُوٌّ» فأبدلت
الثالثة ياء فرارا من اجتماع ثلاث واوات أولاهن مضمومة، ثم قلبت الثانية؛ لسبقها
بالسكون ياء، ثم قلبت الثالثة ياء؛ لأنها كواو «سَيُود» فى كونها مسبوقه بياء ساكنة ثم
أدغمت الياء فى الياء، وكسر ما قبلها .

وإذا كان هذا العمل فى مفعول «رَضِي» مختارا مع أن عينه غير واو، فليكن هنا
واجبا لزيادة الثقل بكون العين واوا .

ولو بنى من القوة «فَعُول» أو «فَعُول» أو «أَفْعُول» لزم أن يفعل بها ما فعل ب«مَقْوِي»
لأن المحذور فى «مَقْوِي» محذور فى هذه الأمثلة .

(١) المخصص (١٠١/٩) .

(ص)

وَشَاعَ نَحْوُ(نَيْم) فِى (نَوْم) وَنَحْوُ(نَيْام) شُدُوذُهُ نُمِى
 وَاضْمُمُ أَوْ اكْسِرُ فَاءَ نَحْوُ(نَيْم) وَ(اللئى) وَ(الْعَصَى) أَيْضًا وَ(السَّمِى)
 (ش) يَجُوزُ فِى «فَعَّل» جَمْعُ «فَاعِل» الَّذِى عَيْنُهُ وَوَاوُ التَّصْحِيحِ كِ«نَوْم»، وَالإِعْلَالُ
 كِ«نَيْم».

فَإِنْ كَانَ «فُعَلًا» وَجِبَ تَصْحِيحُهُ لِبَعْدِ الْعَيْنِ مِنَ الطَّرْفِ بِالْأَلْفِ.

وَقَدْ جَاءَ إِعْلَالُهُ فِى الشَّعْرِ وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِقَوْلِى :

... .. وَنَحْوُ«نَيْام» شُدُوذُهُ نُمِى
 روى: أى:

ثُمَّ إِنْ فَاءَ «فُعَل» الْمَعْلُ الْعَيْنُ يَجُوزُ فِيهَا الْكَسْرُ وَالضَّمُّ وَكَذَا فَاءُ نَحْوِ «لئى»
 وَ«عَصَى».

وَاللئى: جَمْعُ أَلْوَى، وَهُوَ الشَّدِيدُ الْخُصُومَةُ.

فصل فى نواتر الإعلال

(ص)

وَيَذْهَبُ الإِعْلَالُ إِنْ زَالَ السَّبَبُ لَفْظًا وَقَصْدًا غَالِبًا هَذَا وَجَبَ
 وَإِنْ نَوُوا وَجُودَهُ فَمَا اقْتَضَى بَاقٍ كِ(دُعِيُوا) قَوْلُ بَعْضِ مَنْ مَضَى
 (ش) مَا أُزِيلُ سَبَبُ إِعْلَالِهِ لَفْظًا وَقَصْدًا كِ«مَوَاقِيت» فَإِنْ وَاوَهُ فِى الْإِفْرَادِ قَلِبْتَ يَاءَ؛
 لِسُكُونِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ فِى الْجَمْعِ لَفْظًا وَنِيَّةً فَصَحَّتِ الْوَاوُ.
 وَقَدْ يَسْتَصْحَبُ الإِعْلَالُ فِى الْجَمْعِ: كَقَوْلِهِمْ: «مِثَاقٌ» وَ«مِثَاقِي». وَ«مَوَاقِيتُ»
 أَشْهَرُ.

وَإِنْ نَوُوا وَجُودَ السَّبَبِ يَبْقَى الإِعْلَالُ: كَقَوْلِهِمْ فِى «دُعِى»: «دُعِى»، وَلَمْ يَقُولُوا
 «دُعُو» فِيرَدُوا الْيَاءَ إِلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ سَاقِطَةٌ لَفْظًا ثَابِتَةٌ قَصْدًا؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

[من الكامل]

يَابْنَ الْبَرَامِكَةِ الَّذِينَ مِنَ النَّدى خُلِقُوا وَإِنْ دُعِيُوا إِلَيْهِ أَجَابُوا
 (ص) وَرُبَّمَا أَثَرَ كَسْرٌ فَصَلًا كِ(الْبَلِى) وَ(الْعَلِيَان) وَهُوَ مِنْ (عَلَا)
 (ش) قَالُوا: «هُوَ بَلَى أَسْفَارًا» بِمَعْنَى: بَلَوُ أَسْفَارًا، وَ«نَاقَةُ عَلِيَان» وَهُوَ مِنَ الْعَلَوِ.

(ص)

وَأَبْدَلُوا يَاءَ مِنَ الْوَاوِ بِلَا دَاعِ سِوَى التَّخْفِيفِ نَحْوِ (أَخِيَلًا) وَ(الْحَيْلُ) فِي (الْحَوْلِ) رَوَاوًا وَقَدْ صَبَا (صَبِيًّا) إِذَا الصَّبِيَّانَ سَاوَى لَعِبَا (ش) يقال: «هَذَا أَخِيْلٌ مِنْ هَذَا وَأَحْوَلُ» أى: أكثر حيلة، و«لَا حَيْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» بمعنى: لا حول؛ فأبدلوا الواو ياءً بغير موجب تصريفى؛ فلم يجز القياس عليه، ولا على ما أشبهه.

وإنما حكم على الياء بالبدلية، ولم يقل: إنهما لغتان؛ لأنهم قالوا: هما يتحاولان؛ إذا قابل كل منهما احتياله باحتيال صاحبه. ومن هذا القبيل قولهم: «صَبَى الرَّجُلُ صَبِيًّا» إذا لعب لعب الصبيان، والقياس: صبا صبوا؛ لأنه من ذوات الواو.

(ص)

و(رِيحٌ رَيْحًا الْعَدِيرُ) و(قَفَا قَفِيًّا) و(عَشِيًّا قَدْ عَشَيْتُ مَنْ عَفَا) (ش) يقال: «رِيحٌ الْعَدِيرُ رَيْحًا»: إذا حركت الريح ماءه، والقياس: ريح روحا؛ لأن الريح من ذوات الواو؛ لقولهم فى تصغيرها: «رُويحَة»، وفى تكسيرها عند قصد القلة: «أرَواح».

ويقال: «قَفَيْتُهُ قَفِيًّا» أى: ضربت قفاه، و: «عَشَيْتُهُ عَشِيًّا» إذا أطعمته عشاء. وهذا كله إعلال على غير قياس؛ وهو نظير ما يرد من الحذف الذى لا موجب له كحذف لام «يَد» و«دَم».

(ص)

و(دَيِّمَتْ) وَقَدْ (شَكَا شِكَايَه) وَهَكَذَا (الْعَلِيَاءُ) وَ(الرَّغَايَه) (ش) يقال: «دَيِّمَتْ السَّمَاءُ»: إذا أمطرت الديمة، وهى المطر الدائمة. والشكايه: مصدر شكوت، والعلياء: المنزلة الرفيعة، والرغايه: رغوۃ اللبن؛ حكى الفراء أنهم يقولون فيها: «رَغَاوَة» و«رِغَاوَة» - بالواو مع الفتح والكسر - فإذا ضموا أبدلوا الواو ياءً؛ وهذا عجيب غريب.

(ص)

وَحَلَفَ الْهَمْزُ وَوَاوُ الْيَا فِي (أَخْشَاءُ) وَ(أَخْلَوْنَ هِنْدًا حَلِيًّا) (ش) يقال: حشأه حشأ: إذا ضرب حشاه، والقياس: حشاه يحشيه؛ لأن لام

«الْحَشَى» ياء بدلالة قولهم: «رَجُلٌ حَشِيَانٌ» أي: وجع الحشى، ويقال أيضا: «حَشَيْتُهُ حَشِيًّا» أي: ضربت حشاه.

ويقال: حلوت الجارية حلوا، وحليتها حليا، أي: ألبستها الحلى؛ فجاءوا بالفعل الشاذ والمقيس.

(ص)

وَهَمَزُوا لَامَ (رَثْتُ) وَفَاءَ (يَدٌ) كَذَا (رَقِئْتُ) فِي (رَقِيْتُ) قَدْ وَرَدَ (ش) يقال: رثأت المرأة زوجها بمعنى: رثته؛ فأبدلوا الياء همزة.

ومثله في الاسم: «قَطَعَ اللَّهُ أَدْيَهُ» يريد: يديه، و«حَلَاتُ السُّوَيْقِ»، و«رَقِئْتُ فِي السُّلْمِ».

فصل

(ص)

دُو اللَّيْنِ فَاءً فِي (افْتَعَالَ) أَبْدِلَا تَاءً وَتَرَكَ بَعْضِهِمْ ذَا نُقْبَلَا
فَيُتَّبِعُ الْفَا شَكْلَ مَا تَقْدَمَا ك(يَاتِصِي اِيْتِصَاءَةً مُوتَهُمَا)
وَذَلِكَ فِيمَا أَصْلُهُ الْهَمْزُ (نَدَزَ) فَاحْفَظْ وَلَا تَقْسُ عَلَيْهِ ك(اتَزَرَ)
(ش) قولي:

دُو اللَّيْنِ فَاءً

يتناول الواو والياء ولا يتناول الألف؛ لأنها لا تكون فاء، ولا عينا، ولا لاما. ومثال ذلك من الياء: «اتَّسَرَ الْقَوْمُ» بمعنى: تياسروا.

ومثاله من الواو: «اتَّصَلَ» و«اتَّصَى» بمعنى: اتصل.

ومن أهل الحجاز من يترك هذا الإبدال فيقول: «اِيْتَصَلَ يَاتِصِلُ فَهُوَ مُوتَصِلٌ» و«اِيْتَصَى يَاتِصِي فَهُوَ مُوتَصٍ» و«اِيْتَهَمَ يَاتِهَمُ فَهُوَ مُوتَهَمٌ»، فيبدل الفاء من جنس حركة ما قبلها.

وما أصله الهمز من هذا القبيل فإبدال التاء فيه شاذ نحو: «اتَّزَرَ» - إذا لبس إزارا-

واللغة الفصيحة: ايتزر، ياتزر، ايتزارا، فهو موتزر.

فصل

(ص)

وَأَمَّا الْأَمْثَالُ أَبْدَلْنَ بِيَا نَحْو: (تَظَنَّى خَالِدٌ تَظَنِّيًّا)

وَلَا تَقْس، وَأَبْدَلْتِ مِنْ ثَانٍ وَأَوَّلٍ، وَتَزَّرَ النَّوْعَانَ
(ش) التظني: مصدر «تَظَنَّي»، وأصله: «تَظَنَّ» فأبدلت النون الثالثة ياء، وأمثاله
كثيرة، ولكن لا يقاس عليها.

وأبدلت الياء- أيضا- من ثاني المثلين كقولهم: «فُلَانٌ يَأْتِي بِفُلَانٍ» بمعنى: يَأْتِم.
وأبدلت- أيضا- من أول المثلين كقولهم: «أَيْمًا^(١) زَيْدٌ فَقَائِمٌ».

(ص)

و(سَادِيًا) و(ثَالِيًا) فِي (سَادِس) و(ثَالِث) حُزْ وَأَزُو غَيْرَ قَائِسِ
(ش) قولهم في «سَادِس»: «سَادٍ»، وفي «ثَالِث»: «ثَالٍ» شبيه بقولهم في:
«أَيْم»: «أَيْمَى» لأن الياء فيهما بدل من ثاني مثلين، وإن لم يكونا متصلين.

(ص)

(دَهْدَيْتُ) فِي (دَهْدَهْتُ) مَشْهُورٌ وَقَلَّ إِبْدَالُ ذِي لَيْنٍ بِضَعْفٍ نَحْوِ (جَلَّ)
(ش) دهدهت الشيء: دحرجته، وقيل فيه: دهديت؛ بإبدال هائه الآخرة ياء، لا
لأنها هاء؛ بل لأنها ثاني مثلين، وإن كانا منفصلين.

ونظيره صهصيتهم بمعنى: «صَهَّصَهُتُهُمْ» إذا زجرتهم.

وقد أثر بعض العرب التضعيف على حرف اللين لتعرض حرف اللين إلى وجوه
الإعلال وسلامة المضعف من ذلك فقال في «الْأَبِ»: «أَبٌ»، وفي «الْأَخِ»: «أَخٌ»
وفي «جَلَّ الْقَوْمُ عَن مَنَازِلِهِمْ»: «جَلَّ الْقَوْمُ عَن مَنَازِلِهِمْ».

وأمثال ذلك كثيرة.

وما أمكن من ذلك أن يجعل من مادتين فهو أولى من ادعاء البدلية:
ك«أَمَلَلْتُ الْكِتَابَ» و«أَمَلَيْتُهُ».

و«نَمَّ الْحَدِيثَ» و«نَمَاهُ»؛ إذا رفعه.

و«حُطَّ الرَّجُلُ» و«حُطِّي» بمعنى: بخت.

فإن كلا من هذه مساوٍ للآخر في الاشتقاق والتصريف، فلم يكن جعل أحدهما
أصلاً بأولى من العكس، بخلاف ما ذكرته قبل من «أَخٌ» و«أَبٌ» و«جَلَّ» فإن
استعمالها بحرف اللين فائق لاستعمالها بالتضعيف؛ فكان التضعيف فرعاً.

(١) بمعنى: أمًا.

فصل

(ص)

إِنْ طَاءَ أَوْ ظَاءَ أَوْ الصَّادَ تَلَا أَوْ أَخْتَهَا تَاءٌ افْتِعَالٍ جُعِلَا
 طَاءً وَبَعْدَ الدَّالِ دَالًا ضِيْرًا أَوْ ذَالٌ أَوْ زَايٌ كَمِثْلِ (ازْدَجْرًا)
 (ش) إذا بنى «افْتِعَالٌ» أو شيء من تصاريفه مما فاؤه صاد أو ضاد، أو طاء أو
 ظاء- وجب إبدال التاء طاء تخفيفاً؛ لأن وقوع التاء بعد هذه الأحرف مستثقل.

وذلك نحو: «اضْطَبِّرْ» و«اضْطَرِّمْ» و«اطْعَنُوا» و«اطْلَمُوا».

وإذا بنى ذلك مما فاؤه دال أو ذال أو زاي جىء ببدال بدل التاء نحو: «ادْفَقُوا»
 بمعنى تدافقوا، و«ادْكُرُوا» بمعنى: «تَذَكَّرُوا» و«ازْدَانَ» بمعنى: تزين، والأصل:
 «ادْتَفَقُوا» و«ادْتَكَّرُوا» و«ازْتَانَ».

(ص)

مِنْ تَاءٍ تَأْنِيْثِ اسْمِهَا أُبْدِلَا وَفَقَا وَدَا فِي الْجَمْعِ نَزْرًا فُعِلَا
 وَتَرَكَ قَوْمٌ ذَاكَ فِي فَرْدٍ ثَبَّتْ ك(جَوْزٌ تَيْهَاءٌ بِظَهْرِ الْجَحْفَتِ)
 وَجَهَانٍ فِي هَيْهَاتَ (ذَات) و(أَبْت) ل (لَات) (رُيْت) مَعَ ذَا ثَبَّتْ
 وَقَفَّ بِجَعْلِ التَّاءِ هَاءً قَدْ ذُكِرَ وَالنُّطْقُ بِالتَّابُوتِ تَابُوهَا شُهْرُ
 وَالهَاءِ تَأْتِي بَدَلِ اليَا وَالْأَلْفِ وَالْهَمْزُ وَالثَّالِثُ شَاعَ وَالْفُ

(ش) تبدل الهاء من التاء والياء والهمزة والألف:

فإبدالها من التاء في الوقف قد بين في بابه.

وقد أبدلت وصلًا من تاء «تَابُوت» في لغة الأنصار، وقد قرئ في الشاذ^(١).

وأبدلت من ياء في نحو: «هَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ»، والأصل: «هَذِي أُمَّةُ اللَّهِ».

ومما أبدلت فيه من الياء قولهم: «هَيْهَاتَ» والأصل: «هَيْئَاتَ» ثم «هَيْئَةَ» ثم
 «هَيْهَاتَ».

وإبدالها من همزة نحو قولهم:

«هَرَّاقَ الْمَاءِ» بمعنى: أراقه.

و«هَرَّاحَ الدَّابَّةِ» بمعنى: أراحها.

و«هَيْآكَ» بمعنى: إياك.

(١) المحتسب (١/١٢٩).

و«هَلَيْتِكَ» بمعنى: أولئك .

و«جِبَّه» بمعنى: «جَبًّا» أى: جبان .

و«هَذَل» بمعنى: «إِذْل» أى: لبن شديد الحموضة .

(ص)

وَشَدَّ فِي (التَّابُوتِ): «تَابُوهُ» وَهَا مِنْ تَا الْفُرَاتِ اغْتِيضَ فِي وَقْفٍ وَهَى

(ش) التابوه: لغة أنصارية فى التابوت؛ قال ابن جنى: «قد قرئ بها» - معنى: فى

الشواذ- قال: «وسمع بعضهم يقول: قعدنا على الفراه يريد: على الفرات^(١)» .

وإبدالها من ألف فى «مَهَمًا»؛ لأنها «مَا» الشرطية زيدت معها «مَا» - كما زيدت مع

غيرها من أدوات الشرط- فاستثقل تواليهما بلفظ واحد فأبدلت الألف الأولى هاء .

وقد فعل ذلك ب«مَا» الاستفهامية .

(ص)

وَقَدْ تَجِيءُ بَدَلَ الْحَا ك(طَهَرَ) وَ(الْمَتَّه) وَ(الْمَدَّه) وَفِي هَذَا نَظَرُ

(ش) يقال: «طَهَرَ الشَّيْءَ» بمعنى: طهره، أى: أبعده، و«مَتَّه الدَّلْوُ» بمعنى:

متحها، و«مَدَّه» بمعنى: مدحه، وفيه نظر؛ لأن بعضهم فرق بين ذى الحاء وذى

الهاء، فجعل «المدح» فى الغيبة، و«المده» فى الوجه .

والأصح كونهما بمعنى واحد إلا أن المدح هو الأصل؛ لأنه فائق فى الاستعمال

وبكثرة التصاريف، ولأن حروفه «الْحَمْدُ» مع تقاربهما فى المعنى .

فصل فى الحذف

(ص)

فَاءٌ مُضَارِعٌ وَأَمْرٌ مِنْ (فَعَلَ) أَوْ (فَعِلَ) الْوَاوِي فَاءٌ تُحْتَزَلُ

إِنْ كَانَ عَيْنٌ مِنْهُمَا مُنْكَسِرًا أَوْ ذَا انْفِتَاحٍ فِيهِ كَسْرٌ قُدْرًا

وَفِعْلَةٌ مَضْدَرٌ مَحْدُوفِ الْفَا ك(عِدَّة) مُسْتَوْجِبٌ ذَا الْحَدْفَا

(ش) ما فاؤه واو من فعل على «فَعَلَ» يلزم كسر عين مضارعه لفظا ك«يَعِدُّ» أو

تقديرًا ك«يَهَبُّ» .

(١) عبارة ابن جنى... : ويؤكد هذا أن عامة عقيل فيما لا نزاع نتلقاه من أفواها تقول فى الفرات:

الفراه، بالهاء فى الوصل والوقف. المحتسب (١/١٣٠) .

ويجب حذف الواو استئقالا لها بين كسرة وياء، ثم حمل على ذى الياء أخواته .
وعومل بذلك الأمر لموافقته المضارع لفظا، أو معنى .
ويعامل بذلك - أيضا - ما كسرت عين ماضيه ومضارعه لفظا كـ«يَرِثُ» أو تقديرا
كـ«يَسَعُ»؛ فإن أصله وأصل «يَهَبُ» : «يَسِعُ» و«يَهَبُ» - بالكسر - ففتحت عينهما
لأجل حرف الحلق .

فلولا أصالة الكسر لم يحذف الواو؛ كما لم يحذف في «يُوجَلُ» ونحوه .
ويعامل بهذه المعاملة - أيضا - «فَعَلَّةُ» مصدر لما فعل به ذلك كـ«يَعِدُّ عِدَّةً» و«يَهَبُ
هَيْبَةً»؛ وهذا من حمل المصدر على الفعل .

(ص)

وَقَلَّ مَعَ فَتْحٍ وَمَعَ ضَمٍّ نَدَزَ كـ(سَعَى) و(صَلَى) فَادِرِ الصُّورِ
و(فَعَلَّةُ) اسْمًا هَكَذَا اخْفَظْ كـ(رِقَّة) و(حِشَّة) و(لِدَّة) كَذَا ثِقَّة
وَصَحَّحَ أَنْ بَيَّنَّتْ كـ(الْيَقْطِينِ) مِنْ وَ(عَدِ) فَذَا التَّصْحِيحُ بِالأَسْمَاءِ قَمِينِ
(ش) «فَعَلَّةُ» محذوف الفاء كـ«سَعَى» و«ضَعَّةُ» .

و«فَعَلَّةُ» كـ«صَلَّةُ» بمعنى : صلة .

و«فَعَلَّةُ» اسما محذوف الفاء كـ«جَهَّةُ» و«رِقَّةُ» وهى الفضة، و«حِشَّةُ» وهى :
الأرض الموحشة، و«لِدَّةُ» بمعنى : ترب ويقع على المذكور؛ فيجمع بالواو والنون،
ويقع على الأنثى؛ فيجمع بالألف والتاء؛ قال الشاعر: [من الوافر]

رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرَّخَ لِيَدِي أَسْنَانَ الْهَرَامِ^(١)ومثال «يَقْطِينِ»^(٢) من «وَعَدِ» : «يُوعِدُ» بتصحيح الواو، [و] إن كانت واقعة بين

ياء وكسرة؛ لأنها فى اسم غير جار على فعل، ولا شبيه به .

(ص)

وَحَذَفُ هَمْزٍ (أَفْعَل) اسْتَمِرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ
و(إِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا) وَنَحْوَهُ لِلاضْطِرَارِ تُمَمَا

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه ٢/ ٢٩١، ولسان العرب (ولد)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣/

(٢) اليقطين: ما لا ساق له من النبات ونحوه. القاموس (قطن) .

(ص)

وَعَيْنَ فَيَعْلُولَةٌ اخْذِفْ لَيْنَا حَتْمًا ك(غَبْ غَيْبُوتَةٌ عَنِ الْخَنَاءِ) فِي (فَيْعِلْ) وَ(فَيْعِلَانِ) ذَا حُفِظَ دُونَ اطَّرَادٍ فَالْحَظِ الَّذِي لُحِظَ (ش) أصل «غَيْبُوتَةٌ»: «غَيْبُوتَةٌ» على وزن «فَيْعِلُولَةٌ» فحذفت العين وتركت الياء الزائدة؛ كما فعل بـ«مَيْتٍ» إذ قيل فيه «مَيْتٍ»؛ ولذلك ظهرت الياء فيما عينه واو كـ«دَيْمُومَةٌ».

ولو كانت زنة «غَيْبُوتَةٌ»: «فَعْلُولَةٌ» لقليل: مصدر «دَامَ»: «دَوْمُومَةٌ»؛ لأن عينه واو، ولأن «فَعْلُولًا» بفتح الفاء نادر كـ«صَعْفُوقٍ»^(١) فلا يحمل عليه. وزعم الكوفيون أن فاء «غَيْبُوتَةٌ» وشبهه مضمومة في الأصل فكسرت لتسلم الياء، ثم استثقل الانتقال من كسر إلى ضم بعده واو، فجعل موضع الكسرة فتحة؛ وحمل ذو الواو منه على ذى الياء؛ لأن ذا الياء منه كثير، وذا الواو قليل. ومثال حذف العين من «فَيْعِلْ» و«فَيْعِلَانِ»: «مَيْتٍ» و«رَيْحَانٍ» أصلهما: «مَيْبُوتٍ» و«رَيْبُوحَانٍ» ثم «مَيْتٍ» و«رَيْحَانٍ». ولا يقاس عليهما «جَيْدٌ» و«تَيْجَانٌ» بل يقتصر على السماع.

(ص)

(ظَلَّتْ) وَ(ظَلَّتْ) فِي (ظَلَّلْتُ) اطَّرَدًا وَ(قِرْنَ) فِي (اقْرِزْنَ) وَقَسْ مُعْتَصِدًا وَلَا تَقَسْ مَفْتُوحَ عَيْنٍ وَأَرَى مَنْ قَاسَ ذَا الضَّمِّ حَرٍ أَنْ يُعْذِرَا (ش) كل فعل مضاعف على وزن «فَعِلْ» فإنه في إسناده إلى تاء الضمير أو نونه يستعمل على ثلاثة أوجه: تاما: «ظَلَّلْتُ».

ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو: «ظَلَّتْ».

ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو: «ظَلَّتْ».

وكذلك يستعمل نحو: «يَقْرِزْنَ» و«اقْرِزْنَ» فيقال فيهما: «يَقْرِنُ» و«قِرْنَ»، لكن فتح

الفاء من هذين وشبههما غير جائز.

وإن كانت العين مفتوحة فالحذف قليل؛ حكاها الفراء، ولا يقاس على ما ورد

(١) الصعفوق: اللثيم، والقوم يشهدون السوق للتجارة بلا رأس مال، فإذا اشترى التجار شيئًا دخلوا معهم. القاموس (صفق).

منه، ولا يحمل عليه إن وجد عنه مندوحة.

وقد حمل بعض العلماء على ذلك قراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]؛ زاعما أنه يقال: «قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ أَقْرًا»؛ كما يقال: «قَرَرْتُ بِهِ أَقْرًا»؛ ذكر ذلك ابن القطاع.

وقيل: إنه من «قَارَ يَقَارُ» على زنة «خَافَ يَخَافُ» ومعناه: الاجتماع، أى: اجتمعن في بيوتكن. وكونه من المضاعف أولى.

ومثال ذى الضم من المضاعف: «اغْضُضْ» لو قيل فيه «غُضِّنْ» قياسا على «قِرْنْ» لجاز، وإن لم أره منقولاً؛ لأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف فى «قِرْنْ» المفتوح القاف، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز.

فصل

(ص)

مِنْ أَوْجِهِ الإِعْلَالِ قَلْبٌ كد(أيس) (ش) من وجوه الإعلال تقديم حرف، وتأخير آخر، ويسمى: القلب.
وَالأَصْلُ فِي القَلْبِ يَفُوقُ القَرْعَ فِي (نَبَزَ) أَصْلٌ وَقَرْعُهُ (نَزَبَ) وَأَسْتَعْمَلُوا (اضْمَحَلَّ) و(اضْمَحَلَّ) لا (امْضَحَلَّ) فَتَبَيَّنَتْ أَصَالُهُ (اضْمَحَلَّ) وَمَا بِوَجْهَيْنِ لَهُ الصَّرْفُ كَمُلُّ كد(الجذب) و(الجذب) و(عَاثَ) و(عَثَا) وَنَحْو(أَبَار) و(رَاءَ) فِي (رَأَى) فَاشٍ وَكُلُّ عَن قِيَاسٍ قَدْ نَأَى

ولا يسلم ادعاؤه إلا إذا فاق أحد المثالين الآخر باستعمال فيه، أو وجه من وجوه التصريف؛ كما فاق «يَيْسَ» «أَيْسَ» فى قولهم للكثير اليأس: «يئوس» دون «أيوس». وكما فاق «الْوَجْهُ» «الْجَاهُ» بقولهم: وجه وجاهة فهو وجيه، ولم يبنوا من لفظ «الْجَاهُ» فعلا ولا وصفا.

وبنحو هذا حكم على «طُرْحُوم» أنه مقلوب «طُرْمُوح» - ومعناهما: الطويل - من طرمح الشيء: إذا علاه، ويقال لكل بناء عال: «طِرْمَاح» ولم يبنوا من لفظ «طُرْحُوم» فعلا ولا غيره.

و«النبز»: اللقب، وكذلك «الزب» وهو مقلوب منه؛ قال الأفرع بن حابس: [من الرجز]

إِنِّي أَنَا الْأَقْرَعُ ذَاكُمْ نَزَبِي
أَنَا الَّذِي يَعْرِفُ قَوْمِي نَسَبِي

ويدل على أصالة «النَّبَز» قول العرب: «تَنَابَزُوا» وامتناعهم من «تَنَابَزُوا». ويقال: «اضْمَحَلَّ الشَّيْءُ وَامْضَحَلَّ» - إذا فنى - والأصل: «اضْمَحَلَّ»؛ لقولهم في المصدر: «اضْمِحْلَالٌ» دون «امْضِحْلَالٍ».

فإن تساوى المثالان في الاستعمال والتصريف فهما لغتان، وليس أحدهما مقلوبا من الآخر، نحو: «جَذَبٌ» و«جَبَذٌ»، و«عَاتٌ» و«عَاتٌ» - إذا فسد - و«لَاتَهُ حَقَّهُ لَوْتًا» و«وَلَّتَهُ وَلْتًا» - إذا نقصه - و«وَلَّتْ (١) الشَّجَرَةَ وَلَيَّتْ لَثِي» إذا ابتلت.

فصل في الإدغام اللائق بالتصريف

(ص)

أَوَّلٌ مِثْلَيْنِ اذْغَمَ إِنْ سَكَنَا وَلَيْسَ هَمْزَةٌ تَأْتُ عَنْ فَاءِ الْمِيمَا
وَلَيْسَ هَا سَكْتٍ وَلَا مَدًّا خَتَمَ أَوْ مُبَدَّلًا إِنْ دَالَهُ لَمْ يُلْتَزَمْ
(ش) إذا سكن أول مثلين التفتيا في كلمة أو كلمتين، وجب الإدغام:
إن لم يكن همزة نحو: «نَبِيٌّ أَخَاكَ».

ولا هاء سكت نحو: «مَالِيَّةٌ . هَلْكَ عَقِي» [الحاقة: ٢٨، ٢٩].

ولا مدا ختم به نحو: «الَّذِي يُوسُوسُ» [الناس: ٥].

ولا بدلا غير ملتزم نحو: «يُؤْوِي».

واحترز في الهمز الذي لا يدغم بأن يبين عن فاء الكلمة؛ لأن المتصل بالفاء لا بد من إدغامه إذا ضعف نحو: «سَأَلٌ» و«رَأْسٌ».

وأشرت بقولي:

(١) يقال: لثيت الشجرة: خرج منها اللثي، وهو ما يسيل من بعض الشجر، ويقال: امرأة لثية: يقرق قبلها وجسدها. القاموس (لثي).

... .. أو مُبَدَلًا إِبْدَالُهُ لَمْ يُلْتَزَمَ

إلى أن الهمزة إذا أبدل منها حرف غير راجع إلى أصله يدغم في مثله إذا وليه: كبناء نحو «أَبْلَم» (١) من «أوب» فإنه يقال فيه: «أوب» وأصله: «أؤوب»، وهو أصل لازم الترك؛ لما تقدم في فصل تلاقي الهمزتين؛ فيجب أن يصير «أؤبًا».

(ص)

كَذَا الْمُحَرَّكَانِ فِي لَفْظٍ وَلَمْ
أَوْ مُلْحَقٍ، وَلَمْ يَزِدْ بَعْضُهُمَا
عَارِضٌ تَخْرِيكٍ أَوْ اتِّ مُكْمَلًا
أَوْ مُكْمَلًا لَ (فُعَلٍ) كَ (جُدِّدِ)
يُصَدِّرًا أَوْ يُوَصِّلًا بِمُدْغَمٍ
لِقَضْدِ الْأَلْحَاقِ وَلَا ذُو خَتْمَا
وَزْنِ الْجِمَى أَوْ الدَّمَى أَوْ الطَّلَا
كَذَا الْمُضَاهِيهِنَّ مَا بِهِ بُدِي
(ش) قولي:

... .. كَذَا الْمُحَرَّكَانِ

أى: استحقاق الإدغام بسكون أول المثليين يستحق بتحركهما إذا كانا في لفظ كـ«رَدَّ» و«ضَنَّ» و«لَبَّ»، والأصل: «رَدَدًا» و«ضَنَّ» و«لَبَّ».

واحترز بقوله:

... .. وَلَمْ
... .. يُصَدِّرًا
من نحو «دَدَن» (٢).

وبقوله:

... .. أو يُوَصِّلًا بِمُدْغَمٍ

من نحو «ضَرَبَّ» مثال «سَفَرَجَل» من «الضَّرْب» فإن فيه مثلين متحركين، ولم يدغم أحدهما في الآخر؛ لأن قبلهما مثلًا آخر مدغما في أول المتحركين، فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان.

واحترزت بقولي:

... .. أو مُلْحَقٍ

من نحو «هَيْلَل» إذا أكثر من «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فإن لامى «هَيْلَل» متحركان في لفظ واحد ولم يدغم أحدهما في الآخر؛ لأن الياء قبلهما مزيدة للإلحاق بـ«دَخَرَج» فامتنع

(١) الإبلام: السكوت، ويقال: أبلم الرجل: إذا ورمت شفتاه. المقاييس (بلم).

(٢) الددن: اللهو واللعب. المقاييس (ددن).

الإدغام لثلاث تفوت المقابلة.

واحترزت بقولى :

... وَلَمْ يَزِدْ بَعْضُهُمَا لِقَضِ الْأَلْحَاقِ ...

من نحو «جَلَبَبَ» فإن أحد باءيه مزيدة للإلحاق بـ«دَخَرَج» فامتنع الإدغام.
وقولى :

... عَارِضَ تَخْرِيكَ ... وَلَا ذُو خَتَمًا ...

أحترز به من نحو «ازْدَدَ الشَّيْءُ». و«ذُو» هنا بمعنى: الذى.
وأشير بقوله :

... آتٍ مُكْمَلًا ... وَزَنَ «الْحِمَى» أَوْ «الدُّمَى» أَوْ «الطَّلَا»

أَوْ مُكْمَلًا لـ «فُعَل» ...

إلى امتناع إدغام «فُعَل» كـ«لِمَم»، و«فُعَل» كـ«خُزَز»، و«فُعَل» كـ«لِمَم»، و«فُعَل» كـ«جُدُد».

وقولى :

... كَذَا الْمُضَاهِيهِنَ مَا بِهِ بُدِى ...

أى: مثل هذه الأسماء فى عدم الإدغام الذى بدئى بما يشبههن وزنا كـ«دَجَبَانَ» مصدر: «دَجَجَ» - بمعنى: «دَبَبَ» - فإنه مبدوء بـ«فُعَل» كـ«لِمَم».

وكذا «وَدَدَاء» جمع «وَدُود» فهو مبدوء بنحو «خُزَز» فلاحظ لهما فى الإدغام.
وكذا لو بنى مثل «سَيِّرَاء»^(١) و«سُلْطَانَ» بمعنى: سلطان من «رَدَد» لقليل «رِدَدَاء» و«رُدْدَان» فيعاملان معاملة «لِمَم» و«جُدُد».

ووجب لـ «فُعَل» و«فُعَل» و«فُعَل» الفك لمخالفتها الفعل فى الوزن؛ إذ الإدغام فرع على الإظهار فخص بالفعل لفرعيته.

وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لا يوازنه، ولأصالة الفعل فى الإدغام، لم يستثن منه مفتوح العين، ولا مكسورها - غالباً - ولا مضمومها.

واستثنى من الاسم: الثلاثى المفتوح العين كـ«لِمَم» ليعلم بذلك ضعف سبب

(١) السبب: نوع من البرود فيه خطوط صفر أو يخالطه حرير والذهب الخالص ونبت. القاموس (سير).

الإدغام فيه، وقوته في الفعل.

(ص)

وَفِي اخْتِيَارِ شَذِّ مَفْكُوكَا (أَلِل) وَنَحْوَهُ مِنْ وَارِدٍ عَلَى (فَعَل) و(عَزَزَتْ) كَذَا (بَنَاتِ أَلْبَيْهِ) وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (بَنَاتِ أَلْبَيْهِ) عَنِ اخْتِيَارِ غَيْرِ ذَا بِمَنْزِلِ ك(الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْأَجَلِّ) (ش) شذ ترك الإدغام في «أَلِل السَّقَاء» إذا تغيرت رائحته، وكذلك الأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت.

وشذ ترك الإدغام- أيضا- في «دَبَبَ الْإِنْسَان»؛ إذا نبت الشعر في جبينه. و«صَكَكَ الْفَرَسُ»؛ إذا اصطك عرقوباه. و«ضَبَبَتِ الْأَرْضُ»؛ إذا كَثُرَتْ ضبابها. و«قَطَطَ الشَّعْرُ»؛ إذا اشتدت جعودته. و«لَحِحَتِ الْعَيْنُ وَلَخِخَتْ»؛ إذا التصقت.

و«مَشَشَتِ الدَّابَّةُ»؛ إذا شخص في وظيفها^(١) شيء له حجم دون صلابة العظم. و«عَزَزَتِ النَّاقَةُ»؛ إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها.

فشذوذ ترك الإدغام في هذه الأفعال كشدوذ ترك الإعلال في «الْقَوْد» و«الْحَوْر»، أي: الجلد الأحمر، و«الْحَوَكَة»، جمع حائك، و«الْعَيْب»، جمع غائب، و«الأود في الشئ»، وهو العوج، و«الأوو»، جمع «أوة» وهو الداهية من الرجال، و«العِفْوَة»، جمع عفو وهو الجحش.

ومن الفك الشاذ دون ضرورة قول العرب: «قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ بِنَاتِ أَلْبَيْهِ» - يروى بضم الباء على أنه جمع «لُب» مثل «قُفْلٍ، وَأَقْفُلٍ»، و«بَفَتْحِ الْبَاءِ عَلَى أَنَّهُ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ مِضَافٍ إِلَى ضَمِيرِ الْحَيِّ؛ هَذِهِ رِوَايَةُ الْكُوفِيِّينَ وَتَفْسِيرُهُمْ.

ولا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات؛ كما لم يقس على شيء من تلك المصححات؛ بل ما ورد منه قَبْلُ وَوَعْدٌ مِنَ الضَّرُورَاتِ؛ كَقَوْلِ أَبِي النَّجْمِ:

[من الرجز]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْأَجَلِّ^(٢)

(١) الوظيف: عظم الساق. المقياس (وظف).

(٢) الرجز في خزنة الأدب ٣٩٠/٢، والدرر ١٣٨/٦، وشرح شواهد المغنى ٤٤٩/١، =

(ص)

لِسَاكِنٍ يَفْبَلُ تَخْرِيكًا نُقِلَ تَخْرِيكُ مُدْغَمِ بِسَاكِنٍ وَصِلَ
و«اقتتل» افككهُ أو اذغم ناقلاً أو اكسر القاف وقس مشاكلاً
(ش) احترز بتقييد الساكن بقبوله للتحرك من ساكن: زيد للمد نحو: «حاج»،
وللتصغير نحو «دويبة» و«أصنم» في تصغير دابة وأصم.

فإن كان الساكن قبل المدغم غير ذلك، نقل إليه حركة المدغم نحو: «يبر»
و«يقر» و«يسر»، و الأصل: «يبرر» و«يقرر» و«يسرر».

فإن كان الساكن متقدماً على تاءين أو لاهما تاء الافتعال ك«اقتتلوا» جاز الفك
والإدغام.

ولك في الإدغام أن تنقل حركة المدغم فتقول في «افتتن»: «فتتن» حاذفا همزة
الوصل، وفي المضارع «يقتن»، وفي اسم الفاعل «مفتن». ولك أن تكسر ما قبل
المدغم فتقول «فتتن، يفتن، فهو مفتن».

فصل

(ص)

إِنْ يَكُ يَاءٌ أَحَدُ الْمِثْلَيْنِ مَعَ لُزُومِ تَخْرِيكِ فَخِيَزَ تُتَبَعَ
(وحبي) افكك واذغم دون حذر كذاك نحو (تتجلى) و(استتر)
(ش) كان حق «حبي» أن يلتزم إدغامه كما التزم إدغام «ضينت» مجردا من
الساكن.

لكن في «حبي» ما ليس في «ضينت» من أن المثلين لا يلتقيان في المضارع ولا
في الأمر؛ فكان اجتماعهما مفكوكين - إذا صار اجتماعهما - كأنه عارض،
والعارض لا اعتداد به، وما أشبه ذلك.
فهذا توجيه فك «حبي» وما أشبهه.

وأما إدغامه: فلأن حركة المثلين فيه لازمة ما دامت له صيغة المضى، بخلاف:

= المقاصد النحوية ٤/٥٩٥، وبلا نسبة في الخصائص ٣/٨٧، وشرح الأشموني ٣/٨٠٥،
٨٩٣، والمقتضب ١/١٤٢، ٢٥٣، والممتع في التصريف ٢/٦٤٩، والمنصف ١/٣٣٩،
ونوادير أبي زيد ص ٤٤، وهمع الهوامع ٢/١٥٧.

«لَنْ يُحْيِيَ» فإن حركة ثانی المثلين فيه زائلة بزوال الناصب، فلم يجز الإدغام؛ ولذلك قال:

... ..
 مع لُزومِ تحريك
 وقولى:

... .. كَذَاكَ نَحُو (تَتَجَلَّى) و(اسْتَتَرَ)
 أى: يجوز- أيضا- الفك والإدغام فيما اجتمعت فيه تاءان كتاءى: «تَتَجَلَّى»
 و«اسْتَتَرَ».

ثم بين كيفية النطق بذلك حال الإدغام فقال:

(ص)

وَمُدْعَمًا بِالْهَمْزِ إِبْدَ الْأَوَّلَا وَلِيَعْرِ مِنْهَا الثَّانِ نَحُو(قَتْلًا)
 (ش) أى: إذا أدغمت فيما اجتمعت فى أوله تاءان، زدت همزة وصل يتوصل بها
 إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت فى «تَتَجَلَّى»: «اتَّجَلَّى».
 وابد: بمعنى: أبدأ- وهى لغة الأنصار- رضى الله عنهم أجمعين - قال قائلهم:
 [من الرجز]

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَلِيدًا
 وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا^(١)

وعنى بالأول نحو: «تَتَجَلَّى» مما اجتمعت التاءان فى أوله، وعنى بالثانى نحو:
 «اسْتَتَرَ».
 وقولى:

... .. وَلِيَعْرِ مِنْهَا الثَّانِ

أى: جرده عن همزة الوصل نحو: «اسْتَتَرَ» إذا آثرت فيه الإدغام على الفك.
 فتقول فى «اسْتَتَرَ»: «سَتَرَ»، وفى «اقتتل»: «قتل»، والأصل: «اقتتل» نقلت
 حركة أولى التاءين إلى القاف فاستغنى عن الهمزة، وصار اللفظ به كاللفظ ب«قتل»
 الذى وزنه «فَعَلٌ».

لكن يمتازان بالمصدر والمضارع؛ لأنك تقول فى مصدر الذى أصله «اقتتل»: :

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

«فِتَالًا»، وفي مضارعه «يَقْتَل» أو «يَقْتَل»، وتقول في مصدر الآخر: «تَقْتِيلاً»، وفي مضارعه «يُقْتَل».

(ص)

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى إِحْدَاهُمَا وَذَا اشْتَهَرَ (ش) قد يقال في نحو «تَتَعَلَّم»: تَعَلَّمَ؛ استثقلا لتوالى المثليين متحركين، وللإدغام المحوج إلى زيادة همزة الوصل.

وفي القرآن من ذلك كثير نحو: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤]. وقد يفعل ذلك بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح^(١) من قراءة بعضهم: ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ نَزِيلاً﴾ [الفرقان: ٢٥].

وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى «تَنْزَلُ» حين قلت: «تَنْزَلُ»، إنما هي الثانية؛ لأن المحذوفة من نونى «نَزَلُ» فى القراءة المذكورة إنما هى الثانية، ولأن المثليين إذا التقيا إنما يحصل الاستثقال عند النطق بثانیهما؛ فكان هو الأحق بالحذف.

(ص) وَالْفُكُّ وَالْإِدْغَامُ جَائِزَانِ فِي ك(رِئِي) الْمُبْدَلِ فَاقْفُ مَا قُفِي (ش) ما فيه همزة ساكنة بعدها ياء ك«رِئِي»^(٢) أو واو ك«تُؤْوِي» فلك إذا أبدلت همزة من جنس حركة ما قبلها أن تدغم نظرا إلى اللفظ، وألا تدغم نظرا إلى الأصل.

(ص)

وَاسْتَعْنِ بِالْإِعْلَالِ إِنْ تُدْغِمُ مَا ك(احْمَرَّ) مِنْ نَحْوِ (عَدَوْتُ) وَ(رَمَى) (ش) مثال «احْمَرَّ» من «عَدَوْتُ»: «اغْدَوِي»، والأصل: «اغْدَوَوُ» فأبدلت الواو الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ كما قيل: «ازعوى» أى: انكف، فاستغنى عن ثقل التضعيف فى الواو.

فلو كان البناء مما لأمه ياء، جاز الإعلال والإدغام، كما قيل من العمى: «اعْمِيَا» و«اعْمِي» و«اعْمَاي»؛ حكاه ابن سيده.

(١) قال أبو الفتح: ينبغى أن يكون محمولاً على أنه أراد: ونزل الملائكة، إلا أنه حذف النون الثانية التي هي فاء فعل (نزل) لالتقاء النونين استخفافاً... المحتسب: (٢/ ١٢٠).

(٢) الرئى (بالفتح والكسر): جنئ يُرى فيحب، أو المكسور للمحسوب منهم، والحية العظيمة، والثوب ينشر ليباع. القاموس (رأى).

(ص)

وَجَائِزٌ إِنْ عُدِمَ الْمَانِعُ أَنْ تُدْغِمَ نَحْوُ قَوْلِنَا (رَاحَ حَسَنًا)
 (ش) الإشارة إلى جواز إدغام أحد المثليين في الآخر إذا التقيا من كلمتين، ولم
 يكن ثَمَّ مانع: مثل كون أولهما مدة، أو همزة، أو هاء سكت، أو مسبقا بساكن غير
 ذى لين.

(ص)

وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِتَا ضَمِيرٍ أَفْتَرَنُ
 أَوْ نُونِهِ كَلَاغِدْدَتْ) وَاغِدِدَنْ) وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِي
 كَلَاغِدْدَتْ) وَاغِدِدَنْ) وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِي
 كَلَاغِدْدَتْ) وَاغِدِدَنْ) وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِي
 (ش) الإشارة إلى فك التضعيف من الفعل المضاعف إذا أسند إلى تاء الضمير
 نحو: «حَلَلْتُ» أو نونه نحو: «حَلَلَنْ»؛ فإنه لازم؛ لأن ثاني المثليين - وهو الذى
 كان الأول مدغما فيه - قد سكن؛ فتعذر الإدغام فيه.
 وقولنا:

... .. وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِي
 أى: لك فى نحو: «يَجِلُّ» إذا دخل عليه جازم، الفك فتقول: «لَمْ يَجِلِّلْ»
 والإدغام نحو: «لَمْ يَجِلِّلْ»، وكذلك الأمر منه نحو: «أَخِلِّلْ» و«جَلِّلْ».
 وإلى سكون الأمر الإشارة بـ«شِبْهِ الْجَزْمِ».

(ص)

وَأَلْفَكُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يُؤَثَّرُ وَيَتَمِيمٌ مُدْغَمٌ يَنْتَصِرُ
 وَفَكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ التَّنْزِيمِ وَالتَّنْزِيمِ الإِدْغَامُ - أَيْضًا - فِي (هَلْمَ)
 (ش) فك التضعيف فى المجزوم والمبنى على الوقف هى لغة أهل الحجاز، وبها
 جاء القرآن - غالبا - قال الله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ
 كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقال: ﴿إِنْ تَمَسَّكْتُمْ حَسَنَةً سَوْهُمُ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

وقال: ﴿وَمَنْ يَجِلِّلْ عَلَيْهِ عَضِي﴾ [طه: ٨١].

وقال: ﴿وَلَا تَمُنَّ سَتَكُفُّرُ﴾ [المدثر: ٦].

وقال: ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩].

وقال: ﴿وَيَمْدَدُكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَنْبِئُكُمْ﴾ [نوح: ١٢].

وقال: ﴿أَنْتُمْ مَنْ يُحَادِدُ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٦٣].

والإدغام لغة بنى تميم وعليها قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾ في [المائدة: ٥٤].

وقراءة السبعة: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ في سورة الحشر - [الحشر: ٤].

فلما استوفى القول في المجزوم والأمر شرع في بيان حكم أفعال في التعجب، وأنه مفكوك بإجماع نحو: «أَحْبَبَ إِلَى بَزِيدٍ» و«أَشَدِّدَ بِحُمْرَةِ وَجْهِ عَمْرٍو». وبين - أيضا - أن «هَلُمَّ» مدغم بإجماع.

فصل في النون الساكنة

(ص)

وَالثُّونُ سَاكِتًا بِلَامٍ أَوْ بِرَاءٍ أَدْغَمَ دُونَ غُنَّةٍ وَأَظْهَرَ
مَعَ أَحْرَفِ الْحَلْقِ، وَمِيمًا قَلْبًا حَثْمًا إِذَا مَا كَانَ مَثَلُوا بِرَاءٍ
وَإِنْ تَلَاةَ بَعْضُ (يَنْمُو) وَأَنْفَصَلَ يُدْغَمُ بِغُنَّةٍ كَمَا (مَنْ يُعَنِّ وَصَلَ)
بِغُنَّةٍ فِي الْبَاقِيَّاتِ يَخْفَى كَمَا (عِنْدَنَا كُنْ تَنْجِيزٌ وَتُكْفَى)

(ش) جرت عادة القراء والنحويين أن يذكروا في هذا الفصل النون الساكنة والتنوين مع أن النون الساكنة تتناول التنوين؛ إذ حقيقته: نون ساكنة تثبت لفظا لا خطأ؛ فالنون الساكنة تعم التنوين وغيره؛ فلذلك لم أتعرض لذكره. وحاصل هذا الفصل: أن للنون الساكنة أربعة أحكام: أولها: الإدغام.

وهو بلا غنة في الراء واللام، وبغنة في حروف «يَنْمُو» ما لم يكن في مواضعها في كلمة واحدة كـ«الدُّنْيَا» و«صِنْوَانٌ» و«زَنْمَاءٌ»^(١) فإن الفك لازم. والثاني: الإظهار.

وهو في حروف الحلق، وهي العين والغين، والحاء والخاء، والهاء والهمزة. والثالث: قلبها ميمًا؛ إذا وليها باء نحو: ﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]. والرابع: الإخفاء مع غنة، إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة.

(١) الزنمة: ما يقطع من أذن البعير أو الشاة فيترك معلقًا. الوسيط (زنم).

فصل بناء مثال من مثال

(ص)

إِنْ قِيلَ مِثْلَ ذَا ابْنِ مِنْ ذَا فَالْتَرَمِ لِلْفَرْعِ مَا لِلأَصْلِ فِي الأَصْلِ عِلْمِ
(ش) المراد بالفرع هنا: الملحوق، وبالأصل: الملحوق به.
مثال ذلك أن يقال: ابن من «ضَرَبَ» مثل «دَخَرَجَ»؛ فـ «ضَرَبَ» فرع؛ لأنه ملحوق
و«دَخَرَجَ» أصل؛ لأنه ملحوق به.

واحترزت بقولي :

... .. فَالْتَرَمِ لِلْفَرْعِ مَا لِلأَصْلِ فِي الأَصْلِ عِلْمِ
من أن يكون في الأصل حرف قد أبدل من حرف لسبب مفقود في الفرع نحو أن
يقال: ابن من «عِلِمَ» مثل «مُضْطَفَى» فتقول: «مُعْتَلَمَ» اعتبارا بالأصل لأن أصل
«مُضْطَفَى»: «مُضْطَفَى» فأبدلت التاء طاء لتقدم الصاد عليها، وترك ذلك في الفرع؛
لعدم السبب.

وكذا لو قيل: كيف تبنى من «صَفَوُ» مثل «مُقْتَدِرَ»؟ لقلت: «مُضْطَفِ»، فتعطي
التاء من الإبدال ما يجب لمثلها، وللوأو ما يجب لمثلها.
وكذا لو قيل: كيف تبنى من «عِلِمَ» مثل «مُحَوَى»؟ لقلت: «مُعَلِمَى» نظرا إلى
أصل «مُحَوَى» فإن أصله «مُحَيَى» ثم أعل لوجود موجب الإعلال المفقود من
«مُعَلِمَ» فقلت: «مُعَلِمَى» بلا تغيير ولا نقص.

(ص)

وَإِنْ يَكُنْ فِي الأَصْلِ زَائِدًا فَمَا عَنْهُ غِنَى فِي الفَرْعِ فَاجْمَعْنَهُمَا
وَإِنْ يَزِدُ فِي الفَرْعِ دُونَ الأَصْلِ فَجَرِّدِ الفَرْعَ تَكُنْ ذَا عَدَلِ
(ش) لو قيل: ابن مثل «عَضَنْفَر» من «جَعْفَر»، لقلت: «جَعَنْفَر» فجئت بالزائد
الذي فاق به الأصل الفرع موضعا في الفرع في مثل موضعه من الأصل.
فلو قيل: ابن من «جَيَّال» مثل «عَضَنْفَر» لقلت: «جَأَنْلَل» فجردت الفرع من الباء؛
لأنها زائدة عرى منها الأصل، وزدت النون بإزاء النون، وضاعفت اللام بإزاء الراء.

(ص)

وَإِنْ يَفُوقُ أَصْلُ بِأَصْلِي يَجِبُ تَكْرِيرُ لَامِ الفَرْعِ فَاسْتَعْمِلْ تُصِيبُ

فَصَوِّغْ مِثْلَ ضَيِّعٍ مِنْ (صَرْفٍ) بِـ(صَيْرَفٍ) يَتِمُّ دُونَ خُلْفٍ
وَإِنْ تَصْنَعُ مِنْ (عَلِمَ) كـ(دِرْهَمٍ) فَلَا عُذُولَ عَنْ مِثَالِ (عَلِمَ)
(ش) إذا فاق الأصل بحرف زائد جيء في الفرع بمثله لفظاً ومحلاً: كـ«عَوْلَمَ»:

وهو مثال «جَوْهَرٍ» من «عَلِمَ»، وكـ«صَيْرَفٍ»: وهو مثال «ضَيِّعٍ» من «صَرْفٍ».
وإذا فاق الأصل بحرف أصلى ضعفت لام الفرع حتى يكون بتضعيفها مساوياً
للأصل في وزنه: كـ«عَلِمَ» وهو مثال «جَعْفَرٍ» من «عَلِمَ»، وكـ: «ذَهَبٍ» وهو مثال
«دِرْهَمٍ» من «ذَهَبٍ»، وكـ: «حَمْدِدٍ» وهو مثال «جَحْمَرِشٍ» من «حَمْدٍ».

(ص)

وَكُلُّ حَرْفٍ أَعْطَاهُ الَّذِي اسْتَحَقَّ مِنْ بَدَلٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا سَبَقُ
فَمِثْلُ (إِضْبَعٍ) مِنْ (أَمَرَ) : (إِيمَرٌ) وَفِي مِثَالِ (أُبْلَمَ) قُلٌّ: (أَوْمَرُ)
ف (إِيمَرٌ) و(أَوْمَرُ) أَضْلُهُمَا لَكِنَّ قَلْبًا وَاجِبًا قَدْ أُلْزِمَا
(ش) وزن «إِضْبَعٍ»: «إِفْعَلٌ»، ووزن «أُبْلَمَ» «أَفْعَلٌ» فهما فائقان الـ«أَمَرَ» بهمزة
زائدة قبل الفاء، فجيء في الأمر بمثلها لفظاً ومحلاً؛ فلزم تقديمها على الهمزة التي
هيفاء الـ«أَمَرَ»، ولزم تسكينها لتساوى صاد «إِضْبَعٍ»، وباء «أُبْلَمَ».

ووجب إبدالها ياء في مثال «إِضْبَعٍ» وواو في مثال «أُبْلَمَ»؛ لأنها ثانية همزتين في
كلمة، وساكنة؛ فسلك بها سبيل «إِيْمَانٍ» و«أَوْمِنَ» على ما تقدم.

(ص)

و(الرَّوْمُ) إِنْ بَنَيْتَ مِثْلَ (جَذِيمٍ) مِنْهُ فَلَا زِمَ مِثَالِ (رِيِّمٍ)
و(الرَّمْيُ) إِنْ بَنَيْتَ مِثْلَ (جَعْفَرٍ) مِنْهُ فَبَالَ (رَمِيًّا) ائْتِ غَيْرَ مُمْتَرِي
(ش) الرء من «رَوْمٍ»^(١) بإزاء حاء «جَذِيمٍ»^(٢)، والواو بإزاء الذال، والميم بإزاء

الميم

والياء في «جَذِيمٍ» زائدة بين العين واللام؛ فجيء بها بين واو «رَوْمٍ» وميمه، بعد
كسر رائه بإزاء كسر حاء «جَذِيمٍ».

فاجتمعت الياء والواو وسبق أحدهما بالسكون؛ ففعل بهما ما سبق التنبيه عليه من

(١) الروم: الطلب، وشحمة الأذن. القاموس (روم).

(٢) الحذيم: القاطع. القاموس (حذم).

إبدال وإدغام .

وقوبل براء «رَمَى» وميمه ويائه: جيم «جَعْفَر» وعينه وفائه، وضوعفت الياء بإزاء الرءاء؛ فتحركت الثانية من الياءين بعد فتحة، فانقلبت ألفًا، وصار «رَمِيًا» كـ«عَلَقَى» .
(ص)

وَمَنْ بَنَى مِنْ (أَعْوَرَ) كـ(صَيَّرَف) فـ (عَيَّرَا) بِالْكَسْرِ فِيهِ يَفْتَفِي
(ش) التزمت العرب في «فَيْعَل» من الصحيح فتح العين، والتزمت في مثله من المعتل كسر العين؛ فوجب أن يعطى كل ذى حق حقه .
(ص)

لِأَنَّ كَسَرَ عَيْنٍ مَا يَغْتَلِّ مِنْ ذَا الْوِزْنِ حَتَّمْ، غَيْرُهُ اخْفَظُ إِنْ يَعَنْ
(ش) أشار بقوله: «غَيْرُهُ اخْفَظُ» إلى نادرين:
أحدهما: «عَيْنٌ» وهو عيب في القرية؛ حكاه سيبويه^(١) .
والثاني: «صَيَّقَلُ» - بكسر القاف - وهو اسم امرأة؛ حكاه قطرب .
فهذا شذ فيه الكسر لأنه صحيح العين، و«عَيْنٌ» شذ فيه [الفتح] لأنه معتل العين .
(ص)

وَمَنْ بَنَى اسْمًا مِنْ مِثَالِ (أَعْيَدَ) كـ(دَهَبَ) أَوْ (نَمِرَ) أَوْ (عَضُدَ)
فَلَيْسَ عَنْ (غَادٍ) لَهُ مَجِيدُ لِعِلَّةِ أَسْلَفِهَا التَّفْيِيدُ
(ش) الهمزة من «أَعْيَدَ» زائدة فلا اعتداد بها، وغينه بإزاء ذال «دَهَبَ»، ونون «نَمِرَ» وعين «عَضُدَ»، ويأؤه بإزاء الهاء والميم والضاد، ففتح بإزاء المفتوح، وتكسر بإزاء المكسور، وتضم بإزاء المضموم .
ويجب قلبها في الأمثلة الثلاثة ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .
ويتحد اللفظ مع اختلاف الوزن كما تماثل في اللفظ «قَالَ» و«خَافَ» و«طَالَ»
وأصلها: «قَوْلٌ» و«خَوْفٌ» و«طَوْلٌ» .
(ص)

وَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ (دَعَوْتُ) كـ(فُضِّلَ) فَقُلْ (دُعْ) كَذَا (دَعْ) قُلْ فِي (فَعُلْ)
(ش) الفضل: المرأة المتبذلة ومثالها من «دَعَوْتُ» في الأصل «دُعُو» لكنه أصل

(١) قال سيبويه...: وقد قال بعض العرب: ما بال عيني كالشعب العَيْنِ. الكتاب (٤/٣٦٦) .

النصب «قِرْيَا». والله أعلم.

(ص)

(مَزْنِي) او (مَزْنِي) يَقُولُ مَنْ بِنَا (سَفْرَجَل) يَوْمٌ مِنْ (مَزْن) (ش) مزن بمعنى: ذهب.

وإذا بنى منه مثال: «سَفْرَجَل» قوبل بحروفه السين والفاء والراء مسوى بينها في الشكل، ثم ضوعفت نونه مرتين بإزاء الجيم واللام؛ فيصير «مَزْنًا»؛ هذا هو الأصل. ويجوز أن تبدل النون الثالثة ياء فرارا من استثقال ثلاثة أمثال كما قالوا في «تَطَنَّتْ»: «تَطَنَّتْ».

(ص)

وَالْبَدَلُ الْمَزْمُ فِي مِثَالِ ذَلِكَ مِنْ مُضَاعَفِ حَوَى ثَلَاثَةً كـ(جِن) (ش) إذا كانوا لتوالي ثلاثة أمثال مستقلين حتى كادوا لا يستعملون أصل «تَطَنَّتْ» فهم لأربعة أمثال أشد استثقالا؛ فليكن إبدال آخرها واجبا؛ إذ ليس بعد الجواز الراجح إلا الوجوب.

فعلى هذا يقال في مثال «جَحْمَرِش» من «الرَّد»: «رَدْدِي» والأصل: «رَدْدِد»؛ قوبل بالراء والداالين الأصليين: الجيم والحاء والميم، وضوعفت الدال الثانية مرتين بإزاء الراء والسين؛ فاجتمعت أربع دالات فأبدلت الرابعة ياء فصار: «رَدْدِيًا».

(ص)

وَمَنْ مِنَ الْوَأْيِ بَنَى كـ(إِجْرِد) وَقَالَ (إِيء) قَالَ قَوْلَ مُهْتَدِي (ش) الوأى: الوعد، والإجرد: نبت، وأصل مثاله من الوأى: «إِوَيْ»؛ فأبدلت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، وعوملت الياء الأخيرة معاملة ياء «قَاض»؛ فصار: «إِيئِيًا».

وهذا الشرح حاصل البيت الثاني أعنى قولى:

(ص)

وَالْأَصْلُ (إِوَيْ) وَلَكِنْ عُلًّا [فَاءَ وَلَا مَا بِالذِي قَدْ فُصِّلًا] (١)
وَأَفْكَكَ إِذَا بَنَيْتَ مِثْلَ (عَنْسَل) مَنْ (يَعْمَل) وَلَا تَجِدُ عَنْ (عَنْمَل) (ش) قد تقدم أن النون الساكنة يترك إدغامها إذا كانت مع ما تدغم فيه فى كلمة

(١) فى أ: فحاز تسكينا، وحاز بدلا.

واحدة كـ«زَنْمَاء» وهي: العنز التي في أذنها شبه القرط تسمى: «زَنْمَاء». فلو بنى مثل «عَنْسَل»^(١) من «يَعْمَل» لقييل: «عَنْمَل»، ولم يجز الإدغام لثلاثا يلتبس بالمضاعف كـ«شَمَّر» وهو اسم فرس.

فلو أمن الالتباس جاز الإدغام كـ«هَنْمَرِش» - وهي العجوز المضطربة الخلق - إذا قيل فيها: «هَمَّرِش» جاز؛ لأنه لا يلتبس بمضاعف؛ إذ ليس في الكلام «فَعْلِل»، وإذا قيل فيها: «هَنْمَرِش» جاز حملا على الأكثر؛ وقد أشرت إلى هذا بقولي:

(ص)

وَأَفْكَكَ أَوْ اذْغَمْ فِي مِثَالِ خَنْصَرِفٍ مِنْ (ذَمَلَج) ^(٢) أَوْ (خَزْدَلِ) ^(٣) وَلَا تَقِفْ
فَاللَّبْسُ مَأْمُونٌ لِأَنَّ (فَعْلِلَ) مُحَقَّقُ الإِهْمَالِ دُونَ (فَعْلِلِ)
كـ(الْحَمَصِيصِ): (الْعَنْوِيُّ) مِنْ (عَنَى) لِأَنَّ مَنَسُوبًا حَكَّوْا بِذَا أَلْبِنَا
(ش) الحمصيص: ضرب من البقل ومثاله من «عَنَى» - في الأصل - : «عَنِي» .
فأدغمت الياء الثانية في الثالثة فصار «عَنِيًّا» كـ«فَتِيًّا»؛ فأبدلت الياء المكسورة واوا
كما يفعل بـ«فَتَى» حين ينسب إليه .

(ص)

وَإِنْ تَصْغُ (عَنْكَبُوتٍ) مِنْ (رَمَى) فـ (الرَّمِيَّوتُ) الأَصْلُ عِنْدَ العُلَمَاءِ
لَكِنَّ «رَمِيَّوتًا» مَصِيرُهُ لِمَا فِي اللّامِ مِنْ قَلْبٍ وَحَذْفٍ لَرِمَا
(ش) صوغ مثال «عَنْكَبُوت» من «رَمَى» بأن يقابل برائه وميمه ويائه: العين والنون
والكاف، وتضاعف ياءه بإزاء الباء، ثم يزداد واو وتاء بإزاء الواو والتاء .
فيصير في الأصل: «رَمِيَّوت» فتقلب الياء الثانية ألفا لتحركها بعد فتحة ولا يمنع
من ذلك سكون الواو بعدها كما لم يمنع في «مُضْطَفِّين» ونحوه لأن اللام أمكن في
الإعلال من غيرها .

فلما قلبت ألفا فعل بها ما فعل بألف «مُضْطَفِّ» حين قيل: «مُضْطَفِّون»؛ فصار
المثال المذكور: «رَمِيَّوتًا» .

(١) العنسل: الناقة السريعة. القاموس (عسل) .

(٢) الدملاج: تسوية صنعة الشيء والأملس. القاموس (دملج) .

(٣) الخردل: حب شجر مسخن ملطف جاذب قالح للبلغم، ملين هاضم نافع طلاؤه للقرص والنسا واليرص ودخانته يطرد الحيات، وماؤه يسكن وجع الأذان. القاموس (خردل) .

(ص)

وَأَمْنَعُ لِعَيْبِ الْأَخْفَشِ السُّلُوكَ فِي سَبِيلِ نَحْوِ (قُلَّة) وَنَحْوِ (فِي) وَالرَّأْيَ عِنْدِي مَا رَأَى أَبُو الْحَسَنِ مِنَ الْجَوَازِ فَأَجِبْ مَنِ امْتَحَنَ (ش) اللفظان اللذان يقصد جعل أحدهما كالآخر في الزنة: إما متساويان في عدد الحروف، وإما فائق أحدهما الآخر بأصل أو أصلين:

فإلحاق المساوي بالمساوي، والمفوق بالفائق جائر بلا خلاف.

وإلحاق الفائق بالمفوق ممنوع عند غير الأخفش، مجوز عنده، وبه أقول؛ لأن المقصود من إلحاق لفظ بلفظ ليس هو استئناف وضع ليحفظ الموضوع فيتكلم به للدلالة على مقصود؛ لكن يقصد به التدرج والتمكن من معرفة ما يلزم الواضع لو وضع ذلك اللفظ على الزنة المخصوصة والحكم المخصوص؛ فيؤتى به على ما كان يحق له من موافقة النظائر.

ولا فرق في ذلك بين ما كثرت نظائره وما قلت نظائره إذا سلك به سبيل معتادة. فمثال «قُلَّة» من «رَبْوَةٌ»: «رُبَّة»، والأصل: «رُبْوَةٌ» كما أن أصل «قُلَّة» (١): «قُلُوءَةٌ» فحذفت الواو من «قُلُوءَةٌ» على غير قياس؛ فصار في اللفظ «قُلَّة»؛ ثم عوملت «رَبْوَةٌ» معاملة فقيل: «رُبَّة».

ولم يمنع من ذلك كون الحذف في «قُلَّة» غير مقيس كما لم يمنع من إلحاق «بَرْد» بـ«جَعْفَر» كون ذلك شبيها باستئناف وضع، واستئناف الوضع ممنوع، إلا أن جعل «بَرْد» كـ«جَعْفَر» شبيه بجعل «قَرْد» «قَرْدًا»، و«جَهْر» «جَهْوَرًا»، و«قَسْر»: «قَسُورًا» (٢) و«حَدْر»: «حَيْدَرًا»، و«حَظَل»: «حَنْظَلًا»، و«شَمَل»: «شَمْلًا»، و«عَبَد»: «عَبْدًا»، و«رَعَش»: «رَعَشْنَا».

وجعل «رَبْو» مثل «قُلَّة» لم تكثر أشباهه ولم يسلك به إلا سبيل واحدة؛ وهما مع ذلك مشتركان في أن فعل ذلك بمادتيهما لا يتوصل به إلى مزيد في الوضع والدلالة؛ بل المتوصل إليه بهما تدرج في استعمال المستعمل، وتمكن من الاطلاع على ما كان يحق للمهمل.

(١) القُلَّة: عودان يلعب بهما الصبيان . ينظر: القاموس (قلو).

(٢) القسور: العزيز والأسد ومن الغلمان القوي الشاب. القاموس (قسر).

(ص)

إِنْ قَالَ صَغ ك(قُلَّة) مِنْ (لَى) ف (لِوَة) قُلْ آمِنًا مِنْ بَغْيِ
وَحَيْثُ صُغَتْ ك(سَه) مِنْهُ فَمَا عَن (لَاء) أَوْ (لَى) عُدُولٌ فَأَعْلَمًا
(ش) مثال «قُلَّة» من «لَى» «لِوَة»؛ لأن لام «قُلَّة» محذوف فتحذف لام «لَى» -
أيضا- وعين «لَى» واو قلبت ياء لسكونها قبل الياء، فلما حذفت الياء عادت إلى
أصلها، وزيدت التاء بإزاء تاء «قُلَّة».

وأما صوغ مثل «سَه» من «لَى» فيستلزم حذف الواو؛ لأنها نظيرة عين «سَه»
المحذوفة؛ إذ أصله «سَتَه» لقولهم للعظيمها: «أَسْتَه».

وإذا حذفت الواو بقى حرفان ثانيهما حرف لين منون محرك بحركة الإعراب؛
فتقلب ألفا؛ لتحركها بعد فتحة؛ ويحظر حذفه لسكونه وسكون التنوين فيضاعف؛
فتلتقى ألفان فتحرك ثانيتهما فتقلب همزة.

يجوز تضعيف الياء، والإدغام؛ فيصير المثال «لِيًا».

ولو صيغ مثل «فِي» من «لَى» ملازما للإضافة لقليل: «لَوْزِيد» في الرفع و«لَاة»
و«لِيَه» في النصب والجر، كما يقال: «فُوَه» و«فَاه» و«فِيَه».

واستغنى عن التضعيف؛ لكون المضاف إليه كجزء من المضاف.

(ص)

وَإِنْ تَصُغ ك(تَحَوِي) مِنْ (خَبِر) ف (تَخْبِرِي) قُلْ فَأَلْضَلُّ مُعْتَبِرُ
(ش) «تَحَوِي»: منسوب إلى «تَحِيَّة»، وأصلها: «تَحِيَّة» - لكنه مرفوض - ثم
نسب إليها فكان «تَحِيًّا» فاستقل توالى ياءين مشددتين؛ فعوملت معاملة النسب إلى
«عَلِي» فقليل: «تَحَوِي» كما يقال: «عَلَوِي».

فإذا قصد مماثلته ب«خَبِر» روعى الأصل؛ لانتفاء أسباب الإعلال فقليل:
«تَخْبِرِي».

(ص)

وَقَسْ فَفِيمَا قُلْتُهُ كِفَايَةَ لَا زِلْتَ ذَا عَوْنٍ وَذَا عِنَايَةَ

* * *

باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة

(ص)

مُضَارِعُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ (فَعَل) يَأْتِي عَلَى (يَفْعَل) حَتْمًا ك(سَهَل) وَهُوَ عَلَى (يَفْعَل) يَأْتِي مِنْ (فَعَل) إِنَّ رُوعِي الْقِيَّاسُ فِيهِ ك(بَخَل)

(ش) لما كان «فَعَل» و«فَعِل» موضوعين لمعان مستقرة في أصل الخلقة، ولمعان طارئة - احتيج فيهما إلى المضارع والماضي كثيرا؛ فخولف بين حركتي عينيهما - غالبا - تخفيفا؛ لأن تخالف المتعاقبين أخف من تماثلهما.

ولما كان «فَعَل» في الغالب موضوعا للغرائز ك«شَجَع» و«جَبَن» وهي معان ثابتة في أصل الخلقة - قلت الحاجة فيهما إلى غير الماضي، فاستسهل كون حركة العينين واحدة؛ فلذلك كان مضارع «فَعَل» «يَفْعَل».

ثم لما كان الباعث على مخالفة حركة عين المضارع لحركة عين الماضي طلب التخفيف - كانت الفتحة بعين مضارع «فَعِل» أولى من الضمة؛ فلذلك كان مضارع «فَعِل»: «يَفْعَل» دون «يَفْعَل» ك«عَمِلَ يَعْمَل» و«عَلِمَ يَعْلَم».

(ص)

وَأَشْرَكُوا (يَفْعَل) مَعَ (يَفْعَل) فِي مَوَاضِعِ السَّمَاعِ فِيهِنَّ قُفَى (ش) لما قرر أن «فَعِل» مضارعه المطرد «يَفْعَل»، وكان بعض الأفعال قد شذ،

أشار إلى ما شذ من ذلك، وهو على ضربين:

أحدهما: ما شذ مع مشاركة المقيس؛ فاستعمل فيه: «يَفْعَل» و«يَفْعَل»؛ وذلك في مضارع «حَسِب» و«نَعِم» و«بَيَّس» و«يَبَّس» و«يَبَّس» و«وَعِر» و«وَجِر»^(١) و«وَلِه» و«وَهَل» و«وَرَع» و«وَرَعَ بِالشَّيْءِ» أي: أُولع به.

والضرب الثاني: ما شذ فيه الكسر دون استعمال الفتح؛ وجملة ذلك ثمانية أفعال: «وَمِيق» و«وَوِيق» و«وَوِيق» و«وَوِيق» و«وَوِيق» و«وَوِيق» و«وَوِيق» - أي اكتنز - وإلى هذه الأفعال أشرت بقولي:

(ص)

وَجَاءَ فِيمَا فَاؤُهُ الْوَاوُ (فَعِل) (يَفْعَل) مُفْرَدًا وَخَيْرٌ فِي (يَهَل)

(١) الوحرة: دويبة شبه العظاية إذا دبت على اللحم وحر. المقاييس (وحر).

(ش) فنبه على أن مضارع «فَعِلَ» لم يأت على «يَفْعَلُ» دون مشاركة «يَفْعَلُ» إلا فيما فاؤه واو .

وكان الذي بعث على ذلك التوصل إلى حذف الواو من المضارع؛ لأنه لو جاء على القياس مضارع «وَمَقَّ» لقليل فيه «يَوْمَقَّ» بسلامة الواو، فإذا كسرت عين المضارع كان لحذف الواو موجب فقليل: «يَمَقُّ» فظفر بتخفيف؛ وهو مطلوب.
(ص)

مَا عَيْتُهُ أَوْ لَامُهُ الْيَا مِنْ (فَعَل) كَسَرُ لِعَيْنِ غَيْرِ مَاضِيهِ حَصَلَ وَمِثْلُهُ مُضَاعَفٌ مَا عُدَى كـ«حَنَ» وَالزَّمَّ ضَمَّ ذِي التَّعَدَى (ش) إذا كان الماضي على «فَعَلَ» وعينه أو لامه ياء تعين - غالبا - كون مضارعه على «يَفْعَلُ» نحو: «بَاتَ يَبِيتُ» و«سَارَ يَسِيرُ» و«أَتَى يَأْتِي» و«مَشَى يَمْشِي». وكذلك إذا كان على «فَعَلَ» مضاعفا غير متعد كـ«حَنَّ يَحْنُ» و«أَنَّ يَتَنَّ». فإن كان المضاعف متعديا تعين - غالبا - كون مضارعه «يَفْعَلُ» كـ«حَلَّ الْعُقْدَةَ يَحْلُهَا» و«مَدَّ الشَّيْءَ يَمُدُّه».

ثم أشرت إلى ما شذ من القبيلين فقلت:

(ص)

(يُؤَلُّ) - بالضم - (تَلَذَّرَ) و(تَهَبَّ) شَذَّ كَذَا وَنَادِرٌ كَسَرُ (يَجِب) وَشَذَّ مِنْهُمَا بِوَجْهَيْنِ كَلِمٍ مِنْهَا (يَجُدُّ) و(تَحُدُّ) و(يَتَمُّ) (ش) «أَلَّ الشَّيْءُ يُؤَلُّ»: إذا برق، و«أَلَّ الرَّجُلُ يُؤَلُّ»: إذا صوت بذل، و«دَزَّ الشَّارِقُ يَدْزُرُ»: إذا طلع، و«هَبَّتْ الرِّيحُ تَهَبُّ».

هذه شذت بالضم وحده في المضارع، وكان حقها الكسر لعدم تعديها.

وكذلك شذ بكسر دون ضم «حَبَّهُ يَجِبُهُ» وكان حقه الضم لكونه متعديا.

وشذ اشترك الكسر والضم في «يَهْرُ الشَّيْءُ» - بمعنى يكرهه - و«يَعْلَهُ بِالشَّرَابِ» و«يَشُدُّ الشَّيْءُ» و«يَتَمُّ الْحَدِيثُ» و«يَبِتُ الشَّيْءُ» - يقطعه - و«يَشْحُ بِالشَّيْءِ» و«يَجُدُّ الشَّيْءُ» و«يَجْمُ الْفَرَسُ» و«يَشْبُ» و«تَفْحُ الْأَفْعَى»، و«تَتَرُّ الْيَدُ» - تطير - و«تَحُدُّ الْمَرْأَةُ» و«يَصِدُّ عَنْهُ» و«بَسَّ يَبْسُ» و«يَسْطُ» - يبعد - و«تَدَزُّ النَّاقَةُ» و«يَسِدُّ الشَّيْءُ»
فالكسر في الستة الأوائل شاذ لأنها متعدية، والضم على القياس، والبواقي بالعكس.

(ص)

عَيْنُ الْمُضَارِعِ اضْمَمْنَ مِنْ (فَعَلَا) إِنْ كَانَ وَآوِيًا كـ(جَادَ) و(عَلَا)
 كَذَا الَّذِي لِعَلَبِ الْمُفَاعِلِ وَلَيْسَ يَأْتِيًا كَفِعَلِ النَّاضِلِ
 (ش) إذا كان الماضي على «فَعَل» وعينه أو لامه واو تعين كون مضارعه على
 «يَفْعُل» نحو: «جَادَ» و«عَلَا»، و«عَادَ» و«سَلَا».

وكذا المضارع من «فَعَل» المقصود به غلبة المفاعل كـ«فَاضَلَهُ فَفَضَلَهُ يَفْضُلُهُ»
 و«عَالَمَهُ فَعَلِمَهُ يَعْلَمُهُ»: إذا تقابلا فضلا وعلما، وفاق أحدهما الآخر.
 فإن كان عين الفعل أو لامه ياء لم يعدل في المضارع عن «يَفْعُل» نحو «خَاشَانِي
 فَخَشِيْتُهُ» أي: كنت أخشى منه.

والناضل: اسم فاعل من نضله: إذا فاقه في المناضلة، وهي المرامة.

(ص)

مَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ مِنْ (فَعَلَا) حَلَقِي افْتَحَ عَيْنُهُ كـ(سَأَلَا)
 وَغَيْرُ فَتْحٍ فِيهِ- أَيْضًا- قَدْ يَرِدُ وَبَعْضُهُ التَّثْلِيثُ فِيهِ قَدْ عُهِدَ
 وَشَدَّ (أَبَى) مَعَ (يَحْيَا) و(يَذَرُ) بِالْفَتْحِ فَاضْمُمَهَا إِلَى مَا قَدْ نَدَّرُ
 (ش) كون عين «فَعَل» حرفا من حروف الحلق مجوز لفتح عين مضارعه فيما لم
 يسمع فيه كسر أو ضم.

فإن شهر بأحدهما دون غيره لم يعدل عنه نحو: «يَفْعُدُ» و«يَرْجِعُ» و«يَدْخُلُ»
 و«يَنْفُخُ».

وقد يرد بلغتين ك: «يَنْطَحُ» و«يَنْطَحُ»، و«يَمْنَحُ» و«يَمْنَحُ».

و بثلاث ك: «يَرْجَحُ» و«يَرْجَحُ» و«يَرْجَحُ»، و«يَضْبَعُ» و«يَضْبَعُ» و«يَضْبَعُ».

وإلى ذلك أشرت بقولي:

... ..

وشد «أَبَى يَأْبَى» و«حَيَّ يَحْيَا» و«ذَرَّ يَذَرُ»- بفتح العين في الماضي والمضارع

دون توسط حرف حلق، ولا تأخره.

فصل في مصادر الفعل الثلاثي وما يتعلق بذلك

(فُعُولَةٌ) اجعل أو (فَعَالَةٌ) اجعلاً قياس مَصْدَرِ المِضَاهِي (جَزُلًا) (ش) المضاهي «جَزُلٌ»: كل ما وزنه «فَعْلٌ» وله مصدران مقيسان: «فُعُولَةٌ»: ك«سُهُولَةٌ» و«صُعُوبَةٌ» و«مُلُوحَةٌ» و«عُدُوبَةٌ». و«فَعَالَةٌ»: ك«صَبَاحَةٌ» و«مَلَاخَةٌ» و«فَصَاحَةٌ» و«صَرَاحَةٌ». وما سواهما مسموع ك«غَلَطَ غِلْطًا» و«عَظَمَ عَظْمَةً» و«شَرَفَ شَرَفًا» و«حَسَنَ حُسْنًا» و«ظَرَفَ ظَرْفًا» و«جَمَلَ جَمَالًا».

(ص)

وَالْوَصْفُ مِنْهُ (فَعْلٌ) او (فَعِيلٌ) وَعَيْرُ ذَيْنِ عَنْهُمْ قَلِيلٌ (ش) أى: اسم الفاعل منه الذى كثر حتى كاد يطرد على «فَعْلٌ» ك«ضَحِمَ فَهُوَ ضَحِمٌ» و«شَهِمَ فَهُوَ شَهْمٌ» و«فَدِمَ فَهُوَ فَدِمٌ»^(١) وعلى «فَعِيلٌ» ك«ظَرَفَ فَهُوَ ظَرِيفٌ» و«شَرَفَ فَهُوَ شَرِيفٌ» و«ضَعَفَ فَهُوَ ضَعِيفٌ».

وقد يأتى على «فَعْلٌ» ك«بَطَلَ فَهُوَ بَطَلٌ». وعلى «فَعَالٌ» ك«جَبُنَ فَهُوَ جَبَانٌ». وعلى «فُعَالٌ» ك«فُرَّتِ الْمَاءُ فَهُوَ فُرَاتٌ». وعلى «أَفْعَلٌ» ك«حَطَبَ الشَّيْءُ فَهُوَ أَحْطَبٌ» أى: احمر إلى كدره. وعلى «فُعْلٌ» ك«جَنَّبَ فَهُوَ جُنْبٌ». وعلى «فِعْلٌ» ك«عَفَرَ فَهُوَ عِفْرٌ» أى: شجاع ماكر. وعلى «فَاعِلٌ» ك«فَرَّهَ^(٢) فَهُوَ فَارِهٌ» و«حَمَضَ فَهُوَ حَامِضٌ».

(ص)

وَلَا تَقْسُ مَصْدَرَ لَازِمٍ عَلَى (فَعِيلٌ) اِلَّا أَنْ يَكُونَ (فَعَالًا) (ش) إذا كان الفعل اللازم على «فَعِيلٌ» فمصدره المطرود «فَعْلٌ» ك«فَرِحَ فَرَحًا» و«مَرِحَ مَرَحًا».

(١) القدم: الخثورة والثقل وقلة كلام فى عى. المقاييس (قدم).
(٢) الفاره: الحاذق بالشىء. المقاييس (فره).

وما سوى «فَعَلَ» فمسموع كـ «بَلَّحَ بُلْجَةً» فهو أبلح و«بَشَّرَ بُشُورًا» - أى: فرح- و«أَحْنَى إِحْنَةً» - أى: حقد- و«شَبَعَ شِبَعًا»، و«بَجَلَ بَجَلًا»، و«بَهَجَ بَهَجَةً»، و«بَشَّرَتِ الْمَرْأَةُ بِشَارَةً» - أى: حسنت- و«ضَبِعَتِ النَّاقَةُ ضَبْعَةً» - إذا اشتهدت الفحل- و«تَفَهَّ الْإِنْسَانُ تَفُوهًا» إذا حمق.

(ص)

وَالْمُتَعَدَّى مِنْهُ أَوْ مِنْ (فَعَلًا) مَضَدْرُهُ الْمَقِيسُ (فَعَلًا) اجْعَلًا لِكِنَّ لِغَيْرِ الْمُتَعَدَّى مِنْ (فَعَلَ) (فُعُولًا) اجْعَلْ كَالْمُصَوِّغِ مِنْ (نَزَلَ) (ش) المقيس من مصادر «فَعَلَ» و«فَعِلَ» المتعديين ما كان على «فَعَلَ» خاصة كـ «الْأَكَلَ» و«الْقَتَلَ» و«الْجَذَبَ» و«الضَّرَبَ» و«الْقَضَمَ» و«الْخَضَمَ» و«اللَّثَمَ» و«الْفَهَمَ».

والمقيس من مصادر «فَعَلَ» اللازم ما كان على «فُعُول» كـ «نَزَلَ نَزُولًا» و«قَعَدَ قُعُودًا».

هذا إذا لم يكن لصوت أو غيره مما يشار إليه.

(ص)

وَبِ (فُعَال) أَوْ (فَعِيل) اغْنِ عَنِ (فُعُول) اِنْ مَضَدْرُ فِعْلِ الصَّوْتِ عَنِ وَبِ (فُعَال) نَحْوِ (يَزْعُو) اخْضُضْ وَقُلْ غَيْرُ (فَعِيل) فِي مُضَاعَفِ كـ (أَلْ) (ش) «فُعَال» أَوْ «فَعِيل» فِي الْأَصْوَاتِ يَكْثُرَانِ، وَفِي غَيْرِهِمَا يَقْلَانِ.

وقد يشترك فيهما فعل، كـ «نَعَبَ الْغُرَابُ نَعِيبًا وَنَعَابًا» و«نَعَقَ نَعِيقًا وَنَعَاقًا» و«أَزَّتْ الْقِدْرُ أَزِيرًا وَأَزَارًا»؛ إذا صوتت بالغلين.

وقد ينفرد أحدهما بفعل: نحو: «ضَبَحَ الثَّغْلَبُ ضَبَاحًا» و«بَعَمَ الطَّبِيُّ بُعَامًا» و«صَهَلَ الْفَرَسُ صَهِيلًا» و«صَحَدَ الصُّرْدُ صَحِيدًا».

واطرد اختصاص المعتل اللام بـ «فُعَال» كـ «رَعَا الْبَعِيرُ رُعَاءً» و«تَعَتِ الشَّاةُ تُعَاءً» و«مَعَا السَّنُورُ مُعَاءً» و«مَعَا مُعَاءً».

وغلب اختصاص المضاعف بـ «فَعِيل» نحو: «صَرَّ الشَّيْءُ صَرِيرًا» و«صَلَّ صَلِيلًا» و«حَفَّ حَفِيفًا» و«أَنَّ أَيْنَنَا» و«أَلَّ أَلِيلًا».

(ص)

و(فَعَلَان) مُجْدِيًا تَقَلَّبًا فَشَا وَفِي الْإِبَابِ (فَعَالًا) غَلَبًا

لِحِرْفَةٍ (فِعَالَةٌ)، (فُعَال) لِعِلَّةِ كَقَوْلِهِمْ (بُؤَال) (ش) التقلب نحو: «جَالٌ جَوْلَانًا» و«طَافَ طَوْفَانًا» و«ثَارَ ثُورَانًا». ومنه: «الْعُثْيَان» (١) و«الْهَيْجَان» و«النَّزْوَان» (٢)؛ لأن المعدة إذا غثت لا تخلو من تقلب؛ وكذلك الهائج والنازى.

(ص)

مِنْ (فَعِيلٌ) اللَّازِمِ وَضَفًا ضَعَّ عَلَى (فَعْلَان) أَوْ ضَعَّ (فَعِيلًا) أَوْ (أَفْعَلًا) وَمِنْ مُعَدَّاهُ، وَمِنْ كُلِّ (فَعَل) ضَعَّ (فَاعِلًا) وَاحْفَظْ سِوَاهُ فَهُوَ قَلٌّ (ش) الوصف من «فَعِيلٌ» اللازم على «فَعْلَان» ك«سَكِرَ فَهُوَ سَكِرَانٌ» و«عَطَشَ فَهُوَ عَطَشَانٌ».

وعلى «فَعَل» ك«أَسِفَ فَهُوَ أَسِيفٌ» و«دَنِفَ فَهُوَ دَنِيفٌ».

وعلى «أَفْعَل» ك«بَلَجَ فَهُوَ أَبْلَجٌ» و«دَعَجَ فَهُوَ أَدَعَجٌ».

وقولى:

ومن معده

أى: اسم الفاعل من «فَعِيلٌ» المتعدى ومن «فَعَلٌ» مطلقا على زنة فاعل ك«رَحِمَ فَهُوَ رَاحِمٌ» و«عَلِمَ فَهُوَ عَالِمٌ» و«جَلَسَ فَهُوَ جَالِسٌ» و«حَبَسَ فَهُوَ حَابِسٌ».

وقولى:

... .. وَاَحْفَظْ سِوَاهُ

أى: إن مر بك فعل على وزن «فَعَلٌ» واسم فاعله على غير زنة «فَاعِلٌ» فاحفظه، فهو قليل، وذلك نحو: «طَابَ يَطِيبُ فَهُوَ طَيِّبٌ» و«شَاخَ يَشِيخُ فَهُوَ شَيْخٌ» و«شَابَ يَشِيبُ فَهُوَ أَشِيبٌ» و«خَفَّ يَخْفُ فَهُوَ خَفِيفٌ» و«عَفَّ يَعْفُ فَهُوَ عَفِيفٌ».

(ص)

وَفِي الْحُدُوثِ (فَاعِلًا) ضَعَّ مُطْلَقًا ك«نَارِقًا أَرَاكَ» تَعْنِي (نَزِقًا) (٣) (ش) نبه بهذا على أن الوصف من «فَعَلٌ» و«فَعِيلٌ» اللازم إذا قصد به الحدوث،

(١) غثت نفسه: جاشت بشيء مؤذ. المقاييس (غنى).

(٢) نَزَى: وثب. المقاييس (نزى).

(٣) النزق: الخفة والعجل. المقاييس (نزق).

جاز صوغه على زنة (فَاعِل) كقولك: «زَيْدٌ حَاسِنٌ عَدَا، وَعَمْرُو فَارِحٌ بَعْدَ عَدِي». وكذا صوغه من «فَعَل» الذي امتنع صوغه منه في غير الحدوث ك«ضَاق». (ص)

وَمِنْ ثَلَاثِي ك(مَفْعُول) يَرِذُ لَفْظُ اسْمِ مَفْعُولٍ وَهَذَا مُطْرَدٌ وَمَا أَتَى مِنْهُ عَلَى (فَعِيل) فَبَابُهُ السَّمَاعُ ك(الْقَتِيل) وَهَكَذَا مَا كَانَ مِثْلَ (ذِنِح) وَ(قَبْض) وَ(نَقْص) وَ(طِرْح) (ش) كل فعل ثلاثي فاسم مفعوله المقيس على زنة «مَفْعُول» ك«نَسَبْتُهُ فَهُوَ مَنُشُوبٌ» وَ«صَحِبْتُهُ فَهُوَ مَضْحُوبٌ».

ويجىء كثيرا على «فَعِيل» ولا يقاس عليه نحو: «قَتَلْتُهُ فَهُوَ قَتِيلٌ» وَ«كَحَلَّ عَيْنَهُ فَهُوَ كَحِيلٌ».

وقد يجىء على «فَعَل» ك«طِرْح» بمعنى: «مَطْرُوحٌ» وَ«ذِنِحٌ» بمعنى: مذبوح. وقد يجىء - أيضا - على «فَعَل» ك«قَبْضٌ» بمعنى: مقبوض وَ«نَقْصٌ» بمعنى: منقوص.

وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بإجماع.

فصل فى تصريف الفعل غير الثلاثي

وما يتعلق بذلك

(ص)

مُضَارِعُ الرُّبَاعِي بِالضَّمِّ ابْتَدَى وَغَيْرُهُ فَتَحًا أَيْلُ ك(تَهْتَدَى) وَكَسْرُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَاءُ أَبْخَ فِي كُلِّ مَا وَازَنَ مَاضِيَهُ (رَبِح) أَوْ ابْتَدَى بِهِمْزٍ وَضَلَّ أَوْ بَتَا مُطَاوِعُ ك(انْقَادًا) مَع (تَثَبَّتَا) (ش) «الرُّبَاعِي» يعم المجرد نحو: «دَخَرَ».

والملاحق به نحو: «جَهَّور».

والمضعف العين نحو: «عَلَّمَ».

والمزيد أوله همزة نحو «أَعْلَم».

والمزيد بعد فائه ألف نحو: «ضَاعَف».

وكلها مستوية فى ضم أول المضارع منها.

وغير الرباعي: يعم الثلاثي والخماسي والسداسي، وكلها مستوية في فتح أول المضارع منها ك«يَعْلَم» و«يَتَعَلَّم» و«نَسْتَفْهِم». وقولي:

وَكَسْرُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَاءَ أَبِيح
 أى: أبح كسر أول المضارع مما وزن ماضيه «فَعِل» ك«رَبِيع» أو ابتدئ بهمزة وصل ك«انْطَلَقَ» أو بتاء مطاوعة ك«تَدَخَّرَجَ».

ما لم يكن أول المضارع ياء؛ فإنها لا تكسر إلا في مواضع ستذكر.
 وكسر أول المضارع من الأفعال المذكورة هي لغة بنى أخيل؛ وقد قرأ بها بعض الشواذ فكسر نون ﴿وَأَيَّاكَ نَسْتَعِين﴾ [الفاحة: ٥].
 فيقال على هذه اللغة: «أَنَا إِعْلَمُ الْحَقَّ» و«أَنْتَ تَسْمَعُ»، «وَتَتَعَلَّمُ، وَتَسْتَيْقِنُ، وَتَسْتَعْفِرُ».

(ص)

وَكَسْرَ نَحْوِ(يَنْجَل) اسْتَشْنُوا وَلَا تَمْنَعُ (أَبَى) مِنْ جَائِزٍ فِي (وَجَلًا)
 (ش) قد تقدم أن من كسر الهمزة والتاء والنون من حروف المضارعة لم يكسر الياء إلا في مواضع ستذكر، وإلى تلك المواضع أشرت بقولي:

وَكَسْرَ نَحْوِ(يَنْجَل) اسْتَشْنُوا ...
 أى: إذا كان فاء «فَعِل» واوا ك«وَجَل» فإن أول مضارعه يكسر - مطلقا - فاستثنوا هذه الياء من ياءات مضارع «فَعِل»؛ لأن «فَعِل» الذى فاءؤه واو بعض «فَعِل»، وياؤه بعض ياءات مضارعات «فَعِل».

وإنما جاز كسر ياء مضارع نحو «وَجَل»؛ لأنه يوجب قلب الواو ياء؛ فيخف اللفظ، ويصير النطق ب«يَنْجَل» كالنطق بياء «يَيْسَس»؛ فإن الياء المكسورة إذا وليتها ياء ساكنة خف اللفظ بها؛ بخلاف المكسورة المفردة.

وهذا من أسباب إعلال «أَبِين» ونحوه؛ إذ لو قيل: «أَبِين» لكان مستثقلا استثقلا ينبو عنه الطبع.

وليس هذا ك«ظَنِي» فإن كسرتة زائلة بزوال العامل فلم تستثقل.

(ص)

مُضَارِعُ الَّذِي بِتَاءٍ أَفْتَحَ مَزِيدَةً مَا قَبْلَ لَامِهِ فَتِيح

وَذَاكَ فِي سِوَاهُ مَكْسُورٌ إِذَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ نَحْوِ (اِحْتَدَى) (ش) مضارع الذى بقاء افتتح مزيدة نحو: «تَعَلَّمَ» و«تَضَاعَفَ» و«تَدَخَّرَجَ». فهذه وما أشبهها يفتح فى المضارع منها ما قبل لامه نحو: «يَتَعَلَّمُ» و«يَتَضَاعَفُ» و«يَتَدَخَّرَجُ».

وقولى:

وَذَاكَ فِي سِوَاهُ مَكْسُورٌ

أى: ما قبل لام ما ليس ماضيه مفتتحا بقاء مزيدة يكسر إن لم يكن من ثلاثي؛ فإن الثلاثي قد مضى الكلام عليه؛ فلذلك قيل فى مضارع «أَعْلَمَ» و«عَلِمَ» و«سَأَلَمَ» و«اسْتَمَعَ» و«انْطَلَقَ» و«اسْتَعْفَرَ» و«اخْرَجْنَجِمَ» و«اخْشَوْشَنَ»: «يُعَلِّمُ» و«يَعْلَمُ» و«يُسَالِمُ» و«يَسْتَمِعُ» و«يَنْطَلِقُ» و«يَسْتَعْفِرُ» و«يَخْرُجُجِمُ» و«يَخْشَوْشِنُ».

(ص)

وَمَضْدَرُ الْأَوَّلِ كَالْمَاضِي الَّذِي زَابِعُهُ قَدْ ضَمَّ كـ(الْتَلْدُذِ) وَاكْسِرَ مَحَلَّ ضَمِّ مُعْتَلِّ الطَّرْفِ نَحْوِ (الْتَدَانِي) و(الْتَسْلُفِي) و(الْتَشْفِ) (ش) (الأول) هو (الَّذِي بَتَاءِ افْتَتَح) كـ«تَعَلَّمَ» فمصدره على زنته بعد ضم رابعه كـ«تَعَلَّمَ» و«تَضَاعَفَ» و«تَدَخَّرَجَ».

فإن كان خامس هذا النوع معتلا جعل بدل الضمة كسرة كـ«تَعَدُّ» و«تَوَانٍ» والأصل «تَعْدَى» و«تَوَانِي».

وأصل «الْتَشْفِ»: التشفى: فحذفت الياء وحركة الفاء لأجل الوقف.

(ص)

مَضْدَرُ ذِي هَمْزَةٍ وَضَلَّ قَدْ عُرِفَ بِكَسْرِ ثَالِثِ وَإِلْحَاقِ أَلْفِ كـ(اسْتَعْفَرَ اللّهَ الْفَتَى اسْتِغْفَارًا) و(اضْفَرَّ وَجْهُ الْخَاشِعِ اضْفِرَارًا) (إِفْعَالٌ) آتٍ مَضْدَرًا لـ (أَفْعَلًا) وَاغْتِيضَ تَا مِنْ عَيْنِهِ إِنْ عُلِّلَا (ش) كل فعل على «أفعل» فمصدره على «إفعل» نحو: «أَكْرَمَ إِكْرَامًا».

فإن كان معتل العين هو، أو مصدر «اسْتَفْعَلَ» حذفت الألف وعوض منها تاء التأنيت نحو: «أَرَادَ إِرَادَةً» و«اسْتَرَادَ اسْتِرَادَةً».

وقد تقدم ذلك فى فصل إعلال العين بنقل حركتها إلى الساكن قبلها.

(ص)

وَجَاءَ (فِعْلَالٌ) وَمَا إِنْ كَثُرًا اجْعَلْ مَصْدَرًا (فَعْلَلٌ) لَ
وَنَخَوْهُ (فَاعِلًا) قَدْ جُعِلًا وَفَتَحُ فَاهُ جَائِزٌ مِنْ (زَلَزَلَا)
وَهَكَذَا (التَّمْتَام) فِي الْإِنْسَانِي دُو الْفَتْحِ كَ (الْقَضْقَاضِ) وَ(الْوَسْوَسِ)
(ش) لَ «فَعْلَلٌ» مَصْدَرَانِ :

أحدهما: «فَعْلَلَةٌ» كـ«دَخَرَجَ»، دَخَرَجَةٌ؛ وهذا هو المطرد.
والثاني: «فِعْلَالٌ» كـ«سَرَهْفَهُ سِرْهَافًا» - أي: نعمه- وهذا مقصور على السماع،
ومنهم من يجعله مقيسا.

فإن كان «فَعْلَلٌ» ثنائيا مضاعفا كـ«زَلَزَلَ» جاز في مصدره «فَعْلَالٌ» بفتح الفاء.
والأكثر كون «فَعْلَالٌ» معبرا به عن الفاعل كـ«وَسْوَسَ» بمعنى: موسوس،
و«قَضْقَاضٌ» بمعنى: مقضقض، أي: كاسر، و«قَبْقَابٌ» بمعنى: مقبقب، أي:
هادر؛ يقال: قبب الفحل؛ إذا هدر.

(ص)

فِي (فَاعِلٌ): الْفِعْعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ سَيَّانٌ كـ(الْقِتَالِ) وَ(الْمُقَاتَلَةِ)
لَكِنْ (فِعْعَالٌ) فِي الَّذِي آتِيَا فَاهُ لَمْ يَكْذُ يُرَى، وَالثَّانِي فِيهِ مُلْتَزِمٌ
(ش) قد تقدم أن كسر الياء المفردة حقيق بأن يجتنب ما لم يكن الكسر عارضا؛
فلذلك استغنى بـ«مُفَاعَلَةٌ» عن «فِعْعَالٌ» فيما فاؤه ياء نحو: «يَاسِرٌ مُيَاسِرَةٌ» و«يَآمَنٌ
مُيَآمَنَةٌ».

وقد حكى ابن سيده: «يَاوَمَةٌ مُيَاوَمَةٌ، وَيَوْمًا» وهو في الدور نظير «يَعَارٌ» في
جمع «يَعْرٌ» وهو الجدى.
وقولي:

...
وَالثَّانِي فِيهِ مُلْتَزِمٌ
يعنى بالثاني: «مُفَاعَلَةٌ».

أي: مفاعلة ملتزم في مصدر «فَاعِلٌ» الذي فاؤه ياء كـ«يَاسِرٌ» و«يَآمَنٌ».

(ص)

لَ (فَعْلٌ): (التَّفْعِيلُ) صُغٌ وَ(تَفْعِيلُهُ) صَحِيحٌ لَامٍ قَلِّ نَحْوِ (تَكْمِيلِهِ)

وَاجْعَلْهُ لِلْمُعْتَلِّهَا مُنْفَرِدًا وَاسْتَنْدِرَنَّ قَوْلَ رَاجِزٍ شَدَا
 (وهي تُنَزِّي ذُلُوهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا)
 (ش) قولي: «وَاجْعَلْهُ لِلْمُعْتَلِّهَا» أي: اجعل «التُّعْلَةَ» - وحده - دون «التُّفْعِيلِ»
 مصدر «فَعَّلَ» المعتل اللام نحو: «زَكَّى تَزْكِيَّةً» و«وَلَّى تَوَلِّيَّةً» و«سَوَّى تَسْوِيَّةً».
 وتركوا التفعيل في مثل هذا استثقالا لتضعيف الياء المكسور ما قبلها مع وجود
 مندوحة عنه.

وقول الراجز:

وَهِيَ تُنَزِّي ذُلُوهَا تَنْزِيًّا
 كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا^(١)

نادر.

(ص)

في (فَعَّلَ): (الْفِعَالُ) و(الْفِعَالُ) فِي (فَاعِل) قَلًّا فَاقْفُونَ مَا قَفِي
 (ش) «فَعَّلَ فِعَالًا» نحو: «كَذَّبَ كِذَابًا» و«حَمَلَهُ الْأَمْرُ حِمْلًا وَتَحْمِيلًا»، و«فَاعِلُ
 فِعَالًا» ك«قَاتَلَ قِتَالًا».

(ص)

وك(الْتِمْلَاقُ) اخْفَظْنُهُ وَكَذَا نَحْو(الْقُشْعِرِيْرَةِ) وَقِيَتْ الْأَذَى
 (ش) «تَفَعَّلَ، تَفَعَّلًا» محفوظ غير كثير، ومنه قول الشاعر: [من الطويل]
 ثَلَاثَةٌ أَحْبَابُ: فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ^(٢)
 ومثل «تَمَلَّقَ تِمْلَاقًا»: «تَحَمَّلَ الشَّيْءَ تِحْمَالًا».
 ونحو «افشَعَرَ قُشْعِرِيْرَةَ» و«اطْمَأَنَّ طُمَأْنِيْنَةً» قليل - أيضا - والمطرود في هذا النوع:

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٨/١، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣، الخصائص ٢/٣٠٢، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢، وتهذيب اللغة ٨٣/٦، والمخصص ١٠٤/٣، ١٤/١٨٩، وشرح التصريح ٧٦/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٦٧، وشرح ابن عقيل ص ٤٣٣، ٤٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٥/١، وشرح المفصل ٥٨/٦، ولسان العرب (شهل)، (نز)، والمقاصد النحوية ٥٧١/٣، والمقرب ١٣٤/٢، والمنصف ١٩٥/٢، وديوان الأدب ٣٨٠/٢، وتاج العروس (شهل)، (نزا).
 (٢) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٤٧/٦، ٤٨، ١٥٧/٩، ولسان العرب (ملق)، ومجالس ثعلب ٢٩/١.

«أَفْشَعَرَّ أَفْشِعْرَارًا» .

(ص)

لِمَرَّةٍ مِنَ الثَّلَاثِي (فَعَلَهُ)
وَصِيغٌ لِلْهَيْئَةِ مِنْهُ (فِعْلُهُ)
فِي غَيْرِهِ التَّاءُ دَلِيلُ الْمَرَّةِ
وَمَا كَرَحْمَةٍ و كَرِزَادَةٍ

(ش) «فِي غَيْرِهِ» أَى: غير الثلاثي كـ«الإِكْرَامِ» و«الاسْتِغْفَارِ» إذا قصد تبيين المرة ألحقت التاء بصيغة المصدر كـ«إِكْرَامَةٍ» و«اسْتِغْفَارَةٍ» .

ولا يفعل ذلك بمصدر الثلاثي إلا أن يرد شاذًا فلا يقاس عليه كـ«إِثْبَانَةٍ» و«لِقَاءَةٍ» .
وقولي:

... ..

أشرت به إلى أن المصادر التي صيغت في الأصل بالتاء كـ«إِزَادَةٍ» و«اسْتِزَادَةٍ» و«دَحْرَجَةٍ» لا يكتفى فيها عند قصد المرة بتلك التاء، بل توصف بوصف يدل على ذلك نحو: «أَبَانَ إِبَانَةً وَاحِدَةً» و«اسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً وَاحِدَةً» .
وكذلك يفعل بمصدر الثلاثي الذي كـ«رَحْمَةٍ» و«بُعْتَةٍ» .

(ص)

وَقَدْ تَجِيءُ (فِعْلَةٌ) هَيْئَةً مَا لَيْسَ ثَلَاثِيًّا شُدُودًا فَاعْلَمَا
(ش) الإشارة بهذا الكلام إلى نحو قولهم: «فُلَانٌ حَسَنُ الْعِمَّةِ، وَالْقِمِّصَةِ»
و«فُلَانَةٌ حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ، وَالنَّقْبَةِ» .

يريدون الهيئة من «نَقَمَصَ» ومن «تَعَمَّمَ» و«تَخَمَّرَتِ» و«تَنَقَّبَتِ» أو اختمرت،
وانتقبت .

فصل

(ص)

وَزُنُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلِ الَّذِي
وَأَفْتَرَقًا بِالْمِيمِ مَعَ كَسْرَةٍ مَا
وَأَجْعَلُ مَكَانَ الْكُسْرِ فُتْحًا إِنْ تُرِدُ
زَادَ عَلَى ثَلَاثِيَّةٍ كـ(مُحْتَدِي)
قَبْلَ الْأَخِيرِ - مُطْلَقًا - فَاسْمًا
بِهِ اسْمٌ مَفْعُولٍ كـ(مُعْطَى الْمُتَّقِدِ)

(ش) إذا أردت اسم فاعل فعل زائد على ثلاثة أحرف، فجيء به على وزن مضارعه جاعلا بدل حرف المضارعة ميما مضمومة كاسرا ما قبل آخره مطلقا، أى: سواء فى ذلك ما فيه تاء المطاوعة وما ليست فيه .

وإذا أردت اسم مفعول، فافتح ما قبل الآخر بعد زيادة الميم المضمومة .

فصل فى الأمر

(ص)

وَالْأَمْرُ مِنْ (أَفْعَلْ): (أَفْعِلْ) ك(أَصِفْ) وَمَا سِوَاهُ أَفْعَلْ بِهِ الَّذِي أَصِفُ
فَأَوَّلَ الْمُضَارِعِ اخْتِصَارَ امْرَأَ وَأَبْدَأُ بِتَحْرِيكِ يَلِي ك(بَادِرًا)
(وَسَلْ) و(بِعْ) و(رُدْ) وَلْتَحْتِمِ بِمَا يَحِقُّ لِلْفِعْلِ الَّذِي قَدْ جُزِمَا
وَالسَّاكِنُ الثَّانِي كَمِثْلِ (يَنْتَصِرْ) بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ افْتِتْحُهُ ك(اُفْتِدِرْ)
(ش) إن كان الذى بعد حرف المضارعة ساكنا كنون «يَنْتَصِرْ» فابدأ بهمزة الوصل
نحو: «اُنْتَصِرْ» .

ولا يتناول قوله:

وَإِنْ تَلَاةُ سَاكِنٌ . .

نحو: «يُكْرَمُ»؛ لأن «أَفْعَلْ» قد تقدم الكلام عليه، وعلم أن الأمر منه مفتتح بهمزة قطع، سواء سكن ما بعد حرف المضارعة منه ك«يُكْرَمُ» أو تحرك ك«يُضَيَّفُ»، فما ذكر بعد ذلك فالمراد به غير «أَفْعَلْ» .

فصل

(ص)

مَضْدَرٌ، أَوْ زَمَانٌ أَوْ مَكَانٌ مِنْ (مَفْعَلٍ) بِالْفَتْحِ يُسْتَبَانُ
إِنْ صِيغَ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ (يَفْعَلُ) مَكْسُورَ عَيْنٍ، وَكَذَاكَ (مَفْعَلٍ)
مِنْ كُلِّ ذِي اغْتِيَالٍ لَامٍ ك(رَمَى) كَذَاكَ مِنْ نَحْوِ (رَعَيْتُ) و(سَمَا)
(ش) يشترك المصدر والزمان والمكان فى «مَفْعَلٍ» - بفتح العين - إن كان من
«فَعْلٍ» نحو: «الْمَكْتَرُ» .

أو من «فَعِلٌ يَفْعَلُ» ك: «الْمَشْرَبُ» .

أو من «فَعَلٌ يَفْعَلُ» ك: «الْمَذْهَبُ» .

أو من معتل اللام - مطلقا - كـ«المسعى» و«المزعى» و«الملهى» و«المزعى» .
(ص)

وَعَيْنُهُ أَكْسِرُ فِي الثَّلَاثَةِ مَتَى يُصَاغُ مِمَّا فَاءُ وَأَوْا ثَبَتَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَلًّا لَامٍ كـ(وَلَى) وَمَا لَهُ (يَفْعَلُ) بِالْكَسْرِ انْجَلَى
وَعَيْرُ مَا قَدَّمْتُ مِنْ ذِي (يَفْعَلُ) لِمَا سِوَى الْمَصْدَرِ مِنْهُ (مَفْعَلُ)
(وَمَفْعَلُ) لِمَصْدَرٍ، وَعَيْرُ مَا قَرَّرْتُهُ فَبِشُدُوذِهِ أَحْكَمَا
(ش) قولى :

وَعَيْنُهُ أَكْسِرُ فِي الثَّلَاثَةِ

أى: عين «المفعل» اكسر فى المصدر والزمان والمكان إن كان فاؤه واوا، ولم يكن لامه معتلة كـ«المورد» و«الموقف» و«المؤئل» .
و«ولى» من قولهم: وليت الأرض إذا أصابها الولى، وهو المطر الذى يلى الوسمى، وهو المطر الذى ينزل بعد الخريف، فيسم الأرض بالنبات .
وقولى :

... .. وَمَا لَهُ (يَفْعَلُ) بِالْكَسْرِ

أشرت به إلى أن ما له مضارع على «يَفْعَلُ» بكسر العين؛ فـ«المفعل» منه مكسور العين إذا أريد به مكان أو زمان كـ«المضرب» و«المنتح» .
ومفتوح العين إذا أريد به المصدر نحو: «ضربته مضربا» و«كسبته مكسبا» .
وأشرت بقولى :

... .. وَعَيْرُ مَا قَدَّمْتُ مِنْ ذِي (يَفْعَلُ)
إلى ما فاؤه واو، ولامه حرف لين، ومضارعه «يَفْعَلُ» كـ«وعد» و«رمى» فإن «المفعل» منه لا يختلف .
وأشرت بقولى :

... .. وَعَيْرُ مَا قَرَّرْتُهُ فَبِشُدُوذِهِ أَحْكَمَا
إلى ما سمع فيه الكسر، وقياسه الفتح كـ«مشرق» و«مغرب» و«مطلع» و«مرفق»
و«مفروق» و«مجزر» و«مخبر» و«منقبط» و«منبت» و«منكين» و«منسك»
و«منجد» .

والفتح مسموع فى بعضها، والقياس فتحها وإجراؤها عليه جائز .

(ص)

وَذِي الثَّلَاثَةِ ابْنَيْنِ لَهُنَّ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي اسْمَ مَفْعُولٍ ثَبِنُ
 ك(مُسْتَقَرٌّ) (مُضْبِح) و(مُمَسِّي) (مُمَزَّق) (مُجْرِي) كَذَلِكَ (مُزَسِّي)
 (ش) الإشارة إلى أن في «المفعل» قد تقرر أنه يبنى من الثلاثي للمصدر والزمان
 والمكان؛ فمن أراد أن يعامل غير الثلاثي بهذه المعاملة، بنى منه اسم مفعول، وجعله
 بإزاء ما يقصده من الثلاثة: فمن المستعمل مصدرا: قوله - تعالى -: ﴿يَسِرُّ اللَّهُ
 بِحَرْبِهَا وَمُرْسَهَا﴾ [هود: ٤١] أي: إجراؤها وإرساؤها، وقوله: ﴿وَمَزَقْنَهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾
 [سبا: ١٩] وقوله: ﴿إِلَى رَبِّكَ يُؤْمِدُ السِّنْفُ﴾ [القيامة: ١٢] أي: الاستقرار.

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ (١)
 أي: إن إصابتكم رجلا.

فصل

(ص)

لآلَةٍ مِنَ الثَّلَاثِي (مِفْعَلَةٌ) و(مِفْعَل) أَوْ مُدَّة، و(مِفْعَلَةٌ)
 لِاسْمِ مَكَانٍ قَدْ حَوَى مَا اسْتَكْبَرَا وَأَفْعَلُ الْمَكَانِ - أَيْضًا - كَثْرًا
 فِي الْآلَةِ (الْمِفْعَل) مَحْفُوظًا وَرَدَّ وَفَاقَهُ (الْفِعَالُ) لَكِنْ مَا أَطْرَدَ
 وَرُبَّمَا تُلِكَ عَيْنُ (مِفْعَلِهِ) فِي مَضَرٍ أَوْ بُقْعَةٍ مُشْتَمِلَةٍ
 وَشَدَّ نَحْوُ: (مِطْبَخ) و(مَنْقَل) وَنَادِرٌ تَثْلِيثٌ مِيمٍ (مَنْقَل)
 (ش) مِفْعَلَةٌ: ك«مِرْآة» و«مِكْسَحَةٌ» (٢).

- (١) البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١، والاشتقاق ص ٩٩، ١٥١، والأغاني
 ٢٢٥/٩، وخزانة الأدب ٤٥٤/١، والدرر ٢٥٨/٥، ومعجم ما استعجم ص ٥٠٤،
 وللعرجي في ديوانه ص ١٩٣، ودرة الغواص ص ٩٦، ومعنى اللبيب ٥٣٨/٢، وللحارث أو
 للعرجي في إنباه الرواة ٢٨٤/١، وشرح التصريح ٦٤/٢، وشرح شواهد المعنى ٨٩٢/٢،
 والمقاصد النحوية ٥٠٢/٣، ولأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٦٦، وبلا نسبة في الأشباه
 والنظائر ٢٢٦/٦، وأوضح المسالك ٢١٠/٣، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢، وشرح شذور
 الذهب ص ٥٢٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٣١، ومجالس ثعلب ص ٢٧٠، ومراتب
 النحويين ص ١٢٧، وهمع الهوامع ٩٤/٢.
 (٢) المكسحة: ما يكس به. الوسيط (كسح).

و مِفْعَلٌ : كـ«مِسْعَر» و«مِجْدَح» .
 و مِفْعَالٌ : كـ«مِخْرَاث» و«مِثْقَاش» .
 وأما مَفْعَلَةٌ لاسم مكان الشيء الكثير : فكـ«مَظْبَأَةٌ» للمكان الكثير الطباء، و«مَذَابَةٌ»
 للموضع الكثير الذئاب
 ومَفْعُلٌ الدال على آلة : «مُنْخُلٌ» و«مُدُقٌ» و«مُسْعُطٌ»^(١) و«مُذْهِنٌ» و«مُكْحَلَةٌ»
 و«مُخْرُصَةٌ» لوعاء الحرض : وهو الأسنان^(٢) .
 و«فِعَالٌ» لآلة كـ«إِرَاثٌ» : وهو آلة تأريث النار، أى : إضرامها، و«سِرَادٌ» : وهو ما
 يسرد به أى : يخرز .

وتثليث عين «مَفْعَلَةٌ» - مصدرًا - كـ«مَقْدَرَةٌ»، و«مَقْدِرَةٌ»، و«مَقْدَرَةٌ» .
 وبقعة^(٣) كـ«مَقْبِرَةٌ»، و«مَقْبِرَةٌ»، و«مَقْبِرَةٌ» : وهو المكان الكثير القبور .
 و«مِفْعَلٌ» اسم مكان الفعل كـ«مِطْيَخٌ» : وهو مكان الطبخ؛ عن ابن سيده^(٤) .
 ومثله «المِرْفَقُ» لبيت الخلاء .

وأما مجيء «مِفْعَلٌ» صفة فكثير كـ«مِعْشَمٌ» : للكثير الغشم، و«مِلْمٌ» : للذى يكثر
 لَم الأشياء بإتقان .
 و«مَفْعَلٌ» - بفتح الميم والعين - فى الآلات أقل من «مَفْعَلٌ»^(٥) فى أسماء
 المكان .

ومما جاء على «مَفْعَلٌ» اسما لآلة : «مَنْقَلٌ» للخف، وكان حقه [أن يكسر ميمه]^(٦)
 لأنه آلة الانتقال .

وأما «مَنَارَةٌ» فمكان يوضع عليه المصباح، و هو الذى فيه الزيت و الفتيلة .
 وذكر ابن سيده^(٧) أن «المَغْزَلُ» قد يضم ميمه، ويفتح، والكسر أشهر .
 ومثله «المَجْسَدُ» لثوب مصبوغ بالجساد، أى : الزعفران .

(١) المُسْعَطُ: الذى يحمل فيه السعوط، والسعوط هو الدواء. المقاييس (سعط) .

(٢) الأسنان: نبت نافع للجرب والحكة. القاموس (أشن) .

(٣) أى : تثليث عين «مَفْعَلَةٌ» بقعة .

(٤) المحكم (٧٨/٥) .

(٥) فى أ: مفعل بكسرهما .

(٦) فى أ: الكسر .

(٧) المحكم (٢٦٤/٥) .

ومثله - أيضا - «المخدع» وهو بيت صغير في صدر البيت الكبير.
و روى - أيضا - التثليث في ميم «مصحف».

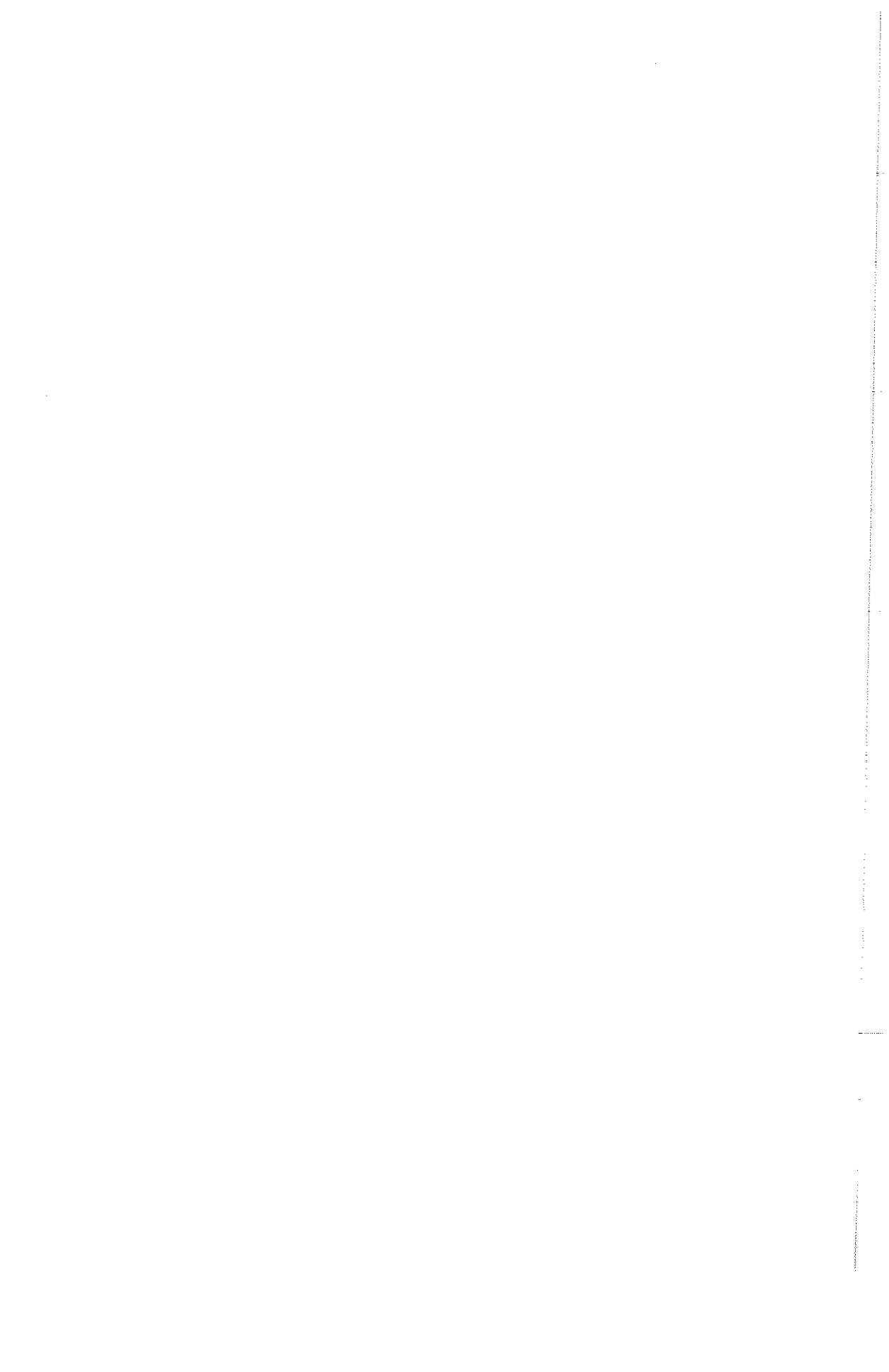
(ص)

وَقَدْ جَعَلْتُ نَظْمَ هَذَا الْبَابِ مُكْمَلًا أَبْوَابَ دَا الْكِتَابِ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَكْمِيلِهِ مُيسَّرًا مَا رِيمَ فِي تَخْصِيلِهِ
أَبْيَاثُهُ أَلْفَانِ مَعَ سَبْعِمِائَةٍ وَزَيْدَ خَمْسُونَ وَنَيْفَ أَكْمَلَهُ
وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى لُبَابِ صَفْوَةِ الْأَنْسَامِ
لِآلِهِ مِنْهَا صَلَاتٌ وَافِرَةٌ وَأَنْعُمٌ بَاطِنَةٌ وَظَاهِرَةٌ

(ش) تم الكتاب والحمد لله رب العالمين على يد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن
لؤلؤ بن عبد الله الشافعي الشهير بابن النقيب، غفر الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين، وكان الفراغ من تعليقه لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وسبعمائه،
أحسن الله عمله، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

* * *

متن
الكافية الشافية



باسمك اللهم

هذا نص كتاب «الكافية الشافية» لأوحد الفضلاء، تذكرة أبي عمرو وسيبويه والفراء، وحيد الدهر، فريد العصر، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجياني الطائي الشافعي النحوي صاحب التصانيف المفيدة، رحمه الله رحمة واسعة وغفر له ولنا ولسائر المسلمين أجمعين آمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقني

قال الشيخ الإمام العالم العلامة ترجمان الأدب ولسان العرب الفاضل، المتقن، البارع، أوحد الفضلاء جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الجياني؛ تغمده الله برحمته ونفع الله به، وأعاد من بركته:

خطبة الكافية الشافية

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ مُحَمَّدٌ وَقَدْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مِنْ رِفْدِهِ
تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ
ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْهُدَاةِ أَحْمَدًا
تَعْمُ آلَهُ، وَصَحْبَهُ الْأَلَى
وَتُسْعِدُ الَّذِي بِهَا قَدْ اعْتَنَى
وَبَعْدُ: قَالَتْخُوْ صَلاَحُ الْأَلْسِنَةِ
بِهِ انْكِشَافُ حُجُبِ الْمَعَانِي
وَمَنْ يُعِنِ طَالِبَهُ بِسَبَبِ
وَقَدْ جَمَعْتُ فِيهِ كُتُبًا جَمَّةً
وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ مُسْتَوْفِيَةٌ
تَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبْصِيرَةً
فَلْيَكُنِ النَّاطِرُ فِيهَا وَائْتِمًا
فَمُعْظَمُ الْفَنِّ بِهَا مَضْبُوطٌ
وَكَمْ بِهَا مِنْ شَائِعٍ تَقَرَّبًا

نَوَى إِفَادَةَ بِمَا فِيهِ اجْتَهَدُ
تَوْفِيْقٌ مَنْ وَقَفَهُ لِحَمْدِهِ
وَعَمَّ حُكْمُهُ، وَجَمَّتْ حِكْمُهُ
مِنْهُ صَلاَةٌ تُسْتَدَامُ أَبَدًا
يَحْفَظُهُمْ عُهُودُهُ نَالُوا الْعُلَى
سَعَادَةٌ مُنِيْلَةٌ أَقْصَى الْمُنَى
وَالنَّفْسُ إِنْ تُعْذَمُ سَنَاهُ فِي سِنِّهِ
وَجَلُوهُ الْمَفْهُومِ ذَا إِذْعَانِ
فَهُوَ حَرٍ بِنَيْلِ كُلِّ أَرْبِ
مُفِيْدَةٌ يُعْنَى بِهَا ذُو الْهَمَّةِ
عَنْ أَكْثَرِ الْمُصَنِّفَاتِ مُعْنِيَهُ
وَتُظْفِرُ الَّذِي انْتَهَى بِالتَّذْكَرَةِ
بِكَوْنِهِ إِذَا يُجَارَى سَابِقًا
وَالْقَوْلُ فِي أَبْوَابِهَا مَبْسُوطٌ
وَمِنْ عَوِيصِ انْجَلَى مُهْدَبًا

فَمَنْ دَعَاهَا قَاصِدًا بِالْكَافِيَةِ مُصَدِّقٌ، وَلَوْ يَزِيدُ الشَّافِيَةَ
فَاللَّهُ يُحْظِيْنَا بِخَيْرِ سَعَى وَيَاجْتِنَاءِ ثَمَرَاتِ الْوَعَى
وَمُنْتَهَى أَبْيَاتِهَا أَلْفَانِ مَعَ مِئِينَ سَبْعٍ وَتَمَانِينَ تَبَعُ

باب شرح الكلام وما يتألف منه

قَوْلٌ مُفِيدٌ: طَلَبًا أَوْ خَبَرًا هُوَ الْكَلَامُ كـ (اسْتَمِعَ وَسَتَرَى)
وَهُوَ مِنْ اسْمَيْنِ كـ (زَيْدٌ ذَاهِبٌ) وَاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ (فَازَ التَّائِبُ)
كِلَا الْمِثَالَيْنِ يُسَمَّى جُمْلَةً وَفِيهِمَا الْحَرْفُ يَكُونُ فَضْلَهُ
نَحْوُ (أَسَاهِ أَنْتَ أَمْ ذَكَرْتَا) وَ (لَا تَجُرْ) وَ (إِنْ تَجِدْ شُكْرَتَا)
وَاسْمًا بِحَرْفٍ سِمٍّ، وَصَرْفٍ، وَنِدَا وَجَعَلِهِ مَعْرُفًا، أَوْ مُسْتَدَا
لِلْفِعْلِ تَا الْفَاعِلِ، أَوْ يَاهُ عَلِمَ وَ (قَدْ) وَتَا التَّائِبِ سَاكِنًا وَ (لَمْ)
مُضَارِعًا سِمِ الَّذِي «لَمْ» أَتْبَعَا وَمَا ضِيًّا مَا يَقْبَلُ التَّا كـ «دَعَا»
وَمَيِّزُنَ بِالْيَاءِ- إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِنُونِ رَفْعٍ- فِعْلٌ أَمْرٌ نَحْوُ: (صِلْ)
وَمَا افْتَضَى أَمْرًا وَلَيْسَ يَقْبَلُ ذِي الْيَاءِ فَهُوَ اسْمٌ كـ (صَهْ يَا رَجُلُ)
وَالْحَرْفُ مَا مِنْ الْعَلَامَاتِ خَلَا كـ (هَلْ) وَ (بَلْ) وَ (إِنْ) وَ (لَيْتَ) وَ (إِلَى)

باب الإعراب والبناء وما يتعلق بذلك

مِنْ الثَّلَاثِ مُعْرَبٌ وَمِنْهَا صِنْفٌ هُوَ الْمَبْنِي فَابْحَثْ عَنْهَا
فَالْمُعْرَبُ اسْمٌ لَا يُضَاهِي الْحَرْفَا وَفِعْلٌ اِمْتَاَزَ بِ (لَمْ) كـ (يَخْفَى)
مَا لَمْ يُبَاشِرْ نُونٌ تَوْكِيدٍ، وَلَا نُونٌ إِثَاثٍ كـ (يَسِرْنَ الْخَوَزَلَى)
رَفْعًا وَنَضْبًا أَغْرِبَ التَّوَعَانَ وَالْجَرُّ مَا لِلِاسْمِ فِيهِ ثَانٍ
وَالْجَزْمُ لِلْفِعْلِ، وَكُلُّ مُجْتَلَبٍ بِعَامِلٍ يَأْتِي بِهِ فَهُوَ السَّبَبُ
فَازْفَعُ بِضَمٍّ، وَأَنْصَبَنُ بِفَتْحٍ وَاجْرُزُ بِكَسْرِ كـ (ابْعِ نَيْلَ الرِّبْحِ)
وَاجْرِمُ بِتَسْكِينٍ، وَتَائِبًا يَرِدُ غَيْرَ الَّذِي ذَكَرْتَهُ فَلَا تَزِدْ
وَجُرَّ بِالْفَتْحِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ تُصَدِّدْهُ بِ (أَلْ) وَلَمْ تُضَفْ
(دُو) الْمُعْرَبُ اِرْفَعُهُ بِوَاوٍ وَالْأَلْفِ لِنَضْبِهِ، وَجَرَّهُ بِأَلْيَا عُرِفَ
كَذَا (فَمِ) إِنْ دُونَ مِيمٍ وَصِلَا بِغَيْرِ يَا النَّفْسِ مُضَافًا فَاقْبَلَا

وَهَكَذَا (أَب) (أَخ) (حَم) (هَنْ) فِي (أَب) وَتَالِيَيْنِهِ يَنْدُرُ
أَوْ أَجْرِهِ كَالْيَدِ فَهَوَ أَحْسَنُ
وَقَضْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

إعراب المثني والمجموع على حده وما يتعلق بذلك

مُثْنِي أَوْ شَبِيهَهُ اِرْفَعُ بِالْأَلْفِ
كَ(ابْتِنِكَ سَلْ كِلَيْهِمَا) وَإِنْ تُصِفُ
إِلَّا قَلِيلًا، وَالْمُثْنِي قَدْ يَرِدُ
وَارْفَعُ بَوَاوٍ، وَأَنْصِبَنَّ وَاجْرُزُ بِنَا
مِنْ تَاءٍ أَنْتَى صِفَةً، أَوْ عَلَمًا
مُذَكَّرًا لَا مِثْلَ (سَكْرَانَ) وَلَا
وَشَذُّ (أَسْوَدُونَ) (أَحْمَرُونَ)
وَعَيْرُ ذِي الْعَقْلِ بِهِ يُلْحَقُ إِنْ
وَهَكَذَا (أُولُو) وَ (عِشْرُونَ) إِلَى
وَمَا لَذَا الْجَمْعُ مِنْ اِعْرَابٍ فَفِي
وَقَدْ يَجِي كِ(الْحِينِ) أَوْ كِ(الدُّونِ)
وَالثُّونُ فِي جَمْعٍ لَهُ فَتُحُّ وَفِي
وَرَبَّمَا اسْتُعْمِلَ مِثْلَ (حِينِ)

وَعَيْرُ رَفَعُ فِيهِمَا بِالْيَا أَلْفُ
(كَلَا) لِظَاهِرٍ، فَأَلْزَمَهَا الْأَلْفُ
بِأَلْفٍ فِي كُلِّ حَالٍ، فَاغْتَمَدُ
سَالِمٌ جَمْعُ خُصٍّ بِاسْمِ عَرِيَا
لِعَاقِلٍ، أَوْ شَبِيهِهِ إِنْ أَفْهَمَا
(أَخْوَى) (صَبُورٍ)، وَفَعِيلٌ فُعَلَا
كَذَا (عَلَانُونَ) وَ(عَانِسُونَا)
يُضَاهِيهِ كِ(سَاجِدِينَ) فَاسْتَبِينُ
(تَسْعِينَ) مَعَ بَابِ (سِنِينَ) بَوَلَا
تَسْمِيَةً بِهِ عَلَى الْأُولَى اقْتَفَى
أَوْ لَازِمَ الْوَاوِ، وَقَفَّحَ السُّونِ
تَثْنِيَّةً كَسْرًا، وَعَكَّسَ قَدْ يَفِي
بَابِ (سِنِينَ) نَحْوِ (مُدَّ سِنِينَ)

إعراب المجموع بالألف والتاء وما جرى مجراه

أُولَاتُ مَعَ جَمْعِ بَتَاءٍ وَأَلْفِ
وَهُوَ لِذِي التَّاءِ - مُطْلَقًا - وَمَا خَلَا
وَمَا خَلَا مِنْهَا اسْمُ جِنْسٍ أُنْثَا
وَقِسُهُ فِي ذِي أَلْفٍ التَّائِيَةِ لَا
وَلَا مُذَكَّرِ الْمُسَمَّى عَلَمًا
وَقِسْ عَلَى (ذُرَيْهَمَاتٍ) وَعَلَى
وَمَا بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذَا الْبَابِ
وَتَرَكُ تَنْوِينِ قَلِيلٍ، وَجُعِلَ
وَجَاءَ فِي نَحْوِ (نُبَاتٍ) فَتُحُّ

زَيْدَا ائْكَسِرَنَّ نَضْبًا كِ(آيَاتٍ) أَصِفُ
مِنْهَا الْأُنْثَى عَلَمًا نَحْوِ (حُلَى)
لِعَيْرِ ثَقُلَ فِيهِ لَا تَنْبَعِثَا
شِبْهًا لِ(حُمَرَاءَ) وَ (سَكْرَى) وَأَعْدَلَا
بَلْ مِثْلَ (صَحْرَاءَ) (حُبَارَى) (أُدْمَى)
نَحْوِ (جِبَالِ رَاسِيَاتٍ) وَأَقْبَلَا
فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ اِعْرَابِ
-أَيْضًا- كِ(أَرْطَاةٍ) لِإِنْسَانٍ ثَقُلَ
فِي النَّضْبِ نَزْرًا، لَا عَدَاكَ نُجْحُ

إعراب ما اتصل به من الفعل

ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة

بِالنُّونِ رَفَعُ نَحْوِ (تَذَهَبُونَ) وَتَذَهَبَانِ (تَمَّ (تَذَهَبِينَ) وَاحْذِفْ إِذَا جَزَمْتَ أَوْ نَصَبْتَ ك(لَمْ تَكُونَا لِتَرَوْمَا سُحْتًا) وَحَذَفُهَا فِي الرَّفْعِ قَبْلَ (بِي) أَتَى وَقَلَّ حَذَفَ دُونَ «فِي» نَثْرًا كَمَا أَيْتُ أَسْرَى وَتَبَيْتِي تَذَلُّكِي

إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

يَعْتَلُّ ذِي الإِعْرَابِ حَرْفُهُ فَإِنْ وَالاعْتِلَالُ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ وَفِي الثَّلَاثِ الرَّفْعُ يُنَوَّى وَكَذَا كَذَلِكَ نَصَبُ نَحْوِ (لَنْ تَخْشَى الْعَسَا) وَجَازِمًا حَذَفَ الثَّلَاثِ الزَّمْ ك(مَنْ وَك(الْفَتَى) الْمُقْضُورُ فَاعْلَمَ وَالَّذِي وَالاسْمُ يُنَوَّى شَبَهَ حَرْفِ مَعْنَى أَوْ أَوْ فِي افْتِقَارِهِ أَوْ ايجَابِ الْعَمَلِ ك(أَيْنَ) وَالتَّا مِنْ فَعَلْتُ وَ (الَّذِي) مَا لَمْ يُعَارِضْ شَبَهَ الْحَرْفِ بِمَا

يَعْتَلُّ فَالِإِعْرَابِ فِيهِ مُسْتَكْرَنُ ك(الْمُرْتَضَى يَقْضِي) وَ (يَزُكُو الْمُهْدَى) يُنَوَّى انْجِرَازُ نَحْوِ (شَافٍ) مِنْ (أَذَى) تَقْدِيرُهُ فِي كُلِّ حَالٍ قَدْ فَشَا يَسَعُ وَيُزْضِ يَرْجُ تَوْفِيرَ الْمِئْنِ) سَمَّوَهُ مَنْقُوصًا ك(شَاكٍ) وَ (أَذَى) إِهْمَالًا أَوْ وَضْعًا ك(رُحْنَا) أَوْ (عَدَّوَا) دُونَ تَأَثَّرِ بِعَامِلٍ حَصَلَ وَ (بَلَّةُ) (هَيْهَاتَ) وَ (حَا) وَشَبَهَ ذِي يَحْمِي عَنِ الْبِنَا ك(أَي) فَاعْلَمَا

باب النكرة والمعرفة

مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ ك(عَبْدٌ) نَكْرَةٌ فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ وَذُو أَدَاةٍ أَوْ مُنَادَى عَيْنًا وَعَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ ك(عَنْتَرَةٌ) وَأَسْمُ إِشَارَةٌ وَمَوْضُوعٌ مُتَمَّ أَوْ ذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا

فصل في المضمرة

مَا صِيغَ قَصْدُ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ وَمَا يَلِي لَامَ (فَعَلْنَا) وَالْيَا وَقَبْلَ ذِي الْيَا التُّونُ وَاقِيًا لَزِمَ فَهَوَ ضَمِيرٌ نَحْوُ تَا الْمُخَاطَبِ فِي نَحْوِ (وَاصِلْنِي وَهَبْ لِي) حُدِيَا مَعَ كُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ نَادِرٍ عَلِمَ

كَذَا (لَدُنْ) وَ (مِنْ) وَ (عَنْ) وَ (قَطُّ) وَ (قَدْ)
 مُخَيَّرًا فِيهِ وَتَجْرِيدُ (لَعَلَّ)
 وَمِنْ فاعلا (فَعَلْتُ) وَ (أَفْعَلِي)
 كَذَاكَ (هَا) (أَكْرَمَهُ غُلَامُهُ)
 ك(انْطَلَقًا) وَ (انْطَلِقُوا) وَ (أَفْعَلْنَهُ)
 ذُو الرِّفْعِ قَدْ يَخْفَى كَمِثْلِ (قِسْ أَيْسَ)
 وَمَا مَضَى وَشَبَّهُهُ مُتَّصِلُ
 كَذَاكَ (إِيَّايَ) وَ (إِيَّاكَ) وَ زِدْ
 وَالْأَوَّلُ الْمَرْفُوعُ مَوْضِعًا وَمَا
 وَلَا انْفِصَالِ إِنْ تَأْتَى مُتَّصِلُ
 فِي: (كُنْتُهُ) وَخِلْتَنِيهِ الْمُتَّصِلُ
 وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالِ
 وَفِي اتِّحَادِ الرَّتَبَةِ الزَّمِّ فَضْلاً
 مَعَ اخْتِلَافِ مَا وَنَحْوِ (ضَمِنْتَ)

وَ (لَيْتَ) بَاقِي أَخْوَاتِهَا وَرَدَّ
 أَوْلَى وَمِنْ (لَعَلِّي) (لَيْتِي) أَقْلُ
 وَكَأَفْ (أَهْوَاكَ) وَ (فِيكَ أَمَلِي)
 وَقَدْ يُرَى مُشْتَرَكًا إِفْهَامُهُ
 وَ (لِيَذْهَبَا) وَ (لِيَذْهَبُوا) وَ (سِرْنَهُ)
 لِأَنَّ مَعْنَى مَا نَوَّوْنَا لَمْ يَلْتَبِسْ
 وَ (هُوَ) وَ (أَنْتَ) وَ (أَنَا) مُتَّفَصِّلُ
 (إِيَّاهُ) وَالْفُرُوعُ عَنْهَا لَا تَحْدُ
 يَلِيهِ مَنْصُوبُ الْمَحَلِّ فَاغْلَمَا
 وَنَحْوِ (هَا) (سَلِّيهِ) صِلْ وَقَدْ فُصِّلَ
 يُخْتَارُ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدِي الْمُتَّصِلُ
 وَقَدَّمَ مَاشِئَتْ فِي انْفِصَالِ
 وَقَدْ يَبِيحُ الْعَيْبُ فِيهِ وَضْلاً
 إِيَاهُمْ (الْأَرْضُ)، الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

فصل في ضمير الشأن

بِجُمْلَةٍ ك(إِنَّهُ زَيْدٌ سَرَى)
 إِذَا أَتَى مُرْتَفِعًا أَوْ انْتَصَبَ
 حَثْمًا وَإِلَّا فَتَرَاهُ قَدْ ظَهَرَ
 ك(إِنَّ مَنْ يَجْهَلُ يَسَلُ مَنْ يَعْرِفُ)
 أَنْتَ أَوْ شَبِيهَهُ أَنْتَى أَفْهَمًا
 تَأْنِيثُهَا ك(إِنَّهَا هِنْدٌ رَشَا)

وَمُضْمَرُ الشَّانِ ضَمِيرٌ فُسْرًا
 لِإِلْتِبَاطِ أَوْ نَاسِخَاتِهِ انْتَسَبَ
 وَإِنْ يَكُنْ مَرْفُوعٌ فِعْلٌ اسْتَتَرَ
 فِي بَابِ (إِنَّ) اسْمًا كَثِيرًا يُحْدَفُ
 وَجَائِزٌ تَأْنِيثُهُ مَثَلُوا مَا
 وَقَبْلَ مَا أَنْتَ عُمْدَةٌ فَشَا

فصل في الضمير المسمى فصلاً

ذَا حَبَّرَ مُعْرِفٍ ك(الْمُجْتَلَى)
 ك(كنت أنت مثل زيد أو أجل
 باسمين منكورين خلف عرفاً
 أئمة البصرة حيث وجدنا

وَسَمَّ فَضْلاً مُضْمَرًا طَبَقًا تَلَا
 أَوْذَى تَنْكُورٍ مَنَافِرٍ لَأَلْ
 فِي سَبْقِهِ حَالًا وَأَنْ يُكْتَنَفَا
 وَمَالَهُ مَحَلَّ إِغْرَابٍ لَدَى

وَقَدْ يُرَى مُبْتَدَأٌ وَذَا انْتخَبَ
وَمُبْتَدَأٌ يَجْعَلُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ
إِنْ لِمَغَايِرَةِ الشَّانِي نَسَبِ
إِذْ لِلَّذِي مِنْ بَعْدِهِ الرَّفْعُ انْتَسَبَ

فصل العلم

مَا عَيَّنَ الْمَعْنَى بِلَا قَيْدِ عِلْمٍ
فَإِنْ خَلَا مِنْ سَابِقِ اسْتِعْمَالِ
وَمَا سِوَى الْمُرْتَجَلِ الْمُنْقُولِ
وَكُنْيَةٍ - أَيْضًا - يُرَى وَلَقَبًا
وَالاسْمَ قَدَّمَ إِنْ يُلَاقِ اللَّقَبَا
أَوْ رُكْبًا مَعًا وَحَيْثُ أُفْرِدَا
وَلَمْ يَخْصُوا بِالْأَنَاسِي الْعِلْمَ
كَ(لَا حِقِّ) وَ(شَذَقَم) وَ(هَيْلَةَ)
وَمِنْ ضُرُوبِ الْعِلْمِ اسْمُ الْجِنْسِ
فَالْتَّغَلَّبَ اسْمُ جِنْسِهِ (تُعَالَةَ)
كَذَا (أَسَامَةُ) اسْمُ جِنْسٍ لِلْأَسَدِ
وَكُلُّ حُكْمٍ نَالَهُ الشَّخْصِي

نَحْو: (سَعِيد) وَ(عِمَاد) وَ(حَكَم)
كَ(مَذْجِج) فَانْسُبُهُ لِازْتِجَالِ
نَحْو (ثَقِيف) هَكَذَا (سَلُول)
وَمُفْرَدًا يَاأَيُّكَ أَوْ مُرْكَبًا
وَأَتَّبِعْ إِنْ بَعْضُهُمَا تَرَكَبَا
أَضْفَ وَإِنْ تَتَّبِعْ فَلَنْ تُفْتَدَا
بَلْ وَضَعُهُ لِكُلِّ مَأْلُوفٍ أَهَمُّ
وَ(وَاشِق) وَ(وَاسِط) وَ(أَيْلَةَ)
أَجْرُوهُ كَالشَّخْصِي دُونَ لَبْسِ
وَالذُّئْبُ - أَيْضًا - اسْمُهُ (ذُؤَالَةَ)
وَ(شَبُوهُ) الْعَقْرَبُ فَاحْفَظْ مَا وَرَدَ
فِي لَفْظِهِ يَنَالُهُ الْجِنْسِيُّ

فصل الموصول

مَلْزُومٌ عَائِدٌ وَجُمْلَةٌ وَمَا
كَ(الَّذِ) وَ(الَّذِ) وَ(الَّذِي) وَ(الَّذِي)
وَ(اللَّذِينَ) وَ(اللَّتَيْنِ) (تُنْيَا)
وَالثُّونَ قَدْ تُشَدُّ مِنْهُمَا وَمِنْ
وَلِلذُّكُورِ الْعُقْلَا (الَّذِينَا)
فِي الرَّفْعِ عَنِ هَذَا لَ وَاللَّاءِ وَنَا)
وَمَوْضِعُ (الَّذِينَ) يَكْثُرُ (الَّذِي)
أَوْ كَانَ مَقْصُودًا بِهِ الْجِنْسُ وَمَا
نَحْو: (الَّذِي حَانَتْ بِفُلْج) وَكَذَا
وَضَفُ (الَّذِي) مَعْرَفًا أَوْ مِثْلَهُ

أَشْبَهَهَا مَوْضُوعُ الْاسْمَا فَاغْلَمَا
وَمِثْلُ ذِي اللُّغَاتِ فِي (الَّتِي) اخْتَلَدِي
وَأَلْفَا فِي الرَّفْعِ - أَيْضًا - أُعْطِيَا
(ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) عِوَضًا كَي لَا يَهْنُ
فِي كُلِّ حَالٍ وَأَتَى (الذُّونَا)
وَجَا (الآلِي) وَ(اللَّاءِ) كَالَّذِينَا)
إِنْ كَانَ مَفْهُومُ الْجَزَا بِهِ اخْتَلَدِي
خَالَفَ هَذَيْنِ فَتَنَزَّرَا عُلِمَا
مَا كَانَ مُشْبَهًا لِ (عَمَى اللَّذَا)
قَدْ يَغْنَى عَنِ وَصْلِكَه بِجُمْلَه

مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ
يُؤْنَسُ وَالْفِرَاءُ بِهَذَا حَكْمًا
بَاءَ جَوَازًا وَ (اللَّوَاتِي) قَدْ نُقِلَ
بِالْكَسْرِ وَالْإِعْرَابِ أَيْضًا يَأْتِي
عَلَى جَمِيعِ مَا مَضَى تَسْتَحْوِذُ
ذُو عَزْرَ ذَا أَعْتَدَى بِذِي أَجْرَى دَمًا
كَذَا (ذَوَاتُ): (اللَّاتِ) عَنْهُمْ رَادَقَتْ
كُفَّانٍ وَأَخْضَصُ (مَنْ) بِذِي عَقْلٍ وَ (مَا)
مِنْهُ وَذُو الْإِبْهَامِ حَيْثُ مَثَلًا
فِي أَنْ يَجِيءَ مِنْهُمَا بِمَا أَنْطَقَ
شَابَهَهُ كَذَا إِذَا بِهِ قُرْنُ
وَفِي الْجَزَا وَالْوَصْفِ -أَيْضًا- أَلْزَمَا
(مَا) - وَخَذَهَا - ك(مَا أَعَزَّ الْمَكْفِي)
وَاجْعَلْ ك(ذُو): (ذَا) بَعْدَ (مَنْ) أَوْ بَعْدَ (مَا)

حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ
وَقَدْ يَجِيءُ مَصْدَرِيًّا مِثْلَ مَا
بِ (اللَّاتِ) وَ (اللَّاءِ) اجْمَعِ (الَّتِي) وَصِلْ
وَاللَا اللّوَا اللّوَاءِ وَاللَّاتِ
ك(اللَّاتِ) جَا (الْأَلِي) وَطَيَّئِ بِ (ذُو)
وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَهَا نَحْوُ: (رَمَى
وَكَ(الَّتِي) عَنْ بَعْضِهِمْ (ذَاتُ) أَتَتْ
وَ (مَنْ) وَ (مَا) لِكُلِّ مَا مَضَى هُمَا
تَعْمُ وَالْأَوْلَى بِهَا الَّذِي خَلَا
وَعِنْدَ الْإِخْتِلَاطِ حَيْزُ مَنْ نَطَقَ
وَ (مَنْ) أَجْزُ فِي غَيْرِ مَنْ يَعْقِلُ إِنْ
وَ (مَنْ) فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَارِدٌ وَ (مَا)
مُتَّكِرِينَ وَخَلَّتْ مِنْ وَصْفِ
وَاجْعَلْ ك(ذُو): (ذَا) بَعْدَ (مَنْ) أَوْ بَعْدَ (مَا)

إِنْ كُنْتَ مُعْتَدًا بِ (ذَا) مُسْتَفْهَمًا
تَأْنِيثِ التَّاءِ صِلْ بِهَا أَوْ اكْتَفِ
يُنْتَى وَفِي بَعْضِ الْكَلَامِ يُعْرَبُ
فَلَيْسَ فِي إِعْرَابِهِ خِلَافٌ
مُلْتَزَمًا إِعْرَابُهُ التِّزَامًا
ك(حَبْتَرِ) يَنْتَلُوهُ: (أَيُّمَا فَتَى)
وَصَلْ بِهَا تَغْيِينِ مَفْهُومِ قُصْدِ
يُعْلَمُ بَلْ إِبْهَامُهُ قَدْ يَحْسُنُ
إِنْ شِئْتَ وَانوَ فِعْلَ مُسْتَقَرًّا
وَالْعَائِدُ انْوَهُ بِكُلِّ حَالٍ
نَضْبًا بِفِعْلٍ أَوْ بِوَصْفٍ ذِي عَمَلٍ
جُرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ أَوْ كُفُّهُمَا
فَحَذْفُهُ يَسْتَحْسِنُونَ أَبَدًا

وَكَالْمَوَاضِي مُعْرَبًا (أَي) وَفِي
وَحَيْثُ صَدْرُ وَضْلِهِ يُسْتَلَبُ
وَعِنْدَ حَذْفِ مَا لَهُ يُضَافُ
وَتَفْتَضِي شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا
وَنَعْتَ مَنْكُورٍ وَحَالًا قَدْ أَتَى
وَلَا تَصِلُ بِجُمْلَةٍ إِنْ لَمْ يُفِذْ
وَلَيْسَ شَرْطًا كَوْنُ مَا تَضَمَّنُ
وَصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرُّ
نَحْوِ (الَّذِي عِنْدَكَ ذُوْنَ مَا لِي)
وَحَذْفِ عَائِدٍ أَجْزُ إِنْ اتَّصَلَ
أَوْ جَرَّهُ - مُضَافًا - أَوْ حَرْفٍ كَمَا
وَإِنْ ل (أَي) كَانَ وَهُوَ مُبْتَدَأًا

فَإِنَّهُ بِكُلِّ حَالٍ قَدْ حُظِلَ
 دُونَ اسْتِطَالَةٍ فَحَقَّقَ مَا رُوي
 تُوَصَّلَ بِغَيْرِ الوُضْفِ ك(الكَافِي البَلَا)
 رَأَى اطْرَادَ مِثْلِ ذَا فَمَا وَهَنَ
 مِنْهُمْ) وَنَحْوَهُ قَلِيلٌ وَاهٍ
 يُغْنِي عَنِ الْمَضَدِّ حَيْثُ تَمَّ مَا
 (لَوْ) نَحْوُ (وَدَّ ذُو مُرَادٍ لَوْ يَقَعُ)
 بِذِي تَصْرُفٍ مِنَ الْفِعْلِ (ظَنَّ)
 وَوَحَدَهَا مَجْرَى اسْمٍ وَقَبْلَ تَجْرِي
 إِنْ كَانَ تَوْقِيَتْ بِهَا قَدْ قُصِدَا
 تَأْتِي كَذَا وَالْوَقْتُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ
 مِنْ جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ مَا لِ (مَا) اِرْتَضُوا
 يُجْدِي تَمَنِّيَا ك(وَدُّوا لَوْ نَمَا)
 فَوَضَّلَهَا حَنَمٌ، وَسَبَقَ لَمْ يَجْزُ
 وَمَا يَشُدُّ اقْضُرُ عَلَى الْمَرْوِي
 بِهِ أَجْزُ، وَغَيْرُهُ نَدْرًا وَجُدَّ
 - وَمَا الشُّكِّي نَافِعٌ - يَشْكُو الزَّمَنَ
 وَحَيْثُ دُونَهَا الْمُرَادُ مُتَّضِحٌ
 فَالْعَامِلُ الَّذِي يَلِيهِ لَا الْعَمَلُ
 بِسَابِقٍ عَلَيْهِ سَاقِطٌ عَطْفٌ

إِنْ عَلِمَ الْحَذْفُ وَأَمَّا إِنْ جُهِلَ
 وَحَذْفُهُ مَعَ غَيْرِ (أَي) مَا قَوِي
 وَكَ(الَّذِي): (أَل) وَفُرُوعُهُ وَلَا
 وَشَدُّ نَحْو: (الْحَكْمُ التَّرْضَى) وَمَنْ
 لَكِنْ (مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ
 وَسَمَّ مَوْضُولًا مِنَ الْحُرُوفِ مَا
 وَهَنَّ (أَنْ) وَ (مَا) وَ (كَي) وَ (أَنْ) مَعَ
 فَوَضَّلُوا (كَي) بِمُضَارِعٍ، وَ (أَنْ)
 وَ (مَا) بِذِي تَصْرُفٍ لَا أَمْرٍ
 وَصَحَّ وَضَّلَهَا بِجُمْلَةٍ ابْتِدَا
 كَمِثْلِ: (جُدَّ مَا الْجُودُ مُنْكَرٌ) وَقَدْ
 وَضِلَّ بِمَعْمُولِيهِ (أَنْ) وَلِ (لَوْ)
 وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ (لَوْ) بِإِثْرٍ مَا
 وَصِلَةُ الْمَوْضُولِ مِنْهُ كَالْعَجْزِ
 وَإِنَّهُ عَنِ الْفَضْلِ بِأَجْنَبِي
 وَالْفَضْلُ بِالنَّدَاءِ قَبْلَ مَنْ قُصِدَ
 وَبِاغْتِرَاضِ فَضَّلُوا ك(سَاءَ مَنْ
 وَحَذْفَهَا فِي قَصْدِ الْإِنْبَهَامِ اسْتَبِيحَ
 فَإِنْ يَكُ الْمَوْضُولُ حَرْفِيًّا أَوْ (أَل)
 وَرَبِّمَا أُسْقِطَ مَوْضُولٌ عُرِفَ

فصل في أسماء الإشارة

بـ (ذَا) إِلَى قَرْدٍ مُدَكَّرٍ أَشِيرُ

(ذِي) (ذَاتُ) (تِي) (تَا) (ذِه) عَلَى الْأُنْثَى قُصِرَ

وَمُدَّ عِنْدَ كَسْرِهِ أَوْ اقْضُرَا

قُلْ وَائْتِ حَافِضًا وَنَاصِبًا بـ (يَا)

قَبْلَ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُهُ بِهَا

وَ (تِه) ك(ذِه) وَ (هَا) هُنَا قَدْ كُسِرَا

وَ (ذَانِ) (تَانِ) رَافِعًا مُثَنِّيَا

(أَلِي) (أَلَاءِ) اِجْمَعُ وَفُهُ مُثَبَّهًا

كَافَ الْخِطَابِ كُلًّا اَزْدِفَ حَرْفًا
وَاللَّامُ قَبْلُ لِلْحِجَازِيِّينَ زِدْ
وَ (هَآ) وَهَذِي اللَّامُ لَنْ يَجْتَمِعَا
وَبِالْمَكَانِ اخْضَضَ (هِنَا) وَيَتَّصِلُ
وَ (ثَمَّ) فِي ذَا الْبُعْدِ -أَيْضًا- وَرَدَا
فِي الْبُعْدِ مِثْلَهُ إِذَا اسْمًا يُلْفَى
وَتَزُكُ ذَاكَ عَن تَمِيمٍ اغْتَمِدْ
وَقَدْ تَجِيءُ (هَآ) وَذِي الْكَافِ مَعَا
بُعْدًا وَتَنْبِيْهَا بِمَا (ذَا) قَدْ وُصِلُ
وَهَكَذَا (هَنَّا) وَ (هِنَّا) عُهُدَا

فصل في المعرف بالأداة

اللَّامُ أَوْ (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ قُلُّ
وَالْقَضُ عَهْدٌ، أَوْ عُمُومُ الْجِنْسِ أَوْ
وَرَائِدًا يَأْتِي كـ(طَبَتِ النَّفْسَا
وَاعْتَبِرِ التَّنْكِيرُ وَالتَّعْرِيفُ فِي
لِذَاكَ قَدْ يُنْعَتُ نَعْتٌ مَعْرِفَةٌ
وَيَبْلُغُ الْمَعْهُودُ رُتْبَةَ الْعَلَمِ
وَإِنْ يُنَادَ أَوْ يُضَفُّ تَجَرَّدًا
وَدُوَ إِضَافَةٌ يَصِيرُ عَلَمًا
وَذِي الْإِضَافَةِ التَّزَامُهَا أَشَدُّ
وَقَدْ تُقَارَنُ الْأَدَاةُ التَّسْمِيَّةُ

فِي (رَجُلٍ) - تَعْرِيفُهُ شِئْتِ - (الرَّجُلِ)
حُضُورًا أَوْ كَمَالًا مَا بِهِ نَوُوا
يَا قَيْسُ عَن عَمْرٍو) أَرَادَ: نَفْسَا
مَضْحُوبٍ ذِي الْعُمُومِ فَاقْفُ مَا فُفِي
وَنَعْتٌ مَثْكُورٍ فَكُنْ ذَا مَعْرِفَةٌ
كـ(النَّجْمِ) وَالْأَدَاةُ فِيهِ تُلْتَزَمُ
وَدُونَ ذَيْنِ قَدْ يُرَى مُجَرَّدًا
عَلَبَةً كـ(ابنِ الزُّبَيْرِ) فَاعْلَمَا
مِنَ التَّزَامِ (أَلْ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَسَدِ
فَتُسْتَدَامُ كَأُصُولِ الْأَبْنِيَّةِ

باب الابتداء

الْمُبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ مَعْنَى ذُو حَبْرٍ
كـ(ابنِ مِقِيمٍ) وَ (أَسَارِ أَنْثَمَا)
وَإِنْ خَلَا الْوَصْفُ مِنْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ
وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً وَاهٍ لَدَى
وَمُفْرَدًا أَوْ جُمْلَةً يَأْتِي الْحَبْرُ
وَخَبْرًا بِمُبْتَدَأٍ، أَوْ بِابْتِدَاءٍ
وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ: الْجُزْآنِ قَدْ
وَقَدْ يَجْرُ زَائِدًا (مِنْ) مُبْتَدَأًا
وَرُبَّمَا جَرَّتْهُ بَاءٌ زَائِدَةٌ
أَوْ وَصِفٌ اسْتَعْنَى بِفَاعِلٍ ظَهَرَ
وَ (مَا شَجَّ هُمَا) فَقَيْسُ عَلَيْهِمَا
نَفْسِي فَاخْبَارًا لَهُ عَزَوْا
عَمْرٍو، وَعَدَّهُ سَعِيدٌ جَيِّدًا
أَوْ ظَرْفًا أَوْ حَرْفًا وَمَا بِهِ يُجْرُ
أَوْ بِهِمَا اِزْفَعُ، وَالْمُقَدَّمُ اِعْضَادًا
تَرَافَعَا، وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَنْدِ
مُنْكَرًا إِنْ دُونَ إِجَابِ بَدَا
نَحْوُ: (بِحَسْبِ الْأَذْكَيَاءِ قَائِدَةٌ)

وَالْخَبِيرُ الْمُفْرَدُ إِنْ يَجْمَدُ فَلَا
 وَفِيهِ ذَا اشْتِقَاقٍ ائِوِ مُضْمَرًا
 وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا
 فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ
 وَقَدْ يُسَاوِي الْجَامِدُ الْمُشْتَقُّ إِنْ
 وَضُمِّنِ الْجُمْلَةَ ذِكْرَ مُخْبِرٍ
 وَرَبَّمَا حَلَّتْ مِنَ الذَّكْرِ الْجَمَلُ
 كَقَوْلِكَ: (الْبُرُّ قَفِيضٌ بِكَذَا)
 وَحَيْثُ كَانَ الذَّكْرُ مَفْعُولًا وَ (كُلُّ)
 بِ (أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
 وَالزَّمَّ لِكُوفِيَّهِمُ النَّضْبَ لَدَى
 وَجُمْلَةٌ تَكُونُ نَفْسَ الْمُبْتَدَأِ
 وَب (اسْتَقَرَّ) بَلْ ب (مُسْتَقَرٌّ)
 إِذَا بِشَيْءٍ مِنْهُمَا أُخْبِرَ عَنِ
 وَاشْتَرَطُوا إِفَادَةَ فِي كُلِّ مَا
 لِذَلِكَ ظَرْفٌ زَمِنَ لَا يُسْتَنْدُ
 (أَكْلٌ عَامٌ نَعَمَ تَحْوُونَهُ
 وَحَذَفُ مَا يُعْرَفُ حِينَ يُحَذَفُ
 وَقَدْ يَحْلَانِ مَحَلُّ مُفْرَدٍ
 وَبَعْدَ (لَوْلَا) التَّرْزُومُ حَذَفَ الْخَبْرَ
 وَبَعْدَ وَاوِ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعَ
 كَذَلِكَ قَبْلَ الْحَالِ حَيْثُ الْمُبْتَدَأُ
 ك (حُبِّي الْمَالُ مَعَانَا مُحْسِنًا)
 وَالتَّرْزُومُ فِي الْقَطْعِ حَذَفَ الْمُبْتَدَأَ
 مِنْ مَضْدَرٍ مُرْتَفِعٍ، وَهُوَ بَدَلُ
 مِثَالِ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ خَلَا
 وَمُلْحَقٌ (فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَ)

ضَمِيرٍ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ فَأَقْبَلَا
 إِنْ يَخْلُ مِنْ رَفَعٍ لِتَالٍ ظَهَرَا
 بِهِ فَأَبْرَزَ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا
 لَا يُؤْمَنُ اللَّبْسُ وَرَأَيْهِمْ حَسَنُ
 يَكُنْ ك (خَالِدٌ هَزْبَرُ لَا يَهْنُ)
 عَنْهُ بِهَا ك (هِنْدٌ بَعْلَهَا غَيْرَ جَرِي)
 إِنْ فَهَمَ الْمَعْنَى، وَلَمْ يُخَفِّ خَلَّلُ
 بِحَذْفِ (مَنْهُ) فَاعْتَبِرْ كَلًّا بِذَا
 أَوْ شَبَّهُهُ مُبْتَدَأً فَاحْذِفْ وَذَلَّ
 عَلَى ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ
 حَذَفَ إِذَا مَا لَمْ يَعْمَ الْمُبْتَدَأُ
 تُغْنِي ك (دَعْوَى الْمُهْتَدِي: زِدْنِي هُدَى)
 يُعَلِّقُ الظَّرْفَ وَحَزَفَ الْجَرَّ
 مُبْتَدَأً ك (عِنْدَهُ أَوْلَى شَجَنُ)
 يَعْنِي بِهِ الْأَخْبَارَ مَنْ تَكَلَّمَ
 لِعَيْنِ الْإِنْدِرَا، وَأَنْشَدُوا
 يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهُ
 مِنْ جُزْأَى الْإِسْتَادِ حُكْمٌ يُعْرَفُ
 فَيُحَذَفَانِ لِوُضُوحِ الْمَقْصِدِ
 وَفِي صَرِيحِ قَسَمِ ذَلِكَ اشْتَهَرَ
 كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)
 مَضْدَرٌ أَوْ أَفْعَلُ تَفْضِيلُ بَدَأَ
 فَاعْلَمْ وَ (أَشْفَى مَا أَقُولُ مُغْلِنًا)
 ك (عُدَّ بِهِ اللَّهُ كَذَا مَا وَرَدَا)
 مِنْ فِعْلِهِ، وَغَيْرُ نَضْبٍ فِيهِ قَلَّ
 (صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى)
 بِذَا حَكَاهُ الْفَارِسِيُّ ذُو عَلَنَ

فَهُوَ لِمَا إِظْهَارُهُ قَدْ حُظِرَا
 إِلَّا إِذَا نِيلَ اسْتِفَادَةَ بَدَا
 أَوْ صِفَةٍ ك(رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَل)
 مِنْ ظَرْفٍ أَوْ شَبِيهِهِ ك(بِي رَمَوْ)
 عُدْرٌ لَكُمْ فَمَا اعْتِدَاءٌ مُخْتَمَلٌ
 مُجَرَّدًا مِنْ كُلِّ مَا قَدْ ذُكِرَا
 وَ (سَيْفٌ أَوْقَى لِلْفَتَى مِنْ مِثْسَاءً)
 وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ، إِذْ لَا ضَرَرَ
 ك(عَمَرُو الْجَانِي) وَ (عَامِرٌ عُدْنُ)
 ك(الَلَيْثُ زَيْدٌ) وَ (أَجَادُوا الْحُمْسُ)
 تَضْدِيرُهُ بِتَفْسِيهِ، أَوْ بِسَبَبِ
 وَ (مَا لِي زَيْدٍ)؟ وَ (فَتَى مَنْ وَافِدٌ)؟
 حَثْمًا، وَمَا لِمَا بِلَامٍ مُقْتَرِنُ
 أَوْ لَفْظٌ (إِلَّا) مُنِعَ التَّقَدُّمًا
 مِنْ مُبْتَدَأٍ يُوجِبُ لَهُ التَّأْخِيرُ
 وَ (فِي الثُّبُوسِ مُسْتَسِيرًا فَضْلَهَا)
 وَبَعْدَ (أَمَّا) حَايِرٌ أَبَدًا
 مُطْلَقًا أَوْ لَفْظًا كَقَوْلِ مَنْ عَبَّرَ
 مُقَيِّظًا، مُصَيِّفًا، مُشْتَى

فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ

ضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ ك(الَّذِي) وَ (مَا)
 وَعَمَّمَا، وَاقْتَضِيَا مُسْتَقْبَلًا
 وَفِي مُضَافٍ لَهُمَا ذَلِكَ اعْتُبِرَ
 ذَا الْحُكْمِ مِثْلَهُ لِمَعْنَى مَا خَفِيَ
 وَ (إِنَّ) بَاقٍ وَأَبَى أَبُو الْحَسَنِ
 بِغَيْرِ خُلْفٍ فَانْتَقَى الَّذِي انْتَقَى

وَإِنْ يَكُنْ مَخْصُوصٌ (بِنَعْمٍ) خَبَرًا
 وَلَا تُجْزُ تَنْكِيرَ الْإِسْمِ الْمُبْتَدَأَ
 كَحَالٍ مُخْتَصِّ بِعَظْفٍ، أَوْ عَمَلٍ
 وَمِثْلُ إِخْبَارٍ بِمُخْتَصِّ سَبَقَ
 وَكَافِتِفَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفَى ك(هَلْ)
 وَقَدْ يُفِيدُ الْمُبْتَدَأَ مُنْكَرًا
 نَحْوُ: (امْرُؤٌ أَنْفَعُ لِي مِنْ امْرَأَةٍ)
 وَالْأَضْلُ فِي الْكَلَامِ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ
 وَالتَّزِمُ الْأَضْلُ إِذَا لَبَسَ حُذِرَ
 وَلَا التَّزَامُ إِنْ أُرِيْلَ اللَّبْسُ
 وَلَازِمَ تَقْدِيمُ مُفْرَدٍ وَجَبَ
 نَحْوُ: (مَتَى السَّيْرُ)؟ وَ (أَيْنَ خَالِدٌ)؟
 وَأَخْرَجَ خَبَرًا بِالْفَا قُرْنُ
 وَكُلُّ جُزْءٍ حَصَرْتُهُ إِثْمًا
 وَإِنْ يَعُدُّ لِخَبَرٍ ضَمِيرُ
 ك(عِنْدَ هِنْدٍ فِي الْخِبَاءِ بَعْلُهَا)
 كَذَا إِذَا مَا كَانَ (أَنَّ) الْمُبْتَدَأَ
 وَفِي كَلَامِهِمْ تَعَدُّ الْخَبَرِ
 (مَنْ كَانَ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِي)

وَالْفَا أَجْزُ فِي خَبَرِ اسْمٍ شَبِيهِ مَا
 إِذَا بِظَرْفٍ، أَوْ بِفِعْلٍ وَصِلَا
 كَذَا مُنْكَرٌ يُضَاهِي مَا ذُكِرَ
 إِنَّ عَمَّ، وَالْمَوْصُوفُ بِالْمَوْصُولِ فِي
 وَذَا الْجَوَازِ بَعْدَ (لَيْكِنْ) وَ (أَنَّ)
 وَغَيْرُ بَاقٍ هُوَ بَعْدَ مَا بَقِيَ

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

كَانَ بِهَا الْمُبْتَدَأُ اِزْفَعُ نَاصِبًا
 وَمِثْلُ (كَانَ): (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى)
 وَهَكَذَا (لَيْسَ) وَ (زَالَ) وَ (بَرِحَ)
 وَأَلْزِمِ الْأَرْبَعَةَ الْأَوَاحِرَ
 وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) بَعْدَ مَا لَدَى
 (لَتَفْرِبَنَّ قَرِيبًا جُلْدِيًّا
 وَمَا سِوَى (دَامَ) وَ (لَيْسَ) ضَرْفًا
 فَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ فِي الْعَمَلِ
 مِنْ ذَلِكَ: (لَسْتُ زَائِلًا أُجِيبُكَ)
 وَاجْعَلْ كـ(صَارَ) مَا بَمَعْنَاهُ وَرَدَّ
 وَ (حَازَ) وَ (اِزْتَدَّ) كَذَا (تَحَوَّلَا)
 وَأَلْحَقُوا بِهِنَّ (جَاءَتْ حَاجَتُكَ)
 وَمِثْلُ (صَارَ) سَابِقَاتِهِ سِوَى
 وَقَدْ مِثْلُ (صَارَ) سَابِقَاتِهِ سِوَى
 وَمَنْعُ تَقْدِيمِ عَلَيَّهَا أَمْتَلُ
 وَمَا بِمَنْفِيٍّ بِ (مَا) عَلَّقَ لَا
 وَحَيْثُ لَا مَانِعَ لِلتَّوَسِيطِ قَدْ
 فِي نَحْوِ: (كَانَ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا)
 فِي نَحْوِ: (كَانَ الْمَاءُ زَيْدٌ شَارِبًا)
 وَعَظِيمٌ أَجَازٌ، وَالْجَوَازُ عَمَّ
 وَنَحْوِ: (كَانَ عِنْدَنَا زَيْدٌ حَضَرَ)
 وَمَا أَتَى فِي الشُّعْرِ مِثْلُ الْأَوَّلِ
 وَبَعْضُ ذِي الْأَفْعَالِ بِالرَّفْعِ اِكْتَفَى
 وَلِلتَّمَامِ قَابِلٌ كُلُّ سِوَى
 وَزَيْدٌ (كَانَ) بَيْنَ جُزْأَيِ جُمْلَتِهِ
 كَذَا (تَكُونُ) زَائِدًا - أَيْضًا - نَدَّرُ

خَبَرَهُ كـ(كَانَ زَيْدٌ صَاحِبًا)
 (أَصْبَحَ) (أَمْسَى) (صَارَ بِشَرٍّ سَمَحًا)
 (فَتِيءٌ) وَ (انْفَكَّ) وَكُلُّ مُتَّضِحٍ
 نَفِيًّا كـ(مَا زَالَ ابْنُ عَوْفٍ شَاكِرًا)
 إِفْهَامٌ مُدَّةٌ كَقَوْلِ مَنْ شَدَا
 مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا
 وَلِلتَّصَارِيفِ اجْعَلَنَّ مَا وَصِفًا
 كَذَا اسْمٌ فَاعِلٌ وَمَضْرُوجِي
 (كَوْنُكَ إِيَّاهُ) كَذَاكَ قَدْ حُكِيَ
 (أَضْرَ) (رَجَعَ) عَادَ (اسْتَحَالَ) وَ (قَعَدَ)
 وَهَكَذَا (عَدَا) وَ (زَاحَ) جُعِلَا
 مِنْ بَعْدِ (مَا) فَاضْرِفْ لَهَا عِنَايَتُكَ
 (بَاتَ) وَسِثْنُ فِي رَأْيِ سَوَا
 مَا لَمْ يَكُنْ (دَامَ) وَفِي (لَيْسَ) نَظَرُ
 عِنْدِي، وَقَوْمُ الْجَوَازِ فَضَّلُوا
 يَسْبِقُهَا، وَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ خَلَا
 يَجُوزُ فِي كُلِّ، وَحَثْمًا قَدْ وَرَدَ
 وَ(لَيْسَ) فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا)
 مَثَمًا لِأَهْلِ الْبُصْرَةِ اجْعَلْ نَاسِبًا
 فِي نَحْوِ: (كَانَ الْمَالُ يَبْدُلُ الْخِضْمَ)
 أَجْزُ فَلِلظَّرْفِ اتَّسَاعٌ يُغْتَفَرُ
 فَفِيهِ تَقْدِيرٌ ضَمِيرٌ يَنْجَلِي
 فَتَمَّ وَالنُّقْصَانُ غَيْرُهُ اِفْتَقَى
 (فَتِيءٌ) (لَيْسَ) (زَالَ) فَاشْكُرْ مَنْ رَوَى
 وَشَدَّ حَيْثُ حَرْفٌ جَرُّ قَبْلَهُ
 وَفِيهِ قَوْلُ امْرَأَةٍ مِمَّنْ غَبَرَ

إِذَا تَهَبُّ شَمَالًا بَلِيلُ
 كُلاً رَوَاهُ نَاقِلُوهُ مُوضِحًا
 وَبَعْدَ (أَنَّ) تَغْوِيضُ (مَا) عَنْهَا اسْتَنَدَ
 أَوْجِهَ (إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ) مُقْنِعَةٌ
 وَالْعَكْسُ وَاهٍ لَا عَدَاكَ نَفْعُ
 (أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَا لَا
 أَوْ ثَلَّةً مِنْ عَنَمٍ إِمَّا لَا)
 يُنْفَى جَوَازًا خَبَرًا قَدْ سَلِمَا
 نَحْوَ (يَعِيجُ) فَاعْرِفِ الْأَسْبَابَا
 كَمِثْلِ: (لَيْسَ الْخُرُّ إِلَّا مَنْ وَفَى)
 فَاسْتَعْمِلِ التَّأْوِيلَ إِنْ أَتَاكَ
 بِسَاكِنٍ وَالْحَذْفُ نَزْرًا قَدْ ثَقُلَ
 كَمَا لَسْتَ بِابْنِي حَيْثُ لَمْ تَكُنْ بِبَرٍّ)
 إِلَّا امْرُؤٌ لَمْ يَخُلْ مِنْ كَفِّ الْأَدَى
 إِعْمَالِ (لَيْسَ) فَارِوْ ذَا تَشْمِيمِ
 وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ فَكُنْ مُحَقِّقًا
 فَانصِبْ وَإِنْ تَجَرَّزُهُ فَهَوَّ الْمُتَّقَى
 فَرِذْ مَعَ الْوَجْهَيْنِ رَفَعَ الْمُنْعَطِفُ
 وَلَا مُلِمٌّ قَلْبُهُ بِذَامِ
 مَغْطُوفِ الذَّمِّ مَعَ لَفْظِهَا يَلِي
 وَبَعْدَ (لَيْسَ) مُطْلَقًا فِيهِ احْكَمَا
 غَمْرًا أَنَا) وَالْجَرَّ عَمَرُو حَظَلَا

باب (ما) و (لا) و (إن) المشبهات بـ (ليس)

إِنْ عَدِمَتْ (إِلَّا) وَ (إِنَّ) وَقَدِّمًا
 إِعْمَالِ (مَا)، كَذَلِكَ يَبْطُلُ الْعَمَلُ
 وَبَعْدَ ظَرْفِ أَيْهِ، أَوْ حَرْفِ جَرِّ

(أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلُ
 وَشَدَّ (أَمْسَى) زَائِدًا وَ (أَضْبَحَا)
 وَحَذْفُ كَانَ بَعْدَ (إِنَّ) أَوْ (لَوْ) وَرَزَدَ
 مِنْ ذَلِكَ: (أَمَا أَنْتَ ذَا) وَأَزْبَعَةٌ
 أَجْوُدُهَا نَضَبٌ يَلِيهِ رَفَعُ
 وَ (كَانَ) وَأَسْمُهَا نَوَى مَنْ قَالَا
 لَوْ أَنَّ ثَوْقًا لَكَ، أَوْ جَمَالًا
 وَافِرُنْ إِذَا شِئْتَ بِ (إِلَّا) بَعْدَ مَا
 مِنْ كَوْنِهِ لَا يَقْبَلُ الْإِيجَابَا
 وَفُهُ إِذَا أُوجِبَتْ مَا (لَيْسَ) نَفَى
 وَنَحْوُ: (لَمْ يَزَلْ) يُتَنَفَى ذَاكَ
 وَ (يَكُ) فِي (يَكُنْ) أَجْزُ مَا لَمْ تَصِلْ
 وَالْخَبَرُ الْمُنْفَى - غَالِبًا - يُجَرَّ
 وَذِكْرُ (إِلَّا) مَانِعٌ كَمَا لَيْسَ ذَا
 وَمُبْطَلٌ (إِلَّا) لَدَى تَمِيمِ
 يُقَالُ: (لَيْسَ الْبُرُّ إِلَّا ذُو الثَّقَى)
 وَمَا عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْبَا نُسْقَا
 وَحَيْثُ يَثْلُو سَبَبِي مَا عَطْفُ
 كَمَا لَيْسَ عَامِرٌ بِمُسْتَهَامِ
 وَرُبَّمَا قُدِّرَتْ الْبَا فَوَلَى
 وَقَبْلَ أَجَنَّبِي ازْفَعْ بَعْدَ (مَا)
 مِنْ بَعْدِ بَا كَمَا لَسْتُ بِالْوَانِي وَلَا

أَهْلُ الْحِجَازِ أَلْحَقُوا بِ (لَيْسَ) (مَا)
 ذُو خَبَرٍ، وَإِنْ تَوَخَّرَهُ بَطُلَ
 يَكُونُ الْإِسْمُ بَعْدَ مَعْمُولِ الْخَبَرِ

وَمَوْضِعِ الْمَجْرُورِ نَضْبُ زَعَمًا
هُنَا عَلَى الْمَنْصُوبِ إِنَّ بِ (بَلْ) عَطْفٌ
جَاءَ هُنَا فِي خَبَرٍ تَقَدَّمَ
لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَدَيْهِمْ مُهْمَلٌ
كَغَيْرِهِمْ وَذَا كَثِيرٌ اشْتَهَرَ
كَ(مَا إِنْ اللَّهُ بِعَافِلٍ) فَدُنْ
وَدُوْ ائْتِصَارٍ مَنْ بِهِدَيْنِ اسْتَدَلَّ
مِثَالُهُ: (لا متعد مسلما)
وَفِيهِ بَحْثٌ بَارِعٌ مَنْ حَقَّقَهُ
وَنَضْبُ (حِينَ) خَبَرًا بَعْدَ نَقْلِ
وَالثَّابِتِ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى
وَبَعْضُهُمْ (هَنَا) لَهَا اسْمًا يَجْعَلُ
مُحَمَّدٍ فِيهِ الْكِسَائِي أَنْشَدَا
بِشْرِ بِإِيْمَاءٍ إِلَى ذَا يَذْهَبُ
أَمْثَالُكُمْ) تُلْفِي لَذَا اعْتِضَادًا

وَرَفَعُ (مَا بِهَا زَيْدٌ) بِ (مَا)
وَذَاكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُنْعَطِفُ
أَوْ (لَكِنَّ) ازْفَعُهُ، وَنَضْبُ رَبَّمَا
وَمَا لِ (مَا) عِنْدَ تَمِيمِ عَمَلٌ
وَبَعْدَ بِأَلْبَا قَدْ يَجْرُونَ الْخَبَرَ
وَجَاءَ مَجْرُورًا بِبَاءٍ بَعْدَ (إِنْ)
وَجَرَتْ أَلْبَا خَبَرًا مِنْ بَعْدِ (هَلْ)
وَأَعْمَلُوا فِي النَّكِرَاتِ (لا) ك(مَا)
وَ(لا أَنَا بِأَعْيَا) آتٍ عَنْ ثِقَةٍ
وَاسْمًا لِ(لَاتِ): (الْحَيْنِ) مَحْدُوفًا جُعِلَ
وَقَدْ يُرَى الْمَحْدُوفُ بَعْدَ خَبَرًا
فِي (لَاتِ هَنَا) مَا لِ (لَاتِ) عَمَلٌ
وَمُلْحَقٌ بِ (مَا): (إِنْ) التَّائِي لَدَى
إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا- اَعْلَمَ- وَأَبُو
وَ بِ (إِنْ الَّذِينَ) مَعَ (عِبَادًا)

باب أفعال المقاربة

تُعْزَى وَمَعَ (كَانَ) لَهَا مُنَاسَبَةٌ
هُنَا مُضَارِعٌ، وَمُفْرَدًا نَدْرُ
(عَسَى الْغُورِيُّ أَبُوسَا) تَمَثُّلًا
لِ (جَعَلْتُ) وَبَيْتُهُ غَرِيبٌ
يَعْنِي بِهِ الشُّرُوعَ مَنْ تَكَلَّمَ
(طَبَقَ) بَعْدَهُ (أَخَذْتُ) وَ(عَلِقَ)
وَقَدْ تُرَى (أُولَى) بِذَيْنِ مُلْحَقًا
كَذَا (عَسَى) وَ (كَادَ) دُونَ (أَنَّ) عَلَبَ
يَعْزُو إِلَيْهَا خَبَرًا مَنْ قَدْ فَطِنَ
عَنْ خَبَرٍ بِنَحْوِ أَنْ تَسْتَعْنِي

وَهَاكَ أَفْعَالًا إِلَى الْمُقَارَبَةِ
وَكَاسِمَهَا اسْمُهُنَّ لَكِنَّ الْخَبَرَ
نَحْوَ (عَسَيْتُ صَائِمًا) وَتُقْلًا
وَخَبَرٌ (مَرْتَعُهَا قَرِيبٌ)
وَالْتَزِمَ التَّجْرِيدُ فِي أَخْبَارِ مَا
كَ(هَبَّ) (أَنْشَأَ) (جَعَلْتُ) وَ(طَفِقَ)
وَافْرُنَ بِ (أَنَّ) بَعْدَ (حَرَى) وَ (اخْلَوْلَقَا)
وَ (أَوْشَكَ) التَّخْيِيرُ فِيهَا وَ (كَرُبَ)
وَ (عَسَى) عَكْسٌ وَعِنْدَ تَرْكِ (أَنَّ)
كَذَاكَ غَيْرُهَا وَقَدْ تَسْتَعْنِي

وَهَكَذَا (أَوْشَكَ) حَيْثُ اتَّفَقَا
 أَوْ (عَسَيَا) وَقَسَ فَلَيْسَ مُشْكِلًا
 مُنْكَسِرًا، وَنَافِعٌ بِهِ قَرَا
 وَ (كَادَ) وَاحْفَظْ (كَائِدًا) وَ (مُوشِكًا)
 سِوَى الَّذِي ذَكَرْتُ فَادْرِ الْمُسْتَنْدِ
 هُنَا وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ عَبَّرَ
 وَنَائِبُ الثَّأ: الْكَافُ فَاعْرِفْ ذَاكَ
 مُنْظَرًا مَا قَالَ شَادِ ذُو عَلَنٍ
 وَطَالِمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ
 مُسَوِّيًا هُنَا (لَعَلَّ) وَ (عَسَى)
 عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ فَاعْرِفِ الصُّورَ
 وَحِينَ تُثْفِي (كَادَ) ذَلِكَ أَجْدُرُ
 وَ (لَمْ يَكْذِبْ) كَمَثَلِ (إِنْ صَبَا)
 كَ (وَلَدْتُ هِنْدُ) وَلَمْ تَكْذِبْ تَلِيدُ

إِنْ أَسْنَدَتْ لَهُ كَذَاكَ (اخْلَوْلَقَا)
 وَجَائِزٌ (ذَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلَا)
 وَالسُّنُّ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) قَدْ يُرَى
 وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَ (أَوْشَكَ)
 وَمَا لِيذِي الْأَفْعَالِ بِالتَّضْرِيْفِ يَدُ
 وَلِدَلِيلِ اسْتَجِزْ حَذْفَ الْخَبَرِ
 (يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ)
 هَذَا اخْتِيَارِي تَابِعَا أَبَا الْحَسَنِ
 (يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالِمَا عَصَيْكَ)
 وَالْعَمَلَيْنِ سِبْبُونِهِ عَكْسًا
 وَالْآخِرُ اسْمٌ وَالْمَقْدَمُ الْخَبَرُ
 وَيُثْبِتُ (كَادَ) يُنْفَى الْخَبَرُ
 فَ (كَذَتْ تَضُبُو) مُتَّفَقٌ فِيهِ الصَّبَا
 وَعَبَّرَ ذَا عَلَى كَلَامَيْنِ يَرِدُ

باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

فِي خَبَرٍ، وَاسْمٍ، وَهَكَذَا (لَعَلَّ)
 وَقِيلَ فِي (لَعَلَّ): (عَلَّ) وَ (لَعَنَّ)
 كَذَا (لَعَنَّ) وَ (رَعَنَّ) وَ (رَعَنَّ)
 فَاجْعَلْ لِيذِي الْحُرُوفِ فِيهِ عَمَلًا
 أَسْنَدًا مِمَّا أُلْزِمَ التَّقْدِمَا
 إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَزَفَ جَزَ
 وَإِنَّ فِيهِ شَعْفًا بِالْبَدَلِ
 عَلَى ضَمِيرٍ مَا بِمُسْنَدٍ وَصَلِ
 وَ (لَيْتَ لِلْمُضْنَى بِسُعْدَى مِثْلَهَا)
 وَبَعْدَ وَاوِ «مَع» وَجُوبًا اسْتَهَزَ
 سَيْرًا) وَ (إِنَّ النَّضْرَ مِيرًا مِيرًا)

لِ (إِنَّ) عَكْسُ مَا لِي (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ
 وَ (لَيْتَ) مَعَ (لَكِنَّ) هَكَذَا (كَانَ)
 وَ (عَنَّ) - أَيْضًا - ثُمَّ (أَنَّ) وَ (لِأَنَّ)
 وَكُلُّ مَا (كَانَ) عَلَيْهِ دَخَلَا
 مَا لَمْ يَعْزَّ مَانِعٌ كَكُونِ مَا
 وَالتَّزْمَنُ هُنَا تَأَخَّرَ الْخَبَرُ
 تَقُولُ: (إِنَّ خَالِدًا ذُو فَضْلِ
 وَوَجِبَ تَأْخِيرُكَ اسْمًا يَشْتَمِلُ
 كَ (إِنَّ فِي خَبَاءِ هِنْدٍ بَعْلَهَا)
 وَلِدَلِيلِ جَوَزُوا حَذْفَ الْخَبَرِ
 كَذَا كَنَحْوِ: (إِنَّ زَيْنًا سَيْرًا)

وَنَحْوُ: (إِنَّ أَكْثَرَ اشْتِعَالِي
وَالْحَذْفُ بَعْدَ (لَيْتَ شِعْرِي) التَّزِمِ
وَنَحْوُ: (إِنَّ قَائِمًا عَبْدَاكَ)
وَ (مَا) تَكْفُفُ الْعَمَلِ الْمُؤْصُوفَا
كَ(إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ) وَأَتَى
وَعَبَّرَ (لَيْتَ) لِاحِقٍ بِهِ لَدَى
وَكَسَرَ (إِنَّ) الزَّمَّ بِحَيْثُ يَغْتَقِبُ
أَوْ كَوْنُهَا مَحَلَّ حَالٍ، أَوْ صِلَهُ
أَوْ وَلِيَتْ فِعْلًا بِلَامٍ عُلُقًا
وَالْكَسْرُ وَالْفَتْحُ يُجَوِّزَانِ إِنْ
بِئَا الْجَزَاءِ، أَوْ (أَمَّا) أَوْ أَوْلِيَتْ
قَوْلًا ك(ظَنَّ) أَوْ بِ (إِنَّ) مُخْبَرًا
وَكُلُّ مَوْضِعٍ سِوَى مَا قُدِّمًا
وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ لَامُ الْإِنْتِدَا
وَالثَّانِي الْمُنْتَبِتَ مِمَّا يَفْتَضِي
وَإِنْ يَكُنْ فِعْلٌ مُضَى صُرْفًا
(أَمْ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ
وقد تليه واو مع وقد يرد
وأوله معمول غير الماض إن
وَجَنَّبُوهُ جُزَأَى الشَّرْطِ وَفِي
وَيَلْحَقُ الْفَضْلَ وَزَائِدًا يُعَدُّ
وَخَبَرُ الْمَعْطُوفِ بَعْدَ (إِنَّ) إِنْ
وَإِنْ تُخَفَّفُ (أَنَّ) أَوْ (كَأَنَّ)
وَقَدْ يَبِينُ، وَإِذَا مَا أَضْمَرَ
وَإِنْ بِفِعْلِ صُدْرَتْ غَيْرِ دَعَا
فَالْأَخْسَنُ الْفَضْلُ بِ (قَدْ) أَوْ نَفَى أَوْ
وَقَبْلَ (أَنَّ) ذِي عِلْمٍ أَوْ ظَنِّ لَزِمَ

بِهِ وَحِيدًا مُكْتَفٍ بِحَالٍ
وَذَكَرُ الْإِسْتِفْهَامِ بَعْدَهُ حُتِمَ
أَجَازَ يَخْيَى، وَسَعِيدٌ ذَاكَ
زَائِدَةٌ إِنْ تَلِ ذِي الْحُرُوفَا
فِي (لَيْتَمَا) الْوَجْهَانِ فِيمَا أُثْبِتَا
قَوْمٍ قِيَاسًا، وَيَنْقَلِبُ عَضْدًا
اسْمٌ وَفِعْلٌ، فَلِبَيْدِهِ ذَا يَجِبُ
أَوْ لِجَوَابِ قَسَمٍ مُكَمَّلِهِ
أَوْ حُكَيْتَ مِنْ بَعْدِ قَوْلٍ مُطْلَقًا
(إِذَا) فُجَاءَةً تَلَتْ أَوْ تَقْتَرِنُ
فِعْلَ يَمِينِ دُونَ لَامٍ أَوْ تَلَتْ
عَنْهُ وَثَانٍ جَا لَ (إِنَّ) خَبْرًا
فَفَتْحُ هَمَزِ (إِنَّ) فِيهِ التَّزِمَا
تَأْتِي ك(إِنَّ خَالِدًا لَدُو هُدَى)
يُلْحَقُ نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَوْضَى)
وَلَمْ يُقَارَنُ (قَدْ) قَدْذَا اللَّامُ انْتَفَى
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ
مع اسم إثر ظرف اكفاه قُصِدَ
وُسْطُ فَهُوَ بِاسْتِبَاحَةِ قَمْنٍ
لِحَاقِهِ الْجَزَا أَبُو بَكْرٍ قُفِي
فِي مَاسِي وَهَذَا وَمِمَّا قَدْ وَرَدَ
قَارَنَهَا اسْتِخْسَانَهُ كُلُّ فِطْنٍ
فَبَعْدَهَا انْوِ الْإِسْمِ مُسْتَكِنًا
مَعَ (أَنَّ) فَجُمْلَةٌ تَجِيءُ خَبْرًا
وَعَبَّرَ مَا تَصْرَفًا قَدْ مُنْعَا
تَنْفِيسِ أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذَكَرَ (لَوْ)
وَيَشْدُوذِ مَا سِوَى هَذَا وَسِمَ

وَإِنْ تَلَا فِعْلٌ فِيمَا يَغْرُلُ
 قَتَلَتْ) وَالثَّانِي بِلامٍ يَقْتَرِنُ
 عَنْ ذِكْرِهَا بِعَمَلٍ أَوْ مَعْنَى
 أَجْزَ بِلا قَيْدٍ، وَبِالرَّفْعِ اعْتَرَفَ
 نَوَيْتَ تَأْخِيرًا، وَ (أَنَّ) مِثْلَ (إِنْ)
 وَإِنْ يَكُ الإِعْرَابُ ذَا خَفَاءِ
 يَرْفَعُ عُمُومًا، وَبِفَتْوَاهُ وَرَدَ
 فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَيْسُ «
 «وَأَيْنَهُمْ» مِنْ قَبْلِ «أَجْمَعُونَ»
 وَبَعْضُهُمْ عَمٌّ، وَمِمَّا سَطَّرَا
 قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا»

وَحُفِّقَتْ (إِنْ) فَقَلَّ الْعَمَلُ
 عَمَلَ الإِبْتِدَاءِ وَشَدُّ نَحْوُ: (إِنْ
 فَارِقَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ يُسْتَعْنَى
 وَنَضَبَ مَا عَلَى اسْمِ ذَا البَابِ عَطْفُ
 لِـ (إِنْ) بَعْدَ خَبَرٍ، وَقَبْلَ أَنْ
 وَالرَّفْعِ - مُطْلَقًا - رَأَى الكَسَائِي
 وَقُدِّمَ الْمَعْطُوفُ فَالْفَرَاءُ قَدْ
 «يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ
 وَصَحَّ «أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ»
 وَنَاصِبٌ يَخِيى بِ (لَيْتَ) الْخَبْرَا
 «كَأَنَّ أذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا»

باب (لا) العاملة عمل (إن)

(لا) فِدِ (إِنْ) أَلْحَقَتْ فِي الْعَمَلِ
 أَوْ يَكُ كَالَّذِ بِالإِضَافَةِ اتَّصَفَ
 وَ(لا) كَرِيمًا أَضْلُهُ مُتَّهَمٌ
 كـ(لا) صَلاَحَ لِمُسيءٍ أَدْبَا)
 فَالرَّفْعَ وَالنَّضْبَ انْتَسَبَ إِلَيْهِ
 وَكُنْتَ بِالفَتْحِ وَسَمَتِ الأَوَّلَا
 فِي النُّضْبِ حَظٌّ بَلْ لَهُ الوُجْهَانِ
 بِقَضْدِ تَرْكِيْبٍ وَ (لا) لَفْظًا فَقَدْ
 إِنْ كَانَ مَعَ إِفْرَادِهِ لَمْ يَنْفَصِلْ
 أَوْ كَانَ غَيْرَ مُفْرَدٍ وَلَوْ وُصِلَ
 نَوْنٌ أَوْ اجْعَلْنَهُمَا اسْمًا وَاحِدًا
 وَنَحْوُ (لا) أَبَا) وَ (لا) ابْنِي) قَدْ وَرَدَ
 وَنَحْوُ (لا) أَبَاكَ) نَزْرًا عُلِمَا
 فَكُنْ لَهُ بِشَائِعٍ مُؤَوَّلَا

إِذَا مُتَكَرَّرَ بِمَعْنَى (مِنْ) يَلِي
 وَتَلَوَهَا انْصَبْنَ بِهَا اسْمًا إِنْ يُضَفُّ
 كَمِثْلِ (لا) صَاحِبِ بَرٍّ مُسْلِمٍ
 وَالْمُفْرَدَ افْتَحَ مَعَهَا مُرَكَّبًا
 وَإِنْ عَطَفْتَ مِثْلَهُ عَلَيْهِ
 وَالْفَتْحِ -أَيْضًا- زِدْ إِذَا كَرَزْتَ (لا)
 وَإِنْ رَفَعْتَهُ فَمَا لِلثَّانِي
 وَقَفَّحُ مَعْطُوفٍ بِنَاءً قَدْ يَرِدُ
 وَالأَوُجَةَ الثَّلَاثَةَ الوُضْفَ أَنْبَلُ
 وَالْفَتْحُ مَمْنُوعٌ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ
 وَالثَّانِي مِنْ (لا) مَاءَ مَاءَ بَارِدًا)
 وَنَحْوُ: (لا) ابْنَيْنِ) وَ (لا) أَبَ) اطْرُدْ
 بِشَرْطِ كَوْنِ اللامِ بَعْدَ مُفْحَمًا
 وَإِنْ أَتَاكَ عَلِمَ وَهُوَ اسْمٌ (لا)

كَقَوْلِهِمْ فِي رَجَزٍ مَزْوِي
وَأَعِطِ (لَا) مَعَ هَمَزِ الْإِسْتِفْهَامِ
وَفِي تَمَنُّ بِ (أَلَا) لَا تُلْغِ (لَا)
وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ
وَذَلِكَ فِي عُرْفِ تَمِيمٍ يَلْزَمُ
وَلَازِمٌ فِي سَعَةِ تَكْرِيرُ (لَا)
كَذَا إِذَا يَثْلُوهُ نَعْتٌ أَوْ خَبَرٌ

باب الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين

بِفِعْلِ عِلْمٍ لَا يَعْرِفَانِ نُصِبَ
كَذَا مُرَادَاتٍ ذَيْنِ كـ (يَرَى)
وَ (عَدَّ) مَعَ (هَبَ) وَ (تَعَلَّمَ) وَ (سَمِعَ)
وَأَلْحَقُوا (رَعَمَ) (أَلْفَى) وَ (وَجَدَ)
وَبَعْضُهُمْ أَلْحَقَ - أَيْضًا - (ضَرَبَا)
فَكَانَ مِنْهَا وَ (تَخَذْتُ) وَ (اتَّخَذَ)
وَمَا اسْتَحَقَّ خَبَرٌ وَ مُبْتَدَأُ
كَأَضْرِبِ الثَّانِي مِنَ الْجُزْأَيْنِ
وَكَوْنُ مَا رَكَّبْتَهُ مُفِيدًا
وَحَذْفُ مَا بَيْنَهُ دَلِيلُ
وَجَائِزُ سُقُوطِ جُزْأَيْنِ هُنَا
وَ (أَنَّ) وَ (أَنَّ) مَعَ مَا بِهِ وَصِلَ
كـ (يَخْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْ)
وَمَا سِوَى (هَبَ) وَ (تَعَلَّمَ) وَ (وَهَبَ)
وَغَيْرُ (هَبَ) قَلْبِيًّا إِنْ لَمْ يُبْتَدَأْ
كـ (خَالِدٌ خَلَّتْ أَخٌ) وَ (عَامِرٌ
وَرُبَّمَا أَلْفَى سَابِقٌ سَبَقَ
كـ (أَيَّنَ خَلَّتْ جَعْفَرٌ مَقِيمٌ)

مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَ بِ (حَسِبَ)
وَ (ظَنَّ) مَعَ (حَجَا) وَ (خَالَ) وَ (دَرَى)
إِنْ يَكُ بِاسْمٍ غَيْرِ مَسْمُوعٍ تَبِعَ
وَمَا لِتَضْيِيرِ، وَشَبِيهِهِ كـ (رَدَّ)
فِي مَثَلٍ وَالْجَعْلُ أَجْدَى (وَهَبَا)
إِنْ أَفْهَمَا مَعْنَى عَنِ الْكَسْبِ انْتَبَذَ
فَمَعَ ذِي الْأَفْعَالِ يَأْتِي أَبَدًا
وَكَوْنُهُ لِمَعْنَى أَوْ لِعَيْنِ
فِي كُلِّ التَّزْمِ وَلَا تَحِيدًا
هُنَاكَ هَهُنَا لَهُ سَبِيلُ
إِنْ كَانَ ذِكْرُ مَا تَبَقَّى حَسَنًا
عَنْ جُزْأَى الْإِسْنَادِ مُغْنِيًا جُعِلَ
وَ (مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُخَانَ فِي الْفَى)
صَرَفَ وَأَوْجِبَ لِلضَّرُوفِ مَا وَجِبَ
يُلْغِ جَوَازًا فَهَوَ كَالَّذِ فُقِدَا
سَمَّحَ أَرَى) وَ (ذَا عَلِمْتُ نَاصِرُ)
بِمَا بِهِ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ مُعْتَلِقُ
وَ (لِلنَّدى أَرَى الْفَتَى مُدِيمُ)

فَبَعْدَ لَامٍ، أَوْ ضَمِيرٍ اسْتَكْرَنَ
(مِلاك) مَعَ (رَأَيْتُ) هَكَذَا سُمِعَ
تَضْمِيرُهُ أَوْ تَشْرُ لِمَعْنَاهُ يَهْنُ
مِنْ قَبْلِ لَامِ الْاِبْتِدَاءِ قَدْ وَجِبَ
وَمَا لِاِسْتِفْهَامِ وَضَعُهُ زُكْنُ
لَفْظًا فَحَسِبَ كَلَاذِرِ أَيْ النَّاسِ جَلَّ
مَا مِنْهُ عِزْفَانٌ وَنَحْوُهُ فُهُمْ
مُنْتَسِبٌ لِلْقَلْبِ، أَوْ إِلَى الْبَصْرِ
بِنَضْبِهِ، أَوْ رَفْعِهِ احْكُمُ وَأَنْطِقْ
تَرْفَعُ تُصَبُّ وَالنُّصْبُ بِالْفَضْلِ قَمِنْ
إِلَيْهِ فِي التَّعْلِيْقِ حَيْثُ وَافَى
عُلَامُ (أَيْ) فَاْمَنْعَ التَّأَثُّرَا
خَضُوا بِقَلْبِي وَمَعَ فَقَدْ فَقَدْتُنِي
رُؤْيَا وَرُؤْيَةً بِلَا تَوْهْنٍ

فصل في إجراء القول مجرى الظن

وَمَا بِمَعْنَاهُ انْصَبْنَاهُ كَالْمَثَلِ
عِنْدَ سُلَيْمٍ، وَعَلَى ذَا حُمَلَا
هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيْنَا
إِذَا بِالِاسْتِفْهَامِ قَبْلُ يُوصَلُ
وَبَعْضُهُمْ فِيهِ رَوَى مُسْتَشْهِدَا
يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟
بِالْخَافِضِ اغْتَفِرْ وَرَاعِ مَا رَعُوا
أَنْتَ تَقُولُ عَامِرًا قَدْ اِزْتَحَلَ؟

فصل في (أعلم) وما جرى مجراه

وَلِ (أَرَى) مُرَادِفَا هَذَا وَجِبَ
وَقَيْسَ فِعْلًا (حَبَّرَ) وَ (أَنْبَأَ)

وَإِنْ سِوَى ذَا سَابِقًا مُلْعَى يُظَنُّ
كَلِمَا إِخَالُ) بَعْدَ (تَنْوِيلِ) رَفَعُ
وَاسْتَفْبَحُوا تَوْكِيدَ مَا يُلْعَى وَإِنْ
تَعْلِيْقُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ عَيْرَ (هَبْ)
وَقَبْلَ مَفْعَى بِ (لَا) وَ (مَا) وَ (إِنْ)
وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْغَاءِ الْعَمَلِ
وَمَعَ الْاِسْتِفْهَامِ الْحَقُّ بِ (عَلِمَ)
وَهَكَذَا مُجْدَى سُؤَالِ، أَوْ نَظَرُ
مَا بَيْنَ الْاِسْتِفْهَامِ، وَالْمَعْلُوقِ
نَحْوُ: (عَرَفْتَ النَّصْرَ مَنْ هُوَ؟) فَإِنْ
وَاجْعَلْ كَذِي اسْتِفْهَامِ الْمُضَافَا
فَكَ (دَرَى أَيْهُمُ خَيْرٌ): (دَرَى)
وَنَحْوِ خَلِّكَ خَالَهُ وَخَلَّتْنِي
عَدِمْتَنِي شَدًّا، وَقَلْ رَأَيْتَنِي

بِالْقَوْلِ تُحَكِّي وَفُرُوعِهِ الْجَمَلِ
وَالْقَوْلُ مُطْلَقًا كَظَنُّ عَمِلَا
(قَالَتْ- وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِيْنَا-
وَعَيْرُهُمْ يَخْصُ ذَا بِ (تَفَعَّلُ)
كَمِثْلِ: (هَلْ تَقُولُ: زَيْدًا مُنْجِدًا؟)
(مَتَى تَقُولُ: الْقُلُصَّ الرَّوَّاسِمَا
وَالْفَضْلُ بِالْمَفْعُولِ أَوْ بِالظَّرْفِ أَوْ
وَاحِكِ لِقَضَلِ بِسِوَاهُنَّ (هَلْ

«أَعْلَمُ» مَفَاعِيلَ ثَلَاثَةٌ نَصَبُ
وَقُلْ فِي (حَدَّثَ) ثُمَّ (نَبَأَ)

بِهَمْزَةِ الثَّقَلِ (رَأَى) وَ (عَلِمَا) وَقَاعِلًا كَانَ وَتَلَوَاهُ هُمَا سِوَى (رَأَى) مِنْ أَحْوَاتِهِ جَرَى بِذَلِكَ الْأَخْفَشُ قَدَمًا حَكَمًا وَأَجْرٍ مُجْرَى (خَلْتُ) فِعْلًا صِيغَ مِنْ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَابِ (خَلْتُ) لِحَقًّا

تَوْضُلًا لِثَالِثٍ تَقَدَّمَ عَلَى الَّذِي كَانَا عَلَيْهِ فَاعِلَمَا مَعَ هَمْزَةِ الثَّقَلِ كَمَا يَجْرَى (أَرَى) وَمَنْ يُخَالِفُهُ هُنَا فَقَدْ سَمَا ذَا الْبَابِ لِلْمَفْعُولِ حَيْثُمَا يَعْنِ بِ (كَانَ) نَحْوُ: (خِيلَ زَيْدٌ مُشْفِقًا)

باب الفاعل

مَا تَمَّ مُسْتَدُّ لَهُ خِلَوْ لَزِمَ فَارْفَعُهُ بِالْمُسْتَدِّ نَحْوُ: (جَا أَبُو وَرَبَّمَا جَرَّ بِبَاءٍ، أَوْ بِ (مِنْ) وَأَضْمِرِ الْفَاعِلِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي وَ (ابْنَاكَ قَامَا) وَ (الرِّجَالُ انْطَلَقُوا) وَقَدْ تَلَى عِلَامَةً كَمْضَمٍ وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ نَحْوَ ذَا خَبَزَ وَقَدْ يَكُونُ الْإِسْمُ بَعْدَ بَدَلًا وَيُشْبِهُ الْفَاعِلُ جُزْءَ الْفِعْلِ وَالْأَضْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا لِذَلِكَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عَمَزَ) فِي (سَاءَ عَبْدٌ هِنْدَ بَعْلَهَا) وَمَا وَإِنْ عَكَسَتْ الْعَمَلِينَ صَحَّ فِي وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذَرَ وَذَا انْحِصَارٍ أَخْرَجَ مِنْهُمَا وَلَيْسَ ذَا حَتْمًا لَدَى الْكِسَائِيِّ وَسَبَقُ غَيْرِ فَاعِلٍ إِذَا حُصِرَ وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا حَذَفَا نَحْوُ: (بَلَى زَيْدٌ لِقَائِلٍ لَمْ يَقُمْ

سَبَقًا بِصَوْنِ الْأَضْلِ فَاعِلًا وَسِمَ زَيْدٌ) وَ (عَنَى هَجَرَ خَلَّ صَاحِبٌ) فَقُدِّرَ الرَّفْعُ وَإِنْ يُتْبَعُ يَبْنُ أَخْرَجَتْهُ كَمِثْلِ: (زَيْدٌ يَغْتَدِي) وَوَاجِبٌ تَجْرِيدُ فِعْلٍ يَسْبِقُ فِي لُغَةٍ كَ(انْطَلَقُوا بَنُو السَّرِيِّ) مُقَدَّرًا تَقْدِيمَ مَا بَعْدَ ظَهَرَ وَأَوَّلُ الْأَقْوَالِ رَاعِيهِ اعْتَلَا فَالْأَضْلُ أَنْ يَتْلُوهُ دُونَ فَضْلِ وَالنِّيَّةُ التَّأخِيرُ حَيْثُ اتَّصَلَا فَشَاءَ، وَقَلَّ (زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرِ) أَشْبَهَهُ: الْفَاعِلُ لَنْ يُقَدَّمَ رَأَى، وَمَنْعَ ذَلِكَ بَعْضُ يَفْتَفِي أَوْ أَضْمِرَ الْفَاعِلِ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ حَتْمًا بِ (إِلَّا) كَانَ أَوْ بِ (إِنَّمَا) إِذَا الْمُرَادُ كَانَ ذَا انْحِلَاءٍ عِنْدَ ابْنِ الْأَثْبَارِيِّ حُكْمٌ اغْتَفِرَ إِنْ اسْتَبَانَ بِدَلِيلٍ عُرْفًا شَخْصٌ وَ (عَمَرُو) فِي جَوَابِ (مَنْ يَقُمْ؟)

(يَبْكِيهِ) مِنْ بَعْدِ (يَزِيدُ) رَافِعُ
 كَأَنَّ لِأُنْتَى كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَدَى)
 أَوْ ظَاهِرٍ مِنَ الْمَجَازِ قَدْ عَرِيَ
 نَحْوُ: (أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْأَخْفَبِ)
 كَمَا زَكَ إِلَّا قَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)
 ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ كَالشَّمْسِ طَلَعِ)
 إِلَّا ابْنَ كَيْسَانَ فَلَا يَفْتَصِرُ
 مُذَكَّرٍ كَالثَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ
 وَاجْعَلِ (بَيْنَيْنِ) مِثْلَ مَا قَدْ كُسِّرَا
 رَأَى كَفِعْلِ (هِنْدُ) فِي النَّأِ يُجْعَلَا
 لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنُ
 فَالْثَّاءِ فِي مُضَارِعِ قَدْ حُتِمَا
 فَالْثَّاءُ أَوْ الْيَاءُ فِي الْمُضَارِعِ اجْعَلَا
 جَوَازُهُ عَنِ الْكِسَائِي أَشْتَهَرَ
 خُلْفِ، وَكُلُّ سَيْرِي مُفْصَلَا

وَمِثْلُ قَوْلِهِ (يَزِيدُ ضَارِعُ)
 وَثَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا
 وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٍ
 وَقَدْ يُبِيحُ الْفَضْلُ تَرْكَ الثَّاءِ فِي
 وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلِ بِ (إِلَّا) فَضْلَا
 وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَضْلٍ وَمَعَ
 وَنَحْوَ ذَا عَلَى اضْطِرَارٍ قَصَرُوا
 وَالثَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّلَامِ مِنْ
 وَنَحْوِ (مُسْلِمِينَ) حَتْمًا ذُكِّرَا
 وَفِعْلٌ (هِنْدَات) وَنَحْوَهُ عَلَى
 وَالْحَذْفُ فِي (نِعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا
 وَحَيْثُ قُلْتُ: (فَعَلْتُ) مُلْتَزِمَا
 وَحَيْثُ جَازَ (فَعَلْتُ) وَ (فَعَلَا)
 وَحَذْفُ فَاعِلٍ، وَفِعْلُهُ ظَهَرَ
 وَلِدَلِيلِ حُذْفَا مَعَا بِلَا

باب النائب عن الفاعل

فِي كُلِّ مَا لَهُ كَالْحِيَزِ الْمُشْتَبِهِ)
 تَكُونُ فِي الْفِعْلِ بِهَذَا مُنْبِئَةً
 آخِرُهُ أَكْسِرُ فِي مُضِي كَالْمَلِي)
 كَالْيَنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ (يُنْتَحِي)
 كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةً
 كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَالسُّخْلِي)
 عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كَالْبُوعِ) فَاحْتَمِلَ
 وَمَا لِلْبَاعِ) قَدْ يُرَى لِتَحْوِ: (حَبَّ)
 لِلْكَسْرِ وَالْإِشْمَامِ وَالضَّمِّ مَحَلَّ
 فِي (اعْتَادَ) قُلَّ وَ(انْقَادَ) رُدَّ (انْقِيدَا)

يُنُوبُ عَنِ فَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ
 بِشَرْطِ حَذْفِ فَاعِلٍ وَتَهْيِئَتِهِ
 فَالأَوَّلُ اضْمُنْ مُطْلَقًا وَمَا يَلِي
 وَاجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعِ مُفْتَتِحَا
 وَالثَّانِي الثَّانِي تَا الْمُطَاوَعَةَ
 وَالثَّلَاثُ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَضَلِ
 وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَالثَّلَاثِي أَعْلَ
 وَإِنْ بِشَكْلِ خِيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ
 وَيَلُو سَاكِنِ (افْتَعَلْتُ) وَ(انْفَعَلُ)
 إِنْ تُعْتَلَّ عَيْنَاهُمَا فَ(اعْتِيدَا)

وَنَابَ مَضْرَبٌ وَظَرْفٌ صُرْفًا
كَذَلِكَ حَرْفُ الْجَرِّ وَالْمَجْرُورُ
وَلَا يَثُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ
كَقَوْلِ بَعْضِ الْفُصَحَاءِ مُنْشِدًا
وَمِثْلُ ذَا أَيْضًا (لِيُجْزَى قَوْمًا)
وَعَلَمًا الْكُوفَةِ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ
وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَثُوبُ الثَّانِي مِنْ
فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ
وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَثُوبُ خَبِرُ
وَنَابَ تَمْيِيزٌ لَدَى الْكِسَائِي
وَمَا سِوَى النَّابِ مِمَّا عُلِّقَا
كَ(أَعْلِمَ النُّعْمَانَ بِشْرًا مُحْرِمًا)
وَرَفَعَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسُ

باب اشتغال العامل عن المعمول

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلًا شَعَلُ
فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أَضْمِرًا
وَالنُّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا
وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَاءِ
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَا يَرِدُ
وَتَلَوْا الْإِسْتِفْهَامَ لَا بِالْهَمْزِ
فَ (أَيْنَ خَالِدًا تَرَاهُ) ؟ مِثْلُ (إِنْ
وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلِ عَلَى
وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرًا
بِغَيْرِ تَرْجِيحٍ كَ(زَيْدٌ اقْتَرَبَ
وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ

عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ
حَتْمًا مُوَافِقًا لِمَا قَدْ أُظْهِرَا
يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)
يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزْمَةُ أَبَدًا
مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدَ
كَتَلَوْ(إِنْ) فِي الْحُكْمِ دُونَ فَرَزَ
زَيْدًا دَعْوَتُهُ يُعِينُ وَلَا يَهِنُ
وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ
مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوْلَا
بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطَفْنَ مُخَيَّرَا
وَعَمَّرُوا أَوْ عَمَّرَا أَرَاهُ ذَا طَرَبٍ
فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَيَّحَ

إِضَافَةٌ كَوَضَلِهِ فِيمَا رَأَى
أَكْرَمَ أَحَاهُ، وَازْعَ فِيهِ الْإِضْرَا)
كَعُلْقَةٍ بِتَنْفُسِ الْاسْمِ الْوَاقِعِ
كَمِثْلِ: (زَيْدًا اخْتَرِمَ مُحِبَّهُ)
بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ
مَا لَ (أَزِيدًا أَنْتَ مُبْتَغِيهِ)
لِنَاصِبٍ بِمِثْلِهِ لَهُ اخْكَمَا
(زَيْدٌ) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لَنْ يَظْهَرَ
مُسْتَخْضِرًا جَوَابَ كُلِّ سَائِلٍ
قَدْ يُضْمِرُونَ وَرَوُوا عَنِ الْعَرَبِ
بِالنُّصْبِ، وَالرَّفْعِ مَعَا رَوِيَتْهُ
عَنْ رَفْعِهِ، وَالنُّصْبِ رَأَى مَا حُمِدَ

وَفَضْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ
تَقُولُ: (زَيْدًا عُنَجَ بِهِ) وَ(عَمْرًا
وَعُلْقَةً قَدْ حَصَلَتْ بِتَابِعِ
فَ (زَيْدًا اخْتَرِمَ فَتَى أَحَبَّهُ)
وَسَوْ فِي ذَا الْبَابِ وَضَفًا ذَا عَمَلٍ
فَلِ (أَزِيدًا أَنْتَ مُبْتَغِيهِ)
وَإِنْ يَكُ الْمَشْغُولُ رَافِعًا فَمَا
فَفَاعِلٌ فِي نَحْوِ (إِنْ زَيْدٌ سَرَى)
وَقَسَّ عَلَى بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ
وَرَافِعًا مُطَاوِعًا لِمَا نَصَبَ
(لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفَسًا أَهْلَكْتَهُ)
وَنَحْوِ: (زَيْدٌ غِيبَ عَنْهُ) لَا تَجِدُ

باب تعدى الفعل ولزومه

بـ(وَاقِع) أَوْ(مُتَعَدِّ) كـ(مُقِث)
إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنِ فَاعِلٍ ذِي حَذْفٍ
تَمَامَ انْتِسَابِ لِلزُّومِ كـ(امْثَلًا)
وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنَى كـ(بِخَلٍ)
أَوْ كَانَ مِثْلَ (أَزُورَ) وَزَنَا وَ(انْقَضَى)
وَمَا بِإِلْحَاقِ كَذَيْنِ جُعِلَا
لِوَاحِدٍ كـ (مَدَّهُ فَامْتَدًّا)
كـ(انْقَدَ لِزَيْدٍ وَأَقْرَبَنَ مِنْ عَمْرٍو)
مُطَرِّدٌ إِلَّا إِذَا مَا اللَّبْسُ عَنْ
أَدُو انْتِصَابِ هُوَ أَمْ مِمَّا يُجَرُّ ؟
نَحْوِ(أَنْ) الْمَذْكُورِ جَرًّا نَقْلًا
وَ(أَنْ) وَالْمَجْرُورُ لَيْسَ بِالْحَسَنِ
إِنْ لَمْ يُؤَيِّدَهُ سَمَاعٌ مُتَّضِحٌ

إِنْ تَمَّ لِلْفِعْلِ اسْمٌ مَفْعُولٍ نُعِثَ
فَانْصَبَ بِهِ- مَذْلُولٌ ذَلِكَ الْوَضْفِ
وَمَا بَنَوْا مِنْهُ اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا
وَالْتَزَمُوا لُزُومَ مَا عَلَى (فَعْلٍ)
وَمَا افْتَضَى تَكُونًا أَوْ عَرْضًا
كَذَا (افْعَلَلَّ) وَالْمُضَاهِي (افْعَنْدَلَا)
وَهَكَذَا مَا طَاوَعَ الْمُعَدِّي
وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ
وَحَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ (أَنْ) وَ(أَنْ)
وَفِي مَحَلِّ نَحْوِ(أَنْ) هَذَا نَظَرَ
وَأَثَبَتْ الْأَخْفَشُ فِي عَطْفِ عَلَى
وَانْصَبَ لِحَذْفِ مَا يُجَرُّ غَيْرَ (أَنْ)
وَالْحَذْفُ مَعَ سِوَاهُمَا لَا تَسْتَبِيحُ

إِنْ لَمْ يُخَفِّ لُبْسُ ك) (مَنْ زَيْدًا نَأَى)
لِوَاحِدٍ مَعَ اتِّحَادِ النَّضْدِ
نَحْوُ: (فَعَزْتُ الْقَمَّ) وَالْقَمُّ فَعَزٌّ
ذَكَرْتُهُ حَيْثُ ذَكَرْتُ (عَلِمَا)
مَعَا أَوْ ائْرُكُ مَا أَرَدْتُ مِنْهُمَا
مِنْ (أَلْبَسْتُ مَنْ زَارَنَا نَسَجَ الْيَمَنُ)
وَتَرَكَ ذَلِكَ الْأَصْلُ حَتْمًا قَدْ يُرَى
وَإِخْتَارَ بِحُكْمِ الشَّكْلِ لِلْمُشَاكِلِ
وَنَحْوُ: (أَسَكِنَ رَبَّهَا الدَّارَ) حُظِّلَ
مِنْ سَبَبٍ يُوجِبُ أَنْ يُلْتَزَمَا
حَضَرَ بِهِ ك) (إِنَّمَا لُتُّ التُّكِدُ)

باب التنازع في العمل

قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَإِخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهُ
تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِيمَ مَا التَّزِيمَا
وَقَدْ بَعَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ
أَبَاهُ يَحْيَى وَالْكَسَائِي اعْتَقَدَ
وَمَنْ يُؤَخِّرُهُ فَيَحْيَى يَتَّبِعُ
فِي نَحْوِ: (يَمْسِي وَيَسِي ابْنُ الْقَيْنِ)
بِمُضْمَرٍ لِعَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا
وَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا أَعْنَى الْحَبْرِ
وَمِثْلُهُ لَوْ شَاعَ لَمْ يَغْدُ النَّظْرُ
لِعَيْرٍ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا
زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا
فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ فَاسْمَعُ وَأَطْعُ
عَنْهُ مُخَالَفًا لِمَا قَدْ فُسِّرَا

وَإِنْ سُلَيْمَانَ أَطْرَادَهُ رَأَى
وَجُمِعَ اللَّزُومُ وَالتَّعْدَى
وَجُمِعَا مَعَ اخْتِلَافِ الْمُعْتَبَرِ
وَمَا إِلَى اثْنَيْنِ تَعْدَى غَيْرَ مَا
فَاجْمَعُهُمَا لَهُ، أَوْ ائْرُكْنُهُمَا
وَالْأَصْلُ سَنُو فَاعِلٍ مَعْنَى ك) (مَنْ)
وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَا
وَقِسْ عَلَى الْمُحْصَى بِبَابِ الْفَاعِلِ
فَتَحْوُ: (أَلْبَسْتُ ثَوْبَهُ زَيْدًا) قَبْلُ
وَحَذَفُ مَفْعُولٍ أَجْزُ أَنْ سَلِمَا
كَمَا إِذَا كَانَ جَوَابًا، أَوْ قَصِدُ

إِنْ عَامِلَانِ افْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا
ك) (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)
وَنَحْوُ: (أَعْطَى وَسَأَلْتُ اللَّهَ) قَدْ
جَوَّازَهُ بِشَرْطِ حَذْفِ الْمُزْتَفِعِ
كَذَلِكَ عَازِي الرَّفْعِ لِلْفِعْلَيْنِ
وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوْلٍ قَدْ أَهْمَلَا
بَلْ اخْتَفَتْهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبْرٍ
وَنَحْوُ: (تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ) نَدْرُ
وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ حَبْرًا
نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنُّانِي أَخَا)
وَالْحَذْفُ وَالْإِضْمَارُ غَيْرُ مُمْتَنِعِ
لَكِنْ لَدَى الْإِضْمَارِ طَابِقٌ مُخْبَرًا

باب المفعول المطلق وهو المصدر

الْمَمْدَرُ اسْمٌ مَفْهُمٌ مَعْنَى صَدَرَ
 وَالْفِعْلُ مِنْهُ اشْتَقُّ وَالْوَصْفُ مَعَا
 بِمِثْلِهِ أَوْ فَرْعِهِ يَنْتَصِبُ
 وَعَدًّا أَوْ تَوْكِيدًا أَوْ تَنْوِيحًا
 أَوْ (رَكْعَتَيْنِ) أَوْ (رُكُوعًا حَسَنًا)
 وَقَدْ يَثُوبُ عَنْهُ وَصْفٌ أَوْ عَدَدٌ
 كَذَا الَّذِي رَادَفَ كَ (ادْلَجَ سُرَى)
 أَوْ آلَةٌ أَوْ عَائِدًا عَلَيْهِ
 وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْدًا أَبَدًا
 كَ (قُلْتَ قَوْلَيْنِ وَأَقْوَالًا أُخْرَ)
 وَعَامِلُ الَّذِي أَتَى مُؤَكَّدًا
 وَحَذَفَ مَا لِغَيْرِهِ أَجْزَ كَمَا
 مَعَ كُلِّ مَصْدَرٍ يَكُونُ بَدَلًا
 وَاعْزُ لِهَذَا النَّوْعِ مَا مِنْ عَمَلٍ
 وَبَعْضُ مَا عَنِ نَاصِبِ نَابِ التَّزِمِ
 كَ (بَلَهَ) ذَا إِضَافَةٍ بِمَعْنَى
 وَمَا لَهُ فِعْلٌ يَجِيءُ خَبْرًا
 وَفِيهِمَا الْفَرَا قِيَّاسًا اتَّبَعَ
 وَرَأْيُهُ فِي طَلَبِ يَفْوَى وَمَنْ
 وَنَاصِبُ الْمَصْدَرِ حَتْمًا يُضْمَرُ
 وَشِبْهُ ذَلِكَ كَ (أَفْثَرَةً وَقَدْ
 كَذَاكَ فِي نَحْوِ: (اجْتَهَدَ فَإِمَّا
 كَذَا مُكَرَّرٌ وَدُوْ حَضِرٌ وَرَدُّ
 كَ (أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا) (أَنْمَا أَنَا
 وَمِنْهُ تَوْكِيدٌ لِنَفْسِهِ كَمَا
 وَمِنْهُ نَحْوُ: (ذَا ابْنُهُ حَقًّا) وَسِمٌ

أَوْ قَامَ بِالشَّيْءِ كَ (ضَرَبَ) وَ (حَدَرَ)
 فِي قَوْلِنَا، وَالْعَكْسُ غَيْرُنَا ادَّعَى
 كَ (سَيْرُكَ السَّيْرَ الْحَثِيثَ مُتَعَبٌ)
 بِهِ أَبَانُوا كَ (ازْكَعُوا رُكُوعًا)
 وَ (اخْشَعْ خُشُوعَ التَّارِكِينَ لِلْوَتَى)
 أَوْ (كُلُّ) أَوْ (بَغْضٌ) كَ (كُلُّ الْجَدِّ جَدٌ)
 أَوْ كَانَ نَوْعًا كَ (رَجَعْتُ الْفَهْقَرَى)
 أَوْ مَا يُشِيرُونَ بِهِ إِلَيْهِ
 وَتَنُّ وَاجْمَعُ غَيْرَهُ حَيْثُ بَدَأَ
 كَذَلِكَ (الْأَقْدَارُ) فِي جَمْعِ (الْقَدَرِ)
 سُقُوطُهُ امْتِنَعُ أَبَدًا فَتَغَضَّدَا
 مَعَ غَيْرِ مَصْدَرٍ، وَحَذَفَ حَتْمًا
 مِنْ فِعْلِهِ كَ (تَدَلَّى) الذُّ كَ (انْدَلَّى)
 يَلِيهِ، أَوْ قُلْ: فِعْلُهُ ذُو الْعَمَلِ
 إِهْمَالِ فِعْلِهِ فَوَضَعَهُ عِدِمٌ
 (تَرَكَ) وَيَبْتَدِئُ إِنْ عَنِ (اتَرَكَ) أَعْنَى
 أَوْ طَلَبَا مِمَّنْ دَعَا أَوْ أَمْرًا
 إِنْ وَقَعَا حَيْثُ يُرَى الْفِعْلُ يَقَعُ
 وَافَقَهُ فِي خَبَرٍ فَمَا وَهَنْ
 أَيْضًا لَدَى تَوْيِيحٍ مَنْ يُقْصَرُ
 تَعَيَّنَ الْجِدُّ وَإِظْهَارُ الْجَلْدِ
 غُنْمًا وَإِمَّا أَوْبَةً وَسَلْمًا
 إِنْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ لِعَيْنِ اسْتَنْدَ
 صَبْرًا) وَ (مَا الْمَلْهُوفُ إِلَّا حَزْنَا)
 (عَلَى دِرْهَمَانِ عُرْفًا) فَاعْلَمَا
 مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ فَلَا تَهْمُ

وَمِنْهُ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ نَحْوِ (لَهُ بُكَاءٌ تُكَلِّى) وَمِنَ النَّبِّ عَيْرٌ مَضْرِبٌ عَنِ مَضْرِبِ كَقَوْلِهِمْ: (تُرْبًا لَهُ وَجَنْدَلًا) وَمَعْنَاهُ، وَالْفَاعِلُ حَارِثٌ قَبْلَهُ وَ(لَكَ وَجْدٌ وَجَدَ صَبٌّ مُجَلَّى) يَجِيءُ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ وَ(عَائِدًا بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ بَلَاءٍ)

باب المفعول له

مَضْرِبٌ آتٍ عِلَّةٌ لِمَضْرِبِ سَمَوُهُ (مَفْعُولًا لَهُ) وَيَنْتَصِبُ إِنْ يَخْلُ مِنْ بَعْضِ الْفِيُودِ كِ (سَرَى) وَ(جِيءَ عَدَا) لِقَوْلِكَ (الْيَوْمَ أَجَى) فَ(الرَّغْبَةُ) الشَّرُوطُ حَارِثٌ فَآكْتُفَى وَتَدْخُلُ اللَّامُ عَلَيْهِ حَائِرًا وَقَلَّ أَنْ يَضَحَبَهَا الْمُجْرَدُ لِأَنَّ أَفْعُدَ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ شَارَكَهُ فِي وَقْتِهِ وَالْمَضْرِبِ بِمَا بِهِ عُلَلٌ، وَاللَّامُ تَجِبُ لِلْمَاءِ، أَوْ لِلْعُشْبِ أَوْ أَمْرٍ عَرَا) وَقَدْ دَعَوْتُ رَغْبَةً فِي الْمَرْجِ بِهَا عَنِ اللَّامِ بِلَا تَوْقُفٍ هَذِي الشَّرُوطُ فَاعْتَقَدَهُ جَائِرًا وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ (أَل) وَيُشَدُّ وَلَوْ تَوَالَتْ زَمَرُ الْأَعْدَاءِ

باب المفعول فيه وهو الظرف

مَكَانٌ أَوْ وَقْتُ حَوَى مَعْنَى (فِي) فَانْصَبَهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ أَبَدًا وَالْوَقْتُ مُبْهَمًا وَمُخْتَصًّا لِيَذَا وَلَا يَكُونُ اسْمُ الْمَكَانِ ظَرْفًا مِنْ ذَلِكَ أَسْمَاءِ الْجِهَاتِ جَمْعًا كَذَا الْمَقَادِيرُ كِ (مِيل) وَكَذَا فَ(مَقْعَدٌ) مُطَرِّدٌ مَعَ (يَقْعُدُ) وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مَزْجَرُ الْكَلْبِ) نَدْرُ وَذُو تَصْرُفٍ مِنَ الظَّرُوفِ مَا وَعَيْرُ ذِي التَّصْرُفِ الَّذِي لَزِمَ فَغَيْرُ (مُنْدُ) وَ(مُد) اسْمُ زَمَنِ كَذَا مَا عَيْنٌ مِنْ (ضَحَى) (سَحَرَ) ظَرْفٌ كِ (رُحٌ عَدَا مَعَ الْأَشْرَافِ) مَا لَمْ يَكُنْ مَلْفُوظٌ (فِي) قَدْ وَجَدَا يَصْلُحُ كِ (امْكُتْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَ كَذَا) إِلَّا إِذَا أَبْهَمَ كِ (ارْجِعْ خَلْفًا) وَمَا يُضَاهِيهَا كِ (عِنْدَ) وَ(مَعَا) مَا مِنْ سَمَا الْعَامِلُ فِيهِ أُخِذَا وَ(مَعْقِدٌ) مُطَرِّدٌ مَعَ (يَعْقِدُ) وَلَا تُدَوَّرُ فِيهِ إِنْ تَلَا (رَجَزَ) ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شِبْهَهَا لَنْ يَلْزَمَا ظَرْفِيَّةٌ، أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ حَثْمُ الْبِنَاءِ عَنِ تَصْرُفٍ غَنَى (لَيْلِ) (نَهَارِ) وَ(سُحَيْرِ) وَ(بَكْرِ)

وَهَكَذَا مُعَيَّنَا (عِشَاءً) ذِي لَا تُصْرَفُ وَاصْرِفِ الْأَ (سَحْرًا) وَ(عُدْوَةً) وَ(بُكْرَةً) عَكْسُ (بُكْرًا) وَاصْرِفُهُمَا إِنْ نُكِّرَا فَقَدْ كَثُرَ وَنَحْوُ: (يَوْمَ يَوْمٍ) مِمَّا عَرَضَا كَذَلِكَ (ذُو) وَ(ذَات) إِنْ يُضَافَا عَنْ خُتْعَمِ ف(ذُو) وَ(ذَات) صُرْفًا وَاخْتِيَارَ فِي وَصْفِ زَمَانٍ حُدُفَا وَمَنْ يُرِيدُ ظَرْفِيَّةَ اسْمٍ مَوْضِعِ ك(نَامَ فِي الدَّارِ) وَ(فِي الْحِصْنِ انْحَصَرَ) وَعَيْرُ هَذَا نَادِرًا قَدْ جُعِلَا مَعَ الْمَكَانِ لَا سِوَاهُ ك«دَخَلَ وَظَرَفَ آتٍ صِلَةً أَوْ خَبَرًا وَاسْتُرَهُ سَتْرَ عَامِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ وَجَعَلُوا مَصَادِرًا ظُرُوفًا ك(حَنَّ زَيْدٌ ظَعَنَ الْحُجَّاجِ) وَفِي الْمَكَانِ جَاءَ ذَلِكَ نَزْرًا كَمَثَلِ: (لَا آتِيكَ مِعْزَى الْفَزْرِ) وَ(الشَّمْسُ) أَعْطُوا وَ(التُّجُومُ) وَ(الْقَمَرُ)

(عَشِيَّةً) (عَتَمَةً) (مَسَاءً) مُعَيَّنَا فَهُوَ مِنَ الصَّرْفِ بَرًا إِنْ شَارَكَ الْأَعْلَامَ فِيمَا يُعْتَبَرُ وَتَرَكُ تَسْوِينِ (عَشِيَّةً) نَزْرًا تَرْكِيْبُهُ تَضْرِيْقُهُ قَدْ رُفِضَا لِزَمَنِ، وَقَدْ حَكُوا خِلَافًا فِي عُرْفِهِمْ ك(بَغِضُ ذِي يَوْمٍ قِتًا) (امْكُثْ طَوِيلًا) مَنْعُهُ التَّصْرُفَا مُخْتَصِّرِ ابْدَى (فِي) لِيَسْمَعَ مَنْ يَبْعِي وَ(هِنْدُ فِي الْقَصْرِ) وَ(زَيْدٌ فِي هَجْرٍ) وَاسْتَعْمَلُوا كَالْمُتَعَدِّي دَخَلَا سَعْدٌ مَحَلَّنَا» وَ«فِي الْأَمْرِ الْخَلَلُ» أَوْ صِفَةً نَاصِبُهُ لَنْ يَظْهَرَا فِي عَيْرِ هَذِي فَهُوَ عَيْرٌ مُشْتَبِهٌ فِي الْوَقْتِ هَذَا شَائِعٌ مَعْرُوفًا وَ(كَانَ ذَلِكَ إِمْرَةً الْحَجَّاجِ) وَظَرْفًا اسْمِ جُئَةٍ قَدْ يُجْرَى وَ(الْقَارِظَيْنِ) وَ(ابْنِ سَعْدِ) قَادِرِ ظَرْفِيَّةً ك(الْفَرْقَدَيْنِ اذْكُرْ عَمْرًا)

باب المفعول معه

اسْمٌ يَلِي فَضْلَةً الْوَاوِ ك(مَع) يَنْصِبُهُ مَا قَبْلُ مَفْعُولًا مَعَهُ وَكَانَ سَيْرَ خَالِدٍ، وَالنِّيَالُ وَإِنْ خَلَا مِنْ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ مِنْ بَعْدِ (مَا) اسْتِفْهَامِ أَوْ (كَيْفَ) لِأَنَّ مِنْ ذَلِكَ (وَالْجَمَاعَةَ) الَّذِي يَلِي

مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ أَوْ كَفِعْلِ قَدْ وَقَعَ ك(هِنْدُ سَارَتْ وَالطَّرِيقُ مُسْرِعَةٌ) عِنْدَ خُلُوِّ النَّابِ وَالْفَصِيلَا فَاجْتَنِبِ النَّصْبَ وَقَدْ تَرَاهُ يُضْمَرُ فِعْلُ الْكُونِ مِنْ بَعْدِ زَمَنِ (أَزْمَانًا قَوْمِي) وَهُوَ شَاهِدٌ جَلِي

وَالنُّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَبِ
عَمِرُوا (وَجَاءَهُمْ وَنَاسٌ طَلَبُوا)
أَوْ اغْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ
فَرَجِحُ النَّصْبِ بِلَا تَوْقُفٍ
يَضْحَبُهُ جَوْرًا بَغْضُ الْعُلَمَاءِ
قَالَ (وَفُحْشًا غَيْبَةً) وَقَدْ وَهَنَ
ذَا الْبَابِ فَهَوَ بِالسَّمَاعِ يَكْتَفِي

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ
كَ(أَذْهَبَ وَزَيْدًا) وَ(أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَبُو)
وَالنُّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ
وَإِنْ يَكُنْ أَمْكَنَ مَعَ تَكْلُفٍ
وَكَوْنُ ذَا الْمَفْعُولِ سَابِقًا لِمَا
بَدَأَ ابْنُ جِنِّي قَضَى فِي قَوْلٍ مَنْ
وَفِي الثُّحَاةِ مَنْ أَبِي الْقِيَّاسِ فِي

باب الاستثناء

مِنْ بَعْدِ (إِلَّا) أَوْ كـ(إِلَّا) مَعْنَى
وَعَبْرُهُ مُنْقَطِعٌ، وَمُنْفَصِلٌ
وَفِي سِوَى الْإِيجَابِ الْإِثْبَاعِ ائْتَجِبُ
بِالنُّصْبِ عَنِ أَهْلِ الْحِجَازِ قَدْ وَقَعَ
إِنْسَانًا إِلَّا مَنْزِلَ عَافِي الْبِنَاءِ
(إِلَّا) وَمَا اسْتَثْنَيْتُهُ بَعْدَ مُسْتَثْنِي
إِلَّا الْوَلِيدَ الْمُوَلَّعُونَ بِالنَّجَا
لَمْ يَنْصَبُوا فِي الثَّمَنِ مَا تَقَدَّمَ
إِلَّا أَبَاكَ صَالِحٌ (يَحْتَمِلُ
وَلَوْ يُسَوِّيَانِ لَمْ يَلْزَمَ خَلْلُ
يُوجَدُ كَمَا يَدُونِ (إِلَّا) قَدْ وَجَدُ
إِلَّا بِنَفْسِي، أَوْ كَتَفَى مُعْتَصِدٌ
إِلَّا الْهُدَى وَهَلْ زَكَ إِلَّا الْوَرَعُ)
وَأَبْدَلْنِ مَا بَعْدُ، قَالَ الرَّاجِزُ:
إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ
إِلَّا أَبُو يَحْيَى، وَإِلَّا ابْنُ الْحَكَمِ
تَفْرِيعُ التَّائِثَرِ بِالْعَامِلِ دَغٍ
وَلَيْسَ عَنِ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنَى

مُخْرَجٌ أَوْ كَمُخْرَجٍ مُسْتَثْنَى
وَهَوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلٌ
وَتَلَوُ (إِلَّا) فِي تَمَامٍ يَنْتَصِبُ
بِشَرْطِ الْإِتِّصَالِ وَالَّذِي انْقَطَعَ
وَأَبْدَلْتُ تَمِيمَ نَحْوُ: (مَا هُنَا
وَقَبْلَ مَا اسْتَثْنَيْتُهُ مِنْهُ قَدْ يَرِدُ
إِلَى الَّذِي اسْتَثْنَيْتُهُ مِنْهُ نَحْوُ «جَا
وَنَصَبَ نَحْوُ ذَا التَّرِيمِ وَرَبِّمَا
وَنَحْوُ: (مَا فِي دَارِ زَيْدٍ رَجُلٌ
تَرْجِيحُ نَصْبِهِ، وَتَرْجِيحُ الْبَدَلِ
وَإِنْ تَمَامٌ دُونَ مُسْتَثْنَى فَقَدْ
وَذَا هُوَ التَّفْرِيعُ وَهَوَ لَا يَرِدُ
(لَا تَزُرُ إِلَّا فَتَى لَا يَتَّبِعُ
وَوَقَعَ تَوْكِيدُ (إِلَّا) جَائِزٌ
«مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
أَوْ اِغْطَفْنَ بِالْوَاوِ نَحْوُ: (لَمْ يَتَّمِ
وَإِنْ تَكَرَّرَ دُونَ تَوْكِيدِ فَمَعَ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا (إِلَّا) اسْتَثْنَى

وَدُونَ تَفْرِيحَ فِى التَّقَدُّمِ
وَأَنْصِبَ لِتَأْخِيرِ، وَجِئَ بِوَاحِدٍ
وَحُكْمَهَا فِى الْقَضِ حُكْمُ الْأَوَّلِ
إِنْ كَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا كـ(بَعْضُ مَا
وَاجِبُزُ بِشَفَعِ مُسَقِطًا لِلْوَتْرِ
وَغَيْرُ) يُسْتَثْنَى بِهَا وَتُعْرَبُ
وَبِالإِضَافَةِ اجْرُزْنَ مَا اسْتَثْنَى
وَاجْعَلْ لِتَابِعِ الَّذِى قَدْ حُفِضَا
(سَوَى) كـ(غَيْرِ) فِى جَمِيعِ مَا ذَكَرَ
وَمَانِعٌ تَضْرِيفُهُ مَنْ عَدَّهُ
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا
وَاسْتَثْنَى نَاصِبًا بـ(لَيْسَ) وَ(خَلَا)
وَاجْرُزْ بِسَابِقِي (يَكُونُ) إِنْ تَرِدُ
وَحَيْثُ جَرَا فَهُمَا حَرْفَانِ
وَبَعْدَ (مَا): الْجَزْمِى جَرَا بِهِمَا
وَكَ(خَلَا): (حَاشَا) وَلَا تَضَحَبَ (مَا)
وَمَا يَلِى (لَا سِيَّمَا) فَاجْرُزْ وَلَوْ
فِى غَيْرِ ظَرْفٍ، وَرَوَا (لَا سِيَّمَا

نَضَبُ الْجَمِيعِ اخْتَكَمَ بِهِ وَالتَّزْمِ
مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
وَالتَّالِى اسْتَثْنَوهُ مِمَّا قَدْ وَلِى
تَرَاهُ بَعْضُ بَعْضٍ كُلُّ قَدِّمًا)
وَالْحَاصِلُ الْبَاقِى بِصَدَقِ الْخُبْرِ
بِمَا لِمَا اسْتَثْنَتْهُ (إِلَّا) يُنْسَبُ
بِهَا: كـ(قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ مَعْنِ)
بِهَا الَّذِى لِيَتَلَوُ (إِلَّا) يُرْتَضَى
وَعَدُّهُ مِنَ الظَّرُوفِ مُشْتَهَرُ
ظَرْفًا، وَذَا الْقَوْلِ الدَّلِيلُ رَدُّهُ
وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا
وَبـ(عَدَا) وَبـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
وَبَعْدَ (مَا) عَنِ انْتِصَابِ لَا تَحْدُ
كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ
أَجَازَ نَاصِبًا زِيَادَةً لـ(مَا)
وَ فِى (سَوَى) (سَوَى) (سَوَاءً) عُلِمَا
رَفَعَتْ لَمْ تُمْنَعِ، وَعَنْ نَضَبِ نَهْوَا
يَوْمَ) بِالإِخْوَالِ الثَّلَاثِ فَاعْلَمَا

باب الحال

حَالٌ كـ(مَرُّوا قَاصِدِينَ دِجْلَهُ)
يَأْتِى، وَلَا تَذَكُرُهُ إِلَّا نَاصِبًا
عَامِلُهُ كـ(لَمْ أَعِدْ بِمُخْلَفِ)
تَشْبِيهِهِ، أَوْ تَفَاعُلِ غَيْرِ حَفِى
وَ(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أَى: كَاسَدِ
تَنْوِيعِ، أَوْ مَا مِثْلُ ذَا بِهِ عَنَوَا
تَعَلَّمَ الْمُحَاسِبُ الْحِسَابَا)

مُبِينُ هَيْئَةٍ كَظَرْفِ فَضْلَهُ
وَذَا اشْتِقَاقِ وَأَنْتَقَالَ غَالِبَا
وَرُبَّمَا جُرَّ بِبَاءٍ إِنْ نُفِى
وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِى سَعْرِ وَفِى
كـ(بَغَهُ مُدًّا بِكَذَا يَدَا بِيَدِ)
كَذَاكَ فِى تَقْسِيمِ، أَوْ تَرْتِيبِ أَوْ
كـ(اقْسَمَهُ أَثَلَاثًا) وَ(بَابَا بَابَا)

و(قَدْ زَكَا ذَا عَيْبًا وَعُنْجَدًا)
 و(أَحْمَدُ طِفْلًا أَجَلٌ مِنْ عَلِيٍّ)
 وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ
 و(أَسْرَعُوا خَمْسَتَهُمْ) قَدْ نُقِلَا
 وَمَضَدَرٌ مُتَكَّرٌ حَالًا يَفْعُ
 وَهُوَ بِنَقْلِ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ فِي
 وَالزُّمُو ذَا الْحَالِ حَيْثُ نُكِّرَا
 مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ وَلَا
 وَالْأَصْلُ فِي ذِي الْحَالِ أَنْ يُقَدَّمَ
 مَا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ نَحْوُ: (سَرَّيْ
 أَوْ يُقْصَدَ الْحَالُ بِحَضْرٍ نَحْوُ: (لَمْ
 وَالتَّزْمُو تَأْخِيرُهُ فِي نَحْوِ (لَنْ
 وَنَحْوُ: (حَلَّ ضَيْفَ زَيْدٍ صَاحِبُهُ)
 وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفِ جُرٍّ قَدْ
 مِنْ ذَلِكَ: (صَادِيًا إِلَى) وَنُقِلَ
 وَحَالٌ مَنْصُوبٌ وَظَاهِرٌ رُفِعَ
 وَلِنَحَاةِ الْبَصْرَةِ اغْزُ الْعَلْبَةَ
 وَلَا تُجْزِ حَالَ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ
 أَوْ كَانَ جُزْءًا مَا لَهُ أُضِيفَ أَوْ
 فَالْجَائِزَانِ ك(اغْتَكَا فِي صَائِمًا
 وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ (بِفِعْلِ صُرْفًا
 فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ ك(مُسْرِعًا
 وَلَازِمٌ تَقْدِيمُ عَامِلِ سِوَى
 وَمِثْلُ (تِلْكَ): (لَيْتَ) (عَلَّ) وَ(كَانَ)
 ك(النَّضْرُ فِيهَا أَوْ هُنَاكَ مُكْرَمًا)
 ك(مُخَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ) وَمَنْ
 وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ

و(مَا لَكَ أَقْبَضَ فِضَّةً وَعَسْجَدًا)
 كَهَلًا) وَمَعْنَى كُلِّ هَذَا مُنْجَلِي
 تَنْكِيرُهُ مَعْنَى ك(وَخَدَكَ اجْتَهِدْ)
 بِالنَّضْبِ حَالًا، وَيَرْفَعُ بَدَلًا
 بِكَثْرَةِ ك«جَاءَ رَكُضًا أَلَيْسَ»
 نَوْعٌ مِنَ الْفِعْلِ قِيَاسًا يَفْتَفِي
 تَخْصِيصًا، أَوْ تَأْخِيرًا، أَوْ أَنْ يُذَكَّرَا
 تَمْنَعُ تَنْكُرَ الَّذِي مِنْ ذَا خَلَا
 وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَلْتَزَمًا
 مَسِيرُ زَيْدٍ مُسْرِعًا لِيَمِينِ
 يَشْكُ اللَّيْبُ الْجَلْدُ إِلَّا ذَا أَلَمِ
 يَفُوزُ فَذَا بِالْمُنَى إِلَّا الْحَسَنُ
 وَ(سَارَ مُنْقَادًا لِعَمْرٍو طَالِبُهُ)
 أَبَوًا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ
 (لَنْ تَذْهَبُوا فِرْعَا بِقَتْلِ) فَقَبِلَ
 فِي قَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ السَّبْقُ مُنِعَ
 لِقَوْلِهِمْ: (شَتَّى تَثُوبُ الْحَلْبَةِ)
 إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
 كَجُزْئِهِ عَنْ غَيْرِ ذَيْنِ قَدْ نَهَوَا
 لِي) وَ(سَرَاتُهُ) الْمَدَانِي (قَائِمًا)
 أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا
 ذَا رَاحِلٍ (وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)
 ذَيْنِ ك(تِلْكَ زَيْنَبُ ذَاتِ جَوَى)
 وَكُلُّ مَا فِيهِ حُضُورٌ اسْتَكَنَّ
 وَالْخَلْفُ فِي تَوْسِيطِ ذِي قَدْ عَلِمَا
 يَرِ اطْرَادًا ذَا يُطْعَمُ أَبَا الْحَسَنِ
 عَمْرٍو مَعَانًا) مُسْتَبَاحٌ لَا يَهْنُ

لِصَاحِبِ قَزْدٍ، وَغَيْرِ مُفْرَدٍ
 (وَزَارَ عَمُرُو عَامِرًا نِضْوَيْنِ)
 تَغَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) فَأَقْبَلًا
 عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُوَحَّرُ
 أَوْلُوهُ (مَعْرُوفًا) فَقَسَّ كَلًّا بِذِي
 كَ (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِبٌ رِحْلَةً)
 وَأَوًّا وَمُضْمَرًا تُوَافِقُ أَصْلَهَا
 وَالْوَاوُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِهَا كَثِيرٌ
 وَلَيْسَ إِنْ لَمْ يَلْتَمِسْ مُمْتَنِعًا
 يُثْفَ قَبَعْدُهُ ضَمِيرٌ يَلْتَزِمُ
 يَأْتِي فَيُنَوِّي اسْمٌ لَهُ الْفِعْلُ اسْتَنْدَ
 بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا
 إِنْ بَانَ مَعْنَاهُ بِشَيْءٍ يُعْرَفُ
 وَالْحَذْفُ - أَيْضًا - قَدْ يَرَى مُلْتَزِمًا
 نِيَابَةً عَنِ خَيْرِ لَفْظًا فَقَدْ
 كَنَحَوْ: (لَمْ أَعُدُّهُ إِلَّا حَرَضًا)

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ
 كَ (جَاءَ زَيْدٌ عَادِرًا ذَا مَيْنِ)
 وَأَكْدُوا بِالْحَالِ عَامِلًا كَ (لَا)
 وَإِنْ تُؤَكَّدُ جُمْلَةٌ فَمُضْمَرٌ
 مِثَالُهُ (أَنَا ابْنُ دَارَةَ) الَّذِي
 وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ
 وَحَيْثُ بِاسْمِ صُدِّرَتْ فَاجْمَعْ لَهَا
 وَالْوَاوُ تُغْنِي، وَكَذَا الضَّمِيرُ
 وَيَنْدُرُ الْخَلْوُ مِنْهُمَا مَعًا
 وَإِنْ تُصَدَّرُ بِمُضَارِعٍ وَلَمْ
 كَ (جِثُّ أَغْدُو) وَاجْتَبَبَ وَأَوًّا وَقَدْ
 وَجُمْلَةٌ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا
 وَعَامِلُ الْحَالِ جَوَازًا يُحذفُ
 أَوْ كَانَ مَفْهُومًا بِذِكْرِ قُدِّمًا
 وَالْحَالُ جَوِّزٌ حَذْفُهَا إِنْ لَمْ تُفدُ
 أَوْ كَانَ حَذْفُهَا يُفِيثُ الْعَرَضًا

باب التمييز

مَعْنَى (مِنْ) التَّمْيِيزِ نَحْوُ (كَمْ لَوَى)
 كَذَا كَثِيرًا بَعْدَ مِقْدَارٍ وَرَدَّ
 (مَنْوَيْنِ عُنْجَدًا وَتَمْرًا)
 أَصْفَتُهَا كَ (مُدُّ بُرٌّ كَالِ ذَا)
 مُمَيِّزًا بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ مَعًا
 كَ (ظَرَفُ سَمْنٍ فِيهِ مَالُهُ صُنِعَ)
 لَمْ يُغْنِ عَمَّا بِالْمُضَافِ قَدْ قُرِنَ
 إِنْ وَافَقَ الْفَاعِلَ بِالتَّأْوِيلِ
 (مِلءٌ) وَمَا ضَاهَاهُمَا كَمَا قَضُوا

مُزِيلُ إِبْهَامٍ مُنْكَرٍ حَوَى
 وَأَكْثَرُ اسْتِغْمَالِهِ بَعْدَ الْعَدَدِ
 كَ (شِبْرٍ اِرْضَا) وَ (قَفِيضٍ بُرًّا)
 وَاجْرُزُهُ بَعْدَ ذِي وَنَحْوَهَا إِذَا
 وَكَالْثَلَاثَةِ اجْعَلْنَ كُلَّ وَعَا
 وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يُنَوِّ مِقْدَارًا مُنْعٍ
 وَالنَّصْبُ حَتْمٌ بَعْدَ مَا أُضِيفَ إِنْ
 وَانْصَبَهُ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ
 وَانْصَبَهُ بَعْدَ مَا بِ (مِثْلِ) جُرٌّ أَوْ

وَبَعْدَ كُلِّ مَا افْتَضَى تَعَجُّبًا
 وَاجْزُؤْ بِ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ تَمَيِّزًا سِوَى
 لِذَلِكَ (بُرْ) مِنْ «قَفِيْزٍ بُرًّا»
 وَنَحْوِ (نَفْسِ) مِنْ (تَطْيِبُ نَفْسًا)
 وَعَامِلِ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ وَهُوَ مَا
 وَإِنْ يُؤَخَّرُ، وَهُوَ فِعْلٌ ضَرْفًا
 مِنْ ذَلِكَ (مَاءٍ) بَعْدَهُ (تَحَلَّبًا)

باب حروف الجر

هَآكِ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ (مِنْ) (إِلَى)

(حَتَّى) (خَلَا) (حَاشَا) (عَدَا) (فِي) (عَنْ) (عَلَى)
 (مُدًّا) (مُنْدًا) (رُبًّا) (اللَّامُ وَالْكَافُ وَتَا)
 وَنَحْوُ يَا (لَوْلَايَ) مَجْرُورٌ لَدَى
 وَأَنْكَرَ اسْتِعْمَالَهُ الْمُبْرَدُ
 بِالظَّاهِرِ اخْصُصَ (مُنْدًا) (مُدًّا) وَ(حَتَّى)
 وَالْوَاوُ وَالْتَا بِالْيَمِينِ خُصَّتَا
 وَأَخْصُصَ بِ(مُدًّا) وَ(مُنْدًا) وَقْتًا وَبِ(رُبِّ)
 وَلَمْ يُجَرَ (الرَّبُّ) إِلَّا وَهُوَ
 وَمُضْمَرُ الْعَيْبَةِ كَافٌ خَفِضَا
 (وَلَا تَرَى بَغْلًا وَلَا حَلَائِلًا
 وَ(رَبُّهُ عَطْبًا) اسْتَنْدِزَ وَقَسَّ
 بَعْضٌ وَعَلَّلَ وَابْتَدَى بِ(مِنْ) وَفِي
 وَبَعْدَ نَفْيٍ، أَوْ كُنْفَى نَكْرَةً
 - مُطْلَقًا- الْأَخْفَشُ زَادَهَا وَمِنْ
 لِإِلَانِيَّتِهَا (حَتَّى) وَ(لَاَمٌ) وَ(إِلَى)
 وَاجْعَلْ (إِلَى) أَيْضًا كَ(عِنْدَ) أَوْ كَ(مَعَ)
 وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ، وَشِبْهِهِ وَفِي

فَسَا (أَكْرِمَ بِأَيْ بَكْرٍ أَبَا)
 مَعْدُودٍ أَوْ مَا الْفَاعِلِيَّةَ افْتَضَى
 يَجُوزُ كَوْنُهُ بِ(مِنْ) مُنْجَرًّا
 جُنُبَ (مِنْ) كَذَلِكَ (شَبِثَ رَأْسًا)
 لَوْ أَسْقَطَ التَّمْيِيزُ كَانَ مُبْهَمًا
 فَابْنُ يَزِيدَ بِالْجَوَازِ مُقْتَفَى
 وَ(نَفْسًا) أَلْذُ بِ(يَطْيِبُ) انْتَصَبَا

وَالْوَاوُ وَالْبَا (كَيَ) (لَعَلَّ) وَ(مَتَى)
 عَمِرُوا وَرَفَعَهُ سَعِيدًا أَيْدَا
 وَلِلْمَجِيزِ حُجَجٌ لَا تُجْحَدُ
 وَالْكَافُ وَالْوَاوُ وَ(رُبِّ) وَالْتَا
 وَمَعَ (رُبِّ الْكَعْبَةِ) اسْتَعْمِلَ تَا
 مُنْكَرًا، وَالْتَا لَ(اللَّهِ) وَ(رُبِّ)
 أُضِيفَ (الْكَعْبَةَ) فِيمَا قَدْ وَرَدَ
 فِي الشُّعْرِ مِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ مَضَى
 كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا
 عَلَيْهِ إِنْ شِئْتَ وَجَدَ عَنْ مُلْتَبِسٍ
 بَدَأَ الزَّمَانَ الْخُلْفَ لَيْسَ بِالْخَفِيِّ
 (مِنْ) جَرَّ زَائِدًا كَ(مَا لِي مِنْ دُرَّةٍ)
 أَقْسَامِهَا تَبْيِينُ جِنْسٍ لَمْ يَبِينِ
 وَ(مِنْ) وَبَاءَ يَفْهَمَانِ بَدَلًا
 وَاللَّامُ مِثْلُ (عِنْدَ) أَوْ (مَعَ) قَدْ (صَحَّ) تَقَعَّ
 تَعْدِيَّةٌ - أَيْضًا- وَتَغْلِيلٌ فُفِي

بِالسَّبْقِ أَوْ تَفْرِيحِ عَامِلٍ يَهْنُ
عَنَّا فَكُنْ ذَا فِطْنَةٍ مَرَضِيَّةٍ
وَفِي اسْتِعَانَةٍ لَهَا مُنَاسِبَةٍ
وَمِثْلَ (مَع) و(مِنْ) و(عَنْ) بِهَا انْطِقِ
بِهَا تَجَاوُزُ، وَمَعْنَى (بَعْدَ) عَنْ
كَذَلِكَ عَنْ (عَلَى) غِنَى لِلثُّبْهَا
مِنْ عَنْ يَمِينِ (مِنْ عَلَيْهِ) اذْكُرْهُمَا
يُغْنَى وَرَأَيْدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِّ
أَوْ ذَا انْجِرَارٍ بِاسْمِ أَوْ حَرْفِ بَدَأَ
وَفِي إِضَافَةٍ ك(إِذْ) قَدْ وَقَعَا
وَقَدْ تَرَدُّ الْبَاءِ (مَا) ك(رُبَّمَا)
وَقَدْ يُرَى «كَمَا» لِفِعْلِ نَاصِبًا
وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
وَفِيهِ بَأْتَتْ حُجَّةُ الْإِضْمَارِ
نَحْوِ (فَحُورٌ بَعْدَ إِذَا تَعْرَضْنَ)
حَذَفِ وَفِي (اللَّهِ) يَمِينًا عُهُدًا
يَقْوَى قَلِيلًا، وَيَصِيرُ سَهْلًا
يُغْنَى وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ يُعْتَمَدُ
يُنْصَبُ حِينَئِذٍ فَمَا وَهْنٌ
مَحذُوفَةٌ فِي غَيْرِ إِخْبَارٍ قَمِينَ
فَقِيهِ، أَوْ فَقِيهَا اغْتَنَى الْحَكْمُ
إِلَّا غُلَامٌ صَالِحٌ فَطَالِحٌ
زَيْدٌ وَإِنْ سَعِيدٌ الْمُرْجَبُ
وَجَرُّ بَعْدَ (إِنْ) بِبَاءِ مُضْمَرَةٍ
مُمَاثِلًا كَقَوْلِ بَعْضِ مَنْ خَلَا
بِالْكَلْبِ خَيْرًا، وَالْحَمَاةِ شَرًّا

وَزَيْدٌ مَعَ مَفْعُولٍ ذِي الْوَاحِدِ إِنْ
بِالْبَاءِ وَ(فِي) التَّعْلِيلِ وَالظَّرْفِيَّةِ
وَ(فِي) لِلِاسْتِعْلَاءِ وَالْمُصَاحَبَةِ
وَعَدَّ بِالْبَاءِ وَاسْتَعْنِ وَأَلْصِقِ
(عَلَى) لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)
وَيَدِ (عَلَى) عَنْهَا غِنَى وَ(عَنْ) بِهَا
وَيُلْفَيَانِ اسْمَيْنِ بَعْدَ (مِنْ) كَمَا
شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ
وَقَدْ يُرَى اسْمًا: فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأًا
وَ(مُذً) وَ(مُنْتً) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا
وَزَيْدٌ بَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَالْبَاءِ (مَا)
وَكَفَّتِ الْكَافُ وَ«رُبُّ» غَالِبًا
وَحُذِفَتْ «رُبُّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلُّ»
وَدُونَهُنَّ جَرُّ: «رَسْمِ دَارِ»
كَذَاكَ فِي جَرِّ ب(فَا) الْخَبْرِ اقْرُنْ
وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رُبُّ) لَدَى
وَهُوَ ضَعِيفٌ وَبِإِثْرِ كَلًّا
مِنْ بَعْدِ (هَا) أَوْ (آ) وَقَطْعُ الْهَمْزِ قَدْ
وَقَدْ يُجَرُّ دُونَ تَعْوِيضٍ وَمَنْ
وَبَعْدَ (كَمْ) مَجْرُورَةٌ جَرُّ ب(مِنْ)
وَالنُّصْبُ جَوْزٌ فَهُوَ أَصْلُ ك(بِكُمْ)
وَتَخَوُّ: (مُرٌّ بِغُلَامٍ صَالِحٍ
وَ) (أَمْرٌ بِأَيِّهِمْ أَجَلٌ إِنْ أَبِي
حَكَاهُ يُؤْنَسُ، وَعَمْرُو قَرَّرَهُ
وَالجَرُّ بِالمَحذُوفِ فَاشِ إِنْ تَلَا
(أَوْصِيَتْ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حَرًّا

فِي نَحْوِ: (جِي بَزِيدِ أَوْ عَمْرٍو وَنَوْرٍ
وَبَعْدَ تَخْصِيصِ، أَوْ الِهَمْزِ يَرَى
كَ) (اسم) ائِرِ (أَنْطَلِقُ بِهَا) وَ(هَلَا
وَمَا سِوَى ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ
وَالْفَضْلُ بَيْنَ حَرْفِ جَرٍّ وَالَّذِي
كَقَوْلِهِ: (فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو) بَعْدَ (لَا

باب القسم

جُمْلَةً اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً
نَحْوُ: (عَلَى عَهْدِهِ) وَ(أَقْسِمُ
وَإِنْ تَكُنْ مِنْ جُمَلِ الْأَسْمَاءِ
أَوْ (إِنَّ) نَحْوِ (قَسَمِي اللَّهُ لَذَا
وَإِنْ تُصَدَّرُ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ
وَاللَّامُ قَبْلُ، وَهِيَ - وَحَدَّهَا - تَرِدُ
أَوْ قَارَنْتُ مَعْمُولُهُ كَ(لَالِي)
إِفْرَادَهَا فِي غَيْرِ (ذِي) شَدًّا وَفِي
وَالْمَاضِي مُثَبَّتًا مُضَرَّفًا يَلِي
أَوْ (لَيْمًا) وَاللَّامُ حَسْبُ قَدْ تَرِدُ
أَوْ سَبْقُ مَعْمُولٍ وَقَدْ يَغْرَى لَدَى
وَيُكْتَفَى بِ(قَدْ) (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ)
وَقَدْ يَلِي مُضَارِعٌ (قَدْ) أَوْ (بِمَا)
وَإِنْ يَكُ الْجَوَابُ مَنْفِيًّا فَلَا
وَالْمَاضِي لَفْظًا آتِيًا مَعْنَى نَفِيٍّ
وَحَدَفُ مَا يَنْفِي الْمُضَارِعَ اشْتَهَرَ
وَمَعَ حَدَفِ قَسَمٍ قَدْ يُحَدَفُ
وَشَدُّ (لَنْ) وَ(لَمْ) جَوَابًا وَ(لَمَّا)
وَقَدْ يَجِيءُ بَيْنَ بُفْيَيْنِ الْقَسَمِ

لِلْقَسَمِ اجْعَلْ قَاصِدًا أَلِيَّةً
بِهِ) وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ تَخْتِمُ
مُثَبَّتَةً فَاللَّامُ قَبْلُ جَاءَ
أَوْ إِنَّهُ بَرٌّ بَعِيدٌ مِنْ أَدَى)
مُسْتَقْبَلًا فَالْثَوْنُ إِيَّاهُ تَلَّتْ
مَعَ حَرْفِ تَنْفِيْسٍ، وَإِنْ حَالَ قُصِدُ
مِنْ قَبْلِ (تُحْشَرُونَ) دُو(اللَّهُ) تَلَا
(مُرَّةً أَثَارَتِ) بِالْثَوْنِ اُكْتُفَى
(لَقَدْ) كَذَا (لَرُبَّمَا - أَيْضًا - وَلِي)
وَأَفْرَدَتْ حَثْمًا لِتَضْرِيْفٍ فَقَدْ
طُولِ كَلَامٍ مَعَ تَضْرِيْفٍ بَدَأَ
وَذَا بِلَا اسْتِطَالَةٍ غَيْرُ حَسَنٍ
أَوْ (رُبَّمَا) إِذَا مُضِيًّا أَفْهَمَا
تُوقِعُهُ إِلَّا بَعْدَ (مَا) وَ(إِنْ) وَ(لَا)
بِأَخَوِي (مَا) وَ(مَا) قَدْ يَنْتَفِي
وَمَعَ سِوَاهُ دُونَ لَبْسٍ دَا نَدَّرُ
نَافِيٍّ مُضَارِعٍ بِحَيْثُ يُعْرَفُ
نَفِيًّا وَتَرَكَ اللَّامَ فِي الثَّرِي الزَّمَا
وَرُبَّمَا اسْتَعْنُوا بِمَا قَبْلُ اِزْتَسَمَ

أُولَى (لَا) نَأْفَى مَا تَقَدَّمَا
 (لَا أَقْسِمُ) الْوَجْهَانَ قَافَتْ مَا أَفْتَنِي
 وَشِبْهُهُ كَذَا (الْقَضَا) بِذَا اتَّسَمَ
 وَالْحَقُّ، وَالنَّذْرُ رَأَوَا يَمِينَا
 قُلْ رَافِعَ (اللَّهِ) أَوْ (الرَّحْمَنِ)
 وَشِبْهُهُ وَ(خَفْتُ) جَاءَ قَسَمًا
 سَاوَاهُمَا، أَوْ نَالَ قُرْبًا مِنْهُمَا
 بِهِ، وَمَا بِهِ يُجْرُ قَدْ عُرِفَ
 رَبِّي) يَمِينَيْنِ) (مَنْ رَبِّي) زَكُنَ
 عَنْهُمْ إِذَا مَا عَوْضُوا مِنْ حَرْفِ جَرَ
 أَلْفَهَا أَوْ مُسَقَطًا، وَقَدْ أَتَى
 اللَّهُ) كُلُّ نَقْلُهُ مَا إِنْ وَهَى
 فَحَذْفُهُ إِلَّا مَعَ الْبَا مُلْتَزِمٌ
 شَاعَ لَدَى أَمْنِ التَّبَاسِ وَاطَّرَدَ
 اللَّهُ) أَوْ (بِاللَّهِ) أَوْ (عَمَّرْتُكَ)
 يُقَالُ كُلُّ طَلَبًا فِي ذِي اعْتِمَادٍ
 نَضِبًا كَذَا بَعْدَ (قَعِيدِكَ) اتَّفَقَ
 يَنْصَبُ قَرَفَعُهُ مَعَ اللَّامِ انْحَتَمَ
 كَذَا الْمُنَاسِبَانَ لَفْظًا (قَعَدًا)
 فَعِنْدَ ذَلِكَ الضَّمُّ كَالْفَتْحِ اسْتَقَرَّ
 (إِم) - أَيْضًا - وَكَذَا (مُ) وَ(مُنُ)
 فِي الْبَدءِ فَتَحَّ، وَانْكَسَارُهُ زُعْمٌ
 وَذَا إِضَافَةٌ إِلَى (اللَّهِ) قُبِلَ
 يُضَافُ وَالْحَدِيثُ فِيهِ قَدْ وَرَدَ
 (أَيْمُنُ) ذَا جَمْعًا فِي الْاُولَى فَاعْلَمَا
 كَذَا يَثُوبُ عَنْهُ - أَيْضًا - (لَا جَرَمُ)
 يَمِينِ اسْتَعْنُوا، وَرَبَّمَا اكْتَفُوا

وَقَدْ يَكُونُ مُثَبَّتًا جَوَابٌ مَا
 أَوْ زَائِدًا مُؤَكَّدًا، وَقِيلَ فِي
 وَتَابَ عَنِ (أَقْسِمُ) مَنْصُوبًا (قَسَمُ)
 وَاسْتَعْمَلُوا كَذَلِكَ الْيَقِينَا
 وَ(لَكَ) أَوْ (عَلَى) فِي الْإِيمَانِ
 وَكَثُرَ اسْتِعْنَاؤُهُمْ بِ(عَلِمَا)
 كَذَا كِ(عَاهَدْتُ) وَ(وَأَثَقْتُ) وَمَا
 وَيُحَذَفُ الْفِعْلُ فَيُنْصَبُ مَا حُلِفَ
 وَالْبَاءُ أَضَلُّ وَازْوِ(لِلَّهِ) وَ(مِنْ
 وَ(اللَّهُ) فِي الْيَمِينِ جَرُّهُ اشْتَهَرَ
 هَمْزَةَ الْاِسْتِفْهَامِ أَوْ(هَا) مُثَبَّتًا
 عَنْهُمْ (فَأَلَّهِ) (هَأَلَّهِ) وَ(هَا)
 وَمَا بِهِ عَلَّقَ خَافِضُ الْقَسَمِ
 وَحَذَفَ إِحْدَى جُمْلَتِي ذَا الْبَابِ قَدْ
 بِالطَّلَبِ الْبَا اخْضُضْ كَذَا (نَشَدْتُكَ
 وَ(عَمَّرَكَ اللَّهُ) كَذَا وَ(اللَّهُ) قَدْ
 وَفِيهِ بَعْدَ (قَعْدَكَ اللَّهُ) اسْتَحَقَّ
 وَالْعَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ رَافِعًا، وَلَمْ
 وَدُونَهَا انْصَبَ، وَأَضْفَهُ أَبَدًا
 وَضَمَّ عَيْنِهِ امْتَنَعَ الْا أَنْ يُجْرَ
 وَ كِ(لَعَمْرِي): (أَيْمُنُ) وَ(أَيْمِ) (أَيْمُنُ)
 مُثَلَّثَيْنِ، وَلِهَمْزِ غَيْرِ (إِم)
 وَعَارِيًا مِنْ لَامِ الْاِئْتِدَا يَقْلُ
 وَوَافِرًا لِلْكَافِ وَ(الْكَعْبَةِ) قَدْ
 وَ(أَيْمُ) الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ (وَمَا
 وَ(جَيْرِ) أَوْ(جَيْرِ) يَثُوبُ عَنِ قَسَمِ
 وَيَجَوَابُ سَابِقٍ مِنْ شَرْطٍ أَوْ

بِمَا لِيَشْرَطِ، وَهُوَ تَالٍ قَسَمًا
فِي جُمْلَةٍ قُدِّمَ فِيهَا دُو حَبَزٍ
وَيَجَوَابُ الْقَسَمِ اغْنَنَّ إِنَّ وَصِلَ
وَصَاحِبُ الْأُصُولِ ذِي الْفَأِ جَعَلَا
وَيَجَوَابُ (لَوْ) وَ(لَوْلَا) اسْتُغْنِيَا
وَقَدْ يُرَى نَحْوُ: (لَقَدْ فَعَلْتَ) مِنْ
وَلَا مَ نَحْوِ (لَيْنِ) ائْتَرَ الْقَسَمِ
وَزَيْدٌ دُونَ قَسَمِ نَحْوُ: (لَيْنِ)

باب الإضافة

نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا
وَحَذْفُ تَا التَّأْيِيبِ مِنْهُ قَدْ يَرِدُ
وَالثَّانِي اجْرُزُ وَ(نَوْ) مِنْ (أَوْ) فِي إِذَا
وَجَرٌّ وَ(نَوِيَنَّ) مَعْنَى اللَّامِ فِي
وَإِنْ يُضْفُ وَضْفٌ كَفِعْلٍ فِي الْعَمَلِ
وَكَوْنُ ذَا الْمُضَافِ مَقْرُونًا بِ(أَلِ)
أَعْنَى دُخُولِ (أَلِ) عَلَى الْجَزَائِنِ
وَكَوْنُهَا فِي الْوَضْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ
كَ(الْفَارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُتَّبِعِ)
وَعَيْرُ هَذَا الْوَضْفِ إِنْ أُضِيفَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُلَازِمَ الْإِبْهَامِ
كَ(عَيْرِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ اثْنَيْنِ
وَغَالِبَا (حَسْبِ) وَ(مِثْلِ) مَعَ مَا
وَ(عَبْدُ بَطْنِهِ) قَلِيلًا نَكْرًا
كُلُّ ل (رُبُّ ابْنِ وَأُمِّهِ) وَ(كَمْ)

مِمَّا تُضِيفُ اخْتِذِ ك(طَوْرٍ سِينًا)
فِي كَلِمَاتٍ سَمِعْتَ فَلَا تُزِدُ
صَحًّا وَلَمْ تُلَفِّ لِيَلَامٍ مَنفَعْدًا
سَوَاءً ذَاكَ ك(ابْنِنَا دُو شَرَفِ)
فَهُوَ مُضَافٌ اللَّفْظِ رَفْعًا لِلثَّقَلِ
مُغْتَفَرٌ إِنْ كَانَ شَرْطُهُ حَصَلَ
كَ(الْمُكْثِرِ الْخَيْرِ، الْقَرِيرِ الْعَيْنِ)
مُثْنَى أَوْ مَا كَمَثْنَى انْجَمَعَ
وَ(الْحَالِدَانِ الْمُسْتَقْبِلَا حَذِيمِ)
إِلَى مُعَرَّفِ أَنْلُ تَغْرِيفًا
مُقَرَّرِ الشِّيَاعِ فِي الْأَفْهَامِ
تَنَافِيَا ك(الصَّعْبِ عَيْرُ الْهَيْنِ)
ضَاهَاهُمَا التَّنْكِيرُ فِيهَا لَزِمَا
وَذَا عَلَى «وَاحِدِ أُمِّهِ» جَرَى
شَاةً وَتَسْلِيهَا) بِتَنْكِيرِ حَكَمِ

فصل

قَدْ يُجْعَلُ الْمُضَافُ كَالَّذِي لَهُ أُضِيفَ فِي بَعْضِ الذِّي أَنْيَلُهُ

بِشَرْطِ أَنْ يَضْلَحَ أَنْ يُسْتَعْنَى
 كَمَا نَسَفْتُهُ مَرُّ رِيحِ شَمَالٍ
 وَمُبْتَهَمٌ كَ(غَيْرِ) إِنْ يُضَفُّ لِمَا
 وَلَا يُضَافُ إِسْمٌ مَا بِهِ اتَّحَدَ
 فَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِمُبْدَى الْعُذْرِ فِي

بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ فِيمَا يُعْنَى
 وَمَرُّهَا سَرِيعَةٌ التَّحْوِيلِ
 بَنَوْا أَجْزَ بِنَاءِ لِلذَّ قَدِّمَا
 مَعْنَى وَمَا أَوْهَمَ ذَا إِذَا وَرَدَ
 نُطِقَ بِهِ تَأْوِيلُ ذِي تَلَطُّفٍ

فصل

مِنْهَا (فَضَارَى) وَ(حُمَادَى) وَ(لَدَى)
 هُمَا لِجِنْسِ ظَاهِرٍ قَدْ يُوصَلُ
 كَذَا (ذَوُوهُ) فَاعْرِفِ الْوُجُوهاَ
 وَجَرِيَانِ الْأَصْلِ يَجْرِي الْفَرْعُ
 غَيْرِ مُصَدِّرٍ بِهِ كَ(ذِي سَلَمٍ)
 شَدًّا، فَلَا تُنَكِّرُ نَظِيرًا إِنْ وَرَدَ

وَهَاكَ أَسْمَاءُ تُضَافُ أَبَدًا
 (بَيْدَ) (سَيَوَى) (عِنْدَ) (لَدُنْ) (ذُو) وَ(أُولُو)
 (ذَوُو) - بِمُضْمَرٍ - كَمَا (ذَوُوهاَ)
 (ذُو) (ذَاتُ): أُنثَاءُ، (ذَوَاتُ): الْجَمْعُ
 وَقَلَّ أَنْ يُضَافَ (ذُو) إِلَى عَلْمٍ
 وَنَحْوِ (ذِي تَبُوكَ) (ذِي بَكَّةَ) قَدْ

فصل

تَنَكَّرَ أَضْيَفَ (كِلْتَا) وَ(كِلَا)
 إِلَّا لِمُضْمَرٍ كَمَا وَحَدَّكَ انْصَرَفَ
 وَلَمْ يَجِئْ جَاعِلُهُ فَرْدًا بِشَيْءٍ
 ثَانِيهِ وَاسْتَنْدِزَ (خِيَاشِيمَ وَفَا)
 ظَرْفَيْنِ (وَسَطَ) (بَيْنَ) (حَيْثُ) (إِذْ) (إِذَا)
 وَإِنْ يُقَلُّ (بَيْنًا) فَحُكْمُهَا اخْتَلَفَ
 وَالْجَرُّ فِي اسْمِ الْعَيْنِ قَلَّمَا يَقَعُ
 وَ(حَيْثُ) فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ كَذَا
 إِفْرَادٌ (إِذْ) مُنَوَّنًا مُنْكَسِرًا
 لِلْجُمْلَتَيْنِ وَافْتَحَنَ تَخْفِيفًا
 وَالْعَكْسُ قَبْلَ غَيْرِهِ أَيْضًا وَضَحَّ
 فَلَيْسَ عَنِ إِغْرَابِهِ تَسْتَعْنَى
 وَمِثْلُهَا مَعْنَى كَمَا اجْعَلْ أَبَدًا

لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ بِلَا عَطْفٍ وَلَا
 (لَبَّى) وَ(سَعَدَى) ثُمَّ (وَخَدَ) لَا تُضَفُّ
 وَمُغْرِبٌ مُضْيِفٌ (لَبَّى) لَ (يَدَى)
 حَتْمًا أَضْيَفَ الْقَمُ حَيْثُ حُدِّفَا
 وَالزَّمُ إِضَافَةٌ (إِزَاءَ) وَ(جِدَا)
 فِي (بَيْنَ) قِيلَ (بَيْنَمَا) فَلَمْ تُضَفَّ
 فَانْجَرَّ تَالِيهَا، وَطَوْرًا اِزْتَفَعَ
 وَلَمْ يُضَفَّ لِمُفْرَدٍ (إِذْ) وَ(إِذَا)
 وَتَادِرٌ إِفْرَادُهَا وَكَثْرًا
 وَمِثْلُ (إِذْ) مَعْنَى كَ(إِذْ) أَضْيَفًا
 وَقَبْلَ فِعْلِ مَاضٍ الْبِنَاءِ رَجَحَ
 وَمَا بِلَا (إِذْ) أَلْحَقَ ثُمَّ تُنَى
 وَلَا تُضَفُّ «إِذَا» لِجُمْلَةٍ ابْتِدَاءً

وَعَيْرٌ هَذَا عَنِ قِيَّاسِ انْعَزَلُ
 وَ(اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ) نَادِرًا أَتَى
 كَذَا أَضَافُوا (آيَةً) لِلْفِعْلِ إِنْ
 وَ(إِثْرَ زَيْتٍ) وَ(لَدُنَّ) (أَنْ) قُدِّرَا
 نَحْوُ: «التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ» فَلَا تَهَلُّ
 وَتُنُّ وَاجْمَعَنَّ فَكُلُّ ثَبَتَا
 مَعْنَى (عَلَامَةٍ) أَبَانَتْ لِلْفِطْنِ
 مِنْ قَبْلِ فِعْلِ نَحْوِ (مِنْ لَدُنَّ سَرَى)

فصل

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أَفْرِدًا
 (كُلُّ) مُضَافٌ مَعْنَى أَنْ يُفْرَدَ لِدَا
 وَحَوْثُ (مَع) نَضَبٌ وَقَدْ تُسَكَّنُ
 وَأَجْرُزٌ أَوْ انْصَبِ (عُدْوَةٌ) بَعْدَ (لَدُنَّ)
 وَجَوَّزُ الْأَخْفَشُ جَرًّا مَا عَطَفَ
 وَالنَّضَبُ - أَيضًا - قَدْ رَأَى سَعِيدُ
 وَأَعْرَبَتْ قَيْسُ (لَدُنَّ) وَقَفَّعَسُ
 وَ(الْأَلُّ) كِ(الْأَهْلُ) قَلِيلًا أَفْرِدًا
 وَأَفْرَدَتْ (أَي) وَفِي شَرْطٍ بِ(مَا)
 وَحَيْثُمَا تُضَفُّ إِلَى مُنْكَرٍ
 وَهِيَ كِ(بَعْضُ) إِنْ تُضَفُّ لِمَعْرِفَةٍ
 إِلَّا قَلِيلًا، وَاشْتَرَطَ مَعَ قَلْتِهِ
 وَلَمْ تُضَفِّ مَوْضُوعَةٌ لِنَكْرَةٍ
 «سُبْحَانَ» فِي غَيْرِ اخْتِيَارٍ أَفْرِدًا
 وَشِدُّ قَوْلُ رَاجِزِ رَبَّانِي
 وَاضْمُ بِنَاءِ (عَيْرًا) أَنْ عَدِمَتْ مَا
 (قَبْلُ) كَهَا وَ(بَعْدُ) (حَسْبُ) (أَوَّلُ)
 وَأَعْرَبُوا نَضَبًا إِذَا مَا تُكْرَا
 وَالْحَرَكَاتِ كُلَّهِنَّ اسْتَعْمِلَا
 ذُو الضَّمِّ مَبْنِي وَعَيْرٌ مُنْصَرِفٌ
 كِ(مَع) وَ(كُلُّ) ثُمَّ (بَعْضُ) وَ(عَدَا)
 لَمْ يَضَحَبِ (ال) ثَقَلًا وَحَالًا شُدُّدًا
 وَتَيْلَهَا الْإِفْرَادَ حَالًا يَحْسُنُ
 وَذَا إِضَافَةٍ إِلَى سِوَاهُ كُنَّ
 مِنْ بَعْدِ نَضَبِ (عُدْوَةٌ) وَلَمْ يَحْفُ
 فِيهِ وَعِنْدِي نَضَبُهُ بَعِيدُ
 إِعْرَابِ (حَيْثُ) عَنْهُمْ مُقْتَبَسُ
 وَلِسَوَى الْأَعْلَامِ نَزْرًا أَسْنِدًا
 تُرْدَفُ - عَالِيًا فَأَعْلِمُ وَأَعْلَمَا
 فَهِيَ جَمِيعُهُ كِ(أَي مَعْشَرٍ)
 وَكَوْنُهُ فَرْدًا أَبِي ذُو الْمَعْرِفَةِ
 عَطْفًا عَلَيْهِ تُكْفَى عَيْبَ وَخَدِيئَةٍ
 وَلِمُضَيِّفِ مَا سِوَاهَا الْخَيْرَةِ
 مُلَابِسَ التَّنْوِينِ أَوْ مُجَرَّدًا
 «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ»
 لَهُ أُضِيفَتْ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
 وَ(ذُونَ) وَالْجِهَاتُ هَكَذَا «عَلُ»
 (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا
 إِذَا تَقُولُ: (أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوْلَا)
 ذُو الْفَتْحِ وَالْمَكْسُورِ نَاوِيًا أَضِيفُ

فصل

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا
 وَفِي سِوَى الْإِعْرَابِ قَدْ يَتَوَبُّ مَا
 وَقَدْ يُزِيلُونَ مُضَافَيْنِ مَعًا
 فَحُذِفَ (الشُّكْرُ) وَقَبْلَهُ بَدَلٌ
 وَرَبَّمَا أَبْقَى ثَانٍ وَحُذِفَ
 وَرَبَّمَا جَرُّوا الَّذِي يَبْقَى كَمَا
 لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ
 كَمِثْلِ: (مَا كُلُّ فَتَى لَيْبَا
 وَيُحَذِفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ
 بِشَرْطِ عَطْفِ وَإِضَافَةٍ إِلَى
 كَمِثْلِ: (حُذِ نِصْفَ وَرَبِّعَ مَا حَصَلَ)
 وَظَرَفَ أَوْ شَبِيهَهُ قَدْ يَفْصِلُ
 فَضْلَانِ فِي اضْطِرَارِ بَعْضِ الشُّعْرَا
 لِفَاعِلٍ مِنْ بَعْدِ مَفْعُولٍ حَجَزَ
 (يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِجِ
 وَعَمَدَتِي قَرَاءَةً ابْنِ عَامِرٍ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ مَعَ اسْمِ مَفْعُولٍ وَرَدَّ
 وَعَبَّرَ مَصْدَرٍ مُضَافًا فَصْلًا
 وَقَضَلُ تَابِعٍ وَقَاعِلُ نَدْرُ
 وَالْقَضَلُ بِالنُّدَا أَتَى اضْطِرَارًا
 وَمَالَهُ أَضْفَتَ مَالَهُ عَمَلٌ
 إِنَّ الْمُضَافَ كَانَ (عَبْرًا) نَافِيًا

فصل في الإضافة إلى ياء المتكلم

وَرَأَيْتُ الْبَيْتَ إِذَا رَأَيْتُ
 لَمْ يُنْقَصْ أَوْ يُفْصَرُ (كَلِشَافِ) وَ(أَدَى)
 جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدَ فَتْحِهَا اخْتِذِي
 أَحْكُمُ بِإِعْرَابِ الْمُضَافِ لِيَا
 وَأَخْرَجَ الْمُضَافِ لِيَا أَكْسِرَ إِذَا
 أَوْ يَكُ مُعْرَبًا بِحَرْفَيْنِ فَيَذِي

وَفِيهِ أَذْغَمَ يَاءَ اوِ وَأَوَا وَإِنْ
وَأَلْفَا سَلِمَ وَفِي الْمَقْضُورِ عَن
وَلَكَّ فِي يَاءِ النَّفْسِ بَعْدَمَا سَلِمَ
وَقَدْ تُرِدُ أَلْفَا وَرَبَّمَا
وَكَسْرُ ذِي الْيَاءِ مُذْعَمًا فِيهَا رُوي
(فَعِي) و(فِي) فِي (فَم) قَالُوا وَفِي
نَحْوِ (أَبِي) (أَبِي) أَيْضًا وَرَدَا
(كَانَ أَبِي كَرَمًا وَسُودَا

باب إعمال المصدر

كَفَعَلِهِ الْمَصْدَرُ أَعْمِلَ حَيْثَمَا
مُنَوَّنًا أَعْمَلُهُ أَوْ مُضِيْفًا
كَذَا إِذَا سِيَقَ لِتَشْبِيهِ نُوي
وَأَهْمِلَ الْمُضْمَرُ وَالْمَحْدُودُ
وَرُبَّ مَحْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلَ
وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيْفَ لَهُ
ك(بَذُلَ مَجْهُودٍ مُقْبَلٌ زَيْنُ)
وَإِنْ تُضِيْفَ لِلظَّرْفِ فَارْفَعْ وَانصِبَا
وَهُوَ مَعَ الْمَعْمُولِ كَالْمَوْضُوعِ مَعَ
وَبِالْتَّنْذِيرِ احْكُمْ عَلَى الَّذِي يَرِدُ
وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَجْرُورًا بِهِ
كَمِثْلِ: (دَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا
وَإِنْ لَمْفَعُولٍ أُضِيْفَ وَحُذِفَ
فَاجْرُزْ أَوْ انصِبْ تَابِعَ الْمُضَافِ لَهُ
وَبَدَلًا مِنْ لَفْظِ فِعْلِهِ يَرِدُ
فِي الْأَمْرِ وَالِدُّعَا وَالِاسْتِفْهَامِ
وَالسَّبْقِ فِي مَعْمُولٍ هَذَا يُعْتَفَرُ

يَصِحُّ حَزْفُ مَصْدَرِي تَمَّ مَا
كَذَا إِذَا نَالَ بِ(أَلْ) تَغْرِيفًا
ك(اضْرِبْهُ ضَرْبَ الْحَاكِمِ اللَّصِّ الْعَوِي)
وَمَصْدَرٌ فَارْقَهُ التَّوْحِيدُ
وَبِسْمَاعٍ لَا قِيَاسٍ قَدْ قُبِلَ
كَمَلٌ بَرَفَعٌ أَوْ بِنَضْبٍ عَمَلُهُ
(وَمَنْعُ ذِي غِنَى حُقُوقًا شَيْنُ)
ك(حُبُّ يَوْمٍ عَاقِلٌ لَهْوًا صَبَا)
صِلْتِهِ فِيمَا أُجِيرَ وَامْتَنِعَ
بِغَيْرِ ذَا أَوْ حَاوِلَ الْعُدْرَ تَجِدُ
مُجْرُورًا لِرَفْعِهِ أَوْ نَضْبِهِ
مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا
فَاعِلُهُ ك(اقْصِدْ إِرَاحَةَ الدَّنِيفِ)
وَالرَّفْعُ إِنْ أَتَاكَ فَاعْذُرْ قَائِلُهُ
فِي الْعَمَلِ الْمَصْدَرُ وَهُوَ مُطَّرَدٌ
وَحَبْرًا يَقْلُ فِي الْكَلَامِ
كَذَاكَ رَفَعُهُ ضَمِيرًا اسْتَتَرَ

باب إعمال اسم الفاعل

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعْرِزٍ
 أَوْ سِيَقٍ لِلْإِخْبَارِ أَوْ لِلْوَصْفِ
 فَهَوَّ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَهْلٌ لِلْعَمَلِ
 فَيَسْتَجِزُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ
 كـ (رَاحِمٌ ذَا عِبْدَهُ أَوْ مُنْتَقِمٌ)
 تَكْثِيرًا أَوْ (فِعْلًا) أَوْ (مِفْعَالًا)
 وَهَكَذَا (الْفَعِيلُ) وَ (الْمِفْعَالُ)
 لِـ (فَاعِلٍ) مِمَّا بِهِ أُخْبِرْتَا
 كـ (حَذِرٌ) وَ (مَرِقٌ) وَ كـ (عَمِلٌ)
 فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ فَاسْمَعِ وَامْتِثِلْ
 مُصَغَّرٌ إِلَّا الْكِسَائِي ذُو الْوَلَا
 لِلْمَاضِ إِلَّا وَهُوَ مَسْبُوقٌ بِ«أَنَّ»
 حِكَايَةِ الْحَالِ لِهَذَا عَمِلًا
 زَائِدًا انْتِصَابُهُ بِهِ رَضِيَ
 أَبِيكَ سُؤْلُهُ بِغَيْرِ سُخْطٍ
 تَابِعِ مَجْرُورِ الْمُضَافِ يَنْتَفِي
 يَنْصِبُهُ شِبْهًا لِمَا تَقَدَّمَ
 وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
 وَمُعْلِمُ الْعَلَاءِ عَمْرًا مُرْشِدًا
 كـ (مُتَبَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ)
 فَمُنْرِمٌ مَا عَنْ تَعَاطِيهِ غَنَى
 بِمَا لِمُظْهَرٍ لَهُ مُوَاصِلِ
 قُلْتُ: (أَمُعْطَى زَيْدِ ابْنِي دِرْهَمًا)
 قُلْتُ: (أَنَا الْكَاسِي الْعُلَامُ الْمُحْتَشِنُ)
 يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضِلِ
 مَعْنَاهُ كـ (الْمُعْطَى كَفَاقًا يَكْتَفِي)

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ
 وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أَوْ مَا يَنْفِي
 أَوْ كَانَ حَالًا وَإِذَا أَوْلَى (أَنَّ)
 وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَعْلُومٍ حُذِفَ
 وَقَصْدُ الْاسْتِفْهَامِ يُغْنِي إِنْ فُهِمَ
 وَقَدْ يَصِيرُ (فَاعِلٌ) (فِعْلًا)
 وَ (مِفْعَالًا) قَدْ يَخْلُفُ (الْفِعَالُ)
 وَاحْكُمْ لَهُنَّ بِالَّذِي حَكَمْتَا
 وَقُلْ إِعْمَالٌ (فَعِيلٌ) وَ (فِعْلٌ)
 وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ
 وَلَمْ يُجْزِ إِعْمَالٌ مَنْعُوتٌ وَلَا
 وَمَنْ سِوَاهُ لَا يُبِيحُ ذَا الْعَمَلِ
 وَمَا بِهِ اسْتَشْهَدَ مَحْمُولٌ عَلَى
 وَبَعْدَ مَجْرُورِ الْمُضَافِ الْمُقْتَضِي
 أَبُو سَعِيدٍ نَحْوِ (زَيْدٌ مُعْطَى
 وَغَيْرُهُ أَضْمَرَ نَاصِبًا وَفِي
 وَجْهَيْنِ كُلُّ مُضْمَرٍ فِي النَّصْبِ مَا
 وَأَنْصَبَ بِغَيْرِ الْمَاضِ تَلَوًّا وَاحْفَظْ
 كـ (أَنْتَ كَاسِي خَالِدٍ ثَوْبًا عَدَا
 وَاجْرُزْ أَوْ أَنْصَبْ تَابِعِ الَّذِي انْحَفَظْ
 وَمَنْ رَأَى إِضْمَارَ نَاصِبٍ هُنَا
 وَاحْكُمْ لِمُضْمَرٍ يَلِي اسْمَ فَاعِلٍ
 فَكَافٌ (مُعْطِيكَ) كـ (زَيْدٌ) عِنْدَمَا
 وَ كـ (الْعُلَامُ) الْكَافُ فِي (الْكَاسِيكَ) إِنْ
 وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ
 فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَا (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ)

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

وَالصَّفَةُ الْمُشْبِهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ
 مِمَّا إِذَا أُضِيفَ لِلْفَاعِلِ لَمْ
 وَلَا تَكُونُ مِنْ مُعَدَى حَدَرًا
 بَلْ وَافَقَتْ فِي الْعَمَلِ الْمُعَدَى
 وَالْإِعْتِمَادُ وَافِقِضَاءُ الْحَالِ
 وَسَبِقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ
 فَازْفَعُ بِهَا وَانصِبْ وَجَرِّ مَعَ (أَلْ)
 بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا
 وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا
 كَمَا (الْحَزَنُ بَابًا) وَالْعُقُورُ كَلْبًا
 وَالطَّيْبُونَ) انصِبْ بِهِ (مَعَايِدًا)
 وَهَكَذَا (إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا
 وَالنَّضْبُ فِي (الشَّعْرِ الرُّقَابِ) وَارِدُ
 وَالرُّفْعُ وَالنَّضْبُ حَكَوَا وَالْجَرًّا
 وَنَحْوُ: (زَيْدٌ شَتْنُ كَفِّهِ) أَبِي
 وَابْنُ زَيْدٍ- مُطْلَقًا- أَبِي وَمَنْ
 وَنَحْوِ (جَمُّ فَضْلُهُ، وَالْفَضْلُ أَوْ
 (بِئْهَمَةٍ مَنِيتَ شَهْمِ قَلْبِ
 وَخَفَضُوهُمْ (أَخْفِيَةَ الْكَرَى) بَأَنَّ
 وَالرُّفْعُ وَالنَّضْبُ) أَجْزُ فِي الْأَخْفِيَةِ
 وَاعْدُدْ مِنَ الْبَابِ اسْمَ مَفْعُولِ الَّذِي
 نَحْوُ: (الْمَضُوءُ عِرْضُهُ) وَالْمُنْتَقَى
 وَضَمَّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَضْفِ
 كَمَا (أَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ) وَكَذَا

كَمَا (الضَّخْمُ جِسْمًا الْعَظِيمُ الْكَاهِلِ)
 يُشْكِلُ، وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ لَمْ يَلْمَ
 مِنَ التَّبَاسِ، أَوْ مُثِيرِ ضَرَرًا
 وَصَوْغَهَا مِنْ غَيْرِهِ كَمَا (لَدَا)
 شَرْطَانِ فِي تَضْحِيحِ ذَا الْإِعْمَالِ
 وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ
 وَذَوْنَهَا مَضْحُوبٌ (أَلْ) وَمَا اتَّصَلَ
 تَجْرُزُ بِهَا مَعَ (أَلْ) سُمًّا مِنْ (أَلْ) خَلَا
 لَمْ يَخْلُ فَانْجِرَّازُهُ لَنْ يُعْدَمَا
 وَمِثْلُ (أَنْيَابًا) بِإِثْرٍ (سَنَبَا)
 وَ(سَيِّئِي زِي) رَوُوهُ شَاهِدًا
 كَوْمِ الدُّرَا وَادِقَّةَ سُرَاتِهَا)
 عَلَى (الْجَمِيلِ الْوَجْهِ) فِيهِ شَاهِدُ
 فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: (أَجَبَ الظُّهْرَا)
 فِي النَّثْرِ سَيَّبُونِهِ أَنْ يُرْتَكَبَا
 رَأَى الْجَوَازَ- مُطْلَقًا- فَمَا وَهَنَ
 فَضْلُ) ضَعِيفٌ وَنَظِيرُهُ رَأَوَا
 مُنْجَدٍ لَأِ ذِي كَهَامٍ يَنْبُو)
 أُضِيفَ (الْإِيقَاطُ) لَهُ وَجْهٌ حَسَنٌ
 وَشَبَّهَهُ تُصِبُ بِغَيْرِ تَخْطِيَةِ
 عَدُّوًا لِوَاحِدٍ كَمَا مَفْعُولِ (غَدَى)
 رَأِيَا) وَ(مَشْهُورٌ صِلَاحٌ وَتَقَى)
 وَاسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَعْفِ
 (فَرَأَشَةُ الْجِلْمِ) فَرَاعَ الْمَأْخَذَا

باب التعجب

أَوْ جِئَ بِ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبِنَا
 أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأُضِدِّقُ بِهِمَا
 (أَفْعَلْ) رَافِعًا ضَمِيرًا اسْتَتَرَ
 رَأَى وَهَى بِهِ سَعِيدٌ افْتُفَى
 وَبَرَّئِنِ (أَفْعِلْ) مِنَ الْأَمْرِيَّةِ
 وَمَا يَلِيهِ فَاعِلًا يُقَدَّرُ
 تُزَالُ مَعَ مَجْرُورِهَا إِنْ عَلِمَا
 - لِلْعِلْمِ - عَنْ مَنصُوبِهِ فَاخْتِزَلَا
 مَنَعَ تَصْرُفٍ لُزُومًا حُتِمَا
 قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
 وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ (فُعَلَا)
 حَازَ الشُّرُوطَ فَالْتَزِمَ مَا التَّزِمَا
 أَوْ مَا يُؤَدَّى مَا يُؤَدَّى بِهِمَا
 أَوْ جِئَ بِهِ مُنْخَفِضًا بِالْبَا تُصِبُ
 بَعْجِيهِ، وَيَاغْتَرَارِ الْمُفْسِدِ
 كَصَوْنِ (مَا أَخْصَرَهُ) مِنْ (اخْتَصِرَ)
 بِنَاءِ ذِي تَعَجُّبٍ مِنْهُ اغْتَفِرَ
 جَهْلًا كَمِثْلِ (أَهْوَجَ) وَ(أَزَعَنَا)
 فِي نَحْوِ (مَا أُعْطِيَ) فَقِيسَ عَلَيْهِ
 شَرَطٌ وَلِلشُّذُودِ غَيْرُهُ انْسِبُ
 بِهِ) أَى: اخْتِصَرْتُ فَبِحَقِّ أَغْلِنُ
 كَذَاكَ (مَا أُعْسَى) فَنَبَّهَ وَانْتَبَهَ
 وَصَارَ ذَا كَذَا بِ(أَفْعِلْ) عُقْلًا
 سَلَبَ تَعْدَى الْمُتَعَدَّى مِنْ دَرَى
 فِي نَحْوِ: (مَا أَضْرَبَ ذَا لِعَمْرُو)
 وَ(مَا أَطْنِنِي لِسَعْدِ ذَا جَلْدُ)

بِ(أَفْعَلْ) انطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجَّبَا
 وَتَلَوْ (أَفْعَلْ) انصَبْنَهُ ك(مَا
 وَ(مَا) هُنَا ازْفَعُ بِابْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ
 وَ ك(الَّذِي أَفْعَلْ): (مَا أَفْعَلْ) فِي
 وَالصَّيغَتَيْنِ انْسَبُ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ
 بَلْ هُوَ فِي الْقَوْلِ الْأَصَحِّ خَبَرٌ
 وَحَذَفَ ذِي الْبَا لَا تُجْزَى وَرَبَّمَا
 وَرَبَّمَا اسْتُعْنَى بَعْدَ (أَفْعَلَا)
 وَفَعَلَى التَّعَجُّبِ الزَّمُ فِيهِمَا
 وَضَعُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرْفًا
 وَغَيْرِ ذِي وَضْفٍ يُضَاهِي (أَفْعَلَا)
 وَإِنْ تُرِدُ تَعَجُّبًا بَعْغِيرِ مَا
 مِنْ ذِكْرِ (أَشْدِدُ) أَوْ (أَشَدُّ) بَعْدَ (مَا)
 وَبَعْدَ مَضَدِّ الْمَعْوِقِ يَنْتَصِبُ
 ك(مَا أَشَدُّ عُجْبَهُ) وَ(أَشْدِدُ
 وَتَادِرُ مُخَالَفٍ لِمَا ذُكِرَ
 وَفِعْلٌ غَيْرُ فَاعِلٍ إِنْ لَمْ يَضُرَّ
 كَذَاكَ ذُو(أَفْعَلْ) وَضَفًا مُزَكَّنًا
 وَلَا شُدُودَ عِنْدَ سَيِّبَوِيهِ
 وَسَبَقُ فِعْلِيَّةِ ذِي تَعَجُّبٍ
 كَمِثْلِ (مَا أذْرَعَهَا) وَ(أَقْمِنُ
 وَمِثْلُ (أَقْمِنُ) فِي الشُّذُودِ (أَعْسِ بِهِ)
 بِهِمْزٍ (أَفْعَلْ) التَّعَدَّى حَصَلًا
 وَقَبْلَ صَوْنِ الصَّيغَتَيْنِ قَدْرًا
 لِذَلِكَ اخْتِيَجَ لِحَرْفِ الْجَرَ
 وَنَحْوِ: (مَا أَكْسَاكَ لِلْقَوْمِ الْبُرْدُ)

آخِرُهُ يَنْصِبُ أَهْلُ الْكُوفَةِ
وَعَيْرُهُمْ يَجْعَلُ نَصْبُهُ بِمَا
وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمًا
وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرَ
وَقَدْ تَزَادَ (كَانَ) قَبْلَ (أَفْعَلًا)
وَبَعْدَ (مَا أَفْعَل) - أَيْضًا - قَدْ يَقَعُ

باب (نعم) و(بئس) المصدرية وما جرى مجراها

فَعَلَيْنِ لَا اسْمَيْنِ عَلَى الْأُولَى جُعِلَ
وَاسْتَعْمِلَ الْأَصْلُ وَ(فَعْلٌ) وَ(فِعْلٌ)
وَالِاسْمُ - أَيْضًا - هَكَذَا، قَفِي (فَخِذْ)
كِلَاهُمَا فِعْلٌ بِهِ الْإِنْسَاءُ قُصِدَ
وَيَطْلُبَانِ فَاعِلًا تَالِي (أَلْ)
أَوْ مُضْمَرًا مُمَيِّزًا بِنَكِرَةٍ
وَمَعَ ظُهُورِ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزِ دَعُ
وَالْعِلْمُ بِالتَّمْيِيزِ أَعْتَى عَنْهُ فِي
وَبَعْضُهُمْ فَاعِلٌ (نَعَمْ) نَكْرًا
وَهَكَذَا (نَعَمْ خَلِيلُ الْعَلَا)
وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأِ
وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى
وَرَفَعُ (نَعَمْ) مُضْمَرِ اسْمٍ قَدَّمَ
وَانْصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ (مَا) فِي (نَعَمْ مَا)
لِسَبَبِيَّتِهِ، وَادَّعَى التَّغْرِيفَ مَعَ
(بِئْسَ) فِي الدَّمِّ وَ(سَاءَ) اسْتَعْمِلًا
وَاسْتَعْمَلُوا اسْتِعْمَالَ (نَعَمْ) (فَعَلًا)
وَمِثْلُ (نَعَمْ) (حَبِّدَا) الْفَاعِلُ (ذَا)
وَدُونَ إِفْرَادٍ وَتَذَكِيرٍ فَلَا

(نَعَمْ) وَ(بِئْسَ) الْأَصْلُ فِيهِمَا (فِعْلٌ)
وَالْأَزْبَعُ اسْتَعْمِلُنْ فِي نَحْوِ: (كَجَلْ)
يُقَالُ (فَخِذْ) مَعَ (فَخِذْ) وَ(فَخِذْ)
لِذَلِكَ التَّضْرِيفُ مِنْهُمَا فَقَدْ
أَوْ مَا بِتَالِيهَا مُضَافًا اتَّصَلَ
ك(نَعَمْ مَجْمُوعًا كِتَابُ التَّذَكِيرَةِ)
فِي رَأْيِ عَمْرٍو وَهُوَ فِي ذَا لَمْ يُطْعَ
(بِهَا وَنَعَمَتْ) فَلِذَا بِهِ اِكْتَفَى
بِعَيْرِ قَيْدِ نَحْوِ: (نَعَمْ ذُو قِرَى)
وَ(نَعَمْ مَنْ هُوَ) رَوَوْا مُسْتَعْمَلًا
أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَا يَبِينُ أَبَدًا
ك(الْعِلْمُ نَعَمْ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى)
لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي شُدُودِ فَاعِلًا
وَ(بِئْسَمَا) وَالرَّفْعُ بَعْضُهُمْ نَمَى
تَمَامَ (مَا) وَظَاهِرًا قَدْ اتَّبَعَ
ك(نَعَمْ) فِي جَمِيعِ مَا قَدْ فَضَّلَا
مِنَ الثَّلَاثِي مَضْرَعًا بِوَلَا
وَإِنْ تُرِيدُ دَمًا فَقُلْ: (لَا حَبِّدَا)
تَعْدِلُ بِ(ذَا) فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

وَأُولَى تَالِي (نِعْمَ) وَاعْدِلْ فِيهِمَا
 كـ(حَبْدًا الْبَيْتُ الْحَرَامُ حَيِّزًا)
 مَخْصُوصِ (حَبْدًا) كَقَوْلِ مَنْ فَطَنَ
 فَحَبْدًا رَبًّا وَحَبًّا دِينًا
 أَوْ جُرَّةً بِالْبَاءِ عَلَيْهِ دَاخِلًا
 وَاضْمُ أَوْ افْتَحَ عِنْدَ تَرْكِ دَا تُصِيبُ
 وَأَوَّلِ (ذَا) مِنْ (حَبْدًا) اسْمًا مِثْلَ مَا
 وَقَبْلَ أَوْ بَعْدَ اذْكُرْنَ مُمَيِّزًا
 وَرَبُّمَا اسْتُعْنِي بِالتَّمْيِيزِ عَنِ
 (وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا
 وَغَيْرَ (ذَا) اِزْفَعُهُ بِ(حَبِّ) فَاعِلًا
 وَحَاءَ (حَبِّ) فَتُحْهَأُ مَعَ (ذَا) يَجِبُ

باب أفعال التفضيل

مِمَّا بَنَوْا فِعْلَ تَعَجَّبِ بِنِي
 وَمَا أَبَوْا بِنَاءِ ذَلِكَ مِنْهُ لَا
 وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجَّبِ وَصِلُ
 ف(ذَا أَشَدُّ النَّاسِ عُجْبًا) مِثْلُ (مَا
 وَمَا هُنَاكَ شَدُّ قَدْ شَدُّ هُنَا
 وَفِي (أَلْصَّ مِنْ شِطَاطٍ) إِذْ وَرَدَ
 وَصَوْغُهُ مِنْ (أَفْعَلِ) الْفِعْلُ اطَّرَدَ
 وَشَدُّ نَحْوُ قَوْلِهِمْ (أَبْيَضَ مِنْ)
 وَمَا بَنَوْا مِنْ فِعْلِ مَفْعُولٍ بِلَا
 وَغَالِبًا أَعْنَاهُمْ (خَيْرٌ) وَ(أَشْرٌ)
 وَفِي التَّعَجُّبِ اِزْوُ: (مَا خَيْرٌ) وَ(مَا
 وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ تَجَرَّدَا
 فِي النَّعْتِ وَالْحَالِ، وَفِي النَّعْتِ نَدْرُ
 لَوْيَلِزَمُ الْإِفْرَادَ، وَالتَّذْكِيرَ
 وَ«مِنْ» وَمَا جَرَّتْهُ مِنْهُ كَالصَّلَةِ
 وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهَمَا
 كَمِثْلِ: «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» وَلَدَى
 وَمَعَ إِضَافَةِ «أَوِ» «مِنْ» تُجْتَنَّبُ
 وَقَفْضُ أَفْعَلِ وَ«مِنْ» بِظَرْفٍ أَوْ

أَفْعَلُ فِي التَّفْضِيلِ مِثْلُ (الْأَخْسَنُ)
 تُجْزَى بِنَا دَا مِنْهُ نَحْوِ (اسْتَعْجَلَا)
 لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلُ
 أَشَدُّ عَجْبَهُ) فَقَسَّ عَلَيْهِمَا
 فَصَوَّغُ (أَقْمِنُ) مُؤَدَّنُ بِ(أَقْمِنَا)
 ل (مَا أَلْصَهُ) وَ(أَلْصِضُ) مُسْتَنَدُ
 وَمِنْ مُبِينِ حُمُقًا- أَيْضًا- وَرَدَ
 وَذَا وَشَبَّهُهُ بِتَأْوِيلِ قَمِنُ
 لَبَسَ فَلَيْسَ تَادِرًا كـ(أَشْغَلَا)
 عَنِ قَوْلِهِمْ: (أَخَيْرٌ مِنْهُ) وَ(أَشْرُ)
 شَرٌّ) بِحَذْفِ الْهَمْزِ وَأَنْصَبَ بِهِمَا
 فَبَعْدَهُ «مِنْ» يُلْزِمُونَ أَبَدًا
 حَذْفُ وَشَاعَ لِذَلِيلِ فِي الْخَبَرِ
 مُصَاحِبًا «مِنْ» لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا
 فِي مَنْعِهِمْ إِثْبَاتَهَا مُنْفَصِلَةً
 فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمًا
 إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا
 وَإِنْ تُجَامِعُ «أَلُ» فَتَأْوِيلُ وَجِبُ
 تَمْيِيزِ أَوْ شَبِيهِ ظَرْفٍ قَدْ رَوُوا

مِنْ وَاحِدٍ كَقَوْلِ شَادٍ عَبْرًا
 مِنْ يَثْرِيَّاتٍ قِدَادٍ حُشْنٍ
 بِغَيْرِ مَعْنَى (مِنْ) يُطَابِقُ كَالصِّفَةِ
 بِهِ أَرَدْتَ مَا اقْتَضَى مَضْحُوبٍ (مِنْ)
 وَقُوْعُهُ طَبَقًا لِمَا لَهُ نُسْبٌ
 نَحْوِ الَّذِي فِي بَابِ (أَي) فَضْلًا
 تَرْفَعُهُ مَا لَمْ تَرَهُ قَدْ جُعِلَا
 وَيَبْنِيهِ بِأَجْنَيبِي مُقْتَرِنٌ
 فَضْلٌ مِنَ الصُّدِيِّ) فَأَعْرِفْ وَأَنْتَبِهْ
 حَكَاهُ سَيْبَوْنِيهِ؛ وَالْحَلِيلُ
 فَسَّرَ نَاصِبًا بِهِ فَقَدْ فَطِنَ
 قَيْسًا عَلَيْهِ ابْنُ يَزِيدَ اسْتَحْسَنَا
 فَاجْعَلُهُ مَفْعُولًا وَأَمَّا مَعَ (إِلَى)
 بَعْضٍ وَفِي تَعَجُّبٍ هَذَا اقْتَفَوْا
 فِي الْمَوْضِعَيْنِ ك(الْعَلَا أَذْرِي بِنَا)
 كَانَ بِهِ الْفِعْلُ مُعَدًى نَحْو(كَر)

وَقَدْ أَتَى فَضْلُهُمَا بِأَكْثَرَا
 «الَّتَيْنِ مَسَا فِي حَشَايَا الْبَطْنِ
 وَإِنْ تَلَا (أَل) أَوْ يُضَفِّ لِمَعْرِفَةِ
 وَجَوُزِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُضَافِ إِنْ
 وَإِنْ يُضَفِّ بِغَيْرِ مَعْنَى (مِنْ) يَجِبُ
 وَهُوَ بِمَعْنَى (بَعْضٍ) أَوْ (كُلِّ) عَلَى
 وَظَاهِرًا بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لَا
 مُخْلَصًا مِنْ أَنْ يُحَالَ بَيْنَ (مِنْ)
 ك(لَنْ تَرَى مِنْ أَضْرِيءِ أَجْدَرَ بِهِ
 وَالرَّفْعُ - مُطْلَقًا - بِهِ قَلِيلٌ
 وَنَضْبُهُ الْمَفْعُولُ مَمْنُوعٌ وَمَنْ
 وَنَحْو(أَهْوَنُ) مُفِيدٌ (هَيْنًا)
 وَمَا بِلَامٍ جُرَّ بَعْدَ (أَفْعَلًا)
 ففَاعِلٌ بِشَرْطِ مَعْنَى حُبِّ أَوْ
 وَمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْبَاءِ عُدْيَا
 وَفِيهِمَا يَسْتَضْحَبُونَ حَرْفَ جَرَ

باب التوابع

فِي حَاصِلِ الْإِعْرَابِ وَالْمُجَدِّدِ
 نَعَتْ وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلٌ
 تَفْصِيلٌ، وَقَفْضٌ بِسِوَاهُ قُبْلًا
 نَعْتًا لِمُبْتَهَمٍ ك(سَلْ ذَا الرَّجُلَا)
 ك(الْأَحْمَرِ) الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ (خَلْفَ)
 أَوْ مَا بِتَابِعِيَّةٍ لَفْظًا لَزِمَ
 لَا تُوقَعَنَّ ففِعْلٌ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ
 وَغَيْرُهُمْ أَجَازَ دُونَ كَثْرَةٍ

التَّابِعِ التَّالِيِ بِلَا تَقْيِيدِ
 وَهُوَ لَدَى التَّفْسِيمِ بُلُغَتْ الْأَمَلُ
 وَتَابِعَا بِالْأَجْنَيبِي الْمَخْضِ لَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ تَوْكِيدَ تَوْكِيدِ وَلَا
 أَوْ صِفَةً تَلَزَمَ مَا بِهَا اتَّصَفَ
 أَوْ بَعْضًا التَّمَامِ دُونَهُ عَدِيمٌ
 وَعَمَلُ التَّابِعِ قَبْلَ مَا تَبِعَ
 وَمَانِعُوهُ عُلَمَاءُ الْبَصْرَةِ

باب النعت

بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اغْتَلَقَ
 بَرًّا بَنُوهُ بَيِّنًا فِيهِ الْفَتَا
 لِمَا تَلَاهُ كَدَائِتِ قَوْمًا كَرَمًا
 سَوَاهِمًا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفُّوا
 وَ(امْرَأَتَيْنِ حَسَنٍ مَرَاهِمًا)
 وَ شِبْهِهِ كَدَا) وَ(ذِي) وَ(الْمُنْتَسِبِ)
 سَوَاهٍ إِنْ يُنْعَتُ بِهِ فَهُوَ قَمِينٌ
 نَاوِيٌّ مَعْنَى (كَامِلٍ) فِيمَا قُصِدَ
 مِثْلُ (الْفَتَى كُلُّ الْفَتَى أَمْرٌ بَيِّنٌ)
 يُرْفَعُ بِالْمُشْتَقِّ فَاحْفَظْ وَأَفْهَمَا
 وَ(الْهَاشِمِيُّ أَضْلُهُ لَا تَحْرِمَا)
 فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيْتَهُ خَبْرًا
 وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ تُصِيبُ
 (جَاءُوا بِمَدْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ)
 فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا
 وَ(زُرْتُ) إِنْ سَأَلْنَا وَقَوْمًا حُرْمًا
 فَعَاطِفَا فَرْقُهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ
 وَ(حَسَنًا وَفَاجِشًا أَجْرْنَا)
 مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعَتْ
 بِدُونِهَا أَوْ بَعْضًا اقْطَعْ مُغْلِنَا
 مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا
 بَعْضُ كَدُرُّ قَوْمًا كِرَامًا وَ(مِلًا)
 وَحَثْمًا التَّكْرَارُ فِيهِمَا وَجِدْ
 ذُو فَاقَةٍ يَشْكُو الْجَوِيَّ وَالْعَمَّا
 مُبْطَأًا عَمَّا ابْتَعَى أَهْلُ الْوَلَا
 يَتْلُوهُ كَدَاهِجْرَنَ زَيْدًا الْبَدِي
 أَوْ دَمًا، أَوْ تَوْكِيدًا مَا تَقَدَّمَ

النُّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ
 كَدَاهِجْرَنَ بِشَخْصٍ مُخْسِنٍ، وَزُرْتُ فَتَى
 وَ(لِيُغَطَّ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
 وَهُوَ لَدَى التَّوْجِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
 كَدَاهِجْرَنَ بَرُّوْنِ شَجَّ قَلْبَاهُمَا
 وَانْعَتُ بِمُشْتَقِّ كَدَا) وَ(صَغَبٌ) وَ(أَشْبٌ)
 وَكُلُّ مَا أَوَّلَ بِالْمُشْتَقِّ مِنْ
 وَانْعَتُ بِ(كُلِّ) وَ(حَقِّ) وَ(جَدِّ)
 وَكُنْ مُضِيْفَهَا لِمِثْلِ مَا تَلَتْ
 وَيُرْفَعُ التَّالِي بِمَنْسُوبٍ كَمَا
 كَدَا) الْخَارِجِيُّ رَأْيُهُ لَا تَرْحَمَا)
 وَنَعَتْوَا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا
 وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
 مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رَاجِزٍ مِمَّنْ فَرَطُ
 وَنَعَتْوَا بِمُضَدِّرٍ كَثِيرًا
 كَدَاهِجْرَنَ رِضَى، وَشَخْصَيْنِ رِضَى)
 وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا ائْتَلَفَ
 كَدَاهِجْرَنَ حَسَنَيْنِ زُرْنَا)
 وَإِنْ نَعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ
 وَأَقْطَعْ أَوْ انْبَعِ إِنْ يَكُنْ مُعِينَا
 وَازْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا
 وَتَغَطَّفُ التَّعُوتُ بَعْضُهَا عَلَى
 وَالتَّعْتُ بَعْدَ (لَا) وَ(إِمَّا) قَدْ يَرِدُ
 كَدَاهِجْرَنَ مِنْ إِمَّا ضَنْ وَإِمَّا
 وَ(صِلْ خَلِيلًا لَا مُخَالِفًا وَلَا
 وَالتَّعْتُ - غَالِبًا - لِتَخْصِيصِ الَّذِي
 وَقَدْ يُفِيدُ مَذْحًا، أَوْ تَرْحَمًا

وَدُو امْتِنَاعٍ مِنْهُمَا مَعَا ك(أَف)
 ك(يَقُق) فَأَعْلَمَ وَ(ذِي رُعَيْن)
 مَا مِنْهُمَا يُعْلَمُ حِينَ يَنْحَدِفُ
 رَأَيْتَهُ كَقَوْلِ بَعْضِ الْقُدَمَاءِ
 وَ(فِي بَجَادٍ) بَعْدَهُ (مُزْمَلٍ)

وَالِاسْمُ مَوْصُوفٌ بِهِ وَمُتَّصِفٌ
 وَقَابِلٌ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
 وَالْتَعْتُ وَالْمَنْعُوتُ رُبَّمَا حُذِفَ
 وَلَقَبُوا نَعْتًا عَلَى الْجَوَارِ مَا
 كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُزْمَلِ

باب التوكيد

بِهِ هُوَ التَّوَكِيدُ فَاحْفَظْ مَا يَرِدُ
 مُبَيَّنًا يُضَارِعُ التَّكْرِيرَ
 مُوَلَّى ضَمِيرًا طَبَقَ مَتَّبِعُ مَضَى
 بِهِنْدَ نَفْسِهَا فِقِسَ عَلَيْهِمَا
 (كِلْتَا) جَمِيعًا مَعَ ضَمِيرٍ مُوَصَلًا
 وَ(الدَّارُ صَارَتْ كُلُّهَا مَحَلَّهُمْ)
 (جَمَعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جَمَعَا)
 (جَمَعَاءَ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جَمَعُ)
 مُوَازِنَاتٌ لِلْمَضُوعِ مِنْ (جَمَعُ)
 مُنْفَرِدًا، وَالتَّنْقُلُ فِيهِ يُتَّبَعُ
 تَحْمِيلُنِي الزَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
 وَ(جَمَعَا) تَلَا شُدُودًا (بُتِعُ)
 يُفِدُ فَإِنَّهُ بِتَجْوِيزِ قَبْلِ
 يَمْنَعُ وَالْمُجَوِّزُ الْكُوفِيُّ
 (قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا)
 عَنِ صَوْغِ فَعْلَاءَ وَصَوْغِ أَفْعَلًا
 مَعْتَرِفًا بِكَوْنِهِ مَا نُقِلَا
 مَوْقِعَهُ فَرَّدَ كَذَا قَدْ مَنَعُوا
 ك«مَاتَ ذَا وَعَاشَ ذَا الْمُعْتَى»
 هَذَا وَمَرَّ ذَلِكَ فَاعْرِفِ السَّبَبَ

التَّابِعُ الَّذِي الظُّهُورُ يَغْتَضِدُ
 وَيَفْتَضِي شُمُولًا أَوْ تَقْرِيرًا
 بِ(النَّفْسِ) أَوْ بِ(الْعَيْنِ) ثَانٍ يُفْتَضَى
 ك(جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ مُتَيَّمًا
 وَفِي الشُّمُولِ اسْتَعْمَلُوا (كَلًّا) (كِلًّا)
 ك(هُمْ جَمِيعُهُمْ لِقَوْلِهِمْ كُلُّهُمْ)
 وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكْدُوا بِ(أَجْمَعَا)
 وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ)
 وَصِيغٌ مِنْ (كَتَعَ) وَ(بَضَعَ) وَ(بَتَعَ)
 مِنْ بَعْدِهِ، وَقَدْ يَجِيءُ (أَكْتَعَ)
 ك(لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا
 وَشَدُّ إِثْرٍ فَرَعَ (جَمَعَ) (أَبْصَعَ)
 وَمَنَعُوا تَوْكِيدَ مَنْكُورٍ وَإِنْ
 وَالْحُلْفُ فِي الْمَحْدُودِ فَالْبُضْرِيُّ
 وَقَدْ رَوَى فِي ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ وَعَى
 وَفِي الْمُثْنَى اغْنِ بِ«كِلْتَا» وَ«كِلَّا»
 وَبَعْضُ الْقِيَّاسِ فِيهِ اسْتَعْمَلَا
 وَلَا يُوَكِّدَانِ مَا لَا يَقَعُ
 أَنْ يَتَّبَعَا مُخْتَلِفَيْنِ مَعْنَى
 وَجَائِزٌ «كِلَاهُمَا» بَعْدَ «ذَهَبَ»

فَعَن سَعِيدٌ ذَا وَشَيْخُهُ فُهُم
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ
سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدَ لَا تَلْتَزِمَا
ك(جَاءَ ذَا بِنَفْسِهِ إِلَيْهِمَا)
مِنْ عَطْفٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ تُطْع
قَدْ مَرَّ وَالْآتِي هُوَ اللَّفْظِيُّ
أَوْ جُمْلَةٌ ك(هُمْ هُمْ دُعُوا دُعُوا)
وَمِثْلَ ذَا اجْعَلْ (قَمِينَا حَقِيقًا)
بِهِ كَذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمُتَفَصِّلُ
و(حِفْتُ حِفْتُ مِنْ دَمٍ ظُلْمًا سُنْكَ)
أَكْدُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ
ك(اعْجَبَ مِنَ الْمُعْزَى بِكَ اعْجَبَ مِنْهُ)
لَا تَسْتَبِيحُ إِلَّا إِذَا بِهِ حَصَلَ
(لَا) وَقَلِيلًا غَيْرَ ذَا تَقَبَّلَا
أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٍ بِقَرْنِ
لَدَى تَرَادُفٍ كَمِثْلِ: (يَا هِيَا)
مَا أَكْدُوا بِهَا ك(خُذْ ثُمَّ خُذَا)

باب العطف

فَالأَوَّلُ التَّالِي الْمُتِمُّ مَا سَبَقَ
فِيهِ وَلَكِنْ بِانْجِلَا مَا يُعْنَى
(أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ)
إِتْبَاعَ وَضْفٍ مَا بِهِ قَدْ وَضِفَا
نَحْوُ: (ذَكَرْتُ اللَّهَ فِي الْوَادِي طُوى)
شَرْبًا نَبِيذًا أَوْ حَلِيبًا يَشْفِينِي
مَثْبُوعِهِ أَوْلَى، وَغَيْرَهُ أَقْبَلَا
تَعْرِيفَ الْإِثْنَيْنِ فَهَذَا مَا حُتِمَ

وَجَائِزٌ تَوْكِيدٌ مَحذُوفٌ عَلِيمٌ
وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمُتَفَصِّلَ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكْدُهُ بِمَا
وَالْبَا يُزَادُ دَاخِلًا عَلَيْهِمَا
وَإِنْ تَوَاكَّدَ اجْتَمَعْنَ فَاْمْتَنِعَ
وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ مَعْنَوِي
بِفِعْلِ أَوْ حَرْفِ أَوْ اسْمٍ يَقَعُ
و(أَنْتَ أَنْتَ صِلِ صِلِ الصُّدَيْقَا)
وَلَا تُعَدُّ حَرْفًا بِدُونِ مَا وَصَلَ
نَحْوُ: (لَنَا لَنَا رَجَاءٌ فِي الْمَلِكِ)
وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ
وَمُضْمَرُ الْمَذْكُورِ يُعْنَى عَنْهُ
وَعَوْدُ حَرْفِ دُونَ مَا بِهِ اتَّصَلَ
إِجَابَةً نَحْوُ: (نَعَمْ نَعَمْ) و(لَا)
نَحْوُ: (تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ)
وَأَكْدُوا فَاسْتَسَهَلُوا تَوَالِيَا
وَقَدْ تَلَى الْجُمْلَةَ عَاطِفًا إِذَا

الْعَطْفُ ضَرْبَانِ: بَيَانٌ وَنَسَقٌ
بِشَرْحِهِ لَا بِبَيَانٍ مَعْنَى
كَقَوْلِهِ فِي رَجَزٍ قَدْ اشْتَهَرَ
وَأَتْبَعْنَهُ مَا عَلَيْهِ عُطِفَا
فَاجْعَلُهُمَا فِي الْعَرْفِ وَالنُّكْرِ سَوَا
كَذَا (اَكْسِنِي ثُوبًا قَمِيصًا وَاسْقِنِي
وَكَوْنُهُ يَزِيدُ تَخْصِيصًا عَلَى
فَهُوَ الْأَصْحَحُ وَأَبْ قَوْلٌ مُلْتَزِمٌ

وَعِنْدِي التَّوَكُّيدُ مِنْ عَطْفٍ أَحَقَّ كَقَوْلِهِ: (يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا) وَكُلَّ عَطْفٍ صَالِحٍ لِلْبَدَلِ كَ(بِشْرِ) الْمَسْبُوقِ بِ(الْبَكْرِى) وَ(زَيْدًا) ائْتَرَ (يَا أَبَا عَلِي)

باب عطف النسق

تَالِ بِحَرْفِ مُتْبِعِ عَطْفِ النَّسْقِ وَالْمُتْبِعَاتُ مُطْلَقًا: وَأَوْ وَقَا وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ: (بَلْ) وَ(لَا) فَأَعِطْفُ بِأَوْ لِأَحِقًّا أَوْ سَابِقًا وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ التَّرْتِيبَا وَاخْضُضْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي وَاخْضُضْ بِهَا نَحْوُ: (أَتَى امْرُؤٌ حَلِيزٌ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ وَأَكْثَرُ الْعَطْفِ بِهَا عَلَى سَبَبٍ وَاخْضُضْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَيْسَ صِلَةً وَاعْتَفِرْ انْفِصَالًا وَقَتِ الْمُنْعَطْفُ بَعْضًا وَشِبْهُهُ بِ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى فِي نَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ نَحْوِ(اسْتَيْدَ وَنَحْوِ(حَتَّى نَعْلَهُ) نَزَرٌ وَلَمْ وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّنْوِيهِ وَزُبْمًا أُسْقِطِ الْهَمْزَةَ إِنْ وَمَا عَلَيْهِ عَطَفْتَ (أَمْ) لَا يَجِبُ وَفَضْلُ (أَمْ) مِمَّا عَلَيْهِ عَطَفْتَ وَمَعَ الْإِسْتِفْهَامِ إِضْرَابًا جَلَّتْ وَلَائِقْطَاعِ عَزِيَّتْ وَقَدْ تُرَى حَيْرٌ أَبْخُ بِ(أَوْ) وَقَسَمٌ وَابْنُهُمْ

ك(اخْضُضْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ) وَ(ثُمَّ) (حَتَّى) (أَمْ) وَ(أَوْ) فَأَعْتَرَفَا (لَكِنْ) ك(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا) فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا عَزَا لَهَا، وَلَمْ يَكُنْ مُصِيبًا مَثْبُوعُهُ ك(اضْطَلَحَتْ ذِي وَابْنِي) بَنُوكَ وَابْنُهُ) فَمِثْلُ ذَا اعْتَفِرْ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ أَوْ مُجْمَلٍ تَفْصِيلًا ائْتَرَ الْفَاءُ اِكْتَسَبَ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ بِالْفَاءِ إِذَا تَسَبَّبَتْ بِهَا عَرِفَ كُلُّ وَعَايَةً لَهُ ذَلِكَ اجْعَلَا لِقَوْمِنَا حَتَّى بَيْنَهُمْ تَعْتَضِدُ) يُرْتَبُوا بِهَا فَخَالَفَ مَنْ زَعَمَ أَوْ هَمْزَةَ عَنِ لَفْظِ (أَي) مُغْنِيَةً كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ إِيْلَاؤُهُ الْهَمْزَةَ لَكِنْ انْتُخِبَ أَوْلَى كَمِثْلِ (أَدْنَتْ ذِي أَمْ نَأَتْ) إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَّتْ ك(بَلْ) لِإِضْرَابِ مُوَالٍ خَبَرًا أَوْ شُكِّ وَالْإِضْرَابُ عَنِ قَوْمِ نُمِي

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوِ إِذَا
 وَمِثْلُ (أَوْ) مَعْنَى وَحُكْمًا (إِمَّا)
 لِلْوَاوِ ذَا أَبُو عَلِيٍّ رَجَّحَا
 وَفَتَحَتْ تَمِيمٌ هَمَزَهَا وَقَدْ
 وَالْأَصْلُ (إِنْ) (مَا) وَبِ(إِنْ) قَدْ يُكْتَفَى
 وَحَذَفُ الْأُولَى نَادِرٌ وَالثَّانِيَةُ
 فِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ اعْطِفْنَ بِ(لَكِنْ)
 إِثْبَاتًا أَوْ أَمْرًا تَلِي (لَا) أَوْ نِدَا
 وَخَالِفِ الَّذِي أَبِي عَطْفَابِ(لَا)
 وَ(لَيْسَ) حَرْفٌ عَاطِفٌ فِي قَوْلٍ مَنْ
 (أَيِّنَ الْمَفْرُوعِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبِ
 وَ(بَلْ) ك(لَكِنْ) بَعْدَ مَضْحُوبِيهَا
 وَانْقَلَبَ بِهَا لِلثَّانِي حُكْمَ الْأَوَّلِ
 وَابْنُ يَزِيدَ نَاقِلٌ مَعَ نَفْيِ أَوْ
 وَقَضَلُ عَاطِفٌ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ
 نَحْوِ (اَكْسَنِي الْيَوْمَ قَمِيصًا وَعَدَا
 وَقَضَلُ غَيْرِ الْوَاوِ وَالْفَا بِالْقَسَمِ
 وَأَعِيدَ الْعَامِلُ بَعْدَ مَا فَصَلَ
 ك(امْرُؤٌ بَدَا وَبَعْدَ بَابِنِي) وَاعْتَفِرْ
 وَجَرُّ (خَالِدٍ) بِلَامٍ قَدْ حُذِفَ
 وَمِثْلُ ظَاهِرِ ضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ
 وَإِنْ عَلَى مُضْمَرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٍ
 أَوْ بِسِوَاهُ أَفْصَلِ، وَرُبَّمَا وَرَدَ
 وَعَوْدُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي عَطْفِ عَلَى
 وَحَيْثُ لَا يُعَادُ فَالنَّضْبُ أَحَقُّ
 وَإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ
 وَذُو اتِّصَالٍ مِنْ ضَمِيرِ النَّضْبِ لَا

لَمْ يُلْفِ ذُو التُّطْقِ لِلْبَيْسِ مَنْقَدًا
 تَالِيَةَ الْوَاوِ أَوْ اعْرُ الْحُكْمَا
 كَذَا ابْنُ كَيْسَانَ إِلَيْهِ جَنَحَا
 تَجِيءُ (إِمَّا) قَبْلَ (أَوْ) فِيمَا وَرَدَ
 وَجَا (وَالْأَيُّ) عَنِ (وَأَمَّا) خَلْفَا
 فِي الشَّعْرِ مِنْ وَاوٍ تَجِيءُ عَارِيَةً
 ك(لَا مُقِيمٌ ثُمَّ لَكِنْ ظَاعِنٌ)
 ك(يَا ابْنَ لَا ابْنَ الْعَمِّ حَفْنِي لَا الْعَدَا)
 فِي نَحْوِ (قَامَ جَعْفَرٌ لَا ابْنَ الْعَلَا)
 لِلْكُوفَةِ اعْتَزَى كَقَوْلِ كُلِّ مَنْ فَطَنَ
 وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْعَالِبُ
 ك(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)
 فِي مُثَبِّتِ ك(لَنْدُ بِسَعْدٍ بَلْ عَلَى)
 نَهَى وَجُمُهورُ النَّحَاةِ ذَا أَبَوَا
 ظَرْفِ أَجْزٍ مُخَالِفًا قَوْمًا أَبَوَا
 بُزْدَا) وَفِي نَشْرِ وَنَظْمِ وَرَدَا
 قَدْ يَسْتَبِيحُ نَائِرًا، وَمَنْ نَظَّمَ
 إِنْ كَانَ خَافِضًا تَوَافِقَ مَنْ عَدَلَ
 نَحْوِ (لَذَا شَهْدٌ وَخَالِدٌ صَبْرٌ)
 أُولَى مِنَ الْعَطْفِ عَلَى ذَا فَاعْتَرَفَ
 فِي الْعَطْفِ وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ قَدْ جُعِلَ
 تَعَطْفٌ فَقَبِلَ الْعَطْفُ جِيءَ بِالْمُنْفَصِلِ
 عَطْفٌ بِلَا فَضِلِ ك(سِرْنَا وَالْمَدَدُ)
 ضَمِيرِ جَرٍّ، أَوْ بَعِيدِ فُضْلًا
 وَقَدْ يُرَى لِلرَّفْعِ عِنْدَ ذَلِكَ حَقُّ
 فَالنَّضْبُ فِي حُكْمِ النَّحَاةِ لَنْ يَحُلَّ
 حَجَرَ لَدَى عَطْفِ عَلَيْهِ بِوَلَا

زَادَ وَحَذَفَ عَاطِفٍ قَدْ يُلْفَى
وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبَسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ
مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْهَمِ اتَّقِي
إِنْ كَانَ تَحْصِيلُ الْمُرَادِ مُمَكِّنًا
مُوسَّطًا إِنْ يُلْتَزَمَ مَا يَلْزَمُ
يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ فَهُوَ غَيْرُ مُؤْتَمِّنٍ
وَاعْتَفِرِ اخْتِلَافَ لَفْظِ حَيْثُ عَنْ
وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا
أَمْ صَبِي قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ
يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِزِ

وَالْأَخْفَشُ الْوَاوُ (ثُمَّ) وَالْفَاءُ
وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ
بِعَاطِفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ
وَقَدْ يَسُوعُ حَذَفُ مَتْبُوعٍ هُنَا
وَمَتْبُوعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدَّمُ
وَعَطَفُوا فِعْلًا عَلَى فِعْلِ ك(مَنْ
وَأَلْزَمْنَهُمَا اتِّفَاقًا فِي الزَّمَنِ
وَاعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبِيهِ فِعْلِ فِعْلًا
ك(رُبَّ بَيْضَاءٍ مِنَ الْعَوَاهِجِ
كَذَا) (يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ

باب البدل

وَاسِطَةٌ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا
عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِ(بَلْ)
وَعَيْرُهُ لِعَلَطٍ قَدَمَا نُسِبَ
(هُوَ مِنَ الدَّمِّ مُعَرَّى مُكْتَسَبِي)
يَبِينُ فِي حَذْفِ، وَحَذْفُهُ حَسَنٌ
بِمُضْمَرٍ أَوْلَى، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ
تَعْرِيفُ أَوْ نَقِيضُ ذَيْنِ يَقْتَضِي
يُبْدَلُ إِذَا مِنْ شَرْطِ الْإِبْدَالِ خَلَا
أَرِيدَ مِنْ مَضْمُونٍ مَا تَقَدَّمَ
بِنَيْتِي، وَإِنِّي بَاطِنِي ذُو وَجَلٍ
وَالْأَخْفَشُ الْقِيَّاسُ فِي هَذَا اعْتَبِرْ
مَا فِيهِ مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ قِيمَنُ
(وَمَا لَهُ؟ أَدْرَاهُمْ أَمْ أَكْثَرُ؟)
لِذَا أَعَادُوا مَعَهُ مَا عَمِلَا
وَقَدْ حَوَتْ نَظِيرَ هَذَا (الزُّخْرُفُ)

التَّابِعِ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا
مُطَابَقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ
وَذَا اغْرُ لِلْإِضْرَابِ إِنْ قَضَا صَحِبَ
ك(هِجْرَةَ إِسَاءَةَ حَقِّ الْمُسِي)
وَذُو اشْتِمَالٍ شَرْطُهُ إِمْكَانُ أَنْ
وَكَوْنُ ذِي اشْتِمَالٍ أَوْ بَعْضٍ صَحِبَ
كُلُّ لِمَتْبُوعٍ فِي الْإِظْهَارِ وَفِي
وِظَاهِرًا مِنْ مُضْمَرِ الْحَاضِرِ لَا
وَالشَّرْطُ تَوْكِيدٌ بِهِ أَوْ كَشْفٌ مَا
ك(جِئْتُمْ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ لِي
وَنَحْوِ) (مُسْتَلْتِمِ) ائِرَ (بِي) نَدَزُ
وَاقْرُنِ بِالْأَسْتِفْهَامِ مَا أَبْدَلَ مِنْ
ك(مَنْ أَتَى؟ أَعَامِرٌ أَمْ مَعْمَرٌ؟)
وَبَدَلُ كَمَسْتَقْبَلُ جُعِلَا
نَحْوِ(لِمَنْ) مَعَ اللَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا)

وَالْفِعْلُ قَدْ يُبَدَلُ مِنْ فِعْلِ كَمَا
 (إِنَّ عَلَى اللّٰهَ أَنْ تُبَايَعَا

قَدْ قَالَ بَعْضُ الرَّاجِزِينَ الْقُدَمَا
 تُؤْخَذُ كَرْهًا، أَوْ تَجِيءُ طَائِعًا)

باب النداء

وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا)
 وَهَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ لِمَنْ دَنَا
 (يَا) مَعَ (اللّٰهَ) وَمُضْمَرٍ لَزِمَ
 وَاسْمُ إِشَارَةٍ، وَجِنْسٌ يُفْرَدُ
 كَلِقَاتِد مَخْنُوقٍ وَ [ثَوْبِي حَجْرٍ]
 وَغَيْرُ ذِي الْخَمْسَةِ نَادِيهِ (يَا)
 وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُتَادَى الْمُفْرَدَا
 كَلِ (يَا ابْنَ) (يَا زَيْدَانَ) (يَا عَبْدَانَ) (يَا
 وَالْمُفْرَدُ الْمُنْكَوَرُ وَالْمُضَافُ مَعَ
 كَلِ (يَا فَتَى خُذْ بِيَدِي) وَ (يَا أَبَا
 وَكَمُضَافٍ مَا بِهِ سَمِيَتْ ذَا
 وَالْعَلَمُ الْمَضْمُومُ قَدْ يُفْتَحُ فِي
 وَالضَّمُّ حَتْمٌ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عَلَمٍ
 كَذَا إِذَا لَمْ يَلِ الْإِبْنُ الْعَلَمَا
 وَالْفُ «ابْنِ» وَاقِعٌ كَذَا حُذِفَ
 مَعَ حَذْفِ تَنْوِينِ الَّذِي قَبْلَ «ابْنِ»
 وَفِي الَّذِي يُوصَفُ بِالْبِنْتِ ثَبِتَ
 وَقَدْ يُعَامَلُ الَّذِي «ابْنِ» خَبَرُهُ
 وَقَوْلُهُ: «مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ»
 وَاضْمٌ أَوْ انْصِبَ مَا اضْطَرَّارًا نُونا
 وَالضَّمُّ فِيمَا كَانَ مِنْهُ عَلَمًا
 وَبِاضْطَرَّارٍ حُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ (أَلْ)
 وَالْأَكْثَرُ (اللّٰهُمَّ) بِالتَّغْوِيضِ

وَهَكَذَا (أَي) وَ (هَيَا) ثُمَّ (أَيَا)
 وَ (وَا) بِمَنْدُوبٍ خُصُوصًا قُرْنَا
 وَمَعَ ذِي اسْتِعَاثَةٍ - أَيْضًا - حَتْمٌ
 وَالْجِنْسُ فِي التَّعْيِينِ قَدْ يُجْرَدُ
 وَ (ذَا اِزْعَوَاء) نَحْوُ ذَيْنِ يَنْدُرُ
 أَوْ غَيْرِهَا أَوْ أَوْلِيهِ تَعَرَّبَا
 عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهَدَا
 زَيْدُونَ) (يَا بَنُونَ) (يَا زَيْدِ اثْنِيَا)
 شَبِهَ الْمُضَافِ التَّضْبُ فِيهَا يُتَّبَعُ
 زَيْدِ) وَ (يَا مُرَاعِيَا مَا وَجَبَا)
 عَطْفِ كَلِ يَا زَيْدَا وَعَمْرَا ابْنَ ذَا)
 نَحْوِ: «أَيَا مُجَاشِعَ بْنَ حَنْتَفِ»
 تَالِ «ابْنِ» أَوْ مَثَلُوهُ فَلْيُلْتَزِمَ
 كَلِ (يَا سَعِيدَ الْمُخْسِنِ ابْنَ خَضَمَا)
 خَطَا وَذَا دُونَ النَّدَا - أَيْضًا - عُرِفَ
 وَكَلِ «ابْنِ»: «ابْنَةُ» وَلَا أُسْتَثْنِي
 وَجِهَانِ فِي غَيْرِ النَّدَا بِلَا عَنَتِ
 بِمَا لِمَنْعُوتٍ وَنَظْمٌ أَكْثَرُهُ
 ضَرُورَةٌ فِي سَعَةِ مُجْتَنَبِهِ
 مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا
 أَوْلَى، وَغَيْرُهُ بَعَكْسِ فَاعِلَمَا
 إِلَّا مَعَ (اللّٰهَ) فَفِيهِ يُحْتَمَلُ
 وَشَدُّ (يَا اللّٰهُمَّ) فِي قَرِيضِ

نَحْو: (إِذَا مَا حَدَّثَ أَلْمَا وَفِي الَّذِي كَالشَّهْمِ زَيْدٌ) عَلَّمَا
أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
عَمَّرُو بِجَمْعِ (يَا) وَ(أَلْ) قَدْ حَكَّمَا

فصل

تَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ (أَلْ)
وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ، وَاجْعَلَا
وَإِنْ يَكُ الْمُنْسُوقُ مَقْرُونًا بِ(أَلْ)
وَسِبْبَوِيهِ وَالْخَلِيلُ فَضْلًا
ك(يُونُسَ): (مُحَمَّدَ) فِي ك(الصَّنْعِ)
وَنَحْوِ (زَيْدِ) فِي النَّدَا إِنْ نُسِقَا
وَتَابِعِ الْمُضَافِ غَيْرِ الْبَدَلِ
يُنْصَبُ حَتْمًا نَحْوُ: (يَا ابْنِي الْأَكْبَرَ
يَلِي مُؤَكَّدَ النَّدَا كَمَا مَضَى
وَ(أَيْهَا) وَضَلُّ نِدَا مَا فِيهِ (أَلْ)
وَ(هَا) لِتَنْبِيهِ وَمَا بَعْدَ صِفِّهِ
وَالْمَازِنِي نُصِبَهَا أَجَازَ لَا
وَهِيَ لَدَى الْأَخْفَشِ تَكْمِيلُ صِلَةٍ
وَ(أَيْهَذَا) (أَيْهَا الَّذِي) وَرَدَّ
وَمِثْلُ (أَي) مَا بِهِ أَشْرَتْ فِي
بِدُونِهَا، وَمَا بِدُونَ الْوَصْفِ تَمَّ
وَتَابِعِ التَّابِعِ مَحْمُولٌ عَلَى
ك(أَيْهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّسْرِي
وَبِائْتِصَابِ الثَّانِ فِيهِ وَالْأَوَّلُ
وَنَحْوُهُ وَإِنْ ضَمَمْتَ الْأَوَّلَا

أَلْزَمَهُ نَضْبًا، وَأَعْصِ مَنْ رَفَعَا نَقْلًا
كَمُسْتَقْبَلِ نَسَقَا وَيَدَلَا
فَهُوَ بَرَفَعُ أَوْ بِنَضْبِ يُحْتَمَلُ
رَفَعَا، وَنَضْبًا يُونُسَ وَابْنُ الْعَلَا
وَهُوَ كَسِبْبَوِيهِ فِيمَا ك(الْيَسْعِ)
يُنْصَبُ عِنْدَ الْمَازِنِي مُطْلَقًا
وَالنَّسَقُ الَّذِي ك(عَمَّرُو وَعَلَى)
وَأَعْطَى غَيْبًا أَوْ حَضُورًا مَضْمُرًا
كَلَهُمُ أَوْ كَلُّكُمْ فَادْرِي الصُّورَ
وَالثَّاءُ فِي التَّائِيثِ زِدْ تُكْفَ الْعَدْلُ
يَلْزَمُهَا الرَّفْعُ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
نَقْلًا، وَلَكِنْ بِقِيَاسِ عَمَلًا
وَ(أَي) مَوْضُوعٌ حَرِّ بِالتَّكْمِيلَةِ
وَوَصْفُ (أَي) بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ
لِزُومِ رَفْعِ صِفِّهِ لَا تَكْتَفِي
حِينَ يُنَادَى أَنْعَتُهُ نَعْتَكَ الْعَلَمُ
مَا جَازَهُ فِي لَفْظِهِ مُحْضَلًا
لَا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنُّكْرِ
مِنْ «زَيْدٌ زَيْدٌ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبْلُ»
وَالثَّانِ مَنْصُوبٌ فَعَلَتْ الْأَمْثَلَا

فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وَاجْعَلْ مُنَادَى إِنْ أَصْفَتْهُ ل (يَا)
وَالضَّمُّ مَعَ نِيَّةِ يَاءِ النَّفْسِ قَدْ
ك(عَبْدِ) (عَبْدِي) (عَبْدَ) (عَبْدًا) (عَبْدِيَا)
رَوَّوَا ك(رَبُّ السُّجْنِ) فَاحْفَظْ مَا وَرَدَ

و(يَا بُنَيَّ) (يَا بُنَيَّ) فِي (بُنَيَّ) وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفُ الْيَاءِ اشْتَهَزَ كَسَرَ وَفَتَحَ مَعَ يَاءٍ أَوْ أَلْفٍ (أَبْتِ) أَوْ (أَبْتِ) فِي (أَبِي) شَهَزَ لِذَا أَبَوْا (يَا أَبَتِي) وَ(أَبْتَا) وَمِثْلُ هَذَا قَدْ فَشَا مُطَرِدًا وَمِثْلُ (يَا أَبْتِ) (يَا أُمَّتِ) جَا

قُلْ وَسَوَى هَذَيْنِ مَمْنُوعٌ لَدَيَّ فِي «يَا ابْنَ أُمِّي» «يَا ابْنَ عَمِّي» وَنَدَرَ ك«يَا ابْنَ أُمِّي» «ابْنَةُ عَمَّا» فَأَعْتَرَفَ وَالتَّاءُ لِلتَّعْوِيضِ مِنْ ذِي الْيَاءِ ذُكِرَ مَا فِيهِ مِنْ مَدٍّ لِبُعْدِ ثَبَتَا فِي كُلِّ مَا نَادَيْتَهُ إِنْ بَعْدًا فِي كُلِّ مَا ذَكَرْتُ فَادِرِ الْمُنْهَجَا

فصل الأسماء المختصة بالنداء

وَحُصَّ بِالنِّدَاءِ أَسْمَاءُ فَعُلٍ وَ(مَلَأَمٌ) (لُؤْمَانٌ) (مَلَأْمَانٌ) كَذَا (لُؤْمَانٌ) وَ(مَكْرُمَانٌ) فِي سَبِّ أُنْثَى وَقِيَّاسًا جُعِلَا وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي سَبُّ مُذَكَّرٍ مُنَادِي يُجْعَلُ غَيْرَ مُنَادِي مِثْلُ مَا قَدْ أَنْشَدُوا وَنَحْوُ ذَا اخْضَضُ بِاضْطِرَارٍ تَغْدِيلُ كَذَا (يَا هَنْتُ) وَ(يَا هَنْتَاهُ) وَصَمَ - أَيْضًا - بِشُدُوذٍ اغْتَفِرَ (هَنْوَنٌ) مَعَ (هَنْتَات) فَاسْمَعْ وَأَطِغْ هَا السَّكْتِ سَاكِنًا وَفِي وَقْفِ يَرِدُ

وَحُصَّ بِالنِّدَاءِ أَسْمَاءُ فَعُلٍ وَ(مَلَأَمٌ) (لُؤْمَانٌ) (مَلَأْمَانٌ) كَذَا الَّذِي إِلَى (فَعَالٍ) عُدِلَا (عِنْدَ أَبِي بِشِيرٍ) (يَا خَبَاثِ) وَالْكَسْرُ حَثْمٌ فِيهِمَا وَ(فَعَلٌ) نَقْلًا وَبَعْضُ مَا مَضَى قَدْ يَرِدُ (فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَاتًا عَنْ قُلِّ) وَقِيلَ: (يَا هَن) وَ(يَا هِنَاهُ) وَأَصْلُ ذَا الْهَاءِ سُكُونٌ وَكُسِرَ (هَنْانٌ) (هَنْتَانِ) الْمُثَنَّى وَجُمِعَ وَالْحَرَكَاتِ أَشْبِعَ أَنْ شِئْتَ وَزِدْ

باب الاستغاثة

بِاللَّامِ ذِي الْفَتْحِ مُنَادِي اخْفِضَا وَاللَّامُ إِنْ عَطَفْتَ مَكْسُورًا ك(يَا) وَافْتَحَهُ فِي عَطْفِ إِذَا (يَا) كُرَّرَا وَاللَّامُ فَانْكَسِرَ خَافِضًا بَعْدَ الَّذِي وَإِنْ تَلَا (يَا) اللَّامُ مَكْسُورًا فَمَا وَلَا مَ ذَا الْمَدْعُوِّ عَاقَبَتْ أَلْفٌ

إِنْ اسْتَعَثَّتَهُ ك(يَا لِلْمُرْتَضَى) لَخَالِدٍ، وَلِلْمُجِيرِ الْأَشْقِيَا ك(يَا لَعَامِرٍ، وَيَا لَيْغُمُرَا) بِهِ اسْتَعَثَّتْ نَحْوُ: (يَا لَذَا لِذِي) تُودِي مَحذُوفٌ ك(يَا لِلْكَرْمَا) فِي آخِرِ ك(يَا يَزِيدَا لِالْأَسْفِ)

وَقَدْ يَجِيءُ دُونَ لَامٍ وَأَلْفٍ
وَرُبَّمَا اسْتَعْتَوْا عَنِ اللَّامِ بِ«مِنْ»
وَكَالَّذِي اسْتُعِيثَ مَا تُعْجَبَا
كَمِثْلِ (يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو وَالصَّلْفُ)
فِيمَا مِنْ أَجْلِهِ تَعَجَّبَ يَعْنِ
مِنْهُ كـ(يَا لَلْمَا و يَا لِلأَرْبَى)

باب الندبة

مِثْلُ النَّدَا التُّذْبَةُ لِكِنْ مَا نُذِبُ
وَإِنَّمَا يُنْدَبُ مَعْرُوفٌ لِكِي
وَيُنْدَبُ الْمَوْضُوعُ بِالذِّي اشْتَهَرَ
وَرُبَّمَا أُغْنَى عَنِ اسْمِ مَنْ نَدِبَ
وَكَمَنَادَى اجْعَلِ الْمُنْدُوبَ فِي
وَمُنْتَهَى ذَا افْتِخٍ وَصِلُهُ بِأَلْفٍ
كَذَلِكَ تَنْوِينُ الذِّي بِهِ كَمُلُ
وَجَائِزُ إِبْلَاؤُهَا التُّغْتُ لَدَى
وَافْتِخٍ أَوْ ابْنِ شَكَلَةَ اللُّذِّ مَا فُتِخَ
كـ(وَأَرْقَاشَا) (وَأَعْلَامُ الرَّجُلَا)
وَالشُّكْلُ حَثْمًا أَوْلَاهُ مُجَانِسَا
كـ(وَأَفْتَاكِي) (وَأَفْتَاهُو) فَهِنَا
وَالكُسْرُ فِي التَّنْوِينِ وَالْفَتْخُ أَلْفُ
كـ(وَأَعْلَامُ زَيْدِي وَزَيْدِنَا)
لِكُلِّهِمْ وَهَمْزُ نَحْوِ(عَفْرَا)
وَعَيْرُهُ الْهَمْزَةُ يُولِيهَا الأَلْفُ
وَأَلْفُ التُّذْبَةِ لَيْسَ يُلْتَزَمُ
وَقَائِلُ (وَأَعْبِيدِيَا) (وَأَعْبِدَا)
وَمَنْ يُنَادِي حَادِقًا أَوْ مُبْدِلًا
وَحَدَفُ (يَا) النَّفْسِ امْتَعَنَ فِي نَحْوِ(وَا

مَفْقُودٌ، أَوْ مُقَارِبٌ فَقَدَا رُهْبُ
يُعَدَّرُ نَادِبٌ لِدَا لَمْ يُنْدَبَ (أَيِ)
كـ(بِئْرٍ زَمَزَمَ) يَلِي: (وَأَمَّنْ حَفْرَ)
(زَرْيَةً) أَوْ نَحْوَهَا فَابْحَثْ تُصِبُ
حُكْمٌ، وَقَسَمَ غَيْرَ مَا عَنْهُ نُفِي
مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلَتْ الأَمَلُ
يُونُسَ نَحْو: (وَأَعْلَى السَّيْدَا)
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِشَكْلِهِ مَعْنَى يَصِحُ
وَأكِسِرَ وَجِئَ بِأَلْيَا وَفَتْحًا فَضْلًا
إِنْ يَكُنُ الفَتْحُ بُوْهُمَ لِأَبْسَا
بِالْكَسْرِ وَالضَّمُّ المُرَادُ بُيْنَا
فِي المَذْهَبِ الكُوفِي قَبْلَ ذِي الأَلْفِ
وَإِنْ وَقَفْتَ فَأَتِ بِأَلْيَا مُعْلِنَا
مَعَ مَا يَلِي: يُحَدَفُ عِنْدَ الفَرَا
وَالْفَتْخُ لِلْكَوفِي مُغْنٍ عَنِ أَلْفِ
إِذَا التَّبَاسَا أَمِئُوا كـ(وَاحْكَمُ)
مَنْ فِي النَّدَا أَلْيَا ذَا سُكُونِ أَبْدَى
فَمَا بـ(وَأَعْبِدَا) يُرَى مُسْتَبْدِلًا
عُلَامَ أَهْلِي) وَأَنَّهُ مَنْ حَدَفَا نَوَى

باب الترخيم في النداء

تَرْخِيمُ الإِسْمِ فِي النَّدَا أَنْ يُحَدَفَا
أَخِرُهُ كـ(يَا يَزِي) (وَيَا حَفَا)

وَجَوَزْنَهُ - مُطْلَقًا - فِي كُلِّ مَا
 إِنْ يَخُلُ مِنْ إِضَافَةٍ مُجَاوِزًا
 وَيُكْتَفَى بِحَذْفِ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ
 وَاحِدٍ مَعَ آخِرِ الَّذِي مِنْهُ خَلَا
 ثَلَاثَةٌ أَوْ فَوْقَهَا، وَسُكِّنَا
 (وَلَيْسَ هَذَا النَّوعُ مُسْتَثْنَى لَدَى
 بِحَذْفِ سَاكِنِ تَلَا اثْنَيْنِ يَا
 وَلَيْسَ شَرْطًا لِيْنُ سَاكِنِ حَذْفِ
 (فَفِي (قَمَطِرٍ): (قِم) قَالَ، وَ(يَا يَزِي)
 وَلَا يُجِزُ فِي (تُمُودَ): أَى (تُمُو)
 وَعِنْدَهُ يَجُوزُ تَرْخِيمُ (حَكَمَ)
 وَوَأَفَقَ الْكِسَائِي أَهْلَ الْبَصْرَةَ
 وَلَمْ يُرَخِّمْ نَحْوُ: (بَكْرٍ) أَحَدُ
 وَالْعَجَزَ اخْتِذَ مِنْ مُرَكَّبٍ وَفِي
 وَأَلْفَ (اثْنَا عَشَرَ) اخْتِذَ مَعَ (عَشْرَ)
 وَ(صَاح) فِي (الصَّاحِبِ) قَالُوا وَ(كَرَا)
 وَرَخِّمَ الْمُضَافَ أَهْلَ الْكُوفَةَ
 تَرْخِيمُ (فَعْلَايَا) بِحَذْفِ أَيَا وَمَا
 وَإِنْ تَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حَذْفِ
 وَاجْعَلُهُ إِنْ لَمْ يَنْوَ سَاقِطٌ كَمَا
 فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (تُمُودَ): (يَا
 وَ(صَمَيَانَ): (صَمَى) اجْعَلْ وَ(صَمَا)
 وَفِي (عِلَاوَةَ): (عِلَاوٌ) اذْكُرْ وَ(يَا
 وَالتَّرِيمَ الْأَوَّلِ فِي كِ(مُسْلِمَةَ)
 كَذَلِكَ الْأَوَّلُ لِأَزْمِ إِذَا
 كِ(حُبْلَوِي) وَ كِ(طَيْلِسَانَ)
 وَنَحْوِ(قَاصِيْنَ) عَلَى الْوَجْهَيْنِ مَا

أَنْتَ بِأَلْهَا وَبِهِ اخْضَصْ عَلَمَا
 حَدَّ الثَّلَاثِي كَمِثْلِ: (يَا نِزَا)
 مَا حَازَهُ كَمِثْلِ: (يَا مَرْجَانَ إِنْ)
 مَا قَبْلَ ذَا لِيْنِ مَزِيدًا إِنْ تَلَا
 لَا شَبَهَ مَا «فِرْعَوْنَ» قَدْ تَضَمَّنَا
 يَخِي مَعَ الْجَزْمِي، وَيَخِي انْفِرْدَا
 (يَزِيدُ) أَوْ وَ(أَتُمُودَ) فَادْرِيَا
 لَدَيْهِ بَلْ مِنْهُ الْعُمُومُ قَدْ عُرِفَ
 مَعَ (يَزِ) فِي (يَزِيدَ) لِلْفِرَا عَزِي
 بَلْ حَذْفُ وَآوِهِ لَدَيْهِ يَلْزَمُ
 وَنَحْوِهِ مِنَ الثَّلَاثِي الْعَلَمِ
 فِي مَنَعَ هَذَا ظَافِرًا بِالنُّصْرَةِ
 إِذْ يَزْوَالِ الرَّاءُ النَّظِيرُ يُفْقَدُ
 مُضَمَّنِ الْإِسْتِادِ نَزْرًا ذَا اقْتَفَى
 مُرَخَّمًا عَلَمَ أَنْشَى أَوْ ذَكَرَ
 فِي (كَرَوَانَ) وَهَمَا قَدْ نَدَرَا
 كَذَا لَهُمْ مَقَالَةٌ مَعْرُوفَةٌ
 مِنْ بَعْدِهَا مَعَ أَلْفٍ تَقَدَّمَا
 قَالِبَائِي اسْتَعْمِلَ بِمَا لَهُ عُرِفَ
 لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعَا تُمَمًا
 (تُمُو) وَ(يَا تُمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا
 يَقُولُ مَنْ لَمْ يَنْوَ مَا قَدْ عِدِمَا
 عِلَاءٌ إِنْ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي بِيَا
 وَجَوَزَ الْوَجْهَيْنِ فِي كِ(مُسْلِمَةَ)
 يُعْدَمُ بِالثَّانِي نَظِيرٌ يُحْتَدَى
 بِالْكَسْرِ حِينَ اسْمَيْنِ يُجْعَلَانِ
 عَنْ رَدِّ لَامِهِ غَنَى إِنْ رُخِمَا

مِنْ بَعْدِ مَدٍّ فَاجْعَلِ الْمُدْغِمَا
تَخْرِيكًا اضْلِيًّا فَفَتْحَهُ التَّزِمُ
يَسْبِقُهُ مَدٌّ فَالْسُّكُونُ مُلْتَزِمٌ
وَقَدْ تَرَى الْوَجْهَيْنِ لَنْ يَفْتَرِقَا
بَعْدَ (كِلِينِي) تَنْحُ أَمْرًا وَاضِحًا
مَا لِلثَّنَا يَضْلُحُ نَحْوُ: «أَحْمَدًا»
وَالثَّانِي مِنْهُمَا الْمُبَرَّدُ التَّزِمُ

باب الاختصاص المشابه للنداء

يَعْنِي بِهِ ذُو التُّطْقِ شَخْصًا كَلِمًا
لَكِنْ أَبَوًا إِيلَاءَهُ حَرْفٌ نِدَا
وَ(أَنَا أَيُّهَا الْفَتَى نَسَابَةٌ)
(نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ)
نَحْوِ(بِكَ اللَّهُ لَنَا الْخَلَاصُ)

باب التحذير والإغراء

بِالْكَافِ طَبَقًا لِلَّذِي قَدْ خُوفًا
أَوْ عَاطِفًا بِالْوَاوِ مَحْدُورًا بَدَا
يُقَالُ (إِيَّايَ) وَ(إِيَّاهُ) وَرَدَّ
إِذَا الَّذِي يُحَذِّرُ مَعْطُوفًا وَصِلَ
ك(نَفْسَكَ اخْذَرْ) وَ(اخْذَرْ) أَنْ شِئْتَ احْتَجَبَ
كُرَّرَ فَالِنَّاصِبُ حَتْمًا يَسْتَكِينُ
يَبْدُو إِذَا الْمَحْدُورُ مُفْرَدًا وَرَدَّ
لَا يُجْعَلُ النَّاصِبُ إِلَّا مَا بَطَّنَ
وَمَا بِهِ انْتِصَابُهُ لَنْ يَظْهَرَ
أُفْرِدَ فَالتَّخْيِيرُ فِيهِ يُحْتَدَى
رَفَعُ لَدَى الْإِغْرَاءِ وَالتَّحْذِيرِ

وَإِنْ تُرَخِّمَ مَا بَشَدُ حُتِمًا
مَحْرَكًا كَأَضْلِيهِ، وَإِنْ عَدِمَ
وَإِنْ تَوَى الْمَحْدُوفُ وَالْمُدْغَمُ لَمْ
وَمَنْ يَقُلْ: (يَا حَاؤُ) ضَمًّا - مُطْلَقًا -
وَحَذَفُ تَا (أَمِيمَةَ) انْوِ فَاتِحًا
وَلَاضْطِرَارٍ رَخِّمُوا ذُونَ نِدَا
وَفِيهِ بِالْوَجْهَيْنِ عَمَّرُوا قَدْ حَكَمَ

وَالِإِخْتِصَاصُ كَالنِّدَا لَفْظًا وَمَا
بَلْ نَفْسُهُ مُشَارِكًا أَوْ مُفْرَدًا
ك(اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ)
وَمِنْهُ قَوْلُ رَاجِزٍ قَدْ ازْتَجَلَ
وَقَدْ يَلِي الْمُحَاطَبَ إِخْتِصَاصُ

تَحْذِيرًا (إِيَّا) اسْتَعْمَلَنَّ مُزِدْفًا
وَسَنَرَ مَا يَنْصِبُهُ الزَّمُ مُفْرَدًا
كَقَوْلِنَا: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَقَدْ
وَنَحْوُ: (رَأْسَكَ) ك(إِيَّاكَ) جُعِلَ
وَذُونَ عَطْفٍ قَدْ يَبِينُ مَا نَصَبَ
وَيُذَكِّرُ الْمَحْدُورَ - وَحْدَهُ - فَإِنْ
ك(الْفَسُورَ الْفَسُورَ) وَالنَّاصِبُ قَدْ
وَالْعَطْفُ كَالتَّكْرَارِ فِي التِّزَامِ أَنْ
وَيُنْصَبُ الْمُغْرَى بِهِ مُكْرَّرًا
كَذَاكَ إِنْ يُعْطَفُ عَلَيْهِ وَإِذَا
وَرَبَّمَا اسْتَعْمِلَ فِي التَّكْرِيرِ

باب أسماء الأفعال والأصوات

نَائِبُ فِعْلٍ غَيْرِ مَعْمُولٍ وَلَا يَأْتِي كَثِيرًا، وَبِمَعْنَى (فَعَلًا) كَأَفٍ (هَيْهَاتَ) (نَزَالَ) (وَى) وَصَه) (إِيه) (آمِينَ) (حَيْهَل) (وَشَكَانَا) (وِيهَا) وَ(وَاهَا) كَذَاكَ وَ(هَلُم) وَاحْكُم لَهَا بِحُكْمِ الْأَفْعَالِ الَّتِي وَاحْكُم بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ وَأَحَدُ الْحُكْمَيْنِ بَعْضُهَا لَزِمٌ وَلَيْسَ مِنْهَا مَا يُرَى مُحْتَمِلًا كَمِثْلِ (هَاتِ) وَ(تَعَالَ) وَ(هَلُم) وَتَدَرَّ اسْمُ الْأَمْرِ مِنْ رُبَاعِي كَمِثْلِ (قَرَقَار) وَمَنْ قَاسَ عَلَى وَبِ(عَلَيْكَ): الزَّمْ عَنَّا كَمَا (تَنْح) وَبِ(لَدَيْكَ): الزَّمْ عَنَّا وَ(عِنْدَكَ) وَبِ(أَمَامَكَ) أَقْصِدَنَّ (تَقَدَّمَا) وَ(أَتَنَحَى) قَصَدَ مَنْ قَالَ (إِلَى) وَذَانِ بِالْيَا لَشُدُودِ عُرْيَا وَكُلُّ ذَا نَفْلٍ، وَقَائِسٌ عَلَى وَوَحْدَهُ أَجَازٌ أَنْ يُقَدَّمَا كِ(يَأْيُهَا الْمَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَا)

فَضْلَةٌ اسْمُ الْفِعْلِ وَالْمُجْدِي أَفْعَلًا وَ(أَفْعَلُ) اسْتِغْمَالُهُ تَقَلُّلًا (شَتَان) (أَوْه) (تَيْدَ) (هَيَّا) (هَيْتَ) (مَه) (سَرَعَانَ) (وَيْهًا) (بَلَهَ) (هَا) (بُطَاتَانَا) فِي قَوْلٍ مَنْ تَجْرِيدَهَا حَتْمًا يُؤَمِّ تَنْوِبُ عَنْهَا ذَاكِرًا قُصُورَ (تِي) مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ كِ(وَى) وَتَخْيِيرُ لِبَعْضِهَا عَلِمَ ضَمِيرَ رَفَعٍ بَارِزًا مُتَّصِلًا عِنْدَ تَمِيمٍ، وَهِيَ (هَا) ضُمَّتْ لَلْمِ مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ مَا جَاءَ مِنْ ذَا فَسَعِيدًا قَدْ تَلَّا مَعْنَى إِلَيْكَ، (حُذْ) بِ(دُونِكَ) اتَّضَحَ وَمَسْلُكُ (أَثْبُتْ) بِ(مَكَانِكَ) سَلُكَا وَفِي تَقْيِضِهِ (وَرَاءَكَ) الزَّمَا وَ(أَوْلِنِي) يَعْنِي إِذَا قَالَ (عَلَى) كَذَا (عَلَيْهِ زَيْدًا) - اِيضًا - رُويَا لَدَى الْخِطَابِ وَخِلَافُهُ جَلِي مَنْصُوبٌ ذَا الْبَابِ وَإِنْ ذَا أَوْهَمَا فَنَاصِبًا أَضْمِرُ تُوَافِقُ ذُو ذَكَا

باب في أسماء الأصوات

مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ وَ(عَاقِ) (مَاءِ) وَمِنْ الْأَوَّلِ (حَب) وَكُلُّ مَا يُعَدُّ مِنْ ذَا الْبَابِ مُسْتَوْجِبُ الْبِنَاءِ لَا الْإِعْرَابِ

باب نونى التوكيد

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي (أَذْهَبَنَّ) وَ(أَقْصِدْنَهُمَا)

مُضَارِعًا ذَا طَلَبٍ كـ (لَا تَرَوْا)
 مُسْتَقْبَلًا بَعْدَ يَمِينٍ مُثَبَّتًا
 كَالَاتٍ بَيْنَ لَ (إِلَى) وَ (فِيمَا)
 (وَرَبَّنَا لَسَوْفَ نَلْقَى مَعْنَمًا)
 مُتَّصِلًا، وَنَادِرًا قَدْ فُصِّلًا
 نَزْرًا كَذَا الْجَوَابُ-أَيْضًا- وَرَدًا
 وَشَاعَ بَعْدَ (مَا) مَزِيدًا أَنْ يُؤَمَّ
 شَكِيرَهَا) وَهَكَذَا : (مَا يَحْمَدُنَ)
 فِي غَيْرِ فِعْلٍ مُثَبَّتٍ بَعْدَ الْقَسَمِ
 تُلْفِيهِ إِلَّا فِي كَلَامٍ نُظْمًا
 مَا قَدْ مَضَى كـ (أَشْعَرُنَّ الْمُتَزِنَ)
 وَ بِشُدُوذٍ : (أَخْرَيْنَ) -أَيْضًا- قَمِينَ
 مُعْتَلًا أَوْ ذَا صِحَّةٍ كـ (اعْتَضِدَا)
 جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ
 وَالرَّوَاوُ يَاءٌ كـ (اسْعَيْنَنَّ سَعِيًا)
 وَأَوْ وَيَا شَكْلَ مُجَانِسٍ قُفِي
 قَوْمٍ اخْشَوْنِ) وَاضْمَمَ وَقَسَّ مُسَوِّيَا
 يَضْلُجُ لِثُونِ الرَّفْعِ نَحْوِ (تَرِينَ)
 كـ (لَا تَكُونَنَّ وَائِقًا بِمَنْ لَهَا)
 لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا أَلِفٌ
 فِعْلًا إِلَى ثُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا
 بِالْثُونِ ذَاتَ خِفَّةٍ حُكْمَ عُرْفٍ
 وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ
 مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَضْلِ كَانَ عِدْمًا
 وَقَفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قَفْنُ): (قَفًا)

وَإِنَّمَا يَوْكُدَانِ الْأَمْرَ أَوْ
 أَوْ كَانَ شَرْطًا بَعْدَ (إِنَّمَا) أَوْ أَتَى
 مَا لَمْ يَكُنْ مَعْمُولُهُ مُقَدِّمًا
 أَوْ يَقْتَرِنُ بِحَرْفٍ تَنْفِيسٍ كَمَا
 وَقَدْ يَوْكُدَانِ مَنْفِيًّا بـ (لَا)
 وَالشَّرْطُ بَعْدَ غَيْرِ (إِنَّمَا) أَكْثَرُ
 وَالثُّونُ شَدَّتْ بَعْدَ (رُبَّمَا) وَ (لَمْ)
 كَقَوْلِهِ: (مِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ
 وَلَيْسَ تَوْكِيدٌ بِثُونٍ يُلْتَزَمُ
 وَتَرْكُهُ مِنْ بَعْدِ (إِنَّمَا) قَلَمًا
 وَشَدُّ تَوْكِيدٌ مَعَ الْخَلْوِ مِنْ
 وَشَدُّ فِي اسْمِ فَاعِلٍ: (أَقَائِلُنْ)
 وَآخِرُ الْفِعْلِ افْتَحَنَ مُؤَكَّدًا
 وَاشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لِيْنِ بِمَا
 وَالْمُضْمَرُ اخْذِفْتُهُ غَيْرَ الْأَلِفِ
 فَاجْعَلُهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا
 وَاخْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي
 نَحْوِ (اخْشَيْنَ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ وَ (يَا
 وَقَدَّرِ اعْرَابَ الَّذِي أُكْدَ إِنْ
 وَلِلْيَا انْتُسَبَ غَيْرَ صَالِحٍ لَهَا
 وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ
 (وَأَلِفًا رُدًّا قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا
 وَكَسَعُ كُوفِي وَيُوئِسَ الْأَلِفِ
 وَاخْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدِفِ
 وَازْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا
 وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا

فصل في التنوين

إِنْ يَبْدُ لَفْظًا دُونَ خَطِّ نُونٍ
 وَهُوَ لِتَنْكِيرٍ، وَصَرْفٍ، وَعِوَضٍ
 مَا فِي (جَوَارٍ) وَ(يُعِيلُ) وَجَعِلُ
 وَعِوَضًا مِنْ مَدَّةِ الْمُطْلَقِ جَا
 وَزَيْدٍ فِي التَّنْوِينِ عَالٍ، وَأَبَى
 ك(اِسْتُ يَدًا) فَذَلِكَ التَّنْوِينُ
 نَحْوُ (صَهٍ) (صَمْتًا) (إِذٍ) وَمِ الْعِوَضِ
 مُقَابِلًا فِي «عَرَفَاتٍ» فَتَقْبِلُ
 ك(الْأَتْحَمِي أَنْهَجَن) أَي: أَنْهَجَا
 أَبُو سَعِيدٍ - وَحَدَهُ - ذَا الْمَذْهَبَا

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

تَنْوِينُ مُعْرَبٍ جَلًّا تَأْصِلًا
 مُنْصَرَفٍ وَالضُّدُّ مَفْهُومٌ وَمَا
 فَالِيفُ التَّائِبِثُ - مُطْلَقًا - مَنَعٌ
 وَزَائِدًا (فَعْلَانُ) وَضَفَا قَابِلًا
 وَجَهَانٍ فِي (فَعْلَانُ) وَضَفَا إِنْ عُدِمَ
 وَبَابُ (سَكْرَانُ) لَدَى بَنِي أَسَدٍ
 وَالصَّرْفُ فِي (فَعْلَانُ) ذَا (فَعْلَانَهُ)
 وَكُنْ لِيَجْمَعَ يُشْبِهُهُ الِ (مَفَاعِلًا)
 وَكُلُّ مَا يُشْبِهُهُ ذَيْنَ مَفْرَدًا
 مِنْ يَاءٍ نِسْبَةً وَشِبْهَهَا وَمِنْ
 وَ ك(مَفَاعِلُ) الَّذِي يَلِي الأَلِفَ
 وَمَنْعُوا أَنْصِرَافَ وَضَفِ عُدِلًا
 فِي عَدَدٍ مِنْ (وَاحِدٍ) صِيغًا إِلَى
 كَذَا (عُشَارًا) نَقَلُوا وَ(مَعَشَرًا)
 وَقَاسَ أَهْلُ الكُوفَةِ البَوَاقِي
 وَمَنَعَ الوَصْفُ وَعَدَلُ (أَخْرًا)
 وَوَضَفُ اضْلِي، وَوَزَنُ أَصْلًا
 وَقَابِلُ التَّاءِ بِإِجْمَاعِ صُرْفٍ
 وَ(أَجْدَلٍ) وَ(أَخْيَلٍ) وَ(أَفْعَى)

تَنْوِينُ صَرْفٍ وَالَّذِي ذَا قَبِلًا
 جُرَّ بِهِ النُّوعَانِ قَدْ تَقَدَّمَا
 مَقْضُورًا، أَوْ مَمْدُودًا أَيَّمَا وَقَعَ
 (فَعْلَى) وَمَا يُلْفَى لِتَاءٍ قَابِلًا
 أَنْشَى كَلِيحَانُ كَاتٍ مِنْ رَحِمِ
 مَضْرُوفٍ أَذٍ بِالتَّاءِ عَنْهُمْ أَطْرَدَ
 مُلْتَزِمٌ كَذَاكَرِ الِ (سَيْفَانَهُ)
 أَوْ الِ (مَفَاعِيلُ) بِمَنَعِ كَافِلًا
 حَرِّ بِمَنَعِ الصَّرْفِ إِنْ تَجَرَّدَا
 تَقْدِيرِ وَزْنٍ غَيْرَ مَا بِهِ قُرِنَ
 مِنْهُ سُكُونُ مَا انْكَسَارُهُ عُرِفَ
 إِلَى (فَعَالٍ) أَوْ مُضَاهِ (مَفْعَلًا)
 (أَزْبَعَةً)، وَ(مَخْمَسًا) زِدْ نَاقِلًا
 وَنَقَلَ غَيْرِهِ أَرَاهُ مُنْكَرًا
 وَرَأَيْهُمْ يَرَى أَبُو إِسْحَاقِ
 مُقَابِلًا لِ (أَخْرِينِ) فَأَخْضَرَا
 فِي الفِعْلِ تَا أَنْشَى بِهِ لَنْ تُوَصَّلَا
 ك(أَزْمَلُ) وَمِثْلُهُ نَزْرًا عُرِفَ
 مَضْرُوفَةً، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا

مِنْ وَصَفِ اضْلَى كَجَامِدٍ يَرَى
 تَرْكِيْبَ مَزَجٍ نَحْوُ: (مَعْدٍ يَكْرِبًا)
 مَعْدِي) وَنَحْوَهُ فَجَنَّبَ (مَعْدِيًا)
 تَخْلُلُ بِهِ فِي الْيَا مُضِيْفًا أَوْ لَا
 وَمَنْعُ صَرْفِ (كَرْبِ) فِيهَا نُقِلَ
 حِكَايَةَ صَرَّحَ فِيهِ أَوْ نَوَى
 أَوْ أَضْلَهُ لِلْفِعْلِ نَحْوُ: (يَعْلَى)
 فَعِي (أَمْرِيءِ) (وَقِيلَ) بِالصَّرْفِ انْطِقًا
 فِي عِلْمِيَّةٍ لِحُلْفِ عَزِيًّا
 مِنْ بَعْدِ تَقْلٍ فِيهِ خُلْفٌ مَا جُهِلَ
 يُقْطَعُ وَيُمنَعُ صَرْفُهُ كَدَا (إِعْلَمَا)
 مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ كَدَا (أَقْتِرَابِ) (وَأَعْتَلَا)
 عِيْسَى، وَمَنْ خَالَفَ رَأْيَهُ انْتَصَرَ
 لِلْوَزْنِ وَالتَّعْرِيفِ، وَالْمَنْعُ حَتَمَ
 جَارَ ثَلَاثًا، وَهُوَ بِالصَّرْفِ قَمِنَ
 حُرْكَ عَيْنًا كَسِوَاهُ فَاعْلَمَا
 كَزَائِدِي (عَمْرَانِ) يَمْنَعَانِ
 وَمِثْلُهُ مُسْمَى بِهِ نَحْوُ (عَدْرِ)
 إِنْ لَمْ يَرِدْ مَمْنُوعُ صَرْفِ كَدَا (زُحَلِ)
 بَابِ (رَقَاشِ) وَأَنْكِسَارُهُ انْتَمَى
 (فَعَالِ) غَيْرُهُ اسْمُ أَنْثَى فَاعْرِفِ
 إِعْرَابَهُ عِنْدَ تَمِيمِ فَاسْتَبِينَ
 مَا لَدَا (عَنَاقِ) (وَأَتَانِ) قَدْ دَرَى
 (فَعَالِ) -أَيْضًا- إِنْ إِلَى أَمْرِيءِ نُقِلَ
 وَرُودُهُ مُنْكَسِرًا مِنَ الْكَلِمِ
 لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ نَحْوُ: (جُمَعَا)
 ظَرْفًا، وَأَوْجِبُ صَرْفُهُ مُنْكَرًا

وَعَكْسُهُنَّ (أَبْطَحَ) وَالذَّ جَرَى
 وَالْعَلَمَ امْتَنَعَ إِنْ يَكُنْ مُرْكَبًا
 وَأَخَرَ الصَّدْرَ افْتَحَ إِنْ لَمْ يَكْ (يَا
 وَقَدْ يُضَافُ الصَّدْرُ وَالسُّكُونُ لَا
 وَالثَّانِ فِي إِضَافَةِ كَالْمُسْتَقِلِّ
 وَمَا لِمَنْ رَكَّبَ مُسْنِدًا سِوَى
 وَامْتَنَعَهُ ذَا وَزَنِ يَخْصُصُ الْفِعْلَا
 وَالْوَزْنَ شَرْطُهُ اللُّزُومُ وَالْبَقَا
 (وَاللُّبِّ) (وَالْيَغْفَرُ) مَضْمُومٌ يَا
 وَهَكَذَا السَّاكِنُ عَيْنًا مِنْ (فِعْلِ)
 وَهَمْزٌ وَضَلِ الْفِعْلُ إِنْ يَصِرُ سَمَا
 وَاسْتَبَقِي وَضَلَّ هَمْزٌ مَا قَدْ نُقِلَا
 وَوَزْنٌ فِعْلٌ ذَا اشْتِرَاكِ اِغْتَبَرَ
 (وَأَفْعَلِ) التَّوَكِيدِ مَنْعَهُ التَّزَمِ
 فِي الْعَجَبِيِّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ إِنْ
 إِنْ لَمْ يَجْزِهَا وَالْأَصْحَحُ كَوْنُ مَا
 وَحَيْثُ تَعْرِيفٌ، وَزَائِدَانِ
 وَالْعَدْلُ مَعَهُ مَانِعٌ نَحْوُ: (عَمْرِ)
 وَأَخْكُمُ يَنْفِي الْعَدْلَ مِنْ وَزَنِ (فِعْلِ)
 وَمِثْلُهُ عِنْدَ تَمِيمِ، فَاعْلَمَا
 لغيرهم، وَاطَّرَدَ التَّوَجَّهَانِ فِي
 وَكَسَرُ مَا الرَّاءُ لَامُهُ أَكْثَرُ مِنْ
 وَلِ (فَعَالِ) كُلُّهُ اسْمٌ ذَكَرِ
 وَكَ (صَبَاحِ) عِنْدَ قَوْمٍ قَدْ جُعِلَ
 وَلَيْسَ مِنْ بَابِ (رَقَاشِ) مَا عُدِمَ
 (فَعَلِ) التَّوَكِيدِ -أَيْضًا- مُنْعَا
 وَامْتَنَعَ لِتَعْرِيفِ وَعَدْلِ (سَحْرَا)

وَعَنْهُمْ فِي غَيْرِ رَفَعٍ كُسْرًا
 غَيْرِهِمْ اَكْسَزَ مُطْلَقًا إِنْ جُرِّدَا
 تَنْكِيرِ اِغْرَابٍ لِكُلِّ افْتُفِي
 تَسْمِيَةِ تَغْرِضٍ غَيْرِ مُنْتَفِي
 أَوْ قَضِدٍ اِنْ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِرْتَفَى
 فِي ذِي ثَلَاثَةِ مُسَمَّاءَ ذَكَرَ
 نَحْوِ غُلَامٍ بِ(دَلَالٍ) شَهْرًا
 بِهِ اِمْرُؤٌ يُضْرَفُ قَوْلًا حَتْمًا
 عِلَامَةً فَحُكْمُهُ لَهُ اِجْعَلَا
 فَإِنْ تُعَرَّفُهُ فَحَطِيءٌ صَارِقَهُ
 فِي الْأَرْضِيْنَ فَتَقْصُصِ الْمَثَلَا
 مُذَكَّرًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ (مَعَدِّ)
 مَنَعٌ إِذَا اسْمَى ذَكَرَيْنِ جُعِلَا
 وَلَوْ يَكُونُ مِثْلَ (هِنْدٍ) أَوْ (قَدَمِ)
 إِنْ يُعَزَّزَ مَعَ تَأْنِيثِهِ إِلَى الْعَجَمِ
 أَوْ يَسْبِقُ اسْتِعْمَالَهُ مُذَكَّرًا
 فِي ذَا أَتَأَسُّ مِنْهُمْ ابْنُ عَمْرَا
 وَمَنَعُهُ أَوْلَى لَدَى مَنْ يَعْرِفُ
 إِجَارَةَ الْوَجْهَيْنِ فَاَمْنَعُ وَاضْرِفُ
 وَالْمَنَعُ رَأَى لَيْسَ بِالْمُسْتَهْرِ
 قُلْ وَاَمْنَعَتْهَا الضَّرْفُ فَهِيَ قَمِيتهُ
 ك(عَلَقَى) اِنْ ذَا عِلْمِيَّةٍ وَقَعُ
 عَمَّرُو إِذَا بِصِنْفِ الْاِغْلَامِ اِتَّصَلَ
 يَلِي الَّذِي اسْمٌ عَجْمِي قَدْ وُلِيَ
 فَضْرَفُهُ اَمْنَعُ عَلَّمَا حَيْثُ وَقَعُ
 مِنْ عَدَدٍ فَقَوْلُ غَيْرِهِ اِغْتَلَى
 فَاضْرِفُهُ اِنْ نُكِّرَ إِلَّا (أَحْمَرَا)

تَمِيمٌ مَنَعٌ (أَمْسٍ) فِي رَفَعٍ تَرَى
 وَيَبْغُضُهُمْ بِفَتْحِ جَرًّا وَلَدَى
 وَمَعَ (أَلٍ) وَفِي إِضَافَةٍ وَفِي
 وَعَدْلُ غَيْرِ (سَحَرٍ) وَ(أَمْسٍ) فِي
 وَعَلَّمَا أَنْتَ بِأَلِهَا مُطْلَقًا
 فَاَمْنَعُ وَمَا تَأْنِيثُ عَارٍ يُعْتَبِرُ
 كَذَا الَّذِي فِي الْأَضْلِ كَانَ ذَكَرَا
 كَذَاكَ نَحْوُ: (حَائِضٍ) مُسَمَّى
 وَكُلُّ مَا ك(حَائِضٍ) نَعْتًا بِلَا
 وَاسْمٌ مُؤَنَّثٌ (هَبُوطٌ) لَا صِفَّهُ
 وَك(هَبُوطٌ) وَزَنَّهُ مُسْتَعْمَلَا
 وَكُلُّ تَكْسِيرٍ مُجَرَّدٌ يُعَدُّ
 وَفِي (ذِرَاعٍ) وَ(كِرَاعٍ) فَضْلًا
 وَيَمْنَعُ التَّأْنِيثُ مَعْنَى الْعَلَمِ
 وَإِنَّمَا مَنَعُ الثَّلَاثِي مُلْتَزِمٌ
 أَوْ تَتَحَرَّكَ عَيْنُهُ ك(سَقَرَا)
 ك(زَيْدٍ) اسْمُ امْرَأَةٍ وَخَيْرَا
 وَمَا سِوَى ذَلِكَ ك(جُمْلٍ) يُضْرَفُ
 وَ(يَدٍ) اسْمُ امْرَأَةٍ ك(جُمْلٍ) فِي
 وَ(بِنْتَا) اِضْرِفُ عَلَّمَا لِذَكَرِ
 وَالْأَخْتُ كَالْبِنْتِ وَفِي (هَنْتِ): (هَنْتَهُ)
 وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ مَقْضُورًا مَنَعُ
 وَحُكْمُ (هَابِيلِ) ك(حَامِيمِ) جَعَلَ
 وَنَحْوُ: (حَمْدُونَ) لَدَى أَبِي عَلِيٍّ
 وَمَا لَدَى التَّنْكِيرِ صَرْفُهُ اِمْتَنَعَ
 وَلَا تُطْعَمُ مُسْتَثْنِيًّا مَا عُدِلَا
 وَكُلُّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا

وَبَابَهُ فَفِيهِ خُلْفٌ وَالْأَصْح
 إِنَّ صَاحِبَتَهُ (مِنْ) وَإِنْ تَجَرَّدًا
 وَإِنْ يُنْكَزُ بَعْدَ أَنْ تَعَرَّفَا
 إِلَّا لَدَى الْأَخْفَشِ وَالْمَنْعُ اغْتَضَدَ
 وَهُوَ مُؤْتَتْ فَحَيْثُ صُغِرَا
 وَقَدْ يَزُولُ الْمَنْعُ فِي التَّضْعِيرِ
 وَالْعَكْسُ آتٍ كَدَنَانِيرٍ) عِلْمٌ
 وَنَحْوُ: (تَحْلِيءٍ) أَتَاكَ عِلْمًا
 فِيهِ مُكَبَّرًا كَذَا (تَوْسُطُ)
 وَبَدَلُ الَّذِي بِهِ الْمَنْعُ حَصَلَ
 فَكَ«أَصِيلَانَ» : «أَصِيلَانَ» كَذَا
 وَتَوُونَ الْمَنْقُوصُ فِي رَفْعٍ وَفِي
 مِنَ الصَّحِيحِ وَلَهُ فِي النَّصْبِ مَا
 كَد(جَا أَعْنِمَ مَعَ يُعَيْلِ) وَلَدَى
 وَيُونَسُ يَجْرُ مِنْهُ الْعَلَمَا
 وَعِنْدَ عَمْرٍو اضْطِرَارًا رُوبَا
 وَب(جَوَارٍ) شَبَّهُوا (تَمَانِيَا)
 وَفِي اضْطِرَارٍ وَتَنَاسُبٍ صُرِفَ
 وَرَأَى أَهْلَ الْكُوفَةِ الْأَخْفَشُ فِي
 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَهُ اخْتِيَارًا

باب إعراب الفعل

رَافِعٌ فِعْلٌ كَد(أَجِلُّ صَاحِبِي)
 بِل(أَنَّ) كَد(خِفْتُ أَنْ أُضَيِّعَ مَا يَجِبُ)
 تَخْفِيفٌ (أَنَّ) عَارِيَّةٌ أَوْ قَبْلَ (لَا)
 عَن (لَا) بِإِثْرٍ (أَنَّ) خَفِيفًا بَعْدَ ظَنِّ
 مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ بِخُلُوصِ اتِّسَمِ

تَجَرَّدٌ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ
 وَهُوَ إِذَا لَمْ يَلِ عِلْمًا يَنْتَصِبُ
 وَالرَّفْعُ بَعْدَ ظَنِّ اسْتَجِزَ عَلَى
 أَوْ حَرْفٍ تَنْفِيسٍ وَيَعْنِي (لَمْ) وَ(لَنْ)
 وَمَا لِظَنِّ اسْتَجِيزَ مُلْتَزِمٌ

مِنْ بَعْدِهِ الْفِعْلُ بِ(أَنْ) بَعْضُ الْعَرَبِ
 يَخْلُصُ وَلَمْ يَكُنْ شُدُودُهُ زُكْنَ
 نَضَبَ بِهَا فَأَعْرَفَ شُدُودَهُ وَثِقَ
 نَضَبًا بِ(أَنْ) مَزِيدَةً رَأْيًا وَهَنْ
 وَ(مَا لَنَا) أَوَّلَ بِ(مَا مَنَعَنَا)
 وَبَعْدَ كَافٍ نَادِرًا بِهَا أَتَوْا
 نَحْوُ: (أَشْرْتُ لِأَخِي أَنْ اضْبِرَّ)
 بِالْقَوْلِ فِي مَعْنَاهُ لَا فِي الْأَخْرِفِ
 وَجَزْمُهُ مِنْ بَعْدِ (لَا) لَنْ يَمْتَنِعَ
 نَفِيًا، وَ(أَنْ) مَوْضُوعَةٌ فَتَعْدِلَا
 وَبِهِمَا اسْتِثْبَالًا اخْضَصْ وَبِ(أَنْ)
 فَقَوْلُهُ ازْدَدْ، وَخِلَافَهُ اِعْضُدَا
 لِأَمَّا وَإِنْ فِي الْاضْطِرَارِ صَاحَبَتِ
 وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا اِزْتِفَاعُهُ وَجَبَ
 إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَلًا
 نَحْوُ: (إِذَنْ وَاللَّهِ أَنْتَقَى الدَّرْنَ)
 فَارْفَعْ وَإِنْ تَنْصِبُ يَجُزُّ بِضَعْفِ
 كَقَوْلِهِمْ فِي رَجَزٍ مُشْتَهَرٍ:
 «إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا»
 يَقْلُ رَفْعٌ مِثْلُهُ مِنْ بَعْدِ (أَنْ)
 إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةٌ، وَإِنْ عُدِمَ
 أَوْ مُضْمَرًا ك(اعْصِ الْهَوَى لِيَتَظْفَرَا)
 تَظْهَرُ (أَنْ) ك(لَمْ أَكُنْ لِأَعْفَلَا)
 مَوْضِعِهَا (إِلَى) أَوْ(الَا) (أَنْ) خَفِيَ
 حَتْمٌ ك(جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنَ)
 تَأْتِي ك(جُدَّ حَتَّى تَغِيظَ ذَا الْحَسَدِ)
 وَقَدْ يُبَاحُ رَفْعُ مَا قَدْ وَقَعَا

وَأَوَّلَ الْعِلْمِ بِرَأْيٍ فَنَصَبَ
 وَاحْتِمَ لِعِلْمِ مَا لِظَنُّ جَازَ إِنْ
 وَشُدُّ رَفَعٌ بَعْدَ (أَنْ) حَيْثُ اسْتَحِقَّ
 وَيَعْدُ (مَا لَنَا) رَأْيَ أَبُو الْحَسَنِ
 بَلْ جَعْلُ (أَنْ) مَوْضُوعَةٌ قَدْ أَمَكْنَا
 وَيَعْدُ (لَمَّا) زَيْدَ (أَنْ) وَقَبْلَ (لَوْ)
 وَمِثْلَ (أَي) يَأْتِي بِهَا مِنْ فَسْرًا
 وَوَضَعُهَا مِنْ بَعْدِ جُمْلَةٍ تَفِي
 وَإِنْ تَلَا مُضَارِعٌ هَذِي رُفِعَ
 فِي قَضْدِ نَهْيٍ وَانْصَبَ أَنْ تَقْصِدَ بِ(لَا)
 وَالتَّضْبِ أَوْجِبَ مُطْلَقًا بِ(كَي) وَ(لَنْ)
 وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِ(لَنْ) مُؤَبَّدًا
 وَأَضْمِرَتْ (أَنْ) بَعْدَ (كَي) إِنْ زَادَتْ
 وَ(كَيْفَ) (كَيْ) صَارَتْ لَدَى بَعْضِ الْعَرَبِ
 وَنَصَبُوا بِ(إِذَنْ) الْمُسْتَقْبَلًا
 أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ مِنْ بَعْدِ (إِذَنْ)
 وَإِنْ تَلَاهَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ
 كَذَا إِذَا تَثَلَوُ (إِذَنْ) ذَا خَبَرٍ
 «لَا تَشْرُكُنِّي فِيهِمْ شَطِيرًا»
 وَمَعَ شُرُوطِ التَّضْبِ مِنْ بَعْدِ (إِذَنْ)
 وَبَيْنَ (لَا) وَ(أَمْ) جَرُّ التَّزْمِ
 (لَا) فِ (أَنْ) الْفِعْلُ بِهَا انْصَبَ مُظْهِرًا
 وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) فِي الْمَضِيِّ لَا
 كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصِحُّ فِي
 وَ بَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ)
 وَهِيَ لِغَايَةٍ، وَلِلتَّغْلِيلِ قَدْ
 وَإِنْ تَلَاهَا الْفِعْلُ حَالًا رُفِعَا

إِذَا لِلاِسْتِقْبَالِ تَقْدِيرًا نُسِبَ
 بِ(أَنْ) - وَحَتَّم سَتْرَهَا - الْفِعْلُ انْتَصَبَ
 وَقَبْلَهَا طَلَبٌ، أَوْ نَفَى نَصَحَ
 مَعَ فِعْلٍ اسْتَفْهَمَ عَنْهُ حُذِفَا
 بَعْدَ كَلَامٍ وَاجِبٍ بِهَا قُرِنَ
 إِنْ تَسْقُطُ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ
 (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ
 كَأَنَّ بِغَيْرِ فِعْلٍ أَمْرٍ يَفْتَرِنَ
 إِذَا لِأَمْرٍ غَيْرِ فِعْلٍ يُلْفَى
 تَضَمُّنًا (نَحْوُ: (صَهْ فَتَفْضُلًا)
 لِأَمْرٍ مَعْنَى دُونَ لَفْظٍ انْتَمَى
 كَنُصَبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ
 نَفَى رَأَى قَوْمٌ نُحَاةٌ فَضَلَا
 قَدْ يُنْصَبُ الْفِعْلُ الَّذِي فَاءُ تَلَا
 أَفَادَ نَفِيًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ قَمِنَ
 إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ بِهِ مُعْلَلًا
 بِ(أَنْ) وَإِنْ تُظْهِرُ وَإِنْ تُضْمِرُ تُصَبُّ
 مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى

مُؤَوَّلًا بِالْحَالِ، وَهُوَ يَنْتَصِبُ
 وَبَعْدَ فَاجْوَابِ نَفَى أَوْ طَلَبِ
 وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَعَ
 وَقَدْ يَجِيءُ نَصَبُ الْجَوَابِ بَعْدَ فَا
 وَقَدْ يَجِيءُ النَّصَبُ بَعْدَ الْفَاءِ مِنْ
 وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفَى جَزْمًا اعْتَمَدَ
 وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ
 وَجَائِزُ جَزْمِ جَوَابِ الْأَمْرِ إِنْ
 وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ بَعْدَ الْفَا
 وَجَائِزٌ عِنْدَ الْكَسَائِي نَحْوُ: (لَا)
 وَيُنْصَبُ الْجَوَابُ ذَا الْفَا بَعْدَ مَا
 وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبَ
 وَحَمَلٌ تَقْلِيلٍ وَتَشْبِيهِ عَلَى
 وَبَعْدَ (إِنَّمَا) وَقَوْلٍ كَمَلًا
 وَالنَّصَبُ بَعْدَ الْفَاءِ إِثْرٌ (غَيْرِ) إِنْ
 وَالْجَزْمُ وَالرَّفْعُ رَوَوْا فِي تَلُو(لَا)
 وَالْفِعْلُ إِنْ يُعْطَفُ عَلَى اسْمٍ يَنْتَصِبُ
 وَشَدَّ حَذَفُ (أَنْ) وَنُصِبَ فِي سِوَى

باب عوامل الجزم

كَ(لَا تُؤَاخِذُ) وَ(لِيَعْدُزَّ مَنْ غَيْبِي)
 وَالْوَاوُ نَحْوُ: (مَنْ يُكَارِمُ فَلْيَدْمُ)
 مَعَ فَاعِلٍ نَحْوُ: (لِتَعْرِفَ مَا بِي)
 (أَفْعَلُ) أَوْ (تَفْعَلُ) وَاللَّامُ اعْتَلَى
 وَبَعْدَ قَوْلٍ غَيْرِ أَمْرٍ قَدْ نَزَرَ
 نَحْوُ: (يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ) فَاعْرِفَا
 مَاضِي مَعْنَى نَحْوُ(لَمْ أَعْتَمَّا)

بِ(لَا) وَبِاللَّامِ اجْزَمَ فِي الطَّلَبِ
 وَاللَّامُ قَدْ تَسْكُنُ بَعْدَ الْفَا وَ(ثُمَّ)
 وَقَلَّمَا تَجِيءُ فِي الْخِطَابِ
 وَقَلُّ أَنْ تَجْزَمَ ذِي اللَّامِ وَ(لَا)
 وَحَذَفُ هَذِي اللَّامُ بَعْدَ (قُلْ) كَثُرَ
 وَدُونَ قَوْلٍ فِي اضْطِرَارٍ حُذِفَا
 وَيَجْزَمُ الْفِعْلُ بِ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

بِالْحَالِ، وَهُوَ- مُطْلَقًا - بِ(لَمْ) حَصَلَ
 نَضَبٌ بِهَا وَبُطْلٌ ذَا الْقَوْلِ عَلِمَ
 وَبَعْدَ حَذْفِهِ عَلَى (لَمَّا) وَقَفَ
 فِي شِعْرِ اسْتَعْمَلَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ
 (أَي) وَ(أَيْنَ) وَ(مَتَى) وَ(إِذْمَا)
 (كَيْفَ) وَأَهْلَ الْكُوفَةِ اتَّبَعَ مُعْمِلًا
 وَلَيْسَ ذَلِكَ جَائِزًا فِي النَّثْرِ
 أَضَلُّ فَمَعْنَاهَا بِكُلِّ مُقْتَرَنٍ
 كَلِمَةٍ تَرْزُقُنِي تُغَطِّ مَا تَنْجِزًا)
 وَالثَّانِ مِنْهُمَا جَوَابًا وَسِمًا
 تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفِينَ
 أَوْلَى مِنَ الْعَكْسِ فَكُنْ مُوَافِقًا
 لِكَيْتُهُ يَقُولُ فِي اخْتِيَارِ
 وَالْمَاضِ لَفْظًا فِيهِ جَزْمٌ قُدْرًا
 بِالْمَاضِ نَحْوَ: (مَنْ زَكَ سَعِيًّا يَثِقُ)
 كَرَفَعِ (يُذْرِكُ) فِي جَوَابِ (أَيْتَمًا)
 إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعِ أَخْوَكُ تُضْرَعِ
 حَمَلًا عَلَى أَشْبَاهِهَا مِنَ الْكَلِمِ
 (مَتَى) وَذَا فِي النَّثْرِ لَنْ يُسْتَعْمَلَا
 وَذَاكَ فِي أَشْعَارِهِمْ قَدْ كَثُرَا
 إِيَّاهُ مَمْنُوعٌ فَبِالْقَا يَفْتَرِنَ
 تُلْمِمْ بِنَا فَلَنْ تَرَى غَيْرَ فِتَى)
 إِلَّا لِسُوعِدِ أَوْ وَعِيدِ يُغْنَى
 فُجَاءَةً فِي ذَا الْجَوَابِ قَادِرٌ ذَا
 وَمَعَ صَالِحِ لِإِيْلَا (إِنْ) تَرِدُ
 رَفْعَ، وَقَبْلُ اسْمًا مُحَقَّقٌ قَدْ نَوَى
 مِنْ بَعْدِ (إِنْ) وَمَعَ سِوَى الْمَاضِي نَزُرُ

وَحَدَّ الْإِنْتِفَا بِ(لَمَّا) وَاتَّصَلَ
 وَشَدَّ رَفَعٌ بَعْدَ (لَمْ) وَقَدْ زُعِمَ
 وَبَعْضُهُمْ مَجْزُومٌ (لَمَّا) قَدْ حَذَفَ
 وَفَضَلَ مَجْزُومٌ بِ(لَمْ) وَ(لَا) الطَّلَبِ
 وَاجْزَمَ بِ(إِنْ) وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَهْمَا)
 وَ(حَيْثُمَا) وَاخْتِمَ بِ(أَتَى) مُهْمِلًا
 وَشَدَّ جَزْمٌ بِ(إِذَا) فِي الشُّعْرِ
 وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ كُلُّهَا، وَ(إِنْ)
 وَتَقْتَضِي فِعْلَيْنِ شَرْطًا وَجَزَا
 وَالشَّرْطُ مِنْهُمَا الَّذِي تَقَدَّمَ
 وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ
 وَكَوْنُ مَاضٍ فِي اخْتِلَافٍ سَابِقًا
 وَلَا أَحْصَى الْعَكْسَ بِاضْطِرَّارِ
 وَلِلْمُضَارِعِ انْتِجَامٌ ظَهَرَ
 وَجَائِزٌ رَفَعٌ مُضَارِعٌ سَبِقَ
 وَقَبْلُ رَفَعٌ بَعْدَ شَرْطِ جُزْمًا
 وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: يَا أَفْرَعُ
 وَشَدَّ إِهْمَالُ (مَتَى) وَ(إِنْ) وَ(لَمْ)
 وَشَاعَ جَزْمٌ بِ (إِذَا) حَمَلًا عَلَى
 وَبِإِذَا فِي الشُّعْرِ جَزْمٌ نَدْرًا
 وَإِنْ يَكُ الْجَوَابُ مَا إِيْلَاهُ (إِنْ)
 حَتْمًا كَلِمَةٍ تَذْهَبُ فَأَسْرِعِ) وَ(مَتَى)
 وَلَا يَلِي الْقَا الْمَاضِي الْأَتِي مَعْنَى
 وَتَخَلْفُ الْقَا قَبْلَ مُبْتَدَأِ (إِذَا)
 وَفِي اضْطِرَّارِ حَذْفُ ذِي الْفَاءِ وَجِدَ
 وَمَا لِيَتْلُوهَا مُضَارِعًا سِوَى
 وَسَبَقُ الْاسْمِ الشَّرْطِ مَاضِيًا كَثُرَ

ك(أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ) عِنْدَ سِوَى الْفَرَا وَشَيْخِهِ قَبْلَ
 إِنْ تَزُكُ تَبْلُغُ) رَأْيَاهُ حَسَنًا
 بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ الْجَزَا مُمَثَّلًا
 وَنَضْبُهُ بِنَقْلِ عَمْرٍو قَدْ عُرِفَ
 يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسٍ) فَاحْفَظْ وَاسْتَبِنِ
 جَزَاءً أَقْبَلَ مِثْلَ مَا قَدْ قُبَلَا
 قَبْلَ الْجَزَاءِ إِثْرَ وَاوٍ أَوْ فَا
 فِي الْمَذَهَبِ الْكُوفِيِّ فَاعْرِفْ مَنْ تَوَمَّ
 مُقَدَّرًا حَالًا، وَكَلَّ قَدْ سُمِعَ
 وَالْعَكْسُ نَزْرٌ، وَأَزِيلًا بَعْدَ (إِنْ)
 قِيلَ: (وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا)
 فَشَاهِدًا أَبْدَاهُ مَنْ بِهِ نَطَقَ
 زَيْدٌ، وَمَنْ وَالَاهُ لَيْسَ بِالْعَبِي
 سَابِقٍ أَوْ مُؤَخَّرٍ قَدْ اسْتَشْرَ
 جَوَابُهُ مُعْنٍ بَعِيرٍ خُلْفَ
 ك(إِنْ تَوَمَّا وَتُلِمَّا تُكْرَمَا)
 بِكَوْنِ مَطْلُوبِ الْأَخِيرِ ذَا عَدَمِ
 فَالشَّرْطُ رَجْحٌ - مُطْلَقًا - فَتُعْضَدَا
 شَرْطٌ بِلَا مُبْتَدَأٍ مُقَدَّمِ
 تُعْطِيهِ فِي رَأْيِ جَوَابًا يُلْتَزَمِ
 (إِنْ تَقَمَّ أَقَمَّ) بِجَزْمِ تَكْتَفِي
 وَعِنْدَ سَيْبَوَيْهِ ذَلِكَ امْتَسَعَ
 مَعْمُولٍ (لَمْ)، فِي الثَّرِّ غَيْرَ ذَا أَبْوَا
 حَتْمٌ، وَمَعَ غَيْرِهِمَا لَنْ يُحْتَمَا
 وَالْأَصْلُ (مَا مَا) أَوْ (مَهُ) أَوْلَيْتَ (مَا)
 ك(أَيُّ ذَيْنَ مَا وَئِي فَقَدْ جُبِيهِ)

وَمُطْلَقًا مَعَ غَيْرِ (إِنْ) هَذَا يَقِيلُ
 وَقَدْ يَلِي الْجَزَاءُ مَا فِيهِ عَمَلٌ
 ك(زَيْدًا إِنْ تَسْأَلُ يَبِينُ) وَك(الْمَنَى
 وَاحْكُمَ بِتَثْلِيثِ مُضَارِعِ تَلَا
 بِمَا يُحَاسِبُنْكُمْ بِهِ اللَّهُ) رَدِفَ
 وَهُوَ ك(نَأْخُذُ) بَعْدَ (يَهْلِكُ) إِثْرَ (إِنْ)
 وَبَعْدَ نَضْبِ جَزْمِ مَعْطُوفٍ عَلَى
 وَجَزْمِ أَوْ نَضْبِ لِفِعْلِ يُلْفَى
 وَمِثْلُ تَلَوِ (الْوَاوِ) وَ(الْفَا): تَلَوُ (تَمَّ)
 وَالْعَارِي اجْزَمَ بَدَلًا أَوْ يَزْتَفِعُ
 وَالشَّرْطُ يُعْنَى عَنِ جَوَابِ إِنْ يَبِينُ
 فِي قَوْلِهِ (قَالَتْ وَإِنْ) مِنْ بَعْدِ مَا
 وَمَا هُوَ الْجَوَابُ مَعْنَى إِنْ سَبَقَ
 وَهُوَ الْجَوَابُ نَفْسُهُ عِنْدَ أَبِي
 وَرُبَّمَا أَغْنَى عَنِ الْجَزَا خَبِرَ
 وَأَوَّلُ الشَّرْطَيْنِ دُونَ عَطْفِ
 وَمَعَ عَطْفِ الْجَوَابِ لَهُمَا
 وَاحْكُمَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمِ
 وَإِنْ تَوَالِيًا وَقَبْلَ مُبْتَدَأٍ
 وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمِ
 وَنِيَّةُ الْفَا بَعْدَ شَرْطٍ مَعَ قَسَمِ
 وَفِي الْجَوَابِ مِثْلُ: (إِنْ إِنْ) فَفِي
 وَيُوَسِّسُ التَّفْذِيمَ يَنْوِي فَرَفَعَ
 وَالشَّرْطُ مَعَ حَذْفِ الْجَوَابِ مَاضٍ أَوْ
 وَوَضُلٌ (إِذْ) وَ(حَيْثُ) فِي الشَّرْطِ بِ(مَا)
 وَامْتَعَهُ مَعَ (أَنْتِي) وَ(مَنْ) وَ(مَهْمَا)
 وَأَوَّلِ (مَا) (أَيًّا) أَوْ الْمَجْرُورَ بِهِ

مَجْرُورَهَا كَمَا فِي الْإِسْرَاءِ قَدْ عُرِفَ
وَهِيَ عِنْدَ ابْنِ يَزِيدَ ظَرْفٌ
ظَرْفِيَّةٌ مَا بَعْدَ (أَي) وَخَلَا
مَضْحُوبَهَا تُغْرَى لِمَا لَهُ انْتَسَبَ
شَوَاهِدٌ مَنْ يَعْتَصِدُ بِهَا كُفَى

فصل في (لو)

يَلِي، وَكَوْنُ تَلُو تَلُو لَارِمًا
أَصْحَبَهَا الْآتِي مَنْ تَكَلَّمَ
ذُو حُجَّةٍ ضَعْفَهَا مَنْ يَدْرِي
وَبَاشَرْتُ (أَنَّ) ك(لَوْ أَنِّي فَطِنُ)
مِنْ بَعْدِ (لَوْ أَنَّ) وَمِمَّا أُثِرَا
أَذْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرَّمَاحِ
مُفَسِّرُ رَافِعِ الْإِسْمِ قَبْلَ
ك(لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ)
مَضِيهِ مَعْنَى ك(لَوْ يَجْفُو ضَرْبُ)
أَوْ(بِئْسَتْ) وَالْمَثْبُتُ بِاللَّامِ قُرِنَ
وَمَعَ الْإِثْبَاتِ قَلِيلًا تُفْقَدُ
أَجِيزٌ فِي جَوَابِ (إِنْ) إِنْ عَلِمَا
جَوَابِ (لَوْ) وَالشَّرْطُ- أَيْضًا- إِذْ عُرِفَ

وَتَوْنٌ (إِيَّا) قَبْلَ (مَا) إِذَا حُذِفَ
وَعِنْدَ سَيِّبَوْنِهِ (إِذْ مَا) حَزَفُ
وَأَسْمٌ سِوَاهَا غَيْرَ (أَنْ) وَانْتَسَبَ إِلَى
مَا قَبْلَهَا مِنْهَا وَ(أَي) بِحَسَبِ
وَقَدْ أَتَتْ (مَهْمَا) وَ(مَا) ظَرْفَيْنِ فِي

(لَوْ) حَزَفُ شَرْطٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا
وَفِي الْمَضِيِّ اسْتِغْمَلَتْ وَرُبَّمَا
وَجَوَزَ الْحَزْمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ
وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ ك(إِنْ)
وَلَيْسَ حَتْمًا كَوْنُ فِعْلٍ خَبْرًا
(لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ
وَقَدْ يَلِي اسْمٌ (لَوْ) وَبَعْدُ فِعْلٌ
وَمُغْرِبٌ مَنْ بَسُوِي ذَا يَنْطِقُ
وَقَدْ يَلِي مُضَارِعٌ (لَوْ) فَيَجِبُ
وَهِيَ جَوَابًا تَقْتَضِي (لَمْ أَبْنِ)
وَمَعَ نَفْيِهِ بِ(مَا) قَدْ تَوَجَدُ
وَلِدَلِيلٍ حَذْفُهُ أَجْزُ كَمَا
وَفِي (فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ) حُذِفَ

فصل في لما وأما

أُولَى فِعْلًا مَاضِيًا ك(اهْتَمَّا)
ك(الْفُضْلُ لَمَّا جَاءَ سُرٌّ أَهْلُهُ)
وَب(إِذَا) فُجَاءَةٌ قَدْ يُكْتَفَى
وَسَيِّبَوْنِهِ ذُو الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
وَبَعْدُ نَفَى ذَاكَ- أَيْضًا- قَدْ نُمِي
شَيْءٌ) وَبِالْفَاءِ تَلُو تَلُوهَا قُرِنَ

حَزَفُ وَجُوبٌ لِوُجُوبِ (لَمَّا)
وَبَعْدَ تَلُوهَا جَوَابٌ مِثْلُهُ
وَقَدْ تُجَابُ بِابْتِدَاءِ مَعَ فَا
وَرَادَفَتْ حِينَا لَدَى أَبِي عَلِيٍّ
وَرَادَفَتْ (إِلَّا) بِإِثْرِ قَسَمٍ
وَفَسَّرُوا (أَمَّا) بِ(مَهْمَا يَكُ مِنْ

وَتَلُوْهَا اسْمٌ بَعْدَ مَفْرُوْتَا بِفَا
وَيَنْ تَلَتْ (إِنْ) لَفْظٌ (أَمَّا) فَاجْعَلَا
فِعْلٌ أَوْ اسْمٌ يُكْمِلُ التَّأَلُّفَا
جَوَابٌ (أَمَّا) مُغْنِيَا لِتَغْدِلَا
نَثْرٌ، وَدَوْنُ الْقَوْلِ فِي شَعْرِ قَفِي

فصل في (لولا) و(لوما) وما يتعلق بهما

عَلَى امْتِنَاعِ لَوْجُودِ دَلَّتَا
وَبَعْدَ (لَمْ يَفْعَلْ) جَوَابًا أَوْ (فَعَلْ)
وَكَجَوَابِ (إِنْ) جَوَابٌ ذَيْنِ فِي
وَبِيْهَمَا التَّحْضِيضِ مِزْ وَ(هَلَا)
وَقَدْ يَلِي اسْمٌ فِيهِ فِعْلٌ أَعْمَلَا
فَهِيَ ك(أَلَا) إِنْ بِهَا عَرَضٌ قُصِدَ
وَذَاتِ الاسْتِفْتَاْحِ أَوْلَهَا الْجَمَلُ

(لَوْلَا) وَ(لَوْمًا) حَيْثُ بِاسْمِ خُصَّتَا
مَضْحُوبِ لَامٍ، وَسُقُوطِ اللَّامِ قَلَّ
حَذْفِ إِذَا الْمِرَادُ لَيْسَ بِالْخَفِيِّ
(أَلَا) كَذَا وَ أَوْلِهِنَّ الْفِعْلَا
مُؤَخَّرَا، أَوْ مُضْمَرَا وَادُّكُرَ (أَلَا)
وَخُصَّتَا بِالْفِعْلِ حَيْثُمَا تَرِدُ
بِغَيْرِ قَيْدِ ك(أَلَا زَيْدٌ بَطَلٌ)

باب العدد

بِالتَّاءِ إِلَى الثَّلَاثَةِ أَذْكَرَ عَشْرَهُ
وَاحْذِفْ لِتَأْنِيْثِ وَمَعْدُوْدِ يَلِي
وَنَابَ ذُو الْكَثْرَةِ فِيمَا عَدِمَا
وَ(الْقُرْءُ) وَ(الْأَقْرَاءُ) مِمَّا يُؤَثَّرُ
وَمَا مِنْ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيْثِ فِي
بِالْوَضْفِ نَحْوُ: (رُبْعَةٌ) وَرُبَّمَا
(مِائَةٌ) - أَيْضًا - أَضِفْ لَكِنْ إِلَى
وَفَزَعَهَا كَمِثْلِهَا، وَمَا سُمِعَ
وَإِنْ تُضِفْ ل (مِائَةٌ) تُفْرِدُ وَقَدْ
وَ(الْأَلْفُ) مُفْرِدٌ مُذَكَّرٌ فَمَا
وَ(أَحَدٌ) أَذْكَرُ وَصِلْنُهُ بِ(عَشْرٍ)
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيْثِ: (إِخْدَى عَشْرَهُ)
وَشَدُّ فِي تَرْكِيبِ (الْإِثْنَى عَشْرَهُ)
وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِخْدَى)

فِي عَدِّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَهُ
بِالْحِجْرِ جَمْعَ قِلَّةٍ ك(أَشْمَلُ)
ذَا قِلَّةٍ نَحْوُ: (قُلُوبٌ) وَ(دِمَا)
وَاسْتَعْمَلُوا مَعَ ذَا (ثَلَاثَةٌ قُرُو)
لَفْظِ اسْمِ اعْتَبَرِ وَمَوْصُوفِ قَفِي
رَجَحَ مَعْنَى اسْمِ لِدَاعِ عُلِمَا
قَرَدٌ وَنَادِرًا سِوَى ذَا جُعَلَا
مِنْ (مِائَتَيْنِ عَامَا) اخْفَظْ وَافْتِنِغْ
رَوُوَا (مِئِينَ) وَقَلِيْلًا مَا وَرَدَ
لِمِثْلِهِ صَحَّ لَهُ بِهِ أَحْكَمَا
مُرْكَبًا قَاصِدًا مَعْدُوْدِ ذَكَرَ
وَالشُّيْنُ فِيهَا عَنِ تَمِيمِ كَشْرَهُ
وَاللُّغَةُ الْأَوْلَى هِيَ الْمُسْتَهْرَهُ
مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدَا

بَيْنَهُمَا إِنْ رَكَبَا مَا قُدِّمًا
 وَآخِثِمَ بِ(عَشْرَةَ) الْمُضَاهِي (سِتًّا)
 (أَثْنَى) إِذَا أَتَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
 وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَي سِوَاهُمَا أَلْفٌ
 مِنْ بَعْدِ فَتْحِ، وَمَعَ (أَثْنَا) قَدْ نَدَّرَ
 وَمُطْلَقًا مَجْرَاهُ يَجْرِي حَيْثُ حَلَّ
 أَوْ اخْتِذَ إِثْرَ فَتْحِهِ أَوْ كَسْرِهِ
 مَحَلُّ إِغْرَابِ كَقَوْلِ مَنْ خَلَا:
 وَأَزْبَعُ فَتَغْرَهَا ثَمَانَ
 (عِشْرُونَ) عَمَّ وَكَجَمْعِ اِعْرَبَا
 وَالثَّيْفُ أَذْكَرُ قَبْلُ مُسْتَبِينَا
 كـ(خَمْسَةَ وَأَزْبَعِينَ عَبْدًا)
 بِإِلْزِمِ التَّنْكِيرِ فَرْدًا نَصَبًا
 نَطَّقَ بِهِ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ يُحْتَمَلُ
 الْعِشْرَ الدُّرْهَمِ) فِي بَابِ الْعَدَدِ
 سِوَاهُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ قُبْلًا
 فَحَسَبُ وَاهٍ لَيْسَ بِالمُسْتَضْعَبِ
 آخِرِ اجْعَلِ (أَلْ) وَغَيْرُ ذَا امْتِناعِ
 وَمَنْ يَقْسُ يَجِدُ عَنِ الصَّوَابِ
 مِنْ عَدَدِ نَحْوُ: (ثَلَاثٍ مِنْ لَبَنٍ)
 وَالثَّانِي لَهَا هُنَا الَّذِي قَبْلُ اسْتَقْرَرِ
 وَاحِدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ جُعِلَا
 (أَشْيَا) فَبِالثَّانِي عَدَدِ ذَيْنِ يُحْتَدَى
 جَرَّتْ يُزِيلُ حُكْمَهُ فَلْيُعْلَمَا
 نَحْوُ: (ذُكُورٍ) بَعْدَ (ضَائِنٍ) أَوْ (بَقَرٍ)
 بِحَسَبِ الوَجْهِ الَّذِي تَعْتَمِدُهُ
 فَهُوَ بِتَذْكِيرٍ، وَتَأْنِيثٍ وَرَدَ

وَلِ (ثَلَاثَةَ) وَ(تِسْعَةَ) وَمَا
 وَ(عَشْرًا) اجْعَلْ عَجْزًا لِذِي الثَّانِي
 وَأَوَّلِ (عَشْرَةَ): (أَثْنَى) وَ(عَشْرًا)
 وَالثَّانِي لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ
 وَيَغْضُهُمْ سَكُنَ عَيْنِ (عَشْرَ)
 وَ(بِضْعَةَ) كـ(تِسْعَةَ) فَمَا سَفَلَ
 وَافْتَحَ أَوْ اسْكُنْ يَا (ثَمَانِي عَشْرَةَ)
 وَيَغْضُهُمْ نُونَ (ثَمَانٍ) جَعَلَا
 (لَهَا ثَمَانِيًا أَرْبَعُ حِسَانُ
 وَيَعْدُ (تِسْعَةَ) وَ(تِسْعَ) رَكَبَا
 كَذَا (ثَلَاثُونَ) إِلَى (تِسْعِينَ)
 بِحَالَتَيْهِ، وَاعْطَفَنَّ الْعَقْدَا
 وَمَيِّزَنَّ ذَا الْعَقْدِ وَالْمُرَكَّبَا
 وَكَوْنُ ذَا التَّمْيِيزِ مَقْرُونًا بِ(أَلْ)
 كَذَا أَجَازَ وَخَذَهُ نَحْوُ: (الْأَحَدِ
 وَكَوْنُ (أَلْ) مُفْتَرِنَا بِالصَّدْرِ لَا
 وَكَوْنُ (أَلْ) فِي جُزْأَي الْمُرَكَّبِ
 وَإِنْ تُعْرِفَ ذَا إِضَافَةِ فَمَعِ
 وَشَدَّ نَحْوُ: (الْخَمْسَةُ الْأَثْوَابِ)
 وَالْجِنْسَ وَاسْمَ جَمْعِ أَفْصَلُ بَعْدَ (مِنْ)
 وَشَدَّ مَا لَهُ أَضْيَفُ كـ(الْبَقَرِ)
 وَحُكْمَهَا رَتَّبَ عَلَى الْمَذْكَورِ لَا
 نَائِبَ جَمْعِ نَحْوُ: (رَجُلَةٌ) كَذَا
 وَسَبَقَ (مِنْ) وَصَفَ يُتَافَى حُكْمَ مَا
 وَمَا لِوَضْفِ مُتَّأَخِّرِ أُرِّ
 وَالْجِنْسُ ذُو الْوَجْهَيْنِ يَأْتِي عَدْدُهُ
 فـ (الطَّيْرُ) بِالثَّانِي، وَبِدُونِهَا يُعَدُّ

يَبْقَى الْبِنَاءُ، وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَعْرَبَا
يُعْرَبُ كِلَا الْجُزْأَيْنِ مِثْلَ مَا أَصِفُ
ك(ذِي ثَلَاثَ عَشْرَةَ ابْنِ عَامِرٍ)
إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ أَثْنَى أَوْ ذَكَرَ
فَهُوَ كَثُورٌ أَثْنَيْنِ حُكْمًا فَاعْتَرَفَ
(عَشْرَةَ) ك(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلًا)
ذَكَرْتَ فَادْكُزْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا
تُضَيَّفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ
فَوْقَ فُحْكَمَ (جَاعِلٍ) لَهُ أَحْكَمَا
إِنْ شِئْتَ وَالتَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ وَجَبَا
(ثَالِثَةَ ثِنْتَيْنِ) فَاقْفُ مَا قَفُوا
مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
ب(فَاعِلٍ) مِنْ صَدْرِ ثَانٍ وَاجْعَلَا
فِي الْكَلِمِ الْأَرْبَعِ وَالْآخِرِ سِمَ
(عِشْرِينَ) لِلتَّسْعِينَ فَاعِلٍ يَقَعُ
و(الْحَادِ) فِي التَّثْنِيفِ لَا غَيْرُ يَرِدُ
رُكْبَ مَعَهُ لِاخْتِصَارِ فَاعِلْمَا
مَا أَضْلُهُ صَدْرًا لَهُ قَدْ جُعِلَا
وَحُكْمُهُ الْبِنَاءُ إِذَا يُرَكَّبُ
وَالعَجْزُ ابْنِ مُطْلَقًا دُونَ حَذَرِ
أَرْبَعَةَ وَمَا لَهُ مِنْ تَابِعِ

فصل في تمييز العدد بمميزين بمذكر ومؤنث

لِذَكَرٍ، وَضِدَّهُ، وَمَا اتَّحَدَ
مِنْ عَقْلِ إِنْ مُمَيِّزَاهُ اتَّصَلَا
يَعْقِلُ فَالتَّذْكِيرُ حُكْمُهُ الزَّمَا
فُضِلَ وَكَانَ غَيْرُ ذِي عَقْلِ قُصِدَ

وَإِنْ أَضْفَتَ عَدَدًا مُرَكَّبًا
مَفْتُوحَ صَدْرٍ، وَسِوَانَا إِنْ يُضَفُ
أَعْنَى مُضَافًا أَوَّلَ لِآخِرِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ (اثنًا عَشْرَ)
وَعِنْدَ ذَلِكَ العَجْزُ اخذِفْ إِنْ تُضَفُ
وَصُغْ مِنْ أَثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى
وَاخْتِمُهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى
وَإِنْ تُرِدُ بَعْضَ الذِي مِنْهُ بِنِي
وَإِنْ تُرِدُ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَمَا
ك(ثَالِثِ أَثْنَيْنِ) وَتَوُونَ وَانصَبَا
كَقَوْلِنَا: (ثَالِثَةَ أَثْنَتَيْنِ) أَوْ
وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ: (ثَانِيِ أَثْنَيْنِ)
عَجْزَاهُمَا مِثْلَانِ، وَابْدَأْ أَوَّلَا
(حَادِيَا) الْوَاحِدَ، وَالْفَتْحُ التَّزِمُ
بِالتَّاءِ فِي التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا وَمَعَ
وَغَيْرِ (حَادِ) دُونَ تَثْنِيفِ وَجِدْ
وَشَاعَ الْاِكْتِفَاءُ ب(فَاعِلٍ) وَمَا
وَرُبَّمَا أُضْيِفَ (فَاعِلٍ) إِلَى
و(فَاعِلٍ) حِينَ يُضَافُ مُعْرَبٌ
وَرُبَّمَا أُعْرِبَ حِينَ يُخْتَصَرُ
وَتَغَلَّبَ أَجَازَ نَحْوِ: (رَابِعِ

الْحُكْمُ لِلسَّابِقِ إِنْ يُضَفُ عَدَدٌ
كَذَا لَدَى تَرْكِيبِ مَعْدُودٍ خَلَا
وَبَعْدَ ذِي تَرْكِيبِ كَائِنٍ لِمَا
وَالْحُكْمُ لِلْمُؤَنَّثِ اجْعَلْ إِنْ وَجِدْ

وَلَا تُضِفْ مَا دُونَ «سِتَّة» إِلَى مُمَيِّزِينَ فَهُوَ لَنْ يُسْتَعْمَلَ

فصل فى التاريخ

وَرَاعَ فِي تَارِيخِ اللَّيَالِي فَقُلْ: (خَلَوْنَ) و(خَلَتْ) و(خَلْنَا) وَفَوْقَ (عَشْرٍ) فَضَلُّوا (خَلَتْ) عَلَى وَ(عُرَّةُ الشَّهْرِ) وَ(مُسْتَهْلَةٌ) فَوَاحِدًا مِنْهَا انْصَبْنَ بَعْدَ (كُتِبَ) وَفِي انْقِضَا الْأَكْثَرِ قَالُوا: (بَقِيَتْ) وَ(سَلَخَهُ) قُلْ، وَ(انْسِلَاخَهُ) إِذَا

لَسَبَقَهَا بِلَيْلَةِ الْهَلَالِ مِنْ بَعْدِ لَامِ خَافِضٍ مَا أَثَبَتَا (خَلَوْنَ)، وَاعْكِسَ فِي الَّذِي قَدْ سَفَلَا أَوْلَاهُ، وَهَكَذَا (مُهْلَةٌ) أَوْ قُلْ: (لِلْأَوَّلِ لَيْلَةٌ مِنْهُ) تُصَبُّ ثُمَّ (بَقِيْنَ) ك(خَلَوْنَ) وَ(خَلَتْ) مَا آخِرًا عَنَيْتَ، وَقِيَّتِ الْأَدَى

فصل فيما يركب من الأحوال والظروف

وَاسْتَعْمَلُوا اسْتِعْمَالَ (خَمْسَةَ عَشْرَ) وَ(صَخْرَةَ بَحْرَةَ) كَذَا (شِدْرَ مَدْرَ) وَ(حَيْثُ بَيْتُ) (حَيْثُ بَيْتُ) وَ(خَذَعَ) (بَادِي بَدَا) (بَادِي بَدَى) (أَيْدِي سَبَا) وَهَذَا الْإِسْتِعْمَالُ فِي الظُّرُوفِ جَا فِي الْوَقْتِ وَالتَّوَعَّانِ قَدْ يُضَافُ مَا فِيهَا خَلَا مِنْهَا عَنِ الْحَالِيَّةِ وَمَا ك(حَيْضَ بَيْضَ) (خَازِ بَازَ) مِنْ وَ(صَخْرَةَ) قَدْ أَعْرَبُوا وَ(بَحْرَهُ) وَ(كَفَّةً لِكَفَّةً) رَوَوْا وَ(عَنْ

(كَفَّةً كَفَّةً) كَذَا (شَدْرَ مَدْرَ) وَ(بَيْتَ بَيْتَ) مَعَهُ (شَعْرَ بَعْرَ) مِذْعَ (أَخُولَ) بِمِثْلِ مُتَّبِعِ كَلًّا عَلَى الْحَالِ رَوَوْا مُنْتَصِبًا ك(بَيْنَ بَيْنَ) وَنَحَوًا ذَا الْمَنْهَجَا قُدِّمَ فِيهَا، وَالْإِضَافَةُ الزَّمَا وَمَا خَلَا مِنْهَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ خَالٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ هَكَذَا زَكَنَ لَمَّا أَتَوْا بَعْدَهُمَا بِ(نَحْرَهُ) كَفَّةً- اَيْضًا- مُعْرَبًا وَمَا وَهَنْ

باب (كم) و(كأين) و(كذا)

(كَمْ) اسْمٌ مَا يُعَدُّ ذَا إِيْهَامٍ وَفِيهِ مَيِّزٌ (كَمْ) ك(عِشْرِينَ) وَإِنْ وَمُطْلَقًا يُفْضَلُ ذُو النُّصْبِ هُنَا وَمَيِّزٌ خَبَرِيَّةٌ بِ(مَا) ك(كَمْ وَعُولٍ صَدَتْهَا) وَ(كَمْ وَعِلٍ)

فِي خَبَرٍ يَأْتِي أَوْ اسْتِفْهَامٍ جُرَّتْ فَجَرَّهُ أَجْزُ مُضْمِرٍ (مِنْ) وَلَاضْطِرَارَ حَسْبُ ثُمَّ اسْتَحْسِنَا فِي (تِسْعَةَ) وَ(الْأَلْفَ) قَدْ تَقَدَّمَا وَالنُّصْبُ عَنِ تَمِيمٍ بَعْدَ ذِي نُقْلٍ

مَجْرُورٌ أَوْ ظَرْفٌ، وَإِنْ فَضَّلَ حَصَلَ
وَأَفَاكَ مُحْتَاجًا فَكُنْتَ ذَا كَرَمٍ
عَنِ الْخَلِيلِ (أَنَّ) مِنْ بَعْدِ نَوَى
فِيمَا لَهُ تُسَاقُ فَادِرِ الْمَأْخِذَا
بَعْدَ (كَأَيِّنْ) غَالِبًا بِلَفْظِ (مِنْ)
وَهَكَذَا (كَيْنِ) و(كَأَيِّنْ) فَاسْتَبِينِ
عَنْ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ رَأَى مُعْتَبِرٌ
عِنْدَ سِوَاهُمْ وَالْمُمَيِّزِ اخْتَزَلَ
قَرِينَةً كَمَا اسْأَلُ مُغِيثًا كَمْ قَدَى؟
وَحُصَّ (كَمْ) بِجَرِّهِ تَقْدِيرًا
بَعْدَ كَمَا (مِنْ كَمْ قَرَسَخَ ذَلِكَ اِزْتَمَى)
وَقَلَّمَا فَارَقَهَا التَّكْرِيرُ
يُفْرِدُ، لَا الْقَاصِدَ غَيْرَ الْمُفْرَدِ
تَنْوَى، وَقِيلَ الثَّانِ وَأَوْ وَجَبَا
بِمِثْلِ مَا الْمَكْنَى عَنْهُ وَصِلَا
مَعَا و(كَيْتَ كَيْتَ) أَفْسَى مَأْخِذَا
بِالْكَسْرِ-أَيْضًا- وَاشْتِدَادُ الْيَا نَمَوْا

باب الحكاية

عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
بِابْنِ وَيَسْتِ) و(بِأَيِّنْ) انْطِقَا
فَاجْمَعْ وَفِي الْإِعْرَابِ جِيءَ بِهِ تَبَعٌ
وَالثُّوْنُ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ
شَيْخٌ أَمِيرًا بِأَمْرٍ لَهُ رَجَا
إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ) بِتَسْكِينِ جَلِي
وَالثُّوْنُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةً
بِ(مَنْ) بِإِثْرٍ (ذَا بِنِسْوَةِ كَلْفِ)

وَأَجْرٌ أَوْ أَنْصَبَ فِي اضْطِرَارٍ إِنْ فَصَلَ
بِجُمْلَةٍ فَالْتَّضَبُّ حَتْمٌ نَحْوُ: (كَمْ)
وَالجَرُّ بَعْدَهَا بِهَا وَقَدْ رَوَى
وَمِثْلُ (كَمْ) هَدَى (كَأَيِّنْ) و(كَذَا)
وَأَنْصَبَ مُمَيِّزِهِمَا، وَيَقْتَرِنُ
وَفِي (كَأَيِّنْ) قِيلَ: (كَأَيِّنْ) و(كَأَيِّنْ)
وَجَمْعُ مَا مَيَّزَ (كَمْ) ضِدُّ الْخَبَرِ
وَكُلُّ مَا أَوْهَمَ ذَا حَالًا جُعِلَ
فَحَذَفُهُمْ مُمَيِّزًا فَاشْ لَدَى
و(كَمْ) و(كَأَيِّنْ) أَلزِمَا التَّضْدِيدَ
وَعَلَّقَ الَّذِي تَجَرَّهَ بِمَا
وَلَيْسَ حَتْمًا ل (كَذَا) التَّضْدِيدُ
وَقِيلَ: مَنْ يَكْنِي بِهَا عَنْ مُفْرَدٍ
فَقُلْ: (كَذَا كَذَا) إِذَا مُرَكَّبًا
فِي قَضْدِ مَا ضَمَّنَ عَطْفًا، وَصِلَا
وَعَنْ حَدِيثِ بَدَا (كَذَا) ائْتِيَ (وَكَذَا)
و(ذَيْتَ ذَيْتَ) مِثْلَهَا وَالتَّاءُ رَوَّوَا

فِي (أَي) اِخْكِ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ
كَ(أَيُّ) (أَيَّةُ) لِمَنْ قَالَ: (اِزْفَقَا)
لِقَائِلِ: (أَمْرَيْنِ رُز) وَإِنْ جَمَعَ
وَوَقَّفَا اِخْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِ(مَنْ)
فَقُلْ: (مَنْ) (مَنْ) (مَنْ) حَاكِي (جَا)
وَقُلْ: (مَنْ) و(مَنْ) بَعْدَ (لِي)
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: أَتَتْ بِنْتُ : مَتَّه؟
وَالْفَتْحُ نَذْرٌ وَصَلِ التَّاءُ وَالْأَلْفُ

وَقُلْ (مَثُونٌ) و(مَنْيَنٌ) مُسْكِنًا
وَأَنْ تَصِلَ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفُ
وَبَعْدَ (مَنْ) فِي الْعَلَمِ اخِكِ الَّذِي حَوَى
وَاللَّحِجَّازِ ذِي الْحِكَايَةِ اعْتَزَتْ
وَمَا حَكَى مَعْرِفَةَ غَيْرِ عِلْمٍ
فِي وَضْعِ (مَنْ) بِصِحَّةِ الْحِكَايَةِ
وَالْعَلَمِ الْمَشْرُوكِ مَعَ غَيْرِ الْعِلْمِ
ك(مَنْ سَعِيدًا وَابْنَهُ) بَعْدَ (أَمَّا)
وَالْعَلَمِ الْمَوْصُوفِ ب(ابْنِ) لِعَلَمٍ
وَأَنْ يَكُنْ بِغَيْرِ ذَلِكَ وَصِفًا
و(مَنْ) الضَّمِيرُ قَدْ يُحْكَى كَمَا
وَالرَّفْعِ - أَيْضًا - قَدْ حَكَوْا وَالنُّضْبَا
مِثْلَهُ ب(صَالِحٍ) و(دَعْنَا)
وَأَنْ نَسَبَتْ لِأَدَاةِ حُكْمًا
وَضَعْفَنُ ثَانِي (فِي) و(لَوْ) و(مَا)
فَأَثْنٌ وَذَكَرَ أَنْ لَفْظُ قُصِدَ

فصل في مدتي الإنكار والتذكار

إِنْ يُرَدِّفَ إِخْرًا مُحَرَّكًَا بِمَدٍّ
مِنْ بَعْدِ كَسْرِ مَا بِذِي الْيَا ثَلِيثًا
مُخَالِفًا لِمَا إِلَيْهِ نُسِبَا
كِلَاهُمَا اسْتَدْلِيلٌ بِذَا عَلَيْهِ
قِيلَ لَهُ: (أَتَفَعَلُ)؟ اِغْتَبِرَ بِذِي
قَالَ: (أَنَا فَاعِلٌ ذَلِكَ) فَاغْلَمَنُ
بِهِ اتَّصَالَ آخِرِ بِمَا ذُكِرَ
وَمِنْ تَعَجُّبٍ، وَإِنْكَارِ عَرِي
يَتَّبَعُ مِنْ نَعْتِ وَعَطْفِ تَمَّا

وَالْحَاكِ إِثْرَ الْهَمْزِ إِنْكَارًا قَصِدَ
أَوْ يُؤَلِّهُ (إِنِّي) أَوْ التَّنْوِينَ يَأ
وَمُنْكَرٌ قَائِلٌ ذَا إِنْ يُحْسَبَا
أَوْ مُنْكَرٌ نَسَبَتْهُ إِلَيْهِ
وَقَدْ يَقُولُ: (أَنَا إِنِّي) الَّذِي
وَقَدْ يُقَالُ: (أَنَا إِنِّي) لِمَنْ
وَفَضْلُ ذِي الْهَمْزَةِ بِالْقَوْلِ حُظِرَ
كَذَا إِذَا الْكَلَامُ مِنْ وَفِي بَرِي
وَمَدَّةُ الْإِنْكَارِ قَدْ تَلَحُّقُ مَا

وَأَشْبَعْنَ تَحْرِيكَ آخِرِ لَدَى
وَإِكْسِرَ مُسَكَّنًا صَحِيحًا كَد(أَلِي)
تَذَكَّرَ إِذْ غَيْرَ وَقْفٍ قُصِدَا
فِي (الْمُتَّقِي) وَ كَد(قَدِي) فِي (قَد) وَلِي
وَوَضَلُهَا بِمَدِّ الْإِنْكَارِ اِزْتَضَوْا

باب التذكير والتأنيث

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ
وَبِاطْرَادِ جَمْعِهِ مُقْلَلًا
كَذَا بِحَالٍ، أَوْ يَنْغَتِ أَوْ خَبَرَ
وَهَكَذَا التَّأْنِيثُ فِيهِ ثَبَتًا
وَوَضَعَهَا لِفَضْلِ أَنْثَى مِنْ ذَكَرٍ
وَفَضْلُهَا الْوَاحِدِ مِنْ جِنْسٍ كَثُرَ
وَفَضْلُهَا وَاحِدٌ مَصْنُوعِ الْبَشَرِ
وَقَدْ تَلَازِمَ مَا لِأُنْثَى وَذَكَرٍ
وَأَكْدُوا بِالتَّاءِ تَأْنِيثَ كَلِمٍ
وَبَالِغُوا بِهَا كَد(شَخْصٍ رَاوِيهِ)
وَأَلْيَا بِهَا عَوْقَبَ فِي (زَنَادِقِهِ)
وَأَبَدَتِ التَّغْرِيْبَ فِي(كَيْالِجِهِ)
وَعَوْضًا مِنْ فَاءٍ أَوْ عَيْنٍ أَتَتْ
وَأَنَّكَ الْجِنْسَ الَّذِي بِهَا فُصِّلَ
عَنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَتَمِيمٍ وَعَلَى
وَمَا مِنَ الصِّفَاتِ بِالأُنْثَى يُخْصَ
وَحَيْثُ مَعْنَى الْفِعْلِ يُتَوَى التَّاءُ تَرِدُ
وَمَا اشْتِرَاكَ فِيهِ مِنْ وَضْفٍ فَقَدْ
وَمَنْعُوا تَا الْفَرْقِ مِنْ (فَعُولٍ)
كَذَاكَ(مِفْعَلٍ) وَمَا تَلِيهِ تَا
وَرُبَّمَا جَاءَ بِهَا مَوْضُوعًا

وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءُ كَد(الْكَتِفِ)
وَبِإِشَارَةٍ، وَبِالتَّضْمِيرِ
وَهُوَ رُبَاعِي بِوَزْنِ (أَفْعَلًا)
يَثْبُتُ تَأْنِيثُ شَبِيهِ بِذَكَرٍ
بِأَنْ يُعَدَّ بِاطْرَادِ دُونَ تَا
وَضَفًا كَد(صُخْمَةٍ) وَفِي اسْمِ ذَا نَدْرٍ
وَالْعَكْسُ كَد(الْكَمَاءِ) وَ(الْكَمْءِ) نَزَزُ
يَأْتِي قَلِيلًا نَحْوِ(جَرَّةٍ) وَ(جَرَ)
وَمَا اخْتِصَّاصَ ذَكَرٍ بِهِ اسْتَقَرَّ
كَ(نَاقَةٍ) وَ(نَعْجَةٍ) مِمَّا عَلِمَ
وَهَكَذَا (عَلَامَةُ) وَ(دَاهِيَةِ)
وَنَسَبًا ثَبِينُ فِي (أَزَارِقِهِ)
وَهَكَذَا (الْمَوْزَجُ) وَ(الْمَوَازِجَةُ)
وَمِنْ سِوَى هَذَيْنِ-أَيْضًا- عَوَّضَتْ
أَهْلُ الْحِجَازِ، وَبِتَذْكِيرِ نُقِلَ
ذَا حُكْمٍ مَعْدُودٍ قَدِيمًا نُزِّلَا
عَنْ تَاءِ اسْتَعْنَى لِأَنَّ اللَّفْظَ نَصَّ
كَ(ذِي عَدَا مَرْضَعَةً طِفْلًا وَوَلَدًا)
يَخْلُو مِنَ التَّاءِ- مُطْلَقًا - حَيْثُ وَرَدَ
فَاعْلَمَ وَ(مِفْعَالٍ) وَمِنْ (مِفْعِيلٍ)
مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ نَادِرًا أَتَى
(فَعُولٌ) الْمُوَافِقُ (الْمَفْعُولَا)

وَمَتَّعُوا ذِي الثَّاءِ مِنْ (فَعِيل) إِنَّ كَانَ كَالْقَتِيلِ) وَالْكَجِيلِ)
وَرَزِيمًا أَنْتَ بِالثَّاءِ حَمَلًا عَلَى نَظِيرِ زِنَةٍ وَأَضْلًا
وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي كَمَا (رَمِيمٌ) مِنْ بَعْدِ (وَهِيَ) بَعْدَهُ (عَلِيمٌ)

فصل (ألف التانيث المقصورة)

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذَاتُ قَضْرٍ وَتُعْرَفُ الْأُولَى بِوُزْنِ (حُبْلَى)
وَمُقَابِلًا (فَعْلَان) أَوْ مُبِينِ مَا وَبِ(فَعَالَى) (فَعَلًا) وَ(فَعَلَى)
وَأَزْبَعًا) وَ(أَزْبَعَاوَى) (فَعْلَلًا) وَ(حَنَدَ قُوَى) (إِيْجَلَى) (مِكْوَرَى)
وَمَعَ (شِفْصَلَى) وَ(مِرْقَدَى) حَكَا وَمَعَ (دَوْلَحَرَى) وَ(بَزْدَرَايَا)
وَمَعَ (شُقَارَى) وَ(فَوْضُوضَى) أَثِر وَمَعَ (عَرُضْنَى) وَ(عَرُضَى) مِنْ هَجَرَ
وَمَعَ (خُلَيْطَى) (الْقِطْبَى) (المِصْطَكَى) وَاضْرِبِ (حَبْنَطَى) وَ(كُفْرَى) فَالْأَلْفُ
وَحَيْثُ (فَعَلَى) قَبْلَ التَّنْوِينِ أَوْ وَمَا مَعَ التَّنْكِيرِ نَوُّنًا وَلَمْ

وَذَاتُ مَدٍّ حِيْرَتَا بِحَصْرِ وَ(مَرَطَى) وَ(شَعْبَى) وَ(فَعَلَى)
يَبِينُ بِ(الدَّغْوَى) وَ(صَرَعَى) فَاعْلَمَا مَصْدَرًا أَوْ جَمْعًا كَمِثْلِ (جِجَلَى)
وَشِبْهَهُ مَعَ (فَعَلَى) مُسْجَلًا وَ(رَهْبُوتَى) (قُرْفُصَى) (يَهْيَرَى)
(هَبْيَخَى) ثُمَّتْ (بَادَوْلَى) وَعَوَا وَ(مَرَحِيَا) مَعَهُ (حَوْلَايَا)
مِنْ هَجَرَ (إِهْجِيْرَا) (حُدْرَى) مِنْ حَذَرَ صَيْغَ (الْكُفْرَى) مَعَ (خُضِيضَى) صَدَرَ
(وَالْبُرْحَايَا) وَاشْتَقِقْ (مُمْضَطَكَا) مُلْحَقَةً، وَعَلَمًا لَا يَنْصَرِفُ
تَاءً فَمُلْحَقٌ كَذَا (فَعَلَى) رَأَوَا يُنَوُّنُوا فَهوَ بِوَسْمَيْنِ اتَّسَمَ

فصل في ألف التانيث الممدودة

وَأَلْفُ الْأَنْثَى الَّتِي تُعَدُّ كَذَاكَ فَاعِلَاءُ أَفْعِلَاءُ
كَذَاكَ فَاعِلَاءُ أَفْعِلَاءُ وَ(فَعِلَاء) ثُمَّ (فَعْلَاء)
وَ(فَعِلَاء) ثُمَّ (فَعِلَاء) وَ(فَعْلَاء) وَ(مَفْعُولَاء)
ثُمَّ (فَعْلَاء) وَ(مَفْعُولَاء) وَ(فَعْلَاء) مُطْلَقَ الْفَا وَكَذَا
وَ(فَعْلَاء) مُطْلَقَ الْفَا وَكَذَا وَمَعَ (فَعْلَاء) (يُفْعِلَاء)

بوزن فعلاء يقينا تبدو
مثلث العين، وفعللاء
وملحقاتها وفنعلاء)
ومع فاعولاء) (إفْعِلَاء)
و(مَفْعِلَاء) وَ(فَعْلَاء)
مُطْلَقَ عَيْنِهِ (فَعْلَاء) خُذَا
وَ(فَعْلِيَا) وَ(يُفْعِلَاء)

ومع (فَعْلُولَاء) (فُعَيْلَاء) و (فَعْنَاء) (فَعْنَاءَاء) وفي (فِعْلَاء) و (فُعْلَاء) و (فِي) و (السِّنْمَار) و (بِالْقِرْطَاس) قَدْ أَلْحَقْنَ و (الْقِرْطَاس) فَادِرِ الْمُسْتَنْدُ

باب المقصور والممدود

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ ك(فِعْل) و(فَعْل) فِي جَمْعِ مَا وَكَاسِمِ مَفْعُولٍ لِزَائِدٍ عَلَى وَمَضْرَرٍ لِمَا يُضَاهِي (فِعْلًا) وَكَمُذَكَّرٍ لِشِبْهِهِ (الْقَضْوَى) كَذَاكَ مَا مِنْ الْجُمُوعِ ك(الْفُضَى) وَهَكَذَا الِ (مَفْعَل) - مُطْلَقًا - وَمَا وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ إِنْ كَانَ جَمْعًا ك(الطَّبَاء) و(الْجِرَاء) و(الْأَوْلِيَاء) و ك(الْأَعْطَاء) و(الْوَلَاء) وَهَكَذَا مَضْرَرٍ فِعْلٌ قَدْ بُدِيَ وَهَكَذَا مَا كَانَ ك(الْتَعْدَاء) كَذَا (فُعَالًا) - بِانْتِزَامِ الْفَاءِ - وَعَيْرٌ مَا قَدِمَتْ مِنْ قَضْرٍ وَمَدٍّ وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ بِوَجْهَيْنِ سُمِعَ وَبَعْضُ ذِي الْوَجْهَيْنِ قَدْ يُغَيَّرُ وَهُوَ يُمَدُّ عِنْدَ فَتْحِ الْأَوَّلِ وَقَضْرٌ مَضْمُومٌ وَمَدٌّ مُنْفَتِحٌ وَقَضْرٌ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ وَمَنْ بِأَهْلِ الْكُوفَةِ افْتَدَى ارْتَضَى (يَا لَكَ مِنْ تَمْرِ وَمِنْ شَيْشَاءِ

فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ ك(الْأَسْف) ثُبُوتٌ قَضْرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ ك(فِعْلَةً) و(فُعْلَةً) نَحْوِ (الدُّمَى) ثَلَاثَةٌ ك(مُضْطَفَى) و(مُتَبَتَّلَى) دُونَ تَعَدُّ ك(الضُّدَى) و(الْجَلَى) وَشِبْهِهِ (عَمِيَاء) وَشِبْهِهِ (عَشَوًا) وَمَا مِنْ الْأَجْنَاسِ يُشْبِهُهُ (الْحَصَى) لِأَلَّةِ يُصَاعُ مِنْ نَحْوِ (رَمَى) فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عَرِفَ أَوْ كَانَ ك(الْأَنْضَاء) أَوْ ك(الْئُظْرَاء) مَضْرَرٍ (وَإِلَّا) فَادِرٍ وَآخِرِ الْمُثَلَّاءِ بِهِمْزٍ وَضَلِ ك(انْقَضَى) و ك(اهْتَدَى) وَمَا ك(سَقَاءٍ) و(الْمَعْطَاءِ) دَلِيلٌ صَوْتٌ أَوْ دَلِيلٌ ذَاءٌ فَلَيْسَ غَيْرُ الثَّقَلِ فِيهِ يُغْتَمَدُ ك(زَكَرِيَّا) و(بِكَاءٍ) مَنْ فَجِعَ نَحْوِ (رَوَى) يُقْضَرُ حِينَ يُكْسَرُ وَمِثْلُهُ (قِرَى) وَمَضْرَرٍ (بِلَى) نَزَّرَ ك(نُعْمَى) و(بُؤْسَى الْمُنْتَرِخِ) عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخَلْفِ يَقَعُ عَكْسًا كَقَوْلِ رَاجِزٍ مِمَّنْ مَضَى يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

باب الإخبار بالذی وفروعه

فِي جُمْلَةٍ أَخْزَهُ وَالذُّ قُدْمًا
وَمُضْمَرٍ طَبَقَ مَكَانَهُ يُقَرِّزُ
وَمَا سِوَى الْآخِرِ لِ (الذِي) صَلَّهُ
بِكَوْنِهِ لَيْسَ لِوَاحِدٍ ذَكَرَ
تَجِيءُ بِ(الذِي) مُبَيَّنًا مُفْهِمًا
جَوَازُ تَأْخِيرِ وَرَفْعِ وَغَنَى
أَوْ مُثَبَّتِ أَوْ عَادِمِ التَّنْكَرِ
مُتَّصِلًا قَدَا انْفِصَالِ أُخْرَا
(أَنَا الذِي) عَن تَا (فَعَلْتَ) يُخْبِرُ
يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ
وَمُخْبِرٌ عَن اسْمِ (كَانَ) يُحْتَمَلُ
خَبَرَهَا فَقَدْ أَتَى بِمَا وَهَنَ
ف (فِي) مَعَ الضَّمِيرِ حَتْمًا يُلْفَى
جَرْدُهُ مِنْ (فِي) الذِي بِهِ نَطَقَ
ضَمِيرَ غَيْرَهَا أُبَيِّنُ وَأَنْفَصَلَ
فَذَكَرَهُ مِنْ بَعْدِهِ قَدْ حُتِمَا
جُزْأَي إِضَافَةٍ كَثَانِي ابْنِ الزَّمَنِ

إِنْ قِيلَ أَخْبِرْ بِ(الذِي) عَن بَعْضِ مَا
مُبْتَدَأُ، وَمَا تَأَخَّرَ الْخَبْرُ
مُعْطَى مِنَ الْإِعْرَابِ مَا أُقِرَّ لَهُ
وَإِنْ يُبَيِّنُ (الذِي) مَعْنَى الْخَبْرِ
فَجِيءَ بِطَبَقِ مِنْ فُرُوعِهِ كَمَا
وَشَرَطَ الْاسْمَ مَخْبِرًا عَنْهُ هُنَا
عَنْهُ بِأَجْنَبِي، وَبِمُضْمَرٍ
وَإِنْ يَكُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ مُضْمَرًا
نِيَابَةً عَنْهُ كَمَا يُؤَخَّرُ
وَأَخْبِرُوا هُنَا بِ(أَلِ) عَن بَعْضِ مَا
إِنْ صَحَّ صَوْنُ صَلَّةٍ مِنْهُ لِ (أَلِ)
بِ(أَلِ) وَغَيْرِهَا وَمَنْ أَخْبَرَ عَن
وَإِنْ يَكُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ ظَرْفًا
وَإِنْ يَكُنْ تَوَسَّعَ فِيهِ سَبَقَ
وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صَلَّةَ (أَلِ)
وَمَا بِهِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ تَمَّ مَا
كَصَلَّةٍ وَصِفَّةٍ وَالثَّانِي مِنْ

باب كَيْفِيَّةِ التَّنْبِيْهِ، وَجَمْعِي التَّصْحِيْحِ

بِمَا عَلَى ذَاكَ دَلِيْلًا جُعِلَا
ثَلَاثَةٌ فَالْيَاءُ مِنْهَا أَبْدِلَا
وَالجَامِدِ الذِي أَمِيْلَ ك(مَتَى)
فِي مَوْضِعِ مَا ك(إِلَى) اسْمًا فَادْرِيَا
وَأَوْلَهَا مَا كَانَ قَبْلَ قَدْ أَلْفَ
تَسَلَّمَ ك(قُرَاءَتَيْنِ) فَاعْرِفْ مَا ثَبَّتَ
مِنْ وَأَوْ ابْدَلْتَ أَوْ أَلْيَا ك(الْتَمَّا)

افْتَحَ أَخْبِرَ مَا تُثْنِي مَوْصَلًا
وَأَلْفَ الْمَقْصُورِ إِنْ زَادَتْ عَلَى
كَذَا الذِي أَلْيَا أَضْلُهُ نَحْوُ (الْفَتَى)
كَذَا الذِي أَلْفُهُ تَصِيرُ يَا
فِي غَيْرِ ذَاكَ الْوَاوِ أَبْدِلَ مِنْ أَلْفِ
وَهَمْزُهُ الْمَمْدُودِ إِنْ تَأَصَّلَتْ
وَوَاوَا أَقْلِبْ مَا لِإِلْحَاقِ وَمَا

وَذَاتِ الْإِبْدَالِ بِتَضْحِيحٍ أَحَقَّ
 وَوَاوَا أَقْلِبَ هَمْزَ نَحْوِ (شَهْلًا)
 وَشَدَّ قَلْبُ هَمْزَةَ أَضْلِيهِ
 وَشَدَّ (خَوْزَلَانَ) (قَاصِعَانَ)
 مُسْتَنْدِرٌ كَذَا (ثَنَائِيَانِ) فَلَا
 وَقَدْ يُثْنَى اسْمٌ وَتُلَغَى التَّثْنِيَّةُ
 فَعَنْ (سَوَاءَيْنِ) بِ(سَيِّئِنِ) ائْتَى
 وَقِيلَ (أَلْيَانِ) وَ(خُضَيَانِ) لِمَا
 وَقَدْ يُثْنَيَانِ - أَيْضًا - بِالتَّاءِ
 وَاخْتِيَرَ جَمْعٌ فِي مُثْنَى كَمَا (شُرِّحَ)
 وَهُوَ مِنَ الْأَصْلِ أَحَقُّ، وَالتَّزْمِ
 وَجَمَعَ مَا لَيْسَ بِجُزْءٍ إِنْ أَمِنَ
 نَحْوُ (أَسْيَافِكُمْ أَضْرِبَا الْعَدَى)
 وَمَا إِضَافَةٌ لِجُزْأَيْنِ أَفْتَضَّتْ
 نَحْوُ: (هُمَا ضَخْمَا الرُّؤُوسِ) وَ(هُمَا)
 وَمَا لِهَذَا الْجَمْعُ يُعْزَى مِنْ خَبَرٍ
 وَالْعَطْفُ لَا التَّثْنِيَّةُ اسْتَعْمِلَ لَدَى
 مِنْ (أَبَوَيْنِ)، وَالْمُضَاهِيَةُ فَلَا
 وَمَنْعَ الْأَكْثَرُ أَنْ يُثْنَى
 وَكُلَّ شَيْئَيْنِ مُؤَدَّبَيْنِ مَا
 مَطْلُوبٌ ذِي إِفْرَادٍ أَوْ ذِي تَثْنِيَّةِ

فصل في كيفية جمع التصحيح

وَمَا عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى جُمْعًا
 وَشَرْطُهُ وَمَا بِهِ يُعْرَبُ قَدْ
 وَأَخْرَجَ الْمَقْضُورَ أَسْقَطَ مُوَلِيَا
 كَمَا (جَاءَنِي الْأَعْلُونَ مُسْتَدْعِينَا)
 فِي صِحَّةٍ وَغَيْرِهَا اجْعَلْ تَبَعًا
 مَضَى فَلَا يَفْتَكُ مِنْهُ مُعْتَمَدٌ
 مَفْتُوحَهُ الْوَاوُ أَوْ أَوْلِيَيْنَهُ (يَا)
 وَالْمُرْتَضُونَ مِنْ بَنِي الْأَدْنِيَانَا

بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ الَّذِي كَانَ تَلَا
 وَسُخَّرَ الْمُؤْتُونَ لِأَلَتَيْنَا
 فِي زَائِدِ آخِرِهِ مِمَّا قُصِرَ
 تَثْنِيَّةَ ذَاكَ هُنَا بِهَا افْتُفِي
 بِالضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ قَبْلَ الْيَاءِ كُسِرَ
 قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ وَعُرفَ
 مَا كَانَ فِي تَثْنِيَّةِ قَدْ أَلْفَا
 يَلْزَمُ حَذْفُهَا فِي الثَّانِي غَنَى
 مَا فِي تَطْرُفٍ لِمِثْلِهِ ثَبَتَ
 قُلْتَ: (فَتَى) و(فَتَيَانٍ) فَأَعْلَمَا
 كَمَا يُثْنَى بِ(السَّمَاوَيْنِ) السَّمَا
 إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءِهِ بِمَا شَكِلَ
 مُخْتَمًا بِالنَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
 فَافْتَحَهُ تَخْفِيفًا فَكَلًّا قَدْ رَوَا
 إِلَّا اضْطِرَّارًا مِثْلَ قَوْلِ الْمُتَرَجِّزِ:
 فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا
 وَ(زُبَيْةً) وَشَدَّ كَسْرُ (جِرْوَةَ)
 هُذَيْلٍ افْتَحَ، وَلِغَيْرِهِمْ سَكَنَ
 ك(ضَخْمَةٍ مِنْ نِسْوَةٍ ضَخْمَاتٍ)
 وَمَنْ يَقْسُ فَلَيْسَ ذَا ثَبَاتٍ
 بِالْفَتْحِ إِذْ فَتَحَاهُمَا قَدْ سُمِعَا
 عَنْ جَمْعِ (فَعْلَةٍ) غَنَى لِلنَّقْلِهِ
 شَبِيهَهُ تَثْنِيَّةً فِيهِ أَبَوَا
 وَثَنٍ وَاجْمَعُ إِنَّ كَفَرِدَ أُجْرِيَا
 لَا حِينَ يُغْرَبَانِ بِالْحَرْفَيْنِ
 إِنَّ شِثَّتْ إِذْ مِنْ مَانِعٍ قَدْ سَلِمَا

وَحَذَفَ يَا مَقْصُوصَ الزَّمِّ وَاشْكَلا
 ك(الْمُهْتَدُونَ قَهَرُوا الْعَاوِينَ
 وَذَا عَنِ الْكُوفِيِّينَ -أَيْضًا- قَدْ أُثِرَ
 وَمَا اسْتَحَقَّتْ هَمْزَةُ الْمَمْدُودِ فِي
 وَحَرَّكُوا آخِرَ غَيْرِ مَا ذُكِرَ
 وَجَمْعُ تَضْحِيحٍ بِتَاءٍ وَأَلْفٍ
 فَاجْعَلْ لِمَا أَوْلَيْتَ مِنْهُ الْأَلْفَا
 لَكِنَّ تَا تَأْيِثٍ مُفْرَدٍ هُنَا
 وَبَعْدَ حَذْفِهَا فَلِلَّذِي تَلَّتْ
 فِي (فَتَاةٍ) (فَتَيَاتٍ) قُلْ كَمَا
 كَذَا (سَمَاوَاتٍ) يُقَالُ فِي (سَمَا)
 وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أُنِ
 إِنَّ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤْتَا بَدَا
 وَسَكَنَ الثَّلَاثِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
 وَبَعْدَ فَتْحِ السُّكُونِ لَا تُجْزُ
 (يُدِلَّنَا أَلْمَةَ مِنْ لَمَاتِهَا
 وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَةَ)
 وَمَا ك(بَيْضَةٍ) وَ(جَوْزَةٍ) فَعَنَ
 وَالزَّمِّ سُكُونِ الْعَيْنِ فِي الصِّفَاتِ
 وَ(كَهَلَاتٍ) شَدَّ فِي (الْكَهَلَاتِ)
 وَ(لَجْبَةٍ) وَ(رَبْعَةٍ) قَدْ جُمِعَا
 فَكَانَ فِي جَمْعِهِمْ ل (فَعْلِهِ)
 وَمَا بِهِ سُمِّيَ مِنْ مُثْنَى أَوْ
 كَذَاكَ جَمْعُهُ بِوَاوٍ أَوْ بِيَا
 بِجَعْلِ الْأَعْرَابِ عَلَى الثَّوْنَيْنِ
 وَثَنٌ نَحْوَ (مُسْلِمَاتٍ) عَلَمَا

باب جمع التكسير وما يتعلق به

تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا هُوَ التَّكْسِيرُ
 ثَمَّتْ (أَفْعَالٌ) مَبَانِي الْقِلَّةِ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَطَّرِدْ فِي الْوَضْعِ
 كَثْرَةَ اسْتِعْمَالِهِ مَعَ (ال) فُفِي
 فِي كَثْرَةِ وَالْعَكْسُ غَيْرُ مُشْتَبِهٍ
 (فُعْلَانٌ) (فُعْلَانٌ) وَ(فُعْلَى) (فَعَلٌ)
 (فَوَاعِلٌ) (فُعْلَى) (فُعَالٌ) (فَعَلٌ)
 وَمَعَ (فُعَالَى) وَ(فُعَالَى) (فُعَلَّةُ)
 وَ(فُعَالِ) وَ(الْفُعَالَى) كَمَا
 وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا كَذَلِكَ يُجْعَلُ
 (عَنَاقٌ) أَوْ (ذِرَاعٌ) أَوْ شِبْهَهُمَا
 وَمَا أُعِلَّ عَيْثُهُ كَأَثُوبٍ
 وَفِي مُؤَنَّثِ بِنَاءٍ وَ(فَعَلٌ)
 وَ(أَزْسِنٌ) وَ(أَذُوبٌ) وَ(أَكْمٌ)
 مِنَ الثَّلَاثِيِّ اسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدُ
 فِي (فَعَلٌ) كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَانٌ)
 فِي بَعْضِ مَا (أَفْعَلٌ) فِيهِ أَصْلًا
 وَفِي مُضَاهِي الْعَمِّ مِمَّا ضَعُفَا
 وَ(فَعِيلٌ) جَمْعًا اخْصَرُوا أَحْرَفَهُ
 (فَاعِلَةٌ) (فَعَلَّةُ) وَ(فُعْلَهُ)
 وَمَعَ (فُعَالٌ) (أَفْعَلٌ) وَ(فَعْلَهُ)
 كُلُّ صَحِيحٌ، وَلَهُ مِثَالٌ
 ثَالِثٌ (أَفْعَلَةٌ) عَنْهُمْ أَطْرَدَ
 (فَعَلٌ) وَ(فُعَلٌ) (فَعَلٌ) قَدْ يُلْفَى
 (نَضِيضَةٌ) جُمِعْنَ كَ(الْأَجْرَةَ)

وَالْجَمْعُ إِنْ أَبَانَهُ تَغْيِيرُ
 فِ (أَفْعُلٌ) (أَفْعَلَةٌ) مَعَ (فُعْلَةٌ)
 وَقِيلَ: إِنَّ (فُعْلَةً) اسْمٌ جَمْعٌ
 وَجَمْعٌ تَصْحِيحٌ لِقِلَّةِ وَفِي
 وَبَعْضُ ذِي الْأَرْبَعَةِ اسْتُعْنِيَ بِهِ
 وَمِثْلُ الْكَثْرَةِ: (فُعَلٌ) وَ(فُعَلٌ)
 (فُعَّالٌ) (أَفْعِلَاءٌ) ثُمَّ (فُعَلٌ)
 (فَعَلَّةُ) (فَعَائِلٌ) وَ(فُعَلَّةُ)
 وَمَعَ (فَعِيلٌ) وَ(فُعُولٌ) (فُعَلَاً)
 لِ (فُعَلٌ) - اسْمًا - صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلٌ)
 إِنْ كَانَ ذَا مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ كَمَا
 وَشَذَّ فِي مُذَكَّرٍ كَ(أَشْهُبٍ)
 وَقَلَّ فِي (فُعَلٌ) وَ(فُعَلٌ) وَ(فَعَلٌ)
 وَ(أَفْعُلٌ) كَ(أَفْعُلٌ) وَ(أَنْعَمٌ)
 وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلٌ) فِيهِ مُطَّرِدٌ
 وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ (فُعْلَانٌ)
 وَجَاءَ (أَفْعَالٌ) شَرِيكَ (أَفْعِلَاً)
 وَدُونَهُ (أَفْعُلٌ) فِي ذِي الْوَاوِ فَا
 وَكَوْنُ (أَفْعَالِ) لِ (فَاعِلِ) صِفَهُ
 كَذَا (فُعُولٌ) (فُعْلَةٌ) وَ(فُعْلَهُ)
 كَذَا (فُعَالٌ) (فَعِيلٌ) وَ(فَعِيلَهُ)
 وَهَكَذَا (فَعِيلَةٌ) (فُعَالٌ)
 فِي اسْمِ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ
 فِي (فَاعِلِ) (فُعَلٌ) (فَعِيلٌ) وَضَفَا
 وَ(رَمَضَانٌ) (عَيْلٌ) وَ(جِرْهٌ)

مُصَاحِبِي تَضْعِيفِ اَوْ اِغْلَالِ
 وَلَا تَقْسِنَ عَلَيْهِمَا فَتُزَجِرَا
 جَمْعُ (عُقَابٍ) فَاعْذِرِ الْمُسْتَعْرِبَةَ
 كـ(فَثِيَّة) وَ(غِلْمَةَ) وَ(غِرْلَةَ)
 فِي الْوِزْنِ وَالْوَصْفِ يُرَى مِثْلَهُمَا
 فِيهِ كـ(شَهْلًا) أَبَدًا وَ(أَشْهَلًا)
 ذِي الْيَأْيِ عَيْنًا كـ(مِنْ الْبَيْضِ أَمِين)
 وَمُطْلَقًا فِي (فَعَل) - اَيْضًا - يُخْتَمَلُ
 مَعَ (فَعِيلَةَ) قَلِيلًا عُرْفًا
 بَعْضُهُمْ فِي جَمْعِهِ (ظَلًّا) نَقَلَ
 كـ(الْحُجَّجِ) وَ(الْبُزْلِ) وَ(عَوْدِ) فَاسْمَعَا
 وَيَاضِطَّرَارِخِصَّهُ وَلَوْ كَثُرَ
 جَوَازِهِ شَرُطُ كَمِثْلِ (كُشْفِ)
 قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامِ اِغْلَالًا فَقَدْ
 وَلَ (فَعُول) لَا كـ(مَفْعُول) وَصِفَ
 وَفِي (فَعِيلَةَ) بِلَا لَامِ أُعِلَّ
 وَ(خُضِبَ) وَ(جُلِدَ) وَ(سُتِرَ)
 وَ كـ(صَنَاعِ) وَ(كِنَازِ) حَيْثُ حَلَّ
 وَفِي اضْطِرَارِ ضَمُّهَا يُسْتَحْسَنُ
 كـ(جُدَدِ)، وَلَعْنَةُ الْقَشْحِ (جُدَدِ)
 (أَفْعَلِ) وَاسْتِنْدِرَةُ مُوَلَّى (فَعْلَى)
 (تُخَمَّة) وَ(نُفْسَاءِ) فَاقْتُفَى
 بِالرَّأْيِ لَدِ (فَعْلَى) وَمَا إِنْ ثَقَلَا
 وَ(صِمَّة) وَ(فَعْلَةَ) وَ(فَعْلَ)
 كـ(بِتَّقِ) وَ(مِعَدِ) عِ الْأُمِّثْلَهُ
 كَذَا يَجِيءُ (فَعْلَ) لَ (فَعْلَهُ)
 وَ(جُمْلُ) مِثْلُ (بُزْمَةَ) فِي (فَعْلِ)

وَالزَّمُهُ فِي (فَعَالِ) اَوْ (فَعَالِ)
 وَ(عُنُنٌ) وَ(حُجَجٌ) قَدْ نَدَرَا
 وَفَاقَ (أَشْهَبَا) شُدُودًا (أَغْقَبَهُ)
 وَأَفْصِرَ عَلَى السَّمَاعِ بَابِ (فَعْلَةَ)
 (فَعْلَ) لَ (أَحْمَرَ) وَ(حَمْرَاءِ) وَمَا
 وَنَحْوِ (عَفْلَاءِ) وَ(أَكْمَرَ) اِجْعَلَا
 وَحَتَمَ انْكِسَارُ فَا ذَا الْجَمْعِ مِنْ
 وَاحْفَظْهُ فِي (فَعْلَةَ) وَفِي (فَعْلَ)
 وَفِي (فَعَالِ) وَ(فَعُولِ) ضَعْفًا
 وَقِيلَ فِي (الثَّنِي): (ثَنَى) وَ(الْأَظْلَ)
 وَ(فَاعِلِ) بِ(فَعْلِ) - اَيْضًا - جَمِيعًا
 وَ(فَعْلُ) (أَضْلُ) (فَعْلِ) فِي كـ(الشُّقْرِ)
 وَعَدَمُ التَّضْعِيفِ وَالْإِغْلَالِ فِي
 وَ(فَعْلِ) لِاسْمِ رُبَاعِي بِمَدِّ
 مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ
 صَحِيحٌ لَامٌ وَاحْفَظْنَهُ فِي (فَعْلِ)
 وَاحْفَظْهُ فِي كـ(بُزْلِ) وَ(نُدْرُ)
 وَاحْفَظْهُ فِي (فَعْلَةَ) (فَعْلَ) (فَعْلَ)
 وَالْوَاوُ عَيْنُ (فَعْلِ) ذَا تَسْكُنُ
 وَفِي الْمُضَاعَفِ انْفِتَاحُهَا وَرَدِّ
 وَ(فَعْلِ) لَ (فَعْلَةَ) وَ(فَعْلَى)
 وَشَدُّ فِي (رُؤْيَا) وَ(فَعْلَةَ) وَفِي
 وَ(فَعْلِ) لَ (فَعْلَةَ) وَجُعِلَا
 وَاحْفَظْهُ فِي (فَعْلَةَ) وَ(فَعْلَ)
 وَاحْفَظْهُ فِي (فَعِيلَةَ) وَ(فَعْلَهُ)
 وَقَدْ يُرَى جَمْعًا لِمَا كـ(فَعْلَهُ)
 وَ(هِنْدُ) مِثْلُ (كِسْرَةَ) فِي (فَعْلِ)

يَعْقِلُ ذَا لَامٍ صَحِيحٌ وَنَدَّرَ
 وَشَدَّ فِي سِوَاهُ فَاعْرِفْ مَثْلَهُ
 أَوْ وَجِعًا أَوْ نَائِلًا شَتَاتًا
 أَوْ مِنْ (فَعِيلٍ) فِيهِ (مَعْنَى) (فُعِيلًا)
 سِوَاهُ مَحْفُوظٌ كـ(جَلَدِي) فَاعْلَمَا
 وَالْوَضْعُ فِي (فَعَلٍ) وَ(فِعْلٍ) فَلَلَّهُ
 (فَعَلَةٌ) فِي جَمْعِهِنَّ قَدْ نَدَّرَ
 وَهَكَذَا (هَدَرَةٌ) وَ(هُدَرَةٌ)
 (فِعْلِي) وَبَعْضُ ذَا اسْمٍ جَمَعَ جَعَلَا
 وَصَفَيْنِ نَحْوِ(عَاذِلِ) وَ(عَاذِلَهُ)
 وَفِي الْإِنَاثِ قَدْ أَتَى مُسْتَثَدِّرًا
 إِلَّا قَلِيلًا بِسَمَاعِ عُلِمَا
 شَدَّتْ كَذَاكَ (سُرًّا) وَ(عُرْلًا)
 وَشَدَّ فِي ذِي الْيَاءِ عَيْنًا مِنْهُمَا
 كـ(الْيَغْرِ) وَ(الْيَعَارِ) أَعْنَى الْأَجْدِيَا
 يَعْتَلُّ لَأْمًا أَوْ يُضَاعَفُ كـ(قَلَمٍ)
 (فِعْلٍ) وَ(فُعْلٍ) بِالْقِيَاسِ قَدْ قُضِيَ
 (مُذْيَا) قُضِيَ ذَيْنِ (فِعَالًا) قَدْ أَبْوَا
 عَلَى (فَعِيلٍ) أَوْ بَتَا أَنْثَى تَلَى
 أَوْ أَنْثَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)
 نَحْوِ(طَوِيلِ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفَى
 وَضَفَا وَ(فُعْلَةٌ) وَ(فُعْلِي) قَابِلُهُ
 وَمَا يُضَاهِي (فَيْعِلًا) أَوْ(فَيْعَلًا)
 وَجَمَعَ (فَعْلَةٌ) كَذَا قَدْ يُجَعَلُ
 يُخْصُّ - غَالِبًا - كَذَاكَ يَطْرُدُ
 يَقِلُّ وَانْسَبُ كـ(سُوقٍ) لِلثَّقَلِ
 شَدَّ وَ(فَاعِلٍ) (فُعُولٌ) فِيهِ قَلُّ

(فَعْلَةٌ) لـ (فَاعِلٍ) وَضَفِ ذَكَرَ
 فِي غَيْرِهِ وَلَكَ (قَاضٍ) (فُعْلَهُ)
 وَاجْمَعْ بِ(فَعْلِي) مَفْهِمَا مُمَاتًا
 مِنْ (فَعِلٍ) أَوْ(فَاعِلٍ) أَوْ(أَفْعَلًا)
 وَ(فَيْعِلٍ) كَذَا وَ(فَعْلَانِ) وَمَا
 لـ (فُعْلٍ) اسْمًا صَحَّ لِأَمَّا (فِعْلَهُ)
 وَ(خِطْرَةٌ) وَ(كَتِفٌ) ثُمَّ ذَكَرَ
 وَ(هَادِرٌ) قَدْ قِيلَ فِيهِ (هَدَرَهُ)
 لـ (حَجَلٍ) وَ(ظَرِبَانٍ) مُثَلًّا
 وَ(فُعْلٍ) لـ (فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهُ)
 وَمِثْلُهُ (الْفُعَالِ) فِيمَا ذُكِّرَا
 وَيَمْنَعُ اعْتِلَالَ لَامٍ مِنْهُمَا
 وَ(خُرْدٌ) وَ(نُفْسٌ) وَ(سُخْلٌ)
 (فَعْلٍ) وَ(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا
 نَحْوِ(ضِيَّافٍ) وَالذِي الْفَا مِنْهُ يَا
 لـ (فَعْلٍ) - أَيْضًا - (فِعَالٍ) حَيْثُ لَمْ
 (فَعْلَةٌ) كـ(فَعْلٍ) فِيهِ وَفِي
 فِي غَيْرِ وَضَفِ وَالْمُضَاهِي (حُوتًا) أَوْ
 وَقَسَهُ فِي وَضَفِ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ)
 وَشَاعَ فِي وَضَفِ عَلَى (فُعْلَانَا)
 وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ) وَالزَّمَةُ فِي
 وَاحْفَظْهُ فِي كـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهُ)
 وَفِي (فِعَالٍ) ازْوِهِ وَ(أَفْعَلًا)
 كَذَاكَ(فُعْلَاءً) (فُعُولٌ) (فُعْلٌ)
 وَ(فُعُولٌ) (فَعِلٍ) نَحْوِ (كَبِدٍ)
 فِي (فُعْلٍ) أَوْ(فِعْلٍ) سُمَا وَفِي (فَعْلٍ)
 (فُعُولٌ) (فُعْلٍ) إِنْ يُضَاعَفُ أَوْ يُعَلَّ

وَاحْفَظْهُ فِي وَضْفِ عَلَى (فَعَلَ) وَفِي
 شَدَّ (فُعُولٌ) فِي (شُضُوصٍ) وَ(سَمَا)
 وَ(فُعْلَهُ) (أَسِينَهُ) (أَسِينَهُ)
 (فُعْلَانٌ) لِاسْمٍ كِ(فُعَالٍ) وَ(فُعَلٍ)
 وَفِي (فُعَالٍ) وَ(فُعَالٍ) قَدْ يَرِدُ
 فِي (فَاعِلٍ) وَ(فُعْلَةٍ) وَ(فُعَلٍ)
 فِي (فُعْلَانٍ) وَ(فُعَلٍ) قَدْ تُقَلُّ
 لَ (فُعَلٍ) اسْمًا وَ(فُعِيلٍ) وَ(فُعَلٍ)
 فِي (فَاعِلٍ) وَمَا لَهُ (فُعْلَاءٌ) مِنْ
 (فُعْلَةٍ) كَذَا وَ(فُعَلٍ) وَاجْعَلَا
 وَ كِ(فُعِيلٍ) ذَا اجْمَعَنَّ (فَاعِلًا)
 وَفِي (فُعَالٍ) وَ(فُعِيلَةٍ) وَفِي
 وَفِي (فُعِيلٍ) ذُو بِمَعْنَى (فُعْلًا)
 وَتَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءٌ) فِي الْمُعَلِّ
 وَفِي (نَصِيبٍ) اِزْوِ(أَفْعِلَاءٌ)
 وَفِي (صَدِيقَةٍ) وَ(قُرٍّ) قُبَلًا
 (فَوَاعِلٌ) لَ (فُوعَلٍ) وَ(فَاعِلٍ)
 وَضَفْنَا لِأُنْثَى، أَوْ مُذَكَّرٍ بِلَا
 وَقَسْنُهُ فِي كِ(عَاتِقٍ) وَ(فَاعِلُهُ)
 وَفِي (الدُّخَانِ) اسْتَنْدَرُوا (دَوَاحِنَا)
 وَ(حَاجَةٍ) مَعَ (الْحِجَاجِ) وَ(الشَّجَنِ)
 وَ(فُعَائِلٍ) اجْمَعَنَّ (فُعَالَهُ)
 كَذَا (فُعُولَةٌ) وَذِي الْخَمْسِ بِلَا
 وَفِي (فُعِيلٍ) وَ(فُعِيلَةٍ) تُقَلُّ
 وَشَدَّ فِيمَا ضَعَّفُوا مِنْ (فُعْلَةٍ)
 وَاجْعَلْ لَ (فُعْلَاءٌ) وَ(فُعْلِيَّةٌ) مَعَ
 وَهُوَ لَمَّا يُخَذَفُ مَا تَقَدَّمَ

(فُعْلَةٌ) وَ(القُنُوسِ) شَبَّهُهُ نُفَى
 وَفِي (فُعِيلٍ) وَالْمُضَاهِي لَمَّا
 فِي كُلِّهَا نَدَارَةٌ مُبِينَةٌ
 وَ(فُعَلٍ) الْوَاوِي عَيْنًا وَ(فُعَلٍ)
 كَذَا (فُعِيلٍ) وَ(فُعُولٍ) وَوُجِدَ
 وَ(فُعْلَةٍ) (فُعْلَةٍ) وَ(فُعَلٍ)
 وَالثَّانِ نَادِرٌ وَلَكِنْ احْتُمِلَ
 غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ (فُعْلَانٍ) وَقَلَّ
 (أَفْعَلٍ) فِي (فُعَالٍ) -إِيضًا- قَدْ يَعْنُ
 جَمْعَ (فُعِيلٍ) كِ(كَرِيمٍ) (فُعْلًا)
 فِي قَضِدٍ مَذْحٍ مِثْلَ جَمْعِي عَاقِلًا
 (فُعَلٍ) وَفِي (فُعَلٍ) سَمَاعُهُ أَفْتَفِي
 أَتَى وَفِي (فُعُولٍ) -إِيضًا- نُقِلَا
 لِأَمَّا وَمُضَعَفٍ وَعَيْرُ ذَلِكَ قَلَّ
 وَفِي (صَدِيقٍ) وَ(ظَنِينٍ) جَاءَ
 وَ(هَيْنٍ) وَ(أَهْوَنَاءِ) اسْتُعْمِلَا
 وَ(فَاعِلَاءٌ) - مُطْلَقًا - وَ(فَاعِلٍ)
 عَقَلٌ، وَشَدَّ فِي ذُكُورِ الْعُقَلَا
 وَاجْعَلْ لَهَا (فُوعْلَةٌ) مُمَائِلُهُ
 كَذَا (عُثَانًا) جَمَعُوا (عَوَائِنَا)
 (فَوَاعِلٌ) قَدْ شَدَّ فِيهَا ذَا عَلَن
 (فُعِيلَةٍ) (فُعَالَةٍ) (فُعَالَهُ)
 تَاءٍ إِنَاثٌ كَذَوَاتِ التَّاءِ اجْعَلَا
 إِذَا اسْتَبَانَ بِهِمَا مَعْنَى (فُعَلٍ)
 وَمِنْ مِثَالِي (فُعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ)
 (فُعْلُوءٌ) (فُعَالِيَا) حَيْثُ تَقَعُ
 مِنْ زَائِدِيهِ كِ(قِلَاسٍ) فَاعِلَمَا

وب(فَعَالَى) مَعَهُ قَدْ جُمِعَا
 وَعَيَّرَ ذَيْنَ أَشْرَكُوا- أَيْضًا- وَقَدْ
 وَاجْعَلْ (فَعَالَى) لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ
 وَبِ(الْمَهَارَى) وَ(الْمَهَارَى) (الْمَهْرَى)
 وَبِ(فَعَالِلَ) وَشَبَّهِهِ انْطَقَا
 مُجَرَّدًا أَوْ بِمَزِيدٍ أَوْ لَا
 وَاخْدِفْ مِنَ الْمُجَرَّدِ الْخُمَاسِي
 وَالرَّابِعِ الشَّيْبَةَ بِالْمَزِيدِ قَدْ
 فِيهِ (فَرَاذِقٌ) اجْمَعِ (الْفَرَزْدَقَا)
 وَإِنْ يُزْدُ بَعْضُ الَّذِي زَادَ عَلَى
 مِنْ أَنْ يَكُونَ رَابِعًا ذَا لِيْنٍ
 وَبِ(مَفَاعِيلِ) اجْمَعَنَّ ذَيْنَ وَمَا
 وَمَا سِوَى ذَا مِنْ مُخْلٍ بَيْنَا
 وَإِنْ أَخْلُ زَائِدَانِ خَدِفَا
 وَالْمِيمُ مِنْ سِوَاهُ أَوْلَى بِالْبَقَا
 فَبِ (أَبَارِقِ) اجْمَعِ (الْإِسْتَبْرَقَا)
 وَالثُّونُ مِنْ (أَرْزَنْجِ) أَرْلُ تُصَبُّ
 كَذَلِكَ (الْبُبُّ) يَصِيرُ عَلَمًا
 وَثَانِي الدَّالِّينِ مِنْ (عَسْوَدِ)
 وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْدِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا
 فِي جَمْعِ (الْإِسْتِفْعَالِ) وَ(الدَّرَارِحَا)
 وَأَلْفَا لَا هَمْزًا اخْدِفَنَّ مِنْ
 وَ(مَرْمَرِيْسَا) بِ(مَرَارِيْسِ) اجْمَعَا
 وَبِ(فَتَاعِيلِ) (تَفَاعِيلِ) جُمِعِ
 وَالْمَازِنِي اخْتَارَ فِي (انْفِعَالِ)
 وَمَا يُضَاهِي الْأَصْلَ أَوْلَى بِالْبَقَا
 فَالْمِيمُ بِالْإِبْقَا لَدَى عَمْرٍو أَحَقُّ

(صَخْرَاءَ) وَ(الْعُدْرَاءَ) وَالْقَيْسَ اثْبَعَا
 يُعْنَى (فَعَالَى) أَوْ(فَعَالَى) إِنْ وَرَدَ
 جُدَّدَ ك(الْكُرْسَى) تَفْعَلْ مَا وَجِبَ
 قَدْ جَمَعُوا، وَمِنْ قِيَاسِ أُعْرَى
 فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
 أَوْ غَيْرَ أَوَّلِ سِوَى الَّذِي خَلَا
 آخِرَهُ بِمُقْتَضَى الْقِيَاسِ
 يُخْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
 وَبِ(فَرَاذِدِ) وَهَذَا الْمُنتَقَى
 أَرْبَعَةٌ فَالزَّائِدُ اخْدِفْ إِنْ خَلَا
 كَوَاو(عُضْفُورِ) وَ يَا (مُسْكِينِ)
 ضَاهَاهُمَا نَحْو(تَمَائِيلِ الدَّمَى)
 نِهَآيَةَ الْجَمْعِ اخْدِفَنَّ لِيُمْكِنَا
 كَغَيْرِ مِيمِ الْمُسْبِهِ الْمُسْتَعْطَفَا
 وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
 وَبِ(الْمَطَالِقِ) اجْمَعِ الْمُسْتَطْلِقَا
 وَمِنْ (الْأَلْسِنَةِ) وَفَكُّهُ اجْتَنِبْ
 فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ حَتْمًا أَذْغَمَا
 يُخْدَفُ لَا الْمَوَازِ بِأَ (عِرْبَدِ)
 ك (حَيْرُونِ) وَ(تَفَاعِيلِ) الزَّمَا
 صُغِّ ل (ذُرْخَرِجِ) وَدَعَّ (ذُرَاجِحَا)
 (حُطَّائِطِ) وَشَبَّهِهِ إِذَا يَعْنِ
 وَلَا تَقُلْ (مَرَامِرًا) فَتُمْنَعَا
 مَا ك(انْفِعَالِ) وَ(انْفِعَالِ) قَدْ وَضِعَ
 (فَعَائِلًا) خَوْفَ انْتِفَا الْأَمْثَالِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ سِوَاهُ مِيمًا سَبَقَا
 وَالْعُكْسُ عِنْدَ ابْنِ يَزِيدِ الْمُسْتَحَقُّ

وَسَيَبَوِّئُهُ قَائِلٌ (مَقَاعِس) وَشَبَّهَهُ إِذْ لَمْ يَنَالَا فَضْلًا
 إِفْرَادِ الْفِكَ لَدَى جَمْعِ كُفَى
 فَكَا لِأَنَّهُ لِلِلْحَاقِ انْتَسَبَ
 إِنْ كَانَ بَعْضُ مَا جَمَعْتَهُ انْحَدَفَ
 وَاجْمَعُهُ دُونَ عِوَضٍ (مَرَايِقًا)
 مِنْ مُفْهِمِ الْجَمْعِ بِجَمْعِ كَالْمَلَا
 مُخَصَّصًا بِالْجَمْعِ وَزْنَا مُذْ وَجِدَ
 مَا مَرَّ فَاسْمُ جَمْعٍ أَوْ جِنْسٍ يُرَى
 فَهَوَّ اسْمُ جِنْسٍ كَالْمَجُوسِ) وَحَدَا
 مِنْ لَازِمِ التَّأْنِيثِ جَمْعًا لَمْ يَلْمَ
 فَهَوَّ اسْمُ جَمْعٍ نَحْوِ (رَكْبٍ) وَ(هَمَلٍ)
 وَ(فَعْلَةٌ) وَ(فُعْلَةٌ) (فَعْلَاءُ)
 مُدْكَرًا وَفِي (حَجِيجٍ) ذَا اعْتَقَدَ
 إِذْ جَمْعُ جَمْعٍ مِثْلِهِ قَدَمًا مُنِيعَ
 سَوَائِهِ مُهْمَلًا أَوْ مُسْتَعْمَلًا

فَقَالَ فِي (مُقْعَنَسِسٍ) (قَعَاعِس)
 وَخَيَّرُوا فِي زَائِدِي (فَعَنْلَى)
 وَالْمُضْعَفُ اللَّامُ مِنَ الْمُدْغَمِ فِي
 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فِي نَحْوِ (الْخِدْبِ)
 وَجَائِزُ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ
 قَبِ (مَرَايِقٍ) اجْمَعِ الْمُرَافِقَا
 وَلَيْسَ مَا وَاحِدُهُ قَدْ أَهْمَلَا
 إِلَّا إِذَا مَا كَالْأَبَائِلِ) يَرِدُ
 وَمَا لَهُ مِنْ لَفْظِهِ فَرْدٌ سِوَى
 وَمَا بِتَاءٍ أَوْ بِيَاءٍ أَفْرَادًا
 وَمَنْ يَقْلُ فِيمَا يَكُونُ كَالثَّخَمِ)
 وَمَا سِوَاهُ وَزُنْ (فَعْلٌ) أَوْ (فَعَلٌ)
 كَذَا (فَعَالَةٌ) وَ(مَفْعُولَاءُ)
 وَاجْعَلْ (فَعِيلًا) اسْمُ جَمْعٍ إِنْ يَرِدُ
 وَاجْعَلْ (سَرَاةً) اسْمُ جَمْعٍ إِذْ جُمِعَ
 وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعٌ وَاحِدٌ عَلَى

فصل

ضَاهَاهُ كَالْأَعْبِيدِ) وَ(الْأَعَابِدِ)
 يُجْمَعُ تَضْجِيحًا وَمِمَّا قَدْ وَرَدَ
 كَذَا (صَوَاحِبَاتٍ) قَدْ رُوِينَا
 بِ(ذِي) لِعَئِيرٍ عَاقِلٍ وَاشْتَهَرَا
 جَمَعْتَهُ جِنْسًا أَتَى أَوْ عَلَمًا
 جَمْعًا لَهَا كَذَا اسْتَقَرَّ الْمَأْخُذُ
 ثَنِينِيَّةً جِيءَ بِ(ذَوَى) وَأَضِيفِ
 ثُنَى أَوْ يُجْمَعُ فَاعْتَبِرْ بِذَا

قَدْ يُجْمَعُ الْمَجْمُوعُ جَمْعٌ وَاحِدٌ
 وَمَا بِوَزْنِ مُنْتَهَى التَّكْسِيرِ قَدْ
 قَدْ مَرَّتِ الطَّيْرُ (أَيَا مَنِينَا)
 وَقُلْ: (ذَوَاتُ) جَامِعِ اسْمِ صُدْرًا
 (بَنَاتُ) فِي نَحْوِ (ابْنِ عُرْسٍ) كَلَّمَا
 وَجَمْعُ جُمْلَةٍ بِأَنْ يُضَافَ (ذُو)
 كَالهُنِّ ذَوُو بَرْقٍ نَحْرُهُ) وَفِي
 كَذَا الْمُثْنَى، وَالْمُضَاهِيَةِ إِذَا

باب التصغير

مُصَغَّرًا كـ(الْجِدْلِ) وَ(الْجُدَيْلِ)
 فَأَجْعَلْ لَهُ (فُعَيْعِلًا) مُصَغَّرًا
 وَإِنْ يَكُنْ (أَفَاعِلٌ) قَدْ أَهْمَلَا
 لَهُ مُكْسَّرًا (مَفَاعِيلِ) انْتَمَى
 كَمَا (فُعَيْلَاءَ) لِـ (فَعْلَاءَ) لَزِمَ
 فَأَجْعَلْ (فُعَيْلَانَ) لَهُ مِيزَانًا
 فَذَاكَ صَغُرَ بِـ(فُعَيْلِينَ) تُطْعَمُ
 فَمِثْلُ (سَكْرَانَ) مُصَغَّرًا جُعِلَ
 إِنْ لَمْ يَكُ اسْمٌ مُعْرَبٌ بِهِ حُتِمَ
 أَوْ حَرْفٌ مَدٌّ بَعْدَ فَتْحٍ مُلْتَزِمٍ
 صَغُرَ بِكَسْرِ لَازِمٍ قَبْلَ الْأَلْفِ
 (عَلَقَى) وَ(عَوَّعَاءَ) كِلَاهُمَا افْتُفِيَ
 بِهِ إِلَى (فُعَيْعِلِ) أَيْضًا تَصِلُ
 وَأَبْتِي مَا بُقِيَاءَ ثُمَّ اسْتُحْسِنَا
 لِإِنْفِصَالِ وَلْتَاءِ ذَا يَجِبُ
 لَوْ صَغُرَا دُونَ تَمَامِ بِهِمَا
 جُزْأَيِ مُرَكَّبٍ بِذَا- أَيْضًا- قَمِنَ
 مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كـ(رَعْفَرَانَ)
 مُحَمَّدٍ (فُعَيْلَاءَ) أَيْدَا
 وَهُوَ الْأَصْحَحُّ فَأَعْتَمِدْ عَلَيْهِ
 تَضْحِيحٌ أَوْ تَثْنِيَّةٌ فَتَعْدِلَا
 ضَاهِي (ظَرِيفَيْنِ) مُقْرَأًا عِلْمًا
 زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
 يَبْقَى (حُبَيْرِي) وَ(حُبَيْرٌ) وَرَدَ
 إِنْ يَكُ لَأَمَّا أَوْ يُسَكَّنُ فَادْرِيَا

صُغِ الثَّلَاثِي عَلَى (فُعَيْلِ)
 وَمَا لَهُ (مَفَاعِلٌ) مُكْسَّرًا
 وَاسْتَعْمَلُوا (أَفْعِيلًا) فِي (أَفْعَلَا)
 وَبِـ(فُعَيْعِيلِ) يُصَغَّرُونَ مَا
 لَكِنْ (أَفْعِيْعَالِ) لِـ (أَفْعَالِ) حُتِمَ
 وَمَا حَوَى زِيَادَتِي (فَعْلَانَا)
 إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى (فَعَالِينَ) جُمِعَ
 وَمَا (فَعَالِينَ) لِجَمْعِهِ جُعِلَ
 وَتَلَوْ يَا التَّصْغِيرِ كَسْرُهُ التَّزِيمِ
 أَوْ يَكُنْ اثْرُهُ لِتَأْنِيثِ عِلْمِ
 وَشِبْهَ (فَعْلَاءَ) وَ(فَعْلَى) إِنْ صُرِفَ
 وَفَتْحَ مَا لَمْ يَنْصَرَفْ حَتْمًا فَفِي
 وَمَا بِهِ إِلَى (مَفَاعِلِ) وَصِلَ
 فَمَا هُنَاكَ حَذْفُ اخْذِفْهُ هُنَا
 وَالْفُ التَّأْنِيثِ إِنْ مَدُّ نُسِبَ
 فَلْيُغَطَّ مَضْحُوبَاهُمَا حَقُّهُمَا
 وَكُهُمَا يَا نَسِبِ وَالثَانِ مِنْ
 وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَ)
 وَ فِي (فَعُولَاءَ) خِلَافٌ فَلَدَى
 وَاخْتَارَ حَذْفَ الْوَاوِ سِيَبَوِيهِ
 وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى
 وَكَ (فَعُولَاءَ) (ثَلَاثُونَ) وَمَا
 وَالْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى
 وَخَامِسًا مِنْ بَعْدِ مَدِّ زَيْدٍ قَدْ
 وَإِنَّرَ يَا التَّصْغِيرِ وَأَوَا رُدَّ يَا

فَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ فِي الْكَلَامِ
تَصْغِيرِ (جَدُولٍ) وَبِـ(الْعُجَيْلِ)
فِي (عُرْوَةٍ) وَقَسَ عَلَى هَذِي الْكَلِمِ
أَخْرَاهُمَا وَخُلْفَ (أَحْوَى) قَدْ عُرِفَ
وَالنَّقْصُ وَالصَّرْفُ إِلَى عَيْسَى انْتَسَبَ
وَنَحْوَهُ مُسْتَعْنِيًا عَنْ حَذْفِ يَا
فِي (الغَاوِ) - أَيْضًا - (الغَوِيَوِي) يُقْبَلُ
مُصَغَّرًا كَمَثَلِ (مُرَوِي) وَ(مُرَوِي)
ذِي اللَّيْنِ عَيْنًا فَهُوَ بِالرَّدِّ قَمِينُ
لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمِ
تُورِذَةٌ فِي الْحَالِيْنَ إِلَّا مُبَدَلًا
(مُتَّعِدًا) وَعَنْ (مُؤَبَّعِدًا) فَحَدَّ
جَمَعَ وَتَصْغِيرِ لِمُوجِبِ قُفِي
وَأَوَّا كَذَا مَا الْأَضْلُ فِيهِ يُجْهَلُ
وَإِنْ يَكُنْ بِتَاءٍ تَأْنِيثِ عَمِدَ
(سِه) (سُتَيْهَةٌ) أَحَقُّ مَا افْتُفِي
فَحَجَّةُ الْأَضْلِيْنَ فِيهِ بَيْتُهُ
فَاعْطِهِ حُكْمَ (دَم) أَوْ حُكْمَ (أَف)
ذِي النَّقْصِ فَالْقَاصِدُ خَيْرًا قَدْ كُفِي
قَدْ قِيلَ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مُسْتَنْدَرُ
عَمْرٍو وَمَنْ سِوَاهُ ذَا يَجْتَنِبُ
وَالْمَازِنِيُّ رَدَّ قَائِهِ يَرَى
تَزْدُدُ وَلَكِنْ أَبْقَاهُ مُحَوَّلًا
كَذَلِكَ فِي (الْجَاهِ) (جَوْنِهِ) عَلِمَا
فَالهَمْزَةُ أَفْصَدُ حَذْفُهَا مُبْتَدِرًا
مُؤْتَتْ عَارِ ثَلَاثِي كـ(سِن)
نَحْوِ(تَصْنِيفِ) وَ(ذُوَيْدِ) وَاعْدِلَا

وَإِنْ يُحَرِّكَ وَهُوَ غَيْرُ لَامٍ
فَبِـ(جُدَيْلِ) وَبِـ(الْجُدَيْوِلِ)
صَغَّرَ (عَجُولًا) وَ(الْعُرْيَةَ) التَّنَزِيمِ
وَإِنْ تَلَّتْ ذِي الْيَاءِ يَاءً إِنْ حَذَفَ
نَقْضًا وَمَنْعَ الصَّرْفِ عَمْرٍو انْتَخَبَ
وَلِأَبِي عَمْرٍو عَزَّوَا (أَحْيَا)
وَقُلْ (أَحْيَوِي) إِنْ تَقُلْ (جُدَيْوِلِ)
وَمَنْ يَقُلْ (جُدَيْلِ) يَقُلْ (عُوي)
وَازْدُدْ لِأَضْلٍ لَيْنًا أُبْدِلَ مِنْ
وَشَدَّ فِي (عِيدِ): (عَيْيْدًا) وَحْتِمَ
وَبَدَّلَ الْعَيْنِ الْعَدِيمِ اللَّيْنِ لَا
وَهَكَذَا الْفَاءُ فَقُلْ فِي (مُتَّعِدًا)
وَمُطْلَقًا بَدَلْ لَامٍ رُدَّ فِي
وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ
وَأَضْلَ مَنْقُوصِ ثُنَائِي أَعْدَ
نَحْوِ (دُمِي) وَ(شُفَيْهَةٌ) وَفِي
(سُنْيَةٌ)، (سُنْيَهَةٌ) قُلْ فِي (سَنَه)
وَكُلُّ مَا لَا ثَالِثَ لَهُ عُرِفَ
وَإِنْ تَأْتَتْ صِيغَةُ التَّصْغِيرِ فِي
كـ(الْهَارِ) وَ(الْهُوَيْرِ)، وَ(الْهُوَيْرِ)
وَقَاسَ فِي (بَرِي) (يُرَيْثِيَا) أَبُو
وَ(يَضَعُ) اسْمًا بِـ(يَضِيعِ) صَغَّرَا
وَأَضْلَ مَقْلُوبٍ إِذَا صَغَّرَ لَا
فَقُلْ (قَسِي) فِي (قَسِي) عَلِمَا
وَكُلُّ ذِي هَمْزَةٍ وَضَلَّ صَغَّرَا
وَاخْتِمَ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرَتْ مِنْ
وَأَنْسَبَ إِلَى الشُّذُودِ مَا مِنْهُ خَلَا

كَذَاكَ (فُدَام) إِذَا مَا صُغِرَا
 آخِرُ شَطْرَيْهِ فَلَفْظُهُ يَقِلُّ
 فِي نَحْوِ (لُعْنَيْزَى) عَلَى رَأَى قُفَى
 لِقِلَّةِ كـ (فِثْيَةِ) و (أَوْجِدِ)
 لِكَثْرَةِ كـ (شُهَيْدِ) و (شُقْعَا)
 ذِي قِلَّةٍ أَوْ أَفْرَدْنَهُ وَافْعَلَا
 مَنْ قَالَ: (مَا الشُّوَيْهَدُونَ بُحَلَا)
 قُلْ وَالْقِيَاسَ رَاعِ غَيْرَ حَائِدِ
 فِي (أَرْضَيْنِ) بِ (أَرْضَاتِ) خُذَا
 (سُنَيْنِ) (سُنَيْنِ) - اِيضًا - قَدْ نُقِلَ
 يَقِلُّ (سُنْيُونَ) فَإِنَّهُ نُمِي
 نَحْوِ (كُمَيْتِ) و (كُعَيْتِ) فَأَعْرِفِ
 غَيْرِ بِنَا مُكَبِّرِ مَا أَهْمِلَا
 وَ كـ (الْأُنَيْسِيَانِ) و (الْإِنْسَانِ)
 أَجْزُهُ قَبْلَ الْيَاءِ كـ (السُّيُولِ)
 مِنْ قَبْلِ مَا شُدَّ مِمَّا ضَعُفَا

وَشَدَّتِ التَّاءُ فِي (أَمَام) و (وَرَا)
 وَالتَّاءُ الزَّمَنُ فِي رُبَاعِيٍّ أَعْلَ
 وَقَدْ تَزَادَ عِوَضًا مِنْ أَلِفِ
 وَصَغُرُوا اسْمَ الْجَمْعِ وَالْجَمْعُ الَّذِي
 وَلَا تُصَغَّرُ لَفْظَ جَمْعٍ وَضِعَا
 بَلْ صَغُرْنَهُ بَعْدَ رَدِّهِ إِلَى
 بِهِ الَّذِي بِ (شُهَيْدِ) قَدْ فَعَلَا
 كَذَا (الشُّوَيْهَدَاتِ) فِي (الشُّوَاهِدِ)
 وَفِي (سِنَيْنِ) قُلْ (سُنِّيَاتِ) كَذَا
 وَمَنْ يَقِلُّ: (مَرَّتْ سِنِينَ) فَلْيَقِلْ
 وَمَنْ يَقِلُّ: (سِنُونَ) قَضَدَ عِلْمَ
 وَشَدَّ الْإِسْتِغْنَاءَ بِالتَّضْغِيرِ فِي
 وَقَدْ يُصَغَّرُونَ أَسْمَاءَ عَلَى
 كـ (مَغْرِبِ) وَ كـ (الْمُعْعِرِبَانِ)
 وَكَسَرَ فَا (فُعَيْلِ) أَوْ (فُعُولِ)
 وَقَدْ تَصِيرُ هَذِهِ الْيَاءُ أَلْفَا

فصل في تصغير المبهمات

والتصغير المسمى ترخيما

(تَيَا) لِ (تَا) و لِ (الْتِي): (الْتِيَا)
 تَثْنِيَّةُ (الَّذِي) مَعَ (الْتِي) تَعْنِ
 جَمْعُ (الْتِي) لَفْظُ (الْتِيَاتِ) أَقْتَفِي
 مُصَغَّرُ (الْلَائِيْنَ) حَيْثُمَا يَرِدُ
 يُخْلِي الْأُصُولَ مِنْ مَزِيدِ عِلْمَا
 وَمِثْلُهُ فِي (حَامِدِ) (حُمَيْدُ)
 (سَوْدَاءَ) تَا (سَوَيْدَةَ) لَا تَحْدِفِ
 أَصْلَانِ مَعَ مَدِّيْنِ كَي يُحَقِّقَا

صَغُرَ بِ (دَيَا): (ذَا)، (الَّذِي): (الَّذِيَا)
 وَبِ (الَّذِيَيْنِ) (الْتِيَيْنِ) اثْتِ إِنْ
 وَ فِي (الَّذِينَ) جَا (الَّذِيُونَ) وَفِي
 مَعَ (الْلَوِيْتَا) و (الْلَوِيَيْنِ) اعْتَمِدْ
 وَسَمَّ تَرْخِيمَا مِنْ التَّضْغِيرِ مَا
 كَقَوْلِهِمْ فِي (أَسْوَدِ) (سَوَيْدُ)
 وَالتَّاءُ أَوْلَهَا مُوْتَا فَفِي
 وَ فِي (بُرَيْه) و (سُمَيْعِ) حُدِّقَا

وَ لَيْسَ فِي ذَيْنِ قِيَاسٍ يُتَّبَعُ فَحُكْمُ مَا شَدَّ اطْرَادُهُ اِمْتَنَعَ

باب النسب

يَاءٌ مُشَدَّدٌ تَزَادُ فِي النَّسَبِ
 ك(مَذْحَجِي) فِي (فَتَى مِنْ مَذْحَج)
 وَشَبَّهُ ذَا أَلْيَا رَابِعًا فَصَاعِدًا
 كَذَا أَفْعَلْنَ بِمُشَبِّهِ (الْمَرْمِي)
 وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ مِنَ الْمَثْنُوبِ لَهُ
 وَعَلَمَى سَلَامَةً وَتَثْنِيَةً
 وَمَا ك(غَسْلِينَ) وَ(عِمْرَانَ) جَرَى
 وَأَلِفُ الْمَقْضُورِ ثَالِثًا جُعِلَ
 وَأَخَذْفُهُ حَتْمًا إِنْ يُجَاوِزُ أَزْبَعَهُ
 وَهُوَ لِتَأْنِيثٍ وَمَا تَضَمَّنَهُ
 وَأَلِفُ السَّاكِنِ عَيْنًا تَنْقَلِبُ
 وَقَدْ يُمَدُّ ثَالِثٌ مِنْهُ وَفِي
 وَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَك(مَرْمَى) يُجْعَلُ
 وَالْقَلْبُ فِي نَحْوِ: (الْمَعْلَى) جَوْرًا
 وَحَذْفُ يَاءِ الْمَنْقُوصِ لِأَزْمٍ إِذَا
 وَاخْتِيَرَ حَذْفُ رَابِعِ وَالْقَاضِي
 وَك(الْفَتَى) فِي نَسَبِ نَحْوِ: (الشُّجَى)
 وَ(فَعَلَى) فِي (فَعِيلَةَ) التَّزْمِ
 وَك(الْعُمَيْرَى) وَك(الرُّدَيْنَى)
 وَفِي (فَعِيلِ) وَ(فَعِيلِ) (فَعَلَى)
 وَذَانِ لَاغْتِيلَالٍ لَامٍ وَجَبَا
 ك(عَدَوَى) (ضَرَوَى) (فُصَوَى)
 وَأَنْسَبُ (طَوِيلِيًّا) إِلَى (طَوِيلَةَ)
 وَ(الطَّوَلَى) مَنَعُوا وَ(الْجَلَلَى)

مِنْ بَعْدِ كَسْرِ آخِرِ الَّذِي انْتَسَبَ
 وَ(مَنْبِجِي) فِي امْرِيٍّ مِنْ (مَنْبِج)
 تُحَذَفُ حَتْمًا حَيْثُ كَانَ زَائِدًا
 وَالْقَلْبُ قَدْ يَأْتِ ك(مَرْمَوَى)
 تُحَذَفُ ك(الْمَكَّى) فَادِرِ الْأُمَيْلَةَ
 أَوْ كَهَمَا نَاسِبًا الزَّمِ تَنْحِيَةً
 فَانْسُبْ إِلَيْهِ أَبَدًا مُوقِرًا
 وَأَوَا كَنَحْوِ: (الْفَتَوَى) فَامْتِثِلْ
 كَذَا إِذَا بِهِ تَتِمُّ الْأَزْبَعَةُ
 فِي الْعَيْنِ مِنْهُ فَتَحَةً مُبَيِّنَةً
 ك(حُبْلَوَى) وَسَقُوطُهَا انْتِخِبَ
 (مَرْمَى) وَشَبَّهُهُ انْقِلَابُ افْتِئْفَى
 (أَرْطَى) وَمَا ضَاهَاهَا، هَذَا الْأَمْثَلُ
 يُونَسُ وَالْحَذْفُ لِغَيْرِهِ اعْتَزَى
 جَاوَزَ أَزْبَعًا كَفَاعِلِ (اغْتَدَى)
 وَشَبَّهُهُ نَزْرٌ وَمِنْهُ (الْحَانَوَى)
 فَعَيْنُهُ افْتَحَ وَبَوَاوِ بَعْدُ جِي
 وَ(فُعَلَى) فِي (فُعَيْلَةَ) حُتِمَ
 شَدًّا كَمَا قَدْ شَدَّ غَيْرُ ذَيْنِ
 وَ(فُعَلَى) نَزْرًا ك(الْهُذَلَى)
 فِي الْعَارِ مِنْ تَاءٍ وَمَا الثَّاصِحِبَا
 كَذَاكَ فِي (طَهِيَّة) قُلْ (طَهَوَى)
 وَأَنْسَبُ (جَلِيلِيًّا) إِلَى (جَلِيلَةَ)
 لِثِقَلِ يَسْتَلْزِمَانِهِ جَلَى

عَمَّرُوا، مُحَمَّمَدٌ (فَعُولِيًّا) عَضَدُ
 قَدْ نَسَبَا كَقَوْلِهِمْ (سَلُولِي)
 وَ(فَعِل) وَ(فَعِل) نَحْوُ: (الدُّبَل)
 وَالْأَضَلُ فِيهِ (صَعَقِي) وَ(صَعِقُ)
 وَالْكَسْرُ فِي (عَلْبَطِي) وَجَبَا
 إِنْ كَانَ ذَا شَدُّ وَكَسْرٍ اخْتِصِرَ
 وَالْأَضَلُ فِي (طَائِي) (الطَّيْبِي)
 وَفِي (مُهَيِّم) عَنِ الْحَذْفِ غُنُوا
 وَإِنْ يَكُنْ وَأَوَا فَصَحَّحَهَا تُصَبُّ
 (حَى) بِنَاءِ (حَيَوِي) اقْتَفَى
 وَقِيلَ فِيهِ: نَادِرٌ وَمَا اطَّرَدَ
 لِأَمَّا قَدُوا التَّا مِنْهُ كَالْعَارِي جُعِلَ
 وَالتَّثْقُلُ مَعْضُودٌ بِهِ مَا أَتَبْنَا
 بِجَعْلِهِ ذَا الْوَاوِ مِثْلُ ذِي الْيَا
 مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ لَهَا انْتَسَبَ
 نَحْوُ (كَسَائِين) وَذَا اجْتَنِبَ هُنَا
 وَمَنْ يُصَحِّحُهُ مُسَمِّيًا يُصَبُّ
 (لَا يَنْفَعُ الشَّوَارِي فِيهَا شَاتُهُ)
 إِلَى (السَّقَايَةِ) اغْرُ وَ(السَّقَاوِي)
 أَوْ وَاَوَا (آيَةٌ) حَوَتْ إِذْ تُغْرَى
 يُجْعَلُ (حَوْلَايَا) كَذَا (دِرْحَايِهِ)
 وَ(رَايَةِ) جَمِيعُهَا كـ(آيِهِ)
 وَانْسَبَ (طَلَاوِي) إِلَى (طَلَاوَةٍ)
 تَرْكِيْبَ مَرْجٍ نَحْوُ (مَعْدٍ يَكْرَبَا)
 وَشَدُّ (كُنْتِي) فَمِثْلُهُ اجْتَنِبَ
 وَ(عَبَقْسِي) وَكَذَاكَ (الْحَضْرَمِي)
 عُرِفَ بِالثَّانِي فَلِلثَّانِي عَزَّوَا

وَ(فَعَلِيًّا) فِي (فَعُولَةٍ) اغْتَقَدَ
 وَبـ(فَعُولِي) إِلَى (فَعُولِ)
 وَ(فَعَلِي) قِيلَ- أَيْضًا- فِي (فَعِل)
 وَ(صَعِقِي) شَدُّ فِي (بَنِي الصَّعِقِ)
 وَافْتَحَ أَوْ اكْسِرَ عَيْنَ نَحْوُ: (تَغَلِبَا)
 وَالْيَاءُ قَبْلَ مَا لِنِسْبَةِ كُسِرَ
 كَقَوْلِهِمْ فِي (طَيْبِ) (طَيْبِي)
 وَفَتْحُ يَا (هَبَيْخ) مُحَصَّنُ
 وَنَحْوُ (طَى) فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ
 فَ (طَوَوِي) قِيلَ فِي (طَى) وَفِي
 وَنَحْوُ: (حَيِي) (أَمِيِي) وَرَزَدُ
 وَالسَّاكِنُ الْعَيْنُ الثَّلَاثِي إِنْ أُعِلَّ
 وَيُونُسُ يَجْعَلُ ذَا التَّا كـ(الْفَتَى)
 لَكِنَّهُ عِنْدِي وَإِ رَأْيَا
 وَهَمْزَةٌ الْمَمْدُودِ أُعْطِيَ فِي النَّسَبِ
 مِنْ غَيْرِ مَا شُدُّوهُ تَبَيَّنَا
 فِي (الْمَاءِ) وَ(الشَّا) وَأَوَا الهمزُ قَلْبُ
 وَقَالَ رَاجِزٌ شَفَتْ أَبْيَاتُهُ
 وَبـ(السَّقَايِي) أَوْ(السَّقَاوِي)
 قُلُ فِي (شَقَاوَةٍ) وَيَا أَوْ هَمْزًا
 وَقِسْ نَظَائِرًا فَكـ(السَّقَايِهِ)
 وَ(ثَايَةِ) وَ(طَايَةِ) وَ(غَايِهِ)
 وَكـ(السَّقَاوَةِ) اجْعَلِ (الْعَلَاوَةَ)
 وَانْسَبَ إِلَى صَدْرِ الَّذِي قَدْ رُكِّبَا
 وَصَدْرُ جُمْلَةٍ لَهُ- أَيْضًا- نُسِبَ
 وَأَقْصَرَ عَلَى السَّمَاعِ نَحْوُ(عَبْشَمِي)
 وَإِنْ يَكُنْ كُنْيَةً الْمُضَافُ أَوْ

وَ فِي سَوَى ذَيْنِ انْتَسَبَنَّ لِلْأَوَّلِ
 فَ (الْأَشْهَلِي) فِيهِ شَائِعٌ وَ فِي
 وَاجِبُزٍ بَرْدُ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ
 فِي جَمْعِهِ مُصَحَّحًا أَوْ تَثْنِيَةً
 ف (أَبَوِي) (عِضْوِي) حُتِمَا
 وَمَنْ يَقْلُ (يَدَانِ) قَالَ (يَدَوِي)
 مُلْتَزِمًا ذُو (الْيَدَيْتَيْنِ) وَكَ (أَب)
 وَ (ابْنِيَّا) اذْكَرُ فِي (ابْنِ) أَوْ قُلْ (بَنَوِي)
 مَعَ (مَرِي) (أَمْرِي) قَدْ نُجِي
 وَ (أَخ) (أَخْتَا)، وَ (ابْنِ) (بِنْتَا)
 وَقَالَ فِي (كَلْتَا) - اسْمَا - (الْكَلْتِي)
 وَ (ذَيْتِ) فِيهِ عَلَمًا قُلْ (ذَيَوِي)
 وَ (الْقَمَوِي) وَ (الْقَمِي) انْتَسَبَ لِ (قَم)
 وَ ضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي
 فِي (لَا)، كَذَا (لَو) فِيهِ (لَوِي) قُبِلَ
 وَ شَرِطُ جَبْرِ عَادِمِ الْفَا ك (صِفَّة)
 وَلَا تَحْذُ عَن فَتْحِ عَيْنِ مَا جُبِزَ
 وَ فِي (رَب) اسْمًا سَكُنَ أَنْ جَبَرْتَا
 وَ الْوَاحِدَ اذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ
 وَ انْتَسَبَ لِجَمْعِ عَلَمًا أَوْ كَالْعَلَمِ
 وَ انْتَسَبَ إِلَى اسْمِ الْجَمْعِ وَ الْجِنْسِ بِلَا
 وَ أَلْفُ (السَّامِ) وَ (الْيَمَانِي)
 وَ بَعْضُهُمْ يُشَدُّدُ أَلْيَا نَاسِبًا
 وَ الْحَقُّوَا مُبَالِغِينَ يَا النَّسَبِ
 وَ زَيْدٌ لِأَزْمَا كَيَا (الْحَوَارِي)
 وَ غَالِبَا يُغْنِي بِنَا (فَعَالِ)
 وَ (فَاعِلِ) لِصَاحِبِ الشَّيْءِ عَهْدُ

إِنْ لَمْ يُخَفَ لَبَسَ ك (عَبْدِ الْأَشْهَلِ)
 (عَبْدِ مَنَافٍ): (الْمَنَافِي) اقْتَفَى
 جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفِ
 وَ حَقُّ مَجْبُورٍ بِذَيْنِ التَّوْفِيَةِ
 فِي (الْأَبِ) وَ (الْعِضَةِ) لِلذِّ قُدَمَا
 مَعَ (يَدِي) وَ لَيْفَةُ بِ (الْيَدَوِي)
 (شَاةٌ) وَ نَحْوُهَا فَجَبَرُهَا وَ جَبَ
 وَ قَسَ وَ فِي (ذَاتِ) وَ (ذِي) قُلْ (ذَوَوِي)
 وَ (بَنَوِي) وَ (ابْنِي) فِي (ابْنِ)
 أَلْحِقْ وَ يُوثِقُ أَبِي حَذَفَ الثَّانِي
 وَ (الْكَلَوِي) عِنْدَنَا الْمَرَضِي
 إِلْزَامُهُمْ يُوثِقُ (ذَيْتِيَا) رَوَى
 كَذَاكَ (فُو مُحَمَّدٍ) وَ هُوَ عَلَمٌ
 ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَمِثْلِ (اللَّائِي)
 لِأَنَّهُ كَذَا (الدَّو) صَارَ، إِذْ نُقِلَ
 إِغْلَالٌ لِأَمِهِ فَكُنْ دَا مَعْرِفَةُ
 وَ الرَّدُّ لِلْأَصْلِ سَعِيدٌ يَعْتَبَرُ
 فَذَا أَبُو بِشْرِ بِهِ قَدْ أَفْتَى
 ك (الْأَفْرَعِي) الْمُعْتَزِي لِ (الْفُرْعِ)
 أَوْ جَمْعِ مَا الْإِهْمَالُ فِيهِ مُلْتَزِمٌ
 قَيْدِ ك (رَهْطِ) وَ (أَنَامِ) وَ (مَلَا)
 جَاءَ مَعْوِضًا مِنَ أَلْيَا الثَّانِي
 إِلَى الْخَفِيفِ أَلْيَا فَعِ الْمَذَاهِبَا
 وَ وَحْدَةً بِهِ أَبَانَتِ الْعَرَبِ
 وَ عَارِضًا كَالْيَاءِ مِنْ (دَوَارِي)
 عَن يَا فِي الْاِخْتِرَافِ ك (الْبَقَالِ)
 وَ مِثْلُهُ (فَعَالِ) - أَيضًا - قَدْ يَرِدُ

و(نَهْر) وَفِيهِ قَدَمَا قَدْ نُظِمَ
 لَا أُذْلِجُ اللَّيْلَ، وَلَكِنْ أُبْتَكِرُ
 وَفِيهِمَا (فَعَال) - أَيْضًا - نُقِلَا
 قَرَّرْتُهُ فَبِشْدُوذِهِ اخْكَمَا
 وَ(الْمَرْوَزِي) وَكَذَا (الْحُرْسِي)
 مَعَ (حَرْفِي) ثُمَّتَ (الْحَرْفِي)
 ثُمَّ (حَرْوَرِي) وَ(بَهْرَانِي)
 وَ(حَمَضِي) (أَفْقِي) (شَتَوِي)
 وَ(عَبَدِي) ثُمَّتَ (الطُّهَوِي)
 وَ(أَمَوِيَا) (بَدَوِيَا) لَا تَذَرُ
 فَتْحًا وَكَسْرًا وَ(الْعِضَاهِيَّات)
 زِيدَا مُبَيَّنِي عِظْمَ الَّذِي انْتَسَبَ
 وَ(شَعْرَانِي) وَ(لَحْيَانِي)
 ذَا كِ(الرُّؤَاسِي الْعِضَاوِي اعْتَلِي)

وَ(فَعِل) يُعْنِي عَنِ الْيَا كِ(طَعِم)
 (لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهَزُ
 وَ(الْبَتُّ) وَ(الْعِطْرُ) بِيَاءٍ وَصِلَا
 وَكُلُّ مَنْسُوبٍ مُخَالِفٌ لِمَا
 مِنْ ذَلِكَ (الْإِمْسِي) وَ(الدُّهْرِي)
 كَذَا (حُرَاسِي) مَعَ (السُّهْلِي)
 كَذَا (جَلُولِي) وَ(صَنْعَانِي)
 وَ(حُبَلِي) (جُدْمِي) (عَلَوِي)
 وَمَعَ (بَحْرَانِي) (الطُّهَوِي)
 وَمَعَ (زَبَانِي) (عَدَاوِي) تَذَرُ
 وَهَكَذَا (الْإِبْلُ الطَّلَاحِيَّات)
 وَزَائِدَا (فَعْلَان) قَبْلَ يَا النَّسَبِ
 كِ(رَقَبَانِي) وَ(جُمَّانِي)
 وَ(فَعَالِي) يَدْذُلُونَ عَلَيَّ

باب الإمالة

لِفَتْحَةِ كَكْسَرَةٍ مُفْتَتِفِيَا
 أَوْ شَاعَ جَعَلَ الْيَاءَ مِنْهُ خَلْفًا
 تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا الْهَاءُ عَدِمَا
 يُوِّلُ إِلَى (فَلْت) كَمَاضِي (حَفْ) وَ(بِنِ)
 أَوْ بَعْدَهَا، وَاعْتَفَرَ انْفِصَالُ
 هَاءَ كِ(بَيْنَهَا) فَخَالِفَ مَنْ مَنَعَ
 أَوْ بَعْدَهُ بِحَرْفٍ أَوْ مُنْقِصِلًا
 أَوْ حُرْكََا وَالْبَعْضُ هَاءَ بَيْنَا
 يَغْلِبُهُ الْمُسْتَعْلِلُ لَا إِنْ قُدِّرَا
 بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ كِ(الْوَائِقِ صِل)
 وَخَيْرٌ إِنْ سَكَنَ بَعْدَ مُنْكَسِرٍ

إِمَالَةُ الْأَلْفِ جَعَلَهُ كِيَا
 إِنْ كَانَ مُبَدَلًا مِنَ الْيَا طَرْفًا
 دُونَ مَزِيدٍ، أَوْ شُدُوذٍ وَلِمَا
 وَبَدَلَ الْعَيْنِ أَمِلَ مِنْ فَعِلٍ إِنْ
 وَقَبْلَ يَاءٍ أَلْفٍ ثَمَّالُ
 بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ إِنْ بَعْضُ وَقَعَ
 كَذَا ثَمَّالُ قَبْلَ مَكْسُورٍ تَلَا
 بِائْتِنِينَ حَرْفٍ مِنْهُمَا تَسَكَّنَا
 وَمَا مِنَ الْكَسْرَةِ وَالْيَا ظَهَرَا
 إِنْ وَصَلَ الْمُسْتَعْلِلُ بَعْدَ أَوْ فُصِّلَ
 كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ

مِنْ كَسْرَةٍ وَهِيَ إِذَا مَا كُسِرَتْ
 بِهِ كـ(طَارِد) و(مِذْرَارٍ) فَثِقُ
 بَلْ هُوَ حُكْمٌ صَحَّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ
 وَالْمَنْعُ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
 وَأَمْنَعُ لِنَحْوِ قَافٍ (نَادٍ قَابِلًا)
 تَأْثِيرِهِ وَجِهَانٍ فَاقْفُ مَا اقْتَفَى
 دَاعٍ سَوَاهُ كـ(عِمَادٍ) أَوْ(تَلَا)
 دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (هَا) وَغَيْرِ (نَا)
 وَ(عُجْ عَلَيْنَا) و(اذنٌ مِنْ مَجْمَعِنَا)
 مِمَّا تَرَاهُ مِنْ تَمَكُّنٍ خَلَا
 (أَتَى) مُمَالًا و(بَلَى) ثُمَّ(مَتَى)
 مِنْ بَعْدِ (إِمَّا) فِي كَلَامٍ نُقِلَا
 وَالْعَلَمُ (الْحَجَّاجُ) هَكَذَا اشْتَهَرَ
 هَذِي وَأَمْثَالُ لَهَا قَدْ رُوِيَتْ
 تَطَرَّفَتْ مَكْسُورَةٌ حَيْثُ تَعْنِ
 وَقَفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ

باب الوقف

حَطًّا فَذَلِكَ السَّاكِنَ اخْتِذَا إِذَا تَقِفُ
 مَالٌ وَإِنِّي أَمِلُ أَنْ أَسْأَلَهُ
 فِي نَصْبٍ أَوْ فِي غَيْرِهِ يُسَكَّنُ
 جِنْسِ التَّحْرُكِ الَّذِي بِهِ قُرِنَ
 بِمَا يَلِي الْفَتْحَةَ كـ(أَمْدُدْ طُولًا)
 إِذْدَالِ تَالِي فَشَحَّةٍ بِأَلْفٍ
 فَتُونَهَا اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًا تُصِبُ
 رَأَى وَفَاقِ الْأَزْدِ غَيْرَ وَاهِنِ
 رِبِيعَةَ، وَبِهِمَا اقْتِدَائِي

وَمِثْلُ ذِي اسْتِغْلَاءٍ الرَّأِ إِنْ خَلَّتْ
 غَالِبَةً مُسْتَعْلِيًّا وَمَا لَحِقُ
 وَلَيْسَ حَتْمًا أَنْ يُمَالَ ذُو السَّبَبِ
 وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ
 فَلَا تُمِلْ فِي نَحْوِ(بِعْتُ تَابِلًا)
 وَالْكَسْرُ إِنْ يَغْرِضُ زَوَالُهُ فَفِي
 وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا
 وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا
 نَحْوِ(بِهَا) (فِيهَا) و(قَدْ مَرَّ بِنَا)
 وَلَمْ يُمِيلُوا نَحْوِ (إِلَا) و(إِلَى)
 وَيَسْمَاعٍ لَا قِيَاسٍ ثَبَتَا
 كَذَلِكَ (رَأَ) وَأَخَوَاتُهُ و(لَا)
 و(الْمَالُ) و(النَّاسُ) أَمِيلًا دُونَ جَزْ
 كَذَا (الْعِشَا) وَلِشُدُودِ عَزِيَّتِ
 وَأَمِلِ الْمَفْتُوحَ قَبْلَ الرَّاءِ إِنْ
 كَذَا الَّذِي يَلِيهِ هَا التَّأْيِيثِ فِي

إِنْ سَكَّنَ الْأَخِرُ وَضَلَا وَخَذِفَ
 وَسَكَّنَ الْكَائِنَ قَبْلَهُ كـ(لَهُ
 كَذَا لَدَى رِبِيعَةَ الْمَثْوُونُ
 وَالْأَزْدُ مَدًّا تُبَدِّلُ التَّنْوِينَ مِنْ
 وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ خَصَّ الْبَدَلَا
 وَيَسْتَوِي الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ فِي
 وَأَشْبَهَتْ (إِذْن) مَثْوُونًا تُصِبُ
 ذُو الْقَضْرِ وَالتَّنْوِينَ فِيهِ الْمَازِينِ
 وَوَأَفَقَ الْبَصْرِي وَالْكَسَائِي

فَحَدَفَا التَّنْوِينَ مِنْ دُونِ خَلْفٍ وَعِنْدَ سَيبَوَيْهِ فِي الْوَقْفِ عَلَى وَقْفٍ عَلَى عَادِمِ تَنْوِينٍ قُصِرَ وَوَاوَا أَوْ هَمْزًا أَوْ الْيَا مِنْ أَلِفٍ وَقِفْ عَلَى الْمُنْقُوصِ غَيْرِ الْمُتَّصِبِ وَقَدْ يُبَاحُ الرَّدُّ وَالزَّمْنَةُ إِذَا وَلِيسَى الْمُتَوَنِّجُ اجْعَلْ عَكْسَ مَا

وَأَثَبَتَا الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ انْحَدَفَ صَحِيحِ الْمَقْصُورِ حَتْمًا حَمَلًا كَوَضَلِهِ وَالْحَدَفُ فِي الشُّعْرِ اغْتَفِرَ أَبَدَلُ بَعْضِ الْفُصْحَاءِ إِذْ يَقِفُ مُتَوَنِّجًا بِحَدَفٍ يَأْتِيهِ تُصِيبُ مَا عَيْنُهُ أَوْ فَاؤُهُ قَدْ أَخَذَا لَهُ وَكَالصَّحِيحِ مَنْصُوبُهُمَا

فصل

وَعَبَّرَ (هَا) التَّأْيِثُ مِنْ مُحَرِّكٍ أَوْ أَشْمِ الْمَضْمُومِ، وَالتَّسْكِينِ وَمَا يَلِي التَّحْرِيكَ إِنْ لَمْ يَغْتَلِلْ فَجَائِزٌ تَضْعِيفُهُ فِي الْوَقْفِ لِسَاكِنٍ يَقْبَلُ تَخْرِيكَ كَمَا (عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ وَنَقُلُ فَتَحَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا وَالتَّنْقِيلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَصَحَّ وَقِفْ لَحْمَ بِالنَّقْلِ إِلَى

سَكَّنَهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحْرِيكَ أَصْلٌ وَجَدَوَى غَيْرِهِ تَبِينُ وَلَمْ يَكُنْ هَمْزًا كَأَخْرِ (الْوَعْلُ) وَقَدْ أُجِيزَ نَقْلُ شَكْلِ الْحَرْفِ فِي قَوْلِ بَعْضِ الرَّاجِزِينَ الْقَدَمَا مِنْ عَنَزَى سَبْنَى لَمْ أَضْرِبُهُ يَرَاهُ بَضْرِي وَكُوفٌ نَقْلًا فِي غَيْرِ ذِي الْهَمْزِ كَ(بِشْرٌ) مُرْتَفِعٌ مُحَرِّكٌ وَعَبَّرَ (هَا) لَنْ يُقْبَلَا

فصل في الوقف على المهموز

نَقْلًا بِفَقْدِ مِثْلِ فِي الْهَمْزِ اغْتَفِرَ وَأَتَّبَعَ الْفَا الْعَيْنَ قَوْمٌ حَدَرَا وَبَعْضُهُمْ أَبَدَلُ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ بِحَسَبِ الشَّكْلِ كَ(فِي الْكَلَا رَسُوا) كَذَا مَعَ الْإِتْبَاعِ إِبْدَالُ نُقْلٍ وَبِمُجَانِسِ لِشَكْلِ الْهَمْزِ قَدْ وَبِمُجَانِسِ تَحْرِيكَ ثَلِي وَالضَّمَّ أُولِ الْوَاوِ وَالْفَتْحَ الْأَلِفَ

كَ(رِذِي) أَنْ تَرْفَعُ وَ(هُزِي) إِنْ تَجَزَّ مِنْ عَدَمِ النَّظِيرِ عَمُوا الصُّورَا وَقَدْ يُبَاحُ دُونَ نَقْلِ الْبَدَلِ وَبَعْدَ مَا سَكُنَ - أَيْضًا - ذَا نَحْوَا مُجَانِسِ مَا مُتَّبِعَ بِهِ شَكْلُ أَبَدَلُهُ قَوْمٌ وَفَاقَهُمْ رَشْدُ هَمْزَةُ ابْدَلِ - مُطْلَقًا - كَ(مُمْتَلَى) فَذَا لَدَى أَهْلِ الْحِجَازِ قَدْ عُرِفَ

فصل في الوقف على تاء التانيث

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْأِسْمِ مَا جُعِلَ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا
وَالْأَتْ مَعَ (أَبْتِ) بِالْوَجْهَيْنِ جَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ
ضَاهِي وَعَظِيمٌ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى
وَمَنْ يَقْسُ نَظِيرَ (لَاتِ) فَلَجَا

فصل في الوقف على هاء السكت

وَقَفَ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلَى
وَذَلِكَ فِي الْبَاقِي بِأَضْلٍ وَاحِدٍ
وَمَا فِي الْأِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حَذْفٍ
وَوَضَلَهَا لَمْ يُلْتَزَمْ إِلَّا إِذَا
وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَى بِكُلِّ مَا
مَا لَمْ يَكُ الْمَبْنِيُّ فِعْلًا مَاضِيًا
(يَا رَبُّ يَوْمَ لِي لَمْ أَظْلَلْهُ
وَالْوَقْفُ قَدْ يُنَوَّى فَيُعْطَى الْوَضْلُ مَا
وَمِنْهُ قَلْبُ أَلْفٍ وَأَوَا لَدَى

آخِرُهُ بِالْحَذْفِ كَلَازِقٌ فِي الْجَبَلِ
حَتْمٌ كَلَاذِقٌ فَصِ ابْنُ رَاشِدٍ
أَلْفَهَا وَأَزْلَهَا أَلْفَا إِنْ تَقِفَ
تَجْرُ (مَا) اسْمٌ كَلَاذِقٌ مَ ذَا غِذَا
حُرْكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَشَدَّ قَوْلُ مَنْ تَعْنَى شَادِيَا
أَزْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ
لَهُ، وَذَا فِي النَّثْرِ نَزْرًا عَلِمَا
وَضَلَ لِبَعْضِ طَيِّئٍ ذَا أُسْنِدَا

باب التقاء الساكنين

لَا يَلْتَقِي فِي الْوَضْلِ سَاكِنَانِ
وَاعْتَلَّ أَوَّلٌ وَمَا يَحْوِيهِمَا
وَلَيْنُ أَوَّلٍ كَفَى الْمُسْتَفْهَمَا
كَذَاكَ نَاوِي الْوَقْفِ حِينَ سَكْنَا
وَحَزَفُ مَدُّ قَبْلِ مُدْغَمٍ فَصِلَ
وَإِنْ بُمِدَّ أَوَّلٌ وَالثَّانِ لَمْ
فِي الْأَوَّلِ الْحَذْفُ وَحَلَقَتَا نَدْرُ
وَمَدُّ (إِي) وَهَذَا أَقْرَ وَحَذْفُ
وَأَوَّلٌ مُوَحَّرٌ إِنْ لَمْ يُبْمَدَّ
وَحَذْفُ تَنْوِينِ قَلِيلٌ وَتَزْرُ
وَخَيْثُ كَانَ الثَّانِ تَنْوِينًا كُسِرَ

إِلَّا إِذَا بَانَ ادْغَامُ الثَّانِي
لَفْظًا بِإِفْرَادٍ صَرِيحٍ وَسِمَا
مِنْ قَبْلِ (أَل) لِيَزْفَعَ التَّوَهُمَا
آخِرَ نَحْوِ (نُونِ) فَاعْنِ اللَّذَّ عَنِّي
تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا ثُبُوتَهُ حُظْلُ
يُلْتَزَمُ ادْغَامُهُ فَلْيُلْتَزَمْ
قَبْلَ (الْبَطَانِ) دُونَ حَذْفِ وَاشْتَهَزَ
مِنْ قَبْلِ لَامِ (اللَّهِ) أَعْنِي فِي الْحَلْفِ
وَلَمْ يُؤَكِّدْ فَهَوَ مَكْسُورًا يَرِدُ
نُونُ (لَدُنْ) بِالْكَسْرِ وَالْحَذْفُ كَثُرَ
أَوَّلُ إِنْ يَسْلَمُ كَلَايِهِ فَاعْتَبِرْ

وَالْفَتْحُ فِي نَحْوِ (مُرِبِّبَا الَّذِي) وَإِنْ يَلِ الثَّانِي ضَمُّ الزِمَا وَحَذْفُ مَا أُسْقَطَ إِنْ أُذِرِكَ مَا وَشَدُّ نَحْوِ: (لَمْ تَنَامِ الْعَيْنَا) وَالْفَتْحُ حَقُّ نُونٍ (مِنْ) مِنْ قَبْلِ (أَلِ) كـ(إِنَّمَا لِلْحَيِّ مِ الْمَيِّتِ النَّصَبِ) وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَكَذَلِكَ الْكَسْرُ وَشَدُّ قَوْلِ بَعْضِهِمْ (لَاكِ اسْقِنِي) وَقَبْلَ (أَلِ) وَغَيْرِهِ أَكْسِرُ نُونَ (عَنْ) وَكَسْرُ وَاو (لَوْ) عَلَى الضَّمِّ رَجَحَ وَفَتْحُ وَاو (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ)

وَكَـ(قَمِ اللَّيْلَ قَلِيلًا) اخْتَذَى نَحْوِ(قُلْ ادْعُوا) فَكَسِرْنَ أَوْ اضمُّمَا يَلِيهِ عَارِضُ التَّحْرِيكِ الزِمَا وَ(قَدْ رَمَاتِ الْقَلْبَ حَوْدُ عَيْنَا) وَحَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ غَيْرُ مُسْتَقْلِلٍ وَكَسْرُهَا مِنْ قَبْلِ غَيْرِ (أَلِ) وَجَبَ مِنْ قَبْلِ (أَلِ) قَدْ جَاءَ وَهُوَ نَزْرٌ بِحَذْفِ نُونٍ لِاضْطِرَارِ بَيْنِ وَشَدُّ ضَمُّهَا إِنْ (أَلِ) بِهَا افْتَرَنَ وَفِي (اشْتَرَوْا) وَنَحْوِهِ الْعَكْسُ اتَّضَحَ عَزَا ابْنُ جِنِّي لِذِي عَدَالَةَ

فصل يبين فيه ما يصرف وما لا يصرف

وما يتعلق بذلك

تَغْيِيرُ بِنْيَةِ لِمَعْنَى قُصِدَا وَهُوَ مِنَ الْحَرْفِ وَشِبْهِهِ امْتَنَعَ وَنَقَصَهُ عَنِ الثَّلَاثَةِ اجْتَنِبَ وَمُنْتَهَى أَخْرَفَ فِعْلٌ جُرْدًا وَافْتَحَ أَوْ أَكْسِرَ ثَانِي الثَّلَاثِي وَتَبَلُّغُ السُّنَّةِ بِالصَّنْفَيْنِ وَيَبْلُغَانِ خَمْسَةَ كـ«اسْتَعْجَلَا» وَجَعَلَ ذِي ثَلَاثَةِ ذَا أَرْبَعَةَ وَمُنْتَهَى اسْمٌ جَرَّدُوا خَمْسٌ وَمَا وَغَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِي افْتَحَ وَضَمَّ لَكِنْ تَلَاقَى الضَّمُّ وَالْكَسْرُ اطَّرِحَ وَبَعْدَ طَرِحَ ذَيْنِ تَبَقِيَ عَشْرَهُ وَلِلرُّبَاعِي إِنْ يُجَرَّدُ (فَعَلَّلَ)

تَضْرِيْفُهَا كَجَعَلَ (جُودَ) : (أَجُودَا) وَمَنْ يُصَرِّفُ مَا سِوَاهُمَا يُطْعَ إِلَّا بِحَذْفِ كـ«يَدٍ» وَ«كُلِّ» وَ«طَبِّ» مِنْ زَائِدِ أَرْبَعَةَ كـ«عَزَبَدَا» أَوْ ضَمِّ وَاحْفَظْ جَامِعَ الثَّلَاثِ بِزَائِدَاتِ أَوْ بِزَائِدَيْنِ وَ(اخْرُنَجَمَ) (اخْتَارَ) (ازْعَوَى) (تَسْرَبَلَا) فَاشِ كـ(وَاصِلُ ذَا وَأَكْرِمُ مَنْ مَعَهُ) سِوَاهُ سَبْعَ مُنْتَهَاهُ فَاعِلَمَا وَأَكْسِرَ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعَمَّ وَ«فَعِلٌ» نَزْرٌ وَعَكْسٌ لَمْ يَصِحَّ أَوْزَانُهَا بِمَا مَضَى مُقَرَّرَهُ وَ(فَعَلَّلَ) وَ(فَعَلَّلَ) وَ(فَعَلَّلَ)

كَذَا (فَعَلَ) وَقَلِيلٌ (فُعِلَّ) لِذَاهِبٍ يَحُجُّ بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَلِلْخُمَاسِيِّ أَتَى (فُعِلَّ) وَرَزْدٌ (فُعِلَّ) وَرَزْنٌ بِ(فُنْعِلَّ) وَهَكَذَا (فُعِلَّ) وَ(فَعَلَّ) وَالْأَصْلُ (فُعِلَّ) وَرَزْدٌ (هُنْدَلِغًا) وَرَزْدٌ دَعْوَى (فُعِلَّ) لَيْسَا بِأَصْلَيْنِ كَذَلِكَ (فَعَلَّ) وَفَعَلِيلٌ فَادِرٌ أَوْ (فَعَالِلٌ)

فصل

وَإِنْ تَرِدَ وَرْنَا فَقَابِلٌ بِالْفَا وَضَعْفِ اللَّامِ إِذَا أَضُلَّ بَقِيَ قَزْنٌ لِهَذَا (جَعْفَرًا) بِ(فُعِلَّ) وَزَائِدًا بِمِثْلِهِ قَابِلٌ لِدَا وَزَائِدًا تُلْفِيهِ ضِعْفَ الْأَضْلِ زَنْ (مَنْ سُهَيْلٌ وَأَتَى) قَدْ جَمَعَا وَزَيْدٌ مِثْلُ الْعَيْنِ وَاللَّامِ مَعَا وَزَيْدٌ مِثْلُ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ وَزَيْدٌ مِثْلُ الْعَيْنِ وَالْفَا نَزْرًا وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى بِحَذْفِ الثَّالِثِ وَالْأَلْفِ مَا إِنْ تَرَاهُ أَضْلًا وَلِلزِّيَادَةِ اغْرُهُ إِنْ صَحِبَا وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَضُدْرَا وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا كَذَلِكَ هَمْزٌ آخَرَ بَعْدَ أَلْفٍ وَالشُّوْنُ فِي الْآخِرِ مِثْلُ الْهَمْزِ وَثَالِثًا مُسَكَّنًا يُزَادُ فِي وَفِي (انْفِعَالِ) وَفُرُوعِهِ اطَّرَدَ

وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ الْأَصُولَ تُكْفَى وَبِوَقَافِ الشُّكْلِ فِي الْأَضْلِ انْطِقِ (زَبْرَجًا) وَ(حِزْمَلًا) بِ(فُعِلَّ) فِي (أَفْكَلٍ) : (أَفْعَلُ) وَرْنَا أُخِذَا بِمَا بِهِ أَضْلٌ حَقِيقِي وَرَنْ فِيهِ الْحُرُوفُ الزَّائِدَاتِ مَنْ وَعَى وَإِنْ تُمَثَّلُ فَادُكَّرُ (السَّمْعَمَعَا) فَالْفُكُّ وَالْإِدْعَامُ دُونَ مَيْنِ كـ«مَرْمَرِيسٍ» وَبِتَا قَدْ يُقْرَأُ وَنَحْوَهُ، وَإِنْ يَكُنْ كـ(لَمَلَمِ) فَفِيهِ خَلْفٌ لِمُحِقِّ بَاحِثٍ بَلْ زَائِدًا أَوْ بَدَلًا كـ(يَضَلَى) كَثْرَ مِنْ أَضْلَيْنِ نَحْوِ (الْأَرْبَى) مُكْمَلَيْنِ لِثَنَاءِ كُرْرًا ثَلَاثَةً تَأْصِيلَهَا تَحَقُّقًا أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظَهَا رَدِفٌ وَزَيْدٌ فِي مُضَارِعِ كـ(نَجْرِي) لَفْظِ خُمَاسِي كَثِيرًا فَاعْرِفِ وَثَانِيًا فِي غَيْرِ ذَا نَزْرًا وَرَدَ

وَمُفْرَدًا دُونَ أَطْرَادٍ عُرِفَا
 فِي غَيْرِ جَمْعٍ وَمُتْنِي فَأَعْتَرِفُ
 أَمْثَالِ (حَسَانٌ) وَ(حَوًّا) فَأَقْتَفِ
 فَكَثْرَةُ النَّظِيرِ حُكْمٌ فِي الْكَلِمِ
 فِي النَّبْتِ لِلْفُعَالِ كِ(السُّلَاءِ)
 وَالْ (أَفْحَوَانِ) زِنٌ بِ(أَفْعَلَانِ)
 أَضَلُّ لِلْأَسْطُوَانِ عِنْدَ مَنْ قَطَنَ
 فَهَوَّ عَلَى (فُعْوَالِ) أَوْ(فُعْلَانِ)
 وَلِكُلَا الْوَزْنَيْنِ ثَلْفِي أَضَلًّا
 زِنُهُ فَمِنْ أَلْتِي (وَوَلْتِي) جُعِلَا
 فِ (فَوَعْلِي) زِنْتُهُ أَوْ(أَفْعَلِي)
 فَالْوَزْنُ (أَفْعُولَةٌ) أَوْ(فُعْلِيَّةُ)
 فَوَزْنُهُ لِيَذَاكَ (أَفْعَلَانِ)
 إِنْ اشْتَقَّاقٌ لَمْ يَبَيِّنْ مُمْتَنِعَةً
 وَ(مَرْزُجُوشِ) فَازَوْ عَنْ خَبِيرِ
 وَكِ(التَّعْدِي) وَ(التَّوَانِي) وَ(اكتُفِي)
 صُرِّفَ مِنْهَا كِ(اغتَنِمَ مُعْتَصِمًا)
 وَفَرَعَهُ كِ(اسْتَقْصِرَ) ذَا اسْتِكْمَالِ
 وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُسْتَهْرَةِ
 مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَدْعَاهَا ذَا ثَبِتِ
 مِنْ (سَمَّالِ) وَلَمْ يَقُولُوا (سَمَّالَتْ)
 فَقَدْ نَظِيرِ، أَوْ يُرَى مُعْلَبًا
 كِ(نَرْجِسِ) وَ(جُنْدَبِ) وَ(تَقْتُنْدَا)
 يُحْدَفُ فِي الْاِشْتِقَاقِ أَضَلًّا ارْتَسَمَ
 فَمَا تَرَى سَاقِطَةً فِيمَا اسْتَجَدَّ
 سُقُوطُهُ بِالْاِشْتِقَاقِ ثَبَّتَا
 مَا عَنْ شُدُودِ أَوْ عَنْ اِهْمَالِ حَمَى

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا مُضَعَّفًا
 وَاسْتَنْدَرُوهُ بَعْدَ أُخْتَى الْأَلْفِ
 وَالضُّعْفُ أَوْ آخِرُ الْمَزِيدِ فِي
 وَالْاِشْتِقَاقِ فَاصِلٌ، فَإِنْ عُدِمَ
 فَمِلَ عَنِ (الْفُعْلَانِ) وَ(الْفُعْلَاءِ)
 وَالْ (عَنْظُوَانِ) زِنٌ بِ(فُنْعُلَانِ)
 لِقَوْلِهِمْ (عَظَا) وَ(فَخُو) وَ(سَطَنَ)
 (عَنَا) وَ(عَنَّ) قِيلَ مِنْ (عُنُوَانِ)
 وَوَزْنُ (أَزْطَى): (أَفْعَلٌ) وَ(فَعْلَى)
 وَأَوْلَقَا بِ(فَوَعَلِ) وَ(أَفْعَلَا)
 وَ(الْأَوْتَكِي) كِ(الْحَوَزَلِي)، وَ(الْأَجْفَلِي)
 مِنْ (ثَفُو) أَوْ(أَثْفِي) بَنُوا (أَثْفِيَّةُ)
 وَ(الرَّوْنُ) مِنْهُ صِيغٌ (أَرُونَانِ)
 زِيَادَةٌ قَبْلَ أَصُولِ أَزْبَعَةٍ
 كَمِثْلِ (إِضْطَبَلِ) وَ(يَسْتَعُورِ)
 وَزَيْدٌ تَاءٌ نَحْوَ (شَاةٍ) وَ(تَفِي)
 وَتَا (تَفْعَلِلِ) وَ(تَفْعِيلِ) وَمَا
 وَمَعَ سِيْنِ زَيْدٍ فِي (اسْتَفْعَالِ)
 وَالْهَاءُ وَقَفَا كِ(لِمَةٍ) وَ(لَمْ يَرَهُ)
 وَامْتَنَعَ زِيَادَةٌ بِأَلَا قَيْدِ ثَبِتِ
 كِ(حَظَلَّتِ) مِنْ (حَنْظَلِ) وَ(شَمِلَتْ)
 وَإِنْ يَكُنْ تَأْصِيلُ حَرْفِ مُوجِبًا
 مَا قَلَّ فَاجْعَلُهُ مَزِيدًا أَبَدًا
 وَمَا مَحَلُّ زَائِدِ حَلٍّ، وَلَمْ
 كَمِيمِ (مِرْعَزِي) (مَرَاجِلِ) (مَعَدَّ)
 وَزَائِدًا مَا بِإِذَا أَضَلَّ مَتْنِي
 وَلَاشْتِقَاقِ عَدِمَ اجْعَلْ حُكْمًا

وَمَا بِحَالِيهِ يَكُونُ فَاقِدًا
وَوَازِنِ (الْمِلْوُطِّ) بِالْفِعْوَلِ
(إِمْعَةٍ): (فِعْلَةٌ) (سُوبَان)
إِذْ لَيْسَ فِي الصِّفَاتِ (فُوعَال) وَلَا
(وَمَأْجِحٍ) كـ(جَعْفَرٍ) لَا (مَفْعَل)
وَفِي الزَّوَائِدِ الْمُسَمَّى مُلْحَقًا
وَصَارَ فِي بِنَائِهِ كـ(اخرنَجَمًا)
وَأَيَّةُ الْمُلْحَقِ أَنْ يُشْرَكَ فِي
مِنْ غَيْرِ مُلْحَقٍ وَفِي فَكٌ يَخْفِ
فَالْفُكُ كَانْفِكَالِكِ بَاءِى (جَلْبَبًا)
فِي نَحْوِ «إِذْرُونَ»، «أَلْنُدْد» يَرِدُ
وَأَلْفٌ لَمْ يُلْحَقِ إِلَّا مُبَدَلًا

نَظِيرَ مَا ضُمِّنَهُ اجْعَلْ زَائِدًا
لِوَضْعِهِ وَعَدَمِ (الْمِفْعَلِ)
لَيْسَ بِ(فُوعَال) لَكِنْ (فُعْلَان)
(إِفْعَلَةٌ)، بَلْ فِي الْأَسْمَى ثِقَلًا
إِذْ لَا يُفَكُ (مَفْعَل) بَلْ (فَعْلَلُ)
كَأَخِرِ «اسْلَنْقَى» وَالْأَصْلُ «سَلَقَى»
وَهَكَذَا (حَوْقَل) ضَاهِي (حَرْجَمًا)
ثُبُوتِ مُثَبِّتٍ وَنَفَى مَا نَفَى
وَمَضَدَرٌ لِلْأَصْلِ شَائِعًا عُرِفَ
لَوْلَاهُ مَا سَاوَى الْمِثَالِ (جَزْدَبًا)
إِلْحَاقُ هَمْزٍ أَوْلًا لَا يَنْفَرِدُ
مِنْ يَا أَخِيرًا أَوْ بِتَاءٍ مُوَصَّلًا

فصل فى زيادة همزة الوصل

وتميزها من همزة القطع

لِلْمَوْصَلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ
وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى
وَالْأَمْرِ مِنْهُ هَكَذَا وَالْمَضَدَرُ
كَذَاكَ أَمْرٌ مِنْ ثَلَاثِي إِذَا
أَحْفَظُهُ فِي (اسْمِ) وَ(اسْتِ) (ابْنِ) وَ(ابْنِمِ)

إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كـ(اسْتَثْبِتُوا)
أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ (اِثْجَلَى)
كـ(اجْتَهَدَ اجْتِهَادَ مَنْ يَغْتَبِرُ)
خَالَفَ نَحْوِ (قَمِ) وَ(بِغِ) (رُدَّ) (خُذَا)

و(اِثْنَيْنِ) وَ(امْرِي) وَتَأْنِيثِ نَمِي
أَغْنِي (اِثْنَيْنِ) (امْرَأَةً) ثُمَّ (ابْنَهُ)
و(اِيْمُنُ) الْعَاشِرُ فَاخُوهُنَّ
وَهُوَ خُصُوصًا قَطْعُهُ قَدْ ثَبَّتَا
وَمَدُّهُ أَشْهَرُ فِي الْكَلَامِ
و(اِيْمُنُ) بِالْكَسْرِ رَوُوا مُفْتَتِحًا
يُضْمَمُ وَإِلَّا فَلَهُ الْكَسْرُ حَتِّمُ

وَهَكَذَا الْمَوْجُودُ فِي نَحْوِ (الْفَتَى)
مُسَهَّلًا مَعَ هَمْزِ الْاسْتِفْهَامِ
وَذَا وَهَمْزِ (اِيْمُنُ) لَا غَيْرُ افْتِحَا
غَيْرُهُمَا إِنْ يَثْلُهُ ضَمٌّ لَزِمَ

و(اغزى) (اغزوى) كان، لذا يضم من يبدا به والكسر ليس بالحسن

باب الإبدال

(هأذت مطوى) كلام جمعا
 من حرف لين آخر بعد ألف
 مع عارض التانيث بالها وبذا
 همزا أصر مدا مزيدا ثالثا
 كذاك ثاني لئين اكتنفا
 والياء من ذا الهمز أبدل فاتحا
 وإن يكن واوا فى الافراد سلم
 تقول فى (هراوة) (هراوى)
 وفى (منية) روى (منائيا)

حروف إبدال فشا متبعا
 مزيد ابدل همزة، وذا ألف
 فى عين فاعل المعلن أخذا
 فى الجمع إن يشابه التباثا
 مدا كما فى جمع شخص نيفا
 إن اغتلال اللام كان لأحبا
 فالواو فى موضع ذا الهمز لزوم
 وشذ فى (هدية): (هداوى)
 مستندرا عن القياس نائيا

فصل

وأول الواوين إن تقدمما
 من كونه فى الأصل همزا أو ألف
 وشاع جعل الواو همزا حيث ضم
 ك(أقتت) ومع كسر ذا ورد
 وإن أتى فى ذات فتح ذا البدل

يبدل همزا حيث ثان سلما
 فاعل نحو(وورى الذى كشف)
 ولم يضاعف إن لزوم الضم حم
 ك(الإزث) وهو عند قوم اطرده
 ك(أحد) فعن قياس انعزل

فصل

ثانى همزى كلمة مسكنا
 وشذ فى الإيلاف إئلأف فلا
 إن يفتح اثر ضم أو فتح جعل
 وإن تل الكسرة مفتوحا قلب
 له بلا قيد وواو أبديلا
 أما أخيرا فاجعل اليا بدلا
 والهمز إن ضعف باتصال
 وما أتى على خلاف ما مضى

أبدله مدة ك(أذن من دنا)
 تقس عليه غيره فتعدلا
 واوا ك(من أون من شك وجل)
 ياء وإن يكسر فدا -أيضا- يجب
 إن غير آخر بضم شكلا
 منه على الإطلاق أتى حصلا
 عينا يضمن حتما عن الإغلال
 فاحفظ، وكن عن القياس معرضا

وَكثُرَ التَّحْقِيقُ فِي نَحْوِ (أَوْم) فَاحْفَظْ وَمَنْ عَلَيْهِ قَاسٌ لَا تَلْمُ

فصل في أحكام الهمزة المفردة

تُخْفِيفُ هَمْزٍ مُفْرَدٍ حُرِّكَ أَنْ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مَدًّا مَزِيدًا أَوْ أَلْفَ
 مُصَعَّرًا وَحَادِقًا مِنْ نَقْلًا
 وَلَيْسَ ذَا التَّخْفِيفِ حَتْمًا فِي سِوَى
 كَلَامٍ تَنِيمُ اللَّاتِ بِالأَصْلِ كَمَا
 نَحْوِ (الْوُضُوءِ) وَ(النِّسْيِ) مَنْ يُرْذِ
 وَفِي (رُشْيِ) قَلِ (رُشْيِ) وَعَلَى
 وَالْهَمْزَ ذَا الْفَتْحِ أَقْلَبْنَ يَا إِنْ تَلَا
 وَذُو السُّكُونِ إِنْ تُخَفَّفُهُ فَلَا
 وَكُلُّ هَمْزٍ مُفْرَدٍ غَيْرِ الَّذِي
 وَمَا بِإِبْدَالِ أَتَى بِمَعْرِزِ

يُنْقَلُ شَكْلُهُ لِمَثَلُو سَكَنَ
 أَوْ نُونَ الْإِنْفِعَالِ أَوْ يَاءَ أَلْفِ
 وَرُبَّمَا جَاءَ بِمَدِّ مُبَدَلًا
 مَا مِنْ (رَأَى) وَبَعْضُهُمْ فِيهِ رَوَى
 لَمْ تَرَأَيَا) نَظْمًا، وَنَثَرًا انْتَمَى
 تُخْفِيفُهُ يُبَدَلُ وَيُدْغَمُ فَاعْتَمِدَ
 تَسْهِيلِ تَالِي أَلْفٍ كُنْ مُقْبِلًا
 كَسْرًا وَوَاوًا بَعْدَ ضَمِّ جُعِلَا
 يَكُونُ إِلَّا حَرْفَ مَدِّ مُبَدَلًا
 قَدْ مَرَّ فَالتَّسْهِيلُ فِيهِ تَحْتَذَى
 عَنِ الْقِيَاسِ قَلِ فِيهِ مَا وُلِيَ

فصل

وَالأَلْفَ أَقْلَبَ يَاءً إِنْ كَسْرًا تَلَا
 آخِرَةً أَوْ قَبْلَ تَا التَّانِيثِ أَوْ
 فِي مُصَدَّرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ
 وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنَ
 وَصَحَّحُوا (فَعَلَّةً) وَفِي (فَعَلِ)
 (نَارَ نِسْوَارًا) عِنْدَهُمْ وَ(ثِيْرَهُ)
 وَقَلْبُ وَوَاوِ يَاءٍ أَثَرَ الْفَتْحِ فِي
 إِذْ حُمِلَا عَلَى (رَضِي) وَ(الْمُعْطَى)
 إِذْ قِيلَ (أَعْطِيَا) وَ(يَشَأَيَانِ)
 وَاجْعَلْ (تَغَازَيْتِ) لِ (غَازَيْتِ) تَبَعُ
 وَبَعْدَ ضَمِّ وَوَاوِ أَقْلَبِ الأَلْفِ
 كَمَا (مُوقِنِ) وَبُكْسَرُ المَضْمُومِ فِي

أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ كَذَا الوَاوِ اجْعَلَا
 زِيَادَتِي (فَعْلَانِ) هَكَذَا رَوَا
 مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوِ (الجَوْلِ)
 فَاحْكُمْ بِذَا الإِغْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ
 وَجْهَانِ وَالإِغْلَالُ أَوْلَى كَمَا (الجِيلِ)
 مَعَ (الطِّيَالِ) كَلِمٌ مُسْتَنْدَرَةٌ
 كَمَا (المُعْطَيَانِ يَرْضَيَانِ) قَدْ قُفِي
 كَذَاكَ (أَعْطَى) أَلْحَقُوا بِ(يُعْطَى)
 مِنْ (شَأَوِ) اسْتَنْدَرَ ذَا اسْتِحْسَانِ
 كَذَاكَ مَا ضَاهَاهُمَا حَيْثُ وَقَعَ
 وَذَا لِيَاءِ سَاكِنِ خَفَ أَلْفِ
 جَمْعُ وَجَعَلُ اليَاءِ وَوَاوِ اقْتَفَى

إِنْ كَانَ لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
 أَوْ كَمَا قَبْلَ زَائِدَى (فَعْلَانِ)
 فَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا لَ (فُعْلَى) وَضَفَا
 تَأْنِيثِ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ ثَبَتَا
 كـ(فَعْلَانِ) صِيغَ مِنْ (بُنْيَانِ)
 فَذَلِكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

فصل

مِنْ لَامِ (فُعْلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَل
 بِالْعَكْسِ جَاءَتْ لَامٌ (فُعْلَى) وَضَفَا
 يَاءِ كـ(شَرَوَى) -عَالِيًا- جَا ذَا الْبَدَلِ
 وَكَوْنُ (قُضَوَى) نَادِرًا لَنْ يَخْفَى

فصل

مِنْ وَاوٍ الْيَاءِ اغْتَضِ إِذَا بِالْيَاءِ وَصِلَ
 سَكُونًا اضْلِيًا وَلَمْ يَكُنْ بَدَلُ
 وَلَكَ فِي تَضْغِيرِ نَحْوِ (جَدُولِ)
 وَشَدُّ نَحْوِ (عَوَّةِ) وَ(عَوِيهِ)
 وَسَكَنَ السَّابِقُ غَيْرَ مُنْقَصِلِ
 حَرْفٍ يَعُودُ، وَادْغَمَ بَعْدَ الْبَدَلِ
 وَجْهَانِ وَالْإِغْلَالُ أَوْلَى مَا وُلِيَ
 وَ(ضَيُونِ) وَ(رُيَّةِ) فِي (رُؤْيِهِ)

فصل

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلِ
 إِنْ حُرِّكَ التَّالِيُ وَإِنْ تَالِ سَكَنَ
 وَلَا يُصَانُ اللَّامُ إِلَّا بِالْأَلْفِ
 وَصَحَّحُوا الْعَيْنَ الَّتِي مِنْ (فَعْلَا)
 وَهَكَذَا مَضْرُؤُهُ وَمَا بُنِيَ
 وَإِنْ يَبِنُ تَفَاعُلٌ مِنْ افْتَعَلَ
 وَحَيْثُ ذَا الْإِغْلَالِ يَسْتَحِقُّ
 وَأَوَّلًا صَحَّحْ، وَنَحْوِ (عَايِهِ)
 وَإِلِخْتِلَافِ الْعِلْتَيْنِ اغْتُفِرَا
 وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
 وَالْمَازِينِي قَاسَ عَلَى كـ(الصُّورَى)
 وَقَدْ يَكْفَى سَبَبُ الْإِغْلَالِ أَنْ
 كَقَوْلِهِمْ (قَدْ أَيَسُوا) وَ(شَيْرَةَ)
 وَشَدُّ نَحْوِ (رُوحِ) وَ(الْعِفْوَةِ)
 أَلِفًا ابْدَلِ بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلِ
 بَعْدَ سَوَى لَامٍ عَنِ الْغَلَالِ يُصْنُ
 أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفُ
 إِنْ يَسْتَزِنُ فَاعِلُهُ بِـ(أَفْعَلَا)
 مِنْهُ كَمِثْلِ (عَيْنِ) وَ(مُغِينِ)
 وَالْعَيْنُ وَאוُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ
 حَرْفَانِ فَالْتَّانِي بِهِ أَحَقُّ
 نَزَرُ كَذَلِكَ (ثَايَةَ) وَ(طَايَهُ)
 فِي (الْمَاءِ) وَ(الشَّائِي) التَّوَالِي وَتِرَا
 يَخْصُ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
 وَعَدَّهُ الْأَخْفَشُ مِمَّا نَدَرَا
 يُنَابَ عَنْ حَرْفٍ بِتَضْجِيحِ قَمِينِ
 تَاجِينَ مَنْحَى (يَيْسُوا) وَ(شَجْرَةَ)
 وَ(غَيْبِ) وَ(أَوْوِ) وَ(أَفْرُوهُ)

إِنْ وَلِيَا فِي كَلِمَةٍ مُنْفَتِحًا
 قَبْلَ ادْعَامِ عَمَلٍ قَدْ عُرِفَا
 (يَبْجَل) و(يَبْجَل) عَنْ أَنَسٍ بَلْنَا
 بَغْضِ الْحِجَازِيِّينَ فِيمَا نُقِلَا
 فِي نَحْوِ (أَوْلَادٍ) وَبِالنَّقْلِ عُرِفَ
 أَي (تَوَيْتِي وَجَاءَ - أَيْضًا - صَامَتِي)
 وَ(بُنَيْتِ) لِطَيْئِ تَرَاضِي

وَالْوَاوُ وَالْيَا سَاكِنَيْنِ صُحْحًا
 وَجَعْلُ يَا التَّضْغِيرِ قَوْمٌ أَلِفَا
 ك(يَابَجَل) فِي (يُوجَل) فَاشِ وَأَتَى
 وَنَحْوِ (يَاتَصِفُ) مَنْسُوبٌ إِلَى
 وَلْتَمِيمٍ تَخْلَفُ الْوَاوُ أَلِفُ
 وَعَيْرٌ ذَا أَحْقَظُ ك(تَقْبَلُ تَابَتِي)
 بِنَحْوِ (رَاضِي) وَ(بُنْتُ) فِي (رَاضِي)

فصل

ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ ك(أَبْنِ)
 أَوْ يَكُ مِمَّا صَحَّحُوهُ مِنْ (فِعْلٍ)
 أَجْوَدَ كَفَيْنِهِ، وَأَجْوَدُ بِهِمَا
 نَحْوِ (أَجِيرُ مَنْ يَخَافُ الْهَلَكَةَ)
 أَوْجِبُ لِشِبْهِهِ مُغْرَبِ الْأَفْعَالِ
 أَوْ زَائِدِ خُصَّ بِغَيْرِ الْفِعْلِ
 فِي الْحُكْمِ ك(الْمَقُولِ) وَ(الْمَقُولِ)
 يُزَالُ عِنْدَ نَيْلِ ذَا الْإِعْلَالِ
 تُحَذَفُ إِلَّا بِسَمَاعِ قُبَلًا
 نَقْلٍ فِي (مَفْعُولٍ) بِهِ - أَيْضًا - قَمِنَ
 تَضْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرَ
 كَذَا (مَهْرَبًا) جَعَلَ (الْمَهْرَبِ)
 وَأَعْلَلَهُ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا
 ك(رَضِي) الْإِعْلَالُ فِيهِ فَضْلًا
 ذِي الْوَاوِ لَأَمَّا جَمْعًا أَوْ فَرْدًا يَعْنِ
 مُفْرَدِ التَّضْحِيحِ أَوْلَى مَا افْتَنَى
 عَلَى (فِعْلٍ) ك(عَفُو) سَلِمَا

لِسَاكِنِ صَحَّ اثْقَلِ التَّخْرِيكَ مِنْ
 إِنْ لَمْ تُضَاعَفْ لَامُهُ أَوْ تَعْتَلِلَ
 أَوْ مَا تَعَجَّبًا أَفَادَ نَحْوِ (مَا
 وَيَسْبَعُ الْمُنْقُولُ مِنْهُ الْحَرَكَةُ
 وَمَا حَوَى ذَا الْفُضْلِ مِنْ إِغْلَالِ
 فِي الْوَزْنِ مَعَ تَخَالُفٍ فِي شَكْلِ
 وَ(مِفْعَلٍ) الْحَقُّ بِ(الْمِفْعَالِ)
 وَمَدُّ (الْإِسْتِفْعَالِ) وَ(الْإِفْعَالِ)
 وَعُوضُ النَّاءِ مِنَ الْمَدِّ وَلَا
 وَمَا لِي (إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ
 نَحْوِ (مَبِيعٍ) وَ(مَضُونٍ) وَتَدْرُ
 وَشَدُّ فِي (مَشُوبٍ) (الْمَشِيبُ)
 وَصَحَّ الْمَفْعُولُ مِنْ نَحْوِ (عَدَا)
 كَمِثْلِ (مَعْدِي) وَمَا مِنْ (فِعْلًا)
 وَهَكَذَا الْوَجْهَانِ فِي (الْفُعُولِ) مِنْ
 وَرُجِحَ الْإِعْلَالُ فِي جَمْعٍ وَفِي
 (أَفْعُولَةٍ) كَذَا وَ(أَفْعُولِ) وَمَا

وَكُلُّ ذِي الْأَوْزَانِ مِنْ نَحْوِ (قَوِي) لَمْ يُسْتَجَزْ تَضَحِيحُهُ وَلَا نُوي

وَشَاعَ نَحْوُ (نَيْم) فِي (نَوْم) وَنَحْوُ (نَيْام) شُدُوذُهُ نَمِي
وَاضْمُ أَوْ اكْسِرُ فَأَنَّ نَحْوُ (نَيْم) وَ(اللُّي) وَ(الْعُصَى) أَيْضًا وَ(السُّمِي)

فصل في نواتر الإعلال

وَيَذْهَبُ الْإِعْلَالُ إِنْ زَالَ السَّبَبُ وَإِنْ نَوُوا وَجُودَهُ فَمَا افْتَضَى وَرَبَّمَا أَثَّرَ كَسَّرَ فَصِيلاً وَأَبْدَلُوا يَاءً مِنَ الْوَاوِ بِلَا وَ(الْحَيْلُ) فِي (الْحَوْل) رَوَوْا وَقَدْ صَبَا وَ(رِيحَ رِيحَا الْعَدِيرُ) وَقَفَا وَ(دَيِّمَتْ) وَقَدْ (شَكَا شِكَايَه) وَخَلَفَ الْهَمْزُ وَوَاوُ أَلِيَا وَهَمْزُوا لَامَ (رَثَتْ) وَفَاءً (يَد)

لَفْظًا وَقَضَدًا غَالِبًا هَذَا وَجَبَ بَاقِي ك(دُعِيُوا) قَوْلَ بَعْضِ مَنْ مَضَى ك(الْبَلِي) وَ(الْعَلِيَان) وَهُوَ مِنْ (عَلَا) دَاعٍ سِوَى التَّخْفِيفِ نَحْوُ (أَحْيَلَا) صَنِيًا إِذَا الصَّنِيَانُ سَاوَى لَعِبَا قَفْنًا) وَ(عَشِيًا قَدْ عَشَيْتُ مَنْ عَفَا) وَهَكَذَا (الْعَلِيَاء) وَ(الرُّعَايَه) فِي (اِحْسَاءُ) وَ(اِحْلَوْنَا هِنْدًا حَلِيَا) كَذَا (رَقَيْتُ) فِي (رَقِيْتُ) قَدْ وَرَدَ

فصل

دُو اللَّيْنِ فَأَنَّ فِي (افْتِعَال) أَبْدَلَا فَيُتْبَعُ الْفَا شَكْلَ مَا تَقَدَّمَ وَذَلِكَ فِيمَا أَضْلَهُ الْهَمْزُ نَدَز

تَاءً وَتَرَكَ بَعْضِهِمْ ذَا نُقْلًا ك(يَاتِصِي اِيْتِصَاءَةً مُوتَهُمَا) فَاحْفَظْ وَلَا تَقْسُ عَلَيْهِ ك(اتَّرَز)

فصل

وَتَالِثَ الْأَمْثَالِ أَبْدَلْنَ بِيَا وَلَا تَقْسُ، وَأَبْدَلْتُ مِنْ ثَانٍ وَ(سَادِيَا) وَ(تَالِيَا) فِي (سَادِس) (دَهْدَيْتُ) فِي (دَهْدَهْتُ) مَشْهُورٌ وَقَلَّ

نَحْوُ: (تَظَنِّي خَالِدٌ تَظَنِّيَا) وَأَوَّلٍ، وَنَزَرُ النَّوْعَانِ وَ(ثَالِث) حُزُّ وَازُو غَيْرَ قَائِسٍ إِبْدَالُ ذِي لَيْنٍ بِضَعْفِ نَحْوِ (جَلَّ)

فصل

إِنْ طَاءَ أَوْ ظَاءَ أَوْ الصَّادَ تَلَا طَاءَ وَبَعْدَ الدَّالِ ذَالًا ضَبْرًا

أَوْ أَخْتَهَا تَاءً افْتِعَالٍ جُعِلَا أَوْ ذَالٌ أَوْ زَايٌ كَمِثْلِ (ازْدَجْرَا)

وَقَفَا وَذَا فِي الْجَمْعِ نَزْرًا فُعَلَا
 ك(جَوَزَ تَيْهَاءَ بِظَهْرِ الْجَحَفَتِ)
 ل (لَاتَ) (رُبَّتْ) مَعَ ذَا ثَبَتَ
 وَالنُّطْقُ بِالتَّابُوتِ تَابُوهَا شَهْرُ
 وَالْهَمْزُ وَالثَّالِثُ شَاعَ وَالِيفُ
 مِنْ تَا الْفَرَاتِ اغْتِيضَ فِي وَقَفِ وَهَى
 وَالْمَتْنِ) وَالْمَذَهْ) وَفِي هَذَا نَظَرَ

مِنْ تَاءٍ تَأْنِيثِ اسْمِهَا أُبْدِلَا
 وَتَرْكُ قَوْمِ ذَاكَ فِي فَرْدٍ ثَبَتَ
 وَجَهَانٍ فِي هَيْهَاتَ (ذَاتَ) وَ(أَبَتَ)
 وَقَفَ بِجَعْلِ التَّاءِ هَاءً فَذُكِرَ
 وَالْهَاءُ تَأْتِي بَدَلَ الْيَاءِ وَالِيفُ
 وَشَدَّ فِي (التَّابُوتِ): (تَابُوه) وَهَا
 وَقَدْ تَجِيءُ بَدَلَ الْحَا ك(طَهَرَ)

فصل في الحذف

أَوْ(فَعِلَ) السَّوَابِي فَأَءِ تُخْتَزَلُ
 أَوْ ذَا انْفِتَاحِ فِيهِ كَسْرٌ قُدْرًا
 ك(عِدَّة) مُسْتَوْجِبٌ ذَا الْحَدْفَا
 ك(سَعَةٍ) وَ(صُلَّةٍ) فَادِرِ الصُّوَزِ
 وَ(جِشَّةٍ) وَ(لِدَّةٍ) كَذَا يُقْفَهُ
 وَ(عِدِّ) فَذَا التَّضْحِيحُ بِالْأَسْمَا فَمِنْ
 مُضَارِعِ وَيُنْيَتِي مُتَّصِفِ
 وَنَخْوُهُ لِإِلَاضِطْرَارِ ثَمَّ مَا
 وَلَا تَقْسُ، وَتَمَّ (مُرٌّ) مُنْعَطِفَا
 فِيهَا وَقَلَّ مَنْ بِذَاكَ نَطَقَا
 وَدُونَ هَمْزٍ فِي (يَجِيءُ) قُلَّ (يَجِيءُ)
 حَتَّمَا ك(عَبَّ غَيْبُوتَةً عَنِ الْخَنَّا)
 دُونَ اطْرَادٍ فَالْحَظِ الَّذِي لُحِظَ
 وَ(قِرْنَ) فِي (اقررن) وَقَسَّ مُعْتَصِدَا
 مَنْ قَاسَ ذَا الضَّمِّ حَرٌّ أَنْ يُعَدَّرَا

فَاءُ مُضَارِعِ وَأَمْرٍ مِنْ (فَعَلَ)
 إِنْ كَانَ عَيْنٌ مِنْهُمَا مُنْكَسِرًا
 وَفِعْلَةٌ مَضْدَرٌ مَحْدُوفِ الْفَا
 وَقَلَّ مَعَ فَتْحٍ وَمَعَ ضَمٍّ نَدَرَ
 وَ(فِعْلَةٌ) اسْمًا هَكَذَا اخْفَظَ ك(رِقْفَهُ)
 وَصَحَّحَ أَنْ بَنِيَتْ ك(الْيَقُطِينِ) مِنْ
 وَحَدْفُ هَمْزٍ (أَفْعَلُ) اسْتَمِرَّ فِي
 وَ(إِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا)
 وَقَاءُ (خُذْ) وَ(كُلْ) وَ(مُرْ) قَدْ خُدِفَا
 وَجَوَزَ التَّثْمِيمَ بَعْضُ مُطْلَقَا
 يَنْخَوُ (يَسْتَحْيِي) اخْذُ حَذُو (يَزْتَجِي)
 وَعَيْنٌ فَيَعْلُولَةُ اخْذِيفَ لَيْنَا
 فِي (فَيَعْلِلُ) وَ(فَيَعْلَانُ) ذَا حُفِظَ
 (ظَلَّتْ) وَ(ظَلَّتْ) فِي (ظَلِلْتُ) اطْرَدَا
 وَلَا تَقِسْ مَفْتُوحَ عَيْنٍ وَأَرَى

فصل

وَ(الْجَاهِ) وَ(الطَّرْحُومِ) حِزٌّ وَلَا تَقْسُ
 وَجُوهِ الاسْتِغْمَالِ وَالتَّصْرُفِ

مِنْ أَوْجِهِ الإِعْلَالِ قَلْبٌ ك(أَيْسِ)
 وَالْأَصْلُ فِي الْقَلْبِ يَقُوقُ الْفَرْعَ فِي

وَ(نَبَزَ) أَضْلٌ وَقَزَعُهُ (نَزَبَ) وَاسْتَعْمَلُوا (اضْمَحَلَّ) وَ(اضْمِحْلَالًا) فَتَبَيَّنَتْ أَصَالَةُ (اضْمَحَلًا) وَمَا يُوَجِّهَيْنَ لَهُ الصَّرْفُ كَمُلْ كَالِجَذْبِ) وَ(الْجَبْدِ) وَ(عَاثَ) وَ(عَثَا) وَنَحْوِ(أَبَارَ) وَ(رَاءَ) فِي (رَأَى)

إِذْ (نَبَزَ) لَهُ التَّصْرُفُ انْتَسَبَ وَوَضَعُوا (امْضَحَلَّ) لَا (امْضِحْلَالًا) وَعُغِلِمَتْ فَرَعِيَّةٌ (امْضَحَلًا) ذَا لُغَتَيْنِ اجْعَلُهُ بُلُغَتْ الْأَمَلِ وَ(اللُّوْثُ) وَ(الْوَلْتُ) وَ(لَوْتُ) وَ(لَثَا) فَاشِرٌ وَكُلُّ عَن قِيَاسٍ قَدْ نَأَى

فصل فى الإدغام اللاتق بالتصريف

أَوَّلُ مِثْلَيْنِ ادْغَمَ إِنْ سَكَنَا وَلَيْسَ هَا سَكَّتِ وَلَا مَدًّا حَتَمَ كَذَا الْمُحَرِّكَانِ فِي لَفْظٍ وَلَمْ أَوْ مُلْحَقٍ، وَلَمْ يَزِدْ بَعْضُهُمَا عَارِضَ تَخْرِيكِ أَوْ اتِّ مُكْمَلًا أَوْ مُكْمَلًا لَ (فُعِلَ) كـ(جُدِدَ) وَفِي اخْتِيَارِ شَدِّ مَفْكُوكَا (أَلِلَ) وَ(عَزَزَتْ) كَذَا (بَنَاتِ أَلْبِيهِ) عَنِ اخْتِيَارِ غَيْرِ ذَا بِمَعْرُزِ لِسَاكِنِ يَقْبَلُ تَخْرِيكًا ثَقِيلًا وَ«افْتَتَلَ» أَفْكُكُهُ أَوْ ادْغَمَ نَاقِلًا

وَلَيْسَ هَمَزَةٌ نَأَتْ عَنِ فَا الْبِنَاءِ أَوْ مُبَدَّلًا إِبْدَالُهُ لَمْ يُلْتَزَمَ يُصَدَّرًا أَوْ يُوَصَّلًا بِمُدْغَمٍ لِقَضِدِ الْأَلْحَاقِ وَلَا ذُو خَتْمًا وَزَنَ الْجَمَى أَوْ الدَّمَى أَوْ الطَّلَا كَذَا الْمُضَاهِيهِنَّ مَا بِهِ بُدِي وَنَحْوُهُ مِنْ وَارِدٍ عَلَى (فَعِلَ) وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (بَنَاتِ أَلْبِيهِ) كـ(الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْأَجَلِّ) تَخْرِيكُ مُدْغَمِ بِسَاكِنِ وَصَلُ أَوْ أَكْسِرِ الْقَافَ وَقِسْ مُشَاكِلًا

فصل

إِنْ يَكُ يَاءٌ أَحَدُ الْمِثْلَيْنِ مَعَ وَ(حِييَ) أَفْكُكُ وَادْغَمَ دُونَ حَذَرٍ وَمُدْغَمًا بِالْهَمْزِ إِبْدَ الْأَوَّلَا وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصَرُ وَالْفُكُ وَالْإِدْغَامُ جَائِزَانِ فِي وَاسْتَعْنِ بِالْإِعْلَالِ إِنْ تُدْغَمَ مَا وَجَائِزٌ إِنْ عَدِمَ الْمَانِعُ أَنْ

لُزُومِ تَخْرِيكِ فَخِيَزُ تُتَّبَعُ كَذَلِكَ نَحْوِ(تَتَجَلَّى) وَ(اسْتَتَزَ) وَلْيَغْرِ مِنْهَا الثَّانِ نَحْوِ(قَتَّلَا) فِيهِ عَلَى إِحْدَاهُمَا وَذَا اشْتَهَزَ كـ(رِئَى) الْمُبَدَّلِ فَاقْفُ مَا قَفِي كـ(اخْمَرَ) مِنْ نَحْوِ(عَدَوْتُ) وَ(رَمَى) تُدْغَمُ نَحْوِ قَوْلِنَا (رَاحَ حَسَنُ)

وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ
 أَوْ نُونٌ كـ(اغذذت) و(اغذذن) وفي
 كـ(امئنن) و(لا تمئنن) وَإِنْ أَدْغَمْتَ (لا
 وَالْفَكُّ عَنِ أَهْلِ الْحِجَازِ يُؤَثَّرُ
 وَفَكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعْجَبِ التَّزِيمُ

فصل في النون الساكنة

وَالنُّونُ سَاكِنَةٌ بِ(لام) أَوْ بِ(رَا)
 مَعَ أَحْرَفِ الْحَلَقِ، وَمِيمًا قَلْبًا
 وَإِنْ تَلَاهُ بَعْضُ (يئمو) وَانْفَصَلَ
 بِغُنَّةٍ فِي الْبَاقِيَاتِ يَخْفَى

فصل ببناء مثال من مثال

لِلْفَرْعِ مَا لِلأَصْلِ فِي الأَصْلِ عِلْمٌ
 عَنْهُ غِنَى فِي الفَرْعِ فَاجْمَعْنَهُمَا
 فَجَرِدِ الفَرْعَ تَكُنْ ذَا عَدَلٍ
 تَكَرِيرٌ لَامِ الفَرْعِ فَاسْتَعْمِلْ تُصِبْ
 بِ(صيرف) يَتِمُّ دُونَ خُلْفِ
 فَلَا عُدُولَ عَنِ مِثَالِ (عِلْمِ)
 مِنْ بَدَلٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا سَبَقَ
 وَفِي مِثَالِ (أُبْلَمِ) قُلْ: (أَوْمِرُ)
 لَكِنَّ قَلْبًا وَاجِبًا قَدْ أُلْزِمَا
 مِنْهُ فَلَا زِمَ مِثَالِ (رِيَمِ)
 مِنْهُ قَبَالَ(رَمِيَا) ائْتِ غَيْرَ مُمْتَرِي
 فَ (عَيْرًا) بِالْكَسْرِ فِيهِ يَفْتَفِي
 ذَا الوَازِنِ حَتْمًا، غَيْرُهُ أَحْفَظُ إِنْ يَعِنُ
 كـ(ذَهَبِ) أَوْ (نَمِرِ) أَوْ (عَضْدِ)
 لِعِلَّةِ أَسْلَفَهَا التَّثْقِيدُ

إِنْ قِيلَ مِثْلَ ذَا ابْنِ مِنْ ذَا فَالْتَزِيمُ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الأَصْلِ زَائِدًا فَمَا
 وَإِنْ يَزِدُ فِي الفَرْعِ دُونَ الأَصْلِ
 وَإِنْ يَفْتَقُ أَصْلٌ بِأَصْلِي يَجِبُ
 فَصَوْغٌ مِثْلِ صَيَغَمٍ مِنْ (صَرْفِ)
 وَإِنْ تَضَعُ مِنْ (عَلِمِ) كـ(دِرْهَمِ)
 وَكُلُّ حَرْفٍ أَعْطَاهُ الَّذِي اسْتَحَقَّ
 فَمِثْلُ (إِضْبَعِ) مِنْ (أَمْرٍ) : (إِيْمَرُ)
 فَ(إِيْمَرُ) وَ(أَوْمِرُ) أَضْلُهُمَا
 وَ(الرَّوْمِ) إِنْ بَنَيْتَ مِثْلَ (حِذِيمِ)
 وَ(الرَّمِي) إِنْ بَنَيْتَ مِثْلَ (جَعْفَرِ)
 وَمَنْ بَنَى مِنْ (أَعْوَرِ) كـ(صَيْرِفِ)
 لِأَنَّ كَسْرَ عَيْنِ مَا يَعْتَلُ مِنْ
 وَمَنْ بَنَى اسْمًا مِنْ مِثَالِ (أَغْيَدِ)
 فَلَيْسَ عَنِ (غَادِ) لَهُ مَجِيدُ

وَأِنْ بَنَيْتَ مِنْ (دَعَوْتُ) ك(فُضِّل) فَقُلْ (دَع) كَذَا (دَع) قُلْ فِي (فَعُل) مُصَحَّحًا وَفِي ذَوَاتِ الْيَا نَزْرُ فَصَوَّرَنَّ (قَرِيئًا) لَا (قَرِيئًا) بِنَا (سَفَزَجَل) يَوْمٌ مِنْ (مَزَن) مُضَاعَفٌ حَوَى ثَلَاثَةَ ك(جَن) وَقَالَ (إِيء) قَالَ قَوْلَ مُهْتَدِي فَاءً وَلَا مَا بِالذِي قَدْ فُضِّلًا مَنْ (يَعْمَل) وَلَا تَحْدُ عَنْ (عَنْمَل) مِنْ (دُمَلَج) أَوْ (خَرْدَل) وَلَا تَقِفْ مُحَقِّقُ الْإِهْمَالِ دُونَ (فَنَعْلَل) لِأَنَّ مَنْسُوبًا حَكَّوْا بِذَا الْبِنَا ف(الرَّمِيئُوثُ) الْأَضْلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ فِي اللَّامِ مِنْ قَلْبٍ وَحَذْفِ لَزْمًا سَبِيلَ نَحْو(قَلَّة) وَنَحْو(فِي) مِنْ الْجَوَازِ فَأَجِبْ مَنْ امْتَحَنَ ف(لِوَة) قُلْ آمِنًا مِنْ بَغْيِ عَنْ (لَاء) أَوْ(لَى) عُدُولٌ فَأَعْلَمًا ف(تَخْبِرِي) قُلْ فَالاضْلُ مُعْتَبَرٌ لَا زَلَّتْ ذَا عَوْنٍ وَذَا عِنَايَه

باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة

مُضَارِعُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ (فَعُل) وَهُوَ عَلَى (يَفْعَل) يَأْتِي مِنْ (فَعِل) وَأَشْرَكُوا (يَفْعِل) مَعَ (يَفْعَل) فِي وَجَاءِ فِيمَا فَأَوْهُ الْوَاوُ(فَعِل) مَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ الْيَا مِنْ (فَعَل) وَمِثْلُهُ مُضَاعَفٌ مَا عُدِي

يَأْتِي عَلَى (يَفْعَل) حَثْمًا ك(سَهَل) إِنْ رُوِيَ الْقِيَّاسُ فِيهِ ك(بَجَل) مَوَاضِعَ السَّمَاعِ فِيهِنَّ فُفِي (يَفْعِل) مُفْرَدًا وَخَيْرٌ فِي (يَهَل) كَسْرٌ لِعَيْنِ غَيْرِ مَاضِيهِ حَصَلُ ك«حَن» وَالزَّمْ ضَمَّ ذِي التَّعْدِي

(يؤُل) - بالضم - (تذُر) و(تهَب) وشدُّ مِنْهُمَا بِوَجْهَيْنِ كَلِمَ عَيْنِ الْمُضَارِعِ اضْمَمْنَ مِنْ (فَعَلَا) كَذَا الَّذِي لِعَلَبِ الْمُفَاعِلِ مَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ مِنْ (فَعَلَا) وَعَيْرُ فَتَحَ فِيهِ - أَيضًا - قَدْ يَرِدُ وَشَدُّ (يَأْبَى) مَعَ (يَحْيَا) و(يَذُر)

شَدُّ كَذَا وَتَادِرُ كَسْرُ (يَجِب) مِنْهَا (يَجُدُّ) و(تَحُدُّ) و(يَنُم) إِنْ كَانَ وَآوِيًا ك(جَادَ) و(عَلَا) وَلَيْسَ يَأْيِيًا كَفِعْلِ النَّاصِلِ حَلَقَى افْتَحَ عَيْنَهُ ك(سَأَلَا) وَبَعْضُهُ التَّثْلِيثُ فِيهِ قَدْ عُهِدَ بِالْفَتْحِ فَاضْمُمَهَا إِلَى مَا قَدْ نَذَرَ

فصل في مصادر الفعل الثلاثي وما يتعلق بذلك

(فُعُولَةٌ) اجعل أو (فَعَالَةٌ) اجعلًا وَالْوَضْفُ مِنْهُ (فَعَل) أو (فَعِيل) وَلَا تَقِسْ مَصْدَرَ لَازِمٍ عَلَى وَالْمُتَعَدِّي مِنْهُ أَوْ مِنْ (فَعَلَا) لَكِنْ لِيَعْيِرِ الْمُتَعَدِّي مِنْ (فَعَل) وَبِـ(فُعَالٍ) أَوْ(فَعِيلٍ) اغْنِ عَنِ وَبِـ(فُعَالٍ) نَحْوِ(يَزْعُو) أَخْضَضَ وَقَلَّ و(فَعَلَانَ) مُجْدِيًا تَقَلَّبَا لِجِرْفَةٍ (فَعَالَةٌ)، (فُعَالٍ) مِنْ (فَعَلٍ) اللَّازِمِ وَضَفًّا ضَغَّ عَلَى وَمِنْ مُعَدَّاهُ، وَمِنْ كُلِّ (فَعَلٍ) وَفِي الْخُدُوثِ (فَاعِلًا) ضَغَّ مُطْلَقًا وَمِنْ ثَلَاثِي ك(مَفْعُولٍ) يَرِدُ وَمَا أَتَى مِنْهُ عَلَى (فَعِيلٍ) وَهَكَذَا مَا كَانَ مِثْلَ (ذَبَح)

قِيَاسَ مَصْدَرِ الْمُضَاهِي (جَزُلًا) وَعَيْرُ ذَيْنِ عَنْهُمْ قَلِيلُ (فَعِل) إِلَّا أَنْ يَكُونَ (فَعَلَا) مَصْدَرُهُ الْمَقْيِسُ (فَعَلًا) اجعلًا (فُعُولًا) اجعل كَالْمَصْبُوغِ مِنْ (نَزَلَ) (فُعُولٍ) إِنْ مَصْدَرُ فِعْلِ الصَّوْتِ عَنِ عَيْرُ (فَعِيلٍ) فِي مُضَاعَفٍ ك(أَلَّ) فَشَا وَفِي الْإِيَابَا (فَعَالٌ) غَلَبَا لِعِلَّةِ كَقَوْلِهِمْ (بُؤَالٍ) (فَعَلَانَ) أَوْ ضَغَّ (فَعِلًا) أَوْ(أَفَعَلًا) ضَغَّ (فَاعِلًا) وَاحْفَظْ سِوَاهُ فَهُوَ قَلَّ ك(نَارِقًا أَرَاكَ) تَعْنِي: (نَرِقًا) لَفْظُ اسْمِ مَفْعُولٍ وَهَذَا مُطْرَدُ قَبَابَةِ السَّمَاعِ ك(الْقَتِيلِ) و(قَبَضَ) و(نَقَصَ) و(طِرَحَ)

فصل فى تصريف الفعل غير الثلاثى

وما يتعلق بذلك

مُضَارِعَ الرَّبَاعِي بِالضَّمِّ ابْتَدَى
وَكَسَّرَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَاءً أَبْخَ
أَوْ ابْتَدَى بِهِمْزٍ وَضَلَّ أَوْ بَتَا
وَكَسَّرَ نَحْوَ (يَنْجَل) اسْتَنْتُوا وَلَا
مُضَارِعَ الَّذِي بَتَاءً افْتُتِحَ
وَذَاكَ فِي سِوَاهُ مَكْسُورٌ إِذَا
وَمَضَرُّ الْأَوَّلِ كَالْمَاضِي الَّذِي
وَكَسِرَ مَحَلَّ ضَمِّ مُعْتَلِّ الطَّرْفِ
مَضَرُّ ذِي هَمْزَةٍ وَضَلَّ قَدْ عُرِفَ
كَ (اسْتَغْفَرَ اللَّهُ الْفَتَى اسْتِغْفَارًا)
(إِفْعَالٌ) آتٍ مَضَرًا ل (أَفْعَلًا)
(فَعْلَلَةٌ) ل (فَعْلَلٌ) اجْعَلْ مَضَرًا
وَفَتَحَ فَاهُ جَائِزٌ مِنْ (زَلْزَلًا)
ذُو الْفَتْحِ ك (الْقَضَاضِ) وَ (الْوَسْوَاسِ)
فِي (فَاعِلٌ): الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ
لِكِنْ (فِعَالٌ) فِي الَّذِي آتَا فَاهُ لَمْ
ل (فَعَلٌ): (التَّفْعِيلُ) ضَغُ وَ (تَفْعَلُهُ)
وَاجْعَلُهُ لِلْمُعْتَلِّهَا مُنْفَرِدًا
(وَهِيَ تُنْزَى ذَلَّوْهَا تُنْزِيًا
فِي (فَعَلٌ): (الْفِعَالُ) وَ (الْفِعَالُ) فِي
وَكَ (التَّمْلِاقِ) أَحْفَظْنُهُ وَكَذَا
لِمَرَّةٍ مِنَ الثَّلَاثِي (فَعْلُهُ)
وَصِيغٌ لِلْهَيْئَةِ مِنْهُ (فَعْلُهُ)
فِي غَيْرِهِ التَّاءُ دَلِيلُ الْمَرَّةِ

وَعَبْرَهُ فَتَحَا أَيْل ك (تَهْتَدِي)
فِي كُلِّ مَا وَازَنَ مَاضِيَهُ (رَبِحَ)
مُطَاوَع ك (انْقَادًا) مَعَ (تَثْبِتًا)
تَمْنَعُ (أَبَى) مِنْ جَائِزٍ فِي (وَجَلًا)
مَزِيدَةٌ مَا قَبْلَ لَامِهِ فُتِخَ
زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ نَحْوِ (اِحْتَدَى)
رَابِعُهُ قَدْ ضَمَّ ك (التَّلْدُذِ)
نَحْوِ (التَّدَانِي) وَ (التَّسْلِقِي) وَ (التَّشْفِ)
بِكَسْرِ ثَالِثٍ وَإِلْحَاقِ أَلْفِ
وَ (اضْفَرَّ وَجْهُ الْخَاشِعِ اضْفِرَارًا)
وَاعْتِيضَ تَا مِنْ عَيْنِهِ إِنْ عَلَّلَا
وَجَاءَ (فِعْلَالٌ) وَمَا إِنْ كَثُرَا
وَنَحْوَهُ وَ (فَاعِلًا) قَدْ جُعِلَا
وَهَكَذَا (التَّمْتَامُ) فِي الْأَنَاسِي
سَيَّان ك (الْقِتَالِ) وَ (الْمُقَاتَلَةِ)
يَكْذُ يُرَى، وَالثَّانِ فِيهِ مُلْتَزِمٌ
صَحِيحٌ لَامٌ قَلَّ نَحْوِ (تَكْمَلَهُ)
وَاسْتَنْدِرْنَ قَوْلَ رَاجِزٍ شَدَا
كَمَا تُنْزَى شَهْلَةَ صَبِيَا
(فَاعِلٌ) قَلًّا فَاقْفُونُ مَا قُفِي
نَحْوِ (الْقُشْعِرِيرَةِ) وَقِيَّتِ الْأَدَى
ك (لَبْسَةَ) وَ (نَوْمَةَ) وَ (أَكْلَهُ)
ك (لَبْسَةَ) وَ (نَيْمَةَ) وَ (إِكْلَهُ)
إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ مُسْتَقْرَّةٍ

وَمَا كـ (رَحْمَةً) و كـ (الإِزَادَةُ) فَالْوَصْفُ يُبْدِي الْمَرَّةَ الْمُرَادَةَ
وَقَدْ تَجِيءُ (فِعْلَةٌ) هَيْئَةً مَا لَيْسَ ثَلَاثِيًّا شُدُودًا فَاغْلَمَا

فصل

وَزُنُّ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلِ الَّذِي وَافْتَرَقَا بِالْمِيمِ مَعَ كَسْرَةِ مَا
زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ كـ (مُخْتَبِذِي) وَاجْعَلْ مَكَانَ الْكَسْرِ فَتْحًا إِنْ تُرِدْ
قَبْلَ الْأَخِيرِ- مُطْلَقًا- فَاتَّسَمَا بِهِ اسْمٌ مَفْعُولٍ كـ (مُعْطَى الْمُتَنَقِّدِ)

فصل في الأمر

وَالْأَمْرُ مِنْ (أَفْعَلْ): (أَفْعِلْ) كـ (أَضِيفْ) وَأَوَّلَ الْمُضَارِعِ اخْذِفْ أَمْرًا
وَمَا سِوَاهُ أَفْعَلْ بِهِ الَّذِي أَصِيفْ وَابْتَدَأْ بِتَخْرِيكِ يَلِي كـ (بَادِرًا)
(وَسَلْ) و (بِعْ) و (رُدْ) وَتَخْتِمِ بِمَا يَحِقُّ لِلْفِعْلِ الَّذِي قَدْ جُزِمَا
وَالسَّاكِنُ الثَّانِي كَمِثْلِ (يَنْتَصِرْ) بِهِمْزَةَ الْوَصْلِ افْتَتِحْهُ كـ (اِقْتَدِرْ)

فصل

مَضَدْرٌ، أَوْ زَمَانٌ أَوْ مَكَانٌ إِنْ صِيغَ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ (يَفْعِلْ)
مِنْ كُلِّ ذِي اغْتِلَالٍ لَامٍ كـ (رَمَى) وَعَيْنُهُ أَحْسِرَ فِي الثَّلَاثَةِ مَتَى
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَلًّا لَامٍ كـ (وَلَى) وَعَيْرٌ مَا قَدَّمْتُ مِنْ ذِي (يَفْعِلْ)
(وَمَفْعَلْ) لِمَضَدْرٍ، وَعَيْرٌ مَا وَذِي الثَّلَاثَةِ ابْنَيْنِ لَهُنَّ مِنْ
كـ (مُسْتَقَرٌّ) (مُضْبِحٌ) و (مُؤَسَى) مِنْ (مَفْعَلِ) بِالْفَتْحِ يُسْتَبَانُ
مَكْسُورِ عَيْنٍ، وَكَذَلِكَ (مَفْعَلْ) كَذَلِكَ مِنْ نَحْوِ (رَعَيْتُ) و (سَمَا)
يُصَاغُ مِمَّا فَاهُ وَأَوَا ثَبَتَا وَمَا لَهُ (يَفْعِلْ) بِالْكَسْرِ انْجَلَى
لِمَا سِوَى الْمَضَدْرِ مِنْهُ (مَفْعِلْ) قَرَّرْتُهُ فَبِشُدُودِهِ اخْكَمَا
غَيْرِ الثَّلَاثِي اسْمٌ مَفْعُولٍ تُبِينُ (مُمَزَّقٌ) (مُجْرِي) كَذَلِكَ (مُرْسَى)

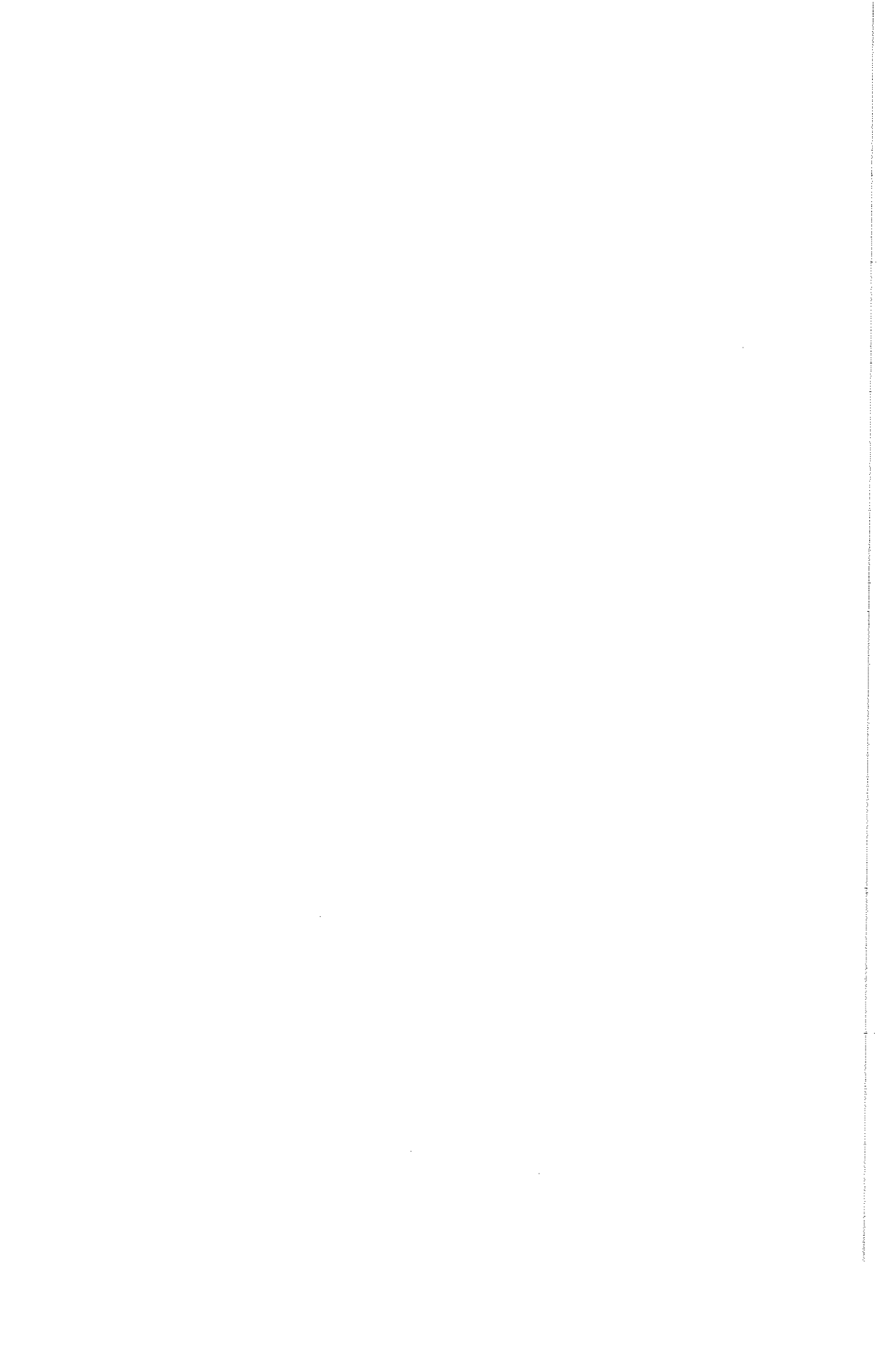
فصل

لِأَلَّةٍ مِنَ الثَّلَاثِي (مِفْعَلَةٌ) وَأَفْعَلُ الْمَكَانِ- أَيْضًا- كَثْرًا
فِي الْأَلَّةِ (الْمُفْعَلِ) مَحْفُوظًا وَرَدَّ فِي مَضَدْرٍ أَوْ بُقْعَةٍ مُشْتَمَلَةٍ
وَرُبَّمَا ثَلَاثُ عَيْنٍ (مِفْعَلَةٌ) لَاسِمِ مَكَانٍ قَدْ حَوَى مَا اسْتَكْبَرَا

وَنَادِرٌ تَثْلِيثٌ مِيمٌ (مَغْزَلٌ)
 مُكَمَّلًا أَبْوَابَ ذَا الْكِتَابِ
 مُيسَّرًا مَا رِيمَ فِي تَحْصِيلِهِ
 وَزَيْدٌ خَمْسُونَ وَنَيْفٌ أَكْمَلَهُ
 عَلَى لُبَابِ صَفْوَةِ الْأَنَامِ
 وَأَنْعَمُ بَاطِنَةٌ وَظَاهِرَةٌ

وَشَدُّ نَحْوُ: (مِطْبَخٌ) وَ(مَنْقَلٌ)
 وَقَدْ جَعَلْتُ نَظْمَ هَذَا الْبَابِ
 فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَكْمِيلِهِ
 أَبْيَاتُهُ أَلْفَانِ مَعَ سَبْعِمِائَةٍ
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
 لِإِلَهِ مِنْهَا صَلَاتٌ وَافِرَةٌ

الفهارس العامة



فهرس الآيات

الجزء/الصفحة	رقم الآية	الآية
٤٣١/٢	[٥]	﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾
		﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير
٤١٢/١	[٧]	المغضوب عليهم﴾

الفاتحة

سورة البقرة

٢٣٧/١	[٢]	﴿لا ريب فيه﴾
		﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم
٥٤٤/١	[٦]	أم لم تنذرهم﴾
٣٥٧/١	[٨]	﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله﴾
٢٨٥/١	[١٠]	﴿فزادهم الله مرضاً﴾
١٨٥/٢	[١٢]	﴿ألا إنهم هم المفسدون﴾
		﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
٣٣٧/٢	[١٦]	فما ربحت تجارتهم﴾
١٠٨/١	[١٧]	﴿كمثل الذي استوقد ناراً﴾
٣٦٢/١	[١٧]	﴿ذهب الله بنورهم﴾
٣٦٣/١	[٣٠]	﴿ونحن نسبح بحمديك﴾
٤١٥/٢	[٣٣]	﴿قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم﴾

- ﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾ [٣٦] ٣٤٠/١
- ﴿فلا خوف عليهم﴾ [٣٨] ٤٣٨/١
- ﴿وانها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾ [٤٥] ٣١٨/١
- ﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر
- فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾ [٦٠] ١٩١/٢، ٥٧١/١
- ﴿وانا إن شاء الله لمهتدون﴾ [٧٠] ١٦٥/٢
- ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾ [٧١] ٢٠٨/١
- ﴿ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي
- كالحجارة أو أشد قسوة﴾ [٧٤] ٥٤٨/١
- ﴿وما الله بغافل﴾ [٧٤] ٣٣٥/٢
- ﴿وإذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم﴾ [٨٤] ٣٨٦/١
- ﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق﴾ [٨٩] ٣٣١/١
- ﴿وهو الحق مصدقاً﴾ [٩١] ٣٤٠/١
- ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم﴾ [٩٣] ٤٣٤/١
- ﴿مصدق لما معهم﴾ [١٠١] ٣٦١/١
- ﴿نبد فريق من الذين أتوا الكتاب كتاب الله
- وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون﴾ [١٠١] ٣٤٠/١
- ﴿واتبعوا ما تتلوا الشياطين
- على ملك سليمان﴾ [١٠٢] ٣٦٣/١
- ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
- خير لو كانوا يعلمون﴾ [١٠٣] ١٧٩/٢
- ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات
- فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً﴾ [١٢٤] ١٧٠/٢
- ﴿بل ملة إبراهيم حنيفاً﴾ [١٣٥] ٢٦٨/١
- ﴿وان كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾ [١٤٣] ٢٢٣/١
- ﴿ما تبعوا قبلتك﴾ [١٤٥] ٣٨٠/١

- ﴿ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين﴾ [١٤٥] ٤٠٢/١
 ﴿ومن كان مريضًا أو على سفر فعدة من أيامٍ آخر﴾ [١٨٥] ٥٦٩/١
 ﴿فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى﴾ [١٨٦] ١٣٧/٢
 ﴿فصيام ثلاثة أيام﴾ [١٩٦] ٤٠٧/١
 ﴿الحج أشهر معلومات﴾ [١٩٧] ٨١/١
 ﴿ما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾ [١٩٧] ١٤٤/٢
 ﴿فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله﴾ [١٩٨] ٦٥/٢، ٨٢/١
 ﴿ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة﴾ [٢٠١] ٥٥٥/١
 ﴿واذكروا الله فى أيام معدودات﴾ [٢٠٣] ٨١/١
 ﴿وهو ألد الخصام﴾ [٢٠٤] ٤٠٧/١
 ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله﴾ [٢١٤] ١٢١/٢
 ﴿وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم﴾ [٢١٦] ٢٤٧/١
 ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ [٢١٧] ٥٧٦، ٥٧٥/١
 ﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾ [٢١٧] ٥٦٢/١
 ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر﴾ [٢١٧] ٤١٤/٢
 ﴿ماذا ينفقون قل العفو﴾ [٢١٩] ١١٩/١
 ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ [٢٢١] ١٥٦/١
 ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾ [٢٢٦] ٤٠٧/١
 ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ [٢٢٨] ١٨٨/٢
 ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾ [٢٣٣] ١١٣/٢
 ﴿وما لنا ألا نقاتل فى سبيل الله﴾ [٢٤٦] ١١٤/٢

- ﴿فمن شرب منه فليس مني﴾ [٢٤٩] ٣١٨/١
- ﴿فشربوا منه إلا قليل﴾ [٢٤٩] ٣١٨/١
- ﴿ولو شاء الله ما اقتتلوا﴾ [٢٥٣] ١٧٩/٢
- ﴿أو كالذى مر على قرية﴾ [٢٥٩] ٣٥٤/١
- ﴿بل لبثت مائة عام﴾ [٢٥٩] ١٩٠/٢
- ﴿فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه﴾ [٢٥٩] ٣٣٣، ٣٣٢/٢
- ﴿وانظر﴾ [٢٥٩] ٣٣٢/٢
- ﴿أعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ [٢٥٩] ٢٥٩/١
- ﴿كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس﴾ [٢٧٥] ١٠٨/١
- ﴿اتقوا الله﴾ [٢٧٨] ٣٣٥/٢
- ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ [٢٨٠] ١٧٦/١
- ﴿فليكتب وليملل الذى عليه الحق
- وليتق الله ربه﴾ [٢٨٢] ١٣٧/٢
- ﴿لله ما فى السموات وما فى الأرض﴾ [٢٨٤] ٣٦٠/١
- ﴿وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله
- فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ [٢٨٤] ١٥٩، ١٤٦/٢
- ﴿لا نفرق بين أحد من رسله﴾ [٢٨٥] ٥٦٩/١
- ﴿لا تؤاخذنا﴾ [٢٨٦] ١٣٦/٢

سورة آل عمران

- ﴿الم، الله لا إله إلا هو الحى القيوم﴾ [٢، ١] ٣٣٦/٢
- ﴿فائماً بالقسط﴾ [١٨] ٣٢٧/١
- ﴿إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق
- ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس...﴾ [٢١] ١٦١/١
- ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعونى﴾ [٣١] ١٥٦/٢
- ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾ [٦٢] ٢١٨/١

- ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم
من كتاب...﴾ [٨١] ٤٠٢/١
- ﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل
من أحدهم ملء الأرض ذهبًا ولو افتدى به﴾ .. [٩١] ١٧٩/٢، ٥٧١، ١٦١/١
- ﴿وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم﴾ [٩٢] ٢١٦/١
- ﴿ولله على الناس حج البيت
من استطاع إليه سبيلاً﴾ [٩٧] ٥٧٧، ٥٧٥/١
- ﴿فأصبحتم بنعمته إخوانا﴾ [١٠٣] ١٦٩/١
- ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ [١٠٦] ١٨٢، ١٥٦/٢
- ﴿ففي رحمة الله هم فيها خالدون﴾ [١٠٧] ٥٢٩/١
- ﴿ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا
إلا بحبل من الله﴾ [١١٢] ٣١٨/١
- ﴿إن تمسكم حسنة تسؤهم﴾ [١٢٠] ٤١٤/٢
- ﴿ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة
آلاف من الملائكة﴾ [١٢٤] ١٩١/٢
- ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾ [١٤٢] ١٢٥/٢
- ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [١٤٤] ١٨٧/١
- ﴿ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون﴾ [١٥٨] ٥٣/٢، ٣٧٧/١
- ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾ [١٥٩] ٣٦٨/١
- ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فيأذن الله﴾ [١٦٦] ١٦١/١
- ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا﴾ [١٨٠] ٢٤٦/١
- ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ [١٨٥] ١٥٦/١
- ﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب
لتبينته للناس﴾ [١٨٧] ٣٨٦/١

سورة النساء

- ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾ [١] ٥٦٣، ٣١١/١
- ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ [٢] ٣٦٠/١
- ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ [٣] ١١٦/١
- ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾
- منى وثلاث ورباع﴾ [٣] ٧٤/٢
- ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾ [٩] ١٧٩، ١٧٣/٢
- ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً﴾ [٩] ١٣٧/٢
- ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما﴾ [١٦] ١٦٢/١
- ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ [٤٣] ٣٤٠/١
- ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ [٥٨] ٥٥٥/١
- ﴿وقل لهم فى أنفسهم قولاً بليغاً﴾ [٦٣] ٥١٥/١
- ﴿وإن منكم لمن ليبطئن﴾ [٧٢] ١٢١/١
- ﴿يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾ [٧٣] ١٢٣/٢
- ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ [٧٨] ١٤٩، ١٤٤/٢
- ﴿فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً﴾ [٧٨] ٢٠٨/١
- ﴿لا يستوى القاعدون من المؤمنين...﴾ [٩٥] ٣٢٣/٢، ١٤٧/١
- ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم...﴾ [٩٧] ١٦٢/١
- ﴿ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت﴾ [١٠٠] ١٦٣/٢
- ﴿وإذا كنت فىهم فأقمت لهم الصلاة...﴾ [١٠٢] ١٣٧/٢
- ﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾ [١٢٣] ١٤٤/٢
- ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾ [١٢٥] ٢٤٤/١

- ﴿إنكم إذا مثلهم﴾ [١٤٠] ١٠٨/٢
 ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول﴾
 ﴿إلا من ظلم﴾ [١٤٨] ٤٥٢/١
 ﴿يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابًا من السماء فقد سألوا
 موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة﴾ .. [١٥٣] ٥٣٩/١
 ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ [١٥٧] ٣١٥/١
 ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم﴾ [١٦٠] ٣٦١/١
 ﴿وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق...﴾ [١٦٣] ٥٣٨، ٦٧/١
 ﴿وآتينا داود زبوراً﴾ [١٦٣] ٥٦٦/١
 ﴿ورسلنا قد قصصناهم عليك﴾ [١٦٤] ٥٦٦/١

سورة المائدة

- ﴿فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم﴾
 ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ [٣] ٣٣٦/٢
 ﴿وامسحوا براءتكم﴾ [٦] ٥١٤/١
 ﴿من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل﴾ [٣٢] ٣٥٧/١
 ﴿وأولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم لهم﴾
 ﴿في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾ [٤١] ٣٣٦/٢
 ﴿أفحكم الجاهلية يبغون﴾ [٥٠] ١٤٩/١
 ﴿يا أيها الذين آمنوا من يردت منكم عن دينه﴾
 ﴿فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه﴾ [٥٤] ٤١٥/٢
 ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى﴾
 ﴿من آمن بالله واليوم الآخر...﴾ [٦٩] ٢٢٧/١
 ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾ [٧١] ١١١، ١٠٩/٢
 ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ [٧١] ٢٦٠/١
 ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون﴾

- ليمنن الذين كفروا منهم عذاب أليم ﴿ [٧٣] ٤٠٢/١
 ﴿لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود
 وعيسى ابن مريم ﴿ [٧٨] ٢٤٣/٢
 ﴿هديًا بالغ الكعبة ﴿ [٩٥] ٤٠٩/١
 ﴿أو كفارة طعام مساكين ﴿ [٩٥] ٣٧٢/١
 ﴿ولا نكتم شهادة الله ﴿ [١٠٦] ٣٧٢/١
 ﴿لا علم لنا إنك أنت علام الغيوم ﴿ [١٠٩] ٢٣٧/١
 ﴿ونعلم أن قد صدقتنا ﴿ [١١٣] ٢٢١/١
 ﴿لا أعذبه أحدًا من العالمين ﴿ [١١٥] ٢٩٤/١

سورة الأنعام

- ﴿وقالوا لولا أنزل عليه ملك ﴿ [٨] ١٨٤/٢
 ﴿ولقد استهزئ ﴿ [١٠] ٣٣٦/٢
 ﴿ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه
 الذين خسروا أنفسهم ﴿ [١٢] ٥٧٩/١
 ﴿أفغير الله أتخذ وليًا فاطر السموات
 والأرض ﴿ [١٤] ٥١٤/١
 ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب
 بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴿ [٢٧] ١٢٥/٢
 ﴿أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا ﴿ [٣٠] ٣٨٩/١
 ﴿قد نعلم إنه ليحزنك ﴿ [٣٣] ٢١٥/١
 ﴿وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تتبغى نفقًا
 في الأرض أو سلمًا في السماء فتأتيهم بآية ﴿ [٣٥] ١٦٤/٢
 ﴿من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله
 على صراط مستقيم ﴿ [٣٩] ٣٣٦/٢
 ﴿وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ﴿ [٤٨] ٣٣٣/١

- ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض﴾
 ٥٦٦/١ [٥٩] ﴿ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾
 ﴿قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب﴾
 ٥٦١/١ [٦٤] ﴿ثم أنتم تشركون﴾
 ٥٢١/١ [٦٦] ﴿وكذب به قومك وهو الحق﴾
 ٥٦/٢ [٦٨] ﴿وإما ينسبك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى﴾
 ١٢٠/١ [٨١] ﴿فأى الفريقين أحق بالأمن﴾
 ﴿وأولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾
 ٣٣٣، ٣٣٢/٢ [٩٠] ﴿قل لا أسألكم عليه أجرًا﴾
 ٤١٥/١ [٩٤] ﴿لقد تقطع بينكم﴾
 ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت﴾
 ٥٧٣/١ [٩٥] ﴿من الحي﴾
 ﴿فالق الإصباح وجعل الليل سكنا﴾
 ٤٦٨/١ [٩٦] ﴿والشمس والقمر حسابًا﴾
 ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية﴾
 ٤٠٢، ٣٨٨/١ [١٠٩] ﴿ليؤمنن بها﴾
 ٥١٠/١ [١٢٤] ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾
 ﴿سيقول الذين أشركوا لو شاء الله﴾
 ٥٦٠/١ [١٤٨] ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾
 ١٢٥، ١١٠، ١٠٩/١ [١٥٤] ﴿تمامًا على الذي أحسن﴾
 ١٩٠/٢ [١٦٠] ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾

سورة الأعراف

- ﴿ما منعك ألا تسجد﴾ [١٢] ١٣٦/٢
 ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ [١٩] ٥٢٩/١

- ﴿ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا
وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾ [٢٣] ١٦٧/٢، ٤٠٢/١
- ﴿قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾ [٢٤] ٣٤٠/١
- ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ [٢٦] ١٤٧/١
- ﴿يا بنى آدم لا يفتننكم الشيطان﴾ [٢٧] ٥٣/٢
- ﴿قالت أخرجهم لأولاهم﴾ [٣٨] ٧٥/٢
- ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ [٥٦] ٢٢٢/٢، ٤١٤/١
- ﴿ما لكم من إله غيره﴾ [٦٥] ٣٥٨، ١٤٤/١
- ﴿واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح﴾ [٦٩] ١٧٠/٢
- ﴿وتنحتون الجبال بيوتاً﴾ [٧٤] ٣٢٩/١
- ﴿قال الملأ الذين استكبروا من قومه
للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ [٧٥] ٥٧٩/١
- ﴿مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها
فما نحن لك بمؤمنين﴾ [١٣٢] ١٤٤/٢
- ﴿رب اغفر لى ولأخى﴾ [١٥١] ٥/٢
- ﴿هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون﴾ [١٥٤] ٣٦١/١
- ﴿لو شئت أهلكتهم من قبل وإياى﴾ [١٥٥] ١٧٨/٢
- ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً﴾ [١٦٠] ١٨٨/٢
- ﴿أو لم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض
وما خلق الله من شىء﴾ [١٨٥] ٣٥٩/١
- ﴿لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ [١٨٧] ٣٦٠/١
- ﴿ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها﴾ [١٩٥] ٥٤٦/١

سورة الأنفال

- ﴿ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال﴾ [١٦] ٣١٨/١

- ﴿ولو علم الله فيهم خيرًا لأسمعهم﴾
 ١٧٨/٢ [٢٣] ﴿ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾
 ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا﴾
 منكم خاصة﴾ [٢٥] ٥٣/٢
 ﴿نعم المولى ونعم النصير﴾ [٤٠] ٤٩٥/١
 ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه﴾ [٤١] ١٦١/١
 ﴿لولا كتاب من الله سبق لمسكم﴾
 فيما أخذتم عذاب عظيم﴾ [٦٨] ٣٦١/١
 ﴿إلا تفعلوه﴾ [٧٣] ٣١٤/١

سورة التوبة

- ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر﴾
 أن الله برىء من المشركين ورسوله﴾ [٣] ٢٢٨/١
 ﴿ثم وليتم مدبرين﴾ [٢٥] ٣٣٩/١
 ﴿وقالت اليهود عزيز ابن الله﴾ [٣٠] ٨/٢
 ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا﴾ [٣٦] ١٩٢/٢، ٤٩٦/١
 ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ [٤٠] ١٣٦/٢
 ﴿لأعدوا له عدة﴾ [٤٦] ٤٠٥/١
 ﴿ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله﴾
 فإن له نار جهنم خالدًا فيها﴾ [٦٣] ٤١٥/٢، ٢١٦/١
 ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ [٦٩] ١١٢/١
 ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾
 أحق أن تقوم فيه﴾ [١٠٨] ٣٥٧/١
 ﴿وظنوا ألا ملجأ من الله إلا إليه﴾ [١١٨] ٢٤١/١
 ﴿ثم تاب عليهم ليتوبوا﴾ [١١٨] ٥٦٧/١

سورة يونس

- ﴿دعواهم فيها سبحانهك اللهم وتحيتهم فيها سلام
 وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [١٠] ٢١٦،١٤٧/١
 ﴿ثم نقول للذين أشركوا مكانكم
 أنتم وشركاؤكم﴾ [٢٨] ٤٩/٢
 ﴿ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون﴾ [٨٩] ٦٠/٢

سورة هود

- ﴿ولئن قلت إنكم مبعوثون من بعد الموت ليقولن الذين كفروا
 إن هذا إلا سحر مبين﴾ [٧] ١٦٧/٢
 ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ [٨] ١٨٥/٢
 ﴿فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك﴾ [١٢] ٢٠٩/١
 ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم
 أعمالهم فيها﴾ [١٥] ١٤٨،١٤٦/٢
 ﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصم﴾ [٢٤] ٦٧/١
 ﴿أنلزمكموها﴾ [٢٨] ٩٤/١
 ﴿ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم
 إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم﴾ [٣٤] ١٨٢،١٦٧/٢
 ﴿باسم الله مجراها ومرساها﴾ [٤١] ٤٣٨/٢
 ﴿هن أطهر لكم﴾ [٧٨] ٩٩/١
 ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ [٨٥] ٣٣٩/١
 ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾ [٩٨] ٥٧٢/١
 ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرض﴾ [١٠٧] ١٦٥/١
 ﴿وإن كلا لما ليوفيهم﴾ [١١١] ٢٢٤/١

سورة يوسف

- ﴿إني رأيت أحد عشر كوكبًا﴾ [٤] ١٩٢/٢
- ﴿رأيتهم لى ساجدين﴾ [٤] ٧٨٠،٧٦/١
- ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ [٢٠] ٤٥٦/١
- ﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت﴾ [٢٦] ١٥٥/٢
- ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ [٢٩] ٥/٢
- ﴿ما هذا بشرًا﴾ [٣١] ٣١٥،١٨٧/١
- ﴿ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن
- وليكونا من الصاغرين﴾ [٣٢] ٥١/٢،٣٧٦/١
- ﴿رب السجن أحب إلى مما يدعونى إليه﴾ [٣٣] ١٨٠،٥/٢
- ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات﴾ [٣٥] ٢٦٨/١
- ﴿قال أحدهما إني أرانى أعصر خمرا
- وقال الآخر إني أرانى أحمل فوق رأسى خبزًا﴾ [٣٦] ٢٥١/١
- ﴿يا صاحبي السجن﴾ [٣٩] ٤٠٧/١
- ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ [٤٣] ٣٦١/١
- ﴿هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾ [٦٥] ٢٧٠/١
- ﴿فقد سرق أخ له من قبل﴾ [٧٧] ١٥٦/٢
- ﴿يا أسفى﴾ [٨٤] ٢٠/٢
- ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾ [٨٥] ٣٨١،١٦٣/١
- ﴿تالله لقد آثرك الله علينا﴾ [٩١] ٣٧٨/١
- ﴿فلما أن جاء البشير﴾ [٩٦] ١١٤،١٠٨/٢
- ﴿ألقاه على وجهه فارتد بصيرًا﴾ [٩٦] ١٦٧/١
- ﴿وكأين من آية فى السموات والأرض
- يمرون عليها وهم عنها معرضون﴾ [١٠٥] ٢٠٨/٢

سورة الرعد

- ﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ [٧] ٣٢٦/٢
 ﴿وإذا أراد الله بقوم سوءًا فلا مرد له
 وما لهم من دونه من وال﴾ [١١] ٣٢٦/٢
 ﴿ولله يسجد من فى السموات والأرض
 طوعًا وكرها﴾ [١٥] ٣٣٠/١
 ﴿جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم﴾ [٢٣] ٥٦٠/١
 ﴿ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض
 أو كلم به الموتى بل لله الأمر جميعًا﴾ [٣١] ١٧٩/٢
 ﴿لهم عذاب فى الحياة الدنيا ولعذاب الآخرة
 أشق وما لهم من الله من واق﴾ [٣٤] ٣٢٦/٢
 ﴿كفى بالله شهيدًا﴾ [٤٣] ٢٥٧/١

سورة إبراهيم

- ﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور
 بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد. الله﴾ [٢، ١] ٥٧٥/١
 ﴿أفى الله شك فاطر السموات والأرض﴾ [١٠] ٣٣٥/٢، ٥١٣/١
 ﴿ويسقى من ماء صديد﴾ [١٦] ٥٣٤/١
 ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنت بمصرخى﴾ [٢٢] ٤٥٠/١
 ﴿قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ [٣١] ١٤٠/٢
 ﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾ [٤٥] ٢٦٨/١
 ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾ [٤٧] ٤٤٢/١

سورة الحجر

- ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ [٤] ٣٣٢/١

﴿وقالوا يا أيها الذى نزل عليه الذكر

- إنك لمجنون ﴿ [٦] ١٦/٢
- ﴿لو ما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين ﴿ [٧] ١٨٤/٢
- ﴿ومن لستم له برازقين ﴿ [٢٠] ٥٦٥/١
- ﴿ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخواناً
- على سرر ﴿ [٤٧] ٣٣٧/١
- ﴿أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴿ [٦٦] ٣٣٧/١
- ﴿لعمرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون ﴿ [٧٢] ٣٩٢/١

سورة النحل

- ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق ﴿ [١٧] ١١٧/٢
- ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً ﴿ [٣٠] ١١٩/١
- ﴿ولنعلم دار المتقين ﴿ [٣٠] ٤٩٥/١
- ﴿لا تتخذوا إلهين اثنين ﴿ [٥١] ٥٢٠/١
- ﴿تالله لتسألن عما كنتم تفترون ﴿ [٥٦] ٥٣/٢
- ﴿ظل وجهه مسوداً وهو كظيم ﴿ [٥٨] ١٦٩/١
- ﴿وما أمر الساعة إلا كلمح البصر
- أو هو أقرب ﴿ [٧٧] ٥٤٨/١
- ﴿وجعل لكم سراييل تقيكم الحر ﴿ [٨١] ٥٦٩/١
- ﴿ما عندكم ينفد وما عند الله باق ﴿ [٩٦] ٣٢٦/٢
- ﴿فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿ [٩٨] ٥٢٠/١
- ﴿ولا تك فى ضيق مما يمكرون ﴿ [١٢٧] ١٨٣/١

سورة الإسراء

- ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴿ [١] ٣٥٧/١

- ﴿وإن عدتم عدنا﴾ [٨] ١٤٦/٢
- ﴿ربكم أعلم بما فى نفوسكم﴾ [٢٥] ٥١١/١
- ﴿وتظنون إن لبثم إلا قليلاً﴾ [٥٢] ٢٤٩/١
- ﴿إن يشأ يرحمكم أو إن يشأ يعذبكم﴾ [٥٤] ١٤٤/٢
- ﴿وإذا لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً﴾ [٧٦] ١١٨/٢
- ﴿أو لم يروا أن الله الذى خلق
السموات والأرض قادر﴾ [٩٩] ١٢٨/١
- ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا
فله الأسماء الحسنى﴾ [١١٠] ٤٢٩، ١٢٠/١ -
- [١٤٤/٢، ١٧٠، ٣٣٦]

سورة الكهف

- ﴿الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب﴾ [١] ٥٢٠/١
- ﴿لينذر بأساً شديداً من لدنه﴾ [٢] ٤٢٧/١
- ﴿من يهد الله فهو المهتد﴾ [١٧] ١١٧/١
- ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ [١٨] ٤٦٧/١
- ﴿ولن تفلحوا إذن أبداً﴾ [٢٠] ١٠٨/٢
- ﴿وللبثوا فى كهفهم ثلاث مائة سنين﴾ [٢٥] ١٩٠/٢
- ﴿إن ترن أنا أقل منك مالاً وولدا﴾ [٣٩] ١٠٠، ٩٩/١
- ﴿فعسى ربي أن يؤتىن خيراً من جنتك﴾ [٤٠] ١٥٦/٢
- ﴿بئس للظالمين بدلا﴾ [٥٠] ٤٩٥/١
- ﴿وتلك القرى أهلكتناهم لما ظلموا﴾ [٥٩] ١٨٠/٢، ٤٣٥/١
- ﴿آتونى أفرغ عليه قطراً﴾ [٩٦] ٢٨٧/١
- ﴿وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض﴾ [٩٩] ٢٤٤/١

سورة مريم

- ﴿ولم أكن بدعائك رب شقياً﴾ [٤] ١٤١/٢
- ﴿فهب لى من لدنك ولياً﴾ [٥] ٣٦١/١
- ﴿آيتك ألا تكلم الناس﴾ [١٠] ٢٢٣/١
- ﴿وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حياً﴾ [٢١] ١٦٤/١
- ﴿فإما ترين من البشر أحداً فقولى
إنى نذرت للرحمن صوماً﴾ [٢٦] ١٥٠/٢
- ﴿أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا﴾ [٣٨] ٤٨٣/١
- ﴿لئن لم تنته لأرجمنك﴾ [٤٦] ١٦٨/٢
- ﴿ثم لتنزعن من كل شيعة أيهم أشد
على الرحمن عتياً﴾ [٦٩] ١٢٠/١

سورة طه

- ﴿ولتصنع على عينى﴾ [٣٩] ٥٧١/١
- ﴿إن هذان لساحران﴾ [٦٣] ٧١/١
- ﴿ولأصلبنكم فى جذوع النخل﴾ [٧١] ٣٦٢/١
- ﴿فأقض ما أنت قاض﴾ [٧٢] ٣٢٦/٢، ١٢٣/١
- ﴿إنه من يأت ربه مجرمًا فإن له جهنم﴾ [٧٤] ٩٧/١
- ﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾ [٧٨] ١٢١/١
- ﴿ومن يحلل عليه غضبى فقد هوى﴾ [٨١] ٤١٤/٢
- ﴿أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً﴾ [٨٩] ١١٢/٢
- ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع
إلينا موسى﴾ [٩١] ١٢١/٢
- ﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن
فلا يخاف ظلماً ولا هضماً﴾ [١١٢] ١٥٦/٢

سورة الأنبياء

- ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ [٣] ٢٦٠، ١٥٧/١
- ﴿فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون﴾ [١٢] ١٨١/٢
- ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [٢٢] ٣١٤/١
- ﴿هذا ذكر من معى وذكر من قبلى﴾ [٢٤] ٤٢٦/١
- ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد
- أفإن مت فهم الخالدون﴾ [٣٤] ١٦٨/٢
- ﴿لقد كنتم أنتم وأبائكم فى ضلال مبين﴾ [٥٤] ٥٦٠/١
- ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ [٦٥] ٢٤٦/١
- ﴿فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ [٩٧] ٩٦/١

سورة الحج

- ﴿يا أيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث﴾ .. [٥] ٥٤٠/١
- ﴿ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم﴾ [٨، ٩] ٤٠٩/١
- ﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم
- أعيدوا فيها﴾ [٢٢] ٣٠١/١
- ﴿ثم ليقتضوا تفنهم﴾ [٢٩] ١٣٨/٢
- ﴿وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق﴾ [٢٩] ١٣٧/٢
- ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ [٣٠] ٣٥٩/١
- ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب
- التي فى الصدور﴾ [٤٦] ٩٦/١

سورة المؤمنون

- ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمنكم﴾ [٦] ١١٦/١

- ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ [١٢] ٥٦١/١
 ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾ [٢٧] ١٠٨/٢
 ﴿ويشرب مما تشربون﴾ [٣٣] ١٢٣/١
 ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا
 وما نحن بمبعوثين﴾ [٣٧] ٥٣٨/١
 ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾ [٤٠] ٣٦٨/١

سورة النور

- ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾ [٩] ٢٢١/١
 ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ...﴾ [١٠] ١٨٤/٢
 ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته
 ما زكا منكم من أحد أبدًا﴾ [٢١] ١٨٣/٢
 ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على
 عورات النساء﴾ [٣١] ١٣٧/١
 ﴿يوقد من شجرة مباركة زيتونة
 لا شرقية ولا غربية﴾ [٣٥] ٥٣٣، ٢٣٩/١
 ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال. رجال﴾ [٣٧، ٣٦] ٣٩٤/٢-٢٦٤/١
 ﴿إذا أخرج يده لم يكذبها﴾ [٤٠] ٢٠٩، ٢٠٨/١
 ﴿ألم تر أن الله يسبح له من فى
 السموات والأرض﴾ [٤١] ١١٦/١
 ﴿خلق كل دابة من ماء فمنهم
 من يمشى على بطنه﴾ [٤٥] ١١٧/١
 ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ [٥٢] ٣٩٩/١

سورة الفرقان

- ﴿تبارك الذى إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجرى
من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً﴾ [١٠] ٥٧٢/١
- ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين
إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾ [٢٠] ٣٤١، ٢٨١/١
- ﴿فقلنا اذهبوا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا
فدمرناهم تدميراً﴾ [٣٦] ٦٠/٢
- ﴿والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً﴾ [٦٤] ١٦٩/١
- ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً. يضاعف له
العذاب يوم القيامة﴾ [٦٩، ٦٨] ٥٨٠/١
- ﴿واجعلنا للمتقين إماماً﴾ [٧٤] ٢٧٠/٢

سورة الشعراء

- ﴿إن نشأ نزل عليهم من السماء آية
فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾ [٤] ١٤٨/٢-٤١٤/١
- ﴿وتلك نعمة تمنها على﴾ [٢٢] ٥٤٥/١
- ﴿وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون﴾ [٢٢٧] ٢٥٠/١

سورة النمل

- ﴿وكان فى المدينة تسعة رهط﴾ [٤٨] ١٩٥/٢
- ﴿تقاسموا بالله لنبئنه وأهله﴾ [٤٩] ٣٨٦/١
- ﴿وكل أتوه داخرين﴾ [٨٧] ٤٢٥/١
- ﴿ومن جاء بالسيسة فكبت وجوههم فى النار﴾ [٩٠] ١٥٦/٢

سورة القصص

- ﴿ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها﴾ ... [١٥] ٣٦٣/١
- ﴿أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على﴾ [٢٨] ١٦٩/٢، ٤٢٩/١
- ﴿وآتيانه من الكنوز ما إن مفاتحه
- لتنوء بالعصبة أولى القوة﴾ [٧٦] ٢١٥/١
- ﴿فخرج على قومه في زينته﴾ [٧٩] ٣٦٢/١
- ﴿ويكأن الله يسط الرزق لمن يشاء﴾ [٨٢] ٤٤/٢
- ﴿ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾ [٨٢] ٣٦٦، ٣٥٥/١

سورة العنكبوت

- ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ [٢] ١٠٩/٢، ٢٤٦/١
- ﴿ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله﴾ ... [٣] ٣٩. /١
- ﴿من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت﴾ [٥] ٣٢٦/٢
- ﴿اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم﴾ [١٢] ١٣٨/٢
- ﴿إنا منجوك وأهلك إلا امرأتك﴾ [٣٣] ٥٦٦/١
- ﴿وما كان الله ليظلمهم﴾ [٤٠] ١١٩/٢
- ﴿ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا﴾ [٦٦] ١٣٧/٢

سورة الروم

- ﴿الم. غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد
- غلبهم سيغلبون. في بضع سنين﴾ [١ - ٤] ٤٠٥، ٣٦١/١
- ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [٤] ٤٣٢/١
- ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ...﴾ [٣٦] ١٥٧/٢
- ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده ...﴾ [٣٧] ٥١١/١

- ﴿وكان حقًا علينا نصر المؤمنين﴾ [٤٧] ١٧٢/١
 ﴿ولئن أرسلنا ريحًا فرأوه مصفرًا...﴾ [٥١] ٣٨٠، ٣٧٨/١

سورة لقمان

- ﴿واغضض من صوتك﴾ [١٩] ٤١٤/٢
 ﴿ولو أنما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده
 سبعة أبحر ما نفذت كلمات الله﴾ [٢٧] ١٧٨/٢
 ﴿فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد﴾ [٣٢] ١٨١/٢

سورة السجدة

- ﴿لا ريب فيه من رب العالمين﴾
 أم يقولون افتراه﴾ [٣، ٢] ٥٤٦/١

سورة الأحزاب

- ﴿النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ [٦] ٥٠٦/١
 ﴿يا أهل يثرب لا مقام لكم﴾ [١٣] ٢٣٨/١
 ﴿تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت﴾ [١٩] ٤٣٦/١
 ﴿لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة...﴾ [٢١] ٥٧٧/١
 ﴿وقرن فى بيوتكن﴾ [٣٣] ٤٠٦/٢
 ﴿إن المسلمين والمسلمات﴾ [٣٥] ٢٥٢/٢
 ﴿وتخفى فى نفسك ما الله مبديه﴾ [٣٧] ١٢٣/١
 ﴿لكيلا يكون على المؤمنين حرج﴾ [٣٧] ١١٦/٢
 ﴿ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم...﴾ [٤٠] ٥٥١/١
 ﴿ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن﴾ [٥١] ٥٢٥/١
 ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبى﴾ [٥٦] ٢٢٦/١

سورة سبأ

- ﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك
 من ربك هو الحق﴾ [٦] ٢٤١/١
 ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته
 إلا دابة الأرض تأكل منسأته﴾ [١٤] ١٧٥/٢
 ﴿أن لو كانوا يعلمون الغيب﴾ [١٤] ٢٢١/١
 ﴿وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث
 ومزقناهم كل ممزق﴾ [١٩] ٤٣٨/٢
 ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين﴾ [٢٤] ٥٤٧/١
 ﴿لولا أنتم لكننا مؤمنين﴾ [٣١] ١٨٢/٢، ٣٥٢/١
 ﴿بل مكر الليل والنهار﴾ [٣٣] ٤٠٧/١
 ﴿قل إن ربي يقذف بالحق﴾ [٤٨] ٢١٥/١

سورة فاطر

- ﴿أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾ [١] ٧٤/٢
 ﴿فلا ممسك لها وما يمسك...﴾ [٢] ٣٥٨/١
 ﴿هل من خالق غير الله﴾ [٣] ١٤٤/١
 ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ [٣٦] ١٢٢/٢
 ﴿إن أمسكهما من أحد من بعده﴾ [٤١] ٣٨٠/١

سورة يس

- ﴿وجعلنا من بين أيديهم سدًا
 ومن خلفهم سدًا﴾ [٩] ٥٥٥/١

- ﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية﴾
 إذ جاءها المرسلون ﴿ [١٣] ٢٤٥/١
 ﴿قالوا طائركم معكم أئن ذكرتم﴾ [١٩] ١٦٤/٢
 ﴿وان كل لما جميع لدينا محضرون﴾ [٣٢] ١٨١/٢
 ﴿ما عملته أيديهم﴾ [٣٥] ١٢٢/١
 ﴿وآية لهم الليل نسلخ منه النهار﴾ [٣٧] ١٣٧/١
 ﴿وآية لهم أنا حملنا ذريتهم﴾
 في الفلك المشحون ﴿ [٤١] ١٥٩/١
 ﴿من يحيى العظام وهى رميم﴾ [٧٨] ٢٢٢/٢
 ﴿أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر﴾ [٨١] ١٢٨/١

سورة الصافات

- ﴿ما لكم لا تنصرون﴾ [٢٥] ٣٤٢/١
 ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾ [٤٧] ٢٣٩
 ﴿ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون﴾ [٧٥] ٤٩٧/١
 ﴿وجعلنا ذريته هم الباقين﴾ [٧٧] ٩٩/١
 ﴿وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل﴾ [١٣٧، ١٣٨] ٣٦١/١

سورة ص

- ﴿ولات حين مناص﴾ [٣] ١٩٥/١
 ﴿وعندهم قاصرات الطرف﴾ [٥٢] ٥٢١/١
 ﴿فبعزتك لأغوينهم أجمعين﴾ [٨٢] ٣٨٨/١
 ﴿قال فالحق والحق أقول لأملأن جهنم منك﴾
 ﴿وممن تبعك منهم أجمعين﴾ [٨٤، ٨٥] ٣٨٥/١

سورة الزمر

- ﴿كل يجرى لأجل مسمى﴾ [٥] ٣٥٩/١
- ﴿والذى جاء بالصدق وصدق به...﴾ [٣٣] ١٠٨/١
- ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ [٣٦] ٣٢٦/٢
- ﴿يا حسرتى﴾ [٥٦] ٢٠/٢
- ﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله
وجوههم مسودة﴾ [٦٠] ٣٤١/١
- ﴿أفغير الله تأمرونى أعبد﴾ [٦٤] ٨٣/١
- ﴿مطويات يمينه﴾ [٦٧] ٣٣٨،٣٢٩،١٠٠/١
- ﴿فادخلوها خالدين﴾ [٧٣] ٣٢٧/١

سورة غافر

- ﴿يوم هم بارزون لا يخفى على الله
منهم شىء﴾ [١٦] ٤٢٤/١
- ﴿لعلى أبلغ الأسباب. أسباب السموات
فأطلع إلى إله موسى﴾ [٣٧، ٣٦] ١٣١/٢
- ﴿إنما هذه الدنيا متاع وإن الآخرة
هى دار القرار﴾ [٣٩] ٣٢١/٢
- ﴿فإما نرينك بعض الذى نعدهم أو نتوفينك﴾ [٧٧] ٥٣/٢

سورة فصلت

- ﴿فى أربعة أيام سواء للسائلين﴾ [١٠] ٣٣١/١
- ﴿ثم استوى إلى السماء وهى دخان
فقال لها وللأرض ائتيا﴾ [١١] ٥٦١/١

﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ [٤٦] ٣١٦/٢

سورة الشورى

﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام
أزواجاً يدرؤكم فيه﴾ [١١] ٣٦٢/١
 ﴿ليس كمثله شيء﴾ [١١] ٣٦٦،٣٥٤/١
 ﴿ذلك الذى يبشر الله عباده﴾ [٢٣] ١١١/١
 ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾ [٤٣] ١٤٧/١
 ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً﴾ [٥١] ١٣٤/٢

سورة الزخرف

﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾ [١٩] ٢٤٤/١
 ﴿ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
سقفاً من فضة﴾ [٣٣] ٥٧٩/١
 ﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ [٣٥] ١٨١/٢، ٢٢٥/١
 ﴿ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة
فى الأرض يخلفون﴾ [٦٠] ٣٥٩/١
 ﴿ليقض علينا ربك﴾ [٧٧] ١٣٦/٢
 ﴿ورسلنا لديهم يكتبون﴾ [٨٠] ١٧٦/٢
 ﴿وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله﴾ [٨٤] ١٢٤/١

سورة الدخان

﴿إنا أنزلناه فى ليلة مباركة﴾ [٣] ٢١٥/١
 ﴿ففيها يفرق كل أمر حكيم، أمراً من عندنا﴾ [٤، ٥] ٣٣١/١

﴿إن شجرة الزقوم﴾ [٤٣] ٣٣١/٢

سورة الجاثية

﴿وفى خلقكم وما بيث من دابة آيات لقوم يوقنون
 واختلاف الليل والنهار...﴾ [٤، ٥] ٥٥٧، ٣٧٤/١
 ﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾ [١٤] ٢٧٢/١
 ﴿إن هم إلا يظنون﴾ [٢٤] ٢٤٦/١
 ﴿أفلم تكن آياتى تتلى عليكم﴾ [٣١] ٥٧١/١

سورة الأحقاف

﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا
 فلا خوف عليهم﴾ [١٣] ١٦١/١
 ﴿تدمر كل شىء بأمر ربها﴾ [٢٥] ٥٢١/١
 ﴿أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض
 ولم يعى بخلقهن بقادر على أن يحيى الموتى﴾ [٣٣] ١٩٣/١

سورة محمد

﴿فضرب الرقاب﴾ [٤] ٢٩٧، ٢٩٥، ٨٨، ٦٤/١
 ﴿فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء﴾ [٤] ٢٩٨/١
 ﴿طاعة وقول معروف﴾ [٢١] ١٥٦/١
 ﴿وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم.
 إن يسألكموها فيحلفكم تباخلوا﴾ [٣٦، ٣٧] ١٦٧/٢

سورة ق

﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [١٦] ٥٠٦/١

- ﴿عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾ [١٧] ٣٩١/١
 ﴿مريب. الذي﴾ [٢٦، ٢٥] ٣٣٦/٢

سورة الذاريات

- ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ [٢٣] ٤١٥/١
 ﴿وقوم نوح من قبل﴾ [٤٦] ٥٦٦/١

سورة النجم

- ﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ [٩] ٥٤٩/١
 ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ [٣٩] ٢٢١/١

سورة القمر

- ﴿خشعاً أبصارهم يخرجون﴾ [٧] ٣٦٣/١
 ﴿سيعلمون غداً من الكذاب الأشتر﴾ [٢٦] ٥٠٥/١
 ﴿إلا آل لوط نجيناهم بسحر . نعمة من عندنا﴾ [٣٥، ٣٤] ٩٠/٢

سورة الرحمن

- ﴿وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام﴾ .. [٢٤] ١٩٣/٢
 ﴿كل من عليها فان﴾ [٢٦] ٣٢٦/٢
 ﴿سنفرغ لكم أيها الثقلان﴾ [٣١] ٥/٢
 ﴿وجنى الجنتين دان﴾ [٥٤] ٣٢٦/٢

سورة الواقعة

- ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ [٧٥] ٣٨٤/١

- ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾ [٨٢] ٤٣٥/١
 ﴿ونحن أقرب إليه منكم﴾ [٨٥] ٥٠٦/١
 ﴿فأما إن كان من المقربين . فروح وريحان﴾ . [٨٩ ، ٨٨] ١٨٢/٢

سورة الحديد

- ﴿سبح لله ما فى السموات والأرض﴾ [١] ١١٦/١
 ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضًا حسنًا
 يضاعف لهم﴾ [١٨] ٥٧٣/١
 ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شىء
 من فضل الله﴾ [٢٩] ١١٩/٢

سورة المجادلة

- ﴿ما هن أمهاتهم﴾ [٢] ١٨٧/١
 ﴿ويحسبون أنهم على شىء﴾ [١٨] ٢٤١/١

سورة الحشر

- ﴿والذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم
 يحبون من هاجر إليهم﴾ [٩] ٥٧٠/١

سورة الصف

- ﴿تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم
 ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون .
 يغفر لكم ذنوبكم ...﴾ [١٢ ، ١١] ١٣٠/٢

سورة الجمعة

﴿قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾ [٨] ١٦١/١، ٥٦٧

سورة المنافقون

﴿نشهد إنك لرسول الله﴾ [١] ٣٨٦/١

﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ [٢] ٣٨٦/١

سورة الطلاق

﴿واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم

فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن﴾ [٤] ١٥٢/١

﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾ [٧] ١٣٦/٢

﴿الله الذى خلق سبع سموات

ومن الأرض مثلهن﴾ [١٢] ٥٥٥/١

سورة التحريم

﴿فقد صغت قلوبكما﴾ [٤] ٢٤٢/٢

﴿ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح

وامرأة لوط﴾ [١٠] ٣٣١/٢

سورة الملك

﴿ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر

خاسئاً وهو حسير﴾ [٤] ٧٠/١

﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ [١٩] ٥٧٢/١

سورة القلم

- ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ [٩] ١٢٨/١
 ﴿وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾ [٥١] ٣٢١/٢

سورة الحاقة

- ﴿وانشقت السماء فهي يومئذ واهية﴾ [١٦] ٦٣/٢
 ﴿هاؤم اقرأوا كتابيه﴾ [١٩] ٣٣٢/٢، ٢٨٧/١
 ﴿ماليه. هلك﴾ [٢٩، ٢٨] ٤٠٧/٢

سورة المعارج

- ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾ [١] ٣٦٣/١
 ﴿إنهم يرونه بعيدا﴾ [٦] ٢٤١/١

سورة نوح

- ﴿يمددكم بأموالٍ وبنين﴾ [١٢] ٤١٥/٢
 ﴿وقالوا لا تذرنا آلهاكم ولا تذرنا ودا ولا سواها﴾
 ﴿ولا يغوث ويعوق ونسرا﴾ [٢٣] ١٠٤/٢
 ﴿مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا نارا﴾ [٢٥] ٣٦٨/١

سورة الجن

- ﴿ومنا دون ذلك﴾ [١١] ٤١٥/١
 ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا﴾ [١٣] ١٥٢/٢

سورة المزمل

- ﴿إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهداً عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول﴾ [١٦، ١٥] ٥٣٩/١
- ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ [١٦] ١٣٧/١
- ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ [٢٠] ١١٢/٢، ٢٢١/١
- ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾ [٢٠] ١٠٠/١

سورة المدثر

- ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ [٦] ٤١٤/٢
- ﴿على الكافرين غير يسير﴾ [١٠] ٤٤٥/١

سورة القيامة

- ﴿بلى قادرين﴾ [٤] ٣٤٣، ٢٦٨/١
- ﴿إلى ربك يومئذ المستقر﴾ [١٢] ٤٣٨/٢
- ﴿إلى ربك يومئذ المساق﴾ [٣٠] ٤٢٢/١
- ﴿أولى لك فأولى. ثم أولى لك فأولى﴾ [٣٥، ٣٤] ٥٢٩

سورة الإنسان

- ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر
لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ [١] ١٤١/٢
- ﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسل
ويطاف عليهم بآنية من فضة
وأكواب كانت قواريرا﴾ [٤] ١٠٤/٢
- [١٥] ١٠٤/٢

سورة المرسلات

﴿ترمى بشرر كالقصر﴾ [٣٢] ٣٢٣/٢

سورة النبأ

﴿وفتحت السماء فكانت أبوابا.

وسيرت الجبال فكانت سرابا﴾ [١٩، ٢٠] ١٦٨/١

سورة النازعات

﴿يوم ترجف الراجفة﴾ [٦] ٣٨٩/١

سورة الانفطار

﴿الذى خلقك فسواك فعدلك﴾ [٧] ٥٣٩/١

﴿وما أدراك ما يوم الدين. ثم ما أدراك

ما يوم الدين﴾ [١٧، ١٨] ٥٢٩/١

سورة المطففون

﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾ [٣] ٢٨٥/١

﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين.

﴿وما أدراك ما عليون﴾ [١٨، ١٩] ٧٨/١

﴿على الأرائك ينظرون﴾ [٢٣] ٢٥٠/١

﴿هل نُوب الكفار﴾ [٣٦] ٢٥٠/١

سورة الانشقاق

- ﴿إذا السماء انشقت﴾ [١] ٤٢٣/١
 ﴿إنه ظن أن لن يحور﴾ [١٤] ٢٤١/١
 ﴿لتركبن طبقًا عن طبق﴾ [١٩] ٣٦٣/١

سورة البروج

- ﴿قتل أصحاب الأخدود﴾ [٤] ٣٧٩/١
 ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار ذات الوقود﴾ . [٤، ٥] ٥٧٧/١
 وهو الغفور الودود، ذو العرش المجيد.
 فعال لما يريد ﴿ [١٤ - ١٦] ١٦٠/١
 ﴿فعال لما يريد﴾ [١٦] ٣٦١/١

سورة الطارق

- ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ [٤] ٢٢٥/١
 ﴿إنه على رجعه لقادر . يوم تبلى السرائر﴾ .. [٨، ٩] ٤٥٦/١

سورة الأعلى

- ﴿سبح اسم ربك الأعلى . الذي خلق فسوى .
 والذي قدر فهدى . والذي أخرج المرعى﴾ [١-٤] ٥١٩/١
 ﴿والآخرة خير وأبقى﴾ [١٧] ٥٠٦/١

سورة الفجر

- ﴿يا أيها النفس المطمئنة﴾ [٢٧] ١٥/٢

﴿ارجعى إلى ربك راضية مرضية﴾ [٢٨] ٣٩٥/٢

سورة البلد

﴿أحسب أن لم يره أحد﴾ [٧] ٢٢١/١

﴿أو إطعام فى يوم ذى مسغبة . يتيمًا﴾ [١٤ ، ١٥] ٤٥٢/١

سورة الشمس

﴿قد أفلح من زكّاهها﴾ [٩] ٣٧٩/١

﴿ناقة الله وسقياها﴾ [١٣] ٤٢،٤١/٢

سورة الليل

﴿فأما من أعطى واتقى﴾ [٥] ٢٨٥/١

سورة الضحى

﴿والضحى . والليل إذا سجى﴾ [٢ ، ١] ٣٢١/٢

﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ [٥] ٥٣/٢، ٢٨٦/١

سورة الشرح

﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ [١] ١٤٢/٢

سورة العلق

﴿كلا إن الإنسان ليطغى . أن رآه استغنى﴾ [٧ ، ٦] ٢٥١/١

﴿كلا لئن لم يتنه لنسفعا بالناصية﴾ [١٥] ٦١/٢

سورة القدر

- ﴿تنزل الملائكة والروح فيها﴾ [٤] ٤١٣/٢
 ﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ [٥] ٣٥٩/١

سورة البينة

- ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب...﴾ . [١] ٣٣٦/٢، ١٨٣/١

سورة العاديات

- ﴿فالمغيرات صبحًا. فأثرن به نقعًا﴾ [٤، ٣] ٥٧٣، ١٢٦/١

سورة العصر

- ﴿إن الإنسان لفي خسر. إلا الذين آمنوا﴾ ... [٣، ٢] ١٣٧/١

سورة قريش

- ﴿لإيلاف قريش. إيلافهم
 رحلة الشتاء والصيف﴾ [٢، ١] ٣٧٤/٢

سورة الكوثر

- ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ [١] ٢٨٥/١

سورة الكافرون

- ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ [٢] ١٣٦/٢

سورة الإخلاص

- ﴿قل هو الله أحد﴾ [١] ٩٥/١
 ﴿قل هو الله أحد. الله الصمد﴾ [٢،١] ٣٣٥،٨/٢
 ﴿لم يلد ولم يولد. ولم يكن له كفواً أحد﴾ [٤،٣] ١٤١/٢

سورة الناس

- ﴿الذى يوسوس﴾ [٥] ٤٠٧/٢

* * *

فهرس الأحاديث

- أبيض من اللبن وأحلى من العسل ٥٠٣/١
- الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه ١٥١/٢
- إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ٣٢٦/١
- إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ٤٣٥، ٢٣٦/١
- أرسلوا إلى أصدقاء خديجة ٢٧٥/٢
- إذرة المؤمن إلى أنصاف ساقية ٢٤٢/٢
- اشتدى أزمة تنفرجى ٤/٢
- أعور عينه اليمنى ٤٧٨/١
- أفضل ما قلته أنا النبيون من قبلى لا إله إلا الله ١٤٧/١
- التمس ولو خاتماً ١٨٠/١
- أمر بمعروف صدقة ١٥٦/١
- أمرت بالسواك حتى خفت لأردن ٣٨٦/١
- إن أبا بكر رجل أسيف ١٥٠/٢
- إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به ٣٣٣/١
- إن جبريل نزل فصلى، فصلى رسول الله ﷺ ٥٤٠/١
- إن الرجل ليصلى الصلاة، وما يكتب له نصفها ٥٧٥/١
- إن قعر جهنم سبعين خريفاً ٢٣٠/١
- إن كان رسول الله ﷺ يحب الثيامن فى ظهوره ٢٢٥/١
- إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ٩٥/١
- إن هذين حرام على ذكور أمتى ٤٣٤/١
- إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه ٩٣/١
- إنكن لأنتن صواحبات يوسف ٢٨٦/٢
- ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس
يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقاً ٥٠٩/١

- ١٣٥/١ ألا أخبركم بأشد منه حرًا يوم القيامة هذينك الرجلين
 ٩٤/١ إياك أن تكونيها يا حمراء
 ٢١٣/٢ إياكم «ولو» فإن «لو» تفتح عمل الشيطان
 ٢٤٤/٢ الأيدي ثلاث: يد الله وهي العليا
 ٥٦٨/١ تصدق رجل من ديناره، من درهمه
 ٤/٢ ثوبى حجر
 ٣٢١/١ سألت ربي ألا يسلط على أمتى عدوًا
 ٤٨١/١ سبحان الله إن المؤمن لا ينجس
 ٤٧٨/١ شثن أصابعه
 ٤٧٨/١ صفر وشاحها
 ٧٤/٢ صلاة الليل مثنى مثنى
 ٢٠٦/١ فإذا استغنى أو كرب استعف
 ١٦٧/١ فاستحالت غربًا
 ٢٠١/١ فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً
 ٥٠٣/١ فهو لما سواها أضيع
 ٣٧٨/١ فوالله لنزل رسول الله ﷺ
 ١٣٨/٢ قوموا فلأصل لكم
 ٥٤٢/١ كل شيء بقضاء وقدر، حتى العجز والكيس
 ١٣٨/٢ لتأخذوا مصافكم
 ١٦٨/١ لرزقتم كما ترزق الطير
 ٢٥١/١ لقد رأيتنا مع رسول الله وما لنا طعام
 ١٥٢/١ لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة
 ١٩٥/٢ ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة
 ٦٠/١ ليس من امبر امصيام فى امسفر
 ٣٩٥/١ ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت
 ٢٤٣/٢ ما أخرجكما من بيوتكما
 ٣٢١/١ ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء

- ١٧٦/١ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن
- ٢٠٢/١ ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت
- ٥١٠/١ ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر
- ١٨١/١ المرء مجزى بعمله، إن خيرًا فخير
- ٢٤٢/٢ مسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما
- ١٣٠/٢ من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا
- ٢٠٦/١ من تأنى أصاب أو كاد
- ٦٩/١ من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن
- ٤٩٥/١ من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت
- ١٥٩/١ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
- ١٤٧/٢ من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا
- ٤٠/٢ نحن معاشر الأنبياء لا نورث
- ٤٤٣/١ هل أنتم تاركوا لى صاحبي
- ٥٤٥/١ وإن زنى وإن سرق
- ١٣١/١ وأنبئوهم بمن - والله - ما علمت عليه من سوء قط
- ٨٤/١ والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
- ٢١٤/١ وأنهاكم عن «قيل» و «قال»
- ٣٩٥/١ وايم الذى نفس محمد بيده لو قال: إن شاء الله لجاهدوا
- ٢٣٨/١ لا أحد أغير من الله
- ٢٣٨/١ لا إله غيرك
- ١٦٧/١ لا ترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم
- ٣٥٩/١ لا يسرنى بها حمر النعم
- ٢٥٩/١ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
- ٣٢٤/١ يطبع المؤمن على كل خلق
- ٢٠٢/١ يوشك الرجل متكئًا على أريكته يحدث بحديث من حديثي

فهرس الأشعار

الهمزة المضمومة

١٩٠/٢	والفتاء	إذا عاش
١٢٥/٢	والإخاء	ألم أك
١٤٣/١	المراء	فذاك
٢٠٣/٢	جزاء	ولولا
٣١٥/٢	العفاء	ترهب
٢٢١/١	لقاؤها	أبيت
٢١٣/٢	عناء	ليت
٢٥٥/١	العلاء	أو منعم
١١٧/٢-٥٣١/١	دواء	فلا والله
١٣٤/١	سواء	أمن يهجو

الهمزة المكسورة

٣٣٥/١	إياء	غافلاً
١٩٦/١	بقاء	طلبوا

الباء الساكنة

٥٤١/١	اضطراب	كهز الردينى
٣٣٧/٢	النصب	ليس بين

الباء المفتوحة

٢٠٥/١	يبابا	فמושكة
١٠/٢-٢٩٨/١	واغترابا	أعبداً

٦٧،٦٤/٢	أصابا	أفلى
٤٧٦/١	الرقابا	فما قومی
١٤٧/٢	إرهابا	إن تصرمونا
١٦٤/١	أبوابا	إن امرأ
٤٧٥/١	أنيابا	هيفاء
١٢٣/٢	فنصطحبا	يا لیت
٣٩١/١	أم كذبا	يا عمرک
٥٣٥/١	حربا	أيا أخوینا
٤٩١/١	متغضبا	فصدت
٣١٣/١	اللقبا	أکنیه حین
٣٤٩/١	تحلبا	رددت بمثل
٣٤٩/١	أصهبا	وواردة
٥٣١/١	أم تصوبا	فأصبح
١٦٤/١	أو مجیبا	قلما یرح

الباء المضمومة

٢٢٧/١	والأب	فمن یک
٨٣/١	واکتابها	فلما جلاها
٢٦٠/١	کتابها	بنی الأرض
٣٩٧/٢	أجابوا	یا ابن البرامکة
٤٠٠/١	انسکابها	لئن بل
٤٠٠/١	جنابها	أکن کالذی
٤٠٠/١	غیابها	هل الدهر
٥٦٧/١	شبووا	حتى إذا
٥٦٧/١	الخب	وقبلتم
٢٤٨/١	الأدب	کذاك أدبت

٣٨٧/١	أرب	لا كعبة
١٦٦/١	شاربه	وربيته
٣٦٩/١	مضاربه	أخ ماجد
١٦٦/١	غاربه	وبالمحض
٣٤٤/١	قرب	حشنا
٣١٦/١	نشب	مقزع
٥٤٥، ١٧٢/١	يلعب	طربت
١٦٩/١	أسغب	وبات
٢٨٤/١	طالبه	وما زرت
٢٨٤/١	الثعلب	لذن بهز
٤٨٠/١	كلب	فراشة
٣٢٣/١	أجنب	فآخ لحال
١٣٠/١	ذاهب	واصل خليلك
٢٥٩/٢	لا يرهب	طويل
٤٦١/١	ضروب	ذكرت أخوا
٣٢٢/١	مكذوب	وكل
٣١٩/١	والجنوب	لدم ضائع
٢٢٢/١	طلابها	دعاني إليها
٢٢٢/١	وغلابها	فلما رأوا
٣٣٥/١	لحيب	لثن
٣٨٠/١	خطيب	فلثن
١٥٩/١	حبيها	أهابك
٥٣٢/١	طيب	فإن تسألوني
٣٤/٢	فيجيب	أبا عرو
١٦٥/٢	ذيب	هذا سراقه
٢٢٧/١	لغريب	فمن يك
٢٠٠/١	قريب	وقد

٢٠٢/١	قريب	عسى الكرب
٢٢١/١	أشيب	فكان لها
٧٦/١	والشيب	منا الذى
١٤٠/٢	نصيب	فلا تستطل
٥٠٧/١	أطيب	فقالنا لنا
١٠٣/٢	وأطيبها	ومصعب حين
٣٤٩/١	يطيب	أتهجر
٨٠/١	تغيب	على

الباء المكسورة

٢٩٥/١	الحقائب	يمرون
١٧٨/١	العراب	سراة
٤٨٠/١	الإهاب	فلولا
٥٦٤، ٣١٢/١	من عجب	فاليوم
٢٣/٢	للعجب	يبكيك
٣٥٧/١	التجارب	تخيرن
١٩٤/١	بن قارب	وكن لى
٣٨١/١	متقارب	فوالله
٥٠٠/١	بالمقارب	ألا حبذا
٤٥٠/١	عقارب	على لعمرو
١٣٤/٢	ترب	لولا توقع
١٩٣/١	بالمجرب	فإن تنأ
٣٩٧/١	لم تشب	يرجون
٣٩٢/١	المعصب	قعيدك
٣٥٦/١	من عطبه	واه رأيت
٦٨/١	العواقب	وما أنت باليقظان

١٥٨/٢ يعقب وللخيل
٤٥٤/١ راكب يحابى بها
٣٧/٢ الكواكب كلينى
١٨٢/٢ المواكب فأما القتال
٤٤٢/١ طالب نجوت
٢٩٥/١ الثعالب على حين
٣٨٢/١ عن قلبى أما الذى
١٣٠/١ من الكلب أحلامكم
٢٦٢/١ كل جانب ألا ليت
٢٤/٢ المقانب لخطاب
١٧٩/١ ذنوبى أعاذل
١٧٨/١ الصلاب سراة
٢٤/٢ للأريب ألا يا قوم

التاء المضمومة

١٤١/٢ الأساءة فىا ليت
١١٥/١ ملمات قد كنت
٢٢١/١ وتثبت شهدت
٥٤/٢ شمالات ربما أوفيت
٢٣٧/١ تبيت ألا رجلاً
٥٧/٢ ودعيت ليت شعرى
٥٧/٢ مقيت إلى الفوز
١١٤/١ طويت فإن

التاء المكسورة

١٤٣/١ مرت خير
-------	-----------	-----------

١٣٢/١ والتى ولقد رأيت
٥٦١/١ استقلت أى فتى
٢٤٥/٢ فانهلت وكان
٤١٨/١ الملمات كلاً أخى
٣٧٩/٢ بالترهات أرى
٣٤٣/١ لعلات أفى الولاثم
١٩٦/١ أجنت حنت

الثناء

٢٠١/١ على الثلاث فعادى
-------	------------------	-------------

الجيم المفتوحة

١٦٣/٢ تأججا متى تأتنا
٣٧٤/١ يلجا أخلق
٤٢٨/١ أعوجا نجوت

الجيم المضمومة

٤٦٢/١ هيوج قلا
٣٥١/١ نثيج شربن
٤٦٢/١ وحجيج عشية

الجيم المكسورة

٤٤٢/١ المحتاج ما زال
١٠٢/٢ الإرتاج يحدو
١٠/٢ المهتاج
٣٦٢/١ الحشرج فلثمت

كأن أصوات الفراريح ٤٣٩/١

الحاء المفتوحة

سأترك فأستريحا ١٢٩/٢

الحاء المضمومة

ولو أن ليلى وصفائح ١٧٤/٢

لسلمت صائح ١٧٤/٢

لييك الطوائح ٢٦٤/١

الآن بعد صحاح ١٨٤/٢

يا بؤس فاستراحوا ٤٠٦/١

إن قوما السفاح ٤٢/٢

إذا غير يبرح ٢٠٨/١

لقد كان متزحزح ٢٥٢/١

مرت بنا نافحه ٤٣٤/١

يمشى رامح ٩٨/٢

أخو بيضات سبوح ٢٤٩/٢

لئن كانت أروح ٤٠٠/١

لجدديرون السلاح ٤٢/٢

نهيتك صحيح ٤٢٢/١

الحاء المكسورة

إن امرأ بقداح ٥١٤/١

إنى زعيم من الرزاح ١١٤/٢، ٢٢٢/١

ونجوت الرواح ١١٤/٢، ٢٢٢/١

بنا أبداً الفوادح ٥٦٥/١

٢٣٦/١	الجوانح	تبكى
٤٢/٢	سلاح	أخاك
١١٤/٢، ٢٢٢/١	من الطلاح	أن تهبطين

الذال المفتوحة

٤٩٦/١	زادا	ترود
٤٤٠/١	أبى مزاده	فرججته
٢٠٦/١	لن يقادا	فاعلمى
٢٠٦/١	كادا	وإذا
٤٩٢/١	وعنادا	ما كان
٥١/٢	فاعبدا	وإياك
٤٨٣/١	وأمجدا	جزى الله
١٦٥/١	منجدا	وما كل
١١٢/٢	أحدا	أن تقرأن
٧٧/١	مردا	دعانى
٢٣٠/١	أسدا	إذا اسود
١٨٣/٢	جسدا	لولا رجاء
١١٥/٢	بعدا	وحتى تركن
٤٠٣/١	غدا	ألمم بزيب
١١٧/٢	والحمدا	رحالى
٣٨٤/١	وصدودا	قسما
٢٣٠/١	سودا	فرد
١٧٥، ١٧٣/١	عودا	قنافذ
٣٧٩/١	وفودا	لئن أمست
٢٤٣/١	سمودا	رمى
٢١٩/١	لمجهودا	مروا

٤٤٣/١ ولدا أنجب
١٢٠/٢ وتليدا لأجدلنك
١٠٦/١ فاضطيدا

الذال المضمومة

٣٧٧/١ مفائد تألى
٢٠٥/١ كائد أموت
٣١٨/١ والوتد وبالصريمة
٣٨٨/١ غرد لله يبقى
٤٠٥/١ وعدوا إن الخليط
٣٠٧/٢ ولا نقد وكيف لنا
٤٢٠/١ خامد رأيتك
٢٩١/١ غامد ألا هل
٤٣٠/١ والجمد سبحانه
٢٠٤/١ عاند وكدت
٥٦٥/١ مهند إذا كانت
٣٨٥/١ داود إنى علمت
٣٠٥/١ يسود عزمت
٢٥٥/١ أعودها وخبرت
١٧٨/٢ عودها ولو
١٠٣/١ فديدُ ظلماً
١٢٩/١ لو أبيد لقد طوفت
٣٣٥/١ شديد إذا المرء
٤٦٥/١ فديد أتانى
٣٨٧/١، ٣٧٢/١ الثريدُ إذا ما الخبز
١٦٨/٢ مزيد يثنى

١٦٤/٢	يزيد	متى تَوَّخَدُوا
١٠٢/١	يزيد	نُبِّئْتُ
١٧٢/١	يزيد	ورج
٢٤٢/١	حميد	دريت
٢١٨/١	لعميد	يلومونى

الذال المكسورة

٢٦٨/٢	صداد	أبصارهن
٥٤٧/١	بعداد	ماذا ترى
٢١٩/١	مراد	وما زلت
٥٥٣/١	أوغاد	لو اعتصمت
٢٠٥/١	الجماد	وقال
٢١٣/٢	عوادى	وأجبت
٢٠٥/١	العوادى	فإنك
٢٣/٢	ازدياد	يا لقومى
٢٥٧/١	زياد	ألم يأتيك
١٧٠/١	ليد	أمست
٢٦٢/١	المجد	كسا
٢٤٣/١	أحد	قد جربوه
١٨٤/١	بِقُعْدِدِ	دعانى
١٣٥/١	الممدد	رأيت
١٤٠/١	الأسد	يا من رأى
١٢٣/٢	الجسد	هل تعرفون
٢١٣/٢	الرشد	نجاة
١٥٧/١	الأبعاد	بنونا
٥٦٧/١	أبعد	وحتى

١٢٧/١	معد	من القوم
٣٩٦/١	موعد	أبى كرما
٣٠٦/١	ضرغد	فلأبغينكم
١٤٤/١	أرفد	ولست
١٥١/٢	تقد	ترفع
٢١٣/١	فقد	قالت
١٨٧/١	موقد	متى
١٠٨/١	أم خالد	وإن الذى
٢١٢/١	والجلد	إن اختيارك
١٣١/١	والحمد	وأنت الذى
٣٨١/١	السرمد	نسيك
٢٢٤/١	المتعمد	شلت
٢٣١/١	هند	فقام
١٠٣/٢	هند	وقائلة
٣٠٨/١	المسرهد	فقدنى
٣٣١/١	تشهد	وبالجسم
٢٩١/١	ود	وألغ
٢٠٧/١	جحود	إذا استعملت
٥٦٥/١	مورود	لو كان
٣٨١/١	الأسود	فإن شئت
٢٩١/١	للود	إذا كنت
٢٠٧/١	وئمود	أنحوى
٢٣٥/١	البلاد	أرى
٥٤٧/١	أولادى	كانوا
٣٣١/١	يدى	وما لام
١٩/٢	شديد	يا ابن
١٤٧/٢	والوريد	من يكدنى

٣٥١/١	أسيد	لعل الله
٢٢٤/١	ولا اليد	يا عمرو
٧٨/١	التجاويد	يلعب

الراء الساكنة

٤٩٣/١	المير	ما أقلت
١٦٧/١	أجر	فلما
٤٦٥/١	فجر	ثم
٢٤٥/٢	آخر	وعين
١٤٨/١	نسر	فيوم
٣٨/٢	والخصر	لنعم
٤٠٨/١	الحضر	مسيح
٥٤٤/١	أم مضر	فأصبحت
٣٥٤/٢	يتنفر	نحن
٢٦١/٢	وشقر	أيها الفتيان
٤٠٨/١	منهمر	وغيث
٥٣٣/١	عمر	أقسم
٢٦٣/٢	سور	عن مبرقات

الراء المفتوحة

٦٢/٢	لأثأرا	فمن يك
٢٤١/١	طائرا	وحلت
٣٩٣/١	اختارا	أأقام
٤٣٧/١	الجزاره	إلا علالة
٢٤١/٢-٣٣٩/١	وتستطارا	متى
١٧١/٢	افتقارا	وما تك

٤٣٧/١	نارا	أكل
٣٤٦/١	صبرا	فإن خفت
٤٦٤/١	البدرا	فتاتان
١٤٥/٢	حذرا	أيان
١٦٣/١	عذرا	ولست
١٢١/٢	فنعذرا	فقلت له
٥٩٦/١	أعسرا	كأن
٥٤١/١	الأصاغرا	قهرناكم
١٨٢/١	قفرا	حراجيح
١٨٦/١	أن تعقرا	وليس
٣٨٣/١	ذاكرا	أخلاء
١١٨/١	ذكرا	ألا غنيا
١٦٦/١	آمرا	وكان مضلى
٤٣٣/١	خمرا	ونحن قتلنا
٢٦/٢	عمرا	حملت
٥٧٨/١	مظهرا	بلغنا
٩٣/٢	دبورا	لها زجل
١٠٨/١	الحججورا	فما آباؤنا
٢٨/٢	الزبيرا	ألا يا
١١٢/١	عيرا	وكانت

الراء المضمومة

٣٩٢/١	الكبائر	فإنك عمر
٩٦/١	الغرائر	وإن لم يكن
٣٦٥/٢	طائر	أألحق
٢٩٩/١	وإدبار	ترتع

٤٣٦/١	جارها	لشبهه
٤٣٦/١	دارها	فإنك منها
٣٦٦/١	الصرار	أبدًا
٤/٢	الفرار	يا لبكر
٢٠٧/٢	غارها	تؤم
٢٥٧/٢	الأشفار	ثم طاروا
٢٢٩/٢-٢٦٢/١	سمنار	جزى
٣٦٩/١	المهار	ربما
٥٦٧/١	فيكبر	يموت
٢٦٣/٢	والستر	والمسجدان
٥٣٠/١	دعائه	وقلن
٥٧٠/١	دثر	تراه
٢٧٠/٢	فتكثر	أنار
١٩٣/١	والأجر	ولكن
٢٧٧/٢	شاجر	فأصبحت
٢٧٤/١	هجر	مثل القنافذ
١٦/٢	المقادر	ألا أيهذا
٤٤٤/١	أجدر	هما خطتي
١٢٤/١	القدر	لا تركنن
١٨١/١	تذر	إما أقمت
١٠٥/١	يذرُ	لا تعذل
١٢٢/١	ولا ضرر	ما الله
١٩٢/١	متيسر	لعمرك
١٩١، ١٧٠/١	بشر	فأصبحوا
١١٢/٢	بشر	نرضى
٣٥٨/١	الحشر	وكنت
١٨٩/٢	معصر	وكان

١١١/١	نصروا	فثبت
١٤١/١	مواطره	تنظرت
٣٦١/١	القطر	وإني لتعروني
١٦٥/٢	ناظر	وإني متي
١١٧/٢-٣٦٩/١	تنظر	وطرفك
٣٩٢/١	مساعر	ينبوك
٢٠٠/١	تصفر	فأبت
١٢٤/١	ظفروا	إن تعن
١٣٤/٢	البقر	إني
٢١٩/١	أحقر	إن الخلافة
٢٦٢/١	الأمر	وما نفعت
٤٠١/١	عامر	فأقسم
٤٠٣/١	عامر	ولا يدعني
٢٤٢/١	الثبور	تعلم
١٦٩/١	والدبور	ثم أضحوا
٣٢٣/١	لصبور	أأترك
٤٢١/٢	صدورها	تمر
١٠٣/٢	غدور	طلب
٢٢١/١	سرورها	تمنيك
٣٨٠/١	مسرور	لبما
٢٦٦/١	لمغرور	إن امرأة
٢٢٣/١	سيزور	وما كنت
٣٧٩/١	ميسور	فلئن
٣٩٦/١	المقهور	قالوا
١١٦/١	جدير	بكيت إلى
١٦٥/١	يسير	ببذل
٣٦٩/١	يضيها	فقلت

١١٦/١	أطير	أسرب
١٤٨-١٤٦/٢	توغير	دست
٥٥/٢	شكيرها	إذا مات
٤٢٠/١	ينير	وسطه

الراء المكسورة

٣٧٧/١	يثأر	وقتيل
١٠٣/٢	جبار	أؤمل
٣٦٧/١	الأشبار	ما زال
٥٧٧/١	وبار	من خالد
٣٦٧/١	مثار	يدنى
٢٣/٢	جار	يا لعنة
١٥١، ١٤٢/٢	بالجار	لولا
٤٥١/١	بدار	قدر
٤٦٤/١	الأقدار	حذر
٣٢٩/١	حذار	رهط
٢٠٦/٢	عشارى	كم عمه
١٧٧/٢	اعتصارى	لو بغير
٥٧٧/١	حضار	هل
٣٤٠/١	عار	أنا ابن
٢٥٤/١	الأشعار	نبئت
٥٥١/١	نار	يا ليثما
١٣٩/٢	أكوار	لا أعرفن
١٠٣/٢	شيار	أو التالى
١٢٠/٢	لصابر	لأستسهلن
٥٥٠/١	صبر	وقد كذبتك

٤٩١/١	الصبر	خليلي
١٣٨/١	الأوبر	ولقد
٣٢٢/١	المشترى	وإذا تباع
٤٠٨/١	تفتر	من الحور
٥٠٨/١	للكاثر	ولست
٢٥٣/١	بالهجر	إذا قلت
٤٣٠/١	الفاخر	أقول
٤٨٣/١	فأجدر	فذلك
٥٤٨/١	قدر	جاء
٣٩٤/١	ندرى	فقال
٣٤١/١	يدرى	نصف
١٨٤/٢	العذر	أتيت
٤٧٥/١	الأزر	النازليين
٤٧٥/١	الجزر	لا يبعدن
٣٤٩/١	يسر	ولست
٢٢٣/١	العشر	وآية
١٨٩/٢	العشر	وإن كلابا
٤٥/٢	ضر	ويكأن
٢٦٠/١	النواضر	رأين
٣٥٨/١	الأباعر	يظل
٤٠٥/١	للمسافر	ونار
٧/٢-٥٤٣/١	منقر	لعمرك
٢٤٠/١	والمكر	قهرت
٢٤٣/١	والمكر	تعلم
١٩٠/٢	ومنكر	أولاك
٤٤/٢	بنكر	سالتانى
٣٦٢/١	الجمر	ولولا

١٦٥/٢	بمغمر	فلم أزه
١٣٨/١	عمرو	رأيتك
٣١٦/٢	والماهر	مثل
٤٠٨/١	جسور	تسائل
٤١٩/١	مسور	دعوت
٤٤٥/١	مكفور	إن امرأ
٤٩٨/١	جبر	متى
٩٤/١	الدهارير	بالباعث
١٤٩/٢	يضيها	فقلت
٥٦٥/١	وسعيها	إذا أوقدوا

السين

١٦٧/١	أبؤسا	وبدلت
٥١١/١	فوارسا	ولم أر مثل
٥١١/١	القوانسا	أكر
٢٨٨/١	احبس	فأين
١٤٢/٢	الفرس	اضرب
١٣٣/٢	الفرس	لو كنت
١٤٥/٢	المجلس	إذا ما
١٤٧/٢	والجلس	يا صاح
٤٥٩/١	المخلص	أعلاقة
٥٦/٢	المخلص	إما ترى
٢٧١/٢	القنوش	أبلغ

الصاد

٢٠٤/٢	لحاص	قد كنت
-------	------	--------

الضاد

٣٩٢/٢	رضا	أفى
١٦٦/١	مغمضٌ	قضى
١٦٨/١	بيوضها	بتيها
١٠٣/٢	العرض	وممن
٩٦/١	يمضى	على أنها

الطاء

٣٠٩/١	الضابط	وما أنت
٣٨٣/١	والعلاط	فلا والله

العين الساكنة

٣٣٦/١	رتع	مزيدا
-------	-------	-----	-------	-------

العين المفتوحة

٣٧٩/١	جائعا	لعمرى
٥٧٨/١	مضاعا	ذرىنى
١٩٣/٢	وأربعا	ولقد
٤٣٦/١	إصبعا	فأدرى
٢٠٦/١	أجدعا	لعلك
١١٦/٢-٣٥٠/١	وتخدعا	فقال
١٧٢/٢	مفرعا	فما تحى
٢٠٧/٢	وضعه	كم بجود
٢٤٧/١	تقطعا	إذا المرء
٦١/٢	رفعه	ولا تهين

٥٤/٢	تنفعا	نبتم
٢٤٤/١	منقعا	أبعد
٤٢٦/١	أسبلتا معا	بكت
٣٦٠/١	ليلة معا	فلما
٥٧١/١	أجمعا	حديثا
٢٤٨/٢	أجمعا	فما تحيي
١٧٢/٢	أجمعا	وإنك مهما
٧٩/١	جمعا	ولها
١٢٣/٢	سمعا	يا ابن الكرام
٤٥٤/١	والفنعا	قد جربوه
١٨٤/٢	المقنعا	تعدون
٥٤/٢	تمنعا	فمهما
٥٣٥/١	وقوعا	أنا ابن
٧٩/١	يبعا	خلفة

العين المضمومة

١٦٩/٢	تابع	فأيهما
٢٨٥/١	الأصابع	إذا قيل
١٨١/١	الضبع	أبا خراشة
٢٣٩/١	فاجع	وأنت امرؤ
١٤٩/٢	السواجع	وليس
٣١٦/٢	صادع	أنا الصلتاني
١٢٦/١	اليجدع	يقول
٥٥٧/١	مصارع	ألا يا
٤٥٣/١	شوارع	فإنك

١٢٦/١ يتترع أتانى
٤٤٨/١ مصرع سبقوا
١٤٩/٢ لجازع ولا بالذى
٩٠/٢ وازع على حين
١٦٢/١ فزع بكل
١٦٨/٢-٣٧٧/١ واسع لئن تك
١٦٧/١ ساطع وما المرء
٣١٧/١ شافع لأنهم
٣٦٧/١ يافع وما زلت
١٣٣/١ تدفع أتجزع
٤٢٠/١ سلفع بينا
١١٦/٢-٣٥١/١ وينفع إذا أنت
٤٥٣/١ أواقع لكالرجل
٥٤٣/١ واقع ولست
٢٤٢/٢ لا ترقع فتخالسا
١٠٨/١ قعقعوا من النفر
٤٤٩/١ طمع خليل
١٦٢/١ الطمع كلا ولكن
٢٣٩/١ رجوعها بكت
٤٦٢/١ هجوع أمن
١٦١/٢ قطوعها فإن يهلك
١٦١/٢ ضلوعها وتنحط
٢٥٢/١ يبيع ندمت
١٨٥/٢ شفيعها ونبتت
٤٤٩/١ النقيع أطوف
٣٧٨ جميع لئن

العين المكسورة

٥٥٤/١	لذاع	بل ضاربين
٢٦١/٢-٥٥٤/١	أوزاع	وما انتميت
٢٩٧/١	بمستطاع	فصبرا
٢٣/٢	المطاع	تكنفنى
٢٠٧/٢	نفاع	كم فى
٢٢/٢	لكاع	أطوف
٥٦٦،٢٨٠/١	فاجزعى	لا تجزعى
٥٤٨/١	أو سافع	قوم إذا
١١٧/٢	بلقع	أردت
١٧٢/٢	لم يسمع	نبئت
٣٦٦/١	المقنع	بكاللُقوة
٥٢١/١	أمنع	وقد كنت

الفاء الساكنة

٣٢٤/٢	دنف	ألا حبذا
-------	-----	----------

الفاء المفتوحة

٢٦٨/٢	أضيافا	تقرى
-------	--------	------

الفاء المضمومة

٥٤٣/١	عجاف	عمرو
٣٢٩/٢	أخافه	فإنى
٥٦٩/١	رادف	تواحق
١٣٣/٢	قارف	وحتى رأينا

١٢٤/٢	أعرف	وما قام
١٨٧/١	خزف	بنى غدانة
٤٤٢/١	الرصف	تسقى
٤٣١/١	العواطف	ومن قبل
٥٦٤/١	نغانف	نعلق
٣٩١/١	وكيف	أمن

الفاء المكسورة

٥٤/٢	شاف	من تثقفن
٩٩/٢	لمستعطف	عليه
١٣٣/٢	الشفوف	للبس
٣٨٦/١	بخلاف	أرى محرزا
٤٤١/١	الصياريف	تنفى

القاف المضمومة

٢٠٣/١	يوافقها	يوشك
٦٨/١	أولقا	أئِنُّ
١٢٩/١	المححق	ما كان
١٥/٢	خرنق	فيأتها
١١٣/٢	أذوقها	ولا تدفتنى
١١٣/٢	عروقها	إذا مت
٤٩٦/١	مُنطِيقُ	والتغلييون

القاف المكسورة

٤٦٨/١	مخراق	هل
١٥٨/٢	الساقى	فمتى

٢٢٨/١	شقاق	وإلا
١٠/٢	الأواقى	ضربت
٣٢٣/١	أثق	فإننى
٥٦٥/١	المحرق	هلا
٤٠٢/١	ترزق	ولما
١٦٢/٢	يزلق	ومن لا
٢٦٧/٢	تلاق	إنى
٣٧٨/٢	بشيق	تأبط

الكاف المفتوحة

١٨٠/١	تاركا	وأحضرت
٣٤٢/١	مالكا	فلما
٢٤٢/١	هالكا	فقلت
٣٨٨/١	والاكا	بك

الكاف المكسورة

٣٢٨/١	العوارك	أفى
٤٠٠/١	السوافك	لئن
٤٩٧/١	مالك	بئس

اللام الساكنة

٤٩٨/١	الوسائل	إنى
٤١٨/١	وقبل	إن للخير
٤٥٣/١	الأجل	ضعيف

١٧٤/٢	ذو خصل	لويشأ
١٥٧/٢	تمل	صعدة

اللام المفتوحة

٢٨٧/١	موثلا	عُهدتْ
٣٧٠/١	سألا	اسمع
٢٠٣/٢	خيالا	ومن لا
٣٠٩/١	وسربالا	لا تحسبنك
٥٧٩/١	الهاله	فلأحشأنك
٣٧٩/١	رجالا	لعمري
٤٧٩/١	واكتحالها	لقد
١٥٣/١	لسالا	يذيب
٤١٩/١	فالها	وداهية
٥٦٢/١	أطفالها	الواهب
٢٦٦/١	إيقالها	فلا
١١٤/١	صقالها	أبي
٢٢٠/١	الثمالا	بأنك
٢٢٠/١	شمالا	لقد
٥٦٠/١	لينالا	ورجا
٢٢٩/١	طوالا	فليت
٥٤٥/١	نبلا	أفرح
١١٤/١	مثلا	إذا شحطت
١٧١/٢	زحلا	وما تحي
٣٨٥/١	والبذلا	لقد
٤٧٥/١	بزلا	ولا سيئي
٤٧٥/١	عزلا	ألكني

١٤٥/٢	فَاعِلَا	وإنك
١٣٥/٢	أَفْعَلَه	فلم
٥٢/٢	نَفْعَلَا	فأقبل
٣٨٥/١	نَغَلَا	على
٥٥٥/١	نَغَلَا	يوما
٤٦١/١	أَعْقَلَا	أخا
٣٦٥/٢	شَكَلَا	همز
٣٦٥/٢	نَقَلَا	وأيمن
١٠٩/١	الأَغْلَالَا	أبنى
٥٦٠/١	رَمَلَا	قلت
٣٨٤/١	عَمَلَا	ألية
٣٨٥/١	قَبُولَا	لقد
٤٩١/١	أَتَحُولَا	أقيم
٤٩١/١	أَخُولَا	يساقط
٤/٢	مَخْذُولَا	إن الأولى
٣٨٥/١	سُولَا	أميرا
٤٠٢/١	مَغُولَا	فوالله
٥٢/٢	قَبِيلَا	قالت
٧٨/٢	بِأَخِيلَا	ذرينى
٢٠٦/٢	هَدِيلَا	يذكرنيك
١٨٠/١	إِذَا قَبِيلَا	قد قيل
٣٩٦/١	لَهُمْ قَبِيلَا	واثقت
٣٧٧/١	جَمِيلَا	فوربى
٢٠٦/٢	كَمِيلَا	على
٣١٠/١	مَمِيلَا	أزمان

اللام المضمومة

٣٢٤/١ زائل ألا كل
٢٨٠/١ الأوائل فإن أنت
٥٦٩/١ قلائل فما كان
٢٢٧/١ والخال وما
٤١٤/١ جمال أتى
٥٥٠/١ خيالها نهاض
٣٦٥/١ قبل فقلت
٥٣٩/١ مقبل حتى
٣٦٦/١ والفتل أتتهون
٤٣٤/٢ القتل ثلاثة
٥٠١/١ تقتل فقلت
١٠/٢ يا رجل ليت
١٨٤/١ أعجل وإن مدت
٤٥٨/١ وجل يا قابل
١٣٢/١ المسحل كذلك
٣٨٢/١ المنخل وقولى
١٢٤/١ الجندل ولو
٩٦/١ أعزل ولكن
٥٤٩/١ سلاسل فقالوا
٤٢١/١ يواصله إذا
٣٤١/١ تتصلصل وتشرب
١٢٠/١ أفضل إذا ما لقيت
٤٥٧/١ الفضل السالك
١١٩/١ باطل ألا

٢٢٠/١	ويتتعلم	ففى فففة
٤٦٠/١	الوعل	كناطح
١٦٧/٢-٣٦٤/١	نتنفل	لئن
٣٩٧/١	أسافله	وقلن
٤٩٣/١	ونوافله	إذا
١٤٥/١	أكله	لسان
٣٦٥/١	الكلل	ألمحة
٣٩٧/١	معامله	ترى سيفة
٢٢١/١	خامل	رأيتك
٢٠٨/٢	أجتمل	كم
١٢٣/٢	مرمل	فيا رب
٥٠٧/١	أكمل	ولا عيب
٢٨٩/١	مهمل	جفونى
٣٧٨/١	يؤهل	فلئن
٦٧/١	كاهله	رأيت
٢٤١/١	أول	دعانى
٢٢٩/١	الأول	ليت
٥٣/٢	محول	فلا
١٤٥/٢	يحاول	خلىلى
٢٢٧/١	وإجلال	وما زلت
٤٣٩/٢	يزيل	كما
٣٧٣/٢	أليل	فأيمت
١٧٥/١	حليلها	وكرار
١٣٢/١	وتضليل	ماذا
٣٤٦/٢	وتسهيل	هنا
٢٤٨/١	تنويل	أرجو

اللام المكسورة

٤٩٥/١	حمائل	فتعم
١١٢/٢-٢٢٢/١	سؤل	علموا
٣٣٥/١	حبال	فإن تك
٣١٦/٢	بنبال	وليس
٣٨٠/١	لنزال	ردوا
٦٥/٢	عالى	تنورتها
٤١٥/١	أو قال	لم يمنع
٣٨٢/١	مالى	لما أغفلت
٢٨٩/١	آمالى	هويئتى
٤٥٦/١	مال	المن للذم
١٧٩/٢	الحوالى	إن بكين
٥٦٨/١	بخيال	فإذا
١٨٩/٢	عيالى	ثلاثة
١١٣/١	القبل	وتفنى
١١٣/١	وما تُبلى	فتلك
٤٦٦/١	مهبل	ممن
٣٧٠/١	ليبتلى	وليل
٤٤١/١	معاجل	ومن يلغ
٥٤٨/١	معجل	فظل
٣٢٦/١	جلجل	ألا رب
٢٦١/٢	النجل	طوى
٤١٠/١	الهورجل	فأنت به
٥٧٨/١	المرحل	وشوهاء
٤٤١/١	الأجادل	عتوا إذ
٥٩/١	والجدل	ما أنت

٢٤٠/١ والأمل علمتك
٤٣٤/١ السلسل يسقون
٣٦٠/١ السلسل أم لا سبيل
٤١٧/١ الأفاضل وإنا لنرجو
٣٣٧/٢ ذا فضل فلست بآتیه
١٤٩/١ بالباطل وخالد
٣٣٧/١ حنظل كأن
٥٥٢/١ القواعل كأن
٥٦٨/١ لم يفعل فإذا وذلك
٥٣٩/١ بكلکل فقلت له
٣٢٧/١ ولا وكل كائن
٣٤٠/١ هیکل وقد اغتدی
٣٧١/١ من جله رسم دار
١٥١/٢ فتحمل استغن
٥٢٢/١ مزمل كأن
٥٣٩/١ فحومل قفا نك
٨٥/١ باهل فإن يك
٢٤٣/١ بالجهل فإن تزعمینى
٣٦٥/١ مجهل غدت
١٧٩/١ بمشغول عدو
٤٦٦/١ المزایل إذا فاقد
٥/٢ سبیل ذا ارعواء
٣٦٥/١ المعیل أذلك
٣٧٠/١ مغیل فمثلك
٤٥٣/١ المقیل بضرب بالسیوف
٣٧٧/١ غلیل قسماً

الميم الساكنة

١١٢/١	بالكتم	أولئك
٤٢٨/١	إرم	نحن
٤٠٨/١	حرم	مهادهى
١١٥، ١١٤/٢-٢٢٠/١	السلم	فيوما

الميم المفتوحة

٢٢٤/١	مداما	بآية
٣٨٨/١	أفاما	رأى
٤٢٤/١	الطعاما	ألا من
٣٨، ٣٤، ٢٩/٢	أماما	ألا أضحت
٤٢٦/١	لماما	فريشى
٢٥٢/٢	دما	لنا الجففات
٢٤٥/٢	الدمما	سأجزيك
١٥٧/٢	نادما	ومن لا
٥٥١/١	يعدما	سفته
٤٩٠/١	المقدما	وقال نبى
٤٢٩/١	وأكرما	ألا تسألون
٢٠٣/١	تجزما	إذا
١١٤/١	أقصما	وأما الأولى
١٦٢/٢	هضمما	ومن يقترب
٢٦١/١	مطعما	ولو أن
١٢٠/٢	أو تستقيما	وكنت
١١٤/١	وامسلمه	ذاك خليلى
٧٥/١	لصمما	وأطرق
١٧٨/٢	وأزنا	ولو

٥٦/٢	مغنما	قليلًا
١٧٥/١	فدعاهما	هما أخوا
٢١٥/١	سناهما	ألم تر
١٧٩/١	مظلوما	لا تقربن
١٧٩/١	مظلوما	حدثت
١٧٥/١	لامها	لما رأات
٢١١/٢	ظلاما	أتوا
٤٧٧/١	طلاهما	أمن
٢٤٣/٢-٤٧٧/١	مصطلاهما	أقامت

الميم المضمومة

٥٣/٢	هائم	فليتك
٥٣٨/١	ختامها	أغلى
٤٤١/١	حرام	لئن
١٦١/٢	والبلد الحرام	فإن
٤/٢	وغرام	إذا هملت
١٦٤/٢	الحسام	فطلقها
١٦٦/٢	ظالم	بنى ثعل
٥٧٠/١	ونعامها	فعلا
١٢٣/٢	والندم	لا يخذعك
٥٤٩،٣٦٨/١	وجارم	وننصر
١٤٨/٢	ولا حرم	وإن أتاه
١١٧/٢	تضطرم	كى
١٦٦/٢	كرم	إن تستغيثوا
٤٦٣/١	قزم	شم
٢٢٣/١	الموسم	ثم انصرفت

١٣٩/٢	الجراضم	إذا ما خرجنا
٤٣٨/٢	ظلم	أظلموم
١١٥/٢	مظلم	فأقسم
٣٨/٢	قد علموا	إن ابن
٣٨٤/١	وروم	فلا وأبى
٤٦٩/١	المظلوم	حتى تهجر
١٢٣/١	العموم	نصلى
٩/٢	السلام	سلام الله
١٦١/٢، ٤٧٧/١	سنام	ونأخذ
٢٦٤/١	كلامها	تزودت
٥٤٢/١	لثيم	ما أبالى
١٩٦/١	وخيم	ندم
٣٥١/١	شريم	لعل
٢٨٧/١	غريمها	قضى
٢٣٣/١	مقيم	فلا لغو
٢٥٩/١	وحميم	تولى

الميم المكسورة

١٩٣/١	بدائم	يقول
٤٢١/١	العمائم	ونطعنهم
٣٦٢/١	بتوأم	بطل
١٠٦/١	وغرام	شغفت
١٧٧/١	كرام	فكيف
٤٠٣/٢	أسنان الهرام	رأين
٣٣٢/١	لحمام	لا يركنن

٥٧٢/١	بسهام	كأنا
٥٧٢/١	صيام	جنوب
١٩٠/٢	الأهاتم	ثلاث
١٥٢/١	أتلعثم	فلولا
٣٧٥/١	المراجم	وإنى لأطوى
٢٤٢/١	فى العدم	فلا تعدد
٣٨٤/١	ومبرم	يمينا
٢١٤/١	كرمى	ما أعطيانى
٣٩٢/٢	الكرم	نستوقد
١٢٥/١	الكرم	من يعن
٥٠٦/١	هرم	ما زلت
٢١٥/١	واللهازم	وكنت أرى
٣٦٨/١	بالميسم	ماوى
٢٤٣/١	ومطعمى	وجدتهم
١٨٣/١	ضيغم	فإن لم تك
٤٠١/١	بالمسالم	فإما
٣٩٠/١	سلم	عمرتك
٥٣/٢	سلم	هلا
١٤٣/١	تظلم	وقالوا
٥٤٦/١	جهنم	وليت
٤٦٣/١	لم ينم	حتى
٣٧٥/١	الأعلام	وكريمة
٥٦٨/١	الكريم	كيف
٥٦/٢	شيمى	يا صاح
٣٦٩/١	تميم	فإن الحُمَر
٤٣٢/١	الحميم	فساغ

النون الساكنة

١٨٤/٢-٣٥٣/١	حسن	أتطمع
٢٥٥/١	اليمن	وأنبت
١٢٣/٢	سنن	رب
٥٢/٢	يأتين	وهل

النون المفتوحة

٣٩٧/١	ذاك إنه	وقائلة
٣٦٠/١	وركبانا	فليت
١٧٦/٢	شيانا	تامت
٤٠٩/١	وحرمانا	يا رب
٣٤٦/٢	السمانا	هويت
١٤٣/١	بجينه	فجئت
١٦٣/١	تكونه	تنفك
٣١٣/١	والعيونا	إذا ما
٥٥٤/١	جدلانا	لا تلق
٢٠٣/٢	بين بينا	نحمى
١٠٢/٢	ويستينا	سيوف
١٠٢/٢	والطينا	يرى
٤٩٦/١	دينا	ولقد
١٧٢/٢	قدينا	ولو كحلت
٧٧/١	وأحمرينا	فما وجدت
٣٨٢/١	دفينا	والله
١٣٣/١	إلينا	نحن
٣٨٨/١	امطلينا	رقى
٢٥٣/١	متجاهلينا	أجهالا

فما تسلّم البئينا ١٧٢/٢

النون المضمومة

لك كائن ٣٨٥/١
 ولم يبق دانوا ٣٢٣/١
 وبعض إذعان ٤٥٥/١
 فلما عريان ٣٢٣/١
 إن يسمعوا دفنوا ١٤٧/٢
 ليت المحزون ٢١٢/١
 فوالله يكون ١٦٢/١
 وكان بنين ٧٨/١
 ألا من أم جنون ٣٥١/٢
 أي شيء المنون ٢١٢/١
 صاح ميين ١٦٤/١
 فأصبحوا المساكين ١٧٥/١

النون المكسورة

ليت بالشنآن ٥٤٦/١
 يظفن الكنائن ٤٤٠/١
 رأوا ينتطحان ٢٤٤/٢
 تعش يصطحبان ١٣١/١
 ربح التهتان ٩٣/٢
 حالت الريحان ٩٣/٢
 أمسى سودان ٢١٩/١
 فاعمد يدان ٧٠/١
 إن عمرا الأحزان ٣٧٥/١

١٤٥/٢ الأزمان حيثما
٢٨٤/١ لقضاني تحن
٣٦٩/١ متحالفان تحالف
٥٤٤/١ بثمان لعمرك
٤١٤/١ التواني رؤية
١٧٨/٢ العدوان ولو أن
٤٤٩/١ لواني ولست
٢٤/٢ وهوان يا يزيدا
١٢٥/٢ داعيان فقلت
١٣٤/١ يستويان ما الذي
٤٩٥/١ ذى الإحن لنعم
٢٢٦/١ المعادن أنا ابن
١١/٢ عنى من أجلك
٣٩٢/١ معنى قعدك
١٢٣/٢ يفنيه لولا
٧٩/١ بالماطرون طال
٢٤٤/١ ليعجزونى اتخذت
٣٦٤/١ فتخزونى لاه ابن
٢١٣/٢ معون بشين
٨٤/٢ تعرفونى أنا ابن
١٥٧/٢ مثلان من يفعل
٤٩٧/١ وإعلان ونعم
٢٥٥/١ تعودينى وما عليك
٨٠/١ آخرين عرفنا
٨٠/١ عرين عرين
١٩٨/١ الملاعين إن هو
٢٣٤/١ تخوفينى أباالموت

٥٥٠/١	وتتقيني	وإلا
١١٧/١	أمين	ألا رب
٥٥٠/١	سميني	فإما
١٩٨/١	المجانين	إن هو
٥٧٢/١	لا يعينني	ولقد أمر

الهاء المفتوحة

٣٦٤/١	رضاها	إذا
٤٤٣/١	صدورها	تمر
٥٤١/١	ألقاها	ألقي
٣٢٧/١	متهاها	وما
٣١٩/١	غيارها	هل
٥٦٥/١	سواها	أكر

الهاء المضمومة

٣٤٦/٢	أتاه	أتى
٥٢٩/١	أنساه	أيا
١٩٢/١	قواه	لعمرك
٥٢٩/١	الله	لك

الواو

٤١٧/١	الناس ذروه	إنما
٤١٧/١	ذووها	صبحن
٣١٣/١	بمرعوى	جمعت
١٨٣/٢-٣٥٣/١	منهوى	وكم

الياء المفتوحة

٥٧٢/١	جائيا	وأنت
١٨٦/١	جائيا	بدا لى
٣٧٢/٢-٥٧٧/١	المناثيا	فما برحت
٣٨٥/١	وتثيه	ويقيننا
٣٣٦/١	ولائيا	وصلت
٣٨٥/١	صايبا	نهى
٥٣٩/١	والنبى	فملتنا
٢٥/٢	وارزيتيه	تبكيهم
١٩٥/١	متراخيا	وحلت
١٦٧/٢-٤٠٠/١	باديا	لئن
٥٦٧/١	غاديا	أرانى
٣٩٢/١	المناديا	قعيدكما
١٠٥/١	للذى	وليس
٥٧/٢-٤٨٢/١	وأحريا	ومستبدل
٧٨/٢	بازيا	كان
١٠٥/١	وللقصى	نيال
٢٦٨/١	راضيا	فإن
١٩٤/١	واقيا	تعز
٢٥٨/١	وسرباليه	مهما
٤٠٠/١	شماليا	وأركب
٣١٢/١	واللياليا	إذا أعجبتك
١١٥/١	كفانيا	وإما
٥٠٠/١	حبذا هيا	ألا حبذا
٤٨٢/١	ناهيا	عميرة

الألف اللينة

١٢١/١	فتى	فأومأت
٤٦٠/١	كالدمى	وكم

* * *

فهرس الرجز

الهمزة

٤٣٧/١	الهيحاء	لا أقعد
١٣٧/٢	الأعداء	ولو
٢٣٤/٢	شيشاء	يا لك
٢٣٤/٢	واللهاء	ينشب
٥٧٦/١	أنسائها	وعتك
٥٧٦/١	مائها	وذكرت

الباء المفتوحة

٣٥٦/١	كثبا	خلا
٢٧٢/١	ربه	وإنما
٣٥٦/١	أقربا	وأم
٢١٨/١	شهر به	أم الحليس
١٧٢/١	الصبا	ماذا
٣٣٣/٢	القصبا	مثل
٨/٢	ثعلبه	جارية
٢٧٢/١	قلبه	ما دام
٤٧٤/١	كلبا	الحزن
٢٧٢/١	ذنبه	للصالحات
٢٧٢/١	منبه	ليس
٩/٢	مذهبه	كأنها
١٧٢/١	أشيبا	فكيف

الباء المضمومة

٣٢٨/٢	عجبه	عجبت
٤٩٤/١	صاحبه	عمرك
٣٢٨/٢	أضربه	من عنزى
٥٥٣/١	الطالب	أين
٥٥٣/١	الغالب	والأشرم
٤٧٩/١	قلب	ببهمة
٢٢٩/٢	جانبه	ولا مخالط
٤٥/٢	الزرنب	كأنما
٤٥/٢-٤٨١/١	الأشنب	وابأبى
٤٧٩/١	ينيو	منجذ

الباء المكسورة

١٤٦/١	شبايه	وصاحب
١٤٦/١	رمى به	أصبح
١٤٦/١	جئنا به	حوتا
١٤٦/١	باطشنا به	وقملة
٤٠٧/٢	نزبى	إنى
٤٠٧/٢	نسبى	أنا
٤٤٤/١	صب	ولا عدمتا
٤٤٤/١	طب	ما إن
١٣٧/٢-٤١٢/١	السالب	وليكن
١٣٦/٢-٤١٢/١	طالى	يا رب
١٣٧/٢-٤١٢/١	الغالب	فليكن
١٣٦/٢-٤١٢/١	المقانب	فى مقنب

التاء الساكنة

٢٣٧/١	ويعد مت	من بعد
١٣٢/١	مسلمت	والله

التاء المضمومة

٣١١/٢	أدائه	ولا حماره
٣١١/٢	شاته	لا ينفع
٢٧٠/١	فاشتريت	ليت
٢٧٠/١	ليت	ليت

التاء المكسورة

٤٧٦/١	سراتها	كوم
٢٤٩-١٣١/٢	زفراتها	فتستريح
٤٧٦/١	نعاتها	أنعتها
١٣١/٢	لماتها	يدلنا
١٦٠/١	بتي	من
١٠٦/١	استتبت	أحمد
١٩٦/٢	حجته	بنت
١٦٠/١	مشتي	مقيظ
١٩٦/٢	وشقوته	كلف
١٣١/٢	دولاتها	عل

حرف الجيم

٣٦٧/٢	بج	فلا
٣٦٧/٢	حجج	يا رب

٣٦٧/٢	وفرتج	أقمر
٥٧٣/١	دارج	أم
٤٤٠/١	الْكُنَافِجِ	يفرك
٤٤٠/١	المحالج	بالقاع
٥٧٣/١	العواهج	يا رب
٦٧/٢	أنهجا	من

حرف الحاء

١٧٨/٢	الرماح	أدركه
١٧٨/٢	الفلاح	لو أن
١٢٢/٢	فنستريحا	إلى
١٢٢/٢	فسيحا	يا ناق

الذال الساكنة

٦/٢	ممدود	سرادق
٦/٢	الجارود	يا حكم

الذال المفتوحة

٣٢٣/١	أبدا	يا أنسُم
٣٢٣/١	مرآك بدا	مرأى
٥٩/١	توسدا	يا رب
٢٧٢/١	هدى	ولا شجا
٥٧/٢	البرودا	مرجلا
٤٥١/١	وسودا	كان
٥٧/٢	أملودا	أرأيت

٥٧/٢	الشهودا	أقائلن
١٥٤/١	وئيدا	ما للجمال
٤٥١/١	الحديدا	يلقى
٢٧٢/١	سيدا	لم يعن

الذال المضمومة

٣٢٩/٢	رشده	تحمد
٣٢٩/٢	قصده	من
٨٠/٢	فديد	ظلما
٧٩/٢	يزيد	نبئت

الذال المكسورة

٢٠٢/٢	بدي	وقد
-------	-----	-----

الراء الساكنة

٥٧٣/١	وجائر	يقصد
٥٧٣/١	باتر	بات
١٤٢/٢	قدر	أيوم
٥٢١/١	البشر	ترمى
١٤٢/٢	أفر	فى
٣١٧/٢	أبتكر	لا
٣١٧/٢	نهر	لست

الراء المفتوحة

٣٧٤/١	حزًا	أوصيت
١٠٥/١	صحزًا	والذ

١٠٥/١	مشمخرا	أو جبلا
٣٧٤/١	شرا	بالكلب
١١/٢	شرا	إياكما
٥٣٤/١	نصرا	لقائل
٥٣٤/١	سطرا	إنى
١١/٢	فرا	فيا
١١٩/٢	أطيرا	إنى
١١٩/٢	شطيرا	لا تتركنى

الراء المضمومة

١٤٠/٢	وجارها	تيدن
١٤٠/٢	دارها	قلت
١٤٠/٢	المزاجر	فليدن
١٤٠/٢	شاعر	من

الراء المكسورة

٢٣٧/٢	وجائر	يقصد
٤٥٥/١	الدار	يا سارق
١١٢/١	بالصرار	من
١١٢/١	عكار	جمعتها
٤٩٤/١	فاخر	بنعم
٥٦٤/١	مصدر	أبك
٤٩٤/١	باكر	صبحك
٣٧٠/٢	بالعواور	وكحل
٣٩٨/١	للجور	قالت
٥٦٤/١	حشور	من

٣٩٨/١	جبر	من
٣٩٧/١	جبر	يصدق
٣٩٧/١	العجبرى	إذا
٥٠٤/١	الأخير	بلال
٣٠/٢	عذبرى	جارى
٣٣٦/٢	العصير	من لدن
٣٣٦/٢	ظهبرى	تنهض

حرف الزاى

١٠٦/١	واعزاز	ارضنا
١٦/٢	بالنكز	لا توعدنى
٥٦/٢	وجمزى	قاربت
٥٦/٢	حمز	إما
١٦/٢	التنزى	بأيها

السين المفتوحة

٢٠٠/١	أبؤسا	عسى
٩١/٢	أمسا	لقد
٩١/٢	خمسا	عجائزا

السين المضمومة

١٧٧/١	تفجس	وفى
٢٦/٢	فقعس	واققعسا
١٧٧/١	أليس	ولا
٢٢٨/١	لميس	يا
٢٢٨/١	أنيس	فى

السين المكسورة

٤٤١/١	الدائس	فدا سهم
٣٣/٢	والحلس	والرحل
٤٤١/١	والقوانس	وحلق
٣٣/٢	العنس	ياصاح

حرف الضاد

٥٠٤/١	أباض	أبيض
٥٠٤/١	الفضفاض	جارية

حرف الطاء

٣٣٣/١	هابطا	ما
٣٣٤/١	العلابطا	حول
٥١٨/١	قط	جاؤا

العين المفتوحة

٥٨٠/١	طائعا	تؤخذ
٥٢٥/١	أربعا	إذا بكيت
٥٢٥/١	أكتعا	تحملنى
٥٢٤/١	مرضعا	يا ليتنى
١٨١/٢	ينفعا	إنى
٤٢١/١	طالعا	أما
١٨١/٢	قلعا	إياى
٥٢٦/١	أجمعا	قد
٥٢٥/١	أجمعا	إذا ظللت

٥٨٠/١ تبايعا إن

العين المضمومة

١٤٩/٢ تصرع إنك
١٤٩/٢ أقرع يا أقرع

العين المكسورة

١٩/٢ واهجعى يا ابنة
١٤٨/١ تدعى قد أصبحت
١٤٨/١ أصنع على

الفاء المفتوحة

٢٢٩/١ محرفا قادمة
٤١٩/١ وفا خالط
٢٢٩/١ تشوفا كأن
٢٢٦/١ والصيوفا يدا
٢٢٦/١ والخريففا إن

القاف الساكنة

٦٧/٢ المخترق وقاتم

القاف المفتوحة

٣٥٩/١ الفستقا ولم تذق
٣٥٩/١ المرققا جارية

القاف المكسورة

١١٥/١	سائق	ذوات
١١٥/١	موارق	جمعتها
٣٥٤/١	كالمقق	لواحق

الكاف المفتوحة

١٤١/٢-١٧٦/١	وحدكا	وكنت
١٤١/٢-١٧٦/١	قبلكا	لم يك
٤٨/٢	دونكا	يأيها
٤٨/٢	يحمدونكا	إنى
٣٦٨/٢، ٢٠٧/١	عصিকা	يا ابن
٣٦٨/٢	إليكا	وطالما

الكاف المضمومة

٢٧٠/١	تحاك	حوكت
٢٧٠/١	تشاك	تختبط

الكاف المكسورة

٨٤/١	الذكى	وجهك
٨٤/١	تدلكى	أبيت

اللام الساكنة

٣٢٦/٢	المعل	رھط
٢٤١/٢	الجمل	نحن
٣٦٦/١	مأكول	فصيروا

اللام المفتوحة

٣٥٥/١	حلائلا	ولا
١٨٢/١	إما لا	أو ثلة
٣٥٥/١	حاظلا	كه

اللام المضمومة

٣٤٩/١	مثلها	ونارنا
٣٣٣/٢	من عله	أررض
٣٤٩/١	كلها	قد
٣٣٢/٢	أظله	يا رب
٣١٩/١	رمله	إلا
٣١٩/١	عمله	ما لك
١٧٨/١	نبيل	أنت
١٧٨/١	بليل	إذا

اللام المكسورة

١٧/٢	الذبل	يا زيد
٤٠٤/١	التدلل	كأن
١٧/٢	فانزل	تطاول
٤٠٤/١	حنظل	ظرف
٢١/٢	فل	في لجة
٤١٠/٢	الأجلل	الحمد
٥٢٢/١	المرمل	كأن
٥٠٥/١	تقيلي	تروحي
٥٠٥/١	ظليل	غدا

الميم الساكنة

١٦٠/١	الندم	لييدون
٢٣٧/٢	جرم	أسأت
١١٠/١	الحرم	مشى
٥٥١/١	لكم	أيما
٥٥١/١	أبا لكم	لا
١١٠/١	الجلم	إن
٦٩/١	ظلم	بِأَيِّهِ

الميم المفتوحة

١٩٩/١	دائما	أكثر
١٩٩/١	صائما	لا تكثرون
٣٣٢/٢-٥٦٩/١	دمه	فما
١٢٧/٢	القدما	قد
٣٣٢/٢	حرمه	لو
٥٦٩/١	ضرزما	وذات
٥٦٩/١	الشجعما	الأفعوان
١١/٢	ألما	إنى
٢٣٢/٢	لمه	يا
٥٥/٢	يعلما	يحسبه
٥٥/٢	معما	شيخا
١١/٢	اللهما	أقول

الميم المضمومة

٣٧١/١	قتمه	بل
-------	------	----

١٠٩/١	تميم	هما
١٠٩/١	صميم	لقيل

الميم المكسورة

٤٤٤/١	باللجام	زيد
٤٤٤/١	عصام	كأن
١٨٥/١	بمستهام	ليس
٣٩/٢	الحمى	أوالفأ
٥٧٧/١	المناسم	رجلى
٥٧٧/١	والأدهم	أوعدنى
٤١٠/١	المبهم	الفارجو

النون الساكنة

١٦٤/٢	وإن	قالت
١٦٤/٢	وإن	كان
٥٢٣/١	وهمدان	جميعهم
٥٢٣/١	قحطان	وكل
٥٢٣/١	خولان	فذاك
٥٢٣/١	عدنان	والأكرمون
٥٣١/١	وكأن	حتى
٦٦/٢	الذرفن	يا صاح
٦٦/٢-٥٩/١	عساكن	يا أبتا
١٨١/٢	البردين	قالت
٤٧٧/١	الأذنين	بصير
١٨١/٢	اثنين	لما
٤٧٧/١	العينين	ومنهل

النون المفتوحة

٤٥٧/١	حسانا	قد
٤٥٧/١	والليانا	مخافة
١٥١/١	وتتجونه	يلقحه
١٥١/١	تحوونه	أكل
٥٠٠/١	دينا	فحبذا
١٨٣،٥٢/٢-٤٠١/١	اهتدينا	والله
٤١٢/٢-٥٠٠/١	بدينا	باسم
٣٣٦/٢	أمسينا	يا حب
٣٣٦/٢	العينا	ولم
٤١٢/٢-٥٠٠/١	شقينا	ولو
٥٢/٢	لاقينا	وثبت
١٨٣،٥٢/٢-٤٠١/١	صلينا	ولا
٥٢/٢	علينا	فأنزلن

النون المضمومة

١٩٣/٢	ثمان	لها
١٦٩/١	أطحن	أظل
١٦٩/١	أهون	الموت

النون المكسورة

٤٣١/١	السبحان	سبحانك
٥٠٦/١	خشن	من
٥٠٦/١	البطن	ألين
٥٠٦/١	بسمن	لأكلة

١١٢/١	المحملجين	مثل
١١٢/١	اللذين	حتى

الهاء المفتوحة

٦٩/١	أباها	إن
٦٩/١	غايثاها	إن
٤٨١/١	واها	واها

الياء المفتوحة

٤٣٤/٢	صيا	كما
٢٥٤/٢	حيا	ما دام
٢٨٧/١	جلذيا	لتقربن
٤٣٤/٢	تنزيا	وهى
١٠١/٢	مقلوليا	لما
١٠١/٢	يعيليا	قد

الياء المكسورة

٣٠٠/٢	الصبي	أنى
٣٠٠/٢	القصي	لتقعدن
٤٥٠/١	بالمرضى	قالت
٢٣٥/١	للمطى	لا
٤٥٠/١	تافى	قلت
٣٠٠/٢	العلى	أو تحلفى
٣٠٠/٢	المقلى	منى

الألف اللينة

١٥٥ / ١	السرى	شكا
١٥٥ / ١	مبتلى	صبر
٤٦٦ / ١	الحمى	أوالفا

* * *

فهرس

مراجع التحقيق، ومصادره

- أدب الكاتب . لابن قتيبة . تحقيق : محمد الدالى . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبى حيان الأندلسى . تحقيق : د/مصطفى
النحاس . مطبعة المدنى المؤسسة السعودية بمصر . ط أولى ١٩٨٩ م .
- الأزمنة والأمكنة . لأبى على المزوقى الأصبهانى . طبع بحيدر أباد الدكن ١٣٣٢ هـ .
- الأزهية فى علم الحروف . للهروى . تحقيق : عبد المعين الملوحي .
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى ١٩٨١ م .
- أساس البلاغة . للزمخشري . تحقيق : عبد الرحيم محمود . طبعة دار صادر،
بيروت . ودار المعرفة . بيروت ١٩٨٢ م .
- الاستيعاب . لابن عبد البر . دار الكتب العلمية . تحقيق : الشيخ على محمد
معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود .
- أسد الغابة . لابن الأثير . دار الكتب العلمية . تحقيق : الشيخ على محمد
معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود . الطبعة الأولى ١٩٩٤ م .
- أسرار العربية . لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى . تحقيق : محمد بهجت
البيطار . مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق . الطبعة الأولى ١٩٥٧ م .
- الأشباه والنظائر . للسيوطى . تحقيق : عبد العال سالم مكرم . مؤسسة
الرسالة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٥ م .
- الاشتقاق . لابن دريد . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المسيرة .
بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٧٩ م .
- الإصابة . لابن حجر . تحقيق : الشيخ على محمد معوض، والشيخ عادل
أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . ١٩٩٥ م .

- إصلاح المنطق . لابن السكيت . تحقيق : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .
- الأصمعيات . للأصمعي . تحقيق : أحمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الخامسة .
- الأصول فى النحو . لابن السراج . تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة . ط ثالثة . ١٩٨٤ م .
- الأضداد . لابن الأنبارى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . الكويت . الطبعة الأولى . ١٩٦٠ م .
- الأعلام . للزركلى . الطبعة الثالثة . مكتبة المتنبى . القاهرة .
- الأغانى . لأبو الفرج الأصفهانى . تحقيق، وإشراف: لجنة من الأدباء . الدار التونسية للنشر . ودار الثقافة . بيروت . ط ٦ . ١٩٨٣ . وطبعة دار الكتب العلمية . بيروت . ١٩٩٢ م .
- أمالى ابن الحاجب . لابن الحاجب . تحقيق : فخر سليمان قدارة . دار الجيل . بيروت . ودار عمار . عمان . الطبعة الأولى ١٩٨٩ م .
- أمالى الزجاجى . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٣٨٢ هـ .
- أمالى ابن الشجرى . لهبة الله . طبعة حيدر آباد الدكن . ١٣٤٩ هـ .
- أمالى القالى . دار الكتاب العربى ، بيروت .
- أمالى المرتضى . للشريف المرتضى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتاب العربى . ط ٢ ١٩٦٧ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة . للقفطى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى . القاهرة . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٦ .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . لابن الأنبارى ومعه كتاب الانتصاف عن الإنصاف . تأليف : محمد محى الدين عبد الحميد . دار الفكر .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام . ومعه كتاب عدة السالك إلى

- تحقيق أوضح المسالك . تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد . دار الجيل . بيروت . الطبعة الخامسة . ١٩٧٩ م .
- إيضاح المكنون فى الذليل على كشف الظنون . لإسماعيل البغدادي . استانبول .
- البداية والنهاية . ابن كثير . دار إحياء التراث العربى .
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى . لابن أبى الربيع الأشبلى . تحقيق : د/ عياد بن عيد الشببى . دار الغرب الإسلامى . ط أولى . ١٩٨٦ م .
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط الحلبي . الطبعة الأولى ١٩٦٤ م .
- البيان فى غريب إعراب القرآن . لأبى البركات الأنبارى . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر .
- تاج العروس من جوهر القاموس . للزبيدي . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت . ١٩٦٥ م . وطبعة مكتبة الحياة . بيروت .
- تاريخ الإسلام . الذهبي . دار الكتاب العربى .
- تاريخ بغداد . للخطيب البغدادي . دار الكتاب اللبنانى . بيروت .
- تاريخ ابن خلدون . دار الفكر العربى .
- تاريخ الطبرى . دار سويدان . بيروت .
- تاريخ علماء الأندلس . الضبى . دار الكتب العلمية .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . لابن هشام . تحقيق : عباس مصطفى الصالحى . المكتبة العربية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨١ م .
- تذكرة الحفاظ : للذهبي . ط دار الفكر العربى .
- تذكرة النحاة . لأبو حيان . مؤسسة الرسالة . بيروت الطبعة الأولى . ١٩٨٦ م .
- الترغيب والترهيب . للمنذرى . تحقيق : مصطفى محمد عمارة . مكتبة مصطفى البابى الحلبي .
- تفسير الطبرى . دار الكتب العلمية .
- تقريب التهذيب . العسقلانى . تحقيق : الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف . ط دار المعارف للطبع والنشر . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٧٥ م .
- التنبيه والإيضاح . لعبد الله بن برى . تحقيق : مصطفى حجازى . نشر :

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الطبعة الثانية . ١٩٨٠م-١٩٨١م .
- تهذيب الأسماء واللغات . النوى . منير الدمشقى .
 - تهذيب التهذيب . لابن حجر العسقلانى . مطبعة مجلس المعارف النظامية فى الهند . الطبعة الأولى .
 - تهذيب الكمال . تحقيق: د/بشار عواد معروف . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى . ١٩٩٢م .
 - تهذيب اللغة . لمحمد بن أحمد الأزهرى . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . مراجعة : محمد على النجار . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر . الطبعة الأولى . ١٩٦٤م .
 - الجامع الصحيح . للبخارى . السلفية .
 - جمهرة أشعار العرب فى الجاهلية والإسلام . تحقيق : محمد على الهاشمى . دار القلم . دمشق . الطبعة الثانية . ١٩٨٦م .
 - جمهرة اللغة . لابن دريد . تحقيق : رمزى منير بعلبكى . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
 - الجنى الدانى فى حروف المعانى . للحسن بن قاسم المرادى . تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٣م .
 - جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب . للإمام علاء الدين بن على الإربلى . صنعة إميل بديع يعقوب . دار النفائس . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١م .
 - حاشية يس على التصريح . مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح .
 - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . أبو نعيم . دار الفكر .
 - حماسة البحترى . اعتنى بضبطه: لويس شيخو . بيروت .
 - الحماسة البصرية . لعلى بن الحسن البصرى . تحقيق : مختار الدين أحمد . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٨٣م .
 - الحماسة الشجرية . عالم الكتب .
 - الحيوان . للجاحظ . تحقيق : عبد السلام هارون . دار الجيل ودار الفكر . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٨م .

- خزانة الأدب ولب لسان العرب . لعبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الثالثة . ١٩٨٩م .
- الخصائص . لابن جنى . تحقيق : محمد على النجار . دار الكتاب العربى . بيروت .
- خلاصة تهذيب التهذيب . للخزرجى . تحقيق : محمود عبد الوهاب فايد . مكتبة القاهرة .
- الدر المصون . للسمين الحلبي . تحقيق : الشيخ على محمد معوض وآخرون . دار الكتب العلمية .
- الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة . للسيوطى . ت ٩١١ هـ . دار الكتب العلمية .
- درة الغواص فى أوهام الخواص . للحريرى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة .
- ديوان إبراهيم الصولى . دار الكتب .
- ديوان الأحوص الأنصارى . شعر الأحوص . تحقيق : عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧٠م .
- ديوان الأدب . لإسحاق بن إبراهيم الفارابى . تحقيق : أحمد مختار عمر . منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٤ - ١٩٧٨م .
- ديوان الأسود بن يعفر . صنفه : نورى حمودى القيسى . وزارة الثقافة والإعلام فى الجمهورية العراقية .
- ديوان الأعشى . تحقيق : محمد محمد حسين . مؤسسة الرسالة بيروت . ط ٧ . ١٩٨٣م .
- ديوان الأفوه الأودى . مطبعة لجنة التأليف ٩٣٧ . دار الفكر .
- ديوان الإمام على بن أبى طالب . جمع : نعيم زرزور . دار الكتب العلمية . بيروت .
- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط دار المعارف . الطبعة الثانية .

- ديوان أمية بن أبي الصلت . جمعه: بشير يموت . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٣٤ م .
- ديوان أنس بن زنيم . تحقيق : نوري حمودى القيس . عالم الكتب . بيروت . مكتبة النهضة العربية . بغداد . الطبعة الأولى . ١٩٨٥ م .
- ديوان أوس بن حجر . تحقيق : محمد يوسف نجم . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨٦ م .
- ديوان تأبط شرا . بيروت .
- ديوان تميم بن مقبل . تحقيق: عزه حسن . ط الترقى بدمشق ١٢٨١ هـ .
- ديوان جرير بن عطية . تحقيق : نعمان أمين طه . دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة . وطبعة دار صادر . بيروت .
- ديوان جميل بثينة . تحقيق : إميل يعقوب . دار الكتاب العربى . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩٢ م .
- ديوان حاتم الطائي . دار صادر . بيروت .
- ديوان الحارث بن حلزة . تحقيق : إميل يعقوب . دار الكتاب العربى . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١ م .
- ديوان الحارث بن خالد المخزومى . بيروت .
- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق : سيد حنفى حسنين . دار المعارف بمصر . ١٩٧٧ م . وطبعة دار الكتاب العربى . بيروت .
- ديوان الحطيئة . شرح أبى سعيد السكرى . دار صادر . بيروت . ١٩٨١ م .
- ديوان أبى حية النميرى . بيروت .
- ديوان الخرنق بنت هفان . دار الكتب المصرية .
- ديوان الخنساء . دار صادر . بيروت .
- ديوان دريد بن الصمة . دار المعارف .
- ديوان ابن الدمينة . صفه: أبى العباس ثعلب ومحمد بن حبيب . تحقيق : أحمد راتب النفاخ . مكتبة دار العروبة . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٥٩ .
- ديوان أبى هبل الجمحى . بيروت .
- ديوان ذى الرمة . شرح أحمد بن حاتم الباهلى . رواية أبى العباس ثعلب .

- تحقيق : عبد القدوس أبى صالح . مؤسسة الإيمان . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٢ م .
- ديوان الراعى النميرى . تحقيق : راينهرت فاييرت . نشر فرانتس شتايز بفيسبادن . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٠ م .
- ديوان رؤبة بن العجاج . تحقيق : وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٠ م .
- ديوان أبى زييد الطائى . تحقيق : نورى حمودى القيسى . ساعد المجمع العلمى العراقى على نشره . مطبعة المعارف . بغداد الطبعة الأولى . ١٩٦٧ م .
- ديوان زهير بن أبى سلمى . المكتبة العربية للتراث . ١٩٦٤
- ديوان زياد الأعجم . تحقيق : يوسف حسين بكار . دار المسيرة . الطبعة الأولى . ١٩٨٣ م .
- ديوان زيد الخيل الطائى . شعر زيد الخيل الطائى . حققه : أحمد مختار البرزة . دار المأمون للتراث . دمشق .
- ديوان أبى سعد المخزومى . بيروت .
- ديوان السمؤال بن عاديا . دار الكتب العلمية .
- ديوان الشماخ بن ضرار . تحقيق : صلاح الدين الهادى . دار المعارف بمصر . الطبعة الأولى . ١٩٦٨ م .
- ديوان الشنفرى . دار الكتب العلمية .
- ديوان طرفة بن العبد . دار صادر . بيروت . ١٩٨٠ م . وطبعة مكس سلفسون . مدينة شالون . على نهر سون . بمطبع برطرنند . ١٩٠٠ م .
- ديوان الطرماع . طبعة ليدن ١٩٢٧ .
- ديوان طفيل الغنوى . تحقيق : محمد عبد القادر أحمد . دار الكتاب الجديد . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٦٨ م .
- ديوان عباس بن مرداس . تحقيق : يحيى الجبورى . نشر مديرية الثقافة العامة فى وزارة الثقافة والإعلام فى الجمهورية العراقية . بغداد . ١٩٦٨ م .
- ديوان عبد الرحمن بن حسان . تحقيق : مكى العانى . بغداد . الطبعة الأولى . ١٩٧١ م .

- ديوان عبد الله بن رواحة .
- ديوان عبد الله بن الزهري . تحقيق : يحيى الجبورى . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨١ م .
- ديوان عبيد بن الأبرص . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨٣ م .
- وطبعة البابى الحلبي . بتحقيق : حسين نصار . الطبعة الأولى . ١٩٥٧ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق : محمد يوسف نجم . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨٦ م .
- ديوان العجاج . عبد الله بن رؤبة . تحقيق : عبد الحفيظ السطلي . مكتبة أطلس . دمشق .
- ديوان عدى بن الرقاع . جمع وشرح : حسن محمد نور الدين . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .
- ديوان عدى بن زيد العبادى . تحقيق : محمد جبار المعيد . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد فى الجمهورية العراقية . بغداد . سلسلة كتب التراث .
- ديوان عروة بن الورد . ط الوهبة ١٢٩٣ هـ .
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل . تحقيق : لطفى الصقال ودرية الخطيب . راجعه : فخر الدين قباوة . دار الكتاب العربى بحلب . الطبعة الأولى . ١٩٦٩ م .
- ديوان عمر بن أبى ربيعة . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . دار الأندلس . الطبعة الرابعة . ١٩٨٨ م .
- ديوان عمران بن حطان . ضمن ديوان الخوارج . تحقيق : نايف معروف . دار المسيرة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٣ م .
- ديوان عمرو بن قميئة . تحقيق : حسن الصيرفى . دار الكتاب العربى ١٩٧١ هـ .
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدى . شعر عمرو بن معد يكرب . جمعه : مطالع الطرايشى . مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق . الطبعة الثانية . ١٩٨٥ م .
- ديوان عنتر بن شداد . تحقيق : محمد سعيد مولوى . المكتب الإسلامى . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٣ م .
- ديوان الفرزدق . دار صادر . بيروت . وطبعة الصاوى . ١٣٥٤ هـ .

- ديوان القطامى . تحقيق : ياكوث بارث . ليدن . ١٩٠٢ م .
- ديوان أبى قيس بن الأسلت الأوسى الجاهلى . تحقيق : حسن محمد باجودة . دار التراث . القاهرة .
- ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق : ناصر الدين الأسد . دار صادر . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٦٧ م .
- ديوان قيس بن ذريح . تحقيق : إميل بديع يعقوب . دار الكتاب العربى . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩٣ م . وطبعة حسين نصار .
- ديوان ابن قيس الرقيات . تحقيق : د. محمد يوسف نجم . دار صادر بيروت .
- ديوان كثير عزة . تحقيق : إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٧١ م .
- ديوان كعب بن زهير . تحقيق : على فاعور . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٧ م .
- ديوان كعب بن مالك . تحقيق : سامى مكى العانى . منشورات مكتبة النهضة . بغداد . الطبعة الأولى . ١٩٦٦ م .
- ديوان الكميت بن زيد . شعر الكميت بن زيد الأسدى . جمع وتقديم داود سلوم . مكتبة الأندلس . بغداد .
- ديوان ليبد بن ربيعة العامرى . تحقيق : إحسان عباس . منشورات وزارة الإعلام فى الكويت . مطبعة حكومة الكويت . ط ٢ . ١٩٨٤ م .
- ديوان ليلى الأخيلية . تحقيق : خليل إبراهيم العطية وجيليل العطية . دار الجمهورية بغداد . ١٩٦٧ م .
- ديوان المتنبى . شرح ديوان المتنبى . وحققه : عبد الرحمن البرقوقى . دار الكتاب العربى . بيروت . ١٩٨٠ م .
- ديوان المتلمس . تحقيق . حسن كامل الصيرفى . ط الشركة المصرية للطباعة . ١٩٧٠ .
- ديوان المثقب العبدى . تحقيق : حسن كامل الصيرفى . مجلة معهد المخطوطات العربية . المجلد ١٦ . القاهرة ١٩٧٠ م .
- ديوان مجنون ليلى . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . مكتبة مصر . القاهرة .

- ديوان أبى محجن الثقفى . مطبعة الأزهار بالقاهرة . بدون تاريخ طبع .
- ديوان المرار الفقمسى « الأسدى » . ضمن شعراء أمويون . تحقيق : د/ نورى القيسى . بغداد .
- ديوان مسكين الدارمى . تحقيق : خليل العطية وعبد الله الجبورى . دار البصرى ببغداد . ١٩٦٢ .
- ديوان المعانى . أبو هلال العسكرى . مكتبة القدسى . القاهرة ١٣٥٢ هـ .
- ديوان ابن مقبل . ديوان تميم بن مقبل . تحقيق : عزة حسن . مطبوعات مديريةة إحياء التراث القديم فى وزارة الثقافة والإرشاد القومى . دمشق . ١٩٦٢ م .
- ديوان ابن ميادة . شعر ابن ميادة . حققه : حنا جميل حداد . راجعه وأشرف على طباعته قدرى حكيم . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٨٢ م .
- ديوان النابغة الجعدى . تحقيق : عبد العزيز رباح . المكتب الإسلامى . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٦٤ م .
- ديوان النابغة الذبيانى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر . ١٩٧٧ م . وطبعة دار الكتاب العربى ببيروت . وطبعة دار الفكر بدمشق .
- ديوان أبى نواس . تحقيق : إيليا الحاوى . الشركة العالمية للكتاب . بيروت . ١٩٨٧ م .
- ديوان هذبة بن خشرم . تحقيق : يحيى الجبورى . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى بدمشق . ١٩٨٦ م .
- ديوان الوليد بن يزيد . جمع وتحقيق : فابريلى . دار الكتاب الجديد . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٦٧ م .
- ديوان يزيد بن مفرع . تحقيق : عبد القدوس صالح . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٢ م .
- ذيل الأمالى . مطبوع مع أمالى القالى .
- ذيل السمط . مطبوع مع سمط اللآلى .
- الرد على النحاة . لابن مضاء . تحقيق : شوقى ضيف . دار المعارف بمصر .

- رسالة الغفران . لأبى العلاء المعرى . طبعة مصر ١٩٥٠ .
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى . للملقى . تحقيق : أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٧٥ م .
- الروض الأنف السهلى . ط . الجمالية . ١٣٣٢ .
- الزهرة . للأصبهانى . تحقيق : إبراهيم السامرائى . مكتبة المنار . الزرقاء . الأردن . الطبعة الثانية . ١٩٨٥ م .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى . تحقيق : حسن هندواى . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى . ١٩٨٥ م .
- شرح العيون فى شرح رسالة ابن زيدون . لابن نباتة . طبع فى القاهرة .
- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى . وذيل اللآلى . لأبو عبيد البكرى . تحقيق : عبد العزيز الميمنى . دار الحديث . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٤ م .
- السنة . لابن أبى عاصم . مؤسسة الكتب الثقافية .
- سنن الدارمى . دار الفكر . بيروت .
- سنن أبى داود . تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد . ط دار الكتب العلمية بيروت .
- السنن الكبرى للبيهقى . دار المعرفة . بيروت .
- السنن الكبرى للنسائى . تحقيق : عبد الغفار البندارى وسيد كرواى حسن . ط أولى . ١٩٩١ م . دار الكتب العلمية .
- سنن ابن ماجه . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . ط . دار إحياء الكتب العربية .
- سنن النسائى . للسيوطى . وحاشية الإمام السندى . ط المكتبة العلمية . بيروت .
- سير أعلام النبلاء للذهبى . تحقيق : شعيب الأرنؤوط وجماعة . مؤسسة الرسالة . طبعة أولى .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب . لابن العماد الحنبلى . دار الآفاق الجديد . بيروت .
- شرح أبيات سيويه السيرافى . دار المأمون للتراث . دمشق . بيروت ط . ١٩٧٩ م .
- شرح أبيات المغنى . لعبد القادر بن عمر البغدادى . تحقيق : عبد العزيز رباح

- وأحمد يوسف دقاق . دار البيان . دمشق .
- شرح اختيارات المفضل . للتبريزى . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٧ م .
- شرح أشعار الهذليين . للسكرى . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . مراجعة محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة . القاهرة .
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك . للأشمونى . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٥٥ م .
- شرح الألفية للمرادى . تحقيق : د/ عبد الرحمن سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية . ط أولى . ١٩٧٥ م .
- شرح التسهيل . للطائى الجيانى . تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد و د/ محمد المختون . هجر للطباعة والنشر . ط أولى . ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح . لخالد بن عبد الله الأزهرى . وبهامشه حاشية يس بن زين الدين . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابى الحلبي وشركاه . القاهرة .
- شرح الجمل لابن عصفور . تحقيق : د/ صاحب أبو جناح بغداد .
- شرح ديوان امرئ القيس . حسن السندوسى . المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة الرابعة . ١٩٥٩ م . وطبعة دار الكتاب العربى . بيروت . ١٩٩٢ م .
- شرح ديوان الحماسة . للتبريزى . عالم الكتب . بيروت .
- شرح ديوان الحماسة . للمرزوقى . نشر أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . الطبعة الثانية . ١٩٦٨ م .
- شرح ديوان زهير بن أبى سلمى . حققه : أبى العباس ثعلب . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م . نشر الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة . ١٩٦٤ م .
- شرح السنة للبعغوى . تحقيق : الشيخ على محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية .
- شرح شافية ابن الحاجب . للاسترابادى . تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيى الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت .

- شرح شذور الذهب . لابن هشام . رتبه وعلق عليه وشرح شواهدہ : عبد الغنى الدقر . دار الكتب العربية ودار الكتاب .
- شرح شواهد الإيضاح . لأبى على الفارسى . تأليف: عبد الله بن برى . تحقيق : عبيد مصطفى درويش . مراجعة : محمد مهدي علام . مطبوعات مجمع اللغة العربية . القاهرة . ١٩٨٥ م .
- شرح شواهد الشافية . لعبد القادر البغدادي . تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية بيروت . ١٩٨٢ م .
- شرح شواهد المغنى . للسيوطى . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت .
- شرح طيبة النشر . للنويرى . تحقيق : عبد الفتاح السيد سليمان . مراجعة لجنة إحياء التراث الإسلامى بالأزهر . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . القاهرة . ١٩٨٦ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق : أحمد سليم الحمصى ومحمد أحمد قاسم . دار جروس . طرابلس . لبنان . الطبعة الأولى . ١٩٩٠ م .
- شرح عمدة الحفاظ وعرد الالفاظ . لجمال الدين محمد بن مالك . تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدى . نشر لجنة إحياء التراث فى وزارة الأوقاف فى الجمهورية العراقية . الطبعة الأولى . ١٩٧٧ م .
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات . الأنبارى . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الرابعة . ١٩٨٠ م .
- شرح القوائد العشر . للتبريزى . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٧٩ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام . تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة الأولى . ١٩٦٣ م .
- شرح الكافية . للرضى : تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قار يونس . بنغازى . ط ثانية . ١٩٩٦ م .
- شرح لامية العرب . للمبرد . مطبعة الجوائب ١٣٠٠ هـ .
- شرح المعلمات السبع . للزوزنى . منشورات التجارية المتحدة . دار البيان .

- بيروت .
- شرح معانى الآثار . للطحاوى . تحقيق : محمد سيد جاد الحق . مطبعة الأنوار
المحمدية .
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها . للشنقيطى . قدم له فائز ترحينى . دار
الكتاب العربى . طبعة مزيدة ومنقحة . ١٩٨٨ م .
- شرح المفصل لابن يعيش . عالم الكتب . بيروت . ومكتبة المتنبى . القاهرة .
- شرح المقرب . للدكتور على محمد فاخر . مطبعة السعادة القاهرة . ط أولى
١٩٩٠ م .
- شعب الإيمان . لليهقى . دار الكتب العلمية . بيروت .
- الشعر والشعراء . لابن قتيبة . تحقيق : أحمد محمد شاكر . الطبعة الثالثة .
١٩٧٧ م .
- شعراء النصرانية قبل الإسلام . لويس شيخو . دار المشرق . بيروت . الطبعة
الثالثة . ١٩٦٧ م .
- الصحابى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها . لابن فارس . تحقيق :
مصطفى الشويمى . منشورات مؤسسة بدران . الطبعة الأولى . ١٩٦٣ م .
- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا . للقلقشندى . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٩٨٥ م .
- الصحاح . للجوهرى . دار العلم للملايين .
- صحيح البخارى . بحاشية السندى . للبخارى . ط الحلبي .
- صحيح ابن حبان . مؤسسة الرسالة .
- صحيح ابن خزيمة . تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمى . المكتب الإسلامى .
بيروت .
- صحيح مسلم . للإمام مسلم . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء
التراث العربى . بيروت .
- صفة جزيرة العرب . الهمداني . ليدن ١٨٨٤ م .
- صفة الصفوة . ابن الجوزى . حيدر آباد . ١٣٥٥ هـ .
- ضرائر الشعر . ابن عصفور . تحقيق : إبراهيم محمد . دار الأندلس . بيروت .

- طبقات الحنابلة . لابن أبى يعلى . طبعة الفقى . مصر .
- طبقات فحول الشعراء . لابن سلام . قرأه وشرحه : محمود شاكرا . مطبعة
المدنى . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٤ م .
- طبقات الفراء . لابن الجزرى . مكتبة المتنبى .
- الطبقات الكبرى . لابن سعد . تحقيق : محمد عبد القادر . الطبعة الأولى .
١٩٩٠ م . دار الكتب العلمية .
- طبقات النحويين واللغويين . للزبيدى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .
مطبعة السعادة . ١٣٧٣ هـ .
- الطرائف الأدبية . تحقيق : عبد العزيز الميمنى . دار الكتب العلمية . بيروت .
- العقد الفريد . لابن عبد ربه . تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم
الأيارى . دار الكتاب العربى . بيروت . ١٩٨٣ م .
- عيون الأخبار . لابن قتيبة . طبع بمصر . ١٣٤٣ هـ .
- غاية النهاية . ابن الجزرى . طبع بمصر ١٣٥١ هـ . طبعة السعادة .
- غريب الحديث . الخطابى . مركز البحث العلمى وإحياء التراث .
- فضائل الصحابة . تحقيق : د/فاروق حماده . طبعة دار الثقافة . الدار البيضاء .
- الفوائد المجموعة . تحقيق : المعلمى اليمانى . مطبعة السنة المحمدية .
القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٦٠ م .
- القاموس المحيط . الفيروز آبادى . مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧١ هـ .
- قضايا ونصوص نحوية . لعلى أبو المكارم . دار الثقافة العربية .
- قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة الأولى .
١٩٦٣ م .
- الكاشف للذهبى . تحقيق : عزت على عيد ، وموسى محمد على . دار الكتب
الحديثة القاهرة . ط أولى ١٩٧٢ م .
- الكامل . للمبرد . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى .
القاهرة .
- الكامل فى التاريخ . لابن الأثير . دار صادر بيروت .
- الكتاب : سيبويه . تحقيق ، وشرح : عبد السلام محمد هارون . مكتبة

- الخانجى . القاهرة . الطبعة الثالثة . ١٩٨٢ م .
- كتاب الجيم . لأبو عمرو الشيبانى . تحقيق : إبراهيم الأبيارى . منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٤ - ١٩٧٥ م .
- كتاب الصناعتين . لأبو هلال العسكري . تحقيق : على محمد الجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا . ١٩٨٦ م .
- كتاب العين . للخليل . تحقيق : مهدى المخزومى وإبراهيم السامرائى . مؤسسة دار الهجرة . إيران . ١٤٠٩ هـ .
- كتاب اللامات . للزجاجى . تحقيق : مازن المبارك . دار الفكر . دمشق الطبعة الثانية . ١٩٨٥ م .
- الكشاف للزمخشرى . مطبعة الاستقامة .
- كشف الأستار . عن مسند البزار . للهيثمى . مؤسسة الرسالة ١٩٨٤ . الطبعة الثانية .
- كشف الخفا . لإسماعيل بن محمد العجلونى . مؤسسة الرسالة . بيروت . طبعة ثالثة .
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى . الطبعة الثالثة . ١٣٨٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- كنز العمال . للهندي . مؤسسة الرسالة .
- لسان العرب . لابن منظور . دار صادر . بيروت .
- لسان الميزان . لابن حجر العسقلانى . مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ببيروت . لبنان . والطبعة الثانية سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
- لطائف الإشارات . تحقيق : الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين . اللامات . للزجاجى تحقيق : د. مازن المبارك . المطبعة الهاشمية بدمشق .
- اللباب . ابن عادل الحنبلى . تحقيق : الشيخ عادل عبد الموجود ، والشيخ على معوض . دار الكتب العلمية .
- اللمع فى العربية . لابن جنى . تحقيق : حسين محمد شرف . عالم الكتب . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٩ م .
- مايجوز للشاعر فى الضرورة . للقيروانى . تحقيق : منجى الكعبى . تونس .

١٩٧١ م .

- ماينصرف وما لا ينصرف . للزجاجى . تحقيق : هدى محمود قراعة . نشر لجنة إحياء التراث الإسلامى فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . فى الجمهورية العربية المتحدة . الطبعة الأولى . ١٩٧١ م .
- مجالس ثعلب . أحمد بن يحيى ثعلب . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الخامسة . ١٩٨٧ م .
- مجمع الأمثال . للميدانى . تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد . دار القلم . بيروت .
- مجمع البحرين . الهيثمى . مكتبة الرشد . الرياض .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . للهيثمى . مؤسسة المعارف . بيروت .
- مجمل اللغة . لأحمد بن فارس . تحقيق : الشيخ هادى حسن حمودى . منشورات معهد المخطوطات العربية . الكويت . الطبعة الأولى . ١٩٨٥ م .
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جنى . تحقيق : على النجدى ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبى . نشر لجنة إحياء التراث الإسلامى فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى الجمهورية العربية المتحدة . القاهرة . ١٣٨٦ هـ .
- المحرر الوجيز . لابن عطية . رسالة ماجستير . كلية اللغة العربية بالقاهرة .
- المحكم . لابن سيدة . مطبعة الحلبي .
- المخصص . لابن سيده . دار الكتب العلمية . بيروت .
- المدارس النحوية . للدكتور شوقى ضيف . دار المعارف .
- مراتب النحويين . لعبد الواحد اللغوى . طبع بمصر ١٣٧٥ هـ .
- مرآة الجنان . لليافعى . مطبوعات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ببيروت . لبنان . الطبعة الثانية . ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- المستخرج على صحيح مسلم المسمى بمسند أبو عوانة . تحقيق : عبد الرحمن ابن يحيى اليمانى . دار المعرفة . بيروت .
- المستدرك على الصحيحين . للحاكم النيسابورى . دار المعارف . بيروت .
- المستقصى فى أمثال العرب . للزمخشرى . دار الكتب العلمية . بيروت .

- الطبعة الثانية . ١٩٨٧ م .
- مسند أحمد . المطبعة الميمنية . مصورة عن المكتب الإسلامى .
 - مسند الحميدى . تحقيق : حبيب الرحمن الأغطى . دار الكتب العلمية . طبعة أولى .
 - مسند الشافعى . تحقيق : السيد يوسف الزواوى والسيد عزت العطار الحسينى . دار الكتب العلمية .
 - مسند عبد بن حميد . مكتبة السنة . القاهرة .
 - مسند أبو يعلى . دار المأمون للتراث .
 - المشتبه لعبد الغنى بن سعيد الأزدى . طبع فى الهند ١٣٢٧ هـ .
 - مصارع العشاق . للسراج القارى . طبع فى الجوائب ١٣٠١ هـ .
 - المصباح المنير . للفيومى . تحقيق : عبد العظيم الشناوى دار المعارف .
 - المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع . تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . دار الوعى بحلب .
 - معانى القرآن . للأخفش . تحقيق : د . عبد الأمير محمد أمير الورد . عالم الكتب ط . أولى ١٤٠٥ هـ .
 - معانى القرآن للزجاج . تحقيق : د/ عبد الجليل شلبى . عالم الكتب . الطبعة الأولى . ١٩٨٨ م .
 - معانى القرآن . للفراء . تحقيق : أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار . دار الكتب المصرية .
 - المعانى الكبير فى أبيات المعانى . لابن قتيبة . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٤ م .
 - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص . لعبد الرحيم بن أحمد العباسى . تحقيق : محمد محبى الدين عبد الحميد . عالم الكتب . بيروت . ١٩٤٧ م .
 - معجم الأدباء . لياقوت الحموى . دار إحياء التراث العربى . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٤ م .
 - المعجم الأوسط . للطبرانى دار الحرمين
 - معجم البلدان . لياقوت الحموى . دار صادر . بيروت .

- معجم الشعراء . المرزبانى . مكتبة القدس . القاهرة . الطبعة الثانية . ١٩٨٢ م .
- معجم شواهد العربية . لعبد السلام محمد هارون . مؤسسة الخانجى . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٢ م .
- معجم شواهد العربية . إميل يعقوب . دار الكتب العلمية
- معجم قبائل العرب . لعمر رضا كحالة . طبع بدمشق ١٣٦٨ هـ .
- المعجم الكبير . أبو القاسم الطبرانى . تحقيق : حمدى عبد المجيد السلفى . بغداد . وزارة الأوقاف .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع . للبرى . تحقيق : مصطفى السقا . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٨٣ م .
- المعجم الوسيط . بمجمع اللغة العربية .
- مغنى اللبيب عن كتاب الأعراب . لابن هشام . تحقيق : محمد محبى الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا . لبنان . ١٩٨٧ م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة . طاش كبرى زادة . حيدر آباد .
- المقادير الشرعية . للدكتور محمد الكردى .
- المقاصد الحسنة للسخاوى . الخانجى بمصر .
- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية . لمحمد بن أحمد العينى . دار صادر . بيروت .
- مقاييس اللغة . لأحمد بن فارس . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١ م .
- المقتبس فى تاريخ رجال الأندلس . لحيان بن خلف بن حيان . طبع فى باريس .
- المقتضب . للمبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة . عالم الكتب . بيروت .
- مقدمة ابن خلدون . دار نهضة مصر . الطبعة الثالثة .
- مقدمة ابن الصلاح . دار الكتب العلمية .
- المقرب لابن عصفور . مطبعة العانى ببغداد ١٣٩١ هـ .
- الممتع فى التصريف . لابن عصفور . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩ م .

- المنتقى . لابن الجارود . دار الكتاب العربى .
- المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف . لأبى عثمان المازنى البصرى .
تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى
الحلبى وأولاده بمصر . الطبعة الأولى . ١٩٥٤ م .
- منهج السالك فى الكلام على ألفية بن مالك . لابن حيان . تحقيق : سانى
جليذر . نيوهاغن بأمرىكا .
- المؤتلف والمختلف فى أسماء الشعراء . للآمدى . مطبوع مع معجم الشعراء
للمرزابانى . مكتبة القدسى . القاهرة . الطبعة الثانية . ١٩٨٢ م .
- الموشح . للمرزابانى . تحقيق : على محمد بجاوى . القاهرة . ١٩٦٥ م .
- الموطأ . الحلبى .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . لابن تغربرىدى . وزارة الثقافة والإرشاد
القومى . المؤسسة المصرية العامة .
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء . لابن الأنبارى . تحقيق : محمد أبو الفضل
إبراهيم . دار نهضة مصر للطباعة . القاهرة . ١٩٦٧ م .
- النشر لابن الجزرى . المكتبة التجارية .
- نفع الطيب . للمقرى . تعليق إحسان عباس . طبعة دار صادر .
- نهاية الأرب فى فنون الأدب . للنويرى . مطبعة دار الكتب المصرية . الطبعة
الأولى . ١٩٢٨ م .
- النوادر فى اللغة . لأبوزيد سعيد بن أوس . دار الكتاب العربى . الطبعة الثانية .
- هدية العارفين فى كشف الظنون . لإسماعيل باشا البغدادى . دار الفكر .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية . للسيوطى . نشر مكتبة
الكلليات الأزهرية . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٣٢٧ هـ .
- الوافى بالوفيات . لصلاح الدين خليل الصفدى . الطبعة الثانية . دار النشر
بفيسبادن . النشرات الإسلامية . ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . لابن خلكان . تحقيق : إحسان عباس . دار
صادر ، بيروت .

فهرست الموضوعات

الجزء الثاني

٣ باب النداء
١٢ تابع المنادى
١٨ فصل فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٢٠ فصل فى الأسماء المختصة بالنداء
٢٢ باب الاستغاثة
٢٤ باب الندبة
٢٩ باب الترخيم فى النداء
٣٩ باب الاختصاص المشابه للنداء
٤٠ باب التحذير والإغراء
٤٣ باب أسماء الأفعال والأصوات
٤٩ فصل فى أسماء الأصوات
٥١ باب نونى التوكيد
٦٣ فصل فى التنوين
٦٨ باب ما ينصرف وما لا ينصرف
١٠٥ باب إعراب الفعل
١٣٦ باب عوامل الجزم
١٧٢ فصل فى «لو»
١٨٠ فصل فى «لما» و«أما»
١٨٢ فصل فى «لولا» و«لوما» وما يتعلق بهما
١٨٦ باب العدد
١٩٩ فصل فى تمييز العدد بمميزين بمذكر، ومؤنث
٢٠٠ فصل فى التأريخ

٢٠٠	فصل فيما يركب من الأحوال والظروف
٢٠٤	باب «كم» و«كأين» وكذا
٢١٠	باب الحكاية
٢١٤	فصل فى مدتى الإنكار والتذكير
٢١٧	باب التذكير والتأنيث
٢٢٢	ألف التأنيث المقصورة
٢٢٥	ألف التأنيث الممدودة
٢٣٠	باب المقصور والممدود
٢٣٥	باب الإخبار بـ«الذى» وفروعه
٢٣٩	باب كيفية الثنية وجمعى التصحيح
٢٤٦	فصل فى كيفية جمع التصحيح
٢٥١	باب جمع التكسير وما يتعلق به
٢٨٥	جمع الجمع
٢٨٧	باب التصغير
٢٩٩	فصل فى تصغير المبهمات ، والتصغير المسمى ترخيما
٣٠٢	باب النسب
٣١٩	باب الإمالة
٣٢٤	باب الوقف
٣٢٧	الوقف بالروم والإشمام والتضعيف
٣٢٩	فصل فى الوقف على المهموز
٣٣٠	فصل فى الوقف على تاء التأنيث
٣٣١	فصل فى الوقف على هاء السكت
٣٣٤	باب التقاء الساكنين
٣٣٨	ما يصرف وما لا يصرف
٣٤٤	الميزان الصرفى
٣٤٥	أحرف الزيادة
٣٦١	الإلحاق

- ٣٦٤ فصل فى زيادة همزة الوصل، وتمييزها من همزة القطع
- ٣٦٧ باب الإبدال
- ٣٧٢ قلب الواو همزة
- ٣٤٧ إبدال الهمزة الثانية الساكنة مدة من جنس حركة ما قبلها
- ٣٧٥ إبدال الهمزة الثانية المتحركة
- ٣٧٨ فصل فى أحكام الهمزة المفردة
- ٣٨١ قلب الألف والواو ياء
- ٣٨٣ قلب الألف والياء واوا
- ٣٨٥ إعلال لام فعلى وفعلى اسما وصفة
- ٣٨٦ قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء فى كلمة
- ٣٨٧ قلب الواو والياء ألفا
- ٣٩٣ الإعلال بنقل حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها
- ٣٩٧ فصل فى نواذر الإعلال
- ٤٠٢ فصل فى الحذف
- ٤٠٧ فصل فى الإدغام اللائق بالتصريف
- ٤١٠ ما يجوز فيه الفك والإدغام
- ٤١٣ إدغام ما اجتمع فى أوله تاءان
- ٤١٥ فصل فى النون الساكنة
- ٤١٦ فصل فى بناء مثال من مثال
- ٤٢٤ باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة
- ٤٢٧ فصل فى مصادر الفعل الثلاثى وما يتعلق بذلك
- ٤٢٧ صوغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثى
- ٤٣٠ فصل فى تصريف الفعل غير الثلاثى وما يتعلق بذلك
- ٤٣٢ مصادر الأفعال غير الثلاثية
- ٤٣٥ اسم المرة واسم الهيئة
- ٤٣٦ أبنية اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل غير الثلاثى
- ٤٣٦ فصل فى الأمر وصوغ اسمى الزمان والمكان

٤٣٨	اسم الآلة
٤٤٠	الخاتمة
٤٤٣	متن الكافية
٥٥٩	الفهارس العامة

* * *